



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي

(٧٩٠ هـ)

الجزء الثالث

تحقيق

الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشبتي

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٦-X (٣ج)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٦-X (٣ج)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية



بسم الله الرحمن الرحيم

«النائب عن الفاعل»

النائبُ عن الفاعل هو الذي يقوم^١ مَقَامَهُ عند غيبته وعدم ذكره مع بناء الفعل له ، وهو خمسة أنواع : المفعولُ به ، والمصدرُ ، وظرفُ الزمان ، وظرفُ المكان ، والجارُ والمجرور . وأولها بالإقامة المفعولُ به ؛ لأنَّه يُقامُ بِغَيْرِ شرطٍ بخلاف غيره ؛ ولأنَّه لا يقومُ غيره مَقَامَ الفاعل مع حضوره بخلاف ما عليه المفعول به ، إذ يُقامُ وجوباً إذا حضر مع حضور غيره ، ولأنَّ غيره لا يقومُ مَقَامَ الفاعل إلا مع تصديره مفعولاً به مجازاً ، فلما كان أصلُ الباب للمفعول به لهذه الأوجه قدَّمَ الناظمُ ذِكْرَهُ ، وجَعَلَهُ أصلاً لغيره ، ولم يذكر غيره إلا بعد ذلك ، فقال :

ينوبُ مفعولٌ به عن فاعلٍ فيما له كئيلٌ خيرٌ نائلٌ

يعني أنَّ المفعولَ به ينوبُ عن الفاعل ولا ينوبُ عنه إلا إذا غاب ، وأمَّا إذا حضر فلا اعتبارَ به في النيابة ، فقوله «ينوبُ» يَشْعُرُ بأنَّ الفاعلَ غائبٌ^٢ عن الكلام ، وقوله «فيما له» (ما) واقعةٌ على أحكام الفاعل المُقرَّرة في الباب قَبْلُ ، فيريدُ أنَّه ينوبُ عن الفاعل فيما له من الأحوال والأحكام ، ويقومُ مَقَامَهُ فيها كإسناد الفعل إليه ، ورفعِهِ به ، وأستقلال الكلام به دونَ زيادةٍ ، فتقول : ضَرِبَ

(١) في الأصل ، وس : (تقيم) .

(٢) في الأصل : (نائب) .

زيدٌ ، كما تقول : خَرَجَ زيدٌ ، وإسكانٍ آخرِ الفعل عند كونه ضميراً مُتَّصِلاً ، وإتيانِهِ بلفظ الضمير المرفوع ، فتقول : أَكْرَمْتُ ، كما تقول : أَكْرَمْتُ ، وَعَدَمَ تَقَدُّمِهِ على الفعل فتقول : ضَرَبَ الزيدانِ ، كما تقول : ضَرَبَ الزيدانِ ، ولا تقول : الزيدانِ ضَرَبَ ، كما لا تقول : الزيدانِ ضَرَبَ ، وكونُ الأصل فيه أن يَلِيَّ الفعلَ دون ما كان من المفعولات غير مُقَامٍ ، وأنَّ ما لم يُقَمَّ الأصلُ فيه التأخيرُ ، كقولك : أعطيتُ زيدَ درهمًا ، وغير ذلك من الأحكام اللازمة للفاعل ، ووجهُ ذلك أنَّ الفعلَ حديثٌ عن المفعول كما أنَّه حديثٌ عن الفاعل ، وأنَّ المصدرَ يُضاف إليه كما يُضافُ إلى الفاعل ، فتقول : أعجبني ركوبُ الفرسِ ، كما تقول : أعجبني ركوبُ زيدِ الفرسِ .

وأنَّ الفعلَ في معقوله ابتداءً عن الفاعل وانقطاعه من المفعول ، فالمفعولُ طَرَفٌ في الفعل وشريكٌ^٢ فيه ؛ إذا جاء معاً كان الفاعلُ أولَ من الفعل ، لأنَّ إيقاعه منه ، وإذا تَرَكَ الفاعلُ رَدَّ الفعلُ إلى المفعول به لما كان يَسْتَحِقُّهُ من شَرَكْتِهِ في الفعل . ذكر هذا التعليلَ الفارسيُّ في التذكرة ناقلاً له عن ابن كيسان . وفي قوله «ينوب مفعولٌ به عن فاعل» إشارةٌ إلى أنَّ صاحب هذا الحكم هو الفاعلُ والمفعول . فما يُسَمَّى مفعولاً به اصطلاحاً هو النائبُ ، وما يُسَمَّى فاعلاً في / الاصطلاح هو المنوبُ عنه ، فما ليس بفاعلٍ فلا يُحْذَفُ هذا الحذفُ فيُقَامُ مُقَامَهُ غيرهُ ، وما ليس بمفعولٍ به لا ينوبُ عن الفاعل إذا حُذِفَ الفاعلُ ، يُسْتَنَتْنِي من ذلك ما آستناه الناظمُ ، فيبقى ما سوى ذلك ممنوعاً . فقد حصل من مجموع ذلك قسمان : الأول : أنَّ ما سوى الفاعل من المرفوعات بالفعل لا تُحْذَفُ وَيُبْنَى الفعل لغيرها ، وذلك اسمٌ كان مع خبرها ، ومرفوعٌ^٣ فعل

/٣/

(١) في الأصل : (فيه الأصل فيه) ، بإقحام (فيه) الأولى .

(٢) في أ : (وشريطة فيه) .

(٣) في الأصل : (ومفعول) .

المقاربة مع منصوبه ، أمّا اسمُ كان فلا يُحذفُ ويقامُ خبرُها مقامه ، فلا يُقال في : كان زيدٌ أخاك : كَيِّنَ أخوك : ولا في « كان زيدٌ يقوم » . كَيِّنَ يُقام ، ولا يقال أيضاً : كَيِّنَ في الدار ، ولا كَيِّنَ الكونُ زيدٌ قائمٌ ، ولا ما أشبه ذلك ، وذلك أنَّ النحاة اختلفوا في هذه المسألة فمنع جمهورُ البصريين بناءً كان لما لم يُسمَّ فاعله بإطلاق^١ ، وهو الذي يشير إليه كلامُ الناظم ؛ وذلك لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ له من مبتدأ ملفوظٍ به أو مقدَّر ، وحذفُ الفاعل في هذا الباب ليس حكماً راجعاً للفظ خاصّة ، بل اللفظ والنية ، فكما لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولي ظننت كما جاز ذلك في مفعولي أعطيتُ فكذلك هذا . وردّه ابنُ النحاس^٢ بأنَّك إذا قلتَ : كَيِّنَ قائمٌ بقيَ ضميرٌ قائمٌ لا يعود على شيء . وفي هذا الردُّ نظرٌ ؛ فإنَّ المشتقَّ إذا باشر العامل تجرَّدَ عن الضمير لاستعماله استعمالَ الأسماء الجامدة كما تقول : قام عاقلٌ من بني فلان . وردَّ أيضاً هذا الردُّ بأنَّه مخصوصٌ بالمشتق ، فإذا كان الخبرُ جامداً فبماذا يُمنع ؟ فالأولُ أصوب ، وأيضاً فقولك : كَيِّنَ قائمٌ ، أو : كَيِّنَ أخوك ، لا فائدة له ، وما لا فائدة له لا تكلمُ به العربُ ، وأيضاً فإنَّ السماعَ معدومٌ في المسألة^٣ ، وهو العمدَةُ في القول بالجواز ، فإذا عُدِمَ السماعُ انتهَدَ ركنُ القياس . ومن النحويين من أجاز ذلك إلّا أنَّهم اختلفوا في وجه الجواز ، فحكى

(١) قال الصيمري في البصرة ١/١٢٥ : «وأمّا (كان زيدٌ أخاك) فلا يجوز عند البصريين رُدُّها الى ما لم يُسمَّ فاعله» ، وقال ابن السراج في الأصول ١/٨١ : «وقد أجاز قوم في : كان زيد قائماً - أن يردَّوه الى ما لم يُسمَّ فاعله ، فيقولون : كَيِّنَ قائمٌ . قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز» فنسب الجواز الى قوم لم يعينهم ، وسيأتي في كلام المصنف أنَّ من العلماء من نسب الجواز إلى سيبويه ، ولم أجد للمبرد نصّاً في منعه ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٥ ، ارتشاف الضرب ٢/١٨٤-١٨٥ .

(٢) في أ : ابن النحاس ، تحريف .

(٣) انظر في ردِّ مذهب مجيزي بناءً كان للمجهول - الأصول ١/٨١ ، البصرة ١/١٢٥ ، شرح الرضى على الكافية ١/٢١٧ .

السيرافي عن الفراء الجواز بإطلاقٍ على إقامة الخبر مُقَامَ الاسم^١ ، وحكاة ابن السراج عن قوم^٢ ، وزعم الفراء مع ذلك أنه ليس من كلام العرب ، وإنما قاسه^٣ . وذهب السيرافي إلى جواز ذلك على أن يُحذفَ الخبرُ والاسم جميعاً وتُصاغُ كان لمصدرها ، ويكون الاسمُ والخبر تفسيراً له ، فتقول : كَيْنَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ ، لأنَّكَ تقول لمن قال : هل كان زيدٌ منطلقاً ؟ : قد كان ذلك ، أي ذلك الكونُ ، ثم تنقله إلى ما لم يُسمَّ فاعله ، وتقيمُ الكونَ ، وتجعلُ له الجملةَ تفسيراً للكون ، وتقول : كَيْنَ زيدٌ منطلقٌ ، فتضمّره لدلالة الفعل عليه^٤ . وذهب الكسائي مع الفراء إلى جواز : كَيْنَ يُقام^٥ ، وجعلَ الكسائيُّ المسندَ إليه ضميرَ الشأن - الذي يسميه الكوفيون ضميرَ المجهول^٦ - كأنَّه^٧ على معنى : كَيْنَ الأمرُ يُقام .

وذهب ابنُ عصفور إلى جواز ذلك بشرط أن يتعلّق بكان ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور ، فإذا بُنيت للمفعول حُذِفَ الاسمُ لذلك ، وحُذِفَ الخبرُ لحذفِ الاسمِ فبقيَ المجرورُ أو الظرفُ نائباً^٨ ، فتقول من : كان في الدار زيدٌ مقيماً : كَيْنَ في الدار ، ومن : كان يومَ الجمعة زيدٌ جالساً : كَيْنَ يومَ الجمعة . فهذه خمسة / ٤ / مذاهب في المسألة لا يصحُّ منها إلاّ الأول . أمّا رأيُ الفراء فقد مرَّ ما يردُّ عليه . وأمّا السيرافي فَرَدَّ عليه ابنُ عصفور بأنَّه إنَّما بنى مذهبه على أن (كان) تدلُّ

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٩/١ .

(٢) انظر الأصول ٨١/١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٩/١ .

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٠٨-٣٠٩/١ .

(٥) انظر شرح الرضی على الكافية ٢١٦-٢١٧ ، المساعد ٤٠٠/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ١٨٥/٢ .

(٧) من أ : (لكن) .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ .

(٩) سقطت (إلا) من أ .

على الحَدَّث ، قال : وهو بناءٌ فاسدٌ لِيَجْرُدَها منه عند المحققين^١ ، وَاَعْتَذَرَ له شيخنا الأستاذ - رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ - بِأَنَّ له أَنْ يَقُولَ : إِنَّ خَبَرَها جُعِلَ عَوْضاً من اللفظ بالمصدر ، فلما لَزِمَ حَذْفُ الخبر الذي كان عَوْضاً من المصدر عاد إليها المصدر الذي رُفِضَ بوجود الخبر ، قال : وَإِنَّمَا النَكْتَةُ التي لم يشعر بها ابن عصفور أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ اسمها وخبرها عادت تَامَةً . فَصَحَّ البناءُ^٢ ، وإذا كان كذلك خَرَجَتْ عن مسألة النزاع ؛ إذ لا خلاف في صَحَّةِ البناء للمفعول ذا كانت تَامَةً كسائر الأفعال التامة .

وَأَمَّا مذهبُ الكسائي فخارجٌ عما عُمِدَ من كلام العرب ؛ إذ لا يوجد مرفوعٌ يُحْذَفُ فَيُبْنَى فعلُهُ لضمير المجهول ، وأيضاً لا فائدة في ذلك الكلام ؛ إذ لا يخلو الوجودُ من كونِ قيامٍ موجوداً ، وأيضاً لا يُحْذَفُ المبتدأُ اقْتِصَاراً أبداً كما تقدّم .

وَأَمَّا رأيُ ابن عصفور فَرَدَّهُ ابنُ الحاجِّ بعدم الفائدة عند كُلِّ أحدٍ ، فَإِنَّ يوماً من الأيام أو موضعاً من المواضع لا يخلو أَنْ يكون فيه شيءٌ ، ثم إِنَّ (كان) الناقصة لا فائدة لها إلا ما تعطيه من زمانِ الخبر ، فإذا لم يكن خبرٌ فلا ثَمَرَةَ لها ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ ناقصةً لأنها لا بُدَّ لها من اسمٍ وخبرٍ بخلاف التي تكفي بالفاعل ، وأيضاً لو فُرِضَ أَنْ يُسْمَعَ مثلُ : كَيْنَ في الدار ، على فَرَضِ أَنْ يكون مُفِيداً لم يجزَأَ يقال : إِنَّهُ من كان الناقصة لأحتماله التامة ، فما الحاجة الى تكلف غير ذلك ؟ ، وأيضاً فَإِنَّمَا بَنَى مذهبه على جواز تعلُّقِ الظرف والمجرور بكان الناقصة ، وهو غيرُ مُسَلِّمٍ له ، ولا حِجَّةَ لمن تعلَّقَ بقول سيبويه : «فهو كائن ومكون»^٣ . لأنَّ مقصِدَ سيبويه أَمْرٌ آخَرُ وراء ما يظهر منه لباديء الرأي^٤ .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ .

(٢) لم أجد هذا في شرح الجمل لابن الفخار .

(٣) الكتاب ٤٦/١ .

(٤) قال في ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ : «وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه : مكون - أَنَّهُ من باب كان التامة ، وقال ابن طاهر ، وابن خروف : مكون من كان الناقصة ، ولا يتكلم به ، وَإِنَّمَا قصد سيبويه أَنها فعلٌ متصرف ، يستعمل منه ما يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع» .

وأما مرفوعُ فعلِ المقاربة مع منصوبه فمذهبُ البصريين على أنَّه لا يُحذفُ فينوب عنه المنصوبُ ولا غيره ، لأنَّ المرفوعَ مع المنصوب مبتدأ وخبرٌ ، كما لا يكون ذلك في كان لا يكون أيضاً فيما هو مثلها ، وأيضاً فإنَّ الخبرَ في باب المقاربة جملةٌ ، والجملة لا تنوب عن الفاعل ، ولا ما أشبه الفاعل ، ونُقِلَ عن الكسائي إجازةٌ : جُعِلَ يُفَعَّلُ^١ على إقامة ضمير المجهول مُقَامَ المرفوع ، وقد تقدَّم ما فيه في مسألة : كَيْنَ يُقَامُ ، وعن الفراء أنَّه بعد الحذف لم يَقُمْ مقامه شيءٌ لا استغناء الكلام عنه . وهذا غيرُ مرضيٍّ لِمَا تقدَّم من أنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعلٍ أو ما يَحُلُّ محله ؛ إذ لا يستقلُّ كلامٌ بغير مرفوع ، وأيضاً لم يُسَمَّعَ لذلك نظيرٌ ، فلا يُعوَّلُ عليه .

القسم الثاني : أنَّ ما سوى المفعول به ، والظرف ، والمجرور ، والمصدر لا يُقَامُ مُقَامَ الفاعل ، فلا يُقَامُ مقامه المفعولُ له ، ولا المفعولُ معه ، ولا الحال ، ولا التمييز ، ولا المستثنى .

فأما المفعولُ له فلاَّ انتصابه ليس كانتصاب المفعول به ، وإنَّما هو عِلَّةٌ للفعل ، فامتنع أنَّ يُقَامَ - وهو كذلك - كما امتنع أن يُقَامَ الظرفُ - وهو ظَرْفٌ - وإنَّما تَمَكَّنَ المفعولُ به في الإقامة لما تقدَّم / ، وأيضاً فالمصدرُ يُضَافُ إليه ولا يُذَكَّرُ / ٥٠ / الفاعل ، كما يضاف إلى الفاعل ولا يُذَكَّرُ المفعولُ به ، وليس المفعول له كذلك ، فلمَّا لم يكن مثله في هذه المناسبات وغيرها لم يجز أن يُقَامَ .

فإن قيل : فالظرفُ يُقَامُ مُقَامَ الفاعل ، وهو ظَرْفٌ في المعنى ؛ إذ هو على إرادة (في) فأجزَّ إقامة المفعول له وهو على إرادة اللام .

قيل : الظرفُ يُتَسَعُّ فيه بأنَّ يُنْصَبَ نَصْبَ المفعول به ، فيُقَامُ لأنَّه كالمفعول به ، ولا يخرج عن معنى الظرفية ، فإذا قلت : سيرَ عليه فرسخان ، أو يومٌ

(١) عزاه الرضى في شرح الكافية ٢١٦/١-٢١٧ إلى الكسائي والفراء .

الجمعة ، علمت^١ أنهما في المعنى طرفان مُتَسَعِّ فيهما ، كما أنك إذا قلت : زيدٌ ضربته ، فأبتدأته ، علمت أنه في المعنى مفعولٌ به ، وإن كان مبتدأ في اللفظ ، وليس المفعول له كذلك ، لأنك متى أقمتَه مُقَامَ الفاعل خرج عن أن يكون مفعولاً له ، ولم يكن عليه دلالة ، إذ لا يُعَلِّم مفعولاً له إلا متى كان فضلةً بعد الفاعل يُقَدَّرُ وصولُ الفعل إليه باللام^٢ ، وهذا المعنى يُطِيلُ كونه فاعلاً وينافيه ، لو قلت : أتيت^٣ الإكرام ، لم يُفْهَم أنك أتيتَ أمراً من أجل الإكرام ، إنما يُفْهَم أنه فَعَلَ نفس الإكرام لا غيره من أجله ، فلذلك لم تَصِحَّ إقامته . ومن الدليل على صحة ذلك أن (كي) المصدرية لا تكون فاعلاً كإن المصدرية ، قال المازني : لأن كي تحيي لعلية ، فإذا امتنع ما كان بمعنى المفعول له أن يقع فاعلاً ، وإن لم يكن على لفظه^٤ ، فإن يمتنع ما كان مقدراً فيه اللام أجدر .

وأما المفعول معه فلا يُقام أيضاً ، لأن كونه مفعولاً معه يقتضي أن يكون مع فاعل ليكون مفعولاً معه ، فإذا أقيم لم يكن مفعولاً معه كما لم يكن الأول مفعولاً له ، وأيضاً فإذا أقمتَه فإمّا أن تذكر الحرف الدال على أنه مفعول معه أو لا ، فإن لم تذكره لم يدل على ذلك ، وإن ذكرته لم يجز ؛ إذ لا يُسْتَعْمَلُ ذلك الحرف إلا على حد ما كان في العطف ، وفي العطف لا بد أن يكون تابعاً لمفرد أو جملة^٥ ، فكذلك هنا ، والمتبوع هنا محذوف بالفرض فامتنع أن يبقى مع الحرف . وأما الحال فيمتنع إقامته مُقَامَ الفاعل لأنه على تقدير : (في [حال]^٦ كذا) ،

(١) سقطت (علمت) من أ .

(٢) أنظر التبصرة ١٢٥/١ .

(٣) في الأصل : (إني) ، تحريف ، وفي أ : (أيت) .

(٤) في الأصل : (على لفظه كان) ، وفي أ : (على لفظه كأن) ، وفي س : (على لفظه إذا اللفظ كان) . ووجه الكلام ما أثبت .

(٥) أنظر شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١ ، شرح التصريح ٢٩٠/١ .

(٦) تكملة يلثم بها الكلام من س .

وإذا أقمته لم يفهم ذلك المعنى بحاله كما تقدم في المفعول له ، وأيضاً فإن الحال يفارق المفعول به في كونه لا يقع إلا نكرة^١ ، بخلاف المصدر والظرف .

وأما التمييز فإنه على تقدير (من) ، وعلى معناها ، وإذا أقيم مقام الفاعل زال ذلك المعنى ، كما مر في المفعول له . هذا إذا فرضته مُمَيَّزاً للمفرد ، وإن كان مُمَيَّزاً للجملة نحو : ﴿اَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئاً﴾^٢ فهو الفاعل في المعنى ، فلا يصحُّ أن يُبنى له الفعل بناءً ما لم يُسمَّ فاعله ؛ لأنه نحو من بناء الفعل للمفعول مع ذكر الفاعل ، وذلك لا يستقيم ، وأيضاً فالتمييز يفارق المفعول به في لزومه التنكير كالحال .

وأما المستثنى فلا يستقيم أيضاً أن يُقام ، لأنه يؤدي إلى تفرغ الفعل لما بعد (إلا) في الإيجاب ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، لم يسع أن تقول فيه : قيم إلا زيدا ، كما لا يستقيم أن تقول : قام إلا زيدا ، وأما في النفي فلوقوع اللبس والإيهام لو قلت : ما جاء القوم إلا زيدا ، فبنيت للمفعول ، فقلت : ما جيء إلا زيدا لتوهم أنه مفعول به ، وأيضاً لا يُقام إلا ما أشبه المفعول به ، وأتسع فيه حتى يصير مفعولاً / به مجازاً مع بقاء معناه . وهذا متعذر في المستثنى ؛ إذ لا يتسع فيه كما يتسع في الظرف والمصدر .

فقد بان أنه لا يُقام شيء من هذه الأمور مقام الفاعل . ولا أعلم في امتناع ذلك خلافاً إلا في التمييز ، فإن الكسائي نقل عنه جواز إقامته^٣ ، فأجاز في قولك : امتلأت الدار رجالاً : امتلأ رجالاً ، وحكى من ذلك : خذه مطبوعةً به نفس^٤ ، وهو الموجد رأسه ، والمسفوء رأيه . ومثل هذا لا معتبر به مع احتماله خلاف ما ذكر .

(١) التبصرة ١٢٥/١ .

(٢) سورة مريم آية ٤ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢١٩/١ ، المساعد ٤٠٠/١ ، هم الهوامع ٢٧٠/٢ ، التصريح ٢٩٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٩/٢ ، وانظر المساعد ٤٠٠/١ ، هم الهوامع ٢٧٠/٢ .

وأتى الناظم بمثال ، وهو قوله : « كَيْبِلَ خَيْرُ نَائِلٍ » فخيرُ نائلٍ هو المفعولُ المقام ، والأصل : نال زيدٌ خيرَ نائل ، و(خيرُ نائل) يَحْتَمِلُ من جهة اللفظ أن يكون اسمٌ مصدر كالنَّوَال ، فإنه يقال : نال زيد نَوَالاً ، ونَائِلاً ، وهذا ليس بمرادٍ هنا ؛ إذ ليس كلامُه هنا في إقامة المصدر بل في إقامة المفعول فإنما مراده بخير ما يراد به في قوله تعالى : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾^١ أو قوله : ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾^٢ وفي قولهم : أنلته خيراً ، ونائلُ المضافُ إليه - هو صاحب الخير - اسمٌ فاعل لا اسمٌ جامد ، كقولك : هذا قائلٌ ، أي نِيلَ خَيْرٌ مَنْ يُنِيلُ ، وَمَنْ عَادَتْهُ النَّوَالُ ، ويقال : نُلْتُه خيراً ، وأنلته خيراً بمعنى . ثم أخذ في بيان بناء الفعل للمفعول ؛ إذ كان بناؤه للفاعل لا يتأتى للمفعول ، فقال :

وَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُنْ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضَيِّ كَوْصِلِ
وَأَجْعَلْهُ مِنْ مَضَارِعٍ مُنْفَتِحاً كَيْنْتَحِيَ الْمَقُولُ فِيهِ : يُنْتَحَى

الأفعالُ ثلاثةٌ : ماضٍ ، ومضارعٌ ، وأمر . فأما الأمرُ فخارجٌ عن هذا الباب جملةً ، فلا يُبْنَى للمفعول أصلاً ، لأنَّه في أصل وضعه منافٍ لحذف فاعله ، والعرب إذا أرادت ترك المفعول مع بقاء معنى الأمر أتت بالمضارع مقروناً بلام الأمر ، فتقول : لِيُضْرَبَ زيدٌ ، لِيُفْعَلَ كذا وكذا ، فكأنَّ العرب استغنت ببناء المضارع بلام الأمر عن بناء الأمر لعدم التأتّي فيه ، فبقي الماضي والمضارع ، فشرَّع في كيفية نقلهما من صيغة الفاعل إلى صيغة المفعول ، فيعني أَنَّكَ تَضُمُّ أول الفعل أبداً سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ، ولذلك قال : (وأولُ الفعل) ، ولم يقل : وأول الماضي أضْمُنْ ؛ لأنَّه مضموم في الماضي والمضارع معاً ، ثم بعد ذلك فَصَّلَ الأمر في الفعلين بالنسبة إلى تغيير ما قبل الآخر ؛ إذ يتعلَّقُ به أيضاً حكمُ البناء للمفعول ، لكنه يكون في الماضي

(١) سورة الحج آية ٧٧ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٠ .

مكسوراً ، وفي المضارع مفتوحاً ، وذلك قوله : (والمتصل بالآخر اكسر في مضي) يعني أنك تكسر الحرف الذي قبل آخر الفعل ذي المضي مثل قولك : وُصِلَ ، فإن أصله وَصَلَ ، فَضَمَّتْ أَوَّلَهُ ، وكسرت ما قبل آخره ، ثم قال : (وأجعله من مضارع مفتوحاً) الضمير في (اجعله) عائد على ما قبل الآخر ، أي اجعل المتصل بالآخر مفتوحاً إذا كان من مضارع كقولك في (يُنْتَحَى) : يُنْتَحَى ، وهذا تعريف مُطَرِّد في الفعل الثلاثي كضُرِبَ وَيُضْرَبُ ، وَعُلِمَ وَيُعْلَمُ ، وفي / الرباعي كدُخِرَ وَيُدْخَرُ ، وأُخْرِجَ يُخْرَجُ وَسُوِّرَ وَيُسَاوَرُ ، وَدُرِبَ وَيُدْرَبُ ، وَبُوْطِرَ وَيُبْطَرُ ، وفي الخماسي كَانْطَلَقَ وَيُنْطَلِقُ ، وَأَقْتَدِرَ وَيُقْتَدِرُ ، وفيما فوق ذلك كاستُخْرِجَ وَيُسْتَخْرَجُ ، وَتُكْرَمُ وَيُتَكْرَمُ ، وَتُقَاتَلُ وَيُقَاتَلُ ، وما أشبه ذلك . فهذا كله يَطَرِّدُ إِلَّا أَنَّهُ في الماضي لا يكفي دون شيء آخر ينضم إليه ، بخلاف المضارع فإنه لا يفتقر في تمام بنية المفعول إلى تمام تغيير زائد بل ما عدا الحرفين الأول ، وما قبل الآخر باق على ما كان عليه في بنية الفاعل كما مرّ في الأمثلة ، وقد لا يحتاج في بعضها إلا لضمّ الأول خاصة نحو : يُتَدَخَّرُ ، وَيُتَكَلَّمُ ، وَيُتَطَاوَلُ ، وما أشبه ذلك ، وفي قوله : (وأول الفعل اضممن) إلى آخره ما يشعر بأنّ بنية المفعول مُغَيَّرَةٌ من فعل الفاعل ؛ لأنّ هذا العمل الذي ذكر مُورَدٌ على بنية الفاعل ، فكأنه يقول : الأصل أن يُبنى الفعل للفاعل ، فإنّ عرض الأّ يذكر الفاعل وجب تغيير تلك البنية إلى المفعول . فهذا ظاهر في أنّ بنية المفعول فرعٌ ، وهو رأي الجمهور ، وذهب طائفة إلى أنّه أصلُ بناءٍ بنفسه ، ليس بمغيّرٍ من غيره بل هو مُشْتَقٌّ من المصدر للمفعول ابتداءً ، كما اشتقّ للفاعل كذلك ، وهذا

(١) انظر الكتاب ٣٤٢/٤ ، شرح المفصل ٧١/٧ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١١١ ، وانظر

شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١

(٢) ينسب هذا إلى الكوفيين ، والمبرد ، وابن الطراوة ، انظر منهج السالك ص ١١١ ، مع الهوامع

٣٦/٦ .

الثاني أيضاً يظهر من كلام الناظم في أول باب التصريف ، حيث قال هناك :

وافتح وضُمَّ واكسِرَ الثاني مِن فِعْلٍ ثلاثيٍّ ونحوه ضمن^١

وفي بعضها : «ورد نحو ضمن» فهذا الكلام ظاهر في أنَّ فِعْلَ أَصْلُ بِناء كَفَعَلَ ، وفَعَلَ ، وفَعَّلَ ، فظهر أنَّ في كلامه تدافعاً ، لأنَّه يقول هنا : أنَّه ليس بأصل ، وفي التصريف : أنَّه أَصْلُ بِناء .

والجواب عن ذلك ، وتقرير الاحتجاج للمذهبين المذكور في التصريف فهو أَسْعَدُ به . و(أول) مفعولٌ بَاضْمُنْ ، وكذلك (المُتَّصِل) مفعولٌ بَأكسِر ، أي : أَضْمُ الفِعْلَ وَاكسِرَ الحَرْفَ المُتَّصِلَ بِالْآخِرِ ، وهو ما قبل الحرف الأخير . قوله : (في مُضِيٍّ) على حذفِ مضافٍ تقديرُهُ : في ذي مُضِيٍّ ، يريد الفعلَ الماضي . و(منفتحاً) مفعولٌ ثانٍ لِأَجْعَلُهُ ؛ لأنَّه بمعنى التصيير ، و(يَتَحَيَّي) معناه : يعترض ، والانتحاء : الاعتراض والقصد إلى الشيء ، يقال : آتَحَى له ، وَتَنَحَّى له بمعنى واحد . ومن عادة الناظم في هذا النظم أن يَخْلُطَ القوافي بعضها ببعض كهذا الموضع فإنه خلط فيه المتراكب بالمتدارك ، فقوله : (مُتَّصِل) من المتدارك^٢ ، وقوله : (يُنَكْوِصِل) من المتراكب^٣ ، وقد خِلِطَ بعضها ببعض في الشعر ، وهو قليل ، وتجتمع الاثنان مع المتكاوس^٤ ، ومن ذلك قولُ عمرو بن العاص - ويقال : إنَّه لغيره - :

(١) انظره في شرح ابن عقيل ٥٣٢/٢ .

(٢) القافية المتداركة : ما اجتمع فيها متحركان بعدها ساكن ، القوافي للتنوخي ص ٤٠ .

(٣) القافية المترابكة : ما اجتمع فيها ثلاثة أحرف متحركة بعدها ساكن ، المصدر السابق ص ٤٠ .

(٤) القافية المتكاوسة : ما اجتمع فيها أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن ، المصدر نفسه ص ٣٨ .

وقد تجتمع الثلاث في قصيدة واحدة ففي الرجز تأتي مستعلن ، فالقافية متداركة ، وينقلها الخبن إلى متعلن = مفاعلن ، وتظل القافية متداركة ، وينقلها الطي إلى مستعلن = مفتعلن ، فالقافية مترابكة ، وينقلها الخبل إلى متعلن = فَعَلَّتُنْ ، فالقافية متكائوسة ، فيجتمع في قوافي قصيدة واحدة مستعلن ومفتعلن وفعلتن ، وتسمى القصيدة مُثَفَّاة كالمُرَّاةِ المُثَفَّاةِ وهي التي نكحت ثلاثة أزواج ، نقل ذلك التنوخي في القوافي ص ٤١-٤٢ عن شيخه أبا العلاء المعري .

إذا تَخَاَزَرْتُ وما بي خَزَرٌ ثُمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ من غيرِ عَوَرٍ^١
وقال آخر :

يحملن فَحْمًا جَيِّدًا غيرَ دُعَرٍ أَسودَ صِلًا لَا كَأَعْيَانِ الْبَقَرِ^٢
وأصل القافية المتواتر^٣ ، ويدخل عليها المتراكب ؛ لأنَّ أصلَ التفعيل (مستفعِلن) ،
وهو من أجزاء المتواتر ، وقد يدخل عليه المتكاوس ، كقول العجاج :
* قد جَبَرَ الدِّينَ إِلَاهُ فَجَبَرُ^٤ *

وربَّما وقع مثله في هذا النظم . وأكثر ما يقع هذا التداخل في الرجز ، وقد يقع
في غيره كالسريع ، ثم أخذ في استدراك ما بقي عليه في بناء الماضي / للمفعول ،
فقال : /٨/

والثاني التاليَ تا المطاوعه كالأوّلِ آجَعْلُهُ بلا مُنَازَعَه
وثالثَ الذي بِهِمْزِ الوَصْلِ كالأوّلِ آجَعْلُهُ كاستُحْلِي
(الثاني) منصوب بفعل مضمر يفسَّرُ (آجَعْلُهُ) من باب الاشتغال ، و(تا المطاوعة)

(١) في أ : (وما بي من عور) مكان (من غير عور) . والرجز في الأمالي ٩٦/١ من غير نسبة ،
والأول في المقائيس ١٨٠/٢ ، واللسان ، والتاج (خزر) من غير نسبة أيضاً ، وفي حواشي ابن
برّي على الصحاح - التنبيه والإيضاح - ٢٠٥١/٢ - وعنه في اللسان (مرر) - : «هذا الرجز
يروى لعمر بن العاص - رضي الله عنه - ، وهو المشهور ، ويقال : إنّه لأرطاة بن سُهَيْة ،
وللنجاحشي الحارثي . وقال أبو محمد الأعرابي : إنّه لمساور بن هند» وانظر الرجز في شعر
أرطاة بن سُهَيْة (مجلة المورد ١٨٣/١/٩ ، وفي ديوان طفيل الغنوي ص ١٠٠ .
(٢) في الأصل ، وأ : «كأعناق البقر» تحريف . والرجز في الصحاح ، واللسان ، والتاج (دعر) .
ودُعَر : نَجَر .

(٣) القافية المتواترة : ما كان فيها حرف واحد متحرك بعده ساكن ، القوافي للتوخّي ص ٤٠ .

(٤) البيت مطلع أرجوزة في ديوانه ص ٤ .

مفعولٌ بالتالي ، وأراد تاء المطاوعة لكن حَذَفَ الهمزة ، فبقي الاسم على حرفين أحدهما حرفُ لين ، وذلك غيرُ موجود إلا نُدَوْرًا ، أعني في المعربات من الأسماء ، وقد حكى الكسائي : شربت ما يا هذا ، ومثله بعد هذا : «واكسِر أو أشمِم فا ثلاثي أُعِلَّ» ، وله من هذا القبيل في نظمه هذا كثيرٌ جدًّا ساقه إليه ضرورة الشعر ، و(كالأول) و(بلا منازعة) متعلقانِ بِأَجْعَلُهُ ، ويعني أَنَّ الحرفَ الثاني من الفعل إذا كان تاليًا أي : تابعًا لتاء المطاوعة فإنَّكَ تَضُمُّه أيضًا كالحرف الأول ، فتقول في : تَعْلَم ، تُعَلِّم ، وفي : تَأْدَب : تُؤَدِّب ، وفي : تَخَلَّص ، تُخَلِّص ، وفي : تَدْخِرَج : تُدْخِرَج وفي تَبَاعَد : تُبْعِد ، وما أشبه ذلك . وتاء المطاوعة هي التاء التي في أوائل هذه الأفعال ، وسماها تاء المطاوعة - والبنية بنفسها هي التي للمطاوعة - لأنها خاصة بتلك البنية ، فسَمِّيتُ بها ، فَتَفَعَّلَ مطاوعُ فَعَّلَ ، نحو : عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ ، وَأَدَّبْتُهُ فَتَأَدَّبَ ، وتفاعَلَ مطاوع فاعَلَ نحو : باعدتُه فتباعَد ، وتَفَعَّلَلَ مطاوع فَعَّلَلَ نحو : دحرجتُه فَتَدْخِرَج ، وإنما قَيَّدَ التاء هنا بأنها للمطاوعة تَحَرُّزًا من تاء المضارعة ، فلهذا يدخل ههنا الماضي وحده دون المضارع ، وأيضًا فقد قَيَّدَ الحرف الآتي بعد تاء المطاوعة بأنَّه ثاني حروفِ الفعل ، لقوله (والثاني التالي . . كذا) فأقتضى أَنَّ تاء المطاوعة هي أولُ حرفٍ في الفعل ، وذلك لا يكون إلا في الماضي ، لأنَّ حرفَ المضارعة سابقٌ لها في المضارع ، وإذا كان كذلك فالحرفُ التالي لتاء المطاوعة في المضارع باقٍ في بنية المفعول على ما كان عليه في بنية الفاعل ، وقد كان مفتوحًا فيه فيبقى على ما كان عليه ، فتقول : يُتَعَلَّمُ كما تقول : يَتَعَلَّمُ ، ويُتَبَاعَدُ كما تقول : يَتَبَاعَدُ ، وكذلك سائر الأمثلة .

قال : (وثالث الذي بهَمْزُ الوصل) إلى آخره يعني أَنَّ الفعلَ الذي أولُهُ همزة وصل يُضَمُّ ثالته ، أي الحرف الثالث منه ، كما يُضَمُّ الأول ، فتقول في : اسْتَحْلَى : اسْتَحْلِي ، فتضم التاء ، وهي الحرف الثالث ، وكذلك تقول في :

(١) انظر مجالس ثعلب ٨٧/١ - ٨٨ ، وسر صناعة الإعراب ٧٨٦/٢ .

اَقْعَنْسَسَ : اَقْعَنْسِسَ ، وفي اَنْطَلَقَ : اَنْطَلِقَ ، وفي اسَلَنْقَى : اسَلَنْقِي ، وفي اَحْلَوْلَى : اَحْلَوْلِي ، وما أشبه ذلك من الأمثلة^١ التي أولها ألف الوصل .
 وقوله : (الذي بهمز الوصل) يَعْينُ أَنْ كَلَامُهُ هنا في الماضي ؛ لِأَنَّ أَلْفَ الوصل لا تلحق المضارع ، ومثاله أيضاً مؤنَّسٌ بذلك ، وذلك يُعَيِّنُ بقاء^٢ ثالث المضارع في بناء المفعول على حالته في بناء الفاعل ؛ إذ لَمْ يذكر له مخالفةٌ غيرَ ما تقدَّم من ضَمِّ أوله ، وفتح ما قبل آخره ، و(ثالث) منصوبٌ بفعل مضمر يفسره (اجعلنه) من باب الاشتغال . واستحلى الشيء : وجده حلواً كما / يقال : استجاده /٩/ إذا وجده جيداً .

وعلى الناظم هنا دَرَكٌ من وجهين^٣ :

أحدهما : أنَّ اَقْتَصَارَهُ في تعريف ما يُضَمُّ ثانيه مع الأول على ما أوله تاء المطاوعة تقصيرٌ ؛ إذ كان ضَمُّ الثاني غيرَ مُقْتَصَرٍ به على ما كانت تاءه للمطاوعة ، بل هو عامٌّ في ما أوله تاء كانت للمطاوعة أو لغيرها ، وذلك أن : تَفْعَلُ كما يأتي للمطاوعة يأتي أيضاً للتَّكْلُفِ ، نحو : تَحَلَّمْ ، وَتَكْرَمْ ، وَتَشَجَّعْ ، وللتجنب ، نحو : تَأَثَّمْ ، وَتَحَرَّجْ ، وللصيرورة ، نحو : تَأَيَّمَتِ المرأةُ ، وَتَحَجَّرَ الطينُ ، وللاتخاذ ، نحو : تَوَسَّدَ الترابُ ، وَتَبَنَّى الصبيُّ ، ولغير ذلك من المعاني ، والمطاوعة واحدٌ منها . وكذلك : تَفَاعَلَ قد يأتي للاشتراك في الفاعلية نحو : تَقَاتَلَ ، وترامى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً نحو : تغافل وتجاهل وتعارج ، والمطاوعة لفاعلٍ معنى من معاني تفاعلٍ ، فأين تدخل له هذه الأفعال حين قَيَّدَ التاء بكونها للمطاوعة ، وهي في الحكم بضم التاء سواء ؟ ، هذا تقييدٌ

(١) في أ : (الأبنية) .

(٢) في أ : (بناء) .

(٣) أنظر منهج السالك لأبي حيان ص ١١٢-١١٣ .

(٤) في الأصل : (غير) . تحريف .

مُخِلٌّ ، وقد حَرَّرَ هذا المعنى في التسهيل ؛ إذ قال : «يُضَمُّ مطلقاً أولُ فعل النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوَّله تاءٌ»^١ ولا يقال : إنه عَرَّفَ البنية بما هو الأصل فيها ، وذلك المطاوعة ، فيندرج ما عداها ، لأننا نقول : الأمر ليس كذلك بل كل معنى استُعْمِلَتْ فيه البنية غير مُفْرَعٍ عن غيره ، والأفلو كان مُفْرَعاً عن غيره ، لبقِي فيه معنى ذلك الغير ملحوظاً ، وأنت تعلم أنَّ : تَحَلَّمْ ، وتَأَيَّمْتَ ليس فيهما معنى فَعَلْتَهُ فَتَفَعَّلَ ، وكذلك في تفاعل ونحوه . فالحاصل أنَّ هذا التقييد مُخِلٌّ ، فلو قال مثلاً :

والثاني التالي تاء زائدة فَاَضُمُّ ففي الضمِّ تمامُ الفائدة

أو قال :

* فَاجْعَلْهُ كالأوَّلِ تُعْطِ الفائدة *

أو ما أشبه ذلك لتخلص من هذا الشَّغَب ، ولا أجد له جواباً .

والثاني : أنه ذكر هنا حكمَ الفعل الصحيح والمعتل العين ، وقد تَمَّ حكم الصحيح ، وها هو يذكر حكم المعتل العين من الخماسي خاصة ، وتركَ ذِكْرَ حكم المضاعف ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً ، وذَكَرَ حكمَ ما أعتلت لامه أو فاؤه ، ولم يَتَبَيَّنْ فيها بياناً ظاهراً ما ذكره^٢ هنا ، ألا ترى أن المدغم ليس ما قبل آخره في الماضي بمكسورٍ بإطلاق ، فإنَّكَ تقول في : رَدَّ : رُدَّ ، وفي : أَقَرَّ : أَقَرَّ^٣ ، وفي : اسْتَقَرَّ : اسْتَقَرَّ ، وفي : تَرَادَّ : تُرُودُ ، ولا ما قبل آخره في المضارع بمفتوح ، نحو : يُرَدُّ ، وَيُقَرُّ ، وَيُسْتَقَرُّ ، وَيُتَرَادُّ . وترك من ذكر المعتل العين

(١) التسهيل ص ٧٧ .

(٢) في أ : (مما ذكره) .

(٣) في الأصل : (أقرى) .

(٤) في الأصل : (من ذلك) .

ما كان نحو: يقول ويبيع ، فإنه لا يقتصر فيه على ضمّ الأول ، وفتح ما قبل الآخر بل تُقْلَبُ الواوُ والياء ألفاً ، نحو: يُقَالُ وَيُبَاع ، وكذلك: يُسْتَقَامُ ، وَيُسْتَبَانُ ، وأيضاً فالمعتل الفاء بالواو يجوز قلبُ الواو فيه همزةً إذا ضُمّت ، فتقول في : وَارَى : أُورِي ، وفي : وَقَّتْ : أُقَّتْ ، وكذلك ما كان نحو : بَيَطَرَ ، وَهَيَّلَ يَزَاد فيه على ما قاله أن تقلبَ الياء واواً ، نحو : بُوطِرَ وَهُوِّلَ ، وكذلك ما قُلبَ آخره من الماضي ألفاً تصير ياءً كان أصلها الواوُ ، أو الياء نحو : دُعِيَ . وَرُمِيَ في : دعا ، ورمى ، وما كان آخره معتلاً بالواو ، أو بالياء من المضارع تُقْلَبُ فيه ألفاً نحو : / يُرْعَى ، وَيُرْمَى وكثير من هذه الأحكام على هذا السبيل ، وهو لم يُبيِّن في هذا الباب من ذلك شيئاً ، وقد بينَ هذا غيره .

وقد اعترض ابنُ الحاج على ابن عصفور بنحو ما اعترضَ به الناظم ، وأنَّ قوله : «وكسرت ما قبل آخره» غيرُ صادق في : افْعَلْ ، وافْعَالٌ .

فإن قلتَ : إنَّه في الأصل كذلك .

قيل : إنَّ ذلك ضارٌّ في التعليم ، لأنَّه أصل لا يُنطَقُ به ولو لم يُذكر أنَّ هذا يُكسَرُ لكان أ صوبَ وأقلُّ ضرراً ، لأنَّه صادقٌ غير مُغلَط .

فإن قيل : إن هذه الأحكام كلُّها أحكامٌ تصريفيةٌ لا يليق ذكرها بهذا الباب ، فالمعتل يذكر في باب التصريف ، والمضاعف يذكر حكمه في باب الإدغام .

فالجواب : أنَّ حكمَ المعتل أيضاً وما فيه من الإشمام وغيره ، والمضاعف كذلك بابه التصريف ، أو باب الإمالة فكان ينبغي تأخيرُهُ ذكرًا^٢ ذلك إلى بابه ، فلا يزيد هنا على ما تقدّم الآن لكنه لم يفعل ذلك فورد الاعتراضُ عليه .

والجواب : أنَّه جرى فيما صنع على عادة كثير من النحويين حيث ذكروا ما

(١) المقرب ٨٠/١ .

(٢) في أوس : تأخير ذكره .

ذكر في هذا الباب ، وتركوا إلى باب التصريف والإدغام ما ترك^١ ، وإذا رُوِيَ الموضعان حصلت الفائدة ، والله أعلم .

وَأكْسرَ أو أَشَمَّ فا ثَلاثيُّ أُعِلَّ عينا ، وَضَمَّ جا كُبُوعَ فاحْتَمِلَ

هذا حكمٌ تابعٌ للبناء للمفعول ، وهو فيما إذا كان الفعل معتلاً عينه ، والمعتلُّ العين ضربان : ضربٌ يكون فيه ضمة البناء للمفعول مجاورةً لعينه ، وضربٌ لا تجاورها ، فالذي لا تجاورها فيه لا زيادةً فيه على ما ذكر نحو : استَبَيْنَ ، واستُعِيدَ ، وتُطَوِّلَ ، وتُبَوِّينَ ، فإنَّ العينَ المعتلةَ قد فصلَ بينها وبين الضمة ما تصحُّ معه فلا تنقلب كسرةً ، فلا يُحتاج إلى الحكم المذكور ؛ فلذلك لم يتكلم في هذا الباب لاكتفائه بما تقدّم فيه ، والذي تجاور فيه الضمة العينُ قسمان : ثلاثيٌّ ، وخماسيٌّ . فالثلاثيُّ هو الذي شرع في ذكره ، فيعني أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ المعتلَّ العين إذا بُنِيَ للمفعول جاز في فائه ثلاثة أوجه :

أحدها : الكسرُ الخالص ، وهو قوله (واكسر) فتقول في : قال : قيل ، وفي باع : بيع ، وفي هاج : هيج ، وفي قام : قيم ، وما أشبه ذلك .

والثاني : إشمامُ الفاء الضمَّ ، فتقول : قيل ، وهيج ، وقيم^٢ ، ولم يتعرَّض لصورته كيف تكون^٣ ؟ ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها : ضمُّ الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر نحو : قيل ، وبيع . وهذا هو المعروف المشهور^٤ ، والمقروء به . والثاني : ضمُّ الشفتين بعد

(١) في أ : (ما ترى) .

(٢) سقطت (قيم) من أ .

(٣) في س : (كيف يكون) .

(٤) في س : (والمشهور) .

(٥) كذا في أ وس ، وفي الأصل ، والنصرج ٢٩٤/١ ، وقد نقل كلام الشاطبي في كيفية الإشمام (مع) . وانظر البسيط ٩٥٨-٩٥٩/٢ .

إخلاص كسرة الفاء نحو : قيل ، وبيع . والثالث : ضمّ الشفتين قبل النطق بها ، لأنّ أولَ الكلمة مقابلٌ لآخرها فكما أنّ الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من /١١/ إسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق / بكسرة الحرف . والمشهور المذهب الأول .

والوجه الثالث : إبقاء الضمّة التي أتى بها في الأصل للبناء للمفعول ويستوى في ذلك ذوات الواو وذوات الياء ، فتقول : قُولَ ، وُبُوعَ . فالوجهان الأولان فصيحان^١ مقروء بهما ، والوجه الثالث لُغَةٌ ضعيفة حُكيت عن بني ضَبَّةَ ، وحُكِيَ عنهم : بُوعَ متاعه ، خُورَ له^٢ ، وأنشد ابن جني من هذا :
نُوطَ إلى صُلْبٍ شَدِيدِ الخَلْ وعُنُقٍ كالجِذْعِ مُتَمَهِّلٍ^٣
وأنشد أيضاً :

حُوكْتَ على نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ^٤
وأنشد غيره :

لَيْتَ وَهْلَ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ^٥

(١) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورها ، والإشمام لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد كما ذكر الأزهري في التصريح ٢٩٤/١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٨/١ ..
(٢) حكاية قطرب كما ذكر ابن جني في المحتسب ٣٤٦/١ ، والمشهور أنّ هذه لغة بني دُبَيْرَ ، وبني فقعس - من فصحاء بني أسد - ، وهذيل ، انظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٨/١ ، المساعد ٤٠٢/١ ، التصريح ٢٩٥/١ .

(٣) المنصف ٢٥٠/١ ، والأول في مع الهوامع ٣٨/٦ ، والخَلْ : عرق في العنق وفي الظهر .
(٤) المنصف ٢٥٠/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢ ، شرح ابن عقيل ١١٤/٢ ، التصريح ٢٩٥/١ ، مع الهوامع ٣٧/٦ . والنِيرُ : لُحْمَةُ الثوب .

(٥) أنشده الفراء كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢ ، ونسبه الأزهري في التصريح ٢٩٤/١ إلى رؤية ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧١ ، وانظر مغني اللبيب ص ٥١٣ ، شرح ابن عقيل ١١٥ / ٢ .

أرادوا : نيط ، وحيك ، وبيع ، وكان الأصل : قُولَ ، ويُعَ كما تقدّم في الصحيح إلاّ أنّه عرض أن آسْتُثْقِلَ تحريكُ الواو والياء بالكسرة فنَقَلَ بعضُ العرب الكسرة من العين إلى الفاء ، وتركها على إخلاصها ، ثم قلب الواو ياءً في : قُولَ ، فصار : قِيلَ ، وأَشْمَ بعضهم الكسرة الضمّ بعد نقلها وقلب الواو تنبيهاً على أن أصلَ الفاء الضمّ ، وبعضهم ترك الفاء على أصلها من الضمّ وقلبَ الياءَ في : بيعَ واواً . وهذه أضعفُ اللغات ، وعلى ضعفها نَبّهَ الناظمُ بقوله (وَضَمُّ جا كبوع فاحْتُمِلَ) أي أجري فيه القياس على ضَعْفِهِ ، قال سيبويه : «وهذه اللغات دواخل على : قيل ، وخيف ، وهيب ، والأصل الكسر كما تُكْسَرُ في فَعِلْتُ»^١ يعني نحو : خِفْتُ ، وهَيْبْتُ ، ولأجل أن الكسرَ الأصلُ قَدَمَهُ الناظم - والله أعلم - إذ قال (وَأَكْسِرُ أو أَشْمِ) وقوله (جا) أصله جاء لكنه حَذَفَ ، ورُوي عن العرب نحو ذلك . ثم لما بَيَّنَ هذه الأوجه الثلاثة في الثلاثي ، وكان من الأفعال ما إذا أتى على وجه من هذه الأوجه التَبَسَ بفعلٍ فاعِلٍ آخر أخذَ يبيِّنُ المُخْلِصُ من ذلك فقال :

وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَيْسَ يُجْتَنَبُ وما لباعٌ قد يُرى لنحو حَبٍّ

يعني أنْ شَكَلَ بِنِيَّةِ المفعول لا يخلو إذا جَرَتْ فيه هذه اللغات ، أو بعضها أن يَلْتَبَسَ بِشَكْلٍ آخر ، وبِنِيَّةٍ أخرى أو لا ، فإن لم يلتبس بقيتِ اللغاتُ جاريةً فيه على ما وَصَفْتُ ، نحو : قيل الحق ، وقيل الحق ، وقُولُ الحق ، فإن هذا لا يلتبس بغيره من الأفعال المبنية للفاعل . وإن التَبَسَ بغيره في إجراء^٢ هذه اللغات اجْتَنَبَ منها ما وقع فيه اللَّبْسُ ، وأَجْرِي فيه ما سواه ، وذلك أن تقولَ : قاوتُ الناسَ فَقِلْتُ ، فقولك : قلتَ يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل أو للمفعول ، أي فَعَلْتُ أو فَعُلْتُ ، فإذا وقع مثل هذا اللَّبْسِ اجتنب ما أدّى إليه ، فيجتنب الضمّ الخالص

(١) في أ : (تشبيهاً) . تحريف .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٢ .

(٣) في الأصل : (أحد) .

هنا ، وذلك على لغة من يقول : قول ، وبوع ، إذ بسببه حصل اللبسُ بفعل
 الفاعل ، ويبقى الإشمام والكسر الخالص جائزين ، فتقول : قاوت فقلتُ أي :
 /١٢/ فقلتُ ، وقاوت فقلتُ ، ومثله : زرتُ من الزيارة ، يجتنب فيه / لغة الضم الخاص
 لأجل التباسه بشكل بنية الفاعل ، ويجوز الكسر والإشمام ، وكذلك تقول :
 الهندات رعن ، ورعن ، ولا تقول : رعن ، وتقول : نحن قُذنا ، من : قاده يقوده
 وقُذنا ، ولا تقول : قُذنا ، وكذلك سائر ذوات الواو مما يشبه هذه الأمثلة ، ومثل
 ذلك من ذوات الياء إذا قال العبدُ أو الأمة : بعْتُ فهو مع الكسر الخالص محتمل لبناء
 الفاعل بمعنى أَنَّ العبدَ باع شيئاً ، ولبناء المفعول بمعنى أَنَّهُ المبيعُ ، فيُجتنَبُ فيه لغةُ
 الكسر ، وتقول : بعْتُ بالضم ، وبعْتُ بالإشمام ، ومثله كلُّتُ ، ودُنْتُ ، وكُلْنَا ،
 ودُنَّا ، ودُنْ ، وما أشبه ذلك ، وكذلك ما كان من ذوات الواو على فَعِلَت المكسور
 العين نحو : خاف إذا قلت : خِفْتُ فهو محتمل لبنية الفاعل وللمفعول فيُجتنَبُ
 الكسر الخالص ، ويستعمل ما عداه ، فتقول : خُفْتُ ، وخفت .

هذا معنى قول الناظم : (وإن بشكلٍ خيفَ لبسٌ يُجتنَبُ) . وهو رأيٌ له
 خالف فيه غيره ، فإنَّ سيبويه لم يعتبر فيه شيئاً من هذا بل حكى عن العرب
 ثلاثة الأوجه في موضع اللبس بآطلاقٍ من غير مراعاةٍ للبس ، قال سيبويه :
 «أما من قال قد بيع وزين وهيب وخيف» ، فإنه يقول : خِفنا ، وبيعنا ،
 وخِفْن ، وزِن ، وبيعَن ، وهِبْتُ يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء ؛ لأنه
 التقى ساكنان ، وأما من ضمَّ بإشمامٍ إذا قال فَعِل ، فإنه يقول : قد بُعنا ،
 وقد رُعن ، وقد زُدْتُ ، وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أَنَّ الياء قد
 حذفت فيضم ، وأمال كما ضمُّوا وبعدها الياء ؛ لأنه أُيِّنَ لفعل ، وأما الذين
 يقولون : بُوع ، وقُول ، وخُوف ، وهُوب فإنَّهم يقولون : بُعنا ، وهُبنا ،
 وخُفنا ، وزُدنا لا يزيدون على الضم والحذف كما لم يزد الذين قالوا : «رعن ،

(١) في أوس : (والمفعول) .

ويعنّ على الكسر والحذف^١ . فهذا سيبويه لم يعتبر لبساً بخلاف ما ذهب إليه هذا الناظم ومن اتّبعَ هو مذهبه ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك سماع لقوله «من يقول كذا يقول كذا» ، ومثل ذلك حكى اللحياني في نوادر سماعه من الكسائي ؛ فإذا قد صادمَ الناظم هذا السماع بالقياس ، والقياس إذا خالف السماع مرفوضٌ . فهذا وجه من النقد عليه ، وأيضاً فإنّ اللبسَ عند العرب ليس بمجتنب بإطلاقٍ ، ألا ترى أنّهم نسبوا إلى الزيديين وإلى زيد نسبة واحدة فقالوا : زيدي ، ونسبوا إلى عشرة وعشر من خمسة عشر : عَشْرِيّ ، وصَغَرُوا أحمد في الترخيم تصغير حَمْد فقالوا : حُمَيْدٌ^٢ ، وكذلك يقع في الترخيم وغيره من الأبواب اللبسُ حسب ما تعطيه الأحكام من غير اجتناب وقد تقدّم ، ولذلك نظائر^٣ ، وإذا كان كذلك ضَعُفَ ما اعتبره ابن مالك هنا ، وفي التسهيل ، وهو فيه تابع لابن عصفور^٤ ؛ إذ زعم أنّ مراعاة اللبس هي الكثير^٥ ، وعدم مراعاته قليل^٦ ، على أن المازني قد أشار إلى اعتبار اللبس وأنه مجتنَبٌ عند بعض العرب ، فذكر أنّ من يقول : يبيع الطعام ولا يُشِيمُ يقول : بُعِيتُ ، فَيُشِيمُ فرقاً بين فَعَلْتُ وفُعِلْتُ ، ويقول أيضاً : حَفُنَا ، وَبُعْنَا - يعني فَيُخْلِصُ الضَمَّ - ثم قال : «ومنهم من يدع الكسرة ولا يبالي باللباس»^٧ . قال ابن جني : «لأنّهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما / ١٣/ يصحبونه الكلام ممّا تقدّم قبله أو تأخر بعده ، وبما تدلُّ عليه الحال ، ألا ترى أنّك تقول في تحقير عمرو : عُمَيْرُ ، وكذلك في تحقير عُمَرُ ، وكلاهما مصروفٌ

(١) الكتاب ٣٤٣/٤ .

(٢) في س : (حميدي) بزيادة في آخر الاسم .

(٣) في أ وس : (تقدّم لذلك) .

(٤) التسهيل ص ٧٨ ، وانظر المتع ٤٥٣/٢ .

(٥) في س : (الكثيرة) .

(٦) المنصف - شرح تصريف المازني - ٢٥١/١ ، ٢٥٤ .

في التحقير ، وهذا بابُه واسع^١ .

قال : «وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه^٢ بما يَصْحَبُ^٣ الكلام من أوله أو آخره أو بدلالة الحال ، فإن لها في إفادة المعنى تأثيراً كثيراً ، وكثيراً ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها^٤ . هذا ما قال ، وهو صحيح ، ولا شك أن ما حكى المازني من اجتناب اللبس أقل من عدم اجتنابه ؛ إذ من البعيد أن يكون سيبويه يحكى اللغة القليلة ويعرفها ولا يعرف اللغة الكثيرة ولا يذكرها ، بل الظاهر أن ما حكى سيبويه هو الأكثر في الكلام ، وما زاد المازني بالنسبة إليه قليل ، وعند ذلك يكون الناظم قد ارتكب مذهباً لا قائل به ، وهو أن يَرُدَّ جميع اللغات إلى لغة واحدة قليلة مع أن أكثر العرب يخالفونها ، والنحويون لا يذهبون إليها . فهذا اعتراض وارد عليه ، وقد رأيت بخط شيخنا الأستاذ أبي سعيد بن لب - رضي الله عنه - أبياتاً رجزية في شرح هذا اللبس المجتنب والتنكيك على مخالفة سيبويه كأنه كَمَّلَ بها هذا الموضع من الرجز ، حفظتها من خطه ثم قرأتها عليه ، وهي هذه :

مثال ما الضم للّبس يُجْتَنَبُ ^٥	فيه كقاولتُ فقِلْتُ في الغَلَبِ
ومثل زرتُ واجْتَنَبْتُ كسراً لدى	يائي عينٍ مثل : دُنْتُ يا فتى
كذا إذا الكسرُ بواوٍ قد أُصْلُ	في نحو خاف : خُفْتُ للمفعولِ قُلْ
وسيبويه لم ير اللّبسَ إذا	عارضَ وجهاً موجباً أن يُنْبَذَ

(١) المنصف ٢٥٥/١ .

(٢) في أ : (منه) .

(٣) في المنصف : (كثيراً ، وأكثر) .

(٤) في س : (مجتنب) .

(٥) المصدر نفسه ٢٥٥/١ .

(٦) في س : (مجتنب) .

وقد تقدّم شرح معناه في بسط كلام الناظم . ولما ذكر آجتنباب اللبس وكان ذلك يُتصوّر في لغة واحدة ، ولم يعيّن ما الذي يُصار إليه من باقي اللغات دلّ ذلك على إجارته الانصراف إلى كل واحدة من الباقيتين .

وفي كلام المازني ما يُعطي ذلك لكن عند مَنْ راعى اللبس من العرب . ثم قال : (وما لباع قد يُرى) ثابتاً للثلاثي المضاعف ، نحو : حَبَّ وَرَدَّ ، وَشَدَّ ، وَعَمَّ ، والذي تقدّم لباع ونحوه في البناء للمفعول جريان ثلاث اللغات ما لم يكن لَبَسٌ ، فإن كان لَبَسٌ اجْتَنِبَ ، فكذلك الحكم هنا إلا أن اللبس في المضاعف لا يُتصوّر على اللغة الفصيحة ، فأما جريانها مع أَمْنِ اللبس فإنك تقول : رُدَّ ، وَشَدَّ ، وَحَبَّ ، وَمُدَّ ، وما أشبه ذلك فتُخلِص الضمّ وهي اللغة الشُّهْرَى ، ويجوز أن تقول : رُدَّ ، وَشَدَّ ، وَحَبَّ ، وَمُدَّ بإشمام الضمّ ، ويجوز إخلاص الكسر ، فتقول : رُدَّ ، وَشَدَّ ، وَحَبَّ ، وَمُدَّ ، ومن ذلك قراءة علقمة ويحيى ﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾^١ بإخلاص الكسر ، وأنشد سيويه للفرزدق :

وما حُلَّ من جهلٍ حُبِّي حلمائنا ولا قائلُ المعروف فينا يُعَنَّفُ^٢

بإشمام ضمة الحاء الكسر ، وقال ابن جني : قال لي أبو علي - رحمه الله - : إنهم ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه : حُلَّ ، وَحُلَّ ، وَحِلَّ^٣ . وقال ذو الرمة :

(١) سورة يوسف آية ٦٥ في قراءة علقمة ويحيى بن وثاب بكسر راء (ردت) / انظر المحتسب ٢٤٥/١ ، البحر المحيط ٣٢٣/٥ .

(٢) الكتاب ١١٨/٤ ، والبيت في ديوان الفرزدق ٢٩/٢ ، المنصف ٢٥٠/١ ، المحتسب ٣٤٦/١ ، شرح أبيات سيويه ٣٨١/٢ .

(٣) المنصف ٢٥٠/١ .

دنا البين من مَيٍّ فُرِدَّتْ جمالُها وهاج الهوى تقويضُها واحتمالُها^١

/١٤/ وأما عروض اللبس فلا يتصور على اللغة المشهورة ؛ لأنَّ المضاعفَ يَنْفَكُ / عند لحاق ضمائر الرفع ، فتقول : رَدَدْتُ ، وَرَدَدْنَا ، وَرَدَدَنْ ، وإنما يُتَصَوَّرُ على لغة من يقول في رَدَدْتُ : رُدْتُ ، وفي رَدَدْنَا : رُدْنَا وفي رَدَدَنْ : رُدَنْ ، فإذا بنيت للمفعول على هذه اللغة آجَنْبَتِ الضَّمُّ ، ورجعت إلى الإشمام أو الكسر ، فقلت : رُدْنَا ، وَرِدْنَا ، ولا تقول : رُدْنَا لالتباسه بفعل الفاعل في الأمر . هذا معنى ما أراد إلاَّ أَنَّهُ قد يُفْهَمُ من ظاهر كلامه مقابلة الكسر في : قِيلَ للكسر في : حَبٌّ ، ومقابلة الضم للضم والإشمام للإشمام ، وأنَّ من يكسر في : قِيلَ هو الذي يكسر في : حَبٌّ ، ومن يَضُمُّ هناك يَضُمُّ هنا ، ومن يُشِمُّ يُشِمُّ ، وليس كذلك إلاَّ في الإشمام خاصة ، وأما مَنْ يَضُمُّ في قِيلَ فهو الذي يكسر في : حَبٌّ ، ومن يكسر في : قِيلَ هو الذي يَضُمُّ في : حَبٌّ ، ولذلك كان الضم هنا أفصح اللغات ، ويليهِ الإشمام ، والكسر قليل^٢ ، وكان الأمر^٣ في : قِيلَ بالعكس ، فإطلاق الناظم أن حَبٌّ بمنزلة باع قد يؤذن بخلاف ما عليه الحكم والتنزيل .

قد يجاب بأنَّه إِنَّمَا تعرَّضَ لمجرد إجازة الأوجه الثلاثة ، فقوله : (وما لباع قد يُرى لنحو حَبٍّ) معناه أَنَّ الأوجه الثلاثة في باع جارية في : حَبٌّ ، وإِنَّمَا كان يؤذن بذلك لو قال : وَحَبٌّ بمنزلة باع في الأوجه المذكورة ، أو ما يشعر بأنَّ الضَّمَّ مثلاً أو الكسرَ فيهما بمنزلة واحدة ، أمَّا حين لم يتعرَّضَ لذلك فلا

(١) ديوانه ٤٩٨/١ ، وفيه (فُرِدَّتْ) بإخلاص الضم ، ونقل ابن جني في المحتسب ٣٤٥/١ الكسر عن محمد بن الحسن ، قال : «أظنه عن أحمد بن يحيى» .

(٢) سقط ما بين الاشارتين من أ .

(٣) ذكر ابن عقيل في المساعد ٤٠٤/١ أَنَّ بعض الكوفيين يجيزون كسر الفاء إذا سكنت العين لإدغام وأنَّ الجمهورَ يمتنعونه ثم قال : «والصحيح الأول ، وهي لغة بعض بني ضبة ، وبعض تميم ، ومن جاورهم» ، وانظر المحتسب ٣٤٥/١ ، منهج السالك ص ١١٢ .

أعترض عليه ، وإنّما في قوله قَلَقٌ من جهة إتيانه بقدر المقتضية للتقليل حيث لا تقليل ؛ إذ ليس استعمال هذه اللغات في : حَبٌّ بقليل إلا على حد استعمالها في باع .

ثم شرع في الثاني من قسمي المعتل الذي تجاوز فيه الضمة العين وهو الخماسي فقال :

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

(ما) مبتدأة موصولة ، صلتها المجرور ، وخبره (ينجلي) و(لما العين تلي) متعلق به ، و(في اختار) متعلق بـ (تلي) ، وتقدير الكلام : ما استقرّ لقاء باع ينجلي لما تليه العين في : اختار ، وانقاد ، وشبههما . ويريد أن ما ثبت لقاء باع عند بنائه للمفعول من الكسر ، أو الإشمام ، أو الضمّ ثابت للحرف الذي تليه بعده العين المعتلة في نحو : اختار ، وانقاد وشبههما ممّا هو على وزن : افعل وانفعل معتل العين بالياء كاختار ، أو بالواو كانقاد ، فمن قال : بيع ، وقيل بإخلاص الكسر قال : اختير وانقيد ، بإخلاص الكسر أيضاً ، ومن قال : بيع ، وقيل بالإشمام قال : اختير ، وانقيد بالإشمام ، ومن قال : قول ، وبُوع قال : اختور ، وانقود ، وحكى قطرب : اختور عليه في : اختير عليه ، وهي لبني ضبة^١ . فإن قيل : إن إطلاق الناظم في هذه المسألة مُشْكِلٌ ، فإنه قال : إن الأوجه الثلاثة في الخماسي جائزة ، وقال فيما تقدّم : إن أول الفعل مضموم بإطلاق ، فحصل من الموضعين أن : اختير ، وانقيد إذا أُشِمَّ ما قبل العين فيهما فحُكِّمَ همزة الوصل الضمّ الخالص ، فتقول : اختير ، وانقيد ، وهذا غير ما نصّ عليه في التسهيل حيث قال : «إن همزة الوصل في الفعل تُضَمُّ

(١) المختص ٣٤٦/١ .

(٢) سقطت (إن) من أ .

قبل ضَمَّةٍ أَصْلِيَّةٍ أو مقدَّرة ، وتُسَمُّ قبل المُشَمَّة وتُكسَّرُ فيما سوى ذلك»^١ .
 ولم يَحْكُ في هذا خلافاً ، وقال في الشرح : «ومن أَشَمَّ في نحو : اختير ،
 / ١٥ / وانقيدَ لزم الإشمام في الهمزة»^٢ ، فأَحَدُ / الموضعين غلط إمّا هذا أو ما في
 التسهيل وشرحه . فهذا وَجْهٌ من الاعتراض ، ووجهٌ ثانٍ ، وهو أَنَّهُ قَرَّرَ في
 الثلاثيَّ جريانَ الأوجه الثلاثة في المعتل والمضاعف ، ثم قَرَّرَ ذلك في الخماسيَّ في
 المعتل خاصةً ، وأهمَلَ تقريره في المضاعف ، نحو : امتدَّ ، واشتدَّ ، وانسلَّ ،
 وانجرَّ ، وما أشبه ذلك ، فأوهم أَنَّها لا يدخلها الأوجه الثلاثة ، وإنما يُقْتَصَرُ بها
 على ما قَرَّرَ أولاً من ضَمٍّ ما قبل المضاعف خاصةً ، وليس كذلك بل هي جارية
 فيه كما جرت في الثلاثيَّ المضاعف ، قال ابن جني : «ومن أَشَمَّ فقال : قِيلَ قال :
 اختيرَ عليه - يعني يُشَمُّ - ومن قال : اشتدَّ عليه ، ومن قال : شدَّ فأشَمَّ أَشَمَّ
 أيضاً ، فقال : اشتدَّ عليه»^٣ . قال : «وحكى الفراء أَنَّ بعضهم قرأَ ﴿كشجرة
 خبيثة اجتثت﴾ بضم تنوين (خبيثة) ، وضَمَّ تاءً اجتثت»^٤ . هذا ما قال ، وهو
 القياسُ كما في الثلاثي ، فالذي ظهر من ابن جني أَنَّ اللغات في هذه الأنواع كلها
 جارية من غير مخالفةٍ إلا ما بين المضاعف والمعتل ، فإنَّ الكاسرين في المعتل هم
 الذين يَضُمُّون في المضاعف ، وبالعكس ، وبذلك يتمكَّن الاعتراض عليه في قوله
 قبل : (وما لباع قد يرى للنحو حَبٌّ) ، حيث أتى بقدر المقتضية للتقليل ، وأنَّ تلك

-
- (١) الذي في التسهيل المطبوع قوله ص ٧٧ : «ويضم مطلقاً فعل النائب ومع ثالثه أن افتح
 بهمزة وصل» وقوله ص ٧٨ : «وإن اعتلت عين الماضي ثلاثياً ، أو على «انفعل» ، أو «افتعل»
 كسر ما قبلها بإخلاص ، أو إشمام ضم ، وربما أخلص ضمّاً» ، وسيأتي قول المصنف بعد
 ذكره معنى ما نسبته إلى التسهيل : «وإنما يفهم ذلك منه بالاحتياط» .
- (٢) لم أجد هذا في باب (النائب عن الفاعل) من شرح التسهيل .
- (٣) المحتسب ١/ ٣٤٦ ، ولم أجد ما نقله عن الفراء في مظنته من معاني القرآن .
- (٤) سورة إبراهيم آية ٢٦ ، ولم يذكر هذه القراءة ابن جني في المحتسب عند إيراد الآية ، ولم
 أجد لها فيما راجعت .
- (٥) المحتسب ١/ ٣٤٦ ، وفيه (وكسر تاء اجتثت) ، ومثله في أ . . وضم التنوين يعضد ما في الأصل .

الأوجه ليست بمعملة في حَبٍّ إِلَّا قَلِيلاً ، وَأَنَّ أَكْثَرَ الاسْتِعْمَالِ فِيهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَهَذَا كُلُّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ .

فَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ - يَقُولُ فِي نَحْوِ : انْقِيدَ ، وَاخْتِيرَ بِمِثْلِ مَا فَهِمَ مِنْ هَذَا النِّظْمِ ، وَأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ بَاقِيَةٌ عَلَى ضَمِّهَا بِإِطْلَاقٍ^١ . أَمَّا عَلَى رَأْيِي مِنْ يَقُولُ : اخْتُورَ ، وَانْقُودَ فَلَا إِشْكَالَ ؛ لِثُبُوتِ الضَّمَّةِ الْأَصْلِيَّةِ بَعْدَهَا ظَاهِرَةٌ ، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الْإِشْمَامِ فَقَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ عَلَى لُغَةِ الْكُسْرِ كَمَا تَقُولُ فِي أَمْرِ الْمُخَاطَبَةِ عَلَى مَا نَصُّوا عَلَيْهِ : أُغْزِي ، وَآغْزِي ، فَيَبْقَى الضَّمُّ فِي الْهَمْزَةِ خَالِصًا مَعَ كَسْرِ الزَّايِ دُونَ إِشْمَامٍ ، وَمَعَ الْإِشْمَامِ ، لِأَنَّ الْكُسْرَ فِيهَا عَارِضٌ ، وَالْأَصْلُ الضَّمُّ ، فَالْهَمْزَةُ فِي الْحَقِيقَةِ تَابِعَةٌ فِي الضَّمِّ لَمَّا بَعْدَهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى : اخْتِيرَ ، وَانْقِيدَ مَجْرَى أُغْزِي لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي عُرُوضِ الْكُسْرِ ، وَأَصَالَةِ الضَّمِّ . هَذَا وَجْهٌ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَهُوَ تَوْجِيهٌ لَمَّا ظَهَرَ مِنَ النَّازِمِ هُنَا ، وَالَّذِي يُفْهَمُ مِنَ التَّسْهِيلِ أَنَّ هَمْزَةَ اخْتِيرَ تُضَمُّ مَعَ الضَّمِّ الْخَالِصِ ، وَتُشَمُّ مَعَ الْإِشْمَامِ ، وَتَكْسَرُ مَعَ الْكُسْرِ ، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْهُ بِالِاحْتِيَالِ ، وَأَمَّا ابْنُهُ فَنَصَّ أَنَّهَا تَكْسَرُ مَعَ الْكُسْرِ ، وَتُضَمُّ مَعَ الضَّمِّ ، وَتُشَمُّ مَعَ الْإِشْمَامِ^٢ ، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ الضَّائِعِ^٣ إِلَى وَجْهِ كُسْرِهَا مَعَ كَسْرِ الثَّالِثِ بَعْدَمَا حَكَّمَ بِهِ فِي نَحْوِهِ : اخْتِيرَ ، وَلَمْ يَحْكَمْ بِهِ فِي : أُغْزِي ، فَقَالَ : فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ تُفْتَحَ (إِلَى) الْعَارِضِ فِي : اخْتِيرَ ، وَانْقِيدَ ، وَكُسِرَتْ هَمْزَتُهُ مَعَ أَنَّ أَصْلَ ثَالِثِهِ الضَّمُّ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ فِي قَوْلِنَا فِي قِيلَ : وَيَبِيعُ : أَنَّ أَصْلَهُمَا فُعِلَ هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الصَّحِيحِ ، وَالْكَسْرُ قَدْ صَارَ أَصْلًا فِي الْمَعْتَلِّ مُلْتَزِمًا ، فَذَلِكَ فِيهِ عَارِضٌ بِالنَّظَرِ إِلَى

(١) البسيط في شرح الجمل ٩٥٧/٢ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣٤ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ نَفْسَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٦٠٧/٢ .

(٣) فِي أ : (ابن الصايغ) تصحيف .

(٤) تَمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

الصحيح ، لا بالنظر إلى الاعتلال ، وأيضاً فالضَمُّ في : امشُوا ، والكسر في : اغزي من أجل الضمير المتصل ، وهو غير لازم ، وهو في : اختير ، وانقيد شيء عَرَضَ في نفس الفعل ، لازم له ، لا بسبب شيء منفصل عنه ، فلذلك روعي هذا ، ولم يراع ذلك ، وهو ظاهر^١ انتهى كلامه .

/١٦/ وإذا تَقَرَّرَ هذا / ثبت أنَّ المسألة متنازعٌ فيها ، وأنَّ لابن مالك فيها قولين .

وأماً الوجه الثاني فالذي يظهر منه هنا ، وفي التسهيل^٢ أنَّ المضاعف ليس مع المعتل في درجة واحدة بل استعمالُ الإشمام والكسر في : رُدَّ ، ونحوه قليلٌ بالنسبة إلى استعمالهما في : قيل ، ونحوه ، ويلزم من ذلك أنَّ يكون : اشتد ، ونحوه ، مِمَّا يَقْلَانُ فيه أيضاً ، وإن لم يُبين ذلك ، فيه ، فترك ذكره لِقَلَّتْه ، وَتَبَّه في : رُدَّ على القِلَّة بقوله : (وما لباع قد يرى لنحو حَبّ) ف (قد) في كلامه على أَصَالَتْهَا ، في استعماله ، من التقليل . فلا دَرَكَ عليه في الإتيان بعبارة التقليل ، وإنما الدَرَكُ في نفس اعتقاده له ، لأنَّ غيرَهُ ممن هو أعرفُ منه بكلام العرب يحكي أنَّ المدغم والمعتلَّ معاً يجريان في نصابٍ واحد .

(وينجلي) معناه : يظهر ، من جلوته إذا أظهرته ، وهو عبارة عن ثبوت الحكم له . وقوله : (وشية) أراد : وشية لهما ، فحذف الضمير المجرور كقوله تعالى : ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^٣ أي المأوى له ، والضمير العائد على (ما) من قوله : (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي) محذوفٌ تقديره : لِمَا الْعَيْنُ تَلِيه ، وَحَذَفُ مثل هذا الضمير كثير.

وقابلٌ من ظَرْفٍ أو من مَصْدَرٍ أو حرفٍ جَرُّ بِنْيَابَةٍ حَرِي

(١) لم أجد هذا في مِطْنَتِهِ من شرح الجمل لابن الضائع - فيما اطلعت عليه من نسخه - .

(٢) قال في التسهيل ص ٧٨ : «وقد تُشَمُّ فاء المدغم» .

(٣) سورة النازعات آية ٤١ .

ولا ينوبُ بعضُ هذي إنْ وُجِدَ في اللفظ مفعولٌ به ، وقد يَرِدُ

هنا رَجَعَ إلى الكلام في سائر ما ينوبُ عن الفاعل ، وذلك ثلاثة أشياء ، وهي :
الظرفُ زمانياً ومكانياً ؛ إذ لم يقيد به بأحدهما ، فيحمل على إطلاقه ، والمصدر ،
وحرف الجر - يريد مع مجروره - ، فقال : إنْ ما كان من هذه الأشياء قابلاً
للنيابة عن الفاعل فإنه يُقام مُقامه ، وهو (حَرٍ) أي : خَلِيقٌ بذلك ، ومستحقٌّ له
كما يستحقُّه المفعولُ به . وقيدَ بالقابلية ، لأنها قد لا تقبل النيابة فلا تصحُّ نيابتها ،
وذلك إما من جهة عدم الفائدة ، وإما من جهة عدم صلاحية اللفظ لذلك .

أمّا عدمُ الفائدة فإذا قلتَ : سار زيدٌ وقتاً ، فوقتٌ هنا لا يُقام ؛ لأنك لو قلتَ :
سير وقتٌ لم يكن فيه فائدة ، وكذلك لا تقول في : جَلَسَ زيدٌ مكاناً : جُلِسَ
مكانٌ ، لعدم الفائدة ، وكذلك المصدر المؤكّد لو أقمتَه فقلتَ : قيم قيامٌ لم يُفِدَ ،
وكذلك المجرور إذا قلتَ : ذُهِبَ إلى إنسان ، وإنما يُقام من ذلك كلّ ما تقع به
الفائدة ؛ لأنّ الكلامَ مبنيٌّ عليها ، فلو قلتَ : سيرَ يومَ الجمعة ، أو جُلِسَ مكانٌ
زيدٍ ، أو ضُربَ ضَرْبٌ شديدٌ ، أو مرَّ بزيدٍ لأفاد ، فصحتْ إقامتيه . فهذا معني
القابلية وعدمها في الوجه الأول . وقد تبين هنا أنه لا يجوز إقامة المصدر المؤكّد
بإطلاقٍ أظهِرَ أو أضمرَ ، فلا يقال عنده : قُعِدَ ، ولا ضُحِكَ ، على تقدير : قُعِدَ
القعودُ ، وضُحِكَ الضحكُ من غير أنْ يتقدّمه شيء . وقد عزا الزجاجي إلى
سيبويه جواز هذا^١ ، وردَّ عليه الشراح ، وقالوا : إنَّ سيبويه لا يجوز إضمارَ المصدر
المؤكّد^٢ ، قال ابن خروف : الذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشرٌ ، وهو إضمارُ المصدر

(١) في أ : (عرف) تحريف .

(٢) الجمل ص ٧٧ .

(٣) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٩٦ : «والذي نسب إلى سيبويه من إجازته ليس
بمشهور عنه ، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس في كتاب المنع ، وقال : هذا القول غلط على
سيبويه . وذكر أن الكسائي والفراء وهشاماً أجازوه» . وانظر البسيط ٩٦٨/٢ ، منهج
السالك ص ١١٤ .

المقصود مثل أن يُقالَ لتوقع القعود ؛ قد قُعدَ ، ولتوقع السفر : قد سُوفِرَ ، أي قُعدَ / ١٧/ القعودُ ، وسوفر السفرُ / الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يدلُّ على هذا النوع من المصادر ، والدالُّ عليه أمر آخر^١ . وصَحَّحَ ابنُ مالك ما قاله ابنُ خروف ، وقال ابنُ الباذش : إنما أجاز سيبويه إضمارَ المصدر لدلالة مصدرٍ آخر عليه في نحو : ضُرِبَ ضرباً شديداً ، وضُرِبَ [ضُرِبَ]^٢ شديداً ، ترفعه إذا شغلت الفعلَ به ، وتُنْصِبُهُ إذا شغلتَ الفعلَ بغيره ، قال : فإسناد الفعل إلى المضمر في معنى إسناده إلى المضمر ، قال : وإنما وَجَّهَ : قِيمَ ، وَقُعدَ أن يكونَ الكلامُ في بناء الفاعل : قامه ، وَقُعدَ على معنى : قام زيدٌ قياماً ، وَقُعدَ عمرو قعوداً ، فَتُضْمِرُ المصدر ثم تَبْنِيهِ لما لم يُسَمَّ فاعله مُضْمِراً فيه اسمُ المفعول كما أضمرته في بناء الفاعل وقد جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدِيهِ﴾^٣ على قراءة مَنْ قرأ بذلك ، أي : اقتدِ اقتداءً . وفيما أنشدته سيبويه :

* هذا سراقَةٌ للقرآن يدرُسُهُ *

أي يدرس القرآن درساً ، قال : فأما أن يُعْمَلَ بناءُ المفعول في^٤ مصدرٍ لم يُعْمَلْ فيه بناءُ الفاعل فدعوى مجرَّدة ، وعلى هذا جرى جمهور الشراح ، وكذلك : سِيرَ سَيْرٌ ، منعوه أيضاً ، وليس في كلام سيبويه ما يدلُّ على جوازه ، وإن كان قد

(١) شرح الجمل ص ٧١ .

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام .

(٣) سورة الأنعام آية ٩٠ بكسر هاء (اقتده) ووصلها بياء ، وهي قراءة ابن ذكوان كما ذكر أبو

حيان في البحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٤) لم أقف له على نسبه ، وتمامه :

• والمرء عند الرُّشَا إن يلقها ذئبُ •

انظر الكتاب ٦٧/٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٩/١ ، شرح الرضى على الكافية ٣٠٤/١ ،

٤٠٤/٢ ، معنى اللبيب ص ٢٨٨ ، شرح أبياته ٣١٥/٤ ، خزنة الأدب ٢٢٧/١ .

(٥) في حاشية الأصل : (خ : الدرس) .

(٦) في أ : (من) .

أجاز : سِيرَ عليه سَيْرٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ؛ لأن هذا عنده على غير المصدر المؤكّد ، بل كأنك قلت : سِيرَ عليه ضَرْبٌ من السير ، أو شيء من السير^١ .

ومن النحويين مَنْ ذهب مذهباً ثالثاً فأجاز أن تقول : سير بزيد سيرٌ ، ومنَع : سِيرَ سَيْرٌ ، وهو رأي الصنمري^٢ ، لكن قاله مع إضمار المصدر . قال ابنُ ملكون : هذا الذي قاله قد قاله غيره من النحويين ، والقياس يَرُدُّ ما قالوا ؛ لأنَّ المصدرَ المراد مع هذه الأشياء - يعني حرف الجر أو غيره ممّا يتعلّق بالفعل - كالمصدر المراد مع عدمها ، فإن كان يجوزُ إسنادُ الفعل إليه دونها مع وجودها فأحرى مع عدمها ، وإن كان لا يجوز مع عدمها لم يَجْزُ مع وجودها ؛ لأنَّ وجودها لا يوجبُ الإفادة في الإخبار عنه ، التي نفاها مع عدمها ، ألا ترى أنَّه لا فائدة في قولك : مُرّ بزيد ، وأنت تريد : مرورٌ ، إلّا ما في قولك : مُرّ ، وأنت تريد : مرورٌ ، فإن كان : مُرّ لا يجوز مع تقدير إسناده إلى المصدر فكذلك : مُرّ بزيد على ذلك التقدير ؛ لاتفاقهما في المعنى ، إلّا أنَّ في : مُرّ بزيد زيادةَ المرور به فقط ، وهذا أيضاً لازمٌ إذا أظهرَ المصدرُ ، فالصحيح ما عليه الجمهور من امتناع إقامة المصدر المؤكّد بإطلاق . والله أعلم ؛ ولأنَّ المصدرَ المؤكّد لا يزيد فائدةً على ما يُفهمُ من لفظ الفعل ، وأمّا عَدَمُ صلاحيةِ اللفظِ للنيابة فإنَّ من حقيقة النائب أن يقوم مقامَ ما ناب عنه في أحكامه كلّها ، وإذا كان كذلك فما لم يَتَأَتَّ فيه ذلك لا يصح أن يُقامَ ، والظرفُ والمصدرُ ، والمجرورُ بِحَسَبِ ذلك ثلاثة أقسام : قسم صالحٌ للنيابة بإطلاقٍ ، كالمصدر المبيّن للنوع ، أو المبيّن للعدد ، نحو : ضربته ضرباً شديداً ، وضربته ضربتين ، فإذا قلت : ضَرَبَ صَحَّ أن تقول : ضَرَبَ [ضرباً]^٣ شديد ، أو ضربتان ، فتصَيَّرَ المصدرُ مخبراً عنه ، وإن كان ذلك

(١) الكتاب ٢٢٩/١ .

(٢) التبصرة ١٢٧/١ .

(٣) تكملة يلتئم بها الظلام ، وفي س : (ضرب الشديد) .

مجازاً ، لأنَّ العربَ تَتَّسِعُ في هذا المعنى كثيراً ، وترفعُهُ أيضاً كما كان الفاعل مرفوعاً / ١٨٨ / ويستقلُّ به الكلامُ ، وتحصلُ به الفائدة .

وقسم غيرُ صالحٍ للنيابة بإطلاق كالمصدر الواقع في موضع الحال ، نحو : سِيرَ بِهِ رَكْضاً ، وَقَتِلَ بِهِ صَبْرًا ، وَذُهِبَ بِهِ مَشْيًا ، وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إقامة المصدر هنا من حيثُ لم يَجْزِ إقامة الحال ؛ إذ لا يصحُّ أَنْ يَكُونَ مخبراً عنه ، ولا مرفوعاً ، ولا مُسْتَقِلًّا به الكلامُ مع بقاءه في موضع الحال كما لم يَصِحَّ ذلك في الحال ، وكذلك لا تقول : مُرَّ بِهِمُ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ ، ولا طَلَبَ جَهْدَهُ فِي : مررتُ بهم الجماء الغفير ، وطلَّبه جَهْدَهُ .

وقسمٌ صالحٌ من جهةٍ غيرِ صالحٍ من جهةٍ ، أعني أنَّ فيه ما يُخِيلُ عدم الصلاحية ، وإن كان في نفسه صالحاً أو ما يخيل الصلاحية ، وإن كان في نفسه غير صالح ، أو ما لا يتعيَّنُ فيه أَحَدُ الوجهين ، وَيَتَفَرَّغُ هنا بحسب ذلك أربع مسائل :

الأولى : إقامة الظرف إذا كان غير متصرفٍ ، أمَّا إذا كان متصرفاً فلا إشكال في إقامته لقبوله أحكام الفاعل ، فتقول : في : قام زيد يوم الجمعة : قيم يوم الجمعة ، فتجعله مقوماً فيه مجازاً ، كما جعلت الضرب مضروباً مجازاً ، وكذلك ظرفُ المكان إذا قلت : جُلِسَ مكانك ، وما أشبه ذلك من الظروف المختصة المتصرفة ، وأمَّا إذا كان غير متصرف فالجمهور على منع إقامته ، لأنَّه لا يصلح أن ينوبَ عن الفاعل في الرفع ، ولا في جعله مخبراً عنه ، ولو على المجاز ، فلا يصحُّ أن يُقَامَ كما لا يُقَامُ الحال وغيره ، ونُقِلَ عن الأخفش إجازةُ إقامة الظرف غير المتصرف ، فتقول : أقيم عندك ، وجلس ثم ، وكذلك سائر الظروف غير المتصرفة نحو : سحر ، وسحيراً ، وضحي ، وضحوه ، وعشاء وعشيّة ، وعَتَمَة ؛ لأوقات بأعيانها ، وكأنه لا يشترطُ

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦/٢ ، والمساعد ٣٩٨/١ ، مع الهوامع ٢٦٧/٢ .

وجود الرفع في النائب ، فهو قابلٌ للإقامة ؛ لأنَّه ظرف ، والظروف لا تنفك عن تقدير معنى (في) ، فمن حيثُ جاز^١ إقامتها إذا كانت مُتَصَرِّفَةً جاز إقامتها وإن كانت غير متصرفة .

ثم ينظر بَعْدُ في رأي الناظم هنا ما هو ؛ لأنَّه إنَّما شَرَطَ القابليَّةَ ، فَيَحْتَمِلُ إطلاقه المذهبين ؛ لأنَّ غير المتصرف قابلٌ للنيابة عند الأخفش ، وقد ضَعَّفَ مذهب الأخفش ابنُ مالك في شرح التسهيل^٢ ، والظاهر هنا أنَّه غير قائل بمذهبه ، لأنَّه قال أولاً (ينوب مفعول به عن فاعل فيما له) ومن جملة ماله الرفع ، ثم قال هنا : وقابل من ظرف أو كذا ينوب ، فظاهره قَبُولُ ما قبله المفعول به من الرفع ، فيكون على مذهب الجماعة .

والثانية : إقامة الجار والمجرور ، فرأي الجمهور جواز إقامته ، ومنع من ذلك السهيلي وتلميذه الرنديُّ بدليلين :

أحدهما : امتناعُ جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل .

والثاني : امتناعُ لحاق علامة التانيث للفعل إذا كان المجرور مؤنثاً ، كقولك : ذهب بهند ، فلو كانت (بهند) نائباً لقلت : ذهبت بهند لزوماً ، وفي امتناع ذلك دليلٌ على أنَّ المَقَامَ مذكَّرٌ ، ولا مذكَّر في الموضع إلَّا أنَّ يُقَدَّرَ ضميرُ المصدر المدلول عليه بالفعل^٣ ، فأما الأولُ فردَّه ابنُ عصفور بأنَّ هذا المجرور إنَّما امتنع جعله مبتدأ عند تقدُّمه لفواتِ شرطه ، وهو التعرية من العوامل اللفظية^٤ ، وقال

(١) في الأصل : (أجاز) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦/٢ .

(٣) سبق ابنُ درستويه إلى منع نيابة الجار والمجرور عن الفاعل . انظر منهج السالك ص ١١٥ ،

التصریح ٢٨٦/١ ، مع الهوامع ٢٦٨/٢ .

(٤) لم أجد هذا في مظنته من المقرَّب ، ولا في مظنته من شرح الجمل لابن عصفور ، وانظره في التصریح ٢٨٨/١ معزواً إليه .

١٩/ غيره / إذا وقع المجرور أولاً لم يكن للباء هناك معنى حين لم يكن لها متعلق ، وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون لها معنى حين أمكن أن يكون لها متعلق كما في ﴿كفى بالله﴾ فالباء داخلة على الفاعل ، ولا يقال : بالله كفى به شهيداً ، ولا يُعترضُ بقولهم : بحسبك زيداً ؛ إذ لا يُقاسُ عليه .

وأما الثاني : فلم تلحق العلامة اعتباراً بالصورة اللفظية ؛ لأنه بصورة الفضلة وإن كان عمدة ، والفضلة مستغنى عنها فلا تلحق الفعل لأجلها كما تلحق لأجل العمدة ، والدليل على اعتبار الصورة اللفظية حذفهم فاعل أفعل في التعجب ونصبهم إيّاه إذا سقط الجار نحو قوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^٣ وقال الشاعر :

* وأجدر مثلَ ذلك أن يكونا *^٤

على رأي طائفة ، وأيضاً فقد قالوا : كفى بهندي فاضلة ، ولا تقول : كفت ° ، وتقول في الوجه المشهور : ما جاءني من امرأة فلا تؤثث الفعل ، فكذلك قالوا :

(١) جاء قوله تعالى : ﴿وكفى بالله شهيداً﴾ في عدد من الآيات الكريمة ، منها الآيات ٧٩ ، ١٦٦

من سورة النساء ، و ٢٩ من سورة يونس ، و ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) في أ : «زيداً» .

(٣) سورة مريم آية ٢٨ .

(٤) هذا عجز بيت لعمر بن أحمد الباهلي ، صدره :

• فإبّا زال سرج عن مَعْدٍ •

ورواية الشاهد في شعره ص ١٦١ ، والمنصف ١٩/٣

• وأجدر بالحوادث أن تكونا •

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر الشاهد في غاية الأمل لابن بريزة ١/ص ١٩٠ ،

والمخلص لابن أبي الربيع ٤٥٣/١ ، والمباحث الكاملية لعلم الدين الأندلسي ٤٥٧/٢ بالرواية

التي ذكرها المؤلف .

(٥) انظر التصريح ٢٨٨/١ .

ذُهِبَ بهند ، لأنَّ المجرور في بناء الفاعل في موضع نصب على المفعوليَّة إلاَّ أنَّ الفعلَ لم يَصِلْ إليه إلاَّ بواسطة حرف الجر ، فكأنَّه مفعول به صحيحٌ ، فإذا حُذِفَ الفاعلُ أُقِيمَ ما هو في موضع المفعول به ، ثم يراعى لفظه فلا يُرْفَعُ بالفعل وثُمَّ طالبٌ بالجر لفظاً لكن يبقى كما يبقى في : بحَسْبِكَ زَيْدٌ^١ ، ومالي في الدار من أحدٍ ، وكفى بالله ، وما قام من أحدٍ . فليس (زيدٌ) في : مُرَّ بزيدٍ إلاَّ مفعولاً به في المعنى فساغ إقامته مُقَامَ الفاعل ، وقد ظهر من هذا أنَّ المجرور صالحٌ للنيابة ، وقابل لها ، وقد نصَّ على عينه ، فمعنى القابليَّة عنده فيه أن يكونَ في موضع رفع كما كان ذلك في : كفى بالله ، وما قام من أحدٍ ، ولا يلزم تأنيثُ الفعل إن كان مؤنثاً ، وإن جاء منه سماعٌ وَقَفَ على محلَّة كقراءة مجاهد ﴿إِنْ تُعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾^٢ الآية ، قال ابن جنى : حملة على المعنى كأنه قال : إن تُسَامَح طائفةٌ ، وآنس بذلك قوله : ﴿تُعَذِّبُ طَائِفَةً﴾ .

والثالثة : إقامة المجرور إذا كان مفعولاً له ، نحو : ذُهِبَ بزيدٍ للرضى^٣ به ، وسيُرى به من مخافة عدوانه ، وما أشبه ذلك ، فالجماعة على جواز ذلك ، ومنع من ذلك ابنُ جنى فيما كَتَبَ على الحماسة ، حيث قال في قول الحزین اللیثی :

يُغْضِي حِيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَيَّمُ^٤

: وَيُغْضِي الْإِغْضَاءَ مِنْ مَهَابَتِهِ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ عَلَى مَصْدَرِهِ ، قَالَ :

(١) في س : «زيداً» بالنصب خطأ .

(٢) سورة التوبة آية ٦٦ بناء مضمومة في (تُعَفَّ) و(تُعَذِّبُ) ، وهي قراءة مجاهد كما ذكر المؤلف . انظر المحتسب ٢٩٨/١ فما نقله المؤلف عنه مختصر كلامه .

(٣) في أ : «لكن ضربه» ، وفي س : «إلى ضربه» وكلاهما تحريف .

(٤) البيت للحزین اللیثی ، وينسب للفرزدق ، وللمتوكل اللیثی . انظره في الحماسة ٢٨٦/٢ ، وتخريجه ص ٢٨٨ منه ، وشعر المتوكل اللیثی ص ٢٨٢ ، وانظر الحيوان ١٣٣/٣ ، شرح المفصل ٥٣/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٢١ ، التصريح ٢٩٠/١ ، ١٠/٢ .

ولا يجوز أن يسند الفعل هنا إلى قوله : من مهابته ، لأستحالة إقامة المفعول له مقامَ الفاعل ، وليس هذا المجرور هنا بمنزلة في : سِيرَ يزيد ؛ لأنَّ زيداً هناك مفعول به في المعنى . قال ابن الحاج : «وهذا خطأ بل كل مجرور يُقَامُ مقامَ الفاعل كائناً ما كان» ، وقال : «وقولي : كائناً ما كان شيء لا يُحتاج إليه ، لأنه لا يُقام إلا من حيث هو مجرور لا من حيث هو في معنى شيء آخر» . قال : «السبب المانع لإقامة المفعول له ليس موجوداً في المجرور ، فأقول : إنَّه يجوز : / ٢٠ / ذُهِبَ مع فلان ، وَامْتَلِئْ من الماء / وَأَغْضِيْ من مهابة زيد ، وسير في حال كذا ، قال ٢ : ولا ينبغي أن يُعْتَقَدَ امتناع إقامة هذه المجرورات وإقامة المصدر ؛ فالمانع من ذلك إنما هو شيء آخر في المنصوب من التمييز ، والحال ، والمفعول له ، ومعه ، فأما مجرورات هذه الأشياء فلا مانع يمنع من إقامتها ، هذا ما قال ، وظاهرٌ إنَّ الناظم هنا قائلٌ بمذهب الناس ؛ لأنَّ القابليَّةَ موجودة في هذه المجرورات كما أنَّها موجودة في : مُرَّ يزيد ، وسير إلى عمرو ، ونحو ذلك .

والرابعة : إقامة ضمير المصدر أو غيره ، فإذا كان ثَمَّ ما يدل عليه فلا إشكال في جوازه ، كقولك : القيامُ قيم ، ويومُ الجمعة سير ، ومكانك جُلِس . وأما إذا لم يكن ثَمَّ ما يدلُّ عليه إلا الفعل فقد تقدَّم في المصدر ما يغني ٣ . وضميرُ الزمان والمكان يجري ذلك المجرى ، فقد أجاز ابن السَّراج إقامة ضمير المكان المفهوم من الكلام في نحو : سِيرَ يزيد ٤ ، والنَّزِمَ إجازة ذلك في ضمير الزمان . ونقل ابنُ السَّيد عن الكسائي وهشام أنَّ تقول : جُلِسَ ، وفيه ضمير مجهول ٥ . قال ثعلب : أراد

(١) التنبيه على مشكلات الحماسة ص ٤٥٧ .

(٢) في الأصل : «في حال إقامته ، ولا ينبغي» وما أثبت جاء في حاشية الأصل نقلاً عن نسخة أخرى ، كما جاء في س .

(٣) في س : «يغير» تحريف .

(٤) الأصول ٧٩/١ .

(٥) إصلاح الخلل ص ١٩٦ .

أَنَّ فِيهِ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ أَوْ أَحَدَ الظَّرْفَيْنِ فَالْتَّبَسَ فِي الثَّلَاثَةِ فَقِيلَ فِيهِ مَجْهُولٌ^١ . حَكَاهُ ابْنُ كَيْسَانَ عَنْ ثَعْلَبٍ ، وَكَانَ الْفَرَاءُ يُزَعِمُ أَنَّه لَا ضَمِيرَ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي : ضَرْبُ ضَرْبًا ، وَفِي^٢ : قُعِدَ قَعُودًا وَاحْتَجُّوا فِي جَوَازِ ذَلِكَ بَأَنَّ مَلَكًا^٣ لَوْ عَهْدَ بَأَنَّ لَا يُجْلَسُ^٤ وَلَا يُضْحَكَ لَصَحَّ ذَلِكَ . هَذَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ السَّيِّدِ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ ، وَخِلَافَ مَنْ خَالَفَ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهِ الْإِضْمَارُ مَفِيدًا ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرُ مَفِيدٍ فَغَيْرُ جَائِزٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ الْقَابِلِيَّةِ وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الرَّجَّاجِيِّ^٥ فِي إِقَامَةِ الْمَصْدَرِ . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا آحْتَمَلَ كَلَامُ النَّازِمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَأْيٍ مَنْ أَجَازَ إِقَامَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِنَاءً عَلَى حَصُولِ الْفَائِدَةِ مَعَهَا ، وَأَنَّهَا ضَمَائِرُ^٦ مَا تَصَحَّحُ إِقَامَتَهُ وَذَلِكَ الْمَصْدَرُ وَالظَّرْفُ وَيُونُسُ بِذَا^٧ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾^٨ إِذِ التَّقْدِيرُ : وَحِيلَ هُوَ ، أَيْ الْحَوْلُ بَيْنَهُمْ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ مُوَافِقًا لِرَأْيِهِ فِي التَّسْهِيلِ مِنْ مَنْعِهِ هَذَا كُلَّهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ فَائِدَةٌ^٩ ، فَلَيْسَ بِقَائِلٍ مِنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَيَتَأَوَّلُ الْآيَةَ ، أَوْ بِنَاءً عَلَى نَدْوَرِ السَّمَاعِ فِيهِ .

-
- (١) انظر ما نقله الشارح عن ثعلب في منهج السالك لأبي حيان ص ١١٤ دون عزو .
(٢) سقطت (في) من أوس .
(٣) في الأصل : (مالكا) ، وفي حاشيته (خ : ملكا) ، ومثل هذا في أوس .
(٤) في س : «حتى يضحك» ، وفي إصلاح الخلل - وهو مصدر ما هنا - ص ١٩٨ «أو ألا يضحك» .
(٥) إصلاح الخلل ص ١٩٦-١٩٨ ، وفي أ : «ابن اليسر» تحريف .
(٦) في الأصل : «الزجاج» ، والتصحيح من أوس ، وانظر الجمل ص ٧٧ .
(٧) في س : «لا» تحريف .
(٨) في أوس : «بهذا» .
(٩) سورة سبأ آية ٥٤ .
(١٠) في التسهيل ص ٧٧ : «... أو ظرف مختص متصرف» ، وفي نيابته غير متصرف ، أو غير ملفوظ به خلاف» .

وقوله : «بنياية» متعلقٌ بِحَرٍ ، أي : حَرٍ بالنيابة منابَ الفاعل . وهنا حصل في نيابة المصدر والظرف والمجرور شرطٌ واحدٌ من الشرطين المعتمدين^١ ، وهو أن تكونَ قابلةً للنيابة وبقي شرطٌ آخر ، وهو ألاَّ يَحْضُرَ المفعول به فشرع في ذكره فقال : «ولا ينوب بعض هذي»^٢ إلى آخره ، يعني أن واحداً من هذه الأشياء الثلاثة لا تصحُّ نيابته عن الفاعل عند^٣ حضور المفعول به ملفوظاً به ، فلا تقول في : أغنيتُ زيداً عن السؤال : أغنيتُ عن السؤال زيداً ، ولا في : ضربتُ مكانك زيداً : ضربتُ مكانك زيداً ولا في : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً : ضربتُ ضرباً شديداً زيداً ، ولا ما أشبه ذلك ؛ لأنَّ غيرَ المفعول به إنما يُقام بعد أن يُقدَّرَ مفعولاً به مجازاً ، فإذا وُجدَ المفعول به حقيقة لم يُقدَّم عليه ؛ لأنَّه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب وأيضاً المُشَبَّه لا يقوى قوة المشبه به ، فإذا اجتمعا / لم يصحَّ تقديم الأضعف على الأقوى ، فلم يسعُ إقامة غير المفعول به مع وجوده ، وأيضاً السماع كذلك ولم يأت على خلافه إلا قليلاً ، وقد نبّه عليه . وهذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده قياساً ، وأجاز ذلك الأخفش من البصريين حكاه عنه ابن جني^٤ ، وغيره . وقيد بعضهم إجازة الأخفش لذلك بأن يكون المفعول به متأخراً في اللفظ عن المقام نحو : ضربتُ الضربُ الشديدُ زيداً^٥ ، فإن قلت : ضربتُ زيداً

(١) في س : «المقدمين» تحريف .

(٢) في الأصل : (هذه) .

(٣) في أ : «عن» تصحيف .

(٤) انظر معاني القرآن ٢/٢١٠ ، ٣/٤٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/١٢٨ ، شرح الكافية الشافية

٢/٦٠٩ ، منهج السالك ص ١١٦ ، همع الهوامع ٢/٢٦٥ ، التصريح ١/٢٩١ .

(٥) الخصائص ١/٣٩٧ .

(٦) في س : (وقيده) بهاء مقحمة بعد الدال .

(٧) سقطت (زيداً) من س .

الضربُ الشديدُ لم يجزِ عنده^١. فهذه ثلاثة أقوال ارتضى الناظم منها الأول؛ لأنَّ السماع عليه، والقياس يقتضيه، على أنَّه ارتضى مذهب الكوفيين في التسهيل^٢؛ اعتباراً بما ورد من ذلك، ولم يره ههنا لكن لم يهمل ذكر ما جاء من السماع من مخالفة مذهبه هنا بل أشار إليه بقوله: «وقد يرد»، وبَيَّنَّ أنَّه قليلٌ يأتيه بقدر، وعَبَّرَ بعبارة تقتضي أنَّه عنده من قبيل ما لا يُقاسُ عليه، وذلك قوله: «وقد يرد»؛ إذ لا يُقال فيما ثبت فيه القياسُ واستمرَّ: «قد يرد»، وإنَّما يقال ذلك فيما شأنه الوقف على النقل^٣ لا سيما وقد تقدَّم القياس بنفي إقامة غير المفعول به مع وجوده، ثم أتى بما يناقضه فلو كان قياساً عنده أيضاً لكان متناقضاً إلا أنَّ يقال: إن ما سواه سماع، أو يقال بجواز الأمرين ابتداءً. ومن السماع الوارد في ذلك قراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون﴾^٤ وقراءة أبي بكر عن عاصم ﴿وكذلك نُجِّي المؤمنين﴾^٥، وأنشد عامة النحويين:

ولو وَلَدَتْ فَقِيْرَةٌ جَرَوْ كَلْبٌ لَسَبُّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابُ^٦

-
- (١) نقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٤/٢ عن ابن برهان، وذكر أنَّ في النهاية ما يقتضي خلافه، وانظر مع الموامع ٢٦٦/٢.
- (٢) التسهيل ص ٧٧، وانظر شرح عمدة الحفاظ ص ١٨٦.
- (٣) في أوْس: «الفعل... وقد قدَّم».
- (٤) في أوْس: «الفعل... وقد قدَّم».
- (٥) سورة الجاثية آية ١٤، في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ببناء (يُجْزَى) للمفعول. انظر اعراب القرآن للنحاس ١٢٨/١، حجة القراءات ص ٤٦٩، البحر المحيط ٤٥/٨.
- (٦) سورة الأنبياء آية ٨٨ في قراءة ابن عامر، ورواية أبي بكر عن عاصم بنون واحدة، وجيم مشددة، انظر السبعة ص ٤٣٠، صحة القراءات ص ٤٦٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٣/٢.
- (٧) نسبة البغدادى في خزانة الأدب ١٦٣/١ إلى جرير، وذكر أنَّه من قصيدته التي مطلعها:
- أقلِّي اللّوم عاذلٍ والعتابِ وقولي إن أصبت لقد أصابا

وَأَنْشَدَ الْمُؤَلَّفُ آيَاتًا أُخَرَّ مِنْهَا : قولُ الراجز :

لَمْ يُغْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدًى^١
وقول الآخر :

وَأِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ^٢
وَأَنْشَدَ بَيْتًا آخَرَ لَمْ أَقِيدهُ ، ولأجل ما نقل من القراءة أتى بقد ؛ لأنَّ هذه عادته كما
تقدَّم في مواضع .

وبعدُ ففي كلامه هنا نظران : أحدهما : أنَّ المفعول المُحالَ عليه في قوله :
«إِنْ وَجِدَ مَفْعُولَ بِهِ» هل^٣ هو المفعول به الحقيقي خاصةً أو المفعول به حقيقة
أو اتساعاً فيشمل المصدر والظرف إذا نصبا نصب المفعول به ، فيقول مثلاً :
إِنَّ المَجْرورَ لَا يُقَامُ وَثَمَّ مَصْدَرٌ مُتَّسِعٌ فِيهِ أَوْ ظَرْفٌ مُتَّسِعٌ فِيهِ . هذا محلُّ نُظَرٍ ،
والمسألةُ مختلفٌ فيها ، فذهب بعضهم إلى أنَّه لَا يجوز النصب في الظرف على
السعة مع المجرور لمنع إقامته مع المفعول به حقيقة أو مجازاً ، فَإِنَّ المفعولَ به

= وليس موجوداً في ديوانه المطبوع ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٦ ، إعراب القرآن
للنحاس ١٢٩/٣ ، الخصائص ٣٩٧/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٩٣ ، أمالي ابن الشجري
٢١٥/٢ ، شرح المفصل ٧٥/٧ .

(١) البيتان لرؤية بن العجاج / ديوانه ص ١٧٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، مع
الهوامع ٢٦٦/٢ ، التصريح ٢٩١/١ .

شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦-٧١٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والبيتان
لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٧٣ ، وانظر شرح اللمحة البدرية ٣٥٣/١ ، المقاصد النحوية
٥٢١/٢ ، مع الهوامع ٢٦٦/٢ ، التصريح ٢٩١/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ ، وانظر شرح اللمحة البدرية ٣٥٤/١ ، التصريح ٢٩١/١ .

(٣) في س : «هذا هو» .

(٤) في الأصل : (أم) ، والتصحيح من أ وس .

مجازاً^١ كالذي هو حقيقة في الحكم ؛ ولذلك^٢ أقيم ابتدأت ، وإذا كان^٣ كذلك فإقامة المجرور مع وجود الظرف المتَّسَع فيه كإقامته مع وجود المفعول به . وهو رأي السَّيرافي . وأجاز ذلك بعضهم ، وهو رأي ابن الباذش ، إمّا^٤ لأنَّ الظرف المتَّسَع فيه لا يبلغ أن يَقْوَى قُوَّة المفعول به حقيقة ؛ إذ هو ظرف حقيقة فلا يجري عليه^٥ حكم المفعول به من كل وجه ، وإمّا لأنَّ المجرور لم يُقَمَّ إلّا بعد أن عُمِلَ معاملة المفعول به حقيقة في عدم اعتبار الجار ، إلّا تراهم أجروه مجرى : كفى بالله ، وما جاءني من رجلٍ ، فكأن الباء في : مُرَّ بزيد زائدة ، وإذا كان كذلك فقد قَرُبَ المجرور بالإقامة من المفعول به حقيقة كما قَرُبَ^٦ منه الظرف . والمسألة نظرية . والمصدر جارٍ في هذا الخلاف مَجْرَى الظرف ، وكلام / الناظم أظهر في أنَّه أراد المفعول به حقيقة ، فيجيء من ٢٢/ ذلك ما قاله ابن الباذش من الجواز ، وقد تقدّم وجهه .

والثاني من النظرين : أنَّه لما قَدَّمَ أنَّ المفعول به إذا وُجِد لم يُقَمَّ سواه إلّا بشرط ألاَّ يَحْضُرَ دَلٌّ على أنَّ ما عدا المفعول به ممّا ذَكَرَ إذا حضر فلا مانع من إقامة غيره ، فالمصدر ، والظرف ، والمجرور إذا اجتمعت هي أو بعضها لم تمتنع إقامة واحد منها مع وجود البواقي ، بل^٧ يجوز ذلك كما يجوز إذا اجتمعت المفعولات أنَّ يُقَامَ بعضها وإن حضر البعض ، فتقول في قولك : سرت بزيد يومين فرسخين : سيرَ بزيد يومان فرسخين على إقامة اليومين ، وسيرَ بزيد يومين فرسخان ، على إقامة

(١) سقط (فإن مجازاً) من أ .

(٢) مكان ما بين الإشارتين بياض في أ .

(٣) سقطت (إمّا) من أ .

(٤) سقطت (عليه) من الأصل .

(٥) في أ : «فرع» .

(٦) مكان ما بين الإشارتين بياض في أ .

(٧) في أ : «هل» تحريف .

الفرسخين ، وسير يزيد يومين فرسخين ، على إقامة المجرور^١ ، وكذلك تقول : سيرَ يزيد سيراً شديداً ، على إقامة المجرور^١ ، و : سير يزيد سيراً شديداً على إقامة المصدر . وتعرضُ مع اجتماع بعض هذه مع المفعول به مسائلُ يضعها النحويون في كتبهم تدريةً للطلاب ، ويلقيها المقرئون في مجالسهم كذلك ، وقد وضع منها سيبويه مسائل كثيرة في باين^٢ ، وتبعه الناس ، ورُبَّما^٣ يصعبُ تصوُّرها على الناشئ قبل تَمَكُّنه فهذا الموضع جديرٌ بأن نذكرَ منها مسألةً اشتهرت بين الناس ، وهي مسألة أبي القاسم في الجمل : أُعْطِيَ بالمعطى به ديناران ثلاثون ديناراً ، فقد صَوَّرَ الناس فيها نَيْفًا وستين مسألة ، وبعضهم نَيْفًا وتسعين ، وصَوَّرَ فيها شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفَخَّار - رحمه الله عليه - ما يَقْرُبُ من مائة وثمانين مسألة من غير استقصاء لما يُتَصَوَّرُ فيها ، بل إنَّما ذكر ما يشتهر في اللسان وعند النحويين ، وأفرد ذلك في مسألة خارجة عن شرحه للجمل وحدثنا فيها حكاية قال : كنت أسمعُ بِسَبْتَةِ زمان قراءتي بها^٤ أنَّ الشيخَ أبا الحسن بن الحَصَّار كان إذا وصل الطلبة بقراءة الجمل عليه إلى مسألة : أُعْطِيَ الْمُعْطَى حَضَّهُمْ على القراءة على غيره من النحاة ، فقليل له في ذلك فقال لما وصلت إلى هذه المسألة على شيخنا فلان^٥ ، وصَوَّرَ لي ما قَرَّبَ من وجوها لم يُفْتَحَ لي في تصوُّرها ، ولم أطمع في ذلك فذهبت هارباً ، ثم ندمت ، قال : ولم يكن ابن الحَصَّار مِمَّنْ بقيت عليه هذه المسألة غير مفهومة ؛ لأنَّه كان إمامَ نحويِّ زمانه ، ولكنه استعمل أدبَ المتقدمين في

(١) سقط ما بين الإشارتين من س .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٢٣ ، ٢٢٩ .

(٣) في س : «ومما» .

(٤) الجمل ص ٨١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٦ ، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/٩٨٧ .

(٥) سقطت (بها) و(فلان) من أ .

(٦) في أ : «إمام نحوي في زمانه» .

الاقتصار على إقراء ما قرأوه على الشيوخ . فلنذكر أصل مسألة أبي القاسم وهي متفرعة إلى أربع مسائل : الأولى : أُعْطِيَ بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً ، فأُعْطِيَ هنا له مفعول واحد ، وهو الثلاثون ، ومجرورٌ وهو بالمعطى ، فيجب على ما آرتضى الناظم أن يَقَامَ الثلاثون فيَرْقَعَ . وأما الْمُعْطَى فله مفعولان : أحدهما الضمير المستتر فيه ، وهو العائد على ال ، والآخر الديناران ، فلك إقامةُ أيَّهما شئتَ ، فإن أقيمت الأول قلت : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، وإن أقيمت الثاني قلت : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَاهُ ديناران ثلاثون ديناراً ، فتظهر الضمير ؛ لأنه ضميرُ نصب ، وإن شئتَ حذفته قلت : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى ديناران ثلاثون ديناراً .

والثانية : أُعْطِيَ الْمُعْطَى به ديناران ثلاثين ديناراً ، فأُعْطِيَ له مفعولان : الْمُعْطَى ، والثلاثون ، فلك أن تُقِيمَ أيَّهما شئتَ ، والمعطى له مفعول واحد^٢ ، وهو الديناران ، ومجرور وهو (به) ، فليس لك فيه إلا إقامةُ المفعول ، فتقول : أُعْطِيَ الْمُعْطَى به ديناران ثلاثين ديناراً ، على إقامة الْمُعْطَى لِأُعْطِيَ ، وتقول : أُعْطِيَ الْمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً^٣ ، على إقامة الثلاثين ، إذ قد حكى الناظم جواز إقامة الثاني في باب كسا بعد هذا / .

/٢٣/

والثالثة : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً ، فأُعْطِيَ له مفعول ، وهو الثلاثون ، ومجرور وهو بِالْمُعْطَى . وَالْمُعْطَى أيضاً له مفعول ، وهو الديناران ، ومجرور وهو (به) ، فلا يجوز هنا على ما آرتضاه الأوجه واحد ، فتقول : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً .

والرابعة : أُعْطِيَ الْمُعْطَى دينارين ثلاثين ديناراً ، ههنا أربعة أوجه : أحدها : إقامة الأول لكل واحد منهما ، وهو الْمُعْطَى لِأُعْطِيَ ، والضمير

(١) في س : «بالمعطى» .

(٢) سقط (واحد) من أ .

(٣) سقط (ديناراً) من س .

للمُعْطَى ، فتقول : أُعْطِيَ دينارين ثلاثين ديناراً .

والثاني : إقامة الثاني لكل واحد منهما^١ فتقول : أُعْطِيَ المعطاه ديناران ثلاثون ديناراً ، وإن شئت حذفْتَ الضمير ، فقلت : أُعْطِيَ الْمُعْطَى ديناران ثلاثون ديناراً .

والثالث : إقامة الأول للأول ، والثاني للثاني ، فتقول : أُعْطِيَ المعطَى أو المعطاه ديناران ثلاثين ديناراً .

والرابع : إقامة الأول للثاني ، والثاني للأول ، فتقول : أُعْطِيَ الْمُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، ويكفي هذا القدر . وإذا أردتَ فتح باب التفریع فرَّعت على ذلك التثنية والجمع والتأنيث على اللغة المشهورة ، وعلى لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»^٢ ، وذلك على مذهب مَنْ مَنَعَ إقامة غير المفعول به مع وجوده ، وعلى مذهب مَنْ أجاز إماماً مطلقاً ، وإماماً على قِلَّةٍ ، وعلى ما تختمله الباء من المعاني ، فعلى هذه المعاني فرَّعَ شيخنا - رحمه الله عليه - وترك التفریع على إضمار المصدر في الفعل مُقَاماً مُقَامَ الفاعل ، أو الزمان ، أو المكان ، فلم يُفَرِّع على ذلك لتشعب المسائل وانتشارها .

فإن قيل : هذان المزدوجان المفروغ من شرحهما فيهما سؤالان الآن : أحدهما : أنَّهما حَشَوْا بغير فائدة ؛ لأنَّه قد شرط في إقامة ما سوى المفعول به أن

(١) سقطت (منهما) من أ .

(٢) هي لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا أسند إلى مثنى أو جمع ، والنحاة يسمونها «لغة أكلوني البراغيث» ، وسمّاها ابن مالك - رحمه الله - «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» أخذاً من الحديث الشريف الذي أورد الشارح موطن الشاهد منه ، وهو في صحيح البخاري / كتاب مواقيت الصلاة / باب فضل صلاة العصر (١/١٣٩) ، صحيح مسلم / كتاب المساجد - باب فضل صلاتي الصبح والعصر (١/٤٣٩) ، الموطأ (كتاب قصر الصلاة في السفر) - باب جامع الصلاة (١/١٧٠) ، سنن النسائي (كتاب الصلاة) - باب فضل صلاة الجماعة (١/٢٤٠) ، وانظر السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ١/١٥٧-١٦٧ .

يكون قابلاً للإقامة ، ومن جملة ما يُعْتَبَرُ في القابلية ألا يحضر المفعول به ، فإنه إن حضر لم تقبل تلك الأشياء الإقامة فقله : «وقابل من ظرف» إلى آخره كافٍ في التنبيه على ما يحتاج إليه هذا الكلام إنما أفاد أنها غير قابلة للنيابة مع حضور المفعول به ، فكان تكراراً .

والثاني : أننا إذا سلمنا أنه أفاد فقله^١ : «في اللفظ» زيادة لا فائدة فيها ، إذ لو قال : «ولا ينوب بعض هذي إن وجد مفعول به» لكان مفهماً للمقصود غير مُخِلٍّ بشيء من الأحكام فكان ذكره فضلاً .

فالجواب عن الأول من وجهين أحدهما : أن القابلية لا تتناول الشرط المذكور لأن حقيقتها أن يكون النائب يقبل أحكام الفاعلية من كونه يُرفع ويُحَدَّث عنه كما تقدم ، وأما كونه لا يُحَدَّث عنه أو لا يرفع مع وجود غيره ، فذلك أمر طارىء ، خارج عن ذلك ، فكون الظرف مثلاً متصرفاً قابلية فيه للنيابة ، وكذلك كونه مفيداً لإخبار عنه قابلية يصلح بها للنيابة على الجملة ، وكونه غير متصرف ، أو غير مفيد عدم قابلية لها ، واشتراط غيبة المفعول به خارج عن تلك القابلية ، ألا ترى أنه يصح إخبار عن الظرف أو / المصدر مع /٢٤/ حضور المفعول به في نحو : ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾^٢ و﴿نَجَّى الْمُؤْمِنِينَ﴾^٣ وما أشبه ذلك ، وإذا كان كذلك فالقابلية راجعة إلى اعتبار النائب في نفسه ، واشتراط عدم حضور المفعول به راجع إلى حكم عارض بعد ثبوت القابلية .

والثاني : أننا إذا سلمنا أن القابلية تتناول شرط فقد المفعول ، ففي البيت فائدتان ، إحداها : أنه قصد إلى التصريح بهذا الشرط والإعلام به تنكيتاً على خلاف من خالف في المسألة ، وأنه لم يرتض مذهب الكوفيين ؛ إذ لو لم

(١) في أ : «بقوله» بالوحدة التحتية .

(٢) سورة الجاثية آية ١٤ ، في قراءة من بنى (يجزى) للمجهول . وقد تقدم تخريجها قريباً .

(٣) سورة الأنبياء آية ٨٨ ، في قراءة من قرأ بنون واحدة وجيم مشددة ، وتقدمت قريباً .

يذكر ذلك لم يَظْهَر ولم يُفْهَم قصد التنكيت . وقد مرَّ له مثل هذا في باب كان في قوله : « كذاك سبق خبر ما النافية . . . » إلى آخره ، وقد تقدَّم ثَمَّة بيان قصده فكذلك ههنا ، فلا يُعَدُّ حشواً . والثانية : أنَّ ذِكْرَ ما ذَكَرَ لا بُدَّ منه ؛ لأنَّه وإن قصد في القابلية دخول هذا الشرط فليس بمفهوم منه فهماً صريحاً ، فلو تَرَكَ النصَّ عليه لأمكن الاعتراض عليه بسقوطه ، فأزاح هذا الشَّغَبَ بذكره ، وأيضاً فإنَّ فيه الإشارةَ إلى السماع المخالف لما أَصْلَ ، وهو الذي اعتمده المخالِفُ وهو آتٍ في التنزيل . نُقِلَت القراءةُ به في السبع على أظهر الوجوه فيه ، وفي غير السبع ممَّا ثبت سنده ، ومن عاداته الاعتماد على مثل هذا ، وإن لم يعتمد ههنا فلا أَقلَّ من التنبيه عليه ، وإذا كان كذلك فذكره الشرطَ توطئةً لذكر السماع .

والجواب عن السؤال الثاني : أنَّ قوله : « في اللفظ » مُحَرِّزٌ لمعنى ، وذلك أنَّ وجود المفعول به مع الفعل قد يكون في اللفظ والمعنى ، وقد يكون في المعنى خاصةً من حيث كانت مادة الفعل تطلب مفعولاً على الجُمْلَةِ ، فَضَرَبَ فعل له مفعول يطلبه من جهة معناه ، وكذلك أَكَلَ ، وَشَرِبَ ، وكسا ، وأعطى ، وَعَلِمَ وَجَهَلَ ، وسائر ما يطلب مفعولاً به ، فهو موجود مع فعله على الجملة ، فإنَّ ذُكِرَ تَعَيَّنَ ، وإن لم يذكر فقد عَيَّنَه معنى الفعل من حيث الجملة ، وكونه موجوداً في محصول الحكم المعنوي لا في اللفظ لا يمنع إقامة شيء ممَّا ذكر ، بل لا بُدَّ من إقامة ما تعلَّق بالفعل من ظرف أو مجرور أو غيره ، فإذا قلت : ضَرَبْتُ مكانك فقد وَجِدَ المفعولُ به في محصول الحكم لأنَّ ضَرَبَ يطلبه ، ولم يوجد في اللفظ ، فإذا بُنِيَ الفعل للمفعول أُقِيمَ الظرفُ مُقَامَ الفاعل ؛ إذ ليس في اللفظ ما يُقام سواه ، فقلت : ضَرَبَ مكانك ، ولا يصح أن يُقام المفعول به ؛ لأنَّه غير مذكور . فإلى هذا القصد نحنا الناظم ، فتحَرَّزَ ، وهو موضع تَحَرُّزٍ . ولا يقال : مثلُ هذا لا يَتَحَرَّزُ منه النحويُّ ،

لأنَّ كَوْنَ المفعول^١ موجوداً في محصول الحكم أو غير موجود لا يتعرَّض إليه النحويُّ ؛ وإنَّما كلامه في الألفاظ فإذا قال : إذا لم يوجد المفعول به ، فمعناه في اللفظ . وموانع الوجود ليس من شأنه النظر فيها ؛ فما اعتذرت به لا عذر فيه ؛ لأنَّنا نقول : لم يتكلَّم هنا في المفعول من حيث الواقع ، بل من حيث طلبه الفعل بمادته ولم يُذكر كما قيل في : ضُرب ونحوه ، فإنه فعل متعدٍّ إلى مفعول بأصل وضعه يطلبه لينصبه ، فإذا لم يُذكر في اللفظ فهو موجود من حيث طلبه له ، وهو محصول الحكم . فعلى هذا يصح التحرُّز منه على التزام طريقة الألفاظ ، وعدم التعرُّض لموانع الوجود ، ألا ترى أنَّك تقول في : ضَرَبَ : إنَّه متعدٍّ إلى مفعول / ، وإن لم يظهر المفعول في اللفظ فتدبره فإنَّ فيه / ٢٥ / غموضاً . وأغراض ابن مالك في نظمه هذا لا تبعد على أمثاله . والله أعلم .

وباتفاق قد ينوبُ الثاني من باب كسا فيما التباسه أمين
في باب ظنَّ وأرى المنعُ اشتهر ولا أرى منعاً إذا القصدُ ظهر
تكلَّم أولاً فيما إذا لم يكن للفعل إلا مفعول واحد ، ثم عطف بذكر المفعولين أو
أكثر إذا اجتمعت أيُّها يُقام ؟ فذكر ثلاثة أبواب :
أحدها : بابُ كسا ، وهو باب المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ،
ولا أصلُ أحدهما حرف الجر .

والثاني : بابُ عليم ، وهو باب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر .
والثالث : بابُ أرى ، وهو باب ما يتعدَّى إلى ثلاثة .
وتركَ ذكرَ بابٍ رابع وهو باب المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ
والخبر ، وأصلُ أحدهما حرفُ الجر ، وهو باب أمر^٢ ، وكان من حقِّه أنْ

(١) في الأصل . وأ : (الفعل) ، وما أثبت من س .

(٢) أشار أبو حيان في منهج السالك ص ١١٦ إلى عدم تعرض ابن مالك لذكر هذا الباب .

يُتَبَيَّنُ حكمه لاسيما وفيه من الإشكال ما ليس في غيره ؛ لأنَّه إذا كان أصل أحد المفعولين حرف الجر فكأنَّه مجرور ، وإذا كان كذلك فهل يُعامل معاملة باب كسا اعتباراً بفقد الجار أم يُعامل معاملة الأصل فلا يُقام إلا الذي ليس أصله حرف الجر ؟ . في ذلك نَظَرٌ يُفْتَقَرُ إلى بيانه ، وهو لم يُعْرَج عليه ، وقد نَصُّوا على التزام إقامة الذي ليس أصله حرف الجر ، فتقول : أُمِرَ زيدٌ الخيرَ ، ولا يُقال : أُمِرَ الخيرُ زيداً ، قال بعضهم : إلا على القلب^١ ، والقلب قليل التصرف في الكلام . أمَّا باب كسا ، فنَقَلَ اتفاق النحويين على إجازة إقامة المفعول الثاني فيه ، لكنه قليل ومرجوح بالنسبة إلى إقامة الأول دَلٌّ على ذلك من كلامه قوله : « قد ينوب الثان^٢ » ، وكذا قال النحويون : إن إقامة الأول أولى ، فتقول إن شئت : كُسيَ ثوبٌ زيداً ، وأعطى الدرهمُ زيداً^٣ ، ومُلِكَ الثوبُ زيداً ، وما أشبه ذلك . أمَّا إقامة الأول فلا كلام في جوازها في كل باب وخصوصاً في باب كسا إذ هو فاعل في المعنى ، فتقول : أُعطيَ زيدٌ درهماً ، وكُسيَ زيدٌ ثوباً ، ومُلِكَ زيدٌ الثوب .

فإن قلت : من أين يُعلم إقامة الأول ، وما الدليلُ من كلامه على جوازها .

فالجواب : أنَّه لما قَدِّمَ أنَّ المفعول على الجملة ينوب عن الفاعل كان هذا أصلاً يُرْجَعُ إليه حتى ينسخه^٤ بغيره ، ولم ينسخه بالنسبة إلى المفعول الأول ، فبقي على أصل الجواز وإنَّما رجحت إقامة الأول في باب كسا ؛ لأنَّه فاعل

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٦٩/٢ .

(٢) اعترض أبو حيان في منهج السالك ص ١١٦ قول ابن مالك « باتفاق » بأن فيه تفصيلاً واختلافاً ، والشارح يحاول دفع اعتراض أبي حيان .

(٣) من منهج السالك ص ١١٦-١١٧ : « وحكى الجرمي في الفرخ أنَّ بعض العرب يقول : كُسيَ ثوبٌ زيداً ، وأُعطيَ درهمٌ عمرأ . »

(٤) في أ : « نسخه » .

في المعنى ، فكان أقربَ إلى الإقامة من غيره . ثم قيّد جواز إقامة الثاني بأمرن اللبس فقال : «فيما التباسه أمرن» يعني أنه ينوب في الكلام الذي أمرن فيه الالتباس ، فالمجورر متعلق بينوب ، فإذا أمرن اللبس أقيم أحدهما ، أي مفعول كان ، إذا علم الأول من الثاني نحو : كُسي ثوبٌ زيداً ، وأُعطي الدرهم زيداً . وإذا خيف اللبس لم يُقَمَّ إلا الأول ، فتقول : في أعطيتُ زيداً عمراً ، - وعمرو عبْدٌ مأخوذ - : أعطي زيداً عمراً ، ولا يجوز أن تقول : أعطي عمرو زيداً ؛ لأنه لا يتبين أن زيداً هو الآخذ وأن عمراً هو المأخوذ ، بخلاف قولك : أعطيتُ درهمَ زيداً ، فإن الدرهم معلوم / أنه المأخوذ وأن زيداً هو / ٢٦/ الآخذ . وظاهر هذا أنك لا تُقيم الثاني مع اللبس وإن التزمت الرتبة بأن تقول : أعطيتُ زيداً عمرو ، إذ منع مطلقاً ، كما أطلق الجمهور المنع أيضاً ، وهو ممّا ينبغي أن يُنَحَّث عنه في باب علم وأرى على رأي الناظم فقد قال بعض المتأخرين : ينبغي أن ينظر هل يستظهر^٢ على اللبس بحفظ الرتبة كما قد عُمل^٣ ذلك في التباس الفاعل بالمفعول ، فيوضع المرفوع في رتبته من المفعولات حتى يتبين بموضعه أنه الأول أو الثاني أو الثالث . وما قاله هذا المتأخر مفتقر إلى السماع ؛ فإن القول بحفظ الرتبة إذا التبس الفاعل والمفعول نحو : ضرب موسى عيسى لا يصح أن يُبنى إلا على السماع ، وإلا كان وضعاً مستأنفاً فكذلك هنا . وحين أطلق الناس هنا المنع مع اللبس ، ولم يلتفتوا إلى اعتبار الرتبة كما التفتوا إليها في الفاعل والمفعول ، والمبتدأ والخبر دلّ على أنه غير

(١١) في الأصل : «وربما» ، وما أثبتته عن هامش الأصل ، وس .

(١) انظر منهج السالك ص ١١٦ .

(٢) هكذا في الأصول ، وفي التصريح - ومصدره ما ذكره الشارح هنا ، وإن لم يصرح بذلك -

٢٩٢/١ : «وقال بعض المتأخرين : ينبغي أن يستظهر على اللبس ...» .

(٣) في أ : «علم» تحريف .

(٤) انظر شرح الرضى على الكافية ٢١٧/١ .

ملتفت إليه عند العرب هنا . والله أعلم .

وأما باب علم وباب أرى فنقل الناظم عن الجمهور المنع من إقامة الثاني فيه بقوله : « في باب ظنٍّ وأرى المنع اشتهر » يعني أنه اشتهر عند النحويين منع إقامة المفعول الثاني مطلقاً سواء أكان ثمَّ لبسٌ أم لا ؟ وإنما اشتهر عندهم المنع لما في إقامة الثاني من اللبس في الأكثر ، لأنك إذا قلت : علِّم صديقك عدوَّ زيدٍ كان معناه أنَّ المعروف بصداقتك عدوٌّ لزيد ، فصداقتك مستغنية عن الإخبار بها ، وعداوة زيد مفتقرة^١ إلى الإخبار بها . فلو عكست فأقمت الثاني لانعكس المفهوم ، فإذا قلت : علِّم عدوَّ زيدٍ صديقك صار المفهوم منه أنَّ المعروف بعداوة زيدٍ صديق لك ، وأنت لم ترد إلا المعنى الأول ، فالتبس المعنيان . وهكذا كثير من مسائل الباب .

وكذلك باب أرى إذا قلت : أرايتُ زيداً عمراً صديقك ، لو قلت : أرايتُ زيداً عمراً صديقك ، فزيد هو الرائي ، وعمرو هو المرئي ، فلو عكست النيباة لالتبس بعكس المعنى هذا وجه ما ذهب الجمهور إليه . قال المؤلف في الشرح : « وإذا كان آمنُ اللبس مسوغاً لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً في كلام واحد نحو : خرق الثوبُ المسمارَ .

* بلغت سواتيهم هَجْرُ *

فجواز هذه المسائل أحقُّ وأولى^٢ . يعني مسائل أمن اللبس كقولك : ظُنِنَتْ الشمسُ بازغةً ، وظُنِنَتْ بازغةُ الشمسِ ، وعلِّم قمرُ الليلة بدرأ ، وعلِّم بدرُ قمرِ الليلة ، واتَّخِذَ مقامُ إبراهيم موضعَ صلاة ، واتَّخِذَ موضعَ صلاةٍ مقامَ إبراهيم ، وأعلِّم زيدٌ كبشك سميناً^٣ ، وأعلِّم كبشك سميناً^٣ زيداً . وما أشبه

(١) في أ : «الا» تحريف .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٨/٢ .

(٣) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

ذلك . فهذه المسائل لا لبس فيها ، فلا ينبغي أن تُمنع وهو معنى قوله : «ولا أرى منعاً إذا قصد ظهر» . يعني أنَّ مُدْرَكَ المنع إنما هو اللبس فينبغي إذن أن يُقتصر في المنع على موضعه ولا يُعدَّى إلى ما ليس فيه لَبْس كما لم يُعَدَّ الجميع في باب كسا ، بل فَرَّقوا بين موضع اللبس فمنعوا وبين موضع أمن اللبس فلم يمنعوا . وسياق الناظم يشير إلى مُدْرَكَ المنع عندهم إذ قدم الاتفاق في باب كسا على المنع مع اللبس ، وأنَّ الجمهور مانعون^١ أيضاً في باب علم وأرى . ثُمَّ قال / : «ولا أرى منعاً إذا قصد ظهر» . فظهر من ذلك أنَّ / ٢٧/ عمدتهم في المنع وقوع اللبس خاصة ، وعليه نص في شرح التسهيل ، وأنَّ أكثر مسائل هذا الباب ممَّا يَقَعُ فيها اللبسُ قال : «ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقاً»^٢ . وهذا فيه نظر ؛ فإنَّهم ذكروا للمنوع أوجهاً آخر : أحدها : أن المفعول الثاني قد يكون جملة فعلية أو اسمية ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، نحو : ظننتُ زيداً يقوم ، وظننته أبوه قائم ، وظننته عندك ، وظننته في الدار ، والثاني مع كونه أحد هذه الأشياء لا تصحُّ إقامته ؛ إذ لا تكون الجملة فاعلة أبداً حسب ما تقدَّم ، فكذلك النائب . والظرف لا يُقام وهو باقٍ على نصب الظرفية متعلِّق بكائن أو مستقرٍّ ، وكذلك المجرور لا يُقام وعامله غير الفعل . وبهذا الوجه يَرِدُ على الناظم اعتراضٌ إذ لم يستثنِ من إقامة الثاني هذه الأشياء كما استثنَّاها في التسهيل^٣ ، فأقتضى أنَّها تُقام مُقامَ الفاعل ، وذلك غير صحيح ؛ إذ الجملة عنده لا تكون فاعلةً كما مرَّ ، والظرف والمجرور عنده في معنى الجملة هنا لقوله قَبْلُ في باب الابتداء : «ناوين معنى كائن أو آستقرَّ» فخير في الوجهين ، وإذا لم تكن فاعلةً لم تُقمْ مُقامه . والثاني : أنَّ المفعول الثاني يكون

(١) في الأصل ، وأ : «ما نعين» ، والتصويب من هامش الأصل ، وس .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٨١٩/٢ ، وفي أ : (وكذا منع) تحريف .

(٣) التسهيل ص ٧٧ ، وانظر منهج السالك ص ١١٧ ، التصريح ٢٩٢/١ .

نكرة كثيرة فيؤدي^١ إقامته إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، وذلك مرفوض إلا في الشعر ، أو في القليل ، وهو محمول عند جماعة على القلب إن سمع كقولهم : خرق الثوب المسمار^٢ . وقد نصّ على هذا المعنى سيويه في : كان رجل زيدا^٣ ، والبابان واحد^٤ .

والثالث : أن المفعول الثاني إذا كان مشتقاً - وهو الغالب - فاقيم أدنى إلى أمرين محذورين : أحدهما : الإضمار قبل الذكر لفظاً ومرتباً ؛ لأنك إذا قلت : ظنّ قائم زيدا ففي قائم ضمير يعود على زيد ، وزيد متأخر الرتبة ؛ لأنه غير مقام ، وقائم متقدم الرتبة ، لأنه في موضع الفاعل ، ورتبة الفاعل التقدّم على المفعول فكذلك نائبه ، فلا يصح أن يكون في الفاعل ولا نائبه ضمير عائد على المفعول إلا على حدّ قوله^٥ :

* جزى ربّه عنيّ عديّ بن حاتم^٦ *

وهو نادر فيؤدي ذلك إلى ألا تصح إقامته .

والثاني : أنه إذا كان مشتقاً فحقه ألا يباشر العامل إلا على حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، وذلك إذا كانت الصفة خاصة كما سيأتي ،

(١) كذا في الأصول بالمشناة التحية .

(٢) انظر مغنى اللبيب ص ٩١٧ ، مع الهوامع ٨/٣ ، التصريح ٢٦٩/١ - ٢٧٠ .

(٣) الكتاب ٤٨/١ - ٤٩ .

(٤) نقل الشيخ خالد الأزهرى في التصريح ٢٩٣/١ كلام الشارح هذا معزواً إليه .

(٥) في أ : « قام » .

(٦) انظر التصريح ٢٩٢/١ .

(٧) لأبي الأسود الدؤلى ، وعجزه :

• جزاء الكلاب العاويات وقد فعل •

انظر ملحقات ديوانه ص ١٦٢ ، الجمل ص ١١٩ ، الخصائص ٢٩٤/١ ، أمالي ابن الشجري ١٠٢/١ ، شرح المفصل ٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٩ ، خزنة الأدب ١٣٤/١ .

مع أنه قليل ، ووقوع المفعول الثاني صفة خاصة قليل . وإذا لم تكن خاصة - وهو الكثير - لم يصح^١ إقامتها مقام الموصوف ، فلا تصح إقامتها مقام الفاعل . فهذه أوجه آجتمعت في إقامة الثاني من باب ظن ، وهي جارية في الثالث من باب أرى ، فصارت المسائل البرية عن هذه القوادح نادرة الوقوع ، ومتكلفة في التمثيل ، فعند ذلك قال الأكثرون بمنع إقامة الثاني مطلقاً . وهذا هو الفرق بين منعهم هنا^٢ مطلقاً ، ومنعهم مع اللبس في باب كسا ؛ لأن مسائل المنع هنالك قليلة على عكس الأمر هنا ، فكيف يقول : إن المانع هو اللبس خاصة ؟ .

وقد يقال : إن المفعول إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فلا اعتراض به لأمرين : أحدهما : التزام أن يُقام مقام الفاعل ولا محذور في هذا / فقد قال به / ٢٨ / جماعة منهم السيرافي ، وابن النحاس^٣ ، وزعموا أنك تقول في : عرفت أيهم في الدار : عُرِفَ أيهم في الدار . وقال ابن الضائع : الصحيح عندي جواز : قد عُلِمَ أزيد في الدار أم عمرو ؟ ؛ لأن كل فعل يتعدى المفعول فلا مانع أن يُرد وينى للمفعول ، قال : وكذلك : قد قيل زيد منطلق ، وهو موجود في كلام العرب كثيراً ، وفي القرآن . قال : ويُقَوَّى ذلك أنه يجوز في المفعول الذي لم يُسم فاعله ما لا يجوز في الفاعل ، ألا ترى قولهم : مُرَّ بزيد ، فزيد في موضع رفع ، ولا

(١) في الأصول : «لم يصح» بالمشاة التحتية .

(٢) تنمة يتضح بها المراد من أ ، وفي : «منها» .

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ص ١١٧ : «وإذا وقعت الجملة في باب ظننت ، وقد بنيت للمفعول ، وعُلِّقت بعد علم المفعول فقد أجاز ذلك السيرافي وابن النحاس في ترجمة : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، فجعلوا علماً مصدراً ينحل لأن والفعل المبني للمفعول ، وما الكلمة (كذا) جملة استفهامية عُلِّق عنها العلم التقدير : هذا باب أن يُعلم ما الكلم . . . ومنع الفارسي ذلك في تعاليقه ؛ لأن المفعول الذي لم يسم فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فكذلك نائبه» . وانظر شرح السيرافي ١/ص ٣ .

يجوز في^١ الفاعل إلا حيث يكون الحرف زائداً ، وليس هنا بزائد ، وإذا ثبت هذا لم يكن في القول بإقامة الجملة مقامَ الفاعل خرقاً لإجماعٍ ، ولا مخالفةً لدليلٍ .
والثاني : أننا إذا لم نقل بجواز ذلك فهو مستثنى عن هذا الموضع . فقوله : «ينوب مفعول به عن فاعل - فيما له» يعني من الأحكام ، ومن جملتها ألا يكون جملة ، ولا ما أشبهها . وإذا استثناه بقي الباقي على الحكم المذكور . وأمّا الوجه الثاني : فإذا كان المفعول الثاني نكرةً فلا محذور ؛ لأنّ الإخبار هنا عن النكرة عارضٌ ، في بنية عارضة ، والمقصود الإخبار عن المعرفة . وإن كان على القلب فهو جائزٌ ، وإن كان قليلاً ، فذلك ليس بمانع جملة ، أو نقول : إذا فُرِضَ الإخبار هنا بالمعرفة عن النكرة فإن أفاد ذلك جاز ، وإلا لم يجز ، فالمسألة راجعة إلى باب الابتداء بالنكرة ، وقد مرَّ .

وأمّا لزوم الإضمار قبل الذكر ، فله جوابان : أحدهما : أن ذلك عارض ، والأصل تأخيرهُ في بنية الفاعل ، فلا محذور في تقديمه ، بل هو في الحقيقة مثل قولك : ظنَّ قائماً زيدٌ ، وضرب أباه زيدٌ . والثاني : إذا سلّمنا ذلك ، فيلزم فيه تأخير المُقام ، فتقول : ظنَّ خالداً قائمٌ كما يلزم تأخير العمدة في قولك : ضرب زيداً أبوه . وقد نبّه على هذا المعنى بعض المتأخرين . وأمّا ولاية المشتق العامل فيجوز في مثل هذا لاسيما على طريقة القلب كما يجوز : كان قائمٌ زيداً على القلب ، وإن كان ضعيفاً^٢ بل هو هنا أجوزٌ ، لأنّه في بنية عارضة بخلاف باب كان فإنّ الإخبار به^٣ عن النكرة في بنية أصلية . فهذا ممّا يرجّح الجواز ، ولا يكون على حذف الموصوف كما لا يكون كذلك في باب كان . وأمّا حمل الأقل على الأكثر في المنع فإذا سلّمنا أنّ مسائل أمن اللبس قليلة - وليست كذلك -

(١) سقطت (في) من أ .

(٢) سقطت (في) من أ .

(٣) في أ : (فيه) .

فالأصل أن تُعطى كل مسألة حكمَ نفسها ، ولا يُحمَلُ ما ليس فيه موجبُ المنع على ما فيه الموجب في مسألتنا ، بل يمنع ما فيه الموجب ، ويجاز غيره .

فإن قلت : فهذا خلافُ القاعدة المعلومة عند أهل العربية ، فإنَّهم يحملون ما ليس فيه موجبٌ على ما فيه الموجب ؛ ليجري الباب مجرى واحداً ، كمسألة : تَعِدُ وَأَعِدُ ، وَنَعِدُ فِي حَمَلِهَا فِي الإِعْلَالِ عَلَى يَعِدُ ، وَحَمَلُهُمَا هُمَا وَهْنٌ وَسَوَاهُمَا عَلَى هُوَ (و) فِي الْبِنَاءِ الَّذِي مَوْجِبُهُ شَبَهُ الْحَرْفِ اللَّفْظِيِّ ، وَحَمَلُهُمْ حَذَامٌ ، وَفَجَارٍ عَلَى حَذَارٍ عِنْدَ جَمَاعَةٍ^٢ ، إِلَى مَسَائِلَ لَا تَنْحَصِرُ . فَالْجَوَابُ : أَنَّهُمْ إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ حِينَ أَلْجَأَهُمُ السَّمَاعُ إِلَيْهِ ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ مَسَائِلَهُمُ الَّتِي يَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَى الْقَاعِدَةِ إِلَّا عَلَى مُقْتَضَى مَا اسْتَقْرَأُوا مِنْ كَلَامِهِمْ لَا عَلَى أَمْرِ مُقَيِّسٍ عَدِمَ فِيهِ السَّمَاعُ .

فَالْقَاعِدَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّفْسِيرِ بَعْدَ السَّمَاعِ / كَمَا قَالَ سَيَبَوِيهِ : «قَفْ حَيْثُ وَقَفُوا / ٢٩/ ثُمَّ فَسَّرَ»^٣ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ سَمَاعٌ ، فَلَا يَقُولُ بِالْقَاعِدَةِ مُطْلَقاً أَحَدٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ ، وَإِنْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْهُمْ يُعْمِلُهَا فِي مَوْضِعٍ فَذَلِكَ اتِّبَاعٌ لِلْسَّمَاعِ عِنْدَهُ لَا إِجْرَاءٌ لِمَجْرَدِ الْقِيَاسِ . فَأَبْنُ مَالِكٍ لَمْ يَثْبِتْ عِنْدَهُ أَمْتِنَاغُ الْعَرَبِ مِنْ نَحْوِ : ظُنُّ سَمِينٍ كَبَشْتِكَ ، بِإِطْلَاقٍ ، فَأَجَازَهُ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْبَلُهُ فَقَالَ بِجَوَازِهِ ، وَمِمَّنْ قَالَ بِقَوْلِ النَّازِمِ السَّيْرَافِيِّ فِي الْإِقْنَاعِ ، وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ، وَابْنُ طَلْحَةَ ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَأَمَّا فِي بَابِ أَعْلَمْتَ فَقَالَ بِالْجَوَازِ الْجَزُولِيِّ ، وَالشَّلُولِيِّ فِي التَّوْطِئَةِ ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْحَاجِّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُقَرَّبِ^٤ مَا لَمْ يُوَدِّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى اللَّبْسِ .

(١) فِي أَوْسٍ : «هَذَا» .

(٢) أَنْظَرَ الْكِتَابَ ٢٧٤/٣ ، وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ص ٧٥ .

(٣) الْكِتَابَ ٢٦٦/١ .

(٤) التَّوْطِئَةُ ص ٢٣٩ .

(٥) فِي أَوْسٍ : «الْمَرْبُ» بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ تَصْحِيفٌ . وَأَنْظَرَ التَّنْصِيحَ ٢٩٣/١ .

وفاته التنبيه على حكم الثالث في باب أرى وقد حكى ابنه في شرح هذا النظم الاتفاق على المنع من إقامته وأنَّ الخلافَ إنّما هو في الثاني^١ ، وما حكاه من الاتفاق ليس على إطلاقه ؛ إذ قد ذكر بعضُ المتأخرين جوازَ إقامة الثالث لكن مع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلافَ المذكور في الثاني ، وأيضاً فقد أطلق أبوه في التسهيل الجواز أيضاً ، فقال : «ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً»^٢ إلى آخره . وألزم ابنُ الحاج من قال بإقامة الثاني في : ظننت ، أن يقول به في أعلمت ؛ إذ لا فرق بينهما إلا من جهة ما يعرض من اللبس مع الأول . وهو إلزامٌ صحيح ؛ إذ لا فرق بينهما^٣ ؛ فالثاني في ظننت هو الثالث في أعلمت ، فالقائلُ بالجواز في ظننت في الثاني قائلٌ به - ولا بُدَّ - في أعلمت ، فإنَّ القائلَ بحكم في مسألة قائلٌ به في نظيرتها ، إذا لم يظهر فرقٌ حسب ما تبيّن في أصول الفقه . ولو كان ما نقلَ من الاتفاق صحيحاً لم يسغ لأبيه ، ولا لغيره القول بخلافه مع معرفتهم بمذاهب الناس وفاقاً وخلافاً . وإنّما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأحد أمرين : إمّا لأنّه داخل له بالمعنى في حكم الثاني كما تقدّم ، وإمّا لأنَّ المسألة محلُّ نظر ، ألا ترى أنَّ بعض من أجاز إقامة الثاني في ظننت منع من إقامة الثالث في : أعلمت ، فترك للناظر في كتابه محلاً للنظر . والله أعلم .

وما سوى النائبِ ممّا علّقنا بالرافعِ النصبُ له مُحَقَّقاً

يعني أنَّ ما عدا النائب من هذه المفعولات فهو منصوبٌ ، كما كان منصوباً في بنية الفاعل ، فلا يجوز رفعه ؛ لأنَّ الفعل لا يطلب مرفوعين^٤ إلا بالتَّبعية ، فإذا لا

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٩١ .

(٢) التسهيل ص ٧٧ .

(٣) نقل الأزهري في التصريح ٢٩٣/١ كلام الشارح هذا بتصرف .

(٤) في أ : «منصوب» .

(٥) في أ : «مرفوعين» .

يرفع إلا واحداً فيبقى ما سواه منصوباً ، فنقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً ، وَعُلِمَ أَخوكَ منطقاً ، وَأُعْلِمَ أَخوكَ زَيْداً قائماً . وهذا ظاهر . وقوله : «مِمَّا عُلِّقَ بالرافع» «ما» فيه لغير النائب ، و«عُلِّقَ بالرافع» معناه : الزِّمَهُ ، والرافع هو الفعل ، ويقال : عُلِّقْتُ بفلان وعُلِّقْتُه : أي أحبيته ، وعُلِّقَ بقلبي أي لصِقَ به ولزِمه ، وأراد بالتعليق العمل ، فالمعلِّق بالرافع هو معموله ، فأراد أن ما عدا النائب من معمولات الفعل يلزم نصبه تحقيقاً / . والمعمولات هنا كل ما عمل فيه الفعل ممَّا تَصِحُّ نيابته / ٣٠/ عن الفاعل كان مفعولاً به ، أو مصدرًا ، أو ظرفاً أو غيره ، إلا أنَّ النصب تارة يكون في اللفظ كالأمثلة المتقدمة ، وتارة يكون في الموضع كالمجرور ، وضمير المفعول ، والمصدر ، والظرف ، وغيرها ، وفي قوله : «عُلِّقَ بالرافع» نصٌّ على أنَّ فعل المفعول هو الناصب ، أو هو ظاهر فيه ، فإنَّ الرافع هو فعل المفعول . وقد جعل ما عدا المُقَامَ مَعْلَقاً به أي معمولاً له ، أو مَعْلَقاً به معنى ، فالفعل طالب له فهو العامل فيه ؛ لأنَّ أصل العمل الطلب . وهذا أحد المذهبين ، وهو رأي المحققين، ويُنسَبُ إلى سيبويه^٢ . وقيل : إنَّ الناصب له فعل الفاعل المُحوَّل إلى بِنْيَةِ المفعول . فالأصل نصب هذه الأشياء بفعل الفاعل ، فلَمَّا حَوَّلَ إلى بنية المفعول رَفَعَ واحداً منها ، وبقي ما عداه على نصبه الأول ، والأول عندهم أصح ؛ لأنَّه رفع المرفوع باتفاق فليكن هو الناصب^٣ ، لأنَّه الحاضر في اليد ، وأصلُ العمل الطَّلَبُ ، وهذا الحاضر هو الطالب ، فهو الناصب إذاً ، ولا فرق بين فعل المفعول وفعل الفاعل في ذلك . والخلاف في هذا لا ينبنى عليه في العربية حكم إلاَّ حُسْنُ ترتيب الحكمة في الصناعة ، وربطُ الاصطلاح ، ولا شك أنَّ ما ذهب إليه الناظم أَقْلٌ تَكَلُّفاً . والله أعلم .

(١) في الأصل : «لزمه» ، وفي س : «ما ألزمه» ، وما أثبتته هو ما جاء في أ .

(٢) الكتاب ٤٢/١ ، وانظر الجمل ص ٧٧ ، إصلاح الخلل ص ١٩٨-٢٠٠ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ١٩٩ .

اشتغال العامل عن المعمول

معنى الاشتغال أن يتقدّم اسمٌ ، ويتأخّر عنه فعلٌ متصرفٌ^١ ، أو جارٍ مجراه قد عمِلَ في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه^٢ ، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأول ، أو في موضعه . هذا تعريف ابن عصفور^٣ ، وهو تقريبي . وهذا المعنى على الجملة هو الذي أخذ الناظم في بيانه فقال :

إن مُضْمَرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلَ عنه بِنَصْبٍ لفظه أو المَحَلَّ
فالسابق أنصبه بفعلٍ أضْمِراً حَتْمًا موافقٍ لما قد أُظْهِرَا

ومعنى كلامه على الجملة : أنه إن شَغَلَ مضمرٌ عائداً على اسمٍ متقدّمٍ أولُ الكلام فِعْلاً عن ذلك الاسم المتقدّم بنصب ذلك الضمير لفظاً أو محلاً فنَصَبُ السابق إن أردتَ نصبه أو أدّى الحكمُ إليه بفعل مضمرٍ يُفسّره هذا الظاهر ، وذلك الفعل المضمر لا يظهر أبداً . هذا تلخيصه على الجملة . ولا بُدَّ من بيانه على التفصيل ، فقلوه : «إن مضمرُ اسمٍ» مضمر مرفوع على الفاعلية حَتْمًا بفعل موافق للفعل الظاهر ، وهو (شَغَلَ) أي : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ شَغَلَ فِعْلاً ، ومضمر الاسم السابق : يعني به المضمر العائد عليه ، فأضافه إليه لتعلُّقه به في التفسير ، وأنَّهُما في المعنى شيءٌ واحد ، وذلك مثل قولك : زيدا ضربته فالاسم

(١) في أ : «يتصرف» .

(٢) في أ : «مبنية» .

(٣) المقرب ٨٧/١ .

(٤) في أ : «أو الكلام» بسقوط اللام من (أول) .

السابق (زيد) ، ومضمرة الهاء في ضربته . و(فعلاً) منصوب بشغّل الذي يليه والضمير الفاعل فيه عائذٌ على (مضمر) في قوله : إن مضمرُ اسم ، و(عنه) متعلق بشغّل ، والضمير المجرور عائذٌ على اسم ، وتقديره : إن شغّل / المضمرُ الفعلَ عن / ٣١/ الاسم السابق ، وشغّلُه عنه هو أن ينصبه أو محله ولذلك قال : «ينصب لفظه أو المحل» ، ونصب اللفظ هنا معناه أن يطلبه^٢ ضمير نصب ، ولا يريد به أن يظهر فيه النصب لفظاً كزيد وعمرو ؛ لأن ذلك متعذر في المضمرات ، وإنما يريد أنه لو كان عَوْضَه ظاهرٌ لظهر فيه النصب ، فالإتيان بضمير النصب يُجزى عنه ، ونصب المحل هو أن يكون الضمير مجروراً بحرف ، والجار والمجرور معاً في موضع نصب ، نحو : مررتُ بزيد فالضمير مجرور بالباء لفظاً لكن محله النصب ؛ إذ معنى : مررتُ بزيد : جُزْتُ زيداً ، ولذلك يعطف عليه المنصوب ، فتقول : مررتُ بزيد وعمراً ويتنصب إذا حُذِفَ الجار ضرورةً ، نحو :

* تمرّون الديارَ ولن تعوجوا^٣ *

(١) في أ : «والضمير المجرور عائذ على (مضمر) . . .» ، وفي : «والضمير الفاعل فيه عائذ على اسم - على مضمر -» .

(٢) في الأصول : (يطلبه) .

(٣) هذا صدر بيت لجبرير عجزه :

* كلامكم علي إذن حرامٌ *

ورواية الشاهد في ديوانه ٢٧٨/١ :

* أتمضون الرسوم ولم تُحَيَّ *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سبق من أجله ، وانظره في ما يجوز للشاعر من الضرورة ص ١٠٣ ، شرح المفصل ٨/٨-٩ ، المقرب ١/١١٥ ، ضرائر الشعر ص ١٤٦ ، رصف المباني ص ٢٤٧ ، معنى اللبيب ص ١٣٨ ، ٢١٦ ، خزنة ٣/٦٧١ . و«لن تعوجوا» هكذا في الأصل ، وفي أبانون في (لن) ، ولم أقف عليها رواية ، بل رواية المصادر السالفة وغيرها (ولم) بالميم ، وهي أولى . وسقط قوله : «ولن تعوجوا» من س .

وإنَّما قال : «نصب لفظه أو المحل» فعين نصب ؛ لأنَّه لو اشتغل الفعل برفع لفظه لم ينتصب الأول السابق نحو : زيد قام ، أو إنَّ زيداً قام ، وكذلك لو اشتغل برفع محل المضمر لم يصحَّ نصب الأول ، نحو : إنَّ زيداً مرَّ به ، وهو قد قال : «السابق أنصبه» فلم يتكلَّم إلاَّ على نصب ؛ فلذلك قال : «نصب لفظه أو المحل» ، ويتناول كلامه هنا نحو : زيداً ضربته ، وزيداً مررت به ، وخرج عنه نحو : زيداً ضربت أخاه ، وزيداً مررت بأخيه ، وغير ذلك من فروض المسائل ، وهي كثيرة جداً حتى يذكر ذلك بعد ؛ لأنَّه نبه هنا على أصل الباب ، إذ كان وصول الفعل بنفسه أو بحرف جر أقرب في كونه معلّقاً به من وصوله^٣ إليه بواسطة ، ثم عطّف على ما بقي عليه بعد ذلك في قوله :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

كما أنَّه تكلم هنا على مسائل الفعل ، وترك حكم غير الفعل إلى آخر الباب فقال :

وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

لأنَّ الفعل هو الأصل ، وما عداه جار مجراه . وقوله : «السابق أنصبه» هذا جواب (إن) في قوله : «إنَّ مضمرُ اسمٍ سابقٍ» إلى آخره ، ويعني أنَّ ذلك الاسم السابق يُنصبُّ على الجملة كان الفعل العامل في ضميره نصباً لفظياً كما في نحو : زيداً ضربته ، أو في المحل ، نحو : زيداً مررت به ، فإنَّ نصب السابق هو الموجود الشائع في كلام العرب ، ونذر مجيئه مجروراً ، حكى الشلويين^٤ : ﴿وللظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً﴾^٥ وهو من النذور بحيث لا يَنْبَني على مثله قياس . وقوله :

(١) في س : «ولم يتناول . . . إلاَّ نحو» .

(٢) في الأصل : «وفروض المسائل» .

(٣) في س : (وصول) .

(٤) هكذا في الأصول ، وكأنَّ في الكلام سقطاً .

(٥) سورة الإنسان آية ٣١ ، والاستشهاد بها لا يكون إلاَّ على قراءة عبد الله بن مسعود (وللظالمين) =

«أنصبه» لا يريد به أنه يجب نصبه ، بل يدخله النصب فقط ، ويبقى النظر في جواز ذلك ، أو وجوبه ، أو امتناعه على حسب ما يفسره بعدد . وتفصيله بعد بين لنا هذا . وإلا فلو قطعنا النظر عما يأتي لكان قوله : (أنصبه) يقتضي الوجوب ، وتفسير كلامه بكلامه هو الواجب .

وقوله : «بفعل أضمير» نص على اختياره لمذهب أهل البصرة الذين يقدرون لهذا المنصوب فعلاً غير الملفوظ به ؛ لأن الملفوظ به قد أخذ ما يحتاج إليه في اللفظ فلا يستقيم أن ينصب غيره ؛ لأنه قد اكتفى بالضمير فهو غير طالب لغيره ، وأصل العمل الطلب ، فلا يعمل في غيره ، وإذا لم يعمل في غيره فلا بد لذلك الغير من عامل ، وليس إلا فعل مقدّر ويفسره ذلك الظاهر . وذهب الكوفيون / إلى أن الظاهر هو الناصب بنفسه لذلك الاسم السابق ، وإن كان / ٣٢/ ناصباً للضمير أيضاً ، لأنه هو الطالب له من جهة المعنى . وأصل العمل الطلب فينبغي أن يكون هو الناصب له كما كان ذلك في نحو : ضربت زيداً أخاك ، ولا ضرر في كون الفعل ناصباً لأسمين - وإن كان لا يطلب إلا واحداً - إذا كان الأسمان معاً واقعين على مسمى واحد . وهذا الاستدلال عند البصريين ضعيف ؛ لأن الطلب المعنوي لا يستلزم العمل اللفظي بإطلاق ، وإلا وجب أن يكون

= بلام الجر ، وليس حملها على الاشتغال بمذهب الجمهور ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٠/٨ : «وهو متعلق بأعد لهم توكيداً ، ولا يجوز أن يقدر من باب الاشتغال ، ويقدر فعل يفسره الفعل الذي بعده ، فيكون التقدير : وأعد للظالمين أعد لهم . وهذا مذهب الجمهور ، وفيه خلاف ضعيف مذكور في النحو ، فتقول : يزيد مرت به ، ويكون التقدير : يزيد مرت به ، ويكون من باب الاشتغال» . وانظر القراءة المذكورة في معاني القرآن ٢٢٠/٣ ، ويغلب على الظن أن ما حكاه الشلويين هو ذلك الخلاف الضعيف الذي أشار إليه أبو حيان ، وانظر مع الموامع ١٥٨/٥ - ١٥٩ .

(١) الكتاب ٨١/١ ، الإنصاف ٨٢/١ ، وانظر شرح الفصل ٣٠/٢ - ٣١ .

(٢) الإنصاف ٨٢/١ ، وانظر شرح الفصل ٣٠/٢ - ٣١ ، شرح اللوحة البدرية ٣٨٤/١ .

(الزيدان) من وقولك : الزيدان قاما مرفوعاً بقاما الفاعلية ، فيكون رافعاً فاعلين . وهذا لا يقوله الكوفيون ، ويلزم أيضاً ألا يجوز رفع (زيد) من قولك : زيد ضربته ؛ لأنَّ الفعل يطلبه بالنصب على المفعولية . وهذا كله غير صحيح ، فإنَّما يكون الطالب عاملاً في المطلوب إذا لم يستغن عنه في اللفظ ، وأمَّا إذا استغنى عنه برفع ضميره ، أو نصبه ، أو بغير ذلك فلا يلزم أن يعمل فيه بل لا يصحُّ في مثل مسألتنا . وعند ذلك يظهر أنَّ الفعل غير طالب لهذا السابق ، وإذا لم يطلبه فلا بُدَّ من عامل فيه وليس إلا ما قدَّره البصريون . وأيضاً فلا يستقيم أن يكون الظاهر عاملاً في السابق في نحو : زيداً مررتُ به ، ولا زيداً مررتُ بأخيه ، ولا زيداً ضربتُ أخاه ، وما أشبه ذلك ، لأنَّ اللفظ أو المعنى يأتي ذلك . ولو كان كما قالوا لقلت : بزيد مررتُ به ، ولما استقام معنى قولك : بزيد مررتُ بأخيه ، أو زيداً ضربتُ أخاه ، إلى غير ذلك من المسائل التي يتعيَّن فيها تقدير الفعل حتماً ، فالصواب ما ذهبوا إليه من تقدير العامل ، وهو الذي رأى الناظم ، وفيه أيضاً نصٌّ على أنَّ هذا الإضمار لازمٌ ، ولا بُدَّ من الفعل المقدَّر البتَّة ، ولا يُكتفى بمعنى الفعل^٢ الظاهر عاملاً . وهذا رأي الجمهور . وذهب ابن الطراوة إلى الاكتفاء بمعنى الفعل^٢ ، وأنَّه العامل في السابق لا لفظه ولا فعل مقدَّر^٣ . وردَّ بأنَّ النصب على المعنى من حيث هو معنى لا يصحُّ ؛ لأنَّ معنى الفعل مجرداً لا يعمل إلا في الظروف ، والمجرورات بخلاف المفعول الصحيح ، فلا يستقيم أن يُدعى ما لا يوجد في كلام العرب ، وأيضاً فنحن هنا بين ثلاثة أمور^٤ : إمَّا أن نقول : المفعول الصحيح يعمل فيه المعنى . وهذا لا نظير له . وإمَّا أن نقول : إنَّ

(١) في س : «المعنى» .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) انظر نتائج الفكر ص ٧١ ، ارتشاف الضرب ص ٤٩٨ .

(٤) انظر هذه الأمور الثلاثة في البسيط لابن أبي الربيع ٦٢٩/٢ .

العامل في الضمير هو بنفسه العامل في الظاهر . وهو أيضاً معدوم النظير . وأما أن نقول : إنَّ السابق أيضاً انتصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر من باب الإضمار على شريطة التفسير ، وإن كان قليلاً ، وعلى غير قياس فهو أولى ؛ لأنَّ الحمل على ما له نظير - وإن قلَّ ، وخرج عن القياس - أولى من الحمل على ما لا نظير له . قالوا فهذا الذي حمل النحويين على أن قالوا : إنَّ السابق منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده . والله أعلم .

وقوله : «أضميراً حتماً» يعني أنَّ هذا الفعل لا يظهر أصلاً ؛ لأنَّه قد جعل المفسر كانه بدل منه ، ولا يجمع بين البدل والمبدل منه . وقد زعم بعضهم أنه يجوز إظهاره ، والجمع بينه وبين ذلك المفسر ، فتقول : ضربتُ زيداً ضربته . واستدلَّ على ذلك بقول الله سبحانه في الحكاية عن يوسف عليه السلام : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^١ فجمع بين رأيتهم لي / ساجدين ، وبين (رأيتُ) الأوَّل .

/٣٣/

وأجاب الناس بأنَّ الآية ليست من هذا الباب ؛ لأنَّ (رأيتُ) الثاني في الآية إنَّما جاء تأكيداً لرأيت الأوَّل بعد ذكره ، كما تقول : رأيتُ زيداً ، رأيتُ زيداً ، وأما رأيت في قولك : زيداً رأيتَه فلم يُوثَّ به للتأكيد ، بل هو الأصل في الكلام وتقدير (رأيت) الأوَّل إنَّما هو تقديرٌ صناعيٌّ بعد ثبوت الثاني وبنائه على التأسيس ، فلو فرضنا ظهور الأوَّل لم يَنقُ هذا الثاني ملفوظاً به ؛ إذ لم يقصد التأكيد . فهذا فرَّق ما بينهما ، وهو يبيِّن إذا عُرِف الاصطلاح .

وقوله : (موافق لما قد أظهرنا) موافق : نعتٌ لفعلٍ ، وكذلك الجملة من قوله : «أضميراً حتماً» أي فأنصبه بفعل مضمر موافق للمظهر ، وأراد أنَّ ذلك الفعل من شرطه أن يكون موافقاً لما ظهر ؛ إذ هو مفسره ، ولا يفسر إلا ما كان

(١) سورة يوسف آية ٤ .

(٢) سقطت كلمة (زيداً) من س .

موافقاً للمفسر في المعنى لا ما كان مخالفاً ، ومثال ذلك : زيداً ضربته ، فزيداً منصوبٌ بفعل موافقٍ لضرته ، فالتقدير : ضربتُ زيداً ضربته ، وكذلك : زيداً مررتُ به ، تقدير الفعل الموافق : جاوزتُ زيداً مررتُ به ؛ لأنَّ المرورَ والمجاورة متفقان . وعلى هذا الترتيب سائر المقدرات .

وفي هذا الكلام تنكيّت على ابن الطراوة في مذهبه المضطرب في المسألة ؛ إذ زعم أولاً أنَّ معنى الفعل هو الناصب للسابق ، ثم رجع إلى التقدير اللفظي حين قيل له : فكيف يكون معنى الفعل هو العامل في نحو : زيداً ضربتُ أخاه ؟ إذ لا يَصِحُّ أن يكون معنى (ضربته) هو العامل ، لفساد المعنى ، فأجاب : إن كلَّ فاعلٍ فعلٍ يُحرِّكُ^٢ حاشيتين ضرورة من راضٍ وساحطٍ ، فإذا قال : زيداً ضربتُ أخاه انتصب زيدٌ على معنى : أسخطت ، وإذا قال : ضربتُ عدوّه انتصب على معنى : «أرضيت ، ودلَّ الضرب عليهما مع القرينة المختصة بهما» انتهى فرجع إلى تقدير فعل لفظي لا يوافق الظاهر . وهذا اضطرابٌ ، وعدمُ ارتباط لقانون يَنْلَجُ به الصدر .

هذا تمامُ الكلام على مقصود الناظم في هذه المقدمة التي جعلها أصلاً لباب الاشتغال مطّرداً فيه ، وجارياً في جميع أقسامه ومسائله غير أنَّ فيه نظراً من أوجه سبعة :

أحدها : أنَّك تقول : في الدار زيدٌ فأضربه ، فلا يكون زيدٌ ههنا جائزاً النصب بفعل أضمر أصلاً ؛ لاستقلاله مع ما قبله كلاماً ، فزيدٌ هنالك مبتدأ قد جيء له بخبره فلا تعلق له بما بعده ، فكيف يَصِحُّ أن يقدَّر له ناصبٌ أو غيرُ ناصب ، وعبرة الناظم تشمُّلُ مثل هذا ؛ لأنَّ معنى سابقٍ : أن يسبق الفعل الظاهر ، وكذلك تقول : جاءني زيدٌ فأكرمته ، وحين أتاني عمرو ضربته ، وما

(١) في س : «فزيدٌ» بالرفع .

(٢) في الأصل : (بحركة) ، والحاشية : الجانب والطرف .

أشبه ذلك . ومنه عند سيبويه قولُ الله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^١ ؛ إذ التقديرُ عنده : ومِمَّا يُتْلَى عليكم : السارق والسارقة أي حكمهما^٢ ، ولولا أَنَّ الآيةَ على هذا المعنى لكان نصبُ الأسمِ السابق هو المختار وكذلك ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^٣ الآية . وإذا فرضت الآية ونحوها على هذا فلا يَصِحُّ النصبُ بإضمار فعلٍ موافق للظاهر ، وليس في الباب ما يُخْرِجُ مثلَ هذا . فكان كلامُه غيرَ محرَّرٍ / ، ولو حرَّرَ العبارة لقال كما قال في التسهيل : «إذا / ٣٤/ انتصب لفظاً أو تقديرًا ضميرُ آسمِ سابقٍ مفتقِرٍ لما بعده»^٤ فقيَّده بالافتقار لما بعده ، فخرج ما اعتُرض به عليه هنا ، لأنَّ الأسمِ السابق فيه غيرُ مفتقر .

والثاني : أَنَّهُ يدخلُ له في إطلاقِ عبارته أَنَّ تقول : زيداً ما ضربته ، وزيداً إن أكرمته يكرمك ، وما أشبه ذلك ممَّا لا يَصِحُّ فيه أَنَّ ينتصبَ السابقُ بالفعل الظاهر للفصل بأداة من أدوات الصدور ، وهم قد شرطوا في صحة القاعدة عدم الفصل بما له صدر الكلام ؛ ولذلك قال في التسهيل : «بجائز العمل فيما قبله»^٥ بعد العبارة المذكورة ، فأشترط جوازَ العمل فيما تقدَّم ، وهو الأسمِ السابق فكان من حقِّه أن يتحرَّرَ من ذلك .

فإن قيل : قد ذكر فيما بعد لزوم الرفع في هذه المسائل ونحوها بقوله :

كذا إذا الفعلُ تلا ما لن يَرِدَ ما قبله معمولٌ ما بعدُ وجِذَ

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ .

(٣) سورة النور آية ٢ ، وفي س : (. . . كل واحد منهما) من تمام الآية .

(٤) التسهيل ص ٨٠ .

(٥) التسهيل ص ٨٠ .

(٦) كذا في الأصول ، وفي شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣٨ ، وتوضيح المقاصد ٣٩/٢ ، وشرح

ابن عقيل ٥٢٣/١ .

قيل : فذلك ليس من مسائل الاشتغال فكان ينبغي^١ أن يأتي به متحرراً في هذه المقدمة .

والثالث : أنه يخرج له عن هذا الباب ما لم يكن الفعل عاملاً فيه ، ولا في محله نصباً ، كقولك : أزيداً ضربتَ راغباً فيه ، وزيداً أكرمتُ نازلاً عليه ، وزيداً لستُ مكرماً له ، وزيداً كنتُ نازلاً عليه ، وما أشبه ذلك من المسائل التي يكثرُ تعدادُها ، وضابطُها أن يكونَ منصوبُ الفعل عاملاً للنصب في ضمير الاسم ، أو في سببه ، فذلك جارٍ مجرى عمل الفعل نفسه في الضمير في جواز نصب الاسم السابق ، أو وجوبه كما سيذكر بعدُ .

والرابع : أنه خصَّ هذا الباب بنصب السابق وعمل الفعل النصب في ضميره ، ثم لم يذكر في الباب غير المسائل التي يُنصبُ فيها السابق خاصة ، وباب الاشتغال أعمُّ من ذلك ؛ إذ ما يُتصوَّر من وجوب النصب ، أو ترجيحه على الرفع بالابتداء ، أو^٢ مساواته إياه يُتصوَّر مثله في الرفع على الاشتغال ، فقولك : إن زيداً قام في إضمار الفعل لزيد مثل : إن زيداً ضربته^٣ ، وأزيداً قام مثل : أزيداً ضربته^٤ ، وقولك : قام زيد وعمرو قعدَ ، مثل قولك : [رأيتَ عمراً] وزيداً أكرمتُهُ ، وإنما يفتَرَق الرفعُ والنصبُ في نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ ضربته ، فزيد في الأولى لا يجوز فيه الحملُ على الفعل ، وزيد في الثانية يجوز حملُهُ على الفعل فينتصب . وهو رأي الجمهور . وقد سَوَّى بن

= كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعدُ وجد

ولم أجد البيتين في شيء من نسخ الألفية المطبوعة ، ولا في شيء من شروحيها التي اطلعت عليها كما أوردتها الشاطبي هنا .

(١) في هامش الأصل ، وس : (فكان حقّه) .

(٢) في الأصل ، وأ : « ومساواته » ، وما أثبتته هو ما جاء في س .

(٣) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٤) تكملة يلتزم بنحوها الكلام .

العريف بين المسألتين ، فأجاز أن يُقَدَّرَ لزيد في الأولى فعلُ كَأَنَّ التقديرَ : قام زيدٌ قام^١ ، فالرفع عند هذا القائل على إضمارِ الفعل كالنصب بإطلاق . والناظم لم يُبين شيئاً من هذا فكان عليه الدَّرْكُ .

والخامس : أنَّ قوله : «فالسابق أنصبه» يقتضي أنَّ الفعل المضمر لا يُقَدَّرُ إلا ناصباً ، وذلك غيرُ لازم ، بل يسوغُ تقدير الفعل رافعاً ، وإن كان ضميره منصوباً بالفعل لفظاً أو تقديرًا ، فنقول : أزيداً أقمته^٢ ، وأزيداً أقمته^٣ أيضاً على إضمار : أقامَ زيدٌ أقمته وكذلك : إن زيداً أهلكته كان كذا ، على تقدير : إن هلكَ زيدٌ أهلكته ، وما أشبه ذلك ، ويُتَصَوَّرُ ذلك كثيراً في الأفعال التي لها مطاوع ، أو التي تعدت بالهمزة أو غيرها ، وقد أنشد سيبويه للنمر بن تَوَلَّب :

لا تَجْزَعِي إنْ مَنَفْسٌ أَهْلَكْتَهُ وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^٣

أنشدوه على وجهين : على رفع (منفس) ونصبه / ، وأنشد الأخفش : / ٣٥/

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فهَلَا التي عن يَن جَنْبَيْكَ تَجْزَعُ^٤

هكذا برفع نفس ، وتقديره من معنى أتاها حِمَامُهَا : إن ماتت نفسٌ أتاها

(١) انظر منهج السالك ص ١١٩ ، مع والمواع ١٦٠/٥ .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) الكتاب ١٣٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٠/١ ، معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ ،

وانظره في شعر النمر ص ٧٢ ، وتخريجه ص ١٤٧ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ ، وفيه (تدفع) مكان (تجزع) ، والبيت لزيد بن رزين

المحاربي . انظره في المختص ٢٨١/١ وروايته :

«أندفع عن نفسي» ،

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظر ذيل الأمالي ص ١٠٥ ، معني اللبيب ص ١٩٨ ، شرح

شواهد السيوطي ٤٣٦/١ .

حِمَامُهَا . وقال لِيَبْد :

فَإِنْ أَنتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ^١

فهذا جائزٌ على الجملة مع أنَّه عبَّرَ بعبارة تخرج ما كان من بابهِ - وذلك غير سديد - إذ جعلَ ما ليس بشرط شرطاً ، وهو أَنْ جَعَلَ عَمَلَ الفاعِلين الظاهر والمقدَّر إِنَّمَا يَكُونُ^٢ نَصَباً .

والسادس : أَنَّهُ أَتَى فِي هَذَا الْعَقْدِ بَعْضُ الشُّرُوطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي بَابِ الْأَشْتَغَالِ ، وَتَرَكَ بَعْضاً مِمَّا هُوَ ضَرُورِيٌّ ، وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا تَرَكَ اشْتِرَاطَ اتِّحَادِ جِهَةِ النَّصَبِ فِي الْمَشْغُولِ بِهِ وَالْمَشْغُولِ عَنْهُ ، كَمَا مَرَّ تَمْثِيلُهُ ، فَلَوْ قُلْتُ : أَزِيداً جَلَسْتُ مَكَانَهُ ؟ لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ نَصَبَ الْمَكَانِ لَيْسَ كَنْصَبِ زَيْدٍ ، فَإِنْ زَيْدٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَنَصَبُ الْمَكَانِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : أَزِيداً ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ، وَلَا زَيْداً مَكُنْتُ عَنْدهُ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : أَيُّومَ الْجُمُعَةِ قَعَدْتُهُ ، أَوْ قَعَدْتُ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِاتِّحَادِ جِهَةِ النَّصَبِ . وَلَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا يَجُوزُ : أَزِيداً مَرَرْتُ بِهِ ؛ لِأَنَّ نَصَبَ مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ كَزَيْدٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَشْغُولُ عَنْهُ اسْمًا وَاحِدًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَزِيداً دَرَهْمًا أَعْطَيْتَهُ إِيَّاهُ ، وَلَا : أَزِيدٌ عَمراً أَكْرَمْتُهُ ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَزِيداً أَعْطَيْتَهُ دَرَهْمًا ، وَأَزِيداً ظَنَنْتَهُ قَائِمًا ، وَأَعْمَرًا أَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ . وَوَجْهُ امْتِنَاعِ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، فَلَا يُتَعَدَّى بِهِ مَا سُمِعَ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا كَانَ مِثْلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، فَإِذَا تَرَكْتُهُ مَا الْحَاجَةُ إِلَى ذِكْرِهِ أَكِيدُهُ تَقْصِيرَ .

(١) ديوانه ص ٢٥٥ ، وانظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ٦٢٦/٢ ، التصريح ١٠٥/١ ، مع

المواضع ٢١٨/١ ، ١٥٩/٥ .

(٢) سقط قوله : «إِنَّمَا يَكُونُ» مِنْ س .

والسابع : أنَّ الموافقة التي أشار إليها في قوله : «موافق لما قد أظهر» حقيقتها في نفسها أن يكون لفظ المضمر ومعناه مثل لفظ المظهر ومعناه ، وذلك لا يصدق إلا على نحو : زيدا ضربته خاصة ؛ لأنَّ التقدير : ضربتُ زيدا ضربته . وأمّا غير ذلك فلا ؛ إذ كنت في قولك : زيدا مررتُ به لا تُقدّر إلا فعلاً غير موافق تلك الموافقة ، وذلك : جاوزتُ ، أو لابتستُ ، أو نحو ذلك ، ولا يجوز أن تُقدّر : مررتُ ؛ لأنه يقتضي حرفَ الجر ، والاسم المشتغل عنه لا يُجرُّ ، وكذلك إذا قلت : زيدا ضربتُ أخاه فالمقدّر ههنا فعلُ الملابس أو نحوه ، أي : لابتستُ زيدا ضربتُ أخاه ، أو تُقدّر : أهنتُ زيدا ضربتُ أخاه ، أو ما أشبه ذلك . وكذلك قولك : زيدا مررتُ بأخيه ، وزيدا رغبتُ فيه ، وزيدا ضربتُ رغباً فيه ، إنما يُقدّر هنا فعلُ الملابس أو نحوه ممّا يدلُّ عليه الفعلُ ، لا ما وافق الفعل ، فلو أُخذَ كلام الناظم على حقيقة الموافقة في هذه الأشياء لكان فاسداً ؛ إذ كان الموافق في : زيدا ضربتُ أخاه : ضربتُ زيدا ضربتُ أخاه ، وفي : زيدا مررتُ بأخيه : مررتُ بزيدا مررتُ بأخيه ، وكذلك ما بقي . وذلك لا يصحُّ لفظاً ولا معنى . ثم نقول : لا يخلو أن يريد الموافقة المذكورة أو في اللفظ فقط ، أو في المعنى فقط . فلا يصحُّ الأول لما مرّ ، ولا الثاني / أيضاً ، وإلاّ جاز في : زيدا رأيتُ أن يُقدّر : ٣٦/ رأيتُ على غير معنى رأيتُ الظاهر . وذلك غير صحيح ، ولا الثالث أيضاً ؛ لأنَّهم قد قدّروا في : زيدا رأيتُ أخاه : لابتستُ ، ونحوه . وليس الفعلان بمُتَّفِقِي المعنى ؛ إذ مفهوم الرؤية غير مفهوم الملابس . هذا إن أخذتَ الرؤية بحسب مفهومها مطلقاً ، وإن أخذتها بحسب كونها رؤية للأخ فكذلك أيضاً ، لأن رؤية أخي زيد لها مفهوم ، وملابسة زيد لها مفهوم آخر ؛ إذ هي أعمُّ من أن تكون برؤية الأخ أو بغير ذلك ؛ ولأجل هذا الإشكال حرّر في التسهيل عبارته فقال : «بعامل لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب» فكان من حقّ الناظم أن يفعل

هنا مثل ذلك . انتهى .

والجواب عن الأول : أنَّ قوله : «فعلاً شَغَلَ عنه» معناه عن العمل فيه ، وكونه مشغولاً عن العمل فيه مُشْعِرٌ بآنَّه طالبٌ له بالنصب ، وذلك يقتضي كونَ ذلك السابق مُهيئاً لعمل الفعل فيه لولا الضمير الشاغل ، وإذا كان كذلك فهو معنى الافتقار إلى الفعل ؛ إذ لو استقرَّ له عاملٌ فيه ، أو كان في جملةٍ أخرى لم يكن مُهيئاً لعمل الفعل فيه ، ولا كان الفعل طالباً له أصلاً ، ولا صَحَّ له العمل فيه لو تفرَّغ عن الشاغل . فقوَّةُ هذا الكلام قد حصَّلت معنى قول ابن عصفور في الحَدِّ : «ولو لم يعمل في الضمير أو السبب لعمل في الاسم الأول»^٢ . وبذلك الشرط لا يعترضه ما أعترض به .

وعن الثاني : أنَّ التحرُّزَ من فصل أدوات الصدور بين الفعل والاسم السابق مبينٌ بَعْدُ . وقد حصل المقصود على الجملة ، فالاعتراض تَعَسَّفُ .

وعن الثالث : أنَّ ذلك قد استدركه بَعْدُ بقوله :

وفصلٌ مشغولٍ بحرفٍ جَرٍّ أو بإضافةٍ كَوَصَلٍ يجري

في أحد الوجهين فيه ؛ لأنَّه إذا دخل فيه : زيداً ضربتُ أخاه ، وليس الضمير بمنصوب بالفعل لا لفظاً ، ولا مَحَلّاً ، فكذلك^٣ يدخل له : زيداً أكرمتُ راعياً فيه ، وما أشبه ذلك .

وعن الرابع : أنَّه اقتصر في هذا النظم على ذكر النصب ، وتركَ الرفع لمجموع أمرين : أحدهما : أنَّ اللفظ لا يختلف فيه مع تقدير الفعل أو عدمه ، فإذا قلتَ : إنَّ زيداً قام أكرمته ، فزيد فيه مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّر وجوباً ، ولو زال موجبُ

(١) في أ : «فهو معنى الأشعار . . . أنه» .

(٢) انظر المقرب ٨٧/١ .

(٣) في هامش الأصل : «خ : ولذلك» ومثل ذلك في س .

تقدير الفعل لَبَقِيَ على لفظه ، فقلت : زيدٌ قام ، فلا فرق بين الوجهين إلا في التقدير الصناعي ضبطاً للقوانين ، وكذلك : أزيدٌ قام ، فيه وجهان صناعيان والرفع ثابتٌ فيهما ، وكذلك سائر الأمثلة ، فلما كان لفظُ السابق لا يختلف مع تقدير مسائل الاشتغال فيه صار الاشتغال بذكره غير ضروريٍّ ، بل من التكميل الصناعي فترك النصُّ عليه .

والثاني : أنَّ مسائلَ الاشتغال في الرفع مساويةٌ لمسائله في النصب ، فخمسةُ الأقسام التي يذكرها مع النصب مُتَصَوِّرةٌ مع الرفع ، فحيثُ يجبُ النصب يجبُ تقديرُ فعلٍ رافع ، وحيثُ يمتنعُ النصب يمتنعُ تقديرُ الراجع ، وحيثُ يُختارُ النصب يُختارُ تقديرُ الراجع ، وكذلك سائرُها . وإذا ثبت ذلك فتركه لمسائل الرفع في قوَّة أن لو ذكرها ، إذ قرَّرَ مأخذُها فلم يبق إلا أن يُصَوِّرَها الناظر في كلامه بأدنى تأمل . وهذا من مأخذه الحسان ، / ومنازعه البارعة . / ٣٧/

فإن قلت : هذا المنزِعُ ليس بحَسَنٍ ؛ فإنَّه يقتضي أن نحو : زيدٌ قام فيه وجهان : أحدهما : الحملُ على الفعل - وإن كان غيرَ مختارٍ فهو جائزٌ ، كما جاز : زيداً ضربته ، وإن كان غيرَ مختارٍ - لكنَّ هذا مخالفٌ للإجماع ؛ إذ لم يُنْقَلْ ذلك عن أحدٍ من أهل العربية إلا عن ابن العريف . وردَّ الناس عليه ما ذهب إليه^١ ، فكيف يستقيم تنزيلُ كلام الناظم على ما لا يصحُّ . فالجواب : أنَّ مذهبَ ابن العريف هو مذهبُ الناظم في التسهيل ، وشرحه ، فإنَّه قال : «وإن رَفَعَ المشغولُ شاغلَه لفظاً أو تقديرًا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه»^٢ قال في الشرح : «وإذا كان المشغولُ رافعاً^٣ لشاغله فَسَّرَ^٤ لصاحب الضمير ، وينقسم ذلك الرفع إلى : واجبٍ ومرجوحٍ ، ومساوٍ

(١) انظر المساعد ٤٢٣/١ ، مع الهوامع ١٦٠/٥ ، التصريح ٣٠٨/١ .

(٢) التسهيل ص ٨٢ .

(٣) سقط ما بين الإشارتين من أ .

كما أنقسم النصب ، ومثال الواجب رفع زيد في قولك : إن زيداً قام قمْتُ ، ومثال الراجح رفعه^١ في نحو كذا إلى أن مثَّل المرجوح بقوله : «زيدٌ قام»^٢ فقد ثبت أنه موافق لمن قال بذلك ، فإحالة الرفع على النصب على هذا التقدير صحيحٌ حسنٌ ، وإنما يبقى النظر في وجه مخالفة الجماعة أو مخالفة دليلهم . أمَّا مخالفة دليلهم فلا دليلَ لهم على خلاف ما قال ، بل هو الذي وافق قوله الدليلَ اعتباراً بما ظهر ، وهو قولهم : زيداً ضربته ، فإذا كانوا هنا قد أضَمُّوا مع إمكان رفعه بالابتداء ، فكذلك ندَّعي أنَّهم أضَمُّوا أيضاً في : زيدٌ قام ، إذ لا فرقَ إلاَّ أن يقالَ : إنَّا مضطرون مع النصب إلى إضمار الفعل ، بخلاف ما إذا كان مرفوعاً فإنَّه لا داعيةَ إليه ، فنقول : وكذا لا داعيةَ إليه في : أزيدٌ قام ، بل ولا في : إن زيدٌ قام ؛ لإمكان رفعه على الابتداء . وقد قاله الأخفش في (إن) ^٣ فغيرها أولى أن يقالَ بذلك فيه .

فإن قيل : فإنَّ (إن) لا يليها إلاَّ الفعل ، والاستفهام طالبٌ بالفعل فلا ^٣ بُدَّ من إضماره حيث فهمنا أن العربَ تضمَّره حملاً لما خَفِيَ على ما ظهر .

قيل : هذا هو بعينه الذي راعاه ابنُ العريف ؛ فردَّ عليه . لأنَّه حمَل : زيدٌ قام على : زيداً ضربته .

فإن قيل : قد تَقَرَّرَ في هذا الباب أنَّه لا يُفسَّرُ إلاَّ ما يَصِحُّ أن يعملَ ، وقام لا يعمل في زيد مقدماً عليه بخلاف : زيداً ضربته ، فإنَّ ضربتُ يَصِحُّ عمله في زيد مقدماً عليه . قيل : فيلزمكم ألاَّ يُفسَّرَ في نحو : أزيدٌ قام ، وإن زيدٌ قام قمْتُ ، فإنَّ قام لا يعمل هنا في زيد مقدماً عليه عند الجميع إلاَّ من شَدَّ ، ولا فرقَ بين الموضعين البتَّة ، فلا بُدَّ من القول بمنع الإضمار في الجميع أو جوازه في

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧٤١/٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ .

(٣) في أ : (لا بُدَّ) .

الجميع ، وهو دليل قاطع .

وأما مخالفة إجماعهم فهو أشدُّ إن ثبت أنَّ العريبَ لا يقول أحدٌ منهم بقوله ، ولكن يُجاب عنه بأمرين بناءً على أنَّه حجةٌ خلافاً لابن جنى فإنَّه لم يوافق^١ في تلك المخالفة حسب ما تبيَّن في الأصول ، فأحد الأمرين : أنَّ هذا الإجماع منازع في أصله ابتداءً ؛ فإنَّ الفارسيَّ نقل في التذكرة عن المبرد عين^٢ ما نُقلَ عن ابن العريف ، وأيضاً فإنَّ غايته إن ثبت أنَّ يثبت بنقل الواحد ؛ فإنَّ نقلَ / ٣٨ / الإجماع تواتراً في هذه المسألة غير موجود ، وإذا ثبت آحاداً ففي كونه حجةً خلافاً بين أهل الأصول ، فمن الناس من أنكر ذلك كالغزالي^٣ ، فلعَلَّ رأيَ ابن العريف أو ابن مالك في ذلك هذا الرأي ، ومع فرض ذلك لا يكون الإجماع حجةً عليه .

والثاني : أنَّ مخالفةَ الإجماع إنَّما تكون محذورةً إذا خالفه في إحداث قول بحكم يخالف ما قالوا كما لو أجمعوا مثلاً على امتناع : زيداً ضربته ، فخالف هذا المتأخِّر وقال بجوازه أو نحو ذلك ، وأما إذا أحدث تأويلاً لم يُقل به أحدٌ من أهل الإجماع . فهذا ليس بمحذور عند أكثر الأصوليين ، ومسألتنا من هذا القبيل ؛ لأنَّهم اتفقوا على صحة : زيدٌ قام ، وإنَّما الخلافُ في وجه تأويله . فالجميع يقولون : زيدٌ مرفوعٌ على الابتداء وجوباً ، وابنُ العريف يقول : لا يجب ذلك بل أحمله على وجهين : على الابتداء ، وعلى إضمار الفعل قياساً على : زيداً ضربته ، فلم يخالفهم في حكم بل في تأويل ، فلم يكن مخالفاً للإجماع . وهذا ظاهرٌ تنزيلاً على قاعدة الأصول . وبالله التوفيق . فثبت أنَّ مذهبَ الناظم أرجحُ .

(١) في أ : « يوفق » .

(٢) في أوس : « غير » . وانظر التصريح ٣٠٨/١ .

(٣) المستصفى ٢١٥/١ .

(٤) في أوس : « قالوا به » .

وعن الخامس : أنَّ تقديرَ الفعلِ رافعاً مع كون الضمير الشاغل منصوباً ليس بكثير ، وأكثرُ الناس على منعه ، وإن كان قد خالف فيه بعض^١ ، فقد جعلَ الناسُ من شرط الاشتغال اتِّخاذَ العمل في المشغول عنه ، وإذا كان كذلك فما قاله تقرير^٢ لذلك الشرط ، وعدم مراعاة لما سمع في ذلك من المخالفة ، فكأنَّه عنده غير مقيس ؛ فلذلك لم يعتبره .

وعن السادس : أنَّ اتِّخاذَ جهةِ النصب ، وإن جعلها الناس شرطاً فليس بمتفقٍ عليه ، بل هو مختلف فيه ، فقد أجاز بعضُ الناس أن يُقالَ : زيداً جلسْتُ عنده ، وأزيداً جلسْتُ يمينه ، وما أشبه ذلك^٣ ، وكذلك : أزيداً ضربتَ ضربه ، وأزيداً أكرمتَ إكرامه ، وقد زعم بعضهم أنَّه يظهر من سيبويه إجازة ذلك في الظرف المتصرف ، نحو : أزيداً جلسْتُ يمينه ، فإن كان كما قال فذلك الشرط ساقطٌ - أعني شرط اتحاد جهةِ النصب - وقد قال سيبويه في قولك : يومَ الجمعة سرُّته : إنَّ النصبَ فيه كالنصب في : زيداً ضربته^٤ ، قال : «إلاَّ أنَّه إن شاء نصبه بأنَّه ظرف ، وإن شاء أعمل فيه الفعل كما أعمله في زيد ؛ لأنَّه يكون ظرفاً وغير ظرف»^٥ . ففهم الشلوين من هذا الكلام أنَّه يُجيزُ أن ينتصبَ السابقُ من غير الوجه الذي انتصب ضميره أو سببه ، واستشكَّله لذلك . وتأوَّله . فعلى الجملة إذا كانت المسألة مختلفاً فيها لم ينبغي أن يُقطعَ على الناظم أنَّه أهملَ شرطاً معتبراً لإمكانِ ألا يكونَ عنده معتبراً ، بل هو ظاهر منه هنا ، وفي التسهيل حيث لم يشترطه ، ولا نصَّ على اعتباره .

(١) انظر المقتضب ٧٩/٢-٧٦ .

(٢) في ت : «تقرر» ، وفي س : «تقدير» .

(٣) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦١٧/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٨٥/١ .

(٥) الكتاب ٨٥/١ .

وأمّا شرط اتحاد الاسم السابق فظاهر لفظه آعتبره ؛ لأنّه قال : «إن مضمّر اسم سابق فعلاً شغل» . ولم يقل اسم أو أكثر من اسم ، هذا ، وإن كانت العرب تطلق الأسم النكرة وتريد به الجنس ، فإنّها تطلقه وتريد به الواحد من الجنس ، فتقول : هذا رجلٌ ، فيَحْتَمِلُ الوجهين ، فأظهر الإطلاقين أنّ يُراد الواحد من الجنس ، وعلى هذا لا إشكال ؛ إذ قد حصل / به الشرط المراد ، ويَحْتَمِلُ أنّ / ٣٩ يُراد الجنس . وعلى هذا المحمل في كلام الناظم يكون مائلاً لمذهب الأخفش ؛ إذ أجاز أنّ يعملَ الفعلُ المقدّر في أكثر من واحد^١ ، فتقول : إنّ زيداً عمراً يضربه ، وأزيد^٢ عمراً أكرمه ، على تقدير إنّ يضرب زيداً عمراً يضربه ، وأكرم زيداً عمراً أكرمه ، ولا بُعْدَ في أنّ يكون قد ذهب إلى هذا ، وقياسه على الواحد ظاهراً ، وأيضاً فقد قال الشلويين : إنّ سيبويه موافق لأبي الحسن في المسألة ، وليس بينهما خلاف . وإذا كان كذلك فليس اتحاد المعمول بشرطٍ عند سيبويه . والمشرطون إنّما اعتمدوا في الغالب على رأيه ثم استدلّوا ، فإذا كان سيبويه موافقاً لم يبق إلّا الدليل ودليل الجواز أظهر مع أنّا إن فرضنا سيبويه يجيز العمل المقدّر في أكثر من واحدٍ فلا يجيزه إلّا لسماع^٣ ، وأكثر الناس حملوا كلام الأخفش على المخالفة ، واحتجّوا لسيبويه بأنّ باب الاشتغال سماعيٌّ فلا ينبغي أن يتعدّى المقطوع به منه . فالحاصل أنّ كلام الناظم لا نقص فيه إذا حُمِلَ على كلّ واحد من المذهبيين .

وعن السابع : أنّ مراده الموافقة المعنوية وما ألزم عليه لا يلزم ، فإنّ لابساً المقدّر في : زيداً رأيتُ أخاه موافق لرأيت الظاهر ؛ إذ الملابسُ العامة لم تُردّ هنا . وإنّما أريدَ الملابسُ الخاصة ، وهي رؤية الأخ ، فلا بست بحسبِ القصد

(١) انظر ذلك في حواشي الكتاب ١٠٥/١ .

(٢) في أ : «أزيد» .

(٣) في أ : «إلا لسماع» .

إِنَّمَا معناه : رَأَيْتُ الْأَخَ ، فَاتَّفَقَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، وَإِنَّمَا قَدَّرُوا لَا بَسْتُ لِيَكُونَ مُسَلِّطاً عَلَى زَيْدٍ فَيَصِيحُ الْمَعْنَى وَيَتَنَزَّلُ عَلَى نَصْبِ اللَّفْظِ . وَإِذَا قُلْتَ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِأَخِيهِ ، فَمَرُورُكَ بِالْأَخِ مَلَابَسَةٌ لَزِيدٍ مِنْ جِهَةٍ مَا ، وَتِلْكَ مُوَافَقَةٌ فِي الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ إِذَا قَدَّرْتَ : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فَهِيَ مُوَافَقَةٌ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرَةٌ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ يَجْرِي سَائِرُ الْبَابِ . وَقَدْ بَيَّنَّ سَبِيوِيهِ هَذَا الْمَعْنَى وَبَيَّنَّ وَجْهَهُ . فَقَالَ فِي : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ : «كَأَنَّكَ قُلْتَ إِذَا مَثَلْتَ : جَعَلْتُ زَيْدًا عَلَى طَرِيقِي مَرَرْتُ بِهِ^١ ، وَقَالَ فِي : زَيْدًا لَقِيتُ أَخَاهُ : «وَأِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ فَكَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بِهِ»^٢ . قَالَ : «وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ : أَهَنْتُ زَيْدًا بِأَهَانَتِكَ أَخَاهُ ، وَأَكْرَمْتُهُ بِأَكْرَامِكَ أَخَاهُ . وَهَذَا النُّحُو فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرٌ ، يَقُولُ الرَّجُلُ : إِنَّمَا أُعْطِيتُ زَيْدًا ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ لِمَكَانِ زَيْدٍ أُعْطِيتُ^٣ . قَالَ : «وَإِذَا نَصَبْتَ زَيْدًا لَقِيتُ أَخَاهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا بَسْتُ زَيْدًا لَقِيتُ أَخَاهُ . وَهَذَا تَمَثِيلٌ وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ فَجَرَى عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَإِنَّمَا وَصَلَتِ الْأَثَرَةُ إِلَى غَيْرِهِ»^٤ . هَذَا مَا قَالَ وَفِيهِ كَافٍ فِي بَيَانِ اتِّفَاقِ مَعْنَى الظَّاهِرِ وَمَعْنَى الْمَقْدَّرِ . وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ النَّازِمُ فَلَا حَاجَةَ إِذَا إِلَى مَا قَالَ فِي التَّسْهِيلِ مِنَ الْمُقَارَبَةِ^٥ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ أَخَذَ النَّازِمُ فِي تَفْصِيلِ الْحُكْمِ فِي نَصْبِ الْأَسْمِ السَّابِقِ ، وَجَعَلَهُ خَمْسَةً ٤٠/ أَقْسَامٍ : وَاجِبُ النَّصْبِ ، وَمَمْتَنَعُ فِيهِ النَّصْبُ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرِّفْعِ ، وَمَخْتَارٌ فِيهِ / النَّصْبُ ، وَمَخْتَارٌ فِيهِ الرِّفْعُ ، وَمَا اسْتَوَى فِيهِ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ . وَأَبْتَدَأَ بِمَا يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ فَقَالَ :

(١) الْكِتَابُ ٨٣/١ .

(٢) انْظُرِ التَّسْهِيلَ ص ٨٠ .

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنَّ تِلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

وهو القسم الأول ، فيريد أنْ نصبَ السابق ، وهو الأسم المتقدم على الفعل حَتْمٌ ، أي واجب ويضمّر له فعلٌ موافق وجوباً إذا تلا ذلك الأسم أداةً من الأدوات التي تَخْتَصُّ بالفعل فلا يقع بعدها إلّا الفعل ، ومثّل ذلك بأداتين من أدوات الشرط ، وهما : إِنْ ، وَحَيْثُمَا ، فَأَمَّا (إِنْ) فنحو : إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ ، وَإِنْ عَمْرًا أَهَنْتَهُ أَهَانَكَ ، فَنَصَبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ههنا واجبٌ ؛ لوجوب تقدير الفعل بعد (إِنْ) ؛ لِأَنَّ (إِنْ) لا يليها إلّا الفعل ظاهراً أو مضمراً ، فإذا لم يكن ظاهراً فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَقْدَرًا ، فلا يجوزُ هنا : إِنْ زَيْدٌ أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ ، وما جاء ممّا ظاهره ذلك فليس على الرفع بالابتداء ، وإنّما هو على تقدير فعلٍ رافع كما أنشدوا بيتَ النمر :

* لا تجزعي إِنْ مِنْفِسٌ أَهْلَكَتُهُ *

فهو على تقدير : إِنْ هَلَكَ مِنْفِسٌ أَهْلَكَتُهُ ، وكذلك قوله :

* أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حَمَامُهَا *

وقوله :

* فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ . . . *

فكل ذلك على إضمار فعلٍ رافعٍ لا على الابتداء . وبهذا الكلام يظهر أن مذهبَه مذهبُ الجمهور في أَنَّ (إِنْ) الشرطية لا يقع المبتدأ بعدها . ونقل ابن جنّي في كتاب الخاطريات ، وابن الأنباري عن الأخفش إجازةً ذلك ، وهو رأي لا يُساعدُ عليه ؛ إذ لم يجيء قطُّ في كلامهم مثلاً : إِنْ زَيْدٌ قَاتِمٌ قَمْتُ ، ولا حُجَّةٌ فيما أنشده سيبويه :

(١) انظر ما نقلناه عن الأخفش في كتابه معاني القرآن ٣٢٧/٢ .

إن تركبوا فركوب الخيلِ عادتنا أو تنزلون فإننا معشرٌ نزلُ
فإنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وأيضاً فهو مؤوّل على غير
تقدير (إن) .

وأماً حيثما فمثاله : حيثما زيداً تُجلّسه أجلسُ ، فزيداً يجب نصبه بإضمار
فعل ، لأنّ حيثما طالبةٌ بالفعل وجوباً . وهذه الأمثلة تشير إلى ما كان في معناها ؛
لأنّه قال ككذا ، فإنه يدخل^٢ في المعنى كلُّ أداةٍ لا يليها إلاّ الفعل ، كأدوات
التحضيض نحو : هلاً زيداً ضربته ، وألاً عمرأ أكرمته ، ولولا زيداً أعطيته كذا ،
ولا يجوز الرفع في هذه الأشياء . ومن ذلك أيضاً (لو) إذا قلت : لو زيداً أكرمته
لأكرمك ، فزيدٌ هنا يجب نصبه لاختصاصها بالفعل ، فلذلك لا يقع بعدها اسمٌ
إلاّ وبعده فعلٌ ، فيقدّر للاسم السابق ناصبٌ ، وقد قدّروا^٣ له رافعاً في قوله
تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ الآية . وفي تمثيله
بحيثما إشكالٌ ، وذلك أنّ ما اختصّ من الأدوات بالفعل قسمان :

أحدهما : ما جاز إن يليه الفعلُ ظاهراً أو مضمرأ كان ، وسائر ما تقدّم
التمثيلُ به . وهذا القسم هو الذي يجري معه الحكم المذكور ، لأنّ وقوع الاسم
بعده يليه ليس بقبيح إذا كان على إضمار الفعل لآ على تقديمه إن كان متأخراً ،
نحو : إن زيداً ضربت أكرمك ، فإنه قبيح لا يجوز إلاّ في الشعر ، فمثل هذا

(١) الكتاب ٥١/٣ ، والبيت للأعشى ، وروايته في ديوانه ص ٦٣ :

• قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا •

وانظر الشاهد في المحتسب ١٩٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠/٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٢ ،
مغنى اللبيب ص ٩٠٩ ، خزانة الأدب ٦١٢/٣ .

(٢) في أوُس : «فدخل» .

(٣) في أ : (قرروا) .

(٤) سورة الإسراء آية ١٠٠ .

(٥) في الأصول : (إلا) .

يدخل في باب الاشتغال لصِحَّةِ إضمار الفعل للاسم الذي / يلي الأداة . / ٤١/

والثاني : ما لا يجوز أن يليه الاسم لفظاً أصلاً ، ولا يجوز أن يليه الفعل مضمراً ، بل تلزم ولايته له ظاهراً ، ومن هذا القسم حَيْثُمَا ؛ إذ لا يجوز أن تقول : حَيْثُمَا زِيداً أَقْعَدْتَهُ أَقْعَدَ ، وكذلك لا تقول : حَيْثُمَا زِيداً تُجْلِسُ أَجْلَسَ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ فيجوز في الشعر خاصة . ومثل حَيْثُمَا في ذلك سائر أدوات الشرط سوى إن ، وجميع أدوات الاستفهام سوى الهمزة . وكذلك قد وسوف لا يليها إلا الفعل ظاهراً إلا أن يُضْطَرَّ شَاعِرٌ فيجوز أن يليها الاسم على تقدير ولاية الفعل . ومن هذا القسم الذي لا يليه إلا الفعل ظاهراً ما يَنْزَلُ من الفعل منزلةَ الجزء ، فلا يليه الاسم في الكلام ، ولا في الشعر ، وذلك كالسين التنفيسية ، وما أشبه ذلك . وإذا ثبت هذا فتمثيله بحَيْثُمَا يقتضي جواز مثله في الكلام ، وذلك غير صحيح .

والجواب : أنه قال : «إن تلا السابق ما يختصّ بالفعل كإن وحَيْثُمَا» فقيّد الاختصاص بأن يكون كاختصاص إن أو كاختصاص حَيْثُمَا ، ومعلوم أن إن لا يلزم إظهار الفعل بعدها ، فيدخل معها ما كان مثلها كما تقدّم ، وأمّا حَيْثُمَا فيلزم إظهار الفعل بعدها في الكلام ولا يلزم في الشعر ، بل هي في الشعر كإن في الكلام ، وهذا في حَيْثُمَا معلوم أيضاً في أخواتها ، فيدخل معها ما كان مثلها في هذا الباب إذا وقعت في الشعر ، ولم يُقَيّد الناظم هذا الحكم بالكلام دون الشعر ، بل إنّما تعرّضَ إلى أن مثل هذا إن وقع ، وتُصوّرَت فيه صورةُ الاشتغال ، فيجب نصبُ الاسم السابق بفعل مضمّر ، فاتَّفَقَ أن المسألة في إن تُتصوّرُ في الكلام ، وفي حَيْثُمَا إنّما تُتصوّرُ في الشعر ، فإذا تُصوّرَت ثَبَتَ حكمها كذلك . فعلى هذا ما كان من الأدوات لا يليه إلا الفعل ظاهراً غير داخل له البتة ، إذ لم يطلق كلامه ، بل قيّده بالمثل ، ولا مثاله له في هذا القسم ، فلا

(١) انظر الاعتراض على الناظم والجواب عنه في التصريح ٢٩٨/١ .

يدخل له . وما كان منها يليه الفعل مضمراً أو ظاهراً في الشعر فقد دخل له
 بحيثما ؛ وإنما نبّه على هذا القسم لأمرين :
 أحدهما : خوفاً من تَوَهُّمِ أَنَّ الاشتغال لا يدخل في ضرورة الشعر ، فَبَيَّنَ أَنَّ
 الاضطراب ، وعدمه في دخول الاشتغال على حدّ سواء .

والثاني : أَنَّ سيبويه قد بَوَّبَ على ذلك ، وقَسَّم الأدوات التي لا يليها إلا الفعل
 ذلك التقسيم^١ ، فأراد الناظم أَنْ يَحذِرَ حَذْوَهُ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يَطْرَحُونَ ذِكْرَ
 الاشتغال في الضرورة ، ولا يعتنون به ، فإذا كان كذلك فإذا اضطرَّ شاعرٌ أَنْ يَقُولَ :
 إذا ما زيدا ضربته أضربه ، وجب نصبُ زيدٍ بإضمار فعل يُفَسِّرُهُ الظاهرُ .
 وكذلك : أَيَّانَ زيدا تضربه أضربه ، ومتى زيدا تأتبه يكرمك ، وأينما زيدا تكرمهُ ،
 يكرمك . وما أشبه ذلك . وقد جاء في الشعر لكن مع الرفع أنشد سيبويه :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ^٢

وأنشد أيضاً لَعَدِيَّ بن زيد :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُوَ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي^٣

وكذلك أدوات الاستفهام سوى الهمزة ، فتقول إذا اضطررت : هل زيدا ضربته؟
 فتنصب وجوباً ، وكذلك : متى زيدا رأيت أخاه ؟ وأين زيدا لقيته ؟ وكيف زيدا ؟

(١) انظر الكتاب ١١٠/٣ ، ١١٤ .

(٢) الكتاب ١١٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/٢ ، والبيت لكعب بن جعيل التغلبي ،
 وينسب لحسام بن ضرار الكلبي ، وانظر معاني القرآن ٢٩٧/١ ، المقتضب ٧٣/٢ ، الإنصاف
 ٦١٨/٢ ، شرح المفصل ١٠/٩ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٧ ، خزنة ٤٥٧/١ ، المقاصد النحوية
 ٤٢٤/٤ .

(٣) الكتاب ١١٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٨/٢ ، والبيت في ديوان عدى ص ١٥٦ ،
 والمقتضب ٧٤/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٥٧/١ ، وروايته : « وإذا وغل » ، شرح المفصل
 ١٠/٩ ، مع الهوامع ٣٢٥/٤ ، خزنة الأدب ٤٥٦/١ .

وجدته ؟ . وعلى هذا الحكم سائر أدوات الاستفهام / حدثنا شيخنا أبو عبد الله بن / ٤٢/ الفخار - رحمه الله عليه - أن بعض المتكلمين على هذه المسألة من كتاب سيبويه ألقاها على طلبته ، فقال : كيف يقال : هل زيدٌ ضربته أم هل زيداً ضربته ؟ رفعا أم نصبا ، فرفع قومٌ بالابتداء إلحاقاً لهل بالهمزة في جواز ذلك ، وآلزم قومٌ النصب بإضمار فعلٍ ليليها الفعلُ تقديراً ؛ إذ ليس لها تصرّفُ الهمزة ، ولا أصلُها ، فصوّبَ الشيخُ هذا الثاني ، وخطأً الأول ، قال : وكان بالحضرة بعضُ المشاركة فقال : كلُّ ذلك خطأ ، وأخرج المسألة من الكتاب ، وأنها لا تجوز إلا في الشعر ، قال سيبويه : «فإن قلت : هل زيداً رأيت ، وهل زيدٌ ذهب قُبْحٌ، ولم يَجْزِ إلا في الشعر ؛ لأنه لما اجتمع الفعلُ والاسم حملوه على الأصل»^١ . قال : «فإن اضطرَّ شاعرٌ فَقَدَّمَ الاسمَ نَصَباً»^٢ . قال السيرافي : يعني أنه يقال : هل زيداً رأيتَ أو رأيتَهُ^٣ ، ثم بَسَطَ سيبويه الكلام في ذلك المعنى ، فأنظره في كتابه . ومثل ذلك : قد زيداً رأيتُهُ ، وسوف زيداً أضربُهُ ، ولم زيداً أضربُهُ ، ولن زيداً أضربُهُ ، وَقَلَمًا زيداً أضربُهُ ، وربما زيداً أضربُهُ . قال سيبويه : «فمما لا يليه الفعلُ إلاّ مظهراً سوف ، وقد ، ولما ، ونحوهن ، فإن اضطرَّ شاعرٌ فَقَدَّمَ الاسمَ ، وقد أوقع الفعلَ على شيءٍ من سَبَبِهِ ، لم يكن حدُّ الإعراب إلاّ النصبَ ، وذلك نحو : لم زيداً أضربُهُ»^٤ ، لأنه يضمن الفعل إذا كان ممّا يليه الاسمُ فهذا كله داخلٌ تحت إشارة حَيْثُمَا على التقدير المذكور . والله أعلم .

(١) الكتاب ٩٩/١ .

(٢) نفسه .

(٣) هذا معنى كلام السيرافي في شرح الكتاب ١/٢٠٦ .

(٤) في الكتاب بعد هذا المثال زيادة عن طبعة دير نبورغ هي . . [إذا اضطرَّ شاعرٌ فَقَدَّمَ لم يكن إلاّ النصب في زيد ليس غير ، لو كان في شعر] . .

(٥) الكتاب ٩٨/١ .

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختصُّ فالرفع التزمه أبداً
كذا إذا الفعلُ تلا ما لن يرد ما قبله معمول ما بعدُ وجداً

هذا هو القسم الثاني من أقسام الاسم السابق ، وهو الواجب فيه الرفع ، وعيّن له موضعين : أحدهما : أن يقع بعد أداة تختصُّ بالابتداء ، أي لا يكون ما بعدها إلا مبتدأ ، فقوله «وإن تلا السابق كذا» يعني : أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد الأداة المختصة بالابتداء ، والياء لها ، و(بالابتداء) متعلقٌ بـيختصُّ ، وهما في صلة ما . ومن الأدوات المختصة بالابتداء (إذا) التي للمفاجأة ، فإذا قلت : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، فزيدٌ ههنا يلزم رفعه ، ولا يجوز نصبه ؛ لأنَّ إذا من أدوات الابتداء ، فلو نصبت لم يلها الابتداء ، وكانت تخرج عن وضعها ، وكذلك لولا ، ولو ما اللتان هما أداتا امتناع لوجود ، لا يليهما إلا الاسم ، فالابتداء بعدهما لازمٌ ، فإذا جاء خبره فعلاً واقعاً على ضميره أو سببه حيث أجازهُ المؤلف ، فالاسم السابق مرفوعٌ على الابتداء ، كقول رهن المحسين :

* فلولا الغمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا *

وضمير الأول هنا مرفوعٌ فلو جاء مثله : لو لا زيدٌ أكرمتُهُ لكان كذا ، لوجب رفعه بالابتداء ، والجملة خبره ، وعلى جواز إظهار الخبر بعد لولا بني التمثيل ، والمثال المشهور في هذا الموضع مثال إذا ، وعليه بنى القاعدة ؛ ولذلك أكّد التزام الرفع بقوله (أبداً) ، وكان يجزيه أن يقول : فالرفع لازمٌ ، فكأنه أكّد تنبيهاً على

(١) في منهج السالك ص ٢٠ ، وتوضيح المقاصد ٣٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٢٣/١ ، والتصريح ٣٠٣/١ «ما لم يرد» وفي الثلاثة الأخيرة : «ما قبل معمولاً لما بعد» .
(٢) صدره :

* يذيب الرعبُ منه كلَّ غضبٍ *

وهو في شروح سقط الزند ١٠٤/١ ، المقرب ٨٤/١ ، شواهد التوضيح ص ٦٧ ، رصف المباني ص ٢٩٥ ، الجنى الداني ص ٥٤٣ ، مغني اللبيب ص ٣٦٠ ، التصريح ١٧٩/١ .

مخالفته لظاهر سيبويه فيها ، وظاهر كلامه أنَّها كَأَمَّا يجوزُ معها الرفعُ والنصبُ ، وإنَّ كان الرفعُ أولى ، قال سيبويه : «فإنَّ قلتَ : لقيتُ / زيداً ، وأَمَّا عمروٌ فقد مررتُ به ، ولقيتُ زيداً وإذا عبدُ الله يضرُّه عمروٌ ، فالرفعُ إلَّا في قول من قال : زيداً رأيته ، وزيداً مررتُ به ؛ لأنَّ أَمَّا وإذا يُقَطَّعُ الكلام - يعني أنَّهما ليسا بحرفي عطف - وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلَّا أنَّ يدخل عليهما ما ينصب ، ولا يُحْمَلُ بواحد منهما آخرٌ على أولٍ^١ كما يُحْمَلُ بئسَّ والفاء ألا ترى أنَّهم قرءوا ﴿وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^٢ وقبله نَصَبٌ - يعني قوله : ﴿فَارْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا﴾^٣ . وذلك لأنَّها تَصْرِفُ الكلام إلى الابتداء إلَّا أنَّ يقع بعدها فعلٌ ، نحو : «أَمَّا زيداً فضربتُ»^٤ . هذا ما قال سيبويه ، والظاهر منه أنَّ حكمَ إذا عنده حكمُ أَمَّا ، وخالفه ابن مالك ، وقال : «لا ينبغي أن تُلْحَقَ إذا بأَمَّا ؛ لأنَّ أَمَّا وإن لم يليها فعلٌ فقد يليها معمولُ الفعل المفرَّغ كثيراً نحو : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^٥ وقد يليها معمولُ فعلٍ مقدَّر بعده مُفسَّر مشغولٌ بقراءة بعض السلف ﴿وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^٦ قال : «وإذا لم يلي (إذا) فعلٌ ظاهر ، ولا معمولُ فعلٍ إنَّما يليها أبداً في النثر والنظم مبتدأ ، وخبرٌ منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوفُ الخبر ، فمن أولاهما غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا

(١) في الأصل ، وت : «الأول» ، وما أثبتته عن الكتاب وس .

(٢) سورة فصلت آية ١٧ .

(٣) سورة فصلت آية ١٦ .

(٤) الكتاب ٩٥/١ .

(٥) سورة الضحى آية ٩ ، ١٠ .

(٦) سورة فصلت آية ١٧ بنصب (ثمود) ، وهي قراءة الحسن كما ذكر الفراء في معاني ١٤/٣ ،

وقال أبو حيان في البحر المحيط ٤٩١/٧ : «وقرىء ثمود بالنصب ممنوعاً من الصرف ،

والحسن وابن أبي اسحاق والأعمش (ثموداً) منونة مصروفة» .

يلتفت إليه ، ولو كان سيبويه^١ . وما ذهب إليه المؤلف في كلام سيبويه من حمله على ظاهره ، والتخطة له قد ذهب إليه السيرافي قبله^٢ . والناس في ذلك الظاهر فريقان : منهم من حمله على ظاهره ، ومنهم من تأوّلوه ، فالذين حملوه على ظاهره خطّووه كالناظم أو من جرى مجراه ، والذين تأوّلوه حملوه على ثلاثة أوجه : أحدها : أنّه قرن إذا بأمّا ؛ لأجل أنّهما لا يُعطفُ بهما ثمّ شركهما معاً في النصب ، وهو يريد أمّا خاصة كقوله تعالى : ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾^٣ ثمّ أفرد الكلام في أمّا ، وبها مثّل دون إذا . وإلى هذا أشار ابن خروف .

والثاني : أن يكون أجاز الحمل على الفعل معهما معاً لكن من وجهين مختلفين . أمّا في أمّا فلما ذكر ، وأمّا في إذا فعلى إضمار مبتدأ قبل المنصوب ، فإذا قلت : خرجت فإذا زيدٌ تضربه ، جاز على تقدير : فإذا أنت تضربُ زيداً تضربه ، لأنّ سيبويه أجاز أن تقول : خرجت فإذا من يضربك تضربه مجزوماً على إضمار المبتدأ ، كأنّه قال : فإذا أنت من يضربك تضربه ، ومن قد تكون مفعولة ، فكذلك يسوغ أن يقع بعدها الفعل على إضمار مبتدأ .

والثالث : أن يريد أن أمّا وإذا يقطعان ما بعدهما عمّا قبلهما فيكون بعدهما المبتدأ ، ولم يتعرّض للزوم ذلك ، فإن جاز بعدهما النصب فإنّما يجوز على من قال : زيداً ضربته ، إن لم يمنع من ذلك مانع . وقد وجد المانع في (إذا) فلا ينصب بعدها الاسم . وهذا يُعزى للشلوين ، وما قبله لبعض المتأخرين .

-
- (١) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٣٣/٢ ، توضيح المقاصد ٤٠/٢ .
 - (٢) لم أجد هذا في شرح السيرافي كلام سيبويه المتقدّم في النسخة التي وقفت عليها من شرح كتاب سيبويه للسيرافي .
 - (٣) سورة الكهف آية ٦١ .
 - (٤) قال سيبويه في كتابه ٧٦/٣ : «وتقول : مررت به فإذا من يأتيه يعطيه ، وإن شئت جزمت ؛ لأن الإضمار يحسن هاهنا» .

وللكلام هنا مجالٌ أوسع من هذا ، والمقصود إنّما هو التنبيه على أنّ سيبويه غيرُ صريح في مخالفة الجماعة ، وإن كان له ظهورٌ فيها ، والناس فيه يختلفون ؛ فلأجل هذا الخلاف قال الناظم : « فالرفع التزمه أبداً » فأكد ، وقرّر أنّه غير مرتضٍ لذلك الظاهر ؛ وذلك لبُعده عن كلام العرب ، وبُعْدِ تأويله ، ولكنّ الذي تحصل من الجميع / أنّ ما أكّده الناظم من الحكم صحيحٌ عند الجميع غير / ٤٤ / ظاهر سيبويه .

والثاني من موضعي وجوب الرفع : أنّ يفصل بين الاسم السابق والفعل المشغول عنه ما يمنع من عمله فيه لو لم يشتغل عنه ، وذلك قوله : « كذا إذا الفعلُ تلا ما لن يرد » إلى آخره يعني : أنّه يجب رفعُ السابق أيضاً إذا وقع الفعلُ بعد أداة لا يكون ما قبلها معمولاً ما بَعْدَها ، فقوله : « كذا إذا الفعلُ تلا » أي تبع ، وما واقعةٌ على الأداة الفاصلة بين السابق والفعل ، وهي موصولةٌ صلتها لن يرد إلى آخره ، وما الثانيةُ فاعلةٌ يَرد ، وقبله صلتها ، وما الثالثةُ مضافٌ إليها معمول ، وهي واقعة على الفعل المشغول وما حلّ محلّه وصلتها (وُجِدَ) ، و(بعد) متعلّق بـوُجِدَ ، والتقدير : كذا إذا تلا الفعلُ المشغولُ حرفاً لن يردَ الاسمُ الذي قبله معمولاً للفعل الذي وُجِدَ بعده . ولهذا الموضع أمثلةٌ كثيرةٌ نكتفي منها بعشرةٍ : أحدها : أنّ يفصل بين الفعل والاسم السابق ما التعجبية ، نحو : زيدٌ ما أحسنه ، فإنّ (ما) هنا لها صدرُ الكلام ، فلو فرضَ جوازُ تقدّمِ معمولِ الفعل عليه لمنعته ما .

والثاني : أنّ يفصل اسمُ موصول ، نحو : زيد الذي ضربته ، فلا يجوز نصبُ زيد ؛ لأنّ معمول الصلّة لا يتقدّم على الموصول ، وكذلك زيد أنا الضاربُ .

والثالث : الحرف الموصول كقولهم : أذكرُ أنّ تِلْدَه ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى ؟ فذكرُ يجب رفعه ؛ لأنّ المشغول عنه في صلة أنّ ، ولا يتقدّم معمولُ

(١) انظر منهج السالك ص ١٢٠ ، مع الهوامع ١٤٩/٥ - ١٥١ .

(٢) من امثلة سيبويه ، الكتاب ١/١٣١ ، وانظر منهج السالك ص ١٢٠ .

الصلة على الموصول .

والرابع : أن يكون الفاصل اسماً مضافاً إلى الفعل ، نحو : زيد حين ألقاه يُسرُّ ، فلا يصحُّ أن يعمل ألقاه في زيد ؛ لأنَّه يصير كالجاء من الجملة المضاف إليها الظرف ، وجزاء من المضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف ، فلا يُفسَّر مقدراً قبل المضاف ، إذ لا يُفسَّر إلا ما يصحُّ أن يعمل . ويجري مجرى هذا سائر الظروف إذا أضيفت إلى الجملة ، كما أنَّه يجري مجرى أن ما كان نحوها ، ومجرى الذي ما كان نحوها .

والخامس : أن يقع الفصل بأداة شرط ، نحو : زيد إن تضربه يضربك ، وزيد متى تكرمه يكرمه ، فلا يجوز نصب زيد ، لأنَّه لا يصح عمل الفعل فيه لمكان أداة الشرط ؛ إذ لها صدر الكلام .

والسادس : أدوات الاستفهام ، نحو : زيد هل رأيتَه ؟ وعمرو متى لقيته ؟ وبكر كم مرة لقيته ؟ وما أشبه ذلك ، فلا يجوز النصب هنا ؛ لأنَّ أدوات الاستفهام لا يصح عمل الفعل بعدها فيما قبلها ، فلا يُفسَّر عاملاً فيه .

والسابع : كم الخبرية نحو : زيد كم مرة لقيته ؟ ، وفيها ما في الاستفهامية .
والثامن : أداة التحضيض أو العَرَض نحو : زيد هلاً أكرمتَه ، وعمرو ألا ضربته ، وما أشبه ذلك ؛ وإنَّما لزم الرفع للمعنى الذي في الاستفهام ، والشرط .

والتاسع : أداة الاستثناء نحو : ما زيد إلا يضربه عمرو ، فلا يكون في زيد إلا الرفع ، لأنَّه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

والعاشر : المعلق إذا وقع الفصل به ، نحو : ما ، ولام الابتداء ، والقسم ، فتقول : زيد ما ضربه عمرو ، وزيد ليكرمه عمرو ، وزيد ليكرمه أخوك .

(١) في أ : « يفسره » بهاء مقحمة بعد الراء .

فليس في زيد في هذه المثل إلا الرفع ؛ إذ لا يعمل ما بعد هذه / الأدوات فيما / ٤٥ / قبلها ، فلا يُفسرُ عاملاً . والحاصل أن كل ما يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله إذا فصل بين الفعل والاسم السابق لم يكن في الاسم السابق معها إلا الرفع بالابتداء .

وَأَخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فَعْلٍ ذِي طَلَبٍ وبعدهما إيلاؤه الفعل غَلَبَ
وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على معمولٍ فعلٍ مستَقَرٍّ أَوَّلًا

هذا هو القسم الثالث : وهو الذي يُختارُ فيه نصب الاسم السابق وعَيْن له ثلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون الفعلُ المفسرُ طلبياً ، وهو قوله : « قَبْلَ فَعْلٍ ذِي طَلَبٍ » يعني أن يكون الاسمُ قبلَ فعلٍ فيه طَلَبٌ أو معه ما يقتضي الطلب ؛ إذ لم يُقَيَّد الطلبُ بكونه بأداة أو بغير أداة ، ولا هل هو أمر ، أو نهي ، أو غير ذلك ، فاشتمل من حيث الإطلاق على جملة ذلك . والطلبُ أيضاً يكونُ أمراً ، ونهياً ، ويكون دعاءً ، وجميع ذلك يُختارُ معه النصب كما قال ، ومثال ذلك : زيدا أضربه ، وعمراً أمرز به ، وخالداً أضرب أباه ، وزيداً اشتر له ثوباً ، وكذلك مع أمّا ، نحو : أمّا زيدا فأضربه ، وأمّا عمراً فأمرز به ، ومن ذلك الطلب المستفاد من الأدوات الداخلة على الفعل ، نحو : زيدا لتضربه ، وعمراً لتكرّم أباه ، وبكراً لا تضربه ، وزيداً ليضربه عمرو ، وخالداً لا يقتل أخاه زيداً ، فكلُّ هذا الوجهُ فيه النَّصَبُ ، ويجوز الرفع ، ولكنه مرجوح ، فتقول : زيداً أضربه ، وعمرو أمرز به وخالداً أضرب أباه ، وكذلك سائر المسائل . ومما يدخل في هذا النمط الدعاء كقولك : زيدا غفر الله له ، وزيداً أكرمه الله ، واللهم زيدا فأغفر له ، وزيداً فأصلح شأنه ، وعمراً ليجزه الله خيراً ،

(١) سقطت (هل) من أ .

(٢) في الأصل (اغفر له) .

وأنشد سيويه لأبي الأسود الدؤلي :

أميرانِ كانا آخِيَانِي كلاهما فكُلاً جزاه الله عني بما فَعَلُ^١

فهذا يُخْتَارُ فيه النصب أيضاً . ويجوز الرفعُ ، فتقول : زيدٌ أكرمهُ الله ، وزيدٌ غفر اللهُ له واللَّهُمَّ زيدٌ فاغفر له ، وما أشبهه . وإنما آخِيتَ النصبُ هنا ؛ لأنَّ الطلبَ إنما يكونُ بالفعل فهو يطلبه فكان الأولى حَمَلَ الكلام عليه ، وتركَ الحمل على الابتداء .

والثاني من مواضع اختيارِ النصب أن يقع الاسمُ السابقُ بعد أداةٍ يغلب ولايتها للفعل^٢ وذلك قوله : «وبعدما إيلاؤه الفعلَ غَلَبَ» فقوله (وَبَعْدَ) معطوف على (قَبْلَ) والتقدير : وآخِيتَ نَصْبٌ بعد ما إيلاؤه الفعلَ غَلَبَ ، وما واقعةٌ على الأداة ، والإيلاء مصدر أوليته كذا : إذا جعلته يليه ، كأنه قال : وَبَعْدَ الأداة التي غَلَبَ عليها أن يليها الفعلُ ، فمن ذلك همزة الاستفهام ، نحو : أزيداً ضربته ؛ النصب أولى لأنَّ الاستفهام يطلب بالفعل ، ويجوز الرفع فتقول : أزيداً ضربته . وإنما خالفتِ الهمزة سائر أدوات الاستفهام لأنها أمُّ البابِ ، فوقع التَّصَرُّفُ فيها بخلاف غيرها ، فجاز فيها ما لم يجز في غيرها ، ونظيرها (إن) من بين سائر أدوات الشرط . ومن النَّصْبِ بها قولُ جرير أنشده سيويه :

أثعلبةَ الفوارسِ أم رياحاً عَدَلْتَ بهم طُهْيَةً والخِشَابَا^٣

(١) الكتاب ١٤٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ٧٨ ، الأغاني ٣١٧/١٢ ، وروايته «فكلُّ» فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) في ت : «ولايتها الفعل» .

(٣) الكتاب ١٠٢/١ ، ١٨٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨٨/١ ، والبيت في ديوانه ٨١٤/٢ من قصيدته التي مطلعها :

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

، وانظره في فرحة الأديب ص ٧٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٣١/١ ، ٣١٧/٢ ، الرد على =

/ ومن ذلك ما ، من حروف النفي شَبَّهَوهما بحروف الاستفهام في أن الكلام /٤٦/
معهما غير واجب ، فاختر معهما النصب ، نحو : ما زيداً ضربته ، ولا عمراً
كَلَّمْتَهُ ، وأنشد سيبويه لهذبة بن خَشْرَم :

فلا ذا جلالٍ هِبْنُهُ لَجَلًا لِهٍ ولا ذا ضياعٍ هُنَّ يَتَرُكْنَ لِلْفَقْرِ
وأنشد أيضاً لزهير بن أبي سلمى :

لا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأَنِسُ ولا بالدار لو كَلَّمْتُ ذا حاجةٍ صَمَمُ

وقال جرير :

فلا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَنِيمٍ ولا جَدًّا إِذَا آزَدَحِمَ الْجُدُودُ
وإنما مَثَلْتُ هنا بما ولا اتِّبَاعًا لرأيه فيهما ، إذ جعلهما في التسهيل وشرحه
مما يُخْتَارُ معه النصب ، وهو مذهب لبعض النحويين . وبعضهم جعل الوجهين

= النحاة ص ٩٨ التصريح ٣٠٠/١ ، وفي الأصل وأ : « طمية » ، والتصويب من س ، ومصادر
التخريج .

(١) الكتاب ١٤٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨١/١ ، والبيت في شعره ص ٩٧ ، أمالي ابن
الشجري ٣٣٤/١ ، الرد على النحاة ص ١٠٥ ، شرح المفصل ٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٤٦ .

(٣) الكتاب ١٤٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٣/١ ، ٥٦٨ ، والبيت في ديوانه ٣٣٢/١ من
قصيدة مطلعها :

ألا زارت وأهل منى هجود وليت خيالها بمنى يعود

وروايته : « فلا حسب ولا مجد » بالرفع فلا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظر
الشاهد في الرد على النحاة ص ١٠٦ ، شرح المفصل ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ، خزنة الأدب
٤٤٧/١ .

(٤) التسهيل ص ٨٠ ؛ شرحه ، السفر الأول ٧٣٥/٢ .

(٥) هو مذهب ابن الباذش ، وابن خروف ، وابن عصفور / انظر المقرب ٩١/١ ، المساعد
٤١٦/١ ، التصريح ٣٠١/١ .

متقارين أو متساوين ، وإليه مال ابن أبي الريح^١ ، وقال : إنه الظاهر من كلام سيبويه . وكلام سيبويه مُحْتَمِلٌ ؛ إذ قال : «وإن شئت رفعت - يعني بعد ما ولا - والرفع فيه أقوى^٢ - يعني منه في الاستفهام - لأنهن نفي واجب يُتَدَأُ بعدهن ، ويُتَنَى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أن يَكُنَّ مثل ما شُبَّهَنَ به»^٣ . فهذا الكلام مُحْتَمِلٌ لأن يكون موافقاً لرأي المؤلف ؛ إذ لا يلزم من كون الرفع أقوى هنا منه مع الاستفهام أن يكون مساوياً للنصب ، كما يَحْتَمِلُ ما قال ابن أبي الريح . وما ذهب إليه في شرح التسهيل قد يظهر منه هنا ؛ إذ لو كان رأيه هنا مخالفاً لنَبَّهَ عليه في القسم الرابع ، ولم يفعل ، فليس عنده منه ، ولا من الخامس الذي يَرْجُحُ به الرفع ؛ لأنه لا قائل به فيما أعلم إلا ابن الطراوة^٤ تأويلاً على سيبويه أنه يريد : والرفع أقوى من النصب ، ثم رجع عن ذلك آخراً ، فبعيد أن يذهب إليه الناظم هنا ، فلم يَبْقَ إلا أنه من هذا القسم عنده . وبمنزلة ما ولا في هذا الحكم إن النافية ، نحو : إن زيدا ضربته ، وإن زيدا ضربته .

واعلم أنني إنما أمثلُ هذه الأمور التي لم يُعَيَّنِ التمثيل بها جرياً على ما أعرفه من مذهبه في غير هذا النظم ، أو على رأي البصريين الراجع هو إليهم في أكثر مسائل الرفع الواجب . فإن الخلاف فيها موجود ، ولم أذكره حين لم يظهر من الناظم إشارة إليه ، ألا ترى إلى قوله : «وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص» إلى

(١) انظر البسيط ٦٣٥/٢-٦٣٦ .

(٢) بعده في الكتاب : «إذ كان يكون في ألف الاستفهام» .

(٣) الكتاب ١٤٦/١ .

(٤) جاء في التصريح ٣٠٠/١ : « . . . (وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع

واجب) نحو : أزيد ضربته أم عمرو ؛ لأنَّ الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشدوذ النصب في قوله) وهو جرير . . . » :

«أُثَلِّبُ الفوارس . . . البيت»

وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٤٩ .

آخر الفصل لم يُعَيَّن فيه شيئاً بل أحوال على ما ثَبَتَ له ذلك الحكم من الأدوات ،
فذلك الحكم قد يكون ثابتاً باتِّفاقٍ ، وقد يكون ثابتاً باختلاف ، كالفصل بأن
المصدرية ، وما النافية فإنَّ الكوفيين لا يوجبون الرفع في الاسم السابق ، وكذلك
غيرهما من المسائل المختلف فيها ؛ فلذلك وقع التمثيل فيها ، وفي سائر ما تقدّم على
رأي أهل البصرة .

والثالث من مواضع اختيار النصب : أن يُعْطَفَ الاسمُ السابقُ على اسمِ عَمَلٍ
فيه فعلٌ مُتَقَدِّمٌ ، وذلك قوله : «وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على معمولٍ فَعَلٍ» إلى
آخره ، يعني أنَّ النصبَ اختير أيضاً في الاسم السابق على جملة الاشتغال إذا كان
معطوفاً على معمولٍ لفعلٍ هو سابقٌ في الجملة الأولى ، ومثال ذلك : ضربتُ
زيداً ، وعمراً أكرمته ، وأكرمتُ أخاك وزيداً ضربتُ أباه ، ورأيتُ زيداً / وعمراً / ٤٧/
مررتُ به ، فمعمولُ الفعل هو زيد والأخ والعامل فيهما هو الفعل المستقرُّ أولاً في
الجملة الأولى ، وَتَحَرَّرَ بقوله : «مستقرُّ أولاً» من الجملة التي هي اسمية الصدر
فَعِلِيَّةُ الْعَجْزِ ، نحو : زيدٌ ضربته وعمراً كلَّمته ، فإنَّ الفعل في الجملة الأولى ليس
مستقراً أولاً ، ولها حكمٌ آخرٌ سيذكره ، وكذلك يدخل له في قوله : «معمولُ
فعلٍ» المعمولُ المرفوع كما يدخل المنصوب ، نحو : جاء زيدٌ وعمراً كلَّمته ، وذهب
أخوك وعمراً مررتُ به ، وما أشبه ذلك فكل هذا يُخْتَارُ فيه النصبُ في الاسم
السابق على جملة الاشتغال ، وَوَجْهُ ذلك طَلَبُ المشاكلة بين الجملتين ؛ لأنَّه إذا
انتصب السابقُ أو ارتفع بالفعل صارت الجملة فعليةً ، فشاكلت الجملة الأولى ،
وهي فعليةٌ ، فَحَصَلَ عطفُ جملةٍ فعليةٍ على جملةٍ فعليةٍ ، ولو ارتفع الاسم على
الابتداء لكان من عطفِ جملةٍ اسميةٍ على جملةٍ فعليةٍ فانتفتِ المشاكلةُ ، وهي
مختارة في كلام العرب ، فكان النصبُ مختاراً ، ويجوز الرفع ، وإنَّ كان
مرجوحاً ، فتقول : جاء زيدٌ وعمروٌ كلَّمته ، ورأيتُ زيداً وعمروٌ ضربته . ومما

(١) في الأصل : «مستقرُّ» بالنصب ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

جاء في السماع من النصب قول الله تعالى : ﴿يُذْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^١ ، وقوله تعالى : ﴿وَعَادًا وَثمود وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا ، وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾^٢ ، وقال تعالى : ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^٣ وهو كثير ، ومنه في الشعر قول الربيع :

أصبحتُ لا أحيلُ السلاحَ ولا أملكُ رأسَ البعيرِ إنْ نفَرَا
والذئبُ أخشاهُ إنْ مررتُ به وَخِدي وأخشى الرياحَ والمَطَرَا

وهذا الحكم غيرُ مُختَصٌّ بالواو وحدها ، بل يجري في غيرها من حروف العطف ، ولذلك لم يُقَيَّد عاطفًا بالذكر دونَ عاطف بل قال : «وبعد عاطف» ، فتقول : رأيتُ زيداً ثمَّ عمراً مررتُ به ، ورأيتُ زيداً أو عمراً أكرمتُ أخاه ، وكذلك ما جرى منها عاطفًا في بعض الأحوال ، نحو : لقيتُ القومَ حتى زيداً لقيته ، وما رأيتُ زيداً لكنَّ عمراً رأيتُ أباه ، وما أكرمتُ عمراً بل بشراً أكرمته ، كلُّ هذا حكمه حكمُ الواو ، وتَحَرَّزَ بقوله : «بلا فصل» ممَّا إذا فصل بين العاطف والمعطوف ما يصيِّره في حكم نفسه ، وذلك أمَّا ، فإنَّ المعطوف بعدها له حكمه ؛ لأنَّها من الحروف التي يُتَنَدُّ بعدها الكلامُ ، فتقول : رأيتُ زيداً وأمَّا عمرو فلم أره ، وجاءني زيدٌ وأمَّا عبدالله فأكرمته ، ولا يُختارُ النصب ههنا بل يكونُ حكمه في النصب كحكمه لو لم يُعطف على شيء ، فتقول : رأيتُ زيداً

(١) سورة الانسان آية ٣١ .

(٢) في أ ، س : «وقال تعالى» .

(٣) سورة الفرقان آية ٣٨ ، ٣٩ .

(٤) سورة الأعراف آية ٣٠ .

(٥) انظر الكتاب ٨٩/١ - ٩٠ ، النوادر ص ٤٤٦ ، الجمل ص ٥٢ ، الحلل ص ٣٧ ، اعراب القرآن للنحاس ٤٧٣/١ ، المحتسب ٩٩/٢ ، خزنة الأدب ٣٠٨/٣ .

وَأَمَّا عَمْرًا فَلَمْ أَرَهُ ، عَلَى حَدِّ مَا تَقُولُ : عَمْرًا لَمْ أَرَهُ ، هَذَا مَا لَمْ يَعْرِضْ لَهُ مَا يَوْجِبُ اخْتِيَارَ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُهُ ، فَاَلْمَقْصُودُ أَنَّ الْمَشَاكِلَةَ فِي الْعَطْفِ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ مَعَ أَمَّا . وَفِي حُكْمِ أَمَّا (إِذَا) الَّتِي لِلْمَفْاجَأَةِ إِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَإِذَا عَمْرُو يَكْرُمُهُ بَكْرٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِذَا مِنْ أَدَوَاتِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ تَقْطَعُ / مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا ، فَلَا تُطْلَبُ الْمَشَاكِلَةُ / ٤٨/ بَيْنَهُمَا كَأَمَّا ، لَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ فِي حُكْمِ الْأَسْمِ السَّابِقِ بَعْدَهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ (إِنَّمَا) نَصَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا فِي حُكْمِ الْفَصْلِ كَأَمَّا .

وَفِي كَلَامِ النَّازِمِ هُنَا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّاسَ يُعْبِرُونَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ تَكُونَ جُمْلَةً الْإِسْتِغَالِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجَمْلِ لَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَالنَّازِمُ عَكْسَ الْأَمْرِ فَجَعَلَهَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ : «وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فَعْلٍ» فَجَعَلَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ هُوَ مَعْمُولُ الْفَعْلِ ، وَالْمَعْطُوفُ لَمْ يَذْكُرْ وَلَكِنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْ قُوَّةِ كَلَامِهِ أَنَّهُ الْأَسْمُ السَّابِقُ ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْجُمْلَةُ حَسَبَ مَا يَأْتِي فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَبَقِيَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْعَاطِفِ رَاجِعٌ إِلَى حُكْمِ فَعْلِهِ الْمُقَدَّرِ إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا أَوْ إِلَى حُكْمِ الْإِبْتِدَاءِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَلَيْسَ رَاجِعًا إِلَى حُكْمِ الْفَعْلِ الْأَوَّلِ بِاتِّفَاقٍ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْعَطْفَ هُنَا عَطْفُ الْجَمْلِ لَا عَطْفُ الْمَفْرَدَاتِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ أَتَى بِعِبَارَةٍ مُجَازِيَّةٍ لَمَّا كَانَ الثَّانِي مَنْصُوبًا كَالأَوَّلِ فَاعْتَبِرَ صُورَةَ اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ فِي الْحَقِيقَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا قَدْ كَانَ يَمْشِي عُذْرًا عَلَى ضَعْفِهِ لَوْ كَانَ مَا قَبْلَ الْعَاطِفِ يُلْزِمُهُ النَّصْبُ فِي فَرْضِ الْمَسْأَلَةِ ، أَوْ كَانَ مَا بَعْدَهُ يُلْزِمُهُ النَّصْبُ أَيْضًا ، فَكَيْفَ

(١) تَكَرَّرَ مَا بَيْنَ الْإِشَارَتَيْنِ فِي أ.

وَأَنْتَ تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، فَيَخْتَارُ النَّصْبُ كَمَا يَخْتَارُ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا جَاءَنِي ، فَتَحْمَلُهُ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ ، وَخُصُوصًا عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي : زَيْدٌ قَامَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَهُ : «مُسْتَقَرٌّ أَوَّلًا ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِفِعْلٍ ، وَعَلَيْهِ شَرْحُ كَلَامِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَعْمُولٍ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ وَعَمْرًا كَلَمْتُهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَعَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَالْكَلَامُ قَاصِرٌ ، إِمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَيَخْرُجُ عَنْهُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ وَعَمْرًا كَلَمْتُهُ ، وَنَحْوَهُ ، وَإِمَّا عَلَى الثَّانِي فَيَخْرُجُ عَنْهُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلَمْتُهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَالْحُكْمُ فِي الضَّرْبَيْنِ وَاحِدٌ فِي اخْتِيَارِ النَّصْبِ . فَهَذِهِ عِبَارَةٌ مُشْكِلَةٌ ، فَلَوْ قَالَ مَثَلًا عَوْضَ ذَلِكَ :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بَلَا فَصْلٍ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلٍ اسْتَقْلَتْ أَوَّلًا

أَوْ مَا يُعْطِي هَذَا الْمَعْنَى لِاسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ ، وَكَانَ كَعِبَارَتِهِ فِي التَّسْهِيلِ : «أَوَّلِي كَذَا وَكَذَا أَوْ عَاطِفًا عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ تَحْقِيقًا أَوْ تَشْبِيهًا»^١ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ ذَكَرَ لاختِيَارِ النَّصْبِ ثَلَاثَةَ مَوَاضِعٍ ، فَاقْتَضَى أَنْ لَيْسَ ثُمَّ مَوْضِعٌ آخَرُ يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِي التَّسْهِيلِ^٢ زِيَادَةً عَلَى مَا ذَكَرَ هُنَا ثَلَاثَةَ مَوَاضِعٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يُجَابَ بِهِ اسْتِفْهَامٌ بِمَفْعُولٍ مَا يَلِيهِ أَوْ بِمُضَافٍ إِلَيْهِ مَفْعُولٌ مَا يَلِيهِ كَقَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ ، فَقَوْلُكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ قَدْ أُجِيبَ بِهِ الْاسْتِفْهَامُ فِي قَوْلِهِ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ وَأَيُّهُمْ مَفْعُولُ ضَرَبْتُ ، وَهُوَ الَّذِي يَلِي زَيْدًا فِي قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَهُوَ الْمُسْتَفْهَمُ بِهِ . وَقَدْ نَصَّ سَيَبُويه عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَافُ إِلَى الْمُسْتَفْهَمِ بِهِ فِي قَوْلِكَ : ثَوْبَ زَيْدٍ لِبَسْتُهُ ،

(١) التَّسْهِيلُ ص ٨١ ، وَفِيهِ (أَوْ وَلِيهِ) . وَهُمَا بِمَعْنَى .

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ص ٨١-٨٢ .

والثاني : أن يلى الاسم السابق (حيثُ) من ظروف المكان نحو قولك : حيث زيدا تلقاه يكرمُك ، فزيّد ههنا يُختارُ نصبه ، قال سيبويه : «ومما يقبَحُ بعده ابتداءُ الأسماء ، ويكون الفعلُ بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نصباً في القياس إذا وحيثُ تقول : «إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمهُ ، وحيثُ زيدا تجدُهُ فأكرمهُ» ثم قال : «والرفعُ بعدهما جائزٌ لأنك قد تبتدىءُ الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيثُ عبدَ الله جالساً^١ فذكر سيبويه حيثُ كما ترى ، وزاد معها إذا ، ولم يزد ابنُ مالكٍ لِمَا فيها من النزاع ؛ إذ قد حُوِّلَ سيبويه في جعل (إذا) من مُرجَّحاتِ النصب ؛ إذ هي مثل (إن) غيرُ أن لا عملَ لها^٢ . وأيضاً فإنَّ ذلك الكلامَ مُختلفٌ فيه هل هو من طَرَرِ الأخفش المدرجة أم لا ؟ فلما كان الأمرُ كذلك اقتصر على ما اتَّفَقَ عليه ، وهو حيثُ وترك ما اختلف فيه . والناظم ترك ذلك .

والثالث : أن يكونَ الرفعُ مُؤهِماً لوصفٍ مُخِلٍّ ، قال في الشرح : «ومن مرجحاتِ النصب أن يكونَ مخلصاً من إيهامٍ غيرِ الصواب ، والرفعُ بخلاف ذلك ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^٣ فَنَصَبُ (كلُّ شيء) رفعٌ لِتَوْهَمِ كون (خلقناه) صفةً ؛ إذ لو كان صفةً لم يفسرُ ناصباً لما قبله . وإذا لم يكن صفةً كان خبراً فيلزم عمومُ خلقِ الأشياءِ بِقَدَرٍ خيراً كانت أو شراً . وهذا قول أهل السنة^٤ . قال : «ولو قُرِئَ (كلُّ شيء) بالرفعِ لاحتَمَلَ أن يكونَ

(١) في الأصل : «نصب» والتصويب من الكتاب ، وأوس .

(٢) الكتاب ١٠٦/١-١٠٧ .

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٢١٧-٢١٨ .

(٤) سورة القمر آية ٤٩ ، وقرأ أبو السمال برفع (كلِّ) ، وإليه الإشارة الواردة قريباً في كلام ابن

مالك ، انظر المختص ٢/٣٠٠ ، البحر المحيط ٨/١٨٣ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الول ٢/٧٣٦ .

(خلقناه) صفة محضة ، وأن يكون خبراً ، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب أولى^١ . فهذه ثلاثة مواضع كان من حقّ التنبيه عليها هنا .

فإن قيل : لا يلزم مَنْ نَصَبَ نفسه لنقل بعض المهمات أن ينقل جميعها والألّ لزمه أن يأتي بجميع مسائل المطولات^٢ ، والتسهيل على استيفائه لا يفي بهذا الطلب^٣ ، فإنما أتى ببعض المسائل وترك بعضاً ، كما أتى ببعض الفصول ، وترك بعضاً . ولم يُعْتَبَر عليه بسبب ذلك . فهذا أولى .

فالجواب : أن عدم الاستيفاء لا يلزمه في هذا المختصر إلا إذا كان موقعاً شبهةً أو موهماً غير الصواب ، وههنا الأمر كذلك ، وذلك أن مسائل الاشتغال محصورة في الأقسام الخمسة ، وقد قال في آخرها : «والرفع في غير الذي مرّ رَجَحَ» فاقْتَضَى أن ما سكت عنه يَرْجَحُ فيه الرفع على النصب . وهذه المواضع الثلاثة من جملة ما سكت عنه ، فاقْتَضَى أن الرفع فيها أرجح ، وذلك غير صحيح حسب ما ذكره هو وغيره ، فالاعتراض عليه لازم وإن اختصر .

والجواب عن الأول : أن حقيقة المشاكلة هي المطلوبة في هذا الضرب ليعتدل اللفظ خاصة ، وليس المراد حقيقة التشريك بين الجمل في جميع أحكامها ، فمما يُعْتَبَر من المشاكلة مشاكلة المفردات إن كانت ، فإن : ضربتُ زيداً وعمراً لقيته أتم مشاكلة عندهم من قولك : قام زيدٌ وعمراً لقيته مع أن الجميع يُختار فيه الحملُ على الفعل . والمشاكلة أيضاً هنا بين المفردات حاصلة / ٥٠ / من حيث كانا معاً معمولين للفعل وإن اختلفا في الرفع / والنصب . وقد اعتبر سيبويه مشاكلة المفردات ، فقال في باب العطف على الجملة ذات الوجهين : «هذا بابٌ يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ يُنْيَى عليه الفعلُ مرةً ويُحْمَلُ مرةً على اسمٍ

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٣٦/٢ .

(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ .

مبني^١ على الفعل أي ذلك فعلتَ جاز^١ . فهذه العبارة يظهر منها أن المسألة من عطف المفردات ، فإن الحمل هو العطف ، ثم تكلم بما يظهر منه هذا المعنى ظهوراً ما ، وليس مراده إلا مشاكلة اللفظين خاصة ، وأما العطف على حقيقته فلم يرد - أعني عطف المفردات - بدليل أنه يبين آخر الباب أن المراعى هو الفعل خاصة^٢ ، لكنه أتى بتلك العبارة حرصاً على بيان المراد من طلب المشاكلة ، فكان الناظم - رحمه الله - قصّد هذا المعنى ، فأطلق عبارة لفظ المفردات ومراده غير ذلك ، واتكّل في فهم ذلك على المساق ، وعند ذلك لا يلزم أن يكون ذلك في المنصوب خاصة ؛ لأن الفعل هو المراعى ؛ ولذلك قال : «على معمول فعل» ولم يقل : «على منصوب فعل» ؛ وأما قوله : «مستقر أو لا» فيحتمل الوجهين المذكورين ، والاقصّار على أحدهما مخيل فيحتمل على تعميم اللفظ المشترك^٣ ، وأن مراده الوجهان معاً ، ويكون ذلك مجازاً في العبارة وإذا ذاك يَدْخُلُ له نحو : زيداً ضربته وعمراً كلمته ، فإن زيداً إذا حُمِلَ على الفعل - وهو المرجوح - كان حَمْلُ عمرو إذ ذاك على الفعل أولى للمشاكلة ، وكذلك : أزيداً ضربته ، وعمراً كلمته ؟ ، ونحو ذلك ، لأن الجملة الأولى فعلية .

والجواب عن الثاني : أمّا الموضع الأول ، فالظاهر ورودُه ، إلا أن يُقال : إنّه في الاستعمال قليل ، فلم يَعتَن به اعتناءه بالمواضع الشهيرة . وأمّا الثاني فإن حيث وإذا داخلتان له معاً في قوله : «وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب» ؛ لأن كلام سيبويه يقتضي ذلك فيهما ، وقد جعلهما سيبويه في باب ما يُنصَب في الألف ، أمّا حيثُ فما قال فيه صحيح فإنك إذا قلت : حيثُ زيدٌ تلقاه يكرمك ، فالأحسن

(١) الكتاب ٩١/١ .

(٢) المصدر نفسه ٩٦/١ ، ٩٧ .

(٣) في أ : «المشترط» .

(٤) الكتاب ١٠٦/١ .

(٥) في الأصل : (ثابت) وما أثبت من س ، وحاشية الأصل .

أَنْ يَلِيَ الفعلُ الظرفَ ، فتقول : حيثُ تلقى زيداً يُكْرِمُكَ ، فَإِنْ قَدِمْتَ الاسمَ وشغلت الفعلَ ، فالأولى النصب ؛ ليكونَ والياً للفعل في التقدير ، ويجوز الرفع - وهو مرجوح ؛ لأنَّ حيثُ إذا وقع بعدها الفعلُ طلبه لِيُضَافَ إليه مباشرةً . وإنَّما جاز الرفع من حيثُ جاز وقوعُ المبتدأ والخبر بعده ، نحو : حيثُ زيدٌ جالسٌ ، وأمَّا (إذا) فظاهرٌ سيبويه إجراؤها مُجرى حيثُ^١ ، وقد حُوْلِفَ في ذلك فَإِنْ (إذا) مع الاسمِ مثلُ (إِنْ) لا يجوزُ فيه إلَّا الحَمْلُ على الفعلِ ، قال السيرافي ، وَيُقَوِّيه في إذا امتناع : اجلس إذا عبد الله جالسٌ ، بخلاف حيثُ^٢ وقد احتجَّ عن سيبويه بالفرقِ بين إذا وإن ، وهو العمل وتركه وإن اجتماعاً في معنى المجازة كما أنَّ لو فيها معنى المجازة ، ومع ذلك تقول : لو أنَّكَ قائمٌ ، فيكونُ أنَّ في موضعٍ مبتدأ ، والفعل الذي بعد أنَّ يُصَحِّحُ لها معنى المجازة^٣ ، وعلى الجملة إذا فرضنا أنَّ الناظِمَ رأى في إذا هذا الرَّأيَ فقد دخلت مع حيثُ من حيثُ دخلت هَمْزَةُ الاستفهام ، وما ، وغير ذلك . وإن كان رأيه في إذا رأيَ الآخرين - وهو الظاهر ٥١/ منه في باب الإضافة - فلا يكون داخلاً له في كلامه هنا / ويدخل له حيثُ بلا شك فلا اعتراض به .

وأمَّا الموضع الثالث فهو ممَّا انفرد بإدخاله هنا^٤ من أجل أنَّ جماعةَ القراء اختاروا في الآية قراءةَ النصب ، وَوَجَّهَ لهم ذلك برفع ذلك الإبهام المحذور ، لا أنَّه كذلك في كلام العرب ، وأنَّ العربَ تَخْتَارُ مثلَ ذلك في مواضع الإبهام ؛ لأنَّ القرآنَ وكلامَ العربِ قد يأتي على الإبهام وعدمِ البيان لمقاصدَ معروفةٍ في علم البيان ، فلم يَسْتَقِرَّ هذا الذي اعتمدهُ ابنُ مالك مُرَجِّحاً للحَمْلِ على الفعل ؛ إذ

(١) الكتاب ١٠٦/١ .

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢١٨ / ١ .

(٣) لم ينفرد ابن مالك بهذا بل سبقه إلى نحوه ابن الحاجب في كافيته . انظر الكافية بشرح الرضى

٤٥٧/١ وانظر منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٣ .

(٤) في حاشية الأصل : «خ اعتبره» ، ومثله في س .

لم يَطْرُد ذلك في كل موهم ، أو في أكثر المواضع الموهمة ، ولا دَلَّ على اعتباره دليلٌ عربيٌّ ، وكلامُ سيبويه ظاهرٌ في أنَّ النصبَ ليس براجح ؛ ولذلك اعتذر بأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ^١ ، ولا دليلَ في قول السيرافي على اختيار النصبِ ، فأنظر فيه . فالحقُّ إسقاطُ ذلك ، وهو الذي فعل الناظم .

وإن تلا المعطوفُ فعلاً مُخَيِّراً به عن أسمٍ فاعطفنْ مُخَيِّراً

هذا هو القسمُ الرابعُ : وهو : ما يتساوى فيه الرفعُ والنصبُ ، فلا يُختارُ أحدهما على الآخر ، وهو إذا عطفَت جملةُ الاشتغال على جملةِ اسميَّةِ الصدرِ فعليَّةٍ العَجَزِ ، وهي الجملةُ ذاتُ الوجهين ، فيريد أنَّ المعطوفَ إذا تلا فعلاً وَقَعَ خَبِراً لاسمٍ مبتدأ فأتت في الاسم السابق في جملةِ الاشتغال مُخَيِّراً ، إن شئتَ نصبتَه على إضمار فعلٍ ، وإن شئتَ رفعته على الابتداء ، وذلك قولك : زيدٌ ضربتهُ وعمروُ كلمتهُ بالرفعِ إن شئتَ ، وإن شئتَ نصبتَه فقلتَ : وعمراً كلمتهُ ، وذلك أنَّ الجملةَ الأولى - وهي المصدَّرةُ بالاسمِ المخبرِ عنه بفعلٍ - ذاتُ وجهين ، فبالنظر إليها جملةٌ واحدةٌ هي اسميَّةٌ ، وبالنظر إلى بعضها - الذي هو الخبر - برزت جملةٌ فعليَّةٌ ويسمِّيها في التسهيلِ اسميَّةُ الصدرِ فعليَّةُ العَجَزِ^٢ ، وبعضُ النحويين يُسمِّي الجملةَ بأسرها الجملةَ الكبرى ، ويسمِّي الفعلَ والفاعلَ منها الجملةَ الصَّغرى^٣ ، فإذا قلتَ : زيدٌ ضربتهُ وعمروُ كلمتهُ ، فلك مراعاةُ الجملةِ الكبرى في العطفِ ، وهي اسميَّةٌ ، فيُختارُ إذ ذاك في عمروِ الابتداءُ لمشاكلةِ الجملةِ الكبرى ، ويجوزُ إذ ذاك النصبُ ضعيفاً لعدم المشاكلةِ بذلك الاعتبار ، ولك مراعاةُ الجملةِ الصَّغرى ، وهي فعليَّةٌ ، فيُختارُ في عمروِ النصبُ لمشاكلةِ الجملةِ الصَّغرى ، ويضعُفُ إذ ذاك الرفعُ ، فلما كان النصبُ يُختارُ من وَجْهِه ،

(١) الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) التسهيل ص ٨١ .

(٣) انظر منهج السالك ص ١٢٢ ، التصريح ١/٣٠٤ .

والرفعُ يُختارُ من وجهٍ آخرَ ترافعا أحكامَ الاختيارِ فثبتا على التساوي ، فلذلك قال : «فاعطفن مُخَيَّرًا» إذ ليس لك أن تُرجَّحَ الرفعَ على النصبِ ، ولا العكس ؛ لأنَّ كلَّ وجه من الترجيح معارضٌ بضده في^١ الوجه الآخر . وممَّا جاء في السماع من ذلك قول الله تعالى : ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا﴾^٢ فنصب السماء باعتبارِ يسجدان ، ولو اعتبر أولَ الجملةِ لجاء ﴿والسَّمَاءُ رَفَعَهَا﴾ وقد قرأ كذلك أبو السَّمَال^٣ ، وفي القرآن أيضاً : ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ / وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾^٤ قرأ الحَرَمِيُّانِ وأبو عمرو بالرفع في (القمر) ، وباقي السبعة بالنصب^٥ ، فالرفع على اعتبار ﴿والشَّمْسُ تَجْرِي﴾ والنصب على اعتبار ﴿تَجْرِي﴾ .

ولم يذكر لاستواء الوجهين إلا موضعاً واحداً ، وزاد غيره بعض المواضع ، فمن ذلك ما تقدّم في (ما) ولا - من قول ابن خروف ، وابن أبي الربيع ودعواهما على سبويه أنَّه ظاهر كلامه^٦ ، وليس على الناظم به^٧ ذرٌّ حسب ما مرَّ .

ومن ذلك أنَّك إذا قلتَ : أزيداً مررتُ بأخيه ؟ فالرفع والنصب ههنا مستويان . نصَّ عليه ابن كيسان في الحقائق ، ومال إليه بعضُ المتأخرين من جهة ضَعْفِ نصب السابق مع السببيِّ المخفوض^٨ ؛ إذ كان : زيداً ضربتُ أخاه أضعفَ من : زيداً ضربتهُ ، وزيداً مررتُ بأخيه أضعفَ من : زيداً ضربتُ أخاه ، فإذا قد

(١) في حاشية الأصل : «خ : من» .

(٢) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧ .

(٣) المحتسب ٣٠٢/٢ ، البحر المحيط ١٨٩/٨ .

(٤) سورة يس آية ٣٨-٣٩ .

(٥) السبعة ص ٥٤٠ ، حجة القراءات ص ٥٩٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢١٦/٢ .

(٦) انظر ما تقدّم ص ٩٤ .

(٧) في حاشية الأصل : «خ فيه» ومثله في س .

(٨) في أ : «المخفوظ» تصحيف .

صار تَعَدِّي الفعل إلى السببي المخفوض^١ يطلب بالرفع^٢ ، وهمزة الاستفهام تطلب بالنصب فيترافعان أحكام الاختيار فيتساويان ، ولهذا وجّه ، ولكن ظاهر النظم عدم اعتبار هذا النظر ، حيث قدّم اختيار النصب مع الهمزة مطلقاً ، وأن التقارب بين : زيداً ضربته ، وزيداً مررت بأخيه لا يقوى أن يُقَابِل الاستفهام . والله أعلم . ثم قال :

والرفع في غير الذي مرّ رَجَحَ فما أُبَيحَ أفعِل ودَغ ما لم يُيَحَ

هذا هو القسم الخامس وهو : ما الرفع فيه المُخْتَارُ . ولم يُقَيِّده بموضع غير أنه قال : «في غير الذي مرّ» يعني أن ما عدا ما تقدّم من الأقسام يُخْتَارُ فيه الرفع ، يعني على الابتداء ، نحو : زيدٌ ضربته ، فالمختار رفع زيدٍ على الابتداء ، لأنّ الفعل قد شَغِلَ بضميره فلا حاجة إلى إضمار ما لا يُحْتَاجُ إليه . قال سيبويه : «وإنّما حَسَنَ أَنْ يُنَيَّيَ الفعلُ على الأسم حيث كان مُعْمَلًا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يُحَسُنَ»^٣ يعني : ولولا شَغْلُك إِيَّاه بالمضمر لم يُحَسُنَ رفع زيدٍ ؛ لأنّ قولك : زيدٌ ضربتُ مرجوحٌ ؛ إذ لم تشغل الفعل بشيء قال : «وإن شئت قلت : زيداً ضربته»^٤ يعني على غير الأحسن ، وعلى الجملة فكلُّ ما خرج عن تلك الأقسام داخل في هذا القسم .

ثم قال : «فما أُبَيحَ أفعِل ودَغ ما لم يُيَحَ» فظهر من هذا الكلام أنّه زائدٌ بغير فائدة ؛ لأنّه قد تقدّم له ما يباح فأباحه ، وما لا يُباحُ فمَنعه ، فتقرّر هذا المعنى مع تكرّرِ يَأباه نظمه المبني على عدم الحشو ؛ إذ كان فيه يجتزىء بأدنى إشارة ،

(١) في أ : «المخفوض» تصحيف .

(٢) في الأصل : «يطلب الرفع» وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

(٣) الكتاب ٨١/١ .

(٤) الكتاب ٨١/١ .

(٥) في حاشية الأصل : «خ فتقرير ذلك المعنى بعد تكرير» ومثله في س غير أن فيها (تقدير) بالبدال ، وفي أ : «بعد» مكان (مع) .

وبالمفهوم ، وبالإحالة على المثال في فهم القواعد ، والموانع ، والشروط والشحّ
بالعبارة حتى يرتكب كثيراً من الحذف الاضطراري كما مرّ ، ويأتي ، فكيف يأتي
بشطرٍ لا معنى له^١ . والعذر له : أنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أن ما أجز في هذا القسم وما قبله فجائز التكلم به ، والقياس فيه ،
وإن كان قليلاً ، فزيد ضربته الوجه فيه الرفع ، والنصب مرجوح ، ولكنه مقيس^٢ .
وكذلك : أزيد ضربته الرفع فيه قياس ، وإن كان ضعيفاً بالنسبة إلى النصب .
ونبه على ذلك وما في معناه ؛ لئلا يتوهّم أن المختار هو المقيس^٣ من تلك الأقسام
/ ٥٣ / دون ما ليس بمختار ، وأن المرجوح موقوف على السماع ، فرفع / التوهّم بهذا
الكلام ، ويبيّن أن ما أجز في الأقسام فجائز ، وإن كان على قلة ، وما منع فهو
الممنوع .

والثاني : أن يكون قصده التنبيه على ما تقدّم له في حيثما ؛ إذ كان مثله لا
يجوز في الكلام ، وتقدّم أنه إنما قصد بذكره ، وذكر ما كان من بابه أن يجري
في الشعر موقوفاً عليه كما تجري إن في الكلام ، وترك بيان مواضع استعمال ذلك
فأستدركه هنا ، وذكر أن ما تقدّم من هذه الأقسام إنما يقاس حيث قاسته
العرب ، وما لم تقسه فلا يقاس ، بل يختصّ بمحلّه من الشعر إن وجد مثله أو
شاع في القياس الشعري^٣ وجهه . والله أعلم .

ها هنا كملت له الأقسام المتصورة في باب الاشتغال ، ثم أخذ في بيان مسائل
تتعلّق بتلك الأقسام ، وتجرى على حكمها فقال :

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

(١) قال أبو حيان في منهج السالك ص ١٢٣ : «النصف الثاني من هذا البيت حشو لا فائدة فيه» .

(٢) في أ : «المفسر» .

(٣) في أ : «في القياس من الشعري» بإقحام (من) .

يعني أنَّ فصلَ الفعل المشغول عن العمل في الاسم السابق بالجار والمجرور أو بالاسم ذي الإضافة جارٍ في الحكم المذكور مَجْرَى الفعل الذي لم يُفصلَ بينه وبين غيره بشيء ، فالفصل بهذين لا أثَرَ له في تغيير الحكم ، بخلاف الفصل بغيرهما فإنَّ له أثراً ، إمَّا في منع التفسير ، أو في غير ذلك . هذا معناه على الجملة . وأمَّا في التفصيل فإنَّ الفصلَ بين الفعل المشغول وغيره يُتصوَّر على وجهين :

أحدهما : أنَّ يريدَ فصلَ الفعل من الاسم السابق ، وأشار إليه بأحد الأمرين ، وهو حرف الجر ، فهو الذي يسوغ أن يُفصلَ به بينهما ، ويكونَ ذلك الفصل جائزاً ، وأمَّا المضاف إليه^١ فلا يُتصوَّر الفصل به بين الفعل والاسم السابق ، إلَّا أنَّ تجعلَ عِوَضَ زيد في : زيدا ضربتهُ عبدالله أو أبا فلان ، فتقول : عبدالله ضربتهُ ، وعند ذلك تكون قد فصلت بإضافة ، ومثل ذلك لا يُتحرَّزُ منه ، لأنَّ المضافَ والمضاف إليه ، هنا هو الاسم كُلُّه ، كالموصول وصلته ، فتعيَّن أنَّ الفصلَ بالإضافة هنا غيرُ مراد . وتعيَّن له الجار والمجرور ، وهو حرف الجر الذي ذكر ، إذ عادته أنَّ يُطْلَقَ حرفَ الجر ويريد المجرور معه ، ومثال ذلك الفصل : أزيداً في الدار أكرمته ، وأزيداً إلى الدار جئت به ، وما أشبه ذلك . فالفصل بهذا غيرُ مُعْتَدٍ به ولا مُغَيِّرٌ للحكم المذكور قبلَ هذا ، ونظيره الظرف ، كقولك : أزيداً عندك أنزلته ، وأزيداً أمامك أقعدته ، وأزيداً يومَ الجمعة ضربته ، وما أشبه ذلك . ولم يذكره الناظم علماً بأنَّ حكمه معلومٌ من حكم المجرور ؛ إذ هما في هذه الأشياء بمنزلة واحدة . وإنَّما سوَّغ الفصلُ بهما ، ولم يمنعا من نصب الاسم السابق ؛ لأنَّ العربَ تتَّسِعُ في الظروف والمجرورات بالتقديم والتأخير ما لا تتَّسِعُ في

(١) في الأصل : «منه» تحريف ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

(٢) في أ : «وأمَّا المضاف والمضاف إليه» وفي س : «وأمَّا المضاف أو المضاف إليه» بإقحام المضاف في كليهما .

غيرها ، فالفصل بها كلا فصلٍ ، فلو وقع الفصل بغيرها لم ينتصب الاسم السابق ، وإن تقدمه ما يطلب بالفعل ، فإذا قلت : أزيد أنت تضربه فزيد لا يُختار فيه النصب كما اختير في : أزيداً تضربه ؛ لوقوع الفصل بين الفعل المفسر وبين الاسم السابق . بل لا يجوز في زيد النصب من باب الاشتغال ، لأن الفعل الذي / يُقدَّر ليس له ما يفسره ، ولا يصح أن يفسره الفعل المشغول ؛ إذ لا يصح عمله في الاسم السابق ، ومن قاعدتهم ألا يُفسر إلا ما يصح أن يعمل ، والفعل هنا لا يعمل في ذلك الاسم السابق ؛ لأجل الفصل .

فإن قيل : فأنت تقول : أزيد أنت ضاربه ، فيجوز النصب ، ويختار كما يختار إذا لم تفصل ، أو إذا فصلت بالمجرور ، فلم لا تختاره في الفعل والفاصل فيهما واحد ؟

فالجواب : أن جميع الصفات لا بُدَّ من بنائها على مبتدأ في هذا الباب فُسِّرَت عاملاً ، أو عملت بنفسها ، لأنها لا تقوم بنفسها ، ألا ترى أنك لا تقول : أزيداً ضاربه حتى تقول أنا أو أنت بخلاف الفعل ، فإنه مستقلٌ غير محتاج لغيره ، فتقول : أزيداً تضربه ؟ والدليل على ذلك جواز : زيداً أنا ضارب ، وامتناع : زيداً أنا أضربُ - عند الجمهور ، وعلى ذلك مبنى مسألتنا .

والوجه الثاني : فصلُ الفعل المشغول من ضمير الاسم السابق الذي اشتغل به الفعل ، وإليه أشار الناظم بالإضافة وأراد ما كان مثل : أزيداً ضربت أخاه ، فكان الأصل ، أزيداً ضربته ، ثم فصلت بالمضاف إلى الهاء ، وهذه عبارة مجازية ، والقصد أن يكون الفعل مشغولاً بما هو من سبب الأول ، فبين أن هذا النحو جارٍ في الحكم مجرى قولك : أزيداً ضربته ؟ وإنَّ الفصل بالآخر كلا فصلٍ ، وهذا الفصل الذي أشار إليه بالإضافة يتعين لهذا الوجه ، ولا يصح هنا الفصل بحرف

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٢١/٢ .

(٢) في أوس : «هنا» .

الجر ؛ إذ لا يقال : أزيداً ضربت في الدار إيّاه ؟ فلو فرضت الضمير متصلاً فهو أبعد .

فإن قيل : بل يصح هذا الفصل بالجار والمجرور في مثل قولك : أزيداً مررت بأخيه ؟ فهذا يصدق عليه إدخال - بين الفعل والضمير ، جارّ ومجرور .

فالجواب : أن الأمر ليس على ما توهّمت ؛ إذ الفعل لم يطلب الضمير من غير وساطة الباء ، فيقع الفصل بالجار والمجرور ، وإنّما طلبه بوساطتها ، فهي مطلوبة له مع الضمير فلم يحصل الفصل إلّا بالاسم وحده ، وذلك من معنى^٢ الإضافة ، فرجع نظير : أزيداً ضربت أخاه ؟ من غير فرق فتعيّن الجار للوجه الأول ، والإضافة للثاني ، ولا بُدّ .

وأراد بالإضافة ذا الإضافة ، فهو على حذف المضاف ، وذو الإضافة هو المضاف إلى الضمير .

ولابن الناظم في هذا الموضع تفسير آخر ، وذلك أنّه جعل المشغول هو المشغول عنه ، وهو الاسم السابق ، كأنّه على تقدير : «وَفَصْلُ اسم مشغول عنه الفعل بحرف جر أو بإضافة كَوَصَلٍ يجري» ونصّ ما وجدت في شرحه «يعني^٣ : أن حكم المشغول عنه الفعل بضمير جرّ أو بمضاف إليه حكم المشغول عنه الفعل بضمير نصب ، فمثل : إن زيدا رأيته ، في وجوب النصب : إن زيدا مررت به ، أو : رأيته أخاه ، تنصب المشغول عنه في هذا بفعل مضمر مقارب للظاهر تقديره : جاوزت زيدا مررت به ، ولاست زيدا رأيته أخاه ، كما تنصب المشغول عنه في نحو : إن زيدا رأيته بمثل الظاهر . ومثل : أزيداً لقيته في ترجيح نصبه على

(١) في أ ، وس : (هنا) .

(٢) في أ : «في معنى» .

(٣) سقطت (يعني) من أ .

٥٥/ لرفع : أزيداً / مررت به ، أو عرفت أباه ، ومثل : زيد قام وعمرو كلمته في استواء
الأمري : زيد قام وعمرو كلفت^١ به ، أو كلمت غلامه ، ومثل : زيداً ضربته - في
جواز نصبه مرجوحاً - زيداً مررت به أو ضربت غلامه^٢ ، هذا ما وجدت فيه ،
ولا أجزم بصحة نصه ، لعدم الرواية فيه عن مؤلفه ، ولكنه كلامٌ مُشْكِلٌ .

أما أولاً فإنه علق^٣ الفصل بالاسم السابق ، ولم يذكر فيه حكماً أصلاً ،
فسره على معنى أن الاسم السابق لا يتغير حكمه مع شغل الفعل بحرف جرٍّ أو
إضافة وليس هذا بمطابق للنظم البتة ، ولا يُنزلُ عليه ، لأن معنى النظم أن
الفصل بكذا كالوصل .

وأما ثانياً : فإنه مثَّلَ حرف الجر بنحو : زيداً مررت به ، وقد ذكره الناظم
أولاً في قوله : «نصب لفظه أو المحل» ولا يريد بالمحلِّ إلا محلَّ الضمير المجرور
بحرف الجر كما تقدَّم ، فتكون إعادته لذلك تكراراً من غير فائدة ، وأيضاً إن كان
قصده هنا الفصل بحرف الجر وحده فقد نقصه التنبيه على الفصل بالجار
والمجرور معاً بين الفعل والاسم السابق . فيقع الشك للناظر في نحو : زيداً في الدار
ضربته ، وزيداً أنت ضربته ، وما يجوز منه ، وما يمتنع . وعلى الجملة فهو كلامٌ
لا يتحصَّلُ له معنى يكون شرحاً للبيت فتأمله .

فالصحيح في تفسير كلامه أنه يريد بحرف الجر : الجار والمجرور معاً ،
وأنه يريد الفصل به بين الفعل والاسم السابق ، ويريد الفصل بالإضافة بين الفعل
وضمير الاسم السابق حسب ما تقدَّم . فإن قيل : إن فيه بُعدَ دَرَكَاً من وجهين :
أحدهما : أن ما ذكره من الفصل بالإضافة غير كافٍ ، فإنك تقول : زيداً
ضربتُ راغباً فيه ، وزيداً مررتُ براغبٍ فيه ، وزيداً أعطيتُ ضاحكاً في وجهه

(١) في شرح ابن الناظم «أو عمرو مررت به» .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤٢ .

(٣) في أ : «على» تحريف .

درهماً ، وزيداً ضربتُ معتمداً عليه ، وزيداً أكرمتُ من أكرمه ، وما أشبه ذلك ممّا لم يقع الفصلُ فيه بالإضافة ، وحكمه حكمُ الفصل بها ، فيقتضي كلامُ الناظم إن أُخذَ بمفهومه أنّ مثلَ هذه المسائل لا يكون الفصل فيها كالوصل ، وليس كذلك بل الحكمُ واحد .

والثاني : أنّ إطلاقه القولُ بأنَّ الفصل بالإضافة مثل الوصل يعطي أنّهما على حدٍّ سواء في مرجوحية النصب أو راجحيّته ، وذلك غيرُ صحيح ، بل النصب فيما تقدّم على ثلاث مراتب فإذا قلتُ^١ : زيداً مررتُ بأخيه فهو أضعف من قولك : زيداً مررتُ به^٢ ، وزيداً ضربتُ أخاه . [وقولك : زيداً مررتُ به أضعفُ من قولك : زيداً ضربته^٣] . وأمّا زيداً مررتُ به وزيداً ضربتُ أخاه ؛ فهما في رتبةٍ واحدةٍ على ما يظهر من سبويه^٣ ؛ ووجه هذا الترتيب أنّ التفسيرَ في : زيداً ضربته من اللفظ ، والتفسيرَ في : زيداً مررتُ به ، وزيداً ضربتُ أخاه من المعنى القريب ، والتفسيرَ في زيداً مررتُ بأخيه من المعنى البعيد / ومتى كان /٥٦/ التقديرُ لفظياً فهو أقوى ، وإن كان معنوياً قريباً فهو أقوى من المعنوي البعيد . ومع ذلك فهو كلامُ العرب ؛ ولأجل هذا الترتيب واعتباره نصّاً ابن كيسان على استواء الوجهين في : أزيداً مررتُ بأخيه ، وإذا كان كذلك فجعلُ الناظم الفصلَ وعدمه إذا كان بالإضافة سواء غيرُ صحيح .

والجواب عن الأول : أنّ أكثرَ المسائل في هذا الباب تدور على ما صوّر ، وأمّا تلك المسائل فقليلةٌ الدور ، فلم يلتفت إليها ، وأيضاً فإنّها في معنى ما ذكر فيحصل حكمها بالقياس على ما ذكر . والله أعلم .

(١) تكرر ما بين الإشارتين في ثلاث النسخ ، وفي س : (زيدٌ مررت . . .) في الموضعين .

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام يعضدها ما بعد (ووجه هذا الترتيب . . .)

(٣) الكتاب ٨٣/١ .

وعن الثاني : أنَّ الاعتراضَ بذلك قريبٌ والمقصود المهمُّ إنّما هو أنَّه حيثُ يَضْعُفُ النصبُ مثلاً مع عدم الفصل يَضْعُفُ مع الفصل ، وحيثُ يقوي يقوى ، وهل هما في رتبة واحدة ، أم لا ؟ في ذلك نظرٌ يَدِقُّ ، ولا تحتمله هذه الصناعة ، ولا يظهر له أثرٌ يُنتِجُ فائدةً . وبهذا أجاب بعضُ الحُذَّاق على نحو هذه المسألة ، ثم قال :

وسَوَّ في ذا الباب وصفاً ذا عَمَلٍ بالفعل إن لم يَكُ مانعٌ حَصَلَ

هذا عَقْدٌ يَكُرُّ حكمه على جميع ما تقدّم من أول الباب إلى هنا ، وذلك أنَّه تكلم أولاً في كون المشغول عن المعمول هو الفعل ، وعليه فَرَعَ الأقسام ، وَبَيَّنَ الأحكام ، فَبَيَّنَ في هذين البيتين أنَّ الوصفَ جارٍ في هذا الباب مجزئ الفعل في الأحكام المذكورة ، من تقسيم الاسم السابق إلى خمسة الأقسام المذكورة ، وغير ذلك ممّا تقدّم ، فحيثُ يصحُّ أن يكونَ الفعلُ مفسراً يكون الوصفُ أيضاً مفسراً ، وحيثُ لا يكون الفعل مفسراً لا يكون الوصف مفسراً ، وكذلك في ترجيح الرفع على النصب ، أو العكس ، أو التسوية بينهما ، فإذا قلتَ : أزيداً أنت ضاربه ، فالنصب فيه كالنصب في : أزيداً ضربته ، وإذا قلتَ : زيداً أنا ضاربه ، فهو كقولك : زيداً أضربه ، وإذا قلتَ : زيدٌ ضربته ، وعمرو أنا مُكْرِمُهُ ، فهو كقولك : زيدٌ ضربته وعمرو أكرمته وإذا قلتَ : زيدٌ هل أنت ضاربه ؟ فهو كقولك : زيدٌ هل ضربته ؟ وكذلك سائر الأقسام المتقدمة ، والأحكام المُتَقَرَّرَة ، إلاَّ أنَّه شرط في ذلك شرطين : أحدهما : أن يكونَ ذلك الوصفُ عاملاً ، وهو قوله : «وصفاً ذا عَمَلٍ» ويريد : عملٌ النصب لفظاً أو مَحَلّاً ، وذلك آسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، كقولك : أزيداً أنت ضاربه ؟ وأزيداً أنت ضاربٌ أباه ؟ وأزيداً أنت مارٌّ به ؟ وأزيداً أنت ضاربٌ أخاه ؟ وأزيداً

(١) سقطت (عمل) من أ .

(٢) في الأصل : «أزيد» بالرفع في هذا المثال ، والأمثلة الأربعة التي تليه .

أنت نازلٌ عليه^١ ؟ وأزیداً أنت راغبٌ فيه ؟ وأزیداً أنت مارٌّ بأبيه ؟ وأمثلة المبالغة كذلك ، نحو : أزیداً أنت ضرُّوبه ؟ والخرَّبَ أنت لبَّاسٌ جلالها ؟ وآلءوس أنت ضرُّوبها ؟ وآلقدَرَ أنت حَذِرُه ؟ وأزیداً أنت سمیعٌ صوته ؟ وما أشبه ذلك ، وتَحَرَّرَ بذلك من الصفة غير العاملة ، وكونها لا تعمل ؛ إمَّا لأنَّها اسم فاعل بمعنى الماضي ، نحو أزیدٌ / أنتَ ضاربُه أمسٍ ؟ فزیدٌ لا يكون فيه هنا إلَّا الرفع على / ٥٧/ الابتداء ؛ إذ لا يفسَّر اسمُ الفاعل وهو غير عامل . وإمَّا لأنَّها صيِّرتُ اسماً اعتقاداً من غير التفات إلى معنى الفعل ، فتقول : أزیداً أنت نازلٌ في داره ؟ وأزیدٌ أنت ضاربُه ؟ بمعنى : أنت المسمَّى بهذا الاسم ؟ لم يكن فيه إلَّا الرفع ، قال سيبويه : «ولو قال : آدارُ أنت نازلٌ فيها ؟ فجعل نازلاً اسماً رَفَعَ ، كأنه قال : آدارُ أنت رجلٌ فيها» . قال : «ولو قال : أزیدٌ أنت ضاربُه ؟ فجعله بمنزلة : أزیدٌ أنت أخوه ؟ جاز» يعني - ولزم الرفع - قال : «ومثلُ ذلك في النصب - يعني في إعماله عملَ الفعل - أزیداً أنت محبوسٌ عليه ؟ وأزیداً أنت مكابرٌ عليه ؟^٢ فإن لم يُرد به الفعل . وأراد وجه الاسم رَفَعَ» وكذلك أمثلة المبالغة كقولك : أعبدالله أنت رسولٌ له ، أو رسولُه ، ولم ترد المبالغة في الفعل ، فالرفع لا غير ، قال في الكتاب : «لأنك لا تريد أن توقعَ منه فعلاً عليه ، فإنما هو بمنزلة : أعبدالله أنت عجزٌ له ، وتقول : أعبدالله أنت له عدیلٌ ، وأعبدالله أنت له جلیسٌ ، لأنك لا تريد به مبالغةً في فعل ، ولم تقل : مُجَالِسٌ فيكون كفاعل ، فإنما هذا بمنزلة قولك : أزیدٌ أنت وصیفٌ له ، أو غلامٌ له»^٣ . ومثل ذلك الصفة المشبهة باسم

(١) سقط المثال من أ .

(٢) في الأصول : «أزیداً» بالنصب ، والصواب ما أثبت بدليل قوله بعد : «لم يكن إلَّا الرفع» .

(٣) في الكتاب : «وإن» .

(٤) النصوص المحصورة بين الأقواس في الكتاب ١٠٩/١ .

(٥) في الكتاب : «بمنزلة [قولك] .» . و(قولك) مزيدة من طبعة دير نبورغ .

(٦) في الكتاب : «فإنما هذا اسم . . .» .

(٧) الكتاب ١١٧/١ .

الفاعل ، كقولك : آلوجه أنت حسنُه ، وأزید أنت ظریف بسببه ؟ لا يكون في ذلك إلا الرفع ؛ لأنه صفةٌ غيرُ عاملةٍ النصب ، وما جاء من قولك : حسنٌ وجنُّها ، فليس بنصبٍ على صحيح التعدي ، وإنما هو على التشبيه كعشرين^١ درهماً ؛ ولأنَّ هذه الصفة لا يصحُّ عملُها فيما قبلها ، فلا تُفسَّرُ عاملاً ، ولأنَّها قد تُنوسِي في معنى الفعل تناسياً ضَعُفَتْ بسببه عن مقاومة الفعل حسب ما يَتَبَيَّن ذلك في بابه . وكذلك أفعال التفضيل ليست بعاملةٍ ، فلا تُفسَّرُ ناصباً ، فإذا قلت : أزيد أنت أفضلُ منه ؟ وأزيد أنت أكرمُ عليه ، فليس إلا الرفع ، قال سيبويه : «ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعاً^٢ : أعبدالله أنت أكرمُ عليه أم زيد ؟ وأعبدالله أنت له أصدق أم بشر ؟ كأنك قلت : أعبدالله أنت أخوه أم بشر ؟ لأنَّ أفعال ليس باسم^٣ جرى مجرى الفعل ، وإنما هو بمنزلة حسنٍ وشديد ، ونحو ذلك^٤» ثم أتى بمثلٍ آخر ، وختَمَ الرفع ، ولم يُجزَ فيها غيره . فكلُّ هذا ينتظمه قولُ الناظم فمفهومُ الصفة أنه لا يَجْري معه الاسم السابق جريانه مع الفعل ، أو مع الصفة العاملة . والحاصل أنَّ الصفات الواقعة عوضَ الفعل في باب الاشتغال إذا لم تكن أسماءً فاعلين ، أو أسماءً مفعولين ، أو أمثلةً مبالغةً عاملةً عملَ الفعل لم يكن في الاسم السابق إلا الرفع . ولا تراعي المجرورات التي جاءت مع الصفات غيرِ العاملة ، فإنَّها وإن كانت في موضع نصب فلا تقوى الصفات أن تعملَ في الاسم السابق ، فلا تُفسَّرُ لها عاملاً . وقد تكون المجرورات معمولة لغير الصفات .

والشرطُ / الثاني : ألا يمنع مانعٌ من إجراء الوصف مُجرى الفعل ، وذلك قوله : «إن لم يكُ مانعٌ حصلَ» . وذلك أنَّ الفعل تقدَّمَ له خمسة أقسام :

- (١) في أ : «بعشرين» .
- (٢) في الكتاب : «إلا رفعاً [قولك] . . .» .
- (٣) في الكتاب : «لأن أفعال ليس بفعل ، ولا اسم يجري مجرى الفعل» .
- (٤) الكتاب ١٣٢/١ .
- (٥) في الأصل : «وختم» بالخاء المعجمة ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

قسم يلزم نصبه ، وهذا القسم لا يتصور مع الوصف ، لأنَّ وجوبَ
النصب لأمرٍ يختص به الفعلُ ، وذلك (إن) الشرطيَّة مثلاً ، فيصحُّ وقوعُ
الاسم بعدها إذا كان بعده فعلٌ ، ولا يصحُّ إذا لم يكن بعده فعلٌ ، فتقول : إنَّ
زيداً أكرمته أكرمك ، ولا تقول : إنَّ زيداً أنت مُكرِّمه أكرمك ، لا بالرفع ،
ولا بالنصب . وكذلك سائر ما يجري مجرى إن .

وقسم يلزم رفعه بالابتداء ، وهو جاور ههنا من حيث إطلاقُ القاعدة لا من
حيثُ خصوصُ التمثيل ، فما التعجبية ، وأدواتُ الشرط لا حظٌّ للوصف فيها ،
وله الحظُّ في الموصول ، والحرف الناسخ ، فإذا قلتَ : زيدٌ إنَّكَ ضاربُهُ ، فلا بُدَّ
من الرفع ، وكذلك : زيدٌ ليتني لاقيه ، وما أشبه ذلك ، ومثله إذا قلتَ : زيدٌ أنا
الضاربُ ، وزيدٌ أنا المكرمُ أخاه ، وتقول : زيدٌ ما أنا مكرِّمه ، وزيدٌ إنَّ أنا مكرِّمُ
أخاه ، وعلى هذا السبيل يجري^٢ الحكم في سائر الأمثلة .

وقسم يُختارُ نصبه ، ويجري في الوصف فيما غلب إيلأؤه الفعل ، نحو :
أزيداً أنا ضاربُهُ ؟ وأعمراً أنت مكرمه ؟ وما زيداً أنا ضاربُ أباه ، ولا عمراً أنت
ماراً بأخيه ، وفي العطف على الجملة الفعلية ، فتقول : قام زيدٌ وعمراً أنا مكرِّمه ،
وضربتُ زيداً وعمراً أنا ضاربُ أباه ، وما أشبه ذلك . وأمَّا الطلبُ فلا حظٌّ
للووصف فيه ، فيمتنع تصوير مسألته .

وقسم يُختارُ رفعه ، وهو جارٍ في الوصف ، نحو : زيدٌ أنا ضاربُهُ ، فإنَّه في
الحكم مثل : زيدٌ أنا ضربه .

(١) قال المرادي في توضيح المقاصد ٤٦/٢ : «ويقوله : (إن لم يك مانع حصل) من اسم الفاعل

الواقع صلة لأل ، فإنَّه لا يعمل فيما قبل «أل» ؛ لأنها موصولة ، وما لا يعمل لا يفسر

عاملاً . . . » وانظر منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٤ .

(٢) في أ : (مجرى) .

وقسم يستوي فيه الأمران وهو مُتَأْتٍ هنا ، فتقول : زيدٌ ضربته وعمرأ أنا ضاربُهُ ، كما تقول : وعمرأ ضربته ، وكذلك الرفع . فتَقَرَّرَ من ذلك أنَّ ما مرَّ في الفعل ليس كُلُّه جارياً في الوصف بل تَخْتَصُّ منه أشياء بالفعل ، ولا تكون في الوصف لما نَعِيَ منع من ذلك ، فلذلك قال : «إن لم يَكْ مانعٌ حَصَلَ» يريد : فإن حَصَلَ مانعٌ فلا تُسَوِّ الوصفَ مع الفعل لحصول الافتراق بينهما . وقوله : (بالفعل) متعلِّق بِسَوِّ ، أي : سَوِّ الوصفَ بالفعل في هذا الباب . و(حَصَلَ) خَبَرُ (يَكْ) في قوله : «إن لم يَكْ» . واعلم أنَّ الناظم ترك ذكر المصدر العامل في هذا الباب ، وإنَّما خَصَّه بالفعل والوصف ، والمصدر غير داخل في واحد منهما ، بل قد يفهم له أنَّه أخرجه عن أنَّ يكونَ مفسِّراً في هذا الباب ، كما يفهم له ذلك في اسم الفعل ؛ إذ لا يَصِيحُّ أنَّ يكونَ مفسِّراً باتِّفاق البصريين سوى ابن خروف^١ ، فلا يقال : زيداً دونك أخاه ، وما أشبه ذلك ، فكذلك يفهم له أنَّه لا يقال : زيداً سَقِيّاً له ، ونحو ذلك :

والجواب : أنَّ دخولَ المصدر في هذا الباب قد وقع النزاع فيه بين النحويين ، فمنهم مَنْ مَنَعَ من دخوله فيه ، واعتلَّ على الجملة بضَعْفِهِ عن مقاومة الفعل ، وبأنَّه إذا كان موصولاً^٢ يمتنع عمله فيما قبله . ومنهم من فَصَّلَ فقال : إن كان موصولاً^٣ امتنع أنَّ يُفسَّرَ ، وإن كان غيرَ موصول لم يمتنع ، ودخل في الباب ،

(١) وهو قياس مذهب الكسائي كما ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ١٠٤/٣ .

(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ ، والمراد بالمصدر الموصول : المصدر المتحلَّ إلى أنَّ والفعل ، قال

ابن أبي الربيع في البسيط ٦٢٦/٢ : «المصدر الذي لا يصح أن يعمل المصدر النائب مناب أنَّ

والفعل ، وأما المصدر النائب مناب الفعل فيعمل فيما قبله . . .» وانظر منهج السالك ص

١٢٤ والتصريح ٣٠٦/١ .

(٣) في أ : «أو» تحريف .

وعمل فيما قبله إن كان مفرغاً . ومنهم من أجاز / دخوله ، وإن لم يَصِحَّ عمله / ٥٩/
 فيما قبله ، وفي كلام سيبويه متعلّق لمن أجاز على الجملة^١ ، ولكنّ المسألة بعدُ
 ذاتُ شَغَبٍ^٢ في النظر ، فكأنّه ترك ذكر المصدر لذلك ، وأيضاً فقد تقدّم في
 عقده الأول ما يُفهمُ منه اشتراطُ صحة عمل المفسّر فيما قبله ، والمصدر قد يمتنع
 ذلك فيه في مواضع ، ويشكل جوازه في مواضع ، فكان الأولى به السكوت عنه .
 والله أعلم .

ثم قال :

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ

العُلُقَةُ عبارة عن الضمير العائد على الاسم السابق ، وذلك أنّ الجملة التي بعد
 الاسم السابق لا بُدَّ أن يكونَ فيها ضميرٌ عائدٌ عليه ، والأصل أن يكونَ هو
 المُشْتَغَلُ به عن العمل في السابق ، ثم إنَّ العاملَ قد يعمل في ملابس ذلك
 الضمير ، وهو الذي ذكر في قوله : «وفصل مشغول بحرف جرٍّ أو بإضافة» إلى
 آخره ، وقد ينتقل الحكم من التابع إلى المتبوع ، وهو الذي قصد ذكره ها هنا .
 والحاصل أنّه لا بُدَّ من ضميرٍ يَرْبِطُ الجملة الثانية بالاسم الأول ؛ لأنَّ الأصلَ في
 ذلك المبتدأ والخبر ، ودخل حكم الاشتغال عليه فلذلك لا يجوز أن تقول : أزيداً
 رأيتُ عمراً ؛ لأنّه لا يجوز : زيدٌ رأيتُ عمراً إلاّ مع ضمير عائد على الأول ،
 فذلك الضمير الرابط من حيثُ كان معلقاً للجملة الثانية بالأولى ، وبه كان
 الاتصال والعلاقة سَمَاءَ عُلُقَةٍ من أجل ذلك ، وكانَّ العُلُقَةَ اسمُ العلاقة الحاصلة
 بسبب الضمير ، وهو الاتصال بين أول الكلام وآخره^٢ ، فيريد أن الرابطَ بين أول

(١) في الكتاب ١/١٤٢ : وتقول : «أماً زيداً فجذعاً له ، وأماً عمراً فسقياً له ؛ لأنك لو أظهرت
 الذي انتصب عليه سقياً وجذعاً لنصبت زيداً وعمراً ، فاضماره بمنزلة إظهاره ، كما تقول : أما
 زيداً فضريراً» .

(٢) في أ : (شعب) بالعين المهملة .

الكلام وآخره^١ - وهو الضمير العائد على الاسم السابق - قد يكون متعلقاً بالتابع ، كما يكون متعلقاً بالمتبوع نفسه ، وقد لا يريد بالعلقة الضمير نفسه ، ولكن يريد حقيقتها ، وهي الارتباط ، فيقول : قد يحصل الارتباط بسبب المجيء بالتابع لكون الضمير ملتبساً به كما يحصل بالاسم الواقع لكونه^٢ ملتبساً به أيضاً ، وذلك قولك : أزيداً رأيت رجلاً يحبه ، فالضمير العائد على زيد ليس إلا الملتبس بالنت ، وكذلك أزيداً لقيت^٣ عمراً وأخاه ، فهذا يَحْتَمِلُ منزلة قولك أزيداً رأيت مُحِبَّه ، وأزيداً رأيت أخاه . قال سيبويه : «ومما يتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول قولك^٤ : أزيداً ضربت عمراً وأخاه ، وأزيداً ضربت رجلاً يحبه ، وأزيداً ضربت جارتين يحبهما ، فإنما نُصِبَ الأول - يعني زيدا - لأن الآخر - يعني منصوب الفعل - ملتبس به إذ كان صفته^٥» - يعني لأنك تقول : مرتُّ برجل منطلقٍ رجلٍ يحبه ، أو منطلقٍ زيدٍ وأخوه فيصح للتلبس الحاصل في المعنى بالمتبوع . ونفس الاسم الواقع هو الاسم الذي اشتغل به الفعل عن الاسم السابق ، وهو المتبوع في هذا الموضع ، كأنه قال : والعلقة الحاصلة بالتابع كالعلقة الحاصلة بالمتبوع ، وإنما سمَّاه واقعاً من حيث كان واقعاً على الضمير وعاملاً فيه . وهذه / عبارة كوفية ، حكى الجوهري أنَّ الكوفيين يُسمُّونَ الفعل المتعدِّي واقعاً ، وقد سمَّاه في التسهيل واقعاً^٦ أيضاً ، فالاسم الذي اشتغل به الفعل

(١) من قوله (فيريد) إلى قوله (وآخره) ساقط من س .

(٢) في الأصل : «لأنه ملتبساً» والتصويب من س .

(٣) سقطت (لقيت) من س .

(٤) في الأصل : «كقولك» ، وما أثبت هو ما جاء في س ، وفي الكتاب : «قوله» .

(٥) الكتاب ١٠٧/١ ، وفيه «إذ كانت صفته ملتبسة به» ، ومثل ذلك في شرح كتاب سيبويه للسرياني ١/٢١٩ .

(٦) الصحاح (وقع) .

(٧) التسهيل ص ٨٣ .

إذا أضيف إلى الضمير كان عاملاً فيه الجرّ ، فسمّاه واقعاً بهذا الاعتبار ، ويتحقّق هذا المحمّل بأن يفرض الاسم الذي اشتغل به الفعل واقعاً حقيقةً ، أي متعدّياً نحو أزيداً ضربت مكرّمه ، وأزيداً أكرمت مّحيّه ، فيقال كما أنّ العُلقةَ حاصلةٌ بهذا الاسم المتعدي إلى الضمير الرابط من حيث كان معمولاً للفعل المشتغل كذلك تحصل بالتابع المتعدي إلى الضمير الرابط من حيث كان في حكم المفعول للفعل لأنّه نعتٌ للمعمول له ، ألا ترى أنّ معمول الفعل إذا كان متعدّياً فهو وصفٌ على تقدير موصوف كأنّك قلت : أزيداً ضربت رجلاً مكرّمه ، فقد صارت المسألتان واحدة . ومثل ذلك المعطوف بالواو لأنّه والمعطوف عليه ملتبسان بالأول ، فإذا قلت : أزيداً رأيتَ عمراً وأخاه ، فهو في تقدير : أزيداً رأيتَ ملتبساً به ، لأنّ التباسَ عمرو بما هو من سبب الأول في معنى التباسه بالأول . أو يقال : هو في تقدير : أزيداً رأيتَ أخاه ؛ لأنّ الأخ يقع في المعنى موقع عمرو حتى كأنّك قلت : أزيداً رأيتَ أخاه وعمراً ، على التقديم والتأخير . فقد تبَيَّن قصدُ الناظم بالاسم الواقع ، ومعنى كونه واقعاً ، وأنّ العُلقةَ بالتابع كالعلقة بغيره .

وهنا سؤال ، وهو : أنّه أطلق القول أنّ العُلقةَ إذا حصّلت بتابع ، أي تابعٍ كان فهو جائز ، وليس بصحيح من وجهين :

أحدهما : أنّ ذلك مختصٌّ بالنعت وعطف النسق خاصة حسب ما نصّ عليه في التسهيل^١ ، ولم يذكر سبويه غيرهما^٢ ، وظاهر هذا أنّه إن حصّلت العُلقةُ بعطف بيان ، أو بدل ، أو توكيد أجزاً . والثاني : أنّ العطف الذي تحصل العُلقةُ به . له شرطان :

أحدهما : أنّ يكونَ بالواو خاصةً كما تقدّم تمثيله ، فإن كان بغير الواو لم يصح ، فلا تقول : أزيداً ضربتَ عمراً ثمّ أخاه ؟ ولا أزيداً رأيتَ عمراً أو أخاه ؟

(١) التسهيل ص ٨١ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٧/١ .

ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؟ على العطف البياني ، ولا على البديل ، ولا أزيداً رأيتَ عمراً نفسه .

وكذلك لا تقول : أزيداً رأيتَ عمراً ورأيتَ أخاه ؟ فتعيد العامل . وهذا هو الشرط الثاني : وهو عدم إعادة العامل مع المعطوف . وإذا ثبت هذا كان إطلاقه مُشْكِلًا .

والجواب عن الأول : أن يُقالَ : أمّا التوكيدُ فعَدَمُ دخوله بينَ ؛ إذ العُلُقَةُ لا تحصل به البتة ؛ لأنَّ الضميرَ المتعلقَ به عائد على ^١ المؤكِّدُ أبدأً ، وألفاظُ التوكيد محصورةٌ ، وعلى طريقةٍ لا تتعدَّى ، فإنَّما تحصل صورة المسألة حيث يكونُ ثمَّ تابعٌ تعلقُ به ضميرٌ عائدٌ على الاسم السابق ، والتوكيد لا يكونُ فيه ذلك .

وأمّا عطفُ البيان فلا نسلمُ عدمَ الربط ^٢ بالضمير المتعلق به ، بل يجوزُ أن تقولَ : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؛ إذ عطفُ البيان كالنعت ، وإنَّما يفترقان في الاشتقاق ، وعدمه ، فإذا كان جائزاً / في النعت جاز فيما أشبهه ، وهو رأيُ ابن عصفور ^٣ ، فقد يُقال : إنَّ عطفَ البيان مرادٌ للناظم .

وأمّا البديل فحكى ابنُ عصفور الخلاف في جريانه في هذا الباب مَجْرَى النعت ، وارتضى القول بالمنع محتجاً بأنَّ البديلَ على تقدير تكرار العامل ^٤ ، فصار مثلَ تكراره نصّاً . وهذا فيه نظر ؛ فإنَّ تقديرَ تكرار العامل ليس في البديل كاللفظ به ، وإنَّما هو تقديرٌ معنويٌّ ، ويستوي معه في ذلك العطف ؛ إذ هو أيضاً على

(١) في الأصل ، وأ : «وعن» وما أثبت هو ما جاء في س ، وفي التصريح ٣٠٧/١ وصاحبه يصرح بالنقل عن الشاطبي في هذه المسألة .

(٢) في الأصل وحده : (الرابط) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/١ .

(٤) (فقد) هكذا في الأصول .

(٥) شرح الجمل ٣٦٢/١ .

تقدير تكرار العامل ، ألا ترى أنك تقول : يا عبد الله وزيد ، كما تقول : يا عبد الله زيد ، ومع ذلك فلم يمتنع أن تقول : أزيداً رأيتَ عمراً وأخاه ؟ فكذلك لا يمتنع أن تقول : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؟ وأيضاً فلو كان البدل على تقدير تكرار العامل حقيقة لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة ، وذلك باطل بالاتفاق ، وإذا كان كذلك جرى في الحكم مَجْرَى المعطوف ، وهو ظاهر إطلاق الناطم ، ولا حُجَّة في اختياره لغير ذلك في التسهيل ؛ فإنه قد نصب نفسه منصب المجتهدين في العربية ، وقد تختلف أقوال المجتهدين كثيراً في المسألة الواحدة بحسب الأوقات والأنظار .

والجواب عن الثاني لا يحضرني الآن . والظاهر لزومه إذا سلّم أن ذلك مختصّ بالعطف بالواو .

وللقائل أن يقول : لا يختص ذلك بالواو أصلاً ، بل يجوز مع الفاء ، وثم ، وغيرهما من حروف العطف ، لأن الكلام كله جملة واحدة ، وفيها ضمير الاسم السابق ، وإذا كان كذلك جاز في الجميع ، وغاية المانع أن يقول إن الفاء ، وثم يقتضيان الترتيب وتكرار العامل ، وذلك يفيد الاستقلال ، فالمعطوف في حكم المستقل ، بخلاف الواو فإنها تعطي الجمع ، ومعنى مع ، وذلك يقتضي عدم الاستقلال ، فالمعطوف بها لا يستقل الكلام دونه ، ولا يستقل هو بنفسه . هذا ما احتج به ابن عصفور للمنع . وردّ عليه بعض المتأخرين بأن الفاء ، وثم إنما يعطيان أن الثاني بعد الأول ، وما بعدهما ليس مستقلاً ، فاتّصل بما قبله ، وإلا فيلزمه ألا يجوز في الواو أيضاً إلا حيث لا يستقل الأول ، نحو أزيد اختصم عمرو وأخوه ، ويلزم أيضاً ألا يجوز : أزيداً ضربتَ عمراً وأخاه بعده ؟ وما أشبهه مما يتبيّن به أن المعطوف متأخر ، وأيضاً ما أبعد ذلك في الفاء مع أنها تُصير

(١) شرح الجمل ص ٣٦١ .

(٢) سقطت (عمراً) من أ.

الجملتين واحدةً فيجوز^١ معها ما لا يجوز مع الواو ، فكيف يمتنع معها ما لا يمتنع مع الواو ، وأيضاً يلزمه ألا يجيز ذلك في أو فلا يجيز : أزيداً ضربت عمراً أو أخاه^٢ ؛ لأنه قيد العطف بالواو وحدها . وذلك كله فاسد . وهذه المسألة فرعٌ عن باب الابتداء فما جاز في الابتداء جاز فيها ؛ لأنَّ أصلَ الاسم السابق الابتداء . وقد نصَّ المازنيُّ وابن السراج وغيرهما على جواز الإخبار عن المعطوف بالفاء ، وثم ، وأو ، وغيرها . فأجازا في نحو : قام زيدٌ ثم عمروٌ ، الذي قام زيدٌ ثم هو عمرو^٣ ، ولا فرق بين الموضعين . وقد أجاز ابنُ عصفور ذلك أيضاً في الإخبار ، فكيف لا يجيزه هنا ؟ وقد يجوز في الاشتغال ما لا يجوز / في الإخبار ، ألا ترى أنَّه يجوز نحو : أزيداً ضربت أخاه . وضربت عمراً ، ولو قلتَ : الذي ضربت أخاه وضربت عمراً زيدٌ لم يجز . وكذلك في الصفة ، فتقييدُ العطف بالواو خاصةً خطأً ، بل الصحيح في هذه المسألة ما قال السيرافي في ضَبْطِهَا إذ قال : «إذا كان في الجملة ضميرُ اسمٍ متقدِّمٍ فهي من سببِ ذلك الاسم ، وإن لم يكن فيها ضميرٌ ، وجئتَ بجملةٍ أخرى فيها ضميرُ الاسم لم يَجْزُ» قال : «ولا تبالٍ في أيِّ موضع ، من الجملة وقع ذلك الضمير» . فهذا كله يَدُلُّ على صِحَّةِ ما اقتضاه إطلاقُ الناطم . وإنَّما اقتصر في التسهيل على العطف بالواو خاصة ؛ لأنَّ سيبويه لم يذكر في الاشتغال إلا ذلك ، كما أنَّه لم يذكر من التوابع إلا النعت ، وهذا العطف . وليس في ذلك دليلٌ ؛ إذ لم يَنْفِ ما عداهما .

فإن قيل : إن كان كذلك فكيف الأمرُ في الشرط الثاني ، وهو ألا يتكرر العامل .

-
- (١) في حاشية الأصل ، وأوس : «فيجوز» .
 - (٢) في أ : «وأخاه» بسقوط همزة (أو) .
 - (٣) انظر الأصول ٣١٠/٢ ، هـع الموامع ١٥٧/٥-١٥٨ .
 - (٤) في شرح كتاب سيبويه للسيرافي : «فهو سبب» .
 - (٥) شرح السيرافي ١/١١٩ ، وسقط قوله : «وإن لم يكن فيها ضمير لم يجز» من نسخته التي وقفت عليها .

فالجواب : أنَّ هذا أسهلُ ، فإنَّ العامل إذا تكررَ فقد صار الكلام جملتين ، وصار التابعُ غيرَ تابعٍ ؛ إذ ذلك الآن من عطف الجمل ، لا من عطف المفردات ، وعلى أنَّك إنَّ قَدَّرْتَ تكرار العامل لمجرد التأكيد ، فلا مانعَ من المسألة ؛ لأنَّ عطفَ المفردات باقٍ ، فالأخ تابعٌ لعمرو ، وضربتَ الثاني كالعَدَم . وقد أجاز ابنُ السراج في الإخبار : الذي ضربته وضربتُ عمراً زيدٌ ، على أنَّ يكونَ ضربتَ الثاني لمجردِ التأكيد^١ . فكذلك هنا . ولم يتكلَّم سيويه على ذلك ، بل على أنَّ يكون تكرار العامل لغير التأكيد ، فهو الذي مَنَعَ . فقد ظهر أنَّ كلامَ الناظم هو الجاري على القواعد ، وكلام غيره ليس كذلك ، وهو ممَّا يؤكد البحث عن كلامه وإطلاقاته في هذا النظم وتقييداته^٢ ، فإنَّ تحتها دفائن قلَّما يُشعر لها . وقد مضى من ذلك أشياء ، وسيأتي أُخَرُ إن شاء الله . وبالله التوفيق .

(١) الأصول ٣١١/٢ .

(٢) في أوس : «أو تقييداته» .

تعدّي الفعل ولزومه

الأفعال على قسمين : مُتَعَدٍّ ، وهو ما يطلب بنفسه بعد فاعله مفعولاً به ، ويسمى ذلك الفعل متعدّياً ، وواقعاً ، ومتجاوزاً ، ويسمى طلبه ذلك تَعَدِّيّاً ؛ وإنّما سُمِّيَ الفعلُ مُتَعَدِّيّاً لأنّه تَعَدَّى ، أي : تجاوز فاعله إلى مفعول به ، وواقعاً لأنّه وقع على المفعول به ، ومتجاوزاً إذْ تجاوز مرفوعه إلى غيره .

وغيرُ مُتَعَدٍّ وهو بخلافه ، ويسمى لازماً ، ووصفه ذلك لزوماً ، لأنّه لزم^٢ فاعله فلم يتعدّه ، ولم يجاوزه إلى غيره . وكلا القسمين لا بُدَّ من التفرقة بينهما حتى يُعرَفَا ، وَيَتَبَيَّنَ وجهُ القياس اللفظي بالنسبة إلى كلِّ واحد منهما ، ولا يمكن أن يُعرفَ ذلك بالمعنى ، لأنَّ الفعلين قد يجتمعان في أصل المعنى وأحدهما متعدّدٌ ، والآخر غيرُ متعدّدٍ ، كآمنتُ به وصدّقته ، فالأول غيرُ مُتَعَدٍّ في الاصطلاح ، والثاني مُتَعَدٍّ ؛ لأنَّ الواصلَ بحرف الجر غيرُ متعدّدٍ في أشهر الاستعمال ، وكذلك : نسيته وذهلتُ عنه ، وأحببته ورغبتُ فيه ، واستطعته وَقَدَرْتُ عليه ، ونحو ذلك . فلا بُدَّ من ضابط لفظي يُرْجَعُ إليه ، والذي ضَبَطَ / ٦٣/ به الناظم ذلك ، وفَرَّقَ به بين / الفريقين أن قال :

عَلَامَةُ الفعلِ المُتَعَدِّي أنْ تَصِلَ «ها» غيرُ مصدرٍ به ، نحو عَمِلَ
يعني أنَّ الفعل المتعدّي علامته الدالّة على أنّه متعدّدٌ صحّة وصلِ هاءِ الضمير به
إذا لم تكن تلك الهاء دالّة على المصدر ، وذلك نحو : عَمِلَ ، فإنّك تقول :
البيتُ عَمِلْتُهُ ، وليستِ الهاءُ ههنا للمصدر ، بل للبيت ، وهو المعمول ،

(١) في الأصول : (إذا) .

(٢) سقطت (لزم) من الأصل ، ومن أ .

وكذلك تقول : ضَرَبَهُ ، وأَكْرَمَهُ ، وأَعَانَهُ ، وأَهَانَهُ ، واستعملَهُ ، ونحو ذلك ، والهَاءُ ليست للمصدر ، فلو كان الموصول بالفعل هاء المصدر ، أي الهاء الدالة على المصدر لم يكن في ذلك دلالة على أنه متعدٍّ ، فإنَّك تقول : القيامُ قَمْتُهُ ، وقام لا يتعدَّى ، وتقول : تكَلَّمَهُ ، وتكلَّم لا يتعدَّى ، وخرَجُهُ ، وخرج لا يتعدَّى ، وذهب وانطلقه ، وكثيراً من ذلك ، وليس فيها دلالة على التعدِّي ، لأنَّ الهاءَ للمصدر ، فلو فرضتها في هذه الأفعال لغير المصدر لم يستقيم فمن ههنا دلٌّ على أنَّها غيرُ متعدِّية ، ودلٌّ على أنَّ الأولى متعدِّية ، فتقول : عَمِلْتُ البيتَ ، وضربتُ زيداً ، وأكرمتُ عمراً ، وأعنتُ خالداً ؛ لأنَّك تقول : عملته ، وضربته ، وأكرمته ، وأعنته ، ولم ترد مصدراً ، ولا تقول : قُمتُ زيداً ، ولا : تكَلَّمْتُ عمراً ، ولا : خرجتُ زيداً ، ولا : ذهبتُ البلدَ ، لأنَّك لا تقول : قَمْتُهُ ولا تكَلَّمْتُهُ ، ولا خرجتُهُ ، ولا ذهبتُهُ ولم ترد المصدرَ ، فلو أردتَ المصدرَ لصَحَّ ، وكذلك تقول : قمت القيامَ . وخرجت الخروجَ ، وذهبت الذهابَ ، وسبب عدمِ دلالةِ هاءِ المصدر على التعدِّي أنَّ كلَّ فعلٍ متعدِّياً كان أو غيرَ متعدٍّ يتعدَّى إلى المصدر ، وتلحقه هاءُه .

وفائدة قوله : «أنَّ تصِلَ ها» الاستظهار ، والاحتراز من الفعل الواصل بحرف الجر ، فإنَّك تقول : قام به ، وتكلَّم به ، وخرج إليه ، وذهب به وانطلق إليه ، ونحو ذلك ، فيتعدَّى إلى هاء غير المصدر لكن من غير اتصال ، بل بواسطة تفصل بينهما ، فلا يُسمَّى لذلك متعدِّياً إذ لم تكن الهاءُ موصولةً به .

وقوله : «أنَّ تصلِ ها غير مصدر به» لا يعني أنَّ تصِلَ الهاءُ به كيف اتَّفَقَ ، بل يريد أنَّ يكونَ الشأن فيه كذلك ، والاستعمال جارياً عليه ، لأنَّ من الأفعال ما هو لازمٌ ، لكنَّه يتعدَّى في حال الضرورة ، أو فيما لا يُعتدُّ به في الكلام ، ولا يقاس عليه ، كمررتُ في قول جرير :

(١) في أ: (الذهب) .

تمرون الديار ولن تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرام^١
 فإنه تعدى بنفسه هنا ، فساغ بالنسبة إلى هذا البيت : مررته ، فلو عوّضه منه
 لكان مثله ، لكن ليس^٢ من شأنه أن يكون كذلك ، فليس بداخل تحت قاعدة
 المتعدّي بهذا الاعتبار . وكذلك قول أعرابي من بني كلاب :

تحنّ فتبدي ما بها من صَبَابَةٍ وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني^٣
 فقضاني في البيت قد يُعَوّضُ منه قضاءه ، وليس الاستعمال فيه كذلك ، وإنما
 يقال : قضى عليه . ومما جاء منه في الكلام ولا يقاس عليه قول الله تعالى : ﴿ قَالَ
 فِيمَا أَعْوَيْنِي لَا أَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^٤ الأصل فيه : على صراطك
 المستقيم ، وكذلك الاستعمال في قَعَدَ أن يتعدّى بحرف الجر ، فمثل هذه /
 الأشياء إن صَحَّ فيها وصلُّ الهاء لغير المصدر ، فليست بمُرَادِهِ ؛ إذ كان مقصوده
 ما كان ذلك فيه مُطَرِّدًا .

وهذا التعريف فيه نظَرٌ من أوجه :

أحدها : أن ما كان يتعدّى تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجر كشكرت
 وَنَصَحْتُ ، وَكَلْتُ ، وَوَزَنْتُ يُشْكِلُ دخوله تحت قاعدته وخروجه عنها ؛ إذ
 قد قَدِّمْتُ أن مراده دخولُ الهاء على ما هو الشأن ، ونحن نجد مثل هذا لا
 يَسْتَتِبُّ فيه إسقاط حرف الجر ، لمشاركة إثباته ، فلا تقول شكرته بإطلاقٍ ، ولا

(١) تقدم تخريج الشاهد في باب الاشتغال .

(٢) سقطت (ليس) من الأصل .

(٣) الشاهد في الكامل للمبرد ٤٧/١ منسوب إلى أعرابي من بني كلاب كما عزاه الشاطبي ،
 وينسب إلى عروة بن حزام ، وليس في ديوانه ، وانظره في شرح الحماسة للمرزوقي ٣٤٤/١ ،
 ١١٦٢/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، ضرائر الشعر ص ١٤٦ ، الجنى الداني
 ص ٤٤٣ ، مغني اللبيب ص ١٩ ، ٧٥١ ، شرح شواهد للسيوطي ٤١٤/١ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٦ .

نصحته كذلك ، فيقتضي أنه غير متعد ، وأيضاً فلا يستتب فيه ثبوت حرف الجر ، وذلك يقتضي أنه متعد ؛ إذ كان يصح أن تقول : نصحته وشكرته على الجملة . وهذا اضطراب . والثاني : أن ظروف الزمان والمكان قد يتسع فيها حتى إن ما كان منها متصرفاً يجوز فيه ذلك قياساً ، فصارت أفعالها مما شأنها أن تلحقها هاء غير المصدر ، نحو قولك : يوم الجمعة سرته ، ومكانكم قمته ، وشهر رمضان صمته ، وفي القرآن الكريم : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾^١ وهذا على إجراء الظرف مجرى المفعول به مجازاً ، وهو كثير في كلام العرب . فإذا كان كذلك فكل فعل صلح معه هاء الظرف متعد على طريقته . وكل فعل يعمل في الظرف متعدياً كان أو غير متعد ، فافتضى أن قمت ، وصممت ، وقعدت ، وغير ذلك من غير المتعدّي متعد ، وذلك غير صحيح ؛ إذ النحويون لا يطلقون عليها اسم التعدّي حقيقة . ومن هذا الباب : دخلت مع الأماكن المختصة فإن هاء غير المصدر يطرد فيها . مع أن سبويه وغيره لم يجعله متعدياً^٢ .

والثالث : أنه أخرج بهذا الضابط قسماً من أقسام المتعدّي ؛ إذ قسم النحويون المتعدّي ثلاثة أقسام : قسماً يتعدّى بنفسه ، وقسماً يتعدّى بحرف الجر ، وقسماً ثالثاً يتعدّى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى . وإنما عدّوا ما يتعدّى بحرف الجر قسماً ثالثاً من أجل لزومه الطلب للمعمول كالتعدّي بنفسه ، كمررت ، وعجبت ، ورغبت ، فإنها طالبة للمجرور لزوماً . وفرّقوا بينها وبين ما لا يطلبه لزوماً ، كقام ، وقعد ، فجعلوا طلبها للمجرور إن وجد غير تعد ، وسَمَوْه تعلقاً . فالناظم قد نظم هذا القسم في سلك ما لا يتعدّى . وذلك خلافاً ظاهر .

(١) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٢) الكتاب ٣٥/١ .

والرابع : أنَّ الأفعالَ المتقدمَ ذكرُها ، ممَّا انتصب في الشعرِ ، أو في النادر على إسقاط الجار ، كمررتُ ، ونحوها متعديةً بلا بُدْ ؛ لأنَّها وصلت إلى ما نصبته بنفسها . وإطلاق اسم المتعدِّي عليها صحيحٌ ، وإن كان غير مقيس . ولا يصح أن يقال في «تمرون الديار» إنَّ (تمرون) غير متعدٍّ ، وهو قد نصب المفعولَ به ، وكذلك الأمر في «لقضائي» وفي : ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^١ وما أشبه ذلك ، فإنَّ الفعلَ قد وصل إليها بنفسه ، ولا معنى للتعدِّي إلَّا ذلك . فكيف يقال : إن علامة المتعدِّي وصلُ هاء المصدر به ، وها هنا لو قلت ذلك ، / فيها لم يصح .

والخامس : أنَّ من الأفعال أفعالاً كثيرة جداً تستعمل متعديةً وغير متعديةً مع أنَّ البنية^٢ واحدة ، نحو غاض الماءَ وغيضته ، ورجعَ الشيءَ ورجعته ، ووقف الفرسُ ووقفته ، وعمرَ المنزلَ وعمرته ، ومن ذلك كثير ، فمن أين يعرف في هذا الباب المتعدِّي من غيره بهذا العقد ، وأنت إذا نظرت في رجَعَ الشيء مثلاً هل يتعدَّى أم لا ؟ فوصلت به هاء المصدر . قلت : رجعته ، وهو صحيح مع أنَّه كان عندك غير متعدٍّ ، فمثل هذا لا يتم تعريفاً لهذه الأفعال وأشباهها .

والسادس : أنَّ هذا الضابطَ دوريٌّ ، فلا يصحُّ ، وإنما كان كذلك لأنَّ إلحاقنا الهاء لغير المصدر تتوقف صحته على معرفة كون الفعل متعدياً ؛ إذ كنا لا نقول : عرفته حتى نقول : عرفتُ زيداً . وهذا هو المطلوب فقد توقفت معرفة المتعدِّي على صحة إلحاق الهاء ، وإلحاقُ الهاء مُتَوَقَّفٌ على معرفة المتعدِّي . وهذا دَوْرٌ لا يصح التعريف به .

والجواب عن الأول : أن بابَ نصحتُ ، وشكرتُ متوقفٌ على السماع ،

(١) سورة الأعراف آية ١٦ .

(٢) في الأصل وحده : (النِّية) .

(٣) في الأصل وحده : (رجعت الشيء) وهو خطأ .

والناظم إنما تكلم على القياس ، فلا يُعْتَرَضُ بالسماح عليه ؛ إذ لم يَتَعَرَّضْ له .
وأيضاً فإنه على أحد الوجهين قابل لهاء غير المصدر في أحد الوجهين ، فهو في ذلك متعدّد ، وفي الوجه الآخر غير قابل ، فلا يكون متعدّياً ، فدخل تحت ضابطه .
وعن الثاني : أنَّ الاتساع في الظروف مجازٌ وعلى خلاف الأصل ، وإن كان قياساً ، والأصلُ ألاَّ يتعدّى بنفسه بل بحرف الجر ، أو^١ على تقديره ، فإذا جيء بضمير الظرف تعدّى بالحرف ، وإذا كان كذلك فالضابط غير مُسْتَتَب^٢ فيها على الإطلاق ، إذ لا تتصل الهاء فيها بالفعل إلا بقيد ، والضابط مطلق . وأيضاً الظرف المُتَّسِعُ فيه إن قيل فيه مفعولٌ به ، ولو على الجواز^٣ ، فاتصال هاء غير المصدر به على ذلك^٤ التقدير جائز ، فيكون علامة صحيحة .

وعن الثالث : أنَّ الناظم اصطَلَحَ في التعدّي اصطلاحاً التزمه ، فأطلقه على وصول الفعل للمفعول بنفسه خاصة ، ولذلك قال : بعد : «فانصب به مفعوله» ومن سَمَّى المجرور مُتَعَدِّياً إليه فاصطلاح ثان ، ولا مُشَاحَةً في الاصطلاح إذا كان مفهوم المراد ، مع أنَّ سيبويه لم يُسَمِّ التعدّي بحرف الجر متعدّياً^٥ ، وإنما سمّاه إضافة^٦ . فما اصطَلَحَ عليه الناظم أولى . وأيضاً فقد أطلق على المتعدّي بالحرف الجار لفظ التعدّي في قوله بعد هذا : «وَعَدُّ لازماً بحرف جر» وعلى هذا يسقط السؤال من أصله .

وعن الرابع : أنَّ الناظم لا يُنَازِعُ في تسمية ما انتصب في الشعر أو غيره

(١) في أ : (إذ) .

(٢) في الأصل : «مستتب» .

(٣) في حاشية الأصل : «خ : المجاز» ، ومثله في س .

(٤) في أ : «ذلك على ذلك» .

(٥) في الأصل : «متعدّياً» وفي س : «المتعدّي . . . متعدّياً» ، وما أثبت من أ ، ويعضده قوله بعد :

«وإنما سمّاه إضافة» .

(٦) الكتاب ١/٤١٩ .

مفعولاً به ، فهو داخل تحت التعريف في ذلك الموضع ، وهو الشعر مثلاً ، فإنه لو قال : (لقضاه) موضع (لقضائي) ، و(تمرونه) موضع (تمرون الديار) لكان صحيحاً في الشعر ، سائغاً فيه . وأيضاً فإنما تكلم على العلامة القياسية الشائعة في كل فعل ، فمررت بحسب ذلك غير متعدٍ أي / إن عدم التعدّي هو الشائع فيه / ٦٦/ في الكلام ، وعلى هذا وصفه^١ ، والخصوصات أمر آخر يحتاج إلى نظر خاص . وهو لم يتعرض له ، وكذلك القول في قضى وقعد ونحوهما أيضاً فإن التعريفات والرسوم في هذه الصناعة إنما هي أكثرية ، وقد اقتصر عليها الكثير ؛ لعسر الحصر في أمر منتشر^٢ ، لاسيما ما يرجع إلى الشذوذات والنوادر .

وعن الخامس : أن ذلك الباب وإن كثر مُتلقًى من السماع ، فليس للقياس فيه مدخل ، فليس في إدخاله تحت الضابط فائدة . وهذا هو الأولى في الجواب عن الأول والرابع . وإذا سلّمنا فهو داخل على أحد الاستعمالين لصلاحيته إذ ذاك لهاء غير المصدر ، وغير داخل في الاستعمال الآخر لعدم الصلاحية .

وعن السادس : أن مقصوده الاختبار بما يجده الإنسان^٣ في نفسه من ذوق صناعي ، أو ذرية استعماليه ، وخبرة عادية على الجملة ، وذلك أن الإنسان إذا قال : ضربته مثلاً ، وهو يريد بالهاء شخصاً من الأشخاص ، فالنفس تقبل ذلك وتصحّحه بما لها فيه من الاستعمال العادي ، والذرية الذوقية ، وإذا قال : قمته ، وهو يريد غير المصدر لم تقبله نفسه ، ونفرت عنه بالعادة ، وكذلك إذا قلت : علمته ، وعرفته ، وكسوته وكلمته كان مقبولاً ، فإذا قلت : خرجته وانطلقته ، وزهبت ، وحسنته . ونحو ذلك كان غير مقبول . هذا الذي يعني خاصة ، وهو

(١) في حاشية الأصل «خ : وضعه» ومثله في س .

(٢) في الأصل : «منتشر» بالناء ، وما أثبت من أ وس .

(٣) في أ : «الأنسق» تحريف .

الذي جرى عليه في التسهيل^١ ، وشرحه إذا تأملته ، فالضابط في تقريب التعريف صحيح . ثم بين إعرابه ، وعامله فقال :

فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل ، نحو : تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ

يعني أنَّ مفعولَ الفعل الذي تعدَّى إليه يُنصبُ به أبداً إذا لم يكن نائباً عن فاعله ، وذلك حين يُحذفُ الفاعلُ ، فإنَّه قد تقدَّم أنَّ له^٢ الرفع بنيابته عنه . فإذا لم يُحذفِ الفاعل فلا بُدَّ من نصبه ، مثال ذلك : تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ ، فالكُتُبُ هو الذي تعدَّى إليه تَدَبَّرَ ، وحاله النصب إذ لم يقع نائباً . وما ذكره من الضابط حاصل في تَدَبَّرْتُ الكتابَ أو الكُتُبَ ، والتَّدَبَّرَ : التَّأَمَّلُ ، والتَّفَهُمُ ، وحقيقته : النظر في عاقبة الأمر وما يؤولُ إليه . وفي قوله : «فانصب به» إشارة ، بل تصریح بأنَّ المفعولَ منصوبٌ بفعله الذي تعدَّى له ؛ إذ الضمير في به عائِدٌ على الفعل ، أي : انصب بالفعل مفعوله . وهذا رأيُ سيبويه ، وغيره من أهل البصرة . خلافاً لأهل الكوفة . والدليل على صحة رأي الناظم أنَّ أصلَ العمل الطلبُ ، والطالب للمفعول ليس شيئاً غيرَ الفعل فهو إذاً العامل ، ولذلك ترى المفعول يدور مع الفعل في تصرُّفه وجوداً^٣ وعدمًا ، فإن كان الفعلُ مُتَصَرِّفاً تَصَرَّفَ المفعول ، فتقدَّم أو توسَّط ، وإذا لم يكن الفعل متصرفاً لم يتقدَّم ، ولا زال عن موضعه الخاص به . وهذا / ظاهر . وقد اضطرب الكوفيون في العامل ما هو ، /٦٧/ فذهب هشامُ بنُ معاويةَ الملقَّبُ بالطَّوَالُ - صاحب الكسائي - إلى أنَّه منصوب

(١) في التسهيل ص ٨٣ : «وإذا اقتضى فعلٌ مصوغاً له بأطراد اسمٍ مفعول تامٍّ ، نصبه مفعولاً به ، ويسمى : متعدّياً» ، وانظر شرحه ، السفر الأول ، ٧٤٤/٢ ، والمساعد ٤٢٦/١ .

(٢) سقطت (له) من الأصل .

(٣) في الأصل : (وجوباً) تحريف ، وما أثبت من أ وس .

(٤) قوله : «الطَّوَالُ» هكذا في الأصول ، وهو وهمٌ ، فالطَّوَالُ لقب لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الكوفي (ت ٥٢٤٣ هـ ، ترجمته في إنباه الرواة ٩٢/٢ ، بغية الوعاة ٥٠/١٥ . . .) . =

بالفاعل ، وذهب الفراء إلى أنه منصوب بالفعل والفاعل معاً ، حكى القولين الفارسي وغيره^١ ، وحكى صاحب الإنصاف قولاً ثالثاً عن خلف الأحمر : أنه منصوبٌ بمعنى المفعولية^٢ . فأما مذهب هشام فرُدُّ بأنه لو كان الفاعل هو العاملُ لَعَمِلَ فيه وهو غير مسند إلى الفعل ؛ إذ هو الفاعل مع الإسناد .

فإن قيل : إنما يعمل بهذا الوصف وهو كونه مسنداً إليه .

قيل : فأجيز أن ينتصبَ بالابتداء ، نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً ؛ لأنه مثل الفاعل في أنه محدثٌ عنه ، وأيضاً لو كان كذلك لم يكن لاعتبار الفعل في جواز تقديم المفعول معنى ، فلم يُعْتَبَر تَصَرُّفُهُ ، بل كان ينبغي أن يَتَصَرَّفَ المفعولُ الذي يصحبه فعلٌ غير متصرف كما يتصرف المفعول الذي صحبه فعلٌ متصرف ، لأنَّ العاملَ في الموضعين الفاعلُ ، وهو على كل وجه فاعل ، فلما لم يَجْزُ ذلك مع نحو : نَعَمْ ، وجاز مع نحو : ضَرَبَ مع أنَّ الفاعلَ واحدٌ فيهما دلٌّ على أنه ليس العامل . وأما مذهبُ الفراء فرُدُّ بأنه لو كان كذلك لامتنع توسطُ المفعول بين الفعل والفاعل معاً ، ولم يوجد مثل قوله : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^٣ وأيضاً فإنَّ محصُولَ هذا القول راجعٌ إلى أنَّ العاملَ معنى غير فعل ، فيمتنع تقديمُ المفعول

= والرأي المذكور مشهور النسبة إلى هشام بن معاوية الضريير الكوفي / انظر الإنصاف ١/٧٩ ، شرح الكافية للرضي ١/٣٣٥ ، المساعد ١/٤٢٦ .

(١) انظر المصادر السابقة ، والمغني لابن فلاح ١/١٢١ .

(٢) الإنصاف ١/٧٩ ، وفيه : «خلف الأحمر من الكوفيين» . وهو وهم من الأنباري - تبعه فيه

كثير من العلماء بعد ٥ - ؛ لأنَّ خلفاً من مشاهير رواة الشعر البصريين ، ولم يكن مبرزاً في النحو (انظر بغية الوعاة ١/٥٥٤) ، والمقصود هنا هو الأحمر الكوفي (على بن المبارك) تلميذ الكسائي (ترجمته في بغية الوعاة ٢/١٥٨) . وقد أحس ابن فلاح بما في عبارة الأنباري ومن تبعه ، فقال في المغني ١/١٢١ : «الرابع : لخلف الأحمر من الكوفيين ، وقيل : اسمه على بن المبارك يلقب بالأحمر من أصحاب الكسائي» .

(٣) سورة فاطر آية ٢٨ .

مطلقاً بناءً على القاعدة المستمرة: «أن العامل إذا كان معنى لم يَجُزْ تقديمُ المعمول فيه على المعنى ، ولذلك يمتنع : قائماً خلفك زيدٌ ، وما أشبه ذلك ، فإن أجازَ التقديم هذا والعامل معنى . لزمه في كل موضع كان العامل فيه معنى . وأدَّى إلى مخالفة العرب والنحويين . وأما مذهبُ خلف فَرَدُّ بَأَنَّهُ لو كان كما قال لوجب ألا يرتفع ما لم يُسمَّ فاعله لوجود معنى المفعولية ، كما أن رفعه الفاعل بمعنى الفاعلية باطلٌ ، لعدم معنى الفاعلية في نحو : مات زيدٌ ، وسَقَطَ الحائِطُ ، وما أشبه ذلك مع أنه قد ارتفع فيه الاسم كما ارتفع في : قام زيدٌ ، ونحوه . وأيضاً كان يجب أن يتصيبَ زيدٌ من قولك : زيدٌ مضروبٌ ؛ لوجود معنى المفعولية . هذا ما قيل في الرد على هذه المذاهب^٢ ، فالأصح ما ذهب إليه الناظمُ إلا ابن خروف لما قرَّرَ نحو هذه الأشياء من كلام الفارسي قال : «هذا كله فاسدٌ يُنبَى على أصلٍ فاسدٍ ، أضافَ العمل إلى الألفاظ حقيقةً ، وتأوَّلَ ذلك على الأئمة ؛ وذلك لأنَّ الرفعَ والناصبَ والجارَ والجازِمَ إنما هو المتكلم ، والألفاظ لا عملَ لها لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ ، وينصب عند آخر ، ويَجُزُّ ويَجُزُّم عند آخر ، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدمًا نسبوا العمل إليها اتساعاً ونظماً للاصطلاح فقط» انتهى / قوله ، وما قال هو الذي أراد الفارسي فليس بمخالف لما قال ، كيف وابن / ٦٨/ جني هو الذي أصَّلَ ذلك الأصل الذي بنى عليه ابن خروف^٣ ، وابن جني صنيعةٌ الفارسي ، وناشرُ علمه^٤ ، وعبد نعمته في مثل هذه الأشياء ، فَرَدُّ ابن خروف مُشكِلاً . ولما رأى الناظم هذا الاصطلاح ممّا قد يخفى على كثير من الناس حرَّرَ عبارته على الأصل المقصود ، فلم يبق ما يُعْتَدَرُ منه ، فقال : «فانصب به مفعوله»

(١) في أ: «على أن القاعدة» .

(٢) انظر الإنصاف ٨٠/١ - ٨١ ، والمغنى لابن فلاح ١/١ ل ١٢١ .

(٣) الخصائص ١٠٩/١ - ١١٠ .

(٤) في الأصل وحده : «ضيقة» .

(٥) في الأصل وحده : «عليه» .

ففاعل (انصب) هو المتكلم ، والباء في (به) للسبب ، كأنه قال : انصب أيها المتكلم مفعول الفعل بسببه وبحضوره ، فلم يُنسب العمل إلا للمتكلم ، لكن بقرينة حضور الفعل الطالب للنصب . وهذا كله ظاهر . قال ابن جني في الخصائص : «سألت الشجري يوماً فقلت : يا أبا عبد الله كيف تقول : ضَرَبْتُ أَخَاكَ ، فقال : كذاك ، فقلت : أَفَتَقُولُ : ضَرَبْتُ أَخُوكَ ، فقال : لا أقول : أَخُوكَ ، أبداً . قلت : كيف تقول : ضَرَبَنِي أَخُوكَ ، فقال : كذاك ، فقلت : أَلَسْتَ زَعَمْتَ أَنَّكَ لا تقول أَخُوكَ أبداً ، فقال : أَيْشٍ ذَا ! اختلفت جهتا الكلام»^١ . فهذا نحو من قولك : رفعته لأنَّ الفعلَ طلبه بالفاعلية ، ونصبته لأنَّه طلبه بالمفعولية ، وهو قريب من الاصطلاح . وعلى الجملة فمثل هذه المسائل لا يُجدي^٢ فيها الخلافُ فائدةً غيرَ تنقيح وجه الحكمة الصناعية والله أعلم .

ولا زِمَ غيرُ المُعَدِّي وَحْتِمَ لزومُ أفعالِ السَّجَايا كَنَهْمِ^٣
 كذا أفعَلٌ والمضاهي أفعُنَسَسَا وما اقتضى نَظَافَةً أو دَنَسَا
 أو عَرَضًا أو طَاوَعَ المُعَدِّي لواحدٍ كَمَدَّه فامتدَّا

هذا هو القسم الثاني ، وهو غيرُ المتعدِّي ، وسمَّاه لازماً بقوله : «ولا زِمَ غير المُعَدِّي» يعني أنَّه يسمَّى لازماً في الاصطلاح ؛ لكونه لَزِمَ فاعِلَه فلم يتجاوزَه إلى غيره . ولما ضبط المتعدِّي بضابط يتحصَّلُ به أكثرُ الأفعالِ المتعدِّية تحت التمييز حاول مثل ذلك في اللازم أو نحواً منه ، وذلك أنَّ المتعدِّي وغيرَ المتعدِّي إنما هو سماعيٌّ ، والضابط القياسيُّ فيه ضعيفٌ ؛ لأنَّه إِنَّمَا يَشْمَلُ من الأفعالِ جملةً أكثريةً ، لكنَّ النحويين تكلفوا لها ضوابطَ بحسبِ الإمكان في صناعة القياس ، كما

(١) الخصائص ٢٥٠/١ ، وانظر ص ٧٦ منه .

(٢) في الأصل : (يجري) ، وفي أ : (يجد) .

(٣) سقط البيتان : الأول والثاني .

(٤) في أ : «أن غير المتعدِّي وغير المتعدِّي» .

وَارْجَحَنَّ ، وَاَزْلَغَبَ^١ ، وَإِنَّمَا كَثُرَتِ الْمُثُلُ لِيَتَبَيَّنَ عَدَمُ التَّعَدِّي إِذَا اسْتَقْرَأَهَا فِي الاستعمال العربي .

وقوله : « كَذَا أَفْعَلَلَّ » حَذَفَ مِنْهُ وَآوَ الْعُطْفَ عَلَى عَادَتِهِ أَيْ وَكَذَا أَفْعَلَلَّ ، وَأَتَى بِالمثال على ظاهر الأمر فيه فِي اطمَآنَّ ، وبابه من أَنَّ اللامَ الأولى من لامات الكلمة متحركة ، وذلك موهوم أَنَّهُ أَصْلُ فِي المثال ، وقد ركب في ذلك ما ركبه المازني^٢ ، وقد قال ابن جنى : إِنَّ أَصْلَ أَفْعَلَلَّ أَفْعَلَّلَلَّ - يعني باسكان اللام الأولى ، قال : « فعلى هذا ينبغي أَنْ يَكُونَ أَصْلُ اطمَآنَّ اطمَآنَنَ ، فكروها اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، ثُمَّ أَدغمتِ اللامُ الثانيةُ فِي اللامِ الثالثة ، فصار اطمَآنَّ كما ترى » قال : « ويدل على ذلك أَنَّهُ إِذَا سُكِّنَ الْآخِرُ مِنْهُمَا عَادَ الْبِنَاءُ إِلَى أَصْلِهِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : اطمَآنَنْتُ فَتَبِينُ النُّونَ الأولى لما سكنتِ النُّونَ الآخرة ، ثم يَبِينُ ذَلِكَ بِيَابٍ شَدَّ حِينَ تَقُولُ مَعَ الضمير : شَدَّذْتُ فَتَظْهَرُ التَّضْعِيفُ ، وبِابٍ أَحْمَرٍ حِينَ تَقُولُ : أَحْمَرَزْتُ^٣ . فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَكَانَ الأولى أَنْ يَأْتِيَ بِالمثال على أَصْلِهِ . والعذر له أَمْرَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ فِي ذَلِكَ مُتَّبِعٌ لِأَمَامٍ مِنْ أُمَّةِ النُّحُو ، فَلَا عَنَبَ عَلَيْهِ .

(١) فِي أ : « وَاِرْتَعَدُّ » بالذال ، و« اِمْرَقَرُّ » بالزاي مكان « اِرْتَعَنُّ » و« اِمْرَقَرُّ » تحريف . وفيها : « وَاِقْصَعَلُّ » ، و« اِمْفَعَلُّ » ، و« اِقْلَغَفُّ » .

اِرْمَجَنَّ وَاِرْجَحَنَّ : مال واهتز . وَاِشْمَعَلَّ : أشرف ، وبادر . وَاِصْمَعَدَّ : انطلق مسرعاً . وَاِرْتَعَنَّ الشَّعْرُ : تسدلَّ ، والرجل : ضعف واسترخى . وَاِقْصَعَلَّتِ الشَّمْسُ : تَكَبَّدَتْ السَّمَاءُ . وَاِقْلَغَفَّ الْجِلْدُ : انزوى . وَاِزْمَهَرَّ : اشتدَّ برده . وَاِسْبَطَرَّ : اضطجع وامتدَّ ، والإبل أسرع . وَاِمْدَقَرَّ اللَّيْنُ الرَّائِبُ : صار اللَّيْنُ نَاحِيَةً ، والماء نَاحِيَةً ، أو اختلط بالماء . وَاِشْمَخَرَّ : طال . وَاِزْلَغَبَّ الشَّعْرُ : نبت بعد الحلق ، والفِرْعُ : نبت ريشه .

(٢) انظر المنصف ٢/٢٦٦ .

(٣) فِي المنصف ٢/٢٦٦ : « قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يَقُولُ [الْمَازِنِيُّ] : لَمَّا كَانَ أَصْلُ « اطمَآنَّ : اطمَآنَنَ » كَرِهُوا تَحْرِيكَ حَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَمَا كَرِهُوا ذَلِكَ فِي : أَحْمَرَّ ، فَأَسْكَنُوا الأولى ، وَطَرَحُوا حَرَكَةَ عَلَى الْهَمْزَةِ ، ثُمَّ أَدغَمُوهُ ، فَزَالَ مَا يَسْتَقِلُّونَ » .

والثاني : أنَّ هذا المثال لا يأتي أبداً إلا مضاعف اللام الأخيرة ولم يأت فيه مثل : اسْفَرْجَلْ ؛ إذ لا يجاوز بحروفه الأصلية الأربعة ، وإنما ذلك للأسماء وحدها ، والإدغام لازم للتضعيف فأتى^١ بلفظ المثال الذي هو أظهر في الاستعمال من الأصل ، وأما كون الفعل مضاهياً لافْعَنْسَسَ فمعناه أنَّ يكون مشابهاً له ، ومشاكلاً ، فإنَّ المضاهاة هي المشاكلة والمشابهة ، وعلى ذلك يَحْتَمِلُ أمرين / :

/٧٠/

أحدهما : أنَّ يريدَ المشابهة تحقيقاً فلا يدخل تحته إلا ما كان ملحقاً بالتضعيف بَأَحْرَنْجَمْ^٢ ؛ لأنَّ حقيقة المضاهاة أنَّ تكون في جميع الوجوه ، فكما تكون في زيادة النون بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها فكذلك تكون في كون الحرف الرابع والخامس زائداً بالتضعيف ، فلا يشمل إلا مثال اسْحَنْكَكَ^٣ ، وما أشبهه . وهذا صحيح ، ولكنه قاصر في التعريف .

والأمر الثاني : أنَّ يريدَ بالمضاهاة ما هو أوسع من ذلك ، وهو المشابهة التي لا يلزم فيها الموافقة في جميع الوجوه ، فيدخل له ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها مطلقاً ، كان الحرفان بعدها أصليين ، أو أحدهما زائداً بالتضعيف ، أو من حروف سألتمونيها فيشمل ما كان على وزن افْعَلَّلَ من الرباعيَّ الأصول ، نحو : اَحْرَنْجَمْ ، وَأَجْرَنْمَزَ واسْحَنْفَرَ ، وَاَحْرَنْطَمَ ، وَاَقْرَنْبَعَ ، وَاَعْرَنْزَمَ ، وَاذْرَنْفَقَ ، وما أشبه ذلك ، وكذلك يشمل ما ألحق

(١) في أ : «يأتي» ، وكان في الأصل مثل ذلك لكنها أصلحت في الحاشية . وما أثبت من س .

(٢) احرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه .

(٣) اسحنكك الليل : أظلم .

(٤) في أ : «اجزنمن» بالنون تحريف ، وفي س : «احرنمز» بالخاء المهملة تصحيف . وَاَجْرَنْمَزَ :

انقبض واجتمع بعضه إلى بعض .

اسْحَنْفَرَ : مضى مسرعاً . وَاَحْرَنْطَمَ : رفع أنفه وأستكبر . وَاَقْرَنْبَعَ : تقبَّض من البرد .

وَاَعْرَنْزَمَ : تجمَّع وأنقبض . وَاذْرَنْفَقَ : تقدَّم وأسرع .

بزيادة التضعيف من باب أولى ، وهو الذي عيّن المثال ، ويشمل أيضاً ما ألحق بزيادة سألتمونيها ، ونحو : احرنبى ، واسلنقى واغلنبى ، واحنبطى غير مهموز ، واحنبطاً مهموزاً أيضاً ، واجلنطى^١ ، فهذا كله على هذا التفسير يدخل تحت قوله : «المضاهي اقعنسسا» وهو أيضاً صحيح في الضرين الأولين إذ لم يوجد^٢ إلا غير متعددين^٣ .

وأماً في الثالث ، وهو مثال افعلنى ففيه نظر ؛ فإن ابن جنى زعم أنه على وجهين : يتعدى ولا يتعدى^٤ فكونه غير متعد هو الأكثر فيه ، وكونه متعدياً مثاله قول الراجز :

قد جعل النّاسُ يغرّنديني أدفعه عني ويسرّنديني^٥

قال أبو عبيدة : المغرّندي ، والمسرّندي : الذي يغلبك ويعلوك^٦ ، ثم أنشد البيتين ، فيبقى على الناظم أنه لم يتحرّز من وزن افعلنى فاقضى أنه لازم على الإطلاق ، وكذلك ابن خروف أتى بالبيتين ، وسلم مقتضاهما من صحة التعدى ، فظهر أن إطلاق الناظم غير محرّر لاحتياجه إلى التقييد .

(١) في الأصل : (مهموز) .

(٢) احرنبى الرجل : تهيأ للغضب والشر ، وقيل : احرنبى : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء . واسلنقى : نام على ظهره . واغلنبى الديك ، والكلب ، والهرة : تهيأ للشر ، وقد يهزم . واحنبطاً الرجل : انتفخ بطنه . واجلنطى : استلقى على الأرض ورفع رجليه .

(٣) في أ : «متعد دين» تحريف .

(٤) المنصف ٨٦/١ ، وانظر منهج السالك ص ١٢٧ .

(٥) لم أقف للرجز على نسبه ، وهو في المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، الخصائص ٢٥٨/٢ ، الاستدراك على كتاب سيويه للزبيدي ص ٣٩ . منهج السالك ص ١٢٧ ، معنى اللبيب ص ٦٧٥ ، التصريح ٣١١/١ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٧ .

(٦) نقله الأزهرى في تهذيب اللغة ٢٤٠/٨ عن أبي عبيد عن أبي عبيدة ، وانظر المصدر نفسه ١٣/١٥٠ . وفي التصريح ٣١١/١ ملخص ما ذكر الشاطبي هنا .

والجواب عنه : أنَّ سيويه أطلق القول بعدم التَّعَدِّي في افْعَلَّلَ ، وافْعَلَّى ، فقال : «وليس في الكلام افْعَلَّلْتُهُ ولا افْعَلَّلَيْتُهُ»^١ . وقال الزبيدي : «أحسب البيتين مصنوعين»^٢ . فإذا كان التَّعَدِّي لم يُسَمَّع إلا في البيتين ، وفيهما للناس مُتَكَلِّم تَرَكَ الاعتماد عليهما ، واعتمد على نقل سيويه ، وأيضاً لو صَحَّ البيتان لم يكن فيهما رَدُّ عليه لشذوذهما بالنسبة إلى عامة الباب . وأما كونُ الفعل مقتضياً للنظافة أو الدَّنَس فذلك قوله : «وما اقتضى نظافة أو دَنَساً» يعني أنَّ ما كان من الأفعال يرجع معناه إلى معنى النظافة أو معنى الدَّنَس فهو أيضاً لازمٌ ، غير مُتَعَدٍّ ، ومثاله : نَظَّفَ ، وَطَهَّرَ الحائضَ وَطَهَّرَتْ ، وَنَقَّى ، وَنَجَسَ وَنَجَسَتْ ، وَقَدَّرَ ، وَرَجَسَ ، وَجَنَّبَ / وَسَمَّجَ ، وَشَحَبَ ، وَنَزَّهَ ، وَحَسَّنَ ، وَقَبَّحَ ، وَبَزَّعَ^٣ ، ومن / ٧١/ ذلك كثير .

وأما كونه يقتضي عَرَضاً فهو قوله : «أو عَرَضاً» وهو معطوف على المنصوب قبله ، أي : وما اقتضى عَرَضاً ، يريد ما كان فيه معنى العَرَض فهو لازمٌ ، والعَرَضُ ما كان داخلاً على الشيء مخالفاً لأصل جِبِلَّتِيهِ ، وعارِضاً له كالمرض ، والفرح ، والحزن ، وبالجمله كل ما يدخل على الأشخاص من زيادة أو نقصان فهو عَرَضٌ ، نحو : مَرِضٌ ، وَبَرِيءٌ ، وَبَرَأٌ ، وَنَشِيطٌ ، وَكَسِيلٌ ، وَفَرِحَ ، وَحَزِنَ ، وَشَبِعَ ، وَسَقِمَ ، وَنَفَقَ ، وَغَرِثَ ، وَظَمِئَ ، وَرَوِيَ^٤ ، وَقَرِعَ^٥ ، وَأَمِنَ ، وَأَشِيرَ ، وَبَطِرَ ، وَقَلِقَ ، وَغَضِبَ ، وَسَكِرَ ، وما أشبه ذلك . ويدخل فيه بمقتضى

(١) الكتاب ٧٧/٤ .

(٢) الاستدراك على كتاب سيويه ص ٣٩ .

(٣) بزح : صار ظريفاً .

(٤) في أ : «فهو» .

(٥) في حاشية الأصل : «خ : ما كان داخلاً» ومثله في س .

(٦) في أ : «وَرَوِيَ» ، والكلمة ساقطة من .

(٧) سقطت «قرع» من أ ومس .

إطلاق اللفظ أيضاً إلاّ الألوان ، نحو : أَحْمَرٌ ، وَاصْفَرُّ ، وَاسْوَدَّ ، وَاذْهَبَ ، وَاغْبَرَّ ، وَأَفْعَالٌ منها كلها أيضاً ، وما كان نحوها .

وأما كونه مطاوعاً للمتعدّي إلى واحد فذلك قوله : «أو طاوع المعدّي لواحده» طاوع معطوفٌ على اقتضى ، أي : وما طاوع المعدّي لواحده فَبَيَّنَ أَنَّ الفعلَ المطاوعَ لفعلٍ يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ لازمٌ غيرُ متعدٍّ ، ومثله بقوله : «مدّه فامتدّ» ومن باب ما مثل به : رددته فارتدّ ، وعددته فاعتدّ ، وعدلته فاعتدل ، وكلّيته فاكتال ، وغمّمته فاغتمّ ، وأنعمّ أيضاً ، ومثله أيضاً : كسّرتُه فانكسر^١ ، وخطّمته فانخطّم^٢ ، وحسّرتُه فانحسر^٣ ، وشوّيته فانشوى ، قال سيبويه : « وبعضهم يقول فاشتوى^٤ » ، وصرفته فانصرف^٥ ، وقطعته فانقطع ، وكسّرتُه فتكسر^٦ ، وعشّيته فتعشّى ، ودحرجته فتدحرج^٧ ، وقلقلته فتقلقل ، وما أشبه ذلك . وإنما قال : «لواحده» تحرّزاً من مطاوع المعدّي لأكثر من واحد فإنّه يتعدّى إلى واحد ؛ لأنّ الفعلَ المطاوعَ ينقص تعدّيه عمّا طاوعه بواحد ، فإن كان المطاوعُ متعدّياً إلى واحد نقص الواحد في المطاوع له ، فصار لازماً ، وإن كان متعدّياً إلى اثنين نقص الواحد في مطاوعه فصار متعدّياً إلى واحد ، فإذا قلت ناولته الشيء فتناوله ، فقد تعدّى المطاوع إلى واحد ، فلذلك قال : «أو طاوع المعدّي لواحده» . وقد أتى في هذا الفصل بما لم يأت به في التسهيل هكذا فهو من الزيادات التي أفادها هذا النظم ، وللناظم في هذا الرجز من الفوائد الحسان ما لم يقع له مثله في التسهيل ، وقد تقدّم من ذلك ،

(١) في الأصل ، وأ : «كسرتُه فتكسر» ، وما أثبت جاء في حاشية الأصل ، وس : وهو الذي

يشاكل ما بعده ، وهو وما بعده إلى قوله : «فانقطع» من أمثلة سيبويه .

(٢) في الأصل وحده : (وحصرته فأنحصر) بالصاد فيهما .

(٣) الكتاب ٦٥/٤ .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٥) في أ : قلقلته ، بسقوط اللام الثانية .

وستأتي أشياء أخرى إن شاء الله ، وإلى ما ذكره هنا يرجع ما قاله الجزولي^١ وغيره في ضبط اللازم إذا تَوَمَّلَ إِلَّا أَنَّ ما هنا أقرب وأخصر . ثم ذكر التَّعْدِي بالحرف فقال :

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْإِنْصَابُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنَّ يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لَيْسَ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُورَا

يعني أَنَّ اللازم من الأفعال قد يَتَعَدَّى بحرف الجر ، فنقول : كَرُمَ عَلَيَّ ،
وَشَرَفَ بَكذَا ، وانطلقَ إلى موضع كذا ، وامتدَّ على الأرض ، ومُرَّ بزيد ،
وعَجِبَ من فَعْلِكَ ، وما كان نحو ذلك . وهذا التعدي لا يَقْدَحُ في كونه / لازماً / ٧٢/
بحقِّ الأصل ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ تتعلّق برائحة الفعل فضلاً عن نفس الفعل ، وسَمَاهُ
تَعْدِيًّا ، وهو عند بعض المتأخّرين على وجهين في الاصطلاح : تَعَدَّى وتَعَلَّقَ ،
فالتعديّ : يطلق حيثُ يكونُ الفعلُ طالباً لحرف الجر على اللزوم كمررتُ بزيد ،
وعجبتُ من فَعْلِهِ ، ورغبتُ في الخير ، فإنَّ مثلَ هذه الأفعال في طلبها للمجرور
كالمتعديّ بالنسبة إلى المفعول . والتعلّق حيثُ يكون لا يطلبه على اللزوم بل بالنسبة
إلى القصد في الكلام ، كذهبتُ معك ، وقعدتُ في منزلك ، وانطلقتُ إليك ، فإنَّ
هذه الأفعال إنّما تطلبُهُ بِحَسَبِ ما طلبته مقاصد الكلام ، فتقول مرةً : انطلقتُ من
عندك ، وتارةً : انطلقتُ معك ، وتارةً : انطلقتُ إليك ، وتارةً : انطلقتُ بسببك ،
ولأجلِّكَ ، ومن جرّائك ، وتقول مرةً : انطلقتُ لا غير ، فلا تُعَدِّيهِ ، ولا يطلب
شيئاً . وفرّق بين فعل يطلب الحرف الجار من جهة وضعه ، وفعل يطلبه من حيث
هو مقصودٌ في الكلام ، فالناظم لم يكثر بالفرق بين المعنيين ؛ لأنَّ الجميعَ تَعَدَّى
ومجاوِزةً للفاعل إلى غيره ، ألا ترى أنّه إذا سقط حرفُ الجر انتصب الاسم ،
ويستوي في ذلك لازِمُ التَّعْدِي ، وغيرُ لازِمِهِ ، وأيضاً فإنَّ طَلَبَ الفعل لحرف الجر

(١) انظر الجزوليّة ص ٧٨ .

بَحَسَبِ الْقَصْدِ كَطَلْبِهِ لَهُ بِحَسَبِ الْوَضْعِ ، فَكَانَا بَاباً وَاحِداً ، وَيَكُونُ إِطْلَاقُ
 التَّعَدِّيِّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ كإِطْلَاقِهِ فِي قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : «وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا لَا يَتَعَدَّى يَتَعَدَّى
 إِلَى أَسْمِ الْخِدْثَانِ»^١ . فَسَمِيَ نَصَبُ الْمَصْدَرِ تَعَدِّياً ، وَكَذَلِكَ فِي الزَّمَانِ ، وَالْمَكَانِ ،
 وَلَا مُشَاحَّةً فِي الْإِصْطِلَاحِ . ثُمَّ قَالَ : «فَالنَّصَبُ لِلْمَنْجَرِ نَقْلًا» ضَمِيرُ (حُذِفَ)
 رَاجِعٌ لِحَرْفِ الْجَرِّ ، يَعْنِي أَنَّ الْحَرْفَ إِنْ حُذِفَ فَلَا بُدَّ لِلْمَنْجَرِ بِهِ مِنَ النَّصَبِ ،
 فَيَصِيرُ الْفِعْلُ مَتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ بِالْعَرَضِ كَالْمَتَعَدِّيِّ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، وَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ
 الْجَارُ فَقَدْ صَارَ مَوْضِعُهُ نَصَباً ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرَأً ، فَتَعَطَّفَ عَلَى
 مَوْضِعِهِ نَصَباً ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرٍ :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ^٢
 أَرَادَ : تَمُرُّونَ بِالْدِّيَارِ ، أَوْ عَلَى الدِّيَارِ ، وَقَالَ الْكَلَابِي أَنْشَدَهُ الْمَبْرَدُ :

تَحِنُّ فِتْبَدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي^٣
 يَرِيدُ : لَقَضَى عَلَيَّ . وَقَالَ الشَّمْرَدَلُ بْنُ شَرِيكٍ :

يُشَبِّهُونَ سِيوَفًا فِي مَضَائِهِمْ وَطَوَّلِ أَنْضِيَّةَ الْأَعْنَاقِ وَالْأَمَمِ^٤
 أَرَادَ بَسِیُوفَ . وَأَنْشَدَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ قَوْلَ الْآخِرِ :

كَأَنِّي إِذَا أَسْعَى لِأَظْفَرَ طَائِرًا مَعَ النِّجْمِ فِي جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ^٥
 أَيُّ لَأَظْفَرَ بِطَائِرٍ .

(١) هَذَا مَعْنَى كَلَامِ سَيَبَوِيهِ فِي كِتَابِهِ ٣٤/١ .

(٢) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ ص ٦٣ ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ رِوَايَةَ الدِّيَوَانِ

• أَمْتَضُونَ الرُّسُومَ . . . •

(٣) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ فِي ص ١٢٦ .

(٤) شِعْرُهُ (ضَمَنَ : «شِعْرَاءُ أُمُويُونَ» الْقِسْمَ الثَّانِي ص ٥٥٢) ، الْحَمَاسَةُ بِشَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ
 ١٦١١/٤ ، الْكَامِلُ ٧٩/١ ، الْأَمَالِيُّ ٢٣٨/١ ، اللَّالِي ٤٣/١ ، ٥٤٤ .

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ، السَّفَرُ الْأَوَّلُ ، ٧٤٤/٢ ، وَالْبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٢٩٥/٢ .

وأنشد سيبويه لساعدة بن جؤيئة :

لَدُنْ بِهِزْ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ^١

أي : في الطريق ، وأنشد أيضاً للمتلمس :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ^٢

قدّره سيبويه : على حب العراق^٣ ، فهذه الأمثلة ، وأشباهها لما حُذِفَ منها الجارّ
انتصب الاسم ، ولم يَبْقَ ما كان عليه من الجر ، لأنّ الجارّ لا يعمل محذوفاً . وما
جاء من نحو :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشارتُ كَلِيبٍ / بِالْأَكْفِ الْأَصْبَعُ^٤ / ٧٣/

فشاذاً نادرٌ ، وإنّما البابُ فيه النصب ، وجميع ذلك بابه النقل ، وليس بقياس ،
وذلك قول الناظم : « نقلاً » بعد قوله : « وإن حذف فالنصب للمنجر » يريد أن

(١) الكتاب ٣٦/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، النوادر في اللغة ص ١٦٧ ،
الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٦٨ ،
٧٥٠ ، شرح أبياته ١٧/١ ، خزانة الأدب ٤٧٤/١ وانظر ص ٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٣٨/١ ، والبيت في ديوان المتلمس ص ٩٥ ، الإيضاح للفارقي ص ٢٤٣ ، أمالي ابن
الشجري ٣٦٥/١ ، الجنى الداني ص ٤٤٢ ، مغنى اللبيب ص ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ،
٧٨٤ ، شرح شواهد ٢٩٤/١ ، التصريح ٣١٢/١ .

(٣) الكتاب ٣٨/١ .

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه (ط بيروت) ٤٢٠/١ . وروايته : «أشارت كليب» بالرفع ، فلا
شاهد فيه . وجاء في خزانة الأدب ٦٦٩/٣ : «وقد رأيت في ديوانه ، وفي المناقضات منصوباً ،
وأنشده أبو علي الفارسي في التذكرة القصرية بالرفع ، وكذا رأيت في شرح المناقضات» . ولا
شاهد فيه على رواية النصب أيضاً . والبيت في شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، منهج السالك
ص ١٢٧ ، ٢٦٢ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٨٤٣ ، التصريح ٣١٢/١ ، همع الهوامع ٢٢١/٤ ،
١٣/٥ ، خزانة الأدب ٦٦٩/٣ .

حَذَفَ الجار ، وَنَصَبَ الاسم الذي قد كان جُرِّبَهُ موقوف على السماع ، ويستوي في ذلك ما كان الحذف فيه مختصاً بالشعر كالأمثلة المتقدمة ، وما كان مستعملاً في الكلام كوزنتُ لزيد ما له ، وَكِلْتُ له طَعَامَهُ ، إذا قلت : وزنتُ زيداً ماله ، وَكِلْتُه طَعَامَهُ ، وكذلك نصحتُ ، وشكرتُ ، فَإِنَّكَ تقول : شكرتُ له ، ونصحتُ له ، وتقول أيضاً : شكرته ، ونصحته . هذا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ ثبوتَ الجار فيها هو الأصل ، وإلاَّ فهما استعمالان مستأنفان ليس أحدهما أصلاً للآخر .

فإن قيل : كلامه هنا مُشْكِلٌ من وجهين : أحدهما : أَنَّ قَوْلَهُ : «وَعَدُّ لازماً بحرف جر» قاصِرٌ ، لِأَنَّ التَّعْدِيَّ بحرف الجر ليس مقصوراً على اللازم دون المتعدي ، بل كُلُّ فعل متعدياً كان أو غير متعدي يتعدى بحرف الجر ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : ضربتُ زيداً في الدار ، وأكرمتُهُ بسببك ، وأعطيتُهُ درهماً لانتفاعه به ، وعرفتُ زيداً بكذا ، وكثيراً من ذلك بحيثُ لا يَقْصُرُ في التعدي عن قولك : قام في الدار ، وانطلق إلى فلان ، ومررتُ على عمرو ، وما أشبه ذلك ، بل الضربان على سواء في هذا التَّعْدِي كما أَنَّهما مستويان في التَّعْدِي للمصدر ، والظرفين ، والحال وغيرها من المنصوبات التي ينصبها كُلُّ فعل . ثم إِنْ حَكَمَهَا في النصب بعد حذف الجار حكمُ اللازم ، فَإِنَّ الشاعرَ إذا اضْطُرَّ جاز له أَنْ يقولَ : أَظْفَرْتُ^١ زيداً طائراً ، وأمررتُهُ الدار ، ومنه :

• يُشَبِّهُونَ سِوْفاً في مضائهم •

ولا أعلم أَنَّ أحداً يخالف في هذا المعنى ، ويدخل في هذا النمط باب : اختار ، واستغفر ممَّا يَتَّعْدِي لواحد بنفسه ولآخر بحرف الجر ، ويجوز إسقاطه ، فَإِنَّ الأصلَ في الثاني حرفُ الجر ، وحذفهُ سَمَاعٌ .

فإن قلتَ : كيف يكون سماعاً ، وإسقاطه مُطَرِّدٌ سائغٌ غيرُ موقوفٍ عندهم

(١) في الأصل : «أظهرت» تحريف ، والتصحيح من أوس .

على السماع .

قيل : بل هو عندهم سماعٌ غيرُ قياسٍ إذ لم يُعدَّوه إلى غير الأفعال المسموع فيها الإسقاط ، وإنما أجازوا الإسقاط في مواضع السماع خاصة حيث أجازته العربُ ، فعلى الجملة قول الناظم : «وَعَدُّ لازماً» قاصر فكان حَقُّه أَنْ يقولَ : «وعد لازماً أو غيره بحرف جر ، أو : وَكَلُّ فعلٍ يجوز أن يتعدَّى بحرف الجر ، وإذا حُذِفَ نَصَبٌ ، أو ما يعطي هذا المعنى .

والثاني : أَنْ قوله : «فالنصب للمنجر نقلاً» يظهر منه أَنَّ المنقول هو نصب المنجر^١ ؛ وإذا ذاك يلزمه أمرانِ محذوران : أحدهما : أَنَّهُ يصير معنى الكلام : إذا حُذِفَ الجارُ فالنصب مع حَذْفِهِ^٢ نقليٌّ ، فيقتضي أَنَّ غيرَ النصب وهو بقاءه على جَرِّهِ قياسيٌّ لا نقليٌّ ، وليس كذلك ، أمَّا أَنَّ النصبَ مع ذلك نقليٌّ فغيرُ صحيح بل هو اللازم الذي لا يصحُّ غيره إلا ما شُدَّ ، وأمَّا أَنَّ بقاءه على جَرِّهِ قياسيٌّ فغيرُ صحيحٍ أيضاً ؛ لأن / مثل قولهم : خيرٌ عافاك الله^٣ ، أراد : بخير ، وقوله : /٧٤/

* أشارت كليب *

أراد : إلى كليبٍ لا اعتبارَ به ، لأنَّ حرفَ الجرِّ ضعيفٌ فلا يقوى أن يعملَ محذوفاً ، كما يقوى الفعل .

والثاني : أَنَّهُ لا يمكن ترتيب ما بعد هذا الكلام عليه وهو قوله : «وفي أنَّ وَأَنَّ يَطْرُدُ ؛ إذ يصير المعنى : أَنَّ النصبَ مُطْرَدٌ في أنَّ وَأَنَّ ، ويبقى الحذف غير محكوم عليه لا باطرادٍ ولا بغيره ، مع أَنَّهُ المقصود بالذكر . وهذا كله مشكل .

(١) في الأصل : «الجر» ، والتصحيح من أ وس .

(٢) في أ : «مع حذف» بسقوط الهاء .

(٣) من كلام رؤية بن العجاج كما ذكر المبرد في الكامل ٦١٧/٢ ، وابن جنى في الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، وسر صناعة الاعراب ١٣/١ .

(٤) سقطت كلمة (عليه) من الأصل ، وأثبتها عن أ وس .

فالجواب عن الأول بأمرين : أحدهما : أن يكون ذكرَ اللازم وحده ، ليكون أصلاً لغيره ، فيقاس عليه ؛ لأنَّ المتعدّي بنفسه إلى واحد بالنسبة إلى غيره كاللازم بالنسبة إلى المفعول ؛ إذ كلُّ واحد منهما غيرُ مطلوب للفعل من جهة وضعه ، وإذا كان كذلك ساغ القياس ، فكأنَّه ترك غير اللازم ليقاس على اللازم للاجتماع في المعنى الذي لأجله تعدّى اللازم ، بل المتعدّي أولى ؛ لأنَّه إذا كان ما لا يتعدّى أصلاً يتعدّى بحرف الجر فأولى ما شأنه التعدّي .

والثاني : أن يكون سمّي المتعدّي لازماً باعتبار عدم تعدّيه إلى زائده ، فالمتعدّي إلى واحد لازم في المعنى عن التّعدّي إلى ثانٍ^١ . وكذلك المتعدّي إلى اثنين بالنسبة إلى الثالث ، فأطلقَ لفظَ اللزوم وهو يريد اللازم في الحقيقة وهو ما لم يتعدّ أصلاً ، واللازم مجازاً ، وهو ما لم يطلب من المفعولات زائداً على ما^٢ تَقَضَّى منها . واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه جارٍ على ما ذكره أهل الأصول ، وغيرهم .

والجواب عن الثاني : أن قوله : «نقلاً» إنّما يرجع إلى حذفِ الحرف والتقدير : وإنْ حُذِفَ نقلاً فالنصب للمُنَجَّر ، وعلى هذا التقدير يصحُّ الكلام مع قوله : «وفي أنَّ وأنْ يَطْرُدُ» فإنَّه قسم الحذف قسمين :

أحدهما : سماعيٌّ في غير أنَّ وأنْ فذكره أولاً ، وبَيَّن أنَّ حكمَ المجرور بعد الحذفِ النصبُ . والآخر قياسيٌّ ، وذلك مع أنَّ وأنْ ، وهذا المحمل لا بُدَّ منه ، ويبقى النصب على إطلاقه ؛ إذ كان ما حُذِفَ منه حرفُ الجر في الشعر - وإن كان سماعاً - لا بُدَّ فيه من الرجوع إلى النصب قياساً مُطَرِّداً . وأمّا بقاؤه على الجَرِّ ففي غاية الشذوذ . وقوله : «وفي أنَّ وأنْ يَطْرُدُ» أنَّ وأنْ هما المصدريان ، وضمير يَطْرُدُ عائِدٌ على الحذفِ المفهوم من قوله : «وإنْ حُذِفَ» كما في قوله تعالى :

(١) في الأصول : (ثاني) .

(٢) سقطت (ما) من أ .

﴿وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^١ أي: يَرْضُ الشكر لكم . فهكذا يُقدَّر هنا :
«وفي أنَّ وأنْ يطرد الحذف» يريد أنَّ حذف الجر مع هذين الحرفين لا يُقتصرُ به
على المنقول ، بل يجوز معهما قياساً فتقول : جئتُ أنَّ أكرمَكَ ، تريد : لأنَّ
أكرمَكَ ، وعجبتُ أنَّ يقومَ زيد ، تريد : من أنَّ يقومَ زيد^٢ ، وعجبتُ أنَّك
سائر ، وجئتُ أنَّك كريم ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿وأنَّ هذه أمتكم أمة
واحدة وأنا ربكم فأتقون﴾^٣ التقدير : ولأنَّ هذه أمتكم ، وقال تعالى : ﴿ولقد
أرسلنا نوحاً إلى قومه أني لكم نذير مبين﴾^٤ على قراءة الفتح أي : بأنِّي لكم
نذير مبين ، ومثله قوله : ﴿وأنَّ المساجد لله فلا تدعوا / مع الله أحدا﴾^٥ حمله /٧٥/
سيبويه على تقدير اللام^٦ . وقال تعالى : ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِر﴾^٧
وأنشد سيبويه للفرزدق :

منعتُ تميماً منك أنِّي أنا أبْنُها وشاعرها المعروف عند المواسم^٨

-
- (١) سورة الزمر آية ٧ .
 - (٢) في أ: «يرضى» وكلاهما منته .
 - (٣) سقطت «زيد» من الأصل .
 - (٤) سورة «المؤمنين» آية ٥٢ ، في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو بفتح همزة أنَّ وتشديد النون / السبعة ص ٤٤٦ ، حجة القراءات ص ٤٨٨ .
 - (٥) سورة هود آية ٢٥ ، في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، والكسائي / السبعة ص ٣٣٢ ، مجلة القراءات ص ٣٣٧ ، الكشف عن وجوه القراءات ٥٢٥/٢ .
 - (٦) سورة الجن آية ١٨ .
 - (٧) الكتاب ١٢٧/٣ .
 - (٨) سورة القمر آية ١٠ .
 - (٩) سقطت «منك» من أ .
 - (١٠) الكتاب ١٢٨/٣ ، والبيت في ديوانه ٣١٣/٢ من قصيدة مطلعها :
تَحْنُ بَزُوراءِ المدينة ناقسي حنين عجلٍ تبغي البو رائم
ورواية الديوان : «إني» بكسر الهمزة .

على تقدير : لأنِّي ، وقد رُوي بالكسر على الابتداء^١ .

وهذا كثير في الكلام لكن لا بُدَّ في جواز الحذف من شرط وهو ألا يُؤدِّي حذف الجار إلى اللبس . وذلك قوله : «مع أمن لبس» أي إنَّ الحذف يطردُ مع أنَّ وأنَّ إذا أمن اللبس كالأمثلة المتقدمة ، فإن وقع بسببه لبس لم يحذف ، ولزم إثباته ، نحو قولك : رغبتُ أن يكون كذا ، فإن هذا الحذف غير جائز لاحتماله ؛ إذ لا يعرف هل المراد : رغبت في أن يكون كذا ، أو رغبتُ عن أن يكون كذا ، وهما معنيان مختلفان ، فامتنع الحذف لللبس الحاصل بسببه ، فلو كان على المقصود دليل في رغبت ونحوه لجاز الحذف ، كما تقول : أحببتُ مرافقتك ورغبتُ أن تكون معي ، ومنه في الكتاب العزيز : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^٢ فسياق الآية يدل على أنَّ المعنى : وترغبون في أن تنكحوهن^٣ ، ولو لم يكن ثمَّ دليل لما جاز ، بل يجب التصريح بالحرف الجار . ومثَّل الناظم ما لا لبس فيه بقوله : «عجبت أن يدؤا» فهو على حذفٍ من ، والأصل : عجبت من أن يدؤا ، وهو من ودَّى الرجلُ يدي : إذا أعطى الدية ، والرجلان يديان ، والرجال يدؤن ، ويُنصب ، فيقال : عجبت أن يدؤا ، أي : يعطوا الدية . ويَحْتَمِلُ أن يكون من ودَّى الرجلُ الناقةَ بالتؤدية ، وهي خَشَبَةٌ تُشَدُّ على أطباء الناقة لئلا يرضعها الفصيل .

وظاهره حين قال : «وفي أنَّ وأنَّ يطرد» ولم يحكم على موضعهما بالنصب ، كما حكم على القسم المسموع أنَّ موضعهما مُحْتَمَلٌ للنصب والجر ، وهي مسألة اختلاف بينهم ، فمذهب الخليل أنَّهما في موضع نصب ، وإليه ذهب الفراء ،

(١) هي رواية الديوان كما تقدّم ، وقال سيبويه في الكتاب ١٢٨/٣ : «وسمنا من العرب من يقول : إني أنا ابنها» .

(٢) سورة النساء آية ١٢٧ .

(٣) جاء في الكشف ٥٦٧/١ : «... يحتمل : في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن» ، وانظر المحرر الوجيز ٢٦٨/٤ ، والتصريح ٣١٣/١ .

والمبرّد^١ . اعتباراً بالاسم الصريح إذا سقط معه^٢ الجار فإنه ينتصب بلا بُد . قال سيبويه : «فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ كما أنك لو حذفت اللام من ﴿لا يلاف﴾^٣ كان نصباً . هذا قول الخليل»^٤ .

ومذهب الكسائي أنهما في موضع جر ، ومال إليه السيرافي اعتباراً بأن حرف الجر يُحذف^٥ معهما كثيراً لطولهما ، كما حُذِفَ الضميرُ في نحو : الذي ضربتُ زيداً للطول ، ولم يحسن الحذف في قولك : الضاربُ أنا زيدٌ ؛ لعدم الطول . وتقول : أنا على ثقة أنك مقيمٌ ، أي : من أنك مقيمٌ ، ولا يحذف مع المصدر فإذا حُذِفَ في اللفظ فكأنه موجود في الحكم ، وأيضاً فتَقَدَّمُ أن في : ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أَمْتُكُمْ﴾^٦ ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾^٧ مع امتناع : أن زيداً قائمٌ عرفتُ - دليلٌ على أن الجارَ في حكم الملفوظ به ، وإلا لَزِمَ الكسر ، وأيضاً فله نظائر كَرُبَّ ، ولَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، ونحوهما ، فلا محذور على كل تقدير . والحكمُ شاهدٌ للجر . ومنهم من أجاز الوجهين ، وهو رأي الزجاج ، وهو يظهر من سيبويه إذ قال : «ولو قال إنسان : إنَّ أن في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنّه - يعني الجارَ / ٧٦/ حُذِفَ لَمَّا كَثُرَ في كلامهم^٨ ، فجاز فيه حذف الجار كما حذفت رُبَّ في قولهم :

* وَبَلَدٍ تَحْسِبُهُ مَكْسُوحًا^٩ *

-
- (١) المقتضب ٣٤١/٢ ، ٣٤٧ .
 - (٢) في حاشية الأصل : «خ : منه» ومثله في س .
 - (٣) من قوله تعالى : (لا يلاف قريش) الآية الأولى من سورة قريش .
 - (٤) الكتاب ١٢٧/٣ .
 - (٥) في أ : «حروف ... تحذف» .
 - (٦) سورة المؤمنون آية ٥٢ .
 - (٧) سورة الجن آية ١٨ .
 - (٨) في الكتاب : «ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم» .
 - (٩) البيت في الكتاب ١٢٨/٣ ، وهو لأبي النجم كما ذكر ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه =

لكان قولاً قوياً ، وله نظائر^١ ، ويحكي الناس عن سيبويه أنه حتم القول بذلك كالكسائي ، ومساقُ كلامه يدل على إجازة الوجهين . وعلى كل تقدير فالقول بأنهما في موضع نصب هو^٢ للخليل ، والقول ببقاء الجر حتماً أو جوازاً هو قول سيبويه . وقد عكس ابن مالك في التسهيل وشرحه هذه النسبة فجعل النصب لسيبويه ، والجر للخليل^٣ ، وأتبعه ابنه في ذلك في شرح هذا النظم^٤ . وذلك وهم بلا شك . فالناظم لم يلتزم واحداً من هذه المذاهب بل تركها في محل النظر ؛ لقوة أدلتها كما تقدم ، وقد فعل ابن خروف مثل ذلك ، إذ قال - لما حكى الخلاف بين الخليل وسيبويه - : « وكلاهما ممكن » .

والأصلُ سبقُ فاعِلٍ معنى كَمَنْ مِّنْ : أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ
ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

لما قَدَّمَ قبل هذا بيان الرتبة بين الفاعل والمفعول وما ينبنى عليه ، أخذ الآن يُبينُ الرتبة بين المفعولين ، وما ينبنى على ذلك أعني المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو من باب أعطى ، فذكر أن الأصلَ تقدُّمُ المفعول الذي هو فاعل من جهة المعنى على المفعول الذي ليس كذلك ، نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكسوته ثوباً ، وألبسته حُلَّةً ، وأريته دارَ فلانٍ ، فالأصل في زيد في هذه المثل التقديم على الدرهم ، والثوب ، والحُلَّة ، والدار ، لأنه كالفاعل في المعنى ، لأنه آخِذٌ ، وكاسٍ ، ولايسٌ ، ورَاءٌ ، وقد تقدَّم بيان أن الفاعلَ الحقيقيَّ رتبته التقديم

= ١٩٠/٢ ، والزمخشري في أساس البلاغة (طوح) ، وليس في ديوانه المجموع .

(١) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٢) سقطت (هو) من أ .

(٣) التسهيل ص ٨٣ ، شرحه ، السفر الثاني ٧٤٧/٢ ، ووافقه في ذلك الرضي في شرح الكافية

١٢٧/٣ ، وابن عقيل في المساعد ٤٢٩/١ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٧ . وانظر منهج السالك ص ١٢٨ .

على المفعول ، فكذلك ما كان في معناه بخلاف غيره من المفعولات . وقوله : « كَمَنْ مِنْ الْبِئْسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنَ » تمثيل للمفعول الذي هو فاعل في المعنى ، وهو المقرون بحرف التشبيه في قوله : « كَمَنْ فِي الْمِثَالِ الَّذِي هُوَ : « الْبِئْسَنَ مَنْ زَارَكُمْ » فَمَنْ زَارَكُمْ هُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي هُوَ فِي الْمَعْنَى فاعِل ، وَنَسَجَ الْيَمَنَ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى فاعِلِيَّة . فَكَانَ أَصْلُهُ التَّأْخِيرَ ، وَأَصْلُ مَنْ التَّقْدِيمَ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْأَصْلَ قَدْ يَعْرِضُ لَهُ أَمْرَانِ .

أحدهما : أَنْ يَلْزِمَ ذَلِكَ الْأَصْلُ فَلَا يُتَعَدَّى . والثاني : أَنْ يَمْتَنَعَ فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ . وفي هذا الكلام ما يدلُّ على أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ لُزُومِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا أَصْلُهُ التَّأْخِيرُ ، وبالعكس . وذلك صحيح ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : أُعْطِيتُ دَرَهْمًا زَيْدًا ، وَكَسَوْتُ حُلَّةً زَيْدًا ، وَالْبِئْسَنَ نَسَجَ الْيَمَنَ مَنْ زَارَكُمْ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُتَصَرِّفٌ فِي نَفْسِهِ فَيَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ ، فَأَمَّا لُزُومُ الْأَصْلِ مِنْ تَقْدِيمِ مَا هُوَ فاعِلٌ مَعْنَى ، فَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ : « وَيَلْزِمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبِ عَرَا » فَيَعْنِي أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ فاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْآخَرِ قَدْ يَلْزِمُ ؛ وَذَلِكَ لِمَوْجِبِ يَوْجِبُ ذَلِكَ هُوَ / عَارٍ فِي الْمَوْضِعِ ، أَيْ عَارِضٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، / ٧٧/ وَكَوْنُهُ لِمَوْجِبِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ خِلَافَهُ هُوَ الْأَصْلُ ، وَيُقَالُ : عَرَانِي الْأَمْرُ يَعْرُونِي : إِذَا نَزَلَ بِكَ فَأَرَادَ أَنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ فِي الْمَوْضِعِ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِهِ . وَلَمْ يُعَيَّنْ هَذَا الْمَوْجِبُ مَا هُوَ اتِّكَالًا عَلَى فَهْمِ الْمَرَادِ مِمَّا تَقَدَّمَ ؛ إِذْ قَدْ بَيَّنَّ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، فَمَنْ ذَلِكَ خَوْفُ اللَّبْسِ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، نَحْوُ : أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا ، فَيَلْزِمُ هُنَا تَأْخِيرُ الْمَأْخُوذِ عَنِ الْآخِذِ ، لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ أَوْهَمَ أَنَّهُ الْآخِذُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتُ : أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَذَلِكَ نَظِيرُ مَسْأَلَةٍ : ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى .

ومن ذلك أَنَّ يَكُونُ الثَّانِي مَقْرُونًا بِأَدَاةِ الْحَصْرِ ، نَحْوُ : مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا

(١) فِي الْأَصْلِ وَحْدَهُ : (أَعْطَيْتَهُ) بِهِاءٌ مَزِيدَةٌ بَعْدَ التَّاءِ .

درهماً ، وما كسوتُ عمرًا إلا قميصاً ، وقد بَيَّنَّ مثلَ هذا في قوله ^١ : «وأخِرُ المفعولَ إن لَبَسَ حَذِيرَ» إلى آخره . وأمّا امتناعُ تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، فهو قوله : «وترك ذاك الأصلَ حَتْمًا قد يرى» يعني أَنَّهُ قد يَلْزَمُ تأخيرُ المفعول الذي هو فاعلٌ معنى عن الآخر ، وذلك لموجب أيضاً ، فمن ذلك أَن يكون مقروناً بأداة الحصر ، نحو : ما أُعْطِيَتْ درهماً إلا زيداً ، وما كسوتُ ثوباً إلا أخاك . وقد نَبَّه على مثله في قوله ^٢ : «وما بالاً أو بإنما انحصر آخر» . ومنه أَن يَتَصِلَ به ضميرٌ يعود على الآخر ، فإنه يلزم تأخيرُهُ نحو أُعْطِيَتْ الثوبَ مالِكُهُ ، وكسوتُ الحُلَّةَ صاحبها ، وأريتُ الدارَ ساكنها ؛ إذ لا يجوز أَن يُقَالَ : أُعْطِيَتْ مالِكُهُ الثوبَ ، ولا كسوتُ صاحبها الحُلَّةَ ، ولا أريتُ ساكنها الدارَ إلا على قول :

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنِ حَاتِمٍ *
 * وَ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ *^٣

وقد مرَّ ذكر ذلك ، وأمّا إذا كان الضمير متصلاً بالمفعول الثاني فيجوز التقديم والتأخير على الأصل ، فتقول : أُعْطِيَتْ زيداً درهمه ، وأُعْطِيَتْ درهمه زيداً ، وكسوتُ زيداً ثوبه ، وكسوتُ ثوبه زيداً ، وما أشبه ذلك لأنَّ الضمير هنا إذا

(١) في باب الفاعل .

(٢) في باب الفاعل .

(٣) تمامه :

* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

وقد مضى تخريجه ص ٥٦ .

(٤) يريد ما جاء في قول ابن مالك في باب الفاعل :

وشاع نحو : «خاف ربُّه عَمَرُ» وشذَّ نحو : «زان نوره الشجر»

وسبب شذوذه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

تقدّم يعود على ما بعده لفظاً لا رتبةً وفي^١ المسألة الأخرى إذا تقدّم عاد على ما بعده لفظاً ورتبةً فامتنع ، لأنّ بابه أنّ يعود على ما قبله وقد مرّ بسط ذلك ، وكلّ ما مضى من السؤال والجواب هنالك فيتصوّر هنا ورود مثله ، فعلى الناظر في هذا الشرح بسط ذلك ؛ إذ لا كبير فائدة في إعادته .

وأعلم أنّ الناظم لم يبيّن من الترتيب بين المفعولين إلّا ما كان في باب أعطى ، وترك بيان ذلك في باب ظن ، وفي باب أمر . أمّا باب ظنّ فالأصل فيه تقديم ما كان مبتدأ قبل دخولها على ما كان خبراً ، فتقول على الأصل : ظننتُ زيداً قائماً ، وعلى الوجه الجائز : ظننتُ قائماً زيداً ، وقد يلزم تأخير ما كان خبراً . نحو : ظننتُ زيداً عمرّاً ، وما ظننتُ زيداً إلّا قائماً ، وقد يمتنع نحو : ما ظننتُ قائماً إلّا زيداً . وأمّا بابُ أمرٍ فالأصل فيه تقديم ما يتعدّى إليه الفعل بنفسه على ما يتعدّى إليه بحرف الجر وإن جاز إسقاطه ، فتقول على الأصل : أمرتُ / زيداً خيراً ، / ٧٨/ وعلى الوجه الجائز : أمرتُ خيراً زيداً ، ومنه قول الله تعالى : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^٢ ، وقد يلزم تأخير المتعدّى إليه بنفسه^٣ ، نحو : ما أمرتُ خيراً إلّا زيداً ، وقد يمتنع تأخيره نحو ما أمرتُ زيداً إلّا خيراً^٤ ، فالحاصل أنّ ما يجري في باب أعطى من أحكام الترتيب بين الفعلين جارٍ مثله في بابي ظنّ وأمر ، فكان من حقّ الناظم تبين ذلك كله . والعذر عنه أنّ بابَ ظنّ أصلُ مفعوليه المبتدأ والخبر ، وقد ذكر حكم الترتيب في بابه حيث قال : «والأصل في الأخبار أنّ تؤخّر» إلى آخر الفعل . وهو فيه مستوفى ، فلو أعاد ذكر ذلك هنا لكان كال تكرار الذي لا يُحتاجُ إليه . وأمّا باب أمر فلعلّه لم يذكره هنا ؛ لأنّ

(١) في أ : «في» بسقوط الواو .

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(٣) في أ : «بنفسه» .

(٤) في أ : «ما أمرتُ زيداً إلّا خيراً» .

(٥) في أ : «ما أمرتُ خيراً إلّا خيراً» .

الفعل في حكم المتعدي إلى واحد حيث كان أصلُ الثاني حرفَ الجر ، فكان غيرَ داخلٍ في ترتيب المفعولين ؛ فلذلك لم يذكره . والله أعلم .

وَحَذَفُ فَضْلَةٍ أَجِزٌ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ

مراده : أَنْ يُبَيَّنَ مَا يُحَذَفُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، وَمَا لَا يُحَذَفُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَحْدَهُ أَصْلًا ، وَإِنَّمَا يُحَذَفُ مَعَ فَعْلِهِ إِلَّا أَنْ يُتَوَبَّ عَنْهُ الْمَفْعُولُ ، فَيُصِيرُ إِذْ ذَاكَ عُمْدَةً ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ فَإِنَّهُ نَائِبٌ مَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، فَبَقِيَ الْمَفْعُولُ وَالْفِعْلُ . أَمَّا الْمَفْعُولُ فَقَالَ فِيهِ : «وَحَذَفُ فَضْلَةٍ أَجِزٌ» يَعْنِي أَنَّ كُلَّ فَضْلَةٍ وَقَعَتْ فِي الْكَلَامِ وَذَلِكَ الْمَفْعُولُ ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَجْرُورَاتِ فَجَائِزٌ حَذْفُهَا سَوَاءٌ كَانَتْ مَفْعُولًا وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ ، فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ ، وَأَكْرَمْتُ ، وَأَهْنَيْتُ وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾^١ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قَالَتَا لَا نَسْفِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرُّعَاءُ﴾^٢ وَقَوْلُهُ : ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾^٣ وَيَقَالُ : فَلَانَ يُعْطِي وَيَمْنَعُ ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكِي ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَىٰ . . . وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾^٤ وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ ، وَعَجَبْتُ ، وَنَصَحْتُ ، وَوَهَبْتُ ، وَأَمَرْتُ ، وَاخْتَرْتُ ، وَأَعْرَضْتُ ، وَرَغَبْتُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْفَضْلَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ وَالْمَجْرُورَ ، وَكَذَلِكَ الظَّرْفَ قَدْ تَكُونُ عُمْدَةً تُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا فَلَوْ قَالَ : «وَحَذَفُ مَفْعُولٍ أَجِزٌ» لَكَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ لَشُمُولِهِ الْمَفْعُولَ الْمُقَامَ فَكَانَ تَحَرُّزُهُ بِالْفَضْلَةِ حَسَنًا ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ هُنَا فِي الْحَذْفِ فَهَمَّ الْمَعْنَى كَمَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي بَابِ ظَنِّ حَيْثُ قَالَ :

(١) سورة الليل آية ٥ .

(٢) سورة القصص آية ٢٣ ، وفي أ : «نصور» بالنون تحريف .

(٣) سورة القصص آية ٢٤ .

(٤) في أ : (وقال الله تعالى) .

(٥) سورة النجم آيات ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ .

ولا تُجِزْ هنا بلا دليلٍ سقوطَ مَفْعُولَيْنِ أو مفعولٍ

وكما شرط في حذف الفعل هنا إذ قال : «ويحذف الناصبها إن عَلِمَا ، بل أجاز الحذف سواء أَعْلِمَ المحذوف أم لم يعلم فمثال ما علم قولك : ضربتُ ، لمن سألتك : هل ضربتُ زيداً ؟ فسؤال السائل قد جرى فيه ذكر المضروب فكان معلوماً ، وإن حُذِفَ من الجواب ، ونحو ذلك قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾^١ بعد قوله : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ / مِنْ مِثْلِهِ ﴾^٢ وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾^٣ وقوله : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾^٤ وكذلك إذا كان ضميراً عائداً من الصلة إلى الموصول نحو : ﴿ إِنْ رَبُّكَ فَعَلَّ لِمَا يُرِيدُ ﴾^٥ ومثال ما لم يُعْلَم قولهم : فلان يصل ويقطع ، ويعطي ويمنع ، ويضُرُّ وينفع ، ويخفُض ويرفع ، وما أشبه ذلك . ثُمَّ شَرَطَ في جواز حذف الفضلة شرطاً فقال : «إن لم يضر كحذف ما سيق جواباً أو حُصِرَ» يعني أنَّ الحذف جائز لكن بشرط ألا يكون المفعول مثل المسوق جواباً أو مثل المحصور بالاً أو بئانما فمثال ما سيق جواباً قولك : زيداً ، لَمَنْ قال : مَنْ رَأَيْتَ ، أو قولك له : رَأَيْتُ زيداً ، فالحذف هنا لا يجوز ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا ﴾^٦ ومثال المحصور قولك : ما ضربتُ إلا زيداً ، وإنما ضربتُ زيداً ، فالمفعول هنا لا يُحذف ، ووجه ذلك أنَّ الكلام مبنيٌّ على القصد إلى ذكر

(١) سورة البقرة آية ٢٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣ .

(٣) سورة المائدة آية ٦٧ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

(٥) سورة هود آية ١٠٧ .

(٦) سورة الشعراء آية ٧٠-٧١ .

المفعول ، أما في الجواب فإنما سأل السائل عن تعيينه ، فإذا تركته في الجواب لم تُجِبَ عما سأل ، فكلامك ليس بجواب لكنك بينته على أنه جواب ، فلا بُدَّ من ذكره وإلا كان نقض الغرض ، وأما في المحصور فإنما بنيت الكلام وأتيت بالآ لأجل حصر الفعل والمفعول ، فلو حُذِفَ لاختلَّ الكلام لفظاً ومعنى ، إذا قلت : ما ضربتُ إلا ، وإنما ضربتُ ، ولم تحصر أفعالك في المضروب^١ فلا يصح الكلام إلا بذكره ؛ إذ بُنيَ عليه ، فحذفه نقض الغرض ، ونقض الغرض ممتنع في صناعة العربية . وقد ظهر بهذا التوجيه ما أشار إليه الناظم بقوله : «إن لم يضر كحذف كذا» ؛ إذ كان الحذف في المثالين مُضَادًّا^٢ لما بُني عليه الكلام من ذكر المفعول ، والقصد إليه ، فعلى هذا قد حصل من إشارته أصل يشمل أنواعاً حيث أتى بمثالين يُشَبَّه بهما غيرهما ، فمن ذلك أن يكون المفعول محذوف العامل نحو قولك : خيراً لنا وشرّاً لأعدائنا ؛ فإنَّ العامل لم يحذف إلا ومعموله دالٌّ عليه ، فلو حُذِفَ لانتقض الغرض من جعله دالاً ، ومن ذلك أن يكون المفعول مؤكّداً ؛ فإنَّ مواضع التأكيد تنافي الحذف ، قال ابن جنى في الخصائص : «ما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف ؛ لأنّه ضدُّ الغرض ونقضه ، ولأجل ذلك لم يُجِزْ أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلّة ، نحو : الذي ضربتُ نفسه زيدٌ على أن يكون نفسه توكيداً للهاء المحذوفة من ضربتُ»^٣ قال ابن جنى : «وهذا ممّا يُترك مثله كما يُترك إدغامُ الملحق إشفاقاً من / انتقاض الغرض بإدغامه»^٤ فعلى هذا لا يجوز : زيدٌ / ٨٠/

(١) في الأصول : (الضرب) .

(٢) في أ : «إذا» .

(٣) في الأصل وحده : (مضاد) .

(٤) الخصائص ٣٧٨/٢ .

(٥) الخصائص ٣٧٨/٢ .

(٦) سقطت (زيد) من أ .

ضربتُ نفسه ، على حذف هاء ضربته ^١ ؛ لأنها قد أُكِّدَتْ ، والتأكيد مناسب للتطويل والتكثير ، فلا يليق به الحذف ^٢ ، ويجري هذا على طريقة الناظم في عامل المصدر المؤكَّد حيثُ مَنَعَ من حذفه بناءً على هذه القاعدة ، وهي مختلفٌ فيها من أصل ، فظاهر سببويه في بعض المواضع أنَّ التوكيدَ لا يُنَافِي الحذف ، ففي الكتاب : «وسألت الخليل - رحمه الله ^٣ - عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفعُ على : هما صاحباي أنفسهما ، والنصب : على أعنيهما» قال ابن خروف : «هذا دليل على حذف المؤكَّد وبقاء المؤكَّد ، قال : «وعلى هذا يجوز أن تكون اللام في قوله :

أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ

داخلةً على المبتدأ ثم أضْمِرْ ونُقَلَّتِ اللام للخبر ، تقديره : «لهي عجوز» . ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ^٤ فقد حملها الزجاج على إضمار المبتدأ ^٥ ، وإن

(١) في أ ، س : ضربت ، بسقوط الهاء .

(٢) سقطت (الحذف) من أ .

(٣) في الأصل : «رحمة الله عليه» ، وما أثبت عن الكتاب ، وأوس .

(٤) الكتاب ٦٠/٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣ ، المساعد ٣٩٢/٢ ، مع الهوامع ٢٠٥/٥ .

(٥) البيت ينسب لرؤية ، وهو مع آخر في ملحقات ديوانه ص ١٧٠ ، وينسب لعنترة بن عروس ، وهو في مجاز القرآن ٢٢٣/١ ، ٢٢/٢ ، ١٧٧ ، الأصول ٣٣٣/١ ، رسالة الملائكة ص ١٩٣ ، رصف المباني ص ١٣٦ شرح المفصل ١٣٠/٣ ، ٥٧/٧ ، مغنى اللبيب ص ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، مع الهوامع ١٧٧/٢ ، التصريح ١٧٤/١ ، خزنة الأدب ٣٢٨/٤ .

(٦) سورة طه آية ٦٣ في قراءة نافع وابن عامر وحمة والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم بتشديد نون (إن) و(هذان) بالألف ، ورواية حفص عن عاصم (إن) بالتخفيف و(هذان) بالألف / السبعة ص ٤١٩ ، حجة القراءات ص ٤٥٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٩/٢ ، وانظر اعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣ .

كان الفارسي قد ردَّ عليه بأنَّ الحذف والتأكيد يتنافيان^١ ، فقد قال ابن خروف : لا يمتنع تأكيدُ المحذوف ، لأنَّ حذفه للعلم به ، وتأكيده لرفع المجاز في الحديث عنه .

ومن ذلك أن يكونَ حذفُ المفعول يؤدي إلى تهئيةٍ وقطع ، وذلك مثل : زيدٌ ضربته ، فإنك إن حذفْتَ الهاءَ فقد هَيَّأتَ الفعلَ للعمل في الأول ثم قطعتَه عنه من غير اشتغال بغيره ، فهو نقض ما أريد بالحذف ، وذلك غير حسن ، قال سيبويه: «ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام»^٢ ثم أنشد في ذلك أبياتاً . ومثل ذلك : ضربني وضربته زيدٌ ، فهاءُ ضربته عند النحوين لا تُحذفُ إلا قليلاً ، والباب إثباتها ؛ إذ في حذفها تهئيةٌ ضربت للعمل في زيد ثم قطعهُ عنه ، وذلك لا ينبغي ؛ لأنَّه نقضٌ للغرض . فهذه المسائل وما أشبهها ممَّا يمتنع فيه حذفُ المفعول باتفاق أو باختلاف يشمله كلام الناظم .

وهنا مسألة ، وهي أنَّه لما قال : «وحذفُ فضلةٍ أجزء» ولم يشترط العلمُ بالمحذوف كان ظاهراً في أنَّ عدمَ ذكرها يسمَّى حذفاً اصطلاحاً سواء أتيتَ بها ثم حذفتها أو لم تأتَ بها أولاً ، وذلك أنَّ الحذفَ المستعمل في اصطلاح النحوين عبارة عن ترك ذكر ما يقتضي الكلام ذكره إمَّا من جهة الطلب اللفظي أو المعنوي ، وليس معناه أن يكونَ مذكوراً ثم يحذف ؛ إذ لا يثبتُ هذا أبداً . ولا يلزم أن يكونَ مقصودَ الذكر للمتكلم ثم لا يذكره ؛ إذ قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك ، فإنَّ الضميرَ العائد في قولك : أعجبني الذي ضربتَ ، مقصودُ الذكر للربط بين الصلة والموصول ، لكنَّه حُذِفَ لطول الصلة ، واسم الفاعل في قولك : زيدٌ في الدار غيرُ مقصودِ الذكر ، ويسمَّى محذوفاً ، استغناءً عنه

(١) الأغفال ١٧٤/٢-١٧٥ .

(٢) الكتاب ٨٥/١ .

(٣) في أ: «العمل» تحريف .

بالمجرور ، وكذلك الفعل المنوي في : أنه أمراً قاصداً ، ونحو ذلك . وإذا ثبت معنى الحذف فقولك : ضربت / ، وأكرمت ، وما أشبههما من قبيل ما يطلق عليه / ٨١/ أنه حُذِفَ مفعولُه اصطلاحاً ، لأنَّ معنى ضربت يطلب مضروباً هو زيد ، أو عمر ، أو خالد ، أو غيرهم ، ولا يَضُرُّ كَوْنُ المفعول مثلاً لم يُقصد ذكره ، أو قُصِدَ تَرْكُ ذكره فَمَنَعَ منه عارض ، فلذلك أطلق الناظم القول بالحذف هنا ، ولم يعتبر ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم ، أو قصد المبالغة أو اعتبار بعض الأسباب الباعثة على ترك ذكر الفاعل في : ضَرَبَ زيدٌ ، ونحوه فإن ذلك كُلُّه طارىءٌ على أصل الوضع ، وكلام النحويين ونظرهم إنما هو في أصل الوضع ، أمّا البياني فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي ، إذ لا تنافي بينهما ؛ ولذلك جمع ابن مالك في التسهيل بين النظرين فقال : «وما حُذِفَ من مفعول به فَمَنَوِيٌّ لدليل أو غير منوي ، وذلك إمّا لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم ، أو للمبالغة بترك التقييد ، أو لبعض أسباب النيابة عن الفاعل»^١ فتأمل كيف جمع بين اعتقاد حذف المفعول ، واعتقاد التضمين لمعنى الفعل اللازم ، وهما في الظاهر متنافيان لكن إذا رُدَّ إلى الأصول علم أنَّ اعتقاد التضمين يكون مع تناسي^٢ الأصل ، ولا يُتناسى^٣ الأصلُ جملةً بل هو ملحوظٌ من طرف خفيٍّ ، وكذلك الوجهان الآخران لا تنافي بينهما عند التحقيق ، وفي علم أصول العربية شفاء الغليل في أمثال هذه المسائل ، وكثيراً ما يخفى هذا الأصل على الشادين^٤ في علم العربية بل على من يدَّعي فيها التحقيق ، فلقد وقع في كتاب مغنى اللبيب لابن هشام - هذا المشرقي المتأخراً - خلاف ما تقدّم فقال : «وقد يُظنُّ أنَّ الشيء من باب الحذف ، وليس

(١) التسهيل ص ٨٥ .

(٢) في أ : «تنافي» في الموضوعين ، وهي كذلك في الأصل لكن الناسخ أصلحها في الحاشية .

(٣) في أ : «تنافي» في الموضوعين ، وهي كذلك في الأصل لكن الناسخ أصلحها في الحاشية .

(٤) في أ : «الشادين» بسقوط الياء .

منه^١ ، كقولهم في حذف المفعول اقتصاراً ، وتمثيلهم بنحو : ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^٢ ،
وَمَنْ يَسْمَعْ يَخْلُ^٣ والتحقيق أنه تارة يتعلّق بالإعلام بمجرد وقوع الفعل فلا يُذكر
المفعول ولا يُنوي ؛ إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمّى محذوفاً ، لأنّ الفعل بهذا
القصد كغير المتعدّي ، وتارة يُقصّد مع الفعل من أوقع به فيذكران ، فإذا لم يذكر
المفعول قيل : محذوف نحو : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^٤ وقد يكون في اللفظ ما
يطلبه نحو : ﴿وَكُلْ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾^٥ هذا ما قال ، ولم يطابق تقريره ما قصدوا

(١) في الأصل ، وس : «به» وما أثبت هو ما جاء في معنى اللبيب ، وأ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ ، وجاءت الجملتان في آيات أخرى غيرها .

(٣) في أ : «يسمع» . وهذا مثل من أمثال العرب / أنظر الأمثال ص ٢٩٠ ، جمهرة الأمثال
٢٦٣/٢ ، مجمع الأمثال ٣٠٠/٢ .

(٤) كذا في الأصول ، وفي معنى اللبيب «يتعلّق الغرض بالإعلام» .

(٥) سورة الضحى آية ٣ .

(٦) سورة الحديد آية ١٠ ، وما أورده الشاطبي هنا اختصار غير وافٍ لكلام ابن هشام فلا مناص
من إيراده ليتضح ذلك ، قال ابن هشام : «بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف ، وليس
منه . جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون
بالاختصار : الحذف للدليل ، وبالاختصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿كُلُوا
وَاشْرَبُوا﴾ أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين : «مَنْ يَسْمَعْ يَخْلُ»
أي تكن منه خيلة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ
أوقعه أو مَنْ أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أو
نهب .

وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا
ينوي ؛ إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمّى محذوفاً ؛ لأنّ الفعل يُنزّل لهذا القصد منزلة ما لا
مفعول له ، ومنه : ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ . . .

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران نحو : ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ و﴿لَا
تَقْرَبُوا الزَّيْنَى﴾ ، وقولك : «ما أحسن زيدا» ، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ،
نحو : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب =

فلم يقع ذلك التحقيق موقعه مع أنه راجع إلى تقريرهم ، فنعم ما فعل الناظم . وقد تَمَّ النظر في حذف المفعول وما أشبهه وهو المجرور وهو الذي أطلق عليه الفضلة خاصة . وأما حَذَفُ الفِعْلِ فهو الذي قال فيه :

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

الهاء من (الناصبها) عائدة^١ على الفضلة ، وناصبها هو الفعل ، فيريد أن الفعل إذا عَلِمَ وكان في الكلام أو في السياق ما يدلُّ عليه جاز حذفه ، فلو لم يكن تَمَّ ما يَدُلُّ عليه لم يَجْزُ حذفه ، والفرق بينه وبين المنصوب في أن المنصوب^٢ يُحذف وإن لم يَدُلَّ عليه دليل^٣ ، والناصب لا يُحذف حتَّى يَدُلَّ عليه دليل - أن / المنصوب / ٨٢ / فضلة مستغنى عنها يستَقِلُّ الكلام دونها ، بخلاف الناصب ، فإنه عمدة الكلام ، فإذا كان معلوماً حُذِفَ ؛ إذ هو في حكم الملفوظ به ؛ لوجود الدليل عليه . وإذا لم يُعْلَمَ اختلَّ الكلام ولم يُعْطِرْ فائدة ، فلذلك اشترط هنا العلم ولم يشترطه في المنصوب . وهذا شأنه أن يَشْتَرِطَ فيما كان عمدة في الكلام ألا يُحذف إلا لدليل ، وقد يشترط العلم في غير العمدة كما اشترطه في أشياء ذكرها قبل هذا ، وبعد هذا وفي غير ذلك ، بل القاعدة أنه لا يحذف الشيء لغير دليل سواء أكان عمدة أم فضلة ، وإنما أغفلوا هذا الاشتراط في المفعول لِحِكْمَةِ اخْتَصَصَتْ به مع فعله ، وهي أن الفعل المتعدي طالب له من جهة معناه ولفظه كضرب مثلاً ، فإن معناه يطلب مفعولاً به ، ولفظه أيضاً ؛ إذ كنتَ تقول : زيدٌ ضربته ، فتلحقه هاء غير المصدر ، وإذا كان كذلك فلم يحذف المفعول قط لغير دليل ، بل هو محذوف لدلالة الفعل عليه في

= تقديره ، نحو : ﴿هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ﴿وَكُلَّ وَعْدَ اللَّهِ الْحَسَنَى﴾ . . « مغنى اللبيب ص ٧٩٧-٧٩٩ . (وكلُّ) بالرفع قراءة ابن عامر ، انظر السبعة ص ٦٢٥ ، حجة القراءات ص ٦٩٨ .

(١) في أ : «هنا عائدة» بإقحام هنا .

(٢) في ثلاث النسخ : «أن حذف المنصوب يحذف» بإقحام حذف قبل المنصوب .

الجملة من جهة طلبه له ، لكن لَمَّا كان هذا لازماً لم يشترطوه ؛ إذ لا فائدة في اشتراط ما هو لازمٌ غيرُ مفارق . فإن قيل : إنَّما كان يكون دليلاً عليه لو عَيَّنَّه دون غيره ، أمَّا إذا لم يُعَيَّنَّه فليس بدليل عليه .

قيل : بل هو دليلٌ عليه ، ومُعَيَّنٌ له تعييناً ما ، وذلك أنَّه قد يقع المفعول نكرةً ، كرأيتُ شخصاً ، وأبصرتُ شيئاً ، وعرفتُ أمراً ، وأكرمتُ إنساناً ، وذلك وما أشبهه قد يساوي مفهوم : رأيتُ ، وأبصرتُ ، وعرفتُ ، وأكرمتُ بحسب المخاطب ، فقد دلَّ الفعل على ما شأنه أن يُصَرَّحَ به فلم تكن دلالة الفعل واقعةً من غير تعيين البتة ، وأيضاً إن سلَّمْنا فالدلالة الإجمالية لا تضرُّ في هذا الموضع بخلاف غيره ، فقد صحَّحَ أنَّ الشيء لا يحذف إلاً لدليل ، وأنَّ اشتراط ذلك في المفعول لا يُحتَاجُ إليه . ونَبَّهَ بقوله : «وقد يكون حذفه مُلتزماً» على أنَّ حذفَ الناصب هنا على وجهين :

أحدهما : جائزٌ غيرُ لازم ، فيجوز إظهارُ ذلك الناصب .

والثاني : لازمٌ ، فلا يجوزُ إظهاره فالذي يجوزُ إظهاره ، هو الشائع الكثيرُ ، كما إذا رأيتُ رجلاً متوجِّهاً وَجْهَهُ الحاجَّ وفي هيئة الحاجَّ . فقلت : مكَّةَ وربُّ الكعبة ، فالتقدير : يريد مكَّةَ ، وكذلك إذا رأيتُ رجلاً يُسَدِّدُ سهماً نحوَ القرطاس ، فقلت : القرطاسَ والله ، أي يصيبُ القرطاسَ ، وإذا سمعتُ وَقَعَ السهم على القرطاس ، فقلت : القرطاسَ فالتقدير : أصابَ القرطاسَ ، أو رأيتُ الناسَ يُصَوِّتُونَ النظرَ إلى الهلالِ ثم كَبَّرُوا فقلت : الهلالَ والله ، فالتقدير : أَبْصَرُوا أو رأوا الهلالَ ، أو رأيتُ رجلاً يريد أن يُوقِعَ فعلاً من ضرب أو إعطاء^٣ أو غيرهما ، فقلت ، زيداً ، فالتقدير اضْرِبْ زيداً ، أو أعطِ زيداً ، وكذلك إذا

(١) في الأصل : «واقفة» تحريف .

(٢) عَوَّلَ الشاطبي فيما ذكر على كلام سيبويه في كتابه ٢٥٧/١ .

(٣) في الأصل : (أو عطاء) .

سُئِلَتْ فَقِيلَ لَكَ : مَنْ رَأَيْتَ ؟ فَقُلْتَ : زَيْدًا ، فَالْتَقَدِيرُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَتَقُولُ لِمَنْ قَطَعَ حَدِيثَهُ عَنْكَ : حَدِيثُكَ ، أَيْ صِلْ حَدِيثَكَ ، وَلِمَنْ سَأَلَكَ : هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا ؟ فَقُلْتَ : زَيْدًا ، أَيْ رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، كَقَوْلِ اللَّهِ : ﴿ قُلْ بَلْ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ كَانَ مَعْنَى مَا قِيلَ لَهُمْ : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ١ أَيْ اتَّبِعُوا مِثْلَ الْيَهُودِ أَوْ مِثْلَ النَّصَارَى ، فَقِيلَ لَهُمْ : بَلْ اتَّبِعُوا مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ ، وَقَالُوا فِي الدُّعَاءِ عَلَى غَنَمٍ : اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذِيًّا ٢ ، يَرِيدُونَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِيهَا أَوْ اجْمَعْ / فِيهَا / ٨٣/ ضَبْعًا وَذِيًّا . قَالَ سَبِيوِيَّةُ : « وَكُلُّهُمْ يَفْسِّرُ مَا يَنْوِي » ٣ - قَالَ - « وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ وَقِيلَ لَهُ : لَمْ أَفْسِدْتُمْ مَكَانَكُمْ ؟ فَقَالَ : الصَّبِيَّانَ بَأَبِي ، كَأَنَّهُ حَذِرُ أَنْ يَلَامَ فَقَالَ : « لَمْ الصَّبِيَّانَ » ٤ قَالَ : « وَحَدَّثَنَا مَنْ يُوَثِّقُ بِهِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قِيلَ لَهُ : أَمَّا بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا وَجَدْتُ - وَهُوَ مَوْضِعُ يُنْسِكُ الْمَاءَ فَقَالَ : بَلَى وَجَادًا ، أَيْ : فَأَعْرِفُ بِهَا وَجَادًا » ٥ وَأَنْشَدَ لِمُسْكِينِ الدَّارِمِيِّ :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مِنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ ٦

-
- (١) سورة البقرة آية ١٣٥ .
 - (٢) سورة البقرة آية ١٣٥ .
 - (٣) في الكتاب ٢٥٥/١ : « وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي مِثْلِ مَنْ أَمَثَلَهُمْ : اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذِيًّا » ، وَالتفسير الذي ذكره الشاطبي مأخوذ منه . وفي اللسان (ضبع) أَنَّ الذئبَ يَأْكُلُ أَحْيَاءَهَا ، وَالضَّبْعُ يَأْكُلُ مَوْتَاهَا .
 - (٤) المصدر نفسه .
 - (٥) المصدر نفسه .
 - (٦) الكتاب ٢٥٥-٢٥٦ .
 - (٧) الكتاب ٢٥٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرا في ١٥٧/١ ، والبيت في ديوان مسكين ص ٢٩ ، وَيَنْسَبُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرَمَةَ الْقُرَشِيِّ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٦٣ مِنْ الشَّعْرِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَانظره في الخصائص ٤٨٠/٢ ، الْأَمْثَالُ لِأَبِي عُبَيْدٍ ص ١٨١ ، فَرَحَةُ الْأَدِيبِ ص ٤٠ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٨/٣ ، ٢٠٧/٥ ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٦٥/١ .

وليس من هذا القسم . وقالوا : أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك ، والظباء على البقر ، وهو في كلامهم كثير ، ويجوز في هذه الأشياء إظهار الفعل المقدّر . قال سيبويه : لما ذكر جملة من هذه الأشياء قال : « وكلهم يفسر ما ينوي » قال : وإنما سهل تفسيره عندهم ؛ لأنّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار^١ .

وأما الذي لا يجوز إظهاره فنحو قول العرب : هذا ولا زعماتك^٢ ، تقديره : ولا أتوهم^٣ زعماتك ، وقالوا : كليهما وتمراً^٤ ، كأنه قال : أعطني كليهما وزدني تمراً ، وقالوا : كل شيء ولا شتيمة حرّ ، أي : ايت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ ، وفي القرآن : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾^٥ كأنه قال : إيتوا خيراً لكم ، ومن ذلك قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً ، ومن أنت زيداً ، وأما أنت منطلقاً انطلقت معك ، وأما زيداً ذاهباً ذهب معك ، ومما جاء من^٦ ذلك في الشعر قول غيلان - أنشده سيبويه :

ديار مية إذ مئ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^٧

-
- (١) الكتاب ٢٥٥/١ ، وفي الأصل : (. . . يفسر ما يعني) وبإزائه : (خ : ينوي) ، وهما كما أثبت في أيضاً ، وفي الكتاب .
- (٢) المصدر نفسه .
- (٣) في أ : (توهم) ، بسقوط الهمزة .
- (٤) من أمثال العرب / الأمثال ص ٢٠٠ ، جمهرة الأمثال ١٤٧/٢ ، مجمع الأمثال ١٥١/٢ ، وروايته في المصادر « كلاهما » لكنّ الميداني أشار إلى رواية النصب « كليهما » ، وبها جاء المثل في الكتاب ٢٨٠/١ .
- (٥) انظر الكتاب ٢٨١/١ .
- (٦) سورة النساء آية ١٧١ .
- (٧) سقطت (من) من الأصل .
- (٨) الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٨/١ ، والبيت في ديوانه ج ١ ، ص ٢٣ ، وروايته « ديار » بالرفع ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، النوادر في اللغة ص ٢٠٨ ، مع الهوامع ٢١/٣ ، خزنة الأدب ٣٧٨/١ .

كأنه قال : أذكرُ ، وأنشد أيضاً لابن أبي ربيعة :
فواعديه سَرَحَتِي مَالِكُ أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلُ^١
تقديره : إيتي موضع كذا وكذا .
وأنشد للقطامي^٢ :
فَكَرْتُ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعُ^٣
تقديره : وافقت السباع ، وأنشد أيضاً لابن الأслت^٤ :
لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيباً^٥
أي : رأيتَ في مفارقها طبيباً ، وأنشد أيضاً لابن قميئة :
تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا أَعْمَامُهَا^٦

-
- (١) الكتاب ٢٨٣/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ٣٤١ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٤/١ ، خزنة الأدب ٢٨٠/١ .
(٢) في أ : (للقطامي) ، تحريف .
(٣) الكتاب ٢٨٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ٤١ ، وروايته :
فَكَرْتُ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ فَأَلَفْتُ عِنْدَ مَرِيضِهِ السَّبَاعُ
وذكر أبو زيد في النوادر ص ٥٢٦ أن هذه الرواية لا اختلاف بين الرواة فيها ، وأما الرواية الأخرى فمما غيَّره النحاة . ولا شاهد في البيت على رواية الديوان والنوادر ، والبيت في الخصائص ٤٢٦/٢ ، المحتسب ٢١٠/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٢٧٤ .
(٤) كذا في الأصول ، وهم ؛ فالبيت لابن قيس الرقيات .
(٥) الكتاب ٢٨٥/١ ، والبيت في ملحقات ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص ١٧٦ عن الكتاب ، وهو أيضاً في المقتضب ٢٨٤/٣ ، الخصائص ٤٢٩/٢ ، الإفصاح للفارقي ص ٨٩ ، ٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٧٩١ .
(٦) الكتاب ٢٨٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٨٤ ، الخصائص ٤٢٧/٢ ، المحتسب ١٢٦/١ ، فرحة الأديب ص ٨٦ ، الإفصاح للفارقي ص ٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٦/١ . وسقطت (فيها) من الأصل ، أ .

تقديره : تذكرت أحوالها وأعمامها ، ومثل ذلك عند الخليل أيضاً :

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرُقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ^١

أي تذكرت أمَّ عَمَّار ، وهذه كلها لا يجوز فيها إظهار^٢ الفعل . وإليها أشار الناظم بقوله : «وقد يكون حذفه ملتزماً» أي : حذفُ الناصب ، وبَيَّنَ بقْد أن ذلك قليلٌ ، وهو كما قال ، إلاَّ أنَّه يشعر بأنَّه قياسٌ ، فإنَّه قال : «ويحذف الناصبها ، إنَّ عُلِمَا» فأجرى القياس بإطلاق ، ولم يُقَيِّده بأحد القسمين دون الآخر ، ثم قال : «وقد يكون حذفه مُلتزماً» فجرد قسم اللازم الحذف ، وجعله قليلاً ، وأيضاً فقد مرَّ من عادته أنَّه حيثُ يأتي بقْد للتقليل فهو عنده ممَّا يُقَاسُ عليه^٣ على قَلَّتْه ، وليس كذلك بإطلاق ؛ إذ لا يُقَاسُ على : كليهما وتمراً ، ولا على : هذا ولا زَعَمَاتِكَ ، ولا غير ذلك من الأمثلة ، ولا الأبيات ، ففي هذا ما فيه .

والجواب : أنَّ ما لا يجوز إظهاره في هذا الموضع على ضربين :

أحدهما : جائزٌ فيه القياس كالتهذير ، والإغراء ، وباب النداء ، ونحو : أمَّا أنتَ منطلقاً ، وما أشبه ذلك ممَّا نَبَّه عليه في أبوابه / والثاني : ما لا يدخل تحت قياسٍ ، فأتى هنا بمجرد التنبيه على وجود هذا القسم ، ثم نَبَّه على ما كان منه قياساً ، فأشعر أنَّ ما دون ذلك سماع ، وإذا كان كذلك صَحَّ كلامه ، وكلُّ ما التزم حذفه من هذه الأشياء فإمَّا لكثرة الاستعمال وإمَّا لجريان الكلام مجرى المثل ، وإمَّا لجعل الكلام أو بعضه كالعوض عنه لما كان يعطي معناه .

(١) الكتاب ٢٨٦/١ ، والبيت في ديوان النابغة ص ٢٠٣ من ثلاثة وأربعين بيتاً قال ابن السكيت : إنها منحولة ينشدها قوم قبل :

لقد نهيت بني ذبيان عن أقبر وعن تربيعهم في كل أصفار

وانظره في الخصائص ٤٢٥/٢ ، ٤٢٨ . وسقطت (الورق) من أ ، وفيها «تعيرت» تحريف .

(٢) سقطت (إظهار) من أ .

(٣) سقطت (عليه) من أ .

التنازع في العمل

التنازع في اصطلاح النحويين ، وهو الإعمال أيضاً : أن يتقدّم عاملان فأكثر ويتأخّر عنهما اسمٌ يجوز لكل واحد منهما أن يعمل فيه لتعلّقهما به ، وطلبهما له من جهة المعنى ، وقد بيّن الناظم هذا المعنى في قوله :

إن عاملان اقتضيا في اسمٍ عملٌ قبل فلولاحد منهما العمل

فقوله : «إن عاملان اقتضيا» أراد بالعاملين الفعلين . وما أشبههما ، وإنّما أتى بهذا اللفظ ولم يقل : «إن فعلاً اقتضيا» ليدخل غير الفعلين من الأسماء العاملة عمل الأفعال كاسم الفاعل ، والمفعول ، وما أشبه ذلك ، نحو : أنت ضاربٌ وشاتمٌ زيداً ، إذا أعملت الثاني ، وأنت ضاربٌ وشاتمٌ زيداً إذا أعملت الأول ، وكذلك إذا كان أحدهما اسماً ، والآخر فعلاً ، نحو : أنا ضاربٌ ويضربني زيدٌ أو زيداً . ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^١ هذا في الفعلين^٢ وكذلك قوله : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^٣ . وأمّا في الاسم والفعل فـ ﴿يَقُولُ هَآؤُمْ أَقرءوا كتابيه﴾^٤ . ولم يُقيّد العاملين بتصرّف فدخل له الإعمال في فعلي التعجب ، نحو : أحسن وأجمل بزيد ، إن أعملت الثاني ، وإن

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٢) في الأصل : (الفعلين) ، تحريف .

(٣) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٤) سورة الحاقة آية ١٩ ، وقد أسقط الشاطبي الفاء من أول الجزء الذي استشهد به من الآية ، وإسقاط الفاء والواو من نحو هذا جارٍ في كلام عدد من الأئمة ، انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٢ .

أَعْمَلَتَ الْأَوَّلَ قُلْتُ : أَحْسِنَ وَأَجْمِلْ بِهِ^١ بَرِيد ، وكذلك تقول : مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلُ زَيْدًا ، إِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي ، وَمَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلُهُ زَيْدًا ، إِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى فَرْضِ إِجَازَةِ الْفَصْلِ بَيْنَ أَحْسِنَ وَمَفْعُولِهِ ، وَإِلَّا فَيَلْزِمُ إِعْمَالَ الثَّانِي . وَهُوَ رَأْيُ الْمُؤَلِّفِ فِي التَّسْهِيلِ ، وَشَرْحُهُ^٢ . وَقَدْ يُقَالُ : إِنْ فَعَلِيَ التَّعَجُّبَ لَا يَدْخُلُ فِيهِمَا الْإِعْمَالُ ؛ لِلزُّومِ الْفَصْلَ ، وَهُوَ قَدْ مَنَعَهُ ، لَكِنْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَنَعَ إِنَّمَا يَنْسَحِبُ عَلَى مَسَائِلِ الْفَصْلِ فَحَيْثُ لَا يَلْزِمُ الْفَصْلُ لَا تَمْتَنِعُ الْمَسْأَلَةُ ، وَهُوَ رَأْيُهُ فِي الشَّرْحِ كَمَا تَقَدَّمَ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا فَمَنْ النُّحَوِينِ مَنْ مَنَعَ دَخُولَ الْإِعْمَالِ فِي فَعَلِيَ التَّعَجُّبَ ؛ وَكَأَنَّهُ مَنَعَ ذَلِكَ اعْتِبَارًا بِلُزُومِ الْفَصْلِ فِي تَصْوِيرِ مَسَائِلِهِ ، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ فِي التَّعَجُّبِ ، أَوْ لِأَجْلِ أَنَّ الْإِعْمَالَ ، وَتَنَازُعَ الْعَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ مِنْ بَابِ التَّصَرُّفِ ، وَفَعَلَ التَّعَجُّبَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ؛ أَوْ لِأَنَّ الْإِعْمَالَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِلزُّومِ الْإِضْمَارِ فِيهِ قَبْلَ الذِّكْرِ ، فَلَا يُتَعَدَّى بِهِ مَا سَمِعَ ، وَإِنَّمَا سَمِعَ^٣ فِي الْعَوَامِلِ الْمُتَصَرِّفَةِ .

وَلِلنَّظْمِ أَنَّ يُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بَأَنَّ نَمْنَعَ الْمَسَائِلَ^٤ الَّتِي يَلْزِمُ فِيهَا الْفَصْلُ ، وَنَجِيزَ مَا عَدَاهَا .

وَعَنِ الثَّانِي : أَنَّ الْإِعْمَالَ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّصَرُّفِ ، بَلْ مِنْ بَابِ طَلَبِ الْعَامِلِ مَعْمُولَهُ خَاصَّةً . وَأَيْضًا فِي الْقُرْآنِ : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^٥ فَحَذِفَ الْمَجْرُورُ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ، وَالْإِعْمَالُ مِثْلُ هَذَا ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَحْذُوفُ لِدَلَالَةِ الثَّانِي ، فَيَجُوزُ الِاسْتِدْلَالُ بِأَحَدِهِمَا / عَلَى الْآخِرِ . ٨٥/

(١) سَقَطَتْ (بِه) مِنْ أ .

(٢) التَّسْهِيلُ ص ٨٦ ، شَرْحُهُ ، السَّفَرُ الْأَوَّلُ ، ٧٧١/٢ .

(٣) سَقَطَ قَوْلُهُ : «وَإِنَّمَا سَمِعَ» مِنْ أ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : وَلِلْعَامِلِ ، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ أ .

(٥) سَقَطَتْ (الْمَسَائِلُ) مِنْ أ .

(٦) سُورَةُ مَرْيَمَ آيَةُ ٣٨ .

وعن الثالث : أنَّ كَوْنُ الإِعمالِ على خلاف الأصل لا يمنع القياس فيه وإلَّا لَزِمَ أَلَّا يَقَالَ منه إلَّا ما سُمِعَ ، وَلَمَّا لم يلزم ذلك بِاتِّفَاقٍ لم يلزم أنَّ يَمْتَنِعَ في أفعلي التعجب . وقوله : «اقتضيا» معناه طلباً من جهة المعنى فهما الطالبان معاً ، واحترز باقتضائهما معاً من اقتضاء أحدهما دون الآخر ؛ لكونه جيء به لمجرد التوكيد ، نحو قولك : قام قام زيدٌ ، ورأيتُ رأيتُ زيداً ؛ فَإِنَّ الثاني من الفعلين جيء به لتوكيد الأول ، لا لطلب المعمول ، ولو جيء بالثاني طالباً لكنت تقول : قاما قام أخوك ، أو قام قاما أخوك ، فنضمراً لأحدهما إذا أعملت الآخر ، وليس الحكم كذلك ، وإنَّما يأتي الثاني مع الأول على مساقٍ واحدٍ ؛ لِأَنَّ الطلب للأول وحده ، وأنشد على ذلك المؤلف في الشرح :

فأين إلى أين النجاة بيغليتي أتاكَ أتاكَ اللاحقون أحبس أحبس^٣

وقوله : «اقتضيا في اسم عمل» أراد عملاً إلَّا أنَّه أتى به على لغة من قال : رأيتُ زيدٌ ، والعمل في كلامه مُطْلَقٌ لم يُقَيِّدْهُ برفع ولا نصب ، فقد يكون العاملان متفقين في عمل الرفع ، نحو : قام وقعد زيدٌ ، أو في طلب النصب ، نحو : أكرمتُهُ وأهنتُ زيداً ، وقد يكونان مختلفي الطلب ، فأحدهما يطلب بالرفع ، والآخر يطلب بالنصب ، نحو : ضربتُ وضربتُ زيداً ، أو يكون أحدهما يطلبه بنفسه ، والآخر يطلبه بحرف الجر ، نحو : جاءني فأحسنْتُ إلى زيدٍ ، وأكرمتُ وأحسنْتُ إلى زيدٍ ، كما أنَّهما قد يطلبانه بحرف الجر ، نحو : اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ على محمدٍ ، كما

(١) في أ : (أن يكون) ، تحريف .

(٢) في أ : (من) .

(٣) عجزه في شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٦٩/٢ ، والبيت مما لم أقف له على نسبه ، وهو في أمالي ابن الشجري ٢٤٣/١ ، شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، ١١٨٥/٣ ، المساعد ٤٥٠/١ ، مع الهوامع ١٤٥/٥ ، ٢٠٧ ، التصريح ٣١٨/١ ، خزنة الأدب ٣٥٣/٢ .

(٤) هي لغة ربيعه كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤ .

صليت وسلّمت على ابراهيم ، والمنصوب أيضاً لا يلزم أن يكون مفعولاً به بل قد يكون مصدراً ، وظرف زمان أو مكان ، ومفعولاً له ، وقد نصّ على ذلك ابنُ خروف في ردّه على ابن مضاء على جواز ذلك إذا دلّ الدليلُ على طلب الفعلين لها ، قال : «وفي كلام العرب من الإعمال في الظروف وغيرها كثير» .

وقوله : «في اسم» أراد جنس الاسم ، وليس مقيداً بالافراد أن يريد في اسم واحد ؛ إذ قد يكون التنازع في اسمين كما سيأتي ، نحو : ظننتُ وظننتي قائماً زيداً قائماً ، وأيضاً قوله : «اقتضيا في اسم» لم يقيد العاملين بكونهما معطوفاً أحدهما على الآخر بالواو أو غيرها من الحروف العاطفة ، فدلّ ذلك على جواز الإعمال عنده من غير تقييد ، خلافاً لمن اشترط في جوازه أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر بالواو ، وهو الجرمي ، قال الفارسي : «فاحتججنا عليه» بقوله : ﴿أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^١ فأعمل الثاني وليس بمعطوف بالواو ، وقال : فحكّني لي أنه يقول : في نحو هذا عَمِلَ^٢ الأول ، وإن المفعول من الثاني محذوف ، لأنّه لما أَعْمَلَ الأول استغنيَ بإعماله عن إعمال الثاني ، وسلّم الفارسيّ هذا التأويل وقوّاه بجواز حذف المفعول إذا دلّ عليه الدليل كقوله : ﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^٣ وإنّ (من) غير زائدة بل حُذِفَ المفعولُ لدلالة الكلام عليه ، وما قاله الناظم أولى ؛ فقد جاء في القرآن : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^٤ ، ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾^٥ ، / ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^٦ الآية ،

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٢) في أ ، س : إنه أعمل .

(٣) سورة النور آية ٤٣ .

(٤) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٥) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٦) سورة المنافقون آية ٥ .

﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾^١ ، وفي الشعر قول كثير :

* قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ *^٢

وأنشد سيبويه لابن أبي ربيعة :

إذا هي لم تستك بعود أراكة تُنْخَلْ فاستاكت به عودُ اسحل^٣
وقال جزء بن ضرار أخو الشماخ :

أتاني فلم أُسرَرْ به حين جاءني حديثٌ بأعلى القنتين عجيب^٤
وقال ذو الرمة :

ولم أمدَحْ لأرضِيه بشعري لئيماً أن يكون أصابَ مالا^٥
وأنشد أبو زيد :

(١) سورة الجن آية ٧ .

(٢) تمامه : وعزة ممطول معنى غريمها .

(٣) وهو موطن الشاهد فيه عند بعض النحاة ، وعند آخرين الشاهد في صدره كما سيذكر الشاطبي بعد . والبيت في ديوانه ص ١٤٣ ، وتخريجه ص ١٤٩ ، وهو في الإيضاح ص ٦٦ ، المقتصد ٣٤٠/١ ، الإنصاح للفارقي ص ٣٥٧ ، الإنصاف ٩٠/١ ، شرح المفصل ٨/١ ، التصريح ٣١٨/١ ، مع الهوامع ١٤٧/٥ ، خزنة الأدب ٣٨٢/٢ .

(٤) الكتاب ٧٨/١ ، وقد جاء البيت مفرداً في ملحقات ديوان عمر ص ٤٩٠ ، والصواب أنه لطفي الغنوي فهو في ديوانه ص ٦٥ من قصيدة طويلة . وانظره في الإيضاح ص ٦٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ١٨٨/١ ، فرحة الأديب ص ١٦٤ ، شرح المفصل ٧٨/١-٧٩ .

(٥) البيت في توضيح المقاصد ٦٠/٢ ، المقاصد النحوية ٣٨/٣ .

(٥) ديوانه ص ٥٢٧ ، وروايته : «ولست بمادح أبداً لئيماً بشعري . . .» ،

وجاء بهذه الرواية في شرح ديوان صريع الغواني للطبيخي ص ٣١ ، ولا شاهد فيه حيثئذ على ما سبق من أجله .

والشاهد في دلائل الإعجاز ص ١٨٨ ، أمالي ابن الشجري ١٧٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١ بالرواية التي أوردها الشاطبي .

قَطُوبٌ فما تلقاه إلا كأنما زَوَى وجهه أن لاسه فوه حَنْظَلُ^١

وأنشد الجمهور :

* بعكاظ يُعْشِي الناظرين إذا هُم لَمَحُوا شعاعه^٢ *

ومثل ذلك كثير جداً ، فإن زعم أن هذا من الإعمال فقد أقرَّ بمذهب الجماعة ، وإن تَأَوَّلَهُ كما فعل في قوله : ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^٣ لزم أن ينكر باب الإعمال أجمع ، لأن ذلك التأويل ونحوه يمكن فيما وجد منه ، ولم يقل به . فالصحيح جواز ذلك مع العطف بالواو ، وغيره .

وقوله : «قَبْلُ» في موضع الحال من ضمير العاملين أي : اقتضى العاملان معاً ، تَحَرُّزاً من نحو : خرجتُ ودخلتُ ، فإنهما عاملان معاً ، وإن طلبا شيئاً واحداً ، وهو ضمير المتكلم لم يتنازعا في العمل فيه ، لاستقلال كل واحد بمطلوبه حين اتصل بكل واحد منهما ، وكذلك لو تقدَّم الاسمُ فَعَمِلَ كل واحد في ضميره ، نحو : زيدٌ ضربته وضربني ، وزيدٌ أنا ضاربُهُ ومُخْرِجُهُ ، وما أشبه ذلك ، فلذلك قَيَّدَهُ بقوله : (قَبْلُ) . ومثال ما توفرت فيه القيود : ضربني وضربتُ زيداً ، فقد تأخر زيدٌ عن الفعلين ، وهما يطلبانه معاً ،

(١) الشاهد في شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ١٣٤ نقلاً عن أبي زيد من غير نسبة ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١ .

(٢) الشاهد من مقطوعة في الحماسة ٣٨١/١ لعاتكة بنت عبد المطلب ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١ ، المقرب ٢٥١/١ ، منهج السالك ص ١٣٢ ، توضيح المقاصد ٦٧/٢ ، مغنى اللبيب ص ٧٩٧ ، التصريح ٣٢٠/١ ، مع الهوامع ١٤٠/٥ ، المقاصد النحوية ١١/٣ .

(٣) سورة الكون آية ٩٦ .

(٤) سقطت (عاملان) من أ .

(٥) في أ : (على) ، تحريف .

ويقتضيان فيه عملاً ، فأحدهما يطلبه بالفاعلية ليرفعه ، والآخر يطلبه بالمفعولية ، لينصيه ، فإذا قد حصل بقوله : «إن عاملان اقتضيا في اسم عمل» معنى التنازع مكملاً على اختصار إلا أن عليه إشكالات :

أحدها : أن العاملين كما ينطلقان على الفعلين ، وعلى الاسمين اللذين يشبهان الفعلين كما تقدّم ، ينطلقان أيضاً على الاسمين اللذين لا يُشبهان الفعل نحو قول الأعشى - أنشدّه سيبويه :

* إلاّ علالة أو بُدَاهة قادحٍ نَهْدِ الجُرّارة *

وقول قيس بن الخطيم ، أنشده سيبويه أيضاً :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مُخْتَلِفٌ^١

فكل واحد من : «علالة وُبدَاهة» طالب لقادح بالإضافة ، وكذلك نحن وأنت طالبان لراضٍ بالخبريّة ، ومن ذلك كثير في السماع ، ولم يدخلوه في باب التنازع . وقد ينطلق العاملان على الحرفين فقد جاء فيهما - وإن كان أحدهما مقدراً - نحو ما أنشده سيبويه من قول ضابيء البرجُمي :

مَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينة رحله فإنّي وقياراً بها لَغَرِيبٌ^٢

(١) الكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١١٤/١ ، والبيت في ديوان الأعشى ص ١٥٩ ، معاني القرآن ٣٢١/٢ ، المقتضب ٢٢٨/٤ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ ، خزنة الأدب ٧٣/١ .

(٢) الكتاب ٧٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧٩/١ ونسبه لعمر بن امرئ القيس ، وكذا أورده الدكتور ناصر الدين الأسد ضمن أبيات سبعة في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ص ١٧٣ ، وذكر أن الصواب نسبتها إلى عمرو ، والشاهد في معاني القرآن ٤٣٤/١ ، ٤٤٥ ، ٣٦٣/٢ ، ٧٧/٣ ، مجاز القرآن ٣٩/١ ، معاني القرآن للأخفش ٨٢/١ ، المقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ ، أمالي ابن الشجري ٩٦/١ ، ٣١٠ ، الإنصاف ٩٥/١ ، خزنة الأدب ١٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٧٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٩/١ ، فرحة الأديب ص ٨٧ ، معاني القرآن =

وأنشد الفارسي في التذكرة - مع ظهور الحرفين معاً - قوله :
حتى تراها وكأنَّ وكأنَّ أعناقهنَّ مُشْرِباتٌ في قَرَنٍ

/٨٧/ فكلُّ من هذه الأمثلة قد اشتمل على عاملين / متقدِّمين اقتضيا في اسم متأخر عنهما عملاً ، وليس ذلك بإعمالٍ حسب ما نصُّوا عليه ، وإنما الإعمال خاصٌّ بالفعل ، وما أشبهه من الأسماء ، والناظم لم يُسَيِّن ذلك ، ولا عَيَّن العاملين ، فكان كلامه غير مُحَرَّر .

والثاني : أنَّ الأفعال وما أشبهها من الأسماء إذا تنازعت السببي لم يصحَّ فيها التنازع ، نحو : زيدٌ قام وقعد أبوه ، وزيدٌ قائمٌ وقاعد أبوه ؛ لأنَّ الأب في المثالين مضافٌ إلى ضمير زيد ، وبه صحَّ أن يجري الخبرُ على الأول ، فلا يخلو إذا أعملتَ الثاني أن تُضمِرَ في الأول ضميرَ الأب أو ضميرَ زيد ، فإن أضمَرتَ فيه ضميرَ زيد لم يكن من باب التنازع ، فإنَّ العاملين لم يتنازعا العمل في الاسم الأخير ، وإن أضمَرتَ في الأول ضميرَ الأب لزم عدم ارتباطه بالمتبداً ؛ إذ ليس فيه ضميرٌ يعود عليه ، وأيضاً فلا يكون في الكلام دليلٌ على أنَّ الضميرَ للأب ، فلزم المحذور على كلِّ حال . وكذلك إذا أعملتَ الأول وأضمَرتَ في الثاني . وهذا المعنى ذكره في شرح التسهيل ، وذهب إليه

= ٣١١/١ ، مجاز القرآن ١٧٢/١ ، النوادر في اللغة ص ١٨٢ ، معاني القرآن للأخفش ٨٢/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، ٥٣٠/٢ ، الأصول ٣١٢/١ ، الإنصاف ٩٤/١ ، شرح المفصل ٦٨/٨ ، مغنى اللبيب ص ٦١٨ ، ٨١١ ، التصريح ٢٢٨/١ ، خزنة الأدب ٣٢٣/٤ ، و(من يك) هكذا في ثلاث النسخ على الخرم ، وفي المصادر (فمن) . و(قياراً) يروي بالنصب والرفع .

(١) البیتان في نوادر أبي زيد ص ٣٤٤ ، التصريح ٣١٧/١ ، ١٣٠/٢ ، مع المعجم ٢٠٨/٥ ، وينسب لخطام المجاشعي ، ولأغلب العجلي . وفي الأصل ، وأ : (مشرفات) . وما أثبت من س .

ابن خروف وغيره^١ ، فالإعمال هنا لا يستقيم . وكذلك إذا كان السبي منصوصاً ؛ لأنك إذا قلت : زيد^٢ أكرم^٣ وأعطي أخاه ، فإن أعملت الأول فلا بُدَّ في الثاني من ضمير ، وهو ضمير الأخ ، وهو سبي ، وضمير السبي لا يتقدّم عندهم ، وإن قلت : إن أخاه محذوف من الثاني لدلالة ذلك الظاهر عليه خرجت المسألة عن باب الإعمال ، وهكذا القول في إعمال الثاني ، فإن المحذوف من الأول إمّا السبي ، وإما ضميره ، وكلاهما ممنوع لما تقدّم ، فامتنت المسألة رأساً عن دخولها في هذا الباب ، ومثل ذلك لو قلت : زيد أكرمني^٤ وأكرمت أخاه ، أو : أكرمت وأكرمني كل ذلك ممنوع . فالحاصل أن كل مسألة تُفرض في تنازع السبي فممنوعة ، إمّا بإطلاق ، وإمّا بالنسبة إلى هذا الباب ، وإذا تقرّر هذا فكلام الناظم يشمّل المسألة بإطلاقه فيقتضي جوازها ؛ لأنّ العاملين قد تنازعا العمل في الاسم المتأخّر ، وهو السبي ، وذلك غير صحيح .

والثالث : أنّه اقتصر على عاملين فقط ، وقد يكون التنازع لأكثر من عاملين ومنه في الحديث : « كما صلّيت ورحمت وباركت على إبراهيم » ، وأنشد المتأخرون على ذلك للخطيئة :

سُئِلْتُ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلًا فَسَيِّئًا لَا حَمْدَ عَلَيْكَ وَلَا ذَمًّا

-
- (١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٦٩/٢ ، وانظر منهج السالك ص ١٣٢ ، المساعد ٤٥١/١ .
 - (٢) قيّد ابن مالك منع التنازع في السبي بما إذا كان مرفوعاً ، انظر التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٧٧٠/٢ .
 - (٣) في أ : (زيداً أكرم) وهو سهو .
 - (٤) في أ : (أكرمتني) بناء بعد الميم .
 - (٥) لم أقف على الحديث بهذه الرواية فيما راجعت من كتب الحديث ، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٢/٢ .
 - (٦) ديوانه ص ٢٦٨ ، والشعر والشعراء ٣٣١/١ ، وشرح التسهيل ، السفر الأول ٧٨٣/٢ ، والرواية فيها : (لا ذم عليك ولا حمد) ، والشاهد أول بيتين دالين يخاطب فيهما الخطيئة عتية ابن النهاس العجلي . ورواية الشاهد هنا توافق ما جاء في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ .

وأنشد المؤلف :

جِيءَ ثَمَ حَالِفٍ وَثِقَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لَمَنْ أَجَارُوا ذُرَى عِزِّ بِلَا هُونٍ^١
وأنشد أيضاً :

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مَبْتَغِيًّا عَفْوَاً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ^٢
ولذلك لما ترجم ابن الأخضر على هذا باب العاملين اللذين يسوغ لكل واحد
منهما أَنْ يَعْمَلَ في الاسم ؛ لتقدمهما عليه في التَلْفُظْ ، وتعلُّقهما بهما من طريق
المعنى ، اعترض عليه ابنُ خروف^٣ ، فقال : نقصه أَنْ يَكُونَ عوامل ، فكذلك
الناظم نقصه أَنْ تَكُونَ عوامل .

والرابع : أَنَّ التنازع قد يكون في العمل في اسمين كما يكون في الاسم الواحد ،
وقد نبّه على ذلك آخر الباب ومثّلَهُ بقوله :

نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرِّخَا

/ ٨٨ / وهذا يقتضي أَنَّهُ لم يَرِ رأيَ من نفى التنازع في الاسمين ، فقد حكى في الشرح
أَنَّ بعضَ أهلِ البصرة مَنَعَ من ذلك^٤ ، والذي نَقَلَ السِّيرافيُّ المَنَعَ من التنازع في
الثلاثة ، حكاها عن الجرمي^٥ ، وتبعه بعضٌ . أمَّا التنازع في الاثنين فَإِنَّ الصحيحَ

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٢/٢ ، ٧٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، السفر الأول ٧٨٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢١ ، وفي ت : (وعاقبة)
بالقاف ، تصحيف .

(٣) في شرح الجمل لابن خروف ص ٨٧-٨٨ - في باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل
واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر - : « هذه الترجمة لا تعم الباب . وأحسن التراجم
ما ترجم به أبو الحسن الأستاذ ابن الأخضر بيلدنا - رحمه الله - وهو : باب العاملين اللذين
يسوغ لكل واحد منهما أَنْ يَعْمَلَ في الاسم لتقدمهما عليه وتعلُّقهما به من طريق المعنى ، وهي
حسنة ، وموضوع هذا الباب أَنْ يتقدّم فيه عاملان أو أكثر . . . » .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٨٤/٢ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٨٥ .

فيه مذهبُ الجمهور فقد حكى سيبويه : متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً ، على إعمال الأول ، ومتى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً^١ ، على إعمال الثاني الذي هو قلت ، وهو الحكاية . وأمّا التنازع في الثلاثة فإنما مُنِعَ لأنَّه خارجٌ عن القياس ، فما لم تكلم به العربُ فمردود إلى القياس ، قال السيرافي : «ومن أصحابنا مَنْ يقيسه»^٢ ، وإذا كان كذلك فقد قال الناظم هنا : «إنَّ عاملانِ اقتضيا في اسم عمل» ولم يقل في : «اسم واحد فأكثر» ، بل اقتصر على الاسم الواحد ، فظهر منه بهذه العبارة خلل في المفهوم ، وتناقض .

والخامس : أنَّ العاملين قد يتنازعان العمل في معمولٍ قبلهما ، ولا يُلقَى في ذلك الخروج عن باب التنازع المفروض ، ألا ترى أنَّ الاسم المتنازع فيه قد يكون مقدماً من تأخير ، نحو : زيداً ضربتُ وأكرمت ، وما أشبه ذلك ، فالتنازع هنا صحيح ، فإنَّ أعملتَ الأول قلت : زيداً ضربتُ وأكرمتُهُ ، فأعملتَ الثاني في ضميره ، وإنَّ أعملتَ الثاني لم تعمل الأول في ضميره ، فقلت : زيداً ضربتُ وأكرمت ، فهذا جارٍ على طريقة الإعمال مع أنَّ المعمولَ مقدَّم ، وهو إنَّما قال : «إنَّ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عمَلٍ قَبْلُ» فقيَّدَ العاملَ بكونه قَبْلَ المعمول ، فخرج عنه هذا النحو ، واقتضى أنَّه ليس بإعمال ، فظهر بهذا كله أنَّ قاعدة الناظم في هذا الباب في غاية القصور والخلل .

والجواب : أنَّ كلامه صحيحٌ ، وما اعترضَ به غيرُ وارِدٍ .

أمّا الأول : فإنَّه عَيَّنَ الفعلين في الباب ، ولم يمثل بغيرهما ، فأشعرَ ذلك من كلامه بأنَّه لا يريد الحرفين ، ولا الاسمين اللذين لا يشبهان الفعل ، وأيضاً فالعوامل كلها أصلها الأفعال كما تقرَّر في الأصول ، وما عدا الأفعال من العوامل محمولٌ عليها ، وإذا كان كذلك فأولُ سابق إلى الذهن من إطلاقه لفظَ العامل

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ٧٩/١ : «لأنَّ بعضهم يقول : متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً ،

والوجه متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً» ، وانظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٨٤/٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ل ١٨٥ .

الفعلُ ، وهو ذلك وما أشبه الفعل ؛ فإنَّ اسمَ الفاعل ، والمفعول ، واسم الفعل ، ونحوها جاريةٌ مَجْرَى الفعل في العمل ، والدَّلالة على معنى الحَدَث ، بخلاف غيرها من العوامل ، فإنَّها لا تجري ذلك المَجْرَى ، وهذا معنى تعليل ابن خروف دخول اسم الفاعل ، ونحوه ، وخروج ما عداهما ، فلا يُحْمَلُ هذا الإطلاقُ إلَّا على ما يَقْرُبُ فَهْمُهُ دون ما يَبْعُدُ على أنَّ الفارسي قال فيما أنشدَهُ الباهليُّ :

حتى تراها وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهُنَّ مُشْرِفَاتٌ فِي قَرْنٍ
ينبغي أَنْ يَكُونَ على إعمال الثاني ، قال : ولو أَعْمَلَ الأولَ لقال : * وَكَأَنَّ
وَكَأَنَّهِنَّ أَعْنَاقَهُنَّ مُشْرِفَاتٍ * ثم اعتذر عن تخفيف الثانية ، وأَنَّهُ للقفائية ، مع
أَنَّها قد تعمل مخففةً نحو :

* كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبٍ *

٨٩/ قال : ولا يجوز أَنْ يَكُونَ على الزيادة ، يعني التوكيد لمكانِ العطف / بالواو ؛ لأنَّ
هذا الحرفُ^٢ لم يُزِدْ في موضعٍ ، فهذا من الفارسيّ إقرارٌ بصحة الإعمال في

(١) البيت لرؤية كما ذكر العيني في المقاصد النحوية ٢/٢٩٩ ، والبغدادي في خزنة الأدب
٤/٣٥٨ ، قال البغدادي : «ورأيت في التخمير - وهو شرح أبيات المفصل لبعض فضلاء
العجم - وتبعه الكرمانى في شرح أبيات الموشح - وهو شرح الكافية للخببيصى - أنَّ ما قبل
هذا البيت :

• ومعتدٍ فظٌ غليظُ القلبِ •

وبعده :

• غادرته مُجَدِّلاً كالكلبِ •

والبيت في ملحقات ديوان رؤية / مسبوقةً بآخرين لا يجانسانه . وهو في الكتاب ٣/١٦٤ ،
١٦٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٧٥ ، الأصول ١/٢٣٨ ، الإنصاف ١/١٩٨ ، شرح
المفصل ٨/٨٢ ، ٨٣ .

(٢) في الأصل وحده : (العطف) .

الحروف ، وهو ظاهر من حيثُ صدقت عليه قاعدة الإعمال . ذكر ذلك في التذكرة ، وأيضاً فالمبرّد يجعل نحو :

* إِلَّا عِلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ *

من باب الإعمال^٢ حسب ما يأتي إن شاء الله في موضعه ، فقد يمكن أن يُقال بآطراد ذلك في سائر العوامل على ظاهر اللفظ ، فيدخلُ المضافُ والمبتدأُ أو غيرهما غير أن السماعَ لم يُحقّق وجود الإعمال إلا في الفعل وما أشبهه لتصرّفهما في العمل ، قال ابن خروف : « ولم يدخل في هذا الباب المبتدأ والمضاف وغيرهما » وإذا كان كذلك فلا ينبغي إطلاق القول بالتنازع في جميع العوامل .

وأما الثاني : فإن مسألة السببي لا يُحتاج إلى ذكرها ههنا ، لأن الامتناع فيها ليس لسبب يختصّ بباب التنازع بل لسبب آخر : إمّا مُختصّ بباب الابتداء فقد تقدّم فيه حكم ذلك وأنّ الخبر إذا كان جملةً فلا بُدّ فيها من ضمير عائد على المبتدأ حين قال :

ومفرداً يأتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له

أو بغير باب الابتداء ممّا يفتقر إلى ضمير يعود عليه كالمنعوت مع النعت فكذلك ، وإمّا مختصّ بباب الضمائر ، وهو كون إضمار السببي^٣ لا يتقدّم وإن جاء في الكلام ما ظاهره جواز مثل : زيد قائم وخارج أبوه فمحمولٌ على أن العامل في السببي هو العامل الأول لا غير ، وعلى أن السببي مبتدأ ، وخبره العاملان حيثُ

(١) في أ: (لا) مكان (أو) .

(٢) قال المبرّد في المقتضب ٢٢٨/٤ عقب إيراد الشاهد : «أراد : الآ عِلَالَة قَارِحَ ، أو بُدَاهَة قَارِحَ» فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني .

(٣) في أ: (السبب) .

يمكن ذلك^١ ، ومن هذا قول كثير :

قضى كل ذي دين فوقى غريمه وعزة مطول معنى غريمها

وقد نص سيبويه في أبواب الصفات على منع نحو : مررتُ برجلٍ لبيبةٍ عاقلةٍ أمه^٢ ، مقلوباً من قوله : مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمه لبيبةٍ فقال : لا يصلح أن تُقدّم لبيبة^٣ مضمراً فيها الأم ، ثم تقول : عاقلةٍ أمه^٤ ، قال ابن خروف : هذا نصٌ بإبطال رفع غريمها بمعنى من قوله :

* وعزة مطول معنى غريمها *

قال : والذي منع الإضمار في لبيبة كون المضمّر فيها عائداً إلى الأم ، فصار المضمّر لو تقدّم عوضاً من اسمين مضافٍ إليه ؛ لأنّه بتقدير : برجلٍ لبيبةٍ أمه عاقلةٍ أمه ، وهذا لا سبيلَ إليه ، ثم تأوّل البيت . واستشهد الفارسيّ في الإيضاح بالبيت على إعمال الثاني محمولٌ عند ابن أبي الربيع وغيره على أنّ الشاهد في صدره لا في عجزه^٥ ، ولأنّه لو كان كذلك لبرز الضمير في مطول ؛ لأنّه جارٍ على غير مَنْ هو له^٦ ، وقد حملته طائفةٌ على أنّ الشاهد في العجز^٧ ، وليس بجارٍ على قاعدة سيبويه المتقدمة ، ولذلك حمّله بعضهم على أنّه يشبهُ الإعمال وليس به . وهذا كلّهُ على فرض كون المهمل من العاملين طالباً ضمير السببيّ ، فإن فرض أنّه

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٦٩/٢ .

(٢) في أ : (لبيبة) .

(٣) الكتاب ٥١/٢ .

(٤) قال ابن عقيل في المساعد ٤٥١/١ بعد إيراد بيت كثير «وإلى منع كون المسألة المذكورة من باب التنازع ذهب أبو الحسن بن خروف والشلوين» .

(٥) الكافي ١/ص ١٩٣ ، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٥٩/١ ، والمصباح لابن يسعون ٢١/١ .

(٦) انظر المقتصد ٣٤٠/١ .

طالبٌ للنسبيّ ظاهراً فحُذِفَ للدلالة فلم يتكلّم على هذا ؛ إذ ليس من باب الإعمال . فعلى كلّ تقدير كلامُ الناظم صحيح .

وأما الثالث : فإنّما اقتصر على العاملين فقط لمعنى ، وهو أنّ الثلاثة فأكثر لا يوجد لها أثر في هذا الباب إلّا في الأخيرين ، وأما الأول فلا يعتبر في عمل في الاسم المتنازع / فيه وإن كان يطلبه من جهة^١ المعنى ، فقد زعم ابن خروف أنّ / ٩٠ / إعمال الأول في أكثر من عاملين لا يوجد في كلام العرب ، وإذا كان الزائد على الإثنين لا يتجدّد معه حكم لم يكن قبله اطّرح الناظم اعتباره . وفي هذا الجواب نظرٌ ؛ فإنّ إعمال الثاني من الثلاثة كذلك أيضاً ، وإلى هذا فإنّهم قد أضمرُوا للأول قبل الذكر ، وذلك من أحكام باب الإعمال ؛ إذ لا يجوز ذلك إلّا في أبوابه المعلومة ، فلو لم يكن من هذا الباب لم يجر لخروجه عن جميع الأبواب فيمتنع . وأبَيَّنْ من هذا أنّ يُقالَ : لعلّه ترك التنبيه على أكثر من عاملين استغناء بما ذكر ؛ لأنّ العاملين والثلاثة على حكم واحد ، فما يجري في الاثنين يجري فيما هو أكثر .

فإن قيل : فيلزم على هذا جواز إعمال الأول أو^٢ الثاني دون الثالث ، وإعمال غير الثالث لم يسمع^٣ وقد منعه هو وغيره .

قيل : قد أجاز ذلك بعضهم قياساً ، وإن لم يردّ سماعاً فقد يصحّ أنّ

(١) في الأصل وحده : (من حيث) . وفي حاشيته كالنسختين .

(٢) في الأصل وحده : (والثاني) .

(٣) في منهج السالك ، لأبي حيان ص ١٣١ : «قال أبو الأسود الدؤلي

كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

فأخ تقدمه عوامل ثلاثة ، كساك ويطلبه على الفاعلية ، وقد أعمله ، ولذلك ارتفع به أخ ،

وتستكسه ويطلبه على المفعول ؛ ولذلك أضمر فيه ضمير المفعول ، وفاشكرن يطلبه على

المفعول إما بنفسه ، وأما بحرف الجر ، ولذلك عداه إلى ضميره بحرف الجر .

والبيت في ديوان أبي الأسود ص ١٣١ .

يقول به^١ الناظم . والله أعلم .

وأما الرابع : فإنَّ قوله : « اقتضيا في اسم » لا يعني به الاسم بقيد الأفراد بل يعني حقيقة الاسم مجرداً من اعتبار أفراد أو غيره ، سمعتُ شيخنا القاضي أبا القاسم الحسني^٢ رحمه الله يقول : تقول : هذا رجلٌ على معنيين : أحدهما : أنَّ تريدَ حقيقةَ الرجل خاصةً من غير نظر إلى أفرادٍ ولا^٣ غيره . والثاني : أنَّ تريدَ بذلك حقيقةَ الرجل بقيد الأفراد ، فإذا قيل لك : أعطاك زيدٌ غلاماً وثوباً وكذا ، فقلت : إنَّما أعطاني غلاماً فمعنى ذلك : إنَّما أعطاني هذه الحقيقة ولم تُرد أنَّ تقول : إنَّما أعطاني غلاماً واحداً ، وإذا قيل لك : أعطاك غلامين أو ثلاثة ؟ فقلت : إنَّما أعطاني غلاماً ، فمعناه إنَّما أعطاني غلاماً واحداً لا أكثر ، قال : وهذا الثاني هو الذي يُثنى ، وأما الأول فلا . هذا معنى ما سمعتُ منه ؛ فلأجل أنَّ الإطلاق الأول يُراد به الحقيقة ينطلق على المفرد والمثنى والمجموع ، فلا يُثنى ولا يجمع ، وإطلاق الناظم الاسم من هذا القبيل فيدخل تحته الاسم الواحد والاثنان ، وما هو أكثر من ذلك لكن يبقى فيه اشتماله على ما هو أكثر من اثنين ، وقد مرَّ أنَّه غير مسموع ، وهذا لا محذور فيه ؛ إذ يمكن حمله على أحد وجهين : إمَّا على أنَّ يقيَّد التَّعَدُّدُ بما ذكر في الباب ، ولم يذكر إلا معمولاً واحداً أو معمولين وسكت عن الثالث ، فكأنه لم يرد بهذا اللفظ الذي هو قوله : « اقتضيا في اسم » . وإمَّا على أنَّه اعتبره على إطلاقه استناداً إلى رأي من أجاز القياسَ فأجرى الأعمال في الثلاثة كما أجراه في الاثنين ، وإذا كان هذا ممكناً فلا اعتراض عليه .

(١) سقطت (به) من أ .

(٢) ترجمته في مقدمة الجزء الأول .

(٣) سقطت (لا) من أ .

(٤) من قوله : «إنَّما أعطاني هذه» إلى قوله : «فقلت : إنَّما أعطاني غلاماً» ساقط من أ .

وأما الخامس : فإنَّ الاسمَ إذا تقدَّم على العاملين في نحو : زيداً ضربت وأكرمت ، لم يتعيَّن أنَّ المسألة من الاعمال ، أمّا إذا أعملت الأول فقلت : زيداً ضربت وأكرمت ، فلاحتمال أن يكونَ زيدٌ معمولاً لأوّل الفعلين ، والثاني طالبٌ لضميره فقط فصار مثل : زيداً ضربت وضربني فلا إعمال .

وأما إذا أعملت الثاني فقلت : زيداً ضربت وأكرمت فكذلك أيضاً لاحتمال أن تكونَ المسألة / كالأولى فحذف مفعول الثاني اختصاراً وهو ضمير الأول ، أو / ٩١/ غيره وحذف اقتصاراً ، وأيضاً فلو سلّم فيها الإعمال فالأصل في زيد التأخير ، والتقديم غير معتدّ به لعروضه .

ثم قال الناظم : «فللواحد منهما العمل» هذا جواب (إن) المتقدمة الذكر في قوله : «إن عاملان اقتضيا في اسمٍ عَمَلٍ» يعني أنَّ الاسم لا يعمل فيه إلّا واحد من ذينك العاملين - إمّا الأول ، وإمّا الثاني - وإن كانا معاً طالين للعمل فيه ، فتقول إن أعملت الأول : ضربت وضربني زيداً ، وإن أعملت الثاني قلت : ضربت وضربني زيدٌ ، وفي هذا الكلام التنبيه على أمرين : أحدهما : أنَّه لا يصح أن يعمل معاً في الم معمول سواءً أكانا متفقَي العمل أو مختلفيه ، أمّا في الاختلاف فظاهر ؛ إذ لا يحتملُ الاسم الواحد أن يكونَ مرفوعاً منصوباً في حالٍ واحدةٍ ، أو مرفوعاً مجروراً أو منصوباً مجروراً في حالٍ واحدةٍ ، وهذا متفقٌ عليه ، وأمّا في الاتفاق فكذلك اعتباراً بالاختلاف ، فكما لا يصح أن يعملَ العاملان في الاسم رفعاً ونصباً معاً ؛ لأنَّهما ضِدَّان فكذلك لا يصح أن يعملا فيه رفعين ، ولا نصبين ، ولا جرين معاً ؛ لأنَّ المثلين على المحل الواحد متضادّان حسبما هو مبينٌ في غير هذا الموضع ^٢ ، وأيضاً لم يثبت من كلام العرب عمل عاملين في معمول واحد ، فقياس هذا عليه ^٢ ، وأيضاً إذا قلت : قام وقعد زيد فهذا العطف إمّا أن

(١) انظر منهج السالك ص ١٣٢ فكلام الشاطبي هنا يكاد يكون بسطاً لكلام أبي حيان .

(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ .

يكونَ من عطف المفردات أو من عطف الجمل ؛ إذ لا ثالث لهما ، وكلاهما غير^١ صحيح ، أمّا عطف المفردات فلا بُدَّ فيه من التشريك في عامل ، قاله ابن أبي الربيع ، وليس ذلك هنا ، وأمّا عطف الجمل فلا يُتَصَوَّرُ إلّا بأن تجعلَ كلَّ واحد من العاملين مسنداً إلى اسم يستَقِلُّ به ، وأمّا إذا جعلتهما معاً مسندين إلى اسم واحد فلا لعدم استقلال أحدهما بنفسه دون الآخر فلا يَصِحُّ إذاً أن تكونَ من عطف الجمل ، فصَحَّ أن العاملَ فيه أحدهما لا كلاهما ، وهو ما ذكره الناظم ونكّت بذلك على الفراء القائل بأنَّ العاملين معاً هما الرافعان بناءً على أن الإضمارَ قبل الذكر ممنوع ، وههنا يلزم إذا أُعْمِلَت أحدهما الإضمار قبل الذكر ، فكان الوجه المنع ، لكن جاء من كلامهم : قام وقعد زيدٌ ، فلا بُدَّ أن يعملَ معاً في الاسم ؛ إذ لا ثالث^٢ ، قال في شرح التسهيل : «والذي ذَهَبَ إليه غيرُ مستبعد فإنّه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيويه فإنَّ خبرَ المبتدأ عنده مرفوعٌ بما هو له خبرٌ فيلزمه أن يكونَ (منطلقان) مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لأنَّهما يقتضيانهُ معاً .

وقد يجاب عن هذا بأنَّ يقال : أمّا الإضمارُ قبل الذكر فموجودٌ من كلام العرب في باب نعم وبئس ، وضمير الأمر والشأن ، وغيرهما ، وقد حكى سيويه / ٩٢/ من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومك^٣ . وغير ذلك / ممّا سيأتي بعضه على إثر هذا بحول الله ، وأمّا قولك : زيد وعمرو منطلقان فإنَّ المعطوف أبداً مع المعطوف عليه في حكم الاسم المثني ، والاسم المثني في حكم المعطوف بالواو ، وإذا كان كذلك فالعامل إنما هو واحد عَمِلَ في اسم واحد . والله أعلم .

(١) سقطت (غير) من الأصل .

(٢) انظر شرح كتاب سيويه للسيرافي ١/ ١٨٦ ، شرح المفصل ١/ ٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧ .

(٣) جاء المثال في الكتاب ١/ ٧٩ عقب قول سيويه : «وتقول : . . . » ، وقال : (.) والوجه أن تقول : (. . .) .

والأمر الثاني من الأمرين اللذين نَبَّه عليهما الناظم : أن إعمال الأول من المتنازعين دون الثاني أو الثاني دون الأول جائز جميع ذلك ؛ إذ قال : «فللواحد منهما العمل» ولم يعين ذلك الواحد ، فدلَّ على أنَّه قَصَدَ أيَّ واحدٍ كان ، وذلك صحيح ، ولا خلافَ فيه بين البصريين والكوفيين ، فمثال إعمال الأول : قولك : ضربتُ وضربني زيداً ، وضربني وضربته زيدٌ ، وممَّا جاء من ذلك في السماع قولُ عُمَرَ بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تَسْتَكْ بَعُودِ أَرَاكِيْ تُنْخَلْ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْجِلِ

فلو أعمل الثاني لقال : فَاسْتَاكَتْ بَعُودِ إِسْجِلِ ، وقال أخو الشماخ :

أتاني فلم أُسْرَرْ به حين جاءني حديثٌ بأعلى القَتَيْنِ عَجِيبُ
ولو أعمل الثاني لقال : فلم أُسْرَرْ بِحَدِيثِ ، وقال ذو الرُّمَّة :

ولم أمدح لأرضيَه بشعري لَيْيماً أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالاً
وأنشد أبو زيد :

قَطُوبٌ فَمَا تَلْقَاهُ إِلَّا كَأَنَّمَا زَوَى وَجْهَهُ أَنْ لَا كَهَ فُوهُ حَنْظَلُ
وأنشد ابن خروف وغيره :

* بَعْكَاطُ يُعْغِشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شَعَاعَهُ *

وأنشد المؤلف :

يرنو إليَّ وأرْئُو مَنْ أَصَادِفُهُ فِي النَّائِبَاتِ فَأَرْضِيهِ وَيَرْضِيَنِي^١
وأنشد سيبويه للمرَّار الأسدي :

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٩/٢ ، وانظر المساعد ٤٥٦/١ ، وخمسة الأبيات قبل هذا البيت سبقت ص ١٧١-١٧٢ .

فردَّ على الفؤادِ هوى عَمِيداً وسُئِلَ لو يُبَيِّنُ لنا السُّؤالُ
وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُوراً بها يَقْتَدِنَا الخُرْدُ الخِذَالُ^١
وأنشد ابن الأنباري :

ولما أَنَّ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلٍ سَمِعَتْ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغُرَابِ^٢

ومثال إعمال الثاني قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيداً ، ممَّا جاء من ذلك في السماع قول الله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^٣ فلو أعمل الأول لقال : قل الله يفتيكم فيها في الكلاله ، وقال : ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾^٤ فلو أعمل الأول لقال : كما ظننتموه كذلك أن لن يبعث الله أحداً ، وقال : ﴿هاؤم اقروا كِتَابِيهِ﴾^٥ ولو أعمل الأول لقال : هاؤم اقروه إلى كتابيه ، وقال : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^٦ الآية لو أعمل الأول لقال : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله . وقال : ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾^٧ . وفي الشعر من ذلك كثير ، أنشد سيويه للفرزدق :

(١) الكتاب ٧٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٦/١ ، المقتضب ٧٦-٧٧/٤ ، الإنصاح للفارقي ص ٣١٤ ، الإنصاف ٨٥/١-٨٦ ، الرد على النحاة ص ٨٩ ، والبيتان في شعر المزار ابن سعيد الفقعسي ضمن (شعراء أمويون) ٤٧٦/٢ .

(٢) الإنصاف ٨٦/١ ، وسقطت (آل) من الأصل .

(٣) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٤) سورة الجن آية ٧ .

(٥) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٦) سورة المنافقون آية ٥ .

(٧) سورة الحديد آية ١٩ ، والتغابن آية ١٠ ، وفي الآيتين ﴿الَّذِينَ﴾ وقد سبقت الإشارة إلى أن اسقاط حرف العطف من نحو هذا جارٍ في كلام الأئمة .

ولكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وَسَبَّيْ بنو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^١
وَأَنشُدْ لَطْفِيلَ الْغَنَوِيِّ :

وَكُمْتَا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مَتَوْنَهَا جرى فوقها وَأَسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبٍ^٢
وَأَنشُدْ لِرَجُلٍ من بَاهِلَةٍ :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهَا سَيْفَانَةً تُصْنِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ^٣
وَأَنشُدِ الْمُؤَلَّفَ :

خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي ي، وَلَا خَيْرَ فَي خِلَافِ الْخَلِيلِ^٤

/ ٩٣/ وفي الحديث «كَمَا صَلَّيْتُ وَرَحِمْتُ وَبَارَكْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ» وَلَوْ
أَعْمَلُ الْأَوَّلَ لَقَالَ : كَمَا صَلَّيْتُ وَرَحِمْتُهُ وَآلَهُ ، وَبَارَكْتُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ

(١) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩١/١ ، والشاهد في ديوان الفرزدق ٣٠٠/٢ ،
المقتضب ٧٤/٤ ، الجمل ص ١٢٧ ، الإيضاح ص ٦٨ ، الإنصاف ٨٧/١ ، شرح المفصل
٧٨/١ .

(٢) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٨٣/١ ، والشاهد في ديوان طفيل ص ٢٣ ،
المقتضب ٧٥/٤ ، الجمل ص ١٢٧ ، الإيضاح ص ٦٨ ، الإنصاف ٥٨/١ ، الرد على النحاة
ص ٨٦ ، ٨٩ .

(٣) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٥٧/١ ، وذكر في ص ٢٥٨ أنه ينسب لوعلة
الجرمي ، وأورد بيتين قبله ثم قال : «والذي في شعره
كانت تُحْلُ عِرَاصَهُ مَمْكُورَةً .

ولا شاهد فيه على هذا الوجه»

والشاهد أيضاً في المقتضب ٧٥/٤ ، الإنصاف ٧٩/١ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٥/٢ ، وانظر منهج السالك ص ١٣٣ ، المساعد ٤٥٨/١ ،
مع الهوامع ١٤٠/٥ .

(٥) في الأصل : «وباركت وترحمت على إبراهيم» بزيادة «ترحمت» .

وعلى آل إبراهيم . ثم يبقى النظر في ترجيح أحد الوجهين على الآخر فقال :
والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسرة
قوله : «والثاني أولى» أراد الثاني فحذف الباء ، ويعني أن أهل البصرة اختاروا من
الوجهين الجائزين إعمال الثاني ، واختار غيرهم العكس ، وهو إعمال الأول .
فإن قيل : كيف تنزِيلُ العكس هنا ؛ إذ معناه تصيير أول الكلام آخرًا ، وآخره
أولاً مع استقامة الكلام ، وهذا التعريف أعم من تعريف أهل المنطق .

قيل : تحقيقه يتبين بأن تُظهر ما حُذِفَ من الكلام الأول في قوله : «والثاني أولى»
لأنه يريد أولى من الأول ، فعكس هذا أن نقول : الأول أولى من الثاني ، وهو مذهب
غير أهل البصرة ، فوجه ما ذهب إليه أهل البصرة أوجه : أحدها : كثرة إعمال
الثاني ، وقلة إعمال الأول حتى إنه يكاد لا يوجد في غير شعر ، بخلاف الأول فإنه قد
جاء في القرآن ، بل لم يجيء به إلا هو - كما تقدّم - والسماع هو المتبع .

والثاني : أن الثاني من العاملين أقرب إلى المعمول فكان أولى به مما بُعد عنه ،
وهو الأول كما قالوا : خَشَنْتُ بصدري وصدري زيد ، بخفض الصدر حملاً على الباء
لأنها أقرب إليه من الفعل الذي هو خَشَنْتُ ، وزعم سيبويه أن ذلك وجهُ الكلام ،
والحمْلُ على خَشَنْتُ ونَصَبُ الصدر دُونَ ذلك . والثالث : أنهم قد اعتبروا
الجوار مع فساد المعنى ، فقالوا : هذا جحرُضْبٌ خَرِبٌ ، فحملوا الخبر على
الضَبِّ ، وهو في المعنى للجحرُ لِقرب الجوار ، وقرأ الأعمش ويحيى بن وثاب ﴿إِنَّ
اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ بخفض المتين حملاً على القوة ، والمعنى لِذُو ؛

(١) يريد الكوفيين ، وانظر المسألة في الإنصاف ٨٣/١ .

(٢) من أمثلة سيبويه ، الكتاب ٧٤/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) أنظر الخصائص ١٩٢/١ ، المحتسب ٢٨٩/٢ ، الإفصاح للفارسي ص ٣١٩ .

(٥) سورة الذاريات آية ٥٨ في قراءة الأعمش ويحيى بخفض (المتين) / ينظر المحتسب ٢٨٩/٢
وأجاز ابن جني أن يكون المتين «وصفاً للقوة» فذكره على معنى الجبل . يريد : قوي الجبل .

لَقُرْبِ الجوار ، وقال امرئ القيس :

كان أباناً في أفانين وذقه كبير أناسٍ في بجادٍ مزمل^١

وهذا كله ليس بضرورة ، فإذا كان ذلك موجوداً في الكلام مع فساد المعنى لو اعتبر اللفظ وكان ذلك مراعاةً لمناسبة الجوار ، فأولى أن تعتبر الجوار مع صحة المعنى .

والرابع : أن إعمال الأول يلزم منه توالي حروف الجر نحو نبئت كما نبئت عنه عن زيد ، وذلك غير مستحسن ، والعطف على الجملة قبل إتمامها ، وذلك لا يحسن ، والفصل بين العامل ومعموله بجملة أجنبية ، وذلك قبيح في غير هذا الباب^٢ ، وكذلك في هذا الباب^٢ .

والخامس : أن اتصال العامل بما عمل فيه هو الأصل ، وذلك فيما اختاره البصريون موجود ، ومفقود في المذهب الآخر . والسادس : أن إعمال الآخر أخصر مع بلوغ أقصى الحاجة من الكلام ، إذ تحذف من الأول الفضلة ، فتقول : ضربت وضربني زيد ، وأعطيت وأعطاني زيداً درهماً بخلاف ما إذا عملت الأول فإنه مؤد إلى الطول الذي لا يحتاج إليه ، ومبنى كلام العرب / على الاختصار / ٩٤/ والاكتفاء بالإشارة والرمز إلا في المواضع التي لا تجد فيها بدءاً من البسط مع أنها تعمل الاختصار في أثنائه ، وإذا كان كذلك فينبغي أن يكون الأولى في مسألتنا ما كان موافقاً لهذا الأصل ، وهو إعمال الأخير ولاسيما إن كثرت العوامل .

(١) ديوانه ص ٢٥ ، الخصائص ١/١٩٢ ، ٣/٢٢١ ، الإفصاح ص ٣١٨ ، أمالي ابن الشجري

٩٠/١ ، مغنى اللبيب ص ٦٦٩ ، ٨٩٥ ، خزنة الأدب ٢/٣٢٧ ، وذكر ابن جني وابن

الشجري أن أبا علي الفارسي يرى أن (مزمل) صفة لبجاد ، والتقدير : مزمل فيه .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ ، وفي س : (فكذلك) .

والسابع : إن إعمال الأول لم يوجد فيما إذا زادت العوامل على اثنين بل قد زعم ابن مالك أن العرب التزمت هنا إعمال الأخير ، ولا يوجد إعمال ما قبله ، فإن كان كذلك فليس إعمال الأول بمطرد فضلاً عن أن يكون مختاراً .

والثامن : أن في إعمال الثاني تخلصاً من الإخلال بحق دون حق وذلك ؛ لأن كل واحد من العاملين له حظ من عناية المتكلم ، فإذا قدم أحدهما ، وأعمل الآخر عدل بينهما ؛ لأن التقديم اعتناء ، والإعمال اعتناء ، وإذا أعمل المتقدم لم يبق للآخر قسط من العناية فكان المخلص من ذلك راجحاً .

ووجه المذهب الآخر أمور^٢ : أحدها : أن الأول سابق صالح للعمل كالثاني فكان إعماله أولى من إعمال الثاني ؛ لأن للسبقية أثراً في العمل ، ألا ترى أن ظننت وأخواتها لا تلغى إذا تقدمت على معموليها بخلاف ما إذا لم تتقدم ، وكذلك كان لا تلغى إذا تقدمت ، وأنها تلغى إذا توسّطت ففقدت رتبة التقديم ، وكذلك (إذن) تعمل متقدمة ، ولا تعمل متوسطة ، ونحو ذلك في القسم والشرط من تقدم منهما فله الحكم ، والغني الآخر ، والأفعال غير المتصرفة تقوى على العمل متقدمة ، ولا تقوى متأخرة . فالحاصل أن للتقدم أثراً في العمل على الجملة ، وقد حصل هنا لأحد الفعلين فليكن هو الأولى .

والثاني : أن إعمال الثاني يؤدي إلى محذور وهو الإضمار قبل الذكر إذا قلت : ضربني وضربتُ زيداً ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز فكذلك ما أدى إليه .

والثالث : أن العرب راعت السبقية في قولهم : ثلاث من البط ذكور ، فقالوا

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٢/٢ .

(٢) انظر المصدر نفسه فما ذكره الشاطبي هنا كلام ابن مالك مع تغيير يسير في بعض ألفاظه ، والشاطبي يعتمد على شرح التسهيل لابن مالك كثيراً .

(٣) الأمور الثلاثة الأولى التي ذكرها الشاطبي في توجيه ترجيح أعمال أول المتنازعين ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٤/٢ .

ثلاث بإسقاط التاء^١ اعتباراً بالبط لتقدمه ، ولم يقولوا ثلاثة بالهاء اعتباراً بالذكر لتأخره ، فإذا عكسوا فقدّموا الذكر على البط قالوا ثلاثة ذكور من البط بالهاء ، وذلك دليل على أنَّ الحكم للسابق ، وأنه أولى به .
والرابع : أنكم أيُّها البصريون قد اعتبرتم السابق وأعملتموه دون الثاني في نظير مسألة النزاع ، وذلك في قول الأعشى أنشدته سيبويه :

* إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَاهَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ *^٢

فجعلتم العامل في قارح هو المتقدّم من المضافين ، وكلاهما يطلب به بالإضافة وكذلك قول الفرزدق : أنشدته سيبويه :

يا من رأى عارضاً أُسرُّ به بين ذراعي وجهه الأسد^٣

فحملتموه على أنَّ العامل في الأسد الذراعان دون ما بعده ، ووجهتم ذلك بأنّ الأشبه أن يحذف الثاني اكفاءً بالأول ، لأن الأول إذا ورد فحكمه أن يُوفى حقه من اللفظ ، فكذلك ينبغي في مسألتنا أن يكون الأول يُوفى حقه من اللفظ ، فإن قلتم غير ذلك فقد ناقضتم . وكان الناظم مائل مع البصريين لكثرة السماع في إعمال الثاني / ولذلك ، والله أعلم قدّمه ، وهو نصُّ مذهبه في ٩٥/ التسهيل وشرحه^٤ .

وأهل البصرة هم النحويون الناشئون بالبصرة ، ويعني بهم : سيبويه ومن أخذ هو عنهم كالخليل ، ويونس ، وأبي عمرو بن العلاء ، ومن تبع هؤلاء في المذهب ، وإن لم ينشأ بالبصرة فهو أيضاً بصريّ نسبةً إلى المذهب . وقد يطلق

(١) في أ: الهاء .

(٢) الكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، ومضى تخريجه .

(٣) الكتاب ١٨٠/١ .

(٤) التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٧٧١/٢ .

لفظ البصريين ويراد بهم ما هو أعم من هؤلاء كأبي الأسود ، وهو أول الواضعين في العربية ، وعبد الرحمن بن هُرْمُز ، ويحيى بن يَعْمَر ، وعبدالله ابن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر ، وغيرهم . والأشهر من الإطلاقيين هو الأول ؛ لأنَّ سيبويه وشيوخه هم الذين جَمَعُوا أطراف النحو ، واستولوا على أمره ، وأتوا على آخره ، وتكلَّموا مع المخالفين فإليهم يُنسَب ، وأمَّا من قبلهم فإنما وضعوا نُتْفًا وأبواباً لا تفي بالمقصود من ضبط اللسان .

وأراد بغير البصريين أهلَ الكوفة ، وهم النحويون الناشئون بالكوفة وأشهرهم الكسائي علي بن حمزة القاري ، ومن أخذ عنه كيحيى بن زياد الفراء ، وخلف^١ الأحمر ، وهشام بن معاوية الضرير ، واسحاق البغوي^٢ ، وأضرابهم ، وكذلك من تَبَعَ مذهبهم وطريقتهم وإن لم ينشأ بالكوفة فهو كوفي ؛ نسبة إلى المذهب . وقد يطلق اسم الكوفيين أيضاً على ما هو أعمُّ من هذا فيدخل تحته من كان قبل الكسائي كأبي جعفر الرُّوَاسي ، ومعاذ بن مسلم الهَرَّاء ، وأبي مسلم^٣ مؤدَّب عبد الملك بن مَرْوَانَ ، والأشهر من الإطلاقيين هو الأول ؛ لأن الكسائي وأصحابه هم الذين مَهَّدُوا العلم ، وبَثُّوا حكمتهم وناظروا المخالفين ، نظير الخليل

(١) كذا في ثلاثة الأصول (خلف) ، وهو وهم : فالمقصود علي بن المبارك الأحمر الكوفي تلميذ الكسائي المتوفي ١٩٤ هـ . ترجمته في إنباه الرواة ٣١٣/٢-٣١٧ ، بغية الرواة ١٥٨/٢-١٥٩ . أما خلف الأحمر فبصريٌّ من رواة الشعر واللغة المشاهير ، ترجمته في إنباه الرواة ٣٤٨/١ ، بغية الرواة ٥٥٤/١ .

(٢) في بغية الرواة ٤٤٠/١ : «اسحاق البغوي : أخذ عن الكسائي . كذا ذكره الزبيدي ولم يزد» .

(٣) لم أقف على اسمه ، ولا على تاريخ وفاته غير أنه كان في وقت معاذ الهراء ، وسمعه يسأل رجلاً يناظره : كيف تصوغ يا فاعل افعل من ﴿تَوَزَّهْمُ أَزَا﴾ فيجيبه الرجل بكلام لا يعرفه أبو مسلم فقال :

قد كان أخذهم في النحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم

انظر مجالس العلماء ص ١٩٠ ، إنباه الرواة ١٦٣/٤ .

وسبويه ، ومن والاها . وإنما فسرتُ الغَيْرَ الذي ذَكَرَ الناظم بأهل الكوفة فقط مع أنَّ النحويين ليسوا بمنحصرين في هاتين الفرقتين ؛ لأنَّ هذا المذهب عنهم نُقِلَ ، وأيضاً فيرجع غيرهم إليهم غالباً ؛ لأنَّهم الذين تجرّدوا لضبط كلام العرب من بين سائر الناس فهم المنفردون فيه بالتقدّم .

وقوله : «ذا أُسْرَة» أُسْرَة الرجل : رَهْطُهُ وعِترَتُهُ التي يشتدُّ بها ، ويقوى وأصل الأسر الشدُّ ، وكانَّ الناظم قصد بالغير هنا واحداً من الكوفيين ثم جعله ذا أُسْرَة وأتباع ، فلا يكون واحد هنا إلّا الكسائي ، وتتبعه أُسرته ، لكن يقال : فهلاًّ اقتصر على قوله : «واختار عكساً غيرهم» ولم يزد لأنَّه إذ ذاك معلوم أنَّ يريد الكوفيين ؛ إذ الغَيْرُ لا يُعَيَّنُ لواحد دون أكثر ، بل يطلق على الجميع ، فلاي فائدة أتى بقوله : «ذا أُسْرَة» . فالجواب : أنَّ لفظ الغير لا يُعَيَّنُ واحداً من جماعة لصحة إطلاقه على كل واحد منهما ، فلو اقتصر عليه ، لاحتمل أنَّ يكون الغَيْرُ واحداً من الكوفيين أو اثنين أو أكثر ، كما يحتمل أنَّ يريد جميعهم ، فجعل الغَيْرَ لواحدٍ وأضاف إليه أهل مذهبه ؛ لِيُعَيَّنَ أنَّ أهل الكوفة جميعاً قائلون بذلك لا يختص به واحدٌ منهم ولا بعضٌ ، و«ذا أُسْرَة» منصوب على الحال من غيرهم ، أي حالة كون الغير ذا أسرة . والله أعلم .

/ وأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمِ مَا التَّزِمَا / ٩٦/
كِيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَأَعْتَدَا عَبْدَاكَا

لما بيّن أنَّ العملَ في المتنازع فيه لا يكون إلّا لواحد من العاملين أخذ الآن بيّن حكَمَ المهمل إذا أُعْمِلَ الآخَرُ ، والمهمَلُ : هو الذي لم يعمل في الاسم الآخر المتنازع فيه ، فيريد أنَّ المهملَ يُعْمَلُ في ضمير الاسم الذي تنازعه العاملان ، فطلبنا العمل فيه ، فيحصل له ما طلبه على الجملة كان المهمل هو الأول أو الثاني ، وأتى هنا بمثالين أحدهما لإهمال الأول وهو قوله : «كيحسنان ويسيء ابنك» فإبنك هو المتنازع فيه ، وقد أعمل فيه الثاني ، فبقي الأول مهملاً فَعْمِلَ في ضميره ، وهو

الألف في يحسنان ، والثاني لإهمال الثاني وهو قوله : «وقد بغى وأعتديا عبدك»
«فعبداك» متنازع فيه ، والمعمل^١ فيه هو الأول ، فبقي الثاني مهملاً ، فعَمِلَ في
ضميره وهو الألف في (اعتديا) .

وفي هذا التمثيل قَيْدٌ وتنكيت . أما القيد فهو أنه لما قال : «واعمل المهمل في
ضمير ما تنازعا» حصلت العبارة مُطْلَقَةً يظهر منها التزام إعمال المهمل كان طالباً
للضمير بالنصب أو بالرفع ، وليس الحكم كذلك بل فيه تفصيل ونظر سيأتي
ذكره ، فقَيِّدَ الكلام بما إذا كان المهمل طالباً له بالرفع ؛ إذ لا بُدَّ فيه من الإعمال
في الضمير ؛ لئلا يبقى الفعل دون فاعل . وأما التنكيتُ فإنه حَتَمَ بإعمال المهمل
في الضمير وأنَّ ذلك مقول ومعمول به فأشعر بعدم ارتضائه لمذهبي الكسائي
والفراء ؛ فإنَّ الكسائي يقول : إذا أهمل الأول وكان طالباً للمتنازع فيه بالرفع فإنه
لا يعمل في ضميره بل يهمل بإطلاق ، فلا يُقَدَّرُ فيه شيءٌ ، ويكون فارغاً من
مرفوعٍ ؛ إذ هو مراد في المعنى فلا محذورَ في حذفه من^٢ اللفظ ، ولأنَّ السماع قد
جاء به ، فقد حكى سيبويه : ضربتُ قومك ، وقال علقمة بنُ عبدة :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ^٣

فلو كان فيه ضمير لقال : ضربوني وضربتُ قومك ، وتعفقوا بالأرضى ، وهذا لا
دلالة فيه ؛ أمّا أولاً : فإنَّ كُلَّ فعل لا بُدَّ له من فاعلٍ مظهر أو مضمّر ؛ إذ لم
يوجد في كلام العرب دونه ، ووقع النزاع في هذا الموضع وليس بنصٍّ فيما قال ؛
لاحتمال الإضمار ، وأضمر ضمير المفرد اعتباراً بما يصلح في الموضع ، كأنه قال
ضربني مَنْ ثُمَّ ، وتعَفَّقَ مَنْ أراد صَيِّدَهَا ، وقد يوجد مثل هذا في كلامهم ، مع

(١) في أ : (العمل) بسقوط الميم .

(٢) سقط قوله : (حذفه من) من أ .

(٣) ديوانه ص ٣٨ ، المفضليات ص ٣٩٣ ، الرد على النحاة ص ٨٧ ، المقرب ٢٥١/١ ، البسيط
لابن أبي الربيع ٥٧٦/٢ ، وفي تخريج البيت في الديوان ص ١٤٢ مصادر أخرى .

أَنْ مثل قولك : ضربني وضربتُ قومَكَ قليلٌ قبيحٌ ، قال سيبويه : « وإن قال : ضربني وضربتُ قومَكَ ، فجائزٌ وهو قبيحٌ أَنْ تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أجملُ الفتیان وأحسنهُ ، وأكرمُ بنیه وأنبلهُ »^١ ، وقال : « ولا بُدُّ من هذا - يعني من الإضمار - لأنَّهُ لا يخلو الفعل من مضمراً أو مظهر مرفوع من الأسماء ، كأنَّكَ قلت إذا مثَّلته : ضربني مَنْ ثُمَّ وضربتُ قومَكَ »^٢ ، ثم بيَّن أنَّ المطابقةَ / ٩٧/ هي الوجه الأجودُ وأنَّ تركها رديءٌ في القياس . وأمَّا الفراءُ فإنه يمنع المسألة ، فلا يجيز أن تقول : يحسنان ويسىء ابنك ، ولا : ضرباني وضربت الزيدَين ؛ للزوم الإضمار قبل الذكر ، وهم لا يجيزونه إلَّا ندوراً ، وقد تقدَّم أن الإضمار قبل الذكر موجود في كلام العرب في باب نعم وبئس ، وذلك نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس غلاماً عمرو ، ففيهما ضمير لم يتقدَّم له مفسرٌ ، وذلك يظهر في التثنية والجمع عند من قال : نعماً رجلين ، ونعموا رجلاً ، وفي باب ضمير الأمر والشأن نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾^٣ ، ﴿ فإنها لا تعمي الأبصار ﴾^٤ وفي باب رُبَّ نحو : رُبَّ رجلاً ، وفي باب الاستثناء نحو : قاموا خلا زيداً ، وعدا عمراً ، ولا يكون زيداً ، وقام القوم ليس زيداً ، وما أشبه ذلك ممَّا يكون مفسراً لضمير فيه متأخراً ، فكذلك هذا الباب فلا نكير فيه . وإذا ثبت هذا فلا موجب للمنع إذا لم يكن المانع إلَّا الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه إذا كان موجوداً فهذا مثله .

وأما قوله : « والتزم ما التزما » فإنَّ ظاهره أنه فضل غير محتاج إليه ؛ إذ لا يشك أحدٌ في أنَّه يلتزم في القياس أو في السماع المحكيُّ ما التزمته العرب ، وعلى هذا مبنَى النظر في العربية ، فلقاتل أن يقول لا يحتاج إلى هذا

(١) الكتاب ١/٧٩-٨٠ .

(٢) الكتاب ١/٨٠ .

(٣) سورة الإخلاص الآية الأولى .

(٤) سورة الحج آية ٦٤ .

(٥) في الأصل : « لأنه » ، والتصويب من أ .

التنبية^١ . والجواب أن يقال : بل^٢ تحته فائدتان ، إحداهما : التنبية على وجه الرد على الكسائي ، والفراء . أمّا وجه الرد على الكسائي : فإنّ العرب التزمت أن تأتي لكل فعل بفاعله ، ألاّ تحذفه^٣ حذفاً وإن دلّ عليه الدليل ، وهي في التزام هذا الحكم بخلاف المبتدأ إذ يجوز^٤ حذفه للدليل حسب ما تقدّم ، فكأنه يقول : إذا كنا قد علمنا بالاستقراء التزام العرب لذكر فاعل الفعل وألاّ تحذفه إلاّ مع تغيير الفعل والنيابة عن الفاعل ، فلا بُدّ لنا من التزام ذلك ، فإذا لم يظهر لنا هنا عياناً فهو مضمّر ، بلا بُدّ لثلاث نخرج عن قصد العرب ، والحري على مجراها ، فإذا قالوا : ضربني وضربت قومك ، فهو على إضمار الفاعل إضمار المفرد ، وقد وُجِدَ مثله - أعني إضمار المفرد كما تقدّم - فلنقل به ولنلتزمه . والدليل على ذلك ظهور الضمير في مشهور الكلام نحو : ضرباني وضربت الزيدين ، وضربوني وضربت الرجال^٥ . وهذا ظاهر من قوله : «والتزم ما التزما» .

وأمّا وجه الرد على الفراء فإنّه حكى في التسهيل وشرحه^٦ عنه أنه يقول : إضمار الفاعل قبل الذكر ممنوع ، فكل مسألة يُلقَى^٧ فيها ذلك ممنوعة ، لكن يصححها أن يؤخّر الضمير فيفصل ويؤتي به بعد الظاهر ، فتقول : ضربني وضربت قومك هم . وهذا الذي حكى عن الفراء لم أجده منصوصاً عنه هكذا^٨ ،

(١) في الأصل : (التقييد) . وما أثبت من هامشه ، وأ .

(٢) في الأصل : (إن) ، وما أثبت عن هامشه ، وأ .

(٣) في أ : (تحذف) بسقوط الهاء .

(٤) في الأصل وأ : (إذ لا يجوز) ، بلام مقحمة قبل «يجوز» .

(٥) في هامش الأصل : «الزيدين» .

(٦) التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٧٨٠/٢ .

(٧) في الأصل وأ : (يلقي) بالمشناة الفوقية بعد اللام . تصحيف .

(٨) قال ابن مالك في شرح الكافية ٦٤٦/٢ بعد إيراده إياه : «ذكر ذلك ابن كيسان» . وقال أبو =

ولكن النحويين يحكون عنه المنع بإطلاق^١ من غير ذكر تصحيح ، فإن صحَّ ما حكاه عنه فوجه الرد عليه من هذا الكلام أنَّ العربَ / التزمت في الفاعل إذا كان / ٩٨/ ضميراً الاتصالَ ما لم يعرض مانع منه ، والموانع منه محصورة مذكورة ، وهذا ليس منها . وإذا لم يكن منها فلا بُدَّ من الرجوع إلى الأصل من الاتصال وإلاَّ قد خرجنا عن التزام ما التزمته العرب . فإن قال : فهذا أيضاً موجب ؛ إذ يلزم من اتصال الضمير محذور ، وهو الإضمار قبل الذكر . قيل : ليس الإضمار قبل الذكر بمحذور ؛ لما تقدّم فلا يخرج الضمير عن أصله من الاتصال لغير موجب ثابت . فهذا معنى التنكيث على الكسائي والفراء بقوله : «والتزِم ما التَزِمَا» .

والثانية : التنبيه على التزام المطابقة بين الضمير والظاهر ، فإن كان الظاهر مفرداً كان الضمير كذلك ، وإن كان مثنى فالضمير مثنى كما مثَّله بقوله : «كيحسنان ويسيء ابناكا» البيتين ، أو كان الاسم مجموعاً فالضمير كذلك إعمالاً للمطابقة اللازمة في مثل هذا ، ويكون في ذلك تنبيه على ما نَبَّه عليه سيبويه من أنَّ : ضربوني وضربت قومك هو الوجه ، والأحسن^٢ ، وأنَّ أفراد الضمير رديء في القياس والزم على القياس فيه أن يقال : أصحابك جَلَسَ ، تضمير شيئاً يكون في اللفظ واحداً ، قال : «فقولهم هو أجمل الفتیان وأنبله لا يقاس عليه ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن»^٣

= حيان في منهج السالك عقب إيراده ص ١٣٣ : «هكذا نقل ابن كيسان ، وأما غيره فقال : إن الفراء لا يجيز في مثل هذه المسائل إلاَّ إعمال الأول» .

(١) في هامش الأصل : (خ : مطلقاً) .

(٢) الكتاب ٨٠/١ .

(٣) المصدر نفسه وفيه قبل النص : «قال الأخفش : فهذا رديء في القياس . . .» . وعلق الأستاذ عبد السلام هارون على هذا الموضع بقوله : «قال الأخفش ، ليست في ط . جعل الكلام بعده من صلب كلام سيبويه» ، والأظهر أن «قال الأخفش» مقحمة في النسخة التي اعتمدها الأستاذ عبد السلام فكلام الشاطبي يدل على ذلك ، كما يدل على ذلك قول السيرافي في شرحه =

لكنه قال أول المسألة : « فإن قلت : ضربني وضربتُ قومك فجائر ، وهو قبيح »^١
 فاختلف الناس في تأويله بناء على أنَّ مثل هذا يقاس أو لا يقاس ، فظاهر
 السيرافي^٢ ، وابن خروف أنَّه يجوز قياساً ، ونُقِلَ عن الشلوين أنَّه لا يقاس ،
 وإنَّما قال سيبويه : « فجائر » ، يعني حيث سُمِعَ على حكم التأويل بما ذُكِرَ ،
 والناظم مال إليه ، ورأى أنَّ الذي التزمه العرب المطابقة فهي التي تُلْتَزَمُ ههنا فلا
 يقال : ضربني وضربتُ قومك ، ولا ضربني وضربتُه قومك ، ولا ضربتُ
 وضربني قومك إلا بالسماع خلافاً لمن يجيز مثل ذلك ؛ إذ^٣ لم يكثر كثرة يقاس
 عليها ، ولا ساعده نظراً يُعْتَمَدُ عليه فلا ينبغي القول به . فهذا أيضاً ممَّا نبَّه عليه
 كلام الناظم ، فكأنه قال : إنَّ العرب قد التزمت المطابقة بين الضمائر وما عادت
 عليه فيجب أن يُلْتَزَمَ ذلك أيضاً هنا ، ولا يُعَدَّلَ عنه ، وبهذا فسرَّ ابنه كلامه في
 شرحه^٤ . وهذه القاعدة التي شرحها ومثلها بالمرفوع جارية في الضمير غير
 المرفوع ، فتقول إذا أعملت الأول : ضربني وضربتُهم قومك ، فتعمل المهمل في
 ضمير ما تنازعه وهو القوم ، لكنَّ هذا يطُرد مع إعمال الأول ، وأمَّا إعمال الثاني
 فلا تُعْمَلُ المهمل وهو الأول في ضمير ما تنازعه بل تحذفه رأساً ما لم يكن خبراً ،
 فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ، ولا تقول : ضربته وضربني زيدٌ ؛ لما يلزم عليه
 من الإضمار قبل الذكر مع خِفَّةِ حذف الضمير والاستغناء عنه ، لأنه فضلة
 فاستسهل بخلاف المرفوع والمنصوب الذي هو خبر ، فلما كان إعمال المهمل مع

= ١/ ١٩٠ : « قال وأضر من لذلك ، وهو رديء في القياس فدخل فيه أن يقول : أصحابك
 جلس » وشرح السيرافي هذا ثم قال : « قال : وقولهم : هو أطرف الفتيان وأجمله لا يقاس
 عليه » ، وانظر التكت للأعلم ص ٥٤-٥٥ .

(١) الكتاب ١/ ٧٩-٨٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٩٠ .

(٣) في الأصل وحده : (إذا) .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٤-٢٥٥ .

غير المرفوع لا يَطْرُد إذا أُعْمِلَ الثاني أخرجه بأن قال فيه :

ولا تجيء مع أولٍ قد أُهْمِلَا بمضميرٍ لغير رفعٍ أوْهِلَا^١
بل حذفه الزم إن يكن غيرَ خبرٍ وأُخْرِنُهُ^٢ إن يكن هو الخبر

/ يريد أن العاملَ الأولَ إذا أهمل فلا يجوز أن تأتي بضمير الاسم المتنازع فيه إذا /
كان ضمير نصبٍ ، وليس بخبر في الأصل ، بل يلزم حذفه ، فتقول : ضربت
وضربني زيدٌ ، ولا تقول : ضربته وضربني زيدٌ ، وكذلك تقول : رضيتُ
ورضني عني زيدٌ ، ولا تقول : رضيت عنه ورضني عني زيدٌ ؛ إذ لا حاجة إلى
الإتيان به مع أنه إضمار قبل الذكر ، فلا يُرْتَكَبُ إلا لموجب قوي . وما قاله من
لزوم الحذف هو كلام العرب ، ففي القرآن : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي
الْكَلَالَةِ﴾^٣ ولم يقل : يستفتونك فيها ، وقال : ﴿فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُا كِتَابِيهِ﴾^٤
ولم يقل : هَؤُلَاءِ إليه ، وقال : ﴿إِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^٥ ولم
يقُل : تعالوا إليه . ومن ذلك في الشعر قول الفرزدق :

ولكنَّ نِصْفًا لو سببتُ وسبني بنو عبد شمسٍ من منّافٍ وهاشمٍ

وقال رجلٌ من باهلة :

ولقد أرى تغنى بها سيفانَةٌ تُصِبي الحليمَ ومثلها أصباهُ

وهو كثير . وما ذهب إليه هنا هو رأي الجماعة ، وقد خالف هذا في التسهيل

(١) في الأصل : «أهلاً» والواو قبل محوّه ، وهي ثابتة في أ وس ، وفي شرح الكافية الشافية
٦٤٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٢٥٤ ، ومنهج السالك ص ١٣٣ ، توضيح المقاصد
٧٠/٢ .

(٢) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٣) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٤) سورة المنافقون آية ٥ .

فأجاز الإتيان بالضمير ، غير المرفوع وهو غير خبر^١ ، واستشهد على ذلك^٢ بأبيات ذكرها منها قوله :

إذا كنتَ ترضيه ويُرضيكَ صاحبٌ جِهاراً فكنْ في الغيب أحفظَ للعهدِ^٣
ومنها قول الآخر :

وفيتُ لها وأخلفتُ أمَّ جُنْدُبٍ فزادَ غرامَ القلبِ إخلافُها الوعدُ^٤
ومثل هذا قليلٌ لا يبنى عليه قياس ، فالصواب ما اختاره هنا .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : «ولا تجيء مع أولٍ قد أهملًا بمُضْمَرٍ لغير رفع» فَإِنَّمَا أَرَادَ بِمُضْمَرٍ عَائِدَةً عَلَى الْاسْمِ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ لَا مُطْلَقاً كَمَا تَقَدَّمَ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَتَأْتِي بِضْمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ فَضْلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ضَمِيرُ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَفِي الثَّنِيَّةِ : مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ ، وَفِي الْجَمِيعِ : مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ ، فَتَأْتِي بِالضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ مَعْنَى التَّنَازُعِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالُوا : لَا يَتَنَازَعُ فَعَلًا الْمُتَكَلِّمُ ، وَلَا فَعَلًا الْمَخَاطَبُ ، وَلَا فَعْلَانُ أَحَدُهُمَا لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَالْآخَرُ لِلْمَخَاطَبِ إِلَّا فِي فَضْلَةٍ لَا يَكُونُ لِمُتَكَلِّمٍ وَلَا لِمَخَاطَبٍ ،

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) في شرح التسهيل لا في التسهيل كما هو ظاهر عبارة الشاطبي .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٧٧٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢ ، والشاهد أيضاً في شرح الألفية لابن الناطم ص ٢٥٥ ، منهج السالك ص ١٣٤ ، شرح اللوحة البدرية ٩٤/٢ ، معنى الليب ص ٤٣٨ ، المساعد ٤٥٦/١ ، التصريح ٣٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٢١/٣ ، ويروي : «احفظ للود» .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٧٧٧/٢ ، والشاهد في منهج السالك ص ١٣٤ ، وفي المصدرين «وتقت بها» . وفي الأصل : «فزادت» بناءً مقحمة .

(٥) وهو محمول عند الجمهور على الضرورة / انظر شرح الألفية لابن الناطم ص ٢٥٥ ، منهج السالك ص ١٣٢ ، التصريح ٣٢٢/١ .

فيجوز على هذا أن تأتي بفضلة الأول المهمل ؛ إذ لا يُلقَى فيه أن يعودَ الضميرُ على ما بعده لفظاً ومرتبة ، وهو المانع من الإتيان بالفضلة . وإنما بيّنتُ هذا ، وإن كان معلوماً ممّا تقدّم ؛ لأنّ شيخنا الأستاذ أبا عبد الله بن الفخار - رحمة الله عليه - بيّنه كذلك ثم قال : وإنما احتجت إلى هذا البيان ؛ لأنّ هذا البسط غاب عن بعض المقرئين^١ - يريد من مقرئ سبته - وقد سمّاه لنا رحمه الله .

ولما قال الناظم : ولا تجيء بكذا دلّ كلامه على أنك تجيء به مع الثاني ، وذلك صحيح ، فإنك تقول : ضربني وضربته زيدٌ ، ومرّ بي ومررتُ به خالدٌ ، ومن ذلك قول ابن أبي ربيعة :

/ إذا هي لم تستكْ بعودِ أراكة تُنخلُ فاستاكت به عودُ إسحل / ١٠٠/
وقول أخيه الشماخ واسمه جرّج :

أتاني فلم أسرر به حينَ جاءني حديثٌ بأعلى القنّتين عجيبٌ
وهو كثير ، ثم يبقى النظر في وجوب ذلك أو جوازه ، والجمهور على أنّه لازم فلا يقال : ضربني وضربتُ زيدٌ^٢ ، إلّا أن يأتي نادراً نحو قول الشاعر :

بعكاظ يُعشي الناظرين إذا هم لمحو شعاعه
وأُشد ابنُ مالك :

يرنو إليّ وأرنو من أصادقَه في النائبات فارضيهِ ويُرضيني
وذهب السيرافي إلى جواز ذلك اعتباراً بأنّه فضلة^٣ ، ورجح الجواز بقوله تعالى :

(١) شرح الجمل لابن الفخار ٥٥٢/٢ .

(٢) في الأصل : (زيداً) .

(٣) وهو محمول عندهم على الضرورة / انظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١ ، منهج السالك ص ١٣٢ مع الهوامع ١٤٠/٥ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٨٥ .

﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾^١ أي والحافظات، والذاكرات، فكما يجوز إذا تأخر عن المتنازع فيه كذلك يجوز إذا تقدّم. وأيضاً ما تقدّم في الشعر، فإذا ثبت هذا فما الذي ذهب إليه الناظم هنا، وما الذي يعطيه هذا الكلام؟. والقول في ذلك أن المسألة تجري على مسألة أصولية؛ وذلك أنهم لما اختلفوا في الصلاة على الميت أهى فرض أم لا؟ ذهب ابن عبد الحكم إلى أنها فرض بدليل الآية: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً﴾^٢: لأن الآية لما نهت عن الصلاة على الكفار أعطى ذلك النهي وجوب الصلاة على غيرهم، وهم المؤمنون إماً من جهة المفهوم، وإماً من جهة أن الأمر بالشئ نهى عن ضده^٣، وضَعَفَ الشيوخ هذا الاستدلال، ورأوا أن الآية إنما فيها عند اعتبار الوجهين الإذن المطلق في الصلاة على المؤمنين^٤. فإذا نزلنا كلام الناظم على الطريقتين ظهر أنه محتمل للمذهبين؛ فإن قوله: «ولا تجيء مع أول» على طريقة ابن عبد الحكم أعطى الأمر بالمجيء به مع الثاني. وهذه طريقة الجمهور، وعلى طريقة غيره يعطى الإذن في المجيء بالضمير من غير انحناء لاسيما إن ضمنا إلى ذلك^٥ قوله: «حذفه الزم» فإنه^٦ يفيد أن حذفه مع الثاني لا يلزم بل يجوز فيجىء من ذلك مذهب التسهيل، وهذا هو أولى الاحتمالين، وقد تقدّم وجهه، ورجحه أيضاً بما قدر من جواز عَوْدِ الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبة في مسألة:

-
- (١) سورة الأحزاب آية ٣٥.
 - (٢) سورة التوبة آية ٨٤.
 - (٣) في أوس: (كأن).
 - (٤) انظر رأي ابن عبد الحكم هذا في مقدمات ابن رشد ١٧٣/١ معزواً إليه.
 - (٥) انظر مقدمات ابن رشد ١٧٣/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٥٥.
 - (٦) في أ: (ذلك إلى).
 - (٧) في الأصل: (فإن حذفه) وكتب بإزاء ذلك: «فإنه يفيد»، وما أثبت هو ما جاء في أوس.

زان نوره الشجر؛ إذ احتج عليه في الشرح بما تقف عليه هناك^١.

(أوهل)^٢ معناه معنى أهل لكذا، أي جعل له أهلاً، يقال: آهلك الله للخير، وأهلك للخير أي جعلك له أهلاً، فمعنى الكلام: لا تجيء بمضمّر أهل لغير الرفع فجعل منصوباً أو مجروراً، وقوله: «بل حذفه الزم» تأكيد لما تقدّم، وضمير (حذفه) عائد على مضمّر المذكور، وفيه توطئة لما يذكره من قوله: (إن يكمن غير خبر)، وأراد أنّه إنما يلزم حذفه مع الأول إذا لم يكن مرفوعاً بشرط أن يكون غير خبر، فإنّه إذا لم يكن خبراً، فهو فضلة مستغنى عنها كما تقدّم، وإذا كان خبراً فلا يحذف بل يؤتى به لكنه يؤخر لقوله: «وأخرّنه إن يكن هو الخبر»، وتأخيره إنما يكون عن مفسّره، ومثال ذلك - فيما إذا لم يكن خبراً - قولك: ضربت وضربني زيد، وكذلك إذا كان الفعلان / من باب أعطى / ١٠١/ فإنك تقول: أعطيت وأعطاني زيداً درهماً، ولا تقول: أعطيته إيّاه، ولا أعطيته وأعطاني زيد درهماً، وتقول: أعطاني وأعطيته إيّاه زيداً درهماً، فتضمّر للثاني ما يطلبه ولا تضمّر للأول شيئاً؛ لأنّ ضمير المتنازع فيه مع الأول فضلة مستغنى عنها، ومثال ذلك فيما إذا كان خبراً ظنّني وظننتُ زيداً قائماً إيّاه، فإنّما هو الضمير المنصوب بظنّني، وهو في الأصل خبر مبتدأ؛ لأنّ ظننته^٣ تنصب المبتدأ والخبر، وكان الأصل أن يقال: ظنّني إيّاه وظننتُ زيداً قائماً، إلّا أنّه أخرّ؛ إذ لا يلزم من تأخيره محذور، ويؤمن^٤ بتأخيره المحذور، فإنّ فصل الثاني من مفعولي

(١) شرح التسهيل، السفر الأول ٢١٨/١-٢١٩، ٨٢٦/٣، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٨٧-٥٨٥/٢.

(٢) في الأصل وحده: «أهل» والواو قبل الهاء محوّة، وفي اللسان «أهل»: «يقال: هو أهلة ذلك، وأهله لذلك الأمر تأهيلاً، وأهله رآه له أهلاً، واستأهله رآه له أهلاً، وكرهه بعضهم، ومن قال: وهلته ذهب به إلى لغة من يقول: وامرت، وواكلت».

(٣) في س: (ظننت).

(٤) في أ: (يؤمن) بالراء، تحريف.

ظننتُ جائزٌ ، وأنت لو أبقيته متقدماً لزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ، وما ذهب إليه الناظم هو أحدُ المذاهب الثلاثة . وزعم أبْنُه أَنَّهُ مذهبُ البصريين^١ . والمذهب الثاني أَنَّكَ تحذفه اختصاراً فتقول : ظَنَّنِي وظننتُ زِيداً قائماً ؛ لأنَّ الحذفَ اختصاراً في الخبر جائز ، وهذا مثله لأنَّ خبرَ الفعل الثاني دالٌّ عليه وهو رأيٌّ منقول عن الكوفيين^٢ ، وإليه ذهب ابن خروف ، والشلوين وغيرهما . وهو ظاهر في القياس من غير احتياج إلى فصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية منهما . والمذهب الثالث : ألاَّ يحذفَ ولا يُؤخَّرَ بل يبقى ثابتاً في موضعه^٣ ، فتقول : ظَنَّنِي إِيَّاه وظننتُ زِيداً قائماً ؛ لأنه في الكلام عمدة ، وإن كان بلفظ الفضلة ، فلا يجوز حذفه ولا يلزم تأخيرُه اعتباراً بالضمير المرفوع ، فكما يجوز إضمار المرفوع قبل الذكر من حيث هو عمدة ، فكذلك ما كان عمدة ، وإن انتصب ، وأجاز هذا ابن خروف أيضاً . وقد حكى ابن الناظم الإجماع على منع تقديمه^٤ . وفي هذا النقل ما فيه فقد ثبت الخلاف في المسألة .

واعلم أن في كلامه بعد هذا التقدير نظراً من وجهين : أحدهما : أَنَّهُ بنى في هذا الفصل على أَنَّ المهمل عامل في ضمير المتنازع فيه على التفصيل المتقدم لا في ظاهر ، وذلك صحيح فيما كان المتنازع فيه واحداً ، فإنَّ المهملَ إنما يعمل أو يطلب العمل في ضميره ، أمّا إذا كان المتنازع فيه أكثر من واحد فليس طلب المهمل لضمير المتنازع فيه بمُطَرِّد ، بل قد يكون كذلك ، وقد لا يكون فإذا

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ ، وتبع ابنُ الناظم أباه في ذلك / شرح الكافية ٦٤٨/٢ ،

وانظر التصريح ٦٢٢/١ . وعزاه السيوطي في مع الهوامع ١٣٩/٥ إلى الكوفيين .

(٢) انظر مع الهوامع ١٣٩/٥ .

(٣) عزاه السيوطي في مع الهوامع ١٣٩/٥ إلى بعض البصريين . وانظر ثلاثة المذاهب غير معزوة

في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦-٦١٧ ، منهج السالك ص ١٣٤ ، توضيح المقاصد

٧٢/٢ ، المساعد ٤٥٥/١ ، التصريح ٣٢٢/١ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ .

قلت : أعطيت^١ وأعطاني درهماً زيد درهماً ، فكان جائزاً على وجهه ، وممتنعاً على وجه آخر ، فإن اعتقدت أن الدرهم الأول هو الثاني ، فهنا لا يُؤتى بالدرهم إلاّ مضراً ؛ لأن إظهاره يعطي الغيرية ، ويتنزل على هذا كلامه . وإن كان الدرهم الأول غير الثاني ، فالأصل الإظهار لأن الإضمار يُفهم اتحادهما ، وقد فرضنا تعددهما ، لكن أجاز الزجاجي وغيره الإضمار فتقول : أعطيت وأعطانيه ، أو وأعطاني إياه ، زيدا درهماً ؛ إذ قد يعود الضمير على نظير الأول ، لأن الأول يدل عليه ؛ ولذلك يقال إنه عائذ عليه ، وهو من كلام العرب إلا ترى أنك تقول : عندي درهم ونصفه ، وفي التنزيل : ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ / ١٠٢/ من عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾^٢ وأنشدوا على ذلك :

وكل أناسٍ قاربوا قيدَ فخلهم ونحن خلَعْنَا قيدَه فهو سارِبٌ

وقال النابغة الذبياني :

قالت ألا ليّتما هذا الحمام لنا إلى حمامينا ونصفه فقَدِرْ

فجميع هذا لا يعود فيه الضمير على الأول حقيقة ، وإنما يعود عليه من حيث

(١) في أ : (أعطيتي) .

(٢) أنظر الجمل ص ١١٤ .

(٣) سورة فاطر آية ١١ .

(٤) الشاهد آخر بيت من قصيدة للأخضس بن شهاب التغلبي في المفضليات ص ٢٠٨ ، وانظره في إصلاح المنطق ص ٢٠١ ، شرح المفصل ٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١ ، ١٣/٢ .

(٥) ديوانه ص ٢٤ ، والبيت في الكتاب ١٣٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣/١ ، مجاز القرآن ٣٥/١ ، الخصائص ٤٦٠/٢ ، الإنصاف ٤٧٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، شرح المفصل ٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، التصريح ٢٢٥/١ .

هو نظير لما عاد عليه ومفسر له ؛ فلذلك كان الإظهار الأصل ، وعند ذلك لم يكن المهمل عاملاً في ضمير المتنازع فيه ، وكذلك إذا قلت : ظننتُ وظنَّني إِيَّاهُ زيداً قائماً ، فالإضمار هنا على خلاف الأصل ، والأصل أن يقال : ظننتُ وظنَّني قائماً زيداً قائماً ؛ لأن قائماً الأول خلافُ الثاني إلاَّ أنَّ اللفظ واحد فجاز الإضمار اعتباراً بالصورة ، فالحاصل أنَّ قوله : «واعمل المهمل في ضمير ما تنازعا» ليس على إطلاقه في كلِّ موضع ، وكذلك ما بُنيَ عليه من مسائل الضمير ، ومثل ذلك لو قلت : ظننتُ وظنَّني قائماً زيداً قائماً ، وإضماره على خلاف الأصل ، وكذلك^١ تقول : أعطاني وأعطيته درهماً زيداً درهماً . هذا هو الأصل ، ويجوز الإضمار فتقول : أعطاني وأعطيته إِيَّاهُ زيداً درهماً . هذا إن كان الدرهم الأولُ غيرَ الثاني ، فإن كان إِيَّاهُ فالإضمار خاصة . وإذا تقرَّرَ هذا أشكل أيضاً تأخيرهُ للضمير إذا كان خبراً ، فإنه في باب ظنَّ مغايِّر لمفسِّره فالأصلُ إذاً أن يكونَ في موضعه ظاهراً ، فتقول : ظنَّني قائماً وظننتُ زيداً قائماً ، فالترامه الإتيان بالضمير وتأخيرهُ من غير حاجة في غاية الإشكال .

والوجه الثاني : أنَّ هذا البيت الذي فرغ من شرحه يوهم أنَّ ضميرَ المتنازع فيه إذا كان مفعولاً في باب ظن يجب حذفهُ إذا كان المفعولَ الأول ، ويجب تأخيرهُ إذا كان المفعولَ الثاني ، وفيما قال نَظَرُ . قال ابنه في الشرح : «ليس كذلك بل لا فرقَ بين المفعولين في امتناع الحذف ، ولزوم التأخير»^٢ قال : «ولو قال بَدَلَهُ :

واحذفهُ إن لم يك مفعولَ حَسِب وإن يكن ذاك فأخرهُ تُصِيب

(١) في أ : (ظننته) بهاء مقحمة بعد تاء المتكلم .

(٢) في أ : (ولذلك) .

(٣) شرح الألفية لابن الناطم ص ٢٥٩ .

لخلص من ذلك التوهم^١ . وما اعترض به يظهر لزومه ، لأنه قال : «بل حَذَفْهُ
الزم إن يكن غيرَ خبرٍ» فدخل له المبتدأ في وجوب الحذف ، وهو المفعول الأول في
ظَنَ ، ولا محالة أنَّ الأولَ كالثاني ، فإن وجب التأخيرُ في الثاني ظهر وجوبه في
الأول فتقول ، ظَنَنْتُ منطلقاً وظننتي منطلقاً هنداً إيَّاهَا ، وهو تمثيل ابن الناظم^٢ ،
فإيَّاهَا مفعول ظننت الأول . وهذه المسألة لا أعلم من نَبَّهَ عليها ، وإنَّما يذكرها
الناس في الغالب مع الخبر وحده .

والجواب عن الأول : أنَّكَ إذا قلتَ : أعطيتُ وأعطانيه زيداً درهماً ، فإن
كان الدرهم الأول هو الثاني فالضمير كما قال ، لأنَّ العاملين تنازعا معمولاً
واحداً ، وهو الدرهم . وإن لم يكن إيَّاهَا فللمسألة نظران ، أحدهما : أنَّ نعتقدَ
المباينة تحقيقاً ، فلا بُدَّ في هذا الموضع من الإظهار ، إذ لم يتنازع العاملان معاً
الدرهم المتأخَّر ، فتقول إذا : أعطيتُ درهماً وأعطاني زيداً / درهماً ، ومثله إذا
قلت : أعطاني وأعطيتُ درهماً زيداً درهماً ؛ إذ لا فرق بين ذلك وبين أنَّ تُعَوِّضَ
من الدرهم الأول ثوباً ، فتقول : أعطيتُ ثوباً وأعطاني زيداً درهماً ، وأعطاني
وأعطيتُ ثوباً زيداً درهماً ، فيصير التنازع في زيد وحده لا في الدرهم ، وهو إنَّما
قال : «واعمل المهمل في ضمير ما تنازعا» .

والثاني : أنَّ لا تُعْتَقَدُ المباينة بل يُعَدُّ الثاني كأنَّه الأولُ لَمَّا كان مشاركاً له في
اللفظ والمعنى الاشتقاقي ، فهو بهذا اللَّحْظِ مُتَنَازِعٌ فيه ، فلا بُدَّ عند هذا التقدير
من الإتيان بالضمير ، فتقول : أعطيتُ وأعطانيه زيداً درهماً ، وإن تباينا في نفس
الأمر ؛ لأنهما في حكم الواحد اعتقاداً مجازياً ، فكلامه مُنَزَّلٌ ، بحسب الاعتقاد

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٩ . وقال المرادي في توضيح المقاصد ٧٣/٢ : «قلت : قوله :
(مفعول حسب) يوم أن غير مفعول (حسب) يجب حذفه وإن كان خبراً ، وليس كذلك ؛
لأن خبر كان لا يحذف بل يؤخر كمفعول حسب» .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ .

على حالين كل واحد منهما يطلب حكماً لفظياً لازماً ، وإذا كان كذلك لم يبق عليه إشكالٌ ولزِمَ ما قال من تأخير ذلك الضمير ؛ لأنَّه ضميرُ اسمٍ متنازِعٍ فيه . وذلك الاشكال هو الذي قام مع ابن الطراوة ، فردَّ على المتكلمين في المسألة فتأمله في كتابه الموضوع على الكتاب^١ . وأمَّا اعتراض ابن الناظم فقد يُجَاب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يكون اقتصر على ذكر الخبر ليُلْحَقَ به المبتدأ ؛ إذ هما سواء في كونهما عمدتين كالفاعل فكان سكوته عنه ليس لأنَّه داخلٌ تحت قوله : «بَلْ حَذَفَهُ الزَّم» بل لأنه مفهومٌ حكمه من الخبر . والثاني : أن يكون قد فرَّق بينهما لمعنى مفرَّقٍ ، وذلك أنَّ الخبرَ لتأخيره مُسَوَّغٌ ، وهو جواز انفصاله لغير موجب ، فكان في عدم حذفه إعمالٌ لمعنى كونه عمدةً ، وفي تأخيره احترازٌ من محذور الإضمار قبل الذكر فأوجب تأخيرَه مَثْبِتاً لذلك ، وأمَّا المبتدأُ فأنت إمَّا أن تَحْذِفَه فتَهْمِلَ معنى كونه عمدةً ، وذلك مكروه ، وإمَّا أن تثبته في موضعه فتَدْخُلَ في مكروه الإضمار قبل الذكر ، وإمَّا أن تثبته مؤخراً فتفصله من عامله لغير موجب لفظي ، وذلك أيضاً مكروه ، لكن هذا الأخير قد مَنَعَ مثله ، وهو مذهبُ الفراء في إجازته : ضربني وضربتُ قومك هم ، فلو أجاز هنا تأخير المبتدأ

-
- (١) يريد كتابه : «المقدمات إلى علم الكتاب» ولا أعلم له وجوداً . وفي منهج السالك ص ١٣٤ : «وزعم أبو الحسين بن الطراوة أنه لا يجوز الإعمال في ظننت وأخواتها إذا أدى ذلك إلى إضمار أحد المفعولين ؛ لأنك إذا قلت : ظننت وظننته زيداً قائماً كان الضمير الذي هو الهاء في (ظننته) عائداً على قائم في قولك : زيداً قائماً لفظاً لا معنى ، ألا ترى لا يريد : وظننتي ذلك القائم المذكور ؛ لأنه هو زيد ، فلو كان عائداً عليه لفظاً ومعنى لصار معناه : وظننتي نفسه ، وليس المعنى على هذا . وقد رد الناس عليه هذا المذهب ، وزعموا أنه قد جاء من لسان العرب عود الضمير على الظاهر لفظاً لا معنى . . . وجعلوا من ذلك قول العرب : عندي درهم ونصفه أي : ونصف درهم آخر . . . » وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٧٧ .
- (٢) في الأصل : (حذف) ، بسقوط الهاء .

لَنَاقِضَ أَصْلَهُ ؛ إذ كلاهما عُمدة يجب وصلها بعاملها ، فكما لم يؤخّر الفاعلُ لا يؤخر ما هو في معناه وفي حكمه . وأمّا إثباته في موضعه فاجتمع فيه مكروهان : الإضمارُ قبل الذكر ، وبقاؤه مع أنّه بلفظ الفضلة ، فصار : ظننته مثل ضربته . وإذا حذف لم يُلَفَّ فيه إلّا مكروه واحد ، وهو حذف العمدة ، إلّا أنّ هذا المكروه مغتفرٌ ؛ لأنّ الحذفَ اختصاريّ للدلالة عليه ، ومن شأنه أنّ يُحذفَ اختصاراً ، بخلاف الفاعل ففارقَ الفاعل من هذا الوجه ، فكان حذفه أولى الوجوه الثلاثة وأشبهها ، فيمكن أنّ يكونَ الناظم ارتكب هذا مذهباً ، اعتماداً على وجوب الحمل على أحسن الأقبحين ، وهي قاعدة يشهد لها كلامُ العرب مع أنّ المسألة مغفلةُ الذكر ، مجهولةُ الحكم ، لم أرَ مَنْ تكلم في طَرَفٍ منها ، إلّا ما يعطيه ظاهر هذا الكلام ، وهي بَعْدُ في محل النظر ، فعلى الناظر فيها الاجتهاد . وهذا مبلغ ما ظهر لي . والله أعلم .

وقوله : «بل حذفه الزم إن يكن غيرَ خبرٍ» وقوله : «وأخترتهُ / إن يكن هو الخبر» . جاء بالمضارع فيه بعد إنّ مع حذفِ جوابها ، وهو مختصٌّ بالشعر ، والقياس : إن كان غيرَ خبر ، وإن كان هو الخبر ، ولكنه نحو ما أنشد أبو عبيدة وغيره لزهير بن مسعود :

فلم أرقِه إن يَنْجُ منها وإن يَمُتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٌّ ولا بِمُعَمَّرٍ^٢

وكذلك قوله بَعْدُ : «وأظهر إن يكن ضميرٌ خبراً» جاء على الشذوذ أيضاً ، وهو في هذا غير مضطر على طريقته ؛ إذ كان يمكن أن يقولَ : «وأظهر إن كان ضميرٌ خبراً» .

وأظهر إن يكن ضميرٌ خبراً لغير ما يطابقُ المُفسِّراً

(١) من قوله : «المكروه مغتفر» إلى قوله : «عليه أصلاً» الآتي في باب الحال ساقط من أ .

(٢) أنشده أبو زيد في النوادر ص ٢٨٣ ، وانظر البارع ص ٣١٧ ، اللسان (غس) .

نحو : أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أُخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

تَكَلَّمَ قَبْلَ هَذَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مُطَابِقًا لِلْمَفْسَّرِ إِفْرَادًا وَتَثْنِيَّةً وَجَمْعًا ،
وَأَوْجِبَ فِيهِ إِذَا كَانَ خَبِرًا التَّأخِيرَ فَقَطْ ، وَذَلِكَ مَعَ إِعْمَالِ الثَّانِي ، ثُمَّ بَيَّنَ هُنَا
الْحُكْمَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ مُطَابِقًا لِلْمَفْسَّرِ ، فَيُرِيدُ أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ خَبِرًا ،
الْمُبْتَدَأُ لَا يَطَابِقُ مَفْسَّرَهُ فِي إِفْرَادٍ وَلَا تَثْنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ وَجِبَ أَنْ يُؤْتِيَ بِالظَّاهِرِ عَوَضَ
ذَلِكَ الضَّمِيرِ ، وَلَا يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ ، وَمِثَالُهُ : ظَنَنْتُ وَظَنَّنِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أُخَوَيْنِ ،
فَهَا هُنَا لَوْ أُتِيَ بِالضَّمِيرِ عَوَضَ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ الْأَخُ ، فَقُلْتُ : ظَنَنْتُ وَظَنَّنِي
إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أُخَوَيْنِ ، أَوْ : ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ الزَّيْدَيْنِ أُخَوَيْنِ لَكَانَ الضَّمِيرُ عَائِدًا
عَلَى الْأَخَوَيْنِ ، وَلَا يَعُودُ ضَمِيرُ الْمَفْرَدِ عَلَى الْمُثْنَى ، فَإِنْ رُمِتْ إِصْلَاحُ هَذَا بِأَنْ
تَأْتِيَ بِالضَّمِيرِ عَلَى مُطَابَقَةِ الْمَفْسَّرِ وَهُوَ مُثْنَى ، فَقُلْتُ : ظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إِيَّاهُمَا ، أَوْ
ظَنَّنِيهِمَا الزَّيْدَيْنِ أُخَوَيْنِ^٢ ، لَزِمَ الْإِخْبَارَ بِالْمُثْنَى الَّذِي هُوَ هُمَا أَوْ إِيَّاهُمَا عَنِ الْمَفْرَدِ
الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي (ظَنَّنِي) ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ ، فَكَانَ الْوَاجِبُ الْإِظْهَارَ . هَذَا
فِي إِعْمَالِ الْأَوَّلِ ، وَمِنْهُ مِثَالُ النَّاضِمِ . وَتَقُولُ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي فِي الْعَكْسِ : ظَنَّنِي
شَاخِصًا وَظَنَنْتُ الزَّيْدَيْنِ شَاخِصَيْنِ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَضْمَرْتَ شَاخِصًا فَأَخَّرْتَهُ لَكَانَ
يُلْقَى فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ لِلْمَفْسَّرِ أَوْ لِلْمُبْتَدَأِ إِذَا قُلْتَ : ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ
الزَّيْدَيْنِ شَاخِصَيْنِ إِيَّاهُ أَوْ إِيَّاهُمَا ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ
الضَّمِيرُ وَالْمَفْسَّرُ بِالْأَفْرَادِ وَالْجَمْعِ ، أَوْ بِالتَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ وَظَنَّنِي
شَاخِصًا الزَّيْدَيْنِ شَاخِصَيْنِ ، وَظَنَّنِي شَاخِصًا وَظَنَنْتُ الزَّيْدَيْنِ شَاخِصَيْنِ ،
وَتَقُولُ : ظَنَّنَا وَظَنَّنَا شَاخِصَيْنِ الزَّيْدَيْنِ شَاخِصَيْنِ ، وَظَنَّنَا شَاخِصَيْنِ وَظَنَّنَا
الزَّيْدَيْنِ شَاخِصَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِتْيَانُ بِالضَّمِيرِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَلِكَ ظَنَنْتُ
وَظَنَنْتَنِي شَاخِصًا هُنَا شَاخِصًا ، فَتُظْهِرُ شَاخِصًا ، وَلَا تُضْمِرُهُ . فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ

(١) فِي س : (لَأَنْ) ، تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي س : «وَظَنَّنِي إِيَّاهُمَا الزَّيْدَيْنِ أُخَوَيْنِ أَوْ ظَنَّنِي هُمَا (كَذَا) الزَّيْدَيْنِ أُخَوَيْنِ» .

وظننتني إيّاها ولا إيّاه هنداً شاخِصاً ؛ للزوم عدم المطابقة للمبتدأ أو للمفسّر .
وهذه الأشياء إذا حقّقته ليست من باب الأعمال ، وإنّما هي شبيهة بمسائل
الإعمال ؛ إذ لم يتنازع العاملان معمولاً واحداً .

فإن / قيل : هذه المسألة غير مُخلّصة من أجل أنّه ذكر حكمَ عدم المطابقة / ١٠٥/
في باب ظن ، ولم يذكرها في باب أعطى ، بل قال : «وأظهر إن يكن ضميرٌ خبراً»
لكذا ، فافتضى أنّ ما ليس بخبر يُضمَر . وليس كذلك بل الحكمُ واحدٌ مع عدم
المطابقة ، فتقول : أعطيتُ وأعطياني درهماً الزيدَين درهمين . وأعطيْتُ وأعطوني
درهماً الزيدَين دراهمَ ، وما أشبه ذلك من المسائل المفروضة في التثنية والجمع
والتأنيث ، فكان تركه لذلك نقصاً مُوهماً .
فالجواب أنّ يقال : لعلّه ترك ذلك لفهم حكمه من حكم ظننتُ المذكورة ،
إذ المعنى الموجبُ للإظهار واحدٌ في الموضعين . والله أعلم .

المفعول المطلق

هنا شرع الناظم في الكلام على المنصوبات ، وهي التي ينصبها كل فعل متعدياً كان أو غير متعد ، ولم يقدم قبل هذا من المنصوبات إلا المفعول به ؛ إذ لا ينصبه كل فعل ، ولأنه متعلق بأحكام المرفوعات من جهة رفعه إذا ناب عن الفاعل ، ومن جهة حصول الفائدة به كحصولها بالفاعل على الجملة ، ومن أجل أن الفعل يقتضيه بمعناه كما يقتضي الفاعل ، فلذلك أفرد المفعول به عن غيره من المنصوبات .

وجملة المنصوبات التي ينصبها كل فعل ثمانية ، وهي : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، وهو ظرف الزمان وظرف المكان ، والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، والتمييز . فبدأ بالمفعول المطلق ، وهو المصدر ؛ لأنه أقرب هذه المنصوبات إلى الفعل لأنه مشتق منه ، والفعل دال عليه بحروفه ؛ إذ الفعل له دالتان : دلالة بحروفه ، ودلالة بصيغته . ودلالة الحروف أقرب إلى المصدر من دلالة الصيغة ، فابتدأ به فقال :

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذَلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

يعني أن المصدر في اصطلاحهم : هو اسم ما دل عليه الفعل بحروفه ، وذلك أن الفعل يدل على المعنى الواقع من الفاعل ، أو المعنى المتصيف به الفاعل من حيث هو فاعل : فَضَرَبَ وَيَضْرِبُ دال على الضرب الواقع من الضارب ، وَأَمِنْ وَيَأْمَنُ وَاثْمَنَ دال على معنى اتصف به الآمن ، فذلك له اسم وضعته العرب له وهو

(١) في س : (الفاعل) .

ضَرَبَ في المثال الأول ، وأَمِنَ في الثاني . وهو مثال الناطم . وَيَدُلُّ الفعل أيضاً على زمان وقوع ذلك الفعل من كونه في الماضي ، والمستقبل ، والحال ، فإذا قلت : ضربتُ فهو دالٌّ على الزمان الماضي ، وإذا قلت : اضْرِبْ فهو دالٌّ على المستقبل ، وإذا قلت : يَضْرِبُ فهو دالٌّ على الحال أو على / المستقبل . وكذلك إذا / ١٠٦/ قلت : أَمِنَ وَيَأْمَنُ وَائْتَمَنَ ، فدلَّلتُهُ على الزمان بصيغته ، ودلَّلتُهُ على المعنى الواقع من الفاعل أو القائم به بحروفه ، فللفعل إذا مدلولان ولكل واحد منهما لفظ يَخْتَصُّ به ، واسم يُدعى به ، فنفي اسم الزمان بقوله : «اسم ما سوى الزمان» فَبَقِيَ الواقع من الفاعل أو القائم به صادقاً عليه التعريفُ ، فهو إذا المصدر . وإنما قال : «اسم كذا ، ولم يقل : المصدر ما سوى الزمان من كذا» ؛ لأنَّ لفظَ المصدر إنما يطلق على اسم المعنى الواقع أو القائم بالفاعل ، لا على نفس ذلك المعنى ؛ ولذلك قال سيبويه : «وأمَّا الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لَفْظِ أحداثِ الأسماء»^١ ولم يقل أُخِذَتْ من أحداثِ الأسماء ، فلو قال : «المصدر ما سوى الزمان من مدلولي الفعل» لكان قد عَرَفَهُ بالمعنى ، فيكون نفسُ المعنى هو المصدر ، وذلك في الاصطلاح غيرُ صحيح . هذا حاصل ما قَصَدَ ، إلَّا أنَّ فيه نظراً^٢ من أوجه ثلاثة : أحدها : أنَّه لم يُبَيِّنْ حقيقةَ المصدر في نفسه ، وإنما بيَّنه بنفي غيره عنه ، ولا يلزم من نفي غير الشيء عنه أن يتبيَّن هو في نفسه .

والثاني : أنَّ أسماء المصادر داخلَةٌ عليه كانت مشتقَّةً كمَقْعَدٍ ومَقَامٍ ومَضْرَبٍ ومَطْلَعٍ ، وما أشبه ذلك ، أو غيرَ مشتقَّةٍ كالكلام والسلام ، وكذلك أسماء المصادر الإعلام نحو : حَمَادٍ ، فَجَارٍ وَبَرَّةٍ ، وَفَجْرَةٍ^٣ ، وَسُبْحَانَ في قول

(١) الكتاب ١٢/١ .

(٢) في س : (نظر) .

(٣) حَمَادٍ : اسم للحمْد ، وَبَرَّةٌ لِلْبِرِّ ، وَفَجَارٍ وَفَجْرَةٌ - للفجور ، قال الزبيدي في تاج العروس «فجر» ٣٠١/١٣ «قال ابن جني : فَجَارٌ معدولة عن فَجْرَةٍ ، وَفَجْرَةٌ علم غير مصروف . كما =

الأعشى ، أنشده سيبويه :

أقول لما جاءني فخره سُبْحَانَ من علقمة الفاخِر^١

وما كان نحو ذلك ، فكلامه يصدق عليه ؛ لأنَّ كلَّ واحد من هذه الأنواع يصحُّ أن يُعرَّفَ بأنَّه اسمٌ ما سوى الزمان من مَدْلُولِي الفعل ، وليست بمصادر اصطلاحاً .

والثالث : أنَّه جعل للفعل مَدْلُولَيْن : أحدهما : الزمان ، والآخر : المعنى الواقع من الفاعل أو المُتَّصِفُ به الفاعلُ ، وهذان المعنيان ليسا بمدلولين للفعل من حيث هو فعلٌ ، لا بدلالة المطابقة ، ولا التضمُّن ، ولا الالتزام . وبيان ذلك أنَّ قام موضوع للقيام الواقع في الزمان الماضي ، وعلى مجموع ذلك دلٌّ بالمطابقة ، ولم يَدُلْ قطُّ بالمطابقة على الزمان وحده ، ولا على معنى القيام وحده ؛ إذ لم يوضع مجموع الحروف والصيغة معاً لواحد من المعنيين بخصوصه ، وأيضاً فدلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبةً واحدةً ، كلفظ العشرة مع كلِّ واحدة من الخمستين ، فإنَّ نسبته إلى كلِّ واحدة منهما على حدٍّ واحد لا يختلف بحسب الوضع ، وليس كذلك قام ، فإنَّ دلالاته على الزمان على غير الوجه الذي يَدُلُّ به على القيام ، إذ كانت دلالاته على الزمان بالصيغة ، ودلالاته على القيام بالحروف ، فقد تباينت جهتا الدلالة ؛ ولذلك قال شيخنا الإمام أبو عبد الله الشريف / التلمساني : إنَّ دلالة الفعل من جهة هيئته على الزمان مطابقةً ، وعلى المعنى الواقع من الفاعل

/١٠٧/

= أن برهً كذلك . قال : وقول سيبويه أنها معدولة عن الفَجْرَةِ تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ» وانظر الكتاب ٢٧٤/٣ .

(١) الكتاب ٣٢٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٥٧/١ ، والبيت في ديوان الأعشى ص ١٤٣ ، وانظر مجاز القرآن ٣٦/١ ، المقتضب ٢١٨/٣ ، مجالس ثعلب ٢١٦/١ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١ ، مع الهوامع ١١٥/٣ .

بالالتزام ، ودلالته من جهة حروفه على عكس القضية حَسَبَ ما تلقاه منه بعض أصحابنا . وبيانه الشافعي في علم الاشتقاق ، وهو التحقيق في المسألة . فإذا دلالة التضمن منفية ههنا ، لم يَدُلُّ بها الفعلُ على المصدر ، ولا على الزمان ، وأيضاً فليس قام بدالٌّ على أحد المعنيين بالتزام ؛ لأنَّ دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على ما خرج عن مدلوله ، والزمان والمعنى الواقع من الفاعل لم يخرجوا عن مدلوله ، وإذا لم يَدُلُّ على واحدٍ منهما بوحدة من الدلالات الثلاث لم يَصِحَّ كلامُ الناظم ، وإنما [الذي]^١ يَصِحُّ في دلالة الفعل : أنَّه يَدُلُّ على معنى مقترنٍ بزمانٍ مَعَيَّنٍ ؛ لأنَّ الفعلَ مجموعُ الحروف والصيغة ، فالمجموع دالٌّ على المجموع فإذا أُخِذَ واحدٌ من الأمرين لم يتحقَّقْ أنَّ الفعلَ دالٌّ عليه بخصوصه ، فثبت أنَّ هذا التعريف المذكور غير محرر .

والجواب عن الأول : أنَّ التعريف وإن حصل بنفي الغير فإنه في قوة بيانه بحقيقته ، كما مر في بسط مقصوده ؛ لأنَّ دلالة الفعل بحسب الوضع منحصرة في الأمرين ، فإذا نُفِيَ أحدهما ثبت الآخر ، وكلاهما مفهوم من الفعل غير مفتقر في فهمه إلى أمر آخر ، وأيضاً فلم يقصد بهذا التعريف تعريف الحد ، وإنما قصد التعريف الرسمي على عادة النحويين في اعتمادهم على ذلك ؛ بناء على أنَّ الحد الحقيقي في الأمور الوضعية كالمتعذر .

وعن الثاني : أنَّ يقال : لعلَّه قصد إدخالها ولم يرد إخراجها ؛ لأنَّ إطلاقَ لفظ المصدر على اسم المصدر جائز ، وإن كان مجازاً في الاصطلاح ، أو يقال : إنَّ تقييده بالمثال في قوله : «كأمنٍ من أمنٍ» يخرج أسماء المصادر ، فلا يُعْتَرَضُ بها .

وعن الثالث : أن تقول^٢ : ذانك المعنيان مدلولان^٣ للفعل على الجملة ، فإذا

(١) تكملة من س .

(٢) في س : «أن يُقال» .

(٣) في س : «مدلان» بسقوط اللام والواو .

تَحَقَّقَ كَيْفَ تَصِيحُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهَا ، فَهُوَ مَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ ، فِعْبَارَةُ النَّازِمِ يَصِيحُ تَنْزِيلُهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ فِي أَصْلٍ وَضَعَهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى مُقْتَرَنَ بَرَمَانٍ مَحْصَلٌ ، وَلَا يَلْزَمُ النَّازِمُ أَنْ يَتَنَزَّلَ لِذَلِكَ التَّفْصِيلَ الْمَقْرَرِ ، بَلْ يَكْفِيهِ مَا قَالَ عَنْ ذَلِكَ .

وَيَقَالُ أَمِنْتُ الشَّيْءَ أَمْنًا ، وَهُوَ ضِدُّ خِفَتِهِ ، وَأَمِنْتُ الرَّجُلَ أَمَانَةً : إِذَا وَثِقْتَ بِهِ ، مِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾^١ الْآيَةُ ، وَمِنْ الثَّانِي : ﴿ قَالَ هَلْ أَمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾^٢ . وَمِثَالُ النَّازِمِ مِنَ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ أَتَى بِالمَصْدَرِ عَلَى أَمْنٍ ، وَلَوْ قَالَ كَأَمَانَةٍ مِنْ أَمِينٍ لَكَانَ مِنَ الثَّانِي . ثُمَّ قَالَ :

بِمِثْلِهِ أَوْ فَعَلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصَبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لَهُذِينَ اتَّخِبَ

اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا يُنْصَبُ بِمَا يُنْصَبُ بِهِ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَذَلِكَ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ذَكَرَهَا النَّازِمُ :

أَحَدُهَا : الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ الَّذِي عَنِي بِقَوْلِهِ : «بِمِثْلِهِ» يَرِيدُ بِمَصْدَرٍ مِثْلِهِ ، وَلَا يَعْنِي الْمِثْلِيَّةَ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ / ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ لَا غَيْرَ ؛ إِذْ لَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ بِهِ إِلَّا نَائِبًا عَنِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ، أَوْ مَقْدَرًا بَأَنَّ وَالْفِعْلَ ، نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ قِيَامًا حَسَنًا ، وَلَوْ كَانَتْ الْمِثْلِيَّةُ فِي كَلَامِهِ مَعْتَبَرَةً مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَكَانَ الْمَصْدَرُ الْمُبِينُ لَا يَنْصَبُهُ الْمَصْدَرُ إِلَّا مُبَيَّنًا ، وَلَكَانَ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لَا يَنْصَبُهُ الْمَصْدَرُ إِلَّا مُؤَكَّدًا ، وَالْمُؤَكَّدُ لَا يَنْصَبُ أَبَدًا حَتَّى يَكُونَ نَائِبًا ، وَهُوَ إِذَا ذَاكَ غَيْرُ مُؤَكَّدٍ . وَمِنْ النِّصْبِ بِالْمَصْدَرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ - أُنْشَدَهُ سَيَبَوِيهَ :

يَمْرُونَ بِالْدهْنِ خِيفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنَ بُجَرَ الْحَقَائِبِ

(١) سورة الملك آية ١٦ .

(٢) سورة يوسف آية ٦٤ ، وَفِي الْأَصْلِ : « كَمَا أَمِنْتُمْ » بِسُقُوطِ الْكَافِ .

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم فنَدَلَا زُرَيْقُ المَالَ نَدَلَّ الثَعَالِبُ^١
والثاني : الفعل ، نحو : قَمْتُ قِيَاماً ، وقَعَدْتُ قَعوداً ، واستَكْبَرْتُ استِكْبَاراً ،
ومنه قوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^٢ و﴿أَصْرُوا﴾^٣ واستَكْبَرُوا
استِكْبَاراً^٤ ، وقال تعالى : ﴿وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا﴾^٥ وهو كثير .

والثالث : الوصفُ وذلك اسمُ الفاعل ، أو اسمُ المفعول ، فاسمُ الفاعل ،
نحو : أنا قائمٌ قِيَاماً ، وزيدٌ ضاربٌ عمرًا ضَرْبًا ، ومنه في التنزيل الكريم :
﴿وَالنَّاسِطَاتِ نَسِطًا﴾ ، وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ، فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا^٦ فالعاصفات
عَصْفًا ، والناشرات نَشْرًا ، فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا^٧ واسمُ المفعول كاسمُ الفاعل ،
فتقول : زيدٌ مضروبٌ ضربًا عَنيفًا ، والخبزُ مأْكولٌ أَكْلًا . هذا معنى ما ذكره .
ثمَّ إِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ نَظْرَانِ :

أحدهما : أَنَّهُ لما قال : «بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِبَ» دلَّ أَنَّ نَصَبَ
المصدر عنده بهذه الأشياء الثلاثة نفسها ، أمَّا الفعلُ والوصفُ فهو كما قال ،
وأمَّا المصدرُ فَإِنْ كَانَ مقدَّرًا بَأَنَ والفعلُ فكما قال حسب ما يُذَكَّرُ في
موضعه ، وَإِنْ كَانَ نائِبًا عن الفعل ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم مَنْ يَقُولُ

(١) الكتاب ١١٥/١-١١٦ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧١/١-٣٧٢ ، فرحة الأديب
ص ٨٨ . والبيتان ينسبان إلى أعشى همدان وهما في ديوانه تحقيق الدكتور حسن أبو ياسين
ص ٩٠ ، وإلى الأحوص وهما في ديوانه ص ٢١٥ ، وإلى جرير ، وأولهما في ديوانه ١٠٢١/٢ ،
وإلى رجل من الأنصار ، وانظر الخصائص ١٢٠/١ ، الإفصاح ص ٢٧٥ ، الإنصاف
٢٩٣/١ ، المساعد ٢٤٢/٢ ، التصريح ٣٣١/١ .

(٢) سورة النساء آية ١٦٤ .

(٣) سورة نوح آية ٧ .

(٤) سورة الأسراء آية ١١١ .

(٥) سورة النازعات الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٦) سورة المرسلات الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ ، وفي س : (فالفرات) تحريف .

بمثل ما قال : إنَّ المصدرَ هو الناصِبُ بنفسِه لا بالتشبيه بالفعل ، واسم الفاعل ، بل بحكم الأصل^١ ؛ لأنَّه يطلب ما يطلبُ الفعلُ ، وإن كان اسماً ؛ لأنَّ معناه معنى الفعل إلّا أنَّ يكونَ لمجرد التأكيد فإنه كسائر الأسماء ، وإذا كان كذلك فادعاء أنَّ العملَ^٢ لغيره لا دليلَ عليه . وإذا ثبت ذلك في نحو : ضَرَبَ زَيْدًا ، أعني في نصب المفعول فهو كذلك في نصب المصدر إذا قلت : ضَرَبَ زَيْدًا ضَرَبًا شديداً .

فإن قيل : إنَّ ضَرَبًا لا بُدَّ له من ناصِبٍ ، هو الفعلُ ، فهو إذاً العاملُ في نفس ذلك النائب ، فكذلك يكون عاملاً في غير النائب أيضاً ، وإلّا فكونه عاملاً في النائب وغير عامل في الآخر قولٌ بالتحكم .

فالجواب : أنه يلزم من هذا أنَّ يكونَ الفعلُ عاملاً في مصدرين ، والفعل لا يكون كذلك ، فلا يقال : ضربتُ زَيْدًا ضَرَبًا ضَرَبَ الأمير اللُّصَّ ، ولا : قام زَيْدٌ قياماً قومةً واحدةً ، وما أشبه ذلك ، ولذلك قالوا في نحو مثال سيبويه : اعلم الله زَيْدًا هذا^٣ قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً : إنَّ العلمَ اليقينَ إِنَّمَا انتَصَبَ بإضمار فعلٍ لا بأعلم ، وَبَيَّنُّوا أنَّ الفعلَ لا يعمل في مصدرين ؛ لأنَّ الفعلَ إِنَّمَا يُعْطَى ممَّا / ١٠٩ / يَطْلُبُهُ شيئاً واحداً ، ولذلك لا يعملُ في ظرفي زمان ، ولا ظرفي مكان ، ولا حالين ، ولا تمييزين ، فإنَّ جاء ما يُؤْهِمُ ذلك فهو محمولٌ على البدلِ ، أو على إضمارِ فعلٍ . وقد أجاز ابنُ الطراوة عملَ الفعلِ في مصدرين ، يكون أحدهما

(١) في منهج السالك لأبي حيان ص ١٣٧ «وزعم الكوفيون أنَّ المصدرَ إِنَّمَا ينتصب بالفعل والفاعل معاً ، ويعنون بالفعل أو ما جرى مجراه» .

(٢) في الأصل : «الفعل» وما أثبت من س ، ومن حاشية الأصل عن نسخة أخرى .

(٣) في س ، وحاشية الأصل عن نسخة أخرى : عمراً ، والمثال في كتاب سيبويه ٤١٠/١ : «أعلمت هذا زَيْدًا قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً» .

(٤) ما بين اثنتين ساقط من س .

(٥) إلى هذا ذهب الفارسي في الإيضاح ص ١٧٦ .

مؤكدًا والآخر مبينًا^١ ، وردَّ عليه بأنَّ الفعلَ إنما يطلبُ المؤكَّد ، وإذا عَمِلَ في المبيِّن فقد تَضَمَّنَ العملُ^٢ في المؤكَّد ؛ لأنَّ قولك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً ، يعطي من التأكيد ما يعطيه المؤكَّد وزيادة ، فلا يعمل في المبيِّن إلا عند عدم المؤكَّد ، أو يُؤتَى به بدلاً منه كضربته ضرباً ضَرَبْتَيْنِ .

فإن قلت : فقد جاء في القرآن : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾^٣ .

قيل : هذا ليس من ذلك وإنما هو على معنى : دَكًّا بَعْدَ دَكٍّ ، وبذلك يرجع إلى معنى لفظ واحد ، ومصدر واحد ومنه : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^٤ ، ومثل ذلك قولهم : عَمِلْتُ حِسَابَهُ بَاباً بَاباً ، فليس من باب العمل في مصدرين ، فقد ظهر أنَّ الفعلَ لا يعمل في مصدرين وإذا كان كذلك فقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً شَدِيداً لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ في المصدر المبيِّن الفعلُ المقدَّرُ ، وإنما العاملُ فيه المصدرُ النائبُ . ومن النحويين مَنْ زعم أنَّ الفعلَ المقدَّرَ هو العاملُ ؛ لأنَّك إذا قلتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فتقديره : اضْرِبْ ضَرْباً زَيْدٌ ، فضرباً منصوبٌ بالمضمر ، فينبغي أَنْ يَنْتَصِبَ زَيْدٌ به أيضاً ، وجرت عادتهم أَنْ يقولوا هو منصوبٌ بالضرب على التوسُّع لما ناب عن الفعل الذي هو عاملٌ فيه ، فإذا كان كذلك كان (نَدَلٌ)^٥ من قول الشاعر : «نَدَلُ الثَّعَالِبِ» منصوباً أيضاً بالنائب . وهذا خلاف القول الأول ، وليس بالوجه ، والأصح هو الأول .

والثاني : أَنْ قوله : «بمثله أو فعل أو وصف نُصِبَ» يقتضي حصرَ العاملِ

(١) سبقه إلى ذلك السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١/ ١٩١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص

١٨٥ .

(٢) في الأصل : «الفعل» ، وما أثبت من س ، ومن حاشية الأصل عن نسخة أخرى .

(٣) سورة الفجر آية ٢١ .

(٤) سورة الفجر آية ٢٢ .

(٥) في س : (علمته الحساب) .

(٦) في الأصل وس : «ندلاً» بالنصب ، وهو خطأ .

فيه ، وأنه لا يكون غير ذلك ، فلا يكون العامل فيه صفةً مُشَبَّهَةً باسم الفاعل ، ولا أَفْعَلَ التفضيل ، ولا معنى ظرفٍ ولا مجرور ، ولا غير ذلك من الألفاظ التي تؤدي معاني الأفعال ، ولا تُحَرِّزُ أَلْفَاظُهَا ؛ ولذلك لا تقول : زيدٌ حَسَنٌ حُسْنًا ، ولا زيدٌ أقومُ منك قيامًا ، ولا زيدٌ في الدار استقرارًا ، ولا زيدٌ عندك ثبوتًا ، ولا هذا زيدٌ تنبيهًا ، ولا ما أشبه ذلك ؛ لأنَّ أصلَ المصدر التوكيدُ لفعله الذي اشتقَّ منه ، أو ما جرى مجراه ، وهو اسم الفاعل ؛ إذ هو جارٍ على الفعل في لفظه ، ومعناه ، وعمله ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله ، فإذا ذُكِرَ اسمُ الفاعل أو المصدر النائب عن الفعل فكانَ الفعلُ موجودَ بلفظه ، ومعناه ، وكذلك مع اسم المفعول ، وأمثلة المبالغة . وأيضاً فالفعلُ يقتضي العلاجَ ومصدره مؤكَّدٌ لذلك المعنى ، فما كان معنى العلاج فيه متناسيًا ومطرَّحاً كالصفة المشبهة وأفْعَلَ التفضيل لا يَصِحُّ أنْ يُوَكَّدَ بالمصدر ، فلا يصحُّ أنْ ينصِبَه ، ولا أنْ يعملَ فيه ، إذ لا يطلبه . وإذا ثبت هذا صحَّ أنَّ العاملَ في المصدر في جميع / المسائل الآتية بعد في : ضَرْبًا زيدًا ، وقوله : ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾^١ وزَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا ، وإِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا وله على أَلْفٍ عُرْفًا ، وابني أَنْتَ حَقًّا ، وله صوتٌ صوتَ حمار [فعل مضمر]^٢ ، وقد يَبَيَّنُ هو ذلك حيث جعلها منصوبةً على إضمار الفعل^٣ ، وسيأتي بحول الله .

وبعد فعلى الناظم هنا دَرَكٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّه أطلق القول في العامل في المصدر فلم يُقَيِّدْهُ بكونه من لفظه^٤ حسب ما يأتي^٥ ، وهو قَيِّدٌ لا بُدَّ منه لأنَّ نصبَ المصدر من حيث هو مصدر

(١) سورة محمد آية ٤ .

(٢) تكملة يلثم بها الكلام ، وانظر الكتاب ١/٣٣٥ ، ٣٥٥ .

(٣) في الأصل : «الفاعل» ، والتصحيح من س .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من س .

لا يكون إلا بما هو من لفظه ، كما مرَّ تقديره ، أو من معناه لكن موافقاً للفعل الذي من لفظه حسب ما يأتي . وأمّا نصبه بالمصدر أو الفعل أو الصفة إذا لم يكن من لفظه ولا من معناه فلا يكون به مصدرأ ، بل يكون على حسب ما يطلبه ذلك العامل كسائر الأسماء ، فتقول : عجبْتُ من كراحتك الخروج ، وأحبُّ إكرامَ زيدٍ ، وأنت محبُّ الإكرام ، كما تقول : عجبْتُ من كراحتك زيداً ، وأحبُّ زيداً ، وأنت محبُّ زيداً ، وعلى هذا الوجه أيضاً يُرْفَعُ ويخفض ؛ إذ هو عند ذلك كسائر الأسماء يُرْفَعُ فاعلاً ويُنْصَبُ مفعولاً ، ويُخَفَضُ مضافاً إليه بالحرف وغيره ، فلا بُدَّ من ذلك القيد ، وهو أن يكون العامل من لفظه ومعناه ، أو معناه كما تقدَّم ، وقول الناظم : «بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِبَ» لا يعيْنُ المراد ، ولا يبيِّنُه .

والثاني : أنَّه أطلق الوصف فلم يقيده بكونه اسم فاعل أو مفعول بل أطلق فيه القول ، فافتضى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعَلُ التفضيل ينصبان المصدر ، فتقول : زيد حسنٌ حسناً ، وكريمٌ كريماً ، وأفضلُ منك فضلاً ، وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يسمَّى وصفاً في الاستعمال العرفي ، ويمتنع أن ينصبَ المصدر من حيث هو مصدر ، فإطلاق الناظم غير صحيح . وأيضاً يلزمه نحو هذا في الفعل ؛ إذ لم يقيده بكونه متصرفاً ، وهو شرط لازم ؛ إذ الفعل إذا كان غير متصرف لا ينصبُ مصدرأ ، ولا يُشْتَقُّ منه ، فلما لم يقيّد الفعل بكونه متصرفاً أو همَّ أنْكَ تقول : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ نِعْمةً ، وبئسَ الرجلُ زيدٌ بُؤساً وحَبْذاً زيدٌ حَبّاً ، وما أشبه ذلك ، وذلك غير صحيح . فهذا كله فيه ما ترى .

والجواب عن الأول : أنَّ ممّا يدل على مراده ، وأنَّه أراد الموافَقَ في اللفظ ما قبل الكلام وما بعده ، فأما ما قبله فتعريفه المصدرُ بأنَّه الذي دلَّ عليه الفعلُ بحروفه ، وتمثيله بأمنٍ من أمنٍ ، وإذا كان مع الفعل على هذا السبيل أشعر بأنَّ

(١) في الأصل : (بالمصدر) .

فعله أقرب إلى العمل فيه من غيره ، ثم يجري المصدر والوصف مجراه ، وأمّا ما بعده فقله : «وكونه أصلاً لهذين انتخب» ، لأنّ من المعلوم أنّ مصدرَ قعد لا يكون أصلاً لضرب ، ولا يُدعى ذلك فيه ، وكذلك العكس . وعلى هذا السبيل يجري سائر المصادر مع الأفعال ، بل لا بُدَّ أن يكون محمول الحكم بالعمل دائراً بين الفعل ومصدره الذي من لفظه ومعناه ، وكذلك المصدر والوصف فقد ظهر / ١١١ / من مساق الكلام اشتراط ذلك الشرط .

وأمّا الثاني : فلا أجد الآن جواباً عن وروده إلا أن يُقال : إنّه قد تبين في أبواب الصفة المشبهة قصور عملهما عن عمل الأفعال ، وأن الصفة المشبهة وأفعال التفضيل عملها مقصور على السببي ، وأن أفعال التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع ، وفي الظاهر في موضع واحد . فقد يقال ، ولكنه ضعيف . أمّا الأفعال التي لا تتصرف فينبئ خروجها ؛ لأنها لا مصادر لها ، فكيف يصح أن يتوهم نصبها للمصادر .

ثم قال : «وكونه أصلاً لهذين انتخب» الضمير في (كونه) عائد إلى المصدر المبوب عليه ، وانتخب : معناه انتقي واختير ، ورجل نخبة من ذلك ، يعني : أن المختار كون المصدر أصلاً لهذين المشار إليهما بأداة القرب ، وهما الفعل والوصف ، فالفعل والوصف معاً فرعان للمصدر ، يريد في الاشتقاق خاصة ؛ إذ ليس المصدر أصلاً لهما في كل شيء ، ألا ترى أن الفعل أصل للمصدر في العمل ؛ إذ لا يعمل إلا بالنيابة عن الفعل ، أو بما تضمن من معناه ، وكذلك اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل ، فإنما يريد أصليّة الاشتقاق ، فالمصدر هو الذي اشتق منه وليس هو بمشتق من شيء ؛ لأنه لو اشتق من شيء لكان مشتقاً من المصدر فيكون مشتقاً من نفسه ، وهو محال ، بل هو من المرتجلات الأول لكن قد يكون المصدر

(١) في س : (أن المصدر المختار كونه أصلاً) .

(٢) في س : (اشتق منه الفعل والوصف) .

مشتقاً من المصدر على وجه آخر ، كالتعلم والاستعلام^١ ، فإنهما مشتقان من العلم ، ولبسط هذا موضع آخر من علم الاشتقاق . والناظم قد أشار هنا إلى خلاف في الاشتقاق ، أعني في اشتقاق الفعل والصفة من المصدر ، وارتضى أنهما مشتقان منه . والخلاف في الفعل غير الخلاف في الصفة ، فأما الفعل فمذهب البصريين فيه ما ذهب إليه ، وذهب الكوفيون أن^٢ المصدر هو المشتق من الفعل ، وبيان رجحان ما ارتضاه^٣ من وجوه ذكر منها في الشرح جملة^٤ : أحدها : أن المصدر أكثر كونه واحداً ، والأفعال ثلاثة ماض وأمر ومضارع ، فلو اشتق المصدر من الفعل لم يخل أن يشتق من الثلاثة ، أو من بعضها . واشتقاقه من الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد منها يستلزم ترجيحاً من غير مرجح ؛ فتعين أطراح ما أفضى إلى ذلك .

والثاني : أن المصدر معناه مفرد ، ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان ، والمفرد سابق للمركب ، والدال عليه أولى بالإصالة من الدال على المركب .

الثالث : أن مفهوم المصدر عام ، ومفهوم الفعل خاص ، والدال على العام أولى بالإصالة من الدال على الخاص .

الرابع : أن كل ما سوى المصدر والفعل من شيئين أحدهما أصل والآخر فرع فإن^٥ في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة ، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد ، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان ، فكان فرعاً ، والمصدر أصلاً .

الخامس : أن من المصادر ما لا فعل له لفظاً ولا تقديراً ، وذلك ونح ، ووئل

(١) في الأصل : (الاستعلام) ، تحريف ، صوابه من س .

(٢) كذا في الأصل ، وس على حذف حرف الجر (إلى) .

(٣) في الأصل : «اقتضاه» ، والتصحيح من س .

(٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٨٧/٢ ، وانظر الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ ،

الإنصاف ٢٣٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ .

(٥) في س : (أن ما سوى) .

(٦) في س : (لأن) ، تحريف .

١١٢/ وَوَيْسَ ، وَوَيْبَ ، فلو كان / الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها، وذلك محال ، وإنما قلنا لا أفعال لها تقديراً ؛ لأنها لو صيغَ من ^١ بعضها فعلٌ لاستحقَّ فَاوُهُ من الحذف ما استحقَّ فاءٌ يَعِدُ ، أعني في المضارع ، ولاستحقَّ عينُهُ من السكون ما استحقَّ عينُ يبيع ، فيتوالى اعتلال الفاء والعين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، فوجب إهمال ما يؤدي إليه . وليس في الأفعال ما لا ^٢ مصدر له مستعملاً إلا وتقديره ممكن كَبَارَكَ ، وفعل التعجب ؛ إذ لا مانع له ^٣ في اللفظ ، وأيضاً فتقابل تلك الأفعال مصادرٌ كثيرةٌ لا أفعال لها كالنبوة والأبوة والخوولة والعمومة ، والعبودية واللصوصية ، وَقَعَدَكَ اللهُ ، وَبَلَّهَ زَيْدٌ ، فبطلت المعارضة بتبارك ونحوه ، وخلص الاستدلال بَوَيْحٍ وأخواته .

هذا ما استدل به ، وَلَنَقْتَصِرَ عليه ، فالكلام فيها طويل الذيل مع قلة الفائدة ؛ إذ لا يبنني عليها حكماً صناعي ، وإنما فيها بيان وجه الصناعة خاصة ، والباحث عنها بالحقيقة هو صاحب علم الاشتقاق .

وأماً الصفة فحكى فيها الخلاف ، وهل هي مشتقة من المصدر أو من الفعل ؟ وارتضى أنها مشتقة من المصدر ، والقول الآخر يُؤثرُ عن الفارسي أنه نَبَّهَ عليه ، وارتضاه عبد القاهر . والذي ذهب إليه الناظم أرجح ؛ لأنَّ في الفرع ما في الأصل وزيادة ، وقد وجدنا في الصفة معنى المصدر وزيادةً ، وهي الدلالة على ذات الفاعل ^٤ ، ولم نجد فيه الدلالة على الزمان المعين ، فلو كان مشتقاً

(١) في س : (ها من بعضها) ، بإقحام (ها) .

(٢) في س : (ما مصدر) ، بسقوط (لا) .

(٣) في س ، وهامش الأصل عن نسخة أخرى : (منه) .

(٤) بكسر القاف وتفتح : استعطاف لا قسم ، معناه : سألت الله حفظك ، تاج العروس (قعد)

. ٥٣/٩

(٥) في س : (من الفعل أو من المصدر) .

(٦) في س : (الفعال) ، تحريف .

من الفعل لَوُجِدَتْ فيه الدلالة على الزمان المعين ، لكنه ليس كذلك ، فدلَّ على أنَّه غيرُ مشتق منه ، وإنَّما هو مشتقٌّ من المصدر ، وأيضاً فإنَّ الصفة في الغالب متَّحدة والأفعال متعدِّدة ، فلو اشتُقَّتْ من الفعل لزم اشتقاقها من الجميع أو من واحد معيَّن ، وكلاهما فاسد ، لما تقدَّم ولغير هذا من الأدلَّة ، وهذا البحث أيضاً لا ينبغي عليه حكم ، وإنَّما حدَّا إلى الاستدلال إشارة الناظم إلى الترجيح والتوجيه . والله المستعان . ثم قال :

توكيداً أو نوعاً يُبينُ أو عدد كسِرتُ سِيرَتَيْنِ سِيرَ ذي رَشَدٍ

نصب توكيداً وما بعده على المفعول يُبينُ ، والتقدير : يُبينُ توكيداً أو نوعاً أو عدداً ، أي هذا شأنه ، وقصده تبيينُ أنواع المصدر ، وأنَّه على ثلاثة أنواع : أحدها : المصدر الذي هو لمجرد التوكيد لا يفيد زيادةً على ذلك ، فهو مفيدٌ مثل ما أفاده الفعل ، نحو : قام قياماً ، وقعد قعوداً ، ﴿كَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾^١ و﴿كَبَّرَهُ تَكْبِيراً﴾^٢ ، ولم يحتج إلى تمثيله لبيانه .

والثاني : المبين للنوع ، وهو الذي يبين نوعَ الفعل المذكور ، ففيه زيادةٌ على معنى التوكيد ، نحو : ضربته ضرباً شديداً ، وعاقبته معاقبة الأمير اللصِّ . وقَعَدَ قَعْدَةً سوءً ، وتكلَّم تكلُّمٌ حلِيم .

والثالث : المبين للعدد وهو قوله : (أو عدداً) لأنه معطوف على نوعاً لكن وقف عليه بالسكون على لغة من قال : رأيت زيداً . والمبين للعدد هو الذي يفيد / ١١٣ / زيادةً على توكيد الفعل عددَ المرات ، ومثله بقوله : سِرتُ سِيرَتَيْنِ ، فسيرَتَيْنِ أفادَ

(١) في الأصل : (تتين) ، بسقوط إحدى الياءين ، والتصحيح من س .

(٢) سورة النساء آية ١٦٤ .

(٣) سورة الإسراء آية ١١١ .

(٤) بعده في س : (أراد : أو عدداً) .

(٥) انظر الخصائص ٢/٢٩٣ .

عددَ مرات السير ، ومثله : سرت سيراتٍ أو سيرةً واحدة ، وخرجتُ خَرَجاتٍ أربعاً ، ونمت نوماتٍ كثيرة ، وأما قوله : «سيرَ ذي رشد» ، فهو مثالٌ للنوع الثاني .
ثم قال :

وقد ينوبُ عنه ما عليه ذل كجِدَّ كلِّ الجِدِّ وافرِحِ الجَدَل

هذا بيان لكون المصدر قد ينوب عنه غيره ممّا ليس مصدرًا لذلك الفعل المعين ، وألقى لذلك ضابطاً ، وهو أنَّ النائبَ عن المصدر لا يكون إلا دالاً عليه ؛ لأنه ^١ إذا لم يَدُلَّ عليه لم يُقَدِّ فائدتَه ، وإذا لم يُقَدِّ فائدتَه لم يكن نائباً عنه ، فالضمير في (عنه) عائذٌ على المصدر المذكور ، ومن (عليه) عائذٌ على المصدر أيضاً ، وضمير (ذلّ) عائذٌ على ما ، وما واقعةٌ على النائب عن المصدر ، والنائب عن المصدر تارةً يكون من لفظ الفعل ، وإن كان غير جارٍ عليه ، وتارةً يكون من غير لفظه . فأمّا الذي من لفظه فكقولهم : أنبتَ اللهُ الزرعَ نَبَاتاً ، وفي التنزيل : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ ^٢ وهو مصدر عند سيبويه جارٍ على غير الفعل ^٣ ، فكأنّه نائبٌ عن قوله إنباتاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ ^٤ فتبتيلاً ليس بمصدر لتبتّل ، وإنما هو مصدر بتّل ، وفي قراءة ابن مسعود : ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلاً﴾ ^٥ ومصدر أنزل إنزالاً ،

(١) في س : (وكونه) ، تحريف .

(٢) سورة نوح آية ١٧ .

(٣) في س : (على غير ذلك الفعل) .

(٤) الكتاب ٨١/٤ .

(٥) سورة المزمل آية ٨ .

(٦) سورة الفرقان آية ٢٥ في قراءة عبدالله بن مسعود والأعمش - ببناء أنزل للمجهول - كما نقل أبو حيان في البحر المحيط ٤/٤٩٤ عن ابن عطية وأورد هذه القراءة سيبويه في كتابه ٨١/٤-٨٢ مصدرة بقوله : «وزعموا أن في قراءة ابن مسعود» ، وذكر أبو حيان - قبل إيراد هذه القراءة - أن ابن مسعود وأبا رجاء قرآ «ونزل مبنياً للفاعل» . وقراءة الجمهور : «ونزل» بالبناء للمجهول .

وتنزلاً مصدر نَزَلَ كقراءة الجماعة ، وأنشد سيبويه للقطامي :

وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه أتباعاً

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّاظِمَ لَمْ يَقْصِدْ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مِثْلُ الْمَخَالَفِ اللَّفْظِ . وَيدخل في هذا القسم أيضاً اسم المصدر نحو : كَلَّمْتُهُ كَلَاماً ، وَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ سَلَاماً وَصَلَيْتُ صَلَاةً ، وَقَامَ مَقَاماً ، وَقَعَدَ مَقْعَدًا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وأما الذي من غير لفظ الفعل فهو الذي مِثْلُ ، إِذْ أَتَى بِمِثَالَيْنِ كِلَاهُمَا مِمَّا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

أحدهما : قوله : (كَجِدِّ كُلِّ الْجَدِّ) وهو فعلُ أمرٍ من جَدَّ في الأمرِ يَجِدُّ وَيَجِدُّ جِدًّا : إِذَا عَزَمَ عَلَيْهِ ، فَالْجِيمُ تَضْبِطٌ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَفْعَالِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الْمَضَاعِفِ عَلَى يَفْعُلْ ، وَلَيْسَتْ بِمُتَعَدِّية . وَالْقِيَاسُ فِيْمَا يَتَعَدَّى مِنْهُ الضَّمُّ ، وَفِيْمَا لَا يَتَعَدَّى الْكَسْرُ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ سَمَاعٌ . وَقوله : « كُلُّ الْجَدِّ » وَضَعُ فِيهِ كَلَامًا عِوَضَ الْمَصْدَرِ فَنَصَبَهُ نَصْبَهُ ، فَهُوَ اسْمُ مَوْضُوعٍ مَوْضِعُ الْمَصْدَرِ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمَصْدَرِ ، وَلَمَّا قَالَ كَذَا ، فَشَبَّهَ بِهِ دَخَلَ مَعَ كُلِّ مَا هُوَ فِي حَكْمِهَا ، وَالَّذِي فِي حَكْمِهَا هُوَ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي مَعْنَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ أَوْ فُسِّرَ بِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ ، نَحْوُ : بَعْضُ ، وَجُمْلَةٌ ، وَجَمِيعُ ، وَالضَّمِيرُ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ ، وَصِفَةُ الْمَصْدَرِ عَلَى رَأْيِهِ فِي الشَّرْحِ ^٣ ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ ، وَأَكْرَمْتُهُ بَعْضَ الْإِكْرَامِ ، وَسَرْتُ نَوْعًا مِنَ السَّيْرِ ، وَجُمْلَةً مِنَ السَّيْرِ ، وَسَرْتُ جَمِيعَ السَّيْرِ ، وَقَمْتُهُ أَيَّ قَمْتِ الْقِيَامِ ، وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنِّي ﴾

(١) الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرا في ٣٣٢/٢ ، وانظر المقتضب ٢٠٥/٣ ، الخصائص

٣٠٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١١/١ .

(٢) سقطت (أسماء) من س .

(٣) شرح التسهيل ل ٩٥ .

١١٤/ أُعَذِّبُهُ عَذَابًا وَلَا أُعَذِّبُهُ / أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ^١ ، وضربته هذا الضرب ، وضربته كثيراً ، وضربته شديداً ، ومنه : ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾^٢ وضربته ثلاث ضربات ، وأربعاً ، وخمساً ، وقمت مائة قومة ، وألف قومة ، وخمساً وعشرين قومة . وما أشبه ذلك .

والثاني قوله : «وافرح الجذل» الجذل هو الفرح يقال جَذِلَ - بالكسر - يَجْذُلُ جَذَلًا كَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا ، وهذا المثال وضع فيه المرادف موضع مرادفه ، ومنه قولك^٣ : جلستُ قعوداً ، وقعدتُ جلوساً ، وذهبت انطلاقاً ، ومنه قول امرئ القيس :

ويوماً على ظَهْرِ الكَثِيبِ تَعَذَّرْتُ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلْ^٤
وأنشد سيبويه لرؤبة^٥ :

لوحها من بعد بُذْنٍ وَسَنَقٍ تَضْمِيرُكَ السَّابِقِ يَدْعَى لِلْسَّبْقِ^٦
فمعنى آلت حَلَفْتُ ، ومعنى لَوْحَهَا : ضَمَّرَهَا ، فهذا أيضاً ممَّا يُقَاسُ عند الناظم كالمثال الأول . وقد حصل بالمثالين جميع ما فيه القياس جارٍ من ذلك

(١) سورة المائدة آية ١١٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ٤١ .

(٣) في س : قوله

(٤) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٢ ، شرح القصائد التسع ١/١٢٢ ، والشاهد في معجم الهوامع ٣/١٠٠ ، وسقط صدر البيت من س .

(٥) سقط قوله : (الدُّوْبَةُ) من س .

(٦) الكتاب ٣٥٨/١ ، وبين البيتين ثالث في ديوان رؤبة ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن

السرياني ٣٢٢/١ ، ورواية الأبيات فيهما : لَوْحٌ مِنْهُ بَعْدُ بُذْنٍ وَسَنَقٍ

من طول تعداء الربيع في الآنق

تلويحك الضامر يطوى للسبق

ولا شاهد في هذه الرواية على ما سبق البيتان من أجله . والبُذْنُ : السمن ، والسَنَقُ : الإكثار من الأكل .

فخرج ما ليس بقياس نحو : قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع الفهقري ومشى الخطرى^١ ومشت الهيدبي^٢ ، والخوزلى^٣ ، وما أشبه ذلك إذ ليس داخلاً تحت واحد من المثالين ، وقد حصل من كلامه : أنَّ العامل في النوعين هو الفعل الظاهر ، ولا يُحتاجُ إلى تقدير فعل ؛ فأمَّا النوع الأول فلا أذكر فيه خلافاً ، وأمَّا الثاني^٤ فاختلف فيه النحويون على قولين :

أحدهما : أنَّ العامل في المصدر هو الظاهر لا غيره ، وإليه ذهب المبرد ، والسيرافي^٥ ، وبعض المتقدمين والمتأخرين ، وهو الذي ظهر من الناظم .
والثاني : أنَّه منصوب بإضمار فعل من لفظه ، وهو ظاهر الكتاب^٦ ، واستدلَّ السيرافي^٧ على صحة الأول بدليلين : أحدهما : ما لا يختلف فيه أهل اللغة من أنَّه قد يجيء المصدر من لفظ الفعل وليس بمبنى من بنيته كقوله : ﴿وتبتل

-
- (١) والمسموع في مصدره كما في اللسان : الخطرُ ، والخطرانِ ، نقل صاحب اللسان عن التهذيب : «والفعل يخطر بذنبه عند الوعيد من الخلاء» وفي حديث مَرْحَب : فخرج يخطر بسيفه ، أي يهزه معجباً بنفسه متعرضاً للمبارزة ، أو أنَّه كان يخطر في مشيه أي يتمايل ويمشي مشية المعجب» وانظر التهذيب ٢٢٥/٧ .
 - (٢) الهيدبي - بالذال والذال - : جنس من مشي الخيل فيه جدٌ / تاج العروس (هدب) ٣٨٣/٤ .
 - (٣) في المقصور والممدود للقراء ص ١٤ : «... والخوزلى يَتَخَوَّلُ في مشيه كأنه يرمي يديه ورجليه» وانظر الكتاب ٢٦١/٤ ، الزهر ٥٥٩/١ .
 - (٤) في س : النوع الثاني .
 - (٥) انظر رأي المبرد والسيرافي في شرح الكتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢ ل ٢٠٥ ، وذكر السيرافي أنَّ المازني نقله عن بعض النحويين ، وعزاه أبو نصر القيسي في شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٦ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٧٨/٢ إلى المازني .
 - (٦) انظر الكتاب ٣٥٨/١ .
 - (٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢ ل ٢٠٥ .

إليه تبتلاً^١ ومثله : تجاورَ القوم اجتواراً واجتوروا تجاوراً ، ويقال : افتقر فقراً ، ولا يستعمل لفقرَ فَعْلٌ ، وقال الشاعر :

* وقد تَطَوَّيْتُ انطواءً الحِضْبَ^٢ *

والثاني : أنَّ قولك : قَعَدَ زيد جلوسَ عمر ، وتقديره : قَعَدَ مثلاً جلوسِ عمرو ، ثم حذف من الكلام [لدلالة]^٣ ما بقي على ما حُذِفَ ، ولو نَطَقْتَ بالأصل لم يُحتج إلى تقدير فعل ، فكذلك بعد الحذف ، وهكذا القول في قولهم : تَبَسَّمتْ وَمِيضَ البرق ، وقال ابن خروف : ودليل أنَّ تضميرك - يعني في بيت رؤبة - ينتصب على هذا الفعل الظاهر قوله تعالى : ﴿وَلَا تَضَرُّوهُ شَيْئاً﴾^٤ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا^٥ ، ﴿فَتِيلًا﴾^٦ وهو كما قال ؛ إذ لا ذاهب هنا إلى إضمار فعل ؛ إذ ليس له فَعْلٌ ، وهو نائب عن المصدر فلا فرق بين البنائين :
ثم قال :

وما لتوكيد فَوَحْدَ أبداً وثَنُ واجْمَعَ غَيْرُهُ وأفرداً

يعني أنَّ المصدرَ إذا كان لمجرد التوكيد فهو مَوْحَدٌ أبداً لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ؛ لأنه كتكرير الفعل ؛ إذ لا يزيد في دلالته على دلالة الفعل شيئاً ، أعني دلالته على

(١) سورة المزمل آية ٨ .

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٦ ، وانظر الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٩١/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١٢/١ ، البحر المحيط ٤٩٤/٦ ، والحضب : الحية ، أو الذكر الضخم من الحيات ، تاج العروس (حضب) ٢٨٨/٢ .

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام من س .

(٤) في الأصل : (قطعت) ، والتصحيح من س .

(٥) سورة هود آية ٥٧ .

(٦) سورة النساء آية ١٢٤ .

(٧) إشارة إلى قوله تعالى : (وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) سورة النساء آية ٤٩ .

المعنى الواقع من الفاعل أو المتصرف به ؛ إذ هو مبهم / ينطلق على القليل منه / ١١٥/ والكثير ، فالمصدر في هذا المعنى كالفعل ، والفعل لا يُشْنَى ولا يُجْمَع اتفاقاً ، فكذلك ما في معناه ، فلذلك قال : «فَوَحَّدَ أَبْدأً» و«ما» في قوله : «وما لتوكيد» موصولة ، وهي في موضع نصب بَوَحَّدَ ، أي : وَحَّدَ المصدر الذي للتوكيد ، أو موصوفة ، والتقدير : وحد مصدراً كائناً للتوكيد ، وأماً غير المؤكّد من الأنواع الثلاثة فيجوز تشنيته وجمعه وإفراده ، وذلك النوع المبيّن للعَدَد ، والمبيّن للنوع ، أماً المبيّن للعدد فظاهر ، وهو المحدود بالهاء نحو : قَوْمَةٌ وضَرْبَةٌ ، وقَتْلَةٌ ، فتقول : ضربتُ زيداً ضربتين ، وضَرْبَاتٍ ، وقمتُ قَوْمَتَيْنِ وقَوْمَاتٍ كثيرة ، ولا خلاف في هذا .

وأماً المبيّن للنوع فظاهر الناظم جواز تشنيته وجمعه قياساً ، فتقول غسلته غَسَلْتَيْنِ غَسْلاً عَنِيفاً وغَسْلاً رَفِيقاً ، وضربته ضَرْبَتَيْنِ ضرباً شديداً وضرباً خفيفاً ، وضربته ضَرْباً مختلفاً . وهذا فيه خلاف فمن النحويين مَنْ يجيز تشنيته وجمعه قياساً ، منهم الزجاجي حَسَبَ ما يظهر منه في الجمل^٢ ، ومنهم مَنْ منع ذلك ، وأنّه لا يقال منه إلّا ما سُمِعَ ، وهو مذهب سيبويه^٣ ، ورأى الناظم الأول أرجحُ لأمرين^٤ : أحدهما : أنّ ذلك سُمِعَ في الكلام ، فحكى سيبويه : أمراض ، وأشغال ، وعقول^٥ ، وقالوا : الحلوم بمعنى العقول ، قال :

-
- (١) في س : (ثابتاً لتوكيد) .
(٢) الجمل ص ٣٣ ، وذكر السيوطي في معجم الهوامع ١٢٣/٦ أنه مذهب المبرد والرماني وغيرهما .
(٣) الكتاب ٦١٩/٣ ، وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٣٥٥/١ ، مع الهوامع ١٢٣/٦ ، التصريح ٣٢٩/١ .
(٤) سقط قوله (لأمرين) من س .
(٥) عبارة سيبويه في كتابه ٦١٩/٣ : «واعلم أنّه ليس كل جمع يجمع ، كما أنّه ليس كل مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب» .

هل من حُلومٍ لأقوامٍ فتندرهم ما جَرَّبَ الناسُ من عَضِيٍّ وتَضْرِيسي^١

والثاني : أنَّ المانع من تشنية المصدر وجمعه إنما هو كونه يقع على القليل والكثير ، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس ، فإذا أُزيل عن ذلك فصار يُدَلُّ على شيء بعينه من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص يُشْنَى ويُجْمَع فكما تقول : ضربتَين وضرباتٍ من جهة تعيين أشخاص الضرب ، كذلك تقول ضربتَين وضروبٍ من جهة تعيين أنواع الضرب ، فظهر وجه ما اختاره الناظم ، والله أعلم .

وقوله : «وأفردا» أراد : وأفردَ ، فأبدل من النون الخفيفة الألف كما يجب في قياس الوقف . ويظهر أن قوله : «وأفردا» حَشَوُ لا يُفِيد ؛ لأنَّ كلامه إنما هو في جواز التشنية والجمع ، لا في جواز الإفراد ؛ إذ هو الأصل . فكيف يقول (وأفردا) لغير حاجة ؟

والجواب : أنَّه بحسَب لفظه لا بُدَّ منه ؛ لأنَّه لما قال : (وثن واجمع غيره) لم يُفْهَم له منه إلا التزام التشنية والجمع ؛ إذ لم يأت بلفظ التخيير كما فُهِم له لزوم التوحيد في المصدر المؤكَّد بقوله : «فوحده» فإنَّ الأمرَ محمولٌ على الوجوب ، فيعطي انحناء المأمور به فلما كان قوله : «وثن واجمع» يعطي ذلك أتى بقوله : «وأفردا» ليحصل^٢ جواز الأمور الثلاثة فلا حَشَوُ إذاً في كلامه .

ثم قال :

وحَذَفُ عاملِ المؤكَّد امتَنَعَ وفي سواه للدليل مُتَّسَعٌ
هذا ابتداءً فَصْلٍ يذكر فيه ما لا يُحَذَفُ من عوامل المصدر وما يحذف^٣ ، وأنَّ ما يُحَذَفُ على قسمين : قسم لا يجوز إظهاره ، وقسم يجوز إظهاره ، فَبَيَّنَ أولاً أنَّ

(١) البيت لجرير في ديوانه ١٢٨/١ ، وانظر التكملة ص ٣٩٧ ، المقتصد ٥٨٣/١ .

(٢) في س : (ليحمل) .

(٣) في س : (ما يجوز حذفه من عوامل المصدر وما لا يجوز) .

المصدر الذي جيء به لمجرد التوكيد يمتنع حذف عامله على الإطلاق ، فلا يجوز أن تقول : زيداً ضَرَباً بمعنى اضرب زيداً / ضَرَباً ، وإذا قيل لك : هل ضربت زيداً فلا يجوز لك أن تقول : نعم ضَرَباً ، حتى تقول : نعم ضربته ضَرَباً ، ولا ما أشبه ذلك . ووجه ما زعم من ذلك أن القصد بالتأكيد الإسهاب والإكثار ؛ ولذلك يذكر المؤكّد مرتين وأكثر فتقول : زيدٌ زيدٌ قائم ، وقام قام زيدٌ ، وقال :

لا أبوح بحُبِّ بَنَّةٍ إنَّها أخذت عليّ موثقاً وعهوداً

والقصدُ بالحذف الإيجاز فتدافعا ، فأنت لو حذفْتَ عاملَ المصدر المؤكّد - والعاملُ هو المؤكّدُ ، والمقصود أن يذكر أولاً ، ثُمَّ يُؤْتَى بمصدره القائم مقام تكراره لكنّ قد ناقضت ؛ ولذلك لم يُجْزِ الأخفشُ توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي نحو : الذي ضربتُ زيداً^٢ ، فامتنع أن يقال : الذي ضربت نفسه زيد ، قال : لأنّ ذلك نقضٌ من حيث كان التوكيد اسهاباً ، والحذفُ إيجازاً ، وذلك أمر ظاهر التدافع^٣ . إلى هذا المعنى يرجع ما علّل به المؤلفُ منع الحذف ؛ إذ قال : إنّ المصدرَ المؤكّدَ يُقصدُ به تقوية عامله ، وتقديرُ معناه ، وحذفُه منافيٌ لذلك فلم يُجْزِ ، نقل ذلك عنه ابنه في شرح هذا النظم . وهذه المسألة لم يُنبّه عليها في التسهيل ، ولا في الفوائد المحوّة ، وهي من المسائل المشكّلة عليه ، والإعراض عليه من وجهين :

أحدهما : أنّ منع الحذف لعامل المصدر المؤكّد لا أعرفه منقولاً عن أحد من النحويين إلّا عنه في هذا النظم ، وما ذكر عنه ابنه ، وأمّا غيره من النحويين

(١) البيت لجميل في ديوانه ص ٧٩ مفرداً ، وانظره في التصريح ١٢٩/٢ ، مع الهوامع ٢٠٨/٥ ، خزنة الأدب ٣٥٣/٢ .

(٢) في س : (زيداً) ، وهو خطأ .

(٣) انظر الخصائص ٣٧٨/٢ .

(٤) سقطت (المؤلف) من س .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٥-٢٦٦ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ .

فيطلقون القول ، ولا يقيدون العبارة في جواز حذف عامل المصدر إذا دُلَّ عليه الدليلُ فيما عدا مواضع التزام الحذف ، فالظاهر جواز أن تقول^١ : زيداً ضرباً ، في جواب^٢ من سألَكَ فقال^٣ : من ضربتَ ؟ وأن تقول : في جواب : ألم تضربْ زيداً ؟ : بلى ضرباً ، وقد تقدّم لسيبويه والخليل وغيرهما ما يُشعر بأنَّ عاملَ المؤكّد لا يلزم الإتيان به ، بل يُحذفُ ، وارتضاه ابن خروف^٤ وغيره ، ولقد استدرك عليه ابنه في هذا الموضع ، وردَّ عليه فقال بعد ما قرّر وجه المنع : «إنَّ أراد أنَّ المصدرَ المؤكّد يُقصدُ به تقويةُ عامله ، وتقريرُ معناه دائماً فلا شكَّ أنَّ حذفه منافٍ لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ولا دليلَ عليه . وإنَّ أرادَ [أنَّ] المصدرَ المؤكّد قد يُقصدُ به التقويةُ والتقريرُ ، وقد يقصد مجردُ التقرير فمُسَلَّمٌ ، ولكن لا نُسَلِّمُ أنَّ الحذفَ منافٍ لذلك القصد ؛ لأنه إذا جاز أنَّ يُقرَّرَ معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر^٥ ، فلأنَّ يجوزَ أنَّ يُقرَّرَ معنى العامل المحذوف لدلالة قرينةٍ عليه أحقُّ وأولى» قال : «ولو لم يكن معنا ما يدفعُ هذا القياسَ لكان في دفعه بالسمع^٦ كفايةً ، فإنَّهم يحذفون عاملَ المؤكّد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرر^٧ ولا حصر ، نحو : أنت سيِّرٌ^٨ ، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو : سقياً ورعيّاً ، وحمداً ، وشكراً لا كُفراً^٩ ، ثمَّ ذكر أنَّ المنعَ في

(١) سقطت (أن تقول) من س .

(٢) في الأصل : (جوار) ، تحريف صوابه من س .

(٣) سقطت (فقال) من س .

(٤) انظر ما تقدّم ص ١٥٧ .

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام من شرح الألفية لابن الناظم .

(٦) في الأصل وس : (بتوكيد المصدر) ، والتصحيح من شرح الألفية لابن الناظم .

(٧) في الأصل وس : (هذا القول . . . بالقياس) والتصحيح من شرح الألفية لابن الناظم .

(٨) في شرح الألفية لابن الناظم «تكرير» .

(٩) في شرح الألفية لابن الناظم «.. ومثراً» .

(١٠) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٦ .

مثل هذا إما للسهو عن وروده ، وإما / للبناء على مجرد الدعوى^١ . والوجه / ١١٧/
 الثاني على تسليم صحة ما قاله ينتقض عليه بما ذكره بعد من وجوب حذف عامل
 المصدر المؤكد لنفسه ، والمصدر المؤكد لغيره ، فإن كل واحد منهما مؤكّد مع
 أن عامله لازم الحذف ، نحو قوله : له علي ألف درهم اعترافاً ، وزيد قائم يقيناً ،
 فاعترافاً ويقيناً مصدران مؤكّدان ، فدخل له تحت إطلاق قوله : «وحذف عامل
 المؤكّد امتنع» وذلك نقض ظاهر .

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أن تلك القاعدة عند النحاة مسلمة فقد مرّ من ذلك عن
 الأخفش والفرسي وابن جني ما فيه غناء^٢ ، وتبين وجه ذلك ؛ إذ كان
 التأكيد راجعاً إلى تكثير اللفظ ، والحذف راجعاً^٣ إلى تقليله ، وأيضاً فقد قال
 ابن الباذش : التوكيد تمكين المعنى في النفس عند من خاف المتكلم أن يضعف
 في نفسه ، فيظنّ به غير ما قصده ، فيطيل بالتوكيد ليقوي في نفس السامع أن
 الأمر على ما ذكره المتكلم ، لا على ما توهمه ، وهو مستعار من قولك
 وكذبت العقدة والسرّج إذا شدّدتها تشديداً متمكناً ، قال : فالتوكيد إذا
 نقيض الحذف ، لأن المتكلم إنّما يحذف ثقة بعلم السامع أن الكلام لا يصح
 إلا بتقدير محذوف ، وهذا هو المجاز عند العرب ، فلا يصح توكيده لتنافي
 الغرضين ، وقال - هو أو غيره - أيضاً : الحقيقة عند النحويين الكلام الذي لا
 حذف فيه ، فإن كان فيه حذف فهو مجاز ، والمجاز لا يؤكّد ؛ لأن التوكيد
 إطالة ، والمجاز اختصار ، فتوكيد المجاز نقض الغرض . فهذه نصوص تدلّ

(١) المصدر نفسه ، وانظر الرد على ابن الناطم في شرح ابن عقيل ١٧٦/٢ .

(٢) انظر ما تقدّم ص ١٥٦-١٥٧ .

(٣) في س : (راجعاً) .

(٤) في س : (محكماً) .

على ما رآه الناظم على الجُمْلَةِ ، ثم إنَّ السَّماعَ موافقاً لما قالوا ، وإلاَّ فلو كان مخالفاً لهم لم يسعهم القولُ بمخالفته ، وهم أئمةُ هذا الشأن ، وأيضاً فإنَّ ابنَ جنِي قد نصَّ على ما رآه الناظم خصوصاً ، فقال في قولهم : القرطاسُ ، لَمَنْ أرسل سهماً نحو الغرض^١ : «ولا يجوز تأكيد الفعل الناصب للقرطاس^٢ لو قلت : إصابةُ القرطاسِ ، فجعلت إصابةً مصدرًا مؤكِّداً للفعل الناصب للقرطاس لم يَجْز ، من قِيلَ أَنَّ الفعلَ هنا قد حذفتهُ العربُ ، وجعلتِ الحالُ الشاهدةَ دالَّةً عليه ، ونائبةً عنه ، فلو أكَّدتهُ لنقضتِ الغرضُ^٣ ، قال : «وكذلك قولهم للمهوي بالسيف في يده : زيداً ، أي : اضربْ زيداً لم يَجْزْ أَنْ تؤكدَ الفعلَ الناصِبَ لزيد ، فلا تقول : ضرباً زيداً ، وضرباً تأكيداً لأضربَ المقدَّرِ ؛ لأنه قد حُذِفَ اختصاراً ، وإنيبتُ عنه الحالُ الدالَّةُ ، فتوكيدهُ نقضٌ للقضية التي كنتَ حكمتَ بها ، لكن لك أَنْ تقولَ : ضرباً زيداً ، على أَنْ يكونَ المصدرُ بدلاً من الفعل لا على التوكيد^٤ . فهذا نصٌّ في خصوص المسألةِ مَبْنِيٌّ على تلك القاعدة العامة ، وأمَّا مسألةُ سيبويه فظاهرها أَنَّ ذلك مسموعٌ احتيجَ إلى توجيهه كما يُحْتَاجُ إلى [توجيه]^٥ غيره من المسموعات المخالفة للقياس ، والذي سهَّله بَعْدَ السماعِ تقدُّمُ ذكر المؤكِّد في لفظ المتكلم ، فكانَ المؤكِّدُ مذكورٌ قد جرى عليه التوكيد ، وليس في كلام سيبويه ما يدلُّ على أَنَّهُ قياسٌ أصلاً ، فليس فيه حُجَّةٌ على بطلان قاعدة ابن مالك ، وكذلك

-
- (١) في الأصل : «نحو الغرض فَقَرطَسَ» بإقحام «قرطس» ومعناها : أصاب الهدف ، والكلمة ليست موجودة في س .
(٢) في الخصائص : «الذي نصب القرطاس» .
(٣) الخصائص ٢٨٧/١ .
(٤) الخصائص ٢٨٧-٢٨٨ مع اختلاف وتقديم وتأخير في بعض عباراته .
(٥) في الأصل : «مشكلة» ، وما أثبت من س ، وانظر ما تقدَّم ص ١٥٧ .
(٦) تكملة يلتزم بها الكلام .

في : ﴿إِنَّ هَذَانِ السَّاحِرَانِ﴾^١ على قول الزجاج^٢ ؛ إذ لا يَتَعَيَّنُ في الآية ما تَأَوَّلَهُ فيها . وأيضاً لم يَأْتِ :

* أُمُّ الحَلِيسِ لَعُجُوزٌ شَهْرَبَةٌ *^٣

إِلَّا شَاذًا ، والشاذُّ لا يَنِنِي عليه ، ولا يَكْسِرُ قاعدةً مستمرةً ، وعند ذلك يشكّل كلامُ ابنِ خروف^٤ .

والوجه الثاني : أَنَّ السَّمَاعَ في حذفِ عاملِ المصدرِ المؤكَّدِ معدومٌ ؛ إذ / لا تَجِدُ من كلامهم منقولاً مثلَ : نعم ضَرْبًا ، في جوابِ من قال : هل ضربتَ زيداً ، وما أشبه ذلك ممَّا يحذف فيه الفعلُ جوازاً لدلالةِ القرينةِ عليه ، وإنما ثبت الحذفُ في عاملِ المصدرِ المبيِّنِ ، والحذفُ فيه ظاهرٌ ؛ إذ لم يَجِئْ لتأكيدِ الفعلِ وإنما جِئَ به لبيانِ نوعِ الفعلِ المعروف باللفظِ أو بالقرينةِ بعدَ ما عُرِفَ الفعلُ ، فصارَ مثلَ ذكرِ المفعولِ بعدَ حذفِ فعله ، ونحن وإن قلنا : إِنَّ المَبِينَ أَصْلُهُ المؤكَّدُ لَا نَعْنِي أَنَّ قَصْدَ التأكيدِ باقٍ ، بل قد تُنَوِّسِي حتى صارَ في حكمِ المعدومِ ، بالإضافة إلى قَصْدِ بيانِ النوعِ ، وإذا كان السَّمَاعُ معدوماً فهو الدليلُ على عدمِ الجوازِ ، ويكونَ وَجْهُهُ ما تقدَّم ، وعند ذلك يظهرُ أَنَّ ما قال ابنُ^٥ الناظمُ غيرُ لازمٍ إذا أُريدَ تقريرُ معنى العاملِ ، فقد قَصِدَ الإتيانُ بلفظِ آخرٍ يُقَرَّرُ معنى اللفظِ الآخرِ ويؤكدُهُ ، فحذفَهُ مع هذا القصدِ نَقْضُ الغرضِ كما مرَّ .

وأمَّا ما استدلَّ به فلا دليلَ فيه ؛ لأنَّ تلكَ المصادرَ لم تأتِ للتوكيدِ أصلاً ،

(١) سورة طه آية ٦٣ في قراءة من قرأ بتشديد نون (إِنَّ) و(هَذَانِ) وقد مضى تخريجها ص ١٥٧ .

(٢) انظر ما تقدَّم ص ١٥٧ .

(٣) تقدم تخريجه ، والشذوذ فيه دخول لام الابتداء على الخبر .

(٤) انظر ما تقدَّم ص ١٥٧ .

(٥) في س : (عائد) ، تحريف .

(٦) سقطت (لا) من س .

(٧) سقطت (ابن) من س .

وإنما هي مصادرٌ جعلت بدلاً من اللفظ بأفعالها ، وعُوِضَتْ منها ، ففائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاء معانيها ، لا تأكيدها ، كيف^١ وهي القائمة مقامها بحيث تُنَوِّسِت الأفعال ؟ ، فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها ، والشيء لا يؤكد نفسه ، والدليل على ذلك أن : سَقِيًا ، وَرَعِيًا ، وَحَمْدًا ، وَشُكْرًا ، ونحوها لا قائلَ بأنَّها مؤكدةٌ للجملة المحذوفة من الفعل والفاعل والمفعول ، وقد قام الدليلُ عند المحققين على أنَّها عِوَضٌ من الجملة^٢ لا من^٣ الفعل وحده ، وسيأتي من ذلك طَرَفٌ إن شاء الله ، فلو كانت مؤكدة لَرِمَ أن تكون مؤكدة للجملة برأسها ، وذلك غيرُ صحيح ، وأيضاً لو كانت مؤكدة لجاز إظهارُ الفعل ، كما جاز في قولك : ضربتُ زيداً ضَرْبًا ، لكنهم لا يظهرونه في : سَقِيًا وَرَعِيًا ، وَشُكْرًا ، ونحوها ، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست بمؤكدَةٍ .

فإن قال : فانت تظهر الفعل في قولك : أنت سَيِّراً ، وزيدٌ سَيِّراً ونحوهما كما سيأتي .

فالجواب ما سيأتي ذكره هنالك إن شاء الله . والجوابُ عن السؤال الثاني : أن المصدر المؤكد في هذا الباب إطلاقين :

أحدهما : أن يُرادُ به المؤكِّدُ لفعله ، وهو الذي أراد ههنا .

والثاني : أن يُرادَ به المؤكِّدُ للجملة المذكورة قبله ، وليس بمؤكد لعامله الذي هو الفعلُ المقدَّرُ ، ومنه «اعترافاً» في : له عليٌّ ألفُ درهمٍ اعترافاً ، وحقاً في قولهم : أنا قائمٌ حقاً ، فالإطلاقان مختلفان في الاصطلاح ؛ ولذلك قال بَعْدَ هذا : «ومنه ما يدعونه مؤكِّداً لنفسه وغيره» فبيَّن أنَّهم سَمَّوْهُ بذلك تسميةً

(١) (كيف) عن س .

(٢) في س ، وحاشية الأصل عن نسخة أخرى : (الجمل) .

(٣) في س : (لأن) ، تحريف . في الكتاب ٣١٢/١ : «وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقياً ، ورعاك [الله] رَعِيًا . .» .

مُقَيَّدَةٌ بالنفسِ والغيرِ تخالف ما تقدّم ، وإذا تبايَنَ الإطلاقان لم يَدْخُلْ أحدهما على الآخر . ثم قال : «وفي سواه لدليل متسع» استعملَ (سوى) استعمالَ المتصرف ، وإن كان مخالفاً لمنع التصرف فيها ، لأمرين : أحدهما : ضرورة الشعر ، كما قال الأعشى - أنشدته سيبويه - :

* وما قصدت من أهليها لسوائِكا*

وسوى وسواء واحدٌ / ، والثاني : أنَّ رأيَه فيها جوازُ التصرف حسب ما نبّه عليه في / ١١٩/ باب الاستثناء ، وضمير «سواه» عائِدٌ على عامل المؤكّد ، وهو على حذف المضاف تقديره : وفي حذف سواه لدليل متسع ، ويريد أن ما عدا عامل المصدر المؤكّد فليس حذفه بممتنع ، بل لك أن تحذفه بشرط أن يكونَ ثمَّ ما يدلُّ عليه ، كقولك : سيراً خفيفاً ، لمن قال لك : أي سيرة سرت ؟ وبلى قياماً طويلاً ، لمن قال لك : أمّا قمت ؟ وتقول لمن رأيته قادماً من الحج : حجّاً مبروراً ، أو قديماً من سفر : قدوماً مباركاً ، أو تأهّب للسفر : سقراً مباركاً ، على تقدير : سرت سيراً خفيفاً ، وقمت قياماً طويلاً ، وحججت حجّاً مبروراً ، وقديمت قدوماً مباركاً ، وتسافر سقراً مباركاً . فإن لم يكن ثمَّ ما يدلُّ على المحذوف لم يسُغ الحذف على القاعدة المعلومة . هذا معنى ما أراد على الجملة ، ثم يبقى النظر في حكم الحذف ، ولم يقع التصريحُ به في كلامه ، فيَحْتَمِلُ قوله : «وفي سواه لدليل متسع» تفسيرين : أحدهما : أن يكونَ شاملاً لجميع ما يُحذفُ كان جائزَ الحذف أو لازمه ، واللازم سيأتي ذكره وتمثيله ، وكأنه يقول : ما عليه دليلٌ من عوامل المصدر غير المؤكّد فلا يَمْتَنِعُ حذفه كما امتنع الأول ، فنَفَى المنع بقوله إنَّ في الحذف متسعاً ، أي ليس كحذف عامل المؤكّد ، ولا

(١) صدره : * تجانف عن جو اليمامة ناقتي *

الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٧/١ ، ديوان الأعشى ص ٨٩ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، الصاحبي ص ٢٣٠ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، الإنصاف ٢٩٥/١ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، خزنة الأدب ٥٩/٢ .

يعني أنَّ الحذفَ جائزٌ على الإطلاق ؛ لأنَّه قد يكون لازماً ، والقِسْمَةُ تعطي منعاً وسواه ، وسوى المنعِ يَشْمَلُ الجوازَ وال لزومَ ، فاللفظُ لفظُ التوسعة ، والمساق يقضي بغير ذلك ، ونظير ذلك ممَّا جاء على لفظ التوسعة والإباحة مع أنَّ المساق لا يُحْتَمُّ مقتضى اللفظ قولُ الله سبحانه : ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^١ فإنَّ هذه الآية لفظها يقتضي الإباحة ، وليس الطوافُ بهما مباحاً^٢ ؛ لأنَّه إنَّما ذَكَرَ رفعَ الجُنَاحِ في مقابلة تَوَهُُّمِهِ حين خافوا المنع بسبب ما تقدَّم فيهما من أعلام الكفر^٣ ، فرفع ذلك التوهُّم بقوله : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فكذلك هنا أتى بالمتَّسَعِ لأنَّه مقابل لما لا مُتَّسَعُ فيه .

والثاني : أنَّ يريدَ ظاهرَ اللفظ من جواز الحذف فقط ، كأنَّه قال : وما سوى ذلك فجائز الحذف ويكونُ قِسْماً برأسه ، ويبقى [الكلامُ في] الحذف [اللازم] يذكره إثر ذلك بقوله : [والحذفُ] حَتْمٌ في كذا ، والتقدير : وما سوى [ذلك] جائز الحذف ، ومنه لازم الحذف ككذا ، ثم عَدَّدَ مواضعَ اللزوم . والتفسير الأول أجري على تحرير التقسيم . والله أعلم . ثم قال :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فَعَلِهِ كَنَدَلًا اللَّذْكَانْدُلَا

هذا هو القسم الثالث ممَّا تَحَرَّرَ من كلام الناظم من الأقسام ، وهو اللازم الحذف

(١) سورة البقرة آية ١٥٨ .

(٢) يريد : بل هو ركن من أركان الحج والعمرة ، كما هو معروف .

(٣) ممَّا ذكر في سبب نزول الآية أنَّ صنمين كان العرب في الجاهلية يطوفون بينهما ويتمسحون بهما ، أحدهما يدعى إسافاً وكان على الصفا ، وثانيهما يدعى نائلة ، وكان على المروة ، فلما جاء الإسلام كره الصحابة السعي بينهما لذلك . انظر المحرر الوجيز ١/٤٦١-٤٦٢ ، زاد المسير ١/١٦٣-١٦٤ .

(٤) من قوله : «ويكون قسماً» إلى قوله : «جائز الحذف ، ومنه» ، كتب في حاشية الصفحة اليسرى من الأصل ، وقد أدى ذلك إلى عدم ظهور بعض أحرف الكلمات المحصورة بين الأقواس ، في المصورة . و[اللازم] تكملة يلتزم بها الكلام .

ويعني أنَّ حذفَ عاملِ المصدرِ حَتْمٌ ، أي : لازم مع مصدر قد أتى في الكلام بدلاً من ذلك العامل ، دلٌّ على ذلك قَصْدُ العرب ، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان ، وهذا القصد يشتمل على جميع الأنواع التي ذكر فيما بعد ، فإن المصادر فيها جعلت بدلاً من اللفظ بالفعل حَسَبَ ما نَصَّ عليه سيبويه وغيره^١ ، إلا أنَّ ما جاء من ذلك في كلام العرب على قسمين : أحدهما : ما لم يكثر حتى يصير قياساً ، بل هو موقوف على السماع كالمصادر المثناة ، نحو : حَنَانِيكَ / ، وَلَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ ، /١٢٠/ وَذَوَالِيكَ ، وَهَذَاذِيكَ^٢ ، ومثله سبحانه الله . ويدخل في هذا المعنى المصادر التي لا أفعال لها .

والثاني : ما كثر حتى صار قياساً ، وهو الذي تكلم عليه ، وأتى منه بسبعة أنواع : أحدها ما كان معناه الأمر نحو : نَدَلًا الذي معناه أُنْدُل ، وإشارته به إلى ما أنشده من قول الشاعر :

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهِم فَنَدَلًا زريقُ المَالِ نَدَلُ الثَعَالِبِ^٣

كأنه قال : أُنْدُلِ المَالَ نَدَلًا ، والندل : تناول الشيء باليدين جميعاً ، وهو أيضاً السرعة في السير ، ويقال : نَدَلٌ يَنْدُلُ بالضم ، ويندُلُ بالكسر ، ومثله : ضَرْبًا زيداً ، وَقَتْلًا عمراً ، وإِكْرَامًا أخاك ، وَصَبْرًا عليه ، على معنى : أَضْرَبَ ، وَأَقْتُلَ ، وَأَكْرِمَ وَأَصْبِر . فهذه نظير مثاله المذكور ، وهو ما لا يظهر فيه الفعل كما قال .

-
- (١) انظر الكتاب ٣١٢/١ ، والمقتضب ٢٢٦/٣ ، شرح المفصل ١١٤/١ .
(٢) انظر معاني هذه المصادر في شرح المفصل ١١٨/١-١١٩ ، وهذاذيك من قولهم : هَذَا يَهْدُ إِذَا أُسْرِعَ فِي الضَرْبِ أَوْ الْقِرَاءَةِ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢ ، والبيت ينسب إلى الأحوص وهو في ملحقات ديوانه ص ٢١٥ ، وينسب إلى أعشى همدان ، وهو في ديوانه ص ٩٠ ، وإلى جرير ، وانظره في الكتاب ١١٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٢/١ ، فرحة الأديب ص ٨٨ ، ٨٩ ، الكامل ٢٣٩/١ ، الأصول ١٦٧/١ ، الحجة ١٠٨/١ ، الخصائص ١٢٠/١ ، الإنصاف ٢٩٣/١ ، التصريح ٣٣١/١ ، المقاصد النحوية ٤٦/٣ .

ويدخل تحته ما كان في معنى الأمر ، وذلك الدعاء ، نحو : سَقِيَا ، ورَعِيَا ،
وَجَدَعَا ، وَعَقَرَا ، وَخَيَّبْنَا ، وَبُؤْسَا ، وَجُوعَا ، وَتَبَا ، وَبُعْدَا ، وَسُخْقَا ، وَتَغْسَا ،
تقول : سقيا لزيد ، أي سقاه الله سقياً ، ورعيا : بمعنى رعاه الله . وكأنَّ هذا
النوع مختص بما كان متعدياً من الأفعال ، فإذا قلت : سَيَّرَا بمعنى : سر سيرا ،
أو معنى : سرتُ سيرا إذا أريدَ به الدعاء فلا يلزمُ إضمارَ الفعل بل يجوز أن
تظهره بخلاف : ضَرَبَا زيدا ، وسقياً لزيد ، وأشباههما ، فإنك لا تقول : اضربْ
ضرباً زيدا ، ولا سقى الله زيدا سقياً له ، ولا ما أشبه ذلك ؛ ولهذا مثَّلَ ابنُ مالك
بـ «نَدَلَا» المتعدي ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثُمَّ تَكَرَّرَ فَإِنَّ الإِضْمَارَ يَلْتَزِمُ حَسَبَ مَا
يذكره ، وقد زعم في الشرح أنَّ مثلَ هذا عند سيبويه غيرُ مقيس على كثرته ،
وأنَّه عند الأخفش والفراء مَقْيَسٌ بشرط أن يكون المصدرُ مفرداً منكرًا^٢ ، نحو :
سَقِيَا له ، ورَعِيَا . وما أشبه ذلك . ووجه القياس ظاهرٌ لكثرة ما جاء من ذلك في
الأمر والدعاء ، فلا مانعَ من أن تقولَ : أَكَلَا الخبزَ ، وشَرَبَا الماءَ ، وَلَبَسَا الثوبَ ،
وأن تقولَ : إِطْعَمَا له وكفايةً له ، وإِجْلَلَا له ، وإِكْبَارَا ، وما أشبه ذلك .

وَأَعْلَمُ أَنَّ في قوله : «بدلاً من فعله» ما يدلُّ على أنَّ ما ذكره ممَّا له فعلٌ معهودٌ
مستعمل ؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يصدق عليه أنَّه بدَلٌ من فعله ؛ إذ لا فعلَ له ،
وأيضاً فإنَّه مثَّلَ بما له فعلٌ مستعمل ، فكان الأظهرُ أنَّه أرادَه ، فثبت أن إجراء
القياس فيما قال مُنَوِّطٌ بما كان له فعلٌ مستعمل ، فخرج عن ذلك ما كان منها لا
فعلَ له مثل : وَيَحَهُ وويلَه وويلُهُ وويلَهِ^٣ ، وِيلَهِ فيمن قال :

(١) في الأصل : (أراد) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧٩٩/٢ .

(٣) في تاج العروس «ويب» ٣٧٠/٤ : «وَوَيْبٌ ، كَوَيْلٍ ، وَوَيْحٌ ، وَوَيْسٌ : أربعة أَلْفَاظٍ متوافقة
لفظاً ومعنى ، ولا خامسَ لها ، وإن وقع خلاف لبعض الأئمة في الفرق أنَّ بعضها يكون في
الخير ، وبعضها يكون في وقوع هلكة» وانظر المصدر نفسه «ويح» ٢٢٠/٧ ، و«ويس»
٢٣-٢٢/١٧ .

* بَلَّةُ الْأَكْفُ . . . *

بالخفض ، ورويدَ فيمن قال : رويدَ زيدَ بالخفض أيضاً ، فإنَّهما هنا مصدران لا فعلَ لهما ، وقد نَبَّه على ذلك في باب أسماء الأفعال ، فما كان من هذا القبيل فليس بقياس فلم يَعْبَأُ بذكره ، وقوله : «اللذكَاندُلا» جاء بالذي على لغة من حذف الياء وسكَّن الذال ، وقد قُدِّمَ التنبيه عليها في باب الموصول .

والنوع الثاني : ما وقع من المصادر لتفصيل عاقبة طَلَبٍ أو خبر وذلك قوله :

/ وَمَا لَتَفْصِيلٍ كَأَمَّا مَنَا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَا / ١٢١/

فالتفصيل معطوف على ما بعد الكاف في قوله : «كَندُلا اللذكَاندُلا» ، أي : كهذا . وكالذي لتفصيل ، ويجوز أن يكون (ما) مبتدأ خبره قوله : «عامله يحذف» ، ويعني أن المصدر يحذف عامله أيضاً لزوماً إذا جاء لتفصيل عاقبة أمرٍ من الأمور التي لعاقبتها تفصيل ، ودَلَّ على هذا التفصيل الخاص قوله : «كأَمَّا مَنَا» فهو تفصيل عاقبة الطلب المتقدم في الآية المشار إليها وهي قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا أَثْنَتَهُمْ فِشْدُوا الرَّثَاقَ فَاِذَاً مَنَا بَعْدُ وَإِذَاً فِدَاءٌ﴾^١ تقديره : فإِذَاَ تَمْنُونُ مَنَا وَإِذَاَ تُفَادُونَ فِدَاءً ، إلا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْفَعْلَ وَعَوَضُوا الْمَصْدَرَ مِنْهُ ؛ فلا يجتمعان معاً . وقد يكون ذلك في الخبر فتقول : لأَجْتَهِدَنَّ فَاِذَاَ بُلُوغاً وَإِذَاَ مَوْتاً ، وأنا أطلب ، فَاِذَاَ قَبُولاً وَإِذَاَ رَدّاً ، وفلان يسعى فَنَيْلَ مراد أو خِيَّيَّةً ، وما أشبه ذلك . وهذا

(١) جزء من عجز بيت لكعب بن مالك رضي الله ، والبيت :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بَلَّةُ الْأَكْفُ كأنها لم تخلق

ديوانه ص ٢٤٥ ، شرح المفصل ٤/٤٨ ، مغنى اللبيب ص ١٨٢ ، التصريح ١٩٩/٢ ، مع الهوامع ٢٩٧/٣ ، خزائن الأدب ٢٠/٣ .

ويروي «بله الأكف» بنصب الأكف ورفعها ، ولا شاهد فيه حيثُذ على ما سبق من أجله هنا .

(٢) سورة محمد آية ٤ .

التفسير بناء على رأيه في التسهيل أنه تفصيل لعاقبة أمر^١ ، وإلاً فكلامه هنا محتمل لذلك ولغيره ، فإذا جعلت المثال قيداً جاء منه ما قال في التسهيل ، وإذا لم تجعله قيداً دخل فيه ذلك وغيره ، كمثال سيبويه : ألم تعلم يا فلان مَسِيرِي فَأَتَعَاباً وَطَرْداً^٢ ؛ لأنه أُجْمِلَ ذلك المسير أولاً وَفَصَّلَهُ ثانياً ، وأنشد سيبويه لجرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجِي الْقَوَافِي فَلَا عِيّاً بِهِنَ وَلَا اجْتِلَاباً^٣
ويقال : عَنَ الشيءِ عُتُوناً وَعُتْناً إذا ظهر أمامك وَعَرَضَ لك ، ومنه قول امرئ القيس :

* فَعَنَّا لَنَا سِرْبٌ كَانَ نِعَاجَهُ *

أي : عامله يحذف حيث وُجِدَ أو حيث كان ، أو حيث ظهر . وفاعل عَنَ عائد على المصدر المذكور ، لا على العامل .

والنوع الثالث والرابع : المصدر المكرر ، والمصدر المحصور ، وذلك ما قال :

كَذَا مَكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فَعْلٍ لَاسِمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ^٤
أما المصدر المكرر فهو الذي ذكر مرتين فلم يقتصر على الإتيان به مرةً واحدةً ،

(١) في التسهيل ص ٨٨ : «أو لكونه تفصيل لعاقبة طلب أو خير» .

(٢) الكتاب ٣٣٦/١ .

(٣) المصدر نفسه ٣٣٦/١ ، ٢٣٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٧/١ ، والبيت في ديوانه ٦٥١/٢ ، المقتضب ٢١٣/١ ، ١١٩/٢ ، الخصائص ٣٦٧/١ ، ٢٩٤/٣ .

(٤) تمامه :

• عَذَارَى دُورَارٍ فِي الْمَلَأِ الْمَذِيلِ •

ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٩٣ ، شرح القصائد التسع ١٧٨/١ .

(٥) سقط البيتان من م .

ثم يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ تَقْيِيدَهُ بِقَوْلِهِ : «لَا سَمَ عَيْنٍ اسْتَنْدَ» ، فَيُرِيدُ أَنَّ الْمَكْرَّرَ يَلْزَمُ إِضْمَارُ نَاصِبِهِ حَيْثُ وَقَعَ مُسْتَنْدَاً لَاسْمِ عَيْنٍ . وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّسْهِيلِ بِقَوْلِهِ : «أَوْ نَائِباً عَنْ خَبَرِ اسْمِ عَيْنٍ بِتَكْرِيرِ أَوْ حُصْرٍ»^١ فَيَكُونُ قَوْلُهُ : «لَا سَمَ عَيْنٍ اسْتَنْدَ» فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِفِعْلٍ ، وَقَوْلُهُ : «نَائِبٌ فَعْلٌ» حَالاً مِنَ الْمَكْرَّرِ وَذِي الْحُصْرِ مَعاً ، وَأَفْرَدَهُ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ نَائِبِي فَعْلٍ لَكِنْ اعْتَبَرَ جِنْسَ الْمَصْدَرِ ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ مَا ذَكَرَ مِنْ نَوْعِيهِ أَوْ عَلَى اعْتِبَارِ مَعْنَى مَا ذَكَرَ كَمَا قَالَ :

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّعُ الْبَهَقُ^٢

فَكَأَنَّهُ قَالَ وَيَلْزَمُ إِضْمَارُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ الْعَامِلُ خَبِراً عَنْ اسْمِ عَيْنٍ وَكَانَ الْمَصْدَرُ مَكْرَّراً فِي الذِّكْرِ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً ، وَأَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً ، وَإِنْ زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً ، وَلَيْتَ زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً . وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي كَأَنَّ ، وَلَكِنْ ، وَلَعَلَّ ، وَكَانَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَمِنْ أَمْثَلِهِ سَيَّبِيوهُ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ الدَّهْرَ سَيِّراً سَيِّراً ، وَأَنْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ سَيِّراً سَيِّراً^٣ ، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا قَيَّدَهُ بِالتَّكْرَارِ تَحَرُّزاً مِنْ قَوْلِكَ : سَيِّراً ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِضْمَارُ عَامِلِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ جَعَلَتْ تَكَرُّرَهُ عَوْضاً / مِنْ / ١٢٢/ إظهارِ الْعَامِلِ ، فَكَانَ الْإِتْيَانُ بِهِ جَمْعاً بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ . وَقَيَّدَهُ بِكَوْنِ عَامِلِهِ خَبِراً عَنْ اسْمِ عَيْنٍ ، لِأَنَّ النِّصْبَ هُنَاكَ أُبَيِّنُ ؛ إِذِ الرِّفْعُ إِنَّمَا يَصْلُحُ عَلَى التَّأْوِيلِ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْبِرُ عَنِ الْعَيْنِ بِالمَعْنَى فِي مَحْصُولِ الْكَلَامِ إِلَّا عَلَى مَجَازِ كَقَوْلِ الْخَنْسَاءِ - أَنْشَدَهُ سَيَّبِيوهُ - :

(١) التَّسْهِيلُ ص ٨٨ .

(٢) الْبَيْتَانِ لِرَوِيَّةٍ ، دِيَوَانُهُ ص ١٠٤ ، وَانْظُرْ مَجَازَ الْقُرْآنِ ٤٣/١ ، ١٢٣/٢ ، مَجَالِسُ ثَعْلَبِ ٣٧٥/٢ ، الْمُحْتَسَبُ ١٥٤/٢ ، اللَّالِي ١٧٤/١ ، مَغْنَى اللَّيْبِ ص ٨٨٨ ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٢/١ .

(٣) الْكِتَابُ ٣٣٥/١ .

ترتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا اذْكَرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^١

وأيضاً فَإِنَّ المعنى على الإخبار بالعمل المتصل في الحال ، ولم تُردْ أَنْ تجعلَ الآخر هو الأول ، وإن كان مجازاً بل قصدتَ حين قلتَ : أَنَا سَيِّراً سَيِّراً أَنَّكَ في حال سير كثير ، وعمل متصل ، بخلاف قولك : سَيِّركَ سَيِّراً حسن ، فَإِنَّ الآخرَ فيه هو الأول كـ «زيدٌ أخوك» ، فلا داعية إلى النصب . على هذا المعنى تقول : زيدٌ سَيِّراً ، قال سيويوه : «واعلم أَنَّ السَّيْرَ إذا كنتَ تُخْبِرُ عنه في هذا الباب فَإِنَّمَا تخبر بسيرٍ مُتَّصِلٍ بعضُهُ ببعض في أيِّ الأحوال كان» . قال : «وَأَمَّا قولُكَ : أَنْتَ سَيِّراً فَإِنَّمَا جعلته خبراً لأنَّكَ ، ولم تضمر فعلاً»^٢ ويريد أَنَّ ذلك مجاز ، وهذا التفسير هو الأظهر إلَّا أَنَّهُ مُعْتَرَضٌ من وجهين :

أحدهما : أَنَّهُ كان حقُّه إِذاً أَنْ نقولَ : نائبي فِعْلٍ حين كان يرجع إلى المُكْرَرِ والمحصور ، وقد تقدَّم الجواب عنه .

والثاني : أَنَّ عاملَ المُكْرَرِ إِذا كان خبراً لاسم معنى فلا يقع المصدرُ نائباً عنه ، أو لا يلزم حذفه . وهذا على فَرَضِ جريان القياس في هذا الباب مشكلاً ؛ فَإِنَّهُ يقتضي منع قولك : أَمَلَّكَ نَقْصاً نَقْصاً ، بمعنى أَنَّهُ في حال نَقْصٍ مُتَّصِلٍ ، وحرصُكَ ذهاباً ذهاباً ، وشغلك زيادةً زيادةً ، وما أشبه ذلك ، وهو غير ممتنع ؛ لأنَّهُ موازن لقولك : أَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً ، والتقدير : أَنْتَ تسير سَيِّراً ، فكذلك التقدير هنا : أَمَلَّكَ يَنْقُصُ نَقْصاً ، وحرصُكَ يذهب ذهاباً ، وشغلك يزيد زيادةً ومعنى الجميع اتصال العمل وكثرته في الحال ، فلا يستقيم

(١) الكتاب ٣٣٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨٢/١ ، والبيت في ديوان الخنساء ص ٤٨ ، المقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ ، مجالس العلماء ص ٣٤٠ ، الخصائص ٢٠٣/٢ ، ١٨٩/٣ ، المحتسب ٤٣/٢ ، ٤٦ ، المنصف ١٩٧/١ ، دلائل الإعجاز ص ٣٠٠ ، المقتصد ٢٤٥/١ ، أمالي بن الشجري ٧١/١ ، شرح المفصل ١١٥/١ ، التصريح ٣٣٢/١ ، خزائن الأدب ٢٠٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/١ .

مع القول بالقياس منع مثل هذا .

والجواب عن ذلك : أن يقال لعلَّ الناظم اقتصر على القياس في محل السماع ، ولم يأت هذا النوع إلا في الإخبار عن العين ، وكثير من هذه المصادر جاءت سماعاً ، فكأنه تحرى القياس [حيث] ^١ كثر في كلام العرب مثله وامتنع منه حيث عُدِم السماع أو نَدَرَ ، ويَحْتَمِلُ كلامه في المكرَّر تفسيراً آخر ، وهو أن يكون قوله : « كذا مكرَّر » جملة تامَّة لم يتقيد مصدرها إلا بالتكرار ، وأمَّا كون ذلك المصدر مستنداً لاسم عين فغير لازم ، فكأنه يقول : يلزم أيضاً حَذْفُ عامل المصدر إذا كان مكرَّراً ، ويبدلُ على هذا الوجه إفراده (نائبَ فعل) ولم يقل نائبِي فعل ؛ لأنه راجع إلى أقرب مذكور ، وهو المحصور فيشْمَلُ إذا ما تقدَّم ذكره في التفسير الأول ^٢ ، ويشمل أيضاً المصادر التي تحيى مشاةً في الأمر ، كقولهم : الحَذَرُ الحَذَرُ ، والنجاء النجاء ، وضرباً ضرباً ، والقتال القتال ، وسيراً سيراً ، وكذلك تقول : اللهم غُفراً غُفراً ، وما أشبه ذلك ، وفي كلام سيبويه ما يدلُّ على صِحَّة / هذا ، وأنَّ التكرار كالعوض من إظهار الفعل حيث قال : « ولو قلت / ١٢٣ / رأسك أو نفسك أو الجدار كان إظهارُ الفعل جائزاً » ^٣ . ونصَّ السيرافي على صحة ذلك ، وأنَّك إذا ثنَّيتَ هذه الأشياء لم تذكر الفعل معها ، وإذا وحدتها حَسَنَ ذكر الفعل ، لو قلت : الليلَ الليلَ ، لم يحسن أن تقول : باذر الليلَ الليلَ ، وإذا قلت : الليلَ ، حَسَنَ أن تقول : باذرِ الليلَ ، قال : وكذلك الاسمان المعطوف أحدهما على الآخر لا يذكر الفعل قبلهما ، ولو أفردت أحدهما لحَسَنَ ذكره ، لو قلت : اتقِ رأسك ، واتقِ الجدارَ جاز ، وقَبِحَ في التكرار فكأنهم شَبَّهوا الأول

(١) تكملة يلثم بها الكلام من س .

(٢) في س : (المتقدم) .

(٣) الكتاب ٢٧٥/١ .

(٤) شرح كتابه للسيرافي ٢/٦٧-٦٨ .

من اللفظين بالفعل فأغني عنه ، وصار بمنزلة : ^١ إِيَّاكَ ، النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك ك : الحَذَرَ ، ونحوه ، وقد زعم ابنُ خروف أنَّ المُراعى في لزوم الإضمار كثرة استعمال سواء أكرّر أم لم يكرر ، قال ابنُ الضائع : والسيرافي أضبطُ في مثل هذا ، فإذا ثبت هذا اقتضى قيد التكرار أنَّ المصدر إن لم يتكرر لم يلزم إضمارُ فعله ، فتقول : الحَذَرَ يا زيد ، وإن شئتَ أظهرت فقلت : آحذرِ الحَذَرَ ، وتقول : سَيَّرَ البريد على تقدير : سَيَّرَ سَيَّرَ البريد ، وإن شئتَ أظهرته . واقتضى عدمُ اشتراط إسناد العامل إلى اسم عين أنَّ يجوزَ نحو : أَمَلْتُكَ نَقْصاً نَقْصاً ، وجرّصُك زيادةً زيادةً ، على لزوم إضمار العامل ، ووجهه أنَّ جريانَ القياس هنا لا مانعَ منه بعد تسليم القياس في نحو : أنتَ سَيَّرَ سَيَّرَ ؛ إذ العلةُ في الجواز ليست إسناده إلى اسم عين ، بل قَصْدُ الإخبار بالعمل المتّصلِ الحالي كما قال سيويوه وغيره ، وهو موجود في الأمثلة المذكورة ، فكانَ الناظم على هذا التفسير يقول : إذا تكرر المصدرُ المنصوبُ فذلك التكرار مانعٌ من إظهار ناصبٍ . وهي طريقةٌ في تفسير كلامه جاريةٌ ، إلّا أنَّ في ذلك نظراً من وجهين :

الأول : أنَّه يقتضي أنَّه إذا لم يتكرر لم يلزم إضمارُ عامله وإن استند إلى اسم عينٍ نحو : أنتَ سَيَّرَ البريد ، وزيدٌ شَرَبَ الإبل ، وزيدٌ سَيَّرَ ، وما أشبه ذلك ، فتقول : إن شئتَ : زيدٌ يسيرُ سَيَّرَ البريد ، وزيدٌ يسيرُ سَيَّرَ ، وهذا هو الذي نصَّ عليه في الشرح إذ قال : «ولو عُدِمَ الحصر والتكرار ، لم يلزم الإضمارُ ، بل يكون جائزاً هو والإظهار»^٢ وهذا قد يسلم مع المصدر المبيّن ، وأمّا مع المؤكّد فقد قال قَبْلُ :

* وحَذَفُ عاملِ المؤكّد امتنع *

(١) في س : (إِيَّاكَ والشرّ) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٠٣/٢ .

وإذا قلتَ : أنتَ سَيِّراً ، فأجزتَ إظهارَ الفعلِ وعدمَ إظهاره فهو إقرارٌ بجواز حذف عامل المؤكِّد فكان كلامُه متناقضاً ، أعني مفهومَ هذا الموضع مع منطوقِ ما تقدَّم .

والثاني : أنَّ اشتراطَ التكرار في نحو : أنتَ سيرَ البريد ، وزيدٌ سَيِّراً ، لم أَرِه منصوصاً لسيبويه ، ولا لغيره ، بل يطلقون القول بلزوم الإضمار من غير إعلام بلزوم التكرار ، وإنَّما غايةُ ما عندهم في ذلك أنَّ تمثيلَهم يغلبُ عليه ذلك ، ولكن ليس عدمُ / التكرار بمهجور بل قد مثَّلوا بعدم التكرار مع الاستفهام نحو قولهم : / ١٢٤/ أنتَ سَيِّراً ؟ ولا فرق في هذا بين الاستفهام والخبر ، فالحاصل أنَّ هذا الشرط بالنسبة إلى ما يكون خبراً عن اسم عين غير مُحَرَّرٍ ولا مسلَّم .

والجواب عن الأول : أنَّه لا تناقض في كلامه بل إن ثبت اشتراطُ التكرار فعَدَمُه مُجَوِّزٌ لإظهار العامل لكن في المصدر المبيِّن ، وهو الذي يجوز حذف عامله عنده ، وأمَّا المؤكِّد فلا يدخلُ هنا لأنَّه مستثنى بنصِّه قَبْلُ ، فعلى هذا تقول : أنتَ سَيِّرَ الأحق ، وأنتَ السَيِّرَ ، وأنتَ سيرتين ، وأنتَ سَيِّراً شديداً ، وإن شئتَ أظهرت فقلت : أنتَ تسير سيرَ الأحق ، وأنتَ تسير السَيرَ ، وأنتَ تسير سيرتين ، وأنتَ تسير سَيِّراً شديداً ، وتقول في المؤكِّد : أنتَ تسير سَيِّراً فتظهر لا غير^٢ ، وغاية ما في كلامه هنا أنَّ غيرَ المكرَّر لا يلزم إضماره ، فيبقى المفهوم بالنسبة إلى المبيِّن جارياً على معنى عدم اللزوم ، وهو الجواز بالنسبة إلى المؤكِّد معطلاً بما تقدَّم فيه .

وأمَّا الثاني فيظهر وروده ؛ لأنَّ علَّةَ لزوم الإضمار في هذا النوع إنما هي قصدُ الإخبار بالعمل المتَّصِل [في]^٣ الحال ، وذلك يكون مقصوداً مع التكرار

(١) في الأصل : «زيداً» . والتصويب من س .

(٢) في الأصل : «أيضاً» ، والتصحيح من س ، وهامش الأصل .

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام من س .

(٤) في الأصل : (مع تكرار) . والتصويب من س .

وَعَدَمِهِ بِدَلِيلِ وجود ذلك^١ مع الاستفهام حسب ما نَصُّوا عليه . ويمكن أن يُعْتَذَرَ عنه بأنَّ التكرارَ يلزمُ معه قصد الإخبار بالعمل المتصل الذي هو عِلَّةُ لزوم الإضمار بخلاف ما إذا لم يكن تكررًا ، فإنه قد يُقْصَدُ وقد لا يُقْصَدُ ، فإذا قُصِدَ لَزِمَ الإضمارُ ، وإذا لم يقصد لم يلزم ، فإذا قد حصل مع عدم التكرار جواز الإظهار على الجملة ، أعني من غيرِ نَظَرٍ إلى تفصيل القَصْدَيْنِ ، ولا نُكْرَ في ذلك فقد يطلقون القول بجواز أمرين في المسألة ، وذلك بحسبِ قصدين لا يدخل أحدهما على الآخر ، وعلى هذا يتعيَّنُ في كلامه التفسيرُ الثاني من التفسيرين المتقدمين من أنَّ قوله : « كذا مُكْرَّرٌ » ، غيرُ مُقَيَّدٍ بما بعده من قوله : « نائِبَ فِعْلٍ » إلى آخره ؛ إذ لا يجوز فيه الإظهار إذا كان نائِباً عن الفعل كان مُكْرَّرًا أو غير مُكْرَّرٍ ، وأيضاً فقيْدُ النيابة بالنسبة إلى المُكْرَّر لا يُحْتَاجُ إليه ؛ إذ ليس فيه غيرُ النيابة ، وهو محتاجٌ إليه بالنسبة إلى المحصور حَسَبَ ما يُذَكَّرُ بحول الله . وقد تمَّ الكلام على المُكْرَّر .

وأما المحصورُ فقال فيه : « وذو حَصَرٍ » أي كذا ذو حَصَرٍ ، يعني أنَّه يلزم إضمارُ عامله إذا قُرِنَ بأداة حصر ، نحو : إنما أنت سَيِّرٌ ، وما أنت إلا سَيِّرٌ لكن بشرطين : أحدهما : أنَّ يكونَ نائِباً عن فِعْلِهِ ، وإنما يظهر ذلك بقَصْدِ القاصد ، والقصد في ذلك أن يُؤْتَى به على معنى الإخبار بالعمل المُتَّصِل في الحال لا أنَّ يُخْبَرَ بعمل قد كان أو سيكون ، فلو لم يقصد النيابة ، وذلك بأنَّ يُراد الإخبار عن عمل قد مضى أو سيأتي بَعْدُ فلا يلزم الإضمارُ فنقول : إنما أنت شَرِبَ الإبل ، وما أنت إلا سَيِّرَ البريد ، وإن شئتَ أظهرتَ فقلت : إنما أنت تسير سَيِّرَ البريد ، وإنما أنت تشربُ شَرِبَ الإبل ، ويبقى قولك : إنما أنت سَيِّرٌ بمقتضى كلامه أولاً غيرَ جائز ، لأنَّه مصدرٌ مُؤَكَّدٌ ، ولا يُحْذَفُ عاملُ المؤكَّد بل يلزم إظهاره ، فنقول : إنما أنت تسير سَيِّرٌ .

(١) الذال مطموسة في الأصل .

والشرط الثاني : أن يكون ذلك العاملُ مستنداً لاسم عين نحو : إنما زيد^١ سيراً ، فلو استندَ لاسم معنى / نحو : إنما سيرُكَ سيرٌ حسنٌ ، وما سيرُكَ إلا سِيرٌ حسنٌ^٢ لارتفع كما تقدّم في : سيرُكَ سيرٌ حسنٌ ، وكذلك يقتضي ألا يقال : إنما حِرْصُكَ زيادةً ، وإنما أملكُ نقصاً ، وما أملكُ إلا نقصاً ، وقد تقدّم الكلام فيه .

فإن قيل : إنَّ قوله : «نائبَ فعلٍ» لا فائدة له هنا لأنّه قد ذكر ذلك في أول هذا الفصل حيث قال : «والحذفُ حتمٌ مع آتٍ بدلاً من فعله» ثم أتى بالأنواع ، فقد تقررَ أنّه بدلٌ من فعله ، فتكرار ذلك هنا غيرُ محتاج إليه ، وأيضاً فقوله قبل هذا : «عامله يُحذفُ حيثُ عَنّا» لا يُحتاج إليه ، إذ قد فرضه نوعاً من أنواع المصدر النائب عن فعله ، فعلى فرض النيابة تكلم .

فالجواب : أنَّ قوله : «نائبَ فعلٍ» احتراز به من ألا يكون نائباً ، فإنّه إن لم يكن نائباً جاز ظهورُ الفعل ، نحو : ما أنت إلا تسير سِيرَ البريد ، كما مرّ .

فإن قيل : هذا المعنى بعينه قد استُفيد من قوله أولاً : «والحذفُ حتمٌ مع آتٍ بدلاً من فعله»^٣ فإنَّ مفهومه أنّه إن لم يأتِ بدلاً من فعله^٣ لم يلزم الحذف ، فتكرار ذلك هنا تكرار .

قيل : ليس كذلك بل إنّما كرّره لحاجة اقتضت ذلك ، وهي أنه قال قَبْلُ :

وما لتفصيل كما مأمناً عامله يُحذفُ حيثُ عَنّا

فنصَّ على أنَّ العاملَ هنا يُحذفُ مطلقاً ، وليس ذا وجهين بل المصدر هنا نائبٌ أبداً فكان قوله : «يحذف حيثُ عَنّا» بياناً لذلك ، إذ لو سكّت فلم يُبين أنّه

(١) في الأصل : (زيداً) .

(٢) في س ، وهامش الأصل : «إلا سِيرَ البريد» .

(٣) ما بين الإشارتين ساقط من س .

يُحَذَفُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لُتُوهُمْ أَنَّ لَهُ وَجْهَيْنِ فِي الْكَلَامِ : وَجْهًا يَلْزَمُ فِيهِ الْحَذْفُ ، وَذَلِكَ إِذَا أَتَى الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ ، وَوَجْهًا لَا يَلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يَأْتِ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ حَسَبَ مَا فُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : «وَالْحَذْفُ حَتْمٌ» إِلَى آخِرِهِ . وَهَذَا الْفَهْمُ غَيْرُ صَحِيحٍ فِي نَحْوِ : «فَإِمَامَنَا» فَخُلِّصَ الْحَكَمُ فِيهِ بِقَوْلِهِ : «عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا» فَلَيْسَ بِحَشْوٍ ، ثُمَّ لَمَّا قَدَّمَ هَذَا وَأَرَدَفَهُ بِقَوْلِهِ : «كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصَرٍ» خَافَ أَنْ يُفْهَمَ فِي الْمَحْصُورِ أَنَّ الْحَذْفَ يَلْزَمُ عَامِلَهُ أَيْضًا كَمَا لَزِمَ فِي الْمُكَرَّرِ فِي جَمِيعِ الْأَسْتِعْمَالَاتِ فَقَيَّدَهُ بِالنِّيَابَةِ بِقَوْلِهِ :

* كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصَرٍ وَرَدَ نَائِبَ فَعْلٍ . . . *

أَيُّ إِنَّمَا يَلْزَمُ حَذْفُ عَامِلِهِ إِذَا نَابَ عَنْهُ لَا إِذَا لَمْ يَنْبِ عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ فَلَا حَشْوٍ فِي كَلَامِهِ .

وَقَوْلُهُ : «نَائِبَ فَعْلٍ»^١ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ وَرَدَّ الْمُسْتَتِرِ ، وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى ذِي الْحَصَرِ وَحْدَهُ ، لَا عَلَى الْمُكَرَّرِ وَالْمَحْصُورِ مَعًا ؛ لِأَنَّ الْمُكَرَّرَ لَيْسَ لَهُ اسْتِعْمَالَانِ مِنَ النِّيَابَةِ وَعَدَمِهَا ، بَلْ هُوَ نَائِبٌ مطلقًا ، فَالْحَذْفُ لَازِمٌ مَعَهُ مطلقًا كَالْمَصْدَرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ : «فَإِمَامًا مَنَا» بَعْدَ قَوْلِهِ : «كَذَا مُكَرَّرٌ» يَرِيدُ أَنَّ عَامِلَهُ أَيْضًا يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا ، بِخِلَافِ الْحَصَرِ فَإِنَّهُ ذُو وَجْهَيْنِ ، فَتَقُولُ عَلَى^٢ قَصْدِ النِّيَابَةِ : إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرٌ خَاصَّةٌ ، وَيَجُوزُ عَلَى الْقَصْدِ الْآخَرِ أَنْ تَقُولَ : إِنَّمَا أَنْتَ تَسِيرُ سَيِّرَ الْبَرِيدِ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ يَسِيرُ سَيِّرًا سَيِّرًا ، وَكَذَلِكَ فِي الْحَصَرِ إِذَا كَرَّرْتَ فَقُلْتَ : إِنَّمَا^٣ أَنْتَ سَيِّرَ الْبَرِيدِ سَيِّرَ الْبَرِيدِ ، لَا تَقُولُ : إِنَّمَا أَنْتَ تَسِيرُ سَيِّرَ الْبَرِيدِ سَيِّرَ الْبَرِيدِ / ١٢٦/ وَبِهَذَا يَتَضَيِّحُ صِحَّةُ التفسير الثاني فِي كَلَامِ النَّاظِمِ / الْمُتَقَدِّمِ الذِّكْرِ .

(١) مَا بَيْنَ الْإِشَارَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ س .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (عَنْ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «أَمَّا» .

وقوله : «لاسم عَيْنٍ» متعلق باستند واستند مطاوع لأستدته على غير قياس ،
والإسناد هنا بمعنى الإخبار ، كأنه قال : نائب فعل صار خبراً الاسم عَيْنٍ ،
واسم العين عند النحاة : الاسم الواقع على معانٍ بالبصر ، وهي الجنة ؛ ولذلك
يَقْسِمُونَ الأسماء لاسم عَيْنٍ ، واسم معنى ، وأسماء المعاني : هي الأفعالُ
والأعراض والصفات القائمة بالذوات والجثث .

والنوع الخامس : المصدر المؤكد لنفسه ، والمصدر المؤكد لغيره ، وهو الذي
قال فيه الناظم :

ومنه ما يدعونه مؤكّداً لنفسه أو غيره فالمبتدأ
نحو : له عليّ ألفٌ عرفاً والثاني كإني أنت حقاً صيرفاً

الضمير في (منه) عائدٌ إلى المصدر اللازم حذفُ عامله ، يريد : ومن المصدر
المذكور المصدرُ المسمّى مؤكّداً ، فَيَدْعُونَهُ بمعنى يُسَمُّونَهُ ، تقول : دعوت
ولدي زيداً ، أي سَمَّيْتُهُ زيداً ، وهذا المصدر المؤكد ليس المؤكّد لعامله ؛ لأنّ
ذلك لا يَجُوزُ مَعَهُ حذفُ العامل كما مرّ ، وإنّما هو مؤكّد لمضمون الجملةِ
المتقدّمة عليه ، لكنّه على ضربين : أحدهما يُسَمّى مؤكّداً لنفسه ، والآخر يُسَمّى
مؤكّداً لغيره ، والضمير المرفوع [في] ^١ يسمونه عائدٌ على النحويين ، وأصل
ذلك لسيبويه قال : في الأول : «هذا بابٌ ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه ^٢
نصباً» ^٣ ، وقال في الثاني حين بَوَّبَ عليه : «هذا بابٌ ما يَنْتَصِبُ من المصادر
توكيداً ^٤ لما قَبْلَهُ» ، وهو معنى التوكيد لغيره ، وجرى على هذا الاصطلاح
كثيرٌ ، قال المؤلف في الشرح حين بَيَّنَ الفرقَ بينهما : «إنّ مضمونَ الجملةِ قبله

(١) تكملة يلتم بها الكلام .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) الكتاب ١/ ٣٨٠ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٨ .

إن كان لا يَتَطَرَّقُ إليه احتمالٌ يزولُ بالمصدرِ سُمِّيَ مؤكِّداً لنفسه ؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنَّه نفسُ الجملة ، وكانَّ الجملةَ نفسهُ ، نحو قولك : له عليّ ألفُ درهمٍ عُرفاً أو اعترافاً - فإنَّ قولك : «له عليّ ألفُ درهمٍ» اعترافٌ ثابتٌ لا يتطرَّقُ إليه احتمالٌ يرتفع بقولك عُرفاً أو اعترافاً - وإن كان مضمونُ الجملة يَتَطَرَّقُ إليه احتمالٌ يزولُ بالمصدر فتصير الجملةُ به نصّاً سُمِّيَ مؤكِّداً لغيره ؛ لأنَّه ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرها لفظاً ومعنى^١ وهو قولك : هو ابني حقاً . وهذه^٢ التفرقة للسيرافي^٣ مع زيادة بسطٍ ، وقد يُسمَّى أيضاً الأولُ التوكيدُ الخاص ، والثاني التوكيدُ العام ، ومعنى الخصوصية في الأول أنَّ قوله «اعترافاً» مقصورٌ على قوله : له عليّ كذا ، وخاصٌّ به . وأمّا حقّاً فليس بخاصٍّ بتلك الجملة بعينها ، بل يكون توكيداً لها ، فنقول : هو ابني حقّاً ، ولغيرها نحو : أبوك منطلقٌ حقّاً ، وزيدٌ قائمٌ ، وماتَ زيدٌ ، وأبوك سائرٌ ، وغير ذلك من الأخبار ، فيحقُّ أن يُسمَّى التوكيدُ العام ، والأول خاصاً ، ثم أتى بتمثيل لكل واحدٍ منهما ، فقال : «فالمبتدأُ نحو له عليّ ألفٌ عُرفاً» يعني بالمبتدأ المبدوء به أولاً ، وهو/ المصدر المؤكِّد لنفسه ، ومثَّلَ بمثال من أمثلة الكتاب ، فعُرفاً بمعنى اعترافاً ، ولكونه مسموعاً أتى به ، وإلّا فقد قال الجَوْهَرِيُّ إنَّه اسمُ مصدرٍ للاعترافِ ، فصار كالسلام من سلَّم ، والكلام من كلَّم ، والجاري على اعترَفَ الاعترافُ ، وقد يقال : إنَّه جارٍ على عَرَفَ بمعنى اعترف ، فالعرب تقول : ما أعرفُ لأحدٍ يَصْرَعُنِي^٤ ، أي ما أعترف له ، فكأنَّه لما قال : له عليّ ألفٌ قال

/١٢٧/

-
- (١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٠٣/٢ مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه ، وما بين المعترضتين من كلام الشاطبي .
(٢) في الأصل : «وهذا» .
(٣) شرح كتاب سيويو للسيرافي ١١٧/٢ .
(٤) الصحاح : «عرف» .
(٥) المصدر نفسه .

أَعْرِفُ لَهُ عُرْفًا ، ومن أمثلة هذا النوع قول الله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ﴾^١ فصنع الله توكيداً لنفسه لأنه لما قال : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾ عُلِمَ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ صَنَعَ اللَّهُ ، فَأَكَّدَ بِقَوْلِهِ : «صُنِعَ اللَّهُ» ، وكذلك عند سيبويه : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾^٢ فخلقه توكيداً لمعنى «أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ» ، إذ كان يعطي معنى الخلق ، قال سيبويه : «ولكنه سبحانه وَكَّدَ وَثَبَّتَ للعباد»^٣ . وكذلك قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^٤ إلى آخرها ثم قال : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^٥ لأن المخاطبين يعلمون منها أَنَّ ذَلِكَ مَكْتُوبٌ مَثْبُتٌ عَلَيْهِمْ ، وقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾^٦ إلى قوله : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾^٧ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغُلِيُونَ . . . وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^٨ وَعَدَّ مِنَ اللَّهِ كَرِيمٍ ، وكذلك قوله : ﴿ صَيِّغَةَ اللَّهِ ﴾^٩ بعد قوله : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾^{١٠} وَقَالَتِ الْعَرَبُ : اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ^{١١} ، وأنشد في الكتاب للأحوص :

(١) سورة النمل آية ٨٨ .

(٢) سورة السجدة آية ٧ في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر بسكون اللام ، وقرأ نافع ، وعاصم ، وحزمة ، والكسائي (خَلَقَهُ) بفتح اللام ، السبعة ص ٥١٦ ، حجة القراءات ص ٥٦٧-٥٦٨ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٩١/٢ .

(٣) الكتاب ٣٨١/١ ، وفي الأصل : (وثبت العباد) .

(٤) سورة النساء آية ٢٣ .

(٥) سورة النساء آية ٢٤ .

(٦) سورة الروم آية ٤ ، ٥ ، وفي س بعده : «ينصر من يشاء» من تمام الآية الخامسة .

(٧) سورة الروم آية ٦ .

(٨) سورة الروم آية ٣ ، ٤ .

(٩) سورة البقرة آية ١٣٨ .

(١٠) سورة البقرة آية ١٣٦ .

(١١) انظر الكتاب ٣٨١/١ .

إني لأَمْنَحُكَ الصَّدودَ وإني قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدودِ لَأُمَيِّلُ^١
وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِرُؤْبَةِ بَنِ الْعِجَاجِ :

إِنَّ نَزَارًا أَصْبَحَتْ نَزَارًا دَعْوَةَ أُبْرَارٍ دَعَا أُبْرَارًا^٢
وهو كثير .

ثم قال : « والثان كابني أنتَ حَقًّا صِرْفًا » حذف الياء من الثاني للشعر . وهذا مثال المصدر المؤكّد لغيره ، وهو الذي قال فيه : « لنفسه وغيره » وحقًّا صِرْفًا صالحان^٣ لتوكيد ما قبلهما على الأفراد فكأنّهما مثالان في مثال واحد ، فتقول : أنت ابني حَقًّا ، وأنت ابني صِرْفًا ، والصِرْفُ : الخالص من كل شيء ، الذي لم يمتزج ولا اختلط بغيره . ومن أمثلة ذلك : هذا زيد عِلْمًا ، وأنت عبد الله حَقًّا ، وهذا زيدٌ غير ما تقول ، وهذا القول لا قولك ، وما أشبه ذلك . وجميع هذا يلزم إضمار عامله ؛ لأنّ الجملة قبله تعطي معناه ، فامتنع إظهاره ، ولكنه مع ذلك منصوبٌ بالفعل المقدّر كما تقدّم قبل .

والنوع السابع : المصدرُ المُشَبَّهُ به الواقعُ على إثر جملة ، وذلك قوله :

كذلك ذو التشبيه بعد جُمْلِهِ كَلِمِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلِهِ

يعني أنّ مثل ما تقدّم من المصادر في لزوم حذف العامل المصدرُ ذو التشبيه ،

(١) الكتاب ٣٨٠/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧٧/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٦٦ ، المقتضب ٢٣٣/٣ ، الأصول ٢٧٠/٢ ، شرح المفصل ١١٦/١ ، المقرب ٢٥٦/١ ، خزنة الأدب ٢٤٧/١ ، وفي س : « للأحوص : إني لأمنحك الصدود أراد : دعوت أبراراً دعوا أبراراً . » .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ ، شرحه للسيرافي ١١٨ ل ٢/١ ، والبيتان ليسا في ديوانه ، ولا في ديوان أبيه ، وانظر المخصص ١٣٧/١٥ ، شرح المفصل ١١٧/١ .

(٣) مكانها في س : كلمة غامضة .

وذلك المصدر المشبه به إذا كان على الصفة التي ذكر^١ ، وذلك أن المصدر المشبه^٢ على وجهين : أحدهما : أن يكون قبله فعله الذي من لفظه نحو : ضربته ضَرْبَ الأمير اللص^٣ ، ودققته دَقَّكَ^٤ بالمنحاز حبَّ الفُلْفُلِ ، وصَوَّتَ زيدٌ صَوْتَ الحمار ويكي بُكَاءَ الحزين ، وما أشبه ذلك . فهذا لا / إشكال في أن ناصبه /١٢٨/ فعله . وقد مضى ذلك .

والثاني : ألاَّ يذكر الفعل قبله ولا مرادفه ، وإنما يذكر قبله جملة تؤدي معنى الفعل ، وهو الذي أخذ في ذكره ، وأن عامله ملتزم الإضمار ، فلا يجوز إظهاره ، واشترط في هذا الحكم شرطين :

أحدهما : أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة تامة ، تحرزاً من أن يقع بعد مفرد ؛ فإنه إن وقع بعد المفرد لم ينتصب فضلاً عن أن يظهر فعله أو يضمّر ، فتقول : صَوَّتُ زيدٌ صَوْتُ حمار ، وقيامه قيام السارية ، ونومه نوم الفهد ، وما أشبه ذلك ؛ لأن المفرد قبله مبتدأ لا بُدَّ له من خبر ، فلا بُدَّ أن يكون المصدر المشار إليه هو الخبر ، فيرتفع ، قال سيبويه بعد ما مثل : «لأن هذا ابتداء فالذي بني على الابتداء بمنزلة الابتداء ألا ترى أنك تقول : زيدٌ أخوك ، فارتفاعه

(١) قوله : «الصفة التي ذكر» مطموس في مصورة الأصل .

(٢) الكلمة مطموسة في مصورة الأصل .

(٣) سقطت (دَقَّكَ) من س . والمنحاز : الهاون ، وهو الذي يُدَقُّ فيه ، تاج العروس (نحز) ٣٤٧/١٥ و(دَقَّكَ بالمنحاز حب الفُلْفُل) بيت رجز من أمثال العرب يضرب في الإذلال / الأمثال لأبي عبيد ص ٣١١ ، مجمع الأمثال ٣٦٥/١ ، المستقصى ٨٠/٢ ، ويروي «القليل» بقافين مكسورين ، قال الميداني : «ذكرت الأعراب القدم أن القليل شجيرة خضراء تنهض على ساق ، ولها حب كحب اللوبيا حلو طيب يؤكل ، والسائمة حريضة عليه» ، وانظر تاج العروس (نحز) .

(٤) في الأصل : «لا» ، وما أضفت من س .

(٥) في س : (من) .

كارترفاع زيد أبدأ^١ قال : « فلما ابتدأه وكان محتاجاً إلى ما بعده لم يُجعل بدلاً من اللفظ يُصَوِّتُ - يعني صَوْتَ الحمار - وصار كالأسماء^٢ ثم أنشد لمزاحم العقيلي :

وَجَدِي بِهِ وَجَدَ الْمُضِلُّ بَعِيرَهُ بَنَخَلَةً لَمْ تَعْطِفَ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ^٣
ومثل ذلك : مررت به فصَوِّتَ صَوْتَ حمار ، فإن قلت : مررتُ به فإذا صوته صَوْتُ حمار ، فلك فيه وجهان : فإن شئت جعلت ما بعد إذا مفرداً على ظاهره ، فلا بُدَّ من رفع (صوتِ الحمار) كما تقدّم ، وإن شئت عاملته معاملة الجُمْلَةِ فَقَدَّرْتَ له خبراً كأنه قال : فإذا صوته حاضرٌ أو موجود فيكون (صوتُ حمار) واقعاً بعد جُمْلَةٍ ، فيتنصبُ على إضمار الفعل اللازم الإضمار ، فتقول : مررتُ به فإذا صوته صَوْتُ حمار أو صَوْتُ الحمار .

والثاني من الشرطين : أن تكونَ الجُمْلَةُ مثلَ هذه الجملة المُمَثِّلِ بها في كون الفعل الموافق للمصدر غيرَ مذكور فيها فإنَّ قوله : « لي بُكَاءٌ ذاتِ عُضْلَةٍ » لا فِعْلَ فيه جارياً عليه المصدرُ ولا غيرَ جارٍ ، فلو كان ثَمَّ فِعْلٌ لكان هو العامل ، فلم يكن من هذا النوع ، وقد تقدّم ، وكذلك لو لم يوجد فيها فعلُهُ الذي من لفظه لكن وُجِدَ مرادفُهُ نحو : ذهبْتُ انطلاقَ زيدٍ ، ومنه قولُ رؤبة أنشدته سيبويه :

لَوَحَّهَا مِنْ بَعْدِ بُذْنٍ وَسَنَقْ تَضْمِيرَكَ السَّابِقَ يُطَوِّى لِّلسَّبَقِ^٤
وما أشبه ذلك ، وعند هذا يظهر أنَّ قولَكَ : هو يُصَوِّتُ صوتَ الحمار ، ولوَحَّها

(١) الكتاب ٣٦٦/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ٣٦٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤١/١ ، فرحة الأديب ص ٢٩ ، والبيت في شعره المنشور في مجلة معهد المخطوطات ١١١/١/٢٢ ، وخزانة الأدب ٤٣/٣ .

(٤) في س : (صوت صوت) .

(٥) في س : (فعل) .

(٦) تقدّم البيتان ص ٢٢٨ .

تضميرك السابق ليس على إضمار الفعل ، وقد تقدّم ذكر ذلك في قوله : «وقد ينوب عنه ما عليه دلّ» .

وإذا تبَيَّن أنَّ الأرجح في قولك : ذهبت انطلاقاً زيد أن يكون العامل هو الفعل الظاهر ، فإنَّ يكون هو العامل في يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ أحقُّ وأولى ، وقد أجاز سيبويه أن يكون صوتَ حمارٍ على إضمار فعل آخر ، وهو كما ترى خلافاً قاعدته في كتابه^١ : أنَّ الواجبَ الحملُ على الظاهر ، وإنَّ أمكنَ أن يكون المرادُ غيره ، ألا ترى أنَّه حمل سيِّداً على أنَّ عَيْنَهُ ياءٌ وإنَّ أمكنَ / أن يكون من ساد يَسُودُ ، فقال في تحقيره : سيِّد^٢ ، كدَيْك ودَيْيَك ، وبهذا استدَلَّ ابنُ جنِّي على قوة أمر الظاهر عندهم فعقده أصلاً يُرْجَعُ إليه^٣ ، فكذلك ينبغي في هذا . أمَّا المرادُ فالعذر فيه لمن قدَّرَ عاملاً آخر أَوْضَحَ ، ولكن قد مرَّ وجه ما رآه الناظم . وإذا تقرَّرَ هذا بقي النظر في تمثيله هل أشار به إلى شَرْطٍ آخر سوى ما ذُكِرَ آنفاً أم لا ؟ وذلك أن قوله : «لي بكاء بكاء ذاتِ عُضْلِهِ» يؤخذ على وجهين : أحدهما : كونها جملةً اسمية ، واشتملت على فعل وفاعل مذكورين ، أو على فعل مذكور وفاعل مدلول عليه بالجملة .

والثاني : كونها جملة تدلُّ عليهما من جهة المعنى خاصَّةً ، وسواء أكان فيهما لفظ لهما أو لأحدهما أم لا ، ولك فيها مأخذٌ ثالثٌ ، وهو كونها جملةً اسميةً قد ذُكِرَ فيها الفعلُ والفاعل باللفظ ، فالفاعل في المثال ضمير المتكلم ، والفعل البكاء ، فيكون قد اقتصر على صورة المثال خاصة ؛ فإنَّ أراد الأول شَمَلَ مثاله مع الشرط المتقدم شرطين أحدهما : أن تكون الجملة اسميةً ، فإن كانت فعلية لم

(١) الكتاب ٣٥٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ٤٨١/٣ .

(٣) الخصائص ٢٥١/١ .

(٤) في س : (ذكره) .

تدخل هنا كقولهم : تَبَسَّمتْ وَمِیضَ البرق ؛ إمَّا لِأَنَّ العاملَ هو الفعل الظاهر ؛ إذ قوله تبسمت يؤدي معنى وَمَصَّتْ ، فيجري مجرى قوله :

* . . . وآلت حلفه لم تحلَّلْ *^١

وإمَّا لأن مثل هذا ليس في جريان القياس كمسألتنا ، بل هو قليل الاستعمال ؛ لأنَّه من باب الحمل على المعنى ، والحمل على المعنى دون اللفظ موقوف في الأصل على السماع ، فإن كَثُرَ كَثْرَةٌ توجب القياس قيل به في محله ، وإمَّا كَثُرَ حيث تكونُ الجملة اسمية لا فعلية . وهذا الوجه أولى من الأول ليتفق كلامه هنا مع ما تقدم في قوله : «وقد ينوبُ عنه ما عليه ذلٌّ» . ومن مثل الجملة الفعلية ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

إذا رأتني سقطت أبصارها دَابَّ بِكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا^٢
فقوله : «سقطت أبصارها» يؤدي معنى تَدَابَّبَ في السير ، وكذلك ما أنشده من قول أبي كبير الهذلي :

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إِلَّا مِنْكَبٌ منه وَحَرَفُ السَّاقِ طِيَّ المِخْمَلِ^٣
فمعنى ما إن يمس الأرضَ إِلَّا كَذَا أَنَّهُ قد طوى فكان هذا كله على إضمار فعل لا يظهر ولكنه سماع .

والشرط الثاني : أن يكون الفعلُ مذكوراً في اللفظ ، فإن لم يكن مذكوراً

(١) تقدّم الشاهد ص ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ٣٥٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١٢/١ ، والبيتان لغيلان بن حريث ، وانظر المقتضب ٢٠٤/٣ ، شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٥ .

(٣) الكتاب ٣٥٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٢٤/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣ ، المقتضب ٢٠٤/٣ ، الإيضاح ١٦٦/١ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٦ ، المرتجل ص ٢٥٦ ، الإنصاف ٢٣٠/١ ، التصريح ٣٣٤/١ ، خزانة الأدب ٤٦٧/٣ .

لم يدخل ، والفعل المراد هنا هو العلاج والعمل لا اسم الفعل الذي معناه الجنس ، فإنَّ قوله : «لي بكاء» المراد فيه بالبكاء ما يُراد بقوله : أنا أبكي لا اسم جنس البكاء ، فإذا أُريد به اسمُ جنس البكاء الذي لا يعطي العلاج لم يدخل هنا ، كقولهم : له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء ، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء ، وله حُسْنُ حُسْنُ الشمس ، وله ذكاءٌ ذكاءُ الفطناء ، وما أشبه ذلك ، فإنَّ مثلَ هذا لا يعطي معنى الفعل ؛ إذ كان قولك : «له علم» يعطي أنه اتَّصَفَ بمعنى العلم لا أنه يعالج التَّعَلَّمَ كما كان «لي بُكَاءٌ» يعطي علاج البكاء واستعماله ، فإذا اجتمع الشرطان انتصب المصدرُ بفعل / لا يظهر ، فدخل له نوعان من المصدر /١٣٠/ المُشَبَّه به .

أحدهما : الموازنُ للمثال ، ومنه : مررت به فإذا له صَوْتُ صَوْتِ الحمار ، ومررت به فإذا له صُرَاخٌ صُرَاخُ ثكلى ، ومررت به وله دَفْعٌ دَفْعُكَ الضعيف ، ومررت به فإذا له دَقٌّ دَقُّكَ بِالْمِنْخَازِ حَبُّ الْفُلْفُلِ^١ ، وأنشد سيبويه للناطقة الديباني :

مقدوفةٌ بدخيس النحض بازُلها له صريفٌ صريفُ القَعْوِ بالمَسَدِ^٢
وأنشد أيضاً للناطقة الجعدي يصف طَعْنَةً :

لها بعد إسناد الكليم وهَدْنُهُ ورَنَّةٌ من يكي إذا كان باكياً

(١) في هامش الأصل : «خ : لأن» .

(٢) أربعة الأمثلة من أمثلة سيبويه / انظر الكتاب ١/٣٥٥ ، ٣٥٧ .

(٣) الكتاب ١/٣٥٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣١ ، والبيت في ديوان الناطقة ص ١٦ ، مجالس ثعلب ١/٢٦٥ ، شرح القصائد التسع ٢/٧٤١ ، مع الهوامع ٣/١٢٦ . وفي الأصل ومن : بدخيس ، والتصويب من المصادر السالفة ، والدخيس : المتداخل بعضه في بعض ، والنحض : اللحم . والصريف : الصوت ، والقعو : ما يضم البكرة إذا كان خشباً . ويروي الشاهد : «له صريفٌ صريفُ القعو» ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

هديرٌ هديرَ الثور ينفضُ رأسه يَذُبُّ بروقيه الكلابَ الضواريا^١

قال سيبويه : «فإنما انتصب هذا لأنك مررت في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفةً للأول ، ولا بدلاً منه ، ولكنك لما قلت : له صوتٌ علِمَ أنه كان قد تمَّ عملٌ ، فصار قولك له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يصوتُ ، فحملت الثاني يعني - صوت حمار - على المعنى»^٢ .

والثاني : ما شارك المثال في احتواء الجملة على ذكر الفعل ، وإن لم يذكر الفاعل ، فكان ذكرَ الفاعل في المثال غير مقصود في الاشتراط ، فيدخل نحو : فيها^٣ صوتٌ صوت الحمار ، وفيها نوحٌ نوح الحمام ، وفيها صراخٌ صراخ الثكلى ، وأنشد سيبويه عن يونس لرؤبة بن العجاج :

* فيها ازدهافٌ أيما ازدهاف^٤ *

بنصب أيما ، وهذا وإن لم يكن مصدر تشبيه فهو مثله في الحكم ، ولا يضرنا كونُ النصب في هذا الموضع قليلاً بخلاف الأول ؛ إذ المقصودُ ذكرُ النصب على المصدر كيف يكون ، وكونه قليلاً أو كثيراً شيء آخر لم يتعرض إليه الناظم ، لأن هذا المصدر المُشَبَّه به في هذه المسائل له في النصب والرفع حكم مختلف ، فتارة يقوى النصب ، وتارة يضعف بحسب ما يقتضيه الكلام ، وليس النظر في ذلك من مسائل هذا النظم ، وإنما النظر فيما ينتصب على أي وجه ينتصب ، وما حكم عامله من الحذف أو الإظهار . والله أعلم .

(١) الكتاب ٣٥٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١/١ ، والبيتان في ديوانه التابعة الجعدي ص

١٨٠ .

(٢) الكتاب ٣٥٦/١ .

(٣) في الأصل : فيدخل فيها نحو : صوت ، والتصحيح من س .

(٤) الكتاب ٣٦٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨٩/١ ، والبيت في ديوان رؤبة ص ١٠٠ ،

سر صناعة الإعراب ٢٠١/١ ، خزنة الأدب ٣٤٤/١ .

(٥) في الأصل ، وس : لها .

وإن أراد الوجه الثاني دخل له بمقتضى المثال النوعان المذكوران المختصان بالجملة الاسمية ، ودخل له أيضاً ما كان من نحو : تَبَسَّمتْ وَمِیْضَ البرق ، ونحو :
* إذا رأَنتي سقطت أبصارُها دَابَ . . . *

وما أشبه ذلك . وعلى هذه الطريقة يكون هذا النوع عنده من قبيل ما يقاس وإن قَلَّ ؛ لأنَّه راجعٌ إلى ما يفهم^١ من الجملة من معنى فعل آخر ، فينتصب المصدر من ذلك المعنى كما قيل في وصف النفوس الآتية عن الانقياد إلى أحكام الله سبحانه : « هذا وإن شَمَسَ آبقُها ، أولَبَّسَ بغير تلك اللَّبسة منافقُها ، فلم تزل عاكفةً على باب مِنته حقائقُها ، بملازمة التسبيح والخضوع والسجود ، رجوعاً يقتضيه فقرُ العبيد إلى غنى المعبود ، ويُجَلِّيه نقضُ العزائم وحلُّ العقود^٢ » فقلوه : رجوعاً مصدر يلزم إضمارُ عامله ؛ لأنَّ قوله : فلم تزل عاكفةً إلى آخره يُودِّي معنى أنَّها راجعةٌ إليه ، يعني إلى الله تعالى مُصَرِّفةً تحت حكمه ؛ ولذلك يجوز لك أن تقول : بَوَّأتُ زيداُ أرفعَ المجالس / إكرامَ من يعرفُ قدرَه ، ومررتُ به / ١٣١/ فلم يلتفت إليَّ إعراضُ العدو عن العدو ، وما أشبه ذلك ، فقد يقال بالقياس في مثل هذا ، وإن قَلَّ في الكلام استعمالُه كما دخل له : فيها صَوْتُ صَوْتُ حمار ، وإن كان قليلَ الاستعمال . وإن أراد الوجه الثالث كان قد اقتصر من ذلك كلُّه على ما يماثل المثال ، وهو النوع الأول نحو : له صَوْتُ صَوْتُ الحمار ، ويبقى ما عداه مقصودَ الخروج ؛ إذ^٣ كان المثال يتضمَّن شرطين : أحدهما : كونُ الجملة اسميةً . والثاني : كونُها اشتملت على الفعل والفاعل معاً في الذكر ، ويكونُ إخراجُه لما سوى ذلك إمَّا لكونه لم يبلغ عنده مبلغَ القياس ، وإمَّا لأنَّ مقصودَه بيانُ أنواعٍ يكثر استعمالُها لَرَمَ فيها حذفُ الفاعل ؛ إذ لم يَقْصِدَ حصرَ جميع

(١) في س : (يرجع) .

(٢) لم أقف على هذا النص في مكان آخر .

(٣) في س : (إذا) .

الأنواع المُدَّعى فيها القياس كما سيذكر ، وإنما أتى بأمثلة وأنواع من ذلك ليلحق بها ما سواها . والله أعلم . والبكا والبكاء [لغتان]^١ ليست إحداهما من الأخرى ، لأنَّ بينهما اختلافاً ما ؛ إذ زعم الخليلُ أنَّ البكاء بالمد ما كان معه صوتٌ ، والبكا بالقصر ما لم يكن معه صوتٌ^٢ ، وإنما هو^٣ بمنزلة الحزنِ حكى ذلك عنه النحاس في كافيه ، فكان من حقِّ الناظم أن يأتي بأحدهما مكرراً كأن يقول : لي بكاء بكاء ذات عضلة^٤ ؛ لاختلاف معنى اللفظين فإن ما أتى به يماثل قولك : لي بكا صُراخ ذات عضلة ، وليس هذا ممَّا يوضع في هذه الأمثلة . وقال الجوهري : البكا يمد ويقصر ، فإذا مددت أردت الصوت الذي يكون من البكاء ، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها ، قال حسان بن ثابت رضي الله عنه :

بكت عيني وحقُّ لها بكاهي ولا يغني البكاء ولا العويل^٥

فهذا كله يعضد الاعتراض على مثال الناظم .

والجواب من ثلاثة أوجه :

الأول : أن يقال : لعله أتى بهما بناءً على أنهما بمعنى واحدٍ لنقلٍ وجدّه عن

(١) تكملة من س .

(٢) انظر اللسان «بكى» .

(٣) في س : (هما) تحريف .

(٤) من قوله : «ذات عضلة» إلى قوله : «ليس معناه ابتغيت» الآتي في باب المفعول لأجله سقط من س .

(٥) ينسب إلى حسان رضي الله عنه كما نسب الشاطبي ، وهو في ديوانه (تحقيق وليد عرفات) ص ٥٠٤ ، الكامل ١٢٩/١ ، الاقتضاب ١٩٨/٣ ، وإلى كعب بن مالك رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ٢٥٢ ، وإلى عبد الله بن رواجه رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ١٣٢ ، وانظر المقصود والممدود للفراء ص ٥٧ ، مجالس ثعلب ٨٨/١ ، المنصف ٤٠/٣ ، شرح شواهد الشافية ص ٦٦ .

أحد من أهل اللغة ، أو لأنَّ المعنيين متقاربين كالمعنى الواحد .

والثاني : أنَّ يكون البُكَاءُ قَصْرَ البكاءِ ضرورةً ، لا أنه أتى بالمقصور في الأصل ، فإنَّ الناظمَ يُضْطَرُّ إلى مثل هذا كثيراً .

والثالث : أن يكون قصدَ الإتيانِ باللغتين على اعتقاد اختلاف المعنيين بناءً على أنَّه أراد بالمثل إدخال الأنواع الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة فاتى بالمثل من النوع الذي لم يذكر فيه الفعل في الجملة إلا من جهة معنى الجملة كقوله : «سقطت أبصارها ذأب بكار» فدخل النوعان الآخريان من باب الأولى . وإذا أمكنَ هذا كله لم يكن في كلامه اعتراضٌ .

وهنا مسألة ، وهي أنَّه قال : «والحذف حَتْمٌ مع آتٍ بدلاً من فعله» ككذا فاتى بسبعة الأنواع كالتمثيل لكل ما أتى من المصادر بدلاً من فعله ، وعلى هذا المساق فلم يقتصر على ما ذكر حصراً للمقيس منها فاحتمل أن يكون مُنْبِهاً على أنواعٍ أخرٍ يمكن فيها ادعاء القياس ، واحتمل أن يكون ما ذُكِرَ منها ؛ لأنَّها التي اشتهرت عنده ، واتَّضَحَ / فيها جريانُ القياسِ ، فإن / ١٣٢/ أراد الأول فقد ترك أنواعاً : منها المصدر الوارد في خبر إنشائي نحو : حَمْدُا وشكراً ، أو عَجَباً وقسماً لأفعلن كذا ، ومنها الوارد في خبر غير إنشائي نحو : نَعَمْ ونِعْمَةً عَيْنٍ ونَعَامَ ونَعَامَ عَيْنٍ ، ونُعَمَّ عَيْنٍ ، ونَعَامَةً عَيْنٍ ، ونُعْمَى عَيْنٍ ، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرّةً ، ولا أفعله ولا كَيْدًا ولا هَمًّا ، ولأفعلن ما يسوءُ ورَغْماً وهَوَاناً ، ومنها المقترن بالاستفهام توبيخاً نحو : أقياماً وقد قعد الناس ؟ وأقعوداً وقد سار الركب ؛ وأنشد سيبويه للعجاج :

(١) في هامش الأصل : «خ : المعنى» .

(٢) انظر الكتاب ١/٣١٨-٣١٩ .

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي *^١

وأنشد أيضاً لجريز بن الخطفي :

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلْؤُمًا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَرَبًا^٢

وقال عامر بن الطفيل : «أَعْدَةُ كَعْدَةِ الْبَعِيرِ ، وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُوءَةٍ»^٣ .

فهذه أشياء يمكن أن يقصدها الناظم فتدخل له تحت كاف التشبيه ، ويمكن أن يدخل له ما كان مستفهماً عنه تحت إشارة الطلب لظاهر الطلب أو تحت معنى التكرير ؛ لأنَّ المراد الاستمرار الحالي ؛ لأن سيويه جعل هذا النوع مع قولك : إنما أنت سَيْرٌ سَيْرًا بَابًا واحدًا ، وما عدا ذلك يوقف على السماع كسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ وَوَيْلَ زَيْدٍ وَوَيْحَهُ ، وَلَيْبِكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَحَنَائِكَ ، ودواليك ، وما أشبه ذلك فلا يكون منبهاً بأداة التشبيه على غير ما ذكر ، وقد مرَّ وجهُ ذلك في باب المعرب والمبنى في قوله : «كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا» إلى آخره . والله أعلم .

(١) الكتاب ٣٣٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٥٢/١ ، والبيت في ديوان العجاج ص ٣١٠ ،
المقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٨٩ ، الإيضاح ٢٩٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٦٢/١ ، خزنة الأدب
٥١١/٤ .

(٢) الكتاب ٣٣٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٨/١ ، والبيت في ديوانه ٦٥٠/٢ ، معاني
القرآن ٢٩٧/٢ ، التصريح ٣٣١/١ ، ١٧١/٢ ، ٢٨٩ ، خزنة الأدب ٣٠٨/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٨/١ ، وكلمته هذه صارت مثلاً ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٥٧/٢
برواية : «غدة . . . وموت» ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، لكن الميداني قال : «ويروي :
أغدة وموتاً» .

المفعول له

هذا هو النوع الثاني من المنصوبات التي ينصبها كل فعل كان متعدياً أو غير متعد ، ويسمى مفعولاً له ، ومفعولاً من أجله ، والمعنى واحد ، وإنما أتى به بعد المصدر ؛ لأنه إنما يكون مصدرًا ، فكأنه نوعٌ منه ، لكنه فصله من باب المصدر فدلَّ على أنَّه ليس بمنتصب على ما انتصب عليه نوع المصدر ، وإنما هو منصوب على إسقاط الجار ، فالواصل إليه الفعل الأول ، لا بمعناه فقط ، بل بلفظه ومعناه . وقد نُقِلَ عن الزجاج أنَّه منصوب على ما انتصب عليه نوعُ المصدر^١ ؛ لأنك إذا قلتَ : قصدتُك ابتغاءَ الخير ، فمعناه : ابتغيتَ الخيرَ ابتغاءَ بقصدي إياك ، فقصدتُ في معنى : ابتغيت ، فهو مصدر ، وأسقط المفعول له من الوجود ، فالمفعولات عنده أربعة لا خمسة ، وردَّ بأنَّ قصدتَ ليس معناه ابتغيت ، ولا يجوز أن ينتصبَ المصدرُ إلا بفعل من لفظه أو بمرادف له كـ «آلتَ حَلْفَةً»^٢ وأيضاً فالدليل على أنَّه منصوب على إسقاط الجار مجيئه كثيراً في جواب لِمَ فعلتَ ؟ فتقول : لابتغاءَ الخير ، ويجوز أن يقول : ابتغاءَ الخير ، فلو كان مصدرًا لم يَجْزُ وقوعه في جواب الاستفهام المجرور بلام التعليل ؛ لأنَّ الجواب إنما يكون على حدِّ اسم الاستفهام في إعرابه . ولا يجوز جر المصدر باللام ، إذ لا يقال : قَعَدَ

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/١ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٣ ، ارتشاف الضرب ص ٦٥٩ ، والمساعد ٤٨٥/١ ، مع الموامع ١٣٣/٣ ونقل نسبته إلى الزجاج عن ابن عصفور ، وانظر التصريح ٣٣٧/١ .

(٢) جزء من بيت لامرئ القيس مضى تخريجه في باب المفعول المطلق .

/١٣٣/ مُتَّحِدٌ بِعَامِلِهِ / معنى كَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ ، فَإِنَّ الْقَرْفُصَاءَ هُوَ الْقَعُودُ الْمَذْكُورُ ، وَأَنْتِ إِذَا قُلْتَ : قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، فابْتِغَاءُ الْخَيْرِ لَيْسَ نَفْسَ الْقَصْدِ . فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَا رَأَاهُ النَّازِمُ ، وَرَدَّ مَا قَالَهُ الزَّجَّاجُ . وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ لَهُ ، وَلَكِنَّهُ حَالٌ ، فَالْمَصْدَرُ فِيهِ وَاقِعٌ مَوْقِعُ الْحَالِ ^١ كَقَتَلْتَهُ صَبْرًا ، وَسَرَتْ إِلَيْهِ رَكْضًا ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِ الْحَالِ . وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَأْتِ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلَا بِالْإِضَافَةِ ^٢ ، وَقَدْ أَجَازُوا فِي الْقِيَاسِ جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، وَفَعَلْتَ ذَلِكَ حَدَرَ الشَّرِّ ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ ^٣ ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سَيَبُوه لِحَاتِمِ الطَّائِي :

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارُهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمُهُ
وَأَنْشُدْ أَيْضًا لِلْعَجَّاجِ :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جَمْهُورَ مَخَافَةٍ وَزَعَلَ الْحَبُورَ
وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْأُمُورِ

وَهُوَ كَثِيرٌ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالَ هَذَا الْقَائِلُ . وَقَدْ قَالَ النُّحَاةُ : إِنَّ قَوْلَكَ

-
- (١) هُوَ مَذْهَبُ الْجُرْمِيِّ وَالرِّيَاشِيِّ / انْظُرِ الْأَصُولَ ٢٥٢/١-٢٥٣ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥٤/٢ .
 - (٢) الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ .
 - (٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ١٩ .
 - (٤) الْكِتَابُ ٣٦٨/١ ، شَرْحُ آيَاتِهِ لِابْنِ السِّرَافِيِّ ٤٥/١ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٣٨ ، وَرَوَاتُهُ : «الْكَرِيمُ اصْطِنَاعُهُ - وَأَصْفَحُ» ، وَالنُّوَادِرُ ص ٣٥٥ ، الْمَقْتَضِبُ ٣٤٧/٢ ، الْأَصُولُ ٢٥٠/١ ، الْجَمْلُ ص ٣١٠ ، الْمُرْتَجَلُ ص ١٥٩ مَكْرَرٌ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥٤/٢ ، التَّنْصِيحُ ٣٩٢/١ .
 - (٥) الْكِتَابُ ٣٦٩/١ ، شَرْحُ آيَاتِهِ لِابْنِ السِّرَافِيِّ ٤٧/١ ، وَالْآيَاتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٣٠ ، الْأَصُولُ ٢٥٠/١ ، الْإِيضَاحُ ١٩٧/١ ، الْمَقْتَصِدُ ٦٦٥/١ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥٤/٢ ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٨٨/١ .

فعلته حَذَرَ الشرِّ ، جواب لقوله : لم فعلت كذا ؟ وقولك : قتلته صَبْرًا ، جواب لقوله : كيف قتلته ؟ فالأول سؤال عن السبب ، والآخر سؤال عن الكيفية ، وبينهما بَوْنٌ ، ولا يصحَّ أَنْ يَقَعَ أحدهما موقعَ الآخر ، قال سيبويه : «واعلم أنَّ هذا البابُ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأولَ ولكنَّ هذا - يعني بابَ قَتَلْتَهُ صَبْرًا - جوابٌ لقوله : كيف قتلته ؟ كما كان الأولُ جواباً لقوله : لِمَهُ ؟»^١ ولنرجع إلى تفسير كلامه بعد ما تَبَيَّنَ اختيارُهُ :

يُنْصَبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ أَبَانَ تعليلاً كَجُذْ شُكْرًا وَدِنْ

المفعول له هو : الاسم المنتصب بالفعل على أَنَّهُ عِلَّةٌ في وجوده ، بهذا حَذَّ بعضهم ، وقيل هو : السبب الذي له يَقَعُ ما قبله^٢ ، وهو بمعنى الأول ، وذلك أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قصدتُكَ ابتغاءَ الخير ، فالابتغاء عِلَّةٌ في وجود القصد ، وهو قول الناظم : «إنْ أَبَانَ تعليلاً» أي إنْ أَبَانَ سببَ الفعل وعِلَّتَهُ الذي لأجله أوقعَ الفاعلُ الفعلَ ، والحاصل من كلام الناظم أن المفعولَ له : هو ما اجتمع فيه أربعةُ أوصافٍ .

أحدها : أَنْ يَكُونَ مصدرًا ، وهو المشار إليه بقوله : «يُنْصَبُ مفعولاً له المصدر» فلو كان غيرَ مَصْدَرٍ لم يصحَّ أَنْ يَنْتَصِبَ على المفعول له ، كقولك : جئتُ لزيد ، وأتيتُ لك أي لأجلك ، فما كان هكذا فلا ينصب بل يلزم الجر باللام ، ولا تحذف أصلًا ؛ قال بعضهم : «لأنَّ اللامَ إِنَّمَا تُحذفُ من المصدر هنا تشبيهاً به إِذَا اقتضاه فعله المُشْتَقُّ منه ، وغير المصدر لا يُشَبِّه ذلك المصدر» ، وللزوم الجر تعليلٌ آخر ، وهو أَنَّهُ لو انتصب لوقع اللَّبْسُ بينه وبين غيره ؛ لو قلت : فعلتُك هذا ، وأنت تريد : فعلتُ لك هذا ، بخلاف المصدر ؛ إذ لا لبس فيه إِذَا قلت : فعلتُ هذا حَذَرًا من زيد .

(١) الكتاب ٣٧٢/١ ، وفيه : «كيف لقيته ؟»

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسرياني ٢/ل ١١٠ .

والثاني : أَنَّ يَدُلُّ على معنى السببية والعلة ، وذلك قوله : «إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا» / وقد تقدّم . فلو لم يُسَيَّن تَعْلِيلًا لم يكن^١ مفعولاً له ، كقولك : قتلته^٢ صَبْرًا ، وأَتَيْتُهُ رَكْضًا ، وما أشبه ذلك فهو على هذا^٣ من نوع آخر ، وباب آخر ، وكذلك : رجع القهقري ، واشتمل الصَّمَاءُ ، *وأرسلها العراك*^٤ وما أشبه ذلك ممّا لا يَدُلُّ على التعليل .

والثالث والرابع : أَنَّ يَتَّحِدَ المفعول له مع الفعل في الزمان والفاعل وذلك قوله :

وهو بما يعمل فيه مُتَّحِدٌ وقتاً وفاعلاً وَإِنْ شَرَطُ فَقِدْ
فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مع الشروط كَلِزُهُدٍ ذَا قِنَعٍ

فقوله : « وهو بما يعمل فيه مُتَّحِدٌ » جملة في موضع الحال من ضمير أَبَانَ ، أو من المصدر ، كأنه قال : إِنْ أَبَانَ المصدرُ تَعْلِيلًا في حال إتحاده بكذا ، أو ينصب المصدرُ في هذه الحال ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ الكلام معطوفاً على الكلام قبله ، على معنى أَنَّ من شأنه اتحاده بكذا ، فأمّا اتحاد المفعول له بما يعمل فيه وقتاً فأراد به أَنَّ يكونا معاً واقعين في زمان واحد ، فقولك : قصدتُك ابتغاء الخير ، قد اتَّحَدَ فيه القصد مع الابتغاء في الزمان غَيْرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا عِلَّةٌ لِلآخِرِ ، فلو لم يَتَّحِدِ الزمان لرجعت إلى الجر باللام كما إذا قلتَ : أَكَلْتُُ لِلْعَيْشِ ، وسرتُ لِلْحَاقِ فُلَانُ ، وقد قال امرؤ القيس :

(١) في الأصل : (يكون) .

(٢) سقطت (قتلته) من س .

(٣) في الأصل : «هذا النوع من نوع» بإقحام «النوع» .

(٤) من بيت لبید :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نَعَصِ الدخال

وسبأتني تخريجه في باب الحال .

(٥) في س : «باللام» .

فجئتُ وقد نَضَتْ لنومِ ثيابها لدى السترِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ^١

وفي المثل السائر :

* لِدُّواَ لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ *^٢

فالأكلُ ليس بمتَّحدٍ مع العيش في الزمان بحسَبِ القصد ، وكذلك النوم لم يقع في زمانٍ خَلَعَ الثياب ، وكذا سائرُ المثل ؛ فلأجل هذا قال : «هو بما يعمل فيه مُتَّحدٌ وَقْتاً» أي والمفعولُ له مُتَّحدٌ بفعله العامل فيه . ووقتاً منصوبٌ على التمييز المنقول من الفاعل ، والمعنى وهو مُتَّحدٌ وَقْتُهُ بوقت فعله . وفي قوله : «بما يعمل فيه» نصٌّ على أَنَّ الفعلَ المتقدم هو العامل فيه ، وهو صحيح لكنه على إسقاط الجار كأحدِ المفعولين في باب أَمَر .

وأما اتِّحادُهُ بالعامل فيه فاعلاً فمعناه أَنَّ يكونَ فاعلُ العاملِ وفاعلُ المفعولِ له واحداً ، كقصديك ابتغاءَ الخير ، فلو اختلفَ فاعلُهما لرجع^٣ الأصلُ ، نحو : أكرمك لإجلالِ زيدٍ إياك ، ومن ذلك قولُ الشاعر :

وإني لتعروني لذكرك فترّةٌ كما انتفض العصفورُ بِلَلِّهِ القطرُ^٤

(١) ديوانه ص ١٤ ، شرح القصائد السبع ص ٥١ ، شرح القصائد التسع ١٣٢/١ ، المقرب ١٦١/١ ، المساعد ٤٨٥/١ ، التصريح ٣٢٦/١ ، مع الهوامع ١٣٢/٣ ، ٤٩/٤ .

(٢) هذا عجز بيت ينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله ، وصدره :
• له ملك ينادي كل يوم •

خزانة الأدب ١٦٣/٤ ، وأورده القرشي في جمهرة أشعار العرب ١٤١/١ صدرأ عجزه :
• فكلكم يصير إلى ذهاب •

ناقلاً زعم بعضهم أن قائله جبريل عليه السلام . وانظر الحيوان ٥١/٣ ، التصريح ١٢/٢ ، مع الهوامع ٢٠٢/٤ ، والبيت في ديوان أبي العتاهية ص ٢٣ .

(٣) في س : (الرجوع) ، تحريف .

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي ، وروايته في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٣ :

• إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها •

ففاعل تعرو الفترة ، وفاعل الذكر المتكلم ، فلا يصح نصبُ الذكر . ونَصْرُ
 الناظم على هذين الشرطين دليلٌ على أنَّ كلَّ واحد منهما مُنْفَكٌ عن الآخر فقد
 يفترقان فيتَّجِدُ الفاعلُ دون الزمان تارةً ، وبالعكس أخرى كما تقرّر ، وزعم
 بعضهم أنَّ ذلك شرطٌ واحد ؛ إذ لا يتصورُ ألاَّ يتَّجِدَ الزمان إلاَّ إذا كانا لفاعلين كما
 تقول : أكرمك لإجلالك إِيَّاي ، ورَدُّ عليه ابنُ عصفور بأنَّك تقول : أكرمك
 أَمْسَ طمعاً في معروفك غداً ، قال ابن الضائع : وهذا الرَدُّ فاسدٌ ؛ لأنَّك وقتَ
 إِكْرَامِك أَيْاه طامعٌ ، ولو لم تكن طامعاً في ذلك الوقت لم يكن الطمع / عِلَّةً في
 وجود الإكرام ، قال : وإنَّما الغد ظَرَفٌ لحصول المعروف . قال : «وإنَّما يُرَدُّ
 عليه بالمثال الذي قدمنا ، وهو أن يكون الفعل مستقبلاً وسببه ماضياً - يعني
 قوله^١ : أكرمك غداً إِكْرَامِي إِيَّاكَ أَمْسَ - يريد : لإكرامي ، وما تقدّم أيضاً من
 الأمثلة في الشرط الثالث رَدُّ عليه . ونَصُّه عليهما أيضاً دليلٌ على أنَّه لم يأخذ
 بمذهب ابن خروف في إسقاطه الشرطَ الرابع ؛ إذ رَدُّ على الأَعلَم في اشتراطه ،
 وقال : إنَّه لم يُنصَّ عليه أحدٌ من المتقدمين ، ولا يمتنع جئتُك حَذَرَ زَيْدِ الشَّرِّ ،
 قال : «ويظهر من تمثيل سيبويه ، وهو في الكلام والشعر موجود» . والأصح ما
 ذهب إليه الناظم^٢ ، وهو رأيُ الشلويين أيضاً والمتأخرين ، وعمدتهم في ذلك
 السماع ، فالأصل في هذا المفعول حرف الجر ، ولا خلاف أنَّ أكثرَ ما وجد في
 كلامهم بتلك الشروط ، فلا ينبغي أن يُقاسَ مع خلافها كما لا ينبغي أن يُقاسَ في
 غير المصادر بل مواضع الاتساع لا ينبغي أن تُتعدَّى أصلاً . هذا إن جاء من ذلك

= وينسب للمجنون ، وهو في ديوانه ص ١٣٠ ، وانظره في الأمالي ١٤٩/١ ، الإنصاف
 ٢٥٣/١ ، شرح المفصل ٦٧/٢ ، المقرب ١٦٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ ، رصف
 المباني ص ٤١٩ ، المساعد ٤٨٦/١ ، التصريح ٣٣٦/١ ، مع الهوامع ١٣٢/٣ ، خزانة الأدب
 ٥٥٢/١ .

(١) في س : (قولك) .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي للرعييني ٨٤-٨٥ .

شيء في السماع ، وهو قليل ومَحْتَمِلٌ للتأويل . وقد احتج ابنُ خروف على الجواز بقول الله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^١ فالخوف والطمع ليس من صفة^٢ الفاعل .

فإن قيل : ذلك من فعل الله تعالى .

قيل : هذا المشترك لا يريد بقوله : «فعلاً لفاعل الفعل المَعْلَل» إلا صفة للموصوف بالفعل المَعْلَل ، وإلا فكُلُّ شيء فعلُ الله ، وممّا احتج به لمذهبه أيضاً ما أنشده في الكتاب للفرزدق :

منا الذي آخِثِرَ الرجالَ سِماحَةً وجُوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزعازِعُ^٣
فسماحةٌ مفعول له ، وليس فعلاً للمختار الفاعل . وقول العجاج :

يركب كلُّ عاقرٍ جمهور مخافةً وزَعَلَ المحبور

فإنَّ الزَعَلَ - وهو النشاط - للمحبور^٤ لا للراكب ، وأنشد السيرافي :

مَدَّتْ عليك الملكَ أَطْنايَها كأسُ رَتُونَاةٍ وطِيفَ طَيْرٍ

أراد : مدت عليك^٥ كأسُ أَطْنايَها من أجل الملك ، فالملك ليس من فعل الكأس .

(١) سورة الرعد آية ١٢ .

(٢) في س : (من صفات) .

(٣) الكتاب ٣٩/١ ، شرح أبياته لابن لاسيرافي ٤٢٤/١ ، والبيت في ديوانه ٤١٨/١ ، المقتضب

٣٣٠/٤ ، الأصول ٢١٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٤٢/١ ، الإفصاح ص ٢٨٧ ، أمالي

ابن الشجري ١٨٦/١ ، ٢٦٤ ، نتائج الفكر ص ٣٣١ ، شرح المفضل ٥٠/٨ ، ٥١ ، مع

الهوامع ٣٦٤/٢ ، خزنة الأدب ٦٧٢/٣ .

(٤) في س : (فإن الزاعل هو الناشط ، النشاط للمحبور) .

(٥) شرح الكتاب ١١٢/٢ ، والبيت لابن أحرر الباهلي في ديوانه ص ٦٢ ، المقرب ١٦٢/١

ونسبه للأعشى . و(عليه) في الأصل وس (عليك) والتصحيح من المصادر السالفة ، ورنوناة :

دائمة ، والطيرف : الكريم من الخيل ، والطير : الطويل القوائم المستعد للوثب والعدو .

(٦) في الأصل وس : (عليك) .

ولا حجة في هذه الأشياء على قلتها ؛ أمّا الآية فلاحتمال أن يكون خوفاً وطمعاً مصدرين على حذف الزيادة ، كأنه قال : إخافة وإطعاماً ، كقوله : ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾^١ وقال المؤلف في شرح التسهيل : إنَّ معنى يريكم : يجعلكم ترون^٢ ، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل^٣ الخوف والطمع ، وقيل : هو على حذف المضاف ، أي إرادة الخوف والطمع ، وقد جعلَ الزمخشري الخوفَ والطمعَ حالين^٤ ، وإذا احتملت هذه الأمور لم يصحَّ الاستدلالُ بها . وأمّا بيت الفرزدق فسماحة فيه تمييزٌ منقولٌ من الفاعل ، أي : اختيرت سماحتُهُ . وأمّا (زَعَلَ المحبور) ، فالمحبور هو الحِمار الموصوف بأنَّه يركب . وأمّا : (مَدَّتْ عليه^٥ الملكَ أطناها) فحملة السيرافي على الحال ، وجعله كقولهم (أرسلها العراك) هذا وإن كان ذلك سماعاً فهو مُحْتَمِلٌ ، والمُحْتَمِلُ لا تقوم به حُجَّةٌ فالأصح ما / رآه الناظم . / ١٣٦/

فإذا اجتمعت هذه الأوصافُ الأربعة كان الموصوف بها مفعولاً [له]^٦ ، ونُصِبَ على ذلك نحو : ما مثَّلَ به في قوله : «كجْدُ شُكْرًا وَدِين» ، فشُكْرًا مصدر قد أَبَانَ التعليل للجود ، واتَّخَذَ بفعله العامل فيه ، وهو الجود في الزمان والفاعل ؛ لأن الشاكر هو الجائِد ، وكلاهما حاصلان في زمانٍ واحد ، ومن ذلك قول النابغة :

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِيِ الْحَمُولَةِ طَائِرًا

(١) سورة نوح آية ١٧ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٣/٢ .

(٣) في س : (ما عدا) ، تحريف .

(٤) سقطت (هو) من س .

(٥) الكشف ٣٥٢/٢ .

(٦) في س : (عليك) .

(٧) تكملة يلتزم بها الكلام من س .

حِذَاراً عَلَى أَنْ لَا تَصَابَ مَقَادَتِي وَلَا يَسُوِّيَ حَتَّى يَمْتَنَ حَرَائِرُ^١

وقال الحارث بن هشام - أنشده وما قبله سيبويه :

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحْبَةَ فِيهِمْ طَمَعاً لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ^٢

وقوله : «وَدِنْ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَكْمِيلاً لِلْمِثَالِ ، وهو أَمْرٌ مِنْ : دَانَ يَدِينُ بالشَّيْءِ إِذَا اتَّخَذَهُ دِيناً وَعَادَةً ، أَيْ اجْعَلْ ذَلِكَ عَادَةً ، فَلَا تَزَالْ تَجُودُ عَلَى النَّاسِ شُكْرًا لِمَا أُعْطِيتَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى مِثَالِ ثَانٍ حُذِفَ مِنْهُ الْمَفْعُولُ لَهُ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَدِنْ شُكْرًا ، وَيَكُونُ أَمْرًا مِنْ : دَانَ لَهُ يَدِينُ إِذَا ذَلَّ وَخَضَعَ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : اخْضَعْ لِمَنْ أَعْطَاكَ شُكْرًا لَهُ ، أَوْ مِنْ : دِنْتُهُ إِذَا جَازَيْتُهُ^٣ ، أَيْ : جَازٍ مِنْ أَعْطَاكَ شُكْرًا لَهُ .

هذا تمام الكلام على هذه الأوصاف التي بمجموعها تَبَيَّنَ الْمَفْعُولُ لَهُ ، إِلَّا أَنَّ كَلَامَ النَّازِمِ فِيهَا غَيْرُ تَامٍ مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ :

أحدها : أَنَّ حَقِيقَةَ الْمَفْعُولِ لَهُ هُوَ : الْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لِحَصُولِ الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ كَمَا تَبَيَّنَ قَبْلُ ، ثُمَّ مَا سِوَى ذَلِكَ شُرُوطٌ لِلنَّصَبِ خَارِجَةٌ عَنْ حَقِيقَتِهِ فِي الْإِصْطِلَاحِ ، وَالنَّازِمُ عَكَسَ الْأَمْرَ فَعَرَّفَهُ بِأَنَّهُ الْمَصْدَرُ بِشَرَطِ أَنْ يُبَيَّنَ تَعْلِيلًا ، وَبَشَرَطَ كَذَا ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ كَوْنَهُ مَصْدَرًا لَيْسَ عِلَّةً فِي كَوْنِهِ مَفْعُولًا لَهُ ، وَلَا الْمَصْدَرِيَّةُ مِنْ حَقِيقَتِهِ ، وَأَنَّ كَوْنَهُ يُبَيِّنُ التَّعْلِيلَ لَيْسَ بِشَرَطٍ خَارِجٍ عَنْ

(١) ديوانه ص ٦٩-٧٠ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، شرح أبياته لابن السرياني ٢٩/١-٣٠ ، الأصول

٢٥١/١ ، شرح المفصل ٥٤/٢ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٣-١٤٤ .

(٢) الكتاب ٣٦٩/١ ، شرح أبياته لابن السرياني ٤٦/١ ، الأصول ٢٥٠/١ ، شرح المفصل

٥٤/٢ ، التصريح ٣٣٦/١ .

(٣) في س : (جازيتك) .

(٤) في س : (الكلام فيها غير تام عند الناظم) .

حقيقته ، بل هو أصله ، ولذلك سموه^١ مفعولاً من أجله ، فما فعل الناظم من ذلك مخالف لما عليه الأمر في نفسه . وعلى هذا ينبغي الاعتراض الثاني ، وهو : أنه لما بيّن الشروط وأتى في أثنائها بقوله : «إن أبان تعليلاً» ظهر منه أن كونه يبين التعليل من جملة الشروط ، ثم بنى على ذلك أنه إن فقد شرط من الشروط المذكورة جرّ بالحرف الجار ، وذلك ظاهر في جملتها ما عدا إبانة التعليل ، فإنه لا يلزم جرّه باللام ؛ لأنك إذا قلت : رجع القهقري ، وقتلته صبراً لم يصح دخول الحرف عليه ، وكلامه يقتضي ذلك ، فكانت إحالته على فقد شرط ممّا ذكر غير صحيحه .

والثالث : أن النحويين يستثنون من هذا المفعول قسماً لا يلزم فيه الجر بالحروف مع فقد الشروط ، فيقولون : إذا كان المفعول له أن وأن فإنه يجوز إسقاط حرف الجر منه على الإطلاق من غير شرط ؛ لأن هذين الحرفين يُحذفُ معهما حرف الجر على كل حال ، فتقول : جئتكَ أن تكرمني ، وجئتكَ أنك كريم ، ولو قلت : جئتكَ إكرامك ، أو جئتكَ كرمك / لم يجر ، ولا بُدَّ من اللام ، وكلامه يقتضي أن لا بُدَّ من الشروط في جواز نصب هذا المفعول ، ولا يقال : لعلّه يجعل أن وأن في موضع جر ؛ لأننا نقول : ليس هذا مذهبه ، وقد تقدّم في باب تعدي الفعل ولزومه نصّه^٢ على أنهما مع إسقاط الجار في موضع نصب بقوله : «وإن حُذِفْ فالنصب للمنجر» إلى آخره فكان إطلاقه قاصراً عن بلوغ المقصود .

فأمّا الأول والثاني فلا جواب لي عنهما الآن . وأمّا الثالث فسَهْلٌ وهو أن

(١) في س : (سماه) .

(٢) من قوله : (على فقد) إلى قوله : (بالحروف مع فقد) ، سقط من س .

(٣) في س : (نصبه) ، بياء مقحمة بعد الصاد .

المفعول له إذا كان أن وأن فقد قدم^١ حكمه في الجملة فيما قَدَّمَ ، وإنما تكلَّم هنا على ما إذا كان اسماً صريحاً ، وزاد الشلوين في الأسئلة والأجوبة شرطاً أغفله الناظم : وهو أن يكونَ من أفعال القلوب كقولك : جئتُك رغبةً ورهبةً ، فلو كان من أفعال الجوارح لم يصحَّ نصبه^٢ ، كقولك : جئتُك لبنيانِ الدار ، وقد أشار الرندي إلى أن غالبَ هذا المفعول أن يكونَ من أفعال القلوب ، فكان من حقِّ الناظم أن يذكرَ هذا الشرط .

والجواب : أنه مُستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأنَّ أفعالَ الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل^٣ المُعلَّل ، كما أنه لم يشترط ألا يكونَ من لفظ الفعل ؛ لأنَّ المصدر لا يكونَ عِلَّةً لفعله فما فعل الناظم من ذلك لا دَرَك فيه .

ثم قال : «وإن شَرَطُ فَقِدَ فَأَجْرُهُ بالحرف» يعني أنه إذا تَخَلَّفَ شرطٌ من هذه الشروط المتقدِّمة في المفعول له فَأَجْرُهُ بالحرف . والحرف المراد : هو المختصُّ بمعنى التعليل ، والمشهور من الحروف المؤدية معنى التعليل^٤ هو اللام ، وإنما لم يَقُلْ فَأَجْرُهُ باللام لمشاركة غيره له في تلك الدلالة ، وفي الاستعمال في هذه المواضع كالباء ومن وفي ، فأما الباء فنحو قوله تعالى : ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾^٥ الآية . وأما من فنحو قوله تعالى : ﴿وإنَّ مِنْهَا لَمَّا يَحِيطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^٦ وقوله : ﴿لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^٧ . وأما في

(١) في س : (قام) .

(٢) ذكر هذا الشرط الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٢/ل ٨٥ ، وعزا اشتراطه إلى ابن الخشاب . وانظر التصريح ٣٣٤/١ .

(٣) نقل هذا الجواب عن الشاطبي خالد الأزهرى في التصريح ١/٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٤) في س : (الفعل) ، تحريف .

(٥) سورة النساء آية ١٦٠ .

(٦) سورة البقرة آية ٧٤ .

(٧) سورة الحشر آية ٢١ .

فنحو قول النبي عليه السلام : «إن امرأة دخلت النار في هرة ربطتها»^١ على رأي الناظم في هذا الحرف ، فهذه الأحرف وما كان نحوها بمعنى من أجل ، وهو المعنى الذي في اللام ، فالمثال الأول المجرور بالباء امتنع النصب فيه لعدم اتحاد الفاعل ؛ لأنَّ فاعلَ التحريم غيرُ فاعلِ الظلم . والمثال الثاني المجرور بمن متوفر الشروط فلو قال : لما يهبط خشية الله ، ولرأيت خاشعاً متصدعاً خشية الله لصَحَّ ، فهو ممَّا جُرَّ على الجواز لا على اللزوم . والمثال الثالث امتنع فيه النصب ؛ لأنَّ لفظَ الهرة^٢ ليس بمصدر . فإذا ثبت أنَّ الجار قد يكون اللام وقد يكون غيرها . فلك أنَّ تَجَرَّ ما اجتمعت فيه الشروط ، على ما ذكر من الجواز على إثر هذا بأحد هذه الأحرف حَسَبَ ما يذكر ، وقد تقدَّمت أمثلة ما عُدِمَ فيه بعضُ الشروط ، وأنَّه يلزم الجر .

ثم قال : «وليس يمتنع مع الشروط» ، الضمير في (ليس) وفي (يمتنع) عائذ / ١٣٨/ على الجر بالحرف / المفهوم من قوله : «فاجرُهُ بالحرف»^٣ وذلك جائز : أن يعود الضمير على ما تَصَمَّنَه الفعلُ من الحدث ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^٤ أي العدلُ أقربُ ، وقوله : ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^٥ أي يرضى الشكر ، ويعني : أنَّ المفعولَ له إذا تَوَفَّرَتْ فيه الشروطُ المذكورة أولاً فلا يمتنع جَرُّه بالحرف الجار بل يجوز ، فتقول : قصدتُك لابتغاء الخير ، وجئتُك لرغبة في معروفك ، وداريتُك من مخافةِ شرك ، ومثَّلَ هو ذلك بقوله : «لِزُهْدٍ ذَا قَنَعٍ»

(١) صحيح البخاري ، كتاب المساقاة ، باب فضل سقي الماء (١٤٧/٣) ، كتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق (١٥٧/٤) ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها (٢٠٢٢/٤-٢٠٢٣) .

(٢) في هامش الأصل : (خ : فإن) .

(٣) في س : (الهمزة) .

(٤) في س : (باللام) .

(٥) سورة المائدة آية ٨ .

(٦) سورة الزمر آية ٧ .

أصله قَنَعَ ذا زُهْدًا ، فالشروط موجودة ، والجر بالحرف جائز ، فنقول : قَنَعَ ذا لزهد ، وقَنَعَ بِزُهْدٍ ، وقنع من زُهْدٍ . وقد نصَّ ابنُ خروف على دخول الباء ومن في هذا الباب ، ولكنَّ التفسيرَ على اللام ؛ لأنها الأصل ، والأكثر في الاستعمال ؛ فلذلك قدَّمها الناظمُ في المثال ، وآثرها على غيرها . وأمَّا في فذلك رأيه فيها ، وقليلٌ من يثبتها ، وفي إطلاقه القول بجواز الجر ما يدلُّ على أنَّه لا يختص بالمفعول له المعرفة بل يجوز وإن كان نكرةً فكما تقول : جئتكَ للرغبة في معروفك ، وجئتكَ لابتغاء الخير ، كذلك تقول : جئتكَ لرغبة فيك ، وكففت عنك لتكريمٍ ، ويُعَيَّنُ^١ هذا القصد من كلامه تمثيلاً بالنكرة في قوله : «لزهد ذا قَنَعَ» وهو تنكيت على ما ذهب إليه أبو موسى الجزولي من أنَّ النكرة لا يجوز جرُّها مع استيفاء الشروط . حيث قال : «ولا يكون منجرًا باللام إلا مختصًا»^٢ قال الشلويين : «وهذا غيرُ صحيح ، بل هو جائزٌ لا مانع منه» قال : «ولا أعرفُ له سلفاً في هذا القول»^٣ انتهى . فالواجب الرجوع إلى رأي الجمهور لكن يجب أن يُنَحَّثَ عن السماع في هذا فإنه إن كان الجزولي يزعم ذلك عن استقراء منه أو ممن أخذ عنه فلا إشكال في قُوَّةِ قوله ، وإن كان بخلاف ذلك لم يلتفت إليه ، وقد جاء الجر في المختص كما تقدَّم في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^٤ وقوله : ﴿لِرَأْيَتِهِ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^٥ ولا أحفظه في غيره ، ولكن الناظم زَعَمَ أنَّه موجودٌ لكنه قليل كما سيأتي . وفي تمثيله بقوله : «لزهد ذا قنع» ما يشعر بأنَّه يجيز تقديم المفعول له على العامل فيه ، فالأصل : قَنَعَ لزُهْدٍ ثم قدَّمه . وهذه المسألة لم يُنصَّ عليها في التسهيل ، ولا شرحه ، ولا الفوائد ، وهي

(١) في س : (ومعنى) .

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٦٢ ، وفي س : ولا مختصاً ، تحريف .

(٣) شرح الجزولية للشلويين ٩٦٩/٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٨١٦/٢ .

(٤) سورة البقرة آية ٧٤ .

(٥) سورة الحشر آية ٢١ .

صحيحة ، فقد نصَّ الرماني في شرح الموجز على جواز قولك : مخافة شرِّه جثته ؛ لأنَّ العاملَ متصرف في نفسه فيتصرف في معموله إلا أنَّ يمنع من ذلك مانع طارىء .

وقنِعَ هنا بكسر النون - على فَعِل - يَقْنَعُ قَنَاعَةً وَقَنَعَانًا إذا رَضِيَ عن الله تعالى ، وَقِنِعَ أَيْضاً بِقَسْمِهِ ، وَقِنِعَ بقولك ، وبالشئ : إذا رَضِيَ به ، وَقِنِعَ بالفتح يَقْنَعُ قُنُوعًا إذا سَأَلَ ، وقد يطلق القُنُوع بمعنى القَنَاعَة .

ثم أخذ يُبينُ مراتب هذا المفعول في جواز الجر ، وقوته ، وضعفه ، فقال :

/ ١٣٩ / وَقَلَ أَنَّ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ والعكس في مصحوب أل وأنشدوا
« لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء ولو توالَّتْ زُمَرُ الأعداء »

فبيَّن أنَّ جرَّ المجرد - يعني من الإضافة والألف واللام - قليلٌ في الكلام ، والأكثرُ فيه النصب ، فإذا قلتَ : جئتُك إعظاماً لك ، فهو أكثر من : جئتُك لإعظامٍ لك ، وقولُك لإعظامٍ لك قليلٌ ، وهو الذي مَنَعَهُ الجزولي ، فالضمير في (يَصْحَبُهُ) عائدٌ على الحرف الجار ، مصحوب أل - وهو الذي دخلت عليه - بعكس المُجَرَّد ، يعني أنَّ نصبه قليلٌ في الكلام ، والأكثرُ فيه الجرُّ فقولك : جئتُك للحدَر منك أكثر من : جئتُك الحدَر منك . وحقيقة العكس أنَّ تقديرَ الكلام في المجرد : وَقَلْتُ^١ المصاحبة للحرف في المجرد وكثُرَ فيه عَدَمُ المصاحبة . فإذا حَوَّلْتَ هذا الكلام على وَجْهِ يَصْدُقُ قلتَ : وَقَلَ في مصحوب أل عَدَمُ المصاحبة وكثُرَتْ فيه المصاحبة . ولما أخبر بحكم المجرد وتفضيل النصب فيه ، وبحكم مصحوب أل وتفضيل الجرِّ فيه بَقِيَ المضافُ المسكوت عنه دون تفضيل ، فافتضى التسوية بين الأمرين فقولك : جئتُك ابتغاءَ الخير ، وجئتُك

(١) في س : (أن يقدر) .

(٢) في الأصل : قلة ، تحريف صوابه من س .

لابتغاء الخير لا مَرِيَّةَ لأحدهما على الآخر ، وكذلك قال في التسهيل والفوائد :
«ويستوي الأمران في المضاف»^١ .

فإن قيل : كيف يفهم له حكم المضاف ، وهو لم يتعرض له بمنطوق ولا مفهوم .

فالجواب : أنه مراد الذكر ، ومفهوم^٢ الحكم من قوله : «وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجْرَدُ» ؛ لأنَّ الْمُجْرَدَ يكون تجريده من الألف واللام ومن الإضافة ؛ إذ لم يُقَيَّد التجريد بأحدهما دون الآخر ، ثم لما ذَكَرَ المصحوب بـأَلِ بَقِيَ المصحوب بإضافة مشعوراً به ، مشعوراً بحكمه ، وهذا ظاهر . وهذا الكلام يقتضي بسياقه أَنَّ المفعول له يكون مُجْرَداً ، وذلك نحو ما تقدّم ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾^٣ و﴿ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^٤ وقول النابغة :

* حذاراً على ألا تنال مقاديتي *

وهو كثير ، ويكون بالإضافة نحو قول حاتم الطائي أنشده سيبويه :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكراً

ومنه في القرآن : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^٥ الآية ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^٦ وهو كثير أيضاً ، ويكون بالألف واللام نحو ما أنشده الناظم من قوله :

(١) التسهيل ص ٩٠ .

(٢) في س : (وهو مفهوم) .

(٣) سورة الأعراف آية ٥٥ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٦ .

(٥) سورة النساء آية ١١٤ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٦٥ .

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالَتْ زُمُرُ الأعداء^١

وهذا الشاهد لا أَحْفَظُهُ عن غيره ، ولا أعلم قائله . قال في الشرح : «ويمكن أن يكون القسط من قوله تعالى : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^٢ مفعولاً له ، لأنه مستوفٍ للشروط^٣ . ومما / اجتمع فيه ثلاثة الأنواع قولُ العجاج - أنشدته سيبويه - يصف حماراً :

يركبُ كلَّ عاقرِ جمهورٍ مخافةً وَزَعَلَ المحبور
والهولَ من تهولِ الأمور^٤

فقوله : مخافة ، من المجرد ، و : زعل المحبور ، من المضاف ، والهولَ ، من ذي الألف واللام ، ومعنى البيت الذي أنشده ظاهر ، يقول : لا أقعدُ عن الهيجاء جُبْناً وفزعاً ولو توالَتْ وتتابعَتْ عليَّ الأعداءُ زُمَراً بعدَ بعدٍ زُمَرٌ يتلو بعضها بعضاً ، فإني لا أكرثُ بهم ، ولا أُجبنُ عنهم ، يَصِفُ نفسه بالشجاعة ، والهيجاء : الحربُ تُمَدُّ وتقصُر ، وهي من هاج الشيء يَهيجُ إذا ثار ، والزُمَرُ : الجماعات ، وأحدها زُمرة . وتوالَتْ : تتابعت وأتت شيئاً بعدَ شيءٍ يَتْبَعُ بعضها بعضاً .

(١) لم أقف لهما على نسبه ، وهما في شرح الكافية الشافية ٦٧/٢ ، المساعد ٤٨٧/١ ، المقاصد النحوية ٦٩/٣ ، التصريح ٣٣٦/١ ، همع الهوامع ٣٤/٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٤٧ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٦/٢ .

(٤) في س : (القبور) .

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

هذا هو النوع الثالث والرابع من المنصوبات التي يَنْصِبُهَا كُلُّ فعل كان متعدياً أو غير متعدٍّ ، وهما ظرفُ الزمان وظرفُ المكان ؛ وإنما جمعتهما في باب واحد لاتحاد أحكامهما في الأكثر ، وشرع أولاً في التعريف بالظرف على الجملة فقال :

الظرفُ وَقْتُ أو مكانٌ ضُمْنَا في باطِرَادٍ كَهُنَا أُمَكْتُ أَرْمُنَا

يعني أَنَّ الظرفَ المصطلح عليه عند النحويين : ما كان اسماً لوقت - أي لزمان - أو اسماً لمكان ، فلا يكون^١ من جنس غير^٢ جنسهما إلا إذا ضُمَّنَ معنهما كما سيأتي بيانه إن شاء الله ، فيريد ما كان اسمَ زمان أو مكان بالوضع الأول^٣ أو بوضع ثانٍ ؛ إذ ليس في لفظه ما يَدُلُّ على اختصاصه بأحدهما . وهذا هو الجنس الأقرب . وقوله : «ضُمْنَا في» (في)^٤ هنا اسمٌ للحرف مفعولٌ ثانٍ لَضُمْنَا ، والألف في ضُمْنَا يَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ أَلِفَ الضمير ، وإن تقدّمت (أو) ؛ إذ المراد الأمران ، وإنما جاءت للتفصيل كقول الله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^٥ ويَحْتَمِلُ أَنْ يكون وصلًا^٦ ، والضمير مستترٌ مفرد عائد على أحد الأمرين اعتباراً بلفظ (أو) ، ويريد أَنَّ من خاصيّة الظرف أن يكون مُضْمَنًا معني «في» ،

(١) سقطت «فلا يكون» من س .

(٢) في س : (من) ، تحريف .

(٣) في الأصل : «وبوضع» وما أثبت من س .

(٤) سقطت من س .

(٥) سورة النساء آية ١٣٥ .

(٦) في س : (وصله) .

فيخرج عن ذلك قولك : أعجبنى يوم الجمعة ، وأعجبنى^١ مكان زيد ؛ فإن اليوم والمكان ههنا ليسا بظرفين اصطلاحاً ، وإن كان يوم اسم زمان ، ومكان اسم مكان ؛ لأنَّهما لم يتضمَّنَا معنى «في» . فإذا تضمَّنَاه استحقَّ اسم الظرفية ، وكذلك كلُّ ظرف استعمل استعمال الأسماء ، وسلَّط عليه من العوامل ما يتسلَّط على سائر الأسماء من الرفع والنصب والجر على غير معنى (في) ؛ ذلك حيث لا يكون بينه وبين غيره من الأسماء فرقٌ ، فإذا قلت : جئتُ في شهر كذا إلى موضع كذا ، وأحببتُ عام كذا ، وكرهتُ موضع كذا ، وقعدتُ عن يمينك ، وعن شمالك ، وعرفتُ أنَّ يومَ الجمعة مبارك ، وأنَّ وسَطَ الدار مُتَّسِعٌ ، وما أشبه ذلك ، فليس كل هذا بظرف ؛ إذ لم يتضمَّن معنى «في» ، فإن قلت : جئتُ شهر كذا ، وقعدتُ موضع كذا ، وقعدتُ يمينك أو شمالك يومَ الجمعة ، وأقعدتُكَ وسَطَ الدار كانت هذه ظروفاً لتضمَّنِها معنى في . وقوله : «باطراد» فصل ثانٍ ، وهو متعلِّق بضمَّنَا يعني أنَّ من شأن هذا / التضمين المتعلِّق بالظرف أن يكون مُطَرِّداً في كلِّ موضع لا يختصُّ به مكانٌ دون آخر كيومٍ وليلةٍ وخلفٍ وأمام ، فإنَّك تقول : صحبتك يومَ الجمعة ، وأكرمُك يومَ الجمعة ، وجلستُ يومَ الجمعة ، وأضربُ زيداً يومَ الجمعة ، وقدمُ زيدٍ يومَ الجمعة ، فيجري في الكلام كله ، فكذلك : قعدتُ خلفك وقمتُ خلفك ، وزيدٌ خلفك ، ونحو ذلك ، فلا يُقتصرُ به على موضع دون آخر . فإذا كلُّ ما كان من الأسماء يُضمَّن معنى «في» لكن على غير اطراد فليس بظرف ، وذلك أنَّ العربَ تقول : مُطِرْنَا السهلَ والجبلَ ، وضربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ^٢ ، فهذه على معنى في ؛ لأنَّ المعنى : في السهل والجبل ، وضرب في الظهر والبطن ، لكنها ليست

(١) سقطت (أعجبنى) من س .

(٢) في س : (شهر) ، تحريف .

(٣) المثالان في كتاب سيويه ١٥٩/١ ، ولم يصرح بسماعهما عن العرب .

بظروف ؛ لأنَّ تضمينها معنى في^١ ليس بمطرد فيها لو قلت : أخصبنا السهل والجبل أو: أجدبنا السهل والجبل ، أو مُطرنا القيعان والتلول ، أو ضُرب زيد اليد والرجل ، أو الرأس والجسد^٢ لم يَجْز ، فلما كانت على هذا السبيل لم تستحق بذلك أن تكون ظروفًا ، قال سيبويه لما تكلم على نصب هذه المثل ، وأنها على تقدير في : «وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظروف ، لأنك لو قلت : هو^٣ ظهره وبطنه ، وأنت تعني شيئاً على ظهره لم يَجْز»^٤ ، قال : «ولم يجيزوه - يعني^٥ حذف حرف الجر - في غير السهل والجبل والظهر والبطن كما لم يَجْز : دخلت عبدالله»^٦ ، قال : «فجاز هذا في ذا وحده كما لم يَجْز حذف حرف الجر إلا في الأماكن في مثل : دخلت البيت»^٧ . ومن هذا القبيل أيضاً الأماكن المختصة مع دخلت هي على إسقاط الخافض ؛ إذ لو كانت منصوبة على الظرفية لم ينفرد به دخل وحده ، بل كنت تقول : قعدت البيت ، ومكثت السوق ، كما يقال : دخلت البيت ، ودخلت

-
- (١) ما بعد قوله السابق : (على معنى (في) - إلى هنا ساقط من س من جراء انتقال النظر .
(٢) بعده في س : أو ضرب زيد الظهر والبطن . وقد ذُكر قبل أن هذه العبارة مسموعة عن العرب ، فهي هنا مقحمة .
(٣) في الكتاب : «[قُلِبَ] هو . . » وليست الكلمة - قلب - في أي من النسخين ، وقول الشاطبي الآتي : «ويجمع ذلك ألا يستعمل المتضمن معنى (في) خبر مبتدأ ، وهو الذي اعتمد سيبويه» ، وما نقله أبو حيان في تذكرة النحاة ٢/٢ ١٦٣ من تقييد شيخه ابن الزبير من قوله : «ض : واستدل على أن ظهره وبطنه ليس بظرف بأنه لا يحسن : هم [كذا] ظهره وبطنه ، يريد : على ظهره . » يرجح أن تكون مقحمة من النساخ .
(٤) الكتاب ١٥٩/١ ، وفيه : «تعني على ظهره . وأشار محققه إلى أن في طبعة درنبرج : .. شيئاً . » كما هنا .
(٥) في س : (قال : يعني) . وما بين المعترضتين ليس في الكتاب ، وأشار محققه إلى وجوده في الأصل .
(٦) الكتاب ١٥٩/١ .
(٧) المصدر نفسه .

السوق ، وكان يقال : زيد البيت ، وزيد السوق ، وعمرو الدار ، فينتصب بمقدّر كما يفعل بالمحقق الظرفية نحو : زيد مكان كذا ، أو زيد خلفك وأمامك ؛ لأنّ كلّ ما ينتصبُ على الظرفية يصيغُ وقوعه خبراً فينتصبُ بعامل مقدّر ، وإلى هذا أشار سيبويه في كلامه المذكور آنفاً ، قال المؤلف : «وقد غفل عن الموضع الشلويين وجعل نصبَ المكان المختصّ بدخَل عند سيبويه على الظرفية^١ ، قال : «وهذا عَجَبٌ من الشلويين مع اعتناؤه بجميع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض»^٢ . وقد حكى ابن خروف عن الفراء أنّك تنصبُ بدخَلتُ وذهبت وانطلقتُ جميعَ البلدان ، تقول : ذهبت الكوفة ، وانطلقت الغور ، فأنفذوها في جميع البلدان ؛ لأنها نواحٍ^٣ ، وحكى سيبويه : ذهبت الشام ، وهذه كلّها - وإن اطردت - كما قال الفراء - فاطرأها لا يخرجها عن كونها سماعاً ، لالتزامهم ذلك مع الأفعال الثلاثة ، فقد خرجت بذلك عن الاطراد . والحاصل أنّ عدم الاطراد يكون بأمرين : أحدهما : ألاّ يُستعملَ نظائرُ المسموع مكانَ المسموع وإن اتَّحدَ العامل ، كما مرَّ في : مطرنا السهلَ والجبلَ . والثاني : ألاّ يعملَ في المسموع كلّ عامل ، كما مرَّ في (دخلت) مع الأماكن / المختصة . ويجمع ذلك ألاّ يُستعملَ المتضمّن معنى (في) خبراً مبتدأ ، وهو الذي اعتمد سيبويه ، فإذا ثبت أنّ غير المطرّد لا يكون ظرفاً ، وأنّ هذه الأمثلة كلّها من غير المطرّد تبين أنّها منصوبة على إسقاط الحرف لا على الظرف ، وذلك ظاهر ، فلذلك قال : «باطراد» . وقوله : (كهنا أمكث أزمناً) مثالان : أحدهما لظرف المكان ، وهو (هنا) ، والآخر لظرف الزمان ، وهو (أزمناً) جمع زمن كجبل وأجبل . وفي هذا الحدّ نظرٌ من أربعة أوجه :

/١٤٢/

- (١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/ ٨١٨ .
- (٢) المصدر نفسه .
- (٣) في شرح الجمل لابن خروف ص ٣٣ : «وكذلك : دخلت البيت والدار والمسجد عدوه إلى جميع المختصة ، وكذلك : ذهبت الشام والكوفة والبصرة ، وزاد الفراء انطلقت . .» .
- (٤) الكتاب ٣٥١/١ .

أحدها : أنه قال : «الظرفُ وَقتٌ أو مكان» فجعلَ الظرفَ هنا هو نفسَ الزمان والمكان ، وهذا ، وإن كان في المعنى صحيحاً ، فهو في الاصطلاح النحويّ غيرُ صحيح ؛ فإنَّ الظرفَ عند النحويين إنما يطلق على اسم الوقت واسم المكان ، لا على معنى الاسم ؛ إذ لا يتكلّم النحوي إلا في الألفاظ الدالّة على المعاني ، فكان من حقّه أن يقول : الظرف اسم وقت أو مكان ، كما قال في التسهيل : «هو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان^١ معنى في بإطراد»^٢ إلى آخره ، فقيّده بالاسم كما ترى . وكذلك قوله : «ضُمّنًا في» غيرُ صحيح في ظاهره ؛ إذ ليس المُضْمَنُ حرفَ «في» المنطوق به ، وإنّما المُضْمَنُ معناه كما صرّح به أيضاً في التسهيل ، فعبارته في هذا الموضع غيرُ سديدة .

والثاني : أنّه عبّر بلفظ التضمين في قوله : «ضُمّنًا في» ، والمتقرّر^٣ في التضمين لمعنى الحرف أنّه موجبٌ للبناء^٤ ، وهو الشبه المعنوي الذي قدّم ذكره ، فلذلك يقولون : المبني من الأسماء ما أشبه الحرفَ أو تَضَمَّنَ معناه ، وليس هذا كذلك ؛ إذ لو كان مثله لُبِّيَّ كُلِّ ظرف في الكلام^٥ ، وليس كذلك . وهذا الاعتراض وارد عليه في التسهيل أيضاً ، لأنَّ تَضَمَّنَ معنى الحرف قد ثبت موجباً للبناء ، فكان من حقّه أن يجتنِبَ هذه العبارة إلى ما يقتضي عدم البناء ، فيقول مثلاً : أفهما في ، أو أفهما معنى^٦ في ، كما قال في الحال : «مُفْهِمٌ : في حالٍ» ، ولم يقل : ضُمّنَ معنى «في حال» .

-
- (١) سقطت : «أو مكان» من س .
 - (٢) التسهيل ص ٩١ .
 - (٣) في س : (التقدير) ، تحريف .
 - (٤) في الأصل : الموجب للبناء ، وما أثبت من س .
 - (٥) انظر الاعتراض في منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٦ .
 - (٦) سقطت (معنى) من س .

والثالث : أنَّ قَوْلَهُ : بِإِطْرَادٍ غَيْرُ مَحْتَاجٍ إِلَيْهِ ^١ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ - وَهُوَ قَوْلُهُمْ : مُطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجِبَلَ ، وَضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهَرَ وَالْبَطْنَ - قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ لَا عَلَى تَضَمُّنٍ مَعْنَى الْخَافِضِ ، فَإِذَا كَانَ غَيْرَ مُضْمَّنٍ مَعْنَاهُ فَلَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ قَوْلِهِ : «ضُمْنَا فِي» قَطُّ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ ، وَحِينَ احْتَرَزَ مِنْهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ عِنْدَهُ مُضْمَّنٌ مَعْنَى فِي ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ ظَرْفٌ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُضْمَّنٍ مَعْنَى «فِي» ظَرْفٌ بِإِطْلَاقٍ ، كَانَ مُطَرِّدًا أَوْ غَيْرَ مُطَرِّدٍ ، فَظَهَرَ أَنَّ تَنَاقُضَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنْ حَيْثُ قَصِدُ تَحْرِيرِهَا .

والرابع : أَنَّهُ يَخْرُجُ لَهُ مِنْ ^٢ الظُّرُوفِ الْمَجْمُوعِ عَلَى أَنَّهَا ظُرُوفُ أَشْيَاءٍ كَثِيرَةٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هُوَ مِنِّي مَنَزَلَةُ الْوَلَدِ ، وَمَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، وَمَزْجَرُ الْكَلْبِ ، وَهُوَ مِنِّي دَرَجَ السِّيُولِ ، فَهَذِهِ كُلُّهَا أَوْ مَا كَانَ مِنْ بَابِهَا ظُرُوفٌ بِاتِّفَاقٍ مَعَ أَنَّهَا لَا تَتَضَمَّنُ مَعْنَى فِي بِإِطْرَادٍ ؛ إِذْ لَا تَقُولُ : أَجْلَسْتُهُ ^٣ مَنَزَلَةَ الشَّغَافِ ، وَلَا قَعَدَ زَيْدٌ مَنَزَلَةَ الشَّغَافِ ، كَمَا تَقُولُ : أَجْلَسْتُهُ قَرِيبًا مِنِّي ، وَقَعَدَ قَرِيبًا مِنِّي ، وَلَا / تَقُولُ / ١٤٣/ أَيْضًا : قَعَدَ مَنَزَلَةَ زَيْدٌ مَزْجَرَ الْكَلْبِ ، كَمَا تَقُولُ : قَعَدَ بَعِيدًا مِنِّي ، وَلَا مَكَانَكَ دَرَجَ السِّيُولِ ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا الظَّرْفِيَّةُ فِيهِ سَمَاعٌ ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا بِمَنَزَلَةِ : مُطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجِبَلَ ، فَاقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّهَا غَيْرُ ظُرُوفٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ ظُرُوفٌ عِنْدَهُمْ ، فَإِذَا يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، عَنْ كَوْنِهَا ظُرُوفًا ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ .

(١) أورد ابن الناطم في شرحه ص ٢٧٣ هذا الاعتراض على أبيه ، وانظر التصريح ٣٣٩/١ ،

وحاشية ابن الحاج على شرح المكودي ١٥٨/١ .

(٢) سقطت (من) من س .

(٣) في الأصل : (أجلست) بسقوط الماء .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٥) سقطت (فيه) من س .

(٦) في النسختين (وعن) بإقحام الواو .

هذا إلى^١ ما له في أصل التعريف من الجمع بين مختلفي الحد في حدّه ، لأنه جمع نوعي الظرف ، وهما مختلفان ، وليس من شأن أهل الحدود أن يجمعوا^٢ في حدّ واحد بين محدودين مختلفين ، كما لا يجمعون بين الانسان والفرس فيحدونهما بحدّ واحد ، ولا بين النبات والحيوان قاصدين لتعريف كل نوع بما يخصه^٣ . وهذا فعل الناظم في حدّه الظرف ، فلم يستقم هذا التعريف لا من جهة ترتيب الحد في نفسه ، ولا من جهة حصول المقصود به ، وهو العلم بالمحدود .

والجواب عن الأول : أن مراده ، حاصل مفهوم من حيث انتصب لصناعة الألفاظ ، وهي النحو ، ولم يقصد بيان الظرف المعنوي ، فذلك الذي يُعَيَّن أنه على حذف المضاف أي : اسم وقت أو اسم مكان ، وكذلك قوله : «ضُمْنَا فِي» معلوم أن المضمّن ليس نفس الحرف الملفوظ به بل معناه . وهذا ظاهر .

وعن الثاني : أن تضمين معاني الحروف على ضربين :

أحدهما : تضمين في أصل الوضع ، فيكون الاسم في أصله موضوعاً للدلالة على معنى الحرف . وهذا هو التضمين الموجب للبناء :

والثاني : تضمين طارىء على الاسم بعد وضعه غير مضمّن معنى حرف ، فأسماء الزمان والمكان موضوعة للدلالة على ما وُضِعَتْ له من معاني الأسماء كسائر أسماء الأجناس ، فيوم في الزمان كرجل في الأناسي ، ويمين وشمال في المكان كذلك أيضاً ، ولا تضمين في شيء منها ، ثم إنهم أرادوا الدلالة على تعيين وقوع الفعل في الزمان أو في المكان فضمّنوا الظرف ذلك حالة التركيب ، فالتضمين ههنا بعد استقرار الدلالة الإفرادية ، وذلك ليس بموجب البناء ، كما لم

(١) في الأصل : «إذا» تحريف ، تصويبه من س .

(٢) في الأصل : «لا يجمعوا» . وهو خطأ صوابه من س .

(٣) في هامش الأصل : «خ : للتعريف بما يخص كل واحد» .

(٤) في الأصل : «في شق» تحريف .

يكن الافتقار إلى المفسر موجباً للبناء في نحو : عشرين ، وكل ، وبعض ، وكلا ، ونحو ذلك لما كان الافتقار طارئاً بعد استقرار المعنى الإفرادي ، وقد جعلوا ذا الإضافة مُضمناً معنى اللام في نحو : غلامٌ زيدٌ ، ومعنى من في نحو : ثوبٌ خَزٌ ، ومعنى في عند ابن مالك في نحو : «الْدُّ الخِصَامُ»^١ ، ولم يكن ذلك موجباً للبناء لما كان ذلك التضمن عارضاً . وفي كلام العرب من هذا أشياء . والتضمن في كلا الوجهين مخالفٌ لتقدير الحرف في نحو : دخلتُ البيتَ ، ومُطِرنا السهلَ والجبَلَ ، فيقال : إنَّه / منصوب على إسقاط الخافض لا على تضمين الحرف . /١٤٤/

ويقال في : جئت يومَ الجمعة : إنَّه منصوب على تضمين معنى الحرف لا على إسقاطه ؛ لأنَّ بين الأمرين عندهم فرقاً يعرفه نَظَارُ الصناعة ، كما أنَّ عندهم فرقاً بين قولك : اخترتُ الرجالَ زيداً ، وبين قولك : شكرتُ زيداً ؛ حيث قالوا : إنَّ الرجالَ منصوبٌ على إسقاط الخافض ، وزيداً في : شكرتُ زيداً منصوبٌ لا على إسقاط الخافض ، مع أنَّك تقول فيهما : اخترتُ من الرجالَ زيداً ، وشكرتُ لزيد ؛ إذ ذلك كله مقصودٌ في الاصطلاح ، ومُبيَّنٌ على معنى صحيح ، فإطلاق الناظم لفظ التضمن هنا هو على أحد الوجهين فلا اعتراض عليه .

وعن الثالث أن يقال : لا يخلو أن يكون هذا التعريفُ عنده بالذاتيات حتى يكونَ حَدًّا حقيقاً ، أو بالخَوَاصِ الخارجة عن الذات حتى يكونَ حَدًّا رسمياً ؛ فإن كان الأولُ فإنَّ قوله : «باطراد» ليس بحشو ، وإن لم يكن محترزاً به من شيء ؛ وذلك أنَّ القاعدة عند أربابِ الحدود أنَّ الحدَّ إنما يطلب به أن يكون معرفاً للماهية على كمالها ، ومُبيَّنًا لها بجميع أجزائها على التفصيل فيؤتى فيه بالجنس الأقرب أولاً - وهو الجزء المشترك ، ثم يؤتى بعده بالفصول الذاتية للمحدود ، وإن كانت أبعد - وكانت ممَّا يحصل بالواحد منها الكفاية في التمييز - فإنَّ تَرَكَ بعض الفصول ، ولو كان مستغنى عنه في التمييز - تَرَكَ لتعريف جزء من الذات .

(١) سورة البقرة آية ٢٠٤ ، وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٠٦/٢ - ٩٠٧ .

والحدُّ وَضَعُهُ أَنَّهُ عُنْوَانُ الذات ، وبيان لها^١ فيجب أن يقوم المحدود في النفس صورة معقولة في الذهن ، مساوية للصورة الموجودة في الخارج على الكمال ، وحينئذ يعرض للمحدود أن يتميز عن غيره ، لا أن التمييز عن الغير هو المقصود من الحد الذاتي ، وإنما ذلك مقصود في الحد الرسمي . وإذا كان كذلك فقوله : «باطراد» وصفت من الأوصاف المحتاج إليها في التعريف ؛ لأنَّ الظرف هذا شأنه ووصفه من حيث هو ظرف ، فمطرنا السهل والجبل ، خارج عن الظرفية على كل تقدير ، والظرف مُعرَّفٌ به على كل تقدير . وإن كان الثاني فيمكن أن يقال : إنَّ التضمين المذكور قد يُطلق مجازاً على نحو : مُطرنا السهل والجبل من جهة اجتماعه في التقدير مع الظرف ؛ فإنَّ الجميع على تقدير «في» على الجملة ، فكأنه أطلق التضمين بهذا المعنى ، أو توهم أن يفهم منه ؛ فأتى بقوله : «باطراد» ليخرج ذلك التضمين الآخر . وهذا قد ينهض عذراً في الموضع .

وأما الرابع فلم يحضرني فيه جواب محرَّر .

وأما كونه جَمَعَ بين مختلفي الحدِّ فليس كذلك بل إنما قصَدَ حدَّ الظرف المطلق ، إلاَّ أَنَّهُ عرض له فيه تنويع الظرف فافتقر^٢ إليه كما افتقر النحاة في تعريف الفاعل إلى تنويعه ، وتنويع عامله حيث قالوا : الفاعل اسمٌ أو ما هو في تقديره أسند إليه فِعْلٌ أو ما جرى مجراه . . . إلى آخره . وكما قيل في حدِّ الخبر : إنَّه الذي يدخله الصدق أو الكذب ، أو ما أشبه ذلك ممَّا يعرض فيه التنويع . أو يقال : إنَّه حدٌّ واحدٌ أتى به في قُوَّة / حدين لمَّا اشتركا في الفصول المميزة / ١٤٥/ فكأنه قال : ظرفُ الزمان هو : اسم الزمان المضمَّن معنى (في) باطرادٍ كَأَزْمُن ، وظرفُ المكان هو : اسم المكان المضمَّن معنى (في) باطراد كَهنا ، وإذا أمكن هذا سهل الأمر فيه . والله أعلم .

(١) في الأصل : «له» وفي هامشه : «خ : لها» ، وهو الوجه .

(٢) في الأصل : (افتقر) ، وما أثبت من س .

ثم قال :

فَانْصِيهِ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً كَانَ وَالْأَفَانِصِيهِ مُقَدِّراً

لما كان الظرفُ إعرابه النصبُ ، ولا بُدَّ له من ناصبٍ عَرَّفَ بالناصب ما هو ،
فَبَيَّنَ أَنَّ الناصِبَ له لا يكون إلاَّ الفعلَ الواقِعَ في ذلك الظرف ؛ وذلك أَنَّ الفعلَ
أو ما في معناه ممَّا يصلح للعمل في الظرف على ضريين بالنسبة إلى طلبه له :

فَضَرَبَ يطلبه على أَنَّهُ واقِعٌ فيه - وهو الذي عَيَّن الناظم للعمل فيه من حيثُ
هو ظرفٌ - فينصبه على الظرفية ، كقولهم : خرجتُ يومَ الجمعة ، وقعدتُ
أمامَكَ ، فَإِنَّ نَصْبَ اليومِ بَخَرَجَ إِنَّمَا هو على أَنَّ الخروجَ واقِعٌ في اليوم ، وكذلك
نَصْبُ الأَمَامِ بِقَعَدَ إِنَّمَا كان على أَنَّ القعودَ حاصلٌ فيه ، فانتصب اليومُ والأمامُ
انتصابَ الظرفية .

وَضَرَبَ يطلبه لا^١ على هذا الوجه ، بل على وَجْهِ آخر - وهو الذي احترز منه
- فيكون نصبه على المفعول به ، أو على غير ذلك ، كقوله : أَحْبَبْتُ يومَ الجمعة ،
فجرى ههنا الظرف مَجْرَى زيد ، كما لو قلتَ : أَحْبَبْتُ زيداً ، ومثله : أَحْبَبْتُ
مكانَكَ ، نَصْبُهُ نَصْبُ زيدٍ في قوله : أَحْبَبْتُ زيداً ، وكذلك إذا قلتَ : هذه
عشرون يوماً ، فنَصْبُ يومٍ هنا كَنَصْبِ رجلٍ إذا قلتَ : هذه^٢ عشرون رجلاً ،
ومثله قولك : شاهدتُ عشرين مكاناً ، أو ما أشبه ذلك ، فلم ينتصب هنا على
الظرفية ؛ إذ ليس العامل واقعاً فيه ؛ فلاجل ذلك قال : «فانصبه بالواقع فيه» . وقد
ظهر من الناظم مذهبه في العامل في الظرف ، وأنه الفعلُ الواقِعُ فيه لكن هذا الفعل
لا يلزم أن^٣ يكونَ ظاهراً ، بل قد يكون كذلك نحو : خرجتُ يومَ الجمعة ،

(١) سقطت [لا] من س .

(٢) في س : (هذا) . وهو خطأ إلاَّ أن تقصد المبالغة . وما أثبت صواب على معنى الجماعة .

(٣) من الأصل : (يلزم من أن) بإقحام (من) .

وقعدتُ خلفك ، وقد لا يكون ظاهراً نحو : خروجك يوم الجمعة ، وزيدٌ خلفك ، فالزَمَ أنْ يقدَّرَ له ناصبٌ هو الفعل الواقع فيه ؛ لقوله : «فانصبه بالواقع فيه مظهراً كان وإلا فأنوّه» يعني أنه لا بد أنْ يقدَّرَ له فعلٌ واقعٌ فيه إن لم يظهر ، ويكون هو العامل فيه . والمقدَّرُ لا بُدَّ أنْ يكون مفهوماً من الكلام ، فقد يكون الكلام يدل على كَوْنٍ خاصٍ وفعل خاص فيكون هو المنوي ، وقد يكون دالاً على كَوْنٍ عام وفعل عام فهو المنوي ، فإذا قلت : أين زيدٌ قاعد ؟ فقلتُ : خلفك ، فهذا كَوْنٌ خاصٌ^١ تقديره : زيد قاعد خلفك ، وإذا قيل : متى أبوك قائم ؟ فقلتُ : يوم الجمعة ، فالمعنى على : هو قائم يوم الجمعة ، وإذا قلتُ : زيدٌ خلفك ، فالتقدير : كائن خلفك أو مستقر ، وإذا قلتُ : قدومك يوم الجمعة ، فالتقدير : كائن أو مستقر يوم الجمعة ، فلا بُدَّ من هذا التقدير عنده ؛ وذلك المقدَّرُ هو العامل ، وهو الفعل / الواقع في الظرف ، فاستمر القانون ، وانتظم /١٤٦/ التقدير مع معنى الكلام ، فإذا لا يعمل في الظرف غيرُ الفعل الواقع فيه ، وهو رأي أهل البصرة وأهل الكوفة معاً إذا كان الفعل ظاهراً ، إذ لم أرَ من نقل في ذلك خلافاً بينهم ، وكذلك يقتضي النقل^٢ إذا كان المقدَّرُ [كوناً خاصاً]^٣ ؛ لأنَّه بمنزلة المُصرَّح به ، ولو صرَّحَ به [لكان ، وإنما]^٢ نقل الخلاف بينهم إذا كان المقدَّرُ عاماً - وهو الذي لا ينطق به عند الجمهور من الفريقين - كقولك : زيدٌ أمامك ، وقدومك يوم الجمعة ، فإنَّهم اختلفوا في العامل في الظرف هنا ؛ فجمهور أهل البصرة - بل جميعهم عند السيرافي وغيره - أنْ الناصبَ فعلٌ مقدَّرٌ هو الواقع فيه ، فقولك : زيدٌ خلفك على تقدير مستقرٍّ أو استقرٍّ ، أحدهما حتماً - أعني اسم الفاعل أو الفعل - أو على التخيير حسب

(١) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٢) في س : (الفعل) ، تحريف .

(٣) ما بين القوسين مطموس في مصوره الأصل ، وأثبتته عن س .

ما تقدّم ذكره في باب المبتدأ^١ . ونقل صاحب الإنصاف عن ثعلب ما يقرب من هذا^٢ ، وذهب جمهور أهل الكوفة إلى أنه منصوب على الخلاف^٣ ، ومعنى ذلك إنك إذا قلت : زيد أخوك ، فالأول هو الثاني ؛ فيترافعان . فإذا قلت : زيد خلفك أو قدومك غداً ، خالف الثاني الأول ؛ إذ ليس به ؛ فانتصب بذلك المعنى ليحصل الفرق بينهما . قال ابن خروف : إن العامل في الظرف المبتدأ نفسه ، وزعم أنه مذهب سيويه^٤ ، وقدماء البصريين . وقال المبرد : « انتصب الظرف هنا لأنه ظرف »^٥ هكذا قال . والأولى من ذلك كله ما رآه الناظم ، إذ هو المطرد في الأبواب كلها ، أعني في الأبواب التي لا يظهر فيها عامل كباب الصلة ، والصفة والحال ، وأيضاً قد ثبت عمل الفعل في الظرف فيما ظهر فهو العامل فيما لم يظهر ، حملاً لما خفي على ما ظهر ، ويشهد لذلك معنى الكلام ؛ إذ لا ينفك الظرف هنا عن معنى الكون

(١) انظر ٢/ل ٣ من نسخة أ ، الإنصاف ٢٤٥/١ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٣٨ .

(٢) الإنصاف ٢٤٥/١ .

(٣) في س : (فقال) .

(٤) قال في شرح الجمل ص ٣٨ : « . . . وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ في قول سيويه : عمل في الظرف نصباً كما عمل في المفرد رفعاً ، وليس عمله النصب بأبعد من عمله للرفع ، ونصراً على ذلك في عدة مواضع ، وشبه عمله في الظرف بعشرين درهماً ، ويقولهم : أنت الرجل علماً ، منها قوله في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت . قال : فصار : هو خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك ، والعامل في خلفك الذي هو موضع له ، والذي هو في موضع خبره . » وانظر الكتاب ٤٠٦/١ .

(٥) في المقتضب ٣٤١/٤ : « وتقول : وسط رأسك دهنً يا فتى » ؛ لأنك خبرت أنه استقر في ذلك الموضع ، فأسكنت السين ، ونصبت لأنه ظرف . وهو - كما ترى - لا يدل على أن عامل النصب في الظرف الواقع خبراً الظرفية بل إن قوله : « . . . خبرت أنه استقر في ذلك الموضع . . . » دليل على أنه لم يخرج عن مذهب جمهور البصريين ، ولم أجد - فيما اطّعت عليه - ما يؤكد عزو هذا المذهب إلى المبرد .

والاستقرار ؛ وإنما لم يظهر للزوم الدلالة على ذلك المحذوف ، ومما يشهد لذلك أيضاً على طريقة الناظم أن ما ادعى أنه منوي قد ظهر في بعض المواضع حسب ما تقدم في باب المبتدأ . وما ذكره الكوفيون من النصب بالمخالفة ، أو المبرد من النصب بكونه ظرفاً فلا يستقيم وجه الصناعة فيه . ثبت أن قولك : زيدٌ خلَّفَكَ ، وقدومك يوم الجمعة منصوبان على نيّة فعلٍ هو الواقع فيه إلا أن تقديره فعلاً أو اسم فاعل قد مضى ذكره في باب المبتدأ ، وتحقيق ذلك التقدير . وقوله : «فانصبه» الهاء فيه عائدة على الظرف ، والواقع فيه هو الفعل ، ومظهراً خبر كان ، وكان في موضع نصب على الحال من باب لأضرَبته ذهباً أو مكث ، كأنه قال : مظهراً كان أو مضمرّاً لكن جاء بقسيم المظهر على المعنى لما أفاد فيه من المعنى الزائد ، وينظر هذا إلى مجيء (إلا) عوضاً عما في قوله :

فإمّا أن تكونَ أخي بحق فأعرفَ منك غثي من سميني
وإلا فاطرحني واتخذني عدواً أثقيك وتثقيني^٢

وقوله : «وإلا فأنويه» أي إن لا يكن مظهراً فأنويه . ومقدراً حال مؤكدة على ما يظهر ، لأن قوله فأنويه يعطي معنى قدره في نيتك .

ثم قال :

وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك وما يقبلُه المكانُ إلا مُبهماً

(١) في الأصل : (مضمرّاً) ، تحريف .

(٢) البيتان للمثقّب العبدي (عائذ بن مخصّن : جاهلي) في ديوانه ص ٢١١-٢١٢ ، المفضليات ص ٢٩٢ ، الأزهية ص ١٥٠ ، عبث الوليد ص ١٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٤ ، المقرب ١/٢٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٨ ، رصف المباني ص ١٠٢ ، الجني الداني ص ٤٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٨٦-٨٧ ، جواهر الأدب ص ٥٠٩ ، خزنة الأدب ٤/٤٢٩ .

/١٤٧/ / نحوُ الجهات ، والمقادير ، وما صيغَ من الفعل كَمَرَمَى من رَمَى

لما كانت أسماء الزمان والمكان على قسمين :

أحدهما : ما يقبل أن يكون ظرفاً اصطلاحاً ؛ بأن ينتصبَ بفعله الواقع فيه على معنى في .

والثاني : ما لا يقبل ذلك - أخذ يُعرَّف بالقابل من غير القابل ، فأخبر أن كل اسم زمان قابلٌ للنصب على ذلك التقدير كان مبهماً أو مختصاً ، فالمبهم نحو : صمتُ يوماً ، وقمت ليلةً ، وسرتُ شهراً ، واعتكفتُ عشرًا ، وكذلك إذا تعرَّف بالألف واللام أو بالإضافة نحو : صمت يومَ الجمعة ، وقمت ليلةَ الخميس ، وصمتُ شهرَ رمضان ، واعتكفتُ العشرَ الأخيرَ منه ، وجئتكَ اليومَ الأولَ ، وما أشبه ذلك . وأمَّا المختص فنحو : سرتُ الجمعة ، وصمت الخميس ، وصمت رمضان ، وسرت شوالاً ، ونحو ذلك . أو تقول : إن قولك : صمتُ رمضان وسرتُ شوالاً ، ليس من المختص بل هو من المبهم ، أو قسم آخرُ برأسه يسمى مَعْدُوداً ، وهو تقسيم الجزولي^١ . والأمر قريب . وأمَّا اسم المكان فليس كاسم الزمان في قبول ذلك الحكم ، بل هو ضربان : أحدهما : ما يقبل ذلك ، وهو المبهم ، وهو قوله : «وما يقبله المكان إلا مبهماً» . والمبهم ما ليس له جهات تحصره ، ولا أقطار تحيط به . وقسم المبهم إلى ثلاثة أقسام : أحدهما الجهات الست ، وما جرى مجراها ، وذلك قوله : «نحوُ الجهات» يعني فوق ، وتحت ، واليمين ، والشمال ، وخلف وأمام ، ووراء ، وقُدَّام ، وما لحق بها نحو : ذات اليمن ، وذات الشمال ، وأمثلتها ظاهرة ومنه قولهم : «داره شرقيُّ المسجد^٢ ،

(١) المقدمة الجزولية ص ٨٦ ، وانظر التوطئة ص ١٩٨ .

(٢) المثال في كتاب سيويه ٢٢٢/١ مضبوطاً بضم ياء شرقي ، وسبقه قوله : «تجعله ظرفاً وغير

ظرف . قال [جرير] . . . (البيت الآتي) . وقال بعضهم : داره شرقيُّ المسجد» وانظر المصدر

نفسه ٤٠٤/١ .

وَعَرَبِيَّ الْمَسْجِدِ . وَأَنْشَدَ سَيَّبُوهُ لَجَرِير :

هَبْتُ جَنْوِباً فَلَذِكْرِي مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ^١ الَّتِي شَرْفِيَّ حَوْرَانَا^١

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ ، أَنْشَدَهُ سَيَّبُوهُ :

صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا^٢

قَالُوا : هُوَ قَصْدُكَ ، وَنَاحِيَتُكَ ، وَيُقَالُ : هُمَا خَطَّانُ جَنَابَتِي أَنْفُهَا ، يَعْنِي الْخَطَّانِ
الَّذِينَ اكْتَفَا جَانِبِي أَنْفِ الطَّيْبَةِ^٣ ، فَجَنَابَتِي ظَرْفٌ ، وَكَذَلِكَ جَنْبِي فِي قَوْلِ
الْأَعَشَى ، أَنْشَدَهُ سَيَّبُوهُ :

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْخَنُو ضَاحِيَةً جَنْبِي فُطَيْمَةً لَا مِيلٌ وَلَا عَزْلٌ^٤

وَكَذَلِكَ : هُوَ قُرْبُكَ ، وَهُوَ قُرْبَاً مِنْكَ^٥ ، وَبَعِيداً مِنْكَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا
يَجْرِي مَجْرَى الْجِهَاتِ إِلَّا أَنَّ أَعْرَفَهَا فِي الْقِيَاسِ الْجِهَاتُ السَّتْ ، وَجَمِيعُهَا

(١) الْكِتَابُ ٢٢٢/١ ، ٤٠٤ ، شَرَحَ أَيْيَاتَهُ لَابِنُ السِّيْرَافِي ٩٣/١ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ جَرِير

١٦٥/١ ، الْأَصُولُ ٢٤٣/١ ، شُرُوحُ سَقَطِ الزُّنْدِ ١١٩٤/٣ .

(٢) الْكِتَابُ ٢٢٢/١ ، ٤٠٥ ، وَالْبَيْتُ أَوْرَدَهُ فِي مَعْلَقَةِ عَمْرُو أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ

التَّسْعِ ٦١٨/٢ ، وَالْقُرْشِيُّ فِي جَمْهَرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ٣٩٠/١ ، وَلَمْ يَرَوْهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي شَرْحِ

الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ ، وَلَا ابْنُ كَيْسَانَ فِي شَرْحِ مَعْلَقَةِ عَمْرُو بْنِ كَلْثُومٍ . وَنَسَبَ ابْنُ هِشَامٍ

اللَّخْمِي فِي الْفَوَائِدِ الْمَحْصُورَةِ ص ١٩٦ الْبَيْتَ مَعَ بَيْتِ آخَرَ لِعَمْرُو بْنِ عَدِيِّ اللَّخْمِيِّ ، وَذَكَرَ

قَصَّتَهُمَا ثُمَّ قَالَ : « وَيُرْوَى هَذَا الشَّعْرُ أَيْضاً لِعَمْرُو بْنِ كَلْثُومِ الثَّعْلَبِيِّ ، وَيُقَالُ إِنَّ عَمْرُو بْنَ

كَلْثُومٍ أَدْخَلَهُ فِي شَعْرِهِ » وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي الْإِيضَاحِ ص ١٨٧ ، الْمَقْتَصِدُ ٦٥٤/١ ، الْإِفْصَاحُ

لِلْفَارَقِيِّ ص ٢٨٦ ، مَعِ الْمَوَاقِعِ ١٥٦/٣ .

(٣) الْكِتَابُ ٤٠٤-٤٠٥ .

(٤) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ٤٠٦/١ ، شَرَحَ أَيْيَاتَهُ لَابِنُ السِّيْرَافِي ١٤٩/١ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْأَعَشَى ص

٦٣ ، مَعِ الْمَوَاقِعِ ١٥١/٣ .

(٥) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤٠٩/١ .

ينتصب على الظرفية ، ويصح فيه ذلك .

والثاني : المقادير ، وذلك قوله : «المقادير» ، وهي ما يقدر به المكان كالليل والفرسخ والبريد ، فهذه أيضاً تنتصب على الظرف ، فتقول : سرتُ بريداً ، وفرسخاً ، وميلاً ، وداري خلفَ دارك فرسخين ، وما أشبه ذلك .

والثالث : المشتق من الفعل الواقع فيه ، نحو : قعدت مَقْعداً حسناً ، وجلستُ مَجْلِساً ، وصلاتي مُصَلِّي زيد ، وقيام زيد مَقَامَك ، وما أشبه ذلك / ومثل ذلك بقوله : «كمرمي من رمي» يعني إذا قلتَ : رَمَيْتُ مرمي حسناً ، ورمي زيد مرمك . هذه الأنواع الثلاثة التي عَيَّنَ لِقَبُولِ الظرفية من أسماء الأمكنة ، فإذا تَبَيَّنَ أَنَّهَا هي المتعينة للقبول ، وهي التي اشتمل عليها لفظُ المبهم كان ما بقي بعد ذلك غيرَ قابلٍ للنصب على الظرفية ، وهو المختص ، وهو الضرب الثاني إلاَّ أَنَّهُ لم يبيِّن إعرابه ، والذي يقتضيه عدم تضمين «في» - أن تكون ظاهرةً ، فيكون المختصُّ مجروراً بها ، وهو المُطَرِّدُ فيه ، نحو : قعدت في البيتُ ، وصليتُ في المسجد ، وقمت في السوق ، وأقمتُ في غرناطة ، وذهبتُ في البلد ، وما أشبه ذلك . وقد نصَّ سيويوه على أَنَّك «لا تقول : هو جَوْفُ المسجد» ، ولا هو داخلُ الدار ، ولا خارجُ الدار (حتى) ^١ تقول : «في جَوْفِها ، وفي داخلِ الدار ، ومن خارجها . وفرَّقَ بين هذه الأشياء ، وبينَ خلف وأمام ، ونحوهما بأنَّ هذه الأشياء صارت مختصةً بمنزلة الظَّهْرِ ، والبَطْنِ ، واليد ، وغير ذلك من المختصات المعينات بخلاف خلف ، وأمام ونحوهما فَإِنَّهُمَا مبهماتٌ تدخل على كلِّ اسم ، وتلي الاسم من نواحيه وأقطاره» ^٢ ، فلذلك صارت تلك الأشياء لا ينصبُّها الفعل الواقع فيها . وربما سَقَطَ الحرفُ الجارُّ فانتصبَ المختصُّ ، كقولهم : ذهب الشَّامُ ، ودخلت

(١) كلمة طُمس أول حروفها من عبارة مستدركة في أيمن جاشية صفحة المصورة . وهي في الكتاب ٤١٠/١ .

(٢) الكتاب ٤١٠/١-٤١١ ، وقبله قول سيويوه : «أنَّ العرب لا تقول . . .» .

البيت ، وكان الأصل : ذهبتُ في الشام ، ودخلتُ في البيت ، وأنشد سيبويه
لساعدة بن جُوَيَّة :

لَدَنْ بِهِزُ الكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ^١

فالأصل : في الطريق ، ثم حُذِفَ الجارُ ، وكذلك ، قنا وعوارضُ في قول عامر بن
الطفيل ، أنشده سيبويه :

فَلَا بَغْيَيْنُكُمْ قَنَاءَ وَعَوَارِضًا وَلَا قَبْلَنَ الْخَيْلِ لَابَةً ضَرْغَدِ^٢

لكنَّ الظاهرَ من نصبه عند الناظم ليس على الظرفية ، بل على إسقاط الجار ؛ إذ لو
كان على الظرفية لم يَقُلْ : «وما يقبله المكانُ إِلَّا مُبْهَمًا» لقوله ذلك سماعاً ، وأيضاً
فقد قال في حَدِّ الظرف : «ضُمْنَا في بإطراد» فأخرج غيرَ الْمُطَرَّد . وهذا ليس
بمُطَرَّد كما تَقَدَّمَ ، فلا يكون ظرفاً . فالقابلية في قوله : «وما يقبله المكان» مطلقةٌ في
القياس والسماع معاً . وهنا يظهر أنَّ نصبَ هذه الأشياء عنده ليس على الظرفية
كما قاله الشلويُّن تأويلاً على سيبويه ، وليس مذهب سيبويه . ومع ذلك فهو
مَذْهَبٌ مرجوح ؛ فإنَّها كسائر الأسماء التي يتعدَّى إليها الفعل بحرف الجر من
غَيْرِ أَنْ يَطْرُدَ إسقاطه كمررتُ زيداً ، فإنَّ نَصْبَهُ على إسقاط الجار لا على الظرفية
فكذلك هذا . ويُعَدُّ فعلى هذا الكلام سؤالان :

أحدهما : أنَّ قوله : «وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك إلى آخره» ليس على إطلاقه ، بل

(١) الكتاب ٣٦/١ ، والشاهد في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، نوادر أبي زيد ص ١٦٧ ،
الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، المرتجل ص ١٥٨ مكرر ،
الإفصاح للفارقي ص ٢٤٣ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، شرح أبياته ٩/١ ،
التصریح ٣١٢/١ ، خزنة الأدب ٤٧٤/١ .

(٢) الكتاب ١٦٣/١ ، ٢١٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٤٦/١ ، والشاهد في ديوان عامر بن
الطفيل ص ١٤٤ ، المفضليات ص ٣٦٣ ، الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٨/٢ ،
أسرار العربية ص ١٨٠ ، خزنة الأدب ٤٧٠/١ .

اسم الزمان أو المكان إن كان ظاهراً فكما قال ، وإن كان ضميراً فلا ينصبه على الظرفية فعله الواقع فيه ، بل يلزم جرّه بالحرف ، فتقول : يوم الجمعة سرت فيه ، ومكانك قعدت فيه ، ولا تقول سرته ولا قعدته ، وهو على ظرفيته ، وإنما يقال ذلك على تصديره مفعولاً به على الاتساع كقوله :

ويوم شهدناه سليماً وعامراً^٢

/ ١٤٩ / وقول الآخر أنشده سيبويه :

طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرِيِّ زَادَ الْكَسِيلَ^٣

هو على هذا التقدير كما تقول : سير يوم الجمعة ، وولد له ستون عاماً ، وجلس مكانك ، وإطلاقه يومهم أنك تقول : سرته وقعدته على حقيقة الظرفية ، وذلك غير صحيح .

والثاني : أنه ذكر (في) في ظرف المكان المشتق ، ولم يذكره هو ولا غيره في ظرف الزمان ، وكان من الحق ذكره ، فإنك كما تقول : قعدت مقعداً ، تريد المكان ، فكذلك تقول : قعدت مقعداً تريد الزمان ، ولا فرق بينهما في صحة

(١) في الأصل : (صحت) ، وكتب بإزائها في الهامش ما أثبت .

(٢) لرجل من بني عامر ، وتماحه :

• قليل سوى الطعن النihal نوافله •

والشاهد في الكتاب ١٧٨/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، الكامل ٢١/١ ، التبصرة ٣٠٨/١ ،

٥٢٩ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ ، ١٨٦ ، شرح المفصل ٤٥/٢ ، ٤٦ .

(٣) البيت في حواشي ص ٣٩٠ من ديوان الشماخ من أرجوزة لابن أخيه جبار بن جزء بن ضرار

في سياق قصة ذكرت ثمة ، وهو أيضاً في الكتاب ١٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي

١٢/١-١٣ ، معاني القرآن ٢٨٠/٢ ، مجالس نعلب ١٢٦/١ ، الإيضاح ص ١٨٦ ،

المقتصد ٦٥٠/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٥-١٧٦ ، أمالي ابن الشجري

٢٥٠/٢ ، خزنة الأدب ١٧٢/٢ ، ٧٤ ، ٧٧٤/٣ .

تقدير في ، ونصبه على الظرفية ، فكان إهماله لذلك هو وغيره إهمالاً لأمر قياسي ضروري ؛ إذ لا فرق بينهما في القياس ، ولا في الحكم ، ولا في الاستعمال فكان ذكْرُ الزمان المشتق لازماً كما لزم في المكان^١ .

والجواب عن الأول : أن اسم المكان أو الزمان في الحقيقة إنما هو الظاهر ، وأما الضمير فكناية عن ذلك الظاهر ، وليس به فكأنه أراد الظاهر لا الضمير ، وعلى ذلك يصح كلامه ، أو يقال : إن الإضمار من عوارض الكلام اللاحقة للأسماء فالناظم إنما تكلم عن الأصل ، ولم يتعرض للتحرُّز ممَّا يعرض فيه ، فلذلك أطلق القول في قبول الظرفية حسب ما فصل . والله أعلم .

وعن الثاني : أن السؤال ظاهرُ الوجود على المتأخرين من النحويين الذين يذكرون في أقسام ظرف المكان المشتق ولا يذكرونه في أقسام ظرف الزمان ، وأما الناظم فلا يرد عليه ؛ إذ لم يُقسَّم ظرف الزمان بل أجمل القول فيه ، فيمكن أن يريد إدخاله فلا يتحتم السؤال عليه . والله أعلم . وفي كلامه إشارة إلى مسألة من الاشتقاق ، وذلك قوله : «وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى» فظاهره أن اسم المكان هنا مشتق من الفعل لا من المصدر ، وهي مسألة تحتمل الخلاف من مسألة اشتقاق الصفة ، فالجاري على قول الناظم هنالك خلاف هذا الظاهر ، وأن اسم المكان مشتق من المصدر ، والقائل هناك باشتقاق الصفة من الفعل يقول بظاهر هذا ، فإن حملنا مذهب الناظم هنا على ظاهره كان كالتناقض^٢ ؛ إذ قد تقرر هناك أن من حقيقة المشتق أن يفيد المشتق منه وزيادة : هي فائدة الاشتقاق . واسم المكان هنا لا يفيد معنى الفعل

(١) أشار الأزهري في التصريح ٣٤١/١ إلى هذا المأخذ نقلاً عن الشاطبي .

(٢) انظر الاعتراض في منهج السالك ص ١٥٠ وفيه : «إلا أن يريد بالفعل المصدر فيصح ، إلا أن قوله : «كمرمى من رمى» يعده ؛ لأنه يعني : مرمى مصوغ من رمى» ، وانظر توضيح المقاصد ٩٣/٢ .

على تمامه لسقوط دلالة على الزمان المعين ، كالصفة من كل وجه ، وهو دليله على اشتقاق الصفة من المصدر لا من الفعل ، فإذا كان هنا يختار اشتقاق اسم المكان من الفعل فقد ارتكب أن المشتق لا يلزم أن يفيد معنى المشتق منه . وذلك تناقض ظاهر ، ولو كان قائلاً في الصفة بما يظهر منه هنا لكان له وجه من القياس ؛ لأنَّ القائلَ باشتقاق الصفة من الفعل يحتجُّ بأنَّها قد جرت في أحكامها على الفعل فعملت عمله ونبتت على وزانه ، وانحطت عن درجته في قوَّة العمل ؛ إذ الفعل يعمل بلا شرط ، والصفة لا تعمل إلا بشرط ، وأيضاً فسقوط الدلالة على الزمان المعين غير ضار ، لأنَّ الدالَّ عليه الصيغة في / الفعل وهي قد عُدِمَت في الصفة ، فلا يلزم أن يدلَّ الفرع المشتقُّ إلا على ما يبقى الدالَّ عليه في الفرع ، وهكذا يقول هنا مَنْ يدَّعي أن اسم المكان مشتقُّ من الفعل ؛ لأنه جارٍ على الفعل المضارع ، ألا ترى أن المضارع في الثلاثي إذا كان على يَفْعَلُ بكسر العين كان اسم المكان على مَفْعِل كَيَضْرِبُ ومَضْرِب ، وإن كان على يَفْعَلُ - بفتح العين - كان اسمُ المكان على مَفْعَل كَيَذْبَح ، ومَذْبَح ، وما خرج عن ذلك فَلِعَلِّمِ اقتضت ذلك ، فصار اسمُ المكان مع الفعل كالصفة معه ، فالذي يقال هنالك يقال مثله هنا ، فقد كان هذا ممّا يمكن الاحتجاج به لظاهر كلامه هنا لولا ما يلزمه بين المذهبين من ظاهر التناقض . والأولى أن يعتذر له عن أحد الموضعين ، ويُردُّ إلى الموضع الآخر . وقد وجدنا الموضع الأول في باب المفعول المطلق مقصودَ الذكر منبهاً عليه ، منصوباً على مخالفتِهِ لغيره فيه ، ووجدنا هذا الموضع محتملاً لمثل ذلك ، ولأنَّ يريد الاجتماع مع الفعل في الاشتقاق ، لا أنَّه فرع عنه لحاجته إلى ذكره ذلك في عمل الفعل فيه ، لكنَّه أطلق عليه أنَّه صيغٌ منه مجازاً ، واتساعاً في العبارة . ومثل هذا يُغْتَفَرُ لمثله إذا كان قد قرَّرَ الحقَّ عنده في المسألة ، وبَيَّنَّ

(١) سقطت (منه) من الأصل .

(٢) في الأصل : (يفتقر) ، تصحيف .

مذهبه فيها ، وإنما الذي لا يُعْتَفَرُ له أن يطلق مثل هذه العبارة من غير أن يكون قد بيّن وجه المسألة في الكتاب أصلاً ، فلا تناقض في كلامه إذا حملنا عبارته هنا على التسامح . والجمع بين الكلامين ولو بوجه ما أولى . والله أعلم .

ولما كان القسم الأخير من أقسام المبهم وهو المشتق لا ينتصب ظرفاً مع كل فعل ، وإن فُرض وقوعه فيه ، بل له اختصاص ببعض الأفعال دون بعض أخذ يبين ذلك فقال :

وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما في أصله معه اجتماع

ذا : إشارة إلى أقرب مذكور ، وهو ما صيغ من الفعل كمرمى من رمى ، ويريد أن من شرط كون هذا القسم مقيساً أن يقع ظرفاً للفعل الذي اجتمع معه في أصله ، وأصله الحروف الأول التي بُني منها ، ومعنى ذلك أن يكون العامل فيه إما الفعل المشتق من مصدره نحو : قعدت مَقْعَدَ زيد ، وقمت مقامك ، أو اسم فاعله أو اسم مفعوله نحو : أنا قاعدٌ مَقْعَدُكَ ، وزيد مُقَامُ مَقَامِ عمرو ، ونحو ذلك ، فلو لم يجتمع اسم المكان مع عامله في أصله لم يصح عمله فيه قياساً ، فلو قلت : قعدتُ مَقَامَ زيدٍ ، واعتكافك مَقْعَدَ عمرو لم يَجُز ؛ لأنَّ العامل لم يجتمع مع اسم المكان في الحروف الأول التي هي أصله . وفي هذا الكلام إشارة إلى ثلاث مسائل :

إحداها : أنه قد يأتي مثل : اعتكافك مَقْعَدَ زيد سماعاً لقوله : «وشرط كون ذا مقيساً» ، ولم يقل : «وشرط وجود ذا» فدلَّ على أنه قد يجيء ويكون غير مقيس ، وذلك نحو قولهم : هو مني منزلة الشَّعَافِ ، وهو مني منزلة الولد ، وأنت مني مَقْعَدُ القابلة ، وهو مني مَقْعَدُ الإزار ، وهو مني مَزَجَرُ الكلب ، ومناطق / ١٥١ / الثريا ، وأنشد سيبويه للأحوص :

(١) الكتاب ٤١٢/١ - ٤١٤ .

وإن بني حربٍ كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها^١
وأنشد لأبي ذؤيب الهذلي :

فوردن والعَيُوقُ مَقْعَدُ رَابِيءِ آلِ ضُرْبَاءِ خَلَفَ النجم لا يَتَلَعُ^٢

فهذه كلها ظروف مشتقة لم يعمل فيها ما شاركها في أصلها ، فلم تكثر كثرة يُقاس على مثلها ، فوقفت على السماع . قال سيويه لما ذكر هذه الأمثلة : «وليس يجوز هذا في كل شيء ، لو قلت : هو مني مَجْلِسُكَ ، ومُتَكِّأُ زَيْدٍ ، ومَرْبُطُ الفَرَسِ لم يَجُزْ ، فاستعمل من هذا ما استعملته العرب ، وأجز منه ما أجازوا»^٣ . وإنما كان مثل هذا سماعاً ، وإن كان مشتقاً ، والمشتقُ مُبْهَمٌ على ما تقدّم ؛ لأنها إذا لم يعمل فيها ما اجتمعت معه في الاشتقاق كانت مختصة لا مبهمة ، ولذلك ترجم عليها سيويه بقوله : «هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص»^٤ وذلك من حيث كانت لا تقع إلا على ما وقع فيه فعلها ؛ إذ كان التقدير : هو مني بمنزلة الشَّعَاف من القلب ، وبمنزلة الولد ، وكذا سائرُها ، هي ممّا يتعدى بالحرف ، ويُتكلَّمُ به لكنها لما كان معناها المكان ، فكأنه يقول : هو

(١) المصدر نفسه ٤١٣/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٠٦/١ ، والبيت في ديوان الأحوص ص ١٩١ مفرداً نقلاً عن الكتاب ، وينسب إلى عبد الرحمن بن حسان ، وهو في ديوانه ص ٥٢ مفرداً نقلاً عن أمالي ابن الشجري ٢٥٤/٢ ، وانظر المقتضب ٣٤٣/٤ ، الأصول ٢٤١/١ ، شرح عيون كتاب سيويه ص ٤١ ، التبصرة ٣١٠/١ .

(٢) الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٩/١ ، المقتضب ٣٤٤/٤ ، الميسر والقداح ص ١٣٣ ، المحتسب ٢٤٧/٢ ، التبصرة ٣١٠/١ ، شرح المفصل ٤١/١ . يصف حمراً وردت الماء في سحر ليل حار : «العَيُوق : كوكب بحال الثريا ، والضرباء : الذين يضربون ، والرابيء : الحافظ ، الذي يقعد خلف ضارب القداح فإذا نهّد قدح حفظه كي لا يبدل ، لا يتلّع : لا يتقدم ، ولا يتأخر» بتصرف عن شرح السكري ١٩/١-٢٠ .

(٣) الكتاب ٤١٤/١ .

(٤) المصدر نفسه ٤١٢/١ .

مني مكاناً قريباً ، ومكاناً بعيداً ، والمكان مبهم شَبَّهوها به ، وعاملوها معاملته فنصبوا .

والثانية : أنَّ كلامه صريحٌ في أنه لا يُقاسُ الظرف هنا ، وإن كان الفعل مرادفاً لما اشتُقَّ منه الظرفُ ، فلا تقول قعدت مجلساً ، ولا جلستُ مقعداً ، ولا ذهبتُ منطلقاً ، ولا ما أشبه ذلك . وقد نصَّ ابن خروف على امتناع : نَزَلَ مني مَقْعَدًا ، أو قعد مني منزلة ، لأنَّ المصدر ليس من لفظ الفعل ، واستدلَّ بقول سيبويه : «ويتعدَّى إلى ما اشتُقَّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان» فقيَّدَ تعدِّي الفعل إلى الظرف المشتقَّ بكونه مشتقاً من لفظ الفعل ، ومثل ذلك بقولك : «ذهبتُ المذهبَ البعيدَ وجلستُ مَجْلِسًا ، وقعدتُ المكانَ الذي رأيتُ»^١ وهذا يبيِّن في اشتراط ما قال الناظم ، ومنع ما عداه .

والثالثة : أنَّ تَخَلَّفَ ذلك الشرط غيرُ مقيس ، خلافاً لمن خالف فقد أجاز الأخصُّ في كتابه : مررتُ مقعدَ القابلة منك بزيد ، فيظهر من هذا أنَّه لا يقتصرُ على المواضع المسموعة حيثُ سمعت ، بل يُعدِّيها إلى غيرها ، وذلك معنى القياس ، وإذا كان كذلك فالناظم لم يُرد ذلك ؛ لأنَّه لم يَكُنْ كثرةً يقاس عليها . وعلى ذلك الأئمة ، فما رآه هو الأولى . وما في قول الناظم : «لما في أصله» واقعةٌ على العامل في الظرف ، وهو الواقع فيه ، والعائد عليها فاعلُ اجتماع ، والضمير في : (معه وأصله) عائدان على الظرف الذي أُشير إليه بذا ، كأنه قال : للمظروف الذي اجتمع مع الظرف في أصل الظرف . وأنَّ يقعَ وما بعده خبرُ قوله : (وشرطُ) .

ثم قال :

وما يُرى ظرفاً وغيرَ ظَرْفٍ فذاك ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ

(١) الكتاب ٣٥/١ .

(٢) نفسه ٣٥/١ .

/ وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم

هذا الفصل يبين فيه معنى التصرف المستعمل في الظروف في قولهم : ظرف متصرف ، و ظرف غير متصرف ، فأخبر أن تصرف الظرف أن يصح استعماله ظرفاً وغير ظرف ، أي يصح أن يعمل فيه فعله الواقع فيه ، فينتصب على تضمين معنى في ، ويصح أن يعمل فيه غير ذلك الفعل فيجري بوجوه الإعراب أو ببعضها ، لا على معنى في ، وذلك كيوم وليلة في ظروف الزمان ، فإنك تقول : سرت يوماً ، وقمت ليلة ، فينتصب نصب الظرف ، وتقول : أعجبتني يوم لقيتك فيه ، وأحببت ليلة ألقاك فيها ، وسرت بيوم ألقاك فيه ، وليلة أراك فيها ، وكذلك : أعجبتني يوم الجمعة ، وعجبت من يوم الجمعة ، ورغبت في ليلة كذا ، فاستعمال هذا فاعلاً ومفعولاً به ومجروراً بين أنه متصرف ، أي يتصرف بوجوه الإعراب . ومثال ذلك في ظرف المكان : يمين وشمال ، فإنك تقول : قعدت يمينك وقمت شمالك . فهذا ظرف ، فإذا قلت : يمينك أحسن مقعداً ، وشمالك أليق مكاناً ، ورأيت يمينك أحسن ، وشمالك أوطأ ، وملت إلى يمينك عن شمالك ، وكذلك مكان ، وذات اليمين ، وذات الشمال وما أشبهه مما شأنه أن يستعمل هكذا بوجوه الإعراب كسائر الأسماء فهو المتصرف ، وذو التصرف . فقوله : «وما يرى ظرفاً وغير ظرف» يعني في الاستعمال العربي وقوله : «ذو تصرف في العرف» يريد في عرف النحاة فإن هذه العبارة ، وهي عبارة التصرف - اصطلاحية . وهذا التعريف إحالة على السماع ؛ إذ لا يقاس التصرف أو عدمه ، ولا فيه علة توجب القياس ، فإن أسماء الأماكن محصورة ، والأسماء المحمولة عليها قليلة ، وقد جعلها سيويه غرائب^١ . والمصادر وإن كثرت بعض كثرة في الظروف فإنها نائبة عنها ، وقليلة لا يقاس عليها فمن هنا أحال في تصرفها على السماع . والله أعلم .

(١) الكتاب ٤١١/١ .

ثم قال : (وَعَبَّرَ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ) إلى آخره يعني أَنَّ ما كان لازماً لطريقة واحدة فلم يستعمل إلا على وجه واحد ، ظَرْفًا مَثَلًا ، ولم يُؤْتَ به غيرَ ظرف فهو غيرُ المتصرّف ، يعني في العَرَفِ الاصطلاحي ، ومثال ذلك في ظروف الزمان : سحر ، وعشاء ، وعَشِيَّة ، وضُحَى ، وضُحُوَّة ، وَعَتَمَةٌ لأوقاتِ بأعيانها، لا تقول : عَشِيَّةٌ أَفْضَلُ مِنْ ضُحُوَّةٍ ؛ ولا : أَحَبُّ عَشِيَّةٌ ، ولا ما أشبه ذلك ، وأنت تريد أوقاتاً بأعيانها ، فلو كانت نكراتٍ لتصرّفت ، وكذلك بُعِيدَاتِ بَيْنٍ^١ ، وصباحَ مساءً ، ويومَ يومٍ ، ونحوها ، ومثاله في ظروف المكان : مَعَ ، وَبَيْنَ بَيْنٍ ، وَوَسْطَ ساكنِ السين ، وما أشبه ذلك . ومستندُ عدم التصرّف السماعُ كما مرَّ ، فما رَأَيْنَا العَرَبَ استعملته على وجوه سَمِينَاهُ متصرّفاً^٢ ، وما رَأَيْنَاهُ قصرته على طريقة واحدة / ظننا بأنه عندها كذلك فسمّيناهُ غيرَ متصرّف . / ١٥٣/

وَيَتَعَلَّقُ بِكَلَامِ النَّاظِمِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ :

إحداها : أَنَّ ظَرْفَ الزمانِ بِحَسَبِ التَّصَرُّفِ ، وعدمه ، والانصراف وعدمه أربعة أقسام : متصرّف منصرف ، ومقابلُهُ ، ومتصرّف غير منصرف وعكسه .

فالأول : كل ما كان من أسماء الزمان غير معيّن أو بالألف واللام ، أو بالإضافة ، مثل : سرتُ يوماً ، وسرتُ يومَ الجمعة ، واليومَ الذي تعلم .

والثاني : سحر إذا كان ليوم بعينه ، نحو : سرتُ يومَ الجمعة سَحَرَ .

والثالث : غُدُوَّة . وبُكْرَةٌ من يوم بعينه ، نحو : لقيته يومَ الجمعة ، غُدُوَّةً أو بُكْرَةً ، فهذا يتصرّف ، فنقول : موعذك غدوةً ، وإنَّ بكرة موعدهم كما تقول في القسم الأول : عجبت من يومِ الجمعة ، واليومُ مباركٌ .

والرابع : نحو ضُحَىً وصباحاً ومساءً وعشاءً لأوقات بأعيانها ، تقول : لقيته

(١) في الصحاح (بعد) ٤٤٨/٢-٤٤٩ «قولهم : رأيتُه بُعِيدَاتِ بَيْنٍ ، أي بُعيد فراقٍ ، وذلك إذا

كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه» .

(٢) كذا في الأصلين .

يومَ الجمعة ضحى ، وصباحاً ومساءً ، ولا تقول : موعِدُكَ صباحٌ ولا ما لقيته مذ
مساءً ، ولا نحو ذلك ما لا تقول في القسم الثاني : موعِدُكَ سَحَرٌ ولا ما لقيته مذ
سَحَرٌ ، ولا ما أشبه ذلك .

وظرف المكان أيضاً ينقسم بحسب التصرف وعدمه - على ما قسمه المؤلف
في التسهيل - أربعة أقسام : كثيرُ التَّصَرُّفِ ، ومتوسطه ، ونادره ، وعديمه .
فالأول : كمكان ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال ، وقد تقدّم
تمثيله .

والثاني : كوراء وقُدَّام وخلف وأمام وأسفل ، وذلك قولك : أَمَامُكَ أَوْسَعُ
لك ، ووراءُكَ أَوْسَعُ لك ، وجَلِيسُ قُدَّامُكَ وأَمَامُكَ ، ومن ذلك ما أنشد سيبويه
من قول لبيد :

فَعَدَّتْ كَلَا الْفَرَجَيْنِ نَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلِي لِمَخَافَةِ خَلْفِهَا وَأَمَامُهَا^١
وقرأ بعض القراء : ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ﴾^٢ . ومن هذا القسم (بين) عنده
كقول الله تعالى : ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾^٣ وقال عبدالله بن عمر في سالم

(١) الكتاب ٤٠٧/١ ، وديوانه ص ٣١١ ، والمقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، إصلاح المنطق ص
٧٧ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ، إيضاح ص
١٨٧ ، المقتصد ٦٥٣/١ ، البصرة ٣١٢/١ ، ٥٢٨ ، الإنصاح للفارقي ص ٣٣٥ ، أمالي
ابن الشجري ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ .
وفي الأصل ، واللسان (فرج) : قعدت بقاف فعين مهمله ، وهو خطأ ، والرواية المشهورة
(فعدت) بموحدين ، و(فعدت) بموحدة فمهمله رواية تهذيب اللغة ٣٠٩/١٠ ،
٦٣٩/١٥ .

(٢) سورة الأنفال آية ٤٢ في قراءة زيد برفع (أسفل) كما في البحر المحيط ٥٠٠/٤ ، وفي إعراب
القرآن للنحاس ٦٧٨/١ : «وأجاز الأخفش والكسائي والقراء : والركب أسفل منكم ، أي :
أشد تسفلاً منكم» ، وانظر معجم القراءات القرآنية ٤٥٢/٢ .
(٣) الكهف آية ٧٨ .

ابنه رضي الله عنهم أجمعين :

يلومونني في سالم وألومهم وجلدة بين العين والأنف سالم^١
والثالث : كدونَ وحيثُ ، فالأكثر هنا النصب على الظرفية ، ومن التصرف في
حيثُ قول زهير بن أبي سلمى :

فشدَّ ولم يُفزع بيوتَ كثيرةٍ لدى حيثُ أَلقت رَحَلَهَا أم قَشَعَم^٢
ومنه في دون قول الشاعر :

ألم تريا أنِّي حميتُ حقيقتي وبارشتُ حدَّ الموتِ والموتُ دُونُهَا^٣
وأنشد لذي الرمة :

وغيراءَ يَحْمِي دُونَهَا ما وراءَها ولا يَخْطِئُهَا الدهرَ إلا مُخَاطِرُ^٤
والرابع : كَمَعَ ، ويُنَيِّنَ لا يجوز في هذا إلا النصب على الظرفية .

والثانية : أنَّه يظهر من كلامه أنَّ العديم التصرف هو : ما لم يُستعمل في

(١) البيت في المعارف ص ١٨٦ ، الأمل ١/١٥ ، سير أعلام النبلاء ٤/٤٦٠ ، وسالم بن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - ابن أمة فكان عبد الله يلام في حبه ، وكان سالم من أفاضل أحفاد الصحابة روي عن الإمام مالك رحمه الله قوله : «لم يكن أحد في زمان سالم أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد ، والفضل ، والعيش منه» له ترجمة ضافية في سير أعلام النبلاء ٤/٤٥٧-٤٦٧ .

(٢) ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٢٧٧ ، شرح القصائد التسع ١/٣٣٨ .

(٣) من أبيات لموسى بن جابر الحنفي في الحماسة ١/٢١٥ ، شرحها للمرزوقي ١/٣٧١ ، التذكرة السعدية ١/١٠٠ ، والشاهد في شرح شذور الذهب ص ٨١ ، المقاصد النحوية ٢/٣١٥ ، التصريح ١/٢٢٥ . مع الهوامع ٣/٢٠٩ .

(٤) ديوانه ص ٣٣٣ ، والبيت في شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ١/١٦٥ ، وعدّه من شواهد سيبويه ، وليس في الكتاب المطبوع . والشاهد في مع الهوامع ٣/٢٠٩ .

[غير^١] النصب على الظرفية فإذا ما جرَّ بحرف ليس بعديم التصرف ، بل هو متصرف ، ولو كان الجار من كغيرها من حروف الجر نحو إلى وفي وعن ، ونحوها . وهذا الرأي مخالف لما ذهب إليه في التسهيل من التفرقة بين من غيرها من الحروف الجارة ، فإنَّ الجرَّ بمن عنده ليس بدليل على التصرف ، بخلاف الجر بفي ، وإلى ، ونحوهما ، فقال هناك : «فإن جاز أن يُخبر عنه أو يُجرَّ بغير من فمتصرف وإن / لا فغير متصرف»^٢ . وبَيَّن ذلك في الشرح فقال : «وبدخول /١٥٤/ إلى على متى يُعلَّم أنَّها ظرف متصرف ؛ فلذلك أجاز سيبويه أن يقال : يوم كذا بالرفع لمن قال : متى سير عليه ؟ على تقدير : أيُّ الأحيان سير عليه ، برفع أي ، وقال سيبويه : «والرفع في جميع هذا عربي كثير جيد ، في لغة جميع العرب على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز ، يكون على كم غير ظرف ، وعلى متى غير ظرف»^٣ . هذا نصّه . قال ابن مالك : «ولا يُحكَّم بتصرف ما يجر بمن وحدها كعند وقبل ويُعدُّ لأنَّ من كثرت زيادتها ، فلم يُعدَّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف ، بخلاف غيرها كمذ ، وحتى ، وفي ، وإلى ، وعن ، وعلى»^٤ انتهى ، وما عوِّل عليه في التسهيل - وقد يشير إليها [كلامه هنا]^٥ - طريقة ابن خروف^٦ ، وأما غيره فدخول حرف الجر عندهم دليل على التصرف ، بل هو

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام من س .

(٢) التسهيل ص ٩١ .

(٣) في الأصل : «ومدخل» والتصويب من س ، وشرح التسهيل .

(٤) سقطت (قال) من س .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٩/٢ ، وانظر الكتاب ٢١٦/١ .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٩/٢ .

(٧) تكلمة يلتزم بنحوها الكلام .

(٨) في شرح الجمل لابن خروف ل ٣٤ قوله : «وغير متصرف ، وهو الذي لا يخرج عن الظرف ، ولا يدخله رفع ولا نصب ولا جر» ولم يستثن الجر بمن .

التصريف . وهو ظاهر كلام سيويه ، فإنه قال : «وتقول سير عليه أيمن وأشمل ، وسير عليه اليمين والشمال ؛ لأنه يَمَكُن . تقول : على اليمين وعلى الشمال ، ودارك اليمين ، ودارك الشمال»^١ ثم أنشد بيت أبي النجم :

يأتي لها من أيمن وأشمل^٢

قال السيرافي : «واستدل بالجر على جواز الرفع ؛ لأن كل ما جاز أن تدخل حروف الجر عليه من الظروف كان متمكناً ، وجاز أن يرفع» . قال ابن خروف : «ليس بشاهد قوي ، لأن من تدخل على جميع الظروف المتمكنة وغير المتمكنة ، كجئت من عنده» فهما طريقتان للنحوين في تعريف التصريف من غيره . وسيويه موافق لظاهر هذا النظم ، ولذلك لم يكن تأويل ابن مالك عليه في الشرح ظاهراً إذ جعل رأي سيويه في تصريف متى مبنياً على جواز جرّها إلى دون جرّها بمن ، فاستدلّاه على التصريف بيت أبي النجم يرفع ذلك ، وأيضاً فإن سيويه جعل سوى وسواء من قبيل الظروف العديمة التصريف وجعل جرّها بمن تصرفاً خاصاً بالشعر ، فقال في باب ما يحتمل الشعر : «وجعلوا ما لا يجري من الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرّار بن سلامة العجلي :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوانا»^٣

(١) الكتاب ٢٢١/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢١/١ ، ٢٩٠/٢ ، ٦٠٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١٥/٢ ، والبيت في ديوانه ص ١٩٠ ، النوادر ص ٤٥٩ ، الخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ، النصف ٦١/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠٦/١ ، الإنصاف ٤٠٦/١ ، شرح المفصل ٤١/٥ ، ٩٢/٩ .

(٣) الكتاب ٣١/١ ، والشاهد فيه ٤٠٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، المقتضب ٣٥٠/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ ، شرح ابن عقيل ٦١٢/١ ، المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .

فجعل الجر بمن تصرفاً ثم قال : «فعلوا ذلك لأن معنى سَوَاء معنى غير»^١ فقد تَبَيَّنَ أَنَّ مِنْ عنده كإلى وغيرها من حروف الجر ، ولم يقل ذلك سبويه إلا بعد تحقق أَنَّ لا فَرَقَ بين حروف الجر في ذلك ، وكون بعض الحروف يكثر في الدخول على الظروف أو يقل أمر آخر لا يقدح في ادعاء التصرف بدخوله إلا أَنَّ من الظروف ما يقل التصرف فيه فلا يتعدى به محل السماع ، ومنها ما يكثر ذلك فيه ، فيُحَكَّمُ له بحكم التصرف على الإطلاق ، وقد قسم هو الظرف المكاني إلى الأقسام الأربعة ، فإذا وجدنا ظرفاً دخلت عليه مِنْ حكمنا بتصرفه في ذلك الموضع ، فإن توارد عليه تصرف آخر وكَثُرَ ذلك فيه أطلقنا القياس فيه ، وإلا وقفنا القياس / وتلقينا السماع بالقبول في موضعه ، وعلى هذا نقول : إِنَّ ما كَثُرَ دخول مِنْ عليه دون غيرها كثرةً يُتَعَدَّى بها محلّها جعلنا التصرف فيه بِمَنْ دون غيرها قياساً ، كحيثُ فَإِنَّ دخول مِنْ عليها كثيراً جداً بحيث لا يتوقف استعمال من معها على السماع ، بخلاف دخول لدى عليها فإنه نادر فلا نقيسه بل نَقْفُهُ على مثل :

* لدى حيثُ أُلْفِضَتْ رحلها أم قَشَعَم *

وكذلك دون في استعمالها فاعلاً وخبراً بنفسها ، وهذا ظاهر جداً . وإذا تَبَيَّنَ هذا صار الخلاف لفظياً في تسمية ما جَرَّ بِمَنْ دون غيرها متصرفاً ، فالناظم ومن رأى رأيه هنا يُسَمَّى ما جَرَّ بِمَنْ أو غيرها مُتَصَرِّفاً من حيثُ أُخْرِجَ عن النصب على الظرفية ، ولكن لا يسمّيه متصرفاً بإطلاق ، بل تصرفت العرب فيه على الجملة . وهذا التصرف قد يكون قياساً في محله إذا كَثُرَ ، وقد لا يكون كذلك . ولا يكون متصرفاً بإطلاق في الحكم بالجر بِمَنْ وحدها ، ولا بإلى أو غيرها وحدها ، بل لا بُدَّ من ضمايم آخر ، كتنكيره ، وتعريفه ، واستعماله فاعلاً أو مفعولاً وما أشبه ذلك ، فهي قرائن منضمة بمجموعها يُحَكَّمُ على الظرف بالتصرف المطلق ، وهو ظاهر كلام سبويه إذا جُمِعَ أوله

(١) الكتاب ٣٢/١ .

وآخره ؛ ولهذا لما استشهد سيويه بقوله :

* يأتي لها من أيمنٍ وأشمل *

ضَعَفَ ذلك ابنُ خروفٍ ظناً أنَّه أتى به دليلاً مستقلاً على التصرف بإطلاق ، وليس كذلك ثم قال : « والشاهد القوي تصرفه ، وتعريفه ، وتنكيره » وما قال لا ينكره سيويه بل هو قوله ، لكنه ادَّعى أنَّ الجرَّ تصرفٌ في نفسه كيف كان ، فإذا انضمَّ إلى غيره من وجوه التصرف حُكِمَ على الكلمة بذلك قياساً ، وقد لا يُنكر هذا ابنُ خروفٍ ، فيرجعُ الخلافُ إلى الوفاق ، وبصير كلامُ الناظم هنا موافقاً لكلامهم ؛ ولذلك قال : « فذاك ذو تصرفٍ » ولم يقل : فذاك متصرفٌ ؛ لأنَّ ما حصل له التصرف سماعاً في بعض المواضع يطلق عليه أنَّه ذو تصرفٍ ، ولا يطلق عليه أنَّه متصرفٌ ، لأنَّ لفظ المتصرف يختصُّ بما حصل له كماله ، وليس كذلك ذو التصرف لإطلاقه على من حصل له كماله وبعضه ، فقد تبيَّن صحة ما في هذا النظم ، فإنَّ قصد في التسهيل هذا المعنى ، وأنَّ المجرور بمن لا يلزم أن يكون متصرفاً بإطلاق فصحيح ، وإنَّ أراد أنَّه حالة الجر غير متصرف فغير صحيح ، والله أعلم .

والمسألة الثالثة : أنَّ قوله : « وغيرُ ذي التصرف الذي لزم . . . » إلى آخره تعريفٌ إجمالي للظرف وغيره ، فليس « غيرُ » في كلامه واقعاً على الظرف بخصوصه ، بل عليه وعلى غيره بدليل قوله : « أو شبهها من الكلم » فكأنَّه يقول : غيرُ المتصرف من الكلم العربية ما لزم حالة واحدة ، وطريقة واحدة من ظرفية أو شبهها ، ويكون قوله : « من الكلم » راجعاً إلى غير ذي التصرف / حالاً منه ، وحصل في مُضَمَّن ذلك التعريفُ بالظرف غير المتصرف ، وقد مرَّ شرحه والتعريف بغيره أيضاً كان اسماً غير ظرف أو فعلاً .

أمَّا الحرفُ فلا مدخلُ له هنا في ذلك المعنى جُملةً ، وعند ذلك يتعيَّنُ التنبيهُ

(١) سقطت (لما) من س .

على غير المتصرف ممّا سوى الظرف ، فأمّا الأسماء فمنها ما لزم النصب على المصدرية كسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ ، وَعَمَرَكَ اللَّهُ ، وَلَيْكَ وَسَعْدِيكَ ، وحنانيك وما أشبه ذلك ممّا هو مذكور في الكتاب^١ ، وفي المطولات ، ومنها ما لزم النداء فلا يستعمل في غيره كَمَلَأْمَانٍ وَمَخْبَثَانِ^٢ ، وَقُلْ وَقُلَّةٌ ، وما أشبه ذلك ، فجملة هذه وما كان نحوها تُسَمَّى غير متصرفة ؛ للزومها طريقة واحدة . وأمّا الأفعال فمنها عسى ، ونعم ، ونسّ وفعل التعجب نحو : ما أَحْسَنَهُ وأحسين به فهي أيضاً غير متصرفة للزومها طريقة واحدة ، وقد تقدّم وجهها الاصطلاح في تصرف الأفعال ، وعدم تصرفها عند النحويين ، والذي أراده هنا هذا المشار إليه لا الذي يشاكل قولهم : سَقِطَ في يده^٣ ، وعلى ذلك كلامه في هذا النظم ، والله أعلم .

وقد ينبو عن مكانٍ مَصْدَرُ وذاك في ظرفِ الزمانِ يَكْثُرُ

هذا فصل يذكر فيه نيابة المصدر عن الظرفين : ظرف الزمان وظرف المكان ، فإنّ العرب فعلت ذلك في كلامها اتساعاً واتكالاً على فهم المعنى ، واختصاراً حتى كأنّ الموضع من باب حَذَفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

فأمّا ظرفُ المكانِ فَبَيَّنَ أَنَّ ذلك فيه قليلٌ بقوله : «وقد ينبو عن مكانٍ مصدر» لأنّ قد تفيد التقليل فَمِنْ ذلك : هو قُرْبُكَ ، وهو وَزْنُ الجبلِ ، وَزِنَةُ الجبلِ أي هو : في مكانٍ قُرْبِكَ ، وفي مكانٍ وَزْنِ الجبلِ أي مسامته ، وفي مكانٍ زِنَتِهِ ، ومنه : هو صَدَدُكَ أي : قصدك ، وهو قُرَابَتُكَ ، وَسَقِيكَ أي قربك^٤ . وهو قليل كما ذَكَرَ .

وأمّا ظرف الزمان فيكثر فيه نيابة المصدر عنه ، وهو قوله : «وذاك في ظرف

(١) الكتاب ٣٢٢/١ ، ٣٤٨ ، وقد تقدّم هذا في باب المفعول المطلق .

(٢) من اللؤم والخبث ، وانظر ما سيأتي في باب «أسماء لازمت النداء» .

(٣) أي : نديم .

(٤) انظر الكتاب ٤١١/١ .

الزمان يَكْثُرُ» والإشارة إلى معنى النيابة المفهوم من قوله : «ينوب» فإنَّ اسم الإشارة كإعادة الضمير في ذلك ، وقد بَوَّبَ سيبويه على هذا المعنى فقال : «هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار»^١ وأتى لذلك بأمثلة كقوله : متى سير عليه ؟ فتقول : مَقْدَمَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، وخلافةَ فلان ، وصلاةَ العصر ، والتقدير : زَمَنَ مَقْدَمَ الحاج ، وحينَ خفوقِ النجم ، وزَمَنَ خلافةَ فلان ، لكنهم حذفوا الظرف وأقاموا المصدر مقامه توسعاً واختصاراً ، وقال أيضاً : «تقول سير عليه مَبْعَثُ الجيوش ، ومَضْرِبُ الشُّول ، وأنشد لحميد الأرقط :

وما هي إلَّا في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغَارَ ابنِ هَمَامٍ على حَيٍّ خَثَعَمًا^٢

وأنشد غيره لذي الرُّمة :

تقول عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتْرَوِّحًا على بابها من عند رَحْلِي وغادِيَا^٣

وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان ، وقليلًا في ظروف المكان ، لقُرْبِ ظرف الزمان من / المصدر ، وبُعْدِ ظرف المكان منه ألا ترى أنَّ الزمان شارك المصدر في / ١٥٧/ دلالة الفعل عليهما ، فهو يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، وأنَّ الزمانَ : مُضَيُّ الليل والنهار كما قال سيبويه^٤ ، وإذا نظرتَ إلى الماضي وجدته

(١) الكتاب ٢٢٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٣٤-٢٣٥ ، والبيت فيه منسوب لحميد بن ثور ، وكذا في شرح أبياته لابن السرياني ٣٤٧/١ ، وليس في ديوانه ، وينسب لمزاحم وليس في شعره ، ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب ص ٨٤-٨٥ إلى الطماح بن عامر العقيلي ، وانظر الكامل ١١٨/١ ، المختضب ١٢١/٢ ، الخصائص ٢٠٨/٢ ، التبصرة ٣١٠/١ ، ٧٨٢/٢ ، الإقتضاب ١٩٧/١ ، شرح المفصل ١٠٩/٦ .

(٣) ديوانه ص ٧٣٢ ، الكامل ٢٦٩/١ ، الموشح ص ٢٩١ ، المختضب ٢٦٦/٢ ، مغنى اللبيب ص ٦٣ ، شرح أبياته ٢١٩/١ .

(٤) الكتاب ٣٧/١ .

مصدراً ، وهو مراد الزجاجي بقوله : «الزمان حَرَكََةُ الفَّلَكِ ، والفعل حَرَكََةُ الفاعلين»^١ بخلاف ظرف المكان فإنه لم يُثَبِّتْ له فعل ، ولم يكن للفعل دلالة عليه ، وأيضاً فهو أشبه بالأناسي كما قال سيبويه قال : «ألا تراهم يختصونها بأسماء كزريد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ، وتكون منها خِلْقٌ لا تكون لكل مكان ولا فيه ، كالجبل ، والوادي ، والبحر . والدهر ليس كذلك . والأماكن لها جُثَّةٌ ، وإنما الدهر مُضَيٌّ الليل والنهار»^٢ فلما كان لظرف الزمان هذا القرب من المصدر كثر قيامه مقامه ، ولما كان لظرف المكان هذا البُعدُ من المصدر حَصَلَ بينهما من التباين ما بُعد به أحدهما من أن يقوم مقام الآخر إلا أن المكان لما كان لازماً للمصدر لزوماً خارجياً ، لأنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من مكان يقع فيه راعوا هذا المقدار من القرب ، فعاملوا المكانَ معاملةَ الزمان بحيث لا يقوى في ذلك قوته ، ولا يبلغ رُتَبَتَهُ ، فكان إقامة المصدرِ مُقَامَ المكان قليلاً . والله أعلم . وفي قوله : «وقد ينبُ عن مكانٍ مصدر» ما يدلُّ على عدم القياس ، وإن كان من عادته أنه يأتي بقدر مُشْعِرَةٍ بقياس ضَعِيفٍ ، ولكنَّ هنا قرينةٌ تُشْعِرُ بخلافه ؛ إذ هو يحكي ذلك عن العرب لقوله :

«وذاك في ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ»

لأنه لا يريد أنه يكثر في استعمال القياس ، وإنما يريد يكثر في السماع ، ولم يُشْعِرْ أيضاً في نيابة المصدر عن الزمان بقياس فيَحْتَمِلُ أن يكونَ عنده موقوفاً على السماع ، وإن كثر ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ عنده قياساً ، فتقول : سير عليه طلوعُ الشمس ، وغروبُ الشمس ، وقُدُومُ الأمير ، وأذانُ الظهر ، وارتفاعُ النهار ، وانتهاءُ القتال ، واندفاعُ السيل ، ودَفْعُ الحاج ، وما أشبه ذلك .

(١) الجمل ص ٣٥ .

(٢) الكتاب ٣٦/١ - ٣٧ .

المفعول معه

هذا هو النوع الخامس من المنصوبات التي ينصبها كل فعلٍ ، وهو المفعول معه ، والناظم لم يعرفه تعريفاً مُصَرَّحاً به ، وإنما عَرَفَهُ بالمثال ، على عادته في الاتكال على الأمثلة فقال :

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولاً مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهُ

ومعنى ما قاله أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَ الْوَائِ الْمُتَصِفَةِ بِمِثْلِ مَا اتَّصَفَتْ بِهِ الْوَائِ فِي قَوْلِكَ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ ، وهذه الواو في المثال لها وصفان :

أحدهما : أَنَّ مَا بَعْدَهَا صَارَ^١ مَعَهَا فِي الْمَعْنَى كَالْمَجْرُورِ بِمَعٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى بِهَا وَبِمَعٍ وَاحِدٍ ؛ لَوْ قُلْتَ : سِيرِي مَعَ الطَّرِيقِ مُسْرِعَةً كَانَ كَمَعْنَى : / سِيرِي / ١٥٨ / وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً .

والثاني : أَنَّ صَيْرُورَةً مَا بَعْدَهَا مَعَهَا بِمَعْنَى مَعَ مِنَ الْوَائِ نَفْسِهَا ، أَيِ هِيَ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى الْمَعْنَى ، لَا مِنْ أَمْرِ خَارِجٍ .

فالوصف الأول تَحَرَّرَ بِهِ مِنَ الْوَائِ الَّتِي تَكُونُ لِمَطْلُوقِ الْجَمْعِ ؛ فَإِنَّهَا لَا تُعَيَّنُ مَفْهُومَ مَعَ ، فَلَمْ تَكُنْ^٢ مُرَادَةً ، كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو .

والثاني تَحَرَّرَ بِهِ مِنَ الْمَعْطُوفِ بِالْوَائِ بَعْدَ مَا يُفْهَمُ الْمَصَاحِبَةُ كَقَوْلِكَ : أَشْرَكَتُ زَيْدًا وَعَمْرًا ، وَمَزَجْتُ الْخَلَّ وَالْعَسَلَ ، وَخَلَطْتُ الْبَرَ وَالشَّعِيرَ ؛ فَإِنَّ مَفْهُومَ مَعَ هَهُنَا حَاصِلٌ مِمَّا قَبْلَ الْوَائِ ، وَهُوَ أَشْرَكَتُ ، وَمَزَجْتُ وَخَلَطْتُ ،

(١) سَقَطَتْ (صَارَ) مِنْ س .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (فَلَمْ تَكُنْ) ، وَالصَّوَابُ مِنْ س .

وكذلك ما أشبهه . وهذان الوصفان حاصلان في مثال الناظم ، فلا بُدَّ من تقييد كلاميه بهما . فَيَنْتَظِمُ إِذَا من المجموع حدٌّ للمفعول معه ، وهو أن يقال : «هو الاسمُ التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مَعَ ، وفي اللفظ كمنصوب مُعَدَّى الهمزة»^١ . وهذا عينُ ما حَدَّه به في التسهيل . وقوله : «في نحو : سيرِي» متعلِّقٌ بتالي أو يَنْصَبُ ، ومفعولاً معه حالٌّ من تالي ، والعامل فيه ينصب ، وإنما خَصَّ هذا المثال دونَ سائر ما يَجُوزُ فيه ذلك من المثل^٢ لكونه يَتَعَيَّنُ فيه النصب ولا يجوزُ العطفُ فمعنى مَعَ في الواو فيه صريحٌ ، ويشمل مع ذلك كلُّ ما يصحُّ فيه ذلك المعنى ، وإن كان يجوزُ فيه العطفُ ، نحو : قام زيد وعمراً ، فلا يُتَوَهَّمُ أنه أخرجَ مثلَ هذا عن حكم الباب ، وإنما ذكره ليتعيَّنَ معنى الواو فيُحْمَلُ عليه ما يَتَحَمَّلُهُ ؛ لأن مراده أن ما كان معنى الواو فيه كمعناها هنا ، ولفظ ما بعدها كلفظ ما بعدها هنا ، فإنه يُحْكَمُ له بحكمه كان ذلك المعنى معيناً فيه أو محتَمِلاً له ولغيره . هذا الذي قصد بدليل كلامه في الباب . وهذا الكلام دالٌّ على أنه عنده - أعني المفعولَ معه - مقيسٌ ، لأنَّه سَوَّغَ هذا العمل ، وأجاز أن يستعمل كل ما كان نحو مثاله ، وكذلك في الأقسام الآتية ، وحكى في الشرح الاختصارَ فيه على السماع عن بعض النحويين ، وصَحَّحَ استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة^٣ . وأصل حكاية الخلاف عن الأخفش ؛ قال في قولهم (استوى الماء والخشبة)^٤ : بعض الناس يقيس عليه ، وبعضهم اقتصر على ما سُمِعَ ولا يقيس^٥ . قال الفارسي في التذكرة : «يقول من لم يقس أرى الواو حرفاً غير عامل ، كما أن إلّا حرف غير عامل فقد وصل الفعل بكل واحد منهما إلى ما بعده ، فكما لا

(١) التسهيل ص ٩٩ .

(٢) في الأصل : (المثال) ، وما أثبت من س .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٠٠/٢ .

(٤) من أمثلة سيبويه ٢٩٨/١ .

(٥) انظر الإيضاح ص ١٩٥ ، المقتصد ٦٦٤/١ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .

يقاس على إلا غير الاستثناء كذلك لا يقاس في باب استوى الماء والخشبة إلا ما سمع» قال : «والذي يقيس يقول : إن الواو حرف قد أبدل من الباء في نحو والله وبالله ، وقولك : الشاء شاة ودرهم ، أي بدرهم فلما أشبه الباء في هذا ، وقاربه في المعنى أيضاً جعله بمنزلة حرف الجرّ . قال أبو علي : «وأبو الحسن يذهب إلى أنه لا يُقاس» . وفيه أيضاً دلالة على مسألة أخرى ، وهي عدم اشتراط صحة العطف في هذا الباب ؛ لأنّ تمثيله بقوله : «سيرى والطريق» يُعين ؛ ذلك أنه لا يصحّ العطف في الطريق لفساد المعنى فكأنه / قصد بتعيين ذلك المثال التنكيث / ١٥٩/ على مُدّعي ذلك ، فقد حكى ابنُ خروف عن ابن جني أن العرب لم تستعمل هذه الواو إلا في موضع يصلح أن تقع فيه عاطفة . وهذا المعنى وقع له في الخصائص في باب شجاعة العربية^١ ، وردّه بأن سيبويه قد أجاز أن تقول : أنت أعلم ومالك^٢ ، وأكثر من ذلك ، وأنشد لكعب بن جُعيل :

فكان وإياها كحَرَآن لم يُفِقْ عن الماء إذ لاقاه حتى تَقَدَّداً^٣
وقال في شرح التسهيل : «أنكر قوله ابنُ خروف ، وهو بالإنكار حقيق ؛ فإنّ العرب استعملت الواو بمعنى مع في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها»^٤ ، قال : «والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين : أحدهما : ترك العطف فيه لفظاً [ومعنى ، والثاني : استعمال فيه العطف لمجرد اللفظ . . . فمن الأول قولهم :] استوى الماء والخشبة ، وما زلتُ

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٣) المصدر نفسه ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، الأصول ٢٥٥/١ ، الجمل ص ٣٠٧ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٣/٢ .

(٥) في الأصلين : «لفظاً نحو : استوى الماء .» وفيه نقص ظاهر . وما بين المعقوفين تكملة يلتزم بها الكلام من شرح التسهيل .

أسير والنيل ، وقوله :

« فكان وإياها كَحَرَّانَ لم يُفِقْ »

ومن الثاني قولهم : أنت أعلم ومالك ، أي : أنت أعلم مع مالك كيف تريده^١ ،
والمال معطوف في اللفظ ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر ؛ لأنَّ المال لا
يخبر عنه بأعلم^٢ ، ثم ذكر باقي التقسيم . وما قاله صحيح . فالوجه ما أشار إليه من
الجواز صَلَحَ ما بعد الواو للعطف أو لم يَصْلُح .

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِه سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْقَ

تكلم في هذين الشطرين على مسألتين : إحداهما بالقصد ، والأخرى أتى بها بحكم
الإنجرار . الأولى : أنَّ النصب الحاصل في المفعول معه هو بما سَبَقَ في أول الكلام
من الفعل أو ما أشبهه من اسم فاعل ، أو مفعول ، أو غيرهما ، فإذا قلت : سرتُ
والنيلَ ، أو استوى الماء والخشبة ، فالنصب في النيل ، والخشبة بالفعل الذي هو
سرتُ ، واستوى ، وكذلك قولك : الناقة متروكةً وفصيلها ، والماء مستوٍ
والخشبة ، وعرفتُ استواء الماء والخشبة ، حكمُ هذه حُكْمُ قولك : لو تُرِكَتِ
الناقة وفصيلها لرضعها^٣ ، واستوى الماء والخشبة . هذا إذا ظهر فعلٌ أو شِبْهُهُ
والأَقْدَرُ فعلٌ أو شِبْهُهُ كما في قولهم : مالك وزيداً ، فإنه على إضمار الملابس
وقولهم : ما أنت وزيداً ، فإنه على تقدير : ما كنت وزيداً كما سيأتي . والواو في

(١) في شرح التسهيل (تديره) . وهو الوجه ، السفر الأول ٨٨٣/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٣/٢ باختلاف يسير في بعض ألفاظه .

(٣) من أمثلة سيويه ، الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) من أمثلة سيويه أيضاً ، الكتاب ٣٠٧/١ .

(٥) في الكتاب ٣٠٣/١ : «وزعموا أنَّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً . وهو
قليل في كلام العرب .» .

هذا كله للتعدية^١ ، وليست بعاملة وهو رأي سيبويه ، والمحققين . قال سيبويه بعد ما ذكر أمثلة من الباب «والواو لم تُغَيَّر المعنى ، ولكنها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها»^٢ انتهى . وهو ظاهر ؛ لأنَّ الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ قد قَوِيَ بالتعدِّي بالواو فنَصَبَ كما تعدَّى الفعل غير المتعدِّي بالهمزة والتضعيف ، نحو : أقمتُ زيداً ، وفرحتُ ، ونظيره الاستثناء في تعدِّي ما قبل إلّا^٣ لما بعدها بواسطة إلّا في قولك : ما ضربتُ القومَ إلّا زيداً ، وجاء القومُ إلّا زيداً ، نصَّبَ الفعلُ زيداً بواسطة إلّا للمعنى الموجب لذلك^٤ ، فلا نكير في تَوَسُّطِ الواو لمعناها بين العامل والمعمول حتى يصل إليه .

/١٦٠/

والمذاهب / المخالفة للناظم أربعة :

أحدها : ما نبّه عليه بقوله لا بالواو ، وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني : أنَّ الواو هي الناصبة بنفسها^٥ .

والثاني : مذهب الزجاج : أنَّ النصبَ بإضمار فعلٍ بعد الواو كأنَّ التقدير إذا قلتَ : ما صنعت وأباك ؟ ما صنعت وأباك ؟ وجاء البردُ والطيالسة على معنى ولايسَ الطيالسة ، ونحو ذلك :

والثالث : مذهب أهل الكوفة أنَّ النصب بالمخالفة على حدِّ ما ذهبوا إليه في

(١) في س : لتعدية بسقوط إحدى اللامين .

(٢) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٣) سقطت (إلّا) من س .

(٤) في س : زيد .

(٥) سقطت (لذلك) من س .

(٦) الجمل للجرجاني ص ٢٠ ، وانظر التسهيل ص ٩٩ ، شرح الرضى على الكافية ٥١٨/١ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، مع الهوامع ٢٣٨/٣ ، التصريح ٣٤٤/١ ، وقد أخذ الجرجاني في المختص ٦٥٩/١-٦٦١ بمذهب جمهور البصريين ، واحتجَّ له ، ونقل ذلك عنه معزواً إليه الزنجاني في الكافي ٥١٩/٢ ، ولم يشر إلى ما نسبته ابن مالك ومن تلاه إليه .

نصب الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، لأنَّ ما بعد الواو لمَّا لم يصلح أنْ يَجْزِيَ على ما قبلها كقام زيد وعمرو ؛ لمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف^١ .

والرابع : مذهب الأخفش أن نصب ما بعد الواو على حَدِّ نصب مع لو وَقَعَتْ^٢ عِوَضَ الواو كما كانت غيرُ في الاستثناء منصوبةً نَصَبَ ما بعد إلّا .

فأمَّا المذهب الأول فرَدَّه في الشرح بأوجه ثلاثة :

أحدها : أنَّه لو كانت الواو هي الناصبة لم يُشترَط وجودُ الفعل أو شبهه قبلها ، ولجاز أنْ يقال : كلُّ رجلٍ وضعيته ، ونحوه نصباً ، ولما لم يجر ذلك دَلَّ على أنَّ الناصب^٣ غير الواو .

والثاني : أنَّ حرفاً يعمل النصب ، ولا يُشبهُ الفعل كإنَّ وأخواتها ، أو يشبه ما أشبه الفعل كلا التبرئة ، غيرُ موجودٍ في كلامهم . والواو لا تُشبهُ الفعل ، ولا تُشبهُ ما أشبههُ ، فدعوى العمل لها غيرُ صحيح ؛ إذ لا نظيرَ لذلك أيضاً .

والثالث : أنَّه لو كان كما قال للزم اتصالُ الضمير إذا وقع مفعولاً معه ، ولم يكن انفصاله إلّا شاذاً نحو :

* تكون وإياها بها مثلاً بعدي *

(١) انظر المذاهب في الإنصاف ٢٤٨/١ ، شرح المفصل ٢٤٨/٢ ، شرح الرضى على الكافية ٥١٩/١ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، مع الهوامع ٢٣٨/٣-٢٣٩ .

(٢) في س : (لوقت) مكان (لو وقعت) .

(٣) في س : (لا ناصب) ، تحريف .

(٤) في س : (ولا) ، تحريف .

(٥) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، صدره :

* قالت لا أنفك أأذو قصيدة *

شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، الجمل ص ٣٠٧ ، الحلل ص ٣٦٧ ، الإيضاح ص ١٩٤ ، شواهد التوضيح ص ٢٥ ، المقاصد النحوية ٢٩٥/١ ، التصريح ١٠٥/١ ن مع الهوامع ٢٣٩/٣ ، ٢١٩/١ .

ولا خلاف في وجوب الانفصال في مثل هذا .

وأما المذهب الثاني فَرَدَّه السيرافي بأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان لا يحتاج في عمله فيه إلى وسيط ، فلا معنى لدخول حرف بينهما ، وإن كان يحتاج إلى وسيط عَمِلَ بِتَوَسُّطِهِ ، نحو : ضربت زيدا وعمراً ، فالواو توجبُ الشَّرْكَهَ بينهما في : ضربتُ ، ولم تمنع الواو من وقوع ضربتُ على ما بعدها وكذلك إلا في قولك : ما ضربتُ إلا زيدا ، تنصب زيدا بضربت ، وإن كان بينهما إلا ؛ للمعنى الذي أوجب ذلك . وقال ابن الأنباري : «قد بَيَّنَّا أَنَّ الفعل قد تعلَّقَ بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يُجْعَلُ ما هو سببٌ في وجود العمل سبباً في عدمه ؟»^٢ .

وأما المذهب الثالث فمردود بالعطف الذي يخالف بين المعنيين ، نحو : ما قام زيدٌ لكن عمروً ؛ فإنَّ^٣ ما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب لزوماً عندنا وكذلك عندكم^٤ ، فلو كان كما زعمتم لوجب ألا يكون ما بعدها معطوفاً عندكم ؛ لمخالفته الأول ، بل كان يجبُ النصبُ إذا حصلت المخالفة ، فلما لم يكن الخلافُ موجباً للنصب مع لكن ، وهو حرف يلزم أن يُخَالَفَ ما / بعده ما قبله فالأولى يكون موجباً مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها أحقُّ وأولى . وكذلك يبطل بلا ، وبَلَّ إذا قلت : قام زيدٌ لا عمروً ، وما قام زيد بَلَّ عمروً ، ونحو ذلك^٥ .

(١) في س : (إلى) .

(٢) الإنصاف ٢٤٩/١ .

(٣) في س : (لأن) .

(٤) في الأصل : (عندهم) . وما أثبت من س .

(٥) في س : (قام) بسقوط (ما) .

(٦) انظر الإنصاف ٢٥٠/١ .

وأما المذهب الرابعُ فضعيفٌ جداً ؛ لأنَّ مع إذا وقعت موقع الواو يجب لها النصبُ على الظرفية ، ولا يصحَّ القول بأنَّ نصب الخشبة في : استوى الماء والخشبة على الظرفية ، وما ذكر في غير^١ مع إلا لا يطرد إذا كان سيوى وسوى وسواء في الاستثناء منصوبة على الظرفية عند سيويه وجماعة^٢ ، وهي واقعة موقع ما^٣ بعد إلا ، وكذلك ما خلا وما عدا هما في تقدير المصدر الموضوع موضع الحال ، أي مجاوزتهم زيداً ، كرَجَعَ عودَه على بَدئِهِ ، وليس ما بعد إلا كذلك . فالصواب ما ذهب إليه الناظم .

المسألة الثانية : أنَّه أشار إلى أنَّ الفعل في هذا الباب إنما يعمل متقدماً ، ولا يعمل متأخراً ولا متوسطاً ، لأنَّه قال : «بما من الفعل وشبهه سبق ، يعني بسبقه لما قبل الواو وما بعدها ، وذلك : جاء البردُ والطيلاسةُ ، فلو لم يسبق لكان المفهوم من الكلام أنَّه لا يعمل ، ومحصولُ ذلك عدمُ جوازِ تقدُّمِ المفعولِ معه على الفعل والمصاحب معاً ، أو على المصاحب وحده ، لأنَّ السبقَ في كلامه مُطلقٌ كأنه قال بما سَبَقَ في أولِ الكلام ذا النصبُ ، فلا يقال على هذا : والطيلاسةُ جاءَ البردُ ، ولا : جاءَ والطيلاسةُ البردُ . أمَّا منعُ التقديمِ للمفعولِ معه فمُتَّفَقٌ عليه حكى ذلك في التسهيل^٤ . وأمَّا منعُ التوسطِ بين الفعل والمصاحبِ فحكى فيه المنع أيضاً خلافاً لابنِ جنِّي^٥ ، فإنَّه قال عنه : إنَّه أشارَ في الخصائص إلى جوازِ التوسط ، وأنَّكَ تقول : جاءَ والطيلاسةُ البردُ ، فإن كان ابنُ مالكٍ يشير إلى ما ذَكَرَ في باب التقديم والتأخير من تَرْجَمَةِ شجاعة العربية من قوله فيه : «ولكنه يجوز : جاء

(١) سقطت (غير) من س .

(٢) انظر ما سيأتي من باب الاستثناء .

(٣) سقطت (ما) من س .

(٤) في الأصل : (ما) .

(٥) التسهيل ص ٩٩ .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢ .

والطيالسة البردُ ، كما يجوز : ضربتُ وزيداً عمراً^١ فهذا لا دليل فيه على ما قال ، بل كلامه يدل على امتناعه إلا^٢ في الشعر ، ومن طالع كلامه هنالك وجدّه كما ذكرته^٣ ، وإن كان يشير إلى موضع آخر في الخصائص فلا أعرفه ، وإن كان فقد تناقض في كلامه ، فالله أعلم بصحة هذا النقل عن الخصائص . فإن ثبت لابن جني أو غيره ، فالصحيح المنعُ ، وهو المفهوم من كلامه هنا . والحجة للجواز قد ذكرها في الشرح وذلك من وجهين :

أحدهما : أنه قد جاز ذلك في العاطفة فليجز فيها ؛ لأنّها محمولةٌ عليها . هذا

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ .

(٢) في من : (إلى) ، تحريف .

(٣) ممن عزا جواز تقدّم المفعول معه على المصاحب إلى ابن جني غير ابن مالك ابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٤/٢ ، والرضي في شرح الكافية ٥١٨/١ ، وابن الناظم في شرح الألفية ص ٢٨٠ ، وغيرهم أخذوا بظاهر قول ابن جني الذي نقله ابن مالك وذكره الشاطبي سابقاً ، لكن ما حرّره الشاطبي من مذهب ابن جني قويٌّ فقد قال ابن جني في مستهل البحث : «فصل في التقديم والتأخير . وذلك على ضربين : أحدهما ما يقبله القياس . والآخر ما يسهله الاضطرار» ثم ذكر ضروباً من التقديم على عامله ، وذكر أن نصب المفعول بعد واو المعية لا يكون إلا في الموضع الذي يصح فيه استعمال الواو العاطفة ثم قرن تقديم مصاحب المفعول معه عليه بتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأجاز ذلك في الواو وحدها على قلة . وأجاز في قول الشاعر :

• عليك ورحمة الله السلام •

أن تكون «رحمة الله» معطوفة على الضمير المستتر في (عليك) ثم قال : «فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم . لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف عليه . وقد جاء في الشعر قوله :

قلت إذا قبلت وزهر تهادي كنتعاج المسلا تعسفن رَمَلا

... ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت : قام وزيدٌ عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين : أحدهما (قام) ، والآخر الواو ؛ ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين . الخصائص ٣٨٧-٣٨٣/٢ .

من جهة القياس .

والثاني : أَنَّهُ قد سُمِعَ ذلك كبيت الفَزَارِي من أبيات الحماسة :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَا^١

فقوله : والسوأة مفعول معه مُقَدَّمٌ^٢ على المصاحِب ، وقول الآخر :

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي^٣

/١٦٢/ ثم رَدُّ الأولِ بَأَنَّ العاطفةَ أقوى وأوسعُ مجالاً / ، فجعل لها مَزِيَّةً بتجويز التقديم ؛ لِأَنَّ المعطوفَ بالواو تابعٌ ، نسبةً العامل إليه كنسبة المتبوع ، فلم يَكُنْ في تقديمه محذورٌ ، بل كان فيه إبداءٌ مَزِيَّةً للقَوِيِّ على الأضعف ، فلو شُرِكَ بينهما في الجواز خَفِيتِ المَزِيَّةُ ، وأيضاً فإن الواو هنا وإن أشبهتِ العاطفةَ لها شَبَهٌ بالهمزة يقتضي لزومها مكاناً واحداً كما لَزِمَتِ الهمزة مكاناً واحداً . ثم رَدُّ الثاني بإمكان جعل البيتَين من باب تقديم المعطوف على المعطوفِ عليه ، فالأول على تقدير : وَلَا أَلْقُبُهُ اللَّقْبَ وَأُسُوءُهُ السُّوَاةَ ، من باب .

* فرجحن الحواجب والعيونا *^٤

(١) الحماسة ٥٧٤/١ ، شرحها للمرزوقي ١٤٦/٣ ، الحماسة البصرية ٧/٢ ، شرح الكافية

الشافية ٦٩٧/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٨٠ ، خزنة الأدب ٥/٤ ، ٦ .

(٢) في س : (تقدّم) .

(٣) ليزيد بن الحكم الثقفي / انظره في شعره ضمن «شعراء أمويون» ٢٧٧/٣ ، الأصول

٣٩٧/١ ، الخصائص ٣٨٣/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٢٨ ، أمالي ابن الشجري

١٧٧/١ ، شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢ ، شرح الرضى على الكافية ٥١٨/١ ، شرح الألفية

لابن الناظم ص ٢٨٠ ، المساعد ٥٤١/١ ، المقاصد النحوية ٨٦/٣ ، التصريح ٣٤٤/١ ،

١٣٧/٢ ن مع الهوامع ٢٤٠/٣ .

(٤) عجز بيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ورواية صدره وأولى كلمات عجزه :

* وهزّة نسوة من حي صدقٍ يُرْجَجْنَ ... *

والثاني ظاهر^١ . (هذا ما قال)^٢ . والحق أنه لو صح ما قاله لوجد كثيراً في الكلام فلما لم يوجد لم يصح القول به ، وأما الاحتجاج بالقياس فإن فيه مقالاً لمن تأمله . والله أعلم . ثم قال :

وبعد ما استفهام أو كيف نصب
والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق
والنصب إن لم يحز العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب

هذا الفصل يذكر فيه أوجه الإعراب فيما بعد الواو ؛ من نصب على المفعول معه ، أو العطف على ما قبلها . وجملة الأوجه المتصورة ثلاثة تنفرع إلى خمسة أوجه . أحدها : وجوب نصب . والثاني : وجوب العطف . والثالث : جواز الوجهين ؛ وهو على ثلاثة أوجه : ما يختار فيه نصب ، وما يختار فيه الرفع ، وما يتساوى فيه الأمران . وكل هذه الأوجه تخرج من كلام الناظم إلا الخامس فإنه لم يأت به^٣ .

فأما وجوب نصب على المفعول معه ، فحيث لا يتصور العطف ، وذلك قولك : ما زلت أسير والنيل ، واستوى الماء والخشبة ، وسرت الطريق ؛ إذ لو عطف هنا لكان على التشريك في العامل ، والتشريك هنا ممتنع ؛ ولا يجوز :

= ويرى :

• إذا ما الغائيات برزن يوماً وزججن . . .

وانظر معاني القرآن ١٢٣/٣ ، ١٩١ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ ، الخصائص ٤٣٢/٢ ، الإنصاف ٦١٠/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٦٦ ، شرح أبياته ٩٢/٦ ، المقاصد النحوية ٩١/٣ ، التصريح ٣٤٦/١ ، مع الهوامع ٢٤٤/٣ ، ٢٢٨/٥ . و«فرججن» كذا بالأصلين بالفاء ، والرواية بالواو .

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٧/٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢-٦٩٨ .

(٢) ساقط من س .

(٣) سقطت (به) من س .

سرتُ وسار النيلُ ، ولا استوتِ الخشبةُ والماءُ ، فلا بُدُّ في هذا من النصب مفعولاً معه . وذلك منصوصٌ عليه بقوله : «والنصب إن لم يجز العطف يجب» . وأماً وجوبُ العطفِ فحيثُ لا يمكنُ إلاَّ هو ، نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتهُ ، وأنتُ وشأنكُ وأنتُ أعلمُ ومالكُ ؛ إذ لم يتقدّم فعل ولا ما يشبه الفعل ، ولا ناصبٌ هنا إلاَّ ذلك فامتنع النصب . ويؤخذ هذا للناظم من قوّة كلامه ؛ لأنّه قال : «والعطف إن يُمكن بلا ضَعْفٍ أحقَّ» إلى آخره . فجعل الأحقَّ فيما يجوز فيه الوجهان : النصب والعطف ، هو العطفُ إن أمكنَ بلا ضَعْفٍ ، وإن أمكنَ بضعفٍ فالنصبُ أحقُّ ، وإن لم يمكن العطفُ فالنصبُ وحده واجبٌ ، فاقترضى أنَّ النصبَ إن لم يمكن فالعطفُ واجبٌ ، لأنّه لم يتقدّم ما يعملُ فيه النصبُ ، ولا هو موضعٌ يَحْتَمِلُ تقديرَ الفعلِ ، قال سيّويه لما مثل هذا النحو : «فكلُّه رفع لا يجوزُ فيه النصبُ ؛ لأنّك إنّما تريدُ أن تُخبرَ بالحال التي / فيها المُحدَثُ^١ عنه / ١٦٣/ في حالٍ حديثك ، فقلت : أنت الآن كذلك ، ولم تُرد أن تجعلَ ذلك فيما مضى ولا فيما تستقبل ، وليس موضعاً يُستعملُ فيه الفعلُ»^٢ . يعني كما استعمل في : ما أنتُ وزيداً ؟ فجاز النصبُ ، فهذا ليس كذلك . وعلى هذا جمهور النحويين^٣ . وأجاز الصيّميُّ النصبَ ظهر الخبر أو لم يظهر ، والذي صحّحوا رأيُ الجمهور فإنَّ كلامَ العربَ عليه ، والقياسُ يعضدُهُ كما تقدّم . وقد جاء في الحديث ما يعضد قول الصيمري ، وهو قول عائشة رضي الله عنها : «كان رسول

(١) في الكتاب : (لا يكون) .

(٢) في س : (الحال ... الحدث) .

(٣) الكتاب ٣١٥/١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٨/٢ ، شرح

الرضى على الكافية ٥٢٥/١ ، المساعد ٥٤٠/١ ، مع الهوامع ٢٤١/٣ .

(٥) التبصرة ٢٥٧/١ .

(٦) سقطت (كما) من س .

الله ﷻ ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في إَحَاف^١ . وفي الحديث : «أبشروا فوالله لأنا وكثرة الشيء أخوفني عليكم من قَلْبِهِ»^٢ ، بنصب كثرة ، ذكره الشَّلَوِينُ عاضداً به ما ذَهَبَ إليه الصِّمَرِيُّ ، وأصل الاستدلال لابن خروف ، لكنه استدلَّ بذلك على جوازه مع ظهور الخبر ، قال : وبعض العرب ينصبُّ إذا كان معه خير ، وهو قليل لأنَّه يتوهم الفعل ومعنى مع» ثم أتى بالحديثين ، ولكنَّ المؤلفَ لم يَرْتَضِ ذلك المذهب فقال : «من ادعى جواز النصب [. . .] على تقدير : كلُّ رجل كائنٌ وضيعةً فقد ادَّعى ما لم يقله عربي ، فلا التفات إليه ، ولا تعريج عليه»^٣ وإنَّما قال ذلك حيث لا يظهر الخبر^٤ ، وأمَّا مع ظهوره فقد أجاز النصب نادراً كابن خروف ، فيَحْتَمِلُ أن يكونَ مذهبه هنا مذهبَ الجمهور في التزام الرفع مطلقاً ؛ إذ لا يتأتى النصبُ ، وإنْ ظهرَ الخبرُ إلَّا على استكراهٍ يتأتى مثله فيما لم يظهر فيه الخبرُ ، ولذلك قال ابن خروف بعد ما ذكر الشاهد : «والنصبُ ضعيفٌ لعدم العامل» ، ويُرسَّخُ ذلك أنَّه لو كان النصب جائزاً عنده لَأَتَى به مع مسألةٍ ما وكيف كما في التسهيل ، إذ قال : «وربما نُصِبَ بفعلٍ مقدَّرٍ بعد ما ، أو

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٩٦/٢ ، وفي شرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٦ .

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٩٦/٢ . ونقل السيوطي في الجامع الصغير حديثاً قريب اللفظ من هذا هو : (لأننا من فتنه السراء أخوف عليكم من فتنه الضراء) وذكر أنَّه رواه البزار ، وأبو نعيم في الحلية ، والبيهقي في شعب الإيمان ، والبزار . ورمز له بالضعف . قال المناوي : (رواه أبو يعلى والبزار ، وفيه راوٍ لم يُسمَّ . . .) انظر فيض القدير ٢٥٤/٥ . ولا شاهد فيه - إن كان المقصود - على ما سبق من أجله هنا .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٨/٢ .

(٤) قال في شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٨/٢ : «وأشرت بقولي : ويجب العطف . . . إلى أن كل موضع كانت الواو فيه بمعنى مع بعد ذي خبر لم يذكر أو ذكر وهو أفعال التفضيل فالعطف فيه لازم . . . » .

كيف ، أو زمنٍ مضافٍ أو قبلَ خبرٍ ظاهرٍ^١ إلاَّ أنَّه لم يفعل ذلك فدلَّ على أنَّه داخل في وجوب الرفع .

وأما اختيارُ النصب فحيثُ يَضْعُفُ العطفُ ، نحو قولك : مالك وزيداً ؟ وما شأنك وعمراً ، وأنشدَ في الكتاب :

فمالك والتَّلَدُّدُ حولَ نَجْدٍ وقد غَصَّتْ تِهَامَةٌ بالرجال^٢
وأنشد أيضاً :

وما لَكُمْ والْفَرْطَ لَا تَقْرُبُونَهُ وقد خِلْتُهُ أدنى مَرْدٌ لعاقِلٍ^٣
وهذا الوجه منصوصٌ عليه بقوله : «والنصب مختارٌ لدى ضَعْفِ النَّسْقِ» لأنَّ العطفَ هنا على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، أو الضمير المرفوع من غير فصل ضَعِيفٌ . ومن النحويين من يَجْعَلُ هذا القسم ممَّا يلزم فيه النصب^٤ . وهو بناء على منع العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض^٥ .

(١) التسهيل ص ٩٩ .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ ، والبيت لمسكين الدارمي ، ديوانه ص ٦٦ ، وروايته فيه :

• أتوعدني وأنت بذات عرق •

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وانظر الشاهد في الكامل ١٩٦/١ ، الجمل ص ٣٠٨ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، خزانة الأدب ٥٠٠/١ .

(٣) الكتاب ٣٠٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٠/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٦٨٦/٢ وفي عجزه :

• ... مآبٍ لقافِل •

وانظر معجم البلدان «الفرط» .

(٤) انظر الكتاب ٣٠٧/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٠٦ .

(٥) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك / انظر الإنصاف ٤٦٣/٢ ، وما سيذكره الشاطبي في باب العطف .

والناظم قد أجاز ذلك في باب العطف فلا بُدَّ من البناء على ما ذهب إليه^١ . ومن هذا القسم أيضاً قولهم : كنتُ وعمراً كالأخوين^٢ ، وما صنعتُ وأباك ؟ وأنشد سيبويه :

فكان وياها كَحَرَّانَ لم يُفِقْ من الماء إذ لاقاه / حتى تَقَدَّداً^٣ / ١٦٤/
وهذا أيضاً مُبَيَّنٌّ على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وهو جائز على ضَعْفٍ عند الناظم كالضميرُ المخفوضُ ، وبيان ذلك كله في باب العطف .

وأما اختيارُ العَظْفِ فحيثُ يَتَأَتَّى من غَيْرِ ضَعْفٍ ، ولكنَّ الفعلَ غيرَ موجود ، ويمكن تقديره لكون الموضع ممَّا يُسْتَعْمَلُ فيه الفعلُ نحو : ما أنتَ وزيدٌ ؟ وكيف أنتَ وقصعةٌ من ثريد ؟ وما شَأْنُكَ وشَأْنُ زيدٍ ؟ وأنشد سيبويه للمُخَبَّلِ :
يا زبرقانُ أخا بني خَلَفَ ما أنتَ وبِأَيْلِكَ والفَخْرُ^٤
وأنشد أيضاً قول الآخر :

وأنتَ امرؤٌ من أهلِ نَجْدٍ وأهلنا تَهَامٍ ، وما النَّجْدِيُّ والمُتَغَوَّرُ^٥

-
- (١) انظر ما سيأتي عند قول ابن مالك في باب عطف النسق :
وعَوْدُ خافضٍ لدى عطف على ضمير خفوضٍ لازماً قد جعلنا وليس عندي لازماً ، إذ قد أتى في النظم ، والنثر الصحيح مثبتاً
(٢) انظر الجمل ص ٣١٧ .
(٣) الكتاب ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، الأصول ٢٥٥/١ ، الجمل ص ٣١٧ ، الحلل ص ٣٦٦ ، والبيت لكعب بن جعيل التغلبي .
(٤) في س : (الخبر) ، تحريف .
(٥) الكتاب ٢٩٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١١/١ ، ٣٦٢ ، شرح المفصل ١٢١/١ ، ٥/٢ ، خزنة الأدب ٥٣٥/٢ ، والبيت في شعر المخبل (المورد ١٢٥/١) .
(٦) الكتاب ٢٩٩/١ ، والبيت لجميل في ديوانه ص ٩١ ، وانظر الكامل ١٩٦/١ ، خزنة الأدب ٥٠١/١ .

وأنشد أيضاً :

وكنْتَ هناك أنتَ كريمَ قَومٍ وما القيسيُّ بَعْدَكَ والفَخَارُ^١
وإنما كان العطفُ هنا أولى ؛ لأنَّه لم يتقدَّم فعل [يعمل]^٢ فيما بعد الواو ،
والمعنى : ما أنتَ وما عبدُ الله ؟ إذ كنتَ تريدُ أنْ تُحقِّرَ أمرَه ، وكيف أنتَ وعبدُ
الله ؟ سؤالٌ عن شأنهما ، كأنك قلتَ : وكيف عبدُ الله ؟ فصارت الواوُ بمعنى
مع كَهَيِّ لمجرد التشريك لكون العطف على الابتداء مثل : أنتَ وشأنُكَ ، لكنْ
جاز النصبُ ضعيفاً ؛ لكون الفعل يستعمل هاهنا كثيراً ، قال سيبويه : «وزعموا
أنَّ ناساً يقولون : كيف أنتَ وزيداً ، وما أنتَ وزيداً . وهو قليل في كلامهم^٣ »
ثم علَّل بمعنى ما تقدَّم ، وأنشد من ذلك :

فما أنا والسيرُ في متلفٍ يُسرِّحُ بالذِّكرِ الضَّابطِ^٤
وأنشد أيضاً :

أتوعدني بقومك يا ابنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ العِبَادَا
بما جمَعْتَ من حَصَنٍ وعمرو وما حَصَنٌ وعمرو والجِيَادَا^٥
وهذا الوجه منصوصٌ عليه بقوله : «والعطفُ إنْ يمكن بلا ضَعْفٍ أحق» .

(١) الكتاب ٣٠٠/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٣) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٤) المصدر نفسه ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٢٨/١ ، والشاهد لأسماء بن الحارث الهذلي في
شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣ ، وهو في الجمل ص ٣١٩ ، الحلل ص ٣٧٣ ، شرح المفصل
٥٢/٢ ، المقاصد النحوية ٩٣/٣ ، مع الهوامع ٢٤٢/٣ .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/١ ، والبيتان لشقيق بن جزء الباهلي /
وانظر المختضب ٢١٥/١ ، ١٤/٢ ، فرحة الأديب ص ٤٧ ، الحماسة البصرية (ت / عادل
سليمان) ٣٣٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٦٦/١ .

ويدخل تحته أيضاً قولك : ما شأنُ عبدِاللهِ وزيدٍ ؟ وما لزيدٍ وعبدِاللهِ ؟ قال سيبويه : «وسمعا بعضَ العربِ يقول : ما شأنُ عبدِاللهِ والعَرَبِ يَشْتُمُهَا»^١ لَأَنَّ العطفَ هاهنا ممكنٌ بلا ضَعْفٍ من حيثُ صارَ المجرورُ ظاهراً ، وإنَّما ضَعُفَ في الوجه الآخر العطفُ لكونِ المعطوفِ عليه مضمراً ، فقد زال الضَعْفُ ، فصار العطفُ أولى .

وأما استواءُ الأمرينِ ففي^٢ نحو : ما صنعتَ أنتَ وأباك ؟ وأبوك ، هما جائزانِ على السواءِ ؛ إذ هما مختارانِ ، قال سيبويه [في]^٣ : ما صنعتَ وأباك ؟ : «ويَدُلُّ على أَنَّ الاسمَ ليس على الفعل - يعني ليس مُشَرَّكاً مع الفاعل - في : ما صنعتَ فيرتفع بالعطف - قُبُحٌ : أقعد وأخوك ، حتى يقال : أنتَ ، فإذا قلتَ : ما صنعتَ أنتَ ، ولو تركتَ هي ، فأنتَ بالخيار»^٤ يعني في العطف والنصب . وهذا مذهب الجمهور . والذي يُؤخذ من كلام الناظم هنا اختيار العطف ؛ من قوله : « والعطفُ إنَّ يُمكنَ بلا ضَعْفٍ أحق » ، لأنَّ هذا المثالَ يُمكنُ فيه العطفُ بلا ضَعْفٍ ؛ لأنَّ توكيدَ الضمير المتصل قد حَصَلَ . فيبقى أربعة مأخوذة من كلامه ، ويظهر أنَّ الخامسَ خالفَ فيه الناسَ هنا . ومن حُجَّتِهِ / في ذلك أنَّ العطفَ هو /١٦٥/ الأصل ، لإيثارهم المشاكلة بين ما قبلَ العاطف وما بعده ، وفي سائر الأبواب ، وإذا كان كذلك فالحمل على الأصل أولى ، فلا يتساوى الوجهان إذاً ، هذا مع أنَّ العطفَ يَحْتَمِلُ من المعنى ما في النصب ، إذ قولك : قام زيدٌ وعمرو مُحْتَمِلٌ للمعنى ، والملابسة في القيام ، وهو معنى : قام زيدٌ وعمراً . فإن قيل : النصبُ هو المطابق لقَصْدِ المعية ، ألا ترى أنَّ العطفَ لا يقتضي

(١) الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) في الأصل : (في) ، وما أثبت من س ، وفيها : (ففي نحو قولك :) .

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام من س .

(٤) انظر الكتاب ٢٩٨/١ .

التباساً بينهما بلا بديل ، بل يمكن أن يُسأل عن صُنْعِ كل واحدٍ منهما على انفراده من غير أن يكون مُلتبساً بصُنْعِ الثاني ، فالنصب قد يكون على هذا أولى ، لأنه المطابق ، والعطف أيضاً هو المطابق لقصدِ التشريك ، وإذا تعارض القصدان لاقتضاء كل واحد منهما رجحان وجهٍ حصل من المجموع جواز الوجهين على السواء ، كما استوى الوجهان في باب الاشتغال في : زيدٌ ضربتُ وعمرو كلمته حسب ما تقدّم^١ فكذا هنا .

فالجواب : أن قصدَ مُجرّدِ التشريك هنا يقتضي العطفَ حتماً ، فلا يجوز معه النصبُ ، وقصدُ الالتباس والمعيّة لا يقتضي النصبَ حتماً ، بل يجوز العطفُ على ذلك القصد ، فإذا للعطف في الباب مَرِيَّةٌ ليست للنصب ، فكان العطفُ أولى كما قال الناظم ، مع أن كلامَ سيبويه ليس بنصٍّ^٢ في مخالفته ، بل يجوز أن يكون تخييره بين الوجهين يريد به أن كل واحدٍ منهما سائغٌ ليس بقبیح كما كان قبيحاً قبل أن [يؤكد ، ويبقى]^٣ ترجيحُ أحدِ الوجهين على الآخر غير مُتعرّضٍ له في كلامه . والله أعلم . فإذا تقررَ هذا فلنرجع إلى تنزيل ألفاظه على ما ذكر ، فقوله : «وبعد ما استفهامٍ أو كيفَ نصبَ» . . . إلى آخره ، يعني أن بعضَ العرب ينصبُ ما بعد الواو وإن لم يتقدّم فعلٌ ولا ما أشبهه إذا تقدّم ما الاستفهاميةُ أو كيف ، ولا تكون إلا أداة استفهام ، فتقول : ما أنت وزيداً ؟ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد ؟ وقد تقدّمت الأمثلة .

وفي قوله : «بعضُ العرب» نصٌّ على أنه لا يقولُ بالنصب جميعُهم ، وإنما هو مسموعٌ من بعضهم ، وكأنه أراد حكايةَ ما حكى سيبويه إذ قال : «وزعموا أن ناساً

(١) انظر ما تقدّم ص ١٠٣ .

(٢) في س : (ليس بصريح) .

(٣) ما بين المعقوفين لم يظهر في مصورة الأصل ، فالكلمتان من كلام استدرك في الهامش الأيسر للصفحة . وأثبتهما من س .

يقولون : كيف أنتَ وزيداً ؟ وما أنتَ وزيداً ؟ وهو قليل في كلام العرب^١ ولا بدّ [على هذا]^٢ من عامل هو كان أو يكون ، لأنّ هذا الوضع ممّا يستعمل الفعل فيه كثيراً ، فنصبوا على معناه ، وحُضِر الدلالة عليه ، وذلك أداة الاستفهام .

وقوله : «بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ الْمَوْضِعِ لِكَانَ ، وَهَذَا الْمَجْرُورُ مَعْلُوقٌ بِنَصْبِهِ ، أَيْ : نَصَبُوا ذَلِكَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مِنْ أَفْعَالِ الْكَوْنِ ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ مَعَ الْاسْتِفْهَامِ مَفْهُومٌ ، وَهُوَ مِمَّا يَسْتَعْمَلُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مَعْنَى الْكَلَامِ . وَفِي هَذَا^٣ إِشَارَةٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ سَيَبَوِيهَ قَدَّرَ الْفِعْلَ الْمَوْضُوعَ مِنَ الْكَوْنِ مَاضِياً مَعَ مَا ، وَمُضَارِعاً مَعَ كَيْفَ ، فَقَالَ : «كَأَنَّهُ قَالَ : كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ؟ وَمَا كُنْتَ وَزِيداً ؟»^٤ فَرَدَّ عَلَيْهِ الْمَبْرُودُ ، وَقَالَ : يَصْلُحُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلُ نَحْوُ : مَا يَكُونُ وَزِيداً ؟ وَمَا كُنْتَ وَزِيداً ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ وَزِيداً ؟ وَكَيْفَ كُنْتَ / وَزِيداً ؟^٥ قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : «وَتَابِعَهُ الْأُسْتَاذُ^٦ - يَعْنِي ابْنَ طَاهِرٍ الْخِذْبَ - وَقَالَ : إِنَّمَا قَدَّرَ مَعَ مَا الْمَاضِي ، وَمَعَ كَيْفَ الْمُسْتَقْبَلُ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْقِيَاسِ الْعَكْسُ كَمَا قَالَ الْمَبْرُودُ إِلَّا أَنَّ الْاسْتِعْمَالَ وَرَدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهَ فَيُوقَفُ عِنْدَهُ» قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : «وَنَعَمْ مَا قَالَ» وَزَعَمَ ابْنُ وَلَّادَ : أَنَّ مَا قَالَ سَيَبَوِيهَ لَازِمٌ ، وَاعْتَلَّ لِذَلِكَ بِأَنَّ (مَا) قَدْ دَخَلَهَا مَعْنَى التَّحْقِيرِ وَالْإِنْكَارِ ، وَلَيْسَتْ سُؤَالاً عَنْ مَسْأَلَةٍ مَجْهُولَةٍ وَلَا يُنْكَرُ إِلَّا مَا ثَبِتَ وَاسْتَقَرَّ . قَالَ : «وَلَوْ كَانَتْ هُنَا لِمَجْرَدِ الْاسْتِفْهَامِ لَجَازَ فِيهَا الْمَاضِي ، وَالْمُضَارِعُ»^٧ . قَالَ ابْنُ

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) تكملة يلثم بمثلها الكلام من س .

(٣) في س : (وفي هذا الكلام) .

(٤) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٥) انظر رأي المبرد في البديع لابن الأثير ل ٦٨ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، مع الهوامع ٢٤٣/٣ .

(٦) في س : (الأستاذ أبو بكر) .

(٧) أنظر مع الهوامع ٢٤٣/٣ .

خروف : «وهذه الحجة كانت ممكنة في ما وحدها لولا ما ورد الإنكار في المستقبل ، من ذلك قوله :

* فما أنا والسير في متلفٍ ؟!

فهذا إنكار في شيء لم يقع .

قال : «ولا تتجه هذه العلة أيضاً في كيف» . قال ابن الضائع : يكفي في تخصيص سبويه أنه الأكثر ، وكأن كيف في مثل هذا إنما تستعمل في عرض الأمر على الشخص ، والذي يليق به فعل المضارعة الذي يحتمل الحال والاستقبال ، والأكثر في الإنكار أن يكون فيما مضى ، وإنما يكون في المستقبل إذا عزم عليه فكأنك إنما تنكر الذي قد ثبت من العزم ، وإذا قلت : ما أنت وزيد فقد يكون على أن تحقره ، وقد يكون على أن تعظمه ، وقد يكون على أن تسأل عن شأنهما ، أي عرّفني شأنكما^١ . وقال السيرافي : «إن سبويه لم يذهب إلى هذا الاختصاص بالقصد ، بحيث قصد تخصيص (ما) بالماضي ، وكيف بالمستقبل ، إنما مثل على ما يمكن ، والتمثيل ليس بحد^٢ لا يتجاوز» . فهذا كما ترى اضطراب كثير ، والأقرب فيه ما قال السيرافي ؛ فلذلك اختاره الناظم ، فإنه قال : «بفعل كَوْنٍ» هكذا مطلقاً ، أي ليس بمقيّد بماضٍ دون غيره لا في ما ولا في كيف . وأما قوله : «مضمّر» فنعت للفعل لا لكون .

وقوله : «والعطف إن يُمكن بلا ضَعْفٍ أحق» يعني أن العطف متى أمكن أن يُحمَلَ عليه الكلام من غير ضَعْفٍ يقع فيه بسببه فهو أثبت ؛ لأنه الأصل ، والرجوع إلى الأصل أولى من غيره ، نحو : ما شأنُ عبدِ الله وزيد ؟ وما لزيد

(١) في س : (شأنهما) .

(٢) في الأصل : (قال) ، بسقوط واو العطف .

(٣) ليس بحد ، ليستا واضحتين في س .

(٤) شرح كتاب سبويه للسيرافي ل ٢ / ٨١ مع اختلاف في ألفاظه .

والعرب ؟ لأنَّ العطفَ هنا على الظاهر ، فلا محذور ، ولا ضعف ، وكذلك قوله : كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين ، يجوز هنا العطفُ على الضمير المتصل جوازاً حسناً من أجل الفصل بالتوكيد ، ولأنَّ المعنى عليه في هذه الأمثلة غيرُ مُتَكَلِّفٌ ، فَرَجَحَ العطفُ إذاً ، فإن كان ضَعْفٌ لازمٌ عن العطف فالنصبُ أحسنُ ؛ لَيْسَلَمَ من الضَّعْفِ ، وهو معنى قوله : «والنصبُ مختارٌ لدى ضَعْفِ النسق» . والضَّعْفُ على وجهين :

ضَعْفٌ من جهة اللفظ ، وضَعْفٌ من جهة المعنى ، وإن كان اللفظُ قوياً .
فأمَّا الأول فنحو : ما صنعتَ وأباك ، وما شئتُك وعمراً ، ونحو ذلك ممَّا مرَّ ؛ إذ العطف على الضمير المتصل إذا كان مرفوعاً أو مجروراً ضَعِيفٌ كما سيأتي إن شاء الله .

وأمَّا الثاني فأن يكون العطفُ يؤدي إلى تَكَلُّفٍ معنوي نحو : لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلُها لرَضَعَهَا ، فالعطف هنا من جهة اللفظ سَهْلٌ إلاَّ أنَّه متَكَلِّفٌ المعنى ؛ إذ كان المعنى / : لو تُرِكَتِ الناقةُ لولدها أو لو تُرِكَت مع ولدها لرضعها ، ولو عطف لكان المعنى : لو تركت الناقة تَرَأْمُ ولدها وتُرِكَ ولدها لرضعها ، وهذا تَكَلُّفٌ وكذلك ما أنشده سيبويه :

فكونوا أنتمُ وبني أبيكم مكانَ الكلَّيتَيْنِ من الطَّحالِ^١

فالمعنى : كونوا لهم على هذه الصفة ، فهم المخاطبون وحدهم دون بني أبيهم والعطف يعطي معنى كونوا لهم وليكونوا لكم ، وهو خارجٌ عن المقصود . وكذلك قول الآخر أنشده في الشرح :

(١) الكتاب ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٩/١ ، مجالس ثعلب ١٠٣/١ ، الأصول ٢٥٤/١ ، سر صناعة الإعراب ١٤٢/١ ، المرتجل ص ١٨٥ ، شرح المفصل ٤٨/٢ ، ٥٠ ، المساعد ٥٤٤/١ ، التصريح ٣٤٥/١ ، مع الهوامع ٢٤٤/٣ .

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والليالي^١

فالمعنى : واكل أمره إلى الليالي ، فلو عطفت لتكلفت أن يكون المعنى : واكل أمره إلى الليالي ، وواكل الليالي إلى انقلاب أمره ، أو ما أشبه ذلك ، وذلك ضعيف ؛ فكان النصب المختار .

قوله : «إن يُمكن» ضَعَفَ من جهة العربية . وقد تقدّم مثله ، وله من ذلك مواضع آخر سيأتي التنبيه عليها إن شاء الله .

وفي قوله : «وبعد ما استفهام . . .» إلى آخره . سؤال وهو ما يظهر فيه من عَدَم الفائدة لدخوله تحت قوله : «والعطفُ إن يُمكن بلا ضَعْفٍ أحقّ» ؛ لأنّ قولك : ما أنت وزيدٌ ، وكيف أنت وزيدٌ قد أمكن فيه العطف بلا ضَعْفٍ مع أنّه الأصل ، والنصبُ ضعيفٌ ؛ لكونه على إضمارٍ ، وهو خلاف الأصل ، فما الفائدة في النصّ عليه ؟ .

والجواب أن يقال : ليس داخلاً تحت ما بعده ، لأنّ ضَعْفَ النصب [فيه]^٢ ليس لأجل تكلف الإضمار ؛ لرُجْحَان الإضمار فيما ضَعَفَ فيه العطف نحو : مالك وزيداً ؟ وقد نصّ عليه .

فإن قيل : إنّما تَرَجَّح الإضمارُ هنا لأجل معارضة ضَعْفِ العطف ، ولولا هو لكان ضعيفاً .

فالجواب : أنّه لو كان كذلك لكان العطفُ أولى من حيث هو الأصل ؛ إذ العطفُ والنصبُ معاً ضعيفان ، فكان يكون العطفُ راجحاً ، لأنّه الأصل حملاً على أحسن الأقبحين ، أو كانا يكونان متساويين لتكافؤ الضعفين ، فلما لم يكن

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٩٧/٢ ، وهو منسوب لأفنون التغلبي في حماسة البحري ص ١٦٤ ، وفي ص ٢١٥ لمويلك العبدى ، وهو في معاني القرآن ٥٧/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٨٤ ، المقاصد النحوية ٩٩/٣ .

(٢) تكملة يتضح بها الكلام من س .

ذلك علمنا أنَّ الإضمار لا يكون سبباً لضعف^١ النصب قوياً ، وإذا كان كذلك لم يصلح أن يدخل تحت قوله : «والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق» . وإن سلمنا ذلك فإنما نص عليه لأنه لو سكّت عنه لتوهم أنه داخل في قسم المنع من النصب مطلقاً ؛ إذ لم يتقدّم فعل ولا ما يشبهه ، وقد قال : إن المفعول معه ينتصب بما تقدمه من الفعل أو ما يشبه الفعل ، فيُظنُّ أنه من باب : أنت أعلم ومالك ، وكلُّ رجلٍ وضيعته ، فلما نص عليه ارتفع هذا الإيهام ، وأضطرَّ إلى تقدير ناصب له ، وهو الملابس المفهومة من الكلام ، فإن المعنى مالك وملابستك زيداً أو ملابس زيداً ، وكذا : وتلابس زيداً حسب ما ذكره في وجه تقدير هذا العامل^٢ ، ولم يتعرّض الناظم لتقديره فلم نتعرّض له . وأيضاً فلتجريد هذه المسألة ممّا بعدها فائدتان .

إحداهما : تعيين جهة السماع ، وأنَّ طائفة / من العرب آخضت بالنصب مع ما وكيف إمّا لزوماً وإمّا جوازاً ، وليس كلُّ العرب يفعل ذلك ، وهو ظاهرُ سيبويه في الحكاية عنهم ؛ إذ قال : «وزعموا أن ناساً»^٣ ولم يطلق جواز النصب على ضعفٍ على جميع اللغات فتحرى^٤ الناظم في النقل .

والثانية : تعيين وجه النصب ، وأنه على إضمار كونٍ لا غيره ، وأنَّ ذلك الكون مطلق لا مقيدٌ .

أمّا أنه مطلق لا مقيد فقد مرَّ وجهه .

وأمّا أن الإضمار مختصٌّ بالكون ، فإنَّ الإضمار في هذا الباب على ضريين :

-
- (١) في س : (فضعيف) ، تحريف .
(٢) أنظر الكتاب ٣٠٩/١ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، وانظر المساعد ٥٤٢/١ ، مع الهوامع ٢٤٢/٣ .
(٣) الكتاب ٣٠٣/١ .
(٤) في س : فحرر .

إِضْمَارُ كَوْنٍ ، وَإِضْمَارُ مَلَابَسَةٍ ، وَإِضْمَارُ الْكَوْنِ فِي نَحْوِ : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ وَإِضْمَارُ الْمَلَابَسَةِ فِي نَحْوِ : مَالِكٌ وَزَيْدًا ؟ وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا ؟ كَذَا قَدَرَهُ سَيُوبُهُ^١ ، وَإِنْ كَانَ النَّاسُ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي ذَلِكَ^٢ . وَقَدْ سَوَّى فِي التَّسْهِيلِ بَيْنَ التَّقْدِيرَيْنِ فِي : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ وَنَحْوِهِ ، فَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا^٣ ، وَلَهُ وَجْهٌ يَشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ الضَّائِعِ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ صَاحِبِ الْجَمْلِ^٤ ، لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ النَّازِمُ قَصْدَ مَا تَقَدَّمَ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ .

ثُمَّ قَالَ : « وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ . . . » إِلَى آخِرِهِ ، يَعْنِي : أَنَّ الْعَطْفَ إِذَا لَمْ يَجْزِ مَعَ هَذِهِ الْوَائِ التِّي بِمَعْنَى مَعَ فَلَكَ وَجْهَانِ سَوَاءٌ : أَحَدُهُمَا : النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ . وَالثَّانِي : إِضْمَارُ عَامِلٍ لَمَّا بَعْدَ الْوَائِ ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَكَقُولُكَ : سَرْتُ وَالنَّيْلَ ، وَسِيرِي وَالطَّرِيقَ . وَأَمَّا الثَّانِي : فَنَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^٥ فَشُرَكَاءُكُمْ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فَعَلٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ تَقْدِيرُهُ : وَأَحْضَرُوا شُرَكَاءَكُمْ ، وَقَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ أَيِ : أَجْمَعُوا مَعَ شُرَكَائِكُمْ أَمْرَكُمْ ، وَفِي الْقُرْآنِ : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾^٦ يَصْبِحُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيهَا الْوَجْهَانِ^٧ ، وَأَمَّا نَحْوُ :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا^٨

وَنَحْوِهِ فَلَا يَصْبِحُ فِيهِ إِلَّا الْإِضْمَارُ ، وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ مُطْلَقًا

(١) الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطى للرعييني ٢/٩٣ ، مع الهوامع ٣/٢٤٢ .

(٣) التسهيل ص ٩٨ .

(٤) الجمل ص ٣١٨ .

(٥) سورة يونس آية ٧١ .

(٦) سورة الحشر آية ٩ .

(٧) انظر البحر المحيط ٨/٢٤٧ .

(٨) لعبد الله بن الزبيري / ديوانه ص ٣٢ ، وانظر معاني القرآن ١/١٢١ ، ٤٧٣ ، ١٢٣/٣ ، =

في كل مسألة لا يسوغ فيها العطف ، وذلك غير صحيح ، بل ما بَعَدَ الواو إذا لم يمكن عطفه على ثلاثة أقسام :

قسمٌ يتعيّن فيه النصب على المعية كمثاله المذكور أولاً : سِيرِي والطريق ، وما كان من بابه ، فمثل هذا لم يَحْمِلْهُ أَحَدٌ علمته على الإضمار ، ولا يَصِيحُّ من جهة المعنى .

وقسم يتعيّن فيه الإضمار ، ولا يُحْمَلُ على المفعول معه ؛ إذ لا يَسُوغُ وضع مع موضع الواو نحو :

يا لَيْتَ زَوْجُكَ قد غدا مُتَقَلِّداً سيفاً ورُمحاً

وقوله :

علفتها تَبْنَأُ وماء بارداً حتى شَتَّتْ همالَةً عيناها^١

وسأتي بيان ذلك في باب العطف إن شاء الله .

وقسم يجوز فيه الأمران ، وهوما ذكره ؛ إذ يسوغ في الاثنين عند الناظم الوجهان ، فأنت ترى^٢ هذه الأقسام وتباين أحكامها مع أن كلامه يعطي بظاهره

= مجاز القرآن ٦٨/٢ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٤ ، الكامل ١٩٦/١ ، ٢١٨ ، ٤٠٣ ، الإيضاح ص ١٩٥ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، المحرر الوجيز ١٥٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الإنصاف ٦١٢/٢ ، شرح المفصل ٥٠/٢ .

(١) ينسب الشاهد لذي الرمة وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٤٦ وقبله :

• لما حططت الرحل عنها وارداً •

وذكر البغدادي في خزانة الأدب ٤٩٩/١ أن الشيرازي والفاضل اليمني أوردهما كذلك ، وأن غيرهما أوردهما كما ذكر الشاطبي ثم قال : « ووجدت في نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، ففتشت ديوانه فلم أجده » وانظر معاني القرآن ١٤/١ ، ١٢٤/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، أمالي المرتضى ٢٥٩/٤ ، المحرر الوجيز ١٥٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الإنصاف ٦١٣/٢ ، مغنى اللبيب ص ٨٢٨ ، التصريح ٣٤٦/١ ، مع الهوامع ٢٢٨/٥ .

(٢) في الأصل : (تريد) ، تحريف صوابه من س .

فيها حكماً واحداً ، وليس له في الباب ما يزيل هذا الإشكال ، ويمكن أن يُعْتَدَرَ
عن هذا بأن يقال : لعله لم يرد تسويغ الوجهين في الأقسام كلها بل قصد أنها
على هذين الوجهين يَخْرُجُ حكمها إذا أمكن ذلك ، ولا شك أنها في ذلك
الإمكان على الأقسام الثلاثة / فأتكل على فهم الناظر في كلامه ، وتنزيله المسائل /١٦٩/
عليه ؛ إذ قصّد الاختصار ، وله من هذا القبيل مواضع يأتي فيها بالقاعدة مجملّة ؛
لأنه يُمكنُ تفصيلُها بالتهدّي إليها ، وهو وجهٌ من وجوه التدريب . والله أعلم .

باب الاستثناء

ثم قال :

هذا هو النوع السادس من المنصوبات التي يَنْصِبُهَا كُلُّ فعل ، وهو المستثنى . وترك الناظم حَدَّ الاستثناء فلم يذكره ، ولم يشر إليه اتكالاً على فَهْم معناه من مساق الكلام ، ومفهوم الجملة ، وحدَّ في التسهيل المستثنى بأنَّه : المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديرًا [من مذكورٍ أو متروك] بإلّا أو ما في معناها بشرطِ الفائدة^١ . فقوله : «المخرج» هو الجنس الأقرب ، لأنَّ المستثنى مَخْرَجٌ عن ما تقدّم من مذكور أو مقدر ، ومعنى إخراجه^٢ أن ذكره بعد إلّا مُبَيِّنٌ أَنَّهُ لم يرد دخوله فيما تقدّم ، فَبَيَّنَ ذلك للسامع بتلك القرينة لا أَنَّهُ كان مُرَاداً للمتكلم ثم أخرجه . هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان : سيبويه وغيره ، وهو الذي لا يَصِحُّ غيره حسب ما تَبَيَّنَ موضعه . وقوله : «تحقيقاً» أراد به المتّصل . «أو تقديرًا» أراد به المنفصل ، وسَيَّبِيْنُهُ . وقوله : «إلّا» وكذا ، هي خاصّةُ المستثنى فيتميز بها عن التخصيص بالصفة وغيرها . وقوله : «بشرط الفائدة» احترازاً من نحو : جاءني ناسٌ إلّا زيدا ، وجاءني القومُ إلّا رجلاً^٣ ، وما أشبه ذلك ممّا لا يفيد . [ثم قال]^٤ .

-
- (١) التسهيل ص ١٠١ ، وما بين المعقوفين تنمة منه .
 (٢) في الأصل : (إخراجاً) بسقوط الضمير . والتصحيح من س ، والتصريح ٣٤٧/١ ، فقد نقل صاحبه كلام الشاطبي من قوله : «معنى إخراجه» إلى قوله : «وهو الذي لا يصحّ غيره» بحروفه معزواً إليه .
 (٣) في س : (إلّا رجلٌ) .
 (٤) زيادة من س .

ما اسْتَشْتِ إِلَّا عَنْ^١ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِي انْتَحِبُ
اتِّبَاعَ مَا اتَّصَلَ وَانْتَصِبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِدَالٌ وَقَعَ
أَعْلَمُ أَنَّ الْمُسْتَشْتَى عَلَى قَسْمَيْنِ :

أحدهما : ما تَوَقَّفَ الكلامُ قبلَه عن أَنْ يَتِمَّ دَوْنَهُ ، فلا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ مِنْ حَيْثُ
الْقَصْدُ ، وهذا هو الاستثناء المَفْرَغُ ، أي فُرِّغَ العاملُ فِيهِ لطلب ما بَعْدَ إِلَّا فَصار
معرباً بِحَسَبِ ما يَطْلُبُهُ . وسيأتي .

والثاني : ما تَمَّ الكلامُ دَوْنَهُ ، واستَقْلَّ بمعناه ، فصار لما بَعْدَ إِلَّا حَكْمُ
الْفَضْلَةِ الْمُسْتَغْنَى عَنْهَا . وهذا القسم هو الذي شَرَعَ فِيهِ الْآنَ ، ويكون على
وجهين : مُتَّصِلاً ، ومنفصلاً . وقد أَجْمَلَ الكلامُ فِيهِمَا أَوَّلًا ثُمَّ فَصَّلَهُ ، فيريد
بقوله : « ما اسْتَشْتِ إِلَّا عَنْ تَمَامٍ » هذا القسمَ يعني أَنَّ ما كان واقِعاً بَعْدَ إِلَّا
مُسْتَشْتَى^٢ بِهَا فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ إِذَا كان الكلامُ تاماً لم يُفَرِّغِ العاملُ له ، وسواء أكان
مُتَّصِلاً أَوْ مَنْقُطِعاً^٣ ، ومثال ذلك : قام القومُ إِلَّا زَيْدًا ، ورأيتُ القومَ إِلَّا زَيْدًا ،
ومررتُ بالقومِ إِلَّا زَيْدًا^٤ . هذا في المتصل . ومثاله في المنقطع : جاءني بنو تميم
إلا زَيْدًا الهاشميَّ . ورأيتُ القومَ كُلَّهُمْ إِلَّا فَرَسَ بَنِي فُلانٍ ، ومنه في القرآن
الكریم : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾^٥ الآية
وقال تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي

(١) في س : (مع) ، وكذلك هي في شرح ابن الناطم ص ٢٨٧ ، توضيح المقاصد ١٠٣/٢ ،
شرح ابن عقيل ٥٩٧/١ .

(٢) في س : (بعد المستثنى) ، تحريف .

(٣) في س : (أو منفصلاً) .

(٤) في الأصل : (ورجع) . والوجه ما أثبت عن س .

(٥) سورة يونس آية ٩٨ .

الأرض إلا قليلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴿١﴾ وذلك كثيرٌ ، وجميعه مما وقع الاستثناء فيه بعد تمام الكلام من غير افتقارٍ إلى ما بعد إلا . هذا / معنى الكلام على الجملة ، / ١٧٠ / ثم فيه بعد مسائل خمس :

إحداها : أن قوله : « ما استثنى إلا » نسب فيه الاستثناء إلى الأداة ^٢ ، وليست هي المُسْتَثْنِيةُ ، وإنما هي مستثنى بها ، ولكن لما كانت الأدوات ^٣ في هذه الصناعة إليها يُنسَبُ العملُ ، وتضاف الأحكامُ ساغ ^٤ ذلك فيها أيضاً ، فجرى على مُطلقِ الاصطلاح ، كما يقال : ما النافية ، وإن المؤكدة ، وما الكافة ، وليست هذه المعاني إلا فعل المتكلم ، وله أصلٌ في كلام العرب أن يُنسَبَ الفعلُ إلى ما انتسب إليه بوجه ما ، كقولهم : نهاره صائمٌ ، وليله قائمٌ ، وفي التنزيل الحكيم : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ وهو كثيرٌ .

والثانية : أن الظاهر في إطلاقه الاستثناء إنما هو بمعنى الإخراج حسب ما فسره في التسهيل ، فكأنه قال : ما أخرجت إلا ، والإخراج في الحقيقة إنما يظهر في الاستثناء المتصل ، وأما المنقطع فلا يصلح فيه الإخراج ؛ إذ كان الإخراجُ مخصوصاً بما كان من الجنس ، فلا يقال : إن الفرس في قولك : رأيت بني فلان إلا فرس أحدهم مُخرجٌ ؛ إذ ليس الفرسُ من جنس بني فلان ، إلا أن يُأوَّلَ ذلك بمجازٍ بعيد . وهو قد يشملُ المتصل والمنقطع بكلامه ، فقد يُشكِّلُ هذا .

والجواب : أن الاستثناء شاملٌ لهما معاً ، لأن الإخراج حاصلٌ فيهما لكن تارة يكون الإخراج تحقيقاً ، وذلك في الاستثناء المتصل ، وتارة يكون تقديرًا ، وهو في الاستثناء المنقطع ، وهذا يتنزلُ بناءً على ما رآه المازني في وجه الإبدال

(١) سورة هود آية ١١٦ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من س .

(٣) في س : (وساغ) بواو مقحمة قبل ساغ .

(٤) انظر الكتاب ١/١٦٠ ، ٣٣٧ .

(٥) سورة سبأ آية ٣٣ .

عند بني تميم بأن يُطلق الأول على ما بعد إلا ، فيشمل المستثنى منه والمستثنى معاً مجازاً ، فيكون المستثنى في المنقطع على هذا إخراجاً من الجنس ، أو على النحو الآخر . ولكن هذا الجواب غير مُخلص^٢ ، إذ لا يطرد ذلك في جميع مسائل الاستثناء المنقطع . ويمكن على بُعد أن يكون جارياً في ذلك على مذهب الفراء الذي يجعل الاستثناء من العامل لا من الاسم ، فإذا قلت : ما رأيتُ أحداً إلا حماراً ، فالحمار مستثنى من الرؤية لا من أحد^٣ ، فعلى هذا يكون قوله : « ما استثنيت إلا » واقعاً على القسمين تحقيقاً ، لكنه لم يُعرج عليه في غير هذا الكتاب ، فيبعد أن يقصد إليه لاسيما ، وهو مُشكّل في نفسه .

والأولى في الجواب - والله أعلم - : أن يكون أراد ما وقع بعد أداة الاستثناء منصوباً لا أنه يريد ما أخرج بإلا .

والثالثة : أنه عيّن إلا في أول كلامه ولم يقصد غيرها إلا بعد ما قرّر أكثر أحكام الباب بها لأنها أمّ الباب لا معنى لها في الأصل إلا الاستثناء وإنما يدخلها غيره بالعرض حملاً على ما هو الأصل في غيرها ، (فغير أصلها الوصف ، وإنما دخلت في الباب لعروض معنى إلا ، وكذلك سيوى ، وغيرها من الأدوات ، وأيضاً فإن الاستثناء بها مطرد بخلاف غيرها)^٤ .

والرابعة : أنه أطلق القول في الانتصاب هنا مع أن غير النصب جائز ، وذلك في الاستثناء المتّصل ؛ فإنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً جاز لك أن تقول : إلا زيد بالرفع / ، فيجري صفة على الأول حملاً على غير ؛ إذ كان أصلها الصفة ، وكذلك تقول : مررت بالقوم إلا زيد ، ومن كلامهم : لو كان معنا أحد إلا زيد

(١) انظر التسهيل ص ١٠٢ ، المساعد ٥٦٣/١ ، وأبو عثمان المازني ص ٢١٧ .

(٢) في س : (غير مختص) .

(٣) انظر الاستغناء ص ٣٧٤ ، المساعد ٥٤٩/١ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من س .

لَعَلَّنَا^١ وفي القرآن : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^٢ على قول سيويه ،
وأنشد سيويه^٣ لذي الرمة :

أَنِخْتُ فَأَلَقْتُ بِلَدَةٍ بَعْدَ بِلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا^٤
وأنشد أيضاً :

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الْيَوْمَ غَيْرَهُ وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^٥
وأنشد لعمر بن معدى كرب :

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْلِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^٦
فهذا كله ، وما كان مثله ممّا وقعت فيه إلا صفةً بمعنى غير ، وهو باب واسع ،

(١) من أمثلة سيويه في الكتاب ٣٣١/٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٣) الكتاب ٣٣٢-٣٣١/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرا في ٤٤/٢ ، والبيت للبيد بن ربيعة العامري - رضي الله عنه - في ديوانه ص ٦٢ ، وهو في معنى اللبيب ص ١٠٠ ، شرح شواهد ٢١٨/١ ، شرح أبياته ١٠٢/٢ ، شرح الألفية للأشموقي ٤٠٠/١ ، وانظر الرماني النحوي ص ٤٠٨ .

(٥) الكتاب ٣٣٢/٢ ، وهو في ديوانه ص ٧١٦ ، المقتضب ٤٠٩/٤ ، الأصول ٣٤٩/١ ، شرح الرضى على الكافية ١٢٩/٢ ، مع الهوامع ٢٧١/٣ ، خزنة الأدب ٥١/٢ .

(٦) الكتاب ٣٣٤/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرا في ٤٦/٢ ، فرحة الأديب ص ٢٠٠ ، ونسبته فيهما إلى حضرمي بن عامر الأسدي ، وهو منسوب في مجاز القرآن ١٣١/١ ، البيان والتبيين ٢٢٨/٢ ، الكامل ١٤٤٤/٣ إلى عمرو بن معدى كرى - كما في الكتاب - قال البغدادي في شرح أبيات معنى اللبيب ٨٥١٩/٢ . «ولم أره في ديوانه . ونسبه غير هؤلاء إلى حضرمي بن عامر الأسدي» . والبيت في ديوان عمرو ص ١٨١ في المصادر السالفة ، والحماسة البصرية ٤١٨/٢ ، وينسب أحياناً لسوار بن المضرب ، والشاهد في المقتضب ٤٠٩/٤ ، الحجة ١٦/١ ، التبصرة ٣٨٣/١ ، أمالي المرتضى ٨٨/٢ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٧٤ ، الإنصاف ٢٦٨/١ ، شرح المفصل ٨٩/٢ ، معنى اللبيب ص ١٠١ ، ٧٣٩ ، خزنة الأدب ٥٣/٢ .

وقاعدة مطَّردة في باب الاستثناء حتى في النفي إذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، فإنَّ إلاَّ يحتمل أن تكونَ صِفَةً إذا أردتَ معنى غير ، وإذا كان كذلك أشكلَ إطلاقه القول بالنصب من غير تعريج على غيره .

الجواب : أنَّه قد حرَّرَ كلامه فلم تدخل له الصِّفَةُ حينَ قال ^١ : « ما استثنيت إلاَّ » فشرط فيها أن تكونَ للاستثناء بمعنى أنَّها تدل عليه في تلك الحال ، وإلاَّ الواقعة صفة ليست كذلك ، بل هي بمعنى غير ، وغيرٌ خالية في الأصل عن معنى الاستثناء حتى تُضَمَّنَه ، فكذلك (إلاَّ) الصِّفَةُ تُجرَّدُ من معنى الاستثناء حتى تصير موافقةً لمعنى غير في الأصل ، فقولك : قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ، بمعنى قام القوم غيرُ زيد أي القوم المغايرون لزيد ، فليس في هذا أن زيدا مستثنى من جُمْلَةِ القوم ، فإذا ليس بَعْدَ إلاَّ التي يستثنى بها إلاَّ النصبُ على الاستثناء ، أعني في الإيجاب ، وعلى أن الناظم لم يتعرض هنا للوصف بإلاَّ ، ولا تكلم فيه ، وهو فَضْلٌ يجب التنبيه عليه ، وليس من الأحكام الأقلِّيَّة التي يُباح لمثلها إغفالها ، بل هي من الجلائل التي لا غنى به عن ذكرها ، ولعله لم يذكر هذه المسألة هنا في إلاَّ ^٢ ، ولا في غير ؛ لأنَّها من باب الوصف ، وليس فيها معنى الاستثناء الذي يقتضي النصب .

فإن قيل : فكان ينبغي إذا أن يترك البدل ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ؛ لأنَّه ليس من باب الاستثناء ، بل من باب البدل فلمَ ذَكَرَهُ وترك ذكر الوصف .

فالجواب : أنَّ البدلَ عَرِيقٌ في الباب من جهة المعنى وإن كان اللفظُ مخالفاً له ؛ فيكون رفعاً وجراً ، فالمعنى معنى النصب على الاستثناء ، فليس بخارج عن باب الاستثناء بخلاف الوصف ، فإنَّه في المعنى مخالفٌ لمعنى الاستثناء ، وإذا ثَبَتَ هذا أمكن أن يكونَ عذراً للناظم .

والخامسة : أنَّه قال : « ينتصب » ولم يُعَيِّن له ناصباً ، وعادته تُعَيِّنُ الناصب

(١) سقطت (قال) من س .

(٢) في س : إلاَّ في ، بتقديم (إلاَّ) .

في هذه المنصوبات حَسَبَ ما تقدَّم .

والمسألة قد اضطرب الناسُ فيها على ثمانية أقوال :

أحدها : أنَّه انتصب بعد تَمَام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به ، ويعزى لسيبويه^١ .

والثاني : أنَّه انتصب بالأَّ وحدها ، وهو رأي ابن مالك ، وزعم أنَّه مذهب سيبويه ، والمبرد^٢ .

والثالث : أنَّه انتصب بالفعل المتقدِّم بوساطة إلَّا وهو رأي السيرافي ، / ١٧٢/ والفارسي ، وابن الباذش^٣ ، وزاد أنَّ النصب في غيرِ بغير واسطة ، بل عَمِلَ فيها كعمله في الظروف المبهمة لأنَّ غيراً تشبهها في الإلهاام .

والرابع : أنَّ النصب بالفعل المتقدِّم بغير واسطة إلَّا ، وهو رأي ابن خروف^٤ .
والخامس : أنَّ النصب بما في إلَّا من معنى الاستثناء ، فكأنَّ النصبَ بفعل ، فإذا قلتَ : قام القومُ إلَّا زيداً ، فالتقدير : استثنى زيداً ، ونُسِبَ هذا إلى المبرد ، ونحوه منقول عن الزجاج^٥ .

والسادس : أنَّه منصوب بالمخالفة ؛ لأنَّ ما بعد إلَّا مخالف لما قبلها ، وهو أصل الكوفيين ، وحكي عن الكسائي^٦ .

(١) موافقاً شيخه الخليل / الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٢) التسهيل ص ١٠١ .

(٣) شرحه كتاب سيبويه ١٠٧/٣ ل ١٠٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، المساعد ٥٥٦/١ ، التصريح ٣٤٩/١ ، مع الهوامع ٢٥٢/٣ . وقوله : «الفارسي ، وابن الباذش» مطموس في س .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢١/٢ ، المساعد ٥٥٦/١ ، التصريح ٣٤٩/١ ، مع الهوامع ٢٥٢/٣ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٧/٣ ل ١٠٧ ، الإنصاف ٢٦١/١ .

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٨/٣ ل ١٠٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، وفي منهج السالك ص ١٦٠ : «وقيل : إنَّ مذهبه نحوٌ من مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : إنَّ المستثنى ينتصب =

والسابع : أنَّ النصبَ على إضمارِ أنَّ ، والتقدير : إلَّا أنَّ زيداً لم يَقم ، وينسب أيضاً إلى الكسائي^١ .

والثامن : أنَّ إلَّا مركبة من إنَّ ولا ثم خُفِّفَتْ إنَّ ورُكِّبَا ، فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إنَّ ، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا^٢ ؛ لأنها عاطفة^٣ . وجميعُ هذه الأقوالُ القَصْدُ بها واحدٌ ، وهو رَبطُ القوانين وتثبيتُها في النفس ، ويمكن على بُعْدٍ أن يؤخذ له من هنا تعيين الناصب من جهة أنَّه لما جعل الحكم في الاستثناء إلى الأداة ، ونَسَبَهُ إليها ثم أطلق الانتصاب ، ولم يُعَيِّنْ له خلافاً كان في ذلك إشارةً إلى أنَّ الحكم في النصب لها أيضاً ، وهو المختار عنده في التسهيل ، وغيره^٤ ، وحُجَّتُهُ في ذلك أنَّ إلَّا مختصة بالاسم . وليست بجزء منه ، فيجب لها العمل كسائر عوامل الأسماء التي هي كذلك ما لم تقع بين عامل مُفَرَّغٍ تحقيقاً أو تقديرًا ومعمول ، فلا يجب العمل كلا في : لا مَرَحَبًا ، تعمل إذا لم تدخل على عامل ومعمول ، ولا تعمل هنا .
فإن قيل : فإنَّ إلَّا تدخل على الأفعال .

= بخروجه من الوصف ، يعني أنَّ الاسم خرج من معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركنًا من أركانها بل فضلة مطلوبة لها . والوجه ما ذكر السيرافي ، وابن عصفور ، والشاطبي ، وهو الأشبه بمذاهب الكوفيين .

(١) شرح كتاب سيويه للسيرافي ١٠٨/٣ ل/٣ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، وفي منهج السالك ص ١٦٠ «وقد غلط من نسب هذا المذهب إلى الكسائي» .

(٢) في س : (إلَّا) .

(٣) هذا هو مذهب الفراء كما ذكر السيرافي في شرحه كتابه سيويه ١٠٨/٣ ل/٣ ، وأبو البركات الأنباري من الإنصاف ٢٦١/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ، وانظر الأقوال الثمانية في التصريح ٣٤٩/١ ، وكأن ما فيه اختصار لما ذكره الشاطبي .

(٤) التسهيل ص ١٠١ ، شرحه ، السفر الأول ٩١٢/٢ .

قيل : كلُّ فعلٍ دخلت عليه^١ في تأويل الاسم ، وذلك لا ييطل الاختصاص بالاسم ، وإلاَّ لم يضاف إلى الفعل^٢ ، ولا وقع حالاً ، ولا خبراً لكان أو إنَّ ولا مفعولاً لظنٍّ ، فلما لم ييطل ذلك الاختصاص بالاسم في تلك الأبواب ، فكذلك هنا .
فإن قيل : لو كان كذلك لآتصلَ بها ضميرُ النصب ، وأنت لا تقول إلاَّ : ما ضربتُ إلاَّ إياه .

قيل : لم يتصل لأنَّه أشبه المنصوب على النداء في أنَّه منصوبٌ لا مرفوعٌ معه ، وأشبهت أيضاً ما النافية في موافقة الفعل معنى ، وفي إعمالها مرةً وإهمالها أخرى . ومعمول ما إذا كان ضميراً - منفصلاً ، فكذلك ما أشبهه . وأشبهت أيضاً العاطفة في وقوعها وسطاً ، ومخالفة ما بعدها لما قبلها ، والضمير إذا وقع بعد العاطف منفصلاً ، فكذلك هذا ، وأيضاً لما التزم الانفصالُ مع التفرغ أجروا الباب كله على سننٍ واحد ، وأيضاً فلاَّ وما بعدها في قُوَّةِ جملة مختصرة ، واتصالُ المنفصل اختصار فيكون إجحافاً ، وأيضاً فقد وصلوا تنبيهاً على الأصل في نحو :

* أَلَّا يَجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دَيَّارُ^٣ .
و... فما لي عَوْضُ إِلَهِ نَاصِرُ^٤ .

(١) سقطت (عليه) من س .

(٢) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٢ .

(٣) عجز بيت لم أقف له على نسبه ، وصدره :

• وما علينا إذا ما كنت جارتنا •

وهو في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٣٨ ، شرح المفصل ١٠١/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/١ ، ٤٧٢ ، ١٨/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧ ، منهج السالك ص ١٦ ، التصريح ٩٨/١ ، مع الهوامع ١٩٦/١ ، خزنة الأدب ٤٠٥/٢ .

(٤) من بيت لم أقف له على نسبه ، وهو تماماً :

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليَّ فما لي عوضُ إِلَهِ نَاصِرُ =

وقد تضع العربُ المنفصل موضعَ المتصل ، نحو :

*... ضمنت إيَّاهم الأرض...^١

والعكس غيرُ موجود ، فلو لم يكن الأصل الاتصال لم يَسُغْ لقائل البيتين / ١٧٣/
الانفصال ، وأيضاً ليس فيهما ضرورة لتمكّن الأول أن يقول : ألا يكون لنا خِلٌّ
ولا جارٌ ، والثاني أن يقول :

فما لي غيره عَوْضُ ناصر

فإن قيل : اللائق^٢ بالعامل الذي لا يشبه الفعل الجر .

قيل : بل اللائق به عَمَلٌ لا يصلح للفعل ، وهو الجر أو نَصَبٌ لا رفعَ معه ،
ثم رَجَحَ وجوبُ النصب مع إلّا ، والخفض مع غيرها من حروف الاستثناء .
وكلامه في ذلك كله^٣ طويل ، وفي استقراء مذهبه من كلام سيبويه ، فمن أَحَبَّهُ
بكماله طالع الشرح^٤ ، ولولا الإطالة لاجتَلَبْتُهُ ، ونَبَّهْتُ على ما فيه . ثم قال :
«وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِي اتَّخِبْ» إلى آخره هذا الكلام قَسِمَ الكلام المتقدم ، لأنَّ
الاستثناء على ضريين :

= وهو في توضيح المقاصد ١٢٩/١ ، شرح ابن عقيل ٨٩/١ ، المقاصد النحوية ٢٥٥/١ ،
التصريح ٩٨/١ .

(١) من بيت للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ ، وهو تاماً :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إيَّاهم الأرض في دهر الدهارير
وينسب إلى أمية بن أبي الصلت . وهو في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ما يجوز للشاعر
في الضرورة ص ٢٧٩ ، أمالي ابن الشجري ٤٠/١ ، المرتجل ص ٢٨٢ ، الإنصاف ٦٩٨/٢ ،
شواهد التوضيح ص ٢٦ ، شرح الكافية الشافية ٢٣٣/١ ، السماع ١٠٨/١ ، المقاصد
النحوية ٢٧٤/١ ، مع الهوامع ٢١٧/١ ، خزنة الأدب ٤٠٩/٢ .

(٢) غير واضحة في س .

(٣) سقطت (كله) من س .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩١٢/٢ - ٩٢٠ .

أحدهما : أَنْ يَقَعَ في كلامٍ مثبت .

والثاني : أَنْ يَقَعَ في كلامٍ منفي أو ما أشبهه المنفي . ولكل قسم حكمٌ يختصُّ به .

فأما الأول فهو الذي تَقَدَّمَ لكنَّه لم يكن فيه ما يشعر بأنَّه قَسِيمُ المَثْبُت ، فلما أتى بالقسم الثاني ، وهو قِسْمُ المنفي ذَلَّ على المقصود بالأول ، وتَعَيَّنَ أنَّه المَثْبُتُ ، فكأنَّه قال : « ما اسْتَنْتِ إِلَّا بعد الإثبات مع تَمَامٍ ينتصب » وكثيراً ما يجري له مثْلُ هذا ؛ أَنْ يجتزئ بتعيين القسم الثاني عن الأول ، وقد مضى منه بعض المواضع .

ويعني أَنْ الاستثناء بِلَا بعد النفي أو ما أشبهه النفي يُخْتَارُ فيه الاتباع للأول ، فيجري على حكمه في الإعراب ، إن كان مرفوعاً ارتفع ، وإن كان منصوباً انتصب ، وإن كان مجروراً انجَرَّ ، وذلك إذا كان الاستثناء مُتَّصِلاً ، نحو : قولك : ما قام القومُ إِلَّا زيدٌ ، وما رأيتُ القومَ إِلَّا زيداً ، على الاتباع لا على الاستثناء ، وما مررتُ بأحدٍ إِلَّا أخيك^١ ، وما أشبه ذلك . وهذا مثالُ النفي الصريح ، وأما ما أشبهه النفي فمنه النهي ، نحو : لا تَضْرِبْ أحداً إِلَّا زيداً ، ولا يَقُمْ أحدٌ إِلَّا زيدٌ ، ولا تَمْرُرْ بأحدٍ إِلَّا زيدٌ ، ومنه الاستفهام ، نحو : هل قام أحدٌ إِلَّا زيدٌ ، وهل مررتُ بأحدٍ إِلَّا زيدٌ ، وَمَنْ أَكْرَمَكَ إِلَّا زيدٌ ؟ وفي التنزيل : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^٢ وقال : ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾^٣ . وقد يكون من النفي ما ليس بصريح لكنه كالنفي الصريح فيدخل تحت قوله : « أو كنفى » : ما كان [نحو] : أَقَلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إِلَّا زيدٌ ، وَقَلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إِلَّا زيدٌ ، فهو على معنى : ما يقول ذلك إِلَّا زيدٌ ، فالرفع هو المختار في هذه

(١) في الأصل : (بأخيك) . وما أثبت من س ، وهو الوجه .

(٢) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٣) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٤) تكملة بها يلثم الكلام من س .

(٥) الثلاثان في الكتاب ٣١٤/٢ .

الأمر ، ويجوز النصب لكن مرجوحاً غير منتخب ، فتقول : ما قام أحدٌ إلاً زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلاً زيداً ، وفي القرآن : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾^١ على ما في مصحف أهل الشام^٢ ، وكذلك تقول : هل يقومُ أحدٌ إلاً زيداً ، ومن يقومُ إلاً أخاك ؟ وقد حُمِلَ على هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَاهَةٍ نَفْسِهِ ﴾^٣ فجُعِلَ مَنْ منصوبٌ المَحَلُّ ، و(نَفْسَهُ) توكيدٌ له^٤ ، والنصب لغةٌ لبعض العرب ، قال سيويه : «حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنَّ بعضَ العربِ الموثوقِ بعربيته يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلاً زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلاً زيداً ، وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً / إلاً زيداً ، فتنصب زيداً على غير رأيتُ»^٥ - /١٧٤/ يعني على الاستثناء قال : «وذلك أنَّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً ممَّا عَمِلَ في الأول»^٦ يعني منصوباً ، ووجه اختيار الإتيان أنَّ المعنى فيه معنى التفرغ فاجري الكلام على معناه . هذا معنى تعليل سيويه ، وغيره . وقال في الشرح : «وإنما رَجَحَ الإتيان في غير الإيجاب على النصب ؛ لأنَّ معناه ومعنى النصب واحد ، وفي الإتيان تشاكُلُ اللفظين»^٧ .

ثم هنا مسائل :

إحداها : أنَّ قوله : «انتخب إتيانُ ما اتصل» أطلق فيه القول ، ولم يُقَيَّد فذلَّ على

-
- (١) سورة النساء آية ٦٦ من قراءة نصب «قليلًا» ، وهي قراءة ابن عامر ، وقراءة سائر السبعة الرفع / السبعة ص ٢٣٥ ، حجة القراءات ص ٢٠٦ ، الإقناع ٢/٦٣٠ .
 - (٢) انظر السبعة ص ٢٣٥ .
 - (٣) سورة البقرة آية ١٣٠ .
 - (٤) لم أقف على هذا في المصادر التي راجعتها .
 - (٥) في س : (نعت) ، تحريف .
 - (٦) الكتاب ٢/٣١٩ .
 - (٧) نفسه .
 - (٨) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩٢٩ .

ارتضائه مذهب الجماعة ، وخلاف قول القائل : إن المستثنى إن تباعد من المستثنى منه رَجَحَ النصب ، كقولك : ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً ينفع الناس إلا زيدا ، ولا تنزل على أحدٍ من بني تميم إن وافقتهم إلا قيساً ، وإليه ذهب المؤلف في الشرح ، قال : «لأنَّ سَبَبَ ترجيح الإتيان طَلَبُ التَّشَاكُلِ وقد ضَعُفَ دَاوِعُهُ بِالتَّبَاعِدِ»^١ قال : «والأصلُ في هذا قول النبي ﷺ : «لا يُخْتَلَى خِلاَهَا ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ : إِلَّا الْإِذْخَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : إِلَّا الْإِذْخَرَ»^٢ وَأَتَى بِحَدِيثٍ آخَرَ^٣ . والأصح في هذا قول الجماعة بعدم التفصيل بناءً على تعليل سيبويه ، ولموافقة كلام العرب ، وما استشهد به لا شاهد فيه لندوره^٤ .

والثانية : أنه لما أجاز الوجهين من غير تقييد دلَّ على مخالفته من ألزم النصب حيث يقدر ما قبل الاستثناء مستقلاً ، وهو ظاهر ابن السراج حيث قال : «إن لم تقدر البدل جعلته كقولك : ما قام أحدٌ - كلاماً تاماً لا ينو في الإبدال من أحد . ثم استثنيت ، نصبت ، فقلت : ما قام أحدٌ إلا زيدا»^٥ . والأولى مذهب الجمهور ؛ إذ لم يُفَصِّلُوا هذا التفصيل ، وليس في كلام العرب عليه دليل^٦ .

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢٩/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

والحديث متفق عليه / أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها ١١٥/٢-١١٦ كتاب الجنائز : باب الإذخر والحشيش ، ١٢٧/٤-١٢٨ كتاب الجهاد : باب اثم الغادر للبر والفاجر ، ١٨/٣-١٩ كتاب الحج : باب لا ينفر صيد الحر ، وباب لا يحل القتال بمكة .

(٣) وأخرجه مسلم في صحيحه ٩٨٨/٢ كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلها وشجرها. شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢٩/٢ ، وهو قوله ﷺ : «[يقول الله تعالى] : ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم أحسبه إلا الجنة» ، والحديث في صحيح البخاري ١١٢/٧ (كتاب الرقاق ، باب العمل الذي يتغى به وجه الله ، والرواية فيه (إلا الجنة) بالرفع ، فلا شاهد فيه .

(٤) سقطت من س .

(٥) الأصول ٢٨٢/١ ، و(استثنيت) ساقطة من الأصول المطبوع ، ونقل محققه من كلام أبي حيان في التذييل والتكميل في حاشيته نص ابن السراج وهي فيه ثابتة كما ذكر الشاطبي هنا .

والثالثة : أنَّ إطلاقه في جواز الوجهين دليلٌ على مخالفته للقائل بأنَّ المستثنى منه إنَّ كان معرفةً فالوجهان ، وإنَّ كان نكرةً فلا يجوز النصب^١ ، فقوله تعالى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^٢ لما كان معرفةً جاز الوجهان ، ولما كان نكرةً في قوله : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^٣ لم يُقرأ إلا بالاتباع. قال المؤلف : «ولا حُجَّةٌ له ؛ لأنَّ النصبَ هو الأصل ، والاتباع داخلٌ عليه ، وقد رَجَعَ عليه لطلب المشاكلة ، فلو جُعِلَ بعد ترجيحه عليه مايعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل»^٤ .

والقاطع في المسألة ما حكى سيبويه عن يونس وعيسى بن عمر : «أنَّ بعضَ العرب الموثوقِ بِعَرِيَّتِهِمْ يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا ، وما أتاني أحدٌ إلا زيدا» وهو نصٌّ في موضع الخلاف .

والرابعة : أنَّه بإطلاقه قائلٌ بجواز الوجهين كان المنفي ممَّا يصلح في الإيجاب أولاً خلافاً لمن قال من القدماء^٥ : إنَّ المنفي إذا صَلَحَ أن يقع في الإيجاب فلا يجوز فيه إلا النصب ، فيجوز عندهم أن تقول : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، ولا يجوز أن تقول : ما قام القوم إلا زيدٌ . وإنما تقول : إلا زيدا ، وردَّ عليهم سيبويه بالسماع والقياس ، / فأمَّا السماعُ ففي القرآن الكريم : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^٦ وأيضاً فإنه حكى عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء أنَّ الوجه

(١) معاني القرآن ٢٣٤/١ . وانظر المساعد ٥٦١/١ .

(٢) سورة النساء آية ٦٦ .

(٣) سورة النور آية ٦ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٣٠/٢ .

(٥) الكتاب ٣١٩/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٣١١/٢ ، شرحه للسيرافي ١٠٢ ل/٣ ، الاستغناء للقراقي ص ١٧٩ ، شرح

الجميل لابن عصفور ٢٥٦/٢ ، ولم ينسب أحد الرأي فيما اطلعت عليه من مصادر .

(٧) سورة النساء آية ٦٦ .

في اللغة : ما قام القومُ إلاَّ عبدُالله^١ بالرفع .

وأما القياسُ فإنَّ للنفي أحكاماً لا تكون في الواجب كحذف المستثنى منه ، وتفرغ العامل للمستثنى ، وذلك لا يكون في الواجب فلو كان حكمُ النفي حكمَ الواجب لما جاز أن تقولَ : ما أتاني أحدٌ كما لا يجوزُ أن تقولَ : أتاني أحدٌ . وهذا ظاهرٌ فلكل واحد من النفي والإيجاب حكمٌ يَخُصُّه ، وقد يجتمعان في بعض الأحكام ، وذلك غير منكر ، وإنما المنكرُ دعوى التزام الاجتماع في جميع الأحكام .

والخامسة : أنه بإطلاقه أيضاً أنَّ الاتباعَ جائزُ كان المستثنى منه مفرداً أو جمعاً خلافاً للقراء^٢ حيث أجازوه إذا كان المستثنى منه مفرداً ، نحو : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ولم يجزه إذا كان جميعاً ، نحو : ما قام القومُ إلاَّ زيداً بل ألزم النصب لأنه راعى في البذل اللفظ . وردَّ قوله سيبويه بأنه إن كان وجوب النصب ، لأنَّ الذي قبل إلاَّ جمع فقد^٣ قال الله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^٤ فقد وقع الجمع قبل إلاَّ ، والقراء على الاتباع ، وإن كان جوازُ الإتيان لأنَّ الذي قبل إلاَّ واحداً فينبغي أنَّ يجوز الرفع في مسألة : ما أتاني أحدٌ إلاَّ قد قال ذلك إلاَّ زيدٌ ؛

(١) الكتاب ٣١١/٢ - ٣١٢ .

(٢) كذا في الأصلين ، ومثله في مع الهوامع ٢٥٤/٣ ، وذكر أبو حيان هذا الرأي في ارتشاف

الضرب ٣٠١/٢ - ٣٠٢ ، ولم ينسبه . وكلام السيرافي في شرحه الكتاب ١٠٢ ل/٣ يدل على أنَّ مَنْ يقول هذا هو مَنْ يقول : إن المنفي إذا صلح أن يقع في الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب ، وأدل منه على ذلك كلام الرماني في شرح الكتاب الذي نقله القراني في الاستغناء ص ١٧٩ وفي معاني القرآن للقراء ١٦٦/١ : «فإذا كان ما قبل (إلا) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان أو نكرة . فأما المعرفة فقولك : ما ذهب الناس إلاَّ زيدٌ . وأما النكرة فقولك : ما فيها أحدٌ إلا غلامك ، لم يأت هذا عن العرب إلا بإتيان ما بعد إلاَّ ما قبلها» ولا يبعد أن يكون هذا الرأي - إن صحت نسبته إلى القراء - مذكوراً في مصنف آخر أو في موضع آخر .

(٣) في س : «فإن قول ...» .

(٤) سورة النور آية ٦ .

لأنَّ الذي قبله واحد ، وذلك لا يجوز البتة ، بل الواجب النصب ؛ لأنه قد صار مُوجِباً بدخول إلّا الأولى^١ . قال ابنُ خروف : لا يراعي في الباب إلّا كَوْنُ الثاني بعضَ الأول موافقاً له في الإعراب .

والسادسة : أنه يشترط [في]^٢ هذا الحكم المذكور كَوْنُ المستثنى مؤخراً عن المستثنى منه ، وذلك مستفادٌ من كلامه من موضعين :

أحدهما : قوله : « اتَّخِبَ إِتْبَاعُ ما اتصل » ، والاتباع لا يُتَصَوَّرُ إلّا كذلك ، فإِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ هو إِتْبَاعُ السمتنى المتصل ، وإِتْبَاعُهُ أَنْ يُجْعَلَ تابعاً ، والتابع شأنه أَنْ يَتَبَعَ ما قبله لا ما بعده .

والثاني : أنه قد يَبِينُ على إثر هذا حكمَ المستثنى إذا تقدَّم المستثنى منه وقرَّره^٣ على خلاف هذا الحكم ، فدلَّ على أنَّه هنا ليس بمقدَّم . وهذا ظاهر .

والسابعة : أنه أطلقَ القولَ في الإِتْبَاعِ ولم يُبَيِّنْ هل يكون على اللفظ أو على الموضع ، أو عليهما . وكان من حَقِّه ذلك كما فَعَلَ في باب المصدر الموصول وغيره ، فإنَّ الإِتْبَاعَ قد يكون على اللفظ خاصَّةً ، وهو يَبِينُ . وقد يكون على الموضع خاصَّةً ، وذلك أَنْ يكون ما قبل إلّا مجروراً بِمَنْ الزائدة ، كقولك : ما جاءني من أحد إلّا زيدٌ ، فالرفع هنا لازمٌ ، وقولك : ما رأيتُ من أحدٍ إلّا زيداً ، النصب واجبٌ ، وكذلك المجرور بالباء الزائدة ، نحو : ليس زيدٌ بشيءٍ إلّا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، وكذلك أسم لا الجنسيَّة لا يُتَبَعُ إلّا على الموضع خاصَّةً كقولك : لا إله إلّا الله ، ولا عالم إلّا زيدٌ ، لا يجوز هنا النصب على لفظ لا أصلاً .

(١) انظر الكتاب ٣١٢/٢ .

(٢) تكملة يلتم بنحوها الكلام من س .

(٣) في س : (وقدَّره) .

(٤) انظر الكتاب ٣١٦/٢ .

والثامنة : أنَّ الإِتباع هنا لم يُقَيِّدْهُ النَاطِم / آتِكالاً على تفهيم^١ المُعَلِّم ، /١٧٦/
 وخروجاً عن تعيين أمرٍ مختلفٍ فيه ، فإنَّ البصريين يقولون : إنَّه إِتباعٌ على البدل
 ومذهبُ الكوفيين أنَّه على العطف^٢ . وعلى أنَّه قد يؤخذ له أنَّه على البدل من
 نصِّه عليه في الاستثناء المنقطع بقوله : «وعن تميم فيه إبدال وقع» ، إذ هو الإِتباع
 ههنا ، فلو كان مذهبُه أنَّه ليس على البدل لنصَّ على العطف ؛ إذ الإِتباعُ في
 الجميع إمَّا إبدالٌ وإمَّا عطفٌ . وقد تقدَّم أنَّه لم يتعرَّض هنا لحكم النعت ، فلا
 يَدْخُلُ له تحت قوله : «إِتباعٌ ما آتَصَلَ» ؛ إذ لو دخل له لكان الإِتباع على النعت
 عنده راجحاً كالبدل ، وليس كذلك . وعلى الجملة فالأصحُّ مذهبُ الناطِم ؛ إذ
 هو على حقيقةِ البدل من صِحَّة وقوعه موقعَ المُبدَل منه على حكم الاستقلال ،
 وإلغاء الأول . وأيضاً فإنَّ إلَّا لم يثبت أنَّ تكونَ عاطفةٌ بَعْدَ فكيف يُنَبِّئُ على ما لم
 يثبت . قال ثعلب : كيف يكون بَدَلاً ، والأولُ منفيٌّ ، وما بَعْدَ إلَّا مُوجِبٌ^٣ .
 وأجاب السيرافي بأنَّه لا يخرجُهما اختلافُهما عن حقيقةِ البَدَلِيَّةِ ؛ لأنَّ معنى
 البدل أنَّ تُقدَّرَ الأولُ كأنَّه لم يذكر ، وتُقدَّرَ الثاني في موضعه . قال : «وقد
 يقع في العطف والصفة ما يكون الأول فيه مُوجِباً ، والثاني منفيّاً ، نحو : جاءني
 زيد لا عمرو - كمسألتنا - وفي الصفة : مررتُ بِرَجُلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ»^٤ .
 قال ابن الضائع : كان الأولى أنَّ يجيء بهذا في البدل ألا ترى أنَّك تقول :
 مررتُ بِرَجُلٍ لا زيدٍ ولا عمروٍ هذا بَدَلٌ ، وليس بعطفٍ ؛ لأنَّ من شرط لا

(١) في الأصل : (تقسيم) .

(٢) انظر الكتاب ٣١١/٢ ، المقتضب ٣٩٤/٤ ، ٣٩٧ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل

١٠١ ، شرح الكافية للرضي ٩٦/٢ ، المساعد ٥٦٠/١ ، همع الهوامع ٢٥٣/٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠١ .

(٤) النص مختصر كلام السيرافي في شرحه ٣/ل ١٠١ ، وفي س : (يزيد الكريم ولا لبيب) ،

تحريف .

(٥) في س : (لا يزيد) .

العاطفة أن تكون مؤكدة لثبوت الحكم الأول^١ ، وهي هنا مبيّنة أن المجرور به ليس يزيد^٢ ولا عمرو ، ولو جاز أن تكون هنا عاطفة لجاز : مررتُ برجلٍ^٣ لا زيد ، كما تقول : مررتُ يزيد لا عمرو ، فلزوم التكرار دليل على أنها غير عاطفة .
والثاسعة : أنه ذكر اختيار الاتباع ، ولم يُصرّح بمقابله ، والذي يقابله
النصب على الاستثناء .

فإن قيل : من أين يؤخذ له هذا .

قيل : من حكم القسم المقابل ؛ إذ كان قد حكم عليه بالنصب في قوله :
« ما استثنيت إلا عن تمام ينتصب » فجعل النصب فيه حتماً ، ثم اختار في هذا
القسم الاتباع فدل على أن غيره هو النصب المذكور ، فكأنه قال : يتحتم
النصب في الإيجاب ، ولا يتحتم في النفي ، وإذا لم يتحتم فلا بُدَّ من وجه آخر
فعينه ، وجعله المختار ، فصار النصب المذكور فيه غير مختار . ويمكن أن
يكون النصب في كلامه منصوباً عليه على طريقة أخرى من التفسير في قوله :
« ما استثنيت إلا » إلى آخره ، وهو أن يكون معناه أن ما بعد إلا حكمه النصب على
الإطلاق كان موجباً أو منفيّاً ، وهذا على الجملة ثم استثنى المنفي ، وما أشبهه ،
فأثبت له على المختار حكماً آخر ، وهو الاتباع ، فبقي غير المختار داخلاً تحت
الإطلاق المتقدم وهو النصب .

وإتباع : مفعولٌ بانتُخب . و(بعد) المتقدم متعلق به . وقوله : « ما اتصل »
يعني من الاستثناء ، والانتخاب : الاختيار ، ورجل نُخبَة ، والجمع نُخبٌ ،
كُرْطَبَة ورُطَب ، يقال : جاء في نُخب أصحابه ، أي : في خيارهم . وقوله :

(١) انظر نتائج الفكر ص ٢٥٨ .

(٢) في الأصل : (زيد) .

(٣) سقطت من س .

(٤) في س : (يدخل) .

«وانصب ما انقطع»، أي : انصب من الاستثناء منقطعاً ، وهو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، يعني أنَّ المنقطع من الاستثناء حكمه النصب بإطلاق إلاَّ عند بني تميم فإنه جاء عنهم الإبدال ، فتقول : ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً ، وما لي عليه سلطانٌ إلاَّ التكلف^١ . وفي القرآن من ذلك قوله تعالى : ﴿لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾^٢ وقوله : ﴿وَإِنْ نَشَأْ / نُفْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ / وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ﴾^٣ والقرآن نزل في غالبه بلغة أهل الحجاز ، وأنشد سيبويه للنابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايَا مَا أَبَيَّنْهَا وَالنُّوْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ
قال سيبويه : «وأهل الحجاز ينصبون الأواري»^٤ ، وأنشد أيضاً للنابغة :

حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِي مَشْنُوِيَةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنِّ بِصَاحِبِ
وَإِنَّمَا نَصَبَ أَهْلُ الْحِجَازِ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْإِبْدَالُ حَقِيقَةً مِنْ جِهَةٍ أَنَّ
المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، قال سيبويه : «جاءوا به على معنى :

(١) انظر الكتاب ٣٢٢/٢ .

(٢) سورة النساء آية ١٥٧ .

(٣) سورة يس آية ٤٣-٤٤ .

(٤) الكتاب ٣٢١/٢ وقبله (أنشدت بنو تميم) ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤/٢ ، ديوان النابغة ص ١٤-١٥ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ٤٨٠ ، إصلاح المنطق ص ٤٧ ، المقتضب ٤١٤/٤ ، الأصول ٣٥٥/١ ، الجمل ص ٢٤٠ ، الإيضاح ص ٢١١ ، المقتصد ٧٢١/٢ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، الاستغناء للقرافي ص ٥١٣ ، خزانة الأدب ١٢٥/٢ .

(٥) الكتاب ٣٢١/٢ .

(٦) الكتاب ٣٢٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥١/٢ ، والبيت في ديوان النابغة ص ٤١ .

ولكنّ ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحُيل على معنى ولكنّ^١ . وأمّا بنو تميم فيرفعون هذه الأمثلة على البديل ، فيقولون : ما فيها أحدٌ إلّا حمارٌ ، وينشدون بيت النابغة :

* . . . وما بالربع من أحد *

* إلا الأواريُّ *

بالرفع^٢ . وأنشد سيبويه :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلاّ العافيرُ وإلاّ العيسُ^٣

وأنشد أيضاً لابن الأئهم التغلبي :

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ غيرُ طعن الكلي وضربِ الرقاب^٤

وأنشد أيضاً للحارث بن عباد :

والخيلُ لا يبقى لجاحمها التّخيلُ والمِراح

إلاّ الفتى الصّبارُ في النّجدات والفرسُ الوقاح^٥

(١) الكتاب ٣١٩/٢ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢١٩/٢-٣٢١ .

(٣) الكتاب ٣٢٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٤٠/٢ ، والبيتان لجران العود النميري في ديوانه ص ٥٢ ، وانظر مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٢٣٧/٢ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ١٥/٢ ، ٢٧٣/٣ ، المقتضب ٤١٤/٤ ، معاني الشعر للأشناندي ص ٣٩ ، الإنصاف ٢٧١/١ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، ٥٢/٨ ، الاستغناء ص ٥١٣ ، خزنة الأدب ١٩٧/٤ .

(٤) الكتاب ٣٢٣/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧/٢ ، المقتضب ٣١٣/٤ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، الاستغناء ص ٤٤٩ .

(٥) الكتاب ٣٢٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٧٨/٢ وفيه : «والشعر في الكتاب منسوب إلى الحارث بن عباد ، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة» ، وهما من أبياتٍ لسعد يُعرض فيها =

وأنشد أيضاً :

لم يَغْذُهَا الرُّسْلُ ولا أيسارُها إلا طَرِيُّ اللّٰحم واستجزارُها^١

وأنشد أيضاً :

عَشِيَّةٌ لا تُغْنِي الرماحُ مكانَها ولا النُّبْلُ إلا المَشْرِفِيُّ المُصَمَّمُ^٢

فهذه الأبيات ونحوها ممّا جاءت على لغة تميم ، وحين ذكر سيبويه : ما له عليه سلطانٌ إلا التَّكْلُفُ ، وذكر الآيتين ، والبيت :

«حلفتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ»

قال : وأمّا بنو تميم فيرفعون هذا كلّهُ . . وينشدون بيت ابن الأيهم رفعاً .
وأهلُ الحجاز ينصبون^٣ . وهذا كلّهُ على ما قال الناظم : «وعن تميم فيه إبدالٌ وقع» فالضمير في (فيه) عائذٌ على : «ما انقطع» ، وبَيَّنَ أنَّ حكمه الإبدالُ من الأول ، وهذا يستلزم إعرابه بإعرابه ، فكأنّه قال : وعن تميم فيه ابتاعٌ على البدلية وقع ، كأنَّ الأصلَ النصبُ لِمَا تقدّم في التعليل لكن راعى فيه بنو تميم أحدَ معنيين : إمّا أنَّهم حملوا على معناه ؛ لأنَّ المقصودَ هو المستثنى ، فالقائل : ما في

== بالحارث بن عباد لاعتزاله بكرًا قومَه في حرب البسوس أولها

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٠/٢-٥٠٦ ، الحاجة بالمسائل النحوية ص ١٧٩ ، خزنة الأدب ٢٢٥/١ ، ٤/٢ .

(١) الكتاب ٣٢٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١١٠/٢ ، ونسب البيتين مع آخر لغيلان بن حريث .

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٢٨/٢ ، وهو لضرار بن الأزور كما ذكر ابن السيرافي ، والغندجاني في فرحة الأديب ص ١١٥ ، وانظر المقاصد النحوية ١٠٩/٣ ، خزنة الأدب ٥/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٣٢٢/٢-٣٢٣ .

الدار أحدّ إلا حمارّ ، المعنى فيه : ما في الدار إلا حمارّ ، وصار ذكره أحدّاً توكيداً ؛
لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ آدَمِيٍّ ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدٍ مَا كَانَ مَقْصُودَهُ مِنْ ذِكْرِ الْحِمَارِ ، وَإِمَّا
عَلَى جَعْلِ الْحِمَارِ إِنْسَانًا الدار ، أي : الذي يقوم مقامه في الأنس كما قال ، أنشده
سيبويه :

* تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ *

جعلوا الضربَ تحيّةً ؛ لأنّه الذي يقوم مقام التحيّة ، وكذلك قوله أنشده أيضاً :

* أُنَيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحٌ *

وكقوله : ما لي عتاب إلاّ السيفُ . ذكر الوجهين سيبويه في تأويل الرفع^٣ . وهذا
كلّه إنّما هو إذا تَقَدَّمَ المستثنى نفياً أو شبهه ، وفيه تَكَلُّمٌ ؛ إذ هو داخلٌ تحت
قوله : «وبعد نفى أو كنفي انتخب» كذا ، أمّا إذا لم يتقدّم شيء من ذلك
فالنصبُ هو الواجبُ دَلٌّ على ذلك

قوله : ما استثنت إلاّ عن تمام / ينتصب . وفي كلامه بعدُ نظران :

/١٧٨/

أحدهما : : أنّه لما قال : «وعن تميم فيه ابدالٌ وقع» لم يُصَرِّحْ بكيفية هذا
الإبدال عندهم أهو لازمٌ في لغتهم لزومَ النصب في لغة أهل الحجاز فلا يجوز

(١) صدره : * وخيل قد دلفت لها بخيل * .

الكتاب ٣٢٣/٢ ، ٥٠/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٠/٢ ، وينسب البيت إلى عمرو بن
معدي كرب وهو في ديوانه ص ١٣٠ ، النوادر ص ٤٢٨ ، المقتضب ٢٠/٢ ، ٤١٣/٤ ،
الخصائص ٣٦٨/١ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/٢ ، التصريح
٣٥٣/١ ، خزنة الأدب ٥٣/٤ .

(٢) صدره : * فإن تمس في قبر برهونة تاوياً * .

الكتاب ٣٢٠/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/٢ ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي كما في شرح
أشعار الهذليين ١٥٠/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/٢ ، خزنة الأدب ٣/٢ .
(٣) الكتاب ٣١٩/٢ - ٣٢٠ .

عندهم : ما في الدار أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، أم جائزٌ ؟ فيجوز مع الإتيان بالنصب ، فتقول : ما في الدار أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا كالحجازيين ، وَالْأَحْمَارُ كالمُتَّصِلِ ، والذي نَصُّ عليه في التسهيل الجواز^١ ، وهو نَصُّ ابن خروف وغيره^٢ ، أَنَّ الاستثناء المنقطع إِذَا رَفَعَهُ بنو تميم فعلى حَدِّ ما يرفع الجميعُ الْمُتَّصِلَ ، فالمختار الإتيان ، ويجوز النصبُ على غير الوجه المختار ؛ لِأَنَّ المنقطعَ في التأويل قد صار إلى معنى المتصل ، وإذا صار إليه فيجري على حكمه ، وقد يؤخذ من كلام الناظم جواز الوجهين ؛ فَإِنَّهُ لما قال : «وانصب ما انقطع» ثبت أَنَّ النصبَ فيه حاصلٌ بإطلاق على كلِّ لغةٍ ، وحين قال : «وعن تميم فيه إبدال» دلَّ على أَنَّهُ وجهٌ ثانٍ لهم فيه زائدٌ على النصب ، فحصلت الإشارة من كلامه إلى ثبوت الوجهين على الجُمْلَةِ ، وإلى تعيين الأرجح على مذهبهم وهو الإتيان .

والثاني : أَنَّ شرطَ الإبدال عند بني تميم أَن يَصِحَّ وقوعُ المستثنى موقعَ المستثنى منه ، نحو ما تقدّم من الأمثلة ، فَإِنَّكَ إِذَا قلتَ : ما في الدار أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، فلك أَن تسقِطَ أَحَدًا ، فتقول : ما في الدار إِلَّا حِمَارٌ ، وتقول أيضاً : ما بالربع إِلَّا الأورايُّ ، والخيْلُ لا يبقى لجاحمها إِلَّا الفتى الصَّبَّارُ ، وبلدٌ ليس بها^٣ إِلَّا العافيرُ وَالْأَعْيُسُ . وهذا كله كلامٌ مستقيمٌ ، أمَّا إِذَا لم يَصِحَّ أَن يقعَ موقعه فليس في المستثنى إِلَّا النصبُ كقولهم : ما زاد إِلَّا ما نقص ، وما نفع إِلَّا ما ضَرَّ ، ففاعل زاد ونفع ضمير مستتر ، فكأنَّه قال : ما نفع ذلك الشيء ولكن ضَرَّ ، ولا زاد ذلك الشيء ولكن نقص . وما التي بعد إِلَّا مصدرية ، وفي إعرابها اضطراب ، ولكن الحاصل أَنه ليس بمرفوع على البدل ، ولا يصح وقوعه موقعَ

(١) التسهيل ص ١٠٢ .

(٢) انظر منهج السالك ص ١٦٣ .

(٣) في س : (ليس بها أنيس إلا) ، بإقحام «أنيس» قبل «إلا» .

(٤) انظر الكتاب ٣٢٦/٢ ، وانظر ارتشاف الضرب ٣٠٣/٢ ، التصريح ٣٥٢/١ .

الضمير فلا يصح أن يقول : ما زاد إلا النقص ، وما نفع إلا الضرر ، وكذلك قول الفرزدق ، أنشده سيبويه :

وما سجنوني غير أني ابنُ غالبٍ وأنني من الأثرين غير الزعانف^١

فلا يمكن أن يقال هنا : وما سجنوا غير^٢ ابن غالب على أن يكون غيرُ مفعولاً بسجنوا ، ومن ذلك كثير ، فإذا تقرر هذا . فكلام الناظم لا يخرج عنه مثل هذه الأشياء بل أطلق القول بأن الإبدال واقع عن تميم ، فيقتضي فيها جواز الإبدال ، وهو باطل ، وقد تحرز هو في التسهيل منه فقال : «وأجاز التميميون إتباع المنقطع إن صحَّ اغناؤه عن المستثنى منه»^٣ فكان من حقه أن يفعل ذلك هنا .

ويجاب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنه إنما قال : إن الإبدال وقع لبني تميم في الاستثناء المنقطع على الجملة وليس فيه ما يعين أن كل استثناء منقطع كذلك ، ولا شك أن الأمر كذلك ، وغاية ما فيه أنه لم يبين موضع الإبدال ، وذلك قريب ؛ إذ قد يقصد في هذا النظم التعريف الإجمالي ويُحيل في بيانه على الشيوخ ، وقد تقدّم منه أشياء ، وستأتي آخر ، ولا يقال : إن هذا إخلال ، إذ يُوهم أن الإبدال تتابع في الجميع ، لأننا نقول : إنما يكون إخلالاً إذا أتى بعبارة عامة محكوم عليها في جميع أفرادها بحكم غير مُطرّد ، كما لو قال : وجوز فيه الإبدال عند تميم ، أو نحو ذلك ، وأما حين قال : قد وقع فيه الإبدال / عند تميم ، فليس فيه ما يدل على شمول الحكم ، لأنه جعل الاستثناء المنقطع محلاً لوقوع الإبدال ، ولا يلزم من وقوع الشيء في

(١) الكتاب ٣٢٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٠٢/٢ ، والبيت في ديوان الفرزدق ١٠/١ .

(٢) في الأصل : (غير أني) ، وما أثبت عن س .

(٣) التسهيل ص ١٠٢ باختلاف يسير في ألفاظه .

(٤) سقطت من س .

(٥) في س : (منه الشبه) .

مَحَلٌّ شَمُولُهُ لجميع أجزاء ذلك المحل ؛ لصحة وقوعه في محلها .

والثاني : أنَّ قوله : «فيه إبدال» قد يشعر بذلك الشرط ، وذلك أنَّ من حقيقة البديل أنَّ يَصِيحَّ وقوعه موقعَ المبدل منه من حيثُ هو مقصودٌ بالحكم ، كما قال في باب البديل : «التابع المقصود بالحكم» ؛ ولذلك سُمِّيَ بدلاً ، وإذا كان كذلك فلا يَتَأَتَّى الإبدال إلاَّ حيثُ يَصَحُّ الاستغناء به عن الأول ، وذلك عينُ ما قَيَّدَهُ به في التسهيل بقوله : «إنَّ صَحَّ اغناؤه عن المستثنى منه»^١ وإذا تأملتَ جميعَ ما تقدَّم من المثل فلا يَصِيحُّ فيها الإبدال ؛ لأنَّه لا يغني عن الأول ، ويُدُلُّ على هذا القصد من كلامه إتيانه بلفظ الإبدال ولم يأت بلفظ الإتياع ، فيقول : وعن تميم فيه إتياع^٢ وقع ، كما قال في البيت المتقدم : «وبعد نفِّي أو كنفني انتخب .

إتياع ما اتَّصل» وهذا حَسَنٌ من التنبيه في حَسَنِ من الاختصار لا تنبو مقاصدُه عن مثله ، وفي هذا النظم من هذا القبيل أشياء . والله أعلم .

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النفي قد يأتي ولكنْ نَصَبَهُ آخِرُ إنَّ وَرَدَ

يعني أنَّ المستثنى إذا كان سابقاً على المستثنى منه فلا يَخْلُو أنَّ يكونَ في النفي أو في الإيجاب ، فإنَّ كان في الإيجاب فليس إلاَّ النصبُ على الاستثناء ، ولم يذكره هنا لأنَّه داخلٌ فيما تقدَّم في الإثبات إمَّا بالشمول ، وإمَّا بالقياس من باب أولى . وإنَّ كان في النفي فقد أجاز هنا فيه وجهين : أحدهما - وهو غيرُ المختار - : أنَّ يعربَ بإعراب المستثنى منه رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، فتقول : ما قام إلاَّ زيدٌ أحدٌ ، وما رأيتُ إلاَّ زيداً أحداً ، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ أحدٍ^٣ ، ويكون الثاني بدلاً من الأول ، وهو المتقدمُ الذكر فيما إذا كان متأخراً ، وأتى الناظم في هذا الوجه بقَدِّ فقال :

(١) التسهيل ص ١٠٢ .

(٢) في س : (إبدال) ، تحريف .

(٣) في الأصل : (من أحد) ، وفي هامشه : (خ بأحد) ، ومثله في س . وهو خطأ صوابه ما أثبت .

«قد يأتي» أي قد يأتي قليلاً غيرُ النصب ، وهو الإتياع في المستثنى السابق ؛ إذ ليس بكثير في كلام العرب ، قال سيبويه : «وحدَّثنا يونس أنَّ بعضَ العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلاَّ أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً ، كما قالوا : ما مررتُ بمثله أحدٍ ، فجعلوه بدلاً^١» وإنما كان غيرَ مختار لأنَّهم كرهوا أنَّ يدلوا الأكثر من الأقل ، إذ كان البديل على خلاف ذلك ، لأنَّه لا يوجد بدلٌ كُلُّ من بعض . بهذا يُعَلَّلُ النحويون ، ويفسرون به كلام سيبويه في التعليل حين قال : «وزعم الخليلُ رحمه الله أنَّه إنما حملهم على نصب هذا - يعني ما لي إلاَّ أباك^٢ صديق - أنَّ المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مُبدلاً منه ؛ لأنَّ الاستثناء^٣ إنما حدُّه أن «تَدَارَكَ به بعد ما تنفِي ، فتبدلَه»^٤ . قال : «فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أُخِّرَتِ المُسْتَثْنَى»^٥ يعني النصب ، وفَسَّرَه ابنُ / الضائع بأنَّ الأصل في الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه ، فحدُّه إذا أن يكون بدلاً لا مُبدلاً منه ؛ لأنَّ البديل ثانٍ عن المبدل منه ؛ فلذلك لم يجر : ما أتاني إلاَّ زيدٌ أحدٌ ، على أن يكونَ أحدٌ بدلاً من إلاَّ زيد ، فإنه^٦ في تقدير : ما أتاني إلاَّ زيد ، ما^٧ أتاني أحدٌ ، فلما لم يكن حدُّه كذلك ، ولم يمكن مع التقديم أن يكونَ بدلاً حملوه على وجهٍ قد يجوز فيه وهو مؤخر ، وهو

-
- (١) الكتاب ٣٣٧/٢ .
(٢) في الأصل : (ما لي أبوك) ، بسقوط «إلاَّ» والرفع ، وما أثبت من س ، وهو يوافق ما في الكتاب .
(٣) في الأصل : المستثنى ، وفي هامشه : خ : الاستثناء ومثله في س ، والكتاب .
(٤) الكتاب ٣٣٥/٢ ، وفيه «أن تداركه» . وأشار محققه إلى أن في إحدى نسخه ما هنا ، وذلك الذي أشار إليه أولى مما أثبت .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) في س : (كأنه) .
(٧) في س : (وما) ، براو مقحمة قبل ما .

النصب . قال ابن الضائع : «ويظهر من سيبويه أنه يمكن أن يكون المستثنى منه بدلاً من المستثنى ، ولذلك علّله بذلك التعليل» . ثم ذكر أن من علّل بما تقدّم لم يفهم عن سيبويه ، وبَيَّن أن المُرَاعَى في البدل في الاستثناء أن يقع موقعُ المستثنى منه ، والبعضُ في الاستثناء لا يقع موقع الكلِّ إلّا مع إلّا ، وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ ، وزيدٌ مع إلّا بمعنى غير زيد ، وغيرُ زيدٍ هو مدلولُ أحد ، فهو من ^١ بدل الشيء ^٢ من الشيء وهما لعين واحدة ، فإلّا زيد أشبهُ ببديل الشيء من الشيء ^٣ منه ببديل البعض ؛ ولذلك لا يقع البدلُ هنا موقعَ المبدل منه إلّا مع إلّا ، فليس البدلُ إلّا الحرفَ مع الاسم ، والدليل على أن سيبويه أراد هذا الذي فسرتُ تشبيهه البدلُ في الاستثناء بقولك : مررت برجلٍ زيدٍ ^٤ ، وهذا ليس بدلٌ بعضٍ من كلٍّ ، ولم يتعرّض حيثُ ذكر البدلُ لبدل البعض من الكلِّ أصلاً ، قال : «وتعليقه في منع البدل في المستثنى المُقَدَّمُ دليلٌ على ذلك ، ولم يفهم عنه أحدٌ مراده» قال : «فعلى هذا كان يصحّ البدلُ في : ما قام إلّا زيدٌ أحدٌ ؛ لأنّه يقعُ موقعه ، ويبدلُ مكانه ، ويقع موقعُ «إلّا زيدٌ» لا موقعَ زيدٍ وحده» انتهى المقصود من كلامه ، وبه تبيّن وجهُ الإتيان ، ووجهُ اختيارِ النصب . وممّا جاء على الإتيان ما أنشده يونس في نوادره من قول الشاعر :

(١) سقطت (من) من س .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) انظر الكتاب ٣١١/٢ .

(٤) في س : (القوم) ، تحريف .

(٥) انظر معنى الفقرة الأخيرة من كلام ابن الضائع في ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢ ، مع الهوامع

٢٥٦-٢٥٧ ، التصريح ٣٥٥/١ ، معزواً إليه ، وهو في المصدرين الأخيرين «ابن الصائغ»

تصحيف .

رأت إخوتي بعد الولاء تتابعوا فلم يبقَ إلا واحد منهم شَفَرُ^١
 وأنشد الفراء لذي الرُّمَّة :
 مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّرَاءُ وَإِلَّا صَيْدُهَا نَشَبُ^٢
 ولحسان رضي الله عنه :

لأنَّهم يرجون منه شفاعَةً إذا لم يكن إلا النبيون شافع^٣
 والوجه الثاني - وهو المختار - النصبُ على الاستثناء ، وهو الذي قال [فيه] ^٤ .
 ولكن نصبه اختر إن وَرَدَ» فتقول على المختار : ما لي إلا زيدا أحدٌ ، وما قام إلا
 زيدا القومُ ، وما مررتُ إلا زيدا بأحدٍ ، ووجه ذلك ما تقدَّم من الخروج عن قبح
 البذل ، كما فعلوا في نحو : فيها قائماً رجلٌ ، لمَّا لم يحسن أن يجري قائم على رجلٍ
 مع تقديمه ، ولا رجلٌ على قائمٍ نصبوه على الحال ، قال سيبويه : «لما لم يكن
 وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أُخِّرَتِ المستثنى ، كما أنَّهم حيث
 استقبحوا أن يكون الاسمُ صفةً في قولهم : فيها قائماً رجلٌ ، حملوه على وجهٍ قد

(١) لم أقف للبيت على نسه ، وهو في اللسان (شفر) ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣ ،
 المقرب ١/١٦٩ ، الاستغناء ص ١٤٨ . وشفر من ألفاظ العموم التي تستعمل في النفي ،
 ومعناها أحد .

(٢) ديوانه ص ٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ ، منهج السالك ص ١٦٤ وفيه : «وهي لفظةٌ
 ضعيفةٌ حكاها يونس عن بعض العرب» وفي مع الهوامع ٣/٢٥٧ : «ولا يقاس على هذه اللغة ،
 وقد قاسه الكوفيون والبغداديون ، وابن مالك» .

(٣) رواية البيت في ديوانه ص ٢٤١ : «إلا النبيين» ، ولا شاهد فيه حينئذٍ على ما سبق من أجله ،
 وهو في شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٨ ، المقاصد النحوية
 ٣/١١٤ ، مع الهوامع ٣/٢٥٧ ، التصريح ١/٣٥٥ .

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام من س .

(٥) ساقط من س .

(٦) ساقط من س .

يجوز لو أُخِّرَت الصفة - يعني النصب على الحال - وكان هذا أمثلاً عندهم من
 أَنْ يَحْمِلُوا الكلام على غير وَجْهِهِ^١. ثم أنشد لكعب بن مالك رضي الله عنه :
 والناسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القناوِزِ^٢
 وقال الكُمَيْتُ :

/ وما ليَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وما ليَ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ^٣ / ١٨١/

هذا تحصيل ما قصد . ثُمَّ فِيهِ بَعْدُ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّ السَّبْقَ الَّذِي ذَكَرَ إِمْأً أَنْ يَرِيدَ بِهِ السَّبْقَ الْمَطْلُوقَ كَانَ سَبْقاً عَلَى
 جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ مَعاً أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، أَعْنِي أَنَّ يَكُونُ السَّبْقُ عَلَى الْمُسْتَشْنَى
 مِنْهُ وَحْدَهُ دُونَ الْعَامِلِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ
 الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْجُمْلَةِ كُلِّهَا أَصْلًا ، فَلَا تَقُولُ : إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ ، وَلَا : مَا إِلَّا زَيْدًا
 فِي الدَّارِ أَحَدًا ، فَإِنْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَهُوَ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ -
 أَنَشْدُهُ الرَّجَاجِيَّ - وَغَيْرِهِ :

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ^٤

(١) الكتاب ٣٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٧٥/٢ ، وفيه : «قال سيبويه . . . قال
 حسان» ، والبيت في ديوان حسان رضي الله عنه ص ٢٠٦ من قصيدة ، وهو في ديوان كعب
 رضي الله عنه ص ٢٠٩ مفرداً ، وانظر المقتضب ٣٩٧/٣ ، الإنصاف ٢٧٦/١ ، شرح
 المفصل ٧٩/٢ .

(٣) الهاشميات ص ١٩ ، المقتضب ٣٩٨/٣ ، مجالس ثعلب ٤٩/١ ، الجمل ص ٢٣٨ ، شرح
 أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٥/٢ ، الإنصاف ٢٧٥/١ ، شرح المفصل ٧٩/٢ ، الاستغناء
 ص ٢١٥ ، المقاصد النحوية ١١١/٣ ، مع الموامع ٢٥٦/٣ ، التصريح ٣٥٥/١ .

(٤) الجمل ص ٤١٨ ، والبيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٩٦ ، وهو في مجاز القرآن
 ٢٨/٢ ، ١٣٧ ، المقتضب ٣٨٠/١ ، الخصائص ٤٣٨/٢ ، المنصف ٨٤/٣ ، المحتسب =

وهو لأبي زَيْد الطائي ، وقال الآخر - أحسبه الأعشى - :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالي شعبة من عيالكا^٢

وقال الآخر :

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي^٣

فلا يُبنى على مثل هذا ، وإطلاق لفظ سبق في كلامه يقتضي جواز مثل هذا .
وأما إن أرادَ الثاني فصحيح إلا أنَّ لفظه لا يقتضيه بخصوصه ، فكان
كلامه غير محرر ، وقد وجَّه في الشرح امتناع التقديم بأنَّ المستثنى جارٍ من
المستثنى منه مجرى الصفة المَحْضَةُ من الموصوف بها ، ومجرى المعطوف
بلا^٤ من المعطوف عليه ، فكما لا يتقدَّمان على متبوعهما كذا لا يتقدَّم
المستثنى على المستثنى منه إلاَّ إذا تقدَّم ما يشعر به ممَّا هو المسند إليه أو واقع
عليه^٥ .

= ١٢٣/١ ، اللآلئ ٤٣٨/١ ، أمالي ابن الشجري ٩٧/١ ، ٣٨٨ ، الإنصاف ٢٧٣/١ ، شرح
المفصل ١٥٤/١٠ ، الاستغناء ص ٢١٣ .

- (١) في الأصل : (لأبي زيد) ، والتصحيح من س ، ومصادر التخريج .
- (٢) ينسب البيت للأعشى ، وفي ديوانه ص ٨٩ قصيدة من بحره ورويه ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/٢ ، منهج السالك ص ١٧٥ ، المساعد ٥٦٧/١ ، المقاصد النحوية ١٣٧/٣ ، مع الهوامع ٢٦٠/٣ ، ٢٨٥ ، التصريح ٣٦٣/١ .
- (٣) البيتان للعجاج في ديوانه ص ٣١٩ ، وانظر النوادر ص ٥٥٨ ، الأصول ٣٧٣/١ ، المنصف ٦٢/٣ ، الإنصاف ٢٧٤/١ ، الاستغناء ص ٢١٣ ، منهج السالك ص ١٧٤ ، مع الهوامع ٢٦١/٣ ، خزنة الأدب ٢/٢ ، وفي س : (أنسير) ، تحريف .
- (٤) في شرح التسهيل : المخصصة .
- (٥) في س : (لا) ، بسقوط الباء .
- (٦) في س : (من) ، بسقوط (ما) .
- (٧) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤١/٢ .

والجواب : أنَّ إجازته الرفع على البديل يُعَيَّن أنَّ التقديم لا يكون إلا على المستثنى منه خاصة ؛ لأنك إذا قلت : إلّا زيد لم يقم القوم^١ لم يصحَّ أن يكون واحدًا منهما بدلاً ، وكذلك : إلّا زيد لم أمر بإخوتك ، وما أشبه ذلك ، فلا بُدَّ من محل يُتَصَوَّر فيه البديل ، وذلك لا يكون إلا عند توسُّط المستثنى . هذا وجّه من الاعتذار جارٍ ، ويمكن أن يُعْتَذَرَ عنه بأنّه قد ذهب في ذلك مذهب من رأى جواز التقديم على الجملة بأسرها ، حكاه ابن الأنباري عن الكسائي من الكوفيين ، وعن الزجاج من البصريين^٢ . وإذا كانت المسألة خلافية أمكن أن يطلق العبارة بناء على القول بالجواز ، ويرجح هذا المذهب بأمرين : الأول : السماع في نحو ما ذكر ، والآخر : أنَّ المانع عند البصريين من التقديم شَبَّهُه بالصفة مع الموصوف ، أو بالبدل مع المبدل منه ، أو بالمعطوف بلا مع المعطوف عليه ، وذلك الشبّه غيرُ معتبر ، ولا مُحَصَّل ؛ إذ لو كان كذلك لم يجز تقديمه على المستثنى منه وحده ، وهو جائز باتفاق من المختلفين . وما فَرَّقَ به ابن مالك في الشرح^٣ ليس بفرقٍ قوِيٍّ يعمل مثله في بناء الأحكام عليه ، وكذلك قول من قال : لما تجاذبه شَبَّهَانِ شبهه بالمفعول ، وشبهه بالبدل ، والأول طالبٌ بجواز التقدّم مطلقاً ، والثاني مانع منه مطلقاً ، أعطي منزلة بين المنزلتين إعمالاً للشبهين فلو أُجيز التقديم بإطلاق

(١) كذا في الأصول . ويلتزم الكلام بنحو : (وإلّا زيداً لم أضرب القوم) .

(٢) الإنصاف ١/١٧٣ ، وفي هامش الأصل ، و : (حكاه ابن الإعرابي) ، تحريف .

(٣) قال في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩٤١ : « . . . وكذا لا يتقدّم المستثنى على المستثنى منه إلّا إذا تقدّم ما يشعر به ممّا هو المسند إليه أو واقع عليه ، كقولك : ضربت إلّا زيداً القوم ، وهو ضعيف ؛ لأنّ طلب الفعل لما هو فضله ليس كطلبه لما هو عمده ، فتقدّم ما يطلب المستثنى منه ، وهو عمدة بمنزلة تقدّمه بنفسه ، وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة .

(٤) في س : (به) .

١٨٢/ لأهمل أحدهما ، وهو خلاف الأولى . / فهذا فرقٌ ضعيف لا يقوى أن يُبنى عليه قياس ، وإنما يكون توجيهاً للسمع بعد ثبوته . هذا إن سلمنا صحة شبهه بالمفعول . وإلا فلقاتل أن يقول بمنعه وأيضاً إذا ثبت أن الإا هي العاملة^٢ فلا محذور في تقديم المستثنى ؛ إذ كانت (إلا) تتقدم أيضاً ، وإنما كان يلزم المحذور على القول بأن الفعل هو العامل بوساطة إلا ، فالحاصل أن للقول بجواز التقديم مطلقاً وجهاً لا يتعد من أجله ميل الناظم إليه . والله أعلم .

والنظر الثاني : أن قوله : «ولكن نصبه اختر إن ورد» عبارة غير محررة وذلك أن الكلام مفروض على أن التقديم قياس لا أنه سماع ، وهذه العبارة تؤيد بأنه سماع لا قياس ، ألا ترى أن قوله : «إن ورد» إنما معناه : إن ورد في السماع ، إذ لا يقال فيما كان قياساً الوجه فيه كذا إن ورد عن العرب ، [لأن ما ورد عن العرب]^٣ ، وكان الكلام فيه موقوفاً على الورد عنهم بعيداً من أن يقال إنه قياس ، وأيضاً فإن قوله : «نصبه اختر» مع قوله : «إن ورد» كالتناقض ؛ فإنه إذا توقف الحكم باختيار النصب على وروده ، فوروده لا بد أن يكون منصوباً أو مرفوعاً ، وعلى كلا التقديرين لا اختيار فيه ؛ إذ لا يقال إلا كما سُمع ، فثبت أن قوله : «إن ورد» غير محصل ولا محرر ، فلو قال مثلاً : «ولكن نصبه قد اعتمد» أو ما أشبهه مما يزيل ذلك اللفظ المشكل لكان أولى . ولا جواب لي عنه الآن . ونصبه مفعول (اختر) قدم عليه . [ثم قال :]^٤

(١) الإنصاف ٢٧٧/١ .

(٢) في س : (العامل) .

(٣) ما بين المقوفين ساقط من الأصل .

(٤) في الأصل : مجرور ، بوأو بين الرائيين .

(٥) تكملة يلثم بها الكلام من س .

وإن يُفَرَّغُ سابقُ إلَّا لما بَعْدُ يكن كما لو إلَّا عُدِمَا

هذا هو القسم الثاني من قسمي المستثنى ، وهو المفرغ ، والتفريغ : عبارة عن كون ما قبل إلَّا طالباً لما وقع بعدها طلباً لا يفتقر إلى إلَّا من حيث التركيب ، فلا يَتِمُّ الكلام من حيث القصد إلَّا به^١ ، فيطلبه إمَّا بالفاعلية وإمَّا بالخبرية ، وإمَّا بالمفعولية على أقسامها ، وإمَّا بالحالية ، وإمَّا بغير ذلك من الأحكام التي يقتضيها فيه ما قبل إلَّا ؛ لأنَّه لم يذكر له قبلها شيء من ذلك ، فيريد أن ما قبل إلَّا إذا كان مُفَرَّغاً لما بعدها لأن يطلبه بما تقتضيه من الأحكام ، فإنَّه يعرب بإعراب ما يطلبه به على حدِّ ما لو عُليت إلَّا من الكلام فلم تذكر ، لكن لا بُدَّ أن يتقدَّم نَفْيٌ أو شُبْهَةٌ ؛ إذ لا يصحَّ التفريغ مع عدمهما كما يأتي ، فتقول في الفاعلية : ما قام إلَّا زيد^٢ ، فزيد فاعل بquam كما كان فاعلاً في قولك : ما قام زيد^٣ ، وفي الخبرية : ما زيد إلَّا قائم^٤ ، فقائم خبر زيد على حدِّ قولك : ما زيد قائم^٣ ، وعلى ذلك يجري الأمر في المفعولية نحو : ما ضربت إلَّا زيدا ، وما قمت إلَّا قياماً حسناً ، وما خرجت إلَّا يوم الجمعة ، وما قعدت إلَّا مكانك ، وما ضربته إلَّا تأدياً ، وفي الحال : ما سرت إلَّا مسرعاً ، وفي المجرور : ما مررت إلَّا بزيدا / ، وما اشتريت إلَّا من السوق ، وفي التمييز : ما امتلأ الإناء إلَّا ماء ، أو ما شبه ذلك ؛ وإنما كان كذلك لأنَّ المستثنى صار خلفاً من المستثنى منه حين ترك ؛ إذ كان الأصل : ما قام أحدٌ إلَّا زيد^٢ ، وما رأيت أحداً إلَّا زيدا ، وما زيد في موضع من المواضع إلَّا مكان كذا ، وكذلك سائرهما ، فلما ترك ذكرهما لفهم معانيها أُقيم المستثنى مقامهما ، فأعطي اللفظ حقَّه من العمل فيها على حَسَبِ ما كان يطلب المستثنى

/١٨٣/

(١) في س : (إليه) ، تحريف .

(٢) في س : (قام زيد) .

(٣) في س : (زيد قائم) ، و(ما) في الأصل تميمية .

(٤) في الأصل : (وما سرت) .

منه ، وقطعه على الحكم بذلك بناءً منه على مذهب الجمهور القائلين بأن لا مقدّر قبل إلا يُعْتَدُّ به في أحكام اللفظ . ومن الناس من ذهب إلى أنه يصحّ تقدير معمول للعامل المتقدّم ، ويكون له الحكم دون ما بعد إلا ، لكن على تفصيل ، فقال : لا يخلو أن يكون المعمول الذي يطلبه العامل ممّا لا يجوز حذفه ، أو ممّا يجوز حذفه ، فإن كان ممّا لا يجوز حذفه لم يصحّ تقديره قبل إلا ، ويلزم أن يكون ما بعد إلا هو معموله ، فوجود إلا هنا كعدمها ، كالفاعل والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، كقولك : ما قام إلا زيد ، وما ضرب إلا زيد . وإن كان ممّا يجوز حذفه جاز فيما بعد إلا وجهان : أحدهما : أن تجعله على حسب العامل المتقدّم . والآخر : أن تنصبه على الاستثناء ، وتجعل معمول العامل المتقدّم محذوفاً فتقول على الأول : ما مررت إلا بزيد ، وعلى الثاني : ما مررت إلا بزيداً . وما قاله دعوى لا تقوم عليها حجة ، وكلام العرب يخالفها ، ولو كان على ما قال لجاز ذلك في الفاعل والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، فيكونان مضميرين لا محذوفين كما يقولون في^٣ : قام القوم ليس بزيداً ، ولا يكون بزيداً .

فإن قيل : الفرق بينهما أن الفضلة يجوز حذفها والفاعل لا يُحذف ، ولا يصحّ أن يكون مضمراً ؛ إذ لا دليل عليه ، ولا يفهم العموم إلا بعد ذكر زيد ، والدليل على أنه حُذِفَ في الجميع ، وأن ذلك المحذوف مُعْتَبَرٌ في غير المرفوع ما أنشده الفارسي في التذكرة من قوله :

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ وَمُزَرَّرٌ

-
- (١) في س : كم هنا ، تحريف .
(٢) في س : إلا زيد ، ونسب أبو حيان في منهج السالك ص ١٦٥ ، صحة تقدير معمول للعامل المتقدّم في الاستثناء المفرغ إلى الكسائي .
(٣) سقطت (في) من س .
(٤) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٥٨/٢ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٨٨ ، المعاني الكبير ٩٧٢/٢ ، الأصول ٢٩١/١ .

فلولا أنَّ ثَمَّ محذوفاً مقدَّراً لم ينصب مع التفرغ ، ومثل هذا لم يأتِ في المرفوع ،
فذلَّ على أنَّ مثلَ : ما قام إلاَّ زيدٌ ليس فيه مقدَّرٌ ، وأنَّ مثلَ : ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ فيه
مقدَّرٌ في أحد الوجهين .

فالجواب : أنَّ هذا الفرقَ غيرُ صحيحٍ ؛ لأمرين : الأول : أنَّ هذا البيت من
الشاذ الذي لا يُقاس عليه مع احتمال أنَّ يكونَ الأصلُ : فلم يَنجُ إلاَّ بِحَفْنِ سيفٍ
ومنزِرٍ ، لكنَّه حذفَ الجارَ فاتنصبَ المجرورُ كما قال :

* تمرّون الديارَ ولم تعوجوا *^١

والثاني : أنَّه إن كان مثلُ هذا حُجَّةً في جوازِ / تقدير محذوفٍ فليكن مثل / ١٨٤/
ذلك حُجَّةً في تقدير المرفوع ؛ فإنَّهم قد نقلوا أنَّ الراجزَ قد قال :

لم يُعْنَ بالعلياء إلاَّ سيِّداً ولا شَفَى ذا الغيِّ إلاَّ ذو هُدى^٢

فيستوي إذاً تقديرُ المرفوع وغيره ، فيبطل ما ذهب إليه من التفصيل ، وأيضاً لو
صَحَّ اعتبارُ التقدير بإطلاقٍ لجاز البَدَلُ من ذلك المقدَّر ، ولو جاز لتكلَّما به ،
فكانوا يقولون : ما مررتُ إلاَّ زيدٌ - بغير باء ، كما يجوز ذلك مع ذكر المستثنى
منه ؛ إذ لا يشترط في البَدَلُ تكرير العامل ، فالصحيح أنَّ ما بعد إلاَّ هو مطلوبُ
الفعل ، نعم لا يُنكَّرُ أنَّ يكونَ المعنى طالباً بتقديرٍ أمر لا يُعْتَبَرُ لفظاً ؛ إذ لا يلزم من
التقديرات المعنوية اعتبارُ الأمور اللفظية بها ، قال السيرافي : «إنَّما جاز أنَّ يستثنى
الشيء من لا شيء^٣ ؛ لأنَّه وإن «اعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم

(١) تمامه :

• كلامكم عليَّ إذا حرام •

وقد سبق تخريجه .

(٢) لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٧٣ ، وسبقاً في باب نائب الفاعل .

(٣) في س : (من الشيء) ، تحريف .

الذي بعده في العمل ، فلا يخرج منه ذلك من معنى الاستثناء كما أنَّ الفعل إذا بُني للمفعول . . . لم يخرج منه ذلك أنَّ يكون مفعولاً به^١ قال : «وكذلك ما قام إلا زيد نعلم أنَّ القيام نُفي عن غير زيد لكن تصحيح اللفظ ألا يعرَى الفعلُ من فاعل يجعل ما بعد إلا فاعله مع فائدة إلا ، وهي نفيُ الفعل عما سواه»^٢ .

وقوله : «وإن يُفَرَّغَ سابق» السابق عبارة عن العامل الطالب ، و(إلا) مفعولٌ بسابق ؛ لأنَّه اسمُ الحرف حكاه على العادة في الاصطلاح ، ولَمَّا مُتَعَلِّقٌ بِيُفَرَّغَ ، و(بَعْدُ) على حذف المضاف إليه ، وهو الضمير العائد على إلا ، والتقدير : وإن يُفَرَّغَ عاملٌ سابقٌ أداة الاستثناء لما بعدها يكن ذلك الواقع بعد إلا في الإعراب كما يكون لو عُدِمَتْ من^٣ الكلام . فإن قيل : من شَرَطَ التفرِغَ أنَّ يتقدَّمَ الكلامَ نفيً ، أو استفهامً ، أو نهياً ، كقولك : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وهل أنت إلا قائمٌ ، ومنه في القرآن : ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾^٤ ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^٥ ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^٦ و﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^٧ ونحو ذلك ، والناظم لم يأت بما يعطي اشتراطه بتصريحٍ أو إيماءً ، فالظاهر أنَّ هذا تقصير ، وإلا فَمَنْ أَيْنَ يُفْهَمُ له ذلك الشرطُ ، وكلامه في التسهيل أصبح حيث قال بعد ما ذكر التفرِغَ : «ولا يفعل ذلك دونَ نهيٍ أو نفيٍ صريحٍ أو مؤوَّلٍ»^٨ فالجواب من وجهين :

- (١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ٩٩-١٠٠ .
- (٢) المصدر نفسه ٣/ل ١٠٠ ، وما أورده الشاطبي مختصر من كلام السيرافي .
- (٣) في س : (لو عُدِمَتْ) (إلا) من (.) .
- (٤) سورة يس آية ١٥ .
- (٥) سورة آل عمران آية ١٤٤ .
- (٦) سورة الأحقاف آية ٣٥ .
- (٧) سورة العنكبوت آية ٤٦ .
- (٨) التسهيل ص ١٠١ .

أحدهما : إمكان^١ أن يكون ترك ذلك لما لم يستقم^٢ التفرغ إلا كذلك ، فإن الإيجاب لا يصح فيه ذلك ، لو قلت : قام إلا زيد ، وضربت إلا زيدا لم يكن كلاماً مستقيماً ، بخلاف ما إذا لم يكن موجباً .

والثاني - وهو أشبه - : أن كلامه فيما تقدّم إنما هو على الاستثناء الواقع بعد النفي وشبهه من لدن قوله : «وبعد نفي أو كفي انتخب» إلى ههنا فيكون فصل التفرغ إذا داخلاً تحت ذلك التقييد ، ومتنظماً في سلكه . والله أعلم . [ثم قال]^٣ :

والنـغـ إلّا ذات توكيدٍ كلا تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العـلا

هذا الفصل يذكر فيه تكرير إلا في الاستثناء ، أعني أن تُكرّر مع ما يقع مستثنى بها . وهو قد قسّمها أولاً / قسمين بحسب التكرير المذكور : أحدهما : أن تُكرّر / ١٨٥/ لمجرد التوكيد لما قبلها ، والآخر : أن تُكرّر لا لتوكيد . فأمّا الأول فهو الذي ذكر في هذين الشطرين ، فبيّن أن حكمها حكم ما لو لم تذكر إلا بخصوصها ، وهذا معنى الإلغاء في قوله : «والنـغ» أي أن ما بعدها يجري على إعراب ما قبلها إبدالاً منه تحرّزاً ممّا يذكره بعد في القسم الثاني من مخالفة ما بعدها لما قبلها في الإعراب ، ومثّل ذلك بقوله : لا تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العـلا ، فالأ الفتى بدل من الضمير المجرور بالباء ، والعـلا بدل من الفتى ، وإلّا لمجرد التوكيد ، كأنه قال : إلّا الفتى العـلا ، ويتعلّق بهذا الحكم مسائل ثلاث : إحداها : أن هذا الحكم مشروط بأن يكون ما بعد إلا الثانية بحيث إذا سقطت إلّا صحّ معه الكلام ، وهو حقيقة كونها مؤكّدة ، وذلك يتصوّر على أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، أو

(١) سقطت من س .

(٢) في س : لم يستفهم ، تحريف .

(٣) تكلمة يلتم بها الكلام من س .

(٤) في س : (أن تكون) ، تحريف .

معطوفاً بالواو . فأمّا البدلُ فأنَّ يكونَ الثاني هو الأول ، وهو بَدَلُ الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ، وهو الذي مَثَّل به ، وَمِثْلُهُ : قام القومُ إلّا زيداً إلّا أبا عبد الله ، إذا كان أبو عبد الله هو زيد ، ومنه في أحد الاحتمالات ما أنشد الإمام للفرزدق :

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفة إلّا دارُ مرواناً
على أن يكون غيرُ واحدةٍ استثناء لا صفة ، وإلى ذلك يَنحُو قول القطامي :

أماً قريشٌ فلن تلقاهم أبداً إلّا وهم خيرٌ من يخفى وَيَتَّعِلُ
إلّا وهم جَبَلُ الله الذي قَصَرَتْ عنه الجبالُ فما ساواهم جَبَلُ^٣

وبدل البعض من الكل نحو : ما أعجبنى إلّا زيدٌ إلّا وجهه ، وما قُطِع إلّا زيدٌ إلّا يده ، ومن ذلك عند بعضهم ما أنشدَه سيبويه من قول الراجز :

مالك من شيخك إلّا عمله إلّا رسيمه إلّا رَمَلُهُ

الرسمُ والرملُ بعضُ عمله ، وظاهر سيبويه أنه من الأول . وبدل الاشتمال كقولك : ما أعجبنى إلّا زيدٌ إلّا حُسْنُهُ . وبدل الاضراب كذلك أيضاً ، وتقول : ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا أبو عبد الله إذا كان غيره على الغلط ، والنسيان ،

(١) في س : (إلّا عبد الله) ، بسقوط (أبا) .

(٢) لعلّه يقصد بالإمام سيبويه رحمه الله ، فالبيت في الكتاب ٣٤٠/٢ ، وهو في معاني القرآن

٩٠/١ ، المقتضب ٤٢٥/٤ ، الأصول ٣٧١/٣ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٦٨ ، وفي ديوان الفرزدق قصيدة الشاهد من بحرهما ورويها .

(٣) البيتان في ديوانه ص ٢٩ ، جمهرة أشعار العرب ٨١١/٢ .

(٤) البيتان في الكتاب ٣٤١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، شرح الكافية الشافية

٧١٢/٢ ، المقاصد النحوية ١١٧/٣ ، التصريح ٣٥٦/١ .

(٥) في س : (كقوله) .

والبداء . وأما العطف بالواو فكذلك أيضاً إذا قلت : جاءني القوم إلا زيداً وإلا عمراً ، فهذا من ذلك لأنك إذا أسقطت إلاَّ صَحَّ الكلامُ ، فتقول : جاء القوم إلاَّ زيداً وعمراً ، وأنشد المؤلف على ذلك قول الشاعر :

وما الدهرُ إلاَّ ليلةٌ ونهارها وإلاَّ طلوعُ الشمسِ ثم غيارها^١

وكل هذا داخلٌ تحت عبارته .

والثانية : أنه حين بَيَّنَّ أنَّ إلاَّ إذا كانت مؤكَّدة^٢ فهي ملغاة في الحكم كأنها لم تكن ، فلا بدَّ أن يكون ما بعدها تابعاً لما قبلها في الإعراب ، فتقول : ما قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبو عبدالله ، وما أعجبنى إلاَّ زيدٌ إلاَّ وجهه أو إلاَّ حسنه ، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ إلاَّ أبي عبدالله ، وما أشبه ذلك ، فلا تنصِّب واحداً^٣ منهما على الاستثناء إلاَّ إذا نصبت الآخر على الاستثناء أيضاً ، كما أنك إذا لم تأتِ بإلاَّ المؤكدة لم يختلفا أصلاً ، فتقول : ما جاءني إلاَّ زيدٌ أبو عبدالله ، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ أبي عبدالله ، ولا تقول : ما جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبا / عبدالله ، كما لا تقول : ما جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ أبا عبدالله ، وهذا ظاهر .

والثالثة : أنه أطلق القول ، ولم يقيده كما تقدَّم ، فاقضى أن ذلك الحكم يكون في الإيجاب كما يكون في النفي ، وكذلك في الاستفهام^٤ ، والنهي ، وكذلك اقتضى أنه ثابت مع التفرُّغ وغيره ، وأيضاً فيشعر بذلك من كلامه أنه قَسَمَ التكرير إلى ما هو توكيدٌ ، وإلى ما هو على غير التوكيد ، ثم فصل ما هو على

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٢/٢ ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٧٠/٢ ، وهو في شرح المفصل ٤١/٢ ، المقاصد النحوية ١١٥/٣ ، وروايته في المصادر : «هل الدهر» .

(٢) في س : (مذكرة) ، تحريف .

(٣) في الأصل : (ينصب) . وفي : (فلا ينتصب) .

(٤) في س : (في سائر الاستفهام) ، بإقحام «سائر» .

غير التوكيد إلى ما هو مع التفرغ ، وإلى ما ليس كذلك ، ولم يُفصل ما هو توكيد ، فدلَّ على أنَّه لا تفصيل فيه ، وأيضاً فدلَّ على أنَّ هذا الحكم مطلقٌ تقدَّم الاستثناء أو تأخَّر لا يختلف الحكم في المستثنى مع التكرار للتوكيد^١ ، وأشعر بالإطلاق تقييده في قسم التكرار لغير توكيد ، وتفصيله الحكم مع التقديم والتأخير ، فعلى هذا تقول في الإيجاب : قام القومُ إلّا زيداً إلّا أبا عبد الله ، وهل قام إلّا زيدٌ إلّا أبو عبد الله ، ولا تُكرّم إلّا زيداً إلّا أبا عبد الله . وتقول : ما قام إلّا زيدٌ^٢ إلّا أبو عبد الله ، وقام الناسُ إلّا زيداً إلّا أبا عبد الله ، وكذلك : قام إلّا زيداً إلّا أبا عبد الله القوم ، وما قام إلّا أبو عبد الله إلّا زيدٌ القوم ، وما أشبه ذلك كله يشملُه كلامه .

القسم الثاني من قسمي تكرار إلّا ، وهو أنَّ تُكرَّر لغير توكيد ، ذكر فيها الناظم ضابطاً أذكره على الجملة ثم أمشيهِ على لفظه ، فأعلم أنَّه إذا تكرَّرت إلّا فلا يخلو أنَّ يكون ما قبلها مُفرَّغاً لما بعدها أو غير مفرغ له ، فإن كان مفرَّغاً له شغِلَ بواحد من تلك المستثنيات على حَسَبِ ما كان يطلبه من فاعليَّة أو مفعوليَّة أو غير ذلك ، ونُصِبَ الباقي منها على الاستثنائية ، فتقول : ما جاءني إلّا زيدٌ إلّا عمراً ، وما مررتُ إلّا بزيدٍ إلّا عمراً . وما أشبه ذلك . وإن كان ما قبل إلّا غير مُفرَّغ لما بعدها فإمّا أنَّ تكون المستثنيات متقدِّمة على المستثنى منه أو لا تكون كذلك ، فإنَّ تقدَّمت فالنصب لا غيرُ في جميع المستثنيات ، ولا يجوزُ الإتيانُ ، فتقول : ما جاءني إلّا زيداً إلّا عمراً أحدٌ ، وما مررتُ إلّا زيداً إلّا عمراً بأحدٍ ، ومنه قول الكميِّت أنشدَه سيبويه :

(١) في س : (والتوكيد) .

(٢) في س : (وهو) ، تحريف .

(٣) ساقط من س .

فمالي إلا الله لا ربَّ غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر^١

وإن تأخرت عن المستثنى فلا حديها حكمه إن كان منفرداً ، وللبواقي النصبُ على الاستثناء ، فتقول : قام القومُ إلا زيداً إلا عمراً ، وما قاموا إلا زيداً إلا عمراً على المختار ، وما قاموا إلا زيداً إلا عمراً على غير المختار ، هذا معنى ما قاله على الجملة ، ثم رجع إلى لَفْظِهِ^٢ فقال رحمه الله :

وإن تُكْرَّرَ دونَ توكيدٍ^٣ فَمَعَ تفرغِ التأثيرِ بالعاملِ دَعُ
في واحدٍ مِمَّا بالآ استثنى وليس عن نصبٍ سواه مُغْنِي

يعني أنَّ إلا إذا كُرِّرَتْ مع مستثنى ولم يرد بالتكرير التوكيدُ فمع تفرغِ ما قبلها لا يَصِحُّ تأثيرُ العاملِ في واحدٍ من تلك المستثنيات ، وإنَّما يعمل فيه المفرغُ له ، وهذا يَدُلُّ على أنَّ العاملَ المتقدِّمَ على / إلا ليس هو العامل في المستثنى ، أعني المفرغُ لما بعد إلا ، والمشغول في القسم الآتي ، وإنَّما يعمل فيه غيرُ ذلك ، وهو إلا نفسها على ما تقدَّم ، ولا أثر للفعل ، ولا لغيره في نصب المستثنى ؛ لأنَّه جعل المفرغَ مانعاً لعمل العامل فيه ، وهذا يَدُلُّ على أنَّه غيره ، وإذا كان غيره فهو ما حصلت الإشارةُ إليه فيما تقدَّم ، فالعامل في قوله : «التأثير بالعامل دَعُ» هو إلا ، و«التأثير» منصوبٌ بدَعُ ، و«في واحدٍ» متعلِّقٌ بدَعُ أيضاً ، ولا يتعلَّقُ بالتأثير ؛ لما يلزم من اعتراض دَعُ بين أثناء الصلَّةِ ، وهو أجنبي منها ، وقوله : «في واحدٍ» يريد أيُّ واحد كان منها ، متقدِّماً كان على البواقي أو متأخراً ؛ إذ الرُّتبةُ في هذا غيرُ لازمة ، بل يجوز أنَّ تقول : ما جاءني إلا زيداً إلا عمرو ، فيكون «إلا عمرو» هو

(١) الكتاب ٣٣٩/٢ ، والبيت في ديوان الكمي ١٦٧/١ ، المقتضب ٢٢٤/٤ ، شرح المفصل ٩٣/٢ ، الاستغناء ص ١٨٨ .

(٢) في س : (بعضه) ، تحريف .

(٣) في هامش الأصل : (لا لتوكيد) .

(٤) سقطت (أي) من س .

المفرغ له ، وهو متأخر ، ويجوز : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً ؛ وسبب ذلك أن المستثنى يجوز تقديمه على المستثنى منه أو ما يقوم مقامه ، قال سيويه : « وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو ، فتجعل الإتيان لعمرو ، ويكون زيداً مُتَّصِياً من حيثُ انتصب عمرو^١ يعني على الاستثناء في المسألة الأولى ، قال : « فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ، ورفعت الأول^٢ . ثم قال : « وليس عن نصبٍ سواه مغنٍ » يعني أن ما عدا المستثنى الذي اشتغل به العامل المفرغ له لا بُدَّ له من النصب ، ولا يغني عن النصب غيره فلا يُتَّبَعُ على البذل ؛ لما يلزم من إبدال المستثنى من المستثنى ؛ لأنَّهما معاً مستثنيان . قال السيرافي : « لا بُدَّ من رفع أحدهما مع التفرغ ؛ لأنَّ الفعل المنفي لا فاعل معه ، ولا يرفع الآخر ؛ لأنَّ المرفوع^٣ بعد إلا على أحد وجهين^٤ : إما على التفرغ ، وإما على البذل ، ولا يصحُّ واحدٌ منهما ، فوجب النصب لأحدهما^٥ و«مغنٍ» واقع على ما عدا النصب ، وهو الرفع أو الجر على البذل ، وهو اسمٌ ليس ، وخبرها محذوفٌ و«عن نصب سواه» متعلقٌ بمغنٍ ، والتقدير : ليس ثمَّ أو ليس في الوجود أو في الحصول إعرابٌ مغنٍ عن نصبٍ سواه ، واستعمل سوى متصرفاً على مقتضى اختياره فيها على حسب ما يأتي ولا يعني بالنصب هنا مطلق النصب على أي وجه كان ، وإنما يعني النصب على الاستثناء . فكأنَّه يقول : لا بُدَّ فيه من النصب على الاستثناء ، ولو حملت العبارة على إطلاقها لأوهم أنَّه يصحُّ النصبُ على البذل إذا كان المستثنى الأول المفرغ له

(١) الكتاب ٣٣٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في س : (المفرغ) ، تحريف .

(٤) في الأصل : (الوجهين) .

(٥) هذا معنى كلام السيرافي في شرحه كتاب سيويه ١٢١/٣ ل .

(٦) في س : (الاستثناء) ، تحريف .

العامل^١ منصوباً نحو : ما رأيتُ إلا زيداً إلا عمراً ، والنصب على البدل كالرفع من غير فرق ، ويُبيِّنُ هذا القصد^٢ من كلامه نصُّه على التزام النصب ؛ إذ لا يكون ذلك إلا مع النصب على الاستثناء ، وأمّا النصب على البدل إذا كان ما قبله منصوباً فغيرُ مُتَّجِهٍ ؛ لأنه كالرفع والجر ، فمن حيث امتناعا يمتنعُ النصب ، ولا وجهٌ لجواز البدل في النصب ، ومَنَعُهُ في الرفع والجر . ثم قال :

/ ودُونََ تفرِغٍ مع التَّقَدُّمِ نَصَبَ الجميعِ احكُمُ به والتَرِمِ / ١٨٨

يعني إذا تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه ؛ وذلك مع عدم التفرِغ ؛ إذ هناك يتصورُ التقديم فلا بُدَّ من نصبها كلها ، فتقول : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً أحدٌ ، ولا يجوز الرفع في واحد منها كما جاز في قولك : ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ ؛ لأنَّ البدل لا يَصِحُّ كما لو تأخرتِ المستثنياتُ ؛ لأنَّ المستثنى لا يكون بَدَلاً من المستثنى ، قال سيبويه : «وذلك أنَّك لا تريد أن تخرجَ الأولَ من شيءٍ تُدخلُ فيه الآخرَ»^٣ يعني أنَّك لم ترد أن يكونَ الأولُ مستثنىً منه ، والثاني مستثنىً ، وإنما هما معاً مستثنيانِ من المتروك ، والبَدَلُ إنما يكونُ حيثُ يوجد مُدخلٌ ومُخرَجٌ ، وذلك معدومٌ هنا ، فامتنع الرفع ؛ فلذلك قال الناظم : «نصب الجميع احكُمُ به» وأكَّده بقوله : «والتزم» أي التزم الحكمُ بالنصب ، ولا تتعداه إلى غيره ، ويريد النصبُ على الاستثناء ، لا النصب مطلقاً كما تقدَّم في قوله : «وليس عن نصب سواه مغن» ، و«نصب» منصوبٌ بمُقَدَّرٍ من باب الاشتغال ، والمفسرُ قوله : «احكُمُ به» و«دون تفرِغ» متعلِّقٌ باسم فاعل هو حالٌ من الضمير في (به) أي احكُمُ بالنصب حالَ كونه دونَ تفرِغ ، و«مع التَّقَدُّمِ» متعلِّقٌ باحكم ، وقوله :

(١) في س : (العمل) .

(٢) في س : (البدل) .

(٣) الكتاب ٣٣٨/٢ .

(٤) مكانها طمس في س .

(٥) سقط من س .

«والتزم» على حذف المفعول أي : والتزم الحكم بذلك أو النصب .

وانصب لتأخير وجيء بواحدٍ منها كما لو كان دون زائد
كلم يَقُوا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلِيَّ وَحَكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حَكْمُ الْأَوَّلِ

قوله : «وانصب لتأخير» أراد النصب على الاستثناء ، ومعنى الكلام أن تلك المستثنيات إذا تأخرت عن المستثنى منه فالنصب أيضاً لازم فيها إلا في واحدٍ منها أي واحدٍ كان ، فإن حكمه في جواز النصب أو الإتيان كما لو كان وحده دون استثناء آخر ، فتقول : ما أتاني أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً ، برفع زيد على البدل ، وهو المختار ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً بنصبهما معاً على غير المختار ، ومثّل ههنا بقوله : لم يَقُوا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلِيَّ وعليّ خلاف أمرى فأتى بأحدهما مرفوعاً على ما يجب ، وكان الأصل أن يقول : إلا علياً ؛ وبه يتم المثال ليتبين المراد إلا أن النظم ألجأه إلى الإتيان به على لغة .

* جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ *

وكذلك تفعل في^٣ الإيجاب إلا أنه لا أثر للحكم في الظاهر ، وقوله : «وجيء بواحدٍ منها» لم يقيد فيه ذلك الواحد بكونه أولاً أو ثانياً ليظهر أن كل واحدٍ منهما قابلٌ لما حكم به ، فيجوز أن يكون المحكوم عليه الأول أو الآخر فتقول : ما أتاني أحدٌ إلا زيداً إلا عمرو فترفع الآخر على البدل ، وتنصب الأول ، وذلك

(١) سقطت (غير) من س .

(٢) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي ، صدره :

* شَيْزٌ جَنِبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ *

ديوانه ص ٥٩ ، إصلاح المنطق ص ١٥٦ ، الخصائص ٩٧/٢ ، شرح المفصل ٦٩/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/٢ ، المقرب ٢٥/٢ ، وسقطت (القين) من س . والوقوف على المنصوب بالسكون كما في الشاهد لغة ربيعة / انظر الساعد ٣٠٢/٤ .

(٣) في س : (وكل الرتبة في الإيجاب) .

ظاهر ، إلا أن هذا المثال في ظاهره ليس من هذا القسم بل من قسم المُفَرَّغ له العامل ، فكان حقه أن يأتي به هنالك ، أو يأتي هنا بغير مُفَرَّغ ، ولكن يقال : /١٨٩/ هذا / مثال لقسم 'المُكْرَر' على غير التوكيد ، أتى به في آخره كما أتى للأول ، وهو 'المكرر للتوكيد' ، بمثال في آخره فاتفق أن كان من المفَرَّغ . وأمّا قوله : «وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ» فالضمير في حكمها عائد على المستثنيات التواني للأول ، ويعني أن المستثنى الثاني وما بعده حكمه في المعنى المقصود حكم المستثنى الأول في أنها كلها مخرجات من المستثنى منه المذكور أو المتروك ، قال في الشرح : «وما بعد الأول من هذا النوع مساو له في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب ، وفي الخروج إن كان موجباً»^٢ انتهى . واختلاف إعرابها لا يخرجها عن ذلك المعنى ، قال السيرافي : «المستثنيان وإن اختلف إعرابهما مشتركان في معنى الاستثناء ، وإنما رُفِعَ أَحَدُهُمَا وَنُصِبَ الْآخَرُ عَلَى مَا يُوْجِبُهُ تَصْحِيحُ اللَّفْظِ»^٣ قال : «ويدل على أنهما مستثنيان معاً أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتهما نصبتهما»^٤ ، وقال ابن خروف : إن الكل مستثنى من مقدّر .

فإن قلت : فإذا كان حكمها كلها واحداً على حكم الأول فكان ينبغي أن يُعْطَفَ بعضها على بعض ، فإن ابن الناطم قال : «إنهم قصدوا بالمستثنى الثاني إخراجها من جملة ما بقي بعد المستثنى الأول ، وبالتالي إخراجها من جملة ما بقي بعد المستثنى الثاني»^٥ قال : «ولم يقصدوا إخراجها دفعة واحدة وإلا وجب العطف»^٥ .

-
- (١) ما بين الإشارتين ساقط في س .
 - (٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤٩/٢ .
 - (٣) شرح كتاب سيويه للسيرافي ١٢٠/٣ ل .
 - (٤) المصدر نفسه ١٢١/٣ ل .
 - (٥) شرح الألفية لابن الناطم ص ٣٠٢ مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه .

واعلم أنَّ هذا الحكم الذي ذَكَرَ عامٌّ فيما كان^١ من المستثنيات يُمكنُ استثناء بعضها من بعضٍ ، وفيما لا يمكن فيه ، أعني الحكمَ بوجوب النصب فيها أو جوازِهِ ، ورَفَعُ أحدها في التفريغ أو غيره ، إلَّا أنَّ التمثيلَ بقوله : «كَلَّمَ يَفُو إلَّا امرؤُا إلَّا علي» تعيين^٢ لأحدِ القسمين ، وهو قسم ما لا يَصِحُّ فيه استثناء بعض المستثنيات من بعض ، فعلى هذا القسم حَكَمَ بأنَّ حكمه حكمُ الأول ؛ لأنَّ المستثنيات فيه لا يَصِحُّ رجوعُ بعضها إلى بعض ، ولا استثناءه منه حَسَبَ ما أعطاه التمثيل ، وانبنى على ذلك أمران :

أحدهما : أنَّ كل ما كان من المستثنيات كذلك فهذا حكمه ، فإذا قلت : له عندي عَشْرَةٌ إلَّا اثنين إلَّا اثنين فالمقرُّ به ستَّةٌ ؛ لأنَّ الجميع مخرجٌ من العَشْرَةِ ، وكذلك إذا قلت : له عندي عَشْرَةٌ إلَّا اثنين إلَّا ثلاثة ، أو قلت : له عندي [عَشْرَةٌ إلَّا]^٣ ثلاثة إلَّا أربعة ، وهو رأي الأكثر في هذا ؛ لأنَّ الأخير لا يمكن استثناءه ممَّا قبله ، والقائل : إلَّا اثنين إلَّا ثلاثة مُقرٌّ بخمسة ، والقائل : إلَّا ثلاثة إلَّا أربعة مُقرٌّ بثلاثة . وذهب الفراء إلى أنَّهما ليسا بمستثنين من العَشْرَةِ - فيكون قد أقرَّ بخمسة أو بثلاثة بل يُحكم بأنَّه قد أقرَّ بأحدَ عَشَرَ ؛ لأنَّه عنده في تقدير : له عندي عشرة إلَّا اثنين فليسا له عندي إلَّا الثلاثة التي له عندي ، وكذلك الأخرى في تقدير : له عندي عَشْرَةٌ إلَّا ثلاثة ، فليست له عندي سوى الأربعة التي له عندي^٤ ، وارتضاه المؤلف في التسهيل ، وشرحه^٥ ، وظاهرُ إشارته هنا أنَّه مع الجمهور ، وهو الأصحُّ قياساً على مسألة : قام القوم إلَّا زيدا إلَّا عمراً ،

(١) في الأصل : (فيما إذا كان) .

(٢) في الأصل : (يعين) ، وما أثبت من س .

(٣) ما بين الاشارتين من كلام في طرف الحاشية اليسرى من الأصل لم يظهر فائتبه من س .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٧ ، الاستغناء ص ٥٧١ ، منهج السالك ص ١٦٧ ،

المساعد ١/٥٧٧ .

(٥) التسهيل ص ١٠٤ ، شرحه ، السفر الأول ٢/٩٥٠ .

ولأن الاستثناء الثاني لا يُمكنُ على هذا المعنى إلا أن يكون منقطعاً / ، فيكون /١٩٠/ التقدير : له عندي عشرةٌ إلا ثلاثة سوى الأربعة التي له عندي ، ومتى أمكن حملهُ على الاتصال لم يَجْزُ حملُهُ على الانفصال^١ .

فإن قيل : يُعَيَّنُ الحملُ على الانفصال هنا أنه لو أراد استثناءها من الأول معاً لقال : عشرةٌ إلا سبعةً لأنه أخصر ، فتخصيصهُ الثلاثة بالاستثناء ثم جاء بالأربعة دليلٌ على أن الأربعة تزداد على ما أقرَّبه أولاً ، وهي السبعة .

فالجواب : هذا لازمٌ في : عشرةٌ إلا ثلاثة ، فلقائل أن يقول : لو أراد استثناء الثلاثة من الأول لقال : له عندي سبعةً لأنها أخصر ، فإن لم يفعلوا ذلك دليلٌ على أنهم قصدوا أمراً آخر ، وهذا فاسدٌ .

فإن قيل : إن للعرب في كلامها تصرفات كثيرة فلا يمتنع مثلُ هذا عليها . قيل : فكذلك يلزم في مسائلنا .

والأمر الثاني : أن قاعدته تُشعرُ بأنه إذا أمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض فليس الحكم كذلك خلافاً لمن زعم أن الحكم في القسمين واحدٌ . وفي المسألة ثلاثة أقوال : أحدها : أن الجميع مُخرجٌ من الأول ، فإذا قلت : له عندي عشرةٌ إلا اثنين إلا ثلاثة فالمُقرُّ به خمسةٌ كما تقدَّم ، وإذا قلت : عشرةٌ إلا ثلاثة إلا اثنين فكذلك وهذا إذا أمكن أن تكون المستثنيات كلها مخرجةً من الأول .

والثاني : مذهب الفراء المتقدم فيجعل الاستثناء الثاني منقطعاً كما تقدَّم .

والثالث : مذهب الأكثر أن يُجعلَ الثاني مستثنى من الأول ، والثالث مستثنى من الثاني^٢ ، فإذا قلت : له عندي عشرةٌ إلا ثلاثة إلا اثنين ، فالثلاثة مخرجةٌ من العشرة ، والاثنان مخرجةٌ من الثلاثة ، فالمُقرُّ به إذا تسعةً ، وليس في كلام

(١) انظر الاستغناء ص ٥٧٢ .

(٢) في س : (استثناء لفظ) ، تحريف .

(٣) انظر المساعد ١/٥٧٧-٥٧٨ .

الناظم ما يَعيَّنُ هذا الأخير ، ولا ما قبله ، وفيه ما يَعيَّنُ مخالفتَه للأول من جهة ما أشار إليه من مخالفة القسم الأول لهذا القسم في حكم الإخراج ، ولَمَّا لم يَعيَّنْ له رأيٌّ في هذا القسم لم نتعرَّض للاحتجاج عليه . وبالله التوفيق ثم قال :

واستثن مجروراً بغيرٍ مُعَرَّباً بما لمستثنى بإلاً نسباً

أدواتُ الاستثناء على أربعة أقسامٍ : قِسْمٌ هو حرفٌ فقط ، وذلك إلاً ، وهو الذي قَدَّمَ الكلام عليه ، وقد فُرِغَ من شرحه ، والحمد لله ، وقِسْمٌ هو اسمٌ فقط ، وذلك غيرٌ وسوى ، بلغاتها ، وهو الذي شرع في الكلام عليه ، وقِسْمٌ هو فعلٌ فقط ، وذلك ليس ، ولا يكون ، وقِسْمٌ هو مُتَرَدِّدٌ بين الفعلية والحرفية ، تارة يكون فعلاً ، وتارة يكون حرفاً ، وهو خلا ، وعدا وحاشا بلغاتها . وإذا تَقَرَّرَ هذا فاعلم أنَّ الأصل في غيرِ أن تكونَ صفةً ؛ لأنك تقول : مررتُ برجلٍ غيرِك ، تريدُ أنه مغايرٌ لك ، كما تقول : مررتُ برجلٍ مثلك على معنى مماثلك غيرَ أنَّها ضُمِنَتْ معنى إلاً حيثُ يَصِحُّ ذلك فيها ، وذلك إذا تقدَّم ما يكون المضافُ إليه غيرَ جزءٍ منه ، فتقول : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، تريدُ غيرَهم / في أنه لم يَقم ، لأنَّك لا تريدُ أن القومَ ليسوا زيدا ، وإذا صَحَّ فيها معنى إلاً بتضمينها إياه جرت مجرى إلاً في الاستثناء بها كما يُستثنى بإلاً ؛ فلذلك أدخلوها في حكمها ، فيريد الناظم أن غيراً يُستثنى بها ما أُضيفت إليه فتعربُ معه بإعراب الاسم الواقع بعد إلاً ، فكلُّ حكمٍ لَزِمَ فيما بعد إلاً فهو لازمٌ في غيرٍ ، من نصب ، وإتباع ، واتصال ، وانقطاع غيرَ أن إعرابَ ما بعد إلاً من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ حاصلٌ في غيرٍ لا فيما بعدها ؛ إذ كان ما بعدها قد استحقَّ الجرَّ بالإضافة ؛ لأنَّ غيراً من الأسماء فهي بمنزلة ما بعد إلاً في الإعراب ، وبمنزلة إلاً نفسها في معنى الاستثناء ، فقلوه : «واستثن مجروراً بغيرٍ» أي اجعل المجرور بغيرٍ هو المستثنى ، وغيراً أداة الاستثناء ،

(١) في س : (أنه) .

و(معرباً) حالٌ من غيرٍ ، أي استثنى بهذا الاسم حالةً كونه معرباً بإعراب ما بعد
إلاّ ممّا نُسب إليه فيما تقدّم ، والذي نُسب إلى ما بعد إلاّ هو جميع ما تقدّم من
الوجوه ، فإذا كان الكلام موجّباً فالنصبُ في غيرٍ ، نحو : أتاني القومُ غيرَ زيدٍ ،
وإن كان غيرٌ موجب فالاتباعُ إن لم يكن العاملُ مفرّغاً هو المختار ، نحو : ما أتاني
القومُ غيرُ زيدٍ ، ويجوزُ النصبُ قليلاً ، نحو : ما أتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، وإن كان
مفرّغاً فالجريانُ على حكم العوامل المتقدّمة ، نحو : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، وما مررتُ
بغيرِ زيدٍ ، وما زيدٌ غيرُ قائمٍ ، وكذلك يجري الاستفهام والنهي فيها مجرى
النفي ، فتقول : هل أتاك أحدٌ غيرُ زيدٍ ، على البدل ، وغيرُ زيدٍ - على الاستثناء ،
وهل أتاك غيرُ زيدٍ - على التفرّغ ، ولا تمرر بأحدٍ غيرِ زيدٍ ، ولا تمرر بغيرِ زيدٍ .
وسائر الأحكام في الانصال كذلك ، وكذلك في الانقطاع أيضاً النصب في
الإيجاب لازمٌ ، وفي غير الإيجاب النصبُ في لغة الحجازيين ، والاتباعُ جوازاً في
لغة التميميين ، نحو : جاءني القومُ المسافرونَ غيرَ زيدٍ المقيم ، وما في الدار أحدٌ
غيرَ حمارٍ وغيرِ حمارٍ ، وما أشبه ذلك . وكذلك يكون النصب مع تقديم المستثنى
على المستثنى منه أولى في النفي وشبهه ، نحو : ما أتاني غيرَ زيدٍ أحدٌ ، وما أتاني غيرُ
زيدٍ أحدٌ ، على خلاف المختار . وما جرى من المسائل في تكرير إلاّ جارٍ في
تكرير غيرٍ ، فقد تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ غيرُ أبي عبد الله ، وما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ
غيرَ أبي عبد الله ، وما أتاني غيرَ زيدٍ غيرَ عمرٍ أحدٌ ، وما أتاني أحدٌ غيرَ زيدٍ غيرَ
عمرو ، وما أشبه ذلك - الحكمُ في هذه المسائل كلّها واحدٌ ، والمعنى واحدٌ ؛ إذ
قد اشتركا أيضاً في معنى الوصف الأصلي ؛ فلذلك أتى الناظمُ بما يقتضيه
للعوم^٢ في قوله : «بما لمستثنى بإلاّ نسيا»^٣ ، أي مُعرباً بجميع ما نُسب للمستثنى
إلاّ ، فإذا تقرّر هذا فهنا ثلاثُ مسائل متعلّقة بهذه القاعدة .

(١) في س : (يجوز) ، تحريف .

(٢) في س : (الى عموم المستثنى) .

(٣) في س : (نصبا) ، تحريف .

إحداها : أنه لما جَعَلَ حكمَ غيرِ حكمٍ ما بعد إلا كان ذلك ظاهراً في أنَّ نصبَها في المواضع التي يُنصبُ ما بعد إلا على الاستثناء فيها نصبٌ على الاستثناء ، فإذا قلت : جاء القومُ غيرَ زيدٍ ، فغيرٌ منصوبٌ على الاستثناء إذ أُشْرِيتُ / معنى إلا لا على الحال خلافاً لمن زعمَ ذلك^١ ؛ لأنَّ الحالَ أصلُها الصفة «لكن امتنع جريانها على الموصوف حين اختلفا في التعريف والتنكير ، وإذا كان أصلُها الصفة»^٢ - وهي الآن كذلك بالفرض - فلم يدخلها معنى إلا كما^٣ في نحو : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، فالظاهر أنَّ النصبَ على الاستثناء ، ولا يَحْتَمِلُ الحالَ مع إشرابٍ معنى إلا . نعم يجوز أن تكونَ حالاً من حيثُ أن تكونَ صفةً بغيرِ إشكال .

والثانية : أنَّ قوله : «مُعرباً بكذا» مُشعرٌ بتصرفه بوجوه الإعراب ، وذلك ظاهرٌ في أنَّه لا يجوز بقاءه على حالةٍ واحدةٍ بإطلاقٍ ، وهو معنى كونه لا يُننى مطلقاً أضيف إلى معرب أو إلى مبني ، وهذا مذهب البصريين : أنَّه لا يطلق فيه جواز البناء ، ويُقِلُّ عن الفراء أنَّ ذلك جائز لتضمنه معنى إلا ، فيجوز أن تقولَ على مذهبه : ما قام غيرَ زيدٍ ، وما أتاني غيرَ عمرو ، ولم يعجبني غيرَ أن قلتَ كذاً ، قياساً على قول الشاعر :

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غيرُ أنْ نَطَقْتُ حمامةً في غصون ذات أوقالٍ
وكلامُ العرب على خلافٍ ما قال ، إذ لم يأتِ ذلك في غير إلا عند إضافته إلى

(١) هو أبو علي الفارسي في كتابه التذكرة كما ذكر أبو حيان في منهج السالك ص ١٧١ ، وإليه ذهب ابن النازم في شرحه ص ٣٠٤ . وانظر معنى اللبيب ص ٢١١ .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) في س : (وهو) . وانظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، الأصول ٣٦٦/١ ، الإنصاف ٢٨٧/١ .

(٤) انظر معاني القرآن ٣٨٢-٣٨٣ ، التسهيل ص ١٠٦ ، منهج السالك ص ١٦٩ ، وعراه الأنباري في الإنصاف ٢٨٧/١ إلى جمهور الكوفيين .

(٥) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، ونُسِبَ في الكتاب ٣٢٩/٢ للكناني ، وفي شرح أبياته لابن السيراني ١٨٠/٢ لأبي قيس بن رفاعه ، وفي المحاجة بالمسائل النحوية ص =

مبني ، وهناك يجوز أن تُبنى على الفتح اتفاقاً ، وأماً مع إضافته إلى معربٍ فلا .
والثالثة : أنه أحال في أحكام غيرٍ على حكم ما بعد إلاً على العموم فاقترضى أن كل موضع تقع فيه إلاً يصح أن تقع فيه غيرٌ ، وذلك غيرٌ مستقيم ، لأن إلاً قد يقع بعدها المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، فتقول : ما أتاني أحدٌ إلاً زيدٌ خيرٌ منه ، وما جاءني إلاً يضحك ، ولا تقع غيرٌ في هذا الموضع فلا تقول : ما أتاني أحدٌ غيرٌ زيدٌ خيرٌ منه ، ولا غيرٌ يضحك ، لأن غيراً مختصةً بالإضافة إلى المفرد فلا تضاف إلى جملة ، وأيضاً فإن غيراً تخالف إلاً في مواضع أخر .

وجملة ما يتخالفان فيه خمسة مواضع :

أحدها : ما تقدّم من صحة وقوع الجملة بعد إلاً ، ولا تقع بعد غير .

والثاني : أن غيراً يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء والإلا ليست كذلك ، فتقول : عندي درهمٌ غيرٌ جيد ، ولا تقول : عندي درهمٌ إلاً جيد .

والثالث : أن إلاً إذا كانت مع ما بعدها صفةً لم يجر حذف الموصوف وإقامتها مقامه ، فتقول : قام القوم إلاً زيدٌ ، ولو قلت : قام إلاً زيدٌ لم يجر بخلاف غيرٍ فإنك تقول : قام غيرٌ زيدٍ كما تقول : قام القوم غيرٌ زيدٍ .

والرابع : أنك إذا عطفت على الاسم الذي بعد إلاً لم تعتبر إلاً اللفظ ، فتقول : قام القوم إلاً زيداً وعمراً ، وما قام إلاً زيدٌ وعمرو ، وإذا عطفت على

= ١٤٠ ، للشماخ ، وليس في ديوانه ، وانظر معاني القرآن ٣٨٣/١ ، الأصول ٣٣٦/١ ، ٣٦٥ ، المرتجل ص ١٠٩ ، الإنصاف ٢٨٧/١ ، ٢٩٠ ، شرح المفصل ٨٠/٣ ، التصريح ١٥/١ ، خزنة الأدب ٤٥/٢ .

(١) في كتاب سيبويه ٣٤٢/٢ باب عنوانه : «هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلاً» قال فيه : «وذلك قولك : ما مررت بأحد إلاً زيدٌ خيرٌ منه» ، وقال في ٣٤٣/٢ : «ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يتبدأ بعد إلاً» ، وانظر الأصول ٣٤٧/١ ، شرح المفصل ٩٣-٩٤ .

(٢) في س : (لم تغير) . تحريف .

الاسم الواقع بعد غير كان لك وجهان : أحدهما : الحملُ على اللفظ ، فتقول : ما أتاني أحد غيرُ «زيد وعمر» ، بالجر حملاً على لفظ زيد . والثاني : الحملُ على المعنى ، فتقول : ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ^١ وعمرٌ ، برفع عمرو ؛ لأنَّ المعنى : ما أتاني إلا زيدٌ وعمرٌ ، فهو من باب الحمل على المرادف الذي يقول فيه النحويين الحمل على التوهم .

والخامس : أنَّك إذا فرَّغْتَ العاملَ قبلَ إلّا لما بعدها على أن يكون مفعولاً له صحَّ نصبه بخلاف غيرِ فإنَّه لا بُدَّ من جرِّه ، فتقول : ما جئتُك إلّا ابتغاءَ الخيرِ نصباً ، وتقول في غيرِ : ما / جئتُك لغيرِ ابتغاءَ الخيرِ^٢ ، ولا تحذف اللام . / ١٩٣ /
فهذه المواضع كلّها تنقُض على الناظم كُليَّته التي عمَّم ، وقاعدته التي أصل .

والجواب : أنَّ الناظم لم يذكر وقوعَ الجُمْل بعد إلّا ، ولا وقوعها مع ما بعدها صفةً ، ولا حكمَ العطف^٣ على المستثنى ، ولا تعرض في هذا النظم لتلك الأحكام المعترض بها في إلّا ، وإذا كان كذلك فلا اعتراض عليه ؛ لأنَّه إنَّما أحال على ما ذكر هنا ، ألا تراه كيف قال : «بما لمستثنى بالاً نسباً» يعني ما أضيف إليه في نظمه هذا من الأحكام ، ولا شك أنَّ جميع ما ذكر في ما بعد إلّا جارٍ في غيرِ . وأمَّا مسألةُ المفعول له فغيرُ داخلٍ عليه ، إذ قد قدَّم أنَّ من شرطه أن يكون مصدرًا ، وغيرٌ ليس مصدرًا ، فقد تخلَّف فيه شرطُ النصب فلا بُدَّ من الجرِّ باللام . والقاعدةُ العامَّةُ في غيرِ مع إلّا أنَّ غيراً لا تقع موقعَ إلّا في الاستثناء إلّا أنَّ تكونَ غيرٌ على أصلها وتجري في الاستثناء ، وأصلها أن تجري صفةً على

(١) ما بين الاشارتين ساقط من س .

(٢) انظر خمسة المواضع التي تختلف فيها غير عن إلّا ملخّصة في التصريح ١/٣٦١-٣٦٢ .

(٣) في س : (اللفظ) ، تحريف .

(٤) في س : (نصه) .

(٥) في هامش الأصل عن نسخة أخرى : (حيث) ، ومثله في س .

(٦) في الأصل : (من الاستثناء) ، وما أثبت من س .

ما قبلها كما أنَّ إلا لا تقع موقع غير في الصفة إلا حيث تكون إلا على أصلها من الاستثناء ، ولا تكون كذلك إلا ومعنى الاستثناء حاصل فيها ، فالأ لا تفارق أصلها كما أنَّ غيراً لا تفارق أصلها . وهذه القاعدة هي أصل النظر في الأداتين فتأملها .
[ثم قال] ^١ :

ولسوى سوى سواء جعلاً على الأصح ما لغير ^٢ جعلاً

أراد : ولسوى وسوى ^٣ وسواء فحذف العاطف على عادته في أمثال هذا ، ونبه بذلك على أنَّ فيها ثلاث لغات : سوى بكسر السين ، وسوى بضمها ، وكلاهما مع القصر ، وسواء بفتحها لكن مع المد ، ومعناها معنى غير ، ويريد أنَّ سوى بجميع لغاتها من أدوات الاستثناء ، ولها في الاستثناء من الحكم ما تقرّر لغير ؛ فتقول : قام القوم سيواك ، وما قام سواؤك بالرفع ، لأنّه فاعلٌ ، وما قام أحدٌ سواؤك ، وما مررت بأحدٍ سوائك ، كما تقول ما قام غيرك ، وما قام أحدٌ غيرك ، وما مررت بأحدٍ غيرك ، وكذا سوى وسوى . وما جاء من ذلك قول الفند الزماني من شعراء الحماسة :

ولمّا صرّح الشرُّ فأمسى وهو عريانُ
ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

وعلى هذا يجري الحكم في سائر المسائل ، والحاصل عنده في سوى أنّها مثل غير بإطلاق ، فيكون إعرابها كإعراب غير ، وأحكامها كأحكام غير ، ويشمل ذلك

(١) تكملة من س .

(٢) في الأصل : (لغير) ، تحريف .

(٣) سقطت من س .

(٤) الحماسة ٦٠/١ ، شرحها للمرزوقي ٣٤/١-٣٥ ، وانظر الأمالي ٢٦٠/١ ، اللآلئ

٩٤٠/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٩/٢ ، شرح الألفية لابن الناطم ص ٣٠٥ ، التصريح

. ٣٦٢/١

الإطلاق غير باب الاستثناء ، فَتَقَعُ عندهُ مبتدأ ، وفاعلاً ، وقد تقدّم أنّها كونها فاعلاً ، ومثال كونها مبتدأ ما أنشده ابنُ الأنباري من قول الشاعر :

وَإِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بِائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^١
وَأَنْشُدَ الْمُؤَلَّفَ عَلَى دُخُولِ إِنْ عَلَيْهَا :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَعْنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مِنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى^٢
وتقع مضافاً إليها بحرفٍ ، وغيرِ حرفٍ ، فمثال الإضافةِ بالحرف قولُ أبي دُوَادٍ ،
أَنشَدَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ يُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ^٣
وَأَنْشُدَ سَبِيوِيَهَ لِلْمَرَّارِ بْنِ سَلَامَةَ الْعِجْلِيِّ :

/١٩٤/ وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مِنْ / كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا^٤

(١) لم أجده في الإنصاف في المسألة التاسعة والثلاثين التي ذكر فيها أبو البركات الخلاف في خروج سوى عن الظرفية ، والبيت لابن المولى : محمد بن عبد الله بن مسلم المدني ، الحماسة ٣٧٧/٢ ، شرحها للمرزوقي ١٧٦١/٤ ، شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٥ ، المقاصد النحوية ١٢٥/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٧٣/٢ ، والبيت في منهج السالك ص ١٧٢ ، شرح ابن عقيل ٦١٤/١ ، المساعد ٥٩٤/١ ، المقاصد النحوية ١٣٥/٣ .

(٣) الإنصاف ٢٩٥/١ ، والبيت في شعر أبي دُوَادٍ «ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي لغوستاف غريناوم» ص ٢٩٤ ، شرح المفصل ٨٤/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ ، منهج السالك ص ١٧٢ .

(٤) الكتاب ٣١/١ ، وجاء الشاهد منه ٤٠٨/١ مسبقاً بـ «قال الشاعر ، وهو رجلٌ من الأنصار» وما جاء في الموضع الأول ، ونقله الشاطبي هو الصواب ، وانظر شرح أبيات سبيويه لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، المقتضب ٣٥٠/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٩٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ .

وَأَنْشَدَ أَيْضاً لِلْأَعَشَى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا^١

وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ :

أُمِرْتُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمٌ سِوَاهَا^٢

فالتقدير : أم في سواها ، ومثال الإضافة بغير حرفٍ ما أنشده المؤلف من قول الشاعر :

ذِكْرُكَ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارِفٌ عَنْ فَوَادِكَ الْغَفَلَاتِ^٣

وقوله : «على الأصح» متعلقٌ باسم فاعل محذوفٍ هو حالٌ من «ما» ، والتقدير : اجعل لسوى جميع أحكامٍ غيرِ كائناتٍ على الأصح ، أو مُشْتَمِلًا أو مُسْتَقَرًّا على الأصح - أو باجعلا . وهذا إشعارٌ بمخالفته في هذا التعميم للبصريين ، فإنَّ الخليلَ ، وسيبويه ، والجمهور لا يجعلون سوى وأختيها كما جعلها ابنُ مالك ، بل هي عندهم لازمةُ النصبِ على الظرفيةُ ، فلا تقع مبتدأةٌ ، ولا تُرْفَعُ على الفاعلية ، ولا تُجَرُّ بالإضافة ، فهي من الظروف غيرِ المتصرفة غيرَ أنَّ العربَ ضمنتها معنى الاستثناء ، إذ وقعت في موضع نصب ، نحو : قام القوم سواء

(١) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٧/١ ، ديوان الأعشى ص ٨٩ ، وانظر

المقتضب ٣٤٩/٤ ، المحتسب ١٥٠/٢ ، الصاحبي ص ٢٣٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ٢٥٣ ، الإنصاف ٢٩٥/١ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، خزانة الأدب ٥٩/٢ .

(٢) الإنصاف ٢٩٦/١ ، ٤٦٤ ، وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ص ١١٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٧٤/٢ ، ولم أقف للبيت على نسبه ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ ، منهج السالك ص ١٧٢ ، المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .

(٤) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٧ ، ٣٥٠/٢ ، المحتضب ٣٤٩/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ .

زيد^١ ، وسوى زيد ، فلا تجري في هذا الباب مجرى غير إلا في كون ما بعدها مستثنى بها في نحو المثال المذكور ، وإنما تجري عندهم مجرى غير في ضرورة الشعر كالشواهد المتقدمة ، وأما في الاختيار فلا . وما ذهب إليه الناظم^٢ - هو مذهب الكوفيين أنها تكون عندهم غير ظرف^٣ . وحجته في ذلك القياس والسماع . أمّا القياس فإنّ سواء أصلها الوصف كقوله تعالى : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾^٤ ، وقوله : ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ﴾^٥ الآية ، وإذا كانت غير ظرف في أصلها بل صفة متصرفة ، فالأصل بقاؤها على ما كانت عليه من التصرف حتى يقوم الدليل على عدم التصرف ، ولم يبق بعد ، ثمّ تضمينها معنى حرف الاستثناء لا يوجب لها عدم التصرف ، ولو كان ذلك كذلك لوجب ألاّ تتصرف غير حين ضمنت معنى حرف الاستثناء فلما لم يكن ذلك موجباً في غير لم يكن موجباً في سواء ، وأيضاً فإنّ معنى سوى وسواء معنى غير ، وقد ثبت تصرف غير في باب الاستثناء وغيره ، فكذلك يجب فيما كان في معناها ، وقد أقرّ سيويه بموافقتها لغير في المعنى فقال في : باب ما يحتمل الشعر ، بعد ما أنشد بيتي المرّار ، والأعشى :

(١) في الأصل : سواء زيدا ، تحريف ، وما أثبت من س .

(٢) في س : ابن الناظم ، بإقحام (ابن) .

(٣) نسب القول بخروج سوى عن الظرفية في سعة الكلام إلى الكوفيين أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢٩٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٤/٢ ، وابن عمرون ، نقل كلامه القراني في الاستغناء ص ١١٦ ، ومن العلماء من ينسب هذا المذهب إلى الزجاجي ، ففي شرح ألفية ابن معطي للرعيّني ١٢٤/٢ : «قال الشيخ أبو حيان : ولا نعلم له - ابن مالك - سلفاً في ذلك إلاّ الزجاجي فإنّ شيخنا أبا الحسن بن الضايغ نقل عنه أنها اسم غير ظرف كغير» وانظر توضيح المقاصد ١١٧/٢ ، المساعد ٥٩٤/١ .

(٤) سورة آل عمران آية ٦٤ .

(٥) سورة فصلت آية ١٠ .

* إذا جلسوا منا ولا من سوائنا *

و * ما قصدت من أهلها لسوائها *

«فعلوا ذلك لأنَّ معنى سيوى معنى غير»^١ فهذا تصريح بأن معناها معنى غير ، وذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير ، ولو كانت^٢ ظرفاً لأعطت معنى (في) الذي كانت تتضمنه ؛ إذ معنى الظرف ما ضُمِّنَ معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان ، وسيوى ليس فيها معنى (في) ، ولا هي اسم زمان ولا مكان ، فلا ظرفية فيها البتة ، فهي وغيرُ سواء . وأمَّا السماعُ فقد تقدَّم من الشعر جملة ، ومنه في النثر ما في الحديث من / قول النبي ﷺ : «دعوتُ ربِّي ألاَّ يسُلِّطَ / ١٩٥/ على أمتي عدوُّاً من سيوى أنفسهم»^٣ وقوله عليه السلام : «ما أنتم في سواكم من الامم إلاَّ كالشعرية البيضاء في جلد الثور الأسود»^٤ الحديث ، وحكى ابنُ

(١) الكتاب ٣٢/١ .

(٢) في الأصل : (كان) ، وما أثبت من س .

(٣) الحديث في صحيح الإمام مسلم ، كتاب الفتن - باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض ٢٢١٥/٤ رقم «٢٨٨٧» ، سنن أبي داود ، كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر الفتن ودلائلها ٩٨/٤ ، سنن الترمذي ، كتاب الفتن ، باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثاً في أمته ٤٧٢/٤ رقم «٢١٧٦» ، مسند الإمام أحمد ٢٧٨/٥ ، ٢٨٤ ، وفي سنن ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب ما يكون من الفتن رقم «٣٩٥١» ، وباب العقوبات رقم «٤٠١٩» : «عدداً من غيرهم» ومثله في مسند الإمام أحمد ٢٤٣/٥ ، ٢٤٨ ، وفيه ٢٤٠/٥ : «عدداً ليس منهم» . ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٤) صحيح الإمام مسلم ، كتاب الإيمان ، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ٢٠١/١ رقم «٣٧٨» ، والحديث - وليس فيه موضع الشاهد - فيه ٢٠٠/١ - ٢٠١ رقم «٣٧٦» ، «٣٧٧» ، صحيح البخاري - كتاب الرقاق - باب كيفية المحشر ، رقم «٦٥٢٨» ، «٦٥٢٩» ، باب قوله عز وجل : (إن زلزلة الساعة شيء عظيم) رقم «٦٥٣٠» ، كتاب الأنبياء - باب قصة يأجوج ومأجوج رقم «٣٣٤٨» ، كتاب التفسير - باب (وترى الناس سكارى) رقم «٤٧٤١» ، سنن ابن ماجه - كتاب الزهد ، باب صفة أمة النبي ﷺ رقم «٤٢٨٣» ، مسند الإمام أحمد ٣٨٦/١ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ .

الأنباري : أتاني سواؤك^١ ، ومن أمثلة الفراء : أتيت سواك^٢ ، أي غيرك . فهذا كله دليل واضح على صحّة ما تقدّم ، ولا يبقى في المسألة إلا أن يقال : إن العرب تقول : مررت بمن سواك^٣ في شهير الكلام ، فتصل الموصول بها كما تصل بسائر الظروف ، ولولا أنّها ظرف لما جاز ذلك .

والجواب : أنّه لا يلزم من معاملتها معاملة الظرف أن تكون ظرفاً « فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً^٤ وإن سمي ظرفاً فمجازاً ، فكذلك إن أطلق على سوى لفظ الظرف مجازاً فجاز ، أمّا إطلاقه حقيقة فممنوع .

فإن قيل : فلم وقعت سوى صلة دون غير ، فعن ذلك جوابان : أحدهما : أن ذلك من النوادر كنصب غدوة بعد لدن^٥ ، وإضافة ذي إلى تسلّم في قولهم : أذهب بذي تسلّم^٦ .

والثاني : أن سوى لزمها الإضافة لفظاً ومعنى فأشبهت عند ولدى فعملت معاملتهما في الوقوع صلة مع كثرة الاستعمال ، بخلاف غير فإنه لا يلزم الإضافة لفظاً فلم يتحقّق الشبه .

وقد ظهر من هذا أن سوى وأختيها عند الناظم لا تكون ظرفاً كما زعم البصريون ؛ فإنه لما قال : « ما لغير جعلاً » ظهر أنّها لا تكون ظرفاً^٧ ؛ لأنّ عدم الظرفية ممّا جعل لغير ، ودليله ما مرّ .

-
- (١) الإنصاف ٢٩٦/١ ، وانظر منهج السالك ص ١٧٢ .
 - (٢) في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٠٥ : (أتاني سواك) .
 - (٣) في الإنصاف ٢٩٦/١ : «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً ، نحو قولهم : مررت بالذي سواك» .
 - (٤) ما بين الإشارتين ساقط من س .
 - (٥) انظر ما سيأتي في باب الإضافة .
 - (٦) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، ١٢١ ، ١٥٨ .
 - (٧) سقطت (لا) من س .

واعلم أنَّ جميعَ ما استدَلَّ به الناظمُ أو استدِلَّ له به مبناه على السماع ، فإنَّ القياسَ عند أهل اللسان تابعٌ غيرَ متبوع ، أي تابعٌ للسماع من العرب ، فالسماع هو الحاكمُ على القياس ، وليس السماعُ تابعاً للقياس ، فلا يكون القياس حاكماً على السماع ، ولذلك قال الإمام : «قف حيث وقفوا ثُمَّ فَسِّرْ»^١ فأخذَ الناس هذا منه أصلاً يرجعون إليه . والسماع الذي اعتمده الناظمُ أمران : أحدهما : الشعرُ والآخر الحديثُ . أمَّا الحديثُ فإنه خالفَ في الاستشهاد به جميعَ المتقدمين ؛ إذ لا تجدُ في كتابٍ نحويٍّ استدلالاً بحديثٍ منقولٍ عن رسول الله ﷺ إلا على وجهٍ أذكره بحول الله ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش ، والذين لا يعرفون قبلاً من دبير ، بل روى أبو حاتم عن أبي عَمَرَ الجَرَمِيِّ أَنَّهُ أَتَى أَبَا عبيدة معمرَ بنَ المُنْثَنَّى^٢ بشيءٍ من كتابه في تفسير غريب القرآن ، قال : فقلتُ له : عَمَّنْ أخذتَ هذا يا أبا عبيدة ، فإنَّ هذا تفسيرٌ خلافُ تفسير الفقهاء ، فقال لي : هذا تفسيرُ الأعرابِ البَوَالِينِ على أعقابهم ، فإن شئتَ فخذ ، وإن شئتَ فَذَرِّ . ويتركون الأحاديثَ الصحيحة كما ترى . ووجهُ تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نَقْلِهِ على المعنى ، وجواز ذلك عند الأئمة ؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو/ المعنى لِتَلَقِّي الأحكام الشرعية لا اللفظ ، ولذلك تجد في الأحاديث /١٩٦/ اختلافَ الألفاظ كثيراً ، فترى الحديثَ الواحدَ في القِصَّةِ الواحدة ، والمقالة

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٦٦ .

(٢) نقل البغدادي في خزائن الأدب ١٢/١-١٣ (ط هارون) طرفاً من كلام الشاطبي هذا مع اختلاف في بعض ألفاظه .

(٣) في س : (مع ابن المساسي) ، تحريف .

(٤) سقطت من س .

(٥) الخبر في طبقات النحويين واللفويين للزبيدي ص ١٩٤ ، وانظر «أبو عمر الجرمي النحوي» ص ٢٥-٢٦ .

الفَذَّة^١ التي لا ثَانِيَةَ لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافاً متفاوتاً ، ما بينَ جَارٍ على ما عُرِفَ من كلام العرب ، وما لم يعرف ، وليس ذلك إلا لِمَا سَاغَ لهم - أعني للرواة - من تَقْلِهِ بالمعنى . ومن ههنا أجاز المحققون ذلك للعارفِ بَدَلَالَاتِ الألفاظ ؛ لأن المعاني إذا سَلِمَتْ في النقل فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة ، خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر ، وكلام العرب فإنَّهم - أعني رواه - لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط ، بل المعنى به عندهم كان اللفظ لما يَنْبِي على ذلك من الأحكام اللسانية فاعتنى النحويون بالاستنباط ممَّا نُقِلَ من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نُقِلَ من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي ، فيكون قد بنى^٢ على غير أصل ، وذلك من جملة تحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية ، فأعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نقل من الأحاديث ؛ لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي ، فيكون قد بنى على غير أصل ، وذلك من جملة تحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية ولو رأيت اجتهداهم في الأخذ عن العرب ، وكيفية التلقي منهم^٣ لقضيت العجبَ فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث^٤ والاستنباط منه ، كيف وهم قد بنوا على ما نُقِلَ أهلُ القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن ، فبنوا عليها كما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ ، وإذا فُرِضَ في الحديث ما نُقِلَ بلفظه ، وعُرِفَ بذلك ، بنص^٥ أو بقرينة تدلُّ على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يَحْتَجُّ به النحويون ، واللغويون ، والبيانون ، وينون عليه علومهم . وعلى هذا نقول : إن الحديث في النقل ينقسم قسمين :

(١) في س : (المفردة) .

(٢) في س : (هذا بناء) .

(٣) ما بين الاشارتين ساقط من س .

(٤) في س : (بنقل نص) .

أحدهما : ما عُرِفَ أنَّ المعنى به فيه نقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه ، فهذا لم يَقَعْ به
استشهاد^١ من أهل اللسان .

والثاني : ما عُرِفَ أنَّ المعنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بها ، فهذا يصحُّ
الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على
فصاحة رسول الله ﷺ ، ككتابه إلى همدان : « أن لكم » فرأعها ووهاطها وعزأها ،
تأكلون عِلَافَهَا ، وترعون عَفَاءَهَا ، لنا من ذِفْئِهِمْ وصِرَامِهِمْ ما سلّموا بالميثاق
والأمانة ، ولهم من الصدقة الثَلْبُ ، والنَّابُ ، والفَصِيلُ ، والفَارِضُ ، والدَّاجِنُ
والكَبْشُ الحَوْرِيُّ ، وعليهم فيها الصَّالِغُ ، والقَارِحُ^٢ وكتابه إلى وائل بن حُجْرٍ
الذي فيه : « في التبعة شاة لا منوطة الألياط ولا ضَنَّاك^٣ » إلى آخر ما كتب عليه

(١) في س : (استثناء) ، تحريف .

(٢) انظر غريب الحديث لابن قتيبة ٥٤٨/١-٥٤٩ ، الفائق ٤٣٣/٣ ، منال الطالب ص
٥٥-٥٦ . وبعضه في السيرة لابن هشام ٥٩٨/٢ ، الروض الأنف ٤٢٥/٧ ، وتأكلون . .
وترعون) هكذا في الأصلين بالمشاة الفوقية ، ورواية المصادر بالمشاة التحتيّة ، وهي الوجه .
والفراع : جمع فَرَعة : أعالي الجبال ، والوهاط : المواضع المطمئنة ، واحدها وَهْطٌ . والعزاز :
ما صَلَبُ من الأرض . والعفاء : ما ليس لأحد فيه شيء . والدفع : الإبل والشاة . والصَّرامُ :
النخل . والثَلْبُ ، من الإبل الذكور : الذي قد تكسرت أسنانه . والناب : الهرمة من النوق .
والفارض : المستنة . والداجن : التي تُعْلَفُ في المنازل ، ولا تبعث إلى المرعى . والصالغ من البقر
والغنم : الذي كحل وانتهت سنه ، وذلك في السنة السادسة ، والقارح من الخيل مثله .
والحَوْرِيّ : منسوب إلى الحَوَر ، وهي جلود تُتخذ من جلود المعز . غريب الحديث لابن
قتيبة ٥٥١/١-٥٥٥ ، وانظر منال الطالب ص ٦٠-٦٣ .

(٣) منال الطالب ص ٦٥ ، وفيه ص ٦٥-٦٦ (أخرج بعضه أبو عبيد ، عن سعيد بن عفير ، عن
ابن لبيبة ، عن أشياخه من حضرموت . وأخرجه الخطابي في كتابه مفرقا في مرضعين . . .
وجمع الزمخشري الروايات في كتابه ، وأخرجه أصحاب معارف الصحابة في كتبهم
مجموعا) ، وانظر غريب الحديث للخطابي ١٤٨/١ ، ٢٨٠ ، والفائق ١٤/١ ، وفي حواشي
منال الطالب مصادر أخر . والتبعة في الأصلين (التبعية) ، تحريف . وهي : الأربعون من الغنم ،
وقيل : هي اسم لأدنى ما تجب فيه الزكاة من الإبل والغنم وغيرها . (منوطة الألياط) كذا في =

السلام ، ومن هذا ما رُوِيَ أَنَّ قَوْماً وَفَدُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : «مَنْ أَنْتُمْ ، فَقَالُوا :
 بَنُو غَيَّانَ ، فَقَالَ : بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ»^١ ، فَاسْتَدَلَّ ابْنُ جُنَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ
 النُّونَ فِي غَيَّانَ زَائِدَةٌ ، وَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْغَيِّ لَا مِنَ الْغَيْنِ^٢ ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا مَقْصُودٌ فِيهِ
 نَقْلُ اللَّفْظِ ، وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُيْدِيكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ
 إِذَا كَانَ مُلْفَجًا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا قُلْتَ وَمَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَقَالَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ : قَالَ لِي : أَيَمَاطِلُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ ، فَقُلْتُ : نَعَمْ إِذَا كَانَ فَقِيرًا ، فَقَالَ
 أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَقَدْ / طُفْتُ فِي أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَفْصَحَ مِنْكَ يَا
 رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ : وَمَا يَمْنَعُنِي وَأَنَا قَرَشِيٌّ وَأَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ^٣ إِلَى أَمْثَالِ هَذَا مِنْ
 الْأَحَادِيثِ الْمُتَحَرَّرِ فِيهَا اللَّفْظُ ، وَابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ
 الضَّرُورِيِّ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ ، فَبَنَى الْأَحْكَامَ عَلَى الْحَدِيثِ مُطْلَقًا ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ فِيهِ
 مِنَ النَّحَاةِ سَلْفًا إِلَّا أَنَّ ابْنَ خُرُوفٍ يَأْتِي بِأَحَادِيثَ فِي تَمْثِيلِ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ ،
 وَقَصْدُهُ فِي الْغَالِبِ لَا يَتَّبِعُنَّ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : لَا أَدْرِي هَلْ يَأْتِي بِهَا بَانِيًا
 عَلَيْهَا أَمْ هِيَ لِمَجْرَدِ التَّمْثِيلِ ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ ، وَكَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ بَنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
 عَلَى الْقَوْلِ بِمَنْعِ نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مُطْلَقًا ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ يُرَدُّهُ الْمَقْطُوعُ بِهِ مِنْ
 نَقْلِ الْقَضَايَا الْمُتَّحِدَةِ بِالْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلِفَةِ غَيْرَ مُخْتَصٍ بِزَمَانِ الصَّحَابَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ ،
 وَلَا مُقْتَصِرٌ بِهِ عَلَى الْعَرَبِ دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ ، وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ وَجَدَ فِيهَا

-
- = الأصيلين ، وفي ثلاثة المصادر (مقوَّرة الألياط) وأحسب ما في الأصلين تحريفه ، ومعناها :
 مسترخية الجلود لهزها . والضناك : المكتنزة اللحم . منال الطالب ص ٧٠-٧١ .
- (١) طبقات ابن سعد ١/٣٢٠ ، وانظر أدب التسمية في البيان النبوي ص ١٤٥ .
- (٢) انظر الخصائص ١/٢٥٠ .
- (٣) انظر أطرافاً منه في الفائق في غريب الحديث ١/٤٣٧ ، والنهية في غريب الحديث ٢/٨٣٠ ،
 ٤/٢٦٠ ، وانظر فيض القدير ٣/٤٤ .
- (٤) شرح الجمل ١/ل ٧٢ .
- (٥) سقطت (نقل) من س .

من ذلك من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشياء كثيرة حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين ، والعلماء العارفين بكلام العرب من غير نكير من غيرهم ، فالحق أن ابن مالك^١ في هذه القاعدة غير مصيب^٢ ، كما أنه غير مصيب في قاعدته الأخرى في اعتبارها في الشعر من الضرورات اعتبار ما يجوز تبديله أو لا يجوز ، وأما اعتماده على الشعر مجرداً من نثر شهير يُضاف إليه ، أو يوافق لغة مستعملة يُحمل ما في الشعر عليها - فليس بمعتمد عند أهل التحقيق ؛ لأن الشعر محل الضرورات . وسيأتي بيان هذا الأصل بعد - إن شاء الله تعالى - والمقصود بيان ضعف مدرك الناظم في جعله سوى متصرفة كغيره ، فإن اعتماده هنا كان على هذين الأصلين ، وهو يعتمدهما كثيراً كما أنه يعتمد غيرهما مما لم يعتمد غيرهما من الأئمة حسب ما ذكر بعضه ، ويأتي باقيه - إن شاء الله - :

وقوله : «اجعلا» الألف فيه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة .

واستثنى ناصباً بليس ، وخلاً وبعداً ، ويبكون بعد لا

هذا هو الكلام على القسم الثالث والرابع من أدوات الاستثناء ، فمن القسم الثالث الذي أدواته أفعال ليس ولا يكون . ومن الرابع المتردد بين الفعلية والحرفية خلا ، وعدا وحاشا التي يذكرها آخراً . وصدر الكلام بالأربعة ، وهي غير حاشا وأخر الكلام في حاشا لمخالفتها للبقا في حكم يذكره . و«ناصباً» حال من فاعل (استثنى) ويعني أن هذه الأدوات الأربعة ، وهي ليس المعروفة الفعلية ، وخلا ، وعدا المُفسرين بعد ، ولا يكون ، وهي^٣ المعبر عنها بقوله : «ويكون بعد لا»

(١) في س : فالجواز من مثله .

(٢) ارتضى مذهب ابن مالك الدماميني / انظر خزنة الأدب (ط هارون) ١٤/١ ، وانظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، الحديث النبوي في النحو العربي .

(٣) في س : (وهو) .

يُسْتَشْنَى بها ما بعدها ، فيكون منصوباً بها ؛ لأنها إذ ذاك أفعالٌ ، والفعل لا بُدَّ له من فاعل ، وقد يقتضي منصوباً ، ففاعلوها ضمائرٌ مستترَةٌ فيها ، ولم يُنبّه على ذلك / علماً به ، والنصبُ بحسبِ ما تطلبه تلك الأفعالُ ، لا على ' محض الاستثناء كما بعد إلا في الفعل المشغول ، بل كما بعدها في الفعل المُفْرَغ ، فلذلك قال : «واستثنى ناصياً بكذا» فليس ولا يكون تطلبانِ ما بعدهما بالنصبِ على الخبريّة لأنّهما من باب كان الداخلة على المبتدأ والخبر ، فتقول : قام القومُ ليس زيداً ، وقام القوم لا يكون زيداً ، فزيداً خبرٌ ليس وكان ، فذلك وجّه نصّبه معهما ، وخلاً ، وعدّاً فعلانِ يطلبانِ الاسم الذي بعدهما بالمفعوليّة ، فتقول : قام القومُ خلا زيداً ، وقام القومُ عدا زيداً ، فزيداً مفعولٌ ؛ لأنّ معنى خلا وعدا عند سيويّه جاوزٌ^٢ ، كأنّه قال : جاوزَ بعضهم زيداً ، ضمناً في الاستثناء هذا المعنى ، والبعضُ المضمّرُ هم مَنْ عدا زيداً ، وهذه الأفعالُ ضُمّنت معنى إلا ؛ فلذلك عَدِمَتِ التصرّف ، وقد دلّ على عدمِ تصرّفها حين قال : «ليس وخلاً» وكذا فعَيْنَ لَخْلَا وعدّاً صيغةً الماضي ، وعَيْنَ ليكونُ صيغةً المضارع ، وعَيْنَ لها حرفَ (لا) دونَ غيرها من حروفِ النفي ، فلا يجوز إذا أن يقال : قام القوم يخلو زيداً ، أو : يعدو زيداً ، أو ما يكونُ زيداً ، أو ما كان زيداً ، أو ما أشبه ذلك ، وأيضاً فأتى بها على لفظِ المسندِ إلى ضميرٍ مفردٍ مذكّرٍ ، فدلّ على أن مرفوعها مفردٌ مذكّرٌ أبداً ، وهو ضميرُ البعضِ المقدّر ، وهو رأيُ البصريين^٣ ، أو ضميرُ المجهول - وهو كنايةٌ عن الفعل ، والاسمُ في موضعِ الفعل كأنّه قال : ليس فعلُهم فعلَ زيدٍ^٤ . وليس

(١) سقطت (على) من س .

(٢) الكتاب ٣٤٨/٢ .

(٣) الكتاب ٣٤٨/٢ ، المقتضب ٤/٢٨ ، الأصول ١/٣٥٠ ، وانظر منهج السالك ص ١٧٤ .

(٤) شرح الكتاب سيويّه للسيرافي ٣/ل ١٢٨ ، توضيح المقاصد ٢/١٢١ ، التصريح ١/٣٦٣ .

ونسبه أبو حيان في منهج السالك ص ١٧٤ ، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢/٢٢٦ إلى الفراء .

في كلامه ما يعين أحد المذهبين . وهذا كله يبين^١ عدم تصرف هذه الأفعال ، وأنها تأتي على لفظ واحد ، فلا تقول : قامت الفرقة ليست زيدا ، ولا تكون زيدا ، ولا خلت ، ولا عدت ، ولا : قام القوم ليسوا زيدا ، ولا يكونون زيدا ، وأنت تريد الاستثناء ، ولا قام القوم خلوا ، أو عدوا زيدا ، وإنما جرت مجرى ما ضمنت معناه وهو إلا ، فلو خلت من معنى إلا لجاز تصرفها ولحاق الضمائر المطابقة . ولما ذكر النصب في الأربعة وأطلق ذلك فيها إطلاقاً ، وكان منها ما يكون ذلك فيه على اللزوم ، وما يكون فيه على الجواز استدرك لما كان النصب فيه على الجواز وجهاً آخر ، وهو الجر ، فقال في ذلك :

واجررٍ سَابِقِي^٢ يكونُ إنْ تُردَّ وَيَعْدَ (ما) انصب وانجرارٌ قد يرد
سَابِقِي^٢ يكونُ هما خلا وعدا ، ويعني^٣ أَنَّكَ إنْ أردتَ الجرَّ بهذين الفعلين فجائزٌ
لك ذلك . فإذا قد حصل في استعمال ما بعدهما وجهان : أحدهما : النصب
الذي قَدَّم ، ومنه في خلا ما أنشده ابنُ خروفٍ ، وغيره من قولِ الشاعر :

وبلدةٍ ليسَ بها طُورِيُّ ولا خلا الجنُّ بها إنسيُّ^٤
ومنه في عدا ما أنشده ابنُ خروفٍ أيضاً :

يا من دَحَا الأرضَ ومن طَحَاها أنزلَ بهم صاعقةً أراها
تَحْتَرِقُ الأحشاءُ من لظاها عَدَا سلمي وعدَا أباهَا^٥

(١) في الأصل : (بين) ، وما أثبت من س .

(٢) في الأصل : (سابقى يكون) ، وما أثبت من س .

(٣) في س : (يغير) ، تحريف .

(٤) البيتان للعجاج ديوانه ص ٣١٩ ، وانظر الأصول ٣٠٥/١ ، المنصف ٦٢/٣ ، الأمالي

٢٥١/١ ، الإنصاف ٢٧٤/١ ، خزنة الأدب ٢/٢ .

(٥) الثاني والثالث من منهج السالك ص ١٧٤ من غير نسبة .

والثاني : الجَرُّ المُنْبَهِ^١ عليه الآنَ ، ومنه في خلا قول الشاعر الأعشى :

خلا الله لا أرجو سيواك وإنما أعدد عيالي شُعبَةً من عيالك^٢

/١٩٩/

ومنه في عدا قول الآخر أنشدته ابنُ خروف :

تَرْكَنَّا بالحضيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عواكفَ قد خَنَعْنَ إلى النُسُورِ
أُبْحَنَّا حَيْهَهُمْ قَتَلَى ، وَأَسْرَى عدا الشَّمْطَاءَ ، والطفلِ الصَّغِيرِ^٣

وسَوَّى بين خلا وعدا في إجازة الجر بهما . أمّا في خلا فقال السيرافي : لا خلاف أعلم في جواز الجر بخلا ، وأمّا في عدا فللنحويين^٤ في إجازة الجر بها خلاف ، فذهب ابنُ خروفٍ إلى الجواز كالناظم ، وفي كلام الأخفش ما يُشعرُ بذلك^٥ ، فإنه قال : وأمّا عدا فقد يَنْصِبُونَ بها وَيَجْرُونَ ، فإذا جَرُّوا فهي حرفٌ بمنزلة من ، وإذا نصبوا فهي فعلٌ كأنك قلت : جاوزَ بعضهم زيدا ، قال : وكذلك خلا ، وذلك أنك إذا قلت : ما جاءني أحدٌ ، تَوَهَّم السامِعُ أنَّ زيدا هو أحدُ الذين لم يأتوك ، فقلت : عدا أَحَدُهُم زيدا ، أي ليس في الآتين ، ولم يذكر سيبويه الجرَّ بعدا ، فحُمِلَ على أنَّه غيرُ جائزٍ عنده ، وذلك أنَّ السماعَ في ذلك قليلٌ ، فلم يبلغ سيبويه^٦ ، فلذلك^٧ سكتَ عنه ، وتلغَّ الأخفش فألحقه بخلا ،

(١) في س : (المقيد) ، تحريف .

(٢) مضى تخريجه ص ٣٧٢ ، وفي الأصل : (شعبة) وما أثبت من س ، وهامش الأصل ، وهو المعروف في رواية الشاهد .

(٣) لم أقف للبيتين على نسبه ، وهما في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٠ ، التصريح ٣٦٣/١ ، المقاصد النحوية ١٣٢/٣ ، والشاهد في منهج السالك ص ١٧٥ ، وفي س : (تركنا الحضيض) ، بسقوط الباء .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٠ ل/٣ .

(٥) في الأصل : (فالنحويين) ، وما أثبت من س .

(٦) انظر رأيه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٠ ل/٣ .

(٧) في س : (فإذا لو) ، تحريف .

وأيضاً فإن خلا عند الناظم يجوز فيها النصب على غير قِلة ؛ إذ لم يُقَيِّدْهُ بذلك ، وهو مذهبُ سيبويه^١ . وذهب الأخفشُ إلى أنَّ النصبَ بها لا يكادُ يعرف^٢ ، وقد استدلَّ ابنُ خروفٍ على صحة ما حكاها سيبويه من النصب بالنصب^٣ بها بعد (ما) باتفاقٍ ، ما عدا الجرْمِيَّ فإنه أجازَ الجرَّ بها بعدَ (ما) حكايةً عن العرب كما سيأتي ، فإذا ثَبَتَ ذلك فيها مع (ما) جازَ فيها دونها من حيثُ ثَبِتَ فعليتها ، وأيضاً فإنَّ سيبويه ما أثبتَ إلا ما ثبتَ عنده فليس قولُ الأخفش حُجَّةً عليه ، لأنَّه نافٍ وسيبويه مثبت ، والمثبتُ مقدَّمٌ على النافي في مثل هذا ، فالأصح ما ذهب إليه الناظم . وهذا كُلُّهُ ما لم يتَّصل بهما (ما) . فأمَّا إن اتصلت بهما (ما) فإنَّ الوجهَ المختارَ هو النصبُ كما نصَّ عليه بقوله : «وبعدَ ما انصبَّ» . فبيِّنَ أنَّ النصبَ هو الوجهُ والقياسُ المطرُدُ إذا وقعا بعد (ما) ، وأمَّا الجرُّ فقليلٌ ، لقوله : «وانجرار قد يرد» يريد عن العرب قليلاً ، فتقول على المختار : قام القومُ ما خلا زيدا ، وقام القومُ ما عدا زيدا ، وتكون (ما) مع ما بعدها في موضع نصبٍ ، وهي مصدريةٌ كأنَّه في التقدير : قام القومُ مجاوزتهم زيدا ، وهو مصدرٌ منصوبٌ نصبٌ غير وسوى عند ابنِ خروف^٤ ، ومصدرٌ في موضع الحال عند السيرافي من باب : رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْنِهِ ونظائره^٥ ، أي مجاوزين زيدا أو خالين من زيد ؛ فإذا كانت مصدريةٌ لم يصلح أن يكون ما بعدها من خلا وعدا إلا فعلاً ، لأنَّ (ما)

(١) الكتاب ٣٤٨/٢ .

(٢) نقله أبو حيان في منهج السالك ص ١٧٥ عن الأوسط للأخفش ، وانظر توضيح المقاصد

١٢٣/٢ .

(٣) في الأصلين : (النصب) ، بسقوط الباء .

(٤) حكاها الجرْمِي في باب الجرمن كتابه الفرخ / انظر شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢ ، منهج

السالك ص ١٧٥ ، توضيح المقاصد ١٢٣/٢ .

(٥) في الأصل : (ما بعدها ما بعدها) . وما أثبت من س .

(٦) انظر رأيه في توضيح المقاصد ١٢٦/٢ .

(٧) شرحه كتاب سيبويه ١٢٩ ل ٣ .

٢٠٠/ المصدرية لا توصل إلا بالفعل ، ومن ذلك في الشعر / قول لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^١
وَرَوَى الْجَزْمِيُّ الْجَرَّ بهما بعد (ما) ، نحو : قام القوم ما عدا زيد ، كأنه على
تقدير زيادة (ما) ، قال في الشرح : « وفيه شذوذ ؛ لأنَّ (ما) إذا زيدت مع حَرْفِ
جَرٍّ لَا تَقْدُمُ عليه بل تتأخَّرُ عنه ، نحو : ﴿فبما رحمة من الله﴾^٢ و﴿عما قليل﴾^٣ .
ثُمَّ قال :

وحيث جَرًّا فهما حرفان كما هما إن نصباً فعلان
يعني أنَّ خلا وعدا إذا كان ما بعدهما مجروراً فذلك لأنَّهما حرفا جرٍّ ؛ لأنَّ الفعل لا
يعمل الجر ، ولا يقع بعده المجرور ، وإنما يعمل الجرَّ الحرف أو الاسم ، وهما ليسا
بأسمين ، فلا بُدَّ أن يكونا حرفين . وأمَّا إذا نصباً ما بعدهما فهما فعلان ؛ لأنَّه قد
ثبتت لهما الفعلية قبل دخولهما في هذا الباب فلا يخرُجان عن ذلك إلا بدليل ، ولا
دليل على ذلك ، فلذلك قال^٤ : « كما هما ان نصباً فعلان » وهو تشبيهٌ تنظير ، لا تشبيهٌ
تعليلٍ لكنَّ قوله : « كما هما ان نصباً فعلان »^٥ إن أراد أنَّهما كذلك بغير مطالبة بالدليل
فهذا لا يَسْلَمُ ، وإن أراد بالدليل فلا^٦ يَلْزَمُ من النصب كونهما فعلين ؛ إذ قد يَنْصِبُ
الحرف على مذهبه ؛ ولأجل ذلك ذهب إلى أنَّ النصب قَبْلُ يالاً إذا قلت : قام القومُ
إلَّا زيدا ، وقد اعترض هنالك على نفسه فقال : « فإن قيل : لو كانت إلَّا عاملة

(١) ديوانه ص ٢٥٦ ، اللآلئ ٢٥٣/١ ، شرح المفصل ٧٨/٢ ، المقاصد النحوية ٢٩١/١ ، مع

الهوامع ٤/١ ، ٢٦١/٣ ، التصريح ٢٩/١ ، خزنة الأدب ٣٤٠/١ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٣) سورة المؤمنون آية ٤٠ ، والنص في شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٦٧/٢ .

(٤) سقطت (إذا) من س .

(٥) سقطت (قال) من س .

(٦) ما بين الاشارتين ساقط من س .

(٧) في س : (بالدليل بالدليل لا يلزم) .

لَجَرَّتْ ؛ لِأَنَّ الْجَرََّ هُوَ اللَّائِقُ بِعَامِلِ الْأَسْمِ الَّذِي لَا يُشْبِهُ الْفِعْلَ ، وَلِذَا حَكَمَ لِعِدَا وَخَلَا وَحَاشَا بِالْحَرْفِيَّةِ إِذَا جَرَّتْ وَبِالْفِعْلِيَّةِ إِذَا نَصَبَتْ ، فَالْجَوَابُ ^١ : لَا نَسْلُمُ أَنَّ اللَّائِقَ بِعَامِلِ الْأَسْمِ الَّذِي [لَا يُشْبِهُ الْفِعْلَ] ^٢ هُوَ الْجَرُّ خَاصَّةً ، بَلِ اللَّائِقُ بِهِ عَمَلٌ لَا يَصْلُحُ لِلْفِعْلِ ، وَهُوَ جَرٌّ أَوْ نَصْبٌ لَا رَفْعَ مَعَهُ ^٣ ثُمَّ أَتَى عَلَى بَاقِي كَلَامِهِ فَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ نَفْسَ النَّصْبِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْفِعْلِيَّةَ ، فَالَّذِي ثَبِتَ بِهِ الْفِعْلِيَّةُ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ وَقَوْعُ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ قَبْلَهُمَا كَمَا قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَ الْجُمْهُورُ الْجَرَ مَعَ مَا ، فَإِذَا ثَبِتَ لُهُمَا الْفِعْلِيَّةُ مَعَ النَّصْبِ فِي مَوْضِعِ حُمِلَ عَلَيْهِ الْمَوْضِعُ الْمُحْتَمِلُ ، وَأَقْوَى مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ : كَمَا ثَبِتَ لُهُمَا وَهُمَا حَرْفَانِ عَمَلُ الْجَرِّ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَنْصَبَا وَهُمَا حَرْفَانِ أَيْضاً ؛ إِذْ لَيْسَ فِي أَدَوَاتِ الْجَرَ مَا يَعْمَلُ تَارَةً جَرًّا وَتَارَةً نَصْبًا ، بَلِ إِذَا ثَبِتَ لَهُ عَمَلٌ مَا لَمْ يَنْصَرَفْ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَلَا بُدَّ إِذَا نَصَبَا أَنْ يَكُونَا غَيْرَ حَرْفَيْنِ ، فَتَعَيَّنَتْ الْفِعْلِيَّةُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَهُنَا انْقَضَى كَلَامُهُ فِي خَلَا وَعَدَا ، وَبَقِيَ الْكَلَامُ فِي لَيْسَ وَلَا يَكُونُ . وَهَلْ تَتَعَيَّنُ لُهُمَا الْفِعْلِيَّةُ أَمْ لَا ، وَالْأَمْرُ فِيهِمَا يَسِيرٌ ؛ إِذْ قَدْ ثَبِتَتْ لُهُمَا الْفِعْلِيَّةُ بِإِطْلَاقٍ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَا بَعْدَهُمَا يُنْصَبُ ، وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَذَلَّ عَلَى أَنْ لَا زَائِدَ عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِمَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ .

ثُمَّ أَخَذَ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَاشَا فَقَالَ :

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصَحَّبُ مَا وَقِيلَ : حَاشَ وَحَشَى فَاحْفَظْهُمَا
يَعْنِي أَنَّ حَاشَا لَهَا وَجْهَانِ أَيْضاً : الْجَرُّ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : (فَلِذَلِكَ) ، تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ س . وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ .
 - (٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامٍ اسْتَدْرَكَ فِي طَرَفِ الْحَاشِيَةِ الْيَمْنَى مِنَ الْأَصْلِ ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنَ الْمَصْورَةِ ، وَأَثْبَتَهُ مِنْ س ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ .
 - (٣) شَرَحَ التَّسْهِيلُ ، السَّفَرُ الْأَوَّلُ ٩١٩/٢ .
 - (٤) فِي س ، وَحَاشِيَةِ الْأَصْلِ : (لَمَّا) .
 - (٥) فِي الْأَصْلِ : (مَعْرِبَانِ) ، تَحْرِيفٌ ، وَمَا أَثْبَتَ مِنْ س .

٢٠١/ فعل كما كان ذلك / لخلا ، فتقول في الأول : قام القوم حاشا زيد ، ومنه ما أنشده السيرافي وغيره :

حاشا أبي ثوبان إنَّ له ضناً على المَلْحَاةِ والشَّثْمِ^١

وهذا هو المشهور فيها ، وتقول في الثاني : قام القوم حاشا زيدا ، حكى أبو عمرو الشيباني عن بعض العرب : «اللَّهُم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصْبَغِ»^٢ . وذكر عنه أنَّ العربَ تخفِضُ بها وتنصب حكاها عنه السيرافي^٣ ، وأنشد ابنُ خروف قول الشاعر :

حاشا قريشاً فإنَّ اللهَ فضَّلَها على البريةِ بالإسلام والدين^٤

وفيما ذهب إليه في حاشا ما يدلُّ على مخالفته للنحويين من وجهين :

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ل ١٢٩ ، والبيت ملفق من بيتين للجمع الأسدي هما :

حاشا أبي ثوبان إنَّ أبا ثوبان ليس بيكمة قدم

عمرو بن عبدالله إنَّ به ضناً عن الملحاة والشثم

المفضليات ص ٣٦٧ ، الأجمعيات ص ٢١٨ ، مجاز القرآن ١/٣١٠ ، المختص ١/٣٤١ ، الإنصاف ١/٢٨٠ ، شرح المفصل ٢/٨٤ ، منهج السالك ص ١٧٦ ، الجني الداني ص ٥١٤ ، المقاصد النحوية ٣/١٢٩ ، خزنة الأدب ٢/١٥٠ ، وروايته في المفضليات «حاشا أبا . . .» فلا شاهد فيه على هذه الرواية

(٢) ويروى أيضاً عن أبي زيد / انظر الأصول ١/٣٥١ ، المختص ١/٣٤٢ ، شرح المفصل ٢/٨٥ ، منهج السالك ص ١٧٦ ، الجني الداني ص ٥١٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ل ١٣٠ .

(٤) لم أقف له على نسبه ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٢/٩٦٢ ، وقال قبل إيراده : (أنشده ابن خروف في شرح الكتاب) ، منهج السالك ص ١٧٦ ، المقاصد النحوية ٣/١٣٧ ، وصدره في مع الهوامع ٣/٢٨٣ ، وذكر الشنقيطي في الدرر اللوامع ١/١٩٦ أن صحة رواية البيت (بالإحسان والخير) ، وأنه من جملة أبيات للفرزدق . وبيت الفرزدق في ديوانه ١/٢١٥ :

إلا قريشاً فإنَّ اللهَ فضلهم على البريةِ بالإسلام والخير

فإن كان إياه فلا شاهد فيه .

أحدهما : أنه خالف أهل الكوفة القائلين بأنها فعلٌ أبداً ، إلا أن منهم من قال : هو فعلٌ ماضٍ ، ومنهم من قال : هو فعلٌ استُعْمِلَ استعمالُ الأدوات^١ ، فأمّا إذا انتصب ما بعدها فلا إشكال على مذهبهم ، وأمّا إذا انخفض فعلى تقدير اللام ، ولذلك تظهر فتقول : حاشا لزيد .

والدليل على أنها مع الجرِّ حرفٌ أنَّ الفعلَ لا يَنْجَرُّ ما بعده أبداً ، وتقديرهم حرفَ الجرِّ غيرُ صحيح ، لأنَّ الجار في الأمر العام المطرِد إذا حُذِفَ زال عمله ، وقد يقال : إنَّ اللامَ زائدةٌ ، والأصل عدمُها . وأيضاً إذا جُرَّ ما بعدها باللام فليست حينئذ أداة استثناءٍ ، ولا ما بعدها مستثنى ؛ لأنها تقع في أول الكلام لزوماً أو غلبةً ، وليس ثمَّ ما يستثنى منه .

والثاني : أنه خالف سيبويه حيثُ التزم في حاشا الحرفيّة^٢ وجرَّ ما بعدها ؛ وذلك أنَّه لم يَحْكُ معها غيرَ الجرِّ . ولم يُجَزَّ أن تأتي بما كعدا وخلا ، فلم يكن لها وَجْةٌ يُحْكَمُ لأجله بِفِعْلِيَّتِها ، وحكى غيره النصبَ بعدها ، وقد تقدّم من ذلك أشياء - وإن كانت قليلةً ، فهي حُجَّةٌ للنصب الذي أثبتته الناظم ومن اقتفى أثره ، ودليلٌ على فعليتها ، قال الأخفش : « وأمّا حاشا فقد سمعنا من ينصب بها » قال وهذه أشبه ؛ لأنها من حاشيتُ ، فقد ثبتَ النصبُ بها على الجملة ، وإن كان قليلاً فهي مثلُ خلا في جواز الوجهين ، ولا شكَّ أنها إذ ذاك فعلٌ ، لكن كونها من حاشيتُ فيه نظرٌ . والحاصل أنَّ سيبويه لم يَحْكُ النصبَ بها ، وحكاها غيره فلا مخالفةً في الحقيقة بين سيبويه والأخفش كما تقدّم في عدا .

ولما قال : « وكخلا حاشا » وكانت خلا يجوز أن تَصَحَّبَ ما المتقدمة أوهم ذلك أنها مثلها في مصاحبة ما أيضاً ، فرفع ذلك بقوله : « ولا تصحب ما » فبيّن أنها تُخَالِفُ خلا في هذا الحكم ، فلا تلحقها ما ، فلا تقول : قام القوم ما حاشا

(١) انظر الإنصاف ١/٢٧٨ ، الجنى الداني ص ٥١٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢ .

زيداً ، كما تقول : قام القوم ما خلا زيداً ، ولأجل هذه المخالفة - والله أعلم - لم يُدْخِلْهَا مع خلا وعدا في الذكر ، وإنما لم تلحقها ما ؛ لِأَنَّ الغالبَ عليها الحرفيّة ، فلم يصلح لها من التصرف أنْ تَدْخُلَ عليها ما عند إرادة الفعلية لندور / ٢٠٢ / ذلك ، ثم حكى في حاشا ثلاث لغات : إحداها : / ما بدأ به وهي حاشا على وزن ماشى ، وهي الشهيرة ، والثانية : حَاشَ على وزن عاش ، والثالثة : حَشَى على وزن مَشَى ، ومنها ما جاء في قول الشاعر :

حَشَا رَهْطَ النَّبِيِّ فَإِنْ مِنْهُمْ بِحُورًا لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَاءُ^١

وقوله : «فأحفظهُما» تنبيه على قلتها ، وأنهما من المحفوظ القليل الاستعمال ، وإنما المستعمل ما قَدَّمَ . وهناك ثلاث مسائل :

إحداها : أَنَّهُ أطلق القول في جواز الوجهين في خلا وعدا وحاشا من غير أن اعتنى بترجيح أحد الوجهين على الآخر . وقد أتى بالترجيح غيره ؛ فَإِنَّ الحرفيّة أُغْلِبَ على حاشا ، والفعلية أُغْلِبَ على عدا . وأمّا خلا ففيها خلافٌ ، فعند سيبويه أَنَّ النصبَ هو المختار^٢ ، وعكس الأخفش فجعل الجرَّ هو المختار^٣ ، وكلاهما مُدْعٍ أَنَّ السماعَ كذلك ، وَكَأَنَّ الناظمَ مائلٌ إلى رأي الأخفش ، أَلَّا ترى أَنَّهُ قال : «وكخلا حاشا» والمعلوم في حاشى أَنَّ الجرَّ هو الشهير المختار ، وهو قد شَبَّهَها بخلا دون عدا ، فَدَلَّ على قصده لاختيار الجر فيها . والله أعلم .

والثانية : أَنَّ حاشا التي تَكَلَّمَ عليها هنا هي التي تُفِيدُ الاستثناء كما تفيده إلّا ،

(١) أنشده الفراء كما ذكر الأزهري في التهذيب ١٤٠/٥ ، ولم أقف له على نسبة ، وهو في المقرب ١٧٢/١ ، الاستغناء ص ١١١ ، منهج السالك ص ١٧٧ ، الجني الداني ص ٥١٦ ، توضيح المقاصد ١٢٩/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٨-٣٤٩ ، توضيح المقاصد ١٢٢/٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ .

(٣) في توضيح المقاصد ١٢٣/٢ : «وقال الأخفش في الأوسط : كلُّ العرب يجرون بخلا ، وقد زعموا أنه ينصب بها ، وذلك لا يعرف أ . هـ ، وهو خلاف المشهور» .

ولم يتعرض لغير ذلك ، فإن حاشا لها استعمالان : أحدهما في الاستثناء ، وقد تقدّم . والآخر أن تستعمل استعمال المصادر الموضوعة لإنشاء أمرٍ من تنزيه أو دعاء أو غير ذلك ، وهي التي تُستعمل باللام فتقول : حاشا لزيد وحاشا لله ، وتقول : حاشا لله وحاشا لزيد ، فالأول مثل تنزيهاً لله ، والثاني مثل : سُبْحَانَ الله . كما أن خلا وعدا هما استعمالان أيضاً : أحدهما : في الاستثناء ، والآخر كسائر الأفعال المتصرفة من خلا يخلو وعدا يعدو .

والثالثة : أنه قال في حاشا : «ولا تصحب ما» وذلك مُشْكِلٌ مع أنه قد حكى في الشرح في بعض الأحاديث : «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ» وَنَبَّ عَلَيْهِ فِي التَّسْهِيلِ ، فكيف يقول هنا : «ولا تَصْحَبُ ما» .

والجواب : أنه أراد لا تَصْحَبُ ما قِياساً ، وسكت عن السماع الآتي ، فلم يَنْفِهِ ولا أَثْبَتَهُ ، ولو أراد نَفْيَ السماع لَقَالَ : ولم تَأْتِ بما ، أو لم تَرِدْ بما ، أو ما أشبه ذلك ، فعبارته بَيِّنَةٌ لا إشكال فيها . والله أعلم .

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٦٤/٢ ، وقال قبل إيراده : (. . من مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر . .) وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤٩٩/٢ : (ما حاشا فاطمة ولا غيرها) ، وذكر محققه أن الطبراني أخرجه برقم (٣٧٢) ، والحاكم ٩٦/٢ ، والهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٦/٩ . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي ص ٢١٦-٢١٥ .

الحال

هذا هو النوع السابع من المنصوبات التي ينصبها كل فعل متعدياً كان أو غير متعدٍ ، وهو الحال ، وابتدأ بتعريف الحال أولاً قبل الحكم عليه على غالب عاداته ، وهو الصواب ؛ لأنَّ الكلامَ في أحكام الشيء وأوصافه ثانياً عن فهم معناه ، فقال في تعريفه :

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

فأتى بأربعة أوصاف مساق الجنس والفصول المترتبة في الحدود :
أولها : أَنَّهُ وَصْفٌ ، وهو الجنس الأقرب للحال ، ومعنى كونه وصفاً أَنَّهُ
يَصَحُّ أَنْ يُتَّصَفَ بِهِ ، لا أَنَّهُ يريد الوصف الجاري على الموصوف ، / وهو النعت ؛ / ٢٠٣/
لأنَّ من شأن الحال ألاَّ يجري على صاحبه وهو حال في الاصطلاح ، بل إذا جرى
عليه عاد وصفاً وخرج عن كونه حالاً ، وهذا ظاهر .

والثاني : أَنَّهُ فَضْلَةٌ ، والفضلة مقابلُ العمدة ، وهو ما استغنى الكلام
عنه ، نحو : جاء زيدٌ ركباً ، فراكباً لو لم يأت به لَصَحَّ الكلام وتَمَّ بأجزائه ،
وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ ركباً ، فلو لم تأتِ للفعل بفاعل ، ولا للمبتدأ
بخبير لكان «راكباً» فاعلاً مع الفعل وخبيراً مع المبتدأ ، فكنت تقول : جاء
راكبٌ ، وزيد ركبٌ ، فيكون إَذَاكَ عمدةً لا فضلةً ؛ لأنَّ الكلام لا يستغني
عنه ، فلا يكون إِذَاكَ حالاً . فهذا معنى كونه فضلةً ، فَتَحَرَّزَ إِذَاً مِنْهُ فِي
قَوْلِكَ : قام ركبٌ ، وزيدٌ ركبٌ ، وإن كان وصفاً من الأوصاف ،

(١) في الأصل : «وزيداً» .

ويخرج عنه بذلك أيضاً المفعول الثاني في باب علمت ، نحو : علمتُ زيداً ركباً ، فإنه عمدة ، فلم يتناوله الحدُّ فليس بحال .

والثالث : كونه مُنتصباً ، فَبَيَّنَ بذلك أنَّ إعرابه أبدأً النصبُ لا غيره من وجوه الإعراب ، وخرج عن ذلك النعتُ أيضاً ، نحو : جاءني رجلٌ ركبٌ ، ومررتُ بزيدٍ القائمِ ، فإنَّ القائمَ [والراكب]^١ في المثالين وَصَفَ وفضلة جاءت بعد تمام الكلام مع أنَّها ليست بحال .

والرابع : أنَّه مُفهمٌ : في حالٍ ، أي مُفهمٌ هذا اللفظ المحكي الذي هو (في حال) هكذا مخفوضاً بغير^٢ تنوينٍ مهيأً للمضاف إليه كأنه آخترِلَ من قولك : جاء زيدٌ في^٣ حالٍ كذا ، لأنَّ تقديرَ الحال هكذا ، فإذا قلتَ : جاء زيدٌ ركباً ، فالتقدير : جاء زيدٌ في حالٍ ركوبٍ . وإذا قلتَ : جاء ضاحكاً ، فالتقدير : في حالٍ ضحكٍ ، وكذلك سائرُ المثل ، فأتى بقوله (في حال) مقتطعاً من الكلام المقدَّر لبيانٍ لك خصوصيَّةِ الحال التي بها يفارق الوصفَ ، وذلك أنَّ ركباً في قولك : رأيتُ رجلاً ركباً وَصَفَ فضلة منتصبٌ^٤ لكنَّه غيرُ مفهمٍ معنى (في حال كذا) ، وإنما مفهومه رأيتُ رجلاً^٥ صفته كذا ، لا في حالٍ كذا ، بخلاف : رأيتُ زيداً ركباً فإنه مفهمٌ معنى : في حال ركوبٍ ، وكذلك إذا قلتَ : رأيتُ زيداً الراكبَ لا فرقَ بينه وبين قولك : رأيتُ رجلاً ركباً في منع تقدير (في حال كذا) ، وهذا معنى تعريفه .

(١) تنمة من س .

(٢) في س : (من غير) .

(٣) سقطت (في) من س .

(٤) في س : (بحال) .

(٥) في الأصل منتصباً .

(٦) سقطت (رجلاً) من س .

ثُمَّ فِيهِ بَعْدُ نَظَرٌ . فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ لَمْ تُؤْفَ بِالْمَقْصُودِ عَلَى مَا يَنْبَغِي فِي
التَّعْرِيفِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَاِمَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْوَصْفِ [الوصف] ^١ الْمَعْنَوِيَّ ، أَيْ هُوَ
وَصَفُّ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي لِصَاحِبِ الْحَالِ ، وَذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ ، لِأَنَّ رَاكِبًا مِنْ
قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا لَا يُقَالُ فِيهِ إِنَّهُ وَصَفٌ مَعْنَوِيٌّ ، بَلْ هُوَ مَوْصُوفٌ
بِالرُّكُوبِ ، وَالرُّكُوبُ هُوَ الْوَصْفُ الْمَعْنَوِيُّ ، وَأَيْضًا إِنْ كَانَ الْمَعْتَبَرُ هُوَ الْوَصْفُ
الْمَعْنَوِيُّ لَمْ يَصْلُحْ ^٢ لَهُ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْصَافِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ : « فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ إِلَى
آخِرِهِ » ، لِأَنَّ [هَذَا] ^٣ شَأْنُ الْأَلْفَافِ لَا الْمَعَانِي . فَهَذَا الْوَجْهُ غَيْرُ مُتَّجِهٍ ، وَإِمَّا أَنْ
يُرِيدَ الْوَصْفَ / الْإِصْطِلَاحِي ، فَرَاكِبٌ فِي الْمَثَالِ وَصَفٌ بِمَا شَكَ لَكِنْ إِنَّمَا يَدْخُلُ / ٢٠٤/
لَهُ مِنَ الْأَحْوَالِ مَا كَانَ مُشْتَقًّا ، وَأَمَّا مَا كَانَ جَامِدًا فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ :
بَعَثَهُ مُدًّا بِدَرَاهِمٍ ، وَبَعَثَهُ يَدًّا بِيَدٍ ، وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا بِحَيْثُ لَا يُقَالُ فِيهِ : إِنَّهُ قَلِيلٌ ، أَوْ
إِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُعْتَبَرُ بِهِ ^٤ ، بَلْ هُوَ كَثِيرٌ ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى كَثَرَتِهِ
بِقَوْلِهِ : « وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ إِلَى آخِرِهِ » فَالْجُمُودُ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي الْحَالِ شَهِيرٌ
كَثِيرٌ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَنْ بَابِ الْحَالِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ ^٥ وَقَوْلُهُ
﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾ ^٦ ، ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ^٧ ،
﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ ^٨ إِلَى أَشْيَاءَ لَا نَحْصِرُ إِلَّا أَنَّ الْإِشْتِقَاقَ أَكْثَرَ عَلَى كُلِّ

-
- (١) تَكْمَلَةُ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ مِنْ س .
 - (٢) فِي س : (لَمْ يَصَحَّ) .
 - (٣) تَكْمَلَةُ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ مِنْ س .
 - (٤) فِي س : (لَمْ يَبِينْ بِهِ) .
 - (٥) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةُ ٧١ .
 - (٦) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةُ ٨٨ .
 - (٧) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ١٤٢ .
 - (٨) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ٧٣ ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِالْآيَاتِ الثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ عَلَى التَّوَالِي ابْنُ النَّازِمِ فِي
شَرْحِهِ الْأَلْفِيَّةِ ص ٣١٢ .

حالٍ ، وإذا كان كذلك أشكل تفسير الوصف بكل تقدير .
فإن قيل : إن التأويل فيما جاء من الأحوال الجامدة ممكنٌ ، فينصرف به
الجامد إلى الاشتقاق ، ولا يبقى في هذا الوجه إشكالٌ .

فالجواب : أن كلامه يدفع هذا حيث أثبت الجمود في الحال ، وارتضاه ،
ولم يرتضِ القول بلزوم الاشتقاق ، وتأويل ما جاء من الجوامد . وسيأتي بيان
ذلك إن شاء الله ، فلا إشكال واردٌ .

وأما الوصف الثاني فغير مخلص أيضاً ، لأن الحال تأتي كثيراً غير مستغنى
عنها ، إذ لا يَمُ الكلام دونها [بل] إذا فُرِضَ طرحها صار باقي الجملة غير
مُفِيدٍ لقول الله تعالى ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَّالًا﴾^١ فكسالى حال لو
فُرِضَ سقوطها لم يُفِدْ قوله ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا﴾ فائدةً ، وكذلك قوله
﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾^٢ ومن ذلك كثيرٌ ، وكذا قولهم : ضَرَبِي
زيداً قائماً ، وبابه ، فإن الحال هنا غير مستغنى عنه ، وكل ما لا يستغنى عنه في
الكلام فهو عُمْدَةٌ في ذلك الكلام ، وبهذا المعنى بعينه اعترض بعض الناس على
النحويين هذا الموضع ؛ إذ يشترطون في الحال أن يكون بعد تمام الكلام ، وهو
معنى ما قال الناظم من كونه فضلة - بقول الشاعر ، وهو عَلِيُّ بْنُ الرَّعْلَاءِ :

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بِالْهَ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

(١) تكملة يلثم بها الكلام من س .

(٢) سورة النساء آية ١٤٢ .

(٣) سورة الشعراء آية ١٣٠ .

(٤) في الأصل : (قوله) ، وما أثبت من س .

(٥) من أبيات له في الأصمعيات ص ١٥٢ ، والشاهد في اللآلئ ٨/١ ، ٦٠٣ التوطئة ص ٢٠٠ ،

شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٩/١ ، البسيط ٣٩٤/١ ، مغنى اللبيب ص ٦٠١ ، خزنة
الأدب ١٨٧/٤ .

فكثيراً حال مع أنه لا يتم الكلام دونه ؛ إذ لا يصح أن يكون قوله : «إنما الميث من يعيش» كلاماً حتى يأتي بالحال ، فكيف يكون الحال فضلة لزوماً ؟^١ وأما الوصف الرابع ، وهو قوله : «مفهم في حال» فقد اعترضه عليه ابنه بأنه يشمل النعت ؛ لأن معنى : مررت برجلٍ راكبٍ هو معنى قولك : مررت برجلٍ في حال ركوب ، كما أن قولك : جاء زيد راكباً في معنى : جاء زيد في حال ركوب^٢ . وما قاله بذر الدين ابنه قد أَلَمَّ هو به في التسهيل ، وفي الشرح^٣ ، فإنه قال في التسهيل حين عرّف بالحال «وهو ما دلّ على هيئة صاحبه متضمناً معنى في غير تابع ولا عُمدة»^٤ . وقال في الشرح : «إذا قلت : جئت ماشياً ، وزيدٌ مُتَكَيٍّ^٥ ، ومررتُ برجلٍ مُتَكَيٍّ^٦ ، فإن معناه جئتُ في حالٍ مَشْيٍ ، وزيد في حالٍ اتِّكَاءٍ ، ومررتُ / برجلٍ في حالٍ اتِّكَاءٍ^٧ ثم قال : «فشارك الحال في هذا المعنى بعضُ الأخبار ، وبعضُ النعوت فأخرجتها بقولي : «غير تابع ولا عُمدة»^٨ . فإذا كان كذلك فقوله : «مفهم في حال» يشملُ النعت ، ويشملُ أيضاً بعضُ الأخبار إلا أن الخبر قد خرج بقوله : «فضلة» فبقي النعت كما قال ابن الناظم ، ثم إن تقدير (في حال) غير مُبين ولا مُبَيِّن ؛ فإنك إذا قلت : جاء زيدٌ راكباً فكيف يقال في تقديره ، هل يقال : في حال راكبٍ ، فلا يصح ؛ لأنَّ الرَّاكِبَ هو زيدٌ نفسه ، وأنت لا يستقيم لك أن تقول : جاء زيدٌ في نفسه ، أو في حال نفسه ، وأما قولك^٩ : في حال

(١) ذكر هذا الاعتراض ابن عصفور في شرح الجمل ٣٣٩/١ ، وابن أبي الربيع في البسيط

٣٩٤/١ ولم ينسبه ، وانظر التوطئة ص ٢٠٠ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ١١ .

(٣) سقط قوله : «وفي الشرح» من م .

(٤) التسهيل ص ١٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/١ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) في م : (أو يقال) .

ركوب ، فلا يُفهم أيضاً من كلامه هذا دون الأول ؛ إذ لا مُعَيَّن له ، والإشكال أيضاً وارد فيه ؛ لأنَّ حال الركوب هو الركوب ، ولا يصحُّ أن يُقال : جاء زيد في ركوبه . فالحاصل أنَّ هذا التعريف غير مُعرَّف .

والجواب عن الأول : أنَّ المراد الوصف الاصطلاحي لكنَّ الوصفية في الحال ضربان : ضرب^١ هي فيه صريحة ، وذلك حيث الاشتقاق ، وضرب^٢ هي فيه بالتأويل ، وذلك حيث الجمود حسب ما يأتي بحول الله ، ولا يخرج الجامد بذلك عن كونه جامداً ، وأيضاً فالعمدة في مجيء الحال أن يكون مشتقاً ؛ ولذلك قال : « وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب » فجعله الغالب في الباب كما ترى ، فهو المحدود إذاً ، وما سواه يرجع إليه بالتأويل .

وعن الثاني : أنَّ الفضلة في الاصطلاح ما جاز الاستغناء عنه في الأصل أعني أصل التركيب ، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل ، وقد يعرض لكل واحد منهما ما يُخرجه عن أصله فيُستغنى عن العمدة ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضيقته ، وأقائم الزيدان ؟ ، ويمتنع الاستغناء عن الفضلة كقولك : زيداً ، في جواب : من ضربت ؟ ولا تخرج العمدة بهذا العارض عن كونها عمدة ، ولا الفضلة عن كونها فضلة^٣ ، ويعبر عن هذا المعنى بأنَّ معنى كون الحال فضلةً وبَعْدَ تمام الكلام أن يكون الفعل قد أخذ فاعله ، والمبتدأ خبره ، وذلك حاصل في قوله :

* إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَمَيِّأ *

ونحوه . والعبارة الأولى أعم .

وعن الثالث : أنَّ ما قاله ابن الناظم غير مُسلم ، فإنَّ النعت تخصيص

(١) في س : (هو) .

(٢) في س : (وضرب مغير فيه) .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١/١ .

للمنعوتِ لِتَقَعْ^١ الفائدةُ في الإخبار عنه ، فالنكرة الموصوفة توافقُ من جهة المعنى التعريفي الاسمَ المعروف ، فكأنَّكَ لفظتَ باسمٍ واحدٍ مُخصَّصٍ مُعرَّفٍ ، بخلاف الحال فإنَّكَ لم تقصد به تخصيصاً ولا تعريفاً بل اكتفيتَ بما حصلَ لك من معرفته بالاسم المتقدم ، ثم عبَّرتَ عن حالته التي^٢ هو فيها كما تخبرُ عنه بما شئتَ من الأخبار . والنعتُ ليس بخبرٍ عن المنعوت بالوضع اتفاقاً ، وإنما هو من تمام المنعوت وتكملةٌ له فافترقا ، والدليل على ذلك^٣ أنَّه يصحُّ الإتيان برأيتُ زيداً قائماً في جواب : كيف رأيتُ زيداً ؟ لأنَّ معنى كيف : على أي حال ، أو : في أي حال ، بخلاف قولك رأيتُ زيداً قائماً ، / وما كان نحوه ، لا يصلحُ جواباً لكيف ؛ وما ذاك إلاَّ لأنَّه لا يُفهم معنى : في حالٍ كذا ، فخرجتِ الصِّفَةُ عن حَدِّهِ ، ولعل ما قاله في التسهيل وشرحه لم يَقُلْ به ههنا . وهو الصواب . والله أعلم .

/٢٠٦/

وعن الرابع : أنَّ قوله : مُفْهِمٌ كذا ذالٌّ على أنَّ المرادَ ما يَصِحُّ معناه ، وذلك أنَّ يُقَدَّرَ : في حال ركوب ، فهو المعنى المفهوم من الحال ، ولا يفهم منه معنى : في حالٍ راكبٍ ، إذ لا يَصِحُّ من جهة المعنى ، فكأنَّ الناظمَ لم يحتج إلى بيانٍ زائدٍ على معنى : في حالٍ ، لقربِ فهمه ، ووجهُ هذا الفهم أنَّ راكباً وإن كان زائداً في المعنى لا يمتنع فيه تجريدُ معنى الركوب لأنَّ راكباً يَدُلُّ على الركوب . ألا تراهم قد قالوا :

• إذا نُهيَ السَّفِيهُ جَرَى إليه •^٦

(١) في س : (لَيْتِمُ) .

(٢) في س : (الذي) .

(٣) في س : (على هذا) .

(٤) في س : (فإنه لا يصلح) .

(٥) في س : (زيدا) .

(٦) تمامه : • وخالف والسفيهُ إلى خلاف •

ولم أقف له نسبة ، وهو في معاني القرآن ١/١٠٤ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٧ ، مجالس ثعلب ١/٦٠ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠١ ، ٣٨١ ، الخصائص ٣/٤٩ ، المحتسب =

أي إلى السَّفه ؛ لَمَّا كان في الصفة ذِكْرُ المصدر ، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يُفْهَمَ : جاء زيد في حال ركوبه ، وإذا سُلِّمَ أن معنى ذلك : جاء في ركوبه فلا يمتنع ذلك ، كأنه يجعل الركوبَ ظرفاً لفعله مجازاً ؛ لأن المصادر قد تكون ظرفاً نحو : مُقَدِّمُ الحاج ، قال أكثرُ هذا المعنى الفارسيُّ في التذكرة ، فطالعه ثَمَّة .

وقوله : « كفرداً أذهبُ » مثالٌ من الحال مُتَقَدِّمٌ على العامل ، والفرد بمعنى المُنْفَرِد :

وكونه مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ لكن ليس مُسْتَحَقّاً

يُشترط في وقوع الاسم حالاً شروطٌ سبعة ، منها لازمة لا بُدَّ لكلِّ حال منها ، ومنها غالبية على جمهور باب الحال ، وقد يأتي الحال بدونها .

فباللازمة : أن يكون منصوباً ، بعد تمام الكلام ، مُقَدِّراً بقي من جهة المعنى ، نَكِيرَةً . والثلاثة الأولى قد تَقَدَّمَتْ ، وهي التي أتى بها فصولاً في تعريفه . والرابع سيذكره بعدُ .

وأما الغالبةُ فإن يكون مشتقاً ، منتقلاً ، وصاحبه معرفة ، فالشرطان الأولان هما اللذان شرع الآن في ذكرهما ، وإن كان قد أشار إلى شرط الاشتقاق في التعريف لكنه لم يُبَيِّن فيه ما يُحْتَاجُ إلى بيانه . والثالث سيذكره بعدُ . ويريد هنا أن كون الحال منتقلاً وكونه مشتقاً يَغْلِبُ في الاستعمال ، وليس بوصفٍ لازم له ، ولا يستحقُّ الحال أن يُشترَطَ ذلك فيه لزوماً عند العرب . والانتقال معناه : أن يكون الحالُ وصفاً غير لازمٍ لصاحبه^٢ ، ولا ثابتٍ له ، كقولك : ذهب زيدٌ

= ١٧٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٦٨/١ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ١٣٢/٢ ، ٢٠٩ ، الإنصاف ١٤٠/١ ، خزانة الأدب ٣٨٣/٢ .

(١) في الأصل : (فيه الاستعمال) ، وما أثبت من س .

(٢) في س : (غير لازم ولصاحبه) ، بواو مقحمة بعد (لازم) .

مسرعاً ، وسار راكباً ، وجاء ضاحكاً ، وما أشبه ذلك ، فالإسراع لزيد ليس بصفة لازمة له لا تفارقه ، وكذلك الركوب ليس بصفة لازمة له ، وكذلك سائر الأمثلة . والاشتقاق : أَنَّ يتضمَّن معنى الفعل كقائمٍ ، وقاعدٍ ، ومسرعٍ ، وراكبٍ ، فهذان الوصفان غالبان للحال ، وأكثرُ مجيء الحال عليهما . وقد يكون على خلاف هذين الوصفين ، فلا يكون منتقلاً بل لازماً ، ولا مُشتقاً بل جامداً . فمِمَّا جاء منه غير منتقل قولُ الله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^١ . فقائماً حال من اسم الله ، وهو^٢ وَصَفَ ثابت / لا ينتقل ، وكذلك قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^٣ ، وقوله تعالى ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^٤ ، وقوله ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾^٥ ، وقوله ﴿طِيبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^٦ ، وقالت العرب : خَلَقَ اللَّهُ الزرافةَ يَدْيُهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا^٧ . ومما جاء منه غير مشتق قوله تعالى ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾^٨ أي : جماعات في تفرقة ، فهذا غير مشتق ، وكذلك قوله تعالى ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾^٩ حال ولا اشتقاق فيه ، وقوله تعالى ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾^{١٠} . ويكثر ذلك في الشعر كما قال . ومما اجتمع فيه الثبوت

(١) سورة آل عمران آية ١٨ .

(٢) في س : (فهو) .

(٣) سورة الأنعام آية ١١٤ .

(٤) سورة النساء آية ٢٨ .

(٥) سورة مريم آية ٣٣ .

(٦) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٧) حكاية سيبويه / الكتاب ١/ ١٥٥ .

(٨) سورة النساء آية ٧١ .

(٩) في س : (وهذا) .

(١٠) سورة النساء آية ٨٨ .

(١١) سورة الأعراف آية ٧٣ .

والجمود ما مثل به سيبويه من قوله : هذا خاتمك حديداً ، وهذه جبتك خزاناً . ووجه عدم التزام هذين الوصفين أن الحال خير من الأخبار ، والأخبار لا يشترط فيها اشتقاق ولا انتقال باتفاق ، فكذلك ينبغي أن يكون ما في معنى الخبر . وقد يُسمَّى الحال خبراً سيبويه في بعض المواضع اعتباراً بأن ذلك معناه . وكان الناظم نَبَّهَ هنا على مسألتين : إحداهما : أن المستقر في كلام العرب من وصف الاشتقاق والانتقال أنه يغلب ولا يلزم . فقله : « وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب » بيان أن كلام العرب هكذا ، ولا يريد أنه شرط للنحوين شرطه غالباً ؛ لأن هذا لا معنى له ، وإنما كان يكون شرطاً للنحوين لو قال مثلاً : « والأحسن أو الأولى كونه منتقلاً مشتقاً » أو يقول : « ويضعف في القياس كونه غير مشتق أو غير منتقل » أو ما أشبه ذلك . وعلى هذا يجري في كلامه كل ما كان نحوه كقوله : « وغالباً ذا التنا لزم »^٣ ، وقوله : « غالباً جا ذا البدل »^٤ ، « وشاع نحو خاف ربّه عُمر »^٥ ، وما كان مثل ذلك . وينبغي على ذلك المسألة الثانية ، وهي : أن شرطَي الانتقال والاشتقاق عنده غير مشترطين بل يجوز عنده أن يأتي الحال جامداً ولازماً ؛ إذ لم يستحق كونه كذلك في السماع ، فلا يستحق ذلك في القياس خلافاً لمن جعلهما شرطين مستحقين ، فإن طائفة من المتأخرين يقولون بذلك^٦ ، ويؤولون الجامد واللازم

-
- (١) الكتاب ٣٩٦/١ ، ١١٨/٢ ، ومكان المثال الأول منهما في س : (هذه جبتك حريراً) .
(٢) في س : (حبر) .
(٣) في باب أبنية المصادر ، وانظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١٢٧/٢ .
(٤) في باب الإبدال . فصل في إبدال الواو من الياء ، وانظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٤/٢ .
(٥) في باب الفاعل ، وانظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٩٢٢/١ .
(٦) من هؤلاء ابن بابشاذ ، وابن السيد ، انظر شرح المقدمة المحسبة ٣١٢/٢ ، وإصلاح الخلل ص ١٠٦ ، ١٠٨-١٠٩ .

حَتَّى يُصَيِّرُوهُمَا فِي حَكْمِ الْمُسْتَقِّ وَالْمُنْتَقِلِ ، فَيَعُودُ الشَّرْطُ لَازِمًا قِيَاسًا . وَقَالَ
 الشَّلُوبِيُّ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْحَالِ الْإِنْتِقَالُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ
 مُؤَكَّدَةً فَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ ، ثُمَّ أَتَى بِقَوْلِهِ ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا﴾^١ ثُمَّ وَلِيْتُمْ
 مَدِيرِينَ^٢ . ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ الْمُؤَكَّدَةَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، فَغَدَمُ الْإِنْتِقَالِ عَلَى خِلَافِ
 الْأَصْلِ ، فَلَا شَرْطَ صَحِيحٍ . وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ أَصُوبٌ فَقَدْ تُقَدَّمُ أَمْثَلُهُ مِمَّا الْحَالُ
 فِيهِ مُبَيَّنَّةٌ ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُنْتَقِلَةٍ ، وَقَدْ تَأَوَّلَ ابْنُ عَصْفُورٍ بَعْضَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ
 الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُنْتَقِلَةٍ / وَرَدَّهَا إِلَى مَعْنَى الْإِنْتِقَالِ ، وَهُوَ عَلَى بَعْدِهِ لَا يَنْجِيهِ مِنْ وَجُودِ
 الْحَالِ غَيْرِ مُنْتَقِلَةٍ ، وَكَذَلِكَ أَوَّلُوا مَا جَاءَ مِنَ الْأَحْوَالِ غَيْرِ مُسْتَقَّةٍ ، وَصَحَّحُوا
 لِرُومِ الْإِنْصَافِ . وَالْإِنْصَافُ مَا قَالَهُ النَّازِمُ لِكَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ
 التَّأْوِيلَ فِيهَا لَا يَخْرِجُهَا أَوْ أَكْثَرَهَا عَنْ كَوْنِهَا جَامِدَةً . وَالضَّمِيرُ فِي (لَيْسَ) عَائِدٌ
 إِلَى كَوْنِهِ ، أَيْ لَيْسَ ذَلِكَ الْكُونُ الْمَذْكُورُ مُسْتَحَقًّا لِلْحَالِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ بَلَا بُدَّ ،
 بَلْ قَدْ يَكُونُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ . ثُمَّ أَتَى بِمَوَاضِعَ مُجِيءِ الْحَالِ جَامِدًا عَلَى غَيْرِ
 الْغَالِبِ فَقَالَ :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مَيْدِي تَأَوَّلَ بَلَا تَكْلُفٍ
 كِبَعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا يَبِيدُ وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ^٣

يَعْنِي أَنَّ الْحَالَ يَكْثُرُ مُجِيئُهُ جَامِدًا فِي مَوَاضِعَ :

أَحَدُهُمَا : السَّعْرُ مُطْلَقًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : بَعْتُهُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَمًا ، بَعْتُهُ الشَّاءَ
 شَاةً بِدِرْهَمٍ ، وَقَامَرْتُهُ دِرْهَمًا فِي دِرْهَمٍ ، وَبَعْتُهُ دَارِيَّ ذِرَاعًا بِدِرْهَمٍ ، وَبَعْتُ
 الْبُرَّ قَفِيزَيْنِ بِدِرْهَمٍ ، وَبَعْتُ السَّمْنَ مَنُونَيْنِ بِدِرْهَمٍ ، وَاشْتَرَيْتُ الْخَبْزَ رَطْلَيْنِ .

(١) سورة مريم آية ٣٣ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٥ .

(٣) الأبيات ليست واضحة في مصورة الأصل .

(٤) سقطت (داري) من س .

بدرهم ، وأخذتُ زكاةَ ماله درهماً لكل أربعين درهماً ، ولك الشاةُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهم ، وما أشبه ذلك . ومنه مثاله : «بعه مدّاً بكذا» ، فمدّاً حالّ من الهاء^١ ، وبكذا بيانٌ ، كذا قال سيبويه كما كان (لك) في سقياً لك بياناً أيضاً^٢ ، وهذا جارٍ في الأمثلة التي فيها المجرور ، وأمّا نحو شاةً بدرهماً ، فإنّ الواو فيه بمعنى مع ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضيعته ، فهذه كلّها أحوالٌ وقعت في التسعير من غير اشتراط للاشتقاق عند سيبويه^٣ ، والخذاق ، وإنما يُقدِّرون فيها الاشتقاقَ تقديرًا معنويًا ، وذلك غير كافٍ في اشتراط الاشتقاق ، فقولك : شاةً بدرهماً ، أو بدرهمٍ في تأويل مُسَعَّرًا هذا التسعير ، ودرهماً في درهم في تأويل معادلاً هذا بذاك ، أو باذلاً هذا بالبدل ، وذراعاً بدرهمٍ في تأويل مُقَدَّرَةً أو مُقَوِّمَةً هذا التقدير أو التقويم ، وكذلك سائر الأمثلة المذكورة ، وغيرها .

والثاني من الموضوعين : حيثُ يكون الحالُ الجامدُ يَتَأَوَّلُ بالمشتق بسهولة من غير تكلفٍ ولا تعسفٍ ، وذلك قوله : «وفي مبدي تَأَوَّلُ بلا تَكْلُفٍ» . فمعنى مُبْدِي : مظهر ، والتَّأَوَّلُ صِفَةُ الْمُؤَوَّلِ ، فيريد أن الحال إذا أظهر بنفسه^٤ المعنى الذي يُؤَوَّلُ عليه من غير تكلفٍ حتى يصيرَ في معنى المشتق بسهولة . فذلك أيضاً يَكْثُرُ عند العرب استعماله ، وأتى لذلك بمثالين يُحْدَى حَذُوهُمَا :

(١) في س : (المد) ، تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣٩٤/١ .

(٣) في س : (وعند سيبويه) ، بواو مقحمة قبل (عند) ، وانظر الكتاب ٣٩٤/١ ، ٣٩٦ .

(٤) في الأصل : (متسعرًا) ، بناء بعد الميم ، وما أثبت من س .

(٥) في الأصلين : (بادلاً) بالمهملة قبل اللام .

(٦) في الأصل : يقيسه .

أحدهما قوله : «يداً بيد» إذا قلتَ : بعته الثوبَ يدأ بيد ، فيدأ بيد حالاً في تأويل معاجلاً أو مناجزاً . وهذا المثال دالٌّ على المفاعلة ومنه سايرته قدماً بقدم ، وقابلته ديناراً بدينارٍ ، وفاخرته / أبأ بأب ، وما أشبه ذلك . / ٢٠٩/

والثاني : قوله : «كُرِّ زيدٌ أسداً» على حذف المضاف المشتق كأنه قال : مثل أسدٍ أو شبيه أسدٍ ، وهو معنى تقديره بالكاف في قوله : «أي كأسد» ، ومنه عند المؤلف^٢ قول النُمَيْرِيِّ :

تَضَوَّعَ مَسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةِ عَطِرَاتٍ^٣

أي : تَضَوَّعَ مثلُ المسك ، ومنه في الحديث قوله عليه السلام : «أحياناً يَتَمَثَّلُ لي الملك رجلاً»^٤ أي : مثلَ رجل ، وما أشبه ذلك مما كان على حذف المضاف . فهذان نوعان من الأنواع التي يَسْهَلُ فيها التأويل ، ويظهر معناه من الحال بلا تكلف .

ومنها : أَنْ يُوصَفَ الحالُ بصفة مشتقة كقولك : رأيته رجلاً جميلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^٥ . فالتأويل هنا قريبٌ ، لأنَّ الصفة هي المقصودة فكانه على معنى : رأيته جميلاً ، وتمثل لها سويًّا في صفة البشر .

ومنها : أَنْ يَكُونَ دالًّا على ترتيب نحو قولهم : بَيَّنْتُ له الحسابَ باباً باباً^٦ ،

(١) في الأصل : أو متأخراً ، وفي س : مؤجلاً أو مناجزاً . والمتنجه ما أثبت .

(٢) سقط قوله : «عند المؤلف» من س .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤/١ ، والبيت في شعر التميمي ضمن «شعراء أمويون» ١٢٣/٣ . وتخريجه هناك .

(٤) صحيح البخاري ٣/١ ، كتاب بدء الوحي ، صحيح مسلم ٤/١٨١٧ ، كتاب الفضائل ، باب عرق النبي - ﷺ - في البرد حين يأتيه الوحي .

(٥) في س : (رأيت) بسقوط الهاء .

(٦) سورة مريم آية ١٧ .

(٧) من أمثلة سيبويه / الكتاب ١/٣٩٣ ، وفي الأصل : (بنيت) ، بتقديم النون على الباء ، تصحيف .

يريد مُرْتَباً سَوِيّاً ، وادخلوا رجلاً رجلاً ، يريد مُرْتَبَيْنِ هذا الترتيب ، وتصدّقتُ بمالي درهماً درهماً أي مصروفاً هذا النوع من الصرف .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَصَالَةٍ نَحْوُ : هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً ، وَرَأَيْتُ ثَوْبَكَ خَزْراً ، وَفِي الْقُرْآنِ ﴿قَالَ السُّجْدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾^١ تَقْدِيرُهُ : مُتَّصِلاً فِي هَذَا الْجِنْسِ ، أَوْ مَصْنُوعاً مِنْ كَذَا .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ عَلَى فِرْعِيَّةٍ كَقَوْلِكَ : هَذَا حَدِيدُكَ خَاتِماً ، وَهَذَا ذَهَبُكَ سِوَاراً ، وَرَأَيْتُ فِضَّتَكَ خِلْجَالاً ، وَالتَّقْدِيرُ : مَصُوغاً عَلَى هَذَا النَحْوِ .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ عَلَى نَوْعِ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا تَمْرُكَ شَيْهَرِيّاً^٢ ، وَهَذَا تَمْرُكَ عَجْوَةً ، أَيْ مَتَنَوِعاً هَذَا النَّوعِ .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ عَلَى تَطْوِيرٍ وَقَعَ فِيهِ تَفْضِيلٌ ، نَحْوُ : هَذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْباً^٣ ، وَهَذَا الذَّهَبُ سِوَاراً أَحْسَنُ مِنْهُ خِلْجَالاً ، وَهَذَا عِنَبٌ أَحْسَنُ مِنْهُ زَيْباً ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَالتَّقْدِيرُ : هَذَا مُطَوَّرٌ هَذَا التَّطْوِيرَ (أَحْسَنُ مِنْ هَذَا التَّطْوِيرِ) الْآخِرِ . فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ مِمَّا وَقَعَ الْحَالُ فِيهِ جَامِداً لِقُرْبِ تَأْوِيلِهِ بِالْمَشْتَقِ يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا سِوَاهَا ، وَالْجَمِيعُ يَنْتَظِمُهُ كَلَامُ النَّازِمِ بِإِشَارَةِ التَّمْثِيلِ ، وَيَنْضُمُ ذَلِكَ إِلَى نَوْعِ السَّعَرِ ، فَالْجَمِيعُ تِسْعَةُ أَنْوَاعٍ ، وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّسْهِيلِ بِقَوْلِهِ : «وَيَغْنَى عَنْ اسْتِثْنَائِهِ وَصَفُهُ ، أَوْ تَقْدِيرِ مِضَافٍ قَبْلَهُ ، أَوْ دَلَالَتِهِ عَلَى مِفَاعِلَةٍ ، أَوْ سِعْرِ ، أَوْ تَرْتِيبٍ أَوْ أَصَالَةٍ ، أَوْ تَنْوِيعٍ ، أَوْ طَوْرِ وَاقَعَ فِيهِ تَفْضِيلٌ»^٤ لَكِنْ فَصَّلَهَا فِي التَّسْهِيلِ ، وَأَجْمَلَهَا

(١) مِنْ أَمْثَلَةِ سَيَبَوِيهِ أَيْضاً / الْكِتَابُ ١/ ٣٩٣ .

(٢) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ آيَةُ ٦١ .

(٣) شَيْهَرِيْزٌ بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ فِي أَوَّلِهِ : ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ . ذَكَرَ ابْنُ السَّكَيْتِ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ١٧٥ فِيهِ كَسْرُ أَوَّلِهِ مَعْجِماً وَمَهْمِلاً ، وَمَنْعَ ضَمِّهِ ، وَحَكَى فِي الْمُسَاعَدِ ٩/٢ عَنْ اللَّحْيَانِيِّ الضَّمُّ فِيهِمَا .

(٤) مِنْ أَمْثَلَةِ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١/ ٤٠٠ .

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ س .

(٦) التَّسْهِيلُ ص ١٠٨ .

هنا في ضابط ، وهو أن يكون الجامد يظهر فيه التأويل بلا تكلف فهذا
أخصر^١ ، والأول أظهر . والله أعلم ، ثم إن كلامه يتم النظر فيه بذكر مسائل
أربع : إحداها : أنه لم يصرح هنا بقياس في هذا الذي كثر ولا عذمه بل قال :
«ويكثر الجمود في سعر» إلى آخره ، والكثرة تحتل أن تبلغ مبلغ القياس عليها ،
وتحتل ألا تكون كذلك ، لكن قوله أولاً : / «لكن ليس مستحقاً» دليل على أنه
قياس ؛ إذ لو كان موقوفاً^٢ على السماع لكان الشرطان مستحقين ، فهذا مشعر
بالقياس في هذه الكثرة .

والثانية : أن قوله : «ويكثر الجمود في سعر» من غير تقييد بأن يكون التأويل
غير متكلف ، ثم قال : «وفي مبدي تأويل بلا تكلف» . فشرط عدم التكلف في
التأويل دال على أحد ثلاثة أمور :

إما أن يكون السعر غير محتاج إلى التأويل عنده (فكأنه يقول : ويكثر
الجمود في سعر من غير افتقار إلى تأويل) بخلاف غير السعر فإنه مفتقر إليه ،
فيصح أن يقع الجامد حالاً في السعر من غير احتياج إلى تأويل ، ولا يصح أن يقع
حالاً في غير السعر إلا مع صحة تأويله بالمشق .

وإما أن يكون السعر قد كثر فيه ذلك ، وإن كان التأويل متكلفاً فكأنه
يقول : يكثر^٣ الجمود في السعر على التأويل ، لكن لا يشترط ألا يكون
متكلفاً ، بل قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك^٤ ، بخلاف غير السعر .

(١) في س : (أخصر) .

(٢) في س : (هذا) ، تحريف .

(٣) في س : (موقوف) ، خطأ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من س .

(٥) في س : (كثير فيه) .

(٦) في س : (أكثر) .

(٧) سقطت (كذلك) من س .

وإمّا أن يكون التأويل في السعر ظاهراً غير متكلفٍ لزوماً بحيث لا يوجد الجامد في السعر إلا ظاهر التأويل بخلاف غير السعر فإن الأمر فيه يختلف ، فيكون منه متكلفٌ ، وغير متكلفٌ ، فغير المتكلف هو الذي يكثر ، والمتكلف قليل أو معدوم وكان هذا الثالث أولى ؛ لأنه الموجود في السعر كما تقدم .

والثالثة^١ : المتكلف التأويل من الأحوال الجامدة ظاهراً أنه ليس بقياسٍ ، إذا أخرجه عن الكثرة في السماع فهو إمّا معدوم^٢ فلا يصحُّ القياس ، لأنَّ القياس إنما ينبنى على أصلٍ وقد فرض معدوماً ، وإمّا قليل لا يقاس على مثله ، إذ لو كان عنده قياساً لم يخرج عن حكم غير المتكلف التأويل ؛ لأنه لا أثر للقلة والكثرة إذا كان الجميع مقيساً عليه ، فلا معنى لقوله : «بلا تكلفٍ» إذا ، فإذا كان الأمر على هذا ثبت أن ذا التأويل المتكلف لا يقاس^٣ عليه أصلاً .

والرابعة : ما ذو التأويل المتكلف المتحرّز منه ؟ فاعلم أنك إذا قلت : هذا مالك ديناراً ، وجمعتُ ذراهي أربعة ، ومررت برفيقتك رأسين ، وما أشبه ذلك فتأويلٌ مثل هذا بعيد متكلف لو قدرت معنى ديناراً قليلاً أو متنوّعاً ، أو قدرت معنى أربعة معدودة ، وكذلك الباقي - بخلاف قولك : بينتُ له حسابه باباً باباً ؛ فإن معنى مفصلاً فيه تأويلٌ ظاهر المعنى ، والحال يدلُّ عليه - فمثل هذا لا يقع حالاً ، وإن وقع حالاً فمسموع لا يقاس عليه .

والكثرة ضدُّ الفرّ ، وهو راجع إلى معنى الإقدام . وقوله : «أي كأسد» بيانٌ لوجه التأويل في المثال ؛ إذ لو لم يُبينه لخفي مقصوده فكان البيان أولى . والله أعلم . [ثم قال] .

(١) س : (والثالث) بسقوط التاء .

(٢) في س : (فقد أتى معدوم) . والصواب ما في الأصل .

(٣) إلى هنا ينتهي الساقط من أ .

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام من س .

والحال إن عُرِفَ لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحْدَكَ اجتهد

هذا هو الشرط الرابع من الشروط اللازمة المُنبَّه عليها قَبْلُ ، ولم يأت به تصريحاً ولكنه أتى به ضمنيّاً ، فمعنى كلامه أن الحال إن جاء مُعرِّفاً بأحد وجوه التعريف ، فليس في الحقيقة مُعرِّف ، وإنما هو مُنكِّرٌ ، وهذا الكلام لا يقال إلا فيما ثَبَتَ له التنكيرُ أصلاً يرجع إليه ، فيريد أن الحال لا يكون أبداً إلا نكيرةً / ، نحو : / ٢١١ / جاء زيدٌ مُسرَّعاً ، وكرَّ زيدٌ راجعاً ، ومَرَّ بِشَرٍّ ضاحكاً ، وما أشبه ذلك ، فإن ظهر في اللفظ تعريفٌ فليس في المعنى كذلك ، وإنما كان كذلك ؛ لأنَّ الحال غالبُ أمره أن يكون مُشْتَقّاً ، وصاحبه معرفة ، والحال خبرٌ من الأخبار فالزموه التنكير ؛ لئلا يُتوهَّم كونه نعتاً لا حالاً ، وأيضاً فإنَّ الحال فضلةٌ مُلَازِمَةٌ للفضلية ؛ إذ لا يكون في الكلام عمدةً أصلاً ، فلا يُقَامُ مقامُ الفاعل كغيره من الفضلات : المفعول به ، والمجرور والظرف ، وغيرها . فلم يَسْتَحِقَّ أن يُعرَفَ ؛ إذ لا فائدة لتعريفه ، واستحقَّه غيره من الفضلات لوقوعه عمدةً ، وقيامه مقامَ الفاعل ، فجاز مجيئه معرفةً ، بهذا وجَّه التنكير في الشرح ^١ . وإذا صحَّ استحقاقه للتنكير فمتى وجدته معرفةً في اللفظ فاعتقد تنكيره في المعنى . والتعريفُ للحال ^٢ يكون بالإضافة ، ويكون بالألف واللام .

فمما جاء مُضافاً مثاله الذي مثَّل به ، وهو : وحْدَكَ اجتهد ، فوحْدَكَ حالٌ من ضميرِ اجْتَهَدَ ، ومثله جاء زيدٌ وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت بالزيدين وحدهما ، فهذا ليس على ظاهره من التعريف ، وإنما هو مُنكِّرٌ في المعنى ؛ إذ معناه : منفرداً ، ومنفردين ، ومنفردين ، ومثل ذلك في لغة ^٣ أهل الحجاز : مررتُ بهم ثلاثتهم ، وأربعتهم ، وكذلك إلى العَشْرَةِ ^٤ . قال سيبويه : «وزعم

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨/١ .

(٢) في س : (والتعريف الواقع للحال) .

(٣) في س : (لغات) .

(٤) الكتاب ٣٧٥/١ .

الخليل رحمه الله [أنه] ^١ إذا نَصَبَ ثلاثتهم فكأنه يقول مررت بهؤلاء فقط ، لم أجاوز هؤلاء . كما أنه إذا قال وحده فإنما يريد أن يقول : مررت به فقط لم أجاوزهم ^٢ . ومثل ذلك : مررت بهم قَضَهُم بِقَضِيضِهِمْ ، وأنشد سيبويه للشَّمَاخ :

أَتَنِّي تَمِيمٌ قَضَاهُ بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا ^٣

ومعناه : جاؤوا جميعاً ، وهو من الانقضاض ، كأنه يقول : انقَضَ آخرهم على أولهم ، ومنه : رجع عودَه على بدئه ، ومعناه عائداً على بدئه ، أي : راجعاً على طريقه . وقالوا : كلمته فاهُ إلى في ، يريد مشافهاً له ، وحكى ابن خروف عن الفراء : جانبته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته بيته إلى بيتي ، وصارعتُه جُبَّتَه عن جُبَّتِي ، وناضلته قوسه عن قوسي ^٤ ، وحكى أبو زيد : بعته ربح الدرهم للدرهم ^٥ . فهذه جملة من الحال المعرَّف بالإضافة ، وهو الذي وَقَعَ التمثيلُ به .

وأما التعريفُ بالألف واللام الذي سَمَلَهُ قوله : «إِنْ عُرِفَ لَفْظاً» فمثاله قولهم : ادخلوا الأول فالأول ^٦ ، أي : ادخلوا مُرتَبِينَ واحداً فواحداً ، فهو في تقدير النكرة ، وقالوا : جاؤوا الجماء الغفير ، والناسُ فيها الجماء الغفير ^٧ ، ومعناه جميعاً . وقالوا : أرسلها العراك ، أي معتركةً ، أنشد سيبويه للبيد بن ربيعة :

(١) سقطت (أنه) من الأصل . وهي من الكتاب ، وت ، وس .

(٢) الكتاب ٣٧٤/١ .

(٣) المصدر نفسه ٣٧٤/١ ، وروايته فيه ، «أتني سليم» ، وفي ديوان الشماخ ص ٢٩٠ «وجاءت

سليم» ، وانظر شرح المفضل ٦٣/٢ منهج السالك ص ١٨٧ ، خزنة الأدب ٥٢٥/١ .

(٤) من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٩١/١ .

(٥) انظر منهج السالك ص ١٨٥ ، وفيه في المثال الأول : جاريته .

(٦) في الأصل : لا درهم ، تحريف صوابه من حاشية الأصل و أ .

(٧) من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٩٨/١ .

(٨) المثالان في الكتاب ٣٧٥/١ .

فأرسلها العراك ولم يذُدها ولم يُشفيقْ على نَعَصِ الدُّخَالِ^١
 وقرأ الحسنُ ﴿لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾^٢ معناه ذليلاً ، أو أذلَّ من غيره .
 وقد يكون التعريف بالعلمية نحو : جاءت الخيلُ بدادٍ^٣ ، أي مُتَبَدِّدَةٌ ، ومنه : ذو
 الرِّمَّةِ ذا الرِّمَّةِ أشهرُ منه غيلان ، والمعنى : ذو الرمة مُسمًى بهذا الاسم أشهر منه
 مُسمًى بالآخر . فهذه كلها على خلاف الأصل ؛ فلذلك أمر باعتقاد كونها في
 المعنى نكراتٍ .

وبقي النظر هنا في ثلاث مسائل :

إحداها : / أن كلامه يُشعرُ بأنَّ ما جاء من الحال مُعرِّفاً فإنما هو سماعٌ لقوله : / ٢١٢/
 «إنَّ عُرْفَ لَفْظاً» يريد في كلام العرب ، فهو قد أوصى بتأويله على التنكير . ولو
 كان قياساً لم يَخْتَجْ إلى ذلك بل كان يقول : إنَّ الحالَ يجوزُ الإتيانُ به مَعْرِفَةً
 صَحَّ تأويله بالنكرة أو لم يَصِحَّ .

فإن قيل : أمره بالتأويل لا يَدُلُّ على عدم القياس ؛ إذ قد أحالَ على التأويل قبل
 هذا في قوله : «وفي مُبَدِّي تأوَّل بلا تكلف» . وقد تقدَّم أنَّه مقيسٌ ، فالتأويل لا
 يُنافي القياس .

-
- (١) الكتاب ٣٧٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠/١ ، والبيت من ديوان لبيد ص ٨٦ ،
 المفتض ٢٣٧/٣ ، المقتصد ٦٧٨/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٣١٢ ، أمالي ابن الشجري
 ٢٨٤/٢ ، الإنصاف ٨٢٢/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، خزائن الأدب ٥٢٤/١ . وفي
 الأصل وس : (لم يذُدها) ، وفي أ : (لم يَرُدِّها) تحريف .
- (٢) سورة «المنافقون» آية ٨ من قراءة الحسن بالنون في أول الفعل ونصب الاسمين بعده ، انظر
 معاني القرآن ١٦٠/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٧/٣ ، البحر المحيط ٢٧٤/٨ .
- (٣) في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٣٠٠/١ : «و(بَدَادٍ) في موضع مصدر معرفة مؤنث ،
 فكأنَّه في موضع البُذَّة ، وهي في موضع الحال ، وإن كان معرفة . وهو من نحو : أرسلها
 العراك . . .» .

فالجواب : أنَّه لم يُقَلَّ هناك أوَّلَ الحالِ الجامدِ المُشْتَقَّ إذا أتاك من كلامهم ، ولو قال ذلك لكان سَمَاعاً ، وإنما عَرَفَ المقيس بكونه يَسْهُلُ تأويله فذلك الذي لا يُنَافِي القياسَ ، وقال هنا : إذا أتاك المعرفةُ فأوَّلُهُ بالمُنْكَرِ ، ولا تَعْتَقِدُ تعريفه تعريفاً صحيحاً . فهذا ظاهر في أنَّ تعريفَ الحال لا يَصِحُّ قياساً ، وأنَّه لو كان قياساً لم يُحْتَجَّ إلى تأويله .

والثانية : في وجه اعتقادِ التنكير ، إذ قد أَمَرَ به في قوله : «اعتقد» واعتقادُ التنكير قد يكون في ذي الأداةِ باعتقادِ زيادتها ، وفي ذي الإضافةِ باعتقادِ كونها غيرَ محضة ، وفي ذي العلميةِ باعتقادِ التنكير ، وقد يكون غير ذلك . والذي يُشْعِرُ به كلامه اعتقادُ التنكير من جهة المعنى ، لا من جهة اللفظ ؛ فإنه قال : «فاعتقد تنكيره معنى» يريد أنَّ تنكيره ليس من جهة اللفظ بأنَّ تُقَدَّرَ اللَّامُ زائدةً ، والإضافةُ غيرَ محضةٍ ، فإنَّ هذا أمرٌ لفظي ، بل هو من جهة المعنى ؛ لأنَّ معنى وحده : منفرداً ، ومعنى ثلاثتهم : جميعاً ، وكذلك سائر المثل . وعلى هذا المجرى أجراه النحويون على أنَّ بعضهم أجاز أنَّ تكونَ الألفُ واللامُ فيما هي فيه زائدةٌ^١ ، ولكنَّ مثلَ هذا^٢ لا يجري في ذي الإضافة ، فالأولى أن يكونَ التنكير بالتأويل المعنوي كما أشار إليه فهو المطرد .

والثالثة : أنَّه مثَّلَ الحالَ المعرفةَ بَوَحْدٍ فدلَّ على أنَّه عنده حالٌ بنفسه ، ويظهر ذلك منه في شرح التسهيل أيضاً^٣ . والنحويون في (وَحْدَه) مختلفون على ثلاثة أقوال : فمذهبُ سيبويه والخليل أنَّه اسم موضوع مَوْضِعُ المصدر الموضوعِ موضعَ الحال^٤ ، فالأصل في قولك : اجتهد وحدك : اجتهد منفرداً ،

(١) انظر الكتاب ١/٣٧٥ ، المقتضب ٣/٢٧١ .

(٢) من أوس : (ذلك) .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٩ .

(٤) الكتاب ١/٣٧٤-٣٧٥ .

فمنفرداً حال ثم وُضِعَ مَوْضِعُهُ (انفراداً) ، فـ (انفراداً) مَصْدَرٌ في موضع الحال ، ثم وُضِعَ مَوْضِعُهُ وَحْدَكَ ، فَوَحَّدَكَ اسمٌ - لَأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ في مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ الموضوع موضع الحال . وذهب قومٌ إلى أَنَّهُ مصدرٌ موضوعٌ موضع الحال ؛ إِذْ حُكِيَ يَوْحَدُ وَحْدًا وَوَحْدَةً وَوَحْدَةً^١ . وذهب يونس إلى أَنَّهُ ظرفٌ بمنزلة عند ، أو منصوبٌ على إسقاط الجار ، ولم يأخذ به سيبويه^٢ . وما ذهب إليه المؤلف مذهبٌ رابعٌ ، فهو عنده اسمٌ جامدٌ حالٌ بنفسه على الظاهر من كلامه في هذه الأحوال المعارف ؛ إِذْ بها مَثَلٌ مع أَنَّها ليست عند غيره بمنزلة واحدة ، بل منها ما هو حالٌ بنفسه ، ومنها ما هو مَصْدَرٌ في موضع الحال ، ومنها ما هو كَوَحَّدَهُ اسمٌ في موضع المصدر الذي في موضع الحال ؛ وَلَجَعَلَهُ هذه الأنواع بمنزلة واحدة خلطتها أنا في التمثيل المتقدم كما رأيت ، فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ فِيهَا عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ / من /^{٢١٣} أَنَّهَا أَحْوَالٌ بَأَنْفُسِهَا حَقِيقَةٌ فَلَهُ وَجْهٌ مِنَ النَّظَرِ ، فَإِنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْجَامِدَ مِنَ الْأَسْمَاءِ يَقَعُ حَالًا قِيَاسًا إِذَا كَانَ ذَا تَأْوِيلٍ غَيْرِ مُتَكَلِّفٍ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَارِفَ كُلَّهَا يَصْبِحُ فِيهَا التَّأْوِيلُ عَلَى غَيْرِ تَكْلُفٍ كَمَا تَقَدَّمَ . فَهِيَ إِذَا فِي عِدَادِ : بَعَثَهُ يَدًا بِيَدٍ ، وَكَرَّرَ أَسْدًا^٣ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا خَالَفَتْهَا فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثَرَةِ ، فَقَلَّ الْحَالُ الْمَعْرِفَةُ فَوُفِّتْ عَلَى مَحَلِّهِ ، وَكَثُرَ النِّكَرَةُ فُقِيسَ ، فَكَمَا لَمْ يُقَدَّرْ فِي : يَدًا بِيَدٍ وَنَحْوَهُ أَنَّهُ اسمٌ في موضع الحال ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ الموضوع موضع الحال ، فَكَذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ هُنَا لَأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهَا وَقَعَتْ أَحْوَالًا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى نِيَاةٍ أَوْ عَدَمِهَا فَصَحِيحٌ ، وَيَكُونُ مُوَافِقًا لِغَيْرِهِ

(١) ذكر هذا المذهب أبو حيان في منهج السالك ص ١٨٦ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢٠/٤ غير منسوب ، وانظر تاج العروس ٣٦٥/٩ (ط الكويت) ؛ وحد . وفي توضيح المقاصد ١٣٧/٢ : «وقد حكى الأصمعي : وَحَدَّ يَحْدُ» .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/١ - ٣٧٨ .

(٣) في م : (وكرر زيد أسداً) .

(٤) في الأصل وأ : (يوقفت) ، وما أثبت من م .

على هذا الوجه . ويدلُّ على هذا القصد من كلامه قوله على إثر هذا : «ومصدرٌ منكَّرٌ حالاً يقع» فجعله - كما ترى - حالاً بنفسه ، وهو مصدر ، وعادةُ النحويين أن يقولوا في نحو : قتلته صَبْرًا : إنه مصدرٌ في موضع الحال ، ولا يقولون عادةً : إنه حالٌ بنفسه ، فكذلك يُقدَّرُ جعله هذه الأشياء أحوالاً بأنفسها أمراً جملياً . وبهذا الوجه تظهر مخالفته ليونسَ في جعله وحده ظرفاً أو منصوباً على إسقاط الجار ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ لم يره سيبويه ؛ لأنَّ معنى الظرفية فيه بعيدٌ ، وأيضاً فإنه يلزم على قوله أن تقولَ : زيدٌ وحده ، فتجعل وحده واقعاً موقعَ خبر المبتدأ ، كان المبتدأ مصدرًا أو جُئَةً كسائر الظروف ، وليس ذلك بجائزٍ عند سيبويه والخليل لما يلزم على مذهبهما من رفعه ، ولا يرتفع أبدًا . وعلى مذهب يونس لا يلزم رفعه ؛ لأنَّه ظرف . ويبقى المذهبان الآخران أن يكونَ وحده عند الناظم على رأي سيبويه والخليل ، وأن يكونَ على رأي مَنْ يجعله مصدرًا في موضع الحال . فالله أعلم بمراده .

ثم قال :

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ

يعني أن المصدرَ المنكَّرَ يكثرُ في كلام العرب وقوعه حالاً كما تقول : طَلَعَ زَيْدٌ علينا بَغْتَةً ، فَبَغْتَةٌ مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال ، وكان الأصلُ فيه ألا يقعَ حالاً ؛ لأنَّه غيرُ صاحبِ الحال لكنَّهم لما كانوا يُخْبِرُونَ بالمصادر عن الجُثثِ كثيراً مَجَازًا واتَّسَاعًا ، كقولهم : زَيْدٌ عَدْلٌ ، وَزَيْدٌ رِضًا ، وَصَوْمٌ وَفَطْرٌ ، و :

• فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ •^٢

(١) في أ: (ولا يقولوا) ، خطأ .

(٢) صدره : • ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت •

وقد سبق تخريجه .

فعلوا مثل ذلك في الحال ؛ لأنه خبرٌ من الأخبار كما تقدّم ، فقالوا : قتلته صبراً ،
ولقيته فجأةً ومفاجأةً ، وكفاحاً ومكافحةً ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهةً ،
وشفاهاً ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذت الحديث عنه سمعاً وسمعاً ،
ومن ذلك في القرآن الكريم ﴿ثُمَّ اذْعُهُنَّ يَا بُنَيَّ سَعِيًّا﴾^١ ، ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ
أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾^٢ الآية ، ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا
وْخُفْيَةً﴾^٣ ، ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾^٤ ، ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَاراً﴾^٥ ، وأنشد
سيبويه لزهير بن أبي سلمى :

/ فلأياً بلأى ما حملنا وليدنا على ظهري محبوكِ ظمأ مفاصيله^٦
وأنشد أيضاً :

ومنهلٍ ورذته التِّقَاطُ^٧

يريد فجأةً ، وقال أوس بن حجر :

فكان من أفلت من عامرٍ ركضاً وقد أعجل أن يلجم^٨

(١) الأمثلة السابقة من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٧٠/١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٥ .

(٥) سورة الأعراف آية ٥٦ .

(٦) سورة نوح آية ٨ .

(٧) الكتاب ٣٧١/١ ، والبيت في ديوان زهير ص ١٣٣ ، وانظر منهج السالك ص ١٨٨ .

(٨) الكتاب ٣٧١/١ ، والشاهد لثقافة الأسدي ، وهو في العين ١٠٠/٥ ، إصلاح المنطق ٦٨ ،

٩٦ ، التهذيب ٥٨/٨ ، ١٦ (المستدرک) / ٢٥٢ .

(٩) في ديوانه ص ١١٣-١١٤ قطعة البيت من بحرهما ورويها ، ومناسبتها ترجح كونه منها ، فقد
قيلت في يومٍ لتميم على بني عامر .

وذلك في الكلام كثير كما قال : «بكثرة» ، لكن هذا اللفظ يُشعرُ بأمرين :

أحدهما : أنَّ هذا المصدرَ حالٌ بنفسه لا بالنيابة ، وهو مذهب الجمهور .
وزهب الأخفش والمبرد [إلى] ^١ أنَّ المصدرَ ههنا منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ نصبَ
المصادرِ المُطلَقة ^٢ ، والفعلُ المضمرُ في موضعِ الحال ، لكن حُذِفَ وقامَ مُصدَرُه
مَقَامَه ، فأما الأخفشُ فذلك عنده على الجواز ، ولم ينكر مذهبَ سيبويه . وأما
المبردُ وأصحابُه فالتزموه ، ولم يقولوا بغيره . قال السيرافي : «كان المبرد يدَّعي أنَّ
هذا القياسَ قولُ النحويين» ^٣ قال : «وكان الزجاجُ يذهب إلى تصحيح قول
سيبويه ، وهو الصواب ؛ لأنَّ قولَ القائل : أتانَا زيدَ مَشْبَأً يَصِحُّ أن يكونَ جواباً
لقولٍ مَنْ قال : كيف أتانَاك زيدَ ؟ وكذلك : كيف لقيتَ زيداً ؟ فيقول : فَجَاءَ» ^٤ ،
قال : «ولو كان على قولِ المبردَ لجاز : أتانَا زيدَ المَشْيَ ، وهو لا يجيزه» ^٥ . هذا ما
قال السيرافي . وردَّ غيره قولَ المبردَ بأنَّه إن كان الدليلُ على الفعلِ المضمرِ لفظَ
المصدرِ المنصوبِ به فينبغي أن يجوزَ ذلك في كلِّ مصدرٍ له فعلٌ ، وألَّا يقفوا ذلك
على السماع ، وإن كان الدليلُ هو الفعلُ الظاهرُ ، فذلك لا يمكن ؛ لأنَّ القتلَ لا
يَدُلُّ على الصبر ، ولا اللقاء على الفجأة ، ولا الإتيان على الركض ؛ ولذلك منع
سيبويه من دخول السرعة قياساً .

(١) تكملة من س .

(٢) عزاه السيرافي في شرح الكتاب ١١٢ ل/٢ إلى المبرد ، وإليه وإلى ابن السراج وأبي علي
الفارسي عزاه الشلوين في حواشي الفصل ص ٢٠٦ . ولم يذكرهما معه الأخفش . وفي
المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٣١٢/٤ ما يفهم منه موافقة المبرد الجمهور ، وما قد يفهم منه ما عَزَى
إليه هنا . وانظر تعليق الشيخ عظيمه على هذه المسألة في ص ١٨٨ ، وقد عزا هذا الرأي إلى
الأخفش والمبرد معاً أبو حيان في منهج السالك ص ١٨٨ ، والمرادى في توضيح المقاصد
١٤٠/٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ١٥/٤ . ولم أقف على التفريق بين مذهب المبرد وبين
مذهب الأخفش عند مَنْ عزا إليهما هذا الرأي عند غير الشاطبي .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٢ ل/٢ .

(٤) الكتاب ٣٧٠/١ .

فإن قيل : فقد أجاز سيبويه أن يكون (سيراً) في قولك : سيرَ عليه سيراً على إضمارِ فعلٍ ، وذلك قياسٌ . فهذا مثْلُ ذلك . فالجواب : أنه إنما أجاز الإضمارَ لَمَّا كان عليه دليلٌ ، وهو الفعل الظاهرُ ، فليس ذلك كمسألتنا ؛ إذ لا دليلَ فيها . وتما هذا الوجهُ في شرح ابن خروف فتأملْهُ هنالك .

والأمر الثاني : التوقفُ في القول بالقياس في هذا المصدر ؛ إذ لو كان عنده قياساً لم يَحْتَجْ إلى قوله : «بكثرة» ، فلَمَّا قال ذلك دَلَّ على أنَّ في القياس مَغْمَراً . ومذهب سيبويه والأكثر أنه ليس بقياسٍ ، فلا تقول : أتنا سرعةً ، ولا أتنا رَجَلَةً ، كما تقول : أتنا عدواً ، وأتنا رَكْضاً ، وقاس ذلك المبرد في كل شيء يَدُلُّ عليه فعل من المصادر ، فأجاز : أتنا سُرْعَةً ، ورَجَلَةً ، لأنَّ السرعةَ والرَّجْلَةَ^٢ من ضروب الإتيان ، ولا يجيز : أتنا ضَرْباً ، ولا ضَحِكاً ؛ لأنه ليس من ضروب الإتيان^٣ . والمذهب الأولُ أولى ، لأنَّ الحالَّ - كما تقدَّم - في معنى الخبر ، فكما لا يَقَعُ المصدرُ خبراً عن الجُثَّةِ قياساً ، وإنما يكون بالسماع فلا تقول : زيدٌ ضَرْبٌ - ولا : أنت قيامٌ ولا عَمَرُوْا كُلَّ قياساً على قولهم : زيد عدلٌ ، وزيدٌ رضا ، فكذلك الحال لا يكون بالمصادر قياساً ، وكذلك الحال وصَفٌ من الأوصاف التي تجري على النكرات فكما لا تقول : مررت برجل ضَرْبٍ قياساً على قولهم : مررت برجل عدلٍ ، فكذلك لا تقول : أتيتُهُ / سرعةً كما / ٢١٥/ تقول : أتيتُهُ سعيًا . وهذا ظاهر .

وقوله : «ومصدرٌ مُنْكَرٌ حالاً يقع بكثرة» فقيد الكثرة فيه بكونه منكراً تحرُّزٌ من المصدر المعرّف ، فإنَّ وقوعه حالاً قليلٌ ، ومنه قولهم : أرسلها العراك ، قال لبيد :

(١) الكتاب ٣٧٠/١ .

(٢) في اللسان : (رجل) ، (والرَّجْلَةُ والرَّجْلَةُ : شدة المشي . حكاهما أبو زيد) .

(٣) المقتضب ٢٣٤/٣ .

فأرسلها العراك ولم يذُذها ولم يُشْفِقْ على نَعَصِ الدخال^١
وقال أوس بن حجر :

فأوردَها التَّقْرِيبَ والشَّدَّ مِنْهَلًا قَطَاهُ مُعِيدٌ كَرَّةَ الْوَرْدِ عَاطِفٌ^٢
ومن ذلك : طلبته جَهْدَكَ وطاقَتَكَ ، وفعله رَأْيَ عَيْنِي ، وَسَمِعَ أذُنِي ، وأنشد
ثعلب عن الأثرم عن أبي عبيدة :

تُعَفِّي الشَّيْبَ جَهْدَكَ بِالْخِضَابِ لَتَرْجِعَ فِيكَ أُبْهَةٌ الشَّبَابِ^٣
وذلك كله قليلٌ كما قال . ويقي على كلام الناظم إشكالٌ وهو أَنَّ الْمَسَاقَ^٤
مُشْعِرٌ بِعَدَمِ الْقِيَاسِ فِي وَقُوعِ الْمَصْدَرِ حَالًا كما سبق ، وثُمَّ من المصادر ما يقع حالًا
قياسًا لا على مذهب المبرد فقط ، بل على مذهب غيره من النحويين فقد نصَّ في
التسهيل على ثلاثة مواضع :

أحدها : ما كان نحو : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا ، وَأَنْتَ الرَّجُلُ أَدَبًا ، وَأَنْتَ الرَّجُلُ
نُبْلًا ، وَأَنْتَ الرَّجُلُ فِطْنَةً ، أي : أَنْتَ الْكَامِلُ فِي حَالِ أَدَبٍ ، وَحَالِ نُبْلِ ، وَحَالِ
عِلْمٍ ، وَحَالِ فِطْنَةٍ .

والثاني : ما كان نحو : هُوَ حَاتِمٌ جُودًا ، وَزَهِيرٌ شِعْرًا ، وَهُوَ يَوْسُفٌ حُسْنًا ، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَالتَّقْدِيرُ : هُوَ مِثْلُ حَاتِمٍ فِي حَالِ جُودٍ ، وَمِثْلُ زَهِيرٍ فِي حَالِ شِعْرٍ ، وَمِثْلُ
يَوْسُفَ فِي حَالِ حُسْنٍ .

-
- (١) معنى تخريجه قريباً ، وفي الأصل وأ : (يزدها . . . على نقص) تحريف فتصحيف .
(٢) ديوانه ص ٦٩ ، المعاني الكبير ٣١٦/١ ، شرح شواهد المغنى ١١٣/١ ، شرح أبيات مغنى
الليب ١٦٧/١ .
(٣) مجالس ثعلب ٢٥٨/١ .
(٤) في ت وس : (أَنَّ هَذَا الْمَسَاقَ) .
(٥) في ت : (نحو ما كان) .

والثالث : ما كان نحو : أَمَّا عِلْمًا فَعَالَمٌ ، وَأَمَّا سِمَنًا فَمَسْمِينٌ^١ ، وَأَمَّا نُبْلًا فَنُبِيلٌ ، وما أشبه ذلك ، ومعنى الكلام مهما يُذكر إنسانٌ في حال علم فالوصوفُ به عالم ، أو مهما يكن من شيء فالمذكورُ عالمٌ في حالِ علمٍ ، ويكون على هذا التقدير حالاً مؤكّداً ، وإنّما يصحّ هذا التقدير حيث يجوزُ عملٌ ما بعد الفاء فيما قبلها على ما هو مقرّر في موضعه . فهذه المواضع ليست بموقوفةٍ على السماع .

والجواب : أنّ إطلاقَ القول بالكثرة قد يقال : إنّه لا يعطي منعَ القياس حتّى ، وإنّما هو تصريحٌ بمجرّدِ الكثرة في السماع ، ويبقى النظر بعد ذلك في القياس ، فيكون الأمرُ عنده في القياس مختليفاً ، فمِنهُ ما هو مقيسٌ ، ومنه ما ليس كذلك ، وسكّنت عن تفصيل الحكم لنظر الناظر في المسألة ، ویرجّحُ هذا القصدُ بأنّ النظم الذي في اليد لا يُتْلَغُ فيه بسطٌ مثل هذه الأمور لاسيما باب : أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ ، فإنّ فيه من الصعوبة ما قال بسببها الزّجاجُ : إنّه لم يفهمه أحدٌ ، إلّا الخليل وسيبويه^٢ ، فإذا كان كذلك لم يلقِ التفصيلُ بهذا الموضع ، وأيضاً فلا يَدْخُلُ هنا بابُ : أَمَّا عِلْمًا فَعَالَمٌ على مذهبه في الشرح ؛ إذ هو عنده منصوبٌ على المفعول به ، والتقدير : مهما تذكّر عِلْمًا فالذي وصفته عالمٌ^٣ . وأولى من هذا أن يقال : إنّ تمثيله قيّد في المصدر الذي أراد ذكره ، وعلى هذا يبقى ما تقدّم غير مُتعرّضٍ له ، ولا يلزمه ذكر كل مسألة في الحال ، كما لا يلزمه ذلك في غيره . والبَغْتُ / أن يَفْجَأَكَ الشَّيْءُ ، تقول : / ٢١٦ / بَغْتَهُ بَغْتًا أي فاجأه ، ولقيته بَغْتَةً أي فَجْأَةً ، ثم قال^٤ :

ولم ينكر غالباً ذو الحال إنّ لم يتأخّر أو يُخصّص أو يَين

(١) التسهيل ص ١٠٩ . والمثالان من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٨٤/١ .

(٢) انظره في شرح السيرافي كتاب سيبويه ١١٨-١١٩ ل ٢/١١٨-١١٩ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٥/١ .

(٤) سقطت (ثم قال) من أ .

من بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مِضَاهِيهِ كَلَّا يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهِلًا

هذا هو أحدُ الشروطِ الغالبةِ للحال ، وهي ثلاثة ، تقدّم منها اثنان ، وهما : الاشتقاق ، والانتقال ، وهو الآن يشرع في الثالث ، وهو : أن يكونَ صاحبُ الحالِ معرفةً ، والغالب فيه أن يكونَ معرفةً ، لأنَّ الحالَ خبرٌ من الأخبار - كما مرَّ - فكما يشترطُ التعريفُ في المُخْبِرِ عنه ؛ لأنَّ به حصولَ الفائدةِ غالباً ، فكذلك يشترطُ في صاحبِ الحال ، وأيضاً فإنَّ النكرةَ أُحْجُجُ إلى الصفةِ منها إلى الحال ؛ لأنَّ الصفةَ مُبَيِّنَةٌ وَمُخَصِّصَةٌ للموصوف بخلاف الحال ، فعلى هذا لا يكونُ صاحبُها نكرةً إلاَّ مع حصولِ الفائدةِ كما كانت النكرةُ لا تقع مبتدأً ولا فاعلاً إلاَّ مع حصولِ الفائدةِ ، فالناظم أتى بالمواضع التي تحصل فيها الفائدةُ مع النكرة إذا أتى الحالُ منها ، فيريد أن الحالَ لا يكونَ صاحبُها نكرةً في الغالب إلاَّ في أحدِ ثلاثةِ مواضع :

أحدها : أن يتأخَّرَ صاحبُ الحالِ عنه ويتقدَّم هو ، وسيأتي بيانُ تقديمِ الحالِ على عامله ، وذلك قوله : «إن لم يتأخَّر» فضمير يتأخَّر عائِدٌ على صاحبِ الحال ، ويريد يتأخَّر ويتقدَّم عن الحال ، ومثال ذلك : فيها قائماً رجلاً ، وهذا قائماً رجلاً ، الأصل : هذا رجلاً قائماً ، وفيها رجلاً قائماً ، وإذا كان كذلك فالأصل أن يجري قائماً نعتاً على رجلي ، وإن كان النصبُ جائزاً ، فالنعت أقوى . وقال سيبويه : «إنما كان النصبُ بعيداً هنا من قبل أن هذا يكون من صفةِ الأوَّل ، فكروها أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا الطويلَ والأخَ حالاً حين قالوا : هذا زيدٌ الطويلُ ، وهذا عمروٌ أخوك ، فالزموا صفةَ النكرةِ النكرة ، كما ألزموا صفةَ المعرفةِ المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حالَ النكرةِ فيما يكونُ من اسميها كحالِ

(١) في أ : (مبيَّنة) ، تصحيف .

(٢) في أ : (ولا) وهو خطأ .

(٣) في الأصل : (أن يكون هذا) . وما أثبت من أ والكتاب .

المعرفة فيما يكون من اسمها^١ يريد بحال النكرة وحال المعرفة حُكْمَهَا ، أي حملوا حكمَ النكرة على حكم المعرفة في الامتناع من نقل صفتها إلى الحال . وقال ابن السراج : «إنما ضَعُفَ الحالُ هنا ؛ لأنَّ الحالَ خَبَرٌ ، وَحَمَلُ الصفة على الصفة أقربُ من حملها على الخبر»^٢ انتهى . فلما أرادوا أن ينصبوا القائم على الحال على غير ضَعْفٍ نقلوه إلى موضع لا يجري فيه على موصوفه ، فقالوا : هذا قائماً رَجُلٌ ، وفيها قائماً رَجُلٌ ؛ إذ لا يَصِحُّ في النعت أن يجري على منوعته ، وهو متقدّم عليه ؛ لأنَّ من شرط جريانه التأخير عن الموصوف ، ولا يَخْتَصُّ هذا الحكم بتقديمه على صاحبه وحده ، بل ينصب إذا تقدّم صدر الكلام حيث يجوز ذلك ، كقولك : ضاحكاً جاءني رجلٌ ، وقائماً رأيت رجلاً ، وما أشبه ذلك ، ومن ذلك ما أنشد سيبويه لذي الرمة :

وتحت العوالي في القنا مستظلةً ظباء أعارتها العيون الجاذر^٣

/٢١٧/

/ وأنشد أيضاً :

وبالجسم مِنِّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِي^٤
وأنشد أيضاً لكثير عزة :

* لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ *

(١) الكتاب ١١٣/٢ .

(٢) انظر معناه في الأصول ٢٢٠/١ .

(٣) الكتاب ١٣٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٥/١ ، والبيت في ديوان ذي الرمة ١٠٢٤/٢ ، تفسير عيون سيبويه ص ٥٥ ، الإفصاح للفارقي ، ص ٢١٤ ، شرح المفصل ٦٤/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١٩/١ ، منهج السالك ص ١٩٠ .

(٤) الكتاب ١٢٣/١ ، ولم أقف للبيت على نسبة ، وهو في البصرة ٢٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٩ ، منهج السالك ص ١٩٠ ، شرح ابن عقيل ٦٣٤/١ .

وتمامه عند الأَعلم :

* يلوَح كأنَّهُ خِلَلٌ *^١

ورُويَ هكَذَا :

لِمَيَّةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أُسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ^٢

وقال آخَرُ :

وما لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ وَلَا سَدٌّ فَقَرِيٌّ مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدَيَّ^٣

ومن أَبيات الحماسة :

فَهَلَّا أُعَذِّبُني لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا وَفِي الأَرْضِ مِثْوثًا شَجَاعٌ وَعَقْرَبٌ^٤

(١) صدره في الكتاب ١٢٣/٢ (ت : هارون) ، وهو تام في شرح شواهد الكتاب للأَعلم «تخصيل عين الذهب» بهامش الكتاب (منشورات مؤسسة الأَعلَى - بيروت) ٣٢٢/١ . والبيت في ديوان كَثِيرٍ مُفْرَدًا ص ٥٠٦ ، معاني القرآن ١٦٧/١ ، مجالس العلماء ص ١٧٤ ، الخصائص ٤٩٢/٢ ، الإفصاح للفارقي ص ٢١٤ شرح المفصل ٥٠/٢ ، مغنى اللبيب ص ١١٨ ، خزانة الأَدم ٥٣٣/١ .

(٢) التبصرة ٢٩٩/١ ، وعزاه إلى كَثِيرٍ ، وهو في الشعر المنسوب إليه في ملحقات ديوانه ص ٥٣٦ ، وفي خزانة الأَدم ٥٣١/١ : «وهذا البيت مَنْ روى أوله : لعزة موحشاً الخ . قال : هو لكثير عزة ، ومنهم أبو علي في التذكرة القصريّة ، ومن رواه : لئمة موحشاً قال : إنه لذي الرُمة» وليس في ديوان ذي الرمة ، وانظر الشاهد في شرح المفصل ٦٤/٢ .

(٣) لم أقف له على نسبة ، وهو في شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢ ، المساعد ١٩/١ ، شرح ابن عقيل ٦٣٤/١ ، المقاصد النحوية ٢١٣/٣ .

(٤) لرجل من بني فقّس ، قيل هو عمرو بن أسد الفقعسي ، وقيل مُرّة بن عداء الفقعسي ، والبيت في الحماسة ١٢٤/١ ، شرحها للمرزوقي ٢١٤/١ ، وروايته «مِثْوثٌ» فلا شاهد فيه على ما سبق من أَجله ، لكنّه ذكر ص ٢١٥ أنّه يجوز نصبه على الحال ، الحماسة البصرية ٢٤٤/١ ، منهج السالك ص ١٩٠ .

والثاني : أَنْ يَتَخَصَّصَ صاحبُ الحال النكرة بوجهٍ من وجوه التخصيص ، وذلك قوله : «أَوْ يُخَصَّصَ» ومثاله قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ مستلقياً ، وجاءني أَخٌ كريمٌ ضاحِكاً ، ومنه قولُ الله تعالى : ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾^١ . فهذا من التخصيص بالوصف ، وقد يَتَخَصَّصُ بالإضافة كقولك : مررت بغلامٍ امرأةً فارساً ، وفي القرآن الكريم ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾^٢ ، وقال : ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾^٣ على قراءةٍ غير نافعٍ وابنِ عامرٍ ، هو جمع قبيلٍ ، أي : قبيلاً قبيلاً^٤ ، وصِنْفًا صِنْفًا ، وإنما ساغَ هنا الحالُ من النكرة الْمُخَصَّصَةِ كما ساغَ الابتداء بالنكرة إذا خُصِّصَتْ ؛ لأنَّها بذلك تَقَرَّبُ من المعرفة فعوملت معاملة المعرفة في صِحَّةِ نَصْبِ الحال عنها .

والثالث : أَنْ يَكُونَ صاحبُ الحال واقِعاً بعد نفيٍ أو شبهه ، وذلك قوله : «أَوْ يَبْنَ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ» . فمعنى يَبْنَ : يَظْهَرُ ، أي ما لم يَظْهَرْ بعد كذا أو كذا . والمضاهي : معناه المُشَاكِل والمُشَابِه ، فأما النفي الصريحُ ، فنحو : ما سافر أحدٌ ضاحِكاً ، ولا أتى أحدٌ راكباً ، وفي القرآن الكريم ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^٥ فقوله ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ جملةٌ حاليةٌ مُصدِّرةٌ بواو الحال ، وكذلك : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ﴾^٦ بغير واوٍ جملةٌ حاليةٌ أيضاً . وأما المضاهي للنفي فالنهي والاستفهام ، فالنهي^٧ قد مثَّله بقوله :

(١) سورة الدخان آية ٤ ، ٥ .

(٢) سورة فصلت آية ١٠ .

(٣) سورة الأنعام آية ١١١ . وقرأها نافع ، وابن عامر «قُبُلًا» بكسر القاف وفتح الباء / انظر السبعة ص ٢٦٦ ، حجة القراءات ص ٢٦٧ .

(٤) سقطت قبيلاً من أ .

(٥) سورة الحجر آية ٤ .

(٦) سورة الشعراء آية ٢٠٨ .

(٧) سقطت من أ .

«لا يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً». البَغْيُ : التعدي ، يقال بَغَى الرجل على الرجل إذا استَطال عليه ، أي لا يَتَعَدَّ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً لذلك ومستَخِفّاً له ، ومن ذلك ما أنشده في الشرح :

لا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ^١
وَأَمَّا الاستفهام فنحو قولك : هل أَتَاكَ أَحَدٌ طَالِبًا ، وأَجَاءَكَ امرؤٌ رَاغِبًا ،
وأنشد في الشرح :

يا صاح هل حُمِّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِعَادِهَا الْأَمْلَا^٢
وإنما ساء ههنا انتصابُ الحال من النكرة من حيثُ أشبهتِ المعرفة في حصول
الفائدة بها كالمبتدأ إذا تَقَدَّمَ نفيٌّ أو استفهامٌ . فهذه ثلاثة مواضع حَصَرَ الناظمُ
فيها ما يَصِحُّ أَنْ يَنْتَصِبَ الْحَالُ مِنْهُ مِنَ النِّكَرَاتِ قِيَاسًا ، وعلى هذا يكون ما عداه
مما جاء صاحبُ الحال فيه نكرةً نادرًا ، وهو الذي نَكَّتَ عليه بقوله : «غالبًا» ؛ إذ
نَصَّ أَنَّهُ لَمْ يَنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، فيفهم له أَنَّهُ نَكَّرَ فِي غَيْرِهَا
قَلِيلًا ، وقد أجاز سيبويه على ضَعْفٍ : هذا / رجلٌ قائمًا ، وفيها رجلٌ قائمًا^٣ .
قال لما ذكر : هذا قائمًا رجلٌ ، وهو قائمًا رجلٌ ، وذكر وجهَ النصب فيها ،
وحمل هذا النصبَ على جواز : فيها رجلٌ قائمًا ، فكأنه جائزٌ عنده على قِلَّةِ -

(١) السفر الثاني ١٨/١ والبيت لقطري بن الفجاءة في شعر الخوارج ص ٤٥ ، وهو في شرح
الكافية الشافية ٧٣٩/٢ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣ ، منهج السالك ص ١٩٠ ، المساعد
١٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٣٩/١ ، التصريح ٣٧٧/١ ، خزنة الأدب ٢٥٩/٤ . وفي أ :
(يركبًا) بالباء بعدها ألف تصحيف ، وفي س : (يركنا) .

(٢) السفر الثاني ١٩/١ ، والشاهد لرجل من طيء ، وهو في منهج السالك ص ١٩٠ ، شرح
الألفية لابن الناظم ص ٣٢١ ، المساعد ١٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٣٨/١ ، المقاصد النحوية
١٥٣/٣ ، التصريح ٣٧٧/١ ، مع الهوامع ٢٢/٤ .

(٣) الكتاب ١٢٣/٢ .

أعني : فيها رجل قائماً - (ومن ذلك قولهم : مررت بماء قعدة رجل ، وعليه مائة بيضاً) ^١ . وفي هذا الحصر نظر ، لاقتضائه أن ما عدا ما ذكر نادر ، وليس كذلك فقد استثنى في التسهيل مع تلك المواضع الثلاثة ثلاثة مواضع أخر جارية مجراها في القياس ^٢ غير الأقلّي :

أحدها : كون جملة الحال مقرونة بالواو كقوله تعالى ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ ^٣ . فالحال هنا من نكرة سائغ وارد في الكلام الفصيح الذي لا أفصح منه ، ومنه قول الشاعر :

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي فهل لي إلى ليل الغداة شفيعٌ
وإنما ساغ ذلك لكون الجملة لا يتوهم فيها أنها نعت له .

والثاني : كون الحال لا يصح أن يكون وصفاً لكونه بالجامد ، كقولهم : هذا خاتم حديد ، وعندي راقودٌ خلاً ، وهذه صفة خراً ، الظاهر من كلام سيويه انتصاب هذه الأشياء على الحال ^٤ ، وحسن ذلك التخلص من قبح جريانه نعتاً .

والثالث : اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال ، كقولك : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين ، وهذان رجلان وعبدُ الله منطلقين بنصب منطلقين على الحال ؛ إذ لا يصح جريانه نعتاً على أحدهما للمخالفة التي بين النكرة والمعرفة ، وقد بوب

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ ، والمثالان من أمثلة سيويه في كتابه ١١٢/٢ ، وذكر أن يونس سمع أولهما بنصب (قعدة) .

(٢) التسهيل ص ١٠٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٩ .

(٤) ينسب إلى قيس بن ذريح ، وإلى مجنون بني عامر ، وهو في الأمالي ١٣٦/١ ، اللآلئ ١٣٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٢٠/١ ، المساعد ١٩/٢ ، مغنى اللبيب ص ٥٦٤ ، شرح أبياته ٣١١/٦ - ٣١٢ .

(٥) الكتاب ١١٧/٢ .

سيبويه على هذا النوع باباً على حدة^١ . وثم مواضع أخر :

منها : أن تكون النكرة لا يَصِحُّ وصفها بمعرفة ولا نكرة ، وذلك قولك :
مررت بكل قائماً ومررت ببعض قائماً^٢ ، لا يَصِحُّ أن يجري قائمٌ وصفاً عليهما ؛
لأنهما في التقدير معرفتان بنية الإضافة ، ولا يَصِحُّ أن يوصفا بالمعرفة أيضاً ؛
لأنهما في اللفظ نكرتان ، فلم يسغ إلا أن تُنصب الصفة حالاً .

ومنها : أن تجتمع نكرتان مختلفتا الإعراب ، نحو : قاتل رجلٌ غلاماً
فارسين ، ومررت برجلٍ ولقيتُ غلاماً راكبين ، فقولك فارسين ينتصب على
الحال ؛ إذ لا يَصِحُّ جريانه عليهما مع اختلاف الإعراب ، فإذا تقرر هذا فالناظم
قد أدخل هذه المواضع بمقتضى كلامه في حيز القليل النادر مع أنها ليست
كذلك .

وقد يُجاب عن الأول بأنه داخلٌ في باب القليل ، ولم يشتهر مثل ذلك ،
وكونه جاء في فصيح الكلام لا يخرجُه عن كونه قليلاً ، فكم في القرآن ، والكلام
الفصيح من الأمور التي تدخل في هذا النصاب ، نعم لو منع^٣ ذلك جملةً لكان
عليه الدرك ، وهو لم يفعل ذلك ، فلا درك عليه .

وعن الثاني أن النحويين مختلفون فيه ، والأظهر فيه النصب على التمييز ، فلا
يكون حجةً عليه ؛ إذ لعله أخذ هنا بمذهب من جعل النصب فيه على التمييز ،
قال السيرافي : وهو القياس^٤ ، وجوزَه ابنُ خروف مع تسليم الحال حسب ما ظهر
من سيبويه ، وقد قال ابن مالك في الشرح : إن المشهور في غير كلام سيبويه نصبه

(١) عنوانه في كتابه ٨١/٢ : هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة .

(٢) انظر الكتاب ١١٤/٢-١١٥ .

(٣) بإزائه في هامش الأصل (من) .

(٤) في أ : النحويون .

(٥) شرحه على كتاب سيبويه ١١٦/٢ ل .

على التمييز^١ ، وإذا احتمل أن يكون رأيه هذا فلا اعتراض عليه ، بل الظاهر من حصره أنه رأيه .

وعن الثالث أنه لما اشتركت المعرفة مع النكرة في الصفة صار جريانها على الاسمين جريانا على المعرفة / أو كالجريان عليها ؛ إذ لم تختص النكرة بها فلا / ٢١٩/ يصدق على الحال أن صاحبه نكرة ، فخرج بهذا الاعتبار عن مسأله .
وعن الرابع أنه من القليل أيضاً ؛ إذ لا تكاد تجد من ذلك إلا كلاً وبعضاً ، وعليهما بؤب سبويه^٢ .

وعن الخامس أنه لم يذكره لإمكان النصب فيه على إضمار فعل لا على الحال ، ألا ترى أنه يجب ذلك إذا اختلف عاملا الاسمين ، فلم يجتمعا في معنى عامل واحد كما تقول : فوق الدار رجلٌ وقد جئتكَ برجلٍ آخرَ عاقلين ، لا يصحُّ الحال هنا لعدم اجتماع العاملين في معنى عامل واحد ، فقد يُقال : إنهما إذا اجتمعا في معنى العامل الواحد فالأولى النصب على غير الحال فلمّا كان الأمر كذلك ترك ذكر هذا الموضع ؛ إذ ليس الحال فيه بضرورة . والله أعلم . ثم قال :
وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جرٍّ قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد

هذا الفصل يتكلم فيه على الحال من المجرور بحرف هل يجوز تقديمه عليه أم لا يجوز ؟ وهذا الحكم ثانٍ عن كون الحال يجوز تقديمه على صاحبه ، وثانٍ عن جواز الحال من المجرور بحرف مطلقاً ، بخلاف المجرور باسمٍ ، فإن فيه تفصيلاً ، وسيأتي ذكر ذلك كله إن شاء الله . وقوله : «سبق» مفعولٌ بأبوا ، (وحال) مضافٌ إلى (ما) ، وهي موصولةٌ صلّتها (جرٍّ) ، (وبحرف) متعلّقٌ بجرٍّ ،

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢١/١ .

(٢) الكتاب ١١٤/٢ ، وعنوان الباب فيه : «هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً» .

والتقدير : قد أبوا - يعني النحويين - سَبَقَ حال الاسم الذي جُرَّ بحرف ، ويعني أنَّ النحويين منعوا إذا كان صاحبُ الحال مجروراً بحرفٍ أنَّ يتقدَّم الحالُ عليه ، وإنما يكون عندهم متأخراً عنه لزوماً بحيث لا يجوزُ في القياس غيره ، فإذا قلت : مررتُ بزينبَ ضاحكةً ، فهو اللازم ، وكذلك إذا قلت : مررتُ بالزيدَين قائمَين لا يجوزُ أن تقول : مررتُ ضاحكةً بزينبَ ، ولا مررتُ قائمَين بالزيدَين ، وألاًَّ يجوزُ تقديمه على متعلِّق الجار وهو الفعل ونحوه أولى ، فلا يقال : ضاحكةً مررتُ بزينبَ ولا قائمَين مررتُ بالزيدَين . هذا ما حكاه عن النحويين ، ولم يذكر المسبوق ما هو ، إذ هو مفهومٌ أنَّ المرادُ سَبَقَ الحالِ على صاحبه ، وسبقه على صاحبه تارةً يكونُ مع سَبَقِ العاملِ عليهما ، وتارةً مع سَبَقِ الحالِ على صاحبه والعاملِ معاً ، ثم ذَكَرَ ما اختاره مذهباً ورَجَّحه على غيره ، وهو الجَوَازُ ، فقال : «ولا أَمْنَعُهُ فقد وَرَدَ» يريد : لا أَمْنَعُ ذلك السَّبَقَ الذي منعتم بل أُجيزُ سَبَقَ الحالِ لصاحبه المجرور بحرفٍ ، وسبقه لصاحبه وللعاملِ معاً ، وَيَتَبَيَّنُ سببُ هذه الإجازة ، والمخالفة ، وأَنَّهُ السماعُ المقتضى للجواز بقوله : «فقد ورد» يعني أَنَّهُ ورد من كلام العرب فهو فيه موجودٌ ، وإذا كان مسموعاً فلا سبيلَ إلى المنع جملة ؛ إذ السماعُ هو الإمام المتَّبَعُ ، فمن ذلك قول الله تعالى ﴿وما أرسلناك إلاَّ كافةً للناس بشيراً ونذيراً﴾^١ . فالظاهر في كافةٍ أَنَّهُ حال من الناس كما لو / قال : للناس كافةً . والعرب لا تستعمل كافةً قطَّ إلاَّ حالاً ، وقول الزمخشري : إنَّ كافةً صفةٌ لموصوف محذوف ، أي إلاَّ إرساله كافةً للناس^٢ ، ضعيفٌ ، وكذلك قولُ الزجاج في جعلِ كافةٍ حالاً من الكافِ ؛ إذ هو إذ ذاك مؤنثٌ حالٌ من مفرد

/٢٢٠/

(١) سقطت (مع) من أ .

(٢) سورة سبا آية ٢٨ .

(٣) الكشف ٢٩٠/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٢٦-٢٥/١ ، فاعتماد الشاطبي عليه بَيِّن .

مذكر ، وذلك كله لا يعرف إلا بالسمع ، ولا سَمَاعٌ إلا ما في محل النزاع ، ومن أمثلة الفارسي في التذكرة : زيدٌ خيرٌ ما تكون خيرٌ منك ، على أن مراده : زيدٌ خيرٌ منك خيرٌ ما تكون^١ ، فقدّم الحال على صاحبه المجرور بحرفٍ ، ومن المنظوم قولُ الشاعر من أبيات الحماسة :

إذا المرءُ أعتىه الرياسةُ ناشئاً فمَطْلَبُها كَهَلًا عليه شديدٌ^٢
فكَهَلًا حالٌ من ضمير عليه ، وأنشد المبرّدُ :

لئن كان برّدُ الماءِ حرّانَ صاديّاً إليّ حبيباً إنها لحبيبٌ^٣
فحرّان حالٌ من الياء في إليّ ، والعامل حبيباً ، والتقدير : لئن كان برّدُ الماءِ حبيباً إليّ حرّانَ صاديّاً ، فقدّم الحال على صاحبه والعامل ، وأنشد في الشرح من ذلك أيضاً :

مَشْغُوفَةٌ بك قد شُغِفْتُ وإنّما حُتِمَ الفراقُ فما إليك سبيلٌ^٤
وأنشد أيضاً منه :

-
- (١) انظر المثال وتقديره في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٢٧/١ .
(٢) الحماسة ٥٧٦/١ ، شرحها للمرزوقي ١١٤٨/٣ ، والشاهد ينسب للمعلوط السعدي ، ولسويد بن حذاق العبدي ، وللمخبل السعدي ، وهو في شرح الكافية ٧٤٦/٢ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، خزانة الأدب ٥٣٦/١-٥٣٧ .
(٣) الكامل ٣٨٣-٣٨٢/١ وعزاه الى قيس بن ذريح ، وينسب الى المجنون ، والى كثير وهو في ملحقات ديوانه ص ٥٢٢ ، والى عروة بن حزام ، وهو في اللآلئ ٤٠٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، المقاصد النحوية ١٥٦/٣ ، خزانة الأدب ٥٣٣/١ .
(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٩/١ ، ولم أقف للبيت على نسبة ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٥ ، البحر المحيط ٢٨١/٧ ، المقاصد النحوية ١٦٢/٣ .

غافلاً تعرضُ المنيَّةُ للمرءِ ، فيُدعى ولاتَ حينَ إِبَاءٍ^١

تقديره : تعرضُ المنيَّةُ للمرءِ غافلاً ، وكذلك تقدير ما قبله : قد شَغِفْتُ بكَ مشغوفةٌ ، ومثلُ الآيةِ في تقديمه على صاحبه خاصَّةً قولُ الآخر ، أنشده في الشرح :

تسَلَّيتُ طُراً عنكم بعد بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكِ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^٢

تقديره : تسَلَّيتُ عنكم طُراً . فهذه الأدلَّةُ كُلُّها ، وما كان مثلُها تشهد بصِحَّةِ القول بالجواز ، لكنَّ التقديم على ذي الحال والعامل معاً قليلٌ .

وقد احتجَّ المانعون لتقديم الحال هنا بأوجُهٍ من القياس :

منها : أنَّ تعلقَ العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ، فحقُّه إذا تعدَّى لصاحبه بواسطةً أَنْ يَتَعَدَّى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك خوفُ التباسِ الحال بالبدل ، وأنَّ فعلاً واحداً لا يَتَعَدَّى بحرف واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً من ذلك التزامَ التأخير^٣ .

ومنها : أنَّ منع التقديم هذا بالحملِ على حالِ المجرور بالإضافة .

ومنها : أنَّ حالَ المجرور شبيهٌ بحالِ عَمِلَ فيه حرفُ جَرٍّ مُضَمَّنٍ معنى الاستقرار ، نحو : زيدٌ في الدار متكئاً ، فكما لا يتقدَّم الحال على حرف الجر هذا وأمثاله كذلك لا يتقدَّم عليه في نحو : مررتُ بهند جالسةً ، وهذه التعليقات ضعيفةٌ في أنفُسِها^٤ :

-
- (١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٨/١ ، ولم أقف له على نسبة ، وهو في شرح عمدة الجاحظ ص ٤٢٨ ، شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ ، البحر المحيط ٢٨١/٧ .
 - (٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٨/١ ، ولم أقف له على نسبة ، وهو في البحر المحيط ٢٨١/٧ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، التصريح ٣٧٩/١ .
 - (٣) انظر التصريح ٣٧٩/١ ، منهج السالك ص ١٩١-١٩٢ .
 - (٤) في الأصل وأُ : (زيدٌ متكئاً في الدار) .
 - (٥) انظر مناقشة هذه الأوجه في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٥/١ ، فعليه اعتمد الشاطبي .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فلا نَسْلُمُ أَنَّ حَقَّ الْحَالِ تَعَدُّي الْفِعْلِ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ إِذَا تَعَدَّى إِلَى صَاحِبِهِ بِهَا ، بَلْ حَقُّهُ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا لِشَبَهِهِ بِالظَرْفِ ، وَلِذَلِكَ يَعْمَلُ فِيهِ مَا لَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ كَاسِمِ الْإِشَارَةِ ، وَغَيْرِهِمَا .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَإِنَّ الْمَجْرُورَ بِحَرْفِ أَصْلٍ لِلْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ كَالْأَصْلِ لَهُ فَلَا يَصِیْحُ أَنْ يُحْمَلَ حَالُ الْمَجْرُورِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْأَصْلُ تَابِعاً لِلْفَرْعِ عَكْسَ الْقَاعِدَةِ ، وَأَيْضاً فَلِلْمُضَافِ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْصُولِ مَعَ الصَّلَةِ ، وَالْحَالِ بِمَنْزِلَةِ جِزْءِ الصَّلَةِ فَيَجِبُ تَأْخِيرُهُ ، وَحَالُ الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ / لَا يُشَبِّهُ جِزْءَ الصَّلَةِ ، فَاجْزِزْ تَقْدِيمَهُ .

وَأَمَّا الثَّالِثُ : فَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ فَإِنَّ جَالِسَةً مَنْصُوبَةً بَمَرَرْتُ وَهُوَ فِعْلٌ مَتَصَرِّفٌ لَا يَفْتَقِرُ فِي نَصْبِ الْحَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ كَمَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا فِي نَصْبِ الظَرْفِ وَالْمَصْدَرِ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ الَّذِي عَدَّاهُ إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ لَا عَمَلَ لَهُ إِلَّا الْجَرُّ ، وَلَا جِيءَ بِهِ إِلَّا لَتَعْدِيَّةٍ مَرَرْتُ ، وَالْمَجْرُورُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْصُوبِ فَيَتَقَدَّمُ حَالُهُ كَمَا يَتَقَدَّمُ حَالُ الْمَنْصُوبِ . وَأَمَّا مُتَكَيِّمًا فِي مَسْأَلَةِ التَّنْظِيرِ فَمَنْصُوبٌ بِفِي لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ ، وَهِيَ رَافِعَةٌ لِمُضْمِرٍ هُوَ صَاحِبُ الْحَالِ فَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ (مُتَكَيِّمًا) عَلَى (فِي) ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَهَا وَهِيَ عَامِلٌ ضَعِيفٌ فَمَانَعُ التَّقْدِيمِ فِي : زَيْدٌ فِي الدَّارِ مُتَكَيِّمًا مَفْقُودٌ فِي : مَرَرْتُ بِهَيْدٍ جَالِسَةً . فَهَذَا وَجْهُ ضَعْفِهَا ، وَإِذَا فُرِضَتْ قُوَّةٌ لَمْ تُعْتَبَرْ لَوْجُودِ السَّمَاعِ مُخَالَفًا لَهَا كَمَا تَقَدَّمَ . وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَ النَّاسُ فِي الرَّدِّ ؛ إِذْ قَالَ : «وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ» . وَالصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَعَ النُّحَوِيِّينَ دُونَ ابْنِ مَالِكٍ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِوَجْهِ الْمَنْعِ الْقِيَاسِيِّ إِلَّا بَعْدَ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا التَّقْدِيمَ إِلَّا فِي شَعْرِ لَا يُجْعَلُ وَحْدَهُ مَأْخَذَ قِيَاسٍ ، أَوْ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مَعَ احْتِمَالِهَا وَعَدَمِ نَظِيرِهَا فِي ظَاهِرِهَا ، وَمُعَارَضَةِ الْإِسْتِقْرَاءِ لِلْقِيَاسِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَحِينَئِذٍ جَزَمُوا بِمَنْعِ الْمَسْأَلَةِ ، وَأَوَّلُوا الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ حِينَ لَمْ يَجِدُوا لَهَا فِي الْكَلَامِ

(١) فِي أ : (وَاقِعَةٌ) ، تَحْرِيفٌ .

نظيراً ، ولم يثبت عندهم جواز التقديم في لغة من اللغات ، فالحق ما ذهبوا إليه .
ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما
يمنعه النحويون ، فيقول عليها في الجواز ، ومخالفة الأئمة ، وربما رشح ذلك
بآيات مشهورة أو غير مشهورة ، ومثل ذلك ليس بإنصاف ، فإن القرآن الكريم
قد يأتي بما لا يقاس مثله ، وإن كان فصيحاً ، وموجهاً في القياس لقلته ، ولما
تكلم ابن ملكون على بيت الحماسة :

إذا المرء أعتته الرياسة ناشئاً فمطلبها كهلأ عليه شديد^١

مذنباً على كلام ابن جني فيه قال : «وإنما منع سبويه من إجازته - يعني تقديم
الحال هنا - أرى ؛ لقلته في كلامهم ، فجرى ما جاء منه مجرى الأشياء الموقوفة
على السماع لقلتها ، وإن كان لها أقيسة تجوزها^٢ كما يتكلم بما تكلموا به ، فإن^٣
القياس يدفعه ، ألا تسمع قوله : «وليس لك أن تريد إلا ما أرادوا» انتهى كلامه .
وهو واضح في أنه ليس كل ما تكلم به العرب يقاس عليه ، وربما يظن من لم
يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم : شاذ ، أو : لا يقاس عليه ، أو : بعيد في
النظر القياسي ، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه ، وغير فصيح ، وقد يقع مثل
ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك ، وهم أولى لعمر الله أن
يُسَنَّعَ عليهم ، ويُمالَ نحوهم بالتجهيل والتقيح ؛ فإن النحويين إنما قالوا ذلك

(١) الحماسة ٥٧٦/١ ، وسبق تخريجه قريباً .

(٢) في س (تحرزها) .

(٣) كذا في الأصول ، والوجه (وإن كان) .

(٤) في الكتاب ١٢٤/٢ (واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجل . . . ، لأن (فيها) وأخواتها لا

يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل .

فأجره كما أجرته العرب . . .) .

(٥) في أ : (بالجميل) ، تحريف .

لأنَّهم لَمَّا اسْتَقَرَّوا كَلَامَ الْعَرَبِ لِيُقِيمُوا مِنْهُ قَوَانِينَ يُخَذَى حَذُّهَا وَجَدُوهُ عَلَى قَسْمَيْنِ :

قَسْمٌ سَهْلٌ عَلَيْهِمْ فِيهِ وَجْهُ الْقِيَاسِ وَلَمْ يِعَارِضْهُ مَعَارِضٌ لَشِيَاعِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَكَثْرَةُ النِّظَائِرِ فِيهِ فَأَعْمَلُوهُ بِإِطْلَاقٍ عِلْمًا بِأَنَّ الْعَرَبَ كَذَلِكَ كَانَتْ تَفْعَلُ / فِي قِيَاسِهِ .

/٢٢٢/

وَقَسْمٌ لَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ فِيهِ وَجْهُ الْقِيَاسِ أَوْ عَارِضُهُ مَعَارِضٌ لِقِلَّتِهِ وَكَثْرَةُ^١ مَا خَالَفَهُ . فَهَذَا قَالُوا : إِنَّهُ شَاذٌ ، أَوْ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، بِمَعْنَى أَنَّا نَتَّبِعُ الْعَرَبَ فِيمَا تَكَلَّمُوا بِهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا نَقِيسُ غَيْرَهُ عَلَيْهِ ، لَا لِأَنَّهُ غَيْرُ فَصِيحٍ ، بَلْ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا لَمْ تَقْصِدْ فِي ذَلِكَ الْقَلِيلِ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ ذَلِكَ ، وَتَرَى الْمَعَارِضَ لَهُ أَقْوَى وَأَشْهَرُ وَأَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، هَذَا الَّذِي يَعْنُونَ لَا أَنَّهُمْ يَرْمُونَ الْكَلَامَ الْعَرَبِيَّ بِالْتَّضْعِيفِ وَالتَّهْجِينِ حَاشَ لِلَّهِ ، وَهُمْ الَّذِينَ قَامُوا^٢ بِفَرْضِ الذَّبِّ عَنْ أَلْفَاظِ الْكِتَابِ ، وَعِبَارَاتِ الشَّرِيعَةِ ، وَكَلَامِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ؟ فَهَمْ أَشَدُّ تَوَقِيرًا لِكَلَامِ الْعَرَبِ وَأَشَدُّ احْتِيَاظًا عَلَيْهِ مِنْ^٣ يَغْمِزُ عَلَيْهِمْ بِمَا هُمْ مِنْهُ بُرَاءٌ . اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْعَرَبِ مَنْ بَعْدَ عَنْ جَمَاهِرِهِمْ ، وَبَايَنَ بُحْبُوحَةِ أَوْطَانِهِمْ ، وَقَارِبَ مَسَاكِنِ الْعِجْمِ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ يَخَالِفُ الْعَرَبَ فِي بَعْضِ كَلَامِهَا وَأَنْحَاءِ عِبَارَاتِهَا ، فَيَقُولُونَ : هَذِهِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى مَرْتَبَةِ تِلْكَ اللُّغَةِ فِي اللُّغَاتِ . فَهَذَا وَاجِبٌ أَنْ يُعْرَفَ بِهِ ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ حِفْظِ الشَّرِيعَةِ وَالِاحْتِيَاظِ لَهَا ، وَإِذَا كَانَ هَذَا قَصْدَهُمْ ، وَعَلَيْهِ مَدَارُهُمْ فَهُمْ أَحَقُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِمْ الْمَعْرِفَةُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ وَمَرَاتِبِهِ فِي الْفَصَاحَةِ ، وَمَا مِنْ ذَلِكَ الْفَصِيحِ قِيَاسٌ ، وَمَا لَيْسَ

(١) فِي أ : (وَكثُر) ، وَفِي س : (وَكَثْرَةٌ مَا قَالَهُ هُنَا) .

(٢) سَقَطَتْ (قَامُوا) مِنْ أ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (فَمِنْ) .

(٤) فِي أ : (فَهَر) ، تَحْرِيفٌ .

بقياسٍ ، ولا تَضُرُّ العباراتُ إذا عُرِفَ الاصطلاحُ فيها ، وعلى هذا المَهَيِّعِ جرى النحويون في مَنْعِ هذه المسألة ، فلم يُغْفَلُوا السماعَ أصلاً ثم مالوا إلى الْمَنْعِ بالقياسِ ، وإنَّما قالوا بالقياسِ عَضْداً لِمَا حَصَلَ لَهُم بالاستقراء من امتناع العرب من التقديم ، ولكنْ للكوفيينَ هنا قاعدةٌ يبنونَ عليها القياسَ - مخالفةً لما تَقَدَّمَ ، وهي أنَّهم قد يعتبرون اللفظَ الشاذَّ فيقيسونَ عليه ، ويبنون على الشعرِ الكلامَ من غيرِ نظرٍ إلى مقاصدِ العرب ، ولا اعتبارٍ لِمَا كَثُرَ أو قَلَّ ، فمن ههنا وَقَعَ الْخِلَافُ بينهم في مسائلَ كثيرة . والناظمُ قد ينحو نحوهم في مسائلَ كثيرة ، وهذه المسألة منها ، وكذلك مسألةُ تقديمِ التمييزِ على عامله ، ومسألةُ العطفِ على الضميرِ المخفوضِ من غيرِ إعادةِ الخافضِ ، ومسألةُ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه ، وغير ذلك ممَّا سيأتي ذكره . وقد مرَّتْ منه مسائلٌ ، ولعلَّه يُنَبِّهُ على بعضِ ذلك إن شاء الله . فقد ظهر قَصْدُ الناظمِ في إعمالِ القياسِ في هذه المسألة ، وَتَبَيَّنَ علامَ بَنَى في أمثالِها على الجملة ، وتفصيلُ النظرِ في القاعدةِ المَبْنِيَّ عليها مُقَرَّرٌ في علمِ الأصولِ النحوية . ثم على الناظمِ في هذا الموضعِ سؤالان :

أحدهما : أنَّه نسبَ إلى جُمْلَةِ النحويين الْمَنْعَ في المسألة بقوله : «قد أبوا» . فظاهرُ هذا أنَّه مُتَّفَقٌ على الْمَنْعِ فيه ، وهذا غَيْرُ صحيحٍ ؛ أمَّا البصريون فإنَّ الجمهورَ منهم على ما قال ، وقد ذهبَ ابنُ كيسانٍ إلى جوازِ المسألة^٢ ، وقال ابنُ جني : «رأيتُ أبا عليٍّ يُسَهِّلُ^٣ تقديمَ حالِ المجرورِ عليه ، ويقول : هو قريبٌ من حالِ المنصوبِ»^٤ ، وفي التذكرة ما يَدُلُّ على إجازته إياه^٥ ، وقال ابنُ ملكون :

(١) سقطت (مسألة) من أ .

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ١٣٨/١ .

(٣) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ٣٢٧ ، وأ : يستسهل .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٢٧ ، وانظر شرح اللمع لابن برهان

١٣٧/١-١٣٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٧/١ . وتقدّم .

«هو الذي يقتضيه القياسُ عندي على ما يصفونَ به الحال من أنَّه زيادةٌ في الخبر» قال : «ولا شكَّ أنَّ الخبر في مثل : / مررتُ بزيدٍ إنما هو الفعلُ دون الحرف ، / ٢٢٣/ فإذا كان الحالُ زيادةً في الخبر الذي هو الفعلُ ، وفضلةٌ من فضلاته ، وجبَ التصرُّفُ فيه حَسَبَ ما يُتَصَرَّفُ في غيره من فضلاتِ الفعل»^١. هذا ما قال في وجه القياس ، وأنت تراه قد مال إلى ما فرَّ عنه الجمهور . وذكر ابن أبي الربيع أنَّه منقولٌ عن بعض الكوفيين^٢ . فهؤلاء جماعةٌ قد قالوا بمثل ما قال به الناظمُ ، فإذا ليس جميعُ النحويين بقائلينَ بالمنع ، فكان إطلاقُ ذلك اللفظ عنهم غيرَ لائقٍ من جهتين : من جهةٍ إيهامِ الاتفاق في المسألة ، ومن جهةٍ مخالفتِهِ لهُم بعد ذلك الإطلاق حتى يُتَوَهَّمُ أنَّه صرح بمخالفة الإجماع . وفي ذلك ما فيه .

والثاني : أنَّه أظهر حجةً على ما ذهب إليه ليس فيها متعلِّقٌ لقوله (فقد ورد) وهذا لا ينجيه ؛ لأنَّ المخالفين مُقَرَّرُونَ بأنَّه قد ورد ، فهم الذين أنشدوا أكثر الأبياتِ المتقدمة ، وأتوا بالآية الكريمة ، وتكلَّموا عليها ، وأوَّلُوا ظاهرها ، وحملوا الأبيات على الاضطرار الشعري ، وأوَّلُوا منها ما أمكن ، وإذا كان كذلك فأبي حجةٍ في قوله : «فقد ورد» فإنَّ الواردَ في كلام العرب على قسمين : قسمٌ يُقاسُ عليه ، وقسم لا يُقاس عليه ، فالذي لا يُقاس عليه لا اعتبارُ به في القياس ، وإنما الاعتبارُ بالآخر فهو الذي كان الحقُّ أن يعنيه فيقول : «فقد ورد كثيراً في الكلام» أو نحو ذلك ، مما يُعْطِي أنَّه حُجَّةٌ ، أمَّا إذا لم يَفْعَلْ ذلك ، فكلامه كالعَبَثِ الذي لا يليقُ بمثله .

والعذرُ له عن الأول أنَّه لم يجهل أنَّ المسألةَ مختلفٌ فيها ، كيف وقد ذَكَرَ الخلاف في التسهيل وشرحه^٣ ؟ ولكنه أطلق لفظ الجميع على الأكثر ، وهذا

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٧/١ . وتقدّم .

(٢) انظر الكافي ٢/ ص ٦٦ .

(٣) التسهيل ص ١١٠ ، شرحه ، السفر الثاني ، ٢٤/١-٢٥ .

سائغ في كلام العرب ، شهير الاستعمال ، فيقال : جاءني أهلُ غرناطة إذا جاءك جمهورُهم ، بل تقول ذلك وإنما جاءك كبارُهم ، وهم قليلٌ بالإضافة إلى جميعهم ، فلا محذور فيه .

وعن الثاني : أنَّ مقصوده إنما هو ورودٌ يُعتدُّ بمثله في القياس ، لا مطلق الورد بدليل عدم اعتباره للشذوذات في هذا النظم كثيراً ، فعرف الاستعمال يعين له ما أراد ، وهذا ظاهر . والله أعلم .

ولمَّا تكلم هنا على صاحب الحال المجرور بحرفٍ ، وكان المجرور تارةً يُجرُّ بحرفٍ ، وتارةً باسمٍ ، وحصلَ حكمُ النوع الأول ، وأنَّ الحالَ يصحُّ أن تأتي منه لكنه لا يتقدَّم - شرَّع الآن في الكلام على المجرور باسمٍ ، وهل تأتي الحال منه أم لا ؟ وهو الحال من المضاف إليه فقال :

ولا تُجزَّ حالاً من المضافِ لَهُ إلا إذا اقتضى المضافُ عَمَلَهُ
أو كان جزءاً ما لَهُ أُضيفاً أو مثلَ جُزْئِهِ فلا تحفياً

يعني أنَّ الحالَ من المضاف إليه لا يجوزُ ، فلا يقال : هذا غلامٌ هنديٌّ ضاحكةٌ ، ولا هذه دارُ الزيدَينِ ساكنَينِ فيها ، ولا جاءني كتابُكَ قاعداً ، ولا ما أشبه ذلك ؛ لأنَّه كما لا يكونُ صاحبُ خبرٍ لا يكونُ صاحبَ حالٍ ؛ إذ الحالُ خبرٌ من الأخبار ، وإنما كان كذلك ؛ لأنَّ المضافَ إليه مُكَمَّلٌ للمضاف ، وزائدٌ عليه . / ٢٢٤ /
لأنَّه واقعٌ منه موقعٌ تنوينه الزائدُ عليه ، فالعمدة هو الأول المضاف لا الثاني المضاف إليه ، وهذا هو الفرق بينه وبين المجرور بحرفٍ ؛ إذ المجرور بحرفٍ هو مطلوبُ العاملِ بالقصدِ إلاَّ أنَّه لم يُتوصَّلْ إليه إلاَّ بواسطة الحرف ، فلذلك جاز الحالُ ، والمضاف إليه ليس مطلوبَ العاملِ أصلاً فلم يكن الحالُ منه جائزاً ، ثم استثنى من هذا المنع الكلِّيُّ ثلاثَ مسائلَ ، فأجاز فيها الحالَ من المضاف إليه .

إحداها : أنَّ يكونَ المضافُ في الأصلِ عاملاً في المضاف إليه الرفعُ أو النصب ، فتكونُ الإضافةُ ثانيةً عن ذلك ، وهو معنى قوله : «إلا إذا اقتضى

المضافُ عَمَلُهُ» يعني أن يكون المضافُ مقتضياً أي طالباً لعمل المضاف إليه ، يريد عمله فيه ، فالعَمَلُ في الحقيقة للمضافِ ، ونسبه إلى المضاف إليه من حيث كان واقعاً فيه ، ويعني بالعمل ها هنا العملَ المقدَّرَ لا الظاهرَ الآن ؛ لأنَّ المضافَ هو العاملُ في المضاف إليه الجرُّ على كلِّ حالٍ ، وأنَّما يريد العملَ الخاصَّ الذي لا يكون لكل مضافٍ ، وهو الرفع أو النصب ، ومثاله قولك : عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً ، فمسرِعاً حالٌّ من زيد ، وإن كان مضافاً إليه ؛ لأنَّ القيامَ قد اقتضى الرفعَ في زيدٍ ، فإنَّ التقديرَ : عرفتُ أنَّ قامَ زيدٌ مسرعاً ، أو أنَّ يقومَ زيدٌ مسرعاً ، وكذلك : هذا الشاربُ السويقِ ملتوتاً فملتوتاً حالٌّ من السويق ، إذ كان (شاربُ) قد اقتضى النصبَ فيه ، فالتقدير : هذا شاربُ السويقِ ملتوتاً ، وإنما جاز مثلُ هذا اعتباراً بالأصل من الرفع أو النصب ، والمرفوع والمنصوب مقصودٌ في الكلام فهو في الحقيقة خارجٌ عن كونه من المضافِ إليه ، ومما جاء في ذلك قوله تعالى ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾^٢ ، وأنشد المؤلف :

تقولُ ابنتي : إنَّ انطلاَقَكَ واحداً إلى الرُّوعِ يوماً تاركِي لا أباً لِيَا^٣

وأنشد سيبويه :

(١) ذكر في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٣/١ جواز تقدُّم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة اللفظية مُمَثَّلاً بـ«هذا شاربُ السويقِ ملتوتاً الآن أو غداً» ، وانظر توضيح المقاصد ١٤٧/٢ ، ١٥١ ، التصريح ٣٨٠/١ .

(٢) سورة يونس آية ٤ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٣/١ ، والبيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٢٠٠ ، الشعر والشعراء ٢٧٩/١ ، وقال الشيخ أحمد شاکر تعليقاً عليه : «والبيت كاد يأخذه مالك بن الرب بلفظه في قصيدته المشهورة في الأمالي . . .» وبيت مالك بن الرب في ذيل الأمالي ص ١٣٦ ، وعنه في شعره ضمن (شعراء أمويون) ٤٣/١ ، وروايته :

تقول ابنتي لما رأت طول رحلتي : سفارك هذا تاركِي لا أباليا

وانظر منهج السالك ص ١٩٣ ، شرح ابن عقيل ٦٤٤/١ ، المقاصد النحوية ٦٤٤/١ .

وإنَّ بَيْنِي حَرْبٌ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مناطُ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا^١

والثانية : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، وذلك قوله : «أو كان جزءاً ما له أضيفاً» . فالضمير في (كان) عائدٌ إلى المضاف في قوله : «إلا إذا اقتضى المضافُ عمله» . والضمير في (له) عائدٌ على (ما) وهي المضاف إليه ، وفي (أضيف) عائدٌ على المضاف ، والتقدير : أو كان المضافُ جزءَ الاسمِ الذي أُضيفَ له ذلك المضافُ ، وذلك إذا كان المضافُ جزءَ المضافِ إليه صار كأنَّه هو ، فصار الحالُ في التقدير من المضافِ الذي هو المقصود في الكلام ، لا من المضافِ إليه ، وذلك نحو قولك : أعجَبَنِي وجهُكَ رَاكِباً ، ومنه قوله تعالى ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾^٢ . وقال الفِندُ الزَّمَاني :
وَطَعَنِي كَفَمِ الزُّقِّ غدا والزُّقُّ مَلَانُ^٣

فغدا حال من الزق عند ابن جنى ، وكثيراً ما يعتبرون المضافَ بالمضافِ إليه إذا كان جزءه ، كما قالوا : ذهبَت بعضُ أصابعه^٤ ، فَأَنْثُ البَعْضُ ؛ لأنَّ بعضَ الأصابع كأنَّها الأصابعُ ، وأنشد سيبويه للأعشى :

وَتَشَرَّقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ^٥

(١) الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت للأخوص ، وقد سبق تخريجه ٣٠٤/١ .

(٢) سورة الحجر آية ٤٧ .

(٣) الحماسة ٦٠/١ ، شرحها للمرزوقي ٣٧/١ ، الأملاني ٢٦٠/١ ، التصحيف والتحريف ص ٤٨١ ، المساعد ٣٨٠/٢ .

(٤) من أمثلة سيبويه في كتابه ٥١/١ .

(٥) الكتاب ٥٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤/١ ، والشاهد في ديوان الأعشى ص ١٢٣ ، معاني القرآن ٣٧/٢ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الكامل ٣٢٤/١ ، الأصول (ط الرسالة) ٤٧٨/٣ .

قال سيبويه : لَأَنَّ صَدَرَ الْقَنَاةِ مِنْ مُؤَنَّثٍ^١ ، وَأُنْشِدُ أَيْضاً لَجَرِيرِ :

لَمَّا أَتَى خَبِرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ^٢
وذلك كثير . فهذا كله إمّا على أَنَّ بعضَ الشيء كَأَنَّهُ الشيء^٣ ، فَكَأَنَّ الْحَالَ مِنَ
المُضَافِ لَا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِمَّا عَلَى تَوَهُّمِ إِسْقَاطِ الْمُضَافِ اعْتِبَاراً بِصِحَّةِ الْكَلَامِ
دُونَهُ ؛ وَمِنْ هُنَا أَجَازَ الْفَارَسِيُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا^٤
أَنَّ يَكُونَ (مُخَضَّبًا) حَالًا مِنَ الْهَاءِ فِي (كَشْحِيهِ) وَهُوَ مُضَافٌ ، وَلَكِنَّهُ فِي تَقْدِيرِ :
يَضُمُّ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَمَّهُ إِلَى كَشْحِيهِ فَقَدْ ضَمَّهُ إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ يَضُمُّ إِلَيْهِ ، فَهُوَ
فِي التَّقْدِيرِ حَالًا مِنَ الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ وَهُوَ جَائِزٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَلِكَ جَعَلَ (مُضَاعَفًا)
مِنْ قَوْلِهِ :

عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ خَلَقَ الْحَدِيدَ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ^٥
حَالًا مِنَ الْحَدِيدِ .

(١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ٥٢/١ ، والبيت لجريز في ديوانه ٩١٣/٢ ، مجاز القرآن ١٩٧/١ ، ١٦٣/٢ ،
معاني القرآن ٣٧/٢ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الكامل ٣٢٤/١ ، الأصول (ط الرسالة)
٤٧٧/٣ ، الخصائص ٤١٨/٢ .

(٣) التكملة ص ١٣٤ ، والبيت للأعشى في ديوانه ص ١١٥ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجالس
ثعلب ٣٨/١ ، المذكر والمؤنث ٣٨/١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٧٩-٢٨٢ ،
أُمالي ابن الشجري ١٥٨/١ ، ٢٢٧ ، الإنصاف ٧٧٦/٢ ، خزنة الأدب ١٥٦/٣ .

(٤) الشاهد لزيد الفوارس الضبي ، وهو في الشيرازيات ل ٢٨ عن النوادر لأبي زيد ، وهو فيها
ص ٢٥٩ ، أُمالي ابن الشجري ١٦٧/١ ، ٣٢٧/٢ ، خزنة الأدب ٥١٥/١ ، ١٥٦/٣ .

(٥) نقل البغدادى في خزنة الأدب ١٥٦/٣ كلام الشاطبي من قوله : «على توهّم إسقاط
المُضَافِ - إلى قوله : «حَالًا مِنَ الْحَدِيدِ» معزّوًا إليه مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه .

والثالثة / : أن يكون المضاف كجزء من المضاف إليه ، وذلك قوله : «أو مثل جزئه» يعني أنه إذا كان المضاف ليس جزءاً من المضاف ولكنه يشبه الجزء منه ، فحكمه حكم الجزء الحقيقي في جواز انتصاب الحال من المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : أعجبنى حسنُ زيدٍ راكباً وفصاحته متكلماً ، ومنه قول الله تعالى ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^١ . فهذه صفات أُضيفت إلى موصوفاتها قامت مقام الجزء منها ، والعرب تعامل غيرَ جزء الشيء معاملةَ الجزء إذا كان مُلتبساً به ، كما قال العجاج ، أنشدته سيبويه :

* طولُ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي *

وأنشد لذي الرُّمّة أيضاً :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ^٢

فأنت طول الليالي ، لأنه من صفتها ، ولذلك أنت مَرُّ الرياح ، فعامل ذلك معاملة الجزء كما تقدم ، وكأنَّ المضاف هنا في حكم السقوط ، والمراد المضاف إليه بدليل صِحَّةِ الكلام مع إسقاطه ، وبذلك عُلِّلَ في الشرح جواز الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً أو كجزئه^٣ ، وهي طريقة الفارسي في البيت المتقدم ، وهو ظاهر.

وقد عُلِّلَ امتناعُ الحال من المضاف إليه بأنَّ العامل في الحال هو العامل في

(١) سورة النحل آية ١٢٣ .

(٢) الكتاب ٥٣/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٦/١ ونسبه للأغلب ، وفي فرحة الأديب ص ١٨٢ : «ليس هذا الرجز للأغلب ، وهو كغيره من شوارد الرجز» ، وانظر المقتضب ١٩٩/٤ ، الأصول (ط الرسالة) ٤٨٠/٣ ، الخصائص ٤١٨/٢ ، خزانة الأدب ١٦٨/٢ .

(٣) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٨/١ ، والشاهد لذي الرُّمّة في ديوانه ٧٥٤/٢ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الكامل ٣٢٤/١ ، الأصول ٧٣/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، المختص ٢٣٧/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٥ ، خزانة الأدب ١٦٩/٢ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٤/١ .

صاحبه ، والمضاف هو العامل في المضاف إليه ، ولا يصحُّ أن يعملَ في الحال ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ ، ولا مُؤدَّ معنى فعلٍ ، والحال إنما يعمل فيه فعلٌ ، أو معنى فعلٌ ، ولو عمِلَ فيه الفعلُ ، وعمِلَ في صاحبه المضافُ لكان خلاف ما استقرَّ من كلامهم . فعلى هذا إذا كان في المضاف معنى الفعل جاز كما في المسألة الأولى لاتحاد العامل ، وإن كان عمله من جهتين ؛ لأنَّه راجعٌ إلى العمل من جهة معنى الفعل ؛ وكذلك إذا كان المضافُ جزءً المضافِ إليه أو كجزئه فهو كالزائد لصِحَّةِ الكلام مع إسقاطه كما تقدَّم ، فهو من الكلام المحمول على المرادف فكأنَّه لا مضافٌ ثمَّ ، وإنما هو مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ بحرفٍ ، وقد تقرر من هذا أنَّ المضافَ إن لم يكن أحدَ هذه الثلاثة لم يجز وقوعَ الحال من المضافِ إليه ، فلا تقول : ضربتُ غلامَ هندی ضاحكاً ؛ إذ ليس الغلامُ جزءاً من هند ، ولا كالجزء ؛ ولذلك لا يصحُّ إسقاطه ، فلا تقول : ضربتُ هنداً ضاحكاً في معنى : ضربتُ غلامَ هندی ضاحكاً . وهذه المسألة حكي في شرح التسهيل الإجماع على منعها ، وفي نقل الإجماع نظراً ؛ فقد حكى غيره الخلاف فيها ، وأنَّ من الناس مَنْ يُجيز الحال من المضافِ إليه مطلقاً^٣ . وليس بصحيح لما تقدَّم .

وقوله : « فلا تخيفا » الألفُ فيه بدلٌ من نون التوكيد ، كقوله :

• ولا تعبداً الأوثانَ ، والله فاعبداً *

(١) انظر منهج السالك ص ١٩٣ ، همع الهوامع ٢٤/٤ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٤/١ .

(٣) نقله ابن الشجري في أماليه ١٥٨/١ ، ١٦٦ ، ٣٢٧/٢ عن أبي علي الفارسي ، وقال السيوطي في همع الهوامع ٢٣/٤ : « وجوز بعض البصريين ، وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً » ، وانظر شرح ابن عقيل ٦٤٦/١ .

(٤) للأعشى من داليته المشهورة التي يمدح بها بها المصطفى لله ، وصدره :

• وذا النصب المنسوب لا تنسكته •

ديوانه ص ١٣٧ . وفي أ : (فاعبدوا) تحريف .

والخَيْفُ : الجَوْرُ ، والظلم ، وقد حافَ عليه يَحِيفُ حَيْفًا ، وأشار بقوله :
«فلا تحيِّفًا» إلى اعتبار ما هو من الشيء كجزئِهِ ، فإنه رُبَّ شيءٍ يُظَنُّ كالجزءِ
فيعامل معاملته ، فيجاءُ بالخال من المضاف إليه ، وليس في الحقيقة المضافُ
كالجزء كما تقول : أعجبنِي مالُ زَيْدٍ تاجرًا ، فإنَّ المالَ ليس كالجزء ، فلا يجوز
انتصابُ الخال من زَيْدٍ ؛ إذ لا تقول : أعجبنِي زَيْدٌ تاجرًا ، وأنت تريد ماله ، كما
تقول : أعجبنِي زَيْدٌ ماشيًا ، وأنت تريد : أعجبنِي حُسْنُ زَيْدٍ ماشيًا ، وكذلك لا
تعامل ما هو كالجزءِ معاملةً ما ليس كذلك ، فَتَمْنَعُ^١ ما كان نحو : أعجبنِي
حُسْنُ زَيْدٍ ماشيًا كما تمنع : أعجبنِي / مالُ زَيْدٍ تاجرًا ، فهذا هو القانون في ذلك / ٢٢٦/
فلا تحفِ فتعامل ما هو كالجزءِ معاملةً ما ليس كذلك ، وبالعكس ، وقد يكون
قوله : «فلا تحيِّفًا» أيضًا إشارة إلى التنكيث على من أجاز الخال من المضاف إليه
بإطلاق ؛ وذلك أنَّ المجيزَ لذلك إنما أجازَه لَمَّا وجده جائزًا في المسائل الثلاث
المستثناة من المنع ، فكأنَّه اعتبر المضافات كلها اعتبارًا واحدًا ، وهذا حَيْفٌ في
النظر ، وتقصير في الاعتبار ، فالحقُّ في ذلك التفصيل ، وأن يجازَ حيثُ وُجِدَ
المجيزُ ، ويمنع حيث وجد المانع .

ثم قال :

والخال إن ينصب بفعلٍ صُرْفًا أو صفةٍ أشبهتِ المُصَرَّفًا
فجائزٌ تقديمُه كمسرِعًا ذا ذاهبٍ ، ومخلِصًا زَيْدٌ دعا

هذا الفصلُ يذكر فيه ما يَصِحُّ من الخال أنَّ يتقدَّم على عامله ، وما لا يَصِحُّ ،
والخال لا بُدَّ له من عاملٍ يعمل فيه ؛ لأنَّه منصوبٌ ، والنصبُ لا بُدَّ له من
ناصبٍ ، ودَلَّ على أنَّه لا بُدَّ له من عاملٍ مساقُ كلامِهِ ، وتقسيمُه له إلى لفظيٍّ
وإلى معنويٍّ .

(١) في الأصل ، وأُ : (فيمنع) .

وَقَسَمَ العامل في الحال قسمين :

أحدهما : ما كان من العوامل فعلاً متصرفاً أو ما أشبهه من الصفات الجارية مجراه ، فهذا يجوز فيه تقديم الحال على عامله إن لم يَمْنَع مانع من خارج .

والثاني : ما كان من العوامل مُضَمَّنًا معنى الفعل ، وليس بجارٍ مجراه ، أو كان فعلاً غير متصرف فلا يتقدّم الحال على عامله ، بل يلزم التأخير ، وذلك على تفصيل يذكره . وابتدأ بالقسم الأول ، فيعني أن الحال إن كان عامله فعلاً متصرفاً أو صفة من الصفات التي تشبه ذلك الفعل المتصرف فإنه يجوز تقديم الحال على ذلك العامل ، فمثال الفعل المتصرف : زيدٌ دعا مُخلصاً ، فدعا فعل متصرف ، فيجوز تقديم (مخلصاً) عليه ، فتقول : مخلصاً زيدٌ دعا ، وهو مثاله الذي مثَّل به ، وكذلك تقول : ضاحكاً جاء عمرو ، وراكباً ضربتُ زيداً ، وما أشبه ذلك . ومثال الصفة المتصرفية قولك : هذا ذاهبٌ مُسرِعاً ، فمسرِعاً حال العامل فيه صفة تشبه الفعل المتصرف ، لأن (ذهب) فعل متصرف ، فذاهبٌ مثله في التصرف ، فجائز أن تقول مسرعاً هذا ذاهبٌ ، وهو مثال الناظم . ومعنى كون الصفة تُشَبِّه الفعل : أن تكون متضمّنة معناه وحروفه ، وتجرى مجراه في عمله ، ولحاقه العلامات ، وغير ذلك من الأحكام اللاحقة للفعل المتصرف ، والذي يدلُّ على قصد المشابهة في تَضَمُّنِ أنفس حروف الفعل قوله بَعْدُ : «وعاملٌ ضَمَّنَ معنى الفعل لا حروفه» فدلَّ على أنه أراد هنا أن يُدْخِلَ في ضمن المشابهة الحروف ، وبذلك فسرَّ في الشرح الصفة التي تشبهه^١ . ويدخلُ في ذلك اسمُ الفاعل كما مثَّلَ ، واسم المفعول ، كقولك : زيدٌ مضروبٌ قاعداً ، فيجوز أن تقول : قاعداً زيدٌ مضروبٌ ، والصفة المُشَبَّهَة ، كقولك : زيدٌ سَمِيعٌ ذا يسار ، لأنها جارية مجرى الفعل في العمل ، والمعنى ، ولحاق علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع ،

(١) في الأصول : (ولحاقه) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٥/١ .

/٢٢٧/ فيجوز أن تقدّم الحال فتقول : ذا^١ يسارٍ زيدٌ سَمَحٌ / وأنشد في الشرح :

* لَهْنُكَ سَمَحٌ ذَا يَسَارٍ وَمُعْدِمًا *^٢

ثم قال : «فلو قيل في الكلام : إِنَّكَ ذَا يَسَارٍ ومعدماً سَمَحٌ لجاز ، لأنَّ سَمَحاً عاملٌ قَوِيٌّ بالنسبة إلى أَفْعَلَ التفضيل ؛ لِتَضَمُّنِهِ حُرُوفَ الْفِعْلِ ومعناه ، مع قبوله لعلامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع»^٣

وقل من يذكر في العوامل الصفة المُشَبَّهَة ، وذكرها مما ينبغي كما فَعَلَ ابنُ مالك ، وقد دَلَّ المثالان على أَنَّ كلامه هنا في تقديم الحال على العامل خاصة ، وسكت عن حكم تقديمه على صاحبه ، فَيَرِدُ عليه الاعتراض نصّاً من وجهين : أحدهما : أَنَّهُ مُؤَهِّمٌ جَوَازُهُ هنا بإطلاقٍ إذا كان العاملُ ما قال ؛ إذ لم يستثن من ذلك إلّا حالَ المجرور بحرف ، فحكى المنع عن النحويين ، وارتضى هو الجواز ، فاقتضى أَنَّ الجوازَ منسحبٌ على جميع المواضع سوى ذلك الموضع ، وذلك غيرُ صحيحٍ ؛ فَإِنَّ التقديمَ على صاحبه فقط قد يمتنع في مواضع :

منها : أَنَّ يكونَ صاحبه مضافاً إليه ، نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ مسرعاً ، فلا يجوز هنا أن تُقدِّمَ الحال فتقول : أعجبنى قيامُ مسرعاً زيدٍ ؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير موضعه .

ومنها : أَنَّ يكونَ الحالُ مقروناً بإلّا أو في معنى المقرون بإلّا ، نحو : ما جاء زيدٌ إلّا مسرعاً ، وإنما جاء زيدٌ مُسرعاً ، وما أشبه ذلك ، وقد تقدّم مثل ذلك في

(١) في الأصل : (هذا يسار) ، والتصحيح من أوس .

(٢) السفر الثاني ٣٥/١ ، وأنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٧ ، منهج السالك ص ١٩٤ ، وفي المقاصد النحوية ١٦٨/٣ : «استشهد به أبو علي ، وأبو الفتح ، وغيرهما ، ولم أر أحداً منهما عزاه» .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٥/١ .

(٤) في الأصل وأ : (فارتضى) . وما أثبت من س .

الفاعل والمفعول .

ومنها : أنَّ يكونَ صاحبُ الحالِ ضميراً مُتَّصِلاً ، نحو : زيدٌ لقيني طالباً له ، فلا يجوز هنا تقديمُ الحالِ على (ني) ، لما يلزم من فَصْلِهِ بغيرِ موجب ، إلى أشياء من هذا القبيل يُوهِمُ هذا الموضعُ جوازها ، وليست بجائزة .

والثاني : أنَّه أطلق هنا جوازَ تقديمِ الحالِ على العاملِ ولم يستثنِ شيئاً ، وذلك غيرُ صحيحٍ أيضاً ، فإنَّ التقديمَ على العاملِ قد يمتنع في مواضع^١ :

منها : أنَّ يكونَ العاملُ مصدرًا موصولاً ، نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ مسرعاً ، فلا يجوز أن تقولَ : أعجبنى مُسرِعاً قيامَ زيدٍ . ومسرِعاً حالٌ من زيدٍ ؛ لأنَّ الحالَ من صلةِ المصدرِ ، وصلته لا تتقدّم عليه ، ولا شيء منها .

ومنها : أنَّ يكونَ العاملُ صلة الألف واللام ، نحو : أعجبنى الآتي مسرعاً ؛ إذ لا يتقدّم ما في حيزِ الموصولِ عليه .

ومنها : أنَّ يكونَ الحالُ مقروناً بإلاً أو في معناه ، نحو : لم يأتِ زيدٌ إلاً مسرعاً ، إلى أشياء من هذا النوع . وأيضاً فإنه قال : «فجائزُ تقديمه كذا» فاقترضى أنَّه لا يكون إلاً كذلك ، وهو غير صحيح أيضاً بل قد يكون واجباً كإضافةِ صاحبِ الحالِ إلى ضميرٍ ما لابسِ الحالَ ، نحو : جاءني زائرٌ هنديٌّ أخوها ، فلا يجوز هنا : أنَّ تقولَ : جاءني أخوها زائرٌ هنديٌّ ؛ لما يلزم من عَوْدِ الضميرِ على ما بَعْدَهُ لفظاً ومرتبةً ، وذلك ممنوع كما تقدّم .

والجواب عن الأول : أنَّ كلامه في تقديمِ الحالِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ قد دَلَّ على إجازته إذا لم يكن صاحبُهُ مجروراً ، بل مرفوعاً أو منصوباً ؛ لأنَّه إذا لم يذكر المنع إلاً في قسمٍ واحدٍ دَلَّ على أنَّ ما عداه غيرُ ممنوع ، وعند ذلك نقول إنه أجازَ التقديمَ ، وإن كان صاحبُ الحالِ منصوباً ، / نحو : لقيتُ هنداً راكبةً ، / ٢٢٨/

(١) انظر منهج السالك ص ١٩٤ .

فيجوز أن تقول : لقيتُ راکبةً هنداً ، وكذلك إن كان مرفوعاً ، نحو : جاءت راکبةً هندً ، وما أشبه ذلك . وهو في الجواز على رأي البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : لقيتُ راکبةً هنداً ؛ لئلا يُتوهَّم أن الحال هو المفعول وأن صاحبه بَدَلٌ منه^١ قال في الشرح : «والصحيح جواز التقديم مطلقاً ؛ لأنَّ راکبةً من قولنا : لقيتُ راکبةً هنداً يتبادر الذهن إلى حاليتها ، فلا يلتفتُ إلى عارضِ تَوَهَّمِ المفعوليَّةِ»^٢ . وأنشد على التقديم :

وصلتُ ولم أصرِمُ مُسَيِّئِينَ أُسْرَتِي وأعتبتُهُم حتَّى تلافوا ولائياً^٣

وأنشد أبياتاً أخر أيضاً^٤ . وعلى الجملة فلا اعتلال باللَّبس في مثل هذا ضعيفٌ جداً ، ويلزم إن رُوِيَ هذا اللَّبسُ ألا يجوزَ عطفُ البيان في نحو : رأيتُ زيداً أخاك ؛ لئلا يُتوهَّم أن ذا العطف بَدَلٌ ، ولا أن يخبر عن المبتدأ بخبرين فصاعداً ؛ لئلا يُتوهَّم أن الثاني بَدَلٌ أو نعت ، وطول لهم القصة ، بل ينعكس أُلَّا يتأخَّرَ الحال في المسألة السابقة ، لئلا يُتوهَّم أن الحال بَدَلٌ ، وكلُّ هذا فاسدٌ ، فما أدَّى إليه مثله . وإذا ثبت الجواز من إشارة كلامه فلا يقدحُ فيه ما اعترضَ به ؛ لأنَّ هذه الأمور قد تقدَّم أمثالها في أبوابها فما عَرَضَ هنا من العوارض القادحة في الجواز تُعرَفُ مما تقدَّم ، وأخصُّ الأبواب بهذا الباب بابُ المفعول به ، فيه يَتَبَيَّنُ . ونحو هذا يتمشَّى في الجواب على الثاني أيضاً ؛ لأنَّ امتناعَ تقدُّم ما في حيزِ الصَّلَة على الموصول مُبَيَّنٌ في بابه ، وحكم المقرون بإلَّا معروفٌ من باب الابتداء والمفعول ، وكذلك القول في

(١) ذكر مذهب الكوفيين هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ ، وأبو حيان في منهج

السالك ص ١٩٦ ، وانظر مع الهوامع ٢٨/٤ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣١/١ .

(٣) المصدر نفسه ، ولم أقف للبيت على نسبه ، وهو في شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ ، منهج السالك ص ١٩٦ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣١/١ .

الاعتراض على لَفْظِ نفي الجواز ، فإنَّ ما اعترضَ به يُعرَفُ من باب المفعول به ، وإنما يَتِمَكَّنُ الاعتراضُ بما يُخَالِفُ ما ذَكَرَ مما يَخْتَصُّ بالحال ، وقد ذكروا أنَّ الحالَ إذا كان جملةً قد تقدَّمها الواوُ فلا يجوزُ تقديمُها ، فلا تقول : وهو نائمٌ جثته ؛ لأنَّ الواوَ هنا أصلُها العاطفة ، فلا تقعُ إلَّا حيثُ تقعُ العاطفةُ ، والعاطفةُ لا تقعُ صَدَرَ الكلام . ويُعتَذَرُ عنه بأنَّ الواوَ هنا لها نظيرٌ تقدَّم ، وهو واو المفعولِ معه ، والمفعولُ معه قد تقدَّم أنَّه لا يتقدَّمُ فكذلك لا يتقدَّمُ هنا الحالُ المُصدَّرُ بالواو . والله أعلم .

وأعلم أنَّ هنا مسألتين : إحداهما : أنَّ ما ذكره من جوازِ التقديم على العامل هو مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ الحال على العامل فيه مع الاسم الظاهر ، فلا يقال عندهم : راكباً جاء زيدٌ ، ويجوز مع الاسم المضمر ، نحو : راكباً جثتُ^١ ، بناءً منهم على أنَّه لا يجوزُ تقديمُ المضمر على المظهر ، وأنت لو قلت : راكباً جاء زيدٌ كان في (راكباً) ضميرُ زيدٍ ، وقد تقدَّم عليه . والصحيحُ الجوازُ ، ولا يمتنعُ تقديمُ المضمر على المظهر إذا كان المضمرُ مؤخراً في الرتبة على المظهر ، كما قال زهيرٌ :

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا تَلَقَّ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا^٢

ومن أمثالهم : في بيته يُوتَى الحكمُ^٣ ، وفي أكفانه يُلَفُّ الميتُ^٤ ، وقد تقدَّم بيانُ هذا ، وأيضاً فإذا كان العاملُ مُتَصَرِّفًا في نفسه وجب أن يكونَ مُتَصَرِّفًا في معموله ما لم يمنع مانعٌ ، ولا مانعٌ هنا ، فوجبَ الحكمُ بالجواز . وإلى هذا

(١) انظر الإنصاف ٢٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٤٨/٢ ، وفيه ٧٤٩/٢ : «وبعض النقلة

يزعم أنَّ الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلَّا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال ...» .

(٢) ديوانه ص ٥٣ ، المقضب ١٠٣/٤ ، أمالي ابن الشجري ٥٩/١ ، الإنصاف ٦٨/١ ، ٢٥١ .

(٣) الأمثال لأبي عبيد ص ٧٦ ، الفاخر ص ٧٦ ، مجمع الأمثال ٧٢/٢ .

(٤) لم أقف عليه مثلاً ، وهو في الإنصاف ٦٦/١ ، وفيه ٢٥٢/١ مسبوqاً بقوله : «ومن

كلامهم ...» .

/٢٢٩/ فالسماع يدل على الجواز . ففي المثل السائر : شَتَّى تَوُوبُ الْحَلَبَةِ^١ . وأنشد في /
الشرح :

* سريعاً يهونُ الصعبُ عند أولي النُهي^٢ *

ولم أَقَيِدْ بِقَيَّتِهِ كَمَا أَحَبَ .

والثانية : أنَّ تقييده العامل بالتَّصَرُّف دالٌّ على أنَّ ما ليس بِمُتَصَرِّفٍ من
العوامل لا يتقدَّم عليه الحال ، فالفعلُ غيرُ المتصرف ، نحو : ما أحسنَ زيداً راكباً ،
وما أنصَرَ مستنصراً ، فلا يجوز هنا تقديمُ الحال أصلاً بمقتضى مفهوم الشرط ،
وكذلك : أحسن به راكباً . لا تقول : راكباً أحسنَ بزيدي ، والصفةُ غيرُ المتصرفَّة
أفعلُ التفضيل ، نحو : زيدٌ أكفى القومِ ناصراً ، وهو أَسْمَحُهُمْ ذَا يَسَارٍ ، فلا يجوزُ
هنا أيضاً التقديمُ . أمَّا فعل التعجَّب فلإلزام العرب له طريقةً واحدة حتى صار
كالمثل الذي لا يُغيَّرُ عما وُضِعَ عليه ، وأما أَفْعَلَ التفضيل فلضَعْفُهُ عن مشابهة
الفعل بكونه لا يرفع ظاهراً في الغالب ، ولا يُؤنَّثُ ، ولا يُشَنَّى ، ولا يُجْمَعُ فَلَمَّا
لم يَتَصَرَّفْ تَصَرَّفَ الفعل الذي تَضَمَّنَ حروفه ومعناه لم يتقدَّم الحال عليه ؛ ولأنَّ
أفْعَلَ التفضيل جارٍ مجرى فعل التعجَّب في أشياء كثيرة فلزمه حكمه ، لكنه قد
جاء تقدُّمُ الحال على أفْعَلَ التفضيل في موضع خاص يذكره الناظم على إثر هذا .
ثم أخذ في ذكر القسم الثاني من عوامل الحال فقال :

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حروفه مؤخراً لن يَعْمَلَا

كذلك ليت وكانَّ ونذر نحو : سعيدٌ مستقراً في هجر

يعني أنَّ العاملَ الذي ليس بفعلٍ ولا ما أشبه الفعل من العوامل التي ضُمِّنَتْ

(١) الأمثال لأبي عبيد ص ١٣٣ ، جمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، مجمع الأمثال ٣٥٨/١ .

(٢) تمامه : * إذا برجاء صادقٍ قبلوا اليأسا *

شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٣/١ ، وهو في منهج السالك ص ١٩٦ ، المساعد ٢٤/٢ .

حروفه بل هو ضُمَّنَ معنى الفعل خاصَّةً من غير تَصَمُّنٍ حروفه لا يعملُ في الحال مؤخراً عنه ، فتقدَّم الحالُ عليه ، بل يمتنعُ تقدُّمُ الحالِ عليه ، فلا يعمل فيه إلاَّ مؤخراً . ثم فسَّرَ هذا العامل المذكور فأتى له بأربعة أمثلة هي : اسمُ الإشارة ، وليت ، وكانَّ والمجرور - وفي معناه الظرف - فأماً ليتَ فتعمل في الحال بما فيها من معنى التمني ، فتقول : ليتك زائراً زيدٌ ، وليت زيدا ضاحكاً عمرو . وأماً كأنَّ فكذلك تعمل بما فيها من معنى التشبيه ، فتقول : كأنَّه مقاتلاً أسدٌ ، وكأنَّه مسرعاً ريحٌ ، وقال النابغة :

كأنَّه خارجاً من جنبِ صفحته سَقُودُ شَرِبِ نَسُوهُ عند مُفْتَادٍ^٢

وقال زهير :

كأنِّي وقد خَلَفْتُ تسعينَ حجةً خلعت بها عن مُنْكِبِي رِدَائِيَا^٣
لأنَّ (وقد خَلَفْتُ) جملةٌ حاليةٌ ، فالعامل فيها معنى كأن ، وأنشد الفارسي وغيره :

بَتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطْيِيَّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قد كانت فِرَاحاً يُبْوضُهَا^٤
فقوله : (قد كانت) حال من (قطا الحزن) والعامل معنى كأن . وأماً تلك

(١) سقطت (بما) من أ .

(٢) ديوانه ص ١٩ ، والشاهد في الخصائص ٢٧٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ ، المرتجل ص ١٦٢ ، خزنة الأدب ٥٢١/١ .

(٣) رواية البيت في ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٨٦ :

بدا لي أنِّي عشتُ تسعينَ حجةً تباعاً وعشرأ عشتُها وثمانيا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سبق من أجله لكن ثعلباً ذكر البيت بالرواية التي استشهد بها الشاطبي مسبقاً بقوله : «وروى الثوري [كذا]» .

(٤) التكملة ص ١٥٨ ، والبيت لعمرو بن أحرر الباهلي في شعره ص ١١٩ ، وهو في المعاني الكبير ٣١٣/١ ، شرح المفصل ١٠٢/٧ ، خزنة الأدب ٣١/٤ .

فكذلك أيضاً لأنَّ اسمَ الإشارة ضَمَّنَ معنى الإشارة ، فتقول : تلك هندٌ منطلقةٌ ،
 فمنطلقةٌ^١ حالٌ منتصبٌ بما في (تي) أو (تا) من معنى الإشارة ، ومنه في القرآن
 الكريم ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^٢ وقوله ﴿وَهَذَا بَعْليَ شَيْخاً﴾^٣ وهو
 كثير ، وسائر أسماء الإشارة تجري على هذا الحكم . ولما قال كَيْلَكَ وكَذَا وكَذَا
 دَلٌّ على أَنَّ العاملَ المعنويَّ المراد ليس مقتصرًا به على ما ذكره دون غيره ، وقد
 جاء مثل ذلك أشياء كثيرة في كلامهم ضَمَّنوها معنى الفعل وليس ذلك لها في
 القياس^٤ ، فَمِنْ ذَلِكَ لَعَلَّ فَإِنَّهَا مِثْلُ كَأَنَّ وَلَيْتَ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا :

• لعلك يوماً أَنْ تُلِمَّ مِلَّةٌ •

٢٣٠/ فَعَلَّقَ / الظرف بَلَعَلَّ ، إِذْ لَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِتِلْمٍ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : لعلك
 قائماً فَشِلَّ . ومنها الاستفهام في نحو قول الأعشى :

• يَا جَارِثَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ •

فجارة حالٌ من أَنْتَ ، العامل فيه [ما]^٥ بما فيها من معنى الاستفهام المراد به

(١) سقطت (فمنطلقة) من أ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٥٢ .

(٣) سورة هود آية ٧٢ .

(٤) في هامش الأصل ، (خ : بالقياس) . وفي س : (لها من باب القياس) .

(٥) لعروة بن الورد بيت يشبه صدره هذا ، وهو قوله :

أليس عظيمًا أَنْ تَلِمَّ مِلَّةٌ وليس علينا في الحقوق معولٌ

ديوانه ص ١٠٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٦٩/٣ . فإن كان الذي أورده الشاطبي

صدر بيت عروة فلا شاهد فيه على الرواية التي أوردت على ما سبق من أجله هنا .

(٦) ديوانه ص ١٥٣ ، وتعامه : • بانت لتحزننا عفاره •

وروايته فيه : (ما كنت جارة) ولا شاهد في هذه الرواية على ما سبق هنا من أجله . وهو في

الإيضاح ص ٢١٣ ، المقرب ١٦٥/١ ، المقاصد النحوية ٦٣٨/٣ ، خزنة الأدب ٥٧٨/١ .

(٧) تكملة يلثم بها الكلام من أ .

التعظيم أو التعجب ، أي أنت المُعْظَمَة في هذا الحال . ومنها اسم الجنس المراد به التعظيم ، نحو : أنت الرجل عِلْماً وديناً وَفَضْلاً ، أي أنت الكامل في هذه الحال . ومنها المُشَبَّه من الأعلام أو غيرها ، نحو : زيد زهير شعراً ، وحاتم جوداً ، والأسد شِدَّةً ، أي البالغ درجته في هذه الحال ، أو نحو ذلك . ومنها أُمّاً وذلك بما تعطيه من معنى الفعل ، نحو : أُمّاً عالماً فلا عِلْمَ له ، وما أشبه ذلك ، والتقدير : مهما ذكرته عالماً فلا عِلْمَ له . ومنها عند بعضهم - وإن لم يره ابن مالك - الأعلام التي تُعْطِي معنى المعروف أو المذكور نحو قولك : أنا زيدٌ شجاعاً ، وأنتَ زيدٌ حليماً تقديره : أنا المعروف في هذا الحال أو المذكور أو نحو ذلك ؛ ولذلك يَنْصِبُ الظرف ، ألا ترى الشاعر قال :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأخيَّانِ^٢

فهذه العوامل كلها ليست بأفعال ، ولا تَضَمَّنَتْ حروفها ، ولكنها عملت بما ضَمَّنَتْ من رائحة الفعل ، فلا يَتَقَدَّمُ عليها ما عملت فيه من الحال لضعفها عن تصرفها تصرفَ الأفعال . فإن قيل : فإذا كان يدخلُ له في كلامه كلُّ ما ضَمَّنَ معنى الفعل من الكلم فالحروف كلها من هذا القبيل ، فإنَّ العربَ وَضَعَتْها مواضعَ الأفعال ، فحروف النفي عِوَضٌ من أنفي ، وحروف الاستفهام عِوَضٌ من أَسْتَفْهِمُ ، وحروف العطف عِوَضٌ من أعطف ، وحروف الإضافة عِوَضٌ من أضيف ، وكذلك سائرُها . نصُّ على هذا الأئمة كابن السراج ، والفارسي وابن جني^٣ ، وغيرهم ، وإذا كان كذلك فيقتضي أن يُقالَ : أزيدُ أبوك قائماً ؟ بمعنى : أَسْتَفْهِمُ عنه في هذا الحال ، وكذلك ، ما زيدُ أخوك راكباً بمعنى أنفيه راكباً ،

(١) من أمثلة سيويه في كتابه ٣٨٤/١ .

(٢) لأبي المنهال - لعله من آل المهلب - ، وينسب إلى سالم بن داره ، وهو في كتاب الشعر

٥٠/١ ، الخصائص ٢٧٠/٣ ، معنى اللبيب ص ٥٦٨ ، ٦٦٨ ، شرح أبياته ٢١٨/٦ .

(٣) انظر الخصائص ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ .

وَأَنْ يَجُوزَ أَيْضاً : زَيْدٌ أَخَوَكَ وَعَمَرُوْهُ مُحْتَرَمًا ، بِمَعْنَى أَعْطَفَهُ مُحْتَرَمًا^١ ، أَوْ مَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ اتِّفَاقًا فَكَيْفَ يَطْلُقُ الْقَوْلُ فِي أَنَّ مَا ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْحُرُوفَ لَمْ تُضْمَنَّ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ عَلَى حَدِّ مَا ضَمَّنْتَهُ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَنَحْوَهُمَا ، وَإِنَّمَا عَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْحُرُوفَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ جُعِلَتْ عَوَضًا مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَنَائِبَةً عَنْهَا لَا أَنَّهَا ضُمِّنَتْ مَعَانِيَهَا ، وَفَرَّقَ بَيْنَ تَضْمِينِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَالتَّعْوِيزِ عَنْهُ . أَمَّا التَّضْمِينُ فَهُوَ طَارِئٌ عَلَى الْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، حَادِثٌ بَعْدَ التَّرْكِيبِ . وَأَمَّا التَّعْوِيزُ - هُنَا - فَهُوَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، لَا مِثْلَ تَعْوِيزِ (مَا) عَنْ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ :

* أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *^٢

فَإِنَّ هَذَا عَارِضٌ أَيْضًا بَعْدَ التَّرْكِيبِ ، وَتَعْوِيزٌ مَا مِثْلًا عَنْ أَنْفِي أَصْلِيٍّ قَبْلَ التَّرْكِيبِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي الْحُرُوفِ قَدْ اسْتَهْلَكَ جُمْلَةً كَمَا اسْتَهْلَكَ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي يَزِيدَ ، وَيَشْكُرُ وَأَحْمَدُ الَّتِي / هِيَ أَعْلَامٌ ، وَمَعْنَى الْفِعْلِ فِي كَانَ ، وَلَيْتَ لَمْ يُسْتَهْلَكْ بَلْ لُحِظَ وَاعْتَبِرَ . وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمُضْمَنَةَ لَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْأَصِيلُ بَلْ هُوَ زَائِدٌ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ عَنْهُ بِضُمِّنَ الَّذِي هُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ لَجَعَلَ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ ، وَلَمْ يَقُلْ عَوَّضَ عَنِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ التَّعْوِيزَ أَتَمُّ مِنَ التَّضْمِينِ عِنْدَهُمْ . فَالْحَاصِلُ أَنَّ لَفْظَ (ضُمِّنَ) أَحْرَزَ أَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ هُنَا لَيْسَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي فِي الْحُرُوفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْنَى طَارِئٌ ، فَتَأَمَّلْهُ . وَقَدْ بَيَّنَّ هَذَا الْمَعْنَى ابْنُ جَنِّي فِي كِتَابِ التَّعَاقُبِ .

(١) فِي الْأَصْلِ (مُحْتَرَمًا) ، وَفِي أ : (مُحْتَرَفًا) بِالْفَاءِ . فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَمَا أَثْبَتَ مِنْ س .

(٢) وَرَدَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي قَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ السَّلْمِيِّ :

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

دِيَوَانُهُ ص ١٢٨ ، وَقَدْ مَضَى الْبَيْتُ فِي بَابِ كَانَ وَانْظُرْ ص ٢٤٤ .

ثم أتى بالمثال الرابع وهو المجرور ، فقال : «وَنَذَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ»
فَقَدَّمَ فِيهِ أَوَّلًا أَنَّ مَا ضُمِّنَ مِنَ الْعَوَامِلِ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ
مَعْمُولُهُ - وَهُوَ الْحَالُ - وَكَانَ ذَلِكَ لَازِمًا فِي الْأَمْثَلِ الثَّلَاثَةِ لَا فِي الرَّابِعِ ، فَبَيَّنَ
الآن فِي الرَّابِعِ أَنَّ ذَلِكَ الْحَكَمَ غَالِبٌ فِيهِ لَا لَازِمٌ ؛ فَقَدْ نُقِلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَقْدِيمُ
الْحَالِ عَلَيْهِ لَكِنْ نَادِرًا ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ : «وَنَذَرَ نَحْوُ كَذَا» وَتَمَثَّلَهُ مُشْعِرٌ بِشَرْطٍ فِي
هَذَا التَّقْدِيمِ مُعْتَبَرٌ ، وَهُوَ كَوْنُ الْحَالِ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْعَامِلِ وَصَاحِبِ الْحَالِ كَمَا فِي
قَوْلِهِ : زَيْدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ ، فَمُسْتَقَرًّا عَامِلُهُ الْمَجْرُورُ ، وَصَاحِبُهُ زَيْدٌ هَذَا الظَّاهِرُ
إِمَّا حَقِيقَةً وَإِمَّا مَجَازًا ، فَلَوْ قَدِمَتِ الْحَالُ عَلَيْهِمَا مَعًا فَقُلْتُ : مُسْتَقَرًّا زَيْدٌ فِي هَجْرٍ
لَكَانَ مُمْنَعًا ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ . أَمَّا مَا كَانَ كَالْمَثَالِ فَقَدْ وَجِدَ فِي
كَلَامِهِمْ حَسْبَمَا يَذْكُرُ ، فَأَمَّا تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِمَا مَعًا فَلَمْ يَذْكُرُوا خِلَافًا فِي مَنْعِهِ
وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ وَحْدَهُ فَفِيهِ خِلَافٌ ، فَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْجُمْهُورُ الْمَنْعُ إِلَّا
فِي الشَّعْرِ ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْمَجْرُورَ - فِي مَعْنَاهُ الظَّرْفَ - لَيْسَ مِنَ الْعَوَامِلِ الْقَوِيَّةِ
فَلَمْ يَقَوْ أَنَّ يَتَصَرَّفَ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفَهَا ، وَعَمَلُهُ فِي الْحَالِ إِنَّمَا كَانَ لِشَبِّهِ الْحَالِ
بِالظَّرْفِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ . وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ لَا يَقْوَى عَلَى التَّصَرُّفِ
بِتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ كَمَا قَدْ يَقْوَى عَلَى تَقْدِيمِ الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّهَ لَا يَقْوَى قُوَّةَ مَا شَبَّهَ
بِهِ . وَأَيْضًا فَالسَّمَاعُ فِي ذَلِكَ نَادِرٌ ، وَمَحْتَمَلٌ لِلتَّأْوِيلِ . وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى جَوَازِ
ذَلِكَ بِإِطْلَاقٍ^٢ ، وَحُجَّتُهُ مَا جَاءَ فِي السَّمَاعِ مِنْ ذَلِكَ كَقِرَاءَةِ عِيسَى بْنِ عَمْرٍ
﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^٣ بِنَصْبِ مَطْوِيَاتٍ عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ لَيْسَ إِلَّا
الْمَجْرُورُ . وَقَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، وَالْعَامِلُ السَّمَاوَاتُ بِمَا

(١) الْكِتَابُ ١٢٤/٢ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥٩/٢ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٤٤-٢٥٠ .

(٢) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٤٤/٢ «وَأَجَازَهُ الْأَخْفَشُ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ الْمَبْدَأِ عَلَى الْحَالِ . . . » ، وَانْظُرْ
مِنْهُجَ الْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ ص ٢١٢ .

(٣) سُورَةُ الزَّمَرِ آيَةُ ٦٧ فِي قِرَاءَةِ عِيسَى بْنِ عَمْرٍ بِنَصْبِ (مَطْوِيَاتٍ) ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٧/٤٤٠ .

فيها من معنى السُّمُو تكلفٌ . وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال :
نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة^١ ، بنصب متوارياً ، والعامل قوله
(بمكة) . وأنشدوا للناطقة الذبياني :

رَهْطُ ابْنِ كُوَيزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْعَةَ ابْنِ حُذَارٍ^٢
فمحقبي حال العامل فيه قوله (فيهم) ، ولما كان هذا المسموع لا يبلغ أن يطلق
القياس عليه إطلاقاً أخبر أن مثل هذا نادرٌ ، وكأنه تَوَسَّطَ بين المذهبين فلم يَطْرَحِ
السماع جملةً ، ولم يطلق القياس البتة . والشائع في المسألة / أن تقول : زيدٌ في
هجر مستقرّاً ، وزيد عندك مستقرّاً ، ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^٣ وهي قراءةٌ غير نافعٍ من السبعة^٤ ، وحكى
سيبويه : أتكلّم بهذا وأنت هنا قاعداً ؟ وأنشد أيضاً :

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفِرْعَاهَا فَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْدُولًا^٥

وهجر : اسم موضع وهو المذكور في قولهم : كمبضع تمرٍ إلى هجر^٦ .
ثم قال :

-
- (١) الحديث في الموطأ ، كتاب الطهارة ٦٢/١ ، وصحيح الإمام مسلم بشرح النووي ٣٢٠/٦ .
 - (٢) ديوانه ص ٥٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٩ ، توضيح المقاصد ١٥٨/٢ ، المقاصد
النحوية ١٧٠/٣ .
 - (٣) سورة الأعراف آية ٣٢ .
 - (٤) قرأ نافع (خالصةً) بالرفع / السبعة ص ٢٨٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٦١/١ .
 - (٥) الكتاب ٩٢/٢ .
 - (٦) الكتاب ٩٢/٢ ، ولم أقف للبيت على نسبه .
 - (٧) في اللسان (بضع) . «أبضع الشيء واستبضعه جعله بضاعته ، وفي المثل كمستبضع التمر»
والمثل - كما ذكر ابن منظور - في الأمثال لأبي عبيد ص ٢٩٢ ، جمهرة الأمثال ١٥٣/٢ ،
مجمع الأمثال ١٥٢/٢ .

وَنَحْوُ زَيْدٍ مَفْرُداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مَعَاناً مُسْتَجَازاً لَمْ يَهِنِ

هذه المسألة مستثناة أيضاً من الحكم المتقدم في العامل غير المتصرف ، وهو منع تقديم الحال عليه ، فأتى هنا بِحُكْمٍ في أَفْعَلَ التفضيل مخالف لما تَقَرَّرَ فيه ، فيعني أَنَّ أَفْعَلَ التفضيل إذا تَوَسَّطَ بين حالين كهذا المثال الذي أتى به ، وهو : زَيْدٌ مَفْرُداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مَعَاناً ، فهو جائزٌ مُغْتَفَرٌ فيه تقديمُ الحال ، لم يَضَعُفْ الكلامُ لأجل التقديم ولم يمنع ، كما ضَعُفَ ومنع فيما إذا لم يكن أَفْعَلَ التفضيل إلا ناصباً حالاً واحداً . وقد تقدَّمَ شرحه ، وأتى بالمثال مُشْعِراً بالوجه الذي يتوسَّطُ معه أَفْعَلَ التفضيل بين الحالين ، وهو أن يَأْتِيَ للتفضيل شيء في حالٍ على شيء في تلك الحال أو في حال آخر . وقد يكون التفضيل لشيء على نفسه لكن في حالين ، فمثاله من تفضيل شيء في حال على شيء آخر في حال آخر هو مثال الناظم ، فَفَضَّلَ زَيْداً في حال الأفراد على عَمْرٍو في حال الإعانة ، ومثاله من تفضيل شيء في حالٍ على شيء آخر في ذلك الحال : مررت برجلٍ خيرٍ ما يكون خيرٍ منك ما تكون ، ومررت برجلٍ أُنْخِبتَ ما يكون أُنْخِبتَ منك أُنْخِبتَ ما تكون . ومثاله من تفضيل شيء في حال على نفسه في حال آخر : هذا بُسْراً أَطيبُ منه رُطباً ، وهذا زيباً أَفْضَلُ منه عنباً ، وما أشبه ذلك . ومعنى مثال الناظم أَنَّ زَيْداً يُفْضَلُ نَفْعُهُ إذا كان منفرداً على نفع عَمْرٍو إذا كان معاناً غير منفرد . وهذا يُفْضَلُ طيبُهُ بُسْراً على طيبه رُطباً ، وكذلك سائر المثل . قال ابن خروف : انتصب بُسْراً عند سيبويه على الحال من الضمير في أَطيبَ ، وانتصب رُطباً على الحال - أيضاً - من الضمير المجرور في منه ^٣ ، والعامل فيهما أَطيبُ بما تَضَمَّنَه من معنى المفاضلة بين شيئين ، كَأَنَّهُ قال : هذا في حال كونه بُسْراً أَطيبُ منه في حال كونه رُطباً ، يريد أن يُفْضَلَ

(١) المثالان من أمثلة سيبويه في كتابه ٤٠٠/١ ، وانظر المقتضب ٢٥٠/٣ .

(٢) المثال في الكتاب ٤٠٠/١ ، وانظر المقتضب ٢٥١/٣ .

(٣) في الأصل ، وس : (من) .

البُسْرَ على الرُّطْبِ . قال : فأطيبُ نابَ منابَ عاملين ؛ لأنَّ التقديرَ : يزيدُ طيبُهُ في حال كونه بُسْرًا على طيبه في كونه رُطْبًا . وأشار بهذا إلى التَّمَر . والمعنى بُسْرُهُ أَطيبُ من رُطْبِهِ ، فعلى ما قال ابنُ خروف جرى الناظم ، ولم يجعل العاملَ في الحال كان مضمرّةً كما زعم السيرافي^١ ، ومن ذهب مذهبه ، لأنَّ التقدير عند سيبويه : هذا إذا كان بُسْرًا أَطيبُ منه إذا كان رُطْبًا . قال سيبويه : «وإنما قال الناس منصوباً على / إضمار (إذ كان) فيما يُستَقْبَلُ ، (وإذا كان) فيما مضى ؛ لأنَّ هذا لما كان [ذا]^٢ معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان أو إذ كان»^٣ . وبهذا الكلام تعلق السيرافي فجعل بسراً وتمراً حالين من المشار إليه في زمانين والعامل في الحال كان ، وكانَ ما قال يظهر من كلام سيبويه ، ولكنَّ الناظم عدل عنه إلى ما قال ابنُ خروف ، وهو مذهب طائفة كآبن كيسان ، والفارسي ، وابن جني^٤ ، وغيرهم . وضَعَفَ مذهب السيرافي ومن قال بقوله لما فيه إذا أضمرت (كان) من تكلفِ إضمار ستة أشياء لا حاجةَ إليها ، وهي : إذا أو إذ في الموضعين ، وكان وضميرها المرفوع في الموضعين أيضاً ، ولأنَّ أفعَلَ في هذا الباب هي أفعَل في قول الله تعالى ﴿هُمُ لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾^٥ في أنَّ القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلّقين ، فكما اتَّخَذَ هنا المتعلّق به كذلك يَتَّخِذُ في الأمثلة المذكورة ، وأيضاً على تسليم الإضمار يلزم إضمار أفعَل في إذ وإذا ؛ لأنه لا بُدَّ منه لهما فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما قرَّ منه . هذه الأدلة مما استدلَّ بها المؤلف

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٩/٢ .

(٢) كملة يلتئم بها الكلام من الكتاب .

(٣) الكتاب ٤٠٠/١ ، وسقط (إذ كان) الثانية من طبعة الأستاذ عبد السلام هارون ، وهي في

مصورة بيروت - عن طبعة بولاق - ٢٣٣/١ . وفي أ : (إذا كان فيما مضى) ، وفي الكتاب :

(وإنما قال الناس : هذا منصوب) .

(٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٧/١ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٦٧ .

في الشرح^١ ، وأصلها لابن خروف وتأوّل كلام سيبويه المتقدم ذكره بأن ما قاله تفسير معنى الكلام لا تقدير للعامل ، وإنما العامل أفعّل .

وقوله : (لم يهن) معناه لم يضعف ، وهو من : وهن الشيء يهن إذا ضعف ووهنته أنا ووهنته وأصله يوهن فاعلٌ بحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة .

وفي هذا الموضع سؤال ، وهو أن شرح كلام الناظم جرى على أن مراده في قوله : (ونحو زيد مفرداً) إلى قوله : (مستجاز لم يهن) أراد به أن أفعّل التفضيل هو العامل في الحال مع التقديم ، وليس في كلامه نصٌّ على ذلك ؛ إذ غاية ما قال : إن هذا المثال وما كان مثله مستجاز عند العرب غير ضعيف ، وليس فيه أن العامل هو أفعّل أو غيره ، لا تعيين في كلامه لشيء من ذلك .

والجواب عنه : أن الناظم وإن لم يذكر ذلك نصّاً قد أشار إليه بما هو مبين لمقصوده ، وذلك أن كلامه في هذا الفصل في تقديم الحال على عامله ، وما يجوز من ذلك ، وما يمتنع ، قدّم أن الذي يتقدم عليه الحال من العوامل هو المتصرف من الأفعال ، وما أشبهها ، فخرج أفعّل التفضيل عن جواز تقديم الحال عليه حسب ما وقع في تفسيره ، ثم استثنى من ذلك صورة هي هذه مُنبهاً عليها بقوله : (مستجاز لم يهن) ، أي : لم يضعف كما ضعف تقديم الحال على أفعّل التفضيل إذا لم يتكرّر الحال ، وكما ضعف تقديم الحال على عاملها المجرور في قولهم : زيد مستقراً في هجر ، فحصل بهذا المساق ، وهذا الاقتران أن المستجاز هنا هو التقديم على العامل غير المتصرف الذي هو أفعّل التفضيل المذكور في مثاله ، لا (كان) مضمرّة ، ولا غير ذلك ، إذ لا يستقيم فهمه على اعتبار غير أفعّل في العمل وهو الظاهر . والله أعلم . / ثم قال :

/٢٣٤/

والحال قد تجيء ذا تعدّد لمفرد فاعلم وغير مفرد

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني / ٣٧-٣٨ .

لما كان الحال خبيراً من الأخبار ، وكان الخبر يَتَّحِدُ تارةً ، نحو : زيدٌ قائمٌ^١ ،
وَيَتَعَدَّدُ أخرى ، نحو : زيدٌ ناظمٌ ناثرٌ ، وعالمٌ شاعرٌ - كان الحالُ كذلك أيضاً ،
فيجوزُ أَنْ يَتَعَدَّدَ كما كان ذلك في الخبر ، فتقول : لقيتُ زيداً راكباً مُصاحِباً زيداً
مُفارقاً عمراً ، كما تقول : زيدٌ راكبٌ مصاحبٌ عمراً مفارقٌ بكرةً ، وكما تقول في
النعته : رأيتُ رجلاً راكباً مصاحباً زيداً مفارقاً عمراً ، وذلك سائغٌ من جهة
اللفظ والمعنى ، فأخبر الناظم بهذا الحكم وأنَّ الحالَ قد يأتي متعديداً كان صاحبه
مفرداً أو غير مفرد بل مُتَعَدِّداً أيضاً فلا محذور فيه ، وهو تنكيته على رأى من منعَ
ذلك كابن عصفور ؛ إذ زَعَمَ أَنَّ عاملاً واحداً لا يَنْصِبُ أكثرَ من حالٍ واحدٍ
لصاحبٍ واحدٍ قياساً على الظرف ، قال : كما لا يجوزُ أَنْ يقالَ : قمتُ يومَ
الخميسِ يومَ الجمعةِ كذلك لا يقال : جاء زيدٌ ضاحكاً مسرعاً ، واستثنى من
ذلك الحال المنصوب بأفعل التفضيل الذي تقدَّم ذكره^٢ . وما قاله ابن عصفور غيرُ
صحيح للفرق بين المسألتين ، إذ وقوعُ قيامٍ واحدٍ في يومِ الخميسِ ويومِ الجمعةِ ،
محالٌ ، ومجيءُ زيدٍ في حالِ ضَجَلٍ وحالِ إِسْرَاعٍ ممكنٌ غيرُ محالٍ ، فما أبعدَ ما
بين الموضعين ، وإنَّما نظيرُ مسألته : جاء زيدٌ راكباً راجلاً ، أو مسرعاً مُبْطِئاً أو
رأيتُه سائراً قاعداً^٣ ، وما أشبه ذلك ، هذا هو الذي لا يمكن وجوده إن لم يحمل
على وجهٍ يَصِحُّ ولو بمجاز ، وإذ ذاك لا يكون الامتناعُ من جهة العامل بل من
جهة المعنى . وأمَّا الظرفان فلهما حكمٌ آخرٌ غيرُ حكمِ الحال . وقوله : «لمفرد
وغير مفرد» أمّا مجيئه لمفرد فهو الذي فرغ منه ، وأمّا مجيئه لغير مفرد بل لمتعدد
فيتصور ذلك على نحوين :

- (١) سقطت (قائمٌ) من أ .
- (٢) انظر المقرب ١٥٥/١ ، وفي توضيح المقاصد ١٦٠/٢ «خلافاً لابن عصفور في منعه تعدد
الحال . . . ونقل المنع عن الفارسي وجماعة» .
- (٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٤٥/١ ، فاعتماد الشاطبي عليه في هذه المسألة
بين .

أحدهما : أن يكون الحالان أو الأحوال مجتمعة في اللفظ بشئية ، أو جمع إن وجد لذلك موجب .

والثاني : أن تكون مفرقة إن لم يَخْصُل موجب الاجتماع . فأمّا الأول فقد يَتَّفِقُ فيه أن يكون العاملُ واحداً وعمله عملاً واحداً ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌ مسرعين ، ومنه قول الله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾^١ وقوله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾^٢ ومنه قولهم : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتِعَيْنِ^٣ ، على جعل الفصيل معرفة . وقد يكون العامل واحداً وعمله مختلفاً ، نحو : لقيت زيدا مسرعين ، وضاربَ زيدَ عمراً راكبين ، ومنه قول امرئ القيس :

خرجتُ بها نَمشي تَجُرُّ وراءنا على أثَرِنَا ذيلُ مِرْطٍ مُرَحِّلٍ^٤

فقوله (نمشي) حالٌ من التاء في خَرَجْتُ ، والهاء في (بها) . وقول عنتره :

متى ما تلقني فردّين تَرْجُفُ روائِفُ أَلَيْتِيكَ وتُسْتَطَارَا^٥

ففردّين حالٌ من الضميرين المتصلين بتَلَقَّ . وقد يكون العامل متعدداً والعمل

(١) سورة ابراهيم آية ٣٣ .

(٢) سورة النحل آية ١٢ .

(٣) من أمثلة الكتاب ٨٢/٢ .

(٤) ديوانه ص ١٤ ، وروايته : «نمشي» بالتاء ، شرح القصائد السبع ص ٥٣ ، شرح القصائد التسع ١٣٣/١ ، وروايتهما «أمشي» ، وأشار محقق الديوان ص ٣٧٠ إلى أنها أيضاً رواية السكري ، والطوسي ، وأبي سعيد الضرير ، وأبي زيد القرشي ، والزوزني ، ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين على ما سبق من أجله هنا . وقد استشهد بالبيت على الرواية المذكورة هنا ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧/١ ، وهو مأخذ الشاطبي .

(٥) ديوانه ص ٢٣٤ ، وهو في : ليس في كلام العرب ص ٢٦٧ ، المسائل البصريات ٧٨٢/٢ ، ٨٠٣ ، أمالي ابن الشجري ١٩/١ ، شرح المفصل ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٢ ، المقاصد النحوية ١٧٤/٣ ، التصريح ٢٩٤/٢ ، خزنة الأدب ٣٥٩/٣ .

مُتَّحِدًا ، نحو : جاءني زيدٌ وأتاك أخوه^١ مسرعين ، وذهب بكرٌ وانطلق رجُلٌ آخرُ مبادِرَيْن^٢ ، وما أشبه ذلك ، وقد يكون العامل متعدداً^٣ وعمله مختلفاً نحو : هذا زيدٌ مع عمرو مارَّين ، ورأيت زيدا مع امرأة ماشيَّين ، وما أشبه ذلك . وأما الثاني وهو تفريق الحالين أو الأحوال / فقد يَتَّفِقُ - أيضاً - إعرابُ صاحبي الحالين ، نحو أَقْبَلَ زيدٌ وهندٌ محبوبَةٌ مُحَبَّبًا ، وجاء زيدٌ والعمرانُ باكيَّين ضاحِكًا . وقد يختلفُ الإعرابُ ، نحو : لقيتُ زيدا مصعبداً مُنَحْدِراً . ومنه بيت امرئ القيس :

* خرجتُ بها نَمْشي تَجُرُّ وراءنا *

فَتَجُرُّ حَالٌ من الهاء في (بها) ونمشي حال من الضميرين معاً . وقال عمرو بن كلثوم :

وإنَّا سوف تُدْرِكُنَا المنايا مُقَدَّرَةٌ لنا ومُقَدَّرِينَا^٤
فمقدرة حال من المنايا ، ومقدَّرين حال من الضمير المنصوب في تدركنا . وأنشد في الشرح :

عهدتُ سعادَ ذاتِ هوى مُعْنَى فزدتِ وعاد سلواناً هواها^٥
ولا أحفظُ في هذا القسم تعدد العوامل ، وإنما جاء مع اتحاده . والله أعلم .

(١) الواو والهاء مطموسان في مصورة الأصل لوقوع الكلمة في كلام مستدرِك في أواخر الطرف الأيسر من الأصل .

(٢) الراء من (آخر) و(مبادرين) مطموستان في مصورة الأصل لما سبق .

(٣) الدالان والتونين مطموسات في مصورة الأصل لما سبق .

(٤) شرح القصائد السبع ص ٣٧٤ ، شرح القصائد التسع ٦١٧/٢ ، شرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان ص ٤٧ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٦/١ ، ولم أقف للبيت على نسبة وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٣ ، معنى اللبيب ص ٧٣٤ ، التصريح ١٨٦/١ . وفي أ : ذات هدى ، بالدال . تحريف .

وقوله (فاعلم) جملة اعتراضية تفيد تأكيد النظر في هذه المسألة وتحصيلها ،
وأنها مما لا ينبغي أن يُغفل ؛ إذ تعدّد الحال مع اتحاد صاحبه قد أنكره منكراً فإياك
أن تنكره ، فإن الإقرار به هو الصواب .

وعاملُ الحالِ بها قد أكّداً في نحو: لا تَعَثُ في الأرض مُفسِداً
وإنْ تُوكِّدْ جملةً فمضمراً عاملُها ، ولَفْظُهَا يُؤَخِّرُ

هذا فصلُ الحالِ المؤكّدة ، فإنّ الحالَ على ضربين : مبيّنة ، ومؤكّدة . فالمبيّنة
هي الأصل فتكلّم عليها بحكم الإطلاق ، ثم خصّ الكلام على المؤكّدة ، وأنما
بيّن الناظم هنا ما يؤكّد بها ، وهو العاملُ فيها أو الجملة الواقعة قبلها ، فدلّ
ذلك من كلامه على أنّها تأتي للتوكيد ، ثم إنّ توكيدها حسَبَ ما قرّرَ على
وجهين : أحدهما : أن تكون مؤكّدة للعامل فيها ، وهو قوله : (وعامل الحال
بها قد أكّداً) يعني أنّ الحال تُعطي من المعنى ما يعطيه العاملُ فيها لكن أُتيَ
بها توكيداً على حدّ ما يؤكّد المفرد بالمفرد ، والجملة بالجملة ، بل كما يؤكّد
الفعل بمصدره . ومثّل ذلك بقوله : (لا تَعَثُ في الأرض مُفسِداً) فإنّ مفسداً
حالٌ مؤكّدة لمعنى : لا تَعَثُ ، لأنّ معناه : لا تفسد ، تقول : عَثَا يَعْثُو ،
وعَثِي يَعْثِي عَثْواً في الأول ، وعَثَاً في الثاني . وعلى اللغة الثانية جاءت الآية
الكريمة ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^١ . ومثال الناظم يَحْتَمِلُ الضَّبْطَيْنِ
على اللغتين . وعلى الجملة فالحالُ المؤكّدة لعاملها لما كانت مؤكّدة لمعناه
ثارة تأتي موافقةً في اللفظ والمعنى ، وتارة تأتي موافقةً له في المعنى خاصة .
فأمّا الموافقة في المعنى فقط فهو المُمثّلُ به ، وكأنه أشار إلى الآية الكريمة
﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^٢ ومنه أيضاً قوله ﴿ثُمَّ وَلِيْتُم مَّدِينِينَ﴾^٣

(١) سورة البقرة آية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ .

(٣) سورة التوبة آية ٢٥ .

وقوله ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾^١ وقوله ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾^٢ ومنه ما أنشده سيويوهُ لأُمَيَّةُ بنُ أَبِي الصَّلْتِ :
 سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجَرٍ بَرِيئاً مَا تَغْنَثُكَ الذُّمُومُ^٣
 فَسَّرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ عَلَى مَعْنَى : بَرَاءَتِكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجَرٍ . وَأَمَّا الْمَوَافَقَةُ فِيهِمَا فَكَقُولُهُ :

قُمْ قَائِماً قَمِ قَائِماً إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً
 وَيُنْشَدُ أَيْضاً :

قَمِ قَائِماً قَمِ قَائِماً صَادَفْتَ عَبْدًا نَائِماً
 وَأُنْشَدُ فِي الشَّرْحِ :

أَصْحَ مُصَيِّحًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمِ تَوْقِيَّ / خَلَطَ الْجِدَّ بِاللَّعِبِ^٤ / ٢٣٦/

(١) سورة مريم آية ٣٣ .

(٢) سورة النمل آية ١٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٥ ، شرح أبياته لابن السيرا في ١/٣٠٥ ، والبيت في ديوان أُمَيَّة ص ٤٨٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٤ ، المقاصد النحوية ٣/١٨٣ . وفي الأصل وأ : (تَغْنَثُكَ الزُّمُومُ) ، بالناء في الكلمة الأولى ، والزاي في الثانية . تحريف صوابه من س والمصادر السالفة .
 (٤) أمالي ابن الشجري ١/١٦٤ ، وفي تخليص الشواهد وتلخيص القوائد لابن هشام ص ٣١٤ : «وقد حَرَّفَ ابن الشجري هذا الرجز فأنشده :

قَمِ قَائِماً قَمِ قَائِماً إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

وَأَمَّا : (قَمِ قَائِماً) صدر رَجَزٌ آخرٌ . ونقل كلامه البغدادي في الخزوانة ٤/٧٧ ، وانظر المقاصد النحوية ٢/١٦١ . والرواية الثانية التي أوردها الشاطبي في أمالي ابن الشجري ١/٣٤٧ ، وانظر الخصائص ٣/١٠٣ ، الصاحبى ص ٣٩٤ ، وعزاه ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٥٦ إلى امرأة من العرب ، وانظر المقاصد النحوية ٣/١٨٤ ، وجمع الهوامع ٥/٢٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٥٧ ، ولم أقف للبيت على نسبة ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥ ، المساعد ٢/٤١ ، المقاصد النحوية ٣/١٨٥ ، التصريح ١/٣٨٧ .

وهذا الضرب قليل بخلاف الموافقة في المعنى فقط ، فإن ذلك كثير ؛ لأنَّ العرب تتحاشى في أكثر كلامها عن التكرار اللفظي ، ولكن قد جاء في القرآن الكريم ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^١ ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾^٢ ، ولأجل قِلَّةِ هذا القسم لم يُمثَّل به الناظم ، وإنما مثَّل بالأول ؛ لأنَّه البابُ الغالبُ ، وترك التمثيل بالآخر ؛ لأنَّه ليس في درجته ، ولكنه في المعنى لاحقٌ بالأول . ويمكن أن يكون أتى بالمثال تقييداً لما تقدَّم من إطلاقِ الحكم حتى يكون قاصداً لإخراج نحو : قم قائماً ؛ لأنَّه عنده غيرُ مقيسٍ ، فلا يجوز على هذا التنزيل أن تقول : خرجتُ خارجاً ، ولا ضربتُ زيداً ضارباً ، ولا ما أشبه ذلك . وهو خلاف ما يظهر منه في التسهيل^٣ . وقد نصَّ في الشرح أنَّه قليلٌ ، فلذلك احتَمَلَ هذا التمثيل البيان ، واحتَمَلَ التخصيصَ والتقييد . وتوجيه كل واحد من الوجهين ظاهرٌ ، فإنَّ الجميعَ مُستندٌ إلى السماع ، فيمكنُ أن يقول بالقياس لمجيئه في الكلام ، وإن كان قليلاً كعادته ، في أمثال ذلك ، ويمكن أن يقول بوقفه على السماع لِقِلَّةِ استعماله وضعفِ قياسه .

والثاني من وجهي الحال المؤكدة : أن تقع مؤكدةً لمعنى جُمْلَةٍ ليس واحدٌ من جزئيهما صالح للعمل في الحال ، ولا يكون ذلك إلاَّ وهما اسمان جامدان ، وذلك قوله : (وان تؤكّد جملة) يريد : ليس فيها ما يصلح للعمل ، ويُعَيَّنُ هذا المقصدُ أنَّه لو كان واحدٌ من جزئيهما صالحاً للعمل لكانت الحالُ مؤكدةً له ،

(١) سورة النساء آية ٧٩ .

(٢) سورة النحل آية ١٢ بنصب «النجوم» و«مسخرات» ، وروى حفص عن عاصم رفعهما ، وهي قراءة عبدالله بن عامر ، والنصب قراءة سائر السبعة ، ورواية أبي بكر عن عاصم . السبعة ص ٣٧٠ ، وانظر حجة القراءات ص ٣٨٦ .

(٣) التسهيل ص ١١٢ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٥٤/١ .

ودخلتَ في قوله أولاً (وعامل الحال بها قد أُكِّدًا) ولذلك جعلَ هنا العاملَ مضمرًا ، فلو كان ثمَّ ما يصلُحُ للعمل لم يَحْتَجْ إلى تقديره ، ومراده أنَّ الحالَ قد تَوَكَّدَ معنى الجملة ، فإن أردتَ ذلك - ولا بد من عامل في الحال - فأضمر لها عاملاً ، إذ المنصوبُ مفتَقَرٌ إلى ناصبٍ ، أمَّا التوكيدُ بها ، فنحو : قولك : هو الحقُّ بَيِّنًا ، وهو زيدٌ معروفًا ، وأنا زيدٌ معلومُ المرتبة ، وما أشبه ذلك مما يكونُ فيه المبتدأ والخبرُ معرفتين ؛ لأنَّ مقصودك أنَّ تُخْبِرَ عن المذكور باسمه المعروف به مَنْ كان يجهله ، أو ظُنَّ أنَّه يجهله ثم أتيتَ بالحال تَوَكَّدَ أنَّ المذكورَ زيدٌ وتَحَقَّقَهُ ، وكأنَّكَ إنما أردتَ بقولك : هو زيدٌ أنَّه هو المعروف بالمعلومِ الخبرِ والقِصَّةِ فأكَّدْتَ ذلك المعنى بالحال . وعلى هذا لا يجوزُ أنْ تذكرَ بعدَ هذه الجملة من الأحوال إلَّا ما يعطيه قَصْدُ الجملة أولاً من اليقين ، نحو ما مثَّلَ به ، وأنشد سيبويه لسالم بن دارة :

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا له نَسَبِي وهل بدارةٍ يا للناسِ من عارٍ^٢
أو الفخر بصفةٍ يفخر بها ، نحو : أنا زيدٌ شجاعاً ، وأنا عبدُ الله كريماً . ومنه ما أنشده ابنُ خروف من قول الشاعر :

فإني اللبثُ مرهوباً حِمَاهُ وعِيدي زاجرٌ دونَ افتراسي^٣
وقول الآخر :

-
- (١) في أ : فأكد عند ذلك .
(٢) الكتاب ٧٩/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٧/١ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/٢ ، شرح المفصل ٦٤/٢ ، شرح الألفية لابن الناطم ص ٣٣٥ ، توضيح المقاصد النحوية ١٨٦/٣ ، خزنة الأدب ٥٥٧/١ ، ودارة : أم الشاعر ، وقيل جَدَّه ، وعليه رواية البيت : له نسبي ، والرواية المشهورة (بها نسبي) على الأول .
(٣) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٣٩/١ ، ٥٥ من غير نسبة .

وقد علمت عرسي مُنيكةً أنني أنا اللئثُ مَعْدِيًّا عليه وعادياً

أو التعظيم ، نحو : هو زيدٌ عظيماً في قومه ، وأنا زيدٌ جليلاً مَهيباً . أو التحقير ، نحو : أنا عبدك فقيراً إلى رحمتك / وأنا عبدالله آكلًا كما يأكلُ العبدُ . أو /٢٣٧/ التهديد والوعيد وقد يكون منه قول الشاعر :

فإني اللئثُ مرهوباً حِمَاهُ وعيدي زاجرٌ دونَ افتراسي

وهو أظهر من كونه فخراً ، ومنه قولك : أنا زيدٌ متمكناً منك ، وما أشبه ذلك . ولا يكون الحال هنا بغير ذلك مما لا ينسبُ عنه معنى الجملة ، كما تقول : أنا زيدٌ قاعداً ، وهو زيدٌ منطلقاً ، فإن معنى الجملة لا يُشعرُ بالحال فليست الحال مؤكدةً كما كانت مؤكدةً في قولك : أنا زيدٌ معروفاً ، فلو فُرضَ أن يكونَ في الجملة مع منطلق معنى التنبيه والتعريف كما كان مع معروفٍ لجاز ، كما إذا قيل ذلك الكلام خلفَ حائطٍ أو موضعٍ يُجهل فيه المسمى ؛ لأنه جوابٌ لمن قال : من أنت ؟ فقال : أنا عبدالله فإنه لم يعرفه إلا باسم قد علمه ، فكأنه قال : أنا مَنْ تَعْرِفُ منطلقاً في حاجتك فهذا جائزٌ ؛ فإنه في عداد قولك : أنا عبدالله معروفاً ، فهذا كله يجري هذا المجرى . وقد يجري مَجْرَى التصدير بالضمير التصديرُ باسم الإشارة ، فتقول : هذا زيدٌ معروفاً أو فاعراً ، أو نحو ذلك ، وكذلك : أخوك زيدٌ معروفاً ، والذي في الدار زيدٌ مشهوراً ، وما كان نحو ذلك ؛ فلهذا لم يَحْتَجِ الناظمُ إلى تقييد المبتدأ بأن يكونَ ضميراً وإن كان ذلك فيه كثيراً .

فإن قيل : فكان حَقُّه استيفاء ما تحتاج إليه الجملة المذكورة من القيود المعتبرة في الإتيان بالحال المذكورة ، وهي أن يكونَ جُزْأها معرفتين جامدين^٢ جموداً

(١) البيت في المفضليات ص ١٥٨ ، من قصيدة لعبد يغوث بن صلاة الحارثي ، الكتاب

٣٨٥/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣٣/٢ ، المنصف ١١٨/١ ، ١٢٢/٢ ، المقرب

١٨٦/٢ ، توضيح المقاصد ٧١/٦ ، المقاصد النحوية ٥٨٩/٤ ، التصريح ٣٨٢/٢ .

(٢) في الأصول : (معرفتان جامدان) .

مَحْضاً ، أمّا كونهما جامدين فقد تَقَدَّمَ التنبيه عليه ، وأمّا كونهما معرفتين فلا دليل في كلامه على ذلك ، وهو قَيَّدَ ضروريّ ، إذ لا يقال : أنا أخ لك معروفاً ، ولا : هو رجلٌ معروفاً إلّا والحالُ غيرُ مؤكّدة ، لأنّ الجملة لا تُنبئُ عن ذلك .
فالجواب : أنّ قوله (وإن تؤكّد جملة) يَسْتَلْزِمُ أنّ الجملة تُعْطِي من المعنى ما تعطيه الحالُ حتّى يَصْدُقَ عَلَيْهَا أنّها مؤكّدة لمعنى الجملة ، وإذا كان كذلك لم يُتَصَوَّرَ أنّ تكون الجملة إلّا مركّبة من معرفتين كما تقدّم بيانه ، فإن كان أحدُ جزأَيها نكرة لم يُتَصَوَّرَ ، فلا يَصْدُقُ أنّ الحال مؤكّدة ، فترك التقييد بذلك اعتماداً على هذا المعنى . والله أعلم .

وأمّا العامل في هذه الحال فليس في اللفظ ما يُمكن أن يُجْعَلَ عاملاً فلا بُدَّ من تقديره ، وقد اختلف فيه النحويون ، فمذهبُ الناظم أنّه مضمّر ، وهو فعل تُفسّره الجملة ، وذلك : أحقُّ ونحوه ، أو أعرفه ، أو أتحقّقه ، أو شيءُ ذلك ، فإذا قلتَ : هو زيدٌ معروفاً ، فالتقدير : أحقه أو أعلمه معروفاً ، وإذا قلتَ : أنا زيدٌ معروفاً ، فالتقدير : أعرفني ، أو أعرفُ ، أو نحو ذلك . وهذا مذهب السيرافي .
وزهب الزجاج إلى أنّ العامل هو الخبرُ لتأوّله بمُسَمًّى ونحوه . وزهب ابنُ خروف إلى أنّ العامل هو المبتدأ بما فيه من معنى تنبّه . والظاهر من كلام سيبويه أنّ العامل معنى الجملة لا معنى المبتدأ بانفراده ، ولا الخبر بانفراده ، إذ معناها إذا قلتَ : هو زيدٌ معروفاً ، أي انتبه له ، أو الزمّه معروفاً ، فإنّما / قدّر معنى قدّر الجملة ، وأمّا تقدير ذلك في المفرد فمُتَكَلِّفٌ ، ولأنّه أمرٌ معنويٌّ فلا يكون إلّا من الجملة ، وعلى هذا يَقْرُبُ رأيُ الناظم ، ويؤنسُ به بأنّه قد يريد

(١) شرحه كتاب سيبويه ٢/ل ١٩٥ .

(٢) انظر رأي الزجاج ، ورأي ابن خروف في التسهيل ص ١١٢ ، منهج السالك ص ٢١٠ ،

توضيح المقاصد ٢/١٦٣ .

(٣) الكتاب ٢/٧٨-٧٩ .

ههنا تقدير فعلٍ تدلُّ عليه الجملة ما تقدَّم في المصدر المؤكَّد لنفسه إذا قلت : له عليَّ ألفُ درهمٍ عَرُفًا ؛ إذ هو عنده وعند غيره على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، فكذلك ينبغي أن يكونَ هذا . وهو ظاهرٌ . واعلم أن في قوله : (فمضمر عاملها) تنبيهاً على مسألتين : إحداهما : التنكيثُ على مذهبَي الزَّجَّاج وابن خروف ، أي ليس العاملُ بظاهرٍ في اللفظ كما يقوله المخالفُ ، بل هو مُضْمَرٌ يَدُلُّ عليه الكلام . والثانية : التنبيهُ على لزوم الإضمار ، ودلَّ على ذلك تقديمُه الخبرَ في قوله (فمضمر عاملها) إشعاراً بتأكيد الحكم بذلك ، وكذلك الأمر فيه ؛ إذ لا يجوز إظهاره ، فلا تقول : أنا زيدٌ اعْرِفْنِي معروفًا ، وذلك لأنهم جعلوا الجملة كالبَدَلِ من اللفظ بالعامل كما جعلوا الجملة في قولهم له عليَّ [ألفٌ عَرُفًا]¹ عِوَضًا من العامل في المصدر . ولا أعلم في هذا الحكم خلافاً .

ثم قال : (ولفظها يؤخر) الهاء عائدٌ على الحال ، ويعني أن الحال في هذه المسألة يُؤخَّرُ ، ولا يجوزُ تقديمُه فلا تقول : معروفًا هو زيدٌ ، ولا شُجَاعًا أنا زيدٌ ، وكذلك لا تقول : أنا معروفًا زيدٌ ، ولا أنا شُجَاعًا زيدٌ ، وإنما لَزِمَ تأخيرُها لأنها إنما أعطت من المعنى ما أعطتِ الجملةُ من قبلُ ، إذ كان قولك : هو زيدٌ ، أو أنا زيدٌ معناه : أنا المعروفُ أو هو المعروفُ أو اعْرِفْنِي أو اعْرِفْهُ ، فصار قولك : معروفًا يعطي عين² ما يُعْطِيهِ : أنا زيدٌ ، وهو زيدٌ ، فصار كالجملة المؤكَّدة لجملةٍ أخرى ، أو المفرد المؤكَّد لما قبله . ومن شأن المؤكَّد التأخير عن المؤكَّد . وأيضاً الجملةُ إذا قامت مقامَ العامل لم يَنَقُ للعامل ذلك التصرفُ الذي كان قَبْلَ أن يُحْذَفَ ، وَيَعْوِضَ عنه ، يُبَيِّنُهُ أَنَّكَ لا تقول : صوتَ حمارٍ له صوتٌ ، ولا : عَرُفًا له عليَّ ألفٌ ، ولا حَقًّا أنت ابني ، ولا ما أشبه ذلك ، بل يَلْزَمُ المعمولُ التأخيرَ لعدمَ تَصَرُّفِهِ ما ناب عن العامل .

(١) ما بين القوسين مطموس في مصورة الأصل ، وأثبتته من أ .

(٢) في الأصل : (غير) تحريف .

فإن قيل : هذا الحكم الذي قرَّر من لزوم تأخير الحال هل هو مقتصر به على الحال المؤكَّد بها الجملة أم هو شامل للحال المؤكَّدة كانت مؤكَّدة لعاملها أو للجملة ؟ .

فالجواب : أنَّ الظاهر من كلامه الاختصارُ على المؤكَّد بها الجملة . وأيضاً فإنَّ العامل النائب عنه غيره لا يقوى قوة العامل الظاهر كما تقدَّم بخلاف نحو : (لا تَعَثُ في الأرض مفسداً) . فإنَّ العاملَ لفظيٌّ وهو قوِّيُّ كما في المصدر المؤكَّد ، فكما يجوز تقديم المصدر المؤكَّد على عامله كذلك يجوز هنا ، فإذا قوله (ولفظها يُؤخَّر) راجع إلى الوجه الثاني ، وهو الحال المؤكَّد للجملة . والله أعلم .
ثم قال :

وموضع الحال تجيء جملة كجاء زيد وهو ناوٍ رحله

لما كانت الحال خبراً من الأخبار ، وكان الخبر يأتي مفرداً ، وهو الأصل ، ويأتي جملةً في موضع المفرد / جاءت الحال كذلك ، وكذلك النعت ، فالثلاثة / ٢٣٩/ جارية من واوٍ واحد ، فالأصل في الحال أنَّ تأتي مفردة ثم إنها قد تأتي جملةً ، وتكون تلك الجملة مقدَّرةً بالمفرد الذي يقع عليه النصبُ على الحال ، وقد ذكر حكم المفرد فيما مضى فأخذ يذكر حكم الجملة ، ف يريد أنَّ الحال قد تأتي في موضعها جملةً ، وهذا مُشعرٌ بأنَّ الجملة ليست الحال بنفسها بل هي في موضعها بحيث جاءت كذلك فلا بُدَّ من تقديرها بالمفرد ، لأنه الأصلُ فيها ، وأيضاً لم يقيَّد الجملة بكونها إسميةً أو فعليةً فدلَّ على أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تقع في موضع الحال ، فتقول : جاءني زيد وهو ضاحكٌ ، وجاءني يضحك .

فإن قيل : تقييده بالمثل يُشعرُ بأنَّها إنما تكون إسميةً ، لأنَّ التقدير : وموضع الحال تجيء جملةً تشبه هذه الجملة ، وقوله (وهو ناوٍ رحله) جملةً اسميةً ، فكأنَّ التقدير : وموضع الحال تجيء جملةً اسميةً ، فخرجت الفعلية عن ذلك ، وهو غير صحيح .

فالجواب : أنَّ مراده الجملة على [نوعيتها ، والدليل] ^١ على ذلك قوله بعد (وذاتُ بَدْءٍ بمضارع ثَبَّت) وهذا تفصيل لمُجْمَلٍ قد [سبق ، والجملة المبدوءة] ^٢ بالمضارع فعلية بلا بُدْ ، فالجملة في كلامه إنما المقصودُ بها كيف كانت ، وإنَّما أتى بالمثالِ إشعاراً بِقَيْدٍ آخَرَ ضروريٍّ للجملة الواقعة حالاً ، وهو كونُها خبريةً ، فإنَّ الطلبيةَ لا تقع في موضع الحال ، لو قلت : جاء زيدٌ كيف حاله ؟ أو جاء زيدٌ هل رأيته ؟ على أن تكونَ الجملةُ الطلبيةُ في موضع الحال لم يَصِحَّ ، كما لا يكون ذلك في النعت لأنَّهما من باب واحد ، ألا ترى أنَّ النكرة يجري الحال عليها نعتاً في الأكثر ، ولا تقع حالاً إلا قليلاً ، بخلاف المعرفة فإنَّه لا بُدُّ من انتصابها معه ، إذ لا يَصِحُّ جريانُها نعتاً عليها ، فالحال جاريةٌ بين شَبَّه خبر المبتدأ أو شَبَّه النعت ، فتأخذ من الخبر أحكاماً كثيرةً ، ومن النعتِ أحكاماً أُخَرَ . وهذا الموضع مما غَلَبَ فيه شَبَّه النعت ، فلذلك لم تقع جملةُ الحال طلبيةً ، كما لم تقع جملةُ النعتِ طلبيةً حَسَبَ ما يذكره . ثم أتى بمثال للجملة الحالية ، وهو قوله : جاء زيدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهُ ، أي : جاء في هذه الحالِ ، والتقدير : جاء زيدٌ نَاوياً رِحْلَةً ، فقد وقع (وَهُوَ نَاوٍ) موقعَ قولك : ناويا ، والشأنُ أبدأً أن تُقَدَّرَ المفرد من الخبر ، لا من المُخْبَر عنه ، ففي الجملة الفعلية تُقَدَّرُها من الفعل ، وفي الجملة الإسمية تُقَدَّرُها من خبر المبتدأ ، لأنَّ ذلك هو محلُّ الفائدة ^٣ ، فتقول في قولك : جاء زيدٌ يضحك : جاء ضاحكاً ^٤ ، كما قلت : جاء زيدٌ ناوياً رِحْلَةً ، وهكذا الأمر في خبر المبتدأ إذا وقع جملةً ، وفي النعت كذلك لا فرقَ بينهما . وهذا ضابط لا بُدُّ منه ، لكنه قد يَعْرِضُ في ذلك عوارِضُ لَفْظِيَّةٍ ربما يُشْكِلُ على

(١) تكلمة من أ ، س ، ومكانها في مصورة الأصل مطموس .

(٢) وقعت (الفائدة) ضمن كلام استدرك في الطرف الأيسر من الأصل ، ولم تظهر في مصورة الأصل ثلاثة أحرفها الأخيرة .

(٣) في أ ، س : (جاء زيدٌ ضاحكاً) .

مَنْ لَمْ يَثْبُتْ قَدْمُهُ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ ، وَلَعَلَّهُ يَأْتِي مِنْ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ عَلَى بَعْضِ الْمَسَائِلِ التَّقْدِيرِيَّةِ فِي الْحَالِ أَوْ فِي النَّعْتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي أَتَى بِهِ مَجْمَعًا لِلْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ نَاقِصَةٌ الشَّرَاطُ ، فَإِنَّ جُمْلَةَ الْحَالِ لَهَا شَرْطٌ آخَرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَهُوَ أَلَّا تَكُونَ مَفْتَتِحَةً بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالٍ^١ ، وَقَدْ اشْتَرَطَهُ فِي التَّسْهِيلِ^٢ ، وَهُوَ ضَرْوَرِيٌّ أَيْضًا ، إِذْ لَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ سِيْضَحَكَ وَلَا جَاءَ زَيْدٌ لَنْ يَضْحَكَ ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَلَيْسَ فِي / الْإِثْنَانِ بِذَلِكَ الْمِثَالِ مَا^٣ يَشْعُرُ بِهِذَا الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ بِمَعْزَلٍ ؛ إِذْ دَلَائِلُ الْإِسْتِقْبَالِ يَخْتَصُّ الْإِسْتِفْتَاْحَ بِهَا بِالْجُمْلِ الْفَعْلِيَّةِ فَيُوهِمُ إِطْلَاقَهُ دَخُولَهَا ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ دَلَائِلَ الْإِسْتِقْبَالِ عَارِضَةٌ الدَّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ لَيْسَتْ بِأَصْلِيَّةٍ لَهَا ، فَالسَّابِقُ لِلْفَهْمِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ مَا كَانَ الْفِعْلُ أَوَّلَ سَابِقٍ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ شُعُورٍ بِمَا يَتَقَدَّمُهُ أَدَاةٌ مِنَ الْأَدَوَاتِ ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالْعَوَارِضُ لَهَا أَحْكَامٌ إِذَا عَرِضَتْ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ حُكْمٍ أَصْلِيٍّ فِي مَوْضِعٍ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا لَهُ مَعَ الْعَوَارِضِ الطَّارِئَةِ ، فَلَا يَلْزَمُ إِذَا التَّحَرُّزُ مِنْهَا ابْتِدَاءً فِي تَقْرِيرِ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَحَرَّزْ مِنَ الْجُمْلَةِ الْمَفْتَتِحَةِ بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالٍ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَمْ يَذْكُرْ هُنَا وَقُوعَ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ حَالًا أَلِكُونَهُمَا بِمَعْزَلٍ عَنْ ذَلِكَ أَمْ لِكُونِهِمَا يَدْخُلَانِ تَحْتَ حُكْمِ الْمَفْرَدِ إِنْ قُدِّرَا بِالْمَفْرَدِ ، أَوْ حُكْمِ الْجُمْلَةِ ؟ [وَقَدْ تَرَكَ] ذَكَرَهُمَا فِي التَّسْهِيلِ وَهُنَا فَمَا وَجْهُ ذَلِكَ ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّ

(١) انظر منهج السالك ص ٢١١ .

(٢) التسهيل ص ١١٢ .

(٣) في الأصل : (مأ) .

(٤) تكلمة من أ ، س . ومكانها مطبوس في مصورة الأصل .

الظرف والمجر [رور لا مانع يمنع من وقد] ^١سوعهما حالين كما يقعان صفة وخبراً ،
فأنت إذا قلت : ضرب زيدٌ عمرًا في الدار ، أو : ضرب زيدٌ عمرًا أمامك أو يومَ
الجمعة فجائزٌ أن يكونا متعلقين بضربَ ، وعلى هذا لا يكونان حالين . وجائزٌ أن
يكونا متعلقين باسم فاعلٍ حالٍ من المفعول وحده ، أو من الفاعل وحده . وأن ^٢
يكون حالاً منهما معاً . وقد حمل الزمخشري قولهم : لقيته عليه جبةٌ وشيٌ على أنه
في تقدير : مستقرٌّ عليه جبةٌ وشيٌ ^٣ . وتأولَ ابنُ عصفور قولهم : رأيتُ الهلالَ من
داري من خللِ السحاب ، على أن يكونَ (من خللِ السحاب) متعلقاً باسم فاعلٍ على
تقدير : بادياً من خللِ السحاب ^٤ ، وحمل ابنُ مالك قول الله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَهُ
مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ على أن مستقراً هو ذلك المحذوف في قولك : رآه عنده - ظهر في
الآية ، ولا شك أنه حال من الهاء في رآه ، فكذلك الحكم لو لم يظهر على مذهبه .
وحدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبيد الله بن الفخار - رحمه الله - عن شيخه أبي إسحاق
الغافقي أنه كان يقول : الظرفُ والمجرور الذي في معناه لا يتعلّقُ واحدٌ منهما
بالفعل المذكور إلا بشرطٍ أن يكونَ الفاعلُ والمفعولُ في ذلك المَحَلِّ ، فإن كان فيه
أحدهما دون الآخر كان الظرفُ أو المجرور متعلقاً بحالٍ من الكائن في ذلك المحل ،
قال : وعلى ذلك يُحمَلُ قولُ امرئ القيس :

فَشَبَّهَتْهُمْ فِي الْآلِ لَمَّا تَكَمَّشُوا حَدَائِقَ دَوْمٍ أَوْ سَفِينًا مَقِيرًا

فقوله (في الآل) متعلق بحالٍ من ضمير المفعول دون الفاعل ، لأنه لم يكن معهم

(١) تكملة من أ ، س . ومكانها مطموس في مصورة الأصل .

(٢) في الأصل : (أو يجوز) .

(٣) الفصل ص ٦٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩/١ .

(٥) سورة النمل آية ٤٠ .

(٦) ديوانه ص ٥٧ .

في الآل ؛ لأنَّ الآلَ لا يُرى إلَّا على بُعْدٍ ، قال : وكان يقول على ذلك : رأيتُ
أمامك زيدا خلفك ، فيكون أمامك معلقاً بحالٍ من الفاعل ، وخلفك معلقاً بحالٍ
من المفعول . فإذا تقررَ هذا فلا يمتنع وقوعُ الظرف والمجرور في موضع
الحال ، ويكون الناظم اكتفى بذكر المفرد عن ذكره بناءً / على أنَّه في تقدير
المفرد ، ويمكن أن يكون في تقدير الجملة ، كما يُمكنُ ذلك في النعت ، وقد أجاز
الوجهين في الخبر في باب الابتداء في قوله :

* ناوين معنى كائِنْ أو استقرَّ *

ثم قال :

وذاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتَ ضَمِيرًا ، وَمِنَ الْوَائِ خَلَّتْ
وذاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اَنَوٍ مُبْتَدَأَ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

فَقَسَمَ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ إِلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْمَصْدَرَةُ بِالْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ غَيْرِ الْمَنفِيِّ . وَالثَّانِي مَا سِوَى ذَلِكَ . فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَعَلَى
ضَرَبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَكُونَ بِلَا وَاوٍ ، وَالْآخَرُ أَنَّ يَكُونَ بِالْوَاوِ ، فَقَوْلُهُ : (وَذَاتُ
بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ) يَرِيدُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَبْدُوءَةَ بِالْمُضَارِعِ إِنَّمَا أَنَّ تَكُونَ قَدْ دَخَلَهَا
نَفْيٌ أَوْ لَا ، فَإِنْ دَخَلَهَا النِّفْيُ فَيَأْتِي حَكْمُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهَا نَفْيٌ بَلْ كَانَ
الْمُضَارِعُ فِيهَا مَثْبُتًا فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، كَمَا يَلْزَمُ فِي الصِّفَةِ
وَالْخَبَرِ إِذَا وَقَعَا بِالْجُمْلَةِ ؛ لِإِرْبَاطِ^١ بَيْنِ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ بِالْوَاوِ أَوْ^٢
دُونَهَا ، فَتَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، وَجَاءَ أَخُوكَ يَضْحَكُ ، ففاعلُ الفعلين هُوَ
الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، وَذَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (وَمِنَ الْوَائِ خَلَّتْ . . .
وَذَاتُ وَاوٍ) يَرِيدُ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا بُدَّ مِنْهُ مَطْلَقًا فَقَوْلُهُ : (وَمِنَ الْوَائِ خَلَّتْ) جُمْلَةٌ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ وَآ : (لِإِرْبَاطِ) ، وَالصَّوَابُ فِي س .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (بِالْوَاوِ دُونَهَا) .

موضع الحال من الضمير في (حوت) وهي مصدرٌ بالماضي عارياً من قد ، كأنَّك قلتَ : حوت ضميراً وخَلَّت من الواو ، أي : وقد خَلَّت من الواو . وقوله : (وذات واو) معطوفٌ على موضع الجملة ، أي : خَالِيَةً من الواو ، وذات واو . ثم قال (بَعْدَهَا انو مبتدأ) فَأتى بجملة مستأنفة تُبَيِّنُ حكمَ المضارع بعدَ الواو أنَّه على تقدير مبتدأ يكونُ المضارعُ خبراً له ، فقولك : جاء زيدٌ ويضحك ، في تقدير : وهو يضحك .

فإن قيل : هذا التفسيرُ غيرُ لائقٍ وظاهره عدمُ الارتباط بين قوله : (بعدها انو مبتدأ) وبين ما قبله ، فَلِمَ لَمْ تَجْعَلِ الجملةَ الأولى وهي قوله : (ومن الواو خلت) حالاً ، وقوله : (وذات واو بعدها انو) جملةً أخرى مستأنفةً ، ويكون المعنى : أنَّ الجملةَ ذاتِ الواو لا بُدَّ أَنْ يُنَوَّى بعدَ الواو فيها المبتدأ ، وما المانع من هذا التفسير ؟ حتى تكلفَ في البيت هذا التَّكْلُفَ .

فالجواب : أنَّ الضرورةَ دعت إلى ذلك ؛ لأنَّ قوله : (حوت ضميراً) يجب أن يكونَ قَيْدًا في الجملتين معاً ذاتِ الواو والعارية من الواو ، إذ لا يقال جاء زيدٌ ويضحكُ عمرو ، على أنَّ الجملةَ في موضع الحال ، فلو جعلتُ قوله : (وذات واو) جملةً منقطعةً من الأولى لاقتضى استغناء ذاتِ الواو عن الضمير ، بل كان يقتضي بحكمِ المفهوم أنَّ تكونَ ذاتُ ضميرِ أصلاً ، لأنَّه قَيَّدَ الجملةَ العارية من الواو بأنَّها حوتُ ضميراً ، فاقتضى أنَّ ذاتِ الواو على خلاف ذلك ، وذلك غير صحيح ، / ولا يَضُرُّ جعلُ قوله : (بَعْدَهَا انو مبتدأ) جملةً مقطوعةً ، لأنَّه قد يفعلُ مثل ذلك كقوله في باب ظنَّ :

وإن ، ولا ، لأم ابتداءً أو قسم كذا ، والاستفهام ذا له انحنى
وغايته في القبح أن يكونَ حَذَفَ حرفَ العطف ، وذلك في نظمه شائع ،

(١) انظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٢ ، ولابن عقيل ٤٣٤/١ . ومضى في باب (ظنَّ) .

وعلى هذا فقد أعطى كلامه أمرين : أحدهما : أن لا بُدَّ من ضمير في الجملة المصدرة بالمضارع ، كانت بواو أو بغير واو ، فإنك لا تقول : جاء زيدٌ يضحكُ عمرو ، ولا يضحكُ عمرو . والثاني : أن النوعين معاً جائزان في الكلام قياساً ؟ ؛ إذ لم يُفَرَّق بينهما . فأمّا العارية من الواو فلا إشكال في جواز القياس فيها ، وأمّا المصدرة بالواو فمِنَ الناس مَنْ يَمْنَعُ القياسَ فيها ، فلا تقع عندهم حالاً إلاَّ أن يُتَلَقَّى مسموعاً لقلّة ما جاء من ذلك ؛ لأنّ القياسَ يأباه ، فإنّ المضارع في تقدير اسم الفاعل^١ ، وأنت لو قلت : جاء زيدٌ وضاحكاً لم يَسْتَقِم ، فكذلك ما كان في تقديره . وأجاز ذلك ابنُ مالك في التسهيل لكن قليلاً ، فقال هنالك : «وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بلا فيجعل على الأصحّ خيراً مبتدئاً مقدراً»^٢ لكن القياس فيه جارٍ عنده ، واستدلَّ على ذلك بالقياس ، والسماع . فالسماعُ نحو ما رواه الأصمعيُّ من قولهم : قمتُ وأصكُ عينه^٣ ، وقولُ عنترة :

عَلَّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا وَرَبَّ الْبَيْتِ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ^٤

وقال زهير :

بَلِّـيْنَ وَتَحَسَّبُ آيَاتِهِمْ — سَنَ عَنْ فَرْطٍ حَوْلَيْنِ رَقًّا مُحِيلًا^٥

وقال عبدالله بن همام السلولي :

-
- (١) في أ : (الحال) . تحريف .
 - (٢) التسهيل ص ١١٣ .
 - (٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، وانظر إصلاح المنطق ص ٢٣١ ، المقرب ١٥٤/١ .
 - (٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٨٧ ، شرح القصائد التسع ٤٦٥/٢ ، منهج السالك ص ٢١٣ ، التصريح ٣٩٢/١ .
 - (٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٩٤ ، منهج السالك ص ٢١٣ .

فلما خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا^١

فَقَوْلُهُ : (وَأَصْلُ عَيْنِهِ) جملة في موضع الحال ، وكذلك : (وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا) وقوله : (وَتَحْسَبُ آيَاتَهُنَّ) وقول : (وَأَرْهَنْتُهُمْ) ، قال المؤلف : «ويمكن أن يكون من هذا قول الله تعالى ﴿ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَنُكَفِّرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ ﴾^٢ وقوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^٣ . فهذا كله مما يُقَوِّي الجواز . وأما القياس فكما تقع سائرُ الجملِ الفعلية حالاً فكذلك هذه ، وما ألزمه من التقدير الفاسد فلا يلزم ؛ فإنه كما تُقَدَّرُ الجملةُ الاسمية ذاتُ الواو بغير واوٍ ، فكذلك تُقَدَّرُ الجملةُ الفعلية ذاتُ الواو بغير واوٍ .

فإن قيل : الفعلُ المضارع في تقدير اسمِ الفاعل ، فإذا تقدَّمتْ الواو كان بمنزلة تقدّمها على اسمِ الفاعل ، فكما لا تقول : جاء زيدٌ وقائماً ، كذلك لا يجوز : جاء زيدٌ ويقومُ ، بخلافِ الجملةِ الاسمية فإنَّ المبتدأ فيها ليس في تقدير اسمِ الفاعل ، فلا يَقْبَحُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الواو عليها ، وإذْ ذاك لا تتقدَّرُ الحالُ بعد الواو بغير واوٍ ، وإذا ثَبَتَ هذا فالجملةُ كُلُّها إذا كانت اسميةً في موضع الحال ، فلا تُذَكَّرُ الواو مع تقديرها ، وإذا كانت فعليةً فالفعلُ وحده هو الواقعُ في موضعه ، فلذلك لَزِمَ ذِكْرُها في التقدير ؛ وسبب ذلك كله أَنَّ الواوَ تصلحُ مع الجملِ ، لأنها كأنَّها عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ فَرُوعِي اللفظُ فجاز الإتيانُ بالعاطف ، فإذا قُدِّرَ المفرد لم تصلحِ الواوُ ؛ لأنَّ عطفَ المفرد على جملةٍ لا موضعَ لها من الإعراب لا

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في إصلاح المنطق ص ٢٣١ ، المقرب ١٥٥/١ ،

شرح الألفية لابن الناطم ص ٣٣٨ ، منهج السالك ص ٢١٣ ، المقاصد النحوية ١٩٠/٣ .

(٢) في الأصل : (وكذلك : ونجوت وأقتل قومها) بإقحام (نجوت) .

(٣) سورة البقرة آية ٩١ .

(٤) سورة الحج آية ٢٥ ، والنص في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ .

(٥) لم أجد الاستدلال بالقياس على جواز مجيء الجملة الحالية المبدوءة بفعل مضارع مثبت مصحوبة بالواو في شرح التسهيل .

يَصِيحُ ، فإذا أتى بالحال / جملةً مَصْدَرَةً بالمضارع كان المضارعُ مُقَدَّرًا بالمفرد ؛
لأنَّه على وَزْنِهِ ، ومحمول عليه - أعني اسم الفاعل - فلم تصلح الواو معه
ولذلك لَزِمَ الضميرُ ، فإذا أُجِيزَ دخولُ الواو كان تجويزاً لدخولها على المفرد
فكان (ويضحك) في تقدير : ضاحكاً ، وذلك فاسدٌ .

فالجواب : أنَّ هذا مُنْتَقِضٌ بالفعل الماضي فإنه مقدَّرٌ باسم الفاعل ومع ذلك
فلم تمتنع الواو ، فنقول : جاء زيدٌ وضَحِكَ ، وإن كان في تقدير : وضاحكاً ؛
اعتباراً بلفظِ الجملة الآن ، وإذا قُدِّرَ المفرد سقطت الواو ، فكذلك تقول في
المضارع : إنَّ الواوَ يَصِيحُ دخولُها من حيثُ كان لفظُها مع فاعله لفظَ الجملة .
والتقدير بالمفرد أمرٌ آخر تسقطُ معه الواو ، فإنَّ العرب تراعي أحكام اللفظ
وتحافظُ في التقديراتِ على ما يَلِيْقُ بها ، ويُصَدِّقُ هذا وجودُ الواو مع المضارع
سماعاً كما تَقَدَّم كما وجدت مع الماضي ، فلا فرقَ بينهما في هذا المعنى . وهذا كله
مع عدم التعرُّض إلى التأويل الذي ذكر من كون المضارع يُقَدَّرُ قبله المبتدأ . ثم إنه
لم يَكْتَفِ بهذا الطريق من الاستدلال حتَّى جعلَ الجملةَ الفعليةَ في تقديرِ الإسميةِ
بأنَّ قالَ (بعدها انو مبتدأ) إلى آخره ، يريد : قُدِّرَ بعد الواو مبتدأً يكونُ الفعلُ
المضارعُ مسنداً إليه - أي خبراً عنه - فقولهم : قمت وأصكُ عينه في تقدير : وأنا
أصكُ عينه ، وكذلك قول عنترة : (وأقتلُ قومها) تقديره : وأنا أقتلُ قومها ،
وكذلك سائر الأمثلة ، فإنه إذا كان الأمرُ في المسألةِ على هذا التقدير صارتُ في
عداد الجملِ الإسميةِ ، ولم يبقَ إشكالٌ ، ولا احتياجٌ إلى اعتذار عن الواو . والذي
يُسَوِّغُ تقديرَ المبتدأ هنا أنَّ البابَ الأكثرَ والطريقَ المَهَيَّجُ^١ مع المضارع تَقَدَّمُ
الاسم^٢ عليه إذا وقعت جملةً حالاً ، فنقول : جاء زيدٌ وهو يضحك ، وضرِبته
وأنا أبكي ، وما أشبه ذلك ، فإذا كان معظمُ الباب هكذا حَمَلْنَا الأقلَّ - وهو

(١) في أ : (المتنع) ، تحريف .

(٢) في أ : (الاسمية) ، تحريف .

عدم ظهور المبتدأ مع الواو - على ما هو الأكثر فقدّرناه على القاعدة المستمرة في حمل ما خفي على ما ظهر ، ولا يدل هذا التأويل على الوقف على السماع ؛ إذ يمكن القياس على ذلك التأويل بعينه ، وهذا صحيح من الاعتبار . ويمكن في ترتيب هذا الكلام وجه آخر وهو أن يكون قوله (حَوَتْ ضميراً ومن الواو خَلَتْ) معطوفاً أحدهما على الآخر ، واقتضى أن المضارع المثبت يقع حالاً بشرطين : أحدهما : أن يكون معه ضمير يعود على ذي الحال . والآخر : أن يخلو من واو تتقدمه ، فيكون الخلو من الواو شرطاً لازماً في القياس . وقوله (وذات واو) إلى آخره جملة مستقلة تفيد تأويل ما جاء من المضارع المثبت حالاً ، وقد دخلت عليه الواو ، بأن يكون على إضمار مبتدأ ، كأنه قال : إن جاءت جملة المضارع بالواو فقدّر قبلها المبتدأ - أعني قبل الجملة وبعد الواو - لِيُخْرِجَ بذلك الجملة عن كونها مبدوءةً بالمضارع ، وانتصب (ذات) على إضمار فعل من باب الاشتغال يُفسّره قوله : (انو مبتدأ) ولا يُعْتَرَضُ هذا التفسير بما تقدّم من توهم استغناء ذات الواو عن الضمير ، لأن شرط احتواء الجملة على ضمير ثابت لم يتخلّف عنه شيء بخلاف شرط الخلو من الواو . وهذا الوجه أسهل مما تقدّم لكنه يقتضي المخالفة لما ذهب إليه / في / ٢٤٤/ التسهيل من أن ذلك قياس ، فإن هذا التنزيل يقتضي كون دخول الواو موقوفاً على السماع من حيث أولّها على إضمار المبتدأ بعدها ، ولو كانت المسألة عنده قياساً لم يحتج إلى ذلك ، ونظير هذا قوله في الإلغاء في باب ظن :

وأنو ضمير الشأن أو لام أبدا

من موهم إلغاء ما تقدّم

إلا أن هذه المخالفة لا تضُرُّ ؛ فهو بذلك موافق لأكثر النحويين في أنه لا يجوز في الكلام : جاء زيدٌ ويضحك ، وكثيراً ما يرى هنا خلاف ما يراه هنالك . وقد تقدّم منه أشياء ، وستأتي آخر إن شاء الله . وإذا قلنا بالتفسير الأول ، وأن ابن مالك وافق هنا قوله في التسهيل فكونه ذهب إلى التأويل بإضمار المبتدأ بُدِّئَ لمذهب

مَنْ لَمْ يَرَهُ ، فَإِنَّ مِنَ النَحْوِينَ مَنْ لَمْ يُقَدَّرْ شَيْئاً كَمَا لَمْ يَخْتَجِ إِلَى تَقْدِيرِهِ مَعَ الْمَاضِي^١ . وَهَذَا رَأْيُ مَنْ قَوِيَ عِنْدَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ غَيْرُ أَنَّ النَّاظِمَ حَمَلَ الْأَقْلَ عَلَى الْأَكْثَرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُضَارِعِ وَالْمَاضِي بِأَنَّ الْمَاضِي قَدْ كَثُرَ فِيهِ مَصَاحِبَةُ الْوَاوِ فَذَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِيهِ أَصْلٌ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ رَاجِعٍ إِلَى غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْمُضَارِعِ فَإِنَّ قِلَّةَ مَصَاحِبَتِهِ لِلْوَاوِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلاً يَرْجِعُ إِلَيْهِ . وَهَذَا مِنْ بَابِ الْاِسْتِدْلَالِ بِالْأَثَرِ ، فَلِذَلِكَ رَأَى النَّازِمُ رَأْيَ الْإِضْمَارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي جُمْلَةِ الْحَالِ فَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّازِمُ :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمِرٍ أَوْ بِهِمَا

يَعْنِي أَنَّ عِدَا مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْجُمْلِ الْوَاقِعَةِ مَوْقِعَ الْحَالِ تَارَةً تَكُونُ بِالْوَاوِ خَاصَّةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ ، وَتَارَةً يَكُونُ فِيهَا ضَمِيرٌ مِنْ غَيْرِ وَإِذَا تَدَخَّلَ عَلَيْهَا ، وَتَارَةً تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَتَكُونُ ذَاتَ وَإٍ وَضَمِيرٍ مَعاً . وَالَّذِي قُدِّمَ مِنَ الْجُمْلِ هُوَ الْجُمْلَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَثْبُوتِ بِوَاوٍ كَانَتْ أَوْ بغيرِ وَاوٍ ، وَالَّذِي بَقِيَ مِنَ الْجُمْلِ ثَلَاثٌ ، وَهِيَ : الْجُمْلَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالْاِسْمِ مُطْلَقاً كَانَتْ مُوجِبَةً أَوْ مُنْفِيَّةً ، وَالْجُمْلَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالْمُضَارِعِ الْمُنْفِي ، وَالْجُمْلَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالْمَاضِي مُطْلَقاً كَانَتْ مُوجِبَةً أَوْ مُنْفِيَّةً . وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَأْتِي - كَمَا قَالَ - عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : فَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ - وَهِيَ الْمَصْدَرَةُ بِالْاِسْمِ - فَمَثَلُهَا بِالْوَاوِ خَالِيَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ قَوْلُكَ : جِئْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، وَطَلَعَ الْفَجْرُ وَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾^٢ . فَقَوْلُهُ : ﴿طَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا عَائِدٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَئِنْ أَكَلْتُ الذُّبُّ وَنَحْنُ

(١) ذَكَرَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّصْرِيحِ ٣٩٢/١-٣٩٣ أَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى عَبْدِ الْقَاهِرِ .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةٌ ١٥٤ .

عُصْبَةً إِنَّا إِذَا لَخَاسِرُونَ^١ وقوله ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾^٢ وقال امرؤ القيس :

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٌ^٣

وقال أيضاً :

إِذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَامُوا تَحَرَّتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمَ قَرٌّ^٤

وقوله أيضاً :

بَعَثْتُ إِلَيْهَا وَالنَّجْمُ طَوَالِعٌ حِذَاراً عَلَيْهَا أَنْ تَقَوْمَ فَتُسَمَعَا^٥

وهو كثيرٌ في الكلام والشعر .

ومثال الجملة الإسمية بالضمير خالية من الواو / قولك : جاء زيدٌ يده على / ٢٤٥/ رأسه ، ومنه قول الله تعالى ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^٦ [فقوله : بعضُكم لبعضٍ عدوٌّ]^٧ في موضع الحال من واو (أهبطوا) . وقال تعالى : ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^٨ ، وقال تعالى : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى

(١) سورة يوسف آية ١٤ .

(٢) سورة الأنفال آية ٥ .

(٣) ديوانه ص ١٩ ، شرح القصائد السبع ص ٨٢ ، شرح القصائد التسع ١٦٣/١ ، المختصب ١٦٨/٢ ، شرح المفصل ٦٦/٢ ، ٥١/٣ ، خزانة الأدب ٥٠٧/١ .

(٤) ديوانه ص ١٥٤ ، أمالي ابن الشجري ٧٣/٢ .

(٥) البيت في زيادات ديوانه ص ٢٤٠ ، ونقل محققه ص ٤٤٢ عن السكري أن القصيدة - التي منها الشاهد - تروى ليزيد بن الطثرية ، وليست في ديوانه المجموع .

(٦) سورة البقرة آية ٣٦ .

(٧) تكملة يلتزم بها الكلام من أ ، س .

(٨) في الأصل : (من أواو اهبطوا) ، تصويبه من أ ، س .

(٩) سورة طه آية ١٢٣ . (منها) مكررة في أ .

الَّذِينَ كَذَّبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ^١ ، وكذلك قوله تعالى ﴿بَنَدَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٢ . وهي من الجمل الداخل عليها النسخ ، وكذلك قوله : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^٣ الآية . وحكى سيبويه : كلمته فوه إلى في ، ورجع عوده على بدئه^٤ . ومنه قول الشاعر - أنشده الجمهور - :

فَعَدَتْ كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا^٥
وقال امرؤ القيس :

حتى تركناهم لدى مَعْرِكٍ أَرْجَلُهُم كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ^٦
ومنه في النفي عند ابن مالك ﴿والله يحكم لا معقب لحكمه﴾^٧ ، وأنشد في الشرح :
من جاد لا مَنْ يَقْفُو جوده حُمِداً وذو ندى مَنْ مَذْمُومٌ وإن مَجْدًا^٨
وقال عنتره :

-
- (١) سورة الزمر آية ٦٠ .
 - (٢) سورة البقرة آية ١٠١ .
 - (٣) سورة الفرقان آية ٢٠ .
 - (٤) الكتاب ٣٩١/١ - ٣٩٢ .
 - (٥) للبيد بن ربيعة العامري ، ديوانه ص ٢١١ ، شرح القصائد السبع ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ، وهو في الكتاب ٤٠٧/١ ، المقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، الإيضاح ص ١٨٧ ، أمالي ابن الشجري ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ .
 - (٦) ديوانه ص ١٢١ .
 - (٧) سورة الرعد آية ٤١ ، واستشهد ابن مالك بالآية وبآيات السالفة في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦١/١ .
 - (٨) شرح التسهيل ، السفر الأول ٦٢/١ ، شرح عمدة الخافض ص ٤٤٩ ، المقاصد النحوية ٢٠٢/٣ .

فَرَأَيْنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إِلَّا الْمِجَنُّ وَصَلُّ أَيْضَ مِقْصَلٍ^١
وهو كثيرٌ .

ومثال ما اجتمع فيه الأمران الضمير والواو قولك : جاء زيدٌ ويَدٌ على رأسه .
ومنه في القرآن الكريم : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^٢ ، وقوله
﴿اتَّامُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَذَكَّرُونَ﴾^٣ ، وقوله ﴿وَلَا
تُبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^٤ ، ومن الشعر قول امرئ القيس :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلِهَا يَيْثُوبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ^٥
على أن يكونَ (وأهلها يَيْثُوبَ) حالاً من مفعول تنورت ، وكذلك قوله :
أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مَضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ^٦
وقوله أيضاً :

أَيَقْتُلُنِي وَقَدْ شَغَفْتُ فَوَادَهَا كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوَّةَ الرَّجُلُ الطَّالِي^٧

وتخييره بين الأوجه الثلاثة في الجملة الاسمية يقتضي أنه مخالفٌ لمن زعم
خلاف ذلك . ومحل الخلاف الواو ، فزعم الكوفيون أنها لازمة في الجملة

(١) ديوانه ص ٢٥٨ ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٦٢/١ ، شواهد التوضيح ص ١٤٧ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٤٤ .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٧ .

(٥) ديوانه ص ٣١ ، الكتاب ٢٣٣/٣ ، شرح أبياته لابن السرياني ٢١٩/٢ ، المقتضب ٣٣٣/٣ .

(٦) ٣٨/٤ ، شرح المفصل ٤٧/١ ، ٣٤/٩ ، التصريح ٨٣/١ ، خزانة الأدب ٣٦/١ .

(٧) ديوانه ص ٣٣ ، دلائل الإعجاز ص ١١٧-١١٩ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٤/١ .

(٧) ديوانه ص ٣٣ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٤٥٣ .

الاسمية^١ ، ونحنا هذا النحو الزمخشري في المفصل ؛ إذ جعلَ ما جاء من ذلك شاذًّا ، فقال : «فإن كانت اسمية - يعني الجملة الحالية ، فالواو إلا ما شذَّ من قولهم : كلمته فوه إلى فيي ، وما عسى أن يُعثرَ عليه في الندرة»^٢ قال : «وأما لقيته عليه جبة وشي فمعناه مستقرة عليه جبة وشي»^٣ وما قاله وقالوه غير صحيح ، وقد تقدّم جملة من كلام العرب في هذا ، وهو من الكثرة بحيث لا يُعذرُ مخالفه ، ولذلك أكثرُ من المثل والشواهد بحيث لا يمكن فيها ما تأوَّله الزمخشري . هذا وإن كان ذلك لم يكثر كثرة وجود الواو فإنه جائزٌ قياساً ، وذلك ظاهر من كلام سيويه^٤ .

وأما الجملة المُصدّرة بالمضارع المنفي فيثألها بالواو خالية من الضمير قولك : جاء زيدٌ ولم تطلع الشمس ، ومنه قول عنترة :

/٢٤٦/ وقد كنتُ أخشى أن أموتَ ولم تقمُ / قرائبُ عمروٍ وسَطَ نوحٍ مُسَلَّبٍ^٥

ومثألها بالضمير خالية من الواو قوله تعالى ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءٌ﴾^٦ وقوله ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾^٧ . ومنه قول زهير :

(١) عزاه المرادي في توضيح المقاصد ١٦٧/٢ ، والسيوطي في معجم الموع ٤٧/٤ إلى الفراء والزمخشري .

(٢) المفصل ص ٦٤ .

(٣) المفصل ص ٦٤ .

(٤) في الأصل : (يقدر) ، تصحيف .

(٥) انظر الكتاب ٣٩١/١ .

(٦) ديوانه ص ٢٧٨ .

(٧) سورة آل عمران آية ١٧٤ .

(٨) سورة الأحزاب آية ٢٥ .

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَمَلِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ^١
وقول امرئ القيس :

فَأَذْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَثْرَ شَأْوُهُ يَمُرُّ كَخَذَرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُنْقَبِ^٢
وقول عنترة :

إِذَا يَتَقَوَّنَ بِيَّ الْأَسِنَّةُ لَمْ أُحِمْ عَنْهَا وَلَوْ أَنِّي تَضَائِقَ مُقَدِّمِي^٣
ومثال ما اجتمع فيه قول الله تعالى ﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾^٤
وقوله ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسُسْنِي بَشَرٌ﴾^٥ . ومنه قول كعب
ابن زهير :

لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذِيبْ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ^٦
وقال النابغة الذبياني :

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتُهُ وَأَتَقَتْنَا بِالْيَدِ^٧
وقال الآخر :

-
- (١) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع ص ٢٤٩ ، شرح القصائد التسع ٣١٢/١ .
 - (٢) ديوانه ص ٥١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .
 - (٣) ديوانه ص ٢١٥ ، شرح القصائد السبع ص ٣٥٧ ، شرح القصائد التسع ٥٢٦/٢ .
 - (٤) سورة الأنعام آية ٩٣ .
 - (٥) سورة آل عمران آية ٤٧ .
 - (٦) ديوانه ص ٢٠ ، شرح بانت سعاد لعبد اللطيف البغدادي ص ١٥٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٤/١ .
 - (٧) ديوانه ص ٩٣ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٥٧/١ ، شرح الألفية لابن الناطم ص ٣٤٠ ، المقاصد النحوية ٢٠١/٣ .

بأيدي رجالٍ لم يُشِيمُوا سيوفهم ولم تكثُرِ القَتْلَى بها حين سُلْتُ^١

والمضارع المنفي بلما كالمنفي بلم قياساً ، إذ لا فرق بينهما ، ومما استعمل منه بالواو والضمير معاً قول الله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾^٢ الآية ، وقوله ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾^٣ . وأما الجملة المصدرية بالماضي فمثال مجيئها بالواو خالية من الضمير قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ^٤

وقول النابغة :

فلو كانت غداةَ البَينِ مَنَتْ وَقَدْ رَفَعُوا الْخُدُورَ عَلَى الْخِيَامِ^٥

وقول غلقة :

فَجَالَدَتْهُمْ حَتَّى اتَّقَوْكَ بِكَبَشِهِمْ وَقَدْ حَانَ مِنْ شَمْسِ النَّهَارِ غُرُوبُ^٦

ومثال مجيئها بالضمير بغير واو قول الله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^٧ وقوله ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^٨ وقوله

(١) لسليمان بن قُتَيْبَةَ (من التابعين) ، وينسب للفرزدق ، الأضداد لابن الأنباري ص ٢٥٩ ، العمدة ١٨٦/٢ ، الإنصاف ٦٦٧ ، شرح الفصل ٦٧/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٧١ ، ٥٣٧ ، شرح أبياته ١٠٨/٦ - ١١١ ، ٢٥٧ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٢ .

(٣) سورة التوبة آية ١٦ .

(٤) ديوانه ص ١٤ ، المقرب ١٦١/١ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٤٥٣ ، توضيح المقاصد ١٧١/٢ ، المقاصد النحوية ٦٦/٣ ، ٢٢٥ ، التصريح ٣٣٦/١ .

(٥) ديوانه ص ١٣٠ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨١/١ .

(٦) ديوانه ص ٤٤ ، الفضليات ص ٣٩٥ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٤٥٤ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨٢/١ .

(٧) سورة النساء آية ٩٠ .

(٨) سورة يوسف آية ٦٥ .

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾^١
الآية . ومنه قولُ امرئ القيس :

لَه كَفَلٌ كَالدَّعْصِ لِبَدَّةِ النَّدَى إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمَذَابِ^٢

وقوله :

دَرِيرٌ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرُهُ تَقَلُّبُ كَفِّهِ بِخَيْطِ مُوَصَّلِ^٣

وقولُ النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ^٤

ومثالُ اجتماعهما معاً قوله عز وجل ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^٥ وقوله ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾^٦ وقوله ﴿قَالُوا وَقَبِّلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾^٧ . ومنه قول زهير بن أبي سلمى :

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَقْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَيَّ رَدَائِيَا^٨

(١) سورة التوبة آية ٩٢ .

(٢) ديوانه ص ٤٧ ، شرح التسهيل السفر الثاني ٧٩/١ .

(٣) ديوانه ص ٢١ ، شرح القصائد السبع ص ٨٨ ، شرح القصائد التسع ١٧٠/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٧/١ .

(٤) ديوانه ص ١٣٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٢ ، المقاصد النحوية ٢٠٣/٣ .

(٥) سورة البقرة آية ٧٥ .

(٦) سورة الشعراء آية ١١١ .

(٧) سورة يوسف آية ٧١ .

(٨) ديوانه ص ٢٨٦ في رواية الثوري [لعلها التوزي] ، والرواية الأخرى .

• بدا لي أني عشت تِسْعِينَ حِجَّةً •

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سبق من أجله هنا . وانظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٦/١ .

وقول علقمة بن عبدة :

يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطُّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ^١

والأصلُ في الربط بالضمير ؛ لأنَّه هو الرابطُ في جملة الخبر ، وجملة
/٢٤٧/ النعت ، وقد أدخلتِ العربُ الواوَ في جملة / الحال ، ربطت بها بين الحال
وصاحِبِها واستغنت بها عن الضمير ، وقد يجتمعان تأكيداً للربط ، ولكنَّ الجملة
لا تخلو من واحدٍ منهما ، فلو لم يُؤْتِ بواحدٍ منهما لم يَحْصُلِ الربطُ بين
الجملتين ، ولا عَلِمَ أَنَّ إحداها قَيْدٌ في الأخرى ، فلو قلت : جاء زيدٌ عمروٌ
ضاحِكٌ ، أو : أقبلَ محمدٌ على عمروٍ قُلُسُوءَ ، أو : جئتُ قد قامَ عمروٌ ، أو :
جئتُ لم يأتِ أخوك ، على أَنَّ تكونَ هذه الجملُ أحوالاً لم يَجْزُ ؛ إذ لم تأتِ برابطٍ
من واوٍ أو ضمير ، غير أنَّه قد تأتي جملةُ الحال خاليةً منهما على تقديرِ الضمير ،
ويكون ذلك جائزاً كقولك : بَيْعَ السَّمْنِ منوانٍ بدرهمٍ ، تقديره : منوانٍ منه
بدرهمٍ ، ومررتُ بالبرِّ قَفِيزٌ بدرهمٍ ، أي قَفِيزٌ منه بدرهمٍ ، كما تقول : البرُّ قَفِيزٌ
بدرهمٍ ، ومررتُ بِبرٍّ قَفِيزٌ بدرهمٍ ، وأبعدُ من هذا ما أنشده ابنُ جني من قول
الشاعر :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذْرِي^٢

يَصِفُ غَائِصاً غَاصَ فِي الْمَاءِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى انْتِصَافِهِ وَرَفِيقُهُ عَلَى شَاطِئِ
الْمَاءِ يَنْتَظِرُهُ وَلَا يَذْرِي مَا كَانَ مِنْهُ ، فهذه الجملة التي هي (الماءُ غامرُهُ)

(١) ديوانه ص ٣٣ ، المفضليات ص ٣٩١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٩٤/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٦٤٢/٢ ، والبيت للمسيب بن علس خال الأعشى ، وينسب إلى
الأعشى ، وهو في شرح ما يقع فيه التصحيف ٣٦٨/١ ، الاقتضاب ١٦٩/٣ ، أمالي ابن
الشجري ١٩٠/٢ ، ٢٧٨ ، شرح المفصل ٦٥/٢ ، مغنى اللبيب ص ٦٥٦ ، ٨٣٣ .

حَالِيَّةٌ وَلَا رَابِطَ فِيهَا مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْاسْمِ الْمَتَقَدِّمِ ، وَلَا وَاوٍ تَنُوبُ عَنْهُ ، لَكِنْ قُدِّرَ صَاحِبُ الْحَالِ مَحْذُوفًا ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (غَامِرِهِ) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : نَصَفَ النَّهَارَ عَلَى الْغَائِصِ الْمَاءِ غَامِرِهِ . هَذَا تَمَامُ الْمَقْصُودِ مِنْ شَرْحِ كَلَامِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ ، إِلَّا أَنَّ فِي التَّفْصِيلِ نَظْرًا مَعْتَبَرًا فِي الْجَمْلِ الثَّلَاثِ . فَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ فَلَا يَخْلُو أَنَّ تَكُونَ مُؤَكَّدَةً أَوْ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ فَالْحُكْمُ كَمَا ذَكَرَ ، وَإِنْ كَانَتْ مُؤَكَّدَةً فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْوَاوُ أَصْلًا ، فَتَقُولُ : هُوَ الْحَقُّ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^٢ أَيُ : ذَلِكَ الْكِتَابُ يَقِينًا ، وَهَكَذَا أَيْضًا يَجْرِي الذَّرْكُ فِيمَا إِذَا وَقَعَتِ الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً نَحْوُ قَوْلِهِ : أَخُوكَ زَيْدٌ قَدْ عَرَفْتُهُ ، وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ وَأَبُو يَزِيدَ وَكُلُّهُمْ أَعْمَامِي^٣

فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، وَوَجْهُُ امْتِنَاعِهَا أَنَّ الْجُمْلَةَ مُؤَكَّدَةٌ ، وَالْمُؤَكَّدُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ فِي الْمَعْنَى ، فَالْوَاوُ تَنَافِي الدَّخُولَ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْمُؤَكَّدِ ، فَكَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ ، لَا يَقَالُ : هُوَ الْحَقُّ وَلَا شَكُّ فِيهِ ، عَلَى أَنَّ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالًا ، وَلَا أَخُوكَ زَيْدٌ وَقَدْ عَرَفْتُهُ كَذَلِكَ . وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ الْمَصْدَرَةُ بِالْمَاضِي فَلَا يَجْرِي فِيهَا ذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْمَاضِي تَالِيًا إِلَّا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَّا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُخَدِّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾^٤ الْآيَةُ ، ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^٥ .

(١) سقطت (غير) من أ .

(٢) سورة البقرة آية ١-٢ .

(٣) ديوانه ص ١١٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨٢/١ ، مع الهوامع ٤٦/٤ .

(٤) سورة الأنبياء آية ٢ .

(٥) سورة الحجر آية ١١ .

وهو كثير ، فقد نصَّ هو على أنَّه لا يصحُّ الإتيان بالواو هنا ، وكذلك إذا كان الماضي متلوًّا بأُو ، نحو : أكرم زيداً أحسن أو أساء ؟ وأنشد في الشرح :

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارٌ أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشِيحْ عَلَيْهِ جَادٌ أَوْ بَخِيلًا^١

/٢٤٨/ فالواو عنده أيضاً لا تصلحُ ههنا ، فلا / تقول : ما يقومُ زيدٌ إلَّا وبكى ، ولا أكرمُ زيداً أحسنَ أو أساء ؛ إذ لم يُسمع في كلام العرب ، وأيضاً فقد تقدَّم ما في الجملة المؤكَّدة . وأمَّا الجملة المصدَّرة بالمضارع المنفي فإنما يجري فيها ذلك الحكم - على ما نصَّ عليه في التسهيل^٢ - إذا كان النفي يَلَمَّ حَسَبَ ما مرَّ في التمثيل ، وأمَّا إذا نُفِيَ بلا أو ما فلا سبيلَ للواو ، وإنما تأتي بلا واو كقوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ﴾^٣ ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ﴾^٤ وقال امرؤ القيس في ما :

ظَلَلْتُ رِدَائِي فَوْقَ رَأْسِي قَاعِدًا أَعُدُّ الْحَصَى مَا تَنْقُضِي عِبْرَاتِي^٥
وأنشد في الشرح :

عهدتُك ما تصبو وفيك شبيبةً فما لك بعدَ الشيبِ صَبًّا مُتِيماً^٦
وأيضاً فإنَّ الجملة المصدَّرة بالماضي لا بُدَّ فيها من قدَّ ظاهرة أو مقدَّرة ،

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٣/١ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٤٤٩ ، شرح الألفية لابن

الناظم ص ٣٤١ ، توضيح المقاصد ١٦٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٠٢/٣ .

(٢) انظر التسهيل ص ١١٢ .

(٣) سورة المائدة آية ٨٤ .

(٤) سورة الحديد آية ٨ .

(٥) ديوانه ص ٧٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٢/١ ، وفي الأصل : (غيرات) ، وفي أ :

(عبرات) بسقوط الياء ، وفي س : (عبراتها) ، تحريف .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٢/١ ، التصريح ٣٩٢/١ ، مع الهوامع ٤٥/٤ .

فقولك : جاء زيد وقد ركب هو الأصل ، فإن قلت : جاء زيد وركب ، فيجوز لكن على تقدير قد ، فإن لم تقدرها لم يَجُزْ أَنْ تكونَ حالاً ، ويلزم ظهورها عند ابن مالك إذا لم يكن في الجملة ضمير يعود على ذي الحال ، نحو قول امرئ القيس :

فجئتُ وقد نصتُ لنومِ ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل
وقول النابغة :

فلو كانت غداةَ البين منّت وقد رفعوا الخدور على الخيام
وقول علقمة :

فجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب
وسبب التزام قد لفظاً أو تقديرأ أمران :

أحدهما : أنَّ الفعلَ الماضي لا يدلُّ على الحال ، فينبغي ألاَّ يقوم مقامه .
والثاني : أنَّه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح في الماضي فينبغي ألاَّ يكون حالاً ، ولهذا لم يَجُزْ أَنْ يقال : ما زال زيد قائم ، ولا : ليس زيد قائم ؛ لأنَّ ما زال وليس يطلبان الحال ، وقام فعل ماضي الزمان ، فلو جاز أن يقع الماضي حالاً لجاز هذا ، وأيضاً فإذا لم يقع المستقبل في المعنى حالاً إلا بتأويل ، نحو : زيد في يده اليوم صقر صائداً به غداً ، فهو على تقدير : مقدراً اليوم الصيد به غداً ، فكذلك لا يجوز في الماضي إلا بقرينة تُقرِّبه إلى الحال ، وذلك قد ، فإنها تُقرِّب الماضي إلى الحال ؛ ولذلك كان جوابها ، لَمَّا يَقُمْ^٢ . ولَمَّا لنفي الماضي المتصل بزمان الحال ، ولذلك تقول : قد

(١) التسهيل ص ١١٣ .

(٢) في أ : (تقم) .

قام الآن ، وقد خرج اليوم . قاله ابن الأنباري^١ . فإذا ثَبَتَ هذا فالناظم لم يَتَعَرَّضَ لهذا التقدير ، فاقضى أَنَّ جُمْلَةَ الفعل الماضي تقع حالاً قُدِّرَ مع الماضي قد أو لا ، وذلك غيرُ صحيح على ما تقرَّر ، وأيضاً ، فإنَّ الجملة المصدَّرة بالمضارع الماضي معنيٌ محتاجةٌ إلى الواو في القياس كان فيها ضميرٌ أو لم يكن . قاله ابن خروف ، كقول النابغة :

سَقَطَ النَصِيفُ ولم تُردِ إسقاطه فتناولتُهُ واتَّقَتْنَا باليدِ

إلى غير ذلك من الشواهد المذكورة ، ولا يقال عنده قياساً : سار زيدٌ لم يسرع . وهذا خلاف ما قاله الناظم في ظاهر إطلاقه .

والجواب : أَنَّ الجملة المؤكَّدة لا يتعيَّن كونها في موضع الحال ، لاحتمال كونها في المواضع المذكورة خبراً بعد خبر / أو جملاً لا موضع لها من الإعراب ، وإنما أتى بها تأكيداً لما قبلها ، وإذا لم تتَّعَيَّنْ لم يَثْبُتْ أَنَّ الحال المؤكَّدة تأتي جملةً فعليةً بعد الدليل على إثباتها ، وإن سلَّمنا أنها أتت فهي بالجملة قليلة فلم يعتبرها . وأمَّا ما اعترض به في جملة الماضي ففيه نظرٌ ؛ فإنَّ النحويين لا يُفَصِّلُونَ ذلك التفصيل الذي ذكر في التسهيل . وإنما يأتون بالمسألة على ما أشار إليه هنا . قال ابن عصفور : «إن كانت الجملة فعليةً وكان الفعلُ ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى دون لفظٍ واشتملت على ضميرٍ فلاختيار الواو ، وقد يجوز ألا تأتي بها ، وإن لم تشتمل على ضميرٍ فلا بُدَّ من الواو»^٢ وهذا المعنى ذكره الجزولي أيضاً^٣ . وقال صاحبُ المفصل في الجملة الفعلية «لا يخلو أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً ، فإن كان مضارعاً لم يخلُ من أن يكون مثبتاً أو منفياً ، فالمثبت بغير واو ، وقد جاء في المنفي الأمران وكذلك في

(١) الإنصاف ٢٥٤/١ .

(٢) المقرب ١٥٣/١ .

(٣) المقدمة الجزولية ص ٩٠-٩١ .

الماضي ولا بد من قد ظاهرة أو مقدرة^١ فإذا كان هؤلاء وغيرهم يقرّون المسألة على هذا الترتيب اعتمدت ، وبقي النظر فيما أتى به من الشواهد ، وما الذي يليق هنالك من الإعراب .

وأما المضارع المنفي بلا فقد لا يدخل هنا من حيث اشترط في جملة الحال ألا تكون مفتوحةً بدليل استقبال ، وظاهر سيبويه وعليه عوّل الأكثرون أن لا مخلصاً للاستقبال^٢ . وإنما يرد السؤال على مذهبه في أنها لا تختص بالاستقبال ، ولا يُدري ما مذهبه حين نظم هذه الأرجوزة ، فإن فرض أن رأيته ما قال في التسهيل ، فالسؤال وارد ، إلا أنه قد حكى في التسهيل أن الواو قد تدخل على المضارع المنفي بلا^٣ ، واستشهد عليه بقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^٤ في قراءة غير نافع ، فقوله : (ولا تُسأل) جملة حالية دخلت عليها الواو . وهذا الشاهد لا شاهد فيه لعطفه على بشيراً ونذيراً فالواو عاطفة ، وإنما الشاهد في قراءة ابن ذكوان : ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾^٥ بتخفيف النون . فالنون فيه نون الرفع ، وهو خبر لا نهى ، والجملة في موضع الحال ، أي : فاستقيما غير متبعين ، أجاز ذلك

(١) الفصل ص ٦٤ .

(٢) الكتاب ١١١/٣ ، معنى اللبيب ص ٣٢٢ .

(٣) التسهيل ص ١١٣ .

(٤) البقرة آية ١١٢ في قراءة السبعة إلا نافعاً ، فقد قرأ (ولا تُسأل) بفتح التاء وسكون اللام/ السبعة ص ١٦٩ ، حجة القراءات ص ١١١ ، واستشهد ابن مالك بالآية في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .

(٥) سورة يونس آية ٨٩ في قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون ، انظر حجة القراءات ص ٣٣٦ ، الكشف عن وجوه القراءات ٥٢٢/١ ، البحر المحيط ١٨٧/٥ ، وقراءة الجمهور (ولا تتبعان) بتشديد النون ، واستشهد ابن مالك بالقراءة في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .

الفارسي^١ وغيره ، ولم يجيزوه^٢ إلا وهو عندهم جائزٌ أن يقع المضارع المنفي بلا حالاً ، وإن كان ذلك قليلاً .

وأما المنفي بما فما قاله في التسهيل من امتناع دخول الواو عليه فيه نظرٌ ، فإنها إذا كانت تدخل على المنفي بلا ، وهي تدخل على المستقبل ، فأولى أن تدخل على المنفي بما ؛ لأنها خاصة بفعل الحال مع عَدَمِ القرائن ، فقد يقال : عهدتُك وما تصبوا ، وأعدُّ الحصى وما تنقضي عبراتي ، فليُنظر في هذا الموضع .

وأما تركه الكلام على قد فالاعتذارُ عنه أن رأيته في التسهيل عدم التزامها في اللفظ ولا في التقدير ، كمذهب الكوفيين والأخفش^٣ ، وردَّ على مَنْ قال بالتزام ذلك - وهم جمهور البصريين - بأنَّ الأصل عدمُ التقدير ، فالقول به دعوى ، ولأنَّ وجودَ (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيده معنى / على ما يفهم به إذا لم يوجد ، ومن حقَّ المحذوف المقدَّر ثبوته أن يدلَّ على معنى لا يدرك بدونه .

فإن قيل : إنما تدلُّ على التقريب .

قلنا : دلالتها على التقريب مستغنى عنه بدلالة سياق الكلام على الحالِّية كما أغنى عن تقدير السين وسوف - سياقُ الكلام في مثل ﴿وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث﴾^٤ بل كما استغني عن تقدير (قد) مع الماضي القريب الوقوع إذا وَقَعَ نعتاً أو خبراً ، وأيضاً فلو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلاَّ وقبله قد لامتنع وقوعُ المنفي بَلَمَّ حالاً ولكان المنفي بَلَمَّأً أولى منه بذلك ؛ لأنَّ لَمْ

(١) انظر رأي الفارسي هذا في زاد المسير ٥٩/٤ .

(٢) في الأصل وأ : (لم يجزه) ، بإسناد الفعل إلى ضمير مفرد ، وفي هامش الأصل وس : (لم يجيزوه) .

(٣) انظر الإنصاف ٢٥٢/١ ، شرح المفصل ٦٧/٢ .

(٤) في الأصل وأ : (فإنَّ) ، وفي س : (لأنَّ) ، وما أثبت أولى .

(٥) سورة يوسف آية ٦ .

لِنَفْيِ فَعَلٍ ، وَلَمَّا لِنَفْيِ قَدْ فَعَلَ^١ . وقد حَصَلَ بهذا كُلُّ الجوابِ عن توجيه تقديرها إذا لم تُوجد . وإذا كان مذهبه عدم الاحتياج إليها فلا يُلْزَمُ ذكرها لكن يَرِدُ عليه ما التزم من إظهارها إذا لم يكن في الجملة ضميرٌ . وقد يُجاب عنه بأن ذلك لا يلزم فقد تقول : آتيتك وطلعت الشمسُ . وما الفارق بين أن يعود من الجملة ضميرٌ على ذي الحال أو لا يعود ، ففي التزام ما قال هناك نظرٌ . وأمّا ما ذهب إليه ابنُ خروف فلم يرتضيه الناظم بل رَدَّه بالشواهد المُتَقَدِّمَةُ الدَّالَّةُ على خلاف ما ذهب إليه . هذا ما يمكن في البحث من المقال في الجواب عن ذلك الاعتراض . والحق أنه إنما أتى فيما عدا الجملة المصدرة بالمضارع المثبت بحكم جُمْلِيٍّ أَكْثَرِيٍّ يَصِيحُ إذا أَخَذَتِ المسألة مأخذَ الناس ؛ إذ غالبُ الناس لم يُفَصِّلُوا ذلك التفصيل كُلَّهُ ، وكثيرٌ منه إنما [هو]^٢ استقراء من ابن مالك قلما تجده كذلك لغيره . وقد تقدّم من كلام الزمخشري والجزولي ، وابن عصفور ، وغيرهم ما يشير إلى نحو مما ارتكب هنا . وذلك كافٍ في مثل هذا المختصر .

فإن قيل : فكان الأولى ألاَّ يُتَعَرَّضَ لهذه الإشكالات وأن تُجَنَّبَ تلك الإيرادات التي يَغْلِبُ على الظنّ أن الناظم لم يقصدها حتى يُقَصِّرَ من هذا التقييد ما استبان طوله ، ويكتفي بحاصل ما نصّ عليه خاصة .

فالجواب : أن القصْدَ في الشرح غير ما ذكرت ، وهو استيعاب ما يسّر الله من الكلام على ألفاظه وما احتملته بمنطوقها أو مفهومها ، وتفصيلُ مُجْمَلٍ ما ذكر لتَضَيُّحِ معانيه وتكثُرِ مسائله ، وتَعْظُمُ الفائدةُ به ، ويكون عوناً للناظر على التَّهَدِّي إلى النظر والبحث والاستنباط فيه وفي غيره مما يَحْتَمِلُ ذلك النظر ، ولا يكونُ تَعَسُّفاً على مقصده . ونحن نعلم أن ابن مالك في كتبه مما يَقْصِدُ في وضع

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٩/١ - ٨٠ ، فالكلام كلام ابن مالك مع اختلاف في الألفاظ يسير .

(٢) نكلمة يلتزم بها الكلام .

الألفاظ وضبط القوانين ، والتحرُّز من الاعتراض ، والتوقُّف من تداخل القواعد ، وانكسار الأصول ما لا يقصده غيره ، وقد ظهر بما تقدَّم من ذلك ما يُستحسن ويُستملح ، ويُنشيط الكسِل ، ويُنهض العزائم في النظر في هذا النظم خصوصاً ، وسيأتيك من ذلك ما تقرُّ به عينُ المنصف من مُفيدٍ ومُستفيدٍ بحول الله . وقوله : (وجُملة الحال سوى ما قدَّما) / مبتدأ خبره (بواو) وما بعده معطوفات . و(سوى) منصوبٌ على الاستثناء .

والحالُ قد يُحذفُ ما فيها عَمِلَ وَبَعْضُ ما يُحذفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ
هذه مسألة من أحكام العوامل في الحال ، وهو الحذف ، فَبَيَّنَ أنَّ عاملَ الحال قد يُحذفُ في بعضِ المواضع كما يُحذفُ عاملٌ غيره كعاملِ المفعول به ، والعامل في خبر المبتدأ ، وهو المبتدأ ، ومن شأنِ العرب الحذفُ اختصاراً إذا استطالت الكلام ، فهو من جملةِ تصرُّفاتِها في الكلام ، ثُمَّ إِنَّ الناظِمَ هنا تركَ بيانَ أمورٍ : أحدها : أَنَّهُ لا بُدَّ من أنَّ يكونَ على المحذوف دليلٌ ، فربما يُؤهِمُ ذلك أنَّ هذا العامل يجوزُ حذفه وإن لم يكن عليه دليل ، كما قدَّ يوجَدُ بعضُ المحذوفات لا دليلَ عليه .

والثاني : أنَّ عاملَ الحال قد يكونُ فعلاً ، وقد يكونُ صِفَةً ، وقد يكونُ حرفاً من الحروفِ المُشترَكةِ معنى الفعل ، أو من الأسماءِ الجامِدةِ التي أُشْرِيتْ معنى الفعل ، فلم يُبَيِّنْ ما الذي يُحذفُ من هذه الأمور ، وقد يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ في هذه الأنواع كُلِّها ، أو قد يَخْتَصُّ ببعضِها ، وذلك البعضُ لم يَتَعَيَّنْ فيقعُ الإشكال .

والثالث : أنَّ هذا الحذفَ يمكنُ أن يكونَ قياساً كَلِّه أو سماعاً كَلِّه أو يكونَ بعضُهُ قياساً وبعضُهُ سماعاً . وهو قد أطلق هنا القولَ بِقِلَّةِ الحذفِ على الجملة ، ولم يحصلَ تصريحٌ بقياسٍ ولا سماعٍ ، فقد يُؤهِمُ إطلاقه أمراً لم يقصده الناظم .

(١) في الأصل : (تَقَرَّد) ، بإقحام دال في آخر الكلمة .

فهذه مواضعُ كان الأولى به بيانها ، والظاهرُ أنَّه لم يفعل ، وقد يقال : إنه وإن لم يُصرَّحْ فقد أشار وقصدَ البيانَ .

أمَّا الأولُ ، فإنَّ قاعدةَ الحذفِ أنَّه لا يحذفُ إلَّا ما دلَّ عليه الدليلُ ، ولو عُدِمَ الدليلُ لم يَجْزِ الحذفُ . أمَّا بالنسبةِ إلى الكلامِ المنقولِ عن العربِ فإنَّ ادِّعاءَ الحذفِ في موضعٍ لا دليلَ فيه تَخَرُّصٌ على الغيبِ ، وأيضاً إذا قصدتَ البيانَ ثم لم تَدُلَّ على المحذوفِ لكان نقضُ الغرضِ . وأمَّا بالنسبةِ إلينا أيُّها القائلون فإنَّ الحذفَ من غيرِ دليلٍ ليس من كلامِ العربِ ، وأيضاً إذا لم يَجْعَلْ على المحذوفِ دليلاً فهو غيرُ مخيرٍ به ، ولا عنه فليس بمحذوفٍ في الحقيقة ، إذ المحذوفُ ما جُعِلَ له في الكلامِ اعتبارٌ ومنزلةٌ ، وما لمْ يدل عليه ليس كذلك أصلاً ، فمدَّعي الحذفِ من غيرِ دليلٍ مُدَّعٍ لما لا برهانَ عليه ، ومن عادةِ الناظمِ ألا يذكرَ الحذفَ إلَّا مع التنبيهِ على الدليلِ عليه . كقوله :

* ولا تجز هنا بلا دليل *^٢

إلى آخره . وقوله :

* ويُحذفُ الناصبُها إن عُلِمَا *^٣

أو شبه ذلك . وإنَّما تركَ ذكرَه في المفعول به الذي ليس أصلُه المبتدأ والخبر ؛ للزومِ الدليلِ عليه ، فكذلك تركَ التنبيهَ هنا عليه علماً بتلك القاعدةِ لِتَقَدُّمِ ذكرِها مراراً .

(١) في الأصل : (وما يدل) ، بسقوط (لم) .

(٢) في باب (ظن) ، وانظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١ .

(٣) في باب (تعدي الفعل ولزومه) ، وانظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/١ .

(٤) في أ : (الابتداء) ، وفي س : (الابتداء : المبتدأ والخبر) .

وَأَمَّا الثَّانِي ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْخَذْفَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّصْرِفِ ، وَأَصْلُ
 التَّصْرِفِ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِعْلِ حَسَبَ مَا تَقَرَّرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، فَالْفِعْلُ / إِذَا أَوَّلُ مَا
 يُدْعَى أَنَّهُ الْمَحذُوفُ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ أَصْلَ الْعَوَامِلِ الْفِعْلُ ، وَإِنَّمَا عَمِلَ غَيْرُهُ بِالتَّشْبِيهِ
 بِهِ - أَعْنِي عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ فِي الْغَالِبِ - فَإِذَا كَانَ ثُمَّ عَامِلٌ مَحذُوفٌ فَأَوَّلُ سَابِقٍ إِلَى
 الذِّهْنِ أَنَّهُ الْفِعْلُ ، فَالْمَحذُوفُ إِذَا هُنَا الْفِعْلُ لَا غَيْرُهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَيْضاً قَرِيبُ الْفَهْمِ فَلِمُدَّعٍ أَنْ يُدْعَى أَنَّهُ الْمَحذُوفُ .
 فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ مَا قَرَّبَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ فَهْمِ الْفِعْلِ بِهِ ، فَالْفِعْلُ إِذَا سَبَقَ لِلذِّهْنِ
 فَلَا يُدْعَى خِلَافَهُ ، فَلَأَجْلِ هَذَا تَرَكَ النَّازِمُ تَعْيِينَ الْفَاعِلِ الْمَحذُوفِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ
 الْفِعْلَ فِي بَابِ الْعَمَلِ أَكْثَرُ دَوْرًا فِي الْكَلَامِ فَقَدْ صَارَتْ لَهُ أَصَالَةٌ فِي الْعَوَامِلِ الَّتِي
 تُوْدِي مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَكَانَ هُوَ الْأَوَّلَى بَأَن يُتَصَرَّفَ فِيهِ بِالْخَذْفِ نَظِيرُهُ (أَنْ) فِي
 عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ لَمَّا كَثُرَ دَوْرُهَا فِي الْكَلَامِ دُونَ أَخَوَاتِهَا صَارَتْ هِيَ الَّتِي تُتَوَى مِنْ
 بَيْنِ سَائِرِ النَّوَاصِبِ الَّتِي لَمْ تَدُرْ دَوْرَهَا ، وَلَا اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَهَا وَهَذَا ظَاهِرٌ .

وَأَمَّا الثَّلَاثُ ، فَإِنَّ قَوْلَ النَّازِمِ : (وَالْحَالُ قَدْ يُخَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ) يُشْعِرُ
 بِالْقِيَاسِ ، لِأَنَّ (قَدْ) فِي اسْتِعْمَالِهِ وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى التَّقْلِيلِ إِنَّمَا يَطْلُقُهَا فِي مَوْضِعِ
 الْقِيَاسِ ، وَإِلَّا فَيَقُولُ شَدَّ أَوْ نَدَرَ أَوْ مَا يَعْطِي هَذَا الْمَعْنَى . وَقَدْ تَقَدَّمَ لَذَلِكَ نِظَائِرُ
 كَثِيرَةٌ . وَهَذَا الْإِطْلَاقُ شَامِلٌ لَمَّا الْخَذْفُ فِيهِ جَائِزٌ أَوْ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُطْلِقَ هَذَا
 الْقَوْلُ قَسَمَ الْخَذْفَ إِلَى جَائِزٍ وَلاَزِمٍ ، فَقَوْلُهُ : (وَبَعْضُ مَا يَخَذَفُ ذَكَرَهُ حُظِلٌ)
 يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْخَذْفَ الْمَذْكُورَ بَعْضُهُ لَا يَجُوزُ ذِكْرُ الْمَحذُوفِ مَعَهُ فذِكْرُهُ حُظِلٌ أَيِ
 مُنْعٍ فَلَا يُنْطَقُ بِهِ الْبَتَّةُ - وَأَصْلُ الْحُظْلِ : الْمَنْعُ مِنَ التَّصْرِفِ وَالْحَرَكَةِ ، وَيُقَالُ حُظِلَ
 عَلَيْهِ يَحُظِلُ وَحُظِّلَ أَيْضاً يَحُظِّلُهُ حُظْلًا وَحِظْلَانًا إِذَا مَنَعَهُ ، وَمِنْهُ حُظْلُ الْأَيْمِ
 وَهُوَ مَنَعُهَا النِّكَاحَ . قَالَ الرَّاجِزُ :

(١) اللسان : (حظّل) .

فلا ترى بَعْلًا ولا حَلَالًا كهُوَ ولا كهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا^١

وَالْحَظْلُ وَالْحَظْرُ يتقاربان معنى - وبعضه يجوزُ معه ذِكْرُ المحذوف . وهذا القسم لم يُصَرَّحْ به لكنه مفهومٌ من كلامه ، ولم يُعَيَّنْ للقياس في القسمين مَوْضِعًا ، فأمَّا الجائزُ الحذفِ فلا يحتاج إلى تعيين موضع . وأمَّا اللازمُ الحذفِ فله مواضع يُقاسُ فيها لم يَعْتَرِ الناظمُ بتعيينها بل اكتفى بالإشارة خاصةً ، فمثالُ الجائزِ قولُك للراحل عنك : راشدًا مهديًا ، تقديره : تذهب راشدًا مهديًا ، دلَّت قرينةُ الحال على ذلك . وقولُك للقادم : مبرورًا مأجورًا ، أي : قدمت على هذه الحال ، وللمُحَدَّثِ : صادقًا ، أي : تقول ذلك صادقًا ، وللمشتكي : مُحِقًّا أو مُبْطِلًا ، وما أشبه ذلك . وهذا مما حُذِفَ فيه العاملُ لقرينةِ حاله . وتقول فيما حُذِفَ لقرينةِ لفظية : راكبًا ، لمن قال : كيف أتيت ؟ [أي : أتيتُ]^٢ راكبًا ، وكذلك قولُك : بلى مسرعًا ، لمن قال لك : لَمْ تَأْتِنِي ، أو لِمَنْ قال : لا تأتِ فلانًا ، ومن ذلك في القرآن ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ . بلى قادرين على أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾^٣ تقديره : بلى نجتمعها قادرين . وقال سويد المرائد الحارثي - من أبيات الحماسة - :

/ لعمري لقد نادى بأرفعِ صوته نَعِيُّ حُمَيٍّ أَنْ فَارَسَكُم هوى /
أجل صادقًا والقائلُ الفاعلُ الذي إذا قال قولاً أَتَبَطَ الماءُ في الثرى^٤ /

(١) رؤية بن العجاج ، وينسب للعجاج / ديوان رؤية ص ١٢٨ ، الكتاب ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٣/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٢ ، رسالة الغفران ص ١٦٥ ، المقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، التصريح ٤/٢ ، خزائن الأدب ٢٧٤/٤ . وفي الأصل وأ : ولا حائلًا ، والتصويب من م س ومصادر التخريج .

(٢) تكملة يلثم بها الكلام من أ ، وس .

(٣) سورة القيامة آية ٣-٤ .

(٤) الحماسة ٤-١ ، شرحها للمرزوقي ٨٤٠/٢ .

أي : تقول ذلك صادقاً . فهذه المثل ، وما كان نحوها يجوز إظهار المحذوف معها وأما الذي يلزم فيه الحذف ولا يجوز الإظهار ، فله مواضع : منها : حيث يكون الحال تبيناً ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً ، أو نقصه كذلك ، نحو قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، واشتريته بدينار فرائداً ، والتقدير : فزاد الثمن صاعداً ، وكذلك تصدقت بدينار فسافلاً ، تقديره : فنقص الثمن سافلاً ، أو ما أعطيته سافلاً ، أو انحط سافلاً ، أو نحو ذلك . ومنها الحال السادة مسددة الخبر في قولهم : ضربني زيداً قائماً ، وأكثر شرابي السوق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، وما أشبه ذلك وقد مر ذكره في باب المتبداً . ومنها الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل في التوبيخ كان مع استفهام وهو الأكثر أو بدونه ، فلا استفهام ، نحو قولهم : أقائماً وقد قعد الناس ؟ وأقاعداً وقد سار الركب ؟ وذلك أنه رأى رجلاً في قيام أو قعود فأراد أن ينبهه ويوبخه ، فكأنه قد لفظ بقوله : أقوم قائماً ، وأتعد قاعداً ، ولكنه حذفه لدلالة الحال على المحذوف ، وصار بدلاً من اللفظ بالفعل فلزم الأيوتى به مع الاسم ، ومثل ذلك قولهم : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى^٣ . يقال ذلك لمن هو في حال تلوي وتنقل ، فكان التقدير : أتحول تميمياً مرةً وقيسياً أخرى ؟ ، ولكنهم حذفوا الفعل . وحكى سيويه عن بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جيلة واستقبله بعير أعور فتطير ، فقال : يا بني أسد : أعور وذا ناب ؟ فالمعنى : أتستقبلون أعور وذا ناب ، وذلك على جهة التنبيه لهم ليحذروهم لا على أنه يستفهمهم عنه . وأنشد سيويه لهند بنت عتبة :

(١) في الأصل وس : (فصاعداً) ، وما أثبت من أ .

(٢) في الأصل وس : وقد فعل ، وما أثبت من أ .

(٣) من أمثلة الكتاب ٣٤٣/١ .

(٤) المصدر نفسه .

أَفِي السَّلَمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً^١ وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ^٢
 أَيِ أَتْلُونُونَ وَتَنْتَقِلُونَ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا ، فَتَتَحَوَّلُونَ فِي السَّلَمِ مِثْلَ الْأَعْيَارِ -
 وَهِيَ الْحَمِيرُ - جَفَاءً وَغِلْظَةً^٣ وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْحَيِضِ جُبْنًا وَضَعْفًا ،
 وَأَنْشُدْ أَيْضًا :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً^٤ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لَعَلَّاتٍ^٥
 أَيِ : أَتَتَحَوَّلُونَ عِنْدَ الْوَلَائِمِ مُتَوَاصِلِينَ ، وَعِنْدَ النَّوَائِبِ مُتَقَاطِعِينَ . وَمِنْ ذَلِكَ
 فِي غَيْرِ الْإِسْتِفْهَامِ قَوْلُكَ : قَاعِدًا قَدْ عَلِمَ اللَّهُ وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ، وَقَائِمًا قَدْ عَلِمَ اللَّهُ
 وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ^٦ ، يُؤَيِّخُهُ بِذَلِكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يَقُومُ قَائِمًا وَيَقْعُدُ قَاعِدًا . وَقَدْ
 يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْيَاسِ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الدَّعَاءِ نَحْوُ : عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ كَذَا ، تَقُولُ الْعَرَبُ :
 عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا^٧ ، كَأَنَّهُ رَأَى شَيْئًا يُتَّقَى فَصَارَ عِنْدَ نَفْسِهِ فِي حَالِ اسْتِعَاذَةٍ ،
 وَحَذَفَ الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ بَدَلًا مِنْهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا ، وَأَنْشُدْ
 سَيَبُوهَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ السَّهْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

أَلْحَقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَفَّوْا / وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَعلُوا فَيَطْغُونِ^٨ / ٢٥٤/
 وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : بَرِيئًا إِلَيْكَ مِنْ كَذَا ، وَمَتَوَسِّلًا بِكَذَا عَلَى حَسَبِ مَا يُفْهَمُ الْحَالُ .
 هَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَقْبَلُ الْقِيَاسُ فَيَدْخُلُ تَحْتَ كَلَامِ النَّاضِمِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) الْكِتَابُ ٣٤٤/١ ، شَرْحُ أَيْيَاتِهِ لِابْنِ السَّرَافِيِّ ٣٨٢/١ ، الْمُقْتَضَبُ ٢٦٥/٣ ، الْمُقَرَّبُ ٢٥٨/١ ، الْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ ١٤٢/٣ .

(٢) الْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ ٣٤٤/١ ، شَرْحُ أَيْيَاتِهِ لِابْنِ السَّرَافِيِّ ٣٨٢/١ ، الْمُقْتَضَبُ ٢٦٥/٣ ، مِنْ غَيْرِ نَسْبَةٍ .

(٣) مِنْ أَمْثَلَةِ الْكِتَابِ ٣٤٠/١ .

(٤) أَوْرَدَهُ سَيَبُوهُ فِي كِتَابِهِ ٣٤١/١ مَسْبُوقًا بِقَوْلِهِ : «مِثْلُ ذَلِكَ» .

(٥) الْكِتَابُ ٣٤٢/١ ، شَرْحُ أَيْيَاتِهِ لِابْنِ السَّرَافِيِّ ٣٨١/١ ، شَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٤٧٥/١ .

التمييز

/ ٢٥٤ / هذا هو النوع الثامن من المنصوبات التي ينصبها كل فعل متعدياً كان أو غير متعدياً ، وهو آخرها ، وذلك التمييز . ولم يأت له بحذف أو رسم من حيث هو تمييز ، وإنما رسم ما يصح أن يكون تمييزاً ، وذلك قوله :

اسم بمعنى من مبین نكره يُنصب تمييزاً بما قد فسرّه
كشبر أرضاً وقفيز برّاً ومَنَوِين عَسَلًا وتَمَرًا

فالاسم هو الجنس الأقرب ، إذ لا يكون إلا من جنس الأسماء ، ويريد بقوله : (بمعنى من) أنه يفهم معناها ، كما يفهم الظرف معنى (في) ، والحال معنى (في حال) ، ولا يريد أنه يرادف من ، كما يرادفها بعض مثلاً ، وكما ترادف مُد الاسمية مُد الحرفية ، وإنما أراد أنه يفهم منه ذلك المعنى ، كما لو لُفِظَ بِمِنْ . فإذا قلت : (شبر أرضاً) فهو يفهم معنى : شبر من أرض ، وكذلك سائر المثل .

واحترز بذلك من الحال ، فإنها تصدق عليها ألفاظ الرسم ، لكنها لا تنتصب على التمييز لأنها ليست بمعنى (من) ، وإنما هي بمعنى : في حال ، وكذلك يخرج له الظرف بهذا التقدير .

فإذا قلت : زيداً أمامك ، فهو في تقدير : زيد في هذا المكان . وإذا قلت : زيداً في الدار قاعداً ، فمعناه في حال قعود ، فليسا بتمييز .

(١) في أ : (لتقرير) ، تحريف .

وقوله : (مبين) يعني أنه يُبين غيره ويُفسره ويوضحه وكذلك التمييز ؛ إذ هو مُبين لما استَبْهَم من الذوات ، كما أنَّ الحالَ مُبيِّنة لما استَبْهَم من الهيئات ، فيفترقان في أنَّ الحالَ مُبيِّنة للهيئات ، والتمييز مُبين للذات ، ويجتمعان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُبينٌ لشيءٍ مُستَبْهَم ، واحترز بذلك مما قد يجيء في الكلام من الأسماء وفيه معنى (من) لكنه ليس بمُبينٍ لغيره ولا مُفسراً له ، كذنباً في قول الشاعر - أنشده سيويو - :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^١

فإنه يصدق عليه أنه اسمٌ بمعنى (من) ، ولم يَنْتَصِبْ على التمييز ، لأنه لم يَقَعْ هاهنا مبيناً لشيءٍ غيره ، وإنما وقع في الكلام لأنه المحل المستغفر منه ، كما يقع المفعول به في الكلام ، ولا يقال في المفعول : إنه مُبينٌ ومفسرٌ لغيره ، وإن قيل ذلك فعلى معنى تعيين [محل]^٢ وقوع الفعل خاصة ، وبهذا القيد [أيضاً]^٣ يخرج له اسمٌ لا العاملة عمل إن ؛ إذ كان اسماً بمعنى من ؛ لأنَّ معنى قولك : لا رَجُلٌ في الدار ، لا من رجلي في الدار ، من حيثُ كان نقياً لقولك : هل من رجلي في الدار ؟ وقد نطقَ به الشاعر فقال :

فقام يذود الناسَ عنها بِسَيْفِهِ وقال : أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ^٤

(١) الكتاب ٣٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٠/١ ، ولم أقف له على نسبة ، وهو أيضاً في معاني القرآن ٣١٤/٢ ، المقتضب ٣٢٠/٢ ، الإيضاح للزجاجي ص ١٣٩ ، الخصائص ٢٤٧/٣ ، شرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، المقاصد النحوية ٢٢٦/٣ ، التصريح ٣٩٤/١ ، خزنة الأدب ٤٨٦/١ .

(٢) ما بين المعقوفين تنمة من أ ، س .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة يلتزم بها الكلام من أ ، س .

(٤) لم أقف له على نسبة ، وهو في شرح الكافية الشافية ٥٢٢/١ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٥ ، منهج السالك ص ٨٧ ، شرح اللمحة البدرية ٤٥/٢ ، المقاصد النحوية ٣٣٢/٢ ، التصريح ٢٣٩/١ ، مع الهوامع ١٩٩/٢ .

وأيضاً هو نكرة ؛ إذ لا تَعْمَلُ لا إلا في نكرة ، فكان يدخل عليه هنا ، فأخرجه بقوله (مبين) لأنَّ اسم لا ليس بمبين ولا مُفسِّر لشيء .

وقوله : (نكرة) يعني أنَّ التنكير من وصف الاسم الذي يصح انتصابه على التمييز ، فلا يكون معرفةً قياساً . وهذا مذهب البصريين^١ .

وذهب / الكوفيون إلى جواز تعريفه^٢ . والصحيح ما أشار إليه الناظم من لزوم التنكير بالقياس والسماع . /٢٥٥/

أمَّا القياس : فإنَّ التمييز إنما وَضَعُهُ أن يكون بياناً لما استبهم ، وهذا المعنى يمكن مع التنكير ، وإذا كان كذلك فالعُدُول إلى التعريف من غير حاجة إليه تكلفٌ تأباه حكمةُ العرب ، وأيضاً فإنَّ التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلاً ، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيثُ تحصل الفائدة بالإخبار عنه ، فما لا يُخْبَرُ عنه لا حاجة إلى تعريفه ، ولذلك لم يصحَّ تعريفُ الأفعال ، وأيضاً هو تفسيرٌ لمبهم ، فلم يُحْتَجْ إلى التعريف قياساً على الحال ، وأيضاً لو صحَّ تعريفُهُ لصحَّ إضماره ، لكن إضماره لا يصحَّ ولم يأتِ في كلامهم - أعني مضمراً^٣ - فثبت أنَّه لا يصحُّ تعريفه .

فإن قيل : القياسُ إنما يصحُّ إذا عضده السماعُ ، والسماعُ موجودٌ بخلافِ ما زعمتم ، فقد قالت العرب : «عَيْنَ فلانٍ رأيتُه ، ووجع بطنه ورأسه»^٤ . وفي القرآن : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^٥ . وفي الحديث : (تَهْرَاقُ

(١) انظر المفتض ٣/٣٢ ، الأصول ١/٢٢٣ ، منهج السالك ص ٢٢١ ، وانظر الإنصاف ١/٣١٥ .

(٢) انظر منهج السالك ص ٢٢٠-٢٢١ ، توضيح المقاصد ٢/١٧٥ ، شرح اللوحة البدرية ٢/١٤٦ .

(٣) سقطت جملة (أعني مضمراً) من أ .

(٤) انظر منهج السالك ص ٢٢١ .

(٥) سورة البقرة آية ١٣٠ .

الدُّمَاءُ^١ . وجاء من كلامهم : قبضتُ الخمسةَ عشرَ الدرهمَ^٢ .
وحكى الكسائيُّ : هو أحسنُ الناسِ هاتين ، يريد عيين . وأنشد السيرافي :
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنَّ عَرَفْتَ جَلَادَنَا رَضِيتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرَ عَنْ عَمْرٍو^٣
وقال الآخر :

أَيَجَعُ ظَهْرِي وَالْوَيُّ أَبْهَرِي وَمَا الصَّحِيحُ ظَهْرُهُ كَالْأُدْبَرِ
وقال أُمَيَّةُ بن أَبِي الصَّلْتِ في ابن جُدْعَانَ :

إِلَى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءِ لُبَابِ الْبُرِّ يُلَبِّكُ بِالشَّهَادِ

-
- (١) انظره في صحيح الإمام مسلم - بشرح النووي - ٣٢٠/٦ ، النهاية في غريب الحديث ٢٦٠/٥ .
- (٢) انظر المقتضب ١٧٣/٢ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ حَكَى عَنْ الْعَرَبِ : الْأَحَدَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ ، وانظر منهج السالك ص ٢٢١ .
- (٣) الشاهد من أبيات لراشد بن شهاب الشكري في المفضليات ص ٣١٠ ، وروايته :
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنَّ عَرَفْتَ وَجْهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو
وذكر العيني في المقاصد النحوية ٥٠٢/١ أَنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي أَوْرَدَهَا الشَّاطِبِيُّ هُنَا هِيَ رِوَايَةُ الْمَفْضَلِ الضُّبِّيِّ ، وَابْنِ السَّيِّدِ فِي شَرْحِ شَعْرِ الْمَعْرِيِّ . وانظر منهج السالك ص ٢٢١ ، توضيح المقاصد ١٥١/١ ، ٣٩٤ المقاصد النحوية ٢٢٥/٣ ، مع الهوامع ٢٧٨/١ . وفي هامش الأصل وس : (يا قيس) مكان يا بكر .
- (٤) البيتان في التهذيب ١٥٧/٣ ، اللسان (عرا) ، والشاهد في قوله : (أَيَجَعُ ظَهْرِي) فَإِنَّ (أَيَجَعُ) فِعْلٌ لَازِمٌ ، وَ(ظَهْرِي) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالإِضَافَةِ .
- (٥) ديوانه ص ٣٨١ ، وينسب إلى أبيه أبي الصلت ، وهو في البيان والتبيين ١٨/١ ، المعاني الكبرى ٣٨٠/١ ، اللآلئ ٣٦٣/١ ، المستقصى ٢٨١/١ ، مجمع الأمثال ١٢٧/٢ ، المقرب ١٦٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢ ، منهج السالك ص ٢٢١ ، شرح اللحمة البدرية ١٤٨/٢ ، مع الهوامع ٢٧٨/١ . والشيزى : شجر تتخذ منه الجفان ، ورُدْحٌ : عِظَامٌ .

وأيضاً قالوا : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، والسماعُ بمثل هذا كثير ، فدلَّ على أنَّ التعريفَ في التمييز جائز .

فالجواب أنَّ يقالَ : إنَّ ما فيه الألف واللام عندهم - أعني البصريين - محمولٌ على زيادة الألف واللام ، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك في باب المعرف بالأداة .

وأماً الإضافة : فهو عندهم على تضمين الفعل غير المتعدّي ، معنى فعلٍ يتعدّى ، أو على إسقاط الجار ، فكانَ التقدير في : غِبْنَ رأيَه : غِبْنَ في رأيَه أو جَهِلَ رأيَه ، وكذلك سَفِهَ نفسه ووجَعَ بطنَه ، أي من بطنه ، أو عَرِفَ ذلك شذوذاً .
وأماً هاتين : فإماً على نيّة التنكير كقولهم :

* ولا أُميَّة بالبلاد *

وإماً على حذف الجار ، كأنّه قال : هو أحسنُ الناسُ بهاتين ، أي زاد حُسْنَه على الناس بعينيه . قاله الفارسي . وأُيجعُ ظهري ، كفَينَ رأيَه ، وإنما احتاجوا إلى تأويل ذلك كلّهم لأنهم وجدوا عامّةً كلام العرب في التمييز على أنَّ يكونَ مُنكَراً ، ولو جاز تعريفه عند العرب لكانوا خلقاءً أنَّ يستعملوه كذلك كثيراً شائعاً ، فلما لم يكن كذلك دُلَّ على قصدهم للتنكير ، وأنَّ ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتادِ كلامهم .

فإذا تقرّر هذا ، فاشتراطُ الناظم التنكير في الاسم الذي يُنصبُ على التمييز صحيحٌ بناءً على الاصطلاح البصري ، وعلى هذا يكون قولهم : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، منصوباً على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز . والذي حصل من

(١) من بيت لعبدالله بن الزبير الأسدي من ملحقات ديوانه ص ١٤٧ ، ويُنسبُ إلى فضالة بن شريك الأسدي . وهو في الكتاب ٢/٢٩٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٥٦٩ ، المقتضب ٤/٣٦٢ ، الأصول ١/٣٨٣ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٣٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٢ ، ١٠٤ ، المقرب ١/١٨٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٠ ، والبيت هو :
أرى الحاجات عند أبي خبيب نكيدن ولا أُميَّة بالبلاد

أوصاف ذلك الاسم الخاصة بصحة نصبه تمييزاً ثلاثة : أن يكون بمعنى (من) ،
 مَبِيناً نَكِرَةً . ويرد عليه السؤال في هذا التعريف / من أوجه أربعة : /٢٥٦/

أحدها : أن التمييز على ضربين : ضَرْبٌ يكون بمعنى (من) كما قال ،
 كأمثله التي مثل بها في قوله : (كشبر أرضاً) وما بعده . وضَرْبٌ لا يكون
 كذلك ، وهو المنقول من الفاعل وما أشبهه نحو : طابَ نفساً ، وكرَّمَ أباً ،
 وسَفِهَ نفساً ، وقرَّرتَ عيناً ، وما أشبه ذلك ، وكذلك ما انتصب من النكرات
 في باب الصفة المشبهة نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنِ وجهاً ، وكذلك مع أفعل
 التفضيل نحو : أنتَ أعلى منزلاً ، فليس التمييز في هذه المواضع بمعنى (من)
 البتَّة ؛ ولذلك لا تقول : طاب زيدٌ من نفسٍ ، ولا أنتَ أعلى من منزلٍ ، كما
 تقول : قفيزٌ من بُرٍّ ، وشبرٌ من أرضٍ ، فأقتضى كلامُ الناظم هنا أن هذه
 النكرات التي هي فواعلٌ في المعنى لا تُنصبُ على التمييز ، وذلك غير صحيح ،
 فقد جعلها في الباب نفسه مما يُنصبُ على التمييز ، فهذا فيه ما ترى .

والثاني : أن (من) التي تَضْمَنُ التمييزُ معناها هي الجنسية لا غيرها .
 والناظم قد أَجْمَلَ الأمر فيها ، فلم يُبين من أيِّ قسمٍ هي من أقسام (من)
 المذكورة في باب الجرّ ، فقد تَشْتَبِهُ بِمِنْ التي لا بداء الغاية ، أو للتبعيض ،
 أو غير ذلك من أقسامها ، فلا يحصل المقصود من التعريف مع الإبهام
 والإجمال .

والثالث : أنه يدخل له التابع إذا كان مُمَيِّزاً في المعنى كقول الله تعالى :
 ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَمًا﴾^١ . فأسباط^٢ ليس بتمييز ؛ إذ لو كان
 تمييزاً لكان سِبْطاً ، مفرداً ؛ لأنَّ مُمَيِّزَ ما فوق العَشْرَةَ مفردٌ منصوبٌ ، فذلَّ
 على أنَّ أسباطاً ليس إلّا تابعاً لقوله : (اثنتي عشرة) تَبَعِيَّةً البدل . وعلى ذلك

(١) سورة الأعراف آية ١٦٠ .

(٢) في أ ، س : فأسباطاً .

أيضاً جاء قوله تعالى : ﴿وَلْيَتْلُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾^١ في قراءة تنوين مائة ، وهي لغير حمزة والكسائي ، فيوهم أنَّ أسباطاً وسنين منصوبان على التمييز ، وكذلك ما كان نحوهما مثل : قبضتُ أَحَدَ عَشَرَ دراهمَ ، وستة عشر دنائيرَ ، وعَشْرَةَ أثواباً ، وأشباه ذلك ، وهو مُخِلٌّ بالقصد^٢ .

والرابع : أنَّه يدخل عليه تابعُ اسمٍ لا إذا كان منصوباً نحو : لا رَجُلٌ عاقلاً ؛ لأنَّ حكمه في تقدير معنى (مِنْ) حكمُ متبوعه ، وهو أيضاً مُبَيِّنٌ صفةَ الرجل ، فتناوله الرسمُ ، وليس بمنصوب على التمييز أصلاً .

وهذه الأشياء الثلاثة الأخيرة قد تَحَرَّزَ منها في التسهيل ؛ إذ حَدَّ التمييز فقال : «هو ما فيه معنى (مِنْ) الجنسية من نَكْرَةٍ منصوبة فَضْلَةً غير تابعٍ»^٣ وبين مقصده في الشرح بما ذكر أنَّ التحرَّزَ منه واجبٌ .

والجواب : أمَّا الأول فواردٌ عليه هنا وفي كتاب «التسهيل» ، وقد حَدَّ الناسُ التمييزَ ، فلم يُقَيِّدُوا هذا التقيد الذي لا يَشْمَلُ إِلَّا أَحَدَ قَسْمَيْهِ فقال ابنُ الضائع : هو الاسمُ النكرةُ الْمُتَّصِبُ بعدَ تمامِ الكلامِ أَوْ بعدَ تمامِ الاسمِ بياناً لما انبَهَمَ من الذوات . وقال بعضهم : الاسمُ النكرةُ المنصوب المبين لما انبهم من الذوات^٤ . وقيل غير ذلك مما لم يُذَكَّر فيه التقيدُ بمعنى (مِنْ) .

(١) سورة الكهف آية ٢٥ في قراءة السبعة إلا حمزة والكسائي فقد قرآ من غير تنوين ، أضافا (مئة)

إلى (سنين) / السبعة ص ٣٨٨ ، حجة القراءات ص ٤١٤ .

(٢) في الأصل : (بالفصل) ، وما أثبت من أ ، س .

(٣) التسهيل ص ١١٤ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٩/١ - ٩٠ .

(٥) قريبٌ من هذا ما حَدَّه به ابن عصفور في المقرب ١٦٣/١ ، شرح الجمل ٢٨١/٢ .

فالحاصلُ أنَّ الناظمَ حَدَّ بعض ما يَنْتَصِبُ على التمييز ، فأخرجَ بذلكَ غيره
عن أنَّ يكونَ نصبه على التمييز^١ ، وقد كان يمكن الاعتذارُ عنه بأنه يمكن أن لم
يلتزم النصبُ على التمييز^١ في نحو : سَفِهَ نفساً ، وَحَسَنَ وجهاً ، وَأَنْ يَجْعَلَ نصبه
على المفعول به ، كما يُعَرَّبُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ / الوجه ، وَحَسَنَ وَجْهَهُ
كذلك ، ويكون مخالفاً للنحويين في مجرد اصطلاح لا يَنْبَنِي عليه حكمٌ لولا
أنَّهُ نَصٌّ على أنَّ مثلَ : طِبَّ نفساً ، وأنتَ أعلى منزلاً تمييزٌ ، فلم يمكن اعتذاراً عنه
بذلك .

وأما الثاني : فإنه لم يحتج إلى تقييد (من) بالجنسية ؛ لأنَّ غاية ما في ذلك أنَّ
تَحَرَّرَ به من قوله :

« أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُخْصِيَهُ »

وهذا النوع قد خرج عنه بقوله : (مُبِينٌ) ، إذ ليس (ذَنْباً) بِمُبِينٍ غيره كما تقدَّم .
فقوله : (مبينٌ) قام مقام تقييد (من) بأنَّها الجنسية .

وأما الثالثُ : فإنه لم يَحْدُ التمييزَ نفسه ، وإنما حَدَّ ما يَصِحُّ انتصابه على
التمييز ، فالتوابعُ المعترضُ بها مُفْتَقِرَةٌ إلى النظر فيها بما حَدَّ به ، فإن اجتمعت
فيها الأوصافُ المذكورة ، صَحَّ انتصابها على التمييز حيث يُحْتَاجُ إليه إذا لم
يَخْتَصَّ باب من الأبواب المحتاجة إلى التمييز بزيادة شرطٍ كباب العدد ، فإنَّ ما
فوقَ العَشْرَةِ فيه إِنَّمَا يُفَسَّرُ^٢ بواحدٍ منصوب ، فاختَصَّ بزيادةٍ على ما عُهِدَ في
التمييز . وأما غيرُ باب العدد ، فانتصاب تلك الأسماء المذكورة فيها على التمييز
جائزٌ ، كقولك : هو أَكْثَرُ الناسِ دراهمَ أو ثياباً ، وهو أَكْثَرُ الناسِ سنينَ ، وما
أشبه ذلك ، فكان ﴿أَسْبَاطُ﴾ يُمكنُ فيه هذه الأوصاف ، إذ هو اسمٌ بمعنى

(١) سقط ما بين الإشارتين من س .

(٢) في أ : (يعتبر) .

(من) مَبِينٌ نَكْرَةً ، أي يصلحُ لمعنى (من) وإذا أمكن اجتماعُ الأوصاف فيه صَحَّ انتصابُه على التمييز ، فقلت : هم أكثرُ الناسِ أسباطاً ، لكن لما كان فوق العشرة ، إنما يقعُ التمييز فيه مفرداً لم يصلحْ أَنْ يُعَدَّ في الآية تمييزاً ، وإن أمكن فيه معنى (من) ، فأوَّلَ على غير التمييز ، وجعل بدلاً ، فشرط الأفراد في ﴿أسباطاً﴾ يَخْتَصُّ بباب العدد ، وليس مشروطاً في كون التمييز تمييزاً ، فبان الاعتراض على الناظم بهذا .

وأما الرابع : فَإِنَّ تَابِعَ اسْمٍ لَا لَيْسَ بِمُضْمَنٍ معنى (من) بل اسمٌ لا هو المضمَّن إن فُرِضَ - وإن قُدِّرَ كذلك ، فمن حيثُ هو تابعٌ لما فيه ذلك المعنى مجازاً لا حقيقةً .

وبيان ذلك أَنَّ تَضَمَّنَ معنى (من) إنما جاء من جهة قصد عموم النفي ، وهو إنما توجه على الاسم لا على التابع ؛ لأنَّ التابع إنما قُصِدَ فيه قَصْدُ التبعيَّة لا قَصْدُ عموم النفي ، ومن ثم كان التابع لا يُقْتَصَرُ به على منفي دون موجب ، ولا على نكرة دون معرفة ، ففي الحقيقة لم يَتَضَمَّنَ معنى (من) فلا يصحُّ الاعتراض به ، وهذا كله على تسليم أنَّ (من) المقدَّرة في اسم لا هي الجنسية ، وأما إذا لم يكن كذلك فالاعتراض ساقطٌ من أصله ، وقد تقدَّم الكلام في دخول اسم لا في الحدِّ أو عدم دخوله ، فإذا كان اسمٌ لا قد خرج عن الحد بقوله : (مُبِينٌ) فصِفَتُهُ أَوْلَى ألا تدخُلَ فيه .

وأما إتيانه في التسهيل بقوله : (غير تابع) ^١ لِيُخْرِجَ صِفَةَ اسم لا ، فإنه لمَّا أخرج اسم لا بقوله : (فضلة) بَقِيَ ^٢ التابعُ لَأَنَّهُ فَضْلَةٌ في الحكم ، فأخرجه بقوله : غير تابع ، وكان اسمٌ لا داخلاً عليه في قوله : ما ضُمِّنَ معنى (من) الجنسية حتى أخرجه بقوله : فضلة . وهذا كله غير محتاج إليه هنا ، ولو لم يأتِ

(١) التسهيل ص ١١٤ .

(٢) في الأصل : (تعيّن) ، وما أثبت في أ ، س .

بهذا القيد في التسهيل لم يحتج إليه ؛ إذ ليس في التابع معنى (مِنْ) الجنسية لما
ذُكر ، فأحرى ألا يُحتاج إليه ها هنا .

/٢٥٨/ وقوله : (يُنصب تمييزاً بما قد فسره) هو خبرُ المبتدأ الذي هو (اسم) ويعني
أن الاسم الموصوف / بهذه الأوصاف المذكورة يصح أن يُنصب على التمييز
بخلاف ما لم تجتمع فيه هذه الشروط ، فإنه لا ينصب على التمييز ، فما ليس
بمعنى (مِنْ) لا يُنصب تمييزاً كالحال ، والظرف ، وما ليس بمبني كذلك لا
يُنصب هذا النصب كاسم لا ، وما ليس بنكرة لا يُنصب هذا النحو من النصب
كالوجه في حسن الوجه ، وسفه نفسه ، وغين رأيه ، وما أشبه ذلك ؛ بل إن
نصبت فعلى غير التمييز مما تقدّم ذكره في أبوابه ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو
غير ذلك ، وكان هذا تقريراً لاصطلاح مقرر عند النحويين ، وهو أن المنصوب
على التمييز إنما هو عندهم هذا الموصوف ، وعند هذا لا يُعترض بما اعترض به
أهل الكوفة ؛ وذلك أن الاعتراض على الاصطلاح لا يُسمع ، وقول النحويين :
إن التمييز لا يكون إلا نكرة ، معناه أن التمييز عندنا عبارة عن المفسر الذي لا
يكون إلا نكرة ، فإذا كان معرفة لم يكن عندهم تمييزاً في الاصطلاح ، فلا ينبغي
أن يُعترض على من التزم هذا بأن التمييز قد يأتي معرفة ، فإنه يقول : إني لم
أصطلح على أن أُسمي المعرفة تمييزاً ، وينبغي أن يقال لمن اعترض بهذا : التمييز
عندك لا يكون إلا منصوباً ، وهو منتقض عليك بقولهم : ثلاثة أثواب ، ومائة
درهم ، فإن أثواباً ودرهماً تمييز ، وهو غير منصوب . فإن قال : إنهم لا يسمون
هذا تمييزاً . قيل له : وكذلك أيضاً لا يسمون المعرفة تمييزاً ، فأى فرق بين
الموضعين .

وقوله : (بما قد فسره) متعلقٌ يُنصب ، ويريد أن الناصب لهذا التمييز
الكلام الذي قد فسره التمييز أو الاسم الذي قد فسره ، وذلك أن التمييز على
قسمين :

قَسَمٌ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾^١ .
 وَقَسَمٌ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ (كَشِبَرٍ أَرْضًا) وَرَطَلٍ زَيْتًا . فَلأَوَّلُ يَعْمَلُ فِيهِ
 الْفِعْلُ ، لِأَنَّهُ مَفْسَّرٌ بِهِ بِوَجْهِ مَا . أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ غَيْرُ
 بَيِّنٍ ، كَمَا أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفِعْلِ غَيْرُ وَاضِحٍ ، فَصَارَ نَفْسًا فِي قَوْلِكَ :
 طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، مَفْسَّرًا لِلطَّيِّبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَيْدٍ بِوَجْهِهِ وَبِوَجْهِهِ لِلنِّسْبَةِ الْحَاصِلَةِ بَيْنَ
 زَيْدٍ وَالطَّيِّبِ ، أَوْ لِحُلِّ تِلْكَ النِّسْبَةِ ، وَهُوَ زَيْدٌ ، فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ قَوْلُهُ (بِمَا
 قَدْ فَسَّرَهُ) بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُمَيِّزِ الْجُمْلَةِ ، إِذْ كَانَ قَدْ يَشْمَلُ الْقَسْمَيْنِ مَعًا مُمَيِّزَ الْجُمْلَةِ
 وَمُمَيِّزَ الْمَفْرَدِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ^٢ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَضْعِ ؛ إِذْ كَانَ
 أَصْلُ قَوْلِكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، ثُمَّ نُسِبَ الْفِعْلُ إِلَى زَيْدٍ وَالْمُرَادُ
 نَفْسُهُ^٣ مَبَالِغَةً ، فَلَمَّا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى زَيْدٍ ، وَأُرِيدَ بَيَانُ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ أَتَوْا
 بِالنَّفْسِ مَنْصُوبَةً ؛ إِذْ لَمْ يُمَكِّنْ رَفْعُهَا لَوْجُودَ الْمَرْفُوعِ فِي اللَّفْظِ وَأَشْبَهَتْ الْمَفْعُولَ بِهِ
 مِنْ جِهَةٍ مَجِيئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، فَانْتَصَبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَخَصَّوْهَا
 بِاسْمِ التَّمْيِيزِ حِينَ كَانَتْ نَكِيرَةً ، وَخَصَّوْهَا مَا كَانَ مَعْرِفَةً بِالتَّشْبِيهِ فَرَقًا بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا
 فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ . وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ انْتَصَبَ شَيْئًا فِي ﴿وَاشْتَغَلَ
 الرَّأْسُ شَيْئًا﴾^٤ وَسَائِرُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا / الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ مَا انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ ، فَالْعَامِلُ فِيهِ ذَلِكَ
 ٢٥٩/ الْأَسْمُ فَقَوْلُهُ : (شَبْرٌ أَرْضًا) النَّاصِبُ لِأَرْضًا قَوْلِكَ : (شَبْرٌ) تَشْبِيهًا لَهُ بِضَارِبٍ إِذَا
 قُلْتَ : ضَارِبٌ زَيْدًا . وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي شَبْرٌ ، فَلَيْسَ التَّمْيِيزُ لِهَذَا
 الْمَقْدَارِ نَفْسِهِ ؛ بَلْ لِلْمُقَدَّرِ بِهِ ، فَالْمَعْنَى عِنْدِي قَدْرُ شَبْرٍ ، فَلَمَّا اسْتَبْهَمَ الْقَدْرُ فُسِّرَ ،

(١) سُورَةُ مَرْيَمَ آيَةُ ٣ .

(٢) فِي أَ : (أَهْلٌ) ، تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي أَ : (نَسَبُهُ) ، تَحْرِيفٌ .

(٤) سُورَةُ مَرْيَمَ آيَةُ ٣ .

وهو في التقدير مضافٌ إلى المقدار ، فينبغي ألا يضافَ إلى المفسر الذي هو (أرضاً) لأنه قد أضيف قبله إلى المقدار ، فلما اقتضاه ولم تُمكن إضافته إليه ؛ إذ هو قد تمّ بما أضيفَ إليه أشبه الصفة المُشَبَّهة باسمِ الفاعل ، فنَصَبَ ما بعده على التشبيه . ويُسمَّى تمييزاً كما تقدّم ، فهذا معنى كونه ناصباً له ، وكذلك تجري سائرُ المُثُلِ المنتصية عن تمام الاسم .

ثم أتى بأمثلةٍ من التمييز لكنّ ما هو منصوبٌ عن تمام الاسم فقال : (كثيرٍ أرضاً) إلى آخره ، وهي ثلاثةٌ كلّها مُميّزٌ للمقدار . والمقادير أربعةٌ : مقدارُ المساحة ، ومقدار الكيل ، ومقدار الوزن ، ومقدار العدّ . فقله : (كثيرٍ أرضاً) من مقدار المساحة ، وقوله : (وقفيزٌ بُراً) من مقدار الكيل . وقوله (ومنونٍ عَسَلًا وتَمراً) من مقدار الوزن . وبقي المقدارُ الرابع لم يأتِ له بمثال ، وكان حقّه أن يأتِيَ به ؛ لأنه قصّدَ بهذه الأمثلة بيانَ أنواعِ المقدار ، وهو مقدار العدّ نحو : عشرين درهماً ، وخمسةَ عَشَرَ ثوباً وكأنّه ترك ذكره لبابه .

ومن الأول قولك : عندي ذراعٌ ثوباً ، وما في السماء موضعٌ راحيةٍ سحاباً ، ومن الثاني قولك : عليه نَحْيٌ سَمًا ، وهذا راقودٌ خَلًا^٣ . ومن الثالث : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^٤ . فتكثيرُ الناظمِ المُثُلِ إشعارٌ بأنواعِ المقادير . وأيضاً فإنّ فيها إشارةً إلى ما به تمامُ الاسم ، وذلك أن الاسمَ الذي يَنْتَصِبُ بعده التمييزُ لا يكونُ إلّا تامّاً . ومعنى تمامه أن يكونَ فيه تنوينٌ أو نونٌ تشبهه ، وهي نونُ التثنية والجمع ، وما جرى مجراهما ، وما يعاقب التنوينَ وذلك الإضافةُ ، والألف واللام ، فالتنوين في قوله : (كثيرٍ أرضاً وقفيزٌ بُراً) والنون التي

(١) في الأصل : (وبقي أنواع المقدار) . وليست الزيادة في أ ، ولا س .

(٢) في الكتاب ١٧٢/٢ : (ما في السماء موضع كفّ سحاباً) .

(٣) المثالان في الكتاب ١١٧/٢ .

(٤) سورة الزلزلة آية ٧-٨ .

تشبيهه في قوله : (مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمَرًا) . وأما الإضافة والألف واللام فنحو : لله دَرُّه فارساً ، ﴿وَمِلْنَا الْأَرْضَ ذَهَابًا﴾^١ وما فعل الشبر أرضاً والذراعُ ثوباً .

وقد نبّه على الإضافة بَعْدُ ، وترك ذكر الألف واللام ؛ لأنّه قليلٌ في الاستعمال وأكثر ما يستعمل في العَدَدِ ، وسيأتي ذكره هنالك .

فأما إن كان الاسمُ غيرَ تامٍّ فلا بُدَّ من الإضافة ، نحو : شبرُ أرضٍ وقفيزُ برٍّ ومَنَوَى عَسَلٍ وتَمَرَ ، وسيأتي ذكره . وإنما جرى الحكمُ هكذا لما ذُكِرَ من تشبيه الاسم هنا بالصفة كضاربٍ وحَسَنٍ ، فكما تنصّب ما بعدهما إذا نَوْنَتُهُما ، وما بعد ضارين وحسين إذا ثبت نونهما ، وتخفّض بالإضافة إذا حذفتهما كذلك تفعل في هذا الباب .

والشُّبْرُ : معروفٌ . والقفيز : مكيالٌ يُقَدَّرُ بِثَمَانِيَةِ مَكَاكِيكَ ، والمَكُوكُ : ثلاثة كَيْلَجَاتٍ ، والكيلجةُ : مَنَا وَسَبْعَةُ أَثْمَانٍ مَنَا^٢ ، / والمَنَا : مفردُ المَنَوَيْنِ ، وهو رطلانٍ وهو المَنُ أيضاً .

ثم قال :

وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوَهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حَنْطَةٍ غِذَا (ذي) إشارةً إلى الأمثلة المتقدمة الذكر ، وهي أنّ هذه الأمثلة وما كان نحوها مما انتصّب بعد تمام الاسم بالتنوين أو بالنون التي تُشَبِّهُ لك فيها وَجَّةٌ آخَرُ من الإعراب غيرَ النصب على التمييز ، وهو الجرُّ بالإضافة ، وذلك إذا حذفت ما به التمام ، ثم أضفتها إلى ذلك المنصوب فتقول : مُدُّ حَنْطَةٍ وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مُدُّ حَنْطَةٍ ، لأنّه مثلَ قوله قَفِيزٌ بُرٌّ ، لكن لما حذفت التنوين أضفتَ فقلت : مُدُّ حَنْطَةٍ ، وعلى هذا تقول : شبرُ أرضٍ ، وَقَفِيزُ بُرٍّ ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمَرَ ،

(١) سورة آل عمران آية ٩١ .

(٢) انظر اللسان (قفز ، ومكك) .

(٣) في الأصل : (منوى) ، وما أثبت من س .

وراقود خلّ ، ونحّي سمن ، وما أشبه ذلك . فقله : (إذا أضفتها) يريد إذا أردت إضافتها فاجزّر التمييز بالإضافة ، فإنّ الإضافة توجب الجرّ ، أو إذا حصلت الإضافة معنى ، فاجزره بسبب حصولها . والحاصل من كلامه أنّ التمييز في هذه المثل وما كان نحوها يجوز فيه الأمران : النصب المتقدم ، والجرّ بالإضافة . و(غذا) في قوله : (كمّد حنطة غذا) بدل أو حال .

ثم هنا مسألتان :

إحداها : أنّه قيّد الجرّ بالإضافة ، ولم يقل (وبعد ذي ونحوها اجرره) فيطلق الجرّ ولا يقيده ، وكان ذلك أولى ؛ إذ معلوم أنّ الجرّ هنا إنما يصحّ معها ، فإنّه لا موجب له في الموضع إلّا هي ، فكان الإتيان به كالفضل غير المفتقر إليه ، فيسأل لم أتى به هل تحت ذلك التقييد فائدة أم لا ؟

والجواب : أنّ له فائدة حسنة ، وذلك أنّه لو لم يقل : (إذا أضفتها) فيقيّد بالإضافة لسبق الوهم إلى بقاء التنوين والنون في المميّز وجرّ التمييز بمن المقدّرة ، وأنّ يقال : مدّ حنطة ، ومنوا سمن وتمر على تقدير : مدّ من حنطة ومنوا من كذا ، وهذا غير جائز باتفاق ، فلما قيّد بالإضافة زال هذا التوهم ، وتبين أنّ الجرّ إنما موجب الإضافة .

فإن قيل : هذا التوهم غير متوهم ؛ إذ لا يسبق مثل هذا إلى ذهن نحويّ ، لأنه ليس بمعهود في القياس عند أحد منهم أنّ يُحذف الجرّ ويبقى عمله في غير ربّ على خلاف في ذلك ، ولو توهم ذلك لتوهم مثله في الحال والظرف ؛ إذ هما في تقدير في ، فكما لا يجب ولا يحسن التحرّز من ذلك في الحال والظرف لا يجب ذلك أيضاً هنا .

فالجواب : أنّ في باب التمييز من ذلك ما يقع التوهم به في هذا الموضع

(١) في أ : (وجرى) .

(٢) في أ : فين .

وذلك في موضعين :

أحدهما : أنه أجازَ بعدُ الجَرَّ بعينٍ ظاهرةً بقوله :

(وَأَجَرَّ بِعَيْنٍ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ)

إلى آخره ، فلو لم يُقَيَّدَ الجَرُّ هنا بالإضافة لتَوَهَّم أنه يريد ما قال هناك من الجَرِّ بعينٍ ظاهرةً وليس ذلك مقصوده .

والثاني : أن من التمييز ما يَجُرُّ بعينٍ مُضْمَرَةٌ لا بالإضافة^١ ، وذلك مُمَيِّزٌ (كم)

فإنَّ الجَرَّ هناك إذا قلت : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ ؟ بعينٍ مضمرة عند المؤلف ،

ذكر ذلك في التسهيل ، ونصره في الشرح^٢ ، / وارتضاه في هذا النظم فقال في

باب (كم) :

وَأَجَزَ أَنْ تَجَرَّ مِنْ مُضْمَرٍ إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفٌ جَرٌّ مَظْهَرًا

وكذلك الجَرُّ في (كم) الخبرية عند الفراء إذا قلت : كم درهمٍ أعطيتَ ؟ بعينٍ مضمرة لا بالإضافة . وَيُسَهِّلُ ذلك أن (من) في قُوَّةِ الظهور ، ولذلك تقول : شَبْرٌ من أرضٍ ، وقَفِيزٌ من بُرٍّ ، كما تقول في (كم) : بكم من درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ ؟ وكم من درهمٍ أعطيتَ ؟ فلما كان الأمرُ كذلك لم ينبغِ أن يتركَ تقييدَ الجرِّ بالإضافة رَفْعًا لتَوَهَّمٍ ربما لَحِقَ في الموضع لو لم يقع البيان .

والثانية : أن قوله : (ونحوها) إشارة إلى كلِّ ما كان مِثْلَ المِثْلِ المتقدمة مما كان فيه تمامُ الاسم بالتنوين أو بالنون المشبهة به ، فذلك هو الذي يجوز فيه الجَرُّ ، لإمكان حَذْفِ ما به التمام ، فلو تَمَّ الاسمُ بالإضافة لم تَجُرَّ الإضافةُ وجَرُّ التمييزِ بها ، لأنَّ ذلك لا يمكن إلاَّ مع حذف المضاف إليه الذي به وقع تمام الاسم ،

(١) في أ : (بإضافة) .

(٢) التسهيل ص ١٢٤ ، شرحه ، السفر الثاني ١٥٨/١ .

(٣) سقطت (حرف) من ت .

والمضاف إليه لا يُحذف كما يحذف التنوين ، ولا - أيضاً - تمكن الإضافة مع بقائه ، وهذا هو الذي أراد بقوله :

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أَضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْ فِي الْأَرْضِ ذَهَبًا»

يعني أَنَّ ما كان من الأسماء تمامه بالإضافة ، فَإِنَّ نَصْبَ التمييز بعده واجب لا يجوز غيره ، لأنَّ الإضافة لا تكون إلَّا بعد حذف ما به التمام ، وحذف ما به التمام هنا لا يَصِحُّ . فإذا قلت :عندي مِلْ فِي الْإِنَاءِ عَسَلًا ، فَمِلْ فِي تَامٍ بالمضاف إليه وهو الإناء ، فلو حذفته وأضفت إلى التمييز فقلت : لي مِلْ فِي عَسَلٍ لَاخْتَلَّ الكلام ، وكذلك : ما في السماء موضع راحة سحاباً . ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ﴾^١ . وأتى هو بمثال قرآني وهو قول الله تعالى : ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْ فِي الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^٢ . وشرط في وجوب النصب بعد الاسم المضاف أن يكون ذلك المضاف مماثلاً لـ (مِلْ) المذكور في المثال في وصفه ، وهو إلَّا يكون أفعال تفضيل على الوصف الذي يُذكر ، فإن كان المضاف أفعال التفضيل فليس النصب فيه واجباً مطلقاً ؛ بل فيه تفصيل ، وهو أنه لا يخلو أن يكون التمييز هو ما ينطلق عليه أفعال من جهة المعنى أو يكون غيره ، فإن كان غيره فالنصب بلا بُدٍّ ، وهو المذكور في البيت الآتي على إثر هذا ، وإن كان إياه ، فمفهوم هذا الكلام أن الوجهين فيه جائزان ، وذلك أنه ذكر أن النصب بعد المضاف واجب إن كان مِثْلَ كذا أو كان المضاف أفعال تفضيل ليس هو التمييز في المعنى ، فافتضى أن ما سوى هذين القسمين لا ينحتم فيه النصب ولا يجب ، فدخل له هنا أفعال التفضيل إذا كان هو التمييز في المعنى ، فكأنه جعل التمييز من المضاف كالتمييز

(١) سقطت (الإناء) من أ .

(٢) سورة الزلزلة آية ٧ ، ٨ .

(٣) سورة آل عمران آية ٩١ ، وفي أ : (فلم) ، تحريف .

(٤) سقطت (هو) من أ .

من غير المضاف إلا في موضعين :

أحدهما : ما كان مثل ﴿ملء الأرض ذهباً﴾ . والآخر : ما كان مثل : أنت أعلى منزلاً ، فما سواهما يجوز فيه النصب والجَرُّ ، ومثال ذلك قولك : زيد أفره الناس عبداً ، وهو خير الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين^١ ، / وهو أشجع الناس رجلاً على رأي سيبويه ، لأن التمييز عنده هو الأول لما مثل بهذين المثالين الأخيرين : «والرجل : هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك ، إنما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس»^٢ .

ووجه النصب ظاهر لوجود ما به التمام في اللفظ وهو الإضافة .

وأما الجر : فعلى حذف ما به التمام فتقول : زيد أفره عبد في الناس ، وخير رجل في الناس^٣ ، وهما خير اثنين في الناس ، وهو أشجع رجل في الناس .

قال سيبويه : «لأن الفارة هو العبد ولم تلق أفره ولا خيراً على غيره ، ثم تختص شيئاً ، فالمعنى مختلف»^٤ يعني أن في أفره ضميراً يرتفع به وهو الأول . والفراة له لم تنقل له عن سيبوي^٥ ، والمضاف إليه هو المضاف ، لأن المعنى : أفره العبيد ، فصار هذا مخالفاً لقولك : هو أفره الناس عبداً ، فلما كان المعنى مختلفاً اختلف حكم اللفظ ، وفي هذا الكلام بعد مسألتان :

إحدهما : أن الإضافة فيما أضيف تارة تكون ظاهرة - وذلك ما فرغ من الكلام فيه . وتارة تكون مقدرة ، فتجري مجرى الإضافة الظاهرة ، كما أن من

(١) المثالان الثاني والثالث في الكتاب ٢٠٥/١ .

(٢) الكتاب ٢٠٥/١-٢٠٦ .

(٣) المثالان في الكتاب ٢٠٤/١ .

(٤) في أ : (ولا) ، تحريف .

(٥) في الأصول : (خير) ، وما أثبت من الكتاب .

(٦) الكتاب ٢٠٤/١ .

التنوين ما هو ظاهرٌ ، ومقدَّرٌ ، والمقدَّرُ يجري مجرى الظاهر .

فإذا قلت : الإناء مُمْتَلِئٌ ماءً أو ملآنُ ماءً ، أو زيدٌ ممتلئٌ غَضْباً ، والإناءان ممتلئانِ ماءً ، والزيدون ممتلئون غَضْباً ، فالظاهر في مثل هذا جوازُ النصب والجَرِّ كالذي فيه التنوينُ أو النونُ المُشَبَّهةُ ، لكنه لا يجوزُ فيه إلاَّ النصب لأنه على تقدير الإضافة كأنَّه في التمثيل ممتلئٌ الأقطارِ أو ملآنُ الأقطارِ ماءً أو غَضْباً ، وإذا كان كذلك امتنع أنْ يضافَ إلى التمييز وهذا بعينه حكم التنوين المقدَّرُ .

فإذا قلت : هند شبناءً أنياباً ، فَقَدَّرْتَ التنوينَ نصبتَ لا غيرُ ، ولا تضيفُ إلاَّ مع تقديرٍ طرحه فتقول : شبناءً أنيابٌ ، وهذا داخلٌ تحت إطلاق الناظم بقوله : (بعدما أضيف) إذ يَصْدُقُ على المُقَدَّرِ الإضافةُ أَنَّهُ أضيفَ .

والثانية : أنْ قوله : (إن كان مِثْلُ ملء الأرض ذهباً) كما يدخلُ له فيه المقاديرُ المذكورةُ يدخلُ له فيه ما أشبهَ المقاديرَ ، وذلك قولُك : لي مثله عبداً ، وما في الناس مثله فارساً ، وعلى الثمرةِ مثله زُبداً ، وما كان من المِثْلِ والشَّبهِ فهو جارٍ مجرى المِلءِ ؛ إذ جعلَ سبويه جميعَ ذلك من المقاديرِ^٢ ، وذلك أنَّ المقدارَ عامٌّ في أنواعٍ ، فجيءَ بالنوع لبيان المقدار المراد ، وكذلك إذا قلت : لي مثله ، المِثْلُ عامٌّ في أنواعِ الصفات كالعبوديةِ والفروسيَّةِ والشجاعةِ وغير ذلك ، فاستبهم لفظ^٣ المثل ، فجيءَ بقولك : عبداً أو فارساً أو شجاعاً مفسراً ذلك كما جيءَ بقوله (ماء) مفسراً لقولك : مِلٌّ كذا . ومن ذلك قولُك : داري خلفَ دارِكِ فرسخين ؛ لأنه لَمَّا قال : خلفَ دارِكِ عَلِمَ أنَّ بين الدارين مسافةً ، فمِيزَتْ ذلك بالفرسخين ، فصار كقولك : ما في السماء موضع راحةٍ سحاباً . وعلى هذا الباب

(١) انظر الكتاب ١٧٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في الأصل وأ : (لذلك) ، وكسب فوقها في الأصل : (لفظ) ، ومثل ذلك في س .

حمل الشَّلَوَيْن قولَ الله تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾^١ . قال : لأنه تعالى لما قال : ﴿وَوَاعَدْنَا﴾ علم أن / هناك مسافةً في الزمان ، فمُيزَتْ بثلاثين^٢ .
ثمَّ قال الناظم :

والفاعلَ المعنى انصينَ بأفعلاً مفضلاً كَأنتِ أعلى منزلاً

قد تقدَّم أنَّ التمييزَ بعدَ أَفْعَلَ التفضيلَ على قسمين :

أحدهما : أن يكونَ هو أَفْعَلَ في المعنى وهو الذي مرَّ الكلامُ عليه .

والثاني : ما هو غيرُه ، وهو الذي أراد ذكرَه هنا ، فيريد أن التمييزَ إذا تقدَّمهُ أَفْعَلَ التفضيلَ وكان في المعنى فاعلاً به ، فإنه ينتصب لا غير ، نحو قولك : أنتِ أعلى منزلاً ، فمنزلاً يلزم نصبُه لأنَّه في المعنى فاعلٌ بأفعَلَ ، وعلامةُ ذلك أنْ تقدَّرَ أَفْعَلَ فعلاً فيكونَ التمييزُ فاعلاً به ، فإذا سَبَكْتَ من أعلى فعلاً فقلت : علا - صار (منزلاً) مطلوباً له بالرفع على الفاعلية فتقول : علا منزلك .

وعلى هذا تقول : زيدٌ أكثرُ منك مالاً ، وأعزُّ جِميَّ ، وأفضلُ أمّاً ، وأحسنُ وجهاً . هذا إذا كان المميَّزُ غيرَ مضافٍ ، وكذلك إذا كان مضافاً ، نحو : زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً وأعزُّهم جِميَّ ، وأفضلُهم أمّاً وأحسنُهم وجهاً . فهذا البابُ ونحوه التمييزُ فيه فاعلٌ معنى بأفعَلَ ؛ إذ التقديرُ : زيدٌ كثرَ ماله وعزُّ حماه ، وفَضِّلْتُ أمَّهُ وحَسَّنَ وجهه .

وإنما لزم النصبُ هنا لأنَّ أَفْعَلَ لازمٌ للإضافة أو الفصل بين ، لأنَّ معنى قولك : أنتِ أعلى منزلاً ، أنتِ أعلى من فلانٍ ، أو من الناسِ ، أو أنتِ أعلى الناسِ .

(١) سورة الأعراف آية ١٤٢ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في تفسيره ص ١٦٨-١٦٩ عند الكلام على قوله تعالى : ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ البقرة آية ٥١ : «اختلف النحويون فيها على أقوال ذكرها ابن عطية وغيره ، وأحسن ما عندي في ذلك أن يكونَ (أربعين) تمييزاً ، ونظيره : داري خلفَ دارك فرسخين . . . » وانظر البحر المحيط ٣٨٠/٤ .

منزلاً ، فلم يَصْلُحْ أَنْ يُحْدَفَ ما به التمام وهو المضاف إليه كما تَقَدَّمَ .
 وأيضاً فإنَّ أفعَلَ هنا المُمَيِّزُ غَيْرُ المُمَيِّزِ ، فلا تصلح إضافته إليه ، إذ لا يضاف
 أفعَلُ التفضيل إلا إلى ما هو بعضه ، والأعلى هنا غير المنزل ، فلم يمكن أن يُضَافَ
 إليه ، فلزِمَ النصب كما ترى ، وبهذين فارق القسم المتقدم في أفعَلَ ، فجازت فيه
 الإضافة ، لأنَّ أفعَلَ هو المُمَيِّزُ ، فإذا قلت : هو أشجعُ الناس رجلاً ، فأشجعُ هو
 الرجلُ ، فجازت إضافته إليه على معنى هو أشجعُ الرجال ، ولم يكن ثمَّ فَصْلُ
 بَيْنَ ولا بإضافة .

وأيضاً لما كان أفعَلُ هنا متضمناً لمَصْدَرِ الفعل وزيادته ومُشْعِراً به ، فإنَّ
 معنى قولك : أنت أعلى منزلاً من زيد ، علُوُّ منزلك يزيد على علُوِّ منزله ، كان
 بمنزلة الفعل الذي تَضَمَّنَ المصْدَرُ والزمان ، فلم يُضَفْ ، كما لم يضيف الفعل ؛
 ولذلك أيضاً مُنِعَ أفعَلُ التثنية والجمع والتعريف لَمَّا لم يكن ذلك في الفعل .

وقول الناظم : (انصين بأفعلاً) يعني أنَّه انتصب عن تمامه ، فهو العاملُ فيه .
 وقوله : (كانت أعلى منزلاً) مثالٌ معيَّنٌ لما يقعُ من الأسماء تمييزاً مما هو فاعلٌ
 معنى ، وذلك أنَّ كلَّ ما كان من سبب الأول ، كما تقدَّمَ من الأمثلة ؛ إذ هو الذي
 يصيْحُ أَنْ يُصَاغَ منه فِعْلٌ وفاعل ، هما خبرٌ عن المبتدأ المتقدم ويستقيم الكلامُ به ،
 فلو قلت : زيدٌ أفضلُ رجلاً ، والرجلُ ليس الأفضلُ في المعنى ، لم يصيْحُ ، لأنَّ
 رجلاً ليس من سبب الأول ، فلا يستقيم أَنْ يُقَدَّرَ منه كلامٌ فيه فعلٌ وفاعلٌ يكون
 خبراً عن زيدٍ ، فلا تقول : زيدٌ فضَّلَ رجلٌ . / قال سيبويه لما ذكر الأمثلة : «ولا
 يكون المعمول فيه إلا من سببه»^١ وإنما قال (مفضلاً) فقيده به أفعَلَ ، ولم يقتصر
 على قوله : (بأفعَلَ) لأنَّ ما ذكر من الحكم لا يكون إلا لأفعَلَ المراد به التفضيل ،
 فلو كان أفعَلَ لا يُراد به التفضيل ، لم يلزم النصب كقولك : زيدٌ أحمَرُ أباً ، وأحمَرُ

(١) الكتاب ٢٠٢/١-٢٠٣ .

أَبِ وَأَشْنَبُ أَنْيَاباً وَأَشْنَبُ أَنْيَابٍ ، وفلان أشْعُرُ جَسَداً وأشْعُرُ جَسدي ، على حَدِّ قولك : زيدٌ حسنٌ وجهاً وحسنٌ وجهه لأنَّ (أفعل) هنا من الصفة المشبهة .

و(مفضلاً) حال من فاعل (انصب) و(الفاعل) مفعولٌ به . وأصل الكلام : وانصب التمييزَ الفاعلَ معناه بأفعلَ حالةً كونك مفضلاً به أو حالةً كونك مفضلاً ، كأنَّه ينسبُ التفضيلَ إلى (أفعل) لَمَّا كان التفضيلُ به يكون ، وإنَّما نَسَبَ الفاعليةَ إلى المعنى مجازاً ، ومراده الفاعل في المعنى . والله أعلم .

وبَعْدَ كُلِّ ما اقتَضَى تَعَجُّباً مَيِّزَ كَأَكْرَمَ بَأَبِي بَكْرٍ أَباً (بَعْدَ) متعلِّقٌ بِمَيِّزٍ ، يعني أَنَّ من المواضع اللّازم فيها النصبُ أَنَّ يَقَعَ المُمَيِّزُ بعد كُلِّ ما يقتضي معنى التعجب ، وما يُحَصِّلُهُ من أنواع الكلام ، وذلك أَنَّ ما يؤدي معنى التعجب على قسمين :

أحدهما : يرجع إلى القياس ، وإلى الأبنية الخاصّة به ، وذلك ما أفعلَه وأفعلَ به وفعلَ الجاري مجراها .

والثاني : ليس داخلاً تحت قانون القياس ؛ بل يأتي في الكلام في مواضع يوقف عليها ، وكلا القسمين داخلٌ تحت (كلّ) في قوله : (وبعدَ كلِّ ما اقتضى تعجباً) .

فأمّا الأول فنحو ما أتى به من قوله : (أَكْرَمَ بَأَبِي بَكْرٍ أَباً) ف(أباً) منصوبٌ على التمييز من أبي بكر ، ومن مُثَلِّ سيبويه : أَكْرَمَ به رجلاً^١ . وعلى هذا تقول : ما أَكْرَمَ زيداً أباً ! وما أَحسنَ زيداً فارساً ! وفي التنزيل الكريم : ﴿سَاءَ مَثَلًا لِّلْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾^٢ وقوله : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^٣ وقوله :

(١) الكتاب ١٧٤/٢ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

(٣) سورة الكهف آية ٥ .

﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾^١ . ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾^٢ . وهو كثير .
 وأما الثاني : فنحو قولك : ويحـه رجلاً ، ولله دره رجلاً ، وحسبك به
 رجلاً^٣ ، ولله دره فارساً . وأنشد سيبويه لعباس بن مرداس :
 ومرة يخيمهم إذا ما تبددوا ويطنعنهم شزراً فأبرحت فارساً^٤
 وأنشد أيضاً للأعشى :

تقول ابنتي حين جد الرحيل أبرحت رباً وأبرحت جاراً^٥
 وأجاز الفارسي أن تكون جارة من قول الأعشى :

بانت لتحزننا عفارَه يا جارتا ما أنتِ جاره^٦

تميزاً لجواز دخول من عليها لأن ما استفهام على معنى التعجب ، فجارة يصح
 أن يقال فيها : (ما أنت من جارة) . كما قال الآخر :

-
- (١) سورة الكهف آية ٢٩ .
 (٢) سورة الكهف آية ٣١ .
 (٣) ثلاثة الأمثلة في الكتاب ١٧٤/٢ .
 (٤) الكتاب ١٧٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٠٧/١ ، والبيت في ديوان العباس ص ٧١ ،
 الأصمعيات ص ٢٠٦ ، المقتضب ١٤٩/٢ ، اللآلئ ٣٨٨/١ ، خزنة الأدب ٥١٨/٣ .
 وقال سيبويه عقب إيراده : «فكانه قال : فكفى بك فارساً» .
 (٥) الكتاب ١٧٥/٢ ، والشاهد من ديوان الأعشى ص ٤٩ ، نوادر أبي زيد ص ٢٥٢ ، اللآلئ
 ٣٨٨/١ ، التصريح ٣٩٩/١ ، خزنة الأدب ٥٧٥/١ وفيه ص ٥٧٧-٥٧٨ : «... والمعنى
 على هذا أبرح ربك وأبرح جارك ثم جعل الفعل لغير الرب والجار كما تقول : طبت نفساً أي
 طابت نفسك» .
 (٦) الإيضاح ص ٢١٣ ، والشاهد في المقتصد ٧٢٤/٢ ، ٧٢٦ ، خزنة الأدب ٥٧٨/١ ، وروايته
 في ديوان الأعشى ص ١٥٣ .

يا جارتني ما كنت جاره بانت لتحزننا عفارَه
 لا شاهد في البيت على هذه الرواية .

يا سَيِّدًا ما أَنتَ من سَيِّدٍ موطأ الأكنافِ رَحْبِ الذراعِ^١

ومن ذلك قولهم : لا كزيدٍ فارساً^٢ ، أراد : لا فارسَ كزيدٍ ، فلما حَذَفَ الاسمُ استَبْهَمَ فَفَسَّرَهُ ، وكذلك سائرُ ما تقدَّم لما أردتَ التعجبَ من المذكور ، واستبهمَ المعنى الذي تمدحه به أتيت بما يفسرُ المراد . ومثل قولك : لا كزيد فارساً ، ما أنشده سيبويه :

لنا مِرْفَدٌ سبعونَ ألفَ مُدَجَّجٍ فهل في مَعَدٍّ فوقَ ذلك مِرْفَدًا^٣

/٢٦٥/ فمِرْفَدٌ : تمييزٌ ، والأصل : فهل في مَعَدٍّ / مِرْفَدٌ فوقَ ذلك ؟ فلما لم يذكره احتاج إلى تفسيره لاستبهامه ، وعلى هذا الحدُّ سائرُ ما فيه معنى التعجب ، كان التعجبُ فيه قياسياً أو سماعياً .

فإن قيل : أمّا إذا كان التعجبُ قياسياً ، فهذا ظاهر . وأمّا غير القياسي فمُشْكِلٌ ، لأنَّ الناظمَ جعل نصبَ المُمَيِّزِ ها هنا قياسياً . وكون التعجبِ سماعياً ينافي كونَ نصبِ التمييزِ والإتيانِ به معه قياسياً ، بل الظاهر أنَّ التمييزَ معه سماعيٌ أيضاً ، وإذ ذاك لا يصحُّ قوله : (وبعدَ كُلِّ ما اقتضى تعجبا) .

فالجواب : أنَّ هذا غيرُ لازمٍ ، بل قد يصحُّ أنَّ يكونَ الكلامُ سماعاً وَيَجْري القياسُ في بعض أحواله ؛ ولذلك نظائرُ قد مضى منها بعضٌ ويأتي منها أشياء إن

(١) الشاهد من مفضلية للسفاح بن بكير اليربوعي / المفضليات ص ٣٢٢ ، وروايتها :

• يا فارساً ما أنت من فارس •

وانظر الشاهد من معاني القرآن ٣٧٥/٢ ، الايضاح ص ٢١٣ ، المقتصد ٧٢٥/٢ ، التصريح ٣٩٩/١ ، خزنة الأدب ١٤٠/١ ، ٥٧٨ .

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٧٣/٢ .

(٣) الكتاب ١٧٣/٢ ، ٢٩٤ ، شرح أبيات لابن السيرافي ١٩/٢ ، والبيت لكعب بن جُعيل التغلبي .

شاء الله . فمن الكلام الذي يتعجب به ^١ (تالله) يُسْتَعْمَلُ بمعنى ما رأيتُ مثله أو ما في الدنيا مثله . وقولهم : ما أنت ، وويحَ والله دَرُّهُ ، ونحوها تُسْتَعْمَلُ في التعجب على غير قياسٍ ولكن منها ما يكون ظاهرَ المعنى فيما قصدتَ في التعجب ، كما إذا قلتَ : ما أحسن زيدا وأنت مُتَعَجِّبٌ من حسنه ، أو قلتَ : وقد ذُكِرَ في الفروسيَّةِ : لله دَرُّهُ ! فهذا غيرُ محتاجٍ إلى التمييز لظهور القصد ، وقد يكون وجهُ التعجب خَفِيًّا ، فمحتاجٌ ^٢ إلى بيانه . فإذا بَيَّنَّتهُ بتمييزٍ ^٣ يكون حكمه النصبَ على ما بَيَّنَّ ، فيكون معنى القياس أنك إذا تعجبتَ بلفظٍ لا يُقَاسُ وخَفِيٍّ لك وجهُ التعجب ، فجائز أن تُفسِّره بِمُمَيِّزٍ على هذا الوجه ، ولا تناقضَ في هذا ، وإنما التناقضُ في كونِ وجه القياس هو بعينه وجه الوقف على السماع ، وليس كذلك ؛ لأنَّ القياسَ في الإتيان بالتمييز ، والسماعُ في اللفظ المتعجب به ، فقد ظهرتِ المباينةُ بين موضعي القياس والسماع ، فلا تناقضَ . والله أعلم .

وقوله : (مَيِّزٌ) ^٤ معناه انصبِ المفسِّرَ على التمييز حَتْمًا لازماً البتة ، ويستوي ها هنا المُمَيِّزُ المضافُ وغيره ، كما كان لازماً في قوله : (والنصبُ بعدما أضيفَ وَجَبًا) إلى آخره . فالسؤالان سواء ، لأنَّه لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ : أَكْرَمَ برجلي ! ولا : لله دَرُّ رجلٍ ! ولا : حَسْبُكَ برجلي ! ولا ما أشبه ذلك .

وقد يَحْتَمِلُ من جهة اللفظ أن يكون معنى قوله : (مَيِّزٌ) ايتِ بالتمييز إن شئتَ بعدما اقتضى تَعَجُّبًا ؛ وإنما قال هذا لأنَّ التعجب يقتضي مُتَعَجِّبًا منه ، فقد يكون بَيِّنًا نحو : ما أشجعَ زيدا ! وأحسنَ بزيدي ! وقد يكون مبهمًا ، فإذا قلتَ : أحسنَ بزيدي ، أو حَسُنَ زيدي ، وأنت تريد التعجب من شجاعته أو كرمه أو نحو

(١) في الأصل (منه) ، وما أثبت من أ ، س .

(٢) في أ : (فيحتاج) .

(٣) في الأصل : (فيميز) ، وفي أ : (فيمعين) ، وفي س : (فتمييز) .

(٤) في أ : (مير) .

ذلك لم يفهم ما الْمُتَعَجَّبُ منه ، فاحتجت إلى التمييز لتبين ما أردت التعجب منه فقلت : شجاعاً أو كريماً ، كما كان قولك : (عشرون) مبهماً في المعدودات حتى قلت : درهماً أو ثوباً . قال سيبويه : حين تكلم على وجه نصب هذه الأشياء : «ومع هذا أنك إذا قلت : ويحه فقد تعجبت وقد أبهمت من أي أمور الرجل تعجبت وأي الأنواع تعجبت منه ، فإذا قلت : فارساً أو حافظاً ، فقد اختصصت ولم تبهم وبيّنت في أي نوع هو»^١ . فلما كان للتعجب وجه في الإبهام نصّ على أن التمييز يقع بعده ، ويلزم من ذلك النصب ، لأن التمييز لا يكون إلا منصوباً ، والظاهر في تفسير كلامه الوجه الأول . وعلى كل تقدير فالنصب لازم ، لأن التمييز هنا إما من مضاف ، وإما من مؤوّل بالمضاف فقولك : لله درّه فارساً في تأويل : ما في الدنيا مثله فارساً ، وكذلك : حسبك به عالماً وما أحسنه فارساً . وسائر ما تقدّم على هذا التأويل يجري ، فيصير المبهم هو المثل وهو مضاف ، فلا يمكن فيه الجرّ . والله أعلم . ثم قال :

واجرّ بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفساً تفد
يعني أن التمييز يجوز جرّه بين ظاهرة ، فتقول : لي ملوّه من عسل . وهذا راقود من خلّ ، ورطل من زيت ، ومنوان من عسل ، وما في السماء موضع راحة من سحب ، ولله درّه من رجل ، وحسبك به من رجل . وما أشبه ذلك كله جائز ، وإما جاز لأن التمييز هذا أصله ، فهو إذا انتصب إنما ينتصب على تضمين معنى من^٢ ، فساغ إظهارها والجرّ بها ، ولا يريد بقوله : (واجرّ بمن) أن الجرّ بها جائز وهي مقدرة متضمنة ؛ لأن حروف الجرّ لا يبقى عملها مع عدم ظهورها ، وما جاء من ذلك في الشذوذ لا معتبر به ،

(١) الكتاب ١٧٤/٢ .

(٢) في الأصل ، وأ : معناها تحريف ، وكتب بإزاء (ها) في هامش الأصل : «ف : من» ، والصواب في س .

وانما يريد : ايت بها في الكلام وجرّ بها إن شئت ذلك ، لكن ليس في كلامه نصّ على إظهارها ، وبذلك يكون كلامه غير محرّر ؛ إذ قد يفهم منه الجرّ بها مضمرّة ، لأنّ من التميزات ما يُجرّ كذلك ، وذلك مُمَيِّزٌ كم الاستفهاميّة ، إذا أُدْخِلَ عليها جارٌّ نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ فدرهم عند الناظم مجرورٌ (بمن) مُضْمَرَةٌ ، نصّ عليه في بابه ، وكذلك قولك : كم غلام أعتقت . في الخبريّة ، الغلام عند بعض القدماء مجرورٌ (بمن) مضمرّة ، لأنّ المعنى في الجميع شاهدٌ من حيث كان معنى (من) مفهوماً ظاهراً ، فقد يقول القائل : هذا كذلك ، وليس بصحيح ؛ إذ لا يجوز هنا الجرّ إلّا (بمن) ظاهرة أو بإضافة كما تقدّم . فعبارة الناظم موهمة .

والعذر أنّه لو كان قصده الإضمارَ لبيّن ذلك^٢ ، ولا يحتاج إلى بيانه إذا لم يكن إضمارٌ ، وذلك أنّ قاعدة العوامل وأصلها أنّ تعمل ظاهرة ملفوظاً بها ، فإن عملت وهي مضمرّة فذلك عارضٌ لها ليس بأصل ، ولا بدّ من التنبيه على ذلك العارض ، فعادته وعادة غيره أنّه إذا تكلم في العمل لا يحتاج إلى تقييد العامل بكونه ظاهراً إذا كان باقياً على أصله ، فإن عرّض له الإضمارُ نبّه عليه ، وكذلك فعل في كم حين بيّن أنّ درهماً في قولهم : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ وفي غير ذلك من المواضع التي يُضْمَرُ فيها الجارّ ، فلما لم يقيد هنا (من) بكونها مضمرّة ، علمنا أنّها إنما تعمل على أصلها من الإظهار . وهذا بيّن .

وقوله : (إن شئت) تخيير بين النصب المذكور أولاً والجرّ ، أي أن أحدهما ليس بخارج عن القياس ؛ بل هما معاً جائزان قياساً ، فلك الخيرة بينهما في الاستعمال إلّا في موضعين استثناهما :

(١) عزاه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٤ إلى الكوفيين ، وعزاه ابن مالك في شرح الكافية

الشافعية ١٧١٠/٤ إلى الخليل وبعض الكوفيين ، وانظر التصريح ٢٧٩/٢ - ٢٨٠ .

(٢) سقطت (ذلك) من أ .

أحدهما : تمييزُ العدد ، وذلك قوله : (غيرَ ذي العدد) ف(ذي) بمعنى صاحب ، واقعٌ / على التمييز كأنه قال : غيرَ التمييز صاحبِ العدد ، يعني أن تمييز الأعداد لا يُجَرُّ (بمن) ظاهرةً أصلاً ؛ بل يلزم النصب على التمييز لا غير ، فتقول : أَحَدَ عَشَرَ درهماً ، وعشرون درهماً ، ولا تقول : أَحَدَ عَشَرَ من درهم ، ولا عشرون من درهم ولا ثلاثون من ثوب ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما كان ذلك لأنَّ (مِنْ) إنما تدخل على النوع الذي المُتميِّزُ بعضُهُ ، فيحتاجُ إلى أن يكون ذلك النوع أكثرَ من المُتميِّز . وهذا واضحٌ في : رطلٌ من عسلٍ ، وراقودٌ من خلٍّ ، ونحو ذلك ، وأما الأعداد فقد عُرف مقدارُها وعددُ أفرادها من لفظها ، فبقي حقيقةُ الأفراد ، فاكفَى في ذلك بواحد منها ، فلم يصحَّ أن تدخل (من) لأنها جنسية تفيد أن ما دخلت عليه جنسٌ لبعضٍ تقدَّم قبلها ، فإذا كان العددُ على خلاف ذلك لأنَّ الدرهم بعضٌ مما قبله ، لم يصحَّ دخولُها لما يلزم من عكس القضية ، وهو أن يكون ما تدخل عليه وهو التمييز بعضُ المُتميِّز ، وذلك خلاف ما عليه الأمر في (من) الجنسية بخلاف : رطلٌ من عسلٍ ، فإنه على القاعدة الظاهرة . بهذا علل المسألة بعضهم ، وفيه نظرٌ ، فإنَّ درهماً إنما المرادُ به الجنس لا درهمٌ واحدٌ .

والموضع الثاني : التمييز الذي هو فاعلٌ من جهة المعنى ، وذلك قوله : (والفاعل المعنى) وهو معطوف على (ذي) أي : غيرَ ذي العدد وغيرَ الفاعل المعنى ، يعني أن التمييز الذي هو فاعلٌ في أصل المعنى لا يصحُّ أن تدخلَ عليه (من) ، نحو قولك : زيدٌ أكثرُ مالاً ، وأعزُّ نفراً ، فمالاً ونفراً فاعلٌ في المعنى ، والمراد : زيدٌ كثرَ ماله وعزَّ نفَرُه ، وكذلك : زيدٌ أطيبُ نفساً ، ومثله الناظم بقوله : (طِبُّ نفساً) أي لِطِبِّ نفسِكَ ، فلا يجوزُها هنا الجرُّ بمنٍ ، فلا تقول : زيدٌ أكثرُ من مالٍ ، ولا أعزُّ من نفَرٍ ، ولا أطيبُ من نفسٍ ، ولا طِبُّ من نفسٍ ، ولا ما أشبه ذلك ، ومثله : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً ، لا تقول : حسنٍ من

(١) في الأصل : أن من ما ، بإقحام (من) .

وجهه ، لأنه فاعلٌ في المعنى ، والتقدير : حَسُنَ وجهه ، وإنما امتنع دخول (من) ها هنا اعتباراً بما في التمييز من معنى الفاعلية ، فلم يدخلوها عليه ؛ لأنَّ الفاعل لا يقع مجروراً بحرف غير زائد ، هذا تعليلُ بعضهم . وأيضاً : فإن التمييز ها هنا ليس على معنى (من) كما كان في نحو : رطلٌ زيتاً ، وما أفضله رجلاً ، فلا يَنْجَرُ بحرفٍ لا يقتضيه معناه ، وقد كان التمييز يقتضي معنى (من) في عشرين درهماً وشبهه ، لأنَّ المعنى : من الدراهم ، ولكن لم ينطق بها مع الأفراد ، فأحرى ألاَّ يوثى بها إذا لم يقتضها معنى التمييز .

(تُفَد) جواب لقوله : (طِبْ نفساً) ومعناه : تعطى الفائدة من : أفادَه يفيدُه إفادةً ، والاسم الفائدةُ ، وهي ما استفادَه الإنسان من علم أو مالٍ أو غيرهما^١ .
ثم قال - رحمه الله -^١ :

وعاملُ التمييز قَدَمٌ مطلقاً والفعلُ ذو التصريفِ نَزراً سُبِقاً

عاملُ التمييز على قسمين :

فعلٌ متصرفٌ نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ﴿واشتعلَ الرأسُ شَيْباً﴾^٢ . وامتلاً
الإناء / ماء ، وما أشبه ذلك .

/٢٦٨/

وفعلٌ غيرُ متصرفٍ ، أو غير فعل نحو : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾^٣ ، وأكرم بزيدي
أباً ، وزيد أفضلُ أباً ، ولي ملءُ الإناء عسلاً ، وما لي مثله عبداً ، ونحو ذلك ،
وكلاهما يلزمُ فيه تقديمُ العامل عند الناظم في هذا الكتاب لقوله : (وعاملُ التمييز
قَدَمٌ مطلقاً) يعني أنَّه يلزم تقديمه عليه كان متصرفاً أو غير متصرف ، فلا يجوز
تأخيرُ العامل ، نحو : نفساً طاب زيدٌ ، وشَيْباً اشتعلَ الرأسُ ، ولا كَلِمَةً كَبُرَتْ ،

(١) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٢) سورة مريم آية ٤ .

(٣) سورة الكهف آية ٣ .

وأباً أكرم يزيد ، ولا عسلاً لي ملء الإناء ، ولا ما كان مثل ذلك ، فإن وَرَدَ من ذلك شيء فهو من محفوظات الشعر ، نحو ما أنشده الفراء من قول الراجز :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلها قد علمت ذاك معدُّ كلِّها^١

وأعني مع كون العامل غير متصرف ، وإذا كان متصرفاً فسيأتي ما فيه ، ولم يلتفت إلى تقديم التمييز على صاحبه دون العامل ، لأنَّ العامل إما أن يكون هو المُمَيِّز أو غيره ، فإن كان هو المُمَيِّز ، فالنص على تقديم العامل نصٌّ على تقديم المُمَيِّز ، لأنَّه هو ، وإن كان غيره فلا مبالاة بتقديم التمييز على المُمَيِّز إذا كان العامل مُتَقَدِّماً ، فيجوز : اشتعل شيئاً الرأس ، وطاب نفساً زيد ، ونحو ذلك . قال ابن الضائع : وهو متفق عليه .

وإنما اختلفوا في تقديم التمييز على العامل على تفصيل ، وهو أنه لا يخلو أن يكون العامل متصرفاً أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف فلا خلاف في منع التقديم ، وأمّا إن كان متصرفاً ، فإنَّ النحويين اختلفوا فيه ، فالجمهور من البصريين على منع التقديم ، وإليه مال ابن مالك هنا ، وفي الفوائد المحوية^٢ له ، لأنَّه جعل التقديم نزرّاً بقوله : (والفعل ذو التصريف نزرّاً سبقاً) يعني أن الفعل المتصرف قد جاء في السماع مسبوقاً بالتمييز ، لكن نزرّاً : نادراً لا يُعْتَبَرُ .

فإن قيل : لعله أخذ في القياس بذلك^٣ النَّزْرُ لأنَّ النَّزْرَ بمعنى القليل ، والقليل عنده قد يقيس عليه ، وقد تقدّم من ذلك .

فالجواب : أن قوله أولاً : (وعامل التمييز قدّم مطلقاً) نصٌّ في وجوب التقديم ، فاللازم عن ذلك أن تقديم التمييز عنده ممنوعٌ مطلقاً في القياس ، ثم

(١) الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٣ ، توضيح المقاصد ٢/١٨٥ ، المقاصد النحوية ٣/٢٣٩ .

(٢) الفوائد المحوية ص ٥٣ ، وانظر الكتاب ١/٢٠٥ ، الخصائص ٢/٣٨٤ ، الإنصاف ٢/٨٢٨ .

(٣) في هامش الأصل : (خ : بالقياس في ذلك) ، ومثله في أ ، وفي س : (أخذ بالقياس في ذلك) .

أخبر عن السماع ، والذي جاء في السماع من ذلك نَزَرٌ كما قال . ومنه ما أنشده
المازني للمخَبَّل ، وهو ثابت له في كتاب سيبويه :

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيهَا وما كان نفساً بالفراق تطيب^١

والتقدير على قوله : وما كان تطيبُ نفساً بالفراق . وأنشد المؤلف في الشرح :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وما ارعويتُ ورأسي شَيْئاً اشْتَغَلَا^٢
التقدير : اشتعلَ شَيْئاً ، وأنشد أيضاً :

ولستُ إذا ذرعاً أضيق بضارعٍ ولا يائسٍ عند التعسرِ من يُسرِ^٣
وأنشد أيضاً :

أَنْفَساً تَطِيبُ بَنِيْلَ الْمُنْسَى وداعي المُنُونِ يُنَادِي جِهَاراً^٤

والذي اشتهر عند النحويين الأول ، والجميع إن صَحَّ نَادِرٌ ، فلا اعتداد به في
القياس عنده .

(١) الشاهد غير موجود في كتاب سيبويه المطبوع ، وهو في المقتضب ٣/٣٧ ، الأصول
١/٢٢٤ ، الجمل ص ٢٤٣ ، الإيضاح ص ٢٠٣ ، الخصائص ٢/٣٨٤ ، التبصرة
١/٣١٩ ، الإنصاف ٢/٨٢٨ ، شرح المفصل ٢/٧٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣ ،
٢٨٤ ، الملخص ١/٣٩٧ . ويروى : «وما كان نفسي» و«ما كان نفس» ولا شاهد فيه على
هاتين الروايتين على ما سبق من أجله هنا .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/١٠٧ ، ولم أقف للشاهد على نسبه ، وهو في شرح عمدة
الحافظ ص ٤٧٨ ، منهج السالك ص ٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٣/٢٤٠ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/١٠٧ ، ولم أقف للشاهد على نسبه ، وهو في شرح عمدة
الحافظ ص ٤٧٨ ، منهج السالك ص ٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٣/٢٤٠ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/١٠٧ ، والشاهد لبعض الطائين ، وهو في شرح عمدة الحافظ
ص ٤٧٧ ، منهج السالك ص ٢٢٩ ، توضيح المقاصد ٢/١٨٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٠٣ ،
التصريح ١/٤٠٠ .

وذهب الكسائي من أهل الكوفة ، والمازني وتلميذه المبرّد - من أهل البصرة/ إلى جواز التقديم^١ ، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل وشرحه^٢ . والصحيح منع ذلك من جهة القياس والسماع .

أمّا السماع : فلو كان مقولاً لسمع ، لكنّه لم يُسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محلّ الضرورة ، فدلّ على أنّ العرب تمتنع منه قصداً .

وأمّا القياس : فإنّ التمييز هنا منقول من الفاعل ، فأصله أن يكون فاعلاً ، فكروهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي ، وهو أن يؤخروه عن العامل فيه ؛ إذ كان الفاعل لا يتقدّم على عامله . وهذا قاله الفارسي وغيره^٣ .

وردّ ذلك ابن عصفور باتفاقهم على جواز التقديم في نحو : أذهبتُ زيداً ، وإن كان فاعلاً في أصله^٤ .

وأجيب بأنّ التمييز فاعلٌ في أصله بهذا الفعل الذي نصبه ، وزيداً في : أذهبتُ زيداً ، لم يكن قطّ فاعلاً بهذا الفعل الذي هو أذهبتُ ، وإنما كان فاعلاً بالفعل الذي نُقل منه ، وهو ذَهَبَ ، وهو الآن مفعولٌ صحيحٌ ، فوجب أن يُغلبَ عليه الحكمُ الحاضر ، وأمّا التمييز فإنّما هو فاعلٌ في الحقيقة وانتصابه إنّما هو مجازٌ ، وعلى التشبيه هذا وجّه .

وجهٌ ثانٍ : أنّ المانع شَبَّهه بالنعت في أنّه بيانٌ لما قبله ، فلا يتقدّم ، كما لا يتقدّم النعت . وهذا منقول عن الفارسي أيضاً^٥ ، واستحسنه ابن خروف ، وردّه

(١) انظر المقتضب ٣/٣٦ ، الخصائص ٢/٢٨٤ ، الإنصاف ٢/٨٢٨ ، شرح المفصل ٢/٧٤ .

(٢) التسهيل ص ١١٥ ، شرحه ، السفر الثاني ١/١٠٦ .

(٣) عزاه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢٨٤ إلى الزجاج والفارسي ، وانظر الخصائص ٢/٣٨٤ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢/٢٨٤ .

(٥) في الأصل ، س : ذهب بالتاء ، والصواب ما أثبتّه .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ .

ابن عصفور بأنه لو كان كالنعت لم يتقدم على المُمَيِّز متوسطاً بينه وبين الفعل ، كما لا يتقدم النعت^١ .

قال ابن الضائع : ولهم أن يُفَرَّقُوا بأنَّ النعت بيانٌ للمنوعات والتمييز ليس بياناً للمرفوع فيه ، وإنما هو بيانٌ لمن له^٢ الفعل حقيقةً ، فهو بيانٌ للفعل وإسناده حقيقةً فلا يتقدم عليه .

ووجه ثالث : أنَّ المانع كونُ عامله غيرَ متصرفٍ ، لأنَّ ناصبه تمامُ الكلام لا الفعلُ المذكور . قاله ابن عصفور^٣ . وردَّ بأنَّ ذلك دعوى ؛ إذ لا يصحُّ أن يُنسَبَ العملُ إلى غير الفعل مع حضوره وإمكانِ نسبة العمل إليه .

فإن قال : قد ثبتَ في المنتصب بعد تمام الاسم أنَّه لا يعمل فيه الفعل . أجيب بأنَّ الأحكامَ من جرَّه عند زوالِ التمام ، دلَّت على تعذُّرِ نسبة العمل إلى الفعل ، فليس حكمهما واحداً ؛ بل هما نوعانِ مختلفان ، ولذلك يمتنع التقديمُ هنا باتفاق ، وكالحال أيضاً إذا عمِلَ فيها الفعلُ تقدَّمت عليه ، وإذا عمِلَ فيها المعنى لم تتقدَّم .

ووجه رابع : أنَّ الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضَعْفِ العامل . ألا ترى أنَّه لا يعمل فيها إلَّا نكرتين ، لكنَّ الحالَ أشبهتِ الظرفَ ، فجاز تقديمُها ، كما جاز تقديمُ الظرفِ ، وبقي التمييز على أصل الامتناع . وهذا منقول عن الجرمي .

ووجه خامس : أنَّ المانع أنَّهم كَرِهُوا الاتِّساع بعد الاتِّساع مع اعتبار الفاعليَّة في الحقيقة . قاله ابن أبي الربيع^٤ ، وهو معنى ما نقل ابنُ مالك في الشرح عن المانعين من أنَّ هذا النوع من التمييزِ فاعلٌ في الأصل ، وقد أوْهِنَ بجعله

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ .

(٢) سقطت (له) من أ ، س .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ .

(٤) في أ : (تقدر) ، تحريف .

(٥) انظر الملخص ٣٩٧/١ .

كالفضلات ، فلو قُدِّمَ لازدادَ وَهْنًا إِلَى وَهْنِهِ ، فَمُنِعَ ، لِأَنَّهُ إِجْحَافٌ ، وَرَدَّهُ مِنْ
أَوْجِهٍ سِتَّةٍ^١ - أَجَابَ عَنْ جَمِيعِهَا / شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَخَّارِ ، رَحِمَهُ
اللَّهُ عَلَيْهِ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ دَفَعَ رَوَايَاتِ بَرَاءٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ .
وَالْجَوَابُ : أَنَّا لَمْ نَرُدُّ قَطُّ رَوَايَةَ بَرَاءٍ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ مَا سُمِعَ مِنَ التَّقْدِيمِ
مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيمُ مَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فِي النَّثْرِ عَلَى تَسْلِيمِ
أَنَّ إِعْرَابَهُ تَمْيِيزٌ ، وَقَدْ يَتَجَهَّ لِهَ إِعْرَابٌ آخَرُ .
وَالثَّانِي : أَنَّ جَعَلَ التَّمْيِيزَ كَبَعْضِ الْفَضَلَاتِ مُحْصَلٌ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ، فَفِيهِ
تَقْوِيَةٌ لَا تَوْهِينٌ ، فَإِذَا حُكِمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ اِزْدَادَتِ التَّقْوِيَةُ وَتَأَكَّدَتِ
الْمُبَالَغَةُ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ تَشْبِيهِ الْأَصُولِ بِالْفُرُوعِ ، وَإِذَا شَبَّهَ أَصْلٌ
بِفَرْعٍ لَمْ يَقَوْ الْفَرْعُ أَنَّ يُحْمَلَ عَلَيْهِ الْأَصْلُ فِي جَمِيعِ وَجُوهِهِ ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ
فِي الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّشْبِيهُ دُونَ مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ تَشْبِيهُ ، وَفِي تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ زِيَادَةٌ
بُعْدٍ عَنِ الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّشْبِيهُ بِالْمَفْعُولِ فِي مُجَرَّدِ النَّصْبِ لَا فِي جَوَازِ
التَّقْدِيمِ ، فَوَجِبَ الْاِمْتِنَاعُ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ أَصَالََةَ فَاعِلِيَّةِ التَّمْيِيزِ الْمَذْكُورِ كَأَصَالََةِ فَاعِلِيَّةِ الْحَالِ نَحْوُ : جَاءَ
رَاكِبًا رَجُلٌ ، فَإِنَّ أَصْلَهُ جَاءَ رَاكِبٌ عَلَى الْاِسْتِغْنَاءِ بِالصِّفَةِ ، وَجَاءَ رَجُلٌ رَاكِبٌ
عَلَى عَدَمِ الْاِسْتِغْنَاءِ بِهَا ، وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى ، فَقُدِّمَ رَاكِبٌ
وَنُصِبَ بِمَقْتَضَى الْحَالِيَّةِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ تَقْدِيمَهُ عَلَى جَاءَ مَعَ أَنَّهُ يُزَالُ عَنِ
إِعْرَابِهِ الْأَصْلِيِّ وَعَنِ صِلَاحِيَّةِ الْاِسْتِغْنَاءِ بِهِ عَنِ الْمَوْصُوفِ ، فَكَمَا تُنَوِّسِي الْأَصْلُ
فِي الْحَالِ ، كَذَلِكَ تُنَوِّسِي فِي التَّمْيِيزِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا تَلْفِيقٌ بَعِيدٌ جَدًّا ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَصَالََةِ فَاعِلِيَّةِ

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ وانظر شرح الجمل لابن الفخار ١٠٤٠/٣ - ١٠٤٤ .

الحال غير صحيح ؛ لأنَّ الحال لم تكن قَطُّ فاعلة^١ لا لفظاً ولا أصلاً ، وإنما أصلها أنَّ تكون تابعة لموصوف تكون على حسبه من رفع أو نصب أو خفض ، ولم يكن قَطُّ راتباً لها ، فيكون كالتمييز .

والرابع : أنَّه لو صحَّ اعتبارُ الأصالة في عمدة جُعِلَتْ فضلةً ، لصحَّ اعتبارها في فضلية جُعِلَتْ عمدةً ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه^٢ ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمرُ بخلاف ذلك ، لأنَّ حكمَ النائب فيه حُكْمُ المنوب عنه ، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها ، فكذلك التمييز المذكور .

والجواب : أنَّ النائب إنما ناب عن الفاعل في وجه لا يصحُّ معه تقدُّمٌ ، وهو شَغْلُ الفعل به وبنائه له ، وجَعْلُهُ معه كالشيء الواحد ، وامتناعُ حذفه ، كما أنَّ الفاعل كذلك فيما ذُكِرَ ، بخلاف التمييز ، فإنه لمن يُشَبَّه بالمفعول إلا في مُجَرَّدِ النصب خاصةً من حيثُ اشتغلَ الفعلُ بغيره لَفْظاً ، فأشبهه الفضلات ، فانتصب انتصابها .

والخامس : أنَّ منعَ تقديم التمييز المذكور عند مَنْ منعه مُرْتَبٌ على كونه فاعلاً في الأصل ، وذلك إنما هو في بعض الصور ، وفي غيرها هو بخلاف ذلك ، نحو : امتلأ الكوز ماءً ، ﴿فَجَرْنَا الأرضَ عيوناً﴾^٣ . وفي هذا دلالة على ضَعْفِ عِلَّةِ المنع لقصورها عن عموم جميع الصور .

والجواب : أنَّه قد صحَّ في غير موضعٍ من العربية حَمْلُ ما ليس فيه سَبَبٌ / / ٢٧١ / على ما فيه السبب إذا كان الجميع من بابٍ واحدٍ ليجري الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ ، كَعَدُّ ونَعَدُّ وأَعَدُّ مع يَعَدُّ ، وكَيَدَّرُ مع يَدْعُ ، وكامتناع نَعَتِ الضمير

(١) في أ : (فاعه) ، بسقوط اللام .

(٢) في أ : (على رفعه) .

(٣) سورة القمر آية ١٢ .

(٤) في الأصل : عن ، تحريف .

بغير نعتِ البيان حَمَلًا على امتناع نعته به . ونظائره كثيرة ، وهذا من ذلك .
والسادس : أنَّ امتناع أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في
نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، فإنَّ زيداً في الأصل فاعلٌ وبعْدَ جعله مفعولاً لم يُعْتَبَر
ما كان له من مَنع التقديم ؛ بل أُجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ،
فكذا ينبغي أنَّ يُفْعَلَ بالتمييز المذكور .

والجواب : أنَّ هذا بعينه هو ردُّ ابن عصفور ، وأجيب^١ بالفرق بين
المسألتين : أنَّ زيداً هنا ، لم يكن قَطُّ فاعلاً بهذه البنية الناصبة له ، وإنما كان فاعلاً
في بنيةٍ أخرى وهي عَطَاً قبل النقل ، وهما بِنيتان مختلفتان^٢ كما ترى ، وأمَّا
التمييز فإنه فاعلٌ في الأصل والمعنى بهذه البنية الناصبة له في الحال ، وليس مفعولاً
صحيحاً كزيدٍ في أعطيتُ زيداً درهماً ، وقد تقدّم هذا المعنى .

هذا ما احتج به ابن مالك ، وما ردَّ به الأستاذ - رحمه الله . قال ابن الضائع :
والصحيح في المنع عَدَمُ ورودِ السماع به ، وذلك أنَّ التمييز كثيرٌ في الكلام ، فإنَّ
لم يرد مقدماً في موضع أصلاً - يعني في الكلام - دليلٌ على رَفْضِهِ . قال : ويدلُّ
على ذلك أنَّ مجوزَ تقديمه لم يُعْتَر على اتساعه في كلام العرب واتساع من بعده
إلا على هذا البيت - يعني بيتَ المُخَبَّل - وليس بنصٍّ فيما زعموا ، ولو كان نصّاً
لوجب حملُه على الضرورة ؛ إذ لم يرد . وما قال ابن الضائع من الاعتماد على
السماع هو الأصل عند الجميع ، ولكنهم مع ذلك أظهروا للمنع وجوهاً من
القياس ، فالحق إذاً ما ذهب إليه الناظم هنا .

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمه الله عليه - قال : أخبرني
مَنْ أثق به من أصحابنا - يعني تلميذه الشيخ أبا جعفر الشَّقُورِيَّ شيخنا^٣ أنه

(١) في الأصل : (وأجاز) ، تحريف . والصواب من أ ، س .

(٢) في الأصل : (شيتان مختلفان) . وما أثبت من أ ، س .

(٣) مضت ترجمته في المقدمة .

لَقِيَ الشَّيْخَ أَبَا حَيَّانَ الْغَرْنَاطِيَّ بِالْقَاهِرَةِ ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَذْهَبِ مُدَرِّسِي الْعَرَبِيَّةِ بِغَرْنَاطَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . قَالَ : فَأَخْبَرْتُهُ بِامْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ ، فَقَالَ : بَلِ الصَّحِيحُ الْجَوَازُ قِيَاساً وَسَمَاعاً ، ثُمَّ قَامَ ، فَأَخْرَجَ لَهُ مُبَيَّضَةً عَلَى تَسْهِيلِ ابْنِ مَالِكٍ ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ فِيهَا وَجْهَ الْقِيَاسِ . وَأَنْشَدَ لَهُ مِنَ السَّمَاعِ أُبَيَاتاً كَثِيرَةً ٢ .

قَالَ الْأُسْتَاذُ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا حَيَّانٍ لَقَدْ أَغْفَلَ أَصْلًا عَظِيمًا مِنْ أَصُولِ النُّحُوِّ مَعَ كَثْرَةِ دَوْرِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُقَرَّرِينَ ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ فِعْلًا - يَعْنِي مَتَصَرِّفًا - لَوْ كَانَ جَائِزًا عِنْدَ الْعَرَبِ لَكُنْثَرُ نِظْمًا وَنَثْرًا كَثْرَةً لَا يُمْكِنُ فِيهَا تَأْوِيلٌ ، كَمَا كُنْثَرُ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا إِذَا كَانَ فِعْلًا نِظْمًا وَنَثْرًا كَثْرَةً لَا يُمْكِنُ فِيهَا تَأْوِيلٌ .

قَالَ : فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، دَلَّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى امْتِنَاعِ الْعَرَبِ مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى عَامِلِهِ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا ، لِأَنَّ اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِالشَّعْرِ مَعَ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ ضَرَائِرِهِ . وَزَادَنِي شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَلَنْسِيُّ ٣ - أَجَلَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ لَمَّا قَرَأَ عَلَيْهِ تِلْكَ الْأُبَيَاتِ عَلَى كَثَرَتِهَا قَالَ لَهُ : مَا تَقُولُونَ / فِي ٢٧٢/ هَذِهِ الشُّوَاهِدِ ؟ فَقَالَ لَهُ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ : نَجْمَعُهَا جَمِيعًا ، وَنَقُولُ هَذَا شَاذٌّ يَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . قَالَ : فَانْزَعَجَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانٍ لِهَذَا الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا نَبَّهَ الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ بِمَا قَالَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الْأُسْتَاذُ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - وَهُوَ أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْأَكْبَرِ : الْخَلِيلِ وَسَيُوبِيهِ ، فَمَنْ دَوَّنَهُمَا إِلَى الْآنَ ، وَابْنُ مَالِكٍ قَدْ يَعْتَبِرُهُ فِي مَوَاضِعَ كَهَذَا الْمَوْضِعِ ، وَقَدْ لَا يَعْتَبِرُهُ كَمَا فَعَلَ فِي مَسْأَلَةِ دُخُولِ وَائِ الْحَالِ عَلَى الْمِضَارِعِ الْمُوجِبِ ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمِضَافِ وَالْمِضَافِ إِلَيْهِ بِمَعْمُولِ الْمِضَافِ ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ إِلَى أُخْرَى سَتَأْتِي فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، وَس : (مدرس) ، وَأَنْظَرَ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ الْفَخَّارِ ٣/١٠٤٠ .

(٢) أَنْظَرَ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ لِأَبِي حَيَّانٍ ٤/١١٤ فَمَا بَعْدَهَا ، وَأَنْظَرَ أَيْضًا مِنْهُجَ السَّالِكِ ص

. ٢٢٩-٢٢٨

(٣) مَضَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْمَقْدَمَةِ .

والأصلُ المذكور قد تَبَيَّنَ في الأصول ، وسيقعُ التنبُّهُ عليه في باب الإضافة
إن شاء الله ، و(سُبِقَ) فعلٌ مبنيٌّ للمفعول للعلم بالفاعل ، وهو التمييز ، أي نَزَرَأُ
سَبَقَهُ التمييزُ ، والنَزَرُ : القليلُ التافه . يقال : نَزَرَ الشيءُ - بالضم - يَنْزُرُ نَزَارَةً ،
وانتصب هنا على الحال من ضمير سُبِقَ .

وهنا انقضى الكلامُ على المنصوبات ونَصَبِ الأفعالِ إِيَّاهَا ، وأُخِذَ بَعْدُ يتكلم
على المجرورات وعواملِهَا وأحكامِهَا الخاصَّةِ بِهَا . وهذا حين ابتدأه .

حروف الجر

لما كان الجرُّ لا يكون إلا بإضافة ، والإضافة على وجهين : إضافة اسمٍ إلى اسم نحو : غلام زيد ، وإضافة فعلٍ إلى اسم بواسطة الحرف المضيف ، نحو : مررت بزيد ، وكان لكل واحدٍ من القسمين أحكامٌ تختصُّ به ، خصَّ كل قسم بباب على حدة ، وبدأ بإضافة الفعل إلى الاسم ، وهي المختصة بالحروف ، فقال :

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف ، والبا ، ولعل ومتى

(ها) مقصوراً ، وهاء ممدوداً أسما فعلٍ معناهما : خذ ، ويجوز لحاق الكاف لهما حرف خطابٍ بحسب المخاطب من أفرادٍ وتثنية وجمعٍ وتذكير وتأنث ، كما في اسم الإشارة ، فنقول : هاك ، وهاك ، وهاك ، وهاك ، وهاك ، وكذلك سائر الحالات ، فمعنى قوله : (هاك حروف الجر) : خذ حروف الجر ، وكأنه على حذف المضاف ، أي خذ أحكام حروف الجر ، من معانيها ، ومواضعها ، وغير ذلك من أحكامها . وسمّاها حروف الجر ، لأنها تعمل الجر فيما دخلت عليه ؛ فسميت بآثرها ، وتسمى أيضاً حروف الإضافة ، وذلك من جهة معناها ؛ لأنها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده ، فإذا قلت : مررت بزيد ، فقد أضفت المرور إلى زيدٍ بالباء .

وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برُب ، وكذلك سائر الحروف .

ثم أخذ في تعدادها فقال : (وهي من إلى) إلى آخرها ، عطف بعضها على

(١) في أ : (هاءك) .

/٢٧٣/ بعض بحرف عطف تارةً ، وبغير حرف تارةً ، بل على تقديره^١ حسب ما / اعتاده في حذفه إياه اختصاراً ، والذي ذكر منها عشرون حرفاً ، وهي : مِنْ ، نحو : جئتُ من الدارِ ، وإلى نحو : ذهبتُ إلى السوق ، وحتى ، نحو : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^٢ ، وخلا ، نحو : قام القومُ خلا زيدَ ، وحاشا ، نحو : قام القوم حاشا زيدَ ، وعدا ، نحو : جاء القوم عدا زيدَ ، وفي ، نحو : زيد في الدارِ ، وعنْ ، نحو : أعرضت عن زيدَ ، وعلى ، نحو : قعدتُ على الحَصِيرِ ، ومُنْذُ ومُذْ ، نحو : ما رأيته منذ يومِ الجمعة ، ومُذْ يومِ الجمعة ، ورُبَّ ، نحو : رُبَّ رجلٍ يقول ذاك ، واللام ، نحو : المال لِزَيْدٍ ، وكَي ، نحو : جئتُك كَي تَكْرِمَنِي ، على قولهم : كَيْمَهُ^٣ ، والواو في القسم نحو : والله لأُكْرِمَنَّ زيداً ، والتاء كذلك نحو : تالله لا يقومُ زيدٌ ، والكاف نحو : زيد كَأَسَدٍ ، والباء نحو : مررت بزيدٍ . ولعلَّ حرف جر عند بني عُقَيْلٍ ، سمعه أبو زيد من بني عُقَيْلٍ^٤ . وروى الجرُّ بها أيضاً الفراء وغيره^٥ ، ولأُمُّها الأخيرة مفتوحة أو مكسورة ، وأنشدوا على ذلك :

لعلَّ اللهَ يمكنني عليها جهاراً من زهيرٍ أو أُسَيْدٍ^٦

- (١) في أ: (تقدير) ، بسقوط الضمير .
- (٢) سورة القدر الآية الأخيرة .
- (٣) أي : له ، فكَي حرف جر ، و(ما) الاستفهامية اسم مجرور بها ، والهاء للسكت / انظر شرح ابن عقيل ٣/٢ .
- (٤) سر صناعة الأعراب ٤٠٧/١ : «وحكى أبو زيد أنَّ لغة عقيل : لعلَّ زيدٌ ، بكسر اللام الآخرة من لعلَّ ، وجرَّ زيدَ» وانظر الإفصاح للفارقي ص ١١١ ، الجنى الداني ص ٥٣٠ .
- (٥) الجنى الداني ص ٥٣٠ ، وانظر الإفصاح ص ١١١ .
- (٦) البيت لخالد بن جعفر العامري / ، وهو في معاني القرآن للأخفش ١٢٤/١ ، المسائل البصريات ٥٥٢/١ ، سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، الإفصاح ص ١١ ، أمالي المرتضى ٢١٢/١ ، منهج السالك ص ٢٣٥ ، الجنى الداني ص ٥٣٠ ، التصريح ٢/٢ ، خزنة الأدب ٣٧٥/٤ .

وروى الفراء الجرّ بعلّ ، وأنشد :

علّ صروفِ الدهرِ أو دُولَاتِهَا يُذْنِنُنَا اللَّمَّةَ من لَمَاتِهَا
فيستريح القلبُ من زَفَرَاتِهَا^١

ومتى أيضاً حرفُ جرّ عند هُذيل^٢ ، حكى يعقوبُ عنهم أنَّهم يستعملونها
بمنزلة (من) .

وقال الكسائي ، قال معاذ^٣ : سمعتُ ابنَ جُوَيَّةَ يقول : وضعته في متى كمي ،
أي : في كمي .

وأنشد الأصمعيّ لأبي ذؤيب الهذليّ :

شربن بماء البحر ثم تَرَفَّعتْ متى لُجَجٍ خُضِرٍ لهن نَيْيِجٌ^٤

(١) الأبيات في معاني القرآن ٩/٣ ، ٢٣٥ ، وأوردها الفراء شاهداً على نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي ، ولم يشر إلى الجر بها ، وأكثر المصادر تورده شاهد على نصب (صروف) بعلّ ، ولا شاهد فيه - على ذلك - على ما سبق من أجله هنا . وفي اللسان (علل) : «قال ابن رومان : وسمعت الفراء ينشد (علّ صروفِ الدهر ، فسألته : لم تكسر (علّ صروفِ الدهر) ؟ ، فقال : إنما معناه : لعاً لصروفِ الدهر ودولاتها ، فانخفضت صروف باللام ...» ، وأشار البغداديّ في شرح أبيات : مغني اللبيب ٢/٣٨٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٢٩ إلى أنه يروى بجر (صروف) أيضاً ، وانظر الخصائص ١/٣١٦ ، سر صناعة الأعراب ١/٤٠٧ ، الإنصاف ١/٢٢٠ ، المقاصد النحوية ٤/٣٩٦ .

(٢) انظر الصحاحي ص ٢٧٧ ، شرح أشعار الهذليين ١/١٢٩ ، الأزهية ص ٢٠٩ .

(٣) في الاقتضاب ٣/٣٧٣ : «وحكى أبو معاذ [كذا] الهراء - وهو من شيوخ الكوفيين - : جعلته في متى كُمتي» ، وفي الأزهية ص ٢٠٩ : «وحكى الكسائي عن العرب : أخرجه من متى كُمتي ، أي : من وسط كُمتي» ، وانظر أمالي ابن الشجريّ ٢/٢٧٠ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١/١٢٩ ، وروايته : «على حبشيات لهن نَيْيِج» لكنّ السكريّ قال عقب إيراد البيت : «قال الأصمعيّ : ويروى : «شربن بماء البحر ثم ترفعت متى حبشيات» ، يعني أنَّ السحاب شربن من ماء البحر . وأنشده : «متى لُجَجٍ خُضِرٍ ... و«متي» ، معناها (من) =

وقال أبو المثلّم^١ الهذلي :

متى ما تنكروها تعرفوها متى أقطارها علق نفيث^٢

وفي كون (متى) في هذه اللغة حرفاً نظراً ، فقد قال يعقوب في كتاب المقصور والممدود : إنها بمعنى وَسَط ، وإن معنى قولهم : جعلته في متى كمي ، أي : في وَسَط كمي^٣ ، فأدخل عليها (في) كما ترى ، وذلك شاهد على أنها اسم لا حرف .

ثم قال : وقد تكون بمعنى (من)^٤ ، ثم أنشد البيتين ، فحكاية معاذ لهذا لا دليل فيها لوضوح كونها اسماً ؛ بدليل دخول (في) عليها ، قال ابن جني : أمّا (متى) في لغة هذيل ، فإنها اسم . قال : وكذلك التي بمعنى (من) هذه^٥ ، وكان

= في لغة هذيل . والشاهد في معاني القرآن ٢١٥/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٥ ، الخصائص ٨٥/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، ٤٢٤ ، المحتسب ٢١٤/٢ ، الأزهية ص ٢١٠ ، أمالي ابن الشجري ٢٧٠/٢ ، خزنة الأدب ١٩٣/٣ . والنشيج : المرّ السريع معه صوت .

(١) في أ : (المثلّم) ، تحريف .

(٢) شرح أشعار الهذليين ٢٦٤/١ ، وفيه ١٢٩/١ : « وأنشد - الأصمعي - لصخر الغي : . . . » وأورد البيت ، وهو سهو لم يفظن له محققه - رحمه الله - ، ومثله في أدب الكاتب ص ٥١٨ ، وقد نبّه على هذا السهو ابن السيد في الاقتضاب ٣٩٢/٢ قائلاً : « وهذا مما غلط فيه يعقوب فنقل ابن قتيبة كلامه » لكن ابن السيد وقع في السهو نفسه في الاقتضاب ٣٧٢/٣ . وسبب السهو هذا أن لصخر قصيدة من بحر ورويّ الشاهد ، والشاهد من قصيدة لأبي المثلّم يجيب فيها صخرأ .

(٣) لم أجد هذا في كتاب حروف الممدود والمقصور ليعقوب بن السكيت المطبوع .

(٤) في الاقتضاب ٢٩٢/٢ : « ورواه يعقوب في كتاب المعاني : (متى أقطارها) . . . ، وحكى أن هذيلاً تستعمل (متى) بمعنى (من) . . . » .

(٥) في أ : الهراء ، وهو لقب معاذ .

(٦) في الأصل : هي هذه ، بإقحام (هي) .

حرفاً الجرّ مرادّ معها ، أي : ترفعت من متى ليج ، أي : من أوساط ليج ، وكذلك قول الآخر : متى أقطارها ، أي : من متى أقطارها ، ثم قال : ولا ينكرُ أيضاً أن يكون حرفاً كـ «من» ، فإذا لم يتحصّل بعدُ كون (متى) في لغة هذيل حرفاً ، فإثبات الناظم لها في حروف الجر دعوى لا دليل عليها .

والجواب : أن كون (متى) بمعنى : وسَط في تلك اللغة ثابت ، وليس هو مرادّ ابن مالك ، وإنما مرادّه الاستعمال الآخر ؛ إذ اللغويون حكوا في (متى) في لغة هذيل استعمالين ^١ :

أحدهما : أن تكون بمعنى وسَط ، وذلك قولهم : وضعته في متى كمي .

والآخر : أن يكون بمعنى (من) ^٢ كما في الأبيات المذكورة .

وأما ما جَوّزه ابنُ جنّي فبناءً على قول مَنْ قال : إنها في الشعر بمعنى / وسَط / ٢٧٤/ أيضاً ؛ إذ للعلماء فيها قولان :

أحدهما : هذا ، وأن كونها بمعنى (من) لم يثبت بعدُ ، فردّ المحتمل إلى المحقّق .

والثاني : أنّها تستعمل بمعنى (من) ، وهو رأي يعقوب ، وجماعة من اللغويين والنحويين - وإلى هذا القول ذهب الناظم هنا ، وفي التسهيل ^٣ ميلاً مع الأكثر - حكى هذين القولين ابن السّيد في قوله : متى ليج خضر ، فكان ابنُ جنّي جَوّزَ كلّ واحدٍ من القولين واعتمد الناظم على أحدهما . ولم يذكر من حروف الجرّ (لولا) إذا جاء بعدها الضمير المتّصل نحو : لولاك ، ولولاه ، وإن

(١) في أ : حروف ، بزيادة واو قبل الفاء .

(٢) في الأصل : (استعمالان) ، والصواب ما أثبت من أ .

(٣) سقطت (من) من أ .

(٤) التسهيل ص ١٤٨ .

(٥) الاقتضاب ٣/٣٧٢-٣٧٣ .

كان مذهبُ سيبويه أنَّها في تلك الحال جارية^١ ؛ لقلة مجيئها كذلك ؛ ولذلك لما ذكر (لولا) لم يعرج عليها في ذلك القليل ، بل قال :

لولا ولو ما يلزمانِ الابتدا إذا امتناعاً بوجود عَقْدَا

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ هُنَا مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَّاءِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ هَذِهِ الضَّمَائِرَ بَعْدَ (لَوْلَا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، كَأَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْمُتَّصِلِ مَوْضِعَ الْمُنْفَصِلِ^٢ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ : (يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ) نَفْيًا لِرَأْيِ سَبِيْوِيْهِ فِيْهَا ، فَلَا تَكُونُ عَلَى هَذَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أَصْلًا .

أَوْ يَكُونُ هُنَا رَأْيُ [رَأْيِ]^٣ الْمُبْرَدِ فِي أَنَّ لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ . وَهَذَا أَظْهَرُ فِي نَفْيِ وَقُوعِ (لَوْلَا) حَرْفِ جَرٍّ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذَا كُلِّهِ فِي : فَصْلِ (لَوْ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

واعلم أنَّ هذه الحروفَ تأتي على ثلاثة أقسام :

أحدها : أَنْ تَكُونَ حُرُوفًا لَا غَيْرُ ، كَالْبَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَالتَّاءِ ، وَرُبُّ ، وَمِنْ ، وَإِلَى ، وَحَتَّى ، وَفِي ، وَاللَّامِ ، وَكَيْ ، وَلَعَلَّ .

والثاني : أَنْ تَكُونَ حُرُوفًا تَارَةً وَأَفْعَالًا تَارَةً ، وَذَلِكَ : خَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ .

والثالث : أَنْ تَكُونَ حُرُوفًا تَارَةً وَأَسْمَاءَ تَارَةً ، وَذَلِكَ : عَنْ ، وَعَلَى ، وَمُنْذُ ، وَمُنْذُ ، وَالْكَافُ ، وَمَتَى .

(١) الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٧٣/٣ ، الكامل ٣٤٥/٣ ، وهو فيهما منسوب إلى الأخفش وحده . ونسب إليه وإلى الفراء في أمالي ابن الشجري ٢١٢/٢ ، شرح المفصل ١٢٢/٣ ، وإلى الكوفيين والأخفش في الإنصاف ٦٨٧/٢ ، الجنى الداني ص ٥٤٥ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من أ .

(٤) انظر الكامل ٣٤٥/٣-٣٤٦ .

وإنما هذا التقسيم بالنسبة إلى وَضْعِ اللفظ بعينه ، لا بالنسبة إلى اشتراك اللفظ بسبب الإعلال التصريفي ، فإنَّ ذلك عارضٌ * ك (مِنْ) الجارَّة مع : (مِنْ) أمراً مِنْ : مَنْ يَمِينُ ، و (فِي) الجارَّة مع (فِي) أمراً للمخاطبة مِنْ : وَفَى يَفِي ، وكذلك ما أشبهه ، فليس المراد هذا ، وإنما المراد ما كان فيها في أصل الوضع عَوِيْلَ معاملة الحرف والاسم ، أو معاملة الحرف والفعل والمعنى واحدٌ . وعلى هذا التقسيم بنى الناظم كلامه هنا .

وهذه الحروف تقدَّم منها في باب الاستثناء : خلا ، وحاشا ، وعدا ، ويختص منها بباب القسم : الواوُ ، والتاء ، فأحكامهما مستوفاةً هناك ، ولم يذكر هنا من أحكامهما إلَّا بَعْضاً : وهو ما يتعلَّق بهما من حيثُ هما حرفا جَرٍّ ، وأمَّا ما يتعلَّق بهما في القَسَم ، فلم يذكره في هذا النظم ؛ إذ ترك باب القسم جملةً ، فلم يُؤَوِّب عليه فيه أصلاً ، وهو ضروريُّ الذكر كسائر الأبواب ؛ بل الضرورةُ إليه أشدُّ من الضرورة إلى باب الإخبار .

وما أدري ما الذي صدَّه عن ذكره ؟ وعلى كلِّ تقديرٍ فالأحرفُ الجارَّة في القسم هي هذه ، وما / يتعلَّق بها من أحكام الجرِّ قد ذكره .

/٢٧٥/

فإن قيل : فقد نقصه من حروف القسم الجارَّة (مِنْ) ، فإنك تقول : مِنْ رَبِّي لأفعلن ، إمَّا على أنَّ (مِنْ) وضعت موضع الباء . والأصل : (برِّي) . وإمَّا على أنَّ المعنى : من أجل ربِّي ، وكذلك : مُدَّ اللَّهُ لأفعلن ، على أنَّ أصلها الواو ، كأنَّه قال : والله لأفعلن .

فالجواب : أنَّ (مِنْ) أصلها عنده (أَيْمَنْ) ، فهي ممَّا غُيِّرَ في القسم ، وكذلك : مُدَّ الله ، فهي أسماء لا حروف ؛ فلذلك لم يذكرها . والله أعلم .
ثم لما عدَّها أتى قبلَ ذكر أحكامها التفصيليَّة المختصَّة بكلِّ حرفٍ بأحكام لها

(١) في أ : عارض على معناه كمين .

(٢) في أ : (مِنْ) ، تحريف .

عامّة مشتركٍ فيها ، فقال :

بالظاهر اخصص مُنْذُ ، مُذٌ وَحْتَى والكافَ ، والواوَ ، ورُبُّ ، والثَّانِ

فقسّمَ الحروفَ الجارّةَ أولاً على قسمين :

أحدهما : ما لا تدخلُ من الأسماءِ إلّا على الظاهرِ دونَ المضمر ، وذلك سبعةُ أحرفٍ :

أحدها^١ والثاني : مُذٌ ، ومُنْذُ ، وهو قوله : (بالظاهر اخصص مُنْذُ ، مُذٌ) فتقول : ما رأيته مُنْذُ يومين ، ومُنْذُ يومين ، ولا تقول : ما رأيته مُذْهَما ، ولا مُنْذْهَما ، ولا مُذْهُ ، ولا ما كان نحو ذلك .

قال سيبويه : «استغنوا عن الإضمارِ في (مُنْذُ) بقولهم : مُنْذَاك ؛ لأنّ ذاك اسمٌ مُبْهَمٌ ، وإنما يذكر حين يُظَنُّ أنَّكَ قد عرفت ما يعني»^٢ ، فهو عنده من باب الاستغناء ، كما استغنوا عن وَذَرَ ، وَوَدَعَ بَرَكَ^٣ ، وليليلةً عن ليلاةٍ ، ولذلك قالوا : ليلالٍ ويلَمْحَةٍ عن مَلَمْحَةٍ ، وبشْبَهٍ عن مَشْبَهٍ ، وعليه جاء ملاحٍ ومشابهٌ أغنى عن المتروك ، واستغنوا بذكر عن مذكّر أو مذكير ، وعلى المتروك جاء مذاكيرٌ^٤ ، وعن جمع الكثرة بجمع القلة كأرجل وآذان ، وعن جمع القلة بجمع الكثرة كشسوع ورجال . وهو باب واسع^٥ .

والثالث : حَتَّى ، فتقول : دع القوم حَتَّى يومٍ كذا ، ورأيتهم حَتَّى زيدٍ ، ولا

(١) في أ : (الأول) .

(٢) في الأصل : (منذ ومنذ) .

(٣) في الأصل : (ما يغني) ، بالغين المعجمة ، تصحيف ، والنص في الكتاب ٣٨٣/٢ - ٣٨٤ ، والتصحيح منه ومن أ .

(٤) انظر الكتاب ٢٥/١ ، ٦٧/٤ ، ٩٩ ، واللسان (ودع) .

(٥) انظر اللسان مواد : ليل ، لمح ، شبه ، ذكر .

(٦) انظر فهرس كتاب سيبويه للشيخ محمد عبد الخالق عظيمه - رحمه الله - ص ٧٧-٧٩ .

تقول : دع القوم حتاه ، ولا رأيتهم حتاه ، ولا رأيتهم حتاك . قال سيبويه : «واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم : رأيتهم حتى ذاك ، ويقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، ويقولهم : دعه حتى ذاك وبالإضمار في (إلى) من قولهم ^١ : دعه إليه لأنَّ المعنى واحد» ^٢ .

والرابع : الكاف فتقول : أنت كزيد ، وعمرو كالأسد ، ولا تقول : أنت كه ، ولا كك ، ولا نحو ذلك . قال سيبويه : «وذلك أنهم استغنوا بقولهم : مثلي وشيبي عنه فأسقطوه» ^٣ .

والخامس : الواو فتقول : والله لأفعلن . ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّهُ﴾ ^٤ . ولا تقول : وه لأفعلن ، ولا وك ، فإن أردت الإتيان بالضمير أتيت بالباء مكان الواو ، ومن هنا ظهر لهم أنَّ الباء هي الأصل ؛ لأنها أعمُّ استعمالاً ، وأقوى تصرفاً ، وإنما أبدلت من الباء لمضارعتها لها لفظاً ومعنى .
أمَّا اللفظ : فلأنَّ مخرجهما معاً من الشفتين ^٥ .

وأمَّا المعنى : فإنَّ الباء للإلصاق ، والواو للجمع ، والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع به . قاله ابن جنى ^٦ . والسهلي ينكر إبدالها من الباء ^٧ ، وليس هذا موضع الاحتجاج على الصحيح من المذهبين .

/٢٧٦/

والسادس : (رُبَّ) فتقول : رُبَّ رجلٍ / يقولُ ذاك ، و :

(١) كذا في الأصل ، وأ ، وفي الكتاب : (إذا قال : دعه إليه) .

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) سورة التغابن آية ٧ .

(٥) في الأصل : (الشقين) ، تحريف ، والصواب من أ .

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١٤٣/١-١٤٤ .

(٧) انظر البسيط لابن أبي الربيع ١٨٨/٢-١٨٩ ، البحر المحيط ٣٢٢/٦ ، مع الهوامع ٢٣٧/٤ .

• أَلَا رَبُّ خَصِمٍ فَيْكَ الْوَى رَدَّدْتُهُ •^١

ولا يجوز أن تقول: رَبُّكَ ، ولا رَبَّنِي ، ولا زيد رَبُّهُ ؛ لأنَّ (رَبُّ) خصتها العربُ بالدخول عن النكرات ، فلا تقول: رَبُّ زيدٍ ، ولا رَبُّ هذا ، ولا رَبُّ الرجلِ ، والضمائرُ أعرفُ المعارفِ ، فلا تدخلُ عليها من بابِ أولى . وأما ما جاء من نحو: رَبُّهُ رجلاً^٢ ، فإنما ساغ من جهة أنَّ هذا الضميرَ قد انتفى عنه المعنى الذي كان به ضميرُ النكرة معرفةً ، وهو عودُهُ على معروفٍ تقدَّم ، فذلك هنا مفقودٌ ؛ فإنه عائِدٌ على ما لم يُعَقَّلْ إلَّا بعد الفراغ من ذكره ، فلم تدخل عليه (رَبُّ) إلا وهو أشدُّ إبهاماً من النكرة الظاهرة ؛ لأنَّ النكرة الظاهرة تدلُّ بنفسها على جنسٍ أو نوعٍ منه بخلاف الضمير المفسَّر بمذكور بعده^٣ .

والسابع: التَّاءُ ، فتقول: تَاللهِ لا يقومُ زيدٌ ، ولا تقول: تَهُ ولا تَكُ ، كما تقول: به وبك .

ووجهُ ذلك أنَّ التَّاءَ لمَّا كانت عندهم بدلاً من الواوِ المُبدَلَةِ من الباءِ ، وكانت الواوُ لا تدخل على المضمر كانتِ التَّاءُ أولىُّ الأَ تَجَرَّ المضمرُ ؛ ولذلك اختصَّت باسم الله تعالى فلم تدخل على غيره إلَّا شاذاً كقولهم: تَرَبُّ الكعبةِ^٤ . هذا تمثيلٌ ما ذَكَرَ . وقد ذكر سيبويه من هذه الحروف: الكافَ ، وَحَتَّى ، ومذ في بابٍ مفردٍ من أبواب الضمائرِ^٥ ، ولكن لا يخالفُ فيما تقدَّم ؛ إذ قد ذكر أحكام البواقي في مواضعها . وحكى السيرافي أنَّ المَبْرَدَ أجاز في الكافَ ، وَحَتَّى ، ومُذَّ ما مَنَعَ سيبويه

(١) لامرئ القيس من معلقته ، وتماهه : * نصيح على تعذاله غير مؤتل *

ديوانه ص ١٨ ، شرح القصائد السبع ص ٧٣ ، شرح القصائد التسع ١٥٧/١ .

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٧٦/٢ .

(٣) في الأصل وأ: (قبله) .

(٤) حكاها الأخفش / انظر المفصل ص ٢٨٧ ، الجنى الداني ص ١١٧ ، التصريح ٤/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

فيقول : حتى هو رفعا ، وحتى إياه نصبا ، وحثاه^١ ، وحثاك جرا ، وكذلك :
مذه ، ومذهو^٢ .

وعلى هذا يقول : زيد كَكَ وَأنت كَهُ ونحو ذلك .
قال السيرافي : وقولُ سيبويه هو الموافقُ لكلام العرب^٣ . وما جاء من ذلك
على خلاف ما تقرر فمحفوظ كما سيذكر بعدُ .

وسكوته عن الحروف البواقي يقتضي أنَّ حكمها مخالف لهذه^٤ ، وأنها لا
تختصُّ بالظاهر ؛ بل تدخل على كلِّ ظاهر ومضمر ، وهو القسم الثاني ،
فيجوز أن تقول : المالُ لزيد ، والمالُ لَهُ ، ومررتُ بزيد ، ومررتُ بِهِ ، وبِكَ
لأفعلنَّ ، وعلى زيدٍ مالٌ ، وعليكَ مالٌ ، وجئتُ من الدار ، وقربَ مِنِّي ،
وكذلك سائر الحروف ، لكنه يلزم من هذا التقسيم أن تكونَ حاشا ، وخلا
كـ «إلى» و«على» تدخلانِ على الظاهر والمضمر . وقد نصَّ الفارسيُّ في بعض
كتبه على أنَّهما كحَتَّى لا يضافان إلى المضمر ، فينقضي هذا الموضعُ مشكلاً^٥ إلاَّ
أنَّ يدعي الناظمُ خلافَ ذلك ، فقد أنشد في الشرح في فصل حاشا قولَ
الشاعر :

في فتية جعلوا الصليبَ إلههم حاشايَ إني مسلمٌ معذورٌ^٦

(١) في الأصل : (حتى) ، والتصحيح من أ ، وشرح السيرافي .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل . ١٦ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) في أ : (لغيره) ، تحريف .

(٥) في أ : (مشكل) .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٦٣/٢ ، والبيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠ (ضمن
العدد الثامن من حوليات الجامعة التونسية) مفرداً ، المقاصد النحوية ٣٧٧/١ ، التصريح
١١٢/١ ، مع الهوامع ٢٨٥/٣ ، اللسان : عذر ، حشا . وفي الأصل وأ : (حاشائي) بنون
قبل الياء ، تحريف .

فيمكن أن يدعى مثل ذلك في (خلا) أيضاً ؛ إذ لا مانع منه . والله أعلم .

ثم قَسَمَ القِسْمَ الأول من القسمين تقسيماً آخر فقال :

واخصُصْ بِمُدٍّ وَمُنْذُ وَقْتًا وَرُبَّ مُنْكَرًا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ

فجعله ضربين :

أحدهما : ما يَخْتَصُّ ببعض الأسماء الظاهرة دون بعض ، وذلك أربعة أحرف :
الأول^١ ، / والثاني : مُدٌّ وَمُنْذُ ، وهما مختصان بالزمان ، وذلك قوله : (واخصُصْ
بِمُدٍّ وَمُنْذُ وَقْتًا) فتقول : ما رأيته مُدَّ يوم الجمعة ، وَمُنْذُ يومين ، ولا تقول : ما رأيته
مُدَّ قيام زيد ، ولا مُنْذُ قيام زيد ، وهذا الذي قال هو الذي يَظْهَرُ من كلام سيبويه^٢
وغيره حيث جعلوهما لابتداء الغاية في الزمان أو للغاية كلها ، لكن في الزمان أيضاً ،
فيقتضي ذلك أنهما لا يدخلان إلا على الزمان . وهذا مُشْكِلٌ على رأيهِ ؛ لأنَّه أجاز
في التسهيل أن يضافا إلى المصدر^٣ ، فتقول : ما رأيته مُدَّ قيام زيد ، وَمُنْذُ قيام زيد .
فإذاً ليس بِمُخْتَصٍّ بالزمان على رأيهِ ، وكذلك تقول : ما رأيته مُدَّ أن زيدا قائم ،
وهو على ذاك لا يَخْتَصُّ بالزمان ، فكيف يقول : (واخصُصْ بِمُدٍّ وَمُنْذُ وَقْتًا) .

والجواب عن ذلك : أن (مُدَّ) و(منذ) إذا جَرَّ المصدر ، فعلى تقدير الزمان لا
بُدَّ من ذلك ، كأنك قلت : مُدَّ زمان قيام زيد ، وَمُنْذُ زمان أن زيدا قائم ، فلم
يَنفَكَّا إذاً عن الاختصاص بالزمان إمَّا لفظاً وإمَّا تقديرًا ، وكذلك أيضاً يَقْدَرُ
الزمان وإن كان اسمًا ، ووقع بعدهما الجملة ، نحو : مُدَّ قام زيد ، حَسَبَ ما

(١) في أ : (أحدهما) ، وكذا في الأصل ، وكتب تحتها ما أثبت ، وهو أولى .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٦/٤ .

(٣) التسهيل ص ٩٤ .

(٤) في الأصل : (ولذلك) ، ومثله في أ غير أن في حاشية الأصل : «خ : كذلك» .

(٥) في الأصل : (كان) .

(٦) يريد : بعد مذ ومنذ .

يُذَكِّرُ في موضعه إن شاء الله .

والثالث : رَبٌّ ، وهي مُخْتَصَّةٌ بجر النكرة لقوله : (وَرُبُّ مُنْكَرًا) أي :
واختصُّ بِرُبِّ مُنْكَرًا من الأسماء ، فلا تدخل على المعارف ، فتقول : رَبٌّ
رجلٌ يقولُ ذاك ، ولا يقال : رَبٌّ زيدٌ الذي يقولُ ذاك ، وما جاء من قولهم :
ربه رجلاً ، فقد تقدم العذر عنه ، وأنها إنما جرَّت هنا المضمر لإبهامه
كالنكرة مع أنه نادر كما سيأتي بعد .

فإن قيل : كيف تختصُّ بالنكرة ، وأنت تقول : رَبٌّ رجلٌ وأخيه^١ ،
فتعطفُ على مخفوضها النكرة معرفةً ، والمعطوفُ مقدَّرُ الوقوعِ في موضعِ
المعطوفِ عليه ، فكأنَّكَ قلت : رَبٌّ أخيه . وأينُ من هذا أنَّكَ تقول : رَبٌّ
ضاربٌ زيدٌ . وقد قرَّرَ النحويون أنَّ (رَبٌّ) تصريفُ زمانٍ ما تدخل عليه إلى
الماضي ، فهي مختصَّةٌ بالماضي من الزمان ، واسم الفاعل إذا كان بمعنى
الماضي إضافته محضة . فالإضافةُ إذاً في رَبٍّ ضاربٍ زيدٍ محضةٌ ، وإذا كانت
محضةً ، فضاربٌ معرفةٌ بالإضافة ، وقد دخلت عليه (رب) ، ف(رَبٌّ) إذاً
يجوز أن تجرَّ المعرفة والنكرة ، فلم تختص إذاً بالنكرة ، كما قال - أنشدَ
سيبويه لجرير - :

يا رَبُّ غابطنا لو كان يعرفكم لاقى مباحدةً منكم وحرماناً^٢

ولا يقال : لعلَّ الناظم يقول : إنَّ إضافة اسم الفاعل غيرُ محضةٍ ، وإن كانت
بمعنى الماضي ؛ لأنَّه نصَّ على اختصاص إضافة التخفيف بما كان من اسم الفاعل

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٥٤/٢ ، ٥٦ .

(٢) الكتاب ٤٢٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٠/١ ، والبيت في ديوان جرير ١٦٣/١ ،
معاني القرآن ١٥/٢ ، المتعصب ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، ٢٨٩ ، شرح المفصل ٥١/٣ ، التصريح
٢٨/٢ ، مع الموامع ٢٧١/٤ ، وفي هامش الأصل : (خ : يطلبكم) وهو ما جاء في ديوان
جرير ، وأكثر المصادر .

بمعنى الحال أو الاستقبال^١ ، فالذي بمعنى الماضي إذاً إضافته لغير التخفيف ،
وهي إضافة التخصيص أو التعريف .

فالجواب : أنَّ قولك : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، ليس مما نحن فيه ؛ إذ يجوز عندهم
في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه في مواضع معدودة هذا منها . ومنها :
كلُّ رجلٍ وأخيه ، وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتِهَا^٢ ، وكم رَجُلٍ وأخيه ، و :

* أي فتى هيجاء أنت وجارها^٣ *

/٢٧٨/ ولا رجلٍ وأخاه^٤ ، وهذه ناقةٌ وفصيلُها / راتعان^٥ ، وهل من رجلٍ وأخيه ؟ فلا
اعتراضَ رُبِّ رجلٍ وأخيه ؛ إذ لا يَحُلُّ محلَّ المعطوف عليه وإن كان معطوفاً ، كما
لا تَحُلُّ هذه المعطوفات كُلُّها محلَّ ما عُطِفَتْ عليه .

وأماً : رُبَّ ضاربٍ زيدٍ ، فالإضافة فيه غير محضة ، إمّا على ما رآه في التسهيل
من أنها لا يلزم مضي ما تتعلق به ؛ بل قد يكون حالاً ومستقبلاً ، فليست بصارفة
للمضي . قال ذلك في باب حروف الجر^٦ . ونُقِلَ عن ابن السراج جواز أن يكون

(١) في قوله في باب الإضافة :

وإن يشابه المضاف يفعل وصفاً فعن تنكيره لا يعدل

(٢) من أمثلة سيبويه ، الكتاب ٨٢/٢ ، ٣٠٠ .

(٣) تمامه :

* إذا ما رجال بالرجال استقلت *

الكتاب ٥٥/٢ ، ١٨٧ ، الأصول ٣٩/٢ ، الرد على النحاة ص ١٠٩ ، مغنى اللبيب ص
٩٠٨ .

(٤) في الكتاب ٣٠٠/٢-٣٠١ : «فأماً من قال : كل شاةٍ وسَخْلَتِهَا بدرهم فإنه ينبغي له أن
يقول : لا رجلَ لك وأخاه» .

(٥) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٨٢/٢ ، ونصُّ على أن هذا «قد قاله بعض العرب» .

(٦) التسهيل ص ١٤٨ .

حالاً وَمَنْعُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ عَلَى أَنَّ رُبَّ تَدْخُلُ عَلَى مَا هُوَ حَالٌ أَوْ مُسْتَقْبَلٌ ، فَقَالَ :

وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصِفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ

ثُمَّ قَالَ :

* كَرَبٍ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ *

فَجَعَلَ (رُبَّ) دَاخِلَةً عَلَى مَا شَابِهَ (يَفْعَلُ) الَّذِي هُوَ لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ .

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ يَرَى هُنَا أَنَّ (رُبَّ) تُخَلِّصُ لِلْمَضِيِّ كَمَذْهَبٍ غَيْرِهِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَيَتَأَوَّلُ (يَا رُبَّ غَابِطْنَا) عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ ، فَكَأَنَّ (رُبَّ) دَخَلَتْ اعْتِبَارًا بِمَعْنَى الْمَضِيِّ الْحَاصِلِ فِي الْوُجُودِ وَ(غَابِطُ) حَكَّتْ^٢ حَالَهُ فِيمَا مَضَى ، فَصَحَّ انْفِصَالُ إِضَافَتِهِ .

وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ (رُبَّ) لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ بِمَا أُنْشَدَهُ سَيَّبُوهُ لِأَبِي مَحْجَنٍ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

يَا رُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ^٣

فَوَصَفَ مِثْلَكَ بِالنَّكَرَةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ نَكْرَةٌ وَإِنْ كَانَتْ رَبٌّ مُخْتَصَّةٌ بِالْمَاضِيِّ ، فَصَحَّ مَا نَصَّ عَلَيْهِ النَّازِمُ مِنْ اخْتِصَاصِ رَبٍّ بِأَنْ تَجَرَّ النَّكَرَةُ وَيَتَعَلَّقَ بِرَبِّ هُنَا مَسْأَلَتَانِ :

(١) فِي الْأَصُولِ ٤١٩/١-٤٢٠ : «وَلَمَّا كَانَتْ (رَبٌّ) إِنَّمَا تَأْتِي لِمَا مَضَى ، فَكَذَلِكَ (رَبِّمَا) لَمَّا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًّا . . . وَلَا يَجُوزُ : رَبٌّ رَجُلٌ سَيَقُومُ ، وَلَيَقُومَنَّ غَدًا» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (حَكَّتْ) .

(٣) الْكِتَابُ ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ ، شَرَحَ أَيْيَاتُهُ لِابْنِ السَّرَافِيِّ ٥٤٠/١ ، وَلَمْ أَجِدِ الْبَيْتَ فِي دِيْوَانِ أَبِي الْأَسْوَدِ صَنْعَةَ أَبِي سَعِيدٍ السَّكْرِيِّ . وَنَسَبَهُ الْغَنْدَجَانِيُّ مَعَ بَيْتٍ آخَرَ فِي فَرَحَةِ الْأَدِيبِ ص ١٨٨ إِلَى غِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ ، وَهُوَ فِي الْمَقْتَضَبِ ٢٨٩/٤ ، شَرَحَ الْقِصَائِدَ التَّسْعَ ١٢٧/١ ، ٥٠٣/٢ ، الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ لِلْمَخَالِدِيِّينَ ٩٤/١ ، شَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٢٦/٢ .

إحداهما : أنه قد تقرّر فيها جعله لها من حروف الجر ، فالحرفية فيها ثابتة عنده . وهذا مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها اسمٌ ، والأصحُّ ما ذهب إليه الناظم ؛ لخلوّها من العلامات اللفظيّة الدالّة على الاسميّة ، وكذلك خلت من الدلالات المعنويّة ؛ ولأنّها مساويةٌ للحرف في عدم استقلالها بالمفهومية دون ذكر مجرورها ، وقد خرجت (كَمْ) عن هذا بصلاحيّتها لعلامات الأسماء ، وهي الإضافة إليها ، نحو : غلامٌ كم رجل ضربت ؟ ودخول حرف الجرّ عليها ، نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ والابتداء بها نحو : كم مالك ؟ ووقوعها مفعولاً نحو : كم^٢ أكرمت ؟ وغير ذلك من خواص الأسماء وليس في (رُبّ) شيء من هذا ، وليست بفعلٍ باتفاق ، فدلّ على أنَّها حرف .

فإن قيل : إن الذي يدلُّ على اسميتها أمورٌ :

منها : أنَّها مساويةٌ لكَمْ في معنى العدد ، ونظيرتها في معنى التكرير ، أو نقيضتها إن كانت للتقليل ، والشئ يُحمَلُ على نظيره ونقيضه في الحكم .

ومنها : اختصاصها عن حروف الجر بما لا يكون في سائرهما كلزومها صدَر الكلام واختصاصها بجرّ النكرة الموصوفة ، وحذف مُتعلّقها .

ومنها : دخولُ التصرف فيها بالحذف فتقول : رُبّ . وقد قرئ بالوجهين : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^٣ . والتصرف بعيد عن الحروف قريب من الأسماء ، فإذا كان كذلك لحقت بجنس ما يتصرف .

(١) انظر الإنصاف ٨٣٢/٢ ، التسهيل ص ١٤٧ ، منهج السالك ص ٢٣٢ ، الجنى الداني ص ٤١٧ .

(٢) سقطت كم من أ .

(٣) التشديد قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، والتخفيف قراءة عاصم ونافع ، ورواهما عن أبي عمرو علي بن نصر ، السبعة ص ٣٦٦ ، حجة القراءات ص ٣٨٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٩/٢ .

ومنها : وقوعها مبتدأ مثلُ (كم) فتقول : / رَبُّ رجلٍ قائمٌ ، وأنشدوا : / ٢٧٩/

إن يقتلوك فإنَّ قَتَلَكَ لم يكن عاراً عليك ، ورُبُّ قَتَلِ عارٌ

فالجواب : أنَّ هذا كله لا دلالة فيه ، أمّا كونها للعدد فليس كذلك ؛ بل هي للتقليل أو التكثير أولهما ، وكلاهما من معاني الحروف لا من معاني الأسماء . وأمّا لزومها الصدر ؛ فلمضارعتها لحروف النفي ، لأنَّ التقليلَ تقريبٌ من النفي ؛ ولذلك تستعمل (قَلَّ) في النفي ، فتقول : قلّما يقومُ زيدٌ ، بمعنى : ما يقومُ زيدٌ ، وإن كانت للتكثير فلمضارعة (كَمْ) ، ولا يلزم من ذلك اسميتها ، كما لم يلزم من مضارعة (قَلَّ) للنفي أن تصيرَ حرفاً .

وأمّا اختصاصها بجرِّ النكرة الموصوفة فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأسماء اسميتها ، وإلاَّ لزم من اختصاص الناء أو الواو بالظاهر أن تكونَ أسماءٌ .

وأمّا التصرفُ : فقد يأتي في الحروف الحذفُ ، وأكثر ذلك في المضاعف كإِنَّ وَإَنَّ وَلَعَلَّ ، تقول فيه : علَّ ، وحاشا : حاش وحشًا .

والكوفيون يزعمون أن سوفَ يلحقها الحذفُ^١ ، وليست باسم باتفاق .

وأما (رب قتل عار) فعار : خبر مبتدأ محذوف ، أي هو عار ، لا أنَّ (رُبَّ) مبتدأ فقد ثبت أنَّ (رُبَّ) حرفٌ لا اسم ، والله أعلم .

والثانية : أنَّ الناظم أتى هنا برَبِّ هكذا خفيفة ساكنة ، فيمكن أن يكونَ ذلك لأجل القافية ، والأصل (رُبَّ) ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ أتى بذلك على أصل اللغة في استعمالها ، فَرُبُّ منقولةٌ بضم الراء وإسكان الباء . وفي (رُبَّ) لغات غير

(١) البيت ثابت قطنة في ديوانه ص ٤٩ ، وهو في المقتضب ٦٦/٣ ، الأزهية ص ٢٦٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢ ، أمالي السهيلي ص ٧١ ، مغنى اللبيب ص ١٧٩ ، خزنة الأدب ١٨٤/٤ . ويروى (وبعض قتل عار) ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) نقل أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٨٣٤/٢ أن ثعلباً حكى أنَّه يقال فيها : سَفُّ أفعال ، وسَوُّ أفعال .

هاتين ، فيقال : رَبُّ رَبِّ رَبِّ رَبِّ ، وتلحقها التاء مفتوحة رَبُّ رَبُّ^١ .
وذكر في التسهيل لها عَشْرُ لغات^٢ .

والرابع من الحروف المختصة ببعض الأسماء الظاهرة : التاء ، فزعم أنها مختصة باسمين من أسماء الله تعالى ، وهما : الله والرَّبُّ ، فأما دخولها على اسم الله فهو الشهير نحو : ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتُوْا تَذْكُرُ يُوْسُفَ ﴾^٣ . ﴿ تَاللّٰهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّٰهُ عَلَيْنَا ﴾^٤ .
وأنشد سيبويه :

تالله يقي على الأيام ذو حَيْدٍ بمشمخر به الظيآن والآسُ

وأما دخولها على الرَّبِّ ، فحكى الأخفش : تَرَبَّى^٥ ، ولكن هذا شاذٌ محفوظ .
ومن هنا يكون قول الناظم مُشْكَلًا ؛ لأنَّ حقيقة الأمر في التاء اختصاصها باسم الله ولا تدخل على غيره إلا ما شذَّ من دخولها على الرب ، ولا يصح أن تكون مختصة بالرب بهذا الشذوذ ؛ بل هي مختصة بالألَّا تدخل عليه ، والشاذ لا

(١) انظر الإنصاف ٨٣٣/٢ ، رصف المباني ص ١٩٢ ، مغنى اللبيب ص ١٨٤ .

(٢) التسهيل ص ١٤٧ .

(٣) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٤) سورة يوسف آية ٩١ .

(٥) رواية الشاهد في الكتاب ٤٩٧/٣ : « الله يقي » وفي ٦٧/٢ .

• ياميُّ لا يعجز الأيام ذو حيد •

ومثله في شرح أبياته لابن السيرافي ٤٩٨/١ ، والبيت للمالك بن خالد الخناعي ، وينسب إلى أبي ذؤيب ، وهو في شرح أشعار المهذلين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، وروايته « ياميُّ . . . » ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين ، وهو في الجمل ص ٧١ ، ورصف المباني ص ١١٨ ، ١٧١ ، وخزانة الأدب ٢٣١/٤ كما أورده الشاطبي ، وانظر المقتضب ٣٢٤/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، الصاحبي ص ١٤٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١ ، شرح المفصل ٩٨/٩ ، خزانة الأدب ٣٦١/٢ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣٠٠/٤ ، التصريح ٤/٢ .

يَكْسِرُ هذا الاختصاص ، كما لا يَكْسِرُ اختصاصَ حروف الجر بالأسماء قولُ من قال :

* والله ما زيدٌ بنام صاحبه *^١

ولاً^٢ اختصاصَ (ال) بالأسماء قولهم : اليجدع^٣ ، وما أشبه ذلك ، وإذا كان كذلك فإطلاقه اختصاص التاء بالاسمين معاً مؤهِّمٌ أنَّهما في ذلك سيَّان ، وذلك غير صحيح ، وأيضاً يقتضي^٤ أنَّ ذلك قياسٌ في الرَّبِّ ، وأنَّ تقولَ : تَرَبِّي ، وَتَرَبُّ الكعبة ، وَتَرَبُّ الناس ، وَتَالرَّبُّ ، وَتَرَبُّكَ ، وما / أشبه ذلك ، وهو أيضاً /٢٨٠/ غير صحيح ؛ بل هو موقوف على محله بنصّه في التسهيل وشرحه على ذلك . فقولُه : (لله وَرَبِّ) فيه^٥ ما ترى .

والقسم الثاني : ما عدا هذه الأربعة ، لا يختص ببعض الأسماء الظاهرة دون بعض ، فَحَتَّى ، والكاف ، والواو تدخل على كلِّ ظاهر ، فتقول : حتى زيد ، وَحَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ^٦ . وحتى يوم كذا ، وكذا سائرُها ، ثم استدرك ذكرَ ما خرج عن هذا الضابط المذكور فقال :

(١) لم أقف للبيت على نسبة ، وهو في الخصائص ٣٦٦/٢ ، الإنصاف ١١٢/١ ، أسرار العربية ص ٩٩ ، أمالي ابن الشجري ١٤٨/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٣ ، خزنة الأدب ١٠٦/٤ .

(٢) في أ : (وصح لا اختصاص) ، بإقحام (صح) .

(٣) جاء هذا في قول ذي الخرق الطهري :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى رينا صوت الحمار اليجدعُ

النوادر في اللغة لأبي زيد ص ٢٧٦ ، أمالي السهيلي ص ٢١ ، الإنصاف ص ١٥١ ، مغنى اللبيب ص ٧٢ ، خزنة الأدب ١٤/١ ، ٤٨٨/٢ .

(٤) يقتضي ساقطة من أ .

(٥) التسهيل ص ١٤٤ ، شرحه السفر الثاني ٣٩٨/١ .

(٦) في الأصل : فيها ، وما أثبت من أ .

(٧) سورة القدر آية ٥ .

وما رَوَوْا من نَحْوِ رَبِّهِ فَنَسِيَ نَزَرَ كَذَاكُهَا ونَحْوُهُ أَتَى

يعني أَنَّ القاعدةَ الْمُطْرَدَةَ في (رُبَّ) إنما هي الدخولُ على الظاهر النكرة ، فما جاء فيها من الدخول على المضمَر وجَـرْها له نَزَرَ قليل ، ولا يكون ذلك إلا والضميرُ قد لزمه بعده مُفسِّرٌ منصوبٌ على التمييز ، فلا يكون الضميرُ مما يعود على ما قبله أصلاً ، وإنما يكون ضميراً موضوعاً على الإبهام يُفسَّرُ بمنصوب كَنِعَمَ في قولك : نِعَمَ رجلاً زيدٌ ، فتقول : رَبُّهُ رجلاً ، ورَبُّهُ غلاماً ، ورَبُّهُ امرأةٌ ، ورَبُّهُ امرأتين ، ورَبُّهُ رجلاً ، ورَبُّهُ نِسْوةً ، لا يختلف الضمير وإن اختلف ما يفسِّره ؛ بل يلزمه الأفراد والتذكير في أشهر الاستعمالين .

وقد نَبَّهَ الناظم على اشتراط المفسِّر بعده ، وأَنَّهُ لا يفسِّره متقدِّم بمثاله الذي مَثَّلَ به ، وهو (رَبُّهُ فَتَى) لكن لم يُنبِّه على لزومه طريقةً واحدةً ، أو جوازِ أن يختلف باختلاف المفسِّر كَرَأْيِ الكوفيين ، وحكايتهم^٣ ، ولكنَّ المطابقةَ قليلةً الاستعمال بالنسبة إلى عَدَمِها ، فإذا كان الأمران منقولين ، فلا يضيره^٤ السكوتُ عن ذلك مع أنَّ جَرَّها للضمير قليلٌ في نفسه .

ثم قال : (كذاكُهَا ونَحْوُهُ أَتَى) يعني أَنَّهُ أَتَى من كلامهم دخولُ الكاف على الضمير المتصل ، لكنْ نَزَرَ أيضاً لقوله : (كذاكُهَا) ، ونَبَّهَ بهذا المثال المخصوص الذي دخلت الكاف فيه على ضمير الواحدة المؤنثة على ما جاء في الشعر بهذا اللفظ بعينه ، كأنَّهُ يشير إلى سماعٍ في ذلك معيَّنٍ ، وذلك قول العجاج أنشدَه سيبويه :

(١) في الأصل : (وحدها) ، بالدال ، تحريف .

(٢) في أ : (أي) بسقوط الكاف والراء .

(٣) انظر الأصول ٤٢٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١ ، الجنى الداني ص ٤٢٥ .

(٤) في أ : (فلا يضره) .

* وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *^١

كَأَنَّهُ قَالَ : مثلها أو أقرب . وَنَبَّهَ بقوله : (ونحوه) على ما جاء في كلامهم من نحو هذا الضمير ، وهو ما أنشده سيبويه للعجاج :

فلا ترى بَعْلًا ولا حَلَالًا كَهُوَ ولا كَهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا^٢
وأنشد الفراء :

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيْيُ حِينَ تَدْعُو الْكِمَاءَ فِيهَا نَزَالِ^٣
وقال الفراء : سمعتُ بعضَ مَنْ يروي عن الحسن ، وكان فصيحاً : «حتى يكونَ كك وتكون كه»^٤ .

وأنشد الفارسي في دخولها على الضمير المنفصل قولَ الشاعر :

فأحسن وأجمل في أسيرك إنه ضعيف ولم يأسر كإياك آسر^٥

(١) الكتاب ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٥/٢ ، والشاهد في شرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٤ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢ ، الملخص ٥٩١/١ ، التصريح ٣/٢ ، خزانة الأدب ٢٧٧/٤ ، وروايته في معجم ما استعجم ٢١٢/١ : (بها أو أقربا) .

(٢) ينسبان إلى العجاج كما نسبهما الشاطبي ، وليس في ديوانه برواية الأصمعي ، وهما في أرجوزة لابنه رؤية في ديوانه ص ١٢٨ ، وانظر كتاب سيبويه ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٣/٢ ، المسائل العسكرية ص ١٣٧ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٨ ، خزانة الأدب ٢٧٤/٤ .

(٣) في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٩ : «أنشده الفراء ، وقال : أنشدني بعض أصحابنا ، ولم أسمع من العرب» ولم أقف له على نسبة ، وانظر توضيح المقاصد ١٩٧/٢ ، المقاصد النحوية للعينى (بهامش الخزانة) ٢٦٥/٣ ، خزانة الأدب ٢٧٥/٤ .

(٤) في أ : (كهو) . وفي ضرائر الشعر ص ٣٠٩ : «وحكي عن الحسن البصري : أنا كك ، وأنت كي» ، وانظر المساعد ٢٧٦/٢ .

(٥) نقل البغدادي في خزانة الأدب ٢٧٤/٤ عن أبي حيان أن البيت أنشده الفراء وهشام عن =

وحكى الأخفش أو غيره : ما أنا^١ كَأَنْتِ ولا أَنْتِ كَأَنَا .
وهذا الأخير أعني دخولها على الضمير المنفصل ضعيف في القياس ، والقياس
الاتصال .

/٢٨١/ قال سيبويه / في توجيه ما أنشده : إِلَّا أَنَّ الشعراء إذا اضْطَرُّوا اضْمَرُوا في
الكاف ، فيجرونها على القياس^٢ ثم أتى بالشاهدين . ثم قال : «شبهه بقولهم : لَهُ
وَلَهُنَّ»^٣ .

قال : «ولو اضْطَرَّ شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : «كِي»^٤ . وقد ورد
مثلُ هذا في حتى . قال الشاعر :

فلا والله لا يُلْفَى أناسٌ فَتَى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي يزيد°

أنشده ابن خروف ، ولم يَنْبِهْ على مثله الناظم .

وإنما ترك ذلك لشذوذه جداً بخلاف ما نَبَّه عليه ، فإنه شهيرٌ في النقل ، وفيه
على شذوذه كثرةٌ ما في الشعر ، وقد وُجِدَ بعضُهُ في الكلام .

= الكسائي ، ثم قال : «والبيت لم أطلع على قائله ، والله أعلم به» ، وانظر مجالس ثعلب
١٣٣/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦٢ ، شرح الكافية للرضي ٣٢٦/٤ ، توضيح
المقاصد ١٩٨/٢ .

(١) في أ : (فلا أنا) ، وانظر المساعد ٢٧٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٤/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣٨٥/٢ .

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢ ، وفيه (ما أنت كي) .

(٥) الشاهد في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٩ ، المقرب ١٩٤/١ ، جواهر الأدب ص
٢٤٠ ، رصف المباني ص ١٨٥ ، ارتشاف الغرب ٤٦٩/٢ ، الجنى الداني ص ٥٤٤ ، مع
الهوامع ١٦٦/٤ ، وفيه نقلاً عن أبي حيان «وانتهاء الغاية من (حتاك) لا أفهمه ، ولا أدري ما
عنى بـ (حتاك) فلعل هذا البيت مصنوع» . وانظر خزنة الأدب ٢٧٤/٤ .

فإن قيل : فكذلك الأمر في (حتى) و(مُذْ) و(مُنْذُ) عند المبرد هو مما يقاس^١ ، فكان أولى أن يُنبّه عليه .

قيل : إنما تعرّض الناظم للتنبيه على السماع ، والمبرد لا سماع له في مذهبه ، وإنما يقوله بمقتضى القياس ، كما أجاز (أعطاهاوني) و(مَنَحْتَنِي) قياساً ، وإن لم يُسمع ، فاقصر الناظم على ما اقتصر عليه حسن .

وقوله : (كذاكها ونحوه أتي) يعني أنه أتي نزرأ أيضاً .

ثم شرع في الكلام على الحروف على التفصيل فقال :

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ بَعِيْنٌ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْنِ الْأَزْمِنَةِ
وَزَيْدٌ فِي نَفْيِهِ وَشَيْهٍ فَجَرَ نَكَرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ

فابتدأ في ذكر معاني هذه الحروف حرفاً حرفاً . وقبل الشروع في شرح كلامه لا بُدَّ من إيراد سؤال يسأل عنه ابنُ مالك في هذا النظم وغيره من تواليفه ؛ بل هو سؤالٌ واردٌ على جميع من تكلم في حصر معاني هذه الحروف من النحويين ، وذلك أنَّهم حافظوا في هذا الباب على تفسير معاني هذه الحروف حتَّى إنَّ باب حروف الجر صار غالبُ ما يذكر فيه تفسيرَ معانيها بحيثُ صارت الأحكامُ المتعلِّقةُ بها في القياس أقلَّيةً بالنسبة إلى تفسيرِ المعاني ، ولا شك أنَّ هذا نَحْلَةٌ اللغوي لا نَحْلَةُ النحوي من حيثُ هو نحويٌّ ، فمن تعرّض لتفسير معاني الحروف وصيَّرها كالأمر الضروري في صناعة النحو فليتعرض لتفسير معاني الأسماء والأفعال وحينئذٍ يصيرُ لغويّاً لا نحويّاً ، أو لترك تفسيرِ الجميع حتَّى يكونَ نحويّاً فقط وهو الأحقُّ ، لأنَّ غيره تخليطُ لبعض العلوم ببعض .

فالجواب عن هذا : أنَّ حروفَ المعاني على الجملةِ مما يُحتَاجُ في إدراك

(١) انظر شرح المفصل ١٦/٨ ، وعزا أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٦٩/٢ ، وابن هشام من مغني اللبيب ص ١٦٦ ، والسيوطي في معجم الهوامع ١٦٦/٤ قياس جر (حتَّى) المضمّر إلى الكوفيين والمبرّد .

حقائق معانيها إلى قياس ونظر ، كما يحتاج^١ في سائر أبواب النحو إلى القياس والنظر لتمييز الصواب من الخطأ ، وهذا النحو ليس على وضع تفسير الغريب ؛ إذ كنت تُفسر الشيء بمرادفه فقط .

وأيضاً تفسيرها يصعب لأنها تدور بين المولدين والعرب على معنى واحد / ٢٨٢ / لشدة الحاجة إلى معانيها ، فتفسيرها أشد من تفسير الغريب ، لأن الغريب له / ما يساويه من اللفظ المعروف للمعنى الواحد ، فإذا طلب ذلك وجد ما يقوم مقامه ، فيفسر به ، ولأنه قد كان يُستغنى به عن الغريب العربي . وأما الحروف فليست كذلك ، لأنها تجري في كلام العرب والمولدين سواء ، فليس في كلام المولدين ما يُستغنى به عنها ، كما كان في الأسماء والأفعال ، فإذا طلب ما تُفسر به أعوز ذلك ، فصار بيانها أشد من بيان غيرها . هذا ما قال ابن سيدة في المخصص في توجيه المسألة^٢ ، وكأنه منتزع من كلام سيوييه ، فإنه لما تكلم على معاني الحروف وما أشبهها من الأسماء في باب عدة ما يكون عليه الكلم ختم الباب بأن قال : «وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلم به العامة ، لأنه أشد تفسيراً ، وكذلك الواضح عند كل أحد هو أشد تفسيراً ؛ لأنه يوضح به الأشياء ، فكأنه تفسير التفسير»^٣ .

ثم قال : «وإنما كتبنا من الثلاثة على نحو الحرف والحرفين ، وفيه الإشكال والنظر»^٤ . هذا ما قال ، وهو يشير إلى ما تقدم ، فكان إذاً تفسير الحروف العربية وما أشبهها من مشكلات الكلم التي لا مرادف لها تفسر به مما يلحق النظر فيه بعلم النحو بهذا التقرير ، وعلى هذا جرى النحويون فيما أشكل معناه من

(١) في الأصل : (ما لا يحتاج) ، وما أثبت من أ ، والمخصص ، ومنه أخذ الشاطبي .

(٢) المخصص ٦٠/١٤ .

(٣) الكتاب ٢٣٥/٤ ، وفي أ : (وإن ما كتبنا) .

(٤) المصدر نفسه .

الأدوات أو ما أشبه الأدوات ، فما فعل الناظم في هذا الباب وغيره صواب لم يخرج به عن النظر القياسي النحوي على هذه الطريقة .

ثم نرجع إلى كلام الناظم بقوله : (بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتِدَاءٌ فِي الْأَمَكْنَةِ (بَيْن) . . .) إلى آخره جعل (مِنْ) أولاً على قسمين : زائدة ، وغير زائدة .

فأما غير الزائدة : فلها عنده في الوضع الأول أربعة معانٍ :

أحدها : أَنْ تَأْتِيَ للتبعية بقوله : (بعض) أي بَعْضٌ بها ما أتى بعدها ، أي اجعل الفعل الذي تعلقت به مسلطاً على مجرورها بقيد التبعية فيه ، وذلك قولك : أَكَلْتُ مِنَ الرِّغِيفِ ، وَشَرَبْتُ مِنَ الْمَاءِ . وفي القرآن الكريم : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾^١ . ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾^٢ . ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾^٣ . ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^٤ . ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾^٥ .

وعلاوة كونها للتبعية صلاحية بعض مكانها ، كما جاء في قراءة عبدالله : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْ مَّا تَحِبُّونَ﴾^٦ . وهذا المعنى متفق عليه في (من) .

والثاني : أَنْ تَأْتِيَ لبيان الجنس ، وهو قوله : (وَبَيْنٌ) أي اجعلها للبيان مثاله

(١) في أ : (في ما) .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٢٣ .

(٤) سورة النور آية ٤٥ .

(٥) سورة يونس آية ٤٢ .

(٦) سورة يونس آية ٤٣ .

(٧) سورة آل عمران آية ٩٢ في قراءة عبدالله بن مسعود ذكر ذلك أبو حيان في البحر المحييط ٥٢٤/٢ ، والزركشي في البرهان ٤/٤١٦ ، وانظر مغنى اللبيب ص ٤٢٠ ، وقال السمين الحلبي في الدر المنصون ٣/٣١٠ : « . . . وهذه عندي ليست قراءة بل تفسير معنى » .

قولك : لبستُ ثوباً من كنان وسواراً من ذهب ، وجعلوا من ذلك قول الله تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^١ . وجعل بعضهم علامة كونها لبيان الجنس أن تقع بياناً لما قبلها مقدرةً بالذي^٢ كما في الآية .

ورَدَّ هذا ابن أبي الربيع بأنه لو كان كما قال لصحَّ أن تقول على مثله : مررتُ برجلٍ من زيد ، ومررتُ / بزيد من أخيك ، على تقدير الذي هو زيد والذي هو أخوك . وهذا لا يقال^٣ . / ٢٨٣

وللناظم أن يجيبَ عن هذا بأن (من) لم تدخل فيه على الجنس ، فإنها إذا كانت لبيان الجنس ، فيلزم دخولها على الجنس الذي تكون به مبيّنة . وعلى هذا تقول : مررتُ بالعُصبة من الرجال ، فتكونُ على تقدير : الذين هم الرجال . ومررتُ بالمنتجعة من بني تميم ، وبالفرسان من قریش .

ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُندُسٍ وَاسْتَبْرَقٍ﴾^٤ . وما كان نحو ذلك .

ومنه أيضاً : (من) الجارة للتمييز نحو : لي ملؤه من غسل ، وبكم درهمٍ اشتريت ثوبك ؟

وما ذهب إليه من إثبات هذا القسم في (من) مذهب طائفة ، ونفاه

(١) سورة الحج آية ٣٠ .

(٢) انظر البرهان للزركشي ٤/٤١٧ ، والجنى الداني ص ٣١٥ .

(٣) البسيط ٢/٨٤٦ ، والبرهان للزركشي ٤/٤١٨ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩١/١ .

(٤) سورة الكهف آية ٣٢ .

(٥) تمييز (كم) الاستفهامية المجرورة بحرفٍ مجرورٍ بـ (من) مضمة وجوباً عند الجمهور ، انظر مغنى اللبيب ص ٢٤٥ .

بعضهم^١ ، وهو رأيُ الشَّلَوبين^٢ ، ويظهر من سيبويه^٣ ، وتأولت هذه الأمور على أن تكون (من) فيها للتبعيض^٤ ، وابن مالك إنما وقف مع ظاهر المعنى بناءً على قاعدة سيبويه وغيره من الحَمَل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره ، فإذا كان ظاهرُ المعنى شاهداً بأمر ، فلا ينبغي أن يُتَعَدَّى إلى ما يكون فيه تَكْلُف .

فإن قيل : فإنَّ الأولى أيضاً تقليلُ المعاني ، وردُّها إلى أقلِّ ما يمكن ، بناءً على قاعدة تقليل الأوضاع .

فالجواب : أنَّ هذا يعارضُه الحملُ على الظاهر ، فإذا تعارضت القاعدتان وجب الرجوع إلى الترجيح ، فمال الناظمُ إلى ترجيح قاعدة الظاهر ، ومال غيره إلى ترجيح قاعدة تقليل الأوضاع .

والثالث : أنَّ تأتي لابتداء الغاية في المكان وهو قوله : (وابتدىء في الأمكنة) ، أي : اجعلها لابتداء الغاية في المكان بمعنى أن يكونَ ما بعدها أولَ غايةِ الفعل

(١) قال النحاس في إعراب القرآن ٤٠٠/٢ . . . (من) عند النحويين لبيان الجنس إلا أنَّ الأخفش زعم أنها للتبعيض . وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٤٢/٢ : . . . وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب العرب ، ويخرجون عليه مواضع من القرآن ، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس ، وابن بابشاذ ، وعبد الدائم القيرواني ، وابن مضاء ، وأنكر ذلك أكثر أصحابنا ، وانظر الجني الداني ص ٣١٥ .

(٢) في أ : (رأي طائفة الشلوبين) ، وانظر البسيط ٨٤٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩١/١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٤/٤-٢٢٥ .

(٤) عزاه النحاس في إعراب القرآن ٤٠٠/٢ إلى الأخفش كما سلف ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٩/٢ ، الجني الداني ص ٣١٥ ، مغنى اللبيب ص ٤٢١ .

(٥) سقطت (فإن) من أ .

الذي تعلقت به ، وعلامتها أن يصلحَ معها (إلى) التي هي لانتهااء الغاية ، نحو : سرتُ من الدار إلى المسجد ، وكذلك تعرف التي لابتداء الغاية في الزمان بصلاحية (إلى) معها . ومثال ذلك قول الله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^١ . وقوله : ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾^٢ . وقوله : ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾^٣ . وهو كثير . ولا خلاف في ثبوت هذا القسم .

والرابع : أن تأتيَ لابتداء الغاية في الزمان . وذلك قوله : (وقد تأتي لبدء الأزمنة) يعني أن (من) قد تدخلُ قليلاً على الأزمنة ، فتكون لابتداء الغاية فيها ، كما كانت كذلك في الأمكنة إلا أنَّها في الأزمنة لا تكثر كثرتها في الأمكنة ، وحقيقةُ المعنى : وقد تأتي لبدء الغاية في الأزمنة لكن حذف واختصر ، وأضاف البدء إلى نفس الأزمنة لما كان المبدوء واقعاً فيها ، نظيرُ قوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^٤ . فالمعنى : بل مكرّم في الليل والنهار ، فحذف واختصر لعلم المخاطب ، فكذاك هذا .

وهذا القسم مختلف في ثبوته ، فمذهب أكثر البصريين نفيه ، وأنَّ (من) هنا لا تدخل على الزمان أصلاً ، وإنما هي في المكان نظير (مذ) في الزمان ، فكما لا تدخل مذ على الأمكنة باتفاق كذلك لا تدخل (من) على الأزمنة^٥ .

(١) سورة الاسراء الآية الأولى .

(٢) سورة السجدة آية ٥ .

(٣) سورة القصص آية ٢٠ .

(٤) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٥) اقتصر سيبويه على إفادة (من) ابتداء الغاية المكائنية في الكتاب ٢٢٤/٤ ، وانظر المفتضب ١٨٢/١ ، الأصول ٤٠٩/١ .

وأما الكوفيون : / فأجازوا ذلك - ووافقهم المؤلف في التسهيل^١ - واستدلوا / ٢٨٤/
على ذلك بالسماع ، ففي القرآن : ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق
أن تقوم فيه﴾^٢ . فدخلت (من) على (أول يوم) وهو زمان . وحكى الأخفش عن
بعض العرب : من اليوم إلى غد^٣ . وقال النابغة الذبياني :

ولا عيبَ فيهم غير أنَّ سيوفهم بهن فلولٌ من قراعِ الكتاب
تورثن من أزمان يوم حليلة^٤ إلى اليوم قد جُرِّين كلَّ التجارب^٥

وقال زهير بن أبي سلمى :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر^٦

وقال أبو صخر الهذلي :

- (١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٤١/٢ : «ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها ، وقال به الكوفيون ، والمبرد ، وابن درستويه» ، وانظر الإنصاف ٣٧٠/١ ، شرح المفضل لابن يعيش ١١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١ ، الجنى الداني ص ٢٣٨ . وانظر التسهيل ص ١٤٤ .
- (٢) سورة التوبة آية ١٠٨ .
- (٣) معاني القرآن ١١/١ .
- (٤) في الأصل : حلية . والتصويب من أ .
- (٥) البيتان في ديوانه ص ٤٤-٤٥ ، والشاهد ص ٤٥ ، شرح التسهيل / السفر الثاني ٣٨٥/١ ، شواهد التوضيح ص ١٣١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٠ ، مغنى اللبيب ص ٤٢٠ ، شرح أبياته ٣٠٤/٥ ، التصريح ٨/٢ .
- (٦) ديوانه ص ٨٦ ، وذكر شارحه (أبو العباس أحمد بن يحيى «ثعلب») أنَّ هذه رواية أبي عمرو ، وأنَّ أبا عبيدة رواه «أقوين مذ حجج ومذ دهر» ، وأشار إلى هذه الرواية عدد من العلماء منهم الزجاجي في الجمل ص ١٣٩ ، وابن السيد في الحلل ص ١٨١ ، والمالقي في رصف المباني ص ٣٢٠ ، وعليها اقتصر ابن هشام في مغنى اللبيب ص ٤٤١ ، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية . هذا وقد ذكر بعض العلماء أنَّ الشاهد ليس من شعر زهير بل وضعه حماد الراوية - في سياق قصة ذكروها ، انظر الحلل ص ١٨٢-١٨٣ ، خزنة الأدب ١٢٨/٤-١٢٩ ، وانظر =

كأنهما ملآن^١ لم يتغيرا وقد مرّ^٢ للدارين من بعدنا عصر^٣
وقال قيس بن ذريح :

فمن كان محزوناً غداً لفراقنا فمِلْآنَ فَلَيلِكَ لما هو واقع^٤
والمراد في البيتين (من الآن) فحذفت نون (من) ضرورة .
وأنشد في الشرح :

أَلِفْتُ الهوى من حين أَلْفَيْتُ يافِعاً إلى الآن مبلوياً بواشٍ وعاذِل^٥
وأنشد أيضاً :

ونجوتُ من عَرَضِ المنو ن من الغُدُوِّ إلى الرِّواح^٦
إلى أبيات أخر ذكرها في شرحه^٧ .

وفي الحديث : «من يعمل لي من نصف النهار على قيراط ، فعملت النصارى

= الشاهد في الأزهية ص ٢٩٣ ، الإنصاف ٣٧١/١ ، شرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، التصريح ١٧/٢ .

- (١) في الأصل : (من الآن) ، والتصويب من هامش الأصل ، وأ ، وشرح ديوان الهذليين .
- (٢) في الأصل : ملآن ، والتصويب كسابقه .
- (٣) شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢ ، المنصف ٢٢٩/٢ ، الخصائص ٣١٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ ، خزنة الأدب ٥٥٣/١ .
- (٤) لم أقف عليه ، وفي الأغاني ٣١٧/٩ ، -٣١٨ مختار من قصيدة لقيس كأن الشاهد منها .
- (٥) شرح التسهيل / السفر الثاني ٣٨٦/١ ، شواهد التوضيح ص ١٣٢ .
- (٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ ،
وفي هامش الأصل : «قبله :
- إني زعيم يا نوب — فقه إن أمنت من الرزاح»
والبيتان بعدهما ثالث في معاني للفراء ١٣٦/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٠١/١ .
- (٧) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ .

من نصف النهار على قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين ، ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر^١ الحديث .

وفي الحديث : «فمطرنا من يوم جمعة إلى جمعة»^٢ .

وقالت عائشة رضي الله عنها : «ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل»^٣ ؛ وهذا على رأي المؤلف في الاستشهاد بالحديث ، فهذه الشواهد تدل على صحة ما رآه الكوفيون ، وقد تردّد الفارسي في المسألة ، فذكر في التذكرة مذهب سيويه ، وأنّ (من) و(مُدّ) لا تدخل إحداهما على الأخرى ، ثم ذكر ما خالف ذلك من كلام العرب مما تقدم ذكره ومن غيره .

ثم قال : فلو قال قائل : إن (من) قد لزم الجر وكثر تصرفه ، والحروف التي تلزم ولا تنتقل إلى موضع آخر قد يكون فيها من الانساع والتصرف ما لا يكون فيما ينتقل ولا يلزم ، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تدخل (من) على الزمان ولا تكون كمُدّ ؛ لأنّها تنتقل عن عمل الجر .

قال : «وينبغي أن يستقرأ هذا ، فإن أصيب في مواضع تكثرُ قُطِعَ على هذا ، يعني على دخولها على الزمان ، ولم يحمل على حذف المضاف ، كما تأوّل أصحابنا قوله : ﴿من أول يوم﴾^٤ و :

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١١٧/٣ في باب الإجارة إلى نصف النهار من كتاب الإجارة ، ٢٠٧/٤ في باب ما ذكر عن بني إسرائيل من كتاب بدء الخلق باختلاف في بعض ألفاظه لا يمس موطن الشاهد . وانظر شواهد التوضيح ص ١٢٩ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٦/٢ ، ٣٧ في باب الاستسقاء من كتاب الجمعة ، والإمام مالك في الموطأ ١٩١/١ في باب ما جاء في الاستسقاء . من كتاب الاستسقاء . وانظر شواهد التوضيح ص ١٣١ .

(٣) صحيح البخاري ٢٣٠/٣ ، كتاب الشهادات ، باب تعديل النساء بعضهم بعضاً .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ .

(٥) سورة التوبة آية ١٠٨ .

هذا كلامه .

وقد أنصف ؛ فلذلك أتى الناظم - رحمه الله - فاعتبر المسألة بكلام العرب ، فوجد دخول (من) على الأزمنة قليلاً لا يقوى أن يقاوم دخولها على الأمكنة ولا يقارب ، فأقرّها على ما هي عليه ، ولم يطلق القول بالجواز ، ولا حتم بالمنع ، ولا شك فيما رأى أنّه الصواب .

وقد تأوّل المانعون ما جاء من الشواهد مخالفاً لمذهبهم ، فقدروا مصادر من قبل الزمان ، فيقولون : التقدير : من تأسيس أول يوم ، ومن مرّ حجج ، ومن مرّ أزمان يوم حليلة ، وكذلك سائرّها : وهذا ضعيفٌ من وجهين :

أحدهما : أنّ السماع هنا قد كثّر كثرة تؤذن بأنّ التأويل فيها تكلفٌ ؛ إذ التأويل إنما يسوغ في النوادر ، وليس هذا منها ، وإن كان قليلاً ، فمثله لا يُصرفُ بالتأويل إلى خلاف ظاهره .

والثاني : أنّي سمعتُ شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه - يحكي عن شيخه أبي عبد الله بن عبد المنعم إبطال تقدير المصدر لما يلزم عليه من التسلسل ، وأنّ مذهب الكوفيين هو الصواب ، لأنك إذا قدرت في الآية : من تأسيس أول يوم ، اقتضى قصْدُ التاريخ تقديرَ زمان قبل التأسيس حتى يكون المعنى : من زمان تأسيس أول يوم ، فترجعُ المسألة إلى أول أمرها ، فيفتقرون إلى تقدير مصدرٍ هكذا أبداً ، وهو باطل ، وهكذا سائر الشواهد^١ ، فالذي تلخّص من هذا أنّ دخولها على الزمان ثابتٌ غيرٌ مندفع ، لكنّه قليلٌ عملاً بالاستقراء ، ولَمِنْ معنى آخر سيذكره بعد هذا إن شاء الله .

(١) سقطت (مر) من أ .

(٢) يريد بشيخه ابن الفخار ، وما حكاه عن ابن عبد المنعم في شرحه الجمل ٣٦٨/٢ .

فإن قيل : ما ذكره قاصرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه ذكر في التي لابتداء الغاية تقييداً لو سكت عنه لكان أتمً ، فإنه ذكر أنها لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، وهي في الحقيقة لابتداء الغاية مطلقاً ، كانت في زمان أو مكان أو غيرهما ، فقد قال سيبويه : «وتقول إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان»^١ ، قال^٢ : «فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها»^٣ ، يعني أنها ليست بأماكن كقولك : من مكان كذا إلى مكان كذا ، لكنها بمنزلتها في ابتداء الغاية وانتهائها ، وكذلك قال غيره ، وهو صحيح ، فالصواب هنا ما قاله في التسهيل حيث قال : «وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح»^٤ .

والثاني : أنه ذكر لحنً هنا من المعاني أقل مما ذكره في التسهيل^٥ ؛ لأنه ذكر هنا التبعض ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية في المكان والزمان ، والبدل . ونقصه أن تكون^٦ للتعليل ، نحو : جئتكَ من أجل إكرامك . ومنه : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾^٧ . ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ﴾^٨ الآية . وأن تكون^٩ للبدل^{١٠} نحو : ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ

(١) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٢) سقطت (قال) من أ .

(٣) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٤) سقطت (قال) من أ .

(٥) التسهيل ص ١٤٤ .

(٦) في الأصل : يكون .

(٧) سورة البقرة آية ١٩ .

(٨) سورة المائدة آية ٣٢ .

(٩) في الأصل : يكون .

(١٠) من قوله (للبدل) إلى قوله : (بدلاً من الآخرة) ثابت في النسختين ، وفي هامش الأصل بإزاء (للبدل) تأمل هذا فإن البدل ذكره الناظم كما أشار إليه الشارح أولاً فلم يبق على الناظم ، وسيأتي ذكره «والأمر كذلك ، فهو سهو .

الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ^١ بمعنى بدلاً من الآخرة . ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾^٢ وأن تكون للمجازاة نحو : عذت منه ، وأنفت منه^٣ . وفي القرآن : ﴿إِنِّي عَذْتُ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾^٤ . ومن ذلك : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، لأن المعنى جاوزه في الفضل . وأن تكون لانتهاء الغاية نحو : قربت^٥ منه ؛ لأنه يفيد معنى قربت إليه . وأن تكون للاستعلاء فتوافق على كقوله تعالى : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا﴾^٦ أي على القوم . قاله الأخفش^٧ . وأن تكون للفصل بين المتضادين نحو : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^٨ ، ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^٩ . وأن تكون بمعنى الباء كقوله : ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^{١٠} . حكاه الأخفش عن يونس^{١١} قال كما تقول : ضربته من السيف ، أي بالسيف ، وأن تكون^{١٢} بمعنى (في) كقول الشاعر ، وهو من أبيات الحماسة :

-
- (١) سورة التوبة آية ٣٨ .
 - (٢) سورة الزخرف آية ٦٠ .
 - (٣) من أمثلة ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٨/١ ، والشاطبي شديد التعويل عليه في أمثله ، وشواهدة ونقوله . وانظر الجنى الداني ص ٣١٦ س .
 - (٤) سورة غافر آية ٢٧ .
 - (٥) في الأصل : يكون .
 - (٦) في أ : (قريب) .
 - (٧) سورة الأنبياء آية ٧٧ .
 - (٨) معاني القرآن ٤٦/١ .
 - (٩) في الأصل : (يكون) .
 - (١٠) سورة البقرة آية ٢٢٠ .
 - (١١) سورة آل عمران آية ١٧٩ .
 - (١٢) سورة الشورى آية ٤٥ .
 - (١٣) معاني القرآن ٤٧١/٢ .
 - (١٤) في الأصل : (يكون) .

/ عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إن منعته من اليومِ سؤلاً أن يكونَ له غدٌ / ٢٨٦

وهذا منتهى ما زاد في التسهيل ، فذكر هنا أقلَّ من النصف ، فهو تقصيرٌ ظاهرٌ .

فالجواب عن الأول : أنَّه يمكن أن يكونَ جعلُ ابتداءِ الغاية للمكان هو الأصل ، وما سواه راجعٌ إليه بالمجاز ، فكأنَّه جعلَ الأشخاصَ أماكنَ بالتأويلَ للملازمةِ الأماكنَ لها ؛ إذ لا يقال من فلان إلى فلان إلا ولهما مكانان بينهما مسافة ، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر .

وعن الثاني : أن يقالَ : إنَّ ما ذكر هنا من المعاني هو الأشهر في الذكر ، والأكثر في الاستعمال ، وهذا النظم لم يوضع للتتبع ؛ بل للاقتصار على جلِّ المهمات كما قال في آخره :

* نظماً على جلِّ المهمات اشتمل *

وبهذه الطريقة لا يُعْتَرَضُ عليه فيما ترك من معاني هذه الحروف ، وإنما ينظر معه فيما ذكر خاصةً .

وأما الزائدة : فهي التي قال فيها : (وزيدٌ في نفي وشبهه) أي : زيد الحرفُ الذي هو مِنْ ، والحروفُ تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ على تأويل الحرف ، أو اللفظ ، أو الكلمة ، ومعنى كونه زائداً كونه يدخل في موضعٍ يطلبه العاملُ بدون ذلك الحرف ، فيعمل فيه .

(١) البيت ثاني ثلاثة أبيات في الحماسة ٥٧٨/٢ منسوبة إلى عدي بن زيد ، قال محققها الدكتور عبدالله عسيان : «تبادر إلى ذهني أنَّه عدي بن زيد العبادي ، ولكن لم أجد ما يؤيد ذلك ؛ إذ لم أجد الأبيات في ديوانه . ولا أدري من هو عدي هذا . وفي نسخة د ما يفيد أن الأبيات لأبي اللحام التغلبي» ، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١١٥١/٣ . ولعدي بن زيد العبادي بيت يوافق الشاهد في جلِّ ألفاظه انظر ديوانه ص ، ١٠٧ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٣/٢ ، الجني الداني ص ٣١٩ .

فإذا قلت : ما في الدار من أحد ، فأخذ قد تسلط عليه عاملُ الابتداء من جهة المعنى ليرفعه بأنه مبتدأ ، وكذا : ما جاءني من أحد ، الفعل طالب لأحد بالفاعلية ، فجاءت (من) عاملة في اللفظ مع طلب العامل الأول العمل كذلك في اللفظ ، فسميت زائدة لذلك ، لأنها مقحمة بين طالب ومطلوب ، ولذلك قد يقولون في (لا) من قولهم : جئت بلا زاد ، إنها زائدة وإن كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد ، فإنما قصدوا بالزيادة ما ذكر ، فعلى هذا قولهم : ما جاءني من رجل . (من) فيه زائدة ، وإن كانت تدل على الكثرة والعموم ، لأن ذلك المعنى المذكور موجود فيها ، فلا يرد إذاً على النحويين على هذه الطريقة اعتراض المبرد في جعلهم (من) في هذه المواضع زائدة لحدوث معنى الكثرة بحدوثها ، لأنك إذا قلت : ما جاءني رجل ، احتمل أن تريد : ما جاءني رجل واحد ، بل اثنان أو ثلاثة ، أو : ما جاءني رجل في قوته ونفاذه ، بل ضعيف الرجولية ، أو ما جاءني رجل بل امرأة .

فإذا قلت : ما جاءني من رجل ، عم جميع ذلك ، فأين كونها زائدة^٣ .
فأجيب عن ذلك بهذا المعنى المقرر .

وذكر بعضهم طريقة أخرى في الزيادة : وهي الزيادة لمجرد التوكيد من غير

(١) في أ : (وكذلك) .

(٢) في الأصل : (فهذه) ، والتصويب من أ .

(٣) المقتضب ١/١٨٣ ، قال الشيخ عضيمة - عليه سحائب الرحمة - تعليقاً على هذا «والمبرد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأن (من) تكون زائدة قال ٤/٥٣ : «وأما الزائدة التي دخلها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاءني من أحد ، وما كلمت من أحد . فهذا موضع زيادتها إلا أنه دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف» وقال ص ٦٧٣ : «وذلك قولك : ما جاءني من أحد إلا زيد على البذل ، لأن (من) زائدة ، وإنما تزداد في النفي لا تقع في الإيجاب زائدة» والأمر كما قال رحمه الله ، وذكر اعتراض المبرد الفارسي في كتاب الشعر ١/٧٩ ، ولم يعزه إليه .

إفادة كثيرة ولا عموم ، وردَّ على المبرد بقولهم : ما جاءني من أحد ؛ إذ لا دلالة على عموم ولا كثرة ؛ لأنَّ أحداً قد أفاد ذلك المعنى ؛ إذ هو مرادف لكَرَّابٍ^١ ، وعَرِيبٍ ، ودَيَّارٍ ونحوها ، وهي موضوعة لعموم النفي ، فإذا لا يمكن إلاَّ الزيادة . فإذا ثبتت زيادتها البتة في : من أحدٍ جاز في : ما جاءني من رجلٍ أن تُزاد ، فتكون على ضريين : تكون زائدة على حدِّ زيادتها في : ما جاءني من أحدٍ ، وتكون / ٢٨٧/ أيضاً مفيدة للعموم ، وهذا المعنى قرره الفارسي^٢ ، وهو صحيح في نفسه إلاَّ أنَّ اعتراض المبرد قد يردُّ عليه ؛ لأنَّ زيادة (من) هنا للتوكيد ، فالتوكيد هو أصل معناها ، فليست بزائدة لأنَّ حقيقة الزائدة ما دخوله كخروجه ، وهذه ليست كذلك لأنَّ التوكيد قبل دخولها مفقود ، فلما أتى بها^٣ حصل بها التوكيد ، وهو معنى كالتبويض ، والابتداء ، فلا تَسَلَّمُ هذه الطريقة على هذا التقرير ، كما أنَّ في الطريقة الأولى محلاً للبحث .

فقد يمكن أن يريد الناظم بالزيادة على هذه الطريقة ما لم يأتِ المعنى العموم .

وأما على الأولى : فهي تُسمَّى زائدة ، وإن جاءت لمعنى العموم ، ومذهبه في التسهيل يشير إلى الطريقة الأولى^٤ ، وإليها يشير تمثيله هنا ؛ لأنَّه يمكن في قوله : (ما لباغ من مقرٍّ) أن تكون (من) للتوكيد ، أو لإفادة العموم .

فإذا تقرر معنى زيادة الحرف ، فراجع إلى كلام الناظم ، فقوله : (وزيد في نفي وشبهه) إلى آخره ، يعني أنَّ (من) تزداد بشرطين :

أحدهما : أن تقع في نفي أو ما أشبه النفي . أمَّا زيادتها في النفي ، فنحو : ما

(١) أي : أحد .

(٢) كتاب الشعر ٧٨/١ .

(٣) سقطت (بها) من أ .

(٤) التسهيل ص ١٤٤ .

جاءني من رجلٍ ، وما في الدار من رجلٍ ، وما ضربتُ من أحدٍ ، هذا على الطريقة الأولى .

وعلى الثانية : إنما يصح التمثيل بما في الدار من أحد ، وما جاءني من أحد ، وما أشبه ذلك ، فعند ذكر أحد تتعين الزيادة ، ولكن إنما يقع الاعتماد في التمثيل هنا على الأولى ، وعند ذلك يتسع مجال التمثيل ، ففي القرآن : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾^١ . ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^٢ ، ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^٣ . ﴿وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾^٤ . وذلك كثير .

وأما شبهة النفي : فلاستفهام ، والنهي ، فلاستفهام نحو قولك : هل جاءك من أحدٍ ؟ ، وهل في الدار من أحدٍ ؟ وفي القرآن : ﴿هل من خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾^٥ . وإذا ما أنزلت سورة نظر بعضهم إلى بعض هل يراكم من أحدٍ^٦ . ﴿هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء﴾^٧ . والنهي نحو : لا تضرب من أحد ، ولا تقم من أحد . واشترطه هذا الشرط بناءً منه على مذهب الجمهور من البصريين .

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب من غير اشتراط نفي أو شبهه^٨ ، وإليه مال في التسهيل ، واستدل عليه في الشرح

(١) سورة آل عمران آية ٦٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٧٣ .

(٣) سورة المائدة آية ٦٩ .

(٤) سورة سبأ آية ٤٤ ، وفي الأصل : (آيتهم) ، تحريف .

(٥) سورة فاطر آية ٣ .

(٦) سورة التوبة آية ١٢٧ .

(٧) سورة الروم آية ٤٠ .

(٨) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢ : «وتأتي (من) زائدة ، فعند الأخفش ،

والكسائي ، وهشام يجوز أن تزداد في الواجب وغير الواجب ، ودخلت على المعرفة والنكرة ، =

بأشياء محتملة^١ .

والصواب ما ذهب إليه ها هنا ؛ لأنَّ السماعَ المستمرَّ قضى أنها تختص بالنفي ؛ إذ لم تأت زيادتها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في النذور ، فلا يصح أن يُقضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء القصدُ إليها بكثرة مجيئها في الكلام ، فإذا لم يكن ذلك ، فيجب الوقوفُ مع السماع ؛ لئلا ندَّعي على العرب ما لا نعرف .

فإن قيل : قد ثَبَّتَ^٢ الزيادة كثيراً^٣ في الواجب بحيث لا يسع إلا القول بمقتضاها ، فمن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَاِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^٤ . وقوله : ﴿ يُحْلَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾^٥ . ﴿ وَيُكْفَرُونَ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^٦ . ﴿ يُغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^٧ . ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا

== وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه . . . » ، وقال المرادي في الجنى الداني ص ٣١٨ : « . . . ونقل بعضهم هذا المذهب - اشتراط تنكير مجرورها - عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ؛ لأنَّ الكسائي وهشاماً يريان زيادتها ، بلا شرط ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . . . » ونسبته إلى الأخفش مشهورة ، وقد جاء ذلك في كتابه معاني القرآن ٩٩/١ ، ٢٠٩ ، ٢٧٤/٢ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/١-٤٨٥ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤١/٢-٨٤٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٢٩ .

(١) التسهيل ص ١٤٤ ، وشرحه ، السفر الثاني ٣٩٣/١-٣٩٥ ، وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦١-٣٦٢ .

(٢) في أ : ثبت .

(٣) سقطت (كثيراً في الواجب) من أ .

(٤) سورة الأنعام آية ٣٤ .

(٥) سورة الكهف آية ٣١ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٧) سورة الأحقاف آية ٣١ .

الأنهار^١ . ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^٢ .

وقال المؤلف : «إذا دخلت (من) على قَبْل ، وَبَعْد ، وَلَدُن ، وعن ، فهي زائدة»^٣ فهي إذاً في قوله : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^٤ . ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾^٥ . وقول الشاعر :

* من عَنْ يَمِينِ الْحَبِيبَا نَظْرَةَ قَبْلُ *^٦

ونحو ذلك زائدة^٧ ؛ لَأَنَّ دخولها لا يزيد معنى على ما كان قبل دخولها .
وعلى ذلك حمل الكسائي قوله عليه السلام : «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ»^٨ .

وعلى ذلك أيضاً حَمَلَ ابنُ جنِي القراءة المروية عن الأعرج : ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ

(١) سورة البقرة آية ٢٥ ، وآيات كثيرة .

(٢) سورة النور آية ٣٠ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٦/١ .

(٤) سورة الروم آية ٤ .

(٥) سورة الكهف آية ٧٦ .

(٦) للقطامي ، ديوانه ص ٢٨ ، وصدره :

• فقلت للركب لما أن علا بهم •

وانظر أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الجمل ص ٦٠ ، الحلل في شرح أبياته ص ٧٥ ، الاقتضاب ٣٣٠/٣ ، أسرار العربية ص ٢٥٥ ، شرح المفصل ٤١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٦ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤٨/٢ .

(٧) في أ : زائد .

(٨) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٦٦٧/٣ ، ١٦٧٠ كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان بإثبات (من) ، وبلغظ (إن أشد . . .) في ١٦٦٧ ، ١٦٧٠ ، وبلغظ (أشد الناس) في ١٦٦٨ ، ١٦٨٠ ، والحديث في صحيح الإمام البخاري ٢١٥/٧ ، كتاب اللباس والزينة ، باب عذاب المصورين باللفظين المذكورين قريباً ، ولا شاهد فيه على ما سبق من أجله هنا . وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٨ .

كتابٍ وحِكْمَةٍ^١ على أن أصلها لَحْنٌ مَّا^٢ ، فزاد (من) .
وقد حكى الناسُ : قد كان من مطرٍ^٣ ، وقد كان من حديثٍ فخلُ^٤ عني .
وأما الشعرُ : فمن ذلك قولُ الشاعر :
وكنْتُ أَرَى كالموتِ من يَبِينُ ساعة فكيف يَبِينُ كان موعِدُهُ الحشرُ^٥
وقال الراجز :

* أَمَهَرْتُ منها جُبَّةً وَتَيْسًا *

(١) سورة آل عمران آية ٨١ في قراءة من شَدَدَ ميم (لَمَّا) ، وعزاها أبو حيان في البحر المحيط ٥٠٩/٢ إلى سعيد بن جبیر ، والحسن ، و(آتيتكم) هكذا في الأصلين وهي قراءة السبعة إلا نافعاً فقد قرأ (آتيناكم) انظر السبعة ص ٢١٤ ، حُجَّةُ القراءات ص ١٦٩ ، وفي الأصلين (كتب) ، وانظر ما نقل الشاطبي عن ابن جني في المحتسب ١٦٤/١ وفيه (آتيناكم) ، وهو واحد من أوجهٍ ذكرت في توجيه قراءة التشديد ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٥١٢/٢ ، بعد إيراده : «وهذا التوجيه في قراءة التشديد في غاية البعد ، وينزه كلام العرب أن يأتي فيه مثله ، فكيف كلام الله تعالى . وكان ابن جني كثير التمثل في كلام العرب» وانظر الدر المنثور ٢٩٢/٣ . هذا وقد أورد رأي ابن جني هذا ابنُ مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٦/١ .

(٢) (ما) ساقطة من أ .

(٣) انظر رصف المباني ص ٣٢٥ ، مغنى اللبيب ص ٤٢٨ .

(٤) حكاه عن العرب الأخفش في معاني القرآن ٩٩/١ .

(٥) لَسَلَمَةُ بن يزيد ، وهو في الحماسة ٥٣٦/١ ، شرحها للمرزوقي ١٠٨١/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٩٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٢ ، همع الهوامع ٢١٦/٤ ، المقاصد النحوية ٢٧٣/٣ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٢٩/٥ ، وروايته في الأمالي ٧٣/٢ ، والسمط ٧٠٨/٢ «فهذا ليلين قد علمنا إياه» ، وفي الأشباه والنظائر للخالدين ٣٤٤/٢ (وكنْتُ أَعْدُ بَيْنَهُ بعض ليلة) ولا شاهد فيه على هاتين الروایتين على ما سبق من أجله هنا .

(٦) لم أقف عليه في ما بين يديَّ من مصادر .

إلى غير هذا من الآيات المذكورة في الشرح ، فهذا سماع^١ كثير ثابت
نظماً ونثراً ، فما الذي يمنع من القياس ؟

فالجواب : أنَّ جميعَ ما ذَكَرَ من السماع لا يَثْبُتُ به ما قال .

أمَّا أولاً : فإنَّ الأصلَ الثابت في الحروف أَلَّا تُدْعَى فيها الزيادةُ إلا إذا
تُبَيَّنَتْ ، وقام الدليلُ عليها ، وأمَّا مع بادي الرأي فذلك غيرُ مُخْلَصٍ .

وأمَّا ثانياً : فإنَّ هذه المواضع المستشهد بها محتملةٌ لما قال ، ولغير ذلك .

أما الآية الأولى : فعلى حَذْفِ الموصوف حَمَلَهَا طائفةٌ كأنه قال : نَبَأٌ من جملةِ
نَبَأِ المرسلين^٢ تعتبر به أو تتأسى أو نحو ذلك مما يليق^٣ ، ف (مِنْ) إذ ذاك للتبعية ،
وعلى هذا يجري الحكمُ في الآية التي تليها ، وفي قوله : ﴿ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾^٤ ،
وقولهم : كان من مطر ، ومن حديث . وقد تَحَذِفُ العربُ المفعولَ لمقاصدَ ،
وتجتزئ^٥ دونها للدلالةِ عليها ، ولغير دلالة . وأمَّا ﴿ يَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^٦
﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾^٧ . فإنه مؤوَّلٌ كُلُّهُ على تضمين الفعل معنى فعل آخر ،
كأنه قال : يُخَلِّصُكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ، فرجع إلى معنى قوله في الآيات الأخرى ﴿ يغفر
لكم ذنوبكم ﴾^٨ . ف (مِنْ) إذاً لابتداء الغاية ، كقولك : خلصتُ منه ، وخرجت
منه ، وكذلك هي لابتداء الغاية مع قبل وبعد ونظرائهما ، فالمعنى استقرَّ له الأمر
من هذه الغاية ، ومن هذه الأخرى ، ولم يذكر انتهاء الغاية ؛ إذ لا يلزم ذكرها ، وقد
يكون تَرَكُ ذلك أبلغَ ، أو تكون غير محتاجٍ إلى ذكرها للعلم بها ، أو لغير ذلك .

(١) في أ : (سميع) ، تحريف .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٣) سورة النور آية ٣٠ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٥) سورة الأحقاف آية ٣١ .

(٦) سورة آل عمران آية ٣١ ، الأحزاب آية ٧١ ، الصف آية ١٢ ، وفي الأصل : (من) ذنوبكم
والتصويب من أ .

وأما حديث : «إن من أشد الناس عذاباً»^١ ، فعلى إضمار الشأن ؛ فلذلك رَفَعَ (المصورون) .

وَالْعَجَبُ أَنَّ المؤلفَ حَمَلَ الحديثَ في التسهيل على إضمار الشأن ، وصرَّحَ بمخالفة الكسائي^٢ ، ثم التزم هنا مذهبه ، فاستدلَّ به في الشرح على الزيادة^٣ . وأما ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾^٤ فإن ما قاله ابن جني فيها تفرُّيعٌ على مذهب الأخفش ، والرواية فيها مَقَالٌ ، وإن سلم ما قال فذلك شاذٌّ كشذوذ ما أتى في الشعر من ذلك .

وأما ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا﴾^٥ ف (من) لا ابتداء الغاية كسائر الظروف المجرورة بـ (من) ، / وإذا كان كذلك لم يثبت لها زيادةٌ في الواجب . وأجازَ بعضُ الناس /٢٨٩/ زيادتها في غير النفي والاستفهام والنهي ، وذلك الشرط^٦ ، فيقال عنده : إن أكرمتَ من رجلٍ أكرمك . وردُّ بأنَّ القائل : إن ضربت ، وإن كان غير واقعٍ مفروضَ الوقوع بخلاف الاستفهام ، فالشرط في معنى الواجب ، وإن كان غير واجب ؛ ولذلك يخالف الاستفهام في الأحكام الجوابية ، وفي غيرها ، مع أنَّ السماع في ذلك معدومٌ أو نادر فلا يلتفت إليه .

فإن قيل : فقَوْلُ الناظم : (وزيدٌ في نفيٍ وشبهه) يقتضي دخول الشرط ، فإنه يُشَبِّهُ النفي في كونه غير واقع .

قيل : وكذلك يدخل له إن اعتُبرَ هذا المقدار من الشَّبه ، الأمرُ ، والعَرَضُ ، والتحضيضُ ، والتمني ، والترجي ، والدعاء ، فكنت تقول على هذا المفهوم : اضرب من رجلٍ ، وهلاً ضربت من رجل ، وليتك تضربُ من رجلٍ ، وكذلك

(١) سقطت (عذاباً) من أ .

(٢) التسهيل ص ٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٩٥/١ .

(٤) هكذا في الأصل ، وهو من آية ٨١ ، من سورة آل عمران ، وتقدَّم أن هذه قراءة نافع ، وقراءة سائر السبعة (آتيناكم) وبها جاءت في أ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٥ .

(٦) عزاه ابن هشام في معنى اللبيب ص ٤٢٥ ، وص ٤٣٥ إلى الفارسي .

سائرهما ، وذلك غير صحيح ، وكانت هذه الأشياء داخلةً عليه في الاستثناء المُفَرَّغ ، وفي زيادة الباء في الخبر ، وفي غير ذلك من المواضع التي قَيَّدَ فيها بالنفي وشبهه ، وإنما أراد بشيئه النفي ما اختَصَّ بخصوصيَّة النفي ، وذلك أنَّ يدخلَ على الأسماء المختصة بالنفي كأَحَدٍ ، وَعَرِيبٍ ، وَدَيَّارٍ ، وَكَبِيعٍ ، ونحوها ، وذلك يختصُّ بالاستفهام ، والنهي ؛ لأنَّ النَّهْيَ إنما محصوله نفيُّ الفعل ، والاستفهام يُفْهِمُ هذا المعنى من حيث كان يستدعي الجوابَ بالنفي ، ولذلك لا تدخل (من) مع كلِّ أداة استفهام ، فلا تقول : أَيْنَ قام من رجلٍ ؟ أو متى ضربتَ من رجلٍ ؟ وإنما تدخل مع هل ، وما يكون مثلها ؛ إذْ كان ؛ لأنَّ متى ، وأين ، ونحوهما لا تَسْتَدْعِي نفي الفعل ؛ بل تقتضي ثبوته ، وأنَّ الاستفهامَ إنما هو عن وَصْفٍ من أوصاف الفعل الواجب ، وليس الفعل واجباً مع هل ، فقد تَبَيَّنَ أنَّ غير الاستفهام ليس بشيئه بالنفي بهذا الاعتبار ، فلا يشملُه قول الناظم : (وشبهه) أصلاً .

والشرط الثاني : لزيادة (من) أن تدخل على نكرة كما تقدم تمثيله ، وذلك قوله : (فَجَرَّ نَكِرَةً) .

ومثَّل اجتماع الشرطين بقوله : (كما لباغ من مقرّ) ، والباغي : الظالم . المتعدي . يقال : بَغَى الرجل : إذا تَعَدَّى ، وبغى عليه : تَعَدَّى ، وجاوز حد القصد . والمَقَرُّ : ما يُسْتَقَرُّ فيه من الأرض ، والشرطُ المذكور هنا يَشْتَرِطُهُ البصريون ، ويوافقهم على اشتراطه الكوفيون^١ إلا الأَخْفَش من البصريين ، فإنه يزعم أنَّها تزداد على الإطلاق من غير شرط^٢ ، ونحا نحوه المؤلف في التسهيل أيضاً ؛ إذ قال في المجرور بمن الزائدة : «ولا يمتنع تعريفه ، ولا خلوه من نفي أو

(١) في أ : (إن) .

(٢) عزاه إلى بعض الكوفيين أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢ ، والمرادي في الجنى الداني ص ٣١٨ ، وذكر أنَّ الكسائي وهشاماً لا يشترطان لزيادتها شرطاً .

(٣) معاني القرآن ٩٩/١ ، ٢٠٩ ، ٢٧٤/٢ .

شبهه ، وفاقاً للأخفش^١ .

واستدلَّ على ذلك بما تقدَّم ، وما استدلَّ به غيرُ ثابت كما مرَّ .

ثم في هذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أنَّ ظاهره يعطي أنَّ هذه الزيادة سماعٌ ؛ لأنَّ قوله : (وزيد) يخبر عن أمرٍ ماضٍ ، وأنَّه مفروغٌ منه ، وذلك إنما يصدَّقُ على العرب ، فإنَّهم الذين زادوا ، ولو أراد زيادةَ القياس لقال : يزداد ، أو يزداد في كذا ، أو يجوز زيادته ، أو ما يعطي معنى القياس ، ولكنَّه لم يفعل ذلك ، فأشكَلَ كلامه من حيثُ إنَّه يوهم الوقوفَ على السماع / وليس كذلك ؛ بل هو قياس مطرد .

/٢٩٠/

والجواب : أنَّ قوله : (وزيد) لا يتعين للعرب ؛ بل يمكن أن يريد أنَّ أهلَ القياس من النحويين المتقدمين زادوه ، فإذا أمكن هذا لم يحمل على الأول لأمرين : أحدهما : أنَّه إنما انتصب للإخبار عما يقاس ، فهو الأصل الذي انتصب لتقريره ، فلا يُحمَلُ على غيره إلا بدليل .

والآخر : أنَّه قيَّدَ الزيادة بقيود ، ومثَّلها بمثالٍ مرتجلٍ مقيسٍ ، ولم يعين للمثال مثلاً مسموعاً ، فدلَّ على أنه قصد تقريرَ القياس لا التنبية على السماع .
والثانية : أنَّ هذه الزيادة لم يعيَّن لها موضعاً مخصوصاً ، وكان من حقه ذلك ؛ إذ لا تزداد في كل موضع ، وإن كان ثمَّ نفْيٌ أو ما أشبهه ؛ إذ لا تقول : ما زيد من قائمٍ ، وما هذا من رجلٍ ، ولا ما كان نحو ذلك ، وإنما تزداد في مواضع^٣ مخصوصة ، وهو لم ينبِّه عليها ، فكان كلامه غيرَ محرَّر .

والجواب : أنَّ تمثيله أعطى شرطاً ثالثاً لا بُدَّ منه ، وهو أنَّ تكونَ النكرة يُراد بها العموم ، فيكونَ الحرفُ داخلاً يفيد نصيةَ العموم أو تأكيده ، فإن قوله : (ما

(١) التسهيل ص ١٤٤ .

(٢) في أ : (تقرر) .

(٣) في الأصل : (موضع) ، وما أثبت من أ .

لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ (مَقَرٌّ) فِيهِ يُرَادُّ بِهِ الْعَمُومُ ، نَفَى كُلُّ مَقَرٍّ فِي الدُّنْيَا عَلَى أَيْ وَصْفٍ كَانَ أَوْ أَيْ جِهَةٍ كَانَ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْ لَهُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَنَحْوُهُ ؛ إِذْ لَا يُرَادُّ بِقَائِمِ الْعَمُومِ أَصْلًا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتَ : مَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَّ فِيهِ بِرَجُلِ الْعَمُومِ ، فَتَدْخُلَ (مِنْ) إِنْ شِئْتَ ، فَتَقُولَ : مَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : مَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ ؛ لِأَنَّ رَجُلًا يُرَادُّ بِهِ الْعَمُومُ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ حَصَلَ لِلزِّيَادَةِ ضَابِطٌ صَحِيحٌ ، فَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي نَحْوِ : مَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ، وَمَا مِنْ عَالَمٍ إِلَّا زَيْدٌ . وَفِي الْقُرْآنِ : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^١ . ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾^٢ . وَعَلَى الْفَاعِلِ نَحْوُ : مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ ، وَمَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، وَفِي الْقُرْآنِ : ﴿ هَلَا يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾^٣ . وَعَلَى الْمَفْعُولِ نَحْوُ : مَا ضَرَبْتَ مِنْ رَجُلٍ ، وَقَالَ اللَّهُ : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^٤ . وَيُؤْنَسُ بِمَعْنَى الْعَمُومِ فِي الْمَوْضِعِ صِلَاحِيَّةُ (أَحَدٍ) فِي مَكَانِ النِّكَرَةِ الَّتِي تَرِيدُ أَنْ تُدْخِلَ عَلَيْهَا (مِنْ) ، فَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ عَاقِلٍ فَقَدَّرْهَا لِلْعَاقِلِ ، فَإِنْ صَلَحَ (أَحَدٌ) مَكَانَهَا فَهُوَ مَوْضِعُ زِيَادَةٍ (مِنْ) ، وَإِلَّا فَلَا .

وَلَقَدْ أَسْقَطَ هَذَا الشَّرْطَ الثَّلَاثَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ . وَمِنْهُمْ ابْنُ عَصْفُورٍ^٥ ، وَهُوَ مُخِلٌّ بِمَوْضِعِ الْقِيَاسِ ، وَمَنْ اعْتَنَى بِهِ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ^٦ ، فزَادَ : أَنْ يُرَادَّ بِالنِّكَرَةِ

(١) سورة الأعراف آية ٥٩ .

(٢) سورة آل عمران آية ٦٢ .

(٣) سورة التوبة آية ١٢٧ .

(٤) سقطت (نحو) من أ .

(٥) سورة الأنعام آية ١٤٨ .

(٦) في أ : فَإِنْ كَانَ كَانَتْ ، بِإِقْحَامِ (كَانَ) .

(٧) شرح الجمل ١/٤٨٤ .

(٨) البسيط ٨٤١/٢ .

استغراقُ الجنس ، واعتريضُ عليه بأنَّ استغراقَ الجنس مستفادٌ من زيادة (مِنْ) في أحد الوجهين ، فكيف يَشْتَرِطُ ما هو لازمٌ عنها .

وأجيب بأنَّ (مِنْ) لا تَزَادُ في النكرة إلا بشرط أن يرادَ بها استغراقُ الجنس قبل دخول (مِنْ) عليها ، ودخولُ (مِنْ) علامةً على ذلك المعنى ، فإن كانت تلك النكرة غيرَ مرادٍ بها استغراقُ الجنس ، لم يَجْزِ دخولُ (مِنْ) عليها ، كقولك : ما قام رجلٌ واحدٌ بل اثنان ، أو أكثر ، فالصحيحُ اشتراطُه^١ .

وأيضاً إن لم تُقَيَّدْ^٢ بذلك القيد لم يكن دخولُها على المنفيّ النكرة منضبطاً ، وهذا ظاهر .

/ لانتها حتى ولاّم وإلى ومن وباء^٣ يُفهمان بدلاً / ٢٩١/

يعني أنَّ هذه الأحرفَ الثلاثة ، وهي : حتى ، واللام ، وإلى تأتي لانتها الغاية ، أمّا (حتى) فهي على أربعة أقسام : حرفُ عطفٍ ، وحرفُ ابتداءٍ ، وحرفُ تعليلٍ ، وحرفُ جرٍّ . فالثلاثة الأولُ سيأتي حكمها في مواضعها إن شاء الله .

وأمّا الجارة : فهي التي تكلم فيها هنا ، ومعناها انتهاء الغاية كما ذكر ، إلا أنَّ مجرورها قد يكون مصدرًا مؤولاً ، أي مسبوكاً من فعلٍ وحرفٍ مصدرٍ ، نحو قولك : صلَّ حتى يطلعَ الفجر ، تقديره : حتى طلوعَ الفجر ، ومنه : ﴿وَكُلُوا واشربُوا حتى يتَبَيَّنَ لكم الخيطُ الأبيضُ﴾^٤ الآية ، وموضع ذكر هذا باب إعراب الفعل . وقد يكون اسماً صريحاً ، نحو قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٣٦٣/٢ ، وانظر البسيط ٧٢٠/٢ .

(٢) في أ : (يقيد) .

(٣) في الأصل (يا) بمشاة تحية .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٧ .

الفجر^١ ، وقوله : ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّىٰ حِينَ﴾^٢ . وقوله : ﴿فَقَوْلٌ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينَ﴾^٣ . وقال الشاعر : قيل : هو المُتَمَلِّسُ ، وقيل غيره .

ألقى الصحيفة كي يخفف رحلَهُ والزَّادَ حتى نَعْلُهُ ألقاها

يروى برفع النعل ، ونصبه ، وجره . والشاهد في الجر ، فإنَّ قوله : (لانتها حتى) يريد الجارة ، لأنَّها التي ذكرها هنا بخلاف غيرها ، فإنَّها ليست بهذا المعنى ، بل لها معانٍ أُخر ، فالعاطفة كالواو ، والتعليلية كاللام ، أو كي ، والابتدائية كأنما ، ونحوها من حروف الابتداء ، إلا أنَّ الغاية يصحبها معناها ، فإنَّه المعنى الأصلي لها ، فحتى هنا مرادفة لـ (إلى) ؛ ولذلك يصحُّ تعويضُ (إلى) منها .

وأما (اللام) فتكون أيضاً كما قال لانتها الغاية ، وهو أخذُ معانيها التي يذكرها بعد ، نحو قولك : هَدَيْتُهُ للطريق ، كهديته إليه . قال الله تعالى : ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾^٤ . كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ

(١) سورة القدر آية ٥ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٥ .

(٣) سورة الصافات آية ١٧٤ .

(٤) المشهور أنَّ البيت لمروان النحوي (من أصحاب الخليل المتقدمين في النحو) ترجمته في معجم الأدباء ١٩/١٤٦ ، بغية الوعاة ٢/٢٨٤ . والبيت في الكتاب ١/٩٧ ، الأصول ١/٤٢٥ ، الجمل ص ٦٩ ، الحلل ص ٨٩ ، شرح المفصل ٨/١٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٩ ، البسيط ٢/٩٠٨ ، رصف المباني ص ١٨٢ ، الجنى الداني ص ٥٥٣ ، مغنى اللبيب ص ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، خزانة الأدب ١/٤٤٥ ، ٤/١٤٠ ، وفي ت : (حتى يخفف) ، تحريف .

(٥) في أ ، قال تعالى .

(٦) سورة الأعراف آية ٤٣ .

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^١ . وقال تعالى : ﴿بَانَ رَبُّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾^٢ فاللام بمعنى إلى
كقوله : ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^٣ . وقال العجاج :
* وَحَىٰ لَهَا الْفَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ^٤ *

ووحى وأوحى بمعنى واحد . ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا
يَقَالُ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيْتٍ﴾^٥ . لقوله في الآية الأخرى : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ
فَتُشِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيْتٍ﴾^٦ . وقال : ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^٧ .
وفي موضع آخر : ﴿كُلُّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^٨ .

وأما (إلى) فمثالها في انتهاء الغاية قولك : جئت من الدار إلى المسجد . وفي
القرآن : ﴿يُذَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾^٩ . ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ
لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^{١٠} . ﴿وَوَظَنُوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ
إِلَّا إِلَيْهِ﴾^{١١} ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^{١٢} ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^{١٣} . وأطلق القول

-
- (١) سورة الشورى آية ٥٢ .
 - (٢) سورة الزلزلة آية ٥ .
 - (٣) سورة النحل آية ٦٨ .
 - (٤) ديوانه ص ٢٦٦ ، المحتسب ٣٣١/٢ ، لسان العرب (وحي) .
 - (٥) سورة الأعراف آية ٥٧ .
 - (٦) سورة فاطر آية ٩ .
 - (٧) سورة الرعد آية ٢ ، فاطر آية ١٣ ، الزمر آية ٥ .
 - (٨) سورة لقمان آية ٢٩ .
 - (٩) سورة السجدة آية ٥ .
 - (١٠) سورة الإسراء الآية الأولى .
 - (١١) سورة التوبة آية ١١٨ .
 - (١٢) سورة يونس آية ٤ .
 - (١٣) سورة البقرة آية ٢٤٥ ، وآيات أخر .

في انتهاء الغاية ، فذلَّ على أنَّها في (إلى) لا تَخْتَصُّ بالمكان ، كما كانت (من) في ابتداء الغاية لا تَخْتَصُّ بالمكان ، فكما تقول : سرت من الدار إلى المسجد تقول : سرت من يَوْمِ الجمعة إلى يوم الخميس .

ومنه قولُ النابغة :

تُورثُن من أزمانٍ يومِ حلِمةٍ^١ إلى اليومِ قد جُرِّبَ كلُّ التجاربِ^٢

وقال كثير :

وما زلتُ من ليلي لدن طرَّ شاربِي إلى اليومِ كالمُقْصَى بكلِّ سبيلٍ^٣

وَحكى الأَخفش : / من الآن إلى غدٍ . وفي الحديث : «فمطرنا من جمعة إلى جمعة» . والكلام في (إلى) كالكلام في (من) ، ولا يرد عليه هنا ما ورد عليه / ٢٩٢/

(١) في الأصل : حلمة .

(٢) ديوانه ص ٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ ، شواهد التوضيح ص ١٣١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٠ ، مغنى اللبيب ص ٤٢٠ ، شرح أبياته ٣٠٤/٥ ، المقاصد النحوية ٢٧٠/٣ ، التصريح ٨/٢ .

(٣) ديوانه ص ١١٥ ، سر صناعة الأعراب ٣٧٩/١ ، المقاصد النحوية ٤٠٥/٣ وثمَّت بيت يوافقه في جل ألفاظه ، وآخره (بكل مكان) حيناً و(بكل مراد) أحياناً أورده الرضي في شرح الكافية ٣٦٠/٤ ، وابن الناظم في شرح الألفية ص ١٧٢ ، وقال الإمام ابن هشام في تخلص الشواهد ص ٣٥٩ : «ولكثيرٌ بيت يشبه هذا في معناه ، وغالب لفظه ، فلا أدري من الآخذ من صاحبه» وذهب العيني في المقاصد النحوية ٢٤٩/٢ ، والبغدادي في خزنة الأدب ٣٣٠/٤ إلى أنَّ قافية البيت مغيرة ، وصوابه (لكل سبيل) . والبيت رابع خمسة أبيات في ملحقات ديوان كثير ص ٤٤٣ ، وقال محققه : (وليس من المقطوع أن يكون هذا البيت لكثير ، وإنما لمَّا رأى النحويون شَبَهُهُ بيت كثير من قصيدته اللامية قدَّروا أن يكون هو مع تغيير في القافية) .

(٤) معاني القرآن ١١/١ ، وانظر ٣٣٧/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٤/١ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٦/٢ ، ٣٧ ، في أبواب الاستسقاء من كتاب الجمعة ، والإمام مالك في الموطأ ١٩١/١ كتاب الاستسقاء . وانظر شواهد التوضيح ص ١٣١ .

من كون الغاية توجد لا في زمان ولا في مكان^١ ، كما قال سيبويه : «وتقول - إذا^٢ كتبت كتاباً : من فلان إلى فلان»^٣ ؛ لأنه أطلق القول هنا في الغاية ، ولم يقيدھا بالزمان والمكان ، كما فَعَلَ في (مِنْ) فكان كلامه ها هنا محرراً .

وقوله : (وَمِنْ) وباءٌ يفهمان بَدَلًا) يعني أنَّ هذين الحرفين ، وهما (مِنْ) ، والباء يكونان لمعنى البدلية ، أي : إنَّ ما دخلا عليه يفهمان أنَّه أُبدِلَ منه غيره .

فأمَّا (من) فهو المعنى الرابع ، أو الخامس لها من المعاني المذكورة لها قَبْلُ ، مثالُ ذلك : رَضِيتُ مِنْ إكرامك بالكلام الحَسَنِ^٤ . وفي القرآن : ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾^٥ . ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^٦ .

وقال الشاعر - ويقال هو أبو الغول الطهوي :

يَجْزُونَ مِنْ ظَلَمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفَرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانًا^٧

وأمَّا الباء : فمعنى البدلية من جملة معانيها التي يذكرها بعدُ ، وذلك نحو : عَوَّضْتَ كَذَا بِكَذَا . ومن قول رافع بن خديج - رضي الله عنه - : «ما يَسْرُنِي

(١) سقطت (في) من أ .

(٢) سقطت (إذا) من أ .

(٣) الكتاب ٢٢٤/٣ .

(٤) في الأصل : (وما) .

(٥) في أ : (الحمد) ، تحريف .

(٦) سورة الزخرف آية ٦٠ .

(٧) سورة التوبة آية ٣٨ .

(٨) البيت لقريط بن أنيف العنبري في الحماسة ٥٨/١ ، شرحها للمرزوقي ٣١/١ ، وقال ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (تحقيق يسرى القواسمي) ص ٣ : «وقد تروى لأبي الغول الطهوي» ، ونسب البكري في سمط اللآلئ ٥٤٥/١ بيتاً من الحماسة إلى أبي الغول ، ووجهه الميمني - رحمه الله - وأورد الأستاذ عبد السلام هارون - كلام ابن جني في تعليقاته على شرح المرزوقي .

أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ^١ .

وقال الطُّهَوِيُّ المذكور :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَدُّوا الْإِغَارَةَ فِرْسَانًا وَرُكْبَانًا^٢
وعلامَةُ كون الباءِ أو (من) لِلْبَدْلِيَّةِ صَحَّةٌ وَقَوَعٌ (بَدَل) مَوْقَعَهَا ، وَكَانَ قَوْلُ النَّازِمِ :
(يَفْهَمَانِ بَدَلًا) يَشِيرُ إِلَى هَذَا ، أَي : يَفْهَمَانِ مَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ حَتَّى يَصِحَّ وَقَوَعُهُ
مَوْقَعُهُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ فِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا ، وَتَعْلِيلُ قُفْيِ
وَزَيْدٍ ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنَى بَيَا (وَفِي) وَقَدْ يَبَيِّنَانِ السَّبِيَا

هَذِهِ مَعَانِي اللَّامِ الْجَارَّةِ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهَا تَجِيءُ عَلَى قَسْمَيْنِ : زَائِدَةٌ ، وَغَيْرُ
زَائِدَةٍ ، فَغَيْرُ الزَّائِدَةِ تَتَصَرَّفُ عَلَى خَمْسَةِ أَوَاجِهٍ مِنَ الْمَعْنَى : فَتَأْتِي لِلْمَلِكِ ، وَلشَبِيهِهِ
الْمَلِكِ ، وَلِلتَّعْدِيَةِ ، وَلِلتَّعْلِيلِ ، وَالْخَامِسُ : مَا ذَكَرَهُ قَبْلُ مِنْ انْتِهَاءِ الْغَايَةِ .
أَمَّا كَوْنُهَا لِلْمَلِكِ فَمَعْنَاهُ أَنَّ مَجْرُورَهَا مَالِكٌ لَمَّا ذُكِرَ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا فِي
الْكَلَامِ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : الْمَالُ لَزَيْدٍ ، وَالْدَابَّةُ لِعَمْرٍو ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُنَا : إِنَّا لِلَّهِ
وَأَنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . وَفِي الْقُرْآنِ : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾^٣ . ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ
لِلَّهِ ﴾^٤ الْآيَةِ . وَهُوَ كَثِيرٌ .

(١) أوردته البخاري في كتاب المغازي ، باب شهود الملائكة بدرًا ، ١٠٣/٥ .

(٢) البيت لقريط بن أنيف العنبري في الحماسة ٥٨/١ ، وتقدم أن الأبيات تنسب إلى أبي الغول
الطهوي ، وانظره في شرح الحماسة ٢٣/١ في أثناء شرحه البيت الأول ، ولم يذكر من مختار
أبي تمام ، شرح الكافية الشافية ٨٠١/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٣/١ ، شرح
الألفية لابن النازم ص ٣٦٤ ، مغنى اللبيب ص ١٤١ ، شرح أبياته ٣٠٢/٢ ، المقاصد
النحوية ٧٢/٣ ، ٢٧٧ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٢٨ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَشَيْئِهِ الْجِلْكُ : فيدخل تحته أشياء : منها الاستحقاق ، نحو : الجلبابُ للجارية ، والسُّرْجُ للدَّابَّةِ ، والجلُّ للفرس ، ومنها النَّسَبُ ، ويُعْبَرُ عنه بالتخصيص أيضاً ، نحو : لزَيْدٍ عَمٌّ ، ولعمرو خال ، وَأَمَّا أَبوكَ فَلَكَ أَبٌ ، وما أشبه ذلك .

ومنها التمليكُ الذي عَدَّه في التسهيل نحو : وهبتُ لزَيْدٍ ، وشيئه التمليك^١ ، نحو : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾^٢ . ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^٣ . ومنه قولهم : أدوم لك ما تدوم لي^٤ .

وفي الشعر ما أنشده^٥ في الشرح :

ما لمولاك كنت كان لك المولى ومثلُ الذي تدينُ تُدانُ^٦

ومنها المقابلة لعل / نحو : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^٧ .
وقال النحر بن تَوَكَّب :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرَّ^٨

ومنها اللام التي سماها لامَ التبليغ : وهي التي تأتي مع قول أو ما في معناه ، نحو :

(١) التسهيل ص ١٤٥ .

(٢) سورة نوح آية ١٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٩ .

(٤) أورده ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٥) في أ : (أنشد) .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٧) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٨) شعره ص ٥٧ ، وتخرجه ص ١٤٤ ، وانظر الكتاب ٨٦/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش

مصورة الأعلمي من الكتاب ٥٨/١ ، التمثيل والمحاضرة ص ٥٦ ، شرح التسهيل ، السفر

الثاني ٤٠٣/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٣ ، البحر المحيط ٦٣/٣ ، مع المواضع

٣٠/٢ ، ١٨٦/٤ ، المقاصد النحوية ٥٦٥/١ .

قلت له ، ويُنْت له ، وأذْنَتْ له ، وفسَّرت له^١ ، وما أشبه ذلك ، فكلُّ هذه الأنواع داخلَةٌ تحت شبه المَلِك .

وأما التعدية : فإنَّ المؤلفَ لم يذكر للآم - حيثُ استوفى معانيها - معنى تعدية^٢ ، ولا ذَكَرَ أحدٌ من المتقدمين - فيما أعلم - لها هذا المعنى . وأيضاً فليستِ التعدية من المعاني التي وُضِعَت الحروفُ لها ، وإنما ذلك أمرٌ لفظيٌّ مقصوده إِيصالُ الفعل الذي لا يَسْتَقِلُّ بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى الفعل إلى ذلك الاسم بوساطة ذلك الحرف ، وهذا القصد يشترك فيه جميع حروف الجر ، فإنَّها وُضِعَت لأنَّ تُوَصِّلَ الأفعال إلى الأسماء ، فهي كما قالوا في الواو التي بمعنى مع في باب المفعول معه ، و(إلا) في باب الاستثناء وما أشبه ذلك ؛ ولأجل هذا المعنى سُمِّيَت حروفُ إضافة ، فإنَّها تُضَيِّفُ الأفعال إلى الأسماء ولم تكن الأفعالُ لِتُصِلَ إليها دونَ تلك الحروف ، فإذا توسَّطت صار الاسم مطلوباً للفعل وصار في موضع نصب به ، ولذلك تَعَطَّفُ على موضع الحرف نصباً . وبهذا المعنى فسَّرَ السيرافي قول سيبويه : «ولكنها - يعني حروف الجر - يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده»^٣ ، وهذا الحكم في هذه الحروف غيرُ منفرد عن معانيها التي وضعت لها ؛ فلذلك صار هذا الموضعُ مشكلاً جداً ، وقد فسَّرَ ابنه التعدية بنحو : ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ ، وقلت له : افعَل^٤ . ومعنى التعدية في هذا غيرُ ظاهر إلا بالمعنى العام لجميع الحروف ، وأيضاً قد جعل أبوه لما مثَّل به من ذلك معنى غيرَ التعدية ، فجعل للمثال الأول معنى التمليك ، وللثاني معنى التبليغ^٥ . ولقائل أن يقول : قد

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٢) في أ : (فإنَّ التعدية ليست) .

(٣) الكتاب ٤٢٠/١-٤٢١ ، وتفسير السيرافي في شرحه ١٤٢ ل/٢ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٥ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ .

جاءت الباء للتعدي في نحو : ذهبتُ به بمعنى أذهبته ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾^١ فَلِمَ لَا تَكُونُ اللَّامُ كَذَلِكَ ؟

والجواب عنه : أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ فِي اللَّامِ ، كما ثَبَتَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فِي الْبَاءِ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : دَخَلْتُ لَزِيدٍ ، بِمَعْنَى أَدْخَلْتُهُ ، كما يُقَالُ : دَخَلْتُ بِهِ ، فَالْتَّعْدِيَةُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ ثَابِتَةٍ لِلَّامِ مُطْلَقاً ، بَلْ وَلَا لِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ عِنْدَ الْمُبَرَّدِ^٢ .

وأقربُ ما يعتذر به عنه أَنَّ يَرِيدُ بِالْلامِ التَّعْدِيَةَ اللَّامَ الَّتِي تَلْحَقُ الْمَفْعُولَ بِهِ لِلْمَتَّعِدِّيِّ^٣ فِي الْأَصْلِ بِنَفْسِهِ لَضَعْفٍ لِحَقِّهِ أَنْ يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا ضَعُفَ عَنْ تَعْدِيَةِ بِنَفْسِهِ بِإِطْلَاقِ قُوَّيِّ بِالْلامِ ، فَصَارَتِ اللَّامُ لاختصاصها بتقوية ما صار ضعيفاً تَسْمَى لَامَ التَّعْدِيَةِ ، وَلِذَلِكَ مَوَاضِعُ :

أَحَدُهَا : أَنَّ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ الْمَتَّعِدِّيِّ بِنَفْسِهِ ، فَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْمَفْعُولِ قِيَاساً ، فَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ بِهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : لَزِيدٍ ضَرَبْتُ ، وَلَزِيدٍ أُعْطِيتُ دَرَهَمًا . وَفِي الْقُرْآنِ / الْكَرِيمِ : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^٤ . وَيُقَاسُ عَلَى هَذَا ، / ٢٩٤ / وَلَا يُقْتَصَرُّ بِهِ عَلَى السَّمَاعِ .

وَالثَّانِي : مَا كَانَ مِنَ الْعَوَامِلِ فِرْعاً عَنِ الْفِعْلِ الْمَتَّعِدِّيِّ بِنَفْسِهِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ ، وَأَمْثَلُ الْمَبَالِغَةِ ، فَإِنَّ الْفِرْعَ لَا يَقْوَى فِي أَحْكَامِهِ قُوَّةُ الْأَصْلِ ، نَحْوُ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا ، فَتَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ لِعَمْرٍو . وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ : ﴿ إِنْ رَبُّكَ

(١) سورة البقرة آية ٢٠ .

(٢) ذهب المبرد إلى التفريق بين الباء في نحو : ذهبت بزيد ، وبين الهمزة إذا قلت : أذهبته ، فمع الباء يتعين ذهاب التكلم مع زيد ، فالباء ليست للتعدي . / انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٥٦/٢-٨٥٧ .

(٣) في الأصلين : (المتعدي) .

(٤) في أ : (مفعول) .

(٥) سورة يوسف آية ٤٣ .

فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ^١ . وهذا أيضاً قياسٌ مطَّردٌ ، وكذلك المصدرُ الموصول
كقولك : أعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا ، فجائزٌ^٢ أن تقول : ضَرْبُكَ لَزِيدٍ ؛ لأنَّه
فَرَعٌ ، والفروع لا تَقْوَى قُوَّةُ الأصول .

والثالث : ما كان من الأفعال المتعديَّة قد بُنِيَ للتعجب على صِيغَةٍ (ما
أفعله) نحو : ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو وما أعطى زَيْدًا لِعَمْرٍو الدراهم . قالت
طائفة : إنما دخلت اللامُ على المفعول به في الأصل ؛ لضعْفِ الفعل بدخول
معنى التعجب فيه ، كما ضَعُفَ الفعل حين قُدِّمَ مفعولُه عليه ؛ لأنَّ الفعل قد رُدَّ
في التعجب إلى (فَعَلَ) ، و(فَعَلَ) ضعيفةٌ مختصةٌ بغير المتعدي ، وإنما تعدَّى
بنفسه إلى المفعول الآخر من أجل النقل بالهمزة^٣ . وهذا توجيهٌ حَسَنٌ .

والرابع : الفعلُ النائبُ عنه حرفُ النداء ، إذا دخله معنى التعجب ، أو
الاستغاثة جازَ جَرُّه باللام ، وقد كان قبلَ دخولِ ذلك المعنى يَصِلُ بنفسه ؛
لأنَّه لما حُذِفَ الفعلُ ودخله معنى الإنشاء ضَعُفَ عن التعديِّ بنفسه ، وخُصَّ
ذلك بباب الاستغاثة والتعجب لما دَخَلَ على إنشاءِ النداء إنشاءٌ آخَرُ ، فكانت
اللامُ مقوِّيةً للعامل على التعدي ، وهو معنى كون اللام معدية ، وذلك أنَّ اللام
في هذه المواضع لم يُوْتِ بها لإفادة معنى زائِدٍ قَصْدِ الإتيان به زيادةً على
التعديَّة ، وإلَّا كان سائرُ حروف الجرِّ آتياً فيها عند قَصْدِ معانيها ، وليس
كذلك . فهذا دليلٌ على قَصْدِ التعديَّة وحده دون الالتفات إلى المعاني التي
وُضِعَتْ لها ، ولكن لما كان هذا محتاجاً إليه في الكلام على الجملة صار هذا

(١) سورة هود آية ١٠٧ .

(٢) في أ : (فجاز) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٨١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني
٢٢٣/١ .

(٤) في أ : التعدي .

الاستعمال نحواً من أُنحاء اللام ، فعده الناظم .

فإن قيل : أمّا في باب التعجب فقد نصّ في غير هذا الكتاب على أنّ المتعدّي بنفسه يتعدّى فيه باللام^١ ، فالظاهر ما تقدّم فيه . وأمّا لام الاستغاثة : فيمكن أن يقول^٢ به ، ولم ينصّ فيه على مخالفة . وأمّا ما عدا ذلك فقد نصّ في التسهيل على زيادتها ، وأنها ليست للتعدية ؛ إذ قال : «وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو : ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^٣ ، ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَاعَلٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^٤ . وإذا كانت عنده زائدة بطل كونها للتعدية عنده ، ولم يصحّ ذلك التفسير المتقدم .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّه يمكن أن يكون هنا رأى خلاف ما رآه هناك ؛ لوجه ظهر له ، ودليل عن له . وهذا من عادته ، فقد يرى هنا ما يرى في التسهيل خلافه ، وقد مضى من هذا مواضع ، وستأتي آخر يقع التنبيه عليها إن شاء الله تعالى .

والثاني : أنّ القول / هنا بالزيادة على خلاف الدليل من وجهين :

أحدهما : أنّه خروج عن أصل وضع الحروف ، وذلك لا يصلح إلا إذا اضطرّ إليه ، ولم يوجد عنه مندوحة ، وقد وجدت بما ظهر له هنا .

والآخر : أنّ العلة في زيادتها عنده في هذا الموضع ضعف العامل عند تقدّم المعمول على العامل ، أو كونه فرعاً عن مباشرة العامل فيه بنفسه ، وهذه العلة

(١) التسهيل ص ١٣١ ، وشرحه ، السفر الثاني ٢٣٢/١ .

(٢) في أ : (تقول) .

(٣) سورة يوسف آية ٤٣ .

(٤) سورة هود آية ١٠٧ ، والنص من التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤٠٩/١ .

(٥) في أ : (وسياتي) .

أولى في الاعتلال لِقَصْدِ التعدي باللام منها لقصد الزيادة ؛ إذ لا يُنَاسِبُ ضَعْفَ العامل زيادةُ اللام من حيث هي زيادةٌ وَيُنَاسِبُ^١ الإتيانُ بها للتعدي ، فإن أراد بالزيادة هذا المعنى فصحيحٌ ، ويرجع الخلاف في اللفظ ، وسماها زائدةً بمعنى أنَّ العاملَ مما يَصِلُ بنفسه على الجملة ، فعُدِّي بحرف ، ولا مُشَاحَّةٌ في الألفاظ ، وقد أطلق لفظَ الزيادة على اللام هنا شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه^٢ ، ثم قال : ويمكن أن يقال : إنها في هذه المواضع غيرُ زائدةٍ ، ولكنها لتعدي ما ضَعَفَ عن التعدي إِمَّا بالتأخِرِ ، وإِمَّا بكونِ عَمَلِهِ غيرَ أَصِيلٍ ، كما قالوا في لامِ المستغاث ونحوها ، فكأنَّه - رحمه الله - أجازَ الإطلاقين باعتبارين ، والذي يَصِحُّ دعوى الزيادة فيه ما كان نحو : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^٣ ؛ لأنَّه لا وجهَ لدخولِ اللامِ المعدِّية هنا ؛ لعدمِ المُوجِبِ إلا أنْ يُقالَ فيها ما يُقالُ في نحو : نَصَحْتُ لَكَ ، وَكَلْتُ لَكَ على القولِ بأنَّهما أَصْلانِ في نحو : جِئْتُكَ ، وَجِئْتُ إِلَيْكَ ، فيمكن . وقد أشار إليه ابن أبي الربيع ، فلا زيادة إذا في نحو : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ .

فإن قيل : كيف حملت القولَ بالزيادة وعدمها على أنَّه خلاف في لَفْظٍ ، والخلافُ موجودٌ نَقْلًا ، فمنهم من قال : إنها توجد زائدة ، ومنهم من قال : لا تكون زائدة البتة ، والقاتل الأول هو المبرِّدُ ، واستدلَّ بقوله : ﴿لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ﴾^٤ . ويقول : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ . وَرُدُّ عليه بأنَّ (رَدِفَ لَكُمْ) مُضَمَّنٌ معنى الوصول ، فلذلك تعدى باللام وأن (الرُّوْيَا تَعْبُرُونَ) قد ضَعَفَ العاملُ فيه عن الطلب ، فقوِّي^٥ . فهذا كله نزاع معنوي لا لفظي .

-
- (١) في الأصل : (وتناسب) .
 - (٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٣٩١/٢ .
 - (٣) سورة النمل آية ٧٢ .
 - (٤) المقتضب ٣٦/٢ .
 - (٥) سورة يوسف آية ٤٣ .
 - (٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٥٨/٢ .

فالجواب : أنَّ تحقيقَ الخلاف راجعٌ إلى ما تقدّم ، فإن أراد القائلُ بالزيادة أنَّها لم تأتْ لقصْدٍ آخرٍ أصلاً ، فقولُه غيرُ صحيح ؛ إذ لو كانت اللّامُ في نحو : ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ . كما قال ، وقد كثرَ ذلك فيها مع التقديم لكانوا خلُقَاءً أنَّ يزيدوها مع التأخير كثيراً حتى يصيرَ قياساً ، لكنَّ ذلك باطلٌ ، فما أدّى إليه كذلك ، فلما اختصَّتْ بالتقديم ، أو بكون العامل فرعاً ، دلَّ على أنَّ الزيادة لقصْدٍ ، وهو معنى كونها غيرَ زائدة .

ثم دلَّنا الدليل أنَّ التقديمَ يَضْعُفُ به العاملُ عن طلب المعمول بدليل أنَّك تقول : زيدٌ ضربتُ ، فلا يَتَسَلَّطُ (ضربتُ)¹ على (زيد) ، ولا تقول : ضربتُ زيدَ البتة ، وما ذاك إلاَّ أنَّ التقديمَ يَضْعِيفُ العاملَ عن العمل في ذلك المقدم ، فذلك بعينه هو السبب في دخول اللام كثيراً ، وأنَّ اللّامَ لتقوية الفعل على الوصول إلى ذلك المتقدم ، وهو معنى التعدية .

وأما كون اللّامَ للتعليل ، وهو معنى السببية ، / أيَّ أنَّ المجرورَ بها عِلَّةٌ / ٢٩٦/ للحكم المذكور قبلها أو بعدها ، فمثاله : جئتُ لِكَرَمِكَ ، وأتيتُكَ لنَيْلِ فَضْلِكَ ، وَكَلِمَتُكَ لِنَصْحِكَ ، ومنه : كلُّ لَامٍ دَخَلَتْ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ . ومنه بالتأويل قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ² الْآيَةَ .

وقد جعل الزمخشري من ذلك ما كان نحو قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا آمَنُوا لو كان خيراً ما سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ ³ . وقوله : ﴿قَالَتْ أَخْرَاهُمُ لَأَوْلَاهُمْ﴾ ⁴ . ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ ⁵ . وما أشبهه من القول المحكي

(١) في الأصل : (ضربته) ، وما أثبت من أ .

(٢) سورة النحل آية ٤٤ .

(٣) سورة الأحقاف آية ١١ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ٣٨ ، وانظر الكشاف ٧٨/٢ ، ٥١٩/٣ .

(٥) سورة هود آية ٣١ .

على الغيبة . ومنه قول أبي الأسود الدؤلي :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالْقَوْمُ أَغْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
كَضَرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهَهَا حَسَدًا وَغِيًّا : إِنَّهُ لِلذَّمِّمِ

وعلامه هذه اللام أن يصيَحَّ تقدير (من أجل) أو (بسبب) في موضعها .
(وقفي) في كلام الناظم فعلٌ مَبْنِيٌّ للمفعول من : قَفَوْتُ أثره ، أي اتَّبَعْتُهُ ،
والضميرُ فيه للآم .

وقوله (في^٢ تَعْدِيَّةٍ) متعلِّقٌ به ، والتقدير : وقُفِيَ اللَّامُ في التَّعْدِيَّةِ والتعليل ،
أي اتَّبَعَ واعْتَمِدَ عليه ، يعني أن ذلك ثابتٌ في اللام من كلام العرب .
وأما الزائدة : فهي التي تَبَّهَ عليها بقوله : (وزيد) ، والضميرُ اللَّامُ ، وكلُّ
حرف من حروف المعجم يجوزُ تذكيره وتأنيثه ، فمن التذكير قول الراجز :
* كَافًا وَمِيمِينَ وَسِينًا طَاسِمًا *^٣

ومن التأنيث قول الآخر أنشدَهما معاً سيبويه :

* كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوْحٌ وَمِيمُهَا *^٤

(١) ديوانه ص ١٦٥ ، وتخريجهما في ص ١٦٨ منه ، (والذميم) في الأصلين بالمعجمة ، وهي
بالمهملة في الديوان ، وهو الوجه .

(٢) في الأصل : (فيه تعديّة) ، والتصحيح من أ .

(٣) البيت في الكتاب ٢٦٠/٣ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٥٠ ، الجمل ص ٢٩٠ ، سر
صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٦ ، وفي أ : (وميماً طامساً) .

(٤) الكتاب ٢٦٠/٣ ، شرح أبياته لابن السيرا في ٣١٨/٢ ، والشاهد عجز بيت للراعي
التميري ، وصدره :

* أَشَاقَتَكَ آيَاتُ أَبَانَ قَدِيمُهَا *

ديوان الراعي ص ٢٥٨ ، وانظر المقتضب ٣٧٢/١ ، ٤٠/٤ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري
ص ٤٥٠ ، الجمل ص ٢٩٠ ، الخصائص ٢٩٦/٣ ، سر صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، شرح
المفصل ٢٩/٦ .

ويعني أنَّ العربَ زادت اللَّامَ لغير معنىٍ من تلك المعاني ، بل جعلت دخوله كخروجه وأكثر زيادته^١ بالسماع . فمن ذلك الآية الكريمة : ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَكُمْ^٢﴾ . وقد تقدَّم . ومثل ذلك قول ملحمة الجرمي :

عَمَلْسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَثَلَّمْ^٣
أراد استقبلته .

ومن ذلك أيضاً قولُ النابغة :

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بُوسَ للحربِ ضَرَّاراً لأَقْوَامٍ

وقول سعد بن مالك بن قيس بن ضبيعة جد طرفة :

يا بُوسَ للحربِ التي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فاستراحوا

أراد : يا بُوسَ الحرب ، ثم أَقْحَمَتِ اللَّامُ بين المضاف والمضاف إليه . وهذا مُخْتَصٌّ بالشعر ، وكذلك قولُ الآخر ، وهو أضعف :

(١) في أ : (وأكثر زيادته) ، بإقحام الواو .

(٢) سورة النمل آية ٧٢ .

(٣) من أبيات له في الحماسة ٣٦٨/٢ ، شرحها للمرزوقي ١٧٤٩/٤ .

(٤) ديوانه ص ٨٢ ، الكتاب ٢٧٨/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١٨/٢ ، الجمل ص ١٧٢ ، الأصول ٣٧١/١ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٢٥١/١ ، ٩٣/٢ ، ١١٥ ، الحلل ص ٢٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٨٠/٢ ، الإنصاف ٣٣٠/١ ، شرح المفصل ١٠٤/٥ ، البسيط ٨٥٣/٢ ، رصف المباني ص ١٦٨ ، ٢٤٥ ، خزنة الأدب ٢٨٥/١ ، ١١٩/٢ . وفي الأصلين : (ضرار) .

(٥) الحماسة ٢٦٥/١ ، شرحها للمرزوقي ٥٠٠/٢ ، الكتاب ٢٠٧/٢ ، الجمل ص ١٧٣ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٩٣/٢ ، أمالي ابن الشجري ٨٣/٢ ، شرح المفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، البسيط ٨٥٣/٢ ، رصف المباني ص ٢٤٤ ، الجنى الداني ص ١٠٧ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٦ ، شرح شواهد ٥٨٢/٢ .

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي ولا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^١

أي : ولا لما بهم ، فزاد اللام ضرورة ، وتزاد قياساً على مذهب الجمهور بين المضاف والمضاف إليه في باب (لا)^٢ ، نحو : لا أباً لك ، ولا يذني لك بهذا الأمر .
وأنشد سيويه :

أَهْدُمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ وَزَعُمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ
فَأَنَا أَمْشِي الدَّالِّي حَوَالِكَ^٣

إلا أن ابن مالك لم يرتض هذا المذهب في الشرح^٤ ، ولم يتكلم في هذا النظم على هذه اللام فيظهر أنه موافق للشرح أو مخالف .
ثم قال : (والظرفية استين بيا) ، الظرفية مفعول بـ(استين) ، ومعنى استبان : عَرَفَ ، يقال : استبان الشيء بمعنى ظهر ، واستبنته أنا : عرفتُه ، فهو يَتَعَدَّى ولا

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي من قصيدة أوردها ابن ميمون في منتهى الطلب ، ونشرت في مجلة المورد ، العدد الثالث ، سنة ١٣٩٩ هـ ، بتحقيق الدكتور حاتم الضامن ، وروايته :

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي وما بهم من البلوى شفاء

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقد أشار إليها السيوطي في شرح شواهد المغنى ، والبغدادي في خزانة الأدب . وانظر الشاهد معاني القرآن ٦٨/١ ، الخصائص ٢٨٢/٢ ، المحتسب ٢٥٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، الصاحبي ص ٣٩ ، الإنصاف ٥١٨/٢ ، شرح المفصل ١٧/٧ ، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/١ ، ضرائر الشعر ص ٦٩ ، ٣٠٣ . البسيط ٣٦٢/١ ، ٤٥٧ ، رصف المباني ص ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، مغنى اللبيب ص ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، شرح شواهد ٥٠٥/١ ، خزانة الأدب ٣٦٤/١ .

(٢) سقطت (لا) من الأصل .

(٣) الكتاب ٣٥١/١ ، والأبيات مقولة على لسان الضب بقولها لابنه ، وانظر الكامل ٧٣١/٢ ، الحيوان ١٢٨/٦ ، المعاني الكبير ٦٥٠/٢ ، وفي أ : (وإنما . . . الداللي) . والداللي : مشية نشبه مشية الذئب .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٦٢٧/٢ .

يَتَعَدَّى ، فأتى الناظم بالمتعدي ، فالمعنى : أعرفِ الظرفية بسبب الباء أو اعرف^١ الظرفية في الباء وفي ، فتكون الباء في (بِ) سَبَبِيَّةً أو ظَرْفِيَّةً ، ويريد أن هذين الحرفين يأتيان لمعنى الظرفية ، فيكون ما جرَّ بهما ظرفاً للفعل الواقع قبلهما أو بعدهما .

فَأَمَّا الْبَاءُ : فمعنى الظرفية لها هو ثاني معنى تأتي له ؛ لَأَنَّهُ قَدَّمَ لها معنى الْبَدَلِيَّةَ / وسيدكر باقي معانيها التي قَصَدَ ذكرها ، ومثال الظرفية فيها قولك : / ٢٩٧ / زيدٌ بالبصرة ، وأقمتُ بمكة ، وفي القرآن الكريم : ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا﴾^٢ . ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾^٣ . ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾^٤ . ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَانْتَمِ أَذْلَةٌ﴾^٥ . ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^٦ . ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾^٧ . وعلامة كونها للظرفية صحة وقوع (في) موقعها ، وهي علامة أكثرية ينكسر أطرادها ، بقولهم : علمت به ، وظننت به ، وهي عندهم للظرفية ، ولا تقع موقعها (في) .

وَأَمَّا (في) : فالظرفية فيها ظاهرة أيضاً ، كقولك : زيدٌ في الدار ، والمالُ في الكيس . ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِذْ كُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾^٨ . ﴿وَيَذْكُرُوا

(١) في الأصل : (واعرف) ، وما أثبت من أ .

(٢) سورة القصص آية ٤٤ ، وسقطت الآية الكريمة من : أ ، غير أن الناسخ كتب بإزاء الآية التالية (الغربي إذ قضينا) .

(٣) سورة القصص آية ٤٦ .

(٤) سورة النازعات آية ١٦ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٢٣ .

(٦) سورة القمر آية ٣٤ .

(٧) سورة الصافات آية ١٣٧ .

(٨) سورة البقرة آية ٢٠٣ .

اسم الله في أيام معلومات^١ . ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^٢ . ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^٣ . إِلَّا أَنَّ الظرفية فيهما قد تكون حقيقية ، وذلك كما في الأمثلة ، وقد تكون مجازية ، كما في قولك : فلان ينظر في العلم . وفي القرآن : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^٤ . ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَلَكِّينَ﴾^٥ . ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾^٦ .

وفي الباء نحو : علمت به ، وظننت به بمعنى جعلته موضع علمي أو ظني .

ثم قال : (وقد يُبينان السببا) ضمير (يبينان) عائد على الباء وفي ، يعني أنهما قد يأتیان لمعنى السببية ، فيبينان معناها بمعنى أن المجرور بهما يكون سبباً لما ذكر قبلهما أو بعدهما . فأمّا الباء فقولك : أكرمتك بإكرامك زيدا ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾^٧ . وقوله : ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾^٨ . ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾^٩ . وقال الشاعر :

ولكن الرزية فقد شخص يموت بموته بشر كثير^{١٠}

(١) سورة الحج آية ٢٨ ، وفي الأصلين (ليذكروا) .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٧ .

(٤) سورة البقرة آية ١٧٩ .

(٥) سورة يوسف آية ٧ .

(٦) سورة يوسف آية ١١١ .

(٧) سورة البقرة آية ٥٤ .

(٨) سورة النساء آية ١٦٠ .

(٩) سورة آل عمران ١٥٩ .

(١٠) للميل بن الدهقانة التغلبي كما في معجم الشعراء للمرزباني ص ٤٤٥ ، والحماسة البصرية

= ٢١٢/١ ، وعزاه القالي في الأمالي ٢٧٢/١ ، وتبعه البكري في اللآلئ ٦٠٣/١ إلى أعرابية ،

وهذا معنى ثالث ذكره للباء ؛ إذ قدّم معنى البدلية والظرفية . وأمّا (في) فلم يُقدّم لها معنى إلا الظرفية ، وهذا معنى ثانٍ لها ، ومثالها في السَّبِيَّة : عدلتك في حُبِّ فلان ، وأحببتك في لومه . ومنه في القرآن : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^١ ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ﴾^٢ . وفي الحديث : «عَذِبَتْ امرأةٌ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا»^٣ . فمعنى (في) هنا السَّبِيَّة ؛ ولذلك يصيحُ في موضعها (بسبب) . ومن ذلك قولُ الشاعر :

فليت رجالاً فيك قد نذروا دمي وهُمُوا بقتلي يا بُيْنَ لقوني^٤

وهنا مسألان :

إحدهما : أنَّ السَّبِيَّةَ التي ذكر هنا بمعنى التعليل كما تقدّم في الأمثلة . وقد أطلق في التسهيل عليها لفظ التعليل^٥ ، أعني على (في) ، وأطلق على الباء التي يُسمِّيها النحويون باء الاستعانة باء السببية^٦ ، نحو : كتبتُ بالقلم ، وقطعتُ بالسكين ، وضررتُه بالسوط . واعتذر عن إثارة هذا الإطلاق الذي اصطلاح عليه

= رروايته في المصادر السالفة (يموت لموته) ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية . ورواية ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ (بموته) ، والشاطبي كثير التعويل عليه . وفي الأصل (الزريّة) بتقديم المعجمة .

(١) سورة الأنفال آية ٦٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٢ .

(٣) صحيح البخاري - كتاب المساقاة ، باب فضل السقي - ١٤٧/٣ ، وكتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق - ١٥٧/٤ ، وصحيح مسلم - كتاب السلام ، باب تحريم قتل الهرة ١٧٦٠/٤ .

(٤) لجميل ، ديوانه ص ٢١٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٢٤/١ ، وانظر الأملاني ٢٠٤/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٢٠/١ ، البحر المحيط ٤٣٦/٢ وفي الأصل (لغوني) ، والصواب من أ ، ومصادر التخريج .

(٥) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤٢٠/١ .

(٦) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤١١/١ .

٢٩٨/ من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله عز / وجل^١ ، فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز ، نحو قوله تعالى : ﴿فَأُخْرِجْ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾^٢ . ﴿فَأُخْرِجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^٣ . ﴿فَأُخْرِجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾^٤ . وهذا الإطلاق لم يُرده الناظم هنا ، ولا أراد بالسببية إلا معنى التعليل ؛ لأنه شَرَكَ مع الباء (في) ، و(في) لا تأتي للاستعانة أصلاً ، وتأتي للتعليل كما تبين . وأيضاً فسيذكرُ للباء معنى الاستعانة على إثر هذا ، فهو هنا فيما يظهرُ لبادي الرأي موافقٌ لإطلاق النحويين ومفارقٌ لنظره في استحداث ذلك الاصطلاح . وسيأتي توجيه الموضع بما يمكن بحول الله .

والثانية : أن قوله : (وقد يُبينان السبب) يقتضي أن هذا المعنى فيهما قليل . وهذا مسلمٌ في (في) إن سلم ما قال فيها ، فإن كونها لمعنى السببية قليلٌ . أمّا إن قيل بنفي هذا المعنى فواضحٌ . وأمّا الباءُ فالسببية فيها معنى شهير كثير لا يُوصفُ بالقلة ، فإتيانه بقدر المعطية لمعنى التقليل غيرُ محرر ، والله أعلم . ثم أخذ في تكميل معاني الباء فقال :

بالباء استعين وعُدَّ عَوْضُ الصِّيقِ وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطَقِي

فذكر لها في هذين البيتين سبعة معانٍ ، فجميع ما ذكر للباء عشرة معانٍ :

الأول : الاستعانة ، وهو قوله : (بالباء استعين) أي اجعلها في الكلام لمعنى الاستعانة ، وهي في محصول الأمر الباءُ الداخلة على الآلات ، نحو : كتبتُ بالقلم ، فالقلم آلةٌ يحصلُ بها للكاتب الكتابُ ، وكذلك : ضربتُ بالسوطِ ،

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢ ، سورة ابراهيم آية ٣٢ .

(٣) سورة الأعراف آية ٥٧ .

(٤) سورة الأنعام آية ٩٩ .

(٥) في الأصل (معارف) تحريف صوابه من أ .

وقطعت بالسكين . ومنه في القرآن : ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾^١ . ﴿تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾^٢ . واعلم أنه حيث أثبت معنى الاستعانة للباء هنا يلزمه أحد أمرين :

إما أن يُطلقَ القولَ بذلك بالنسبة إلى ما جاء للعباد ، وما جاء لله عز وجل ، فيلزم من ذلك أن يُطلقَ على الله عز وجل لَفْظَ الاستعانة ، وأنه مستعين ، كما أن العبدَ مستعين ، وذلك لا يجوز كما قال في الشرح^٣ ، فإن الله هو المستعان ، وليس بالمستعين .

وإما أن يقال : إن الباء للسببية بالنسبة إلى الله تعالى في نحو : ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^٤ فيلزم مثل ذلك فيما كان راجعاً إلى العباد ، ويرتفع معنى الاستعانة عن الباء جملة ؛ فلا يكون إتيانه به هنا صحيحاً على هذا التقدير ، فعلى كلا التقديرين يلزم المحذور .

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن القرآن إنما نزلَ بلسانِ العرب على حَسَبِ ما يخاطبُ به بعضهم بعضاً وعلى ما يتعارفون بينهم ، ومن جملة ما تعارفوا أن وضعوا الباء تدلُّ على أن ما دخلت عليه آلة للفعل ، وهي التي سماها النحاة المتأخرون باء الاستعانة ، فإذا جاء في القرآن من خطاب الله للعباد ما هو على ذلك التقرير ، فلا نُكر فيه بناءً على أن كتاب الله أنزلَ على قانونِ كلام العباد ، كما أنه لا نُكر في دخول أداة الترجي في خطاب الله تعالى للعباد في نحو : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^٥ . وقوله :

(١) سورة العلق آية ٤ .

(٢) سورة الأنفال آية ٦٠ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٧ .

(٥) سورة طه آية ٤٤ .

﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾^١ . / بناء على جريانه على قانون كلام العباد ، فباء / ٢٩٩/
الآلات التي تُسمَّى في الاصطلاح بَاء الاستعانة كَلْعَلٌ وعسى اللتين تُسمَّيان
حَرْفِي تَرْجٍ ، والترجِّي والاستعانة على الله مُحَال .

فإن قيل : لا يقول ابن مالك لأن لعل وعسى للترجِّي في الآيتين ، بل
للتعليل . قيل : فقد قال : إِنَّ لَعَلَّ في قوله : ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾^٢ . إنها
للإشفاق^٣ ، ونسبة الإشفاق إلى الله عَزَّ وَجَلَّ كِنِسْبَةِ التَّرجِّي إليه في أَنَّ ذلك
عليه مستحيل .

فإن قيل : فإن في ذلك الإطلاق إيهاماً فيجتنب .

قيل : فكذلك في إطلاق لفظ التَّرجِّي والإشفاق ، فكما يَسُوغُ أَنْ تقول في
(لعل) مثلاً أَنَّها للترجي أو للإشفاق بإطلاق ، مع تَنَزُّو الله عن الاتِّصاف بهما ،
فكذلك تقول في الباء أَنَّها للاستعانة إذا دخلت على الآلات بإطلاق مع تَنَزُّو الله
عن الاستعانة .

والثاني : أَنَّ معنى الاستعانة لا يلزم فيه أَنَّ يكون المستعين مفتقراً إلى الآلة
المستعان بها ولا بُدَّ ، بل معنى ذلك إيقاعُ الفعل بآلة ، وقد يكون الفاعل غَنِيّاً عن
الآلة ، وقد يكون مفتقراً إليها ، فلا يكون معنى الاستعانة مفهوماً من هذا
الاصطلاح ، ولا فَرْقَ بين قولك : بَاء الاستعانة وبين قولك : الباء الداخلة على
الآلات ، أو الدالَّة على أَنَّ المجرور بها آلة ، أو نحو ذلك ، فالخلافُ إذاً في لَفْظٍ
ليس تحته معنى يُخَالَفُ فيه .

فإن قيل : كيف يصِحُّ أَنْ يُنسَبَ إلى الله تعالى الفعل بآلة .

-
- (١) سورة التوبة آية ١٠٢ .
 - (٢) سورة الكهف آية ٦ ، و(لعلك) كذا في الأصلين بسقوط الفاء ، وإسقاط حروف العطف من
أوائل الآيات المستشهد بها جارٍ في مصنفات العلماء .
 - (٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٥٥٢/٢ .

قيل : يَصِحُّ على الوجه الذي يُنسَبُ إليه الفعلُ بسببٍ .
 فإن قيل : إنَّ الآلةَ تقتضي الاحتياجَ إليها .
 قيل : فيلزم أنَّ يكون السببُ مقتضياً للاحتياجَ إليه .
 فإن قلت في السبب : إنَّ الله مُسَبِّهٌ ، فكذلك الآلةُ الله مُصَيِّرُهَا آلةٌ ، فهو خالقُ الآلةِ وما صُنِعَ بها ، وخالقُ السببِ والمُسَبَّبِ عنه .
 فإن قلت : الآلةُ تقتضي أنَّ لها فعلاً لا يكون دونها .
 قيل : فكذلك السببُ ، [لأنه]^١ من حيثُ وُضِعَ سبباً ، إنما وُجِدَ المُسَبَّبُ بوساطته حتى إذا [لم يوجد السببُ]^٢ لم يُوجَد المُسَبَّبُ ، فقد صار المحذورُ المتوهمُ في الآلةِ لازماً في السببِ ، فإن لزم في القول بباء الآلةِ أمرٌ لزم مثله في القول بباء السببِ ، فلزم ابن مالك ما قرأ منه .
 فإن قيل : فالمرادُ إذاً من بقاء السببِ وباء الاستعانة معنىً واحداً ، وإذا كان كذلك فما أطلقه المؤلفُ على الباعين من المعنى الواحد لا محذور فيه ، إذ لم يلزم^٣ فيهما محذورٌ في كلام الله تعالى .
 قيل : إطلاقه على بقاء الاستعانة أنَّها بقاء السببِ خطأ ؛ بل معقولُ السببيةِ غيرُ معقولِ الاستعانة ، فجعلُ إحداها هي الأخرى مخالفاً للوضع والمعقولُ ، فإنَّ السببَ علَّةٌ معقولةٌ وُجِدَ الفعلُ لأجلها ، وليس كذلك الآلةُ ؛ ولذلك تقول : أكرمتك بإكرامك إياي ، فيُعَقَلُ منه أنَّ إكرامه لك علَّةٌ في إكرامك له لا آلةٌ ؛ لأنَّ الإكرامَ لا يُتَوَهَّمُ فيه أنَّه آلةٌ . وتقول : كتبت

(١) تكملة من أ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وما أثبت من أ .

(٣) سقطت (لم) من .

(٤) في أ : (للمفعول) ، تحريف .

(٥) في أ : (فتعقل) .

بالقلم ، فَيَعْقَلُ^١ منه أَنَّ القلمَ آلةٌ لا عِلَّةَ ؛ إذ لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ كِتَابَكَ وَقَعَ بسبب القلم ، وكذلك تفهم من قوله تعالى : ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾^٢ . أَنَّ / القلمَ آلةُ التعليم ، ولا يُفْهَمُ^٣ أَنَّهُ سَبَبُ التعليم . وهذا ظاهر . / ٣٠٠/

والثالث : أَنَّا إِن سَلَّمْنَا أَنَّ ما وقع من ذلك في كلام الله تعالى يَجِبُ حمله على أَنَّ الباءَ معناها السَّبَبُ ، فلا يَجِبُ ذلك في كلام العباد ، بل نقول : إِنَّ قولَكَ : كُتِبْتُ بالقلم ، وضربتُ بالسوط ، وسائرُ ما تدخلُ الباءُ فيه على الآلات في كلام العباد تُحْمَلُ الباءُ فيه على ظاهرِها من الاستعانة ؛ لظهور ذلك المعنى فيها .

وَيَحْصُلُ بهذه الطريقة الجمعُ بين كلامه هنا وَتَحَرُّزُهُ في الشرح ، ويؤيدُ ذلك أَنَّ ما ذكره من الأمثلة في القرآن يَظْهَرُ فيه معنى التعليلِ لِصِحَّةِ تقديرِ الباءِ بقولك (بسبب) أو (لأجل) ، فتقول : فأخرجنا بسببه من كلِّ الثمرات ، وذلك صحيحٌ بخلاف قولك : كُتِبْتُ بالقلم كما تقدَّم .

والثاني من معاني الباءِ التَّعْدِيَّةُ ، وذلك قوله : (وَعَدْتُ) أي : عَدْتُ بها بمعنى اجعلها لذلك المعنى ، ومعنى التَّعْدِيَّةِ أَنَّ تَدْخُلَ في الكلام على معمولِ الفعل ، فيَصِيرُ في المعنى كالمعدَّى بالهمزة ، وذلك قولكَ : ذهبتُ به ، بمعنى أَذْهَبْتُهُ ، وخرجتُ به بمعنى أخرجته ، وَقَعَدْتُ به ، بمعنى أَقْعَدْتُهُ . ومنه في القرآن الكريم : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾^٤ . بمعنى^٥ : لأذهب سمعهم وأبصارهم ؛ إذ لا يَصِيحُ تَوَهُمُ المعنى الآخر ؛ إذ فيه نِسْبَةُ الذهابِ إلى

(١) في أ : (فتعقل معناه) ، و(معناه) تحريف .

(٢) سورة العلق آية ٤ .

(٣) في أ : (تفهم) .

(٤) في أ : (تقول) .

(٥) سورة البقرة آية ٢٠ .

(٦) في أ : (المعنى) .

الله ، وهو مُحَالٌ ، وكذلك قوله : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^١ . معناه : أذهب الله نُورَهُمْ . ومنه قول امرئ القيس :

كُمِيتَ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالٍ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ^٢
فالمعنى كما أزلت الصفواء المتنزلة^٣ ، وإلا فالصفواء لا تنزل .
وقال قيس بن الخطيم^٤ :

ديارُ التي كادت ونحن على منى تحلُّ بنا لولا نَجَاءَ الرُّكَّابِ^٥
فالمعنى تحلُّنا . ومن كلامهم : تكلم فلان فما سقط بحرف ، وما أسقط حرفاً ،
على معنى واحد ، وأنكر المبرد أن تقع الباء للتعدي^٦ ، وحمل ما جاء مما ظاهره
ذلك على أنها للمصاحبة ، وما تقدّم من الأمثلة لا يسوغ له هذا التأويل في

(١) سورة البقرة آية ١٧ .

(٢) ديوانه ص ٢٠ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٨٤ ، شرح القصائد التسع ١٦٨/١ ،
إيضاح شواهد الإيضاح ٢٠٢/١ ، البسيط ٤١٨/٢ . وفي الأصل : (ميته) . . . أزلت
الصفواء المتنزلة) .

(٣) في الأصل : (المتنزل) .

(٤) في الأصل : (الحطيم) بالمهمله .

(٥) ديوانه ص ٧٧ ، طبقات فحول الشعراء ٢٢٨/١ ، الكامل ٨١٣/٢ ، جمهرة أشعار العرب
٦٤٦/٢ ، الأصول ٤٦٦/٣ ، الإيضاح ص ١٦٩ ، الأشباه والنظائر للخالدين ٢٤/١ ، أمالي
المرتضى ٣٣٠/١ ، المقتصد ٥٩١/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٠٢/١ ، شرح الجمل لابن
عصفور ٤٩٤/١ ، البسيط ٤١٨/١ . وفي الأصل (كانت) ومثلها في شرح الجمل لابن
عصفور ، والبسيط ، وهي رواية نبه على خطئها محقق الديوان ، ومحقق الجمهرة ، والصواب
من أ ، وسائر مصادر التخريج .

(٦) أورده ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٤٤٤ ، ولم ينص على أنه من كلام العرب . وفي البسيط
لابن أبي الربيع ٤١٧/١ : «حكى ابن قتيبة : تكلم فلان مما سقط بحرف» .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، البسيط ٤١٧/١ ، الجنى الداني ص ٣٨ .

جميعها ، فإنه إن ساع له في الآية الأولى أن يقول إنَّ المعنى : ولو شاء الله لذهب البرقُ بسمعهم ، فيعيد الضمير على البرق - لم^١ يسغ له في قوله : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^٢ ، ولا في البيتين ، ولا في المثال الآخر ، فالأصحُّ ما ذهب إليه الناظم من إثبات هذا المعنى للباء ، وهو مذهبُ الجمهور^٣ .

والثالث : من معاني الباء التعويض وذلك قوله : (عَوْضُ) ، والمراد : وعَوْضُ ، فحذفَ العاطفَ على عادته ، وكذلك في (الصيق) يعني أنها تجيء أيضاً لمعنى التعويض ، يريد أن يقع ما جرُّ بها عَوْضاً ممَّا بعدها أو قبلها أو معوضاً منه ، ويشتملُ هذا الموضع موضعين مما ذكره في التسهيل ، وهما معنى البذل ، والمقابلة^٤ ، كقولهم : اشتريت الفرسَ بألفٍ ، وقابلت الإحسان بضِعْفٍ . وفي القرآن : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾^٥ . ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾^٦ . ويقال : بغته ناجزاً بناجزٍ ، والسمن منوانٍ بدرهم^٧ . وقال الشاعر ، وهو من أبيات الحماسة :

فليت لي بِهِمْ قوماً إذا ركبوا شَدُّوا الإغارةَ فُرساناً وركباناً^٨

ومنهُ أيضاً / قول الله تعالى : ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾^٩ .

(١) في الأصلين (ولم) بإقحام الواو .

(٢) سورة البقرة آية ١٧ .

(٣) انظر الإيضاح ص ٧٠ ، البسيط ٤١٧/١ ، الجنى الداني ص ٣٨ ، مع الهوامع ١٦/٥ .

(٤) التسهيل ص ١٤٥ .

(٥) سورة البقرة آية ١٦ .

(٦) سورة البقرة آية ٨٦ .

(٧) انظر ما تقدّم ص ٩٨ .

(٨) الحماسة ٥٨/١ ، ولم يرد البيت في شرحها للمرزوقي ، وأشار محققه الأستاذ عبد السلام

هارون في هامش ٣١/١ إلى أن التبريزي أورده في شرحه ، وقد مضى ص ٢٠٠ .

(٩) سورة البقرة آية ٦١ .

وقال معن^١ بن أوس :

وكنْتُ إذا ما صاحبٌ رامَ ظِنَّةً وبَدَلَ سوءاً بالذي كان يفعلُ
قلبتُ له ظَهَرَ المِجَنِّ ولم أَدُم على ذاك إلا رَيْثِما أَتَحَوَّلُ^٢

وقال عبدالله بن الحارث يذكر نفياً قريش له ، ولمن أسلم من بلادهم :

وَبَدَلْتُ شَيْلاً شَيْلاً كُلُّ ضَعِيفَةٍ بذِي فَخْرٍ مأوى الضُّعافِ الأرامِلِ^٣
وفي الحماسة قول الآخر :

أَبَدَلَهَا اللهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنِ سَوَادَ وَجْهِ وَبِياضَ عَيْنَيْنِ^٤
وقال عدي بن زيد :

وَبَدَلُ الفَيْحِجُ بِالزَّرَافَةِ والـ أَيامُ خُونٍ جَمٌّ عَجائِبُها^٥

والرابع : من معاني الباء الإلصاق ، وذلك قوله : (ألصق) يريد أن الباء تقع أيضاً للإلصاق ، ومعنى الإلصاق : أن تأتي لمعنى وصل الشيء بالشيء حقيقة أو

(١) في أ : (معز) ، تحريف .

(٢) ديوانه ص ٩٤ ، وتخريجها فيه ص ١٢٤-١٢٥ ، وأوردهما ابن لب في رسالته في (تعين محل دخول الباء من مفعولي بدل وأبدل . . .) المنشورة في العدد الثاني من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ص ٥٢٢ عن عقود الزبرجد ، وانظر عقود الزبرجد ٨٩/١ .

(٣) السيرة لابن هشام ٣٣١/١ ، والروض الأنف ٣١٤/٣ .

(٤) الحماسة ٤٢٦/٢ ، والبيتان في رسالة ابن لب المشار إليها قريباً ، مجلة كلية اللغة العربية ، العدد الثاني ص ٥٢٣ ، وروايته : (أبدلك) ، وانظر عقود الزبرجد ٨٩/١ .

(٥) ديوانه ص ٤٧ ، والسيرة ٦٨/١ ، الروض الأنف ٣٠٥/١ ، مجلة كلية اللغة العربية ، العدد الثاني ص ٥٢٠ في رسالة ابن لب المذكورة ، عقود الزبرجد ٨٦/١ ، وفيه (صور جم) تحريف .

مجازاً ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، وَمَسَحْتُ برأسي ، وضربتهُ بيدي ، وما أشبه ذلك ، وهي عند المؤلف : ما وقع في نحو : وصلتُ كذا بكذا^١ . وخلطتُ كذا بكذا . وهو عند غيره على أعم من هذا ، فإنَّها الأصل عندهم في^٢ معاني الباء ، وما عدا ذلك من معانيها إلى معنى الإلصاق يرجع^٣ في الغالب ، قال سيبويه : «وباء الجر إنما هي للإلصاق والاختلاط وذلك قولك : خرجتُ بزيد ، ودخلتُ به وضربتهُ بالسوط ، ألصقتُ ضربك إياه بالسوط»^٤ .

قال : «فما اتَّسعَ من هذا في الكلام ، فهذا أصله»^٥ وما قاله صحيح ، ولذلك قال الجزولي : «الباء للإلصاق ، ويدخلها معنى الاستعانة ، ومعنى الظرف ، ومعنى المصاحبة»^٦ .

قال الشلوبين - لما ذَكَرَ معانيها - ومعناها إنما هو الإلصاق ، وما سوى ذلك من المعاني المذكورة ، فليس بخارج عنه^٧ ، أي أنَّه مناسبٌ له . ولم يُعَوَّل ابن مالك على هذا الأصل ؛ بل عَدَّ لها ما كان أصلاً أو فرعاً بناءً على أنَّها في أصل وضعها لذلك ، حملاً على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المرادُ غيره ، وقد تقدَّم لهذا نظائر في كلامه .

والخامس : أن تأتيَ مرادفةً في المعنى لـ (مَعَ) ، وذلك قوله : (ومثلَ مَعَ ومنَ وعنَ بها انطق) مثلَ : منصوبٌ بانطق ، أي انطقُ بها مثلَ كذا ، يريدُ أنَّها تقعُ مواقعَ هذه الأدوات على معانيها ، فتنتطِقُ بالباء في الموضع الذي تنتطِقُ فيه بـمَعَ ،

(١) شرح الكافية الشافية ٨٠٦/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١١/١ .

(٢) في الأصل : (من) .

(٣) في أ : (ويرجع) ، بواو مقحمة قبل الفعل .

(٤) الكتاب ٢١٧/٤ ، وفيه (للإلحاق ... ألزقت) . وفي أ : (بالصوت) تحريف .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الجزولية ص ١٢٧ مع اختلاف يسير في ألفاظه .

(٧) شرح الجزولية ٧٣٩/٢ ، وهذا خلاصة كلامه .

وكذلك ما ذَكَرَ معها ، فأماً كونها تقع بمعنى (مع) فهي التي تُسَمَّى باء المصاحبة ، وهي التي يصلح في موضعها (مع) ، ويغني عنها وعن مجرورها الحال ، وذلك قولك : «المرء بأصغريه»^١ . أي مع أصغريه ، ومصاحباً لهما ، وذهبتُ يزيد ، أي مع زيد ، وخرجتُ بثيابي ، أي معها ، ومصاحباً لها . وفي القرآن الكريم : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^٢ أي مع الحق .

وقال تعالى^٣ : ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ﴾^٤ . أي مع سلام . وكذلك قوله : ﴿تَنَبَّأَ بِالذَّنِّ﴾^٥ . وسمي هذه الباء في التسهيل بباء المصاحبة^٦ .

وأماً كونها تقع بمعنى (من) ، وهو السادس من معانيها ، فمثاله قولُ الله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^٧ . تقديره : يشرب منها ، وعلى هذا حمَلَ ابنُ قتيبة قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ / بِعِلْمِ اللَّهِ﴾^٨ . / ٣٠٢ / أي : من علم الله^٩ . وقال أبو ذؤيب الهذلي :

(١) من كلام ضمرة بن ضمرة التميمي ، وقد رآه المنذر فاقتحمته عينه ، وكان سمع بذكره ، فقال : «لأن تسمع بالمعدي خير من أن تراه» ، انظر الفاخر ص ٦٨ ، جمهرة الأمثال ٣٦٦/١ ، مجمع الأمثال ١٣١/١ ، المستقصى ٣٧٠/١ .

(٢) سورة النساء آية ١٧٠ .

(٣) سقطت (تعالى) من أ .

(٤) سورة هود آية ٤٨ .

(٥) سورة (المؤمنون) آية ٢٠ .

(٦) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤١٢/١ .

(٧) سورة الإنسان آية ٦ .

(٨) سورة هود آية ١٤ .

(٩) مشكل القرآن ص ٥٧٧ .

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَصَعَّدَتْ مَتَى لُحِجَ خُضْرٍ لهن نَيْسِجٌ^١

وقال عترة العبسي :

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّخْرُضَيْنِ فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ^٢

وقال عُمَرُ بن أَبِي ربيعة :

فَلَسَّمْتُ فَاهَا آخِذَا بَقُرُونَهَا شَرِبَ النَّزِيفُ يَبْرُدُ مَاءَ الْحَشْرِجِ^٣

ولم يُعَيِّنِ النَّاظِمُ أَيَّ تَصَارِيفِ (مِنْ) تَقَعُ الْبَاءُ مَوْقَعَهُ ، فَيُؤْهِمُ أَحَدَ أَمْرَيْنِ كِلَاهُمَا محذورٌ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ واقعةً مَوْقَعِ (مِنْ) فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِهَا ، فَيُؤْتَى بِهَا لابتداء الغاية ، وللتبويض ، وليبان الجنس ، ولغير ذلك من معاني (مِنْ) .

والثاني : أَنْ تَقَعَ مَوْقَعَهَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي ، وَهُوَ لَمْ يُسَيِّئْهُ ، فَرُبَّمَا يَسْبِقُ أَنَّهَا تَقَعَ مَوْقَعِ التِّي لابتداء الغاية ، أَوْ لِبَيَانِ الْجِنْسِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَقَعُ مَوْقَعِ التَّبْعِيضِيَّةِ خَاصَّةً ، كَمَا تَبَيَّنَ فِي التَّمْثِيلِ . وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي التَّسْهِيلِ إِذْ قَالَ : «وَمِنَ التَّبْعِيضِيَّةِ»^٤ ، فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقِيدَ هُنَا كَذَلِكَ . وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَذَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَحَالَ عَلَى مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ ذَلِكَ ؛

(١) شرح أشعار الهذليين ١/١٢٩ ، ومعنى تخريج البيت ص ١٥٢ .

(٢) ديوانه ص ٢٠١ من معلقته ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٢٤ ، شرح القصائد التسع

٢/٤٨٦ ، أدب الكاتب ص ٥١٥ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٥ ، الصاحبي ص ١٣٣ ،

سر صناعة الإعراب ١/١٣٤ ، الاقتضاب ٣/٣٧٣ .

(٣) ملحقات ديوانه ص ٤٨٠ ، وهو في ديوان جميل ص ٤٢ ، وتخريجه ص ٤١ ، وينسب

أيضاً إلى عروة بن أذينة ، وهو في شعره ص ٤٠٩ ، وتخريجه ص ٤٠٨ . وانظر الكامل

١/٣٨٢ ، الحيوان ٦/١٨٢ ، الحماسة البصرية ٢/١١٤ ، شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٧ ،

شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٤١٥ ، الجنى الداني ص ١٠٧ ، مغنى اللبيب ص ١٤٣ ،

شرح أبياته ٢/٣١٣ .

(٤) التسهيل ص ١٤٥ .

إِذْ لَا تُوجَدُ إِلَّا بِمَعْنَى (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّةِ ، فَلَمْ يُضْطَرَّ إِلَى الْإِحْتِرَازِ مِنْ غَيْرِهَا .
وَلَيْسَ هَذَا الِاعْتِذَارُ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَسْمُوعِ ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي الْقِيَاسِ ؛
وَلِذَلِكَ قَالَ : (بِهَا انْطِقْ) أَمْرًا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَا كَذَلِكَ^١ قِيَاسًا ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ
كَلَامَهُ غَيْرَ مُخْلِصٍ .

وَهُنَا مَسْأَلَةٌ وَهِيَ^٢ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ وَقُوعُ الْبَاءِ بِمَعْنَى (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّةِ ، وَأَنَّهَا
مِرَادُفُهَا ثَبَتَ أَنَّ الْبَاءَ تَقَعُ لِلتَّبْعِيضِ عِنْدَ النَّازِمِ ، فَيَقْرَبُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَةِ فِي
دَعْوَى أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^٣
لِلتَّبْعِيضِ^٤ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَامْسَحُوا مِنْ رُءُوسِكُمْ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا
عِبَادُ اللَّهِ﴾^٥ بِمَعْنَى : يَشْرَبُ مِنْهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : مَنْ أَيْنَ يَتَعَيَّنُ فِي الْآيَةِ أَنَّ الْبَاءَ هِيَ الَّتِي بِمَعْنَى (مِنْ) ، وَلَعَلَّهَا
بِمَعْنَى آخَرَ كَالِلِصَاقِ أَوْ الِاسْتِعَانَةِ ، وَنَحْوِهَا ، أَوْ زَائِدَةٌ ؟

قِيلَ : هِيَ عِنْدَهُمْ مُتَعَيَّنَةٌ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَفْعُولٍ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ ،
فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَسَحْتُ رَأْسِي ، وَمَسَحْتُ بِرَأْسِي ، فَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ^٦ اقْتَضَى مَسْحُ
جَمِيعِهِ ، وَإِذَا دَخَلَتْ اقْتَضَى مَسْحَ الْبَعْضِ .

قَالَ الرَّازِيُّ : نَحْنُ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ الْفَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ : مَسَحْتُ يَدِي بِالْمَنْدِيلِ
وَالْحَائِطِ ، وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ : مَسَحْتُ الْمَنْدِيلَ وَالْحَائِطَ ، فِي أَنَّ الْأَوَّلَ يَفِيدُ التَّبْعِيضَ ،
وَالثَّانِي يَفِيدُ الشَّمُولَ ، وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى هَذَا بِأَمْرَيْنِ :

-
- (١) فِي أَ : (بِذَلِكَ) .
 - (٢) بِإِزَائِهَا فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : (فِي : وَهِيَ) ، وَانْظُرْ سِرْ صِنَاعَةَ الْإِعْرَابِ ١٢٣/١ ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ
لَاِبِنِ الْعَرَبِيِّ ٥٧١/٢ .
 - (٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ٦ .
 - (٤) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ لِلزَّرْكَشِيِّ ٢٦٧/٢ .
 - (٥) سُورَةُ الْإِنْسَانِ آيَةُ ٦ .
 - (٦) فِي أَ : (يَدْخُلُ) بِمَشْنَأَةٍ تَحْتِهَا .

أحدهما : إمكان كونها زائدة ؛ لأنَّ معنى الزيادة ممكن ؛ إذ يقال : مسحت رأسي ، ومسحتُ برأسي على معنى واحد .

والثاني : أنَّ ابنَ جنِي ذكر أنَّ كونَ الباءِ للتبويضِ شيءٌ لا يعرفه أهلُ اللغة^١ . وأمر ثالث : وهو إمكان أن تكون للإلصاق كانه إلصاق المسح بالرأس . وقد قيل بهذا ، كما أنَّه قد قيل بالزيادة .

وأجيب عن الأول : أنَّ الزيادةَ على خلاف الأصل ، فلا يُقال بها ما وُجِدَ عنها مندوحة ، وقد وجدناها بأن تكون للتبويض .

وعن الثاني : بأنَّ قولَ ابنِ جنِي شهادةً على النفي ، وقول من أثبت التبويض شهادةً على الإثبات ، وشهادةُ الإثبات مقدَّمة حسب ما تقرر في علمه .

وعن / الثالث : أنَّ كونها للإلصاق لا ينافي كونها للتبويض ؛ لأنَّ معنى الإلصاق هو الأصل فيها ، ثم يدخل عليه ما سواه من المعاني حسب ما بيَّنه الحُذَّاق . / ٣٠٣/

وأيضاً إذا ثَبَتَ التبويض بها في المُثَلِّ المتقدِّمة ، لم يصحَّ نفيه عن الآية ، وقد رُدَّ بوجه رابع حكاه عياض في «ترتيب المدارك» عن محمد بن عبد الحكم قال : قلت للشافعي : لأيِّ شيء أخذتم أنَّه إذا مسح الإنسان بعض رأسه وترك بعضه أنَّه يُجزَّئُه ؟

قال : من سبب الباء الزائدة . قال الله^٢ تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^٣ ولم يقل رءوسكم .

قال قلت^٤ : فأَيُّ شيء تری في التَّيَمُّمِ إذا مسح الإنسان بعض وجهه

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٢٣ .

(٢) سقط لفظ الجلالة من أ .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

(٤) في أ : (قلت له) .

وترك بعضاً ؟

قال : لا يُجْزئُهُ . قلت : لِمَ ؟ وقد قال الله تعالى : ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^١ . قال : فسكت^٢ . انتهى . وهذا إلزامٌ للشافعيّ حسنٌ غير أنَّ الرازيّ قد اعتذر عنه بأنّه الأصل أيضاً في آية التَّيَمُّم ، التبعض ، فكان الواجب القول به لولا معارضة ما دلَّ على وجوب مسح جميع الوجه من السنة أو الإجماع ، فقويّ على هذا مذهبُ الشافعية بعضُ القوّة . وهذا شيء عرض ، والمقصود أنَّ هذا الموضع من كلام ابن مالك^٣ يَعْبُذُ ما ذهب إليه الشافعية من إثبات معنى التبعض على الجملة .

وأما كونُ الباء بمعنى (عن) وواقعة موقعها فأكثرُ ما يكون مع السؤال إذا قلت : سألتُ به ، فإنّه في معنى سألتُ عنه . ومنه قوله تعالى : ﴿فاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾^٤ أي : عنه . ومنه قول علقمة بن عبدة :

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصيرٌ بأدواء النساء طيبٌ^٥

وقال ابن أحرر ، واسمه عمرو :

تَسْأَلُ بَابِنِ أَحْمَرَ مِنْ رَأَى أَغَارَتْ عَنْهُ أُمٌ لَمْ تَعَارَا^٦

(١) سورة النساء آية ٤٣ .

(٢) ترتيب المدارك ١٦١/٤ - ١٦٢ .

(٣) في الأصل : (ابن جني) والتصحيح من أ .

(٤) سورة الفرقان آية ٥٩ .

(٥) ديوانه ص ٣٥ ، الفضليات ص ٣٩٢ ، أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، تأويل مشكل القرآن ص

٥٦٨ ، الاقتضاب ٣/٣٤٤ ، رصف المباني ص ١٤٤ ، الجني الداني ص ١٠٥ .

(٦) في شعره ص ٧٦ : (وربت سائل عني حفي) ، وهذه رواية ابن جني في المنصف ٣/٤٢ ،

وثابت في خلق الإنسان ص ١١٧ ، وابن دريد في الجمهرة ١/٢٨ - وفيه : (نعارا - مكسور

الناء - قال أبو بكر - هكذا لغته - أي صارت عوراء) - وهي أيضاً في أمالي ابن الشجري

٣٠٢/٢ ، شرح شواهد الشافية ص ٣٥٣ ، وأشار البغدادي إلى رواية ابن قتيبة ، ونقل كلام =

وقال الأخطل :

دع المغمر لا تسأل بمصرعه وسل بمصقلة البكري ما فعلاً^١

وقال مالك بن حريم^٢ ، أو خزيم أو خزيم الهمداني :

ولا يسأل الضيفُ الغريبُ إذا شتا بما زجرتُ قدري له حين ودَّعاً^٣

وقد تقع موقع (عن) في غير السؤال . ومنه في القرآن : ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ
بِالْغَمَامِ﴾^٤ . قال في الشرح : أي عن الغمام . وكذلك قال في قوله تعالى :
﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾^٥ : «أي وعن أيمانهم»^٦ . ويُقَوَّى
ذلك الآية الأخرى : ﴿ثُمَّ لَا تَبَيَّنُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ

= ابن السيد الآتي . وقال ابن السيد في الاقتضاب ٣/٣٤٥ : «... ووقع في شعر ابن أحر :
(وربت سائل عن حفي) ، وهو الصحيح ؛ لأنه ليس قبل هذا البيت مذكور يعود إليه الضمير
من قوله (تساءل) ، ولعل الذي ذكر ابن قتيبة رواية ثانية مخالفة للرواية التي وقعت إلينا من
هذا الشعر ...) وانظر الرواية التي ذكرها الشاطبي في أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، المنصف
١/٢٦٠ ، شرح المفصل ١٠/٧٥ ، ضرائر الشعر ص ٤٧ .

(١) ديوانه ١/١٥٧ من قصيدة لامية ، أدب الكاتب ص ٥٠٩ ، الاقتضاب ٣/٣٤٦ ، والشرط
الثاني في الكتاب ٤/٢٠٨ ، وفيه (ما فعل) شاهداً على إجراء القوافي مجراها في الكلام ، لو لم
تكن قوافي شعر .

(٢) في الأصل : (حزيم) بمعجمة بعد مهملة ، وانظر الاقتضاب ٣/٢٤٧ ، وحاشية الأصمعيات
ص ٦٧ .

(٣) الأصمعيات ص ٦٧ ، الوحشيات ص ٢٥٩ ، أدب الكاتب ص ٥٠٩ ، شرح أبيات سيبويه
لابن السيرافي ١/٢٤٣ ، الاقتضاب ٣/٢٤٧ .

(٤) سورة الفرقان آية ٢٥ .

(٥) لم أجد هذا في السفر الثاني من شرح التسهيل ١/٤١٤ حيث أورد الآية .

(٦) سورة الحديد آية ١٢ .

(٧) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٤١٤ .

وعن شمائلهم^(١) . فَإِنَّ الْبَاءَ هُنَا أُعْطِيَ مِنَ الْمَعْنَى مَا أُعْطِيَتْهُ (عَنْ) هُنَاكَ .
فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْبَاءَ عَلَى قِسْمَيْنِ : زَائِدَةٌ ، وَغَيْرُ زَائِدَةٍ ، وَمَوَاضِعُ الزَّائِدَةِ كَثِيرَةٌ
قِيَاسِيَّةٌ ، وَغَيْرُ قِيَاسِيَّةٍ ، فَلَيْسَ لَمْ يَذْكُرْ قِسْمَ الزَّائِدَةِ هُنَا ، كَمَا ذَكَرَ قِسْمَ (مِنْ) الزَّائِدَةِ ،
وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ ، وَغَيْرُهُمَا .

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ ذَلِكَ فِي بَابِ مَا وَلَا وَإِنْ الْمَشَبَهَاتِ بَلِيسَ ، فَذَكَرَ
هُنَاكَ الْمَوَاضِعَ الْقِيَاسِيَّةَ وَمَا لَحِقَ بِهَا ، وَالَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ نَادِرٌ أَوْ
شَاذٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ تَنْبِتُ بِالذَّهْنِ ﴾^(٢) عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَلَا
تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٣) عَلَى اِحْتِمَالٍ . وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ : ﴿ يَكَادُ سَنًا
بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾^(٤) .

وَمِنْ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ :

/ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ / ٣٠٤

-
- (١) سورة الأعراف آية ١٧ .
 - (٢) سورة المؤمنون آية ٢٠ بضم التاء وكسر الباء من (تنبت) في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ،
السبعة ص ٤٤٥ ، حجة القراءات ص ٤٨٤ ، الإقناع ٧٠٨/٢ .
 - (٣) سورة البقرة آية ١٩٥ .
 - (٤) سورة النور آية ٤٣ في قراءة أبي جعفر بضم ياء (يُذْهِبُ) ، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٩/٢ .
 - (٥) أكثر ما يورد شاهداً على مجيء (يأتيك) غير محذوف حرف العلة بعد (لم) الجازمة ،
واستشهد به على زيادة الباء ابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/٨ ، وابن عصفور في ضرائر الشعر
ص ٦٣ ، وانظر النواذر لأبي زيد ص ٥٢٣ ، الكتاب ٣١٦/٣ ، معاني القرآن ١٦٠/١ ،
١٨٨/٢ ، الأصول ٤٤٣/٣ ، الجمل ص ٤٠٧ ، الخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٦ ، النصف
٨١/٢ ، سر صناعة الإعراب ٧٨/١ ، ٦٣١/٢ ، المحتسب ٦٧/١ ، ١٩٦ ، الحلل ص ٤١١ ،
أُمَامِي ابن الشجري ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، الإنصاف ٣٠/١ ، شرح المفصل ١٠٤/١٠ ،
ضرائر الشعر ص ٤٥ ، خزنة الأدب ٥٣٤/٣ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٨ ، وفي ١ :
(أبي زياد) تحريف .

وقول الآخر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبَّ النبيِّ محمدٍ إياناً

إلى أشياء من هذا القبيل لا يُقاس عليها ، وقد زِيدَتْ أيضاً قياساً في أَفْعِلَ به في التعجب ، وقد وقعت الإشارة إليه في بابه فلم يَخْتَجِ إلى ذكر شيء من ذلك هنا .

ثم اعلم أنَّ هنا نظراً من وجهين :

أحدهما : أنَّ هذه المواضع التي تُوضَع فيها الحروف بعضها مكان بعض ظاهراً مستنكراً ؛ وذلك أنَّه قد تَقَرَّرَ في الحروف أنَّها لا تتصَرَّفُ وتلزم مواضعها التي وضعت فيها ، وكون الحرف يَخْرُجُ عن أصل معناه فيُضَمَّنُ معنى حرف آخر حتى يُوضَع في موضعه تَصَرَّفَ ظاهر ، فالواجب فيما كان ظاهره هذا ألاَّ يُرْسَلَ القول فيه إرسالاً ، وألاً يقال بظاهره إلا إذا دعت إليه ضرورة ، ولم يوجد عنه مُلتَحِد . وأماً إذا لم تُضَمَّ إليه ضرورة فلا ينبغي أن يُحْمَلَ على ظاهره حتى يُعْطَى من التأمل حقه ، ومن القياس ما يُسَوِّغُه ، وقد وجدنا هذه المواضع التي استشهد بها مُحْتَمِلَةٌ لخلاف ما قال الناظم ، ومن وافقه هو . وإثبات معنى لكلمة ما بالمُحْتَمِل لا يسوغ ؛ لأنَّه تَقَوْلٌ على كتاب الله ، وكلام العرب ، وذلك أنَّ هذا الاتساع بوضع الكلم بعضها مكان بعض أولى أن ينسب إلى الأفعال التي لها التصرُّف بحق الأصل بحيث يصيرُ الفعل إلى معنى فعل آخر ، فيبقى الحرف على وضعه الأصلي ، فإنَّ الحمل على المعنى في الأفعال سَنَنٌ واضحٌ ، وأمرٌ

(١) ينسب إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ٢٨٩ ، وإلى عبدالله بن دواحة رضي الله ، وإلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وانظر الكتاب ١٠٥/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٣٥/١ ، معاني القرآن للقرآبي ٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢٧٣/١ ، الجمل ص ٣٢٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، أمالي ابن الشجري ١٦٩/٢ ، ٢١١ ، المقاصد النحوية ٤٨٦/١ .

(٢) في الأصل : (ويلزم) .

مستعملٌ كثيراً جداً ، مناسبٌ في القياس ، فإذا ساغ ذلك في الأفعال فلا يصحُّ أن يُنسَبَ إلى الحروف ، ولابن جني في «الخصائص» فصل بينَ فيه هذا المعنى وأظهر وجه الصنعة فيه فقال ما معناه : إنَّ الفعلَ إذا كان في معنى فعلٍ آخرَ ، وكان أحدهما يتعدى بحرف جر ، والثاني : بحرفٍ جرٍّ آخرَ ، فإنَّ العرب قد تُسَيِّعُ فتوقع أحدَ الحرفين موقعَ الآخر مجازاً وإيداناً بأنَّ هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخر ، كما صَحَّحُوا عَوَرَ وَحَوَلَ إيداناً بأنهما بمعنى عَوَرَ وَاحْوَلَ ، واجتوروا إشعاراً بأنَّه بمعنى تجاوروا ، وكا جاءوا بمصادرٍ بعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس حملاً لذلك الفعل على فعلٍ هو في معناه كقوله :

* فَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَاداً ²

وكان القياس تعاوداً ، فجاء به على عاود ؛ إذ كان تعاودَ راجعاً إلى معنى عاودَ ، وكذلك قول القطامي :

* وَلَيْسَ بَأَنَّ تَتَّبَعَهُ اتِّبَاعاً ³

والقياس تَتَّبَعاً ، ولكن لما كان تَتَّبَعٌ يوول إلى معنى اتَّبَعَ حملة عليه ، وكذلك وجدناهم يحملون الشيء على الشيء إذا كان بينهما عُلُقَةٌ لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ ، فاللفظيَّةُ كحملهم تَعِدُ ، وَنَعِدُ ، وَأَعِدُ على يَعِدُ في حذف الواو ، وتُكْرِمُ ،

(١) في أ: (كثير) .

(٢) صدره :

* بما لم تشكروا المعروف عندي *

وهو في أدب الكاتب ص ٦٣٠ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، ٢١/٣ ، المحتسب ١٨٢/١ .

(٣) ديوانه ص ٣٥ ، الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرا في ٣٣٢/٢ ، المقتضب ٢٠٥/٣ ،

أدب الكاتب ص ٦٣٠ ، الأصول ١٣٤/٣ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، جمهرة الأمثال

٤١٩/١ ، عبث الوليد ص ٣٩٩ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١١/١ .

(٤) في أ: (ولذلك) .

وَنُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ عَلَى أَكْرِمُ فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ .

وَأَمَّا الْمَعْنَوِيَّةُ : فَكَقَوْلِ أَبِي كَيْبَرٍ^١ الْهَذْلِيُّ :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمِحْمَلِ^٢

لَأَنَّ قَوْلَهُ : (مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ) يَفِيدُ أَنَّهُ طَاوٍ ، فَانَابَهُ لِذَلِكَ مَنْابَ الْفِعْلِ لَوْ ذَكَرَهُ ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ : طَوَى (طَيَّ الْحَمَلِ) .

ولهذا نظائر كثيرة في كلامهم ، فكذلك حملوا بعض هذه / الحروف على بعض لتساوي المعاني وتداخلها ، أعني معاني الأفعال التي تعلقت بالحروف بها .

ثم ذكر من هذا الباب أمثلة كثيرة رَدَّ فيها الحروف إلى أصول معانيها بكون أفعالها في معنى أفعالٍ أُخَرَ ، وكان هذا عنده أولى من إثبات معنى الحرف لم يَثْبُتْ فيه من استقراء صحيح^٣ . وهذا الأصل جارٍ فيما تقدّم من الأمثلة في وقوع الباء موقع مَعْ ، أَوْ عَنَ ، أَوْ مِنْ .

أَمَّا قَوْلُهُمْ : «المرء بأصغريه» . فمعنى الإلصاق فيه ظاهرٌ ؛ لَأَنَّ المعنى موجودٌ أَوْ كَائِنٌ بِهِمَا ، فَقَدْ أُلْصِقَ وجودَهُ بِهِمَا ، كَمَا كَانَ مَعْنَى مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : أُلْصِقْتُ مَرُورِي بِزَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، أَيِ أُلْصَقْتُ ذَهَابِي بِهِ ، وَخَرَجْتُ بِثِيَابِي ، عَلَى مَعْنَى مُلْتَبِسًا بِهِمَا ، فَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَلَوْ نَطَّقَ بِذَلِكَ كَانَ الْإِلْصَاقُ فِيهَا ظَاهِرًا^٤ . وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾^٥

(١) فِي أ: (أَبِي كَيْبَرٍ) تَحْرِيفٌ .

(٢) شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذْلِيِّينَ ١٠٧٤/٣ ، الْكِتَابُ ٣٥٩/١ ، شَرْحُ أَيْبَاتِهِ لِابْنِ السَّيْرَانِي ٣٢٤/١ ، الْمُقْتَضِبُ ٢٠٤/٣ ، الْإِيضَاحُ ص ١٦٦ ، الْخَصَائِصُ ٣٠٩/٢ ، الْإِنْصَافُ ٢٣٠/١ ، التَّصْرِيحُ ٣٣٤/١ ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٦٧/٣ .

(٣) انْظُرِ الْخَصَائِصَ ٣٠٨/٢ - ٣١٠ .

(٤) فِي أ: (ظَاهِرٌ) .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةُ ١٧٠ .

فالمجرور في موضع نصب على الحال ؛ إذ هو حال من الفاعل وحده ، ولو كان من الفاعل والمفعول معاً لَصَحَّ تَعَلُّقُهُ بالفعل الظاهر ، فلا يكون في موضع الحال بناء على ما تقرر قبل في باب الحال ، وإذا كان كذلك كان التقدير : آتياً أو مُلتَبِساً بالحق ، فتخرج الباء إلى معنى الإلصاق والاختلاط ، وكذلك الباء في قوله : ﴿ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا ﴾^١ . و﴿ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ ﴾^٢ . وسائر ما جاء في الباب من ذلك . وعلى هذا النحو أو ما يرجع إليه يَتَخَرَّجُ كونها بمعنى (مِنْ) أو (عَنِ) من غير استحداث معنى لم يَتَقَرَّرْ بَعْدُ ؛ فإذا ما ارتكب الناظم غَيْرَ مُخْلَصٍ .

والثاني من النظرين : أَنَّ ظاهرَ هذا الكلام أَنَّ وَضَعَ الباء موضعَ هذه الحروف مقولٌ أو معمول به قياساً ؛ لقوله : (ومثل مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بها انطِق) أي ضَعُفَها في موضع هذه الحروف ، واستعملها فيها من غير قيد ، وهذا غيرُ صحيح . ألا ترى أَنَّكَ لا تقول : جعلتُ بزييد رقيقاً ، بمعنى جعلت معه رقيقاً ، ولا : وضعتُ درهمي بالدرهم ، تريد مع الدرهم ، ولا : سَيَّرْتُ زييداً بالبريد ، تُريدُ مع البريد ، ولا : زيدٌ بعمره ، تريد مع عمره ، وتقول : الله مَعَكَ ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾^٣ . ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾^٤ ، ولا يصح أن تقول : الله بك .

فإن قيل : إِنَّمَا مُنِعَ هذا للإيهام .

قيل : إن سُلِّمَ فالوجه الآخر مانعٌ أيضاً . وهو الشاملُ لها ، وذلك أَنَّ هذه المواضع التي اسْتَشْهَدَ بها المؤلفُ على تلك المعاني ، وإن كان فيها كَثْرَةٌ لم تَبْلُغْ مبلغَ أَنْ يقاسَ عليها غَيْرُهَا ، وكذلك جميعُ ما يذكره من هذا اللفظ لا يَبْلُغُ مَبْلَغَ القياسِ ، فلا يقال منه إلا ما سَمِعَ ، بخلاف المعاني الأصلية التي أثبتتها

(١) سورة هود آية ٤٨ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٢٠ .

(٣) سورة محمد آية ٣٥ .

(٤) سورة الحديد آية ٤ ، وفي الأصل (معنى) تحريف .

الأئمة - سيبويه ، وغيره - فإنَّ القياسَ جارٍ فيها ، وما ذُكِرَ في الباء بمعنى (مع) مقولٌ في التي بمعنى (عَنْ) و(من) ؛ إذ لا يقال : أعرضتُ بفلان ، تريد : أعرضتُ عنه ، ولا : بُتُّ به ، بمعنى : بُتُّ عَنْه ، ولا : رضيتُ به ، بمعنى : / ٣٠٦/ رضيتُ عنه ، وكذلك لا تقول : أكلتُ بالرفيف ، تريد : من الرفيف ، ولا : أنفقتُ بالدرهم ، تريد : من الدرهم ، وهذا كله واضحٌ ، فما أُطلقَ فيه من القياسِ غيرُ مستقيم ، أو يلتزم القولُ بقياس هذه الأمثلة ، وهو غيرُ صحيح .

والجواب عن الأول : أنَّ هذا الموضعَ مختلفٌ فيه بين النحويين ، فأجازه قومٌ أكثرهم الكوفيون^١ ، ومنع منه قومٌ أكثرهم البصريون^٢ والخلاف راجعٌ إلى تحقيقِ أصلٍ ، وذلك أنَّ أهلَ البلدين متفقون على أنَّه موقوفٌ على السماع ؛ إذ المجيزون لا يجيزونه في كلِّ موضع ، والمانعون إنما سوَّغوا التأويلَ فيما سُمِعَ ، وهم لا يجيزون مثلَ ذلك على ذلك التأويل ، وأيضاً الحملُ على المعنى لا يُقاسُ في كلِّ موضع ، ولم يعدُّوا هذا الموضعَ مما يُقاسُ .

وإذا بُتَّ هذا ، وكان ما ورد من وقوع الحروف في مواضعٍ آخر لم يكثر كثرةً يُعتدُّ بها في القياس رَدُّه المانعون إلى أصلٍ آخرَ لاحتماله ، ولم يعتبرِ المجيزون ذلك الاحتمالَ أخذاً بالظاهر ، وعملاً بالظن في أنَّ تلك الحروف قد أدَّت تلك المعاني ، كما أدَّت معانيها المتَّفَق عليها ، فكان الباء مثلاً مرادفةً لِمَعَ في معنى (مع) ولمنَّ وعنَّ في معناهما في الاستعمال ، إلا أنَّهم لم يبلغوا الأصل الذي اعتبره المانعون جُملةً ؛ بل جعلوا الحرفَ منسوباً إلى الحرف ، فقالوا : الباء تأتي بمعنى (من) مثلاً ، ولم يقولوا : إنَّ الباء ومنَّ تأتيانِ للتبعيض ؛ إعلاماً - والله أعلم - بأنَّ معنى التبعيض في

(١) انظر معاني القرآن ١/١١٨ ، ١٨٦ ، ٢٨٣ ، ٩/٢ ، ٢١٧ ، ٢٦٧ ، ٣٩٥ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٤/١٢ ، ١٤ ، والجنى الداني ص ٤٦ ، ومغنى اللبيب ص ١٥١ .

(٢) الجنى الداني ص ٤٦ ، مغنى اللبيب ص ١٥٠ ، التصريح ٤/٢ ، وفي الكتاب ٤/٢١٧ : (وباء الجرَّ إنما هي للإلحاق والاختلاط) ، وانظر المقتضب ٤/١٤٢ .

الباء دَخِيلٌ غَيْرُ أَصِيلٍ ، وَيَشْهَدُ لذلكَ عَدَمُ كَثَرَتِهِ ، وَقُصُورُهُ عن بلوغِ ما يُقَاسُ عليه حتى إِنَّهُ لو فُرِضَ كثيراً شَهيراً لما نسبوه إلى الحرفِ ، بل نسبوا الحرفين معاً إلى المعنى ، كما قال المؤلف في إلى واللام إِنَّهُمَا معاً لانتهاه الغاية ، ولم يقل إِنَّ (إلى) لانتهاه الغاية ، واللام بمعنى إلى ، كما قال هنا : إِنَّ الباء بمعنى مَعَ ، وكذا ؛ إِيذاناً بأصالة اللام عنده في ذلك ، وعدم أَصَالَةِ الباء فيه .

وعلى هذا المَهْتَبِ يَجْرِي سائرُ ما ذكروا من ذلك ، فاعتبرُوا الحالَ الظاهرة ، فأثبتُوا من المعاني ما شَهِدَتْ لهم به ، ولم يهملوا الأَصَالََةَ والفرعيةَ ، فَبَيَّنُوا بِإِشارةٍ لطيفةٍ يَهْتَدِي إليها الذَّكِي .

فهذا هو الذي اعتمد عليه الناظم ، وقد بان وَجْهُهُ ، وزال بُعْدُهُ ، ولم يَبْقَ فيه إلا أَنْ يُقالَ : إِنَّ هذا التصرفَ غيرَ لائقٍ بالحروف ، وهم قد نسبوها إليها ؛ إذ قد عَوَّضَ بعضها من بعض ، ولم يَجْعَلُوا ذلك منسبواً إلى الأفعال ، فيقالُ : لا يُنْكَرُ في الحروف تعويضُ بعضها من بعض ، فقد عَوَّضُوا همزةَ القطع ، وهمزةَ الاستفهام من حرف القسم في اسم الله فقالوا : اللَّهُ لأُفعلن ، وَاللَّهُ ؟ وَعَوَّضُوا الواو من رُبِّ في قولهم :

* وبلدةٍ ليس بها أنيس *^٥

وعوضوا لم ولن من ما . فقال الأعشى :

* أجذك لم تغتمض ليلة *^٦

(١) في أ : (تهدى) .

(٢) سقطت (قد) من أ .

(٣) في الأصل (في) وكتب بإزائها (من) .

(٤) انظر الكتاب ٥٠٠/٣ .

(٥) سيأتي ص ٢٩٢ .

(٦) تمامه : فترقدَها مع رُقادَها .

ديوانه ص ٦٩ .

أراد^١ : ما تَغْتَمِضُ ؛ لَأَنَّ (لم تَغْتَمِضْ) في موضع الحال ، و(لَمْ) لنفي الماضي ،
فالتناسبُ لِنَفْيِ الحال (ما) الموضوعه لذلك . وقال الآخر :

• أَجَدَّكَ لَنْ تَرَى بِثَعْلِبَاتٍ •^٢

أراد : ما ترى ؛ لَأَنَّ (لَنْ) لا تنفي الحال ، فهي إذاً في موضع (ما) النافية للحال ،
هذا كُلُّهُ من وقوع حرفِ المعنى عوض حرفِ المعنى على الجملة ، وقد عَوَّضُوا
الحرف من الاسم والفعل / والجملة ، والكلام في ذلك يطول ، وكلُّهُ تَصَرَّفُ
/ ٣٠٧ في الحرف ؛ لأنه إذا عَوَّضَ من شيء فقد وقع التصرف فيه ، كما أنَّه إذا عَوَّضَ
منه حرفٌ مثله فذلك أيضاً تَصَرَّفَ فيه ، لكنَّ مثلَ هذا لا يُعَدُّ تَصَرُّفاً يوازن
تَصَرُّفَ الأفعال .

وإذا أردت الاطلاع على وقوع الحرف موضع غيره ، فطالع كتاب^٣
«التعاقب» لابن جنِّي ، ففيه شفاء الغليل ، وإذا كان كذلك حَصَلَ الأَنَسُ بوقوع
بعض حروف الجر موقع بعض لوجود النظائر .

والجواب عن الثاني : أَنَّ الناظِمَ يمكن أن يكون قصد تخصيص بعض
المواضع الممكن فيها القياس لا جميع المواضع ، وذلك أَنَّ وقوع الباء في موضع
أحد هذه الأحرف على ضربين :

أحدهما : ما لا يَصِحُّ فيه القياسُ ، وذلك ما لا يَرْتَبِطُ إلى قياسٍ مخصوص ،
ولا موضع معلوم من المواضع التي تقع فيها تلك الأحرف ، فهذا لا يَصِحُّ أن
تجري فيه الباء مجراها ؛ إذ يلزم أن تَسَاوِيَهُنَّ في الاستعمال ، وقد فرضناها فرعاً

(١) في الأصل (أراً) بسقوط الدال .

(٢) تمامه كما ذكر ياقوت في معجم البلدان (ولم ينسبه) ٧٩/٢ ، واللسان (بيد) :

• ولا يبدآن ناجية ذمولا • .

(٣) سقطت (كتاب) من أ .

(٤) من أ : (فيها منها) .

عنهن ، والفرعُ لا يقوى قُوَّةُ الأصل حسب ما تقرر في الأصول العربية . ومن هنالك امتنعت المسائلُ المعترضُ بها ، فلا بُدَّ إذاً أن يكونَ الفرعُ قاصراً وهو الباءُ عن أصله الذي هو هذه الأحرفُ في الاستعمال ، فلا يستعمل إلا في بعض المواضع التي تصلح^١ فيها هذه الأحرف ، كما قَصُرَ اسمُ الفاعل أن يقعَ في العمل في جميع مواقع الفعل ، والصفةُ المشبهةُ أن تقعَ في جميع مواقع اسمِ الفاعل ، وما الحجازية أن تعملَ عملَ ليس بإطلاقٍ ، وكذلك جميع النظائر .

فإذاً إن صحَّ في الباء أن تقعَ^٢ قياساً في بعض مواقع هذه الأحرف ، صحَّ كلامه وإلا فحينئذ يلزمه السؤالُ ، وتردُّ عليه الشناعة^٣ ، وقد وجدنا فيها مواضعَ يصحُّ القياسُ فيها ، أما في وقوعها موقعَ (مَعَ) فبيِّنْ ؛ لأنَّه فسَّرَ المواضعَ بباءِ المصاحبة ، وباءِ المصاحبة قد أتى بها القياسُ في جملة أنواع الباء .

فإذا قلتَ : جاء زيدٌ بشيابه ، وخرج بأخيه ، وأتى بالحق ، وما أشبه ذلك مما في معناه مما يعطى المصاحبة كان صحيحاً ، ولم يُشكَلِ قياسُه بخلاف : جعلتُ بزيد رفيقاً ، ونحوه فإنها لا تُفهم من المصاحبة ما تفهم الباء في : جاء زيد بشيابه .

وأما في وقوعها موقعَ (مِنْ) فحيث كان الفعل في معنى الشرب ونحوه ، كما مرَّ في الأمثلة بخلاف ما إذا تعدى بها ذلك الموضع كالمثلِ المُعْتَزُّزِ بها .

وأما في وقوعها موقعَ (عَنْ) فحيث وُجِدَ معنى السؤال كالأمثلة المذكورة ونحوها بخلاف ما اعتُزِّز به .

(١) في أ: (يصلح) .

(٢) في أ: (ارتفع) ، تحريف .

(٣) في أ: (الشفاعة) ، تصحيف .

(٤) في أ: (الناس) .

(٥) سقطت (أما) من أ .

وإن وجد لها موضع آخر مثل هذا لم يلزم في القياس محذور ، ولم يَتَأْت فيه نزاع ؛ لأن ذلك في الحقيقة راجعٌ إلى استعمال موضع السماع على نحوٍ مما سمع لا التزام عين ما سُمِع .

وهذا^١ ظاهرٌ لا خفاء به ، وإذا ثبت هذا انكسرت سَوْرَةُ الاعتراض ، وظهر^٢ وجه هذا الأغراض ، وبالله التوفيق .

ثم قال الناظم :

على للاستعلاء ومعنى في وعنْ بَعْنُ تجاوزا عنِّي مَنْ قد فطن
وقد تحيى موضعَ (بَعْدِ) وعلى كما على موضعَ عَنْ قد جُعِلَا

/ ٣٠٨ / أما (على) فذكر لها ثلاثة^٣ معانٍ هنا ، وبين بعد هذا^٤ أن على وعن يقعان^٥ اسمين : أحدهما^٦ : أن تكون للاستعلاء ، وذلك قوله : (على للاستعلاء) بمعنى أن ما يقع مجروراً بها مُسْتَعْلَى عليه ، إمّا حِسّاً ، كقولك : صَعَدْتُ على الحائط ، وجلست على الحصير ، وصليت على الأرض . وفي القرآن : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^٧ ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾^٨ ، وهو كثير . وإمّا معنى كقولهم : عَظُمَ على الأمر ، وضافت على الأرض ، وسَهِّلَ على الأمر ، وصعب على .

(١) في أ : (وهو) .

(٢) في أ : (ظهر) ، بسقوط الواو .

(٣) في أ : (ثلاث) .

(٤) سقطت (هذا) من أ .

(٥) في أ : (تقعان) .

(٦) في أ : (أحدهما) .

(٧) سورة الرحمن آية ٢٦ .

(٨) سورة المؤمنون آية ٢٢ .

قال سيبويه : «وأماً : مررتُ على فلانٍ ، فجرى هذا كالمثل ، وعلينا أميرٌ كقولك^١ : وعليه مال ؛ وهذا لأنَّهُ شيءٌ قد اعتلَاه»^٢ قال : «وتقول : عليه مال ، وهذا كالمثل ، كما يُنبِتُ الشيءُ على المكان كذلك يثبت هذا عليه»^٣ . وفي القرآن : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^٤ . ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَىٰهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^٥ ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^٦ . وأنشد سيبويه للنمر بن تولب :

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نُسْر^٧

والثاني من معاني (على) أن تقع موقع (في) الظرفية ، وذلك قوله : (ومعنى في) وهو معطوف على الاستعلاء ، أي : ولمعنى (في)^٨ ، وذلك قولك : كان هذا على عهد فلان ، تقديره في عهد فلان . وفي القرآن : ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^٩ . ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾^{١٠} . ﴿يُسَيِّرُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ﴾^{١١} . وأنشد سيبويه :

-
- (١) في الكتاب (كذلك ، وعليه مال [أيضاً]) .
 - (٢) الكتاب ٢٣٠/٤ .
 - (٣) نفسه ٢٣١/٤ .
 - (٤) سورة البقرة آية ٢٥٣ .
 - (٥) سورة البقرة آية ٢٢٨ .
 - (٦) سورة البقرة آية ٢٨٦ .
 - (٧) الكتاب ٨٦/١ ، والبيت في ديوان النمر ص ٥٧ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٦ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٣٧/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٣ ، مع الهوامع ٣٠/٢ ، ١٨٦/٤ .
 - (٨) في أ : (أي : والمعنى في ذلك قوله) .
 - (٩) سورة البقرة آية ١٠٢ .
 - (١٠) سورة القصص آية ١٥ .
 - (١١) سورة المائدة آية ١٩ .

يمرون باللَّهنا خِفَافاً عِياهُم وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
 عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زَرِيقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ^١
 والثالث : أن يكون^٢ بمعنى (عن) أي : تَسُدُّ مَسَدَهَا فِي مَعْنَى الْمَجَاوِزَةِ الَّذِي
 يَذْكُرُهُ ، ومثال ذلك : بَعُدَ عَلَيَّ الْمَكَانُ ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ ، وَأَبْطَأَ عَلَيْهِ ، وَخَفِيَ
 عَلَيَّ مَكَانُكَ . ومنه أيضاً قول الفُحَيْفِ الْعُقَيْلِي :

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا^٣
 (فَعَلَى) فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَعْنَى (عَنْ) لَصِحَّةِ وَقْعِهَا مَوْقِعُهَا ، فَتَقُولُ : بَعُدَ عَنْهُ ،
 وَتَعَذَّرَ عَنْهُ ، وَأَبْطَأَ عَنْهُ ، وَخَفِيَ عَنْهُ ، وَرَضِيتَ عَنِّي بَنُو قُشَيْرٍ ، وَأَنْشُدُ سَيَبِيهِ :
 أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرَعٍ وَإِصْبَعُ^٤
 التقدير : أَرْمِي عَنْهَا ، لِقَوْلِهِمْ : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ .

وقال ذو الإصبع العدواني :

لَمْ تَعْقِلَا جَفْوَةَ عَلِيٍّ وَلَمْ أُؤْذِ صَدِيقًا وَلَمْ أَتْلُ طَمَعًا

-
- (١) الكتاب ١١٥/١-١١٦ ، ومعنى تخريج الشاهد ص ٢١٦/١ .
 (٢) في أ : (والثالث : يكون) .
 (٣) النوادر لأبي زيد ص ٤٨١ ، مجاوز القرآن ٨٤/٢ ، الكامل ٧٢٢/٢ ، ١٠٠١ ، المقتضب
 ٣١٨/٢ ، أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، الخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ ، المحاسب ٥٢/١ ، الأزهية
 ص ٢٨٧ ، الاقتضاب ٢٦٤/٢ ، ٣٦٦ ، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، ضرائر الشعر ص
 ٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٤٧٧ ، مغنى اللبيب ص ١٩١ .
 (٤) الكتاب ٢٢٦/٤ ، والرجز لحميد الأرقط ، وانظر إصلاح المنطق ص ٣١٠ ، أدب الكاتب
 ص ٥٠٧ ، الخصائص ٣٠٧/٢ ، الاقتضاب ٧٠/٢ ، ٣٤١/٣ ، أمالي ابن الشجري
 ٢٦٩/٢ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٥٧٦ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٢٧/١ .
 (٥) انظر الكتاب ٢٢٦/٤ .
 (٦) ديوانه ص ٥٨ ، المفضليات ص ١٥٤ ، أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، الاقتضاب ٢٧٠/٢ ،
 ٣٤٢/٣ ، وفي الأصل : (تعفلا ... ولم أقل) ، وفي أ : (جفرة ... طبعاً) .

يريد عني .

وقال دَوْسَرُ^١ بن غَسَّانَ اليربوعي :

إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَيَّ بُوْدَهُ وَأُدْبَرَ لَمْ يَصْنُدْ بِإِدْبَارِهِ وَدِّي^٢

أي : وَلَّى عني .

فإن قيل : فَأَيْنَ جريانَ القياس في وقوع (على) موقع (في) و(عن) ؟

فالجواب : إنَّ القياسَ جارٍ في بعض ما تقدّم في التمثيل :

أمّا في وقوعها موقع (في) فحيثُ يكون الموضع موضعَ تاريخٍ وتعيينِ وقت ، فيؤتَى بالزمان كقوله : ﴿عَلَى حِينَ غَفْلَةٍ﴾^٣ . أو بمصدر يُقَدَّرُ معه الزمانُ

كقوله : على عَهْدِ فلانٍ ؛ إذ المعنى : على حينِ عهدِ فلان ، وعلى / وقت كذا ، فلا / ٣٠٩/ يُمنَعُ هنا القياسُ .

وأمّا في وقوعها موقعَ (عَنْ) فقد قال في الشرح : «واستعمالها للمجازة كوقوعها بَعْدَ : بَعْدُ ، وَخَفِي ، وَتَعَذَّرَ ، واستحال^٤ وأشباه ذلك من : أَبْطَأَ ، وأحال ، ووَلَّى ونحوها ، فهذه المواضع قد يَسُوغُ قياسُها . والله أعلم .

ثم قال : (بَعْنُ تَجَاوَزاً عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ) . . . إلى آخره . أتى لَعْنُ أيضاً بثلاثة

معاني :

أَحَدُهَا : وهو الأصل : أَنْ تَكُونَ لِلْمَجَاوِزَةِ ، بمعنى أَنْ مَجْرُورَهَا مَجَاوِزٌ أو مَجَاوِزٌ ، نحو قولك : صَدَدْتُ عَنْ زَيْدٍ ، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ ، وَوَلَّيْتُ عَنْهُ ،

(١) في الأصلين : (دوس) ، والتصويب من الاقتضاب ، وفي المفضليات : (دوسر بن ذهيل

اليربوعي) ، وعلّق محققها - رحمهما الله - على ذلك بقولهما (لم نعثله على ترجمة) .

(٢) الأصمعيات ص ١٥١ ، أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، الخصائص ٣١١/٢ ، الاقتضاب

٢٦٤/٢ ، ٢٦٦ ، ٣٤٣/٣ - ٣٤٤ .

(٣) سورة القصص آية ١٥ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٣٢/١ ، وفيه (واستحال ، وَحَرُمَ ، وَغَضِبَ ، وَأَشْبَاهُهَا) .

فالمعنى : جاوزته بهذه الأشياء ، وكذلك أضربتُ عنه ، وانخرفت عنه ، وعَدَلْتُ عنه ، ورحلتُ عنه ، وَغَفَلْتُ عنه ، وسهوتُ عنه . قال سيبويه : «وَأَمَّا (عَنْ) فلما عَدَا الشيء ، وذلك قولك : أَطْعَمَهُ عن جوعٍ ، جَعَلَ الجوعَ منصِرفاً تاركاً له قد جاوزه . وقال : سقاه عن الغَيْمَةِ ، وكساه عن العُرْيِ ، جعلهما قد تراخيا عنه ، ورميت عن القوس ؛ لَأَنَّهُ بها قَذَفَ سهمه عنها وَعَدَّأَهَا»^٢ .

قال : «وتقول : جَلَسَ عن يمينه ، فجَعَلَه متراخياً عن بَدَنِهِ وجعله في المكان الذي بحِيالِ يمينه . وتقول : أضربتُ عَنْهُ ، وأعرضتُ عنه ، وإنما تريد أَنَّهُ تراخى عنه وجاوزه إلى غيره»^٣ . قال : «وتقول : أخذت عنه حديثاً ، أي عدا منه إلى حديثٍ»^٤ انتهى كلامُ سيبويه ، وإنما أُتِيَتْ به شرحاً لمعنى المجاوزة^٥ ، وَبَسْطاً له ، وَرَدّاً للمواضع المختلفة في (عَنْ) إلى هذا المعنى (الأصيل ، وكان الناظم إلى هذا المعنى أشار ، أي أَنَّ التجاوزَ في (عن) هو المعنى^٦ الْمَعْنِيَّ المقصودُ الْمُطْرَد ، و(مَنْ قد فَطَنَ) يمكنُ أَنْ يُرِيدَ به العربَ ، يعني أَنَّ التجاوزَ هو الذي وضعتِ العربُ له هذا اللفظ .

والفِطْنَةُ كالفَهْم ، فَطِنْتُ للشيءِ بمعنى فَهِمْتُهُ ، وفي التعبير بـ (مَنْ قَدْ فَطِنَ) هنا عن العربِ بُعْدٌ ما ، ويمكنُ أَنْ يُرِيدَ بذلك النحويين : سيبويه ،

(١) بعده في الكتاب (الغَيْمَةُ : شهوة اللبن) .

(٢) الكتاب ٢٢٦/٤-٢٢٧ ، وفيه اختصار ، وتقديم وتأخير .

(٣) المصدر نفسه ٢٢٧/٤ .

(٤) في أ : (للمجاوزة لمعنى) .

(٥) ما بين الإشارتين ساقط في أ ، وهو في الأصل مستدرَكٌ في الحاشية ، و(المعنى) الثانية مطموس آخر حرفين منها .

(٦) في أ : (المعنوي المقصود) .

وَمَنْ حَوَالِيهِ ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ فَطِنُوا لِمَقاصِدِ الْعَرَبِ فِي (عَنْ) ، وَأَنَّهَا لِلْمَجَاوِزَةِ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهَا ، أَوْ أَكْثَرُهَا .

وَالثَّانِي : مِنْ مَعَانِيهَا أَنْ تَأْتِيَ بِمَعْنَى (بَعْدَ) ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (وَقَدْ تَجَيَّ مَوْضِعَ بَعْدٍ) يَعْنِي أَنَّهَا قَدْ تَأْتِي قَلِيلًا وَاقِعَةً مَوْضِعَ (بَعْدَ) الَّتِي هِيَ ظَرْفُ الزَّمَانِ ، كَقَوْلِكَ : عَنْ قَلِيلٍ يَنْدُمُ زَيْدٌ . وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾^١ . فَالْمَعْنَى بَعْدَ قَلِيلٍ يَكُونُ كَذَا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^٢ . مَعْنَاهُ : حَالًا بَعْدَ حَالٍ . وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبَّادٍ :

قَرَّبَا مَرْبُطَ النِّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنْ حِيَالٍ^٣

أَيُّ : بَعْدَ حِيَالٍ ، وَالْمَعْنَى : حَمَلْتُ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تُضْرَبُ فَلَا تَحْمِلُ . وَقَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ :

وَيُضْحِي فَتِيَتْ الْمِسْلُكَ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَوْؤُمُ الصُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلٍ^٤

وَقَالَ الْعَجَّاجُ :

وَمَنْهَلٍ وَرَذْتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ قَفَرَيْنِ هَذَا ثُمَّ ذَا لَمْ يُوْهَلِ^٥

(١) سورة المؤمنون آية ٤٠ .

(٢) سورة الانشقاق آية ١٩ .

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الأملاني ١٣١/٢ ، المنصف ٥٩/٣ ، الصاحبي ص ٣٤١ ، الاقتضاب ٢٨١/٢ ، ٣٦٥/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٧٥٧/٢ .

(٤) ديوانه ص ١٧ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٦٥ ، شرح القصائد التسع ١٤٧/١ ، الاقتضاب ٢٧٢/٢ ، ٣٦٦/٣ ، ضرائر الشعر ص ٢٣٥ .

(٥) ديوانه ص ١٥٧ ، وانظر أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الأزهية ص ٢٩١ ، الاقتضاب ٣٦٦/٣ ، ونقل أن ابن الأعرابي عزاه في نوادره إلى عبدالله بن رواحة الأنصاري - رضي الله عنه - ، أملاني ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، مغنى اللبيب ص ١٩٧ .

وقال النابغة الجعدي :

واسأل بهم أسداً إذا جعلت حربُ العدو تشولُ عن عُقم^١
ف (عَنْ) في هذه الأبيات بمعنى (بَعْدَ) ، وهو قليل ، كما قال ؛ فلذلك لا يطالب
هنا بالقياس في وضع (عَنْ) موضع (بَعْدَ) ، وكذلك في وضعها موضع (على) ؛
لأنه قد قيّد مجيئها كذلك بالقلة .

/ ٣١٠ / واعلم أن وقوع (عن) في موضع (بَعْدَ) إما أن يكون بالنيابة ، كما تنوب مثلاً
واو (رُبَّ) عن (رُبَّ) من غير أن تُضمّن معناها ، وكما تنوب (يا) عن (أنادي) .
(وَأَمَّا) في نحو :

* . . . أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *

عن الفعل .

وإما أن يكون على أن تفيد معناها بنفسها لا أنها نائبة ، فإن كان الأول
فلا إشكال في صحة حرفية (عن) عند ذلك ، إلا أن ظاهر النقل أن (عَنْ) هي
المُؤَدِّيَّةُ لمعنى (بَعْدَ) ، وحيث يُلزم أن تكون اسماً لا حرفاً ؛ إذ الحرف إنما
يُؤدِّي معنى الحرف ، ولا يُؤدِّي معنى الاسم ، ولم يُعْهَد في كلام العرب أن
يُرادف الحرف - وهو حرف - الاسم ، بل إذا أُدّي معنى الاسم صار اسماً ؛
ولذلك لما دخل على (عَنْ) ، و(على) حرف الجر صار اسمين مرادفين لِناحية ،

(١) ديوانه ص ٢٣٦ ، الاقتضاب ص ٥١٤ ، الاقتضاب ٣/٣٦٨ .

(٢) من بيت العباس بن مرداس السلمي :

أبا خراشة أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ

يخاطب فيه خفاف بن ندبة ، انظر الكتاب ١/٢٩٣ ، والخصائص ٢/٣٨١ ، والأزهية
ص ١٥٦ ، وأمالى ابن الشجري ١/٣٤ ، ٣٥٣ ، ٢/٣٥٠ ، وشرح المفصل ٢/٩٩ ،
١٣٢/٨ . والبيت مفرد في ديوان العباس ص ١٢٨ ، وروايته (أما كنت) ، وهي رواية الشعر
والشعر ١/٣٤٨ ، والاشتقاق ص ٣١٣ ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سبق من
أجله .

وَفَوْقَ ، وكذلك الكاف لما صارت اسماً صار معناها معنى مثل ، لا معنى التشبيه . ومثله : مُذْ وَمُنْذُ ، وغيرها ، وهذا أيضاً بعينه لازمٌ في الباء التي بمعنى (مَعَ) ؛ لِأَنَّ (مَعَ) اسمٌ ، والباءُ مُؤَدِّيَّةٌ معناها فهي مرادفةٌ له ، فيلزمُ أَنْ يكونَ اسماً ، وإذا كان الأمرُ كذلك فالناظمُ كان من حَقِّهِ أَنْ يَذْكُرَ ذلك كما ذكر الاسمِيَّةَ في (مُنْذُ) ، و(مُنْذُ) ، و(عَنْ) ، و(على) لكنْ لم يذكر ذلك ، فيُوهِمُ أَنَّ (عَنْ) إذا أدَّت معنى (بَعْدَ) ، أو الباء إذا أدَّت معنى (مَعَ) باقيتان على حرفَيْتِهِمَا . والقاعدةُ تَأْبَى ذلك .

فإن قيلَ : بل الظاهرُ البقاءُ على الحرفِيَّةِ - كما يشير إليه كلامُه - ولا يلزم إذا أدَّى الحرفُ معنى الاسم أَنْ يَصِيرَ اسماً ، وإنَّما يلزم القولُ باسمِيَّةِ الحرف إذا دخلت عليه خاصَّةٌ من خواصِّ الاسم ، كحرف الجبر ، ووقوعه جزء الكلام . والدليلُ على أَنَّ دَلَالَةَ الحرف على معنى الاسم لا يُصَيِّرُ الحرفَ اسماً أَنَّهُ لو كان كذلك لصارت الواوُ التي بمعنى (مَعَ) اسماً ، ولم يَقُلْ بذلك أحدٌ من أهل البلدين ، ولوجِبَ أَنْ يكونَ اسمُ الفعلِ فعلاً ؛ لدلالته على معنى الفعل ، ولكان الاسمُ الْمُتَضَمِّنُ لمعنى الحرف حرفاً ؛ لدلالته على معنى الحرف ، فلما لم يكن ذلك لازماً لم يلزم أيضاً أَنْ تكونَ (عَنْ) ، والباء في مسألتنا اسمين حتى يكونَ ثَمَّ خاصَّةٌ دَالَّةٌ على ذلك ، وليست بموجودة ، فلا تخرجان عن أصلهما من الحرفِيَّةِ بذلك .

فالجواب : أَنَّ النحويين قد جعلوا الدلالةَ على معنى الاسم علامةً على الاسمِيَّةِ ، وابنُ مالكٍ واحدٌ منهم ، فَإِنَّهُ قال في التسهيل حينَ عَدَّدَ ما يُعْرَفُ به الاسمُ ، فقال : «وَبِمُوافَقَةِ ثابِتِ الاسمِيَّةِ في لفظٍ^١ أو معنى^٢» ولم يقتصر على الخواصِّ اللفظِيَّةِ ، ومن هناك حُكِمَ على (سُبْحَانَ) ونحوه بالاسمِيَّةِ ؛ إذ هو بمعنى

(١) في الأصل : (لفظاً) .

(٢) التسهيل ص ٤ .

الاسم الذي هو البراءة^١ ، وكذلك (قَدْ) جعلوه اسماً في نحو : قَدْكَ دِرْهَمٌ ؛ لأنه بمعنى حَسْبُكَ درهم^٢ .

وكذلك استُبدِلَ على أَنَّ «كَيْفَ» اسمٌ يبدلُ الاسمَ منه ، وهو راجعٌ إلى موافقتها إيَّاه في المعنى^٣ ، وكذلك اعتبر الناظم في هذا النظم المرادفَ بمرادفه ، فجَعَلَ دخولَ الألفِ واللامِ في المرادفِ دليلاً على كون الآخر معرفةً في قوله :

نكرةٌ قابل (أل) مؤثراً أو واقعٌ موقعٌ ما قد ذُكِرَا

وهذا مُشعرٌ بِصِحَّةِ الاعتبار / بالمرادفِ وأَنَّهُ إذا ثبت لأحدهما حُكْمٌ ثَبَتَ للآخر ، وإذا كان كذلك فالسؤال واردٌ أولاً . وأما إلزامُ اسميةِ الواو التي بمعنى (مع) ، وفعليةِ اسمِ الفعل ، وحرفيةِ الأسماءِ المتضمنةِ معنى الحرف فنقول بموجبه لو لم يكن ثَمَّ معارضٌ ، وقد ثبت المعارضُ ، فإنَّ المعارضَ في الواو ثابتٌ عنده وهو أَنَّهُ ليس في الأسماءِ ما هو على حرفٍ واحدٍ إلا وموقعُهُ موقعُ العَجَزِ لا موقعِ الصدر ، كثناءِ الضمير ، ويائه^٤ ، وإنما يقع موقعُ الصدر ما هو حرفٌ كباءِ الجر ولامه ، فلو حُكِمَ على الواو المذكورة بالاسمية لَزِمَ عَدَمُ النظر ، وهذا - وإن كان فيه نَظَرٌ - فهو على الجملة صحيحٌ - أعني وجودِ المعارض - ولوجودِ المعارضِ حُكِمَ على أسماءِ الأفعال بالاسمية ، وعلى أسماءِ الشرط ، والاستفهام بالاسمية لوجودِ خواصِّ الاسم ، وفَقْدِ خواصِّ الفعل والحرف ما عدا الدلالةَ على المعنى . قال ابن مالك : والدلالةُ اللفظيةُ أقوى من المعنوية ، فإذا بنينا على طريقة ابن مالك في هذا قلنا في الباء : إنها لم تخرج عن الحرفيةِ لوجودِ المعارضِ في دعوى الاسمية ، وهو

(١) انظر الكتاب ٣٢٤/١ .

(٢) انظر القاموس (قدد) .

(٣) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ١٣٠ .

(٤) تقدّم في باب المعرفة والنكرة .

(٥) في الأصل : (وتايه) ، والصواب من أ .

المعارض في الواو المتقدمة .

وأما (عن) فَيُلْتَزَمُ أَنَّهَا حِينَئِذٍ اسْمٌ ، ويجوز دخول (من) عليها عند ذلك ويدخل تحت قوله بَعْدُ (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا) - يعني الكاف - (وَكَذًا عَنْ وَعَلَى) إلى آخره ، فتقول من مواضع استعمال (عن) اسماً أن يكون بمعنى (بعد) ، والذي يَرِدُ عليه في كلامه في الواو أَنَّ الكافَ قد صَحَّتْ اسْمِيَّتُهَا ، وهي على حرف واحد غير واقعة موقع العَجْزِ ، لكن له أن يقول : لم يتعارض هنا أَمْرٌ لَفْظِيٌّ وأمر معنويٌّ ، بل أمران لفظيان ، وهما كون الكاف على حرف واحد - وليست في العجز ، ودخول الحروف الجارة ، ووقوعها فاعلةً ، ومفعولةً . وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر إلا من حيث الترجيحُ ، ونحن وجدنا من الأسماء ما هو على حرف واحد في الجملة ، ولم نجد ما دَخَلَ عليه شيء من الخواصّ اللفظية ، فلم نحكم بالاسمية ، فَرَجَّحْنَا ما له نظيرٌ على الجملة على ما ليس له نظيرٌ البتة ، فَحَكَّمْنَا بِاسْمِيَّةِ الكاف الجارة ، وإن وقعت على حرف واحد صدرًا ؛ لِأَنَّ لها نظيراً من الأسماء في وقوعها على حرف واحد ، ولم نحكم بالحرفية ؛ إذ لم نجد حرفاً يدخل عليه حرف الجر لغير معنى التوكيد كقوله :

* ولا للما بهم أبداً دواءٌ *

فثبت على هذا أَنَّ الباءَ التي بمعنى (مع) حرفٌ كواو المصاحبة تغليبا للحكم اللفظي على المعنوي ، وَأَنَّ (عن) التي بمعنى (بَعْدَ) اسمٌ ؛ إذ لا معارض للاسمية فيه ، كما أَنَّهُ لا معارض لدعوى الاسمية في (قد) بمعنى حَسَبَ ، إِلَّا أَنَّ أَخَذَ ذَلِكَ من كلام الناظم هنا هو من حيثُ سَكَتَ في الباء عن التنبيه على الاسمية ، وحكم على (عن) بها بعد هذا .

وهذا كله تكلفٌ ، والصوابُ أَلَّا يحكم على (عن) بالاسمية إلا مع دخول (من)

(١) صدره : • فلا والله لا يُلْقَى لما بي •

وقد تقدم ص ٢١٠ .

لا دونها ، فعن التي بمعنى (بعد) إذا لم يدخل^١ عليها (من) لا يحكم عليها بالاسمية .
 فالأولى في هذا الموضع أن يقال : إنما تدعى الاسمية في الكلمة إذا وجدت فيها
 خواص / الاسم كان معناها معنى الاسم أو معنى الحرف ، وإذا لم يوجد فيها
 شيء من ذلك ، فالمُدعى فيها الحرفية كان معناها معنى الاسم أو معنى الحرف ،
 هذه طريقة المحققين .

وقد سمعتُ شيخنا القاضي أبو القاسم الحسني^٢ - رحمه الله - ووقع الكلام
 في الفرق بين (من) و(بعض) في قولهم : أكلت من الرغيف ، وأكلت بعض
 الرغيف : لا فرق بينهما أصلاً إلا من جهة جريان أحكام الأسماء على (بعض) من
 وقوعها فاعلةً ، ومفعولةً ، ودخول الجر ، والتنوين فيها ، وغير ذلك ، وعدم
 ذلك في (من) . وأما من جهة المعنى فهما واحد . وكذا قال الشلوين في كلامه
 على جملة من الأسماء المبنية بحق الأصل : أنها لا فرق بينها وبين الحروف إلا في
 الأحكام ، وإذا كان كذلك لم يكن في وقوع (عن) بمعنى (بعد) دليل على
 الاسمية ، إلا إن كان ثم دليل لفظي ، وإلا فهي حرف لا غير ، وهو أجرى على
 كلامه هنا . والله أعلم .

والثالث : من معاني (عن) أن تأتي بمعنى (على) - يعني للاستعلاء - وذلك
 قوله : (وعلى) وهو معطوف على (بعد) ، والمعنى أنها تعجىء في موضع (على)
 قليلاً مؤدية معناها ، ومثال ذلك قول ذي الإصبع العدواني :

لا وابن عمك لأفضلت في حسب عني ولا أنت دنياني فتخزوني^٤

(١) في أ: (تدخل) . وكلاهما متجه .

(٢) انظر ترجمته في مقدمة الجزء الأول .

(٣) في أ: (ثم) بالمشاة .

(٤) ديوانه ص ٨٩ ، إصلاح المنطق ص ٣٧٣ ، أدب الكاتب ص ٥١٣ ، مجالس العلماء ص
 ٧١ ، الخصائص ٢/٢٨٨ ، الاقتضاب ٣/٢٨١ ، أمالي ابن الشجري ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، =

أراد : لا أفضلتَ عَلَيَّ ؛ لأنَّ المعنى لا تَفْضُلُ في الحسبِ عَلَيَّ من قولهم : أفضلتُ
على الرجل إذا أوليته فضلاً . وقال قيس بن الخطيم^١ :

لو انَّكَ تُلقي حظلاً فوقَ يَئُضِنَا تَدَخَّرَجَ عن ذي سامه المتقارب^٢

أي : على ذي سامه المتقارب .

وقوله : (كما على موضعٍ عن قد جُعِلَا) يعني أنَّ (عن) وضعت موضعَ (على)
في نحو هذه الأمثلة كما وضعت (على) موضعَ (عن) في قوله :

* إذا رضيت عليَّ بنو قشير^٣ *

ونحوه مما مرَّ ذكره ، حُمِلَتْ إحداهما على الأخرى ، فكان بينهما ضَرْبٌ من
التكافؤ ، وَحَذَفَ الهَمْزَةُ من (تجيء) ، وهي لغة لبعض العرب يحذفون الهَمْزَةَ
من يجيء ويسوء ، فَأَتَى بتجى في هذا النظم على تلك اللغة القليلة .

ثم قال الناظم^٤ :

شَبَّهَ بكافٍ ، وبها التعليلُ قد يُعْنَى وزائداً لتوكيد وَرَدَ

واستُعْمِلَ اسماً ، وكذا عن وعلى من أَجْلُ ذَا عليهما (مِنْ) دَخَلَا

ذكر للكاف قسمين أولين : الزيادة ، وعدم الزيادة ، وذكر لها في عدم الزيادة
معنيين :

= الإنصاف ٢٩٤/١ ، شرح المفصل ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١ ،

٤٨٣ ، مغنى اللبيب ص ١٩٦ ، التصريح ١٥/٢ .

(١) في الأصل (الخطيم) بالمهملة بعد اللام .

(٢) ديوانه ص ٨٦ ، أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الاقتضاب ٣٦٢/٣ ، والسام : عروق الذهب .

(٣) تقدّم ص ٢٤٠ ، وفي أ : (قريش) ، تحريف .

(٤) سقط (ثم قال الناظم) من أ .

(٥) في الأصل : (عدد) .

أحدهما : التشبيه ، وذلك قوله : (شَبَّ بِكَاف) يريد أن الكاف تقع للتشبيه ، بمعنى أن المجرورَ بها مُشَبَّ به ، كقولك : زيدٌ كالأسد ، وهذا كالبذر . وفي القرآن : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾^١ ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ﴾^٢ . ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾^٣ . وهو كثير .

والثاني : التعليل ، وذلك قوله : (وبها التعليل قد يُعْنَى) الضمير في (بها) للكاف ، وكذلك في قوله : (وزائداً لتوكيد ورد) للكاف أيضاً ، لكنه أتى بالأول مؤثراً على معنى الكلمة ، أو اللفظة . وبالثاني مذكراً على معنى الحرف أو اللفظ ؛ إذ / الحرف يُؤنَّثُ ويذكرُ ، ويريد أن الكاف قد تأتي قليلاً مُؤدِّيةً / ٣١٣/ معنى التعليل ، كاللام ، والباء ، وذلك قولك : زرني كما أحسنتُ إليك . وفي التنزيل الكريم : ﴿وَأَذْكُرُهُمْ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^٤ . وقال الأخفش في قوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾^٥ . الآية . إن التقدير والمعنى : «كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم فاذكروني ، أي كما فعلت هذا فاذكروني^٦ ، واشكروا لي» ، وهو معنى كلام الفراء فيها ؛ إذ قال : الكاف تكون شرطاً . تقول : كما أحسنتُ إليك فأحسن^٧ ؛ لأنها يدخلها معنى إذ ، ولذلك دخلت الفاء^٨ .

-
- (١) سورة البقرة آية ١٩ .
 - (٢) سورة الحشر آية ١٦ .
 - (٣) سورة البقرة آية ١٧ .
 - (٤) سورة البقرة آية ١٩٨ .
 - (٥) سورة البقرة آية ١٥١ ، ١٥٢ .
 - (٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٥٣ .
 - (٧) انظر معاني القرآن للفراء ١/٩٢ .
 - (٨) في أ : (الباء) تحريف .

وحكى سيبويه : كما أنَّه لا يَعْلَمُ ذلك ، فتجاوزَ الله عنه ^١ .

ثم قال الناظم : (وزائداً لتوكيدِ ورد) . هذا هو القسمُ الثاني من قسمي الكاف ، يعني أنَّ الكاف تأتي زائدةً لمعنى التوكيد في كلام العرب . مثال ذلك قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ^٢ . لأنَّ المعنى : ليس مثله شيءٌ ، ولا يجوزُ أن تكون هنا غيرَ زائدةٍ ؛ لأنَّه يؤدي معنى إثبات مثل ينفي عنه المثل ، وذلك محالٌ مَبْنِيٌّ على محالٍ آخر . وقال تعالى : ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ ^٣ . ويمكن أن يكونَ من ذلك قوله : ﴿مَسَلَهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ ^٤ . وأشباهه . وحكى الفراءُ قال : قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كَهَيْئَةٍ ، يريد هيناً ، فزاد الكاف . وقال رؤبةُ :

* لواحِقُ الأقرب فيها كالمَقَق ^٥

المعنى فيها المَقَقُ ، وهو الطولُ . وقال خِطَامُ المجاشعي ، أنشدَه سيبويه :

* وصالياتٍ ككما يُؤنِّفِينَ ^٦

-
- (١) الكتاب ١٤٠/٣ .
 - (٢) سورة الشورى آية ١١ .
 - (٣) سورة الواقعة آية ٢٢ ، ٢٣ .
 - (٤) سورة البقرة آية ١٧ .
 - (٥) معاني القرآن ٤٦٦/١ ، الجنى الداني ص ١٣٧ (ت/طه محسن) .
 - (٦) ديوانه ص ١٠٦ ، المقتضب ٤١٨/٤ ، الأصول ٢٩٥/١ ، سر صناعة الإعراب ٢٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٨١٥/٢ ، الإنصاف ٢٩٩/١ ، أسرار العربية ص ٢٦٤ ، ضرائر الشعر ص ٦٦ ، شواهد التوضيح ص ٢٠٠ ، المقاصد النحوية ٢٩٠/٣ ، خزنة الأدب ٤٣/١ ، ٢٦٦/٤ .
 - (٧) الكتاب ٢٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٢ ، المقتضب ٩٥/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، مجالس ثعلب ٣٩/١ ، الأصول ٤٣٨/١ ، ١١٥/٣ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ٧٢ ، الخصائص ٣٦٨/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، ٣٠٠ ، النصف ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٨٢/٣ ، المحتسب ١٨٦/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٠ ، شرح المفصل ٤٢/٨ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٤ .

الكاف الأولى حرف زائد . وقال الآخر :

• فصَيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ *^١

ثم قال : (واستُعْمِلَ اسماً) يعني أنَّ العربَ استعملت الكافَ المذكورة اسماً لا حرفاً دَلَّ على ذلك الدليلُ ؛ لأنَّ الأصلَ فيها الحرفيَّةُ ، لكن لما ^٢ قام على اسميَّتها الدليلُ قيل بها .

وفي قوله : (واستُعْمِلَ اسماً) إحالةٌ على كلام العرب ، وإنَّه لم يطلق القولَ باسميَّتها قياساً ؛ بل أخبر عن السماع ، وذلك يُشعرُ عنده بأنَّه أَقْلِيٌّ وموقوفٌ على السماع . وفي المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنَّها حرفٌ مطلقاً ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر .

والثاني : أنَّها اسمٌ مطلقاً ، وهذا مذهب الأخفش ^٣ . والأولُ رأيُ سيبويه

(١) البيت في الكتاب لحميد الأرقط ، وينسب إلى رؤية ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٣/٢ ، المقتضب ١٤١/٤ ، الأصول ٤٣٨/١ ، المسائل البغداديات ص ٣٩٨ ، سر صناعة الإعراب ٢٩٦/١ .

(٢) (لما) ساقطة من أ .

(٣) في معاني القرآن ٣٠٢-٣٠٣ (ثم قال : (أو كالذي مرَّ على قرية) ، فالكاف تزداد في الكلام ، ... ومثلها في القرآن : (ليس كمثله شيء) ، والمعنى : ليس مثله شيء ؛ لأنَّه ليس لله مثل ، وقال الشاعر :

• فصَيِّروا مثلَ كعصفٍ مَأْكُولٍ •

المعنى : صَيِّروا مثل عصف ، والكاف زائدة . . . وليس فيه دلالة على أنَّ الأخفش يرى أنَّ الكاف لا تكون إلا اسماً ، بل فيه التصريح بأنها تكون زائدة ، والزيادة من دلائل حرفيتها . وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٨٤٤/٢ (والكاف توجد اسماً بالاتفاق ، وإنما وقع الخلاف بين سيبويه والأخفش في كثرة ذلك ، ووجوده في الكلام ، فذهب سيبويه إلى أنها لا توجد اسماً إلا في الشعر ، وذهب الأخفش إلى أنها توجد اسماً فيه وفي الكلام) ، وانظر مغنى اللبيب ص ٢٣٩ .

والجمهور^١ .

والثالث : أنها أكثر ما تكون اسماً في الشعر ، وأقل ما تكون اسماً في الكلام ، وهذا مذهب ابن أبي الربيع^٢ ، ونحوه نحا الناظم .
أمّا مذهب الأخفش فرّد بأمرين^٣ :

أحدهما : وقوعها صلةً في نحو : أعجبنى الذي كزيد ، وهو كثير جداً .
وجهه الدليل : أن الصلة محصورة في أربعة أشياء ، وهي إمّا جملة اسمية ، أو جملة فعلية ، أو ظرف ، أو جارٍّ ومجرور . وقولك (كزيد) في صلة (الذي) قد انتفى عنه أن يكون واحداً من الثلاثة الأول ، فتعين الرابع ، وذلك يقضي بالحرفية .

فإن قيل : إنها في الصلة اسم مبني على مبتدأ محذوف تقديره : أعجبنى الذي هو كزيد .

أجيب : بأن حذف المبتدأ / من صلة (الذي) مع عدم الطول قليل جداً ، / ٣١٤/
ووقوع الكاف صلةً للذي مطّرد كثير ، فكثرة هذا ، وقلة ذاك دليل على أنها حرف في الصلة .

والثاني : قول الله تعالى : ﴿ليس كمثله شيء﴾^٤ . ووجه ذلك أنه إن قال باسمية الكاف مطلقاً لزم أن تكون في الآية غير زائدة ؛ لامتناع زيادة الأسماء عنده . والقول بذلك يؤدّي إلى ما هو كُفرٌ ؛ لأن تقديره على هذا : ليس مثله مثله شيء ، وهذا إثباتٌ لمثله لله - تعالى عن ذلك - وذلك لمن يقول به كُفرٌ صراح ، فلزم إذاً أن تكون زيادةً للتوكيد ، وإذا لزمَت الزيادة تعيّن الحرفية على الأصل الذي قال به البصريون .

(١) الكتاب ٤٠٨/١ ، المقتضب ١٤٠/٤-١٤٢ ، الأصول ٤٣٧/١ ، المسائل البغداديات ص

٣٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١-٤٧٩ .

(٢) البسيط ٨٥٣/٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١ ، الجنى الداني ص ١٣٢ .

(٤) سورة الشورى آية ١١ .

وأماً مذهب سيبويه : فإنه انبنى على ما سُمِع ، ولم تثبت اسميتها ، إلا في الشعر ، فقال بذلك .

وأماً الناظم ، ومن قال بقوله ، فإنه لما رأى ذلك قد جاء في الكلام ، وإن كان قليلاً ، وذلك كقول الله تعالى : ﴿ أَنَّى أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾^١ . فالكاف هنا مفعولة بأخْلَقُ ؛ لأنَّ المعنى : أَنَّى أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ مِثْلَ هَيْئَةِ الطَّيْرِ ، وذلك يقضي بالاسمية في ظاهر الأمر ، وجاء في الشعر ما يُعَيِّنُ الاسمية أيضاً ، وكثُرَ^٢ ذلك فيه ، فقد وقعت فيه فاعلاً نحو قول الأعشى :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ^٣
فالكاف في كالطعن هو فاعل ينهى ، وكذلك قول امرئ القيس :

وَأَنْكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ^٤
ومفعولة أيضاً ، ومبتدأ ، واسم كان في أبيات ذكرها في الشرح ، لم أُقَيِّدها كما أُحِبُّ ، فأحلت عليها ، وتكون مضافاً إليها كقول الشاعر أنشده في الشرح :

تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَدْرِ لَا بَلْ فَاقَ حُسْنًا مِنْ تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا^٥
وتجرّ بالحرف الجارّ نحو قول ابن غادية السلمي :

-
- (١) سورة آل عمران آية ٤٩ .
(٢) في أ : (وأكثر) .
(٣) ديوانه ص ٦٣ ، ومضى تخريجه .
(٤) ديوانه ص ٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤٤/٢ .
(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٤٢/٢ ، وانظر الجنى الداني ص ٨٢ ، المساعد ٢٧٧ .

وَزَعْتُ بِكَاهِرَاوَةَ أَعْوَجِيْ إِذَا وَنَتِ الرِّكَابُ جَرَى وَثَاباً^١

وبيت الكتاب :

* وصالياتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنِينَ *^٢

فالکاف الثانية مجرورة بالأولى .

وقال امرؤ القيس ، وهو ثابت في ديوان شعره ، ويروى لعمر بن عمار الطائي :

ورحنا بِكَابْنِ المَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطَنَا تَصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْرًا وترتقي^٣

وقال امرؤ القيس أيضاً ، ويروى لسلامة العجلي :

عَلَى كَالْخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُوهُ الصَّدَى لَهُ قُلْبٌ عَفِيُّ الحِيَاضِ أَجُونُ^٤

(١) معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ ، أدب الكاتب ص ٥٠٥ ، سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٣ . وفي الأصل (أعوجني) بنون بعد الجيم . وفي الأصلين (ابن عادية) بعين مهملة . تصحيف .

(٢) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ .

(٣) لامرئ القيس في ديوانه ص ١٧٦ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٥ ، وذكر ابن السيد في الاقتضاب ٣٣٤-٣٣٥ أنه يروى لعمر بن عمار الطائي ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٣ . وفي الأصل (ترتق) .

(٤) أدب الكاتب ص ٥٠٥ ، والاقتضاب ٣٣٧/٣ ، وفي ديوان امرئ القيس بيتان البيت المذكور هنا عجز أحدهما وصدر الآخر ، وهما قوله :

ومغبرة الآفاق خاشعة الصَّوَى لها قُلْبٌ عَفِيُّ الحِيَاضِ أَجُونُ
قوله - بعد البيت السابق بيتين - :

على كَالْخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُوهُ الصَّدَى لَهُ صَدَدٌ وَرَدُ التَّرَابِ دَفِينُ
الخنيف : ثوب من الكتان ، والسحق : البالي . والقُلب : الآبار ، والأجون : متغيرة المياه .
وفي أ : (السحو) تحريف .

وقال الآخر ، ونسبه ابن جنى إلى ذي الرمة

أُبَيْتُ عَلَى مَيٍّ كَثِيًّا وَبَعْلُهَا عَلَى كَالْنَقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ^١
إِلَى أُبَيَاتٍ كَثِيرَةٍ جَاءَتْ فِي الْبَابِ تَقْضِي كَثْرَتَهَا أَلَّا يَحْكَمَ عَلَيْهَا بِالشَّدُوذِ ، وَعِنْدَ
ذَلِكَ يَصِحُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ .

ثم قال : (وكذا عن وعلى) يعني أَنَّهُمَا اسْتُعْمِلَا اسْمَيْنِ كَمَا اسْتَعْمَلْتَ الْكَافُ
اسْمًا ، وَإِنَّمَا يُدْعَى ذَلِكَ فِيهِمَا عِنْدَ إِقَامَةِ الشَّاهِدِ عَلَى الْاسْمِيَّةِ ، وَذَلِكَ دَخُولُ حَرْفِ
الْجَرِّ عَلَيْهِمَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : (مَنْ أَجَلَ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخْلَا) يَرِيدُ أَنْ دَخُولُ مِنْ
الْجَارَةِ عَلَيْهِمَا إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ كَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ لِكَوْنِهِمَا فِي مَوْضِعِ / جَرٍّ^٢ بَيْنَ ،
وَالْأُ ، فَلَوْ كَانَا عِنْدَ دَخُولِ (مَنْ) عَلَيْهِمَا حَرْفَيْنِ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمَا حَرْفُ الْجَرِّ ،
لَأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ^٣ ، وَمَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ :
• وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً •^٤

فليس من ذلك ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ إِعَادَةِ الْحَرْفِ تَوْكِيدًا ، كَقَوْلِهِ :

(١) الخصائص ٢/٢٦٩ ، والإفصاح للفارقي ص ٢٢٥ ، والبيت في ديوان ذي الرمة ٢/١٢١٠ ،

وروايته : « بيت على مثل النقا يتبطح »

ولا شاهد فيه على ما سبق من أجله هنا .

(٢) في الأصل : (جز) ، تصحيف .

(٣) في هامش الأصل (خ : لا يدخل على مثله) .

(٤) صدره : • فسلا والله لا يلقى لما بهي •

وهو لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي من قصيدة في منتهى الطلب نشرها د/ حاتم الضامن في

مجلة المورد المجلد الثامن / العدد الثالث ١٣٩٩ هـ - وروايته :

• وما بهم من البلوى شفاء •

ولا شاهد فيه على ما سبق من أجله . وانظر معاني القرآن ١/٦٨ ، الخصائص ٢/٢٨٢ ،

الصاحبي ص ٣٩ ، شرح المفصل ٧/١٧ ، ٨/٤٣ ، ٩/١٥ ، ضرائر الشعر ٦٩ ، ٣٠٣ ،

مغنى اللبيب ص ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، خزنة الأدب ١/٣٦٤ .

لا لا أبوحُ بحُبِّ بُشْنَةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا^١
فثبت أنَّ (عن) و(على) عند دخول حرف الجرِّ عليها اسمين .

وفي قوله : (من أجل ذا عليهما (مِنْ) دخلاً) تنبيه على أمرين :

أحدهما : اختصاصُ (مِنْ) من بين سائر حروف الجرِّ بالدخول عليهما ؛ إذ قال : (من أجل ذا) أي من أجل الاسمِية دخلت (مِنْ) ، ولم يزد على ذلك ، ففيه إشارةٌ إلى اختصاص (مِنْ) بذلك ؛ إذ لو كان دخولُ غيرها سائغاً عنده لقال : من أجل ذا دخل عليهما حرف الجرِّ ، أو نحو هذا من الكلام الذي يُعْطَى عدم الاختصاص بهِمِنْ .

والثاني : أنَّه لا علامةٌ لهما على الاسمِية إلا دخولُ هذا الحرف ؛ لأنه قَيَّدَ وقوعهما اسمين بدخول (مِنْ) ، ولو كان له خاصَّةٌ أخرى لم يقل ذلك ، ولأطلق القول كما أطلق القول في الكاف ؛ إذ قال : (واستُعْمِلَ اسماً) فلم يُقَيَّدْ ؛ لأنَّها تقع فاعلةٌ ، ومفعولة ومضافاً إليها ، ودخلاً عليها حروف الجرِّ ، فلما أطلق في الكاف ، وقَيَّدَ في غيرها دلَّ تقييده على الاختصاص بما قَيَّدَ ، وهذا حسنٌ من التنبيه ، فإن الذي سُمِعَ فيهما دخول (مِنْ) وحدها كقول ذي الرمة :

وهَيْفَ تَهَيِّجُ البَيْنَ بعد تجاورٍ إِذَا نَفَحَتْ مِنْ عَن يَمِينِ المِشَارِقِ^٢
وقال القطاميُّ :

فقلتُ للركبِ لِمَا أَنَّ علا بهم مِنْ عَن يَمِينِ الحَبِيَّا نظرةً قَبْلُ^٣

(١) لجميل بشينة في ديوانه ص ٧٩ . التصريح ١٢٩/٢ ، خزنة الأدب ١٥٩/٥ ، وفي الأصلين (لأبوح) بسقوط الهزمة .

(٢) ديوانه ٢٤٨/١ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٣ ، والاقتضاب ٣٣٠/٣ .

(٣) ديوانه ص ٢٨ ، أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الجمل ص ٦٠ ، الاقتضاب ٣٣٠/٣ ، شرح المفصل ٤١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٦ ، البسيط ٨٤٨/٢ ، رصف المباني ص ٣٦٧ ، الجنى الداني ص ٢٤٣ .

هذا مما دخلت فيه من على عن . ومن دُخولها على على قول مزاحم بن الحارث العُقيلي ، أنشده سيبويه :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضِ بَرَزَاءَ مَجْهَلٌ^١

وعلى هذا ينبنى النظرُ في مسألتين :

إحداهما : أنه لا يرى رأيَ مَنْ زعم أنَّ (على) لا تكون إلا اسماً مطلقاً ، دخل عليها خافض أو لم يدخل^٢ .

واستدلَّ على ذلك بأنَّها في كل موضع لها موضعٌ من الإعراب ، وهو المُفَرَّق بين الاسم والحرف ، فإذا كان لها موضعٌ من الإعراب ، فهي اسمٌ ، فإنَّ إعرابها يُحدِّثُه العاملُ ، ولا يعمل فيها إلا على معنى من المعاني ، وهي الفاعليةُ ، والمفعوليةُ ، والإضافةُ ، وفي كلِّ واحدٍ من هذه الأحوال الثلاثة يقع الإخبارُ عنها ، فتَصِحُّ لها الاسميةُ بخلاف ما لا موضع له . قال : فانظر أبداً (على) تجدها ذات موضع ، فينبغي أن تُدعى فيها الاسميةُ حتى يجيء ثبوتُ . وما قاله هذا القائل قد يظهر من سيبويه في باب : عِدَّة ما يكونُ عليه الكَلِمُ^٣ ، ولكنه غيرُ قاطعٍ ؛ لأنَّه بيَّن في قوله :

* آليت حب العراق الدهر أطعمه *^٤

(١) الكتاب ٢٣١/٤ ، وانظر المقتضب ٥٣/٣ ، أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الإيضاح ٢٥٩/١ ،

الاعتضاب ٣٣٠/٣ ، شرح المفصل ٣٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٥ ، البسيط ٨٧٣/٢ ، خزائن الأدب ٢٥٣/٤ .

(٢) هذا مذهب جماعة من النحاة منهم ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن معروز ، انظر الإيضاح

لابن الطراوة ص ١٢٧ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٤٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٥١/٢ .

(٣) الكتاب ٢٣١/٤ ففيه قول سيبويه «وهو اسم - يريد (على) - لا يكون إلا ظرفاً» .

(٤) تمامه : * والحبُّ يأكله في القرية السوسُ * .

الكتاب ٣٨/١ ، وقال سيبويه قبل إيراده (. . .) وأستغفر الله من ذلك ، فلمَّا حذفوا حرف =

أنَّه من باب :

* أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ . . . *

فليست عنده اسماً بإطلاق ، لكن كما قَيَّدَ في (عن) حين قال : «وَأَمَّا عَنْ فَاسْمٍ إِذَا قُلْتَ : مَنْ عَنْ يَمِينِكَ»^٢ ، وأيضاً فقد قال الخِذْبُ^٣ : لا يبعد في «عن» أو : لا / يمتنع في «عن» أن تكون مَقْرَأً ، لكونها اسماً بمعنى ناحية ، ألا ترى قول / ٣١٦ / ساعدة :

أَفَعَنْكَ لَا بَرْقٌ كَانَ وَمِیْضُهُ غَابَ تَشِیْمُهُ ضِرَامٌ مُثَقَّبُ

أبو سعيد : أَفَعَنْ شِقُّكَ هذا البرقُ ، أو عَنْ ناحيتك هذا البرق . تقول العربُ هذا كلُّه ، وجَعَلَ (لا) زائدة .

قال ابن خروف : وهو صحيح ، فظاهر هذا الحكمُ عليها بالظرفية وإن لم تدخل عليها (من) ، وهو مخالف لما أشار إليه الناظم ، وشاهده البيت ؛ لأنَّ ظاهره النصبُ على الظرفية ، وهو خبر المبتدأ .

فَأَمَّا مَنْ خَالَفَ فِي (على) فلا دليلَ فيما قال ، وليس الأمرُ كما زعم ، فإنك إذا قلت : جلست على الحَصِيرِ ، فُهِمَتِ المباشرةُ^٤ ، وحروفُ الجرِّ إنما جيءَ

= الجَرَّ عمل الفعل . ومثل ذلك قول المتلمِّس . . .) ثم قال بعد إيرادِه : (يريد : على حبِّ العراق) .

(١) من قول الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/٤ .

(٣) أبو بكر بن طاهر .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٠٣/٣ .

(٥) السيرافي .

(٦) في الأصل : (الإشارة) . وما أثبت من أ .

بها لتوصيل معاني الأفعال إلى الأسماء وتضيفها إليها ، وإضافة معاني الأفعال إلى الأسماء لا تُتصَوَّرُ إلَّا في الحروف ، فإذا قلت : جلستُ فوق الحصير ، كان الفعل واقعاً بمدلول (فوق) لا بمخفوضها ، فدلَّ ذلك على انتفاء المرادفة ، فلا يصحُّ أن يقال : إن (على) بمعنى فوق ، إذا قلت : جلستُ على الحصير .

أما إذا تعيَّن ذلك فلا محيصَ عن القول به ، وذلك إذا دخل عليها حرف الجر كما تقدَّم ، وأيضاً فإن دعوى مَنْ ادَّعى أن لها موضعاً من الإعراب في كل موضعٍ غير ظاهرة ؛ إذ لا دليل يدلُّ على أن قولك : جلستُ على الحصير ، (على) فيه في موضع نصب ، وإنما كان يكون الدليل على ذلك لو وقعت فاعلةً أو مفعولاً بها كالكَاف ، أو مضافاً إليها ، فعند ذلك يتعيَّن^٢ كونها في موضع الإعراب .

وأما إذا قلت : جلستُ على الحصير ، فلا دليل فيه لإمكان أن يكون الواقع في موضع النصب المجرور لا (على) .

فإن قيل : إنَّ الظرفيةَ ظاهرةَ المعنى فيها ، فهو الدليل . قيل : إن كان معنى الظرفيةَ هو الدليلُ لا على أنَّها في موضع نصب ، فليكن ذلك دليلاً في (في) إذا قلت : قعدتُ في الدار ، فهي أولى بذلك ، وكذلك الباء بمعنى (في) ، وإذا ذاك يلزم اسميةُ هذه الحروف . وهذا كله شنيعٌ من القول ، ومخالفةٌ للإجماع ، ثم إنَّنا نقول : إنَّ (على) لا يُفهم منها الظرفيةَ ، وإنما يفهم منها معنى الاستعلاء ، ولو كان معنى (على) الظرفيةَ ، وأنَّها مرادفةٌ لـ (فوق) لَلزِمَ أن يكونَ معنى : على زيد مالٌ ، فوق زيد مالٌ ، وأنَّ توضعَ موضعها (فوق) في كل موضع ، وذلك غيرُ صحيح . ومثله يَشْنَعُ في نحو : ﴿تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ﴾^٣ . ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ

(١) في الأصلين (انتفاء) ، وفي هامش الأصل بإزاء الكلمة (انتفاء) ، وهو أولى .

(٢) في الأصل : (لا يتعيَّن) بلام مقحمة قبل الفعل .

(٣) سورة هود آية ٥٦ .

إِلَّا الْحَقَّ^١ . ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^٢ . الآية .
فإن قيل : وكذلك الاستعلاء يَقْبُحُ ، بل يَسْتَحِيلُ في هذه الأشياء ، فهو
مشترك الإلزام .

فالجواب : أنَّ مثلَ هذا راجعٌ في المعنى إلى قولك : على زيدٍ حقٌّ ، وعليه
مالٌ ، والفوقية لا تصلح فيما تقدّم لا حقيقة ولا مجازاً ، فافترقا . والكلام هنا
له مجالٌ واسع يكفي هذا منه .

وأما مَنْ خالف في (عن) ، فلا حُجَّةَ له على ما قال . والبيتُ المستشهدُ به
محمّل لأن تكون فيه (عن) على أصلها من الحرفية على حذف المضاف ؛ لكونه
مفهوماً ، أو جعل البرق مجازاً للمخاطبة نفسها / واتساعاً . ويجري هنا / ٣١٧/
البحث نحوّ مما يجري في (على) وقد تقدّم ، فالصحيح إذاً ما أشار إليه الناظم من
اختصاص اسمية عن وعلى بحالة دخول حرف (من) عليهما .

والمسألة الثانية : أنَّ الناظم لم يُعَوِّل على ما قاله ابنُ عصفور في تعيين اسميتها ،
وذلك أنَّه جعل لاسميتها موضعين :

أحدهما : ما أشار إليه الناظم من دخول الجارّ .

والآخر : أنَّ يُؤدِّي جعلها حرفاً إلى تَعَدِّي فعلِ المضمر المتصل إلى مضمره
كقولك : دع عنك كذا ، وهَوْنٌ عليك ، كما قال امرؤ القيس :

دَعَّ عَنْكَ نَهَباً صَبِيحَ فِي حُجْرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَوَاحِلِ^٣

وأنشد سيبويه :

(١) سورة النساء آية ١٧١ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٥٦ .

(٣) ديوانه ص ٩٤ ، وفي الأصل : (صحيح في حجراته) تحريف .

• هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا •^١

وقال الآخر :

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسُّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ^٢

وقال زهير بن أبي سلمى :

فَلَمَّا تَبَلَّجَ مَا فَوْقَهُ أَنَاخَ فَسَنَ عَلَيْهِ الشَّلِيلَا

وَضَاعَفَ مِنْ فَوْقِهَا نَشْرَةً تَرُدُّ الْقَوَاضِبَ عَنْهَا فَلَوْلَا^٣

فإنك إذا جعلت (عن) و(على) هنا حرفين ، أدّى ذلك إلى باب ممنوع ، وهو تعدّي (هَوْنٌ) الذي فاعله ضميرُ المخاطبِ إلى مضميرِ المخاطبِ الذي هو (عليك) ، وهو مُتَّصِلٌ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، كما لم يَجْزُ : ضَرَبْتُني ، ولا : اضْرِبْكَ ، ولا : زَيْدٌ ضَرَبَهُ ، تريد : ضَرَبَ نفسه إلّا في باب ظننت ، فإذا ادْعَيْ في (على) في قوله : (هون عليك) : أَنَّهُ اسمٌ صار (هَوْنٌ) إِنَّمَا تعدّى إلى غير ضميرِ المخاطبِ ، فصار كقولك : اضْرِبْ غلامَكَ . وهكذا القول في (دع عنك) وفي بقية النظائر .

وهذا المرتكبُ غيرُ مَرَضِيٍّ من وجهين :

أحدهما : أَنَّهُ لو كان كما قال لم يَجْزُ أَنْ يتعدّى فعلُ المضمَرِ المُتَّصِلِ إلى مضمَرِه المتصل بحرف جرٍّ أصلاً حتى تصيَحَّ اسميته ، وليس كذلك ، فإنك تقول :

(١) للأعور الشني ، انظر الكتاب ٦٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٣٨/١ ، المقتضب

١٩٦/٤ ، الإنصاح للفارقي ص ٢١٥ ، مغنى اللبيب ص ٦٣٣ . وفي الأصل (بكف الله) وكتب بإزائها (إِلَهِ) ، وهو الصواب رواية ، وبه يستقيم وزن البيت ، وجاء في أ .

(٢) ينسب لطرفة بن العبد ، وهو في صلة ديوانه ص ١٦٥ ، النوادر ص ١٦٥ ، الخصائص ١٢٦/١ ، المحتسب ٣٦٧/٢ ، الإنصاف ٥٦٨/٢ ، أمالي السهيلي ص ١١٩ .

(٣) ديوانه ص ١٩٨-١٩٩ ، وفي الأصلين (التليلا) ، ولم أقف عليها رواية ، وفي أ : (نشرة) تحريف .

قَرَّبْتُ^١ زَيْدًا إِلَيَّ ، وَبَعَّدْتُه مَنِي ، وَأَدْنَيْتُهُ مَنِي ، وَمَنَعْتُ زَيْدًا بَيْ^٢ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَمْنَعُ هَذَا مِمَّنْ تَقَدَّمَ . وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾^٣ . وَ(إِلَى) لَا تَصِيحُ اسْمِيَّتُهَا بِاتِّفَاقٍ . وَمِنْهُ : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾^٤ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى تَعَلُّقِ (لَهُمْ) بِ(يَجْعَلُونَ) ، وَلَا يُمْكِنُ جَعْلُ اللَّامِ اسْمًا . وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ كَثِيرٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ بِالْفِعْلِ لَفْظًا ، فَلَيْسَ إِذَا ذَاكَ بِجَارٍ مَجْرَى الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ سَبِيوِيهِ حِينَ ذَكَرَ امْتِنَاعَ نَحْوِ : اضْرِبْكَ^٥ ، بَلْ هُوَ جَارٍ فِي الْحُكْمِ مَجْرَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ بِمَثَابَةِ أَنْ لَوْ نَطَقْتُ بِالنَّفْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ غَلَامِي ، فَالْحَقُّ إِذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاطِظُ ، وَهُوَ رَأْيُ شَيْوَحْنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ النُّحَوِيْنَ يَقُولُونَ : لَا يَكُونُ (عَنْ) وَ(عَلَى) اسْمَيْنِ إِلَّا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا الْجَارُ ، فَيَجْعَلُونَ دَخُولَهُ هُوَ السَّبَبُ فِي الْأَسْمِيَّةِ ، وَالنَّاطِظُ عَكْسَ الْأَمْرِ ، فَجَعَلَ دَخُولَ الْجَارِ عَلَيْهِمَا مَسْبَبًا عَنْ كَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ لِقَوْلِهِ : / مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا / ٣١٨/ مِنْ دَخَلَ) أَيِ : مِنْ أَجْلِ أَنََّّهُمَا يَكُونَانِ اسْمَيْنِ دَخَلَ عَلَيْهِمَا (مِنْ) الْجَارَةِ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنََّّهُمَا قَبْلَ دَخُولِ (مِنْ) مُحْتَمَلَانِ لِلْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ ، فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا إِلَّا بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَظَاهَرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ أَنََّّهُمَا لَا تَسْتَقَرُّ اسْمِيَّتُهُمَا إِلَّا إِذَا دَخَلَ [عَلَيْهِمَا]^٦ (مِنْ) فَكَيْفَ هَذَا ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ مَا قَالَهُ النَّاطِظُ صَحِيحٌ ؛ إِذْ لَا يَصِيحُ دَخُولَ الْجَارِ إِلَّا عَلَى

(١) فِي أ : (ضَرَبْتُ) تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَمَنَعْتُ زَيْدًا لِي) . وَمَا أُثْبِتُ مِنْ أ .

(٣) سُورَةُ الْقَصَصِ آيَةُ ٣٢ .

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ آيَةُ ٥٧ .

(٥) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٦٦/٢ .

(٦) تَمَّةٌ مِنْ أ .

مستَقَرَّ الاسميَّة وإلا فلو كان الجارُّ داخلاً قبل استقرارها لما كان دليلاً عليها ،
 وحينئذ يلزم أن يكونَ (عن) و(على) محتملين مع التجريد من الجارِّ .
 فإن قيل : فهل لنا أن ندَّعي أنَّهما عند التجريد محتملان كالكاف الجارَّة .
 قيل : إنما يدَّعى^١ هذا على رأي مَنْ يدَّعي أنَّ الاسميَّة فيهما قياسٌ ، وإن كان
 ضعيفاً .

وأما على رأي مَنْ لا يرى ذلك فلا ينبغي دعوى الاحتمال فيهما لأمرين :
 أحدهما : أنَّ الأصلَ فيهما الحرفيَّة ، فلا يخرجان عنه^٢ إلاَّ بدليل ، ولا دليل ؛
 إذ لم يثبت لهما الاسميَّة على الإطلاق .

والثاني : أنَّ ما جاء فيهما مُتَعَيَّن الاسميَّة نادرٌ لا يقوى أن يقاسَ عليه غيره ،
 وإذا كان كذلك كان كلامُ الناظم وارداً على اعتقادِ العرب فيهما الاسميَّة ، لا على
 اعتقادنا ؛ إذ كان اعتقادنا لها ثانياً عن وجود الجارِّ داخلاً عليهما ، عكسَ اعتقادِ
 العرب ؛ إذ كانت إنما أدخلته عليهما بعد اعتقاد الاسميَّة ، فلا إشكال ، فإذا وقع
 لنا في شعر أو غيره أن ندخلَ الجارَّ عليهما ، فذلك قياسٌ على ما نطقت به
 العربُ ، لا على مجرد الاحتمال ، فكأنَّ الناظم تكلمَ على حَسَب اعتقاد العرب
 (قبل إدخال الجارِّ ، وغيره إنما تكلمَ على حَسَب اعتقادنا)^٣ فيما تكلمت به
 العرب ، فإذا قد انتظم كلامه مع كلام النحويين .

فإن قيل : هل في كلامه دلالةٌ على كون اسميتهما وإدخال الجارِّ عليهما قياساً
 أو سماعاً أم لا ؟

فالجوابُ / : أنَّ قوله : (واستعمل اسماً) ظاهرٌ أنَّه يريد أن العرب استعملته
 كذلك - يعني الكاف - ، ثم قال : (وكذا عن وعلى) أي استعملتهما العربُ

(١) في أ : (ينبغي) .

(٢) كذا في النسختين . وكتب بإزائها في الأصل (عنها) . ولكليهما وجهٌ .

(٣) ما بين الإشارتين سقط من أ .

اسماً كذلك ، فهذا إخبارٌ عن السماع ، فالظاهرُ أنَّ ذلك عنده غيرُ قياسٍ كما تقدّم في الكاف .

ثم قال :

وَمُذٌّ وَمُنْذٌ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُذٌّ دَعَا
وَإِنْ يَجْرُا فِي مُضِيِّ فَكَـ(مِنْ) هُمَا ، وَفِي الْحَضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبَيْنَ

جعل الناظم : (مُذٌّ وَمُنْذٌ) على وجهين :
أحدهما : أنَّ يكونا اسمين .

والثاني : أنَّ يكونا حرفين ، فإنه قال : (ومذ ومنذ اسمان) في موضع كذا ، ثم قال : (وإن يجرَّا في مضى فكمن) يعني حرفين . وهذا رأيُ الجمهور .

وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّهما اسمان أيضاً إن انجرَّ ما بعدهما^١ ؛ لأنَّهما قد ثبت لهما الاسمِيَّةُ إذا ارتفع ما بعدهما ، أو أُوْلِيَا الْفِعْلِ ، فليكن كذلك إذا انجرَّ ما بعدهما ؛ إذ الجرُّ لا ينافي الاسمِيَّةَ . والأصل بقاء ما كان على ما كان ، فوجب استصحابُ الحكم الثابت لهما قبل أن يجرَّا ما بعدهما .

ورُدَّ هذا المذهب بأمرين :

أحدهما : قاله ابن عصفور أنَّ الظرفَ إذا نُفِيَ عنه الفعلُ استغرقه^٢ النفي ولم يَتَعَدَّهُ ، كقولك : ما رأيته يومَ الجمعة ، فقد استغرق النَّفْيُ جميعَ أجزاء يوم الجمعة / ولم يتعدَّها ، وإذا نفيتَ الفعل قبل (مذ) لم يَسْتَغْرِقْهَا وتعدَّها ، فإذا قلتَ : ما رأيته مُذٌّ يومَ الجمعة ، فلا بُدَّ أن تكون رأيته في جزءٍ من يومِ الجمعة ، ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه ، فقد رأيتَ تَعَدِّي النفي لها ، وامتنع استغراقه ، فلو كانت (مُذٌّ) ظرفاً لكان حكمُها حكمَ الظرف فيما دُكِرَ ، فلما

(١) انظر شرح المفصل ٩٥/٤ ، الجنى الداني ص ٣٠٤ ، مغنى اللبيب ص ٤٤١ .

(٢) شرح الجمل ٥٣/٢-٥٤ ، وعزاه إلى الأخفش .

اختلف الحكماء ، دلّ على فساد قول مَنْ قال فيها بالظرفية ، فلما ظهر فساده
تعيّن صحة قول الجماعة في أنها حرفٌ إذا جرّت ما بعدها ، واسمٌ إذا رفعت .
قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله ^١ - : لا يلزم ذلك القائل بالظرفية ؛ لأنّ ذلك
المعنى موجودٌ فيها إذا ارتفع ما بعدها ، وهي هنالك اسمٌ أو ظرف ، ولم يوجب
ذلك أن تكون حرفاً ، وإنما وجب أن يكون كذلك من جهة أنّها كلمةٌ
موضوعةٌ لابتداء الغاية ، أو للغاية كلّها ^٢ ، فكلُّ كلمةٍ لها حكمٌ نفسها الذي
وُضِعَتْ له .

ثم استدلّ على صحة قول الجماعة ، وبطلان قول الآخر المخالف بأنّها إذا
جرّت ما بعدها كلمةٌ لا معنى لها إلّا في غيرها ، ولم توجد إلا مبنيةٌ ليس لها حكم
من أحكام الأسماء في ذلك الموضع ، فوجب القول بالحرفية ، وقد كان ينبغي أن
يُحكّم عليها بذلك إذا ارتفع ما بعدها لولا أنّ فيها هنالك حكماً من أحكام
الأسماء ، وهو استقلال الكلام بها مع ما بعدها ، وليست بفعل ، فهذا هو السببُ
في القول بحرفيتها إذا انجرّ ما بعدها ، وهو الثاني من الوجهين ، فثبت أنّ (مُنْذُ)
و(مُنْذُ) على وجهين ، كما قال الناظم . وأيضاً فإنّ (مُنْذُ) و(مُنْذُ) في الزمان ك (مِنْ)
في الزمان والمكان لابتداء الغاية ، وللغاية كلّها ، فقد ساوتا (مِنْ) في المعنى ،
وساوتاها أيضاً في عمَلِ الجرّ ، فهما مثلها ، ولو تأتت دعوى الحرفية إذا وقع
بعدهما المرفوع ، أو الجملة لم يُنتقل عنها . أمّا مع المرفوع ؛ فإنّ حروف الجرّ لا
يرتفعُ ما بعدها . وأمّا مع الجملة ؛ فلأنّ حروف الجرّ لا تدخل على الجمل
اختياراً ؛ فقليل بالاسمية لذلك . فإذا تقرر هذا فالناظم ابتداءً بقسم الاسمية ، وعيّن
لها موضعين :

(١) في أ : (رحمة الله عليه) .

(٢) في أ : (يكون) .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار ٢ : ٢٦٩ .

أحدهما : أن يرتفع ما بعدهما ، وذلك قوله : (اسمان حيثُ رَفَعَا) يريد : رفعا ما بعدهما ، نحو : ما رأيته مُذْ يَوْمُ الجمعة ، وما رأيته مُنْذُ يَوْمُ الجمعة ، فهذا هنا لا يمكن أن يكونا^١ حرفين ، ولكن^٢ يكونان اسمين ، لكن يبقى النظر في إعرابهما ما هو ؟ هل هما مبتدآن ما بعدهما خبر لهما ؟ وإليه ذهب الفارسي^٣ وطائفة ، فقولك : ما رأيته مُذْ يومان ، تقديره : أمدُ ذلك يومان . أو هما ظرفان خبران للمرفوع بعدهما ؟ والتقدير : بيني وبين لقائه أو رؤيته يومان ، أو نحو ذلك ، وهو رأي الزجّاجي^٤ . أو ظرفان^٥ ما بعدهما مرفوع بفعل مضمر ، فقولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومان في تقدير : مذ كان يوم الجمعة ، ومذ كان يومان . وهو مذهب الكوفيين^٦ ، وإليه ذهب المؤلف^٧ في غير هذا الكتاب^٨ ، وليس في نظمه هذا صريح نص^٩ على اختيار أحد هذه المذاهب إلا ما يُستشعر^{١٠} من قوله : (حيثُ رفعا) ؛ فإنه^{١١} لما أَسْنَدَ رفعَ ما بعدهما إليهما لم يَسْتَقِم ذلك إلا على مذهب الفارسي^{١٢} ، فإنَّ المبتدأ هو الرفع / للخبر عند الناظم ، وإذا كان كذلك فهو مخالف^{١٣} هنا لما ذهب إليه في غير هذا ، وكان هذا المذهب أرجح من جهة النظر ، وذلك أنه إذا قُدِّرَ بعدهما الفعلُ فلا بُدَّ من تقدير الزمان قبلَ ذلك الفعل ؛ لأنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) مختصَّان بالزمان ، فيلزم على مذهبه تقدير فعلٍ أيضاً قبل ذلك الزمان ، وإذا تَقَدَّرَ

(١) في الأصل : (يكون) ، والمثبت من أ .

(٢) في أ : (وإنما يكونان) .

(٣) ذهب إليه المبرد في المقتضب ٣/٣٠ ، وأبو بكر بن السراج في الموجز ص ٥٩ ، والفارسي في

الإيضاح ص ٢٦١ ، وانظر الجنى الداني ص ٥٠٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٤٢ ، وعزاه الأنباري

في الإنصاف ١/٣٨٢ إلى البصريين .

(٤) الجمل ص ١٤٠ .

(٥) في الأصل : (ظرفان مع ما بعدهما) بإقحام (مع) .

(٦) الإنصاف ١/٣٨٢ .

(٧) التسهيل ص ٩٤ .

(٨) في الأصل : (لأنه) ، وكسب بإزائها - وكذلك في أ - (فإنه) .

الفعلُ فلا بُدَّ من تقدير زمانٍ لاختصاص (مُذ) و(مُنْذ) بالزمان ، فيتسلسل الأمرُ ، وذلك فاسدٌ ، فالأولى عدمُ تقدير الفعل .

وقد يُجَابُ عن هذا بأنَّه لا يَسُوغُ تقديرُ زمانٍ مع القول بظرفيّتها ؛ لأنَّنا إذا فرضنا (مُذ) مثلاً ظرفاً ، فهي الموقوعُ فيه ، وهي أيضاً الدالَّةُ على ابتداء الغاية ، أو الغاية كُلِّها ، فصارت (مذ) كاسم تَضَمَّنَ معنى حرف ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام هي نائبة عن الأمرين ، فكذلك (مذ) إذا كانت ظرفاً هي دالَّةٌ على الزمان ، وعلى^٢ ابتداء الغاية فيه كما كانت (مَنْ) في قولك : مَنْ زَيْدٌ ؟ دالَّةٌ على الاستفهام ، والمستفهم عنه ، فإذا قَدَّرْتَ الزمانَ بعد (مُذ) فقد جَرَّدتها عن الاسمِية ، وصارت حرفاً لابتداء الغاية في ذلك المُجَرَّد ، كما أنَّك إذا ذكرت الجزء الثاني في : مَنْ زَيْدٌ ؟ أتيت بحرف الاستفهام فقلت : أَفَلانَ زَيْدٌ أم فلان ؟ وإذا كان كذلك لم يلزم على تقدير الفعل محظورٌ ، فهذا مما يمكن أن يُجَابَ به ، لكنَّ الذي يُرَجَّحُ^٣ به رأيُ الناظم على رأي الكوفيين أنَّ الإضمارَ على خلاف الأصل ، فلا ينبغي أن يدَّعى إلّا بدليل ، ولا دليل ، بل الكلام تامٌّ من غير دعوى الإضمار ، فكان القولُ به تكلفاً من غير حاجة .

فإن قيل : إنَّ في دعوى الإضمار فوائد ، منها : إجراء (مُذ) و(مُنْذ) في الاسمِية على طريقةٍ واحدةٍ ، وذلك أولى من اختلاف الاستعمال .

ومنها : التخلُّصُ من الابتداء بالنكرة بلا مُسَوِّغٍ إن ادَّعى التنكيرُ ، ومن تعريفٍ غير معتادٍ إن ادَّعى التعريفُ ، والتخلُّص من جعل جملتين في حكم جملةٍ واحدةٍ من غير رابط ظاهرٍ ولا مُقَدَّرٍ ، فإذا لم يدَّعِ الإضمارُ لزم ارتكابُ

(١) إزاء قوله (مذ إذا . . . دالَّة) في هامش الأصل : (خ : (مذ) و(منذ) إذا كانتا ظرفين فهما دالتان) .

(٢) في أ : (وعن) .

(٣) في أ : (رجح) .

هذه الأمور ، وهي مما لا ينبغي ارتكابه لمخالفته صنعة القياس .

فالجواب : أنَّ الإضمارَ لَمَّا كان يلزم منه^١ مخالفة الأصل ، وكان عدم الإضمار أيضاً يلزم عليه ما قال من اختلاف الاستعمال تعارض الأصولان ، فرجَّح جانب عدم الإضمار حملاً على الظاهر ، وليس فيه ما يُخِلُّ بالكلام ، والإضمارُ دعوى زيادة في الكلام لو سكت عنها لم تُخِلَّ به . وأيضاً فإضمار شيء - لو ظهر لم تحصل به فائدة - عبث .

وأما الابتداء بالنكرة من غير مسوِّغ فلنا أنَّ نجيب عنه بأمرين :

أحدهما : أنَّ ندَّعي التنكير ، والمسوِّغ للابتداء بها حصول الفائدة ، فإنَّ تعداد المسوغات ثانياً عن حصول الفائدة ، (فليس فيها حصر إلا بحصول الفائدة ، وهي هنا حاصلة ، فلا مطلوب سواها)^٢ . وقد تقدَّم في باب الابتداء بسنط هذا المعنى .

والثاني : أنَّ ندَّعي أنَّ (مذ) و(مند) لفظُهما لفظُ النكرة ، والمعنى معنى المعرفة ، ولذلك نظير ، وهو قول العرب : لقيته عاماً^٣ أوَّل^٤ ، فلفظُ لَفْظُ النكرة ، والمعنى معرفة ؛ لأنَّه يريدُ العام الذي قبلَ عامك . وعلى هذا حَمَلَ طائفة قولهم : لقيته ضُحى وضُحوة وعشاء وعشية / وأخواتها من يوم بعينه ، / ٣٢١/ فليس (مُذ) و(مُنْذ) على هذا عديمي المسوِّغ للابتداء بالنكرة إن ادَّعي أنَّهما نكرتان ، ولا غير معهودي التعريف إن ادَّعي أنَّهما معرفتان .

وأما التخلُّصُ من جعل الجملتين جملةً واحدة من غير رابط ، فإنَّ (مُنْذ) و(مُذ) إذا ارتفع ما بعدهما فقد اختلفَ في الجملة الاسمية الحاوية لواحدة منهما

(١) في أ : (عنه) .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٣) انظر الكتاب ٢٩٤/٣ .

(٤) في أ : (على ذلك) .

(٥) في أ : (مند ومذ) .

هل لها موضعٌ من الإعراب أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : أنَّ لآ موضع لها ، وإنما هي مفسَّرةٌ^١ لمقدار الزمان الذي اقتضاه ما قبلها ؛ لأنَّك إذا قلتَ : ما رأيتهُ ، دَلَّ على أنَّ انقطاعَ الرؤيةِ في زمان لا يَدْرِي السامعُ من اللفظ ما مقداره ، فجاءت الجملة الثانية مفسَّرةً لهذا المعنى ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^٢ . وذلك أنَّ هذه الجملة الثانية مفسَّرةٌ^٣ للموعود الذي هو مفعول ثانٍ لـ (وَعَدَ) ، لَمَّا استحال أن تكونَ هذه الجملة مفعولاً ثانياً له ، لأنَّ لـ (وَعَدَ) من باب أعطى ، والمفعول الثاني من باب أعطى لا تقع الجملة موقعه ، وإنما ذلك لباب ظننت ، وسائر ما يدخل على المبتدأ والخبر . وإذا كانت مفسَّرةً فلا موضع لها ، فكذلك هذه الجملة .

والثاني : أنَّ لها موضعاً من الإعراب ، وهو النصب على الحال ، كأنَّه قال : ما رأيته متقدماً ، أي متقدماً زماني ؛ لأنَّ انقطاعَ الرؤيةِ مُتَّصِلٌ بزمانه الذي هو فيه ، وهذا فيه تَكَلُّفٌ ، وإشكالٌ ، ولكنْ به صارتِ الجملتان في حكم الواحدة برابطِ الضمير المقدَّر ، والقول الأول أولى ، وعليه الأكثرُ .

ويبقى النظر بين رأي الناظم ورأي الزجاجي ، فَيَرْجَحُ بآئه أقوى - أعني رأي الناظم من جهة المعنى - بأنَّك إذا قَدَّرْتَ قولك : ما رأيته مُدَّ يومانٍ : أمدُ ذلك يومانٍ . وقولك : ما رأيته مُنْذُ يومٍ الجمعة ، ابتداءً انقطاعها يومَ الجمعة ، أو أَوَّلُ ذلك يومَ الجمعة كان صحيحاً ، وأنت إذا قدرت - على مذهب الزجاجي - بيني وبين لقائه يَوْمَ الجمعة لم يَسْتَقِم هذا التقدير حتى تقول : وما بَعْدَه إلى

(١) انظر شرح الرضي ٢١٧/٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٩ .

(٣) في أ : (معتبره) ، تحريف .

(٤) عزاه الرضي في شرح الكافية ٢١٧/٢ للسيرافي .

اليوم ، وهذا حَذَفٌ كثيرٌ ، وتَكَلَّفٌ في التقدير ، وهذا ، وإن كان وقوعُ الاسمِ المبتدأ غيرَ متصرفٍ قليلاً كَأَيَّمُنَ اللهُ ، وَلَعَمْرُ اللهِ بخلاف وقوعه ظرفاً ، فإنه كثيرٌ ، فلا ضررَ فيه إذا كان اللفظ سائغاً سهلاً المأخذ ، والمعنى قوياً . ومن قاعدة سيبويه : الاعتبارُ بالمعنى ، وإن ضَعُفَ حُكْمُ اللفظ ، وقد يُهْمِلُ جانبَ اللفظ محافظةً على المعنى . وهو مذهب المحققين .

والموضع الثاني من موضعي الاسمية : أن يقع بعدهما الجملة من الفعل والفاعل وهو معنى قوله : (أَوُ أُولِيَا الْفَعْلِ) أي : جُعِلَ الْفَعْلُ وَالْيَا لهما ، وَكَأَنَّهُ يقول : وَمُنْذُ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ وَلِيَهُمَا الْفَعْلُ كمثاله الذي مثَّلَ به ، وهو : جثت (مُنْذُ) دعا ، ومثله : ما رأيته مُنْذُ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَمُنْذُ قام زيد ، وأنا قائم عليه منذ وَلَدَ ، وما أشبه ذلك . ومنه قول الشاعر :

ما زال مُنْذُ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^٢

وقال أبو ذؤيب :

/ قالت أُمَامَةُ ما لِجِسْمِكَ شَاحِيًا مِنْذُ ابْتَذَلْتَ وَمِثْلُ مَا لِكَ يَنْفَعُ^٣ / ٣٢٢/

وهذا الموضع مما اختلف فيه ، فذهبت طائفة إلى ما قاله الناظم من تعين الاسمية . وذهب بعضهم إلى أنه محتمل الاسمية والحرفية ، وهو رأي السيرافي ، فإنه قال في : ما رأيته مُنْذُ كان عندي ، أو مُنْذُ جاءني : إنَّ (مُنْذُ) محتملة أن تكونَ

(١) في أ: (ولعمرو) بواو مقحمة .

(٢) للفرزدق / ديوانه ٣٠٥/١ ، وانظر المقتضب ١٧٤/٢ ، إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ، الجمل ص ١٢٩ ، التكملة ص ٦٩ ، شرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، التصريح ٢١/٢ ، خزنة الأدب ١٠٣/١ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٤٠/٢ .

(٣) شرح أشعار الهذليين ٥١/١ ، الفضليات ص ٤٢١ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٤٠/٢ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٨/٤ .

من أسماء الزمان ، أو حرفاً جارياً يَخْتَصُّ به الزمان ، وعمله فيما بعده كعمل الاسم المضاف ، فجاز إدخاله على الفعل ؛ إذ كان في معناه ، وعمله كزمانٍ مضافٍ إلى فعل ، وما قاله هنا خلافُ وضع الحرف^١ ؛ إذ حرفُ الجرِّ مختصٌّ بالدخول على الأسماء لا على الجمل . ألا ترى أنَّكَ تقول : جئتكَ في حين مات زيد ، ولا تقول : جئتكَ في مات زيد ؛ بل الذي يدل على أنَّها ليست بحرفٍ دخولها على الفعل .

فإن قيل : فإنَّ الاسمَ غيرَ الظرف أيضاً لا يضاف إلى الفعل ، وإنما يضاف إلى الفعل الظرف ، وقد تقدّم أنَّ (مُنْذُ) و(مُدُّ) عند الناظم غيرُ ظرفين ، فكما لا يقال : هذا غلامٌ قام ، فكذلك لا يقال : مُدٌّ قام ، فإنَّ قُدِّرَتْ زماناً هنا ، فكذلك يقدَّرُه هنالك ، فالسؤال مشترك الإلزام .

فالجواب : أنَّ هذا غَلَطٌ ، أو مغالطة ؛ إذ لم نقل : إنَّ (مُدُّ)^٢ مضافةٌ إلى الجملة ، بل هي غيرُ مضافةٍ ، كما كانت غيرَ مضافةٍ مع المفرد إذا قلت : ما رأيته مُدُّ يومانٍ ، بخلاف ما إذا ادَّعَيْ أنَّها حرفٌ ، فلا بُدَّ من أن يكون ما بعدها جرّاً ، فلزِمَ الإشكال على دعوى الحرفية ، فلم يصحَّ القول بذلك ، وصحَّ كلامُ الناظم . وهنا مسألتان :

إحدهما : أنَّه لم يقدر بين (مُدُّ) و(مُنْذُ) وبين الفعل شيئاً ، فدلَّ على أنه لم يرَ رأيي من قَدَّرَ هنالك الزمان ، وذلك أنَّ الجزوليَّ ، وجماعةً يقدرون بينهما زماناً^٣ ، فيقولون : إن المعنى - في قولك : ما رأيته مُدُّ قام زيد ، : ما رأيته مُدُّ

(١) في الأصل : (الحذف) ، تحريف ، وبإزائها - وكذلك في أ - (الحرف) .

(٢) في أ : (من) تحريف .

(٣) عزاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٢٤٢ إلى الأخفش ، وابن السراج ، وابن عصفور ،

وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢ .

(٤) في النسختين (مند) .

زمانٍ قام زيدٌ ، وكذلك في (منذ) بناءً منهم على أنَّهما مختصانِ بالزمان لا يدخلان إلاَّ عليه ، فإذا وقع بعدهما ما ليس بزمان ، فلا بُدَّ من تقديره طرداً للأصل فيهما ، وأيضاً فالمعنى يَدُلُّ على ذلك . ويبقى النظر في الزمان هل يُقدَّر مرفوعاً أو مجروراً ؟ أمرٌ آخرُ يَثْبُتُ بعد ثبوتِ هذا التقدير . وأيضاً فإنَّ سيبويه قد جعلهما من الأسماء المضافة إلى الأفعال^١ ، وذلك مختصٌّ بالزمان نحو : جئت إذ قام زيد ، وأتيت يومَ قام زيد . وقد تقررَ أنَّ مُذَّ ومُنْذُ ليسا بظرفين ، فلا تصح إضافةُهما إلى الفعل ، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من تقدير زمانٍ تصحُّ إضافته إلى الفعل . وما قالوه فيه نظر .

أمَّا أولاً : فإنَّ الإضمارَ على خلافِ الأصل ، فلا ينبغي أن يُقالَ به ما وُجدَ غيره .

وأمَّا ثانياً : فإنَّ مُذَّ ومُنْذُ إذا كانا اسمين فهما دالَّان على الزمان ، وإن لم يقعا ظرفين فلا يُحتاجُ مع ذلك إلى تقدير الزمان ، وإنما كان يُحتاجُ إلى ذلك على فرضِ كونهما حرفين أو ظرفين ، ولا يصحُّ هنا كونهما حرفين ؛ فلا ينبغي تقديرُ زمان .

وأمَّا جعلُ سيبويه لهما من باب ما أُضيف إلى الفعل ، فذلك عند جماعةٍ بناءً على أنَّهما ظرفانِ على ما ذهب إليه الزجاجيُّ ، وإذا كانا ظرفين فلا حاجةَ بنا إلى تقدير الزمان كسائر / الظروف المضافة إلى الفعل .

/٣٢٣/

فإن قيل : مُنْذُ في : مُنْذُ قام زيدٌ ، لا بدَّ أن يكون مبتدأً على مذهبيكَ خبره ما بعده ، وإذا لم يكن بُدَّ من ذلك فلا يصحُّ أن يكونَ الفعلُ خبره . ألا ترى أنَّكَ لا تقول : أوَّلُ ذلك قامَ زيدٌ ، كما تقول : أوَّلُ ذلك يومُ الجمعة ، وإنما يستقيم مع تقدير الزمان ، كأنَّه يقول : أوَّلُ ذلك زمانُ قام زيدٌ ، فلا

(١) الكتاب ١١٧/٣ .

يَصِيحُ الكلام مع عدم تقدير الزمان أصلاً .

فالجواب : أنَّ الناظم ليس في كلامه ما يَدُلُّ على أنَّ مُذَّ ومُنْذُ هنا مبتدآن ، وإنَّما دَلَّ كلامُهُ على أنَّهما مبتدآن إذا وقعَ بعدهما المرفوعُ ، وهو الموضع الأول . وأما هنا فإنَّما قال : (أو أوليا الفعل) وإيلاؤهما الفعلَ يَحْتَمِلُ أن يكونَ على ذلك ، أو على أنَّهما ظرفان لا مبتدآن ، لكن لما كان جعلُهما مبتدئين لا يَصِيحُ معه أن يكونَ الفعلُ خبراً من غير تقدير زمان ، وكان جعلُهما ظرفين يَصِيحُ معه وقوعُ الفعل خبراً من غير افتقارٍ إلى تقدير ، كان الواجبُ أن يُعْتَقَدَ أنَّهما هنا ظرفان عنده لأنَّه لو كانا عنده مبتدئين لم يَسُغْ له السكوتُ عن تقدير الزمان ؛ إذ لا يَصِيحُ الكلام إلا بتقديره ، فلما لم يَفْعَلْ ذلك أشْعَرَ بأنَّهما عنده في هذا الموضعَ ظرفان ، وهو الظاهر من سيبويه ، وإياه ارتضى في شرح التسهيل ^١ ، وَيَحْصُلُ إذذاك في مُذَّ ومُنْذُ إذا رفعاً أو أوليا الفعل ثلاثة أقوال :

أحدها : أنَّهما مبتدآن بإطلاق ، ويقدرُ مع الفعل زمان .

والثاني : أنَّهما ظرفان بإطلاق .

والثالث : ما رآه هنا من التفرقة بين أن يقعَ بعدهما المرفوعُ فيكونان مبتدئين ، وبين أن يقعَ بعدهما الفعلُ فيكونان ظرفين .

ووجَّهَ التفرقة على هذا التنزيل : أنَّ الاسميَّةَ مع المرفوع على غير الظرفية أولى لما تقدَّم . وأما مع الفعل فظاهر أنَّ مُذَّ ومُنْذُ معه على حدِّ سائر الظروف من الإضافة إلى الفعل ، فكان القولُ بذلك الظاهرَ فيهما ، وأن يكونا متعلقين بما قبلهما أولى لاسيَّما إذا كان جعلُهما هنا اسمين يلزمُ منه تكلفُ الإضمار ، وما الكلامُ غنيٌّ عن تقديره ، وأيضاً فتصيرُ الجملتان بذلك جملةً واحدة ، فهذه أمورٌ ترجَّحُ القولَ بهذا مع موافقة ظاهر الكتاب ، وعليه جماعةُ كابن

(١) سقطت (إلى) من أ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٣٩/٢ .

حروف^١ ، وغيره .

والمسألة الثانية : أنَّ قوله : (كَجِئْتُ مُنْذُ دَعَا) يَظْهَرُ أَنَّ الناظم أتى به في مَعْرِضِ التَّقْيِيدِ للفعل المذكور ؛ لِأَنَّ قوله : (أَوْ أَوَّلِيَا الْفَعْلِ) مُطْلَقٌ لَا يَخْتَصُّ بِمَاضٍ دُونَ مَضَارِعِ أَوْ أَمْرٍ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ مَعَ مُنْذُ وَمُنْذُ مِنَ الْأَفْعَالِ إِنَّمَا هُوَ الْمَاضِي فَلَا يُقَالُ : مَا أَفْعَلْتُ^٢ ذَلِكَ مُنْذُ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَأَوَّلَى الْأَ تَدْخُلَا عَلَى فَعْلِ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ زَمَانَ الْمَضَارِعِ إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا فَهُوَ غَيْرُ مُتَحَصِّلٍ ، فَلَا يَقْدَرُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ حَالًا ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ مُنْذُ وَمُنْذُ لِلْغَايَةِ كُلِّهَا ، أَوْ لِبَتْدَائِهَا ، وَإِنْ كَانَ اسْمَيْنِ أَوْ ظَرْفَيْنِ ، وَمَعْنَى الْغَايَةِ كُلِّهَا مُخْتَصٌّ بِمَا كَانَ حَاضِرًا ، وَالْفَعْلُ لَا يُعْطَى انْتِهَاءُ تِلْكَ الْغَايَةِ إِذَا قُلْتَ : مُنْذُ يَقُومُ زَيْدٌ ؛ إِذْ لَعَلَّهُ بَعْدُ يَقُومُ ، فَلَا يَكُونُ لِلْغَايَةِ كُلِّهَا .

ثم قال : (وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضِيِّ فَكَمِينَ هُمَا) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونَانِ فِيهِ حَرْفَيْنِ ، وَهُوَ أَنَّ يَقَعَ بَعْدَهُمَا الْاسْمُ مَجْرُورًا لِقَوْلِهِ : (وَإِنْ يَجْرَأُ) إِلَّا أَنَّهُ قَسَمَ الْمَجْرُورَ بَعْدَهُمَا^٣ / قَسَمِينَ :

/٣٢٤/

أحدهما : أَنَّ يَكُونَ مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمِ الْخَمِيسِ ، فَمُنْذُ وَمُنْذُ فِي هَذَا الْقِسْمِ مُؤَدِّيَانِ مَعْنَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، لَكِنْ فِي الزَّمَانِ كَمَا كَانَتْ (مِنْ) كَذَلِكَ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ فَقَطْ ، أَوْ فِيهِمَا مَعًا ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : (وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضِيِّ فَكَمِينَ هُمَا) يَعْنِي لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ .

فَإِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَمَعْنَاهُ : ابْتِدَاءُ زَمَنِ انْقِطَاعِ الرُّوْيَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

والثاني : أَنَّ يَكُونَ الْمَجْرُورُ بِهِمَا حَاضِرًا نَحْوُ : مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمِنَا ، وَمُنْذُ

(١) نقل ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٣٩/٢ كلام ابن خروف في هذه المسألة من شرحه الكتاب ثم قال (وقول السيراني موافق لقوله) ، وانظر شرح السيراني ١٨٤/٤ .

(٢) في أ : (لَا أَفْعَلُ) .

(٣) في الأصل (بينهما) ، والتصحيح من أ .

شَهْرِنَا وَمُدَّ عَامِنَا ، فَمُدَّ وَمُنْدُ فِي هَذَا الْقِسْمِ مُوَدَّيَانِ مَعْنَى (فِي) الَّتِي تَقْتَضِيهِ
الظَّرْفِيَّةُ ، وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : (وَفِي الْحَضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِينَ) أَي : اسْتَبِينَ فِي جَرِّ
الزَّمَانِ الْحَاضِرِ بِهِمَا مَعْنَى (فِي) ، فَإِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ يَوْمِنَا ، فَمَعْنَاهُ : مَا رَأَيْتُهُ
فِي يَوْمِنَا ، وَكَذَلِكَ مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ عَامِنَا ، مَعْنَاهُ : فِي عَامِنَا .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : (فِي مُضِيٍّ) فِي اسْمِ ذِي مُضِيٍّ ، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَفِي الْحَضُورِ) أَي فِي ذِي الْحَضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِينَ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ النَّازِمَ هُنَا لَمْ يُقَيِّدْ كَوْنَ مَجْرُورِهِمَا زَمَانًا ، وَلَا بَيَّنَّ مَعْنَاهُمَا ، كَمَا
بَيَّنَّ سَائِرُ مَعَانِي الْحُرُوفِ الْجَارَةِ ، وَذَلِكَ قَصُورٌ فِي الْبَيَانِ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ نَقُولَ : بَلْ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ .

أَمَّا كَوْنَ مَجْرُورِهِمَا زَمَانًا فَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ أَوَّلُ الْبَابِ بِقَوْلِهِ : (وَإِخْصُصْ بِمُدَّ
وَمُنْدُ وَقْتًا) .

وَأَمَّا بَيَانُ مَعْنَاهُمَا بِقَوْلِهِ هُنَا : (وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا) ^١ يَعْنِي أَنَّ
مَعْنَاهُمَا مَعْنَى (مِنْ) ، وَهُوَ ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ .

وَقَوْلُهُ : (وَفِي الْحَضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِينَ) يَعْنِي أَنَّ مَعْنَاهُمَا الْغَايَةُ كُلُّهَا ،
وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَا بَيْنَ وَإِلَى مَعًا ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ عَامِنَا ،
تَقْدِيرُهُ : مَا رَأَيْتُهُ مِنْ أَوَّلِ عَامِنَا إِلَى آخِرِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا مِنْ قَوْلِهِ غَيْرُ مَفْهُومٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : كَ (مِنْ) لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى
مَعْنَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَحَالَ فِي مَعْنَاهُمَا عَلَى (مِنْ) ، وَلَمِنْ مَعَانٍ جَمْلَةً
ذَكَرَهَا ، فَمَا الَّذِي يُعَيِّنُ مَعْنَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ دُونَ غَيْرِهِ ؟ وَقَوْلُهُ : (مَعْنَى (فِي)
اسْتَبِينَ) إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُمَا الظَّرْفِيَّةُ ؛ إِذْ هِيَ مَعْنَى (فِي) ، وَمَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ
لَيْسَ هُوَ مَعْنَى الْغَايَةِ كُلُّهَا ، بَلْ هُمَا مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ ، فَلَا يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (فَكَمِنْ هُنَا) ، تَحْرِيفٌ .

فالجواب : أنه يمكن أن يكون أحالَ على معنى ابتداء الغاية في (مِنْ) ؛ لأنه أوَّلُ معنى ذكره ، أو لأنه الذي يُتَوَهَّمُ ابتداء في (مُدَّ) ؛ لأنَّ غيرَ هذا المعنى في (مُدَّ) و(مُنْدُ) لا يصحُّ . وهذا تلفيق ، والظاهرُ ورودُ السؤال . وقد مرَّ له مثل هذا في فصل الباء في قوله : (ومثلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بها انطِقِ) ؛ إذ أحالَ على معنى (مِنْ) ، ولم يُبيِّنْ أيَّ المعاني أراد .

وأما (في) فلمَّا كان معناها يُشعرُ بمعنى الغاية استغني بذكرها عن ذكر الغاية ، أو يكون ذَهَبَ إلى أنَّهما هنا - أعني مُدَّ وَمُنْدُ - ظرفيتان بمعنى (في) حقيقة . وقد قال بذلك بعض النحويين كالجزولي ؛ إذ يصحُّ وضعُهما موضعَهما ، فتقول : ما رأيته في عامنا ، وفي شهرنا ، وإذا صحَّ وقوعُهما موقعَهما ، فذلك الدليلُ على أنَّ معنَاهن واحدٌ على حكم الترادف . ولكن هذا مخالفٌ لما ذهب إليه كثير من النحاة ، وقد تبَيَّن وجهه .

ثم اعلم أنَّ هذا الفصل لم يُخلَّصْهُ الناظم كلَّ التَّخْلِيسِ ؛ بل فيه نظرٌ من ستة أوجهٍ زيادة على ما تقدَّم :

أحدها : / أنَّ ظاهرَ مساقه أنَّ (مُدَّ) و(مُنْدُ) على وجهين ، لكن إذا تأملتَه لم / ٣٢٥/ يحصل ذلك ؛ لأنه إنما قال : (وَمُدَّ وَمُنْدُ اسمان) في موضع كذا ، ثم قال : (وإنَّ يَجُرَّ في مُضَيٍّ فمعناها كذا) وليس كونهما بمعنى (مِنْ) و(في) بدالَيْنِ على كونهما حرفين ؛ إذ الأسماءُ الْمُتَضَمِّنَةُ معنى الحرف دالَّةٌ على معنى الحرف ، وليست لذلك بحروف ، وكذلك يقال هنا : إنَّهما بمعنى (مِنْ) و(في) مع ثبوت الاسمِ لابتداء الغاية ، أو للغاية كُلِّها ، ولذلك يقول النحويون : إنَّما بُنِيَا لِسَبِّهِ الحرفين^٢ في اللفظ ، وأصل المعنى ، فهذا ممكنٌ أنَّ يَدَّعِيَهُ مُدَّعٍ ، فلا يظهرُ

(١) في الأصل ، وأ : (التخلص) .

(٢) في الأصل : (الحرفيين) بياءين . وانظر شرح المفصل ٩٥/٤ ، وشرح الكافية للرضي

كُونُهُمَا إِذْ ذَاكَ حَرْفَيْنِ ، وَكَذَلِكَ الْجَرْ لا يَدُلُّ بِنَفْسِهِ عَلَى الْحَرْفِيَّةِ حَتَّى يُبَيِّنَهُ مَنْ تَعَرَّضَ لِبَيَانِ كَلَامِ الْعَرَبِ كَالنَّاطِقِ ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُولَ : (وَأَنْ يَجُرَّ فحرفانِ ككذا) وما أشبه ذلك مما يُنصُّ على الحرفية ، إلاَّ أنَّه لم يفعل ، فكان معترضاً عليه .

والثاني : أَنَّا إِذَا سَلَّمْنَا أَنََّّهُمَا عَلَى وَجْهَيْنِ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ فَلَيْسَا عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ بَلْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

ووجهٌ يَكُونَانِ فِيهِ اسْمَيْنِ لَا غَيْرَ .

ووجهٌ يَكُونَانِ فِيهِ حَرْفَيْنِ لَا غَيْرَ .

ووجهٌ يَكُونَانِ فِيهِ مُحْتَمِلَيْنِ لِلْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ .

وَالْأَوَّلَانِ قَدْ بَيَّنَّا ، وَالثَّالِثُ الْمُحْتَمَلُ : أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُمَا (أَنَّ) وَصَلَتْهَا ، نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي^١ ، فَهَذَا عَلَى رَأْيِهِ ، وَرَأْيُ غَيْرِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْحَرْفِيَّةُ ، أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأَسْمِيَّةُ^٢ .

وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَقُولُونَ مِثْلَ ذَلِكَ ، أَعْنِي أَنَّهُمْ يَقْسِمُونَهُمَا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ، لَكِنْ عَلَى طَرِيقَةٍ أُخْرَى ، فَيَقُولُونَ ، يَكُونَانِ حَرْفَيْنِ إِذَا دَخَلَا عَلَى الزَّمَانِ الْحَاضِرِ ، وَإِذَا دَخَلَا عَلَى كَمٍّ^٣ ، نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِنَا ، وَمُنْذُ كَمْ سَرْتُ ؟ . وَيَكُونَانِ اسْمَيْنِ إِذَا دَخَلَا عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ ، قِيلَ : أَوْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، نَحْوُ :

* مَا زَالَ مُنْذُ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ *

وَأَنْشُدْ سَيَبُويَه قَوْلَ الْآخَرِ :

(١) مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ ، الْكِتَابُ ١٢٢/٣ ، وَانْظُرِ الْإِيضَاحَ ص ١٣١ ، وَالْبَسِيطُ ٨٢٢/٢ .

(٢) انْظُرِ الْإِيضَاحَ ص ١٣٢ ، وَالْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٤٨٠/١ .

(٣) الْمَوْجِزُ لِابْنِ السَّرَاجِ ص ٥٩ ، وَالْإِيضَاحُ ص ١٣١-١٣٢ .

وما زلتُ محمولاً عليَّ ضَعِينَةٌ ومضطلع الأضغان مُذُّ أنا يافع^١

وما عدا ذلك فجائز أن يكونا اسمين أو حرفين .

والناظم لم يأتِ إلا بقسمين فقد نَقَصَه ثالثٌ .

والثالث : أنه^٢ لما قَرَّرَ أنَّهما حرفان في كذا ، واسمان في كذا ، ولم يُنَّ ترجيحاً بين الاستعمالين ، ولا قَرَّرَ ما للعرب فيهما ظهر أنَّ الوجهين سائغان فيهما على كُلِّ لغةٍ ، وأنَّ الوجهين لا ترجيحَ بينهما ، وليس كذلك ؛ فإنَّ الخفضَ بمُنْذُ أكثرُ من الرفع ، والرفعُ بمُنْذُ بعكس ذلك ؛ لأنَّ الاسمِيَّةُ أغلبُ على (مُنْذُ) المحذوفةِ النون ، والحرفِيَّةُ أغلبُ على الثابتها ، هذا بالنسبة إلى الاستعمال^٣ . وأما نقلُ اللغات : فقد نُقِلَ فيهما ثلاثُ لغاتٍ :

منهم من يَرْفَعُ بهما على كُلِّ حال .

ومنهم من يَخْفِضُ بهما على كُلِّ حال .

ومنهم مَنْ يفرق بين مُنْذُ ومُنْذُ ، فيخفض بمُنْذُ أبداً ، ويفرق في مُنْذُ ، فيرفعُ بها ما مضى ، ويخفض بها ما أتت فيه ، هكذا حكاهما الشلويين^٤ ، وإذا ثبتَ ذلك لم يَنْبَغِ أَنْ يُطْلَقَ القولُ فيهما إطلاقاً ، فإنه مُوهِمٌ لاتفاق العرب فيهما ،

(١) الكتاب ٤٥/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٢٢/١ ، والبيت للكميت بن معروف الأسدي

— جدَّ الكميت بن زيد — ، انظر شعره تحقيق الدكتور حاتم الضامن (مجلة المورد ٤/٤ ص

١٦٦) ، والتكملة ص ٩٠ ، شرح الكافية الشافية ٨١٥/٢ .

(٢) في الأصل : (أنهما) ، وبإزائها — وكذلك في أ — ما أثبتُّ .

(٣) انظر المقتضب ٣١/٣ ، والموجز ص ٥٩ ، والإيضاح ص ٢٦١ .

(٤) نقل الرضي في شرح الكافية ٢٠٩/٣ ، عن الأخفش عزو الأولى إلى الحجازيين ، والثانية إلى

التميميَّين ثم قال — وكان حكى عن الأخفش أيضاً أن (منذ) للحجاز ، و(منذ) لتميم

وغيرها — : (وجمهور العرب إذا استعملوا (منذ) الذي هو لغة أهل الحجاز على ما حكى

أولاً يجرؤون بهما معاً في الحاضر اتفاقاً ، وإنما الخلاف بينهم في الجرَّ بهما في الماضي) .

(٥) لم أقف عليه في مظانه من كتب الشلويين التي بين يديّ .

ولتساوي الاستعمال بينهما . وذلك كله فيه ما ترى .

والرابع : أن تعريفه بأحكاميهما يقتضي أنها موقوفة على السماع ؛ لأنه قال :
/ ٣٢٦ /
إنهما اسمان حيث رُفِعَ ما بعدهما ، أو أوليا / الفعل ، وحرمان حيث جَرَّ ، وهذا
تقرير فيما سُمِعَ ، فاقضى ذلك أن جميع ما ذكر لهما موقوف على السماع ،
وأن تأويله ما ذكر ، والمقصود إنما هو التعريف بالقياس فيهما لا بالسماع .

والخامس : أن مقصود النحويين في هذا الفصل^١ بيان حكم (مُذ) و(مُنْذ) إذا
كانا حرفين ، وإذا كانا اسمين ، فيقولون : إذا كانا حرفين انجرَّ ما بعدهما ، أو اسمين
ارتفع ، ويُجْزَوْنَ القياس . وكذلك يقولون : إذا وقع بعدهما الحاضر ، فإنَّهما
يَجْرُئَانِ ، وفي الماضي الوجهان ، فكان الزمان الحاضر لا يَدْخُلُ عليه إلا الحرفية
منهما بخلاف الماضي ، فإن كل واحدة من الاسمية والحرفية تدخل عليه ، وكذلك
ما أشبه هذا من الكلام الدال على إجراء القياس بناء على الحرفية أو الاسمية .

أمَّا الناظم فإنه عكس الأمر ، فجعل تلك الأحكام المحكية عن العرب
المسوقة مساق السماع دلالة على الحرفية والاسمية . وهذا يلزم فيه الدور بناء على
قصد النحويين ، فإنه إذا قيل له : أين يكونان اسمين ؟ فقال : في موضع كذا .
فقيل له : ما حكم موضع كذا ؟ فلا بُدَّ أن يقول : إن كانا اسمين فحكمه كذا ، أو
حرفين فحكمه كذا ، فقد توقَّف العلم بكونهما اسمين أو حرفين على حكم
الموضع الذي يقعان فيه ، وتوقَّف العلم بحكم الموضع على كونهما اسمين أو
حرفين ، فلا يُعرَفُ واحدٌ منهما إلا بعد معرفة الآخر ، وذلك محال .

والسادس : قوله^٢ : (أو أوليا الفعل) تقييد غير محتاج إليه ؛ بل هو موهِّم
لحكم غير صحيح ، فإنه يقتضي بمفهومه أن الجملة الاسمية إذا وقعت بعد

(١) في أ: (الفعل) ، تحريف .

(٢) في أ: (فهما) .

(٣) في أ: (أن قوله) .

(مُذْ) أو (مُنْذُ) فلا يكونان معها اسمين . وهذا غيرُ مستقيم ، فإنَّهما لا يكونان معها حرفين ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ كما لا تدخل على الجملة الفعلية لا تدخل أيضاً على الجملة الاسمية ، وقد ترك في التسهيل هذا القيد^١ ، وهو الصواب ، فإنَّ العرب تقول : ما زلت قائماً مُذْ زيدٌ قاعدٌ ، وما رأيته مُذْ هو مريضٌ . وما أشبه ذلك ومنه :

* . . . مُذْ أَنَا يافعٌ *

وإذا كان كذلك ظهر أنَّ هذا الفصل قاصرٌ .

والجواب عن الأول : أنه قد قَدَّمَ أولاً بيان كونِ (مُذْ) و(مُنْذُ) حرفين حين عدَّ حروفَ الجرِّ ؛ إذ لم يعدَّها إلا من حيثُ هي حروفٌ جاريةٌ ، لا مِنْ حيثُ هي جاريةٌ فقط ، وإلاَّ فكان الواجبُ عليه أن يعدَّ كلَّ ما يخفِضُ من الأسماء المتمكنة ، وغيرها . وذلك فاسدٌ ، فلا بُدَّ أن يكون ما عدَّ حروفاً على مقتضى ترجمته لكنَّ منها ما يُستعملُ اسماً أو فعلاً ، فإذا كان كذلك فلا بُدَّ من بيانه ، فإذا رجع إلى بيان معاني الكلم عُلِمَ أنَّه رَجَعَ^٢ إلى أصل الباب من الحرفية ، وأنَّ الجرَّ المذكور في قوله : (وإنَّ يَجُرَّ) هو جرُّ الحرف لا غيره . وهذا ظاهر كسائر ما ذكر من الحروف المستعملة أسماء .

وعن الثاني : أنَّ قصْدَ الناظم في تقرير حكم هذين الحرفين غيرُ قصْدِ غيره ، وذلك أنَّ قصْدَه من حيثُ أتى بهما مع حروف / الجرِّ أن يُبيِّنَ معانيهما ، وقد فعل في قوله : (وإنَّ يَجُرَّ) . . . إلى آخره ، وأنَّ يُبيِّنَ استعمالهما اسمين ، ويُعيِّنَ مواضع ذلك ، وهو الذي ابتدأ به فقال : إنَّهما اسمان حيث لم يَجُرَّ ، ولا وقع بعدهما ما يَنْجُرُّ ، فإذا جَرَّ فذلك الذي قصْدَ ذكره في الباب ، فلم يَحْتَجْ إلى

(١) انظر التسهيل ص ٩٤ .

(٢) في أ : (راجع) .

ذكر القسم المُخْتَمِل . وأيضاً : فإنَّ المحتمل ظاهرٌ حكمه من القسمين المذكورين إذا اعتُبرَ بهما ، فلم ينقصه من تلك الجهة قسمٌ ثالث .

وعن الثالث : أنَّ الحاصلَ من كلام العرب ما ذَكَرَ من أنَّهما يُستعملان اسمين وحرفي جرّ / وإنَّ قَصْدَ أَنْ يُبَيَّنَ ما لهما من الحكم إذا كانا حرفين ، وَيَنْجَرُّ بَعْدَ ذلك من أحكامهما في الاسمية أو غيرها ما يَنْجَرُّ ، فلا عليه في ترك الترجيح إذا كان الجميع مما يُقاس .

وعن الرابع : أنَّ قَصْدَه من التفرقة بين الاسمية والحرفية اقتضى أن يُجِيلَ على ما استقرَّ عند العرب ، فيقول : إنَّهما إذا كان بعدهما المرفوع ، أو الجملة ، فهما اسمان وإذا كان بعدهما المجرور فهما حرفا جرّ ، معناهما كذا ، ووجهُ كونهما حرفين هناك ، واسمين هنا قد تَبَيَّنَ . هذا قَصْدُهُ ، وهو حاصلٌ بإحاطته على كلام العرب ، ويبقى القياسُ على ما سُمِعَ لم يُنصَّ عليه ، كما أنَّه لم يُنصَّ على خلافه ، وإنما تركه اعتماداً على ما تقدّم له من ذلك في حروفٍ أُخَرَ ، وفي أحكامٍ أُخَرَ من غير هذا الباب ؛ لأنَّه يذكر ما للعرب من غير تَعَرُّضٍ إلى كون ذلك قياساً أو غير قياس ، فيُحْمَلُ على أنَّه قياسٌ حتى يَبَيَّنَ أنَّه ليس كذلك ، كقوله مثلاً : إنه نادرٌ ، أو شاذٌّ ، أو قليل ، أو ما أشبه ذلك ، فهذا هو وَجْهُ المأخذ في هذا النحو ، فلا إشكال .

وعن الخامس : أنَّه إذا تَبَيَّنَ أنَّ المقصودَ تعريفُ الفرق بين الاسم والحرف من (مُدُّ) و(مُنْدُ) ، وقد تَبَيَّنَ ، وأنَّ ما قَرَّرَ من السماع جارٍ مجرى القياس - تَبَيَّنَ أنَّ كونهما اسمين يقتضي رفعَ ما بعدهما ، أو كونه فعلاً ، وكونهما حرفين يقتضي جرَّ ما بعدهما على الوجهين من معنى (من) أو (في) ، فهذا أنت وذاك من غير توقف ولا دَوْر .

وأماً السادسُ : فالظاهرُ وروده ، ولم يحضرني له جواب . والله أعلم بمراده .

ثم قال^١ :

وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَبَاءِ زَيْدٍ (مَا) فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمًا
وَزَيْدٌ بَعْدَ (رُبُّ) وَالْكَافِ فَكَفَّ وَقَدْ تَلِيهِمَا^٢ وَجَرَّمْ يُكْفَ

هذا فَصْلٌ يَذْكُرُ فِيهِ دُخُولَ (مَا) عَلَى بَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ كَافَّةً ، وَغَيْرِ كَافَّةٍ ، وَأَيْنَ
يَجُوزُ كَفُّهَا ، وَأَيْنَ يَمْتَنَعُ ؟ فَذَكَرَ أَوَّلًا قَسْمَيْنِ :

أحدهما : لم تأت فيه (ما) كَافَّةً للحرف عن عمله الذي ثَبَتَ له قبل
دُخُولِ (ما) .

والثاني : جاءت فيه (ما) كَافَّةً للحرف عن عمله .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : ففَجعل له ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، وهي : مِنْ وعن^٣ ، والباء ،
وذلك قَوْلُهُ : (وَبَعْدَ مِنْ وعن وَبَاءِ زَيْدٍ مَا) . . . إلى آخِرِهِ . يَعْنِي أَنَّ الْعَرَبَ زَادَتْ
(مَا) بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ فَاصِلَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا جَرَّتْهُ ، فَلَمْ يَعْقُفْهَا ذَلِكَ ، وَلَا
أَزَالَهَا عَنْ عَمَلِهَا الثَّابِتِ لَهَا ، الْمَعْلُومِ فِيهَا .

أَمَّا (مِنْ) فَمِثَالُهَا قَوْلُكَ : مِمَّا كَرَّمِكَ أَكْرَمْتُكَ . وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ :
(مِمَّا / خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا)^٤ .

/٣٢٨/

وَأَمَّا (عَنْ) فَمِثَالُهَا قَوْلُكَ : عَمَّا قَرِيبٍ آتَيْكَ . وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿عَمَّا
قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾^٥ .

وَأَمَّا (الْبَاءُ) فَنَحْوُ : بِمَا إِكْرَامِكَ أَكْرَمْتُكَ . وَفِي الْقُرْآنِ : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ

(١) سقطت (ثم قال) من أ .

(٢) في أ : (يليهما) .

(٣) في أ : (وعلى) تحريف .

(٤) سورة نوح آية ٢٥ ، وفي النسختين (خطاياهم) ، وهي قراءة أبي عمرو ، وليست موضع

الشاهد ، انظر السبعة ص ٦٥٣ .

(٥) سورة (المؤمنون) آية ٤٠ .

مِثْلَهُمْ لَعَنَاهُمْ^١ . ويظهر من هذا أنه لم يأت في هذه الأحرف (ما) كافةً عن العمل ، وفي هذا نظرٌ ؛ فإنَّ الباء قد تَكُفُّها (ما) فلا تطلب اسماً تعمل فيه ، كقول الشاعر :

فلئن صيرتَ لا تُجِيرُ جواباً لَـبِـمـا قد تُرى وأنتَ خطيبٌ^٢
وقول عمر^٣ بن أبي ربيعة :

فلئن بانَ أهله لَـبِـمـا كان يُوهَلُ^٤
وقول كثير عزة :

مغانٍ^٥ يُهَيِّجُنَ الحليمَ إلى الهوى وهن قديماتُ العهود دوائرُ
ثم قال :

بِـمـا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدِّيارَ وأهلَها وهن جميعاتُ الأنيسِ عوامرُ^٦
فهذا عند المؤلف مما كَفَّتْ فيه الباء عن العمل (ما) فَهَيَّأَتْها للدخول على الفعل ، وإنما أتى بالباء في التسهيل على أنها مثل الكاف ورب يجوز أن تدخل عليها ما

(١) سورة المائدة آية ١٣ .

(٢) ينسب الشاهد إلى مطيع بن إياس ، وإلى صالح بن عبد القدوس ، ولا يحتاج بكلامهما . وهو في الأمالي ٢٧١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ، ٤٤٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٤٢/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٠٨ ، شرح أبياته ٢٥٨/٥ ، المساعد ٢٨٠/٢ ، المقاصد النحوية ٢٤٧/٣ .

(٣) في أ : (عمر) بواو مقحمة .

(٤) ديوانه ص ٣٣٢ ، مع الهوامع ٢٤٧/٤ .

(٥) في أ : (معان) بالمهمله ، تصحيف .

(٦) البيتان في ديوانه ص ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٤٥/١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٨/٥ .

كافّةٌ وغيرَ كافّةٍ ، فإذا قوْلُهُ : (فلم تُعَقِّ عن عَمَلٍ قد علما) بالنسبة إلى الباء غيرُ صادق . أمّا بالنسبة إلى (مِنْ) و(عن) فهو صحيحٌ .

ويمكن أن يُجَابَ عن ذلك بأمرين :

أحدهما : أنَّ كَوْنَ (ما) كافّةٌ في تلك الشواهد غيرُ متعين ؛ لإمكان كونها مصدريةً على معنى : لئن صرّتَ غيرَ مجيبٍ لرؤيتك خطيباً ، أي : هذا بذاك ، وكذلك باقي الأبيات يمكن حملها على هذا التقدير ، فلا يكون فيها دليلٌ على ثبوت الكفِّ لِمَا ، كما لم يثبت لها ذلك مع مِنْ وعنْ في نحو : عجبت مما صنعتُ ، أي من صنْعِكَ ، وما أشبه ذلك .

والثاني : أنَّ لو سلّمنا وجودَ ذلك كما أنشِدْ لكان لنا أنْ ندَّعي قِلَّتَهُ وأنَّه لم يبلغ من الكثرة مبلغَ ما يُقاسُ عليه ؛ فلذلك لم يذكره ، كما لم يذكر في هذه الحروف اللام ، وقد لحقتها (ما) غير كافّة . قال الأعشى :

إلى ملكٍ خَيْرِ أَرْبابِهِ فَإِنَّ لَمَّا كُلُّ شَيْءٍ قَرَاراً^٢

إلاَّ أنَّ ذلك قليلٌ ، فلم يعتنِ بذكره .

وأما القسم الثاني : وهو ما جاء فيه الكفُّ بما عن العمل فحرفانِ : وهما رُبٌّ ، والكاف ، وذلك قوله : (وزَيْدٌ) يعني حرف (ما) ، (بعد رُبٌّ والكافِ فكفَّ) يريد أنَّ (ما) زيد بعد هذين الحرفين ، فكفتهما عن العمل ، وهَيَّأتَهُمَا للدخول على الأفعال فصارا من حروف الابتداء ، وذلك قولك : ربما يقوم زيد . قال الله تعالى : ﴿ رُبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾^٣ . وأنشد أبو عمرو ، وغيره قولَ الشاعر :

(١) من قوله (في التسهيل) إلى (غير كافّة) مكرر في أ . وانظر التسهيل ص ١٤٧ .

(٢) ديوانه ص ٥١ ، التصريح ٢١/٢ .

(٣) سورة الحجر آية ٢ .

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^١

قال سيبويه : «جعلوا رُبَّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيئوها لِيَذْكُرَ بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى «رُبَّ يقول» ولا إلى «قلَّ يقول» - يعني في (قلَّما) - فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل»^٢ .

وَأَمَّا الْكَافُ ، فنحو : أَكْرَمَ زَيْدًا ، كما أَكْرَمْتَ عَمْرًا . قال الله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾^٣ . الآية . وقال : ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^٤ . وقوله : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾^٥ . الآية . وأنشد سيبويه لرؤبة :
* لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ^٦

قال سيبويه : «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول / العرب : انتظرنى كما آتيتك ، فزعم أن ما والكاف جُعِلَتَا بمنزلة حرف واحد ، وصيِّرَت للفعل كما صيِّرَت رُبَّمَا»^٧ . ثم أنشد بيت رؤبة ، وأنشد معه قول أبي النجم :

-
- (١) ينسب إلى أمية بن أبي الصلت ، وإلى عبيد بن الأبرص ، وإلى آخرين ، وهو في الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٣٦/١ ، المقتضب ١٨٠/١ ، الأصول ١٦٩/٢ ، ٣٢٥ ، الأزهية ص ٨٠ ، ٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢ ، شرح المفصل ٣/٤ ، ٣٠/٨ ، معنى اللبيب ص ٣٩١ ، شرح أبياته ٢١٢/٥ .
- (٢) الكتاب ١١٥/٣ .
- (٣) سورة الإسراء آية ٤٢ ، وفي النسختين (تقولون) بالثناة الفوقية ، وهي قراءة نافع ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر ، وانظر السبعة ص ٣٨١ .
- (٤) سورة البقرة آية ١٩٨ .
- (٥) سورة البقرة آية ١٥١ .
- (٦) الكتاب ١١٦/٣ ، والشاهد في ملحقات ديوانه ص ١٨٣ ، القوافي للأخفش ص ٧٧ ، الإنصاف ٥٩١/٢ ، المقاصد النحوية ٤٠٩/٤ ، مع الهوامع ٢٣١/٤ ، خزانة الأدب ٥٩١/٣ ، ٢٨٢/٤ .
- (٧) الكتاب ١١٦/٣ .

قلتُ لِشَيْبَانَ اِذْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ^١
ولم يُقَيِّدِ الناظمُ كَفَّهُمَا عَنِ الْعَمَلِ بِكُونِهِمَا تَهَيَّأَ لِلْفِعْلِ ، كَمَا قَالَ سَيَبُوه فِي
(رُبَّمَا) ، لِأَنَّهَا عِنْدَهُ مِمَّا لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ بِخِلَافِ الْكَافِ ، فَإِنَّهَا عِنْدَهُ يَلِيهَا
الْجُمْلَتَانِ ، بَلْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ ، فَاقْتَضَى أَنََّّهُمَا عِنْدَهُ قَدْ يَدْخُلَانِ عَلَى
الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ ، وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا ، فَتُقِلُّ عَنِ الْكَسَائِي أَنْ (رُبَّمَا) تَدْخُلُ
عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ^٢ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجَزُولِيُّ^٣ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا الْحَامِلُ الْمُؤْتَلِّ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وسيبويه يرى ما تقدّم من اختصاصها بالفعل .

وَأَمَّا الْكَافُ : فَعَدَمُ اخْتِصَاصِهَا بِالْفِعْلِ صَحِيحٌ عِنْدَ سَيَبُوه وَغَيْرِهِ ، فَفِي
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^٤ وَفِي مِثَالٍ مِنْ
أَمْثَلَةِ سَيَبُوه : كَمَا أَنْتَ هَا هُنَا^٥ . وَمِنْ أُبَيَّاتِ الْحِمَاسَةِ :

وإِنْ بَنَّا لَوْ تَعْلَمِينَ لَعَلَّةٌ إِلَيْكَ كَمَا بِالْحَائِمَاتِ غَلِيلُ^٦

(١) الكتاب ١١٦/٣ ، وانظر مجالس ثعلب ١٢٧/١ ، المعاني الكبير ٣٦٣/١ ، الإنصاف ٥٩١/٢ ، خزنة الأدب ٥٩١/٣ ، ٢٨٧/٤ .

(٢) عزاه المرادي في الجنى الداني ص ٤٥٦ إلى المبرد والزمخشري .

(٣) الجزولية ص ١٢٧ .

(٤) لأبي دؤاد ، ديوانه ص ٣١٦ ، الأزهية ص ٢٧٥ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، رصف المباني ص ١٩٣ ، ٣١٨ ، الجنى الداني ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، مغنى اللبيب ص ١٨٣ ، ٤٠٨ ، التصريح ٢٢/٢ ، المقاصد النحوية ٣٢٨/٣ ، مع الهوامع ٢٣٠/٤ ، خزنة الأدب ١٨٩/٤ .

(٥) سورة الأعراف آية ١٣٨ .

(٦) في الكتاب ١٤٠/٣ : «وهذا حقٌّ كما أنَّكَ هَا هُنَا» .

(٧) من أبيات الحماسة ٥٢/٢ ، شرحها للمرزوقي ١٢٩٦/٣ ، التذكرة السعدية ٤٥٣/١ من غير نسبة ، وذكر محقق الحماسة أنَّها في ديوان مجنون ليلى ص ٢٢٣ .

وقال كُثِيرٌ :

جُرَيْتَ أبا بكرٍ عن الوَدِّ نَصْرَةً كما الخَيْرُ محمودٌ على القول فائِلُهُ^١
ثم ذكر جوازَ دخولِ (ما) على الحرفين معاً غيرَ كافّةٍ ، فقال : (وقد يليهما وجَرٌّ لم يُكفَّ) يعني أنَّ (ما) قد تلي رُبَّ والكافَ ، والجرُّ الذي كان موجوداً قبل دخولها باقٍ على حاله لم تُؤثِّرْ (ما) في ذلك شيئاً ، وذلك قليلٌ على ما يفهم من إتيانه بقد .
فأما رُبٌّ : فمثال ذلك فيها ما أنشده في الحماسة :

رُبُّمَا ضَرْبِيَّةٌ بسيفِ صَقِيلٍ بين بُصْرَى وطعنَةٍ نجلاء^٢
وأما كما : فمثاله قول الآخر :

وَنَنْصُرُ مولانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كما الناسِ مجرومٌ عليه وجَارِمٌ^٣
وقال سيبويه : «وسألته - يعني الخليل - عن قوله : كما أَنَّهُ لا يعلم ذلك فتجاوزَ الله عنه ، وهذا حقٌّ كما أَنَّكَ ها هنا : فزعم أنَّ العاملةَ في (أَنَّ) الكافُ و(ما) لَفَوٌ ، إلاَّ أنَّ (ما) لا تحذفُ مما هنا كراهةٌ أن يجيءَ لفظُها مثلَ لفظِ كَأَنَّ ، كما ألزموا النونَ لأَفْعَلَنَ ، واللامَ قولهم : إن كان لَيَفْعَلُ ؛ كراهةٌ أن يَلْتَبِسَ اللفظانُ^٤ . ثم

(١) لم أجده في ديوانه .

(٢) لعدي بن الرعاء الغساني ، ولم أجد الشاهد ، ولا شيئاً من قصيدة عدي هذه في حماسة أبي تمام ، وأورد أبياتاً منها الشاهد ابنُ الشجري في حماسه ١٩٤/١ ، وانظر الأصمعيات ص ١٥٢ ، الأزهية ص ٨٠ ، ٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٤/٢ ، رصف الملباني ص ١٩٤ ، ٣١٦ ، الجنى الداني ص ٤٥٦ ، مغنى اللبيب ص ١٨٣ ، التصريح ٢١/٢ ، خزنة الأدب ١٨٧/٤ .

(٣) لعمر بن براق الهمداني ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦٤ ، سمط اللآلي ٧٤٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨١٧/٢ ، الجنى الداني ص ١٦٦ ، ٤٨٢ ، مغنى اللبيب ص ٩٢ ، ٢٣٦ ، ٤١٢ ، ٤٦٨ ، شرح التصريح ٢١/٢ ، المقاصد النحوية ٣٢٢/٣ . وفي النسختين (أنا) ، وبلزائها في الأصل (أنه) ، وهو الرواية .

(٤) الكتاب ١٤٠/٣ .

استدلَّ على صحَّة قول الخليل بما لا يُحتاج إلى ذكره هنا .
 وقوله : (وجرُّ لم يُكفَّ) جملة في موضع الحال من ضمير المفعول ، أي :
 وقد يليهما غير مكفوفي الجرِّ ، أو من ضمير الفاعل ، وهو ضميرُ (ما) ، أي :
 وقد يليهما غير كافٍ للجر . ويقال : عاقه الشيء عن كذا يَعُوْقه عَوْقاً واعتاقه :
 حبسه وصرفه عنه ، ومنه عوائقُ الدهر ، وهي شوائغُه وأحداثه ، فمعنى قوله :
 (فلم يَعُقْ عن عَمَلٍ) أي : لم يَحْبِسْ عنه ، ولم يَصْرِفْ عنه .
 ثم قال الناظم :

وحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ والفا ، وَبَعْدَ الواوِ شاعَ ذا الْعَمَلِ
 وقد يُجَرُّ بسوى رُبَّ لدى حَذَفِ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّداً

هذا فصل آخر يُذكر فيه حذف حرف الجرِّ وإبقاء عمله ، وذلك أنَّ حذفَ
 الجارِّ تارةً يكون العملُ / معه زائلاً بزوال الحرف ، كقوله - أنشده في الكتاب - : / ٣٣٠/

استَغْفِرُ الله ذنباً لستُ مُخَصِّيهُ رب العباد إليه الوجه والعمل^٢

وقول الآخر - أنشده المبرد - وغيره - :

تَمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكم عليّ إذا حرام^٣

وهذا القسم هو الأكثرُ في كلام العرب ؛ إذ لم يَقَوْ الجارُّ أن يُحذفَ ويبقى
 عمله ، كما قَوِيَ الفعلُ ، ولكنَّ هذا الحذفَ قد يكون قياساً كالبيت الأول ،
 وقد يكون سماعاً كالثاني ، وليس كلامُه في هذا . وتارةً يحذف الجارُّ

(١) سقطت (ثم قال الناظم) من أ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ ، وتقدم البيت .

(٣) الكامل ٥٠/١ ، والبيت لجرير في ديوانه ٢٧٨/١ ، وروايته : (أتمضون الرسوم ولا تُحسِّي) .

وتقدم البيت ، وفي الأصل (ولم) ، وإزالتها - ومثله في أ - (ولن) .

(٤) في الأصل : (إن) تحريف صوابه من أ .

ويبقى عمله^١ ، وهو أَقْلِيٌّ . وهو أيضاً على ضربين : قياسيٌّ ، وسماعيٌّ ،
وجميع ذلك يذكره . وبدأً بالكلام على (رُبُّ) ؛ لأنها قسم برأسه ، فيريدُ أنْ
رُبُّ قد حُذِفَتْ من اللفظ وبقيَ عملُها بعد ثلاثة أحرفٍ :
أحدها : بَلْ ، نحو قولك : بَلْ دارٍ للأحبةِ عرفتها ، تريد : بَلْ رُبُّ دارٍ للأحبةِ
عرفتها . ومنه قولُ رؤبةٍ أو غيره :

* بل بَلْدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتْمُهُ^٢ *

وقولُ أبي النجم :
* بل جَوَزِ تَيْهَاءَ كظهِرِ الجَحَفَتِ^٣ *

تقديره : رب بَلْدٍ ، ورب جَوَزِ تَيْهَاءَ .

والثاني : الفاء ، نحو قولِ امرئ القيس الكِنْدِيِّ - في بعض الروايات - :

فمِثْلِكَ حُبْلٍ قد طَرَقْتُ ومريضاً فَالْهَيْتُهَا عن ذي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ^٤

(١) من قوله (كأقوي الفعل) إلى قوله : (ويبقى عمله) سَقَطَ من أ .

(٢) ديوان رؤبة ص ١٥٠ ، التكملة ص ١٢٦ ، البصريات ٦٩٧/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤٤/١ ، الإنصاف ٥٢٩/٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٢/١ ، ٦٥٨/٢ ، شرح المفصل ١٠٥/٨ ، مع الهوامع ٢٢٢/٤ ، المقاصد النحوية ٣٣٥/٣ ، خزنة الأدب ٢٠١/٤ .

(٣) لم أجده في ديوان أبي النجم المطبوع . والمشهور أنه لسور الذئب ، وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٢٧١ ، التكملة ص ١٠٨ ، ١١٤ ، الخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ، المحتسب ٩٢/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، ٥٦٣/٢ ، ٦٣٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٤/٢ ، ٥٨١ ، شرح المفصل ١١٨/٢ ، ٦٧/٤ ، ١٠٥/٨ ، ٨٠/٩ ، ٨١ ، شرح الشافية ٢٧٧/٢ ، شرح شواهد الشافية ص ١٩٨-٢٠١ ، اللسان (حجف) . والتهاء : القفر ، والحجفة : الترس .

(٤) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع ص ٣٩ ، شرح القصائد التسع ١٢٠/١ ، وانظر الكتاب ١٦٣/٢ ، التبصرة ٦٢٦/٢ ، الأزهية ص ٢٥٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٢/١ ، البسيط ٨٧١/٢ ، رصف المباني ص ٣٨٧ ، الجنى الداني ص ٧٥ ، مغنى اللبيب =

وقال ربيعة^١ بن مقروم^٢ الضبي ، وهو من أبيات الحماسة :

وإن أهلك فذِي حَنْقٍ لَظَاهُ عَلِيٌّ يَكَاذُ يَلْتَهَبُ التَّهَابُ^٣
وقال الهذلي :

فَحَوِرٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ دَهْرًا نَوَاعِمَ فِي المَرُوطِ وَفِي الرُّيَاطِ^٤

والحذف بعد هذين الحرفين قليل ، ودلَّ على ذلك من كلامه قوله : (وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلِ) ويعني أنَّ حذفَ رُبٍّ مع بقاء عملها إنما شاع بعد الواو ، فاقترضى أنَّه لم يشع بعد غيرها من الأحرف الثلاثة .

والواو هو الحرف الثالث ، فتقول : وكتاب حفظته في ليلة ، وليلة سهرتها في طلب الرِّيح ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

وليلٍ كموجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سَدْوْلَهُ عَلِيٌّ بِأَنْوَاعِ الهمومِ لِيَسْتَلِيَّ^٥

وقول رؤبة بن العجاج :

= ص ١٨١ ، ٢١٣ ، المقاصد النحوية ٣/٣٣٦ ، ويروى (فمئلك) بالنصب ، ولا شاهد فيه على تلك الرواية .

(١) في الأصل (ربيع بن مقروم) ، وإبازائها (خد : ابن معروم) ، ومثل هذا في أ ، والصواب المثبت .

(٢) الحماسة ١/٢٨٤ ، شرحها للمرزوقي ٢/٥٤٤ ، أمالي ابن الشجري ١/١٤٣ ، البسيط ٢/٨٧١ ، منهج السالك ص ٢٣٣ ، خزنة الأدب ٤/٢٠١ .

(٣) للمتنخل الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٧ ، وانظر أمالي ابن الشجري ١/١٤٣ ، ٣٦٦ ، المرتجل ص ٢٢٥ ، الإنصاف ٢/٥٢٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣١٢ ، شرح المفصل ٢/١١٨ ، ٨/٥٣ ، منهج السالك ص ٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٧٥ ، المقاصد النحوية ٣/٣٤٩ .

(٤) ديوانه ص ١٨ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٧٣ ، المقاصد النحوية ٣/٣٣٨ ، التصريح ٢/٢٢ ، وفي الأصل (ليتل) بسقوط الياء .

• وقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ *^١

وقال رؤية أيضاً :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاوُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ^٢

وقال الشماخ :

وَدَوِّيَّةٍ قَفَرٍ تَمْشِي نَعَامُهَا كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِيفَةِ الْيَرَنْدَجِ^٣

وقال ذو الرمة :

وَدَوِّيَّةٌ مِثْلَ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَّغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ^٤

وأنشد سيويه :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأُغَيْسُ^٥

(١) ديوانه ص ١٠٤ ، الكتاب ٢١٠/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٥٣/٢ ، الإيضاح ص ٢٥٤ ، الخصائص ٢٦٤/١ ، ٢٢٨/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ ، النصف ٣/٢ ، ٣٠٨ ، شرح المفصل ١١٨/٢ ، ٢٩/٩ ، البسيط ٨٦٩/٢ ، رصف المباني ص ٣٥٥ ، مغنى اللبيب ص ٤٤٨ ، ٤٧٣ ، مع الهوامع ٢٢٢/٤ ، خزنة الأدب ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ .

(٢) ديوانه ص ٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٦/١ ، ٣٩/٢ ، الإنصاف ٣٧٧/١ ، ٣٨١ ، ٥٢٩/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٢ .

(٣) ديوانه ص ٨٣ ، الكتاب ١٠٤/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٣٧ ، المعاني الكبير ٣٤٦/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٧ ، مع الهوامع ١٨٣/٤ .

(٤) ديوانه ٥٧١/٢ ، التكملة ص ١٠٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧١/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٣٢١ .

(٥) الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، وروايته في مجالس ثعلب ٢٦٢/١ (في بَلَدٍ) ، وفي ٣٨٤/٢ (ليس بها من أهلها أنيس) ، وفي شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١٤٠/٢ (بسبباً ليس به أنيس) ، ولا شاهد فيه عليها . وانظر مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٢٣٧/٢ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ٤٧٩ ، ١٥/٢ ، ٢٧٣/٣ ، المقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، الإنصاف =

وذلك كثيرٌ شائع كما قال . وفي قوله : (فَجَرَّتْ بَعْدَ بَل) ، وكذا وكذا ، ما يقتضي أنَّ (رُبَّ) نَفْسُهَا هي الجارَّةُ لا الحروفُ الثابتةُ قبلها ، وهذا في بَلِّ والفاء متفق عليه على ما حكاه في التسهيل^١ . وأمَّا في الواو فالجمهور من البصريين أنَّ الأمر كذلك . وذهب الكوفيون والمُبرِّد من أهل البصرة إلى^٢ أنَّ الواو نَفْسُهَا هي الجارَّةُ^٣ ، وهو مذهب مرجوح من أوجه :

أحدها : أنَّ الواو عاطفةٌ هنا ، والعاطف ليس بعاملٍ ، ولا يخرجُها عن العطف كونُها تقع في أوائل القصائد نحو :

- * وَبَلَدٌ عَامِيَّةٌ أَعْمَاوُهُ *
- * وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ *

لاحتمال العطف على كلام تَقَدَّمَ ملفوظٍ به لم يُنْقَل ، أو مُقَدَّرٍ حُكِمَ له - منوياً في النفس - بِحُكْمِ المنطوق به .

والثاني : أنَّها مع ذكر (رُبَّ) عاطفةٌ باتفاق ، فكذلك / يكون الحكم مع /٣٣١/ حذفها ، ولا تنقل عن ذلك إلاً بدليل ، والأصل عدمه .

والثالث : أنَّ الواو لم يثبت كونُها حرفٌ جرٌّ بنفسها إلاً في المبدلة من الباء في القسم ، وليست إذ ذاك بحرفٍ عطفٍ ، فلا يثبت كونُها حرفٌ جرٌّ بالاحتمال . والرابع : أنَّها تُضَمَّرُ بعد (بَلِّ) ، ولا يقول أحدٌ أنَّ (بَلِّ) تَجُرُّ ، وكذلك تضمير بعد الفاء كما تقدم ، وليست نائبةً عن (رُبَّ) ، ولا عوضاً عنها ، فكذلك

= ٢٧٧/١ ، شرح الفصل ٨٠/٢ ، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ، التصريح ٣٥٣/١ ، خزائن الأدب ٥٤/٤ ، ١٩٧ .

(١) التسهيل ص ١٤٨ .
(٢) سقطت (إلى) من أ .
(٣) الإنصاف ٣٧٦/١ ، البسيط ٨٧٠/٢ ، وانظر المقتضب ٣٤٧/٢ .
(٤) في الأصل (وبلدة) .

ينبغي أن يكون الحكم مع الواو .

والخامس : أن الذي يدلُّ على عدم النيابة عنها ، وأنها ليست بعوض منها ، أنه يحسنُ ظهورها معها ، فيقال : رَبُّ بليد ، وَرُبُّ بلدةٍ ، ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يُجمعَ بين العوض والمعوّض منه ، كواو القسم لا يجوز أن يُجمعَ بينها وبين الباء ، فلا يقال : وبالله لأفعلن ، على أن يكون الواو حرفَ قسمٍ كالباء ، فأمّا قولُ الله تعالى : ﴿وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ . فالواو فيه عاطفةٌ ، لا حرفُ قسمٍ ، فلم يمتنع الجمع بينها وبين التاء ، فلما جاز الجمع بين واو (رُبُّ) و(رَبُّ) دلَّ ذلك على أنها لم تنب عنها ، ولا عوّضت منها .

وفي هذه الأدلة كلها نظرٌ ، وأقربها الرابع ، إن ثبتَ الاتفاقُ من الفريقين على أن الفاء وبَلْ ليستا جارتين عند حذف (رُبُّ) ، فإن الفرقَ بينهما وبين الواو فيه بعد .

وبعدُ فهذه المسألة لا ثمرة لها في النحو ، وإنما البحث فيها مظهرٌ للمرتكَبِ الأولى في ضبطِ القوانين خاصة ، وإذا كان كذلك فما قاله أهل البصرة له وجّةٌ صحيح ، وما قاله الآخرون كذلك . والله أعلم . هذه مسألة تعلقت بقوله : (فَجَرَّتْ بعد) كذا .

ومسألة أخرى : وهو أنه لما قيّدَ الحذفُ مع بقاء الجرِّ بكونها بعد الأحرف الثلاثة دلَّ أن ذلك الحكم لا يكون لرُبُّ بعد غيرها من حروف العطف ، فلا يقال : ثُمَّ رجلٍ لقيته ، على تقدير : ثُمَّ رَبُّ رجلٍ لقيته ، ولا أَوْ رجلٍ لقيته ، ولا حتّى رجلٍ لقيته ، ولا ما كان نحو ذلك . وهذا صحيح ، وكذلك أيضاً لا تُحذفُ ويبقى عملها دون أن يكون بعد عاطفٍ أصلاً ، فلا يقال : رجلٍ لقيته ،

(١) سورة الأنبياء ص ٥٧ .

تريد : رَبُّ رجلٍ لقيته ، وما جاء مما خالف هذا فشاذٌ ، نحو ما أنشده ابن الأنباري ، وغيره لجميل :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^١

فلا يُعْتَدُ بمثل هذا في القياس .

ثم قال : (وقد يُجَرُّ بسوى رَبٍّ لدى حَذْفٍ) يعني أنَّ هذا الحكم المذكور في (رَبٍّ) ، وهو الجَرُّ مع حذف الحرف قد يوجد في غير (رَبٍّ) من حروف الجرِّ ، لكنَّ ذلك على الجملة قليلٌ ؛ ذلٌّ على قِلَّتِهِ قوله : (وَقَدْ يُجَرُّ) وهذا الحذف على قِلَّتِهِ على وجهين : مُطَرِّدٌ ، وغيرُ مُطَرِّدٍ ، ولأجل ذلك قال : (وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّداً) يريد : وبعضُ آخرٍ لا يَطَرِّدُ ، فأماً غير المطرِّد فمعلومٌ أنه لا يقاس عليه ، ولكن يُقْبَلُ ما سمع منه ليحفظ ، فمن ذلك قول رؤبة - وقيل له : كيف أصبحت ؟ - :
خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ^٢ . يريد بخيرٍ ، أو : على خيرٍ .

وأنشد المبرد قول الشاعر :

أَلَا تَسْأَلُ الْمَكِّيَّ ذَا الْعِلْمِ مَا الَّذِي يَحِلُّ مِنْ التَّقْبِيلِ فِي رَمَضَانَ
/ فَقَالَ لِي الْمَكِّيُّ أَمَّا لَزُوجِي فَسَبَّحَ ، وَأَمَّا خُلَّةٌ فَثَمَانٍ^٣

/ ٣٣٢ /

يريد : وأماً لخُلَّةٍ ثَمَانٍ ، فحَذَفَ . ومنه أيضاً قول الآخر :

(١) الإنصاف ٣٧٨/١ ، والشاهد في ديوانه ص ١٨٨ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٣/١ ، الأمالي ٢٤٦/١ ، سمط اللآلي ٥٥٧/١ ، شرح المفصل ٢٨/٣ ، ٥٢/٨ ، ضرائر الشعر ص ١٤٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٧٧ ، مغنى اللبيب ص ١٦٤ ، ١٨٢ ، المقاصد النحوية ٣٩٩/٣ ، التصريح ٢٣/٢ ، مع المواع ٢٢٣/٤ ، خزنة الأدب ١٩٩/٤ .

(٢) انظر الكامل ٦١٧/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٣٢/١ ، الخصائص ٢٨٥/١ .

(٣) لأعرابي ، الكامل ٣٧٤/١ .

(٤) في أ : (لخُلَّة - أي : ذات خُلَّة) .

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ^١

يريد : أشارت إلى كليب . وأمّا المطرد : فلم يُنبّه الناظم على مواضعه ، بل اكتفى بالإيماء إليه بقوله : (وَبَعْضُهُ يُرَى مَطْرِدًا) وقد اطّرد ذلك على قلته في مواضع الحاضر الآن منها ثمانية :

أحدها : المعطوفُ على الخبر الصالح للباء في النفي بليس ، أو ما أشبهه نحو : ما زيد قائماً ولا قاعدي ، وليس زيد قائماً ولا قاعدي ؛ توهماً للباء موجودة في الخبر . ومن ذلك قول زهير - أنشده سيبويه - :

بدالي أني لست مُدْرِكُ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائباً^٢
كأنّه توهم الباء داخلةً على (مُدْرِكِ) ، وكذلك قول الأخوص^٣ الرياحي ، أنشده سيبويه أيضاً :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ بين غرائبها^٤

(١) للفرزدق ، ديوانه ٤٢٠/١ ، وفيه (كليب) . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، منهج السالك ص ١٢٧ ، ٢٦٢ ، معنى اللبيب ص ١٥ ، ٨٤٣ ، المقاصد النحوية ٥٤٢/٢ ، التصريح ٣١٢/١ ، مع الهوامع ٢٢١/٤ ، ١٣/٥ ، خزانة الأدب ٦٦٩/٣ ، ٢٠٨/٤ .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ٢٨٧ ، وانظر الجمل ص ٨٦ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، الإنصاف ١٩١/١ ، ٣٩٥ ، ٢ ، ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٠ ، البسيط ٣٢٧/١ ، معنى اللبيب ص ١٣١ . ورواية الديوان (ولا سابق شي) ، ويروى (ولا سابقاً) . ولا شاهد في الروايتين على ما سبق من أجله .

(٣) في النسخين (أبي الأخوص) ، وهو كذلك في أصول البيان والتبيين كما ذكر محققه ٢٦١/٢ ، والصواب (الأخوص) بمعجمة قبل الواو . وينسب البيت إلى الفرزدق .

(٤) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٧٤/١ ، ١٥٠/٢ ، البيان والتبيين ٢٦١/٢ ، التكملة ص ١٩٣ ، الخصائص ٣٥٤/٢ ، الإنصاف ١٩٣/١ ، ٣٩٥ ، =

كأنه قال : ليسوا بمصلحين ، فلذلك قال : ولا ناعب ، وينظر إلى هذا في الجر بالاسم على توهم الإضافة قول امرئ القيس :

وظَلَّ طَهَاءُ اللحمِ من بين مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^١
وأنشد المؤلف من ذلك في (ما) قول الشاعر :

ما الحازمُ الشَّهْمُ مقداماً ولا بَطَلٍ إن لم يكن للهوى بالعقل غَلَاباً^٢
وهذا - وإن كان قليلاً - قياسٌ عند المؤلف والبغداديين^٣ .

والثاني : مميز (كَمْ) إذا جُرَّت بحرف جرٍّ ، فإنها إذا كانت كذلك جرُّ المُمَيِّز بمن مقدرة ، نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ يريد : بكم من درهم ؟ فحذفت (من) ، وأُبقِيَ عملها . قال ابنُ خروف : وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والجماعة ، فهذا حَذْفٌ قياسيٌّ لم يخالف فيه على ما نقلوا إلا الزَّجاجُ^٤ . وهذا الموضع قد ذكره الناظم في باب كم . وسيأتي الاحتجاج عليه هنالك ، إن شاء الله تعالى .

والثالث : القسم بالله يجوز فيه حذف الحرف وإبقاء عمله مع تعويض إثبات

= ٥٦٥/٢ ، أسرار العربية ص ١٥٥ ، أمالي السهيلي ص ٨٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ . ويروى (ولا ناعباً) فلا شاهد فيه هنا .

(١) ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٩٧ ، شرح القصائد التسع ١٨٣/١ ، شواهد التوضيح ص ١١٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٣٥ ، مغنى اللبيب ص ٦٠٠ ، ٦١٧ ، المقاصد النحوية ١٤٦/٤ ، مع الهوامع ٢٧٨/٥ . وفي النسختين (ضعيف شواء) تحريف .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٥٢٧/٢ ، المساعد ٢٨٩/١ ، مغنى اللبيب ص ٦١٩ ، شرح أبياته ٤٩/٧ ، مع الهوامع ٢٧٩/٥ .

(٣) انظر مع الهوامع ٢٧٨/٥ .

(٤) انظر التسهيل ص ١٢٤ ، ومغنى اللبيب ص ٢٤٥ .

الألف ، نحو قولك : الله لأفعلن ، أو تعويض (ها) ساقطة الألف ، نحو : هالله لأفعلن ، أو ثابتة الألف نحو : هالله ، هكذا ممدودة^١ مع وصل ألف الله ، أو مع قطعها^٢ ، نحو : ها الله لأفعلن ، وقد جاء فيه الجرّ بغير تعويض شيء ، حكى الأخفش أن من العرب من يجرّ اسم الله مقسماً به دون جارٍ موجودٍ ، ولا عوضٍ^٣ . وذكر غير الأخفش أنّه سمع بعض العرب يقول : كلا الله لآتينك^٤ ، وهذا كلّ جائز قياساً عند النحويين ، وإن كان قليلاً في نفسه ، والجارّ المحذوف هنا الواوي أو الباء التي للقسم .

والرابع : جوابُ السؤال الذي تَصَنَّن حرفَ الجرّ ، فيجوز فيه عند المؤلف حَذْفُ ذلك الحرف لتقدم ذكره ، فتقول - في جواب مَنْ قال : بمن مررت ؟ - : زيد . التقدير : بزيد ، لكنه حُذِفَ اختصاراً . وفي الحديث : «وقيل له عليه السلام : فإلى أيّهما أهدي ؟ قال : أقربهما إليك باباً»^٥ ونحو ذلك . وكان الناظم يزعم^٦ أن هذا النوع جائز عند جميع النحويين إلا الفراء^٧ . وهذا النقل ظاهر التسهيل^٨ ، وما أنا من صيحتّه على يقين .

-
- (١) في أ : (محدودة) تحريف .
 - (٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٧٢/٢ .
 - (٣) معاني القرآن ٢٧٠/٢ ، وانظر الكتاب ٤٩٨/٣ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٩١/١ .
 - (٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٩١/١ .
 - (٥) سقطت (في جواب) من أ .
 - (٦) استشهد ابن مالك في شواهد التوضيح ص ٩٤ ، وذكر أنّه في جامع المسانيد ، والحديث في مسند الإمام أحمد ١٧٥/٦ ، ١٩٣ ، باللفظ المذكور هنا ، وفي صحيح البخاري في باب الشفعة (باب : أيّ الجوار أقرب) ١١٥/٣ ، وفي كتاب الهبة (باب : من يُبَدَأُ بالهدية) ٢٠٨/٣ ، وفي كتاب الأدب (باب حقّ الجوار في قرب الأبواب) ١٣/٨ ، ولفظه في ثلاثة المواضع (إلى أقربهما) . ولا شاهد فيه هنا ، وانظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٥/١ .
 - (٧) في أ : زعم .
 - (٨) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٨/١ ، وانظر معاني القرآن ١٩٦/١ .
 - (٩) التسهيل ص ١٤٩ .

والخامس : ما عُطِفَ على الاسم الذي دخلَ عليه مثلُ ذلك الحرف ، فيجوز حذفه من المعطوف / لتَقَدَّم ذكره في المعطوف عليه ، وهذا مخصوصٌ بالعطف / ٣٣٣/ على معمولي عاملين على رأي مَنْ يمنع ذلك كسيبويه ، وأتبعه المؤلف نحو : رأيت زيدا في الدار والسوقِ عمرًا ، فإنه على تقدير إعادة الجارِّ لتَقَدَّم ذكره لا أنه على حقيقة العطف ؛ إذ لا يجوز أن ينوبَ العاطفُ عن عاملين ، بل عن واحدٍ خاصّة ، وهو الفعل هنا ، ويُقدَّر الآخر . ومن ذلك في القرآن الكريم : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^١ . فجرّ (اختلاف) بفي مقدّرة لتقدم ذكرها في قوله : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ . وهو نظير ما أنشده سيبويه :

أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^٢

ومن أبيات الحماسة :

أَخْلَقَ بَذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنَ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ^٣

(١) سورة الجاثية آية ٤-٥ .

(٢) الكتاب ٦٦/١ ، وهو لأبي دؤاد ، ديوانه ص ٣٥٣ ، الأصمعيات ص ١٩١ ، الأصول ٧٠/٢ ، ٧٤ ، المحتسب ٢٨١/١ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٢٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ ، الإنصاف ٤٧٣/٢ ، شرح المفصل ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، ضرائر الشعر ص ١٦٦ ، البسيط ٣٥٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٣٨٢ ، خزنة الأدب ١٩١/٤ ، ٣٩٤ .

(٣) محمد بن بشير الخارجي (من خارجة عدوان) . الحماسة ٦٠٠/١ ، شرحها للمرزوقي ١١٧٥/٣ ، الشعر والشعراء ٨٨٣/٢ ، نظام الغريب ص ٢٧٢ ، التذكرة السعدية ص ٢٨٦ .

والسادس : المقرون بالهمزة أو هلاً^١ بعد كلام تَصَمَّن الحرف الجار ، حكى الأخفش في كتاب : «المسائل» أنه يقال : مررتُ بزيد ، فيقال : أزيد بن عمرو ، وكذلك هلاً نحو قولك : جئت بدرهم ، فيقال : هلاً دينار . قال : «وهذا كثير»^٢ .

والسابع : المقرون بإن والفاء الجزائيتين ، نحو ما حكاه يونس من قول العرب : مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالح^٣ . والتقدير : إلا أكن مررتُ بصالحٍ فقد مررتُ بطالح . (وأجاز أيضاً أن يقال : امرُر على أيُّهم أفضل إن زيد وإن عمرو) ، وهذا قليلٌ ولكنهم قاسوه . قال سيبويه بعدما ذكر المسألة الأولى وضعفها : (ولكنهم لما ذكروه - يعني الجار - في أول الكلام شبهوه بغيره) . . قال : (وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرتُ رُبَّ ونحوها في قولهم :

* وبلدة ليس بها أنيس *

يريد من غير أن يتقدم قبلها شيء يدل عليها . قال . (ومن ثم قال يونس : امرر على أيُّهم أفضل إن زيد وإن عمرو)^٤ فإذا كان أقوى عند سيبويه من إضمار (رُبَّ) ، وإضمارها قياس ، فكذلك يكون الإضمار هنا في مسألتنا .

والثامن : المقرون بإن الجزائية في نحو مسألة يونس : امرُر على أيُّهم أفضل إن زيد وإن عمرو ، وقد مرَّ ما فيه .

(١) في أ : (أو هذا) .

(٢) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٨/١ ، والمساعد ٢٩٩/٢ ، مع الموامع ٢٢٥/٤ .

(٣) الكتاب ٢٦٢/١ .

(٤) سقط ما بين الإشارتين من أ ، وانظر الكتاب ٢٦٣/١ .

(٥) الكتاب ٢٦٣/١ .

فهذه مواضع جاء فيها حذفُ الجارِّ مع بقاء عمله قياساً مُطَرِّداً ، وهو الذي أشار إليه بقوله : (وَبَعْضُهُ يَرى مُطَرِّداً) والرائي اطرّاده هم النحويون - الناظمُ أحدُهم - وقد أتت أشياء مما يوافق عليها المؤلف أو يخالف ، وفيما ذُكِرَ هنا كفاية .

وقوله : (وقد يُجَرَّ بسوى رَبٍّ) الجارُّ هنا العربُ ، فمعنى الكلام أنَّ الجَرَّ مع حَذْفِ الحرفِ جاء في كلام العرب قليلاً في مواضع معدودة ، وَبَعْضُ هذه المواضع رأى فيها النحويون الاطرّادَ ، فقاسوها وطرّدوها . وقوله : (لدى حذف) . بمعنى عند حذف ، يريد حذف الحرف الجارِّ .

(١) تم ، والله الحمد والمِنَّة .

فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة
النائب عن الفاعل	٥
اشتغال العامل عن المعمول	٦٢
تعدي الفعل ولزومه	١٢٤
التنازع في العمل	١٦٧
المفعول المطلق	٢١٢
المفعول له	٢٦٧
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	٢٨٣
المفعول معه	٣١٧
باب الاستثناء	٣٤٣
الحال	٤١٧
التمييز	٥٢٤
حروف الجر	٥٦١

ثم قال الناظم :

{الإضافة}

هذا هو القسم الثاني من أقسام الإضافة، وهي ^(١) إضافة الاسم إلى الاسم نحو : غلامٌ زيد، وصاحبُ الدابة. وخصَّ بهذا القسم ^(٢) اسمُ الإضافة، وإن كان اسمُ الإضافة يشمل القسمين عند الأقدمين - لأنَّ المتأخرين يخصُّون هذا الاسم بهذا القسم وحده دون إضافة / الفعل إلى ٣٣٤ الاسم. وأما الأقدمون : فاسمُ الإضافة عندهم يُطلقُ بعمومٍ وخصوصٍ، فيُطلقُ بعمومٍ على كلا القسمين، ويُطلقُ بخصوصٍ على هذا الثاني ^(٣).
وابتداً الناظم ببيان أحكام الإضافة الأولِ اللَّزِمة لها في ماهيتها، إذ لم يذكر لها حداً فقال :

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا

مِمَّا تُضَيِّفُ احْذَرِ كَطُورِ سِينَا

وَالثَّانِي اجْرُرْ وَأَنْوِمِنْ أَوْفِي إِذَا

لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَأَخْصُصْ أَوْ لَا

أَوْ أَعْطِهِ التَّغْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(١) س : وهو

(٢) س : بهذا الاسم.

(٣) انظر الكتاب ١/٤١٩.

نوناً : منصوب^(١) على المفعولية باحذف، وأو تنويناً عطف على نوناً، ومما تُضَيَّفُ أيضاً متعلق باحذف. والتقدير : احذف مما تضيفه نوناً تلى الإعراب أو تنويناً، ويعنى أن الاسم الذى يُضَافُ يلزمه حذف النون التى^(٢) فى آخره تابعة لإعرابه، وهى نون التنثية وجمع التصحيح بالواو والنون، وما جرى مجراهما، أو حَذَفُ تنوينه إن كان مفرداً، أو جمع تكسير، أو تصحيح بالالف والتاء. ولم يَحْتَجْ إلى تقييد التنوين بأنه يلى الإعراب، لأنه لا يكون إلا كذلك بخلاف النون، فإنها قد تكونُ تاليةً للإعراب - وهى الجارية مجرى التنوين فى الحكم المذكور - وقد تكون غير تالية للإعراب، فلا تُحذف من المضاف فى الإضافة، فمثال النون التى تُحذف عند الإضافة وهى التى^(٣) تلى الإعراب قولك : هذان ضارباً زيد، وهؤلاء ضاربو زيد، وثنتا حنظل^(٤) وقوله تعالى : { سيقول لك المخلفون من الأعراب شغلّتنا أموالنا وأهلونا^(٥) }. و { من أوسط ما تطعمون أهليكم^(٦) }. ونحو ذلك.

ومثال النون التى لا تُحذف عند الإضافة، وهى التى لاتلى الإعراب؛ بل

(١) الأصل : منصوباً.

(٢) الأصل : الذى.

(٣) التى : ليست فى س.

(٤) جزء من بيت لخطام المجاشعي، هو :

كَانَ خُصِيَّتِي مِنَ التَّدْلُلِ ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَّتَا حَنْظَلٍ

انظر البيت فى الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمنصف ١٣١/٢.

(٥) من الآية ١١ من سورة الفتح.

(٦) فى النسخ : ومما تطعمون أهليكم. وصواب الآية ما أثبتناه، انظر الآية ٨٩ من سورة المائدة.

الإعرابُ هو الذى يليها^(١) قولك : هذا حينُكَ، وهذه سِنينُكَ، على من قال^(٢) :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ

وأعجبني إحسانُهُ، فلا تُحذفُ هذه النونُ لأنها غيرُ جاريةٍ مجرى التنوين، إذ كانت هذه النونُ لا تُحذفُ عند الإضافةِ إلا إذا قامت مقامه، والتنوين يُحذفُ ولا بُدَّ، فكذلك ماناب عنه^(٣).

وأما نونُ حينٍ وغسلينٍ وإحسانٍ ونحو ذلك : فالإعرابُ يكونُ فيها، فليست بتاليةٍ لأنَّها من أصلِ الكلمة ومن بُنيتِها، فهي جاريةٌ مجرى ميم غلامٍ وباءٍ صاحبٍ إذا قلت : غلامُ زيد، وصاحبُ عمرو. فالذى تُحذفُ الإضافةُ هنا التنوينُ خاصةً.

«ومثَّل^(٤) الناظم» ما قال بمثال مما يُحذفُ فيه التنوينُ وهو طورسيناء. والتنوينُ المحذوفُ هنا لم يُقَيِّده بظاهر ولا مُقدَّر، فيشملُ من حيث الإطلاقِ الجميع، فالظاهرُ قد تقدم مثاله، والمقدَّرُ نحو : أحمرُ القوم، وذكرى الدار، وصحراء بني فلان، فإن التنوين هنا مقدر، فمَنَعَت الإضافةُ تقديره. والدليلُ على ذلك ظهورُهُ في ضرورةِ الشعر، ولا بد أن يكون مراداً للناظم، وإلاَّ خرج باب مالا ينصرف عن قاعدته المطلقة.

ولقائل أن يقول : إنَّ مالا ينصرفُ لم يدخلْ له، فإنه قال : احذف،

(١) س : وهى التى لاتلى الإعراب وهو الذى يليها.

(٢) الصمة بن عبدالله الشقيري، وعجز البيت :

لعين بنا شيباً وشيئنا مُرداً

والبيت في الأمالي الشجرية ٥٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٥.

(٣) س : وراءِ عمرو. وهو خطأ.

(٤) ما بين القوسين مكانه بياض في س، وفي صلب الأصل : ومثال، والمثبت عن الهامش.

والحذف حكم لفظي لاتقديري، فإذا كان كذلك فكأنه قال : / «نونا تلى ٣٣٥ الإعراب أو تنوينا» ظهرا فيما أريدت إضافته احذف وأزل حتى تتأتى الإضافة، لأن المضاف إليه قائم في محل تنوين المضاف، فإذا لم يوجد نون ولا تنوين، فالمحل قابل لوقوع المضاف إليه هناك . وأحمر وذكرى ونحوهما لاتنوين فيها ولانون، فلايحتاج إلى حذف شيء.

والدليل على ذلك وأن مراده الظاهر من التنوين أو النون تقييده بالتمثيل، وهو طور سيناء، إذ كان التنوين في طور ظاهرًا حالة ترك الإضافة، فكأنه يقول : إن كان ثم تنوين أو نون حذفته، وإلا فلا حاجة إلى أمر زائد، وإلا فكيف يصنع بما لا نون فيه ولا تنوين، لا ظاهر ولا مقدر، ولا يصح فيه ذلك، نحو : كم درهم أعطيت؟ فإن درهم مضاف إليه كم، وكم مبني بحق الأصل، وكذلك لدن مبنية بالإصالة وهي مضافة نحو: من لدنه ومن لدني وما أشبه ذلك، فأين تقدير التنوين^(١)؟ وهو إنما يتبع في هذا النحو حركة الإعراب، وكذلك تقول : إذا أضفت المثني والمجموع بالواو والنون، وقد حذفت النون لتقصير الصلة نحو^(٢) : [الفارجو باب الأمير المبهمة] لانون هنا فتُحذف فلا بد أن يقال : إن مراده التنوين والنون الظاهران خاصة، وإلا^(٣) كان كلامه مشكلاً.

والجواب أن رأى المؤلف هو الأول، وأن الحذف يتسلط على المقدر، كما يتسلط على الظاهر، وذلك أنه لما قام الدليل على أن ما لا ينصرف مقدر فيه التنوين، وأن الاضطرار هو الذي بين ذلك، بدليل أن ما لا يُقدَّر

(١) في صلب الأصل : النون. والمثبت عن الهامش، س.

(٢) يُنسب إلى رجل من ضبّة، والبيت في الكتاب ١٨٥/١، والمقتضب ١٤٥/٤، والجمل للزجاجي ٨٩.

(٣) س : وإن كان. وهو خطأ.

«فيه التنوينُ لا يُنَوَّنُ»^(١) في الاضطرار، كذى الألف واللام، لم يكن بدُّ من القول بتقدير حذفه، لأنَّ التنوين مضاد للإضافة، فإذا قُدِّرَ لم تصح الإضافة، لأن الإضافة تقتضي اتصال المضاف بالمضاف إليه، والتنوين يقتضي انفصالها فتنافيا، وكونُ ذلك لا أثر له في الظاهر لا يمنع، فإن له أثرا من جهة المعنى، وهو ما تقدم، فلا بد من القول «به»^(٢)، ويَحْمَلُ^(٣) تمثيلُ الناظم على أنه ليس بتقييدٍ، ولا مُخْرِجَ لشيءٍ.

وأما الاعتراض بكم درهم ولدته، ويقولُه^(٤) : «الفارجو باب الأمير». فذلك من القلة بحيث لا يعتبرُ في هذه الكلية، وأيضا إذا كانت النونُ محذوفةً لتقصيرِ الصلة^(٥)، فهي محذوفةٌ رأساً غير مقدرة في الموضع، فأغنى حذفها للطول عن حذفها للإضافة، وهذا ظاهر.

ثم قوله : «مما تضيفُ» يشعرُ بالاعتماد على قصدِ الإضافة في هذا العمل وذلك صحيح؛ إذ لابد من قصد ذلك وإلا لم تحصل؛ إذ لا تحصلُ الإضافة من غير قصدٍ إليها، وإذا قُصِدَتْ حَصَلَ ما قال من العمل.

ثم قال : «والثاني اجرُّ»، يعنى بالثاني المضافُ إليه وهو «زيد» في قولك: غلامُ زيدٍ، فتقول : غلامُ زيدٍ يا هذا، وصاحباً عمرو، «بجرِّ عمرو»^(٦)، وكذلك «القوم» في قولك : منطلقو القوم، وما أشبه ذلك.

والجرُّ هنا أيضا تارة يكون ظاهرا نحو ما تقدم «ذكره»^(٦)، وتارة يكون

(١) ما بين القوسين مكانه بياض في الأصل. وفي صلب الأصل : لا ينوى. والمثبت عن الهامش.

(٢) سقط من س.

(٣) س : ويحتمل.

(٤) س : وقوله.

(٥) انظر الكتاب ١٨٦/١ - ١٨٧.

(٦) ما بين القوسين سقط من س.

مقدراً بأن تجعل الموضع موضع جرٍّ، وذلك إذا كان المضاف إليه مبنياً نحو: غلامك وغلامه وصاحبك وضاربونا، فإن موضع الضمير لابد أن يقدر أنه جرٌّ^(١) / والدليل على ذلك أنه إذا عُوِّضَ منه الظاهرُ ظَهَرَ فيه ٣٣٦ الجرُّ، وأيضا فالجرُّ المقدَّرُ ضربان :

أحدهما : هذا، والآخر : أن يكون التقديرُ في مُعَرَّبٍ تَعَذَّرَ ظهوره فيه، كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم والمنقوص، نحو : غلامُ الفتى، وغلامي، وغلام القاضي. وما كان مثْل ذلك.

فإطلاقُ الناظم صالحٌ لهذا كله، ثم بيَّن أن الإضافة على ثلاثة أقسام : إضافة بمعنى من، وإضافه بمعنى في ، وإضافة بمعنى اللام، فالإضافة بمعنى اللام هي الأصل، لأنها الأكثر في الكلام، ولأنه لا يدعى غيرها إلا إذا تعين ذلك المعنى في الموضع على ما يظهر من قوله : «وانو من أوفى إذا لم يصلح إلاذاك»، يعني أن الإضافة قد تكون على نية من على أن معنى من موجودٌ تقديرا، وقد تكون بمعنى في كذلك، لكن هذان الوجهان لا يرجع إليهما إلا إذا لم يصلح في الموضع غيرهما، فيتعيَّن كلُّ واحدٍ منهما في موضعه.

فمثال ما يتعيَّن فيه تقدير من ما كان فيه المضافُ بعضُ المضافِ إليه نحو : خاتم حديد، وثوب خزٍّ، وباب ساجٍ، وخاتم طينٍ، ورطل زيتٍ، وما أشبه ذلك، فالإضافة هنا بمعنى من والتقدير : خاتم من حديد، وثوب

(١) س : موضع جرٍّ.

من خد، «وياب من ساج»^(١) وخاتم من طين ورطل من زيت وكذلك «سائر»^(٢) الأمتلة ويتعين هذا التقدير فيها، إذ لا يصح أن يُقدَّر فيها معنى اللام، فلاتقول : خاتم لحديد، ولا ثوب لخر، ولا ما أشبه ذلك.

ومن هذا القسم جميع المقادير إذا أُضيفت إلى المقدرات، كشبر أرض، وقفيز بر وخمسة أثواب، وعشرة رجال، وما كان مثله.

ويبقى النظر بعد هذا في نحو : رجل زيد ويد عمرو، وبعض القوم، وكل الرجال، فإن تقدير من فيه سائغ؛ إذ يصح أن يقال : رجل من زيد، ويد من عمرو، لأنها بعض منه، فصار بهذا الاعتبار خاتم حديد، لأن الخاتم بعض الحديد، وكذلك بعض القوم، لصحة قولك : بعض من القوم، لكن يمكن أن يُقدَّر فيه اللام، فتكون الإضافة على معنى اللام، ويصلح^(٣) أن تُقدَّر : رجل لزيد ويد عمرو وبعض القوم، وإذا صلح ذلك خرج عن أن تكون الإضافة فيه بمعنى من، بنصر كلام الناظم؛ إذ قال : «وانو من أوفي إذا لم يصلح إلا ذاك»، وههنا صلح غير ذاك، فلاتنوى من.

وبهذا القيد ضبَّطَ هذا المعنى، وهو صحيح جارٍ على ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب. وإنما ضبَّطَ في التسهيل إضافة من يكون الأول بعض الثاني مع صحة الإخبار به عنه، فتقول : خاتمك حديد، وثوبك خر. وهذا صحيح أيضا. ولاتقول : اليد زيد، ولا الرجل عمرو، وقد يكون تقييده في هذا النظم أنسب وأدلَّ على المقصود وأوضح في الاستدلال على صحة ما ضبط لأن قوله : «إذا لم يصلح إلا ذاك، يعطي أنه لا يقدم على تقدير من أوفي إلا إذا لم يوجد عن ذلك

(١) سقط من س.

(٢) مكانه بياض في س.

(٣) س : ويصح.

مندوحة. وهو^(١) استدلال قياسي في الموضع، وإلا فالأصل الذي هو معنى اللام طالب له، فإذا صلح تقدير اللام / لم يُنتقل عنه إلا بدليل واضح ٣٣٧ وسبب قوي، وذلك موجود في خاتم حديد، وثوب خز ونحوه، وغير موجود في نحو : يد زيد، وبعض القوم وماضبطه^(٢) في التسهيل لا يعطى هذا المعنى، فكأن «ما»^(٣) هنا أولى.

وقد ذهب ابن كيسان والسيرافي إلى أن إضافة كل وبعض من الإضافة التي بمعنى من، ولم يره الناظم، لأن تقدير من تقدير من لا يتعين فيهما، فلا ينبغي أن يقال به إلا إذا تعين كما تقدم، فالظاهر مذهب الناظم، وقد عزا في الشرح معنى ما ذكر في التسهيل إلى ابن السراج. وأما الإضافة التي بمعنى في، فمعناها على أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف، وهذه الإضافة قد أغفلها أكثر النحويين وأثبتها المؤلف في كتبه، وقال بها لوجودها - زعم - في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى : {وهو ألد الخصام}^(٤). لأن المعنى وهو ألد في الخصام. وكقوله تعالى : {الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر^(٥)}. فالمعنى : تربص في أربعة أشهر. وقوله^(٦) تعالى : {يا صاحبي

(١) س : وهذا.

(٢) الأصل : ضبط.

(٣) سقط من س.

(٤) من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة.

(٦) س : وكقوله.

السجن^(١)، أى : يا صاحِبِيَّ في السجن وقوله : [بل مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(٢)]، وفي الحديث : «لَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ^(٣)»، والعربُ تقولُ : شهيدُ الدارِ وقتيلُ كربلاءَ.

ثم أنشد أبياتاً على هذا المعنى، تُشَبِّه ما أنشدَ سيبويه للكُمَيْتِ^(٤) :

شَمُّ مَهَاوِينِ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا

مَيْصَ الْعَشِيَّاتِ لَأُخَوِّرَ وَلَا قَزَمَ

ثم قال : فَلَا يَخْفَى أَنَّ مَعْنَى «فِي» فِي هَذِهِ الشَّوَاهِدِ كُلِّهَا صَحِيحٌ ظَاهِرٌ، لَاغْنَى عَنْ اعْتِبَارِهِ وَأَنَّ اعْتِبَارَ غَيْرِهِ مَمْتَنَعٌ أَوْ مُتَّصِلٌ إِلَيْهِ بِتَكْلُفٍ لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، فَيَصِحُّ مَا أَرَدْنَاهُ وَالْحَمْدُ لَهُ، وَلَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ ابْنُهُ فِي الشَّرْحِ بِأُوجُهُ ثَلَاثَةٍ^(٥) :

أَحَدُهَا : أَنَّ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْإِضَافَةِ يَسْتَلْزِمُ دَعْوَى كَثْرَةِ الْإِشْتِرَاكِ فِي مَعْنَاهَا، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

وَلَهُ أَنْ يُجِيبَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الْمُتَّبِعُ، وَقَدْ دُلَّ عَلَى وَجُودِ إِضَافَةِ «فِي»^(٦) كَمَا بَيَّنَّ، فَلَا بَدَّ مِنْ اتِّبَاعِهِ.

(١) من الآية ٣٩ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٣) تحفة الأحوذى، أبواب العلم ٤١٨/٧، وفيه : «لَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ...» وكلمة «عَالِمًا» ساقطة من س.

(٤) الكميت، ديوانه ١٨٨، والكتاب ١١٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية للرضى ٤٢١/٣، والخزانة ١٥٠/٨، واللسان : هون. وقبله :

يَأْوِي إِلَى الْمَجْلِسِ بِأَدِّ مَكَارِمِهِمْ لَا مُطْعَمِي ظَالِمٍ فِيهِمْ وَلَا ظَلَمَ

مَهَاوِينِ : جَمْعُ مَهْوَانٍ، وَهُوَ مِبَالِغَةٌ مُهَيَّنٌ، مِنْ أَهَانِهِ إِذَا أَذَلَّهُ، وَالْإِضَافَةُ فِي مَخَامِيصِ الْعَشِيَّاتِ اتِّسَاعٌ، وَالْأَصْلُ : فِي الْعَشِيَّاتِ. وَالْقَزَمَ : رُدَّالِ النَّاسِ.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٦) مكانه بياض في س.

والثاني : أن كل ما استُدلَّ به يصحُّ فيه معنى إضافة^(١) اللام مجازاً، وهو أرجح من جهتين، إحداهما أن المجاز خيرٌ من الاشتراك، والثانية : أن الإضافة لمجازِ الملكِ والاختصاصِ ثابتةٌ باتفاق، كما في قوله^(٢) :

إِذَا كَوَكَبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ

وقول الآخر^(٣) :

لَتُغْنِيَنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

والإضافة بمعنى في مُخْتَلَفٌ فيها، والحملُ على المتفق عليه أولى. وله أن يجيب عن الأولى بأنها معارضةٌ بقول من عكس القضية، فجعل الاشتراك أولى، والمسألة خلافيةٌ، يذكرها أربابُ الأصول.

وعن الثانية : بأن الدليل قد دلَّ على وجودِ ما خُتِلِفَ فيه، فَتَرَكَ القولُ به مع قيام الدليل عليه إهمالٌ للدليل من غير موجب، وهو باطل باتفاق.

والثالث : أن الإضافة في نحو : {بل مكر الليل والنهار}. إمَّا بمعنى اللام على جَعَلَ الظَّرْفُ مفعولاً به على السَّعة، (^٤- وإمَّا بمعنى في، على بقاء الظرفية، والاتفاق على جوازِ جَعَلَ الظَّرْفُ مفعولاً به على السَّعة^(٤-)) كما في: صيد عليه يومان وولد له ستون عاماً. والاختلافُ في جوازِ إضافته في، والمتفقُ عليه أرجح.

(١) في هامش الأصل : الإضافة بمعنى.

(٢) مجهول. وعجزه : سهيل أذاعت غزلها في القرائب

وهو من شواهد ابن يعيش ٨/٣، وفي الخزانة ١١٢/٣، ١٢٨/٩، واللسان: غرب.

(٣) حريث بن عَنَاب الطائي، وصدره :

* إِذَا قَالَ : قَدْنِي، قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةٌ *

وهو من شواهد ابن يعيش ٨/٣، والهمع ٢٤٢/٤، وفي الخزانة ٤٣٤/١١.

(٤) سقط من س.

ويعَارَضُ هذا الاتفاق باتفاقهم على أن الأصل في الظرف / ٣٣٨
الذي^(١) وقع فيه الفعل أن يبقى على ظَرْفِيَّتِهِ، كما إذا سَبَكْتَ من المضاف
فِعْلاً نحو قولك، بل مَكَرْتُم الليل والنهار، وزيد لد في الخصام، وتَرَبَّصَ
أربعة أشهرٍ، وما أشبه ذلك، وإذا كانت الإضافة هذا أصلها باتفاق،
فالأصل بقاء معناها وعدم نَسْخِهِ بمعنى آخر.

هذا مما يُعْتَذَرُ به عما يَرُدُّ عليه، وقد اعتَرَضَ عليه أيضاً في
ارتكاب هذا المذهبِ بأشياء، منها ما ذكره ابنه، وتأوَّل ما استشهد به
المؤلف، على غير تَكْلُفٍ، والأمر في ذلك كُلُّه قريب؛ إذ لا يختلف حكم
الكلام مع تقدير أحد الأمرين.

ثم قال : «واللامَ خُذَ الماسِوى ذِينَ». خدا : أصله خُذَنْ، بالنون
التوكيدية، أبدلت في الوقف ألفا كقوله^(٢):

وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدْ

ويعنى أن ماسوى هذين القسمين فالإضافة^(٣) فيه على معنى اللام،
واللام فيه منويَّة، وهو الباب الكثير، سواء أحسن ذكرها لفظاً أم لم
يحسن، فإنَّ اللام مقدَّرة، فقولك : زيد عند عمرو، على تقدير اللام بلبد،
وإن لم يصح أن تقول : زيد عنداً لعمرو، كما كانت الظروف غير المتصرِّفة
على تقدير في وإن لم يحسن تقديرها نحو : زيد عندك، وقد يحسن
ذكرها لفظاً، وهو الباب، نحو : غلام زيد، وصاحب عمرو، وسرَّج الدابة،

(١) سقط من س.

(٢) الأعشى، ديوانه ١٣٧، وصدره : فَيَاكَ والميتسات لاتقريبها
وهو من شواهد الكتاب ٥١٠/٣، والمقتضب ١٢/٣.

(٣) س : الإضافة.

وثوب المرأة، وما أشبه ذلك.

وفي قوله : «واللام خذ الماسوى ذين» إشعار بأن اللام هي الأصل؛
إنّ المعنى : واللام خذ لما لم يتعين فيه تقدير من أوفى، فرجّح اللام كما
ترى وإن احتمل غيرها، وما ذاك إلا لأصالتها في باب الإضافة، وقد تقدم
هذا المعنى . وهنا مسألتان :

إحدهما : أن في كلامه هنا ما قد يُستشعر منه أن الجارّ للمضاف
إليه هو الحرف المنويُّ لأنه لما قال : «والثاني اجرز وانومن أوفى»... إلى
آخره. فهو في حكم مالمو قال : والثاني : اجرر بكذا أو كذا منويّاً هناك
لاظهاً، فإن أراد ذلك فهو أحد المذاهب الثلاثة أن الجر بالحرف المقدّر
الذي ناب عنه المضاف، وهو رأي ابن الباذش.

والثاني : أن الجر بمعنى الإضافة، فالعامل هنا على هذا الرأي
معنوي لا لفظي، وهذا رأي السهيلي^(١).

وزهب الأكثر إلى أن الجارّ هو المضاف نفسه، لكن من هؤلاء من
يطلق هذا القول هكذا، ومنهم من يقول : إنه عمل الجر لتضمُّنه معنى
حرفه، وظاهر التسهيل موافقة الجماعة، ولكل مذهب حجة قيل به^(٢) من
أجلها، والذي يغلب على الظن أن الناظم لم يتعرض للعامل ماهو، فلا
يحتاج إلى تكلف الاحتجاج، وإنما أراد أن الإضافة تأتي على هذه
المعاني خاصة.

والثانية : أن الناظم جعل للإضافة^(٣) التقدير بالحروف من غير أن

(١) انظر أمالي السهيلي ٢٠، ٥٠.

(٢) س : فيه

(٣) الأصل : الإضافة التقدير بالحرف.

يفصل بين الإضافة المحضة وغيرها، كما جعلَ حَذَفَ التَّنْوِين والنون والجرَّ في المضاف إليه عامًّا في نوعيها^(١) ولم يُفَصِّل، فدلَّ ذلك^(٢) على أنَّه ذهب إلى تقدير الحرف في الإضافة غير المحضة، كما جعلها في المحضة، وهذا مخالف لظاهر كلام النحويين، فإنهم إنما يُقَدِّرون الحروف في الإضافة المحضة ولا يُعَرِّجون على تقديرها في غير المحضة، لأنها عندهم لمجرد التخفيف، وهي في قوَّة الانتفاء، ولذلك يسمونها لفظية، أي إن تأثيرها إنما هو في اللفظ لا في المعنى، فكأنها مقصودة، وتقدير اللام أو / غيرها ثانٍ عن حصول معنى الإضافة ولم يَحْصُلْ، فلا يصحُّ تقدير ٣٣٩ الحرف، ولكن ماراه الناظم قد قال به ابن جنِّي حين تكلم على بيت^(٣) عبدة بن الطبيب من شعراء الحماسة^(٤):

تَحِيَّةٌ مِنْ غَادِرَتِهِ غَرَضَ الرَّدَى

إِذَا زَارَ عَنْ شَحْطِ بِلَادِكَ سَلَمًا

فزعم أنَّ غرض الردى لما كان في معنى الصفة حال، وأن الإضافة غير محضة، وأن تقديره غرضاً للردي^(٥)، فَحَذَفَتْ^(٦) اللام كما تُحَذَفُ من اسم الفاعل نحو: مررت بزيد ضارب عمرو، أي ضارباً لعمرو، أو من

(١) س : نوعها

(٢) عن س .

(٣) س : أرجوزة عبدة.

(٤) الحماسة ٣٨٧/١.

(٥) قال ابن جنِّي في إعراب الحماسة، ورقة ١١٦ : « ونصب (غرض الردي) على الحال - وإن كان مضافاً إلى معرفة - لما كان [في] معنى الصفة، أي : منصوب الردي ومقصود الردي، وتقديره: غروضا للردي ... »

(٦) س : حذفت.

اسم المفعول نحو : جاعني زيد منصوباً للأذى، ثم منصوبٌ للأذى، فجعل الإضافة غير المحضة - كما ترى - في تقدير اللام.

قال الشَّلَوْبِينُ : لأبْدُ عندي مما قال أبو الفتح، وتَتَأَوَّلُ الظواهر - يعنى ظواهر كلام النحويين سيبويه وغيره - فإن الخفض إذا كان بالإضافة فلا بُدَّ أن تُقَدَّرَ أن الأصل ضاربٌ لزيد، حتى يكون في الكلام معنى الإضافة. وإن قُدِّرَ (١) أن الأصل ضاربٌ زيداً لم يكن هناك إضافة أصلاً، وإنما يكون فيه المعنى الذي يقتضى به الفعلُ مفعوله، ولا إضافه هناك، فلا سبيل إلى الخفض، فإذا أردت التخفيف في هذا النوع أدخلت في الكلام معنى إضافة الصفة إلى المفعول بواسطة اللام لضعفها عن قوَّة الفعل، ثم أضفت الصفة إلى المفعول إضافة تخفيفٍ لاتعريف، فحذفت اللام والتنوين لذلك .

[قال] (٢) وهذا من أبي الفتح تنبيهٌ عالٍ جداً قلَّ من يعرف قَدْرَهُ أو يُلْقَى له بَالُهُ. هذا ما قال، ولا مَزِيدَ عليه في توجيه ما رآه الناظم، وهو من التنبهات الحسنة، وبالله التوفيق.

ثم قال : « وأخصصُ أولاً... إلى آخره. هذه تتمَّة التعريفِ بأحكام الإضافة اللازمة لما هيَّتْها (٣)، وقد جعل هذه الإضافة على قسمين :

قسمٌ يُفِيدُ تعريفاً للمضافِ بالمضافِ إليه أو تخصيصاً، وهو الذي قال فيه: «واخصصُ أولاً أو أعطه التعريف».

وقسمٌ لا يفيدُ تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما يفيدُ تخفيفاً في اللفظ، وهو الذي

(١) في الأصل : وأن تقدّر.

(٢) عن س.

(٣) الأصل : لما هيَّتها.

قال فيه بعد : « وإن يُشابه المضاف يفعل »... إلى آخره.

فأما كلامه في القسم الأول : فيعنى أن الأول من الاسمين، وهو المضاف، يحصل له بتاليه الذى بعده، وهو المضاف إليه، أحد أمرين : إما التخصيص به وإما التعريف به.

فأما التعريف : ففيما إذا كان الثاني معرفةً نحو : غلامٌ زيد، وصاحبُ الدابةِ، وفرسك، وما أشبه ذلك، لأنَّ المضاف لما وقع من المضاف إليه موقع تنوينه واتَّصل به اتصال الجزء منه أكتسب منه التعريف الذى هو وصفه.

وأما التخصيص : ففيما إذا كان المضاف إليه نكرةً نحو : غلامُ امرأةٍ، وصاحبُ رجل صالح، ونحو ذلك، فالمضاف هنا ليس بمكتسبٍ من المضاف إليه تعريفاً؛ إذ ليس بمعرفةٍ ولكنه يتخصَّصُ به من بين سائر الأنواع والأجناس، فقولك : غلامُ امرأةٍ، قد تخصَّص بإضافته إلى المرأة عن أن يكون غلامُ رجلٍ، فالتخصيص المفهوم من قوله : « واخصص أولاً » ٣٤٠ راجع إلى النكرة، والتعريف / راجع إلى المعرفة، هذا وإن كان التخصيص في المعنى أعم من التعريف، إذ المضاف إلي معرفة قد تخصَّص به وتعرَّف، والمضاف إلى نكرةٍ تخصَّص به ولم يتعرَّف، إلا أنَّ اصطلاح النحاة هنا في التخصيص أن يخصَّوه بما لا يحصل معه التعريف كائنه قسيم^(١) للتعريف.

وقوله : « بالذى تلا » مطلوبٌ للفعلين معاً، في قوله : « واخصص » وقوله : « أو أعطه التعريف »، فاخصَّصُ والتعريفُ يطلبانه معاً من باب

(١) س : قسم.

الإعمال: إذ التقديرُ (واخصُّصُ أوَّلاً) بالذى تلا أو عرّفه (بالذى تلا) فأعمل الثاني وهو التعريف، ولو أعمل الأول لقال : أوأعطه التعريفَ - به - بالذى تلا، ويقال : خَصَصْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ : إذا أفردته [به^(١)]، فقوله : «واخصُّصُ أوَّلاً» من هذا.

وأما القسم الثاني من قسمي الإضافة، فهو الذى قال فيه :

وإنَّ يُشَابِهَ المضافُ يَفْعَلُ

وصفًا فعن تنكيره لا يُعْدَلُ^(٢)،

كـرُبِّ راجِـينا عظيمُ الأملِ

مُـرَوِّعُ لقلْبِ قَلِيلِ الحـِـيلِ

يعني أن المضاف إن كان شبيهاً بالفعل الموازن ليفعل ، وهو المضارع ، وواقعاً موقعه ، وهو وصفٌ من الأوصاف، فإنَّ الإضافة لا تُؤثِّرُ فيه تعريفاً ولا تخصيصاً؛ بل يبقى على ما كان عليه من التنكير قبل الإضافة، فإنه من حيث وقع موقع الفعل وأشبه الفعل في نيَّة الانفصال ، لأنَّ المضافَ إليه إمَّا مرفوعُ المحلِّ بالمضاف أو منصوبه، والإضافة غيرُ ناسخةٍ لهذا المعنى، فكلما كان قبل الإضافة نكرةً، فكذاك بعدها، إذ لا فائدة للإضافة هنا إلا مجرد تخفيف اللفظ حسب ما أشعر به قوله بعد : «وذى الإضافة اسمها لفظية»^(٣).

فإذا قلت : مررت برجل ضاربٍ زيدٍ غداً، فهو في تقدير : ضاربٍ زيداً غداً، وكذلك إذا قلت : [مررتُ] برجل قائم الأب، هو في تقدير : قائم أبوه، فلا

(١) ليست في س.

(٢) في هامش الأصل : يُعْزَل. وسينبّه الشارح إلى هاتين الروايتين.

(٣) عن س.

تخصيص ولا تعريف.

وقد حصل من هذا الكلام وصفان مشترطان في الحكم المذكور :
أحدهما : كونُ المضاف شبيهاً بالفعل الموازن يَفْعَلُ، وهو المضارع.
فإذا كان المضاف شبيهاً به فهناك يكون ماقال، فإن لم يشابهه
كانت الإضافة مُحَضَّةً، والشبه المراد هو المعنوي لا اللفظي، وإن كانت
لفظة المشابهة تصدق على المشابهة اللفظية [والمعنوية^(١)]، لتقييدها
بالأمثلة المذكورة بعد؛ إذ لم يُلْتَزَم فيها إلا المشابهة المعنوية، وذلك أن
يكون المضاف مراداً به الحال أو الاستقبال، فهناك تكون الإضافة غير
معرفّة ولا مُخَصَّصَة، فلو كان بمعنى الماضي كاسم الفاعل الماضي
الزمان لم تكن إضافته إلا محضةً من القسم الأول، فتقول : مررت بزيد
ضارب عمرو أمس، كما تقول : مررت بزيد صاحب عمرو، أو أخي عمرو،
أو غلام عمرو، لأنَّ اسم الفاعل بمعنى يفعل، إنما كانت إضافته غير
محضة لكون المضاف في نيّة الانفصال من المضاف إليه؛ إذ الأصلُ
الرفعُ أو النصبُ كما تقدم، / أعني في المضاف إليه. وأما اسم الفاعل ٣٤١
بمعنى الماضي، فإنما المضاف إليه معه في موضع جرٍّ بالإضافة على
ظاهر لفظه، وليست إضافته من رفعٍ ولانصب، لأنَّ اسمَ الفاعل بمعنى
الماضي لا يرفعُ ظاهراً ولا ينصبُ مفعولاً البتّة عند البصريين، والنّاظم
منهم، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

والثاني : كون المضاف وصفاً، وهو أن يكون مشتقاً شأته أن
يجري على موصوف، فإن كان كذلك صحَّ ماقال، فإن لم يكن وصفاً،

(١) عن هامش الأصل، وليست في س.

فإضافته محضة تُخصَّصُ وتعرَّفُ، وذلك المصدرُ الواقعُ موقعَ أن والفعل، فإنه شبيه بيفعل وواقع موقعه والمضاف إليه في موضع رفع به نحو : أعجبنى قيام زيدٍ غداً، لأن التقدير : أعجبنى أن يقوم. أو في موضع نصب نحو : أعجبنى أكلُ الطعامِ وشربُ الماءِ الآن أو غدا، فإن التقدير : أن أكلَ الطعامَ، وأن أشربَ الماءَ، لكن إضافته ليست في تقدير الانفصال؛ بل هي محضة تفيد نكرته التخصيصَ ومعرفته التعريفَ، فلذلك قيَّد المضاف بكونه وصفاً لأنَّ المصدرَ المقدرَ بأن والفعل ليس بوصفٍ.

وما ذهب إليه هنا في المصدر هو رأى الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن إضافته غيرُ محضة : لأنَّ المجرور به إمَّا مرفوع المحلُّ به أو منصوبه، وذلك يحقُّ كونَ إضافته في نيَّة الانفصال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. وضعَّف غيره هذا الرأى من أربعة أوجه :

أحدها : أن المصدر المضاف أكثرُ استعمالاً من غير المضاف، فلو جعلت إضافته في نيَّة الانفصال لزم جعلُ ما هو أقلُّ استعمالاً أصلاً لما هو أكثرُ استعمالاً، وذلك خلافُ المعتادِ.

والثاني : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها منوِّية الانفصال بالضمير المستتر فيها، فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر، والمصدر بخلاف ذلك، فتقدير انفصاله^(١) مما هو مضافٌ إليه لامُحَوِّجٌ إليه، ولا دليل عليه.

والثالث^(٢) : أن الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعةٌ موقع الفعل المجرد^(٣)، والمصدرُ المشارُ إليه محكومٌ بتعريفه، فليكن الواقعُ موقعه كذلك.

(١) الأصل انفصالها.

(٢) س : والثالثة.

(٣) الأصل : المفرد.

والرابع : أنَّ المصدرَ المضافَ إلى معرفةٍ معرفةً ولذلك لا يُنْعَتُ إلا بمعرفةٍ، فلو كانت إضافته غير محضةٍ لحُكِمَ بتنكيره ونُعتَ^(١) بنكرة، ولجاز دخولُ رَبٍّ عليه، وأنَّ يَجْمَعُ فيه بين الألف واللام والإضافة، كما فُعِلَ في الصفة المضافة إلى معرفة، نحو : ياربُّ غابِطِنا. ورأيتُ الحسنَ الوجْهِ. هذا ما استُدِّلَ به على ضَعْفِ قَوْلٍ من جَعَلَ إضافة المصدرِ غيرَ مَحْضَةٍ، وهو رأى ابنِ بَرّهانٍ^(٢). وأظهرها في الاستدلال الرابع، وفيما عداه نظرٌ ليس هذا موضعُ ذكره.

وأتى الناظم بأمثلةٍ أربعةٍ تحتوى على ثلاثة أنواعٍ ممَّا إضافته غير محضة.

أحدها : راجينا، وهو من إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه ومثله :
مررت برجلٍ ضاربٍ / وامرأةٍ مكرمةٍ أخيك. ومنه في القرآن الكريم : ٣٤٢
[قالوا : هذا عارضٌ مُمطرنا]^(٣). {هدياً بالغِ الكعبةِ}^(٤). {ومن الناس من يجادلُ في اللهِ بغيرِ علمٍ ولا هُدى ولا كتابٍ منيرٍ ثانی عطفه}^(٥).
ومنه في الشعر ما أُنشِدَ سيبويه لجريير^(٦) :

(١) الأصل : ونعت.

(٢) انظر الهمع ٢٧٢/٤.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٤) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٥) الآية ٨، ٩ من سورة الحج.

(٦) الكتاب ١/٤٢٥، والهمع ١٧٩/٥، وديوانه ٤٥٤.

ظَلَّلْنَا بِمُسْتَنْزِ الْخَرُورِ كَأَنَّنا
لذى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٍ
وَأُنْشِدْ أَيْضاً لِلْمَرَّارِ الْأَسَدِيِّ^(١) :
سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ
نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيْسٍ
مُغْتَالَ أَحْبَلِهِ مُبِينٍ عُنُقَهُ
فِي مَنَكِبٍ زَيْنِ الْمَطِيِّ عَرْنَدَسٍ
وَأُنْشِدْ أَيْضاً لَذَى الرُّمَّةِ^(٢) :
سَرَتْ تَحْبِطُ الظُّلُمَاءُ مِنْ جَانِبِي قَساً
وَحُبٌّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ
وَأُنْشِدْ لَجَرِيرٍ^(٣) :
يَارُبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ^(٤)
لَاقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا
وَأُنْشِدْ لِأَبِي مُحَجَّنِ التَّقْفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَارِبُ^(٥) مَتْلَكَ... الْبَيْتِ. وَلَيْسَ
مِنْ هَذَا.

-
- (١) الكتاب ١٦٨/١، ٤٢٦، والمحاسب ١٨٤/١، وشرح المفصل ١٢٠/٢ معطى رأسه : ذليل ناج : سريع - والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة. والمتعيس : الأبيض تخالطة شقرة. ومغتال أحيله : كناية عن عظم بطنه، لأنه يستوفى الحبال التي يشد بها رحله. والزين : الدفع. والعرنديس الشديد.
- (٢) الكتاب ١ / ٤٢٦، والبيت في ديوانه ١٦٨٣. وقساً : موضع.
- (٣) الكتاب ١/٤٢٧، والبيت في المقتضب ٢٢٧/٤، ١٥٠/٤، ٢٨٩. وانظر ديوانه ٤٩٢.
- (٤) في صلب الاصل : يطلبكم. والمثبت عن هامشه، س.
- (٥) سيأتي البيت كاملاً عن قريب.
- (٦) الكتاب ١/١٩٥، وديوانه ١٧٢.

والثاني : عَظِيمُ الْأَمَلِ، وهو من إضافة الصِّفَةِ المشبَّهة باسم الفاعل إلى مرفوعها في الأصل.

ومثله : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جَمِيلِهِ . ومنه ما أنشده سييويه لِزُهَيْرٍ^(١) :
أَهْدَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَرِّقُ

ريشَ القَوَادِمِ لم يُنْصَبْ له الشُّبْكُ
وأنشد أيضا للشَّمَّاحِ^(٢) :

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًّا
كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
وأنشد أيضا للنابغة^(٣) :

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَاشِشٍ
أَجَبَّ الظُّهُرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
على رواية جرَّ الظهرِ . وقال طَرْفَةُ بن العبدِ^(٤) :

رَحِيبُ قِطَابِ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ
بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

(٢) الكتاب ١/١٩٩، وشرح المفصل ٦/٨٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٥، ٣/٤٣٧، والخزانة ٤/٢٩٣، وانظر ديوانه ٣٠٨.

(٣) الكتاب ١/١٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٤، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٣١، والخزانة ٩/٣٦٣، وانظر ديوانه ١٠٦.

(٤) من معلقته، انظر الديوان ٣٠، والبيت في شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٥، ٤٤٣، والخزانة ٤/٣٠٣. وقطاب الجيب : مجتمعه. والجسّ : اللمس. والبضّة : البيضاء الناعمة البدن. والمتجرّد : ماستره الثياب من الجسد.

والثالث : مُرَوَّعُ الْقَلْبِ، وهو من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في الأصل المقام مقام الفاعل، ومثله : مررتُ برجلٍ مضروبٍ الأب، محبوسِ اليَدِ.

ومنه ما أنشد سيبويه لبعض الأسيديين^(١):

فَلَا قِيَّ ابْنَ أَنْثَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى

مِنْ الْقَوْمِ مَسْقِي السَّمَامِ حَدَائِدُهُ

والرابع : قَلِيلُ الْحَيْلِ، وهو مثلُ : عَظِيمُ الْأَمَلِ.

ثم يُنْظَرُ بَعْدُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إحداهما : أنه أتى في أول الأمثلة بِرُبِّ المقتضية لتذكير ما دخلت عليه، إشعاراً بأن دخولها على هذا المضاف علامة على أن الإضافة غير مُعْرِفَةٍ له، وأن القول بأنها (غير^(٢)) محضة إنما هو بدليل يدل على ذلك، ولذلك استدُلَّ في الشرح على كون إضافة المصدر محضةً بعدم دخولِ رُبٍّ عليه، لأنها لو كانت غير محضة لدخلت عليه، كقوله : رُبُّ رَاجِينَا، فغَابِطُنَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ^(٣):

يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ

نَكَرَةً، وكذلك «مِثْلُكَ» فِي قَوْلِ أَبِي مِحْجَنِ^(٤):

يَا رَبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ

بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ

(١) هو مضرس بن يعبي، أو أشعث بن معروف. وكلاهما أسيدي.

انظر الكتاب ٤٥/٢، والكلمة ١١٦.

(٢) عن س.

(٣) تقدم البيت من قريب، انظر: ٩٠.

(٤) الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٨٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢.

وهو أحد الأدلة على التنكير، أتى به^(١) تنبيهاً على ما في معناه،
وجملتها أحد عشر دليلاً :

أحدها رُبَّ.

والثاني : كَمْ، نحو : كَمْ مِثْلِكَ^(٢) أَكْرَمْتُ.

والثالث : كلّ، نحو^(٣) :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ

والرابع : أيّ، نحو : أيُّ قَاتِلِ الْأَبْطَالِ زَيْدٌ؟

والخامس : لا النافية الجنسية ، نحو : لا مَكْرَمَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ.

والسادس : من الزائدة / نحو : هل من شَرِيفِ الْأَبَاءِ عِنْدَكَ؟ ٣٤٣

والسابع : وقوعُ هذا المضاف صفةً للنكرة نحو : {هذا عارضٌ
مُمَطَّرُنَا^(٤)}.
والثامن : وصفه بالنكرة ، كقوله^(٥) :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ

نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ

والتاسعُ : الإخبار به عن النكرة، نحو : هل أحد مَكْرَكٌ؟ وهذا مبني

(١) في الأصل : أتى تنبيهاً به.

(٢) س : مثاله.

(٣) تقدّم البيت من قريب، انظر: ٢٠٠.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٥) تقدّم البيت من قريب انظر : ٢٠٠.

على أن المبتدأ النكرة إنما يُخْبَرُ عنه بالنكرة.

والعاشر : وقوعه، حالاً نحو : {ومن الناس من يجادلُ في الله بغير علم}.
ثم قال : {ثَانِي عَطْفِهِ^(١)}. الآية.

والحادى عشر : وقوعه تمييزاً نحو : أكرم بزيد مطعمَ الضيفِ، ومنه لكن مجروراً بمن ما أنشده سيبويه لذى الرُّمَّة^(٢) :

وَحُبُّهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ

وقالوا : لى عشرون مثله، ومائة مثله. وذلك أن هذه الأشياء من أحكام النكرات، فمن هنا ظهر للنحويين أن هذه الإضافة ليست على ظاهرها من اقتضاء التعريف؛ بل هي في تقدير الانفصال، فكان من جملة محاسن هذا النظم التنبيه على أصل الدليل على بقاء المضاف في مثله على تنكيره، ليحصل البرهان على صحة دعواه أولاً.

والثانية : أن فيما قرّر هنا نظراً من وجهين :

أحدهما : أنه جعل ماإضافته غير محضة محصوراً في ثلاثة أنواع، وهى التى أتى بأمثلتها : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وبقي أشياء أُخْرُلَ تدخُلُ له، منها : أمثلة المبالغة نحو : مررت برجلٍ ضَرَّابٍ زَيْدٍ، وأفعل التفضيل نحو : مررت برجلٍ أَفْضَلَ النَّاسِ، وإضافة الاسم إلى الصفة كمسجد الجامع، وصلاة الأولى، وإضافة المسمى إلى الاسم كشهر رمضان، ويوم الخميس، وذات اليمين، وهذا نوزيد، وسعيد كرز، وإضافة الصفة إلى الاسم

(١) الآية ٨، ٩ من سورة الحج.

(٢) تقدم البيت، انظر: ٩٠.

نحو : كرام الناس وشجعان القوم في نحو^(١) :

وإن سَقَيْتِ كرامَ الناسِ فاسقينا

واقْتُلْ شجعانَ القومِ ، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف ، نحو قوله^(٢) :

عَلَا زِيدُنَا يَوْمَ النُّقَا^(٣) رَأْسَ زَيْدِكُمْ

التقدير : زَيْدٌ صَاحِبُنَا ، ورَأْسُ زَيْدٍ صَاحِبِكُمْ ، ثم حُذِفَت الصفة وأقيم الضمير مقامها ، ومنه : قريشُ الحقُّ ، وسعيدُ الخيرِ ، وزيدُ الخيلِ .

وإضافة المؤكّد إلى المؤكّد نحو : يَوْمَئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ ، وَلَقَيْتَهُ يَوْمَ يَوْمٍ وَلَيْلَةَ لَيْلَةٍ ، هو عند الفارسيّ من هذا النوع .

وإضافة المُلغى إلى المُعْتَبَرِ كقول لَبِيدٍ^(٤) :

(١) البيت لبشامة بن مزن النهشلي ، صدره :

إِنَّا مُحَيَّوْكَ يَاسْلَمِي فَحَيِّئَا

وهو من الحماسة ٧٧ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/٨ عرضاً .

(٢) رجل من طيء ، وعجزه .

بأبيض ماضي الشفرتين يمانى

والبيت في شرح الكافية للرضى ١/٣٦٨ ، ٢/٢٠٩ ، والخزانة ٢/٢٢٤ .

(٣) س. وهامش الأصل : «اللقاء» . والنقا : كتيب من الرمل .

(٤) ديوانه ٢٤٨ . والبيت في الخصائص ٢/٢٩ - ٣٠ ، ونتائج الفكر للسهيلي ٤٧ ، وشرح الكافية

للرضى ٢/٢٤٢ ، وخزانة الأدب ٤/٣٢٧ .

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

وَمِنْهُ : { كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ^(١) } ، { مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ^(٢) } .. الآية.

وإضافة المُعْتَبَرِ إِلَى الْمُغْفَى نَحْوُ : أَيُّ الْمَوْصُولَةِ إِذَا قُلْتَ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَسَاءَ ، فإِضَافَةُ أَيٍّ غَيْرِ مَحْضَةٍ ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَجْتَمَعَ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ الْإِضَافَةِ وَتَعْرِيفُ الصَّلَةِ .

وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، وَحَسَنٍ وَجْهَهُ ، فإِضَافَةُ الْوَجْهِ إِلَى الضَّمِيرِ غَيْرِ مَحْضَةٍ لِعَدَمِ اعْتِبَارِهِ فِي قَصْدِ التَّعْرِيفِ ، وَقَالَ ^(٣) :

١١١ فَلَوْ بَلَغَتْ عَوَا السَّمَاءِ قَبِيلَةً /

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَمِنْهَا : أَلْفَاظُ اشْتَهَرَتْ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَهِيَ : مَثَلُكَ ، وَشِبْهُكَ ، وَغَيْرُكَ ، وَحَسْبُكَ ، وَهَذَا ^(٤) ، وَشَرْعُكَ ، وَهَمُّكَ ، وَنَاهِيكَ ، وَقَيْدُ الْأَوَابِدِ ، وَعُبْرُ

(١) الآية ١٢٢ من سورة الانعام.

(٢) الآية ٣٥ من سورة الرعد.

(٣) الحطيئة، ديوانه ٦٨. والبيت في مجالس العلماء للزجاجي ١٤٩، وشفاء العليل للسلسلي ٧٠٥، واللسان : عوا. والعوا : اسم نجم، مقصور، يكتب بالالف. وفي الديوان : دون السماء.

(٤) أي : حَسْبُكَ ، وَكَذَلِكَ شَرْعُكَ . وَيُقَالُ : هَذَا رَجُلٌ هَمُّكَ مِنْ رَجُلٍ وَهَمُّكَ مِنْ رَجُلٍ ، أَي : حَسْبُكَ : وَمَثَلُهُ : نَاهِيكَ وَنَهْيُكَ ، وَنَهَاكَ . وَفَرَسٌ قَيْدُ الْأَوَابِدِ : أَيُّهُ لَوْ لَسَرَعَتْ كَأَنَّهُ يَقِيدُ الْأَوَابِدَ - وَهِيَ الْحَمْرُ الْوَحْشِيَّةُ - بِلِحَاقِهَا . وَيُقَالُ : جَمَلٌ عُيْرُ أُسْفَارٍ - وَكَذَلِكَ جَمَالٌ عُيْرُ أُسْفَارٍ ، بِتَثْنِثِ الْفَاءِ - أَي : قَوِيٌّ عَلَى السَّفَرِ ، أَوْ : لَا يَزَالُ يَسَافِرُ عَلَيْهِ . وَالْهَوَاجِرُ : جَمْعُ هَاجِرَةٍ ، وَهِيَ نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَرِّ .

الهواجر، فإنك تقول : مررت برجل مثلك ، وبرجل شبّهك ، وهَدَّكَ من رجل،
وحَسَبِكَ من رجل، وشرَعَكَ من رجل، وهَمَّكَ من رجل، وناهِيكَ من رجل، (ونَهَيْكَ
من رجل^(١)) ونَهَاكَ من رجل ، ومررت برجل غَيْرِكَ، ومررت على ناقة عُبْرٍ
الهواجر. وأنشد سيبويه^(٢) :

بِمُنْجَرِدٍ قَيِّدِ الْأَوَابِدِ لَاحَهُ
طِرَادُ الْهَوَادِي كُلِّ شَأْوٍ مُغَرَّبٍ
وقال الكندي أيضا^(٣) :

بِمُنْجَرِدٍ قَيِّدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ
وضابطها : كُلُّ مَا لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ أُجْرِي مُجْرَى الْمُشْتَقِّ، فيدخل فيه ما ذُكِرَ
وغيره.

ومنها : المضاف إلى ضمير النكرة إذا عَطِفَ عليها في المواضع المختصة
بالنكرة، أو ما كان نحو ذلك، نحو : كم رَجُلٍ وأخيه؟ وربُّ رَجُلٍ وأخيه، وكلُّ شاةٍ
وسَخَلْتُهَا بِدِرْهَمٍ [وَأَيَّ فَتَى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا^(٤)] ولا رَجُلٍ وأخاه، وهذه ناقةٌ
وفَصِيلُهَا راتعان، وما أشبه ذلك.

فهذه كلها مما إضافته غيرُ محضة، ولم ينصَّ عليها ولا بيّن حكمها، كما

(١) سقط من س.

(٢) الكتاب ٤٢٤/١، واللسان : قيد. وينسب البيت إلى امرئ القيس وهو في ديوانه ٤٦، وإلى علقمة
بن عبدة، وهو في ديوانه أيضاً بشرح الأعلام ٨٨.

(٣) امرئ القيس، ديوانه ١٩، والخصائص ٢٢٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٢، ٥١/٣،
٩٥/٩، وشرح الكافية للرضي ٨/٢، ١٠، ٢٢٣.

(٤) الكتاب ١٨٧/٢، ومغنى اللبيب ٧٧٢. وقائله مجهول. ويروى عجزه :
إذا مارجال بالرجال استقلت

بَيِّنَ حَكْمَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ. فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ أَنْوَاعَ الْإِضَافَةِ غَيْرَ الْمَحْضَةِ أَرْبَعَةٌ عَشْرٌ
لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا ثَلَاثَةً وَهُوَ إِخْلَالُ كَبِيرٌ.

والثاني : أَنَّهُ قَالَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ : «فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ»،
وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ : إِنَّ تَعْرِيفَهَا بِمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ جَائِزٌ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
ضَارِبِكَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ ، وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ غَيْرِكَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَمْثَلَةِ، إِلَّا
الْصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَدْخُلُهَا الْبَتَّةَ.

قال سيبويه- بعد ما ذكر أنواع ما إضافته عنده غير مَحْضَةٍ- : «وَزَعَمَ
يُونُسُ وَالْخَلِيلُ- رَحِمَهُمُ اللَّهُ- أَنَّ الصِّفَاتِ الْمُضَافَةَ- يَعْنِي إِلَى الْمَعْرِفَةِ- الَّتِي
صَارَتْ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ- قَدْ يَجُوزُ فِيهِنَّ كُلُّهُنَّ أَنْ يَكُنَّ مَعْرِفَةً» قَالَ : «وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ، أَرَادُوا
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمَعْرُوفِ بِشَبْهِكَ». قَالَ : «وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مِثْلُكَ قَائِمًا،
كَأَنَّهُ قَالَ : هَذَا أَخُوكَ قَائِمًا، إِلَّا أَحْسَنَ الْوَجْهَ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ^(١)».

وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهَ، فَيَصِيرُ
مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، كَمَا يَصِيرُ الرَّجُلُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. فَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ
يَصْلُحْ دُخُولُهَا عَلَيْهِ، فَإِذَا قَدْ عُدِلَ عَنْ تَنْكِيرٍ مَا زَعَمَ أَنَّهُ لَا يُعْدَلُ عَنْ تَنْكِيرِهِ، وَوَقَعَ
فِي بَعْضِ النُّسخِ : [فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ].

وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرُ الْمَخَالَفَةِ وَالْفَسَادِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ مَقْصُودَهُ مِثْلُ بَعْضِ قَوْلِهِ : (رَبِّ رَاجِينَا) .. إِلَى
آخِرِهِ. وَكُلُّ مَا تَقْدِمُ فِي السُّؤَالِ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ إِلَّا أَمْثَلَةُ الْمُبَالَغَةِ، فَإِنَّهَا فِي مَعْنَى

(١) الْكِتَابُ ١/٤٢٨ - ٤٢٩

اسم الفاعل وقد ألحقها به في بابها كما سيأتي إن شاء الله.

وأما أفعال التفضيل / فمختلف فيه : هل إضافته محضة أم غير ٣٤٥

محضة ؟ على أقوال ثلاثة ، فالجمهور على أن إضافته محضة بإطلاق .

قال ابن الضائع : وهو مذهب البصريين وظاهر كلام سيبويه ،

لأنه قال ^(١) : لو قلت : هذا زيد أسود الناس ، لم يجز لأن الحال

لا تكون إلا نكرة .

ومذهب الفارسي في : «الإيضاح» ^(٢) أنها غير محضة ، ومنهم من

قال : إن كانت إضافته على معنى من كانت غير محضة ، وإن كانت على

معنى في كانت محضة والذي رآه هنا هو رأيه في التسهيل ^(٣) أيضاً .

واستدل على صحته في الشرح بأن الحامل على اعتقاد عدم

التمحُّض في إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها وقوع الأول منها

موقع الفعل ، ووقوع الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه ، وأفعال

المضاف بخلاف ذلك ، فلم ^(٤) يجز اعتقاد كون إضافته غير محضة . هذا

وجه .

ووجه آخر : أن أفعال التفضيل إذا أُضيفَ إلى معرفة لا يُنعت إلا

بمعرفة ، ولا يُنعت به إلا معرفة ، ولا تدخل عليه رب ، ولا يجمع فيه بين

الإضافة والألف واللام ، ولا ينصب على الحال إلا في نادر من القول ، ولو

كانت إضافته غير محضة لكان نكرة ، ولم يمتنع وقوعه نعتاً لنكرة

(١) الكتاب ١١٢/٢ .

(٢) الإيضاح ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٣) التسهيل ١٥٦ .

(٤) س : فإن لم .

ولامنعوتاً بها ، ولا مجروراً بربٍّ ، ولا مجموعاً فيه بين الألف واللام والإضافة ،
ولامنصوباً على الحال دو استندار . واحترز بالاستندار مما فى الحديث من
قول المرأة : « وما لنا أكثر أهل النار »^(١) .

وأما إضافة الاسم إلى الصفة فمحضة ، فإن الأول (غير^(٢)) مفصول
بضمير منوي ، كما فى الصفة ، ولا هو واقع موقع الفعل ، ولا الثانى واقع موقع
مرفوع ولا منصوب ، فيكون الموضع فى نية التنوين ، فلا موجب لعدم تمحضها
قياساً ، ولا أيضاً عومل هذا المضاف معاملة المنكر عندما أضيف إلى معرفة ،
فلا سبيل إلى دعوى أن إضافته غير محضة .

فإن قيل : إنه فى تقدير الانفصال بموصوف الثانى ، أى : مسجد الوقت
الجامع ، وكذا سائرهما .

قيل : بل هو من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وإذا قامت الصفة
مقامه كانت فى الإضافة على حكمه ، ولو حضر الموصوف لكانت إضافته
محضة ، فكذا إذا حضر نائبه .

(فإن^(٣)) قيل : معنى الانفصال هنا معتبر من جهة أن المعنى يصح به
دون تكلف ، وهو أن يكون صفة وموصوفاً كالمسجد الجامع ، فأما مسجد
الجامع فمحتاج إلى تكلف التقدير . وأيضاً جعل الأول منعوتاً والثانى نعتاً

(١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الفتن ، باب فتنة النساء ، الحديث ١٣٢٦/٤٠٠٣ بإسناده إلى عبد
الله بن عمر .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

مُطَرَّدٌ كَالْحَبَّةِ السَّمْرَاءِ وَالْحَبَّةِ السُّودَاءِ وَالْحَبَّةِ الْخَضْرَاءِ ، لِلْحِنْطَةِ وَالشُّونِيزِ^(١) وَالْبُطْمِ ، وَالْإِضَافَةُ غَيْرُ مُطَرَّدَةٍ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ فِيمَا جَازَتْ فِيهِ الْإِضَافَةُ كَالْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بَوْنِ الْعَكْسِ ، فَلَا يَجُوزُ : حَبَّةُ السَّمْرَاءِ ، فَإِذَا إِضَافَةُ هَذَا النُّوعِ مَنْوِيَّةُ الْإِنْفِصَالِ لِأَصَالَتِهَا بِالْأَطْرَادِ وَالْإِغْنَاءِ عَنْ تَرْكِ الظَّاهِرِ .

قيل : هذا كله لِمَا نَعِيَ فِيهِ تَمَحُّضٌ / الْإِضَافَةُ لِأَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلَتْ ٣٤٦
هَذَا النُّوعَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَلِكُلِّ وَجْهٍ مَعْنًى مُسْتَقِلٌّ ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَلَا أَنْ يَكُونَ أَصْلًا لَهُ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَصْلًا لَهُ كَانَتْ الْإِضَافَةُ عَلَى أَصْلِهَا مِنَ التَّمَحُّضِ ، حَتَّى يُلْجِئَ مِلْجِئُ إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَلَا مِلْجِئُ إِلَى خُرُوجِهَا هُنَا عَنْ أَصْلِهَا ، فَهِيَ إِذَا مُحَضَّةٌ ، وَأَيْضًا ، فَالْوَجْهَانِ مَسْمُوعَانِ ، وَالْإِضَافَةُ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُطَرَّدَةٍ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ وَجْهٍ ، وَهُوَ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمُوصُوفِ ، وَإِذَا قَامَتْ مَقَامَهُ فَهِيَ عَلَى حُكْمِهِ فِي تَمَحُّضِ إِضَافَةِ الْأَوَّلِ إِلَيْهَا ، وَلَوْ كَانَ حَذْفُ الْمُوصُوفِ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ مُوجِبًا لِلْإِنْفِصَالِ لَكَانَتْ إِضَافَةُ نَحْوِ : غَلَامِ الْخِيَّاطِ ، وَفَرَسِ الشَّجَاعِ ، وَثُوبِ الْعَاقِلِ ، غَيْرَ مُحَضَّةٍ ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَكَذَلِكَ هُنَا .

وَأَمَّا إِضَافَةُ الْمُسَمًّى إِلَى الْاسْمِ . فَلَا فَرْقَ فِي الْحَاصِلِ بَيْنَهَا وَبَيْنِ إِضَافَةِ نَحْوِ : غَلَامِ زَيْدٍ وَدَارِ فُلَانٍ ، فَكَمَا تُعْرَفُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ وَتُخَصَّصُ ، فَكَذَلِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَذُو زَيْدٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : صَاحِبُ هَذَا الْاسْمِ الْمَعْرُوفِ ، كَمَا^(٢) . تَقُولُ : غَلَامُ زَيْدٍ الْمَعْرُوفِ .

(١) هَذِهِ تَسْمِيَةُ الْفَرَسِ لِلْحَبَّةِ السُّودَاءِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : لَا تَقُومُ .

وأما إضافة الصِّفة إلى الأسم : فمن باب إضافة (الخاص إلى العام)^(١) والنوع إلى الجنس ، وهى إضافة معرفة بلا إشكال .

وأما إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف : فليس ذلك بِمُتَحَصِّل ؛ بل قوله : «علا زیدنا» ونحوه ، من باب اعتقاد تنكير الأعلام ، ثم تعريفها ، فإنك تقول : جاعى زيد وزید آخر ، فكذلك تقول على هذا : زیدُ بنى فلانٍ ، كما تقول : شيخ بنى فلان ، وجعله من ذلك الباب تَكْلُفٌ لا معنى له .

وأما إضافة المؤكِّد إلى المؤكِّد : فمن باب إضافة المسمَّى إلى الاسم ، وقد تَقَدَّمَ .

وأما إضافة المُلغى إلى المُعْتَبَر : فليس الأمر فيها كما قال ، وليس ثَمَّ مُلْغًى ، وهو عند الفارسی وغيره على غير ذلك ، فاسمُ السلام^(٢) . على حَذْفِ المضاف ، أي اسمُ معنى السلام ، واسم معنى السلام هو السلام ، أو هو على أَنْ جَعَلَ اسماً بمعنى مسمى كانه قال : ثم مسمى هذا الاسم عليكما .

وقوله : مِثْلُ كذا ، مما أقيم فيه مثلُ الشئُ مقامَ الشئ ، وقد تفعل ذلك العرب بالمثل والمثَّل ، ولذلك تقول : مثُّك يفعل الخير ، وإنما المعنى أنت ، ولكنهم أتوا بالمثل لمعنى من المبالغة فى وصفه ، وهذا النوع من ذلك .

وأما إضافة المُعْتَبَر إلى المُلغى : فليس ثَمَّ مُلْغًى ؛ بل إضافة الوجه فى : حسن وجهه مقصودة ، كما يقصدُ التعريف فى مواطن تبرُّعاً وتوكيداً ومطابقة بين العبارة والمُعَبَّر عنه ، ونظيرُ هذا الإتيانُ بالنَّعتِ فى موضعٍ لا يجب (فيه)^(٣) لعلم المخاطب ، وإن كان الأصل غير ذلك ، فلا يخرجهُ العِلْمُ به عن كونه مُعْلَماً ،

(١) سقط من س .

(٢) انظر نتائج الفكر للسهيلي ٤٨ .

(٣) سقط من س .

وهذا من باب التطوع بما لا يلزم .

وأما أى الموصولة : فإنها قد اكتنفها إبهامان :

إبهامٌ من جهة نفسها قبل النظر فى أقسامها ، وذلك الذى أزالته
الإضافة ، وإبهامٌ من جهة خصوص الموصولية : فلا بُدَّ لها من صلتها
لتوضُّح معناها حتى يتشخَّصَ ، كما أنها تتخصَّص وتتشخَّص / بجوابها ٣٤٧
إذا كانت استفهامية ، فلم يتوارد عليها تعريفان من جهة واحدة ، فلا
ملغى فى المسألة . وأما عوى^(١) السماء فمن باب : علا زيدنا .

وأما الألفاظ المذكورة من مثل وغير وشبههما : فهى (مما^(٢)) قُصِدَ
إخراجها عن مقصود كلامه ، لأن مقصوده ما كان مقيساً من الإضافة
غير المحضّة ، وأما ما تقدّم فآلفاظ غير مقيسة ، بل يقتصر فيها على
المسموع ، فلم يحفل^(٣) بها ، وإنما اعتنى بما هو قياس خاصة . وكان^(٤)
ما كان نحو : ربّ رجل وأخيه مسموع أيضاً ، فلم يقصد ذكره . والذى
يشعر بقصده لما ذكر أنه أتى بأربعة أمثله ، ثلاثة منها لثلاثة أبواب
والرابع تكرر ، وهو قوله : « قليل الحيل » ، فإنه متحد مع قوله : « عظيم
الأمَل » وكان يمكنه أن يأتى بمثال رابع يدلُّ به على ما لم يذكر ، فتكريره
للمثال إشعارٌ بهذا القصد .

(١) فى قول الفرزدق :

فلو بلغت عوى السماء قبيلة

لزادت عليها نهشل وتعلّت

وقد تقدّم .

(٢) عن س .

(٣) فى الأصل : يجعل .

(٤) فى الأصل : وكذلك .

(٥) س : فلا .

والجواب عن الثانى : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها إذا

كانت بمعنى يفعل على وجهين :

أحدهما : أن تكون على اعتبار معنى الفعل فيها ، وأن القصد إنما هو التخفيف ، فالإضافة فى هذا القسم غير مَحْضَةٍ ، ولا تكون مع هذا القصد محضة أصلاً ، لأن الموضع موضع الفعل ، فكأنَّ الفعلُ ثَمَّ موجودٌ وهذا القسمُ هو الذى تناوله كلامُ الناظم لقوله : «وإنَّ يُشَابِهَ المضافُ يَقْعَلُ» ، يعنى أن يكون القصد بالمضاف رفعَ ما بعده أو نصبه كالفعل ، لا غيرَ ذلك ، وإنما أُضِيفَ تخفيفاً ، ولم يُرَدَّ تخصيصه بالثانى ، فعلى هذا القصد لا يُعَدُّ عن تنكيره أصلاً كما قال .

والثانى : أن يكون على غير اعتبار معنى الفعل ولا القصد إليه ، وإن كان أصله معنى الفعل ، بل اعتبر فيه الاسمية مجردة عما^(١) تعلق بها من شبه الفعل فى قصد القاصد ، فهذا القسمُ الإضافةُ فيه مَحْضَةٌ ، ولا تكونُ غيرَ محضةٍ مع وجودِ هذا القصد أصلاً ، لأنه إذ ذاك اسمٌ أُضِيفَ إلى اسمٍ كغلام زيدٍ ، وصاحبك ، ولم يتناوله كلامُ الناظم ، لأنَّ شَبَهَ الفعلِ (هنا)^(٢) من حيث القصد مُهْمَلُ الاعتبار ، وإنما المقصود تخصيص الأول بالثانى والثانى معرفةً ، فحصل التعريفُ بلا بُدٍّ ، فدخل له بهذا القصد فى قسم ما يَتَعَرَّفُ أو يتخصصُ وأما الحسنُ الوجه : فإنما لم يَدْخُلْهُ التعريفُ ، لأنَّ الوجهَ هو فاعل الحسن ، فتقدير^(٣) التنوين قائم إذا حَقَّقْنَا معنى الفعل له ، وهذا التحقيق غيرُ

(١) فى الأصل : «من ما» .

(٢) ليست فى س .

(٣) الأصل : بتقدير .

زائِلٍ أَصْلًا ، فلا يمكن أن تكون إضافته محضة^(١).

وأيضاً : فالْحُسْنُ هو الوجه في المعنى ، فالإضافة المحضة فيه تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، فلم تصح فيه إضافة محضة.

فإذا تقرر هذا فقد حصل لنا أن الإضافة في هذه الأمور على

وجهين : محضة وغير محضة ، كما قال / سيبويه وغيره ، وأن كلام ٣٤٨ الناظم لم يتناول إلا أحد الوجهين ، وهذا من الناظم احتراز حسن ، وبناء للمسألة على أصل صحيح مليح ، وبالله التوفيق.

ثم بين أسماء القسمين في الاصطلاح فقال :

وذي الإضافة اسمها لَفْظِيَّةٌ وتلك محضة ومعنوية.

يعنى أن هذه الإضافة المذكورة أخيراً ، وهى القريبه (الذكر)^(٢)

المشار إليها بذى المقتضية للقرب اسمها الواقع عليها فى الاصطلاح الإضافة اللفظية ، أى التى المقصود بها تخفيف اللفظ خاصة ، لأن معنى قولك : مررت برجل ضارب زيد غداً - بالإضافة - هو معنى قولك : ضارب زيداً غداً ، بغير إضافة ، لكن حذف التنوين ، فأضيف تخفيفاً ، ومعنى التنوين مراد كانه موجود ، فلا تعريف ولا تخصيص.

وأما تلك الإضافة المتقدمة الذكر قبل ، فذكر أنها تسمى إضافة محضة ، لأنها خالصة من شائبة الانفصال ، ومعنوية لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف أو التخصيص ، ففائدة تلك راجعة إلى المعنى ، كما أن هذه راجعة إلى اللفظ ، وقد اقتضى هذا التقدير أن الإضافة غير

(١) الأصل ، س : غير محضة .

(٢) عن س .

المحضة لاتخصيص فيها أصلاً ولاتعريف.

أما عدم التعريف فمُسَلَّم حسب مأمَر ، وأما عدم التخصيص فغير مُسَلَّم ، وهذا المعنى بعينه . قاله ابنُ عَصْفُورٍ^(١) ، فَرَدَّه عليه ابنُ الضائع فقال: أما قوله : لاتعريف^(٢) ، فصحيح . وأما قوله : ولاتخصيص^(٣) ، فغير صحيح ؛ لأنك إذا قلت : هذا ضاربُ امرأةٍ ، فقد خَصَصْتَ المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة .

هذا ما قاله ، وهو اعتراض على كلام الناظم ، فكان ينبغي على هذا ألاينفى عن هذه الإضافة التخصيص بإطلاق.

وقد أجاب عن ذلك شيخنا الأستاذ الشهير - رحمة الله عليه - (يعنى [أبا] سعيد بن لب^(٢)) وقال : إنَّ كلامَ ابن الضائع تحامل على ابن عصفور قال: لأن هذا التخصيص قد^(٤) كان موجوداً قبل حصول الإضافة ، فلما حَصَلَتْ بَقَى التخصيصُ على ما كان عليه ، فلم تُحْدِثِ الإضافةُ شيئاً . وما قاله الشيخ - رَحِمَهُ اللهُ - واضحٌ ، وهو الجواب عن الناظم ، والله أعلم .
ثم قال :

ووصلُ آلِ بذا^(٥) المضافِ مُغْتَفَرُ

إِنْ وَصَلَتْ بِاللَّانِ كَالْجَعْدِ الشُّعْرُ

(١) شرح الجمل ٧٠/٢ .

(٢) س : لا تَعْرِفُ ولا تَخْصِمُ .

(٣) عن هامش الأصل .

(٤) الأصل : على ما كان .

(٥) س : بذى .

أَوِ بِالذِّى لَهُ أَضِيفَ الثَّانِى

كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَسَانِى

وَكَوْنُهَا فِى الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ

مُتْنِى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

يعنى أَنَّ هذا المضاف الذى لا يتعرَّفُ بالإضافة ولا يتخصَّصُ ، يُغْتَفَرُ فِيهِ وَصْلُ الْآلِفِ وَاللَّامِ (بِه) ^(١) فَيُجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، بِخِلَافِ الْمَاضِفِ فِى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ ، فَلَا تَقُولُ : جَاعَى الْغَلَامُ الرَّجُلُ ، وَلَا مَرَرْتُ بِالصَّاحِبِ ^(٢) ، وَلَا بِالْفَرَسِ عَمْرُو ، وَلَا الْغَلَامُ امْرَأَةٌ . وَإِنَّمَا لَمْ / يَجْزُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهَا يُرَادُ بِهَا ٣٤٩ التَّعْرِيفُ أَوْ التَّخْصِيسُ لِلْمَاضِفِ ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ ، لَوْجُودِ التَّعْرِيفِ فِيهِ ، فَكَانَ ذَلِكَ تَحْصِيلًا لِلْحَاصِلِ وَزِيَادَةً مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ . وَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا يَجُوزُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ :

وَوَصْلُ أَلْ بَدَا الْمَاضِفِ مُغْتَفَرٌ

كَأَنَّهُ قَالَ : وَصَلُهَا بِهَذَا وَحْدَةً مُغْتَفَرٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِى غَيْرِهِ غَيْرُ

مُغْتَفَرٍ . لَكِنْ إِنَّمَا يُغْتَفَرُ فِي هَذَا الْقِسْمِ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمَاضِفُ إِلَيْهِ قَدْ لِحِقَتْهُ الْآلِفُ وَاللَّامُ ، أَوْ أَضِيفَ

إِلَى مَا لِحِقَتْهُ الْآلِفُ وَاللَّامُ ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ ضُمَّ وَصَفَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً لَانْكِرَةِ ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً لَمْ تَلْحَقْهُ

الْآلِفُ وَاللَّامُ الْبَتَّةَ ، فَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الضَّارِبِ غَلَامٍ ، وَلَا بِالرَّجُلِ

(١) عَنْ الْأَصْلِ .

(٢) س : بِصَاحِبِكَ .

الحسِن وَجْهٍ - خلافاً للفراء فى المسألة الأولى - لأن المضاف إليه معاقبٌ للتونين ، والتونين مع وجود الألف واللام غير مُقَدَّرٌ ، فلا يصح تقدير حذفه ، فتكون الإضافة معاقبةً له ، وجاز ذلك فى الضاربِ الرجلِ ، والحسِن الوجه لما يأتى.

والثانى : أن يكون تعريفه بالألف واللام أو بالإضافة^(١) إلى ما هما فيه ، فلا يصح دخولها على المضاف إلى معرفةٍ بالعلمية ، فلا يقال : مررتُ بالرجلِ الضاربِ زيدٍ ، ولا على المضاف إلى الضمير فلا يقال : مررتُ بالرجلِ الضاربِك ، على أن تكون الكاف فى موضع جرٍّ ، ولا على المضافِ إلى مضافٍ إلى غير ذى الألف واللام . ويستوى فى ذلك أن يكونَ مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو إلى مضافٍ إلى ضمير ما هما فيه ، أو إلى غير ذلك ، فلا يقال مررتُ بالرجلِ الضاربِ أخيك ، أو الضاربِ أخى زيد ، ولا مررتُ بالرجلِ الحسِن وجه أخيه ، ولا بالرجلِ الحسِن وَجْهٍ ، ولا بالرجلِ (الضاربِ)^(٢) أبى أخيه ، ولا الضاربِ أخيه ، ولا ما أشبه ذلك .

فأما مسألة الضاربِ زيدٍ ، ونحوه ، من المضاف إلى المعرفة ماعدا المستثنى ، فإن الجمهور على ما أشار إليه من المنع ، ورأى الفراء^(٣) جواز ذلك ، والأصح المنع من جهة القياس والسماع . أما السماع فغير ثابت فيه ، والمتَّبَعُ هو السماعُ ، والقياسُ إنما يأتى من ورأئه .

وأما القياس : فإن صورة المسألة صورة الممتنع ، من الجمع بين أداتى تعريفٍ ، وإن كانت إحداها غير مؤثِّرة ، ولو جازَ ذلك على تقدير لحاقِ الألفِ

(١) الأصل : الإضافة .

(٢) سقط من س .

(٣) شرح الكافية للرضى ٢٢٧/٢ .

واللام بعد الإضافة لجاز مثله فى غلام امرأة ، إذا أُريد تعريفُ الغلام ، وكذلك فى ضارب رجل ونحوه ، وهذا كله ممنوعٌ بإطلاق .

فإن قيل : إن ذلك قد يجوزُ على تأويلِ الذى هو ضارب زيد ، كما يصحُّ أيضاً الضاربُ رجلٍ ، على ذلك التأويل .

فالجوابُ أن هذا المعنى هو الذى احتجَّ به الفراء ، وردُّ بأنه يلزمه أن يجيزَ هذا الحسنُ وجهٍ ، وهذا الغلام زيدٍ ، على تأويل : الذى هو حسنُ وجهٍ ، والذى هو غلامُ زيدٍ . وهو غيرُ جائزٍ باتفاق .

وأما مسألة : الضاربك ، فإن قولك : هذا الضاربك ، ومررت بالرجل الضاربك والضاربه ، جائز على الجملة ، إلا أن حملة على أن الكاف والهاء / فى موضع خفضٍ بالإضافة هو المتنازع^(١) فيه ، فذهب ٣٥٠ المبردُ - فى قوله الأول - والرمانى والزمخشري إلى جواز ذلك ، ويوافقهم الفراء من المسألة التى فوق هذا^(٢) .

وذهب غيرهم ، ومنهم الناظم ، إلى المنع ، وأنه إنما تكون الكافُ هنا أو الهاءُ فى موضع نصبٍ على المفعولية ، اعتباراً بالظاهر ، لأنه هو الأصل ، فكما أنك إذا قلت : هذا الضارب زيداً نصبتَ البتةَ ، وكذلك مع المضمَر لأنه نائبُ عنه ، إذ لا يصحُّ أن يُنسبَ إلى النائب ما لا يُنسبُ إلى المُنُوب عنه . وهذه طريقةُ سيبويه فى اتصال المضمَر باسم الفاعل أن يُعْتَبَرُ بالظاهر .

وأما مسألة : هذا المكرمُ غلامه ، والضاربُ أبى^(٣) أخيه ، فإن

(١) س : المتنازع .

(٢) فى هامش الأصل : قبل هذه .

(٣) الأصل : أبى .

بعض النحويين أجاز هنا أن يعامل ضميرُ مافيه الألف واللامُ معاملةً ظاهره .
والناظم أشار هنا إلى منع ذلك ، وإن كان قد أجازَه في التسهيل^(١) .
والصحيحُ المنعُ ؛ إذ لو جاز معاملة الضمير معاملةً ظاهره ، لجاز ذلك مطلقاً ،
فكان يجوز : رَبُّ رجلٍ وأخيه ، ونحوه ، جوازاً حسناً ، ولجاز أن تقولَ في
جواب ما أتاني رجلٌ : كُلُّهُ أذاك^(٢) ، وما أشبه ذلك ، ولكان قولك : جاعني رجلٌ
فأكرمتُه في معنى : فأكرمتُ رجلاً . وكلُّ ذلك غيرُ صحيح .

وأما مسألة : الحَسَنِ وَجْهه ، ونحوها ، فغيرُ جائزةٍ باتفاق^(٣) ، لأنَّ الأوَّلَ
مقرونٌ بالألف واللام دون الثاني ، فالمعرفة مضافة إلى النكرة ، وذلك عكسُ
وَضْعِ الإضافة ، لأنَّ الأصل في الإضافة أن يضافَ المنكَّرُ إلى المَعْرِفِ ليَكْتَسِيَ
منه التعريفَ أو التخصيصَ^(٤) ، فهذا عكسُ ذلك ، ولأجله امتنع الحسنُ وجه^(٣)
وتزیدُ هذه المسألةُ بأنَّ جُمعَ فيها بين الضمير المنقول من الوجهِ إلى الصِّفَةِ ،
وتكراره في الوجه ، فكان ذلك نقضُ الغرضِ ، فلهذين الأمرين امتنعت هذه
المسألة .

وإذا اثبتَ هذا فمثالُ كونِ المضافِ إليه بالألف واللام قولك : مررتُ
بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجه ، وبِالرجلِ الضاربِ الغلامِ . وكذلك اسمُ المفعول إذا قلت
: هذا المضروبُ الغلامِ . ومنه قوله : «الجَعْدُ الشَّعْرُ» - والجَعْدُ : اسمُ فاعلٍ من
جَعَدَ شعره جُعُودَةً : ضدَّ سَبَطَ سَبُوطَةً ، فيصحُّ هاهنا الجمعُ بين الإضافة
والألف واللام .

(١) التسهيل ، باب اسم الفاعل ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) س : أتاني . وانظر نتائج الفكر للتسهيل ٢٧٦ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٤٣٥/٣ - ٤٣٦ .

(٤) س : والتخصيص .

ومثال كون المضاف إليه مضافاً إلى ما هُما فيه قولك : مررت بالضارب وجه الأخ ، والحسن وجه الأب . ومنه مثاله : زيد الضارب رأس الجاني ، وإياه عنى بقوله :

أو بالذي له أُضيف الثاني

فبالذي معطوف على الثاني ، وكلاهما متعلق بـ وُصِلَتْ . والضمير (١) . فى «وُصِلَتْ» عائد على أل ، كأنه قال : إن وُصِلَتْ بالذى أُضيف له الثاني ، يعنى أنه إذا وُصِلَتْ الألف واللام بما أُضيف له الثاني ، وهو المضاف إليه ، فهو كما لو كان المضاف إليه نفسه بالألف واللام ، وهذا المثال من باب اسم الفاعل ، والأول من باب الصفة المشبهة .

والأصل فى المسألتين : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وضارب الرجل ، بتعريف المضاف إليه ، فلما كان المضاف إليه لا يتعرّف بهذه الإضافة ، لأن إضافة الحسن الوجه لا تُعرّف أبداً ، وإضافة الضارب الرجل مع بقاء معنى الفعل كذلك ، أُدْخِلُوا الألف واللام لتعريف المضاف ، فقالوا : الحسن الوجه ، وحملوا عليه الضارب الرجل لأنه - وإن كان لا / يَتَعَرَّفُ ٣٥١ بالإضافة مع بقاء معنى الفعل - ويصح أن يتعرف بها على الجملة مع عدم اعتبار ذلك المعنى ، فصارت العلة فى الحَسَنِ الْوَجْهِ موجبةً ، وفى الضارب الرجل مجوّزةً ، والعلة المجوّزة إذا لم يَتَحْتَمِ الْحُكْمُ معها لم يُنسَبَ إليها حسب مايتبين فى الأصول ، فلذلك قالوا بالجمال .

وإنما اشترط فى المضاف إليه الألف واللام ، لأنه إما أن يكون نكرةً أو معرفةً ، فإن كان نكرة لم يسع من قَبْلِ أَنَّا لما أعطينا الصفة لفظ

(١) الأصل : وضمير وصلت .

الإضافة ، وإن لم يكن معناها معناها ، لم يَجْزُ أن يكون لفظها خارجاً عن لفظ الإضافة الصحيحة ، لأنها شبيهناها به ، وليس فى شئ من الإضافات لفظاً وحقيقةً ، فى غير النداء ، ما يكون المضاف فيه معرفةً والمضاف إليه نكرةً ، فلو أجزنا هذا لكان مخالفاً لما شبهاه به . وإن كان المضاف إليه معرفةً فذلك غير مستنكر ، إذ كان التعريف والإضافة لايتنافيان .

ألا ترى أن «غلام زيد» معرفتان : الأولى بالإضافة ، والثانى بالعلمية ، فلما لم يتعرّف الأولُ بالإضافةِ أُدْخِلُوا ما يقع به التعريف ، ومقتضى هذا أن يجوز : الحسنُ وجهه أيضاً ، إلا أنهم امتنعوا منه لما ذكر ، فلم يبق إلا أن يكون الثانى مُعرِّفاً بالآلف واللام ، أو بما أُضيف إليهما ، لأن كونهما فى المضاف إليه قريب من كونهما فى المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كشئ واحد ومن أمثله دخول الآلف واللام فى المضاف إليه قول المراد الأسدى ، أنشده سيبويه^(١) :

أنا ابنُ التَّارِكِ البكرىُّ بشَرٍ
عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا
وقال الفرزدق أنشده الزَّجَّاجُ^(٢) فى الكتاب :
أَبْنَا بِهَا قَتْلَى وَمَا فى دِمَائِهَا
وفاءً ، وَهْنُ الشَّافِيَّاتِ الْحَوَائِمِ

(١) الكتاب ١٨٢/١ ، والأصول ٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٢٤/٢ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، والخزانة ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ .

(٢) فى هامش الأصل : «وسيبويه» عطفًا على الزجاج . وليس البيت فى الكتاب ، ولعل الزجاج ذكره فى شرحه لشواهد الكتاب ، والبيت فى ديوان الفرزدق ٣١٠/٢ .
هذا ويقال : أباء السلطان فلانا : إذا اقتصم رجالا برجل . والحوائم : جمع حائمة ، وهى العطاش جدًا .

والموضعُ الثَّانِي من موضِعَيْ لَحَاقِ الألفِ واللامِ المضافَ أن يكونَ مُثْنًى أو مجموعاً على حدِّه ، وذلك قوله : «وكونُها في الوصفِ كافٍ إن وقعَ» .. إلى آخره ، يعني أن الألفَ واللامَ إذا دخلت على الصفة وهي ^(١) مثناةٌ أو مجموعةٌ جَمَعَ السلامةَ بالواو والنون ، فذلك كافٍ فلا يحتاجُ إلى اشتراطِ دُخُولِها في المضافِ إليه وهو الثاني ، فيجوزُ لك أن تقولَ في اسمِ الفاعلِ : هم الضاربُ الرجلَ ، هم الضاربُ وجهَ الأخ ، وهما الضاربا الرجلَ ، والضاربا وجهَ الأخ ^(٢) ، كالمفردِ . ويجوزُ أيضاً : هم الضاربُ زيدَ (والضاربا ^(٣) زيد) . وكذا في الصفةِ المشبَّهة فتقول : هم الطيبُ الأخبارَ ، وهم الطيبُ أخبارَ الآباءِ ، وهما الطيبُ الأخبارَ ، وأخبارَ الآباءِ ، وهم الطيبُ أخبارَ ، وهما الطيبا أخبارَ . وما أشبه ذلك ، وإنما كان هذا جائزاً هنا دون غيرِ المثنى والمجموع على حدِّه ، لأن حذفَ النونِ هنا ليس للإضافة ، بل لطولِ الاسمِ بالنون ، لأن الألفَ واللامَ موصولةً ، فكما حُذِفَتِ النونُ في الموصولِ لغيرِ إضافة في نحو ما أنشدته سيبويه للأخطل ^(٤) :

أَبْنَى كُلِّيبٍ إِنَّ عَمِّى اللَّذَا

قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ

وقول أشهب بن رُمَيْلَةَ ، أنشدته أيضاً ^(٥) :

(١) في الأصل : مع مثناة .

(٢) في الأصل : وجه الأول .

(٣) سقط من س .

(٤) الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٩/٣ ، ٤٢٤ ، والخزانة ٦/٨ ، ٢١٠/٨ والبيت في ديوانه ٢٨٧ .

(٥) الكتاب ١٨٧/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠/٣ ، ٤٢٠ ، والخزانة ٢٥/٦ .

[و] إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ

هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

٣٥٢

فكذلك حذفت لغير إضافة في/ نحو قول الفرزدق^(١):

أَسَيِّدُ نَوْخَرِيَّةٍ نَهَارًا

مِنَ الْمُتَلَقِّطِي فَرَدِ الْقِمَامِ

أنشده سيبويه^(٢) ، وأنشد أيضا^(٣) :

الفارجي باب الأمير المبهم

وقول الآخر وهو من الأنصار^(٤) :

الْحَافِظُ عَوْرَةِ الْعَشِيرَةِ لَا

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ

وإنما حُذِفَتْ لَطُولُ الْاسْمِ بِالصَّلَةِ ، قَالَهُ سَيْبُويهِ ، وَالْأَدْلِيلُ عَلَى

صِحَّةِ ذَلِكَ جَوَازُ الْحَذْفِ مَعَ عَدَمِ الْإِضَافَةِ فَتَقُولُ :

الفارجي باب الأمير المبهم

الْحَافِظُ عَوْرَةِ الْعَشِيرَةِ

وما أشبه ذلك ، إِلَّا أَنَّ الْخَفْضَ أَوْلَى لِمُوَافَقَةِ اللَّفْظِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ

(١) ديوانه ٢٩٠/٢ . وفي اللسان : «يعنى بالأسيد هنا سوياء وقال : من المتلقطى قرد القمام ،

ليثبت أنها امرأة ، لأنه لا يتتبع قرد القمام إلا النساء». والخريطة : تصغير خريطة ، وهي مثل الكيس . والقرد : نفاية الصوف والوبر والشعر مما يغزل .

(٢) الكتاب ١٨٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢ ، واللسان : قرد .

(٣) تقدم البيت ، انظر .

(٤) كذا نسب في الكتاب ١٨٥/١ ، وقد نسب إلى قيس ابن الخطيم ، وهو في ديوانه ٦٣ ، ١٧٢ ،

وإلى مالك بن العجلان ، وإلى عمرو بن أمريئ القيس وإلى غير هؤلاء ، وانظر الخزانة ٢٧٢/٤ ،

١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٢٩/٨ ، ٢٠٩ .

الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ .

وفاعل «وَقَعَ» ضميرُ الوَصْفِ .

وَقَوْلُهُ : (سَبِيلُهُ اتَّبَعَ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَجَمْعٍ ، وَضَمِيرُ «سَبِيلِهِ» عَائِدٌ عَلَى الْمُثَنَّى ، وَالضَّمِيرُ الْفَاعِلُ فِي «اتَّبَعَ» ضَمِيرُ الْجَمْعِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَوْ جَمْعاً مُتَّبِعاً سَبِيلَ الْمُثَنَّى ، وَاتِّبَاعُ الْجَمْعِ سَبِيلَ الْمُثَنَّى هُوَ كَوْنُهُ عَلَى حَدِّهِ ، وَجَارِياً مَجْرَاهُ فِي لِحَاقِهِ الْمَدَّةُ وَالنُّونُ ، وَهُوَ مَعْنَى إِطْلَاقِ النُّحَوِيِّينَ : الْجَمْعُ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ . وَتَحَرُّزُهُ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، فَإِنَّهُمَا جَارِيَانِ فِي الْحُكْمِ مَجْرَى الْمُفْرَدِ ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، إِلَّا مَعَ كَوْنِهِمَا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : جَاءَ نِي النَّسْوَةُ الضُّوَارِبُ زَيْدٌ ، وَلَا الضَّارِبَاتُ زَيْدٌ وَإِنَّمَا^(١) يُقَالُ : الضَّارِبَاتُ الرَّجُلُ ، وَالضَّارِبَاتُ الرَّجُلُ ، وَالضُّوَارِبُ غُلَامُ الرَّجُلِ ، وَالضَّارِبَاتُ غُلَامُ الرَّجُلِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ عَلَى حَدِّ مَا يُقَالُ فِي الْمَفْرَدِ ، فَلَأَجْلِ هَذَا قَيَّدَ الْجَمْعُ بِقَوْلِهِ : «سَبِيلُهُ اتَّبَعَ» . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال الناظم :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا

تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

كَسَبَ وَأَكْسَبَ يَتَعَدِيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَتَقُولُ : كَسَبَتْهُ مَالًا وَأَكْسَبَتْهُ إِيَّاهُ ،

وَأَنْشُدِ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ^(٢) :

فَاكْسَبَنِي مَالًا وَأَكْسَبْتَهُ حَمْدًا

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَا يُقَالُ .

(٢) فِي التَّهْذِيبِ ٧٩/١٠ - ٨٠ : «وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى : كُلُّ النَّاسِ يَقُولُونَ : كَسَبَكَ فَلَانٌ خَيْرًا ، إِلَّا ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ : أَكْسَبَكَ فَلَانٌ خَيْرًا» .

وَكَسَبَ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ أَيْضاً فَتَقُولُ : كَسَبْتُهُ^(١) مَا لَا فَكَسَبَ ، مِمَّا جَاءَ فِيهِ فَعَلَّتُهُ^(٢) [فَفَعَلَ^(٣)] وَمَفْعُولُ «أَكَسَبَ» هُنَا أَعْنَى الثَّانِي قَوْلُهُ : «تَأْنِيثًا» وَالْأَوَّلُ قَوْلُهُ «أَوَّلًا» وَ«مُؤْهَلًا» . بِمَعْنَى مُؤْهَلًا ، أَيْ : جُعِلَ أَهْلًا لِلحَذْفِ . يُقَالُ : أَهَلَكَ اللَّهُ لِلْخَيْرِ ، جَعَلَكَ لَهُ أَهْلًا .

وهذان البيتان يذكر فيهما أَنَّ المضاف - وهو الأول - قد يكتسب من المضاف إليه - وهو الثاني - التأنيث وهو قليلٌ (جدا)^(٤) ، ولذلك قال : «وَرَبَّمَا» ، يعنى أنه قد يجئ قليلاً فى المضاف أن يكتسب من المضاف إليه التأنيث فى اللفظ ، كما يكتسب منه التعريف ، ولكن يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ المضاف سائغاً حَذْفُهُ وإِقَامَةُ المضاف إليه مَقَامَهُ ، من غير أن يُخْلَ ذلك بالمعنى المراد ، بل يكون المضاف إليه مؤدياً معنى^(٥) المضاف وإن كان ذلك مجازاً ، هذا معنى كونه مؤهلاً للحذف ، لأن المضاف إذا أُخِلَّ حَذْفُهُ بالمعنى ، فليس بِمُؤْهَلٍ للحذف ، فقولك : جاعنى غلامٌ هندی ، وأتانى أبو زينبَ ، لايجوز (فيه)^(٤) حذفُ الغلام ولا الأب ، لفساد المعنى ، فلا يصح^(٦) لك أن تقول : جاء تنى غلامٌ هندی ، ولأتتنى أبو زينبَ / ، ولا ما ٣٥٣ أشبه ذلك .

قال سيبويه : «فإن قلت : من ضربتُ عبدُ أمك ، وهذه عبدُ زينبَ ،

(١) فى الأصل ، س : كسبت .

(٢) فى الأصل : فعلت .

(٣) عن س .

(٤) عن الأصل .

(٥) س : يعنى .

(٦) الأصل : يصلح .

لم يجز ، لأنه ليس بها^(١) ولا منها ، ولا يجوز أن^(٢) تَلْفِظَ بها ، تريد^(٣) الغُلامَ^(٤) :
يعنى أن العبد ليس بعضُها ولا إياها ، ولا يجوز لك أن تَحْذِفَ الغُلامَ ، وهو مُرادُ ؛
لأنَّ الكلامَ غير مستقيم بذلك ، إذ لا تلفظُ بالمرأة وأنت تُريدُ غلامها ، وإنما
المقصود أن يُلْفِظَ بالمضاف إليه وهو يؤدَّى^(٥) معنى المضاف ولو بالمجاز ، فهذا
هو الذى يُعاملُ فيه المضافُ معاملةَ المضافِ إليه .

ومثاله قول العرب : اجتمعت أهل اليمامة ، فأنثوا الأهل لإضافته إلى
المؤث ، لأنك لو حذفتَ الأهل فقلت : اجتمعت اليمامة ، لصحَّ الكلامُ وفُهِمَ المرادُ ،
وكذلك يقول من تكلم بالأهل .

قال سيبويه^(٦) : « وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثقُ بِعَرَبِيَّتِهِ^(٧) :
اجتمعتُ أهل اليمامة » ، ^(٨) قال : « لأنه يقولُ فى كلامِهِ : اجتمعت اليمامة ،
والمعنى أهلُ اليمامة^(٩) » وحاصل ما يكون هكذا أن يكون المضافُ جزءَ المضافِ
إليه أو كجزئه ، فمثال ما هو كجزئه ما ذكر أنفا . وفى القرآن الكريم : [بابئى
إنها إن تكُ مثقالَ حبةٍ من خردلٍ^(٩)] . برفع المثقال ، لأن مثقال الحبة كالجزء
من الحبة (أو كائنه الحبة)^(١٠) .

(١) س : فيها . ونصّ الكتاب : ليس منها ولايها .

(٢) س : « ولايجوز ذلك أن ... » .

(٣) نص الكتاب : «و [أنت] تريدُ العبدَ» . وقال المحقق : «فى الأصل الغلام ، وأثبت ما فى ط» .

(٤) الكتاب ٥٣/١ - ٥٤ .

(٥) س : يوجب .

(٦) الكتاب : ٥٣/١ .

(٧) الكتاب : يوثق به .

(٨) سقط من س .

(٩) الآية ١٦ من سورة لقمان .

(١٠) عن س .

وأنشد سيبويه لذي الرمة^(١) :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفُهُتُ
أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ
وأنشد للعجاج^(٢) :

طَوَّلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

وبعده

أَخَذَنَ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي

وأنشد ابن خروف^(٣) :

أَيَا عُرُو لَا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ
سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ
وأنشد الفراء^(٤) :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ قَامَ سَيِّدٌ
وَدَانَتْ لَهُ أَهْلُ الْقُرَى وَالْكَنَائِسِ
ومثال ما هو جُزءٌ : قراءة الحسن ، وأبى رجاء العطاردي ، ومجاهد ،

(١) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٥/٤ عرضاً .
والبيت في ديوانه ٧٥٤ .

(٢) الكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، ٢٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٢٤/٤ .
وليس في ديوانه .

(٣) قائله مجهول . والبيت في معاني الفراء ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي
٣٩٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ .

(٤) أنشده الفراء في المعاني عن الكسائي ٣٧/٢ .

وَقَتَادَةَ ، وَزَيْدَ بْنِ أَسْلَمَ : (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ^(١)) . وَرُويَتْ أَيْضًا عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَمَزَةَ .

وَحَكَى سَيْبَوِيه : « زَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ^(٢) » ، فَالْبَعْضُ هُنَا جِزْءٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

وَأَنشَدَ سَيْبَوِيه^(٣) :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وَأَنشَدَ أَيْضًا لَجَرِيرٍ^(٤) :

إِذَا بَعْضُ السَّنَنِ تَعَرَّفَتْنَا

كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ

وَأَنشَدَ لَهُ^(٥) :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشْعِ

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ النَّازِمَ شَرَطَ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ جَائِزَ

الْحَذْفِ ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ كَوْنَهُ جُزْءَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ كَجُزْئِهِ ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ كُلُّ مَا

(١) الآية ١٠ من سورة يوسف . وانظر القراءة . فى البحر المحيط ٢٨٤/٥ .

(٢) الكتاب ٥١/١ .

(٣) الكتاب ٥٢/١ ، ومعانى الفراء ٣٧/٢ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والبيت للأعشى ، وهو فى ديوانه ١٢٣ .

(٤) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٤ ، والمقتضب ١٩٨/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٢٠/٤ ، والبيت فى ديوانه ٤١٢ .

(٥) الكتاب ٥٢/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢١٨/٤ ، والبيت فى ديوان جرير ٢٧٠ .

يُحْصَلُ فِيهِ هَذَا الشَّرْطُ ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُؤْنَتُ لِتَأْنِيثِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كَيَوْمِ
الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمِ الثَّلَاثَاءِ ، وَيَوْمِ عَاشُورَاءَ ، فَإِنَّ حَذْفَ الْيَوْمِ سَائِعٌ مَعَ أَنَّكَ
لَا تَقُولُ : أُعْجِبْتَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَا : جَاءَتْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ عِبَارَتَهُ قَدْ قَصَّرَتْ الْحُكْمَ عَلَى تَأْنِيثِ الْمُضَافِ لِتَأْنِيثِ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَذْكِيرَهُ لِتَذْكِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَكَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ
يَأْتِيَ بِعِبَارَةٍ تَشْمَلُ^(١) الْحَكَمَيْنِ فَيَقُولُ مِثْلًا : وَرَبِّمَا أَكْسَبَ الثَّانِي الْأَوَّلُ
تَأْنِيثًا أَوْ تَذْكِيرًا ، أَوْ مَا يَعْطِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا النَّوْعُ نَظْمًا
وَنَثْرًا . فَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : { فَظَلَّلْتُ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ^(٢) } فَقَالَ :
(خَاضِعِينَ) ، اعْتِبَارًا بِتَذْكِيرِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ / الْأَعْنَاقُ قَالَ فِي الشَّرْحِ : ٣٥٤
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : { إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ^(٣) } وَأَنْشُدْ^(٤) :

رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمْرُ

مُسْعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وَأَنْشُدْ أُبَيَاتَا أُخَرَ لَمْ أَقْيِدْهَا ، وَكُلُّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ وَجُودِ هَذَا
النَّوْعِ ، وَأَيْضًا فَالْقِيَاسُ يُوجِبُهُ لَوْ لَمْ يُسْمَعْ : إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ ، فَإِنَّ
لَمْ يُنْبَأْ عَلَى أَحَدِهِمَا وَنَبَأَ عَلَى الْآخَرِ تَقْصِيرٌ ، ظَاهِرٌ ، أَوْ تَرْجِيحٌ لِأَحَدِ
الْمُتِمَاتِلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ مُرْجِّحٍ .

(١) الْأَصْلُ : تَشْمَلُ .

(٢) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ .

(٣) الْآيَةُ ٥٦ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٤) مَجْهُولٌ . وَهُوَ فِي شَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ ٢٨٧ ، وَالْهَمْعُ ٢٨٠/٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٤٨/٢ ، وَالْعَيْنِيُّ

فالجواب عن الأول : أَنَّا إِن قُلْنَا بالقياس فى مثل هذا فَلَقَائِلِ أَن يَلْتَزِمَ مُقْتَضَى السُّؤَالِ فَيُجِيزَ أَن يَقَالَ : أَعْجَبْتَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِن لَمْ يَقُلْ بِهِ ، وَهُوَ يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ «وَرَبِّمَا» - لَأَن مُقْتَضَى رَبِّ التَّقْلِيلِ - فَلَا اعْتِرَاضَ أَيْضَا ، فَإِن كَلَامُهُ مَشْعَرٌ بِمَجْرَدِ حِكَايَةِ السَّمَاعِ .

وعن الثانى : إِمَّا بِأَن نَقُولَ : إِنَّهُ لَمْ يَعْتَبِرِ النَّوعَ الْمُعْتَرَضَ بِهِ لِنُدُورِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ ، أَوْ لِعَدَمِ ثَبُوتِهِ لِاحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ فِي تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ ، وَإِمَّا أَنَّهُ نَبَأُ بِأَحَدِ النَّوَاعِينِ عَلَى الْآخَرِ وَأَرَادَ ^(١) أَن يَذْكُرَهُمَا مَعَا ، فَاكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْقِيَاسِ ، فَلَا اعْتِرَاضَ أَيْضَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(ثم قال ^(٢)) :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ

مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ

يَعْنَى أَنِ الْاسْمَ لَا يُضَافُ إِلَى اسْمٍ آخَرَ بِمَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَّحِدًا بِهِ فِي الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّهُ لَا يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ كَمَا تَقَدَّمَ إِمَّا لِلتَّعْرِيفِ وَإِمَّا لِلتَّخْصِصِ ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُتَّصِرٍ فِي إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، إِذِ الشَّيْءُ لَا يُعَرَّفُ نَفْسَهُ وَلَا يُخَصَّصُ نَفْسَهُ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ ذَلِكَ بِغَيْرِهِ ^(٣) .

(١) س : فَرَادَ .

(٢) عَنِ الْأَصْلِ .

(٣) انظر هذه القضية فى نتائج الفكر للسهيلى ٢٧ - ٢٨ ، والروض له ١٥/١ ، وأماله ٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣ ، والإنصاف ٤٣٦ ، وشواهد التوضيح ١٩٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٤٦/٢ ، وأبو القاسم السهيلى ٣٩٢ - ٣٩٦ .

فإذا قلت : غلامٌ زيدٌ ، وزيدٌ هو الغلامُ ، أو صاحبُ الرجلِ ، والرجلُ هو
الصاحبُ - كان محالاً . وهذه قاعدةُ البصريين ، وقد أجاز ذلك الكوفيون
مستدلين على ذلك بالسمع الفاشى فى كتابِ الله وكلامِ العربِ .

فمن ذلك إضافةُ الموصوف إلى الصفة ، وهما شئٌ واحدٌ ، نحو قول الله
تعالى : {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ^(١) } ، [و^(٢)] الْآخِرَةُ هِيَ الدَّارُ ، لَأَنَّ الْمَعْنَى لِلدَّارِ
الْآخِرَةِ ، بدليل قوله فى الآية الأخرى : {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ^(٣) } بل قرئت آيةُ الأنعام
بالوجهين . {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ^(٤) } . وهى قراءةُ الجماعة غير ابن
عامر^(٥) : {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} . وهى قراءة ابن عامر ، وفى القرآن أيضاً : {وما كنتَ
بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ^(٦) } . والجانبُ هو الغربىُّ ، وتقديره : وما كنتَ بِالْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ .
وفيه أيضاً : {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ^(٧) } . المعنى : لَهُوَ الْحَقُّ الْيَقِينُ . وقالوا :
صلاةُ الأولى ، ومسجدُ الجامع ، وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ . وهذا كُلُّهُ معناه على النعت
والمنعوت : الصلاةُ الأولى ، والمسجدُ الجامعُ ، والبَقْلَةُ الْحَمْقَاءُ ، ويُمكن أن يكون
من هذا القسم قوله تعالى {وَحَبُّ الْحَصِيدِ^(٨) } . ، لَأَنَّ الْحَبَّ هُوَ الْحَصِيدُ ، فكأنه
قال : وَالْحَبُّ الْحَصِيدُ ، أى : المحصودُ . وإن لم يكن من النعت والمنعوت فهو
على كُلِّ حالٍ من إضافةِ الشئ إلى نفسه .

(١) الآية ١٠٩ من سورة يوسف .

(٢) عن س .

(٣) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .

(٤) الإقناع لابن الباناش ٦٣٨ .

(٥) الآية ٤٤ من سورة القصص .

(٦) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .

(٧) الآية ٩ من سورة ق .

ومن ذلك إضافة الصِّفةِ إلى الموصوفِ ، فمن ذلك قولُ الشاعرِ ،
وهو من أبيات الحماسة ^(١) : /

٣٥٥

إِنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا

وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

فالمعنى : وإن سَقَيْتِ النَّاسَ الكِرَامَ فاسْقِينَاهُ ، وعلى هذا تقول :
(القيت ^(٢)) شجعانَ القومِ ، بمعنى : القومِ الشجعانَ ، وعقلاءَ الأهلِ ، أى :
الأهلَ العقلاءَ ، ونحو ذلك وهو باب ^(٣) واسعٌ .

(٤) - ومن ذلك قولهم : شهرُ رمضان ، وشهرُ ربيعٍ ، ويومُ الخميسِ ،
وذاةُ اليمينِ ^(٥)) وذاةُ الشمالِ ، ونُوَّ صباحٍ . وأنشدَ سيبويه ^(٥) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ

لَأَمُرَّ مَا يُسَوِّدُ مِنْ يَسُودُ

فهذا أيضاً من إضافةِ الشئِ إلى نفسه ، ومن ذلك (أيضاً ^(٦))
قولهم : هذا حَىُّ زيدٍ ، وأتيتك حَىُّ فلانٍ قائمٌ . وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ أَعْرَابِيًّا
يقول : قَالَهُنَّ حَىُّ رِيَّاحٍ . يعنى أبياتا ، فحَىُّ هنا مذكَّرُ حَبَّةٍ مِنَ الْحَيَاةِ ،
وليس مرادفاً ^(٦) للقبيلة ، والمراد بحَىُّ هو المرادُ بما بعده ، كما كان ذلك

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي ، وهو فى الحماسة ٧٧ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/٨ ، وقد تقدّم من قريب .

(٢) عن س .

(٣) فى الأصل : «هو من باب» .

(٤) سقط من س .

(٥) الكتاب ٢٢٧/١ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، وشرح المفصل ١٢/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٤٩٥/١ ، ٥٣/٣ ، وخزانة الأدب ٨٧/٣ ، ١١٩/١٦ . والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي .

(٦) الأصل : مرادف القبيلة .

أيضاً فى (نحو^(١)) قول الأعشى^(٢) :

فكذبوها بما قالت فصبحهم نو

آل حسان يزجى الموت والشرعا .

يريد : فصبحهم آل حسان .

وقال الكميت^(٣) :

إليكم نوى آل النبى تطلعت

نوازع من قلبى ظمأ وألب

وروى عن العرب : هذا ذو زيد . وهو كله من إضافة الشئ إلى نفسه ،
ومالم يذكر منه أكثر مما ذكر^(٤) . هذا متعلق الكوفيين .

ولما رأى الناظم هذا كله مخيلاً وموهماً يمكن أن يتمسك به متمسكاً ،
كما وقع ، أحال فيه على التأويل ، وأشعر بأن التحقيق فيه إخراجهُ بالتأويل عن
مقتضى ذلك الظاهر ، جمعاً بين الأدلة ، وذلك بأن يُقدر فى القسم الأول
موصوفٌ محذوفٌ كأنه قال : ولدار الساعة الآخرة ، فإن الساعة توصف
بالآخرة ، كما وصِفَ اليوم بالآخر فى قوله تعالى : {وارجوا اليوم الآخر^(٥)} .
وقوله : {بجانب الغربى^(٦)} . وتقديره : بجانب المكان الغربى . و(حق اليقين^(٧))

(١) سقط من س.

(٢) ديوانه ١٠٣ .

ويزجى : يسوق . والشرع : جمع شرعة - بكسر فسكون - وهى الحباله - التى يصيد بها
الصائد .

(٣) الهاشميات ٥١ . والبيت فى الخصائص ٢٧/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٤٣/٢ ، ٣٤٤/٣ .
وخزانة الأدب ٣٠٧/٤ .

(٤) س : مما لم يذكر .

(٥) الآية ٣٦ من سورة العنكبوت .

(٦) الآية ٤٤ من سورة القصص .

(٧) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .

على تقدير : حَقَّ الأمر اليقين . وصلاة الأولى . على ^(١) تقدير : صلاة الساعة الأولى . ومسجد الجامع ، أي : الموضع الجامع . ويقلة الحمقاء ، على تقدير : الحبة الحمقاء قالوا : لأن البقلة اسم لما يَنْبُت من تلك الحبة ، ووصفُ الحبة بالحمق هو التحقيقُ لأنها الأصلُ ، وما نبت عنها فرعُ ، ووصف الأصل أولى .

وقوله : [وَحَبُّ الحصيد ^(٢)] على تقدير : وَحَبُّ الزرع الحصيدِ ، ووصفُ الزرع بالحصيدِ أولى لأنه المحصودُ حقيقةً لانفسُ الحبِّ ، فإنك تقول : حَصَدْتُ الزَّرْعَ ، ولا تقول : حَصَدْتُ الحبَّ ، إلا مجازاً .

وأما القسمُ الثاني : وهو إضافةُ الصِّفَةِ إلى الموصوفِ ، فليس كما زَعَمُوا ، وإنما المضافُ إليه عامٌ والمضافُ خاصٌ ، فقولك : كرامُ الناسِ ، يريد الكرامَ منهم ، والناسُ ليسوا الكرامَ فقط ، وكذلك شجعان القوم ، وعقلاء الأهل ، وما أشبه ذلك .

وأما شهرُ رَمَضَانَ ، وأخواته ، فمن باب إضافة المسمى إلى الاسم ، كأنه قال : شهر هذا الاسم ، ويومُ هذا الاسم ، وصاحبُ الاسم الذي هو صَبَاح . وكذلك حَيُّ زَيْدٍ ونحوه ، أي حَيُّ هذا الاسم ، أي الشخصُ المسمى بهذا الاسم ، وكذلك ذووما أُضِيفَ / إليه ، بمعنى ٣٥٦ صاحب هذا الاسم ، وإضافةُ المسمى إلى الاسم كثيرةٌ ، هذا منها .

وعلى هذا التقدير لا يكونُ المضافُ والمضافُ إليه في جميع ما تقدَّم وأمثاله مُتَّحِدِينَ معنى ؛ بل متغايرين ، فقد حَصَلَ مقصودُ الناظم في

(١) الأصل : في تقدير .

(٢) الآية ٩ من سورة ق .

قوله : «وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ» ، يعنى إذا وَرَدَ من كلام العربِ أو أُجْرِىَ على كلامها بالقياس (فَأَوَّلُهُ^(١)) . فسواء أكان الآتى من ذلك قياساً أو غير قياسٍ على هذا التأويل يُجْرَى ، وَيُخَالَفُ فيه الظاهرُ ، للقياس المتقدم الذى استدُلَّ به البصريون ، ولأنَّ عامَّةَ كلام العربِ على أَنَّ الشئ لا يضافُ إلى نفسه .

وقوله : «وَأَوَّلُ» هو من التأويل ، وهو فى اللغة تفسيرُ ما يُنْوَلُ إليه الشئُ ، أى^(٢) : ما يرجع إليه ، فكأنه يقول : رُدُّهُ إلى ما يرجع إليه بالدلائل الدالَّة على ذلك . والمُوْهَمُ من أُوْهَمَ غَيْرَهُ إِيْهَامًا : إِذَا جَعَلَهُ يَهُمُّ . وهو منقولٌ من وَهَمَ الرجلُ فى الشئِ يَهُمُّ وَهْمًا : إِذَا ذَهَبَ وَهْمُهُ وَظَنُّهُ إِلَيْهِ ، وهو يريد غيره ، أو من وَهَمَ يَوْهَمُ : إِذَا غَلِطَ ، وأكثرُ ما يستعمل هذا فى الحساب ، فكأنه يقول : أَوَّلُ مَا يُوقِعُ النَّازِرَ فى الوَهْمِ والغَلْطِ . والله أعلم .
(ثم قال^(٣)) :

وَيَعْضُ الْأَسْمَاءُ يُضَافُ أَبَدًا

وَيَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا

هذا فَصْلٌ يَذْكُرُ فيه ما يلزمُ الإضافة من الأسماء وما يلزمها ، وذلك أَنَّ الأسماءَ بِحَسَبِ مَا قَصِدَ من التقسيم على قسمين : لازمٌ للإضافة ، وغيرُ لازمٍ لها . فغيرُ اللازم للإضافة لا إشكال فيه ، فلم يَحْتَجْ إلى الكلام عليه ، وذلك نحو : غلامٌ زيدٍ وراكبُ الفرسِ ، وصاحبُ أخيك ، واللازمُ للإضافة على ضربين : لازمٌ لها لفظاً ومعنى ، ولازمٌ لها معنىً دون لفظٍ .

(١) سقط من س .

(٢) س : أو .

(٣) ليس فى س .

فقوله : «وبعضُ الاسماء يُضافُ أبداً» ، يشملُ الضَّرْبَيْنِ معاً ، ما يلزمُها لفظاً ومعنى ، وما يلزمُها معنى لا لفظاً .

وقوله : «وبعضُ ذا قد يأتِ لفظاً مفرداً» ، هو التقسيمُ المذكورُ إلا أنَّه نصٌّ على أحدِ القسمين ، وهو ما يأتى فى اللفظِ مفرداً ومعناه معنى المضافِ ، وترك القسمَ الآخرَ لفهمِهِ مما ذُكِرَ كأنه قال : وبعضُ ذا قد يأتِ مُفْرَداً فى اللفظِ ، وبعضُهُ الآخرُ لا يفرْدُ لفظاً ؛ بل لا بدُّه من الإضافةِ لفظاً .

فأما اللازمُ للإضافةِ لفظاً ومعنى فمِنْها : أَيْمَنُ اللَّهِ - فى القسم - وَلَعَمْرُ اللَّهِ ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ وَقَعِيدَكَ اللَّهُ ، وَعُودٌ وَيَدٌ فى قولهم : رَجَعَ عُوْدُهُ عَلَى بَدَنِهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَرِيحَانَهُ ، وَلَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانَيْكَ ، ونحو ذلك .

ومن الظروف : لَدَى وَعِنْدَ نَحْوُ : لَدِيهِ مَالٌ ، وَعِنْدَهُ مَالٌ ، وَحَوْلَ وَحَوَالِي ، نَحْوُ النَّاسِ حَوْلَ زَيْدٍ وَحَوَالِيهِ ، وَوَسْطَ نَحْوُ : قَعْدَتِ وَسْطَ الدَّارِ .

ومن غير ذلك : حُمَادَى وَقُصَارَى نَحْوُ : حَمَادَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، وَقُصَارَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، أَيْ : غَايَتِكَ أَنْ تَفْعَلَ . وَوَحْدَ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ وَحْدَهُمْ . وَكَلَا وَكَلَّتَا ، نَحْوُ : جَاعَنِى كِلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلَّتَا الْمَرْأَتَيْنِ . وَثَوَّ وَفَرَّوَعَهُ مِنْ : ذَاتِ وَثَوًى وَثَوَاتَى وَأُولَى وَأُولَاتِ نَحْوُ : ذُو مَالٍ ، وَذَاتُ مَالٍ ، وَ{ثَوَّاعِدِلٌ} ^(١) ، وَ{ثَوَاتَا أَفْنَانٍ} ^(٢) ، وَ{أَوَّلُو الْعِلْمِ} ^(٣) وَ{أُولَاتُ الْأَحْمَالِ} ^(٤) .

(١) الآية ٩٥ ، ١٠٦ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٤٨ من سورة الرحمن .

(٣) الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٤ من سورة الطلاق .

وأما اللازمُ للإضافة معنًى / لالفظاً، فكقبُلُ وبعْدُ، فإنَّهما لازمان ٣٥٧
للإضافة، غير أنه يجوزُ قطعهما عنها نحو : {لله الأمرُ من قبلُ ومن
بعْدُ^(١)}. وكذلك فَوْقَ وَتَحْتَ نحو : قعدتُ من فوق، ومن تحت. وكلُّ،
وبعضُ، وأَيُّ، وَقَدْ أَمْ ووراءَ -، وَمِثْلُ وَمِثْلُ بمعنى واحد - ومع، وتلقاء،
وغير، وكثير من ذلك في الظروف وغيرها، وجميعها مأخوذ من السماء،
ولذلك لم يأتِ فيها بقياس ولا ضابط يحصرها، ولكن ما جاء منها على
ضربين :

أحدهما : أن تكون جاريةً على أصلِ الإضافة، بمعنى أنه لا يحدثُ
في المضاف حكمٌ زائدٌ على ما كان لولم يُضَفْ، ولا في المضاف إليه كذلك؛
بل يكون كلُّ واحدٍ منهما كالغلام وزيد في قولك : غلامٌ زيد، وما أشبه
ذلك.

والثاني : أن يحدثَ في المضافِ أو في المضافِ إليه حكمٌ زائدٌ، أو
اختصاصٌ بأمر يخرج به عن الاكتفاء بالتعريف الأول، كما في قبلُ وبعْدُ،
فإنهما إذا قُطِعَا عن الإضافة بُنِيا. وكإذا فإنها تَخْتَصُّ بالإضافةِ إلى
الجَمَلِ، وكيومٍ وحينٍ وغير، فإنها إذا أُضيفت إلى غير المفرد المعرب جاز
بناؤها على تفصيلٍ، ونحو : كلا وكلتا، فإنهما لا يضافان إلا إلى المثنى،
وما أشبه ذلك من الأحكام الزائدة.

فأما الضَرْبُ الأوَّلُ : فلم يَحْتَجْ إلى الكلام عليه^(٢)؛ إذ ليس فيه زائدٌ
على ما ذَكَرُوا^(٣).

(١) الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) الأصل : إلى الكلام عليه إذا، إذ ليس...».

(٣) الأصل : ذَكَرُوا.

وأما الثاني : فهو الْمُفْتَقِرُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى مَا فِيهِ، فَلِأَجْلِ ذَلِكَ خَصَّهُ بِالذِّكْرِ حَسَبَ مَا تَرَاهُ بِحَوْلِ اللَّهِ.

وقوله : « قَدِيَّاتٍ »، بحذف الياء من يَأْتِي، كقوله تعالى : { يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(١) } ... الآية.

و« لَفْظًا مفردًا » : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَلَفْظًا حَالٌ، ومفردًا صفةً، أي : مفردًا عن ذكر الإضافة. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « لَفْظًا » حَالًا مُقَدِّمًا صَاحِبُهُ الضَّمِيرُ فِي « مفردًا »، أي : مفردًا لَفْظًا لَا مَعْنَى.

ثم أَخَذَ فِي تَفْصِيلِ الْأَحْكَامِ الزَّائِدَةِ فَقَالَ :

وَيَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعُ

إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

كَوَحْدِ لَبِيٍّ وَدَوَالِي سَعْدَيٍّ

وَشَـذَّـذَ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَبِيِّ

فذكر الناطق هنا تقسيمًا آخَرَ مُخْتَصًّا بِمَا يِلْزَمُ الْإِضَافَةُ لَفْظًا وَمَعْنَى لقوله : « حَتْمًا »، أي : عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، وَتِلْكَ هِيَ الْإِضَافَةُ اللَّازِمَةُ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَيُرِيدُ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أحدهما : مَا يِلْزَمُ فِيهِ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمُضْمَرِ خَاصَّةً.

والثاني : مَا لَا يِلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ؛ بَلْ تَصَحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ.

فأما مَا لَا يِلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ فَلَا كَلَامَ فِيهِ نَحْوُ : حُمَادِي وَقُصَارِي وَكَلَا وَكَلْتَا، فَإِنَّ هَذِهِ وَنَحْوَهَا تُضَافُ إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ نَحْوُ : قُصَارِي زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَزَيْدٌ قُصَارَاهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَكَلَا الرَّجُلَيْنِ قَامَ، وَكِلَاهُمَا خَرَجَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(١) الآية ١٠٥ من سورة هود. وانظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٠٢/٢.

وأما ما يلزم فيه الإضافة إلى المضمر عنده، فأتى له بمثل أربعة :
أحدها : «وَحَدَّ»، وهو من الأسماء الموضوعة موضع المصدر الواقع
حالا، وهو لازمٌ للإفراد، فلا يُثنى ولا يُجمع، ولازمٌ للتذكير فلا يؤنثُ مع
لزوم الإضافة إلى المضمر، فتقول : جاء زيد وحده، وجاءت هند وحدها،
وجاءا وحدهما، (وجاءتا وحدهما)^(١) وجاعوا وحدهم، وجئن وحدهن، وما
أشبه ذلك.

أَنشَدَ سيبويه^(٢) لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

٣٥٨

/ وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

وما قاله من التزام هذه الإضافة في وحد صحيح، وقد يجزَّ وحد
أيضا، وهو مع ذلك باقٍ على حكمه نحو : نسيج وحده وجُحيش وحده،
وعُيَّير وحده، وقرَّيع وحده، ورَحِيل وحده^(٣).
وقال ابن الأعرابي : يُقال : جلس فلان وحده، وعلى وحده، وجلسا
وحدهما^(٤)، وعلى وحدهما، وعلى وحدهم.

وقال أبو زيد : اقتضيت كلَّ درهمٍ على وحده، أي : على حدته.
والثاني : «لبي»، هكذا مُثْنًى، وهو من المصادر التي جاءت مثناةً
لازمة الإضافة^(٥) إلى الضمير . تقول : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ (لبيك)^(٦)، لاشريكَ

(١) عن س.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٠، والمنصف ٢/ ٢٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/ ٢.

(٣) انظر اللسان، مادة، وحد. ففيه نقولُ جيدة عن استعمالات وحد.

(٤) في اللسان : وجلسا على وحديهما.

(٥) س : لازمة للإضافة.

(٦) سقط من الأصل.

لك لَبِيَّكَ. ويقال: لَبِيَّهِ، وَلَبِيَّكُمَا، وَلَبِيَّكُمْ، قال^(١):

لَبِيَّكُمَا لَبِيَّكُمَا هَانَذَا لَدِيَّكُمَا

ولا يقال: لَبِيَّ فلانٍ، إلا شاذًا عنده، كما سَيَذْكُرُ، ومعناه: إجابةً بعد إجابةً.

والثالث: «نَوَالِي» وهو مصدر (مُنْتَلَى)^(٢) إلا أَنَّهُ يَقَعُ في موضع الحال، كذا قال سيبويه وأنشد لعبد بنى الحَسْحَاسِ^(٣):

إِذَا شُقُّ بَرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ

نَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ

ومعناه: مُدَاوِلَةٌ بعد مُدَاوِلَةٍ، ولا يجوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الظَّاهِرِ، فلا يُقال: نَوَالِي زَيْدٍ، ولا نَوَالِي أَخِيكَ.

والرابع: «سَعْدَى» نحو: «لَبِيَّكَ وَسَعْدَيْكَ، والخير في يدك». وكذلك^(٤) لَبِيَّهِ وَسَعْدِيهِ ولا يقال: سَعْدَى زَيْدٍ، ومعناه: مُسَاعَدَةٌ (بعد مُسَاعَدَةٍ)^(٥)، وهذه كلها مما يلزمُ الإِضَافَةُ إِلَى المَضْمَرِ.

وقوله: كَوَحْدَ وَكَذَا، يَشْمَلُ مَا ذَكَرَ وما لم يُذْكَرْ، وقد جاء من ذلك أسماءُ أُخَرُ كَحَنَانِيكَ الْمُنْتَلَى تقول: حَنَانِيكَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَحَنَانِيهِ، فلا يقال حَنَانِي زَيْدٍ، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهِ لِبَطْرِفَةِ بْنِ الْعَبْدِ^(٦):

(١) الرجز في مجالس ثعلب ١٢٩ غير منسوب، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت في الأغاني ١٨٢/٣، وانظر اللمنهورى على متن الكافى ٩٨.

(٢) عن س.

(٣) الكتاب ٣٥٠/٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١، وخزانة الأدب ٩٩/٢ ويقول المحقق: أغفل هذا الشاهد طبعة شرح الكافية للرضى سنة ١٢٧٥.

(٤) الأصل: وكذا

(٥) سقط من س.

(٦) الكتاب ٣٤٨/١، والمقتضب ٢٢٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١، وديوان طرفة: ١٧٢.

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا

حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وقال سيبويه : «وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : سُبْحَانَ اللَّهِ، وَحَنَانِيهِ، كَأَنَّهُ
قال : سُبْحَانَ اللَّهِ وَاسْتِرْحَاماً»^(١).

ومثل ذلك : هَذَا ذِيكَ، أَيُّ هَذَا بَعْدَ هَذَا، مِنَ الْهَذَا وَهُوَ الْإِسْرَاعُ، وَأَنْشَدَ
سيبويه^(٢) :

ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا

ومثله : حَوَالِيكَ وَحَوْلِيكَ، وهما ظرفان.

ومنه قولُ كعبِ بنِ زهير^(٣) :

يَسْعَى الْوُشَاةُ حَوَالِيَهَا وَقَوْلُهُمْ

إِنَّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلْمَى لَمَقْتُولُ

وقال الآخر أنشده ابن جني^(٤) :

يَا إِبْلَى، مَاذَا مَهْ فَتَأْبِيهِ

مَاءَ رَوَاءٍ وَنَصِيٍّ حَوْلِيهِ

وَتَمَّ أَشْيَاءُ أُخْرُ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِاتِّصَافِ إِلَى الظَّاهِرِ أَصْلًا، إِلَّا أَنَّ النَّاظِمَ

اسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ لَبِيٌّ فَقَالَ : (وَشَدَّ إِيلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ). فَتَنَشَّأُ عَنْ ذَلِكَ مَسَائِلُ :

(١) الكتاب ٣٤٩/١.

(٢) الكتاب ٣٥٠/١، والمحتسب ٢٧٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٣٠/١ والخزانة ١٠٦/٢. وانظر ديوان العجاج ٩٢.

(٣) ديوانه ١٩.

(٤) الخصائص ٣٣٢/١، ونوادر أبي زيد ٣٣١. والرجز للزفیان السعدي، شاعر إسلامي.

النَّصِيَّ : نَبْتُ أَيْبُضُ نَاعِمٌ مِنْ أَفْضَلِ الْمَرْعَى.

إحداها : أَنْ مَذَكَرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَمْ يَأْتِ فِيهَا سَمَاعٌ بِإِضَافَةٍ إِلَى الظَّاهِرِ غَيْرِ مَا اسْتَتْنَى لِقَوْلِهِ : (وَشَذُّ) كَذَا فِي كَذَا، وَلَوْ كَانَ قَدْ سُمِعَ فِي غَيْرِ لَبَّى، لَمْ يَقُلْ : «وَشَذُّ إِيلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ»، وَلَأَتَى بِعِبَارَةٍ تَشْمَلُ جَمِيعَ مَا سُمِعَ فِيهِ مِنْهَا شَيْءٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، فَدَلَّ عَلَى اخْتِصَاصِ السَّمَاعِ بِلَبَّى.

والثانية : إشعاره بموضع السماع في لَبَّى، وهو كونه أضيف من الأسماء الظاهرة إلى لَفْظِ يَدَيَّ، وإشارته إلى نحو ما أُنْشِدَ سيبويه من قول الشاعر^(١) :

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْـوَرًا
فَلَبَّى، فَلَبَّى يَدَيَّ مِسْـوَرٍ
وكأنه لم يُسْمَعْ في غير اليدين أصلاً.

وروي في بعض الأحاديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ / فَقَالَ : لَبَّيْكَ، فَلَا يَقُولَنَّ : لَبَّى يَدَيْكَ، وَلَيَقُلْ : ٣٥٩ أَجَابَكَ اللَّهُ بِمَا تُحِبُّ^(٢)». وهذا مما يُشْعِرُ بِأَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ إِذَا دَعَتْ^(٣) فَأُجِيبَتْ بِلَبَّيْكَ أَنْ تَقُولَ : لَبَّى يَدَيْكَ، فَتَنْهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ وَعَوَّضَ مِنْهُ كَلَامًا حَسَنًا ، وَيُشْعِرُ بِهَذَا أَيْضًا مَعْنَى الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ بِمَخْتَصٍّ بِالشَّعْرِ.

(١) الكتاب ٣٥٢/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٩/١، والخزانة ٩٢/٢ وانظر اللسان : لب، لبي، سور. وينسب البيت إلى رجل من بني أسد.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأدب.

(٣) س : دعيت.

والثالثة^(١) : أن إضافة يَدَى للْبَى شاذٌ، فيعطي أنه لا يُقاسُ عليه، وهذا يُشكِّلُ من جهتين :

إحدهما : جعله إِيَّاه من الشاذِّ، والشاذُّ هو عنده ما خُتِصَّ بالشعر، أو جاء في كلام نادرٍ لم يكثر ولم يشتَهَر في الاستعمال. وهذا ليس كذلك لما تقدَّم أنفاً من دلالة الحديث على أنه كان مستعملاً عند العرب معهوداً، ولذلك نهى عنه - صلى الله عليه وسلم - ولو لم يشتَهَر عندهم لم يَنْهَهُم عنه، وهذه عادته - عليه السلام - فيما اعتنوه من الأقوال والأفعال المخالفة للشرع.

وأيضاً فإنَّ بيتَ الكتابِ يُشعرُ بذلك، فليس من الشاذِّ النادر؛ بل هو من الكثير المستعمل، لكن مختصُّ باليدين، فكان من حقِّه أن يجعله قياساً في موضعه، ولا يمنع منه ، وهذه هي الجهة الثانية من جهتي الإشكال.

والجواب : أنَّ الحديثَ لأنَّسَلَّمَ أنه يُشعرُ بكثرة ذلك، وإنما^(٢) فيه دلالة على أنَّه سَمِعَهُ أو بَلَّغَهُ^(٣) عن قاله فيمكن أن تكون كلمة قيلت على غير عادة، فيكون من النادر والشاذ، وإذا احتَمَلَ هذا لم يَكُنْ فيه دليل، وإن سلَّم أن ذلك اعتيدَ في الاستعمال، فلا يلزم من ذلك خروجه عن نصاب الشاذِّ ودخوله في القياس، لأنَّ الشاذَّ عند النحويين على ثلاثة أقسام : شاذُّ في الاستعمال دون القياس، وشاذُّ على العكس، وشاذُّ في القياس والاستعمال جميعاً، فيكون هذا من الشاذِّ في القياس دون الاستعمال كأنه لم يكثر (كثرة)^(٥) توجب^(٦) القياسَ عليه، وقد تقدَّم

(١) الأصل : والثالثة.

(٢) س : فإنما.

(٣) س : ويلغ.

(٤) كذا في صلب الأصل، س. وفي هامش الأصل عن نسخة : «عن قال ذلك فيحتمل أن...».

(٥) عن س.

(٦) الأصل : توجه.

التنبية على هذه القاعدة. وإن سَلِمَ أنه بَلَغَ مبلغَ القياسِ عليه في كلام العرب، فقد يقال : إن الناظم لم يَعْتَبِرْهُ حيثُ كان الحديث قد نَهَى عن استعماله، فصار القياسُ على ماسْمَعٍ ممنوعاً شرعاً؛ ألا تراه قال : « لا^(١) يَقُولَنَّ لَبَّى يَدَيْكَ »، فهذا معنى المنع من القياسِ على ما قيل منه، وهذا من غرائبِ أحكامِ العربيةِ أن يُمنَعَ من القياسِ لما نَعِيَ شرعيٌّ، ولكنْ له نظائرُ كالمنع من تثنية أسماءِ الله تعالى وجمعها وتصغيرها، وإن كان قياسُ العربيةِ يقتضي تثنية الأسماءِ المعرباتِ على الجُمْلَةِ ، وكذلك تصغير الأسماءِ التي سُمِّيَ بها نَبِيُّنا محمد صلى الله عليه وسلَّم تسليماً - فإنه أعظمُ الخَلْقِ عند الله تعالى، فلا يجوزُ تصغيرُ اسمه وإن كان لفظاً، لِعَظَمِ المدلولِ - عليه السلام - والألفاظُ تشرفُ بِشَرَفِ مدلولها شرعاً، وهذا الموضعُ مما مَنَعَ الشرعُ من استعماله، وذلك يستلزمُ مَنَعَ القياسِ عليه، فمَنَعَهُ الناظمُ وسمَّى ماسْمَعٍ منه مخالفاً للمشروع شاذاً، لمساواته للشاذَّ العربيُّ الذي لا يقاس عليه، والله أعلم.

والرابعةُ : أن هذه المسألة / اقتضتْ مَنَعَ إضافةِ هذه الأسماءِ إلى ٣٦ الظاهرِ بإطلاق، وهو مُشْكِلٌ؛ فإن كلامَ سيبويه يُشْعِرُ بخلافه، وذلك أنَّه حين تكلم مع يُونُسَ في زعمه أن لَبِيَّكَ اسمٌ مفردٌ لا مثنًى، وأن قلب ألفه مع المُضْمَرِ كقلب ألف عليك ، استدللَّ على أنه ليس كذلك بأن قال : «لأنك تقول^(٢) : لَبَّى زيدٍ، وسَعْدَى زيد^(٣)»، فظاهرُ هذا جوازُ مامَنَعه الناظم، ويمكن أن يكون معنى قول سيبويه : لأنك إذا أظهرت الاسم، أي في نحو:

(١) الأصل : ليقولن.

(٢) في مطبوعة الكتاب : «لأنك [لا] تقول». بزيادة لا. وسياق نصِّ سيبويه يقضي بحذفها.

(٣) الكتاب ٢٥١/١.

«قَلْبِي يَدِي مِسُور» مما جاء في الشعر أو في الكلام ندورا، لا أنه يريد أن ذلك جائز في الكلام. فإذا احتمل هذا لم يكن فيه دلالة على (مخالفة^(١)) (ما^(٢)) ذكره الناظم، والله أعلم.

ويقال : أُولِيتُ الشَّيْءَ (الشَّيْءُ^(٣)) بمعنى جعلته يليه، أي : يقع بعده مجاوراً له، فَضَمِيرُ «إِيلاؤه» عائدٌ على ما يُضَافُ، وهو الاسم الأول، والاسم الظاهر هو المضاف إليه، وهو الثاني، أي : امتنع أن يلي المضاف الظاهر مضافاً إليه.

وكذلك قوله : «وَشَذَّ إِيلاءُ يَدِي لِلْبَيِّ». يريد : وَشَذَّ أَنْ يَلِيَ لَفْظُ (يَدِي لَفْظُ^(٤)) لَبِّي.

وَالزُّمُّوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ

حَيْثُ وَإِذْ، وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

إِفْرَادُ إِذْ، وَمَا كَإِذْ مَعْنَى كَإِذْ

أَضِيفَ جَوَازاً نَحْوَ حِينَ جَانِبِذْ

حَيْثُ وَإِذْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ لِأَكْزَمُوا. وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي قَوْلُهُ : «إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ»، وَيَعْنِي أَنَّ حَيْثُ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، وَإِذْ الْمُخْتَصَّةُ بِالْمَاضِي مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ ، التَّرَمَّتِ الْعَرَبُ فِيهِمَا أَنْ يُضَافَا إِلَى الْجُمْلِ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ مَعْنَى، وَلَمْ يُضَيَّفُوهُمَا إِلَى الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِضَافَةِ؛ بَلْ عَدَّلُوا عَنْ ذَلِكَ، وَخَرَجُوا عَنِ الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي «حَيْثُ» إِنَّهَا بُنِيَتْ لَخُرُوجِهَا عَنْ نِظَائِرها بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلِ (أَيِ^(٥)) : ظُرُوفِ

(١) عن س.

(٢) عن الأصل.

(٣) عن س، وكان فيها : للشَّيْءِ.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) عن س .

المكان سواها لايسوغُ فيها ذلك، وما ألزموا من الإضافة إلى الجمل) هنا إنما هو القياس، وإلا فقد حُكِيَ إضافة حيثُ إلى المفردِ، وأنشدوا قول الراجِزِ^(١):

أما ترى حيثُ سهيل طالعا

وقول الآخر^(٢):

وتطعنهم حول^(٣) الحُبى بعدَ ضربِهم

ببيضِ المواضي حيثُ لى العمائم

ولكنه شاذٌ، فلذلك لم يعتَبره الناظمُ . ولم يُقَيَّدَ الجملة التى يضافان إليها بكونها اسميةً أو فعليةً، فدلَّ إطلاقه على عَدَمِ الاختصاص بإحدهما، وذلك صحيحٌ.

فأما «حيثُ» فتضافُ إلى الجملة الاسمية فتقولُ : جلست حيثُ زيدٌ جالسٌ، وإلى الجملة الفعلية فتقولُ : جلستُ حيثُ جلستَ. ومن ذلك في القرآن الكريم {وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا^(٤)}، {وَكُلُّوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ^(٥)}، {وامضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ^(٦)}، وذلك كثير.

(١) البيت في المفصل ٩٠/٤، وشرح الكافية للرضى ١٨٣/٣، والهمع ٢٠٦/٣، والخزانة ٤/٧ ويروى بعده :

نجماً يضىء كالشهاب لامعاً

ولا يعرف قائله.

(٢) نسب في شرح العيني ٣٨٧/٣ إلى الفرزدق. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٤، وشرح الكافية للرضى ١٨٣/٣. والخزانة ٥٥٣/٦ والحُبى : جمع حُبوة، وهو الثوب الذى يُحتبى به.

(٣) في شرح المفصل وشرح الكافية : حيث الحُبى. وقد ذكر البغدادى هذه الرواية، وأخرى وهى : تحت الحُبى.

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأعراف.

(٦) الآية ٦٥ من سورة الحجر.

وأما (إِذْ) فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية نحو: جئْتُ إِذْ زَيْدٌ
 أميرٌ. ومنه قوله تعالى : {وَإِذْ كُورُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي
 الْأَرْضِ^(١)}. {وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةُ فِي بَطُونِ أُمّهَاتِكُمْ^(٢)}. وإلى الجملة الفعلية
 كان الفعل ماضياً أو مضارعاً نحو : جئْتُ إِذْ جاءَ زَيْدٌ. (وَإِذْ يَجِيءُ
 زَيْدٌ)^(٣) ومنه في القرآن : {وَإِذْ كُورُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ^(٤)}. {وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى
 الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ^(٥)}. {إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ^(٦)}. {إِذْ تَأْتِيهِمْ
 حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ / شَرْعاً^(٧)}.
 ٣٦٥

ثم قال : «وَأِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ»، الضمير في «يَنْوَنُ» راجعٌ
 إلى إِذْ، لأنه أقربُ مذكورٍ.

وقوله : «إِفْرَادُ إِذْ»، أظهره والموضع موضعُ الضميرِ لأجل البيان،
 يعنى أنْ إِذْ إِذَا نَوْنٌ، أي : لحقه تنوينٌ في آخره احتُمِلَ - أي : اغتُفِرَ
 واستُجِيزَ - إفْراده عن الإضافة^(٨) فيبقى دون مضافٍ (إليه)^(٩) لفظاً وإن
 كان مراداً معنى، وهو الجملة المذكورة.

وفي هذا الكلام إشعارٌ بجوازِ تَنْوِينِهِ، لأنْ ما ذَكَرَ من الحكم مبنيٌّ

(١) الآية ٢٦ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٣٢ من سورة النجم.

(٣) عن س.

(٤) الآية ٦٩ من سورة الأعراف.

(٥) الآية ٥٣ من سورة البقرة.

(٦) الآية ١٥٣ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ١٦٣ من سورة الأعراف.

(٨) س : عن الإضافة إليه.

(٩) عن س.

عليه، وذلك نحو قولك : قام زيدٌ فقامتُ أنا حينئذٍ . ومنه قوله تعالى : {وأنتم حينئذٍ تنتظرون^(١)}، {ويلٌ يومئذٍ للمكذِّبين^(٢)} وما أشبه ذلك.

ويعنى بالافرادِ الافرادَ اللفظيَّ، وهو التعرِّي عن الإضافة، ولم يردْ أيضاً الافرادَ لفظاً ومعنى؛ بل معنى الإضافة باقٍ، ولذلك قالوا في التنوين : إنه تنوينُ العوضِ، كانه وقع عوضاً عن^(٣) ذكر المضاف إليه، وهو الجملة، والذي يدلُّ من كلامه على بقاء معنى الإضافة قوله : «وألزموا» كذا، لأن هذا الافرادَ المذكورَ جائزٌ قياساً، فلو كان على غير معنى الإضافة لم يقل : وألزموا، فلا بد أن يكون معنى قوله : «يُحتملُ إفرادُ إذٍ» الافرادَ اللفظيَّ خاصَّةً، فيبقى معنى الإضافة إلى الجُمْل غير زائلٍ، ولذلك كان قولك : قام زيدٌ فقامتُ حينئذٍ، معناه : حين قام زيدٌ. وكذلك قوله : {وأنتم حينئذٍ} أي : حين إذ بلغتِ الحلقومَ، وكلُّ ما جاء من ذلك فعلى هذا السبيلِ.

ثم قال : وما كإذٍ معنى كإذٍ؛ يعنى أن هذا الحكم المذكور، وهو الإضافة إلى الجُمْل ليس بمختصٍّ بإذٍ وحدها من ظروف الزمان؛ بل الحكمُ منسحبٌ على غيرها، لكن بشرط أن يكون بمعناها، وهو الزمان الماضي المبهم^(٤) فكلُّ ظرفٍ زمانىٍّ كان مدلولُهُ الزمان الماضي المبهم^(٤) الذى ليس بمعدودٍ كأُسبوع، ولا محدودٍ كأمس، وإنما تقيَّد بالإبهام، لأنَّ إذٍ كذلك هى للزمان الماضي غير المعدودٍ ولا المحدودِ، وهو مُثْلٌ مامثِّلٌ به في قوله : «حين جاء»، فحين مشتملٌ على معنى إذٍ، لأنَّه تضمَّن الوصفين، وهما كونه للماضى غير المعدود ولا المحدود، ولذلك

(١) الآية ٨٤ من سورة الواقعة.

(٢) الآية ١٥ من سورة المرسلات.

(٣) س : من.

(٤) عن س.

تقع إِذْ في موضعه فتقول : نُبِذَ زَيْدٌ إِذْ جَاءَ، كما تقول : نُبِذَ حِينَ جَاءَ، فلو كان معدوداً أو محدوداً كالأسبوع وأسماء الشهور والأيام وأمسٍ، ونحو ذلك، لم يُضَفْ إِلَى الْجُمْلِ لمخالفة معنى إِذْ، بخلاف يومٍ، ووقتٍ، وزمانٍ، ونهارٍ، وليلٍ، وصباحٍ، ومساءٍ، وغداةٍ وعَشِيَّةٍ، لأنها غير مختصة، فجميعها وما كان نحوها ينسحبُ عليها حكم إِذْ، فتضافُ إِلَى الْجُمْلِ مطلقاً، كانت اسميةً أو فعليةً، فتقول : قَمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، ويومَ زَيْدٍ قائمٍ، وقمْتُ حِينَ قَامَ زَيْدٌ، وحينَ زَيْدٍ قائمٍ، وقمْتُ وَقْتَ قَامَ زَيْدٌ، ووقتَ زَيْدٍ قائمٍ، وكذلك سائرُها، وحكى من كلامهم : جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَاجِّ أَمِيرُ.

وأنشد الأصمعي عن ابن مرثد^(١):

أَزْمَانَ عَيْنَاءَ سُرُورِ الْمَسْرُورِ

عَيْنَاءَ حَوْرَاءَ مِنَ الْعَيْنِ الْحِيرِ

وقال الأعشي ميمون^(٢):

أُنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ

إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

قالوا معناه : أيام احتاج أبوه إلى عَوْنِهِ، (كما تقول^(٣)) : أنا بالله

٣٦٦

ثُمَّ بِكَ. وقال الراعي^(٤):/

(١) هو منظور بن مرثد. والبيت في النوادر لأبي زيد ٥٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤.

والمنصف ٢٨٨/١ - ٢٨٩، ونتاج الفكر للسهيلى ١٤٩.

(٢) ديوانه. والمحتسب ١٥٢/١.

(٣) سقط من س.

(٤) ديوانه ٢٤. والكتاب ١١١/١، واللسان : هيح، أخا.

لِيَالِي سُعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ
 بِدَوْمَةٍ تَجْرُ عَنْدَهُ وَحَجِيجُ
 قَلَى دِينَهُ وَاهْتِاجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا
 عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ
 والبيت الثاني أنشده سيبويه، وهو في الكتاب منسوبٌ لأبي نُؤَيْبٍ.
 قال السيرافي : وإنما هو للراعي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَلَى إِضْمَارِ
 (كان^(١))، كَمَا قَدَّرَ سِيبَوِيه فِي قَوْلِ الرَّاعِي أَيْضاً^(٢) :
 أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي
 مَنَعَ الرَّحَالَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا
 تقديره عنده : أَرْمَانَ كَانَ قَوْمِي كَذَا.
 وَمِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ، أَنْشَدَهُ سِيبَوِيه^(٣) :
 عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
 فَنَدَلًا زَرِيقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّوْعَالِ
 وَقَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ^(٤) :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا
 لَدَى سَمُورَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الكتاب ٢٠٥/١، وشرح الكافية للرضي ٥٢٤/١، والخزانة ١٤٥/٣ وديوانه ٢٣٤.

(٣) الكتاب ١١٥/١ - ١١٦، والكامل للمبرد ١٨٤/١، والأصول ١٦٧/١، والخصائص ١٢٠/١، وفرحة الأديب ٨٨. وقد نسب في الكامل إلى أعشى همدان، وفي الإصابة إلى أبي الأسود الدؤلي. وذكر العيني ٤٦/٣ أنه ينسب للأحوص.

(٤) ديوانه ٩. والبيت في الخزانة ٢٧٦/٤ عرضاً.

وقال الفرزدق^(١):

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمٍ طَعْنَةً
حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ
وقال علقمة بن عبدة^(٢):

طحباك قلبٌ في الحسانِ طروبُ
بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
وقال النابغة الذبياني^(٣):

على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصُّبَا
وقلت: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

ولما كانت إضافة هذه الظروف التي هي بمعنى إذ إلى الجُمْل غير لازمة، كما كانت لازمة في إذ وقد أحال في ذلك الحكم على إذ بقوله: «وما كإذ معنى كإذ»، يريدُ وما كان بمعنى إذ فهو مثل إذ في الحكم - خاف أن يتوهم اللزوم، فحرّر ذلك بقوله: «أُضِفَ جَوَازًا»، إذ لو لم يَقُلْ ذلك لفهم له أن يومَ وحينَ وزمانَ ووقتَ ونحوها تلزمُ إضافتها إلى الجمل، ^(٤) فرفعَ هذا الفهمَ تقييدهُ بقوله: «أُضِفَ جَوَازًا»، أي: ليس إضافتها إلى الجمل ^(٤) بل لازمة لزومها في إذ؛ بل يجوزُ أن تُضافَ إلى المفردِ نحو: سرتُ يومَ ^(٥) الجمعة. وقوله: «كأنِّي غداةٌ

(١) ديوانه ٢٥٤. والجمل للزجاجي ٢٠٤، والإنصاف ٧٠، وشرح المفصل ٢٢/١، ٧٠/٨.

(٢) ديوانه ٢٣. وأمالى ابن الشجري ٢٦٧/٢.

(٣) ديوانه ٢٢، والكتاب ٣٣٠/٢، والمنصف ٥٨/١، وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٣، ٣٠٧. والخزانة ٥٥٠/٦.

(٤) سقط من س.

(٥) س: نحو الجمعة.

البَيِّنِ»، وقوله تعالى : {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ^(١)}. ونحو ذلك، وهو الأصل أن الإضافة إنما تكون إلى المفرد لا إلى الجملة، وأيضاً فليست بلازمة للإضافة مطلقاً؛ بل هي كسائر الأسماء تضاف تارة وتُفردُ أخرى، بحسب مقاصد الاستعمال، نحو : سرت يوماً، وقعدت ساعةً ، وسرت عشيةً. وقال تعالى : {وَلَا تُطْرِدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ^(٢)}. {وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا^(٣)}. وذلك شهير، فَصَحَّ أن يحكم بجواز الإضافة التي ذكر الناظم ، لَعَدِمَ الإضافة الشائع فيها جملةً، أو الإضافة إلى المفرد الذي هو الأصل.

وإنما صَحَّتْ الإضافة إلى الجُمْلِ في هذه الظروف المذكورة حملاً على إذ التي هي الأصل في تلك الإضافة، لأنها فيها لازمة، فَحُمِلَ عليها غيرها لاجتماعهما في المعنى، فتكون إذاً إضافةً يوم وحين (ووقت^(٤)) ونحوها إلى الجُمْلِ فرعاً عن إضافة إذ إليها، وإضافة إذ إلى الجمل (٥) فرعٌ عن الإضافة إلى المفرد، إذ هي الأصل، فإضافة يوم وحين ونحوهما إلى الجمل (٥) في الدرجة الثالثة. وفي كلام الناظم إشعارٌ بفرعية هذه الإضافة في يوم وحين ونحوهما، لأنه لما بَيَّنَّ حُكْمَ إذْ أحوال في حكم ما هو^(٦) بمعناها عليها، فكأنها فرعٌ بالشبهِ بإذ في أداء معناها المذكور أولاً.

وقوله : «حِينَ جَا نُبَذُ»، مثالٌ مما يَجْرِي مَجْرَى إذْ. ويقال: جاء يجيء، وهو

(١) الآية ٢ من سورة ص.

(٢) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ٦٢ من سورة مريم.

(٤) سقط من س.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) س : هي.

الأصل، وبعض العرب^(١) يقول : جايجي، وسا يسو، من غير همز^(٢)، كأنه حذفه / تخفيفاً، وذلك نادر، فعليه جاء لفظ الناظم، وله من هذا كثير في ٣٦٧ نظم للضرورة.

والنَّبْذُ : الإلقاء من اليد، وقد يكون (ذلك)^(٣) حقيقة نحو : نَبَذْتُ الثوبَ والخاتمَ، وقد يكون مجازاً نحو : نَبَذْتُ فلاناً : إذا طردته وأبعدته عنك. وهذا منه، أي : حين جاء طُردَ وأبعدَ.
وفي كلامه^(٤) بعدُ نظرٌ من أوجهٍ أربعة :

أحدها : أنه أطلق القولَ في إضافةِ إِذْ إلى الجُمْل، وليس على إطلاقه، وذلك أن الجملة الابتدائية الواقعة بعد إِذْ إما أن يكون خبر المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً، فإن كان اسماً فالقولُ ماقال، وإن كان فعلاً فإمّا أن يكون مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً : جاز أيضاً وصحَّ كلامه فيه، فتقول : جئتكَ إِذْ زيدٌ يقومُ، كما تقول : جئتكَ إِذْ يقومُ زيدٌ، وإن كان ماضياً : فالنحويون يستقبحون نحوَ جئتَ إِذْ زيدٌ قامَ؛ قال السيرافي : ويقبُحُ التقديمُ، يعني تقديمَ الاسم مع الماضي لا يقولون : جئتكَ إِذْ زيدٌ قامَ، إلا مُسْتَكْرَهاً. وعُلِّل ذلك بأنَّ إِذْ للماضي، فاخترأوا ما يلائمه إياها للمطابقة بينهما.

قال ابن مالك في الشرح : مدلول إِذْ وقام من الزمان واحد، وقد

(١) الكتاب ٥٦/٣.

(٢) الأصل : من غيرهم.

(٣) سقط من س.

(٤) في صلب الأصل : وفي قوله. والمثبت عن الهامش، س.

اجتمعا في كلام^(١) فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ماسواه، فإن الذي بعد إذ في جميعه غير موافق لها في مدلولها، فاستوى اتصاؤها وانفصالها عنه. وكذلك نقول : الجملة الابتدائية الواقعة بعد حيث إما أن يكون خبر المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً، فإن كان اسماً صح ما قال، وإن كان فعلاً كان قبيحاً كان الفعل مضارعاً أو ماضياً، كما يقبح بعد إذ، نص على ذلك سيبويه، كما نص على ماتقدم في إذ، لأن حيث تجرى في هذا المعنى مجرى إذ وهل ونحوهما. وإذا ثبت هذا لم يصح ما ذكر من الإطلاق.

والثاني : أنه جعل هذه الإضافة إلى الجملة مطلقة، وليس كذلك؛ بل الإضافة في جميع ماتقدم على وجهين : إضافة إلى نفس الجملة كما قال، وذلك إذا كانت الجملة المضاف إليها اسمية من مبتدأ وخبر نحو : جئت زمن الحجاج أمير، وإضافة إلى الفعل لا إلى الجملة نفسها، وذلك إذا كانت الجملة فعلية. فإذا قلت : جئت يوم قام زيد، فليست الإضافة فيه إلى نفس الجملة؛ بل إلى جزئها الذي هو الفعل، وكأن الإضافة هنا إنما جازت لدلالة الفعل على مصدره، فكان الإضافة إلى المصدر. وأمّا أن يقال : إن الإضافة إلى نفس الجملة، كما كان ذلك في الاسمية، فلا يصح والدليل على هذه الدعوى بناؤهم المضاف إلى الماضي دون المضارع في الأمر العام، فإن البناء مع الماضي جائز بإطلاق كثير في السماع، بخلاف البناء مع المضارع، فإنه غير موجود أو هو قليل، فتفريق العرب بين الموضعين دليل على أن الإضافة للفعلين، ولو كانت إضافة إلى الجملة من حيث هي جملة لتساوى الأمران، فجعل الناظم كلا الضربين من الإضافة إلى الجمل فيه مآثر.

(١) في صلب الأصل : مكانه. والمثبت عن الهامش، س.

والثالث : أَنَّهُ قَدَّمَ لِإِذْ مِنْ الْحَكْمِ أَمْرَيْنِ^(١) : الإِضَافَةُ إِلَى الْجَمْلِ،
وَالْإِفْرَادِ / عَنْ الإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَعْوِيضَ التَّنْوِينِ. ثُمَّ قَالَ : وَمَا كَذَا مَعْنَى
كَإِذْ، يَعْنِي أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَهَا فِي الْمَعْنَى فَهُوَ مِثْلُهَا فِي الْحَكْمِ مُطْلَقًا،
فَاقْتَضَى أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَهَا فِي الْمَعْنَى يَصَافُ إِلَى الْجَمْلِ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ،
وَيُفْرَدُ عَنِ الإِضَافَةِ فَيَعْوِضُ مِنْهَا التَّنْوِينُ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَفْعَلْ
ذَلِكَ إِلَّا فِي إِذْ خَاصَّةً.

لَا يُقَالُ : إِنْ قَوْلُهُ «أَضِفْ جَوَازًا» عَيْنُ الْمَرَادِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي
الْإِحَالَةِ عَلَى حَكْمِ إِذْ الإِضَافَةُ الْمَذْكُورَةُ خَاصَّةً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا
اعْتِرَاضَ، لِأَنَّا نَقُولُ : ذَلِكَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ، لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ : «أَضِفْ جَوَازًا» فَقِيدُ
الإِضَافَةِ بِكَوْنِهَا جَائِزَةً لَا وَاجِبَةً؛ إِذْ كَانَتْ وَاجِبَةً فِي إِذْ، فَظَهَرَ أَنَّ
الْمَقْصُودَ تَحْرِيرُ وَجْهِ الْحَكْمِ بِالإِضَافَةِ، وَهُوَ كَوْنُهَا عَلَى الْجَوَازِ. وَإِذَا أُمِكنَ
أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ هَذَا، فَمَنْ أَيْنَ يَتَعَيَّنُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الإِضَافَةِ لَا فِي الْإِفْرَادِ
وَتَعْوِيضِ التَّنْوِينِ؟ وَعَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ يُلْزَمُ حَكْمُ آخَرٍ، وَهُوَ الْبِنَاءُ، لِأَنَّهُ لَمَّا
قَالَ : «وَمَا كَذَا مَعْنَى كَذَا»، وَلَمْ يَعْينْ وَجْهًا مِنَ الْوُجُوهِ، وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى
جَمِيعِ الْأَحْكَامِ اللاحقة لِإِذْ، وَمِنْ جَمَلَتِهَا الْبِنَاءُ، فَيَتَعَيَّنُ دُخُولُ حَكْمِهِ فِيهَا
كَانَ مِثْلَهَا مِنَ الظُّرُوفِ، وَالظُّرُوفُ الَّتِي فِي مَعْنَى إِذْ لَا يُلْزَمُ فِيهَا الْبِنَاءُ،
فَبَانَ بِهَذَا أَنَّ كَلَامَهُ مُشْكَلٌ.

وَالرَّابِعُ فِي قَوْلِهِ : «وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ»، وَهُوَ أَنَّهُ بَنَى
إِفْرَادَهَا عَنِ الإِضَافَةِ عَلَى تَنْوِينِهَا عَلَى حَدِّ بِنَاءِ الْمُسَبَّبِ عَنِ السَّبَبِ، أَيْ :
إِنْ نَوَّنْتَ سَاغَ إِفْرَادُهَا. وَهَذَا عَكْسُ مَا عَلَيْهِ الْحَكْمُ، إِذْ الإِضَافَةُ لَمْ تَسْقُطْ

(١) س : أمران.

بسبب التنوين، بل الإضافة هي الساقطة أولاً، ثم أتى بالتنوين عوضاً مما سقط، ولذلك سُمي تنوين العِوض، وإذا كان كذلك لم تصلح تلك العبارة أن يؤتى بها، لأنها تفهم عكس المراد.

والجواب عن الأول أن يُقال : أمّا حيثُ فإنه أطلق هنا وقيد في باب الاشتغال فبين أن حيثما لا يليها الاسم بعده الفعل إلا على إضمار، فتبين أنها لا يقع بعدها اسمٌ يليه فعلٌ، وحيثُ قد تجرى مجرى حيثما في هذا الحكم حسب ما تقدّم، إذ يدخلها معنى الجزاء وإن لم يُجزم بها دون «ما» عند البصريين، ففيمّا تقدّم إشارة إلى هذا المعنى، فصار الإطلاق هنا مقيداً، وهذا^(١) تَلَفِيقٌ. وأما إذ فلا أجد الآن فيها جواباً.

وعن الثاني : أن ما قيل من التفرقة بين الجملتين لانهض من وجهين :

أحدهما : أن يمنع الفرق ابتداءً، إذ البناء والإعراب - على الجملة - جائزان في حال الإضافة إلى الماضي والمضارع على رأى الناظم، كما أنهما جائزان عنده في حال الإضافة إلى الجملة الاسميّة، كان أولُ الجزأين مبنياً أو معرباً. وإذا كان كذلك لم يكن الفرق مُعتبراً ولا معتداً به، فكان^(٢) في حكم الساقط.

والثاني : إذا سلّم الفرق فإنما ذلك اعتبارٌ لفظي مع أن الإضافة في الحقيقة للجملة لا للفعل وحده، وانما جازت الإضافة إلى الجملة مطلقاً لتقديرها بالمفرد، فقولك : يومَ قام أو يقومُ زيد، في تقدير : يوم قيام زيد / وقولك : زمان الحجاجُ أميرٌ، في تقدير : إمارة الحجاج. وإنما ٣٦٩

(١) الأصل : وذلك.

(٢) الأصل : فصار.

الإعراب والبناء باعتبارين، كما سيذكر إن شاء الله.

وعن الثالث : أنه لما كان يدخل عليه الأمران المعترضُ بهما، وأمر آخر وهو لزوم الإضافة، أتى بما يُحرّرُ عبارته، فأخبر أن مراده بالإحالة على أحكام إذ إنما هي الإضافة، لكن على الجواز فقال : «أضف جوازاً»، وأن البناء أيضاً على الجواز فقال : «وابن أو أعرب». والذي يُعين هذا المراد أن قوله : «أضيف جوازاً» وما عطف عليه من قوله : «وابن أو أعرب» جملتان مُبَيَّنَتان للحكم المتقدم، وكأنهما مُبدَلَتان^(١) معنى من قوله : «كإذ»، والتقدير : وما كإذ معنى يشابه إذ في الحكم فيُضاف إلى الجمل لكن جوازاً ويُنَى جوازاً. وإذا كانتا على حكم البديل لم يمكن إلا أن يُحمَلَ الكلامُ الأوّلُ على ماقيّد به ثانياً. فعلى هذا يكون البيت بعده وما يليه تفسيراً لما تَضَمَّنَه قوله : «وما كإذ معنى كإذ». أو يكون قوله : «أضف جوازاً» وحده هو المفسر لقوله : كإذ، وما ذكر بعد من حكم البناء والإعراب كلام مستأنف، وعليه يدلُّ قوله : «وما كإذ قد أُجْرياً»، أي : ابن أو أعرب ما حكم له بحكم إذ في الإضافة وحدها. وهذا هو الأظهر. وعلى كلا الوجهين لا يبقى لإفراد يوم وحين ونحوهما عن الإضافة مدخل، وهو ما أردنا.

وعن الرابع : أنه لا يتعين من كلامه ترتيبُ الإضافة^(٢) على وجود التنوين، بل إنما يظهر منه أن احتمال الإفراد مَبْنِيٌّ على التنوين، واحتمال الإفراد غيرُ الإفراد، وكأنه عبارة عن استعمالها (مفردة^(٣))، ولا شك أن استعمالها مفردة لا يكون إلا بعد التنوين، والتنوين لا يكون^(٤) إلا بعد إسقاطِ المضافِ إليه، وهو

(١) الأصل : مبتدآن

(٢) كذا، وصواب العبارة أن يقال : «ترتيب الإفراد عن الإضافة» : راجع الاعتراض الرابع.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : لا يصح.

معنى الإفراد، فإذا الإفرادُ سابقٌ في القياس والتقدير على التنوين،
والتنوين سابقٌ على استعمالِ إذ مفردةً، وهذا في نفسه صحيحٌ، فلا
إشكال. (والله أعلم^(١)).

وابن أَوِ اعربَ ما كإِذْ قَدْ أُجْرِيَا
واخْتَرُ بِنَا مَثَلُ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ
أَعْرَبُ، وَمَنْ بَنَى فُلانٌ يُفْنَدَا

يعنى أن ما أُجْرِي مُجْرَى «إِذْ» من الظروف فأُضِيفَ إلى الجمل
يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ مطلقاً، كان الذى يليه من أجزاء الجملة معرباً
أو مبنياً، لكن في الموضع الذى أُجْرِي فيه الظرفُ مُجْرَى إِذْ، فلذلك قال :
«ما كإِذْ قَدْ أُجْرِيَا»، أي إن هذا التخيير إنما يكون إذا أُضِيفَ إلى الجمل،
ففي حال إضافته إلى المفردات لا يكونُ ذلك فيه. وهكذا الحكمُ إذا قلت :
عجبتُ من يومٍ قُدومِ زيدٍ، ومن حينِ القيامِ، ومن يومِكِ، ومن وقتِ طلوعِ
الشمس. وما أشبه ذلك؛ إذ لا مُوجِبَ هنا للبناء، وإنما يحضُرُ^(٢) الموجبُ
عند الإضافة إلى الجمل، كما قال. وأطلق القول بجواز الوجهين على
الجملة، فلم يُقَيِّدهُ بأمرٍ، ولا فَصَّلَ الحكم بحسبِ الجمل، وإنما فَصَّلَ
في^(٣) الاختيار بين الوجهين الجائزين، فذكر أنه لا يخلو أن يكون الظرفُ
قد وَلِيَ فعلاً مبيناً أولاً، فإن كان كذلك فالمختارُ بناءُ ذلك الظرفِ، فتقول :
أعجبني / يومَ قام زيدٌ، وانتظرتُه من حينِ طلعتِ الشمسُ إلى زمنَ ٣٧٠

(١) عن الأصل.

(٢) في : يخص.

(٣) في الأصل : بالاختيار.

غَرَبَتْ.

ومنه قول النابغة^(١):

على حين عاتبت المشيب على الصَّبَا
وقلت : أَلَمَّا أَصَحَّ وَالشَّيْبَ وَازِع
وأنشد سيبويه^(٢):

على حين ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم
فَنَدَلًا - زُرَيْقُ - المَالَ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
وتقول على غير المختار - وهو الإعراب - : أعجبنى يومُ قام زيدُ، وانتظرتَه
من حين طلعتِ الشمسُ إلى وقتِ غَرَبَتْ. ورُويَ البَيَّتَانِ بالوجهين : على حينِ
عاتبتُ المشيبَ، وعلى حينِ ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم.
وإن كان الظرفُ لم يَلِ فعلاً مبنياً فليس البناءُ بمختارٍ، وذلك إذا ولى فعلاً
معرباً - وهو المضارع - أو اسماً مبتدأً، بل الإعراب هو المختار، وذلك قوله :
«وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مَبْتَدَأٍ أُعْرِبَ»، فتقولُ : أقوم من حينِ تقومُ، وأكرمك في يومِ
تقومُ. وفي القرآن قال الله : {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدْقُهُمْ^(٣)}، في
قراءة غير نافعٍ، وكذلك : {يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً^(٤)} في قراءة ابن

(١) ديوانه ٣٢. وهو من شواهد الكتاب ٣٣٠/٢، والمنصف ٥٨/١، وأمالى الشجرى ٤٦/١، ١٣٢/٢،
٢٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨، والإنصاف ٢٩٢، والمغنى
٥١٧، والرضى على الكافية ١٨٠/٣، ٣٠٧، والخزانة ٥٥٠/٦، وشرح أبيات المغنى ١٢٣/٧.

(٢) الكتاب ١١٦/١. وقد نسب البيت إلى الأحوص، وأعشى همدان، ورجل من الأنصار. وهو من
شواهد الخصائص ١٢٠/١، والإنصاف ٢٩٣، والتصريح ٣٣/١. وفي فرحة الأديب ٨٨، والعيني
٤٦/٣، ٥٢٣، واللسان، مادة : ندل . والنذل : نقل الشيء من مكانه لآخر. وزريق : بطن من
الخزرج. انظر فرحة الأديب.

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة. وانظر الإقناع لابن الباذش ٦٣٧.

(٤) الآية ١٩ من سورة الانفطار، وانظر الإقناع لابن الباذش ٨٠٦.

كثير وأبي عمرو. وتقول : جئتُك في حينٍ زِيدُ قائم، وهذا حينٌ زِيدُ قائم. وقال
قيسُ بن الخطيم^(١) :

وعهدى بها أيامَ نحنُ على منى

وأحسنَ بها عذراءَ ذاتِ نوائبِ

وأما غيرُ المختار فهو الذى قال فيه : «ومن بنى فلن يُفندا» ، يعنى أن من
قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعل مُعربٍ أو قبل مبتدأ، فقوله صحيح
جارٍ على كلام العرب، فقد نُقلَ عنها البناء هنا، فمن شواهد البناء قبل المضارع
قراءةُ نافع : {هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم^(٢)}، بنصب اليوم والإشارة إلى
اليوم، فلا يكن ظرفاً، بدليل القراءة الأخرى، والجمع بين معانى القرآن هو
الأحق. وقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٌ وقراء الكوفة : {يومٌ لاتملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً}،
بالفتح ، والمعنى في القراءتين واحد، لأن {يومٌ لاتملك} تفسير لـ {يومُ الدين^(٣)}،
فكأنه قال : هو يومٌ كذا. ولا يقدرُ فيه : أعنى {يومٌ لاتملك}، قال المؤلف : «لأنَّ
تقدير «أعنى» لا يصلح إلا بعد ما لا يدلُّ على المسمى دلالة تعيين، ويوم الدين دال
عليه دلالة تعيين، فتقدير «أعنى» غير صالح معه^(٤)». وأنشد في الشرح^(٥) :

إذا قلت : هذا حينٌ أسلو يهيجنى

نسيمُ الصُّبا من حيثُ يطلعُ الفجر

(١) ديوانه ٣٦. وفيه رواية أخرى لصدر البيت، وهى : ولم أرها إلا ثلاثاً على منى

(٢) انظر الاقتناع لابن الباذش ٦٣٧.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الانقطار.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٨.

(٥) ن. م والورقة. والبيت لأبى صخر الهذلى، انظر شرح السكرى ٩٥٧، وهو من شواهد المغنى

٥١٨، وفي شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢٥/٧.

ومن شواهد البناءِ مع الجملة الاسمية ما أنشدته في الشرح من قوله^(١):

تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرْ مِنْ سُلَيْمِي

على حينَ التراجعِ غيرَ دانٍ

وأنشد قول الآخر^(٢):

ألم تعلمي - ياعمرُك الله - أنني

كـرِيمٌ على حينِ الكرامِ قليلُ

وله أبياتٌ أخر لم أقيدها، وأنشدَ سيويهِ للبيد^(٣):

على حين من تَلَبَّثَ عليه ذنوبُهُ

يَرِثُ شِرْبُهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ

وهو مُقَيَّدٌ بالوجهين.

والتَّفْنِيدُ : اللومُ وتضعيفُ الرأي، وأصله من الفَنَدَ، وهو ضعفُ الرأي من

الهِرَمِ. ويُقال : أفندَ في كلامه : إذا أخطأ. وأفندته : إذا خَطَأَتْه.

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٨. وهو من شواهد التصريح ٤٢/٢، والهمع ٢٣٠/٣، والأشمونى ٢٥٧/٢، وفي العينى ٤١٢/٣. وقائله مجهول.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٦، والبيت من شواهد المغنى ٥١٨، وهو لبشر بن هذيل الفزارى، روى ذلك عن الأحول. انظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢٦/٧.

(٣) الكتاب ٧٥/٣. وهو من شواهد الإنصاف ٢٩١، والرضى على الكافية ١٠١/٤، والهمع ٣٣٤/٤، وفي الخزانة ٦١/٩. وديوان لبيد ٢١٧، ورواية عجزه فيه :

يجد فقدما وفي الذناب تداثر

ونبه في التحقيق على الرواية التى هنا. وقبل البيت :

فرُدتُ معداً والعبادَ وطيقاً وكلبا كما زيد الخماس البواكر

واللبث والريث : البطء. والذَّنُوبُ : الدلو العظيمة. والتداثر : التزامم والتكاثر. والنود : الطرد. والعباد : قبائل شتى. والخماس - بالكسر - : الإبل التى لاتشرب أربعة أيام. والبواكر : التى تبكر غداة الخميس.

يقول : نُدْتُ عنك في ذلك الوقت، وإنما هذا مثل، أراد الالسُن التى كثرت عليه.

ثم هنا مسائل :

إحداها : أن قوله : «ومن بنى فلن يُفَنَّدَا» ، معناه : من قال بجواز البناء فيما يليه المضارعُ أو المبتدأ ، فقولُه غيرُ خطأ. وهذه إشارة إلى الخلاف الواقع في المسألة ، وذلك أن ما ذكره هنا هو مذهب / الكوفيَّين ، ٣٧١ ومال إليه بعض البصريين كالسيرافي ، أعنى إلى جواز البناء مع المضارع ، والكوفيُّون يقولون ذلك معه ومع المبتدأ. ورأى البصريين عدم الجواز في ذلك كله^(١) ، بناءً على عدم السماع الذي يُقاسُ على مثله ، فإن ما ذكر من الأبيات محتملٌ لغير البناء ، وما في الشعر نادرٌ محفوظ ، وأكثره لم يقع عليه القدماء مع شدة بحثهم. وأيضاً فإن الإضافة إلى المبنى مؤثرة في غير هذا الباب جواز البناء ، نحو قوله تعالى : {إنه لحقُّ مثل ما أنكم تنطقون^(٢)} ، على قراءة نصب (مثل). وأنشدوا^(٣) :

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

حمامة في غصون ذاتٍ أو قال

فكذلك تُؤثِّرُ هنا ، وأما الإضافة إلى المعرب فلم نجد لها تُؤثِّرُ البناء. وأما ابن مالك فلم ينهض عنده هذا ، بل ذكر الشواهد المذكورة ورجَّحها بما ذكر. وأيضاً إذا كانت الجمل في نحو «على حين التراجع غيردان» مصدرة بمعربات إعراباً أصلياً ، وقد جاءت

(١) انظر المساعد ٣٥٦/٢.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الذاريات. وهي قراءة في السبعة ، انظر الإقناع ٧٧٢.

(٣) لأبي قيس بن الأسلت. والبيت من شواهد الكتاب ٣٢٩/٢ ، وأمالى الشجرى ٤٦/١ ، ٢٦٤/٢ ، والإنصاف ٢٨٧ ، وابن يعيش ٨٠/٣ ، ١٣٥/٨ ، والمغنى ١٥٩ ، ٥١٧ ، والرضى على الكافية ١٢٧/٢ ، ١٧٥/٣ ، ١٨١ ، وفي الخزانة ٤٠٧/٣ ، ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، واللسان ، مادة : وقل. والأوقال : جمع وقل - بفتح فسكون - وهو ثمر النّوم.

على^(١) حالٍ لم يُضطرَّ لمثلها، بل توازى مجيئها في الاختيار؛ إذ كان يمكن الشاعر أن يجرَّها وقد بينت الظروف معها، فلأنَّ تُبنى مع المضارع الذي ليس إعرابه إعراباً أصلياً، بل هو بالشَّبه، أحقُّ وأولى؛ ولذلك جعله السيرافي من الإضافة إلى غير المتمكن، إذ المضارع غير متمكَّن باعتبار أنه غير مُعربٍ في الأصل. وأيضاً فقال ابن مالك في الشرح : «سببُ بناء المضافِ إلى جملةٍ مصدرية بفعل مبنىٍّ إمَّا قصد المشاكلة، وإمَّا غير ذلك، فلا يجوز أن يكون الأول^(٢) لأمرين، أحدهما : أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب، ولا مشاكلة، فليس^(٣) لقصدها. والثاني : أن المضاف إلى جملة مصدرية بفعل مبنى لو كان سبب بنائه قصد المشاكلة، لكان ما^(٤) أضيف إلى اسم مبنىٍّ أولى؛ لأن إضافة ما أضيف إلى مفردٍ إضافةً في اللفظ والمعنى، وإضافة ما أضيف إلى جملةٍ إضافةً في اللفظ^(٥) لا في المعنى ، وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعفُ من تأثير ما يوافق لفظه معناه ، وقد ثبت انتفاء سببية الأقوى فانتفاء سببية الأضعف أولى^(٦). فثبت أن البناء لأمرٍ آخر سيأتى.

فالصوابُ ما ذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

والثانية : أن قوله : « وابن أو اعرب » ، وقوله : «ومن بنى فلن يفندا» ، أثبت به البناء ولم يذكر له سبباً ، وإنما ذكر في باب المعرب والمبنى سبباً للبناء جملياً هو شبه الحرف ، فيسأل هنا عن ذلك والجوابُ من وجهين :

(١) أ : في.

(٢) في شرح التسهيل مكان الأول : « قصد المشاكلة ».

(٣) في شرح التسهيل : « فامتنع أن يكون البناء لقصدها ».

(٤) في شرح التسهيل : « لكان بناء ما ... ».

(٥) في شرح التسهيل : « إضافة في اللفظ، وإلى المصدر في التقدير ».

(٦) شرح التسهيل، ورقة ١٧٩. وقد تصرف الشاطبي كثيراً في أواخر هذا النص المقتبس.

أحدهما : أن تقول : إن البناء هنا على الجواز ، ولا نقول : إن السبب الإضافة إلى مبنى ، لما يلزم عليه من إيراد المؤلف . ولا [أيضاً] ^(١) يلزم أن يتكلف القول بشبه الحرف هنا بناءً على أن ما ذكر في باب المعرب والمبنى إنما هو سبب لزوم البناء لا سبب جوازه .

والثاني : أن نلتزم أن لا سبب لبناء جائز أو لازم إلا شبه الحرف ، بناءً على المحمل الآخر في كلام الناظم ، فنقول : لما كان المضاف إلى الجملة المستقلة بالإفادة يُصيرها غير تامة ولا مستقلة حتى يتم بغيرها / ٣٧٢ فتقول : حين قمت قمت ، ويوم أتيت أكرمتك ، ونحو ^(٢) ذلك ، أشبه المضاف بذلك حرف الشرط فإنه كذلك ، ألا ترى أنك تقول : إن قمت أكرمتك ، وإن قعدت ضربتكم ، وكان قولك : « قمت » و « قعدت » قبل دخول « إن » مستقلاً ، ثم صار بعد دخولها غير مستقلاً ، بل محتاجاً إلى كلام آخر ، فالبناء على هذا سببه شبه الحرف ، لكن لما كان هذا الاعتبار غير لازم كان البناء كذلك .

فإن قيل : على أي نوع من أنواع شبه الحرف يتفرع ؟
فالجواب : أنه يمكن أن يرجع إلى الافتقار ، لأن الظرف لما صار مفتقراً إلى تلك الجملة ، وإن كان ذلك الافتقار عارضاً ، أشبه الافتقار الأصل الذي وُضع الاسم المبني عليه ، نحو : الذي ، والتي . وقد تقدم نحو هذا في باب « لا » التي لنفي الجنس .

أو تقول - وهو الأجبري على تعليل البناء : إنه يرجع إلى شبه

(١) عن أ. س.

(٢) في الأصل : «وما أشبه ذلك».

الحرف المعنوي ، إذ كان في الظرف معنى رُبط به إحدى الجملتين بالأخرى ، كمعنى الشرط الذي يربط بين الجملتين . هذا هو الذي ينبغي أن يقال ، لا الأول .

والثالثة : فيما عسى أن يُشكّل من كلامه ، وذلك ثلاثة مواضع :
أحدها : أنه ذكر البناء ولم يذكر علام يُبَيّن ذلك المضاف؟ أعلى الضم أم الفتح أم الكسر؟ وكان من حقّه ذلك ، لأنه قال : «وابن أو اعرب» . وكلاهما لا بدّ له من صورة ، أمّا الإعراب فيظهر من تقدّم العامل ، وأمّا البناء فليس بمعروفٍ إلا أن يُعرّف به ، فلما لم يُعرّف بذلك كان كلامه ناقصَ الفائدة .

والثاني : أنه لما قال : « ما كاذ قد أجريا » ، اقتضى أنه إذا لم يجر مجرى إذ ، وذلك حين إضافته إلى المفرد ، فهو خالٍ عن ذلك الحكم . وليس كذلك ، بل المفرد الذي يُضاف إليه ضربان :

أحدهما : ماعدا إذ ، فلا يُبَيّن معه المضاف وإن كان المضاف إليه مبنياً ، نحو : يومك ، وحين ذلك ، وما أشبهه .

والثاني : إذ ، فالمضاف هنا يجوز أن يُبَيّن فتقول : ماجئتكَ من يومئذٍ قام زيد ، وانقطعتُ عنك من حينئذٍ . ويجوز أن يُعرّب فتقول : من يومئذٍ [قام زيد]^(١) ، ومن حينئذٍ . ومنه القراءتان المشهورتان : (ومن خِزْيِ يومئذٍ)^(٢) ، على البناء ، وهي لنافع والكسائي ، (ومن خِزْيِ يومئذٍ) ، بالإعراب ، وهي للباقيين من السبعة^(٣) . وكذلك : (من عذابِ يومئذٍ)^(٤) ، و (من عذابِ

(١) عن أ، س.

(٢) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٣) انظر: الإقناع لابن الباذش ٦٦٥.

(٤) الآية ١١ من سورة المعارج.

يَوْمِيذٍ^(١) . وذلك مشهور كثيرٌ فى الكلام ، ومفهوم كلام الناظم يقتضى الإعراب خاصةً ، كما ترى . وهو غير صحيح .

والثالث : أنه تكلم فى بناء الظرف الذى بمعنى إذ ، وهو المختص بالزمان الماضى ، وإذا وقع بعد الظرف فعلٌ معربٌ - وهو المضارع - فإنما يكون بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال ، نحو : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)^(٢) ، و (يوم لا تملك نفسٌ لنفسٌ شيئاً)^(٣) ، فإذا لا يصح ذكر الفعل المضارع ؛ إذ لا يصح أن يقع بعد الظرف المراد به الماضى ماعداً إذ ، لأنك تقول : قام زيد إذ يقوم عمرو ، وفى القرآن : (وإذْ تقولُ للذي أنعم الله عليه)^(٤) . وأما أن يقال : قام زيد يوم يقوم عمرو - وأنت تريد : يوم قام عمرو فهذا ممنوعٌ . وكلام الناظم صريحٌ أو كالصريح فى جواز ذلك .

فإن قيل : / لعله يريد الظرف الذى بمعنى إذا ، وهو الذى ٣٧٣ للاستقبال ، إذ لا شك أن الظرف الذى بمعنى إذا حكمه حكمٌ إذا فى الإضافة إلى الجملة الفعلية كما سيأتى . وعلى ذلك يجوز بناؤه وإعرابه ، وإذا كان كذلك صحَّ كلامه .

فالجواب : أنه بعيدٌ عن قصدٍ هذا ، لأنه لما ذكر جواز البناء فيما أُجرى مجرى إذ ، فصل الأمر فى ذلك على تلك الوجوه ، فرجَّح البناء فيما يليه الماضى ، والإعراب فى غيره ، وهذا تفصيلُ تلك الجملة ، فكيف

(١) الآية ١١ من سورة المعارج .

(٢) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٣) الآية ١٩ من سورة الانفطار .

(٤) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

يَصِحُّ إِدْخَالُ مَا بِمَعْنَى إِذَا فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ؟ ثُمَّ إِنَّهُ لَدَلِيلٌ عَلَيْهِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْمَصِيرِ إِلَيْهِ، فَكَانَ فِي كَلَامِهِ تَثْبِيحٌ^(١) وَتَخْلِيْطٌ .

ووجه رابعٌ ، وهو أنه يقتضى أن الظرفَ نَوَجْهين، وإن كان مثنى نحو اليومين والليلتين، وليس كذلك، بل الإعراب لهذا^(٢) لازمٌ وإن أُضيف إلى الجملة .

والجواب أن يقال : أما الأول فهو واردٌ ، ولا جواب عنه ، إلا أن يقال: تركه اعتماداً على إلقاء الشيخ للتلميذ، وهذا المنزع قد كان بعضُ شيوخنا - رحمهم الله - يؤنِّس به في بعض المواضع من الكتاب المقروء عليه إذا وقعت منه مسألة [مشكلة^(٣)] أو غير مُخلَّصة حقَّ التخليص^(٤)، فيقول : هذا ممَّا تركه الشيخ ليقع الافتقار من التلميذ إلى الشيخ المقرئ في فهم ما أشكل، وإلا فلو بيَّن كُلُّ شَيْءٍ لَمْ يُعْرِفْ مقدارُ الشيخ. بنحو هذا كان يؤنِّس - رحمه الله - لكن على مأخذ آخر، فكذا نقولُ هنا اقتداءً به. وهكذا يُقال فيما كان نحو هذا .

وأما الثانى فإن جمهورَ الإضافة إلى المفرد لا يقتضى بناءً أصلاً، وإنما اختصَّت بذلك إذ فَبُنِيَ المضاف معها وحدها، فهي في ذلك من النادر الخارج عن القياس.

ووجه ذلك أن ذِكْرَ إِذٍ فِي نَحْوِ : يَوْمَنْذٍ وَحِينَئِذٍ كَالْتِكْرَارِ لِلتَّوَكِيدِ، لِأَنَّ الْحِينَ وَإِذٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَدْ قَالَ الْكُمَيْتُ^(٥):

(١) ثَبَّحَ الْكِتَابَ وَالْكَلَامَ تَثْبِيحًا : لَمْ يَبَيَّنْهُ. وَقِيلَ : لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ.

(٢) أ : فِي هَذَا.

(٣) عَنْ أ، س.

(٤) فِي الْأَصْلِ، س : التَّخْلِيسُ.

(٥) لَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِهِ.

ليألي إذ غصني وريق ولمتي

أكفئها محلوس لب وخالساً

وقد عدهما الناس في باب إضافة الشيء إلى نفسه حسب ما تقدم.
والتأولون جعلوهما من باب إضافة المسمى إلى الاسم، وإذا كان
كذلك، وكانت إذ لازمة الإضافة إلى الجملة، صار الحين في حينئذ كانه
هو المضاف إلى الجملة، فعومل معاملة ما أضيف إليه مباشرة، فلا
اعتراض على هذا مع تسليم أن مفهوم كلام الناظم ما قيل في السؤال،
ولاً فلا نسلم أن له مفهوماً، لأن قوله : «وابن أو أعرب ما كاذ قد أجريا»،
في معنى أن لوقال : وابن أو أعرب ما ذكر، أو : ابنه أو أعربه، لأنه لما
قال: «وما كاذ معنى كاذ»، كان وجه العبارة أن يقول : وابنه أو أعربه، أو
: وابن ما ذكر أو أعربه. فهو في موضع الضمير، فقوله : «ما كاذ قد
أجريا» هو كإعادة ذكر الظاهر، وإذا كان كذلك فلا مفهوم له إلا مفهوم
اللقب، وهو باطل عند الجمهور^(١).

وأما الثالث فيمكن أن يكون قصد ذكر ما هو بمعنى إذ^(٢) وإذا
معاً، ويكون قوله : «ما كاذ قد أجريا» حكماً مفرداً بالذكر، ثم ذكر عبارة
تشمل ما هو بمعنى إذ^(٢) وما هو بمعنى إذا، وهي محل التفصيل المذكور
في قوله : واختربنا كذا إلى آخره، ويسهل الأمر في ترتيب عبارته / . ٣٧٤
وأما الرابع فقد تقدم أنه لا يدخل له من أسماء الزمان في قوله :

(١) قال السهيلي في النتائج ٢٥٨ عن العلم : «ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصيرفي من الشافعية».

(٢) عن هامش الأصل، أ، س.

«وما كإِذْ معنى كإِذْ» ما هو معدودٌ ولا محدود، والمثنى من قبيل المعدود كالأسبوع ونحوه. وعلى أنه [قد^(١)] نقل في الشرح عن ابن كيسان جواز إضافة نحو يومين وليلتين إلى الجملة، ثم رده بعدم السماع، فإذا ليس المثنى بذى وجهين لعدم المقتضى لذلك فيه، وهو عدم الإضافة إلى الجملة، والله أعلم.

وألزموا إِذَا إِضافةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا عَتَلَى

هذا الكلامُ على إِذَا التي وُضِعَتْ للزمان المستقبل، ويعنى أَنَّ الإضافة في إِذَا لازمةٌ، فلا تُوجَدُ وهي ظرفٌ دونها، لكن لاضاف إِلا إلى الجملة، ولا من الجملِ إِلا إلى الفعلية، وهي المصدرةُ بالفعل، وهو معنى قوله : «إلى جُمْلِ الْأَفْعَالِ»، أي : إلى الجمل المنسوبة إلى الأفعال، وذلك لا يكونُ إِلا إِذَا صُدِّرَتْ بالأفعال، وذلك قولك : أَتَيْكَ إِذَا قام زيدٌ، وَأَتَيْكَ إِذَا يَأْتِيكَ زيدٌ، وما أشبه ذلك، ومنه مثاله : هُنْ إِذَا اعتلى.

وإنما اختصَّت بالجملة الفعلية لأنها يغلب عليها معنى الشرط، ولذلك تقع جوابها الفاء كما تقع في جواب إنْ، نحو : إِذَا جاءكَ زيدٌ فأكرمهُ، وَإِذَا لم يَأْتِكَ فأهِنهُ، ومنه : {إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا^(٢)}، {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ^(٣)}، ولذلك يقع بعدها الماضى موقع المستقبل، فتقول : إِذَا قام أكرمته، كما تقول : إن قام أكرمته، والمعنى فيهما : إِذَا يقومُ، وإن يَقُمْ؛ ولا يقع موقعها حينٌ ولا غيره من الظروف، فلا تقول : حين جاءكَ فأكرمهُ – وأنت تريد الاستقبال

(١) عن أ، س.

(٢) الآية ٤٥ من سورة الأنفال.

(٣) الآية ٤ من سورة محمد.

ولذلك أيضاً يجزم بها في الشعر كإن، نحو^(١):

وإذا تُصَبِّكُ خصاصةً فَتَجْمَلِ

هذا معنى كلامه على الجملة. ثم يتعلّق به مسائل :

إحداها : أن جُمِلَ الأفعال التي ذَكَرَ تارةً تكون جُمِلَ أفعالٍ لفظاً وحكما،
كالمثل المتقدّمة، وتارةً تكون جمل أفعال حكماً وتقديراً، وذلك إذا تصدر فيها
الاسم وردّفه فعل، نحو : إذا زيدُ قام أكرّمته. وفي القرآن : {إذا السماء
انفطرت}. وإذا الكواكبُ انتثرت^(٢) { ونحو ذلك، فإن الاسم المصدر عندهم في
هذه المثل فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه هذا الظاهر، تقديره : إذا انشقت^(٣)
السماء انشقت، وإذا انفطرت السماء انفطرت؛ إلا أن هذا المقدّر لا ينطق به
لقيام الظاهر مقامه. وهذا قد مرّ له في باب الاشتغال.

والثانية : أنه لما ذكر الإضافة إلى جمل الأفعال، ولم يقيّد فعلاً ماضياً من
مضارع، دلّ على جواز ذلك كلّهُ، فسواء كان فعلٌ تلك^(٤) الجملة ماضياً أو
مضارعاً، فتقول : إذا قمت أكرمتك، وإذا تقوم أكرّمك. أما الأمر فلا موقع له
هنا، فلذلك لم يتحرّر منه وأيضاً فإن التمثيل قد يُشعر بإخراجه.

(١) صدره :

استغنى ما أغناك ربك بالغنى

والبيت لعبد قيس بن خفاف، جاهلي أدرك الإسلام. وهو في معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣،
والأصمعيات ٢٣٠، والمغني ٩٣، ٩٦، ٦٩٨، والهمع ١٨٠/٣، وشرح أبيات المغني للبغدادى
٢٢٢/٢، والخزانة ٢٤٣/٤ عرضاً.

(٢) الأيتان ١، ٢ من سورة الانفطار.

(٣) كذا، ولم تتقدم آية الانشقاق.

(٤) في الأصل، أ : ذلك.

والثالثة : أنه حين نصّ على التزام جُمْل الأفعال كان ذلك نصاً في ارتضاء مذهب سيبويه ومخالفة غيره، وهو الأخفش ومن قال بقوله. والمسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال :

أحدها : هذا، وهو التزام وقوع الجملة الفعلية مضافاً إليها، إلا أنه لا / يلزم أن يتصدّر الفعل لفظاً بل يجوز أن يتصدّر الاسم على أنه ٣٧٥ معمول لعاملٍ مقدّرٍ تصديره، فنحو : إذا زيدٌ يقومُ، على تقدير : إذا يقومُ زيدٌ يقوم، كما تقدّم.

والثاني : مذهب الأخفش، وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافاً إليها إذا، ويستوى في ذلك أن يكون خبرُ المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً، فيُجيز أن تقول : أتيتك إذا زيدٌ قادمٌ، فزيدٌ مبتدأ خبره قادمٌ، وأن تقول : إذا زيدٌ قَدِمَ، على أن يكون «قَدِمَ» خبر المبتدأ الذي هو زيدٌ.

والثالث : مذهب لابن أبي الربيع بالفرق بين أن يكون الاسم الواقع بعد إذا مخبراً عنه بالفعل أو بالاسم، فإن كان مخبراً عنه بالاسم فالقولُ ما قاله سيبويه والجماعة من منع المسألة إلا أن يُسمَعَ فيوقف على محله. وإن كان مخبراً عنه بفعل فالقول ما قال الأخفش؛ إذ لا يتعيّن ما قال سيبويه ، وإلى هذا كان يذهب تلميذه أبو اسحق الغافقي^(١).

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار - رحمه الله عليه - : وخلافُ القوم مع الأخفش مبنًى على تغليب ماضِمنته إذا من معنى الشرط، أو تغليب ماوضعت له من الزمان، فمن غلب عليها أصل وضعها

(١) إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب، شيخ نحاة وقراء سبته، ولد بأشيلية سنة ١٦٤١هـ، له شرح على الجمل وغيره، توفي سنة ٧١٠هـ. انظر البغية ٤٠٥/١.

أطلق القول في العامل فيها وفي الجملة الواقعة بعدها، أعنى أن العامل فيها لا يلزم التأخير، ولكن يكون معها كما يكون مع ظرف الزمان غير المضمّن معنى الشرط، وأن الجملة التي بعدها يجوز أن تكون فعليةً واسميةً. وإذا كان بعدها مبتدأً لم يلزم أن يكون خبره فعلاً. هذا معنى الإطلاق المنسوب للأخفش. ومن غلب عليها الوجه العارض فيها وهو ماضئته من معنى الشرط منع الإطلاق، وقيد العامل فيها بالتأخير عنها، وقيد الجملة الواقعة بعدها بأن تكون مصدريةً بفعلٍ لفظاً أو تقديرًا.

ومن أوقع المبتدأ بعدها وقيد خبره بأن يكون فعلاً، فإنما ذلك لأن الجميع في حكم إذا وفي قبضتها، فقد حصل الفعل في خبرها على الجملة.

هذا ما قال شيخنا - رحمه الله - وهو تحقيق مناط الخلاف، إلا أنه يبقى النظر في استقراء السماع وتنزيله على ما قاله، ولا شك أن السماع على ما قاله الناظم، لأن عامة استعمال «إذا» أن يقع بعدها الفعل في الجملة التي أضيفت إليها، فلو غلب عليها حكم أصلها من الظرفية لوقع بعدها الجملة التي جزأها اسمان صريحان كثيراً، كما كان ذلك في إذ، فلما امتنعوا من ذلك وعوملت معاملة حرف الشرط، دلّ على أن الاسم الواقع بعدها يليها ليس مبتدأً، كما لم يكن مبتدأً مع أدوات الشرط. وأما قولهم^(١):

... إذا الكواكبُ خاويةٌ

(١) من بيت ينسب إلى هند بنت عتبة، وقيل:

من كل غيث في السنين

وقد ذكر ابن هشام أبياتاً من هذه القصيدة في السيرة ٣٩/٢، وقال: «وبعض أهل العلم بالشعر ينكرها لهند»، وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢١٣/٣

وقوله^(١):

إذا باهلي تحته حنظليّة

له ولدٌ منها فذاك المذرعُ

وما كان نحو هذا فنادرٌ لا يُبنى عليه.

وقد خالف هنا رأيه في التسهيل^(٢) حيث اختار هناك رأى

الأخفش، ولم يره هنا، واحتجّ عليه في الشرح^(٣) بأنّ طلبَ إذا للفعل ليس

كطلبِ إن، بل طلبُها له كطلب ما هو / بالفعل أولى ممّا لا عمل له فيه ٣٧٦

كهزمة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهزمة لا يلزم بعد إذا،

قال: «ولذلك جاز: إذا الرجل في المسجد فظنّ به خيراً. وأنشد: إذا

باهلي...» البيت. ثم قال: فاستغنى بالظرف عن الفعل، ولا يفعل ذلك بما

هو مختصٌ بالفعل.

«ما قاله هنا دعوى لم يأت عليها بحجةٍ إلا بالبيت، وهو شاذٌّ.

واستدلّ أيضاً بدخول أن الزائدة بعد إذا وبعدها جملة اسمية في

قوله^(٤): وَأَمْهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ

(١) الفرزدق، ديوانه ٤١٦/٨ وهو من شواهد المغنى ٩٣، والتصريح ٤٠/٢، والهمع ١٨١/٣، وفي شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢١٦/٢.

المذرع: الذى أمه أشرف من أبي قال ابن مالك في شرح التسهيل: «فجعل بعد الاسم الذى ولى إذا ظرفاً، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل».

(٢) قال في التسهيل ٩٤: «وقد تغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل، وفقاً للأخفش».

(٣) انظر شرح التسهيل، باب المفعول فيه.

(٤) أوس بن حجر، ورواية عجزه كما في الديوان ٧٨: معاطى يد من جمّة الماء غارفٌ

والبيت في شرح الفضليات للزبى ٨٦٦، والمغنى ٣٤، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١٦٤/٨ - ١٦٩.

وذلك لايفْعَل بما هو مختصُّ بالفعل.

وأنشد ابن جنى لضيغم الأسدي^(١):

إذا هو لم يَخَفْنِي في ابنِ عَمِّي

وإن لم أَلْقَهُ - الرجلُ الظلومُ

وقال : في هذا دليلٌ على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء، لأنَّ هو ضميرُ الأمر والشأن، وضميرُ الأمر والشأن لايرفع بفعلٍ يفسره مابعدہ. وأنشد معه المؤلف بيتاً آخر مثله^(٢). وجميعُ ذلك لاينهض دليلاً مع ندوره ومعارضته بجزمها في الشعر، فلولا اختصاصُها بالفعل لم تجزم. والحقُّ أنَّ جواز وقوع المبتدأ بعدها لايبثُّ بمثل هذا كله، والصواب ماذهب إليه هنا. والله أعلم.

والرابعة : أن تمثيله بقوله : هُنْ إذا اعتلى، قد يُشير إلى التحرُّز من إذا الفجائية، من جهة أنَّ إذا في المثال تُعطى معنى الشرط، والفجائية إنما تُعطى معنى فاجأ، كما إذا قلت : خرجتُ فإذا الأسدُ، أي : ففاجأني الأسدُ. وكقوله تعالى {ثم إذا دعاكم دعوةٌ من الأرضِ إذا أنتم تخرجُونَ^(٣)}. أي : فاجأكم الخروجُ. وهكذا سائرُ مثلها، بخلاف قولك : هُنْ إذا اعتلى، فإنه لايصحُّ فيه تقديرُ : فاجأكَ الاعتلاء. وإذا ساغ هذا التحرُّز ففائدة إخراج إذا المفاجأة

(١) الخصائص ١٠٤/١.

(٢) البيت هو : وأنت امرؤٌ خلطُ إذا هي أُرْسَلَتْ يمينك شيئاً أمسكته شمالكا

قال ابن مالك : «لأن هي ضمير الشأن والقصة». وخلطُ : لا يستقيم أبداً والبيت في اللسان : خلط.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

وجهان :

أحدهما : أنها ليست عند المؤلف ظرفاً، وقد نصّ على ذلك في غير هذا الكتاب، قال في التسهيل : «وتدلّ على المفاجأة حرفاً لا ظرف زمان، خلافاً للزجاج، ولا ظرف مكان خلافاً للمبرد^(١)». وقد ذكرها في باب الجزاء إلا أنه لم يحكم عليها بشيء من حرفية ولا اسمية، بل جعلها تخلف فاء الجزاء^(٢)، فدلّ على أنها عنده حرفٌ مثل الفاء. وقد استدلّ على [صحة^(٣)] حرفيتها - وهو رأى الأخفش - بأمور، بدلالاتها على معنى في غيرها، وعدم الصلاحية لعلامات الاسم والفعل، وأنها لا تقع إلا بين جملتين، فصارت كلاكناً وحتى، وأنها لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتقاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف، ولو كانت ظرفاً لم يختلف في ظرفيتها، هل هي زمانية أو مكانية، إذ ليس في الظروف ذلك. ولم تربط بين جملتي الشرط والجزاء كالحرف، ولوجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب، ولأغنت عن خبر ما بعدها، فيكثر نصب ما بعده على الحال، شأن الظرف المجمع عليه، كعندي زيد قائماً، ولم يقع بعدها إن المكسورة غير مقترنة بالفاء كسائر الظروف^(٤)، نحو

(١) التسهيل ٩٤.

(٢) وذلك في قوله :

وتخلف الفاء إذا المفاجأة كإن تجد إذا لنا مكافأة

(٣) عن أ، س.

(٤) عبارة ابن مالك في شرح التسهيل : « أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها إن المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو : عندي أنك فاضل، وأمر إن بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله...». وذكر البيت.

عندى أنك قائم، لكنهم قالوا^(١):

٣٧٧

إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ / الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

فدلَّ ذلك كله على الحرفية وانتفاء الظرفية.

والوجه الثاني من وجهي فائدة إخراج إذا المفاجأة : أنها لا تُضاف إلى جملة فعلية أصلاً، وإنما هي مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، نحو : {إذا هم يقنطون^(٢)}، {إذا أنتم تخرجون^(٣)}، «فإذا أنه عبْد»، فلذلك أخرجها بالمثل.

و«إضافة» : مفعول ثانٍ لألزموا، والمفعول الأوَّل لفظ «إذا»، أي : ألزموا هذا اللفظَ حكم كذا.

ومعنى «هَنْ إِذَا اعْتَلَى» : خَفَّضَ لَهُ مِنْ نَفْسِكَ، وَأَعْطَهُ مِنْ جَانِبِيكَ اللَّيْنِ. وفي المثل : «إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهَنْ^(٤)»، يُقَالُ بضم الهاء وكسرهما.

والخامسة : أنه لم يذكر في إذا ما ذكر في إذْ من أنْ ما كان مثلها في المعنى فهو مثلها في الحكم، فقد قالوا : إذا أُريدَ بالظرف المبهم الاستقبال فيجوز فيه ما لزم في إذا من الإضافة إلى الجملة الفعلية،

(١) صدره :

وكنْتَ أَرَى زَيْدًا - كما قيل - سيِّدًا

وقائمه مجهول. وهو من شواهد الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥٠/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وابن يعيش ٩٧/٤، ٦١/٨، والرضى على الكافية ٣٤٤/٤. وفي الخزانة ٢٦٥/١٠.

اللهازم : أصول الحنكين.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

(٤) الأمثال لأبي عبيد ١٥٥.

ولذلك قالوا في قوله تعالى : {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ^(١)} : إنَّ «هم» مرفوع بفعلٍ مضمَرٍ دلَّ عليه الظاهر. وكذلك ما كان مثله من نحو : {يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ^(٢)}، وبابه. كما قَدَّرُوهُ فِي بَابِ {إِذَا السَّمَاءُ^(٣) انشَقَّتْ} وبابه. وهو صحيح. فكان من حق الناظم كما ذكر هذا الحكم في مرادفٍ إذْ أن يذكره في مرادفٍ إذا، لكنه لم يفعل، فكان فيه إيهام انفرادٍ إذْ بذلك الحكم دون إذا، وذلك إخلالٌ.

لَمَفْهَمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ

تَفَرُّقٍ أَضْيَفَ كِلْتَا وَكِلَا

يعنى أنَّ حكم كلتا وكلا في هذا الباب أن يُضَافَا إلى الاسم بثلاثة شروطٍ : أحدها : أن يكونَ ذلك الاسمُ المضافُ إليه مَفْهَمَ اثْنَيْنِ، وهو أن يكونَ دالًّا على اثنين لا على مفردٍ، ولا على أكثر من اثنين، وذلك قوله : «لمفهم اثنين». فلو دلَّ على واحدٍ لم يُضَافَا إليه، نحو : كلا الرجل قام، أو : كلتا المرأة قامت. فهذا لا يجوز. وكذلك لودلَّ على أكثر من اثنين لم يُضَافَا إليه ، نحو : كلا الرجال ، أو كلتا الجواري ، وإنما يضافان إلى ما يدل على اثنين ، والذي يدل على اثنين أربعة أشياء :

أحدها : المثنى وما جرى مجراه، فالمثنى نحو : كلا الرجلين قام، وكلتا المرأتين قامت وفي القرآن الكريم : {كلتا الجنتين آتت أكلها^(٤)}، ومنه قولُ جَبِيهَاءَ الْأَشْجَعِ^(٥) :

(١) الآية ١٣ من سورة الذاريات.

(٢) الآية ١٦ من سورة غافر.

(٣) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٤) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٥) ويقال له أيضا : جبهاء، والبيت في معاني القرآن للفراء ١٤٣/٢، والحامسة الشجرية ٩٥٥.

يقال : جمل ثفال - بفتح الثاء - وهو : البطيء الثقيل الذي لا ينبعث إلا كَرْها.

كلا عَقْبِيهِ قَدْ تَشَعَّتْ رَأْسُهَا
 من الضرب في جَنْبِي نَقَالَ مَبَاشِرِ
 وَأَنشُدْ سَيَبُويَه لِلْبَيْدِ (١):
 فغَدَتْ كَلا الفَرْجَيْنِ تحسِبُ أَنَّهُ
 مَوْلى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا
 وقال ذو الرمة (٢):
 حتَّى إِذَا كُنَّ مَحْجُورًا بِنَافِذَةٍ
 وزَاهِقًا، وكلا رُوقِيهِ مَخْتَضِبُ
 وهو كثير.

والجاري مجرى المثنى اسمُ الإشارة إن قلنا إنه ليس بمثنى حقيقة،
 نحو : كلا هذين قائم، وكلتا هاتين قائمة، وكذلك الموصول إن قيل : إنه
 لا يُثَنَّى حقيقةً، نحو : كلا اللذين قاما أكرمته.
 والثاني : الضمير الموضوعُ للمثنى، شاركه فيه غيره أو لم يشاركه،
 كان لمتكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ. فالمتكلم نحو : كلانا قائم، وكلتان قائمتان.
 ومنه / قولُ جميل بن مَعْمَرٍ (٣):

٣٧٨

(١) الكتاب ٤٠٧/١، وهو من شواهد المقتضب ١٠٢/٣، ٣٤١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢،
 ١٢٩، والهمع ١٩٩/٣. وانظر شرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥، واللسان : كلا.

(٢) ديوانه ١٠٩/١.

يصف كلبًا. محجورًا : أصابته الطعنة في موضع محتجز الرجل ومؤتززه. والزاهق : الذي
 قد مات. وروقه : قرناه.

(٣) ديوانه ٧٨.

كلانا بَكى أو كاد يَبْكِي صَبَابَةً
إلى إِلْفِهِ، واستعجَلَتْ عِبْرَةٌ قَبْلِي
وَأُنْشِدَ الْفَارْسِيُّ لِلنَّمْرِ^(١) :
فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهَبًا
وَيَعْلَمُ أَنَّ سَنَلَقَّاهُ كِلَانَا
وقال طرفة^(٢) :

غَنِينَا، وَمَا نَخْشَى التَّفَرُّقَ حِقْبَةً
كلانا غَرِيرٌ نَاعِمُ الْعَيْشِ بَاجِلُهُ
والمخاطب نحو قولك : كلا كما قائم، وكلتاكما قائمة. والغائب نحو :
كلاهما قائم، وكلتاها قائمة. وفي التنزيل : {إِذَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ
كِلَاهُمَا^(٣) } .. الآية
وقال الفرزدق^(٤) :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا
قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

(١) ديوانه ١٢٢. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣، ٧٧.

(٢) ديوانه ١٢٠ - والباجل : الناعم الحسن.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٤) البيت في النواذر ٤٥٣، والخصائص ٤٢١/٢، ٣١٤/٣، والإنصاف ٤٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، والمغنى ٢٠٤، والتصريح ٤٣/٢، والهمع ٤١/١، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٢٦٠/٤.

أقلع عن الامر : تركه. ورابي من الربو، وهو النفس العالى المتتابع. والبيت تمثيل، يقول الفرزدق لجرير وقد خلع ابنته من زوجها : هما كفرسين جدًا في الجرى، ووقفًا قبل الوصول إلى الغاية.

وقال الآخر أنشدته ثعلب^(١):

وكلتاها قد خطَّ لي في صحيفتي

فلا العيشُ أهواه ولا الموتُ أروحُ

وهو كثير.

والثالث : اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد، فإنَّ العرب قد اتسعت فيه فاستعملته للمثنى، ألا ترى إلى قول الله تعالى : {عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ^(٢)}، أي : بين الفارض والبكر، فأوقع «ذلك» على الإثنين^(٣). وكذلك استعملته للجمع فأضافت كُلًّا إليه في نحو : {وإنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^(٤)}. فعلى هذا يجوز أن تقول : جاعني زيدٌ وعمرو، وكِلَا ذَلِكَ فاضلٌ. ومنه ما أنشدته ابن هشام في السيرة، والفارسي في الشَّيرَازِيَّاتِ لعبد الله بن الزُّبَيْرِ^(٥):

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدًى

وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

قال الفارسي : فهذا يراد به التثنية كما أُريدَتْ بالضَّمير في «كلانا» التثنية، وإن كانت اللفظة تقع على الجميع.

والرابع : الجمعُ الذي يُراد به المثنى في نحو : قطعتُ رُعُوسَ الْكَبْشَيْنِ،

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، والإنصاف ٤٤٦ .

(٢) الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٣) في الأصل اثنين.

(٤) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.

(٥) سيرة ابن هشام ١٣٦/٢، والبغداديات ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢، والمغني ٢٠٣، والهمع ٢٨٣/٤، وشرح أبيات المغني للبغدادى ٢٥١/٤ وقد نُسِبَ إلى لبيد في البحر المحيط ٢٥١/١.

وقوله (١):

ظهراهما مثلُ ظهورِ التُّرسَيْنِ

فتقول على هذا في نحو: «وكلا أنفيهما رابى»: وكلا أنوفهما رابى، وقطعت كلا رعوس الكبشَيْن، وجدعتُ كلا أنوفِ الزيدَيْن. وما أشبه ذلك، فهذا والذي قبله داخلٌ تحت قول الناظم: «لمفهم اثنين».

فإن قلت: هذا بدعٌ من القول في كلا وكلتا! وأين السماع في هذا؟

فالجواب: أن السماع إن لم يأت فالقياس قابلٌ؛ قال الفارسي في المسائل الشيرازيات: فإن قلت: فهل يجوزُ في قول الفرزدق: «وكلا أنفيهما رابى»: وكلا أنوفهما رابى، لأن هذا يُجمعُ فيه المثني؟ فالقول: أن ذلك ليس بحسن، لأن هذا النحو قد يُستعمل فيه التثنية كما يُستعمل الجمع، نحو: «ظهراهما مثلُ ظهورِ التُّرسَيْنِ»، فإذا كان كذلك قبح استعمالُ الجمع بعد كلا؛ لأنه موضعٌ لم يُستعمل فيه هذا الضربُ من الجمع. قال: فإن قلت: إن هذا

(١) هو خطام المجاشعي كما في الكتاب ٤٨/٢، وأهميان بن قحافة كما في الكتاب أيضا ٦٢٢/٣. والبيت في البيان والتبيين ١٥٦/١، والمخصّص ٧/٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤ - ١٥٦، والرضي على الكافية ٣٦١/٣، والهمع ١٧٤/١. وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادي ١٤٠/٤، وشرح شواهد الشافية له ٩٤.

الضرب من الجمع قد جرى مجرى التثنية عندهم؛ ألا تراهم قالوا^(١):

رُعُوسٌ كَبِيرِيَهْنَ يَنْتَطِحَانِ

فأخبرَ عنه بالتثنية وقد تقدم الجميع. وقيل في قوله^(٢):

... .. جونتَا مصطلاهما

إنه على هذا التقدير، يعنى أن «هما» عائد على «الأعلى»، لأن المراد الأعلىان.

قال : فَإِنْ حُمِلَ هذا فمذهبٌ. ثُمَّ قَوِيَ ذلك بمجىء لفظ الجميع في كلانا، لما أريد به التثنية، وباسم الإشارة المذكور. فعلى هذا لا يمتنع القياسُ في هذه المواضع، فيصحُّ اشتمالُ قوله : «لفهم اثنين» على جميع ما تقدم.

والشرطُ الثانى من شروط المضافِ إليه كلا وكلتا : أن يكون المضافُ إليه معرفةً، وذلك قوله : «لفهم اثنين معرفٌ»، يعنى أنهما لا يضافا إلا إلى / معرفةٍ بأحد وجوه التعريف، إمَّا الضمير كقوله : ٣٧٩ {أحدهما أو كلاهما^(٣)}، وإمَّا العلمُ كقوله : كلا الزيدَين قام، وإمَّا المبهمُ

(١) صدره :

رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت

وهو للفرزدق، ديوانه ٣٣٢/٢.

والبيت في معانى القرآن للأخفش ٤١٠، والبغداديات ١٣٩، والخصائص ٤٢١/٢، والخزانة ٢٩٩/٤، ٣٠١.

(٢) هو الشماخ، والبيت بتمامه :

أقامت على ربيهما جارتا صفا كميता الإعالي جونتَا مصطلاهما

انظر الديوان ٣٠٧ - ٣٠٨، والكتاب ٩٩/١، وابن يعيش على المفصل ٨٦/٦، والرضي على الكافية ٢٣٥/٢، ٤٣٧/٣، والخزانة ٢٩٣/٤.

والربيع : الدار والمنزل، وضمير المثني للمنتين . والصفا : الصخر الأملس، ويعنى بجارتا صفا : الأثنتين لأنهما مقطوعتان من الصفا الذى هو الصخر. كميता الأعلى : صفة جارتا. والكمة : الحمرة الشديدة بالأعلى : أعالي الجارتين. والجونة : السوداء.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

نحو قوله : « وكلا ذلك وجهٌ وقَبْلُ »، وإمّا نو الألف واللام نحو : {كَلْتَا الْجَنْتَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهَا^(١)}، وإمّا المضافُ إلى معرفة نحو : « وكلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي »، ولا يجوزُ أَنْ يُضَافَا إِلَى نَكْرَةٍ ، فلا يُقَالُ : كَلَا رَجُلَيْنِ قَامَ، قال الفارسيّ فِي كِلَا : لم نعلمها أَضِيفَتْ إِلَى الْمَنْكُورِ لَا مَفْرُداً وَلَا مُضَافاً. قال الأخفش : العرب لم تضع ذا إلا على المعرفة. ونَقَلَ بعضهم عن الكوفيّين^(٢) أَنَّهُمْ يُجِيزُونَ ذَلِكَ لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ النَكْرَةُ مَحْدُودَةً مُخَصَّصَةً. فيقولون : كَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمٌ، وكلتا امرأتين فِي الدارِ مُرْضِعٌ؛ وَحَكَّوْا عَنِ الْعَرَبِ : كَلَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُهَا^(٣) - قالوا : وَقَطَّعُ الْيَدَ هُنَا : تَرَكُ الْغَزْلَ - فلو كانت النكرة غير محدودة لم تُصَفَ إِلَيْهَا كِلَا وَكِلْتَا، نحو : كَلَا رَجُلَيْنِ قَائِمٌ، وكلتا امرأتين مرضع. وهذا لم يحفظه البصريون، وهو شاذٌّ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ، ولذلك لم يُعَوَّلِ النَّاظِمُ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرُهُ.

والشرط الثالث : أَنْ يَكُونَ فَهْمُ الْاِثْنَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ، فلا يكون ذلك المعنى^(٤) مفهوماً من لفظين، معطوفٍ ومعطوفٍ عليه، وذلك قوله : «بلا تفرُّقٌ»، يعنى أَنَّ اللَّفْظَ الْمَفْهُومَ لِلْاِثْنَيْنِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ وَاحِداً غَيْرَ مَفْرُقٍ بِالْعَطْفِ كَمَا تَقَدَّمَ، فلا يقالُ : كَلَا زَيْدٌ وَعَمْرٍو قَامَ، وَلَا : كَلَا الْحَرُّ وَالْعَبْدُ خَرَجَ. وما جاء مخالفاً لذلك فشاذٌّ مختصٌّ بالشعر، نحو ما أنشده في الشرح من قول الشاعر^(٥) :

كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا

وساعداً عند إمام الملمّات

(١) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) الهمع ٢٨٣/٤.

(٣) كلمة «المعنى» ساقطة من أ.

(٤) هو أبو الشعر الهلالي كما في شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢٥٧/٤، وقال : «ولم أقف له على ترجمة. والظاهر أنه إسلامي من شعراء بني أمية».

والبيت في المغنى ٢٠٣، والعيني ٣١٩/٣، والتصريح ٤٣/٢، والهمع ٢٨٣/٤.

ويُروى :

في النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَمَاتِ

وقول الآخر^(١):

كَلَا الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوَةِ وَالضَّيْفِ نَائِلِ

لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْيَسْرِ وَالْعُسْرِ

وأنشد الفارسي^(٢):

كَلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضُرِبَتْ بِهِ

عَلَى دَهَشٍ

ولم أقيّد باقي البيت. قال الفارسيّ : لم يُجيزوا إضافته إلى المظهر
المخصوص وإن عطفت عليه مثله، لم يجيزوا : كلا أخيك وأبيك ذاهب، كما لم
يُجيزوا : كلُّ عبدالله وأخيه وأبيه ذاهبون، وكما لم يقولوا : جميع زيد وعمرو
ذاهبان. قال الأخفش : لأن هذا يجرى مجرى : ثلاثة رجال وأربعة أناسي، ولو
قلت : أربعة صاحبين، وأنت تريد : أربعة أصحاب، لم يَجُزْ. وإنما جاز ذلك في
الشعر لأن العطف بالواو كالتثنية في المعنى، فحمل الكلام في الشعر على
المعنى: ألا ترى أنك تقول : زيد وعمرو قاما، كما تقول : الزيدان قاما. ولو قال :
كلا زيد وعمرو، لم يَجُزْ في شعرٍ ولا غيره، لأن كلاً فيه مضافةٌ إلى واحدٍ غير جازٍ
مجرى المثني، وذلك لا يجوزُ في كلا وكلتا.

(١) مجهول. والبيت في الأشموني ٢٦٠/٢، والعيني ٤٢١/٣، وقال : «احتج به ابن الأنباري، ولم يعزه
إلى قائله».

(٢) تتمتع كما في هامش الأصل :

... ألقاه يابئاً صاحبه

والبيت في المغرب ٢١١/٨، وابن يعيش ٣/٣.

وهذا الشرط من الناظم يقتضى أن لا يجوز نحو : كلاك وكلا زيد قائم، وكلتاك وكلتا زينب قائمة، لأن هذا تفريق. وأحسب أنى وقفت على إجازته لبعض النحويين حملاً على المعنى، لأن الكلام على معنى : كلا كما قائم، وكلتا كما قائمة. ولم يأت في ذلك سماع، ولكنهم قاسوه / على ٣٨. إجازة ذلك في «أى»؛ إذ جاء في كلام العرب نحو : أئى وأئك كان شراً فأخزاه الله؛ لأن المعنى : أئنا، وأئى الثانية توكيد كالطرح، فكذا تكون كلاً الثانية هنا كالطرح. وأيضاً فقد قالوا : هو بينى وبينك، والمراد : بيننا، فتجوز مسألتنا كما يجوز هذا. فالناظم إما أن يكون لم يرتضِ هذا المذهب لعدمه في السماع، أو لضعفه في القياس، وإما أن يكون ترك التنبيه عليه رأساً لقلّة القائلين به، وغرابة نقله.

فإن قيل : كلا وكلتا مما تلزم فيه الإضافة فلا يُفردان أصلاً كما يُفرد كل في اللفظ وإن كان غير مُفرد في المعنى، وإنما هما لازمان للإضافة اللفظية، وكلام الناظم هنا لا يعطى لزوم الإضافة وإنما فيه أن الإضافة لا تكون إلا للمثنى غير المُفرد، فقد يتوهم أنهما مما يصح فيه الإفراد.

فالجواب : أنه يؤخذ له لزومهما الإضافة من مساق كلامه، فإن الفصل كله من لدن قوله : «وبعض الأسماء يُضَافُ أبداً» إلى قوله : «وما يلى المضاف يأتى خلفاً» في الإضافة اللازمة، وإذا كان كذلك لم يضطر إلى التنبيه على اللزوم، بل إن أطلق القول فيها أخذت له على حقيقتها من مطلق اللزوم، ومفهومه الأول - وهو اللزوم لفظاً ومعنى - وإن قيدها فذكر فيها الإفراد لفظاً، أخذنا به حيث ذكره، فلا إيهام في كلامه على هذا التقرير، والله أعلم.

وقوله : «لفهم اثنين» متعلق بأضيف. و«بلا تفرق» متعلق باسم فاعل محذوف هو صفة لفهم، والتقدير : أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا لاسمِ مفهَمِ اثنينِ معرَّفِ كائن بلا تفرُّق.

* * *

وَلَا تُضِيفُ لِمَفْرَدٍ مُعَرَّفٍ
أَيًّا، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِيفُ
أَوْ تَنَوُّ الْأَجْزَاءِ، وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ
مَوْصُولَةً أَيًّا، وَيَالْعَكْسِ الصِّفَةِ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

هذا فصلُ الكلامِ في إضافة أيٍّ، وهى على الجملة لازمةٌ للإضافة في هذه الأقسام التى ذكر، ويتبيّن ذلك من سياقِ الكلامِ كما تقدّم في البيت المذكور آنفاً.

فإن قلت : لم يذكّر هنا لقسمٍ من أقسامها الإفراد في اللفظ، فاقضى - على ما تقدم - لزومُ الإضافة لفظاً، وذلك غير صحيح، بل أيٌّ في ذلك ضربان : ضربٌ لا يجوز فيه الإفراد لفظاً البتّة، وذلك الواقعة صفةً وفي معناها الواقعة حالاً، فإنك تقول : مررتُ برجلٍ أيٍّ رجلٍ، وبفارسٍ أيٍّ فارسٍ. ولا تقول : مررتُ برجلٍ أيٍّ، ولا بفارسٍ أيٍّ، وإن علِمَ المحذوفُ، لأنَّ العربَ التزمت ذكر المضاف إليه هنا، فلا يجوز مخالفتها.

وضربٌ يجوز [ذلك^(١)] فيه، وذلك إذا كانت شرطاً أو استفهاماً أو

(١) عن أ، س.

موصولة تقول : أياً تضربُ أضربُ. وفي القرآن : {أياماً تدعوا فله
الأسماءُ الحُسنى^(١)}. وفي الحديث «أىُّ العمل أفضلُ؟ فقال : الصلاةُ
لميقاتها. قال : ثمَّ أىُّ؟ قال كذا. قال : ثمَّ أىُّ؟ قال كذا^(٢)». وتقولُ في
الموصولة : اضربُ أياً أفضلُ، وأياً هو / أفضلُ. وذلك كُلُّهُ مع العلم ٣٨١
بالمحذوف، فكيف يُطلقُ القولُ هنا بلزوم الإضافة لفظاً ومعنى؟ هذا
لايستقيم!

فالجواب : أنه قد بينَ في باب الموصول أن أياً الموصولة تُفردُ عن
الإضافه، أشار إلى ذلك قوله : «أىُّ كما، وأعربت مالم تُضَفْ» إلى آخره،
وأما غيرها من أقسام أىُّ فلم يذكر فيها شيئاً، فالسؤالُ وُردَ.

وقدَّم أولاً في إضافة أىُّ حكماً عاماً، وهو أنها لا تُضاف إلى مفردٍ
معرفٍ، وأراد بالمفرد هنا مفرد الشخص، فلا تقول : أىُّ زيدٍ جاءك؟ ولا :
أىُّ الرجلِ الفاضلِ جاءك؟ لأنَّ أياً موضوعةٌ على الإبهام فيما يصحُّ فيه
التبعية، فلا يجوز أن يقعَ بعدها المفردُ المعرفة، بخلاف المفردِ النكرة،
والمعرفة غير المفرد، فإنه يجوز أن يقعَ بعدها كلٌّ واحدٍ منهما على الجملة،
فتقول في الأول : أىُّ رجلٍ جاءك؟ وأىُّ رجلٍ يأتكُ أكرمه. وتقول في
الثانى : أىُّ الرجالِ جاءك؟ وأىُّ الرجالِ يأتكُ أكرمه. وكذلك : أىُّ رجلينِ
جاءك؟ وأىُّ رجالٍ جاءوك؟ حسب ما يأتى؛ فقلوه : «ولا تُضَفْ لمفردٍ معرفٍ
أياً»، يعنى مطلقاً في جميع أقسامها التى يذكرها، ثم استثنى من هذه
الجملة موضعين صحَّ فيهما الإضافة إلى المفرد المعرفة :

أحدهما : أن تتكرر أىُّ بالعطف فإذا ذاك يجوزُ أن تضاف إلى

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الجهاد ١٧/٤.

المفرد المعرفة، فتقول : أَيُّ وأَيُّ زِيدٍ قائمٌ؟ وأَيُّ وأَيُّكَ كان شَرًّا فتأب الله عليه.
ونحو ذلك.

وهذا معنى قوله : «وإن كررتها فأضِف». يعنى : إن كررت أيا، وذلك مثلُ
ما أنشد سيبويه من قول العباس بن مرداس^(١) :

فأَيُّي ، ما ، وأَيُّكَ كان شَرًّا

فَسَيِّقْ إِلَى الْمَنِيِّ لَإِيْرَاهَا

وأنشد أيضا لخِداش بن زهير^(٢) :

ولقد علمتُ إذا الرجالُ تناهزوا

أَيُّي وأَيُّكُمْ أَعَزُّزُ وأَمْنَعُ

وأنشد له أيضا^(٣) :

فأَيُّي وأَيُّ ابن الحُصَيْنِ وَعَبْءُ

غَدَاةِ التَّقِينَا كان عندكَ أَعْذَرَا

وقال عنترة^(٤) :

فلئن لقيتُكَ خالِيَيْنَ لتَعْلَمُنْ

أَيُّي وأَيُّكَ فَارَسُ الأَحْزَابِ

(١) الكتاب ٤٠٢/٢، وابن يعيش على المفصل ١٣١/٢، والرضى على الكافية ٢٥٣/٢، والخزانة ٣٦٧/٤، واللسان : أيا.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢، وابن يعيش على المفصل ١٣٣/٢، واللسان نهز.

والمناهرة : المبادرة، يقال : ناهزتهم الفرص، وناهزت الصيد فقبضت عليه قبل إفلاته.

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢. وعبعب، هكذا في جميع النسخ، ومثله في بعض نسخ الكتاب، والمثبت في المطبوعة : وععث.

(٤) كذا، ولم أجده في ديوانه. وقال العيني ٤٢٢/٣ : «ولم أقف على اسم قائله». والبيت في المحتسب ٢٥٤/١، والتصريح ١٣٣/٢، ١٣٨، والهمع ٢٨٧/٤، والأشمونى ٢٦١/٢.

وقال جُمَيْحُ بْنُ الطَّمَّاحِ، وَهُوَ جَاهِلِيٌّ^(١) :

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْصَامَ أَيَّ وَأَيْكُمْ

بَنَى عَامِرٌ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ

وقال قرط اليربوعي، جاهلي^(٢) :

أَبْنَى سُلَيْطٌ لِأَبَا لِأَبِيكُمْ

أَيُّ وَأَيُّ بَنَى صُبَيْرَةَ أَكْرَمُ

وإنما جاز ذلك لأن الكلام محمول على معناه، إذ معنى ذلك : أَيْنَا؟ قال سيبويه : «وسألتُه - رحمه الله - يعنى الخليل - عن «أَيُّ وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْرَاهُ الله» . فقال : هذا كقولك : أَخْزَى اللهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ، وإنما يريد : مِنَّا . وكقولك : هو بيني وبينك . تُرِيدُ : بَيْنَنَا^(٣)، قال : فَإِنَّمَا أَرَادَ : أَيْنَا كَانَ شَرًّا، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يَشْتَرِكَا فِي أَيٍّْ - يعنى فيقال : أَيْنَا - ولكنهما أَخْلَصَاهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٤)»، يعنى : «ولكن المتكلم والمخاطب أَخْلَصَا أَيًّْا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٥)». وإذا ثبت هذا لم تُضَفْ أَيٌّْ فِي حَقِيقَةِ الْمَعْنَى إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَحْصُولِ اللَّفْظِ.

والثانى من الموضعين : أن تنوى التبعية في المضاف إليه، وذلك فيما يصح فيه التبعية. وهذا معنى قول الناظم : «أُوتِنُوْا الْإِجْزَاءَ». وهو معطوفٌ على

(١) نواذر أبي زيد ٢٠، وابن يعيش على المفصل ١٣٣/٢، واللسان : أيا، برواية : وأظلم، وقال : علموا أنى أوفى وفاء وأنتم أظلم.

(٢) الكامل للمبرد ٩٥١ - ٩٥٢، ونسبه إلى رجل من بنى عامر بن صعصعة، وروايته فيه :

أَبْنَى عَقِيلٌ لَا أَبَا لِأَبِيكُمْ أَيْ وَأَيُّ بَنَى صُبَيْرَةَ أَكْرَمُ

وانظر خزانة الأدب ١٠٣/٤.

(٣) في الكتاب «هو بيننا»

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٥) ليست في أ.

«كررتها» عطف الموضع، لأن موضعه جزم، كأنه قال : وإن تكررها / أو ٣٨٢ تنو الأجزاء فيما أُضيفت إليه فأضيفها إلى المفرد المعرفة، وذلك قولك : أئى ثوبك خلق؟ معناه : أئى النواحي منه خلق؟ فالتبعيض في هذا متأً فجازت الإضافة باعتباره. وكذلك تقول على هذا : أئى غرناطة نزلت؟ المعنى أئى نواحيها نزلت؟ أو : أئى مواضعها نزلت؟ ومن ههنا جاز في بين أن تضاف إلى المفرد كقول امرئ القيس^(١) : «بين الدخول فحومل، فتوضح فالمقراة^(٢)»، لأن الدخول موضع يحتوى على أماكن فكأنه قال : بين أماكن الدخول فأماكن حومل، وكذلك توضح والمقراة. وإلا فلا يجوز أن تقول : جلست بين زيد فعمر^(٢)، إذ لا بين لزيد وحده ولا لعمر وحده، وإنما جاز ذلك كله لأن اعتبار الأجزاء يُخرج الاسم عن باب الأفراد إلى باب الجمع، فكأنك قلت : أئى أجزاء ثوبك خلق؟ وأئى نواحي غرناطة نزلت؟

وعلى الناظم في قوله : «وإن كررتها فأضيف» درك من أوجه أربعة :

أحدها : أن هذا التكرار لم يُبين على أئى وجه يكون؟ فقد يمكن أن يفهم على أنه بغير عطف كقولك مثلا : أئى أئى قائم؟ أو بحرف عطف غير الواو نحو : أئى فأئى، أو أئى ثم أئى؟ وما أشبه ذلك من حروف العطف. وذلك كله غير صحيح، وإنما التكرار مخصوص بالواو وحدها من

(١) من بيته في صدر معلقته ٨، وهما :

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال

(٢) أ : وعمر. وهو خطأ.

حروف العطف، فلا يجوز أن تقول : أَيُّ فأيُّ زيد أكرم؟ ولا أَيُّ ثم أَيُّ زيد أفضل؟ وإنما يجوز ذلك مع الواو، لأن المفردين مع الواو في حكم الاسم المثني بخلاف غيرها، وذلك من حيث كانت لاتعطي رتبةً، وإنما تعطى مجرد الجمع من غير زيادة، فصارت كالتثنية. وأما غيرها من الحروف فإنما يقتضى تفريق المعطوف من المعطوف عليه ولو في الرتبة الزمانية، فلم يرادف المفردان مع غير الواو التثنية، فصار كلُّ اسم عطفٍ بغيرها له حكم نفسه، فامتنع العطف ههنا بما عدا الواو، وكلام الناظم لا يعطي شيئاً من هذا، فكان مُعْتَرِضاً.

والثاني : أن هذا التكرار في ظاهرِ مَسَاقِهِ قياسيٌّ، فجائز أن يتكلّم به في غير الشعر، لأنه قال : «وإن كررتها فأضِف»، فوكلّ ذلك إلى السامع لا إلى العرب. وليس الأمر كذلك، بل هو موقوفٌ على السماع، وقد نصّ على ذلك الفارسي، وجعل جوازه كجواز تكرار المفرد بعد كلاً في نحو قوله^(١):

كلا السيف والساق الذي ضُرِبَتْ بِهِ

في أن كلّ واحدٍ منهما موقوف على السماع، محمول على معناه. ولا يقاس عند الناظم على نحو: كلا السيف والساق، فكذلك ينبغي في: أَيُّ وأَيُّ زيد أعرف؟ وهكذا قيل. ويظهر من مساق سيبويه في باب أَيُّ، وإذا كان كذلك ظهر أن ما أعطاه مساق الكلام من القياس غير صحيح.

والثالث : لو سلّم أن التكرار قياسيٌّ فإنما يكون كذلك حيث كان المجرور بأَيُّ أولاً ضمير المتكلم، نحو: أَيُّ وأَيُّ زيد أعلم؟ وهو الذي عينه السماع كما تقدّم، فلا يقال: أَيُّك وأَيُّ زيد أفضل؟ ولا: أَيُّ زيد وأَيُّ عمرو أعلم؟ وعبرة

(١) تقدّم البيت وتخرجه من قريب، انظر: ١٠٥.

الناظم هنا وكذلك في التسهيل^(١) / تقتضي جواز الجميع، فهو مشكل! ٣٨٣

والرابع : أن قوله «فَأُضِفَ» يقتضي لزوم الإضافة إلى المفرد المعرفة، لأنَّ قوله «فَأُضِفَ» أمرٌ بذلك، لم يُقَيِّدهُ بالجواز، كما قال في المسألة قبل هذا: « أَضِفْ جَوَازًا » فدلَّ على أنه يريدُ وجوبَ الإضافة التي قَدَّمَ، وهي الإضافة إلى المفرد المعرفة. وذلك حكمٌ غير صحيح؛ بل هو على الجواز إذا كُرِّرَتْ، فلك أن تُضِيفَ إلى النكرة، فتقول : أَيْ رَجُلٍ وَأَيْ امْرَأَةٍ أَكْرَمْتَ؟ وإلى المعرفة غير المفردة فتقول : أَيْ الرَّجُلَيْنِ وَأَيْ الْمَرَاتَيْنِ أَكْرَمْتُ؟ وكذلك أَيْ بَنِي تَمِيمٍ وَأَيْ بَنِي فُلَانٍ أَفْضَلُ؟ وما أشبه ذلك. فلا يُقْتَصَرُ به على المفرد المعرفة، خلافُ ظاهر كلامه.

والجواب عن الأول : أن تَأْتِيَ التكرار في محصل الاعتیاد^(٢) إنما يحصلُ مع العطف، والواو أصلُ البابِ، فهو الذي يَسْبِقُ للأذهان، فترك ذكره اتكالاً على فهمه، وعلى أنه لو قال عَوَضَ ذلك :

وَلَا تُضِيفُ لِمَفْرَدٍ مُعَرَّفٍ

أَيًّا وَكُرَّرَهَا بِوَائٍ تُضِيفُ

أَوْ ائْتِ الْاِجْمَاعَ زَا

... ..

لكان أولى .

وعن الثاني : أن ظاهر كلامه هنا وفي التسهيل^(٣) إجراء القياس،

(١) التسهيل ٣٧.

(٢) أ : الاعتبار. وهو خطأ.

(٣) التسهيل ٣٧.

إِذْ لَمْ يَقِيْدْ ذَلِكَ بِأَمْرِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ سَيِّبُوِيهِ نَصٌّ بِأَنَّهُ سَمَاعٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصٌّ
كَلَامِهِ. وَأَيْضاً قَدْ يَبْعُدُ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ: أَيُّ وَأَيْكَ^(١) أَعْلَمُ؟ وَبَيْنَ قَوْلِكَ : أَيْكَ وَأَيُّ
زَيْدٍ أَعْلَمُ؟ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَإِذَا فَرَضَ أَنَّهُ قَائِلٌ بِالْقِيَاسِ فَلَا اعْتِرَاضَ إِلَّا مِنْ
جَهَةِ بَطْلَانِ الْقِيَاسِ فِي نَفْسِهِ، وَذَلِكَ نِزَاعٌ فِي أَصْلِ خِلَافٍ لَا يَعْتَرِضُ بِمِثْلِهِ عَلَى
النَّازِمِ بِأَن يَقَالَ: لَمْ خَالَفْتَ فَلَانَا وَلَمْ تَوَافِقْهُ؟ لِأَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الْمُتَّبِعُ، وَلَا إِجْمَاعُ
يَعَارِضُ بِهِ هَذَا الْقِيَاسَ، بَلْ نَقُولُ أَنَّ سَيِّبُوِيهِ وَالْخَلِيلَ شَبَّهَا قَوْلَهُمْ: «أَيُّ وَأَيْكَ
كَانَ شَرًّا فَأَخْزَاهُ اللَّهُ»، بِقَوْلِهِمْ: هُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَنَحْوَهُ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُقْتَصَرُ
بِهِ فِي «بَيْنَ» الْأُولَى عَلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ دُونَ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، بَلْ يَقَالَ: هُوَ
بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، وَهُوَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ زَيْدٍ، وَفِي الْقُرْآنِ: (فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ
وَلِيٌّ حَمِيمٌ)^(٢)، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي: «أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مَنًى وَمَنًى»، لَا مَانِعَ مِنْ
أَن يَقَالَ: مِنْكَ وَمِنْ زَيْدٍ، فَكَمَا يَجُوزُ هُنَاكَ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ هُنَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَلْيُجْزَ عَلَى ذَلِكَ: كَلَاكٌ وَكَلَا زَيْدٍ قَائِمٌ، وَكَذَلِكَ: كَلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو
قَائِمٌ؛ إِذْ لَا فَرْقَ.

قِيلَ: قَدْ مَرَّ الْقَوْلُ عَلَى هَذَا، وَأَيْضاً لَمَّا فَهِمَ مِنَ الْعَرَبِ اعْتِزَامَهُمْ عَلَى
إِضَافَةِ كَلَا وَكَلْتَا لِلْمَثْنَى غَيْرِ الْمَفْرُقِ، قَالَ: يَمْنَعُ التَّفْرِيقُ بِإِطْلَاقٍ، وَكَأَنَّهُ لَمْ
يَفْهَمْ مِثْلَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ فِي أَيِّ فَاطْلُقِ الْجَوَازَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ جَازَ مِثْلُ: أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرُو فِي الدَّارِ؟ فَلْيُجْزَ: الْمَالُ بَيْنَ
زَيْدٍ [وَبَيْنَ]^(٣) عَمْرُو، بِتَكَرِيرِ بَيْنَ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَقَدْ عُدَّ ذَلِكَ مِنْ لَحْنٍ

(١) أ: وَأَيُّ زَيْدٍ.

(٢) الْآيَةُ ٣٤ مِنْ سُورَةِ فَصَّلَتْ.

(٣) سَقَطَ مِنْ أ.

الخواصَّ حسب ما نصَّ عليه الحريريُّ في « دُرَّة الغواص »^(١). وغيره.
وكذلك يلزم أن يجيز: أخزى الله الكاذب من زيدٍ ومن عمرو.

فالجواب : أنه قد يقال : لعلَّ أجاز ذلك بناءً على قياسه وإن كان
ضعيفاً، أو على سماع شئٍ منه. والله أعلم.

وهذا قد حصل الاعتذار - على ما فيه - عن الثاني / والثالث من ٢٨٤

الاعتراضات.

وأما الرابع فالجوابُ عنه : أن الأمر هنالك إنما هو للإباحة لا
للجوب، بقرنية تَقْدُمُ الحظر في قوله: «ولا تُضِفْ لمفردٍ معرفٍ». والأمر
إذا ورد في الشريعة بعد الحظر فهو للإباحة حسب ما ذكره الأصوليون،
فهو الراجح عندهم من المذهبين، وإذا كان على الإباحة فهو معنى
التخيير، فقوله: «وإن كررتها فأضِفِ»، معناه: إن شئت. فلا محذور.

[أقسام أئ]

ثم فصلَ الكلام في أقسام أئ، كيف تكون الإضافة إليها فقال:
«واخصُصْ بالمعرفة موصولةً أياً... إلى آخره، فذكر لها أقساماً ثلاثة:
قسم تكون فيه مضافةً إلى المعرفة خاصةً، وقسم يُخصَّ بالنكرة وحدها،
وقسم يجوز فيه الأمران.

فأما الأول فهو الذي ذكر أولاً، وهو قسم الموصولة.

و«موصولة»: حال من «أئ» تقدمت عليها، كأنه قال: واخصُصْ
بالمعرفة أياً حالة كونها موصولةً.

يعني أنها إذا كانت موصولة كالذي والتي فلا تُضاف إلا إلى

(١) دُرَّة الغواص ٧٩ - ٨٢.

المعرفة، فتقول: اضربْ أيُّهم هو قائم، وسلِّم على أيُّهم هو أفضل، لأن معناها معنى الذي، ولا يجوز أن تقول: أيُّ رجلٍ هو أفضل، أو: سلِّم على أيِّ رجلٍ هو قائم. ومن ذلك في القرآن: (ثم لننزعن من كل شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً^(١)). وأنشد سيبويه^(٢):

إذا ما أتيت بني مـالكِ

فـسلِّم على أيُّهم أفضـلُ

وأما الثاني فهو أيُّ إذا وقعت صِفةٌ، وذلك قوله: «وبالعكس الصِّفةُ»، يعني أنها إذا وقعت صِفةً فإضافتها على العكس من إضافة الموصولة، وقد تقدّم أن الموصولة تضاف إلى المعرفة، فإذا الصفة لا تضاف إلى المعرفة، وإنما تضاف إلى النكرة، فتقول: مررتُ برجلٍ أيُّ رجلٍ، ومررتُ بفارسٍ أيُّ فارسٍ، وبفتىٍ أيُّ فتىٍ، ومنه قوله^(٣):

دعوتُ امرأً أيُّ امرئٍ فأجـابني

وكنـتُ وإيـاه مـلاذاً ومـوئلاً

وقال الآخر، إلا أنه حذف الموصوف^(٤):

إذا حاربَ الحـجاجُ أيُّ منافقٍ

عـلاه بسـيفٍ كـلما هـزَّ يـقطعُ

(١) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) لم أجده في الكتاب، والبيت لغسان بن ولة، وهو في الإنصاف ٧١٥، وابن يعيش على المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧، والرضى على الكافية ٢٦/٣، والمغنى ٧٨، ٤٠٩، والهمع ٣١٣/١، والخزانة ٦١/٦.

(٣) مجهول. والبيت في الهمع ٣١٩/١، والأشمونى ٩٩/٢.

(٤) الفرزدق، ديوانه ٤١٧/١، وهو في الهمع ٣١٩/١.

ويجربى مجرى الصفة الحال، فتقول: رأيت الرجل أياً رجلاً، وأى
فتى، أنشد في الكتاب للراعى^(١):

فأومأت إيماءً خفياً لحبترٍ

ولله عينا حبترٍ أيما فتى

ولا يجوز أن تضاف إلى المعرفة، فلا تقول: مررت بالرجل أياً
الرجل، ولا: بالفارس أياً الفارس، ولا ما أشبه ذلك.

وفي قوله: «وبالعكس الصفة» شىء من النظر؛ لأن العكس في
اللغة ردك آخر الشىء أوله، وهكذا هو في اصطلاح أهل النظر، فإنهم
قالوا: عكس القضية تحويل مفرداتها على وجه يصدق. ونحن لانجد في
كلام الناظم ذلك، لأنه قال: «واخصصن بالمعرفة موصولة أياً» وليس في
هذا الكلام ما يصح فيه العكس بحيث يعطى ما قصد من المعنى، وإنما
يظهر أن موضع العكس في كلامه للضد، فلو قال: «وبالضد الصفة»،
لكان صحيحاً، لأن النكرة ضد المعرفة وليست بعكس لها، ولم يقصد
الناظم إلا ذلك المعنى، ولكن ذهب عليه هذا، فوضع العكس موضع
الضد.

وقد يجاب عن ذلك بأن العكس المصطلح عليه يصح هنا من قوة
الكلام /، من جهة أن قوله: «واخصصن بالمعرفة كذا، في قوة أن لو ٣٨٥
قال: لا بالنكرة، فكأنه قال: اخصصن كذا بالمعرفة دون النكرة. فلو صرح

(١) الكتاب ١٠٨/٢، وديوان الراعى ٣، والهمع ٣١٩/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢، والرضى
على الكافية ٢٣٤/٤، والخزانة ٣٧٠/٩.

حبتر: ابن أخى الراعى. ومعناه في اللغة: القصير من الناس.

بهذا لكان عكس الكلام: اخصَّصَ الصفة بالنكرة دون المعرفة. وذلك صحيح. فالناظم إنما قصد العكس بحسب اللفظِ المقدَّرِ الذكر مع الملفوظ به، فلا دَرَكَ عليه.

وأما القسم الثالث الذي يجوزُ فيه الأمران فأىُّ الشرطية أو الاستفهامية، وذلك قوله: « وإن تكن شرطاً أو استفهاماً ».. إلى آخره.

ضمير «تكن» عائِدُ على «أى». و«مطلقاً»: حال من التكميل المفهوم من قوله: «كَمَلْ»، على حدِّ قولهم: ضربته شديداً.

يعني أن أياً الشرطية، وأياً الاستفهامية، يكْمَلُ فيها الكلامُ بالإضافة مطلقاً، أى: سواءً أكانت الإضافة إلى معرفة أم نكرة، فالضمير في «بها» عائِدُ على الإضافة المتقدِّمة الذكر؛ فتقول في الشرط: أىُّ الرجالِ يُكرِّمُنِي أَكْرَمُهُ، وأىُّ رجلٍ يُكرِّمُنِي أَكْرَمُهُ. ومن الإضافة إلى النكرة ما أنشده سيبويه لابن هَمَّامٍ السَّلُولِيَّ^(١):

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ

فِي أَيْ نَحْوِ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلُ

وتقول في الاستفهام: أىُّ الناسِ جاءك؟ وأىُّ رجلٍ جاءك؟ ومن النكرة قولُ الله عزَّ وجل: «وسيعلم الذين ظَلَمُوا أَيَّْ مَثَلٍ يَنْقَلِبُونَ»^(٢). ومن المعرفة قوله: (لنعلم أَيَّْ الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا)^(٣).

(١) هو عبدالله بن همام، شاعر إسلامي، والبيت في الكتاب ٨٠/٣، واللسان: مكن، والأشمونى

١٠/٤. وانظر التعريف بابن همام في طبقات فحول الشعراء ٦٢٥ - ٦٣٧.

(٢) الآية ٢٢٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف.

والحاصل للناظم من أضربٍ أي أربعة، وذلك: الموصولة، والصفة، والشرطية، والاستفهامية. وترك ذكر قسمين، وهما: النكرة الموصوفة، وصلة المنادي. فالأولى نحو: مرت بأى مُعجِبٍ لك. والثانية نحو: يأىها الرجل. وكلا القسمين لم يحتج إلى ذكره.

أما الموصوفة فمن وجهين، الأول: أن إثباتها في هذا القسم للأخفش؛ إذ لم يذكرها سيبويه، ولم يرتض في التسهيل رأى الأخفش من جهة أن السماع بما قال معدوم أو نادر، والقياس على ما ومن في وقوعها نكرتين موصوفتين، ضعيف.

والآخر أنها على تقدير ثبوتها لا تحتاج إلى إضافة، فتَرَكَ ذكرها كسائر ما لا يلزم الإضافة. وكذلك صلة المنادي قد كَفَّتْهَا «ها»^(١) عن الإضافة، وحكمها يذكر في بابه، فلا مدخل لها هنا.

* * *

وَالزَّمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرُّ

وَنَصْبُ غُدُوَّةٍ بِهِ^(٢) عَنْهُمْ نَدَرُ

إضافة: مفعول ثانٍ لألزموا، والأول لفظ لَدُنْ. والضمير في «به» عائِدٌ على لَدُنْ.

ويريدُ أن لَدُنْ من الظروف، يلزم الإضافة فيجرُّ ما بعده مطلقاً، فتقول: سِرْتُ مِنْ لَدُنِ الظَّهِرِ إِلَى الْعَصْرِ، وجاء الأمرُ مِنْ لَدُنْ فلان.

(١) في النسخ: «كففتها» والمثبت عن هامش الأصل.

(٢) في هامش الأصل: «بها».

وفي القرآن : (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ^(١)) ، (قَدْ بَلَغْتَ مِّن لَّدُنِّيْ
عَذْرًا)^(٢).

وَأُنْشِدُ الْأَصْمَعِي^(٣) :

مِنْ لَّدُنْ مَا ظَهَرَ إِلَى الْعُصَيْرِ
حَتَّى بَدَتْ لِي جَبْهَةُ الْقُمْرِ
لأربع غَبْرُنَ مِنْ شَهِيرِ

وقد يُنْشَد :

مِنْ لَّدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصَيْرِ
حَتَّى بَدَتْ لِي جَبْهَةُ الْقُمْرِ
لأربع غَبْرُنَ مِنْ شَهِيرِ

وقد يُنْشَد :

مِنْ لَّدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصَيْرِ

وقال الآخر^(٤) :

(١) الآية ٢ من سورة الكهف.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٣) لرجل من طيء كما في العيني ٤٢٩/٣. والأبيات في الخصائص ٢/ ٢٣٥، والهمع ٣/ ٢١٧،
١٧٨/٦، والأشعوني ٢/ ٢٦٢.

(٤) هو غيلان بن حرمت الربيعي، قال البغدادي : «لم أقف له على ترجمة، وقبله :

يستوعب البوعين من جُريه

والبيت في الكتاب ٢٢٤/٤، وابن يعيش على المفصل ١٢٧/٢، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي
١٦١، وفي اللسان : نحر، ولدن.

البوع – بضم الباء وفتحها – والباع : مسافة ما بين الكتفين.

والجرير : الجبل. واللحي : العظم الذي ينبت عليه الأسنان. والمنحور : لغة في النحر.

يريد أن طول الحبل الذي هو مقوده من لحييه إلى موضع نحره مقدار بوعين، يريد طول عنقه.

وإنما كانت خافضةً على حكم سائر الظروف غير المتصرفة،
ويقتضى هذا الإطلاق جرَّ «غدوة» أيضاً، وأن يقال : سرت من لدنْ غُدْوَةٍ
إلى العَصْرِ، وهو نصّه في الشرح أن الجرَّ بها مع «غدوة»، جائز على
القياس، وإنما ينصب غدوةً بعدها ندوراً، وذلك قوله : « ونصبُ غدوةٍ بها
عنهم ندر»، يعني عن العرب. ويظهر هذا من الجوهريِّ حيث قال : « وقد
حمل حذفُ النون بعضهم - يعني في لَدُنْ - إلى ^(١) أن قال : لَدُنْ غُدْوَةٌ،
فنصب غدوةً بالتثوين ^(٢) ».

فاقتضى [هذا ^(٣) أن] بعض العرب هم الذين ينصبون بها غُدْوَةٌ
وحدها. وهذا النصبُ حكاة سيبويه ^(٤) وغيره، ومنه قول كُثَيِّر ^(٥) :

لَدُنْ مَا غُدْوَةٌ حَتَّى اكْتَسَيْنَا

لِثْنَيْ لَيْلٍ أَتْنَاءَ الظَّلَالِ

وقال ذو الرمة ^(٦) :

لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى

وَحَثَّ الْقَطِينُ الشَّحْشَحَانَ الْمَكْلَفُ

(١) كذا في النسخ. وفي الصحاح : «على».

(٢) الصحاح، مادة : لدن.

(٣) عن أ، س.

(٤) الكتاب ٥١/٨، ٥٨ - ٥٩.

(٥) لم أجده في ديوانه، وفي الديوان قصيدة من البحر والروي ٢٢٧ - ٢٣٢. وفي تاج العروس : «ثَنَى
من الليل - بالكسر - أى : ساعة منه، أو وقت منه».

(٦) ديوانه ١٥٦٥، وهو من شواهد ابن يعيش ١٠٢/٤، وفي البيان والتبيين ٢/٢٧٤، واللسان : شحح،
ولدن.

والقطين : الخدم. والشحشحان : الجادّ الماضي، وأراد بالكلف : الحادى.

وقال أوسُ بن حجر^(١):

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيْدِهِمْ
طَوِيلُ النَّبَاتِ وَالْعَيُونُ وَضَفْلَعُ

وقال الآخر^(٢):

وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ
لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِفِرْوَبِ
ولم يأت ذلك في غير غُدُوَّةٍ، ولذلك عَيَّنَهُ الناظم بقوله: «ونصبُ غُدُوَّةٍ به^(٣)»
عنهم ندر»، وإلا فكان يقول: والنصب به نادر.
فإن قلت: فقد أنشد سيبويه^(٤):

من لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا

فنصب شَوْلًا بعد لَدُ.

فالجواب: أن شَوْلًا هنا ليس بمنصوب بَلَدٌ، بل بإضممار فعلٍ هو كان
ونحوها، والتقدير: من لد كانت شَوْلًا، لأن شَوْلًا هنا جمع شائلة، فلا يجوز أن

(١) ديوانه ٥٩.

في الأصل: شديدهم. وهو خطأ. وطويل النبات: جبل بين اليمامة والحجاز، سمي كذلك بهضبات
طوال حواليه. والعيون: اسم جبل. وضفلع: ماء لبني عبس. يقول: ذهب روعهم عندما انتهوا
إلى هذه المواضع.

(٢) هو أبو سفيان بن حرب، كما في سيرة ابن هشام ٧٥/٢. والبيت من شواهد التصريح ٤٦/٢،
والهمع ٢١٨/٣، والأشمونى ٢٦٣/٢، وفي العينى ٤٢٩/٣.

(٣) س: بها.

(٤) الكتاب ٢٦٤/١. وهو من شواهد ابن الشجرى في أماليه ٢٢٢/١. وابن يعيش على المفصل
١٠١/٤، ٣٥/٨، والمغنى ٤٢٢، والرضى على الكافية ١٥٢/٢، والهمع ١٠٥/٢، وفي الخزانة
٢٤/٤.

والشول: واحدا شائلة، وهى التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. وناقاة
متل ومثلية: يتلوها ولدها، أى يتبعها.

يُقَال: من لدن زيدٍ إلى دخوله الدارَ، والبيت على هذا المعنى، فلما لم يصحَّ جَرُّه على هذا التقدير أُضْمِرَ ما يَصِحُّ معه الكلامُ، فصار المعنى : من لَدُنْ كونها شولاً إلى إتلائها. بخلاف : لَدُنْ غدوةً، فإنه لامانع من الجرِّ، فلما نصبت دَلَّ على أن ذلك من جهة «لَدُنْ» لا من جهة الإضمار.

فإن قيل : ما فائدة قول الناظم : « فَجُرَّ » ومعلوم أن الإضافة لا يكون معها إلا الجرُّ، فهو إذاً حشوٌّ من غير مزيد فائدة.
فالجواب : أنه إنما ذكر الجرَّ لِذِكْرِ مُقَابِلِهِ وهو النصب.
وهنا مسألتان :

إحداهما : أنه أتى بَلَدُنْ تامَّةً غير محذوفة النون، ثم أسند الحكم إليها، فلا بدَّ أن يؤخذ له مقيِّدٌ بتمامها، وينبنى على ذلك أمران، أحدهما: أنها لا تنصبُ إلا على لغة التمام، وأما إذا حُذِفَتْ نونُها فلا والنقلُ موافقٌ لهذا التقييد، فلم يُسمَعْ منهم مثل : لَدُ غدوةً، وإنما تكلموا به مع النون. والثاني : الإشعارُ بوجه النصب، وذلك أن من نَصَبَ شَبَّهُ نون لَدُنْ بنون عشرين، حين كان بعض العرب يقول : لَدُ، من غير نونٍ، فاننصب غدوةً انتصاب الاسم بعد المقادير، كقولك : عشرون درهماً.
هذا معنى تعليل سيبويه، فيكون على هذا غدوة منصوباً على التمييز لإبهام لدن^(١)، كما استبهم / العشرون ففسر، وهذا حسنٌ من التنبيه. ٣٨٧
والثانية : أنه أسند النصب إلى لَدُنْ، لقوله : «بِهِ عَنْهُمْ نَدَرُ»، أى : بلدن، وأراد أنه منصوبٌ عن تمامه، كما انتصب الدرهم عن تمام العشرين بالنون.

(١) في النسخ : «لإبهام غدوة». ولا يستقيم الكلام عليه.

فإن قيل : فَلِمَ نَسَبَ الْعَمَلَ إِلَى لَدُنْ وَهِيَ لَمْ تَعْمَلْ فِي الْحَقِيقَةِ ؟
 قيل : بل هي العاملة لأنها شُبِّهَتْ بِالْعَشْرِينَ ، وَالْعَشْرُونَ شُبِّهَ فِي عَمَلِهِ
 بِالضَّارِبِينَ ، وَالضَّارِبُونَ هُوَ الْعَامِلُ فِي بَابِهِ ، فَكَذَلِكَ مَا تَفَرَّعَ عَلَيْهِ بِالتَّشْبِيهِ ، فَإِذَا
 سَمِعْتَ النَّصْبَ عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْأَسْمَ هُوَ النَّاصِبُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ عَبَّرُوا
 بِتِلْكَ الْعِبَارَةِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَوْلَا التَّمَامُ لَانْجَرَّ بِالْإِضَافَةِ ، كَمَا أَنَّ الضَّارِبِينَ زَيْدًا
 لَوْلَا تَمَامُهُ بِالنُّونِ لَانْجَرَّ فَقُلْتُ : ضَارِبُو زَيْدٍ . فَافْهَمْ هَذَا مِنْ اصْطِلَاحِهِمْ ، وَأَيْضًا
 فَلَقَوْلِهِ : « بِهِ » فَائِدَةٌ أُخْرَى ، وَهُوَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ « غَدْوَةً » لَيْسَ مَنْصُوبًا
 بِإِضْمَارِ فَعْلٍ ، كَمَا كَانَ « شَوْلًا » فِي قَوْلِهِ : « مِنْ لَدُنْ شَوْلًا » مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فَعْلٍ .
 وَهُوَ تَنْبِيهِ حَسَنٌ أَيْضًا .

* * *

وَمَعَ مَعَ فَيَهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلَ

فَتَحَّ ، وَكَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

هَذَا أَيْضًا مِنَ الظَّرْفِ اللَّازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ كَغَيْرِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ :
 جِئْتُ مَعَكَ ، وَذَهَبْتُ مَعَ زَيْدٍ ، وَأَتَيْتُ مَعَ النَّاسِ . وَدَلٌّ عَلَى لُزُومِهِ لِلْإِضَافَةِ مِنْ
 كَلَامِهِ مَسَاقَئُهُ لَهُ فِي جُمْلَةٍ مَا يِلْزَمُ الْإِضَافَةَ .

فَإِنْ قُلْتُ : إِنَّ « مَعَ » عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا هَذِهِ الَّتِي مَثَّلْتُ ، وَالْأُخْرَى
 تَأْتِي [غَيْرُ^(١)] مَفْتَقَرَةً إِلَى الْإِضَافَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، وَجَاءَ النَّاسُ
 مَعًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٢) :

(١) سقط من الأصل.

(٢) ديوانه ١٩ وعجزه : كجلمود صخر حطَّ السيل من عل .
 والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٨/٤ ، والمحتسب ٣٤٢/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٤ ، والمغنى
 ١٥٤ ، وشرح شواهد المغنى للبغدادي ٣/٣٦٠ ، ٣٧٣ .

مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعًا

وقوله (١):

... .. وشعبا كما معًا

وما أشبه ذلك، وقد قال السيرافي: إن معًا إذا أُفردت يجوز أن تكون ظرفًا وحالًا، وإنما أضيف في الوجه الأول إلى غير الأول، فإذا قلت: ذهب معًا، فليس في الكلام غير المذكورين تضيف «مع» إليه، ولا يجوز أن تضيف «مع» إليهما، لأنه لا يصح أن يُقال: ذهب زيد مع نفسه، فلذلك أُفردت عن الإضافة هنا (٢). فعلى الجملة قد ثبت استعمال «مع» الظرفية على وجهين، فكيف يصح جعلها لازمة للإضافة مطلقًا؟

فالجواب: أن الذي استُقرئ من كلام الناظم صحيح، ولا تكون إذا أُفردت عنده ظرفًا، بل تكون بمعنى جميع، فتجرى مجراه في الأحوال كلها من كونها تقع حالًا، نحو: ذهب الزيدان معًا، ومنه قول المرقش (٣):
بأن (٤) بنى الوخم ساروا معًا

بجيش كضوءِ نجوم السحر
وخبراً نحو: الزيدان معًا، أي مجتمعان، ومنه قول الصمّة بن عبدالله، ويزورى لقيس بن الملوّح، وهو من أبيات الحماسة (٥):

(١) من بيت سيأتى بتمامه بعد قليل.

(٢) هذا معنى كلام السيرافي، وليس بلفظه، انظر شرح السيرافي، باب الظروف المبهمة ١٢٤/٤.

(٣) المرقش الأكبر، ديوانه، مجلة العرب، الجزء العاشر من السنة الرابعة، وقبله:

أنتنى لسان بنى عامر فحلت أحاديثها عن بصر

(٤) في الأصل: فإن.

(٥) الحماسة بشرح المرزوقي ١٢١٥، والعيني ٤٣١/٣.

حَنَنْتَ إِلَى رِيًّا وَنَفْسُكَ بَاعَتْ
مَزَارَكَ مِنْ رِيًّا وَشَعْبًا كَمَا مَعًا
وقال حاتم^(١) :
أَكْفُ يَدَيَّ عَنْ أَنْ يَنَالَ التَّماسُهَا
أَكْفُ صَحَابِي حِينَ حَاجَتُنَا مَعًا

من أبيات الحماسة ..

وما قاله السيرافي وابن خروف وغيرهما من الظرفية، لا يلزم
المؤلف القول به مع / أن ظاهر كلام سيبويه موافق لما ارتكبه في ٣٨٨
التسهيل وشرحه، مع موافقته لجميع في المعنى، وجميع لا يكون ظرفاً،
وهو المفهوم هنا؛ قال سيبويه : «وسألت الخليل - رحمه الله - عن معكم،
ومع، لأي شيء نصبتها؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً
كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك : جاء معاً، وذهب معاً». يعني أنها
انتصبت كما انتصب جميع، قال : «وقد ذهبوا معه، ومن معه، صارت
ظرفاً، فجعلوها بمنزلة أمام وقْدَام»، يعني إذا لم يفردوها، فهذا الكلام
غير مافهم من مقصود الناظم.

فإن قيل : فإذا كانت كذلك فكان الواجب أن تُرفع إذا قلت^(٢) :
الزيدان معاً، فتقول : مع، كما تقول : الزيدان جميعاً.

(١) ديوانه ١٨٣. والبيت في الحماسة ٢/٢٤٢، والهمع ٣/٢٢٨

(٢) في الأصل : «قيل».

فالجواب : أن معاً من الثلاثي هنا الذي لم يُحذف منه كفتى، لا^(١) أنه محذوف كيداً. والمسألة مختلف فيها، فيونس والأخفش على أنها كفتى، وسيبويه والخليل على أنها كيداً. والأصح ما ذهب إليه يونس بدليل المعنى واللفظ، والكلام في صحة مذهبه يطول، وليس مقصوداً هنا.

وإذا ثبت هذا كله فمع المذكورة هنا هي اللازمة للإضافة، ولم يتعرض للأخرى إذ ليس لها في هذا الباب مدخل.

وقوله : «مَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ»، يعنى أن الوجه فيها أن تكون مفتوحة العين، وهو مشهور كلام العرب، فتقول : قعدتُ مَعَ زيدٍ، وجئتُ مَعَكَ. وما أشبه ذلك. وأنشد سيبويه للرأعي^(٢) :

يَشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَسْعُكُم

وإن كانت زيارتكم لِمَا

ثم يتعلّق بهذا الكلام مسألتان :

إحدهما : أن مَعَ اسم من الأسماء إذا كانت مفتوحة العين؛ إذ لو كانت عنده حرفاً لذكرها في حروف الجرّ دون هذا الباب، وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً. وأما الساكنة العين فالظاهر من الناظم أنها اسم كذلك؛ إذ لم يُفرّق بينهما في الحكم، بل أشعر بأنّها [هى قوله : مَعَ فيها قليل. يريد أن فيها للعرب استعمالين في اللفظ، ولم يقل إنها^(٣)] مع السكون حرف

(١) في الأصل : «إلا أنه». وهو خطأ.

(٢) الكتاب ٢٨٧/٣ منسوباً إلى الرأعي، وهو لجريز في ديوانه ٤١٠. والبيت في أمالي ابن الشجري ٢٤٥/١، ٢٥٤/٢، وابن يعيش ١٢٨/٢، ١٢٨/٥، والتصريح ٤٨/٢، والأشمونى ٢٦٥/٢، والعيني ٤٣٢/٣.

(٣) سقط من صلب الأصل.

[^(١)قَدْ لَّ عَلَى أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَنْ قَالَ : إِنَّهَا مَعَ السَّكُونِ حَرْفٌ^(١)]. وَقَدْ حُكِيَ
عَنِ النَّحَّاسِ أَنَّ النُّحَوِّيِّينَ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ، قَالَ الْمُؤَلِّفُ : «وَهَذَا
مِنْهُ عَجَبٌ، لِأَنَّ كَلَامَ سَيْبَوِيَّةٍ مُشْعَرٌ بِلِزُومِ الْإِسْمِيَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنَّ
الشَّاعِرَ إِنَّمَا سَكَّنَهَا اضْطِرَّارًا».

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَقَدْ رَجَّحَ فِي الشَّرْحِ الْإِسْمِيَّةَ
بِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ وَاحِدٌ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْحَرْفِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَثْبُتُ
ذَلِكَ فِيهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَقَدْ ثَبَّتَتِ الْإِسْمِيَّةُ مَعَ الْحَرَكَةِ بِاتِّفَاقٍ
فَيَسْتَصَحِبُّ الْأَصْلُ حَتَّى يَرِدَ مَا يَخْرُجُ عَنْهُ، وَهَذَا مُعَارِضٌ بِالسَّكُونِ، فَإِنَّهُ
لَا يَصِحُّ فِي اسْمٍ مُعَرَّبٍ سَكُونٌ فِي التَّرَكِيبِ مِنْ فَتْحٍ بِغَيْرِ مُوجِبٍ. وَقَدْ
يَجَابُ بِأَنَّ يُدْعَى الْبِنَاءُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الْمَصَاحِبَةِ،
وَضُعُ الْمَصَاحِبَةِ حَرْفٌ أَوْ لَا، وَلَا يُقَالُ : إِنَّهَا قَدْ اسْتَعْمَلَتْ مُفْرَدَةً فِي
قَوْلِهِمْ : مَعًا، وَإِذَا اسْتَعْمَلَتْ مُفْرَدَةً وَنَكَرَةً أَيْضًا، فَقَدْ دَخَلَهَا التَّمَكُّنُ فَلَا
تَبْنَى؛ إِذْ لِقَائِلٍ أَنْ يُدْعَى أَنَّهُمَا لَفْظَانِ مُتَبَايِنَانِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ : إِنَّهَا مَعَ
الْمَحْرُكَةِ الْعَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ اسْتِدْلَالًا بِالْأَثَرِ، وَلَا يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ مُحْذَرٌ، أَمَا إِنْ
قُلْنَا بِرَأْيِ سَيْبَوِيَّةٍ وَالْخَلِيلِ أَنَّ السَّكُونِ لِلِاضْطِرَّارِ فَلَا إِشْكَالَ، وَلَكِنْ
يَأْبَاهُ/ رَأْيَ النَّازِمِ لِمَا سَيَجِيءُ بِحَوْلِ اللَّهِ.

٣٨٩

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ قَوْلُهُ : «مَعُ فِيهَا قَلِيلٌ»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّكُونِ
لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالضَّرُورَةِ، بَلْ هُوَ وَاقِعٌ فِي الْكَلَامِ؛ قَدْ نُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّ
رَبِيعَةَ تَقُولُ : ذَهَبْتُ مَعَ أَخِيكَ، وَجِئْتُ مَعَ أَبِيكَ، بِالسَّكُونِ، وَعَلَيْهِ حَمْلُ
الْمُؤَلِّفِ بَيْتِ الرَّاعِي :

(١) عَنْ أ، س.

يشي منكم وهواي معكم.

وهذا النقل يقتضى خلاف ماذهب إليه سيبويه من أن السكون اضطرارٌ شعريٌّ؛ إذ لم يثبتُ عنده لغةٌ، وإذا ثبتَ لغةٌ، وإذا ثبتَ لغةٌ فلا مقالَ لأحدٍ، لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن حفظَ فمحفوظه حجةٌ على من لم يحفظ.

ثم قال بعد إثباتِ سكون العين : «ونقل فتح وكسر لسكون يتصل» يعنى أنه إذا اتصل بمع الساكنة العين ساكنٌ بعده، فالمنقول عن المُسَكِّنِ فيها وجهان: الفتح والكسر، فالفتح نحو : سرت مع القوم، ومع ابنك. والكسر نحو: سرت مع ابنك، ومع القوم. وهذا مما يدل على أن السكون بناءٌ لا عارضٌ لموجبٍ غيره. ووجه الكسر ظاهرٌ على أصلِ التقاء الساكنين، وأما الفتح فلإلتباع، أو لاعتبار اللغة الأخرى.

فإن قيل : لم حملتَ قوله : ونقل كذا، على إنه يريدُ في لغة التسكين وحدها؟

قيل : لأن مع في اللغة الأخرى معربة، وحركة الإعراب لا تختلف مع الساكن، فلم يفتقر إلى التنبيه عليها، وإنما ينبغي التنبيه على مانبه عليه. فقوله: ونقل كذا، إنما يريد في لغة ربعة خاصة.

* * *

واضمم بناءً غيراً أن عِدِمَتْ ما

له أضيف، ناوياً ما عِدِمَا

هذا فصلٌ يذكر فيه حكم أسماءٍ لازمتِ الإضافة، إلا أنها قُطِعَتْ عنها لفظاً، فبنيت عند ذلك، فيعنى أن غيراً يُضم آخرها ضمة بناءً لازمةً إعراباً إذا قُطِعَتْ عن الإضافة وكانت مرادةً معنى، فنقول : جاء القومُ الفلانيون لاغيرُ،

وجاء أخوك ليس غيرُ. وما أشبه ذلك.

وقوله : بناءً، تنكيتٌ على من يقولُ : إن الضمَّة في قولك : جاء بُنُو فلانٍ لاغيرُ، أو : ليس غيرُ - ضمَّةُ إعرابٍ، وهو الأخفش^(١)، فيرى أنَّ التنوين نَزَعَ للإضافة، لأنَّ المضاف إليه ثابت في التقدير. وقد أجاز ذلك ابنُ خروفٍ أيضاً، على أن يكون «غير» اسم ليس في قولك : ليس غيرُ، وقطعت عن الإضافة لفظاً، وعلى ذلك تكون «غير» في قولك : لاغيرُ، مبتدأةً محذوفة الخبر إن كان يوجد، وإلا فقد نَصُّوا على أن العرب لاتقطع غيراً عن الإضافة إلا بعد ليس خاصةً، فإن وقعت بعد غيرها من أدوات النفي لم تقطع. وأكثرُ النحويين على ما رآه الناظم من أنه ضُمَّ بناءً، فإن المقطوع عن الإضافة مع إرادتها لا يعدو في الشائع أمرين : البناء على الضم، أو إلحاق التنوين، فالأول كقبل وبعدُ، والثاني ككلِّ وبعض.

ويبقى النظر في وجه بنائها، فقالوا : إنها محمولةٌ على قبل وبعد لشبهها بهما في الإبهام والقطع عن الإضافة. وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله. وقد قيل / : إنها بُنيت لوقوعها موقع الحرف، لأن العرب تقول : ٣٩٠. ليس إلا، في معنى : ليس غيرُ، فكانها لما وقعتْ موقعَ إلَّا عُولِمَتْ معاملته في البناء. وإنما بُنيت على حركةٍ للمزِيَّة التي لها على مالم يُعَرَّبَ قطُّ، وكانت الحركة ضمَّةً حملاً على قبلُ وبعدُ.

فإن قيل : هذا البناءُ، إلى أي نوع من أنواع شبه الحرف يرجعُ؟
فالجواب : أننا إنْ فَرَضْنَا أن كلَّ بناء جائزٍ أو لازمٍ راجعٌ إلى شبه

(١) مغنى اللبيب ١٥٧ - ١٥٨.

الحرف فحينئذ يلزمنا الجواب، فنقول : أمّا على القول بالبناء حملاً على قبل وبعد فسيذكر بعد، وأمّا على القول الآخر فكأنها ضُمّت معنى إلّا، أو حُمِلت على ما تضمّن^(١) ذلك، فيرجع إلى شبه الحرف المعنوي.

ثم نرجع إلى كلامه فنقول : إنه شَرَطَ في هذا البناء المذكور شرطين : أحدهما : أن تُعَدَمَ الإضافة لفظاً، وذلك قوله : « إن عَدِمَتْ ماله أَضِيفَ »، أى ك ما أَضِيفَ غَيْرُهُ، نحوقولك : قام زيدٌ ليس غيرُ. وهذا الشرط مبنيٌّ على جواز قطع غير عن الإضافة، وإلا فلو كان غير جائز لم يتصور هذا الحكم الذي هو البناء. فأما إذا لم تُعَدَمَ الإضافة فمفهوم هذا الشرط ألا يُضَمَّ ضَمَّةً بناءً، بل يبقى على أصله من الإعراب، فتقول : جاعى بنو فلانٍ ليس غيرُهُم، وليس غيرَهُم، ولا غيرُهُم، ورأيت بني فلان لاغيرَهُم، وما أشبه ذلك.

و « ما » : في موضع نصب بَعَدِمَتْ. والضمير في « له » : عائد على ما، وهي واقعة على ما أَضِيفَ إليه غير. والذي في « أَضِيفَ » : عائد إلى غير، كأنه قال : إن عَدِمَتْ الاسم الذي أَضِيفَ إليه غيرُ.

والثاني من الشرطين : أن يكون المضافُ إليه مراداً في التقدير، ولا يكون مُطَرِّحاً جملةً، وذلك قوله : « ناوياً ما عُدِمَا ».

ناوياً : حالٌ من فاعل « اضمُم ».

وذلك أنك إذا قُلْتَ : ليس غيرُ ، فالمعنى : ليس غيرُ ذلك المعنى الذي حَدَّثَكَ به. إشارةً إلى ما تقدم ذكره في الكلام، كائناً ما كان. فلو لم يكن المضافُ إليه منوياً ولا مُقَدَّرَ الذكر، لم يُبْنَ غيرُ، بل يجري مجرى قبل وبعد. فتقول : ليس غيرُ، ولا غيراً. أي : ليس ثمَّ غيرُ، بمعنى : ليس ثمَّ مغايرُ. ووجه

(١) أ : « تضمّن معنى ذلك ».

الإعراب هنا سيأتي ذكره إن شاء الله مبسوطاً، وإن كان ظاهراً لأنه الأصل، ولأنّ غيراً هنا نكرة لفظاً ومعنى، فجرت كسائر الأسماء النكرة غير المفتقرة لما بعدها.

فإن قيل : فقد تقرر إذا أن غيراً ليست من الأسماء اللازمة للإضافة، بل هي تُضاف تارة، ولا تضاف أخرى، وإذا كانت كذلك فكيف يجعلها من الأسماء اللازمة للإضافة؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن غيراً أصلها الإضافة لافتقارها في أصل الاستعمال لما يُبين معناها، كقبل وبعد، وكلّ وبعض، وما جاء فيها من قصد التنكير أمر طارئ عليها، على قصد تناسي المضاف إليه، مع أنك تجده ملحوظاً من طرف خفي، لكنه أهمل في محصول الاستعمال، فالقياس يطلبه والقياس يلغيه. وإذا^(١) تعارض أصل القياس وأصل الاستعمال فالمقدم أصل الاستعمال، فبهذا الاستعمال عدّ نكرة غير منوى الإضافة، وإلا فلا فرق في القياس / يدلّ على ذلك المعنى الأصلي في غير، وربما يصعبُ ٣٩١ فهمُ هذا التقرير، ولكنه واضح في علم الأصول العربية، مقررٌ في الكلام على الأصل والفرع.

والثاني : إن سلّم أن لها وجهين في الاستعمال، وهما الافتقار إلى الإضافة وعدمه، فالناظم إنما تكلم على القسم اللازم لها، لما يُنبئني له عليه من الأحكام، وترك ذكر غيره بأن أخرجه بالشرط الثاني، إذ لا حاجة له إليه في حكم البناء، وهذا ظاهر.

ثم أخذ في ذكر ما جرى مجرى غير فقال :

(١) في الأصل : «وأما».

* * *

قبل كغير، بعد، حسب، أول

ودون، والجهات أيضاً، وعل

حذف هنا حرف العطف ، والمراد : وبعد وحسب وأول. وهي مبتدأت

حذف خبرها لدلالة قوله « كغير » عليه. والتقدير : وبعد وحسب وكذا كغير.

يعنى أن هذه الأسماء كلها، الظروف منها وغيرها، وهي : قبل وبعد،

وحسب، وأول، ودون، والجهات الست - وهي : فوق وتحت، وقدام وخلف، وأمام

وراء - وسائر أسمائها، وعل، حكمها حكم غير في البناء على الضم

بالشرطين المذكورين فيها، وهما : أن يكون المضاف إليه غير مذكور معها في

اللفظ، وأن يكون منوى الذكر، مقدر الظهور. فلم لم يتوفر الشرطان لم يجر

البناء، بل يلزم الإعراب، حسب ما يذكر بعد، إن شاء الله.

أما قبل وبعد فمثال ذلك فيهما : { لله الأمر من قبل ومن بعد } أي : من

قبل الحوادث المذكورة ومن بعدها.

وأما حسب فإنك تقول : هذا رجل حسبك من رجل، وهذا زيد حسبك من

رجل. وتقطعه عن الإضافة فتقول : مررت بزيد فحسب يافتي، وأخذت درهماً

فحسب، كأنه قال : فحسبك، أو : فحسبي، فحذف لدلالة المعنى، وبنى حسب

على الضم.

وأما أول فكقولهم : ابدأ بهذا أول. يريد : أول الأشياء، لكنه حذف

المضاف إليه. ومنه قول معن بن أوس^(١) :

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، والمقتضب ٣/٢٤٦، والمنصف ٢/٣٥، وأمالى ابن السجري ١/٣٢٨،

٢/٢٦٣، وابن يعيش على المفضل ٤/٨٧، ٦/٩٨، والرضى على الكافية ٣/٤٦١، والخزانة

٢٨٩/٨. وديوانه ٩٣.

لُعْمَرَك مَا أُدْرِى وَإِنِّى لأَوْجَلُ
 عَلَى أَيْنَا تَعُدُّوا الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ
 وَأَمَا دُونَ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : جَلَسْتُ مِنْ دُونَ. تريد : مَنْ دُونَ ذَلِكَ الْمَكَانِ
 الْمَعْرُوفِ. أَنَشِدَ سَيَبَوِيه^(١) :

لَا يَحْمِلُ الْفَارِسَ إِلَّا الْمَلْبُونُ
 الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِ
 فَالْقَافِيَةُ هُنَا لَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً الرَّوْيُ لَكَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ، لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ
 الْإِضَافَةِ.

وَأَمَّا الْجِهَاتُ فَتَقُولُ فِيهَا : جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ مِنْ خَلْفٍ، أَوْ : مِنْ أَمَامٍ، أَوْ :
 مِنْ قَدَامٍ، أَوْ : مِنْ فَوْقٍ، أَوْ : مِنْ تَحْتٍ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَمِنْهُ مَا أَنَشِدَ سَيَبَوِيه،
 لِأَبِي النِّجْمِ^(٢) :

أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ

وَقَالَ الْآخَرُ^(٣) :

(١) الْكِتَابُ ٢/ ٢٩٠، وَالتَّصْرِيحُ ٢/ ٥٢، وَاللِّسَانُ : دُونَ، لَبَنَ.

وَفَرَسَ مَلَبُونٌ : يَغْذَى بِاللَّبَنِ. وَالْمَحْضُ : اللَّبَنُ الْخَالِصُ.

(٢) الْكِتَابُ ٢/ ٢٩٠، وَالْخَصَائِصُ ٢/ ٣٦٢، وَالْأَشْمُونِي ٢/ ٢٦٢، وَاللِّسَانُ : عَلَا.

وَالْأَقْبُ : الضَّامِرُ، وَالْقَبْبُ : دَقَّةُ الْخَصْرِ وَضُمُورُ الْبَطْنِ، وَالْأَنْثَى : قَبَاءٌ.

(٣) هُوَ طَرَفَةٌ، دِيْوَانُهُ ١١٢. وَالْبَيْتُ الْمَثْبُتُ مُلَقَّقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ كَمَا فِي الدِّيْوَانِ، هُمَا :

أَدَّتِ الصَّنْعَةَ فِي أَمْتِهَا فَهِيَ مِنْ تَحْتِ مَشِيحَاتِ الْحَزْمِ

وَتَفَرَّى اللَّحْمَ مِنْ تَعْدَائِهَا وَالتَّغَالَى فَهِيَ قَسْبٌ كَالْعَجَمِ

الصَّنْعَةُ : الْقِيَامُ عَلَى الْخَيْلِ بِالْعَلْفِ. مَشِيحَاتُ : جَادَاتٌ سَرِيعَاتُ. وَقِيلَ الْمَشِيحُ : الَّذِي لَحِقَ بَطْنُهُ

بِظَهْرِهِ فَضَمَرَ وَارْتَفَعَ حَزْمُهُ. وَتَفَرَّى : تَقَطَّعَ وَذَهَبَ. وَالتَّغَالَى : التَّبَارَى فِي الْعُرَى. وَالْعَجَمُ : النَّوَى.

شَبَّ الْخَيْلَ فِي صَلَابَتِهَا بِالْعَجَمِ وَهُوَ النَّوَى.

وَتَفَرَّى اللَّحْمُ مِنْ تَعْدَائِهَا
فَهِيَ مِنْ تَحْتِ مُشِيحَاتِ الْحَزْمِ
وقال الآخر^(١):

تَظْمَأُ مِنْ تَحْتِ وَتَرَوَى مِنْ عَالٍ
وَيُنْشَدُ هَكَذَا :

ضَمَّأَى النِّسَاءَ مِنْ تَحْتِ رِيًّا مِنْ عَالٍ
وقال أيضا^(٢) :

قَبَاءٌ مِنْ تَحْتِ وَرِيًّا مِنْ عَالٍ
وَأُنْشَدَ الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُمَا^(٣):

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ
لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ
وقال / رجلٌ من بني تميم^(٤):

٣٩٢

لَعَنَ الْإِلَهَ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ
لَعْنًا يَشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ

والقوافي مرفوعة في هذا وما قبله.

وأما عَلٌ فمعناه معنى فوق، تقول : جئتُ من عَلٍ، كما تقول : جئتُ من

(١) الرجز لدكين بن رجاء، انظر روايته في شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٤، والمخصص ١٣/١٤٤، واللسان : ظمأ، وعلا.

(٢) ابن يعيش على المفصل ٨٩/٤.

امرأة قبأ : دقيقة الخصر، ضامرة البطن.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، وابن يعيش على المفصل ٨٧/٤، والهمع ٣/١٩٥، والتصريح ٢/٥٢، والصاحح واللسان : وري، ونسب في اللسان إلى عبي بن مالك.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٢٢٩، والتصريح ٢/٥١، والهمع ٣/١٩٦، والأشمونى ٢/٢٦٨، والعيني ٣/٤٣٧.

فوق. ومنه قول أوس^(١)

فَمَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا
كَفَرَقِي بِيضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلٍ
وأنشد السيرافي^(٢) :

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ

وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنَى كُلِّيبٍ مِنْ عَلٍ

هذه جملة ما أتى به الناظم من الأسماء التي تُبنى على الضم إذا قُطعت عن الإضافة مع بقاء معناها. ودخل في الجهات الست : يمنةً وشأمةً. ولكن السماع فيها قليل، والقياس قابل. وكذا كل ما وقع على الجهات الست كُتِّجَها وقُبَالَةً، وحِذاءً وإِزاءً وتلقاءً، وأعلى وأسفل. وما كان نحوها من الجهات التي تقع ظروفًا، كل ذلك داخلٌ تحت قوله : « والجهات أيضا ». وسببُ البناء فيها كُلُّها الشبه بقبل وبعد في الإبهام والقطع عن الإضافة. وأما قبلٌ وبعدٌ فلمناسبة الحرف، ومناسبتهما له من جهة أن أصلهما الإضافة واكْتَفَى بمعرفة المخاطب، فَحُذِفَ المضافُ إليه، فلما بقى المضاف وتَضَمَّنَ معنى الإضافة وجب أن يُبنى، لأن بعض الاسم مبني.

(١) ديوانه ٩٧. وفي الأصل، أ : « فمن لك » بَدَلَ « فَمَلَّكَ ». والبيت في الخصائص ٣٦٣/٢، ١٧٢/٣.

مَلَّكَ : شدد، أى : ترك من القشر شيئاً يتمالك به لئلا يبدو قلب القوس حتى لاتنشق. والليط : القشر. والقَيْضُ : قشر البيضة الغليظ. والغرقى : القشر الرقيق.

(٢) البيت للفرزدق، ديوانه ١٦١/٢، وروايته فيه :

إِنِّي ارْتَفَعْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وعلوت

وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/٤، والتصريح ٥٤/٢، والهمع ١٩٦/٣، وفي العيني ٤٤٧/٣.

وقال في الشرح المؤلف : إنهما وغيرهما مما تقدم بُنى لشبه الحرف لفظاً من قبل الجمود، وكونها لا تتني ولا تجمع، ولا يخبر عنها، ولا تصغر^(١)، ولا يُشتق منها. وبالجمله لا تتصرفُ تصرفُ الأسماء. وشبهه معنى من جهة الافتقار لما يبين معناها لزوماً، قال: فكان مقتضى هذا أن تُبنى أبداً، إلا أنها أشبهت الأسماء التامة الدلالة بأن أُضيفت إضافةً صريحةً، وبأن جُرِّدت تجريداً صريحاً قصداً للتنكير، فوافقتُها في الإعراب، فإذا قُطعت عن الإضافة ونوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها. فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فبنيت.

والحاصل لها الآن ثلاثة أحوال : حال التصريح بترك الإضافة عند قصد التنكير، وحال التصريح بالإضافة عند قصد التعريف، وحال ترك الإضافة لفظاً وإرادتها معنى، فكان البناء مع هذه الحال الأخيرة أليق لأنها على خلاف الأصل، وبناء الاسم على خلاف الأصل، فجمع بينهما التناسب، وتعين كون الإعراب مع الحالين الآخرين لأنهما على وفق الأصل، وإعراب الاسم على وفق الأصل. وإنما بُنيت على حركة للمزية الثابتة لها على ما لم يُعرب قط، وكانت ضمةً لأنها حالة لا تعرب عليها قبل وبعد، وحملت البواقي عليها، أو لأن الفتحة قد استحقتها الإعراب طرفاً أو حالاً، والكسرة لم يُبن عليها لإيهام الجرّ بالإضافة، فلم يبق إلا الضمة.

(١) كذا في النسخ، وهو خطأ لعله من الناسخ، فالمعروف أن قبل وبعد تصغران، وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ١٧٦، هي : «ويستوجبان البناء على الضم إذا قطعاً لفظاً لا معنى، وذلك أن لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية، أما المعنوية فمن قبل أنهما لا يفهم تمام ما يراد بهما إلا بما يصحبهما. وأما اللفظية فمن قبل جمودها وكونهما لا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما، ولا ينسب إليهما ولا يضاف. ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبيننا على الإطلاق، لكنهما أشبهتا الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير...».

فإن قيل : إلى أى وجه من أوجه شبه الحرف يرجع ؟

فالجواب : أنا قلنا : إن الناظم لم يحصر أوجه شبه الحرف في الأنواع الأربعة، فلا إشكال، لأن ما ذكر هنا نوع آخر من الشبه، وهو الشبه بحرف الجواب. وكذلك / إن قلنا : إنه ذكر الشبه اللازم المقتضى ٣٩٣ للبناء اللازم، وأما إن قلنا : إنه حصر أنواع الشبه في الأربعة، وأن البناء اللازم وغير اللازم يرجع إليها فنقول : إنه يرجع إلى الافتقار الأصيل لأنه يشبهه، أو للشبه المعنوي لتضمنه معنى الإضافة، كما أشار إليه السيرافي. ولما كان هذا البناء - كما تقدم - مشروطاً بشرطين، وهما : عدم الإضافة لفظاً وإرادتها معنى، كان ما تخلف عنه شرطاً منهما في هذه الأسماء المتقدمة يرجع إلى الإعراب، وذلك ما كان مضافاً في اللفظ، نحو : جلست خلفك وأمامك وقُدَّام زيد، وجئت قبل زيد. ولا إشكال في هذا، أو ما كان غير مضاف ولا منوياً للإضافة، وهذا في حكم إعرابه نظراً ما أخذ يتكلم عليه في البيت بعد هذا، وهو قوله :

وأعربوا نصباً إذا مانكراً

قبلاً، وما من بعد قد ذكراً

الواو في «أعربوا» ضميرُ العرب، يعنى أن العرب أعربوا قبلاً وما ذَكَر الناظم بعده من : غير، ويعد، وحسب، وأول، والجهات، وعل. إذا اعتقد تنكيرها وخلوها من تقدير الإضافة وتخفيفها^(١) - وذلك بالنصب - وهو قوله : «وأعربوا نصباً». فتقول : جئتُ قبلاً - تريد : في زمانٍ متقدم مطلقاً، لا تريد زماناً معيناً - وجئتُك بعداً، كذلك في زمان

(١) في الأصل، س : «وتحقيقها». وهو خطأ.

مَّا متَأَخَّرَ . حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب . وكذلك : جئْتُكَ أولاً ، وجلستُ
فوقاً وتحته وخلفاً وأماماً وقداماً ووراءً . وما أشبه ذلك . ومن ذلك ما أنشده^(١)
من قول الشاعر :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكْسَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ
وَأُنْشِدُ السِّيرَافِيَّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ^(٢) :

حَبُوتٌ بِهَا بَنَى عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ
عَلَى مَا كَانَ قَبْلًا مِنْ عِتَابٍ
وَيُرَوَّى : قَبْلُ مِنْ عِتَابٍ

وَأُنْشِدُ ابْنَ خُرُوفٍ عَنِ الْفَرَاءِ^(٣) :

هَتَكْتُ بِهِ بِي——وَتَ بَنَى طَرِيفٍ

عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ مِنْ عِتَابٍ

بِالرَّفْعِ .

(١) فى الأصل : «أنشده» . ويعنى ابن مالك ، والشاهد عنده فى شرح التسهيل ، ورقة ١٧٧ . وهو
لعبد الله بن يعرب أو يزيد بن الصعق استشهد به الفراء فى معانى القرآن ٣٢١/٢ ، وابن يعيش
فى شرح المفصل ٨٨/٤ ، والرضى فى شرح الكافية ٢٥٣/١ ، ١٦٨/٣ ، والشيخ خالد فى
التصريح ٥٠/٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٩٤/٣ ، والأشمونى ٢٦٩/٢ فى الخزانة ٤٣٦/١ ،
٥١٠/٦ .

وَيُرَوَّى : بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ .

(٢) البيت لخالد بن سعيد المحاربى ، جاهلى . وهو فى نوادر أبى زيد ٤٤٥ ، بروايتين ، أولاهما :

على ما كان قبلُ من عِتَابٍ

والأخرى :

على ما كان قبلُ من العِتَابِ

(٣) معانى القرآن للفراء ٣٢١/٢ .

وقال سيبيويه : «وتقول فى النصب على حدّ قولك من دون ، ومن

أمام :

جلست أماماً وخلفاً ، كما قلت : يميناً وشأمةً ، قال الجعدى^(١) :
لَهَا فَرَطٌ يَكُونُ وَلَا تَرَاهُ

أَمَامًا مِنْ مُعَرٍّ سَنَا وَدُونًا

فإن قيل : تخصيصه النصب فى هذه الأشياء إذا قصد تنكيرها
دون الجرّ والرفع ، ظاهر التحكّم من غير دليل ، وأمر لايساعده عليه
سماع ؛ فإن أكثر ما ذكر يدخل فيه الجرّ وغيره ؛ ألا ترى أنك تقول :
أتيتُهُ من فوقٍ ومن تحتٍ ، وفى بعض القراءات المحكية : (لله الأمر من
قبلٍ ومن بعدٍ^(٢)) ، ومن دونٍ ، ومن دُبُرٍ^(٣) ، وما أشبه ذلك . قال سيبيويه :
«وسألته - يعنى الخليل - عن قوله : من دونٍ ، ومن فوقٍ ، ومن تحتٍ ،
ومن قبلٍ ، ومن بعدٍ ، ومن دُبُرٍ ، ومن خلفٍ - فقال : أجروا هذا مجرى
الأسماء المتمكنة لأنها تضاف ، وتستعمل غير ظرفٍ . ثم قال : «وكذلك :
من أمامٍ ، ومن قُدَّامٍ ، ومن وراءٍ / ، ومن قبلٍ ، ومن دُبُرٍ» . قال : «وزعم ٣٩٥
الخليل أنهم نكرات كقول أبى النجم^(٤) :

(١) النابغة الجعدى ، شعره ٢١٠ . والبيت فى الكتاب ٢٩١/٣ ، واللسان : دون . الفرط : المتقدمون .

يصف كتيبة إذا عرست فى مكان كان لها فضول متقدمة ومتأخرة لاتقع العين عليها لبعدها .

(٢) الآية ٤ من سورة الروم ، وقد نسبت هذه القراءة إلى أبى السمال والجحدري وعون العقيلي كما
فى البحر المحيط ١٦٢/٧ ، ولم يحك الفراء فى هذا قراءة ولكنه أجازها عربية ، انظر المعانى
٣٢٠/٢ - ٣٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٧٨/٢ - ٥٧٩ .

(٣) بعده فى الأصل : «ومن خلف» . ولعله زيادة دخلت النص من الفقرة التالية .

(٤) الكتاب ٢٢١/١ ، ٢٩٠/٣ ، ٦٠٧ ، ونوادر أبى زيد ١٦٥ ، والخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ،
والمنصف ٦١/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٦/١ ، والإنصاف ٤٠٦ .

يَأْتِي لَهَا أَيْمُنٌ وَأَشْمَلُ

وزعم أنهم نكراتُ إذا لم يُضَفَّنْ إلى معرفة ، كما يكون أَيْمَنُ وَأَشْمَلُ نكرة .
وسألنا العربَ فوجدناهم يوافقونه ، يجعلونه كقولك : من يَمَنَّةٍ وشَأْمَةٍ^(١) . ثم
ذكر في قُدَّ يَدِيمَةٍ وَوَرِيئَةٍ مثل ذلك من الجرِّ بمن . وليس في هذا كُلُّه نزاع ،
أعنى في صحَّةِ الجرِّ فيها بالحرف ، وأيضاً فمنها ما لا ينصب أبداً ، وإنما
تجده في السماعِ مجروراً بمن ، وذلك عل في قولهم إذا نَكَرُوا وإذا عَرَفُوا : من
عل ، ومن عل ، وقيل : من عليه ، والجميع يلزمه الجرُّ بمن ، كما تقدَّم ، وكما
قال امرؤ القيس^(٢) :

مِكرٌ مِفرٌ مقبلٌ مُدبرٌ معاً

كجلمودٍ صخرٍ حطَّه السَّيلُ من علٍ

وقول أبي النجم^(٣) :

أَقْبَّ من تحتُ عريضٍ من علٍ

ومن ذلك كثيرُ كُلِّهِ آتٍ مجروراً لا غير . وأيضاً فقد رفعوا قبل ونحوه كما
تقدم في قوله^(٣) :

على ما كان قبلُ من عتابٍ

فأين إلزامُ الإعرابِ نصباً ؟

وأيضاً فلا أعلم في السماعِ تنكيرَ حسبٍ ونصبه بحيث يقال : لقيت زيدا
حسباً ، أو : فحسباً . وما أشبه ذلك ، وكلامه يقتضيه كما اقتضى نصب «عل»

(١) الكتاب ٢٨٩/٣ - ٢٩١ .

(٢) تقدَّم البيت وتخيجه ، انظر ص : ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) تقدم تخريجه من قريب ، ص ١٣٩ .

حالة التنكير ، وذلك غير موجود . وكذلك القول فى أوّل ، فإنك تقول : مالكذا
أوّل ولا آخر ، وأتيت الأمر من أوّل ومن آخر . وما كان نحو ذلك فلا يُقْتَصَر به
على النصب وحده ، فالحاصل أن هذا الموضع عارٍ عن التحصيل ^(١) !

وَمَا يَلِي المضافَ يَأْتِي خَلْفًا
عَنْهُ فى الإعرابِ إِذَا مَا حُذِفَا
وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا
قد كانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ
مُمَاتِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

لما كان المضاف والمضاف إليه قد يُحذف كل واحد منهما قياساً للعلم به ،
أتى فى هذا الباب بفصلٍ يذكّر فيه ذلك ، وابتدأ بذكرِ حَذْفِ المضاف . فيريدُ
أن الاسم الذى يلى الاسم المضاف - وهو المضاف إليه - يأتى فى الكلام قائماً
مقامَ المضاف وخلفاً منه فيما كان يستحقّه من وجوه الإعراب ، من الرفع على
الفاعلية أو غيرها ، والنصب على المفعولية أو ما أشبهها ، والجرّ على الإضافة
بالاسم أو بالحرف ، وذلك إذا حُذِفَ المضاف . وهذا فى الكلام كثير ، ولكن
المضاف إليه إذ ذاك على وجهين :

أحدهما : أن يصحّ استبدادُ العاملِ الأوّل به ، ويصلح لأن يكون معمولاً
له حقيقةً .

والثانى : ألا يصحّ ذلك فيه .

(١) انظر فى هذا : نشأة النحو للشيخ / محمد الطنطاوى ٢٧٨-٢٧٩ ، وأوضح المسالك
١٦٧-١٦٤/٣

فالأول موقوفٌ على السماع لا يُتعدَّى إلى القياس فيه عنده ، ذكره
 فى شرح التسهيل^(١) ، فإنك إذا قلَّت : ضربتُ زيداً ، وأنت تريد :
 ضربتُ غلامَ زيد ، أو : أخا زيد لم يَجُزْ ، لأنه لا يُعلم أن الغلام هو المراد
 ، لصلاحية «زيد» لذلك ، لكنه قد يأتى قليلاً اتكلاً على قرينةٍ حاليةٍ وقتيةٍ
 أولعادةٍ مختصةٍ ، أو لفسرِ الشاعر مراده ، كقولِ عُمَرُ بن أبي ربيعة^(٢) :

لا تُلَمِّنِي - عتيقُ - حسبى الذى بى

٣٩٦ إن بى - ياعتيقُ - / ما قد كفانى

قال من عني بشعر ابن أبي ربيعة : إن مراده : ابن أبي عتيق .
 وقال الآخر^(٣) :

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارثيونَ بَعْدَ ما

دنا نحبُّه فى ملَّتقى القومِ هو بَرُّ

وإنما أراد : ابنُ أبى هُوَيْرٍ^(٤) . كذا قال أهل البَصَرِ^(٥) بمثل هذا ،
 فمثلُ هذا من المضافات المحذوفة لا يُقاسُ عليها : إذ ليست من قبيل
 ما يُعهدُ حذفه وما هو معلومٌ إذا حُذِفَ ، ومن شَرَطَ الحذفِ العلمُ
 بالمحذوفِ ، وأما إذا لم يعلم فهو لا يجوز حذفه ، لأن طلب علمه مع عدم
 الدليل ضربٌ من تكليفِ علم الغيب ، وهذا يمكن أن لم يَرِدْه الناظم ،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ١٨٠ .

(٢) ديوانه ٤٤١ ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ١٨٠ ، والتصريح ٥٥/٢ .

(٣) نو الرمة ، ديوانه ٦٤٧ ، وابن يعيش على المفصل ٢٣/٢ ، والهمع ٢٩٠/٤ ، واللسان : هير .

(٤) فى شرح الديوان لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى : «يعنى يزيد بن هوير الحارثى ، فقال :
 هوير ، للقافية» .

(٥) أ : البصرة . وهو خطأ .

ويمكنُ إن أرادَه .

وأما الثاني - وهو أن لا يستبدَّ العاملُ بالمضاف إليه ، ولا يصلحُ له حقيقةٌ - فهو قياس مُطَرَّد ، ومنه قوله تعالى حكايةً عن إخوة يوسف - عليه السلام - :
(واسأل القرية التي كنَّا فيها^(١)) ، الآية ، المرادُ : واسأل أهل القرية ، وقوله تعالى : { وأشربُوا في قلوبهم العِجلَ بِكُفْرِهِمْ^(٢) } ، المرادُ : حُبُّ العِجلِ ، وقوله : { ولكن البرَّ من أتقى^(٣) } ، (ولكن البرَّ من آمن بالله واليوم الآخر^(٤)) ، أى : برُّ من اتقى ، وبرُّ من آمن وقوله : { فترى الذين في قلوبهم مَرَضٌ يسارعون فيهم^(٥) } ، يريد : فى موافقتهم . وقوله تعالى { قَالَ : هَلْ يسمعونكم إذ تدعون^(٦) } ، قال الفارسيّ : إنما المعنى : هل يسمعون دعاكم ؟ لأنك لاتقول : سمعتُ زيداً حتى تصل به شيئاً مما يكون مسموعاً ، كقولك : كذا ، أو يتحدث بكذا . قال : ويدلُّ على هذا قوله تعالى : { إن تدعُوهم لاسمعوا دُعَاكم^(٧) } ، وقال تعالى : { كلا إنا خلقناهم مما يعلمون^(٨) } ، أى : من أجل ما يعملون ، يريد من أجل الطاعة ، كقوله : { وما خلقت الجنَّ والإنسَ إلا ليعبدون^(٩) } . وهو فى القرآن كثيرٌ . وقالت العرب : بنو فلان يطوُّهم الطريق . أى : أهل الطريق^(١٠) . وقالوا : صدنا قنّوين .

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٩٣ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٨٩ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٦) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٧) الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٨) الآية ٣٩ من سورة المعارج .

(٩) الآية ٥٦ من سورة الذاريات .

(١٠) الكتاب ١/٢١٣ ، ٣/٢٤٧ ، والخصائص ٢/٤٤٦ ، واللسان : وطأ .

يريدون : وَحَشَ هذا الموضع المختص^(١) . ومن الشعر قول النابغة ، أنشدة
سيبويه^(٢) :

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَى
نَعَامٍ قَاقٍ فِي بَلَدٍ قَفَّارٍ
أَرَادَ : عَذِيرُ نَعَامٍ . وَأَنْشَدَ أَيْضاً لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ^(٣) :
وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ
خِلَالَتُهُ كَأَبَى مَرْحَبٍ
يُرِيدُ : كَخِلَالَةِ أَبِي مَرْحَبٍ . وَأَنْشَدَ أَيْضاً لِلْحُطَيْيَةِ^(٤) :
وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ
كَهْلِكَ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَى حَاضِرُهُ
أَي : مَنِيَّةٌ مَيِّتٌ . وَقَالَ زَهِيرٌ^(٥) :

-
- (١) الكتاب ٢١٣/١ ، واللسان ، مادة : صيد .
(٢) الكتاب ٢١٤/١ ، وهو من شواهد الإنصاف ٦٣ ، واللسان : قوق ، وسلل . وانظر ملحقات شعره
٢٤٢ . قاق النعام : صَوْتٌ . وَسِلَى : اسم موضع بالأهواز كثير التمر .
(٣) الكتاب ٢١٥/١ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٣١/٣ ، والمحتسب ٢٦٤/٢ ، والإنصاف ٦٢ ،
واللسان : رحب . وانظر شعر النابغة الجعدي ٢٦ . ودلائل الإعجاز ٣٠١ .
وأبو مرحب : الظلّ ، أو الذئب ، أو الرجل الحسن الوجه لاباطن له .
(٤) الكتاب ٢١٥/١ ، والإنصاف ٦١ . وديوان الحطينة ٤٥ .
(٥) ديوانه ٤٩ .
والدوابر : مأخير الحوافز ، يقول : أكلت الأرض حوافرها . والأبق : شبه الكتان ، أو حبال
القتب ، والحكمة - بفتحات - : التي على الأنف ، جعل لها القدحكات .

القائد الخيل منكوباً دوابرها
 قد أحكمت حِمَامَاتِ القِدِّ والأَبَقَا
 وقال النابغة الذبياني (١) :
 يوماً بأجود منه سَيِّبَ نَافِلَةً
 ولا يحولُ عطاءُ اليومِ نونَ غَدِ
 وأنشد الفارسيُّ لكثير (٢) :
 إذا ما أرادتْ خُلَّةٌ كى نزيلها
 أبينا وقلنا : الحاجبُيةَ أولُ
 وقال رؤبة بن العجاج (٣) :
 وبلدٍ عاميةٍ أعمأؤه
 كأنَّ لونَ أرضه سَمَأؤه
 وقال امرؤ القيس الكندي (٤) :
 ذَعَرْتُ بها سِرْباً نقياً جلوده
 وأكرعُه وشئُ البرودِ من الخالِ

(١) ديوانه ٤٧ والسيب : العطاء .

(٢) ديوانه ٢٥٥ ، وهو فى الدلائل ٣٧٩ .

أراد بالحاجبية عزة ، فهى من بنى حاجب بن غفار .

(٣) ديوانه ٣ ، والبيت فى أمالى ابن الشجرى ٣٦٦/١ ، والإنصاف ٢٧٧ ، والمغنى ٦٩٥ ، والتصريح ٣٣٩/٢ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١١١/٨ .

(٤) ديوانه ٣٧ .

وقال عمران بن حطان^(١) :

لَكِنْ أَبَتُ لِي آيَاتُ مُنْزَلَةٍ

منها التلاوة في طه وعمران

وهو أكثر من أن يحصى .

وقوله : «يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ» ، يريد أنه يعرب المضاف إليه

بإعراب المضاف إذا / حُذِفَ ، فضمير «يَأْتِي» عائد على «ما» في «ما يلي ٣٩٧

المضاف» ، وهو المضاف إليه . وفي «عنه» عائد على المضاف . وإنما

يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ غَالِبًا لَا لَازِمًا ، لقوله على أثره : «وَرَبِّمَا جَرُّو

الَّذِي أَبَقُوا» . فالمضاف إليه عند حذف المضاف على وجهين :

أحدهما : أن يبقى على إعرابه كأن المضاف موجود لم يُحْذَفَ .

وهو القليل .

والثاني : أن ينوب عنه في إعرابه كما قال ، فيرتفع على الفاعلية ،

كقولهم : بنو فلان يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ^(٢) . أو على الابتداء^(٣) كقوله : (ولكن

الْبَرُّ مِنْ أَمِنْ بِاللَّهِ) ، وعلى خبر الابتداء نحو^(٤) :

وَشَرُّ الْمَنَایَا مِيتُ بَيْتِ أَهْلِهِ

(١) شعر الخوارج ٢٣ . رواية عجزه فيه :

عند الولاية في طه وعمران .

(٢) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

(٣) كذا في النسخ ، وقد تقدّم تخريجُه من قريب على أنه الحذف من الخبر ، فقال : «بَرٌّ مِنْ أَمِنْ

بِاللَّهِ» . وهو تخريج سيبويه وقطرب . وهناك تخريج للزجاج على أنه الحذف من الاسم ، والتقدير : «ولكن ذا البر» . فلهذا أراد هنا هذا التخريج ، وهو يريد بالابتداء ماصار اسماً ولكن . انظر

البحر المحيط ٣/٢ .

(٤) تقدم البيت من قريب .

وعلى مالم يُسمَّ فاعله ، كما قال ابن جنى فيما روى عن أبى عمرو :
 (ونزل الملائكة تنزيلاً^(١)) ، إنه على حذف المصدر ، كأنه قال : ونزل الملائكة
 . وينتصب على المفعولية نحو : (واسأل القرية التى كنها فيها^(٢)) ، (قال هل
 يسمعونكم إذ تدعون^(٣)) . وعلى الظرفية نحو قولهم : أتينا طلوع الشمس
 وقوله^(٤) :

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إَصْبَعًا

أى : ذا مسافة إَصْبَعٍ

وعلى المصدر كقول الأعشى ، ميمون^(٥) :

(١) الآية ٢٥ من سورة الفرقان .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٤) هو الكلبة العُرنى ، وصدره :

وأدر ك إبطاء العرادة كلّمها

وهو فى نوادر أبى زيد ٤٣٦ ، والمفضليات ٣٢ ، وابن يعيش على المفضل ٣١/٣ ، والمغنى ٦٢٤ ،
 والرضى على الكافية ٢٥٧/٢ ، والخزانة ٤٠١/٤ .

والعرادة : اسم فرس الكلبة . والإبقاء : ماتبة الفرس من العدو ؛ فعتاق الخيل لاتعطى ما عندها
 من العدو ، بل تبقى شيئاً إلى وقت الحاجة . يقول : تبعّت حزيمة فى هربه فلما ، قربت منه
 أصاب فرسى عرج فتخلفت عنه ، ولولا عرجها لما أسره غيرى .

(٥) ديوانه ١٣٥ ، ورواية العجز فيه :

وعادك ماعاد السليم مسهدا

وهو من شواهد المحتسب ١٢١/٢ ، والخصائص ٣٢٢/٣ ، والمنصف ٨/٣ ، وابن الشجرى فى
 أماليه ٢٩٧/١ ، وابن يعيش على المفضل ١٠٢/١٠ ، والمغنى ٦٢٤ ، والتصريح ٥٥/٢ ، والهمع
 ١٠٢/٣ . وفى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣٠١/٧ .

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أُرْمَدَا

وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

أراد : اغتماضَ لَيْلَةً أُرْمَدَا ، وينجرُّ بالحرفِ كقوله تعالى : (كالَّذِي يُغَشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ^(١)) ، أَيْ : كدَوْرَانِ عَيْنِي الَّذِي يُغَشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ . وبالإضافة نحو^(٢) :

ولا يحولُ عطاءُ اليومِ دونَ غدٍ

أَيْ : دون عطاء غدٍ .

هذا بيان ما قال ، وفيه بعد ذلك كسائلُ أربع :

إحداها : أَنَّ النّاظم قد أطلق القول في حذفِ المضاف بقوله : «وما يلي المضافَ يأتى خَلْفًا عنه» ، فدلَّ على أنه عنده قياسُ لاسماع ، وإلا فلو كان عنده سماعاً لقيده بذلك .

فإن قيل : ولو كان أيضاً قياساً لقيده بذلك .

فالجواب : أن عِلْمَ النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب ، فإذا أطلق القول فيه فهو محمولٌ على أصله الذي بُنِيَ عليه . وأما السماع فإنما يتكلم فيه النحويُّ بالانجرارِ وعلى جهة الاحتراز أن لا يقاسَ ، فلذلك هنا لما لم يقيّد كلامه حُملَ على ما هو الأصلُ في علم النحو من تقرير القياس ، وإذ ذاك يتبيّن أن النّاظم هنا أخذَ بمذهب من قال بالقياس في حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة ، خلافاً للأخفش القائل بعدم القياس فيه ، وذلك أن القياس سائغ فيه من حيث كان الحذف في كلام العرب - على الجملة - جائزاً في العُمْد

(١) الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٢) تقدم البيت من قريب ، ص ١٤٦ .

والفضلات لدلالة المعنى على المحذوف ، إلا ما استثنيت من الفاعل ونحوه . وإذا كان كذلك فالمضاف من جملة ذلك فيجوز حذفه لاسيما وقد ناب عنه نائب لفظي ، فهو أقوى في جواز الحذف من المبتدأ والخبر ، بل هو أشبهُ شئٍ بالفاعل إذا حذف ومقام المفعول مقامه ، وهذا قياسه . وأما السماع فكثير جداً في الكلام والشعر بحيث لايسع^(١) في القياس عليه إنكار . وقد مر من ذلك جملة ، وبوب عليه سيبويه ، وأتى منه بجملة صالحة نثراً/ ونظماً ، وقال : «هو أكثر من أن أحصيه» .

٣٩٨

فإن قيل: القياس عليه يلزم عنه أمران:

أحدهما : مخالفة الأصل : إذ حذف المضاف ومعاملة المضاف إليه معاملته مجازاً ، والأصل الحقيقة ، فيلزم من القياس تكثير مخالفة الأصل والحمل على غير الحقيقة ، وذلك غير سائغ . وأيضاً يلزم القياس في الأمور المجازية ، وذلك ممنوع .

والثاني : أنه يلزم أن يقال : ضربت زيداً ، وإنما ضربت غلامه أو ولده . ومثل هذا لايجوز : إذ لا دليل عليه ، ولا معروف به .

فالجواب : أن ذلك - وإن كان مجازاً - لايمنعه كونه مجازاً من قياسه وإطراده ؛ ألا ترى أنك قلماً تجدُ كلاماً إلا وقد دخله المجاز ؛ فأشهرُ الكلام في الاستعمال : ضربت زيداً ، وهو مجازٌ من أوجه ذكرها ابن جنى في الخصائص^(٢) وغيره . وكذلك : قام أخوك ، وجاء الجيش ، وما أشبه ذلك . ومع ذلك فإنه قياسٌ مطردٌ وطريقٌ مهيعٌ ، فكذلك نحو :

(١) في الأصل : «يسمع» .

(٢) الخصائص ٤٥٢/٢ .

(واسأل القرية^(١)) .

فإن قيل : ضربتُ زيداً ونحوه كثير جداً ، فذلك حذفُ المضاف . وأما قوله : إنه مخالف للأصل فمُسلَّم ، ولكن لا يلزم عدمُ القياسُ فيه ، لأن مخالفة الأصل القياسيَّ قد يكون قياساً استعمالياً كما فى «قام» ونحوه ، أصله القياسي : قَوْمٌ ، ولم يلزم من مخالفته محذورٌ ، بل صار إعلاله إلى إن صار «قام» أصلاً ثانياً استعمالياً قياسياً . وبهذا يظهر أيضاً أن القياسَ فى الأمور المجازية سائغ إذا كثرت واطردت .

وأما الأمر الثانى فقد أجاب عنه ابن جنى بأن ما شُنَّعتَ به جائز ، ألا ترى أنك تقول : إنما ضربتُ زيداً ، بِضَرْبِكَ غلامه ، وأهنتُهُ ، بإهانَتِكَ ولده . قال : «وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة [به^(٢)] ؛ فإن فهمَ عنك فى قولك : ضربتُ زيداً أنك إنما أردتَ بذلك : ضَرَبْتُ غلامه أو أخاه أو نحو ذلك - جاز ، وإن لم يفهمَ عنك لم يَجُزْ ، كما أنك إن فهمَ بقولك : أكلت الطعام ، أنك أكلتَ بعضه ، لم تحتجْ إلى البدل ، وإن لم يفهمَ عنك وأردتَ إفهام المخاطب إياه ، لم تجد بداً من البيان وأن تقول : بعضه أو نصفه أو نحو ذلك ؛ ألا ترى أن الشاعر لما فهمَ عنه ما أراد بقوله ، قال^(٣) :

صَبَّحَنَ مِنْ كَاطِمَةِ الْحِصْنِ الْحَزْبُ

يَحْمِلُنَ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ

وإنما أراد : عبد الله بن عباس . ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) عن الخصائص .

(٣) الخصائص ٤٥٢/٢ ، واللسان : وصى : ويرى : الخصمُ الخرب .

بدأ من البيان . وعلى ذلك قول الآخر ^(١) :

علِمُ بما أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيماً

أراد : ابن حذيم ^(٢) « فالصحيح ماذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

والمسألة الثانية : أن قوله : « ومايلي المضاف » ، إنما يريد به المضاف إليه ، فكأنه يقول : إن المضاف إليه يقوم مقام المضاف إذا حذف . وهذا الكلام لا يقتضى حذف مضاف واحد فقط ، بل الحكم فيه مطلق ، فيجوز إذا حذف أكثر من مضاف واحد ، وقيام ما أضيف إليه مقامه . ، فَحَذَفُ المضافين كقول الله تعالى : { تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ } ^(٣) ، فالتقدير : كدوران عيني الذي يُغشى عليه من الموت . وقال الشاعر ^(٤) :

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إصْبَعًا

تقديره : ذا مسافة إصبع ، أو : ذا مساحة إصبع . وقالوا : تَبَسَّمْتُ

وميضُ البرق ، أى : مثل تبسّم وميض البرق ، فى أحد التأويلين/ ومن ٣٩٩ ذلك أيضاً قوله تعالى ، حكاية : { فَقَبِضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ } ^(٥) ،

(١) أوس بن حجر ، ديوانه ١١١ ، وصدره :

فهل لكم فيها إلى فإننى

والبيت فى الخصائص ٤٥٣/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٢٥/٣ ، والرضى على الكافية ٢٥٤/٢ ، والخزانة ٣٧٠/٤ .

أراد : فهل لكم ميل فى رد المعزى إلى . وحذيم : رجل من تيم الرباب ، كان متطببا عالماً .

(٢) الخصائص ٤٥٠/٢ - ٤٥٣ .

(٣) الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٤) تقدم البيت من قريب ، ص ١٤٨ .

(٥) الآية ٩٦ من سورة طه .

التقدير : من أثر حافرِ فرسِ الرسول .

وعلى الجملة فلا يُقْتَصَرُ فى حذفِ المضافِ على الواحد ، بل يجوز حذفُ مضافين فأكثر إذا كان معلوماً .

والمسألة الثالثة : أنه لما قال : «يأتى خَلْفًا عنه فى الإعراب » كان ذلك ظاهرًا فى أنَّ القائم مقامِ المضافِ من شرطه أن يصلحَ إعرابه بإعرابِ المضاف ، فيُرفعَ وينصب ويُجرّ ، لأنه قال : «يأتى خَلْفًا عنه» فى كذا ، وما لايقبل الإعراب كيف يكون خلفًا عنه ؟ فإذا إذا كان المضاف اسمًا مضافًا إلى جملة لم يجز حذفه ، كما قلت : انتظرتك طلعتِ الشمسُ ، تريد : زَمَنَ طلعتِ الشمسُ ، أو كان كذا الحجاجُ أميرٌ ، تريد : زمن الحجاجُ أميرٌ ، وما أشبه ذلك .

ولا أعنى بكون المضافِ إليه يُرفعَ وينصب ويُجرّ أن يكون معرباً فى اللفظ، بل مما يقبلُ الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فإن المضاف إليه قد يكون مبيّنًا نحو : {كالذى يُغَشَى عليه من الموت} ، فإذا كُلُّ ما لا يصلح لواحدٍ من تلك الوجوه لا يصلح أن يُحذفَ ما أُضيفَ إليه .

والمسألة الرابعة : أن فيما قرّر هنا نظرًا من أربعة أوجه :

أحدها : أن من شرطِ حذفِ المضافِ العلمُ به ، إما من قرينة حالٍ ، وإما من جهة أمرٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ ، وعلى ذلك جرى الحكم عند العرب والنحويين ، وإلا فلو لم يُعلم ما حذف لم يدعَ أولاً حذفه ، وكيف يدعى حذفُ شيءٍ لم يدلّ دليل أن المتكلم أرادَه ، ولو أرادَه المتكلم ولم يجعلْ على إرادته دليلاً ، ولا أخبر بذلك ، لم يصحّ لنا دعواه ، إذ دعواه وهم مجردٌ لا حكم له ، وإذا كان كذلك فكان الواجب على الناظم أن يشترط ذلك الشرطَ ، لكنه لم يفعل ، فافتضى أنه يجوزُ الحذفُ من غير دليل ، وذلك غير صحيح .

فإن قيل : قد تقدّم له مراراً اشتراطُ العلم بالمحذوف على الجملة
فلعله اكتفى بذلك ؛ إذ علم من كلامه اشتراطه له .

فالجواب : أن هذا غير مطرد له ، فقد يجوز الحذف وإن لم يعلم
المحذوف ، كما يحذف المفعول اقتصاراً ، وقد تقدّم وجه ذلك . وإذا كان
الحذف ذا وجهين فى العلم به وعدمه ، كان الإخلال بشرطه إخلالاً بالحكم
المقرر .

والثانى : أنه جعل حذف المضاف فى التسهيل - وإن علم - على
وجهين : قياس وسماع ، فالقياس هو فيما إذا امتنع استبداد العامل
بالمضاف إليه لكون المضاف ، نحو : (واسأل القرية^(١)) ؛ إذ لا يصلح أن
تُسأل القرية نفسها ، فلا بد من تقدير الأهل ، وكذلك جميع ما مر ،
والسماع هو فيما إذا لم يمتنع استبداده به ، نحو : ضربت زيدا ، تريد :
ضربت غلام زيد ، فإنه يُوقع اللبس وإن كان معلوماً من خارج ، فلا
يجوز ما لم يكن فى اللفظ ما يدل على المراد ، كقول القائل : مررت
بالقرية فأكرمتنى ، فإنه جائز ، وإن كان أهل القرية والقرية صالحين
للمرور عليهما حقيقة ، لكن ذكر الإكرام بيّن أن المراد الأهل / فجاز . ٤٠٠
قال : وكذلك لو فهم بغير قرينه لفظية كقولة^(٢) " لا تلمنى ، عتيق " ، وأتى
بأشياء من هذا ، فجعل حذف المضاف - كما ترى - منه ما هو سماع ،
ومنه ما هو قياس ، والناظم هنا قد أطلق القول فى الإجازة قياساً ، ففيه
ماترى .

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) من بيت عمر بن أبى ربيعة المتقدم وهو :

لا تلمنى - عتيق - حسبي الذى بى

إن بى - ياعتيق - ما قد كفانى .

والثالثُ : أن قوله : «وما يلي المضافُ يأتى خلفاً عنه» ، يقتضى أنه لا يُحذفُ إلا مضافٌ واحدٌ ، لأنَّ ما يلي المضافُ قد جعله هو الخلفُ عن المحذوفِ ، وإذا كان خلفاً عنه لم يَجْزُ حذفُه ، لأنه جمعٌ بين حذفِ العوضِ والمعوّضِ عنه ، وأيضاً فحذفه نقضُ الغرضِ ، لأن معنى كونه خلفاً عنه أنه قائم فى اللفظ مقامه ، فحذفه يناقضُ هذا المعنى ، لكن هذا غير صحيح ، لأنَّ حذف المضافين المتواليين جائزٌ كما تقدم ذكره ، فكان كلامه هنا غير محررٍ . وأيضاً فإن المضاف الثانى مضافٌ إليه الأولُ ، فلا يدخل تحت قوله : «وما يلي المضافُ يأتى خلفاً» .

والرابع : أن قوله «يأتى خلفاً عنه فى الإعراب» يُعطى بظاهره أنه إنما يَخْلُفُه فى وجوه الإعرابِ خاصّةً ؛ إذ لو أراد غير الإعراب معه لم يُقَيِّدْ به ، فكان يقول : «يأتى خلفاً عنه» ، ويسكت ، فيدخلُ الإعراب وغيره . فلماً لم يقل ذلك وقَيِّدْ بالإعراب دلّ على اختصاصِ النيابة بذلك فقط ، وليس كذلك ، بل ينوبُ عنه فى غير ذلك ، فقد يقعُ موقعةٌ فى التنكير فيكون نعتاً للنكرة وينتصب حالاً من المعرفة وإن كان معرفةً ، لأنه ناب عن نكرة فيقول : مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعراً ، وعنثرةٍ إقداماً ، وحاتمٍ جوداً ، فتصف به النكرة لأنه فى تقدير : مررتُ برجلٍ مثل فلان ، ولو نطقت^(١) بمثل لجرى على النكرة فكذلك إذا حُذِفَ وناب عنه المعرفة . وكذلك تقول : مررتُ بزيدٍ زهيراً شعراً ، وحاتمياً جوداً ، ونحو ذلك . وكذلك يقع موقعه فى غير ذلك . بل لقائل أن يقول : إن قوله «فى الإعراب» ، إنما يقتضى النيابة عنه فى مجرد الرفع والنصب والجر ، لا فى مقتضى العامل من فاعلية أو مفعولية أو إضافةٍ أو غير ذلك ، وليس الأمرُ على ذلك . بل ينوب

(١) فى الأصل ، أ : قطعت .

عنه فى مقتضى العامل ، فقولك : بنو فلان يطوهم الطريق^(١) ، الطريقُ فيه فاعل ، وقوله : (واسأل القرية)^(٢) ، القرية فيه مفعولة ، وكذلك سائر الأمثلة ، فظاهر هذا لا يستقيم .

والجواب عن الأول : أن شرط العلم بالمحذوف لابد منه ، وإنما تركه لكثرة المواضع التى نبه فيها على اشتراطه ، وما اعترض به من مواضع الحذفِ اقتصاراً فقد تقدّم أن ذلك ليس من مواضع الحذفِ على غير علم ، بل هو حذفٌ بشرط العلم بالمحذوف ، إلا أن العلم به تارة يكون جُملياً وتارة يكون تفصيلياً . وقد تقدم الكلام على ذلك قبل بما يُغنى عن الإعادة، فلا معنى للتكرار .

وعن الثانى : أن كلاً القسمين المذكورين فى التسهيل قسم واحد / ٤.١ وشرط العلم فيهما^(٣) معاً لازمٌ ، فإذا قلت : ضربتُ زيداً ، وأنت تريد ضربتُ غلامه ، لا يخلو أن يكون ثم ما يدل على المحذوف أولاً ، فإن كان ثم ما يدل عليه فلا إشكال فى الجواز ؛ إذ الدليل يمنع كون الضرب واقعاً بزيدٍ ، فلم يستبد العامل إذاً بالمضاف إليه الذى هو زيدٌ ، ولا كان فى حذف المضاف لبسٌ . وقد تقدّم نصُّ ابن جنى فى ذلك ، وإن لم يكن ثم ما يدل على المحذوف لم يجز الحذف بإطلاقٍ فى مذهب أحدٍ من أهل العربية ، فصار هذا التقسيم لا حاصل له ، وصح إطلاقه هنا ، والله أعلم .

وعن الثالث : أن حذف المضافين يدخل تحت كلامه بطريقةٍ صناعيةٍ،

(١) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) فوقها فى الأصل : بهما .

وذلك أن المضاف الثانى مضاف إلى ما يليه ، فجاز حذفه وإقامته مقامه ، وأما الأول فإن الثانى لما ناب عنه غيره وقام مقامه حتى كأنه هو صار الأول مضافاً فى التحصيل إلى ما يليه ، وهو النائب عن الثانى ، وكأنه فى التقدير مضاف إلى الثانى ، لأنه أضيف إلى ما قام مقام الثانى ، فكان الثانى ثابت من حيث النائب ، فصَدَقَ بهذا الاعتبار أن الأول مضاف إلى الثانى الذى يليه ، وأن الثانى هو الذى قام مقامه . وأيضاً فيترشح هذا بطريقة التدريج ، وهى طريقة صناعية ، ارتضاها الأئمة ، وذلك أن قولهم : تَبَسَّمْتُ وميضَ البرق ، كان أصله : تَبَسَّمْتُ مثل تَبَسَّمْتُ وميضَ البرق ، وصار التَبَسَّمُ خلفاً فى الإعراب من مثل ، ثم حذف التَبَسَّمُ من حيث كونه مضافاً لا من حيث كونه نائباً وخلفاً وأقيم مقامه وميض ، فصار : تَبَسَّمْتُ وميضَ البرق . وهو أحسن فى الصنعة من حذف المضافين فى التقدير عِبْطَةً حسب ما قرره ابن جنى فى الخصائص فى نحو قوله تعالى : {واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً^(١) } ، والأصل فيه : لا تجزى فيه ، ثم قَدَّرَ حَذَفَ الجارَ فصار : لا تَجْزِيهِ ، ثم حذف الضمير ، وجَعَلَهُ أحسنَ من حذف الجار والمجرور معاً ابتداءً ، وهو رأى الأخفش^(٢) فيها ، خلافُ ظاهر سيبويه^(٣) . وإذا كان كذلك ساغ دخول حذف المضافين تحت كلام الناظم بمقتضى هذه الصفة : إذ ليس فيه ما يدفعها .

وعلى أننا إن قلنا بموجب الاعتراض فلا يضر ، فإن الغالب فى الباب حذف الواحد ، وأما حذف أكثر من واحدٍ فقليل ، ولا تكاد تجده إلا فى مضافين خاصة ؛ إذ لا أعلم فى السماع حذف ثلاثة مضافات على التوالى ، ولا أكثر من

(١) الآية ٤٨ من سورة البقرة .

(٢) مغنى اللبيب ٦١٧ .

(٣) الكتاب ٢٨٦/١ .

ذلك ، فلا دَرَك على الناظم فى اختصاصِ حذف المضاف الواحد ، على فرض أنه أراد ذلك .

وعن الرابع : أن اللازم للمضاف إليه من النيابة عن المضاف هذه النيابة المخصوصة فى الإعراب ، وأما نيابته عنه فى مقتضى العامل من الفاعلية وغيرها فلازمٌ وتابع للإعراب ؛ ألا ترى أنك تُعَرِّبُ المرفوع فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً ، حسب ما يطلبه العامل . وكذلك المنصوب تُعَرِّبه على حَسَبِ مقتضى العامل ، وكذلك / المجرور فاستغنى بذكر الملزوم عن ذكر ٤٠٢ اللازم . وأما نيابته عن المضاف فى التعريف أو التنكير فأمرٌ غير لازم ولا مُسَلَّمٌ فيما قال ، ولا مُطَرَّدٌ إن سَلَّم . أما أولاً فإن زُهَيراً فى قولك : مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعراً ، ليس بنعتٍ ^(١) من حيث النيابة ؛ إذ لانسَلَّم أنه نائب ، بل من حيث تأولة بنكرة ، إذ كان فى معنى شاعر . وأما ثانياً فإن سَلَّم أنه على حذف المضاف فليس بمطَرَّد فى كلِّ ما حُذِفَ منه المضاف ، ولا فى كلِّ حكم ثابت للمضاف ، وإنما هو مخصوص بنيابته عن «مِثْلٍ» وحده فى التنكير وحده ، مع أنه قليلٌ ، وقد نبه على ذلك فى التسهيل بقوله : «وقد يخلُفُه فى التنكير إن كان المضافُ مِثْلاً» ^(٢) فلو أطلق النيابة لكان يُفهم له ذلك فى كلِّ حكم ، وذلك غير صحيح .

فإن قيل : وكذلك إن قُدِّتِ النيابة بالإعراب اقتضى أنها لا تكون فى غيره ، وذلك غير صحيح . وأيضاً فإن المضاف - وإن حُذِفَ - يبقى حكمه فيكون ملتفتاً إليه فى أحد الوجهين ؛ ألا ترى أنك تقول : قرأت هوداً ، تريد : سورة هود ، فلا تمنع صرف هود . وتقول : هذه الرحمن ،

(١) فى جميع النسخ : «بحال» . وهو خطأ .

(٢) التسهيل ١٦٠

فتؤنث ، والمراد سورة الرحمن ؛ إذ لا يجوز جعله اسماً للسورة ، وقال الشاعر^(١) :

يسْقُون من وَرْدِ البَرِيصِ عَلَيْهِمْ
بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السُّلْسِلِ

فقال : يُصَفَّقُ ، مراعاةً للمضاف . وما ذلك إلا للنيابة .

فالجواب : أن ذلك غير صحيح ، أما اختصاص النيابة في الإعراب ومقتضاه ، فقد تقدم ، وأما مررت برجلٍ زهيرٍ شعراً ، فلا اعتراض به كما مر ، وأما الالتفاتُ إلى المحذوف فليس للنيابة ، ولكن لأنَّ معناه حاضر فكأنه موجودٌ لفظاً ، ولذلك أَبَقُوا الإعراب الأَصْلَى له مع حَذْفِهِ ، حسب ما يأتى فى الوجه الثانى : [^(٢)] وإذا لم يكن للنيابة لم يبق إلا النيابة فى الإعراب ، وهو الذى اعتمد الناظم .

ثم أخذ فى الوجه الثانى^(٢) [من وَجْهَيْ حَالِ المضاف إليه بعد حَذْفِ المضاف ، فقال : «وربما جرّوا الذى أَبَقُوا» إلى آخره . يعنى أن العرب قد جاء عنها قليلاً إبقاء المضاف إليه على حاله من الجرّ الذى كان له قبل حذف المضاف ، ويجوز أن يكون ضمير «جرّوا» عائداً على النحويين ، ويكون ذلك عبارةً عن إجاتهم له قياساً لكن ضعيفاً ، وإن كان عائداً على العرب ، ففي «ربما» إشعارٌ بوجود ذلك فى الكلام قليلاً .

(١) حسان بن ثابت ، والبيت فى ديوانه ١٢٢ . وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٢٥/٣ ، ١٣٣/٦ ، والرضى على الكافية ٢٥٧/٢ ، والهمع ٢٩١/٤ . وفى الخزائن ٢٨١/٤ .
والبريص : نهر بدمشق . والرحيق : الخمر . والسلسل : السهلة اللينة ، وتصفق : تمزج .
(٢) سقط من أ .

وفى قوله : «وربما جرّوا» بعضُ قلقٍ ، والأولى أن لو قال : «وربما أبقوا جرّ المضاف إليه» ؛ فإن قوله : «جرّوا» يُعطي تجديد الجرّ بعد الحذف ، وليس كذلك ، بل هو الجرّ الأول الموجود قبل الحذف .

ثم اشترط فى جواز هذا الحكم أن يكون ما حُذِف - وهو المضاف - مماثلاً لمضافٍ متقدّم [عُطِف^(١)] عليه ذلك المحذوف ، وذلك قوله : «ولكن بشرط أن يكون ما حُذِف» إلى آخره ، والضمير فى قوله : «لما عليه» عائِدٌ على «ما» ، و«ما» واقعة^(٢) على المضاف المعطوف عليه ، والضمير فى «عُطِف» عائِدٌ على المضاف المحذوف ، و«عليه» متعلق / بعطف ، و ٤٠٣ «بشرط» متعلّق باسم فاعلٍ محذوفٍ هو حالٌ من «الذى أبقوا» أى : ملتبساً بشرط كذا ، أو حال من فاعل «جرّوا» ، أى : ملتبسٍ بشرط كذا . والتقدير: وربما جرّوا كذا بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً للمضافِ الثابت الذى عطف عليه المضاف المحذوف .

وقد مشتمل هذا الشرطُ على شرطين :

أحدهما : أن يكون المحذوفُ معطوفاً على مضافٍ ثابت ، فإن كان كذلك جاز حذف المضاف ، وإن لم يكن كذلك لم يجز ، وما جاء من ذلك فلا يقاس عليه كقراءة ابن جَمَاز^(٣) : (والله يريدُ الآخرة^(٤)) ، بجرّ (الآخرة) ؛ فإن المضاف المحذوف ، وهو «عَرَضَ» ليس بمعطوف على (عَرَضَ) الأول فى قوله : (تريدون عرض الدنيا^(٤)) . وكذلك ما فى الحديث

(١) سقط من الأصل ، أ .

(٢) فى الأصل ، أ : «واقفه» . وهو خطأ .

(٣) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَاز الزهرى المدنى ، مقرئٌ جليل ضابط ، مات بعد ١٧٠ هـ . انظر: غاية النهاية ٣١٥/١ .

(٤) الآية ٦٧ من سورة الأنفال . وانظر المحتسب ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، والبحر المحيط ٥١٨/٤ - ٥١٩ .

من قول الصحابي : « قلنا : يا رسول الله ، ما لبثت في الأرض ؟ قال أربعين يوماً^(١) » ، على تقدير : لبث أربعين. وكذلك ما أنشدوه من قوله^(٢) :

رحم الله أعظم ما دقنوها

بسجستان طلحة الطلحات

يريد : أعظم طلحة الطلحات . فهذا ونحوه مما تقدم فيه المضاف ، ولكن / [لم^(٣)] يعطف عليه المحذوف . وكذلك إذا لم يتقدم مضاف أصلاً ٤٠٣ نحو قولهم : رأيت التيمي تيم عدي^٤ ، على تقدير من قدر^(٤) : ذا تيم عدي^٥ ، فإنه لا يقاس عليه .

والثاني : أن يكون المضاف المحذوف مماثلاً للمضاف المتقدم في اللفظ والمعنى ، فلو كان غير مماثل له لم يجز القياس^(٥) فيه ، فإن وجد فسمع يحفظ ؛ فقوله : (والله يريد الأخرة^(٦)) ، إذا قدرنا : والله يريد باقى الأخرة ، وهو تقدير شيوخنا ومن قبلهم ، فلو فرضناه معطوفاً على المضاف المتقدم لم يجز قياسه بمقتضى الشرط المذكور ، فإذا توفر

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم ، باب خروج الجبال ١١٧/٤ ، والإمام أحمد في مسنده ١٨١/٤ .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه ٢٠ . والبيت من شواهد المقتضب ١٨٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٨ . والإنصاف ٤١ ، والهمع ٢١٦/٥ ، وفي الخزانة ١٠/٨ ، واللسان : طلع .

(٣) سقط من صلب الأصل ، أ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٥ .

(٥) سقط من أ .

(٦) الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

الشرطان معاً جاز الحذف قياساً ، نحو : مامثل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ،
فالتقدير : ولا مثلُ أبيك . وكذلك إذا قلت : مامثل أخيك يقول ذاك ولاأبيك ،
تقديره : ولامثلُ أبيك . ومثلهُ : ما كلُّ سوداءِ تمرّة ولابيضاءِ شحمة ، أى : ولا
كلُّ بيضاء . وأنشد سيبويه لأبى نُؤاد (١) .

أكلُ امرئٍ تحسبُينَ امرأً
ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً
وانشد فى الشرح (٢) :

لم أرَ مثلَ الخيرِ يتركُه الفتى
ولا الشرُّ يأتيه الفتى وهو طائعُ ؟
وقول الآخر (٣) :

لوأنَّ طبيبَ الأنسِ والجنِ داوياً الـ
ذى بى من عَفراءِ ماشَقِيانى
وقول الآخر (٤) :

لو أنَّ عُصمَ عَمائتينِ وِذْبُلٍ
سَمِعوا حديثك أنزلا الأوعالا
فى أبيات أُخرَ .

(١) الكتاب ٦٦/١ ، والبيت فى أمالى ابن الشجرى ٢٩٦/١ ، والإنصاف ٤٧٣ ، وابن يعيش على
المفصل ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والمغنى ٢٩٠ ، وشرح أبيات
المغنى للبغدادى ١٦٥/٢ ، ٣٠٤/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ ، الأشموني ٢٧٣/٢ . وهو مجهول القائل .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ . ولا نعرف له نسبة .

(٤) جرير ، ديوانه ٣٦١ ، وهو فى البغداديات ٤٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/١ ، والهمع
١٤٢/١ ، ومعجم ما استعجم ٩٦٦ .

وهنا النظر فى مسألتين :

إحداهما : أن الناظم لم يشترط فى جواز هذا الحذف غير ما تقدم، فدلّ على أنه لا يرتضى مذهباً من رأى اشتراطاً تقدّم نفى أو استفهام ، كما فى مثل قولهم : مامثل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، وقوله :

أكلّ امرئٍ تحسبينَ امرأً

البيت . وهذا الرأى مرجوحٌ بوجود الحذفِ مع عدم الشرط ، كقول

الشاعر :

لو أن طبيب الجن والإنس ..

وأنشد فى الشرح^(١) :

لغيرمُفتبِطٍ مغرئ بطوع هوى

ونادِمٌ مولعٌ بالحزم والرشد

وقول الآخر^(٢) :

كلُّ مُترٍ فى رهطه ظاهر الـ

عزّ ذى غربةٍ وفقرٍ مهينُ

فالصواب / عدم اشتراط ذلك الشرط .

٤٠٤

والثانية : أن هذه المسألة تضمّنت مسألتين :

إحداهما ، مسألة : مامثل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، وما كان

مثلاً ، وذلك مما يتعين فيه حذف المضاف ؛ إذ لو كان قوله «ولاأبيك»

على العطف لقال : «يقول ذاك» ، لأنه راجع إلى «مثل» الأول ، وهو مفرّ،

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ .

فلما قال : «يقولان» ، وكان ذلك من كلام العرب ، تعين أن التقدير : «ولا مثل أبيك» . وكذلك يقال : ما مثل أخيك يقول ذاك ولا أبيك ، يصحّ حمله على «مثل» الأول .

والثانية ، مسألة : ما كلُّ سوداءَ تمرّةً ولا بيضاءَ شحمة . وهذا النمط في نفسه محتمل لأن يكون من باب العطف على معمولي عاملين ، فإن «ما» حجازية هنا ، وكلُّ خافضة ، والواو شرّكت مابعدهما في العاملين معاً ، ومحتمل أن لا يكون من باب حذف المضاف - كما قال الناظم - فهو قد ضمّ المسألة في ضابطه ، وحكم فيها بأحد الوجهين بون الآخر ، فدلّ على أنه لم ير فيه جواز العطف على معمولي عاملين ، وأنّ رأيه في مسألة العطف رأى سيبويه وأكثر النحويين ، خلافاً للأخفش ومن وافقه^(١) . والخلافُ فيها خلافٌ في تأويل ، إذ هم متفقون على جواز المسألة على الجملة ، وأما الراجح في النظر عندهم فرأى الناظم ، واحتجوا له بأمر :

منها أن حذف مادلّ عليه دليلٌ من حروف الجرّ وغيرها مجمعٌ على جوازه، والعطف على معمولي العاملين مختلفٌ في جوازه ، والأكثر على منعه ، وإذا كان كذلك كان المسير إلى المجمع عليه من الحذفِ للدليل ، وإلى موافقة الأكثر في منع ذلك العطف أولى من غير ذلك .

ومنها : أنّ هذا العطف شبيه بتعديين بتعدّد واحد ، فكما لا يجوز أن يتعدّى الفعل إلى شيئين بمعدّد واحد ، كذلك لا يجوز ما هو بمنزلته .
ومنها : أن العاطف نائبٌ عن العامل ، وعاملٌ واحد لا يعمل رفعاً وجراً ، فكذلك ما أشبهه .

ومنها : أن الواو حرفٌ فلا يَقْوَى أن تنوب مناب عاملين ، وإذا كان الفعلُ

(١) انظر الكتاب ٦٥/١ - ٦٦ ، والبغداديات ٥٦٦ ، والمغنى ٤٨٦ .

لاينوب مناب عاملين ، فالحرف أخرى بذلك الحكم لضعفه وقوة
 الفعل ؛ ألا ترى أنه يضعف عند قوم الفصل بين الواو وبين معطوفها ،
 نحو : ضربت اليوم زيداً وغداً عمرأ ؟
 فالأصح ماذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

* * *

ثم ذكر حذف المضاف إليه فقال :
 ويُحذفُ الثاني فَيَبْقَى الأولُ
 كحاله إذا به يتصلُ
 بشرطٍ عطفٍ وإضافةٍ إلى
 مثل الذي له أضفت الأولاً

يعنى أن المضاف إليه - وهو الثاني - يجوزُ حذفه، كما جاز حذفُ
 المضاف، لكن يبقى إذ ذاك / المضافُ على حاله قبل أن يُحذفَ المضافُ ٤٠٥
 إليه، فيجرب بالكسرة وإن كان فيه مانع الصرف، ولايردُ إليه ماَنَزَعَ منه
 للإضافة من نونٍ أو تنوينٍ، ولايُبْنَى من أجلِ هذا الحذفِ وإن كان مما
 يُبنى للقطع عن الإضافة، بل يُعدُّ كأنَّ المضافَ إليه موجودٌ، وهو معنى
 قوله : «فَيَبْقَى الأولُ»، يعنى المضافَ «كحاله إذا به يتصل»، أى : إذا
 يتصل به الثانى.

وهذا الحكم إنما يكون بشرطٍ ذكره، وهو أن يكون ثَمَّ عطفٌ
 وإضافةٌ إلى اسم يماثل الاسم الذى أضفتُ إليه الأول، ومعنى هذا أن
 يكون ثَمَّ معطوف ومعطوف عليه، وكلاهما مضافٌ إلى اسم واحدٍ، أى :
 إن المضاف الأول المعطوف عليه مضاف إلى مثل ما أضيف إليه الثانى

المعطوف، وبالعكس، وذلك أنك تقول : ضربت يدَ رجلٍ زيدٍ، فالأصلُ فيه : ضربت يدَ زيدٍ ورجلَ زيدٍ، وإنْ شئتَ أظهرتَ ذلك، لكنَّ المختارَ إضمارُ الثاني، أرادوا التخفيفَ وحذفَ المضافِ إليه الأولَ لدلالة الثاني عليه، وإبقاءَ المضاف الأول على تهيته له، كأنه ثمَّ، لوجوده مع المضاف الثاني، فلذلك لم يُنَوَّنوا «يداً». وكذلك إذا قلت : ضربتُ يدَيَّ ورجلَ زيدٍ، تترك «يدَيَّ» محذوف النون كما لو لُفِظ بزيدٍ معه. وكذلك مررتُ بأفضلٍ وأكرمٍ مَنْ ثمَّ، تترك «أفضل» على جرِّه بالكسرة وإن كان فيه مُوجبٌ منع الصرف، وذلك الوصف والوزن، لأن مَنْ^(١) في حكم الملفوظ به معه. وكذلك تقول : قمتُ قبلَ وبعدَ زيدٍ، فتبقى قبل على نصبه وإنْ عُدَّ المضافُ إليه، ولا تَبْنِيهِ على الضمِّ.

وقد حصل الشرط الذي شرطه الناظم؛ إذ حصل في الكلام - على الجملة - عطف، وهو «ورجلُ زيدٍ»، وإضافةٌ كما وصف، وهي إضافة الرجل إلى مماثلٍ ما أُضيف إليه الأولُ الذي هو اليد، وذلك قولك «زيدٌ». وكذلك إذا قلت : أعطيتك ستةَ دراهمٍ أو سبعةَ، تريد : سبعةَ دراهمٍ، فقد حصل الشرط من العطف والإضافة إلى مثل ما أُضيف إليه الأولُ، وهو الدارهم، فجاز الحذفُ قياساً.

فعلى هذا يدخل تحت مضمونِ هذا الكلام نوعان :

أحدهما : أن يكون حذفُ المضافِ إليه موجوداً في المعطوف عليه ، ودل على المحذوف المضافُ إليه في المعطوف، كقولهم : «قطع الله يدَ رجلٍ من قالها»، حكاه الفراء^(٢)، أراد : يد من قالها ورجلَ من قالها، وأنشد سيبويه

(١) في النسخ : «لأن زيداً». وهو سهو.

(٢) في معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ : « وسمعت أبا ثروان العكلي يقول : قطع الله الغداة يدَ رجلٍ من قاله ».

للأعشى^(١):

وَلَا نَقَاتِلُ بِالْعِصِيِّ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

أراد : إلّا علالة قارح أو بداهة قارح.
وأنشد أيضا للفرزدق^(٢):

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِبُهُ

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

قال ابن جنّي : «ومنه قولهم : هو خير وأفضل من ثمّ.

والنوع الثاني : أن يكون حذف المضاف إليه في المعطوف لا في المعطوف عليه، وهو أقرب في القياس / لتقدم الدليل على المحذوف، ومنه ٤.٦ ما وقع في البخاريّ من قول أبي برزّة الأسلمي - رضى الله عنه - : «غَزَوْتُ مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غزواتٍ أو ثمانى^(٣)». هكذا بفتح الياء من غير تنوين، يريد : أو ثمانى غزوات، فَحَذَفَ.

(١) الكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦. وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٢/٣٢١، والمبرد في المقتضب ٤/٢٢٨، وابن جنّي في الخصائص ٢/٤٠٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢٢، والسهيلي في أماليه ١٣١، والرضي في شرحه على الكافية ١/١١٧، ٢/٢٥٨، ٣/١٦٧، وفي الخزانة ١/١٧٢. وانظر ديوانه ١٥٩.

والعلالة : البقية من الشيء. والبداهة : المفاجأة. نهد القوائم : ضخمها . الجزارة : أطراف الجذور، وهى اليدان والرجلان والرأس. يقول لن يكون بيننا إلا مفاجأة فرس طويل العنق والقوائم يستنفذ القتال البقية من نشاطه.

(٢) الكتاب ١/١٨٠، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١، وشرح الكافية للرضي ١/٣٨٧، ٢/٢٥٨، والخزانة ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤.

(٣) البخاري، أبواب العمل في الصلاة، إذا انفطت الدابة في الصلاة. انظر فتح الباري ٣/٣٢٤.

وقد يكون من الأول ما يتقدم فيه الدليل على المحذوف، كما يقول : مُطَرْنَا
سهل وجبلنا، يريدُ : سهلنا وجبلنا. وأنشد المؤلف بيتاً صدر (١)

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها

فإن تخلف الشرط الذى شرطه الناظم في الجواز امتنع حذف المضاف
قياساً، وإن جاء منه شيء فموقوف على محله، نحو ما حكاه أبو على من
قولهم (٢) : ابدأ بهذا من أول - مثلك اللأم - والشاهد فيه على كسر اللأم من غير
تنوين، والتقدير : من أول الأشياء، ونحو ذلك، وحكى الكسائى عن بعض العرب
: «أفوق تنام أم أسفل»، على تقدير : أفوق هذا تنام أم أسفل؟ أو نحو ذلك.
وقرأ ابن مُحِصِنٍ - فيما يروى عنه - : {فلا خوف عليهم} (٣) برقع الفاء من غير
تنوين، أى : فلا خوف شيء عليهم. وعلى هذا حمل المؤلف قول بعض العرب :
«سَلَامٌ عليكم» (٤)، بغير تنوين، أى : سلامُ الله عليكم. وقال ذو الرمة (٥) :

فلما لبسَ الليل أو حين نصبت

له من خذا أذانيها وهو جانح

(١) عجزه :

فَنِيَطَتْ عَرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٧، وشواهد التوضيح له ٤٠، والأشمونى ٢/٢٧٤،
والعينى ٣/٤٨٣، ولم ينسب.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٦٦ - ٩٦٧، والأشمونى ٢/٢٦٨.

(٣) الآية ٣٨ من سورة البقرة، وانظر البحر المحيط ١/١٦٩.

(٤) انظر البحر المحيط ١/١٦٩، ففي الآية وهذا القول تخريجات أخرى.

(٥) ديوانه ٨٩٧، وهو من شواهد ابن جنى في الخصائص ٢/٣٦٥. يصف ذو الرمة أُنثى.

لبسَ الليل : دخلَ فيه، يقول : كانت مُكَبَّاتِ الرعوس، ثم رفعتها ونصبت أذانيها حين بردَ الليل
وجنح، أى : دنا. والخذا : الاسترخاء؛ يقال : خذيت الآن خذاً : استرخت من أصلها وانكسرت
مقبلة على الوجه.

أراد : أو حين أقبل، كذا، قَدَرَهُ ابنُ جنى^(١) . فمثّلُ هذا عنده غيرِ مقيس، وإنما جاز^(٢) ماتقدّم بون هذا لقلّة هذا بالنسبة إلى ذاك، ولأن المضاف فيما تقدم لما كان مذكوراً مماثلاً للآخر، صار أحدهما كأنه مغنٍ عن صاحبه، بخلاف ما استثنى فإنه لا دلالة في اللفظ على المحذوف، فلم يكن من شأن اللفظ أن يَبْقَى على حاله قبل الحذف، وصار كقبلُ ويعد ويأبهما إذا قطعت عن الإضافة، تلحقها الأحكام التي من شأنها أن تلحق غير المضاف فلهذا فرّق الناظم بين الموضوعين، وهو سديدٌ من النظر^(٣) .

ويبقى هنا نظراً في المسألة في ثلاثة مواضع :

أحدها : النوع الأول، فإن الناظم ارتضى فيه الجواز قياساً، على تأويل حذف المضاف إليه من الأول. أما الجواز قياساً فهو أحد المذهبين على الجملة، وهو رأى الفراء والسيرافى. والجمهور على المنع، وهو مذهب سيبويه، لأنه لما أنشد بيت الأعشى المتقدم أنشد معه بيتاً من الفصل، ثم قال: «وهذا قبيح، يجوز في الشعر على هذا : مررتُ بخيرٍ وأفضلٍ مَنْ ثُمَّ^(٤)»، والراجع عند الناظم الأول، وذلك من جهة القياس والسماع.

أما السماع فقد كثر فيه كثرةٌ توجب القياس وإن قلَّ في نفسه، فلا مانع من القياس عليه.

(١) هذا تقدير الأصمعى كما في أدب الكاتب . ويقول ابن سيده في الاقتضاب ٣٦٢ : «وذهب غير الأصمعى إلى أن (حين) يضاف إلى (نصبت)، وأن جواب (لما) في البيت الذى بعد هذا». بالبيت قول ذى الرمة بعد :

حداهن شحّاج كأنّ سحيله على حافتيهن ارتجأز مفاصحه

(٢) في الأصل : «أجاز».

(٣) في أ : «سديد في النظم». وهو خطأ.

(٤) الكتاب ١/ ١٨٠.

وأما القياسُ فإنَّ المضافَ إليه الثاني لما كان هو الأولُ بعينه، صار كأنه حاضرٌ في موضعه، فلذلك بَقِيَ بعد الحذفِ على تَهَيَّئَتِهِ. وأيضاً فإنَّ ذلك شبيهٌ بالإعمال، فالمضافُ الأولُ كأنه طالبٌ للمضافِ إليه الثاني / ٤.٧ فصار حذفُ الأولِ كلا حذفٍ، وكأنه موجودٌ. وأما تأويلُ حذفِ المضافِ [إليه^(١)] فهو رأى المبرد، لأنه يُقَدَّرُ المسألةُ إعماليةً، والمختار عند البصريين إعمالُ الثاني، فكذلك هنا، فإذا قُلْتَ: قطع الله يدَ رجلٍ من قالها، أعملت الرجلَ في «مَنْ»، وقُدِّرَ لليد ما يعمل فيه، ويكون محذوفاً. وهذا أحدُ المذاهبِ في تأويلِ المسألة. وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه، فكأنَّ الأصل: قطع الله يدَ من قالها ورجله، ثم أقحم الرجلُ بين المضافِ والمضافِ إليه، فصار في التقدير: يدَ ورجله من قالها، ثم حذفتِ الهاءَ اجتزاءً بِمَنْ عن الضمير، وإصلاحاً للفظ، فصار: يدَ ورجلَ من قالها^(٢).

والراجعُ عند الناظم الأول؛ لأنك بين أمرين: أن تُقَدَّرَ المسألة من باب الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه، أو تجعلها إعمالية، أما الأول فخاصٌ بالشعر أو شاذٌ في الكلام، لأنه قبيحٌ أن يفصلَ بين شيئين هما كشيءٍ واحدٍ وليسا في تقدير المنفصلين، بل الثاني حالٌ من الأولِ محلُّ التنوين، فلم يسُغَ الفصل بينهما. ولا يُعْتَرَضُ بنحو: {قَتَلَ أولادَهُم شركائَهُم^(٣)}، لأنه من باب الفصل بين الفعل والفاعل كما سيأتى، فهما في تقدير ما يصحُّ انفصاله، فلم يبق إلا أن يكون من باب الإعمال، حُذِفَ

(١) سقط من الأصل، أ.

(٢) هذا بيان لتخريج سيبويه نحو هذا التركيب، انظر: الكتاب ١/ ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، وهذه قراءة ابن عامر، انظر: الإقناع ٦٤٤.

معمولُ الأولِ وأُعملُ الثاني. ولا يقال : إن الاسمين معاً مضافان إلى الثاني، للاتفاق على بطلان ذلك؛ إذ لا يضاف اسمان معاً إلى اسم واحد.

فإن قيل : لو كانت إعماليةً لجاز إعمالُ الأولِ عند الجميع، وإن كان غير مُنكر عند البصريين، فكنت تقول : قطع الله يدَ ورِجلَه من قالها، كما يُعملُ الأولُ في الفعل.

فالجواب : أن ذلك لم يجز لما يلزم من الفصل الذي قُرئ منه، وأيضاً فيلزم على مذهب سيبويه التهيئة والقطع، لأنه حَذَفَ الضمير من الرَّجُلِ وهيأه للعمل في «مَنْ»، ثم لم يُعمله. وهو ممنوعٌ عندهم، بخلاف ما ذهبنا إليه.

فإن قيل : يلزم من الحذف أن يُنَوَّن المضاف؛ إذ صار كالماقطوع عن الإضافة، فلمَّا لم يفعلوا ذلك دَلَّ على أنه مضافٌ في اللفظ إلى «مَنْ»، ووقع الفصلُ بالرَّجُلِ المُقحَّمة.

فالجواب : أن هذا مُشْتَرَكُ الإلزام، فإنكم مقرُّون بأنَّ الرَّجُلَ غير مضافٍ في اللفظ، بل قُطِعَ عنها، فيلزم أن يُنَوَّن ويجرى مجرى الماقطوع عن الإضافة في أحكامه.

فإن قيل : إن الظاهر وهو «مَنْ» ناب عن الضمير المحذوف، فكانَ الرَّجُلَ مضافاً إلى الظاهر لأنه يليه، وهو المضمَرُ بعينه، فلذلك بقي المضاف على حاله قبل حذف الضمير.

قيل : وكذلك نقولُ نحن : لمَّا كان اليدُ مضافاً في الأصل إلى «مَنْ» والدليلُ عليها المماثل لها حاضرٌ، صارت كأنَّها هي، فبقي المضاف على تهيئته وعلى الجملة. فَحَذَفُ المضافِ أسهلُّ من الفصل، والله أعلم.

والموضعُ الثاني : هو النوع الثاني، فإنَّ الناطمَ حَكَمَ بالقياس فيه، وظاهر

كلام الناس أنه سماع /، وكأنه رأى مجيئه في الحديث الذي هو أفصح ٤٠٨
كلام البشر، وأنه في صحة النظر كالنوع^(١) الأول؛ لأن الدليل حاضر،
والمحذوف مماثل له، فصار في حكم الموجود، فعومل معاملة الموجود.

والموضع الثالث : حيث تخلف الشرط، فإنه حكم فيه بعدم القياس،
حسب ما يقتضيه مفهوم الشرط، وظاهر التسهيل فيه القياس، فإنه قال
هناك : «ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنًى إن نُوى تنكيره، أو لفظ
المضاف إليه، أو عُوِّض منه تنوين، أو عطف على المضاف اسم عامل في
مثل المحذوف، لم يغير الحكم، وكذا لو عكس هذا الأخير^(٢)». فقوله : «أو
لفظ المضاف إليه»، هو الضرب الذي تحرز منه في هذا النظم فأخرجه
عن القياس، وقوله : «أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل
المحذوف»، وقوله : «وكذا لو عكس هذا الأخير»، هو الضرب الذي أجازته
قياساً. والأظهر ما ذهب إليه هنا؛ لأن ما حكي من السماع لا يبلغ مبلغ
القياس في أمثاله، مع إمكان التأويل في بعضه، وأيضاً فقد تقدم فرق
ما بين الموضعين في القياس وعدمه.

* * *

فَصَلَ مُضَافٍ شِبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ

مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجَزَ وَلَمْ يُعَبَّ

فَصَلَ يَمِينٍ، وَاضْطِرَّارًا وَجِدًا

بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بَنَعْتٍ أَوْ نِدَا

(١) في أ : «كالأول».

(٢) التسهيل ١٥٨، وفيه : «هذا الآخر».

نَكر في هذا الفصلِ مواضعَ جوازِ الفصلِ بينِ المضافِ والمضافِ إليه، ثم أتبعها بما لايجوزُ ذلك فيه إلّا في ضرورةٍ، وذلك أن الأصل أن لايفصلَ بينهما كما لايفصل بين أجزاءِ الاسم؛ إذ كان المضافُ إليه قد تنزّل منزلةَ الجزءِ أو ما هو كالجزءِ من المضافِ، لأنه واقعٌ موقعَ تنوينه، فصار الفصلُ بينهما محظوراً، فإن جاء فعلى جهة الاضطراب والشذوذ، لكن لما جاء فيه ما فيه كثرةٌ في بعض المواضع وساعده النظر قال بالقياس حيث كثر، وأبقى ما سوى ذلك على المنع إلا أن يسمع فيحفظ، وموضعُ القياس عنده على ما ذكر هنا موضعان :

أحدهما : أن يكون المضافُ اسماً يُشبه الفعلَ، والفاصلُ منصوباً على المفعوليّة أو الظرفية معمولاً للمضافِ، وذلك قوله : «فصلَ مضافٍ شِبْهَ فِعْلٍ مَانَصَبٌ»، إلى آخره.

فقوله : «فصلَ» منصوبٌ بأجزَ، والمصدرُ الذي هو «فصلَ» مضافٌ إلى مفعوله، و«مانَصَبٌ» هو الفاعلُ الذي رفعه «فصلَ». و«مفعولاً» : حالٌ من الضمير المحذوف من «نَصَبٌ» العائد على «ما»، أو من «ما» وثمّ مجرورٌ محذوفٌ دلّ عليه الكلامُ متعلّقٌ بِفصلَ، وتقديرُ الكلام : أَجِزْ أن يَفصلَ مضافاً يُشبهُ الفِعْلَ من المضافِ إليه الاسمُ الذي نصبه ذلك المضافُ، مفعولاً به أو ظرفاً.

فحصل من هذا الكلام أن الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه جائز بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون المضافُ اسماً يُشبهُ الفعلَ، وذلك المصدرُ المقدّر بأنَّ والفِعْلَ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ؛ لأنها التي / تعملُ عَمَلَ الفِعْلِ ٤٠٩ وتؤدّي معناه على التمام، وهو الذي قال فيه : «فصلَ مضافٍ شِبْهَ فِعْلٍ».

والثاني : أن يكون الفاصلُ بينهما معمولاً للمضاف، ولا يكون أجنباً منه معمولاً لغيره.

والثالث : أن يكون منصوباً على المفعولية أو الظرفية، فلا يكون مرفوعاً^(١) به. ويجرى مجرى الظرف المجرور؛ إذ هما في الحكم واحد.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة ساغ القياسُ، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زَيْدٍ أَعْمَرُوْ، وقيامُ أَمَامَكَ زَيْدٍ، وَسَيَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدٍ. وتقول : هذا ضاربٌ غداً زَيْدٍ، وهذا مُعْطَى درهماً زَيْدٍ. وما أشبه ذلك.

وإنما قال بالقياس في هذا النمط لِمَا ثَبَّتَ فِيهِ مِنَ السَّمَاعِ الَّذِي يَقَاسُ عَلَى مِثْلِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ : {وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ^(٢)}، فَقَتَلُ : اسْمٌ يُشَبِّهُ الْفِعْلَ، وَالْفَاصلُ الَّذِي هُوَ (أَوْلَادَهُمْ) معمول القتل، وهو أيضاً منصوب، والتقدير : أن يقتل أَوْلَادَهُمْ شركاءُهم. وهذه القراءة وحدها عُدُّ لِمَنْ قَاسَ فِي الْمَوْضِعِ، لِأَنَّهَا نُقِلَتْ عَنْ مَوْثُوقٍ بِعَرَبِيَّتِهِ قَبْلَ التَّعَلُّمِ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَمِنَ الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ فِي الْفَصَاحَةِ كَأَمْثَالِهِ الَّذِينَ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُمْ مَجَاوِرَةٌ لِلْعَجْمِ يَحْدُثُ بِهَا اللَّحْنُ، كَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٣). وأيضاً فهو من العدول الذين لا يُظَنَّ بِمِثْلِهِمْ إِدْخَالُ الرَّأْيِ فِي الْقِرَاءَةِ^(٤)، كَمَا ظَنُّ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا اتِّبَاعُ خَطِّ الْمُصْحَفِ مَعَ عَدَمِ اعْتِبَارِهِ الرِّوَايَةِ. فَالْأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ (أَنْ تَجْعَلَ^(٥)) حِجَةً فِي الْجَوَازِ، فَإِنَّهَا مِنْ أَقْوَى مَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَقَدْ جَاءَ

(١) في الأصل : معمولان. وهو خطأ.

(٢) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ١٨٢.

(٤) في أ : «القرآن».

(٥) سقط من أ.

مأْيُودها من السماع والقياس.

فأما السماع فنُقل أيضاً عن بعض السلف أنه قرأ : {فلا تحسبن الله
مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ^(١)}، أراد : مخلف رُسُلِهِ وَعْدَهُ. واسمُ الفاعلِ والمصدرِ سواءٌ
في الإضافة. ونُقل عن عبدالله بن ذكوان^(٢) في كتابه أنه قال : سألني الكسائي
عن هذا الحرف - ويلغّه من قراءتنا^(٣)، يعني : {قتل أولادهم شركائهم} - فرأيتُه
قد أعجبه ونزع بهذا البيت فيه^(٤):

تَنْفِي يداها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ
نَفَى الدراهم تنفاد الصياريف
هكذا أنشدته، وأنشدوا من ذلك للطرمّاح^(٥):
يَطْفَنَ بِحُوزِي المراتع لم يُرَع
بِواديهِ من قَرع القسيِّ الكنائن

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم. وانظر معاني القرآن للفراء ٨١/٢ - ٨٢، والبحر المحيط ٤٣٩/٥، والمساعد ٣٧٣/٢.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، أبو عمرو ولد سنة ١٧٣ هـ، وتوفي بدمشق سنة ٢٤٢ هـ، روى هو وهشام بن عمار قراءة ابن عامر من طريق أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الزماري، عنه. ألف كتاب (أقسام القرآن وجوابها)، (وما يجب على قارئ القرآن عند حركة لسانه). انظر الإقناع ١٠٥ - ١٠٦، ١١٢ - ١١٤، وغاية النهاية ٤٠٤/١ - ٤٠٥.

(٣) في الأصل: قرائنا.

(٤) للفرزدق وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٢٥٦/٢، والمحتسب ٦٩/١، ٢٥٨، ٧٢/٢، والخصائص ٣١٥/٢، وابن الشجري في أماليه ١٤٢/١، ٢٢١، ٩٣/٢، ١٩٧، والإنصاف ٢٧، ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦، والرضي في شرح الكافية ٢٦١/٢، وفي الخزانة ٤٢٦/٤.

(٥) ديوانه ٤٨٦. والبيت في الخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٩، واللسان: حوز. الحوزي: الوعل الفحل تجعله الأطباء رأساً، تتبعه في المرعى ومورد الماء، وهو الذي يحوزهن ويحميهن. لم يُرَع: لم يُفَرَّع. والكنائن: جمع كنانة هي جعبة السهام.

وأنشد الأخفش^(١):

فَزَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ
زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ
وأنشد أبو عبيدة معمر بن المثنى^(٢):

وَحَلَقَ الْمَازِيَّ وَالْقَوَاسِ
فَدَاسَهُمْ نَوَسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ
وأنشد أيضا لجندل بن المثنى^(٣):

يَفْرُكُنْ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ
بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنَ الْمَحَالِجِ
هذا مما وقع فيه الفصل بالمفعول. ومما وقع فيه الفصل بالظرف - وفي

(١) البيت في معاني القرآن للفرأء ٣٥٨/١، ٨١/٢، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٧، وابن يعيش على المفصل ١٩/٣، ٢٢، والخزانة ٤١٥/٤.

يقول البغدادي عن البيت: «من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي سيبويه، فأدخله النسخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلام وابن خلف في جملة أبياته».

وقال الطبري في تفسيره: ٤٤/٨ عن هذا البيت: «وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواية الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه...». وذكر البيت.

زججته: طفته بالزج، وهو الحديد التي في أسفل الرمح. والمزج: رمح قصير. وأبو مزادة: كنية رجل.

(٢) البيت في العيني ٤٦١/٣، وعجزه في الأشموني ٢٧٦/٢.

والمأزى والمأذية من الدروع: السابعة. والقوانس: جمع قونس، وهو أعلى البيضة من الحديد.

(٣) البيت في العيني ٤٥٧/٣، واللسان: كنفع، وحنج، وحنج. ونسب في العيني إلى أبي جندل الطهوي. والبيت من قصيدة يصف فيها الجراد.

الكنافج: الممتلىء. والقاع: المستوى من الأرض. والمحالج: جمع ملحج - بكسر الميم - وهو الالة التي يلحج بها القطن.

معناه المجرور - ما في الحديث من قوله عليه السلام : «هل أنتم تاركو لي صاحبي»^(١)، أراد : تاركو صاحبي لي. وقال بعض العرب : ترك يوماً نفسك وهوها سعى في رداها». وأنشد سيبويه للشماخ^(٢) :

رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْتَمَعِلٌ

طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ

/ على من رواه بجر الزاد. وأنشد أيضاً للأخطل^(٣) :

٤١٠

وَكَّرَارٍ خَلْفَ الْمُحْجَرِينَ جَوَادِهِ

إِذَا لَمْ يُحَامِ نُونٌ أَنْتَى حَلِيلُهَا

وأنشد المؤلف^(٤) :

لَأَنْتَ مَعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ

يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا

وأما وجه القياس فإن ماتقدم من الشواهد اشتمل على فصل

بِفَضْلَةٍ بَيْنَ عَامِلِهَا الْمُضَافِ إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى أَوْ مَفْعُولٌ وَبَيْنَ

(١) البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو كنت متخذاً خليلاً ٦/٥، وشواهد التوضيح لابن مالك ١٦٧.

(٢) الكتاب ١٧٧/١، وهكذا نسب للشماخ في الكتاب، وهو في الديوان ٣٨٩ - ٣٩٠ منسوباً إلى جبار بن جزء أخى الشماخ. ويريد بآبن عم لسليمي : عمه الشماخ. ومشعل : سريع ماضٍ نشيط في كل ما أخذ فيه من العمل. وسليمي : امرأة الشماخ.

(٣) الكتاب ١٧٧/١، وهو من شواهد الرضى في شرح الكافية ٤٢٤/٣، والخزانة ٢١٠/٨ وانظر شعر الأخطل ٦٢٠، وروايته فيه : وكرار خلف المرهقين جواده . حفاظاً إذا لم يحم أنتى حليلها المرق : الذى قد غشيه السلاح.

(٤) شرح التسهيل، ورقة ١٨١. والبيت في المساعد ٣٦٨/٢، والعيني ٤٨٥/٣، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

معموله^(١)، فَحَسَّنْ ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كَوْنُ الفاصلِ فضلةً، إما ظرفاً، وإما مفعولاً به، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني : كَوْنُهُ غيرِ أجنبيٍّ لتعلقه بالمضاف.

والثالث : كونه مقدراً التأخير؛ من أجل أن المضاف إليه مقدّر التقديم، بمقتضى الفاعلية مع المفعولية، أو المفعولية مع الظرفية.

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياسُ استعماله، لأنهم قد فَصَّلُوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحقَّ الفصلُ بغير الأجنبي مزيةً تقتضى القول بجوازه. هذا معنى ما قاله المؤلف^(٢) مع زيادة شيءٍ ما، وَيُسَوِّغُ ذلك أيضاً كَوْنُ الإضافةِ أصلها الرفعُ أو النصبُ، فكان محصُولُ هذا الفصلِ فصلاً بين فعلٍ ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقديمُ مفعولٍ على فاعلٍ، أو ظرفٍ على مفعولٍ؛ إذ كان قولك :

من قَرَعَ القسيَّ الكنائنِ

كقولك : من قَرَعَ (القسيَّ الكنائنِ)^(٣). وقولك :

طباخِ ساعاتِ الكرى زادِ الكسِلِ

كقولك : « طباخِ ساعاتِ الكرى زادِ الكسِلِ. وكذا سائرُ المثلِّ، فصار ذلك كله كقولك : ضَرَبَ عمرُ زيدٌ، وضربتِ اليومُ زيداً. ولا إشكال في جواز مثل هذا. فهذه المسألة راجعةٌ إليها من جهة المعنى ومن جهة التقدير اللفظي، فلا

(١) في أ : «مفعوله». وهو خطأ.

(٢) شرح التسهيل، ورقة ١٨٢.

(٣) ما بين القوسين سقط من أ.

يُسْمَعُ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِتَخْطِئَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَالْغَضُّ مِنْهُ بِأَنَّهُ اتَّبَعَ رَأْيَهُ، وَخَطَأُ
 الْمَصْحَفِ، وَتَرَكَ الرِّوَايَةَ، وَأَنَّ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ لِحْنٌ وَغَيْرُ جَارِيَةٍ عَلَى أَصُولِ
 كَلَامِ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ تَخَرُّصٌ عَلَيْهِ، وَعَدَمُ تَوْفِيَةِ لِحْقِ الْإِمَامَةِ
 وَالتَّقَدُّمِ وَالْعَدَالَةِ وَلِقَاءِ الصَّحَابَةِ وَالْأَخْذِ عَنْهُمْ؛ إِذْ كَانَ مِنْ شَيْوَخِهِ الَّذِينَ
 عَوَّلَ عَلَيْهِمْ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَأَيْضًا فَهُوَ مِمَّنْ
 اتَّفَقَ الْجَمُّ الْغَفِيرُ عَلَى اتِّبَاعِهِ الْأَثَرُ وَعَدَمُ أَخْذِهِ بِالرَّأْيِ كَسَائِرِ السَّبْعَةِ
 وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ اشتهر بِبَيِّذِ الرَّأْيِ وَاتِّبَاعِ السَّنَدِ فِي الْقِرَاءَةِ. وَلَا أَعْنِي بِهَذَا
 الْكَلَامِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ [مِثْلَ (١)] هَذَا مَخْتَصٌّ بِالشَّعْرِ، وَأَنَّهُ شَاذٌ غَيْرُ مَقْيَسٍ؛
 فَإِنَّ قَائِلَ ذَلِكَ مُقِرٌّ بِأَنَّهُ (٢) لَمْ يُحْفَظْ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ كَثْرَةً
 تُعْتَبَرُ فِي الْقِيَاسِ، أَوْ لَمْ يُدْرِكْ وَجْهُ الْقِيَاسِ فِيهِ، أَوْ أُدْرِكَ لَكِنْ رَأَاهُ ضَعِيفًا.
 فَمِثْلُ هَذَا لَا كَلَامَ مَعَهُ وَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مَنْ زَعَمَ (٣) أَنَّ هَذِهِ
 الْقِرَاءَةُ خَطَأٌ، وَأَنَّ ابْنَ عَامِرٍ رَأَى فِي مَصْحَفِ الشَّامِيِّينَ فِيهِ يَاءٌ مُثَبَّتَةٌ فِي
 (شُرَكَائِهِمْ)، فَقَدَّرَ أَنَّ الشُّرَكَاءَ هُمُ الْمَضْلُونَ لَهُمُ الدَّاعُونَ إِلَى قَتْلِ أَوْلَادِهِمْ،
 فَأُضِيفَ الْقَتْلُ إِلَيْهِمْ كَمَا يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ، وَنَصَبَ الْأَوْلَادَ، وَلَوْ
 أَضَافَهُ إِلَى / الْمَفْعُولِ وَهُمْ الْأَوْلَادُ لَزِمَهُ رَفْعُ الشُّرَكَاءِ فَخَالَفَ الْمَصْحَفَ. ثُمَّ ٤١١
 وَجَّهَ كَوْنُ (شُرَكَائِهِمْ) مَرْسُومًا بِالْيَاءِ عَلَى خَفْضِهِ بَدَلًا مِنَ الْأَوْلَادِ لِأَنَّهُمْ
 شُرَكَاءُ آبَائِهِمْ فِي إِهْلَاكِهِمْ. وَأَيْضًا فَقَدْ تَكُونُ الْيَاءُ مَضْمُومَةً بَدَلًا مِنْ

(١) سقط من صلب الأصل ، أ.

(٢) أ، س : أنه.

(٣) تكلم في هذه القراءة بنحو هذا غير واحد من الأعلام، انظر الفراء في معانيه ٣٥٧/٢، والطبري
 في تفسيره : ٤٤/٨، والنحاس في إعراب القرآن ٥٨٣/١، ومكي في الكشف ٤٥٤/١،
 والزمخشري في الكشاف ٤٢/٢، والرضي في شرح الكافية ٢٦١/٢. وانظر النشر ٢٦٣/٢.

الهمزة على لغة : شفاه الله شفايا^(١)، ويُقدَّر : زينه شركائهم قال هذا القائل :
وهذان الوجهان تخريج لخطِّ المصحف، ولا وجه لقراءة ابن عامر. هذا ما قال.
وقد تقدَّم - والحمد لله - وجهها على ما يساعدُ عليه القياسُ المذكور مضافاً إلى
ما تقدَّم من النقل، وذلك غاية ما قصد في توجيه القراءة. وحصل من مجموع
ذلك رُجحانُ ما ارتكبه الناظمُ من القول بالقياس في المسألة. غير أن ههنا قاعدةً
يجب التنبيهُ عليها في الكلام على هذا النظم، وما ارتكب صاحبه فيه وفي غيره،
وذلك أن المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنما هو اتباع صلب كلام
العرب وما هو الأكثر فيه فنظروا إلى ماكثر مثلاً كثرةً مستتر سلة الاستعمال
فَضَبَطُوهُ ضَبْطاً يَنْقَاسُ^(٢) وَيُتَكَلَّمُ بِمِثْلِهِ لِأَنَّهُ مِنْ صَرِيحِ كَلَامِهِمْ. وما وجدوه من
ذلك لم يَكْثُرْ كَثْرَةً تُوَازِي تلك الكثرة، ولم يَشْعِ في الاستعمال، نظروا : هل له
من معارضٍ في قياس كلامهم أم لا؟ فما^(٣) لم يكن له معارض أُجروا فيه
القياس أيضاً، لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس،
كما قالوا في النسب إلى فَعُولَةٍ : فَعَلِيٌّ، ولم يذكروا منه في السماع إلا شَتْنِيًّا^(٤)
في شَتْوَةٍ، فقاَسُوا عليه أمثاله لعدم المعارض له، فصار بمثابة الكَلِيِّ الذي لم
يُوجَد من جُزْئِيَّاتِهِ إلا واحد كشمس وقمر. وكذلك إذا تكافأ السماعان في الكثرة
بحيث يصحُّ القياسُ على كلِّ واحد منهما - وإن كانا متعارضين في الظاهر -
لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين كلغة الحجازيين وبنى تميم في أعمال ما
وإهمالها، والتقديم والتأخير في المبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول، وغير

(١) انظر الخصائص ٢٩٢/١، واللسان : حما. وفيه يقول الجوهري عن نحو هذا : «وهي لغة لبعض العرب».

(٢) في صلب الأصل : «فيقاس». والمثبت عن هامشه، أ. س.

(٣) في النسخ : «فمن لم».

(٤) في النسخ : «إلا شتني».

ذلك، فليس في الحقيقة بتعارض، لاسيما إن كانا في لُغَتَيْنِ مفترقتين؛ فإنَّ اللغاتِ المفترقة السِّنة متباينة، وقياساتُ مستقلة، فلا تعارضُ فيها البتة، وإن قلَّتْ إحداهما بالإضافة إلى الأخرى، إلا أن تضعفَ جداً فلها حكمُها. وأما الوجهان في اللغة الواحدة فحكمها ماذكر. وما كان له معارضُ توقفوا في القياس عليه، ووقفوه على محله، إذا كان المعارضُ له مقيساً، وذلك كدخول أن في خبر كاد تشبيهاً بعسى، لو أعملنا نحن القياس في إدخالها لانحرفت لنا قاعدةُ عدم إدخالها، مع أنه الشائع في السماع.

وهذا كله مُبَيَّن في الأصول.

وإذا ثبت هذا فمساءلة الناظم من هذا القبيل، أما إذا فرضناها عامةً في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإطلاق، فلا مَرِيَّةٌ أَنَّ الفصلَ قليلٌ، وعامتهُ في الشعر، فهو بحيث لا يُلْتَفَتُ فيه إلى / القياس، وإذا ٤١٢ فرضناها خاصةً في إضافة المصدر أو الصفة إلى معمولها، فنحن لا نَشْكُ أَنَّ عدم الفصل فيها هو الشائعُ الذائعُ، وأنَّ الفصل بالنسبة إلى عدمه كالمعدوم، وأنَّ ما جاء منه في الشعر وما جاء في الكلام شاذٌّ في غاية الدور، فكيف نُجرى فيه القياس وهو مصادمةٌ لما شاع في كلامهم من عدم الفصل؟ إذ لو عزموا على القياس لكانوا خُلُقَاءً أن يتكلموا به ويكثر في كلامهم كما كثر عدمُ الفصل، فأنَّ لم يفعلوا ذلك - بل أطبقوا على عدم الفصل - دليلٌ على عدم مراعاة مراعاه الناظم واضحٌ، ولا يصح أن يقال : هو - وإن كان قليلاً - قد ظهر له وجه من القياس، حيث جرى مجرى العامل غير المضاف في جواز تقديم بعض معمولاته على بعض؛

لأننا نقول : ذلك غيرُ معتبرٍ من وجهين :

أحدهما : أن العلةَ إذا وُجِدَتْ، وَوَجَّهَ القياس إذا ظهر، لا يعتبر إلا مع شياع السماع، أو كونه في قوة الشائع لعدم المعارض، كما تقدم، وهذا ليس كذلك.

والثاني : أن هذا لو كان مراعىً عندهم لَكُنْزٌ في كلامهم كما كثر تقديم^(١) المنصوب على المرفوع في غير المضاف.

ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عدمُ مراعاة اللفظ القرآن أو إخراجاً له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يَظُنُّ من لا تحقيق له! بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، لكنه لم يكثر مثله في قياس عليه. وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون، وهو الصواب، ولكن ابن مالك ربّما أهمل هذه القاعدة كما فعل هنا، ولعله يقع التنبيه على بعض مواضع من هذا النوع إن شاء الله. وقد خرجنا عن المقصود الأصلي لعارضٍ عَرَضَ فَلَنَرْجِعْ.

فإن تخلف أحدُ الشروط المتقدمة لم يَجْزِ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قياساً على مقتضى كلام الناظم، فلو كان المضاف غير شبيه بالفعل لكان الفاصل أجنبياً منهما، فلم يصح أن يقع بينهما. وكذلك إذا لم يكن الفاصل معمولاً للمضاف، وإن كان المضاف شبيهاً بالفعل. وكذلك لو كان الفاصل مرفوعاً، لأنه عند ذلك متمكّن في موضعه؛ إذ كان له رتبة التقديم على المضاف إليه، فكان الفصل به فصلاً حقيقاً، فاستُكِرَ الفصلُ لذلك، فإذا قلت : أعجبنى غلامٌ في الدار زيدٌ، لم يجز، وكذلك لو قلت : أعجبنى ضاربٌ عندك زيدٌ، أو قلت : أعجبنى ضربُ زيدٌ عمرو، أو : الضاربُ أبوه الغلام.

(١) في صلب الأصل : «ذكر المنصوب».

وما جاء مما خالف القاعدة فسماعٌ إلا الفصل باليمين فإن ظاهر كلامه هنا إجازته قياساً، لقوله : «ولم يُعَبْ فصلٌ يمين»، وهو الموضع الثانى من موضِعِ الفصل القياسى، يعنى أَنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم لم يعيبوه حتى لايجىء إلا في ضرورة الشعر، بل استسهلوا أمره، ففصلوا به في الكلام لكن قليلا، فحكى الكسائى / : ٤١٣ هذا غلامٌ - والله - زيد^(١)، ونُقِلَ عن أبي عُبَيْدة أنه حكى : «إِنَّ الشاةَ تسمعُ صوتَ - والله - رَبِّهَا فتقبلُ إليه وتَتَغَوُّ^(١)»، وحكاها ابنُ خروفٍ عنه أنه سمع أبا الدُقَيْش يقول : «إِنَّ الشاةَ تسمع صوتَ - قد علمَ الله - رَبِّهَا، فتقبلُ إليه وتَتَغَوُّ». وهذا قسمٌ أيضا، كما فصلوا بين حرفِ الجرِّ ومجروره بالقسم أيضا، حكاه الكسائى في الاختيار، نحو : اشتريته بِوَاللهِ درهمٍ، فتقول على هذا قياساً : رأيتُ غلامَ - والله - زيدٍ، وأتيت بعدَ - لعمروُ الله - عمروٍ، ونحو ذلك. ووجهُ استهال الأمر في فصل القسم خصوصاً، حتى لم يشترطوا فيه شرطاً، أَنَّ العرب استعملته على جهة التأكيد زائداً على أصل معنى الكلام، كالجمله المعترضة في أثنائهِ ، فكأنه لا فصل ثَمَّةً، ولذلك وقع بينِ إِذَنْ ومنصوبها فلم يُعَدَّ فَصْلاً، ولم يمنعها أن تُؤَثَّرَ في الفعلِ فتتصبَّه، فقالوا : إِذَنْ - والله - أكرمَكَ.

وهذا الموضعُ ممَّا خالف فيه الجمهور من النحويين كالموضع الأول، فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع في القياس عندهم بإطلاقٍ. ووجهُ مذهب النازم قد مرَّ آنفاً، مع أن السماع - وإن لم يكثر - فقد جاء منه ما يُمكن القياسُ عليه، وقد حكى^(٢) الكسائى ذلك في الاختيار فيما هو

(١) الإنصاف ٤٢١.

(٢) في الأصل : «حكى عن الكسائى».

أشدّ، وذلك حرفُ الجرِّ والمجرور؛ فإنَّ الحرفَ أشدُّ طلباً للاتصال بمجروره من الاسم، فالاسم أحرى بالجواز. وأيضاً فقد زعم أبو عبيدة أن من شأن العرب أنهم ينقلون المضافَ إليه الذي موضعه إلى جنب المضاف الأول، فيؤخّرونه ويُقدّمون بينه وبين المضاف الأول كلاماً، ثم لا يُغيّر ذلك معناه ولا إعرابه عن حاله إذا احتاجوا إلى ذلك. وأنشد على ذلك جملة أبيات، وحكى كلام أبي الدُقَيْش، فهذا كله مؤنسٌ بوجوده في النظم والنثر على الجملة، أعنى الفصل على الجملة. وكونُ الفاصلِ هو القسمُ أسهلُّ من غيره، فكان القول^(١) بالقياس فيه صحيحاً على هذا الترتيب.

وفي إطلاقه القياس في الموضعين نظراً من جهة أنه يقتضى جواز الفصل بإطلاق، كان المضافُ إليه ظاهراً أو مضمراً؛ أمّا الفصل مع كونه ظاهراً فمسلّمٌ على ما قال، وأمّا مع كونه مضمراً فغيرُ مسلّم، لأنَّ ضمير الجرِّ متصل أبداً فلا ينفصل البتّة، ولا ينوبُ عنه في الفصلِ ضميرُ رفعٍ ولا نصبٍ، كما ناب في نحو [قوله^(٢)] :

... ولم يَأْسِرْ كَيْيَاكَ أَسِرْ^(٣)

وقولهم : ما أنت كائننا^(٤). فكان من حقّه أن يتحرّزَ من ذلك.

(١) في صلب الأصل : «فكان القياس فيه».

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) من بيت مجهول القائل، وقبلة :

فأجمل وأحسن في أسيرك إنه ضعيف ...

والبيت في التمام في تفسير أشعار هذيل ٣٣، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٤، والهمع ١٩٧/٤، والخزانة ١٩٤/١٠.

(٤) قد يدخل الكاف في السعة على الضمير المرفوع، انظر أمالي السهيلي ٤٣، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٤ - ٣٢٧.

وكذلك يقتضى أيضاً جوازَ الفصل بالقسم إذا كان المضاف إليه جملة، نحو جئت يوم قام زيد، وحين زيد قائم، ^(١) فتقول : جئت يوم - والله - قام زيد، وحين - والله - زيد قائم ^(١)]. وجوازُ مثل هذا بعيد؛ إذ لم يسمع مثله، ولا يقاسُ إلا على مسموع.

والجواب عن الأول : أن حكم الضمائر المتصلة مأخوذاً من بابه، فلم يحتج إلى ذكره ههنا، وعن الثانى من وجهين، أحدهما : أن كلامه في أصل الإضافة، والأصل فيها أن يكون المضاف إليه مفرداً لا جملة. والثانى : على تسليم أنه أطلق القول قصداً، فلا مانع من الفصل وإن كان المضاف إليه جملة، بناءً على القياس في أصل المسألة، فإنه إذا ثبت إجراء القياس كان تخصيصُ بعض المواضع بكون سائرهما تحكماً بغير دليل.

فإن قيل : لا يقاس إلا على مسموع / ولا سماع هنا. ٤١٤

قيل : قد ثبت السماع على الجملة، ولم يكن الفصل ممتنعاً في الأصل من جهة وصف في المضاف إليه، من كونه مفرداً أو جملة، بل من جهة أنه وقع من المضاف موقع التنوين، فالمفرد والجملة في ذلك سواء، فإذا جاز الفصل بينهما في بعض المواضع، إما لكون المضاف إليه في الحكم لم يقع موقع التنوين لكونه منصوباً به تقديرًا كالموضع الأول، وإما لكون الفاصل كالمعوم حكماً كالموضع الثانى، فلا فرق بين المفرد والجملة في جواز الفصل أو منعه. وهذا واضح.

ثم رجع الناظم إلى التنبيه على ما نقل مخالفاً لما أصل ولم تتوفر فيه شروط الجواز، فقال : «واضطراباً وجداً بأجنبى»، إلى آخره، يعنى

(١) سقط من صلب الأصل، أ.

أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم تُوجَد الشروطُ المذكورة، ولا الفصل بالقسم، قد وُجِدَ في الشعر في حالة الاضطرار، وذلك الفصلُ بالأجنبي، وهو الذي لم يتعلق بالمضاف ولا كان نعتاً له، ولا كان نداءً، وبالنعت وبالنداء، وأراد بالنعت نعت المضاف، وبالنداء مع المنادى؛ فإن حقيقة النداء هي التَّصْوِيتُ بالمنادى، وذلك راجعٌ إلى الحرف المصوَّت به. ولم يقع الفصلُ به إلا مع المنادى، فلا بُدَّ أن يُفسَّرَ بهذا، أو يكون على حذف مضاف، أى : أو دى نداء.

فأما الفصل بالأجنبي فنحو قول عمرو بن قميئة، من أبيات الكتاب :
لما رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ
لِلَّهِ دَرْ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا^(١)
فالـيومُ أَجْنَبِيٌّ من «دَرْ»، لأنَّ العامل فيه «لامها». وأنشد لأبى حِيَّةَ النُّمَيْرِيَّ^(٢):

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا
يَهْـوِيْـدِيٌّ، يُقَارِبُ أَوْ يَزِيْلُ
فالعامل في «يومًا» خُطٌّ. وأنشد أيضا لذى الرِّمَّةِ^(٣):

- (١) الكتاب ١٧٨/١. وهو من شواهد المقتضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢، ١٩/٣، ٧٧، ٢٠، ٦٦/٨. والبيت لعمرو بن قميئة، انظر ديوانه ١٨٢. سَاتِيْدَمَا : جبل. واستعبرت : بكت.
- (٢) الكتاب ١٧٩/١. وهو من شواهد المقتضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، والهمع ٢٩٥/٤. وفي العينى ٤٧٠/٣، واللسان : عجم. ورواية صدره فيه :
كحبيب الكتاب بكف يومًا
- (٣) الكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠. وهو في المقتضب ٣٧٦/٤، والخصائص ٤٠٤/٢، والإنصاف ٤٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، ١٠٨/٢، ٧٧/٣. وشرح الكافية للرضى ١٨٢/٢، ٢٦٠. والخزانة ١٠٨/٤، ٤١٣.

كأن أصوات - من إيغالهن بنا -
 وأواخر الميس أصوات الفراريج
 وأنشد أيضاً لدرنئى بنت عبّعة^(١) :
 هما أخوا - في الحرب - من لا أخاله
 إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما
 وقال ذو الرمة^(٢) :
 نضاً البرد عنه وهو ذو - من جنونه -
 أجارى من تسهاك صوت صلاصل

= البيت في ديوان ذى الرمة ٩٩٦.

والميس : الرجل، وهو في الأصل شجر تُعمل منه الرحال. والإيغال : المضى والإبعاد، يقال : أوغل في الأرض، إذا أبعد.

يريد أن رجالهم جديدة، وقد طال سيرهم فبعضُ الرجل يحكُ بعضاً، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال، ولشدة السير.

فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه، فالتقدير : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا. الكتاب ١/ ١٨٠، والخصائص ٢/ ٤٠٥، وفرحة الأديب ٥٠ - ٥١، والإنصاف ٤٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩، ٢١، والهمع ٤/ ٢٩٢، والعيني ٣/ ٤٧٢، واللسان : أبى.

نسب في اللسان إلى عمرة الخثعمية. وقد رند ابن السيرافي نسب درنئى بين أن تكون : درنئى بنت عبّعة، من بنى قيس بن ثعلبة، ودرنئى بنت سيار بن صبرة بن حطان بن سيار بن عمرو بن ربيعة، وصوب الغندجاني النسب الثاني.

فصل هنا بين المضاف والمضاف إليه، فالتقدير : هما أخوا من لا أخاله في الحرب.

ديوانه ١٣٥٠، وروايته فيه:

نضاً البرد عنه، فهو ذو - من جنونه
 أجارى تسهاك وصوت صلاصل
 يصف حماراً. الأجارى : ضربٌ من العدو. والتسهاك : الإسراع في العدد. وصلاصل : له صلصلة كصوت الحديد. أراد : فهو ذو أجارى من جنونه، ففرق بين المضاف والمضاف إليه. وانظر عيار الشعر ٤، والموشح ٢٩٢

وأنشد ابن جنى^(١):

فأصبحتُ بعد - خطً - بهجتها

كأن قفراً رؤمها قلماً

وأما الفصلُ بالنعته، وهو نعتُ المضاف، فنحو قول الشاعر يخاطب معاوية رضى الله عنه^(٢):

نجوتَ وقد بلَّ المرادى سَيْفَه

من ابن أبى شيخ الأباطح - طالب

أراد : ابن أبى طالب شيخ الأباطح، وابن أبى طالب هو على رضى الله

عنه .:

وقال الفرزدق^(٣):

ولئن حلفتُ على يديك لأحلفنُ

بيمين - أصدق من يمينك - مقسم

أى : بيمين مقسم أصدق من يمينك.

وأما الفصل بالنداء فنحو ما أنشده ابن جنى وغيره^(٤):

(١) الخصائص ١/٣٣٠، ٢/٣٩٣، والإنصاف ٤٣١، واللسان : خطط.

أراد الشاعر : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسوماً، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي.

(٢) التصريح ٢/٥٩، والهمع ٤/٢٩٦، والأشمونى ٢/٢٧٨ والعينى ٣/٤٧٨.

(٣) ديوانه ٢/٢٢٦، وهو فى الأشمونى ١/٢٧٨، والعينى ٣/٤٨٤.

(٤) الخصائص ٢/٤٠٤. وهو فى التصريح ٢/٦٠، والهمع ٤/٢٩٦، والأشمونى ٢/٢٧٨، والعينى ٣/٥٨٠، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

كَأَنَّ بَرَزُونَ - أبا عَصَامٍ -

زَيْدٍ حَمَارٍ دَقَّ بِاللِّجَامِ

وَيَرِدُ عَلَى النَّازِمِ سَوْأَلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أحدها : أنه إنما قصد هنا الإتيان بما يخالف الشروط، فكان من حَقِّه أن يأتي لكل شرطٍ خُولِفَ بمثالٍ من السماع، لكنه لم يفعل، وإنما أتى بالأمثلة للفصل بما ليس بمعمولٍ للمضاف، وهو الأجنبي، وترك غير ذلك، مع أنه قد وُجِدَ الفصلُ بما ليس بمنصوبٍ، بل بمرفوع، وهو معمول للمضاف / أو لغيره، فالمعمول للمضاف قولُ الراجز^(١) :

٤١٥

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ

وَلَا جَهْلُنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

والمعمول لغيره ما أنشده الفارسيُّ من قول الشاعر^(٢) :

أُنْجَبَ أَيَّامٌ - وَالِدَاهُ بِهِ -

إِذْ نَجَّاهُ، فَنِعْمَ مَا نَجَّاهُ

على تأويل : أَيَّامٌ إِذْ نَجَّاهُ، ووالداه : فاعل أنجب. وهو أظهر

(١) التصريح ٥٩/٢، والهمع ٢٩٧/٤، والأشمونى ٢٧٩/٢، والعيني ٤٨٣/٣، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

(٢) الأعشى، ديوانه ٢٢٥. والبيت في المحتسب ١٥٢/١، والتصريح ٥٨/٢، والهمع ٢٩٧/٤، والأشمونى ٢٧٧/٢، والعيني ٤٧٧/٣. ورواية الديوان :

أُنْجَبَ أَيَّامٌ وَالِدِيهِ بِهِ

برفع «أَيَّام» وجر «والديه» بالإضافة. والبيت من قصيدة شكك ابن قتيبة في نسبة بعضها إلى الأعشى، انظر الشعر والشعراء ٦٩.

التأويلين في البيت. وكذلك قول الآخر، في أظهر التأويلين^(١):

تَمُرُّ على ماتستمرُّ وقد شَفَّتْ

غلائل - عبد القيس منها - صدورِها

فكان أولى أن يذكره، إذ كان تنميماً لشرط نصب الفاصل، كما ذكر

الفاصل الأجنبي تنميماً لشرط كونه معمولاً للمضاف.

والثاني : أنه قال : «واضطراباً وُجِدَ بأجنبي أو بنعت أو ندا»، فجعل

الأجنبي قسيماً للنداء، وهو قسمٌ منه؛ إذ النداء جملة مستقلة بنفسها ليس

للمضاف فيها عمل، أما النعت فهو غير أجنبي فلا اعتراض به.

والثالث : أن قوله : «بأجنبي»، ظاهره أنه متعلق بالضمير في «وُجِدَ»، وهو

ضمير المصدر الموصول، كأنه يقول : واضطراباً وُجِدَ الفصلُ بأجنبي، والمعنى

على هذا بلائدٌ، لكن فيه نظر؛ فإن الضمير لا يعمل وإن كان ضمير عاملٍ لجموده

في نفسه، فلا يجوز أن يقال : مروري^(٢) بزيد حسنٌ وهو بعمره قبيحٌ، ولأنه مُغَيَّرٌ

عن لفظ فعله؛ ألا ترى أن المصدر الصريح لا يعمل مصغراً [فأولى أن لا يعمل

مضمراً؟^(٣)] وإذا كان كذلك لم يستقم كلامُ الناظم في القياس، فكان مُعْتَرِضاً.

والجواب عن الأول : أن إتيانه بشروط جواز الفصل هو المقصود الأعظم،

وقد عُلِمَ أَنَّ ماتخلف فيه شرطٌ منها غيرُ جائزٍ في القياس، ولم يبق بعد ذلك إلا

(١) الإنصاف ٤٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٠، والخزانة ٤/٤١٣، بلا نسبة.

وفي البيت تخريج آخر، تكون «غلائل» فيه مقطوعة عن الإضافة، ولم تنون لأنها على صيغة منتهى

الجموع، فأما «صدورها» بالجر فهو مضاف إلى محنوف مماثل للمذكور، وأصل الكلام : شفت

غلائل عبد القيس منها، غلائلُ صدورِها. انظر تعليق محقق الإنصاف

(٢) في الأصل، أ : «مرت» وهو خطأ.

(٣) عن أ.

التنبيهُ على شذوذِ إن كان، وليس من ضروريَّاتِ هذا النظم، فإن أتى بشيءٍ من ذلك فبها ونعمتُ، وإلا فلا عتَبَ عليه؛ وأيضاً فإن قوله: «واضطراباً وُجِدَ بأجنبي» تنبيهه على ما خالف الشرطين الأولين، وإنما بقي عليه التنبيه على ما خالف الثالث، ولم يأت في سماعِ شُهْرَنَقْلَه عند النحويين كما شُهرَ غيره مما ذكر، أعنى كون الفاصلِ معمولاً للمضافِ وهو مرفوع، فلعلَّه تركه لهذا.

وعن الثاني: أنه إنما ذكر الأجنبي ثم النداء، وجعله قسيماً له من جهة أنه جملة معترضة تشبه جملة الاعتراض وجملة القسم، وإذا كانت كذلك بدليل وقوعها بين إذن ومنصوبها، فليست بأجنبية، ولا أيضاً هي في موضع معمول المضاف، فلم يكن بمنزلته، فصار لها حالٌ بين حالين، فلم يصح أن تدخل تحت الأجنبي، ولا هي داخلة فيما تقدّم، فخالفت ما ذكر بعدها قسيماً.

وعن الثالث من وجهين:

أحدهما أن نقول: لأنسلم أن المجرور متعلق بالضمير، بل باسم مفعول^(١) خاص حذف لدلالة لفظ الفصل عليه، ويكون الضمير في «وُجِدَ» عائداً إلى المضاف، وكأنه في التقدير: واضطراباً وُجِدَ المضاف مفصلاً بأجنبي وبكذا وكذا، يعنى من المضاف إليه، كما قال: «فصل مضاف شبه فعل مانصب»، يريد من المضاف إليه.

والثاني: على تسليم أن ضمير «وُجِدَ» للفصل فهو يعمل عند جماعة

(١) في النسخ: فاعل. والصواب ما أثبت.

قياساً ، وعند الأكثر سماعاً / ، وأنشدوا قول زهير^(١) :

وما الحربُ إلّا ما علِمْتُم وذُقْتُم

وما هوَ عَنْهَا بالحديثِ المرجّم

فعنها متعلق بهو ، لأنه ضمير العلم عند الأعم^(٢) ، وعن بمعنى

الباء . أو ضمير الحديث الذى دلّ عليه الكلام . فكذاك يكون المجرور هنا

متعلّقاً بالضمير فى «وُجِدَ» ، ولا اعتراض إذا .

وقوله : «واضطراراً» منصوبٌ على الحال من ضمير وُجِدَ ، أى :

وُجِدَ الفصلُ بأجنبىٍّ حالٌ كونه ذا اضطرارٍ

* * *

(١) ديوانه ١٨ ، وهو من شواهد الرضى فى شرح الكافية ٤٠٧/٣ ، والهمع ٦٦/٥ ، وفى الخزانة ١١٩/٨ .

(٢) قال الأعم : «هو : كناية عن العلم ، يريد : وما علِمَكم بالحرب . وعن بدل من الباء» . انظر : الخزانة ١٢٠/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم
المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

إنما فصل الإضافة إلى ياء المتكلم فصلاً على حده ، لأن للمضاف لها أحكاماً ليست توجد مع الظاهر ، ولا مع المضاف إلى الضمير غير الياء .
وذلك أن المضاف إلى الياء لا يَبْقَى على حاله كما كان قبل الإضافة ، بخلاف ما أضيف إلى غير الياء ، فإنه يبقى على حاله قبل الإضافة ، فأتى هنا بالأحكام الزائدة على ما ذكر ، المتعلقة بإضافة إلى الياء ، فقال :

أَخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا الْكُسِرُ إِذَا
لَمْ يَكُ مُعْتَلَاً كَرَامٍ وَقَدْ
أَوَيْكَ كَابُنَيْنٍ وَزَيْدِينَ فَزِدْنِي
جَمِيعُهَا إِلَيَّا بَعْدُ فَتَحُّهَا أُحْتَذَى
وَتُدْغَمُ إِلَيَّا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ
مَا قَبْلَ وَأَوْضُمُ فَالْكُسِرُ يَهْنُ
وَالْفَاءُ سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ
هَذَا نِزِيلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا

يعنى أن آخر المضاف يكسر لأجل الياء المضاف إليها ، فيزول إذ ذاك إعرابها ، ويصير مقدراً بعد ما كان ظاهراً ، إن قيل ببقاء إعرابه ، وهو الذى يظهر من مساقه ، وذلك لأن الياء تطلب ما قبلها بالكسر للمناسبة ، والعامل يطلبه بغير ذلك ، والمحل واحد ، لاتسعه حركتان مختلفتان ، فلا بد أن يقضى إحداهما .

وقد تقرر فى الأصول أنه إذا توارد حكمان على محل واحد لا يسع إلا

أحدهما - فالمعتبر الطارئ ، والطارئ هنا هو الإضافة للياء ، فكان كَسَرَ ما قبلها أولى ، واطَّرِحَ حكمُ ظهور الإعراب ، لكنه شَرَطَ في هذا الحكم شرطين :

أحدهما أن يكون المضاف صحيح الآخر ، أو معتلا جاريا مجرى الصحيح ، وذلك قوله : «إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا» إلى آخره .

ف (رَامَ ، وَقَدَا) كلاهما يقدَّرُ فيه الإعراب على الجملة ، فما لم يكن كذلك فهو الذى يُكْسَرُ آخره ، وذلك قولك فى (غلام ، وصاحب) : غُلَامِي ، وصَاحِبِي ، وفى (فَرَس ، وجارية) : فَرَسِي ، وجَارِيَتِي ، وما أشبه ذلك . فهذا هو الصحيح الآخر .

والجارى مجراه ماكان آخره واو مشددة ، أو ياء مشددة ، أو مُخَفَّفَتَانِ قبلهما ساكن نحو : عَدُوٌّ فى (عَدُوٌّ) وَلِيٌّ فى (وَلِيٌّ) ، دَلُوِي فى (دَلُوِي) وَظِيِي فى (ظَلِيِي) .

فاشتراط كونه صحيح الآخر مأخوذ من قوله : «إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا» واستدراك كونه جارياً مجرى الصحيح / مأخوذ من المثالين فى قوله : ٤١٧ «كِرَامٍ وَقَدَا» ف (رَام) من القسم الذى آخره ياء قبلها كسرة ، وهو «المنقوص» و(قَدَا) من القسم الذى آخره ألف ، وهو «المقصور» .

وليس فى الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة ، فبقى ما آخره ياء أو واو مشددة أو مخففتان قبلهما ساكن أو همزة ، فدخل فيما يُكْسَرُ آخره والشرط الثانى ألا يكون المضاف إلى الياء مثنى ، ولا مجموعاً على حدِّ التثنية^(١) ، وذلك قوله : «أَوَيْكَ كَابَتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ» يعنى فى كونهما مثنى

(١) يعنى جمع المذكر السالم دون غيره من المجموع .

أو مجموعاً بالواو والنون ، بل يكون إما مفرداً ، كغَلَامِي ، وَيَدِي ، وَأَخِي ، أو مجموعاً جمع تكسير ، كغِلْمَانِي ، وَأَصْحَابِي ، أو مجموعاً بالآلف والتاء نحو : ثَمَرَاتِي ، وَبَنَاتِي .

فحينئذ يجب كسر آخر المضاف إذا اجتمع الشرطان .

فإن تخلف شرط منهما فلا يصح كسر ما قبل الياء ، ولكن لها حكم نص عليه بقوله : «فَذِي .. جميعها ليا بعد فتحها احتذى» إلى آخره

«ذِي» إشارة إلى مجموع الأمثلة التي استثناها ، يعنى أن حكم ياء المتكلم . معها الفتح أبداً ، ثم ينظر ، فإن كان آخر الاسم ياء ك (رَامٍ و (أَبْنَيْنِ) فى حالة النصب والجر ، و (زَيْدَيْنِ) كذلك فى النصب والجر - أُدْغِمْتَ تِلْكَ الْيَاءَ فى ياء المتكلم ، فتقول : رَامِي ، وَغَارِي ، فى (رَامٍ ، وَغَارٍ) وأبصرت أَبْنَى ، ومررت بَأَبْنَى ، وأكرمت زَيْدِي . وَمُكْرِمِي ، ومررت بضارِ بِي وَمُكْرِمِي ووجه الإدغام ظاهر ، لاجتماع المتلين .

وإن كان آخر الاسم وأو ك (زَيْدَيْنِ) فى حالة الرفع - إذا لا يكون اسم متمكناً آخره وأو قبلها ضمة إلا فى جمع السلامة ، وإنما تصير الواو آخراً بعد حذف النون للإضافة - قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وأدغمت فى ياء المتكلم ، فتقول :

جَاعِي زَيْدِي ، وَأَقْبَلَ مُكْرِمِي . وفى الحديث «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»^(١)؟ وأصل ذلك : زَيْدُوِي ، وَمُكْرِمُوِي ، وَمُخْرِجُوِي ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وأدغمت فى الياء ، فصار : زَيْدِي ، وَمُكْرِمِي ، وَمُخْرِجِي ، بضم ما قبل الياعين ، وكسر ما قبل الياعين لمناسبة

(١) أخرجه البخارى «فى كتاب بدء الوحي» [باب ٢ حديث رقم ٢] فتح البارى ٢٢/١ .

الكسرة للياء ، ومنافرة الضمة لها ، فصار : زَيْدِيٌّ ، ومُكْرِمِيٌّ ، ومُخْرِجِيٌّ ، على لفظ المنصوب والمجرور .

وإن كان آخر الاسم ألفاً فلك فيها إن كان الاسم مقصوراً وجهان : أحدهما أن تتركها على حالها ، فتقول : عَصَايَ ، وَرَحَايَ ، وَفَتَايَ ، وذلك في اللغة المشهورة .

والثاني أن تقلبها ياءً ، وتُدغمها في ياء المتكلم ، فتقول : عَصَى ، وَرَحَى ، وَفَتَى .

وإن كان مثني مرفوعاً فليس لك فيه إلا وجه واحد ، وهو أن تتركها على حالها فتقول : غُلَامَايَ ، وصَاحِبَايَ ، وَفَرَسَايَ ، ولا تقلبها ياءً في لغة من يقلب ألف (عَصَايَ) ونحوه ^(١) .

قال الفارسي : ووجه قلب الألف أن الموضع موضع ينكسر فيه الصحيح ، نحو (غُلَامِي) فلم يتمكنوا من كسر الألف فقلبوها ياءً ، كما أنهم لما لم يتمكنوا في (الزَيْدَيْنِ) من كسر الألف فقلبوها ياءً ، ولا يجوز على هذا قلب ألف التثنية لأنه عَمَّ للرفع ، فلو قُلب لم يبق للرفع علامة ، والتبسَ بالجر ، فلذلك لم يَجْرُ ألفُ المثني هذا المجرى . هذا وجه القلب .

وأما إبقاؤها على أصلها فلا نظرَ فيه ؛ إذ لا يمكن كسرها وهي باقية على / حالها ، فتركوها كما كانت ، ورأوا ذلك أولى من القلب . ٤١٨

هذا شرح ما قال في حكم المعتل . ثم بقي التنزيل على لفظه .

فقوله : «فَذِي جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتَدَى» .

«ذِي» مبتدأ ، وهي إشارة إلى المثل المذكورة ، والضمير في

(١) وهي لغة هنيل كما سيأتي .

«جَمِيعُهَا» عائد على «ذِي» والضمير المضاف إليه «بَعْدُ» في التقدير عائد على «الجميع» وفي «فتحها» عائد على «الياء» .

ويريد بالياء ياء المتكلم المضاف إليها ، و «ذِي» مبتدأ أول ، و «جميعُها» مبتدأ ثان ، و «الياء» مبتدأ ثالث ، و «فتحها» مبتدأ رابع خبره «أَحْتَذِي» والعائد عليه ضمير «أَحْتَذِي» المقام مقام الفاعل ، والجملة خبر «الياء» والعائد عليه منها هاء «فتحها» و «الياء» وما بعدها خبر «جميعُها» والعائد عليه من الخبر هو المضاف إليه «بَعْدُ» المقدّر ، و «جميعُها» وما بعده خبر «ذِي» والعائد عليه هاء «جميعُها» .

فصار هذا الكلام على وَزَانِ قولك : فَرَسُكَ سَرَجُهَا فَضَّتُهُ أَكْثَرُهَا مُحَرَّقٌ .
وأراد أن هذه المثل تُفْتَحُ معها ياء المتكلم .

و «أَحْتَذِي» معناه : التَّزَم ، ومن قولك : احتذيتُ مثالَ كذا ، أى اقتديتُ به واتبعتُهُ فلم أخالفه ، وإذا كان كذلك فهو مُلتَزِم ، إذ لوجاز غير الفتح لم يكن الفتح مُقْتَدِيً به ، لجواز الانصراف منه إلى غيره .

وهذا صحيح جارٍ في أقسام المعتل الذي ذُكِر ، فلا يجوز إسكان الياء لئلا يَلْتَقِيَ ساكنان على غير شَرْطِهِ^(١) ، فلا بد من التحريك . ولا يجوز أيضاً الضمُّ ولا الكسرُ لِثِقَلِهِمَا على الياء ، فلم يبق إلا الفتح لِخِفَتِهِ على الياء ، ولذلك تظهر في المنقوص فتحة الإعراب دون ضمِّته وكسرتِه .

(١) انظر في التقاء الساكنين على غير شرطه : ابن يعيش ٩/١٢٠ ، وما بعدها ، والهمع ١٨٢-١٧٦/٦ .

وما قال هو صُلب اللغة ، ونَدَر إسكانُها بعد الألف في قوله تعالى :
{ وَمَحْيَا^(١) } في الوصل . وقرأ بذلك من القراء نافعٌ بخلاف عنه^(٢) .

وكذلك ندر كسرُها مع غير الألف ، فقد حكى أنها لغة لبعض العرب .
وعليها قراءة حمزة من السبعة { وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخٍ^(١) } وهذا نادر لم يعتد به
الناظم .

فإن قيل : فما حكم الياء في غير هذا ؟ ومن أين يؤخذ للناظم ؟
فالجواب أن الفتح والإسكان فيها جائزان ، فتقول : يا غلامى ويا غلامى ،
وقد قرئ بالوجهين في ياءات القرآن على الجملة^(٢) .

وقد يُستشعر من كلامه ذلك هنا ، لأنه قال : إن الفتح احتذى في المعتل
والمتنى والمجموع على حدّه ، وهو بمعنى الالتزام كما فُسّر ، فما عداه إذاً
لأيلتزم فيه ذلك ، بل يجوز الوجهان .

ثم قال : «وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ» .

الضمير في «فيه» عائد إلى «الياء» وقبل ذلك قال : « فَتَحُّهَا » فأعاد مرةً
ضميرَ المونث ، ومرةً ضميرَ المذكر ، لأن الحروف تُذكر تارة ، وتؤنث أخرى ،

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢ .

(٢) السبعة لابن مجاهد ٢٧٤ ، والنشر لابن الجزرى ٢٦٧/٢ .

(١) سورة ابراهيم آية : ٢٢ .

وانظر : السبعة ٣٦٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٦/٢ وقد احتدم الخلاف
بين النحاة والقراء حول هذه القراءة .

(٢) جرت عادة المؤلفين في «علم القراءات» أن يفرّدوا باباً في «الأصول» ليايات الإضافة المختلف في
فتحها وإسكانها في القرآن الكريم ، كمل جرت عادتهم بأن يعقدوا في «الفرش» فصولاً في آخر
كل سورة يذكرون فيها مافى السورة من ياءات الإضافة المختلف فيها ، ومذاهب القراء في فتحها
أو إسكانها .

وانظر مثلاً : النشر ١٦١/١ ، وما بعدها .

كما قال الراعى ، أنشده سييويه^(١) :

كَمَا يُبْنِتُ كَافٌ تَلُوحٌ وَمِيمُهَا

وأنشد أيضاً^(٢) :

كَأَفًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا

ويعنى أن الياء والواو اللّذَيْن يقعان قبل ياء المتكلم يدغمان فى ياء المتكلم . أما الياء فيجتمع المثلان فيدغم الأول فى الثانى ، فتقول : قَاضِيٌّ وَغَازِيٌّ ، ومررتُ بابْنِي .

وأما الواو فلا يصح إدغامها فى الياء وهى واوٌ ، وإنما حكمها أن تُقْلَبَ ياءً لليلة / المتقدّمة ، وحينئذٍ تُدْغَمُ فى الياء ، لا أن تدغم قبل القلب ٤١٩ ، إذ لا يمكن ذلك ، فكان حقه أن يحرر وجه العمل .

والجواب أن إدغام الواو فى الياء ، وإن كان لا يصح إلا بعد القلب ، أطلق عليه إدغاماً ، ولم يُشْعَرْ بالقلب ، كما يُطلق عامة النحويين فى الحرفَيْن المتقاربين لفظاً الإدغام ، من غير أن يُشْعَرُوا بقلب الأول حتى يَصِيرَ مع الثانى مثْلَيْنِ ، إذ لا يصح إدغامُ الحرف فيما ليس مثله . فلما كانوا يُسامحون أنفسهم فى هذا القَدْر تابِعهم الناظم فيما هو مثله وأيضاً فإنه أطلق القول بالإدغام ، ولم يُبَيِّن كيفية الوصول إليه ، إذ ليس موضعه ، وإنما بيّنه فى «التصريف» فمنه يُؤخذ ذلك لا من هنا .

(١) الكتاب ٢٦٠/٣ ، والمقتضب ٣٧٢/١ ، ٤٠/٤ ، والجمل ٢٨٦ ، وابن يعيش ٢٩/٦ واللسان (كوف) .

وصدره : أَمَا جَنَّكَ آيَاتُ أَبَانَ قَدِيمُهَا
ويرى : أَشَاقَّتْكَ أَطْلَالُ تَعَفَّتْ رَسُومُهَا

شبه آثار الديار بحروف الكلمة ، على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم .

(٢) الكتاب ٢٦٠/٣ ، والمقتضب ٤٠/٤ ، والجمل ٢٨٦ ، وابن يعيش ٢٩/٦ ، والمخصص ٤٩/١٧ والطامس : الدارس ، وكذلك : الطامس . والقول فيه كالقول فى سابقه ، استشهداً ومعنى .

ولما كانت الضمة قبل الياء لا تَنْتَبُتُ ، بل تُقَلِّبُ كسرة لمناسبة الياء ،
ولتَصِيحَ- نَبَّهَ على ذلك بقوله : «وإنْ ماقَبَلْ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرُهُ يَهْنُ»

يَعْنَى أن الواو المدغمة فى ياء المتكلم إن كان قبلها ضمة كُْمَسَلِمُونُ
وصَالِحُونُ - فالحكمُ التصريفىُ فيهما مضافين إلى الياء يُؤدِّى إلى قلب الضمة
كسرة ، وذلك سيائى ذكره فى «التصريف» إن شاء الله .

وجهُ قلب الضمة هنا استتقالُها ، لعدم مناسبتها للياء ، بخلاف الكسرة ،
فإنها تناسب الياء بعدها ، فيزول الاستتقال ، ويسهلُ النطق .

وهذا معنى قوله : «فَاكْسِرُهُ يَهْنُ» أى اكسر الحرف المضموم يَسْهَلُ
النطقُ بالكلمة ، تقول : هانَ الشئُ يَهُونُ ، هَوْنًا ، إذا خَفَّ ، وهَوْنُهُ اللهُ ، أى
خَفَّفَهُ وَسَهَّلَهُ .

فأما إن لم يَنْضَمْ ما قبل الواو فلا يُكسر بعد إدغامها فى الياء ، بل يبقى
على حالته بمقتضى المفهوم الشرطى فى قوله : «وإنْ مَا قَبَلْ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرُهُ»
فتقول فى (مُصْطَفَوْنَ) : مُصْطَفَى ، فتترك ما قبل الياء على فَتْحِهِ ، وكذلك تقول
فى (مُوسَوْنَ) : مُوسَى ، وفى (الأَعْلَوْنَ) : أَعْلَى . وما أشبه ذلك .
وإنما لم يَكُسَّرْ لأمرين :

أحدهما أن سبب الكسر فى (زَيْدِيٍّ) استتقالُ الضمة ، وهى هنا مُنْتَفِيةٌ ،
فلا مُوجِبٌ للانتقال إلى الكسر مع أن الفتح قبل الياء غير مُسْتَتَقِل .

والثانى أنهم لو كَسَرُوا هنا لالتبس المقصورُ بالمنقوص فى الجمع المضاف
إلى الياء ، فإنك تقول فى (قَاضُونِ) : قَاضِيٌّ . فلو قلت فى (مُوسَوْنَ) : مُوسِيٌّ :
لأوهم أنه جمع (مُوسٍ) لاجمع (مُوسَى) فالفتحة قبل الواو فى (مُوسَوْنَ) إنما
هى مُحَرِّزَةٌ للألف المحذوفة ، فلا سبيلَ إلى زوالها لغير مُوجِب .

واعلم أن قوله : «وإن ما قَبِلَ واوٍ ضُمَّ فاكُسِرُهُ» مُشْكِل ، فإن الواو في الحكم الذي قَرَّرَ إما أن تكون موجودة لم تَنْقَلِبْ بَعْدُ إلى الياء ، أو قد انقلبت إلى الياء ، فإن كانت لم تَنْقَلِبْ بَعْدُ فلاسبيل إلى الكُسْرِ ، لأن الواو تَطْلُبُ بضم ما قبلها ، ولا يتأتى الكسرُ معها .

وإن كانت قد انقلبت كان تعبيره بالواو غيرَ صحيح ، لأن الواو في الحال معدومة ، والياء هي الموجودة ، فكان الأحقُّ أن يقول : «وإن ما قَبِلَ ياءٍ ضُمَّ فاكُسِرُهُ» ، لأنه قد أُمِرَ بقلبها ياء / بقوله : «وتُدْغَمُ الياءُ في الواو» ٤٢ . فإذا كانت الواو قد أُدْغِمَتْ فهي ياءٌ لا واوٌ ، فكلامه على كلا التقديرين لا يستقيم .

والجواب عن ذلك أنا نلتزم كلَّ واحد من التقديرين ، فإنه يمكن أن يُقصد أحدهما ، لصحة كل واحد أن يُنْزَلَ كلامه عليه .

أما إن أراد الثاني ، وهو أن تكون الواو قد انقلبت ، ثم كُسِرَ ما قبلها - فعبارة صحيحة ، وإنما ذَكَرَ الواو اعتباراً بما كانت عليه في الأصل ، فكأنه يقول : «وإن كان ما قبل الواو المنقلبة الآن مضموماً فاكُسِرُهُ يَسْهُلُ بذلك النطقُ بها» .

ومعنى ذلك أن اللواو في الإعلال حكمن :

أحدهما إدغامها في الياء ، والآخر كسرها ما قبلها .

ولو عَبَّرَ بهذه العبارة لم يكن عليه اعتراض ، فكذاك ما قال . وهو ظاهر . وأما إن أراد الأول ، وهو أن يقع الكسرُ قبل الانقلاب ، فإن ذلك صحيح أيضاً في الصَّنْعة التَّصْرِيفِيَّة ، بناءً على أحد الوجهين الجائزين في الإعلالين إذا عَرَضَا في الكلمة : بأيُّهما يُبْدَأُ ، أبأ ولهما أم بآخرهما

فهذا على البدء بأولهما . ووجهه أنه ينبغي أن يكون العمل فى التغيير على حسب العمل فى النطق ، ليجتاز بالحروف وقد ترتبت على حسب ما يوجب العمل فيها

وما أورد ، من أن الواو تطلب بضم ما قبلها ، فغير وارد ، لانهم لم يقصدوا إقرار الكسرة مع بقاء الواو ، فهناك يلزم المحذور المذكور ، وإنما قصدوا بالكسر أن تتقلب الواو ياء ، ليتوصلوا إلى الإدغام ، لأن الواو لا تندغم فى الياء إلا بعد قلبها ياء ، فمن شأنهم أن يعلوا الحركة والحرف ، لا لعلة فيه ، بل ليتوصلوا إلى ما قصدوا ، من الإعلال فى موضع آخر . ألا ترى أنهم قالوا فى وجه تصريف (مطأياً) : إنه لما صار إلى (مطأئى) على مثال (مطأعى) قلبوا كسرة الهمزة فتحة ، لا لعلة هنالك ، بل ليتوصلوا إلى قلب الباء التى بعدها ألفا ، فصار (مطأءى) ، ثم قلبوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وكذلك (أوزة) أصله (أوزة) على (أفعلة) فأرادوا أن يتوصلوا إلى إدغام المثنيين لثقلهما فى النطق ، فلم يمكنهم ذلك مع تحريك الزاى الأولى ، فنقلوا حركتها إلى الساكن قبلها ، لا لعلة فيها نفسها ، بل ليتوصلوا إلى الإدغام . وأمثلة هذا الأصل فى «التصريف» كثيرة جداً ، أصلها كلها أنهم ممأ

يُقَدِّمُونَ عَلَى التَّغْيِيرِ عِبْطَةً^(١) . لِيَتَوَصَّلُوا إِلَى التَّغْيِيرِ الْقِيَاسِي ، وَلِذَلِكَ إِذَا
فَرَضْنَا أَنَّهُمْ أَدْغَمُوا فِي مَسْأَلَتِنَا قَبْلَ الْكَسْرِ فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ قَلْبِ الْوَائِءِ ،
لِيَتَأْتِيَ لَهُمُ الْإِدْغَامُ ، وَإِلَّا فَلَا يُمْكِنُ مَعَ بَقَاءِ الْوَائِءِ عَلَى حَالِهَا ، فَالسُّؤَالُ
بَعِينُهُ لَزِمٌ فِيهِ ، إِذْ يُقَالُ : كَيْفَ يَصِحُّ قَلْبُ الْوَائِءِ وَقَبْلُهَا ضِمَّةٌ ، وَهَذَا
غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فِي الْقِيَاسِ ، لِأَنَّ الضِّمَّةَ تَقْلُبُ مَا بَعْدَهَا مِنْ يَاءٍ سَاكِنَةً إِلَى
الْوَائِءِ ، كَمَا فِي (مُوقِنٍ ، وَمُؤَسِّرٍ) أَصْلُهُ (مُيَقِّنٌ ، وَمُؤَسِّرٌ) فَمَا أُلْزِمَ السَّائِلُ
فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَسْرِ قَبْلَ الْإِدْغَامِ لَزِمَ لَهُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْإِدْغَامِ قَبْلَ الْكَسْرِ ،
وَكِلَاهُمَا إِعْلَالٌ أَيْضًا لِغَيْرِ مُوجِبٍ ، بَلْ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى إِعْلَالٍ آخَرَ يَصِحُّ
فِي قِيَاسِ الصَّنَاعَةِ ، فَإِنَّ قَلْبَ الْوَائِءِ لَا مُوجِبَ لَهُ إِلَّا التَّوَصُّلُ ، كَمَا أَنَّ
قَلْبَ الضِّمَّةِ / كَسْرَةً لَا مُوجِبَ لَهُ إِلَّا التَّوَصُّلُ ، فَالْإِعْلَالُ لِلتَّوَصُّلِ لَا يَمْنَعُ ٤٢١
مِنْهُ مَانِعٌ لَفْظِي ، وَإِلَّا كَانَ نَقْضًا لِلْغَرَضِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَانِعًا مَعَ فَرَضِ
بَقَاءِ اللَّفْظِ بَعْدُ عَلَى حَالِهِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي مَسْأَلَتِنَا .

فَإِنْ كَانَ النَّاظِمُ قَصَدَ قَلْبَ الضِّمَّةِ كَسْرَةً ، وَالْوَائِءُ بَعْدُ لَمْ تَنْقَلِبْ ،
فَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِتَغْيِيرِ أَوَّلِ الْمُعْتَلِّينَ .

وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ يَكُونُ قَوْلُهُ : «فَاكْسِرْهُ يَهْنُ» (مَعْنَاهُ اكْسِرْ مَا قَبْلَ
الْوَائِءِ الْمَوْجُودَةِ بَهْنِ الْإِدْغَامِ ، فَيَكُونُ ضَمِيرُ «يَهْنُ»^(٢) عَائِدًا عَلَى الْإِدْغَامِ
الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ : «وَتَدْغُمُ الْيَافِيهِ وَالْوَائِءُ» .

وَإِنَّمَا يَسْهُلُ الْإِدْغَامُ بِذَلِكَ ، لِأَنَّكَ إِذَا قَلَبْتَ الضِّمَّةَ كَسْرَةً لَمْ يَصِحَّ
لِلْوَائِءِ ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، اسْتِقْرَارُ بَعْدَهَا ، بَلْ يَجِبُ قَلْبُهَا يَاءً ، كَوَائِءٍ (مِيزَانُ ،

(١) يُقَالُ : عَبَطَ الذَّبِيحَةَ ، يَعْبِطُهَا عِبْطًا ، وَاعْتَبَطَهَا اعْتِبَاطًا ، إِذَا نَحَرَهَا مِنْ غَيْرِ دَاءٍ وَلَا كَسْرٍ ، وَهِيَ
سَمِينَةٌ فَتِيَّةٌ . وَمَاتَ عِبْطَةً ، أَيْ شَابًا ، وَقِيلَ : شَابًا صَحِيحًا . هَذَا أَصْلُ الْمَادَّةِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا
التَّغْيِيرُ بِوَيْنٍ سَبَبٍ وَاضِحٍ . وَقَوْلُهُ : «مِمَّا» مَعْنَاهُ «رَبِّمًا» وَهُوَ مُنْتَشَرٌ فِي كِتَابِ سَبِيحِيَّةِ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَ (ت) وَأَثْبَتَهُ مِنْ (س) وَحَاشِيَةِ الْأَصْلِ .

ومِيعَاد) أصله (مَوْزَان ، ومِوَعَاد) وإذا انقلبت حصل الإدغام لوجود شَرْطه ، فهو لذلك سَهْل .

بخلاف ما إذا كان ما قبل الواو باقياً على ضَمِّه ، فإن قلب الواو إذ ذاك فيه تَكَلُّفٌ فى الصناعة ، كما سيذكره بُعِيدٌ هذا .

وإن كان قد قصد أن الكسر حصل بعد الإدغام ، على ما تقدم - فشاذٌ على الوجه الآخر فى الإعلالين إذا وَرَدَا ، بَأْيَهُمَا يُبْدَأُ ؟ وهو البدء بآخرهما .

وجهه أن الأواخر أضعفٌ من غيرها ، فلذلك كثر الإعلال فيها دون الأوائل^(١) ، فكأنهم ، على هذا الوجه ، أرادوا الإدغام ، فاحتملوا قلب الواو ياءً ، ليتوصَّلوا إلى ذلك ، ثم ناسبوا بين الياء والحركة ، بأن قلبوا الضمة كسرة ليهوِّنَ النطق ، كما تقدم فى تفسيره .

فإن قيل : فقد تحسَّلَ إذ فى قوله : «فاكسِرُهُ يَهْنُ» تفسيران ، كلاهما تعليلٌ للكسر ، أحدهما أن يكون المعنى : يَسْهَلُ النطق به مع الياء ، وهو على طريقة البدء بآخر التَّغْيِيرَيْنِ .

والثانى أن يكون المعنى : يَسْهَلُ الإدغام ، أو التوصلُّ إلى الإدغام ، وهو على الطريقة الأخرى .

وهذان التعليلان غيرُما ذكره الناس ، إذ العبارة المعتادة فى هذا أن يقال : وَقُلِبَتِ الضمة كسرةً لتصحَّ الياء ، يريدون أن الضمة لو بقيت بعد قلب الواو ياءً لم يَسْغُ للياء أن تبقى على حالها ، بل تصير إلى أصلها من الواو ، للضمة قبلها ، وذلك نقضٌ للغرض .

فهذا تعليلهم ، وهو مناسب . وما تقدم أمرٌ آخرٌ غريب ، فكان الأولى أن

(١) فى الأصل ، و(ت) «دون الأواخر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبتته من (س) .

يَعْلَلُ بما قاله الناس .

فالجواب أن كلا التعليلين صحيح في نفسه ومناسب ، وغير خارج عما قاله الناس .

أما تسهيل النطق فهو الحكمة في صحة الياء إذا كُسِر ما قبلها ، أو قَلْبِها واوا إذا بقى على ضمه ، فإنك إذا قلت : (زَيْدٌ) فضممت الدال بعد قلب واو الرفع ياء - كان ذلك ثقيلًا ، تطرَّح العربُ التكلمَ بمثله ، فلا بد من أحد أمرين :

إما أن لاتراجع الأصل ، فتقول : (زَيْدُوى) لتتناسب الواو والضممة ، فيسهل النطق بهما .

وإما أن تكسّر ما قبل الياء لتتناسب الياء والكسرة فيسهل النطق بهما أيضا ، إلا أن الأول يلزم منه الرجوع / إلى ما فرّوا منه ، من ٤٢٢ اجتماع الواو والياء وسَبَقَ إحداهما بالسكون ، وهو ثقيل في النطق ، فلم يَبْقَ إلا الثانى .

فما علّل به الناظم هو حِكْمَةُ ما علّل به الناس ، والحكمة إذا كانت ظاهرةً مُنْضَبِطَةً فالتعليلُ بها جائزٌ حسبما أصله أهلُ الأصول .

وإنما علّل النحاة الكسرَ بتصحيح الياء بناءً على إحدى الطريقتين . وأما تسهيل الإدغام فهو ، وإن لم يُنصَّوا عليه على الخصوص ، فهو في قوة المنصوص عليه ، فإنه داخل تحت قاعدة «الإعلالُ الذى يَتَوَصَّلُ به إلى إعلالٍ آخر» وأكثر النحاة لم يُفَرِّعُوا فى مسألتنا عليه ، مع أنه صحيح في نفسه ، وهو تعليل بالمُظَنَّة ، والأول تعليلٌ بالحكمة .

فإن قيل : فما رأى الناظم فى اختيار إحدى الطريقتين؟

فالجواب أن مذهبه محتَمَل ، لا أقطعُ له على أحد الوجهين ، ولعلهما معاً جائزان عنده ، إلا أن الذى اختار ابنُ جنى أن الأول هو الموافق لطريقة الملاطفة والملاينة ، وترك العُنف على اللفظ إلا تدريجاً وتأنيساً ، كما إذا قلت فى (أجرٍ) جمع (جرٍ) وأصله (أجرُ) : إنهم قلبوا الضمة كسرةً أولاً ، لأنها أضعف ، ثم تدرَّجوا إلى قلب الواو ياءً لأجلها ، فلم يقدِّموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أنسوا بالإقدام على الحركة الضعيفة ، ولو عكسوا لكان إقداماً على الأقوى من غير تدريج ولا تأنيس ، فلم يكن موافقاً للملاطفة . وعلى هذا يكون رأيه فى مسألتنا البدء بقلب الضمة كسرة .

وقد نصَّ على مثلها فى كتاب «الخصائص»^(١) .

واعلم أنى إنما تتبعتُ هذا الموضع هنا ، وكان اللائق به «باب التصريف» لأن الناظم لم يتعرض للمسألة هناك ، وإنما ذكر هناك قلب الواو ياء ، وإدغام الياء فى الياء ، وترك ذكر انقلاب الضمة كسرة ، فأظنُّه إنما ترك ذلك هناك إحالةً على هذا الموضع . وسيأتى التنبية على ذلك إن شاء الله . فكان تخليصُ المسألة هنا بحسب ما أعطاه النُّظَرُ فى كلامه أولى .

ثم قال : «وألفاً سلَّم» يعنى أن الألف فى آخر المعتل بخلاف الياء والواو ، فالحكم فيها أن تُبْقِيها على حالها دون إعلال أو قلب ، كانت الألف للتثنية أو لغيرها ، ولا تَقْلِبُ ألف التثنية هنا أصلاً .

وأما ألف المقصور فعدمُ القلب وتركُّها سالمةً هى اللغة المشهورة .

وجاء فى المقصور خاصةً عن هذيل قلبُ الألف ياءً وإدغامُها فى الياء كالواو . وبيَّن ذلك بقوله : «وفى المقصورِ عَنْ هُذَيْلٍ أَنْقَلَبَتْ يَاءٌ حَسَنُ» الضمير

(١) انظر : الجزء ٢/ ٤٧٠ «باب فى ملاطفة الصنعة» .

فى «أَنْقِلَابُهَا» راجع إلى ألف المقصور ، يعنى أن انقلاب الألف فى المقصور ياء عند هُذَيْل حَسَنٌ ، فتقول : (عَصَى) فى عَصَاى ، (هُدَى) فى : هُدَاى ، وما أشبه ذلك . ومن ذلك قراءة عاصم الجَحْدَرى ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر البصرى^(١) - {فَمَنْ تَبِعَ هُدَاى} ^(٢) و{إِنَّهُ رَبِّى أَحْسَنَ مَثْوًى} ^(٣) / و {قَالَ هِىَ عَصَى} ^(٤) ورُوِيت عن النبى صلى الله ٤٢٣ عليه وسلم .

وكذلك قرأ ابن أبى إسحاق وابن أبى عَبلَة وعاصم الجحدرى وعيسى بن عمر (يَابْشُرْى هَذَا غُلَامٌ) ^(٥) وقال أبو نُؤَيْب الهذلى ^(٦) :

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ
فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(١) البحر المحيط ١٦٩/١ .

(٢) سورة البقرة / الآية : ٣٨ .

(٣) سورة يوسف عليه السلام / الآية : ٢٣ ، وانظر : البحر المحيط ٢٩٤/٥ .

(٤) سورة طه / الآية ١٨ ، انظر : البحر المحيط ٢٣٤/٦ .

(٥) سورة يوسف عليه السلام / الآية : ١٩ ، وانظر : البحر المحيط ٢٩٠/٥ .

(٦) المحتسب ٧٦/١ ، وابن الشجرى ٢٨١/١ ، وابن يعيش ٣٣/٣ ، والتصريح ٦١/٢ ، والأشمونى

٢٨٢/٢ ، والهمع ٢٩٨/٤ ، والدرر ٦٨/٢ ، والعينى ٤٩٣/٣ ، وديوان الهذليين ٢/١ والبيت من قصيدة له ، يرثى بنيه الخمسة الذين ماتوا جميعا فى طاعون واحد . وأعنعقوا : أسرعوا ، من (العَنَق) بفتح العين ، وهو نوع من السير السريع ، أو تبع بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا :

اختر متهم المنية ، واختطفهم واحدا بعد واحد .

والضمير فى قوله : «سبقوا» عائد على بنيه الذين ذكرهم فى بيت سابق ، وهو :

أودى بنى وأعقبونى حسرةً عند الرقادِ وعبرة لا تُلغى

وَأَنْشَدَ قُطْرِبَ وَغَيْرَهُ لِلْمَنْخَلِ الْيَشْكُرِي^(١) :
يُطَوِّفُ بِي عِكَبٌ فِي مَعَدٍّ
وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفَايَا
فَإِنْ لَمْ تَنْتَهِرَا لِي مِنْ عِكَبٍ
فَلَا أَرْوِيْتُمَا أَبَدًا صَدِيدًا
وَقَالَ أَبُو نُؤَادٍ^(٢) :

فَأَبْلُونِي بَلِيٍّ تَكُمُ لَعَلِيَّ
أَصَالِحَكُمُ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيَّا
وهُذَيْلٌ : حَيٌّ مِنْ مُضَرَ ، وَهُوَ هُذَيْلُ بْنُ مُدْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ ، أَخُو
خَزِيمَةَ ابْنِ مُدْرِكَةَ ، أُمُّهُمَا هِنْدُ بِنْتُ وَبَرَةَ أُخْتُ كَلْبُ بْنُ وَبَرَةَ .
وَفِي قَوْلِهِ : « انْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ » مَا يُشْعِرُ بِأَنْ هُذَيْلًا لَاتَلْتَزِمُ قَلْبَ الْأَلْفِ مَعَ
يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، بَلْ قَدْ تَقَلَّبَ وَقَدْ لَاتَقَلَّبَ ، لِقَوْلِهِ إِنْ ذَلِكَ عِنْدَهَا حَسَنٌ ، وَلَمْ يَقُلْ : إِنَّهُ
وَاجِبٌ ، وَذَلِكَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ فِي « التَّسْهِيلِ » إِذْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ أَلْفًا لَغَيْرِ تَنْتِيهِ

- (١) الخصائص ١٧٧/١ ، والمحاسب ٧٦/١ ، وابن يعيش ٣٣/٣ ، واللسان (عكب ، حرر) وعكب :
صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصملة : الحربة . وصدئ : يريد : صدأى . والصدى - في
زعم الجاهلية - طائر يخرج من رأس القتيل ، يسمونه (الهامة) لا يزال يصيح عند قبره ، ويقول :
اسقوني ، حتى يؤخذ بثأره . وكانت المتجردة زوج النعمان تهوى المنخل ، فرأها النعمان يوما
وهي تلاعبه فدفع به إلى عكب صاحب سجنه ، فقيده ، وجعل يطعن في قفاه بالصملة .
(٢) الخصائص ١٧٦/١ ، ٣٤١/٢ ، ٤٢٤ ، وابن السجري ٢٨٠/١ ، والمغني ٤٢٣ ، ٤٧٧ . واللسان
(علل) وديوانه ٣٥٠ ، وقبلة :

أَلَمْ تَرِ أُنْتَى جَاوَرْتُ كَعْبًا وَكَانَ جَوَارُ بَعْضِ النَّاسِ غِيًّا
وقوله : « فَأَبْلُونِي » مِنْ : أَبْلَاهُ ، إِذَا صَنَعَ بِهِ صَنْعًا جَمِيلًا ، وَالْبَلِيَّةُ : اسْمٌ مِنْهُ وَأَسْتَدْرِجُ : أَرْجِعُ
أَرْجَاوِي حَيْثُ كُنْتُ . وَالنَّوْيُ : الْوَجْهَ الَّذِي يَقْصِدُهُ الْمَسَافِرُ مِنْ قَرَبٍ أَوْ بَعْدٍ .
يقول : أَحْسِنُوا إِلَيَّ ، فَإِنَّكُمْ إِنْ أَحْسَنْتُمْ فَلَعَلِّي أَصَالِحَكُمُ وَأَعُوذُ حَيْثُ كُنْتُ ، جَارًا لَكُمْ .

جاز فى لغة هُذَيْل القلبُ والإِدْغام^(١) ، ولم يقل : وجب ذلك .

وأيضاً ففى قوله : «حَسَن» تنبيهٌ على أن هذا القلب فى لغة هُذَيْل ليس بقبيح ولا مختصٌ بالشعر ، بل هو مما يُستَحسن استعماله فى نظمها ونثرها ، وهو تحرُّزٌ حَسَن ، غير أن فى تخصيصه ذلك الحكم بهُذَيْل نظراً ، فإن ابن جنى نقل أن هذا القلب شهير فى غير هُذَيْل ، فليس بخاصٍّ بها وحدها^(٢) .

ويدل على ذلك أن أبانؤاد قد قلب الألف حين قال^(٣) :

* وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا *

وهو يَنْتَسِب إلى إِياد بن نزار أخى مُضَر الذى تنتسب إليه هُذَيْل ، فلا يثبت اختصاصُ هُذَيْل بذلك ، فكلام الناظم مُعْتَرَض إذا .

والجواب من وجهين :

أحدهما أنا لانسَلَم أن كلامه مُشعر بالاختصاص ، وإنما فيه تصريح بأن ذلك الحكم منقول عن هُذَيْل ، وليس فيه ما يعطى مفهوماً يقتضى أن غير هُذَيْل لا يفعلون ذلك إلا مفهوم اللَّقَب^(٤) ، وهو غير ثابت . وإذا لم يُعط مفهوماً فلا إشعار فى كلامه بالاختصاص ..

والثانى أنا إن سلّمنا أنه لم يَشْتَهَر به عنده غيرهم أو لعله لا يرى القلبَ عند غيرهم حسناً ، ولا معمولاً به قياساً ، فلذلك أشار إلى الاختصاص . والله أعلم .
و«ما» من قوله : «وإنَّ ما قَبْلَ واوٍ» مفعولٌ ما لم يُسمَّ فاعله ، بفعل

(١) التسهيل : ١٦٢ .

(٢) انظر : الخصائص ١٧٦/١ ، ١٧٧ .

(٣) هو أبانؤاد ، وسبق البيت بتمامه .

(٤) مفهوم اللَّقَب - عند الأصوليين - هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، كقولنا : محمد رسول الله ، فإن هذا الحكم لا يقتضى أن غيره صلى الله عليه وسلم ليس برسول ، وكذلك يقال فى قول الناظم : «وفى المقصور عن هذيل انقلابها باء حسن» .

مضمّر مبنئٌ له ، دَلَّ عليه «ضُمٌّ» الظاهر .

و«ألفاً» مفعول «سَلَّمَ» و«فى المقصور» متعلق بـ «انقلابُها» وهذا شذوذ ، لأن «انقلاب» مصدر موصول ، فلا يتقدم عليه ما فى صلته ، لكن يقال بجوازه فى الضرورة مراعاةً لمن قال بجواز ذلك فى نحو (وَكَاثُوا فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ)^(١) ونحو قول الشاعر^(٢) :

٤٢٤ / أَرْوَجِيْ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

و«عن هُذَيْل» متعلق باسم فاعل حال من «الانقلاب» أى حالة كون الانقلاب عن هُذَيْل .

(١) سورة يوسف / الآية : ٢٠ .

(٢) الخصائص ١/٢٤٥ ، والمنصف ١/١٣٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٦٩٦ ، واللسان (ردع) وينسب لنعيم بن الحارث السعدى ، أو للهذلول بن كعب ، وصدره :

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا

والمُتَقَاعِسُ : الذى يخرج صدره ، ويدخل ظهره ، وتلك صورة من يطلحن بالرحى وكان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ، ولم يدخل بها بعد ، فمرت به فى نسوة وهو يطلحن بالرحى لضيقوف نزلوا به ، فقالت : أَرْوَجِيْ هَذَا ؟ تعجباً واحتقاراً له . فقال هو الأبيات . ويروى «أَبْعَلَى هَذَا» ؟

إعمال المصدر

هذا الباب يذكر فيه إعمال المصدر الموصول ، وذلك أن المصدر على قسمين ، عامل وغير عامل .

فغير العامل هو ما جاء للتوكيد وما جرى مجراه ، نحو : ضربتُ ضرباً ، وضربتُ ضرباً ، وضربتُ ضربتين ، وقعدَ القرُ قُصَاءً ، وما أشبه ذلك .

فهذا لا يعمل ، لأن مدلوله الجنس ، أو نوع من أنواعه ، أو فرد من أفرادهِ ، ولا دلالة فيه على العلاج ، فلا رائحة فعلٍ فيه . وقد تقدم حكم هذا القسم في «باب المفعول المطلق» .

والعاملُ على ضربين : ضربٌ يعملُ عمله بالنيابة عنه ، وذلك كالنائب عن فعل الأمر ، نحو : ضرباً زيداً ، أو غير فعل الأمر ، نحو : أضرباً زيداً ؟
* أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ ^(١) *

وقد تقدم هذا الضرب أيضاً .
وضربٌ يعملُ لتقديره بالفعل مع حرف مَصْدَرِيٍّ ، وهو الذي يسمى «المصدر الموصول» لأنه مقدرٌ بحرف موصول ، وهو (أن) أو ما جرى مجراها .
فأخذ الآن يذكر أحكام هذا المصدر ، فقال :

(١) جزء بيت للمرار الأسدي ، وهو بتمامه :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالْتَّغَامِ الْمُخْلِصِ

والبيت من شواهد الكتاب ١١٦/١ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، وابن الشجري ٢٤٢/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٨ ، ١٣٤ ، والمغنى ٣١١ ، والخزانة ٢٣٢/١١ ، والهمع ١٩٤/٣ ، والدرر ١٧٦/١ ، واللسان (علق) . والوليد : تصغير الولد . والتصغير هنا للتحبيب والأفنان : جمع فَنَن ، وهو الغصن ، وأفنان الرأس : خصل شعره . والتَّغَام : نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نُورٌ أبيض والمخلص : ما اختلط فيه السواد بالبياض .

يصف كبرسنه ، وأن الشيب قد جَلَّ رأسه ، فلا يليق به اللهو والصبا .

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ
 مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ
 مَحَلَّهُ وَلَا سَمَّ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

يعنى أن المصدر يُلْحَقُ بفعله الذى اشتُقَّ منه فى عمله مطلقا ، من رفع أو نصب ، وعمل فى جميع المفعولات وما أشبهها ، كما كان الفعل كذلك ، لا يضعف^(١) عن مرتبة فعله فى ذلك ، وذلك قياس مُطَرِّد .
 فيرفعُ الفاعلَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ ، وعَظُمَ نَفْعُ زيدٍ وحلمه ، وضررُ عمرو وجهله .

واسم «كان» نحو : أعجبنى كونُ عدُوِّنا المقهورِ . وينصب المفعول
 نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عَمْرًا ، وإكرامُ أخيك عَمْرًا .
 وخبر «كان» نحو : أعجبنى كونُ زيدٍ قائمًا .
 والظرفَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ أمامكَ ، وإكرامُ عمرو يومَ الجمعة .
 والمفعول معه ، ومن أجله نحو : أعجبنى إتيانُ البردِ والطَّيَّالِسةِ ،
 وأعجبنى ضربُك زيدًا تأديبا له .

والحالَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ ضاحكًا . وما أشبه ذلك .
 وأيضًا فيتعدى تعدى فعله ، فتقول : مروركُ بزيدٍ حَسَنٌ ،
 وإعراضُك عن عمرو قبيحٌ ، ورغبتُك فى الخير خيرٌ ، وإكرامُك زيدًا حَسَنٌ ،
 وإعطائُك زيدًا درهمًا جزاءً له ، وعلمُك زيدًا قائمًا معروفٌ ، وإعلامُك
 زيدًا عَمْرًا أخاه غريبٌ ، وأمرُك زيدًا الخيرَ خيرٌ ، ونحو ذلك .
 وأيضًا لما قال : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ» ولم يَقيدْ فعلًا من
 فعل - دلَّ على أنه / يعمل عمل كل فعل ، ما ضيأ كان أو حاضرًا أو ٤٢٥
 مستقبلًا ، فتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عَمْرًا أمسٍ ، ويعجبنى ضربُ زيدٍ
 عَمْرًا الآنَ أو غدًا .

(١) فى الأصل ، و (ت) «يضعف» بدون «لا» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبتته من (س) هو الصواب .

بخلاف اسم الفاعل ، فإنه لا يعمل إلا بمعنى الحال أو الاستقبال .
 قال المؤلف : لأن المصدر أصل ، والفعل فرعه ، فلم يَتَقَيَّدْ عمله بزمان
 نون زمان ، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ، لكونه أصل كل واحدٍ
 منها ، بخلاف اسم الفاعل ، لأنه عمل لشبَّهه^(١) ، فتَقَيَّدَ عمله بما هو مشبَّهه ،
 وهو المضارع^(٢) .

هذا ما قال ، ولذلك يقدِّره بالماضي والمضارع ، وإنما تعذَّر تقديره بفعل
 الأمر ، لأن الحروف المصدرية لاتوصل بفعل الأمر ، حسبما يذكر بحول الله .
 فعلى هذا كلُّه احتوى قوله : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ» .
 و«المصدر» منصوب بـ «الْحَقُّ» وبه تعلَّق المجرورات معاً ، وهما «بِفِعْلِهِ»
 وفي الْعَمَلِ وضمير «بِفِعْلِهِ» عائد على «المصدر» .

وإنما قيدَ هذا الإلحاق بالعمل ، لأن ذلك هو المقصود ، إذ لا يُلْحَق به في
 غير العمل من الأحكام الجارية على الفعل ، لأن الفعل والمصدر نوعان متباينان ،
 هذا فعلٌ تَجْرَى عليه أحكامُ الأفعال ، وهذا اسمٌ تَجْرَى عليه أحكامُ الأسماء .
 وأوَّلُ ذلك أن الفعل يدل على زمان الفعل الواقع من الفاعل ، ما ضيَّاً
 وحالاً ومستقلاً ، والمصدر ليس كذلك .

والفعلُ مبنيٌ لفاعله فلا يُسْتغْنَى عنه ، والمصدر ليس كذلك .
 والفعلُ لا يقع مبتدأً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله ، ولا مفعولاً
 يُسَمَّى فاعله ، ولانحو ذلك ، والمصدر بخلاف ذلك .

وبالجملة فهذا اسمٌ ، وهذا فعلٌ ، فلذلك قال : «في الْعَمَلِ» .

ثم قال : «مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلٍ»

(١) في شرح التسهيل للناظم «لشبَّه» .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - أ) مع اختلاف يسير .

يريد أن هذا الحكم جارٍ على المصدر في جميع أحواله ، من كونه مضافاً ، أو بالألف واللام ، أو مجرداً منهما ، أى إن إضافته أو دخول الألف واللام عليه ، وإن كانا مما يَخْتَصُّ بالأسماء ، لا يُؤثِّران في عمله عملَ فعله ، بل يبقى عمله كالمجرد منهما ، فكما لا يُؤثِّر التنوين ، وإن كان من خصائص الأسماء ، كذلك لا تُؤثِّر الإضافة ولا الألف واللام .

إلا أنه في هذه الوجوه ليس على رتبة واحدة في العمل ، بل على مراتب في الحُسْن والكثرة ، فعمله مضافاً أكثر من عمله غير مضاف . قال المؤلف : لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كالجزء من المضاف ، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كالجزء من الفعل ، وتَجْعَلُ المضافَ كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام.^(١)

وعمله منوناً أكثر من عمله بالألف واللام ، فالترتيب في الحُسْن والكثرة على حَسَبِ مَرتَبَةِ الناظم ، فكأنه قصد بذلك التنبية .

وهذا ليس مُتَّفَقاً عليه فقد قيل : إن المنون أقوى ، ثم المضاف ، ثم نو الألف واللام . وإنما يعنون : أقوى في القياس . صَرَّحَ بذلك صاحب «الإيضاح»^(٢) لموافقة الفعل في التكرير .

والناظم اعتبر الكثرة ، ولا شك أن المضاف أكثر في الأعمال من

غيره ، فصار الخلاف / وفقاً . ٤٢٦

فمثال إعماله مضافاً قولك : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً ، وإكرامُ بشرٍ خالداً .

ومنه في القرآن [وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا

(١) المصدر السابق (ورقة ١٥٧ - ب)

(٢) يعنى أبا على الفارسي رحمه الله ، وانظر : الإيضاح : ١٦٠ .

والْآخِرَةَ^(١) { فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا^(٢) } وقالوا :
سَمِعْ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ^(٣)، وأنشد سيبويه للبيد^(٤) :

عَهْدِي بِهِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ
قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ
وأنشد أيضا لرؤبة بن العجاج^(٥) :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ
يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وهو كثير.

ومثال إعماله منونًا قولك : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا.

وفي القرآن الكريم { أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ^(٦) } وفي
قراءة أبي بكر عن عاصم - { إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ^(٧) } - أي بَأَنْ
زِنَاهَا. يقال : زَانَهُ وَزَيْنَهُ.

(١) سورة النور / الآية ١٤.

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٠٠.

(٣) سيبويه ١٩١/١.

(٤) الكتاب ١٩٠/١ وابن يعيش ٦٢/٦، وديوانه ٢٨٨، واللسان (حضر) والجميع : المجتمعون.
والميسر : اللعب بالقداح. والندام : إما جمع نديم، كظريف وظراف، أو ندمان، كغرثان وغرث.
والنديم والندمان : الرجل الذي يرافقك ويشاركك.

(٥) الكتاب ١٩١/١، والهمع ٦٩/٥، والدرر ١٢٤/٢، وملحقات ديوانه ١٨١ وقبله :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَى إِنَّاكَ يَا أَبْتَا عَلكَ أَوْ عَسَاكَ

والجزيل : العطاء العظيم. ويرى « الفتى أبًاكا ».

(٦) سورة البلد / الآيتان ١٤، ١٥.

(٧) سورة الصافات / الآية : ٦.

وانظر : السبعة ٥٤٦، والنشر ٣٥٦/٢.

وقد يكون من ذلك قوله تعالى : [وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا
 مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا^(١)] - أى ما لا يملك لهم أن يرزقهم شيئاً. وأنشد
 سيبويه^(٢):

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
 عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
 وأنشد أيضاً قول الآخر^(٣):
 أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَخْتُ فِيهِ
 مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الذَّمَامِ
 وأنشد أيضاً^(٤):

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رَعُوسَ قَوْمٍ
 أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
 ومثال إعماله بالألف واللام قولك : أعجبني الضربُ زيداً، والإكرامُ عمراً،

(١) سورة النحل / الآية ٧٢، وقد مثل بها الفارسي في الإيضاح : ١٥٥.

(٢) الكتاب ١/١٨٩، وابن يعيش ٦١/٦، والدرر ٦٦/١.

يقول : لولا رجائنا في أن تنصرنا عليهم، ورهبتنا لعقابك لنا إن انتقمنا منهم بأيدينا - لوطنناهم
 وأذللتناهم، كما تقولُ الموارِد، وهى الطرق إلى الماء. وخصها بالذكر لأنها أعمر الطرق، وأكثرها
 استعمالاً.

(٣) الكتاب ١/١٨٩.

والسجل : الدلو المملوء ماء. ونفخت : أعطيت. والذمام : الحق والحرمة. وإخا الذمام : إخاء
 الذمام. ومعناه أنه عاملهن بمثل ما فعلن به محافظة على ما بينه وبينهم من عهد.

(٤) الكتاب ١/١١٦، وابن يعيش ٦١/٦، والأشموني ٢/٢٨٤، والعيني ٢/٤٩٩ والبيت للمرار بن منقذ.
 والهام : جمع هامة، وهى الرأس. والضمير المتصل به راجع إلى «الرعى» وإضافة الشيء إلى
 نفسه إذا اختلف اللفظان جائزة للتوكيد كما في قوله تعالى «حبل الوريد» و«حَبُّ الحصيد».
 والمقيل : مقل الرأس، وهو العنق، وأصله مكان القيلولة وقت الظهيرة.

وأنشد سيبويه للمرار^(١):

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي
لَحِقْتُ فَلَمْ أَتُكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
وأنشد أيضا^(٢):

ضَوِيْفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ
يَخَالُ الْفِرَارُ يَرَاخِي الْأَجَلَ
وجعل الفارسي من هذا القسم قوله تعالى : { لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ
مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ }^(٣) ف (مَنْ) في موضع رفع بـ (الجهْر) وهو حسن .
ونَبَّه بقوله : «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ» على خلاف من خالف في بعض
هذه الأقسام، وهم الكوفيون، فوافقوا البصريين في المصدر المضاف أنه يرفع
وينصب، وخالفوا فيما عدا ذلك، فزعموا أن المجرد ينصب ولا يرفع، فيجوز

(١) الكتاب ١/١٩٢، والمقتضب ١/١٥٢، والجمل ١/١٣٦، وابن يعيش ٦/٦٤، والخزانة ٨/١٢٩، والعينى
٢/٤٠، ١/٥٠١، والهمع ٥/٧٢، والدرر ٢/١٢٥، والأشْمُونِي ٢/١٠٠، ٢٨٤.

والبيت للمرار أو لمالك بن زغبة الباهلي.

وأولى المغيرة : أولها . والمغيرة : الخيل تخرج للإغارة، والمراد فرسانها . والنكول : النكوص
والرجوع جبنًا وخوفًا . ومسمع : هو مسمع بن شيان أحد بني قيس بن ثعلبة، وكان خرج مطالبًا
بدماء.

يقول : علم أول من لقيت من المغيرين أنني صرفتهم عن وجوههم هازمًا لهم، وأنني لحقت عميدهم
فلم أترجع عن ضربه بسيفي . ويروى «كررت».

(٢) الكتاب ١/١٩٢، والمنصف ٣/٧١، والخزانة ٨/١٢٧، وابن يعيش ٦/٥٩، والتصريح ٢/٦٣،
والهمع ٥/٧٢، والدرر ٢/٥٢، والأشْمُونِي ٢/٢٨٤.

والنكايه : مصدر : نكيت العدو، ونكيت فيه، إذا أثرت فيه . ويرأخي الأجل : يباعده ويطله.
يهجو رجلا، ويصفه بأنه أضعف من أن ينال من أعدائه، وأنه جبان لا يثبت لقرنه، ويلجأ إلى الفرار
يظنه يؤخر أجله.

(٣) سورة النساء / الآية ١٤٨.

عندهم : أعجبني ضربٌ زيداً، ولايجوز : أعجبني ضربٌ زيدٌ، ولاضربُ زيدٌ عمراً، وأن ذا الألف واللام لايرفع ولاينصب، فلايقال : أعجبني الضربُ زيدٌ، ولا أعجبني الضربُ زيداً، ولا الضربُ زيدٌ عمراً. وما جاء مما يخالف ذلك فشاذٌ ومؤولٌ، كما أن الذي جاء به السماع في المجرد إنما هو النصب وحده.

هكذا حكى الخلافَ عن الكوفيين ابنُ أبي الرَّبيع. وحكى الشَّلُوبين عنهم أن المصدر لايعمل إلا إذا كان منوناً، فإن كان مضافاً أو بالألف واللام لم يعمل شيئاً، وكان المنصوب بعدهما على إضمار فعلٍ.

ومنهم من حكى الخلافَ في ذى الألف واللام وحده ، وأنه عندهم غير عامل ، ومِمَّنْ حكى هذا الأخير عن البغداديين ابنُ السَّراج^(١). قال الفارسي : ولم أرهُ يَحكي عنهم في الإضافة شيئاً، أعنى في الإضافة إلى المعرفة. وذكر ابن عُصفور عن الفراء في المجرد ما ذكره ابنُ أبي الرَّبيع وعن قومٍ لم يعينهم في ذى الألف / واللام، ما ذكره غيره.

٤٢٧

والذى تحقَّق من النقل وجودُ الخلاف في ذى الألف واللام . وغالبُ الظن صحةُ ما نقله ابن أبي الرَّبيع وابن عُصفور. وما ذكره الشَّلُوبين غريب. وإن صحَّ ثبُت الخلاف في الأقسام الثلاثة . والأرجح ما رآه الناظم أما «المضاف» فعمله شهير جداً، وقد تقدم منه، وهو من الكثرة بحيث لاينبغي أن يُنكر قياسه.

وأما «المنون» فالسماع موافقٌ لما قال الكوفيون، إذ لا تكاد تجده رافعاً، ولكن القياس سائغٌ، إذ لا فرق في ذلك بين المضاف والمنون، فإن

(١) انظر : كتاب الأصول في النحو ١/١٦٢

كل واحدٍ منهما يَطْلُبُ فاعلاً ومفعولاً من جهة المعنى، فَلْيَكُنْ كل واحدٍ منهما عاملاً فيما طلبه. وقد عمل المضاف في الفاعل فَلْيَعْمَلِ المنونُ فيه كذلك.

وأيضاً فقد جاء الرفع في المنون، فُحِكِي : أعجبنى قراءة في الحمام القرآن، فـ (القرآن) قائم مقام الفاعل، وهما في الحكم سواء. وإذا كان كذلك ثَبَّتَتْ صحة رفعه.

لا يقال : إن هذا نادر، والنادر لا يُعْتَدُّ به، لأننا نقول : إذا جاء السماع قليلاً، وعَصَدَه القياس، ولم يعارضه معارض - وجب أن يكون أصلاً يُعَوَّلُ عليه. ألا ترى أن النسب إلى (فَعُولَة) : فَعَلِيٌّ، وهو عند سيبويه والنحويين قياس^(١)، ولم يُسَمَّ منه إلا (شَنْئِيٌّ) في شَنْوَة، لكنه جاء على القياس، لأن حمل (فَعُولَة) على (فَعِيلَة) قياس، إذ ليس بينهما فرق إلا الواو والياء، وهما متقاربان، إذ يقعان رَدْفَيْنِ في القَصِيدِ الواحد^(٢)، ويدغم أحدهما في الآخر، إلى غير ذلك من الأحكام.

فكذلك هذا الموضع. وقد تقدم ما يُسْتَفَادُ منه هذا المعنى في باب «الإضافة» وأما «ذو الألف واللام» فعمله غير ممتنع وإن كان ضعيفاً، لأن الألف واللام لا تمنعانه من العمل كما لا تمنعه الإضافة^(٣)، إذ كلاهما من خصائص الأسماء، وكذلك التنوين من خصائصها، فيلزم تقديرُ الفعل في الجميع، وذلك باطل باتفاق.

(١) الكتاب ٣/٢٤٥.

(٢) الرَدْف - في الشعر - حرف لين ومدّ يقع قبل الروي متصلاً به.

(٣) في الأصل، و(ت) : تمنعانه من العمل كما تمنعه الإضافة، وما أثبتته من (س) وهو الصواب.

وأيضاً إن كان ماتقدّم من السماع محتملاً فيه^(١) تقديرُ الفعل فلا يصلح في كل موضع .

فقلوه : «ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ»^(٢) معناه ، على أن «أعداءه» معمول «النُّكَايَةِ» لأنه أبلغ في الهجاء من أن يريد ضَعْفُ النُّكَايَةِ مطلقاً . هكذا قالوا . وكذلك قول الآخر^(٣) :

لَحِقْتُ فَلَمْ أُنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

إن كان يؤوّل على أن «مِسْمَعًا» معمول «لَحِقْتُ» فقد روى «كَرَرْتُ» ولا يصح أن يُحمل على حذف الجار؛ كآته قال : كررتُ على مِسْمَعٍ ، إذ لا يصح الحمل على ذلك إلا لضرورة .

وتقدير الفعل في الموضعين خلافُ الظاهر . وردّه المؤلف أيضاً بأن النصب قد جاء فيما لا يمكن فيه تقدير الفعل، وذلك نحو قول كُئِرٍ عَزَّةً^(٤) :

(١) في الأصل، و(ت) «ففيه» والصواب ما أثبتته من (س).

(٢) عجزه :

* يَخَالُ الْفِرَارُ يَرَاخِي الْأَجَلَ *

وقد تقدم.

(٣) هو المزار الفقعسي، أو مالك بن زغبة الباهلي، وصدره :

* لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي *

وقد تقدم.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٥٧ - ب) وبيوانه ١٧٣ .

وَعُنْفُوَانُ الشَّيْءِ : أوله ، يقال : هو في عنفوان شبابه ، أى في نشاطه وحدته . والأشياء : جمع شبيعة ، وهم الاتباع والأنصار والصبابة : الشوق أو رفته . ويروى «الضلالة» . يقول : تلوم رجلا مازال في مطالع الشباب على أن يلهو ويتلذذ بالحياة مع أصحابه ، مع أن ترك اللهو مع هؤلاء له وقت معين .

تَلُومُ امْرَأً فِي عُنْفُوَانٍ شَبَابِهِ
وَلِلَّتَرْكِ أَشْيَاعِ الصَّبَابَةِ حِينَ
ثُمَّ أَتَى بِشَاهِدٍ آخَرَ نَحْوَ ذَلِكَ^(١).

ولابن الطراوة هنا قول ثالث فيما فيه الألف واللام، فإنه جعله
على وجهين :

أحدهما أن تكون الألف واللام معاقبةً للإضافة، كقوله^(٢):

* فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا *

وقوله^(٢):

* ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ *

وما أشبه ذلك، فإن المعنى : عن ضَرْبِي مِسْمَعًا، ونكايته أعداءه،

فحكم/ هذا حكم المضاف، لأن العرب تَحْكُمُ للمعاقب بحكم المعاقب. ٤٢٨

(١) هو قول الآخر :

فإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَ مَمْلَأٍ دَعَاكَ وَأَيَّدِنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَائِيَا حَوْلَهُنَّ أَوَاقِعُ

والشعر في شرح التسهيل (ورقة ١٥٧ - ب) والعيني ٥٢٤/٣، والأشُمُونِي ٢٨٤/٢، وشرح
الكافية الشافية ١٠١٤، وشرح ابن عقيل ١٨٤/٢، واللسان (وقع).

والتائبين : مدح الرجل بعد موته وذكره بخير. وشوارع : جمع شارعة، وهي القريبة الدانية.
والحادي : سائق الإبل. وتلع الضحى : ارتفع وانبسط. وأواقع : جمع واقعة، وهمزت الواو الأولى.
والضمير في «حولهن» يعود على الإبل. ويروى «فوقهن» .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

* لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغِيرَةِ أَتْنِي *

(٣) عجزه :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ *

وسبق الاستشهاد به.

وإن كان الألف واللام غيرَ معاقبةٍ للإضافة ، وإنما هي لمجرد التعريف، لم تعمل شيئاً كما قاله الكوفيون.

والجواب أن المعاقبة للإضافة لم تثبت من أقسام الألف واللام. وما ردُّ على الكوفيين به جارٍ هنا، فالأولى ماذهب إليه الناطم، من صحة إعمال الأقسام الثلاثة.

ثم بيّن شرط هذا الإعمال المذكور فقال : «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ».

اسم «كان» قوله : «فِعْلٌ» وخبرها «يَحُلُّ مَحَلَّهُ» يعنى أن ذلك الحكم لا يثبت للمصدر إلا إذا صح أن يقدر في موضعه فعلٌ مُصَاحِبٌ لـ (أَنْ) المخففة المفتوحة، وهى الناصبة للمضارع، أو (ما) التى تجتمع معها في مرادفة المصدر، وهما الحرفان المصدريان.

فإذا صح التقدير، ووقوعُ الفعل مع أحد الحرفين موقعَ ذلك المصدر - صحَّ عملُ المصدر عملَ ذلك الفعل.

فمثال (أَنْ) مقدرةٌ مع الفعل قولك : أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، فإن تقديره: أعجبني أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا.

وكذلك : يعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، على تقدير : أَنْ يضربَ زيدٌ عمرًا. وهذا المقدر يصحُّ التكلمُ به عوضَ التكلم بالمصدر.

وفي القرآن {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ} (١) - فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفِّرَهُمْ بَايَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ} (٢) {إلى آخرها.

(١) سورة البقرة / آية ٢٥١.

(٢) سورة النساء / آية ١٥٥.

ومثال (ما) مقدرةً مع الفعل قولك : أَكْرِمُ زَيْدًا كإِكْرَامِكَ عَمْرًا ، فالتقدير : كما أَكْرَمْتَ عَمْرًا .

وفي القرآن الكريم : {فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا^(١)} فلو كان المصدر لا يتقدّر بالفعل مع أحد هذين الحرفين ، ولا يصلح أن يحلّ معهما محلّه - لم يَجُزْ أن يعمل عمله مطلقاً . وذلك المصدر المؤكّد ، والمبيّن . إذ لا يصح إذا قلت : ضربه ضريباً - أن تقدّره بـ (أن ضربت) ولا (ماضيت) . وكذلك إذا قلت : ضربه ضربتين - لا يصلح في موضعه (أن) والفعل ، ولا (ما) والفعل .

وكذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ - لا يصح أن ينتصب «صوت حمار» بـ «صوت» الأول ، إذ ليس معناه : فإذا له أن يُصَوِّتَ . وإنما المعنى : فإذا له تصوّيت ، أى هذا الفعل المذكور ، فانتصب «صوت حمار» على فعل من معنى «له صوت» لا من لفظ «صوت» ، وبينهما فرق .

فأما إذا كان المصدر يصلح أن يحل محلّه الفعل ، لكنه لا يصلح أن يقدر معه (أن) ولا (ما) فقد مرّ من كلامه أنه يعمل مطلقاً عمل فعله ، لكن بالنيابة لابنفسه ، بخلافه هنا ، كقولك : ضرباً زيداً ، وأضرباً أخاك؟ وما كان نحو ذلك^(٢) .

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن هذا المصدر هو العامل في المعمولات بعده ، وليس الفعل هو العامل . وهذا كأنه متفق عليه ، بخلاف نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً لزيد ، وما أشبههما ، فإنه مُخْتَلَف فيه . وقد تقدم بيان ذلك في «باب

(١) سورة البقرة / آية ٢٠٠ .

(٢) مثل : سقياً لزيد ، ورغياً له .

ويرد على الناظم هنا سؤال من أوجه أربعة :

أحدها أن قوله : «يَفْعَلُهُ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ» يُبَيِّنُ أَنَّ الْمَصْدَرَ

لا بد له من مرفوع، كما أن الفعل لا بد له منه، إذ لا يَسْتَعْنَى الفعل / عنه ٤٢٩
ظاهراً أو مضمراً، فكذلك يكون المصدر هنا بحكم هذا الإطلاق، لكن ذلك
غير مستقيم، فإنك تقول : أعجبني ضربٌ زيداً، ولا تذكر فاعلاً ولا تنويه،
وليس ثَمَّ مَنَوِيٍّ، لأنه لا يؤكَّد، ولا يُبَدَّلُ منه، ولا يُعْطَفُ عليه، كما يكون ذلك
في الفعل واسم الفاعل وغيرهما.

وأيضاً فإن الفعل يطلب الفاعلَ من جهة بنائه له، وكذلك اسم
الفاعل ونحوه . بخلاف المصدر، فإنه لم يُبَيَّنْ للفاعل، نعم هو يطلبه من
جهة اللزوم المعنوي، وأن كل حَدَثٍ لا بد له من مُحَدِّثٍ، كالفعل الذي لم
يُسَمَّ فاعله.

وأيضاً فإن الفعل لو ذُكِرَ بون مرفوع لكان حديثاً عن غير محدث
عنه. وكذا ما يعمل عمله من صفة أو غيرها، فإنه لا يعمل إلا وهو بنفسه
واقع موقع الفعل، ومؤدَّ معناه، فاستحق ما يستحقُّه الفعل، من مرفوع
محدث عنه ظاهراً أو مضمراً، فلو خلا منه لكان في تقدير فعلٍ خلا من
مرفوع، وليس كذلك المصدر، لأنه إذا عمل العمل المنسوب إليه لم يكن إلا
في موضعٍ غير صالحٍ للفعل، فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم
تحمل الضمير. وجاز أن يرفع ظاهراً لكونه أصلاً لما لا يَسْتَعْنَى عن
مرفوع.

ولم يَرْتَضِ في «التسهيل»^(١) إلا أنه لا يلزم ذكر المرفوع، وهو الصواب،
خلاف ما اقتضاه ظاهر هذا الإطلاق.

والجواب عن هذا بأمرين :

أحدهما أن يقال : لعله ذهب إلى القول بلزوم ذلك، ولا نُكْرَ في اختلاف
قوله هنا وفي «التسهيل» إذ قد يرى في وقتٍ ما لا يراه في وقت آخر، بحسب
اختلاف اجتهاده، لأنه من أهل الاجتهاد، ويكون وجهُ قوله أن المصدر نائب^(٢)
عما لا بد له من فاعل، فلا بد فيه من تقدير فاعل إن لم يكن ظاهراً.

والثاني أن كلامه قد لا يلزم منه ذلك، لأنه إنما نصَّ على أن المصدر عند
عمله يعمل عملَ فعله، وذلك قوله : «بِفِعْلِهِ المصدرَ الْحَقُّ في الْعَمَلِ» أي إذا عمل
فعلى مِنْهَا جِ فِعْلُهُ، ولا يلزم من ذلك أن يَنْحَتَم عليه جميعُ أنواع عمله، بحيث إنه
إذا أُعْمِلَ أُعْمِلَ في كل ما يعمل فيه الفعل، وطلَّبَ كُلُّ ما يطلبه لزوماً أو جوازاً.

وأيضاً ففي قوله : «وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلُ عَمَلِهِ بِكَذَا» ما يدلُّ على
هذا، إذ مراده : كَمَلُ عَمَلِهِ بذلك إن أردتَ ذلك، والإلزام ألا يصح حذفُ منصوبه.
وذلك غير صحيح. وعلى الجملة فالسؤال قوى.

والثاني أنه أطلق القول في إعمال المصدر، ولم يشترط فيه إلا التقدير بـ
(أن) أو (ما) والفعل، ونحن نجده لا يعمل ذلك العمل إلا بشروط أربعة سوى
ما ذكر :

أحدها ألا يُضْمَر المصدر، لأنه إنما يعمل إذا كان باقياً بصيغته الأصلية،
وهو، إذا أُضْمِر، مُبَايِنٌ لها، فلا يعمل مضمراً، فلا يقال : مُرورك بزيدٍ حَسَنٌ،

(١) ص : ١٤٢.

(٢) المصدر المؤكَّد من (أن) واسمها وخبرها في هذه العبارة خبر قوله «يكون» واسمها قوله : «وجهُ
قوله».

وهو بعمرٍ قبيحٌ، فيتعلّق المجرور بـ (هو).

ولا : ضَرْبُكَ زَيْدًا حَسَنٌ، وهو عمرًا قبيحٌ. وقد شَذَّ من هذا قولُ
زُهَيْر بن أبي سُلَيْمٍ (١):

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ

أى : وما الحديثُ عنها. أو : ما العلمُ / عنهما، كما تقدّم عن الأعلام. ٤٣.

فـ «عنها» متعلّق بـ «هو» على ذلك المعنى، ولا مُعْتَبَر بالشذوذات.

والثاني ألا يكون المصدر مُصَغَّرًا، فلذلك لا تقول : ضَرْبُكَ زَيْدًا
حَسَنٌ. وإنما امتنع لأن التصغير وصفٌ للمصدر بالصغَر، فهو في معنى
وصفه قبل العمل.

ومن شرطه أيضا ألا يُوصَف قبل العمل، وهو الثالث، لأن الوصف
يُمَحِّضُهُ إلى جهة الاسمية، كما كان ذلك في «اسم الفاعل».

وأيضًا فإن معمول المصدر منه بمنزلة الصلّة من الموصول، فلا
يتقدّم نعتُ المصدر على معموله، كما لا يتقدّم نعتُ الموصول على صلته،
فلا يجوز أن تقول : ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا حَسَنٌ، ولا: عرفتُ سَوْقَكَ الحَثِيثَ
الإبل.

(١) من معلقته، وانظر : الخزّانة ١١٩/٨، والهمع ٦٦/٥، والدرر ١٢٢/٢، وذقتم : جَرَيْتُمْ، وأصل
«النوق» في المطعوم، واستعير هنا للتجربة. والمرجم : الذى يَرَجُمُ بالظنون، أى يرمى فيه بها.
والترجيمُ والرجم : الظن.

يخاطب قبيلة ذبيان وأحلافهم من أسد وغلطان، ويحرضهم على الصلح مع بني عمهم بني عبس،
ويقول لهم : ليس الحرب إلا ماعهد تموها وجر بتموها، ومارستم كراهتها، وما هذا الذى أقوله
بحديث مظلون، بل هو ما شهدت به الشواهد الصادقة من التجارب.

وكل ماجاء مما ظاهره هذا فمؤول.

والواجب أن يقال : ضَرْبُكَ زِيداً الشَّدِيدُ حَسَنٌ، وعرفتُ سَوْقَكَ الْإِبِلَ الْحَثِيثَ. ومنه ما أنشد في «الشَّرح» من قوله^(١):

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أُرَانِي

عَاذِرًا مَنْ عَاهَدْتُ فِيكَ عَذُولًا

والرابع ألا يكون محدوداً بالتأقصداً للمرة الواحدة، فلاتقول : أعجبتني ضَرْبُكَ زِيداً، لأنه مُغَيَّرٌ عن الصيغة التي اشتقُّ عليها الفعل، فلم يكن دالاً على معنى الفعل بتمامه، ولا الصيغة التي اشتق منها الفعل باقية. فإن رُوي ماعملٌ محدوداً فشاذٌ يُحفظ، كقول كثير عزة^(٢):

وَأَجْمَعُ هِجْرَانًا لِأَسْمَاءَ إِنْ دَنْتُ

بِهَا الدَّارُ لَأَمِنْ زَهْدَةٍ فِي وَصَالِهَا

فو كانت التاء في أصل بناء المصدر لم يضر، نحو^(٣):

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ...

فإذا تقرر هذا، وأن هذه الشروط مُعْتَبَرَةٌ في العمل - فإطلاق الناظم القول بالعمل غير مقيّد بها يقتضي أنه يعمل قياساً عمل فعله، مضمراً

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب) والتصريح ٢٧/٢، والهمع ٧٠/٥، والدرر ١٢٤/٢، وابن الشجري ١٤٣/٢، والعيني ٣٦٦/٣.

وَالْوَجْدُ : الْحُبُّ. وَالْعَذُولُ : اللَّاتِمُ.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - أ) وديوانه ٩٢.

وَالزَّهْدَةُ كَالزَّهْدِ : الْإِعْرَاضُ عَنِ الشَّيْءِ لِقَلَّةِ الرِّغْبَةِ فِيهِ.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت، وهو بتمامه :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا نَا كَالْمَوَارِدِ

ومصغراً، وموصوفاً قبل العمل، ومحدوداً بالتاء، وذلك إخلال كثير، إلا أن يقال :
إنه اعتُبر الشذوذات في مخالفة تلك الشروط، فأجرى القياس فيها، وذلك غير
مستقيم أيضاً.

والجواب عن ذلك بأن الناظم غير محتاج إلى اشتراط شيء مما ذكر،
زائد على ما شرط، وهو أن يكون دالاً على معنى (أن) والفعل، فإنه الذي تَضَمَّنَ
ما زاد، لأن شرطاً منها إذا فقد لم يَبْقَ المصدر دالاً على معنى (أن) والفعل، أو
(ما) والفعل.

أما ضمير المصدر فهو دالٌّ على نفس المصدر الذي عاد عليه، فالذي يَحُلُّ
محلّه هو المصدر، لا أن، والفعل، ولذلك امتنع عمله. إذ لو دلَّ على عَيْنٍ^(١) مادلٌّ
عليه المصدر لعمل عمله قطعاً، فلم يوجد فيه ما شرط الناظم.

وأيضاً فهنا زيادة تُخْرِجُ الضمير، وهي أن ضمير المصدر لا يسمى
مصدراً حقيقة، كما لا يسمى ضمير اسم الجنس [اسم جنس]^(٢) ولا ضميرُ
العلم علماً، فإن أطلق على ضمير المصدر مَصْدَرٌ فمَجَاز، وعلى غير الاصطلاح،
وإنما قال الناظم : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ» فلا يَدْخُلُ له إلا ما هو
مصدر حقيقة، وإلا فلو كان قَصْدُهُ ما يُطْلَقُ عليه مصدر حقيقة أو مجازاً - كان
«اسم المصدر» أولى بالدخول، لأنه قد تَضَمَّنَ حروفَ الفعل، كما تضمن معناه
في الجملة، فأشبهه الحقيقي، وكان لا يَحْتَاجُ إلى النصِّ عليه بقوله : «وَلَا سَمَ
مَصْدَرٍ عَمَلٌ» فلما خرج «اسم المصدر» بقوله : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ» كان خروج
ضمير المصدر أولى.

(١) في الأصل، و(ت) «غير» وهو تحريف، وما أثبتته من (س) وحاشية الأصل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، و(ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل.

وأما المصغَّرُ فإنما التصغيرُ له وصفٌ في الحقيقة للمصدر، لأنك
إذا قلت : ضَرِبْتُ - فمعناه : ضَرَبْتُ / يَسِيرُ، أو ضَرَبْتُ خَفِيف.

٤٣١

والوصف إنما يكون وصفاً للجنس، فإذا قلت : ضَرَبْتُ يسير -
فالقَصْدُ وصفُ جنس الضرب، فأخرجتَ المصدرَ عن قَصْدِ الفعل، فصار
كالمؤكد إذا قلت^(١) : ضربتُ ضرباً يسيراً، ولذلك قالوا : إن التَّصْغِيرَ في
اسم الفاعل والوصف يُزيلان شَبَهَ الفعل، لأنهما من خصائص الأسماء،
وهو إشارة إلى هذا المعنى.

وكذلك المحدودُ بالتاء القصدُ بتحديدِه راجعٌ إلى قَصْدِ الجنس فيه،
لأنه عَدٌّ لأفراده، كأنك قلت : ضَرْبَةٌ واحدة، فصار كضَرْبَتَيْنِ وضَرْبَاتٍ،
فرجع إلى المصدر المبيِّن للعدد.

وقد تقدم أن المصدر المؤكِّد والمبيِّن للنوع أو للعدد لا يعمل ، لأنه
لا يصلح في موضعه (أَنْ) والفعل، ولا (مَا) والفعل.

فخرج إذاً المضمرُّ والمصغَّرُ والموصوفُ والمحدودُ بالتاء باشتراط
الناظم أن يكون فعلٌ مع (أَنْ) أو (مَا) يحلُّ محله على أبلغ معنى في فقه
العربية^(٢)، فصار كلامه هنا - على اختصاره - مُحْصِلاً لما قَصَدَ في
«التسهيل» تحصيله على طول، إذ قال هنالك : يعمل المصدر مظهرًا
مُكَبَّرًا غير محدودٍ ولا منعوتٍ قبل تمامه عملَ فعله^(١) «إلى آخره. وقليلًا

(١) من هنا إلى قوله : «إذا لم يشترط في العمل إلا تقدير المصدر» ساقط من (س).

(٢) في الأصل «في هذه العربية» وفي (ت) «في فقد العربية» ولا معنى له، وما أثبتت من حاشية الأصل.
وأرى أنه هو الصواب.

ماترى النحويين يشترطون هذه الشروط لهذا المعنى.

والثالث أنه قال : «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا» ولم يزد على ذلك. وهو ناقص، إذ ليس كل مصدرٍ يقدَّرُ بالفعل مع أحد الحرفين فقط، بل ثَمَّ ما يقدَّرُ به دونهما، وذلك (أَنْ) المخفَّفة من الثقيلة، فإن المصدر يقدَّرُ بها بعد «العلم» وبالجمله حيث تقع (أَنْ) هذه المخفَّفة، كقول الشاعر، أنشده في «الشرح»^(٢) :

عَلِمْتُ بِسَطِّكَ لِلْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ

فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بِاسْطًا أَمَلًا

فالتقدير : علمت أن قد بسطتَ للمعروف خير يدٍ. ولا يصلح هنا تقدير (أَنْ) الناصبة للمضارع. وأنشد أيضا^(٣) :

لَوْ عَلِمْتُ إِيَّائِي الَّذِي هَوَتْ

مَا كُنْتُ مِنْهَا مُشْفِيًا عَلَى الْفَلْتِ

التقدير : لو علمت أن أوثر الذين هَوَتْ. فهذا لا يصح فيه تقدير الناصبة للمضارع أيضا.

فكان من حقه أن يأتي بـ (أَنْ) هذه.. لكنه لم يفعل، فكان معترضاً عليه.

(١) ص : ١٤٢.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٥٦ - ب) والهمع ٦٨/٥، والدرر ١٢٣/٢ ويروى «بالمعروف» والمعروف : الصنعة يسديها المرء إلى غيره. ويقال : بسط يده بالمعروف، إذا مدّها به.

(٣) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب) والهمع ٦٨/٥، والدرر ١٢٣/٢.

ومشفياً : مشرفاً، يقال : أشفى على الشيء، وأشفى على الهلاك، إذا أشرف عليه. والفلت : الهلاك. وقد حرّف الثاني في الهمع «المحقق» والدرر تحريفاً شنيعاً .

والجواب بأمرين :

أحدهما أن تقدير المصدر بـ (أن) هذه قليل، لا يكثر كثرة (أن، وما) والغالب أن تؤتى بعد أفعال «العلم» بـ (أن) المخففة والفعل، أو بـ (أن) الداخلة على الجملة الابتدائية، فقولهم : علمت أنك تقوم، وعلمت أن سوف تقوم، أو ألا تقوم، أو أن تقوم - أشهر في الاستعمال من قولهم : علمت قيامك، ونحوه - وإذا كان كذلك لم ينهض بالقليل اعتراض.

والثاني أن التقدير بـ (ما) سائغ هناك، فتقدر : علمت ما قمت، كما تقول : علمت ما صنعت، وعلمت صنعك، فقد يمكن أن يكون استغنى عن تقدير (أن) المخففة بتقدير (ما) وإذا صح التقدير بـ (ما) كان ماعداه زيادة.

فإن قلت : فكان من حقه إذ قصد الإتيان بما يحتاج إليه من الحروف المصدرية من غير زيادة أن يأتى بأحد الحرفين دون الآخر.

فالجواب أن إتيانه بهما معاً ضروري / لأن زمان الفعل الذي يقدر ٤٣٢ المصدرية قد يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً.

أما الماضي فيصح تقديره بـ (أن) وبـ (ما) مع الفعل. وأما الحال فلا يقدر بـ (أن) بل بـ (ما) ؛ لأن (أن) لا تخلص المضارع للاستقبال. وأما المستقبل فلا يقدر بـ (ما) بل بـ (أن) ؛ لأن (ما) مختصة بالحال، إذا دخلت على المضارع خلصته له، فإذا لا بد من تقدير الفعل بما يليق بزمانه، ولا يكون ذلك في الأزمنة الثلاثة إلا مع عد (أن) و(ما) معاً. بخلاف المخففة من الثقيلة، فإن التقدير بها غير مضطر إليه. وهذا أيضاً من مقاصد هذا النظم الحسان التي قلماً يتفطن لها. والله أعلم.

والرابع أنه قيد عمل المصدر بصحة حلول الحرف مع الفعل محله،

فاقتضى مفهوم هذا الشرط أن التقدير المذكور إن تعذر لم يعمل المصدر هذا العمل. وليس كذلك ، بل قد يتعذر هذا التقدير مع صحة العمل. قال في «الشرح» بعد ما بين التقدير بالأحرف الثلاثة : وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك^(١).

قال^(٢): ومن وقوعه غير مقدّر بأحدها قول العرب : سَمِعُ أُذُنِي زَيْداً يقول ذلك^(٣). وقول أعرابي : اللهم إِنَّ اسْتَغْفَارِي إِيَّاكَ مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِي لِلَّوْمِ، وَإِنْ تَرَكِي الاستغفارَ مَعَ عِلْمِي بِسَعَةِ عَفْوِكَ لَعَجْزٌ^(٤)، وقول الشاعر^(٥):

عَهْدِي بِهِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ
قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيَسِرٌ وَنِدَامٌ
وقول الراجز^(٦):

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ
يُعْطَى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ
وقول الآخر^(٧):

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ١٥٦ - ب).

(٣) من شواهد سيبويه في الكتاب ١٩١/٨.

(٤) في شرح التسهيل «لَمِيٌّ» والعمى: العجز عن أداء الكلام، وضد الإبانة فيه.

(٥) سبق الاستشهاد بالبيب، وهو اللبيد.

(٦) الرجز لرؤية. وسبق الاستشهاد به.

(٧) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب).

لَا رَغْبَةَ عَمَّا رَغِبْتَ فِيهِ
مَنْنِي فَاَنْقُصِيهِ أَوْ زِدِيهِ

ومن أمثلة سيبويه : مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا أَمِيرًا . وذكر سيبويه في «باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع»^(١) «عجبت من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، إذا كان هو الفاعل. ثم قال : كأنه قال : عجبت من أنه يضربُ زيدٌ عَمْرًا .

ولم يقدره في الباب بغير (إِنْ) الثقيلة.

قال المؤلف : وإذا ثبت أن إعمال المصدر غيرُ مشروط بتقدير حرف مصدرىٍّ أمكن الاستغناء عن إضمارٍ في نحو قوله : له صوتٌ صوتَ حمارٍ^(٢) . وما قاله ظاهر، وليس ماحكى بقليل، بل هو أبوابٌ مستقلةٌ متعددة، كلها لا يصح فيه تقدير (أَنْ) أو (ما) مع الفعل في موضع المصدر.

أحدها : باب «ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا» فإن «ضَرْبِي» عاملٌ عملَ فعله مطلقاً، مع أنه لا يصح في موضعه تقدير الحرف مع الفعل.

والثاني : باب «إِنْ» إذا دخلت على المصدر العامل» نحو : إِنَّ إِكْرَامَكَ زَيْدًا لِحَسَنٍ، و[إِنْ]^(٣) إِعْرَاضَكَ عَنْهُ لَقَبِيحٌ .

والثالث : باب «لا» إذا قلت : لا إِعْرَاضًا عَنْ أَحَدٍ عِنْدِي، ولا ضَرْبًا أَحَدًا مِنْ شَأْنِي.

والرابع : باب «مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا قائمًا».

فجميع هذه الأبواب لا يصح فيها تقديرُ النازم مع صحة عمل المصدر

(١) الكتاب ١/١٨٩ .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب).

(٣) ما بين الحاصرين زيادة يستقيم بها التمثيل، وليست في جميع النسخ.

عمل فعله، كالمقدّر بالحرف والفعل.

ومن ذلك أيضا باب «كان» كقولك : كان إكرامي زيدا حسنا . وباب
«ما» نحو : ما إكرامي زيدا / مفقوداً . ٤٣٣

وإلى ذلك فإن سيبويه لم يلتزم التقدير بواحدٍ من الحرفين، بل قدّر
بـ (أنّ) الثقيلة، فصار دليلاً على أطراح الحرفين عن حكم الضرورة التي
ادُعيت أولاً، فإذا اشتراط الناظم ذلك الشرط إخلال.

والجواب أن ما قال الناظم صحيح، ولا يلزم ما عترض به . أما باب
«كان» و«إن» و«لا» فتقدير (أنّ) والفعل فيها سائغ في الأصل.

والدليل على ذلك أنك إذا أزلتها صح التقدير، لكن العرب التزمت
ألاً تولى الحرف المصدرى هذه العوامل، كما لا تؤليها (أنّ) الثقيلة، فكما
لاتقول : كان أنّك قائمٌ حسناً، كذلك لاتقول : كان أن قمت، أو أن تقوم
حسنٌ، ولا أن أن تقومَ حسنٌ، ولا ما أشبه ذلك. فإن أردت ذلك أخرت
الحرف المصدرى فقلت : كان حسناً أن تقوم، أو إن عندي أن تقوم، كما
تقول : كان عندي أنّك قائمٌ، أو كان حسناً أنّك قائمٌ.

ونظير ذلك قولهم في (رأيتُ) أنشده سيبويه لابن حسان^(١):

إنّي رأيتُ من المكارمِ حَسْبُكُمْ

أَنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا

ولو قال : إنّي رأيتُ أن تلبسوا حَسْبُكُمْ لم يجز، بخلاف ما إذا أتى

بالمصدر.

فالحاصل أن مانع الموضع عَرَضَ في هذه المسائل، فلم يصح

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، و(ت) ومستدركة على حاشية الأصل ينظر: الكتاب ١٥٣/٣،

الهمع ٩٢/٤.

النطقُ بـ (أَنْ) و (الفعل) والتقديرُ الصَّنَاعِي لِمَانَعٍ لَهُ، فَصَدَقَ عَلَيْهِ أَنْ هَذَا الْمَصْدَرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَصِحُّ أَنْ يَحِلَّ مَحَلُّهُ الْفِعْلُ مَعَ الْحَرْفِ.

وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فِي نَحْوِ (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا) فَالْقَوْلُ فِيهِ عَلَى نَحْوِ مَا قِيلَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ التَّزَمَتْ فِي هَذَا النُّحُو رَفَضَ (أَنْ) وَالْفِعْلَ، فَلَا يَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ مَعَ التَّزَامِ حَذْفَ الْخَبَرِ.

فَلَوْ أَظْهَرْتَ الْخَبَرَ رَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ، وَجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَنْ أَضْرَبَ زَيْدًا قَائِمًا حَسَنًا، وَأَنْ تَقُولَ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا حَسَنًا، وَفِي الْقُرْآنِ : {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} (١).

وَإِذَا كَانَ امْتِنَاعُ النَّطْقِ بِهِ لِعَارِضٍ فَلَا مَانِعَ مِنَ التَّقْدِيرِ الصَّنَاعِيِّ، وَأَنْ نَدْعَى أَنَّ الْمَصْدَرَ فِي مَحَلِّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ تَقْدِيرًا لَا يُنْطَقُ بِهِ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنْ (أَنْ) وَالْفِعْلَ يَحُلَانِ مَحَلَّهُ، إِذْ لَمْ يَقْبَدْ ذَلِكَ بِنُطْقٍ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحِلُّ مَحَلَّهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

وَنظِيرُ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ فِي بَابِ «إِنْ» :

وَكَسَرَ إِنْ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا.....

مَعَ أَنْ (لَوْ) تُفْتَحُ بَعْدَهَا لَزُومًا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسُدَّ الْمَصْدَرُ مَسَدَّهَا فَتَقُولُ : لَوْ أَنَّكَ قَمْتَ لَقَامَ زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ : لَوْ قِيَامُكَ ثَابِتٌ لَكَانَ كَذَا.

وَمَضَى الْإِعْتِزَالُ عَنْهُ بِمَا هُوَ مَذْكُورٌ هُنَاكَ، وَهُوَ هَذَا الْمَعْنَى بِعَيْنِهِ، فَشَرَطُ النَّازِمِ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا (مَتَى ظَنَنْكَ زَيْدًا قَائِمًا) فَمِنْ الْمَصَادِرِ النَّائِبَةِ عَنِ الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ

(١) سورة البقرة / آية ١٨٤.

التقدير: متى ظننتَ زيداً قائماً. فهو من باب آخر، لامن هذا الباب،
 فيخرج عنه بقوله : «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ» إلى آخره. كما خرج عنه بابُ
 «ضَرْباً زِيداً» وأما تقدير سيبويه في (عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمراً^(١))
 فيمكن أن يكون تفسيرَ معنى، لاتقدير إعراب، كما قَدَّرَ / في قوله: ٤٣٤
 من لَدُ شَوْلًا^(٢)

من لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا. وهو تقدير لا يصح عند جماعة.
 وكما قال في «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ» إن معناه : الْحَقُّ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ^(٣).
 وليس هذا تقديره اللفظي.
 وكما يقال : إن قولك : «أَنْتَ وَشَأْنُكَ»^(٤) في تقدير : أَنْتَ مَعَ شَأْنِكَ.
 فهذا وما كان من بابه تقديرٌ معنى لاتقديرُ صناعةٍ لفظية، وبينهما فرق.
 وسيبويه كثيراً ما يَجْتَزِيءُ بتقدير المعنى عن تقدير الإعراب، فلعل هذا
 الموضع من ذلك، فلا يلزمُ به اعتراضٌ على ماتقدم فقد ظهر إذاً أن
 اشتراطه ضابطاً للمسألة مُخْتَصَرٌ حَسَنٌ. والله أعلم.

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) الكتاب ١/٢٦٤، وابن الشجرى ١/٢٢٢، وابن يعيش ٤/١٠١، ٨/٣٥، والخزانة ٤/٢٤، والمغنى
 ٤٢٢، والعينى ٢/٥١، والتصريح ١/١٩٤، والهمع ٢/١٠٥، والدرر ١/٩١، والأشموني ١/١٩٤،
 واللسان (شول، لدن).

وهو بتمامة :

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَاءِهَا

وَلَدُ : أصلها (لَدُنْ) ظرف زمانى ومكانى بمعنى (عند) وحذفت النون لكثرة الاستعمال. وشولا :
 جمع شائلة، وهى الناقة التى ارتفعت ألبانها، وجفت ضروعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر
 وثمانية. والإتلاء : أن تصير الناقة مثلية، أى يتلوها ولدها بعد الوضع.

(٣) الكتاب ١/٢٧٥، وفيه «بادراً هلك».

(٤) المصدر السابق ١/٢٩٩، ٣٠٤.

ووجهٌ خامس، وهو أن إطلاقه يَنْتَظِمُ إعمالَ المصدر عمل فعل المفعول، كما اقتضى إعماله عملَ الفعل المبني للفاعل، إذ لم يشترط في هذا العمل إلا تقدير^(١) المصدر بـ (أن) أو (ما) والفعل، ولم يقيّد الفعل. لكن النحويين أبوا ذلك، لأن قصد البناء للمفعول في الفعل إنما هو لأن بنية الفعل طالبة له، فإذا قصد إلى ترك ذكره غيّرت البنية، والمصدرُ لضرورة تدعو إلى ذكر الفاعل معه، لجواز حذفه من اللفظ، وعدم اعتباره جملة، فكان من حقّه أن يُخرج عن إطلاقه التقديرَ بالحرف وفعلِ المفعول.

وقد يجاب عن ذلك بأن المسألة مختلف فيها، فطائفة تمنع ذلك، منهم الخدب^(٢)، وطائفة تُجيز، ومنهم السيرافي وابن خروف.

والدليل على الجواز السماعُ في قولهم : أعجبنى قراءةُ في الحَمَامِ القرآنُ . وعلى ذلك تقول : أعجبنى أكلُ الخبزِ وشربُ الماءِ، وتُضيف المصدرَ إليه، على اعتقاد معنى الرفع. وبذلك قدرَ سيبويه قولهم : عجبتُ من إيقاع أنيابه بعضها فوقَ بعضٍ، أى : من أن أوقعت^(٣). وحمله جماعة على ذلك.

فإذا ثبت هذا فلا بُدَّ في أن يذهب الناظم إلى هذا، وهو رأيه في غيره أيضا.

ثم قال : «وَلَا سَمَّ مَصْدَرٍ عَمَلٌ»

(١) إلى هنا انتهى السقط من نسخة (س).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله عليه طُرر مئونة مشهورة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، وغير ذلك. توفي في عشر الثمانين وخمسمائة. بغية الوعاة ٨٢/١.

(٣) الكتاب ١٥٤/١.

يعنى أن اسم المصدر له عملٌ كعمل المصدر نفسه، يريد العمل الذى للمصدر، لا أن له عملاً مآ هكذا مطلقاً، فيرفع كما يرفع المصدر، وينصب كما ينصب، ويتعلق به الظرف والمجرور كما يتعلق بالمصدر نفسه.

واسم المصدر يُطلق عند النحويين بإطلاقين :

أحدهما أن يكون معناه الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم في أوله، كقولك : ضَرَبَ مَضْرِباً، وَقَتَلَ مَقْتَلًا، وَأَكْرَمَ مَكْرَمًا، وَقَاتَلَ مُقَاتَلًا. ومنه {مُرْقُتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ} ^(١) وقال العجاج ^(٢) :

* جَابُأ تَرَى بَلِيَّتِهِ مُسَحَّجَا *

وأنشد ابن جني ^(٣) :

* أَقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلًا *

(١) سورة سبأ / الآية ٧.

(٢) الخصائص ١/٣٦٦، ٢/٢٩٤، واللسان (سحج) وديوانه ٩.

والجأب : حمار الوحش الغليظ. واللَّيت : صفحة العنق. والتسحيج : الخدش.

(٣) الخصائص ١/٣٦٧، ٢/٣٠٤.

وهذا صدر بيت لشاعرين، أحدهما مالك بن أبي كعب، أو كعب بن مالك الأنصارى، وعجزه :

* وَأُنْجُوا إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه ٤/٩٦، والمقتضب ١/٢١٣، والمحتسب ٢/٦٤، وابن يعيش ٦/٥٠، ٥٥، واللسان (قتل) وديوان كعب (١٨٤).

ومقاتلا : قتالا. والمعنى : أقاتل حتى لا أرى موضعاً للقتال، لغلبة العدو وظهوره، أو لتزاحم الأقران وضيق المعترك عن القتال، وأفر منهزماً إذا لم يكن بدُّ من ذلك، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب فلم يقدر على الفرار وطلب النجاة.

والثاني زيد الخيل، وعجزه :

* وَأُنْجُوا إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْيَسُ *

وهو أيضاً من شواهد سيبويه ٤/٩٦، ونوادر أبي زيد ٧٩، والمحتسب ٢/٦٤، وابن يعيش ٦/٥٠، ٥٥، واللسان (قتل).

والمكيس : الحاذق العالم بتصريف الأمور. ومعناه مثل سابقه.

وهو كثير جدا .

فمثل هذا يعمل عمل المصدر بإطلاق، لأنه هو في المعنى، فتقول :
أعجبني مَضْرِبُ زيدٍ عمراً، ومُقَاتِلُ بَكْرِ بَشْراً، ومُقَامُ زيدٍ في الدار، وما
أشبه ذلك.

ومنه ما أنشد ثعلب وغيره^(١) :

أَظْلُمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا

أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلُمُ

أراد : إن إصابتكم رجلا. وأنشد سيبويه لكعب بن زهير^(٢) :

٤٣٥ / فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ

تَجَافَى بِهَا زَوْرُ نَبِيلٍ وَكُلُّ

وَمَفْحَصَهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا

وَمَتْنَى نَوَاجٍ لَمْ يُخْنَنْ مَفْصِلُ

(١) مجالس ثعلب ٢٧٠، وابن الشجري ١٠٧/١، والمغني ٥٣٨، ٦٧٣، والعيني ٥٠٢/٣، والتصريح

٦٤/٢، والهمع ٧٧/٥، والدرر ١٢٦/٢، والأشموني ٢٨٨/٢، ٣١٠، وديوان العرجي ١٩٣

والبيت للعرجي، وظلوم : اسم امرأة، والهمزة فيه للنداء. ومصابكم : إصابتكم، مصدر ميمي من
(أصاب) ومعناه واضح.

(٢) الكتاب ١٧٣/١، ديوانه ٥٢ - ٥٤.

والضمير في قوله : «يجدا» عائد على الغراب والذئب اللذين ذكرا في بيت سابق . والزور : ما بين
زراعية من صدره. والكلل : الصدر. والمفحص : موضع فحصها الحصى عند البروك.
والفحص : البحث، وجران البعير : ما يلي الأرض من عنقه. والمتنى : موضع الثني، يعني قوائمها
حين تنهيا للبروك. والنواجي : السريعة، ويعني قوائمها. ولم يخنن مَفْصِلُ : أى مفاصلها قوية
تمنح أرجلها التماسك والشدة.

وقال جرير، أنشده في الكتاب^(١).

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجِي الْقَوَافِي

فَلَا عِيَا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا

والثاني أن يكون معناه : الاسم الدالُّ على معنى المصدر، المخالف له بعدم جريانه على فعله.

وحقيقته أن اسم المصدر هو مفعولك، والمصدر فَعْلُك، كذا قال بعضهم.

ومثاله : الكلام، والسلام، والعون، والكبر، والطاقة، والطاعة، والعطاء، والعشرة، والثواب.

فإن هذه ونحوها غيرُ جارية على أفعالها، وهى واقعة على المعنى الواقع من الفاعل، مجرداً عن مباشرة الفاعل لها.

والجارى على (سَلِّمْ) : التَّسْلِيم، وعلى (كَلِّمْ) : التَّكْلِيم، وعلى (أَعَان) :

الإعانة، وكذلك سائرهما. فالجارى هو المصدر، وغير الجارى هو الاسم.

فإعماله عملَ المصدر جائز عند الناظم، لأن معناه معنى المصدر نفسه، فتقول : أعجبنى عطاؤك زيداً، وكلامك أبا عبد الله، كما تقول : أعجبنى إعطاؤك

(١) الكتاب ٢٣٣/١ ، ٢٣٦ ، والمقتضب ٧٥/١ ، ١٢١/٢ ، والخصائص ٣٦٧/١ ، ٢٩٤/٣ ، وابن الشجري ٤٢/١ ، وديوانه ٦٢ .

يخاطب العباس بن زيد الكندي مفتخراً. ومسرحى: تسريحى. والعِي: العجز، يقال: عى في منطقة، إذا عجز عنه فلم يستطع بيان مراده منه. والاجتلاب: من جلب الشيء، إذا ساقه من موضع الآخر، ويقصد هنا سرقة من شعر غيره.

يقول له: إنه يسرح القوافي ويطلقها سهلة لينة، اقتداراً عليها، فلا يعيا بهن، ولا يسرقها من شعر غيره - وسكن الياء من «القوافي» للضرورة، إذ حقاها النصب، لأنها مفعول به للمصدر الميمي وهو «مسرحى».

زيداً، وتكليمك أبا عبد الله. وفي الحديث «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»^(١)
وقال حسّان رضى الله عنه^(٢):

كَأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ
جِنَانُ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخْلَدُ
وقال القطامي^(٣):

أَكْفُرْ أَوْ بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي
وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرُّتَاءَا
وقال ذو الرمة^(٤):

أَطَاعَتْ بِكَ الْوَاشِينَ حَتَّى كَانَتْ
كَلَامُكَ إِيَّاهَا عَلَيْكَ حَرَامُ
وهنا مسائل :

إحداها أن إعمال المصدر بالمعنى الأول كأنه مُتَّفَقٌ عليه، لأنه المصدر
بعينه، غير أنه بُنِيَ بناءً خاصاً، وَجَرى على فعله جَرَيَانَا خاصاً.

(١) رواه مالك في الموطأ [كتاب الطهارة - باب الوضوء من قبله الرجل امرأته] حديث رقم ٦٥، ٦٦ (ص ٤٤/١).

(٢) شنور الذهب ٤١٣، والهمع ٧٨/٥، والدرر ١٢٨/٢، وديوانه ١٥٠.

(٣) الخصائص ٢٢١/٢، وابن الشجري ١٤٢/٢، وابن يعيش ٢٠/١، والعيني ٥٠٥/٣، والتصريح ٦٤/٢، والهمع ٧٧/٥، والدرر ١٦١/١، ١٢٧/٢، والأشمونى ٢٨٨/٢ وديوانه ٤١.

من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي، وكان قد أسر القطامي في حرب، ثم مَنَّ عليه، وأعطاه مائة من الإبل.

ويقال : رتعت الماشية رتوعاً، إذا رعت كيف شاعت في خصب وسعه. والرتاع : جمع راتع.

(٤) ديوانه ٥٦٣. والضمير في «أطاعت» يعود إلى «مئة» المذكورة في البيت السابق. والواشون : جمع واش، وهو النمام، ويجمع جمع تكسير على «وشاة» ومعناه واضح.

وأما بالمعنى الثانى فغير مُتَّفَق عليه فيما أحسب. والذى ارتضى
الناظم مذهب مَنْ أعمله، وحجته مجيئه سماعاً، وظهور وجهه القياسي،
وهو أن محصول المصدر واسمه واحد، ولا كبير فرق بينهما، فكما يُعتبر
في المصدر معنى الفعل والحرف المصدرى، كذلك يُعتبر في اسمه.

فإذا قلت : عَطَاؤُكَ زَيْدًا حَسَنٌ، فتقديره بـ (أَنْ) والفعل لمانع منه،
كما كان في المصدر نفسه، فمن فَرَّقَ بينهما فقد فَرَّقَ بين الشئ ومثله.

وأيضاً فلو صَحَّ الفرق لَصَحَّ في اسم المصدر بالمعنى الأول.

فإن قيل : الفرق بينهما ظاهر، وهو أن المصدر هو نفس مباشرة
الفاعل، واسم المصدر هو المعنى الحادث في تلك المباشرة كما تقدم، فما
كان فيه معنى المباشرة والعلاج هو الصالح للعمل، فهو مثل الفعل، ومالم
يكن كذلك لم يصلح للعمل، كما لم يصلح اسم الجنس المعنوى للعمل، وقد
ظهر تأثير هذا الفرق في كلام العرب، حيث أعملوا المصدر من غير
تحاشٍ، ولم يُعملوا اسم المصدر إلا نادراً، فلو كان مثله في المعنى لكان
مثله في كثرة الأعمال، فلما لم يكن كذلك دَلَّ على صِحَّة الفرق.

فالجواب أن هذا الفرق غير بَيِّن / لأن المصدر اسم للمعنى ٤٣٦

الصادر من الفاعل، وكذلك اسم المصدر، لافرق بينهما في هذا، فكلاهما
اسمُ جنس، ولذلك لا يَعْمَلُ إذا كان مَوْكِّدًا أو مَبِينًا، وإنما يَعْمَلُ إذا اعتُبر
فيه معنى العلاج، وهو اسم المصدر في ذلك سواء، إلا أن المصدر لَمَّا
أحرز الفعل بجريانه عليه كان أقرب من اسم المصدر الذى تَعَطَّلَ فيه ذلك
الجريان، فلهذا المعنى قلَّ إعمال اسم المصدر، لا لما قالوا.

ومع ذلك فعِلَّتْهُ لا تُؤْذَنُ بعدم القياس، إذ قد جاء نظماً ونثراً كما

تقدّم. وقد اجتمع مع المصدر في المعنى والمادة فساغ القياس عليه.

والثانية أن الناظم ذكر هنا إعمال المصدر، وألحق به اسمه على كلا المعنيين، واقتصر على ذلك، فدل على أن مالِحقَ باسم المصدر وشابَّهه ليلحق به في العمل عنده، فاسمُ الزمان والمكان لايعملان عمل الفعل، وإن تَضَمَّنَا معناه، لبُعدهما عن المصدر وفعله، بتضمُّن الدلالة على الزمان والمكان المُبْهَمَيْن، فلا يقال: أتت الناقَةُ على مَضْرِبِ الفَحْلِ إِيَّاهَا، ولا ما أشبه ذلك. فإن جاء من ذلك شيء فسماعٌ ومؤوَّلٌ، كقول النابغة^(١):

كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا

عَلَيْهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

«مَجَر» هنا اسم مكان، لأنه إنما شَبَّهَ بالحصير موضعَ الجَرِّ، وكذلك قولُ ذِي الرُّمَّة^(٢):

وظَلَّتْ بِمَلْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ المِعَا

قِيَامًا تُفَالِي مُصْلَخِمًا أَمِيرَهَا

ف (المَلْقَى) هنا موضع التقاء واحِفٍ وجَرَعَ المِعَا، وهما موضعان.

(١) ابن يعيش ١١٠/٦، ١١١، وشرح شواهد الشافعية ١٠٦، واللسان (نمق، فضم) وديوانه ٥٠ والرامسات: الرياح تثير التراب، وتدفن الآثار. ونمقته: حسنته وجودته، ويقال: نَمَّقَ الجِلْدَ والثوب ونحوه، إذا نقشه وزينه بالكتابة. والصوانع: جمع صانعة، وهي المرأة الماهرة الحاذقة المجيدة في عمل اليدين. ويروى «قضم نمقته الصوانع» والقضم: الجلد الأبيض يكتب فيه. وقيل حصير منسوج خيوطه سيور.

(٢) ديوانه ٣١٠، واللسان (صلخم).
يصف حميرا، وواحِف والمِعَا: موضعان. والجَرَعَ: جمع جَرَعَة، وهي الرملة لا تنبت شيئا.
وتفالي: يكلم بعضها بعضا. والمصلخم: المستكبر، والغضبان.

والمعنى : حيث واجه واحفُ جرعَ المعَا، لأنه من الالتقاء. وكذلك قوله^(١) :

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا

على بابِهَا مِنْ عِنْدِ رَحْلِي وَغَادِيَا

أى وقت دُرُوجِي. وأنشد سيبويه لَحْمِيْدَ الْأَرْقَطِ^(٢) :

وَمَاهِي إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ

مُفَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَى خَنْعَمَا

أى في وقت إغارة ابن هَمَام.

فمثلُ هذا لا يُعْتَدُّ به في عمل اسم المكان ولا اسم الزمان، فأما البيتان الأولان وما أشبههما فقليلٌ، ومحمول على حذف المضاف، والتقدير : كأنَّ موضعَ جَرِّ الرامساتِ، وظَلَّتْ بموضعٍ مَلَقَى وَاحِفٍ. وبهذا يصير العامل اسمَ المصدر لا اسمَ المكان.

وأما الآخران فمن باب «مانابَ فيه المصدر عن الظرف» وهو الذى نَبَّه عليه الناظم في قوله :

(١) المحتسب ٢/٢٦٦، والمغنى ٤٢، وديوانه ٦٥٣

والدروج : المشى الضعيف والديب. ومتروجا : سائر وقت الرواح، وهو من لدن زوال الشمس إلى الليل. وغاديا : سائرا وقت الغداة، وهى الوقت ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. وبعد :

أَنْتُ زَوْجَةٌ بِالْمِصْرِ أَمْ نُوْ خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا؟

فَقُلْتُ لَهَا : لَا، إِنْ أَهْلَى جِيرَةً لِأَكْثَرِ الْأَهْلِ جَمِيعًا وَمَالِيَا

وَمَا كُنْتُ مَدُّ أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ أَرَأَيْتَ فِيهَا يَا ابْنَةُ الْقَوْمِ قَاضِيَا

(٢) الكتاب ١/٢٣٥، والمقتضب ٢/١٢٠، والخصائص ٢/٢٠٨، والمحتسب ٢/٢٦٦، وابن يعيش ١٠٩/٦، واللسان (علق).

والإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والعِلْقَةُ : قميص بلا كمين تلبسه الجارية. يصف امرأة بأنها كانت صغيرة السن وقت إغارة ابن همام على هذا الحى من اليمن، وهو خَنْعَم.

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ

وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وكذلك لا يعمل الاسم المتضمن لحروف الفعل إذا كان اسماً لما يفعل

به أو فيه ، وإن أشعرَ بمعنى ذلك الفعل ، فلا تقول : أعجبنى دهنُ زيدٍ رأسه ، ورزقُ الله العبدَ ، وخبزُ زيدٍ دقيقه ، وما أشبه ذلك . فإن جاء من ذلك شيء فموقوفٌ على السماع ، ومؤولٌ أيضاً .

ويظهر من «الصيَمرى» إجازة ذلك ^(١) ، وهو مذهب مرجوح لندوره

عن العرب ، وإمكان نصبه على إضمار فعل يدل عليه ذلك الاسم ، كأنه يقول : أعجبنى دهنُ زيدٍ يدهنُ رأسه ، أو ما معناه ذلك .

ومن ذلك قولُ الله تعالى : { أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَانًا / أَحْيَاءَ ٤٣٧

وَأَمْوَاتًا } ^(٢)

فالكفَات : اسمٌ ما يُكفَت به ، أى يُلَفُّ ويُحْفَظ ، وأولت على

إضمار الفعل .

وقيل : جعل الفارسيُّ من ذلك قوله تعالى : { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ } ^(٣) فـ

«شيئاً» عنده منصوب بـ «رِزْقاً» ^(٤) والرزق : اسم لما يُرزقه العبدُ عندهم .

فلذلك ردُّ عليه الناسُ ذلك ، وعدوه ذاهباً إلى نحو ما رأى «الصيَمرى» .

ولاحاجة إلى الاعتذار عن الفارسي هنا إلا من جهة تعلُّقه بهذا

(١) التبصرة والتنكرة ٢٤٠/١ .

(٢) سورة المرسلات / الآيتان ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) سورة النحل / الآية ٧٣

(٤) الايضاح ١٥٥ .

النَّظْمُ ، فالشَّلُوبَيْنِ وغيره قالوا : يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «رِزْقًا» مصدرًا كَ (رِزَقَ) بالفتح ، ولا يكون في الآية بمنزلة (الطَّحْنِ) مع الطَّحْنِ ، و (الرَّعَى) مع الرَّعَى ، فلا حجة فيها على عملٍ مثلِ هذا ، فبحقُّ ما أهمله الناظم هنا . والله أعلم .
والثالثة : أنه قال : «وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ» .

فأثبت له عملاً ما ، ولم يَقُلْ : إنه مثلُ المصدر في العمل ، وأنه يساويه ، تنبيهاً على أنه غيرُ ملتزمٍ للقول بإعماله مطلقاً ، كان مضافاً أو مجرداً أو مع أل ، بل الأمر في ذلك بعدُ في محلِّ النظر ، وذلك أن السَّماع فيه إنما ورد بالمضاف كما تقدَّم تمثيله ، ولم يَأْتِ - فيما أحفظ - مثل : أعجبنى عطاءً زيداً ، (أو أعجبنى طاعةُ العبدُ ربِّه ، أو ثوابُ المؤمن ، ولا مثل : أعجبنى العطاءُ زيداً^(١)) ولا الثوابُ المؤمن ، ولا ما كان نحو ذلك .

وكذلك لا أحفظ مثل : أعجبنى مُعْطَى زيدٌ عمرًا ، ولا مُعْطَى عمرًا ، ولا المُعْطَى زيدٌ عمرًا ، ولا المُعْطَى زيداً ، ولا نحو ذلك .

ولم يَأْتِ المؤلف في «الشرح» من ذلك بمثال ، ولكنه قال في «التسهيل» :
إن اسم المصدر يعمل عمله^(٢) ، فظاهرُ هذا إعماله في جميع أحواله قياساً كالمصدر ، فتقول : أعجبنى العطاءُ زيداً ، وعطاءُ زيداً ، كما تقدم .

فالموضع - بلاشك - محتملٌ للقياس في جميع الأحوال ، أو قصره على ما ورد فيه . فلذلك - والله أعلم - لم يَحْتَمِ بإطلاق القول في إعماله في الأحوال الثلاثة كالمصدر ، وهو أولى . فتبقى المسألة نظريةً إلى أن يَرِدَ مُرْجَعٌ لأحد الاحتمالين .

والرابعة أن اسم المصدر ضربان ، ضربٌ هو اسم جنس غير علم ،

(١) مابين القوسين ساقط من الاصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الاصل .

(٢) التسهيل : ١٤٢ .

كالمثل المتقدمة . وكلامه فيه صحيح على التفسير المذكور .

وضربُ هو عَلمٌ ، كَيْسَارٌ لِلْمَيْسَرَةِ ، فى نحو قوله ، أنشده سيبويه^(١) :

فَقُلْتُ أَمْكُنِّى حَتَّى يَسَارَ لَعُنَّا

نَجُّجٌ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلُهُ !

و(بَرَّةٌ) لِلْمَبَرَّةِ ، (فَجَارٍ) لِلْفَجْرَةِ فى قول النابغة ، أنشده سيبويه

أيضا^(٢) :

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

فلا تَعْمَلْ ، لأن مثل هذه الأسماء دالٌ على معنى المصدر دلالة تُغْنَى عن

الألف واللام ، لكونها لا تتصرفُ تصرفَها فى الإضافة ، والشَّيَاع ، والألف

واللام ، وقَبُولُ الوصف ، والوقوعُ موقعَ الفعل ، فامتنع لذلك أن تعمل كالمصدر

وكلام الناظم يَنْتَظِمُ مثل هذا ، فيقتضى أنه قد يَعْمَلُ ، وذلك لا يصح .

والجواب أن كلامه ، وإن كان ظاهره الإطلاق ، مُقَيَّدٌ بما قُيِّدَ به

المصدر . من كونه يصلح فى موضعه الفعل مع (أَنْ) أو (مَا) إذ لا يصح أن يعمل

(١) الكتاب ٢٧٤/٣ ، والجمل ٢٣٥ ، وابن الشجرى ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٥٥/٤ ، والتصريح ١٢٥/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٨/١ ، واللسان (يسر) .

طلب منها الإنتظار حتى يوسر فيستطيعا الحج ، فأنكرت ذلك عليه ، وقالت : أأنتظر هذا العام والعام القابل؟

(٢) الكتاب ٢٧٤/٣ ، والجمل ٢٣٤ ، والخصائص ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وابن الشجرى ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة ٣٢٧/٦ ، والعينى ٤٠٥/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٩/١ ، والأشمونى ١٣٧/١ ، وديوانه ٣٤ .

بقوله لزعة بن عمرو والكلابى ، وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببنى أسد ، وينقضوا حلفهم ، فأبى النابغة ، وجعل خطته فى الوفاء «برة» وخطه زرعة لما دعاه إليه من العذر وينقض الحلف «فجار» .

المصدر بشرط وهو الأصل ، ويعمل اسم المصدر بغير شرط وهو الفرع ،
لأنه لم يعمل إلا بمعنى المصدر ، فلا بد من تقييده بما تقيّد به المصدر ،
/ وإذ ذاك يخرج اسم المصدر العلم ، إذ لا يصلح فى موضعه (أن) ٤٣٨
والفعل ، ولا (ما) والفعل ، فقد أغناه الشرط المتقدم عن إخراج العلم من
إطلاقه هنا ، فلا إشكال فى كلامه .

ثم قال :

وَيَعْدَ جَرُّهُ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ

كَمَلْ بَنَصْبٍ أَوْ بَرَفْعٍ عَمَلُهُ

يعنى أن المصدر واسم المصدر إذا أضيف إلى معمولٍ من
معمولاته ، لا بدّ من جرّه لأنه مضاف ومضاف إليه ، أتيت بعد ذلك
بمعموله الذى يطلبه بعد المجرور ، وذلك إمّا منصوباً إن أضيف إلى
مرفوعٍ أو منصوب ، وإمّا مرفوعاً إن أضيف إلى منصوب ، وذلك بحسب
طلبه له .

فقد يضاف إلى ما هو مرفوع فى التقدير ، فيبقى ما عداه
منصوباً ، وقد يضاف إلى ما هو منصوب تقديراً ، فيبقى ما عداه مطلوباً
بَنَصْبٍ آخر أو برفع ، فتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرأ ، وأعجبنى إعطاءُ
زيدٍ الدراهم ، وضربُ زيدٍ عمرو ، وما أشبه ذلك .

ثم هنا ثلاث مسائل :

أحداها أن كلامه يقتضى جوازَ إضافة المصدر إلى المنصوب
بَحَضْرَةِ المرفوع ، لأنه إذا قال : «كَمَلْ بَرَفْعٍ» دلّ على أن المضاف إليه
المصدر غير مرفوع ، إذ لا يرفع فعلٌ أو ما جرى مجراه مرفوعين على
غير جهة التّبعية .

وهذا صريح فى جواز إضافة المصدر إلى المفعول بِحَضْرَةِ الفاعل ، وإلى الفاعل بِحَضْرَةِ المفعول .

أما هذا الثانى فسائق ، نحو : أعجبنى إكرامُ زيدٍ عمرا وفى القرآن المجيد {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ^(١)} - {فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا^(٢)} وهو كثير .

وأما الأول فقليلٌ ضعيف ، قال الفارسى : لا يكاد يوجد إلا فى شعر ، لكن قد جاء منه فى الكلام شئٌ ، فروى عن ابن عامر أنه قرأ {ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكْرِيَّا^(٣)} برفع «العبد» وتابعه ، وما ذاك إلا على نصب «الرحمة» والتقدير: أن ذكر رحمة ربك عبده زكريا^(٤) .

وفى الحديث «وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٥)» وهو تأويل بعضهم فى قول الله : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٦)} وأجازه ابن خروف أيضا ، وأنشد سيبويه^(٧) :

-
- (١) سورة البقرة / آية ٢٥١ .
(٢) سورة البقرة / آية ٢٠٠ .
(٣) سورة مريم / آية ٢ .
(٤) لم أجدها فى البحر ولا الطبرى ولا المحتسب ولا كتب السبعة .
(٥) رواه مسلم فى كتاب الإيمان - باب السؤال عن أركان الإسلام ، حديث رقم ١٠ (٤٢/١) .
(٦) سورة آل عمران / آية ٩٧ .
(٧) الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وأبن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٩٧ . الإنصاف ٢٧ ، ١٢١ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، والشعر للفرزدق (ديوانه ٥٧٠) والهجرة : وقت اشتداد الحرفى الظهر . يصف سرعة الناقة فى سير الهواجر ، ويقول : إن يديها لشدة وقعها فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كاللنانير إذا انتقدها الصيرفى لينفى ردينها عن جيدها وخَصَّ الهجرة لتعذر السير فيها

تَنْقَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفَى الدَّرَاهِمَ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

وَأُنْشِدَ الزَّجَاجِي (١) :

أَفْنَى تَلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ
فَرُعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
وَجَعَلَ الْفَارَسِيُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الْحُطَيْيَةِ (٢) :
أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبِعٍ وَمَصِيفٍ

لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّثُونِ وَكَيْفٍ

وإنما أطلق الناظم القولَ بالجواز اتِّباعاً لسيبويه حيث قال : وإن
شئتَ حذفْتَ التنوينَ كما حذفْتَ فى الفاعل - يعنى : فى « اسم الفاعل -
وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجرُّ الذى يلى المصدر ، فاعلاً كان أو
مفعولاً ، لأنه اسمٌ قد كَفَفْتَ عنه التنوينَ ، كما فعلتَ ذلك بفاعلٍ ، ويصير
المجرورُ بدلاً من التنوينِ مُعاقباً له .

قال : وذلك قولك : عَجَبْتُ مِنْ / ضَرْبِهِ زَيْدًا ، إن كان فاعلاً ، أو ٤٣٩

(١) المقتضب ١/١٥٩ ، والجمل ١٣٤ ، والإنصاف ٢٢٣ ، والمغنى ٥٣٦ ، والعينى ٥٠٨/٣ ،
والتصريح ٢/٦٤ ، والأشعرونى ٢/٢٨٩ ، واللسان (قفز) .

والشعر للأقيشر الأسدى . والتلاد : كل ماورثته عن آبائك ، ومثله : التالد والتلبد . والنشب :
العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت . والقرع : الضرب . والقوافيز جميع قافوزه ، وهى
الكأس الصغيرة . والأباريق : جمع إبريق ، وهو ماكان له عروة فإن لم يكن له عروة فهو كوز .

(٢) الإيضاح ١٥٨ ، وابن الشجرى ١/٣٥١ ، وابن يعيش ٦/٦٢ ، والخزانة ٨/١٢١ ، وديوانه ٣٩ .

والبيت مطلع قصيدة له يمدح بها سعيد بن العاص الأموى لما كان والياً على الكوفة لعثمان بن
عقان رضى الله عنه . ويقال : رسم المطرُ الدار ، إذا عَقَّأها وصَيَّرَها رسماً .

والمربع : اسم زمان للربيع . والمصيف : اسم زمان للصيف . والشثون : مجارى الدمع من الرأس
إلى العين ، واحدها : شَأْن . والوكيف : سيلان الدمع أو المطر شيئاً فشيئاً .

من ضَرَبَهُ زيدٌ ، إن كان المضمر مفعولاً .

قال : وتقول : عَجِبْتُ من كِسْوَةِ زيدٍ أبوه ، وعَجِبْتُ من كِسْوَةِ زيدٍ أباه ، إذا حذفت التوين (١) .

فذلك إطلاقُ في الجواز كإطلاق الناظم . وما يُقال هناك يقال هنا . وإن قيل : إن ذلك قليلٌ بالنسبة إلى العكس - فقلُّته لا تمنع من إطلاق الجواز ، فقد جاء نثراً ونظماً .

وقد نبّه الناظم على الترجيح حيث قال : «كَمَلُ بِنَصْبٍ أو بَرَفْعٍ عَمَلُهُ» فقدم النصب الذي يُكَمَلُ به ، وذلك - في الغالب - مع الإضافة إلى الفاعل .

وقد نصَّ علي الجواز أيضاً غيرُ سيبويه كالسيِّرافى وغيره .
والثانية أنه قال : «وَبَعْدَ جَرِّهِ الذِّي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِكَذَا» فلم يعيِّن للإضافة معمولاً من معمول ، بل أطلق القولَ في ذلك ، فاقترضى أن كل معمول تصحُّ الإضافةُ إليه يجوز أن يقع هنا مضافاً إليه ، فيضاف إلى الفاعل ، والمفعول به ، والظروف المتصرف ، ونحو ذلك .

فالمصدرُ ، إذ ذاك ، إما أن يكون لفعلٍ غيرٍ مُتَعَدٍّ ، أو لفعلٍ مُتَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، أو إلى اثنين ، أو ثلاثة .

فإذا كان مصدرَ فعلٍ غيرٍ مُتَعَدٍّ جاز فيه وجهان ، إضافتهُ إلى فاعله ، وإضافتهُ إلى ظرفٍ مُتَّسِعٍ فيه ، فتقول : أعجبنى قيامُ زيدٍ اليومَ ، وقيامُ اليومِ زيداً . وهذا من باب قوله تعالى : {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} (٢)

وقد أجاز سيبويه أن تقول : عَجِبْتُ من ضَرَبِ اليومِ زيداً ، كما تقول :

(١) الكتاب ١ / ١٩٠ .

(٢) سورة سبأ / الآية ٣٣ .

ياسارق اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ (١)

ثم بيّن أنه ليس من باب :

* لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا (٢) *

فهذا جائز في الكلام ، ومثل البيت لا يوجد إلا في الشعر .

وإذا كان مصدر فعل متعدّ إلى واحدٍ جاز فيه ثلاثة أوجه ، إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعول الأول ، وإلى الثاني ، وإلى ظرفٍ متّسعٍ فيه ، فتقول : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً اليومَ ، وأعجبني ضربُ عمروٍ زيدَ اليومَ ، وأعجبني ضربُ اليومَ زيدَ عمراً .

وإذا كان مصدر فعلٍ متعدّ إلى اثنين جاز فيه أربعة أوجه ، إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله الأول ، وإلى الثاني ، وإلى ظرفٍ متّسعٍ فيه ، نحو : أعجبني إعطاءَ زيدٍ عمراً الدرهمَ اليومَ ، وإعطاءَ عمروٍ زيدَ الدرهمَ اليومَ ، وإعطاءَ الدرهمَ زيدَ عمراً اليومَ ، وإعطاءَ اليومَ زيدَ عمراً الدرهمَ .

وإذا كان مصدر فعلٍ متعدّ إلى ثلاثة مفاعيل جاز فيه خمسة أوجه ،

(١) الكتاب ١٧٥/١ ، ١٩٣ ، والخزانة ١٠٨/٣ ، وابن الشجري ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦ ،

(٢) الكتاب ١٧٨/١ ، ١٩٤ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، ومجالس ثعلب ١٥٢ ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن

يعيش ٤٦/٢ ، ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٦٦/٨ ، والخزانة ٤٠٦/٤ ، ومعجم البلدان (ساتيدما) .

والبيت لعمرو بن قميئة (ديوانه ٦٢) وصدره :

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمًا اسْتَعْبِرَتْ *

رأت : يعني بنته التي ذكرها في بيت قبله ، وهو قوله :

قَدْ سَأَلْتَنِي بَنْتُ عَمْرٍو عَنْ الْ

أَرْضِ الَّتِي تُشْكِرُ أَعْمَامَهَا

وساتيدما : جبل . واستعبرت : بكت .

وكان عمرو قد خرج مع امرئ القيس ومعه بنته إلى ملك الروم ، فبكت من وحشة الغربة ، ولبعدها عن أراضى أهلها ، وبعده :

تذكرت أرضاً بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها

وأمتلئها بَيِّنَةٌ مما ذُكر .

والثالثة أنه قال : «كَمَلُ بَنَصِبٍ أَوْ بَرَفِعِ عَمَلُهُ» يريد أنك إذا أضفته إلى أحد معمولاته فإنك تأتي بما عداه على ما يستحق من رفع أو نصب ، فتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا اليومَ ، وضربُ عمروُ زيدُ اليومَ ، وسائر ما تقدم من المثل .

وأيضاً فقوله : «كَمَلُ بُكْذا» ، ولم يقل : «كَمَلُ بِالفاعل أو بالمفعول» أو ما أشبه ذلك لِيَدْخُلَ فى عموم الرفع ما يُرْفَعُ فاعلاً نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمروُ ، أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله حسبما تقدم من مذهبه ، نحو : أعجبنى قراءةُ اليومِ القرآنُ ، وركوبُ يومِ الجمعةِ الفرسُ . أو اسم «كان» وأخواتها نحو : أعجبنى كونُ أخيك عمروُ ، ونحو ذلك .

وليدخل / ما يُنْصَبُ مفعولاً به ، نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا ، ٤٤٠ أو خبر «كان» نحو : أعجبنى كونُ زيدٍ قائماً ، أو ظرفاً نحو : أعجبنى قيامُك اليومَ ، وعودُك مكانَ زيدٍ ، أو حالاً نحو : أعجبنى مجيئُك راكباً ، أو مفعولاً له ، نحو : أعجبنى قيامُك إكراماً لزيدٍ . وغير ذلك من سائر ما يُنْصَبُ .

ويدخل له المجرور هنا لأنه فى موضع نصب ، نحو : أعجبنى مكثُ زيدٍ فى الدار ، ومرورهُ بك ، وإعراضهُ عن زيدٍ ، وخروجهُ من الدار ، وإتيانهُ إلى المسجد . وما أشبه ذلك .

إلا أن فى قوله : «كَمَلُ» إشكالا ، لأنه إن أخذ بظاهر لفظه اقتضى وجوبَ التكميل ، والألَّ يجوز إذا أُضيف المصدرُ إلى الفاعل ألا يُتْرَكَ المفعول إن كان المصدر من متعدٍّ ، ولا إذا أُضيف إلى المفعول إلا أن يؤتى بالفاعل .

وذلك غير صحيح ، لأن حذف ما سوى المضاف إليه سائغ ، كان فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما ، إلا ما كان من باب «ظَنَّ» و «أَعْلَمَ» و «كان»

فإن الحذف هنالك غير سائغ لما تقدم .

فجائز أن تقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ ، وركوبُ الفرسِ .

ومن حذف المفعول في القرآن {فَاسْتَبْشِرُوا بَبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ^(١)} -
{وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ^(٢)} - {وكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ
ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ^(٣)} - {وإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ^(٤)} -
{وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ^(٥)} .

ومن حذف الفاعل {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ^(٦)} - {وَهُوَ مُحَرَّمٌ
عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ^(٧)} - {وإِنْ أُرِدْتُمْ اسْتِبدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ^(٨)} - {وَلَا تَهِنُوا فِي
أُتْبَغَاءِ الْقَوْمِ^(٩)} - {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ^(١٠)} - {قَالَ
لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ^(١١)} .

وأما نحو : أعجبنى ظنُّكَ عمراً قائماً ، وإعلامُكَ زيداً كبشَكَ السَّمينَ ،
وكونُ زيدٍ قائماً ، ونحو ذلك ، مما هو خبرٌ ومخبرٌ عنه في الأصل - فلا يجوز

(١) سورة التوبة / آية ١١١ .

(٢) سورة التوبة / آية ١١٤ .

(٣) سورة هود / آية ١٠٢ .

(٤) سورة الرعد / آية ٦ .

(٥) سورة الروم / الآيتان ٤ ، ٥ .

(٦) سورة فصلت / الآية ٤٩ .

(٧) سورة البقرة / آية ٨٥ .

(٨) سورة النساء / آية ٢٠ .

(٩) سورة النساء / آية ١٠٤ .

(١٠) سورة النحل / آية ٩٠ .

(١١) سورة ص / آية ٢٤ .

الاقتصارُ فيه كما تقدم بيانه .

ويمكن أن يُجاب عنه بأنه يقصد إيجاب الإتيان بالمعمولات الباقية ،
وإنما أراد الإتيان بها على مقتضى أحكامها فى جواز الحذف ، فيكون
ذلك إحالة منه على حكم العوامل فى طلب الفضلات والعُمد .
لكن هذا ينكسر له فى الفاعل ، فإنه جائز الحذف هنا ، ولايجوز
حذفه مع سائر العوامل الطالبة له .

وقد يمكن الجواب عنه بأن يقال : لعله ذهب مذهب من يرى أن
المصدر لابد له من فاعل ، فإن كان ظاهراً فذاك ، وإلا فهو منوئى فى
المصدر ، لكننا نقول : إذا كان الفاعل منوئياً لايبقى له بعد الإضافة ما
يكملُّ به إلا منصوب ، ولا تكون إضافته أيضاً إلا إلى منصوب ، إذ المنوئى
لا يضاف إليه المصدر ، كما يضاف إلى غير المنوئى .

أو يقال : قوله : «كَمَلُّ بكذا» مثل قوله : «بِفِعْلِهِ المصدرُ ألحقُ فى
الْعَمَلِ» فما قيل هناك يقال هنا . والله أعلم .

٤٤١

/ وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ

رَأَى فِى الْاِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

تكلم هنا فى تابع المجرور والمضاف إليه المصدر خاصةً ، وذلك لأن
تابع معمول المصدر إذا كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بغير إضافة
المصدر إليه لا إشكال فيه ، لأنه على حكم سائر التوابع ، يتبع على
اللفظ، فنقول : مرورُك بزيدٍ الفاضلِ حَسَنٌ ، وضَرُّكَ عمرًا الكريمِ قبيحٌ ،
وأعجبينى إكرامُكَ زيدُ الخياطِ .

وأما إذا كان معمول المصدر مضافاً إلى المصدر فله حكم آخر
يختص به ، فإن له لفظاً وموضوعاً ، فلفظه مخفوض بالإضافة ،

وموضعه مرفوعٌ إن كان فاعلاً معنى ، أو اسم «كان» أو مفعولاً لم يسم فاعله
إن قدرته مصدر فعلٍ مبنى للمفعول ، أو منصوبٌ إن لم يكن كذلك .

فأخذ فى بيان ما يلحق التابع بسبب ذلك ، فيريد أنك إذا أتبت ذلك
المجرور فلك الخيرة فى إجراء التابع عليه ، أى تابعٍ كان ، من نعت أو عطف أو
توكيد أو بدل .

فإن أجريته على لفظه فأتيت به مجروراً مثله فتقول : أعجبنى قيامُ زيدٍ
العاقل ، إن كان التابع نعتاً ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ وأخيه ، إن كان عطفٌ نسق ،
وأعجبنى قيامُ أبى عبدِ الله زيدٍ ، إن كان عطفٌ بيان ، وأعجبنى قيامُ الناس
كلُّهم ، إن كان توكيداً ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ أبى عبدِ الله ، إن كان بدلاً .

وإن شئتَ أجريته على الموضع ، فأتيت به مرفوعاً أو منصوباً ، على
حسب ما أعطاه المعنى ، فتقول : قيامُ زيدٍ العاقلُ حسنٌ ، وعودُ زيدٍ وأخوه
قبيحٌ ، وأعجبنى قدومُ زيدٍ أبو عبدِ الله ، ومرورُ أبى عبدِ الله زيدٍ بك ، وأعجبنى
قيامُ الناسِ كلُّهم . وما أشبه ذلك .

وتقول أيضاً : أعجبنى ركوبُ الفرسِ الفاره ، على اعتبار اللفظ ، وركوبُ
الفرسِ الفاره ، على اعتبار الموضع ، وأن «الفرس» مفعولٌ لم يسم فاعله ،
وركوبُ الفرسِ الفاره ، على اعتبار حذف الفاعل من اللفظ ، وأن «الفرس»
مفعولٌ نوى فاعله ، أو ترك مع إرادته فى اللفظ : فهذه ثلاثة أوجه .

فإن قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ العاقل ، فلك فى النعت هنا أربعة أوجه ،
الإتباع باعتبار اللفظ ، والرفع على أن «زيداً» فى موضع رفع على الفاعلية ، أو
على المفعول الذى لم يسم فاعله ، أو فى موضع نصب على المفعولية .

وعلى هذا الترتيب يجرى حكم سائر التوابع ، من العطف والتوكيد

والبدال، إذ لم يَخْصُ الناظم بهذا الحكم تابعاً من تابع ، وذلك صحيح .

ومن الحمل على الموضع ما أنشده سيبويه من قول الراجز^(١) :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا

فـ «اللَّيَّان» و«الْقِيَان» معطوفان على الموضع على «الإفلاس» و

«الأصل» هذا فى العطف النَّسْقَى .

وقال لبيد فى النعت^(٢) :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرُّوَّاحِ وَهَاجَهُ

طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومُ

/ فـ «المظلوم» نعتٌ لـ «المُعَقَّب» وهو مرفوع ، لأن «المُعَقَّب» فى ٤٤٢

(١) الكتاب ١٩١/١ ، وابن الشجرى ٢٢٨/١ ، ٣١/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٦ ، والمغنى ٤٨٦ ، والعينى ٥٢٠/٣ ، والتصريح ٦٥/٢ ، والأشمونى ١٩١/٢ .

والرجز لرؤية (ملحقات ديوانه ١٨٧) وينسب كذلك إلى زياد العنبرى .

وداينت : من المداينة ، وهى البيع بالدين . والضمير فى قوله : «بها» عائد على الإبل .

وحسان : اسم رجل . واللَّيَّان : مصدر : لويته بالدين لَيًّا وَلَيَّانًا ، إذا مصلته .

والأصل : أصل المال ، ولعله يعنى به الإبل ، لأنها أكرم أموالهم . والقِيَان : جمع قينة وهى الأمة مغنية كانت أو غير مغنية .

(٢) ابن الشجرى ٢٢٨/١ ، ٣٢/٢ ، والإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٦ ، ٦٦/٦ ، والخزانة ٢٤٠/٢ ، والعينى ٣١٥/٣ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، ٦٥/٢ ، والهمع ٢٩٣/٥ ، والدرر ٢٠٢/٢ ، والأشمونى ٢٩٠/٢ ، واللسان (عقب) وديوانه ١٢٨ .

وتهجر : سار وقت الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر . والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل . وهاجه : أزعجه ، ويروى «هاجها» والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والبارز يعود إلى الأتان . والمعقب : الذى يطلب حقه مرة عقب مرة ، ولا يتركه . يصف حمار وحش وأتانه ، شبه به ناقته .

موضع رفع .

وعلى هذا المعنى حمل المؤلف قراءة الحسن {أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ
وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ} (١) .

وأنشد معه (٢) :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْـ____ـوَامُ كُلُّهُمْ

وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ

وفى الحديث «أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَبْتَرِ وَثَوَّاهِ الطَّفِيتَيْنِ» (٣)

وإلى الإتيان على الموضع ذهب جماعة . ورأى سيبويه الحمل على إضمار

فعل ، ذكر ذلك فى «باب المصدر الجارى مجرى فعله» (٤)

قال ابن خروف : وكلاهما حسن . وعلى الإضمار حمل ابن جنى قراءة

الحسن ، أى : ويلعنهم الملائكة والناس أجمعون (٥) .

وهما مذهبان متقاربان ، وسيأتى بيان وجه اختيار الناظم فى الباب بعد

(١) سورة البقرة / آية ١٦١ .

وانظر المحتسب ١١٦/١ ، وشرح التسهيل (ورقة ١٥٨ - أ) .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٨ - أ) وكتاب سيبويه ٢١٩/٢ ، والإنصاف ١١٨ ، وابن الشجرى ٢٢٥/١ ، ١٥٤/٢ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٠ ، ١٢٠/٨ ، والهمع ٤٥/٣ ، ٣٦٧/٤ ، والحماسة بشرح المزدق ١٩٥٣ . والمغنى ٣٧٣ ، والعيني ٢٦١/٤ .

والبيت من المجاهيل يدعو على سمعان جاره بأن تناله لعنة الله والناس كلهم ، لأن لم يرفع حق الجوار

(٣) رواه البخارى فى «كتاب بدء الخلق - باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال» حديث رقم ٣٣١١ (فتح البارى ٢٥١/٦)

والأبتر : حية لينة خبيثة قصيرة الذنب . وثو الطفيتين : حية لها خطان أسودان يشبهان بالخصيتين . وقيل : الذى له خطان أسودان على ظهره .

(٤) الكتاب ١٨٩/١ .

(٥) المحتسب ١١٦/١

هذا إن شاء الله.

ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس^(١) :

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ

كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

يُضِيُّ سَنَاهُ أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ

أَهَانَ السَّلَيطُ فِي الذَّبَالِ الْمَفْتَلِ

يُروى برفع «مصاييح» عطفاً على موضع «اليدين» ، وجَرَّه عطفاً على

لفظه . وقول النابغة^(٢) :

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٥٢ ، والمقتضب ٤/٢٣٤ ، والخصائص ١/٦٩ ، وابن الشجري ٢/٨٨ ،
والإنصاف ٦٨٤ ، وابن يعيش ٩/٨٩ ، والخزانة ٩/٤٢٥ .

والشعر من معلقته . والوميض : اللعان الخفى . والحبي : السحاب المعترض بالأمق ، أو
المتداني . والمكلل : المترابك . شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما .
والسنا : الضوء . والسليط : الزيت أو الشيرج . ومعنى «أهان السليط» أكثر من الإيقاد به .
والذبال : جمع ذبالة ، وهى الفتيلة .

يقول : هذا البرق يتلألأ ضوءه ، فهو يشبه فى تحركه لمع اليدين ، أو مصاييح الرهبان التى
أميلت فقاتلها يصب الزيت عليها فى الإضاءة .

(٢) ديوانه ٦٥ .

وانشق عنها : انكشف عن الناقة وتبين . وعمود الصبح : الخط المستطيل الذى يرى فى وجه
الصبح . وجافلة : مسرعة ماضية فى سيرها . والنحوص : الأتان التى لالبن لها ، ولا حمل بها .
شبه ناقته بها فى قوتها وسرعتها وشدة سيرها .

والقانص : الصائد ، واللحم : الذى يأكل اللحم كل يوم ، أى إنه محظوظ لا يكاد يخيب وقيل :
اللحم هنا : القَرَم إلى اللحم ، فهو أحرص له على طلب الصيد . وتحيد : تعدل وتنفّر . والأستن :
شجر أسود ، وأحدثها أستنة . وقيل : ثمرة لهذا الشجر . ومش الإمام الغواذى : شبه الأستن فى
سواد أسافله وطوله بإمءاء سود يحملن الحُزْم . ونزو وشوم : ثور وحشى بقوائمه سواد . وحوضى:
اسم موضع . والمنكرس : المتداخل المتقبّض .

وأخضلت ديماء : أى بليت الأرض بديم ، أى مطر دائم لين . وإنما قال «فى ليلة من جمادى» لأن
جمادى وافقت فى ذلك زمن الشتاء والبرد ، فلذلك خصها .

فَانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَافِلَةً
عَنَوِ النَّحُوصِ نَخَافُ الْقَانِصِ اللَّحِمَاءَ
تَحِيدُ عَنْ أَسْتَنْ سُدِّ اسَافِلُهُ
مَشَى الْإِمَاءِ الْغَوَادِي تَحْمِلُ الْحُزْمَا
أَوْنُو وَشُومَ بَحُوضَى بَاتَ مُنْكَرِسًا
فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمًا

فَقَوْلُهُ : «أَوْنُو وَشُومَ» عطف على موضع «النَّحُوصِ» وهو كثير .

وقوله «وَجُرَّ» الأول ، فعلٌ أمرٌ ، و«مَا» في قوله : «مَا يَتَّبَعُ» مفعول به .
ويحتمل أن يكون فعلٌ ما لم يسمَّ فاعله ، و«مَا» ، مرفوع به ، وهو اسم
موصول عائده الضمير المستتر في «يَتَّبَعُ» .

و«مَا» في «جُرَّ» مفعول «يَتَّبَعُ» فعل مبنى للمفعول ، كأنه قال : واجرُرِ
التابع للمجرور بالمصدر . ومن راعى محلَّ المجرور فأتبع على اعتباره ، من رفعٍ
أو نصبٍ ، فذلك وجهٌ حسنٌ .

إِعمال اسم الفاعل

اسمُ الفاعل هو الاسمُ الجارى على فعله المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا ، وفى مُقابلة الزائدِ بالزائد ، والأصلىِّ بالأصلى ، وتعيين الزيادة فى غير الثلاثى ، ماعدا زائدَ أولِ الكلمة ، مع كونه دالا على معنى الفعل وفاعله .

والنظر فيه فى أمرين :

أحدهما : الأبنيةُ التى يأتى عليها قياسا ، والتى لا يأتى عليها قياسا .

والثانى : إعماله عملَ ماجرى عليه من الفعل . وكذلك المصدرُ ، والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعل يُنظر فى كل واحدٍ منهما هذان النظران . وقد تعرَّض الناظم فى هذا الموضع لكل واحدٍ منهما فى الثلاثة ، فتكلم أولاً فى إعمال المصدر ، فلما أتمَّ ما احتاج إليه فيه شرع الآن فى إعمال اسمِ الفاعل فقال :

كَفَعِلْهُ اسْمُ فاعِلٍ فى العَمَلِ

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزِلِ

٤٤٣

/ وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا

أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَنْدَا

يعنى أن اسمِ الفاعل يعمل عملَ فعله الموافق له فى المادة والمعنى ، الجارى هو عليه فى التصريف ، كقولك ضَارِبٌ ، وَمُسْتَخْرِجٌ ، فإنهما

يَعْمَلان عمل : يَضْرِبُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، كما تقول : هذا يضربُ زيداً غداً . وهذا مُسْتَخْرِجُ المال الآن ، كما تقول : هذا يَسْتَخْرِجُ المال الآن . وكذلك ما أشبههما .

لكن لما كان اسم الفاعل فى العمل فرعاً عن الفعل ، والفرع أبداً لا يقوى قوة الأصل - لم يعمل فى كل موضع يعمل فيه الفعل .

وأيضاً فإنه لما كان عمله بالشَّبه بالفعل المضارع ، لجريانه عليه من جهة اللفظ والمعنى ، حتى حُمِلَ عليه المضارع فى الإعراب - صار لا يعمل إلا مع تمام الشَّبه ، وكمال الحَمَل .

فلهذين الأمرين صار اسم الفاعل لا يعمل إلا بقيودٍ أتى بها الناظم فى قوله : «إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلٍ» إلى آخره .

وجملة القيود التى أتى بها فى صِحَّة عمله هى : ألا يكون بمعنى الماضى ، وأن يَلِى استفهاماً ، أو حرفَ نداء ، أو حرفَ نفى ، أو أن يأتى صفةً ، أو مُسْتَنْداً إلى غيره .

والجامع لذلك كله شرطان :

أحدهما : ألا يكون اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضى ، وذلك قوله : «إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلٍ» يريد ألا يكون زمانه ماضياً ، وإنما يكون بمعنى الحال أو الاستقبال .

فلو كان بمعنى الماضى لم يعمل ، فلا تقول هذا ضاربٌ زيداً أمس ، وإنما تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمس ، مضافاً إضافةً تخصيصٍ لاتخفيف ، قال سيبويه : فإذا أُخْبِرَ أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتَّة (١) .

(١) الكتاب ١/١٧١ .

يعنى أنه لابد من الإضافة المحضة ، لأنه إنما أُجْرِيَ مُجْرَى الفعل المضارع له ، كما أُجْرِيَ الفعل المضارع مُجْرَاهُ فى الإعراب ، حيث اشْتَبَهَا لفظاً ومعنى . قال : فكلُّ واحدٍ منهما داخلٌ على صاحبه . قال : فَلَمَّا أَرَادَ سِوَى ذلك المعنى جرى مُجْرَى الأسماء التى من غير ذلك الفعل^(١) .

يَعْنَى : فلم يَعْمَلْ فيما بعده ، وإن كان فى المعنى مفعولاً ، إذ لم يُضَارِع الفعلَ فَجَرى مُجْرَى الأسماء الأجنبية ، فَأُضِيفَ إضافةً محضة .

وما تقررٌ هو رأى البصريين . وزعم الكسائى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى وإن كان عارياً من الألف واللام ، وكأنه اعتَبَرَ معنى الفعل مجرداً مع أن فى القرآن {وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ^(٢)} وحكى هذا مارٌ بزیدٍ أُمسٍ .

وأيضاً فمن كلام العرب : هذا مُعْطَى زَيْدٍ درهماً أُمسٍ ، وسيبويه قد مثل بباب «أعطى» ههنا ، وتكلم عليه^(٣) .

وحكى ابن خروف أن من كلام العرب : هذا ظانٌ زَيْدٍ شاخصاً أُمسٍ ، وهى المسألة التى أوردها ابن جُنَى فى «كتاب القدر»^(٤) «وأن الفارسى انقطع فيها . وهذا كله ليس فيه حجة على ما قال .

أما الآية فمن باب «حكاية الحال الماضية» كقول تعالى : {فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ^(٥)} فهو بمعنى الحال إذاً ، وأما

(١) الكتاب ١٧١/١ .

(٢) سورة الكهف / آية ١٨ .

(٣) الكتاب ١٧٥/١ .

(٤) فى (س) «كتاب القدر» وفى (ت) «كتاب القدر»، وما أثبتته من الأصل.

(٥) سورة القصص / آية ١٥ .

(هذا مارٌ بزیدٍ أُمسٍ) فقليل / : إنهم لَمَّا لم يُمكنهم الإضافة نوَّثوا . ٤٤٤
قال ابن خروف : وهذا ضعيف . قال : والأحسن أن تكون حكاية
حالٍ كقوله (١) :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قَلْتُ لَا يَغْنِينِي

وأما مسألة (هذا مُعْطَى زَيْدٍ دَرَهْمًا أُمسٍ ، وَظَانُ زَيْدٍ شَاخِصًا
أُمسٍ) فسيأتى الكلام على ما فيها بعد إن شاء الله .
والشرط الثانى : أن يعتمد على شيء يأتى قبله ، واعتماده على
خمسَةِ أمور :

أحدها : حرف نفى ، نحو : مَآرٌ أَنْتَما بَزِيدٍ ، وما ضاربٌ أَنْتَما
عَمْرًا .

والثانى : حرف استفهام ، نحو : أَضاربٌ أَنْتَ زَيْدًا ؟

والثالث : حرف نداء ، نحو : يَا طَالِعًا جِبَلًا ، وَيَا ضاربًا عَمْرًا .

والرابع : أن يكون صفةً لموصوفٍ مذكورٍ أو مقدرٍ .

فأما المقدرُ فسيذكر بعد . وأما المذكور فنحو : مررتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ
زَيْدًا غَدًا .

والخامس : أن يكون مُسْتَدًّا إِلَى مَبْتَدَأٍ ، لفظاً أو أصلاً ، فالمسند

إِلَى الْمَبْتَدَأِ لَفْظًا نَحْوُ : زَيْدٌ ضاربٌ عَمْرًا . والمسند إلى المبتدأ أصلاً نحو :

(١) الكتاب ٢٤/٣ ، والخصائص ٣٣٠/٣ ، وابن الشجرى ٢٠٣/٢ ، والخزانة ٣٥٧/١ ،

والمغنى ١٠٢ ، ٤٢٩ ، والعينى ٥٨/٤ ، والتصريح ١١١/٢ ، والهمع ٢٣/١ والدرر ٤/١ ،

١٩٢/٢ ، والأشعوى ١٨٠/١ ، ٦٠/٣ ، ٦٣ ،

وهو لرجل من سلول . يعنى أنه ينزل من يسبه من اللثام بمنزلة من لم يعنه ولم يقصده احتقاراً
له ، فهو لذلك لايرد عليه بالسباب .

إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا .

فإن لم يعتمد على شيء من ذلك لم يعمل ، على مفهوم كلام الناظم ، فلا يقال : ضارب الزيدان أخاك ، إلا على رأى أبى الحسن^(١) . وقد تقدم الكلام على ذلك فى «باب الابتداء»^(٢)

فإذا اجتمع ما ذكر من الشرطين فلا إشكال فى الجواز .

فمن ذلك فى القرآن {إِنَّ اللَّهَ بِأَعْيُنِهِمْ} - {وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ}^(٤)
- {وَقُرْئِىْ وَلَآ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ}^(٥)

وأنشد سيوييه لامرئ القيس^(٦) :

إِنِّى بَحْبُلِكَ وَاصِلُ حَبْلِى

وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِى

(١) يعنى سعيد بن مسعدة الاخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : ١ / ٥٩٤ .

(٣) سورة الطلاق / آية ٣ .

وقرأه السبعة الإحصاء عن عاصم بالتنوين والنصب ، وقرأ حفص بالإضافة وانظر : السبعة لابن مجاهد ٦٣٩ .

(٤) سورة يوسف / آية ٢١ .

(٥) سورة يس / آية ٤٠ .

وانظر : البحر المحيط ٢٣٨/٧ .

(٦) الكتاب ١٦٤/١ ، والجمال ٩٨ ، وديوانه ٢٣٩ .

ورائش : من قولنا : راء السهم بريشه ، إذا ركب فيه الريش . والنبل : السهام ، لا واحد له من لفظه .

يقول له : امرئ من أمرك ، وهو اى من هواك . وهما مثلان ضربيهما للمودة والمواصلة .

وَأُنْشِدْ لَزُهَيْرٍ ^(١) :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَاضِي

وَلَا سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَتْ جَائِيَا

وَأُنْشِدْ أَيْضاً لِأَبِي الْأَخْوَصِ الرِّيَّاحِيِّ ^(٢) :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ

وَلَنَا عِبَاءُ الْإِبْيَينِ غُرَابُهَا

وَأُنْشِدْ لِأَبِي الْأَسْوَدِ ^(٣) :

(١) الكتاب ١٦٥/١ ، ٢٩/٣ ، والجمال ٩٦ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، والخزانة ١٠٢/٩ ، والمغنى ٩٦ ، ٢٨٨ ، والعيني ٣٦٧/٢ ، ٣٥١/٣ ، والهمع ٢٧٨/٥ ، وديوانه ٢٨٧ .

ومعناه : ظهر لي أنني لأستطيع أن أجلب لنفسى خيراً ، أو أدفع عنها شراً .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٩٥ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، والخزانة ١٥٨/٤ ، والأشمونى ٢٣٥/٢ .

وينسب للفردق أيضاً (ديوانه ٢٢) .

ومشائيم : جمع مشئوم ، من الشؤم ، وهو الشر . وعشيرة الرجل : بنو أبيه الأقربون والجمع : عشائر . والناعب : الصائح ، اسم فاعل من النعيب ، وهو صوت الغراب ، وكانت العرب تتشائم به ، وتجعله نذيراً للفرقة وتصدع الشمل . والبين : الفراق .

يهجو بنى يربوع ، ويصفهم بالشؤم وقلة الخير والصلاح ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم ، ويروى «ولناعب» بالجر ، على تقدير الباء الزائدة فى «مصلحين» وانظر : الكتاب (٢٩/٣)

(٣) الكتاب ١٦٩/١ ، والمقتضب ١٩/١ ، ٣١٣/٢ ، والخصائص ١٢/١ ، والمنصف ٢٣١/٢ ، وابن الشجرى ٢٨٣/١ ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ٣٤/٩ ، والمغنى ٥٥٥ ، والخزانة ٣٧٤/١١ ، والهمع ١٧٩/٦ ، والنير ٢٣٠/٢ ، وملحقات ديوانه ٢٢٠ .

ومستعتب : راجع بالعتاب على قبيح ما يفعل ، يعنى امرأة أغرتة بجمالها ، وعرضت عليه الزواج فتزوجها ، ثم وجدها على غير مازعمت له من حسن التدبير ، فهجأها بقصيدة منها البيت . وانظر : الخزانة ٣٧٤/١١ ، والأغاني ١٠٧/١١

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
 وَلَا ذَاكِرٍ لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
 وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْهَذَلَى ^(١) :
 مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ
 حُبِّكَ النُّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ
 وَأُنْشِدُ لِلْعَجَاجِ ^(٢) :

* أَوَالِئًا مَكَّةَ مِنْ وَدْقِ الْحَمِّ *

ثم قال :
 وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْذُوفٌ عُرِفَ
 فَيُسْتَحَقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ

(١) الكتاب ١/١٠٩ ، والإنصاف ٤٨٩ ، وابن يعيش ٦/٧٤ ، والخزانة ٨/١٩٢ ، والمغنى ٦٨٦ ،
 والعيني ٣/٥٥٨ ، والأشمونى ٢/٢٩٩ ، وديوان الهذليين ٢/٩٢ وهو لأبى كبير الهذلى ، ويروى
 «فَشَبَّ» .

وَالْحَبْكُ : جَمْعُ حَبْكَةٍ ، وَهِيَ الْحَبْلُ يَشُدُّ بِهِ عَلَى الْوَسْطِ ، وَمِنَ السَّرَاوِيلِ : مَا فِيهِ التَّكَّةُ وَالنُّطَاقُ :
 إِزَارٌ تَشُدُّهُ الْمَرْأَةُ فِي وَسْطِهَا ، وَتُرْسَلُ أَعْلَاهُ عَلَى أَسْفَلِهِ ، تَقِيْمُهُ مَقَامُ السَّرَاوِيلِ . وَالْمُهَبِّلُ :
 الثَّقِيلُ ، كَأَنَّهُ الْمَدْعُو عَلَيْهِ بِالْهَبْلِ ، أَيْ فَقْدَامُهُ لَهُ يَصِفُ رَجُلًا شَهْمَ الْفَوَادِ نَجِيًّا ، وَأَنْ عِلَّةَ نَجَابَتِهِ أَنْ
 النِّسَاءَ حَمَلْنَ بِهِ ، وَمِنَ عَوَاقِدَ لِنَطْقِهِنَّ ، وَيَزْعَمُ الْعَرَبُ أَنَّ الْوَلَدَ إِذَا حَمَلَتْ بِهِ أُمُّهُ كَرِهًا خَرَجَ مَذْكُورًا
 نَجِيًّا .

(٢) الكتاب ١/٢٦ ، والخصائص ٢/١٣٥ ، ٤٧٣ ، والمحتسب ١/٧٨ ، والإنصاف ٥١٩ ، وابن
 يعيش ٦/٧٤ ، ٧٥ ، والعيني ٣/٥٥٤ ، ٢٨٥/٤ ، والتصريح ٢/١٨٩ ، والأشمونى ٣/١٨٣ ،
 والهمع ٣/٧٧ ، ٣٤٤/٥ ، واللسان (حَمَم) وديوانه ٥٩ .

وَقَبْلَهُ : وَرَبُّ هَذَا الْبَلَدِ الْمَحْرَمِ وَالْقَاطِنَاتُ الْبَيْتِ غَيْرِ الرِّئِمِ
 وَالْقَاطِنَاتُ : الْمَقِيْمَاتُ . وَالْبَيْتُ : الْكَعْبَةُ شَرَفَهَا اللَّهُ . وَالرِّئِمُ : اللَّاتِي يَبْرَحْنَ وَيَفَارِقْنَ . وَالْوُزْقُ :
 جَمْعُ رِقَاءٍ ، وَهِيَ الْحَمَامَةُ الَّتِي لَوْنُهَا بَيْنَ السَّوَادِ وَالْغُبْرَةِ . وَالْحَمَّامُ : رُخْمٌ عَلَى غَيْرِ
 قِيَاسٍ .

هذا هو الضرب الثانى من كَوْن اسم الفاعل جارياً على مَوْصُوف ، وهو أن يكون الموصوف محذوفاً ، نحو : مررت بضاربٍ زيداً ، ومنه ما أنشده سيبويه (١) :

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ
وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبٍ
وأنشد أيضا لعمر بن أبى ربيعة (٢) :
وَمِنْ مَالِيٍّ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ
إِذَا رَآحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالْدُمَى
وأنشد للمرار الأسدى (٣) :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ
نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةِ مُتَعَيِّسٍ

(١) الكتاب ٤٤١/٤ ، والهمع ٨٠/٥ ، والدرر ١٢٨/٢ ، والمغنى ١٩٨ ، والأغانى ١١/١٠٥ .
والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، ديوانه (٩٩) وقيل : لمؤبد العبرى ، وبعده :
ولكن إذا ما استَجْمَعَا عند واحدٍ فحَقُّ له مِنْ طَاعَةٍ بِنَصِيبٍ
ومعنى البيت : أن العاقل قد يرضن عليك بنصحه ، كما قد ينصحك غير اللبيب فلا ينفعك نصحه ،
ويعنى بذلك ندرة الناصح العاقل .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، والجمل ٩٧ ، والعينى ٥٢١/٣ ، وديوانه ٤٥١ وقبله :
وكم من قتيلٍ لأبياءٍ به دَمٌ ومن غَلِقَ رَهْنًا إِذَا ضَمَّهُ مِنَى
ومن شئٍ غيره : يعنى نساء غيره . والجمرة : موضع رمى الجمار بمنى . والبيض : النساء
البيض . والدُمى : صور الرخام .

شبه النساء بها الآن الصانع لايُخْرُوسَعَا فى تحسينها ، ولما هن من السكينة والوقار
(٣) الكتاب ١٦٨/١ ، ٤٢٦ ، والمحتسب ١٨٤/١ ، واللسان (عردس) . ومعطى رأسه : ذلول منقاد ،
يعنى البعير . وناج : سريع ، والنجاء : السرعة . والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة ، وذلك
علامة الكرم والغنى . والمتعيس والاعيس : الأبيض تخالطه شقرة .
يقول : سل همك اللازم لك بفراق من تهوى بُعْده عنك بكل بعير ترتطله للسفر ، هذه صفتة .

وإنما عمل هنا وإن لم يَجْرِ على موصوفٍ فى الظاهر لأنه فى التقدير جارٍ عليه ، فصار كالجارى حقيقة ، فلذلك قال : «وقَدْ يكونُ نعتٌ محذوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ كَذَا» أى صار لأجل هذا الجريان المقدّر يعمل عملَ فعله .

وإنما يُحذف الموصوف / إذا عُرِفَ ، وإلّا فمررتُ بقائِمٍ - لايجوز ، ٤٤٥ فلا بد أن يكون معروفاً ، بأن تكون الصفةُ مختصةً ، كمررتُ بعاقِلٍ ، فكذاك هنا .

هذا بيان ما ذكّر من شرط الإعمال . وقد بقى فى كلامه دَرَكٌ من أربعة أوجه :

أحدها : أن اسم الفاعل بمعنى الماضى قد أخرجهُ عن حكم العمل ، وهذا العمل المنفَى ظاهِرُهُ أنه الرفع والنصب لفظاً أو محلاً ، فلا يعمل رفعاً ، أعنى فى الظاهر أو ما جرى مجراه ، ولا نصباً أيضاً .
أما كونه لايعمل نصباً فظاهر . وأما كونه لايعمل الرفع المذكور ففيه نظر ، فقد قال بعض النحويين : إن الخلاف إنما وقع فى النصب ، وأما الرفع فيجوز باتفاق ، فتقول : مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه أمسٍ ، بجر «ضاربٍ» ورفع «الأب» على الفاعليه .

واحتجَّ على ذلك بأن قال : لاخلاف فى أن اسم الفاعل بمعنى الماضى إذا جرى على مَنْ هو له - يرفع المضمر ، فإذا رَفَعَ المضمر يرفع الظاهر ، إذا جرى على غير مَنْ هو له .

وهذا النحوَنَحَا ابنُ عُصْفُور حسبما وقع له فى تقييد الصفار^(١)

(١) سبقت ترجمته .

عنه . فإذا كان الأمر على ما وصفت فكيف يُطلق الناظم القول بالعمل ، ثم يَسْتَتْنِي الذي بمعنى الماضي ، فإذا لا يرفع الظاهر ولا الضمير المنفصل ، وذلك غير مستقيم . أما رفع الضمير المستتر فلا كلام فيه ، لأنه لازم لكل صفة، من حيث الاشتقاق أو الجريان مجرى المشتق . فالحاصل أن كلامه مُعْتَرَض .

والثاني : أنه ذكر شرط الاعتماد ومواضعه ، ولم يُوفِ بها ، إذ عادة النحويين أن يَزِيدُوا فيها : أن يقع اسم الفاعل حالاً لذى حال ، أو صلةً لموصوف . أما وقوعه صلةً فذلك لا يكون إلا مع الألف واللام ، فذلك هو الموصول، وسيذكره

وأما وقوعه حالاً فلم يذكره ، وقد كان من حَقِّه ذلك ، لصحة قولك : مررتُ بزيدٍ ضارباً عمرًا ، ومنه قول أبي الأسود^(١) :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ

ولا ذَاكَ رَأَى اللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً

فإذا ثبت هذا فكلامه يقتضى أنه لا يعمل بذلك الاعتماد ، وذلك لا يستقيم باتِّفاق .

والثالث : أنه ذكر شرطين ، وترك ثلاثة شروط .

أحدها : الْأَيُّصَغُرُ ، فلا يقال : هذا ضَوْ يُرَبُّ زَيْدًا ، وما حُكِيَ من قولهم : أَنَا مُرْتَحِلٌ فَسُوَيْئَرُ فَرَسَخًا - فشاذ .

وأيضاً فلاحجة فيه ، لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحة الفعل ، ولذلك أيضا ساغ : أَنَا مَارٌّ بِزَيْدٍ أَمْسَ .

(١) سبق الاستشهاد به .

والثانى : الأيوُصف قبل العمل ، فلا يقال : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً .
نَصٌّ عليه سيبويه وغيره .

فإن جاء من ذلك شئٌ فشاذ ، كقول طُفيل ، أنشدته الفارسي ،
وقال : أنشدنيه أبو إسحاق (١) :

وَرَاكِضَةً مَا تَسْتَجِنُ بِجُنَّةٍ
بَغِيرِ حِلَالٍ غَادَرَتْهُ مُجَعْفَلٍ
وقال بشر بن أبى خازم (٢) :

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرُخَيْنِ رَجَعَتْ

نَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ

مع أنه قد يُتَأَوَّل على حذف الجار ، أى على بَغِيرِ حِلَالٍ ، وعلى
فَرُخَيْنِ . ويتعلَّق الأول باسم فاعل صفة / والثانى بـ «رَجَعَتْ» أو يُنْصَبَان ٤٤٦
بفعل يفسره اسم الفاعل ، فلا يكون فى ذلك حجة .

والثالث : أَلَّا يَجْرَى مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ ، فإنه إذ أُجْرِى
مُجْرَاهَا لم يعمل على حال ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ ، كما تقول : هذا
صاحبٌ زيدٍ ، أو : هذا أخو زيدٍ .

(١) اللسان (جعفل ، حلل) .

والراكضة : من ركض الدابة ، إذا ضرب جنبها برجله . وتستجن : تستتر . والجنة : ما وراك
من السلاح ، واستترت به منه . والحلال : مركب من مراكب النساء والمجعفل : المقلوب .

(٢) العينى ٥٦٠/٣ ، والأشمونى ٢٩٤/٢ ، واللسان (فقد) بوليس فى ديوانه . والفاقد من الظباء
والبقر والحمام : التى شبع ولدها ، ومن النساء : التى مات زوجها أو ولدها أو حميمها .
والخطباء : من الخطبة ، وهو لون يضرب إلى الكدرة ، مشرب حمرة فى صفرة . ورجعت : قطعت
الصوت . والخليط : المخالط . والمباين : المفارق .

نَصُّ على ذلك سيبويه^(١) ، ولا أعلم فيه خلافا .

ولم يَنْصُ الناظم على شئ من ذلك ، فلا جَرَمَ أنه قاصر .

والجواب عن الأول أن المراد عملُ الرفع والنصب ، وأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل نصباً ولا رفعاً ، أعنى رفعَ الظاهر ، وما حكى ذلك المتأخرُ من الاتفاق لا يثبت .

وأما رفعه للضمير المنفصل إذا جرى على غير من هو له فإنما أُبرز لضرورة اللبس ، ومع ذلك فهو بمنزلة الضمير المتصل . ألا ترى أنك لا تقول : ماضيتُ إلا إِيَّايَ ، كما تقول : ضَرَبْتَنِي ، فلا يتعدى فعلُ الْمُضْمَرِ المتصل إلى مُضْمَرِهِ ، متصلاً كان أو منفصلاً ، فلم يُعتبر بانفصاله هنا ، ولم يُلحَق بالظاهر فيجَاز كما جاز : ما ضربتُ إلا نفسي .

فهذا واضح في أن انفصال الضمير لا يصيرُه كالظاهر من كل وجه . وإذا كان كذلك لم يصح أن يقاس الظاهر على الضمير المنفصل .

وأيضاً لو صحَّ قياس الظاهر على الضمير لصحَّ في نحو : مررتُ بقاعِ عَرَفَجٍ كُلِّهِ^(٢) ، وفي : مررت بقومٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ^(٣) ، وبإيه أن يرفع الظاهر . وكذلك (أفعل التفضيل) فإنه يرفع الظاهر بلا شرط ، كما يرفع الضمير كذلك . وهذا كله غير صحيح .

فإطلاق الناظم في العمل ، وتحُرُّزه من الذي بمعنى الماضي ، وأنه لا يعمل

(١) الكتاب ٢ / ٢٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٤ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٣١ .

رفعا ولا نصباً ، صحيحٌ جارٍ على الطريقة^(١) .

وعن الثاني أن وقوعه حالاً فى معنى وقوعه خبراً ، لأن الحال خبرٌ من الأخبار . وأيضاً فأصله النعت ، إلا إنه لما لم يصح جريانه على الموصوف للاختلاف نُصب ، فهو راجع إلى جريانه نعتاً لمنعوت .

وعن الثالث أن اشتراط عدم التصغير وعدم الوصف مختلفٌ فيه ، فالكسائى يجيز الإعمال مع وجود الأمرين . وغيره يمنع ، فيمكن أن يكون الناظم ذهب إلى مذهب الكسائى محتجاً بما احتج به ، وهو بعيد . والأظهر أن ذلك ممّا نَقَصَه . فلو قال مثلاً بعد قوله : «وَوَلَّى أَسْتَفْهَامًا» إلى آخر الشَّطْرَيْنِ :
غَيْرَ مَصْغُورٍ وَلَا قَبْلُ وَصِفُ

كذا إذا جَا نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفَ

يعنى : قبل العمل - لصلح^(٢) القانون ، ولم يُخَلِّ إسقاطُ قوله : «فَيَسْتَحِقُّ» العملَ الذى وُصِفَ» لأن قوله فى البيت المُصْلَح به : «كذا إذا جَاء» يؤدِّى معناه . وأما عدم جريانه مجرى الأسماء فاشتراطه مستفادٌ من قوله أول الباب : «كَفَعْلُهُ» اسمٌ فاعلٍ فى الْعَمَلِ» فإن اسم الفاعل فى الإصطلاح إنما يُطلق على ماكان فيه معنى الفعل باقياً مُستفاداً ، بخلاف ما تُنَوِّسِي فيه معنى الفعل ، فإنه لايسمى اسم فاعل حقيقة ، كما لايسمى «صاحبٌ» اسم فاعل .

فإذا ثبت هذا فلا دَرَكَ بذلك على الناظم . والله أعلم .

وجميعُ ماذكرُ إنما هو فيما إذا كان اسم الفاعل مُعَرِّى عن الألف

(١) فى الأصل ، و (ت) «على الظرفية» وهو تحريف . وما أثبتته من (س) وحاشية الأصل

(٢) فى (س ، ت) «لصلح» .

/ واللام . فأما إن كان ذا ألفٍ ولامٍ فله حكمٌ آخر فى الإعمال ، ذكره فى ٤٤٧
قوله :

وإن يَكُنْ صِلَةً أَلْ فَفِى الْمَضِىِّ

وغيَيره إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

يعنى أن اسم الفاعل إذا وقع صلة (أل) لم يحتج فى إعماله إلى
اشتراط ما تقدّم ، من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، بل يعمل عمل
فعله مطلقاً ، كان بمعنى الماضى أولاً ، فتقول : أعجبنى الضاربُ زيداً
أمسٍ ، كما تقول : أعجبنى الضاربُ زيداً الآنَ أو غداً .

وسبب ذلك أنه وقع موقعاً يجب فيه تأوُّله بالفعل ، كما يجب أن
تُؤوَّلَ الألف واللام بـ«الذى» و«التى» أو غيرهما من الموصولات ، فكأنَّ
اسم الفاعل إذ ذاك عاملٌ بالنيابة لبا لشبّهه . وإذا كان كذلك فالماضى
وغيره فى ذلك سواء .

ثم هنا مسألتان : إحداهما : أنه قال : «ففى الماضى وغيره» ففيه
تصريح بأن ذا الألف واللام يكون بمعنى الحال والاستقبال ، ويستعمل
كذلك ، كما يكون بمعنى الماضى .

وهذا رأى الأكثر ، وذهب الرُّمَانِي (١) وجماعة إلى أن اسم الفاعل
المقرون بالألف واللام لا يكون عاملاً إلا بمعنى الماضى .
والحامل لهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر اسم الفاعل المقرون
بهما لم يقدِّره إلا بالذى فعَل . قال فى أبواب « الاشتغال » : ومما لا يكون

(١) هو أبو الحسن على بن عيسى بن على الرمانى ، كان إماماً فى العربية ، علامة فى الأدب ، فى
طبقة الفارسي والسيرافي ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد . صنف : التفسير ،
والحدود الأكبر والأصغر ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح سيبويه وغيرها (ت ٣٨٤هـ) .

فيه إلا . الرفع : أعبدُ الله أنت الضاربُ؟ لأنك إنما تريد معنى : أنت الذى ضربَه^(١)؟ وقال فى باب من أبواب «اسم الفاعل» : «هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فعل فى المعنى» . ثم قال : وذلك قولك : هو الضاربُ زيداً ، فصار فى معنى الذى ضربَ زيداً ، وعَمِلَ عَمَلَه^(٢) . ولم يُعَرَّجْ على معنى الحال والاستقبال .

وأجاب السيرافى وغيره عن هذا بأنه قد استقرَّ عمله بمعنى الحال والاستقبال دون الألف واللام ، فلا يشك أحد أنه إذا عَمِلَ بمعنى الماضى أنه بمعنى الحال والاستقبال أُولَى بذلك .

وأيضاً فالأعمال فيه لابعنى الحال شهيراً فى كلام العرب وفى القرآن الكريم ، كقوله تعالى : {وَالْحَافِظِينَ فُرُجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ^(٣)} وقوله : {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^(٤)} وقوله : {وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ^(٥)} وذلك كثير . وقال عمرو بن كلثوم^(٦) .

-
- (١) الكتاب ١/ ١٣٠ .
(٢) المصدر السابق ١/ ١٨١ .
(٣) سورة الاحزاب / آية ٣٥ .
(٤) سورة النساء / آية ١٦٢ .
(٥) سورة الحج / آية ٣٥ .
(٦) من معلقته ، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى (٤١٩) والصفوة والصفاء : ضد الكدر ، وصفوة كل شئ : خالصه . وقد ضرب الماء مثلاً ، يريد أننا تغلب على الأفضل من كل شئ فنحوزه ، ولا يصل الناس إلا إلى مانئفيه ولا نريده ، لعزنا وامتتاع جانبنا .

وَأَنَا الشَّارِبُونَ الْمَاءَ صَفْوًا

وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدْرًا وَطِينًا

وَأُنْشِدُ سِيبَوِيهَ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُصْنُوعٌ^(١)؛

هُمْ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ

إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

وإذا كان كذلك لم يصح أن يُجعل كلام سيبويه على ظاهره مع كثرة ما جاء بخلافه، فَيَبْعُدُ غاية البُعْد أن يغيب مثل هذا عن سيبويه، مع تبحره واتساع حفظه واطلاعه.

والثانية : أنه قد ظهر من كلامه أن إعمال ذي الألف واللام إعمالٌ صحيح، على حد إعمال الفعل، لقوله : «إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتَضَى».

وهو رأى الجمهور، ونقل السِّيرافي عن الأخفش أن نصب نحو : الضاربُ زيداً - إذا كان ماضياً - كنصب «الوجه» في (الحسن الوجه) يريد على التشبيه بالمفعول به، لاعلى المفعولية الصحيحة.

ووجه ذلك عنده أن اسم الفاعل بمعنى الماضي / أصله ألا يعمل، ٤٤٨ وأن يضاف إلى ما هو مفعول^(٢) في المعنى إضافة تخصيص، فإذا دخلت الألف واللام امتنعت الإضافة، واحتج إلى ذكر المفعول للفائدة الحاصلة به، فنُصِبَ تشبيهاً.

(١) الكتاب ١/١٨٨، وابن يعيش ٢/١٢٥، والخزانة ٤/٢٦٩، والهمع ٥/٢٤٢، والدرر ٢/٢١٥.

ومحدث الأمر : حادثه. والمعظم : الأمر يعظم دفعه.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، و(ت) وأثبتها من (س) وحاشية الأصل.

وما قاله قد يُشعر به كلامٌ سيبويه، ولكنه لا ينهض عُذراً لما قال، إذ قد تقدم أن عمله ليس بالشَّبه، إذ لا شَبَهَ له بالفعل إذ ذاك إلا من جهة المعنى، ولو كان الشَّبهُ المعنويُّ كافياً لكفى في إعماله بمعنى الماضي مجرداً عن الألف واللام، فكنت تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمس، وهو رأى الكسائي .

فلَمَّا لم يكن كذلك دَلَّ على أن الشَّبهَ غيرُ معتبرٍ هنا، وأنه إنما عمل بالنِّيابة. وإذا ثبت ذلك، وكان إعمال النائب إعمالاً صحيحاً، كضرباً زيداً، وما أشبه ذلك - فالواجب هنا كذلك، فالأظهر مانصُّ عليه الناظم.

وقوله : «فَفِي الْمُضِيِّ» يَحْتَمِلُ أن يتعلق باسم فاعل حال من ضمير «ارْتَضَى» أى إعماله قد ارْتُضِيَ كائناً في الماضي، وهو على حذف المضاف، تقديره : في ذى الْمُضِيِّ، أو بفعلٍ مضمر يفسره المصدر الذى هو «إعماله» والتقدير : فيعمل في المضى إعماله فيه قد ارْتُضِيَ.

فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ

فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ

وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٍ

هذا فصل «أمثلة المبالغة» وحكمها.

وهى خمسة ، ابتدأ الكلام على ثلاثةٍ منها، وهى (فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعُولٌ) لكونها فى كثرة الاستعمال هنا أدخل من الباقيين.

ويعنى أن هذه الأمثلة بدلٌ من اسم الفاعل، وعِوضٌ منه من جهة المعنى، لكن حيث يُقصد الإخبارُ بالمبالغة فى كثرة الفعل، فهى مُشْعِرة بكثرة وقوع

الفعل الذى يُقال بسببه للفاعل : فاعل.

وهذا معنى قوله : « في كَثْرَةٍ » أى موضع كثرة الفعل، فـ (قَوَامُ) معناه : قائمٌ كثيراً، و(ضُرُوبٌ) معناه : ضاربٌ كثيراً، و (مِنْحَارٌ) معناه : ناحِرٌ كثيراً. فإن قيل : فإذاً ليس واحدٌ منها بدلاً عن اسم الفاعل من جهة المعنى، إذ كان اسم الفاعل لا إشعار له بكثرةٍ ولا مبالغة، بخلاف هذه الأمثلة، فكيف يصح أن يقول : إنها بَدَلٌ عنه؟

فالجواب أن اسم الفاعل دالٌّ على مُطلق الفعل، كان كثيراً أو قليلاً، فيقال : (فاعل) لمن تكرر منه الفعل وكَثُرَ، ولمن وقع منه فعلٌ ما، لكنه من جهة وَضْعِهِ لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشْعِرُوا بالكثرة وَضَعُوا لها مِثْلاً دالاً عليها فقالوا: (فَعُولٌ) أو (فَعَالٌ) أو (مِفْعَالٌ).

فـ (فَعُولٌ) في الحقيقة إنما هو بَدَلٌ من (فاعل) المراد به الكثرة، وليس بدلاً من (فاعل) مطلقاً. وكذلك سائر الأمثلة.

وإذا فهم هذا تبين أن كل واحد منها بدل من (فاعل) في المعنى، فظهر أن قوله : « عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ » صحيح. أى عن (فاعل) الموضوع في موضع الكثرة، ولذلك قال : « في كَثْرَةٍ » إذ ما قال : إنه / بدل عن (فاعل) ٤٤٩ إذا كان في موضع الكثرة. ويتحرز بهذا القيد من هذه الأمثلة إذا لم يُقصد بها كثرة الفعل العلاجي، فإنها لاتجري^(١) مجرى اسم الفاعل في العمل، وذلك أن هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام :

(١) في الأصل، و (ت) «فإنها تجري» والصواب ما أثبتته من (س) وحاشية الأصل.

أحدها : هذا الذي شرع فيه.

والثاني : أن تأتي للمبالغة في الصفة، لا في كثرة الفعل، ك (مِحْسَانٍ) إذ كان عند سيبويه في معنى : ما أحسنه^(١)، وكذلك إذا دخلها معنى النسب، نحو: قَوْلٌ، ومِقْوَالٌ، فإن معناها المبالغة في القول وتكثيره، لكن لاعلى معنى الفعل، بل على معنى : ذي كذا، كأنه يقول : ذو قَوْلٍ، أو على البناء، كأنه يقول : قَوْلِيٌّ، في : قَوْلٌ، ومِقْوَالٌ، وضَرْبِيٌّ، في : ضَرْبٌ.

فهذا كله ليس على معنى الفعل العلاجي، كحائضٍ وطامثٍ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلاً، لما دخله من معنى النسب، كما لا يعمل نحو : تَمَّارٌ، وفَكَّاهٌ، ونَهْرٌ، وفي قول الشاعر^(٢):

* لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ *

ومثل ذلك كثير، وهو الذي يُذكر في باب «المذكر والمؤنث».

والثالث : أن تأتي لغير مبالغة أصلاً، نحو : كَرَّمَ فهو كَرِيمٌ، وشَرَفَ فهو شَرِيفٌ، وصَدَى فهو صَدٍ، وكَلَفَ فهو كَلِفٌ وما أشبه ذلك، مما هو جارٍ على فعله قياساً، أعنى في البناء .

فهذا القسم أيضاً لا يعمل عمل اسم الفاعل، إذ ليس بمقصود به تكثير الفعل، وإنما هو من باب آخر.

فمن هذا كله تحرّز بقوله : «في كثرة عن فاعلٍ بديلٍ» ، إذ ليس جميعُ هذا

(١) الكتاب ٩٨/٤.

(٢) الكتاب ٣٨٤/٣، ونوادر أبي زيد ٢٤٩، والعيني ٥٤١/٤، والتصريح ٣٣٧/٢، والاشموني ٢٠١/٤، واللسان (نهر، ليل) وبعده :

* لا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكَرُ *

والإدلاج : سير الليل كله. يقول : أسير بالنهار، ولا أستطيع سرى الليل.

بديلاً عن (فاعل) فكان مضطراً إلى إخراجِه.

فإن قيل : لِمَ أتى بهذا كَلِّه، وكان أخصراً أن يقول كما قال غيره : إن أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل؟

قيل : فائدته أمران :

أحدهما : ماتقدم من إخراجِه تلك الأمثلة التي على معنى النسب أو التعجب، فإنها للمبالغة والكثرة، لكنها لا تقتضي كثرة فعلٍ علاجِي.

والثاني : أن هذه المقدمة علَّة واعتذار لعمل هذه الأمثلة عمل الفعل، وهي غير جارية على الفعل، ولا تامَّة الشبَّه به، إذ لم تُشَبَّهه إلا في المعنى خاصة، والشبَّه المعتبر عند الجمهور إنما هو اجتماع الشبَّهين، المعنوي واللفظي، ولذلك لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي.

فكأن القائل يقول : كيف أُعْمِلْتُ هذه الأمثلة، وليست شبيهة بالمضارع، ولا جارية عليه جريان اسم الفاعل، فاعتذر عن هذا بأن هذه الأمثلة موضوعة في موضع اسم الفاعل التامَّ الشبَّه، فكأنها إنما تعمل بالنيابة.

فلأجل هذا القصد أتى بالفاء المقتضية للعلَّة، في قوله : «فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ من عَمَلٍ» أي إنه بدلٌ منه، فيعمل لذلك عمله، وهو ظاهر.

وقسم الناظم هذه الأمثلة قسمين :

أحدهما : ما يعمل كثيراً، فهو مما يكثر استعماله، وذلك (فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعُولٌ).

والثاني : ما يعمل بقلَّة، وهو (فَعِيلٌ، وَفَعِلٌ).

ودلَّ على ذلك قوله : «وفي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٍ» فقَيَّد هذين بالقلَّة، وأطلق القول فيما تقدم، فدل على أنها في باب الأعمال كثيرة الاستعمال.

فأما الأول فمثال (فَعَالٍ) فيه قولك : أنا ضَرَّابٌ زَيْدًا، وَقَتَّلْتُ
الْأَبْطَالَ.

وحكى سيبويه : أما الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ^(١).

/ وأنشد للقلّاخ^(٢) :
٤٥٠

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا

وَلَيْسَ بَوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا

وأنشد أيضاً لرؤبة^(٣) :

* بِرَأْسِ دِمَآغِ رُعُوسِ الْعِزِّ *

ومثال (مِفْعَالٍ) قولك : أنا مِضْرَابٌ زَيْدًا. ومن كلامهم : إنه لَمُنْحَارٌ

بَوَائِكُهَا^(٤). ومثال (فَعُولٍ) قولك : أنا ضَرُوبٌ زَيْدًا، وأنشد سيبويه لذي

(١) الكتاب ١١١/١.

(٢) الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٣/٢، وابن يعيش ٧٠/٦، والتصريح ٦٨/٢ والهمع ٨٦/٥، والدرر ١٢٩/٢، والأشمونى ٢٩٦/٢، والعيني ٥٣٥/٣.

وأخو الحرب : الملازم لها، والمنتهى المستعد. والجلال : جمع جُلٍّ (بالضم) وأصله مايلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها. والولاج : الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها، من ضعف همته وعجزه والخوالف : جمع خالفة، وهى عمود في مؤخر البيت. والأعقل : الذى تصطك ركبته فى المشى ضعفا أو خلقة.

(٣) الكتاب ١١٣/١، وديوانه ٦٤.

وهو من أرجوزة يمدح بها أبان بن الوليد البجلي. والدمآغ : مبالغة دماغ، وهو الذى يبلغ بالشجّة إلى الدماغ. والمراد رعوس العز رعوس أهل العز.

(٤) الكتاب ١١٢/١، والبوائك : جمع بانكة، وهى السمينة الحسنة.

الرمة^(١):

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ
مَتَى يُرَمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضُ
وَأُنْشَدَ أَيْضاً، وَهُوَ مَنْسُوبٌ فِي الْكِتَابِ لِأَبِي نُؤَيْبٍ، قَالَ السَّيْرَافِيُّ : وَإِنَّمَا
هُوَ لِلرَّاعِي^(٢) :

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَأَجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا
عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّجُ
وَأُنْشَدَ لِأَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ^(٣) :

- (١) الْكِتَابُ ١١٠/١، وَالْحَيَوَانُ ٢٤٧/٤، وَدِيَوَانُهُ ٣٢٤.
- يُصَفُّ ظَلِيماً، وَهُوَ ذَكَرُ النَّعَامِ. وَالشَّبَحُ - بِالسُّكُونِ - لُغَةٌ فِي الشَّبَحِ بِفَتْحِهَا، وَهُوَ مَا بَدَأَكَ شَخْصَهُ
غَيْرَ جَلِيٍّ مِنْ بَعْدٍ. وَشَبَحَ الشَّيْءُ كَذَلِكَ : ظَلَمَهُ وَخَيَّلَهُ.
- يَقُولُ : يَلْقَى نَفْسَهُ عَلَى الْبَيْضِ حَاضِئاً لَهُ، فَإِذَا فُوجِيَ بِشَبَحِ شَخْصٍ فَارَقَ بَيْضَهُ وَنَهَضَ هَارِياً.
- (٢) الْكِتَابُ ١١١/١، وَالْعَيْنِيُّ ٥٣٦/٤، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٩٧/٢، وَاللِّسَانُ (هَيْج، أَخَا) وَالصَّوَابُ أَنَّهُ
لِلرَّاعِي، كَمَا فِي اللِّسَانِ وَالْعَيْنِيِّ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِ الْهَذَلِيِّينَ. وَقَبْلَهُ :
- عَشِيَّةً سَعْدَى لَوْ تَرَاعَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرُّ دُونَهُ وَحَجَبِجٍ
وِدُومَةٍ - بَضْمُ الدَّالِ وَفَتْحُهَا - مَوْضِعٌ بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، وَتَسْمَى «دُومَةُ الْجَنْدَلِ» وَتَجَرُّ : جَمْعُ
تَاجِرٍ. وَحَجَبِجٍ : جَمْعُ حَاجٍ. وَقَلَى : أَبْغَضَ. وَاهْتَأَجَ : ثَارَ. وَإِخْوَانُ الْعَزَاءِ : الَّذِينَ يُصْبِرُونَ فَلَا
يَجْزَعُونَ وَلَا يَخْشَعُونَ.
- يُصَفُّ امْرَأَةً بِأَنَّهَا لَوْ نَظَرَ إِلَيْهَا رَاهِبٌ لَكَرِهَ دِينَهُ وَاهْتَأَجَ شَوْقاً إِلَيْهَا، وَأَنَّهَا لِإِفْرَاطِ حَسَنَتِهَا
وَجَمَالِهَا تَسْلُبُ أَصْحَابَ الْعَزَاءِ وَالسَّلَوةِ عَنِ النَّسَاءِ وَعِزَّاعِهِمْ، وَتَحْمِلُهُمْ عَلَى الصَّبَا.
- (٣) الْكِتَابُ ١١١/١، وَالْمُقْتَضَبُ ١٤/٢، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٠/٦، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١٠٦/٢، وَالْخَزَائِنَةُ
١٤٦/٨، وَالْعَيْنِيُّ ٣٥٩/٣، وَالتَّصْرِيعُ ٦٨/٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٩٧/٢.
- مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَرِثِي بِهَا أَبَا أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ مَخْرُومٍ، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهِ عَاتِكَةَ
بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، فَخَرَجَ تَاجِراً إِلَى الشَّامِ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ. وَنَصَلَ السَّيْفُ : سَنَهُ وَشَفَرَتَهُ.
وَالسَّمَانُ : جَمْعُ سَمِينَةٍ، يَعْنِي سَمَانَ الْإِبِلِ. وَكَانُوا إِذَا أَرَادُوا نَحْرَ النَّاقَةِ ضَرْبُوا سَاقَهَا بِالسَّيْفِ
فَخَرَّتْ، ثُمَّ نَحَرُوهَا.

ضَرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا
إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ
وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(١):

بَكَيْتُ أَخَالًا وَأَاءَ يَحْمَدُ يَوْمُهُ
كَرِيمُ رُؤُوسِ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ
وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَمِثَالُ (فَعِيلٍ) قَوْلِكَ : إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاكَ.
وَأُنْشِدُ سَيَبُويَه لِسَاعِدَةِ بْنِ جُوَيَّةَ^(٢):

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلُ
بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ
فَنَصَبَ «مَوْهِنًا» عَلَى الْمَفْعُولِ بِـ «كَلِيلٍ» لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مُكَلِّئٌ.
وَأُنْشِدُ لِابْنِ أَحْمَرَ فِي إِعْمَالِ (فَعَلٍ)^(٣):

(١) الْكِتَابُ ١١١/١، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٠/٨، ٧١

يُرْثِي رَجُلًا شَجَاعًا كَرِيمًا فَقَدَهُ فَبَكَيَ عَلَيْهِ. وَاللَّوَاءُ بِالشَّدَةِ. وَالدَّارِعُ : لَابِسُ الدَّرْعِ. وَمَعْنَى «يَحْمَدُ يَوْمُهُ» أَنْ كُلَّ أَيَّامِهِ مَحْمُودَةٌ، أَمَّا فِي الْحَرْبِ فَلِبَسَالَتِهِ، وَأَمَّا فِي السَّلْمِ فَلْعَطَائِهِ وَيَذَلِهِ.

(٢) الْكِتَابُ ١١٤/١، وَالْمُقْتَضَبُ ١١٤/٢، وَالْمَنْصَفُ ٧٦/٣، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٢/٦، وَالْخَزَانَةُ ١٥٥/٨، وَالْمَغْنَى ٤٣٥، وَدِيَوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ١٩٨/١، وَاللِّسَانُ (طَرِبَ، عَمِلَ، شَأَى)

وَشَاهَا : شَاقَهَا وَطَرَّبَهَا. وَالْمَوْهِنُ وَالْوَهْنُ : نَحْوُ مَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ، أَوْ سَاعَةً تَمْضِي مِنَ اللَّيْلِ. وَعَمِلَ : نَوَّعَ. وَطِرَابًا : جَمَعَ طَرِبَ، مِنَ الطَّرِبِ، وَهُوَ خَفَةٌ تَعْتَرِي عِنْدَ شِدَّةِ الْفَرَحِ. يَصِفُ حِمَارًا وَأَتْنَا عَطَاشًا، نَظَرَتْ إِلَى بَرَقٍ، فَطَرِبَتْ لَهُ مَنَسَاقَةً إِلَيْهِ فِي أَمَاكِنِهِ، وَبَاتَ الْبَرَقُ لَيْلَهُ لَمْ يَنْمِ، أَيْ اسْتَمَرَّ فِي لِعَانِهِ. وَقَوْلُهُ : «كَلِيلٌ مَوْهِنًا» مَجَازٌ، كَمَا تَقُولُ : أَتَعَبْتُ لَيْلِي، إِذَا سَرَتْ فِيهِ سِيرًا حَثِيثًا.

(٣) الْكِتَابُ ١١٢/١، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٢/٦، وَالْخَزَانَةُ ٢٤١/٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٩٨/٢، وَالْعَيْنِيُّ ١٣٣/٣، وَاللِّسَانُ (عَضَدَ، عَمِلَ)

وَالْبَيْتُ لِلْبَيْدِ (دِيَوَانُهُ ١٢٥) وَإِلَيْسَ لِابْنِ أَحْمَرَ كَمَا ذَكَرَ سَيَبُويَه رَحِمَهُ اللَّهُ.

إَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَجَعٌ
بَسْرَاتِهِ نَذْبٌ لَهَا وَكُلُومٌ
وَأُنْشِدُ أَيْضاً^(١):

حَذِرُ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وهو قليل في هذا القسم، بخلاف القسم الأول
قال سيبويه^(٢): فما هو الأصل الذي عليه أكثرُ هذا المعنى : فَعُولٌ، وَفَعَالٌ،
وَمِفْعَالٌ، وَفَعِلٌ.

ثم قال : وقد جاء (فَعِلٌ) كَرَحِيمٍ، وَعَلِيمٍ وَقَدِيرٍ، وَسَمِيعٍ، وَبَصِيرٍ.
ثم قال بعد ذلك : و(فَعِلٌ) أَقْلٌ مِنْ (فَعِيلٍ) بِكَثِيرٍ^(٣).
فقوله : «وقد جاء فَعِيلٌ» يُؤْذَنُ بِالْقَلَّةِ فِيهِ، ثُمَّ جَعَلَ (فَعِلًا) أَقْلًا مِنْهُ.
وتقديم الناظم (فَعِيلًا) قَدْ يُؤْذَنُ بِتَقْدِيمِهِ فِي الْكَثْرَةِ عَلَى (فَعِلٍ) وَذَلِكَ نَصٌّ
سيبويه.

وبعد، فهنا سِتُّ مسائل :

= والمسحل : الحمار الوحشي، وسحيله : أشد نهيقه. وشنج : ملازم. والعِضَادَةُ : الجانب.
والسمجع : الأتان الطويلة الظهر. والسراة : أعلى الظهر. والنذب : آثار الجراح والكوم : الجراح،
جمع (كَلَم).

يقول : إن الإتان ترمح الحمار وتكلمه تخلصاً من حمله عليها.

(١) الكتاب ١١٣/٨، والمقتضب ١١٦/٢، والجمل ١٥٥، وابن الشجرى ١٠٧/٢ وابن يعيش ٧١/٨،
والخزانة ١٦٩/٨، والعيني ٥٤٣/٣، والأشموني ٢٩٨/٢

ولانتضير : لاتضر. يصف رجلاً بالجهل وقلة المعرفة، وأنه يحذر ما لا ينبغي أن يحذر، ويؤمن ما لا
يصح أن يؤمن.

(٢) الكتاب ١١٠/٨.

(٣) المرجع السابق ١١٢/٨.

إحداها : أن كلامه دالٌّ على أن هذه الأمثلة إذا كانت بغير ألف ولام لاتعمل بمعنى الماضي، لأنه جعلها في العمل عوضاً من اسم الفاعل العامل، والذي بمعنى الماضي لايعمل، فكذاك ماكان عوضاً منه، وهذا رأى الجمهور. وذهب ابن خروف إلى أنها تعمل بمعنى الماضي، وعلى ذلك حمل الأبيات التى تقدّمت :

* هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ ^(١) *

* وقوله : أَخَا الْحَرْبِ لِبَاساً إِلَيْهَا جِلَالُهَا ^(٢) *
وكذلك بيت أبي طالب ^(٣).

وما قاله خلافٌ مااتفق عليه المتقدمون من النحويين.

وأيضاً فإن هذه الأمثلة فرُعٌ في العمل عن اسم الفاعل، واسم الفاعل لايعمل بمعنى الماضي، فالأمثلة أولى بذلك، إذ لا يكون الفرع أقوى من الأصل، وكما أن جمع اسم الفاعل لايعمل إلا في موضع الذى يعمل فيه المفرد فكذاك هذا.

فإن قال : لمّا كانت فيها مبالغة ليست في اسم الفاعل قَوِيَتْ على مالم يَقَوَّ عليه، فعملت في معنى الماضي. وأيضاً فإذا كانت قد وقعت مدحاً فالمدح لا يكون إلا بما ثَبِت واستقرّ.

(١) تقدم الاستشهاد به، وهو لذى الرمة، والبيت بتمامه :

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ متى يَرْمِ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضِ

(٢) تقدم الاستشهاد به أيضاً، وهو للخلّاح بن حزن، وعجزه :

* وليس بِوَلَّاحٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا *

(٣) وهو قوله، وتقدم الاستشهادية :

ضَرْوبٌ بَنَصْلٍ السَّيْفِ سَوَى سِمَانِهَا إذا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

فالجواب : أن المبالغة والتكثير لا تقتضى تكثيرَ عَمَلٍ، وإلا لزم في
 (قَتَلَ) أن يكون / أوسعَ عملاً من (قَتَلَ) وكذلك (كَسَرَ) مع (كَسَرَ) و ٤٥
 (مَقَتَلَ) مع (قَاتَلَ) وهذا كله غير صحيح بالاستقراء، وأماما استشهد به
 من أبيات المدح فمحمولة على أنها للحال، لأنها أحوال مُسْتَقَرَّة، وثابتة
 مُسْتَمِرَّة.

فإن قال : وكيف ذلك وفيها ما هو رثاء، كقوله^(١) :

* بَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ ... *

قيل : هي من ذلك، كأنه نَزَلَه منزلة الحَيِّ، ولذلك قال : «يُحَمَّد» فأتى
 بالمضارع الدال على الحال لا على الماضي.
 والأصح مذهب الناظم والجمهور.

والثانية : أن في كلامه ما يدل على أن إعمال هذه الأمثلة قياسٌ في
 جميعها، وإن قُلَّ في بعضها، لقوله : «عَنْ فاعِلٍ بِدِيلٍ» وقوله : «وفي فَعِيلٍ
 قُلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ» ولم يقل : شَذٌّ، ولا : نَدَرٌ، فدلَّ على أنه مما يعمل فيه القياس
 على ضعف.

وفي هذا اختلاف، فمنهم من جعله قياساً بإطلاق، ومنهم من وقَّفه
 على السَّماع في الجميع. منهم ابن أبي الربيع، ذكره في «البسيط»^(٢).
 ومنهم من يجعله قياساً في بعضها دون بعض.

(١) سبق الاستشهاد به، وهو بتمامه :

بَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمَهُ

كَرِيمُ رَعَسِ الدَّارَعَيْنَ ضَرْبُ

(٢) انظر : ص ٩٣٣ (تحقيق الدكتور عياد الشيبتي - ومحفوظ بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى)

والأصح هو الأول ، لكثرة ما جاء من ذلك، ولأنه لا فرق بينها وبين اسم
الفاعل في العمل، كما تقدم.

فإن قيل : إن بناء هذه الأمثلة للتكثير، بالحمل على بناء الفعل للتكثير،
وذلك في الفعل غير مقيس، فأولى أن يكون في اسم الفاعل غير مقيس.
قيل : لانسلم أنه في الفعل غير مقيس، بل هو مقيس، لكثرة مجيئه.
واسم الفاعل جار مجري الفعل في العمل قياساً، فكذاك ينبغي أن يكون
في بناء التكثير والمبالغة.

والثالثة : كما أن إعمالها قياساً عنده فهو عنده إعمال صحيح فيها، إذ
كان إعمالاً صحيحاً في أصلها، وهو اسم الفاعل.
وقد ذهب الكوفيون إلى أن هذه الأمثلة غير عاملة، وإن ما انتصب بعدها
فعلى إضمار فعل، فقولك : هذا ضروبٌ زيداً - على تقدير : هذا ضروبٌ يضربُ
زيداً.

والصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون، لوجوده نظماً ونثراً.
وما زعموه من الإضمار لا يثبت مع قاعدة «الحمل على الظاهر» إذ لا يصح
أن يدعى الإضمار إلا لموجب يضطر إليه، ولا موجب لذلك هنا، فكان القول
بإعمالها حقيقةً، وهو الصحيح.
والرابعة : أن الناظم أطلق القول في إعمال جميعها، وإن قلَّ في بعضها،
وهو رأى الجمهور من البصريين.

وذهب المبرد وشيخه المازني أن (فَعِلاً، وَفَعِلاً) لا يعملان^(١)، فلا يقال : زيدٌ

(١) المقتضب ١١٢/٢.

حَذِرْ عَمْرًا، ولا : زَيْدٌ رَحِيمٌ أَخَاهُ، بدليل أنهما إنما يُبينان للذات، لا لأنَّ
يجرياً مجرى الفعل، فهما كَنَبِيلٍ، وَظَرِيفٍ، وَكَرِيمٍ، وَعَجَلٍ، إذ كان ذلك في
طبعه.

وما استشهد به سيبويه لاحجة فيه.

أما «شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَجٌ»^(١) فـ «عِضَادَةٌ» منصوب على الظرف،
لأن معنى «شَنِجٌ» لازم، والعِضَادَةُ : الناحية، فكأنه قال : لازمٌ ناحيتها،
ولو كان كذلك لكان ظرفاً، فكذلك ما في معناه.

وأما «مَوْهِنًا»^(٢) فإنه ظرفٌ كـ (عِضَادَةٌ) والظروف تُنصبُ بمعاني
الأفعال.

وأما «حَذِرُ أُمُورًا»^(٣) فلا يُحتج به، قال المبرد : حَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ
قال :

حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى اللّاحِقِيُّ قَالَ : لَقِيتَنِي سِيبَوِيهٌ فَقَالَ لِي : هَلْ تَحْفَظُ
فِي إِعْمَالٍ (فَعْلٍ) / شَيْئًا؟ فَقُلْتُ لَهُ : نَعَمْ، وَصَنَعْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ.

٤٥

(١) من قول ليبيد السابق :

أَوْ مِسْحَلُ شَنِجٍ عِضَادَةٌ سَمَجٍ

بَسَّ رَأْيَهُ نَذْبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

(٢) من قول ساعدة بن جُوَيْة السابق :

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلُ مَوْهِنًا عَمِلُ

بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

(٣) من قول الشاعر السابق :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تُخْبِرُ بِرَأْيِهِ وَأَمْنُ

مَالِيَسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ

فإذا كان البيت مصنوعاً سقط الاحتجاج به، كما سقط الاحتجاج
بالبيتين الأولين للاحتمال.

والجواب أن معنى «شَنِج» مُلَازِمٌ، وإذا كان كذلك لم تكن «عِضَادَة» إلا
مفعولاً به.

قال ابن خروف : ومن جعل «العِضَادَة» ظرفاً كان مُحْتَصِصاً، والمختص لا
ينصبه إلا المتعدى.

وهو يرجع إلى معنى ماحكى السيرافي أن «القوائم» وهى العِضَادَة،
لاتكون ظرفاً، كما قال الشاعر^(١):

قَالَتْ سُلَيْمَى لَسْتُ بِالْحَادِي الْمُدْلِ
مَا لَكَ لَا تَلْزِمُ أَعْضَادَ الْإِبِلِ

قال : فَأَعْضَادُ بِمَنْزِلَةِ عِضَادَة، فلا يصح إذا جعله ظرفاً^(٢).

وأما «حَذَرُ أُمُوراً» فقد نقله سيبويه، وهو ثقة ثَبُتَ في النقل، لا يَنْقَلُ إلا
عن مثله، كالخليل ويونس وأبي الخطاب وأبي زيد وأشباههم.

وليس اللّاحِظِي من هؤلاء بإقراره على نفسه بالكذب، وإذا كان كذلك فعدمُ
تصديقه في هذا الإخبار الثاني أَوْلَى. وقد أنشد النحويون في إعمال (فَعِلِ)
مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ التَّوِيلَ، وهو مروى عن الثَّقَاتِ، قولَ زيد الخيل^(٣):

(١) شرح السيرافي (المجلد الأول - ورقة ٢٢٤ - ب) وابن يعيش ٧٣/٨.

وينسب لجبارين جزء. والهادي : الذى يسوق الإبل ويفنى لها. والمدل : من أدلّ عليه، إذا وثق
بمحبه فاقطع عليه. والأعضاء : جمع عضد، وهو من الإنسان وغيره : الساعد، وهو ما بين المرفق
إلى الكتف.

(٢) شرح السيرافي (المجلد الأول، ورقة ٢٢٤ - ب)

(٣) ابن يعيش ٧٣/٨، والهمع ٨٧/٥، والدرر ١٣٠/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشنور الذهب ٣٩٤، والحلل
لابن السيد ١٣١، ومعجم البلدان (كرملين) ومعجم ما استعجم (الكرملان) جَدَّبَهُ : حَظَى بِهِ. =

أَلَمْ أَخْبِرْكُمْ مَا خَبَرْتُ أُنَانِي
أَبُو الْكَسَّاحِ جَدُّهُ الْوَعِيدُ
أُنَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي
جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهُمْ قَدِيدُ
ف (مَرْقُونٌ) جمع (مَرْقٍ).

وأما «كَلِيلُ مَوْهِنًا»^(١). فقالوا أيضاً : لاشاهد فيه، لأن «مَوْهِنًا» ظرف،
والكَلِيلُ هو الْبَرْقُ الضعيف، من : كَلَّ يَكِلُّ، وهو لا يتعدى. والمَوْهِنُ : الساعة من
الليل.

وأجيب بأن معناه : مُكِلٌّ، لا كَالٌ، كعذابِ أليم، وداءٍ وجيعٍ، وداعٍ سميعٍ،
قال^(٢):

* أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ *

و «المَوْهِنُ» منصوب على المفعول به اتساعاً، بدليل قوله : «وَيَاتِ اللَّيْلَ لَمْ
يَنَمْ» فوصفه بالدوام، وذلك مناقض لكونه ضعيفاً.

= وفي (س) وحاشية الأصل «جَرْيَه» وفي (البلدان) «يُرْسِلُ» والوعيد : التهديد، ولا يكون إلا في
النشر، عكس الوعد. ومَرْقُونٌ. من المَرْقُ، وهو شق الشيء. وعرض الرجل : جانبه الذي يصونه
ويدافع عنه، من نسب وحسب وخلق. والجحاش : جمع جحش، وهو ولد الحمار. والكرملين : اسم
ماء في جبل طي. والفديد : الصياح والتصويوت. يقول : إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة الجحاش
التي تنهق عند ذلك الماء، فلا أعابهم.

(١) يعنى بيت ساعدة بن جؤية السابق.

(٢) ابن الشجري ٦٤/١، ١٠٦/٢، والخزانة ١٧٨/٨، والأصمعيات ١٧٢، والأغاني ٣١/١٤، وهو
لعمر بن معد يكرب الزبيدي، وعجزه :

* يُؤَذِّنُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ *

وريحانة : أخت الشاعر أو زوجته. والداعي : يريد به الشوق الداعي. والسميع : المسمع. ويؤرقتني :
من الأرق، وهو امتناع النوم. وهجوع : جمع هاجع، وهو التائم.

قال المؤلف في «الشرح»^(١) : وهذا عندي تكلف. قال : وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن (فاعلاً) قد يعدل به إلى (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ) على سبيل المبالغة، كما يعدل به إلى (فَعَّالٍ) و (فَعُولٍ) و (مِفْعَالٍ) فذكر البيت لاشتماله على «كَلِيلٍ»^(٢) المعدول عن (كَالٍ) وعَمِلَ المعدول عن «عَامِلٍ» ولم يتعرَّض للإعمال. قال^(٣) : وإنما يُحتج له في ثبوت إعمال (فَعِيلٍ) بقول العرب : «إن الله سَمِيعٌ دعاءٌ مَنْ دَعَا» رواه الثقات. وأنشد محتجاً قولَ الشاعر^(٤) :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ

هَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا

وقد ذهب بعضهم إلى أن سيبويه لم يأت بالشاهد إلا على إمكان أن يكون من الباب، وإنما الدليل على إعمال (فَعِيلٍ) كونه أتي للمبالغة بمنزلة (فَعُولٍ) و (فَعَّالٍ) فَلْيَكُن مثله في العمل، كما كان مثله في المعنى. والخامسة : أن إتيانه بالأمثلة الخمسة دون زائد دليل على أن هذا العمل مُقْتَصَرٌ به عليها، فلا يلحق غيرها بها.

وهذا رأى الجماعة، وزاد بعض النحويين فيها (فَعِيلًا) فقال : أقول : هذا شَرِيبُ العسل، لأن (فَعِيلًا)، للمبالغة كَشْرَابٍ، فكما عمل (فَعَّالٍ) باتفاق فَلْيَعْمَل (فَعِيلٌ) كذلك.

(١) ورقة (١٥١ - ب)

(٢) في نسخ الكتاب «لاستعماله كليلاً» وما أثبت من شرح التسهيل.

(٣) شرح التسهيل (ورقة ١٥١ - ب) والعيني ٥٤٢/٣، والأشموني ٢٩٧/٢ وينسب إلى عبدالله بن قيس الرقيات. و «فتاتان» خبر لابتداء محنوف، تقديره «هما» و «منهما» صفة لابتداء محنوف تقديره «واحدة» و «شبيهة» خبره.

وما / قاله مخالف لما اتفق عليه الأولون. وهذا كافٍ في ردّه. ٤٥٣

وأيضاً فإن تلك الأمثلة لم يُقَلَّ بها إلا بعد السماع، تحقيقاً ويقيناً أو ظناً، ولم نسمع في إعمال (فَعِيل) شيئاً، فدل على أن العرب لم تستعمل (فَعِيلًا) إلا للمبالغة في الصفة خاصة، والأصل الوقوفُ عندما وَقَفُوا حتى يَثْبُت أمرٌ آخر فيقال به.

والسادسة : أن هذه الأمثلة لم يُفَرِّقَ بينها وبين اسم الفاعل، فدلَّ على أنها في الأحكام مثله. ومن جملة أحكامه جوازُ تقديم معموله عليه، فتقول : أنا زيداً ضاربٌ، فكَذلك تقول : أنا زيداً ضَرَابٌ، وكذلك في سائرهما. ومن ذلك قول الراعي^(١) :

* عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ *

وقول الآخر^(٢) :

* كَرِيمٌ رءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ *

وخالف الكوفيون في هذا بناءً على ما تقدم من مذهبهم في منع إعمال الأمثلة، وقد تقدم أن الصحيح خلافه، فَيَثْبُتُ جوازُ التقديم ما لم يَمْنَع من ذلك مانع. و«البَدِيلُ» : المُبَدَل، يقال : بَدِيلٌ وَبَدَلٌ وَبَدَلٌ.

ثم ذكر نوعاً آخر مما ليس بجارٍ على الفعل، ولاشبيه به، وهو اسم الفاعل غير المفرد، لأنه تكلم أولاً في المفرد، فقال :

(١) سبق الاستشهاد به وصدره :

* قَلَى بَيْنَهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا *

(٢) سبق الاستشهاد به وصدره :

* بَكَيْتُ أَخَالَأَ وَأَءٍ يُحْمَدُ يَوْمَهُ *

وَمَاسِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ

في الحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

وذلك أَنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنْ التَّثْنِيَّةُ والجمع من خصائص الأسماء، وذلك يُبْطِلُ عمل اسم الفاعل، إذ هو يُقَرَّبُ من الأسماء، وَيُعْطَدُ من الأفعال كالتَّصْغِيرِ.

وأيضاً فإنه يُزِيلُ الصِّيغَةَ الجارية على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف . وإذا كان يَبْعُدُ بذلك عن شَبَهِ الفعل فينبغي أَنْ يَبْطُلَ عمله. فَنَبَّهْ ههنا على أَنْ ذلك لَا يُخْرِجُهُ عن الشَّبَهِ الحاصل له.

أما التَّثْنِيَّةُ وجمع السلامة فلم يُغَيَّرْ لفظاً ولا معنى، وإنما حصل في ذلك معنى عَطْفِ الأفراد، إذ كان معنى (ضَارِبَاتٍ) : ضَارِبٌ وضَارِبٌ، ومعنى (ضَارِبُونَ) : ضَارِبٌ وضَارِبٌ، إلى آخرها.

وأما التَّكْسِيرِ، وَإِنْ غَيَّرَ الصِّيغَةَ، فلا اعتبار بذلك، لرجوعه إلى معنى العطف، فكان مِثْلُ عملِ الأمثلة عملَ اسمِ الفاعل، لأنها راجعة إليه في التحصيل.

والتَّثْنِيَّةُ وجمع السلامة أقرب في الأعمال، لأنَّ الشَّبَهَ بالفعل باقٍ، ألا ترى أَنَّ (ضَارِبَاتٍ) يُشَبَّه (يَضْرِبَاتٍ) و (ضَارِبُونَ) يشبه (يَضْرِبُونَ) فلهذه الأوجه بقي العمل كما كان.

ثم نرجع إلى كلامه، فأخبر في هذين البيتين أَنَّ ماعدا المفرد، وهو المثني والمجموع كيف كان، قد جعلته العرب في الحكم مثلَ المفرد، فحيث لا يعمل المفرد لا يعمل ماسواه، وحيث عمل مع الشروط فذلك ثابتٌ في غير المفرد بتلك الشروط بعينها.

فإذا كان غيرُ المفرد بالآلف واللام عمل بلا شرط، وإذا كان مجرداً منها لم يعمل بمعنى الماضي، وعمل بمعنى الحال والاستقبال بشرط الاعتماد المذكور، فتقول : هَؤْلَاءِ ضُرَّابُ زَيْدٍ غَدًا، أو الآنَ، وهَؤْلَاءِ / ٤٥٤ ضَارِبُونَ عَمْرًا غَدًا، وهذان ضَارِبَانِ زَيْدًا الآنَ.

وتقول : هَؤْلَاءِ ضَارِبُو زَيْدٍ أَمْسٍ، وهذان ضَارِبَا زَيْدٍ أَمْسٍ، وما أشبه ذلك.

وتقول : هَؤْلَاءِ الضَّرَّابُ زَيْدًا أَمْسٍ أو غَدًا، وهَؤْلَاءِ الضَارِبُونَ عَمْرًا أَمْسٍ أو غَدًا.

ومن ذلك في جمع التفسير ما حكاه سيبويه من قولهم : هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ^(١).

وقالوا : قُطَّانُ مَكَّةَ، وَسُكَّانُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ^(٢)، وأنشد لأبي كبير الهذلي^(٣) :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ
حُبِّكَ النُّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلِ
وأنشد للعجاج^(٤) :

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمِّ *

ومن إعماله في جمع التصحيح قول الله تعالى :

(١) الكتاب ١/ ١٠٩.

(٢) المصدر السابق ١/ ١١٠.

(٣) سبق الاستشهاد به.

(٤) سبق الاستشهاد به.

{وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ^(١)}. وقال الله تعالى : {وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ^(٢)}. وقال القطامي^(٣):

الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ بُيُوتِهِمْ
بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ضَارِبٌ عَادِي
وَأُنْشِدَ سَيَبُويَه لَابِنَ مُقْبَلٍ^(٤):

يَاعَيْنُ بَكَّى حُنَيْفًا رَأْسَ حَيِّهِمْ
الْكَاسِرِينَ الْقَنَافِي عَوْدَةَ الدُّبْرِ
وهذا كله ظاهر.

والتَّنْثِيَةُ بتلك المنزلة، وكذلك جمع المؤنث السالم.

وإطلاقه هنا يتناول ما كان غير مفرد من اسم الفاعل، وهو الذي مُثِّلَ به، وما كان كذلك من «الأمثلة» فإنك تقول : هؤلاء ضُرَّابٌ زِيدًا، وهؤلاء مَنَاحِيرُ

(١) سورة الأحزاب / آية ٣٥.

(٢) سورة المائدة / آية ٢.

(٣) المقتضب ١٤٥/٤، والجمل ١٠٠، والحل لابن السيد ١١٩، وابن الشجري ١٣٢/١، وديوانه ١٢ وعُمَيْرُ : هو عمير بن الحُبَابِ السلمي، وكانت تغلب قد قتلته. والتل : موضع كانت فيه وقعة من وقائعهم. والعادي : المعتدى.

(٤) الكتاب ١٨٤/١، ونوادر أبي زيد ٦، واللسان (دبر)، وديوانه ٨٢ .
وحنيفة : قبيلة من قيس، وهو أحد جدود ابن مقبل. والقنا : الرماح، وواحدھا قناة. والدبر : الأدبار، عبر بالواحد عن الجمع.

يرثي هذه القبيلة ويقول : كانوا سادة حيهيم بمثابة الرأس من الجسد، وكانوا إذا اشهدوا الحرب فانكسر جيشهم كُرُّوا وقاتلوا دونهم، وكسروا رماحهم في سبيل حفظ عورتهم وحمايتها من عدوهم.

بَوَائِكُهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ . سَبِيوِيهِ لِلْكَمِيتِ^(١):

شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا
مِصِ الْعَشِيَّاتِ لَأُخُورِ وَلَا قَزَمَ
وَأَنْشَدَ أَيْضًا لَطَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ^(٢):

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ
غُفْرُ ذَنْبِهِمْ غَيْرُ فُخْرٍ
وَالْتَنِيَّةَ وَجَمَعَ السَّالِمَ فِي ذَلِكَ أُبَيِّنُ.

وقوله : حَيْثُمَا عَمِلَ « جملة شرطية حذفت جوابها لدلالة ما تقدم عليه .
و«في الحكم» متعلق بـ «مِثْلُهُ» أى مُمَاتِلًا في الحكم والشروط. ثم قال :
وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضَ
وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

(١) الكتاب ١١٤/١، وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٦، والخزانة ١٥٠/٨، والعيني ٥٦٩/٣، والهمع ٨٩/٥،
والدرر ١٣١/٢

وشُمَّ : جمع أَشْم، من الشمم، وهو ارتفاع في قسبة الأنف مع استواء أعلاه. ويكون به عن العزة
والأنفة. ومهاوين : جمع مهوان، مبالغة في (مهين) والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة المسمنة المتخذة
للنحر، وكذلك الجزور. ويروى «أبداء الجزور» جمع بدء، وهو أفضل الأعضاء. يريد أنهم يسمنون
الإبل لينحروها للأضياف. ومخاميص : جمع مخماص، وهو الشديد الجوع.
ومعناه أنهم يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم، فبطونهم خاوية في عشياتهم لتأخر الطعام
عنهم. والخور : جمع أخور، وهو الضعيف. والقزم - بالتحريك - رذال الناس وسفلتهم، وقيل
البيت :

يَأْتِي إِلَى مَجْلِسِ بَادٍ مَكَارِمُهُمْ لَا مُطْمَعِي ظَالِمٍ فِيهَا وَلَا ظَلَمٌ

(٢) الكتاب ١١٣/١، والجمل ١٠٦، ونوادر أبي زيد ١٠، وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٥، والخزانة ١٨٨/٨،
والعيني ٥٤٨/٣، والتصريح ٦٩/٢، والهمع ٨٨/٥، والدرر ١٣١/٢، والاشموني ٢٩٩/٢، وديوانه
٦٨. ويروى «فَجُرَّ» بالجمع.

وصف قومه بأنهم زادوا على قبيلتهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعمو والصفح، وأنهم لا يفخرون بما
أسدوا من صنيع سترًا لمعرفهم .

يعنى أن اسم الفاعل ذا الإعمال، أى الذى أُعْمِلَ عَمَلُ فَعْلِهِ، وهو المشروط بالشروط المتقدمة، أو الذى فيه الألف واللام - إذا وَلِيَهُ مَعْمُولُهُ جاز فيه وجهان :

أحدهما النصب، وهو الأصل، فتقول : زيدٌ ضاربٌ عمرًا، وأكلَ الخبزَ غدًا.

ومن ذلك قوله تعالى : {وَلَا أَمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامِ} ^(١) - {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ} ^(٢). وجميع ما تقدّم التمثيلُ به.

والثانى الجرُّ، وذلك بمقتضى كون اسم الفاعل اسمًا يصلح أن يُضاف، كعَبْدِ اللَّهِ، وامرئِ الْقَيْسِ، فتقول : زيدٌ ضاربٌ عمرو غدًا.

ومنه {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} ^(٣) - {إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ} ^(٤) - {هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ} ^(٥) - {وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ} ^(٦) - {غَيْرَ مُحْلَى الصَّيْدِ} ^(٧) وهو كثير.

وذلك أنهم أرادوا التخفيف بحذف التنوين، فانجرَّ المفعولُ لذلك، واستخفُّوا ذلك إذ كانت الإضافة لا تنقُص شيئًا من المعنى، لأن معنى النصب باقٍ، ولذلك لم تُؤثِّر الإضافة تعريفًا، من حيث كان القصدُ بها تخفيفَ اللفظ

(١) سورة المائدة / آية ٢.

(٢) سورة الطلاق / آية ٣.

والقراءة بالتنوين والنصب هى قراءة السبعة غير حفص عن عاصم (السبعة ٦٣٩).

(٣) سورة آل عمران / آية ١٨٥.

(٤) سورة القمر / آية ٢٧.

(٥) سورة المائدة / آية ٩٥.

(٦) سورة السجدة / آية ١٢.

(٧) سورة المائدة / آية ١.

فقط.

وقالوا : هذا رجلٌ ضاربٌ عمرو، فوصفوا بها النكرة. وفي القرآن المجيد {قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا^(١)} - {هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ^(٢)} وهو ظاهر فيما ليس فيه ألف ولام.

٤٥ / وأما ما هما فيه فالخفض إنما يجوز في تاليه إذا كان بالألف واللام أو مضافاً إلى ما هما فيه. وقد تقدم ذلك في بابهِ ، فلم يَحْتَجْ إلى التَّيْيِيدِ هنا، فتقول : مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامَ، بالنصب، والضاربِ الغلامَ، بالخفض، وما أشبه ذلك.

وإنما قال : «بِذِي الإِعْمَالِ» ولم يقل : باسم الفاعل ذي الأعمال، لِيَعْمَ بِذَلِكَ اسْمَ الْفَاعِلِ وَأَمْتَلَّةَ الْمِبَالِغَةِ، فإنك تقول : هذا ضَرَّابٌ زَيْدًا، وَضَرَّابٌ زَيْدٍ، وهذا [ضَرُوبٌ زَيْدًا، وَضَرُوبٌ زَيْدٍ، وهذا^(٣)] ضَرُوبٌ رَعُوسَ الدَّارِعِينَ، وَضَرُوبٌ رَعُوسِ الدَّارِعِينَ.

وأيضاً، فإن قوله : « بِذِي الإِعْمَالِ » تحرُّزٌ من اسم الفاعل الذي لا يَعْمَلُ، وهو ماتخلف عنه شرط من تلك الشروط المذكورة، كالذي بمعنى الماضي، فإن فيما يليه وجهاً واحداً، وهو الخفض بالإضافة، إذ ليس المعنى معنى النصب، ولا الْقَصْدُ بالإضافة التخفيف ، وإنما القصد بها التعريفُ أو التخصيص، فتقول : مررت بزيدٍ ضاربٍ عمرو وأمسٍ، ولا تقول : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدٍ أَمْسٍ، لأن ما يليه ليس بمعمولٍ له.

(١) سورة الأحقاف / آية ٢٤.

(٢) سورة المائدة / آية ٩٥.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من حاشية الأصل.

وقوله : «تَلَوًّا» شرطٌ في خفض معموله، وهو أن يكون والياً له، لأن من شروط الإضافة أن يكون المضاف إليه والياً للمضاف، حتى يحل محلّ تنوينه، فإن كان بينهما فاصلٌ فالنصب، نحو : هذا ضاربٌ أبوه زيداً، وممرتٌ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً، فلاتقول : ضاربٌ أبوه زيدٍ، بل النصب هو اللازم، وهو الذى أراد بقوله : «وهو لِنَصْبٍ ماسِوَاهُ مُقْتَضٍ» يعنى أن ماسوى التالى لاسم الفاعل من المعمولات حكمه النصب، فلا يَقْتَضِ اسمُ الفاعل فيه جراً، لأجل الفاصل، فتقول : هذا مُعْطٍ زيداً درهماً غداً، وهذا مُعْطِى زيدٍ درهماً غداً، وهذا ظانٌ زيدٍ شاخصاً غداً، وهذا ظانٌ زيداً شاخصاً غداً.

وفي قوله : «وهو لِنَصْبٍ ماسِوَاهُ مُقْتَضٍ» أن ماسوى التالى لاسم الفاعل منصوبٌ إذا كان عاملاً، وأنه لايجوز فيه غير ذلك .

وهذا ظاهر إذا قلت : هذا مُعْطِى زيدٍ درهماً، وهذا ظانٌ زيدٍ شاخصاً، وهذا مُعْطٍ زيدٍ عمراً أخاك غداً أو الآن.

فالحاصل أن مايليه فيه وجهان، النصبُ به والجَرُ، وماسواه فيه النصبُ به خاصة، بشرط كَوْنِ اسمِ الفاعل عاملاً.

ومفهومه أنه إذا لم يكن عاملاً، وذلك عند تخلف شرط العمل، فلا يجوز فيما يليه الوجهان، إذ لا يَنْصَبُ مفعولاً، ولا فيما عداه النصبُ به لذلك السبب، إذ قَرَضْنَاهُ غيرَ عاملٍ.

فإذا قلت : هذا مُعْطِى زيدٍ درهماً أمسٍ - فـ (زيد) ليس فيه إلا الجَرُ بالإضافة، وأما «درهماً» فلا ينتصب باسمِ الفاعل، بل يَقْدَرُ له ناصب، كأنه في تقدير : أعطاه درهماً.

وكذلك قولك : هذا ظانٌ زيدٍ شاخصاً أمسٍ. وما كان مثل ذلك. وهذا أحد

المذاهب الأربعة في المسألة.

والثاني :مذهب الكسائي، أنه يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما

تقدم .

والثالث : مذهب السِّيرافي أنه منصوب بهذا الظاهر^(١)، لتعذر

إضافته إليه، لأن المضاف إليه كالتنوين، فصار كَرَأَوْهُ خَلًّا، مع ما / فيه ٤٥٦
من معنى الفعل.

والرابع : الفرق، فإن كان ما انتَّصِب بعد المضاف إليه من باب
«ظَنَنْتُ» كان اسمُ الفاعل هو العامل فيه، كما قال السِّيرافي.

وإن كان من باب «أُعْطِيَ» أو «أَمَرَ» كان منصوباً بإضمار فعل يدل
عليه اسم الفاعل.

والأظهرُ مذهبُ الناظم، لأنه إذا ثبت أنه بمعنى الماضي لايعمل إذا
كان متعدياً إلى واحد في المعنى، كضاربٍ وأكلٍ، فكذلك يجب أن يكون
إذا طَلَبَ بمعناه أَكْثَرَ من مفعول واحد.

وفي المسألة قولٌ خامس، أن «شَاخِصًا» على إضمار فعل، ومعمولاً
«ظَانٌّ» مُقَدَّران محذوفان اختصاراً، و«زَيْدٌ» محلٌّ للظن. والتقدير : هذا
ظَانٌّ في زيدٍ، لأن سيبويه قال : تقول : ظَنَنْتُ به، أى جعلته موضعَ
ظَنِّي^(٢)، وهو قول يُعْزَى للشَّلَوِيِّين.

ثمَّ على الناظم هنا دَرَكٌ من ثلاثة أوجه :

(١) شرح الكتاب للسيرافي (ج ١ ورقة ٢٢١ - ب).

(٢) الكتاب ٤١/١.

أحدها : أنه قال : «وَانْصَبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلُوءًا وَخَفِضِ» وهذا الإعمال إما أن يكون إعمالاً في المفعول خاصةً، أو ماهو أعمُّ من ذلك.
فإن أراد الأولُ اقْتَضَى أن هذا الحكم لا يكون في الظرف، وهم يُنشدون قوله^(١) :

* طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ *

بنصب «زاد» وخَفِضِهِ، فالنصب على أن «طَبَّاحُ» مضاف إلى «الساعات» فالكسرة فيها علامة خفض، والخفض على الإضافة إلى «طَبَّاحُ» و«الساعات» منصوبة بالكسرة، وكلاهما جائز على رأيهِ ورأى غيره.

وإن أراد الإعمال مطلقاً لزمه، بحكم الإطلاق، أن يُجيز ذلك في الحال والفاعل وغيرهما من المعمولات، وذلك فاسد، إذ لا يقال في : هذا [ضاربٌ قاعداً زيداً : هذا^(٢)] ضاربٌ قاعدٍ زيداً، ولا يقال في (هذا ضاربٌ أبوه زيداً) : هذا ضاربٌ أبيه زيداً، ولا هذا ضاربٌ أباه زيداً.

وإذا ثبت هذا فإطلاقه إجازة الجرِّ والنصب في التالي، ولم يُقَيِّده بكونه مفعولاً به، غيرُ صواب.

والثاني : أن هذا الكلام يقتضي أن مايلي اسم الفاعل يجوز فيه الوجهان، وهذا صحيح على ماتقدم فيه. ويقتضى أن ما بعد التالي لا يكون إلا

(١) سيبويه ١٧٧/١، وديوان الشماخ (١٠٩)

وينسب للشماخ وإلى أبي النجم، وإلى جبار بن جزء، وهو ابن أخى الشماخ.

وقبله : * رَبُّ ابْنِ عَمٍّ لَسَلِيمِي مُشْمَعِلٌ *

والمشعمل : الجاد في الأمر، الخفيف في جميع ما يأخذ فيه من عمل. والكرى : النعاس. والكسِل : الكسلان.

(٢) ما بين الحاصرتين موضعه بياض بجميع النسخ، وقد كتب على حاشيتي الأصل و (س).

منصوباً ، وهذا ليس بصحيح بأمرين :

أحدهما : أن ماسوى التالى قد يكون فاعلاً فيجب رفعه ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً أبوه ، ومررتُ برجلٍ مُكْرِمٍ عمراً أخوه ، وهو قد قال : إنه لِنَصْبٍ ماسوى التالى مُقْتَضٍ ، وذلك غير صادق .

الآخر : أنه قَرَّرَ في «باب الإضافة»^(١) «جوازَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في «اسم الفاعل» إذا قلت : هذا مُعْطَى درهماً زيد ، كما قرئُ - {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ} ^(٢) وقد تقدم ذلك ، فلا يستقيم إطلاق القول بأنه مقتضٍ لنصب ماسواه .

والثالث : أن التزامه لانتصاب ماسوى التالى بفعلٍ مضمَرٍ يقتضى أن يكون مطلوبُ اسم الفاعل محذوفاً ، وإذا كان كذلك فاسم الفاعل من باب «أُعْطَى» لا يلزم فيه محذور .

فإذا قلت : هذا مُعْطَى زيدٍ أمسٍ درهماً ، فجعلت «درهما» مفعولاً لفعلٍ مضمَرٍ صَحَّ ذلك ، سواءً أقدَّرتُ حذفَ مفعولِ اسم الفاعل اختصاراً أم اقتصاراً^(٣) .

/ وأما في باب «ظَنَّ» ، فمذهبه فيه مشكل جداً ، فإنك إذا قلت : هذا ٤٥٧ ظَنَّ زيدٍ شاخصاً أمسٍ - لا يخلو أن يكون العامل في «شاخصاً» «ظانُّ» أو غيره .

فإن كان هو العامل فقد أعملته بمعنى الماضي ، وهو مناقض لما التزم .

(١) انظر : ص ١٧٥ .

(٢) البحر المحيط (٤٣٩/٥) قال : «وهو كقراءة - {قتل أولادهم شركائهم}» .

(٣) الحذف اختصاراً : هو ما كان لدليل ، واقتصاراً : ما كان لغير دليل (وانظر الهمع ٢/٢٢٤ ، ٢٥٠) .

وإن أضمرت فعلاً فإمّا أن يكون مفعولُ «ظانٌ» قد حُذف اختصاراً أو
اقتصاراً.

فإن كان حَذْفُه اقتصاراً فممنوعٌ لما تقدّم في بابه ، وإن كان اختصاراً
فهو في حكم المثبّت، فما العامل فيه؟

فإن قيل : «ظانٌ» أعمله بمعنى الماضي. وإن قيل : فعلٌ مضمر رجع
السؤال إلى حذف مفعول «ظانٌ» ويتّسلسل إلى غير نهاية^(١).

هذا تقرير الشلّوبين حسبما حكاه لنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن
الفخار رحمه الله عليه، عن شيخه أبي إسحاق الغافقي، عن شيخه ابن أبي
الربيع، عن شيخه الشلّوبين^(٢). وأصله لابن جنّي في «كتاب القدّ»^(٣) وأنه قال
للفارسي : إن قلت : إن «شاخصاً» منصوب بـ «ظانٌ» فقد أعملته بمعنى
الماضي، وإن كان منصوباً بفعل مضمر فقد اقتصرت. قال : فسكت الفارسي،
وعدّ ذلك منه ابنُ جنّي انقطاعاً.

وهو لازمٌ لكل من قال في المسألة بقول الناظم، وهو الذي التزم الفارسي،
فالزمه ابنُ جنّي ما رأيت.

والجواب عن الأول أن المراد هنا الأعمال في المفعول به خاصة. أما
الفاعل فقد تبين في «باب الفاعل» حكمه ، وتبين في «باب الإضافة» امتناعُ
إضافة الشيء إلى نفسه.

(١) التسلسل - عند المنطقة - توقف كل من الشينين على الآخر، وهو الدور أيضاً.

(٢) سبقت ترجمة ابن الفخار و أبي إسحاق الغافقي وابن أبي الربيع والشلّوبين .

(٣) في (ت) «كتاب القدر» وهو تحريف، ويسمى في بعض كتب التراجم «ذا القد» وانظر : مؤلفاته في
مقدمة «الخصائص».

فإذاً الفاعلُ هنا إذا كان تالياً لاسم الفاعل لايجوز فيه النصب، لأنه فاعل، ولا الخفض، إذ لا يضاف اسم الفاعل إلى مرفوعه، للزوم إضافة الشيء إلى نفسه. فقوله : «وأنصب بذى الأعمال» إلى آخره، يُخرج الفاعل عن ذلك. وكذلك قوله : «وهو لنصب ماسواه مقتضى» لأن الفاعل لاينصب، ولا يقتضى فيه اسمُ الفاعل نصبا.

وأما الظرف والحال فلا اعتبار بهما هنا، إذ لا يظهر بالعمل فيهما صحة العمل مطلقاً، لأن الظرف يعمل فيه راحة الفعل، فإن نصب على المفعول به اتساعاً جاز فيه ما جاز في المفعول، ودخل في ضمن كلامه، وإذا كان كذلك ارتفع الإشكال.

وعن الثاني أن كلامه مُقيدٌ بكلامه، وذلك بأن يكون هنا إنما تكلم على حكم الأصل في المسألة، وتكلم في «الإضافة» على ما يعرض من الفصل، أو نقول : إن قوله : «وأنصب بذى الأعمال تلو» يريد به التالى بإطلاق، كان ذلك لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ كقولك : مُعطى زيدٍ درهماً، والتقدير كقولك : مُعطى درهماً زيدٍ، لأن أصله : مُعطى زيدٍ درهماً، ولذلك جعله في «باب الإضافة» فصلاً، فـ «درهماً» وإن تلا «مُعطياً» في اللفظ غير تالٍ في التقدير، و«زيد» وإن كانت في اللفظ غير تالٍ هو في التقدير تالٍ، فنجرى في كل واحدة من المسألتين حكمها، على مانص عليه. وكذلك القول في الظرف المتسع فيه. وقد تقدم الكلام في / الفاعل.

٤٥٨

وعن الثالث أن ما التزمه ابنُ جنى غير لازم لأمرين :

أحدهما : أن مسألة (هذا ظانٌ زيدٍ شاخصاً أمس) لانسلّم ثبوتها من كلام العرب. وهو جواب ابن أبي الربيع، لكنه قال^(١) : إن ثبت أنه من

(١) انظر : البسيط شرح جمل الزجاجي (٨٩٤) تحقيق الدكتور عياد الشيبتي.

كلام العرب كان الوجهُ مذهبٌ من فصّل، وهو المذهب الرابع هنا، على أن أبا القاسم بن الصّفار^(١). قال : سألت ابنَ عصفور : هل ورد من كلام العرب (هذا ظانٌ زيدٌ منطلقٌ)؟ يعنى في معنى الماضى، فقال لي : ورد من ذلك قوله تعالى : {فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا} الآية^(٢). قال : فقلت له : «جَاعِلٌ» في ذلك بمعنى : خالق، و«سَكْنًا» حال، فقال لي : إن الله تعالى لم يخلقه في حال أنه سَكَنٌ. قال : فقلت له : تكون الحال تقديريةً، فقال : إن ذلك يؤدي إلى وصف الله تعالى بما لم يَصِفْ به نفسه، وهو وصفه بمقدّر قال : فقلت له : قد حصل وصفه بذلك بقوله : «سَكْنًا» فقال لي : إن الله خلقه غيرَ سَكَنٍ، ثم جعله سَكْنًا بعد ذلك. وهنا وقف الكلام بينهما.

وقد أجبني بأن لابن الصّفار أن يقول حين أورد عليه وصفَ الله بمقدّر : قد قال سيبويه^(٣) : خلق الله الزرافةَ يَدِيهَا أطولَ من رِجْلَيْهَا. والزرافة لم تَنْتَقِلْ بعد وجودها عن حالها، ومضاده : أن الله تعالى قَدَّرَ خلقها كذلك، فخلقها على تلك الصورة.

والظاهرُ أن الآية ليست من هذا القبيل ، فلا يقوم بها حجة على ثبوت المسألة .

والثاني : أن نُسَلِّمَ ورودها سماعاً ، ولا يلزم محذور ، لأن «ظاناً» وهنا قد قال الناظم : إنه لا يعمل ، وإذا لم يعمل فليس بمتوجّه على «الجملة» كالفعل،

(١) سبقت ترجمته .

(٢) سورة الأنعام / آية ٩٦

والقراءة باسم الفاعل هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. وقرأ عاصم وحمرزة والكسائي - (وجَعَلَ) - فعلا ماضيا [السبعة لابن مجاهد ٢٦٣].

(٣) الكتاب ١/ ١٥٥.

وإنما هو اسمٌ مضافٌ إلى اسم ، كإضافة «صاحب» والإضافة فيه إضافةٌ تخصيصة ، فروعى فيه جانبُ الاسمية خاصة ، كما روى فى «صاحب» وإذا كان ذلك قد يراعى فى الذى بمعنى الحال والاستقبال ، فلا يطلب معمولاً - فأخرى فى هذا .

ولما قال : (هذا ظانٌ زيد) أراد أن يُعلم فيما أوقع «الظن» فقال : قائماً ، أى : ظنُّه قائماً ، لأنه يدل على الفعل ، كما يدل عليه (ضاربٌ زيدٌ أمس وعمراً) فإذا ليس (ظانٌ) مفعول يقع بسببه إشكال .

وهذا جواب الشلّوين ، وهو أحسن ما يُقال فى الموضع .

ويؤجّه سكوتُ الفارسي عن جواب ابن جنّى بأحد الوجهين ، لأن ابن جنّى كأنه فرض مسأله على غير وجهها ، فلم يستحقّ الجواب عنها ، لا أنه سكّت منقطعاً عن الجواب . والله أعلم .

وَأَجْرُ رَأٍ وَأَنْصَبْتُ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ

كَمْبُتَغَى جَاهٍ وَمَا لَا مَنْ نَهَضَ

هذا من تمام الحكم المذكور قبل هذا ، لأنه ذكر لتألى ذى الأعمال الجر والنصب ، فإذا كانا منصوباً فتابعه مثله منصوب بلا إشكال ولا نظر ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ، ولا تقول : هذا / ضاربٌ زيداً ٤٥ وعمراً ، لأن اللفظ منصوب ، والموضع موضع نصب ، فلا وجه لخفض التابع ، فلذلك لم ينص هنا على هذا الحكم ، إذ لا زائد فيه على ما يذكره فى «باب التوابع» .

وقد تقدّم أن عادته وعادة غيره أنهم إنما يذكرون فى تفاريق الأبواب من أحكام التوابع ما لا يدخل لهم تحت قانونها المذكور فى بابها .

ولنرجع إلى ماكنا فيه .

وأما إذا كان التالي لذي الأعمال مجروراً فذكر الناظم أن لم فى تابعه وجهين : أحدهما : النبُّ على اعتبار الموضع . والآخر : الجرُّ على اعتبار اللفظ ، وذلك قوله : «وَأَجْرُ أَوْ أَنْصَبُ تَابِعِ الَّذِي انْخَفَضَ» .

فتقول على اعتبار اللفظ هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، وهو الوجهُ ، ولذلك قدّمه ، لأنه من التَّبعية بغير تأويل .

وتقول على اعتبار الموضع : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، لأن الموضع للنصب ، وإنما الجرُّ تخفيفٌ بحذف التنوين ، ومن ذلك تمثيله بقوله : «مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ» كأنه قال : الناهض مُبْتَغٍ جَاهاً وَمَالاً ، وأنشد سيبويه من ذلك القول رجل من قَيْسِ عَيْلان^(١) :

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا

مُحَلَّقَ وَفَضْضَةٍ وَزِنَادٍ رَاغِي

وأنشد أيضاً ، وقال : زعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت^(٢) :

هَلْ أَنْتَ بَا عَثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَاعُونَ ابْنَ مِخْرَاقٍ

(١) الكتاب ١٧١/١ ، والمحتسب ٧٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٤ ، ١١/٦ ، والمغنى ٢٧٧ ، والهمع ٢٠١/٣ ، والدرر ١٧٨/١

ويروى «فبيننا نحن» و«نطلبه» والوفضة : الكنانة توضيح فيها السهام والزناد : جمه زند ، وهو العود الأعلى الذى تقدح به النار ، والأسفل هو الزندة .

(٢) الكتاب ١٧١/١ ، والمقتضب ١٥١/٤ ، والجمل ٩٩ ، والخزانة ٢١٥/٨ ، والعينى ٥٦٣/٣ ، والهمع ٢٩٥/٥ ، والدرر ٢٠٤/٢ ، والأشمونى ٢٠١/٢

وباعت : موقظ أو مرسل . ودينار وعبدت : رجلا . وأخاعون : عطف بيان أو نعت . ويجوز أن يكون نصبه على النداء .

وقد ظهر منه بهذا التقرير أن النصب هنا ليس على إضمار الفعل ، وإنما هو على التَّبعية ، وهو مخالف لظاهر سيبويه ، إذ جعله على إضمار الفعل ، كأنه قال : هذا ضاربُ زيدٍ ويضربُ عمرًا ، أو وضاربُ عمرًا ، ولم يعرِّج على العطف على الموضع^(١) .

ونصَّ الفارسيُّ على أن النصب بالعطف على الموضع ، فظاهرُ هذا اختلافٌ من القول ، ولكن ابن أبي الربيع قال^(٢) : كلا الوجهين جائزٌ عند سيبويه وأبي عليٍّ ، إلا أن الذي يظهر من سيبويه أنه يختار الإضمار ، لأنه لم يذكر في هذا الموضع غيره ، ويظهر من أبي عليٍّ أن الأحسن عنده العطف على الموضع .

قال : ويقتضى كلامهما جواز الوجهين .

فإن كان كما قال ابن أبي الربيع فالخلاف بينهما في الاختيار ، وإلاَّ فالخلاف بإطلاق .

والأظهر ما ذهب إليه الناظم ، لأن تالي اسم الفاعل إذا اثبت أن له لفظاً وموضعا جاز اعتبارُ كُلِّ واحد منهما في التَّبعية ، كما جاز ذلك باتفاق في نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً ، ومَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ^(٣) وما كان نحو ذلك .
فالخروج بالمسألة إلى تكلف الإضمار خلافُ القاعدة ، فإن الإضمار من غير حاجة إليه تكلفٌ ما لادليل عليه .

(١) انظر : الكتاب ١٦٩/١ ، ١٧١ .

(٢) انظر : «الوسيط» شرح الجمل : ٩١٤ ، وما بعدها .

(٣) سورة الأعراف / الآيات : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون : ٢٣ ، ٣٢ .

وقرأه الكسائي وحده بالخفض ، وقرأ باقي السبعة بالرفع في كل القرآن .

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٨٤ .

والخلاف هنا كالخلاف فى العطف على موضع اسم (إن) وقد تقدم الكلام فى ذلك . وجميعه نزع إلى مذهب البغداديين الذين يُجيزون العطف على التوهم بإطلاق ، لكن قديقل فى موضع ، ويكثر فى موضع . وهذا الباب مما كثر فيه ذلك ، أعنى اعتبار المرادف الأصى ، ولذلك وافقهم البصريون عليه الجملة ، وإن اختلفوا فى التأويل .

ثم هنا مسألتان :

إحدهما : أن هذا الكلام مُختص بما إذا كان اسم / الفاعل ٤٦ عاملاً ، لا مطلقاً ، لأن الذى لا يعمل إذا أجر مجروره فى موضع نصب ، إذ فرضناه غير طالب بنصب ، كما أن مجرور (صاحب) ونحوه ، مما استعمل استعمال الأسماء ليس فى موضع نصب ، ولا يعطف على موضعه نصب ، وإذا كان كذلك لم يدخل فى كلامه مجرور اسم للماضى؛ فإن العرب لا تعطف على موضع ما لا موضع له ، إذ لا تقول : هذا صاحب زيد وعمراً ، فكذلك ما هو بمنزلته . فإن جاء ما ظهره ذلك فعلى إضمار فعل .

فقد أجاز النحويون : هذا ضارب زيد أمس وعمراً ، على معنى : ضربَ عمرأ ، لا على الموضع . ومنه قوله تعالى : {وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا^(١)} ولا يكون هذا من الحمل على الموضع إلا على القول بإعمال الذى بمعنى الماضى . وقد منعه الناظم .

(١) سورة الأنعام / آية : ٩٦ .

وسبق أن القراءة باسم الفاعل هى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر . وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٦٣ .

فإن قيل : ما المانع من أن يكون الناطم قصد بـ «الَّذِي أَنْخَفَضَ» ما انخفض باسم الفاعل بإطلاق ، كان : بمعنى الماضي أولاً ، لكن إن كان بمعنى الماضي كان التابع منصوباً على إضمار الفعل ، وإلا كان معطوفاً على الموضع ، أو على إضمار فعل كما قال سيبويه^(١) .

فالجواب أن هذا القصد لا يصح ، لأنك إذا فرضت التابع منصوباً بإضمار فعلٍ لا بالتَّبَعِيَّةِ فليس بتابع أصلاً ، وإنما هو من جملة أخرى ، وهو إنما قال : «تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ» فخرج هذا ، إذ ليس بتابع ، وهذا ظاهر .

وقد فسّر ابنُ الناطم هذا الموضع بما يَقْتَضِي دخول المخفوض باسم الفاعل ، كان للماضي أولاً ، إلا أن ما خُفِضَ بالذي للماضي يُتَّبَعُ على إضمار الفعل ، وما عداه فيه وجهان ، إضمارُ الفعل وعدمه^(٢) .

فإذا أراد بذلك حقيقة التَّبَعِيَّةِ فغيرُ صحيح على أصله ، مِنْ مَنْعِ إعمال تابع الذي للماضي .

والثانية : أن ظاهر كلامه أن هذا الحكم جارٍ في كل تابعٍ من التوابع ، ولا يختص بواحد منها ، فيجوز إتياعُ النعت على اللفظ ، وعلى الموضع ، وكذلك عطفُ البيان والبدل والتوكيد ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ العاقلِ ، والعاقلُ ، وهذا ضاربٌ زيدٍ أبي عبد الله وأبا عبد الله .

وكذا سائرُها إذا كان اسمُ الفاعل لغير الماضي ، أو كان بالالف واللام . وأكثرُ ما يذكرُ الناسُ هنا العطفُ النَّسْقِيَّ خاصة . ولا شك أن غيره من التوابع جارٍ مجراه ، بناءً على ثبوت الموضع هنا ، وهو الذي اختاره الناطم كما

(١) الكتاب ١/١٦٩ ، ١٧١ .

(٢) شرح الألفية له ٤٣٢ .

تقدم ، فلا فرق بين المخفوض باسم الفاعل هنا والمخفوض بالمصدر الموصول كما تقدم . وقد أجزى هناك اعتبار الموضع فى التوابع كلها ، فكذاك يجب هنا أن يجوز ذلك .

فإن قيل : لعل مراده هنا بالتابع التابع ، بالعطف ، ولم يقصد غير ذلك ، إذ ليس فى كلامه ما يقتضى جميع التوابع ، بل فيه ما يدل على التابع بالعطف خاصة ، وهو التمثيل بقوله : « كَمُبْتَغَى جَاهٍ وَمَالاً مِنْ نَهَضٍ »

فالجواب أنه لو أراد العطف وحده لَتَبَيَّنَ ذلك بياناً واضحاً ، لقال : واجزُرُ أو انصبِ المعطوف ، أو نحو هذا .

وأيضاً تمثيله لايعين عطفاً دون غيره ، لأن لفظ « التابع » الظاهرُ عُمومه ، ووقع / التمثيل بواحد منها ، كما لو مثَّل بالنعته أو بالتوكيد فلا ٤٦١ يكون فى ذلك دليل على الاختصاص .

فإن قيل : ظاهره أنه أجاز هنا العطف مطلقاً من غير تقييد ، والنحويون قد قَيَّدُوا جواز الوجهين بأن يصح وقوعُ المعطوف فى موضع المعطوف عليه ، فإن لم يصح وقوعه فى موضعه لم يَجْزُ إلا النصب ، وذلك نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، فالوجهان هنا سائغان ، لأنك تقول : هذا ضاربُ عمرو . وإذا قلت : هذا الضاربُ الرجلُ وعمرو - بالخفض - لم يَجْزُ ؛ لأنك لا تقول : هذا الضاربُ عمرو ، إلا على مذهب الفراء ، وهو مردود عند النحويين . وفى هذا النظم أيضاً ما يدل عليه ، فإنه منع فى « باب عطف البيان » أن تقول : مررت بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، على البدل ، إذ قال :

* وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى *

ووجهُ ذلك أن البدل في تقدير الوقوع موقعُ المبدل منه ، وهذا بعينه موجود في العطف .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يكون ملتزماً لرأى الفراء ، ولا محذور في هذا ، إذ كان الدليل هو المتَّبِع . وقد جعل له في «شرح التسهيل»^(١) حظاً من القياس ، وذلك على أن تقدير الإضافة قبل دخول الألف واللام ، إذ كانت الإضافة قبلها ليست للتعريف ، والمانع من الجمع بين الألف واللام والإضافة إنما هو الجمع بين تعرّيفين ، وهذا الموضع ليس فيه ذلك ، فدخلت الألف واللام لتعرّف مالم يتعرّف بالإضافة ، كما كان ذلك في (الحسن الوجه) ولا يلزم على هذا جواز (الحسن وجهه) لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما كان نحوه شئاً واحداً في المعنى ، بخلاف (الضارب زيد) فإذا كان كذلك لم يلزم ما أورده السائل .

والوجه الثاني : أن اشتراط صحة وقوع المعطوف موقعَ المعطوف عليه ليس متفقاً عليه ، فالنحويون في ذلك على فرقتين .

فرقة تشترط ذلك ، منهم المبرد والجزولي .

وفرقة لا تشترط ذلك ، منهم السيرافي وابن خروف .

وحجّتهم أنه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، كقولك : كلُّ شاةٍ وسَخَلْتِها^(٢) ، وكلُّ رجلٍ وأخيه ، ويازيدُ والحارثُ ، ومررت بزيدٍ وعمراً ، ونحو ذلك ، فقد يكون الناظم جرّى على مذهب من لا يرى اشتراطَ ذلك .

(١) ورقة (١٥٢ - ١) .

(٢) من أقوال العرب (الكتاب ٥٥/٢ ، ٨٢ ، ٢٠٠) وكذلك قولهم : كل شاةٍ وسَخَلْتِها بديرهم . والسخلة : ولد الشاة من المعز والضأن ، ذكراً كان أو أنثى .

وهذا الوجه أمثلُ في الجواب من الأول ، فإن ابن مالك قد نصَّ على أن (الضاربُ زيد) ممنوع ، وهذا الذي ذهب إليه الفراء . وذكر ذلك في «باب الإضافة» من هذا النظم

فإن قيل : فقد ردَّ هذا في «الشرح»^(١) بأن حرف العطف قائم مقام العامل في المعطوف عليه ، واسم الفاعل ذو الألف واللام لا يجرُ «زيداً» ونحوه ، فلا يصح عطفه على المجرور به ، قال : ولا حجة في نحو : ربُّ رجلٍ وأخيه ، ولا :

* أَيْ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا^(٢) *

لأنهما في تقدير : وأخٍ له ، وجارٍ لها^(٣) ، ومثل هذا التقدير لا يصح في مسألتنا ، فلا يصح جوازُه .

قيل : هذا لا يطرُد له في نحو (يازيدُ والحارثُ) . والظاهر أن للعطف في هذا الاتِّساع ما ليس لغيره ، فإذا أمكن قَصْدُ الناظم لهذا فلا اعتراض عليه .

والباعى : من : بَغَيْتُ الشَّيْءَ ، أَبْغَيْهِ . وَأَبْتَغَيْتُهُ : طَلَبْتُهُ . / ٤٦٢
وَالنَّاهِضُ : الْقَوَى الْعَزْمُ الَّذِي لَا يُخْلَدُ إِلَى الرَّاحَةِ وَالِدُّعَا .

(١) ورقة (١٥٢ - ب) .

(٢) سبق الاستشهاد به في «باب التعجب» وبعده :

* إِذَا مَا رَجَّالُ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ *

(٣) في شرح التسهيل (ورقة ١٥٢ - ب) «لأنهما في تقدير : ربُّ رجلٍ وأخٍ له ، وأى فتى هيجاء أنت وجارٍ لها» .

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلٍ
يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
فَهُوَ كَفِعْلِ صَيَغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي
مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

لما كان اسم المفعول غير جارٍ بإطلاقٍ على الفعل المضارع ، ولم يكْمُلْ
شَبَّهَهُ به ، وكان حكمه حكمَ اسمِ الفاعل في هذا الباب ، فيماعدًا أحكامَ مالم
يُسَمِّ فاعله - خاف أن يُتَوَهَّم أنه لايجرى مجراه ، فنَصَّ على جَرَيَانِهِ مَجْرَاهُ
كما فعل في «أمثله المبالغة» وجمَعَ اسمَ الفاعل .

فيريد أن اسم المفعول حكمه حكمُ اسمِ الفاعل في جميع ما تقرر لاسم
الفاعل من الأحكام ، من كَوْنِهِ يعمل عملَ فِعْلِهِ بالشروط المذكورة ، وهى ألا
يكون بمعنى الماضى ، وأن يكون مُعْتَمِدًا ، ولا يُصَغَّرُ ، ولا يُوصَفُ قبل العمل .
هذا إذا كان مجرداً من الألف واللام .

فإن كان بهما عمل من غير اشتراطٍ لمعنى الحال أو الاستقبال .
فتقول : هذا مُعْطَى أبوه درهماً الآن أو غداً ، وأمكسُو الزيدانِ ثوباً غداً؟
وهذا المُعْطَى درهماً أمس أو غداً .
ومن ذلك قول الشاعر ^(١) :

وَنَحْنُ تَرَكْنَا تَغْلِبَ ابْنَةَ وَائِلٍ

كَمَضْرُوبَةٍ رَجُلَاهُ مُنْقَطِعِ الظَّهْرِ

فهذا البيت مما اعتمد فيه اسم المفعول ^(٢) على موصوفٍ محذوفٍ ، أى

(١) هو تميم بن مقبل ، ديوانه ١٠٧ ، والهمع ٩٠/٥ ، والدرر ١٣١/٢ .

(٢) فى جميع النسخ «اسم الفاعل» وهو وهم ، وما أثبتته من حاشية الأصل هو الصواب .

كِرْجَلٍ مَضْرُوبَةٍ رِجَالَهُ .

فإن كان بمعنى الماضي مجرداً من الألف واللام لم يعمل ، فتقول : هذا مُعْطَى درهمٍ أمسٍ ، ولا تقول : مُعْطَى درهما .

وكذلك سائر الأحكام ، من جواز إضافته لتاليه ، وجواز نصبه ، وأنحِتَامِ نصبٍ ما بعد ذلك ، ومن تَبَعِيَّةِ ذلك التالى على اللفظ ، وعلى الموضع ، ومن إجراء جَمْعِهِ مُجْرَى اسم الفاعل . وجميع ما تقدّم ذكره جارٍ هنا .

وقوله : «بِلَا تَقَاضِلٍ» يعنى أنه لا يَفْضُلُهُ اسم الفاعل فى شىءٍ من أحكام هذا الباب ، بل يَجْرَى مَجْرَاهُ فى كل حكم .

لكن لما كان فى هذا الكلام احتمالُ يُتَوَهَّمُ منه أن اسم المفعول يَجْرَى فى كل شىءٍ مَجْرَاهُ ، فيَرْفَعُ الفاعل ، وَيَنْصِبُ المفعولاتِ كُلَّهَا ، وما كان نحو ذلك ، وذلك غير صحيح - حَرَّرَ ذلك وَبَيَّنَّ أن حكمه حكمُ فعلة المبنى للمفعول ، لاحكُمُ المبنى للفاعل ، فقال : «فَهُوَ كَفَعْلٍ صِيغٍ لِلْمَفْعُولِ فى مَعْنَاهُ» ، فهو جارٍ مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائه للمفعول ، فتقول : هذا مَضْرُوبٌ أبوه غداً ، كما تقول : يُضْرَبُ أبوه غداً ، وتقول : هذا مُعْطَى درهماً ، كما تقول : هذا يُعْطَى درهماً . وكذلك سائر الأحكام .

وقوله : «فى مَعْنَاهُ» يعنى به أن اسم المفعول مثلُ الفعلِ المبنى للمفعول فى معناه ، لافى لفظه ، فيُعْطَى كُلُّ واحدٍ منهما من الأحكام اللفظية ما يَقْتَضِيهِ ، فاجتماعُهما إنما هو فى المعنى .

وأما فى اللفظ فلكل واحدٍ منهما حكمٌ لفظى يَخْتَصُّ به .

فالفعل لأيضاف ، بخلاف اسم المفعول ، فإنه يضاف إلى مفعوله ، نحو :

/ هذا مُعْطَى درهمٍ غداً ، فلو لم يَقُلْ : «فِي مَعْنَاهُ» لأَوْهَمَ امْتِنَاعَ الإِضَافَةِ ، ٤٦٣
وكذلك التنوين ، وما كان نحوهما من الأحكام المختصة بالأسماء ،
كالتعريف والتثنية والجمع .

وقوله : «فِي مَعْنَاهُ» خبرٌ بعد خبر ، أى : فهو فى معنى الفعل
المَصْنُوع للمفعول . وضمير «صَبِغَ» عائد على الفعل ، لا على «هو» .
ومثّل بقوله : «الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفَى» وهو من اسم المفعول بالآلف
واللام ، فيعمل بمعنى الماضى ، وبمعنى الحال والاستقبال . وهذا كله
ظاهر .

والكَفَاف : ما يَكْفَى الإنسانَ من غير إسراف . وحقيقته : ما كَفَّ
عن الناس ، أى أغنى عنهم وعن اللجأ إليهم . والمعنى : أن الذى أُعْطِيَ
من العيش كَفَافاً يَكْتَفَى به عما فى أيدي الناس ، وَيَسْتَغْنَى به عن الكَدِّ
فى الزيادة ، والحرص على ما لا يزيده إلا تعباً وهماً . ثم قال :
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ

مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

يعنى أن هذا المذكور القريبَ المشارَ إليه بـ«ذا» وهو اسم المفعول -
قد يُخَالَفُ اسمَ الفاعل من بعض الوجوه ، فيضاف إلى المرفوع به فى
المعنى ، وذلك أن اسمَ الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه البتَّةُ ، فلا تقول : هذا
ضاربُ أبيه زَيْداً ، ولا ما أشبه ذلك لأنه يلزم فيه إضافةُ الشئِ إلى نفسه ،
إذ كان مد لول (ضارب) هو (الأب) ، وقد منع من ذلك فى «باب
الإضافة»

فكان الأصل فى اسم المفعول أن يَجْرى مَجْراه فى الأيُضاف إلى مرفوعه، فلا يُقال : أمضروبُ الأبوين زيدٌ؟ ولا : أمضروبُ أبويه زيدٌ؟ فى أمضروبُ أبواه زيدٌ؟

كما لاتقول : أضاربُ الأبوين ، ولا : أضاربُ أبويه زيدٌ؟ فى : أضاربُ أبواه زيدٌ؟ لأن فيه إضافة الشئ إلى نفسه ، وذلك ممنوع .

لكن لما كان اسم المفعول إذا تعدى إلى واحد يكون سببياً ، فلا يظهر له عمل فى شئ إلا فى السببى - أشبه الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فجاز فيه ما جاز فيها ، فتقول : زيدٌ مضروبُ الأب ، كما تقول زيدٌ كريمُ الأب .

وكما أن (كريمُ الأب) قد تحملت الصفة فيه ضميراً عائداً على الأول ، فخرج بذلك عن إضافة الشئ إلى نفسه [لأن الضمير غير الأب - إعتبر مثل ذلك فى اسم المفعول ، فلم يبق فيه إضافة الشئ إلى نفسه^(١)] لأن الأب غير الضمير فى «مضروب» وصاحب الضمير هو (مضروب) .

ومثّل ذلك بقوله : محمودُ المقاصدِ الورعُ . أصله : الورعُ محمودُ مقاصده ، ثم أضمر فى «محمود» ضمير «الورع» فصارت «المقاصد» فى حكم الفضلة ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به . ثم أضيف حملاً على اسم الفاعل حين أضيف إلى منصوبه .

وما قاله صحيح ، بناءً على أن اسم الفاعل إذا أُريد به الثبوت جرى مَجْرى الصفة المشبهة ، نحو : زيدٌ قائمُ أبوه ، وقائمُ أبا ، وقائمُ الأب .

فكذلك يقال فى اسم المفعول : هذا مضروبُ أبوه ، ومضروبُ أبا ، ومضروبُ الأب ، وذلك إذا أُريد به الثبوت ، أى ثبوت الصفة .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت)

فأما إذا أريد به العلاجُ فلا يمكن ذلك فيه ، لأنه جارٍ مجرى الفعل ،
 فلا تقول فى قولك : (زيدٌ قائمٌ أبوه غداً) : زيدٌ قائمٌ الأب غداً ، ولأقائمُ
 أباً الآن ، ولذلك لم يكن هذا الحكم ليَجْرى فى اسم المفعول من المتعدى
 إلي اثنين / ولا ثلاثة أصلاً . فقول الناظم : «وقَدْ يُضَافُ ذا إلى اسمٍ ٤٦٤
 مُرتفعٍ معْنَى» يعنى أنه قد يجرى مجرى الصفة المشبهة اسمُ المفعول ،
 فيضاف إلى مرفوعه كما تضاف الصفة إلى مرفوعها ، فتقول : زيدٌ
 مرفوعُ الرأسِ ، ومضروبُ الأبِ ، ومنه مثاله : الورعُ محمودُ المقاصدِ ،
 والأصل : محمودُ المقاصدُ منه ، أو محمودُ مقاصده . ثم أُضيف إليه
 اسمُ المفعول . ولكن هذه الإضافة إنما تجوز بشرطين :

أحدهما : أشار إليه بالمثال ، وهو أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ
 إلى واحد ، فلا يجوز أن يكون من غير متعدٍّ ، إذ لا تُتصَوَّرُ الإضافة ،
 ولا من متعدٍّ إلى اثنين ولا ثلاثة ، فلا تقول : هذا مُعطى الأبِ درهمًا ، ولا
 مُعْلَمُ الأخِ زيداً قائماً ، ولا ما أشبه ذلك .

والثانى : أن يُقصد ثبوتُ الوصف ، ويُنْتَسَبُ فيه العلاجُ ، كما
 تقدم . وهذا لم يُشِرْ إليه ، ولكن هو داخل تحت مضمون الشرط الأول ،
 لأنه لما مُنِعَ أن يكون من متعدٍّ إلى اثنين - كان ضمن ذلك ألا يكون له
 مفعول مذكور ، وذلك معنى كونه غير مقصود به العلاجُ ، وسيأتى لهذا
 مزيدُ بيان .

فإن قيل : فأنت تقول على مذهبه : هذا مُعطى الأبِ ، ومَكْسُوُ الأخِ
 فتجعله كمحمودِ المقاصدِ ، وهما مِمَّا يتعدى إلى اثنين ، وكذلك : هذا
 مُعْلَمُ الأبِ ، وهو من المتعدى إلى ثلاثة .

فالجواب : أنا لا نسلّم ذلك ، بل نمنع ذلك ، لأن المتعدّي إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب ، فمعنى العلاج باقٍ فيه .

وإن سلّم فقد يقال : إن المراد بالمتعدّي إلى واحد ما عمِلَ في واحد خاصّةً ، مقتصرًا عليه ، فرُفِعَ بإسناده إلى فعل المفعول ، فلو كان عاملاً في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذى أشار إليه ، فهو المتحرّزُ منه .

وقوله : «معنى» راجع إلى «مرتفع» أى رفعه إنما هو من جهة المعنى ، لا من جهة الحكم اللفظى .

وبين بهذا أن «المقاصد» فى مثاله ، وما كان نحوه - ليس خفضه من رفع لفظى ، فإن الإضافة من نصبٍ على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به . ولو كان مضافاً من حقيقة الرفع لزم المحذور ، وهو إضافة الشئ إلى نفسه ، بل أضيف بعد ما نُقِلَ إليه ضمير الأول ، فصار هو المُسندُ إليه .

ولما استغنت الصفة بمرفوعها اشبه السببى المفعول الذى هو فضلة ، من حيث استغنى عنه اسم المفعول ، فاننصب على التشبيه بالمفعول به ، وبعد ذلك أضيف ، لما صار اسمُ المفعول ، بما تحمّل من ضمير الأول ، مغايراً للسببى ، فلم تكن فيه إضافة الشئ إلى نفسه ، فلذلك قال : «إلى اسم مرتفع معنى» وفى هذا الكلام بعدُ مسائل :

إحداها : أن إجراء اسم المفعول من المتعدّي إلى واحد ممّا أغفله النحويون فلم يذكره ، واعتنى هو بذكره هنا ، وفى غير هذا من تواليه . وزعم فى «شرح التسهيل»^(١) أنه يجرى مجرى الصفة المشبهة مطلقاً إن كان مصوغاً من متعدّد إلى واحد ، كمضروب ، ومذهوب ، ومرفوع ، ونحو ذلك .

(١) ورقة (١٥٥ - ب)

وأُشَدَّ عليه أبياتاً لم أُقَيِّدْهَا^(١) / ولكنَّ ما اسْتَدْرَكَ ظاهِرُ الصَّحَةِ ، ٤٦٥
واضح الموقع ، فبحقِّ ما استدركه هنا .

والثانية أنه أشار إلى أن هذا الإلحاق ، وهذه الإضافة مما يقلُّ في الاستعمال ، لقوله : «وَقَدْ يُضَافُ» فأتى بـ«قَدْ» المُقْلَلَّةَ على عادته في أمثال ذلك ، إلا أنه لم يُقَيِّدْهُ بِالْقَلَّةِ في «التسهيل» وإنما قَيَّدَ بِهَا الْجَامِدَ الْجَارِي مجرى المشتق فقال : والأصح أن يجعل اسمُ المفعول المتعدِّي إلى واحد من هذا الباب مطلقاً .

قال : وقد يُفعل ذلك بجامدٍ لتأوله بِمُشْتَقٍّ^(٢) .

(١) هي قول الشاعر :

تَمْنَى لِغَايِي الْجَوْنُ مَغْرُورٌ نَفْسَهُ فلما رَأَيْتُ ارْتَاعَ ثُمْتَ عَرْدًا
وهو من شواهد الجر ، نظير قولهم : (حَسَنُ وَجْهِهِ)
واستشهد به كذلك في التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ١٠٣/٥ ، والدرر ١٣٥/٢
والجون : علم عن شخص . وعَرْدٌ : فَرٌّ .
وقول الآخر :

لَوْ صُنَّتْ طَرَفَكَ لَمْ تَرَعْ لَصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا
وهو من شواهد النصب ، نظير قولهم : (حَسَنُ وَجْهِهِ)
واستشهد به كذلك في التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ١٠٣/٥ ، والدرر ١٣٤/٢
ولم ترع : لم تفزع . والوجنات : جمع وجنة ، وهي ما ارتفع من الخد .
وقول الآخر :

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا راسُ
وهو من شواهد الرفع ، نظير قولهم : (حَسَنُ وَجْهِهِ)
واستشهد به كذلك في التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ٩٩/٥ ، ١٠٢ ، والدرر ١٣٣/٢ ، ١٣٤ .
(٢) التسهيل ١٤١ .

ولم يتعرض الشارح - رحمه الله - لمسألة الجامد المؤول بمشتق .

وتتيمما للفائدة نذكر هنا ما قاله النحاة فيها ، فإنهم قالوا : قد يقال : وردنا مِنْهَلًا عَسَلًا ماؤه وعَسَلًا ماءً ، ونزلنا بَقُومٍ أَسَدٍ أَنْصَارُهُمْ ، وأَسَدٍ الْأَنْصَارِ ، وصاهرنا حَيًّا أَقْمَارًا نَسَاؤُهُ ، =

فأنت ترى مخالفةً ما بين الكلامين ، فأحدهما يزعم أن هذا الاستعمال قليل ، والآخر يُطلق القول بالجواز ، ولكن رأيهُ هنا أحسن ، إذ استعمالُ اسم المفعول استعمالَ الصفة المشبهة قليلٌ كما قال ، والأكثر إجراؤه مجرى أصله ، وهو اسم الفاعل حسبما تقدم .

وعلى ذلك ظاهرُ كلام غيره ، إلا أنه استدرك هذا الاستعمال الثاني القليل ، فهو حسنٌ ولا عتبَ عليه .

وأما زعمه هناك^(١) أنه خارج عن «باب اسم الفاعل» بإطلاق ، جارٍ مجرى الصفة المشبهة بإطلاق فهو رأيٌ غريب يقتضى امتناع (هذا مضروبٌ غداً أو الآن) و (هذا مُكرَّم أبوه الآن) وما أشبه ذلك .

وهو غير صحيح ، نعم ، لا يُنكر أن يُقصد بمعناه الثبوت ، فيجرى مجرى الصفة ، لا أن يكون كذلك البتة ، ولا أعلم له فى هذا القول مُستنداً .

== وأقمار النساء . على تأويل (عسل) بخلو ، و (أسد) بشجعان ، و (أقمار) بحسان ، ومنه قول الشاعر .

فراشة الحلم فرعونُ العذاب وإن تطلب نداءه فكلب بونه كلبُ
ففاعل «فراشة» معاملة : طائش ، و «فرعون» معاملة : مهلك .

وقول الآخر :

فلولا الله والمهز المجدى لأبت وأنت غريال الإهاب
ففاعل «غريال» معاملة : متعب .

قال ابن مالك فى شرح التسهيل (ورقة ١٥٥ - ب) : «وأكثر ما يجرى هذا الاستعمال فى أسماء النسب ، كقولك : مررتُ برجلٍ هاشمى أبوه ، تميمية أمه وإن أضفت قلت : مررتُ برجلٍ هاشمى الأب ، تميمى الأم ، وكذلك ما أشبهه» .
وانظر : التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ١٠٣/٥ .

والثالثة : أنه قال : «وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ» فخص بالذكر الإضافة وحدها ، والجارى مجرى الصفة المشبهة ، من اسم المفعول وغيره ، لا يختص بالإضافة إلى المرفوع وحدها ، بل يجوز مع ذلك النصب على التشبيه أو التمييز ، فتقول : هذا مضروب الأب ، أو أباً ، وهذا مضروب الأب ، ولا فرق بين النصب والجر فى هذا . فقد يسأل السائل : لِمَ خصَّ الإضافة بالذكر دون النصب ، فقد كان الأولى أن يذكرهما معاً ، أو يُحيل باسم المفعول هنا على «باب الصفة المشبهة»؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن يُقال : لعلَّه عَيَّنَ ما هو السماع أكثر من غيره ، فكان الإضافة والنصب مسموعان قليلاً، إلا أن النصب أقل ، فذكر ما هو أكثر شيئاً من غيره، خروجاً عن عهد السماع .

والثانى : أن يكون اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر إذا كانا معاً فى «باب الصفة المشبهة» كالتلازمين ، فحيث يجوز أحدهما يجوز الآخر على الجملة ، فلم يحتج إلى ذكرهما معاً .

وأيضاً فإن الإضافة أخصُّ عنده بباب الصفة المشبهة . ألا ترى أنه عرفها بها إذ قال : «صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا» ؟

فإذا جاز الجر فالنصب فى الضمن . والله أعلم .

والورع - فى كلامه - اسم فاعل من : وَرَعَ يَرَعُ وَرَعًا ، فهو ورعٌ ، إذا كفَّ عن المعاصى ، فهو متقٍ كافٌ عما لا يحل .

ومعنى المثال : أن الورع المتقى لله مقاصده كلها محمودة ، لأن قصده فى كل شئ تقوى الله تعالى .

أبنية المصادر

مراده أن يبين أبنية المصادر القياسية من غير القياسية .

واعلم أن القياس في العربية يُطلق / على وجهين : أحدهما أن ٤٦٦
يُلْحَق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما^(١) ، من غير أن يُبحث : هل
قالت العرب أو لم تَقُلْه ، لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان
على هذا النحو يقيناً أو غلبة ظنٍّ ، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ ، ونصب
الحال ، والمفعول به إذا ذُكر الفاعل ، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله
عنه ، وما إشباه ذلك ؛ فتقول : قَامَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وجاء
مُسْرِعًا ، وَأُعْطِيَتْكَ ، وَأُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ ، من غير أن تقفَ ، أو تنتظرَ ما تقوله
العرب .

والثاني أن تقيس أيضاً ما لم تَقُلْه على ما قالته ، لكن بعد البحث
والتنقير : هل تكلمت به العرب أم لا ؛ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العملُ
عليه وإن خالف القياس الذي استَقَرَّناهُ في المسألة ، ونترك القياس فلا
نلتفت^(٢) . وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس ،
وحملناه على الأكثر . وهذا كالمصادر ، والإفعال المضارعة

(١) في الأصل : «جامع بينهما» وما أثبتته من (ت ، س) .

(٢) ت «فلتفت» وهو تحريف . والشارح يريد : فلا تلتفت إليه

الجارية على الماضية وبالعكس ، وكالصفات ، وجموع التكسير ، وما أشبه ذلك كقولنا : إذا كان الفعل الثلاثى على (فَعَلَ) متعديا فإن قياس مصدره (فَعَلَ) لأن الأستقراء أبرز لنا أنه الأكثر ، فما لَمْ تَنْطِقْ له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعَلَ) قياساً على ما نطقت به من ذلك ، كضَرْبَتْهُ ضَرْباً ، وَشَتَمَتْهُ شَتْمًا .

فإن نطقت له بمصدر على (فَعَلَ) فهو القياس فنلتزمه ، وإن على غير ذلك اتَّبَعْنَاهُ وتركنا القياس ، كقولهم : سَرَقَهُ سَرَقاً وَطَلَّبَهُ طَلْباً ، فلا تقول هنا : سَرَقاً ، ولا طَلْباً ، قياساً على (ضَرَبَ ضَرْباً) وبابه ، وهذا معنى القياس ^(١) .

فى قول الناظم :

فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَ رَدًّا

والقياس بالمعنى الأول هو المراد فى جميع ما تقدم قبل هذا ^(٢) .

وَيَعْنَى أَنْ (فَعَلًا) المفتوح الفاء ، الساكن العين من أبنية المصادر- قياسُ فى مصدر الفعل الثلاثى المعدى إلى مفعول به ، على أى بناء كان ذلك الفعل ، مِنْ (فَعَلَ) بفتح العين ، أو (فَعِلَ) بكسرها .

وأما (فَعَلَ) بضمها فلا يكون متعدياً أبداً إلا بالتحويل من بنية أخرى ، إلا حرفاً شاذاً حكاه الخليل عن نصربن سَيَّار : أَرْحَبُكُم الدخولُ فى طاعة

(١) انظر فى معنى القياس فى العربية : الخصائص ١/١٠٩ - ١٣٣ ، ٣٥٧ - ٣٧٤ .

(٢) يعنى أبواب النحو التى سبقت هذا الباب .

الكَرْمَانِي (١)؟ أَيْ أَوْسَعِكُمْ؟

وأطلق القول فى القياس ، سواء كان الفعل صحيحا ، أو معتل
الفاء أو العين أو اللام ، أو مضاعفا .

وكذلك يستوى فى ذلك ما تعدى إلى واحد أو الى أكثر من ذلك .

فالصحيح فى (فَعَلَ) بفتح العين : قَتَلَهُ قَتْلًا ، وَخَلَقَهُ خَلْقًا ، وَضَرَبَهُ
ضَرْبًا ، وَشَتَمَهُ شَتْمًا ، وَجَبَذَهُ جَبْذًا (٢) ، وَصَرَفَهُ صَرْفًا ، وَطَرَقَ الْحَدِيدَ
طَرَقًا ، وَصَرَعَهُ صَرَعًا ، ونحو ذلك .

والمضاعف نحو : رَدَّهُ رَدًّا ، وهو مثاله (٣) ، وَشَدَّهُ شَدًّا ، وَعَدَّهُ عَدًّا ،
وَمَجَّهُ مَجًّا (٤) ، وَدَعَّهُ دَعًّا ، أَيْ دَفَعَهُ .

والمعتل الفاء نحو : وَعَدَّهُ وَعْدًا ، وَوَزَنَهُ وَزْنًا ، وَوَادَّهُ وَاَدًّا ، وَوَهَنَهُ
وَهْنًا أضعفه ، وَوَتَرْتُ الْعَدَدَ وَتَرًّا / ، أَفْرَتُهُ .

٤٦٧

والمعتل العين نحو : بَاعَهُ بَيْعًا ، وَكَالَهُ كَيْلًا ، وَسَاقَهُ سَوْقًا ، وَجَابَ
الْأَرْضَ جَوْبًا ، قَطَعَهَا وَخَرَقَهَا .

(١) نصر بن سيار الكنانى ، أمير من الدهاة الشجعان ، ولى بلخ وخراسان للدولة الأموية ، وغزا
ما وراء النهر ، ففتح حصونًا وغنم مغانم كثيرة ، وهو صاحب الأبيات التى يحنر فيها بنى أمية ، من قوة
الدعوة العباسية التى أولها :

أرى خلل الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام .

(ت ١٣١هـ) وأما الكرمانى فهو جديع بن على الأزدي ، شيخ خراسان وفارسىها فى عصره ، وأحد
الدهاة الرؤساء ، أقام فى خراسان إلى أن وليها نصر بن سيار ، فخاف شر الكرمانى فسجنه ،
ولكنه فر من السجن ، ولما ظهر أبو مسلم الخراسانى اتفق معه على قتال نصر بن سيار والى
خراسان ، ولكن نصرًا قتله عام ١٢٩هـ .

(٢) حَبْذُ الشَّيْءِ : جَذْبُهُ ، وَفِي الْحَدِيثِ «فَجَبَذَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي»

(٣) أَيْ الْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّازِمُ .

(٤) مَجَّ الْمَاءُ أَوْ الشَّرَابُ مِنْ فِيهِ مَجًّا : لَفْظُهُ ، وَمِنْ الْمَجَازِ قَوْلُهُمْ : كَلَامٌ تَمَجَّ الْأَسْمَاعُ .

والمعتل اللام : رَمَاهُ رَمِيًّا ، وَطَلَاهُ طَلِيًّا ، وَمَرَاهُ مَرِيًّا^(١) ، وَغَزَاهُ غَزَوًّا ،
وَطَوَاهُ طَوِيًّا ، وَشَوَاهُ شَوِيًّا ، وَكَوَاهُ كَوِيًّا .

وأما (فعل) بكسر العين فكذلك .

ففى الصحيح منه : لَحِسَهُ لَحْسًا ، وَلَقِمَهُ لَقْمًا ، وَشَرِبَهُ شَرِبًا ، وَسَرَطَهُ
سَرَطًا ، وَزَرَدَهُ زَرَدًا^(٢) ، وَلَثِمَهُ لَثْمًا ، وَلَبَسَهُ لَبَسًا ، وَقَضَمَتِ الدَّابَّةُ شَعِيرَهَا
قَضْمًا^(٣) ، وَيَلْعَ الشَّيْءُ بَلْعًا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

والمضاعف نحو : مَسِسْتُ الشَّيْءَ مَسًّا ، وَشَمِمْتُه شَمًّا ، وَمَصِصْتُه مَصًّا ،
وَعَضَضْتُه عَضًّا ، وَسَفَفْتُ الدَّوَاءَ سَفًّا .

والمعتل الفاء : وَطِئْتُ الشَّيْءَ وَطْئًا ، وَهُوَ فِى نَفْسِهِ قَلِيلٌ .

والمعتل العين : خَفِئْتُ خَوْفًا ، وَنَلِئْتُ نَيْلًا .

وبالهمز : رَمِمْتُ الدَّابَّةَ وَلَدَهَا رَأْمًا ، أَحَبَبْتُهُ فَشَمَمْتُهُ .

والمعتل اللام : قَنَيْ حَيَاءَهُ قَنِيًّا ، لَزِمَهُ ، وَنَشِيتُ الْخَبَرَ نَشِيًّا ، تَعَرَّفْتُه^(٤) .

والمتعدى فى (فعل) قليل ، ولكن الغالب والأكثر فى ذلك القليل فى المصدر (فعل)
كما قال الناظم . وأكثر ما يستعمل المتعدى منه فى العمل بالفم .

و«ذُو الثَّلَاثَةِ» فى كلامه هو الفعل الذى على ثلاثة أحرف ، لم يُخْرِجْهُ عَنْ
ذَلِكَ لَا أَصْلَى مِنَ الْحُرُوفِ وَلَا زَائِدٍ ، كَالْمَثَلِ الْمَتَقَدِّمَةِ .

(١) مَرَى الشَّيْءَ : اسْتَخْرَجَهُ ، وَمَرَّتِ الرِّيحُ السَّحَابَ : أَنْزَلَتْ مِنْهُ الْمَطَرَ ، وَمَرَى فَلَانًا حَقَهُ : جَعَدَهُ .

(٢) سَرَطَ الطَّعَامَ وَاسْتَطَرَّهُ : ابْتَلَعَهُ . وَزَرَدَ اللَّقْمَةَ وَازْدَرَدَهَا : ابْتَلَعَهَا كَذَلِكَ .

(٣) الْقَضَمُ : الْأَكْلُ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ ، أَوْ أَكَلَ الشَّيْءَ الْيَابِسَ . وَيُقَابِلُهُ الْخَضْمُ ، وَهُوَ الْأَكْلُ بِجَمِيعِ الْفَمِ ،
أَوْ أَكَلَ الشَّيْءَ الرُّطْبَ .

(٤) اللِّسَانُ (نَشَأَ) .

أما إن خرج عن ذلك بأصلى نحو : دَخَرَجَ ، أو بَزَائِدَ نحو : أَكْرَمَ ، فله في المصادر أبنية أخرى سيأتى منها ما قصد ذكره .

وقوله : « مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ » على حذف الموصوف ، أى من فعلٍ ذى ثلاثة ، وكذلك قوله : « الْمُعْدَى » و « مِنْ » لبيان الجنس أو للتبعيض ، وهى فى موضع الحال ، أى قياسُ مصدر الفعل المتعدى كائنا من الأفعال الثلاثية (فَعَلُ) .

ثم انتقل إلى مصدر اللزوم فقال :

وَفَعْلُ اللَّزْمِ بَابُهُ فَعْلُ

كَعَرَجَ وَكَجَوَى وَكَشَلَلُ

لما كان قد شَمِلَ له البيتان المتقدمان بناعين (فَعَلَ وفَعِلَ) بفتح العين وكسرها ، وتكلم على مصدرهما فى التعدى أتمَّ النظرَ فيهما بمصدر اللزوم منهما .

وابتداً بذكر (فَعِلَ) المكسور العين ، فيُعْنَى أن قياس مصدر (فَعِلَ) المكسور العين أن يُبنى على (فَعِلَ) بفتح الفاء والعين ، كان صحيحاً ، وإليه أشار بقوله : «كَعَرَجَ^(١)» أو معتلاً ، وإليه أشار بقوله : «وَكَجَوَى» أو مضاعفاً ، وإليه أشار بقوله : «وَكشَلَلُ» .

واللزوم خلاف التعدى ، وهو الذى لزم فاعله ، فلم يطلب غيره ، وقد تقدم تفسيره فى «باب التعدى» .

فمثال الصحيح : عَرَجَ عَرَجاً ، ومَرَضَ مَرَضاً ، وَغَضِبَ غَضَباً ، وَأَنفَ أَنْفاً^(٢) ، وَأَكَلَتِ النَّاقَةُ أَكْلاً ؛ تَأَنَّتْ بوبرَ جَنِينِهَا فى بطنها ، وَأَكَلَتِ الْأَسْنَانُ ،

(١) الرواية المشهورة «كَعَرَجَ» .

(٢) أَنَفَ مِنْهُ أَنْفًا : وَأَنَفَ : اسْتَنَفَ واسْتَكْبَرَ ، ويقال : فِيهِمْ أَنْفَةٌ وَأَنَفَةٌ .

تَكَسَّرَتْ ، وَأُسِفَ أُسْفًا ، حَزِنَ ، وَعَسِمَتِ الْيَدُ عَسَمًا ؛ يَيْسَتْ ، وَعَبِدَ عَبْدًا ، أَنْفَ ، وَعَتَبَ الْأَمْرُ عَتَبًا ؛ صار فيه عَيْبٌ ^(١) .

ومثال المعتلّ الفاء : وَجِلَ وَجَلًا ، وَوَجِعَ وَجَعًا ، وَوَيْتَتِ الْأَرْضُ وَبًا ، وَوَهِمَ وَهَمًا ، وَوَهَلَ وَهَلًا ^(٢) ، وَوَكِعَتِ الرَّجْلُ / وَكَعًا ؛ مال إِبْهَامُهَا عَلَيْهَا ، ٤٦٨ وَوَرِمَ وَرَمًا ، وَوَصَبَ وَصَبًا ^(٣) ، وَوَقِصَ وَقِصًا ؛ قَصَرَ عُنُقُهُ .

ومثال المعتلّ العين : حَوَلَ حَوَلًا ، وَعَوَرَ عَوَرًا ، وَخَوِصَتْ عَيْنُهُ خَوِصًا ؛ صَغُرَتْ ، وَحَوِرَتْ حَوَرًا ^(٤) ، وَخَلَّتْ إِخَالَ خَالًا وَخِيَلًا ، وَغَارَ يَغَارُ غَارًا وَغَيْرَةً .

ومثال المعتلّ اللام : رَدَى رَدًى ^(٥) ، وَلَوَى لَوًى ^(٦) ، وَخَفَى خَفًى ، وَوَجَى وَجًى ^(٧) ، وَصَوِيَتْ النَّخْلَةُ صَوًى ؛ يَيْسَتْ ، وَصَغَى صَغًى ؛ مال فى جانبِ خَلْقَةٍ .

ومثال المضاعف : شَلَّ يَشَلُّ شَلَلًا ، وَيَحْحِتُ بِحَحًا ^(٨) ، وَشَمَّ الْأَنْفُ

(١) اللسان (عتب)

(٢) يقال : وَهَلَ الرَّجُلُ ، يَوْهَلُ ، وَهَلًا ، إِذَا ضَعِفَ أَوْ جِنَ أَوْ فَزَعَ .

(٣) وَصَبَ يَوْصِبُ وَصَبًا : مَرَضَ وَوَجَدَ وَجَعًا ، فَهُوَ وَصِبٌ . وَقَدْ يُطْلَقُ الْوَصَبُ عَلَى التَّعَبِ وَالْفَتُورِ فِي الْبَدَنِ . وَالْأَوْصَابُ : الْأَسْقَامُ ، وَاحِدُهَا وَصَبٌ .

(٤) حَوِرَتِ الْعَيْنُ : اشْتَدَّ بَيَاضُهَا وَسَوَادُهَا ، وَاسْتَدَارَتْ حِدْقَتُهَا ، وَرَقَّتْ جَفُونُهَا ، وَابْيَضَ مَا حَوْلَ بَهِاشِهَا وَحَوِرَتْ ، أَيْضًا اسْوَدَّتْ كُلُّهَا ، مِثْلُ أَعْيُنِ الظُّبَاءِ وَالْبَقَرِ . وَالْوَصَفُ مِنْهُ : أَحْوَرُ وَحَوْرَاءُ ، وَالْجَمْعُ : حَوَرٌ .

(٥) رَدَى الرَّجُلُ ، يَرْدَى ، رَدًى : هَلَكَ . وَرَدَى فِي الْهُوَّةِ : سَقَطَ ، فَهُوَ رَدٍ .

(٦) كَوَى الرَّمْلَ وَغَيْرَهُ ، يَكْوَى ، لَوًى : اَعْوَجَّ ، فَهُوَ لَوًى ، وَلَوَى الْقَرْنَ ، فَهُوَ أَلَوًى ، وَلَوَى الرَّجُلُ : اشْتَدَّتْ خُصْمُوتُهُ ، وَصَارَ جَدَلًا سَلِيطًا ، فَهُوَ أَلَوًى .

(٧) وَجَى يَوْجَى ، وَجًى : رَقَّتْ قَدَمُهُ أَوْ حَافِرُهُ أَوْ خَفِيَ مِنْ كَثَرَةِ الْمَشْيِ ، فَهُوَ وَجٍ ، وَوَجَى .

(٨) يُقَالُ بَحَّ الرَّجُلُ ، يَبَحُّ ، بَحَحًا ، إِذَا غَلِظَ صَوْتُهُ وَخَشَنَ ، فَهُوَ أَبَحُّ ، وَهُوَ بَحَاءٌ .

يَشْمُ شَمَمًا ؛ ارتفع أعلاه ، وصَمَمْتُ أُذُنَهُ تَصَمُّ صَمَمًا ، وَلَحِحَتْ عَيْنُهُ لَحَحًا ،
التَّصَفَّتْ .

واعلم أنه مثَّل هنا بثلاثة أمثله ترجع إلى معنى واحد ، وهو ما كان
عَرَضًا طارئًا على استقامة الخُلُقَة في الأصل ، فالعَرَجُ شَيْءٌ يصيب الرجلَ
خُلُقَةً ، لا يستقيم به المشي . والجَوَى : من جَوَى الرجلُ ، إذا لم يَشْتَهِ الطعامَ ،
أو من جَوَى ، إذا عَرَضَتْ له حُرْقَةٌ باطنة ، من حُزْنٍ أو عِشْقٍ ، وكلاهما عَرَضٌ
طارئٌ . ويقال : جَوَى الشَّيْءُ جَوَى ، إذا اُنْتَنَ ، وهو من ذلك أيضا . وَالشَّلَلُ :
فساد في اليد ، يقال : شَلَّتْ يَدُهُ ؛ إذا بَطَلَتْ منفعتها .

فهذا كُلُّهُ من الأعراض الطارئة ، إلا أن المثال الأول مما كان عَرَضًا في
أصل الخُلُقَة ، والباقيان مما كان عَرَضًا طارئًا عليها . وكلا المعنيين عَرَضٌ
يجرى في هذا مَجْرَى واحدًا . ثم قال :

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلُ قَعَدَا

لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَفَدَا

هذا هو البناء الثاني ، وهو المفتوح العين ، ك (قَعَدَ) الممثل به . يعني أن
مصدر هذا الفعل اللازم قياسه (فُعُولٌ) بضم الفاء باطراد ، كان صحيحًا أو
معتلاً أو مضاعفًا ، ما لم يدخله من المعاني ما يصرفه عن ذلك إلى أبنية أُخَرِ .
فمثال الصحيح : قَعَدَ قُعُودًا ، وَجَلَسَ جُلُوسًا ، وَسَكَتَ سَكُوتًا ، وَثَبَّتَ
ثَبُوتًا ، وَذَهَبَ ذُهُوبًا ، وَرَكَنَ رَكُونًا ، وَمَكَثَ مَكُوثًا ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ طُلُوعًا ،
وَعَرَبَتِ غُرُوبًا ، وما أشبه ذلك .

ومثال المعتل الفاء : وَقَفَ وَقُوفًا ، وَوَكَّفَ الدَّمَعُ والمَطَرُ وَكُوفًا^(١) ، وَوَضَحَ

(١) وَكَّفَ الماءُ وغيره ، يَكِفُّ ، وَكُفًا وَكُوفًا : سال وقطر قليلا قليلا .

الأمرُ وضوحاً ، وَجَبَ وَجُوباً ، سَقَطَ أَوْ ثَبَتَ ، وَوَصَبَتِ وَصُوباً ، دام .

ومثال المعتلّ اللام : دَنَا دُنُوً ، وَتَوَى تَوِيّاً^(١) ، وَمَضَى مَضِيّاً ، وَبَدَأَ
بَدْأً ، وَغَدَا غَدُوّاً ، وَعَتَا عَتُوّاً ، وَنَمَا نُمُوّاً ، وَصَبَتِ الرِّيحُ صَبُوءاً ؛ هَبَّتْ
صَبّاً^(٢) . ومثال المضاعف : مَرَّ مُرُوراً ، وَكَلَّ الْبَصَرُ كَلُّولاً ، وَكَمَّتِ النَّخْلَةُ
كُمُوماً ، أَطْلَعَتْ ، وَسَدَّ الشَّيْءُ سُدُوداً ، وَسَدَّاداً ؛ إِذَا كَانَ صَوَاباً .

وأما المعتلّ العين فَقَلَّ فِيهِ (الْفُعُولُ) لِأَجْلِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، قَالُوا : غَابَتْ
الْشَّمْسُ غُيُوباً ، وَغَرَّتْ فِي الشَّيْءِ غُوراً^(٣) ، وَبَادَ يَبِيدُ يَبُوداً ، وَسَارَ إِلَيْهِ
يَسُورُ سُوراً ؛ وَتَبَّ^(٤) ، وَابَتْ الشَّمْسُ أُوْباً^(٥) .

وهذا كُلُّهُ قَلِيلٌ ، كَرَاهِيَةِ (الْفُعُولِ) فِي بَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، فَفَرُّوا إِلَى
(الْفَعَالَةِ ، وَالْفِعَالِ ، وَالْفَعَالِ)^(٦) وَنَحَوَهَا ، فَقَالُوا : صَامَ صِيَاماً ، وَرَاحَ
رَوَاحاً ، وَنَاحَ نِيَاحَةً / ، وَسَارَ سَيْرًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

٤٦٩

فَبَانَ أَنْ (الْفُعُولِ) فِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَإِطْلَاقِ النَّازِمِ
يَقْتَضِي أَنَّهُ قِيَاسٌ ؛ إِذَا لَمْ يَخُصَّ صَحِيحاً مِنْ مَعْتَلٍّ ، لِاسِيَمَا وَقَدْ نَبَّهَ
عَلَى النُّوعَيْنِ بِالْمَثَالِ ، فَمَثَلُ الصَّحِيحِ بِـ(قَعَدَ) وَالْمَعْتَلِّ عَلَى الْجُمْلَةِ بِـ(غَدَا) ،
فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُخْرَجَ الْمَعْتَلُّ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ .

(١) تَوَى بِالْمَكَانِ فِيهِ ، يَتَوَى تَوَاءً وَتَوِيّاً : أَقَامَ وَاسْتَقَرَّ . وَالْوَصْفُ مِنْهُ ثَاوٍ .

(٢) الصَّبُّ ، بَفَتْحِ الصَّادِ ، رِيحٌ مَهْبِهُةٌ مِنْ مَشْرِقِ الشَّمْسِ إِذَا اسْتَوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

(٣) غَارَ فِي الشَّيْءِ غَوْرًا وَغُورًا وَغِيَارًا : دَخَلَ . وَغَارَ الْمَاءُ غَوْرًا وَغُورًا ، وَغَوَّرَ : نَهَبَ فِي الْأَرْضِ ،
وَسَفَلَ فِيهَا .

(٤) اللِّسَانُ : (سُور)

(٥) فِي اللَّسَانِ (أُوب) : ابَتْ الشَّمْسُ تَوُوبٌ ، إِيَابًا وَأَيُّوبًا : غَابَتْ فِي مَآبِهَا ، أَيْ فِي مَغِيبِهَا ، كَأَنَّهَا
رَجَعَتْ إِلَى مَبْدِئِهَا .

(٦) قَوْلُهُ : «وَالْفَعَالُ» بِفَتْحِ الْفَاءِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ (ت) وَأَثْبَتَهُ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَصْلِ ، وَ (س) .

والجواب أن نقول : (لعله^(١)) نَبَّهَ بالمثالين على النوعين اللذين يدخلهما القياس ، وهما الصحيح والمعتل اللام ، فيخرج المعتل العين ، ويصح الإطلاق .

فإن قيل : فيبقى المضاعف والمعتل الفاء يؤهم فيهما القول بحكم لا يصح ، وهو ألا يقاس فيهما .

قيل : المضاعف والمعتل الفاء جاريان في أنفسهما مجرى الصحيح في غالب أحكام المصادر والصفات والجموع ، ونحوها من الأحكام التصريفية ، وإنما تختلف الأحكام في المعتل العين واللام مع الصحيح ، فإذا نَبَّهَ على الصحيح والمعتل اللام جرى المضاعف والمعتل الفاء مجرى الصحيح ، وبقي المعتل العين منفياً عنه ما ذكر من الحكم . والأولى أن لو نصَّ على ذلك .

ثم استثنى من أطراد هذا البناء ما استحق بناء آخر باطراد أيضاً حتى صار (الفُعُول) فيه نادراً غير مقيس ، فقال :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً

أَوْ فَعَلَانًا فَادِرٌ أَوْ فَعَالاً

فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى

وَالثَّانِ لِلذِّى اقْتَضَى تَقْلُبَا

لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ وَشَمِلَ

سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

يعنى أن (فُعُولاً) في (فَعَلَ) اللزوم قياساً ، إلا إذا غلب عليه أحد هذه الأبنية الأربعة ، لمعانٍ اقتضتها تدل عليها ؛ فإن (فُعُولاً) يخرج عن أن يكون

(١) مابين القوسين ساقط من (ت)

قياساً فيه، وهى : (فِعَالٌ) بكسر الفاء، كَنَفَرُ نِفَاراً، و(فَعْلَانٌ) بفتح العين، كغَلَّتِ القَدْرُ غَلِيَانًا، و (فُعَالٌ) بضم الفاء، نحو : بَكَى بُكَاءً، و(فَعِيلٌ) نحو: صَهَلَ صَهِيلاً.

فالثلاثة الأول في قوله :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا

أَوْ فَعْلَانًا فَآدِرٍ أَوْ فُعَالًا

وقوله : «فَادِرٍ» تأكيد لمعنى الكلام، كأنه يقول : ليس (الفُعُول) في (فَعَلٌ) اللزوم بمطرد على الإطلاق، وإنما يكون مطرداً في غير ما اطردت فيه هذه الأبنية، فاعلم ذلك، ولا تهمله.

والرابع في قوله : «وَشَمَلَ سَيْرًا وَصَوَّتَا الْفَعِيلُ»

ثم شرع في تفسير المعاني التى استحق (فَعَلٌ) اللزوم هذه الأبنية عوضاً فقال : «فَأَوَّلُ لِدَى امْتِنَاعٍ» فالأول هو (فِعَالٌ) بكسر الفاء، وهو لكل فِعْلٍ على (فَعَلٌ) فيه معنى الإِبَاطَةِ والامتناع، وذلك نحو : فَرَّ فِرَاراً، وَنَفَرَ نِفَاراً، وَشَرَدَ شِرَاداً، وَجَمَعَ جِمَاحاً، وَشَمَسَ شِمَاساً^(١)، وَطَمَحَ طِمَاحاً؛ ارتفع، وَشَبَّ شِبَاباً، وَخَلَّتِ النَاقَةُ خِلَاءً، وهو كالحِرَانِ في الدواب^(٢).

وهذا هو الكثير. وقد رجعوا به إلى (الفُعُول) كَنَفَرُ نُفُوراً، وَشَمَسَ شُمُوساً، وَطَمَحَ طُمُوحاً.

وأما تمثيله بـ (أَبَى) فمشكل؛ فإنه، وإن جاء مصدره على (فِعَالٍ) نحو : أَبَى إِبَاءً وَإِبَابَةً، فإنه من المتعدى، فنقول : أَبَيْتُ الشَّيْءَ، إذا كرهته وامتنعت منه،

(١) شَمَسَتِ الدَّابَّةُ شُمُوساً وَشِمَاساً : جحمت ونفرت.

(٢) (ت) «وهو الحران في الدواب»

فليس من الأفعال اللازمة، فكيف يمثل به / وهو لم يقصد الإخبار عن ٤٧.
حكم اللازم؟

والجواب أنه يمكن أن يكون عنده مستعملاً على وجهين، متعدياً
وغير متعدٍّ، فمثلاً بما هو لازم دون ما هو متعدٍّ، والله أعلم.

ثم قال * والثاني للذي اقتضى تقلباً *

الثاني هو (فَعَلَنْ) بفتح العين، وهو بناءٌ مصدرٍ لكل ما فيه معنى
التقلب والحركة والاهتزاز، نحو : غَلَتِ القدرُ غَلِيَانًا، وَنَزَا نَزْوَانًا؛ وثَبَّ،
وَقَفَزَ الظَّبْيُ قَفْزَانًا، وَنَقَزَ نَقْزَانًا؛ كلاهما وَثَبَ، وَدَارَ دَوْرَانًا، وَجَالَ الشَّيْءُ
جَوْلَانًا^(١)، وَذَالَ ذَالَانًا؛ أَسْرَعَ، وَطَارَ طَيْرَانًا، وَهَذَى يَهْذَى هَذْيَانًا^(٢)،
وَمَالَ مِيلَانًا، عَسَلَ الذَّنْبُ عَسَلَانًا^(٣).

و «الذي» في كلام الناظم واقع على الفعل، كأنه قال : بناءٌ
(فَعَلَنْ) للفعل الذي اقتضى معنى التقلب.

ثم قال : «لِلدَّاءِ فَعَالٌ» هذا البناء الثالث، وهو (فَعَالٌ) بضم الفاء.

وأراد أن هذا البناء يختص بقياساً بكل فعلٍ فيه معنى الداء، ومعنى
التصويت. فأما معنى الداء فنحو : سَبَتَ سُبَاتًا^(٤)، وَسَكَتَ سَكَاتًا^(٥)،
وَنَعَسَ نُعَاسًا، وَعَطَسَ عَطَاسًا، وَسَعَلَ سَعَالًا، وَدِيرَ بِالرَّجْلِ دُورًا^(٦).

(١) في الأصل و (ت، س) «وجال بالشق» وما أثبتته من حاشية الأصل.

(٢) الهذيان : التكلم بغير معقول لمرض أو غيره.

(٣) يقال : عَسَلَ الذَّنْبُ وَالْفَرَسُ، إِذَا عَدَا وَاهْتَزَّ فِي عَنَوِهِ.

(٤) السُّبَات : النوم الخفيف كنوم المريض والشيخ المسن، وأصله من السبت، وهو الراحة، أو القطع وترك الأعمال. ويقال : سَبَتَ المريض، بالبناء للمفعول، فهو مسبوت.

(٥) السُّكَات : مداومة السكوت ، وداء يمنع من الكلام ، وموت السكته.

(٦) يقال : دِيرَ الرجل وعليه، إِذَا أَصَابَهُ الدُّورُ، وهو الدوران الذي يأخذ في الرأس.

وَصُدِرَ صُدَاعًا، وَزُكِمَ زُكَامًا.

وفي جعل هذا النوع من باب (فَعَلَ) اللزوم نظر؛ فإن أكثر ما جاء (فُعَالٌ) في مصدر (فَعَلَ) المبني للمفعول، لا (فَعَلَ) المبني للفاعل، وأكثر ما يبنى للمفعول ما كان من المتعدى لامن اللزوم، كما تقدم في : سَكَتَ وَسَبَّتَ وَصُدِرَ، و (هَلَسَ هَلَسًا) منه، وهو بمعنى : سَلَّ سَلَالًا، وَهَزَلَ هَزَالًا، وَجُحِفَ جُحَافًا؛ أَصَابَهُ الانطلاق من كثرة الأكل، وَقُعِصَتِ الدَابَّةُ قُعَاصًا^(١)، وَقُعِصَتْ قُعَاسًا^(٢)؛ سَعَلَتْ، وَسُهِمَ سُهُامًا؛ مرض^(٣)، وَسُعِرَ الْكَلْبُ سُعَارًا، وَكُبِدَ الْكَبَادُ^(٤)، وَسُلِسَ سُلَاسًا^(٥)، وَصَفِرَ صُفَارًا^(٦)، وَضُنِكَ ضُنَاكًا^(٧)، وهو كثير جدا - كأن المعنى على : فَعَلَهُ الله، وإذا كان كذلك فقلوه : إن باب اللزوم أن يكون مصدره على (فُعَال) في الأدواء، مع أن اللزوم فيه نادر، والغالب فيه هو المتعدى - لا يَتَحَصَّلُ.

والعذر عن هذا أن اللزوم منه هذا شأنه، كما في : نَعَسَ، وَعَطَسَ، وَسَعَلَ، ونحوها، وإن كان قليلاً في نفسه فالغالب على مصدر ذلك القليل (فُعَالٌ) وهذا صحيح، وإنما يبقى أنه لم يذكر حكم (فَعَلَ) في الأدواء، وهذا قريب.

وأما معنى التَّصَوُّيت فمثاله : نَبَحَ نَبِيحًا وَنُبَاحًا، وَصَاحَ صِيَاحًا، لَغَةً فِي الصِّيَاحِ، وَدَعَا دَعَاءً، وَعَوَى عَوَاءً، وَرَغَا رَغَاءً، وَتَغَتْ تَغَاءً^(٨)، وَزَقَا زُقَاءً^(٩)، وَهَتَفَ

(١) قُعِصَتِ الدَابَّةُ : أَصَابَهَا الْقُعَاصُ، وهو داء في الصدر.

(٢) قُعِصَتِ الدَابَّةُ : أَصَابَهَا الْقُعَاسُ، وهو التواء في العنق يأخذ به إلى خلف.

(٣) السُّهُامُ : الضمور والتغير.

(٤) يقال : كُبِدَ الرجل، إذا شكا كبده، فهو مكبود. والكَبَادُ : مرض يصيب الكبد.

(٥) السُّلَاسُ : ذهاب العقل، يقال منه : سُلِسَ الرجل، فهو مَسْلُوس.

(٦) الصُّفَارُ : الجوع.

(٧) الضُّنَاكُ : الزكام، أو لزومه.

(٨) تَغَتْ الشاة ونحوها، تَتَغُو تَغَاءً : صاحت.

(٩) يقال : زَقَا الطائر والديك، يزقو، إذا صاح.

هُتَافًا، وَحَدَا حَدَاءً، وَبَكَى بُكَاءً، وَضَغَا ضَغَاءً^(١)، وَمَكَأَ مَكَاءً^(٢)، وَهُوَ كَثِيرٌ.

ثم ذكر البناء الرابع فقال : «وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوَّتَا الْفَعِيلُ»

فذكر أن بناء (فَعِيل) يختص بقياساً بكل فعلٍ لازمٍ كان فيه معنى السَّيْرِ أو معنى التصويت.

فأما معنى السَّيْرِ فنحو : ذَمَلْ ذَمِيلًا، وَرَسَمْ رَسِيمًا، وَوَجَفَ وَجِيفًا، وَخَبُّ يَخِبُ خَبِيْبًا^(٣)، وَطَمَّ فِي الْأَرْضِ طَمِيمًا^(٤).

وأما معنى التَّصْوِيتِ فنحو : زَفَرَ زَفِيرًا، وَنَبَحَ نَبِيْحًا، وَنَهَقَ نَهِيْقًا، وَنَعَقَ نَعِيْقًا، وَنَغَقَ نَغِيْقًا، بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَنَعَبَ نَعِيْبًا^(٥).

ومنه : صَهَلَ الْفَرَسُ يَصْهَلُ - بِالْكَسْرِ - صَهِيْلًا / ؛ إِذَا صَوَّتَ، وَهُوَ ٤٧٨

مثاله^(٦)، وَصَفَرَ الطَّائِرُ صَفِيرًا، وَأَنَّ أُنَيْنًا، وَزَجَرَ زَجِيرًا، وَحَنَّ حَنِينًا، وَصَرَفَ صَرِيْفًا، وَصَرَ صَرِيرًا^(٧)، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فُقُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفُعْلًا

كَسَّهَلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلًا

(١) ضَغَاً، يَضْغُو، ضَغَاءً : صَوَّتَ وصاح.

(٢) مَكَأَ، يَمْكُو، مَكَاءً : صَفَرَ بَغِيْهِ، أَوْشَبَكَ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَهَا فِيْهِ وَنَفَخَ فِيْهَا.

(٣) الذَّمِيلُ : ضَرْبٌ مِنْ سَيْرِ الْإِبِلِ، سَرِيعٌ لِينٌ. وَالرَّسِيمُ : عَدُوٌّ فَوْقَ الذَّمِيلِ. وَيُقَالُ : وَجَفَ الْبَعِيرُ أَوْ الْفَرَسُ، إِذَا أَسْرَعَ، وَوَجَفَ الْقَلْبُ : خَفَقَ، وَوَجَفَ الشَّيْءُ : اضْطَرَبَ. وَالْخَبِيبُ : الْعَدُوُّ، وَيُقَالُ : خَبَّ الْفَرَسُ، إِذَا نَقَلَ أَيْامَهُ وَأَيَّاسَرَهُ جَمِيعًا فِي الْعَدُوِّ.

(٤) طَمَّ فِي الْأَرْضِ : خَفَّ وَأَسْرَعَ.

(٥) نَعَقَ الرَّاعِي بَغْنَمَهُ : صَاحَ بِهَا وَزَجَرَهَا. وَالنَّغِيقُ : صِيَاحُ الْغُرَابِ خَاصَّةً. وَيُقَالُ أَيْضًا : نَعَبَ الْغُرَابُ، يَنْعَبُ، إِذَا صَاحَ وَصَوَّتَ.

(٦) أَيْ مِثَالُ النَّاطِمِ.

(٧) صَرَفَ الْبَابُ أَوْ الْقَلَمُ : صَوَّتَ. وَكَذَلِكَ صَرَفَ نَابُهُ، وَبِنَابِهِ. وَيُقَالُ : صَرَ الْعَصْفُورُ وَالْجَنْدُبُ، وَصَرَ الْبَابُ وَالْقَلَمُ، إِذَا صَوَّتَ.

هذا آخر الأبنية الثلاثية من الأفعال الثلاثية، وهو (فَعَلَ) بضم العين.
وقد تقدم أنه لايتعدى، وإنما وُضع للمعانى الثابتة وما لحق بها.
وبناء المصدر المقيس فيه، على ما أخبر به هنا، بناءً ان: (فَعُولَةٌ) بضم
الفاء، و (فَعَالَةٌ) بفتحها.

أما (فَعُولَةٌ) فَمَثَلُهُ ب (سَهَلَ) لأن مصدره السَّهُولَةُ، يقال : سَهَلَ الأمرُ
سَهُولَةً، وهو خلاف : صَعَبَ صَعُوبَةً.

ومثله : حَزَنَ المكانَ حُزُونَةً، وَجَهُمَ جُهوْمَةً^(١)، وَمَلَحَ مَلُوحَةً، وَجَثَلَ جُثُولَةً،
وَجَعَدَ جَعُودَةً، وَكَدَرَ كُدُورَةً^(٢)، وَسَخَنَ الماءَ سُخُونَةً، وَرَعَنَ رُعُونَةً، وَفَسَلَ
فُسُولَةً^(٣).

وأما (فَعَالَةٌ) فَمَثَلُهُ النَازِمُ. ب (جَزَلَ) لأن مصدره الْجَزَالَةُ، يقال : جَزَلَ
الشَّيْءُ جَزَالَةً؛ إِذَا اعْظَمَ، ومنه العَطَاءُ الْجَزَلُ، وَجَزَلَ الرَّجُلُ جَزَالَةً؛ جَادَ رَأْيُهُ.
ومنه : وَسَمَ وَسَامَةً، وَقَبِحَ قَبَاحَةً، وَسَمَّجَ سَمَاجَةً، وَشَنَعَ شَنَاعَةً^(٤)، وَنَظَفَ
نَظَافَةً، وَصَبَحَ صَبَاحَةً^(٥)، وَطَهَّرَ طَهَارَةً، وَعَظَمَ عَظَامَةً، وَنَبَلَ نَبَالَةً، وَوَضَعَ
وَضَاعَةً، وما أشبه ذلك.

(والفَعَالَةُ) فِي بَابِ (فَعَلَ) أَكْثَرُ وَأَعَمُّ مِنَ (الْفَعُولَةِ) وَإِنْ كَانَ (الْفَعُولَةُ)

(١) حَزَنَ الْمَكَانَ : خَشِنَ وَغَلِظَ. وَجَهُمَ الرَّجُلَ جُهوْمَةً، إِذَا صَارَ عَابِسَ الْوَجْهَ كَرِيهًا.

(٢) يُقَالُ : جَثَلَ الشَّجَرُ وَالنَّبَاتُ وَالشَّعْرُ، جَثَالَةً وَجُثُولَةً، إِذَا طَالَ وَغَلِظَ وَالتَفَّ.

وَيُقَالُ : جَعَدَ الشَّعْرُ جَعُودَةً وَجَعَادَةً، إِذَا اجْتَمَعَ وَتَقَبَّضَ وَالتَوَّى.

وَالْكُدُورَةُ فِي الْمَاءِ : نَقِيزُ الصِّفَاءِ.

(٣) رَعَنَ الرَّجُلُ، فَهُوَ أَرَعَنَ، وَهُوَ الْاَمْوَجُ فِي مَنْطِقِهِ. وَالْفُسُولَةُ وَالْفَسَالَةُ : الْجِبْنُ وَالضَّعْفُ وَسُوءُ الرَّأْيِ.

(٤) سَمَّجَ سَمَاجَةً وَسَمُوجَةً : قَبَّحَ. وَالسَّمَّجُ : الْخَبِيثُ الطَّعْمُ أَوْ الرَّائِحَةُ. وَالشَّنَاعَةُ : شِدَّةُ الْقَبِيحِ.

(٥) صَبَحَ الْوَجْهَ : صَبَاحَةً : أَشْرَقَ وَجَمَلُ، فَهُوَ صَبِيحٌ.

كثيرا فيه. وما تقدم، مما جاء فيه (الفُعُولَةُ) فأكثره جاء فيه (الْفَعَالَةُ).

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى

فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسَخَطٍ وَرَضَى

يعنى أن ما جاء من الأبنية في مصادر هذه الأفعال على غير ما تقدم، ومخالفاً له، فليس بقياس، وإنما يُحكى حكايةً تُستعمل فيما نُقلت فيه، ولا يقاس عليه.

و«الذى مَضَى» هو ما ذكر من أول الباب إلى هنا. وذكر لذلك مثالين من (فَعَلَ) المكسور العين الذى له (الْفَعْلُ) وهما (سَخَطُ) وهو مصدر : سَخَطَ الشَّيْءَ يَسْخَطُهُ، ضد : رَضِيَهُ، يَرْضَاهُ، رَضَى، وهو المثال الثاني.
أو من الذى له (الفُعُول) إذا جعلناهما غير متعدّين، من : سَخَطَ عليه، وَرَضَى عنه.

وعلى كل تقدير فـ (سَخَطُ) مصدره المسموع، سَخَطُ وَسَخَطُ، و (رَضَى) مصدره : رَضَى، وَالرُّضْوَانُ كَالرُّضَى أيضا.

وحين أشار إلى أن ثَمَّ ما يخالف ما ذكر تعيين ذكر بعض ما جاء من ذلك موقوفاً على النقل.

فمما جاء في (فَعَلَ) المتعدى على غير (فَعَلَ) قولهم : وَرَدَ الْمَاءَ وَرُودًا، وَجَدَ الْحَقَّ جُحُودًا، وَحَلَبَ الشَّاةَ حَلَبًا، وَسَرَقَ الْمَتَاعَ سَرَقًا، وَخَنَقَهُ خَنْقًا، وَطَلَبْتُهُ طَلَبًا، وَقَالَ قِيلًا.

وفي (فَعَلَ) المكسور العين : عَلِمَهُ عِلْمًا، وَلَقِيْتُهُ لَقِيَانًا وَلِقَاءً، وَشَرِبَهُ شَرْبًا، وَوَدِدْتُهُ وُدًّا، وَحَفِظْتُهُ حِفْظًا، وَحَسِبْتُهُ حُسْبَانًا.

(١) (ت) «وسكت سكاتًا» وهما سواء، ويقال أيضا : سكت سكوتا.

ومما جاء في (فعل) المفتوح العين غير المتعدى قولهم : ذَهَبَ ذَهَابًا ،
وقَامَ قِيَامًا ، وَثَبَتَ ثَبَاتًا ، وَسَكَتَ سَكَاتًا ^(١) ، وَعَجَزَ عَجْزًا ، وَهَدَأَ اللَّيْلُ هَدَأًا ،
وَفَسَقَ فِسْقًا ، وَحَلَفَ حَلْفًا ، وَمَزَحَ مَزَاحًا .

وفي (فعل) المكسور العين : لَبِثَ لُبْثًا / وَلَبِثْنَا ، وَحَرِدَ حَرْدًا ^(١) ، ٤٧٢
وَحَمَيْتَ الشَّمْسُ حَمِيًّا ، وَلَعِبَ لَعِبًا ، وَضَحِكَ ضَحِكًا ، وَأَدِمَ أَدَمَةً ، وَشَهَبَ
شُهْبَةً ، وَقَهَبَ قَهْبَةً ^(٢) .

وفي الأمثلة المُسْتَنَانة قالوا : شَبَّ الْفَرَسُ شَبًّا ، وَخَلَّتِ النَّاقَةُ خَلًّا ،
بِالْفَتْحِ ^(٣) .

وقالوا : غَلَّتِ الْقِدْرُ غَلِيَانًا ، وَطَافَ طَوْفًا وَطَوْفَانًا ، وَجَالَ جَوْلًا ، وَقَفَزَ
قَفْزًا .

وقالوا : صَاحَ صِيَاحًا وَصِيْحًا ، وَهَتَفَتِ الْحَمَامَةُ هَتْفًا ؛ مَدَّتْ
صَوْتَهَا ، وَخَبَّ خَبِيًّا ^(٤) ، وَسَارَ سَيْرًا .

وقالوا : نَعَقَ بِالْغَنَمِ نَعَقَانًا ، وَنَعَبَ الْغَرَابُ نَعْبًا وَنَعْبَانًا ، وَنَحَبَ نَحْبًا ؛
أَعْلَنَ بِالْبِكَاءِ .

ومما جاء في (فعل) المضموم العين مخالفًا لما مضى قولهم : جَمَلَ
جَمَالًا ^(٥) ، وَقَبِحَ قُبْحًا ، وَحَسُنَ حُسْنًا ، وَيَهَوَّ بِهَاءً ، وَطَهَّرَ طَهْرًا ، وَمَكَّثَ مَكْثًا ،
وَصَغُرَ صِغْرًا ، وَكَبُرَ كِبْرًا ، وَبَطَنَ بَطْنَةً ، وَضَعُفَ ضَعْفًا ، وما أشبه ذلك .
وأكثرُ ذلك ذكره سيبويه ^(٦) . وجميعه موقوف على السماع كما قال

(١) حَرِدَ ، يَحْرَدُ ، حَرْدًا : غضب ، واغتاظ فتحرش بالذي غاظه وهم به .

(٢) أَدِمَ ، يَأْدِمُ ، أَدَمَةً ، وَأَدَمًا : اشتدت سمرته . وَشَهَبَ ، يَشْهَبُ ، شَهْبًا وشهبة : خالط بياض شعره
سواد ، وَقَهَبَ ، يَقْهَبُ : كان لونه الْقَهْبَةَ ، وهي غيرة تلو أي لون كان .

(٣) خَلَّتِ النَّاقَةُ تَخَلًّا ، خَلًّا ، وَخَلَاءً ، وَخَلُوءًا : حرّنت .

(٤) حَبَّ الْفَرَسُ ، يُحَبُّ ، حَبًّا وَخَبِيًّا وَخَبِيْبًا : عدا . وَخَبَّ الرَّجُلُ فِي الْأَمْرِ : أسرع فيه .

(٥) (ت) «جمل جملا» وهو تصحيف .

(٦) انظر : الكتاب ٥/٤ - ٥٥ .

الناظم.

إلا أنه يبقى في هذا الحصر نظر؛ فإن مما لم يذكره قبل ما يكون قياساً.
من ذلك (الفِعَالَة) في (فَعَلَ) إذا كان مراداً به الوِكَالَة والقيام على
الشيء^(١)، كَتَجَرَ تِجَارَةً، وَحَرَثَ حِرَاثَةً، وَصَنَعَ صِنَاعَةً، وَسَاسَ سِيَاسَةً، وَعَرَفَ
عِرَافَةً، وَآلَ إِيَالَةً، وَعَافَ عِيَافَةً، وَقَافَ قِيَافَةً^(٢)، وَأَمَرَ إِمَارَةً، وَخَلَفَ خِلَافَةً، وهو
كثير.

ومن ذلك (الفِعَال) بكسر الفاء للتصويت، نحو : صَاحَ صِيَاْحًا، وَزَمَرَ
النَّعَامُ زِمَارًا، وَعَرَّ الظَّلِيمُ عِرَارًا^(٣)، وَهَتَفَ هَتَافًا، وما أشبه ذلك، وهو من الفعل
الذي لا يتعدى على (فَعَلَ).

ومن ذلك (الفِعَال) أيضاً للهَيَاج من الذكر والأنثى، فالذكر نحو : الهَيَاب
والقِرَاع والضَّرَاب والنِّكَاح، والأنثى نحو : الصَّرَاف والحِرَام والوِدَاق، يقال :
هَبَّ التَّيْسُ هَبِّبًا وَهَبَابًا^(٤)، وَقَرَعَ الفحلُ النَّاقَةَ قِرَاعًا، وَضَرَبَهَا ضِرَابًا، وَنَكَحَهَا
نِكَاحًا، وَصَرَفَتِ الْأُنْثَى صِرَافًا؛ اشتهت الضَّرَاب، وَوَدَقَتْ وَدَاقًا^(٥)، وكذلك
سائرهما.

ومن ذلك (الفُعْلَة) لـ (فَعَلَ) في الألوان؛ نحو : شُهْبَةٌ فِي : شَهَبَ، وَقُھْبَةٌ

(١) في الأصل «الوكاة والقياد على الشيء» وهو خطأ واضح. وما أثبتته من (تس).

(٢) يقال : عَرَفَ فلان على القوم، يَعْرِفُ، عِرَافَةً، إذا دَبَّرَ أَمْرَهُمْ، وقام بسياستهم.

ويقال : آل فلان الرعية، يُوُولُ، إِيَالَةً : سَاسَهُمْ، وَآلَ المَالُ : أَصْلَحَهُ وَسَاسَهُ.

والعِيَافَةُ : زَجَر الطير للتفاؤل أو التشاؤم. وأما القِيَافَةُ فهي تتبع الأثر.

(٣) الزَّمَار : صوت النعامة. والظَّلِيم : ذكر النعام، وعِرَارُهُ : صِيَاْحُهُ.

(٤) يقال : هَبَّ التَّيْسُ، إذا صاح وهاج للضراب. والمِهْيَاب من الفحول : الكثير الصياح والهيّاج للضراب.

(٥) الوِدَاق في كل ذات حافر : إِرَادَةُ الفحل، والحرص عليه.

في : قَهَبَ، وكُدْرَة في : كَدِرَ^(١)، ومثله : قَتَمَ قُتْمَةً، وكُمَتَ الفرسُ كُمْتَةً، وكَهَبَ كُهْبَةً^(٢)، وشَهَلَتِ العينُ شُهْلَةً، وشَقَرَ شُقْرَةً^(٣)، ورَبَذَ رَبْذَةً^(٤)، وهو كثير جدا بحيث لا يُتَحَاشَى من قياسه.

فالحاصل أن هذا مما دَخَلَ له في السَّماع، مع أنه كثر كثرة يُقاس على مثلها، ويمكن أن يفوته غير ذلك، فكان من حقه أن يحرر ضابط القياس هنا من غيره.

فهذا وجه من الاعتراض، ووجه ثان أن تنبيهه على هذا غير محتاج إليه، لأنه إذا كان قد ذكر القياس في مصادر هذه الأفعال، فسكوته عما بقي يُشعر بأنه سماع، فإتيانه ببيتين فارغين في هذا المختصر نقض الغرض.

الجواب عن الأول أن ما تقدّم ذكره لا يدخل عليه هنا وإن كان قياساً، فإن (الفِعَالَةَ) غير مختصة بـ (فَعَلَ) دون (فَعِلَ) ولا باللازم دون المتعدّي، ألا ترى أن الولائية من : وَلِيَ، والخِلافة من : خَلَفَ، وكذلك : الخِياطة من : خَاطَ الثَّوبَ، فهو مما يتعدّى، و (خَلَفَ) مما لا يتعدّى.

وأيضاً فقد يكون بناء (الفِعَالَةَ) جارياً على غير منطوق به من الثلاثي،

(١) سبق تفسير هذه الألفاظ.

(٢) في الأصل «قَتَمَ قُتْمَةً» بالثاء المثناة، وهو تصحيف واضح. والقُتْمَةُ : لون فيه غُبْرَة وحمرة، أو سواد ليس بالشديد. ويقال : أسود قاتم، أى شديد السواد، وأحمر قاتم، أى شديد الحمرة.

وكُمَتَ الفرسُ، يكُمَت، كماتة وكُمتة، أى كان لونه بين الأسود والأحمر. ويقال : كَهَبَ لونه، إذا علت غُبْرَة مُشربة سوادا. والكُهْبَة : الدُّهْمَة، أو غُبْرَة مشربة بالسواد.

(٣) شَقَرَ، يَشَقَرُ شُقْرَةً : أشرب بياضه حمرة.

(٤) في الأصل «رَبَذَ رَبْذَةً» وفي (ت) «رَبَذَ رَبْذَةً» وكلاهما تصحيف وما أثبتته من (س) هو الوجه، لانه يتكلم على الألوان. والرَبْذَة : السواد.

وإنما يُستعمل في موضعه المزيد، كالوِكَاَلَة / من : تَوَكَّل، والحِرَابَة من : ٤٧٣ حَارَبَ، ونحو ذلك مما لم يستعمل له ثلاثي، فلما كان كذلك لم يَأْتِ به الناظم؛ لأنه إنما يذكر ما يَطْرُد في بناء الثلاثي، وهذا ليس كذلك.

وأيضاً فإنه إنما تكلم في الأبنية لكل فِعْلٍ على حِدَتِهِ، إلا ما كان من المتعدّي الذي اطرّد فيه (فَعْل) على الإطلاق، و (الفِعَالَة) ليس مما يَخْتَصُ ببناءٍ دون بناء. ومع ذلك لو تأملت كل بناءٍ للفعل لشككت هل يَطْرُد فيه (الفِعَالَة) أم لا.

وأيضاً فلما لم يَخْتَصُ بالثلاثي دون غيره أشبه الأسماء التي ليست بمصادر، من حيث لم يَطْرُد جريانه على بناء الثلاثي فصار مثل : السَّلَام من : سَلَّمَ، والكَلَام من : كَلَّمَ، فَتَرَكَ ذكره كما تَرَكَ ذكر (الفِعَالَة) فيما كان من بقايا الشيء، وذلك نحو : القُرَاضَة، والكُسَاحَة^(١)، وكما تَرَكَ ذكر (الفِعَال) في انقضاء الزمان، كالصَّرَام والحِصَاد^(٢).

وأما (الفِعَال) في التَّصْوِيت وفي الهِجَان فليس بكثير، فقد يكون تَرَكَ ذلك لأنه عنده لم يبلغ مبلغ القياس، ولذلك لم يذكره في «التَّسْهِيل»^(٣).

وأما (الفُعْلَة) فالاعتراض به قوى، والله أعلم.

وعن الثاني أن المسموع في هذا الباب كثير جداً، ومحتاج إلى

(١) القُرَاضَة : ماسقط بالقرض، وهو القطع بالمقراضين، كقراضة الذهب والفضة، وكقراضة الثوب، وهو ما يقطعه الخياط بالمقراض ويلقيه.

والكُسَاحَة : الكُنَاسَة، وزنًا ومعنى.

(٢) الصَّرَام، بالفتح والكسر : جنى الثمر، وأوان نضجه. والحِصَاد، بالفتح والكسر كذلك : الحَصْد، وأوان الحصد، والزرع المحصود، وثمر الشجر.

(٣) انظر : ص ٢٠٥.

التَّنْبِيه عليه، لأنه لا يجوز استعمال القياس فيه وفي أشباهه إلا بعد استقصاء المسموع، لكنه لم يُضبط بالقياس، فكان التَّنْبِيه عليه ضرورياً. وكذلك قوله بعد : «وغير ما مرَّ السَّماعُ عادلهُ»

وغيرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ
مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ
وزَكَّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا
إِجْمَال مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمُّلاً
وَاسْتَعِزَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمِ
إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّلَازِمِ

لما أتمَّ الكلامَ على مصادر الثلاثي القياسية أخذ في الكلام على المزيد منه. وأما الرباعيُّ الأصولِ مزيدُه فسنذكره.

و«مَصْدَرُهُ» يحتمل أن يكون مبتدأ خبره «مَقِيسُ» والجملة خبر قوله : «وغيرُ ذِي ثَلَاثَةٍ». ويحتمل أن يكون «مَصْدَرُهُ» مرفوعاً بمَقِيسِ على المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله.

ويعنى أن المزيد من الثلاثيِّ الأصولِ يُقاس مصدره على هذا السبيل الذي يُذكر في الأمثلة، ولا يعنى أنه مَقِيسٌ هكذا على الإطلاق؛ فإن ما تقدَّم أيضاً مَقِيسٌ كذلك. وأيضاً فالإخبار بقياسٍ لم يُعيَّنه غيرُ مفيد، وإنما يريد أن هذا النوع من الأفعال يُقاس مصدره هذا النوع من القياس الذي يُذكر في الأمثلة ثم ذكر أفراد أبنية الأفعال، وما جرى على كل واحد منها من أبنية المصادر؛ فذكر أولاً (فَعَلَ) مضاعفَ العين، وجعل له بناعين، بحسب صحة اللام واعتلالها، فإن كانت اللام صحيحةً فالمصدرُ يأتى على (التَّفْعِيلِ) وذلك قوله : «كَقُدْسِ

التَّقْدِيسُ» إلا أنه بَنَى الفعلَ للمفعول، وَرَفَعَ به مصدرَه لضرورة النُّظْمِ، والمعنى المقصود حاصل. ومن مثله : كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا، وَسَلَّمْتُ تَسْلِيمًا، وَكَرَّمْتُ كَرِيمًا، وَشَرَّفْتُ تَشْرِيفًا.

ولم يفرق فيه بين أن يكون متعديًا أو لازماً، ولا بين أن يكون مضاعفاً أو غير ذلك. والحكم في الجميع صحيح.

وإن كانت اللام معتلةً بالواو أو الياء فإن المصدر يأتي على (التَّفْعِلَة) وهو / الذي بيَّنه بقوله : «وَزَكَّ تَرْكِيًا» ومثله : قَوَّاهُ تَقْوِيَةً، وَعَدَّى ٤٧٤ تَعْدِيَةً، وَرَوَّى تَرْوِيَةً، وَوَفَّى تَوْفِيَةً^(١). ونحو ذلك .

فكانه يقول : ما كان صحيح اللام من (فَعَّلَ) فمصدره المقيسُ (التَّفْعِيلُ) كان مضاعفاً أو معتلاً العين أو الفاء أولاً. وما كان معتلاً اللام فمصدره المقيسُ (التَّفْعِلَة) وهذا صحيح إلا فيما كانت اللام منه همزة، فإن النحويين يحكون فيه الوجهين، فتقول في هُنَأُ : تَهْنِيئًا وَتَهْنِئَةً، وفي جَزَأُ : تَجْزِيئًا وَتَجْزِئَةً، وفي خَطَأُ : تَخْطِئًا وَتَخْطِئَةً، ونحو ذلك.

والأجودُ، على ما قال المبردُ في مثل هذا، الإتمامُ، وحكاه عن أبي زيد ، وحكى أن النحويين أجمعين يقولونه بالوجهين. وقال المؤلف في «التَّسْهِيلِ»^(٢) : «إن الغالب على ماله همزة (التَّفْعِلَة)».

وإذا كان كذلك فلا يخلو أن يُجعل هذا النوع ههنا من الصحيح اللام أو من المعتلة؛ فإن جعلته من الصحيح اللام لزم على ما تقدّم أن يكون القياس فيه (التَّفْعِيلُ) وما عدا ذلك مسموع على مانصٍّ عليه في

(١) (ت) : «وَصَّى تَوْصِيَةً» وفي (س) «رَضَى تَرْضِيَةً» وهى سواء في التمثيل.

(٢) نص قوله في التسهيل (٢٠٦) هو «ومن «فَعَّلَ» على تَفْعِيلٍ وقد يشركه «تَفْعِلَةٌ» ويغنى عنه غالباً فيما لاه همزة، ووجوباً في المعتل».

قوله : «وغيرُ مامرِّ السَّماعِ عادِلُهُ» وسيأتى إن شاء الله تعالى. وليس ذلك بصحيح؛ لأن (التَّفْعِلَةَ) قياسٌ فيه أيضاً، نصٌّ عليه سيبويه^(١). وغيره.

وإن جعلته من المعتلِّ اللام لزم أيضاً أن يكون القياس فيه (التَّفْعِلَةَ) وماعدا ذلك مسموع، وليس كذلك؛ لأنهم جعلوا (التَّفْعِيل) فيه قياساً أيضاً.

ويُجاب عن هذا بأربعة أوجه؛ أحدها أن يدعى أنه لم يتعرض لذكر ملامه همزةً بقياس ولا سماع، بل أغفله جملةً، وذكر ماقيده بالأمثلة خاصة، وهى : قَدَسَ وَزَكَّى، فيبقى غيرُ ذلك مُغْفَلَ الذِّكْرِ، كسائر ما أغفل في هذا النظم، ولا اعتراض عليه في ذلك.

والثانى أن يكون تعرَّضَ له بإشارة (تزكى) لأن ما آخره همزةً يسمى في باب التَّصْرِيفِ معتلاً، لورود الإعلال على الهمزة بالتَّسْهِيلِ والإبدال والحذف، كالألف والواو والياء، فيكون قد جعل المهموزَ الآخرَ من المعتلِّ اللام، وحكَّم بأن القياس فيه (التَّفْعِلَةَ) على ما استقرأه هو من كلام العرب، فإنه كثيراً ما يعتمد استقراء نفسه، ويبنى عليه عَرَبِيَّتُهُ، ولذلك قال في «التسهيل» : «وقد يَشْرُكُهُ (تَفْعِلَةَ) يعنى (التَّفْعِيل) وَيُغْنِي عَنْهُ غَالِباً فيما لامه همزةً^(٢)» فجعل الغالب على ملامه همزةً (التَّفْعِلَةَ) وذلك يُعْطِي أن (التَّفْعِيل) عنده فيه قليل، كأنه مما يُعَدُّ في المسموع.

والثالث أنه يُحتمل أن يكون مذهبه مذهبَ المبرد في فهم كلام سيبويه، وذلك أن سيبويه لما تكلم في تعويض الهاء من الحرف المحذوف في (الإقامة،

(١) الكتاب ٨٣/٤.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٠٦.

والتَّعْدِيَّة) ونحوهما لأجل حذف حرفٍ منهما قال فيه : «وأما عَزَّيْتُ
تَعَزَّيْتُ^(١) ونحوها فلا يجوز الحذف فيه، ولا ما أشبهه، لأنهم لا يجيئون
بالياء في شيء من بنات الياء والواو، مما هما منه في موضع اللام^(٢)»
يعنى أن الحذف والتعويض من المحذوف لازم. ثم قال : «ولا يجوز الحذف
أيضاً في تَجَزَّيْتُ وَتَهَنَّيْتُ» قال : «لأنهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء
والواو^(٣)». ففهم المبردُ من هذا الموضع أن سيبويه لا يُجيز : تَهَنِّيئاً
وَتَجَزِّيئاً، فاستدرك عليه بذلك طُرَّة^(٤) في الكتاب، فلعل الناظم تبعه في
هذا الفهم، وأجراه مُجرى المعتل.

وكلام سيبويه عند غير المبرد محمولٌ على غير ذلك المعنى فتأملْه.
والرابع أن يكون ترك ما لامه همزة لا إغفالاً بل قصداً للنظر ينظر
فيه، إذ كان له شَبَهَان، شَبَّهَ بالصحيح / ولذلك يَجْرِي بوجوه الإعراب ٤٧٥
كالصحيح، فيستحق بهذا الشَّبه بناءً (التَّفْعِيل) وشَبَّهَ بالمعتل من حيث
يلحقه الإعلالُ كالمعتل، فيستحق بهذا الشَّبه بناءً (التَّفْعِلَة) وكذا ثبت
النقل. والله أعلم.

ثم ذكر (أَفْعَلَ) وجعل له بناءين للمصدر، أحدهما (الإِفْعَالُ) وذلك
قوله : «وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا كَذَا» وهو لما صَحَّت عينُه ولم تَعْتَل، ولا مبالاة بغير
ذلك؛ إذ لا يفترق الحكم مع كون الفعل مضاعفاً أو معتلاً اللام، بل حكمُ

(١) في الأصل «عَزَّيْتُ تَعَزَّيْتُ» وما أثبت من (ت) ومن كتاب سيبويه ٨٣/٤، وهما سواء.

(٢) الكتاب ٨٣/٤.

(٣) نفسه ٨٣/٤، وفيه «ألحقوها بأختيها» وفي بعض نسخه كما نقل الشارح.

(٤) أى حاشية على كتاب سيبويه. ومن معاني الطرة : الحاشية والناصية، وطرة كل شيء حرفه،
وطرة الثوب : شبه علمين يخاطان بجانبَي البرد - اللسان (طرد)

ذلك حكم الصحيح، فتقول : أَسَنَدْتُهُ إِسْنَادًا، وَأَكْرَمْتُهُ إِكْرَامًا، وَأَعْلَمْتُهُ إِعْلَامًا،
وَأَكْمَلْتُهُ إِكْمَالًا (وَأَجَمَلْتُهُ إِجْمَالًا^(١)) وَأَجَلَّلْتُهُ إِجْلَالًا، وَأَضَلَّهُ اللَّهُ إِضْلَالًا، وَأَعْطَيْتُهُ
إِعْطَاءً، وَأَوَلَيْتُهُ إِيْلَاءً، وما أشبه ذلك.

وكذلك لا يَفْتَرِقُ بالتعدّي وعدمه، كَأَصْبَحَ إِصْبَاحًا، وَأَمْسَى إِمْسَاءً،
وَأَسْجَدَ إِسْجَادًا، ونحوه.

والثاني (الإفْعَال) بلحاق الهاء في آخره عوضاً من أحد الحرفين المعتلين
بعد حذفه، إمّا العين على رأى الأَخْفَش والفراء، وإمّا الألف على رأى الخليل
وسيبيويه، فيكون أصله (إِفْعَالَةٌ) ويبقى بعد الحذف على (إِفَالَةٌ) أو (إِفْعَلَةٌ) وهو
الذي أراد بقوله : «ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً» وسيأتى على أثر هذا بحول الله.

ثم ذكر (تَفَعَّلَ) وجعل مصدره (التَّفَعُّلُ) وهو المشار إليه بقوله : «تَجَمَّلًا
تَجَمَّلًا» ولا يَفْتَرِقُ الحكم عنده في هذا بين الصحيح العين والمعتلة، كما في
(أَفْعَلَ) ولا بين الصحيح اللام والمعتلة، كما في (فَعَلَ)

فتقول في الصحيح العين : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً، وَتَحَمَّلَ تَحَمُّلاً، وَتَكْرَّمُ تَكْرُّمًا،
وَتَجَبَّرَ تَجَبُّرًا، وَتَكَبَّرَ تَكَبُّرًا.

وفي المعتلة : تَقَوَّلَ تَقَوُّلاً، وَتَحَوَّلَ تَحَوُّلاً، وَتَمَيَّزَ تَمَيُّزًا، وَتَبَيَّنَ تَبَيُّنًا.
وتقول أيضا : تَرَدَّى تَرَدُّيًا، وَتَبَدَّى تَبَدُّيًا، وَتَرَوَّى تَرَوُّيًا، وَتَدَلَّى تَدَلُّيًا، وَتَوَلَّى
تَوَلِّيًا وأصل ذلك (التَّفَعُّلُ) بضم العين، لكن دخلها الإعلال بكسر ما قبل الياء
لأجلها حسبما يذكره في «باب التصريف».

وحكم ما لامه همزة في هذا والذي قبله حكم الصحيح؛ فإنك تقول : أَقْرَأَ
إِقْرَاءً، وَأَوْطَأَ إِيطَاءً، وَتَهَيَّأَ تَهَيُّاً، وَتَجَزَّأَ تَجَزُّؤًا.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

وأما في (أَفْعَلَ) فلا نظر، فإن الصحيح اللام والمعتل على حكم واحد، فلم يكن مردداً بين وجهين كما كان ذلك في التَّهْنِئَةِ والتَّهْنِئِ. وأما في (تَفَعَّلَ) فكذلك أيضاً؛ إذ لا فرق بينهما في الإلعال، وذلك من أحكام التصريف، فلاحاجة إلى ذكر ذلك هنا.

ثم ذكر (اسْتَفْعَلَ) ومصدره، وكان حقه أن يذكره مع ما أوله همزة الوصل؛ إذ هو داخل في عموم العبارة المذكورة فيه، وإنما أتى بالمعتل منه هنا، لأجل مخالفته لما يذكره بعد، بسبب الإلعال الحاصل في عينه؛ إذ أخرجه إلى حذف حرفٍ منه، وتعويض الهاء من المحذوف، فلما لم يكن حكمه حكم الصحيح وسواه مما يذكر هناك، واجتمع مع الأفعال في الحكم - ذكره هنا مع مُشاكله، وهو «الإقامة» لاجتماعهما في حذف حرفٍ والتعويض منه.

فيريد أن (اسْتَفْعَلَ) المعتل العين بالواو أو بالياء يأتي المصدر منه على (الاستِفْعَال) محذوف العين، أو الألف واللام على المذهبين ملحقاً هاءً، وذلك قوله: «واستَعِزَّ استِعَاذَةً» ومثله: استَبَانَ استِبَانَةً، واستَطَالَ استِطَالَةً، واستَقَامَ استِقَامَةً، واستَعَانَ استِعَانَةً. ووزنه في الأصل (استِفْعَالَةٌ) وفي اللفظ (استِفَالَةٌ) أو / (استِفْعَلَةٌ).

٤٧٦

وأما المعتل اللام من هذا فحكمه حكم الصحيح، نحو: استَدْعَى استِدْعَاءً، واستَغْنَى استِغْنَاءً، وما أشبه ذلك. ثم ذكر البناء الثاني لـ (أَفْعَال) المعتل العين، وأن حكمه كـ (الاستِفْعَال)

في الحذف والتعويض؛ فتقول : أقيم إقامةً، وهو مثاله^(١)، ومثله : أعان إعانةً، وأبان إبانةً، وأجاز إجازةً، ونحو ذلك.

ثم بين أن هذه الهاء اللاحقة بالبناء ليست بلازمة، وإنما هي غالبية، إلا أن إشارته بـ (ذا) يحتمل أمرين : أحدهما أن تكون إشارةً إلى أقرب مذكور، وهو (الإقامة) ونحوها، فكأنه يقول: هذا التاء لازم اللّاحق هنا في غالب كلام العرب، ويجوز قليلاً ألاّ تلحق، فتقول : أقام إقاماً، وأناب إناباً، ونحو ذلك، بخلاف (التّعديّة، والتّعزيّة) فإن ترك التاء شاذّ جداً.

وفي القرآن الكريم {وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ}^(٢)، ومثل ذلك يحكى عن بعض العرب.

والثاني، وهو الأظهر، أن يكون إشارته بـ (ذا) في قوله : «وَعَالِبًا ذَا التَّاءِ لِزِمَ» راجعاً إلى المحذوف منه الحرف، وهو أيضاً أقرب مذكور، فيدخل فيه (الاستفْعَال، والإفْعَال) أى إن (الاستفْعَال، والإفْعَال) معاً قد يأتیان دون تاء. وهذا موافق لما حكى في «التسهيل»^(٣) وهو ظاهر سيبويه، إذ مثل التعويض فقال : «وذلك قولك : أقمته إقامةً، واستعنته استعانةً، وأريته إراءةً»^(٤). قال : «وإن شئت لم تعوض، وتركت المحذوف على الأصل»^(٥) ثم أتى بالآية التي فيها {وَأَقَامِ الصَّلَاةَ} ولكن ليس هذا القليل عنده بقياس. وقد بين ذلك في «التصريف» إذ قال هنالك : «وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ»^(٥)

(١) أى المثال الذى مثّل به الناظم.

(٢) سورة النور / آية ٢٧.

(٣) حيث قال في ص ٢٠٧ : «تلزم تاء التانيث الإفعال والاستفْعَال معتلّى العين عوضاً من المحذوف، وربما خلّوا منها».

(٤) الكتاب ٨٢/٤، وفيه «وتركت الحروف» وأظنه تصحيحاً.

(٥) انظر : الألفية (فصل في نقل الحركة إلى الساكن قبلها)

فأما مثال (الإفعال) فقد تقدّم.

ومثال (الاستفْعَال) اسْتَقَامَ اسْتِقَامًا، وَاسْتَدَانَ اسْتِدَانًا، وَلَا أَحْفَظْهُ
منقولاً عن العرب. وإنما جاز حذف التاء هنا بخلاف (التَّعْزِيَةِ) ونحوه؛ لأنهم قد
يأتون بالأصل فيردُّون المحذوف، وإن كان حرفَ علة، كالاسْتَحْوَازَ وَالْإِجْوَادَ
ونحوهما، فَرُوعِي رَدُّهُمَ لَهَا لِلأَصْلِ، فَاسْتَخَفُّوا^(١) حذف التاء. وأما مثل
(التَّعْزِيَةِ) فلم يقولوا : تعزياً ولا تعدياً، فيردُّوا المحذوف أصلاً، فلذلك ألزموا
العوض. هذا معنى تعليل سيبويه^(٢).

و«ذَا» في كلامه مبتدأ، خبره «لَزِمَ»، و (التَّاء) مفعول «لَزِمَ»، و«غالباً» حال.
وبقي هنا النظر في أمرين، أحدهما : إن رأى الناظم في نحو {إِقَامِ
الصَّلَاةِ} أن تكون التاء حُذفت لغير الإضافة، فإنه لا يستقيم الاستدلال بالآية إلا
على ذلك.

فأما إن جعل حذفها من باب قوله، أنشده الفراء^(٣) :

-
- (١) في الأصل : «فاستحقوا» وهو تصحيف. وما أثبتته من (ت، س)
(٢) حيث يقول (٨٣/٤) : «وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه، لأنهم
لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام صحيحتين» .
(٣) معاني القرآن (٢٥٤/٢) وصدره :

* إِنَّ الْخَلِيطَ أَجْنُوا الْبَيْنَ فَانْجَرِدُوا *

وقد استشهد به الفراء على جواز حذف الهاء للإضافة حقيق يقول : «وإنما استجيز سقوط الهاء
من قوله {وَرِاقُ الصَّلَاةِ} لإضافتهم إياه، وقالوا : الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد،
فلذلك أسقطوها في الإضافة».

والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب.

وهو من شواهد الخصائص ١٧١/٣، والتصريح ٣٩٦/٢، والأشمونى ٢٣٧/٢، ٣٤١/٤، وانظر :
العينى ٥٧٣/٤، وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ٦٤/٤ .

والخليط : المخالط، كالجلس والمجالس، يريد الفريق المخالط في الإقامة وقت النجعة. وأجدا :
أحدثوا، والبين : الفراق والبعد. وانجردوا : بعدوا.

* وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

فلا يستقيم الاستشهاد بها، إذ مذهبه في (التسهيل) جواز حذف التاء للإضافة على قلة^(١).

والثاني أنه قال هنا : «وَعَالِبًا ذَا التَّاءِ لَزِمَ» وهذه عبارة في ظاهرها متناقضة لأن لفظ الغلبة يقتضى عدم اللزوم، ولفظ اللزوم ينافي الغلبة، ولكن الأمر في هذا قريب.

والتقديس : التطهير، من القدُس، والقدس الطُّهْر. / وَزَكَّى الْمَالَ ٤٧٧
تَرْكِيَّةً، إذا أخرج زكاته، وَزَكَّى نَفْسَهُ : مَدَحَهَا، وَزَكَّى أَيْضاً بِمَعْنَى طَهَّرَ، وهو الأصل في هذه المادة. وَأَجْمَلَ الشَّيْءَ إِجْمَالاً، إذا فَعَلَ فِيهِ جَمِلاً، وَأَجْمَلَ فِي الطَّلَبِ إِجْمَالاً : رَفَقَ وَاقْتَصَدَ، وَتَجَمَّلَ الرَّجُلُ تَجْمُلاً، إذا تَكَلَّفَ فِعْلَ الْجَمِيلِ، وَاسْتَعَانَ بِاللَّهِ اسْتِعَاذَةً، وَعَاذَبَهُ، بِمَعْنَى : لَجَأَ إِلَيْهِ. وَأَقَامَ بِالْمَكَانِ إِقَامَةً : لَزِمَهُ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ أَيْضاً : أَدَامَهَا لِأَوْقَاتِهَا
وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدًّا وَافْتَحَا

مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا

بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا

يَرْبِعُ فِي أُمْتَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا

يَعْنَى أَنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ فَإِنْ بَنَاءٌ مَصْدَرُهُ مُوَافَقٌ لِبَنَاءِ فِعْلِهِ إِذَا مُدَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ وَفُتِحَ، وَإِذَا كُسِرَ مَا تَلَا الْحَرْفَ الثَّانِي، وَهُوَ الْحَرْفُ الثَّلَاثِ.

(١) عبارة الناظم في التسهيل (٢٠٧) «تلتزم تاء التانيث الإفعال والاستفعال معتلئ العين عوضاً من المحنوف، وربما خلوا منها»

ومصدر (افْعَلَلْ) (افْعِلَالٌ) نحو : اطمأنَّ اطمئناناً، واقشعرَّ اقشعراراً، واشمأَزَ اشمأَزاً^(١).

وقد تقدم للناظم في هذا البناء أنه (افْعَلَلْ) على ظاهر الأمر في (اِطمأنَّ) ونحوه، وأن غيره يقول فيه (افْعَلَلْ) .

وأفراد هذا البناء بـ (الافْعِلَالُ) يدل على أن (الفُعْلِيلَةَ) ليس بمصدر، وهو ظاهر سيبويه^(٢)، أي ليس بجارٍ عليه، أو هو اسم مصدر : كالطَّمَأْنِينَةِ والقَشْعَرِيرَةِ، أو هو غير قياس فلم يلحقه به.

ومصدر (افْعَنْلَلْ) (افْعِنَلَالٌ) نحو : احرَّ نجمٍ احرَّ نجماً، واسْحَنَكَ اسْحَنَكَاً، واقْعَنَسَسَ اقْعِنَسَاساً^(٣).

ومصدر (افْعَنْلَى) (افْعِنَلَاءٌ) نحو: اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً، واخرَنْبَى احرَنْبَاءً^(٤).
ومصدر (افْعَوَلْ) (افْعِوَالٌ) نحو : اجلَوْذُ اجلَوْذاً، واعْلَوُطُ اعْلَوُطاً، واخرَوُطُ اخرَوُطاً^(٥).

(١) اقشعرَّ الجلدُ : أخذته رعدة، واقشعرت الأرضُ : لم ينزل عليها المطر. والنباتُ : لم يُصب رِيّاً.

ويقال : اشمأَزَ بالأمر ومنه، إذا ضاق به ونفر منه كراهة.

(٢) الكتاب (٨٥/٤) حيث يقول : «الطَّمَأْنِينَةُ والقَشْعَرِيرَةُ ليس واحد منهما بمصدر على اطمأننتُ واقشعرت، كما أن (النبات) ليس بمصدر على (أُنْبِتَ) فمنزلة اقشعرتت من القشعريرة واطمأننت من الطمأنينة بمنزلة أُنْبِتَ من النبات» يعني أنهما اسما مصدر، وليسا مصدرين لهذين الفعلين .

(٣) احرَّ نجمُ القومِ واللواب : اجتمعت، واحرَّ نجمُ الرجل : أراد أمراً ثم رجع عنه. والمُسْحَنَكُ من كل شيء : الشديد السواد، يقال : اسْحَنَكَ الليلُ، أي اشتدت ظلمته، وشعر مسْحَنَكُ، أي شديد السواد، واقْعَنَسَسَ، وقَعَسَ، وتَقَاعَسَ : تأخر ورجع إلى خلف.

(٤) اسْلَنْقَى : نام على ظهره. واخرَّ نَبَى : أضمر الشر، وتهيأ للغضب.

(٥) اجلَوْذُ : مضى وأسرع، أو امتدَّ ودام. والاعْلَوُطُ : ركوب الرأس والتقمح على الأمور بغير روية يقال : اعْلَوُطُ فلان رأسه. واعْلَوُطُ بغيره اعْلَوُطاً، إذا تعلق بعنقه وعلاه.

والاخرَوُطُ في السير : المضاء والسرعة. واخرَوُطُ بهم الطريقُ والسفر : امتدَّ.

ومصدر (افْعَوْلَ) (افْعِيْعَالُ) نحو : اَعْشَوْ شَبْتَ / الأرضُ ٤٧٨
اعْشِيْشَابًا، واخْشَوْشَنَ اخْشِيْشَانًا، واحْطَوْلَى احْطِلَاءً، واذْطَوْلَى اذْطِلَاءً^(١).
ومصدر (افْعَلْ) (افْعِلَالُ) نحو : احْمَرَّ احْمِرَارًا، واسْوَدَّ اسْوَدَادًا،
واَبْيَضَّ ابْيِضَاضًا.

ومصدر (افْعَالُ) (افْعِيْلَالُ) نحو : احْمَارُ احْمِيْرَارًا، وادهَامُ
ادهِيْمَامًا^(٢).

ومصدر (افْعَوْلُ) (افْعِيْلَالُ) نحو : اعْثُوْجَجَ اعْثِيْجَاْجًا^(٣)، وهو نادر
معدود في المستدرک على أبنية الكتاب.

ومصدر (افْعِيْلُ) (افْعِيَالُ) قالوا : اهْبِيْحَ^(٤)، والمصدر : اهْبِيْخًا،
وهو نادر أيضاً من المستدرک.

وإنما قال الناظم : «مُدُّ وَاَفْتَحَا» ولم يكتف بقوله : «مُدُّ» وقد كانت
الآلف اللاحقة قبل الآخر يلزم معها فتح ما قبلها؛ لأن المدَّ لا يُعَيِّنُ الآلفَ،
إذ قد تكون واوًا مضمومًا ما قبلها؛ وياءً مكسورًا ما قبلها. فلو قال :

-
- (١) اذْطَوْلَى : ذَلَّ وانقاد، أو أسرع مخافة أن يفوته شيء، أو انطلق في استخفاء.
(٢) احْمَرَّ الشيء واحْمَارًا بمعنى، غير أن احْمَرَّ أكثر استعمالاً. ويقال : احْمَرَّ الشيء احمراراً، إذا لزم
لونه فلم يتغير من حال إلى حال، واحْمَارُ يحمارُ احميراراً، إذا كان عرضاً حادثاً لا يثبت، كقولك :
جعل يحمارُ مرةً ويصفارُ أخرى. وانظر اللسان (حمر).
والدهمة : السواد، والأدهم الأسود. ويقال : ادهامُ الشيء، إذا اسودَّ، وادهامُ الزرع، إذا علاه
السواد رِيًّا.
(٣) في الأصل «اعْثُوْجَجَ اعْثِيْجَاْجًا» وهو تصحيف. والمثبت من (ت، س) والعُثُوْجَجُ : البعير الضخم
السريع المجتمع الخلق، ويقال منه : اعْثُوْجَجَ البعيرُ اعْثِيْجَاْجًا.
(٤) الهَبِيْحَةُ : المرضعة، والجارية المثلثة. وقد اهْبِيْحَتِ المرأة في مشيها، إذا تبخترت ونهادت.
والهَبِيْحُ : الرجل الذي لا خير فيه، أو الأحمق المسترخي. والهَبِيْحُ : الغلام بالحميرية، وكل جارية
بالحميرية : هَبِيْحَةٌ.

اجْعَلْ أَلْفًا قَبْلَ الْآخِرِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ الْفَتْحِ. وَأَمَّا حِينَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا مَجْرَدَ الْمَدِّ فَلَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ الْفَتْحَ لِيَعَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَدَّةَ هِيَ الْأَلْفُ وَحْدَهَا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ لَا يَكُونَانِ مَدَّةً وَقَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ أَصْلًا، فَصَارَ ذِكْرُ الْفَتْحِ مَعِينًا.

فَإِنْ قِيلَ : بَلْ ذِكْرُ الْفَتْحِ فَضْلٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، لِأَنَّ إِحَالَتهِ عَلَى بِنَاءِ الْمَاضِي يَعَيَّنُ أَنْ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مَفْتُوحٌ، كَ (افْتَعَلَ، وَانْفَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ، وَافْعَوْلَ، وَافْعَوْعَلَ) وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْوَجْهُ أَنْ لَوْ اِكْتَفَى بِالْمَدِّ فَتَتَعَيَّنَ الْأَلْفُ لِذَلِكَ وَحْدَهَا. فَالْجَوَابُ أَنَّ الْفَتْحَ قَبْلَ الْآخِرِ لَا يَتَعَيَّنُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ مَا يَكُونُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ غَيْرَ مَفْتُوحٍ، كَ (افْعَلْ، وَافْعَالٌ، وَافْعَلَلٌ^(١)) عَلَى رَأْيِهِ.

وَأَيْضًا مِنَ الْأَمْثَلَةِ مَا يَعْزِضُ لَمَّا قَبْلَ آخِرِهِ السَّكُونُ، إِمَّا بِإِدْغَامِ، كَاعْتَدَّ وَاسْتَرَدَّ، وَإِمَّا بِإِعْلَالِ، كَانْقَادَ وَاسْتَرَادَّ، وَالنَّازِمِ إِنَّمَا أَتَى بِضَابِطٍ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَبْنِيَةِ وَجَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِلْزَامِ الْفَتْحِ، فَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْفِعْلِ فَذَاكَ، وَإِلَّا فَقَدْ شَرَطَهُ، فَكَلَامُهُ صَحِيحٌ، وَإِلْزَامُهُ الْفَتْحَ ضَرُورِيٌّ.

ثُمَّ أَتَى بِضَابِطٍ آخَرَ لِمَصَادِرِ مَا أَوَّلَهُ تَاءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الثَّلَاثِيَةِ فَقَالَ : «وَضُمُّ مَا يَرْبَعُ» إِلَى آخِرِهِ.

«مَا يَرْبَعُ» هُوَ مَا يَصِيرُ الثَّلَاثَةُ أَرْبَعَةً، تَقُولُ : رَبَعْتُ الْقَوْمَ، إِذَا صَيَّرْتَهُمْ أَرْبَعَةً، كَمَا تَقُولُ : ثَلَّثْتُهُمْ وَخَمَسْتُهُمْ، إِذَا صَيَّرْتَهُمْ ثَلَاثَةً وَخَمْسَةً. وَ«مَا» وَاقِعَةٌ عَلَى الْحَرْفِ الرَّابِعِ.

يُرِيدُ أَنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ مِثَالِ (تَلَمَّمَ) أَوْ مُقَارِيًا لَهُ، فِي كَوْنِهِ عَلَى عَدَدِ

(١) فِي الْأَصْلِ «افْعَوْلَ» وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ت، س)

هذه الحروف، وموازنًا له^(١) في الحركات والسكنات وعدد الحروف ،
والتاء في أوله زائدة - فالمصدر منه على وزنه إذا ضمَّ منه الحرف الرابع .
وهذا العقد يحتوى على أبنية جملتها عشرة (تَفَعَّلَ، وتَفَعَّلَى،
وتَفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَمَفَّعَلَ، وتَفَوَّعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَعَّلَتْ).

فمصدر (تَفَعَّلَ) على (تَفَعَّلَ) حسبما قيده الناظم، نحو تَدَحَّرَجَ
تَدَحَّرَجًا، وَتَسَرَّيَلَ تَسَرَّيَلًا، وَتَجَلَّبَبَ تَجَلَّبَبًا^(٢).

ومصدر (تَفَعَّلَى) على (تَفَعَّلَ) ، وأصله (تَفَعَّلَى) إلا أن اللام كُسرت
لأجل الياء، فالضمة مقدرة، نحو : تَقَلَّسَ تَقَلَّسِيًا، / وَتَجَعَّبَى تَجَعَّبِيًا^(٣). ٤٧٩

ومصدر (تَفَاعَلَ) على (تَفَاعَلَ) نحو : تَغَافَلَ تَغَافُلًا، وَتَكَاسَلَ
تَكَاسَلًا، وَتَرَامَى تَرَامِيًا، وَتَوَانَى تَوَانِيًا.

ومصدر (تَفَعَّلَ) على (تَفَعَّلَ) نحو : تَكَبَّرَ تَكَبُّرًا، وَتَكَسَّرَ تَكَسُّرًا.

وكان من حقه ألا يذكر هذا البناء قبل، حين قال : «وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا
مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا» فإنه داخل تحت هذا الضابط فصار ذكره هناك
حشواً، ولا جواب عنه.

ومصدر (تَمَفَّعَلَ) على (تَمَفَّعَلَ) نحو : تَمَسَّكَنَ تَمَسَّكُنًا، وَتَمَدَّرَعَ
تَمَدَّرَعًا^(٤).

(١) على حاشية الأصل «وموافقاً له» .

(٢) تَسَرَّيَلَ : لبس السريال، وهو القميص أو الدرع، وجمعه سَرَايِيل. وَتَجَلَّبَبَ : لبس الجلباب، وهو
القميص أو الخمار، أو الملاء تشتمل بها المرأة، وجمعه جَلَابِيب.

(٣) يقال : قَلَّسَيْتُهُ، إِذَا أَلْبَسْتُهُ الْقَلَّسُوَّةَ، وَهِيَ مِنْ مَلَابِسِ الرِّعَاسِ، وَتَقَلَّسَى : لَبَسَهَا.

ويقال : جَعَبَى فُلَانٌ فُلَانًا جَعْبَاءً، إِذَا صَرَعَهُ. وَتَجَعَّبَى : مَطَاوَعٌ جَعْبَى.

(٤) تَمَدَّرَعَ مِدْرَعَتَهُ : لَبَسَهَا، وَالْمِدْرَعَةُ : ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي تُكْبَسُ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الصُّوفِ خَاصَّةً.

ومصدر (تَفْعُولُ) (التَّفْعُولُ) نحو : تَجَوَّرَبَ تَجَوَّرِبًا^(١) .
 ومصدر (تَفْعُولُ) (التَّفْعُولُ) نحو : تَسْهَوُكَ تَسْهَوُكًا ، وَتَرْهَوُكَ تَرْهَوُكًا^(٢) .
 ومصدر (تَفْيَعْلُ) على (تَفْيَعْلُ) نحو : تَشْيِطُنَ تَشْيِطُنًا^(٣) .
 ومصدر (تَفْعُنْ) (تَفْعُنْ) نحو : تَقْلُنْسَ تَقْلُنْسًا^(٤) .
 ومصدر (تَفْعَلْتُ) (التَّفْعَلْتُ) نحو : تَعْفَرْتَ تَعْفَرْتًا^(٥) .
 و (تَلَمَّمَ) الذى مَثَّلَ به هو من (تَفَعَّلَ) المذکور، والتَّلَمَّمَ أصله
 الاجتماع، يقال : كَتَبْتُه مَلْمُومًا وَمَلْمُومَةً، أى مجتمعة مضموم بعضها إلى بعض،
 وصَخْرُهُ مَلْمُومَةٌ وَمَلْمُومَةٌ، مستديرة مضموم بعضها إلى بعض.
 فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لَفْعَلَالًا
 وَاجْعَلْ مَقْيَسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا
 يعنى أن ماكان من الأفعال على (فَعْلَلُ) فإن مصدره يأتى على بناءين،
 أحدهما : (الفِعْلَالُ) بكسر الفاء، نحو : دَخَرَجَ بِخَرَجًا، ولم يحفظه
 السِّيرافي^(٦)، وحفظه غيره.

(١) يقال : جَوَّرِبَهُ، إذا ألبسه الجَوَّرِبَ، وَتَجَوَّرَبَ : مطاوعه. والجَوَّرِبَ : لباس الرجل، وجمعه جَوَارِبُهُ، وجَوَارِبَ.

(٢) يقال : سَهَوُكْتَهُ فَتَسْهَوُكَ، إذا أدبر وهلك. والتَرْهَوُكَ : مشى الذى كأنه يمشى في مَشْيِهِ. فيقال : مَرَّ الرجلُ بِتَرْهَوُكَ، أى كأنه يمشى في المشى.

(٣) تَشْيِطُنَ : صار كالشيطان، أو فعل فعله.

(٤) تَقْلُنْسَ : لبس القَلْنُسُوءَ. وقد مر تفسيرها.

(٥) تَعْفَرْتَ : صار عَفْرِيَّتًا، والعَفْرِيَّتُ : الخبيث المنكر، أو النافذ في الأمر مع دهاء.

(٦) قال أبو سعيد السيرافي : والأغلب فيه الإلزام الفَعْلَلَةُ، لأنها عامة في جميعها، وربما لم يأت فِعْلَالٌ نحو : دَخَرَجْتَهُ دَخَرَجَةً، ولم يُسَمَّ بِخَرَجٍ

وسَرَهَفَ سِرْهَافًا، قال^(١):

* سَرَهَفْتُهُ مَاشَتْ مِنْ سِرْهَافٍ *

وزَلَزَلَ زِلْزَالًا، وَقَلَقَلَ قَلَقَالًا. وفي التنزيل: {وَزَلْزَلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا^(٢)}
والثاني (الفعللة) نحو: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وَقَرَطَسَ قَرَطَسَةً^(٣)، وزَلَزَلَ زِلْزَلَةً، وَقَلَقَلَ قَلَقَلَةً، وسَرَهَفَ سِرْهَفَةً، وعَرَقَبَ عَرَقَبَةً^(٤)، وما أشبه ذلك.

وَيَدْخُلُ بِمَقْتَضَى الْمَثَالِ مَا كَانَ مَزِيدًا بِالتَّضْعِيفِ، نَحْوُ: جَلَبَبَ جَلْبَبَةً،
وَشَمَلَّ شَمَلَّةً^(٥).

وَيَبْقَى عَلَيْهِ مَا أُلْحِقَ بِهِ (دَحْرَجَ) بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ، بَلْ بِحُرُوفٍ (سَأَلْتُمُونِيهَا)
فَلَمْ يَنْصُ عَلَى قِيَاسِ مَصْدَرِهِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَدْخُلُ لَهُ تَحْتَ بِنَاءِ
الْفِعْلِ الَّذِي أَتَى بِهِ، وَهُوَ (فَعَّلَ).

وَالْأَمْثَلُ الْمُلْحَقَةُ بِ (فَعَّلَ) :

(فَوَعَلَ) نَحْوُ: صَوَمَعَ، وَحَوَقَلَ^(٦). وَ (فَيْعَلَ) نَحْوُ: بَيَّطَرَ وَهَيَّئَ^(٧)، وَ

(١) للعجاج من أرجوزة يعاتب فيها ابنه رؤية، ديوانه ٤٠، والخصائص ١/٢٢٢، ٣٠٢/٢، والمقتضب ٩٥/٢، وابن يعيش ٤٧/٦، ٤٩، اللسان (سرعف)

ويقال: سَرَهَفَ غَدَاةً، إِذَا أَحْسَنَهُ، وَسَرَهَفْتُ الرَّجُلَ: أَحْسَنْتُ غَدَاةً، وَجَهَدْتُ فِي تَرْبِيَّتِهِ. وَيُرْوَى «سَرَهَفْتُهُ مَاشَتْ مِنْ سِرْهَافٍ بِالْعَيْنِ بَدَلَ الْهَاءِ، وَهِيَ سَوَاءٌ.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١١

(٣) يقال: رَمَى فِقْرَطَسَ، إِذَا أَصَابَ الْقِرْطَاسَ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُنْصَبُ لِلتَّخَالُفِ، وَهُوَ الْغَرَضُ.

(٤) عَرَقَبَ الدَّابَّةَ: قَطَعَ عُرْقُوبَهَا. وَالْعُرْقُوبُ مِنَ الدَّابَّةِ: مَا يَكُونُ فِي رِجْلِهَا بِمَنْزِلَةِ الرِّكْبَةِ فِي يَدِهَا. وَكُلُّ ذِي أَرْبَعٍ عُرْقُوبَاهُ فِي رِجْلَيْهِ، وَرِكْبَتَاهُ، فِي يَدَيْهِ.

(٥) شَمَلَّ: أَسْرَعَ. وَشَمَلَّ الشَّجَرَةَ: لَقَطَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الثَّمَرِ. وَالشَّمْلَالُ وَالشَّمْلِيلُ: السَّرِيعُ الْخَفِيفُ.

(٦) صَوَمَعَ الشَّيْءَ: جَمَعَهُ، وَصَوَمَعَ الْبِنَاءَ: عَلَّاهُ وَحَوَقَلَ حَوْقَلَةً وَحِيقَالًا: اعْتَمَدَ بِيَدَيْهِ عَلَى خَصْرِيهِ، أَوْ أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ وَقَارِبَ الْخَطُو، أَوْ أَعْيَا.

(٧) بَيَّطَرَ الدَّابَّةَ: شَقَّ حَافِرَهَا لِيَعَالِجَهَا. وَالبَّيْطَارُ: مُعَالِجُ الدَّوَابِّ. وَالبَّيْطَرَةُ: مَهْنَةُ الْبَيْطَارِ. وَهَيَّئَ: دَعَا اللَّهَ، أَوْ تَكَلَّمَ وَأَخْفَى كَلَامَهُ.

(فَعُولٌ) نحو :

جَهْوَرٌ، وَهَرَوَلٌ^(١)، وَفَعَلَى) نحو : سَلَقَى وَجَعَبَى^(٢)، وَفَعَلٌ) نحو : قَلَنْسَ،
[وَ(يَفْعَل) نحو : يَرِنًا لِحِيَّتِهِ^(٣)، وَ(فَنَعَلَ) نحو : سَنَبَلَ الزَّرْعُ، وَدَنَقَعَ^(٤)].

وجميعها جارٍ في المصدر مجرى (دَحْرَجَ) فنقول : صَوَمَعَ صَوْمَعَةً، وَيَبْطَرُ
يَبْطَرَةً، وَجَهْوَرٌ جَهْوَرَةً، وَسَلَقَى سَلَقَاءً، وَقَلَنْسَ^(٥) [قَلَنْسَةً، وَبَرِنًا بَرِنَاءً : وَسَنَبَلَ
سَنَبَلَةً.

وإنما ترك ذكرها لجريانها في الأحكام مجرى (دَحْرَجَ)، فكان ما زيدت
فيه الياء أو الواو بمنزلة المعتلّ الفاء أو اللام أو العين.

وهذان البناءان، وهما (الفَعْلَالُ، والفَعْلَلَةُ) ليسا في (فَعْلَلٌ) بمنزلة واحدة،
بل أحدهما قياسٌ، والآخر غير قياسٍ، ولكنه كَثُرَ، فخاف أن يُتوهم أنهما معاً
قياس فقال :

« وَاجْعَلْ قِيَاسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا »

يعنى أن ثاني البناعين هو المقيس، وهو (الفَعْلَلَةُ) لا طَرَادَهُ في كل بناء
من الرباعي، مَلْحَقًا وغير ملحق، وأما (الفَعْلَالُ) فلا. ولذلك لا تجده في الملحق
إلا نادرا، فلا تقول : جَهْوَرٌ جِهْوَارًا، ولا يَبْطَرٌ بِيْطَارًا، ولا ما أشبهه.

(١) جَهْوَرٌ فلان : رفع الصوت بالقول. ويقال : جَهْوَرُ الصوتُ أيضا، فالرجل جَهْوَرِيٌّ، والصوتُ
جَهْوَرِيٌّ. وَهَرَوَلٌ : أسرع بين العنوا المشي.

(٢) سَلَقَاهُ : طعنه فالتقاء على جنبه. وَجَعَبَاهُ صَرَعه .

(٣) قَلَنْسَهُ : ألبسه القَلَنْسُوءَ. وقد مرّ تفسيره. ويقال : يَرِنًا الرجلُ لحيته، إذا صبغها باليرنَاءِ، وهو
الحناء، أو مادة مثل الحناء.

(٤) سَنَبَلَ الزَّرْعُ : أخرج سُنْبَلَهُ، وهو جزء النبات الذي يتكون فيه الحب. وَدَنَقَعَ الرجلُ : افتقر.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبت من (س) وحاشية الأصل.

وقد قالوا : حَوَّلَ الرجلُ حَوْقَلَةً وَحِقَالاً، وأنشدوا^(١) : /
يا قَوْمُ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ

وَيَعْدَ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

قال سيبويه في باب مصادر الأربعة^(٢) : « فاللزم لها الذي لا
ينكسر عليه أن يجيء على مثال (فَعْلَلَة) وكذلك كلُّ شيءٍ ألحق من بنات
الثلاثة بالأربعة »^(٣) ثم قال : « وقالوا : (زَلَزَلْتُ زِلْزَالاً) وَقَلَقَلْتُه قَلَقَالاً،
وَسَرَهَفْتُه سِرْهَافاً »^(٣) فجعل (الفِعْلَال) داخلاً على (الفَعْلَلَة) ومُنْكَسِراً،
بخلاف (الفَعْلَلَة). ثم قال :

لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ

وغير ما مرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

يعني أن (فَاعِل) والأفعال المزيدة له من أبنية المصادر بناءً،
أحدهما (الفِعَال) بكسر الفاء وتخفيف العين، نحو : قَاتَلَ قِتَالاً، وضَارَبَ
ضِرَاباً، وجَادَلَ جِدَالاً، وحَارَبَ حِرَاباً.
وكذلك المَعْتَلُّ، نحو : مَارَى مِرَاءً، وزَانَى زِنَاءً، وعَادَى عِدَاءً^(٤).

(١) لرؤية، ملحقات ديوانه ١٧٠، والمقتضب ٩٤/٢، والمنصف ٣٩/١، ٧٠/٣، والمحتسب ٣٥٨/٢،
وابن يعيش ١٥٥/٧، ويروى «ويعض حيقال» .

والحوقلة : الإعياء والضعف. ويقال : حوّل الرجل حوقلة وحيقالا، إذا كبر وفتر عن الجماع.

(٢) في الكتاب (٨٥/٤) «هذا باب مصادر بنات الأربعة»

(٣) نفسه ٨٥/٤.

(٤) مَارَاه مِرَاءً ومُمَارَاة : ناظره وجادله. ومَارَاه : خالقه وتلوّى عليه. وزَانَى الرجل زِنَاءً ومُزَانَاة : زَنَى
والزَّيْنَاء بالمدّ لغة بني تميم، والزنى بالقصر لغة أهل الحجاز. وعَادَى عِدَاءً ومُعَادَاة : خاصم وكان
عدواً. وعَادَى بين الشيئين : والى وتابع، يقال : عادى بين الصيدين.

والثاني (المُفَاعَلَةُ) نحو : جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً، وَجَالَدْتُهُ مُجَالَدَةً، وَمَارَيْتُهُ مُمَارَاةً، وَعَايَنْتُهُ مُعَانَاةً، وَعَايَنْتُهُ مُعَايِنَةً، وذلك كثير.

وفي جَعْلِهِ البناعين معاً قياساً مطّرداً نظراً، فإن القياس إنما هو (المُفَاعَلَةُ) خاصة، وأما (الْفِعَالُ) فلا. قال سيبويه : «وَأَمَّا (فَاعَلْتُ) فَإِنَّ الْمَصْدَرَ مِنْهُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ أَبَدًا (مُفَاعَلَةً)»^(١) وَأَتَى بِالْمَثَلِ. ثُمَّ قَالَ : «وَقَدْ قَالُوا : مَارَيْتُهُ مِرَاءً، وَقَاتَلْتُهُ قِتَالًا»^(٢). قَالَ : « وَجَاءَ (فِعَالُ) عَلَى (فَاعَلْتُ) كَثِيرًا »^(٣). انتهى.

وَلَمْ يَجْعَلْ (فِعَالًا) قِيَاسًا وَإِنْ كَثُرَ عِنْدَهُ، لِأَنَّهُ مَنْكَسِرٌ غَيْرُ مُطَّردٍ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَيْنِ الْبِنَاعَيْنِ كَالْبِنَاعَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فِي (فَعَّلَ) أَحَدُهُمَا قِيَاسٌ، وَالْآخَرُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ. وَقَالَ السَّيْرَافِيُّ : «الْإِلْزَامُ عِنْدَ سَبِيحِيَّةِ (المُفَاعَلَةِ) وَقَدْ يَدْعُونَ (الْفِعَالُ) وَ(الْفِعَالُ) لَمْ يَقُولُوا : جَلَسًا، وَلَا جَلَسًا فِي (جَالَسْتُهُ) وَلَا فِي (قَاعَدْتُهُ) : قَعَادًا وَلَا قِعَادًا بِالْيَاءِ»^(٤).

فِيْلَزِمَ عَلَى رَأْيِ النَّازِمِ أَنْ يَقُولَ : فِي (قَاعَدْتُهُ) : قَعَادًا، وَفِي (جَالَسْتُهُ) : جَلَسًا، وَفِي (كَالَمْتُهُ) : كِلَامًا ، وَرَأَوَدْتُهُ رَوَادًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالِىَ مَا ظَهَرَ هُنَا زَهَبَ فِي (التَّسْهِيلِ) فَقَالَ : «وَمَصْدَرُ (فَاعَلْتُ) مُفَاعَلَةٌ وَفِعَالٌ»^(٥).

وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّازِمَ إِذَا سَلَّمْنَا لَهُ الْقِيَاسَ فَذَلِكَ فِيمَا لَمْ تَعْتَلْ فَاؤُهُ بِالْيَاءِ، فَإِنَّ (الْفِعَالُ) فِيهِ نَادِرٌ، قَالُوا : يَا وَمَتُّهُ مَيَاوَمَةٌ وَيَوْمًا^(٦)، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ

(١) الكتاب ٨٠/٤ ، ٨١ .

(٢) نص كلام السيرافي (١٩٩/٥) «والإلزام عند سيبويه في مصدر فاعلتُ المُفَاعَلَةَ، وَقَدْ يَدْعُونَ الْفِعَالُ وَالْفِعَالُ فِي مَصْدَرِهِ، وَلَا يَدْعُونَ مُفَاعَلَةً، قَالُوا : جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً، وَقَاعَدْتُهُ مُقَاعَدَةً، وَلَمْ يَقُولُوا : جَلَسًا وَلَا جَلَسًا، وَلَا قَعَادًا وَلَا قِعَادًا»

(٣) التسهيل ٢٠٦ .

(٤) يَوْمَتُهُ : اسْتَأْجَرْتُهُ الْيَوْمَ، وَيُقَالُ : عَامَلْتُهُ مَيَاوَمَةً، كَمَا تَقُولُ : مُشَاهَرَةً.

يَسْتَتْنِي مَافَاؤُهُ يَاءٌ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يُقَاسَ عَلَى مَذْهَبِهِ مَا كَانَ مِثْلَ (يَاوَمْتُهُ) فَيُقَالُ : يَاسَرَّتُهُ يِسَارًا، وَيَأْمَنْتُهُ يِمَانًا، وَيَاءَ سَتِّهِ يَاسًا،^(١) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَهَذَا مُشْكَلٌ.

والجواب عن الأول أن يُلْتَزَمَ مَقْتَضَى ذَلِكَ الظاهر ، من إجراء القياس في (الْفِعَالِ) . وليس في كلام سيبويه ما يدفع القياس ، وإنما جَعَلَ (الْمُفَاعَلَةَ) لَاتْتَكْسِرَ، وَجَعَلَ (الْفِعَالَ) كَثِيرًا فِي الْكَلَامِ قَدْ يَنْكَسِرُ، لِقَوْلِهِ : «وَجَاءَ (فَعَالٌ) عَلَى (فَاعَلْتُ) كَثِيرًا»^(٢) وَلِذَلِكَ قَالَ السِّيرَافِيُّ : «وَقَدْ يَدْعُونَ (الْفِعَالَ)^(٣)». وَهَذَا يُشْعِرُ بَأَنَّ (الْفِعَالَ) غَالِبٌ فِي (فَاعَلٌ) وَذَلِكَ يَكْفِي فِي الْقِيَاسِ، كَالْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ فِي فِعْلٍ الْمَتَقَدِّمِ.

وعن الثاني بأن مَافَاؤُهُ يَاءٌ قَلِيلٌ فِي اللُّغَةِ / وَبِنَاءُ (فَاعَلٌ) مِنْ فَعَلِهِ ٤٨١ قَلِيلٌ فِي ذَلِكَ الْقَلِيلِ، وَ (الْفِعَالُ) لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي (فَاعَلٌ) لِاسِيْمَا وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى كَسْرِ الْيَاءِ، وَيَاءٌ مَكْسُورَةٌ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ نَادِرٌ، فَلهَذَا كُلُّهُ لَمْ يَسْتَتْنِهِ النَّاضِمْ، وَلَمْ يَعْجَأْ بِهِ.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى مَا خَرَجَ مِنْ أُبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ عَنِ الْقِيَاسِ فِي هَذَا الْفَصْلِ بِقَوْلِهِ : «وَعَبَّرَ مَامَرُ السَّمَاعُ عَادَلَهُ»

مَعْنَى «عَادَلَهُ» كَانَ لَهُ عَدِيلًا وَنَظِيرًا فِي أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالنَّقْلِ، وَلَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِيهِ. وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : عَادَلْتُ كَذَا بِكَذَا، أَيْ وَأَزَنْتُهُ بِهِ، وَجَعَلْتُهُ عَدِيلًا لَهُ، وَالْعَدِيلُ هُوَ الَّذِي يُعَادِلُكَ فِي الْوِزْنِ وَالْقَدْرِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْعِدْلُ عِدْلًا^(٤)، لِأَنَّهُ يُعَادِلُ أَخَاهُ، فَيُرِيدُ أَنَّكَ لَا تُعَادِلُ غَيْرَ مَا مَرَّ بِالْقِيَاسِ،

(١) يَاسَرَّتُهُ : لَا يَنْتَهِي وَسَاهَلَتْهُ. وَيُقَالُ : يَأْمَنَ الرَّجُلُ، إِذَا أَخَذَ ذَاتَ الْيَمِينِ. وَنَقِيضُهُ يَاسَرَ، أَيْ أَخَذَ ذَاتَ الشِّمَالِ. وَيَاءَ سَتِّهِ : أَيَا سَتِّهِ.

(٢) الْكِتَابُ ٨١/٤، وَقَدْ مَرَّ.

(٣) انْظُرْ : الْحَاشِيَّةُ رَقْمَ (٢) ص (٣٦١)

(٤) الْعِدْلُ : الْمِثْلُ وَالنَّظِيرُ، وَنِصْفُ الْحِمْلِ يَكُونُ عَلَى أَحَدِ جَنْبَيْ الْبَعِيرِ.

وإنما تُعادلُهُ بالسَّماع، أى لا تقيسُ على غير مأمَرٍ، وإنما تُقبلُهُ من حيث النُّقل في محله المنقول فيه.

فأما (فَعَلَّ) الصحيح اللام فقد جاء فيه (التَّفْعِلَةُ) قليلاً، قالوا : كَرَّمْتُهُ تَكْرِمَةً، وَعَظَّمْتُهُ تَعْظِماً، وألفاظُ من ذلك قليلة لا يُقاس على مثلها. (والتَّفْعِيلُ) في المعتلِّ اللام شاذٌّ، قالوا : نَزَّيْ تَنْزِيًّا، أنشد البَكْرِيُّ وغيره، والبيتُ من المجاهيل^(١):

بَاتَ يُنْزَى دَلْوُهُ تَنْزِيًّا
كما تُنْزَى شَهْلَةُ صَبِيًّا

وعلى أن السِّيرافي في كلامه ما يشعر بجواز الوجهين في الصحيح، إنْ نَصَّ على أنه يقال : كَرَّمْتُهُ تَكْرِمَةً وتَكْرِيمًا، وَعَظَّمْتُهُ تَعْظِماً وتَعْظِيمًا، قال : والباب التَّفْعِيلُ^(٢) « انتهى.

وهو محتمل؛ فقد نبَّه في (التَّسْهِيل) على قلة (التَّفْعِلَةِ) فيه^(٣)، وهو موافق لما هنا.

وندر في مصدر (فَعَلَّ) (الفِعَالُ) بالتشديد، قالوا : كَذَّبْتُهُ كِذَابًا، وفي القرآن : {وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا}^(٤) وقالوا : كَلَّمْتُهُ كِلَامًا، وَحَمَلْتُهُ حِمْلًا، وهو غير مقيس.

(١) الرجز في الخصائص ٣٠٢/٢، والمنصف ١٩٥/٢، وابن يعيش ٥٨/٦، والتصريح ٧٦/٢، واللسان (نزا)، وانظر: العيني ٥٧١/٣. ويرى «باتت تنزى دلوها» للمؤنث، كما يروى «فهى تنزى» وينزى : من النَزْو، وهو الوثْب والتحرك. والشَّهْلَةُ : العجوز.

(٢) نص السيرافي هو «يريد أن ما كان على فَعَلْ فمصدره التفعيل أو تفعلة في الصحيح، كقولك : كرمته تكربة وتكرima، وعظمته تعظمة وتعظيما، والباب فيه تفعيل» هـ.

(٣) انظر : ص ٢٠٦.

(٤) سورة النبأ / آية ٢٨.

وفي (تَفَعَّلَ) قالوا : (تَفَعَّلَ) نحو تَحَمَّلَ تَحِمَّالًا، قال سيبويه : «وأما الذين قالوا : كَذَابًا فَإِنَّهُمْ قالوا : تَحَمَّلْتُ تَحِمَّالًا^(١)».

وفي (فَاعَلَ) جاء (الْفِعَالُ) بالياء، قالوا : قَاتَلَ قَيْتَالًا، وهم الذين يقولون : تَحِمَّالًا. قال سيبويه : «فِيُوقَرُونَ الحروف، وَيَجِيئون به على مثال (إِفْعَالٍ) وعلى مثال قولهم : كَلَمْتُهُ كَلَامًا^(٢)» يعنى أنهم يَتَحَرَّوْنَ أَنْ يَأْتُوا به على مثال (إِفْعَالٍ) ليكون مُوقَر الحروف، وجاريًا على فِعْله بزيادة ألف قبل الآخر، ليماثِل (أَفْعَلَ إِفْعَالًا) وكأن هذا الذى حكى لغةً لبعض العرب في (فَعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَفَاعَلَ) إلا أنها لا يقاس عليها.

وفي (فَعَلَّلَ) جاء (الْفَعْلَلُ) بالفتح، فقالوا : الرُّزَالُ، والقَلْقَالُ، فَفَتَحُوا كما فتحو تاء (التَّفْعِيلِ)، هذا في المضاعف.

وجاء في (حَوْقَلَ) الحَوْقَالُ وعليه يُروى قوله^(٣):

* وَبَعْدَ حَوْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ *

فجميعُ هذا وما كان مثله موقوفٌ على السماع كما قال.

وَفِعْلَةٌ لِمَرْءٍ كَجَلَسَةٍ

وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَةٍ

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّامَةِ الْمَرْءِ

وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرِ

(١) الكتاب ٧٩/٤.

(٢) نفسه ٨٠/٤.

(٣) سبق تخريج الرجز،

وقبله :

* ياقومُ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ *

كل ماتقدّم الكلام فيه من المصادر إنما هو فيما يُراد به الجنس،
وهو الذى يُفهم مدلوله من فعله./

٤٨٢

وأخذ الآن يتكلم^(١) فيما يُراد به المرة الواحدة من الفعل، أو الهيئة
المخصوصة منه، ولا بد فيه من إلحاق التاء، لأن المصادر أجناس، ومن
شأن الأجناس أن يبين^(٢) أحدها بالتاء، كثمرَةٍ وثمرٍ، وثمرَةٍ، وثمرٍ، ونحو
ذلك.

وتنقسم المصادر بحسب ذلك قسمين، أحدهما مصادر الثلاثي،
الثاني مصادر غير الثلاثي، وهو الرباعي فما زاد.

فأما مصادر الثلاثي فبين الناظم أنها تأتي أبداً إذا أُريد بها المرة
على (فَعَلَة) بفتح الفاء، لقوله : «فَعَلَة لِمَرَّةٍ» أى لمرة واحدة من ذلك
المعنى، كـ (جَلَسَة) فإن المصدر المطلق لـ (جَلَسَ) الجلوس على ماتقدّم.
ومن ذلك قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَأَكَلْتُ أَكْلَةً، وَشَرَبْتُ شَرْبَةً، وَشَتَمْتُ شَتْمَةً،
وَقَتَلْتُ قَتْلَةً، وما أشبه ذلك.

وفي تمثيله بـ (جَلَسَة) ما يبين أن مصادر الثلاثي إذا كان فيها
زيادة على ما في الفعل لا معتبر بها في البناء للمرة الواحدة، بل تُطرح
الزيادة، وتبنى من الباقي (فَعَلَة) لأن مصدر (جَلَسَ) الجلوس، فتُحذف
الواو، ولا يقال : جَلُوسَة واحدة، ولا قَعْد قُعُودَة واحدة، ولا تَبَت تَبَاتَة واحدة،
وإنما تقول : قَعْدَة، وتَبَتَة. وأتى أتية واحدة، ولا يقال : إتيانة، إلا أن
يُسمع.

(١) على حاشية الاصل «وأما الآن فتكلم».

(٢) على حاشية الاصل «أن يتميز» وكأنه تفسير.

وكذلك إذا لم يكن في المصدر زيادة إلا أنه على غير بناء (فَعَلَ) إنما يُؤْتَى فيه بـ (فَعَلَة) كَبَطَرَ بَطْرَةً، وَهَدَيْتُهُ هَدِيَّةً، وَحَلَبَ حَلْبَةً، وَحَلَفَ حَلْفَةً، ونحو ذلك، فلا يتعدى (فَعَلَة) أصلاً.

ووجه ذلك أن منزلة (الْجُلْسَة) من (الْجُلُوس) منزلة الثَّمَرَة من الثَّمَر، فالأصل في الجنس وواحدِهِ أن يفرق بينهما بالتاء، فالأصل الجُلُس في (جَلَسَ) والْقَعْد في (قَعَدَ) والكَذِب في (كَذَبَ)، فإذا قلت : الْقُعُود والْجُلُوس فقد ألحقت في المصدر مالم يس في الفعل، مع أن هذه الزيادة غير لازمة، إذ قد يجيء فيه (فَعَلَ) بلا زيادة كما يجيء بالزيادة، فتقول : جَحَدَ جَحْدًا وَجُحُودًا، وَأَتَى أَتِيًا وَإِتْيَانًا، ونحو ذلك.

بخلاف مصدر المزيّد فيه، كـ (اسْتَفْعَلَ، وَأَفْعَلَ) فإن الزيادة في المصدر لا بد منها، فلذلك فَرَّقُوا بين مصدر الثلاثي إذا أرادوا به المرّة ومصدر غير الثلاثي. هذا معنى تعليل سيبويه^(١). وشذّ في هذا النوع : أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً واحدةً، وَلَقِيتُهُ لِقَاعَةً واحدةً، وَلُقْيَانَةً واحدةً. الأخيرة عن الجوهري^(٢)، والأوليان عن سيبويه. ثم قال :

* وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجُلْسَةٍ *

يعنى أنه إذا أرادوا نوعاً من الفعل مخصوصاً، أو هيئةً منه ، فأرادوا أن يُشْعِرُوا بذلك، ويدلّوا عليه باللفظ أَتَوْا بالمصدر على (فَعْلَة) مكسور الفاء، ملحق الهاء، كـ (جُلْسَة) إذا أرادت بها ضرباً من الجلوس.

ومثل ذلك : قَتَلَهُ قِتْلَةً مُنْكَرَةً، وَقَعَدَ قِعْدَةً سَوْءً، وَفَلَانٌ حَسَنُ الطَّعْمَةِ

(١) الكتاب ٤/٤٥.

(٢) في الصحاح (لقى) «لُقْيَانَةً واحدة، وَلُقْيَةً واحدة، وَلِقَاعَةً واحدة».

والرُّكْبَة، وماتَ مِيتَةً حَسَنَةً وفي الحديث «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ»^(١)
و«مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٢) وهو كثير.

وحُكِمَ هذا حكم ماتَقَدَّمَ في المصدر المراد به المِرَّة، لَا يُتَعَدَّى فيه هذا
البناء وإن كان المصدر / مَزِيداً فيه، كالقَعْدَة من (القُعُود) والرُّكْبَة من ٤٨٣
(الرُّكُوب). وكذلك مَثَلُه الناظِم بـ (الجلِسة) التي هي من (الجلُوس).
وأما مصادر غير الثلاثي فهو الذي قال فيه : «في غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ
بِالْثَا مِرَّةً».

«المِرَّة» مبتدأ، وخبره «بِالْثَا» و«في غير كذا» حالٌ من (المِرَّة)
والعامل فيه «بِالْثَا».

يعنى أن مازاد من الأفعال على الثلاثة فإن المِرَّة منه بزيادة التَّاء
على المصدر المعهود خاصَّة، لَا يُتَعَدَّى ذلك فيه، فتقول في الإكرام :
إِكْرَامَةً، وفي التَّعْظِيم : تَعْظِيمَةً، نحو : أَكْرَمْتُهُ إِكْرَامَةً حَسَنَةً، وَعَظَّمْتُهُ
تَعْظِيمَةً واحدةً، وَاكْتَسَبْتُ اكْتِسَابَةً وَتَقَاعَسْتُ تَقَاعُسَةً، وَانْطَلَقَ انْطِلَاقَةً،
وَتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرَجَةً واحدةً، وما أشبه ذلك.

وبقي بعدُ النظرُ في ثلاث مسائل ؛ إحداها أن ما ذكر من الحكم
ظاهرٌ فيما لا تاء فيه من المصادر، وأمَّا ما كانت فيه التاء بأصل الوضع،
نحو : أَقَامَ إِقَامَةً، وَدَخَّرَجَ دَخْرَجَةً، وَقَاتَلَ مِقَاتَلَةً، وَاسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً، ونحو

(١) سنن أبي داود - أضحاحي : ١٢، والترمذى - ديات : ١٤، والنسائى - أضحاحي : ٢٢، ٢٦، ٢٧،
ومسند أحمد : ١٢٣/٤، ١٢٤.

(٢) البخارى - فتن : ٢، ومسلم - إمارة : ٥٣، ٥٤، ٥٥، وسنن أبي داود - سنة : ٢٧، والترمذى -
أدب : ٢٨، والنسائى - تحريم : ٦، ٢٨.

ذلك - فلا يَزاد على ذلك فيه لقوله : «بالتَّاءِ المَرَّةُ» ولم يَزِدْ على ذلك، فإذا كانت فيه التَّاء فلا يحتاج إلى إلحاقها، وتصير إذ ذاك دلالة التَّاء على المَرَّة بقصد القاصد.

ولو قال : تَحَلَّقُ التَّاءُ لِلْمَرَّةِ لَسَاغٌ أَيْضاً، لأن التَّاء التي تدل على المَرَّة غيرُ التَّاء التي لا تدل عليها. والدليل على ذلك أنها لو لم تكن لِلْمَرَّةِ لم تُثَنَّ ما هي فيه ولم تَجْمَعه، كما لا تَفْعَل ذلك بما لا تاء فيه ممَّا يُراد به الجنس. والأمر في ذلك كُلُّه قريب.

فتقول : أَقَمْتُهُ إِقامَةً واحدةً، واستَعَنْتُهُ استِئْجَانَةً واحدةً، وقَاتَلْتُهُ مَقَاتِلَةً واحدةً.

والثانية أن الناظم لم يَنْصَحْ على ماله مصدران فأَكْثَرُ لَأَيُّهُمَا تَلْحَقُ التَّاءُ؟ لكنَّهُ أَطْلَقَ القَوْلَ بجواز اللُّحاق، فاقْتَضَى أَنَّ كَ ذلك في كُلِّ واحدٍ منها.

وليس كذلك، بل نَصَّ سيبويه وغيره على أن التَّاء تَلْحَقُ من المصادر الأَغْلَبَ في الاستعمال لا غير^(١)، فالذی على (فَاعِلٍ) له (الْفِعَالُ، والمَفَاعَلَةُ) وهذا الثاني هو المستعمل للمَرَّةِ وإن كانت فيه التَّاء، ولا يقال : ضَارَبَ ضِرَابَةً واحدةً، وإنما يقال : ضَارَبَ مَضَارِبَةً واحدةً، والذی على (فَعْلَلٍ) له (فَعْلَلَهُ، وفِعْلَلَالٍ) والمستعمل له في المَرَّةِ (الفَعْلَلَةُ) لأن الأول هو الأغلب.

فالحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران قياسيَّان فالأغلب هو المَقُولُ للمَرَّةِ، أو سَمَاعِيَّان فكَذلك، أو قياسيٌّ وسَمَاعِيٌّ^(٢) فالقياسيُّ.

فكان من حَقِّ الناظم بيانُ ذلك كله، لكنه لم يَفْعَلْ فبقي إطلاقه محتاجاً إلى التَّقْيِيدِ.

(١) الكتاب ٨٦/٤.

(٢) في الاصل و (ت) : «أو قياسيًّا وسَمَاعِيًّا» بالنصب، والوجه الرفع كما أثبت.

والثالثة أن بناء الهيئة في الزائد على الثلاثة مَفْقُودٌ في كلامهم، لأن بناء (الفِعْلَة) لا يَتَأْتِي فيه، إذ يَلْزَمُ عن ذلك هَدْمُ البِنْيَةِ بِحَذْفِ مَا قُصِدَ إثباته فيها، فكأنهم اجْتَنَبُوا ذلك واستَعَنُوا عنه بنفس المصدر الأصلي، أو المستعمل للمرأة.

وإنما جاء فيه ذلك نادراً، وهو قوله : «وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً» الضمير في «فيه» عائد إلى «غير ذى الثلاث» ويريد أن (الفِعْلَة) فيه للهيئة شاذٌ، فَتَرُكُ ذلك إذاً هو الباب.

ومما شَدَّ من ذلك قولهم : الخِمْرَة، وهى هيئة الاختمار، من الخِمَار، وهو / ما تَغْطِي به المرأة رأسها. أتى به مثلاً للشاذ؛ يقال : اخْتَمَرَت ٤٨٤ المرأة اخْتِمَاراً فهى حَسَنَةُ الخِمْرَة، وفي المثل «إِنَّ الْعَوَانَ لَا تُعْلَمُ الخِمْرَة»^(١). وقالوا : فلان حَسَنَ العِمَّة، من : اعْتَمَّ الرجلُ وتَعَمَّمَ، اعْتِمَاماً وتَعَمُّماً، وانتَقَبَتِ المرأةُ انتِقَاباً، وإنها لَحَسَنَةُ النَّقْبَةِ.

وكان القياس عدم الحذف، إلا أنهم هَدَمُوا بِنْيَةَ المصدر، فَبَنُوا (الفِعْلَة) حرصاً على البيان. والله أعلم.

(١) أمثال أبي عبيد ١٠٨، واللسان (خمر، عون)

والعَوَان : المرأة الثيب. ومعناه أن هذه المرأة قد عرفت كيف تختمر، لاحتياج إلى تعلم، وكذلك الرجل المُسَنُّ المَجْرَبُ. ويضرب في الرجل قد حنكته السن مع الحزم والعقل.

أَبْنِيَّةُ أَسمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا*

هذا الباب تكلم فيه على ما يُقاس من أبنية الصفات الجارية على أفعالها، إذ هي تختلف باختلاف أفعالها، كما تختلف مصادرهما على ما تقدّم، فإذا حُصر ما يُقاس عليه منها خرج الباقي إلى باب السَّماع.

وفي إشراكه اسمَ الفاعل والصفة المشبّهة في الحكم نظر، وذلك أن اسمَ الفاعل يُفارق الصفة المشبّهة في هذا الباب من وجه، ويوافقه من وجه آخر، وليس القياس فيهما سواءً بإطلاق؛ فيتوافقان فيما فوق الثلاثة؛ فيكون بناء اسمَ الفاعل كبناء الصفة المشبّهة من كل وجه، وإنما يفترقان في المعنى والتعدّي وعدمه. ويتخالفان في الثلاثي، فيكون اسمَ الفاعل على بناء (فَاعِلٍ) أبدياً؛ كان الفعل متعدّياً أو غير متعدّ. ويستوى في ذلك ما كان منه على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول: زيدٌ قائمٌ غداً، وضاربٌ الآن، وعالمٌ غداً، وعامٌ غداً، من : عَمِيَ، وحَاسِنٌ غداً، من : حَسُنَ، فلا يفارق (فَاعِلًا) أصلاً إلا إلى أمثلة المبالغة أو بناء اسم المفعول.

وأما الصفة المشبّهة فقياسها هو المقرّر في صدر الباب، فإذا إنمّا ذكر في الباب أبنية الصفة المشبّهة لا أبنية اسمَ الفاعل، فكيف يُترجم عليهما معاً فيقول : «باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها»؟ ثم يقول بعد : كَفَاعِلٍ صُنْعِ اسمَ فاعِلٍ» ثم يأتى بصيغ الصفات المشبّهة، ولم يتعرض لصيغة اسم الفاعل، وهما في الاصطلاح مُتَبَايِنَان؟

فالظاهر أن الترجمة غير مُطابِقة، وتبويبه غير محرر، وإنمّا الباب لأبنية

* كلمة «والمفعولين» ليست في النسخ، وأثبتتها من الألفية وسائر شروحيها.

الصفة المشبهة خاصة.

والفعل على ضربين، ثلاثي وغيره، ولكل واحدٍ منهما قياسٌ في بناء الصفة له، فأفردَ كلاً بحكمه، وأبدأ بالثلاثي فقال :

كَفَاعِلٍ صُنْعِ اسْمٍ فَاعِلٍ إِذَا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَفَذًا

هذا الكلام يحتمل تفسيرين، أحدهما أن يريد أن صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الحروف يأتي في القياس كَفَاعِلٍ، أى على زنة (فَاعِلٍ) هذا البناء، لكن بشرط أن يكون شبيهاً بـ (غَذًا) وذلك أن (غَذًا) فعلٌ على (فَعَلَ) بفتح العين، فهو الوصفُ المعْتَبَرُ في التقييد بهذا المثال، لأن صيغة / (فَاعِلٍ) قياسٌ في (فَعَلَ) المفتوح العين، كان صحيحاً أو ٤٨٥ معتلاً ، متعدياً أو غير متعدٍ، فلا أثر لاعتلال لام (غَذًا) في التقييد، بدليل أنه جعل مُقَابِلَهُ (فَعَلَ، وفَعِلَ) بالضم والكسر. ولو أراد قيد الاعتلال لأتى بعده بمقابله الصحيح، كما فعل في المصادر.

ولا أثر أيضاً لتعدُّ أو عدمه؛ لأن (غَذًا) يَتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى. فمثال تعدّيه: غَذًا الطعامُ الصبيُّ، وغَذَوْتُهُ أنا باللبن، وقال امرؤ القيس^(١):

كَبِكْرٍ مُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ

غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْمُحْلَلِ

ومثال عدم تعدّيه قولهم : غَذَا الْمَاءُ، إِذَا سَالَ، وَغَذَا الْعِرْقُ، إِذَا سَالَ

(١) من معلقته، وانظر اللسان (نمر، حلال، قنا).

ويراد بالبكر هنا البَيَضَةُ الأولى من بيض النعام، وخصها لأن الأولى لا يخلص بياضها خلوص سائرهما. أو هى الثرة التى لم تُثَقَب. والمقانة : المخالطة، يريد أنها بيضاء يخالط بياضها صفرة والنمير : الماء العذب الناجع في الرى. وغير المحلل : أى لم ينزل أحد عليه فيكدر، أو لأنه ملح لا يتعدى به.

دَمًا، غَدَوًا، وَغَدَا الْبَوْلُ، إِذَا انْقَطَعَ، وَغَدَا الشَّيْءُ، إِذَا أَسْرَعَ.
وإذا كان مشتركاً في التعدّي واللزوم لم يتعيّن فيه واحدٌ منهما، فكان
إطلاقه مُشْعِراً بأن القياس جَارٍ في الضّرْبَيْنِ.
ومن مُثُل المتعدّي : ضَرَبَهُ فهو ضاربٌ، وَأَكَلَ فهو آكلٌ، وظَلَمَ فهو ظالمٌ،
وخلَقَ فهو خالقٌ، وَحَبَسَ فهو حابسٌ (وما أشبه ذلك).
ومن مُثُل اللزوم : قامَ فهو قائمٌ، وَقَعَدَ فهو قاعدٌ، وجَلَسَ فهو جالسٌ،
وسَكَتَ فهو ساكتٌ، وَذَهَبَ فهو ذاهبٌ، وَمَشَى فهو ماشٍ^(١) وسارَ فهو سائرٌ،
ومَرَّ فهو مارٌ، وما أشبه ذلك.
فحاصل هذا التفسير أن المثال قيدٌ في «ذِي الثَّلَاثَةِ» وأنه إنما تَكَلَّمَ على
(فَعَلٍ) وحده.

والثاني من التفسيرين ألا يكون مثاله تقييداً، بل يريد بقوله : «إِذَا مِنْ ذِي
ثَلَاثَةٍ يَكُونُ» أن الفعل الثلاثي على أَى بِنْيَةٍ كان، على (فَعَلٍ) أو (فَعِلٍ) أو (فَعُلٍ)
يُصاغ منه مثلُ (فَاعِلٍ) إلا أن هذه الأَبْنِيَةَ تختلف في إجراء القياس. فأما
(فَعَلٍ) بفتح العين فـ (فَاعِلٍ) فيه مَقْيَسٌ، كما مُثِّلَ. وأما (فَعِلَ، وَفَعُلَ) فقد ذَكَرَ
أن بناء (فَاعِلٍ) فيهما قليل في قوله بعد : «وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلُ» .

وعلى هذا المنزَع حمل ابنُ النّائِظِ كلامه هنا، وهو على الجملة ممكن، إلا
أن فيه قَلْقاً في العبارة، وذلك أن النّائِظِ قال : «كفَاعِلٍ صُنِعَ اسْمُ فَاعِلٍ» فأمر
بالصُّوْغَ مطلقاً، ومثّل هذه العبارة لا يُطلقها النّائِظِ أو غيره عَرُفًا إلا فيما كان
قياساً، ومَوْكُولاً إلى خِيَرَةٍ^(٢) المتكلم، فيقال له : افْعَلْ، وليس من شأن ما يُوقَفُ
على السَّماع أن يُطْلَقَ القول فيه للمتكلم. وإذا كان كذلك فلا يصح مثلُ هذا

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل، وهو الصواب.

(٢) الْخِيَرَةُ وَالْخِيَرَةُ : الاختيار، وهو اسم مصدر من (اختار) وانظر : اللسان (خير).

الإطلاق إلا بالنسبة إلى ما كان القياس فيه جارياً بإطلاق، وذلك (فَعَلَ) المفتوح العين وحده. وأما (فَعَلَ، وَفَعَلَ) فَـ (فَاعِلٌ) فيهما ليس بقياس، فلا يصح إذاً أن يدخل تحت كلامه هذان البناءان.

فإن قال : بل يدخل تحته (فَعَلَ، وَفَعَلَ) المتعدى وغيره، إلا أنه استثنى منه غير المتعدى بقوله : «وَفَعَلَ غَيْرَ مُعْدِيٍّ» فبقي (فَعَلَ) المعدى يشمل قوله : «مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ» وإذا كان كذلك فهو مطلق في الثلاثي كله، واستثنى ما يجب استثناؤه، وهو كالعام يُخَصَّصُ، فكأنه يقول : الثلاثي قياسه (فَاعِلٌ) إلا (فَعَلَ، وَفَعَلَ) اللزيم فإنه فيهما سَمَاعِيٌّ.

فالجواب أن هذا، وإن أمكن، خلاف ظاهر المساق، والظاهر التفسير الأول، وأنه أخذ كل فِعْلٍ يذكره على حدته. والله أعلم.

وقوله : «كَفَاعِلٍ» في موضع الحال من «اسْمُ فَاعِلٍ» / و«مِنْ ذِي ٤٨٦ ثَلَاثَةٍ» خبر «يَكُونُ» واسمها مضمرة فيها عائد على «اسْمُ فَاعِلٍ» و«ذِي» صفةٌ لمحذوف، وهو الفعل الممثل بـ (غَذَا) والتقدير : صُنِعَ اسْمُ فَاعِلٍ شَبِيهاً بـ (فَاعِلٍ) إذا يكون اسم الفاعل من ذي ثلاثة أحرف كغَذَا.

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلْتُ

غَيْرَ مُعْدِيٍّ بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلُ

وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِيرِ

وَنَحْوُ صَدَيَّانَ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

يعنى أن صيغة (فَاعِلٍ) قليل استعمالها عند العرب في (فَعَلَ) المضموم العين مطلقاً ولا يكون إلا غير متعدٍّ، وفي (فَعِلَ) المكسور العين، بشرط أن يكون غير متعدٍّ، لأن (فَعِلَ) قد يكون متعدِّياً ولازماً.

فمثال (فَاعِلٍ) لـ (فَعَلَ) المضموم العين : حَمَضَ الشَّيْءُ فهو حَامِضٌ، وفَرَهُ فهو فَارِهِ، وَخَثَرَ اللَّبَنَ فهو خَاثِرٌ^(١)، وَمَكَثَ، بالضم، فهو مَآكِثٌ، وَطَهَرَ فهو طَاهِرٌ.

ومثاله في (فَعَلَ) المكسور العين الذى لا يتعدى : سَلِمَ فهو سَالِمٌ، وَبَلَى فهو بَالٍ، وَرَشِدَ [رَشْدًا]^(٢) فهو رَاشِدٌ، وَحَرِدَ؛ أَى غَضِبَ، فهو حَارِدٌ، وَنَقَعَ من مرضه فهو نَاقِعٌ، حكاه سبويه^(٣). وَلَبِثَ فهو لَابِثٌ، وذلك قليل لا يقاس عليه. واشترطه في (فَعَلَ) المكسور العين عدم التعدى يدل على أنه إن كان متعدياً فليس (فَاعِلٍ) بقليل فيه، بل هو كثير، فيكون إذاً قياساً، وذلك صحيح، نحو : عَلِمَ فهو عَالِمٌ، وَجَهَلَ فهو جَاهِلٌ، وَعَمَلَ فهو عَامِلٌ، وَلَحِسَ فهو لَاحِسٌ، وَلَقِمَ فهو لَاقِمٌ، وَشَرِبَ فهو شَارِبٌ، وَصَبَّ فهو صَابٌ، وَوَطِئَ فهو وَاطِئٌ، وهو كثير.

ولما ذكر أن صيغة (فَاعِلٍ) قليلة في البنائين احتاج إلى ذكر ما هو قياسٌ في كل واحدٍ منهما. فأما (فَعَلَ) فأخر ذكره.

وأما (فَعَلَ) اللازم فقال : إن قياس الصفة فيه تأتى على ثلاثة أبنية، أحدها (فَعَلَ) وهو قوله : «بَلَّ قِيَاسُهُ فَعَلَ» وضمير «قِيَاسُهُ» عائد إلى (فَعَلَ) القريب الذكر، و (فَعَلَ) في كلامه بناء الصِّفَةِ، و (فَعَلَ) في الشَّطْر قبله بناء الفعل. ومثال ذلك : وَجِعَ فهو وَجِعٌ، وَحَبِطَ فهو حَبِطٌ، وَوَجَلَ فهو وَجِلٌ^(٤)، وَفَزَعَ

(١) فَرَاهُ، وفُرُوهُ : جَمَلَ وَحَسَنَ، أَوْ حَذَقَ وَمَهَرَ. وَخَثَرَ اللَّبَنَ خَثَارَةً، وَخَثُورَةً، أَى تَخُنَ وَغَلَطَ.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٣) الكتاب ٣٥/٤.

ويقال : نَقَعَ الرجل من مرضه، نَقَّهًا وَنَقَّوْهًا، إِذَا بَرِيَ، ولكن لا يزال به ضعف.

(٤) حَبِطَ العملُ، يَحْبِطُ حَبْطًا : يَطْلُ. وَحَبِطَتِ الدَّابَّةُ : انْتَفَخَ بطنها من كثرة الأكل، أَوْ مِنْ أَكْلِ مَا لَا يُوَافِقُهَا. وَوَجَلَ الرجلُ، يُوَجِّلُ وَجَلًا : خَافَ وَفَزَعَ.

فهو فَرْعٌ، وَرَدَىَ فهو رَدٍ، وَعَمَىَ فهو عَمٍ^(١)، وهو كثير.
والثاني (أَفْعَلُ) نحو : أَدِمَ فهو آدَمٌ، وشَهَبَ فهو أَشْهَبُ^(٢)، وَعَمَىَ
فهو أَعْمَى، وَقَهَبَ فهو أَقْهَبُ^(٣)، وَعَوَرَ فهو أَعْوَرُ، وَحَوَلَ فهو أَحْوَلُ، وَأَدَرَ
فهو أَدَرُ^(٤).

والثالث (فَعْلَانُ) نحو : عَطِشَ فهو عَطِشَانُ، وَظَمِيََ فهو ظَمَانُ،
وَصَدَىَ فهو صَدَيَانُ، وَغَرِثَ فهو غَرِثَانُ^(٥)، وَشَبَعَ فهو شَبَعَانُ، وَرَوَىَ
فهو رَيَّانُ، وَسَكَرَ فهو سَكْرَانُ، وَحَارَ يَحَارُ فهو حَيْرَانُ.

ومَثَلُ النَّاظِمِ لكل بناءٍ مَثَلًا، فَآتَى للآوِلِ بـ (أَشْرِبَ) وهو من : أَشْرَ
يَأْشُرُ أَشْرًا، إِذَا لم يَحْمَدِ النِّعْمَةَ والعَافِيَةَ . وللثاني بـ (صَدَيَانُ) وهو
من : صَدَى يَصْدَى صَدًى؛ إِذَا عَطِشَ . وللثالث بـ (الأَجْهَرُ) وهو من :
جَهَرَ جَهْرًا؛ إِذَا لم يُبْصِرَ في الشمسِ. هذا ماقال. إِلا أَن فيه نظرًا.

وذلك أَنه أَطلق القولَ في كَوْنِ هذه الأَبْنِيَةِ الثلاثة / تأتي جارية ٤٨٧
على (فَعِلَ) من غير تَقْيِيدِهَا بِمَعْنَى أو بِمَوْضِع، فَيَقْتَضِي ذلك أَن يَأْتِيَ
الْقِيَاسُ بِهَا كُلُّهَا في (فَعِلَ) مطلقًا، وليس كذلك بِصَحِيح^(٦)، بل فيها
تَفْصِيلٌ لَأَبَدٍ من اعتباره.

(١) رَدَى، يَرْدَى رَدًى : هلك. وَرَدَىَ في الهَوَّةِ : سَقَطَ. وَعَمَى القلبُ أو الرجلُ، يَعْمَى عَمًى : ذهبَ
بصيرته، ولم يَهْتِدِ إلى خَيْرٍ، فهو أَعْمَى أو عَمٌ، وهى عَمِيَاءُ أو عَمِيَّةٌ، من قومِ عَمِينَ. وَعَمِيَتِ الأَخْبَارُ
والأُمُورُ عنه وعليه : خَفِيَتْ والتَبَسَتْ .

(٢) أَدِمَ، يَأْدِمُ أَدَمًا وَأَدَمَةً : اشْتَدَّتْ سُمْرَتُهُ، فهو آدَمٌ، وهى أَدَمَاءُ. وَشَهَبَ، يَشْهَبُ شَهَبًا وَشَهْبَةً :
خَالَطَ بَيَاضَ شَعْرِهِ سَوَادَ، فهو أَشْهَبُ، وهى شَهْبَاءُ.

(٣) عَمَى الرجلُ، يَعْمَى عَمًى : ذهبَ بصره كله من عَيْنَيْهِ كَتَيْمَهِمَا، فهو أَعْمَى، وهى عَمِيَاءُ.
وَقَهَبَ، يَقْهَبُ قَهَبًا : كانَ لَوْنُهُ القَهْبَةَ، وهى غُبْرَةٌ تَعْلُو أَى لَوْنٍ كانَ.

(٤) أَدَرَ الرجلُ، يَأْدُرُ أَدَرَةً : انْتَفَخَتْ خُصْيَتُهُ لَانْسِكَابِ سَائِلِ فِي غِلَافِهَا.

(٥) غَرِثَ، يَغْرِثُ غَرِثًا : جاعَ.

(٦) يعنى أَن الأمرَ على الوضعِ السابقِ، من إطلاقِ القياسِ في هذه الأَبْنِيَةِ، ليس بِصَحِيحٍ.

فأماً (فَعِلُ) ففي الأدواء وما لَحِقَ بها، وفي الفَرَح وما أشبهه، مما هو راجع إلى الخِفَّة والتَّحَرُّك.

وأماً (فَعْلَانُ) ففي الجوع والعطش، والامتلاء والحيرة، وإن اختصرت فهو للامتلاء حساً أو معنى.

وأماً (أَفْعَلُ) ففي الألوان والعاهات العائبة، والآفات اللازمة، ونحوها. وقد يدخل بعض هذه الأشياء على بعض في بناء الصِّفَّة، ولكنه قليل وغير مقيس، وإنما الأصل ماتقدّم، وإذا اعتبرت ذلك بالاستقراء وجدته.

فإذا ثبت هذا تبين أن كلام الناظم محتاج إلى التَّحْريير. والجواب عن ذلك أنه قد أشار بالأمثلة إلى [التَّفْصيل المذكور، أعنى^(١)] تفصيل المعاني المذكورة.

فـ (أَشِرُّ) مبنيٌّ من الفعل الذي يُعطى معنى الخِفَّة والحركة، كالفرح ونحوه.

و (صَدَيَانُ) مبنيٌّ من الفعل الذي يُعطى معنى العطش.
و (أَجْهَرُ) مبنيٌّ من الفعل الذي يُعطى معنى الآفة والعاهة.
ولم يُرد أن كلَّ مثال من الثلاثة يقتضى فعله أن يُبنى منه الثلاثة، وإنما مراده ماتقدّم.

وقد يحتمل معنى الفعل المعنيين معاً فيبني له البناءان، كما يقال : صَدِيّ، فهو صَدٍ وصَدَيَانُ، وأَشِرٌّ، فهو أَشِرٌّ وَأَشْرَانُ، لمقاربة ما بينهما. ومثل ذلك لا يُنكر، وإن كان على غير ذلك فقليل لا يُعتدُّ به.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل.

ثم ذكر ما يكون من أبنية الصفات قياساً في (فَعْل) المضموم فقال :

وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ

كالضُّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ

وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

يعنى أن اسم فاعل الفعل الذى على (فَعْل) بضم العين يجىء على أبنية كثيرة، ذكر منها في (التسهيل^(١)) بضعة عشر بناءً، وإنما ذكر هنا منها أربعة لا غير، منها بناءان هما الأوليان به، يعنى أنهما القياس فيه إن قيل به.

أحدهما (فَعْل) بفتح الفاء وإسكان العين، ومثله بـ (الضُّخْم) وهو من : ضَخْمَ الشَّيْءِ ضَخَامَةً وَضَخْمًا، إذا غَلُظَ^(٢)، فهو ضَخْمٌ، وَضَخَامٌ أيضاً.

ومثله : سَمَحَ فهو سَمَحٌ، وَنَذَلَ فهو نَذَلٌ، وَفَخَمَ فهو فَخْمٌ، وَعَبَلَ فهو عَبَلٌ، وَجَهَمَ فهو جَهْمٌ^(٣)، وَصَعَبَ فهو صَعَبٌ، وَسَهَلَ فهو سَهْلٌ، وَحَزَنَ المكانُ فهو حَزْنٌ، وَجَزَلَ فهو جَزَلٌ^(٤)، وما أشبه ذلك.

والثاني (فَعِيل) نحو : وَسَمَ فهو وَسِيمٌ^(٥)، وَقَبِحَ فهو قَبِيحٌ، وَجَمَلَ فهو جَمِيلٌ، وَجَرَوْا فهو جَرِيءٌ، وَعَظَمَ فهو عَظِيمٌ، وَصَغَرَ فهو صَغِيرٌ، وَمَلَحَ فهو مَلِيحٌ،

(١) ص ١٩٥.

(٢) على حاشية الأصل «إذا غَطِمَ» والضخامة تجمع بين الصفتين.

(٣) سَمَحٌ، يَسْمَحُ سَمَاحَةً : صار من أهل السَّمَاحَةِ، وهى الجود والكرم، أو السهولة واللين وَنَذَلَ الرجل، يَنْذُلُ نَذَالَةً، أى خَسَّ وَحَقَّرَ . وَفَخَمَ الشَّيْءُ، يَفْخُمُ فَخَامَةً : ضَخْمٌ وعظم قدره. وفخامة المنطق : جزالته.

وَعَبَلَ الرجل، يَعْبَلُ عِبَالَةً : غَلُظَ وضخم وابتضَّ. وَجَهَمَ يَجْهَمُ جَهَامَةً : صار عابس الوجه كريهه. حَزَنَ المكان، يَحْزَنُ حَزُونَةً : خَشِنَ وغلظ. وَجَزَلَ يَجْزُلُ جَزَالَةً : عَظُمَ. وجزالة اللفظ : استحكام قوته، ومجانبة الرقة.

(٥) وَسَمٌ، يَوْسُمُ وَسَامَةً : جَمَلٌ، وحسن حُسْنًا وضيئًا ثابتًا.

وَسَمَّجَ فَهُوَ سَمَّيْجٌ، وَصَبَّحَ فَهُوَ صَبَّيْحٌ^(١)، ونحو ذلك.

وهذان البناءان هما اللذان كَثُرَا في الباب (فَعْلٌ) وماسواهما قليل.
وتمثيل الناظم بـ (جَمَلٌ فَهُوَ جَمِيلٌ) بمعنى : تَمَّ حُسْنُهُ وَكَمُلَ.

وهنا سؤالان : أحدهما أن يُقال : إن الناظم هنا قال : «وَفَعْلٌ أَوَّلَى
وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ» فَعَبَّرَ بالأولوية، ولم يَنْصُ على القياس فيهما، فهل يكون ذلك
بمعنى أنه مَقْيَسٌ أم لا؟

والجواب أنه إنما لم يصرَّح بالقياس، لأنه لم يَطْرُدَ فيهما السَّمَاعُ
عنده اطراداً يُقْطَعُ بالقياس فيه، وإنما جاء في الكلام كثيراً / خاصة، ٤٨٨
والكثرة على الجملة في هذه المعاني لا تقتضى القياسَ البتَّةَ، بل قد تكون
وقد لا تكون، فكأنه تردَّد في إجراء القياس، فأخبر بأن هذين البناءين
أَوَّلَى من غيرهما، وبَقِيَ النظر في القياس لاجتهاد المجتهد. ولهذا قال في
كتابه «التسهيل» : وَكَثُرَ في اسم فاعله (فَعِيلٌ وَفَعْلٌ^(٢)) وقال في
«الشرح»^(٣) : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب. فلم
يَجْزَمْ، كما ترى، في ذلك بجريان القياس.

هذا ما رأى. وأما غيره فيرى أن (فَعِيلًا) في (فَعْلٌ) قياسٌ مطَّرد؛ إذ
قد كَثُرَ كثرةٌ يُطْلَقُ معها القياسُ إطلاقاً، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٤).

(١) سَمَّجٌ، يَسَمَّجُ سَمَاجَةً : قَبَّحَ. وَالسَّمَّيْجُ وَالسَّمَّيْجُ : الْخَبِيثُ الطَّعْمُ أَوْ الرَّائِحَةُ. وَصَبَّحَ الْوَجْهَ، يَصْبُحُ
صَبَاحَةً : أَشْرَقَ وَجَمَل، وَيُقَالُ : صَبَّحَ الْغُلَامُ، فَهُوَ صَبَّيْحٌ.

(٢) ص : ١٩٥.

(٣) انظر : شرح التسهيل للناظم [ورقة ٢٠٨ - ب].

(٤) الكتاب. ٢٨/٤ فما بعدها .

وعليه فسر الشراح^(١).

وأما (فَعَلَ) فليس عندهم بقياس أصلاً، ولم يكثر كثرة يُظنُّ معها القياس، وشاهدُ هذا الاستقراء.

ولا شك أن القدماء أعرفُ بذلك من المتأخرين؛ فتوقف الناظم عن التصريح بالقياس في (فَعَلَ) ظاهر، وعدمُ القياس هو الأظهر، وأما توقُّفه عنه في (فَعِيل) فغيرُ ظاهر، والصوابُ إجراؤه.

والسؤال الثاني : لِمَ قال : «والفعلُ جَمَلٌ»؟ ومِمَّاذا تحرَّز به؟ فإن الظاهر أنه حشَو.

والجواب أنه حسنٌ من التحرُّز؛ إذ كان «جَمِيلٌ» يقال صفةً للفاعل، وهو الذي فعله (جَمَلٌ) ويقال صفةً للمفعول (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) لأنه يقال : جَمَلَ فلانُ الشَّحْمَ، بالفتح، أى أذابَه، وجَمَلَ هو، أى أذِيب، فهو مَجْمُولٌ وجَمِيلٌ، كَمَجْرُوحٍ وجَرِيحٍ، فخشى أن يُظن أن (جَمِيلًا) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) من : جَمَلْتُهُ، وليس كلامه إلا في (فَعَلَ) واسم فاعله، فعينٌ ماقصد تمثيله.

ثم بيَّن أن من الأبنية القليلة الاستعمال في (فَعَلَ) بناءً، أحدهما (أَفْعَلَ) والآخر (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين.

أما (أَفْعَلَ) فقليلٌ فيه كما قال، كقولهم : شَنَعَ شَنَاعَةً، فهو شَنِيعٌ وأَشْنَعُ^(٢)، وَحَمَقَ فهو أَحْمَقُ، وَخَرَقَ فهو أَخْرَقُ^(٣).

وأما (فَعَلَ) فكذلك أيضاً، نحو : حَسُنَ فهو حَسَنٌ، وبَطَلَ فهو بَطَلٌ،

(١) يعنى شراح كتاب سيبويه.

(٢) شَنَعَ، يَشْنَعُ شَنَاعَةً : اشتد قبحه. ويقال : شَنَعَ عليه، إذا فضحه وشَوَّه سمعته.

(٣) خَرَقَ، يَخْرُقُ خَرْقًا : حَمَقَ.

وَسَبَطَ الشَّعْرُ، فَهُوَ سَبَطٌ وَسَبَطٌ^(١).

وقد ظهر بهذا أن (فُعَالاً) بضم الفاء، عند الناظم، من القليل الذي لا يُقاس عليه، وذلك عند غيره [غير^(٢)] صحيح، بل (فُعَالٌ) شريك (فَعِيلٍ) بنص سيبويه، وإن كان أقل استعمالاً منه، فهو في الكثرة بحيث لا يقال : إنه قليل، نحو كَبِير وكُبَار، وشَجِيع وشُجَاع، وطَوِيل وطُوال، وعَرِيض وعَرَاض، وعَظِيم وعُظَام، وعَجِيب وعُجَاب، ومَلِيع ومُلَاح، وهو كثير.

فإذا كان كذلك لم يصح جَعْلُ (فُعَالٍ) من الذي لا يُقاس عليه، وكذلك فَعْل في (التَّسْهِيل) أدخل (فَعْلًا) في باب الكثير، وأخرج عنه (فُعَالًا)^(٣) والأمر عند الأئمة بالعكس، غير أن عادة ابن مالك الاستبدادُ برأيه في أمثال هذا، والاتكالُ على استقرائه، فإن كان السَّماع كما قال فيشْتَبْه، ولكنه بعيد مع تَصَافُر الأئمة على خلافه، فאלله أعلم.

ثم قال : «وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ» يعنى أن الفعل الذى على (فَعْلٍ) بفتح العين قد يَسْتغْنَى عن بناء (فاعِلٍ) بغيره من الأبنية، وذلك أنه قد قَدَّمَ أن ما كان على (فَعْلٍ) فاسم الفاعل منه على (فَاعِلٍ) فأخبر هنا أنه قد يَنْتَقِلُ عن ذلك إلى بناء آخر من غير أن يأتى في الفعل غيره، لأن حقيقة / الاستغناء أن يُترك القياسُ المطرَد في الكلام، فلا يُستعمل في ٤٨٩ الموضوع الذى شأنه أن يُستعمل فيه، استغناءً بغيره، واطِّراحاً للأوّل، كان المستغْنَى به من مادة ذلك اللفظ المهمَل أو من غيره، كما استغْنَوْا بِ(لَمْحَةٍ) عن مَلْمَحَةٍ الآتِي عليه (مَلَامَح) وبـ (شِبْهٍ) عن مَشَبْهٍ الذى جاء عليه (مَشَابِهُ) وبـ (لَيْلَةٍ) عن لَيْلَاةٍ التى أتى عليها (لَيْالٍ) وكما استغْنَوْا بـ

(١) السبط من الشعر : المسترسل غير الجَدِّ، ومن الرجال : الطويل.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) ، ومستدرک على حاشية الأصل.

(٣) ص ١٩٥.

(تَرَكَ، وَتَارَكَ) عن : وَذَرَ وَوَادَرَ، وَوَدَعَ وَوَادِعَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ كَثِيرٌ^(١).

فكَذَلِكَ اسْتَغْنَوْا هُنَا عَنْ (فَاعِلٍ) بغيره، ومثال ذلك : شَاخَ يَشِيخُ، فهو شَيْخٌ، ولم يقولوا : شَائِخٌ. وشَابَ فهو أَشْيَبُ، ولا يقال : شَائِبٌ. وطَابَ يَطِيبُ، فهو طَيِّبٌ، ولا يقال : طَائِبٌ. وَعَفَّ يَعِفُّ، فهو عَفِيفٌ، ولا يقال : عَافٌ.

فلو اسْتَعْمَلَ ما هو قِياسٌ وما هو سماعٌ فليس موضعَ اسْتِغْنَاءٍ، كَقَوْلِكَ : مَالٌ يَمِيلُ، فهو مَائِلٌ، فهو مَائِلٌ وَأَمِيلٌ، وما أشبه ذلك. وكل هذا قليل فلم يُعْتَبَرَهُ. وهنا تَمَّ كلامه على الثلاثي، ثم شرع فيما فوقه فقال :

وزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ

مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ

مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا

وَضَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

يعنى أن اسم الفاعل من غير الثلاثي الحروف زنته كزنة فعله المضارع، لا يخالفه إلا في موضعين، أحدهما الحرف الذى قبل الآخر، فإنه في اسم الفاعل مكسورٌ أبدًا، ولا يلزم ذلك في المضارع؛ إذ قد يكون مكسورًا، نحو : يُوَاصِلُ، وَيَنْطَلِقُ، وقد لا يكون كذلك، نحو : يَتَغَاوَلُ، وَيَتَوَاصَلُ، وَيَتَكَبَّرُ، وَيَتَدَخَّرُ، وَيَتَبَيَّنُ. وذلك قوله : «مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا» أى إن ذلك لازم في اسم الفاعل من أى الصيغ كان من صيغ المضارع، بخلاف المضارع.

والثانى : الحرف السابق في أول الكلمة؛ فإنه في اسم الفاعل ميمٌ مضمومة، وفي المضارع أحدُ حروف (أنيت) وذلك قوله : «وَضَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا».

(١) انظر : الخصائص ١/٢٦٦، ٢٦٧ (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء).

ومثّل ذلك بقوله : « كالمُواصلِ » فقد حصل فيه ما شرط من موازنة مضارعه، وهو «يُواصلُ» مع كسر ما قبل آخره، وجعل الميم مضمومةً أوّله. ومثّله : مُكْرِمٌ، من (أَكْرَمَ)، ومُنْطَلِقٌ من (انْطَلَقَ) ومُقْتَدِرٌ من (اِقْتَدَرَ)، ومُتَمَاسِكٌ من (تَمَاسَكَ)، ومُسْتَكْبِرٌ من (اسْتَكْبَرَ)، ومُدْحَرَجٌ^(١) من (دَحَرَجَ) ومُسْحَنَكٌ من (اسْحَنَكَ)^(٢).

وكذلك المعتلّ، نحو : مُتَمَادٍ من (تَمَادَى) ، ومُلْقٍ من (أَلْقَى)، ومُسْتَدْعٍ من (اسْتَدْعَى) وما أشبه ذلك.

ومعنى قوله : « كالمُواصلِ » أى مع مضارعه الذى هو (تواصل) وعلى هذا المعنى يَسْتَتِبُ قوله «وزنه المُضارع اسمُ فاعِلٍ» إذا (يُواصلُ) و (مُواصلٌ) متوازيان في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، ومُقابلة الزائد بالزائد، والأصلى بالأصلى، عَيْنًا لاجِنْسًا، إلا ما ذكره من كسر ما قبل الآخر، وتعويض الميم من حرف المضارعة.

وإنما قال : « وضمّ ميمٍ » فالكزم الضمّ، لأن الضم في أول المضارع قد يكون نحو : يُواصلُ، وقد لا يكون نحو : يَتَدَحَرَجُ، بخلاف اسم الفاعل، فإن الضمّ فيه لازم.

وما جاء من نحو : مُنْتَنٍ من (أُنْتَنَ) ، ومِعِينٍ في (مُعِين) من (أَعَانَ)، ومِغِيرَةٍ في مِغِيرَةٍ، فشاذٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه، والأصل الضمّ، وإنما / ٤٩٠ كُسِرَتْ إِتْبَاعًا لحركة ما بعدها^(٣).

(١) في الأصل و (ت) : «مُدْحَرَجٌ» وما أثبتته من (س) وحاشية الأصل، وهو الصواب.

(٢) يقال : اسْحَنَكَ اللَّيْلَ، إذا اشتدت ظلمته. والمُسْحَنَكُ من كل شيء : الشديد السواد.

(٣) الخصائص ١٤٢/٢، واللسان (نتن).

وقوله : «مُطْلَقًا» يريد أن كَسَرَ ما قبل الآخر مُطَرِّد لا يَنْكسر، إلا ما شَذَّ من قولهم في (مُنْتَنٍ) : مُنْتَنٌ^(١)، وقالوا : مُنْحَدَرٌ في (مُنْحَدَرٍ)^(٢). وماعسى أن يجيء من ذلك، بخلاف المضارع فإن الكسر فيه ليس بإطلاقٍ كما مرَّ.

فإن قيل : إن اشتراط كسر ما قبل الآخر لزوماً قد يُخلُّ بعض إخلال، لأن المضاعف لا يَنْكسر ما قبل الآخر فيه، نحو : مُعْتَلٌّ، من (اعْتَلَّ) ومُكَبٌّ، من (أَكَبَّ) ومُسْتَكَنَّ، من (اسْتَكَنَّ) ومُحْمَرٌّ، من (احْمَرَّ) ومُحْمَارٌّ، من (احْمَارَّ).

وكذلك المعتلُّ العين كَمُسْتَفِيدٍ، من (اسْتَفَادَ) ومُنْقَادٍ، من (انْقَادَ) ومُحْتَالٍ، من (اِحْتَالَ) ونحو ذلك.

وأيضاً فإن قوله : «وَضَمُّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا» ليس فيه ما يبيِّن كيف تسبِق هذه الميم، أعمَّ حرف المضارعة أم في موضعه؟

فالجواب عن الأول أن كَسَرَ ما قبل الآخر تارة يكون ظاهراً كالأمثلة المذكورة، وتارة يكون مقدراً، وذلك أن ما اعترض به من الأمثلة الأصل فيها كَسَرَ ما قبل الآخر، لكن أدَّى التَّصْرِيفُ والإدغام إلى الخروج في اللفظ عن ذلك الأصل، فأطلق الناظم الكسر اعتباراً بالأصل في الجميع؛ فالصحيح منها بقي على الأصل كما مَثَّلَ، وماسواه دَخَلَه الإِعْلال، والأصل : مُعْتَلِّلٌ، ومُكَبِّبٌ ومُسْتَكَنَّ ومُحْمَرٌّ، ومُحْمَارٌّ.

(١) الخصائص ١٤٣/٢، وذكر فيه ثلاث لغات هي : مُنْتَنٍ، وهي الأصل . ومُنْتَنٍ - بكسر الميم والتاء معا، على إتباع كسرة الميم لكسرة التاء. ومُنْتَنٍ - بضم الميم والتاء معا، على إتباع ضمة التاء لضمة الميم .

(٢) الْمُنْحَدَرُ : اسم لمكان الانحدار، ومنه : مُنْحَدَرُ الجبل. ومن قال : مُنْحَدَرٌ، بضم الحاء والميم، فقد أتبع الضمة الضمة، مثل أُنْبِيكَ وَأُنْبُوكَ.

وانظر : الخصائص ١٤٣/٢، واللسان والتاج (حذر) .

وكذلك : مُسْتَفِيدٌ وَمُنْقَوْدٌ، وَمُحْتَوَّلٌ، فلا اعتراض.

وعن الثاني أن مثاله بيّن أن الميم عَوْضٌ من حرف المضارعة لا زائدٌ على ذلك. وأيضاً فحرف المضارعة مختصٌ بالفعل، فلا يَتَوَهَّمُ بقاؤه في اسم الفاعل. وأيضاً فلو بقي حرف المضارعة مع الميم لم تحصل الموازنةُ بينه وبين المضارع، وهو قد قال : «وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ» فلم يُمكن إلا أن تكون الميم عَوْضاً لا زائدة.

وقوله : «اسمُ فاعلٍ» مبتدأ، خبره ما قبله، وهو على حذف المضاف، أى زِنَةُ اسم الفاعل زِنَةُ المضارع، يريد : كَزِنَتِهِ، أو اسمُ الفاعل نوزِنَةُ المضارع. و«مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ» في موضع الحال من «اسم الفاعل». وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ

صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنتَظَرِ

يريد أن بنية «اسم المفعول» من غير ذى الثلاث موافقةً لبنية «اسم الفاعل» لافرق بينهما إلا في فتح ما قبل الآخر الذى كان في اسم الفاعل مكسوراً. وما سوى ذلك فهو مثله من زِنَةِ المضارع، مع سبق الميم المضمومة. ومثاله (الْمُنْتَظَرُ) فإن اسم فاعله كان (مُنْتَظَرًا) بكسر الظاء، فلما فُتِحَتْ صار اسمٌ مفعول.

ومثله : مُنْطَلَقٌ إِلَيْهِ، وَمُسْتَمْسِكٌ بِهِ، وَمُتَطَاوِلٌ عَلَيْهِ، وَمُكْرَمٌ، وَمُواصِلٌ، وَمُدْخَرٌ، وَمُتَدَخَّرٌ عَلَيْهِ، وما أشبه ذلك.

والمضاعف والمعتلّ العين قد يشترك مع اسم الفاعل في اللفظ، فلا فرق بينهما إلا في التقدير، فَيُقَدَّرُ هنا الفتح، كما يقدرُ هنالك الكسر، فتقول : مُعْتَلٌّ، وَمُنْدَقٌّ، وَمُخْتَارٌ، وَمُنْقَادٌ، إلا ما كان من نحو : مُسْتَعَانٌ، وَمُسْتَكْنٌ، وَمُكَبٌّ، فَإِنْ

الفرق في ذلك ظاهر.

والضمير / في (منه) عائد إلى القسم المذكور أخيراً، وهو ما زاد ٤٩١
على الثلاثة، وأما القسم الثلاثي الحروف فهاهو يذكره، وذلك قوله :
وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيَّ اطْرَدَ

زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصَدَ

يعنى أن اسم المفعول الذى من الفعل الثلاثي اطرد فيه بناءً واحد،
وهو بناء (مَفْعُول) وذلك كالمثال الآتى من هذا الفعل الذى هو : قَصَدَ،
يَقْصِدُ، إذا بنيته للمفعول فقلت : مَقْصُودٌ.

ومثل ذلك : مَضْرُوبٌ، وَمَأْكُولٌ، وكذلك مَشْرُوبٌ، ومَعْلُومٌ. فالأولان من
(فَعَلَ) والآخران من (فَعِلَ).

ويستوى في ذلك المتعدى واللازم، فتقول : مَذْهُوبٌ به، ومَقْعُودٌ به،
ومَوْثُوقٌ به، وما أشبه ذلك.

وكذلك المعتلُّ نحو : مَرْمِيٌّ، وَمَغْرُوزٌ، وَمَغْرِيٌّ، وَمَقُولٌ، ومَبِيعٌ، ومَكِيلٌ.
أصلها : مَرْمُوءٌ، وَمَغْرُوءٌ، وَمَخُوفٌ، وَمَقُوءٌ، ومَبِئُوعٌ، ومَكِئُولٌ. إلا
أن الإعلال صيَّرها إلى ما رأيت، فهي في الأصل على (مَفْعُول) وبذلك
الاعتبار دخلت في زنة (مَفْعُول) كما تقدم في نظيره.

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ نُوْفَعِيلٍ

نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

«نُوْفَعِيلٍ» هو صاحب هذا البناء الذي على (فَعِيل) وهو المثال الذى
يؤتى به على وزن (فَعِيل) ك (الكَحِيل) فإنه (نُوْفَعِيل) أى نو الوزن
المشار إليه.

يعنى أن بناء (فَعِيل) قد ينوب عن بناء (مَفْعُول) لكن ذلك موقوف على السَّماع، وهو قوله : «نَقْلًا» فلا يُقاس على ماسمعه منه.

ومثله بقوله : فَتَى كَحِيل، وَفَتَاةٌ كَحِيل، وهو مما لا تلحقه التاء في المؤنث، ونَبَّه على ذلك هنا بالمثال، وتَمَامُ بيانه في باب «التأنيث» لأنه (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)^(١).

ومثل ذلك : كَلَمْتُهُ فهو كَلِيمٌ، وَجَرَحْتُهُ فهو جَرِيحٌ، وَقَتَلْتُهُ فهو قَتِيلٌ، وَأَسْرَتُهُ فهو أُسِيرٌ، وَجَمَلْتُ الشَّحْمَ، فهو جَمِيلٌ، وَدَهَنَ لَحِيَّتَهُ، فهي دَهِينٌ، وَخَصَفَ النُّعْلَ، فهو خَصِيفٌ، وَلُدِغَ فهو لَدِيعٌ، وَغَسَلَ ثَوْبَهُ، فهو غَسِيلٌ، وما أشبه ذلك.

وما ذهب إليه، من وَقَفَ هذا على السَّماع، هو مذهبه أيضاً في (التَّسْهِيل)^(٢).

وحكى عن بعض النحويين^(٣) أنه يجعله قياساً، لكن فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى (فاعل) كَقَتِيلٍ وَجَرِيحٍ، فإن كان له (فَعِيل) بمعنى (فاعل) لم يُقَسَ فيه، نحو : عَلِمَ فهو عَلِيمٌ، لا يُبْنَى له (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) لأن له (فَعِيلًا) بمعنى (فاعل) نحو واللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ، وكذلك : ضَرَبْتُ قِدَاحَ، للضَّارِبِ بِالْقِدَاحِ، وَصَرِيمٌ لِلصَّارِمِ^(٤).

(١) حيث يقول الناظم في ذلك الباب :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَأْتِي تَمْتَنِعُ

(٢) قال في التسهيل (٢٥٤) : «وَصَوِّغْ فَعِيلَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مَعَ كَثْرَةِ غَيْرِ مَقْيَسٍ» .

(٣) في (ت) «اللغويين» .

(٤) القِدَاحُ : جمع قِدَحٍ ، وهو قطعة من خشب تعرض قليلاً وتسوى ، وتخط فيها حُرُوزٌ ، تميز كل قِدَحٍ بعدد من الحُرُوزِ ، وكان يستعمل في الميسر . والضَّرِبُ : الموكَلُ تبك القِدَاحِ ، يضرب بها والصَّرِيمُ والصَّارِمُ : السيف القاطع .

والذى حَمَلَ هذا القائل على ما ذَهَبَ إليه كثرة ما جاء من ذلك في السَّمَاع. ولم يبلغ عند ابن مالك مبلغ القياس، قال (في التسهيل)^(١): وهو على كثرته مقصورٌ على السَّمَاع.

ويبقى في هذا الباب مسألة تتعلق بكلامه، وهي ما يظهر منه أن اسم الفاعل والمفعول مبنيان من الفعل، ومشتقان منه، ألا ترى إلى قوله : «كَاتٍ مِنْ قَصَدٍ» فإن معناه : كالمفعول من (قَصَدَ) وكذلك قوله أول الفصل قبل هذا : «وزنة المضارع اسم فاعل ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ» وقول أول الباب :

٤٩٢

كَفَاعِلٍ صُنْعِ اسْمٍ فاعل / اذا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَفَذَا

وهذا أَصْرَحُ من ذلك .

والمسألة مختلف فيها ، فمن النحويين البصريين مَنْ يجعل اسم الفاعل والمفعول مشتقين من الفعل ، لا من المصدر ، وهو رأى لم يَرْتَضِهِ النَّاظِمُ قبل هذا فى «باب المفعول المطلق» بل قال بعد ما ذكر الفعل والصفة : «وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ» يعنى «المصدر» فخالفه هنا حَسْبَمَا أعطاه ظاهرُ كلامه ، فإن كان رأى هنا خلاف ذلك فهما

(١) قال فى التسهيل (٢٥٤) : «وصَوِّغَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مَعَ كَثْرَتِهِ غَيْرَ مَقْبُولٍ» .

مذهبان له فى وقتَين ، وهو بعيد ، لكن كُون الفعلِ هو الأصلُ للصفة رأيتُهُ
منقولاً عن بعضهم . وصَرَّحَ به عبدُ القاهر^(١) ، واستَدَلَّ على هذا المذهب بأن
«اسم الفاعل» قد جرى على الفعل فى أحكامه وأنحائه ، وأيضاً فهو دَالٌ على
معناه ، فكان الظاهر أنه فَرُعٌ عنه ، وأن الفعل هو الأصل .

ويرجَّح المذهب الأولَ ، وهو عدم الاشتقاق من «الفعل» ، أن المشتق يدلُّ
على معنى ما اشتقَّ منه على التَّمام ، كالفعل مع المصدر . وإذا كان كذلك لزم
أن يدل «اسمُ الفاعل» والمفعول على الزمان المعين ، لكنهما لا يدلان عليه ،
فليساً بمشتقَّين من «الفعل» الدالُّ على الزمان المعين ، فرجع الأمرُ إلى ما يدلان
عليه على التَّمام ، وهو «المصدر» .

ولِبَسْطِ الكلام على الاحتجاج موضع غير هذا^(٢) . وقد كنت ذكَّرتُهُ فى
كتاب «الاشتقاق» مُستوفى .

وإن كان الناظم لم يَنْتقل عما تقدَّم له فهذا الكلام متناقض لذلك .
والحق أن الذى اعْتَمَدَ عليه هو ما تَقَدَّمَ ، وإنَّما أتى هنا بهذه
العبارة على عادة النحويين فى التَّساهل فى مثلها ، حتى إذا أخذوا فى تحقيق
المسألة أو ضحوا مقاصدهم فيها . وحقيقة العبارة أن لو قال : إذا من
مصدرِ فعلٍ ذى ثلاثة يكون كَفَذاً ، لكن لو قال هذا لفاته قَصْدُ جريان «اسم

(١) لعله يقصد الإمام الكبير أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوى . وكان من كبار
أئمة العربية والبيان ، وصنف : المغنى فى شرح الإيضاح ، والمقصد فى شرحه أيضاً ، ودلائل
الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والجمال ، والعوامل المائة ، والعمدة فى التصريف ، [ت ٤٧١هـ] .

(٢) انظر الخلاف فى أصل الاشتقاق ، وهل هو الفعل أو المصدر ، فى الإنصاف ٢٣٥/٢ (المسألة
الثامنة والعشرون) .

الفاعل» على فعله فى الحكم ، وهو المقصود ، فَأَتَوْا^(١) بعبارة على ما قصدوا من
الجرّيان فى الحكم على الفعل ، ولم يبالوا بالاشتقاق^(٢) .

(١) فى (ت) «فأتى» .

(٢) إلى هنا ينتهى الجزء الثانى . وقد كتب بعده «نجز الجزء المبارك بحمد الله وعونه ، وحسن توفيقه .
ويلتوه إن شاء الله تعالى فى الجزء الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل» سنة ٨٠٤ .

كما كتب على الحاشية بخط مغربى مخالف «الحمد لله ، انتهيت فى مطالعة هذا السفر والذى قبله
علي التوالى مطالعة تفهم وتدبر واستفادة إلى هذا المحل ليلة الاثنين لإحدى عشرة ليلة بقيت من
جمادى الأولى عام ١٠٥٧ ، وكتب عبد الله تعالى محمد بن محمد بن على القوجبلى وفقه الله
بمنه» .

كما كتب على الحاشية أيضاً «بلغ مقابلة جهد الاستطاعة ليلة الأربعاء أوائل شهر ربيع الأول
النبوى عام سبعة وخمسين وألف . وكتب عبد الله تعالى محمد بن محمد بن على القوجبلى ، وفقه
الله وسامحه بمنه» .

رَبِّ يَسِرْ وَأَعِنِ يَا كَرِيم^(١) الصفة المشبهة باسم الفاعل

عَرَفَ فِي (التَّسْهِيلِ) الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ بِأَنَّهَا «الْمُلَاقِيَةُ فِعْلاً لَازِمًا ، ثَابِتًا مَعْنَاهَا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، قَابِلَةٌ لِلْمُلَابَسَةِ وَالتَّجَرُّدِ ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، بِلا شَرْطٍ^(٢)» .

وَتَحَرَّزَ بـ (الْمُلَاقِيَةُ فِعْلاً) مِنَ الْمُنْسُوبِ ، وَبـ (كَوْنِ الْفِعْلِ لَازِمًا) مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ ، وَبـ (ثَبَاتِ مَعْنَاهَا) مِنْ نَحْوِ : قَائِمٍ وَقَاعِدٍ ، وَبـ (تَقْدِيرِ الثَّبُوتِ) عَلَى مَا يَجْرِي مِنْ غَيْرِ الثَّابِتِ لِمَعْنَى مَجْرَاهُ ، وَبـ (قَبُولِ الْمُلَابَسَةِ وَالتَّجَرُّدِ) مِنْ نَحْوِ : أَخٌ ، وَأَبٌ ، وَمَا أَشْبَهَهَا ، وَبِمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ .
وَاجْتَزَأَ هُنَا بِخَاصَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ خَوَاصِّ الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهَا ، وَذَلِكَ أَنْ قَالَ :

صِفَةُ اسْتَحْسَنِ جَرُّ فَاعِلٍ

مَعْنَى بِهَا الْمَشْبَهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

فَيُرِيدُ أَنْ خَاصِيَّةُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ الْمَعْرِفَةُ لَهَا اسْتِحْسَانُ جَرِّ الْفَاعِلِ بِهَا ، أَيْ فَاعِلِهَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَاهِرٍ

(١) الْبِسْمَلَةُ وَالِدَعَاءُ سَاقِطَانِ مِنْ (ت ؛ س) .

(٢) التَّسْهِيلُ : ١٣٩ ،

التَّوْبُ ، فهذا مستحسن من الكلام ، وأصله : طاهرٌ توبُهُ ، لكنه جُرَّ لمعنى سيذكر في موضعه . فـ (طاهرٌ) إذا صفة مشبَّهة باسم الفاعل .
ومثل ذلك : ضَامِرُ الْبَطْنِ ، وَخَامِلُ الذَّكْرِ ، وَخَفِيفُ الظَّهِرِ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ ، وَضَخْمُ الْجَنَّةِ ، وَيَقْظَانُ الْقَلْبِ ، ونحوه .
والأصلُ في هذه الأسماء المضاف إليها الفاعليَّةُ ، فاستحسن جرُّها ، فهي إذاً ، أعنى الصفات الجارَّة لها ، صفاتٌ مشبَّهة .
ويدخل في هذا (أَفْعَلُ فَعْلَاءً) و (فَعْلَانُ فَعْلَى) وموئنتاهما ، فتقول : أحمرُ الوجهِ ، وَحَمْرَاءُ التَّوْبِ ، وَيَقْظَانُ الْقَلْبِ ، وَيَقْظَى الذَّهْنُ .
وكذلك الصفات التي لا تَجْرِي على فِعْلٍ ، كالْمُنْسُوبِ إذا قلت : قُرَشِيُّ الأَبِ ، هَاشِمِيُّ الأُمِّ ، غَرْنَاطِيُّ الدَّارِ ، مَدَنِيُّ المذهبِ ، أَشْعَرِيُّ العقيدةِ .
وكالصفات الخماسيَّة إذا قلت : شَمَرْدَلُ الأَبِ ، جَحْمَرِشُ الأُمِّ ، وما أشبه ذلك .

وقد تحرَّز في (التسهيل) من هذا القسم كما تقدَّم^(١) ، فصار «المنسوب» وما لا يُلَاقِي فِعْلاً عنده ليس من الصفة المشبَّهة .
وليس كذلك ، فقد عدَّها غيره من ذلك ، وقد أنشد سيبويه للفرزدق^(٢) :

(١) يعنى قوله في تعريفها : «الملاقي فعلا لازما» ص : ١٣٩

(٢) الكتاب ٤٠/٢ ، وديوانه ٥٠ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وابن يعيش ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، والخزانة

٥ / ٢٣٤ (هارون) ، ٢٩٣/٣ ، ٣٣٤ ، ٥٥٤/٤ (بولاق) .

وديافي : منسوب إلى دِيَّاف ، وهى قرية بالشام تنسب إليها الإبل والسيوف . وَحَوَّزَان : إقليم بالشام . والسليط : الزيت .

يهجو عمرو بن عفراء الضبى ، ويصفه بأنه قروى يكد ويشقى لكسب عيشه ، وليس حاله حال العرب الخالص الذين تشغلهم الحروب والنجعة .

وَلَكِنْ دِيَاْفِيْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

بِحَوْرَانٍ يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيَهُ

ومثّل بقوله : أَقْرَشِيْ قَوْمُكَ؟ وَأَقْرَشِيْ أَبَوَاكَ^(١)؟

وإذا رَفَعَ الظاهرَ قياساً ، ولم يكن جارياً على الفعل ، وساغ أن يثنى ويُجمع ، ويؤنث ويذكّر - فهو شأن الصفة المشبّهة ، فيقال : قُرَشِي الْقَوْمِ ، وَقُرَشِي الْأَبَوَيْنِ ، ولا مانع من ذلك ، وكذلك ما كان من نحو : جَحْمَرَش ، وإن لم يلاقِ فعلاً أصلاً ، فالصحيح ماذهب إليه هنا .

وقد ظهر أن الصفة إذا لم يُستحسن جرُّ الفاعل بها فليست من هذا الباب / ، وذلك قولك : مررت برجلٍ ماشٍ أبوه ، وجالسٍ أخوه ، ٤٩٤ ومتجاهلٍ ابنه ، ومنطلقٍ غلامه ، ونحو ذلك ، وبها مثّل في «الشرح»^(٢) .

فليست هذه من الصفات المشبّهة ، لأن لا يُستحسن أن يُجرَّ بها الفاعل فتقول : مَاشِي الأب ، وجالسُ الأخ ، ومتجاهلُ الابن ، ومنطلقُ الغلام ، فمثّل هذا لايقال لوجود معنى الفعلِ العِلَاجِي^(٣) .

وإنما قال : «مَعْنَى» لمعنى حَسَنَ ، وهو أن الإضافة هنا ليست من جهة كون المضاف إليه فاعلاً لفظاً ومعنى ، حتى يقال : إنَّ خَفَضَهُ مِنْ رَفَعٍ ؛ لأنه يلزم من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه ، وإنما هي من جهة كون المضاف إليه منصوباً ، كضاربُ زيد ، كما سيَتَبَيَّنُ إن شاء الله .

(١) الكتاب ٣٦/٢

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١ - ١٥٣)

(٣) الفعل العلاجي هو مايفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها ، نحو ضربت زيدا ، وقتلت عمرا . وغير العلاجي ما لا يفتقر إلى ذلك ، بل يكون مما يتعلق بالقلب ، نحو : ذكرت زيدا ، وفهمت الحديث .

فلو قال : «استحسن جرُّ فاعلٍ بها» وسكت عن تقييد الفاعلية بأنها معنوية ، لأوهم أن الفاعل فى حقيقة اللفظ هو المخفوض بالصفة ، وذلك غير صحيح ، لأن الفاعل ، وهو فاعلٌ ، لا يُخفَضُ بالإضافة أبداً .

هذا ما عرّف به ، وهو جارٍ ، غير أن فيه نظراً ، وذلك [أن] ^(١) جواز إضافة الصفة إلى فاعلها معنى مبنى على كونها صفةً مشبهةً ، لأنها لاتضاف إليه إلا بعد تحقق ذلك عند المتكلم ، وذلك بالفارق بين اسم الفاعل وبينها ، الذى قرّره هو وغيره ، من كونها بمعنى الثبوت الحالى تحقيقاً أو تقديرًا ، وهو الفارق الأصلى .

فإذا تقرر أن الصفة لاتضاف إلى فاعلها معنى إلا بعد تحقق كونها صفةً مشبهةً فتعريف كونها مشبهةً بجواز إضافتها إلى فاعلها نورٌ ^(٢) ، فلا تتعرّف أبداً .

وأيضاً فكل ما مثّل به أن الإضافة فيه إلى الفاعل مستقبحةً فيمكن أن يُعتقد فيها الثبوت ، فتصير صفاتٍ مشبهةً ، تُستحسن فيها الإضافة إلى الفاعل ، فلا يستقيم إذاً هذا التعريف بوجه .

وقد اعترض عليه ابنه ^(٣) بهذا بعينه ، ولم يُجب عنه .

والجواب عنه أن الفارق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ما بينه الناظم

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

(٢) الدُّور - عند المناطقة - توقف كل من الشئيين على الآخر .

(٣) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الدمشقى النحوى . كان إماماً فى النحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول . صنف : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، وتكملة شرح التسهيل ، والمصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى ، وغير ذلك (ت ٦٨٦هـ)

فى التعريف المذكور ، فهو المعتمد عنده بون غيره .

وقد صرّح بذلك فى كتاب «التسهيل» فقال : ويميّزها من اسم فاعل الفعل اللّازم اطّرادُ إضافتها إلى الفاعل معنى^(١) .

هذا ما قال ، وهو غير ماعرّف به هنا ، إلا أنه شرط هنا أن تكون من لازم ولحاضر ، فإن كان من متعدّد أو لغير حاضر لم تكن صفة مشبّهة ، وذلك يتّبين بما يكون من معمول .

وإذا كان كذلك فجميع ما تقدّم من الأمثلة التى أتى بها المؤلف فى «الشّرح» على أنها ممّا يُستقبح فيها الإضافة إلى الفاعل معنى غير مطابقة للمقصود ، من حيث هى مشتركة فى قصد الثبوت والعلاج^(٢) .

وإنما مثال ذلك فيما كانت الصفة يفهم منها العلاج ، إمّا بالعمل فى ظرف الزمان ، وإمّا بنصب المفعول ، كقولك : زيد قائم أبوه غداً ، أو الآن ، فهذا لا تُستحسن الإضافة / ، فلا يقال : زيد قائم الأب غداً ، ٤٩٥ وكقولك : زيد ضارب أبوه عمراً ، فلا تقول : زيد ضارب الأب عمراً ، لأن «قائم» فيهما بمنزلة «يقوم» والمخفوض إنّما انخفض من نصب ، فلو قلت : ضارب الأب عمراً لكان فرعاً عن قولك : ضارب الأب عمراً ، وهو ممنوع ، لأنك لا تقول : زيد يضرب الأب عمراً ، والأب غير عمرو .

فإذا عمل فى ظرف أو غيره فالعلاج له لازم ، وإذا لم يعمل فذلك قد يدل على الثبوت .

على أن عمله فى الظرف إذا كان حالاً لا يعين العلاج على طريقة

(١) التسهيل : ١٣٩

(٢) سبق التعريف بالفعل العلاجى وغير العلاجى .

ماقال المؤلف فى «باب الحال»^(١) من أن الصفة تعمل فى الحال ، نحو : زَيْدٌ سَمَحَ ذَا يَسَارٍ ، فكذلك تعمل فى الظرف من باب أُولَى ، فإذا كان الظرف (الآن) وما فى معناه لم يكن فيه دليل على العلاج ، وإنما يعيّن العلاج عمله فى الظرف المستقبل أو فى المفعول .

وإذا ثبت هذا فالعامل لا يصلح أن يضاف إلى فاعله معنًى . فخرج من ذلك الرُسْمُ كُلُّ ماظهر فيه معنى العلاج بسبب عمله ، ومنه تحرّز ، فلم يعتبر فى استحسان جرّ الفاعل سوى عدم العمل المذكور ، ولا فى استقباحه سوى العمل . ولا شك أن ما لم يعمل يُستحسن فيه جرّ الفاعل على الجملة . وإنما يبقى عليه فى هذا أن ما لم يعمل من الصفات ، وهو محتملٌ للعلاج ، فيكون اسم فاعل ، وللثبوت فيكون صفةً مشبهة - لم يتبين الفرق بينهما فى الحد ، ولا كبير ضئير فى هذا ، وأن يبقى ذلك محتملاً للوجهين ، ومُحَالاً به على القصدين ، فلا اعتراض إذاً على الناظم فى هذا ، لأنه لم يقصد أن يبين الصفة المشبهة إلا بالإضافة إلى الوجه الآخر الخاص باسم الفاعل ، وهذا صحيح كما تقرر .

فإن قيل : بل الإشكال باقٍ فيما إذا لم يكن ثَمَّ عملٌ فى مفعول ولا ظرف ، وهو الموضع المحتاج إلى الفرق ، فإنك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ أبوه (قائمٌ) محتملٌ أن يكون اسم فاعل مُراداً به الثبوت ، وأن يكون صفةً مشبهةً مراداً به الثبوت ، وعلى فرض العلاج لاتصحُّ إضافته إلى فاعله ، ويصحُّ على الوجه الآخر . وإذا كان كذلك فخنأق الإلزام لم يتسع ، وقيد الإشكال لم ينحل .

فالجواب أن الفرق يتبين بذلك وإن لم يكن تصريحاً ؛ فإن اسم الفاعل إنما يظهر كونه اسم فاعل بعمله النصب فى مثل هذا ، أو بكونه بمعنى

(١) انظر : التسهيل : ١١٠

(سَيَفْعَل) إذا نَصَبَ الظرف ، فإذا لم يكن واحدٌ من القسمين ، وهو مَصْنُوعٌ - كما قال - من فعلٍ لازم ، ومعناه الحاضر ^(١) فظاهره أنه صفة مشبَّهة لا اسم فاعل ، بدليل أطراد جرِّ الفاعل فيه ^(٢) ، فلا ينبغي إذاً أن نقول على رأيه : إن نحو «قائمُ أبوه» محتملٌ ، بل الظاهر فيه أنه صفة مشبَّهة ، فإذا أُحتمل غير ذلك فخلافُ الظاهر ، ولا يقدح في التعريق

وقوله : «المشبَّهة اسمُ الفاعل» مبتدأ ، وهو على حذف الموصوف . وخبره قوله : «صفةٌ» و«بها» متعلِّقٌ بـ «جرٌّ» والتقدير : الصفةُ المشبَّهةُ اسمُ الفاعل صفةٌ استُحسن جرُّ فاعلٍ في المعنى بها . و«معنى» منصوبٌ على التَّمييز ، كقولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، أى : ما هو في المعنى كالفاعل .

٤٩٦

/ وصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ

كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

قَصْدُهُ هنا أن يذكر ما تَفَارَقَ فيه الصفةُ المشبَّهةُ اسمُ الفاعل من الأحكام ، فإنها تُجامعُ في أحكام ، وتُفارقُ في أخرى .

فالتي تُجامعُ فيها كدلالتها على الحدثِ وصاحبه ، وكونها تُقْبَلُ التَّنْيَةُ والجمع ، والتذكير والتانيث ، وما أشبه ذلك .

والتي تُفَارِقُ فيها كصَوَّغَهَا من غير المتعدِّي لزوماً ، ولزوم تأخير ما تَعْمَلُ فيه ، وكونه سَبَبِيًّا ، ونحو ذلك مما يذكُرُه .

وقَصْدُهُ الأولُ إنما هو ذِكْرُ ما به يَفْتَرِقَانِ ، فهو الضَّرُورِيُّ هنا ، لما

(١) (ت) «ومعناه الحال»

(٢) على حاشية الأصل «إضافته إلى الفاعل» وكأنه تفسير له

يَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ .

وَاللَّزِيمُ هُنَا مُقَابِلُ الْمُتَعَدِّي ، وَالْحَاضِرُ هُوَ الزَّمَانُ الْحَاضِرُ .

يُرِيدُ أَنْ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ إِنَّمَا تُصَاغُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرٍ مُتَعَدٍّ يَكُونُ زَمَانَهُ حَالًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُصَاغَ ، أَيْ تُشْتَقَّ ، مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي لِتَضَادِّ الْعِلَاجِ وَالثَّبُوتِ ، إِذْ كَانَ التَّعَدِّيُّ يَقْتَضِي الْعِلَاجَ وَالْفِعْلَ فِي الْغَيْرِ ، وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ مِنْ لَوَازِمِهَا الثَّبُوتُ ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، فَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ مُضَارِبٌ الْأَبَ عَمْرًا ، لِأَنَّ «مُضَارِبًا» هُنَا فِي مَعْنَى «يُضَارِبُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا .

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُصَاغَ مِنَ الْمَاضِي وَلَا مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يَقْتَضِي أَنَّهُ قَدْ كَانَ الْفِعْلُ وَانْقَطَعَ ، وَذَلِكَ يَلْزِمُهُ الْعِلَاجُ ، أَوْ سَيَكُونُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَيَلْزِمُهُ الْعِلَاجُ أَيْضًا .

وَلِذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدٌ حَاسِنٌ أَمْسَ أَوْ غَدًا ، وَلَا تَقُولُ : حَسَنٌ ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى (فَاعِلٍ) أَبَدًا ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ ، فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ كَذَلِكَ وَقَدْ لَا تَكُونُ كَمَا تَقَدَّمَ .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي تُصَاغُ مِنْهُ الصِّفَةُ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا ، وَلَا يَكُونُ مَاضِيًّا وَلَا مُسْتَقْبَلًا .

وَأَتَى لَهَا بِمِثَالَيْنِ وَهُمَا : طَاهِرُ الْقَلْبِ ، وَجَمِيلُ الظَّاهِرِ .

وَأِنَّمَا مِثْلُ بَمِثَالَيْنِ ، وَقَدْ كَانَ يُجْزئه مِثَالٌ وَاحِدٌ ، لَوْجِهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ تَكُونُ مَنْقُولَةً مِنْ بَابِ «اسْمِ الْفَاعِلِ» وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «طَاهِرُ الْقَلْبِ» وَتَكُونُ غَيْرَ مَنْقُولَةٍ ، بَلْ مَبْنِيَّةٌ فِي الْأَصْلِ

للمعنى اللازم الحاضر ، وهو قوله : «جَمِيلُ الظَّاهِرِ» وقد بَيَّنَّ فى «باب اسم الفاعل» أن اسم المفعول قد يدخل فى هذا الباب وإن لم يكن أصله ذلك^(١) .

والثانى أن يدل على أن الصفة المشبهة لا يلزم فيها الجريان على فعلها حتى تكون موازنة له كاسم الفاعل ، بل قد تكون كذلك ، كظَاهِرِ القلبِ ، وقد لا تكون كذلك كجَمِيلِ الظَّاهِرِ .

وهذا الثانى أكثرُ إن كانت مَصْوَغَةٌ من الثلاثى ، كقولك : ضَخْمُ الجُنَّةِ ، وَلَيْنُ العَرِيكَ^(٢) ، وَعَظِيمُ المِقْدَارِ ، وَحَسَنُ الوجْهِ ، وَيَقْظَانُ القلبِ ، وَيَقْظُ القلبِ ، وَأَحْمَرُ اللُّونِ .

وأما إن كانت من الرباعى فأكثرُ فجريانها على الفعل لازمٌ ، كَمُنْطَلَقِ اللِّسَانِ ، وَمُسْتَسْلِمِ / النَّفْسِ ، وَمُطْمَئِنِّ القلبِ ، ومُتَنَاسِبِ الخَلْقِ . ٤٩٧
ثم هنا نَظْرَان : أحدهما أنه قال «وصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ» فدلَّ على أن صَوَّغَهَا من المتعدى لايسوغ . وهذا خلافُ ما رآه فى (التسهيل) فإنه أجاز هناك صَوَّغَهَا من المتعدى ، لكن بشرط أن يُقصد به الثبوت . بحيث لا يكون فى اللفظ متعدياً ، وذلك قوله : «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنى اسم الفاعل عُوْمِلَ معاملةُ الصفةِ المشبهة ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللِّبْسُ وِفَاقًا للفارسي»^(٣) . وَشَرَطَ أُمْنُ اللِّبْسِ أيضاً ، ولم يشترطه الفارسيُّ ، بل قال : إن من قال : زَيْدٌ الحَسَنُ عَيْنَيْنِ فلا بأس أن يقول : زَيْدٌ

(١) انظر : ص ٣١٤ .

(٢) العَرِيكة : الطبيعة والنفس ، ويقال : هَوَيْنِ العَرِيكة ، أى سَكِسَ منقاد ، وهو شديد العريكة ، أى أبى شديد النفس

(٣) التسهيل : ١٤١ .

الضاربُ أَبَوَيْنِ ، والضَّارِبُ الأبَوَيْنِ ، والضَّارِبُ الأبَوَانِ . و (الأبَوَانِ) فاعلان على قولك : الحسنُ الوجهُ . الأمرُ فى ذلك كله واحدٌ ، فهى إذاً ثلاثة أقوال : أحدها مَنعُ ذلك بإطلاقٍ ، والثانى جوازُه بإطلاقٍ ، والثالث أنه جائزٌ . مع أمن اللبس ، ممنوعٌ مع اللبس .

فإن كان هنا مخالفاً لـ (التسهيل) حسبما يظهر منه فإن رأيَه هنا أصحُّ ، لأنَّ عامَّةَ البابِ بناؤها من اللزوم لا من المتعدى . وأيضاً فإن معنى الفعل المتعدى ينافى قصدَ الثبوتِ ظاهراً ، إذ كان المفعول مطلوباً للفعل ، فكأنَّه محذوفٌ اختصاراً أو اقتصاراً مع أنه مراد ، فلا يجتمعان فى الاعتبار .

ويمكن أن يكون رأيَه هنا كراى الفارسيِّ ، ويكون قائلًا بالجواز ، ويحمل قوله : «مِنْ لَزِمَ» [على أنه]^(١) يُريد به كونَ الفعل لازماً بالوضع أو بالقصد ، فإن الفعل المتعدى إذا قُصِدَ فيه تركُ ذكر المفعول أشبهَ اللزومَ ، فكأنَّه موضوعٌ (وضعاً ثانياً)^(٢) لِلزُّومِ لا للتعدى . ويدلُّ على ذلك أمران :

أحدهما الاعتبارُ بالفعل المبنى للمفعول ، فإنه قد عُوْمِلَ معاملةً اللزومَ ، فجرتُ منه الصفةُ المبنيةُ للمفعول المقامُ فيها المفعولُ الصريحُ مجرى الصفةِ المشبهة كما تقدَّم فى باب «اسم الفاعل»^(٣) .

وإذا ثبت ذلك هناك مع ذكر المفعول تصريحاً ، نحو : مَضْرُوبُ الأبِ ، ومحمودُ المقاصدِ ، فهنا أجوزُ حينَ لم يُذكر المفعولُ أصلاً ، بل قُصِدَ اطِّراحُه . والثانى : وجودُ السَّماعِ بذلك وإن كان قليلاً ، فهو تنبيهٌ على معاملة

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى النسخ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) انظر : ص ٣١٨ .

المتعدّي معاملةً اللازم ، فمن ذلك ما أنشد في «الشّرح» من قول الشاعر^(١) :

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامٌ وَإِنْ ظَلِمَا

وَلَا الْكَرِيمُ بَمَنَّا عٍ وَإِنْ حُرِمَا

والثاني من النظّرين أن الناظم نَقَصَه شرطُ ثالث في الصفة المشبّهة لم يَنْصُ عليه ، وهو قَصْدُ الثبوت ، وهو شرط ضروريٌّ ، فإنه الوصفُ اللازمُ لها ، الذي به تتميّز من اسم الفاعل ، إذ الصفة قد تكون مَصُوغَةً من لازم ولحاضرٍ ، ولا تكون صفةً مشبّهة ، فتقول : زيدٌ «حَاسِنٌ» الآن ، بمعنى أنه في حال وجودِ الحُسْنِ ، ولا تقول هنا : زيدٌ حَسَنٌ ، بخلاف / ما إذا أردتَ ثبوتَ الوصف له في الحال ، فإنك تقول : حَسَنٌ ، ٤٩٨ ولا تقول : حَاسِنٌ ، ولذلك قال الله تعالى لنبيه عليه السلام : {وَضَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ}^(٢) [على (فاعل) إشعاراً بأنه في حال حدوث الضيق ، ولم يقل : «وَضِيقُ بِهِ صَدْرُكَ»]^(٣) إذ لم يكن الضيق وصفاً ثابتاً في صدره عليه السلام .

وعلى الجملة فهذه قاعدةٌ متفقٌ عليها عند أهل اللسان ، فاشتراط الثبوت للصفة المشبّهة لا بُدُّ منه . والناظم لم يشترطه ، فكلامه مدخول^(٤) .

فإن قيل : إنّما قصد بيان ما يشترط في الفعل المصوغ منه لافى

(١) المساعد ٢٢٣/٢ ، والهمع ١٠٤/٥ ، ١٠٥ ، والدرر ١٣٧/٢ ، والعيني ٦١٨/٣ ويروى «ظلاما» بالنصب على عمل «ما» الحجازية . وقائله مجهول ، ومعناه واضح .

(٢) سورة هود / آية ١٢

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٤) النَحْلُ بالتحريك : العيب والغش والفساد .

الصفة المصوغة ، ووصفُ الثبوت إنما يُشترط في الصفة المصوغة لا في الفعل المصوغ منه .

قيل : هذا غير مخلص ، لأن الصفة إذا لم يُقصد بها الثبوت فليست بصفة مشبهة ، وإن كانت من لازمٍ لحاضرٍ ، وهو إنما قصد الفرق بين البابين ، ولكن العذر عنه أنه إنما اتكل على التعريف الأول ، وهو استحسان جرّ الفاعل بها ، فهو الفارق والمستلزم للثبوت ، لكن بالشرطين المذكورين هنا ، فكأنه إذا حصر الشرطان ظهر قصد الثبوت ؛ لأنه الغالب في الاستعمال ، فلم يحتج إلى ذكره ، إذ بين مظهره ، والله أعلم .

وأما الآية فهي من القسم الذي ليس بغالب ، فلا يقدح فيما قصد ، وكذلك جميع ما ذكر من بابها .

هذا غاية ما وجدت في الاعتذار عنه ، فمن وجد أقوى منه فليأت به .
وعمل اسم فاعل المعدى

لها على الحد الذي قد حُدَّ

يعنى أن الصفة المشبهة لها من العمل مثل ما لاسم الفاعل المصوغ من الفعل المتعدى إلى المفعول ، فترفع وتنصب ، كما يرفع اسم الفاعل المتعدى وتنصب ، فتقول : زيد حسن أبوه ، كما تقول : زيد ضارب أبوه ، إذا اقتضت على الفاعل بون المفعول . وتقول : زيد حسن أبا ، كما تقول : زيد ضارب عمراً . وكذلك تقول : زيد حسن الأب ، كما تقول : زيد ضارب الغلام ، وسيبين عملها الرفع والنصب والجر .

فهذا الذي قصد ، لكن قوله : «على الحد الذي قد حُدَّ» فيه نظر ، وذلك أن ظاهره عدم الفائدة ، لأن معناه : كما تقدم في اسم الفاعل ، وهو معنى

قوله : «وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُتَعَدَّى لَهُ» فأى فائدة فى الإخبار بذلك؟

والجواب أن له فائدتين ، إحداهما أن ظاهر هذا الكلام التضاد مع ما قَدْماً آنفاً ، لأنه ذكر أن بناء الصفة هذه من غير المتعدى ، ثم أخبر أن عملها عمل اسم فاعل الفعل المتعدى ، فظاهر هذا التضاد .

فنبه على أنهما ليسا بمتضادين ، وأن الحد المحدود من كونها من الفعل غير المتعدى لا يضاد عملها عمل ما يتعدى فى اللفظ . فأجمع بينهما على ما تقتضيه ملاطفة الصنعة^(١) .

وبيان ذلك أن العرب حين قالوا : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ - أرادوا تخفيفَ هذا الكلام على وجهٍ لا يُخِلُّ بالمعنى ، فنقلوا الضمير / ٤٩٩ الذى فى (الوجه) إلى الصفة ، ليستكنَّ فيها ، فيخفَّ اللفظُ ولا يختلُّ المعنى ، إذ كان نسبة الحسن إلى (الوجه) نسبةً له إلى صاحب الوجه ، ولم يريدوا أن يحذفوا الضمير جملةً ، لئلا تبقى الصفة دون ضمير يعود منها إلى الموصوف ، فلما تحملت الضمير ارتفع بها ، فصار «الوجه» فى اللفظ دون ضمير ، كأنه مُستغنى عنه ، مع أنه مطلوب من جهة المعنى ، لأنه صاحب الحُسْن فى الحقيقة ، ولا يصح أن يُحذف ، بل لابد من ذكره ليُعلم أن الحُسْنَ منقول للأول عن غيره ، فأشبهه «حَسَنٌ» عند ذلك اسمَ الفاعل المتعدى إلى واحد ، من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما طالبا بعد مرفوعه محلاً ، فنُصب «الوجه» على التشبيه بالمفعول به ، فصار قولك : (زيدٌ حَسَنٌ وجهاً) كقولك : زيدٌ ضاربٌ عمراً .

وكما جازت الإضافة فى اسم الفاعل إلى منصوبه أُضيفت الصفة

(١) (ت) «الصفة» وهو تصحيف .

أيضاً إلى منصوبها على التشبيه ، فقالوا : زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ، كما قالوا : زيدٌ ضاربٌ عمرو ، فإذا لاتضادٌ بين الموضعين .

والثانية الإشارة إلى ما حُدَّ في اسم الفاعل من شروط إعماله ، فكأنه يقول : تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المذكورة ، وذلك أن تعتمد على شيءٍ كالنفي والاستفهام والنداء ، وأن تقع خبراً لذي خبر ، أو حالاً لذي حال ، أو صفةً لموصوف ، فلا تعمل على غير ذلك .

وأما شرط ألا تكون بمعنى الماضي فبيِّن من قوله : «وصوغها من لازمٍ لحاضرٍ» إذ لايتأتى كونها صفةً مشبهةً بدونه .

وبهذا فسَّر ابنُ النَّاظِم^(١) قوله : «على الحدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ» وهو صحيحٌ إذا انضمَّ إلى الوجه الأول ، فكأنَّ قوله : «على الحدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ» يريد : في هذا الباب ، وفي باب «اسم الفاعل» .

وقوله : «لها» خبر المبتدأ الذي هو «عَمَلٌ» و«على الحدِّ» متعلِّقٌ بـ (اسم فاعلٍ) حالٌ ، أى : وعملُ اسم الفاعل المذكور كائنٌ لها حالةٌ كونها على الحدِّ المحدود قبل هذا .

ثم لما كان الظاهر من هذا الإطلاق جريان الصفة مجرى اسم الفاعل في توابع العمل ، من كونه يعمل في كل اسم ، ويتصرف في معموله بالتقديم - استدرك ذلك فأخرجه من ذلك الإطلاق بقوله :

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبُ

وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبُ

يعنى أن الصفة المشبهة في عملها تفتقر من اسم الفاعل في أمرين :

(١) سبقت ترجمته .

أحدهما أنها لا يتقدّم معمولها عليها بخلاف اسم الفاعل .
ونفى التقديم فى غير المنصوب ظاهر ، وإنما المخبّل^(١) للجواز
المنصوب خاصة ؛ إذ لا يخلو المعمول أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو
مجزوراً .

فإن كان مرفوعاً فهو فاعل ، وقد مرّ له أن الفاعل لا يتقدّم على
فعله . ذكره فى «باب الفاعل»^(٢) .

وإن كان مجزوراً فهو مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يتقدّم على
المضاف . وهذا مذكور فى «باب الإضافة» .

فلم يتناول هذا / اللفظ إلا المنصوب خاصة ، وذلك نحو : مررتُ
برجلٍ حسنٍ الوجهَ ، فلا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ الوجهَ حسنٍ ، كما
تقول : مررتُ برجلٍ زيدا ضاربٍ ، لأن المنصوب فى هذا الباب أصله
الرفعُ ، وهو فاعلٌ من جهة المعنى ، فكما لا يجوز تقدّم الفاعل على فعله
كذلك لا يجوز هنا تقدم (الوجه) على (حسن) .

ولا يعترض هذا التوجيه بنحو : أعطيتُ زيدا درهماً ، من حيث كان
أصل «زيد» الفاعلية ؛ إذ كان منقولاً من (عطاء يعطون) وإذا كان كذلك
فاقتضى ألا يتقدّم على «أعطيتُ» لكنّ تقديمه جائز ، فاعتبار أصله من
الفاعلية لا يصح ، لأننا نقول : إن «زيدا» فى (أعطيتُ زيدا درهماً) إنما

(١) المخبّل : المفسد ، من قولنا : خبّل فلان الإنسان والحيوان ، وخبّله ، إذا أفسد أعضائه بقطع أو
غيره ، فلا تؤدى عملها .

(٢) حيث قال هناك :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَالْأَفْصَمِيرُ اسْتَتَرَ

أصله الفاعلية في بنية أخرى قد ذهبت ، وصار «أُعْطِيَ» إنما يطلبه بالمفعولية فَصَحَّ التقديم ، كضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ، بخلاف (حَسَنَ الوجه) فإن «حَسَنًا» هو الطالبُ له أولاً وثانياً ، غير أن اللفظ شُغِلَ الآن بالضمير الذي كان في «الوجه» والطلبُ المعنويُّ باقٍ كما كان ، فذلك لم يتقدَّم .

وأيضاً فإن الصفة إنما عملت بالشبّه باسم الفاعل ، من حيث اجتماعا في أن كلا منهما صفة مُحْتَمَلَةٌ لضمير ، طالبةٌ للاسم بعدها ، تُذَكِّرُ وَتُؤَنِّثُ ، وتُتَنَّى وتُجْمَعُ ، فإذا كانت كذلك فلا تَقْوَى أن تَلْحَقَ بالمشبّه به ، لأنه خلاف القاعدة ؛ ألا ترى أن «ما» لمّا عملت في لغة الحجاز بالشبّه بـ (لَيْسَ) لم تعمل في الخبر مقدّماً على الاسم ، فكذلك هنا .

وأيضاً فإن نصب «الوجه» هنا أشبه شئاً بالتمييز ، حتى إنه إذا نُكِّرَ أُعْرِبَ تمييزاً ، والتمييز لا يتقدَّم على العامل فيه ، فكذلك ما أُشْبِهَهُ .

الأمر الثاني من الأمرين اللّذين تَفْتَرِقُ بهما من اسم الفاعل كونُ معمولها لا يكون إلاسببياً ، وذلك قوله : «وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ» والضمير في «كَوْنُهُ» عائِدٌ على «ما» في قوله : «ماتَعْمَلُ فِيهِ» وهو المَعْمُولُ .

يعنى أنه يجب أن يكون معمول الصفة ذا سَبَبِيَّةٍ منها ، وهو قول سيبويه: «وإنما تعمل فيما كان من سببها»^(١) .

ومعنى السببية أن يكون المَعْمُولُ مضافاً إلى ضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى ، فاللفظ نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وَحَسَنٍ وَجْهَهُ . والمعنى نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ، وَحَسَنٍ الْوَجْهَ .

هذا هو المصطلح عليه بالسببيّ عندهم ، وَيَجْرَى مَجْرَاهُ ما كان نحوه .

(١) الكتاب ١/ ١٩٤ .

وهما ، بَعْدُ ، نَظَرُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إحدهما أن معمول الصفة هنا لم يُصْرَحَ فيه بحالة يكون عليها ، وإنما قال : «وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ» فيَحْتَمِلُ أنه يريد بذلك أنه لابد أن يكون سَبَبِيًّا ، كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فلا يكون مرفوعه إلا من سَبَبِهِ ، كما لا يكون منصوبه ومجروره إلا كذلك .

ويحتمل أن يُريد غيرَ المرفوع ، بل المنصوب ، ويتبعه / المجرور لأنه ٥٠١ أصله .

فإن أراد الأول اقتضى الأيجوز نحو : مررتُ برجلٍ شريفٍ زيدٍ بخِدْمَتِهِ ، ولا كريمٍ أخوك به ، ولا غَنِيٍّ عمروٌ بسَبَبِهِ .

ولا أن يقال : أَحَسَنُ أَخَوَاكَ ؟ وَأَكْرَمُ الزَّيْدَانِ ؟ ولا ما أشبه ذلك ، لكنه مَقُولٌ . وقد نصَّ النحويون على ذلك ، وأنه من كلام العرب .

وإنما أتى سيبويه بالصفة مع مرفوعها في «باب الصفات»^(١) ولم يتعرض للرفع بها في «باب الصفة المشبهة» بل خَصَّهَا بالنصب وقال : «إِنَّمَا تَعْمَلُ فِيهَا مَا كَانَ مِنْ سَبَبِهَا»^(٢) ولم يقل ذلك في «باب الصفات» .

فهذا كُلُّهُ يدل على أن عملها بالتشبيه باسم الفاعل إنما هو النصبُ لا الرفعُ ، لأن الرفع لا تَلْزَمُ فيه السَبَبِيَّةُ ، بل قد تكون وقد لا تكون ، كرفع الفعل واسم الفاعل ، فإذا كان كذلك أَشْكَلُ هذا المحملُ .

فإن قيل : وما الداعي إلى حمل كلام الناظم عليه ، وليس فيما أتى به نصٌ يَقْتَضِيهِ ؟

(١) الكتاب ٢٢/٢ ، وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ١٩٤/١ .

قيل : إن لم يكن فيه نصٌ يقتضيه ففيه ما يُشعر بذلك ، وهو قوله على
أثر هذا : «فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجْراً» إلى آخره . فلو لم يقصد عملَ الرَّفْعِ لم
يذكره في تفصيل المسائل ، فحين فصل ذلك التفصيل دلٌّ على أنه يُفسَّر حال
المعمول الذي أجمل ذكره .

وقد ذهب ابن أبي الربيع^(١) إلى أن عمل الصفةِ الرفْعَ والنصبَ معاً إنما
هو على التشبيه^(٢) ، خلافَ ما ذهب إليه غيره ، إلا أن ابن الربيع لم يلتزم ما
التزمه الناظم ، بل أجاز أن ترفع الصفةُ السَّبَبِيَّةَ وَغَيْرَهَا ، وإن كان ذلك على
التَّشْبِيهِ ، فيجوز عنده : هذا رجلٌ شَرِيفٌ زَيْدٌ بِخِدْمَتِهِ ، وإنما التزم العملَ في
السَّبَبِيَّةِ فِي النَّصْبِ .

وابنُ عُصْفُورٍ^(٣) يذهب إلى ظاهر سيبويه ، وهو رأى ابن خَرُوفٍ^(٤)
وغيره .

وإذا ثَبَّتَ هذا فما أشار إليه الناظمُ مُشْكِلٌ إن كان قَصْدُهُ ، وأما إن أراد

(١) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي السبتي ، إمام
أهل النحو في زمانه ، ولم يكن في طلبة الشلوين أنجب منه . صنف في النحو مصنفات قيمة ،
منها شرح سيبويه ، وشرح الجمل . وتوفي عام ٦٨٨ هـ . بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٢) انظر : البسيط ، شرح جمل الزجاجي له (ص ٩٥٢ ، ٩٥٣) بتحقيق الدكتور عياد الثبتي
(مخطوط) .

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي . حامل
لواء العربية في زمانه . ومن تصانيفه الممتع في التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ، وثلاثة
شروح على الجمل . توفي عام ٦٦٣ هـ .
انظر : شرح جمل الزجاجي له ٦٨/١ هـ . بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

(٤) هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي . كان
إماماً في العربية ، محققاً مدققاً . صنف : شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وكتاباً في الفرائض .
توفي عام ٦٠٩ هـ . بغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

الثانى ، وهو غير المعمول المرفوع فيسهل الخطب ، ويكون رأيه رأى ابن عصفور .

ويترجّع من جهتين : إحداهما ظاهر «الكتاب»^(١) لأنه إنما تكلم فى «باب الصفة المشبهة» فى النصب خاصة^(٢) ، ولم يتعرض للرفع إلا حيث تعرض لرفع الصفات كلها كما تقدّم^(٣) .

والثانى أنه لو كان الرفع على التشبيه لا قُتصر به على السببى ، لأن العلة فى الاقتصار عليه كون الصفة فى العمل فرعاً عن اسم الفاعل ، والفرع لا يقوى قوة الأصل ، فلما لم يقتصر به عليه ، بل أعمل فى السببى وغيره دلّ على أنه فى رتبته .

فإن قيل : قوله بعد «فأرفع بها» يدل على خلاف هذا المحمل .

قيل : قد يمكن أن يكون قصده مجرد تصوير المسائل فى السببى ، وهو الذى يطرد فيه الأوجه الثلاثة ، من الرفع والنصب والجر ، لا أن نقول : إنه قصد تفصيل أحوال المعمول المذكور . ويترجّح قصده لهذا المحمل بأن اسم الفاعل إنما تكلم فيه بالقصد على النصب ، وقد تقدّم التنبيه / على ذلك فى قوله :

٥٠٢

* «وانصب بذى الأعمال ثلوا واخفّض» إلى آخره

فإذا كان كذلك ، وهو هنا يتكلم فى العمل الشبّه بذاك فلا بد أن يكون النصب خاصة ، دون الرفع . وهذا الوجه أرجح فى تفسير كلامه ،

(١) يعنى كتاب سيبويه .

(٢) الكتاب ١/ ١٩٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢ ، ومابعدها .

والله أعلم .

المسألة الثانية : أنا إذا قلنا : إنه أراد بالمعمول المنصوبَ فقط ، وأنْ لابد من أن يكون سببياً فيشكل ذلك بما ذكر في (التسهيل) من أن معمول الصفة أعم من ذلك ، إذ جعل من معمولاته الضمير ، نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ جَمِيلَه ، وبالرجلِ الحَسَنِ الوجهَ الجَمِيلَه ، ولم يجعله سببياً ، بل جعله قسيمياً له ^(١) . وهو عنده مما يعمل فيه النصب والجرُّ على تفصيلٍ مذكورٍ هناك .

وهذا السؤال سهلٌ ؛ فإن مدلول الضمير من سبب الأول ، ولو أظهرته لظهر (وَجْهُهُ) كما لو قلت : الحَسَنِ الوجهَ ، الجميل الوجهَ ، وما أشبه ذلك ، كما كان الموصول سببياً ، نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ مابَيْنَ العَيْنَيْنِ ، عَظِيمِ مابَيْنَ الجَنْبَيْنِ ، ومنه قولُ ابن أبي ربيعة ^(٢) :

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٍ خُصُورُهَا

وَثِيرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَحِفُ

فقلوه : «وَثِيرَاتُ مَا التَفَّتْ» في تقدير : وَثِيرَاتُ الجُسُومِ ، أو نحو ذلك .

فإن قلت : فهل ذلك داخلٌ تحت ضابطه الآتى إثر هذا ؟ لا ، بل سَكَتَ

عن ذلك كما سَكَتَ عن عمل اسم الفاعل فيه ، لكنَّ الظاهرَ على مذهب سيبويه

(١) التسهيل : ١٤٠ .

(٢) ديوانه ٢٥٤ (بيروت ١٣٩٨ هـ) بهذه الرواية .

وروايته في الأشموني ٦/٣ ، والتصريح ٨٦/٢ ، والعيني ٦٢٩/٣ ، ومعجم شواهد العربية ١٥٥ «ما التَفَّتْ عليه المَازُءُ» وأسيلات : جمع أسيلة ، والأسيل : الأملس المستوي ويقال : خد أسيل ، إذا كان سهلاً لنا . والخصور : جمع خَصْرٌ ، وهو وسط الإنسان المستدق فوق الوركين . والوثير : الوطى اللين ، وامرأة وثيرة العجيزة : وطيتها ضخمتها . واللحاف والملحف : اللباس الذى فوق سائر اللباس من دثار البرد وغيره - يصف هؤلاء النسوة بنعومة الأبدان وملاسنها وطولها ، ويضمون الخصور ، وعظم الأرداف .

هو الأصل ، فحيث جاز فى اسم الفاعل النصبُ والجَرُّ جاز فى الضمير ،
وحيث امتنع أحدهما امتنع فى الضمير ، ذَكَرْهُ فى «اسم الفاعل»^(١) والصفة
جاريةٌ مجراه فى ذلك ، فصار تفريعُ حكم الضمير من حكم الظاهر سهلاً ،
فهو فى قوَّة المنصوصِ عليه فى هذا النظم . والله أعلم .

وقوله : «مُجْتَنَّبٌ» من الاجْتِنَاب ، وهو المباحدة .

فَارْفَعْ بِهَا وَاَنْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ

وَيُونُ إِلَاصْنُحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلُ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مَجْرَدًا وَلَا

تَجَرَّرُ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلَا

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيِهَا وَمَا

لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا

هذا ضابطٌ لما يُتصور فى باب الصفة المشبهة من المسائل الجائزة قياساً ،
وذلك أن نحو (الحسن الوجه) يُتصور فيه بالتقسيم النظرى ثمانية عشر وجهاً ،
لأن الصفة قد تكون نكرةً ، ويكون معمولها على ثلاث أوجه ، مجرداً ، وبالألف
واللام ، وبالإضافة ، فهذه ثلاثة أوجه ، وعلى كل وجهٍ فإما أن يكون مرفوعاً أو
منصوباً أو مجروراً ، فالمجموع تسعة أوجه .

وقد تكون الصفة مَعْرِفَةً ، وذلك بالألف واللام ، ويكون معمولها على تسعة
أوجه^(٢) .

فالمسائل المتصورة ثمانى عشرة مسألةً فى الأصل ، وتتفرع إلى أكثر من

(١) انظر : ص ٢٩٧ .

(٢) أى على النحو السابق فيما لو كانت الصفة نكرة .

ذلك .

ولكن ليس المقصود من كلام الناظم إلا الأصول / وليست كلها ٥٠٣ جائزة ، بل منها ما يجوز ، وهو ماوافق ضابط الجواز عنده ، ومنها ما لا يجوز ، وهو ما خرج عن ذلك . ومعنى ماذكره أنه يجوز رفع المفعول بالصفة على الفاعلية ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به مطلقا ، أو على التمييز إن كان نكرة ، وجره بالإضافة .

ويستوى فى ذلك كونها مجردة من الألف واللام أو مصحوبة بها ، فهي عاملة فى المفعول الرفع والنصب والجر إذا كان مصحوبا بالألف واللام ، أو مضافا إلى ماصحبه .

فإن كان مجردا أو مضافا إلى غير ذى الألف واللام فلا تعمل فيه الصفة الجر إذا كانت بالألف واللام ، وإنما تعمل فيه الرفع والنصب فقط .

فقوله : «فَارْفَعْ بِهَا» أى بالصفة ، «وَانْصِبْ وَجُرْ» أى بالصفة أيضاً .

«مع أل ودون أل» يريد أن الصفة تعمل الرفع والنصب والجر ، صَحِبَتْهَا الألف واللام أو لم تَصْحِبْهَا .

وقوله : «مَصْحُوبَ أَلْ» مفعول «أَرْفَعْ وَاَنْصِبْ وَجُرْ» من باب «الإعمال»^(١) وأَعْمَلُ الأخير .

وقوله : «وَمَا اتَّصَلَ . بِهَا مُضَافًا أو مجردا» «ما» معطوفة على

(١) الإعمال هو مايسميه النحويون المتأخرون «التنازع فى العمل» وهو أن يتقدم عاملان فأكثر على معمول ، وكل منها طالب له فى المعنى .

«مَصْحُوبَ أَل» يعنى أنها تعمل فى مَصْحُوب (أَل) والمضافِ والمجرّد .
و «مُضَافًا» حالٌ من الضمير فى «اتصلَّ» والضمير فى «بها» عائد على
الصفة .

فمثالُ كَوْنِ الصفةِ مجردةٌ من الألف واللام ، ومعمولُها مرفوعٌ مضافٌ
قولكُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وهو الأصلُ الأوّلُ ، ومنه قولُ الله تعالى
{وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ أَثِمٌ قَلْبُهُ} ^(١) . وقال الرَّاجِزُ ^(٢) :

* عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ *

وأنشد سيبويه للفرزدق ^(٣) :

وَلَكِنْ دِيَا فِى أَبْوهِ وَأُمُّهُ

بِحَوْرَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ

وأنشد أيضاً للفرزدق ^(٤) :

كُنَّا وَرَثَتَاهُ عَلَى عَاهِدِ تَبَعٍ

طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ

(١) سورة البقرة / آية ٢٨٣ .

(٢) هو زياد الأعجم . ويَعْدُهُ :

* مِنْ عَنَزَى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبْهُ *

والعنزى : منسوب إلى عَنَزَة ، اسم قبيلة .

والرجز من شواهد سيبويه فى الكتاب ١٨٠/٤ ، وابن يعيش ٧٠/٩ ، ٧١ ، والهمع ٢١٠/٦ ،
والدرر ٢٣٤/٢ ، والأشمونى ٢١٠/٤ ، وشرح شواهد الشافيه للبغدادى ٢٦١ ، واللسان (لم) .

(٣) تقدم البيت ، ٢ / ٥٥٧ .

(٤) ديوانه ٧٦٥ ، سيبويه ٤٤/٢ .

وتَبَعَ : ملك من ملوك اليمن القدماء . والسوارى : جمع سارية ، وهى الأسطوانة من حجر أو
أجر . والدعامة : عماد البيت الذى يقوم عليه .

يفخر بعزة قومه وعراقتهم فى المجد ، ويذكر أن عزهم ومجدهم قديمان قدم عصر تبع .

وأنشد له أيضا (١) :

قَرْنَبَى يَحْكُ قَفَا مُقْرِفٍ
لِنَيْمٍ مَأْتَرُهُ قُفْدُ

وهو كثير .

ومثال المنصوب المضاف : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، ومنه قراءة ابن أبى عُبَلَةَ (٢) {وَمَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ أَثِمٌ قَلْبُهُ} بالنصب (٣) . وأنشد اللّحيانى (٤) :

أُنْعَتُهَا إِنِّى مِنْ نُعَاتِهَا
كُومُ الذُّرَى وَادِيقَةُ سُرَاتِهَا

وفى هذا الوجه إعادة الضمير مكررا ، فإنه لَمَّا نُقِلَ من «الوجه» إلى حَسَنٍ كان القياس الأليعاد إِذْ قَصَدُوا التَّخْفِيفَ ، ولكنهم كَرَّرُوا ذكرَه تأكيدا ، وليتعرَّف بالإضافة كما يتعرَّف بالآلف واللام . وكذلك فى الوجه الذى بعد هذا .

(١) ديوانه ٢٠٥ ، وسبويه ٤٤/٢ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، واللسان (قعد) وروايته فيه «يَسُوفُ قَفَا» والقرنبي : دويبة تشبه الخنفساء . والمقرف : اللّيم الأب ، أو الذى أمه عربية وأبوه غير عربى . والمأثر جمع مآثره ، وهى الأفعال والأخبار التى تؤثر عن الرجل . والقعد : الجبان القاعد عن الحرب والمكارم ، أو الذى يقعد به نسبة للؤم . يهجو أبا جرير ، ويشبهه بالقرنبي .

(٢) هو أبو إسماعيل إبراهيم بن أبى عبلة الشامى الدمشقى ، تابعى ثقة كبير ، له حروف فى القراءات ، واختيار خالف فيه العامة (ت ١٥١هـ) .

(٣) البحر المحيط ٣٥٧/٢ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ٤٣٨/٣ ، والخزانة ٢٢١/٨ ، ابن يعيش ٨٨/٦ ، والأشمونى ١١/٣ ، العينى ٥٨٣/٣ ، الأصمعيات ٣٤ . والشعر لعمر بن لجأ التيمى . والضمير فى قوله : «أُنْعَتُهَا» راجع إلى الإبل . والنعات : جمع ناعت . والكُوم : جمع كُوماء ، وهى الناقة العظيمة السنام . والذرى : جمع ذروة ، وهى أعلى كل شئ ، ويراد بها هنا أعلى السنام . ووادقة : دانية قريبة . وسراتها : جمع سره ، وهى موضع ما تقطعه القابلة من الولد . وكنى بقوله : «وادقة سراتها» عن سمنها ، لأنها إذا سمنت دنت سراتها من الأرض .

ومثال المجرور المضاف : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ . ومنه فى الحديث فى صفة الدَّجَالِ «أَعْوَرَ عَيْنِهِ الْيُمْنَى»^(١) وفى وَصْفِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم «شَتْنُ أَصَابِعِهِ»^(٢) وفى حديث آخر طَوِيلُ أَصَابِعِهِ»^(٣) وفى حديث أم زَرْع «صِفْرُ وَشَاحِهَا»^(٤) .

وأنشد سيبويه للشَّمَاخِ^(٥) :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا
بَحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَاهُمَا

- (١) البخارى - اللباس : ٦٨ ، والفتن : ٣٦ ، ومسلم - الإيمان : ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، فتن : ١٠٠ ، والترمذى - الفتن : ٦٠ ، ومسنَدُ أحمد : ١٣٢/٢ ، ١٤٤ .
- (٢) البخارى - اللباس (فتح البارى ٢٥٧/١٠) بلفظ «شَتْنُ الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَيْنِ» والترمذى - المناقب : ٨ ، بلفظ «شَتْنُ الْكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ» . الشَّتْنُ : هو غِلْظُ الْأَصَابِعِ وَالرَّاحَةِ ، وَقِيلَ : الْخَشَوْنَةُ فِيهِمَا .
- (٣) لم أجده بهذا اللفظ الذى وقفت عليه : طَوِيلُ الْمَسْرُوعَةِ . شمائل النبي، للترمذى ، ص ٣٥ .
- (٤) صحيح مسلم (١٩٠٢/٤) .
- (٥) ديوانه ٨٦ ، وهما من شواهد سيبويه ١٩٩/١ ، والخصائص ٤٢٠/٢ ، وابن يعيش ٨٦/٦ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٥/٢ ، ٤٣٧/٣ ، والهمع ٩٨/٥ ، وانظر الخزانة ٢٩٣/٤ ، والعينى ٨٧/٣ هـ - والرواية السائدة فى الأول «عَرَسَ الرُّكْبُ» بالسَّيْنِ وَالْهَمْزَةُ لِلِاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرِي ، وَالْجَارِ (مَنْ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : أَتَحْزَنُ أَوْ أَتَجَزَعُ مِنْ دِمْنَتَيْنِ رَأَيْتُهُمَا فَتَنَكَّرَتْ مِنْ كَانَ يَحِلُّ بِهِمَا ! وَالْخَطَابُ لِنَفْسِهِ وَالْدِمْنَةُ : الْمَوْضِعُ الَّذِي أَثَرُ فِيهِ النَّاسُ بِنَزُولِهِمْ وَإِقَامَتِهِمْ فِيهِ .
- التعريض : أَنْ يَعْطَفَ الْقَوْمُ رَوَاحِلَهُمْ فِي الْمَوْضِعِ وَيَقْفُوا فِيهِ . أما التعريض فهو نزول القوم من السفرة من آخر الليل . والركب : جمع راكب وحقل الرخامى : موضع بعينه . والرخامى : شجر مثل الضال ، وهو السدر البرى . وعفا : درس وتغير . والطلل : ما شخص وأشرف من علامات الدار . والربع : موضع النزول . والمراد بالصفة هنا الجبل . ويريد بجارتى صفاً الاتفتيتين اللتين يستندان إلى الجبل حينما يراد الاصطلاء ، ويكون الجبل هو ثالثة الأثافي ، فتوضع القدر عليها . والكميت : ما لونه بين الحمرة والسواد ، وإنما لم تسود أعاليهما لبعدهما عن النار . والجون : الأسود . والمصطلى : موضع الصلا ، وهى النار ، إنما سودت أسافلها من أثر من أثر الوقود وبخانه ورماده .

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًّا

كُمَيْتًا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

والضمير في «مُصْطَلَاهُمَا» عائِد على الجارَتَيْنِ .

ومثال المرفوع ذى الألف واللام قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الْوَجْه .

وفى القرآن الكريم {جَنَّاتٍ / عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ} ^(١) ، وقال النابغة ٥٠٤
الذبياني ^(٢) :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَاشٍ

أَقْبَ الظُّهْرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

يُروى «الظُّهْر» مثلاً . ونحوه قول طرفة بن العبد ^(٣) :

رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ

بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

والإضافة إلى ذى الألف واللام ، أعنى فى المعمول ، بمنزلة ما لو

(١) سورة ص / آية ٥٠ .

(٢) ديوانه ٧٥ وسيبويه ١٩٦/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٣١/٤ ، وابن يعيش ٨٣/٦ ، ٨٥ ،
والخزانة ٣٦٣/٩ ، والعينى ٥٧٩/٣ ، واللسان (حب ، ذنب) ويروى «أَجَبَ الظهر» بالميم .

والذَنَاب : عقب كل شئٍ ومؤخره . والأَقْبَ : الضامر . والأَجَبَ : الذى لاسنام له من الهزال . يذكر
مرضى النعمان ، وأنه إن هلك عاش الناس بعده فى أشرف حال .

(٣) من معلقته (ديوانه ٤٨) والمحاسب ١٨٣/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٥/٢ ، ٤٤٣/٣ ،
والخزانة ٣٠٣/٤ . واللسان (قطب) وقبله :

نَدَامَى بِيضٌ كَالنَّحُومِ وَقَيْنَةٌ تَرُوحُ عَلَيْنَا بَيْنَ بُرْدٍ وَمُجَسَّدٍ

والرحيب : الواسع . وقِطَابُ الجيب : مخرج الرأس من الثوب . وصف قطاب جيب القينة بالسعة
لأنها كانت توسعه ليبدو صدرها منه ، فينظر إليه ويتمتع به . ورفيقة : من الرفق ، وهو اللين
والملازمة . وجس الندامى : ما طلبوا من غنائها . وقيل جَسُّهُمْ لها بأيديهم ولمسها تلذذا .
والبضة : البيضاء الناعمة البدن ، الرقيقة الجلد . والمتجرّد : ماستره الثوب من الجسد . يقول :
هى بضة الجسم عند التجرد من ثيابها ، والنظر إليها .

كان هو بالآلف واللام ، وهذا الوجهُ ممّا حُذِفَ فيه الضمير العائد على الموصوف للعِلْم به . وهو جائزٌ على الجملة ، وإن لم يكن فى الحُسْن بمنزلة ما لم يُحذف فيه الضمير . ونظيره قول الله تعالى : { فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَاتَّرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى }^(١) وكذلك ما بعده^(٢) . تقديره : المأوى له . فكذاك يقدّر هنا : حَسَنَ الوجهُ منه ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال فى الجواز . ومثال المنصوب ذى الآلف واللام : مررتُ برجلٍ حَسَنَ الوجهَ ، ومنه قوله ، أنشده سيبويه^(٣) :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ

أَجَبَ الظُّهُرَ ————— رَ

هكذا أنشده بنصب «الظُّهْرَ» وأنشد فى نحوه لزهير بن أبى سلمى^(٤) :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ مَطْرِقُ

رِيشَ الْقَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشُّبُكُ

وأنشد للعجاج^(٥) :

(١) سورة النازعات / ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) يعنى قوله تعالى بعد هذا { وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى }

(٣) تقدم البيت فى الباب نفسه ، ص ٤١٤ .

(٤) ديوانه ١٧٢ ، وسيبويه ١٩٥/١ ، ورواية فى الديوان «لم تُنْصَبْ لَهُ الشُّرُكُ» يصف صقرا انقض على قطة .

وأهوى لها : انقض عليها . والأسفع : الأسود . والمطرق : من الإطراق ، وهو تراكب الريش . والقوادم : جمع قادمة ، وهى ريش مقدم الجناح ، والشبك : جمع شبكة ، وهى شبكة الصائد . أو الشُّرُكُ فهى جمع : شُرُك ، بفتحتين ، وهو حباله الصائد ، يريد أن هذا الصقر وحشى لم يصد حتى يذل ، وذلك أشد له ، وأسرع لطيرانه .

(٥) ملحقات ديوانه ٧٩ ، وسيبويه ١٩٦/١ . يصف بعيداً بالشدة والجسامة . والمحتبك والمحبوك : الشديد القوي . وشنون الرأس : ملتقى أجزائه .

* مُحْتَبِكُ ضَخْمُ شَتْنِ الرَّأْسِ *

ومثال المجرور ذى الألف واللام : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ ، وهو كثيرٌ
نظماً ونثراً . وفى التنزيل الكريم { وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ } ^(١) ، { وَاللَّهُ شَدِيدُ
الْعِقَابِ } ^(٢) ، وفى الحديث « كان عليه السلام ضَخْمَ الهَامَةِ ، شَتْنُ الكَفَّيْنِ
والْقَدَمَيْنِ ، ضَخْمَ الكَرَادِسِ ، أَنْوَرُ الْمُتَجَرِّدِ » ^(٣) ، وقال ^(٤) :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ البيت

وقال ^(٥) : «بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ»

ومثال المرفوع المجرد : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ ، وأنشد عليه فى
«الشرح» بيتاً فيه :

... .. شَهْمُ قَلْبٍ

مُنْجَزٌ لِأَنَّى كَهَامٍ يَنْبُو

ولم أقيّد كمال البيت ^(٦) .

(١) سورة البقرة / آية ٢٠٢

(٢) سورة آل عمران / آية ١١ .

(٣) سنن الترمذى - المناقب (٥٩٨/٥) وشماثل ابن كثير : ٥٠ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٢٤٠/١ .

(٤) هو زهير ، وتقدم البيت .

(٥) هو طرفة ، وتقدم البيت .

(٦) البيت الأول بتمامه هو :

بِيَهْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمُ قَلْبٍ

وهو من شواهد الأشموني ١٠/٣ ، ١٤ ، والهمع ٩٩/٥ ، وانظر الدرر ١٣٤/٢ ، والعيني ٥٧٧/٣
والبُهْمَةُ : الفارس الذى لا يُبْرَى من أين يؤتى من شدة بأسه . ومُنِيَتْ : ابتليت . وشهم جلد ذكى
الفؤاد . ومنجذ : مجرب حنكته الامور . والسيف أو الرمح الكَهَام : الكليل الذى لا يقطع . وينبو :
من نبا الشئ ، أى تباعد وتجاوى .

وهو - فى الجواز - نظيرُ (حَسَنِ الوجْه) فكما جاز هناك حذفُ الضمير
يجوز هنا ، إذ لا اعتبار عند البصريين بالآلف واللام فى التعويض من الضمير،
إذ لا يقولون به، وإنما يُخالف فى ذلك الكوفيون، حسبما يُذكر بحول الله وقوته.
ومثال المنصوب المجرد : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجْهًا. لَمَّا نَقَلَ الضمير من
«الوجْه» إلى الصفة انتصب لاستغناء الصفة عن رفعه، فأشبهه الفضلة.

ومثله من كلام العرب ما أنشده سيبيويه لأبي زُبَيْد^(١):

كَأَنَّ أَتُوبَ نَقَّادٍ قُدِّرْنَ لَهُ

يَعْلُو بِخَمَلَتِهَا كَهَبَاءِ هُدَّابَا

وقال أيضا، أنشده كذلك^(٢):

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجَزَاءُ مُدْبِرَةٌ

مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

(١) ديوانه ٣٩، وسيبويه ١/١٩٨، ومجالس ثعلب، واللسان والاساس (نقد) . ويصف الأسد.
والنقاد : صاحب النقد أو راعيها، وفسره ثعلب بصاحب موك النقد. والنَّقْد - بالتحريك - صفار
الغنم.

وقدرن : جعلن على قدر جسمه. والخملة : ثوب مخمل من صوف كالكساء. والكُهبة : غبرة مشربة
بسواد، أو لون ليس بخالص الحمرة. وهُدَّاب الثوب : الخيوط التى تبقى فى طرفيه دن أن يكمل
نسجها.

(٢) لأبى زبيد الطائى يصف امرأة جميلة، وهو من شواهد سيبويه ١/١٩٨، وابن يعيش ٨٣/٦، ٨٤،
وانظر : العينى ٥٩٣/٣ والهيف : ضمور البطن والخصر. والعجزة : الضخمة العجز.
والمحطوطة : الملساء الظهر. وجدلت : أحكم خلقها، من الجديل، وهو الزمام المجلول من أدم.
والشبناء : من الشنب، وهو يريق الثفر ويرده.

وصفها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن، وكبر العجيزة، وملامسة الجلد ونعومته، وحسن
الخلق، وطيب الثفر.

وأنشد لعدى بن زيد^(١):

مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ
أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا

ومثال المجرور المجرد : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ، وهو نحو النصب
في الجواز، ومنه قولهم : هو حديثٌ عهدٌ بكذا^(٢). وأنشد سيبويه لعمرو
بن شأس^(٣):

أَلْكُنَى إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً
بِأَيِّ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا
/ وَلَا سَيِّئِي زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا
إِلَى حَاجَةِ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بَزْلًا
وَأُنْشِدَ لِحَمِيدِ الْأَرْقَطِ^(٤):

٥٠٥

(١) ديوانه ١٠١، وسيبويه ١٩٨/١، والمغنى ٤٥٩، والتصريح ٨٢/٢، والعيني ٦٢١/٣ ويروى «أواح

ثقة، على التعت والمنعوت. وأخوال الثقة : من يوثق به في الشدائد والشاحط :

البعيد. يصف الدهر بأنه يعم بمصائبه الصديق والعدو، والقريب والبعيد.

(٢) يقال : هو حديث عهد بكذا، أى قريب عهد به.

(٣) سيبويه ١٩٧/١، والمقتضب ١٦٠/٤، والمغنى ٤٢٠، ٤٢١، والعيني ٥٩٦/٣.

وألكنى : بلغ عنى وكن رسولى. والاية : العلامة. والعزل : جمع أعزل، وهو الذى لاسلاح معه.
وتلبسوا : ركبوا وغشوا. والإبل المخيصة : التى لم تسرح، ولكنها جبست للنحر أو القسم.
والبزل : جمع بازل، وهو المسن من الأبل.

كان الشاعر غريباً عن قوم، فأرسل اليهم رسولا يبلغهم سلامه، وجعل علامة كونه منهم، ومعرفته
بهم ما وصفهم به من القوة والعدة، وحسن زبهم إذا وفدوا على الملوك.

(٤) من شواهد سيبويه ١٩٧/١، والمقتضب ١٥٩/٤، وابن يعيش ٨٣/٦، ٨٥، واللسان (رزن)

واللاحق: الضامر. والقر : الظهر.

يصف فرساً بأنه ضامر البطن، وأن هذا الضمور ليس من الهزال، لأنه سمين الظهر

* لَاحِقُ بَطْنٍ يَقْرَأُ سَمِينَ *

وقد انتهت مسائل تجريد الصفة.

وأما إذا كانت الصفة بالألف واللام، ومعمولها مرفوعٌ مضاف فمثاله :
مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ. وهذا أصلُ هذه المسائل، كما في تنكير الصفة،
ومنه قول الجَعْدِيُّ، أنشد سيبويه^(١) :

وَلَا يَشْعُرُ الرُّمْحُ الْأَصَمُّ كُفُوَهُ

بِثَّرْوَةٍ رَهْطِ الْأَعْيَطِ الْمُتَظَلِّمِ

ومثال المرفوع ذي الألف واللام : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجْهَ، وهى مثل
مالو كانت الصفة مجردة من الألف واللام.

ومثال المرفوع المجرد : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ، وهو مثل ما إذا كانت
الصفة مجردة ومثال المنصوب المضاف : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ. والمسألة
كما في تنكير الصفة.

ومثال المنصوب ذي الألف واللام : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجْهَ، قال
سيبويه : وهى عَرَبِيَّةٌ جَيِّدَةٌ^(٢)، ثم أنشد للحارث بن ظالم^(٣) :

(١) للناطقة الجعدى، ديوانه ١٤٤، وسيبويه ٤٢/٢، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، واللسان (غيظ، ظلم)
وكعوب الرمح : العقديين أنابيه، وعلى قدر صلابتها تكون صلابة الرمح كله. والأصم : الصلب.
والثروة : الكثرة في المال أو العدد. ورهط الرجل : قومه وقبيلته. والأعيط : الطويل العنق. والمراد
به هنا الأبى الممتنع. والمتظلم هنا : الظالم، قال : تظلمنى حقى، أى ظلمنى.
يقول متوعدا : إن من كان عزيزا كثير العدد فرماحنا لاتشعر به ولاتباليه.

(٢) الكتاب ٢٠١/١ من شواهد سيبويه ٢٠١/١، والمقتضب ١٦١/٤، وابن يعيش ٨٩/٦، وابن
الشجرى ١٤٣/٢، والإنصاف ١٣٣، والأشمونى ١٤/٣، والعيني ٦٠٩/٣.

(٣) والشعر : جمع الأشعر، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس. والعرب ترى ذلك من علامات الغباء
وكان الحارث قد فك بخالد بن جعفر بن كلاب، وهو في جوار النعمات بن المنذر، ثم هرب يستجير
القبائل فقال هذا الشعر ينتفى من قومه.

فَمَا قَوْمِي بِتُّعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ
 وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعَيْرِ الرَّقَابَا
 ومثال المنصوب المجرد : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهًا، ومنه قول رُؤبَةَ،
 أنشدَه سيبويه^(١) :

* الْحَزْنُ بَابٌ وَالْعُقُورُ كَلْبًا *

وأنشد أيضا بيت الحارث هكذا :
 فَمَا قَوْمِي بِتُّعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ
 وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعَيْرِ رِقَابَا
 وأما المعمول إذا كان مجرورا فإن الناظم قال في ذلك :
 ولا

تَجَرَّرُهُ بِهَا مَعَ أَلْ سُمَامِنْ أَلْ خَلَا
 يعنى أنه لا يجوز أن يَجُرَّ بالصفة إذا كانت مصاحبةً للألف واللام اسماً
 خَلَا من الألف واللام، أو خَلَا من الرضافة لما صَحَّيْهَا، وهو قوله : «وَمِنْ إِضَافَةٍ
 لَتَالِيهَا» وهاء «تَالِيهَا» عائدةٌ إلى الألف واللام، أى لما يَتَلَوُ (أَلْ) وهو ما دخلت
 عليه، فعلى هذا إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً فالمسألة ممتنعة، فلا تقول :
 مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، ولا بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، إذا لا أَلْفَ وَلَا مَ في

(١) لرؤبة بن العجاج، ديوانه ١٥، وسيبويه ٢٠٠/١، وشرح الرضى على الكافية ٤٤٠/٣، والخزانة
 ٢٢٧/٨، والعيني ٦١٧/٣

والحزن : ضد السهل. والعقور : الذى يعقرو يجرح. وهو كناية عن البخل، كما أن (جبان الكلب)
 كناية عن الجود. ويصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف، فجعل بابه صعباً وثيقاً لا يستطيع
 فتحه، وكنبه عقور المن حل بفنائنه طالبا معروفة.

المعمول، ولاهو مضاف إلى ماهى فيه.

أما امتناع (الحسن وجه) فظاهر، لأن ذلك عكس الإضافة، إذ كان الشأن أن تضاف النكرة إلى المعرفة، لتتعرّف بها أو تتخصّص، بون العكس.

وأما امتناع (الحسن وجه) فلأنه اجتمع فيه أمران مكروهان، الجمع بين الألف واللام والإضافة، إذ لا يجوز إلا في هذا الباب، وفي العدد قليلا، وتكرار الضمير، إذ كل مسألة يتكرر فيها الضمير قليلة الاستعمال كما سيأتى، وقبيحة عند الأئمة من جهة القياس، لأنه إذا كان نقلهم الضمير من «الوجه» إلى الصفة مقتضيا لترك الإتيان به كان الإتيان به كالرجوع عما عزموا على الخروج عنه، وذلك نقض الغرض. وقد تقدّم في «باب الإضافة» أن ذا الألف واللام من الصفات لا يضاف إلا إلى ماهما فيه، أو أضيف إلى ماهما فيه^(١). ثم قال :

..... وَمَا

لم يخلُ فهو بالجوازِ وسِمَا ٥٠٦

يعنى أن المعمول إذا لم / يخلُ من الألف واللام أو من الإضافة إلى مصحوبها، بل كان على إحدى الحالتين فهو مؤسوم بالجواز، أى معروف، لما تقدّم في «باب الإضافة»^(٢).

(١) وذلك حيث يقول الناظم :

إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ
كَزَيْدٍ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

ووصلُ الِ بذا المضافِ مُتَقَرَّرٌ
أو بالذی به أُضِيفَ الثَّانِي

(٢) انظر : الحاشية السابقة.

فتقول : مررت بالرجل الحسن الوجه . ومثله : مررت بالرجل الحسن وجهه
الأخ . وإليه الإشارة بقوله : ومن إضافة لتاليها .

فالحاصل من كلامه أن الممتنع من هذه المسائل مسألتان ، وهما : مررت
بالرجل الحسن وجهه ، والحسن وجهه ، وماسواهما بوهى ست عشرة مسألة جائزة
في القياس .

ويبقى بعد في هذا الضابط مسائل :

إحداها أن المسائل الجائزة عنده لم يبين فيه الحسن من غيره ، فربما فهم
منه تسويها عنده . وليس كذلك ، بل منها ما هو حسن كثير الاستعمال ، ومنها ما
ليس كذلك .

فاعلم أن الوجوه الحسنة بإطلاق تسعة ، وهى : مررت برجل حسن وجهه ،
حسن الوجه ، حسن وجهاً ، حسن الوجه ، حسن وجهه .

وبالآلف واللام في الأربعة الأول ، مررت بالرجل الحسن وجهه ، الحسن
الوجه ، الحسن وجهاً ، الحسن الوجه .

وماعداها ، وهى سبعة ، فضعيفة في القياس ، قليلة الاستعمال ، وهى :
مررت برجل حسن وجهه ، حسن الوجه ، حسن وجهه ، حسن وجهه . وبالآلف واللام
في الثلاثة الأول ، مررت بالرجل الحسن وجهه ، الحسن الوجه ، الحسن وجهه .
فالجميع ستة عشر وجهاً جائزة .

وضابطها ما قاله الجزولي^(١) من أن كل مسألة تكرر فيها الضمير ، أو لم

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز البربري الجزولي ، نسبة إلى (جزولة) بطن من البربر ، وكان
إماماً في العربية لا يشق غيابه ، مع جودة التفهم وحسن العبارة . شرح أصول ابن السراج ، وله
المقدمة المشهورة ، وهى حواش على الجمل للزجاجي (ت ٦٠٧هـ) . بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

يُذكر فيها البتة فهي قبيحة، وما ذكر فيها الضمير ولم يتكرر فهي حسنة. وقد مرَّ استثناء الممنوع منها.

والثانية أن جميعها عنده جائزٌ قياساً، أغنى ماسوى المسالتين الممنوعتين، وإن اختلفت في القوة والضعف لوجود السماع بذلك كما تقرر.

وقد وقع الخلاف في القياس في مسائل منها، بالإجازة والمنع.

فأما مسألة (الحسن وجه) ومسألة (حسن وجه) فغير جائزين عند الكوفيين، وسبب ذلك عدم الضمير أو ما ينوب منابه، وهو الألف واللام.

وقال ابن خروف^(١) : ليس من كلام العرب. وكأن ذلك عنده بناء على صحة وقوع الألف واللام عوضاً من الضمير، فإنه قال : وقد أشار سيبويه إلى ذلك في قولهم : ضرب زيد الظهر والبطن^(٢)، على معنى : ظهره ويطنه، ولم يقل : الظهر منه.

ولم يرتض إذا غيره، فإن العرب قد تجمع بين الألف واللام والضمير فتقول : مررت بالرجل الحسن الوجه مكثه، ولو كانت عوضاً منه لم تجتمع معه، إذ لا يصح الجمع بين العوض وما عرّض منه.

ومثـل اجتماع الألف واللام مع الضمير قول طرفة^(٣) :

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة

فإذا ثبت ذلك لم ينبغ اعتقاد التعويض، وإذالم يكن ثم عوض فلا معنى

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) الكتاب ١/١٥٨.

(٣) عجزه : بجس الندامى بضئ المتجرّد

وقد استشهد به المصنف من قبل، وسبق تخريجه.

لمنع الحذف، كما حُذِفَ في نحو : {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} ^(١) ويصير إذ ذاك/ المعمولُ المجرد وغيره سواء في جواز الحذف، كما جاء : «شَهْمٌ قَلْبٌ» ^(٢) فالأظهر على هذا مذهب الناظم في الجواز، والله أعلم.

وأما مسألة (الحَسَنِ الْوَجْهُ، وَحَسَنَ الْوَجْهُ) فإن الناظم يُجيزهما على رفع «الْوَجْهُ» على الفاعلية كما تقدّم.

وهو رأى الزجّاجي وشيخه، ^(٣) وبه قال ابن عُصْفُور ^(٤).

والمسألة مختلفٌ فيها على ثلاثة أقوال، أحدها هذا، ويكون الضمير العائد على الموصوف محذوفاً، كما تقدّم في المسألة قبلها.

الضمير، وهو الألف واللام، وقد تقدّم ما فيه ^(٥).

والثالث مذهب الفارسيّ وابن أبي الربيع ^(٦) أن «الْوَجْهُ» هنا ليس

(١) سورة النازعات / ٤١ -

وقد سبق استشهاد المصنف بالآية الكريمة على هذه المسألة.

(٢) يقصد قول الراجز :

بِيْهْمَةٍ فَنَيْتُ شَهْمَ قَلْبٍ مُنْجَذٌ لَأَذَى كَهَامٍ يَنْبُو

وقد سبق الاستشهاد بالبيت وتخرجه. انظر: ص ٤١٦ .

(٣) الزجّاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجي، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجّاج الذي لزمه حتى برع في النحو.

صنف : الجمل، وهو زشهر مصنفاته، والإيضاح، والكافي، وكلاهما في النحو. وشرح كتاب الألف واللام للمازني وشرح خطبة أدب الكاتب، واللامات، والمختار في القوافي، والأمالى (ت ٣٣٩هـ) وأما شيخه فهو زبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج، كان يخرط الزجّاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد حتى برع فيه. وله من التصانيف : معاني القرآن، والزشتقاق، وخلق الإنسان، وشرح أبيات سيويه، والقوافي والعروض، والنوادر، وغير ذلك (ت ٣١١هـ).

(٤) انظر : شرح جمل الزجّاجي له ١/ ٥٦٩، ٥٧٠.

(٥) انظر : ص ٤١٧ .

(٦) انظر : الإيضاح للفارسي ١٥٤، و«البسيط» شرح جمل الزجّاجي لابن أبي الربيع : ٩٧٠، وما بعدها.

بفاعل ب (حَسَن) وإنما هو بدلٌ من الضمير المستتر في «حَسَن» ولا يصحُّ أن يكون فاعلاً لما فيه من حذف الضمير من الصفة، وحَمَل قوله تعالى : {جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ} ^(١) على أن «الأبواب» بدلٌ بعضٍ من كُلِّ، وفي «مَفْتَحَةٌ» ضميرٌ هو المبدل منه ^(٢)؛ إذ لا بد للحال من ضمير يعود على صاحبها. ولو جعلت «الأبواب» مرفوعاً ب (مَفْتَحَةٌ) لم يكن ثم ضميرٌ يعود على صاحب الحال. وبذلك رَدَّ على الزجاج قوله في الآية.

ورَدَّ عليه بأمريين : أحدهما أن ما قال لا يَطْرُدُ له، فإنهم قد أجازوا الرفع على الفاعلية في نحو : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الأبِّ، والقائم الأخ، وهو مما لا يصحُّ فيه البدل؛ إذ كان من شرط بدل البعض والاشتغال صِحَّةً إطلاق الأول والمراد الثاني. وأنت تقول : فَتَحْتُ الدارَ، إذا فتحت أبوابها، كما تقول : قَطَعْتُ زَيْدُ، إذا قَطَعْتُ يَدَهُ، فإن صَحَّ ذلك في «الوَجْه» فلا يصحُّ في (الأب والأخ) لاتقول: زَيْدٌ حَسَنٌ، إذا كان أبوه أو أخوه حَسَنًا، فلا بد إذا من الرفع على الفاعلية، وهو المطلوب.

وأجاب ابن أبي الربيع ^(٣) عن هذا بأن الفارسي يمنع المسألة، فلا يُجيز: مررتُ برجلٍ حسنٍ الأبِّ ^(٤). وهذا مشكل، فقد حكى ابنُ عصفور الاتفاقَ على الجواز ^(٥)، فلا ينبغي المنع.

والثاني أن بدل البعض والاشتغال كلاهما لا بد فيه من ضميرٍ يعود على

(١) سورة ص / آية ٥٠.

(٢) الإيضاح ١٥٤، والإغفال له ١٢١ - ١٢٢.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) على حاشية الأصل «مررت برجل قائم الأب، حسن الأخ، وهو مطابق لما في البسيط ٩٧٢.

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي له ٥٧٢/١.

المبدل منه، كما أنه لابد في الوصف والحال والخبر من ضمير يعود على مَنْ هِيَ له. فقد وقع الفارسيُّ فيما فَرَّ منه، فإنه إن مَنع من حذف الضمير في غير البدل لزمه في البدل، وإن أجاز ذلك لزمه الجواز في غير البدل.

وأجاب ابنُ أبي الرُّبيع عن هذا، وفرض المسألة في الصِّفة بأنه إنما فَرَّ من حذف الضمير من الصِّفة إلى حذف الضمير من البدل؛ لأن حذف الضمير من الصِّفة لم يَثْبُت إلا أن تكون الصِّفة جملة، لأنها إذ ذاك شَبِيْهَةٌ بالصِّلَّة، وثَبُتَ حذف الضمير من البدل. والفرارُ ممَّا لم يَثْبُت من كلامهم إلى ما ثَبُت هو الصواب. قَفَّ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ قَسَّ (١).

وما قاله / (٢) ظاهرٌ إن ثَبُتَ ما قال، وإلا فالخَصْمُ يُنَارِزُ في عدم ٥٠٨ ثبوت الحذف من الصِّفة، فقد زعموا أن من كلامهم : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الأب. ومع ذلك لا يصح الفرقُ بين البدل والصِّفة، قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله ابن الفَخَّار رحمة الله عليه (٣) : الظاهر أن مسائل هذا الفصل ثلاث : (مسألة تتعین فيها الفاعليَّة، وهى : مررت بالرجل الحسن الأب، وما أشبهها) (٤). ومسألةٌ يَتَعَيَّن فيها البدليَّة، وهى : ما كان من نحو قول امرئ القيس (٥) :

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي له : ٩٧٢.

(٢) من هنا إلى آخر باب الصِّفة المشبهة ساقط من الأصل.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، كان نحويًّا بصيراً بالعربية، لا يشكُّ عليه منها مشكل، ولا يعوزه توجيه، ولا تشذ عنه حجة، جَدُّ بالاندلس ما كان قد درس من العربية من لدن وفاة أبي علي الشلوين (ت ٧٥٤هـ).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س).

(٥) تقدم الاستشهاد بالببيت، وتخرجه. انظر : ص ٣٧٠.

كِبْكُرُ مُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ

غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ الْمُحَلَّلِ

برفع «البَيَاضُ» إذ لا وجه لارتفاعه إلا أن يكون بدلَ اشتمال من ضمير
في «مُقَانَاة» لأن إلحاق التاء لهذه الصفة على تأنيث المرفوع بها، وليس إلا
ضمير «البَكْر» المستتر في «مُقَانَاة» .

قال : ومسألة يجتمع فيها ما افترق في المسألتين على طريق الاحتمال،
وهي قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ .

وماقاله الأستاذ بَيِّنٌ، وهو يصحح ماذهب إليه الناظم في المسألة. وما قيل
هنا جَارٍ في مسألة : (حَسَنٍ وَجْهُهُ، وَالْحَسَنُ وَجْهُهُ).

وأما مسألة (الْحَسَنُ وَجْهُهُ، وَحَسَنُ وَجْهُهُ) فالجمهور على أنها إنما تجوز
في الشُّعْر للقياس والسَّمَاع، أما القياس فما تقدّم من لزوم نَقْض الغرض
بتكرار الضمير^(١). وأما السَّمَاع فشاذٌ لا ينبغي أن يُقاس عليه ولو كان شائعاً
لكثرة استعماله كغيره، فلمّا لم يكن ذلك دَلٌّ على أن العرب قصّدت إهماله.

ويُجاب عن هذا بأنه قد جاء في القرآن مَرْوياً عن بعض السلف أنه قرأ به
{قَائِنُهُ أَتَمَّ قَلْبُهُ}^(٢) وما جاء في القرآن لا ينبغي أن يُترك قياسه. قال لنا شيخنا
القاضي أبو القاسم الحسن بن رحمه الله^(٣) : إنَّ من عادة ابن مالك التأدّب مع
القرآن، والاعتماد على ما جاء فيه فيقيسه، وإن لم يُجزِ غيره ذلك على الإطلاق.
وقد جعل تحقيق الهمزتين مع الاتصال لغةً، ولم يثبت ذلك اختياراً إلا في (أُمِّة)

(١) انظر : ص ٣٧٠ .

(٢) سورة البقرة / آية ٢٨٣، وهي قراءة ابن أبي عبلة رحمه الله، وقد تقدم.

(٣) انظر ترجمته في مقدمة التحقيق (شيوخ الشارح).

عند جماعة من القراء^(١)، فجعله لغة القرآن. وقد مرَّ من ذلك مواضع. (وستأتى آخرًا. ولكن مارد غيره قد حسن وجهه)^(٢).

وأما مسألة (حَسَنَ وَجْهَهُ) فالجمهور على أنه إنما تجوز في الشعر، وأجازه الكوفيون^(٣). ومال ابنُ خروف إلى الجواز حين جاء منه في الحديث مواضع^(٤)، فهو أكثر في السَّماع من (حَسَنَ وَجْهَهُ) وإنما فيه من جهة القياس قبحُ تكرار الضمير، وهو غير معتبر مع السَّماع، لأن القياس تابع للسَّماع لامتنبوع له، فالأولى مارآه الناظم، والله أعلم.

والمسألة الثانية في وجوه الإعراب المستعملة في هذه الوجوه.

أما الرُّفْع فعلى الفاعلية مطلقا، لقوله: «فَارْفَعُ بِهَا» يعنى بالصفة، وذلك على ظاهره من الفاعلية، وذلك مُتَّفَقٌ عليه إلا في نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجَّه، أو وجَّه؛ فإن فيه الخلافَ المذكور عن الفارسي^(٥).

وقد يتعيَّن الرُّفْعُ على الفاعلية كما في: حَسَنَ الأب، وقد يتعين عدم ذلك كما في: مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجَّه، وقد يجوز الأمران كما في: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجَّه^(٦) كما تقدَّم.

(١) وهم: ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح. وسهل الثانية فيها الباقون وهم: نافع وأبو عمرو، وابن كثير وأبو جعفر ورويس [النشر ٢٧٨/١].

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س).

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٦٠٩): «وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح، لأن مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث أم زرع: «صَفَرُ وشاحها» وفي حديث الدجال «أَعورُ عينيه اليمنى» وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم: «شَتْنُ أصابعه» ومع جوازه ففيه ضعف».

(٤) كالأحاديث التي ذكرت في الحاشية السابقة.

(٥) يرى الفارسي أن «الوجه» في هاتين الصورتين ليس بفاعل، وإنما هو بدل من الضمير المستتر في «حسن» وقد تقدم رأيه، والرد عليه. انظر: ص.

(٦) في (س) «حسن وجه» وهما سواء.

وليس في قوله : «فَارْفَعْ بِهَا» مَا يُعَيِّنُ وَجْهًا دُونَ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِي بَابِ «الْبَدَلِ» جَوَازَ بَدْلِ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ بَدْلَ الْبَعْضِ، وَالِاشْتِمَالِ، فَإِذَا جُمِعَ حُكْمُ الْبَابَيْنِ حَمَلَتْ كُلُّ مَسْأَلَةٍ مَا تَتَحَمَّلُهُ، فَتَرْجِعُ الْمَسَائِلُ إِلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ. وَأَمَّا النَّصْبُ فَلَمْ يُبَيَّنْ وَجْهَهُ نَصًّا، وَلَكِنْ أَصْلُ الْبَابِ مَبْنًى عَلَى التَّشْبِيهِ، فَالْمَنْصُوبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى التَّشْبِيهِ (بِالْمَنْصُوبِ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ : مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ)^(١) بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ.

وَقَدْ يَجُوزُ فِي النُّكْرَةِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ، فَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا، أَوْ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهًا، فَهَذَا (الْوَجْهَ) يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

وَلَمْ يُنَبِّهْ عَلَى التَّمْيِيزِ هُنَا، لِأَنَّ الْآخَرَ هُوَ الْإِعْرَابُ الْمَطْرُودُ؛ إِذَا هُوَ جَارٍ فِي النُّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، بِخِلَافِ التَّمْيِيزِ، فَإِنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الْمَعْرِفَةِ، وَلِأَنَّ النُّكْرَةَ هُنَا لَا يَطْرُدُ فِيهَا جَرِيَانُ التَّمْيِيزِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُعْرَبَ «الْأَبَ» فِي قَوْلِكَ : (حَسَنٌ أَبًا، وَالْحَسَنُ أَبًا) تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِيمَا يُطْلَقُ فِيهِ الْأَوَّلُ وَيُرَادُ الثَّانِي. وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : حَسَنٌ زَيْدٌ، إِذَا حَسَنٌ أَبُوهُ، وَتَقُولُ حَسَنٌ زَيْدٌ، إِذَا حَسَنٌ وَجْهَهُ. فَلَمَّا كَانَ التَّشْبِيهِ هُوَ الْمَطْرُودُ اكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ دُونَ ذِكْرِ غَيْرِهِ.

وَالْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ أَنَّهُ قَالَ هُنَا : «وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا» فَأَشْعُرُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمَعْمُولِ إِذَا تَقَيَّدَ بِإِضَافَةٍ أَوْ بِالْأَلِفِ وَالْلامِ أَوْ تَجْرِيدًا فَذَلِكَ كَمَا لَوْ تَقَيَّدَ الْمَعْمُولُ نَفْسُهُ بِهَا، فَإِنَّهُ شَرَطَ فِي إِضَافَةِ الصِّفَةِ ذَاتِ الْأَلِفِ وَالْلامِ إِلَى مَعْمُولِهَا أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِالْأَلِفِ وَالْلامِ، أَوْ مُضَافًا إِلَى مَصْحُوبِهَا.

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ (ت) وَأَثْبَتَهُ مِنْ (س).

وفهم من ذلك الشرط أنه إن لم يكن كذلك فلا يجوز الإضافة، فصار عنده المضافُ إلي المعمول بمنزلة المعمول؛ فإذا قلت : (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَ الأخ) فهو في الجواز بمنزلة (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهَ) و (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَ أَخِيه) في المنع بمنزلة (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَ). وكذلك (الحَسَنِ وَجْهَ أَخٍ) بمنزلة (الحَسَنِ وَجْهَ) وهذا صحيحٌ مطَّردٌ.

وإذا قلت : (حَسَنِ وَجْهَ أَخِيه) فهو بمنزلة (حَسَنِ وَجْهَ) وكذلك (حَسَنِ وَجْهَ الأخ) بمنزلة (حَسَنِ الوَجْهَ) وقولك : (مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجْهَ أَخٍ) بمنزلة (حَسَنِ وَجْهَ) وكذلك مع الألف واللام في الصفة. ومثل ذلك جارٍ في النِّصَبِ والجر.

ومِمَّا جاء من ذلك في السَّماع قول خَرْنِق، أنشده سيبويه^(١):

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُغْتَرِكٍ

وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

فهذا بمنزلة «الطَّيِّبُونَ الْأَخْبَارَ، وَالْحَسَنُونَ الْوُجُوهَ» وأنشد أيضاً لزهير^(٢):

(١) الكتاب ٢٠٢/١، ٥٨/٢، ٦٤، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٢٢، والهمع ٥/١٨٣، وابن الشجرى ٢٤٤/١، والخزانة ٥/٤١، والعيني ٣/٦٠٢، وقبله :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُ الْعِدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ

والبيتان من قصيدة لخرنق بنت هفان ترثى بها زوجها وابنها وأخويه ومن قتل معهم من قومها. والمعترك : موضع القتال، تريد أنهم ينزلون عن الخيل عند ضيق المعترك فيقاتلون على أقدامهم. والمعاهد : جمع مَعْقِد، وهو موضع الْعَقْدِ حيث يثنى طرف الإزار. والإزار : مايستر النصف الأسفل من جسم الإنسان. وطيب المعاهد كناية عن العفة، وأنها لاتحل لفاحشة.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت.

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَّرِقُ
 رِيَشَ الْقَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ الشُّبْكُ
 فهذا نظير «حَسَنُ الْوَجْهِ» ومثله قول العجاج^(١):
 * مُحْتَبِكُ ضَخْمِ شُنُونِ الرَّأْسِ *
 وحكى سيبويه: هو أَحْمَرُ بَيْنِ الْعَيْنَيْنِ^(٢)، وهو جِدُّ وَجْهِ الدَّارِ، فهذا نظير
 «حَسَنُ الْوَجْهِ» وكذلك سائر المسائل.

(١) سبق الاستشهاد بالرجز.

(٢) في (ت) «أحمر العينين» وما أثبتته من الكتاب ١/١٩٥، و (س) وهو الصواب.

التَّعَجُّبُ

التعجبُ في اصطلاحهم العام : / استعظام زيادةٍ في وصف ٥٠٩
الفاعل خَفِيَ سببُها، وخرج بها المذكورُ بها عن نظائره، أو قَلَّ نظيره،
بلفظٍ دالٍّ على ذلك.

وقوله : «استعظام زيادةٍ تنبيهٌ على أنه إنما يصحُّ مما يقبل الزيادة
والنقصان.

وقوله : «في وصف الفاعل» تنبيهٌ على أنه إنما يتعلق التعجبُ بمن
قام به ذلك الوصف.

وقوله : «خَفِيَ سببُها» تحرُّزٌ من الخلق الظاهرة والألوان؛ إذ
لا يُتَّعَب منها.

وما بعد ذلك بيانُ أن الوصف إذا لم يَقلَّ نظيره لا يُتَّعَب منه .
بهذا عَرَفَ التعجبُ بعضهم^(١)، ولم يعرفه الناظم اتكالا على المعرفة
به عند النحويين، وإنما شرع في صيغ التعجب فقال :

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا

أَوْجَىءُ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيَا

وَتِلْوَ أَفْعَلٍ انْصَبَّ كَمَا

أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأُصْدِقَ بِهِمَا

(١) على حاشية الأصل «هو ابن عصفور» وهو حق مع اختلاف يسير. وانظر : شرح جمل الزجاجي
له ٥٧٦/١.

يعنى أنك إذا أردت أن تُعَبِّرَ عما عَرَضَ لك من التعجب من شيء، وأن تُبَيِّنَ أنك قد تعجبتَ - فلذلك صيغتان في الأصل.

إحداهما (أَفْعَلْ) على وزن (أَكْرَمَ) آتياً بها بعد «ما» ويكون ما بعدها يَتَلَوُها، وهو المتعجب منه، منصوباً.

مثال ذلك : مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا. ومثله : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا، وما أَحْسَنَ عَمْرًا. وفي القرآن {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} ^(١).

والثانية (أَفْعِلْ) على وزن (أَكْرِمَ) آتياً بها قبل اسم مجرور بباء، لاغيرها من حروف الجر، والمجرور هنا هو المتعجب منه، وهو المنصوب في صيغة (مَا أَفْعَلْ) ولذلك قال : «وَتِلْوَ أَفْعَلْ أَنْصَبْنَهُ» فَرَدَّ الضمير إلى المجرور بالباء، فيريد أن ذلك الاسم يأتى منصوباً بعد صيغة (مَا أَفْعَلْ) ومجروراً بالباء في صيغة (أَفْعِلْ) وذلك قوله : «وَأَصْدَقُ بِهِمَا» أَيْ بِخَلِيلَيْنَا. ومثله : أَكْرَمَ بَزِيدٍ، وَأَحْسَنُ بِهِ. وفي القرآن {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} ^(٢).

وقد أشعر هذا الكلام بأن المنصوب بعد (مَا أَفْعَلْ) والمجرور بعد (أَفْعِلْ) لازمُ الذِّكْرِ، فلا بد من الإتيان به، لكونه جَعَلَهُ من جملة صيغة التعجب. وذلك في الأصل صحيح، إلا أنه قد يُحذف للعلم به كما سيأتى ذكره بعد. هذا بيانُ ما قال. وفيه دَرَكٌ ^(٣) من وجهين :

أحدهما أنه حَصَرَ صِيغَ التعجب في صيغتين وهما : (مَا أَفْعَلْ) و (أَفْعِلْ) (به) إذ قَدَّمَ المجرورَ في قوله : «بِأَفْعَلْ أَنْطِقْ» والتَّقديم في مثل هذا يشعر

(١) سورة البقرة / آية ١٧٥.

(٢) سورة مريم / آية ٢٨.

(٣) التَّرك - بإسكان الراء وفتحها - التبعة، يقال : مالِحقك من درك فعلى خلاصه .

بالْحَصْر، والْحَصْرُ في هاتين الصِّغَتَيْنِ باطل؛ فإن في كلام العرب صِيغاً كثيرة تَقْتَضِي من معنى التعجب ما يَقْتَضِيهِ (ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ).

من ذلك (فَعِلْ) نحو: لَقَضُوا الرَّجُلَ^(١)، وفي القرآن [سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ]^(٢) - {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ}^(٣).

ومنه: لِلَّهِ أَنْتَ، لِلَّهِ دَرَكٌ^(٤)، ووَاهَاً لَزِيدٍ^(٥).

* وَلِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ^(٦) *

وَحَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا، و«كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(٧) و

* لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ نَوْحِيدٍ^(٨) *

(١) يجوز التعجب من كل فعل ثلاثي ينقل إلى (فَعِلْ) مضموم العين، وإذا بُنِيَ من فعل معتل اللام من نوات الياء قلبت الياء واو لانضمام ما قبلها، مثل: رَمَوْ الرَّجُلَ، وَقَضَوْ الرَّجُلَ، في معنى: ما أرماه، وما أقضاه.

(٢) الاعراف / آية ١٧٧.

(٣) الكهف / آية ٥.

(٤) الأصل في هذا القول أن الرجل إذا كثّر خيره وعطاؤه وإنالته الناسَ قيل: لله دَرَهُ، أى عطائه وما يؤخذ منه، فشبهوا عطاءه بَدَرِ الناقة، ثم كثّر استعمالهم حتى صاروا يقولونه لكل متعجب منه. وانظر: اللسان (د ر)

(٥) في اللسان (ويه): «وإذا تعجبت من طيب الشيء قلت: وَاهَاً له ما أطيبه! ومن العرب من يتعجب بواهاً فيقول: وَاهَاً لهذا، أى ما أحسنه»

(٦) عجزه: * أَشْتُ وَأُنْتَى من فراق المحصَّب *

وهو من شواهد اللسان (حصب) والتذييل والتكميل لأبي حيان (ج ٣ ص ٢١٠ - ب)

والمحصب: موضع رمي الجمار بمعنى. وقيل: الشَّعْبُ الذي مخرجه إلى الأبطح بين مكة ومنى.

(٧) سورة الفتح / آية ٢٨.

(٨) من شواهد سيبويه ٤٩٧/٣، والمقتضب ٢/٣٢٤، وابن يعيش ٩/٩٨، ٩٩، وشرح الرضى على

الكافية ٤/٣١٥، والخزانة ١٠/٩٥، وديوان الهذليين ٣/١٧

وعجزه: * بُشْمَخَرُّ به الطَيَّانُ وَالْأَسُ *

/ و«تَاللَّهِ» بالتاء أيضاً. فاللّام والتّاء في القسَم يقتضيان معنى ٥١. التعجب، وهو من معانيهما.

وفي الحديث «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(١) ومثل قولهم :
يَا لَلْعَجَبِ، وَيَا لَلْمَاءِ، وَيَا لَلْفَلِيقَةَ^(٢)، وقول الأعشى^(٣) :

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ ! *

* وَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ^(٤) *

== وينسب إلى أبي نؤيب الهذلي، أو أمية بن أبي عائذ، أو مالك بن خالد الخناعي الهذلي. ويرى (تالّ) ويبقى : معناه لا يبقى . والحيد : جمع حيد : وهو ما شخص من نواحي الشيء. ويراد بالحيد هنا كعوب قرن الواعل. والمشمخر : الجبل العالي. والظيان : ياسمين البر. والأس : الرياحان. وذكرهما هنا إشارة إلى أن الوعل في خصب وسعة، فلا يحتاج إلى النزول إلى السهول فيصاد. والوعل - بكسر العين - التيسر.

(١) البخاري - الفسل: ٢٢، والجناز: ٨، ومسلم - الحيص : ١١٥، ١١٦، وسنن أبي داود - طهارة: ٩١.

(٢) الفليقة : الداهية والأمر العجب. وهو من أمثالهم، انظر : جمهرة الأمثال ٢/٤٢٥، والمستقصى ٢/٤٠٧، واللسان (فلق).

(٣) ديوانه ١١١، وابن يعيش ٢٢/٣، والأشمونى ١٧/٣، وشرح الرضى على الكافية ٧٣/٢، والخزانة ٣/٣٠٨ وصدر البيت :

* بَاتَتْ لَتَحْزُنُنَا عَفَارَهُ *

وعفارة : اسم زوجته. ويا جارتا : التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله (يا جارتى) وجارة الرجل : امرأته التى تجاوره فى المنزل. و«ما» استفهامية مبتدأ، خبره «أنت» و«جارة» تمييز أو حال. والمعنى : ما أنبلك، أو ما أكرمك من جارة، أو حالة كونك جارة. وقد تكون (ما) نافية، ويرشحه الرواية الأخرى (ماكنت جارة) وعلى هذا يخرج من باب التعجب.

(٤) من معلقة امرئ القيس، وعجزه :

* كُلُّ مَغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ بَيْذِلُ *

والمغار : الشديد الفتل. وبذيل : اسم جبل. يقول : كأن هذه النجوم شدت بحبل مقتول قوى إلى جانب هذا الجبل، فكانها لاتسرى، يصف طول الليل.

وقالوا : مارأيتُ كالْيَوْمِ وفَاءً وافٍ^(١) . وما أشبه هذه المثلَّ ودانها . وفي كلامهم من هذا كثير .

و (ما أفعلُهُ ، وأفعلُ بِهِ) صيغتان من جملة الصيغ المؤدِّية معنى التعجُّب ، فإذا ثبَّت ذلك فاقتصاره على ما ذكر هنا ظاهره التَّقْصِير .

والثاني أن هذا التعريف الذي أتى به بيانٌ لكيفية لفظ التعجُّب ، وقَعَ فيه التَّنْكِيرُ والإبْهَامُ من جهات .

منها أنه لم يُبيِّن (ما) ماهي؟ أهي الاستفهامية أم الموصولة أم غير ذلك ، بل لم يبيِّن أَحَرَفِيَّةً هِيَ أم اسْمِيَّةً؟ (وهي اسْمِيَّةٌ بِلَا بُدٍّ)^(٢) .

واختلف فيها ، فقليل : نكرةٌ بمعنى (شيء) وهو مذهب الخليل وسيبويه^(٣) والجمهور من البصريين ، وقيل موصولةٌ بمعنى (الَّذِي) وهو رأى الأخفش^(٤) . وقيل استفهاميةٌ ، وإليه مال الفراء^(٥) .

ومنها أنه لم يبيِّن حكم (أفعل) أهو اسمٌ أم فعلٌ ، إذ ليس في لفظه ما يدلُّ على شيء من ذلك .

وقد اختلفوا فيه ، فقال الكوفيون : اسمٌ ، وقال البصريون : فعلٌ ماضٍ^(٦) . وكذلك لم يبيِّن كَوْنَ (أفعل) فعلَ أَمْرٍ أو غير فعلٍ أَمْرٍ . والجمهور أن معناه معنى الخبر ، وإن كان لفظه لفظُ الأَمْرِ فليس بفعلٍ أَمْرٍ . وذهب الفراء إلى أنه

(١) روايته الصحيحة «مارأيتُ كالْيَوْمِ قَفًا وافٍ» وانظر المثل «هو قَفًا غادرٍ شرٌّ» في جمهرة الامثال ٣٥٥/٢ ، والمستقصى ٣٩٩/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) الكتاب ٧٢/١ .

(٤) شرح الكافية ٣١٠/٢ ، وابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٥) نفسه ٣١٠/٢ ، ونفسه ١٤٩/٧ .

(٦) انظر : الإنصاف ١٢٦ (المسألة الخامسة عشرة) .

بمعنى الأمر على ظاهره، ومال إليه الزمخشري^(١)، وقَوَّاه ابن خروف.
وينبني على ذلك الخلاف في موضع المجرور بالباء، هل هو رفعٌ أم نصبٌ؟ فالقائل بأنه فعل أمر يجعله، أعنى المجرور، في موضع نصب.
والقائل بأنه خبرٌ يجعله في موضع رفع بالفاعلية، وعلى هذا الثاني لا يكون في (أَفْعَلْ) ضمير، وعلى الأول لابد فيه من ضمير، وهو نصُّ الفراء.

وعلى ذلك أيضاً ينبني كونُ الباء الجارة زائدةً أو غير زائدة، ولم يبين ذلك الناظم، فمن جعل الفاعل خبرياً عدَّ الباء زائدةً كزيادتها في «كَفَى بِاللَّهِ»، ومن جعله فعلَ أمرٍ لم يلزمه القولُ بزيادتها.

ومنها أنه لم يبين كونَ الاسم بعد (أَفْعَلْ) أو (أَفْعِلْ) هو المتعجب منه دون غيره، ولابَّيْن مِمَّ يَبْنَى (أَفْعَلْ) أو (أَفْعِلْ) وَأَنْهُمَا إِنَّمَا يُبْنِيَانِ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي وَقَعَ مِنْ أَجْلِهَا التَّعْجِبُ، فإنه لما قال: «بِأَفْعَلٍ أَنْطِقُ» يقول له المخاطب: مِنْ مَّاذَا أَبْنَى هَذِهِ الصِّيْغَةُ مِنَ الْمَصَادِرِ؟ فصار كلاماً مجملاً متغلقاً دون الفهم، وهذا هو عمدةُ التَّعْرِيفِ والمحتاجُ إليه في البيان.

فالحاصل أنه لم يأت في هذا التَّعْرِيفِ بكافٍ ولا جازٍ، فصار كاللُّغْزِ الذي لم يُنْصَبْ على فهمه دليل.

والجواب عن الأول أن ما ذكر من الصِّيْغِ المفهوم منها التعجبُ غير منضبطة لقانون / حاصر^(٢)، ولا مُنْضَمَّةٌ^(٣) بقياس قاضٍ من وجهين: ٥١١

(١) ابن يعيش ١٤٧/٧.

(٢) في الأصل «خاص» وما أثبتته من (ت، س).

(٣) في (س) «ولا مُصَنَّنَةٌ» وما أثبتته هو الأوضح، لتلاؤمه مع قوله: «مُنْضَبِطَةٌ».

أحدهما أنها إنما جاءت مُؤدِّية معنى التعجُّب على غير أطراد يُقاس على مثله، فصارت من قبيل المسموع الذى لا يُقاس عليه، إلا (فَعُلَ) في نحو : لَقَضَوْا الرجلُ، فإنه اطرَدَ. وقد ذكَّره الناظم بعدُ فلم يُهمله.

والثانى أن معنى التعجُّب في أكثرها ليس بالصِّيغة والبِنْيَة والوَضْعُ الأصلي، وإنما هو في الأكثر مفهومٌ من فَحْوَى الكلام^(١)، وبِساط التَّخاطب. وإذا كانت دلالتها على التعجُّب من خارجٍ، ولم تَنْضَبُطْ لصِيغٍ معيَّنة مطرِدة لم يَعتَبرها، من جهة أن قصد النحوى عَقْدُ القوانين فيما يمكن عقدها فيه. وماتقدَّم ليس من ذلك، إلا (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) فإنهما صيغتان مختصَّتان بهذا المعنى، راجعتان إليه، فلذلك اقتصرَ عليهما، وضمَّ إليهما صيغة (فَعُلَ) إلحاقاً بهما، لا أنه أصلٌ في باب (التعجُّب) فأتى به آخرًا ولم يُصدَّرْ به إشعاراً بعدم الأصالة، ولم يتركه لا طَرَّاده،

ومن هنا صدرَ الجُزْؤِلِيُّ^(٢) باب (التعجُّب) بالاعتذار عن هذا السؤال، فقال : للتعجُّب الذى يُبَوِّبُ له في النُّحُو لفظان (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) فاعتذر كما ترى قبل إيراد السؤال، علماً بأنه مما يُورد مثله على النحوى.

ونظير هذا بابُ (التَّوكِيد) حين تكلَّموا فيه على الألفاظ المخصوصة كالنَّفْس والعَيْن وأخواتهما، وتركوا التَّبْوِيْبَ على ما عداها من عبارات التَّوكِيد وأدواته؛ لأن تلك الألفاظ المختصَّة مُنْضَبِطَةٌ للدخول تحت القوانين، وماسواها لا يَنْضَبِطُ في الأكثر، ولا يَجْرى على مَهْيَعٍ واحدٍ^(٣).

وقد ألحق ابنُ مالك بتلك الألفاظ أشياء كما ضَبَطَها قانونُ القياس.

(١) فَحْوَى الكلام : مضمونه ومرماه الذى يتجه إليه القائل.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) المَهْيَعُ من الطرق : البَيِّن.

وأيضاً فقد يقال : إن كل ما ذكر، من الألفاظ المؤدية معنى التعجب، راجعة إلى معنى (ما أفعله) و (أفعل به) وعنهما تفرعت، فذكر في التبويب الأصل، وترك ما سواه. والله أعلم.

والجواب عن الثاني أن ما عترض به لم يُغفله جملة، بل في كلامه ما يشير إلى ما يضطر إليه فيه. وما لا يضطر إليه لا يفتقر إلى التنبيه عليه.

فأما (أفعل) و (أفعل) فهما عنده فعْلان، ودلّ على ذلك من كلامه قوله بعد: «وفي كلا الفعلين قدماً لزمًا» فهذا نصٌّ على أنهما فعْلان.

وأيضاً فقد قدّم في أول الكتاب أن الفعل يَنْجلى بنون التوكيد^(١)، وفعلُ التعجب تلحقه نونُ التوكيد نحو^(٢):

* فَأَحْرَبَ بِهِ لِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا *

أراد «وأَحْرَيْنَ». وإذا ثبتت فعْلِيَّة (أفعل) فـ (أفعل) نظيره، فهو إذاً فعلٌ مثله.

وأيضاً فلزوم إلحاق نون الوقاية دليلٌ على ذلك، نحو : ما أَحْسَنَنِي، وما أَكْرَمَنِي وهذا لم يذكره في دلائل الفعل في هذا النظم^(٣).

(١) حيث قال في «باب الكلام وما يتألف منه»: «وَنُونُ أَفْعِلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي».

(٢) مغنى اللبيب ٣٣٩، والهمع ٤/٤٠٠، والدرر ٢/٩٨، والأشمونى ٣/٢٢١، والعيني ٣/٦٤٥، واللسان (حرى، غضا) ويروى «من طول» و «بطون» وصدره :

* وَمُسْتَبْدِلٌ مِنْ بَعْدِ غَضِيَا صُرِيْمَةٌ *

وَالْغَضِيَا : مائة من الإبل. وَصُرِيْمَةٌ : تصغير (صُرْمَةٌ) وهى القطيع من الإبل أو الغنم، ما بين العشرين إلى الثلاثين، يعنى أبلا قليلة. وَأَحْرَبَ : ما أحرأه وما أجدره.

(٣) يقصد ما ذكره الناظم في باب «الكلام وما يتألف منه» من علامات الفعل.

ولايقال : إن ذلك لادليل فيه / فإِنَّكَ قد تقول : لَيْتَنِي، وَعَلَيْكَنِي، ٥١٢
وَرُوَيْدَنِي، فتُدخل النون على الحرف وعلى الاسم^(١)، وهى نون الوقاية،
فليست بمختصة بالفعل، فلادليل فيها على فعلية ما دخلت عليه.

وكذلك لادليل على فعلية (أَفْعَلْ) [بفعلية (أَفْعُلْ)]^(٢) لتباينهما في
أحكام، وإن اتفقا في أحكام آخر، وإلا لزم أن يُقال بفعلية (أَفْعُلْ)
التفضيل) وذلك فاسد؛ لأننا نقول : دخول نون الوقاية على الأسماء
والحروف غير مطرد فيها، وإنما ألحقت سماعاً في بعضها بحيث لا يقاس
عليها غيرها، بخلاف (أَفْعُلْ) فإن نون الوقاية مطردة الدخول على (أَفْعُلْ)
في التعجب، لا يختص بواحدة من المواد دون أخرى، نحو : ما أكرمني،
وما أحسنني، وما أقبحني، وما أبخلني، وما أشجعني. وما كان نحو ذلك.
وأما القياس على (أَفْعُلْ) فظاهر، لموافقته له في البناء ومعنى
التعجب وعدم المعارض، بخلاف (أَفْعُلْ التفضيل) فإن إعرابه وجره
ودخول الألف واللام عليه وغيرها من خواص الاسم عارضت دعوى
الفعلية فلم يقل بها.

ومما استدلل به على الفعلية فتح آخر (أَفْعُلْ) على مشاكلة الماضي،
ونصب ما بعده على ترتيب عمل الفاعل الماضي.

وقد أُجيب عن ذلك بأن بناءه على الفتح لتضمنه معنى التعجب، وأنه
إنما نصب ما بعده، وكان أصله الجر بالإضافة، فرقاً بين الاستفهام
المحض والتعجب الذى صار إليه.

(١) يقصد اسم الفعل، الذى مثله بقوله : «عليكني»، وهى فعل أمر بمعنى : الزمنى، و (رويدني) اسم
فعل أمر بمعنى : أمهلي، أو رفقاً بي.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وقد استدرك على حاشية الأصل.

وهذا غير صحيح، فإن المبنى لتضمن معنى الحرف إنما هو القائم مقامه، أداة مثله، وذلك (ما) لاغيرها. وأما التفرقة بين المعاني فلا يُزيل الإعراب عن وجهه.

وأيضاً فهو مبنى على أن (أفعل) أصله الرفع، وهو مضاف إلى ما بعده، ولو كان كذلك لم يحسن الفصل بينهما، فلا يقال : (ما أحسن بالرجل أن يصدق) في فصيح الكلام؛ لأنه في تقدير: (ما أحسن)^(١) بالرجل الصدق. والفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في الشعر، أو في نادر لا يعتد بالقياس فيه^(٢). وهذا ليس كذلك، فدل على أنه ليس منه، فمازعموه دعوى، وأقوى احتجاجاتهم تصغيره قياساً، وتصحيحه كذلك، فإنك تقول : ما أقومه، وما أبين معنى كذا، وهذا لا يكون إلا في الأسماء. وأما الأفعال فيجب فيها الإعلال حسبما يأتى في التصريف^(٣).

وأيضاً فإنهم يقولون : ما أحسن زيدا، وما أميلح عمراً، وأنشدوا^(٤) :
يَا مَآ أَمِيلِحْ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا
مِنْ هَؤُلِيَّا بُكْنُ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل.

(٢) على حاشية الأصل «لا يقاس عليه» وهو إما من نسخة أخرى، أو تفسير.

(٣) أى من إعلال الأفعال الجوفاء التى على زنة (أفعل) مثل : أقام، وأبات.

(٤) أمالى ابن الشجرى ١٣٠/٢، ١٣٢، ١٣٥، والإنصاف ١٢٧، وابن يعيش ٦١/١، ١٣٤/٣، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧ وشرح الرضى على الكافية ٤٩/١، ٤٩/٤، ٢٣٠/٤، والخزانة ٩٣/١، والهمع ٢٦١/١، ٢٦٣، ٥٤/٥، والعيني ٤١٦/١، ٤٦٣/٣ واللسان (ملح، شدن)

وينسب البيت للعرجى تارة، ولجنون ليلى تارة، ولذى الرمة تارة أخرى. وأميلح : تصغير (أملح) من الملاحه، وهى البهجة وحسن المنظر. ويقال : شدن الظبى شدونا، إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه. وهؤلأء : تصغير (هؤلاء) على غير قياس. والضال : السدر البرى. والسمر : شجر الطلح، وهو شجر عظام، واحدة سمرّة.

فلو كان فعلاً لم يصغر، فالتصغير من خواص الأسماء.

والجواب أن التصحيح^(١) لادليل فيه، فلو كان مستقلاً بالدلالة على الاسمىة لدل على اسمية (أفعل) فإنك تقول : أقوم به، وأبيع به. وإذا لم يخرج (أفعل) عما ثبت له من الفعلية فلا يخرج (أفعل) عن ذلك.

وأما التصغير فهو / أصعب ما في المسألة. وقد اعتذر البصريون ٥١٣ عنه باعتذرات جميعها يستلزم تسليم الإشكال، فقيل : لما أشبه الأسماء للزومه لفظ الماضي وقلة تصرفه، ولأنه في معنى (أفعل التفضيل) وهو اسم، حملوه عليه في التصغير وترك الإعلال.

ولأن التصغير قد يراد به التحقير والتقليل والتقريب والتعطف والتعظيم، وقد يراد به المدح. وإنما قصدوا هناك^(٢) تصغير (الملاحاة) الذى هو مصدر (ملح) لكن لما لم يكن للمصدر في التعجب استعمال، وكان الفعل يدل على مصدره، ولذلك يعود عليه ضميره في نحو : (من كذب كان شراً له)^(٣) اجتروا على الفعل فصغروه، لأنه متضمن لمعنى مصدره، وقد يعامل الفعل معاملة المصدر لتضمنه إياه، ولذلك أضيف إلى الفعل في نحو : جئت يوم قام زيد، وأذهب بذي تسلم^(٤)، وقوله^(٥) :

(١) على حاشية (ت) «صوابه أن التصغير» وهو خطأ، لأنه سيتكلم عن التصغير بعد ذلك.

ومراده بالتصحيح تصحيح العين في نحو ما أقوم، وما أبيع. وقد تقدم.

(٢) أى في البيت السابق.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢.

(٤) نفسه ١١٨/٣، ١٢١، ١٥٨.

(٥) عجزه :

* كأن على سنايكها مدأماً *

وقد نسب سيبويه للأعشى (١١٨/٣) وليس في ديوانه. وانظر : ابن يعيش ١٨/٣، والخزانة ١٣٥/٣، حيث قال البغدادى هناك : «ولم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه». =

* بَايَةَ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا *

فكذلك عاملوه وهنا معاملته، فصَغَّرُوا الفعل والمراد المصدر.

وعَلَّ ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة، كأنك قلت: مُلَيِّحٌ، لكنهم عدلوا عن ذلك، وهم يَعْنُونَ الأول. ومن عادتهم أَنْ يَلْفِظُوا بالشَّيْءِ وهم يريدون شيئاً آخر، كما قالوا : بنو فلان يَطْوُّهُمْ الطَّرِيقُ، وصَيَّدَ عليه يَوْمَانِ. ونحوه كثير ^(١).

والحاصل أنهم يَقْرُون بالتصغير، ولا يَقْرُون بما يلزمه من الاسمية، وإنما لم يَقْرُوا بذلك لمعارض ثبوت الفعلية، فاحتاجوا إلى الاعتذار عنه.

وأما حُكْم (ما) فالدليل على اسميتها أنه إذا ثَبِتَ كَوْنُ (أَفْعَلٍ) فِعْلاً اقتضى أَنْ لا بد له من فاعل، وليس ثَمَّ مرفوع ظاهر، فلا بد من إضماره في الفعل عائداً على (ما) إذ لا غيرها ^(٢)، فمدلوله مدلول (ما) فثَبِتَ أنها اسم، ثم كونها استفهامية، أو نكرة بمعنى (شَيْءٌ) أو موصولة، مسكوت عنه (عنده) ^(٣)، وذلك لا يقدح في فهم التعجب، مع أنه قد قيل بكل واحد من تلك الاحتمالات، فكأنه ترك التعبير فلم يَنْصَ على اختيارٍ فيها، لأن جميعها راجع في التقريب

== والآية : العلامة، والشَّعْتُ : جمع أشعث وشعثاء، يقال : شَعْتُ الشَّعْرَ، شَعْنًا وشَعُوْثَةً إذا تغير وتلبَّد. وشَعْتُ رأسه وبدنه، إذا اتسخ. والسَّنَابُك : جمع سَنَبَك، وهو مقدَّم الحافر . والمُدَام : الخمر.

(١) الكتاب ٤٧٧/٣، ٤٧٨ بتصرف.

وقال السيرافي تعليقا على العبارتين ماملخصه: يريدون : يطوهم أهل الطريق الذي يمرون فيه، فحذف (أهلا) وأقام (الطريق) مقامهم. ومعنى (يطوهم الطريق) أن يبيتهم على الطريق، فمن جاز فيه رآهم، وقوله : (صيد عليه يومان) معناه : صيد عليه الصيد في يومين، فحذف الصيد، وأقام اليومين مقامه.

(٢) أى لا يوجد قبل فعل التعجب اسم يعود عليه الضمير المستتر فيه غير كلمة (ما).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

الصَّنَاعِي إِلَى قَصْدٍ وَاحِدٍ، فَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُمْكِنٌ.

فَالِاسْتِفْهَامُ قَدْ يُؤْتَى فِيهِ فِي مَعْرِضِ التَّعْظِيمِ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا؟ عَلَى مَعْنَى : أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنُهُ؟ وَالْمَقْصُودُ تَعْظِيمُ الْأَمْرِ الَّذِي أَحْسَنَهُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ^(١)} و {فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ^(٢)} وَقَوْلُهُمْ : أَيُّ رَجُلٍ زَيْدٌ؟ وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَكَذَلِكَ النِّكَرَةُ تُعْطَى، بِمَا فِيهَا مِنَ الْإِبْهَامِ، مَعْنَى التَّعْظِيمِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولَةُ، وَإِنْ أَوْضِحْتَ بِالصَّلَةِ، فَفِيهَا مِنَ الْإِبْهَامِ مَا لَيْسَ فِي (الَّذِي) وَأَيْضًا فِي حَذْفِ الْخَبَرِ^(٣) إِبْهَامٌ يَصْلَحُ لِلتَّعْجُّبِ، فَقَدْ ظَهَرَ لِكُلِّ قَوْلٍ وَجْهٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ تَعْيِينَ مَذْهَبٍ هُنَا لِمَا يَلْزَمُ عَلَى كُلِّ مَذْهَبٍ ٥١٤ مِنْهَا مِنَ الْإِشْكَالِ.

أَمَّا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ فَقَالَ الْمُؤَلِّفُ^(٤) : الْقَائِلُ بِذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَدَّعَى تَجَرُّدَهَا لِلِاسْتِفْهَامِ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّعَى كَوْنَهَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَالتَّعْجُّبِ مَعًا^(٥)، كَمَا هِيَ فِي قَوْلِهِ : {فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ^(٦)} فَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ. وَالثَّانِي بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ الْمُشْرَبَ بِتَعْجُّبٍ لَا يَلِيهِ غَالِبًا إِلَّا

(١) سُورَةُ الْحَاقَّةِ / آيَةُ ١، ٢.

(٢) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ / آيَةُ ٨.

(٣) فِي الْأَصْلِ «حَذْفُ الضَّمِيرِ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) شَرْحُ التَّسْهِيلِ [وَرَقَّةٌ ١٤٣ - أ].

(٥) فِي الْأَصْلِ «وَالْتَعْجُّبُ مَعْنَى» وَهُوَ تَصْغِيرٌ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ت، س) وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ [وَرَقَّةٌ ١٤٣ - أ].

(٦) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ / آيَةُ ٨.

الأسماء، نحو الآية المتقدمة، وقوله : { الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ^(١) } { وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ ^(٢) } ونحو قوله ^(٣) :

* يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ *

وقوله ^(٤) :

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

و«ما» المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاماً.

وأيضاً فلو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها (أى) كما جاز ذلك

في :

* يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ ^(٥) *

فيكون كقوله ^(٦) :

(١) سورة الحاقة / آية ١، ٢.

(٢) سورة الواقعة / آية ٤١.

(٣) للسفاح بن بكير اليربوعي، والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ٥٠/٣، والخزانة ٩٥/٦، والهمع ٤٢/٣، ٥٦/٥، والدرر ١٤٩/١، ٢٠٨، ١١٩/٢، والتصريح ٣٩٩/١.

وعجزه :

* موطئاً الاكثاف رَحْبِ الذراع *

ويروى :

* موطئاً البَيْتِ رَحِيبِ الذراع *

وموطئاً : سهل مذل. والاكثاف : جمع كَنَفٍ - بفتحتين - وهو الناحية، وكنف الرجل حضنه، يعني العضدين والصدر. ومعناه : دمت كريم مضياف لا يتحمل قاصده من زيارته عنقا.

والرَّحْبُ والرحيب : الواسع، ورحب الذراع : سخي واسع القوة عند الشدائد.

(٤) الشعر للأعشى، وقد تقدم، انظر :

(٥) حيث يمكن أن يقال فيه : ياسيداً أَيْ سَيِّدٍ.

(٦) سيبويه ٥٥/٢، وشرح التسهيل (ورقة ١٤٣ - أ) بدون نسبة. وعجزه :

* إِذَا مَارِجَالُ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ *

والهيجاء : الحرب، وفتاها : القائم بها المبلى فيها. وجارها : المجير منها، الكافي لها. واستقلت : =

* أَيُّ فِتْيَ هِنَجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا *

وأيضاً فَقَصْدُ التَّعَجُّبِ فِي «مَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَكَوْنُهُ مُشْرِباً بِاسْتِفْهَامِ زِيَادَةٍ لِأَدْلِيلٍ عَلَيْهَا، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا^(١).

وَأَمَّا الْمَوْصُولَةُ فَمُخَالَفَةٌ لِلنَّظَائِرِ، لِأَنَّ الْإِبْهَامَ عِنْدَهُ حَصَلَ بِحَذْفِ الْخَبَرِ، وَالْإِفْهَامَ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بَيَانُ (مَا) بِالصَّلَةِ، وَهُوَ عَكْسُ مَا عَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ، حَيْثُ يَقْصِدُونَ الْإِبْهَامَ أَوَّلًا، ثُمَّ الْإِفْهَامَ ثَانِيًا، كَضَمِيرِ الْأَمْرِ، وَضَمِيرِ «نَعَمْ» وَبِئْسَ «مَعَ مَفْسَّرَاتِهَا، وَكَالْعُمُومِ وَالتَّخْصِيصِ، وَالْمُمِيزِ وَالتَّمْيِيزِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ.

وَلِأَنَّ فِيهِ دَعَاوَى حَذْفِ الْخَبَرِ لَزُومًا، وَفِيهِ مَحْظُورَانِ، أَحَدُهُمَا أَنَّ كَوْنَ الْخَبَرِ هُنَا مُلْتَزِمٌ^(٢) الْحَذْفِ بِنِزَاجِ شَيْءٍ يَسُدُّ مَسَدَّهُ خِلَافُ الْمَعْتَادِ، لِأَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ فِي مِثْلِهِ أَنَّ يَسُدُّ مَسَدَّهُ شَيْءٌ يَحْصُلُ بِهِ اسْتِطَالَةٌ كَمَا كَانَ مَعَ «لَوْلَا» وَفِي «لَعَمْرُكَ» وَأَشْبَاهَهُمَا، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَى دَعَاوَاهِ.

وَالثَّانِي أَنَّ يُقَالُ لِمِدْعَى الْحَذْفِ : أَمْعُومٌ هَذَا الْمَحْذُوفُ أَمْ مَجْهُولٌ؟ فَإِنْ قَالَ : (مَعْلُومٌ) أَبْطَلَ الْإِبْهَامَ الْمَقْصُودَ فِي التَّعَجُّبِ، وَإِنْ قَالَ : (مَجْهُولٌ) لَزِمَهُ [حَذْفُ مَا لَا يَجُوزُ]^(٣) حَذْفُهُ؛ إِذْ مِنْ شَرَطِ الْحَذْفِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَحْذُوفِ دَلِيلٌ.

وَأَمَّا النُّكْرَةُ فَيَلْزِمُ عَلَى الْقَوْلِ بِهَا مَحْظُورٌ، حَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٤) أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الْمَبْرَدِ قَدِمَ عَلَى بَغْدَادَ، فَحَضَرَ فِي حَلْقَةٍ تُعْلَبُ، فَسُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَأَجَابَ بِمَقْتَضَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ^(٥) وَقَالَ : إِنْ التَّقْدِيرُ فِي

== نهضت

(١) فِي (ت) «فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا» وَإِلَى هُنَا انْتَهَى النُّقْلُ مِنْ (شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَرَقَةٌ ١٤٣ - أ).

(٢) فِي (ت) «مُسْتَلْزَمٌ».

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَزَيْدَتُهُ مِنْ (ت ، س) .

(٤) انْظُرْ : ١٤٧/١ .

« ما أَحْسَنَ زيدا » شَيْءٌ أَحْسَنَ زيدا^(١) ، فقليل له : ماتقول في قولنا : ما
أَعْظَمَ اللهُ؟! فقال : شَيْءٌ أَعْظَمَ اللهُ ، فأنكروا عليه وقالوا : هذا لايجوز ،
لأن الله تعالى عظيمٌ لايجعلُ جاعلٍ ، وسحبوه من الحلقة فأخرجوه^(٢) .

فهذا كله ، وإن كان فيه بحثٌ ونظر ، فتخليصه عسير ، والاشتغالُ به
تكثر ، والقصدُ حاصل ، والكلامُ مُنضبط بدون هذا التطويل ، فتركه لمن
يترجح^(٣) عنده النظرُ فيه ، ونِعْمًا فَعَلَ .

وحَذَّاقُ الصَّنَاعَةِ إِنَّمَا يَتَكَلَّفُونَ الْبَحْثَ فِيمَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ حُكْمٌ ، وما / ٥١٥
عداه فهم فيه ما بين تاركٍ له رأسًا ، وناظرٍ فيه اتِّباعًا لمن تقدَّم له فيه نظر ،
إذ الخروجُ عن المعتاد مُنْفَرٌ ، والله أعلم .

وأما حكم (أَفْعِلْ) وما يلزم عنه من الأحكام فالكلامُ فيها متعلِّقٌ
بشرح البيت الآتي بعدُ ، ففيه يظهر قصدهُ وما أشار إليه في ذلك بحول
الله ، فلم يُهمل النظرُ فيه جُملةً .

وأيضًا فإذا فرضنا أنه لم يتعرضْ لحكمٍ فيه فقد ثبت أنه فعلٌ ، وهو
متَّفَقٌ عليه بين أهل البلدين .

والفعل إذا كان على (أَفْعِلْ) ظاهره أنه فعل أمر ، لأن هذه الصيغة
مختصةٌ به ، فَيَدْعَى أن مذهبه كَوْنُ (أَفْعِلْ) فعل أمر ، لكن لا مطلقًا ، بل على

(٥) في الإنصاف «فأجاب بجواب أهل البصرة» .

(١) في (ت) «شَيْءٌ حَسَنٌ» .

(٢) بعده في الإنصاف «فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدَّمنا من
الجواب ، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه ، وفساد ماذهبوا إليه» .

والمراد بقول ابن الأنباري : «فأجاب بما قدمنا من الجواب» قوله قبل ذلك : «معنى قولهم : شَيْءٌ
أَعْظَمَ اللهُ ، أي وصَّفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كَبُرَتْ كِبِيرًا ، وعظمت عظيمًا ،
أي وصفته بالكبرياء والعظمة ، لاصْبِرْته كِبِيرًا عظيمًا ، فكذلك ههنا» .

(٣) في (ت ، س) «لم يترجح» ولا معنى له .

وَجِهٍ مَادَّخَلَهُ مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، حَتَّى صَارَ هُوَ الْمَعْنَى الْغَالِبَ عَلَى الصَّيْغَةِ، فَهُوَ فِي لَفْظِهِ، مُحْكَمٌ لَهُ بِحُكْمِ فِعْلِ الْأَمْرِ فِي كَوْنِ فَاعِلِهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، وَمَابَعْدَهُ يَطْلُبُهُ طَلَبُ الْفَضْلَةِ، وَالتَّزَمُّ فِي الضَّمِيرِ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ، لَجَرَيَانِهِ عِنْدَهُمْ مَجْرَى الْأَمْثَالِ^(١)، وَلِيَكُونَ مُوَازِنًا لِصَاحِبِهِ، وَهُوَ (أَفْعَلٌ) إِذْ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ أَبَدًا، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ الِاسْتِتَارِ فِيهِمَا مُخْتَلَفًا.

وَلَا يُقَالُ : إِنْ كَوَّنَ الْأَمْرَ مَفِيدًا لِمَعْنَى التَّعَجُّبِ دَعَايَ لِادِّلِيلِ عَلَيْهَا، لِأَنَّا نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ يُفِيدُ مَعْنَى الْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ يُفِيدُ مَعْنَى الْأَمْرِ نَحْوَ {قَلَيْمَدُّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا^(٢)} وَنَحْوَ - {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَيَّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٣)} وَالْأَمْرُ وَالْخَبَرُ ضِدَّانِ مِنْ جِهَةِ احْتِمَالِ الْخَبَرِ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ، وَامْتِنَاعِ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ - كَانَ الْأَمْرُ - بِإِفَادَةِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَهُمَا غَيْرُ ضِدَّيْنِ، لِاجْتِمَاعِهَا فِي عَدَمِ احْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ - أَحَقُّ وَأَوْلَى.

وَقَدْ زَعَمَ الْمُؤَلِّفُ فِي «الشرح» أَنَّ الْأَمْرَ يَسْتَفَادُ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوَ {فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ^(٤)} فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْحُكْمُ هُنَا قِيَاسًا لَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ سَمَاعٌ دَالٌّ، فَكَيْفَ وَقَدْ قَالُوا^(٥):

* يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ *

(١) مِنْ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ أَنَّ الْأَمْثَالَ لِاتِّغْيِيرٍ، بَلْ تَحْكِي عَلَى مَا جَاءَتْ عَلَيْهِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَمَّا ضَرَبَتْ لَهُ، أَى سِوَاءِ أَكَانَ مَذْكُورًا أَمْ مُؤَنَّثًا، وَسِوَاءِ أَكَانَ مَفْرَدًا أَمْ مُثْنًى أَمْ جَمْعًا. كُلُّ ذَلِكَ لَا يَنْظُرُ فِيهِ إِلَّا إِلَى الصَّيْغَةِ الْأُولَى الَّتِي وَرَدَ عَلَيْهَا الْمَثَلُ، لِأَنَّ الْمَثَالَ مَا هُوَ إِلَّا اسْتِعَارَةٌ تَمَثِيلِيَّةٌ، وَالْمُسْتَعَارُ فِيهَا هُوَ أَلْفَاظُ الْمَثَلِ بِأَعْيَانِهَا، حَتَّى إِنَّهُ يُقَالُ لِلْمَذْكُورِ وَالْمُثْنَى وَالْجَمْعِ : الصِّفِيفُ ضَيْعَتِ اللَّيْنِ بِصَيْغَةِ الْمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ، لِأَنَّ الْمَثَلَ هَكَذَا جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ، فَلَا يَصِحُّ الْمَسَاسُ بِهِ.

(٢) سُورَةُ مَرْيَمَ / آيَةُ ٧٥.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ / آيَةُ ٢٢٨.

(٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ / آيَةُ ١٠٨.

(٥) تَقَدَّمَ هَذِهِ الْأَشْعَارُ فِي الْبَابِ نَفْسَهُ، انْظُرْ :

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

* أَيْ فَتَى هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا *

وهذا كثير في أقسام الإنشاءات، أن يدخلها معنى التعجب، كقوله في الحديث : «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(١) وقالوا :

* تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْيَّامِ نُوحِيدٌ *^(٢)

و«لِلَّهِ يَبْقَى» وَيَا لِلْعَجَبِ، وَيَا لِلْمَاءِ.

* وَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْمَهُ *^(٣)

وهو كثير جدا.

فلابعد في استفادة التعجب من الأمر، من حيث اجتماعا في الإنشاء، كما لم يبعد فيما ذكر.

وأيضا فإن المجرور بعد (أفعل) يجوز حذفه كما سيأتى، نحو {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ} ^(٤) وإذا حذف الجارُ انتصب، نحو ^(٥) :

* وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا *

والفاعل لا يحذف ولا ينتصب مع وجود فعله الطالب الطالب له بالفاعلية.

(١) تقدم تخريج الحديث الشريف، انظر : ٥ ٤٣.

(٢) عجزه :

* بِمُشْمَخَرِّ بِه الطَّيَّانُ وَالْأَسُ *

وتقدم في الباب نفسه، وانظر : ٥ ٤٣.

(٣) عجزه :

* بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ بَيِّنِيلُ *

وهو من معلقة امرئ القيس، وتقدم الكلام عليه، انظر : ٥ ٤٣.

(٤) سورة مريم / آية ٢٨.

(٥) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٣ - ب).

وأيضاً قال ابن خروف^(١): تلخيص مذهب الفراء أن المعنى : فَعَلَ، وما أَفَعَلَهُ، وجاء اللفظ دليلاً على استدعاء المخاطب / للتعجب مع المتكلم. ٥١٦
وقد اعتَرَض المؤلف في «الشرح» هذا المذهب، إذ خالفه في «التسهيل^(٢)» من أربعة أوجه :

أحدها أن الناطق بـ(أَفْعِلْ) لو كان أمراً بالتعجب لم يكن (الامر^(٣)) متعجباً، كما لا يكون الأمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفاً ولا مُشَبَّهاً ولا مُنَادِياً، ولا خلاف أن قائل (أَفْعِلْ) متعجب، وإنما الخلاف في اجتماع الأمر معه، وهذا لا يلزم مع غلبة معنى التعجب، ويلزم مثله في نحو {فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ^(٤)} فإن المستفهم عن الشيء لا يكون أمراً بالشيء، كما لا يكون المستفهم عن قيام زيد، وطلوع الشمس، ودخول رمضان أمراً بذلك، فما يكون جوابه هو أيضاً جوابه، وهكذا يقال له في جميع ما تقدم التائيسُ به^(٥)، بل يلزمه ذلك في (أَفْعِلْ) هنا، إذ هو في أصله خَبَرٌ دَخَلَه معنى التعجب.

والثاني أنه يلزم إبراز ضميره في التائيت والتثنية والجمع، كما يلزم في كل فعل متصرف أو غيره، ولا يُعْتَذَرُ بأنه جرى مجرى المثل، فإن الأمثال تلزم لفظاً واحداً كـ «الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ^(٦)» والجارى مجرى

(١) سبقت ترجمته.

(٢) انظر : ص ١٢٠.

وانظر كذلك شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٢ - ١).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت، س).

(٤) سورة الأنبياء / آية ١٠٨.

(٥) يقال : أُنْسَ تَائِيساً، إذ لطفه وأزال وحشته.

(٦) انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٤٧، واللسان (صيف).

المثل يلزم لفظاً واحداً، وإن تَغَيَّرَ بعضُ التَّغْيِيرِ فذلك مُغْتَفَرٌ، نحو (حَبَّذاً) فيُجَازُ أن يَخْتَمَ الجملةُ بما للناطق فيه غرضٌ. و (أَفْعِلْ) لاتلزم لفظاً واحداً، فليس بَمَثَلٍ ولا جارٍ مجراه، وهذا غير لازم، لأنه في معنى (مَا أَفْعَلَهُ) فكأنه مُسْنَدٌ إلى غير فاعله حقيقةً، فهو كلام مُخْرَجٌ عن حِدَّةٍ.

وأيضاً كما جاز في (حَبَّذاً) تَغْيِيرُ باقي الجملة من حيث تعلُّقُ بها غرضٌ جاز تبديلُ المادَّةِ مع بقاء الوزْنِ المخصوص، من حيث تعلُّقُ بذلك غرضٌ، وهو بيان ماكان التعجُّبُ من أجله، فمثال (أَفْعِلْ) هنا نظيرُ لفظ (حَبَّذاً) هناك.

والثالث : لو كان كذلك لم يَجُزْ أن يَلِيَ (أَفْعِلْ) ضميرُ المخاطَبِ، نحو : أَحْسِنْ بِكَ، لأن في ذلك إعمالَ فعلٍ واحدٍ في ضميرى فاعلٍ ومفعولٍ لمسمى واحد.

والجواب أن هذا رأى ابن عُصْفُورٍ، إذ هو يُجْرِي المتعدِّى إليه بالحرف مُجْرَى المتعدِّى إليه بغير حرف. وقد تقدَّم بطلان ذلك. وفي القرآن المجيد : {واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ^(١)}. {

والرابع : أنه كان يجب إعلاله إذا كانت عينه ياء أوواوا، كما وجب ذلك لـ (أَبْنِ، وَأَقِمْ) ولم يَجُزْ : أَبْنِ بِهِ، ولا أَقِمْ بِهِ، كما لاتأمر كذلك، فلمَّا لم يكن كذلك لم يصحَّ أن يكون أمراً، وهذا مُشْتَرَكُ الإلزام في (مَا أَفْعَلَهُ) إذ هو عنده فِعْلٌ ماضٍ، والماضى يجب فيه : أَقَامَ، وَأَبَانَ، فكان يمتنع فيه : مَا أَقَوَّمَهُ، وَأَبَيَّنَهُ، كما يمتنع في الماضى.

فالجواب عن هذا هو جوابُنا، وإلَّا فلا يصح اعتراضُه فلايفتقر إلى الجواب.

(١) سورة القصص / آية ٣٢.

وإذا تقرّر هذا كلّ سهّل الأمر في فاعل (أفعل) وأنه مضمر، وفي
المجرور وأنه في موضع نصب، وأن الباء غير زائدة، وهو / ظاهر. ٥١٧

وأما الاعتراض الأخير فإن جميع ما ذكر فيه قد أشعر به المثالان،
وهما «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدَقَ بِهِمَا» ففيهما ما يعين المتعجب منه، وأنه
مابعد الأفعال، وأن المتعجب من أجله هو مدلول الفعل، وها هو يذكر على
أثر هذا : مِمَّ يُبَيِّنَان؟ فَيُبَيِّنُ بعضُ كلامه ببعض. وبالله التوفيق.

ويمكن أن يكون المقال أيضاً أشعر بمعنى آخر، وهو كَوْن المتعجب
منه مختصاً، إمّا معرفةً نحو مأمّل به، وإمّا ما يجري من النكرات مجراه
نحو : مَا أَسْعَدَ رَجُلًا اتَّقَى اللَّهَ.

فلو كان غير مختص لم يُتَعَجَّب منه، ولا يقال : مَا أَحْسَنَ رَجُلًا من
النَّاسِ، ولا : مَا أَسْعَدَ غُلَامًا.

وهو نظير النُدْبَةِ، لَا يُنْدَب من لا يعرف، وإنما يُنْدَب من اشتهر باسم
أو فعّال، كما سيأتى إن شاء الله.

ويمكن أن لم يقصد هذا، ولكنه اتّكل على معنى آخر، وهو حصول
الفائدة، إذ قال في أول النظم : «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ»^(١) فإذا كان التعجب
مفيداً، وذلك بكون المتعجب منه مختصاً - صَحَّ، وإلا فلا.

ونُصب قوله «تَلَوْا أَفْعَلَ» على الحال من الهاء في «انْصَبْنَاهُ»
والإضافة لفظية، أى انْصَبْ حالته كونه تالياً لـ (أفعل).

و «تَعَجَّبًا» نُصب على الحال أيضاً، وهو مصدر، لكن على معنى
«مُتَعَجِّبًا» أو «ذَا تَعَجَّبٍ».

(١) هو أول بيت في الألفية بعد الخطبة، استهلّ به باب «الكلام وما يتألف منه».

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِجْ

إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَى يَتَّضِحُ^(١)

يعنى أن المتعجب منه، وهو المنصوب في (ما أَفْعَلَهُ) والمجرور بالباء في (أَفْعَلُ بِهِ) يجوز حذفه، ويستباح ذلك فيه، وإن كان مقصود الذِّكْر في التعجب، لكن إذا كان معناه مع الحذف واضحاً ظاهراً، لدليل دَلَّ عليه حتى صيِّره كالملفوظ به.

فأما (مَا أَفْعَلَهُ) فتقول : رأيتُ زيداً فما أَحْسَنَ وأَجْمَلُ!، تريد : ما أَحْسَنُهُ وأَجْمَلُهُ! وخَبِرْتُ عَمراً فما أَفْضَلَ وأَكْرَمُ! قال الشاعر، وَيُعْزَى إِلَى عَلَى رَضِي
الله تعالى عنه^(٢) :

جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ

رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

وأما (أَفْعَلُ بِهِ) فتقول : أَحْسَنَ بزيدٍ وأَجْمَلُ! تريد : وأَجْمَلُ بِهِ، قال تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(٣) { وأنشد ابن الأنباري^(٤) :

(١) الرواية الأشهر في البيت «إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَتَّضِحُ» وقد كتبت هذه الرواية على حاشية (ت) كما ذكرها الشاطبي فيما يلي.

(٢) الهمع ٥٩/٥، والدرر ١٢١/٢، والتصريح ٨٩/٢، والأشمونى ٢٠/٢، والعيني ٦٤٩/٢ ومعنى : والجَزَاءُ بِفَضْلِهِ - أن المجازاة على فعل الخير تفضل من الله على المحسن.

وما أَعَفَّ وأَكْرَمَا : ما عَفَّها وأَكْرَمَها، وفيه الشاهد.

(٣) سورة مريم / آية ٣٨.

(٤) تقدم البيت في الباب نفسه.

وَمُسْتَخْلَفٍ مِنْ بَعْدِ غَضِيًّا صُرِيْمَةً

فَأَخْرَبَهُ لِطُولِ فَقْرٍ وَأَخْرَبًا

وَأَنشَدَ ابْنَ خُرُوفٍ وَغَيْرُهُ لَعْرُوةَ الصُّعَالِيكِ الْعَبْسِيِّ (١):

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا

حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَفْغِرَ يَوْمًا فَأَجْدِرَ

وفي قوله (اسْتَبِيحَ) إشعارُ بأنَّ المتعجبَ منه لم يكن حقُّه أن يُحذفَ،

وإنما كان الواجب فيه الإثبات، لأنَّ العرب تقول : اسْتَبِيحَ حَمِيَّ فلان،

واسْتَبِيحَ دُمُ فلان، ونحو ذلك ممَّا شأنُهُ أن يكون ممنوعَ الحوْزة حَتْمًا.

ولا يقال هنا في غالب الاستعمال : أُجِيزَ، ولا سَوَّغَ، ولأنحو ذلك، مما

يُعْطَى / مجردَ معنى الإقدام من غير إشعار بالامتناع، فكأنَّ الناظم ٥١٨

قَصَدَ هذا، لما في (أَفْعِلْ بِهِ، وَمَا أَفْعَلُهُ) مما يَقْتَضِي امتناعَ الحذف حَتْمًا،

وذلك أن المتعجبَ منه مقصودُ الذِّكْرِ، والكلامُ مبنيٌّ عليه، لأنَّ جملة

التعجبُ لأجله سيقَّت، فصار بمنزلة الاسم الواقع بعد (إِلَّا) في قَصْدِ

الحصر إذا قلت : مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا عَمْرًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا

بِعَمْرٍو، إذ لا يجوز الحذف فيه وإن كان فَضْلَةً، لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ عليه،

فكذلك هنا. فكأنَّه يقول : هو، وإن كان مقصودَ الذِّكْرِ، جائزُ الحذف، لأنَّ

إيضاح معناه قائمٌ مقامَ ذِكْرِهِ.

وحين أجاز حذفَ المتعجبِ منه مطلقاً إذا عُلِمَ كان دليلاً على أن

المجرور بالباء ليس هو الفاعل البتَّة، إذ لو كان كذلك لامتنع الحذف، بناءً

(١) ديوانه ٢٧، والتصريح ٩٠/٢، وشرح الكافية الشافية (١٠٨٩/٢) وانظر : الأصمعية
العاشرية : ٤٦.

على مذهبه في أن الفاعل لا يُحذف، حَسْبَمَا مرَّ بيانه في قوله في «باب الفاعل» :

«وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ

فَهُوَ وَالْأَفْضَمُ اسْتَتَرَ»

فهذا الموضع داخل في مُقْتَضَى ذلك الحُكْم، فلا يصح على مذهبه أن يكون المجرور هنا فاعلاً أصلاً، وهذا واضح. وقد تقدّم الاستدلال على صحة ماذهب إليه .

وقوله : «وَحَذَفَ كَذَا» مفعول «اسْتَبَحَّ» و «مَعْنَى» تمييزٌ لقوله «يَتَّضِحُّ» أى يَتَّضِحُ مَعْنَى، وهو منقولٌ من الفاعل، وقَدَمَهُ على العامل فيه بناءً على جوازه نادراً إذا كان العامل متصرفاً، كقوله^(١) :

* وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

وقد مرَّ في بابه .

ويحتمل أن يكون «مَعْنَى» فاعل «كان» على أنها تامة. و «يَتَّضِحُّ» في موضع الصفة لـ (مَعْنَى) ويكون المراد : إن وُجِدَ عند الحذف معنى، ويريد : معنى المحذوف، أو تكون ناقصة. وحُذِفَ الخبر لدلالة الكلام عليه إن وُجِدَ له معنى يَتَّضِحُ.

(١) المقتضب ٣/٢٧، والخصائص ٢/٣٨٤، والأشمونى ٢/٢٠١، والهمع ٤/٧١، والدرر ١/٢٠٨، والعيني ٣/٢٢٥، واللسان (حب) وصدره :

* أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا *

وينسب للمخيل السعدى، أو أعشى همدان، أو مجنون ليلي.

ووجدتُ في طُرَّة^(١) بعض النُّسخِ عَوَضَ ذلك «إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِيحُ» يريد معنى المحذوف. و«يَضِيحُ» مضارع : وَضَحَ الشَّيْءُ، يَضِيحُ وَضُوحًا، وهو صحيح.

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمًا

مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

«في كِلَا الْفِعْلَيْنِ» متعلِّقٌ بـ (لَزِمَ) و«قِدْمًا» ظرف، و«مَنْعُ» فاعلُ «لَزِمَ» أى لَزِمَ قديمًا في الفعلين معًا مَنْعُ التَّصَرُّفِ.

ويريد أن العرب ألزمت هذين الفعلين، وهما : (ما أَفْعَلُهُ، وأَفْعَلُ بِهِ) عدمَ التَّصَرُّفِ، والجريانَ على طريقة واحدة لايتعدَّها، بل لابد أن نَتَّبِعَ العربَ على ماألزمت من ذلك.

وعدم التَّصَرُّفِ فيهما من جهات :

أما أولاً فلا يَتَصَرَّفُ منهما غيرُهُما من الأفعال. (فَمَا أَفْعَلُهُ) لايبْنى منه أمر ولا مضارع، و (أَفْعَلُ بِهِ) لايبْنى منه ماض ولا مضارع، ولا لهما اسمُ فاعل ولا مفعول، ولاصفة مشبَّهة، ولا يدلان على زمان، فد (أَفْعَلُ) لادلالة له على الزمان الماضى بصيغته، و(أَفْعَلُ) لادلالة له على المستقبل كذلك.

ولاينتصب عنهما مصدرٌ مؤكَّد، ولايرفع بهما ظاهر، ولايتَّبَعُ / ٥١٩ مرفوعهما بعطف ولا توكيد ولا إبدال.

وأما ثانياً فإنهما لاَيُغَيَّرَانِ عن حالهما في تقديم أو تأخير، بل يلزِمهما ماعرُف به أولاً من تقديم «ما» وتأخير الاسم المتعجب منه في

(١) الطُّرَّة : طرف كل شيء وحرفه، ويُقصد بها هنا حاشية النسخة.

(ما أَفْعَلَهُ) ومن تأخير المجرور في (أَفْعِلْ بِهِ) أو حَذْفُهُ إِلَّا شاذًّا، نحو^(١) :

* وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا *

ومن عدم الفصل بين ذلك كله إلا ما يذكره آخر الباب.

وأيضا فهما في الأفراد والتذكير وأضدادهما على طريقة واحدة، فتقول :
ما أَكْرَمَ زَيْدًا ، وما أَكْرَمَ الزَّيْدَيْنِ ، وما أَكْرَمَ الزَّيْدَيْنِ . وما أَكْرَمَ هُنْدًا ، وما أَكْرَمَ
الْهِنْدَيْنِ ، وما أَكْرَمَ الْهِنْدَاتِ .

وتقول : أَكْرَمَ بَزِيدٍ ، وبِالزَّيْدَيْنِ ، وبِالزَّيْدَيْنِ ، وَأَكْرَمَ بَهْدٍ ، وبِالْهِنْدَيْنِ ،
وبِالْهِنْدَاتِ . وما أشبه ذلك ، فيستوى حال الأفراد والتذكير مع التثنية والجمع
والتأنيث.

وعَلَّلَ ذلك بقوله : « بِحُكْمٍ حُتِمًا » يريد أن عدم التصرف إنما لزم بسبب
حُكْمٍ من العرب حُتِمَ عليهما وَالزِّمَاهُ ، فالحكم بعدم التصرف مُسَبَّبٌ عن حُكْمٍ
آخر ، وهو إجراؤُهُمَ لهما مُجْرَى الْأَمْثَالِ ؛ إذ قَصِدُوا فِيهِمَا هَذَا الْقَصْدَ ، لأن
عادتهم في الكلام الجارى مجرى المثل أن يتركوه على طريقة واحدة ، وهى
الطريقة التى وضِعَ عليهما أولاً ، كقول من قال ، وهو طَرَفَةٌ^(٢) :

* خَلَاكَ الْجَوْ فَيُضِى وَاصْفِرِ *

يقال هذا لكل أحد ، من مذكر ومؤنث ، ومفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك

(١) تقم في الباب نفسه ، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٣ - ب).

(٢) من شعر له بديوانه ١٥٧ ، والشعر والشعراء ١٨٨/ ، يقول فيه :

يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَغْمَرٍ خَلَاكَ الْجَوْ فَيُضِى وَاصْفِرِ
وَنَقَرِ مَا شِئْتَ أَنْ تَنْقَرِ

وهو من أمثالهم السائرة ، وانظر كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٥١ .

قولهم : « أَطَرَى إِنَّكَ نَاعِلٌ ^(١) » يقال لكل من وقع عليه معناه. وقولهم : « الصَّيْفُ ضِيَّعٌ ، أَوْ ضِيَّعَتِ اللَّبَنُ ^(٢) ».

ومثل (مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ) في ذلك (حَبْدًا) حَسْبَمَا يَذْكُرُهُ بعد هذا .
فكأنَّه تقريرٌ حكمٍ ، وتعليلٌ له ، فلا يُعْتَرَضُ عليه بما اعْتَرَضَ في «الشرح»
على مذهب الفراء الذي ذهب إليه هنا .

ثم أخذ في ذكر مائتينين منه فقال :
وَصُفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا
قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا
وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلًا

«ذِي ثَلَاثٍ» هنا هو الفعل، ويريد أن هذين الفعلين يُنَيَّان قياساً من كل ثلاثي اتَّصَفَ بهذه الصفات التي يذكرها، وجملتها ثمانية أوصاف.
أحدها أن يكون ذلك المَصُوعُ منه فعلاً، وهو قوله : «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» ودَلٌّ على أنه أراد من (فِعْلٍ ذِي ثَلَاثٍ) ما ذكر من الأوصاف، وقوله فيها : «وغير سالك سَبِيلَ فُعِلًا» فهذا كُلُّه لا يكون إلا لفِعْلٍ.
فلو لم يكن تَمَّ فِعْلٌ لم يُبَيَّنْ فعل التعجب من غيره في القياس، فلا يقال في

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد / ١١٥، واللسان (طرد)

وَأَطَرَى : خَذَى طَرَدَ الوادئ، وهي نواحيه. وإنك ناعله : أى عليك نعلان. وأصله أن رجلاً قاله لرأعية له كانت ترعى في السهولة، وتترك الحزونة. ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه.

(٢) كتاب الأمثال لأبي عبيد / ٢٤٧، واللسان (صيف) .

ولم أعثر على رواية «ضِيَّعَتِ» في كتب الأمثال ولا اللغة. والضَّيِّع والضَّيَّاح : اللبن الخاثر يصب فيه الماء، ثم يُجَدَح. يقال : ضَيَّعَ اللَّبَنُ تَضْيِيعًا، إذا مزجه بالماء حتى صار ضيحا .

كمال الرجولية : ما أَرْجَلُهُ! ولا في قوة الحمارية : ما أَحْمَرُهُ! فإن جاء من ذلك شيء حُفِظَ. قالوا في نظيره : هو أَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ، وَأَحْنَكُ الْبَعِيرَيْنِ^(١)، يريدون : أشدهما أَكْلًا، من (الْحَنَك) وليس له فعل، قال سيبويه : كأنهم قالوا : حَنِكَ، ونحو ذلك^(٢). وأَفْعُلُ التفضيل وفعل التعجب حكمهما في هذا واحد.

وحكى سيبويه أيضاً : هو أَبَلَ الناسِ، وقال : إنهم لم يتكلموا / ٥٢٠ بالفعل^(٣). وحكى غيره الفعل، قال الجوهري : أَبَلَ الرجلُ، بالكسر، يَأْبُلُ، أَبَالَةً، فهو أَبِلٌ وَأَبْلٌ، أى حاذقٌ بمصلحة الإبل. وفلان من أَبَلَ الناسِ ، أى من أشدهم تَأَنُّقًا في رعية الإبل، وأعلمهم بها^(٤).

والثاني أن يكون الفعل ثلاثياً، وهو قوله : «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» والمراد أن يكون مع ذلك مجرداً من الزوائد، فلا يريد أنه ثلاثي الأصول خاصة.

فقد اشتمل هذا الوصف على شيئين في التحرز، أحدهما أن يكون رباعياً كدَحْرَجَ، فلا يبنى منه (ما أَفْعَلَهُ) ولا (أَفْعُلْ بِهِ) لكسر البنية.

والثاني ألا يكون مَزِيداً فيه، بل مجرداً من الزيادة جملة، نحو : عِلْمٌ، وَفَقَهُ، وَكَرَّمَ، وما أشبه ذلك. (وَتَحَرَّزَ من الثلاثي المزيد فيه نحو : تَعَلَّمَ، وَاسْتَعْلَمَ ، وَكَارَمَ ، إذ لا يبنى من ذلك^(٥)) لاختلال البنية.

والثالث أن يكون الفعل المبني منه متصرفاً، لأن التصرف أصلُ

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٠٠/٤.

(٢) نفسه ١٠٠/٤.

(٣) نفسه ١٠٠/٤.

(٤) الصحاح (أبل).

(٥) مابين القوسين ساقط من (س).

ذلك، تحرُّراً من أن يكون غير متصرفٍ، فإنه يمتنع ذلك فيه، لأن البناء منه تصرفٌ فيه، والتصرفُ فيما لا يتصرفُ نقضُ لوضعه.

وعدم التصرف على وجهين، أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، كنعم، وبئس، وليس، وعسى.

والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه. بتصرف غيره، وإن كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدث والزمان. ومثاله : يذرُ، ويدعُ، حيث استغنى عن ماضيهما بماضي (يترك).

وكلا القسمين مرادُ هنا، فلا يقال : ما أُنعمُ، وأنعمَ به، وهو باقٍ على معناه، من إنشاء المدح. وكذلك (بئس) وغيرها.

وكذلك لا يقال أيضاً : ما أُوذِرُ، ولا ما أودعُ، ولا ما أشبه ذلك.

الرابع أن يكون قابلاً للفضل، أى قابلاً لأن يفضل فيه واحدٌ من المتصفين به الآخر، كعلم، وجَهْل؛ فإن العلم والجهل يتصور فيهما الزيادة والنقصان، وأن يفضل فيهما الرجل رجلاً آخر، وهو المراد بقوله : «قَابِلٌ فَضْلٍ»

وضابط ذلك من الأوصاف الإضافية التي لا تكون على حالة واحدة، بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع، كان ذلك بالنسبة إلى شخص واحد في حَالَيْن، كالعلم والجهل، أو شخصين كالحسن والقبح، فإنك تقول : ما أعلمُ، وما أجهلُ، وما أحسنُ، وما أقبحُ.

ولا يُعتبر في ذلك كونُ الشخص الواحد لا يتغير ذلك الوصف فيه بالأشد والأضعف^(١)، بل المعتبر تصورُ الصفة كذلك لا بقيد شخص.

(١) على حاشية الأصل «بالأشد والأضعف» على أنه من نسخة أخرى.

وهذا التفسير جارٍ على كلام الناظم؛ إذ لم يُقَيَّد المفاضلة بكونها بالنسبة إلى الشخص الواحد.

فلو كان الوصف غير قابل للمفاضلة بهذا التفسير لم يُبَيَّن منه فعلُ التعجب، فلا تقول : ما أَعْمَى زيداً، وأنت تريد عَمَى البَصَر، ولا ما أَمُوتَ زيداً، ولا ما أَعُورُهُ، ولا ما أَشْبِه ذلك.

والخامس أن يكون / الفعل تاماً، وهو قوله : «تَمَّ» وتمامه قد بيَّنه ٥٢١ في باب «كان» في قوله : «وَنَوُ تَمَامٌ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي» وذلك جميعُ الأفعال ماعدا الأفعال العاملة عملَ (كان) فـ (كان) وأخواتها هي النواقص، فلا يجوز بناء فعل التعجب منها، فلا يقال : ما أَكُونُ زيداً قائماً، ولا ما أَظَلُّ زيداً سائراً، ولا نحو ذلك، لأنك بين أمرين؛ إما أن تنصب الخبرَ ولا تجرهُ باللام، وإما أن تحذفه رأساً، وكلاهما ممنوع. ولا تجرهُ أيضاً باللام، لأنه يصير على معنى آخر، وجر الخبر باللام أيضاً غير صحيح، إذ لا يقال : زيدٌ لِقَائِمٍ، على معنى : زيدٌ قائمٌ.

والسادس ألا يكون منفيًا، وهو قوله : «غَيْرِ ذِي انْتِفَا» يريد أن من شرطه أن يكون موجباً، كطُفٍّ، وكُتُفٍّ. فلو كان منفيًا لم يُبَيَّن منه فعلُ التعجب، فلا يقال في «لَمْ يَقُمْ» : ما أَقُومُهُ، ولا في «لَمْ يَخْرُجْ» : ما أَخْرَجُهُ، ولا ما كان نحو ذلك. ووجه المنع التباسُ المنفيِّ بالْمُثَبَّتِ.

والسابع ألا يكون له وصف على (أَفْعَل) للمذكَّر، و (فَعْلَاء) للمؤنث، وهو قوله : «وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا» يعني ألا يكون مِمَّا قِيَاسُ^(١)

(١) في الاصل و (ت) «مما يقاس» وما أثبتته من (س) وهو الصواب.

وصفه عند العرب أن يُبنى على ما كان يُبنى عليه «أشْهَلُ»^(١) من كونه للمذكر هكذا، وللمؤنث على «شَهْلَاءَ» فكل فعل استَحَقَّ وصفه هذا البناء فلا يُبنى منه فعلٌ تعجَّب، فلا يقال في (شَنِبَ) : ما أَشْنَبَهُ، ولا في (صَدَدَ) : ما أَصْدَدَهُ، ولا في (لَمَى) ما أَلَمَاهُ، ولا في (دَعَجَ) : ما أَدْعَجَهُ، ولا في (حَمَقَ) : ما أَحْمَقَهُ، ولا في (بَرَصَ) : ما أَبْرَصَهُ^(٢)، ولا في (بَرَشَ) : ما أَبْرَشَهُ^(٣)، ولا في (كَحَلَ) : ما أَكْحَلَهُ. وللناس في منع هذا ثلاثُ عِلَلٍ :

إحداها أن حَقَّ صيغة التعجَّب أن تُبنى من الثلاثي المُحَضَّ الذي ليس في معنى غيره، من مَزِيدٍ فيه. وهذه الأفعال التي جاءت صفاتها على (أَفْعَلْ، وَفَعْلَاءَ) وإن كانت ثلاثيةً أصلها الزيادة، وأن تكون على (أَفْعَلْ)، وأفعاله وذلك ظاهر في الألوان نحو : أَحْمَرٌ، فهو أَحْمَرُ، وهى حَمْرَاءُ، وكذلك اصْفَرُّ وَاَبْيَضُّ، واحْمَارٌ واصْفَارٌ وَاَبْيَاضٌ.

فكذلك أصلُ سائر ما تقدَّم، أن يكون على (أَفْعَلْ، وَأَفْعَالٌ) ولذلك صَحَّتِ العين في : حَوْلَ، وَعَوَرَ، وَصَدَدَ، وَهَيْفَ، ونحو ذلك، لمَّا كان في معنى : احْوَلْ، وَاَعَوَرَ، وَاَصْدَدَ، وَاَهْيَفَ، كما صَحَّ : اجْتَوَرُوا، وَاَعْتَوَنُوا، حَمَلًا على ما فى معناه

(١) يقال : شَهَلَ اللونان شَهْلًا، إذا اختلط أحدهما بالآخر. وشَهَلَ فلان : كانت في عينه شَهْلَةٌ وهى أن يشوب إنسانَ العين حمرة.

(٢) على حاشية الأصل إزاء هذا قوله : «ولا في مَرَضَ : ما أَمْرَضَهُ، ولا في قَرَشَ : ما أَقْرَشَهُ» على أنه من نسخة أخرى.

(٣) الشَّنَبُ - بفتح الحين - جمال الشعر وصفاء الأسنان. والصَّدَدُ - بفتح الحين كذلك - داءٌ بالعنق لا يستطاع معه الالتفات، والكِبَرُ. والوصف منه : أَصْنَدُ وَصِيدًا.

واللَّمَى : سُمرة في الشفة تُستحسن. وشَفَّةٌ أولُثة لُمياء : لطيفة قليلة الدم، أو قليل اللحم. والوصف منه : أَلَمَى وَلِيَاءَ. ودَعَجَتِ العينُ، دَعَجًا ودُعُوجَةً، اشتد سوادها وبياضها واتسعت، فهى دَعَجَاءُ. ويقال : بَرَشَ بَرَشًا وبَرُوشَةً، إذا اختلف لونه، فكانت فيه نقطة حمراء، وأخرى سوداء أو غبراء. والوصف منه : أَبْرَشَ وبَرَشَاءَ.

من : تَجَاوَرُوا، وَتَعَاوَنُوا.

فلو لم تكن الأبنية في معنى غيرها لاعتُلت كما اعتُلت (قَامَ، وَتَابَ، وَهَابَ، وَيَاعَ) فكنت تقول في (حَوْلَ) : حَالٌ، وفي (عَوِرَ) : عَارٌ. وكذلك في سائرهما، فدل ذلك على ما ذكر . وهذه العلة علل بها الجمهور.

والثانية للخليل ومَن قال بقوله، أن هذه المعانى من الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لاتزيد ولا تنقص، التى لا أفعال لها، كالأيدِ والرَّجُلِ وسائر الأعضاء التى لاتزيد ولا تنقص، فكما لا / ٥٢٢ يُتَّعَب من الأعضاء لثبوتها وعدم تغيُّرها وفقد استعمال أفعالها، كذلك هذه التى أشبهتها، وجرت مجراها وإن كان لها أفعال مستعملة.

قال في الكتاب : زعم الخليل رحمه الله - أنه منعهم من أن يقولوا في هذا : مَا أَفْعَلُهُ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة (اليدِ، والرَّجُلِ) وماليس فيه فِعْلٌ من هذا النَحْو. ألا ترى أنك لاتقول : مَا أَيْدَاهُ، ولا مَا أَرْجَلَهُ، إنما تقول : مَا أَشْدَيْدُهُ، وما أَشَدَّ رِجْلُهُ، ونحو ذلك^(١).

قال : ولا تكون هذه الأشياء في (مفعال ولا فعول) كما تقول : رَجُلٌ ضَرْوبٌ، وَرَجُلٌ مُحْسَنٌ، لأن هذا في معنى : مَا أَحْسَنَهُ، إنما تريد أن تُبَالِغ، ولاتريد أن تجعله بمنزلة كُلِّ مَنْ وقع عليه : قَاتِلٌ وَحَسَنٌ^(٢).

يعنى أن هذه المعانى لا يصح فيها المبالغة، لأنها في نفسها لاتزيد ولا تنقص، فلا يعبر عنها بـ(مَا أَفْعَلُهُ) ولا (فَعُول) ولا (مِفْعَال) ولا غير ذلك مما يَقْتَضِي المبالغة. وهذا حَسَنٌ من التعليل.

(١) الكتاب ٩٨/٤.

(٢) نفسه ٩٨/٤، وفيه «ضاربٌ وحسنٌ».

والثالثة للمؤلف في «الشرح»^(١) أنه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل) لم يُن من (أفعل التفصيل) لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، ولما امتنع صوغ (أفعل التفصيل) امتنع صوغ (فعل التعجب) لجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة، وتساويهما في الوزن والمعنى. قال : وهذا الاعتبار بين هين، ورجحانه متعين.

وهذا تعليل ضعيف.

والثامن من الأوصاف ألا يكون الفعل مبنياً للمفعول ، وذلك قوله : «وغير سالك سبيل فعل» يعنى أنه لا يبنى فعل التعجب مما كان على طريقة (فعل) مبنياً للمفعول، فإنك تقول في (علم) : ما أعلمه، وفي (ضرب) : ما أضربه. ولا تقول في (ضرب) : ما أضربه، ولا في (علم) : ما أعلمه، وكذلك سائر الباب.

ولتعليل ذلك وجهان، أحدهما اللبس الواقع بين فعل الفاعل وفعل المفعول، فإنك تقول في : (ضرب زيد) : ما أضرب زيدا، وفي (ضرب زيد) : ما أضرب زيدا كذلك، فلا يقع فرق بين التعجب من الفاعل والتعجب من المفعول.

والثانى أن فعل المفعول لا كسب فيه للمفعول، فأشبهه أفعال الخلق، وأفعال الخلق لا يتعجب منها، فذلك ما أشبهها.

هذه جملة الأوصاف المعتبرة فيما يبنى منه فعل التعجب. وقد ظهر أن الناظم ضبط هذا الموضع ضبطاً حسناً، لم يقع مثله في أكثر المطبوعات، فضلاً عن المختصرات.

ويتبين ذلك إلى أقصاه بفرض مسألتين :

إحادهما فيما وقع فيه الخلاف من هذه الأوصاف المذكورة.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ - ب).

ففي الشرط الثاني الخلاف في موضعين؛ أحدهما ماكان من المزيد فيه ليس له ثلاثي، ولكنه عومل معاملة الثلاثي المجرد، نحو : اِفْتَقَر، وَتَمَكَّنَ، وَاسْتَغْنَى، وَامْتَلَأَ، وَاشْتَدَّ، وَاتَّقَى، وما أشبه ذلك.

فهذه الأمثلة وأشباؤها جارية / مجرى الثلاثي لامجري الزائد، ٥٢٣ لقولهم في الصِّفة : فَاقِيرٌ، وَغَنِيٌّ، وَشَدِيدٌ، وَتَقِيٌّ، وقد قالت العرب فيها : مَا أَفْقَرُهُ، وَمَا أَمْكَنُهُ، وَمَا أَغْنَاهُ، وَمَا أَمْلَأُهُ، وَمَا أَشَدَّهُ، وَمَا أَتَقَاهُ.

ففي جريان هذا الباب مجرى الثلاثي المجرد فيصح أن يبنى منه، أو مجرى الزائد فلا يبنى منه، إلا أن يُسَمَّعَ فيؤَقَفَ على محلّه - قولان الأول لابن السَّراج وطائفة^(١)، والثاني لابن خروف وجماعة^(٢).

وهذا الثاني أصحُّ، لأن العلّة التي من أجلها امتنع بناؤه من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا، وهو هَدْمُ البنية وحذف زوائدها لغير مُوجب، مع وجود الغناء عن ذلك بـ (ما أشدُّ) ونحوه.

فإن قيل : إتيانهم بـ (فَعِيل) في اسم فاعله مع أنهم لم يَنْطَقُوا بِفِعْلٍ منه دليل على أنهم لم يَعتبروا الزائد، بل عدّوه كالْعَدَمِ، إذ ليست الزيادة بدالة على معنى، فصار الثلاثي المجرد مرادفاً^(٣) لها، فكما أُجِرُوا الصِّفَةُ عليه باعتبار خلوّه من الزيادة فكذلك يجب هنا - قيل : هذا التعليل لا يَنْهَضُ أن يَجْرى القياسُ بسببه، وإنّما يَصْلَحُ أن يكون تعليلاً للسَّماعِ، إذ لم يَكْثُرَ في السَّماعِ كَثْرَةٌ يُعْتَبَرُ مثُلُها في القياس، وإنّما جاز ذلك نادراً فلا يُعتد به.

(١) انظر : كتاب الأصول لابن السراج ١/١٢١.

(٢) انظر : ابن يعيش ٧/١٤٤.

(٣) على حاشية الأصل «موافقالها».

فثبت أن الوجه مذهبُ ابن خروف، وإليه ذهب الناظم.

والثاني ما كان على (أَفْعَلْ). اختلفوا في بناء فعل التعجب منه على ثلاثة أقوال : الجَوَازُ مطلقاً، ويظهر من سيبويه^(١)، وإليه ذهب في (التسهيل) و «شرحه»^(٢). والمنعُ مطلقاً، وهو مذهب جمهور المتقدمين، حكى ابن السراج عن أبي العباس أن الخلق على خلاف قول سيبويه، قال ابن السراج : والقياس ما قال أبو العباس. نصُّ عليه في الأصول^(٣). ونصُّ الجرْمى والأخفش وغيرهما على أن التعجب من (أَفْعَلْ) قليلٌ شاذٌّ^(٤)، وهو رأى الفارسي في «الإغفال». والفرق بين أن تكون الهمزة للتعدية أو لغير ذلك، فإن كانت للتعدية فلايجوز، وإلاَّ جاز، وهو رأى ابن عصفور^(٥).

وظاهر هذا النظم القولُ الثاني، وهو الراجح سماعاً وقياساً. أما السَّماع فقد نصُّوا على أنه شاذٌّ ولم يكثر. وفي رواية الزجاج في «الكتاب» النصُّ على القلة، ففيها «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، وهو في (أَفْعَلْ) قليلٌ جداً»^(٦). (وفي النسخة الشرقية «وبناؤه أبداً من : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلْ، وهو في (أَفْعَلْ) قليلٌ جداً»^(٧)).

قال بعض المتأخرين : السَّماع قاطعٌ بأن بناءه من (أَفْعَلْ) ليس على حَدِّ

(١) انظر : الكتاب ٧٣/١ حيث قال : «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلْ».

(٢) التسهيل : ١٣٢، وشرحه (ورقة : ١٤٦ - أ).

(٣) لم أجده في باب التعجب.

(٤) التصريح ٩١/٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي له ٨٠/١، والتصريح ٩١/٢.

(٦) الذي في نسخة الكتاب التي حققها الأستاذ عبدالسلام هارون هو ماسبق أن نقلته، ونصه : «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلْ» فقط.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (س).

بنائه من (فَعَلَ) في الكثرة. وذلك حظ هذا الموضع، وعليه يَنْبَنِي جَوَازُ
اقتيَاسه ومنعه ، قال : والقول في ذلك وفي بناء أَفْعَلَ التَّفْضِيل ، وفَعُول ،
ومِفْعَال ، وفَعَّال واحد، ولا / شك في أن «باب هذا» إنما هو في (فَعَلَ) لا ٥٢٤
(أَفْعَلَ).

فإن قيل : قد قال سيبويه في الباب الأول : «وإن كان من حَسُنَ
وَكُرُمَ وَأَعْطَى^(١)» وهذا يقتضى تسويغ ذلك في (أَفْعَلَ) وقال في أبنية
الأفعال في النصف الثانى إنهم اسْتَغْنَوْا عَنْ (مَأْجُوبَةٍ) واستغنوا عن
(مَأْقِيلَةٍ) بـ (مَأْجُودَ جَوَابَةٍ) و (أَكْثَرَ قَائِلَتِهِ) كما استغنوا عن : وَذَرِ،
وَوَدَعَ بِتَرَكَ^(٢).

ولاشك أن هذا الاستغناء هنا خروجٌ عن القياس إلى مالميس
بقياس، فكذلك ههنا.

فالجواب أن كلام سيبويه مجمل، يُفسِّره روايةُ الزجاج، فلا يُلْتَفَتُ
معها إلى المحتمل. ووجه ما قال أولاً أنه أتى بجامع لما جاء من ذلك،
وبعضه مقيس وبعضه غير مقيس. ولما كان ما جاء من غير المقيس على
(أَفْعَلَ) أوسع شيئاً من غيره ذكر ما هو أوسع، ولم يذكر غيره.

وأما قال في (الاستغناء) فقال بعض المحققين : لا يبعد عندى ما قاله
ابن الطراوة^(٣) في ذلك، من أن هذا ممتنع لأجل معناه، فـ (قَالَ) معناه :

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) نفسه ٩٩/٤ (بتصرف في اللفاظ).

(٣) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبائى المالى ابن الطراوة. كان مبرزاً في علوم
اللسان، نحواً ولفظاً وأدباً، وله في النحو آراء تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة. وألف:
الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى (ت ٥٢٨هـ).

دَخَلَ فِي الْقَائِلَةِ وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي هَذَا مَفَاضِلَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (أَجَابَ) إِنَّمَا هُوَ مُعَاقِبٌ لِكَلَامِ الْمُخَاطَبِ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ مَفَاضِلَةٌ.

قال : وهو، وإن كان ممتنعاً لأجل أنه من غير الثلاثي، فإنما قصد أن يذكر مانعاً معنوياً غير ما ذكر في الخلق والألوان لِيُتَنَبَّهُ لَهُ.

قال : وجعل ذلك من (الاستغناء) لا يقتضى ألا مانع له من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، فقد يستعمل (الاستغناء) حيث المانع موجود.

فإذا كان كلام سيبويه لا يعطى القياس البتة، ونص الأئمة على أنه قليل، فلا ينبغي أن يقاس عليه.

قال بعضهم : ولم يذهب إلي اقتياسه، فيما أعلم، أحد إلا متمذّباً بمذهب «الكتاب» استنباطاً منه^(١)، فعلى هذا إنما وقع الخلاف، في الحقيقة، في فهم «الكتاب» وإذا ذاك اعتمد نقله من اعتمد حسبما أعطاه كلامه.

فإن قيل : بل قد كثّر في السماع كثرة يعتمد على مثلها في القياس، كقولهم : ما أعدم زيداً، وما أحسن الدار، وما أمتع زيداً، وما أسرفه، وما أفرط جهله، وما أكرمته لي، وما أقفر الموضع، وهو أفلس من طست^(٢)، وأسرع من الريح^(٣)، وأخلف من عرقوب^(٤)، وأولم من الأشعث^(٥).

ومن ذلك كثير مما لم يسمع له ثلاثي مجرد، وكذلك فيما سُمع له مجرد نحو : ما أخطأه، وما أصوبه، وما أظلمه، وما أضوأه، وما أُنْتَه.

(١) يقال : تَمَذَّبَ بِمَذْهَبِ فُلَانٍ، إِذَا اتَّبَعَهُ.

(٢) الطُسْتُ : إِنَاءٌ كَبِيرٌ مُسْتَدِيرٌ، مِنْ نَحَاسٍ أَوْ نَحْوِهِ يُغْسَلُ فِيهِ، مَعْرَبٌ مِنْ (تَشْت) وَجَمْعُهُ : طُسُوتٌ.

(٣) الدرة الفاخرة ٢١٧/١.

(٤) نفسه ١٧٧/١.

(٥) نفسه ٤٢٣/٢.

وكذلك ما كانت همزته للتعدية نحو : مَا أَنَا لِلدَّرَاهِمِ، وما أُعْطَاهُ لَهَا،
وما أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ، وما أَضْيَعَهُ لِلشَّيْءِ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فالجواب أن هذا كُلُّهُ من قبيل النادر عند كبار النحويين كما تقدم،
ومنهم الأخفش أيضاً قد نصَّ على قِلَّتِهِ وعدم قياسه^(١)، فعلى هذا يكون
البناء من (أَفْعَلَ) داخلاً تحت النادر المنبَّه عليه في قوله بعد هذا :

٥٢٥

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ / مَا ذُكِرَ

وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ

وكذلك سائر ما ذكر مما هو خارج عن شروطه.

وأما وجه المنع قياساً فظاهر، لأن المانع من بناء التعجب من المزيد
فيه، كـ (انْفَعَلَ) و (افْتَعَلَ) من إفساد البنية موجود في (أَفْعَلَ) ولابد،
فالقياس لا يقبل هدم البنية أصلاً، كما لم يقبلها في بناء (الفِعْلَةُ) للهيئة،
بل جعل ما كان نحو (الخِمْرَةُ) شاذاً^(٢).

وكما لم يجمعوا نحو : سَفَرَجَلٌ عَلَى مِثْلِ (مَفَاعِلٍ) إلا على استكراه
من هدم البناء. ولولا الضرورة مافعلوا حسبما يتبين في موضعه إن شاء
الله.

فإن قيل : بل له وجهٌ قياسيٌّ، وهو مشابهة (أَفْعَلَ) للمجرد لفظاً،
وكثرة موافقته له معنى. فأما مشابهة اللفظ فلأن مضارعه، واسم فاعله
وزمانه ومكانه كمضارع الثلاثي، بخلاف غيره من المزيد فيه.

(١) التصريح ٩١/٢.

(٢) الخِمْرَةُ : لبسة الاختمار، وهي اسم هيئة من : اختمرت المرأة، إذا لبست الخمار، وهو ثوب تغطي
به رأسها. وفي المثل «إِنَّ الْعَوَانَ لَا تَعْلَمُ الْخِمْرَةَ» ويضرب للرجل المجرَّب.

وأما موافقة المعنى فمن موافقته لـ (فَعَلَ) سَرَى وَأَسْرَى، وطلَّعَ على القوم وأَطْلَعَ، وطفَلَت الشمسُ وأُطفِلَت^(١)، وعَسَمَ اللَّيْلُ وأَعْتَمَ إلى أشياء كثيرة. ومن موافقته لـ (فَعَلَ) غَطِشَ اللَّيْلُ وأَغْطَشَ، وَعَوِزَ الشَّيْءُ وأَعْوَزَ، وَعَدِمَ الشَّيْءَ وأَعْدَمَهُ، وَعَبَسَتِ الْإِبِلُ وأَعْبَسَتْ. ومن موافقته لـ (فَعَلَ) خَلَقَ الثَّوْبُ وأَخْلَقَ، وَيَطُؤُ وأَبْطَأَ، وَيُؤْسَ وأَبْأَسَ. ومن ذلك كثير.

فإذا كان كذلك جرى (أَفْعَلَ) في التعجب مَجْرَى (فَعَلَ) كما جرى مجراه في أشياء كثيرة.

فالجواب أن هذه المشابهة لا يَنْهَضُ اعتبارها مع هَذِمِ البنية، مع أن تلك المرادفة قد يُنَازَعُ فيها. ومن تأمل كلامَ سيبويه في «باب افتراق فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ»^(٢) من أبنية الأفعال لم يَغْرِه^(٣) مثلُ هذا، فقد يَتَوَهَّمُ أن (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ) مترادفان، وليس كذلك، كما في طَرَدْتُهُ وأَطْرَدْتُهُ، وأَطْلَعْتُ وطلَّعْتُ، وفَتَنْتُه وأَفْتَنْتُه، وسَقَيْتُهُ وأسْقَيْتُهُ، وقَبَرْتُهُ وأَقْبَرْتُهُ، وشَفَيْتُهُ وأشْفَيْتُهُ. وقتَلْتُهُ وأَقْتَلْتُهُ.

وكذلك : جَرِبَ وأَجْرَبَ، وَحَالَتِ الناقةُ وأَحَالَتُ^(٤)، وَحَمَدْتُهُ وأَحَمَدْتُهُ، ومن ذلك كثير، لا يكون (أَفْعَلَ) فيه مساوياً في المعنى لـ (فَعَلَ) فيظُنُّ به ذلك، كما أنه قد يكون بمعناه، وذلك ظاهر في افتراق اللغتين.

وأما مع كونهما في لغةٍ واحدةٍ فلا دليل على اجتماعهما في المعنى إلا بعد

(١) في الأصل و (ت) «طلَّعَت الشمسُ وأَطْلَعَتْ» والمثبت من (س) وحاشية الأصل.

ومعنى : طفلت الشمس، وأطفلت الشمس : مالت للغروب.

(٢) الكتاب ٥٥/٤.

(٣) في الأصل «لم يعزه» وما أثبتته من (ت، س).

(٤) أَجْرَبَ الرجلُ : جَرِبَتْ إبلُهُ . وحالت الناقةُ ، وأَحَالَتْ ، وَحَوَّلَتْ ، إذا حُمِلَ عليها فلم تَلْقَحَ ، وقيل : الحائل الناقة التي لم تحمل سنة أو سنتين أو سنوات .

البحث الشديد، والاستقراء التام.

وحينئذ يُحمل على أنهما في الأصل لغتان اختلطتا، فيرجع إلى أنهما لغتان . وإذا كانتا لغتين لم ينبغ أن تُعتبر إحداها بالأخرى، وإنما كان يسهل ذلك لو ثبت أنهما في الأصل من لغة واحدة. وهذا كله لا يثبت فلا يصح ما يئني عليه.

وأما تفرقة ابن عصفور^(١) فقال في «الشرح»^(٢): إنه تحكم بغير دليل، مع أن سيبويه قد مثل في الجواز بـ (أُعْطِيَ) وهو منقول من : عَطَا الشئ، بمعنى (تَنَاوَلَهُ) وهذا الردُّ بناءً على إجازة للتعجب من (أَفْعَلَ) والذي يردُّ عليه على مذهبه / هنا أن هذه التفرقة لم يقل بها أحد، ولا ٥٢٦ ذهب إليه نحوي، وكيفيه في الردُّ مخالفتُهُ للإجماع، بناءً على أن إحداث قول ثالث خرقٌ للإجماع.

وأيضاً فإن (أَفْعَلَ) ضربان، ضَرْبٌ لم يُستعمل منه المجرد نحو : أَلْفَى، وَأَذْعَنَ، وَأَقْلَسَ، وضَرْبٌ استُعمل منه، وهو قسمان : قسم استُعمل منه فعلُ المجرد على معنى (أَفْعَلَ) كأَجَرَهُ اللهُ وَأَجَرَهُ، وَهَدَرْتُ الدَّمَ وَأَهْدَرْتُهُ.

وقسم استُعمل منه فعل على غير معنى (أَفْعَلَ) وهو نوعان : ما (فَعَلَ) منه بمنزلة المطاوع، وهو الذي همزته للتعدية، كذَهَبَ وَأَذْهَبْتُهُ، وقام وأَقْمَتُهُ. وماليس كذلك، وهو أيضاً ضربان، ضَرْبٌ يكون (فَعَلَ) فيه لمعنى مخالفٍ من كلِّ وجه لمعنى (أَفْعَلَ) نحو : سَرَرْتُ الرجلَ، فَرَحَّتُهُ، وَأَسْرَرْتُ

(١) وهى قوله : إن الهمزة إذا كانت للتعدية فلا يجوز التعجب منه، وإن كانت لغير ذلك جاز - وقد تقدم.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ - ب).

الشيء، أخفيته وضربُ يكون معناه مجتمعا مع معنى (أفعل) في معنى المادة في الأصل نحو : كلَّ الرجلُ، أعيًا، وأكلَّ القومُ، ضَعُفَتْ دوابُّهم.

فهذه جملة أقسام، خَصَّ ابنُ عصفور منها ما همزته للتعدية بالمنع، ولا يظهر للاختصاص مُوجبٌ يَقْضِي بالامتناع هنا والجواز في البواقي. بل الذي يظهر لأول النَّظر في البواقي أن لا يُتَعَجَّب منها، لأنه يُوَدَّى إلى الالتباس، وهو التباس التعجب من (أفعل) بالتعجب من (فعل) فكان ينبغي على هذا ألاَّ يجوز التعجب إلا من القسم الأول خاصةً، وهو الذي لم يُستعمل منه (فعل) أصلاً، وهم ممَّا يُحافظون في هذا الباب على رفع اللبس، ولذلك لم يتعجبوا من المنفى ولا فعلِ المفعول، وفرَّقوا في قولهم : (ما أَبْغَضَهُ لِي، وإلى، وما أَحَبَّهُ لِي، وإلى) بين المعاني. فالذي ذَهَب إليه من التفرقة غيرُ صحيح.

وفي الشَّرط الرابع وقع لابن عصفور خلافٌ ماعليه الناس، وذلك أنه قد تقدَّم في معنى قابلية الفضل أنها تصوِّر المفاضلة أو إمكانها بحسب شخصين أو حالين أو وقتين، فما لا يُتصور فيه مفاضلة بحسب هذه الأشياء فلا يتعجب منه.

ف (العمى والموت) مثلاً ممَّا لا يُمكن فيه المفاضلة، لأنه لا يختلف شخصان مشتركان في العمى أو الموت أن يقال : إن أحدهما أفعلُ من الآخر فيمادلاً عليه مدلولُ العمى والموت، بخلاف (الكرم والشجاعة) مثلاً، فيمكن أن يقال فيهما : إن هذا الرجل أفعلُ من الآخر، من لفظ الشجاعة والكرم.

وحاصل ذلك أن كل ما يقال فيه : (فاعلٌ جداً) أو (فاعلٌ كثيراً) وما أشبه ذلك، يُتَّصَرَّف أن يقال فيه : (ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به، وهو أَفْعَلُ من كذا) وأن يقال منه : (أَفْعَلُ) وما لا فلا.

وَيَقْتَضِي كَلَامُ ابْنِ عَصْفُورٍ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ جَعَلَ مِنَ الْخَلْقِ الثَّابِتَةِ الَّتِي لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهَا قِيَاسًا الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ، وَالطُّوْلَ وَالْقَصْرَ، وَالْهَوَجَ وَالنُّوْكَ، وَالْحُمُقَ وَالشَّنَاعَةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ^(١)، كَأَنَّهُ إِنَّمَا اعْتَبَرَ / ٥٢٧
أَنَّ كُلَّ مُتَّصِفٍ بِالْحُسْنِ لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ، فَالْحُسْنُ صِفَةٌ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ
بِحَسَبِ الشَّخْصِ، وَكَذَلِكَ الْقُبْحُ وَغَيْرُهُ، وَجَعَلَ التَّعَجُّبَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
شَاذًا.

وَمَا يُوْهِمُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَفَاضِلَةِ
عَلَى الْجُمْلَةِ، وَجَمِيعُ مَا ذُكِرَ تُتَصَوَّرُ فِيهِ الْمَفَاضِلَةُ فِي أَنْفُسِهَا، وَبِحَسَبِ
الْأَشْخَاصِ أَيْضًا، فَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ يَخْتَلِفُ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ بِحَسَبِ
انْتِقَالَاتِ الْحَيَوَانِ، مِنَ الطُّفُولَةِ إِلَى الشَّبَابِ، ثُمَّ إِلَى الْكُهُولَةِ، ثُمَّ إِلَى
الشَّيْخُوخَةِ.

وَكَذَلِكَ الْهَوَجُ وَالنُّوْكَ وَالْحُمُقُ وَالشَّنَاعَةُ، فَإِنَّهَا أَوْصَافٌ تَخْتَلِفُ
بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ، وَبِحَسَبِ حَالَتَيْنِ أَيْضًا فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ، إِذْ لَيْسَتْ
تُطْلَقُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى فَقْدِ الْعَقْلِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، بَلْ
قَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي هُوَ فِي نَظَرِ الْوَاصِفِ بِهَا قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ،
فَتُطْلَقُ عَلَى خِفَّةِ الْحَرَكَةِ، وَقِلَّةِ التَّثَبُّتِ، وَعَدَمِ الْإِحْكَامِ وَالتَّوَدُّدِ، فَقَدْ يَكُونُ
هَذَا الْوَصْفُ أَشَدَّ فِي حَقِّ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ وَأَضْعَفُ فِي حَالَتَيْنِ.

فَأَمَّا عَدَمُ الْعَقْلِ جُمْلَةً فَلَا يُمْكِنُ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَلَا يَصِحُّ التَّعَجُّبُ مِنْهُ،
وَلَيْسَ كَلَامُنَا فِيهِ.

هَذَا مَا يُقَالُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ. وَأَمَّا النُّقْلُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَاهِدٍ
لِكَثْرَتِهِ، وَقَدْ اعْتَرَفَ هُوَ بِوُجُودِهِ. وَقَدْ نَصَّ سَيِّبُوهُ عَلَى وَجْهِ جَوَازٍ :

(١) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٥٢٦/١.

ما أُرْعَنَهُ، وما أَهْوَجَهُ، وما أَشْنَعَهُ، وما أُنَوَّكَهُ، وما أَحْمَقَهُ. ودلَّ كلامه فيها على أنها ليست عنده شاذَّة^(١). ونَصُّ أيضاً على جواز : ما أَحْسَنَهُ، وعلى جواز : مُحْسِنَانِ^(٢)، وهو للمبالغة في (حَسُنَ) وقال في (ما أَشْنَعَهُ) : لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خُلُقَة^(٣).

وهذا تصريح بأن (ما أَقْبَحَهُ) وُضِدَهُ ليس فيه علة مانعة، فالحقُّ ما ذهب إليه غيره^(٤)، وهو الذي يُشْعِرُ به كلامُ الناظم.

وفي الشَّرْط الخامس خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون هم الذين يشترطون تمامَ الفعل، وأما الكوفيون فقد حُكِيَ أنهم يُجيزون : ما أَكُونُ زَيْداً لأَخِيكَ . ولا يُجيزون : ما أَكُونُ زَيْداً لقَائِمٍ. وحكى ابن السَّراج والزَّجَّاج عنهم إجازة : ما أَكُونُ زَيْداً قائماً، وأشار إلى أن نصب هذا عندهم، أعنى (قائماً) على الحال. وهذا على أصلهم في أن المنصوب بعد (كان) على الحال^(٥)، فسَهِّل الأمر عليهم.

وأما على رأى أهل البصرة فذلك صَعْبٌ، ولم يَأْتِ بذلك سَمَاعٌ ، والقياس

(١) انظر : الكتاب ٩٨/٤، حيث يقول : «وأما قولهم في الأحمق : ما أحمقَه، وفي الأرعن : ما أُرْعَنَهُ : وفي الأنوك : ما أُنَوَّكَه، وفي الالد : ما أُلْدَه، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت ما أُلْدَه بمنزلة : ما أُمْرَسَه وما أَعْلَمَه، وصارت ما أحمقَه بمنزلة : ما أبلدَه وما أشجعَه وما أجنَه؛ لأن هذا ليس بلون ولا خلقَة في جسده، وإنما هو كقولك : ما ألسنَه وما أذكِرَه، وما أعرَفَه وأنظرَه، تريد نظر التفكير، وما أَشْنَعَه، وهو أَشْنَع، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقَة من الجسد، ولانقصان فيه، فالحقوه بباب القبح كما أَلْحَقُوا أُلْدَ وأحمق بما ذكرت لك».

(٢) نفسه ٩٨/٤.

(٣) نفسه ٩٨/٤، وتقديم نقل نصه بأكمله.

(٤) يعنى غير ابن عصفور.

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ١٢٧/١.

لا يقبله، فلا يصح القول به. وقد تقدّم تعليل ذلك .

وفي الشرط السابع خلافٌ على الجملة، فإن الكوفيين يُجيزون التعجُّب من البَيَاض والسَّوَادَ خاصَّةً من بين سائر الألوان، كقولك : ما أبيضَ هذا الثوبَ، وما أسودَ هذا الشَّعرَ. ومال إليه من الحُذَاق البصريين ابنُ الحاجِّ تلميذ الشَّلوِّين^(١).

/ وأما سائر البصريين فلا فرق عندهم في المنع بين السَّوَاد ٥٢٨ والبياض وغيرهما^(٢).

وقد مرَّ توجيهُ المنع . وأيضاً فلا سَمَاع يُعتمد عليه في القياس، فلا قياس.

فإن قيل : إن استعمال التعجُّب في هذين اللَّوْنين يَسُوغ لكثرة استعمالهما في (أفعل التفضيل) كما قال^(٣):

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

(١) سبقَت ترجمتهما .

(٢) انظر : الإنصاف ١٤٨ (المسألة السادسة عشرة).

(٣) لطرفة بن العبد من قصيدة يهجو فيها عمرو بن هند ملك الحيرة.

ديوانه ١٥، وابن يعيش ٩٣/٦، والإنصاف ١٤٩، والتصريح ٣٢٥/١، واللسان (بيض)

وشتوا : صاروا في زمن الشتاء، وهو عندهم زمان قحط وجذب. واشتدَّ أكلهم : صار حصولهم على مايكلون عسيرا شديدا عليهم. والسربال : القميص، والدرع، أوكل مايلبس، وجمعه سراويل. وقوله : فأنت أبيضهم سربال طبَّاح كناية عن شدة بخله، لأن معناه : تكون ثياب طبَّاخك في هذا الوقت بيضاء ناصعة البياض، نقيه من آثار اللحم والطبخ، لأنه لا يطبخ فتتدنس ثيابه.

وقال الراجز^(١):

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الْحَدِيدَ بِالْإِيمَاضِ
* أُبَيِّضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ *

وياب (أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ، والتعجُّبُ) من نوع واحد. وقد استعمل في «السَّوَادِ» ذلك أيضاً، ففي الحديث عنه عليه السلام قوله: «لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ^(٢)» والاستعمال فيهما كثير، فلا بد من القول بالجواز.

وأيضاً فهما أصلُ الألوان، فَلْيُتَصَرَّفْ فيهما، على ما عهد في الأصول، ما لا يُتَصَرَّفُ في غيرهما مما هو قَرَع.

فالجواب أن الاستعمال فيهما لانسَلَمَ أنه كَثُرَ كَثْرَةً يُقَاسُ مِثْلُهَا، وإنما هو قليل مما يُوَقَّفُ على محله، وهو (باب التفضيل) وإلا لزم أن يُقَاسَ (التعجُّبُ) على كل ما شُدَّ في التفضيل، والتفضيل على كل ما شُدَّ في التعجُّب، وذلك غير صحيح.

وأيضاً فلا يلزم إذا كثر استعمالُ الشاذِّ في بابٍ أن يُقَاسَ عليه في بابٍ آخر. والدليل على ذلك أن «خَيْرًا، وَشَرًّا» كثر استعمالُهُما في التفضيل دون همزة، فتقول: زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو، وَشَرٌّ مِنْ بَكْرٍ، ولا يقال: أَخْيَرُ، ولا أَشَرُّ إلا

(١) هو رؤية بن العجاج، ملحقات ديوانه ١٧٦، وابن يعيش ٩٣/٦، ١٤٧/٧، والإنصاف ١٤٩، وشرح الرضى على الكافية ٤٥٠/٣، والخزانة ٢٣٠/٨.

والدرع: القميص. والفضفاض: الواسع. والإيماض: لمعان البرق، شبه به ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام. ومعنى (تقطع الحديد بالإيماض) أنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى جمالها وحسن ثغرها. وبنو أباض: قوم. وأخت بنى أباض مشهورة بالبياض.

(٢) الموهل - كتاب جهنم (باب ماجاء في صفة جهنم) ٩٩٤/٢.

قليلاً. ثم إنهم لم يقيسوا ذلك في (باب التعجب) بل جعلوا ما جاء من ذلك شاذاً محفوظاً غير مقيس حين قالوا : ماخِرُ اللَّبَنِ، وماشِرُهُ؟ وإنما القياس : ماأخِرُهُ وماأشِرُهُ؟ فلو كان البابان متوازنين من كل وجه لم يقولوا هذا، وإنما يتوازنان فيما كان على القياس.

وفي الشرط الثامن خلافٌ وتفصيل، فالمبنى للمفعول من الأفعال إما أن يقع فيه لَبَسٌ إذا بُنِيَ منه للتعجب، فَيَلْتَبَسُ بفعل الفاعل أولاً.

فإن التَّبَسَ بفعل الفاعل لم يُبَيَّنْ منه، فلا نقول في (ضُرِبَ زيدٌ) : ماأضْرَبَ زيداً، ولا في (رُحِمَ) : ماأرْحَمَهُ، ولا في (عُرِفَ) : ماأعْرَفَهُ، ولا ما أشبه ذلك. وإن لم يَلْتَبَسْ فالجمهور أيضاً على المنع، ومنهم الناظم. ومنهم مَنْ ذهب إلى الجواز.

وأشار في «التَّسْهِيلِ» إلى أن ذلك جائز على قِلَّةِ^(١)؛ لأنه جاء من ذلك شيءٌ صالح نحو : ماأَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ. وفي كلام سيبويه : وَهُمْ بَيَّانُهُ أَعْنَى، وما أَسْرَنَى بِهِ^(٢).

وحكى الفارسي في «التَّذْكَرَةِ» عن المازني : ماأَزْهَاهُ ، من : زُهِيَ . وحكى غيره : ماأَشْهَرُهُ، وقالوا : «هو أَرْهَى مِنْ دِيكَ^(٣)» و«أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْنِيِّنِ^(٤)» و«أَشْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ^(٥)» وأَعْذَرُ، وَأَعْنَى، وَأَعْرَفُ، وَأَنْكَرُ، وَأَخَوْفُ، وَأَرْجَى.

(١) انظر : التسهيل ١٣٦.

(٢) الكتاب.

(٣) الدرة الفاخرة ٢١٣/١.

(٤) نفسه ٢٦٠/١، ٤٠٥/٢.

(٥) قالوا : أَشْهَرُ مِنَ الْبَيْتْرِ، وَأَشْهَرُ مِنَ الشَّمْسِ، وَأَشْهَرُ مِنَ الصَّبْحِ، وَأَشْهَرُ مِنْ رَاكِبِ الْأَبْلَقِ، وَأَشْهَرُ مِنْ رَايَةِ الْبَيْطَارِ (انظر : فهارس الدرة الفاخرة).

وجميع ذلك من فعل المفعول، ولأنَّس فيه، لكنه لم يكثر، فأجازه في «التسهيل» على قلة، ومنعه هنا.

والمنع أرجح، لأن ما ذكر لم يبلغ عنده مبلغ أن يقاس عليه، فهو داخل تحت قوله : «وبالنَّوْرِ احْكُم لغير / ما ذكر».

٥٢٩

وهذا إما بناءً على التعليل بالعلة الثانية المتقدمة، أو على التعليل بالعلة الأولى، وأجرى ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس، ليجرى الباب كله مجرى واحداً، وهو نظير ما تقدم في إبراز الضمير إذا جرى اسم الفاعل على غير من هوله، وهو باب واسع تعتبره العرب كثيراً. وقد تقدم هناك له نظائر .

والمسألة الثانية أن هذه الشروط إذا اجتمعت فكلام الناظم يقتضى جواز التعجب بإطلاق، وهو صحيح في الجملة، غير أنه قال في «التسهيل» : وقد يغنى في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط، كما يغنى في غيره^(١).

فهذا نص في أن ما استوفى الشروط لا يقتضى الجواز بإطلاق، وعد من ذلك في «الشرح»^(٢) : شكر، و (قعد، وجلس) ضد (قام) وقال، من القائلة، وكذلك (قام) من النوم، عدها ابن عصفور مع ما تقدم^(٣)، فعندهما أنه لا يقال : ما أنوم زيدا، ولا ما أقعده، وكذلك سائرهما، مع أنها مستوفية للشروط.

(١) التسهيل : ١٣٢.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ١٤٦ - أ).

(٣) شرح جمل الزجاجة له : ٥٨١/١.

ووجه ذلك أن العرب استغنت عن البناء منها بالبناء من غيرها، كما قال
سيبويه في (قَالَ) من القائلة، قال: «ولا يقولون في (قَالَ، يَقِيلُ) :
مَأْقِيلُهُ، اسْتَغْنَوْا بِ (مَأْكُثَرٍ قَائِلَتِهِ) وَمَأْنُومَةٍ فِي سَاعَةِ كَذَا، كَمَا قَالُوا تَرَكْتُ، وَلَمْ
يَقُولُوا وَدَعْتُ» انتهى^(١).

والقاعدة أن العرب إذا فهم منها الاستغناء لم يجز أن ينطق بما استغنت
عنه، بل يرجع إلى ما استغنت به. فهذه الألفاظ قد كسرت عليه قاعدته وأصله.
ولكن يجاب عن هذا بأن هذه الألفاظ قليلة جداً، لا يقدح مثلها في مثل
هذا الأصل المطرد، وإلا فلو اعتُبر مثل هذا في كسر القواعد لاعتُبرت
الشذوذات المتقدمة والآتية كلها، فلم ينتظم قياس، ولا تمهد أصل.
وأيضاً فإذا تَبَّعتْ هذه الألفاظ وَجِدْتَ لَاتْنَهْضُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الاستغناء،
بل منها ما التعجبُ منه جائزُ لوجود تلك الشروط، ومنها ما هو ممنوعٌ لفقد
شرط، لا للاستغناء.

فأماً (القيام، والقعود، والجلوس) فمن قِيلَ مَا لَا يَقْبَلُ الْفَضْلَةَ، إِذْ لَيْسَ ثَمَّ
قِيَامٌ رَاجِحٌ عَلَى قِيَامٍ، وَلَا قَعُودٌ أَبْلَغُ مِنْ قَعُودٍ، وَكَذَلِكَ الْآخَرُ مَا عَدَا (النوم).
وإنما يرجحها كثرة الترداد والتكرار، وإن ذاك يتعجب منها ب (أقلَّ
وأكثر).

وإن جاء على غير ذلك فعلى معنى الكثرة، كما قالوا في المبالغة : ضُجْعَةٌ
وَقُعْدَةٌ وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ يَجْرَى الْقَوْلُ فِي (السُّكْرِ، وَالْغَضَبِ) فَقَدْ حُكِيَ الْخِلَافُ
فِي التَّعَجُّبِ مِنْهُمَا، فَالْأَظْهَرُ جَوَازُ ذَلِكَ فِيهِمَا لِقَبُولِهِمَا الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ، مِنْ
جِهَةِ تَصَوُّرِ مَعْنَاهُمَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) الكتاب ٩٩/٤.

وأما الاستغناء فلم يثبت عن موثوق به، وسيبويه لم يذكرهما في الاستغناء وإنما ذكر : (قَالَ) من القائلة^(١).

وقد جعل ابن الطراوة^(٢) المانع فيه معنوياً؛ إذ لا يتصور فيه المفاضلة، لأن معناه : دَخَلَ في القائلة، وإنما أطلق / سيبويه عليه لفظ ٥٣٠ الاستغناء لما تقدم ذكره^(٣).

وأما (النوم) فقد استعملوا منه : «هو أنومٌ من فهدٍ»^(٤) و«أنومٌ من غزالٍ»^(٥) وقالوا في المبالغة : نؤومٌ، ونؤمةٌ، وجاء في لفظ سيبويه استعمال : ماأنومه^(٦)، على أنه كالمغنى عن : ماأقيلة.

فقد ظهر أن هذه الألفاظ المستثناة ليست بمستثناة كما توهم من استثنائها. والله أعلم.

وقول الناظم : «من ذى ثلاثٍ بتائيتٍ الثلاثِ» والمراد الحروف، اعتباراً بأن الحروف تُذكر وتؤنث. وقد تقدم التنبيه على ذلك، وفي كلامه منه كثير.

ولمّا كان ماعدم من الأفعال شرطاً، أو كان ليس بفعل، غير مذكور الحكم في التعجب إذا تعلّق به ذلك، أخذ في ذكر حكمه فقال :

(١) المصدر السابق ٩٩/٤.

(٢) نقلت ترجمته.

(٣) انظر:

(٤) البرة الفاخرة ٤٠٠/٢.

(٥) نفسه ٤٠١/٢.

(٦) الكتاب ٩٩/٤، وفيه «ماأنومه في ساعة كذا».

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَّهَهُمَا
يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشَّرُوطِ عَدِمًا
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ
وَيَعْدُ أَفْعَلُ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبُ

يريد أن ما عَدِمَ من المتعجب منه شرطاً من تلك الشروط، أو أَكْثَرَ من شرط واحد، ولم يَسْتَوْفِ جميعها فلا يجوز أن يَتَّعِبَ منه بالصَّوْغ من لفظه فإذا أُريدَ التعجب منه فَيُتَوَصَّلُ إلى ذلك بِصَوْغِ (أَفْعَلْ، وَأَفْعِلْ) من (الشدة) أعنى من فِعْله الثلاثي المقدَّر الاستعمال، وما ضَارَعَ ذلك وأشبهه، فتقول : ما أَشَدُّ كذا، وَأَشَدُّ بِكذا.

والذى يُشَبِّههما في المعنى (أَكْثَرَ وَأَكْثَرُ، وَأَقْلَّ وَأَقَلُّ، وَأَضْعَفَ وَأَضْعُفُ، وَأَعْظَمَ وَأَعْظَمُ، وَأَصْغَرَ وَأَصْغَرُ، وَأَحْسَنَ وَأَحْسَنُ، وَأَقْبَحَ وَأَقْبَحُ) وما أشبه ذلك. وإذا بَنِيَتَ الفِعْلَ من ذلك أَتَيْتَ بِمَصْدَرِ الفِعْلِ الذى أَرَدْتَ التَّعَجُّبَ منه، إن كان له مَصْدَرٌ، أو ما يَقُومُ مَقَامَهُ، وذلك «ما» المَصْدَرِيَّةُ مع فِعْلِها، أو الاسم إن لم يكن له مَصْدَرٌ، فَيَنْتَصِبُ بَعْدَ (أَفْعَلْ) وَيَنْجَرُّ بِالْبَاءِ بَعْدَ (أَفْعِلْ) عَلَى حَدِّ ما كان المتعجب منه، وذلك قوله : «وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ» إلخ.

ولم يَنْصُ عَلَى أن انتصاب المَصْدَرِ بَعْدَ (أَفْعَلْ) لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ. وقد نَبَّهَ عَلَيْهِ أَيْضاً بِتَعْيِينِ الجَرِّ بَعْدَ (أَفْعِلْ) فلم يَبْقِ لِلنَّصْبِ إِلَّا (أَفْعَلْ).

فإذا عُدِمَ الشَّرْطُ الأول، وهو وَجُودُ الفِعْلِ، أَتَيْتَ بِالاسْمِ بَعْدَ (أَفْعَلْ، وَأَفْعِلْ) عَوْضَ المَصْدَرِ، فَقُلْتَ : ما أَكْثَرُ إِبِلَ زَيْدٍ، وما أَحْسَنُ إِبِلَ زَيْدٍ، وما أَجُودُ إِبِلَهُ، وما أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وإذا عُدِمَ الشَّرْطُ الثَّانِي، وهو كُونُ الفِعْلِ ثَلَاثِيًّا، قُلْتَ : ما أَشَدُّ اسْتِكْبَارَهُ،

وأشددُ باستكباره، وما أكثرُ إكرامه، وما أحسنُ انطلاقه، وما أشبه ذلك.
وإذا عُدِمَ الشرط الثالث، وهو كونه متصرفاً، قلتَ في نحو (يَذُرُ،
ويَدَعُ) : ما أَشَدَّ تَرْكُهُ، وما أَحْسَنَ تَرْكُهُ، فأتيتَ بمصدر المستغنى به، لأن
مصدر المستغنى عنه قد أُهمل.

وأما نحو (عَسَى) فليس له مصدر ولا اسم، فلا يُتَعَجَّبُ منه رأساً،
لأنه قد قال : «ومَصَدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ» فجعلَ المصدرَ هو الذي يقوم
مقام المتعجب منه، فإذا لم يكن له مصدر لم يصحَّ هذا العملُ فيه. وإلى
هذا المعنى يَرْجِعُ نحو (يَذُرُ، ويَدَعُ) إذ ليس له مصدر يُؤْتَى به، لكن لَمَّا / ٥٣١
أُنابت العرب عنه مصدرَ غيره صار كأنه مصدره مجازاً، فأتى به على
حكم باب الاستغناء، من أن المستغنى به يقوم مقام المستغنى عنه .

وإذا عُدِمَ الشرط الرابع، وهو كونه قابلاً للفضل قلتَ : ما أَشَدَّ
سَوَادَهُ، وما أَقْبَحَ عَرَجَهُ، وَأَشَدُّ بَيَاضِهِ، ونحو ذلك.

وإذا عُدِمَ الشرط الخامس، وهو كونه تاماً، قلتَ : ما أَطْوَلَ كَوْنَ زَيْدٍ
قَائِماً، وما أَكْثَرَ كَوْنَهُ نَائِماً، وأكثرُ بكَوْنِهِ ضاحِكاً، وشبه ذلك.

وإذا عُدِمَ الشرط السادس، وهو كونه غير منفيٍّ، فلا يُؤْتَى بالمصدر
فقط، لأنه مُخْلٌ بالكلام لسقوط حرف النفي، إذ لا يصحُّ أن تقول : ما أَشَدَّ
قيامَ زَيْدٍ في قولك : ما قَامَ زَيْدٌ، فهذا من المُشْكَلِ في الموضع.

وإذا عُدِمَ الشرط السابع، وهو كونه ليس له وصف على (أَفْعَلُ
فَعْلَاءً) قلتَ : ما أَكْثَرَ حُمَقَهُ، وما أَشَدَّ عَوْرَهُ، وما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ أو احمراره،
ونحو ذلك.

وإذا عُدِمَ الشرط الثامن، وهو كونه غير مبنئٍ للمفعول، فهذا لا يَتَأْتِي

فيه الإتيان بالمصدر أيضاً، لأن اللَّبْس حاصل به، لأنك إذا قلتَ : مَا أَشَدُّ ضَرْبَ عمروٍ، وما أَضْرَبَ عمروٌ - كانا سواء في عدم بيان أن المتعجب منه المفعول، وأن المراد : ضَرْبَ عمروٍ جداً، فلا بد أن يُلْقَى فيه المحظور المذكور في تقرير الشروط، لكن له مَخْرَجٌ ههنا بأن يُؤْتَى بـ «ما» المصدرية بعدها الفعلُ مبنياً للمفعول، فتقول : مَا أَكْثَرَ مَاضِرِبَ عمروٍ.

وكذلك تقول في فَقْدَ الشرط السادس : قد يُمكن أن يُؤْتَى بـ «ما» المصدرية^(١) داخلةً على الفعل منفياً، فتقول : مَا أَكْثَرَ مَا لَمْ يَقُمْ زيدٌ، ونحو ذلك. ووجهُ الانصرافِ إلى البناء من (الشدة) ونحوها في هذه الأشياء أن (مَا أَشَدُّ، وَأَشَدُّ بِهِ) مما يصح التعجب منه في كل نوع، وفي كل وصف، إذ كانت، في لفظها، من فِعْلٍ قابلٍ أن يُبنى منه فِعْلُ التعجب، وفي معناها، قابلةٌ للفضْل، لأن (الشدة والخِفة، والقِلَّة، والكثرة) مختلفةٌ بالنسب والإضافات، بخلاف غيرها.

وأيضاً فهي تؤدي من المعاني بالنسبة إلى جميع المعاني، مثل ما كانت الأفعال تؤديه. ولذلك كان مايجوز التعجب منه من الأفعال المستوفية للشروط يجوز أيضاً أن يُتَعَجَّبَ منها بـ (أَشَدُّ) ونحوه، لأن التعجب إنما هو بلوغ النهاية في معنى لم يبلغ إليه غير المتعجب منه، وهو الذي يُعطيه (أَشَدُّ) ونحوه. ومن ثَمَّ يجوز لك أن تفسر به معنى التعجب فتقول : معنى (مَا أَحْسَنَهُ) : مَا أَشَدُّ حُسْنَهُ، أو كَثُرَ، و (مَا أَكْرَمَهُ) أى كَثُرَ كَرَمُهُ، وهذا ظاهر. و (ما أَشَدُّ، وَأَشَدُّ بِهِ) لم يُستعمل منه الفعلُ الثلاثي إلا نادراً. حكى

(١) من هنا إلى قوله : «حتى يتأدى معنى الفعل على ما هو عليه» ساقط من (س).

أبو زيد في كتاب «المصادر»^(١) : شَدُّتْ، وهو قليل الاستعمال، لكنه قد يكون التعجب معتداً به وإن قلَّ. ويعضده قولهم : شَدِيدٌ.

وفي هذا الفصل على الناظم دَرَكَ^(٢) من خمسة أوجه :

أحدها أنه ألزم في انعدام بعض تلك الشروط أن يُؤْتَى بالمصدر عوضاً من المتعجب منه، وهذا إنما يَتَأْتَى له فيما له / مصدر، ويكون ذلك ٥٣٢ المصدر مستعملاً، ويكون الإتيان به غير مُوقِعٍ فيما فُرِّمَ منه من اللَّبْسِ.

فأما ما ليس له مصدر كـ (نِعْم، وَبِئْس، وَعَسَى، وليس) أو كان له مصدر أُتِيَ به في القياس إلا أنه غير مستعمل كـ (يَذَر، وَيَدَع) أو كان له مصدر مستعمل لكنه إذا أُتِيَ به أوقع اللَّبْسَ بمصدر المنفى ومصدر فعل المفعول - فلا يَتَأْتَى الإتيان به عوضاً من المتعجب منه بوجه، بل يُتْرَك التعجب منه رأساً، كما في (نِعْم، وَبِئْس) أو يُؤْتَى بمصدر ما استُغْنِيَ به، كالترُّك في (يَذَر، وَيَدَع) أو يُؤْتَى بـ (ما) المصدرية حتى يَتَأَدَّى معنى الفعل على ما هو عليه. وهذا كله بَمَعْرُزٍ عن كلامه.

والثاني أنه قد يُعْدَم بعضُ الشروط فَيُؤْتَى بـ (أَشَدُّ) ونحوه، ولأُيُوتَى بعده بمصدرٍ بحال، وَيُتَعَجَّب منه قياساً، وذلك نحو : ما أَكْثَرَ إِبْله، وما أَكْثَرَ ماله، وما أَشَدَّ عَبْدَه، وَأَحْسِنُ بوجهه، وهو باب واسع، إذ كان كل ذلك قد عَدِمَ شرطاً من شروط البناء للتعجب، وهو وجود الفعل المبني منه في الكلام مستعملاً.

وهذه المُثَلُّ كلها أجناس وأعيان لامصادر لها. [ولا أفعال.

(١) ذكره السيوطي في «بغية الوعاة» ٨/ ٥٨٣.

(٢) الدَّرَك - بفتح الراء وإسكانها - التَّبِعَة.

والثالث أن أسماء المصادر قد تقوم هنا مقام المصادر^(١) [فلا تتعين المصادر أنفسها في هذا العمل، بل مثل : ماأشدَّ كلامَ زيدٍ، وماأكثرَ عطاءه، وما أبلغَ سلامه، وما أشبه ذلك. فإذا لم تتعين المصادر فقوله : «ومصدرُ العادمِ بعدُ ينتصبُ» إلى آخره ليس بلازم. وقد أتى بما يقتضى اللزوم، ففيه ما ترى.

والرابع أن قوله : «وأشددواُ أشدَّ أو شبيههُما: يخلفُ كذا» يقتضى أن هذه الألفاظ تخلف في البناء للتعجب ما لم يأت منه البناء له في أداء معناه، حتى يكون قولك مثلاً : (ماأشدَّ حمرةَ زيدٍ) على معنى : ماأحمرَ زيداً ، لوقيل. هذا معنى كونه يخلفه، إذ لا يخلفُ الشيءُ غيره إلا فيما كان لذلك الغير من أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، ولا يقال في الأمرين المختلفين بإطلاق : إن هذا يخلفُ هذا، وإذا كان كذلك كان قوله : «يخلفُ كذا» غيرَ صحيح. ألا ترى أنهم يقولون : إن المانع من التعجب من الألوان كونها لاحقاً بالخلق الثابتة، كاليدِ والرَّجل. وقد مرَّ تعليلُ ذلك بأن الألوان لا تقبل الفضل ، فإذاً معنى (ماأحمره) غيرُ معنى (ماأشدَّ حمرةً) إذ لو كان هو معناه لاقتضى في القياس أن يتعجب منه.

وكذلك الخلق والأنواء، وهو أبينُ فيها إذ وُجد لها الفعل الثلاثي، ومع ذلك فإنهم لم يبنوا منها للتعجب اعتباراً بأنها لا تقبل الفضل. وهكذا كلُّ فعلٍ لا يقبل الفضل لا يخلفه (أشدُّ) ونحوه في معناه، إذ لو خلفه في معناه لم يتعجب منه، فهذا أيضاً من كلامه لا يصح.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبت من حاشية الأصل، وهو موافق لما في نسخه (س) وهو الصواب.

والخامس أن الفعل الثلاثي في هذه الأشياء المتعجب منها إذا كان كثير الاستعمال في كلام العرب فظاهراً أن بناء (أَفْعَلَ وَأَفْعِلْ) منه هو القياس المستقيم، وإذا كان معدوماً البتة فلا بد من الانتقال إلى (أَشَدُّ) ونحوه.

وأما إذا كان نادراً في الاستعمال فمقتضى إطلاقه فيما تقدم أنه لا يفتقر فيه إلى (أَشَدُّ) ونحوه إذا / وجدت الشروط الأخر، لأنه قال قبل : ٥٣٣ «وَصُغُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» فأطلق، فدخل له ما كان كثيراً في الاستعمال، وما ندر فيه. وإذا كان كذلك لم يفتقر فيه إلى (أَشَدُّ) ونحوه مما يخلفه، إذ لم يعدم على هذا التنزيل شرطاً.

وفي هذا نظر، وذلك أن ندور الاستعمال حاكماً بأن هذا الفعل لا يقع على الألسنة إلا نادراً، بحيث لا يعتبره العربي في بناء فعل التعجب منه، وإن اتفق كثرة استعماله عند بعض العرب لم يتفق عند الباقيين، وبذلك يعد نادراً؛ إذ لو تداولت العرب استعماله لسمع كثيراً، ولو سُمع كثيراً لم يكن نادراً عندهم، أعنى عند الناقلين عن العرب، فعدهم إياه نادراً دليل على أنهم فهموا ذلك من العرب، وعند ذلك لا يصح الحكم بعدم الافتقار في هذا الموضع إلى (أَشَدُّ) ونحوه، بل نقول : لا بد منه كما لا بد منه في غيره، لأن العرب لم تعهد هذا النادر أن تلتفت إليه فتبني منه، فإذا وجد فعل تعجب لم يكن فعله المبنى هو منه كثيراً الاستعمال فهو شاذ لا يقاس عليه، إلا إن ثبت استعماله لبعض العرب، فحينئذ يقاس بالنسبة إليهم، لا بالنسبة إلى من لا يستعمله.

ولذلك عد المتقدمون من شاذ التعجب قولهم : (ما أفقره) لأنه عندهم

من (افْتَقَرَ) وإن كان قد سُمِعَ (فَقَرٌ، وَفَقِرَ) بمعنى : افْتَقَرَ، و (ما أَرْفَعَهُ) وإن كان قد جاء (رَفَعَ) و (ما أَعْنَاهُ) وإن سُمِعَ (غَنَى) بمعنى اسْتُغْنِيَ، و (ما اتَّقَاهُ) وقد سُمِعَ (تَقَى) بمعنى خَافَ، حكاها ابنُ القُوطِيَّةِ^(١) لغةً في (اتَّقَى) ، و (ما أَقْوَمَهُ) من (اسْتَقَامَ) وقد قالوا : قَامَ، بمعنى : استقام، و (ما أَمْكَنَهُ) وقد سُمِعَ (مَكَّنَ عند الملك) ، و (ما أَمْلَأَهُ) وقد سُمِعَ (مَلَأَ) بمعنى : أَمْتَلَأَ.

وقالوا : أَيْلَ الرجلُ، كَثُرَتْ إِيْلُهُ كما تقدَّم^(٢)، وجعلوا (ما أَيْلَ زيدا) شاذًا. وكذلك في البناء من فِعَلِ المفعول جَعَلُوا منه قولهم : (ما أَمَقَّتَهُ) وقد قالوا : مَقَّتَ، إلى أشياء من هذا القَبِيلِ يُعدُّ التعجبُ فيها شاذًا مع وجود الثلاثي، ماذاك إلاَّ لأنهم لم يَعْتَبِرُوا ذلك المسموع، لشُذُوذِهِ وَنُدُورِهِ، فإِطلاقُ الناظم في هذا الموضع لا يستقيم في مدارج القياس.

والجواب عن الأول أن خِلَافَةَ (أَشَدُّ) أو (أَشَدُّ) ونَصَبَ المصدر أو جَرَّهُ بالباء إنما يُريد به حيث يُتَصَوَّرُ وضع هذا للمجموع، وذلك لا يُتَصَوَّرُ إلا في فِعَلٍ متصَرِّفٍ، فاشتراط التصرُّف في الفعل أولاً قَضَى بأن غير المتصَرِّف لا يكون له مصدر، لأن معنى التصرُّف أن يكون له ماضٍ ومضارع وأمر وصِفَةٌ وغير ذلك، ومن جُمَلَتِها المصدر، وهو الأصل، فما لا مصدر له لا يَتَأَتَّى فيه ذلك الوضع ولا ذلك العمل فيَرْفُضُ.

وأما ما اسْتُغْنِيَ عنه بغيره من الأفعال فذلك الغير يقوم مصدره مقام

(١) ينظر كتاب الأفعال ٢٨٤. وابن القوطية هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز القرطبي النحوي، المعروف بابن القوطية. كان إماما في اللغة والعربية حافظا لهما، مقدما فيهما على أهل عصره، لا يشق غباره، ولا يلحق شؤره. وكان حافظا لأخبار الأندلس. صنف : تصارييف الأفعال، والمقصود والممود، وتاريخ الأندلس وغيرها (ت ٣٦٧هـ). بغية الوعاة ١/ ١٩٨.

(٢) انظر : الصحاح (أيل)

مصدر هذا المرفوض، فكأنه موجود، ف (التَّرك) قائم مقام (الودع) كما / ٥٣٤
كان (تَرَكَ) قائماً مقام (ودَعَ).

وأما ما له مصدر يُوقَع الإتيانُ به في اللَّبسِ فالإتيان في موضعه بـ
(ما) المصدرية بمنزلة الإتيان بالمصدر نفسه، إذ هما في المعنى
كالترادفين^(١)، ولذلك يصرِّح سيبويه في الحرف المصدرية أنه اسمٌ
اعتباراً بتأويله مع ما بعده بالاسم^(٢).

وإذا أتى بـ (ما) والفعل بعدهما مبنى للمفعول لم يَبْقَ لَبْسٌ، كما أنه
إذا أتى بعدها بالفعل المنفي لم يَبْقَ لَبْسٌ، ولكن لفظ الناظم لا يعطى هذا
الحكم بخصوصه، ولا يفهم منه، فالاعتراض متمكن هنا، لاسيما بالفعل
المنفي، فإن في جواز نحو (ما أَكْثَرَ ما لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) نظراً.

ولا أعلم الآن في المسألة نقلاً أَقْتَفَى أثره، ولكن لا يعد في القياس
أن تدخل (ما) على الفعل المنفي كما تدخل المصدرية الظرفية عليه، نحو
ما جاء في الحديث : « لا يزال الرجلُ في فُسْحَةٍ مِنْ دينه ما لَمْ يَسْفِكْ دَماً
حَرَاماً »^(٣) أو كما قال عليه السلام.

والجواب عن الثاني أن التعجب بـ (أشدُّ) ونحوه يأتي في مَعْهُودِ
الاصطلاح على وجهين، أحدهما أن يُقْصَدَ إليه أولاً في التعجب، فهذا
يَجْرَى مجرى سائر أفعال التعجب، كأَحْسَنَ وَأَفْضَلَ وَأَكْرَمَ. فقولك :
(ما أَكْثَرَ ما لَهُ، وما أَشَدُّ وَلَدَهُ) كقولك : ما أَحْسَنُهُ، وما أَفْضَلَ أَبَاهُ،

(١) التَّرادُفُ : أن تكون الكلمتان أو الكلمات بمعنى واحد.

(٢) انظر الكتاب ١١٩/٣، وما بعدهما.

(٣) البخاري - ديات : ١، ومسنَد أحمد : ٩٤/٢.

وما أَكْرَمَ وَلَدَهُ. وهذا لا اعتراض به لأنه غير واقع خلفاً من غيره، ليتوصل به إلى التعجب مما لا يتأتى البناء منه.

والثاني أن يكون التعجب بـ(أشد) ونحوه توصلاً واستخفافاً، حيث لا يتأتى بناء التعجب من الفعل المذكور، وهذا لا يؤتى فيه إلا بالمصدر كما قال. والكلام هنا في هذا الثاني لافي الأول، وجميع ما اعتُرض به من الأمثلة من القبيل الأول لا من الثاني، فلا إشكال.

وعن الثالث أن المصدر المراد هنا هو الموصول، وقد تقدّم في بابه أن اسم المصدر يجري مجراه، لما فيه من معناه، فليكن هنا كذلك بمقتضى ذلك الحكم المتقدم.

ويقال أيضاً : إن أسماء المصادر في الاستعمال، بالنسبة إلى المصادر، قليلة، فاعتبر الأصل الكثير، وترك ما عاده مسكوتاً عنه حتى يلحقه به من أراد إلحاقه بالقياس.

وعن الرابع أن (ماأشد) و (أشد) إنما يخلفان ما كان بمعناهما، مما تعذر بناء (أفعل) منه، فإن التعجب لا يمكن إذا كان الفعل غير قابل للفضل، فلا يقال : ماأموتَ زيداً، إذ الموت لا يزيد ولا ينقص، لكن يبقى أن يقال : هل يقال : ما أموتَ زيداً^(١)، على معنى : ماأشدَّ موته، أو ماأسهل، أو نحو ذلك. أو ماأموتَ أهل بلدة كذا، بمعنى : ماأكثَرَ موتهم، إذا نزل بهم الموت الكثير. فيقال : مثل هذا لا يقال حتى يُسمع، ولم نسمع العرب قالت : ماأموتَ كذا، بمعنى : ماأشدَّ أو ماأكثَرَ، أو نحوهما، كما قالوا في النوم : «هو أنوم من

(١) في (ت) «ما أموتَ بلدة كذا».

فَهْدٍ^(١) و «أَنُومٌ مِنْ عِبُودٍ»^(٢) و «نَوُومٌ» على اعتبار الكثرة أو الطول، أو كما قالوا : مَا أَضْرَبَهُ، وما أَمْشَاهُ، على معنى الكثرة /، ولذلك جاء : ٥٣٥ ضَرَّابٌ وَمَشَّاءٌ.

فإذا ثَبِتَ استعمالُهم لذلك جاز لنا التعجب على ذلك المعنى المستعمل، وإلا لم يَجُزْ، فصار إذا (مَا أُمُوتَ كذا) - بمعنى : مَا أَشَدُّ، أو أَكْثَرُ، أو نحوهما - مُهْمَلًا، لإهمال الفعل الذي يُبنى منه، فإذا قُصِدَ قَصْدُهُ^(٣) أَتَى بما يدل على معناه، وهو (أَشَدُّ) أو نحوه، فـ (أَشَدُّ) ونحوه إذا إِنَّمَا ناب عن فِعْلٍ بمعناه، فلذلك عَبَّرَ الناظم بعبارة «يَخْلُفُ».

ولم يَقْصِدِ النحويون قَطُّ بِالِاتِّيانِ بـ (أَشَدُّ) ونحوه أن يَدُلَّ على معنى ما لا يُتَعَجَّبُ منه، وهذا المعنى جارٍ في غير هذا الموضع من الشروط المذكورة، وهو مما نَبَّهَ على أصله بعضُ المتأخِّرين قال : المعتبر فيما يجوز التعجب منه وما لا يجوز إِنَّمَا هو مدلولُ اللَّفْظَةِ، فأما أن يقال : مَا أَفْعَلَ كذا، بمعنى : مَا أَكْثَرَ فِعْلَهُ - فتحريفٌ لا يَسُوغُ، فليس مآجِز فيه (مَا أَكْثَرَ كذا) يجوز فيه (مَا أَفْعَلَهُ).

والدليل على ذلك أنهم لا يقولون : مَا أَعْمَى زَيْدًا؛ لأجل فساد معناه، فَإِنْ فَرَضْتَ أن يكون (الْعَمَى) في بلدٍ ما كثيراً شائعاً، أو غيره من

(١) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٠، والعسكري ٢/٣١٨، والميداني ٢/٣٥٥
قال حمزة الأصبهاني : «لأن الفهد أنوم الخلق، وليس نومه كنوم الكلب، لأن الكلب نومه نعاس، والفهد نومه مصمت».

(٢) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٢، والفاخر ١٣٥، والعسكري ٢/٣١٩، والميداني ٢/٣٥٥
وكان عبود عبداً حطاباً أسود، فقبر في محتطبه أسبوعاً لم ينم، ثم انصرف فبقي أسبوعاً نائماً، فضرب به المثل عن ثقل نومه، فقالوا : «قد نام نومة عبود».

(٣) يقال : قَصَدَ قَصْدَهُ، أى نَحَانَحَوْهُ.

الخلق، كما يحكي الناس كثيراً من ذلك عن كثير من البلدان - لم يصح التعجب أيضاً، وإن كان معنى الكثرة شائعاً متصوراً. أو يكون الموت شائعاً في بلد ما^(١)، كما يكون في المواضع الوبيئة - فلا يجوز أن يقال في ذلك : ما أموت أهل موضع كذا، وإن كان معنى الكثرة شائعاً.

فليس ما يعطيه معنى (ما أفعله) منحصراً فيما تعطيه الكثرة خاصة، بدليل ما قدمته. قال : وهذا موضع خفي ينبغي أن يتنبه له.

والجواب عن الخامس أن السماع إذا أثبتته ثقة لم يطرح بسبب أن ثقة آخر لم يثبت له عدم اطلاعه عليه، بل القاعدة المستمرة أن المثبت في أمثال هذه الأمور مقدم على النافي، لأنه النافي لم يقل : إنه غير موجود بإطلاق، وإنما قال: لم أحفظه، أولاً أعلمه، وعدم علمه لا يدل على عدمه، فمن هنا كان قول المثبت أولى.

ثم إن ما أثبتته بعضهم إنما أثبتته غير مقيد بندور، فيحمل على إطلاقه حتى يدل دليل على الدور، أو أنه لغة لبعض لا يستعمله الباقون، فحينئذ يكون ما قال في السؤال.

ومثل ذلك لا يوجد في الاستقراء إلا نادراً، فلا يُعَبَّأ به، فهذا أطلق الناظم القول في مجيء الفعل الثلاثي، بناءً على أن الدور فيما استعمل منها لا يثبت إلا نادراً. وعلى هذا الأصل اعتمد في «الشرح»^(٢) حيث زعم أن أكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب : ما أفقره، وما أشهأه، وما أحيأه، وما أمقتَه، بناءً على أن الثلاثي منها لم يستعمل. قال : وليس الأمر كما زعموا، بل استعملت

(١) هذه الجملة معطوفة على قوله : «أن يكون العمى في بلد ما كثيراً شائعاً».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ - ب).

العرب : مَقَّتْ، وَفَقَّرَ، وَشَهَى، وَحَيَّى.

ثم قال : وَمَمَّنْ خَفِيَ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ (حَيَّى) بِمَعْنَى (اسْتَحْيَا) أَبُو عَلَى الْفَارَسِي ، وَمَمَّنْ خَفِيَ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ (فَقَّرَ، وَمَقَّتْ) سَيَبَوِيه قَالَ : وَلَا حُجَّةٌ فِي قَوْلِ مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ مَا ظَهَرَ لغيره، بَلْ / الزِّيَادَةُ مِنَ التُّقَّةِ مَقْبُولَةٌ. ٥٣٦ هـ
وقد ذَكَرَ اسْتِعْمَالَ مَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ أئِمَّةِ اللُّغَةِ. يَعْنِي : كَابْنِ سَيِّدَةٍ، وَابْنِ الْقُوطِيَّةِ وَابْنِ الْقَطَّاعِ وَغَيْرِهِمْ^(١)، وَنَقَلُوهَا عَنْ أئِمَّةٍ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا وَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَطُرِحَ مَا عَدَاهُ. وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُنَا قَدْ ذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى ذَلِكَ^(٢).

ولكن ههنا قاعدة هي من المتقدمين على بَالٍ، وَيُغْفَلُهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَّا مَنْ فَهَمَ مَقَاصِدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَحَذَا حَذْوَهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ إِثْبَاتَ السَّمَاعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سُمِعَ، أَوْ نَفَى السَّمَاعِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغِ النَّافِي ذَلِكَ - سَهْلٌ يَسِيرٌ، لِأَنَّهُ نَقْلٌ وَإِخْبَارٌ عَنْ أَمْرٍ مُحْسُوسٍ لَا يُنْكِرُهُ عَاقِلٌ.
وَأَمَّا إِثْبَاتُهُ أَوْ نَفْيُهُ، مِنْ جِهَةِ مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ أَوَّلًا يُقَاسُ، فَلَيْسَ بِالسَّهْلِ وَلَا بِالْيَسِيرِ، فَالَّذِينَ اعْتَنَوْا بِالْقِيَاسِ وَالنَّظَرِ فِيمَا يُعَدُّ مِنْ صُلْبِ

(١) ابن سيده هو على بن أحمد بن سيده اللغوي الأندلسي أبو الحسن الضرير. كان حافظاً لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، متوفراً على علوم الحكمة.
صنف : المحكم والمخصص في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش وغير ذلك (ت ٤٥٨ هـ) بغية الوعاة ١٤٢/٢ .
وابن القطاع هو على بن جعفر بن محمد عبدالله السعدي، المعروف بابن القطاع الصقلي.
كان إماماً وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب، وصنف : الأفعال، وأبنية الأسماء، وحواشي الصحاح، وتاريخ صقلية، والدرة الخظيرة في شعراء الجزيرة (ت ٥١٥ هـ) بغية الوعاة ١٥٣/٢ .
وتقدمت ترجمة ابن القوطية.
(٢) أي إليه.

كلام العرب وما لا يُعد لم يُثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام، ولأنفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كله مع مُزاولة العرب، ومُدَاخلة كلامها، وفهم مقاصدها، إلى ما يَنْضَمُّ إلى ذلك من القرائن ومقتضيات الأحوال، التي لا يقوم غيرها مقامها، فَبَعْدَ هذا كله ساغ لهم أن يقولوا : هذا يُقاس، وهذا لا يُقاس. هذا يقوله مَنْ لا يقول كذا. وهذا ممَّا استغنى عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامة التي لا يُفْضَى بها إلا من اطلع على مآخذ العرب، وعرف مآل مقاصدها. وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن. ومَنْ فهم كلام الأئمة في تَوَالِيهِمْ لم يَخَفَ عليه ما ذكر.

وإذا ثبت هذا فإنهم لم يدَّعُوا في (ما أَفْقَرَهُ) وأخواته أنه شاذٌّ إلا بعد أن عرفوا بالاستقراء التام أن قائله لا يتكلم بـ (فَقْرٌ) ونحوه، وإن تكلم به ففي شِعْرِ أو نادرِ كلام، وما لا يَنْبَنِي عليه القياس، وإلا لكان نفياً لهم لذلك نفياً لما لا علم لهم بنفيه ولا إثباته، وهذا لا يصح أن يُنسب إلى عدلٍ منهم على حال، كما لا يُنسب مثل ذلك إلى فقيهٍ أو أصوليٍّ أو غيرهما.

ومن هنا قال بعض المحققين في مسألة من مسائل التعجب : إثبات أنهم تعجبوا من فعلٍ ما بأن يُسْمَعَ التعجب منه هَيِّنٌ سَهْلٌ، وأمَّا نفى أنهم لا يتعجبون منه بأن لم يُسْمَعَ صَعْبٌ عَسِرٌ شاقٌّ، إلا على إمامٍ موثوقٍ به، قد فهم من قرائن ومجموع أحوال وظواهر تعمدهم لترك ذلك، وما أعزَّ ذلك وأقله. هذا ما قال، وهو واضح.

فمن كان مثَّهم فواجب أن يُقبل قوله نفياً وإثباتاً، وهم قد قالوا : إن (ما أَفْقَرَهُ) وأخواته شاذٌّ، لعدم جريانه على الثلاثي، فلم يقولوا ذلك إلا بعد فهمه من العرب كذلك، فإذا سُمع بعد ذلك الثلاثي مثلاً فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم، فإن وجد الأمر مُسْتَتَباً مطرداً على خلاف

ماقال الأول لم يَسَعُه إلا مخالفتُه، وإن لم / يَجِدْه كذلك فَلْيَتَوَقَّفْ، فإن ٥٣٧
اجتمع على ماقال الأول أنمة مثله فينبغي تقليدُهم، لأنهم عن السَّماع
يُخْبِرُونَ لَاعَن آرائهم، وإلا لم يَقْطع في المسألة بنفي ولا إثبات إن حصل
له في الاستقراء شكٌ يَسْتَدُّ إلى سبب، وإن لم يكن له سببٌ في الشك
يَسْتَدُّ إليه فالأولى الوقوفُ مع ماقال الأول، لأنه إنما حَكَمَ عن بَصِيرَةٍ،
وهذا ليست له في المسألة بَصِيرَةٌ يَسْتَدُّ إليها، والكلام هنا واسع، ومحلُّ
بَسْطِه «الأصول» .

والحاصل أن ما استدرك المتأخرون هنا غيرُ مُخْلَصٍ ^(١) . وابن مالك
منهم.

فإن قيل : فإذا نَقَلَ أهلُ اللغة هنا الثلاثي وإن لم يقيدوه بقلةٍ
ولأن دور، ولا اختصاصٍ بقومٍ بون قوم – فذلك دليل على كثرة استعمالها،
وهكذا فعلوا في أكثر ماتقدم، وإذا كان كذلك فهو دليل على صحة
الاستدراك.

فالجوابُ أن أكثر اللغويين إنما يَنْقُلُونَ السَّماع مطلقاً من غير تَتَبُّعٍ
لهذه الأمور، وإنما يتعرض لها من كان نحوياً في الغالب، ولا عَتَبَ عليهم،
فإنهم سالكون سبيل مجرد النقل، ولا سيما أهل النوادر منهم، والتفقه في
المنقول من صناعةٍ أخرى.

فَلْيُتَحَفَّظْ الواردُ على أمثال هذه المسائل، فالمتقدمُ أعرفُ بماخذ هذا
الكلام من هؤلاء المتأخرين ، ولذلك نَرَى الحذاق يعتنون بقواعد المتقدمين ،
ويَتَحَامُونَ الاعتراض عليهم، بل يقلّدون نقلهم وقياسهم، ويحتجّون لهم
ما استطاعوا، مراعاةً لهذه القاعدة، فَيُظَنُّ الشَّادِي ^(٢) في النحو أن ذلك

(١) يقال : خَلَصَ فلان الشيء، إذا صَفَّاه ونَقَّاه مما يشوبه، وخَلَصَ الشيء : مَيَّزَه من غيره.

(٢) الشَّادِي من الأدب أو العلم : الذي حَصَلَ منه طَرَفًا، وهو من : شَدَا يَشْنُو، شَنَوًا .

من باب التعصّب للمذهب، وليس كذلك فاعلم .

وقوله : «يَخْلُفُ» خبر للمبتدأ الذي هو «أَشْدِدُ أَوْ أَشَدُّ» باعتبار
حكاية اللفظ والإخبار عنه، وأفرد الضمير لأنه عطف بـ (أَوْ) المقتضية
لأحد الشيئين أو الأشياء.

و «بَعْضَ الشَّرْطِ» مفعول «عَدِمَ» و «ما» واقعة على الفعل المبني منه
صيغة التعجب، وهي موصولة عائدها فاعلُ «عَدِمَ» والتقدير : ومصدرُ
الفعل العادم بعضَ الشروط يَنْتَصِبُ بعده، وَيَنْجَرُّ بالباء بعد «أَفْعَلُ».

وبِالْأَنْدُورِ أَحْكَمَ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ

وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرُ

يعنى أن ما تقدّم ذكره من الأحكام المشروطة وغير المشروطة هو
القياس يَطْرُدُ فيما سُمِعَ وما لم يُسْمَعْ، وأما غير ذلك فاحكم باندوره وقلته،
وأثبتته في قسم المسموع الماثور الذي يُوقَفُ على محله ولا يقاس عليه.

فمما جاء من المبني من غير فعل قولهم في التفصيل : هو أحنكُ
الشأتين^(١)، وأبل الناس كلهم^(٢)، وما أفرسه، وهو أفرسُ الناس^(٣).

/ ومن المبني من غير الثلاثي : ما أفره، وما أغناه، وما أحوجه، ٥٣٨

(١) أي أكلهما بالحنك (اللسان - حنك) وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (١٠٠/٤) وقد تقدم في الباب نفسه.

(٢) جاء من ذلك قولهم : أبل من حنيف الحناتم، وأبل من مالك بن زيد مائة (انظر : فهارس الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة).

(٣) جاء من ذلك قولهم : أفرس من بسطام، وأفرس من سمّ الفرسان، وأفرس من صياد الفوارس، وأفرس من عامر، وأفرس من ملاعب الأسنة (انظر : فهارس الدرّة الفاخرة).

وهو أبيضٌ من كذا، قال^(١) :

جَارِيَةٌ بَيْضَاءٌ فِي نِفَاضٍ

مَائِسَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ

* أبيضٌ من أختِ بنى أباضِ *

ولم يقولوا : بَيْضٌ، وقالوا : (سَوْدٌ)^(٢) وقالوا : «أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ»^(٣) وقال
نُصَيْبٌ فِي (سَوْدٍ) أَنشده سيبويه^(٤) :

سَوْدَتْ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ

قَمِيصٌ مِنَ الْقَوِيهِ بَيْضٌ بَنَائِقُهُ

ومِمَّا بُنِيَ مِنَ الْعَدِيمِ التَّصَرُّفُ قَوْلُهُمْ : مَا أَعْسَاهُ، وَأَعْسِرَ بِهِ، بِمَعْنَى :
مَا أَحَقَّهُ، وَأَحَقَّقَ بِهِ.

ومِمَّا بُنِيَ مِنَ الْوَصْفِ الْمَصَوِّغُ عَلَى (أَفْعَلْ، فَعْلَاءً) قَوْلُهُمْ : مَا أَحْمَقُهُ، وَمَا
أُنْوَكُهُ، وَمَا أُرْعَنُهُ، وَمَا أَهْوَجُهُ، وَمَا أَلْدَّهُ، فِي أَشْيَاءٍ مِنْ هَذَا قَلِيلَةٍ.

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج، وسبق أن ساقه الشارح في الباب نفسه برواية أخرى هي :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ تَقْطَعُ الْحَيْثُ بِالْإِيْمَاضِ

* أبيضٌ من أختِ بنى أباضِ *

وبعد الأول في اللسان (نفض)

* تَنْهَضُ فِيهِ أَيَّمَا انْتِهَاضِ *

والتَّفَاضُ - بكسر النون - إزار من أزر الصبيان. وماشئة : متبخثرة في مشيتها .

(٢) ساقط من (ت).

(٣) القار : مادة سوداء صلبة، تسيلها السخونة، تتخلف من تقطير المواد القطرانية، وهي الرُّقْتُ.

(٤) الكتاب ٥٧/٤، والخصائص ٢١٦/٨، وابن يعيش ١٥٧/٧، ١٦٢، واللسان (سود، بنق)

وسودت : اسودَّ لوني. ولم أملك سوادى : لم أجتلبه لأنه خَلَقَ. والقوي : ضرب من الثياب البيض
تنسب إلى قوهستان بفارس. والبنائق : جمع بنيقة، وبنائق القميص : العرا التي تدخل فيها
الأزرار. ويريد بالقميص الذي تحت سواده قلبه وخلقه.

ومن ذلك جميع ما ذكر في الأسئلة على النظم فيما بُنى من (أفعل) ومن (فعل)^(١) ونحو ذلك، فقد سبق منه أمثلة كثيرة، وجميعها نادر في موضعه، يُحفظ حفظاً، ولا يُقاس عليه حسباً ارتضاه في هذا النظم.

فإن قيل : ظاهر قوله : «ولا تقس على الذي منه أثر» أنه حشواً فائدة فيه، إذ كان صدر هذين المَرْبُوعَيْنِ يَقْضَى بذلك، وهو قوله : «وبالنَّدُورِ احْكُمْ لغير ما ذكر» فإنه إذا كان نادراً كان غير مقيس فلم يُفدْ شيئاً زائداً على ما تقدّم، بل نقول : إن مجموع الشَّطْرَيْنِ حَشَوُ، لأن جميع ما تقدّم ذكره قياس، فلو ترك التنبيه على ماعدها لفهم أنه غير مقيس بحكم مفهوم الشروط المذكورة، وذلك عين ما ذكر هنا، فهذان سؤالان، أحدهما : ما فائدة ذكر الشَّطْرَيْنِ؟ والثاني على تسليم أنه أفاد بالشطر الأول ما فائدة الثاني؟

فالجواب عن الأول أنك إذا تأملت ما تقدّم في الشروط وجدت ما خرج منها على قسمين، منه ما قيل بأنه قياس، وذلك كما في البناء من (أفعل) ومن فعل المفعول، فإن النحويين قد اعتبروا السماع في ذلك، وكثر عندهم كثرة يُقاس عليها، وقد اعتبرها هو في «التسهيل»^(٢). ومنه ما ليس بقياس اتفاقاً، وذلك : ما أعساه، وأعس به، ونحو ذلك. فلو سكت عن التنبيه على الدور لتوهم الناظر فيه أنه إخلال، فأشعر هنا أن ترك ما ترك ليس بمغفول عنه، بل هو مغفول عمداً، غير معتبر في القياس قصداً.

وعن الثاني أن الشطر الأول أخبر عن حقيقة الأمر في ذلك المسموع المنبّه عليه، وأنه نادر قليل، لا كثير كما يزعمه من ادعى القياس في تلك المسائل،

(١) يعنى ماسمع من التعجب من الفعل الذى على وزن (أفعل) ومن الفعل المبني للمجهول.

(٢) التسهيل : ١٣١.

وعادته أن يعبر بالقليل عما جاء في الكلام، ولم يختص بالشعر. وقد تقدّم التنبيه على ذلك في مواضع. ويعبر أيضا بالنذور عما جاء في الكلام وهو مُحْتَمَلٌ للقياس عليه وعدمه.

فلما كان الأمر كذلك حرّر ماعسى أن يفهم له منه إجراء القياس بقوله : «وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ» أى لاتظن أنه مما يُقاس وإن كان قليلا، بل اعتقد أنه عندى في هذا الكتاب غير مقيس بإطلاق / وإن كان ٥٣٩ قد جعل في «التسهيل» بعضه قياسا ^(١)، وهذا المعنى يحتاج إلى ذكره، فليس في الكلام حشو. وابن مالك مما يقصد قصد هذه التنبيهات، فلا تهمل النظر في كلامه، والتأمل لناحيه، فإن تحت كلامه دقائق محتاجا إليها.

و «أثر» معناه : ذكر ونقل عن العرب، يقال : أثرت الحديث أثره، إذا ذكرته عن غيرك، ومنه يقال : حديث مأثور، أى ينقله الآخر عن الأول. ومنه في حديث عمر رضى الله تعالى عنه «فما حلفتُ به ذاكراً ولا أثراً» ^(٢) أى : ولا مأثورا عن غيرى، يعنى الحلف بأبيه. ثم قال :

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ

مَعْمُولُهُ وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا

يعنى أن الفعل في التعجب، وهو (أفعل، وأفعل) يلزم طريقة واحدة مع معموله، فيتقدم الفعل على معموله، ويتأخر معمول لزوما، ولا يتقدم معمول.

(١) المصدر السابق : ١٢٦.

(٢) البخاري - الإيمان : ٤، ومسلم - الإيمان : ١، والترمذي - النور : ٨، والنسائي : الإيمان : ٥.

ويلزم أيضاً وصلُ المَعْمولِ بفعله، فلا يُفصل بينهما بفواصل سوى مايسْتَتْنِي. هذا عَقْدُ مقاله.

فأما التَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ فتقول : ماأَحْسَنَ زَيْدًا قَائِمًا، وأَحْسَنَ بَزِيدَ رَاكِبًا، فلاتقول : ماأَحْسَنَ رَاكِبًا زَيْدًا، ولا أَحْسَنَ رَاكِبًا بَزِيدَ، ولا زَيْدًا ماأَحْسَنَ، ولا بَزِيدَ أَحْسَنَ، ولا ما زَيْدًا أَحْسَنَ.

وكذلك لاتقول في قولك : (ماأَنْفَعُ مُعْطِيكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ) : ما أَنْفَعُ عِنْدَ الْحَاجَةِ مُعْطِيكَ، ولا في قولك : (ماأَكْرَمَ مُعْطِيكَ ثَوْبًا) : ماأَكْرَمَ ثَوْبًا مُعْطِيكَ.

فالحاصل أن الصورة التي ذَكَرَ أَوَّلَ البابِ ملتزمة، لاتتخلف إلا في موضع واحد، وهو الفصلُ بين الفعل ومعموله بالظرف والمجرور على خلافٍ فيه كما سيذكره، وذلك أن العرب التزمت في فِعْلِي التَعْجُّبِ عدمَ التصرُّفِ، ولذلك لايدُلُّنَّ على زمان، كعَسَى وَلَيْسَ، ونِعْمَ وَبُئْسَ، ولايأتى منهما مضارعٌ ولا أمر. وإذا لم يتصرفا في أنفسهما لم يتصرفا في معمولاتهما بتقديم ولا تأخير.

وأيضاً لما جَرِيَ الأمثال كما تقدَّم صار التقديم والتأخير والفصلُ مُخْرِجاً لهما عما قَصَدَت بهما العرب، فلذلك قال سيبويه : ولايجوز أن تقدَّم (عبدُ الله) وتؤخَّرُ (ما) يعنى في قولك : ماأَحْسَنَ عبدُ الله، ولا تُزِيلُ شيئاً عن موضعه، ولاتقول فيه : مايُحْسِنُ، ولاشيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا^(١).

فإذا كان هكذا فاللزام فيهما صيغةٌ واحدة.

وقد حكى المؤلف الإجماعَ على منع الفصل بغير الظرف والمجرور، قال في «الشرح»^(٢) : وكذا لاختلاف في منع إيلائهما مايَتعلَّقُ بهما من غير

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٤ - ب).

ظرف وجار ومجرور، نحو : ما أَحْسَنَ زيداً مُقْبِلاً، وأَكْرَمَ به رجلاً،
قال : فلو قلت : ما أَحْسَنَ مُقْبِلاً زيداً، وأَكْرَمَ رجلاً به - لم يَجُزْ بإجماع.
انتهى.

وفي هذا الإجماع نظر، فقد نُقِلَ عن الجَرْمِيِّ في كتابه «الْفَرُخُ»^(١)
أن الفصل بين «أَحْسَنَ» ومعموله بالظرف والحال والمصدر قبيحٌ، وهو على
قبحه جائز/ والمصدر أَقْبَحُها عنده، فالخلاف واقع كما ترى، ولكن ٥٤٠
الجمهور على ماقاله.

وقد مَنَعَ الناس (الإعمال)^(٢) في فِعْلِ التَّعَجُّبِ فِراراً من الفَصْلِ بينه
وبين معموله، فلا يقال عندهم : ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيداً، ولا ما أَحْسَنَ
وأَجْمَلُهُ زيداً، لأن فيه مع إعمال الثاني الحَذْفَ، ومع إعمال الأول الفصل.
وأما إذا كان معمولُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ ظرفاً أو مجروراً فقد قال فيه
الناظم :

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ

مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

الضمير في «فَصْلُهُ» عائد على «المعمول» أى : وَفَصْلُ المَعْمُولِ،
يريد: مِنْ عامِلِهِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، قد استعملته العرب، ففصلت
بينهما بالظرف، وحرف الجر ، أى مع مجروره، وَجَرَى ذلك في كلامها

(١) الجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري النحوي. أخذ عن الأخفش وغيره، ولقي
يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه. وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وطبقتهما، وكان
أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة. وإليه وإلى أبي عثمان المازني - تلميذه - انتهى
علم النحو في زمانهما. وكتابه «الفرخ» في النحو كتاب جيد، ومعناه : فرخ كتاب سيبويه .
(ت ٢٢٥هـ) [إنباه الرواة ٨٠/٢] .

(٢) يقصد بالإعمال التنازع في العمل.

جَرِيَانًا مَعْتَبَرًا .

وقوله : «مُسْتَعْمَلٌ» يُشعر بأنه في كلامهم غير قليل، بل هو موجود
نظمًا ونثرًا . فأما النثر فممنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين مرَّ
بَعَمَار^(١) فَمَسَحَ التَّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَالَ : أَعَزُّ عَلَىَّ أَبَا الْيَقْظَانِ أُنِّي أُرَاكَ
صَرِيحًا مُجَدِّلًا^(٢) . فَفَصَلَ بِهِ (عَلَى) وَالْمَنَادَى .

وقال عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ : لَهِ دَرُّ بَنِي سُلَيْمٍ ، مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ،
وَأَكْرَمَ فِي الْأَزْمَاتِ عَطَاءَهَا ، وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا .

وحكى المبرد وابن السَّراج^(٣) : مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا .

وأما النظم فأنشد ابن الدهان^(٤) :

وَقَالَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا

وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقال عمرو بن العاص السَّهْمِيُّ يَرِثِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(١) هو عمار بن ياسر رضي الله عنه . وكان ذلك بعد موقعة صفين سنة ٣٧هـ وانظر : ارتشاف
الضرب (١٠٤٣) .

(٢) في (ت) «منجدلا» .

(٣) سبقت ترجمتها ، وانظر : المقتضب ١٨٧/٤ ، وأصول ابن السراج ١٢٦/١ .

(٤) ابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي ناصح الدين بن الدهان النحوي ، كان من أعيان النحاة
المشهورين بالفضل ومعرفة العربية . صنف شرح الإيضاح ، وشرح اللع لابن جني وغيرهما (ت)
٥٦٩هـ . بغية الوعاة ٥٨٧/١ .

والبيت للعباس بن مرداس ، من قصيدة قالها في غزوة حنين ، ديوانه ١٠٢ ، وهو من شواهد
التصريح ٨٩/٢ ، والهمع ٥٧/٥ ، ٦٠ ، ٢٨٧/٦ ، والأشمونى ١٩/٣ ، والعيني ٦٥٦/٣ ، ٥٩٣/٤ ،
والدرر ١١٩/٢ ، ١٢١ ، ٢٤٠ .

غَدَاةَ نَعَى النَّاعِي النَّبِيَّ مُحَمَّدًا
فَاعَزَزْ عَلَيْنَا بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
وَأَنْشُدِ الْمُؤَلَّفَ (١):

خَلِيلِيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى
صَبُورًا وَلَكِنْ لَسَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ
وَأَنْشُدِ أَيْضًا أَبْيَاتًا أُخَرُ لَمْ أَقِيدْهَا .

والذي يَعْضُدُ ذلك من جهة القياس أن الفصل بالظرف والمجرور في
أبواب العربية مُغْتَفَرٌ مُحْتَمَلٌ فيما هو أَشَدُّ من هذا، وهو الفصل بهما بين
المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فهذا أَشَدُّ من الفصل بهما بين
معمول وعامل ليسا كالشيء الواحد.

وأيضاً فالقياسُ على (بئسَ) مع معمولها مع أنها أضعف من فعل
التعجب، وقد ورد الفصلُ فيها في قول الله تعالى {بئسَ للظَّالِمِينَ بَدَلًا} (٢) فإذا
جاز الفصل في (بئسَ) فهو في فعل التعجب أولى.

وهذا التقرير محتمل لأن يكون معتبراً في القياس، فيُقاس الفصلُ
بالظرف والمجرور، ولأن يكون غير معتبر لقلَّة ما جاء في السَّماع من ذلك.

ولذلك - والله أعلم - لم يقطع هنا الناظم بأحد الوجهين، وإنما بيَّن أن
الفصل بالأمرين قد استُعمل. ثم حكى [الفصل قياساً] (٣) وذكر الخلاف في

(١) الأشموني ٢٤/٣، والعيني ٦٦٢/٣.

ويقال: ما أحراه بكذا، أي ما أجدره به.

(٢) سورة الكهف / آية ٥٠.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت) و (س).

القياس على ماسمِعِ بقوله. «والخُلفُ في ذاك أشهر» أى في جواز الفصل قياساً.

وذكر في «التسهيل» وشرحه^(١) / أن الجواز مذهب الفراء والجزمي ٤١ هـ
والفارسي وابن خروف والشلوين^(٢). ومن المجيزين أيضاً الزجاج
والسيرافي^(٣).

وممن نقل عنه المنع الأخفش، ونقل السيرافي عن المبرد المنع،
وانظر في «المقتضب»^(٤) ونسبه الصيمري^(٥) لسيبويه، وإنما تعلق بقوله :
«ولا تُزيل شيئاً عن موضعه»^(٦). وذهب إليه طائفة دون من ذكر. والأمر في
المسألة محتمل كما تقدم.

وهنا مسألتان، إحداهما أنه لما نصَّ على منع الفصل بغير الظرف
والمجورور كان ظاهراً في مخالفة ابن كيسان^(٧) حين أجاز الفصل بـ
(لولا) بين الفعل ومعموله، نحو : ما أحسن، لولا بخله، خلق زيد. قال في

(١) التسهيل : ١٣١، وشرحه للناظم (ورقة : ١٤٤ - ب).

(٢) سبقت تراجمهم.

(٣) سبقت تراجمهما.

(٤) قال في المقتضب (١٧٨/٤) : «ولو قلت : ما أحسن عندك زيداً، وما أجمل اليوم عبدالله - لم يجز، وكذلك لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد، وما أحسن أمس ثوب زيد، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء»

وانظر : تعليق الشيخ عزيمة على هذه المسألة في الحاشية.

(٥) بنظر : التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١. والصيمري هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي. صنف كتاب «التبصرة والتذكرة» في النحو : حققه الدكتور فتحي على الدين (مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).

(٦) الكتاب ٧٣/١.

(٧) انظر : التسهيل : ١٣١.

«الشرح»^(١): ولا حجة على ذلك.

ولم يُنبّه على الفصل بـ (كان) بين (ما) والفعل، لأنه قد تقدّم ذلك في «باب كان» في قوله :

وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ كَمَا

كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

وأما : ما أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أُنْفَأَهَا - فَيُشَكُّ في كَوْنِهِ مُحْكِيًا من كلام العرب، فإن ابن السراج^(٢) والسِّيرافي لم يُورِداه على أنه مسموع، ولكن على أن قوماً من النحويين أجازوا ذلك، وردّاه.

وثبت في مَنَ الكتاب من كلام الأخفش : « وقالوا : ما أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أُنْفَأَهَا^(٣) » وإنما يَعْنِي النحويين لا العرب، ولو عَنَى العرب لم يَجُزْ لأبي بكر^(٤) ولا لغيره رَدُّه.

وكلام الأخفش في كتابه «الأوسط» يدل على أنه لم يَحْكِهِ. وقد حمّله ابن خروف على أنه سَمَاع، وَضَعْفُهُ بعضُ المتأخرين، فإذا لا اعتراض على الناظم بترك التَّنْبِيهِ عليه.

والثانية أنه أطلق القول بجواز الفصل بالظرف والمجرور، ولم يبيّن أن الجواز مخصوص بما إذا كان متعلقاً بفعل التعجب، إذ قال : «وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٥ - أ).

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١٢٥/١) : «وقد أجاز قوم من النحويين : ما أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أُنْفَأَهَا، واحتجوا بأن (أصبح وأمسى) من باب «كان» فهذا عندي غير جائز، ويُفسد تشبيههم ما ظنوه أن (أصبح وأصبح) أزمنة مؤقتة، و«كان» ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في (أصبح، وأمسى) لانهما من باب «كان» لجاز في (أضحى، وصار، وما زال)».

(٣) انظر : حاشية الكتاب ٧٣/١.

(٤) يعنى أبا بكر بن السراج.

أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ .. مُسْتَعْمَلٌ» ولم يقيّد، فاقتضى ذلك جوازَ : ما نُنْفَعُ عِنْدَ الْحَاجَةِ مُعْطِيكَ، وما أَحْسَنَ فِي الْخَيْرِ مُوَافِقَكَ، على أن يكون الفاصل متعلقاً بالمعمول. وهذا غير جائز على ما نقله المؤلف.

ومعلوم أنه لم يُرد من الفصل إلا ما كان من قبيل ما تقدّم من الشواهد، ممّا الفاصل فيه متعلّق بفعل التعجب لا بغيره، فكان إطلاقه غير مطابق لمراده، فكان غير مستقيم، ولأجل هذا قال في «التسهيل» : ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلّق بهما،^(١) ولم أجد الآن له في هذا عذراً ، فلو قال عوض ذلك :

وَفَصْلٌ مَعْمُولٌ لَهُ ظَرْفًا وَمَا

ضَاهَى أَجْزُ وَالْخُلْفُ فِيهِ عُلْمًا

أو ما أعطى هذا المعنى لصحّ، ويكون ضمير «له» عائداً إلى الفعل في قوله : «وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا» و«ظَرْفًا» حال، أى أَجْزُ أَنْ يَفْصِلَ مَعْمُولُ فعل التعجب حالة كونه ظرفاً أو ماضاهاه، وهو المجرور.

(١) التسهيل : ١٣١.

«نعم وبئس». وما جرى مجراهما

الذى جرى مجرى «نِعْمَ وَبِئْسَ» (فَعْلٌ) المبنيُّ من الثلاثي نحو : (سَاءَ) في معنى (بِئْسَ) و«حَسُنَ» نحو : حَسُنَ ذَا أَدْبًا، في معنى (نِعْمَ) و (حَبِّذَا) أيضا في معنى (نِعْمَ) وكل ذلك مذكور في هذا الباب.

واعلم أن لـ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) استعمالين، أحدهما أن يجريا مجرى سائر الأفعال في التصرف وبناء المضارع والأمرِ منهما، واسم الفاعل ونحو ذلك، وهما إذ ذاك للإخبار بالنُّعمة والبُؤس، كما أن (قَامَ، وَقَعَدَ) للإخبار بالقيام والقعود، فتقول : نِعْمَ زيدٌ بكذا، يَنْعَمُ به. وَبِئْسَ يَبْئَسُ بكذا. أصلهما (نِعْمَ، وَبِئْسَ) لكن ما كان على (فَعْلٌ) مما عينه حرفٌ حَلَقٌ فيه لغات أربع : الأصل : الأصل، والتَّسْكِين منه، والإِتْبَاع^(١)، والتَّسْكِين منه.

والثاني أن يُستعمل لإِنْشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصَرَّفان لخروجهما عن أصل معاني الأفعال، من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبهها الحرف لذلك . وهذا القسم هو المذكور هنا؛ إذ الأول معلومٌ حكمه، فقال رحمه الله :

فِإِلَّانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

(١) أى إِتْبَاع حركة الفاء لكسرة العين، فيكون بكسرتين.

مُقَارِنَى أَلْ مُضَافَيْنِ لِمَا

قَارَنَهَا كَنِعَمَ عُقْبَى الْكُرْمَا

عَرَفَ أَوَّلًا أَنْ (نِعَمَ وَيُسْ) فعِلان لاسمان، لكنهما لايتصرفان تصرفَ الأفعال، من كَوْنُهُمَا يُبْنِيَانِ للماضى والحال والاستقبال وغير ذلك، لما منع من ذلك، وهو لزومُهُمَا إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فلَزِمَا طريقةً واحدة. وهى مسألة خلافية بين أهل الكوفة وأهل البصرة^(١).

فأما أهل البصرة فرأوا أَنَّهُمَا فِعْلَانِ، وهو رأى الناظم، وإليه ذهب الكسائى من الكوفيَّين. وذهب باقي الكوفيين إلى أَنَّهُمَا اسمان لافعلان. والذى يدل على صحة ماذهب إليه الناظم^(٢) من نظمه قوله أولاً عند التَّعْرِيفِ بالفعل^(٣).

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي

وَنُونِ أَقْبَلَنْ فِعْلُ يَنْجَلِي

فأخبر أن لَحَاقَ تاء التائيت الساكنة آخر الكلمة التى لايقبلها^(٤) أحد من العرب هاءً في الوقف، ولا تقبل الحركة لغير مُوجب - من خواص الأفعال، كما كانت التاء في (فَعَلْتَ) وهى ضمير الفاعل دليلاً على ذلك باتفاق.

وإذا ثبت دخول الأداة المختصة بالفعل على (نِعَمَ وَيُسْ) فى قولهم : نِعِمْتَ الْمَرْأَةُ ، وَيُسَّتِ الْجَارِيَّةُ، قال : نِعَمَ الْفَتَى، وَيُسَّتِ الْقَبِيلَةُ - دَلَّ ذلك على فَعْلِيَّتَهُمَا.

(١) انظر : الإنصاف ٩٧ (المسألة الرابعة عشرة).

(٢) فى (ت) : «مارأه الناظم».

(٣) ذكره أول الألفية فى باب «الكلام ومايتألف منه».

(٤) فى الأصل و (ت) «لايقبلها» وهو تحريف.

ومثل ذلك في الدلالة على الفعلية اتصال ضمير الرفع البارز، كما
حكى الكسائي : الزيدان نِعْمًا رَجُلَيْنِ، والزيدون نِعْمُوا رجالا، ونحو
ذلك^(١).

فإن قيل : الدليل على أنهما اسمان صِلَاحِيَّةٌ خواصُّ الأسماء
معهما، وجَرَيَانُهُمَا مجراها، فمن ذلك / أنهما لا يتصرفان للماضي ولا ٥٤٢
للأمر ولا للمضارع، ولأنَّ على زمانٍ ماضٍ ولا حاضرٍ ولا مستقبل.
وهذا سبيل الأسماء لاسبيل الأفعال.

ومن ذلك دخول الجارَّ عليهما، وهو مختصُّ بالأسماء، كقولهم :
مازِيدُ بِنِعْمَ الرجلُ، وقال بعض العرب : نِعْمَ السَّيْرُ على بُسِّ العَيْرِ^(٢)،
وحكى الفراء : والله ما هي بِنِعْمَ المولودة^(٣).

وكذلك دخول حرف النداء، نحو : يَانِعْمَ المَوْلَى، ويَانِعْمَ النَّصِيرُ.
ولا يسوغ تقدير المنادى هنا، إذ لا يكون ذلك إلا في الأمر وما جرى
مجراه، نحو قراءة الكسائي { أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ^(٤) } وقول ذي الرُّمة^(٥) :

(١) ابن يعيش ١٢٧/٧.

(٢) العَيْرُ : الحمار، وحشياً كان أو أهلياً. قاله رجل سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير.

(٣) في ابن يعيش (١٢٨/٧) «وحكى الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة، فقليل له : نعم المولودة مولودتك،
فقال : والله ما هي بنعم المولودة» ويروى «والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة»

(٤) سورة النمل / آية ٢٥، وفي التيسير (١٦٧) «ويقف «أَلَايَا» ويبتدئ «اسْجُدُوا» على الأمر، أى :
ألا يأتيها الناس اسجدوا».

(٥) ديوانه ٢٠٦، وأمالى ابن الشجري ١٥١/٢، والمغنى ٢٤٣، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢،
٩٦/٤، ٣٦٧، والأشمونى ٢٢٨، ٣٧/١، والعيني ٦/٢، والدرر ٨١/١، ٢٣/٢، ٢٦.

والبلَى : القدم والتقرب إلى الفناء، يقال بلَى الثوبُ يَبْلَى، بَلَى وبَلَاء. ومنهلا : منصبا منسكبا.

والجرعاء : كل رملة مستوية لا تنبت شيئا. والقطر : المطر. يدعو لدارمى محبوبته بالسلامة وطول
البقاء على الرغم من قِدَمِها، وأن تبقى في خصب وسعة كما عهدا، بنوام نزول الأمطار عليها.

أَلَا يَا سَلَمَى يَادَارَمَى عَلَى الْبَلَى
وَلَا زَالَ مِنْهُلَا بَجَرِ عَائِكَ الْقَطْرُ
وقال الآخر^(١):

* يَا قَاتَلَ اللَّهِ بَنَى السَّعَلَاتِ *

وذلك في كلامهم كثير. وأما الماضي فلا يُحذف المنادى معه.
فالجواب أن عدم التصرف لِمَا لحقهما من المعنى المقصود به نهاية المدح
والذم، فجُعِلَتْ دلالتهما^(٢) على الحال، لأنه لا يُمدح إلا بما هو ثابت موجود في
الحال، لَمَا كان ماضياً فانقطع، أو مستقبلاً لم يَقَعْ.
وأيضاً لِمَا دَخَلهما معنى الإنشاء صَرَفهما عن أصلهما، كـ (أَفْعُلْ به) في
التعجب.

وأما دخول الجارِّ فعلى الحكاية وتقدير القول، كأنه قال : ما زيدُ بمقولٍ فيه
هذا الكلام، كما قال الشاعر^(٣):

(١) هو علباء بن أرقم اليشكري، وقد استشهد به في الخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩، وابن
يعيش ٣٦/١٠، ٤١، وشرح شواهد الشافعية ٤٦٩، واللسان (نوت، سين)
ويروي «يا لعن الله» و«يا قبح الله» وي بعده :

عمرو بن يربوع شرار الناتِ غير أعفَاء ولا أكْيَاتِ
والسَّعَلَة : الغول، أو ساحرة الجن، وتشبه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سيئة الخلق. وأصل
(الناث، والأكيات) الناس، والأكياس، فأبدلت السين تاء، وهي لغة لبعض العرب.
(٢) في (ت) «فجعل في دالتهما».

(٣) الخصائص ٣٦٦/٢، والإنصاف ١١٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٦/٤، والخزانة ٣٨٨/٩،
وابن يعيش ٦٢/٣، والأشمونى ٢٧/٣، والعيني ٣/٤، واللسان (نوم).
وي بعده : * ولأَمْخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانَّبَهُ *

واللَّيَّان - بفتح اللام والياء - أحد مصادر (لان) يريد أن جنبه لا يجد مكاناً سهلاً لينا. وهذا البيت
مجهول القائل على الرغم من كثرة دورانه في كتب النحو.

* وَاللَّهُ مَالِيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ *

فدخلت الباء، وهو فعلٌ بإجماع، وماذا كان إلا لقصد الحكاية، أى مقولٍ فيه:
نامَ صاحبه. والقَوْلُ يُحذفُ كثيراً.

أو يكون على حَدِّ الجواب عن قول القائل : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ، فيردُّ الرادُّ
عليه كلامه على غير تقدير القول، كما قال القائل : دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ^(١)، على
طريقة الحكاية المَحْضَةِ، وكذلك سائر المَثَلِ.

وأما حرفُ النداء فقد أدخلته العرب على الأمر، والماضى وإن كان في
معنى الأمر، وعلى الجملة أيضاً، نحو^(٢):

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْصَامِ كُلِّهِمْ

وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

وذلك كله دليل على أن العرب قد توسَّعت في حرف النداء حتى صارت
تَدُلُّ به على مجرد التَّنْبِيهِ من غير قصد نداء، قاله ابن جنى وغيره^(٣).

وإذا كان ذلك كذلك لم يكن في دخولها على (نِعَم، وَيُسْ) دلالة على
الاسمية بلائد. والكلام في هذا النحو كثير.

وقوله : «نِعَم، وَيُسْ» مبتدأ، خبره «فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ» ومعناه : أن
لهما أحكاماً، منها أنهما فعْلَانِ، وقد تقدَّم أنهما غير متصَرِّفَيْنِ كـ (ليس وعسى)
وفِعْلِي التعجب . وقد تبَيَّن وجهُ ذلك .

(١) في الأصل «من تمرتان» بالثاء المثناة، وهو تصحيف. وفي الأشموني (٩٣/٤) في (باب الحكاية)
«وضرب بغير أداة، وهو شاذ كقول بعض العرب - وقد قيل له : هاتان - تمرتان: دعنا من تمرتان».

(٢) تقدم تخريجه في باب «إعمال المصدر» والرواية هناك :
.....والأقوامُ كُلُّهُمْ والصالِحون

(٣) الخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٨، ٢٧٦.

ومن الأحكام أيضاً أنهما يطلبان مرفوعاً على وجه مخصوص، وذلك قوله : «رَافِعَانِ اسْمَيْنِ» إلى آخره.

يعنى أنهما من حيث كانا فعلين لا بد لهما من فاعل كسائر الأفعال، لكن لا يرفعان كل اسم على الفاعلية لقصورهما، بعدم التصرف/عن ٥٤٣ جريانها مجرى الأفعال المتصرفة فاختصاً برفع ثلاثة أسماء على البدل لا على الجمع^(١).

أحدها كل ما كان مصحوباً بالالف واللام الجنسية، أو ما أضيف إلى ما هما فيه، وذلك قوله : «مَقَارِنِي أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا» . فتقول : نعم الرجل زيد، وبئس الغلام عمرو، ولاتقول : نعم زيد، ولا بئس عمرو.

ومن ذلك قول الله تعالى : {نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ^(٢)}، {فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ^(٣)} ، {فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ^(٤)}.

وتقول أيضاً : نعم صاحب القوم، وبئس خديم القوم، وبئس خديم القوم^(٥)، ومنه في القرآن الكريم {وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ^(٦)} ، {بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ^(٧)} ، {وَبئسَ مَثْوًى لِلظَّالِمِينَ^(٨)} ومثله

(١) يعنى أن مرفوعهما يكون واحداً من ثلاثة أنواع من الأسماء، لا كل الأنواع الثلاثة مجموعة في تركيب واحد. وهذا أمر واضح، ولم يكن في حاجة إلى هذا التقييد.

(٢) سورة ص / آية ٣٠.

(٣) سورة الصافات / آية ٧٥.

(٤) سورة المرسلات / آية ٢٣.

(٥) الخديم : الخادم والعبد.

(٦) سورة آل عمران / آية ١٣٦.

(٧) سورة الجمعة / آية ٥.

(٨) سورة آل عمران / آية ١٥١.

الناظم بقوله : «نَعَمْ عُقْبَى الْكُرْمَاءِ» والكُرْمَاءُ : جمع كَرِيمٍ، والعُقْبَى : العاقبة وأصل الكَرَم الشَّرَفُ، كذا قال ابن قُتَيْبَةَ.

ووجهُ رفعهما لما فيه الألف واللام أن (نعم، ويئس) للمدح والذم ، فَبُولَغَ أَنْ جُعِلَ فاعلُهما جِنْسَ الممدوحِ أو المذمومِ مجازاً، ولأنَّ يُذَكَّرُ أولاً مُبْهِماً في جنسه، ثم يُخَصُّ ثانياً ويُفَسَّرُ - مبالغةً في ذلك القصد، إذ كان الإبهام أولاً، ثم البيان ثانياً يُعْطَى تفخيماً وتعظيماً للأمر.

والثاني من مرفوعات (نعم ويئس) الضمير المبهَم المفسَّر بما بعده، وذلك قوله :

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُهُ

مُمَيِّزُ كِنَعِمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ

يعنى أن مرفوعهما يكون أيضاً مضمراً مستترًا مُبْهِماً، يفسرُهُ مُمَيِّزُ يُذَكَّرُ بعده منصوباً بالفعل، نحو ما مثَّلَ به في قوله : «نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ» ففي (نعم) ضمير مبهم يفسرُهُ «قَوْمًا» وليس مرفوعُهُ قوله : «مَعْشَرُهُ» لأمرين، أحدهما أنه لا يحتاج إلى مفسرٍ، لبيان معناه، فصار «قَوْمًا» لافائدة له، وأيضاً فالمفسر لا يتقدَّم على مفسرِهِ، كما مرَّ في بابه .

والثاني أن فاعل (نعم ويئس) إذا كان ظاهراً لا يكون إلا بالألف واللام، أو ما أُضِيفَ إلى مصحوبها، أو «ما.» و «ما» فيها خلاف سيذكرة. فثبت أن فاعله ليس هذا الظاهر، وإنما هو ضمير مستتر دلَّ عليه التفسير بعده، ولأنهم قد قالوا : نِعْمُوا قَوْمًا، وَنِعْمَا رَجُلَيْنِ.

وعلى الجملة فلا بد من مرفوع، ولا شيء في الظاهر يصلح أن يكون فاعلاً،

فلا بد أن يقدر، لقوله في باب الفاعل :

وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ

فَهُوَ إِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ

وهذا ظاهر.

ثم كلامه وتمثيله مُشْعِرٌ بفوائد، إحداها أن هذا المضمير لا يختلف باختلاف المميز، من أفراد أو تثنية أو جمع، ولا يبرز أصلاً، وذلك في اللغة المشهورة^(١) وإنما تقول : نعم رجلاً زيدٌ، ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، ونعم امرأة هندٌ، ونعم امرأتين الهندان، ونعم نساء الهندات. ووجه الإتيان به مُبْهِمًا هكذا نحو مِمَّا تقدم في الإتيان بالآلف واللام الجنسية، من أنه أبهم ذكر / الممدوح أو المذموم تفخيماً للأمر، ٥٤٤ وتعظيماً للشأن، ثم فُسِّرَ بعدُ تعريفاً له، وتخصيصاً من بين سائر أفراد الجنس، وهو في هذا القصد نظيرُ ضمير الأمر والشأن.

والثانية أن هذا المميز لازم لقوله : «وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُهُ مُمَيِّزٌ» أى مضمراً هذه صفته وحاله، فلا يجوز إذا أن يأتى فاعلهما مضمراً غير مميز لفظاً وإن كان معلوماً إلا قليلاً، دلَّ على ذلك الاستقراء.

ومن ذلك القليل قوله عليه السلام : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ^(٢)» أى : فبالسنة أخذ، ونِعِمَّتْ سنة الوضوء، لكن حُذِفَ للعلم به. والثالثة بيان أن المميز لابد أن يكون فيه وصف هو موجود في

(١) سبق أن ذكر الشارح أن الكسائي حكى عن العرب قولهم : الزيدان نَعَمًا رجلين، والزيدون نِعْمُوا رجلاً، وانظر : ابن يعيش ١٢٧/٧.

(٢) سنن أبي داود - الطهارة (٩٧/١) حديث ٣٥٤، والترمذي - الصلاة (٣٦٩/٢) حديث ٤٩٧، والبيهقي في شرح السنة ١٦٤/٢.

«قَوْمًا» وذلك كَوْنُهُ يَقْبَلُ الألف واللام، فإن «قَوْمًا» يصح أن يدخل عليه على الجملة، فلو لم يصلح لها لم يميز، فلا يجوز الإتيان بـ (أى ولاغير، ولامثل) ولا (أفعل من) ولا ما أشبه ذلك، فلا يقال : نعم مثلك زيد، ويئس غيرك عمرو، ونعم أفضل منك بكر، لأن التمييز نائب عن الفاعل الذى بابه أن يكون بالألف واللام، فيصح أن يصحبها ويرتفع فاعلاً، فنقول : نعم القوم معشره.

فإن كان هذا القيد مقصوداً في المثال فهو تنكيت على من جعل «ما» في قولك (نعم ماصنعت) وشبهه تمييزاً، وأن الأمر ليس كذلك، بل «ما» هنا فاعل، وهو رأيه في «التسهيل»^(١)، وشرحه^(١) ولكنه لم يعين ذلك بعد، بل أطلق القول بالخلاف حين قال : «وما مُمَيِّزٌ وقيل فاعل» وسيأتى ترجيح هذا المذهب بحول الله تعالى. ثم قال :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ

فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهر

هذه مسألة تتعلق بالنوعين المتقدمين، إذ كان الفاعل إذا أتى ظاهراً لا يحتاج إلى تميز، وإن أتى ضميراً احتاج إليه، وذلك أن أصل التمييز ألا يجتمع مع الفاعل الظاهر، لأنه إنما أتى به ليفسر جنس المدح أو المذموم حين لم يتبين بالإضمار، فإذا أظهر كان الجنس بيئاً بنفسه، مستغنياً عن التفسير، فكان الجمع بينهما جمعاً بين العوض والمعوّض منه، لكن لما جاء السماع به اختلف في إجراء القياس على ما سُمع وعدم إجرائه.

فحكى الناظم الخلاف في ذلك، فيريد أن جمّعك بين التمييز المذكور والفاعل الظاهر في اللفظ فيه خلاف بين النحويين قد اشتهر عنهم وشاع، هل

(١) انظر : التسهيل ١٢٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٤٠ - أ).

يُقاس على ماسمَع من ذلك أم لا؟

والخلاف المُشْتَهَر بينهم هو أن طائفة منعوا من الجمع بينهما لما تقدم من أنه جمع بين العَوْضِ والمَعْوِضِ منه، ولا فائدة فيه، إذ هو تفسير المفسر فذكره فَضْلٌ^(١)، فامتنع لذلك.

وهو ظاهر كلام سيبويه، إذ قال حين ذكر الوجهين في (نعم) :
«فَنِعْمَ تكون مرةً عاملةً في مضمر يفسره / مابعد، فيكون هو وهى ٥٤٥
بمنزل (ويحه، ومثله) ثم يعملان في الذى فسّر المضمر عمل (مثله، وويحه)
إذا قال : لي مثله عبداً»^(٢).

يعنى : يلزمه التفسير كما لزم في : ويحه رجلاً وعبداً، فتقول : نعم
رجلاً زيداً .

قال : « ومرة أخرى تعمل في مظهر لا تُجاوزه»^(٣) أي لاتجاوزه إلى
مفسر استغناءً به عنه.

بهذا تعلّق من زعم أن مذهب سيبويه المنع، وله نحو من هذا في
أول «الاشتغال»^(٤) ومنهم من أجاز ذلك، منهم المبرد وابن السراج^(٥)
وظاهر الفارسي في الإيضاح^(٦).

(١) أى زيادة لاحاجة إليها.

(٢) الكتاب ١٧٧/٢، وفيه «إذا قلت».

(٣) نفسه ١٧٧/٢، وفيه «وتكون مرة أخرى...».

(٤) الكتاب ٨١/١.

(٥) المقتضب ١٤٨/٢، وكتاب الأصول في النحو ١٣٨/١.

(٦) قال في الإيضاح (٨٨/١) : «وتقول : نعم الرجل رجلاً زيداً، فإن لم تذكر رجلاً جاز، وإن ذكرت
فتأكيد، قال جرير :

تَزَوَّدَ مثلاً زاد أبوك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً»

وشبّه ذلك المبرّد وابن السّراج بقولهم : لي من الدراهم عشرون درهما .
ولا بن عُصفور قولٌ ثالث بالتفرقة بين أن يكون التمييز من لفظ الفاعل
فيمتنع ، أو من لفظٍ غير لفظه فيجوز إذا أفاد معنى زائداً على ما دلّ عليه
الفاعل .

ولم يبيّن الناظم في هذه المسألة مُرتضى من هذه الأقوال . والذي مال إليه
في «التسهيل» القول بالجواز^(١) تعويلاً على القياس والسّماع .

أما القياس فإن حامل سببويه على المنع كَوْنُ التمييز في الأصل مَسْوقاً
لرفع الإبهام ، ولا إبهام إذا ظهر الفاعل ، فلا حاجة إلى التمييز . ويلزم من هذا
الاعتبار منع التمييز من كل ما لا إبهام فيه ، كقولك : له من الدراهم عشرون
درهما . ومثل هذا جائزٌ بلا خلاف . ومثله قوله : {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا
عَشَرَ شَهْرًا^(٢)} وقوله : {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا^(٣)} وقوله :
{فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(٤)} وقوله : {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً^(٥)} .

فكما حُكِمَ بالجواز في مثل هذا ، وجُعِلَ سببُه التأكيد لرفع الإبهام ، كذلك
تقول في : نِعَمَ الرجلُ رجلاً ، لأن تخصيصه بالمنع تحكُّمٌ بلا دليل .

وأما السّماع فمنه في «كتاب البخارى» في حديث عبدالله بن عمر
«فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا فَتَقُولُ لَهُ : نِعَمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ ، لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا ، وَلَمْ

(١) التسهيل : ١٢٧ .

(٢) سورة التوبة / آية ٣٦ .

(٣) سورة الأعراف / آية ١٥٥ .

(٤) سورة الأعراف / آية ١٤٢ .

(٥) سورة البقرة / آية ٧٤ .

يُفْتَشُّ لَنَا كَنْفًا مُذَابَتْنِي^(١) وَأَدْخَلَ «مِنْ» عَلَى الْمَفْسَرِ. وَقَالُوا : نَعَمْ الْقَتِيلُ قَتِيلًا
أَصْلَحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ^(٢).

وقال جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه^(٣):

تَزَوَّدَ مِنْ ثُلِّ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فِنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

وقال يزيد بن طعمة^(٤):

بِئْسَ ذَاكَ الْحَى حَيًّا نَاصِرًا

لَيْتَ أَحْيَا هُمْ فِيمَنْ هَلَاكَ

وقال المغيرة بن حبناء التميمي^(٥):

فِنَعْمَ الْخُلْفُ كَانَ أَبُوكَ فِينَا

وَبِئْسَ الْخُلْفُ خُلْفُ أَبِيكَ خُلْفًا

وقال الآخر^(٦):

(١) البخاري - فضائل القرآن : ٣٤، والنسائي - صيام، ومسنَد أحمد ١٥٨/٢.

(٢) قاتله الحارث بن عباد لما قتل ابنه بجير في حروب اليسوس (الكامل لابن الأثير ١/٢٢٢)، ويروى «أصلح الله به بين ابني وائل» و«بين بكر وتغلب» وانظر : ارتشاف الضرب ص ١٠٢٩، ١٠٣١.

(٣) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٨٢/١، ٣٩٦، وابن يعيش ١٣٢/٧، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٩/٤، والخزانة ٣٩٤/٩، والمغنى ٤٦٣، والأشمونى ٢٠٣/٢، ٣٤/٣، والعيني ٣٠/٤.

(٤) الهمع ٣٩/٥، والدرر ١١٤/٢، بلون نسبة.

(٥) لم أجده .

(٦) ابن يعيش ١٣٣/٧، والتصريح ٣٩٩/١، والأشمونى ٢٠٠/٢، ٣٥/٣، والخزانة ٣٩٥/٩، والعيني ٢٢٧/٣، ١٤/٤. والشعر لبجير بن عبدالله القشيري أو أبي بكر بن الأسود الليثي.

وأصطبح : أشرب الصبح، وهو كل ما يشرب أو يؤكل في الصباح، وهو خلاف الغبوق. ونقب : بحث وفحص فحصاً بليفاً. وهشام : هو هشام بن المغيرة، وكان من أشرف قريش.

وتهامي - بفتح التاء وكسرهما : نسبة إلى تهامة بالكسر - وهى منازل عن نجد من بلاد الحجاز. فمن فتح التاء خفف الياء كيما ني وشام، ومن كسرهما شدد الياء.

ذَرِينِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ إِنِّي

رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ

وَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ

استشهد بهذا بعضُهم على المسألة، لأن «من» زائدة. وإذا كان ثابتاً نظماً ونثراً، وساغ له وجهٌ من القياس صحيحٌ كان القول بقياسه لازماً.

والمانع من القياس يَحْتَجُّ بالقياس والسمع. وأما القياس فقد تقدّم.

وما أُنْزِلَ به من الشواهد على الإتيان بالتمييز توكيداً / لا يدلُّ على ٥٤٦ الجواز، لأن جميع ما تقدّم إنما جاء على الأصل؛ من بيان ما هو مبهم، لكن عَرَضَ للكلام عارضٌ خارج صار به التمييز مستدلاً عليه، فلا يَمْتَنِعُ الإتيانُ به اعتباراً بالأصل، لأن [المبهم^(١)] المطلوب تفسيره باقٍ، إذا زالت القرينة الخارجية رجع إلى إبهامه.

وأما (نِعْمَ الرجلُ) فليس فيه ما يحتاج إلى بيان، لا في أصله ولا في استعماله، فلا يحتاج إلى مفسرٍ يَصِيرُ توكيداً مع قرينة خارجية، فصار التمييز هنا لافائدة له بحال، لا أصلاً ولا فرعاً. وهذا فرقٌ صحيح لمن تأمَّله.

وأما السماع فالنقلُ فيه قليل، وقد أنشد المؤلف بيتاً آخر زائداً إلى ما تقدم، وأنشد في نحو ذلك أيضاً^(٢):

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، ديوانه ٤، والتصريح ٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧، والعيني ٨/٤، والخزانة ٣٩٧/٩.

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ
مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

وهذا كله نادر. ومنه ما هو في الحديث. والاستشهاد به كما ترى. وقد
تقدم ما يصح الاستشهاد به من الحديث وما لا يصح .
وقال الشُّلُوبِيُّ في قوله^(١):

* وَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامُ *

إن «مِنْ» لا تدخل على تفسير «نعم» بوجه، فلا يقال : نِعَمُ مِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ،
لاسماعاً ولا قياساً، لأن «مِنْ» لا تدخل إلا في موضعٍ يصح فيه التَّبْعِيضُ، أو
يكون أصل التمييز فيه الجرُّ بـ (مِنْ) نحو : لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا، وامتلاً الإِنَاءُ مَاءً،
وليس هذا البيت كذلك.

وأيضاً فليس البيت من باب : نعم الرجل رجلاً، وإنما كان يكون مثله لو
قال : وَنِعَمَ الْمَرْءُ التَّهَامِيُّ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ، ولكن لما اسْتَبْهَمَ قَوْلُهُ : نِعَمَ الْمَرْءُ، من
جهة أنه مَدْحٌ عامٌ فُسِّرَ بخاص، كما فُسِّرَ : لِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ. ودخول «مِنْ»
على «رجل تهامٍ» كدخولها على «فارسٍ» من قولك : لِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ. فليس من
مسألتنا في شيء.

وهذه الفقه في البيت صحيح، وهو جارٍ في الحديث^(٢)، وكذلك قولهم : نِعَمَ

(١) صدره : * تَخِيرُهُ وَلَمْ يَغْدُلْ سِوَاهُ *

وقد تقدم في الباب نفسه.

(٢) يعنى قوله صلى الله عليه : «فيسألها عن بعليها فتقول له : نعم الرجل من رجل، لم يطل لنا فراشا،
ولم يفتش لنا كنفا مذابتنى» وسبق تخريجه.

القتيلُ قتيلاً صفتُهُ كذا^(١)، لتَقْيِيدِهِ التَّمْيِيزَ. وكذلك قول الآخر^(٢) :

* بِئْسَ ذَاكَ الْحَيُّ حَيًّا نَاصِرًا *

فخرَجَ أَكْثَرَ مَا ذَكَرَ مِنَ الشَّوَاهِدِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ. وَقَدْ يُؤَوَّلُ أَيْضًا بَيْتُ جَرِيرٍ^(٣)
عَلَى أَنْ (زَادًا) عَامِلُهُ (تَزَوَّدَ) لَا (نَعَمْ) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ.

وَإِذَا انْهَدَمَتْ قَاعِدَةُ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ لَمْ يَبْقَ مَا يَعُولُ عَلَيْهِ فِي الْجَوَازِ.
وَأَمَّا مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ فَكَأَنَّهُ عَوَّلَ عَلَى الْمَنْعِ إِلَّا فِي مِثْلِ :

* وَنَعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامُ *

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مَنْ لَا يَجْعَلُ بَيْنَ سَيْبُويِهِ وَالْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِ خِلَافًا،
وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ سَيْبُويُهُ عَلَى الشَّائِعِ فِي الْبَابِ، وَتَكَلَّمَ غَيْرُهُ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا،
فَالْخِلَافُ إِذَا غَيْرُ مُحَقِّقٍ عِنْدَ هَؤُلَاءِ. وَالنَّاضِظُ إِنَّمَا بَنَى عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِمَا
لَا سِيَّامًا وَقَدْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ بِالتَّفَرُّقَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّالِثُ مِنْ مَرْفُوعَاتِ (نَعَمْ، وَبِئْسَ) فَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ :

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ

فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

(١) يَعْنِي قَوْلُهُ : نَعَمْ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فَنَتَيْنِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٢) هُوَ زَيْدُ بْنُ طُعْمَةَ، وَعَجَزَهُ :

* لَيْتَ أَحْيَاءَ هُمْ فَيَمُنُّ هَلْكَ *

وَيَقْدَمُ.

(٣) يَعْنِي قَوْلُهُ :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أَبْيَكَ فِينَا فَنَعَمْ الزَّادُ زَادٌ أَبْيَكَ زَادًا

وَقَدْ سَبَقَ الْإِسْتِشْهَادُ بِهِ.

/ إلا أنه ذكر في ذلك خلافاً بين النحويين، وهو ما في نحو قولك : ٥٤٧
نِعَمَ ماصْنَعْتَ، وبِئْسَ مافعل زيدٌ.

ومنه مثال الناظم «نِعَمَ مايقولُ الفاضلُ» ومنه في القرآن : {لَبِئْسَ
مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ} ^(١) ، {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ} ^(٢) ، {قُلْ بِئْسَمَا
يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ} ^(٣) ، {لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ} ^(٤) الآية.

وعينٌ للخلاف قولين، أحدهما أن «ما» تمييز، فهي في موضع
نصب، وفاعل (نعم، وبئس) مضمَرٌ فيهما على حد : نِعَمَ رجلاً زيدٌ، وبِئْسَ
غلاماً عمروٌ. وهو منقولٌ عن جماعة، منهم الفارسيُّ والزمخشريُّ
وغيرهما ^(٥). وإليه ذهب الجزوليُّ ^(٦) وجمَعُ من المتأخرين.

لكن اختلفوا : هل هي نكرةٌ موصوفةٌ بذلك الفعل الظاهر، أم غيرُ
موصوفة، و«صَنَعْتَ» صفةٌ للمذموم المحذوف على قياس قول على بن
حمزة الكسائي الآتي.

فالأول هو المشهور في النقل، والثاني كأنه مخرج. وهذا معنى قوله:
«وما مميِّزٌ» أي عند بعض.

والثاني أن «ما» في موضع رفع على الفاعلية، إلا أن هؤلاء اختلفوا
في «ما» فذهبت طائفة إلى أنها اسم تامٌ مكْنِيٌّ به عن اسمٍ معرَّفٍ بالآلف

(١) سورة المائدة / آية ٦٣.

(٢) سورة البقرة / آية ٩٠.

(٣) سورة البقرة / آية ٩٣.

(٤) سورة المائدة / آية ٨٠.

(٥) انظر : ابن يعيش ١٣٤/٧.

(٦) تقدمت ترجمته.

واللام الجنسية، فمعنى قولك : (نِعَمْ ما صَنَعْتَ) نعم الشيءُ صنعتُ، و«صنعتُ» في موضع الصفة، من باب قولهم : ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٌ منكَ أَنْ يَفْعَلَ.

وذهبت طائفة إلى أن «ما» موصولة بمعنى «الذي» واكتفى بها وبصلتها عن المخصوص بالمدح والذم.

وحكى النحاس^(١) عن الكسائي أن «ما» والفعل الذي بعدهما في موضع رفع بـ (نِعَمْ) .

وغيره يحكى عنه موافقة القول الأول أنها اسم تام مرفوع، ولكن على أن «ما» بعدها «ما» أخرى مقدرة، كائنه قال : نعم الشيءُ ما صنعتُ، وهو قول رابع. وحكى بعض المتأخرين أن منهم من يجعل «ما» نكرة موصوفة مرفوعة، كائنه قال : نِعَمْ شَيْءٌ صنعتُ.

فهذه خمسة أقوال تفرعت على القول بأن موضع «ما» رفع، وهو قوله : «وقيل : فاعل».

وفي المسألة قول ثالث بالتخير بين الوجهين، وهو مذهب طائفة. وقال به الفارسي في بعض مسائله .

ولم ينص الناظم على اختيار واحد من القولين اللذين حكى. وفي كلامه ما يشير إلى الاختيار، لكنها إشارة ضعيفة، فقد تقدم في قوله : «كنعم قومًا معشرة» ما يشعر أن رأيه أنه فاعل، وتقديمه هنا القول بالتمييز قد يشير إلى اختياره. ويمكن، وهو الأظهر، أن لم يقصد اختياراً بحال.

(١) لعله يعنى أبا جعفر أحمد بن اسماعيل ابن النحاس النحوي المصري، صاحب «إعراب القرآن» و «معاني القرآن» وغيرهما من الكتب في النحو والأدب (ت ٣٢٨هـ) وانظر : إعراب القرآن له ١٩٧/٨.

ولكن نقول : إن كان قد مال إلى القول بالفاعلية فقد رَجَحَهُ الناس
بأمور، أحدها التعلُّق بكلام سيبويه^(١) مع موافقته للمعنى، فإنك إذا قلت :
(نَعَمْ مَاصَنَعْتَ) فمعناه : نعم الشيءُ صنعتَ، وفي {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ
فَنِعِمَّا هِيَ^(٢)} معناه : فنعم الشيءُ إبدائها.

قال ابن خروف^(٣) : وتكون «ما» تامةً معرفةً بغير صلة، نحو : دققته
دَقًّا نِعِمًّا. قال سيبويه : أى نعم الدَّقُّ^(٤)، و {نِعِمًّا هِيَ} أى نعم الشيءُ
إبدائها، و : نعم ما صنعتَ، وبُشَمًا صنعتَ، أى نعم الشيءُ صنعتَ. هذا
قول ابن خروف معتمدٌ على كلام سيبويه.

وسَبَقَهُ إلى ذلك السِّيرافي^(٥)، وجعل نظيرَ «ما» هنا / قولَ العرب : ٥٤٨
إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ، أى من الأمر أَنْ أَصْنَعُ، فجعل «ما» وحدها في
موضع «الأمر» ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام [إِنِّي من الأمر]^(٦) أى
من الأمرِ صُنْعِي كذا، فالياء اسم «إِنْ» «وصنعي» مبتدأ، و «من الأمر»
خبرُ «صُنْعِي» والجملة في موضع خبر «إِنْ».

وهذا موافق لكلام سيبويه، إذ قال^(٧) : ونظير جعلهم «ما» وحدها
اسماً قولَ العرب : إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ، أى من الأمر أَنْ أَصْنَعُ، فجعلوا

(١) الكتاب ب ١٧٥/٢ فما بعدها.

(٢) سورة البقرة / آية ٢٧١.

(٣) انظر : التصريح ٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٧٣/١، حيث يقول : «ونظير جعلهم «ما» وحدها اسماً قول العرب : إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ،
أى من الأمر أَنْ أَصْنَعُ، فجعل «ما» وحدها اسماً. ومثل ذلك : غسَلته غَسْلًا نِعِمًّا، أى نعم
الغَسْلُ».

(٥) السيرافي (ورقة : ١٨٣ - ١).

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (ت، س).

(٧) الكتاب ٧٣/١.

«ما» وحدها اسماً. ومثّل ذلك : غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعْمًا، أَيْ : نِعْمَ الْغَسْلُ. فَقَدَرُ «ما» بالأمر وبالغسل، ولم يقدرها بأمرٍ ولا غَسَلَ، فعُلِمَ أنها عنده معرفة.

والثاني أن «ما» قد كثر الاقتصارُ عليها في نحو : غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعْمًا. والنكرة التالية «نعم» لا يُقْتَصَرُ عليها إلا نادراً.

والثالث أن التمييز إنما يُجاء به ليزيل الإبهامَ، ويرفع الإشكال عن جنس المميّز، و«ما» المذكورة مساوية للمضمّر في الإبهام، فلا يكون تمييزاً على هذا.

والرابع أن «ما» هنا إمّا مَعْرِفَةٌ وإمّا نكرة موصوفة، إذ لم يَثْبُت لها إلا هذان القسمان، و«ما» في {نِعْمًا هِيَ} وفي (غَسْلًا نِعْمًا) ليست بموصوفة، فلا تكون نكرة، وإذا لم تكن هنالك نكرة فلا تكون في (نِعْمَ ماصْنَعْتَ) نكرة، إذ لم يثبت ذلك في نظيرتها.

وإن كان الناظم مائلاً إلى القول بأن «ما» في موضع نصب على التمييز فيرجّح بأشياء : أحدها أن فاعل «نعم، وبئس» لم يَثْبُت فيه إلا أن يكون بالآلف واللام الجِنْسِيَّة، أو مضافاً إلى ما هما فيه، أو مضمراً فيهما على شَرِيطَةِ التفسير، وليس هناك ما فيه ألف ولام، ولا ما أضيف إليه، فلا بد أن يَتَعَيَّن أن الفاعل مضمّر كما تَعَيَّن في نحو : نِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ، وإذا ذاك تكون «ما» في موضع نصب على التمييز نظير «قوماً» في المثال المذكور، ولا مَنَع في ذلك وإن كانت «ما» مبهمّة، لأنها بمعنى «شيء» أو غيره من النكرات التي يصح وقوعها تمييزاً هنالك، وكما تقع «ما» صفةً في قولهم : (شيءٌ ما) مع أن أصل الصفة أن تأتي للبيان، كذلك تقع هنا تمييزاً، وإن كان أصله البيان.

والثاني أن «ما» إذا ادّعى أنها في موضع رفعٍ إمّا أن تكون موصولةً أو

غير موصولة ، [فإن كانت موصولة^(١)] لم يصح ، لأن الموصولة تتبين بالصلة ، فتصير في عداد الأسماء المعينة ، وهي لا تكون فاعلة لـ (نعم ، ويُس) فإن لم يكن لها صلة فموصولٌ بغير صلة لا يكون . وإن كانت غير موصولة فإما نكرة أو معرفة ، فإن كانت [نكرة]^(٢) لم تقع فاعلة في هذا الباب ، لاختصاص الفاعل فيه بالتعريف ، وإن كانت معرفة فخلافُ الظاهر^(٣) ، لأن «ما» قُوَّتُهَا قُوَّةُ النكرة إذا لم تكن موصولة .

وما قَدَّرَها به سيبويه من المعرفة لعلَّه على غير تفسير الإعراب ، بل على التساهل في تقدير المعنى ، وإذا لم يثبت لها بحكم الظاهر إلا التأكيد صَحَّ أن الفاعل أمرٌ آخر ، ووجب نصب «ما» على التمييز لما قُدِّرَ فاعلاً ، وهو الضمير .

ثم هنا مسائل : إحداها أن «ما» في وقوعها بعد «نعم ، ويُس» على ضربين / أحدهما أن تكون صالحة لأن تكون موصولة فاعلة ، أو نكرة^{٥٤٩} موصوفة منصوبة على التمييز ، أو مرفوعة حَسْبَمَا تقدم من الخلاف ، كقولك : نَعَمْ ما صنعتَ ، ويُس ما فعل زيدُ .

والثاني ألا تكون صالحةً لذلك كقولك : نَعَمْ ما أَنتَ ، وقوله : {فَنَعْمَا هِيَ^(٤)} .

وحكى الزَّجَّاج عن النحويين^(٥) أنهم حَكَوْا : بِسْمَا تزويج ولا مهرُ .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (ت ، س) .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) .

(٣) في النسخ «بخلاف الظاهر» وما أثبتته هو وجه الكلام .

(٤) سورة البقرة / آية ٢٧١ ، وقد مر الاستشهاد بها غير مرة .

(٥) من هؤلاء الفراء الذي قال في «معاني القرآن ٥٨/١» : «وسمعت العرب تقول في «نعم» المكتفية

بما : بسما تزويج ولا مهرُ ، فيرفعون التزويج ببسما» .

وحكى ابن الطراوة. بئسما بطً ولا ترعاهما. وحكى سيبويه : غسلته غسلاً
نِعْمًا^(١)، وما أشبه ذلك.

فأما الضرب الأول فظاهر الناظم أنه الذى عيّن لما ذكر من الحكم، لقوله :
«في نحو كذا» يعنى أن ذلك الخلاف المحكى هو في هذا الضرب. فبقى الضرب
الثانى غير محكوم عليه، بل مسكوتاً عنه.

وظاهر ما في «الشرح»^(٢) أن الضربين عنده واحد، وأن الخلاف فيهما
واحد. وهذا مما فيه نظر.

أما الأول فقد مضى مافيه. وأما الثانى فقد استقرأ بعض حذائق
المتأخرين من كلام سيبويه أن «ما» في الأول موصولة، وفي الثانى اسم تام بلا
صلة، وإن كان غيره يرى غير ذلك.

وفرق بينهما الفارسي أيضاً، فإنه قال في «الشيرازيات» : إن نحو (بئس
ما صنعت) يحتمل أن تكون «ما» فيه موصولة أو موصوفة، وقال في {نِعْمًا هِيَ} :
هى نكرة، لا غير.

وقال الفراء^(٣) : إن «ما» تلي «نعم» على أوجه ثلاثة، أحدها ألا يكون لها
موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، ك (ذا) من : حبذا، ولا تتغير
«نعم» في تانيث ولا تنثية ولا جمع. وترفع الأسماء بعدها، وعليه حمل قول الله
تعالى : {فَنِعْمًا هِيَ} وقولهم : بئسما تزويجٌ ولأمهر.

والثاني أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول : نِعْمًا رجلين الزيدان، ونِعْمًا

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٠ - أ).

(٣) انظر : معاني القرآن ٥٧/١، ٥٨.

رجالاً الزيدون، ولم يمتثل بنحو : نَعَمْ مَا الرَّجُلُ زَيْدٌ.
والثالث نحو قوله تعالى : {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ} ^(١) فنَصَّ على أنها مرفوعة ^(٢)، وظاهره أنها معرفة موصولة.

ومذهب الكسائي أن «ما» في (نعم ماصنعت) بمنزلة «الرَّجُل» تامة، وبعدها «ما» أخرى مضمرة. وفي نحو : نَعَمْ مَا زَيْدٌ، بمنزلة : نعم الرجل زَيْدٌ ^(٣).

فالحاصل أن الواقع بعدها الفعل غير الواقع بعدها الاسم، أو التي لم يقع بعدها اسم ولا فعل في جريان الأحكام، لكنهما قد يتفقان في بعض الأحكام دون بعض. وظاهر أن الخلاف فيهما ليس على حَدٍّ واحد، فلذلك - والله أعلم - قَيَّدَ الكلامَ، ولم يُهْمَلِ القولَ بنقل الخلاف، إلا أنه أهمل القولَ في الضرب الآخر، إمَّا لأنه أقلُّ بالنسبة إلى هذا، وإمَّا لأنه موضع نظر، هل يُلْحَقُ بها أم لا؟ مع أنه يمكن أن يكون المثال ليس بقيد، فَيَدْخُلُ له الضربان معاً، حَسْبَمَا ذكر في «التسهيل» ^(٤). وهذا بعيد، والله أعلم.

والثانية أنه نَصَّ على الخلاف في «ما» وأهمل ذكر «من» وهي مِثْلُهَا في هذا الباب، فكما تقول : نعم ماصنعت كذا، كذلك تقول : نعم مَنْ لَقِيتَ زَيْدٌ.

ويصح هنا تقدير «مَنْ» في موضع رفع على الفاعلية، وفي موضع نصب/ على التمييز، على تقدير : نعم الرجل، أو نعم رجلاً، فيظهر أن ٥٥٠

(١) سورة البقرة / آية ٩٠.

(٢) معاني القرآن ٥٦/١.

(٣) المصدر السابق ٥٧/١.

(٤) ص ١٢٦.

ذَكَرَ أَحَدُهُمَا بَوْنِ الْآخِرِ تَقْصِيرِ.

وقد جاء في الكلام ذلك، أنشد الفارسي وابنُ دُرَيْدٍ وغيرهما^(١):

فَنِعْمَ مَرْكَأٌ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

فَنَصَّ الفارسيُّ في «الآبيات المشككة»^(٢) على أن «مَنْ» تمييزٌ، كمنهجه

المتقدِّم في «ما»، ومن الناس من أجاز فيها الرفعَ كـ (ما) فالحاصل أنها

مثُلها، فإذا كان كذلك فَلِمَ تركها الناظم بون «ما»؟

والجواب أن من النحويين مَنْ زعمَ ذلك، وأن «مَنْ» كـ «ما» بإطلاق، ومنهم

ابن جنى^(٣)، فقد قال في قول ساعدةَ بنِ جُوَيَّةَ^(٤):

* هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ *

إن «مَنْ» يجوز أن يكون فاعلاً، و«حَبٌّ» هنا من باب «نعم» كما سيأتى

إن شاء الله.

(١) شرح الرضى على الكافية ٢٥٢/٤، والخزانة ٤١٠/٩، والمغنى ٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧، والأشمونى ١٥٥/١، والهمع ٣١٧/١، ٣٧/٥، والدرر ٧٠/١، ١١٤/٢، والعيني ٤٨٧/١، واللسان (زكاً) وقبله :

وكيف أُرْهِبُ أَوْ أُرَاعُ لَهُ وَقَدْ زَكَتُ إِلَى بَشَرِ بْنِ مِرْوَانَ

والمزكأ : الملجأ، وزكأت إليه : لجأت واعتصمت. وقائل الشعر مجهول. وكان بشر بن مروان سمحا جوادا، ولي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك.

(٢) ذكره الفارسي في «باب من الصلوات والأسماء الموصولة»

(٣)

(٤) ابن يعيش ١٣٨/٧، والخزانة ٤٢٩/٩، وديوان الهذليين ١٦٧/١، واللسان (حب، شعب، ولي)

وعجزه :

* وَعَدَّتْ عَوَادٍ بَعْدَ وَلَيْكَ تَشَعَّبُ *

والولَّى : القرب والدين. وتشعب : تصرف وتمنع، أولا تجيء على القصد. وعوادى الدهر : مصائبه ونوائبه، واحدا عادية.

ويحتمل أن يكون الناظم ذهب هنا إلى أن «ما» فاعل لتمييز، وأنها اسم تام لا موصول، وإذا كان كذلك لم يصلح في «مَنْ» أن تكون فاعلاً غير موصول ، إذ لم يثبت لها ذلك ، وإنما تكون في غير الشرط والاستقهام إما نكرة موصوفة، وإما موصولة بمعنى «الذى» أو «التي» وهذا رأيه في «التسهيل»^(١) فترك إلحاق «مَنْ» هنا لعدم جريان الحكم فيها على مذهبه.

والثالثة أنه ذكر الخلاف في «ما» ولم يُعَيَّن ما هي على كلا القولين، إذ على القول بالفاعلية فيها يُحتمل أن تكون اسماً تاماً بلاصلة، أو موصولاً بمعنى «الذى، والتي» أو نكرة موصوفة. وعلى القول بأنها تمييز يُحتمل أن تكون نكرة موصوفة، أو غير موصوفة.

وقد تقدم ما في ذلك من الاضطراب. والناظم ترك ذلك كله، والعذر عنه أن كثيراً من المسائل التي لا يبنى على الخلاف فيها حكم لفظي لا يعتنى بنقل الأقوال فيها، فكانه رأى نقل الخلاف هنا شططاً، فتركه. والله أعلم.

وان الرابعة أنه لما اقتصر بفاعل «نعم، وبئس» على هذه الأنواع الثلاثة دلّ على أن ما سوى ذلك لا يرتفع بهما على الفاعلية، فإن جاء من كلام العرب ما ينقض ذلك فغير معتد به لقلته أو إمكان تأويله.

فمن ذلك (الذى، والتي) وما أشبههما من الموصولات التي فيها الألف واللام، فإنها إن عني بها معهود فظاهر امتناع جعلها فاعلاً هنا، كالرجل والغلام إذا أردت معهوداً.

وإن أردت بها الجنس كما أردت بـ (الرجل) الجنس ففي جواز ذلك

(١) ص : ٣٦.

خلاف، فمنهم من منع، وهو الذي رأى الجرْمى^(١). ومنهم من أجاز،
إذ لافرق بين الموصول وغيره إذا كان في الحكم مثله. وهذا رأى المبرد^(٢)،
ونحا نحوه ابن السراج على تردد^(٣).

وهو مذهب ابن الحاج^(٤) من المتأخرين، وحَمَلَه لفظ الكتاب، حيث
تَمَّ سيبويه ذكرَ مافيه الألف واللام أو ما أضيف إلى ماها فيه بقوله :
وما أشبه^(٥).

والأظهر في مثل هذا المنع، إذ لو كان جائزاً عندهم لكان حرياً بأن
يكثر في كلامهم، لأنه مما يُحتاج إليه في التخاطب. فلما لم يُسمع منهم،
أو سُمع نادراً دلَّ على أنهم قد اطَّرحوه، فلا يسوغ القياس على نحو
(الرجُل).

وأيضاً / فليست الألف واللام في الموصولات لتعريف عهد ولا ٥٥١
جنس، بل هي تُشبه الأصلية للزومها الكلمة، فالأولى المنع، وهو الظاهر
من الناظم.

ومن ذلك ما أضيف إلى ضمير مافيه الألف واللام الجنسية نحو :
نعم صاحبُ الدابة ونعم أخوه عبدُالله، والراكبُ نعم صاحبه زيد، وما
أشبه ذلك.

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق .

(٢) المقتضب ١٤١/٢.

(٣) كتاب الأصول ١٣٢/١، ١٣٣.

(٤) ابن الحاج هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي. كان متحققاً بالعربية، حافظاً
للغات، مقدماً في العروض وله على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علوم القوافي، ومختصر
خصائص ابن جني وغيرها (ت ٦٤٧هـ). بغية الوعاة ٣٥٩/١.

(٥) الكتاب ١٧٨/٢.

أجازه بعضهم، وأنشد على ذلك قول الشاعر^(١):

* فَنَعَمْ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمْ شِهَابُهَا *

وظاهر إطلاقات الناس منع هذا، ولو كان يكثر في السماع لقالوا به، ولكنه نادر، فلا اعتبار به. وأيضاً يمكن تأويله على مثل مَاتَأُولُ ابْنُ مَالِكٍ وَقَوْعَ الْعَلَمِ بعدهما حسبما يذكر على إثر هذا بحول الله.

ومن ذلك الضمير البارز نحو: مررت بقومٍ نَعُمُوا قومًا، والزيدانِ نِعْمًا رجلين. حكى هذا الكسائي عن بعض العرب^(٢)، ولكنه قليل لا يقاس على مثله.

ومن ذلك العَلَمُ والمُضَافُ إليه، فقد جاء منه في النثر ما يمكن أن يدعى قياسه، ففي الحديث «نِعَمْ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ»^(٣) وقول بعض عبادة الصحابة^(٤): بئسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا. وقول سَهْلُ بْنُ حَنْيَفٍ: شهدتُ صِفِّيْنَ وَبُنِستُ صِفُّونَ^(٥)، وهو نادر، ومن باب الاستشهاد بالحديث، وقد مرَّ

(١) الهمع ٣٠/٥ والأشمونى ٢٨/٣، والعيني ١١/٤، والخزانة ٤١٦/٩، والدرر ١١٠/٢، ولم يوقف له على تنمة ولا قائل.

والهيجا - بالمد والقصر - الحرب. والشهاب: الشعلة الساطعة من النار، والنجم المضيء اللامع، والنجم المضيء المنقض من السماء، ويقال: هو شهاب علم وحرب ونحوهما، للماضى الماهر. ويروى (شبابها) بكسر الشين، والباء، والشَّبَاب والشُّبُوب: ما يوقد به النار.

(٢) في ارتشاف الضرب (ص ١٠٣١) «وحكى الأخفش عن بعض بني أسد: نعمًا رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون، ونعمتم رجالا، ونعم نساء الهندات».

(٣) رواه الترمذى في: المناقب: ٥٠، برقم (٣٨٤٦) ٦٨٨/٥، وانظر: جامع الأصول ٩٨/١٠.

(٤) الأشمونى ٢٩/١، وشرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٤٠ - أ) وفيه «كقول ابن مسعود رضى الله عنه أو غيره من العبادة».

(٥) الهمع ٣٩/٥، واللسان (صفن) برواية «الصَّفُون».

وسهل بن حنيف الأنصارى الأوسى، صحابي من السابقين، شهد المشاهد كلها، واستخلفه علي ابن أبى طالب رضى الله عنه على البصرة بعد وقعة الجمل، ثم شهد معه صفين (ت ٢٨هـ).

مافيه^(١). وإذا سَلَّمَ فندوره يَمْنَع من القياس عليه. وقد تأوَّله ابن مالك على أن يكون التمييز قد حُذِف، والفاعل ضمير، والظاهر المرفوع هو المخصوص. و«أنا» و«خالد» بدلان، فلا يكون فيه على هذا دليل^(٢).

فإن قيل : قد تقدّم أن التمييز هنا لا يُحذف قيل : ذلك هو الشائع، وقد يُحذف نحو قوله عليه السلام : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»^(٣) فالتقدير: وَنِعْمَتْ سُنَّةٌ، لأنه أضمَر الفاعل على شريطة التفسير، كأنه قال : وَنِعْمَتْ سُنَّةٌ فَعَلَّتْهُ، أو نحو ذلك.

ومن ذلك النكرة المضافة نحو : نِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ زَيْدٌ، فقد جاء في الكلام مثله، وهو قول حَسَّان بن ثابت رضي الله عنه^(٤):

فَنِعَمَ صَاحِبِ قَوْمٍ لَاسِلَاحَ لَهُمْ

وصاحبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانًا

وهذا مما حكاه الأخفش والفرّاء عن طائفة من العرب أنها تقول^(٥). وقد يظهر أنهما قائلان بجوازه.

(١) انظر : ٤٠١ / ٣.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٠ - ١).

(٣) سنن أبي داود - الطهارة : (٩٧/١) حديث (٣٥٤) والترمذي - الصلاة (٣٦٩/٢) حديث (٤٩٧) والبيهقي في شرح السنة ١٦٤/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٤، والخزانة ٤١٥/٩، وابن يعيش ١٣١/٧، والهمع ٣٦/٥، والدرر ١١٣/٢، والأشمونى ٢٨/٣، والعيني ١٧/٤ والشعر لكثير بن عبدالله النهشلي للحسن، وقبله :

ضَحَوًّا بِأَشْمَطَ عَنَّا السُّجُودَ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقَرَأْنَا

وقوله : «فَنِعَمَ صَاحِبِ قَوْمٍ لَاسِلَاحَ لَهُمْ» إشارة إلى قوله رضي الله عنه يوم الدار : «من رمى سلاحه كان حراً» وقوله «وصاحب الركب» أى ركب الحج.

(٥) انظر : الأشمونى ٢٨/٣.

واعْتَلَّ الْعَبْدِيُّ^(١) للجواز بأن النكرة قد تدل على الجنس، كما يدل عليه مافية الألف واللام، وأنها قد تؤدي في بعض المواضع من المعنى ما تؤديه المعرفة الجنسية، كقول حسان رضى الله عنه^(٢):

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ

يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وهذا كله نادر لا يعتمد على مثله في السماع. وما ذكر من وجه القياس ينتقض بما لو كانت النكرة غير مضافة، وهما لا يقولان بذلك، إذ خصاً الجواز بالنكرة المضافة.

ومن ذلك اسم الإشارة نحو: نِعَمَ ذَا أُدْبِكَ، على معنى: نعم الأدبُ أدبُك، فقد أجاز بعضهم في قول الشاعر، أنشده ابن السكيت وغيره^(٣):

لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَمَا

أَعْطَاهُمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أُدْبَا

[أن يكون «ذا» فاعلاً بـ (حَسَنَ) وهو من (فَعَلَ) الملحق بهذا الباب. وحكمُ

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي، أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي. وله: شرح الإيضاح للفارسي، وشرح كتاب الجرمي (ت ٤٠٦هـ). بغية الوعاة ٢٩٨/١.

(٢) ديوانه ٣، وسيبويه ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، وابن يعيش ٩١/٧، ٩٣، والمغنى ٤٥٣، ٦٩٥، وشرح الكافية ١٩٣/٤، والخزانة ٢٢٤/٩، واللسان (سبأ) والسبيئة: الخمر. ويبت رأس: موضع بالشام. وخبر (كأن) في البيت الذي بعده، وهو قوله:

على أنيابها أو طعم غَضٍّ من التفاح هَصَّرَهُ اجْتِنَاءً

(٣) إصلاح المنطق ٤١، والخصائص ٤٠/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٥٧/٤، والخزانة ٤٣١/٩، واللسان (حسن) والأصمعيات ٥٦.

يريد أنه يقهر الناس فلا يمنعون ما يريد منهم، وهو لعزته يمنع ما يريدونه منه. وقد استحسّن الشاعر هذا الخلق، وجعله أدباً حسناً. وقال قوم: إنه ينكر على نفسه هذا العمل لأن العرب لا تقتخر بمثل هذا الخلق.

(فَعَلَ) حَكْمٌ (نعم، ويُس) كما سيأتى بحول الله. فكما تقول : حَسُنَ ذَا أَدَباً^(١) [على معنى : حَسُنَ الأَدَبُ / أَدَبُكَ أَدَباً، كذلك تقول : نعم ذَا أَدَبُكَ ٥٥٢ أَدَباً؛ وعلى إسقاط التمييز؛ لأن اسم الإشارة مبهم يقع على كل شيء، فجرى مجرى الأجناس، قال ابن السراج : والنحويون يدخلون (حَبْذاً زيد) في هذا الباب، من أجل أن تأويلها : حَبَّ الشيء، لأن «ذا» اسم مبهم يقع على كل شيء^(٢).

وبَيَّنَّ إِبْهَامَ اسم الإشارة الفارسي في «الإغفال» و«الشيرازيات» « بياناً شافياً حين تكلم على قوله سبحانه {عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ^(٣)} وهذا كله لا دلالة فيه، لشذوذ السماع بذلك، ولأن «ذا» مع «حَبَّ» على حكم آخر مختص بها، سيذكره على حديثه، فقياس «نَعَمْ» على «حَبْذاً» غير ظاهر.

والفاضل : نو الفضل والفضيلة، وهو ضد النقص والنقيصة.

ويُذَكِّرُ المَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ

أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

المخصوص في كلامه وكلام النحويين هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالدِّمَّ بعد (يُس) وذلك نحو (زيد، وعمرو) في قولك : نعم الرجل زيد، ويُس الرجل عمرو. وإنما سُمِّيَ مخصوصاً لما فيه من ذلك المعنى؛ إذ كان قد ذُكِرَ أولاً جِنْسُهُ، ثم خُصَّ بعد ذلك بذكر شَخْصِهِ.

وقَصَدَ الناظم هنا ذكر ما يتعلق به من الأحكام، فأخبر أولاً أنه

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) كتاب الأصول في النحو ١/١٣٥، وفيه «حب الشيء زيد».

(٣) سورة البقرة / آية ٦٨.

يُذكر فلا يُترك، لأنَّ بذكره حصولَ الفائدة في المدح أو الذم، لأن ذكرَ جنسه لا يُعيِّنُه، فافتقر إلى تعيينه.

ثم بيَّن أنه يُذكر بعد ذكر الفاعل بقوله : «وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ» أى بعد ماتقدَّم الكلام عليه، وهو الفعل والفاعل، فإذا ماتقدَّم عليهما فليس هو المخصوص، بل هو دليل عليه، وبذلك يُشعرُ قوله بعد : «وإنَّ يُقَدِّمُ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى» حسبما يُذكر بحول الله

ثم نَكَرَ حكمه في الإعراب لأنه مُشْكَل، إذ لا يصح أن يكون فاعلاً، لأن الفعل قد أخذَ فاعله، ولا يصح أيضاً أن يكون بدلاً حسبما يُذكر، ولا بد له من إعرابٍ آخر، بناءً على أن كل اسم لابد أن يكون له موضع من الإعراب. فذكر له إعرابين ساقهما مساق التخيير.

أحدهما أن يكون مبتدأ، ولم يُعَيَّنْ له خبراً، وواضح أن يكون الجملة المتقدِّمة، إذ بهما تمامُ الفائدة. وقد قال في باب «الابتداء» : «والخبرُ الجزء المُتِمُّ الفائدة».

فإذا قلت : نعم الرجلُ زيدُ، فـ (زيدُ) مبتدأ، خبره قولك : «نعم الرجلُ» ولو كان الخبر غيرَ الجملة لبيَّن ذلك، كما بيَّن في الإعراب الآخر أن المبتدأ محذوف.

والثاني أن يكون المخصوص خبرَ مبتدأ محذوف لازم الحذف، وهو قوله : «أو خبرَ اسمٍ» إلى آخره. فكأنه قال : هو زيدُ، أو الممدوحُ زيدُ.

وهذا التخييرُ يحتمل أن يكون على ظاهره، فيكون مذهبه في المسألة جوازَ الإعرابين، وهو مذهب الجمهور، كالجرمي والمبرد

ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ إِعْرَابَهُ مَبْتَدَأً، لِتَقْدِيمِهِ إِيَّاهُ. وَكَثِيرًا مَا يَأْتِي بِالْخِلَافِ فِي مَسَاقِ التَّخْيِيرِ، كَمَا ظَهَرَ فِي قَوْلِهِ قَبْلُ : «أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطُّ»^(١) وَفِي قَوْلِهِ أَيْضاً : «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ»^(٢) وَيُشْعِرُ بِهَذَا الثَّانِي أَنَّهُ الَّذِي نَصَّ فِي شَرْحِ «التَّسْهِيلِ»^(٣) وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ لَا غَيْرَ. وَالثَّانِي التَّخْيِيرُ، وَالثَّلَاثُ تَجْوِيزٌ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ مَبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ^(٤). وَالرَّابِعُ أَنَّهُ بَدَلُ مِنَ الْفَاعِلِ.

فَأَمَّا الْقَوْلُ بِإِعْرَابِهِ مَبْتَدَأً خَبَرُهُ «نَعَمْ، وَيَسُّ» فَهُوَ الرَّاجِعُ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ مَبْتَدَأٍ لَوَجِبَ أَنْ يَنْتَصِبَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ «كَانَ» لِأَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ هَذَا حَكْمُهُ مَعَهَا، فَكَانَتْ تَقُولُ : نَعَمْ الرَّجُلُ كَانَ زَيْدًا، وَيَسُّ الرَّجُلُ كَانَ أَبَا فَلَانٍ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ : وَلَمْ نَجِدِ الْعَرَبَ تَعْدِلُ عَنِ الرَّفْعِ فِي مِثْلِ هَذَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ.

وكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَبْرُزَ الْمَحْذُوفُ إِذَا قُلْتُ : نَعَمْ الرَّجَالُ كَانُوا الزَّيْدِينَ، وَنَعَمْ النِّسَاءُ كُنَّ الْهِنْدَاتِ. وَهَذَا لَا يُقَالُ.

(١) باب المعرفة بأداة التعريف .

(٢) باب الابتداء.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٤٠ - ب).

(٤) شرح جمل الزجاجي له ٦٠٥/١.

وكذلك كان يجب إذا دَخَلَتْ «ظَنَنْتُ» وأخواتها هنا^(١). نعم الرجلُ ظَنَنْتُهُ زَيْدًا، ونعم الرجلانِ وَجِدَا الزَيْدَيْنِ، لكن العربَ إنما تقول : نعم الرجلُ ظَنَنْتُ زَيْدًا، ونعم الرجلانِ وَجِدَا الزيدانِ، قال زهير^(٢) :

يَمِينًا لِنَعَمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا

على كُلِّ حَالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمٍ
فَعَلُمَ أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبراً عنه بجملة المدح والذم.

والثاني أن الكلام عند جَعَلَ «زسد» خبراً لمحذوف جملتان، ليست إحداهما في موضع إعراب، وهو خلاف الظاهر، وأدعاء خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع، فكان تقديرُ مبتدأ غير جائز، لعدم الاحتياج إلى ذلك. وذلك أن (نعم، وبئس) لا يتم المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص بالمدح والذم مع الجنس الذي هو منه، فلا يُقَدَّرُ على هذا إلا مبتدأ، كما لا يقدرُ «زيد» في قولك : (ذهب أخوه زيد) إلا مبتدأ.

والثالث أن المخصوص يجوز حذفه اتفاقاً إذا تقدّم ذكره وكان معلوماً، كقوله تعالى : [نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ^(٣)]، فلو كان المبتدأ لازم الحذف، ثم حُذِفَ الخبر، وهو «زيد» في المثال المتقدم لأدّى ذلك إلى حذف الجملة كلها، وذلك غير

(١) أى كان يجب إبراز الضمير المحنوف، فيكون كما مثل.

(٢) من معلقته، واستشهد به الرضى في شرح الكافية ٢٤٤/٤، والسيوطي في الهمع ٢٤٧/٤، وانظر : الخزائن ٢٨٧/٩، والدرر ٤٧/٢.

والسحيل : المحيط الذى لم يحكم فتله. والمبرم : الخيط الذى أحكم فتله، ويريد بهما الأمر السهل والأمر الصعب. يخاطب هرم بن سنان المرى، والحارث بن عوف، ويثنى عليهما بما فعلاه في الصالح بين عبس وذبيان.

(٣) سورة ص / آية ٢٠.

جائز، وإنما يُحذف من الجملة أحدُ جزئَيْها، ويبقى الثاني دالاً عليه، ولا يُحذفان معاً إلا أن يُعوّض من ذلك، كقولك : أزيدُ في الدار أم لا؟ ونحو ذلك. فكان القول بما يُؤدّي إلى ذلك ممتنعاً.

وبهذا الوجه يبطل أيضاً قول من جَوّز أن يكون المحذوف هو المبتدأ.

والرابع أن الكلام تامٌّ من غير تقدير محذوف، على تقدير أن يكون «زيد» مبتدأ خبره ماقبله، فتكفُّ الحذف تكلفاً لما لا يحتاج إليه.

وأيضاً فدعوى حذف في موضع لم يظهر فيه ذلك المحذوف / ٥٥٤ مجرد دعوى من غير حجة.

والخامس أن «نعم الرجل» إنما هو في قوّة جزء كلام، وليس كلاماً مفيداً بوجه، فلا بد له من جزء آخر، لأن قولك : «نعم الرجل» في معنى : جامعُ المحامدِ الرجلُ، أو جمعُ محامدِ الرجلُ، فهو جزء كلام بلا بد، فافتقر إلى جزء آخر، وهو المخصوص، فتقدير المحذوف نقض للغرض، وجعل ما هو تام غير تام.

وأما قول ابن عصفور^(١) فردّ، زيادة لما تقدّم، بأن محصولة تكلف خبرٍ لمبتدأ قد وُجد معه ما يجوز أن يكون خبره، ولبعد هذا التقدير لم يذكر الناس هذا الوجه، وإلّا فقد كان ظهر من حيث فهموا عن سيبويه أن هذا جواب مَنْ قال : مَنْ هو^(٢)؟ لأن جواب هذا إنما يكون فيه الاسم المذكور مبتدأ من حيث وقع السؤال بـ (مَنْ) عن خبر المبتدأ، وهي أيضاً

(١) وهو جواز أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.

(٢) انظر : الكتاب ١٧٧/٢.

مبتدأ، وهو نظير قولك : مَنْ القائمُ؟ فتقول : زيدٌ، فزيدٌ مبتدأ، هذا هو الأظهر، ولكنهم استتَبَحُوا ما ذكرتُ من ذلك، فنَقَرُوا عنه.

ورَدَّه المؤلفُ أيضاً بأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول، ليسدَّ الشاغلُ مسدَّه، كخبر المبتدأ بعد «لَوْلَا» وهذا خلاف ذلك.

وأما القول بالبدل فمربودٌ لوجهين، أحدهما أن من شأن البدل صحة الاستغناء عنه. وهذا لا يصح الاستغناء عنه إذا لم يتقدّم ذكره، أو لم يُعَلِّمْ وهذا المعنى احتجَّ على بعض أصحابنا، حيث ادَّعى في نحو (قَامَتْ هُنْدُ) أن التاء هو الفاعل، وهو ضمير بارز، فالزِمَ أشياء.

من ذلك أن يكون البدل لازماً في هذا النحو من غير أن يجوز الاقتصار على الفاعل وحده، ولانظير لذلك، ولكنه التزمه.

والثاني أن البدل من شرطه صحة وقوعه موقعَ المبدل منه، وهذا ليس كذلك، إذ لا يستقيم أن يقال في (نعم الرجلُ زيدٌ) : نعم زيدٌ.

ومن هنا امتنع عند البصريين أن يكون «بِشْر» في قوله، أنشده سيبويه^(١):

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

(١) الكتاب ١/١٨٢، وابن عيش ٣/٧٢، ٧٤، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٣٤، ٢٨٢، ٣٩٥، والخزانة ٤/٢٨٤، والتصريح ٢/٣٣، والهمع ٥/٩٤، والدرر ٢/١٥٣، والأشمونى ٣/٨٧، والشعر للمرار الأسدي.

وبشر هو بشر بن عمرو بن مرثد، قتله رجل من بني أسد. وترقبه الطير : تنتظر موته لتسقط عليه، لأنها لاتسقط على القتيل وبه رمق. ووقوعا : جمع واقع، خلاف الطائر.

بدلاً، لأنه لا يصح وقوعه موقع «البكرى» حسبما يُذكر في موضعه
إن شاء الله. فالصحيح ما أشار إلى اختياره الناظم.

فإن قيل : إن إجازة الإضمار قد صرح به سيبويه في قوله : كأنه
قال : نعم الرجل، فقيل له : مَنْ هو؟ فقال : عبدُ الله، إلى آخره^(١).

وأيضاً فالوضع موضع مدح أو ذم، فيحسُن فيه تكثرُ الجمل.
وأيضاً فالإضمار قد أجازهُ سيبويه، وفي إجازته لما أجاز حجة.

فالجواب أن سيبويه لم يذهب إلى إضمار. ومن تأمل كلامه تبين
ذلك، فإنه قال : وأما قولهم : نعم الرجل عبدُ الله فهو بمنزلة : ذهب أخوه
عبدُ الله ، عَمِلَ «نعم» في (الرجل) ولم يعمل في (عبد الله) وإذا قال :
عبدُ الله نعم الرجل فهو بمنزلة : عبدُ الله ذهب أخوه^(٢). فهذا ظاهر في أن
/ المخصوص مبتدأ، تقدّم أو تأخر. ثم قال : كأنه قال : نعم الرجل، فقيل ٥٥٥
له : مَنْ هو؟ فقال : عبدُ الله، وإذا قال : عبدُ الله فكأنه قيل له : ماشأته؟
فقال : نعم الرجل^(٣).

فهذا ظاهر في أنه تفسير لما تقدّم من التقرير الأول، كأنه يُبين
احتياج المبتدأ إلى الخبر، والخبر إلى المبتدأ، لا أنه أراد أن الكلام على
تقدير محذوف .

والدليل على ذلك أنه لم يذهب أحدٌ ممن تقدّم إلى أنه مبتدأ محذوفُ
الخبر، وإن كان يُوهمه كلامُ سيبويه.

وأما الترجيح بتكثرِ الجمل فإنما يكون ذلك بعد تسليم أن (نعم

(١) الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) نفسه ١٧٦/٢.

(٣) نفسه ١٧٦/٢.

الرجل) وحده جملةً مستقلة، وليس كذلك.

وإذا ثبت أن المخصوص مبتدأ خبره الجملة فلا بد من رابط بينها وبينه،
إعمالاً لقوله في «باب الابتداء» حيث ذكر الخبر :
وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً

حاويةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ

إلى آخره. والجملة هنا ليست هي نفس المبتدأ، فلا بد فيها من رابط. ولم
يذكر هنا وجه الربط (فلا بد أن يكون داخلاً تحت ضابطه هناك. وفي ذلك قولان،
أحدهما أن الرجل^(١)) لَمَّا كَانَ اسْمَ جِنْسٍ شَمَلَ الْمَخْصُوصَ وَغَيْرَهُ، فَحَصَلَ
الرَّيْبُ بِذَلِكَ وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمُتَدَاوِلُ عِنْدَ الْمُفْرِثَيْنِ وَالْمُعَرَّبِينَ.

والثاني أن «الرجل» هو المبتدأ في المعنى، فلم يحتاج إلى رابط، لأن جزء
الجملة إذا اتحدت بالمبتدأ لم تفتقر إلى رابط، كما لو كانت الجملة هي المتحدة
به معنى، نحو: هو زيد قائم، وقولي الحمد لله. وكلا القولين صالح للدخول
تحت قوله: «حاويةً معنى الذي سبقَتْ لَهُ».

وَتَمَّ قَوْلُ ثَالِثٍ، أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ مَعْنَى قَوْلِكَ: (زيدٌ نعم
الرجل) زيدٌ هو الرجلُ الكاملُ، أو الرجلُ كُلُّ الرجلِ، أو الممدوحُ، أو ما في معنى
ذلك، فإن «الرجل» هنا ليس مدلوله جميع الجنس، أي الأشخاص المتعددة،
وإنما مدلوله ما في ذهنه من تصور حقيقة الرجل الذي يُطلق على أشخاص
كثيرة، لا أن الأشخاص الكثيرة هي بعينها ذلك المفهوم بعينه.

وهذا الرأي بينه المبرد وابن السراج وغيرهما^(٢)، وهو الذي ينبغي أن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) المقتضب ١٤٠/٢، وكتاب الأصول في النحو ١٣١/١.

يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامٌ مِنْ تَقَدُّمٍ، وَإِلَيْهِ يَشِيرُ الْقَوْلُ الثَّانِي. وَهُوَ رَأْيُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَيَانِ ذَلِكَ، إِذْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ النَّازِمُ. وَقَدْ بَسَطَ الْمَسْأَلَةَ ابْنُ الْحَاجِّ فِيمَا قِيدَهُ عَلَى «مَقْرَّب» ابْنِ عَصْفُورٍ. ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وإنَّ يَقْدَمَ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى

كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

يَعْنَى أَنَّ الْمَخْصُوصَ يُحْذَفُ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ قَبْلَ (نِعَمَ، وَبِئْسَ) مَا يُشْعِرُ بِهِ، وَيُعْرَفُ بِهِ اِكْتَفَى بِهِ عَنْ ذِكْرِهِ بَعْدَ (نِعَمَ، وَبِئْسَ)

فَإِذَا قُلْتُ : (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) فَلَا يَدُ مِنْ ذِكْرِهِ هُنَا لِعَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ لَوْحُذْفٍ. فَإِنْ قُلْتُ : (قَدِمَ زَيْدٌ وَنِعَمَ الْفَاضِلُ) جَازَ الْحَذْفُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : {إِنَّا / وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ^(١)} وَقَوْلُهُ : ٥٥٦ {وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلْنِعْمَ الْمُجِيبُونَ^(٢)} ، {وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ^(٣)} وَهُوَ كَثِيرٌ جِدًا.

وَمَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى. وَالْمُقْتَنَى : (مُفْتَعَلٌ) مِنَ الْاِقْتِنَاءِ، وَهُوَ الْاِدْخَارُ وَالِاتِّخَاذُ لِنَفْسِكَ، يُقَالُ : قَنَوْتُ الْغَنَمَ وَغَيْرَهَا، قُنُوَّةٌ وَقُنُوَّةٌ، وَقَنِيتُهَا، قُنِيَّةٌ وَقَنِيةٌ، وَاقْتَنَيْتُهَا : اتَّخَذْتُهَا.

وَالْمُقْتَنَى أَيْضًا : (مُفْتَعَلٌ) مِنَ الْاِقْتِنَاءِ، وَهُوَ اتِّبَاعُ الْأَثَرِ، يُقَالُ : قَفَوْتُ أَثَرَهُ قَفْوًا وَقَفُوءًا، وَاقْتَفَيْتُهُ مِثْلَهُ، وَقَفَيْتُ عَلَى أَثَرِهِ بِفُلَانٍ، أَيْ أَتْبَعْتُهُ

(١) سُورَةُ ص / آيَةُ ٤٤.

(٢) سُورَةُ الصَّافَّاتِ / آيَةُ ٧٥.

(٣) سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ / آيَةُ ٤٨.

إِيَّاهُ.

والمعنى في المثال : العلمُ نعم المالُ المتَّخَذُ، والإمامُ المتَّبَعُ الهادِي إلى سبيل الرِّشَادِ.

وقد ظهر شمولُ كلامه لنحو : زيدُ نعم الرجلُ، وأنه في دلالته على المخصوص كقوله : رأيتُ زيداً ونعم الرجلُ. وفي ذلك بيان أن (نعم الرجلُ) ليس خبراً عن «زيد» المتقدم، وأنه ليس هو المخصوص، لقوله : «وإنَّ يُقَدِّمُ مُشْعِرُ به كَفَى» بل المخصوص محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، فكأنه في تقدير : زيدُ نعم الرجلُ هو.

وظاهر كلام النحويين خلافُ هذا. ألا تري أن سيبويه جعل قوله : «نعم الرجلُ زيدُ» كقولك : ذهب أخوه عبدُالله، وقوله : زيدُ نعم الرجلُ، كقولك : عبدُالله ذهب أخوه^(١). فظاهر هذا أنه الأصل، كما أن ذلك كذلك في : عبدُالله ذهب أخوه.

وعلى ذلك النحويون، بل حكى شيخنا الأستاذُ رحمه الله^(٢) الاتفاقَ على هذا.

والمنصوص عليه في «التَّسهيل»^(٣) موافقةُ الناس. فالحاصل أن ظاهر كلامه هنا مخالفةُ ما اتَّفَقَ عليه، وهو ممنوع.

فإن قيل : قد يقال : إنه أراد بقوله : «كَفَى» أنه المخصوص {تقدم، فيكون مبتدأ خبره ما بعده.

(١) الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالألبيري النحوي (٧٥٤هـ) وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ١٢٧.

فالجواب أن هذا لا يصح لأمرين، أحدهما أنه قد أعرب المخصوص^(١) إذا تأخر على وجهين، فاقتضى أنه إذا تقدم يُعرب على الوجهين، ولا قائل بهذا.

والثاني أن من الصور الداخلة تحت كلامه ألا يكون المخصوص مبتدأ، نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ^(٢)} وهو إن ذاك ليس المخصوص اصطلاحاً، بل هو مقدّر بعد الفاعل، وإذا كان كذلك ظهر أنه مخالف للناس في هذا، واقتضى جواز بروز المخصوص بعد الفاعل في نحو: زيدٌ نعم الرجل، فيقال: زيدٌ نعم الرجل هو. وكلام النحويين يقتضى المنع منه، فتأمل هذا الموضع ففيه إشكال ونظر. والله أعلم بمراده.

وَاجْعَلْ كَبِيرُوسَ سَاءً وَاجْعَلْ فَعْلًا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِيَمٍ مُسْجَلًا

لما أتم الكلام على (نعم، ويُس) بحسب ما يليق بهذا المختصر رجع إلي ما وعد به في الترجمة، من ذكر «ما جرى مجراهما» فأتى أولاً بلفظ (سَاء) لكثرة استعمالها وشهرتها في القيام مقام (بئس). ويعنى أن «سَاء» تَجْرَى مَجْرَى (بئس) في حكمها المذكور في هذا الباب.

ولما أطلق القول / في جعلها مثلها، ولم يخص ذلك بحكم نون حكم^{٥٥٧} اقتضى أن المراد إجراؤها في معناها أولاً، وفي جميع أحكامها المذكورة ثانياً.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) سورة ص / آية ٤٤.

أما جريانها مجراها في المعنى فهو الأصل لجريان أحكامها عليها.
وأصل (سَاءَ) فَعَلَ من السَّوْءِ، ضد السرور، سَاءَهُ الأمرُ يَسُوءُهُ، إذا
أحزنه ، ثم صِيْرَ إلى معنى (بئس) لإنشاء الذم، فترتَّبَ على حصول هذا المعنى
أن جرت مجراها في جميع أحكامها، وذلك صحيح، فإنك تقول : ساء الرجلُ
زيدُ، وساءت المرأةُ هندُ، كما تقول : بئس الرجلُ زيدُ، وبئست المرأةُ هندُ. وتقول:
ساء رجلاً زيدُ، وساءت امرأةُ هندُ، كما تقول : بئس رجلاً زيدُ، وبئست امرأةُ
هندُ.

وفي القرآن العزيز : {سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا} ^(١) {أى مَثَلُ
القوم. وتقول : ساءَ مَا فَعَلْتُ، كما تقول : بئسَ مَا فَعَلْتُ، قال تعالى : {سَاءَ
مَا يَحْكُمُونَ} ^(٢) {سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ} ^(٣).

ولا يَخْتَلِفُ الضمير إذا أُضْمِرَ فيها كما لا يَخْتَلِفُ في (بئس) بل تقول :
ساء رجلَيْنِ الزيدان، وساء رجلاً الزيدون، وساء امرأتَيْنِ الهندان، وساء نساءً
الهندات، وما أشبه ذلك.

وفي إعراب المخصوص الوجهان، من الابتداء، أو خبرٍ مبتدأ محذوف.
وإذا تقدَّم ما يُشعر به كَفَى نحو : زيدُ ساءَ الرجلُ، وزيدُ ساءَ رجلاً، ورأيتُ زيداً
وساءَ الرجلُ، ونحو ذلك. وهكذا سائر الأحكام.

ثم قال : «وَجَعَلَ فَعُلاً مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنَعَم» يعنى أنه يجوز أن يُجعل في
الأحكام ما صِيغَ من الأفعال على (فَعُلَ) بضم العين، وليس ذلك مختصاً بِفِعْلٍ
نون فعل، بل هو جائز قياساً في كل فعل ثلاثي صِيغَ على (فَعُلَ).

(١) سورة الأعراف / آية ١٧٧.

(٢) سورة الأنعام / آية ١٣٦.

(٣) سورة المائدة / آية ٦٦.

وَجَعَلَ هذا الفعل المصوغ على (فَعَلَ) ك (نَعِم) يريد به ما أراد ب (سَاء) من جَعَلَهُ يُوَدِّيْ إنشاء المدح والذم كَنَعِمَ وَيُسُّ أَوَّلًا، ثم إجرائه مُجْرَاهُ فِي أَحْكَامِهِ اللَّفْظِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي (سَاء) فَتَقُولُ : حَسُنَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَحَسُنَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَحَسُنَ مَا تَصْنَعُ، كَمَا تَقُولُ : نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَنَعِمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَنَعِمَ مَا تَصْنَعُ.

ومثله : عَظُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَحَلَّمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَكَبُرَ الْعَمَلُ قِيَامُ زَيْدٍ، وَصَغُرَ رَجُلًا زَيْدٌ.

وهكذا سائر الأفعال تجرى على هذا الحكم وعلى غيره مما تقدم. ومنه قول الله تعالى : { كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ^(١) } وقوله : { نَعِمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ^(٢) }.

و «ذو الثلاثة» هو الفعل، والثلاثة : الحروف التي صيغ منها الفعل. والجعل بمعنى التصيير، أى صيِّرَ هذا البناء في القياس ك (نعم) و «مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ» معمول لاسم مفعول ^(٣) هو حال من (فَعَلَ) أى مَصُوغًا من فعل ذى ثلاثة، أو يراد بالجعل معنى الصوغ كما تقول : جعلت الفضة خَلْخَالًا، فيتعلق المجرور بالجعل على ذلك المعنى.

فيقتضى أنه يجوز أن يُبنى (فَعَلَ) من كل فعل ثلاثي كان على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول : لَقِضُوا الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَكَمَلُ رَجُلًا زَيْدٌ، وَكَسَبَ الرَّجُلُ

(٢) سورة الكهف / آية ٥.

(٢) سورة الكهف / آية ٣١.

(٣) في جميع النسخ «معمول لاسم فاعل» والصواب ما أثبتته بدليل أنه قدره فيما بعد بقوله : «أى مصوغا».

عبدالله، وضرب رجلاً زيد، ونعم الرجل زيد، [ويؤس الرجل زيد^(١)] وما كان / نحو ذلك . وذلك صحيح.

٥٥٨

ومن كلام العرب : لقضو الرجل، بمعنى : ما أقضاه، أو نعم القاضي هو، ورموت اليد يده^(٢).

وتحرز بذى الثلاثة من ذى الأحرف الزائدة على الثلاثة، كان مازاد أصلياً أو زائداً، فإنه لا يبنى منه (فعل) لما يلزم من هدم البنية.

و«مُسْجَلاً» معناه : مطلقاً من غير تقييدٍ بأمر، ولا اختصاصٍ بحال دون حال، أو بحكمٍ من الأحكام دون آخر. وأصل الإسجال الإرسال، يقال : أسجلت كلامي، أى أرسلته إرسالاً، والمُسْجَل : المبدول المباح الذى لا يمنع من أحد.

وعلى الناظم هنا سؤال من ثلاثة أوجه، أحدها أنه نص على أن (فعل) يصير في الحكم مثل (نعم) مطلقاً من غير تقييد، فهو إذاً مثله في أحكامه اللفظية والمعنوية. أما في الأحكام اللفظية فكما قال.

وأما في الأحكام المعنوية فقد قالوا : إن (فعل) هذا المذكور يُعطى معنى التعجب، فقولك : حسن الرجل زيد، في معنى : ما أحسنه، ولقضو الرجل زيد، في معنى : ما أقضاه، وهكذا سائر المثل، ومعنى التعجب خلاف معنى إنشاء المدح، فكيف أطلق القول في جريان (فعل) مجرى (نعم)؟

والجواب عنه أن كَوْن (فعل) لإنشاء المدح والذم صحيح ثابت، وهو

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، واثبتته من (ت، س).

(٢) أى ما أرمأها!

الذي يُعطيه كلام الناظم.

وأما معنى التعجب فداخل على ذلك المعنى، إذ لا تتأفر بينهما، كما يدخل معنى التعجب على معنى القسم والاستفهام في قوله^(١):

* لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ نُوحِيدٌ *

وقال الأعشى^(٢):

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

ونحو ذلك، من غير أن يتناقض المعنيان، فكذاك هذا.

والسؤال الثاني أن ظاهر كلامه يُعطى أن البناء من (فَعَلَ) إنما يكون على معنى (نِعَمْ) لا على معنى (بِئْسَ) وأما معنى (بِئْسَ) فمختصٌّ بـ (سَاءَ) المتقدمة الذِّكْر، لأنه أورد الحكم عليها في مَوْرِدِ التقسيم فقال: اجْعَلْ (سَاءَ) كِبِئْسَ، وكلُّ مَبْنِيٍّ من فعل ثلاثي كَنِعَمْ، فالمفهوم من هذا أن (سَاءَ) كما اختصتْ بـ (بِئْسَ) كذلك يَخْتَصُّ (فَعَلَ) بـ (نِعَمْ)

وهذا غير صحيح، بل يجرى (فَعَلَ) مَجْرَى (نِعَمْ) ومَجْرَى (بِئْسَ) فكما تقول: حَسَنَ رجلاً زيدٌ، بمعنى: نِعَمْ حَسَنًا حُسْنُ زيدٍ، أو نِعَمْ رجلاً زيدٌ، تريد: لحُسْنِهِ، كذلك تقول: خُبْتُ الرجلُ زيدٌ، بمعنى: بِئْسَ الْخُبْتُ خُبْتُ زيدٌ، أو بِئْسَ الرجلُ زيدٌ، تريد: لَخُبْتِهِ.

وكذلك: لَوْمَ الرجلُ زيدٌ، ودَنُوَ رجلاً زيدٌ، وما أشبه ذلك، على معنى (بِئْسَ)

(١) هو أبو نؤيب أو مالك بن خالد الخناعي أو أمية بن أبي عائد الهذليون، وقد تقدم الاستشهاد به في باب «التعجب» وعجزه:

* بِمُسْمَخِرٍ بِهِ الظِّلَانُ وَالْأَسُ *

(٢) تقدم الاستشهاد به في باب «التعجب» وصدّره:

* بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً *

فليس معنى (نعم) في (فَعُلَ) بمتعين، بل هما يشتركان فيه قياساً، فظهر أن ظاهر كلامه غير مستقيم.

والجواب أن قوله : «كَنِعَم» لا يعنى به عين المثال، إنما يريد به باب «نعم» أجمع، فكأنه حذف المضاف لفهم المعنى. وباب «نعم» لا يخص «نعم» وحدها دون «بئس»

وإنما خص أولاً (سَاءَ) لكثرة استعمالها في نفسها بمعنى (بئس) وإذا أمكن حملُه على هذا الوجه لم يبق إشكال.

وعلى هذا التقرير أتى في «التسهيل» بفصل (فَعُلَ) حيث قال : وتلحق (سَاءَ) بـ (بئس)، وبها وبـ (نعم) فَعُلَ إلى آخره^(١).

والسؤال الثالث أن صبغة (فَعُلَ) إنما تُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب، فلا يُبنى / من أفعال الألوان والخلق الثابتة والعيوب، فلتقول : شَهَبَ الرجلُ زيدٌ، ولامات رجلاً زيدٌ، ولاهَلَكَ الرجلُ خالدٌ، ولا ما أشبه ٥٥٩ ذلك.

وكذلك لا يُبنى من فعلٍ غير متصرف، ولا من مبنى للمفعول، فإذا لابد أن يُبنى من فعلٍ ثلاثي تام متصرف قابلٍ معناه للكثرة، غير مغيرٍ عن اسم فاعله بـ (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) ولا مبنى للمفعول.

والناظم لم يذكر من هذه إلا البناء من الفعل الثلاثي، وذلك إخلال، يبين هذا أن (فَعُلَ) يُعطى معنى (ما أَفْعَلُهُ) فلا بد أن يكون بناؤه مما يصح فيه (ما أَفْعَلُهُ) والظاهر ورودُه، ولا أجد الآن جواباً عنه.

وهو أيضاً وارد عليه في «التسهيل» إذ لم يزد على ما هنا إلا التنبيه

(١) ص ١٢٨، وبقيّة العبارة «موضوعاً أو محولاً من فَعَلَ أو فَعِلَ، مضمناً تعجبا».

على تضمين معنى التعجب، وذلك لا يشعر باشتراط شروط التعجب فقال :
وتلحق (ساء) ببئس، وبها وينعم (فَعْل) مَصُوغًا أو محمولاً من (فَعَلَ أو فَعِلَ)
مضمناً تعجبا^(١).

واعلم أن هذا الاستعمال في (فَعْل) غير لازم، فإنك تقول : حَسُنَ زيدٌ
حُسْنًا، وما حَسُنَ وجهه، ولقد قَبِحَ يَقْبُحُ قُبْحًا. وما أشبه ذلك.

وإنما يلزم في المحوّل من (فَعَلَ، أو فَعِلَ) إذ لا تقول في (كَسَبَ رجلاً
زيد): كَسَبَ زيد، وكَسَبْتَ تكسِبُ كَسَبًا، وكذلك في (فَعَلَ).

فإن قلت : فإن ظاهر كلامه أن هذا الاستعمال غير لازم، وأنت تقول هو
لازم، فما وجه هذا؟ وذلك أنه قال : اجعل (ساء) كبئس، أى إن (ساء)
المستعملة في قولهم : (ساءه الأمر يسوءه) يجوز أن يُقصد بها قَصْدَ (بئس)
فتجرى مجراها. وكذلك صيغة (فَعْل) من فعل ثلاثي على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو
فَعِلَ).

أما (فَعْل) فلا كلفة فيه إلا اعتقاد المعنى فيه، فقد صح فيه الجواز في
اللفظ الواحد باعتبارين.

وأما (فَعَلَ، وفَعِلَ) فبالتحويل (إلى (فَعْل) فإذا اعتبرت ما بعد التحويل فلا
يسوغ فيه الاستعمال الأصلي^(٢) (ولا يسوغ فيه إلا استعمال (نعم، وبئس) وإن
اعتبرت ما قبله فليس فيه إلا الاستعمال الأصلي^(٣))

وإذا اعتبرت الأمر في الجملة جاز فيهما، أعنى في (فَعَلَ) و (فَعِلَ)

(١) نفسه ١٢٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (س).

الاستعمالان معا.

فبهذا الاعتبار الأخير أطلق القول بالجواز، فكيف يُطلق القول بلزوم معنى (نعم، ويئس) فيهما؟

فالجواب أن اللزوم لم يَقُلْ به إلا باعتبار اللفظ بعد التحويل كما تقدم تقريره في السؤال، فلا إشكال. والخطبُ يسير.

وَمِثْلُ نَعَمْ حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا

وإن تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ لَحَبَّذَا

وهذا أيضاً من الأفعال الجارية مجرى (نعم ويئس) وذلك (حَبَّذَا) يعنى أن (حَبَّ) هذا الفعل المسند إلى (ذا) والمقارن لها - جارٍ في أحكامه مجرى (نعم) في أحكامها أيضاً، وهذا على الجملة. وأما إذا لم تقارنه (ذا) فله حكم آخر يذكره.

فمن جملة مماثلة (حَبَّذَا) لنعم جريانها مجراها في إنشاء المدح، وأداء معنى التعجب، فإن (نعم) تؤدي هذا المعنى.

وكذلك تجرى مجراها في غير هذا من الأحكام المذكورة، إلا ما يذكره من المخالفة.

ثم إن قوله : «وَمِثْلُ نَعَمْ حَبَّذَا» يشير إلى أنها أيضاً مثلها في الفعلية، ويدل على ذلك قوله : «الْفَاعِلُ ذَا» لأن الفاعل لا يكون فاعلاً إلا لفعلٍ أو ما جرى مجراه. و«حَبَّ» ليس جارياً / مجرى الفعل، فهي إذاً ٥٦٠

فَعِلْ. وحصل بهذا أن مذهبه هنا فَعِلِيَّةٌ (حَبٌّ) لا اسميَّةٌ.

والمسألة مختلف فيها على أقوال أربعة :

أحدها ما ذكر الناظم أنها فَعِلٌ و (ذا) فاعل به. وإليه ذهب ابن كَيْسَانَ
والفارسي وابن خروف وجماعة^(١).

والثاني أن (حَبَّذاً) أصلها الفعلُ والفاعل، لكن صيِّراً بالتركيب اسماً
واحداً مبتدأ خبره مابعد، وليست (حَبٌّ) بباقيةٍ على ما كانت عليه من الفعلية.
وهو رأى المبرد وابن السَّراج والسَّيرافي وابن جِنِّي والزَّجَّاجي، وجمهور
المتأخرين كالشَّكُّوبين وتلامذته^(٢).

والثالث أن (حَبَّذاً) بجملتها فَعِلٌ، فاعله المخصوصُ بعد، صار (حَبٌّ)
و(ذا) بالتركيب فعلاً لا اسماً، وهو مذهب الأخفش وظاهر كلام الجَرُمي في
«الفرخ» والزُّبَيْدِي^(٣).

والرابع أن (حَبٌّ) فعل، فاعله المخصوص، و (ذا) صِلَةٌ، يعني زائدة، لكن
لَزِمَتْ، وهولدرِيُود^(٤).

والكلام في الترجيح طويل. وقد استدَلَّ في «الشرح»^(٥) على ما ذهب إليه
هنا بأوجه :

أحدها أن الخصوم مُقَرُّون بأن (حَبَّذاً) في الأصل فعل وفاعل، وذلك فيما

(١) انظر : الأشموني ٤٠/٣.

(٢) المقتضب ١٤٣/٢، والأصول في النحو ١٣٥/١، والأشموني ٤٠/٣.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١٠٣٦).

(٤) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي، الملقب بَبْرُود،
وربما صغر فقيلاً : بُرِّيُود. معروف بالنحو والأدب، شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. وكان
أعشى (ت ٣٢٥هـ) [طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨، وبغية الوعاة ٤٤/٢].

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (ورقة : ١٤٢ - أ).

قبل التركيب وهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظاً، فوجب ألا يتغيرا حكماً، وأن يبقيا على أصلهما، كما وجب بقاء (لا) وماركَبَ معها على ماكانا عليه من حَرْفِيَّة (لا) واسميَّة اسمها، مع أنهما قد عَرَضَ لهما التركيب والصيرورة كالشيء الواحد.

والثاني أنه لو كان تركيبهما مُزِيلاً لهما عن حكمهما الأصلي لكان ذلك لازماً كلزوم (ما) لإِذْ في (إِذْماً) ومعلوم أن (ذا) مع (حَبَّ) ليس كذلك، إذ يجوز أن تفصل (ذا) من (حَبَّ) كقوله عبدالله بن رَوَاحَة رضى الله عنه^(١):

* فَحَبَّذا رِيأً وَحَبَّ دِيناً *

يريد : وَحَبَّذا دِيناً.

والثالث أنه لو كان كذلك لم يجز أن تدخل (لا) على (حَبَّذا) إلا مع التكرار، فلم يكن يُقال : لَحَبَّذا زَيْدٌ حتى تقول : ولا المَرْضى، كما يلزم أن تقول: لا الممدوحُ زَيْدٌ ولا المَرْضى، ولكن ذلك غير لازم اتفاقاً، فليس (حَبَّذا) اسماً أصلاً.

والرابع أنه لو كان كذلك لدخلت على (حَبَّذا) نواسخُ الابتداء، كما تدخل على سائر المبتدآت، فكنت تقول : إِنَّ حَبَّذا زَيْدٌ، وكان حَبَّذا زَيْداً، ونحو ذلك، وهو فاسد لا يقال باتفاق، فقد بطل أن يكون مبتدأ مع صحة كونه فعلاً وفاعلاً. وأما المذهب الثالث^(٢) فهو ضعيف جداً، لأنه مؤسس على دعوى لا دليل عليها. وأيضاً ففيه تغليبُ أضعف الجزعين وهو الفعل، على أقواهما وهو الاسم.

(١) الهمع ٤٦/٥، ٤٨، الدرر ١١٦/٢، الأشموني ٤٢/٣، المساعد لابن عقيل ١٤٤/٢، وشرح الكافية الشافعية لابن مالك ١١٦، وقبلة :

باسم الإله وبه بديناً ولو عبدنا غيره شقيناً

(٢) وهو أن (حبذا) بُرْمَتُها فعل، فاعله المخصوص بالدح.

وذلك خلاف القياس.

وأيضاً ففيه عدمُ النّظير، وهو تركيب فعل واسم، إذ لا يوجد في كلام العرب مثله، فظهر أن الأمر ليس كما زعم ذلك القائل.

وأما الرابع^(١) فدعوى أيضاً مجردة. والذي استدل به قائله قوله:

* فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبُّ دِينًا *

وهو ظاهر فيما تقدّم، لافئما قال هذا القائل. هذا مقدار ما يُتَأَنَسُّ

به في هذا الموضع.

وقد قُيِّدَ شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار رحمة الله عليه^(٢)

في هذه المسألة / جزءاً رويناه عنه، وقُيِّدناه من خطه، ناظر فيه ابن مالك ٥٦١ في احتجاجاته، لاجاجة إلى إيراده هنا.

ثم قال : « الفاعلُ ذا » يعنى أن باب (حَبَّذَا) خالفَ بابَ (نعم) في أن فاعل (حَبُّ) لا يكون إلا لفظ (ذا) الذى هو إشارة إلى الواحد المذكّر القريب، بخلاف (نعم) فإن فاعلها يكون أحدَ ثلاثة أشياء كما تقدّم.

واقترضى هذا الإلزام أن لفظ (ذا) لا يَختلف بحسب التثنية والجمع والتأنيث، بل تقول : حَبَّذَا زيدٌ، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات. ومن ذلك قول جرير^(٣):

(١) يعنى الرأى الذى يقول : إن (حب) فعل، فاعله المخصوص، و (ذا) صلة زائدة.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) ديوانه ٥٩٥، وابن يعيش ١٤٠/٧، والمغنى ٥٥٨، والهمع ٤٥/٥، ٤٧، والدرر ١١٥/٢، واللسان (حب) والبيتان من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل. والريان : جبل عظيم ببلاد طىء. والنفحة هنا : الطيب الذى ترتاح له النفس. واليمانية : نسبة إلى اليمن. وقبل : جهة أو ناحية.

يَا حَبْبُذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ
وَحَبْبُذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا
وَحَبْبُذَا نَفَحَاتُ مِنْ يَمَانِيَّةٍ
تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانَا
وبعد هذا بيت الكتاب^(١):

هَبَّتْ جَنُوبًا فَذِكْرِي مَا ذَكَرْتَكُمْ
عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا
وقال الراجز^(٢):

يَا حَبْبُذَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ
وَطُرُقُ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَّاجُ
وأنشد المؤلف^(٣):

حَبْبُذَا أَنْتُمْ مَا خَلَيْتُ إِنْ لَمْ
تَعْذِلَانِي فِي دَمْعِي الْمُهْرَاقِ
وذلك كثير.

فعلى هذا لا يقال : (حَبُّ زَيْدٍ) ولا (حَبُّ الرَّجُلِ) إلا قليلا، سِيْنَبَهٌ عليه بعد،

(١) الكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٤.

والصفاة : الصخرة المساء، وحوْرَان : بلد بالشام، يقول : كلما هبت الرياح من قبل الجنوب ذكر أهله وأحبابه لهبوبها من ناحيتهم. وقد استشهد به سيبويه على أن «شرقي» هنا ظرف ولا مناسبة له في هذا الباب!

(٢) الخصائص ٢/١١٥، وابن يعيش ٧/١٣٩، ١٤١، واللسان (سجا) ونسبه للحارثي.

والقمرء : الليلة المنيرة بضوء القمر. والليل الساجي : الساكن الهاديء. والملء : جمع ملاءة، وهي الملحفة أو الإزار. شبه الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت.

(٣) الهمع ٥/٤٥، والدرر ٢/١١٥.

وعذله يعذله - بكسر اللام وضمها - لامة. والمهراق : المصبوب.

بل التزمت العرب هنا الإتيان بـ (ذا) .

وكذلك لا يقال : حَبَّذِي هُنْدُ، ولا حَبَّذَانِ الزِيدَانِ، ولا: حَبُّ أَوْلَاءِ الزِيدُونِ، ولا ما أشبه ذلك حسبما ينبئ عليه.

ثم قال : «وإن تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا» هذا أيضاً مما خالف فيه هذا الباب بابَ (نعم) وهو أن (حَبَّذَا) للمدح كـ (نعم) فإذا أريد الذمُّ فليس له فعل يشاركه في حكمه يُعْطَى معنى الذم، كما كان لـ (نعم) مشارك في ذلك، وهو (بئس) بل استغنت عنه العرب بإدخال حرف (لا) على (حَبَّذَا) فإذا أرادت الذمَّ قالت : لا حَبَّذَا زَيْدٌ. وأنشد المؤلف^(١):

أَلَا حَبَّبْذَا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرُ أَتُهُ

إِذَا ذُكِرْتُ مَيُّ فَلَا حَبَّبْذَا هِيَا

فإن قيل : إن الناظم أتى بـ (ذا) رَوِيًّا في البيتين معا، وذلك هو الإيطاء المعيب^(٢)، وليس ذلك من عادته.

فالجواب أن الأمر ليس كذلك لوجود المخالفة بين (ذا) الأولى والثانية، وذلك من وجهين، أحدهما أن (ذا) في الأولى اسم لـ (ذا) المشار بها في (حَبَّذَا) لا المشار بها، فهي كـ (زيد) في قولك : زيدٌ ثلاثيُ الحروف، فـ (زيد) الواقع على الشخص، لا الاسمُ الواقع على الشخص، فاختلفاً، لأن أحدهما اسم اللفظ، والآخر اسم المعنى.

(١) البيت لذى الرمة، ديوانه ٦٧٥، وينسب أيضاً لكنزة أم شملة، من قصيدة قالتها في مية صاحبة ذي الرمة، وهو من شواهد الهمع ٥١/٥، والدرر ١١٧/٢، والتصريح ٩٩/٢، والأشمونى ٤٠/٣، والعيني ١٢/٤.

والملا : المتسع من الأرض، والصحراء، وموضع بعينه.

(٢) الإيطاء هو اتفاق القوافي في اللفظ والمعنى، وهو من عيوب القافية إذا تقارب، فإن تباعد سهل، مثل أن يأتى بعد سبعة أبيات فأكثر.

والثاني أنا لو سلّمنا أنهما شيء واحد لم يكن ثم إيطاء، لأنهما قد
اختلفا بالإفراد والتركيب، فـ (ذا) في الأول مفردة، وفي الثاني مركبة مع
(حَبٍّ) وذلك اختلاف يُعتبر في القوافي مثله، فلا يكون إيطاء. ثم قال :
وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ لَا

تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

(ذا) مفعول أول لـ (أول) والمفعول الثاني المخصوص، وليس
«المخصوص» تابع (ذا).

ويريد أن «ذا» لازم مع (حَبٍّ) على هذا اللفظ في كل حال. فإذا
أتيت بالاسم المخصوص، وهو المخصوص بالمدح / أو الذم، فاجعله والياً ٥٦٢
لـ (ذا) ملاصقاً له بعده، ولا تحفل بكون المخصوص إذا أتيت به مفرداً
مذكراً على مطابقة (ذا) بل تأتي به كيف كان، من إفراد أو تثنية أو جمع،
أو تذكير أو تأنث، مع بقاء (ذا) على لفظ الإفراد والتذكير، لا تعدل به
غيره، فإنه يشبه المثل السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال
الأول .

وقد تضمن هذا الكلام ثلاثة أمور ، أحدها لزوم كون المخصوص
والياً لـ (ذا) بعده ، فلا يقع قبله ولا بعده مفصلاً منه .

أمّا كونه لا يقع قبله فلا تقول : حَبٌّ زَيْدٌ ذَا ، لأن (ذا) مع (حَبٍّ)
كالشيء الواحد ، ولا تقول أيضاً : زَيْدٌ حَبِّذَا ، كما تقول : زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ ،
لأن (حَبِّذَا فلان) جار مجرى المثل كما قال الناظم .

قال «الشرح»^(١) : وقد أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٢ - ١)

تقديم المخصوص فى هذا الباب ، وهو من المهمّات ، قال : وتنبّه ابنُ بابشاذ^(١) إلى التنبّيه عليه ، لكن جعل سببَ ذلك خوفَ توهمِ كونِ المراد من (زيدٌ حبّذاً) زيدٌ أحبُّ هذا ، قال : وتوهمُ هذا بعيدٌ ، فلا ينبغي أن يكون المنعُ من أجله . ثم علّل بجريانه مَجْرى المثل ، فلا يُعدّل عن لفظ السابق فى أصل الاستعمال ، فلا يغيّر بالتقديم والتأخير ولا بغير ذلك كما يأتى .

وأما كونه لا يقع بعده مفصلاً منه فذلك تنبيهٌ على أن نواسخ الابتداء لا تدخل على المخصوص ههنا ، فإن من ضرورة دخولها أن تفصل بينه وبين (ذا) فلا تقول : حبّذاً كان زيدٌ ، كما نعم الرجلُ كان زيدٌ ، ولا حبّذاً علمتُ زيداً ، كما تقول : نعم الرجلُ علمتُ زيداً . وكذلك ما أشبهه .

وفيه أيضاً تنبيهٌ آخر على أن التمييز أو الحال إذا ذكر مع (حبّذاً) يجب تأخيرة عن المخصوص ، فلا يتقدم عليه ، فلا يقال : حبّذاً رجلاً زيدٌ ، ولا حبّذاً عالماً زيدٌ . وهذا رأى حكاه فى «التذكرة» الفارسى عن الكوفيين ، أنهم لا يجيزون : حبّذاً رجلاً زيدٌ .

ونصّ الجرمى على قبح ذلك إذا أعرب المنصوب تمييزاً ، لكن هذا منه بناءً على أن المخصوص هو الفاعل ، و (حبّذاً) فعلٌ ، كما تقدّم النقل عنه .

وهذا الرأى ، إن كان قصده ، مخالفٌ لجمهور البصريين ، فإنهم يجيزون ذلك كله . وله وجهٌ من النظر وإن كان الفارسى قد قال : لا وجهَ له عندى ، وذلك أن المنصوب إما أن يكون حالاً أو تمييزاً ، فإن كان حالاً فإمّا أن يكون صاحبه

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى المصرى ، أحد الأعلام فى النحو وفنون العربية ، استخدم فى ديوان الرسائل ، وكانت له حلقة علم بجامع عمرو بمصر ، ومن تصانيفه شرح جمل الزجاجى والمحتسب فى النحو ، وتعليق الغرفة فى النحو أيضاً (ت ٤٦٩ هـ) بغية الوعاة ١٧/٢ .

(ذا) أو المخصوص ، فإن كان صاحبه المخصوص فلا ينبغي التقديم ، لأن المخصوص إما مبتدأ خبره ما قبله ، والحال لا يتقدم على المبتدأ . وإما خبر مبتدأ محذوف ، فكذلك أيضاً ، لزن العامل معنًى ، والعامل المعنوى لا يتصرف فى معموله .

وإن كان صاحبه (ذا) فغير لائق ، لأن (ذا) مبهم محتاج إلى التفسير أكثر من احتياجه إلى الحال ، فلا فائدة فى انتصاب الحال عنه ، وهو غير معروف ، كما ضعف انتصاب الحال عن النكرة لعدم الفائدة . وإن / كان تمييزاً فإنما يصلح تمييزاً لـ (ذا) لا للمخصوص . وعند ذلك ٥٦٣ لا ينبغي أن يليه وإن كان تمييزاً له ، قياساً على التمييز فى (نعم ، وبئس) إذا قلت (١) :

* فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أُبَيْكَ زَادًا *

وما أشبه ذلك ، لأن عامة السماع على تأخير التمييز عن المخصوص فى باب (نعم) فكذلك ينبغي هنا لاتحاد البابين فى المعنى وكثير من الأحكام .

وأيضاً فلم يكن الكوفيون ليمنعوا إلا مادلتهم الاستقراء على امتناعه ، فإذا لم يكن سماعٌ يشهد لجواز : حَبَّذَا رجلاً زيدٌ ، وإنما فيه ما يدل على التأخير نحو قوله (٢) :

* يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ *

(١) عجز بيت لجرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وقد تقدم ، وصدره :

* تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أُبَيْكَ فِينَا *

(٢) صدر بيت لجرير من قصيدة يهجو به الأخطل ، وقد تقدم ، وعجزه :

* وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَ *

- كان القول بالامتناع أرجح .

ورأى المؤلف فى غير هذا الكتاب موافقةً الناس فى الجواز ، ولكن اتباعَ عبارته هنا أدّى إلى تفسيرها بما تقدّم .

ويمكن أن يكون رأيه رأى الجماعة ، على أنه يرى تقديم المنصوب على المخصوص ، لكنه لما كان قليلاً جداً لم يعبأ به فى الذّكر ، وإن كان قد يُقاس عليه عنده وهذا بعيد .

والأظهر من لفظه منع ذلك ، فلم يذكره وإن كان قياساً عند غيره ، لكونه لم يره قياساً لندوره عنده . واعتبره فى «التسهيل»^(١) وغيره .

وقد أنشد فى «الشرح» على التقديم^(٢) :

أَلَا حَبْذَا قَوْمًا سَلِيمٌ فَإِنَّهُمْ

وَقَوْا إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالنُّصْرِ

ومثله نادر لا يبنى على مثله ، والله أعلم .

الأمر الثانى : كون (ذا) لا يختلف مع اختلاف المخصوص بالتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وذلك قوله : «وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ» يعنى : أى اسم كان لا تعدل بذاً غيره ، فإذا وليه المؤنث أو المثنى أو المجموع فلا تتغير (ذا) عن لفظ المفرد المذكر ، فتقول : حَبْذَا زَيْدٌ ، وحَبْذَا هِنْدٌ ، وحَبْذَا الزيدان والهندان ، وحَبْذَا الزيدون والهندات . وقد تقدّم بيانُ هذا ، والاستشهادُ عليه^(٣) .

الأمر الثالث : تعليل الحكمين المتقدمين ، وذلك قوله : «فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَاً»

(١) ص : ١٢٩ .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٢ - ب) بدون نسبة .

(٣) انظر : ص ٥٥٤ .

يعنى أن العرب أجرت (حَبَّذًا) مجرى الأمثال التى تُحكى ولا تُغَيَّر عن حالها ، فلذلك لم تُدخل على المخصوص النواسخ ، ولم يَتَقَدَّم على (حَبٍّ) ولا على (ذَا) ولم يُفصل بين شيئين من ذلك ، لكنهم لم يلتزموا فيه الحكاية كل الالتزام ، إلا فى (حَبَّذًا) خاصة ، لأنه حين احتاجوا إلى ما يُسند إليه المدح أو الذم صار ماعدا (حَبَّذًا) مختلفًا باختلاف المدوح أو المذموم ، فلحقه من الأحكام القياسية ما يلحق (نعم ، وبئس) وغيرهما . فقد ضاهى ، أى شابه ، المثل المحكى بإطلاق ، فالتزم هنا (ذَا) و(حَبٍّ) ما التزم فى الأمثال من الإتيان به على حالة واحدة ، فكما التزموا خطاب المؤنث فى قولهم : «أَطْرَيْ إِنَّكَ نَاعِلَةٌ»^(١) وقولهم : «الصَّيْفُ ضَيَّحَتِ اللَّبْنَ»^(٢) وقولهم : «خَلَا لِكَ الْجَوْ فَيُضِيْ وَاصْفَرِيْ»^(٣) . وخطاب الواحد المذكور فى نحو قولهم : «وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ»^(٤) وقولهم : «يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ١١٥ .

وأطرى : حذى فى طرير الوادى ، وهى نواحيه . وناعلة : ذات نعلين . ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قادر عليه . وأصله أن رجلا كانت له راعية ، وكانت ترعى فى السهولة ، وتترك الحزونة ، فقال لها المثل .

(٢) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧ .

والرواية الأشهر «ضَيَّعَتِ» بالعين . والضَيَّع والضَيَّاح : اللبن الرقيق الكثير الماء . وضَيَّع فلان اللبن : مزجه بالماء حتى صار ضيحا . ويضرب المثل فى طلب الحاجة من غير موضعها ، أو طلبها بعد فوات الفرصة السانحة . وانظر أصل المثل فى الكتاب .

(٣) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٥١ .

والمثل شطر بيت لطرفة بن العبد يخاطب به القنبرة . ويضرب فى الحاجة يقدر عليها صاحبها متمكنا ، لا ينازعه فيها أحد .

(٤) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٠٦ .

وهو عجز بيت لطرفة بن العبد ، وصدره :

نَفَخَ^(١) . وما أشبه ذلك ، كذلك التزموا إشارة المفرد المذكر القريب هنا ،
 والتزموا اتصالَ (حَبٍّ) بـ (ذَا) وعدمَ الفصل ، وعدمَ تقديم / المخصوص ٥٦٤
 ، كما التزموا نَظْمَ الأمثال فلم يغيروها بفصل ولا تقديم ولا تأخير ، وذلك
 ظاهر .

وقوله : «وَأَوَّلٍ» فعلٌ متعدُّ إلى اثنين من : أَوْلَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، أَى
 جعلته يَلِيه ، فالمفعول الأول هنا (ذَا) والثانى (المخصوص) كأنه قال :
 اجعل المخصوص يلى (ذَا) .

وقوله : «أَيًّا كَانَ» أَيًّا : مقطوعةٌ عن الإضافة ، منصوبةٌ على خبر
 «كَانَ» يعنى : سواء كان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً ، مذكراً أم مؤنثاً .
 وقوله : «لَا تَعْدِلْ بِذَا» أى بهذا اللفظ غيره .

وقوله : «فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا» يعنى أنه جارٍ مجرى الأمثال التى
 لا تغيّر عن لفظها وحالها ، بل تقال لكل من شاكلت حاله حالَ المقول فيه
 أولاً ، وإن خالفه في التعدّد والاتّحاد ، والتذكير والتأنيث ، لأن المعنى فيه
 حين يُذكر أن حال هذا المذكور الآن مثل حال صاحب المثل ، ولذلك سُمِّيَ
 مثلاً . ثم قال :

وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبٍّ أَوْ فَجْرٍ

بِالْبَا وَدُونِ ذَا انْضِمَامُ الْحَاكُثَرُ

* سَتُبْدَى لَكَ الْإِيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا *

ويضرب فى تعجل المرء بالاستخبار عن الشيء قبل أوانه . وقد تمثّل به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٢١ .

وأوكثا : شدّت بالبكاء ، وهو سير أو خيط يُشد به فم السقاء أو الوعاء ويضرب فى الشماتة
 بالجانى على نفسه .

لما أتمَّ الكلام على (حَبٍّ) المقرونة بـ (ذَا) وهو أغلب استعمالها في معنى الإنشاء المذكور أخذ يذكر حكمها في الاستعمال الثاني ، وهو أن تقرن بغير (ذَا) .

فيريد أن (حَبٍّ) إذا لم يكن فاعلها (ذَا) فلها في نفسها حكمٌ مخالف لحكمها مع (ذَا) ولفاعلها أيضاً حكم آخر .

فأما حكم فاعلها فيجوز فيه وجهان :

أحدهما ، وهو الأصل ، أن يُؤتى به مرفوعاً فتقول : حَبُّ الرجلُ زيدٌ ، وحَبُّ رجلاً زيدٌ ، ففي (حَبٍّ) ضمير مرفوع هو الفاعل ، كما في (نعم ، وبئس) ، وقال ساعدة بن جؤيَّة (١) :

هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحَبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ

وَعَدْتُ عَوَادٍ نُونٌ وَلَيْكَ تَشْعَبُ

وهذا هو المشار إليه بقوله : «ارْفَعْ حَبًّا» .

والثاني زيادة الباء في الفاعل ، كما زيدت في {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً} (٢)

والمعنى : كَفَى اللهُ شَهِيداً ، وكما قالوا فيما هو في معناه : أَكْرَمَ بَزِيدٌ ، لأن «زيداً» عند جماعة في موضع رفع ، والمعنى على فاعليَّة «زيد» فالباء ، على الجملة ، مما تَزَادَ في الفاعل ، فكذلك زَادُوا هنا ، فتقول : حَبٌّ بِالرَّجُلِ ، وكذا : حَبٌّ بِهِ رَجُلًا زَيْدٌ . ومنه قول الأخطل (٣) :

(١) تقدم الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) سورة النساء / آية ٧٩ ، ومواضع أخرى من الكتاب العزيز .

(٣) البيت من أول قصيدة في ديوانه ، واستشهد به الرضی في شرح الكافية ٢٥٧/٤ ، وابن يعشيش ١٢٩/٧ ، ١٣٨ ، ٢٤١ ، وانظر : الخزانة ٤٢٧/٩ ، والعيني ٢٦/٤ ، وشرح شواهد الشافعية ١٤ وهذا البيت في وصف الخمر ، ويعنى بقتلها مزجها بالماء حتى تنكسر قوتها .

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا
وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وقال الآخر (١) :

حَبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى
مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ عَنْ لِمَامٍ

وهذا الوجه هو المراد بقوله : «أَوْفَجِرَّ بِالْبَاءِ» وَقَيْدُ الْجَرِّ بِالْبَاءِ لِأَنَّهُ
هُوَ مَوْضِعُ السَّمَاعِ ، فَلَا يُتَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْبَاءِ ، فَلَا يُقَالُ : حَبَّ لِلرَّجُلِ ،
وَلَا حَبَّ مِنَ الزَّوْرِ ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ ، كَمَا لَا يُقَالُ : كَفَى لِلَّهِ شَهِيداً ، وَلَا كَفَى
مِنَ اللَّهِ ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ . وَهَذَا ظَاهِرٌ .

وقد زِيدَتْ هَذِهِ الْبَاءُ فِي (نَعَمْ) حَكَى ابْنُ السَّرَاجِ (٢) : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ
نَعَمْ بِهِمْ قَوْمًا . وَأَصْلُهُ : نَعِمُوا قَوْمًا ، وَهُوَ فِي (نَعَمْ) قَلِيلٌ ، وَلَيْسَ فِي
(حَبَّ) بِقَلِيلٍ . وَلِذَلِكَ أُطْلِقَ النَّازِمُ الْقَوْلَ فِي جَوَازِ الْوَجْهِينِ ، وَلَمْ يَقَيِّدْ
وَاحِدًا مِنْهُمَا بِقَلَّةٍ وَلَا كَثَرَةٍ .

وَأَمَّا حَكْمُ (حَبَّ) فِي نَفْسِهَا فَذَكَرَ لَهَا وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ تَبْقَى / ٥٦٥
حَاوُّهَا مَفْتُوحَةٌ كَمَا كَانَتْ مَعَ (ذَا) فَتَقُولُ : حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَحَبَّ بِهِ
رَجُلًا زَيْدٌ . وَالثَّانِي أَنْ تُضْمَ حَاوُّهَا فَتَقُولُ : حُبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَحُبَّ

(١) للطرماح بن حكيم ، ديوانه ٩٩ ، والهمع ٥٣/٥ ، والدرر ١١٩/٢ ، والاشموني ٣٩/٣ ، والعيني ١٥/٤ ، والتصريح ٩٩/٢ ، واللسان (نور)

والزور : الزائر والزائرون ، يقال : رجل زور ، وقوم زور . وصفحة كل شيء : جانبه . واللمام - بكسر اللام - جمع لمة ، وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن . ويروي «أو لمام» .

(٢) الأصول في النحو ١٣٩/١ .

به رجلاً زيداً . ومنه قوله (١) :

* هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ *

يُروى هكذا مضموماً ، ويروى قول الآخر بالوجهين (٢) :

* وَحُبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ *

والضم أكثر من الفتح ، وهو مما غلب فيه الفرع الأصل .

وقد نبّه على كثرة الضم بقوله : «وَانْضِمَامُ الْحَاكُثِ» يريد : وقْلُ البقاء

على الأصل ، من الفتح . وهذا بخلافها مع (ذا) فإن الضم غير جائز ، لأنه جَرى (حَبَّذاً) مع الفتح مجرى المثل .

وأصل الضم الفتح ، لأن أصل (حَبٌّ) حَبَبٌ ، أى صار حَبِيباً ، وهو من الأفعال المضاعفة التى جاءت على (فَعَلَّ) وذلك قليل نحو : لَبَّيْتُ يا هذا ، أى صرْتَ ذا لُبٍّ ، حكاه يونس (٣) . والأكثر : لَبَّيْتُ ، وقالوا نحو : عَزَزْتُ يا ناقةً تَعَزِّينَ ، إذا صارت عَزُوزاً ، وهى الضيقة الإحليل (٤) ، فى أفعال نواذر .

فنقلوا فى أحد الاستعمالين ضمة عينه إلى فإنه فقالوا : حُبٌّ ، وهذا

(١) لساعدة بن جؤية ، وعجزه :

* وَعَدْتُ عَوَادٍ بُونٌ وَلَيْكَ تَشَعُّبٌ *

وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) للأخطل ، وصدره :

* فَقَلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمَزَاجِها *

وتقدم الاستشهاد به - أيضاً -

(٣) فى تهذيب اللغة «حكى : لَبَّيْتُ ، بالضم ، وهو نادر لا نظير له فى المضاعف» .

(٤) الإحليل : مخرج البول من اللسان ، ومخرج اللبن من الثدي والضرع . وإحليل الذكر : ثقبه الذى يخرج منه البول ، والجمع أحاليل . والناقة العَزُوزُ هى الضيقة الأحاليل التى لا تدر حتى تحلب بجهد .

قياسُ في كل فعل بُنى على (فَعَلَ) لقصد إنشاء المدح أو الذم على سبيل
المبالغة، فتقول : حُسِّنَ الرجلُ زيدٌ ، ومنه قول سَهْم بن حَنْظَلَةَ الْغَنَوِيِّ ^(١) :

لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا

أَعْطَاهُمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبًا

إلا أنه أجرى (حُسِّنَ) مجرى (حَبَّ) فأسنده إلى (ذا) .

وقوله : «وَمَا سِوَى ذَا» «ما» منصوب ^(٢) بـ (ارْفَعْ) و«أو» للتَّخْيِير ، إلا

أن الفاء ^(٣) في قوله : «فَجَرَّ» مشكلةٌ لدخول عاطف على عاطف .

فإن قيل : هذا الموضع معترضٌ علي الناظم ، فإنه لم يقيد هنا فاعلاً

(حَبَّ) إذا لم يكن (ذا) بقيد ، ولا بد من التقييد له ، لأن فاعل (حَبَّ) مع غير

(ذا) إنما يكون اسم جنس ، أو ضميراً مفسراً بتمييز ، أو (ما) أو (مَنْ) كفاعل

(نعم ، وبئس) من كل وجه ، لأن (حَبَّ) جارياً مجراه كسائر الأفعال المبنية على

(فَعَلَ) لهذا المعنى ، فلا يجوز أن يقال : حَبَّ زيدٌ ، ولا حَبَّ أخوك ، ولا ما أشبه

ذلك .

ولأجل هذا لم يستقم قولٌ من جعل «بُكَاهَا» من قول حَسَّان بن ثابت ، أو

كَعْب بن مالك ، أو عبد الله بن رَوَاحَةَ ، رضي الله عنهم ^(٤) :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقُّ لَهَا بُكَاهَا

وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

(١) تقدم الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) في جميع النسخ التي أرجع إليها «مرفوع» وهو سهو . وما أثبتته من عندي .

(٣) في جميع النسخ «إلا أن الواو» وهو سهو . وما أثبتته من عندي .

(٤) المقتضب ٨٦/٣ ، ٢٩٢/٤ (حاشية) والنصف ٤٠/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٦٦ ، والروض
الأنف ١٦٥/٢ .

- فاعلاً ب (حَقُّ) على أن يكون مثل (حَبٌّ) هنا ، لأن «بُكَاهَا»
لا يُسند إليه (نعم وبئس) قال الفارسيُّ في «البغداديات» : لا يجوز : حَبٌّ
زيدٌ ، كما لا يجوز نعم زيدٌ ، لأنه فعلٌ يقتضى اسماً عاماً مثله ، ووضعه
للمدح ، كما أن وضع (نعم) له .

وأنشد أبو زيد في نوادره ^(١) :

قَدْ زَادَهُ كَلْفًا بِالْحَبِّ أَنْ مَنَعَتْ

وَحَبٌّ شَيْئًا إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعَا

فهذا كنعمَ شَيْئًا مأمِنًا . وإذا ثبت هذا كان إطلاق الناطم غيرَ

مستقيم .

فالجواب أنه لم يَغْفَلْ عن هذا التقييد البتَّة ، لأنه لما ذكر أحكام
(نعم ، وبئس) أَلْحَقَ بهما (حَبِّذَا) في قوله : «وَمِثْلُ نِعَمٍ حَبِّذَا» فاقْتَضَى أَنْ
(حَبٌّ) بغير (ذَا) مثل (نِعَمٍ) في جميع الأحكام ، إلا ما خَصَّهَا به دون
(نعم) وهذا صحيح ، فإنها مثلها فيما سوى ما ذَكَرَ ، فلم يحتج إلى ذكر
قيد / لرجوعها إلى حكم الباب .

٥٦٦

والحاصل أن (حَبِّذَا) خالفت (نعم وبئس) في أحكام ، ووافقتهما
في أحكام أُخَر . فالتى وافقتهما فيه سبعة أحكام :

أحدها أن (حَبٌّ) فعل بإطلاق ، وإن تركَّب مع (ذَا) كما أشار إليه
بقوله : «وَمِثْلُ نِعَمٍ حَبِّذَا الْفَاعِلُ ذَا» .

والثاني أن له مخصوصاً بالمدح أو بالذم ، لأنه أحال عليه بقوله :

(١) للأوص ، ديوانه ١٣٣ ، ونوادر أبي زيد ٢٧ ، والهمع ٤٥/٦ ، والدرر ٢٢٤/٢ ، واللسان (حب)
وَكَلَّفَ بِالشَّيْءِ ، يَكْلِفُ ، كَلْفًا: أَحَبَّهُ وَأَوْلَعَ بِهِ .

«وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ كَذَا» فالألف واللام فيه للعهد فى المخصوص المذكور لـ
(نعم وبئس) .

والثالث إن ذلك المخصوص إما مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر مبتدأ محذوف ، فعلى الأول التقدير : زَيْدٌ حَبْدًا ، وإن كان ذلك لا يقال كما تقدم ، والنظر فى العائد هنا كالنظر هناك ^(١) . وعلى الثانى يكون على تقدير سؤال عن شخص المخصوص ، كائنه لَمَّا قال : حَبْدًا - قيل : مَنْ الممدوح ؟ فقال : زَيْدٌ .

وقد تقدم الكلام على الخلاف فى المسألة ^(٢) ، وأن من النحويين مَنْ زعم أن المخصوص [هناك مبتدأ محذوف الخبر ، وهو جارٍ هنا . ومنهم من أعربه بدلا ، وقد قيل به هنا نسا . وهو رأى ابن الحاج ^(٣) .

والرابع أن المخصوص ^(٤) [لا يتقدم ، [لأنه قال هنا : «وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ» وقال فى (نعم) : «وَيَقَعُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ» وقد تقدم ما فيه ^(٥)] هناك .
والخلاف فى المسألتين موجود ، فقد زعم ابن خروف أن (زَيْدٌ حَبْدًا) جائز ، وأن التأخير هو الأكثر .

والخامس جواز حذفه للعلم به ، فكما تقول هناك : زَيْدٌ نعم الرجل ، فكذلك تقول هنا : رأيتُ زَيْدًا حَبْدًا ، أى : وَحَبْدًا هُوَ . وأنشد المؤلف ^(٦) :

(١) انظر : ص ٥٥٧ .

(٢) انظر : ص ٥٥٩ .

(٣) هو أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي ، ت ٦٥١ هـ . بغية الوعاة ١ / ٢٥٩ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل . وأثبتته من (س ، ت) .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (س) .

(٦) للمرار بن حماس الطائى ، المغنى ٥٥٨ ، والهمع ٤٨/٥ ، والدرر ٣١٦/٢ ، والأشمونى ٤١/٣ ، والعينى ٢٤/٤ .

ومنحت : أعطيت ، والمتقارب : القريب . يقول : حبذا ذكر هؤلاء النساء لولا أن استحي أن أذكرهن ، وربما أحببت من لا ينصفنى ، ولا مطمع فيه .

أَلَا حَبِّذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا

مَنَحْتُ الْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالْمُتْقَارِبِ

إلا أن هذا نادر ، وذلك كثير .

والسادس أن (حَبَّ) هنا فعل غير متصرف ، فلا يُبنى منه أمرٌ ولا مضارع ولا اسم فاعل ، وهو على حاله حتى يَنْتَقِلَ عن معنى إنشاء المدح ، فصارك (فَعَلَ) في الباب .

وأيضاً فإنه فعلٌ غير دالٍّ على زمان ، كما أن (نعم) كذلك .

والسابع جوازُ الجمع بين الفاعل والتمييز إذا كان الفاعل ظاهراً ، فتقول حَبِّذَا زيدٌ رجلاً ، وَحَبَّ الرجلُ زيدٌ رجلاً ، كما تقول : نعم الرجلُ زيدٌ رجلاً : وهو مع (ذا) أحسنٌ منه مع غيرها ، لأنه في هذا الموضع مبينٌ لـ (ذا) فإنها مبهمَةٌ ، فافتقرت إلى التفسير ، وهو هناك لمجرد التوكيد ، لم يُفد زيادة على ما أعطاه الفاعل ، فكان هنا أولى ، اللهم إلا أن يكون التمييز موصوفاً ، أو بغير لفظ الفاعل ، فإذا ذاك يكثر مجئُ التمييز ، ويساوى التمييز هنا مع (ذا) .
وأما إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا بد من التمييز نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، ومثله في (حَبَّ) :

* وَحَبَّ شَيْئاً إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا ^(١) *

وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فسته :

أحدها جوازُ كون فاعل (حَبَّ) ذا ، قياساً مُطَرِّداً ، بخلاف (نعم ، وبئس)

(١) للأحوص ، وتقدم في الباب نفسه ، وصدره :

* قَدْ زَادَهُ كَلْفًا بِالْحَبِّ أَنْ مَنَعَتْ *

وما جرى مجراها ، فإن الفاعل فيها لا يكون (ذا) إلا نادرا ، نحو قوله ^(١) :
* حُسْنُ ذَا أَدَبًا *

والثاني أن هذا الفاعل يلزمه الإفراد والتذكير ، بخلاف (نعم)
وبابها ، فإن ذلك غير لازم لفاعلها إذا لم يكن ضميرا .

والثالث أنه ليس له مشارِك يختص بأداء معنى الذم ، وإنما
يُستغنى عن / ذلك بدخول (لا) عليه ، بخلاف (نعم) فإن مشارِكه فى ذلك ٥٦٧
(بئس) .

والرابع امتناعُ الفصل بين (ذا) والمخصوص حسبما تَفَسَّرَ عند
قوله : «وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ» بخلاف (نعم) فإن الفصل هناك جائز ،
فتقول : نعم الرجلُ كان زيدٌ ، وبئس الرجلُ وجدتُ عَمْرًا ، وما أشبه
ذلك .

والخامس جوازُ دخول الباء على فاعل (حَبٌّ) إذا لم يكن (ذا) لقوله:
«أَوْفَجِرُّ بِالْبَاءِ» بخلاف (نعم) فإن ذلك فيها غير جائز ، ولا فيما جرى
مجراها ، فلا يقال : نَعَمْ بالرجل ، كما يقال : حَبٌّ بالرجل .
والسادس جوازُ ضمِّ حاء (حَبٌّ) مع غير (ذا) والتزامُ فتحها مع
(ذا) وهذا الحكم مخصوص بلفظ (حَبٌّ) ولا يُتصوَّرُ نَفْيُهُ عن (نعم) ،
وبئس) إذ لا يقبلان ذلك فينفي عنهما ، بخلاف ما تقدم من الأحكام .

(١) هو سهم بن حنظلة الغنوى ، وما ذكر جزء بيت له تقدم الاستشهاد به ، وهو بتمامه :
لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أُرِدْتُ وَلَا أُعْطِيَهُمْ مَا أَرَانُوا وَاحْسَنَ ذَا أَدَبًا

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

هذا آخر العوامل التي لا تتصرف ، ويسمى (أَفْعَلُ مِنْ) و (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) يريدون هذا البناء المقتضى معنى لـ (مِنْ) أن تأتي بعده ، والذي يقتضى التفضيل بين الشيئين ، تقول : زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو ، وخالدٌ أَكْرَمُ من بكر ، فذكر أولاً أصلاً لهذا العامل يتضمن كثيراً من أحكامه ، وذلك فيما يُصاغ منه ، فقال :

صُنْعُ مَنْ مَصْنُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ

أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللِّذْ أَبِي

يريد : أن ماصيغ منه للتعجب صيغتا (مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَفْعَلُ بِهِ) من الأفعال قياساً فذلك هو الذى يصاغ منه للتفضيل بناءً (أَفْعَلُ) ، وما أثبت العرب أو النحويون أن يبنوا منه للتعجب من الكَم ، ولم تُجرِ القياس فيه فَأَبَهُ أَنْت ، أى امتنع منه أيها الناظر فى القياس النحوى .

فقوله : «مِنْ مَصْنُوعٍ» متعلق بـ (صُنْعُ) و «مِنْهُ» متعلق بمَصْنُوعٍ بـ «لِلتَّعْجُبِ» متعلق بمَصْنُوعٍ أيضاً .

و «أَفْعَلُ» مفعول «صُنْعُ» و «لِلتَّفْضِيلِ» متعلق بـ (صُنْعُ) أيضاً . والتقدير فيه : صُنْعُ لِلتَّفْضِيلِ (أَفْعَلُ) من فِعْلٍ صِيغَ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ : والإبائية : الامتناع .

والحاصل أن باب «أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ» بجرى فى بناء الصيغة له مجرى باب التعجب ، طَرْدًا وَعَكْسًا ، أى ما جاز فى التعجب من هذا جاز فى أفعَل التفضيل ، وَمَا لَافَلًا . ولذلك يقع للنحويين الاستشهادُ بأحدهما على الآخر .

وقد تقدم من ذلك فى باب التعجب كثير ، وذلك كله لأن العرب أجرت البابين فى بناء الصيغ على قانون واحد ، إذ كان المعنى فيهما واحداً ، لأن التعجب من الشيء يرفع ذلك الشيء إلى غاية لا يبلغها غير ذلك الشيء ، حقيقة أو مجازاً ، كما أن التفضيل بين الشيئين يرفع المفضل إلى غاية لم يبلغها المفضل عليه إن ذكر ، أولاً يبلغها غير المفضل بإطلاقٍ إن لم يذكر المفضل عليه . فجرى البابان كذلك مجرى واحداً .

فإذا ما اشترطه الناظم فى بناء فعل التعجب مشترط هنا ، فلا يُبنى إلا من فعل ثلاثى ، متصرف ، قابل معناه للكثرة ، تام ، غير منفى ، ولاصفة له على (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) ولا هو مبنى للمفعول .

فإذا تخلف شرط / من هذه الشروط لم يُبن منه قياساً ، وما سَمِعَ ٥٦٨ منه وَقَفَ على مَحَلِّه .

فلا يُبنى من غير فعل ، فلا يقال : هو أُتُوبُ من زيد ، تريد : أكثر ثياباً . ولا أُمُولُ منه ولا ما أشبه ذلك .

وشدَّ من ذلك قولهم : هو أحنكُ الشَّاتَيْنِ^(١) ، وما عسى أن يُنقل من ذلك . وكذلك لا يُبنى من غير الثلاثى ، فلا يقال : أَكْبَرُ مِنْكَ ، بمعنى أشدُّ استكباراً . وشدَّ من هذا أشياء ، نحو قولهم : «هو أَفْلَسُ من طُسْتِ^(٢)» و «أَسْرَعُ من الرِّيحِ^(٣)» ، «وأَخْلَفُ من الرِّيحِ^(٤)» و «وأولم من الأشعث^(٥)» .

(١) أى أكلهما بالحنك . وقد ذكر سيبويه هذا القول فى «باب ماتقول العرب فيه : ما أفعله ، وليس له فعل ، وإنما يحفظ هذا حفظاً ولايقاس» (الكتاب ١٠٠/٤) وانظر كذلك : اللسان (حنك) .

(٢) الطُسْتُ - بفتح فسكون - إناء كبير مستدير ، من نحاس أو نحوه ، يغسل فيه ، يذكر ويؤنث ، وهو معرب من (تشت) بالشين . وجمعه طُسُوت .

(٣) الدرة الفاخرة ٢١٧/١ ، ٤٤١/٢ .

(٤) لم أجده فيما رجعت إليه من كتب الأمثال واللغة .

(٥) الدرة الفاخرة ٤٢٣/٢ ، وهو الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندى .

وانظر أصل المثل فى المصدر المذكور .

وكذلك لا يبينى من غير المتصرف ، فلا يقال : هو أَعْسَى من فلان ، إلا إن شذَّ شَيْءٌ .

وكذلك لا يقال : هو أَعْمَى من زيد ، من عَمَى البَصَر ، ولا أَعْرَجُ من فلان ^(١) . ولا هو أَكُونُ مِنْكَ قَائِمًا ، من «كان» الناقصة ^(٢) . ولا هو أَفْضَلُ ، من قولك : مَا فَضْلُ ^(٣) . ولا هو أَحْمَرُ مِنْكَ ^(٤) ، إلا ما شذَّ من قولهم ^(٥) :

* فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْيَالِ طَبَّاحٍ *

وقول الآخر ^(٦) :

* أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَا ضِ *

وفى الحديث فى صفة جَهَنَّمَ ، أعاذنا الله منها «أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ» ^(٧) وقالوا : «هو أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ» ^(٨) .

-
- (١) لأن معنى مثل هذه الأفعال لا يقبل الكثرة ولا التفاضل .
(٢) لأن تمام الفعل شرط فى جواز التعجب منه ، والتفضيل فيه بين الشيئين .
(٣) لأنه منفى غير موجب .
(٤) لأن الصفة منه على زنة (أَفْعَلُ فَعْلَاءً) .
(٥) لطرفة بن العبد ، من قصيدة يهجو بها عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقد تقدم الاستشهاد بالبيت فى باب التعجب ، وصلره :
* إِذَا الرِّجَالُ شَتَوَا وَاشْتَدَّ أَكْثُهُمُ *
(٦) هو رؤية ، وتقدم أيضا فى باب التعجب ، وقبله :
* جَارِيَةٌ فِى دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ *
(٧) المؤمل - كتاب جهنم (باب ما جاء فى صفة جهنم) ٩٩٤/٢ .
(٨) الدرر الفاخرة ١٥٥/١ ، وكتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٦٦
والرجلة هى البقلة الحمقاء ، وإنما حَمَقَهَا العرب لأنها تنبت فى مجارى السيول ، فيمر السيل بها فيقتلعها .

وكذلك لا يقال : هذا الطعامُ أَكُلُ من هذا الطعام^(١) . وقد شذَّ من هذا أشياء ، كقولهم : «أَرْهَى من ديكٍ»^(٢) ، و«أَشْغَلُ من ذَاتِ النَّحْيَيْنِ»^(٣) وأَعْذَرُ من غيره . وقال سيبويه : هُمُ بَيَّانُهُ أَعْنَى^(٤) ، من : عُنِيْتُ بِحَاجَتِكَ . وقد مرَّ في باب التعجب ذكرُ كثيرٍ مما شذَّ هناك ، إذ الجميعُ مسألةٌ واحدة . وكذلك كلُّ ما ذكر هناك من الخلاف في بعض هذه الشروط ، أو أُورِد من الأسئلة ، من لازم أو غير لازم ، جارٍ هنا حَرْفًا بحرف ، فلا معنى للتطويل به .

وقوله : «وَأَبَ اللَّذَّ أَيْبَى» جاء بـ (اللَّذَّ) على غير اللغة الشهيرة لضرورة الوزن ، كما قال^(٥) :

(١) لأن فعله مبنى للمجهول .

(٢) الدرة الفاخرة ٢١٣/١ .

والزهو : التيه والاختيال . والديك إذا مشى لا يزال يختال وينظر إلى نفسه ، فضرِب به المثل في الزهور كالغراب .

(٣) الدرة الفاخرة ٤٠٥/٢ ، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٧٤

والنَّحْي : الزق الذي يجعل فيه السمن خاصة . وذات النحيين : امرأة من هذيل ، كان لها حديث مع خوات بين جبير الأنصاري في سوق عكاظ ، فصلته كتب الأمثال . وانظر فيه المثل «أنكح من خوات» في الدرة الفاخرة ٤٠٤/٢ .

(٤) الكتاب ٣٤/١ .

(٥) الإنصاف ٦٧٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ ، وابن الشجرى ٣٠٥/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ١٨/٣ ، والخزانة ٣/٦ ، واللسان (زبى) .

والرجز لرجل من هذيل ، وقبله :

* فَظَلَّتْ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا *

وَتَزَبَّى : اتخذ زُبْيَةً ، وهي حفرة بعيدة الغور ، تحفر لاصطياد السبع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها ، وجمعها زُبَى ، ومن أمثالهم «بلغ السيل الزُبَى» لأنها كانت تحفر في رعوں الجبال ومعنى الرجز : لقد ظللت في شر من الذى كدت له ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد فيها الأسد ، فوقع هو فيها . وهذا كقولهم في المثل : «مَنْ حَفَرَ مَقْوَاةً وَقَعَ فِيهَا» .

* كَالَّذِ تَزَبَى زُبِيَّةً فَاصْطِيدَا *

ثم لما اتَّحَدَ البابان ، وكان هنا ما يمتنع البناءُ منه ، أخذ في بيان الحيلة إذا أُريدَ البناءُ لِقَصْدٍ معناه ، كما ذَكَرَ ذلك هناك ، لكن أحوال عليه فقال :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلْ

لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

«به» في الشطر الأول متعلِّق بـ (وَصِلْ) . وكذا قوله : «إلى تعجب»

و«به» في الثاني متعلِّق بـ (صِلْ) وكذا قوله : «إلى التفضيل» .

(يعنى أنه إذا مَنَعَ في الكلمة مانعٌ من بناء (أَفْعَلُ التفضيل) منها ، فأردتَ بناء التفضيل^(١) لضرورة الكلام إلى ذلك ، فافْعَلْ كما فعلتَ في (التعجب) إذا قصدته ، وَمَنَعَ منه مانعٌ ، وهو تخَلُفُ شرط من الشروط المذكورة ، فتأتى هنا بـ (أَشَدُّ) ونحوه بدلاً من بناء (أَفْعَلُ) من تلك الكلمة ، ثم تأتى بالكلمة ذات المانع إن كانت اسماً ، أو بمصدرها إن كانت فعلاً ، كما فعلتَ ذلك في (التعجب) فتقول : هو أَكْثَرُ مَالاً أو ثِيَاباً ، وَأَشَدُّ اسْتِكْبَاراً ، وَأَكْثَرُ تَقَلُّباً ، وَأَشَدُّ عَمًى ، وَأَطْوَلُ كَوْنًا قَائِماً ، وَأَشَدُّ حِمْرَةً أو احمراراً ، وهذا الطعامُ أَكْثَرُ أَكْلاً من هذا ، وما أشبه ذلك .

٥٦٩

والعلة في ذلك قد تقدَّمت / فلا نعيدها^(٢) .

فإن قيل : من أين يُؤخذ له أن المصدر هنا بعد (أَشَدُّ) ونحوه

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت)

(٢) انظر : ص ٤٨٣ .

منصوبٌ لا مجرور ، وهو قد قَدَّمَ أولاً أنه نون وجهين ، ففى (ما أَفْعَلَهُ) هو منصوب ، وفى (أَفْعِلْ بِهِ) مجرور ، ولا يكون ههنا إلا منصوباً . ثم إنه أحوال هذا على ما هناك ، والإحالة عليه لا تُعَيِّن له نصباً من جرٍّ ، وإنما تقتضى الوجهين ، وهو غير صحيح .

وأيضاً فإن المنصوب هناك عوضٌ من المتعجبٍ منه ، فنصبه نصبُ المفعول به (أَفْعِلْ) كما كان المتعجبُ منه كذلك ، وههنا ليس كذلك ، بل له وجه آخر من النصب ، وهو النصب على التمييز ، فهذا الموضع لم يبيِّن حكمه ، وكان من حقه ذلك .

فالجواب أنه لم يُحَلَّ على «باب التعجب» إلا فى بناء (أَفْعِلْ) لا فى نصب ما بعده ولا رفعه ولا جره ، فما ذُكر هناك من حكم المصدر مختص بذلك الباب وإنما يُؤخذ له حكمُ هذا المصدر أو الاسم من باب التمييز ، حيث قال هناك :

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنُ بِأَفْعَلًا
مُفَضَّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا
فإن قولك : هذا أكثرُ إبلاً ، وأشدُّ استكباراً ، وأشدُّ عمى ، وما أشبه ذلك - داخل هنا ، فينتصب على التمييز من غير أشكال . وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وَأَفْعَلَ التَّفْخِيلَ صِلُهُ أَبَدًا
تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدًا
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا
الْزِمَ تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوحَّدَا

وَتِلْوَ أَلْ طَبِيقُ وَمَا لَمَعْرِفَهُ
 أَضِيفَ تَوْ وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفَهُ
 هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ
 لَمْ تَتَوَفَّهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قُرْنُ
 لما أتم الكلام على الأحكام المشتركة مع «باب التعجب» شرع في الأحكام
 الخاصة بهذا الباب .

ومن ذلك حكم مطلوب (أَفْعَلُ) من إضافة وما أشبهها ، وما يلزم عن ذلك
 من لزوم (أَفْعَلُ) طريقة واحدة أو اختلافه ، بحسب ما كان جارياً عليه . فلنذكر
 أولاً ضابطه الذي ارتضى ، ثم بعد ذلك يُجْرَى على ألفاظه . بحول الله . والذي
 ذَكَرَ من ذلك أن «أفعل التفضيل» على ضربين :

أحدهما أن يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة . والثاني أن يكون
 غير مجرد .

فأما الأول فيلزم أن يُذكر معه (مِنْ) ومجرورها ، إما ظاهراً نحو : زَيْدٌ
 أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وبِشْرٌ أَكْرَمُ مِنْ بَكْرٍ .
 ومنه في القرآن الكريم {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} ^(١) ، {وَنَحْنُ
 أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ} ^(٢) .

وإما مقدراً نحو ذلك : الله أكبرُ ، قال سيبويه : معناه : من كل شيء ^(٣)

(١) سورة ق / آية : ١٦ .

(٢) سورة الواقعة / آية : ٨٥ .

(٣) الكتاب ٣٣/٢ .

وقال تعالى : { وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ }^(١) - { وَرِضْوَانُ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ }^(٢) ، فهذا على تقدير (مِنْ) .

وفى كلا الأمرين يلزمه الإفراد والتذكير وإن جرى على غير ذلك ، فتقول : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، والزيدانِ أفضلُ من عمرو ، والزيدون أكرمُ من بنى فلان ، وهندٌ أجملُ من دعدٍ ، وأختاها أجملُ منها بالهنداتِ أفضلُ من الزينبات . ونحو ذلك .

ومنه قوله تعالى : { وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ }^(٣) وقال / : { هُمْ } ٥٧ .
لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ }^(٤) .

وأما الثانى فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها ما فيه الألف واللام ، وحكمه المطابقة لما جرى عليه مطلقا ، فيثنى ويجمع ويؤنث ، فتقول : مررت بالرجل الأفضل ، وبالرجلين الأفضلين ، وبالرجال الأفضلين ، وبالمراة الفضلى ، وبالمراةين الفضليتين ، وبالنساء الفضل . قال الله تعالى : { وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ }^(٥) - { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ }^(٦) وهو كثير .

وإنما أفرد مع (مِنْ) ولم يكن كذلك دونها ، لأن (أَفْعَلُ) مع (مِنْ) كالفعل مع الفاعل ، من جهة أن (أَفْعَلُ) طالبٌ ببنيته لـ (مِنْ) على وجه اللزوم ، كما أن الفعل طالبٌ ببنيته لفاعله على اللزوم أيضا .

(١) سورة العنكبوت / آية : ٤٥ .

(٢) سورة التوبة / آية : ٧٢ .

(٣) سورة الواقعة / آية : ٨٥ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ١٦٧ .

(٥) سورة آل عمران / آية : ١٣٩ .

(٦) سورة الشعراء / آية : ٢١٤ .

أو نقول : إنه ، حين لزم معنى (مِنْ) على اللزوم ، جَارٍ مجرى فعل التعجب فى المعنى ، إذ كنتَ تريد أن ترفع به من غاية إلى غاية أعلى ، كما كان ذلك فى التعجب . وهذا هو الذى نصَّ عليه سيبويه^(١) . فلما أشبهه هذا الشَّبه الخاص بالفعل ، وكان الفعل لا يُتَنَّى ولا يُجمع ولا يؤنث ، أعنى التأنيثُ المعتبرُ فى الأسماء ألحق (أفعلُ) به ، فالزم الأفراد والتذكير .

فإذا دخلته الألف واللام زال معنى (مِنْ) لأنهما متعاقبان لا يجتمعان ، كالألف واللام والإضافة ، فزال بذلك الشَّبهُ ، فرجع (أفعلُ) إلى أصله ، يُتَنَّى ويُجمع ويؤنث كسائر الأسماء . وهذا التعليل جارٍ فيما بقى من الأقسام حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى .

والقسم الثانى ما أضيف إلى نكرة ، وحكمه حكم المجرد ، لأن الأضافة فيه إنما تكون على معنى (مِنْ) فكان كما لو ظهرت معه (مِنْ) يلزم الأفراد والتذكير ، فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدان أفضلُ رجلَيْنِ ، والزيدون أفضلُ رجالٍ ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، والهندان أفضلُ امرأتَيْنِ ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ ؛ إذ كان المعنى : زيدٌ أفضلُ من جميع الرجال إذا قُضِلوا رجلاً رجلاً . والزيدان أفضل من جميع الرجال إذ اقسِمُوا رجلَيْنِ رجلَيْنِ ، وهكذا فيما بقى من الأمثلة .

والقسم الثالث ما أضيف إلى معرفة ، فله اعتباران ، اعتبارٌ فيه معنى (مِنْ) واعتبارٌ لا يراد فيها معناها ، بل يُهمل جملة .

فأما هذا الأخير فلا بد فيه من المطابقة لما جرى عليه ، فتقول : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، والزيدان أفضلُ الناسِ ، والزيدون أفضلو الناسِ ، وأفاضلُ

(١) الكتاب ٤/٣٥٠ .

الناس .

وهند فُضِّلِي النساءِ ، والهندان فُضِّلِيَا النساءِ ، والهندات فُضِّلَ

النساء .

ومنه فى القرآن (وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُكْفِّرُوا) (١) لأن
المعنى فى ذلك معنى ما فيه الألف واللام ، فقوك على هذا : (الزیدان
أفضلاً للناس) المعنى فيه: هما الأفضلان فى الناس ، وليس على معنى
أنهما أفضل من الناس .

وأما الأول ، وهو إذا نويت معنى (مِنْ) فلك فيه وجهان :

أحدهما أن يأتى بـ (أَفْعَلُ) مطابقاً فتقول : الزیدان أفضلَاكُم .

والثانى ألا تأتى به مطابقاً ، فتقول : الزیدان / أفضلَاكُم . ٥٧١

وكذا سائر المثل فى الوجهين ، وقد جمعهما قوله عليه السلام «أَلَا
أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَحَاسِنُكُمْ
أَخْلَاقًا» (٢) فجمع (أَحْسَنَ) وأفراد (أَحَبَّ ، وَأَقْرَبَ) .

وإنما وجبت المطابقة فى الاعتبار المتقدم لزوال معنى (مِنْ) الذى
من أجله حصل شبه الفعل .

وجاز هنا الوجهان لأنها منزلة بين المنزلتين فمن راعى معنى (مِنْ)
وأنه مقدّر عدّ (مِنْ) كالملفوظ بها . ومن راعى اللفظ ، وأن (مِنْ) ليست
بمذكورة فيه ، ولا يمكن إظهارها مع بقاء الإضافة سوى بينه وبين ذى
الألف واللام ، فكان معنى (مِنْ) مطرّح فى الحكم .

(١) سورة هود / آية : ٢٧ .

(٢) البخارى - فضائل الصحابة : ٢٧ ، والمناقب : ٢٣ ، والترمذى - البر : ٢٧١ ، ومسند الإمام
أحمد ٤/ ١٩٢ ، ١٩٤ .

وبهذا افترق هذا الوجه من الوجه الآخر الذى هو مجرد ، فإن التلطف
هناك بـ (مِنْ) سائغ ممكن ، وليس كذلك هنا .

هذا مجمل ما ذكره الناظم من قاعدة هذا الموضع ، أتيت به مقدمة
لتفسيره ، من غير تعرض لسوى التوجيه ، فلنجره على لفظه مع زيادة ما
يحملة كلامه من الفوائد الزائدة .

فقلوه : «وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلُ صَلَهِ أَبَدًا» إلى آخره . هذا هو الضرب الأول ،
يعنى أن «أفعل التفضيل» إذا كان مجردا من الألف واللام والإضافة فلا بد من
وصله بـ (مِنْ) الداخلة على المفضول ، ظاهرة أو مقدرة ، لا ينفك عن ذلك . وقوله
«أبدًا» تَكْنِيَتْ وَتَبَيَّه على مسألة ، وهى أن المجرد لا يأتى بمعنى اسم الفاعل
مجرداً من معنى (مِنْ) جملةً قياساً أصلاً ، خلافاً للمبرد القائل بأنه جائز
قياساً ، فيجوز عنده أن تقول : (زيدٌ أفضلٌ) غير مقصود به التفضيل على
شئٍ ، بل بمعنى : فاضل . وزعم أن معنى قولهم فى (الأذان) وغيره : (اللَّهُ أَكْبَرُ)
الكبير^(١) ، لأن المفاضلة تقتضى المشاركة فى المعنى الواقع فيه التفضيل ،
والمفاضلة فى الكبرياء ههنا تقتضى المشاركة إن قُدِّرَ فيه : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ،
ومشاركة المخلوق للخالق فى ذلك أو فى غيره من أوصاف الرب تعالى محال ،
بل كلٌّ كبيرٌ بالإضافة إلى كبريائه لانسبة له ، بل هو كَلَّا شَيْءٍ ، وكذلك قال فى
قوله : [وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ]^(٢) - تقديره معنى : وهو هَيِّنٌ عليه^(٣) ، لأن جميع
المقدورات متساوية بالنسبة إلى قدرة الله ، فلا يصح فى مقدورٍ مفاضلة الهون

(١) المقتضب ٢٤٥/٣ .

(٢) سورة الروم / آية : ٢٧ .

(٣) المقتضب ٢٤٥/٣ .

فيه على مقدورٍ آخر . ومنه قوله تعالى : {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} ^(١) ، إذ لا مشاركة لأحدٍ بين علمه وعلم الله تعالى . ومن ذلك قول الفرزدق ^(٢) :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أى عزيزة وطويلة .

فهذه مواضع لا يصح فيها معنى المفاضلة ، فثبت أنها صفات مجردة عن ذلك ، ومساوية لسائر الصفات . ومثل ذلك كثير . فقاَسَ المبرّد على ذلك ما فى معناه ، واستتَبَّ عنده الباب .

فالنّاظِمَ نكّت على هذا الرأى ، وارتضى مذهب سيبويه ومن وافقه ، وأن «أفعل التفضيل» لا يتجرّد عن معنى (من) إذا كان مجرداً أصلاً ، وما جاء مما ظاهره خلاف ذلك فهو راجع إلى تقدير معنى (من) أو إلى باب آخر .

٥٧٢ / فأمّا المفاضلة فيما يرجع إلى الله تعالى فهى بالنسبة إلى عادة المخلوقين فى التخاطب ، وعلى حسب توهمهم العادى ، فقوله : (الله أكبر) معنى ذلك : أكبر من كل شئ يُتوهم له كِبَرٌ ، أو على حسب ما اعتادوه فى المفاضلة بين المخلوقين ، وإن كان كبرياء الله تعالى لانسبة لها إلى كِبَر المخلوق .

(١) سورة النجم / آية ٣٢ .

(٢) من قصيدة له يفخر بها على جرير ويهجو ، ديوانه ٤١٧ ، وابن يعيش ٩٧/٦ ، ٩٩ ، وشرح الرضى على الكافية ٤٥٣/٣ ، والخزانة ٢٤٢/٨ ، والأشعرونى ٥١/٣ ، والعينى ٤٣/٤ .
وسمك السماء : رفعها . وأراد بالبيت بيت العز والشرف الذى تربى فيه . والدعائم : جمع دعامة ، وهى الأسطوانة .

وكذلك قوله : { وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ }^(١) يريد : على نحو ما جرت به عادتكُم ، أنَّ إعادة ما تقدَّم اختراعه أسهلُّ من اختراعه ابتداء .

وقوله : { هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ }^(٢) أى منكم ، حيث تتوهَّمون أن لكم علماً ، والله تعالى علماً ، أو على حدِّ ما تقولون : هذا أعلم من هذا . وهى طريقة العرب فى كلامها ، وبها نزل القرآن ، فخطبوا بمقتضى كلامهم ، وبما يعتادون فيما بينهم .

وقد بيَّن هذا سيبويه فى كتابه حيث احتاج إليه ، ألا ترى أنه حين تكلم على (لعل) فى قوله تعالى : { لَعَلَّهُ يَنْذِكُرُ أَوْ يُخَشِى }^(٣) صرَّف مقتضاها من الطَّمَعِ إلى المخلوقين فقال : والعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهباً على طمعكما ورجائكما ومبلغكما من العلم . قال : وليس لهما إلا ذاك ما لم يعلم^(٤) . وهذا من سيبويه غاية التحقيق . وكثيراً ما يذكر أمثال هذا فى كتابه .

وأما بيت الفرزدق فغيرُ خارج عن تقدير (من) فقد روى عن رؤية بن العجاج^(٥) ، أن رجلاً قال : يا أبا الجحاف ، أخبرنى عن قول الفرزدق : «إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ» البيت : أطولُ من أى شئ ؟ فقال له : رؤيداً ، إن العرب تجتزئ بهذا . قال : وقال المؤذن : الله أكبرُ ؟ فقال رؤبة : أما تسمع إلى قوله :

(١) سورة الروم / آية ٢٧ .

(٢) سورة النجم / آية ٣٢ .

(٣) سورة طه / آية ٤٤ .

(٤) الكتاب ٣٣١/١ ، ولفظه «فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهباً أنتما فى رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم»

(٥) هو أبو الجحاف رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي السعدي . راجز من الفصحاء المشهورين ، ومن مخضرمى الدولتين الاموية والعباسية ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره مات بالبادية وقد أسن ، وللمات قال الخليل : دفنا الشعر واللغة والفصاحة (ت ١٤٥هـ)

(اللهُ أَكْبَرُ) اجْتَزَأَ بِهَا مِنْ أَنْ يَقُولَ : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

هذا ما قال . وهو ظاهر في صحة التّقدير ، وأنه مرادُ العرب ثم أن الذي يدل على أن المراد معنى (مِنْ) أَنَّ (أَفْعَلَ) في هذه المواضع ونحوها لا تُنْتَنَى ولا تجمع ولا تَوْنُث ، وما ذاك إلا لما منع تقدير (مِنْ) كقوله : {أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا} ^(١) وقوله : {نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ} ^(٢) ونحو ذلك . والذي جاء من ذلك على الجمع شاذٌّ ، نحو ما أنشده الفارسي من قول الشاعر ^(٣) :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ

كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ

أنشده المؤلف في «الشرح» ^(٤) ، على أنه جمع (الْأَيْمُ) مجرداً عن تقدير (مِنْ) وحمله الفارسي على أنه جمع (لَيْيَمٍ) كَقَطِيعٍ وَأَقَاطِيعٍ ، وحديث وأحاديث ، وحذف الزيادة .

وقوله : «تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا» ظاهره جوازُ حذف (مِنْ) مطلقاً ، ويريد : إذا فُهم المعنى من غير تقييد بقلة ولا كثرة ، فتقول : زيدٌ أفضلُ ، وأكرمتُ زيداً وأَفْضَلُ .

(١) سورة الفرقان / آية ٢٤ .

(٢) سورة الإسراء / آية ٤٦ .

(٣) هو الفرزدق ، المغنى ٣٨١ ، والتصريح ١٠٢/٢ ، والاشموني ٥١/٣ ، والعيني ٥٧/٤ ، ومعجم البلدان (أسود العين) وليس في ديوان الفرزدق .

أسود العين : جبل بعينه . وما أقام : مدة إقامته . يقول : أنتم لثام أبدا ، لأن هذا الجبل لا يغيب ولا يزول أبدا .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - أ) .

تريد : وأفضل منه .

وهذا مُشكل مع ما قَرَّرَ في غير هذا الموضع ، فإنه جَعَلَ حذفها على وجهين ، أحدهما جائز جوازاً حَسَنًا ، وذلك إذا كان (أَفْعَلُ) خبراً ، نحو { وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ }^(١) ، { وَرِضْوَانُ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ }^(٢) ، { ذَلِكَمُ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ }^(٣) ، { وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ }^(٤) ، وهو كثير جدا .

والثانى قليل ، وذلك إذا لم يكن (أَفْعَلُ) خبراً / نحو قوله : { فَإِنَّهُ ٥٧٣ يُعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى }^(٥) ، وأنشدوا^(٦) :

تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

غَمْدًا بَجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلِ

أى تَرَوْحِي فى مكانٍ أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي فيه . وقال رجل من طي^(٧) :

(١) سورة العنكبوت / آية ٤٥ .

(٢) سورة التوبة / آية ٧٢ .

(٣) سورة البقرة / آية ٢٨٢ .

(٤) سورة آل عمران / آية ١١٨ .

(٥) سورة طه / آية ٧ .

(٦) المحتسب ٢١٢/١ ، وابن الشجرى ٣٤٣/١ ، والأشمونى ٤٦/٣ ، والتصريح ١٠٣/٢ ، والعينى ٣٦/٤ والرجز لأحيحة بن الجلاح ، وقبله :

* تَرَوْحِي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ *

وتَرَوْحِي : من تَرَوَّحَ النبات ، إذا طال . والفَسِيلُ والفسائل : صغار النخل ، واحدته فسيلة . وتَقِيلِي من القيلولة ، وهى النوم وقت الظهيرة ، وكنى بذلك عن نموها وزهوتها . وبارد ظليل : مكان بارد ذى ظل . وبعضهم يجعل الخطاب للناقة لا للفسيلة ، ومعنى «تروحي» على هذا : سيرى فى الرواح ، أى العشى . وشبه الناقة بالفسيل فى العراقة والكرم .

(٧) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٧ - ب) ونسبه لرجل من طي أيضا .

عَمَلًا زَاكِيًا تَوْحُّ لِكَيِّ

تُجَزَى جَزَاءً أَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيدًا

والناظم لم يبين قلة هذا القسم ، فاقترضى إطلاقه حُسْنُ الجواز ، وليس كذلك . والجواب أنهما وجهان جائزان فى الكلام على الجملة ، إذ جاء معاً فى القرآن ، فلا عتب على مَنْ أطلق القياس ، وإن كان أحد الوجهين أحسن من الآخر . وقد يُنْقَلُ^(١) مثلُ هذا فلا يرجح اعتماداً على مطلق الجواز قياساً .

وأيضاً فإن مقصوده الأول بيان وصل (أفعل) ب (من) ليبنى عليه الأحكام ، فهو الذى اعتنى به .

وأما كَوْن (من) ملفوظاً بها أو مقدرة فشيء جاء بالقصد الثانى ، وهو مع ذلك صحيح فى الجملة .

وقوله : «وإن لمُنْكَوِرٍ يُضَفُّ» إلى آخره .

هذا هو القسم الثانى (من الضرب الثانى)^(٢) وهو المضاف إلى نكرة ، وأتى معه بتكملة حكم الوجه الأول ، وهو المجرد ، لما اتحد حكمهما .

ويريد أن (أفعل) إذا أضيف إلى اسم منْكَوِر ، وهو النكرة ، أو كان مجرداً فحكمه لزوم التذكير ، أى لزوم الصيغة التى تقتضى بوضعها التذكير ولزوم التوحيد . [أى الصيغة الدالة على الواحد ، وذلك قوله :

«الْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوحِداً» والصيغة المقتضية التذكير والتوحيد]^(٣) . هى

صيغة (أفعل) فتلزم وإن اختلف ما جرت عليه ، بالتثنية أو الجمع أو التأنيث .

فأما المجرد فقد تقدم تمثيله . وأما المضاف إلى النكرة فعلى وجهين

(١) فى الأصل «وقد يفعل» وما أثبتته من (ت ، س) .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (ت ، س) .

يشملها كلام الناظم :

أحدهما أن يُضاف إلى منكور مطابق لما جرى عليه (أَفْعَلُ) لزوماً ، وذلك لا يكون إلا مع كَوْنِ المضاف إليه جامداً ، فتقول : زيدٌ أَفْضَلُ رجلٍ ، والزيدانِ أَفْضَلُ رجلَيْنِ ، والزيدون أَفْضَلُ رجالٍ . وهندُ أَفْضَلُ امرأةٍ ، والهندانِ أَفْضَلُ امرأتَيْنِ ، والهنداتِ أَفْضَلُ نسوةٍ .

والمعنى تفضيلُ صاحبِ (أَفْعَلِ) على المضاف إليه إذا فُضِّلَ ذلك التفضيل فالمعنى :زيدٌ أَفْضَلُ الناسِ إذا فُضِّلُوا رجلاً رجلاً ، والزيدانِ أَفْضَلُ إذا فُضِّلُوا رجلَيْنِ رجلَيْنِ ، وهكذا ما بقى .

والثانى أن يُضاف إلى منكور تجوز فيه المطابقة وعدمُها ، وذلك مع كون المضاف إليه مشتقاً ، فتقول : زيدٌ أَفْضَلُ عالمٍ ، والزيدانِ أَفْضَلُ عالمٍ ، وأَفْضَلُ عالمَيْنِ ، والزيدون أَفْضَلُ عالمٍ ، وأَفْضَلُ عالمَيْنِ . وكذلك فى المؤنث . ومن عدم المطابقة قوله تعالى : {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} ^(١) ومما فيه الأمران ما أنشد الفراء أبو زيد من قول الشاعر ^(٢) :

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلُمُّ طَاعِمٍ

وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ

ولم يتعرض هنا لمطابقة المضاف إليه لما قبله ، ولا لعدم مطابقتها ، وإنما تعرّض إليه «التسهيل» ^(٣) .

(١) سورة البقرة / آية ٤١ .

(٢) معانى القرآن ٣٣/١ ، ونوادر أبى زيد (١٥٢) ضمن ثلاثة أبيات نسبها إلى رجل جاهلى . والمساعد لابن عقيل ١٨١/٢ .

(٣) انظر : ص ١٣٤ .

وإنما جاز الأفراد وغيره هنا في المشتق بخلاف الجامد ، لأنه مقدّر
بـ (مِنْ) والفعل ، و(مِنْ) قد تقع موقع الجمع ، وتعامل مع ذلك معاملة
المفرد .

وقوله : «وَتَلَوْا أَلْ طَبِيقُ» .

هذا هو القسم الأول من الضَرْبِ الثاني ، يعنى أن (أَفْعَلْ) إذا
كانت تالية لـ (ال) فهي طَبِيقُ ، أى مطابقة لما قبلها في الأفراد والتذكير
وفروعهما / .

٥٧٤

والمطابقة الموافقة ، والتطابق الاتفاق ، يقال : طابقتُ بين الشيئين ،
إذا جعلتهما على حدٍّ واحدٍ ولزقتهما .

ثم قال : «وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ نَوْ وَجْهَيْنِ» إلى آخره .

هذا هو القسم الثالث من الضرب الثاني ، و«لِمَعْرِفَةٍ» متعلق
(أُضِيفَ) يعنى أنه يجوز فيه المطابقة لما قبله ، وهو أحد الوجهين ، فيكون
في ذلك على حد التالى للألف واللام ، ويجوز فيه أيضاً لزوم الأفراد
والتذكير ، فيكون كالمجرد والمضاف إلى النكرة .

وذلك إنما يكون إذا كانت إضافته على معنى (مِنْ) وهى المقصود
فيها معنى التفضيل بين صاحب (أَفْعَلْ) والمجرور بـ (مِنْ) وذلك قوله :
«هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ» فـ (هذا) إشارة إلى الحكم بجواز الوجهين ،
المطابقة وعدمها .

وأما إذا جُرِّدَتِ الإضافة من معنى (مِنْ) فالمطابقة لا غير ، وهو
قوله : «فَهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قُرْنٌ» أى : وإن لم تنوِ معنى (مِنْ) فـ (أَفْعَلْ)
مطابق لما قُرِنَ به .

وضميرُ «فهو» عائِدُ على (أَفْعَلَ) وكذلك المستتر في «قَرْن» وأما هاء «به» فعائِد على «ما» وهى واقعة على متبوع (أَفْعَلَ) .

وإنما كان مطابقاً لأنك لاتريد فى هذا الوجه بقولك : (زيدُ أفضلُ الناس) إلاَّ معنى : زيدُ فاضلٌ فى الناس ، فصار كاسم الفاعل فى الحكم ، بخلاف ما إذا نويتَ معنى (مِنْ) فإنه ليس كاسم الفاعل ، فكما تقول فى اسم الفاعل : الزيدان فاضلاً الناس ، والزيدون فاضلُ الناس ، وهند فاضلةُ النساء ، كذلك تقول : الزيدان أَفْضَلُ الناس ، والزيدون أَفْضَلُ الناس ، وهند فَضْلَى النساء .

وعلى هذين الاعتبارين يَنْبَنى الجواز أو المنع فى مسألة (يوسف أحسنُ إخوته)^(١) فعلى نية معنى (مِنْ) تمتنع المسألة ، لأن الإضافة بمعنى (مِنْ) يلزم فيها أن يكون (أَفْعَلَ) بعضُ المضاف إليه ، فإذا أُضيف المضافُ إليه إلى ضمير الأول لزم إضافة الشئِ إلى نفسه ، لأن صاحب الضمير ، وهو فى المثال (يوسف) داخل فى الإخوة . وقد قال الناظم : «وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ»^(٢) فلو قدرت أنه خارج منهم لإضافتهم إليه لزم إضافة (أَفْعَلَ) إلى ما ليس بعضاً له ، وذلك ممنوع ، إذ لا يقال : زيدُ أفضلُ الحمير ، على معنى (مِنْ) وإنما يقال هنا : يوسفُ أحسنُ أبناءِ يعقوبَ . ومنه قولهم : «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنَى مِرْوَانَ»^(٣) .

وعلى طَرَحٍ معنى (مِنْ) تجوز المسألة ، إذ لا يلزم فى هذه الإضافة أن

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية للرضى ٢/٢١٦ ، وشرح الاشمونى ٣/٤٩ .

(٢) ذكره فى باب «الإضافة» من الألفية .

(٣) أى عادلاهم ، لأنهما لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند ، وكان من أهل الورع والصلاح ، لم يكن فى بنى أمية مثله ومثل عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٦هـ) =

يكون (أَفْعَل) بعض ما أضيف إليه ، فإن معنى (يُوسِفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) يوسفُ حَسَنٌ في إِخْوَتِهِ ، فالإخوة ، من حيث فيهم يوسفُ ، يضافون إلى ضميره . وعلى هذا تقول : فلان أَعْرَفُ بَنِي تَمِيمٍ ، وإن لم يكن منهم . ولا تقول ذلك على الوجه الأول إلا أن يكون منهم .

وقد حصل أن الجواز والمنع مبنيان على إضافة (أَفْعَل) إلى ما هو بعضه ، أو إلى ما ليس بعضه ، وأن (أَفْعَلُ التفضيل) وهو باقٍ على أصله ، إنما يضاف إلى ما هو بعضه .

والناظم / لم يبين شيئاً من ذلك . وكان حقُّه ذلك ، لكن ذكرَ هذا ٥٧٥ يختص بباب الإضافة لابهذا الباب .

وقوله : «عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ» تنكيتٌ على من يمنع المطابقة من النحويين مع إرادة معنى (مِنْ) وهو ابن السراج ، فإنه لايجوز على ذلك القصد : الزيدانِ أَحْسَنَاكُمْ أَخْلَاقًا ، ولا الزيدونِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا ، بل الواجب عنده الأفرادُ والتذكير كما يجب مع إظهار (مِنْ) ^(١) .

وردَّه المؤلف بالقياس والسَّماع . أمَّا السماعُ فما تقدم من قوله عليه السلام : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا» الحديث ^(٢) . فأتى بالوجهين معاً في كلام واحد ، ومعنى (مِنْ) مرادٌ في الجميع . وفيه نظر .

== والأشجُّ هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي القرشي ، الخليفة الصالح ، والملك العادل ، وخامس الخلفاء الراشدين ، كان يدعى «أشجُّ بنى أمية» لأن دابة رمحته وهو غلام فشجَّته (ت ١٠١هـ)

وانظر : شرح الأشموني ٤٩/٣ .

(١) انظر : الأصول في النحو ٥/٢ .

(٢) سبق تخريج الحديث .

وأما القياس فإن المضاف على تقدير (من) أشبه بذى الألف واللام (منه) بالعارى ، فإجراؤه مجرى ما فيه الألف واللام^(١) أولى من إجرائه مجرى العارى ، فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك ، والألزم ترجيح أضعف الشبهين ، أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجح .

هذا ما قاله فى «الشرح»^(٢) . وأصل معناه لابن خروف فى شرح «الكتاب»^(٣) ؛ وظاهر كلام كثير من النحويين موافقة ابن السراج ، إذ يطلقون القول بأن تقدير (من) يمنع من المطابقة ، فالمضاف مما يحتمل الأمرين ، فيجوز فيه الوجهان على ذينك التقديرين ، فإن قدرت معنى (من) فالإفراد والتذكير ، وإن عنت إطلاق التفضيل فالمطابقة . وقد يجرى ما فى الحديث^(٤) على ذلك ، فانظر فى ذلك .

وإن تكن يتلو من مستفهما
فلهما كن أبداً مقدماً
كمثل ممن أنت خير ولدى
إخبار التقديم نزراً وجداً^(٥)

هذه المسألة اعتنى بذكرها هنا لوجهين ، أحدهما أنها من النحو الجليل الذى لا يعذر قارئ هذا الباب فى الجهل به ، وليست من المسائل الغريبة التى

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) شرح التسهيل للنظم (ورقة : ١٤٨ - ١) .

(٣) يعنى كتاب سيبويه ، وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

(٤) يقصد قوله صلى الله عليه وسلم : «ألا أخبركم بأحبكم إلىَّ ، وأقربكم منى مجلساً يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقاً . وقد تقدم الاستشهاد به .

(٥) فى متن الألفية «نزراً ورداً» .

يَنْدُرُ وَقَوْعُهَا فِي الْكَلَامِ ، بَلْ هِيَ ، فِي الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا .
والثاني أنها على شدة الاحتياج إليها قد أغفل الكلام عليها أكثرُ
النحويين ، على ما زعمه المؤلف في «الشرح»^(١) ، وإنما نقلها من
«التذكرة» للفارسي ، فتعین عليه ، من أجل ذلك ، الاعتناء بذكرها .
ويعنى أن مجرور (مِنْ) التي يطلبها (أفعلُ التفضيل) على ضربين ،
أحدهما أن يكون مستفهماً به ، أى اسماً من أسماء الاستفهام . فهذا
يلزم فيه تقديم (مِنْ) ومجرورها على (أفعلُ) فتقول : مِمَّنْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟
وَمِنْ أَيُّهِمْ زَيْدٌ أَكْرَمُ ؟ وَمِمَّ ثَوْبُكَ أَطْوَلُ ؟ وذلك لأن الاستفهام له أبداً صدرُ
الكلام ، فلا يجوز تقديم ما يعمل فيه عليه^(٢) ، فاحتمل ضَعْفُ التقديم
لضرورة الاستفهام ، وغلبوا جهة الاستفهام على جهة ضَعْفِ العامل الذي
هو (أفعلُ) غير متصرف في معموله بالتقديم ، والاستفهام لا يتأخر عن
عامله اللفظي ، فالتزموا أحسن الأقبحين ، وهو تقديم معمول / (أفعلُ) ٥٧٦
إذ كان قد يتقدم قليلاً كما سيذكره . وكذلك إن كان ظرفاً أو مجروراً .
والاستفهام لا يتأخر أبداً ، إذ كانت العرب قد التزمت فيه التقديم ،
كما في الشرط والنفي ، فلذلك جَزَمَ الناظم بالتقديم في قوله : «فَلَهُمَا كُنْ
أَبْدأُ مُقَدِّمًا» و«لَهُمَا» متعلق بـ (مُقَدِّمًا) .
ثم أتى بمثال ماقَرَّرَ ، وهو قوله : «كَمِثْلٍ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» ؟
والوجه الثاني من وجهي مجرور (مِنْ) ألا يكون مستفهماً به ، وذلك
قوله : «وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَجِدًا» .

(١) شرح التسهيل .

(٢) في الأصل «فلا يجوز تقديم معمول ما يعمل فيه» وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته من (س ، ت) .

وإنما قال : «وَلَدَىٰ إِبْرَاهِيمَ» لأنه إذا كان الكلام إخبارا لم يكن ثم مستفهم به ، وإذا كان ثم مُسْتَفْهَمٌ به لم يكن الكلام إخبارا ، فكأنه يقول : وإذا لم يكن مجرورها مستفهماً به فتقديمه نَزْرٌ ، أى قليل ، وذلك أن (أَفْعَلْ) عاملٌ غيرٌ متصرفٌ فى نفسه ، فلم يكن له أن يتصرف فى معموله ، فلا يتقدم معموله عليه كسائر العوامل غير المتصرفة ، إلا أنه يُسمع من ذلك شئٌ فيُحفظ ويُقصر على محله .

وقد أخبر الناظم أن التقديم قد وُجد قليلا جداً ، فدل على أن عدم التقديم هو الشائع ، فتقول : زيدٌ أفضلٌ من عمرو ، وأنت أكرمٌ منهما ، ولا تقول : زيدٌ من عمرو وأفضل . إلا قليلا ، كقول ذى الرمة^(١) :

فَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا
قَطُوفٌ وَأَنْ لَأَشَىٰ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقال الآخر^(٢) :

أَظْلُ أَرْعَىٰ وَأَبِيتُ أَطْحَنُ
الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ
وهو نادر .

فإن قلت إذا كان الناظم قد اعتنى بمسألة الاستفهام ههنا فهو لم يُكْمِلها ، بل أتى ببعض أقسامها ، وذلك أن الاستفهام هنا على وجهين : أحدهما أن يكون مضمنا فى الاسم المجرور بـ (مِنْ) وهو الذى ذُكر . والآخر ألا يكون

(١) ديوانه ٤٦١ ، والأشمونى ٥٢/٣ ، والعينى ٤٤/٤ .

والضمير فى قوله : «فيها» عائد على النساء المذكورة فى الأبيات السابقة . والقطوف من النواب هو المتقارب الخطو البطي ، وقد يستعمل فى الإنسان . والبيت من تأكيد المدح بما يشبه الذم .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٧ - ١) .

كذلك ، بل يُؤْتَى بحرف الاستفهام نحو : أَمِنْ زَيْدٍ أَنْتَ أَفْضَلُ؟

فهذا النوع إما أن يكون حكمه التقديم ، أعنى تقديم (مِنْ) لأجل ما دخل عليها من الاستفهام ، فيصير بمنزلة : مِمَّنْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ فكان من حقه أن يَأْتِيَ بكلام يشمل النوعين .

وإمّا ألا يكون حكمه التقديم ، بل يقال : أَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، كالإخبار من كل وجه ، فكان حقه أن يَأْتِيَ بعبارة تشمله مع الإخبار ، ولا يقول : «وَلَدَى إِخْبَارٍ» لكنه لم يفعل ذلك ، فصارت المسألة قاصرة ، وذلك غير لائق به .

فالجواب أن لهذا المجرور نظرين ، نظراً من جهة طلبه للأداة بخصوصه ، وبهذا يُشَبَّه الاسم المضمَّن ، ونظراً من جهة انفصاله منها ، وبهذا يُشَبَّه المجرور في الإخبار ، فيمكن على الأول أن يُلْحَقَ بالمضمَّن ، إذا كان المضمَّن هذا أصله ، فقولك : مِمَّنْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ في تقدير : أَمِنْ فلانٍ أَنْتَ أَفْضَلُ أم فلانٍ ؟ إلى آخره

وهذا هو الأصل ، أن تدخل الأداة على الذى يضمَّن معناها لا على غيره .

فلو قلت على ذلك المعنى : أَأَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ فلانٍ ؟ لتوهَّم السامع أنك مستفهم عن المفضل لا عن المفضل عليه ، فيقع اللبس ، فكان الوجه مباشرة الأداة للمستفهم عنه ، فيلزم هنا تقديم المجرور / لأنه المستفهم ٥٧٧ عنه بالفرض .

ويمكن على الثانى أن يُلْحَقَ بما لا استفهام فيه فتُقَدَّم الأداة ، ويؤخَّر المجرور ، فتقول : أَأَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ فلانٍ ؟ على أن الاستفهام عن

المفضل عليه ، إذ لا محذور في تقديم الأداة وتأخير مطلوبها . ألا ترى أنك تقول: متى تَظُنُّ زيدا قائماً ؟ والاستفهام راجع للقيام لا للظن ، ويجوز أن يرجع إلى الظن ، فكذلك هنا . ويكون المسوَّغ للفصل قبَّح تقديم مجرور (أفعل) عليه . وإذا ظهر وجه التردد في المسألة فيمكن أن يكون الناظم ترك ذكرها قصداً ، لأنها محلُّ نظر ، فكأنه لم يترجَّح عنده أحدُ النظريَّين على الآخر ، ولم يجدْ في المسألة سماعاً يعتمد عليه فأغفل الكلام عليها لمن يأتى بعده . ويحتمل أن يكون النظران عنده سائغين ، فيجوز التقديم وعدمه بالاعتبارين ، وأتكل في فهم الناظر لذلك على ما قرَّرت من القسمين ، والأول أظهر . والله أعلم .

ورَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ وَمَتَّى

عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيرٌ ثَبَتَا

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ

أَوَّلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

يعنى أن أفعال التفضيل شأنه أن يرفع المضمرة فقط ، لضَعْفه عن مقاربة الصفة المشبهة ، وذلك أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لما ضَعُفَتْ عن لحاقها باسم الفاعل لم تعمل إلا فيما كان من سببها ، نحو : مررتُ بحَسَنِ أبوه ، ولا يكون ذلك في (أفعل من كذا) فلما قَصُرَ عن الصفة في هذه الأشياء لم يكن عمله الرفع مطلقاً ، ولم يَقَوِ أن يعمل إذا جرى على غير الأول ، وإنما يَقَوَى إذا جرى على الأول ، فصار رفعه مقتصرأً به على الضمير دون الظاهر ، فإذا رَفَعَ الظاهر كان ذلك على خلاف قاعدته القياسية ، وهو الذى نصُّ عليه الناظم بقوله : (نَزَرًا) والذى أشار إليه حكاه يونس في لغة ضعيفة ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ

خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ^(١) .

قال السيرافي : كأنهم يتأولون معنى اسم الفاعل ، فـ (خَيْرٌ مِنْهُ) بتأويل : فاضلٌ عليه أبوه^(٢) وذلك قليل جدا ، وإنما (أَفْعَلُ) عند سيبويه جارٌ مجرى (سَوَاءً) و (أَبَى عَشْرَةَ) فى قولك : مررتُ برجلٍ سواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ ، ومررتُ برجلٍ أبى عَشْرَةَ أبوه ، من حيث ضَعْفُ عن الصفات كما تقدّم ، ولذلك أتى بهما جميعاً فى بابٍ واحد^(٣) ، وعلى طريق واحد ، وإن كان (أَفْعَلُ) أقوى فى إعطاء معنى الفعل ، لأنه مشتق . قال سيبويه : «وزعم يونس أن ناساً يَجْرُونَ هذا ، يعنى : خيرٌ مِنْهُ أبوه، كما يجرون : مررتُ برجلٍ خَزَّ صُفْتُهُ»^(٤) .

ثم أتى بموضع آخرٍ ممّا يرفع فيه (أَفْعَلُ) الظاهر ، لكن كثيراً فقال: «وَمَتَّى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا» يريد أن (أَفْعَلُ) إذا صار معناه فى الكلام معنى الفِعْلِ فصار / الفعل يصح أن يعاقبه فى موضعه من غير أن يَخْتَلَّ المعنى ، ولا يُنْقَصُ مِنْهُ شَيْءٌ ، وهذا معنى المعاقبة - فرفعه ٥٧٨ الظاهر كثير ثابت لا ضَعْفُ فيه ولأندور ، وذلك هو الضابط عند الناظم ، وهو المنبّه على علة هذا الكلام ، وذلك نحو ما مثّل به من قوله :

(١) الكتاب ٢٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٧/٢ (حاشية) .

(٣) هو «باب ماجرى من الأسماء التى تكون صفة مجرى الأسماء التى لا تكون صفة» [الكتاب ٢٤/٢] .

(٤) الكتاب ٢٧/٢ . وفيه «أن ناساً من العرب» والخز من الثياب : ما ينسج من صوف وإبريسم ، أو ما ينسج من إبريسم خالص . والصُفَّة : ما غُشِّيَ به السُرْجُ أو الرَّحْلُ ، ما بين مقدمه ومؤخره .

«لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ

أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

فإنك تقول : لن ترى في الناس من رفيق ، يحقُّ له الفضل كالصديق .

فالمعنى في هذا الكلام كالمعنى في المثال .

ومن ذلك قولهم : ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، وما رأيتُ

رجلاً أحسنَ في عَيْنِيهِ الْكُحْلُ في عين زيدٍ ، و«ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها

الصومُ من ذِي الْحِجَّةِ»^(١) ، وما رأيتُ كَذِبَةً أَكْثَرَ عَلَيْهَا شَاهِدٌ من كَذِبَةِ أَمِيرٍ على مَنَبَرٍ^(٢) .

وأنشد سيبويه لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ^(٣) :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَّاعِ وَلَا أَرَى

كَوَادِي السَّبَّاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَبِيَّةً

وَأَخُوفَ الْأَمَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

وأنشد المؤلف^(٤) :

(١) مسلم - الصيام : ٣١ ، ٣٢ ، وأبو داود - الصوم (٢٤٣٨) ٢/٣٢٥ ، والترمذي - الصوم - باب ٥٢ حديث رقم (٧٥٧) ٣/١٣٠ .

(٢) الهمع ٥/١٠٩ .

(٣) الكتاب ٢/٣٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣/٤٦٤ ، ٤٧١ ، والخزانة ٨/٣٢٧ ، والعيني ٤/٤٨ ، ومعجم البلدان (وادي السباع)

وادي السباع : موضع بين البصرة ومكة . والتثنية : التلبث والتوقف ، وهي تمييز من قوله : «أقل» أي أقل توقفاً . والسارى : السائر ليلاً .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - ب) والهمع ٥/١٠٧ ، والدرر ٢/١٣٧ ، شرح شذور الذهب ٤١٦ ويروى «ما علمت» وقائله مجهول .

ما رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْ

بَذَلُ مِنْهُ إِلَيْكَ بِالْبَيْنِ سِنَانٍ

فهذا ونحوه كثيرٌ في كلام العرب ، لأن الفعل فيه يُعاقِب (أَفْعَلَ) على معناه . ألا ترى أنك تقول : ما رَأَيْتُ رجلاً يُبْعِضُ الشرَّ مِثْلَهُ ، ولا رَأَيْتُ رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحل كحُسْنِهِ في عينه ، ولا أرى كوادِي السباع وادياً يَقِلُّ به ركبٌ .

وهذا ظاهر ، ولذلك قَدَرَهُ سيبويه باسم الفاعل ، إذ قَدَّرَ : ما رَأَيْتُ رجلاً عاملاً في عَيْنَيْهِ الكحل ، وما رَأَيْتُ رجلاً مُبْغِضاً إليه الشرُّ^(١) .

فلو كان الفعل إذا عاقب (أَفْعَلَ) لَا يُعْطَى معناه لم يَكْثُر في الكلام ، وإنما يكون نادراً من القسم الأول ، كقولك : مررتُ برجلٍ أَكْرَمَ منه أبوه .

لو قلت : مررتُ برجلٍ يَكْرُم ، أو كَرُمَ عليه أبوه - لتغَيَّرَ المعنى ، وكذلك إن قلت : رَأَيْتُ رجلاً أَحْسَنَ في عَيْنَيْهِ الكحل منه في عينِ زيدٍ ، فأتيتُ بالفعل - فَسَدَ المعنى المقصود من (أَفْعَلَ) إذ لم يَبْقَ مع الفعل معنى التفضيل .

ونظيرُ (أَفْعَلَ) هنا اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا صَحِبَ الألف واللام ، فإنه كان قبلها لا يعمل لَفَقْدَ شَبَهِ الفعل ، فلما دخلت صار بذلك نائباً عن الفعل ، إذ هو مُعاقِب في الصلة للجملة كما تقدَّم ، فعمل بعد أن لم يكن عاملاً ، فلذلك لم يعمل في الإيجاب إلا نادراً .

وكذلك إذا قلت : ما الكحل في عينِ زيدٍ أَحْسَنَ منه في عينِ عمرو - لا يُعاقِب هذا الفعلُ (أَفْعَلَ) على معناه فلا يَرْفَع ظاهراً ، ولا المعنى أيضاً بوجود

(١) الكتاب ٢١/٢ ، وعبارته سيبويه بتمامها «فكانك قلت : ما رَأَيْتُ رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد ، وما رَأَيْتُ رجلاً مُبْغِضاً إليه الشر كما بُغِضَ إلى زيد»

فى (أَفْعَل) هنا على حدّ ما هو فى : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنِهِ
الْكُحْلُ منه فى عَيْنِ زَيْدٍ ، لأنَّ المنفَى هنا هو الْمَزِيَّةُ خاصّةً ، وهناك المزيةُ
والمساواةُ معاً ، فصارت مسألة : (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنِهِ الْكُحْلُ
منه فى عَيْنِ زَيْدٍ) تُؤدّى من المعنى ما لا يؤدّى غيرها من العبارات
السابقة.

ولذلك لا يقال : إنه يمكن فى الموضع عبارةً أخرى تؤدّى المعنى ،
وذلك أن / تقول ك ما رأيتُ رجلاً الْكُحْلُ أحسنُ فى عَيْنِهِ منه فى عَيْنِ ٥٧٩
زَيْدٍ ، ولا تحتاج إلى إخراج (أَفْعَل) عن بابهِ إلى رفع الظاهر ، لأننا نقول
: إن هذا الكلام لا يفيد ذلك المعنى ، وإنما يُفيد نفى المزية ، لانفى المزيةِ
والمساواة معاً ، فالضرورة مُلجئةٌ إليه .

فإن قيل : فهل يمكن جَعْلُ (الْكُحْل) مبتدأ خبرُهُ (أَحْسَنُ) فلا
يُتَكَلَّفُ القولُ برفعه الظاهرَ ، كما لم يُتَكَلَّفْ ذلك فى : مررتُ برجلٍ خيرٍ
منه أبوه ، على عامة اللغات؟ قيل : لا ، لأن ما أمكن فى «خيرٍ منه أبوه»
لا يمكن فى مسألتنا ، إذ لو جعلتَ (الْكُحْل) مبتدأ خبرُهُ (أَحْسَنُ) لزم
الفصل بالمبتدأ بين (أَفْعَل) و (مِنْ) وهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه .
وقد حصل أن القيد الذى ذكره الناظم ، وهو معاقبةُ الفعل ، كافٍ فى
المسألة ، لكن المثال عيّن موضعَ ذلك حتى يُحَذَى حَذْوُهُ^(١) .

وله فى «التسهيل» قيودٌ لفظية ضابطة لموضع الكثرة ، يشير إليها
مثالُهُ ، وجملتها ثلاثة^(٢) :

(١) يقال : حَدّاً فلان حنوّ فلان ، إذا فعل فعله ، وفلان يَحْتَذَى على مثال فلان ، إذا اقتدى به فى أمره .

(٢) التسهيل : ١٣٥ ، والقيود الثلاثة التى ذكرها الناظم هنالك تتمثل فى قوله : «لا يرفع أفعال التفضيل ، فى الأعراف ، ظاهراً إلا قبل مفضول هو هو ، مذكور أو مقدر ، وبعد ضمير مذكور أو مقدر مفسّر ، بعد نفى أو شبهه يصاحب (أَفْعَل) وسيفصل الشاطبى القول فى هذه القيود الثلاثة فيما يلى .

أحدها أن يكون الظاهرُ المرفوعُ بـ(أَفْعَل) مفضلاً على ما هو هو في المعنى المذكورِ بعده أو مقدَّر . وهو في مثاله مقدَّر ، لأن التقدير فيه : لن ترى في النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى به الفضلُ منه بالصدِّيقِ . والضمير في «منه» عائد على (الفضل) وهو المفضل ، فإذا هو هو . ويجوز حذف المفضل عليه كما في المثال ، فتقول : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ ، كما تقول : «مامنَ أيامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصومُ من عشرِ ذي الحِجَّة» أصله «منهُ في عشرِ ذي الحِجَّة» وإنما حذف للاختصار ولفهم المعنى .

وإنما أتى به محذوفاً ليُعلمك أنه جائزُ الحذف ، ليس بلازم الذَّكر . والمعنى أيضاً دالٌّ على موضعه ، فلم يحتج إلى التنبيه على صحة الإتيان به . وتحرَّزُ بهذا القيد من أن يكون الظاهر على ما هو غيره ، كقولك : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، فإن هذا مما فُضِّل فيه الظاهرُ ، وهو (الأب) على غيره ، وهو (الرجل) وقد تقدَّم أن رفع الظاهر في مثل هذا لغةٌ ضعيفة ، بخلاف مسألتنا .

وتحرَّزُ بقوله : «مذكورٌ بعده» من أن يكون مذكوراً قبله ، أعنى المفضلُ عليه ، فإنه إذا كان كذلك لم يَكْثُر رفعُ (أَفْعَل) للظاهر ، فإنك إذا قلت : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه مِنْهُ في عينِ زيدٍ الكحلُ – أمكن أن يكون (الكحل) مبتدأ خبره (أحسن) فلا يتعين رفع الظاهر ، إذ لا يقال به إلا حيث يتعيَّن .

وكذلك إذا قلتُ في مثال الناظم : أَوْلَى به من الصدِّيقِ الفضلُ ، فصار كقولك : مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه .

والقيد الثاني أن يكون الظاهر المرفوع بـ(أَفْعَل) آتياً بعد ضمير مذكورٍ ملفوظٍ به ، وذلك الضمير مفسَّرٌ بصاحب^(١) (أَفْعَل) الذي جرى عليه . وهذا

(١) في (ت) «مفسَّرٌ لصاحب» وهو تصحيف .

الضمير المشار إليه هو المجرور بالباء في قوله في المثال : «أولَى به الفضلُ من الصديق» والمرفوع هو (الفضلُ) فإذا كان على هذا الترتيب صحَّ رفعُ (أَفْعَلُ) للظاهر ، لأنه لا سبيل إلى غير ذلك ، إذ لو / جعلتَ ٥٨٠ (الفضلُ) مبتدأ ، و (أولَى) خبره لكنتَ قد فصلتَ بين (أولَى) وما في صلته ، وهو المجرور بعد (الفضلُ) بأجنبيٍّ منهما ، وهو (الفضلُ) وقد تقدَّم .

فلو لم يكن الضمير المفسرُ بصاحب (أَفْعَلُ) مذكوراً قبل المرفوع ، بل كان بعده ، وذلك إنما يُتصوَّر مع تقديم المرفوع ، وتصييره مبتدأ لصار (أَفْعَلُ) لايرفع في اللغة المشهورة إلا المضمَر على بابه ، فتقول : لن ترى في الناسٍ من رفيقِ الفضلِ أولَى به من الصديق . ف (الفضلُ) مبتدأ ، (وأولَى به) خبره ، كما تقول : ما رأيتُ رجلاً زيدُ أكرمُ منه إلا عمراً ، فيكون رَفْعُ (أَفْعَلُ) هنا للظاهر مقتصراً به على اللغة الضعيفة .
وأيضاً فحيث يتأتَّى الابتداء والخبر يتغيَّر المعنى عما كان عليه في رفع الظاهر .

فإذا قلت : ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، تعرضتُ لنفى المزية والمساواة معاً .

وإذا قلت : ما رأيتُ رجلاً الشرُّ أبغضُ إليه منه إلى زيدٍ ، فإنما تعرضت لنفى المزية ، وأما المساواة فلم تتعرض لنفيها ، وإذا اختلف معنى الكلامين لم يَقم أحدهما مقام الآخر ، فكان رفع الظاهر هنا ضرورياً من جهة اللفظ ، محتاجاً إليه في التخاطب من جهة المعنى .
وبهذا علَّل المؤلف رفع الظاهر هنا . وقد تقدم .

والقيد الثالث أن يكون هذا كله بعد نفى ، لقوله فى المثال : لن ترى فى الناس من رفيق ، لأن المعنى المقصود إنما يحصل بذلك . وأيضاً فهو موضع السماع كما مرّ فى الأمثلة .

فأما لو قلت : رأيت فى الناس صديقاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، لم يصح ؛ إذ لا يعاقبه الفعلُ هنا ، فلا يصح أن يقال فى معنى ذلك : رأيتُ صديقاً يُبغضُ الشرُّ كزيدٍ ، إذ ليس فى ذلك المعنى . وقد تقدم أنه إنما رفع الظاهرَ هنا لشبهه باسم الفاعل ، ومعاقبته إيّاه من جهة المعنى .

ويجوز مجرى النفى ما فى معناه ، وذلك (الاستفهام ، والنهى) نحو : هل رأيت فى الناس من رفيقٍ أوّلَى به الفضلُ من الصديقِ ؟ وكذلك : لاتر فى الناس من رفيقٍ أوّلَى به الفضلُ من الصديقِ ؛ لأن النهى نفى مطلوبٍ ، والاستفهام يقع بمعنى النفى ، (وكذلك تقع بعده (من) الاستغراقية نحو {هل من خالقٍ غير الله} ^(١) .

وقد تقدم إجراؤه للاستفهام مجرى النفى ^(٢) فى مواضع ، فكذا يكون الحكم هنا مع القول بإعمال القياس .

واعلم أن قوله : «فكثيراً ثَبَّتَا» ليس فيه ما يدل على أنه قياس ، وكأنه - والله أعلم - قصد ذلك ، وإلا فكان يمكنه أن يقول : فقياساً ثَبَّتَا ، أو ما يُعطى ذلك المعنى ، فالظاهر أنه تردد فى الحكم بالقياس ، وذلك أن السيرافى ^(٣) علّل رفع الظاهر هنا بما يقتضى الاضطرارَ إلى ذلك ، وأنه ضعيفٌ على خلاف

(١) سورة فاطر / آية ٣ .

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) السيرافى (ج ٢ ، ورقة ١٦٧ - ب) .

القياس ، فذكر أنه إنما خالف حكم هذه المسائل الحكم في «خير منه أبوه» لفارقتها إياه من جهة اللفظ والمعنى .

أما / المعنى فإن (من) في : «خير منه أبوه» واقعة على المفضول ، ٥٨١ وما بعده هو الفاضل ، فالهاء في «منه» للمفضول ، و «أبوه» هو الفاضل ، وهما غيران .

بخلاف هذه المسائل ، فإن ما وقعت عليه (من) وهو المفضول ، هو بعينه الفاضل ، فهما شيء واحد ، وإنما افترقا بالمحل ، وأنت تريد في «مسألة الكحل» مثلاً تفضيل الكحل في عين زيد عليه في عين عمرو ، وليس هنا في الحقيقة غيران ، فأشبهت (أفعل) هنا اسم الفاعل بهذا القدر ، إذ لايجئ اسم الفاعل طالباً شيئين طلباً (أفعل) .

هذا مع أن (الأب) في «خير منه أبوه» لا عمل له ولا صنْع ، وللْكُحْل عملٌ وعلاج يرى أثره فأشبهه اسم الفاعل .

وأما اللفظ فمأذُكر من لزوم الفصل بين (أفعل) وما في صلته ، بخلاف «خير منه أبوه» .

قال : فضُمَّتْ الضرورةُ إلى رفع الظاهر هنا ، بخلاف «خير منه أبوه» .

وردَّ ابن خروف هذا وقال الإِتباعُ في هذه الصفات ليس بضرورة ، لأنه في الكلام كثير ، وليس بضعيف . قال : والصفة فيه للأول ، وإن كانت قد رَفَعَت غيرَ الأول . قال : ومن جعله ضرورةً فقد أخطأ^(١) .

ثم علَّلَ بمعنى ما ذكره السَّيرافي فكأنه فهم من السَّيرافي تضعيفَ

(١) غير معروف .

المسألة ، فَرَدُّ عليه بكثرة السماع .

وأيضاً فظاهر سبويه أنه قياس ، فهذا - والله أعلم - هو السبب في أنْ خَرَجَ الناظم عن عَهْدَةِ المسألة ، وأخبر بالسماع فيها ، إذ كان وجه القياس فيها ضعيفاً .

وإنما علَّلوا بما يَقْتَضِي أنه خرج عن بابه ضرورةً ، لكن صادم كثرة السماع في وجهه ، والظاهر القياس ، وإليه مال في «التسهيل»^(١) .

والنَزْرُ : القليلُ التافه ، وقد نَزَرَ يَنْزُرُ نَزَارَةً . وعاقب الشيءُ الشيءَ ، إذا جاء في عَقْبِهِ ، ومنه سُمِّيَتْ (المُعَاقِبَةُ) المصطَلَحُ عليها^(٢) ، لأن أحد المتعاقبين إنما يَأْتِي في عَقْبِ الآخر ويعد ذهابه ، ومن حكمهما ألاَّ يجتمعا .

والصَّدِيقُ ، مثل القِسْيس : الدائمُ التَّصْدِيقِ . قال الجوهري : ويكون الذي يُصَدِّقُ قولَه بالعمل ، وكأنه أراد هنا أبا بكر الصديق رضي الله عنه ، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . واسمه عبد الله بن عثمان ، وهو أبو قُحافة بن عامر بن عمرو بن كَعْب بن سعد بن تَيْم بن مُرَّة بن لُؤَيٍّ . يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مُرَّة . أمُّهُ أُمُّ الْخَيْرِ ، واسمها سَلْمَى بنت صَخْر بن عامر بن كَعْب بن سعد بن تَيْم . والصديق لقب له .

وفي تسميته بالصديق قولان ، قيل : لتصديقه بالرسالة على غير تَلَعُّمٍ ولا توقُّفٍ ، روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : قالت قريش : كَذَبَ محمد ، وقال أبو بكر : صَدَقَ محمد ، فسمَّاهُ الله صَدِيقًا ، قال : {وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ

(١) ص ١٣٥ .

(٢) المعاقبة في الزحاف : أن تحذف حرفا لثبات حرف ، كأن تحذف الياء من (مفاعيلن) وتبقى النون ، أو تحذف النون وتبقى الياء ، وهو يقع في جملة شطور من شطور العروض [اللسان - عقب] .

وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ^(١) ، فالذى جاء بالصدق محمد ، وصدق به أبو بكر .

وروى عن ابن المبارك^(٢) أنه سمي صديقاً لأنه لم يكذب قط .
وهو كان رفيق رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهجرة ،
وصاحبه في الغار ، وفيهما نزلت الآية {ثَانِيَ اثْنَيْنِ}^(٣) . الآية ، فلأجل
هذا لا رفيق لرسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه .
تُوفى / لثمان بَقِينَ من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، رضى ٨٢هـ
الله تعالى عنه .

(١) سورة الزمر / آية ٢٣ .

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي المروزي ، الحافظ شيخ الإسلام ، وصاحب التصانيف والرحلات ، أفنى عمره في الرحلات حاجاً ومجاهداً وتاجراً ، وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس ، وكان شجاعاً سخياً ، وله كتاب في الجهاد ، وآخر في الزهد والرقائق (ت ١٨١هـ) .

(٣) سورة التوبة / آية ٤٠ .

النعـت

لما تكلم الناظم رحمه الله على أحكام المرفوعات واستوفاهـا ، ثم على أحكام المنصوبات ، ثم على أحكام المجرورات ، وذلك [بحسب العوامل المتصرفـة أولا ، ثم^(١) ، بحسب العوامل غير المتصرفـة ثانيا ، أخذ الآن يتكلم فى أحكام التوابـع لتلك المعمولات ، وأتى أولا بحكم عام يشمل التوابـع كلها ، ويعرف بمعنى التابع واسمه فقال :

يَتَّبَعُ فى الإِعْرَابِ الاسْمَاءُ الأَوَّلُ

نَعْتُ وَتَوَكُّيْدُ وَعَطْفٌ وَيَدَلُّ

يعنى أن هذه الأنواع الأربعة المذكورة ، وهى النعت والعطف والتوكيد والبدل ، حكمها أن تَتَّبِعَ الأسماء المذكورة قبلها فى الإعراب مطلقاً من غير تقييد .

وهذه القاعدة تشمل حكمين عامين لجميع التوابـع ، ومن أجلهما سُمِّيت توابـع .

أحدهما لزوم التَّبَعِيَّةِ فى الإعراب ، فالأنواع الأربعة غير خارجة عن هذا الحكم ، فتقول فى النعت : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، وفى التوكيد : مررتُ بزيدٍ نفسه وفى العطف : مررتُ بأبى عبدِ الله زيدٍ وأخيه ، وفى البدل : مررتُ بزيدٍ أخيك . وكذلك فى النصب والرفع .

فهذه التَّبَعِيَّةُ التى هى التَّبَعِيَّةُ فى الإعراب شاملة لجميعها .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

ولها تَبَعِيَّةٌ أُخْرَى لكنها غير شاملة ، فإن النعت تابع فى التعريف والتوكيد ، بخلاف غيره . والتوكيد تابع للمعرفة خاصة على الأمر العام بخلاف غيره .

والمعطوف تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف التشريك ، بخلاف غيره .
وبالبدل غير لازم فيه ذلك كله ، بل يتبع النكرة وهو معرفة وبالعكس ، ولا يكون فيه حرف ، فإذا صار كل نوع منها مختصاً بتبعية أخرى .

والحكم الثانى لزوم كَوْنِ هذه الأنواع مذكورة بعد الأسماء الأول ، لأنه قيّد المتبوعات بكونها الأول فى الذكر ، فلا بد أن تكون التوابع ثوانى عنها فى الذكر ، فلا يتقدم إذا التابع على المتبوع ، كما لا يختلفان فى الإعراب ، وإذا كان الحكم هذا فلا يجوز إذا أن تقول : مررت بالعاقِل زيد ، و«زَيْد» هو المتبوع ، بل يصير حكم (زَيْد) آخر ، وهو أن يكون بدلاً أو عطف بيان .
«والعاقِل» صفة على أصلها ، قائمة مقام موصوف متقدم ، حذف للعلم به ، لاصفة لـ (زَيْد) المتأخر .

ومثل ذلك قوله تعالى : [إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، اللَّهُ] ^(١) ، على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر ^(٢) .

وكذلك العطف لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا فى ضرورة شعر ، كقول الشاعر وينسب للأحوص ^(٣) :

(١) سورة إبراهيم عليه السلام / آية ١ ، ٢ .

(٢) وقرأ نافع وابن عامر (اللَّهُ) بالرفع [السبعة : ٣٦٢] .

(٣) ديوانه ١٧٣ ، والخصائص ٢٨٦/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٦/١ ، ٣٥٦ ، والخزانة ٣٩٩/١ والهمع ٣٩/٣ ، ٢٤٠ ، ٤٠٨/٤ والدرر ١٠٥/٢ .

وذات عرق : موضع بالحجاز . وسلم على النخلة لأنها معهد أحبابه ، وملعبه مع أترابه ، لأن العرب تقيم المنازل مكان سكانها فتسلم عليها ، وتكثر من الحنين إليها . ويحتمل أن يكون كنى عن محبوبته بالنخلة ، لئلا يشهرها ، وخوفاً من أهلها وأقاربها .

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ
عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
إذا لم تجعل «ورحمة الله» معطوفاً على الضمير فى «عَلَيْكَ» وقول
ذى الرُّمَّة ، أنشده سيبويه^(١) :

كَأَنَّ عَلَى أَوْلَادِ خُطْبَاءَ لَاحَهَا
وَرَمَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامٍ
جَنُوبٌ نَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأُنْزَلَتْ

٥٨٣

/ بها يومَ ذَبَابِ السَّبِيبِ صِيَامٍ
أراد فى الأول : عليك السلام ورحمة الله ، وفى الثانى : لَاحَهَا
جَنُوبٌ وَرَمَى السَّفَا .

وقول الناظم : «يَتَّبِعُ فى الإِعْرَابِ» ولم يَخْصُ وجهًا من وجوه
الإِعْرَابِ - إنما أطلقه استظهاراً على النحو : علمتُ زَيْداً قائماً ، ورأيتُ

(١) ديوانه ذى الرمة ٦١٠ ، والكتاب ٩٩/٢ ، والأشمونى ١١٨/٣ ، واللسان (سهم) والرواية فيه كما
فى الديوان وغيره «أولاد أحقب» .

يصف إبلا سريعة ضامرة ، ويشبها بأولاد أحقب ، وهى الحمر الوحشية التى فى بطنها بياض
مكان الحقيبة . ولأحها : أضمرها وغيرها . والسفا : شوك البهمى ، والحمر تكلف بها .
وأنفاسها : أنوفها ، لأنها مخارج النفس . والسهام : وهج الصيف وغبرته . يقول : تاكله وقد
هاج ويبس فيصيب مشافرها وأنوفها فيدميها .

والجنوب : ريح تقابل الشمال . ونوت : جفت ويبست . وعنفا : بسببها . والتناهى : الغدران
واحداً تنهية ، وسميت بذلك لأن السيل ينتهى إليها من الوادى ويستقر بها . وقوله : «أنزلت بها
يوم» معناه أن الجنوب أنزلت الحمير يوماً تنب فيه بأنذابها الذباب الذى يحوم حولها من شدة
الحر . والسبب من الفرس وغيره : شعر الذنب والعرف والناصية . وصيام : قائمة مكانها
لاتبرحه ، ممسكات عن الرغى وهى صفة لأولاد أحقب . وعلى رواية الشاطبى (خطباء) فالخطباء
من حمر الوحش هى الأتان التى لها خط أسود على متنها والذكر أخطب .

زيداً ركباً ، وما أشبهه ، فإنها ، وإن كانت تابعة لما قبلها فى الإعراب الحاصل فيها ، لم يَحْصُلْ فيها التَّبَعِيَّةُ المطلقة ، فإن هذه الأمثلة ، أعنى (قائماً ، وراكباً) وسواهما من ثَوَانِي المفعولات لا تَتَّبِعُ فى غير ذلك الإعراب الخاص ، ألا ترى أنك إذا قلت: عَلِمَ زيدُ قائماً ، ورئى زيدُ ركباً ، انحرمت التَّبَعِيَّةُ ، فدل على أنها فى الحقيقة ليست بتَّبَعِيَّةٍ ، وإنما كانت موافقةً فى الإعراب اتِّفَاقِيَّةً ، فإنما يريد بقوله : «فى الإعراب» العموم فى وجوهه كلها . وذكر أنواعاً أربعة ، وهى فى الحقيقة خمسة ، يُزَادُ عليها عطفُ البيان ، وقد ذكره ويُوْبُّ عليه اجتزأً بلفظ «عطف» لأن العطف على وجهين ، عطفُ بيان ، وعطفُ نَسَقٍ ، والعطف يقال عليهما باشتراكٍ لا بَتَوَاطُؤٍ^(١) ، إذ لم يشتركا فى معنى كُلِّى إلا فى المعنى الذى اشتركت فيه التوابع كلها ، فكان الأولى ألا يأتى لهما بلفظ واحد ، لكن ذلك قريب ، والخَطْبُ فيه يسير .

وقد يَرِدُ عليه أن كلامه يقتضى أن التوابع مختصة بالأسماء ، إذ حَكَمَ أن التوابع تتبع الأسماء الأول ، فكأنه عنده حكمٌ ثالث مضافٌ إلى الحكمين المذكورين قبل هذا ، وإلا فما الفائدة فى ذكر الأسماء هنا ؟

وإذا كان ظاهر كلامه أنه حكم ثالث لازم انتَقَضَ عليه بأن العطف يكون فى الأسماء والأفعال ، وقد نَصَّ على ذلك فى باب «العطف» إذ قال : «وعطفك الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحُّ» .

والبدل أيضاً يكون فى الفعل كما يكون فى الاسم ، كقولك : إن تُكْرِمْنِي تُحْسِنُ إِلَيَّ أَشْكُرُكَ . ومن قوله تعالى : { وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ

(١) المشترك هو اللفظ الذى وضع لأكثر من معنى وضعا مستقلا ، مثل العين ، والمتواطئ هو اللفظ الذى وضع لمعنى كلّى يشمل أفراداه بدون تفاوت ، مثل : الحيوان ، والإنسان .

العَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا^(١). وفي هذا أيضاً شاهدٌ عطفِ الفعل (على الفعل)^(٢).

وكذلك التوكيدُ يكونُ في الاسم والفعل والحرف والجملة ، وذلك قِسْمُ اللَّفْظِي .

وإنَّما يخلو من هذا النعتُ وعطفُ البيان ، فلا يكونان إلا في الاسم.

وقد نَصَّ الناظم على البديل في الفعل بقوله : «ويُبدلُ الفعلُ من الفعلِ» البيتين^(٣) ، وكذلك بيَّن في التوكيد اللفظي^(٤) ، فأشكَلُ قوله هنا : «الأسماءُ الأولُ» .

والجواب أن كلامه لا يقتضى اختصاصَ التوابع بالأسماء ، لأن ذلك إنما هو بمفهوم اللَّقَبِ المرفوض عند أهل الأصول^(٥) ، فذكره الأسماء ليس له مفهومٌ ولا مُقتضى غير ما يدلُّ عليه صريحُ لفظه ، فلا تَنَتَفَى التَّبَعِيَّةُ عن الفعل وغيره بذلك ، بل يبقى مسكوناً عنه ، حتى إذا شَرَعَ في كل واحد من التوابع على التفصيل بيَّن ما يَحْتَاجُ إليه من ذلك بعد ذكر التَّبَعِيَّةِ للأسماء التي جعلها أصلاً / وإنَّما المفهومُ الصحيحُ ما اقتضاه ٥٨٤

(١) سورة الفرقان / آية ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٣) هو بيت واحد ، وهو قوله :

(٤) وَيُبدَلُ الفعلُ من الفعلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ
يقصد قول الناظم في باب «التوكيد» :

وما من التَّضْوِكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيءُ مَكْرَراً كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي

(٥) مفهوم اللَّقَبِ قسم من أقسام مفهوم المخالفة . ومفهوم المخالفة - عند الأصوليين - هو أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق في الحكم ، ويسمى دليل الخطاب .

ومفهوم اللَّقَبِ هو تخصيص اسم مشتق بحكم ، مثل قولنا : محمد رسول الله ، فإن هذا المنطوق لا يفهم منه أن غير محمد ليس برسول . وعامة الأصوليين يرفضون الأخذ بهذا المفهوم . وانظر [المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ١٣٤]

قوله : «الأول» لأنه صفة ، ومفهومُ الصفةِ معمولٌ به^(١) ، معلومُ الصحة عند المحققين من أهل الأصول واللغة ، فلا إشكال على هذا .

ثم لما بيّن الحكمَ الجملى العام للتوابع أخذ يتكلم فى تفصيلها نوعاً نوعاً ، وبدأ بالنعته فقال :

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقُ

بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقُ

وهذا تعريفُ بالنعته التعريفَ الرسمى ، وتمييزُهُ عن الأنواع الأخر .

فقوله : «تابع» هو الجنس الأقرب للتوابع ، ومعنى التَّبعية فيه هو المذكور

أولاً .

وقوله : «مُتِمٌّ ما سَبَقُ» يعنى أنه يُتَم معنى الاسم السابق بالنسبة إلى فهم السامع ، لا بالنسبة إلى نفس الاسم ، لأن الاسم فى نفسه تامُّ الدلالة على معناه وَضْعاً ، وإنما التفاوتُ فى تمام الدلالة وعدم ذلك بالنسبة إلى فهم السامع ، فقد يكون الاسم السابق بالنسبة إليه تامُّ الدلالة ، أى معروفاً عنده ، وقد يكون ناقص الدلالة ، أى مبهماً عنده .

فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ ، فإن كان «زيدٌ» معروفاً عند السامع فقد تَمَّ ، وإن كان غيرَ معروف عنده فهو ناقص حتى تقول : الخياطُ ، أو النجارُ ، أو القرشىُّ ، فَيَتِمُّ ذلك عند السامع ، وقد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد ، وحينئذٍ يتم .

(١) مفهوم الصفة قسم من أقسام مفهوم المخالفة أيضاً . وهو أن تقترب بعام صفة خاصة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «فى الغنم السائمة الزكاة» فإن مفهومه أن غير السائمة من الغنم ، وهى التى تُعْلَف ، لازكاة فيها . وجمهرة الأصوليين يأخذون بهذا المفهوم .

وانظر [المختصر فى أصول الفقه ١٣٣]

وقد نَصَّ سيبويه على هذا المعنى ، وأن «زيدا» عند مَنْ يعرفه كزيدٍ الأحمر عند من لا يعرفه^(١) . فهذا معنى قوله : «مُتِمَّ ما سَبَقَ» .

ولما كان هذا غيرَ كافٍ فى التعريف ، إذ قد يدخل عليه فيه البدلُ وعطفُ البيان إذا قلت : قام زيدُ أبو عبدِ الله ، وقام عبدُ الله زيدُ ، فإن البدل مثلُ النعت ، فإنه يُبين ما قبله ويوضحه ويُتِمُّه ، وكذلك عطفُ البيان - أخرجهما بقوله : «بوسمه أو وسَم ما به أعتَلَقَ» وهذا المجرور متعلق بـ (مُتِمَّ) أى يُتِمُّه بهذا الوجه من الإتمام ، وهو وسَمه بِسَمَةٍ يُعرف بها .

والوسَم هنا مصدر : وَسَمْتُهُ ، أَسِمُهُ ، وَسَمًا ، أى جعلتُ عليه علامةً يعرف بها .

والسَمَةُ التى يُوسَم بها هو المعنى الذى يعطيه الاسمُ المشتق ونحوه ، فإنك إذا قلت : مررتُ بزيدِ الخياطِ أو العاقلِ ، فقد أتممتَ دلالةَ لفظ «زيد» على مدلوله بالإتيان بمعنى الخياطة أو العقل المفهومين من لفظ (الخياط ، والعاقل) .

فخرج بذلك البدلُ وعطفُ البيان ، فإن تبينتهما للأول ليس على هذا الحد ، ولكن بالإتيان بلفظ مرادفٍ للأول أُبينَ منه ، لأنك وَسَمْتَ الأولَ بِسَمَةٍ عُرِفَ بها مدلوله ، وتَخَصَّصَ بها فافترقا .

(١) عبارة سيبويه فى الكتاب (٨٨/١) هى «وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أن الصفة تمامُ الاسم ، ألا ترى أن قولك : مررت بزيد الأحمر ، كقولك : مررت بزيد ، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تتعت فقلت : مررت بزيد ، وأنت تريد : الأحمر ، وهو لا يعرف حتى تقول : الأحمر ، لم يكن تمَّ الاسم ، فهو يجرى منعوت مجرى : مررت بزيد ، إذا كان يعرف وحده ، فصار الأحمر كأنه من صلته» .

وحصل أن الاسم الجامد إذا وقع تابعاً فليس بداخل تحت حَدٍّ
النعت أصلاً، لأنه ليس بوسمٍ للأول، ولا لما اعتُلّق به، وإنما يدخل تحته
المشتقُّ وما في معناه على حسب ما يذكره بعد في قوله : «وأنعتُ
بُمشتقٍّ» .

ومعنى قوله : «بوسمِهِ» أى بوسم الاسم الأول، فالضمير في
«بوسمِهِ» عائد على / قوله : «ماسبق» وكذلك في «ما به اعتُلّق» . ٥٨٥

والذى اعتُلّق بالأول هو ما كان من سببه (فالذى للأول نحو : مررت
برجل كريم، وبزيد العاقل. والذي من سببه)^(١). نحو : مررتُ بزيدٍ
الفاضل أبوه، وبرجلٍ كريمٍ أخوه.

فالبوسم هنا إنما هو للأب والأخ اللذين هما من سبب الأول لا
لأول. وإنما ساغ ذلك، وحصل به التعريف، لأن ما كان من سبب الأول،
وله به تعلُّق وملابسةٌ إذا وُسِمَ فكأنه قد وُسِمَ الأول، فيحصل بذلك بيان
الأول.

والأوصاف التى يحصل بها هذا المعنى أربعة :

(حليّ) وهى الصفات الظاهرة، نحو : الطويل، والقصير، والقليل،
والكثير.

و (غرائز) وهى الصفات الباطنة، نحو : العالم، والجاهل،
والشرِّيف، والخامل.

و (أفعال) نحو : الخياط، والتاجر، والقاضى، والفاجر.

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) ومستترك على حاشية الأصل.

و(نَسَبُ) كالقرشي، والهاشمي، ونحو ذلك.

واعْتَلَقَ بالشيء، وتعلّق به بمعنى.

وهذا الحد الذي حَدَّ به النعت هو معنى ما حَدَّ به غيره من قوله : «هو الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصف فيه أو فيما هو من سببه» وفي هذا التعريف^(١) نظر من أوجه :

أحدها أن البدل وعطف البيان داخلان عليه، ولا يُنْجيه من ذلك قوله : «بوسمه» لأن الوسم كما يقع بالصفة المشتقة المؤدّية لمعنى من المعانى الزائدة على الموصوف كذلك يقع بالاسم الجامد الذى يؤدّى معنى الأول ويبيّنه، لأن الاسم على الإطلاق سِمَةٌ على مُسمّاه، وإطلاقه على مسمّاه وسم له به، فلا يُنْجَى قوله : «بوسمه» عن ورود ما ليس بنعت في حده. نعم الذى لا يحتل دخول البدل وغيره عليه هو قوله : «أو وسم ما به اعتلق» لأنه لا يصح وسم ما بالاول اعتلق إلا وهو مشتق^(٢).

والثاني أن هذا التعريف لا يصدق إلا على (نعت البيان) خاصة، لأنه هو الذى أتم الفائدة بالنسبة إلى السامع.

ونعتُ البيان هو المسوق لتخصيص نكرة نحو : مررتُ برجلٍ نجّارٍ، فإنك خصّصْتَه بـ (النجار) من الفلاح^(٣)، والعاقل، والأحمق، وغيرهم ممن ليس بنجار.

(١) أى تعريف الناظم.

(٢) في الأصل و(ت) «لأنه لا يصح ما بالاول إلا وهو مشتق» وما أثبتت من (س) وحاشية الأصل، وهو وجه العبارة.

(٣) في الأصل و(ت) «بالنجار والفلاح...» وهو تصحيف بيّن.

أو لرفع اشتراكٍ عارضٍ في معرفة نحو : زيدُ العاقلُ، فإنك أخرجتَ
زيداً بـ (العاقلِ) من سائر من عُرف بهذا الاسم وليس بعاقل.
زاد المؤلف : أو لتعميمٍ، نحو : إن الله رزَّاقُ لعباده المطيعين
والعاصين.

أو لتفصيلٍ، نحو : مررتُ برجلين مسلم وكافرٍ.
فهذا النوع من النعوت هو الذي تناوله التعريف، وبقي من أنواع
النعوت أربعة :

نعت المدح نحو : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَا لَكَ
يَوْمَ الدِّينِ }.

ونعت الذم نحو : أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمِ.
ونعت الترحُّم نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينِ البائسِ الفقيرِ.
ونعت التوكيد نحو : مررتُ بغلامَيْنِ اثْنَيْنِ، ورجلٍ واحدٍ.
زاد المؤلف خامساً وهو نعت الإبهام نحو : مررتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو
كثيرةٍ.

فهذه أنواعٌ لأبدٍ من إدخالها في النعوت، وهي لم تدخل له، فكان
ذلك خللاً في تعريفه.

/ والثالث أن النعت القائم مقام النعوت^(١) غير جارٍ على منعوت ٥٨٦
سَبَقَ، مع أنه نعت بلاشكٍّ، فخرج عن حدِّه، فاقترضى أنه ليس بنعت.

(١) مثل قوله تعالى : { أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ } أى دروعاً سابغات. وسيأتى تفصيل هذه المسألة عند قول
الناظم.

وما مِنَ النُّعُوتِ والنُّعْتِ عَقْلٌ يجوزُ حَذْفُهُ وفي النُّعْتِ يَقْلٌ

وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن مراده بالوسم - كما تقدّم - المصدر، أى بأن تسم الاسم الأول بسمة وأنت إذا أجريت الاسم الجامد على الأول إنما أتيت باسم آخر أوضح، لا أنك وسمت الأول بما يُعرف به، فلم يصدق من هذا الوجه على عطف البيان أنه وسُم به الأول، وجعل عليه علامة، وإنما يصدق عليه أنك أتيت باسم آخر أعرف من الأول ليتضح معناه عند السامع، لالقصد أن يتضح به الأول، فافترقا.

والجواب عن الثاني من وجهين، أحدهما أن نعت البيان هو الأصل، وإنما وُضع لهذا القصد، أعنى إيضاح الأول، إذ المدح أو الذم أو غيرهما أمر ثانٍ عن معرفة ذلك. وإذا كان كذلك فغير نعت البيان محمول عليه، فيكون الناظم قد عرّف بالنعت الأصيل، وترك ما عداه، لأنه فرع وتابع.

والثاني، وهو الأوّل، أن ما عدا نعت البيان مثل نعت البيان في كونه متمماً ماسبق، لكن بحسب القصد، وذلك أن القائل : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الكريم، أو القائل : مررتُ بزيدٍ الفاسقِ الخبيثِ، أو المسكينِ الفقيرِ أو نحو ذلك، إنما قصده التعريفُ بزيد، من حيث احتوى على خلالٍ وأوصافٍ يمدح بها أو يُذم.

فالاسم الأول قد تضمَّنّها من حيث العَلَمِيَّة، لكن بقي تقريرها على السامع حتى يعرف صاحبها معرفةً أخرى أتم من تلك المعرفة المتقدمة له، فإذا المادح أو الذام أو غيرهما قاصدٌ للتعريف بزيد تعريفاً لم يتم بحسب السامع قبل النعت، وإن كان يعرف عينه. فلم تخرج نعوتُ المدح والذم والترحم عن كونها تُتمّ ماسبق.

وأما نعت التوكيد ففيه أيضاً إتمامٌ مالمّا. نصّ عليه أهل المعانى

والبيان، وكذلك نعت الإبهام، فتأملّه.

والجواب عن الثالث أن النعت له جريانٌ على المنعوت إذا كان محذوفاً، كجريانه إذا كان ثابتاً، لأنه في حكم الملفوظ به. وأيضاً الحذفُ على خلاف الأصل فلم يُعْتَدَ به.

ووجهُ ثالث، وهو أن النعت إذا أُقيمَ مقامُ المنعوت فهو مباشرٌ للفعل، ومطلوبٌ له، فليس إذ ذاك معرباً نعتاً، بل فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً. والتقديرُ أمرٌ آخرٌ وراء ذلك.

و«ما» في قوله : «مَسْبِقٌ» مفعول «مُتِمٌّ» و«ما» في «مَابِهٍ اعْتَلَقَ» مخفوضةُ اللفظ بإضافة «وَسَمَ» إليها، ومنصوبةُ الموضع بـ «وَسَمَ» لأنه مصدر مقدرٌ بأنَّ والفعل. والضمير في «اعْتَلَقَ» عائِدٌ «ما»

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا

لِمَا تَلَا كَامِرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ

سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفُوا

/ يعنى أن النعت يُعطى من التعريف والتنكير مثل ما يُعطاه ٥٨٧ المنعوت، فلا بد أن يماثله ويتبعه في ذلك كما يتبعه في الإعراب.

هذا الحكم فيه لازمٌ، سواء أكان النعت حقيقياً أم سببياً، فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ، وبزيدٍ العاقل. ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ العاقل، ولا بزيدٍ عاقلٍ، و«زيدٌ» باقٍ على عِلْمِيَّتِهِ، ولا : بأبيكَ عاقلٍ.

وكذلك تقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه، ومررتُ بأخيك العاقلٍ أبوه. الحكمُ واحدٌ.

فإن جاء مُوهِمٌ خلاف ذلك أوَّل، كقولهم : ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٌ منك أنْ يفعلَ، إذ الرجلُ في معنى النكرة وإن تَحَلَّى بالالف واللام، ولذلك يُنعت بالجملة كما سَيُنَبَّه عليه.

وإنما لم تُنعت النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة من جهة أن النعت والمنعوت في المعنى كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في حال.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله : زيدُ الأحمرُ عند من لا يعرفه كزيد عند من يعرفه^(١). يريد : أن زيداُ الأحمرَ عند من لا يعرفه وحده بمنزلة زيد وحده عند من يعرفه. وهذا ظاهر.

وقال الفارسيُّ : إنما لم تُنعت المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، من حيث لم يُنعت الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد، لأن النكرة تشبه الجمع من حيث الشِّياع، والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص^(٢). وعلَّل بعضهم ذلك بأن المعرفة إنما لم تُنعت بالنكرة لأن نعت المعرفة إنما وَضَعُهُ لرفع الاشتراك العارض فيها، والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها، فكيف ترفعه عن غيرها! ولم يكن العكسُ، لأن حق المعرفة التقدُّمُ على النكرة، وحقُّ النعت التأخُّرُ عن المنعوت، فهما متدافعان.

ثم أتى بمثال لهذه المسألة، وهو قوله : امرؤُ يقومُ كَرَمًا.

(١) انظر : الكتاب ١/ ٨٨.

(٢) عبارة الفارسي في الإيضاح (٢٧٥) هي «ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، لأن الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشِّياع، والمعرفة مخصوص، فمن حيث لم يجوز أن يكون الجميع واحدا، والواحد جميعا لم يجوز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه، وما هو وفقه».

وتخصيص هذا المثال مُشعرٌ بقصدٍ صنّاعى يقصده أهلُ الحِذْقِ، وذلك أنه أتى بالنعت والمنعوت مخفوضين، ولم يأت بهما منصوبين ولا مرفوعين، لأن ذلك هو المُعَيَّنُ للمثال في النعت، إذ كان الإتيان بهما منصوبين أو مرفوعين غيرَ مُعَيَّنٍ لذلك، إذ يمكن في النصب أن يكون النعت على إضمار فعل فلا يتعيّن كونه نعتاً، وفي الرفع يمكن أن يكون خبرٌ مبتدأ، فلا يتعيّن كذلك.

وأما الجرُّ فلا يمكن فيه إلا الجريانُ والتَّبعيةُ خاصة.

وأصل هذا النحو لسببويه، لأنه لما بَوَّبَ على الجر أتبعه بأبواب التوابع، ولم يذكرها مع المرفوعات ولا المنصوبات، وتَأَمَّلْ محافظته على ذلك في الشواهد على المسائل وفي المثل، وذلك مطردٌ في كلامه على جميع التوابع.

وإنما يأتى بمثل الرفع والنصب حيث يكون القطع على إضمار، فلعلُّ الناظم نحاً هذا النحو في تخصيص هذا المثال. والله أعلم. ثم قال : «وهو لدى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أو سِوَاهُمَا كالفِعْلِ» .

يعنى أن النعت في باب التوحيد والتذكير، وغيرهما من التثنية والجمع / والتأنيث حكمه ألاَّ يجرى على حكم المنعوت، وإنما يجرى على ٥٨٨ حُكْمِ مَالُو كَانِ في موضعه فِعْلٌ، فحيث صَحَّ إفرادُ الفعل أفرَدَ النعت، وحيث صحَّ أن يُثنى الفعل لو وقع في موضعه ثُنِيَ النعت، وحيث صحَّ جمعه أو تأنيثه فكذلك.

فإن كان حقيقياً ثُنِيَ وُجُمِعَ وأُثِّنَ لأن الفعل كذلك يكون، إذ هو رافعٌ لضمير الأول، وإن كان سببياً لم يَطْرُدْ فيه ذلك بإطلاق، لأن النعت

السَّبَبِي هو الرفع للظاهر، وإذا رَفَعَ الظاهر جرى مجرى الفعل، فيُفْرَد، في اللغة المشهورة، وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعاً إذا كان المرفوعُ بالنعْت مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

ويذكرُ النعت أيضاً إذا كان مرفوعه مذكراً وإن كان منعوته مؤنثاً.

وبالجملة لا يُعتبر المنعوتُ في هذه الأشياء المذكورة، وهي الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث إذا كان النعت سَبَبِيّاً، وإنما يُعتبر ما أسند النعت إليه من الأسماء الظاهرة، بخلاف الحقيقي، فإن المنعوت هو المعتبر حَسَب ما تقدّم في «باب الفاعل»^(١) وكذلك يجرى الحكم على لغة «يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ»^(٢).

فتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ، وبرجلينِ قائِمينِ، وبرجالٍ قائِمينِ، وبامرأةٍ قائمةٍ، وبامرأتينِ قائمتينِ، وبنساءٍ قائماتٍ.

كما تقول : مررتُ برجلٍ يَقُومُ، وبرجلينِ يَقومانِ، وبرجالٍ يَقومونِ، وبامرأةٍ تقومِ، وبامرأتينِ تقومانِ، وبنساءٍ يَقْمَنَ، فتثنى النعت وتجمعه وتؤنثه، كما تفعل بالفعل.

وتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، وبرجلٍ قائمٍ أبواه، وبرجلٍ قائمٍ أبأؤه، كما تقول : مررتُ برجلٍ يقومٍ أبوه، ويقومُ أبواه، ويقومُ أبأؤه. فلا يُظَنُّ في مثل هذا أنه جرى على ما قبله، وإنما جرى على الفعل.

وتقول : مررتُ برجلينِ قائمٍ أبوهما، ومررتُ برجلينِ قائمٍ أبواههما،

(١) انظر: ٢ / ٥٦١.

(٢) البخاري - المواقيت : ١٦، والتوحيد : ٢٣، ٢٣، ومسلم - المساجد : ٢١٠، والنسائي : الصلاة :

٣١.

ويعبر عن هذه اللغة أيضاً بلغة (أكلوني البراغيث) ويقولون : إنها لغة طيء أو أزد شنودة، وانظر: الأشمونى ٤٧/٢.

وبرجلين قائم أبأؤهما.

(وعلى لغة «يَتَعَاقِبُونَ فيكم ملائكة» مررتُ برجلين قائمين أبواهما، وقائمين أبأؤهما^(١)) وتقول : مررتُ برجلٍ قائمةٍ أختُه، وقائمةٍ أختاه. وعلى تلك اللغة : قائمتين أختاه. وبرجلين قائمةٍ أختهما، وقائمةٍ أختاهما. وعلى تلك اللغة : قائمتين أختاهما. وبرجالٍ قائمةٍ أختهم، وقائمةٍ أختاهم، وقائمةٍ أخواتهم. وفي اللغة الأخرى : قائمتين أختاهم، وقائمت أخواتهم. وهكذا في جميع التصرفات الباقية، لأن الفعل لو خَلَفَ النعتَ في هذه المثل لكان على وزأنهما في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

فضابط الناظم ذلك بالفعل حَسَنٌ، لكن يرد عليه ههنا أنك تقول في اللغة المشهورة : مررتُ برجلٍ قِيَامٍ إخوانه، وهو أجود من قولك : قائم إخوانه، ولا تقول إذا خَلَفَ الفعلُ إلا : مررتُ برجلٍ يقومُ إخوانه، وتترك جمع الفعل، بخلاف ما إذا جمعتَ لَنتَ جمعَ السَّلَامَةِ، فإنه لا يجوز في اللغة المشهورة، وإنما يجوز في لغة «يَتَعَاقِبُونَ فيكم ملائكة» فإطلاق الناظم يُشعر بأن جمع النعت جمعَ التفسير يجرى على حكم الفعل، وليس كذلك.

وقد يُعْتَذَرُ عنه / بأنه لما لم يذكر حكمَ الصفة في هذا في باب ٥٨٩ (الفاعل) ولا في باب (الصفة) ولا تَعَرَّضَ هناك لهذا الحكم فيها، وكان حقه أن يذكره بَنَى على طَرَحِ المسألة جملة.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

والضمير في قوله : «وَلْيُعْطَ» عائد على النعت. و«في التَّعْرِيفِ» متعلق بالفعل، أو باسم فاعل حالٍ من الضمير على حذف المضاف. والتقدير : وَلْيُعْطَ للنعت حالة كونه معتبراً أو مذكوراً، أو مستقراً في باب التعريف والتنكير. و«ما» الأولى في قوله : «مَا لَمَاتَلَا» واقعة على الحكم، أو على التعريف أو التنكير، وهى في موضع نصبٍ بـ (يُعْطَ).

والثانية واقعة على الاسم السابق، وهو المنعوت. والعائد على الأولى الضمير الذى في المجرور، وعلى الثانية محذوف.

والضمير المستتر في «تَلَا» عائد على النعت. والتقدير : وَلْيُعْطَ النعتُ في باب كذا الحكم الذى استقرَّ للمنعوت الذى تلاه النعت. والضمير «وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ» عائد على النعت. و«هو» مبتدأ خبره «كالفعل»

وقوله : «فَاقْفُ مَا قَفَوْا» معناه : اتَّبِعْ مَا اتَّبَعُوا، يعنى العربَ أو النحويين، تقول : قَفَوْتُ أثره، إِذَا اتَّبَعْتَهُ وَمَضَيْتَ فِي قَفَاهُ، قَفَوْا، وَقَفُوا. وَقَفَيْتُ عَلَى أثره بفلان، أَيْ أَتْبَعْتُهُ إِيَّاهُ.

ويظهر لبادى الرأى أن هذا الكلام لافائدة فيه، لأن النحو كله مبنى على أن نَقْفُوا أثرَ العرب فيه، فما الذى أَحْرَزَ هنا، وغالبُ عادته ألاَّ يأتى بما ظاهره أنه حشوٌ إلا تنبيهاً على فائدة أو فوائد؟

فقد يقال : إنه نَبَّهَ على عارضٍ سماعيٍّ عارضِ القياس، وهو أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد. ومن ثَمَّ لم تُنْعَتِ النكرة بمعرفة، ولا عَكْسُ الأمر، فكان الوجه ألاَّ يُنْعَتَ المفردُ بالمجموع ولا بالمشئى، ولا المثنى بالمجموع ولا بالمفرد. وكذا ما كان نحو ذلك فكان القياس أن يَجْرَى الحكمُ في النعت الرافع

لضمير الأول، والرافع للظاهر على حدّ سواء، لولا أن السَّماع جاء باعتبار مرفوع النعت، ومعاملةً معاملةً الفعل إذا أُسند إلى الظاهر، من حيث كان مؤدياً معناه لاشتقاقه، فكأنه يقول : لا تعتبر القياس إلا حيث لم يعارضه سماع، فإذا عارضه فاتّبع السماع واترك القياس. وهذه قاعدة أصولية.

أو يقال، وهو الأولى : إنه مجردُ تكملة، كأنه يقول: حكمه حكم الفعل في باب الإفراد والتذكير وأضدادهما، فاعتبر ذلك هنا، واجرّفي هذا الباب لدى التوحيد والتذكير أو سواهما على ما جرّوا عليه في الفعل لو كان واقعاً موقعه. وقد تمّ الغرض. والله أعلم. ثم قال :

وَانْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبٍ

وَشَبَّهِهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبِ

هذا الفصل يذكر فيه ما يقع من الأسماء نعتاً وما لا يقع، وقد أشعر حدّه أول الباب بتعيين ذلك، وهو ما أدّى معنى به يتّسم ماسبق، ولكن هذا تعريف إجمالي، لابد من ذكر أصنافٍ ما / هو كذلك، فإنه غير منحصر . ٥٩ . في المشتق، ولا أيضاً كلُّ مشتق يقع نعتاً، فذكر ثلاثة أنواع :

أحدها المشتق وما جرى مجراه، والثاني الجملة، والثالث المصدر.

فأما النوع الأول فقوله : «وَانْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبٍ وَشَبَّهِهُ» ومفعول «انْعَتَ» محذوف للعلم به، أو اقتصاراً، أى انعت الاسم السابق. و«بِمُشْتَقٍّ» نعتٌ أُقيم مقام منعوته، تقديره : باسمٍ مُشْتَقٍّ. ويعنى أن النعت يكون اسماً مشتقاً من المصدر أو الفعل، على

حسب الخلاف المتقدم^(١)، وذلك نحو : قائمٌ وقاعدٌ، من القيام والقعود، ومتكبرٌ من التكبر، ومنه مامئٌ به من قوله : «كصَعْبٍ وذَرِبٍ»
فصَعْبٌ : صفة مشبهة، من : صَعَبَ الأمرُ صُعُوبَةً، ضد : سَهَلَ، وبغيرِ صَعَبٍ ضد الدُّلُول.

و(ذَرِبٌ) يحتمل أن يكون بالذال المهملة أو بالذال المعجمة، فإن كان بالمعجمة فهو صفة مشتقة من : ذَرَبَ الشَّيْءُ ذَرَبًا وَذَرَابَةً، إذا صار حديدًا، ولسانُ ذَرِبٍ، أى حادٌ، وامرأة ذَرِبَةٌ، أى صَخَا بة .
وإن كان بالمهملة فصفة أيضاً مشتقة من : ذَرَبَ بالشَّيْءِ، بكسر العين، دُرْبَةً وَدَرَابَةً ، إذا اعتاده وضربى به ولزمه.
وهذان المثالان قد يُظَنُّ أنهما لمجرد التمثيل فقط، ولم يُحرز بهما أمراً كما رآه ابن الناظم.

ولقائل أن يقول : بل أحرز بهما أموراً ضروريةً عليه، فلو لم يمتثل لدخلت عليه، وأُخِلَّت بكلامه، وذلك أن (صَعْبًا، وَذَرِبًا) مشتقان للفاعل أو للمفعول أو نحو ذلك فحينئذ يقع نعتاً، وذلك اسمُ الفاعل نحو : قائمٌ، وقاعدٌ، واسمُ المفعول نحو : مَضْرُوبٌ ومُخْرَجٌ، والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعل، وهو مثال الناظم، وأفعُلُ التفضيل نحو : مررتُ برجلٍ أَكْرَمَ منك، و«أَزْهَى من ديك»^(٢).

فهذه الأشياء كلها مشتقة للفاعل أو للمفعول كما في المثال، فلو كان مشتقاً لغير ذلك لم يصح النعت، كأسماء الزمان، وأسماء المكان، وأسماء الآلات، نحو : مَضْرِبٍ، ومَحْبِسٍ، ومَقْتَلٍ، ومِطْرَقَةٍ، ومُكْحَلَةٍ، وشبه ذلك. ولا بد من

(١) انظر هذا الخلاف في الإنصاف ٢٣٥ (المسألة الثامنة والعشرون).

(٢) من الزهو، وهو الاختيال والتهى، وانظر : الدرة الفاخرة ١/٢١٣.

التحرُّز من مثل هذا.

وأيضاً ففي المثالين وصفُ ثانٍ معتبر، وهو كَوْنُ معنى الاشتقاق مقصوداً بالمشتق، لأن القائل : (مررتُ بجَمَلٍ صَعْبٍ) قاصدٌ لمعنى الصعوبة فيه^(١).

وكذلك القائل : (مررتُ برجلٍ ذَرِبٍ) قاصدٌ لمعنى الذُّرْبَةِ أو الذَّرَابَةِ فيه. وكذلك : قائمٌ وقاعدٌ وضاربٌ ومحاربٌ ونحو ذلك.

فلو كان غير مقصود الاشتقاق لم يُنْعَتَ به، لأنه لم يُقْصَدَ فيه إلا ما قُصِدَ في العَلَم من التعريف باسمه فقط.

ومن هذا القسم الأعلامُ الغَلَبِيَّةُ^(٢) كـ (الصَّدِيق) لأبى بكر، و(الفَارُوق) لعمر رضي الله عنهما، و (الصُّعْق) لخُوَيْلِد بن نُفَيْل بن عمرو بن كلاب، فلاشك أنها مشتقة من الصَّدْق والفرْق والصُّعْق، / ولكن غلب ٥٩١ عليها الاستعمال حتى صار المفهوم فيه منها ما يفهم من العَلَم، فلا تقع نعوتاً.

والدليل على ذلك أنك لا ترفع بها الظاهر، ولا تُحْمَلُها الضمير، فلا تقول : مررتُ بعبداً الرحمن الصديقِ أبوه، ولا بعبداً لله الفاروقِ أبوه، ولا

(١) على حاشية الأصل «قاصد لمعنى الوصف الذى هو الصعوبة فيه» وقد يكون تفسيراً، أو من نسخة أخرى.

(٢) العلم بالغلبة هو أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وُضِعَ له حتى يصير علماً عليه دون غيره، كابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وابن مسعود فإن هذه الأسماء غلبت على العبادة حتى صارت علماً عليهم دون غيرهم من إخوانهم. وكالمدينة والكتاب والنجم، فإنها غلبت على المدينة المنورة وكتاب سيبويه، والثريا.

وانظر : الجزء الأول عند شرح قول المصنف :

وقد يصير علماً بالغلبة مضافٌ أو مصحوبٌ أَلْ كَالْعَبَّةِ

مررتُ بُنْفَيْلِ الصَّعِقِ ابْنَهُ، وهكذا ماجرى هذا المجرى، فقد ترك معنى الفعل منها، وإن كانت في الأصل مشتقة.

فإذاً المثالان مقصودان، وهما في موضع الصفة لمشتق، كأنه قال :
وانعتُ بِمُشْتَقٍّ شَبِيهِ بِهِذَيْنِ.

وقد أخذ عليه ابنه في «الشرح» فقال : المشتق : مأخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه. قال : فلو قال : وانعتُ بوصفٍ مثلِ صَعْبٍ وَذَرِبٍ - كان أمثلاً، لأن من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا يُنعتُ بشيء منها، إنما يُنعتُ بما كان صفة، وهو مادلٌ على حدثٍ وصاحبه، كصَعْبٍ، وَذَرِبٍ، وضارب، ومضروب، وأفضل منك، ثم ذكر باقي المسألة، فحاصله أنه عدَّ الأمثلة حشواً البتة^(١).

وهذا الاعتراضُ غير لازم، لأن التمثيل يُحرز ما قال. وقد عُرف من مقاصد الناظم الإشارةُ إلى التقييد بالمثال، واعتباره في ضبط القوانين، وهو في كتابه هذا أشهرُ من أن يُدلَّ عليه، وقد مضت منه مواضع كثيرة جداً، وهو شأنه فيما بقي، حسب ما تراه إن شاء الله تعالى.

والصواب من هذا كله أن قصده بالتمثيل البيانُ لما هو المشتق، كما بيَّن ما هو شبيه به، وليس تمثيله بضروري، فلو ترك ذكره لم يدخل له اسمُ المصدر والزمان والمكان والآلة، ولا الأسماء الغالبة^(٢)، لأنه قد قال أولاً في النعت : إنه التابع المُتَمُّ لما سَبَقَ بوسمِهِ، إلى آخره، فشرط فيه أن يسميه بوسمٍ، وذلك هو معنى الوصف حسب ما تقدَّم، فإذا ذكر المشتق ههنا فإنما يعنى به ما فيه ذلك المعنى، فأسماء المصادر والأسماء الغالبة وما ذكرَ معهما أو كان مثل ذلك

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٣.

(٢) يريد العلم بالغلبة، وقد سبق التعريف به.

لا يدخل عليه، إذ لا يدلُّ على وَسم ، ولا فيه معنى وَسم، وإنما يدخل له
ما كان مثل : صَعْب، وذَرْب، وقائم، وسائر ما مثَّل به.

وأيضاً فإن المشتق يطلق بإطلاقين، أحدهما مادل على معنى الفعل،
وجرى مجراه في الاستعمال، فكان دالاً عليه بلفظه ومعناه، وعاملاً عمله
وإن ضَعُف، وهو الذي يُعْنَى في رَسْم «المركَّبات» من علم النحو، وهذا
الاشتقاق هو الأصغر عند بعض العلماء^(١)، فلا يدخل هنا اسم المصدر،
والزمان، ولا الاسم الغالب، ولا ما كان من بابها، وهو الذي قصده الناظم
جرياً على معهود الاصطلاح.

والثاني مادل على معنى الفعل في الأصل لا في الاستعمال، فليس
بعاملٍ عمل الفعل، ولا جارٍ مجراه، وهو الذي يُعْنَى في رَسْم «المفردات»
من علم النحو، ويُستدل به على الزيادة والأصالة، والصحة والإعلال
بالقلب والحذف والإبدال، كما تقول في (أحمد) : إنه مشتقٌّ من الحمد،
وفي (رُمان) : إنه مشتق من الرَّم، ونحو ذلك. ويسميه بعضهم الاشتقاق
/ الأكبر^(١)، ولم يُرده الناظم هنا جرياً على معهود الاصطلاح أيضاً. وبه ٥٩٢
وقع الاعتراض. فإذا كان كذلك لم يبق في كلام الناظم إشكال، والحمد
لله.

وأما ما أشبه المشتق وليس بمشتق فهو الذي نبّه عليه بقوله :
«وشبّه» فذكر له أمثلة ثلاثة دالة على ثلاثة أنواع :

أحدها (ذِي) وهو بمعنى (صاحب) فإنه يُنعت به وبفروعه، إذ كانت
تؤدّي معنى المشتق، فتقول مررتُ برجلٍ ذِي مال، وبامرأةٍ ذاتِ جمال،

(١) انظر في معنى الاشتقاق الأصغر والأكبر : الخصائص ١٣٣/٢.

وبرجلين نَوَى مال، وبامرأتين نَوَاتَى جمال، وينساءِ أولاتِ جمال، ونواتِ كمال،
وبرجالِ أولى مالٍ ونَوَى حَسَب. وما أشبه ذلك.

والثاني (ذَا) وهو اسم الإشارة فيصح أن يُنعت به لأنه في معنى المشتق،
إذ كان قولك : (مررتُ بزَيْدٍ هَذَا) معناه : مررتُ بزَيْدٍ الحاضرِ أو المشارِ إليه.
وكذلك فروعه نحو : مررتُ بهند هذه، وبالزَيْدَيْنِ هَذَيْنِ، وبالهَنْدَيْنِ تَيْنِكَ،
وبالزَيْدَيْنِ هَؤُلَاءِ. وكذلك سائر الفروع.

والثالث : الْمُنتَسِبُ، وهو من الأسماء مافيه معنى النَّسَبِ، وذلك في
الاستعمالات الأربعة :

أحدها إذا كان بياء النسب نحو : مررتُ برجلٍ قُرَشِيٍّ، وبرجلٍ هاشمِيٍّ،
وبامرأةٍ سُلُولِيَّةٍ.

ولا يدخل هنا (كُرْسِيٌّ، وَيُخْتِيٌّ، وَقُمْرِيٌّ^(١)) ونحو ذلك مما ليست الياء فيه
لِلنَّسَبِ، لأن تلك الأسماء ليست بمنتسبة، والناظم إنما قال : «وَالْمُنْتَسِبُ» فأتى بـ
(مُفْتَعِلٍ) الذي يقتضى اكتسابَ النُّسْبَةِ وعملها، فلم يحتج إلى الاحتراز من ذلك
كما احتاج إليه في (التسهيل) حيث قال : وأسماء النسب المقصود^(٢).

والثاني : إذا كان على وزن (فَاعِلٍ) نحو : مررتُ برجلٍ نَابِلٍ، وبرجلٍ
ناشِبٍ، ولابِنٍ، وتَامِرٍ، ودَارِعٍ^(٣). ومنه : حائِضٌ، وطاهرٌ، وطامِثٌ^(٤) و (عِيشَةٌ
رَاضِيَةٌ^(٥)).

(١) البُخْتِيُّ : واحد البُخْتِ، وهى الإبل الخراسانية، وهى جمال طوال الاعناق.

وَالْقُمْرِيُّ : ضرب من الحمام مطوق حسن الصوت، والجمع قُمْرٌ.

(٢) التسهيل : ١٦٨.

(٣) يقال : رجل نابل، إذا كان معه نَبْلٌ، وناشب صاحب النُّشَابِ، وهو النَّبْلُ كذلك، ولابن لصاحب

اللبن، وتامر : لصاحب التمر، ودارع : لذى الدرع.

(٤) الطامث : هى الحائض، أو المرأة أول ماتحيض.

(٥) سورة القارة / آية ٧.

والثالث : إذا كان على وزن (فَعَال) كَتَمَّار، وفُكَّاه، وَجَمَّال،
وصَرَّاف^(١). ونحو ذلك.

والرابع : إذا كان على وزن (فَعِل) نحو : نَهَرٍ، وَحَرَجٍ، وَسَتِهِ^(٢).
وذلك كله مذكور في النسب، وسيأتى بسطه إن شاء الله.

وإنما ذكرت أقسامه ههنا لأنه [غير]^(٣) داخل تحت المشتق، مع أن
الظاهر من أول الأمر أنه داخل فيه، لأنه غير دال على الفعل، ولا مشتق
منه، لأن منها ما ليس له فعل أصلاً.

وهذه الأبنية فيه^(٤) مُطَرِّدة، ولذلك لم تَلْحَق التاء في (حائض،
وطاهر، وطامث) ونحوها. ومن هنا لا يتعدى ولا يتعلّق به ظرفٌ ولا مجرور
ولا غير ذلك. وعلى الجملة فهو راجع إلى الصفة المشبهة باسم الفاعل، أو
هو أضعف من ذلك.

ولما كانت هذه الأنواع الثلاثة مشبهةً بالمشتق من حيث أعطت من
المعنى مثل ما يعطيه المشتق كان ماجرى مجراها داخلاً أيضاً.

فمن ذلك ما كان من الصفات غير مشتق، لأنها ليس لها فعل ولا
مصدر نحو (شَمَرْدَل) بمعنى : خفيف سريع /، و (صَمَحَمَح) بمعنى : ٥٩٣
شديد، أو بمعنى : غليظ، و (جَرَشُع) وهو من الإبل : العظيم، و (لَوْدَعِي)

(١) التَّمَّار : الذى يبيع التمر. والفُكَّاه والفكّهاني : الذى يبيع الفاكهة. والجَمَّال : صاحب الجمل،
والذى يعمل عليه. والحَمَّال : محترف الحَمَل. والصَّرَّاف والصَّيرَف والصيرفي : من يبدل نقداً
بنقد، والمستأمن على أموال الخزانة، يقبض ويصرف ما يستحق.

(٢) النَّهْر - بكسر الهاء - صاحب النهار، يُغَيِّر فيه، وهو مثل قولنا : نَهَارِيَّ.
والْحَرَج : الملازم للإحراج والمضايق. والسَّتة : الملازم للأستاء يطلبها.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (ت، س).

(٤) أى في النسب.

بمعنى : فَطِنُ ذَكِيٌّ، وما أشبه ذلك.

ومن ذلك ما كان من الموصولات مبدوءاً بألف وصل، و (نو) الطائفة^(١) وفروعها، نحو : الذى، والتى، وتثنيتهما، وجمعهما. وكذلك نو، وذاتٌ ونوات.

وأما ما ليس في أوله ألف وصلٍ نحو (مَنْ، وَمَا) فلا يوصف بها.

ومنها (رَجُلٌ) إذا أُريدَ به معنى (كاملٍ) أو أَضِيفَ بمعنى (صالحٍ) إلى (صِدْقٍ) أو بمعنى (فاسدٍ) إلى (سَوْءٍ) نحو : مررتُ بزيدِ الرجلِ، أى الكاملِ، ومررتُ برجلٍ رجلٍ صِدْقٍ، وبرجلٍ رجلٍ سَوْءٍ. وأكثرُ ما يقع كذلك خبراً للمبتدأ.

ومنها (أى، وكُلُّ، وحقُّ، وجدُّ) نحو : مررتُ برجلٍ أى رجلٍ، وبالرجلِ كلِّ الرجلِ، ومررتُ بالرجلِ بالرجلِ حقَّ الرجلِ، وجدُّ الرجلِ، أى الكامل في ذلك.

وهذه الأنواع كلها يَطْرُدُ الوصفُ بها، وهى داخلة تحت قوله : «وشبَّهه» ولم يتعرَّضْ لَكَوْنِ النعتِ دونَ المنعوتِ في الاختصاص أو مساوياً، كما تعرض له سيبويه^(٢) وغيره، إذ النعتُ عندهم لا يكون أخصَّ من المنعوتِ، لأن المتكلم إنما حَقَّه أن يبدأ بما يكون أعرفَ عند السامع، وأبينَ في تحصيله. فإن لم يَعْرِفه أتى من المعرفة بما يكون بيبانا. وعلى هذا وُضِعَ النعتُ والمنعوتُ، وإذا عكس الأمر فبُدِئَ بالأعم كان مناقضاً لمقصود التفهيم. وقد أجاز الفراء أن يُنعتَ الأعمُّ بالأخص.

(١) «نو» الطائفة من أسماء الموصول للمفرد المذكر، العاقل وغيره، عند طي. والمشهور فيها البناء، وأن تكون بلفظ واحد، وكذلك «ذات» بمعنى «التي» و«نوات» بمعنى اللاتى. وقد تقدم ذكرها في باب الموصول عند قول المصنف:

ومَنْ وَمَا وَالْ تَسَاوَى مَا ذَكَرَ
وهكذا تُوعَدُ طَى شُهُرَ
وكألتى أيضاً لديهم ذاتُ
وموضع اللاتى أتى نواتُ

(٢) الكتاب ٧/٢.

ولعل الناظم ذهب هنا مذهبَ الفراء، إذ هو مذهبه أيضاً في «التسهيل»^(١)
فلم يقل بما قال به الجمهور، وإنما رأى رأيَ الفراء، وحكى عن الشكويين أنه
صَحَّحَ.

وحكى الفراء : مررتُ بالرجلِ أخيك، على النعت، وذكر المؤلف من ذلك
أمثلة، كغلامٍ يافعٍ ومُراهقٍ، وجاريةٍ عروبٍ وخودٍ، وماءٍ فُراتٍ وأجاجٍ، وتمربرني^٢
وشهريز^(٢)، وأشياء غير هذه. فالظاهر أنه سكت عن ذلك لهذا الوجه. والله
أعلم.

ثم ذكر النوع الثاني من أنواع ما يُنعت به، وهو الجملة، فقال :

وَنَعَتْـُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا

فَأُعْطِيتُ مَا أُعْطِيتُهُ خَبْرًا

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ

وإنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِيبُ

يعنى أن العرب أجرت الجملة نعتاً على الاسم السابق، الجملة اسمية أو
فعلية، لكن شرط في الاسم المنعوت بها شرطاً، وشرط في الجملة نفسها
شرطين.

فأما شرط المنعوت فأن يكون نكرة ، وذلك قوله: «مُنْكَرًا» أى اسماً منكراً،

(١) حيث يقول فيه (ص ١٦٧) : «وكونه مفوقاً في الاختصاص أو مساوياً أكثر من كونه فائقاً».

(٢) اليافع : من شارف الاحتلام، وهو دون المراهق. والمراهق : من جاوز طور الصبا، من أربع عشرة
سنة إلى خمس وعشرين. والمرأة العروب : المتحبة إلى زوجها.

والخود : الشابة الناعمة الحسنة الخلقة. والماء الفرات : الشديد العنوبة يقال : ماء فرات، ونهر
فرات. والأجاج : ما يلدع الفم بمرارته أو ملوخته.

والتمر البرنى : نوع جيد من التمر ملوّن أحمر مشرب بصفرة. ويقال كذلك : نخل برنى، ونخلة
برنية. والشهريز : ضربٌ من التمر. معرب.

فتقول : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، ومررتُ برجلٍ يقومُ أبوه.

والتنكير هنا أعمُّ من أن يكون في اللفظ والمعنى، نحو قوله : { حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ }^(١) أو في المعنى دون اللفظ، وهو المقرون بالالف واللام الجنسية، نحو قوله : { وَأَيُّهُ / لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ }^(٢) وقال الشاعر^(٣) :
لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ

وَأَقْعُدُ فِي أَقْيَاسِهِ بِالْأَصَائِلِ

وإنما لم تُنعت المعرفة بالجملة، لأن الجملة إنما تُعطى معنى الاسم المشتق، ولذلك وقعت نعتاً لَمَّا كانت في تأويل المفرد، وليس فيها ما يدل على التعريف، فلا يصح أن يُنعت بها المعرفة.

ثم لما كان النعت في تَتَمِيمِهِ للمنعوت كالصلة في تَتَمِيمِهَا للموصول، وكان أيضاً خبراً عن المنعوت في المعنى، كالخبر للمبتدأ - أُعْطِيَ، إذا كان جملةً، من لزوم الضمير الرابط ما أُعْطِيَ الخبر إذا كان جملة، وما أُعْطِيَ الصلة إذا كانت جملة، فكمَّلَ الناظم المقصود بقوله : «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا» .

«ما» مفعول ثانٍ لـ (أُعْطِيَتْ) وهى واقعة على الأحكام المتعلقة بجملة الخبر. وعائدها الهاء في «أُعْطِيَتْهُ» .

و«خَبْرًا» حال من مرفوع «أُعْطِيَتْ» .

ويعنى أن الجملة الواقعة نعتاً أُعْطِيَتْ من الحكم مثل ما أُعْطِيَتْهُ إذا وقعت

(١) سورة الإسراء / آية ٩٣ .

(٢) سورة يس / آية ٣٧ .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/١٤١، والإنصاف ٧٢٣، وشرح الرضى على الكافية ١٥/٧١، والخزانة ٥/٤٨٤، والهمع ١/٢٩٢، والدرر ١/٦٠، واللسان (فيأ).

والأفياء : جمع في، وهو الظل. والأصائل : جمع أصيل، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس.

خبراً للمبتدأ، وذلك لزوم الضمير العائد على مَنْ هي نعتٌ له أو خبرٌ، وكذلك الصلة، لأن الربط بين الجملتين محتاج إليه في فهم المراد، وذلك بالضمير العائد.

وهذا هو الشرط الأول من شَرْطَي الجملة الواقعة نعتاً، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، فالهاء هو العائد. وكذلك إذا قلت : مررتُ برجلٍ قامَ، ففاعل «قامَ» هو العائد.

فلو خَلَّت الجملة من ضمير لم تقع نعتاً، فلا تقول : مررتُ برجلٍ قامَ زيدٌ، ولا برجلٍ زيدٌ قائمٌ، إذ لا ارتباط بين الجملتين. نعم قد يُحذف الضمير وهو مرادُّ الثبوت، كقول جرير، أنشده سيبويه^(١):

أَبَحْتُ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ
وَمَاشَىءَ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
وَأَنشَدَ أَيْضاً لِلحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ^(٢):

وَمَا أَدْرَى أَغْيَـرَهُمْ تَنَاءٍ
وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا
فهذا الحذف غير قاذح، فقد يُحذف أيضاً من الخبر، نحو قوله تعالى :

(١) الكتاب ٨٧/١، ١٣٠، وابن الشجري ٥/١، ٧٨، ٣٢٦، والمغني ٥٠٣، ٦١٢، ٦٢٣، والتصريح ١١٢/٢، والعيني ٧٥/٤، وديوانه (٩٩).

ويروى «حميت حمى تهامة» وتهامة. ماتسفل من بلاد العرب. ونجد : ما ارتفع منها، وكنتي بهما عن أرض العرب جميعاً. يخاطب عبد الملك بن مروان، ويقول له : ملكك العرب، وأبحت حماها بعد إبانها عليك. ومحاميته لا يستطيع أحد أن يستبيحه لقوة سلطانه.

(٢) الكتاب ٨٨/١، ١٣٠، وابن الشجري ٥/١، ٣٢٦، ٣٢٤/٢، وابن يعيش ٨٩/٦، والعيني ٦٠/٤. والتنائي : التباعد. ومعنى البيت ظاهر.

{وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى^(١)} في قراءة ابن عامر^(٢) . وأنشد سيبويه لامرئ القيس^(٣) :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ
فَنَثَوْتُ نَسِيبٌ وَثَوْبٌ أَجْرٌ

ولهذا أحال في الحكم على الجملة الخبرية، ولم يذكر في الخبر حكم الحذف لأنه قليل فيه.

والشرط الثاني من شَرْطِي الجملة الواقعة نعتاً ألا تكون طلبية، وإنما تكون خبرية كما تقدم من المثل.

وهذا الشرط غير مشترط في الخبرية، ولذلك قال : «وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ» أى في الواقعة نعتاً، لأنه كما أحال في الحكم على الخبرية خاف أن يفهم أنها تقع طلبية، فلذلك قال : «وَأَمْنَعُ هُنَا كَذَا» وظهر أن إيقاعها خبراً غير ممتنع.

وقد أطلق القول في وقوع الجملة خبراً في باب «الابتداء» بقوله : «وَمُقَرَّدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً» ولم يقيد ذلك بالألا تكون طلبية، وهو مذهب الجمهور فيها

(١) سورة الحديد / آية ١٠.

(٢) وكذلك هي في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباقر من السبعة «وَكُلًّا وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى» بالنصب. وانظر السبعة لابن مجاهد : ٦٢٥.

(٣) ديوانه ١٥٩، والكتاب ٨٦/١، وابن الشجري ٩٣/١، ٣٢٦، والمحاسب ١٢٤/٢، والمغني ٤٧٢، ٦٣٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٠/١، والخزانة ٣٧٣/١، والعيني ٥٤٥/١ .

يذكر أنه طرق محبوبته على خيفة من الرقباء، فجعل يزحف للثلا يشعر به أحد، وجرشه للثلا يرى أثر قدميه فيعرفه القائف .

ويروى صدر البيت «فلما دنوت تسديتها» وهي رواية الديوان ، وتسديتها : علوتها وركبتها . كما يروى عجزه «فتوباً نسيْتُ وثوباً أَجْرَ» بالنصب، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

خلافًا لابن الأنباري ومن وافقه. وقد تقدّم ذلك^(١).

ثم أخذ يدل على تأويل ما جاء مما يخالف الشرط المذكور بقوله :
«وإن أتت فالقول أضمر / تُصِبُّ»

٥٩٥

يعنى أنه إن أتت الجملة ذات الطلب في السماع جارية على منعوت في الظاهر فأولها تأويلاً يُخرجها عن أن تكون بنفسها نعتاً، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ اضربه، ولا هل ضربته؟ ولا مررتُ برجلٍ لا تُكرمه، ولا ما أشبه ذلك.

بخلاف الخبر فإنك تقول : زيدُ اضربه، وعمرو لا تُكرمه، وخالدُ هل أكرمه؟ وما أشبه ذلك.

ومنه قولهم : كيف أنت؟ وأنشد في «الشرح»^(٢):

قَلْبٌ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُوْ

صَالِيَا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

وقد مرَّ هذا .

والطلب الذى يَمْنَعُ الجملة أن تقع نعتاً هو (الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتَّحْضِيضُ، والتمنى، والترجى، والدعاء)
فكلُّ هذه طلبٌ لا يَصْلُحُ للنعت، لأنه خبرٌ عن المنعوت، له خصوصية في الخبرية ليست لخبر المحض.

(١) انظر : ١ / ٦٢٦ .

(٢) الهمع ١٤/٢، والدرر ٧٣/١، ونسبه لرجل من طيء.

والذى أشار إليه في جملة النعت الواردة طلبيةً هو قوله^(١):

حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّالِمُ يَخْطِلُ

جَاعُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

فأوقع (هَلْ) ومابعدھا كالصفة لـ (مَذْقٍ) وهو اللَّبَنُ بالماء، ومراده أنه تغیر بياضه بمخالطة الماء حتى أشبه لونه لونَ الذَّنْبِ.

فهذا يُؤوِّلُ على ماقاله الناظم. ومن أبيات الحماسة قوله :

* تَخْضِبُ كَفًّا بَتُّكَتْ مِنْ زَنْدِهَا *

بُتُّكَتْ أَى قَطِيعَتْ، دَعَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ. وأنشد المؤلف في «الشرح»^(٢):

فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَانْعَدْمُهُ

فَأَبْلَنَا مِنْكَ بِلَاءً نَعْلَمُهُ

فقوله : «لَانْعَدْمُهُ» دعاء له.

فما كان من هذا النحو كأنه كاسرٌ لما أُصِّلَ، فلا بد من تأويله، وذلك على إضمار القول كما قال : «فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تُصِبِّ» أى اجعل الجملة الطلبية معمولة

(١) ينسب للعجاج، ملحقات ديوانه ٨١، وابن الشجرى ١٤٩/٢، والمحاسب ١٦٥/٢، وابن يعيش ٥٣/٢، والتصريح ١١٢/٢، والأشمونى ٦٣/٣، والإنصاف ١١٥، والمغنى ٢٤٦، ٥٨٥، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٠/١، ٢٥٦/٢، ١٠/٣، ٦٢، ٢٢٥، والخزانة ١٠٩/٢، والهمع ١٧٤/٥، والدرر ١٤٨/٢، والعيني ٦١/٤.

ويروى الأول «حتى إذا جن الظلام واختلط» وحتى إذا جاء الظلام المختلط» والثاني «جاءوا بضئح» والمذق : اللبن الممزوج بالماء، فإذا مزج به قل بياضه فأشبه لون الذَّنْبِ. والضيق : اللبن الرقيق الممزوج بالماء، فهما سواء. يصف قوما أضافوه بالشح وعدم إكرامهم الضيف، وأنهم لم يقدموا له شيئاً حتى مضى جانب من الليل، ثم جاعوه بلبن أكثره ماء.

(٢) المغنى ٥٨٥، وشرح شواهد البغدادى ٢٢٦/٧، ومجالس ثعلب ١٩٤، ١٩٥ ضمن أبيات منسوبة لأبي محمد الحنلى.

لَقَوْلٍ مَقْدَرٍ يَقَعُ صَفَةً، فَتَخْرُجُ الْجُمْلَةُ الطَّلِبِيَّةُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا بِنَفْسِهَا صَفَةً، وَلَا يَبْقَى مَحْذُورٌ، لِأَنَّ الطَّلِبِيَّةَ وَغَيْرَهَا تَقَعُ مَحْكِيَةً بِالْقَوْلِ. فَالتَّقْدِيرُ : جَاءُوا بِمَذْقٍ يَقُولُ فِيهِ مَنْ يَرَاهُ : هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ، وَكَذَلِكَ : فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ يَقَالُ لَهُ : لَا نَعُدُّهُ. وَهَذَا كَمَا جَاءَ فِي الصَّلَةِ مِمَّا يَخَالِفُ أَصْلَهَا، مِنْ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ صَلَةً فِي قَوْلِهِ^(١):

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التِّي
لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

فَأَوَّلُوهَا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، أَيْ قِبَلَ التِّي يُقَالُ فِيهَا : كَذَا وَكَذَا. وَ«الْقَوْلُ» مَفْعُولٌ بِـ (أَضْمَرُ) وَ«تُصِيبُ» جَوَابُ الْأَمْرِ، وَالْمَعْنَى : تَصِيبُ وَجْهِ ذَلِكَ وَمَا أُرِيدُ بِهِ.

وَإِنَّمَا يَكُونُ مُصِيباً لِأَنَّ إِضْمَارَ الْقَوْلِ جَائِزٌ فِي مَوَاضِعَ ذِكْرِهَا النَّحْوِيُّونَ، كَجَوَابِ «أَمَّا» نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ^(٢)} الْآيَةِ. بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَحْذَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا دُلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وعلى الناظم في هذا النوع سؤالان :

أحدهما أَنْ يَقَالَ : هَلْ يَدْخُلُ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ تَحْتَهُ إِذَا كَانَا يَقْدَرَانِ بِالْجُمْلَةِ، فَإِذَا قُلْتُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ، أَوْ عِنْدَكَ، فَهُوَ فِي تَقْدِيرٍ : اسْتَقَرَّ فِي

(١) هو الفرزدق، ديوانه ٦٦١، وشرح الرضی علی الکافیة ٣/١٠، ٦٧، والخزانة ٥/٤٦٤، والمغنی ٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥، والهمع ١/٢٩٦، والدرر ١/٦٢، والأشمونى ١/٦٣.

ويروى العجز «لعلی وإن شئت علی أنألها» وهی رواية الديوان، وانظر : الخزانة ٥/٤٦٧. والنوى : البعد، والناحية يذهب إليها. وشطط بهم النوى : أمعنوا في البعدى. واستقرت به النوى : أقام.

(٢) سورة آل عمران / آية ١٠٦.

الدار، أو عندك، أم ليس بداخلٍ فيبقى غيرَ مذكور في هذا النظم، ويُشكَل حكمه.

والجواب أنه يصح أن نعتقد دخوله تحت الجملة على اعتقاد تقديره بالجملة، وأن نعتقد خروجه عن الجملة / على اعتقاد تقديره بالمفرد، ٥٩٦ فيدخل في باب النعت بالمفرد، لأن الناظم نصَّ في خبر المبتدأ على جواز تقدير الجملة أو المفرد بقوله :

«وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ»

ناوَيْنَ معنى كائِنْ أَوْ اسْتَقَرَّ»

وإذا كان من الوجهين سائغاً عنده في الخبر، وهو قد أجرى جملة النعت على جملة الخبر، وأيضاً النعتُ خبرٌ في المعنى، فيجرى على حكمه. ويمكن أن يقال : إنه لما قَدَّمَ هناك في الظرف والمجرور نظراً في تقديره بالمفرد أو بالجملة معنى، فكان لا يَعْزُو لبابين - ترك ذكرهما هنا، لأن إجراهما نعتاً على التقديرين صحيح ، فاستغنى عن ذكرهما لعلم الناظر في كتابه صحة الاجتزاء بما تقدَّم له في خبر الابتداء. والله أعلم.

والسؤال الثاني : ما الفائدة في إحالته في حكم جملة النعت على حكم جملة الخبر حتى احتاج إلى استدراك ذكر حكمين، أحدهما : إخراجُ الجملة الطَلَبِيَّة، والثاني تأويلُ ما جاء من المخالفة، وأتى لذلك بِمَشْطُورَيْنِ كان غنياً عنهما جملة، بأن يُحِيلَ على حكم الصلة، فإن الصلة يلزم فيها أن تكون غير طلبية، وأنَّ ما جاء فيها على غير ذلك فمَنوِيٌّ معها القول كما تقدم تمثيله، وسائر ما يُحتَاج إليه موجودٌ فيها، ككونها لا بد فيها من ضمير، وأنه يجوز حذفه وغير ذلك؟

والجواب أنه لو أحوال على حكم الصلة لاقتضى في جملة النعت حكماً غير صحيح، وذلك أنه ذكر في الموصولات حكم الضمير، وأنه جائز الحذف، على تفصيل من كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وعلى اشتراط شروط في كل قسم^(١).

وأيضاً فحذف الضمير في الصلة كثير جداً على الجملة.

وهذا كله في جملة النعت^(٢) لا يستقيم، بخلاف جملة الخبر فإن الناظم لم يتعرض فيها إلا للزوم اشتمالها على ضمير وأما حذفه فسكت عنه لقلته أو لغير ذلك، فإحالاته على جملة الخبر أحق وأولى، ولا يضر استثناء حكم أو حكمين، فإنه قليل، بخلاف ما لو أحوال على الصلة، فإن الاستثناء كان يكون أكثر.

فإن قلت : إن إحالاته على جملة الخبر يؤهم أن الحذف فيها إذا كانت نعتاً إما غير جائز أو جائز على قلة، وليس كذلك، بل الحذف فيها كثير.

فمن ذلك ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا^(٣)} أى لا تجزى فيه، هكذا تقديره عند سيبويه^(٤).

وفي قراءة عكرمة^(٥) {فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ^(٦)}

(١) انظر : ١ / ٥١٨ ، ٥٢٧ ، ٥٣٣ .

(٢) في الأصل وحده «في باب النعت».

(٣) سورة البقرة / آية ٤٨ ، ١٢٢ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٨٦ .

(٥) أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس المفسر . روى عن مولاه وأبى هريرة وعبد الله بن عمر . وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره (ت ١٠٥ هـ) . {طبقات القراء ١ / ٥١٥} .

(٦) سورة الروم / آية : ١٧ .

وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ٧ / ١٦٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٥٨٥ ، ومختصر شواذ القراءة لابن خالويه ١١٦ .

أى تمسون فيه، وتصبحون فيه.

وفي قراءة الأخفش : (لا تجزيه) و (تُمَسُونُهُ ، وَتُصَبِّحُونَهُ) وهو مختار ابن جنى وغيره، أعنى التدريج^(١).

وأيضاً قد جاء في الشعر، نحو ما أنشده سيبويه من قول جرير^(٢) :

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ

وَمَاشِيءٍ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحٍ

أى حَمِيَّتَهُ. وأنشد أيضاً^(٣) :

٥٩٧

وَمَا أَدْرِى أَغْيَرَهُمْ / تَنَاءٍ

وطولُ العهدِ أم مالُ أصابوا

أى أصابوه.

وأيضاً فإذا كان مجروراً بـ (مِنْ) جاز مطلقاً نحو : عِنْدِي بُرٌّ كُرٌّ

بدرهم^(٤) ، أى كُرٌّ منه.

ومنه قول ذي الرمة^(٥) :

(١) قال ابن جنى في المحتسب (١٦٣/٢) : «ثم حذف «فيه» معتبطاً لحرف الجر والضمير لدلالة الفعل

عليهما. وقال أبو الحسن : حذف (في) فبقي (تجزيه) لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حذف الضمير من بعد، ففيه حذفان متتاليان شيئاً على شيء. وهذا أرفق، والنفس به أبسأ من أن يعتبط الحرفان معا في وقت واحد» وانظر في التدرج : الخصائص لابن جنى ٢٤٧/١.

(٢) تقدم الاستشهاد بالبيت وتخرجه في الباب نفسه .

(٣) للحاتر بن كلدة، وتقدم الاستشهاد به في الباب نفسه.

(٤) الكر : مكيال لأهل العراق.

(٥) ديوانه ١٦، يصف حمر وحش. وسفح الجبل : ما ارتفع عن مسيل الوادى. ومعنى «يقعن بالسفح» يضربن بحوافرهن سفح الجبل من شدة العدو. والهاء في قوله «مما قدرأين به» إما عائدة على سفح الجبل، لأن بيت الصائد يكون فيه، وإما عائدة على الصائد، أى مما قدرأين من تلهف الصائد وحرصه على صيدها. والمعزاء والأمعز : المكان الكثير الحصى الصلب. والمعنى أن حصى المعزاء يكاد يلتهب من شدة علوهن ووقع حوافرهن.

يَقَعْنَ بِالسَّفْحِ مِمَّا قَدْ رَأَيْنَ بِهِ
وَقَعًا يَكَادُ حَصَى الْمَعْزَاءِ يَلْتَهَبُ

أى يكاد يلتهب منه.

ومن الأول قول كُثِيرٍ عَزَّةٌ^(١) :

مَنْ الْيَوْمَ زُورَاهَا خَلِيلِي إِنَّهَا
سَتَأْتِي عَلَيْنَا حِقْبَةً لَا نَزُورُهَا

أى لانزورها فيها.

فهذا - كما ترى - قد جاء في الكلام والشعر، وقد كثر عندهم. بخلاف
جملة الخبر، فإن حذف الضمير منها قليل على الجملة. ولذلك قال في
«التسهيل» : لكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر^(٢).

فالجواب أن الخبر أيضاً يجوز حذف الضمير منه في الكلام. وقد جاء
منه شيء صالحٌ يلحقه بكثرته في الصفة أويكاد.

فقد جاء ذلك في القرآن نحو {وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى^(٣)} في قراءة
ابن عامر^(٤). وقرأ يحيى بن وثاب والسُّلَمَى والأعرج^(٥) {أَفَحْكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ

(١) أمالي ابن الشجري ٦/٨، وليس في ديوانه.

والحقبة من الدهر : المدة التي لاوقت لها، أو السنة.

(٢) التسهيل : ١٦٧.

(٣) سورة الحديد / آية ١٠.

(٤) أى برفع «كل» على الابتداء، وكذلك كانت في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباقر بن النصب. وانظر:
السبعة لابن مجاهد : ٦٢٥.

(٥) يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي تابعي ثقة كبير، من العباد الاعلام، عرض القرآن على عبيد بن
نضلة وعلقمة والأسود وغيرهم، وعرض عليه الأعمش وطلحة بن مصرف وغيرهما (ت ١٠٢هـ)
[طبقات القراء ٢/ ٢٨٠]

يَبْغُونُ^(١) { والتقدير : وَعَدَهُ اللَّهُ الْحُسْنَى، وَيَبْغُونَهُ.

وجاء في الشعر منه كثير، فلا يبعد أن يكون المؤلف أحال إحداهما على الأخرى في هذا الحكم لقرب ما بينهما.

وهذا على تسليم أنه قصد هذا المقدار، وقد يقال : إنه لم يقصد فيه إلا لزوم رجوع الضمير فقط. وأما الحذف فسكت عنه في الموضعين.

وقد يكون هذا المحمل أقرب إلى مراده. والله أعلم.

وإذا ثبت هذا فلا عليه من ذكر الحكمين اللذين ذكرهما في الشطرين. أما الأول فضروري، وأما الثاني فمكمل.

وقد تم الكلام على النوع الثاني من أنواع ما ينعت به.

والنوع الثالث المصدر، فإن المصدر قد يقع نعتاً، ويكثر في الكلام، ولذلك

قال :

وَنَعَتْوَا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا

فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

«كثيراً» حال، كضربته شديداً، أو نعتُ مصدرٍ محذوف.

= والسلمي هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، مقرئ أهل الكوفة، إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً، أخذ القراءة عن عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب وغيرهما وأخذ القراءة عنه عاصم، وعطاء بن السائب، ويحيى بن وثاب وآخرون (ت ١٧٤هـ) [طبقات القراء ٤١٣/٨]

وأما الأعرج فهو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي. أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر، وروى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء وسواهما (ت ١٢٠هـ) [طبقات القراء ٢٦٥/٨].

(١) سورة المائدة / آية ٥٠.

قرأها الثلاثة برفع «حُكِّمَ» وقرأها ابن عامر بالنصب وبالتاء. وقرأ الباقر بالنصب والياء. وانظر : المحتسب ٢١٠/١، والسبعة : ٢٤٤.

وكلامه لم يتضمن أنه قياس، بل فيه إشعارٌ بعدمه، نعم نَبَّه على وجه السماع فيه، فالضمير في «نَعْتُوا» للعرب. وأحال في ذلك على نظر الناظر المستقرىء لكلام العرب، فإنه محلُّ نظر، فقد يُجعل قياساً لكثرتِه، وقد يُجعل سماعاً لضعف قياسه.

والمسألة مختلف فيها، فظاهر النقل عن الجمهور أن ذلك سماع يُقصر على محلّه. وقال ابن درستويه^(١): ليس من المصادر شيء إلا ووضعه موضع الصفات جائزٌ مطرد، مُنْقَاسٌ غيرٌ منكسر.

ووجه ماقاله الجمهور أن المصدر اسم جنس جامد غير مشتق، ولا معناه معنى المشتق، فلم يصح من جهة معناه أن يكون نعتاً، كما لم يصح في اسم الجنس أن يُنعت به، فكما لا يقال: عَجِبْتُ مِنْ تَمَرٍ رُطْبٍ، ومررتُ بشخصٍ رجلٍ، على النعت، كذلك ينبغي ألا يقال: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ، أو صَوْمٍ، أو فِطْرٍ.

لكن العرب أتت من ذلك بأشياء على اعتبار / المبالغة في الوصف ٥٩٨ مجازاً (فقالت: جاعى رجلٌ عدلٌ، تريد: عادلاً، إلا أنها جعلته نفسَ العدل مجازاً^(٢)).

والمصدر، من حيث هو مصدرٌ، لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، فأجرؤه على أصله، لأنهم على المجاز وصفوا به فقالوا: هذا رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ، ورجلان عدلٌ، وامرأتان عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ، ونساءٌ عدلٌ.

(١) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي الفسوي النحوي، نحوي لغوي جليل القدر، مشهور النكر، جيد التصانيف، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو (ت ٣٤٧هـ). بغية الوعاة ٣٦/٢.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

وكذلك : رجلٌ رِضًا، وزَوْراً، وفِطْرًا، وصَوْمًا، ودَنَفًا، وحرىً بكذا، وقَمَنٌ.

وكذا : خَصَمٌ، و ضَيْفٌ، فلم يُتَنُوا ولم يَجْمَعُوا ولم يُؤَنَّثُوا، ولذلك قال الناظم : «فَالْتَرَمُّوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ» .

فلا يجوز أن يقال : امرأةٌ عدْلَةٌ، بل ألزَمُوا التذكير، ولا يجوز أن تقول : رجلان عدلان، وكذلك الجمع، فاللزموا الإفراد إلا أن يُسمع.

وأما ابن درستوييه^(١) فقال : إن أصل الصفة من المصدر، وتأويلها تأويل ذي الفعل، فإذا قلت : (عادلٌ) فمعناه : نو عدلٌ، و(مرضىٌ) معناه : نو رِضًا، فوضع اسمٌ واحد موضع اسمين اختصارا. ومن كلامهم أن يُحذف المضاف ويُقام المضاف مُقامه إيجازاً إذا كان لا يَلْتَبِسُ، فقولهم : «عدْلٌ» في (رجلٌ عدلٌ) معناه : نو عدلٌ، و(امرأةٌ رِضًا) معناه : ذاتٌ رِضًا، فكما وُضع الفاعل والمفعول موضع الصفة كذلك وُضع المصدر الذي هو أصل جميع ذلك، إذ لم يَلْتَبِسْ، لأنه قد علم أن الرجل جِسْمٌ، وأن العدْلَ عَرَضٌ^(٢)، فلا يكون إياه، وإنما معناه : نو عدلٌ، فعلى هذا جاءت المصادر صفاتٍ طلباً للاختصار. قال : فإذا جُعِلَت المصادر صفاتٍ فالوجه ألا تُتَنَّى ولا تجمع ولا توثع اعتباراً بأصلها، وإنما تُتَنَّى منها وجمَعُوا وأُنْثُوا ماكثر استعماله في الوصف حتى زال عن شبه المصادر، ودخل في باب الأسماء والصفات، وذلك قليل.

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) الجسم : كل ماله طول وعرض وعمق. وعند الفلاسفة : الجواهر القابل للأبعاد الثلاثة، الطول والعرض والعمق.

والعرض : ما يطرأ ويَزُول من مرض ونحوه. وعند الفلاسفة : ما قام بغيره، كالبياض والطول والقصر. وضده الجهر، وهو ما قام بنفسه.

وكأنه يُجيز ذلك قياسا وإن قلَّ في السماع، فمخالفته في وجهين، في جواز الوصف به، وفي جواز تثنيته وجمعه وتأنيته إذا كثر استعماله. وللناظم أن يقول : إن السماع هو المتَّبَع، وهذا - وإن كثر - فلا يبلغ مبلغ أن يُقاس.

والمسألة مُحْتَمِلَة، وهى نظيرة وقوع المصدر حالا، وقد قال هناك : «مَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ» البيت (١).

فلم يتقيد لقياس كما فعل هنا، فإن المسألة في النعت والخبر والحال واحدة، ولذلك يستدلون على أحدها بالآخر.

ومما ألزم فيه الأفراد والتذكير قولُ زهير (٢) :

مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ يَقْلُ سَرَوَاتُهُمْ

هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وَهُمْ عَدْلٌ

وقال العجاج (٣) :

* وَالشَّمْسُ قَدْ كَادَتْ تَكُونُ دَنَفًا *

(١) البيت بتمامه في باب «الحال» هو :

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَهُ زَيْدٌ طَلَعُ

(٢) ديوانه ١٠٧، والخصائص ٢/٢٠٢، والمحاسب ٢/١٠٧، واللسان (رضى).

من قصيدة قالها في هرم بن سنان والحارث بن عوف المريين.

ويشتجر : يختصم. وسرواتهم : أشرافهم. وهم بيننا : هم الحاكمون بيننا، كما تقول : الله بيني وبينك.

(٣) ملحقات ديوانه ٨٢، والخصائص ٢/١١٩، واللسان (دنف).

وأصل الدنف : المرض الملازم، ورجل دنف : براه المرض حتى أشفى على الموت. أراد : حين اصفرّت الشمس، وتدانت للغروب، فكانها دنف حينئذ وتلك استعارة مليحة.

وقالت الخنساء^(١):

تَرْتَعُ مَا غَفَلْتُ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالُ وَإِدْبَارُ

وأنشد الكسائي^(٢):

وَهُنَّ حَرَى الْأَيُّ تُبْنِكَ نَقْرَةً
وَأَنْتَ حَرَى بِالنَّارِ حِينَ تُثَّيِّبُ

وقال العجاج^(٣):

* تَذَكَّرْنَا عَيْنًا رَوَى وَقَلَجَا *

فإن قيل : قوله : « فَأَلْتَرَمُّوا » إمَّا أن يعود الضمير على العرب، وإمَّا على

النحويين.

(١) ديوانها ٤٨، وسيبويه ٣٣٧/١، والمقتضب ٢٢٠/٣، ٢٢٠/٤، والخصائص ٢٠٣/٢، ١٨٩/٣، والمحاسب ٤٣/٢، وابن يعيش ١٤٤/١، والتصريح ٣٣٢/١، وشرح الرضى على الكافية ٢٥٤/١، والخزانة ٤٣١/١ والرواية الأشهر «مارتعت» والبيت من قصيدة ترثى بها أخاها صخرًا. ويقال: رتعت الإبل وأرتعتها، إذا تركتها ترعى. وادكرت : تذكرت ولدها. تصف بقرة فقدت ولدها، فكلما غفلت عنه رتعت، فإذا عاودتها ذكرها حنت إليه، وأقبلت وأدبرت في حيرة وألم. وضربت حال هذه البقرة مثلا لفقدها أخاها.

(٢) اللسان (نقر، حرى) بدون نسبة.

والحرى : الخليق والجدير، ويقال : إنه لحرى، وحرى، وحرى، كل ذلك سواء. ويقال : ما أغنى عنى نقرة، أى نقرة الديك، لأنه إذا نقر أصاب، ويقال كذلك : ما أغنى عنى نقرة ولا فتلة ولا زبالا، وما أثابه نقرة، أى شيئا، ولا يستعمل إلا في النفي.

(٣) اللسان (فلج) ويروى «فصبَّحنا عينًا» و«تذكَّرنا عينًا رَوَاءَ فَلَجًا» وبعده :

* فراح يحسوها وباتت نيرجًا

* يصف حمارًا وأثنا.

والماء الرَوَى : العنب، وكذلك الرِّوَاءُ والفلج - بالتحريك والإسكان - النهر الصغير، أو الماء الجارى من العين. ويقال : أقبلت الوحش والذواب نيرجا، إذا أسرع في تردد.

(فإن كان عائداً على العرب^(١)) وهو الظاهر من قوله : «وَنَعَتُوا / ٥٩٩

بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا» فإنما يريد العرب، إذ لو أراد النحويين، وأنه قياسٌ عندهم لم يقل : «كَثِيرًا» لأن الوصف بالكثرة لائقٌ بنقل السماع لا بإعمال القياس، فيشكل على هذا إخباره عنهم إلزام الأفراد والتذكير، لأنهم قد جَمَعُوا وَتَنَوُّوا وَأَتَتْوَا، ففي القرآن الكريم [هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ^(٢)] وفيه [وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ^(٣)] ثم قال : {قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ^(٤)} وقالوا : خُصُومٌ أَيْضًا، وقالوا : عَدُولٌ، جمع عدل. وتقول العرب : رجالٌ ضَيْفٌ، وأُضْيَافٌ، وضِيُوفٌ، وضِيْفَانٌ. وامرأةٌ ضَيْفَةٌ. وقال البَيْهَقِيُّ^(٥) :

لَقَدْ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهِيَ ضَيْفَةٌ

فَجَاءَتْ بِبَيْتِنِ لِلضِّيَافَةِ أُرْشَمًا

إلى أشياء من هذا، إذا تَبَعْتُ وَجِدْتُ، فلا يقال فيما هذه سبيله :
إنهم التَّزَمُوا فيه الأفراد والتذكير.

وإن كان الضمير عائداً على النحويين كان فيه قُبْحُ اختلافٍ

(١) مابن القوسين ساقط من (ت).

(٢) سورة الحج / آية ١٩.

(٣) سورة ص / آية ٢١.

(٤) سورة ص / آية ٢٢.

(٥) اللسان (ضيف، رشم، يتن) .

والبيت من قصيدة للبيهقي يهجو فيها جريرا، وفيه عدة روايات . وضيقة : حائض، يقال : ضافت المرأة، إذا حاضت، لأنها مالت من الطهر إلى الحيض. وقيل : معناه أنها ضاقت قوماً فحبلت في غير دار أهلها. واليتن : الولد تضعه أمه منكوسا، أي تخرج رجلاه قبل رأسه ويديه. والأرشم : الذي يتشمم الطعام ويحرص عليه.

الضمائر، بَعُوْدُ ضمير «وَنَعَتُوا» على غير مَن عاد عليه ضمير «فَالْتَزَمُوا»
 وأيضاً فإنه يقتضى أن هذا الباب قياس، لأن هذا الإلزام لا يكون إلا
 بالقياس، وإلا فالسمع لا يلزم ذلك. فالحاصل أن كلامه مُشْكَل.
 فالجواب أن الأوّلَى أن يُجعل الضمير في «فَالْتَزَمُوا» للنحويين، وإن كان
 فيه مخالفةُ الضمائر، لأنهم الذين أُلْزِمُوا ذلك إذا قاسوا ذلك، أو قال بالقياس
 منهم أحد، من حيث كان شائعاً في الكلام، وكأنّه يقول : إن العرب جاء عنها
 النعتُ بالمصدر كثيراً ، فالزم النحويون لأجل ذلك ما يلزم المصدرَ غيرَ المحدود،
 من الإفراد والتذكير فإن ذلك غير شاذ^(١).

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ

فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا انْتَلَفَ

النعوت على قسمين، أحدهما أن تكون جاريةً على منعوتٍ واحد، فهذا
 لإشكال فيه، وهو الذي جرى الكلامُ فيه قبل هذا.

والثاني أن تكون جاريةً على غير واحد، بل على اثنين أو جماعة.

وهذا الثاني على ضَرَبَيْنِ أيضاً، أحدهما أن يكون المنعوت مثنىً أو
 مجموعاً غيرَ مُفَرَّقٍ. والثاني أن يكون مفرّقاً.

وتفريقه إمّا لأن التثنية والجمع فيه لا يَتَأَتَّى، فيقوم العطفُ مقامها، وإمّا
 لتعدّد عاملِ المنعوت.

فإن كان مثنىً أو مجموعاً فهو الذي تكلم فيه في هذين البيتين، ويعنى أن
 نعت غير الواحد، وهو المذكور آنفاً، لا يخلو أن يكون مختلفاً أو مؤتلفاً.

ومعنى كونه مختلفاً أن يُنعت أحدهما بخلاف ما يُنعت به الآخر. والمخالفةُ

(١) في (س، ت) «فإن غير ذلك فشاذ» وأظنه تحريفاً.

إِما في اللفظ والمعنى، كالعاقل والكريم، أو في اللفظ دون المعنى، كالذاهب والمنطلق، أو في المعنى دون اللفظ، كالضَّارِب من (الضَّرْب) والضَّارِب في الأرض^(١).

ومعنى كونه مؤنثاً أن يتفق اللفظ والمعنى معاً حتى يمكن أن يعبرَ عنهما باسمٍ مثنى أو مجموع.

فإذا اختلف النعتان فلا بد من تفريقهما - إذ لا يمكن فيهما التثنية والجمع لفقد شرطهما - بعطف أحدهما على الآخر. وذلك قوله : «فَعَاظُفَا فَرَّقُهُ» فتقول : مررتُ برجلَيْنِ صالحٍ وطالحٍ، ومررتُ بامرأتَيْنِ بكرٍ وثيبٍ. وكذلك / فيما زاد على الاثنين، نحو : مررتُ برجالٍ قرشيٍّ وهاشميٍّ ٦٠٠ وأنصاريٍّ.

ومن ذلك ما أنشدَه سيبويه من قول الشاعر^(٢):

بَكَيْتُ وَمَا بَكََا رَجُلٌ حَزِينٌ
على رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

وأنشد في «الشرح» لحسان بن ثابت^(٣):

(١) يقال : ضرب الرجل في الأرض، إذا ذهب فيها وأبعد، وكذلك إذا سار في ابتغاء الرزق.

(٢) سيبويه ٤٣١/١، والمقتضب ٢٩١/٤، والمغنى ٣٥٦.

وينسب لابن ميادة أو لرجل من باهلة.

والربع : منزل القوم في الربيع خاصة، أو مطلق المنزل. والمسلوب : الذي سلب بهجته لخلوه من أهله.

(٣) ديوانه ١٣٥، من قصيدة قالها في غزوة الخندق، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٨ - ب).

ورواية البيت في الديوان «من مُردٍ والمرد : جمع أمرد، وهو الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطَرَّ شاربِه، ولم تظهر لحيته. والشيب : جمع أشيب، ذو الشَّيب، وهو ابيضاض الشعر.

فَلَا قَيْنَاهُمْ مِنَّا بَجَمْعٍ

كَأَسَدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

وإنما نُسِقَ بالعطف لأنه أصل التثنية والجمع، فإذا عُدِمَ شرطهما فيما أريد تثنيته أو جمعه تَرَكَ على أصله.

ولم يعيّن الناظم العاطفَ اعتماداً على العلم بأن الواو هي الأصل في ذلك.

وهذا حكم المنعوت إذا كان معطوفاً ومعطوفاً عليه، إلا أنه لا يُفَرَّقُ النعتُ من منعوته، إذ لاضرورة تدعو إليه، فتقول : مررتُ بزيدِ الفاضلِ، وعمروِ الكريمِ. وهو داخل في حكم ماتقدم، كما تقول : ضَرَبَ زيدُ العاقلُ بكرًا الكريمَ. وأما إذا ائْتَلَفَ النعتُ، وأمكن تثنيته أو جمعه فلا يفرقُ، فتقول : مررتُ برجلَيْنِ عاقلَيْنِ كريمَيْنِ، وبرجالِ فَضْلَاءِ.

ومنه {فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ^(١)} وقوله : {وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ^(٢)} ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلَيْنِ كريمٍ وكريمٍ، كما لا يقال : مررتُ برجلٍ ورجلٍ كريمَيْنِ، إلا في الشعر. ولذلك قال : «لَا إِذَا ائْتَلَفَ» أي لا تفرقة إذا ائْتَلَفَ.

وكذلك تقول : مررتُ بزيدٍ وعمروِ الكريمَيْنِ، وجاء رجلٌ وامرأةٌ عاقلانِ. و«نَعْتُ» مبتدأُ خبره (إذا) وما بعدها. و«عاطفاً» حالٌ من فاعل «فَرَّقَهُ» أي فَرَّقَهُ حالة كونك عاطفاً.

وإن كان المنعوتُ مفرقاً بسبب تعدد العامل فقال فيه الناظم :

(١) سورة المائدة / آية ٥٤.

(٢) سورة التوبة / آية ١٤.

وَنَعْتَ مَعْمُولَى وَحِيدَى مَعْنَى

وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

«نعت» مفعول «أَتْبَعَ» أى أتبع نعت معمولَى كذا. (وَحِيدٌ، وَوَحْدٌ، وَوَحْدٌ) بمعنى : (وَاحِدٌ وَمُنْفَرِدٌ) والمعمولان هما المنعوتان، والوحيدى المعنى والعمل : بمعنى الْمُتَّحِدَى المعنى والعمل، وهما عاملا المعمولين.

فكأنه يقول : إذا كان المنعوتان معمولين لعاملين مُتَّفَقَى المعنى والعمل فالإتباعُ صحيح. وكذلك إذا كانا أَكْثَرَ من اثنين فالحكم حكم الاثنين

وَبَسْطَ هذا أن النعت إذا كان في المعنى لمنعوت أكثر من واحد فلا يخلو، إن كانا اثنين مثلاً، أن يعمل فيهما عاملٌ واحد، أو عاملان.

فإن عمل فيهما عاملٌ واحد، وذلك بعطف أحدهما على الآخر، فهذا يُتَّبَعُ فيه النعتُ بلا إشكال، فتقول : مررتُ بزيدٍ وعمرو العاقلين، ومررتُ بشيخٍ وطفلاً وامرأةٍ جُلُوسٍ، لأن العطف بمثابة التثنية، فكان حكمهما كما لو قلت : مررتُ بالرجلين العاقلين، فرَجَعُ إلى ما تقدَّم من نعت المفرد بالمفرد، أو نعت المؤنَّث بالمؤنَّث.

وإن عمل فيهما عاملان فهذا الذى تَكَلَّمُ فيه الناظم هنا أنه يُتَّبَعُ النعت إذا اجتمع في العاملين وصفان، أحدهما أن يَتَّحِدَ معناهما، وسواء اتَّفَقَ لفظهما أم اختلف، فتقول : / مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بعمرٍ العاقلين. ٦٠١ وهذا زيدٌ، وهذا عمرو العاقلان. وضربتُ زيداً، وضربتُ عمرًا العاقلين.

وكذلك تقول : سَبَقَ المالُ لزيدٍ وإلى عمرو العاقلين. وذهب زيدٌ وانطلق بِشَرِّ القرشيَّان. ورأيتُ زيداً وأبصرتُ عمرًا الكريمين. فالعوامل

هنا مُتَّحِدَةُ المعنى وإن اختلفت ألفاظها فيصح الإِتِّبَاعُ.

والثاني أن يَتَّحِدَ عملُهُما في المعمولين فلا يعملان فيهما إلا رَفَعَيْنِ أو نَصَبَيْنِ أو جَرَيْنِ، كما مضى بيانه في الأمثلة.

فإن تخلف شرط من هذين الشرطين فيقتضى كلامه أن لا إِتِّبَاعَ أصلاً، فإذا قلت : جاء زيدٌ وذهب عمروُ العاقلان، ف (العاقلان) لا يصح عنده أن يكون مُتَّبِعاً.

وكذلك إذا قلت : ضربتُ زيداً، وأكرمتُ عمراً الأحمَرين، ومررتُ بزيدٍ، وجئتُ إلى عمروِ الفاضَلين. لا يجوز في شيء من هذا الإِتِّبَاعُ، لأنك إن أتبعْتَ لابد أن يكون العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وإذا كان كذلك والنعتُ لفظٌ واحد فيقتضى أن يعمل عاملان يَقتضيان معنيين مختلفين في معمول واحد، وذلك غيرُ مُمكن، لأن العمل واحد فلا يتأتى إلا لواحد.

وكذلك إن تخلف الشرط الثاني لم يصح الإِتِّبَاعُ، فإذا قلت : ضربَ زيدٌ، وضربتُ عمراً العاقلان، أو العاقلين، لم يكن إلا قَطْعاً، لأن عملين مختلفين في معمول واحد بجهة واحدة لا يصح. قال في الكتاب : ولا سبيل إلى أن يكون بعضُ الاسم جراً، وبعضُهُ رَفْعاً^(١).

فأما إذا اتَّحدا معنى وعملاً فلا مَحْذُور، لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد، فكان الثاني إنما سيق لمجرد التوكيد، فقولك : جاء زيدٌ، وجاء عمروُ العاقلان، بمثابة قولك : جاء زيدٌ وعمروُ العاقلان، ولا إشكال في صحة مثل هذا، فكَذلك في ما كان بمعناه.

وإذا قلت : ذهب زيدٌ، وانطلق عمروُ العاقلان - فهو في تقدير : ذهب

(١) الكتاب ٥٨/٢.

زيدٌ، وذهب عمروٌ، لأن الذهاب والانطلاق معناهما واحد، ولا اعتباراً باختلاف اللفظ، لأن العمل ليس للفظ من حيث هو لفظاً، بل من حيث معناه، وقد اتحد المعنى فصار كما لو اتحد اللفظ.

وإذا لم يجز الإتيانُ فلا بد من القطع، وهو مقتضى مفهوم الصفة في كلامه، فإنه وصف النعت المتبَع بكونه نعتاً لمعمولٍ وحيدٍ معنىً وعملٍ، فالمفهوم أنه إذا لم يكن كذلك فلا يُتبع، وإذا لم يُتبع تَعَيَّن القطعُ إلى الرفع بإضمار مبتدأ، أو إلى النصب بإضمار فعل. وسيتكلم فيه بعد هذا بحول الله وقوته.

وقوله : «بغير استثناء» يريد به أن الحكم جارٍ في نعت المرفوعين والمنصوبين والمجرورين فإنه العلة في الجميع موجودة، والقياس سائغ، فلا مانع منه، وقد تقدّم تمثيله.

ويستوى في المرفوعين ما كان منهما خبريً مبتدأين أو فاعليَ فاعليْن، فكما تقول : جاء زيدٌ، وجاء عمروُ العاقلان، كذلك تقول : هذا زيدٌ، وهذا عمروُ الظريفان، ونحو ذلك.

وهنا بعدُ مسائلٌ، إحداها أن اتحاد العاملين في المعنى قد يكون اتحاداً في معنى / معيّن نحو : ذهبَ وانطلقَ، فهذا هو الذى وقع التمثيل ٦٠٢ به، وهو أن يكون معنى أحد العاملين مرادفاً لمعنى العامل الآخر، حتى يصح أن يعبرَ عن أحدهما بالآخر. وقد يكون اتحاداً في معنى غير معيّن، بل يكون اتحاداً في جنس المعنى، وذلك أن يكون معنى أحد العاملين لا يصح أن يعبرَ عنه بالعامل الآخر، بل يصح أن يعبرَ عنهما معاً بعاملٍ آخر، فتقول : ذهب زيدٌ، وجاء بكرُ العاقلان، فتتبع النعت وإن اختلف

معنى العاملين في التعيين^(١)، لأنه يصح أن يعبر عنهما بفعل جامع، فتقول :
فَعَلَ زَيْدٌ وَبَكَرٌ الْعَاقِلَانِ كَذَا وَكَذَا، وكذلك إذا قلت : أنا أخوك، وهذا أبوك
الفقيران، لأنك تعبر عنهما بأن تقول: نحن كذا وكذا. وقد أجاز هذا النحويون
على الإتيان. فلو اختلف العاملان بحيث لا يجتمعان في معنى عاملٍ آخر لم
يجز الإتيان كقولك : رأيت أخا زيدا، ومررت بعمرٍو العاقلين، فلا يجوز الإتيان،
إذ لا تجتمع الباء والأخ في معنى عامل واحد.

ومن هنا منع سيبويه : مَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وهذا زيدُ الرجلان الصالحان، رفعت
أو نصبت، لأنك خلطت مَنْ تَعْلَمُ وَمَنْ لَا تَعْلَمُ، فجعلتهما بمنزلة واحدة في النعت،
وذلك متدافع، وإنما الصفة عِلْمٌ فِيمَنْ عِلْمٌ^(٢). ولأن المبتدأين لا يمكن أن يعبرَ هنا
عنهما بشيء واحد. وكذلك قولك : هذا رجلٌ، وفي الدار آخرُ كريمان، لا يجوز
إتيانه لأن أحد العاملين الابتداء، والآخر المبتدأ، ولا يجتمعان في لفظ واحد.

وكذلك : هذا فَرَسٌ أَخَوِي ابْنَيْكَ الْعُقَلَاءَ، لا يُتَّبَعُ، لأن عامل «الأخوين»
«الفرس» وعامل «ابْنَيْكَ» «الأخوان» ولا يجتمعان في عامل واحد. والصفة أيضاً
داخلة فيما دخل فيه الموصوف، فيكون (العُقَلَاءَ) من تمام الأخوين، من حيث
كان صفةً للابْنَيْنِ، وغير تمام لهما من حيث كان صفةً للأخوين، وذلك متناقض.

والحاصل أن الاتحاد بالاعتبار الثاني هو أن يتفق العاملان في الاسمية
والفعلية، وكذلك في الحرفية على ما قاله ابن الباذش^(٣)، من أن قياس : مررتُ

(١) على حاشية الأصل «في التعبير».

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب (٦٠/٢) هي «واعلم أنه لا يجوز : مَنْ عَبْدِ اللَّهِ وهذا زيدُ الرجلين
الصالحين، رفعت أو نصبت، لأنك لا تثني إلا على من أثبتته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن
لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة عِلْمٌ فِيمَنْ قد علمته».

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ابن الباذش. كان عالماً
بالعربية، متقناً لها، ومشاركاً في غيرها. وصنف : شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول
ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس (ت ٥٢٨هـ). بغية الوعاة
١٤٢/٢.

بزيد، ودخلت إلى عمروِ الظريقين جوازُ الإِتباع. قال : لأن العاملين حرفاً جَرَّ فهما كالفعلين.

فإن كان الناظم أراد اتحاد العاملين بالتفسير الأول فيقتضى امتناع جميع ما ذكر جوازُه بالاعتبار الآخر. وإن أراد الاتحاد بالمعنى الآخر فيقتضى جواز تلك المسائل، ويقتضى أيضاً جواز : هذا فرسُ أَخَوَيْ ابْنِكَ الْعُقْلَاءِ، إِتباعاً على قياس ابن الباذش^(١)، إلا أن يفرق بين الموضوعين. وفيه نظر.

والظاهر من عبارته أن مراده الاتحاد بالمعنى الأول، وعلى ذلك يَجْرى الاحتجاجُ على مذهبه بحول الله.

المسألة الثانية : في تقرير الخلاف في الأقسام المذكورة أولاً، فلا يخلو العاملان أن يَتَّحدا لفظاً ومعنى أولاً، فإن اتَّحدا فإمّا أن يُراد بالثاني مجردُ التوكيد أولاً، فإن أُريد مجردُ التوكيد فالمسألة جائزة / ٦.٣ باتفاق، وإن لم يُردْ مجردُ التوكيد فالجمهور على الجواز. وعن ابن السُّراج، وهو مذهبُ نحاة سبّته^(٢)، على ما أخبرنا به الأستاذُ رحمة الله عليه^(٣)، منعُ الإِتباع وإن اتفق اللفظُ والمعنى، لأن الموجب لامتناع الإِتباع في العاملين المختلفين هو اجتماعُ عملِ عاملين على معمول واحد، وذلك موجود هنا^(٤).

والجواب أن عمل العامل في المعمول ليس مجرد اعتبار لفظي، بل

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) سبّته : مدينة مشهورة بالمغرب، تطل على البحر الأبيض المتوسط، ومرساها من أعظم المراسي.

(٣) يقصد أبا عبدالله بن الفخار. وسبقت ترجمته.

(٤) انظر : كتاب الأصول في النحو ٤٠/٢.

ذلك راجع إلى كونه يطلبه طلباً معنوياً، ولو كان الأمر كذلك لم يجز اعتبارُ
المعنى في العطف وغيره من التوابع، بل تقول : مررتُ بزيدٍ وعمراً، وهذا ضاربُ
زيدٍ وعمراً، وتقول : هل تُكْرِمُنِي فَأُكْرِمَكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالجزم. وأعجبني ضربُ
زيدٍ العاقلُ عمراً، وما كان مثله، ممّا لا ينحصر من المسائل الجائزة على الحمل
على المعنى والمرادف.

وإذا كان المعنى معتبراً في عمل اللفظ فإذا اجتمع اللفظان على معنى
واحد فكأنهما لفظ واحد دالٌّ على معناه، فلا محذور.

واعتبارُ المعنى في عمل اللفظ أشهر في كلام العرب من أن يُذكر.
وإمّا أن يتحدا في اللفظ والمعنى معاً فلا يخلو أن يتحدا معنى بحيث يُعبرُ
بأحدهما عن الآخر أولاً، فإن اتَّحدا كذلك فقد ذكر السيرافي اتفاقَ البصريين
على جواز الإتيان فيه^(١)، وماتقدم عن ابن السراج في المسألة فوق هذا يقتضى
المنع من باب الأولى.

وقد ذكر ابن خروف الخلافَ عن المبرد. وقد ذكر بعض المتأخرين المنعَ
عن ابن السراج نصّاً، ووجه ذلك عنده ماتقدم من إعمال عاملين في معمول
واحد.

والأصح ما ذهب إليه الناظم والجمهور، لما تقدم من اعتبار المعنى في
العامل. والعاملان هنا في معنى عامل واحد، ولا اعتبار باللفظ فيه.

وإن لم يتَّحدا كذلك فلا يخلو أن يتحد العاملان في الجنس أولاً، فإن
اتحدا في الجنس بحيث يكونان فعلين أو اسمين أو حرفين، فإمّا أن يتفقان في
معنى عاملٍ ثالثٍ يعبرُ به عنهما أولاً.

(١) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٨٦ - ب).

فإن لم يتفقان في ذلك فلا أذكر خلافاً منصوباً في منع هذا، نحو : هل جاء زيدٌ فيكرمه عمروُ العاقلان، وجاء زيدٌ فهل أتاكَ أخوه العاقلان؟

ووجه المنع ما ذكره سيبويه في مسألة : مَنْ عبدُ الله وهذا أخوه الرجلان الصالحان، لأنك خلطت مَنْ تَعْلَمُ وَمَنْ لَا تَعْلَمُ، فجعلتهما بمنزلة واحدة في النعت. وذلك متدافع، وقد تقدم ذلك^(١).

وإن اتفقا في معنى عامل ثالث فالخليل وسيبويه يجيزان الإتياع، لأنهما أجازا : ذهب أخوك، وقَدِمَ عمرو الرجلان الحليمان، وهذا أبوك، وأنا أخوك الفقيران^(٢).

ومنع ذلك الناظم، وهو رأى المبرد والزجاج وابن السراج وجماعة^(٣). وحجة المجيز أن مذهب عمل الفعلين واحد وإن اختلف معناهما، لأنهما قد يجتمعان في معنى فعلٍ ثالث.

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ، وقعد عمروُ العاقلان، في معنى (اختلفا) فقد رجعا إلى معنى فعلٍ واحد يعمل في المنعوتين، فيصح الإتياع، فكأننا قلنا في المسألة : فَعَلَ أخوك وعمروُ الرجلان الحليمان هذين الفعلين.

(١) الكتاب ٦٠/٢، وانظر : ص ٢٩٧ (هامش ١).

(٢) الكتاب (٦٠/٢) وعبارته «وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبدالله وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتقعا بفعلين، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان».

(٣) قال المبرد في المقتضب (٣١٥/٤) : «وكان سيبويه يجيز : جاء عبدالله، وذهب زيد العاقلان، على النعت، لأنهما ارتقعا بالفعل، فيقول : رفعهما من جهة واحدة. وكذلك : هذا زيد، وذاك عبدالله العاقلان، لأنهما خبر ابتداء. وليس القول عندي كما قال، لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت : جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان - لم يجز أن يرتفع بفعلين، فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال، لأن عبدالله إنما يرتفع بذهب، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب. وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قرب منك، وذاك لما بعد، فقد اختلفا في المعنى» وانظر : كتاب الأصول لابن السراج ٤١/٢، ٤٢.

وهذا الاعتبار / بعيدٌ بالنسبة إلى العمل المذكور، لأن المحذور فيه ٦٠٤
موجود من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فإنهم اتفقوا على منع عمل عاملين
في معمول واحد من غير أن يكونا في التقدير واحداً. وهذا إنما يتأتى في
مسألتنا، إذ الفرض أن معنى العاملين مختلف لا متفق، وكونهما في معنى
عامل ثالث، أو يُقدَّران بمعنى عام - بعيدٌ عن الاتحاد، فصارا كفعل مبتدأ
أو كفعل وحرف. وإذا كان ذلك غير جائز فيه الإتيان فذلك مافي معناه.
وقد أشار السيرافي إلى أن القياس المنع^(١).

وإن لم يتحد العاملان في الجنس فالجمهور على المنع. ونقل
الفارسي في «التذكرة» عن الجرمي أنه يجيز : هذا رجلٌ، وجاعى عمرو
الظريفان، ومررتُ بزيدٍ، وهذا ثوبُ عمرو المحسنين.

قال الجرمي : وكان الخليل يكره ذلك، وهو جائزٌ، لأن الرفع للصفة
أنها صفةٌ لرفعٍ رفعته، والجَرُّ لأنها صفةٌ لجرِّجرته، والنصبُ لأنها صفةٌ
لنصبٍ نصبتَه، فلما كانت العلة فيه واحدة أُجريت كذلك.

قال الفارسي : كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونها وصفاً،
كما ذهب إليه أبو الحسن . وإذا كان كذلك فاختلفتُ العوامل غير مؤثر
اتحاد العامل.

وردُّ هذا، مع تسليم أن العامل في النعت ما ذكر من التبعية، أن
النعت داخلٌ فيما دخل فيه المنعوت من جهة المعنى، فنعتُ الفاعل فاعلٌ
في المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدُ العاقلُ، فكأنك قلت : قام

(١) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٨٧ - أ).

العاقل. وإذا قلت : هذا محمدُ العاقلُ فهو في تقدير: هذا العاقلُ، فالنعت هنا خبرٌ في المعنى. فلو أتبعْتَ في قولك : هذا زيدٌ وقام محمدُ العاقلان لكان (العاقلان) من حيث هو تابعٌ للخبر خبراً، ومن حيث هو تابعٌ للفاعل فاعلاً. وهذا غير جائز، أن يرتفع اسمٌ واحد من جهتين مختلفتين.

وأيضاً فلو اعتُبر وصفُ التبعيةِ دون العامل لجاز الإتيان في قولك : ضرب زيدٌ عمرًا العاقلين، (لأن وصف التبعيةِ موجودٌ دون العامل، ولقلت : جاء زيد، ورأيت عمرًا العاقلين كذلك)^(١) وهذا باطل باتفاق.

فإن قيل : المانع هنا اختلافُ التبعيةِ بخلاف مسألتنا - قيل : فيلزم أن تقول : هذا زيدٌ، ومَنْ محمدُ العاقلان؟ لأن التبعيةَ مُتَّفِقَةٌ، ولا اعتبار عنده بالعامل. وهذا كله غير مستقيم.

فالصحيحُ ما رآه الناظم والجمهور. هذا كله مع اتحاد العمل. فإذا اختلف العمل فلا أعلم خلافاً في منع الإتيان إلا في مسألة واحدة، وهي فيما إذا كان العاملان كلُّ واحد منهما من أفعال (المفاعلة) حتى يكون مرفوعه في معنى المنصوب، وبالعكس، فإن النقل عندهم جوازٌ نحو : ضاربُ زيدٌ عمرًا العاقلان أو العاقلين، على الإتيان فيهما، لأن كل واحد من المرفوع والمنصوب في تقدير صاحبه وفي معناه، فكأنهما مُعربان بإعرابٍ واحد.

ومما يدل على صحة هذا القياس أن العرب تعامل المرفوع في باب (المفاعلة) معاملةً المنصوب، حتى إنها ترفع فاعلين، وتنصب مفعولين مع / الاستغناء عن الفاعل، فتقول : ضاربُ زيدٌ عمروً، وضاربُ زيداً عمرًا، ٦٠٥

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

فمن الأول ما أنشده سيبيويه لأوس بن حجر^(١):

تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ

لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفُ

فرفع « رِجْلَاهَا وَيَدَاهَا » معاً، اعتباراً بأن كل واحد منهما فاعلٌ مفعولٌ.

ومن الثاني قول الآخر، أنشده سيبيويه أيضاً^(٢):

* قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا *

رُوى بنصب « الْحَيَّاتِ » و « الْقَدَمِ » منصوب، ولا فاعل لـ (سَأَلَمَ) اعتباراً بما

تقدم.

فإذا كان كذلك فلا محذور في جريان النعت على ذلك التقدير، ويتخرج الجواز في العاملين على المعمول الواحد، فيجوز أن تقول: ضاربني زيد، وضاربتُ عمرًا العاقلان، والعاقلَيْن، لأنه في تقدير: ضاربني زيد، وضاربني عمرو العاقلان، أو ضاربتُ زيداً، وضاربتُ عمرًا العاقلين. وهذا أولى بالجواز من مسألة العامل الواحد، فإن الاعتبارين يتضادان مع العامل الواحد، ولا يتضادان مع العاملين.

والصحيح عدم الجواز في الجميع، لأن معنى التبعيَّة الموافقة في الإعراب،

(١) ديوانه ٧٣، وسيبيويه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢٨٥/٣، والخصائص ٤٢٥/٢، واللسان (وهق).
وتواهق: تساور. والقتب: الرجل الصغير على قدر سنام البعير. والحقيبة: كل ما يحمل وراء الرجل.

يصف حماراً من حمر الوحش يجرى وراء أتان، فرجلاها توافقان يدي هذا الحمار، والحمار يضع رأسه خلفها في سيره، ملازماً لها ومزعجاً، وكان رأسه قتب خلف حقيبتها. ويروى «يداه» كما في الديوان واللسان، وهي الأجود.

(٢) للعجاج أو مساور بن هند العبسي أو غيرهما. وهو من شواهد الكتاب ٢٨٧/١، والخصائص ٤٣٠/٢، والأشمونى ٦٧/٣، والعيني ٨٠/٤، واللسان (خبرزم)

يصف راعياً بخشونة القدمين، وغلظ جلدهما حتى أصبحت الحيات، مهما كانت خبيثة، لا تؤثر فيهما.

إمّا بحسب اللفظ، وإمّا بحسب الموضع، وليس شيء منهما هنا، وإنما ذلك اعتباراً معنوي لا قياس له، ولا سماع يُقاس على مثله. ومثل البيتين شاذ لا يُقاس عليه، ولا يلزم، من القياس على البيتين لو كان، القياس هنا، لأنه مناقض لوضع التبعية. وكلُّ قياس أدّى لنقض الغرض ممنوع كما تقدّم في مواضع.

وردّ أيضاً بأنه لو جاز مثل هذا لجاز أن تقول : ضارب زيدُ هنداً العاقلة برفع «العاقلة» على المعنى، لأن «هنداً» فاعلة من جهة المعنى.

ولجاز أن تقول : ضارب زيدُ هنداً العاقل، بنصب (العاقل). وهذا كله غير جائز، وإذا لم يجز في الانفراد فكذلك في الاجتماع من غير فرق مؤنّر.

ولو ورد في النقل مثل قولك : ضاربني زيدُ، وضاربتُ بكراً القائمان أو القائمتين - لكان مقطوعاً لاتباعاً.

فإن قيل : فلم جاز نصبُ الحال منهما نحو : ضربتُ زيداً قائمتين، ولقيته راكبتين، قال عنترة^(١) :

* متى ما تلقني فردين *

وقد تقدم ذلك.

فالجواب أن حال (الحال) أخف، إذ لا يُطلب فيه تبعية، والحمل فيه على المعنى سائب، إذ لا معارض له. وأما (النعت) فوصف التبعية فيه لازم، فلا بد من اعتباره، وهو مناقض للجواز في القياس، فلم يصلح للقول به. والله أعلم.

وأما قوله : «بغير استئنا» فتتكيّف على من خصّ هذا الجواز المذكور

(١) ديوانه ١٠٨، وابن عيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٦، والتصريح ٢٩٤/٢، والعيني ١٧٤/٣، والهمع ٣٤٠/٤، والدرر ٨٠/٢، والبيت بتمامه :

متى ما تلقني فردين ترجف
روانف أليتيك وتسطاراً

وتقدم في باب الحال.

المشروط بنعت المبتدئين والفاعلين. وذلك أن سيبويه إنما تكلم بالنص على ذلك، فأوهم الاختصاص. قال في «الشرح»: وفي كلام سيبويه ما يؤهم منع جواز الإتيان عند تعدد العامل في غير مبتدئين وفاعلين، فإنه قال بعد أن مثل بـ (هذا فرس أخوى ابنك العقلاء الحكماء^(١)) ثم قال: ولا يجوز أن يُجرى وصفاً لما انجر من وجهين، كما لم يجرُ فيما اختلف إعرابه^(٢). ثم قال: وتقول: هذا عبد الله، وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا / من وجه واحد، وهما اسمان بُنِيا على مبتدئين، وانطلق عبد الله، ومضى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين^(٣).

قال المؤلف^(٤): فمن النحويين من أخذ من هذا الكلام أن مذهب تخصيص نعت فاعلي الفعلين، وخبري المبتدئين بجواز الإتيان. والأولى أن يجعل مذهبه على وفق ماقررتُه قبل، يعنى من عموم الجواز في وجوه الإعراب كلها. قال: لأنه منع الاشتراك في إعراب ما انجر من وجهين، كما هو في (هذا فرس أخوى ابنك) وسكت عن المجريين من وجه واحد، وعن المنصويين من وجه واحد، فعلم أنهما عنده غير ممتنعين. قال: ويعضد هذا التأويل قوله في: هذا عبد الله وذاك أبوك الصالحان، لأنهما ارتفعا من وجه واحد^(٥). انتهى كلامه.

والظاهر تعميم الحكم كما قال، إذ لا فرق في القياس بين قولك:

(١) الكتاب ٥٩/٢.

(٢) نفسه ٦٠/٢.

(٣) نفسه ٦٠/٢.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٨٩ - أ).

(٥) الكتاب ٦٠/٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٨٩ - أ).

ذهب زيدٌ، وانطلق عمروُ العاقلان، وقولك : أحببتُ زيداً، ووَدِدْتُ عمراً العاقلين.
وقولك : مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بعمروِ العاقلين. فإذا جاز الأول جاز هذا، وهو ظاهر.

وقد اختلفوا في اختلاف جنس العامل في الجر : هل هو مانع من الإتيان أم لا، فالجمهور على أنه مانع. ومذهب الجرْمى أنه غير مانع، وقد تقدم .
واختلفوا أيضاً في حَرْفِ الجر المختلفين، والإضافتين باسمين مختلفين، هل ذلك كاختلاف جنس العاملين أم لا، على قولين.

فمنهم من عدَّهما كاختلاف الجنس. وذهب الأخفش في الإضافتين إلى جواز إتيان نعت مجرورهما . وعَلَّ ذلك بأنَّ جرَّ جميعها بالإضافة، فتقول على مذهبه : هذه جاريةٌ إحدى ابْنَيْنِ لفلانٍ كِرَامٍ، وهذا فرسٌ أَخَوَيِ ابْنَيْكَ الحُكَمَاءِ، وما أشبه ذلك.

ورُدَّ بأن هذين الجرَّين لا تستطيع على جمع حكميهما بوجه من وجوه الإفراد ولا الجمع، ولا الإشراك، كما ساغ ذلك في الفعلين وفي المبتدئين.
وذهب ابن الباذش إلى أن قياس الحرفين المختلفين نحو : مررتُ بزيدٍ، ودخلتُ إلى عمروٍ أن يكونا مثلَ الفعلين ، وفَهِم من الكتاب أن سيبويه يجيز ذلك.

والأظهرُ المنع، لأن مايسُوغ في الفعلين، من جمعهما في فعل واحد، واشتراكهما في معنى ما لايسوغ في الحرفين، لأن معاني الأفعال تقبل

الاجتماع في معنى فعلٍ آخر، ويدل معنى الفعل على معنى فعل آخر، وإن لم يكن بمعناه من كل وجه، وليس الحرف كذلك. وكذلك الإضافتان ليستا كالفعلين في هذا، بل كالحرفين.

وأيضاً فعاملاً الجر، إذا لم يتفقا في المعنى اتفاق التماثل أو الترادف، لم يصح أن يُعاملَا معاملة العامل الواحد. أمّا إن اتفقا نحو : مررتُ بزيدٍ، ومررت بعمرٍو العاقلين، أو ترادفًا نحو : سيق المالُ لزيدٍ، وإلى عمروٍ العاقلين فجائزُ الإِتِّباعِ لموافقة الشرط، وكذلك في الإضافة.

المسألة الثالثة : فيما عسى أن يرد عليه من الاعتراضات في هذا الحكم، وذلك أنه قرّر أن الإِتِّباعَ بالشرطين المذكورين صحيح، فمقتضى ذلك أنهما إذا تخلفا أو / تخلف أحدهما فلا بد من القطع.

٦٠٧

أما صحة الإِتِّباع مع وجود الشرطين ففيه نظر، فإن الناس يشترطون في ذلك شروطاً أخرَ زائدةً على ما ذكر، وهى الاتفاق في التعريف أو التنكير، أعنى المنعوتَيْن، فلا يجوز أن تقول : جاعنى رجلٌ، وجاعنى زيدُ العاقلان، ولا عاقلان، لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو بالعكس.

ولا كَوْنُ النعت جاريًا على نكرة مطلوبِ التنكير، وكونه جاريًا على معرفة مطلوبِ التعريف، فاجتمع عليه الضدان من جهة واحدة فلا يصح. وألاً يكون أحد المنعوتَيْن، وهما المعمولان، اسمَ إشارة، فلا يجوز أن تقول : جاعنى هذا، وجاعنى عمرو العاقلان، لما يلزم من الفصل بين المَبْهُمِ ونعته، وذلك لا يجوز ، إذ لا يقال : جاء هذا من الدارِ الرجل ، كما تقول : جاء زيدٌ من الدارِ العاقلُ ، ولا يجوز أيضاً إن أخرتَ اسمَ

الإشارة، لأنه إذا نعت بالمشتق فهو على حذف الجامد، والاسم الظاهر غير المبهم إذا نعت بالمشتق فليس على حذف جامد، فتدافع الأمران فامتنع.

وكذلك لاتقول : جاعنى هذا، وجاءك ذاك الرجلان، للفصل اللازم. وكذلك امتنع أيضاً في جمع المنعوت وتفريق النعت أن تقول : مررتُ بهذين الرجلين والمرأة . ومررتُ بذَيْنِكَ الطويلِ والقصيرِ. وهو أيضاً مما يردُّ عليه في الفصل قبل هذا حيث قال :

«وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ

فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا انْتَلَفَ»

فإنه يقتضى جواز هذه المسألة وهى غير جائزة.

وقد علل ذلك بأوجه؛ منها أن النعت يربطه بالمنعوت الضميرُ العائد عليه من النعت، فجاز أن يجيء النعت مُشَاكِلاً للمنعوت في التثنية، وألاً يأتى كذلك، بخلاف نعت الإشارة، فإنه بالجامد إما لفظاً وإما تقديراً. والجامد لا ضمير فيه، فلم يبق رابط إلا المشاكلة، فلا يصح أن يقال : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ، ولا بهذين الرجلِ والمرأةِ.

وعلى هذا أيضاً يمتنع ما تقدم، لأن قولك : جاعنى هذا، وجاءك ذاك الرجلان، أو مررتُ بزيدٍ ومررتُ بهذا العاقلان - قد فُقدت فيه مناسبةُ النعت لاسم الإشارة فالحاصل ثبوتُ الاعتراض على المسألتين معاً، فإن إطلاقه فيهما يقتضى حكماً غير صحيح.

وأما كونُ تخلفِ أحد الشرطين يوجب القطع، أعنى قطعَ النعت إلى الرفع أو النصب، فذلك غير صحيح على الإطلاق، بل ذلك على ضربين.

أحدهما أن يكون كلا المنعوتين في جملة خبرية، أو جملة غير خبرية نحو

هذا عبدُ الله، وهذا زيدُ العاقلان، ومَنْ عبدُ الله، ومَنْ زيدُ العاقلان؟ وسائر ماكان مثل ذلك. فالجميعُ يجوز فيه الإتياع.

فإن تخلف شرطُ فالقطعُ نحو: مَنْ جاءكَ أخوه ومَنْ ضربَكَ أبوه العاقلَيْن، وجاء زيدٌ وأكرمكَ عمروُ العاقلَيْن، ونحو ذلك.

والثاني / أن يكون أحدهما في جملة خبرية، والآخر في جملة غير ٦٠٨ خبرية نحو: جاء زيدٌ، وهل جاء أخوه الصالحان أو الصالحين؟ ونحو: أكرمتَ أخاك، وهل أكرمتَ أباك الصالحان أو الصالحين، فلا يجوز هنا الإتياعُ ولا القطعُ، فقد منع سيبويه أن تقول: مَنْ عبدُ الله وهذا زيدُ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ كما تقدم^(١)، لأن الاستفهام يستلزم الجهلَ بالصفة، والخبرُ يستلزم العلمَ بها من حيث هو ممدوح، فيجتمع في الصفة العلمُ والجهلُ معاً، وذلك ممتنع، وكلام الناظم يقتضى جواز ذلك إذ لم يُقَيِّده.

ووجهُ آخر من الاعتراض، وهو أنه ذكر جمعَ النوعات مع كون عامل المعمولين متعدداً، ولم يذكره مع كونه متحداً، فإن مثل هذا حرٌّ^(٢) بأن يُذكر حكمه هنا، إذ هو كثير الاستعمال، ومن جلائل النحو، وذلك أنك لاتقول: ضربَ زيدٌ عمراً العاقلان، ولا العاقلَيْن، لاختلاف العمل، ويجوز مع العطف إذا قلت: جاء زيدٌ وعمروُ العاقلان، كما تقدم^(٣).

(١) الكتاب ٦٠/٢، وانظر: ص ٦٥٤.

(٢) يقال: فلان حرٌّ بكذا، وحرَّى بكذا، وبالحَرَّى أن يكون كذا، أى جدير وخليق.

(٣) انظر: ص ٦٥٢.

ويبقى النظر في نحو : أعطيتُ زيداً الغلامَ العاقلين، واخترتُ الرجالَ زيداً العقلاء، وكسوتُ زيداً الثوبَ الطويلين، وأعلمتُ زيداً أخاك العاقلين شاخصاً، وما أشبه ذلك.

فيمكن أن يكون الإتيان فيها جائزاً أو ممتنعاً، ولم يبين ذلك، ولا أشار إليه، فكان الفصل قاصراً.

وقد يجاب عن ذلك بأن الشرط الأول لا يحتاج إليه هنا، لأنه قد قدّم اشتراط ذلك أول الباب، وهو لا يختص بمسألة دون أخرى، فهذه المسألة داخلة تحت مقتضى شرطه، لأن «العاقلين» أو «عاقلين» في قولك : مررتُ برجلٍ ومررتُ بزيدٍ العاقلين، أو عاقلين - قد جرى على ما لا يوافقه في تعريفه أو تنكيره، فلم يصح فيه الإتيان.

وأما مسألة «اسم الإشارة» فإن المؤلف يُجيز نعتَه بالمشتق، وظاهره أنه ليس على حذف الجامد، فعلى هذا يمكن أن يُجيز : جاء عمرو، وجاء هذا العاقلان، وأن يُجيز : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ ، كما يجوز : مررتُ بالرجلين الصالح والطالح ، لأن المشتق عنده مع اسم الإشارة ليس على تقدير الجامد ، فلا يُعترض بها عليه .

وإن كان الجارى على اسم الإشارة جامداً فليس بنعتٍ عنده ، وإنما هو عطفُ بيان ، وهو رأى ابن السِّيد وغيره^(١) ، فلا تدخل له مسألة الجامد فى هذا الباب ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

والجواب عن مسألة القطع أنه قال أُتْبِعُ كذا بشرط كذا ، فالمفهوم أنه إذا لم تتوفّر الشروط لا يُتْبِعُ ، ونفى الإتيان لا يستلزم إثبات القطع لأنه أعمُّ من ذلك،

(١) وهم : الزجاج وابن جنى والسهيلي واختيار ابن مالك [ارتشاف الضرب - ٩٦٢] .

إذ قد يَصْدُقُ على مسألة سيبويه أنها لا إِتِّبَاعُ فيها^(١) ، لأن الإِتِّبَاعَ وغيرَه ممتنعٌ فيها ، لكن يبقى فيه أنه لم ينص على ما يكون من الحكم مع تخلف الشرط . نعم يتوجَّه الاعتراضُ عليه على وجه آخر ، وهو أن الإِتِّبَاعَ شرطاً آخر لم يذكُرْه ، وهو ألا يكون أحد المعمولين في جملة خبرية ، والآخر في جملة غير خبرية ، فهذا الشرط لا بد منه ، وإلا لزم جوازُ مامنع سيبويه / حَسْبَمَا يقتضيه كلامه ، وذلك غير صحيح . ٦٠٩

والعذرُ أن المسألة من النوادر التي لا يذكرها إلا القليل . وقد أغفل ذكرها في «التسهيل» وكان من حقه أن يذكرها هناك ، وهنا ليست من الضروريات .

وأما الثالث فإنه أغفل ذكر ذلك القسمُ رأساً ، فيمكن أن يكون تركه للاستغناء عنه ، أمّا عند اختلاف العمل فظاهرُ المنعِ ممّا شرطه في قوله : وَحَيْدَى مَعْنَى وَعَمَلٍ لأن العلة واحدة في الوجهين .

وأما مسألة (أُعْطِيَتْ) وما ذكر معها^(٢) فهي من المسائل المُغْفَلَةِ التي لا أعلم أحداً ذكر لها حكماً مخصوصاً بجوازٍ أو منْعٍ ، فلم يتعرض لها هنا كما لم يتعرض لها في غير هذا الكتاب .

فإن قلت : فما حكمها ؟ قيل : ليس هذا من مقاصد الشرح ، وفيها نظر . والظاهر فيها منعُ الإِتِّبَاعِ ، وقد يظهر وجهُ المنعِ مما تقدّم في تفضيل المسألة قبل هذا ، فتأملْه .

(١) تقدم القول فيها ٦٦٢ ، وانظر : الكتاب ٦٠/٢ .

(٢) يقصد الأفعال التي تنصب مفعولين أو ثلاثة ، وقد مثّل لها قبل ذلك بقوله : أعطيت زيدا الغلام العاقلين ، واخترت الرجال زيدا العقلاء ، وكسوت زيدا الثوب الطويلين ، وأعلمت زيدا أخاك العاقلين شاخصاً .

وإن نعوت كُثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ
مُفْتَقِرًا لَذِكْرِ هِنِ اتَّبَعَتْ
واقطع أَوَاتِبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيِّنًا
بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعَلِّنًا

يريد أن النعوت إذا كُثُرَتْ - وكثُرَتْها أن تكون أكثر من واحد ، وهو اصطلاح أهل العدد حيث يقولون في حَدِّ العدد : إنه الكثرة المؤلفة من الآحاد ، ولا يريد الكثرة في اللغة^(١) ، بل معنى التعدد . وهذا ، وإن كان خلاف اصطلاح أهل العربية ، متعين في الموضع .

فلا يخلو أن يكون المنعوت ، وهو الذي تَلَتْه النعوت، مفتقراً لذكرها كلها أو غير مفتقرٍ لشيءٍ منها ، أو مفتقراً لبعضها دون بعض ، فهذه ثلاثة أحوال :
فأما الحال الأولى ، وهو أن يكون المنعوت مفتقراً لذكرها كلها - ومعنى افتقاره إليها أن تتوقف معرفة المنعوت عليها ، فلا تحصل معرفته في ظن المتكلم إلا بها - فالذي نص عليه الناظم أنها تُتْبَعُ كلها ، ولا تُقْطَعُ هي ولا شيء منها ، وذلك قوله : « وَقَدْ تَلَتْ . . مُفْتَقِرًا لَذِكْرِ هِنِ اتَّبَعَتْ ».

وإنما لزم إتباعها لأن القطع يُقصد به تكثيرُ الجمل ، والإطنابُ في مدح أو ذم أو ترحم ، وذلك إنما يكون بعد معرفة المنعوت والاستغناء عن بيانه .

فأما إذا كان القصد البيان ، لأنه لم يُعرَفْ بعد ، فلا بد من البيان ، لأن النعت حينئذٍ من تمام المنعوت ، وكالجزء منه ، ألا ترى إلى قول سيبويه : زيدُ الأحمرُ عند مَنْ لا يعرفه بعينه كزيدٍ وحده عند مَنْ يعرفه^(٢) . فإذا كان من تمامه

(١) الكثرة في اللغة : نقيض القلة ، ونماء العدد .

(٢) الكتاب ٨٨/١ .

فلا يصح إذاً أن يخالفه في الإعراب، لتنزلُه حينئذٍ منزلةً آخر المنعوت،
فكما لا يصح قطعُ المنعوت عن اقتضاء العاملِ الأولِ فيه إعراباً معيناً،
كذلك لا يصح فيما هو كالجزء منه، وهذا واضح، فتقول : مررتُ بزيدٍ
الخياطِ القرشيِّ، وأنتني برجلٍ مسلمٍ عربيٍّ كاتبٍ فقيهٍ حاسبٍ، وما
أشبه ذلك، ولا تُقطع.

وأما الحالُ الثانية ، وهى أن يكون المنعوت غير مفتقر فى معرفته
إلى شئ من تلك النعوت - وهو معنى كونه معيناً بدون النعوت ، أى
معروفاً قبل ذكرها - فلك فيه ثلاثة أوجه ، كلها جائزٌ داخلٌ تحت / قوله : ٦١٠
«وأقطع أو أتبع» إلى آخره .

أحدها قطعُها كلّها إلى الرفع ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ
الصالحِ العالمِ ، أو إلى النصب فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الصالحِ
العالمِ ، ومنه قول الخرنق ، أنشده سيبويه^(١) :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ

سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ

وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

(١) الكتاب ٥٧/٢ ، ٦٤ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ،
٧٤٣ ، والعينى ٦٠٢/٣ ، ٧٢/٤ ، والتصريح ١١٦/٢ ، ٢٠٤ ، والأشمونى ٦٨/٣ ، ٢١٤ ،
والخزانة ٤١/٥ ، والهمع ١٨٣/٥ ، والدرر ١٥٠/٢ .

ولايبعدن : لايهلكن . رسم العداة : هم كالسم القاتل لأعدائهم ، والعداة : جمع عاد ، وهو العدر .
والأفة : العلة والمرض . والجُزْر : جمع جزور ، وهى الناقة تتحر . والمعترك : موضع ازديحام القوم
فى الحرب والأزْر : جمع إزار ، وهو مايستر النصف الأسفل من البدن . والمعاهد : جمع معقد ،
وهو حيث يعقد الأزار ويشئى ، وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وأنها لاتحل لفاحشة . وصفتهم
بالشجاعة والجود العفة .

فعلى تقدير أن يكون «الذين هم» في موضع نصب لا يكون شاهداً^(١).
ويُنشد هكذا^(٢)

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

برفع الجميع.

والثاني أن تتبعها كلها فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الصالحِ العالمِ، ومنه
قوله تعالى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ }^(٣)
وفي الشعر قولُ الراجز أنشده سيبويه^(٤) :

بَأَعْيُنٍ مِنْهَا مَلِيحَاتِ النَّقَبِ
شَكْلُ التَّجَارِ وَحَلَالِ الْمُكْتَسَبِ
وَأُنشد أيضاً لِمالك بن خُوَيْلِد الخناعي^(٥) :

(١) في الاصل و (ت) «يكون شاذاً» وهو تحريف ، وما أثبتته من (س) .

(٢) الكتاب ٢٠٢/١ ، وكذلك المراجع السابقة .

(٣) سورة الفاتحة / آية ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٤) الكتاب ٦٧/٢ ، واللسان (نقب)

يصف جوارى أو إبلًا - والنقب : يروى بضم النون وكسرهما ، فعلى الضم يكون جمع نَقْبَةٍ ، وهى
ما أحاط بالوجه من دوائره ، وعلى الكسريكون جمع نَقْبَةٍ ، فَعَلَةٌ من الانتقَاب بالنقاب، وشكل
التجار : أى يصلحون للتجارة . ويروى «شكل النجار» بالنون ، أى تشاكل نجارها وتشبيهه .
والنجار : الأصل . وحلال المكتسب : أى يحلن للكسب .

(٥) ديوان الهذليين ٣/٣ ، والكتاب ٦٧ / ٢ ، وابن يعيش ٣٢/٦ ، واللسان (وحد) .

يصف أسداً . والحيد : نتوء في قرنه ، وأحدثها حَيْدَةٌ . ويروى (حَيْدٌ) على المصدر . وحومة الموت
: مجتمعه . والرَّزَامُ : من الرِّزْم ، وهو الصَّرْع . والفراس : من الفَرَس ، وهو دق العنق ، ومنه :
الفريسة ، لاند قاق عنقها . والصريمة : رميلة فيها شجر ، تنفرد وتنقطع مما حولها من الأرض
والهماس : من الهمس ، وهو الصوت الخفى ، وذلك من عادة الأسد . وأحدان : أصله وحدان ،
فقلبت الواو همزة ، وهو جمع واحد . ويقال : رجل واحد ، أى متقدم فى العلم أو البأس أو
غيرهما ، كأنه لامتثل له ، فهو وحده فى ذلك . ومعنى الشعر أن الدهر لا ينجو منه أحلو ولا شئ
حتى هذا الأسد .

يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْإِيَّامُ نُوَ حَيْدٍ
 فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفَرَأْسُ
 يَحْمِي الصَّرِيمَةَ أُخْدَانُ الرَّجَالِ لَهُ
 صَيْدٌ، وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ
 وَيَحْتَمِلُ الْقَطْعَ.

والثالث أن تتبع بعضاً ذو بعض، وهو نصه حين قال : « أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعْلِنًا » فتقول : مررتُ بزيدٍ العاقلِ الفاضلِ. وقد أُنْشِدَ بَيْتُ الْخَرْنَقِ هَكَذَا^(١):

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ
 وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

وبالعكس^(٢)

وأنشد سيبويه قولَ ابنِ خَيْطِطِ الْعُكْلِيِّ^(٣):
 وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ
 إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيَهَا

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) أى هكذا :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

(٣) الكتاب ٦٤/٢ ، والإنصاف ٤٧٠ .

ونمير : قبيلة من بنى عامر . وغاويها : مغويها : ، من الغي ، وهو الضلال . وقيل : المراد بغاويها الضال نفسه ، فهو غاوي في نفسه ، مغولن أطاعه . والطاعين : المرتحلين ، يعنى أنهم يخافون عدوهم لقلبتهم وذلك على الظعن والهجرة . وقوله : « ولا يظعنوا أحدا » معناه أن عدوهم لا يخافهم فيظعن عن داره . وقوله : « لمن دار نخليها » معناه أنهم إذا رحلوا عن دارهم لم يعرفوا من يحلها بعدهم من قبائل العرب ، لأنهم أضعف من كل قبيلة ، وكل قبيلة يمكن أن تحل دارهم .

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْهِرُوا أَحَدًا

وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُحْلِيِّهَا

قال سيبويه : ومن العرب من يقول : الظَّاعِنُونَ ، والقَائِلِينَ^(١) . وهذا من القسم الذى قبل هذا . وأنشد أيضاً لأمية بن أبى عائذ^(٢) :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْنُوءَةٍ عُطِّلَ

وَشُعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السُّعَالِي

وإنما جاز القطع مبالغة فى المدح أو الذم ، لأنه يستلزم تكثر الجمل المتضمن للإطناب فى وصف المذكور ، فوصفه بجمل كثيرة أبلغ من وصفه بجمله واحدة .

وأيضاً فإن العلم به يؤذن بالا ستغناء عنه ، فقطعوا إيذاناً بذلك ، ليعرفوا أن المنعوت مستغن عن نعته . وكأن تعليق حكم القطع على العلم فى قوله : «وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا» يُرشد إلى هذا الوجه الثانى من التعليل . قال سيبويه : وزعم الخليل - رحمة الله - أن نصب هذا - يعنى ماتقدم من القطع - على أنك لم تُرد أن تحدث الناس ، ولا مَنْ تُخاطب ، بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله تعظيماً وثناءً ، إلى آخر ما

(١) الكتاب ٦٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١٠٨/١ ، والاشموني ٦٩/٣ ، والخزانه ٤٢٦/٢ ، وديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، واللسان (رضع) .

يصف صائدا يسعى لكسب رزقه ، فيفترب عن نسائه فى طلب الصيد ، ثم يأوى إليهن فيجدهن فى أسوأ الأحوال . والعطل : جمع عاطل ، وهى التى لا حلى لها ، أو التى لاشئ عندها ، وهذا المعنى الثانى أولى فى هذا الموضع . والشعث : جمع شعثاء ، وهى التى تلبد شعرها لعدم تعهده بالدهن . والمراضيع : جمع مرضاع ، وهى الكثيرة الإرضاع . والسعالي : جمع سيلة ، وهى أنثى الغيلان ، وتشبه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه ، سيئة الخلق .

قال^(١).

وأما الحال الثالثة ، وهو أن يكون المنعوت مفتقراً إلى بعض النعوت دون بعض فحكمها إماً مأخوذة من قوّة كلامه فى الحالين الأولين ، وذلك أن يتبع ما كان مفتقراً إليه ، ويخير فى الباقي ، فتقول : مررتُ بزيدِ الخياطِ الصالحِ الفاضل . ف (الخياطُ) مثلاً لازمُ الإِتباعِ لأنه مفتقرٌ إليه فى بيان المنعوت ، ولك فى (الصالح ، والفاضل) الإِتباعُ والقطعُ.

لكن يبقى النظرُ فى تقديم المفتقرِ إليه مسكوتاً عنه . ولابد من تقديمه / لأنه لا يجرى نعتُ المدح والذم والترحمُ إلا بعد معرفة صاحبه . ٦١١ ولعل الناظم سكت عن هذا لأنه ظاهر المعنى .

وقد ذهب ابن الناظم فى «شرحهِ»^(٢) ، إلى أن هذه الحالة الثالثة هى المرادة بقوله : «أوبعضُها أقطعُ مُعلنًا» كأنه يقول : وإن يكن المنعوت معيّنًا ببعضها فاقطعُ ماسواه .

وهذا التفسير لا يَظهر ، إذ لو أراد الناظم ذلك لقال : أو بعضُها أقطعُ مُعلنًا إن كان معيّنًا بالبعض الآخر ، ولم يقل ذلك ، فإنما قوله : «أو بعضُها أقطعُ مُعلنًا» راجعُ إلى القسم الأخير ، وهو أن يكون المنعوت معيّنًا بدونها كما تقدم .

ويدخل حكمُ الحالة الأولى تحت معنى العبارة ، لأن ما تأتى به من النعوت المفتقرِ إليها يشمله قوله : «وقد تلتُ مفتقراً لذكرهنَّ» . وما يأتى به مما هو معيّن بدونها يشمله قوله : «إن يكن معيّنًا

(١) الكتاب ٦٥/٢ ، وما قال بعد ذلك هو «ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أنكر أهل ذاك ، وأنكر المقيمين ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره» .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٤٩٧ .

بدونها» فظهر مراده ، وبالله التوفيق .

وقوله : «مُعَلَّنًا» أى مبيناً ذلك ، ومصرحاً به ، وظاهره أنه فضل ، ولكنه يمكن أن يكون تنكيته على رأي من رأى أن القطع لا يأتى إلا بعد الإتياع ، فعند هذا القائل لا يجوز : مررتُ بزيدٍ الكريمِ الفاضل ، برفعهما معاً ، أو نصبهما ، أرفع أحدهما ونصب الآخر ، بل اللازم إتياع الأول وقطع الثانى .

وهذا غير مرصى ، فقد حكى سيبويه : الحمد لله الحميد ، والحمد لله أهل الحمد^(١) ، بالقطع ولم يتقدم متبَع ، وأنشد للأخطل^(٢) :

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا
أَبْدَى النُّوَاجِذَ يَوْمَ بَاسِلٍ ذَكَرُ
الْخَائِضِ الْغَمْرَ وَالْمَيْمُونُ طَائِرُهُ
خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ
وقد تقدم إنشاد بيت العكلى^(٣) :

* وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ *

(١) الكتاب ٦٢/٢ .

(٢) من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، ديوانه ٩٨ - ١٢٢ ، وسيبويه ٦٢/٢ ، واللسان (جسر ، بسل) وفى جميع نسخ الكتاب «أبدى النواجذ يوما» بنصب «يوما» وما أثبتته من الديوان واللسان وسيبويه .

والنواجذ : الأضراس ، أو أقصاها ، أو أضراس الحلم . ويوم باسل : شديد كرية ، والذكر : الشديد أيضا وإبداء النواجذ كناية عن الشدة والبسالة . والغمر : الماء الكثير . ويقال : هو ميمون الطائر ، إذ كان كثير الخير ، ومن يتبرك بهم . وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه اليمن والخير .

(٣) عجزه :

* إِلَّا نُمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا *

وقد سبق .

وهو كثير ، فلا مُسْتَنَد لهذا القول ولا سَلَف .

فكأن الناظم يقول : اقطع الجميع أو أَتْبِعْهَا ، أو اقطع بعضاً دون بعضٍ مُعْلَناً بذلك من غير قَيْد ، فالجميع جائز .

ولا فرق في ذلك بين المعرفة والنكرة ، بل يجوز أن يقال : مررتُ برجلٍ عالمٍ صالحٍ ، كما تقول : مررتُ بزيدٍ العالم الصالح .

ثم على كلامه سؤالات ، أحدها أن الذى يَتَّبِع من النعوت ثلاثة ، نعتُ البيان المنبّه عليه ، وهو المفتَقَر إليه .

ونعت التوكيد نحو قوله تعالى {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} (١) ، {وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ} (٢) ، ونحو ذلك وهذا مُتَّفَق على منع القطع فيه . وما وُضِع من النعوت على اللزوم نحو : مررتُ بهم الجَمَاء الغَفِير ، وَطَلَعَتِ الشَّعْرَى العَبُورُ (٣) . وهذا أيضاً مُتَّفَق على منع القطع فيه .

وأما القسم الأول فالظاهر من كلام النحويين لزوم الإتيان أيضاً ، إلا أن ابن أبى الربيع (٤) أجاز فيه القطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع

(١) سورة الحاقة / آية ١٢ .

(٢) سورة النحل / آية ٥١ .

(٣) يقال : جاء القوم الجَمَاء الغَفِير ، أى جاء واجتماعهم ، الشريف والوضيع ، ولم يتخلف منهم أحد ، وكانت فيهم كثرة . والغفير : وصف لازم للجَماء ، يعنى أنك لاتقول : جاء الجَماء ، وتسكت . وانظر : اللسان (غفر ، جمم) .

والشعري : شعريان ، أحدهما الغَمِيصاء ، وهو أحد كوكبى النراعين ، والثانى العَبُور ، وهو كوكب نير يقال له المرزم ، يطلع بعد الجوزاء عند شدة الحر ، وسميت عبوراً لأنها عبرت المجرة . وانظر : اللسان (شعر ، عبر)

(٤) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن أبى الربيع الإشبيلي . إمام أهل النحو فى زمانه ، صنف : شرح الإيضاح ، وشرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وعشرة مجلدات ، لم يشذ عنه مسألة فى العربية (ت ٦٨٨ هـ) . بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

بإضمار مبتدأ ، ويجوز إظهارهما ، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول : مَنْ تَعْنِي؟ أَوْ مَنْ هُوَ؟ إِذْ لَمْ تَبْنِ الْكَلَامَ عَلَى ذِكْرِ النِّعَةِ ، لاعتقادك أن المخاطب يعرف مَنْ ذَكَرَهُ ، ثُمَّ يَبْدُو لَكَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخِيَاطِ ، وَالْخِيَاطُ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَعْنِي الْخِيَاطُ ، أَوْ هُوَ الْخِيَاطُ ^(١) .

وما قاله ابن أبي الربيع ليس بمخالف / لما تقدّم من لزوم الإتيان ، ٦١٢

بل هو موافق لغيره .

وَتَمَّ نَوْعُ رَابِعٍ يَلْزَمُ فِيهِ الْإِتِّبَاعُ أَيْضًا ، وَهُوَ نَعْتُ الْمَشَارِإِلَيْهِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْفَاضِلِ وَذَلِكَ الصَّالِحِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ رَأْيُهُ فِي نَعْتِ الْإِشَارَةِ بِالمشتق ^(٢) .

فالظاهر من كلام الناظم جواز القطع فيها كلّها ، وهو خلاف ما قاله الناس .

وَتَمَّ أَنْوَاعُ آخَرَ يَلْزَمُ فِيهَا الْإِتِّبَاعُ أَيْضًا لَا تَعَسَّرُ عَلَى مَنْ طَلَبَهَا ، لَكِنَّا قَلِيلَةُ الِاسْتِعْمَالِ فَلِذَلِكَ لَمْ نَذْكُرْ هُنَا .

وعلى الجملة فالشروط المذكورة في جواز القطع أربعة :

أحدها أن يكون النعت للمدح أو الذم أو الترحم ، فإن كان لغير ذلك لم يجز القطع إلا على ما قاله ابن أبي الربيع ، وليس ذلك من القطع المذكور في «باب النعت» .

والثاني ألا يكون نعت المدح أو الذم أو الترحم خاصًا بمن جرى عليه ، لا يليق بغيره ، فإنه إذا لم يكن خاصًا كان القطع جائزًا بإطلاق ،

(١) البسيط في شرح الجمل ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر: ص ٦٢٨ .

بل هو عندهم الأَفْصَح .

فأما إذا كان خاصاً بمن جرى عليه في المعنى فالإتباع هو الوجه الشائع، والقطع قليل .

ويطرد هذا في صفات الله تعالى ، لا يتَّصِفُ بها غيره ، كقوله : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ }^(١) ، فإن الجريان هنا على الموصوف هو الشائع . ولذلك لم يقرأ في بعضها بالقطع إلا قليل .

ومنه قوله تعالى : { حم * نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّولِ }^(٢) . ومثل هذا في القرآن كثير جدا .

وفي الشعر قولُ عمرو بن الجُمُوح^(٣) :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْغَنِيُّ ذِي الْمَنَنِ

الوَاهِبِ الرِّزَاقِ دَيَّانِ الدِّينِ

وهذا الشرط نَبَّهَ عليه سيبويه في قوله : وسمعنا بعض العرب يقول : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية^(٤) .

ويَسْطُ وجه ذلك ذكره ابن الزُّبَيْرِ الأندلسي شيخُ شيوخنا^(٥) في كتابه «مِلَاكُ التَّأْوِيلِ» وهي من مسائله الحِسان .

(١) سورة الفاتحة / آية ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٢) سورة غافر / آية ١ ، ٢ ، ٣ .

(٣) لم أجده .

(٤) الكتاب ٦٣/٢ .

(٥) هو الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسي ، كان محدثاً جليلاً ، ناقداً نحويّاً أصولياً ، أدبياً فصيحاً مفوهاً ، مقرئاً مفسراً مؤرخاً . أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وخرنطرة وغيرهما . صنف تعليقا على كتاب سيبويه ، والذيل على صلة ابن بشكوال (ت ٧٠٨ هـ) . بغية الوعاة ٢٩١/١ .

والثالث أن لا يَبْنَى المتكلمُ كلامه على ذكر الصفة ، وإنما يبدو له ذكرها بعد شروعه في التكلم ، فُيخرجها مُخرج الجواب على سؤال ، فيقطعها على مايقدرُ السؤال ، فيرفعها أو ينصبها ، فإنه إذا ابتدأ كلامه قاصداً ذكرَ الصفة أولاً لم يكن بُدُّ من الاتباع ، لأن بناءه على ذكرها أولاً يقتضى إجراها عليه . والقطع نقيضُ ذلك ، إذ هو مقتضى للاستئناف ، لأن الصفة مع المقدّر تصير جملةً مستقلة لاموضع لها من الإعراب . وهذا شأن الجمل المستأنفة .

ونظير ذلك الظنُّ في الغاية وعدم الغاية كما تقدّم ، و (أو) مع (إمّا) في الشك ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى ^(١) .
وهذا الشرط نصٌّ عليه ابن ملكون في ردّه على الصيّمرى ^(٢) ، وهو ظاهر المعنى فلا ينبغي إهماله .

والرابع ما ذكره الناظم من تقدّم / العِلْم بالمنعوت دون النعت ، ٦١٣ فنقصه ذكر ثلاثة شروط ، واقتصر على واحد لا يفي بمعنى ما ترك .
والسؤال الثانى : أنه يقتضى جوازَ الاتباع والقطع كيف كان ، من تقديم المُتَّبَع أو تأخيره . وذلك ممنوع ؛ بل الإِتْبَاعُ بعد القطع لا يجوز ، فلا يقال : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ الصالحُ الحبيب ، وعُلِّل ذلك بأوجه ثلاثة :

(١) أى في باب «عطف النسق» .

(٢) الصيّمرى هو أبو محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيّمرى النحوى ، ألف كتاب «التبصرة» فى النحو . وصفه السيوطى بقوله فى بغية الوعاة (٤٩/٢) : «كتاب جليل ، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب .. أكثر أبو حيان من النقل عنه» .

وابن ملكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون الإشبيلي ، أستاذ نحوى جليل ، ألف شرح الحماسة والنكت على تبصرة الصيّمرى وغير ذلك (ت ٥٨٤ هـ) . بغية الوعاة ٤٣١/١ .

أحدها مايلزم على ذلك من الفصل بين النعت والمنعوت ، أو بين النعتين ،
بجملة أجنبية .

والثانى أن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه .
وكان الشكّوين يُنشد هنا قولَ مَعْن بنِ أَوْسٍ^(١) :

إِذَا انْصَرَفْتُ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكَدْ

إِلَيْهِ بَوْجُهُ أَخْرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

فكأنهم جعلوا ألفاظهم جاريةً على حكم مقاصدهم ، وذلك أن الأصل فى
صفة المدح القطعُ ، وكذلك صفةُ الذم والترحمُ ، لأن المقصود الإخبارُ عن
الموصوف بحاله وصفته ، بعد الإخبار عنه بفعله ، وهما مقصدان مختلفان ،
فإذا قطعوا (ثم أتبعوا)^(٢) فقد رجعوا عن الإخبار الثانى إلى الإخبار الأول بعد
الانصراف عنه ، وهذا شبيهٌ باعتبار (اللفظ بعد اعتبار)^(٣) المعنى ، فإنه ممنوع ،
بخلاف العكس .

والثالث حكاه لنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفخار^(٣) شيخنا ، رحمه الله ،
عن بعض نحاة «قُرْطَبَة»^(٤) أن المانع من ذلك مايلزم عليه فى «علم البيان» من
تَسْفُلٍ بعد تَصْعُدٍ ، وقصورٍ بعد كمالٍ ؛ لأن القطع أبلغُ فى المعنى المراد من
الِإِتْبَاعِ ، اعتباراً بتكثير الجمل . وعلى ذلك كان القطع .

(١) من قصيدة حكيمه له فى شرح الحماسة للمرزوقى ١١٢٦ - ١١٣١ .

(٢) مابين الأقواس ساقط من الأصل و (ت) وأثبتت من (س) وحاشيه الأصل .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) قرطبة : مدينة عظيمة بالأندلس ، وسط بلادها ، لم يكن لها فى المغرب شبيهه فى كثرة الأهل ،
وسعة الرقعة ، وكانت قصبة البلاد ، ومعدن الفضلاء ، ومنبع النبلاء ، وينسب إليها جماعة وافرة
من أهل العلم .

ولولا ذلك ماذهب به هذا المذهب البعيد ، وهو ظاهر .

والسؤال الثالث : أنه تكلم على الإتياع والقطع فيما إذا كثرت النعوت ،

وترك الكلام على ذلك فى النعت المفرد ، وهو الأصل للكثرة .

ولوتكلم على النعت المفرد لأخذ له منه حكم غير المفرد ، ولاينعكس ، بل

يُوهم ماذكر أن المفرد بخلافه ، وإذا تقرر هذا كان ذكره لما ذكر ، وتركه لما ترك

مشكلا .

والجواب عن الأول أن الضابط الذى ذكر يجمع له مقصوده ، فلا يحتاج

إلى شرط سوى ما شرط ، وذلك أن نعت البيان مقصود بلاشك ، لأنه مفتقر

إليه ، ولذلك لزم إتياعه على ماتقدم ، من جهة أن رفع الاشتراك فى المعرفة

وتخصيص النكرة^(١) إنما يحصل بالإتياع إذا كان القطع على اعتقاد

الاستئناف بعد استغناء الكلام الأول ، والإتياع يُصير النعت والمنعوت كالشئ

الواحد ، ولذلك قال سيبويه : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من

يعرفه^(٢) .

وأما نعت التوكيد فهو مفتقر إليه على الجملة من وجهين ، أحدهما أنه

تكرار الاسم الأول ، ففائدته كفائدة التوكيد اللفظى ، ولولا أنه مُحْتَاج إليه لما

كُرِّر ، لأنه التكرار عندهم لغير فائدة عي^(٣) ، وإذا كان كذلك صار نعت التوكيد

مراداً به البيان على الجملة ، وليس دخوله كخروجه .

(١) وهى وظيفة النعت الاصلية .

(٢) الكتاب ٨٨/١ .

(٣) فى (س) «على» وفى (ت) «عنّى» وكلاهما تصحيف . والعنى : ضد الإبانة فى الكلام ، وعدم

الامتداء لوجه المراد منه ، والعجز عن أدائه .

فردا قلت : كونه مُبَيَّنًا يناقض كونه مؤكداً - فالجواب أنه / سُمِّيَ ٦١٤
مؤكدا وإن كان مفتقراً إليه في التخاطب ، كما سمي التوكيد اللفظي ، بل
والمعنوي ، توكيداً اعتباراً بأنه مما يُكْتَفَى فيه بالمؤكّد دونه على الجملة
والثاني أن نعت التوكيد مُبَيَّنٌ على وجه ، سمعت من شيخنا القاضي
أبي القاسم الشريف^(١) ، رحمه الله ، أن العرب تقول : (هذا رجلٌ) على
معنيين ، أحدهما أن تريد الحقيقة ، أى حقيقة هذا المعنى من غير نظر
إلى توحد أو تعدد . قال : وهذا لا يُثْنَى ولا يجمع . والثاني أن تريده بقيد
التوحد والإفراد ، وهذا هو الذى يُثْنَى ويجمع . فإذا قال : أعطاك زيدٌ
غلاماً ، فقلت : إنما أعطانى ثوباً - فهذا من الأول . وإذا قال : أعطاك
ثوبين ، فقلت : إنما إعطانى ثوباً - فهذا من الثاني .

وإذا ثبت هذا فالمنعوت إنما هو الثاني لا الأول ، ونعته إنما هو
رفعٌ لتوهم التعدد الذى يحتمله المعنى الأول ، لأن المعنى الأول لانص فيه
، من حيث الوضع ، على أفراد ، بل على حقيقة الجنس ، والحقيقة
حاصلة فى الواحد والمتعدد ، فكان نعت التوكيد مُبَيَّنًا بهذا الاعتبار ،
وحيثما جاء فى القرآن فإنما جاء على هذا القصد .
وأما ما وُضع على اللزوم^(٢) فأصله البيان ، وأيضاً فقد يقال :
أهمل ذكره لقلته فى بابه .

فإن قيل : هذا الجواب مُشكل على ما قدّم فى حدّ النعت ، فإن
الناظم قال هناك : «مُتِمُّ ما سَبَقَ» واعتُرِضَ عليه بنعت المدح والذم
والترحم .

(١) انظر ترجمته فى مقدمة التحقيق (شيوخ الشارح) .

(٢) مثل ما مُثِّل به فيما مضى من قولهم : مررتُ بهم الجماءَ الفغيرَ ، وطلعت الشُعْرَى العَبُورُ .

وأجيب بأن هذه النعوت تُتِمُّ ما سَبَقَ بحسب القَصْد ، فإذا قد كان الكلام ناقصاً بونها بحسب القصد ، وهو معنى كون النعوت بها مفتقراً لذكرها . وعلى هذا التقدير تدخل له نعوت المدح والذم والترحم في الحكم بلزوم الإتياع ، وإذ ذاك لا يبقى لقوله : «واقطع أو اتبع» معنى ينزل عليه ، وفَسَدَت المسألة جملة .

فالجواب أن العبارتين منزلتان على معنيين لا على معنى واحد ، لأن قوله أول الباب «مُتِمُّ مَا سَبَقَ» لا يستلزم أن السابق مفتقر له في العلم به ، وإنما يستلزم أنه مكمل له على الجملة .

وهذا التكميل تارة يكون مفتقراً إليه ، فيكون النعت إذ ذاك لازم الإتياع ، كنعت البيان ، وتارة يكون غير مفتقر إليه في معرفة النعوت ، وذلك نعت المدح والذم والترحم ، فلا يكون لازم الإتياع . وهذا صحيح .

وأما نعت الإشارة فهو للبيان ، لأنه مفتقر إليه فلا اعتراض عليه . فقد حصل أن الخاص بحكم جواز القطع نعت المدح والذم والترحم . وأما اشتراط ألا يكون خاصاً بمن جرى عليه فلا يلقي من تركه محذور ، لأن القطع والإتياع جائزان في الخاص وغيره على الجملة وكثيراً ما يطلق الناظم القول بجواز الوجهين وإن كان أحدهما أرجح بناءً على صحة القياس فيهما .

وأما اشتراط ما شرطه ابن مَلَكُون^(١) فذلك غير لازم ، بل هو توجيه القطع لمن قطع ومن لم يقطع ، فوجهه بناءً الكلام على ذكر الوصف ، كما أنهم يُجيزون / الوجهين في : زيد طنته قائم ، وزيداً ظننت قائماً ، بناءً ٦١٥ على المقصدين ، ولم يكن ذلك قادحاً في إجازة الوجهين عند أهل

(١) وهو الأيبي المتكلم كلامه على نكر الصفة ، وإنما يبطل ذكرها بعد شروعه في المتكلم . وقد تقدم ، انظر : ص ٦٧٩ .

النحو، فكذاك هنا ، فإنه من باب اعتبار المقاصد البيانيّة ، وذلك وظيفة البيانيّ وليس على النحوى اعتبارُ ذلك من حيث هو نحوى ، فقد ظهر أن الوجه اعتبارُ ما اعتبره الناظم ، وماسوى ذلك زيادةً . والله أعلم .

والجواب عن الثانى أن الإتيان بعد القطع مختلفٌ فيه بين النحويين ، فمن مُجيز ومانع . فمن حُجّة المانع ماتقدّم^(١) .

ومن حجة المُجيز أنه لا يلقى فيه من جهة القياس محظوراً إلا الفصل بين النعت والمنعوت ، وذلك جائز على الجملة .

وأيضاً فالنعت المقطوع هنا فى حكم المتبّع ، لأن الجميع مستغنى عنه ، ولم يؤت به إلا لكونه مدحاً للأول ، وذلك حاصل .

وليس فى حكم الجملة أيضاً ، ولو كان فى حكم الجملة لكان الموضع خَلِيقاً بأن يظهر الجزء الآخر يوماً ما ، لكنهم لم يفعلوا ذلك ، فدل على أن المقطوع فى الحكم كالتبّع ، وإنما تقديرُ المحذوف أمرٌ صناعى ، وهو فى المعنى معدوم ، يُنظر إلى ذلك ما قالوا فى (عَمَرُو) من قولك : (إن زيدا قائمٌ وعَمَرُو) : إنه من باب عطف المفردات ، وإن كان ظاهرُ الصناعة أنه مبتدأ محذوف الخبر ، بناءً على تناسي المحذوف ، حتى قالوا : إن زيدا قائمٌ لا عمرو ، فعطفوا بـ (لا) التى لا يعطف بها إلا المفرد ، فكذاك هنا قَطَعُوا بناءً على العلم بالمنعوت ، ولم يُظهِرُوا إلا المقدّر بناءً على جَعْلِهِ وصفاً للأول . فإذا كان كذلك صار القطع والإتيان فى نَمَطٍ^(٢) واحد من جهة المعنى .

(١) وهى ما يلزم من الفصل بين النعت والمنعوت ، أو بين المنعوتين ، بجملة أجنبية ، وأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه .

(٢) النمط - بفتحيتين - الطريقة أو الأسلوب ، والجماعة من الناس أمرهم واحد ، والصنف أو النوع أو الطراز من الشئ .

وأيضاً فإن ظاهر السماع شاهد ، كقوله تعالى : {لَكِنَّ الرَّاْسِيخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ} إلى أن قال : {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ} ^(١) ، وكذلك قول الخَرْنَقِ ^(٢) :

النَّازِ لَيْنَ بِكُلِّ مُفْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ
وَالْمَنْعُوتُ قَبْلُ مَرْفُوعٍ . وقول العُكْلَى أيضاً ^(٣) :
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا
وَالْقَائِلِينَ لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا
وَالْمَنْعُوتُ قَبْلُ مَنْصُوبٌ . ومن ذلك أشياء أُخَر .

ولا يقال : إن ذلك على إضمار رافع أو ناصب ، لأنه خلاف الظاهر ، والأصل «الحَمْلُ على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره» حسبما بَوَّبَ عليه ابن جُنِّي في «الخصائص» ^(٤) وجعله أصلاً من أصول سيبويه ، وأتى له بشواهد من كلام العرب هي عاضدة لهذا الموضع ، فيمكن أن يكون مذهب الناظم هنا ما أعطاه ظاهراً لفظه من جواز الإتيان بعد القطع خلاف ما رآه في غيره . وقد تبين مدرّكه ، والله أعلم .

والجواب عن الثالث من وجهين ، أحدهما أن كثرة النعوت أصلها الإفراد ، وإذا لزم في المتعدد حكمٌ من حيث هو جارٍ على الأول لزم في الإفراد ، إذ لا فرق في المعنى بين المتحد والمتعدد في الجريان وعدمه ، فكأنه ذكر حكم

(١) سورة النساء / آية ١٦٢ .

(٢) سبق الشعر بهذه الرواية في الكتاب ٥٨/٢ .

(٣) سبق الشعر أيضاً بهذه الرواية في الكتاب ٦٥/٢ .

(٤) وذلك في الجزء الأول (٢٥١ - ٢٥٦) .

الكثرة لما يختصُّ بها مما ليس فى الأفراد ، وهو الإِتباعُ فى البعض ،
والقطعُ فى البعض .

والثانى أن يقال : لعله ذهبَ مذهبَ من لا يرى القطعَ إلا مع تكرار
/ الصفة ، وإن كان مذهباً مرجوحاً ، لأنه لا قياسَ يعضدُه ، ولا سماعَ ٦١٦
يؤيده . والله أعلم .

وجعله التاءُ فى «أُتْبِعْتُ» رويًا مع قوله : «تَلَّتْ» ولم يجعلها كالهاء
وصلًا - هو رأى الجمهور أهل القوافى ^(١) . وقد زعم بعضهم أنها كالهاء
لاتقع رويًا إلا حيث تقع الهاء رويًا ، وذلك ينكسر بما أنشدته سيبويه فى
«كتاب القوافى» له من قوله الراجز ^(٢) :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى اسْتَقَلَّتْ

بِإِذْنِهِ السَّمَاءُ وَاطْمَأَنَّتْ

بِإِذْنِهِ الْأَرْضُ وَمَا تَعَنَّتْ

الْجَاعِلِ الْغَيْثِ غِيَاثَ الْمُسْنِتِ

أَوْحَى لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ

وَشَدَّهَا بِالرَّاسِيَّاتِ الثُّبَّتِ

ولمَّا ذَكَرَ القطعُ فى هذه المسألة ، ولم يبين كيفيته أخذ يذكر ذلك

(١) انظر : كتاب القوافى للتنوخى ٧٨ ، وكتاب الكافى فى العروض والقوافى للخطيب التبريزى ١٥٠ .

(٢) هو العجاج ، ديوانه ٥ ، وانظر : المحتسب ٣٣١/٢ ، واللسان (عتا ، وحى) .

واستقلت السماء : ارتفعت . وتعنت : عصت ولم تطع . والغيث : المطر والكلأ ، والمطر هو الاصل .
والمسنت : من أصابته سنة وفحط وجذب . أوحى لها القرار : أى أوحى الله تعالى للأرض بأن
تقر قرارا ، ولا تميد بأهلها ، ويروى «وحى» والراسيات : الجبال الرواسخ الثوابت .

فقال :

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِراً
مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَ

يعنى أن القطع إنما يكون إلى الرفع أو إلى النصب . وأما الجر فلا يُقطع إليه أصلاً ، لأن حرف الجر لا يُضمر .

وإذا كان كذلك فالرفع لا بد له من رافع ، وهو المبتدأ مضمراً قبل النعت المقطوع . فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ - كان على تقدير : هو الفاضلُ .

والنصب أيضاً لا بد له من ناصب ، وهو الفعل مضمراً قبله . وإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ - فهو على تقدير : أمدحُ الفاضلُ . ونحو ذلك ، وهو معنى قوله : «مُضْمِراً مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً» .

فمضمراً : حال من فاعل «أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ» و«مُبْتَدَأً» راجعُ إلى «أَرْفَعُ» و«ناصباً» راجعُ إلى «أَنْصِبُ» والناصب هو الفعل .

وإنما لم يعيَّنه لأنه معلوم ، إذ الناصب للاسم لا يُضمر حتى يعلم ، كما أنه لم يُعَيَّن من الأفعال نوعاً من نوعٍ إحالةً على فهم السامع ، لأن قصد الكلام يعيَّن المراد ، فإذا كان الموضع للمدح فالمقدَّرُ «أَمْدَحُ» ونحوه . وإذا كان للذم فالمقدَّرُ «أَذْمُ» وإذا كان للترحم فيقدر «أَرْحَمُ» أو نحو ذلك .

ولا ينبغي أن يقدر «أَعْنَى» لأنه قُصُورُ في موضع المبالغة ، إلا أن يكون الموضع خالياً من معنى المدح والذم والترحم ، فهناك يصلح تقدير «أَعْنَى» ونحوه .

ولم يعيَّن الناظم ما الذى يقدر ، إمَّا اتكالاً على فهم ما يقدر ، لأن الموضع يعيَّنه ، فموضع المدح معيَّن لتقدير «أَمْدَحُ» وكذلك سائر المواضع معيَّنه لما يقدر فيها ، فلم يَحْتَجْ إلى النص عليه .

وإمّا لأنه رأى الخُطْبُ سهلاً فى تقدير «أمدَحُ أو أعْنَى» لأن المدح حاصل بالكلام ، والفعل لم يظهر قطُّ ، وإنّما هو تقدير صناعى ، فلا ضرر فى تقدير فعلٍ يصلح فى الموضع على الجملة . وهذا ظاهر .
 وقوله : «لَنْ يَظْهَرَ» الألف فيه ضمير التثنية ، عائد على «مُبْتَدَأً وناصبٍ» وإن كان العطف بـ (أو) التى هى لأحد الشيئين أو الأشياء ، لأنهما معاً مرادان ، كقوله تعالى : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا} ^(١) .

ويريد أن من شرط هذا المقدّر ألا يُنطق به لأن العرب هكذا فعلت .
 ووجهه أنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، فجعلوا إضمار الناصب / أمانة على ذلك ، كما فعلوا فى النداء ، إذ لو أظهر الناصب ٦١٧ لَخفي معنى الإنشاء ، وتوهم كونه خبراً مستأنفاً ، فكان التزام الإضمار أحقّ لهذا المعنى .

وهنا شئ ينبغى عليه ، وهو أن هذا الحكم المقرّر مع كون ذلك المقدّر لا يظهر إمّا أن يكون عائداً إلى ما ذكر أنفاً فى كثرة النعوت ، وإمّا أن يعود إلى ما فيه قطعٌ مطلقاً . فإن عاد إلى ما فيه قطعٌ مطلقاً لزم أن يكون المقدّر لازماً للإضمار فى نحو قولك : مررتُ بزيدٍ وخرجتُ إلى عمروِ القرشيّينِ ، وما أشبهه مما هو لمجرد التخصيص ، لا لمدحٍ ولا لذمٍ ولا ترحمٍ . وهم قالوا هنا : يجوز إظهار الرافع والناصب ، فتقول : أعْنَى القرشيّينِ ، أو هما القرشيّانِ ، فكان الإطلاق غيرَ مستقيم .

(١) سورة النساء / آية ١٣٥ .

وإن عاد إلى ما ذكر في كثرة النعوت خاصة استقام ، إلا أنه يبقى حكم القطع في المسألة الأولى مبهماً غير مبين ، وهو قاصر .

والجواب أن ظاهر كلامه أن هذا الحكم راجع إلى المسألة الأخيرة .
الأتري أنه قال : «إِنْ قَطَعْتَ» فأتى بـ (إِنْ) الداخلة على الممكن ، والقطع في المسألة الأولى واجب ، فلم تكن «إِنْ» لائقة بالموضع ، فإتيانه بها دليل على أنه قصد ما القطع فيه ممكن لا واجب . وأيضاً فإنه لم يصرح فيما تقدم بحكم قطع ، ولا ذكر ما يقطع ، وإنما نص على شرط الإتيان ، وسكت عن غير ذلك ، فلم يضطر فيه إلى حكم القطع . والله أعلم بمراده .

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنُّعْتِ عُقْلُ

يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النُّعْتِ يَقِلُّ

يعنى أن كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم جاز حذفه في فصحيح الكلام على جهة الاختصار ، وذلك أن الأصل الأثبات في الجميع ، لكن عادة العرب أنها تجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها ، فإذا كان اللفظ معلوماً ، ولم يؤد حذفه إلى اختلال الكلام ، بل يستقل اللفظ والمعنى بما بقى - جاز ذلك .

فعلى هذا لا يحذف المنعوت إلا بشرطين ، أحدهما مأخوذ من نصه ، وهو يكون معلوماً معيناً معناه بعد الحذف ، ولا إشكال في هذا .

والآخر غير مأخوذ من ههنا ، وهو أن يكون النعت مستقلاً بمباشرة العامل ، قابلاً له .

فإذا قلت : (مررت بعاقل ، أو براكب) علم أن المحذوف (رجل) وصح في «العاقل» مباشرته للعامل ، وكذلك «الراكب» ونحو ذلك .

ومنه فى السماع قوله تعالى : {وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ} ^(١) ، أى دروعاً سابغاتٍ . وقوله : {كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاَعْمَلُوا صَالِحاً} ^(٢) ، وقوله : {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ} ^(٣) وذلك كثير.

فلو كان النعت غيرَ معلوم لم يَجُزْ حذفه ، فلا تقول : ائْتِنِي بِبَارِدٍ ، ولا ائْتِنِي بطويلٍ أو قصيرٍ ، أو نحو ذلك ، لأن المنعوت لم يَتَّعِنْ . وكذلك إذا لم يصلح النعت لمباشرة العامل لم يَجُزْ حذفه ، كما إذا كان النعت ظرفاً أو مجروراً أو جملة ، كقولك : مررتُ برجلٍ عندك ، أو فى الدار ، أو برجلٍ قامَ أبوه . فلا تقول : مررتُ بِعندك ، ولا بِفى الدار ، ولا بِقامَ أبوه .

٦١٨

وما جاء على خلاف ذلك / فشاذ نحو قوله ^(٤) :

* وَاللَّهُ مَالِيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ *

تقديره : بليلٍ نامَ صاحبه . وكذلك قول الآخر ^(٥) .

(١) سورة سبأ / آية : ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة المؤمنون / آية ٥١ والتقدير : عملاً صالحاً .

(٣) سورة فاطر / آية ٣٢ والتقدير : فمنهم فريق ظالم لنفسه ، ومنهم فريق مقتصد ، ومنهم فريق سابق بالخيرات .

(٤) سبق الاستشهاد به فى باب «نعم ، وبش» ويَعده :

* ولا مخالطُ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ *

(٥) الخصائص ٣٦٧/٢ ، والمقتضب ١٣٧/٢ ، وابن يعيش ٥٩/٣ ، والاشموني ٧١/٣ ، والخزانة ٣٤٥/٥ ، وقبله :

* جَادَتْ بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

أى بكفى رجل كان من أرمى البشر .

فإن قلت : من أين يفهم هذا الشرط من كلام الناظم ؟

فالجواب أن مثل هذا الشرط معلوم من قوّة العربية ، لأن اللفظ لابد يُعطى حقّه بعد الحذف . ألا تراه حين فرّ غوا العامل لما بعد (إلا) جعلوا مابعد (إلا) هو الفاعل أو المفعول أو غير ذلك ، على حسب طلب العامل ، ونحن نعلم أن الفاعل فى المعنى إنما هو المحذوف .

وكذلك لما حذفوا «الكائن ، والمستقر» مع الظرف والمجرور جعلوهما قائمين مقامه ، متحملين لضميره ، فذلك هنا .

فالمنعوت لابد أن يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً ، أو ما يتفرّع عن هذه الأشياء . فإذا حذف فنعتة قائم مقامه ، فلا بد أن يصلح لمباشرة العوامل ، حتى يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ ، أو نحو ذلك .

فإذا لم يصلح لوقوعه فى هذه المواضع لم يقيم مقامه ، فإذا الجملة والظرف والمجرور إذا وقعت نعوتاً لاتقوم مقام المنعوت ، فلا يحذف معها .
فقد يمكن أن يكون ترك ذكر هذا الشرط اتكالا على فهم معناه .

ويمكن وجه آخر أبين من هذا ، وهو أن يكون هذا الشرط مأخوذاً من شرطه المنصوص عليه ، وذلك أن الظرف لا يدل على المنعوت أصلاً لو قلت: رأيت مكانك ، أو رأيت فى الدار ، تريد : رجلاً مكانك ، ورجلاً فى الدار - لم يكن ثَمَّ دليل على المنعوت ، ولم يُعقل .

== مَالِكٌ عِنْدَى غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةُ الْوَتْرِ

وجادت : حسنت . والقوس الكبداء : الغليظة الكبد الشديديتها ، وكبد القوس : مابين طرفي مقبضها ومجري السهم منها .

وكذلك لو أُقيمت الجملةُ مقامَ النعت لم يُفهم المنعوت نحو : رأيتُ صاحبه
في الدار ، وما أشبه ذلك .

فمن لوازم هذه النعوت أنها لاتدل على منعوتها لو حُذف ، فقد استقلَّ ذلك
الشرطُ المذكور بحصول القصد من غير زيادة .

وإذا فُرض العلمُ به في موضع لا يُلقَى به محضورٌ لفظيٌ يجوز أن يُقاس ،
كما إذا كان المنعوت مبتدأً نحو قولك : ما منَ البشرِ إلاَّ ينسى ، والناسُ
رجلان، منهما يَعقل مايراد به ، ومنهما لا يَعقل ذلك .

وفي القرآن الكريم {وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ} ^(١) ،
(التقدير : وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمننَّ به) ^(٢) . وكذلك قوله : {وَمِنَ الَّذِينَ
أَشْرَكُوا يَوْمَئِذٍ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ} ^(٣) ، وقال ابنُ مقبلٍ ^(٤) :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا

أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَفِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ

وقال الآخر ^(٥) :

-
- (١) سورة النساء / آية ١٥٩ .
(٢) مابين القوسين ساقط من (ت، س) .
(٣) سورة البقرة / آية ٩٦ .
(٤) ديوانه ٢٤ ، وسيبويه ٢/٣٤٦ ، والمقتضب ٢/١٣٨ ، والمحتسب ١/١١٢ ، والخزانة ٥/٥٥ ، والهمع ٥/١٨٦ ، والدرر ٢/١٥١ .
والتارة : المرة والحين . يقول : لراحة في الدنيا ، فوقتها قسمان : موت تكرهه النفس ، وحياة كلها
كدح ومعاناة في كسب العيش .
(٥) سيبويه ٢/٣٤٥ ، والخصائص ٢/٣٧٠ ، وابن يعيش ٣/٥٩ ، ٦١ ، والأشمونى ٣/٧٠ ، والتصريح ٢/١١٨ ،
والخزانة ٥/٦٢ ، والهمع ٥/١٨٧ ، والعيني ٤/٧١ .
وتيشم : أصله (تأثم) فكسرت تأؤه على لغة من يكسر حرف المضارعة ، فقلبت الهمزة ياء .
والحسب : الشرف الثابت في الآباء . والميسم : الجمال ، من الوسامة .

إِنْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمِيسَمِ

وتعيينُ هذا أن يكون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ (من) أو

(فى) .

فإن كان مما يُلْقَى فى حذفه محظورٌ لفظى امتنع ، كوقوع الظرف

أو الجملة فاعلاً أو مجروراً ، والله أعلم .

٦١٩

وهذا الشرط الذى ذكره يظهر فى مواضع : /

أحدها أن تكون الصفة صفةً لظرف زمان أو مكان ، نحو : قعدتُ

قريباً ، وفعلتُ ذلك قريباً ، تريد : مكاناً قريباً ، وزماناً قريباً .

والثانى أن تكون الصفة هى المقصودة بالذكر نحو قوله تعالى

{الْأَلَعَنَ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ} ^(١) ، {قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَا عَلَى
الْكَافِرِينَ} ^(٢) .

والثالث أن تكون الصفة منعوتةً بما يتبين به الموصوف نحو :

مررتُ بطويلٍ من الرجال ، أو مضافةً إلى ما يتبين به نحو : مررتُ
بأفاضلِ الناس ، وأكلتُ من أطايبِ الأطعمة .

والرابع أن تكون الصفة قد استعملت استعمالَ الأسماء نحو : (الأبطح)

لمَسِيلِ الماءِ الواسعِ الذى فيه دِقَاقُ الْحَصَى ، و(الأجرع) للرملة المستوية

التي لا تُنْبِتُ شيئاً ، و (الأبرق) للون الذى فيه حمرةٌ وبياضٌ وسواد ، وما

أشبه ذلك مما صار بالاستعمال كأنه اسم جنس لا اشتقاق فيه .

(١) سورة هود / آية ١٨ .

(٢) سورة الأعراف / آية ٥٠ .

والخامس أن تكون الصفة مختصةً بجنس نحو : مررتُ بعاقِلٍ ، ومررتُ بأحمقَ .

هذه المواضع هي المشهورة في المسألة . وما عداها راجع إليها ، وقليل الاستعمال وقد تمَّ الكلام على حذف المنعوت .

وأما حذف النعت فشرطُ العلم به لازمٌ فيه أيضا كما ذكرَ الناظم ، كما تقول : اختبرتُ الناسَ فما وجدتُ رجلاً ، تريد : رجلاً يُعجبني ، أو يَملاً عَيْني أو نحو هذا . وفي القرآن الكريم قوله تعالى : {قَالُوا أَلَمْ يَجِئْ بِالْحَقِّ} ^(١) ، أى بالحق البينُّ الظاهر ، لأن موسى عليه السلام جاء بالحق في كل مرة .

وجعلَ المؤلف من ذلك قوله تعالى : {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ} ^(٢) ، أى قومُك المعاندون ، وقوله : {تَدَّ مَرْكُ كُلِّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا} ^(٣) ، أى كلُّ شَيْءٍ سَلَّطْتُ عليه ، وقوله : {إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ} ^(٤) ، أى إلى مَعَادٍ كريم ، أو مَعَادٍ تحبُّه ، وقولَ مُرْقَشٍ الأكبر ^(٥) :

وَرَبُّ أَسِيلَةِ الْخَدِيدَيْنِ بِكُرٍ
مُهْفَهْفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

(١) سورة البقرة / آية ٧١ .

(٢) سورة الأنعام / آية ٦٦ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٠ - ١) .

(٣) سورة الأحقاف / آية ٢٥ .

(٤) سورة القصص / آية ٨٥ .

(٥) الأسموني ٧٢/٣ ، والعيني ٧٢/٤ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٠ : ١)

وأسيلا الخدين : لينتهما طوليتهما . والمهفهفة : الضامرة البطن الدقيقة الحصر . والفرع : الشعر التام . والجيد العنق .

أى فَرَعٌ وافر ، وجيدٌ طويل ، أو نحو هذا ، وقال امرؤ القيس ^(١) :

فَلَمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ فِي الْآلِ دُونَهَا
نَظَرْتُ فَلَمْ تَنْظُرْ بَعَيْنِيكَ مَنَظَرًا

يريد : منظرًا يسرُّك . وقال الآخر ^(٢) :

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ الْمُرِيَّةِ بِالضُّحَى
عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتُ عَلَى لَحْمٍ

يريد : على لحم شريف ، أو نحو ذلك . وقال العباس بن مرداس ^(٣) :

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَاءٍ
فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ

-
- (١) ديوانه ٦١، وحَوْرَان : مدينة بالشام. والآل : السراب. وقيل بالآل هو الذى يكون ضحى كالماء بين السماء والأرض. والسراب هو الذى يكون نصف النهار لا طناً بالأرض كأنه ماء جار.
- يقول : لما تجاوزت حوران فبدت لي في الآل دون أسماء لم أر شيئاً أسرُّ به، فكان كل ما أراه غير مرئى لحقارته وقبحه في عيني.
- (٢) هو أبو خراش الهذلي، ديوان الهذليين ١٥٤/٢، والخزانة ٧٥/٥. ويروي الأول «ألا أيها الطير» و«فلا وأبى الطير».
- والمرية : من أرب بالمكان، إذا أقام به. وخالد : هو خالد بن الهذلي ابن أخت أبي خراش. ووقعت على لحم : خطاب للطير على الالتفات.
- (٣) شرح الرضى على الكافية ١٠٧/١، ١٥٥، والمغنى ٦٢٧، والأشمونى ٧١/٣، والتصريح ١١٩/٢، والهمع ١٨٩/٥، والدرر ١٥٣/٢، والعيني ٦٩/٤، واللسان (دراً)
- ونوْتَدْرَاء : نوهجوم لايتوقى ولايهاب، ففيه قوة على دفع أعدائه. وهو اسم موضوع للدفع.
- والببيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمى رضى الله عنه وقد أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غنائم حنين عدة أباعر، على حين أعطى كثيراً من المؤلفات قلوبهم، كلاً منهم مائة بغير. فلما أنشد هذه الأبيات يعاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه : «اقطعوا عنى لسانه» فأعطى حتى رضى. [سيرة ابن هشام ق ٢ / ٤٩٣ - ٤٩٤]

يريد : لم أُعْطَ شيئاً يَرْضِينِي ، لأنه قال : «ولم أُمْنَع» .
وقوله : «وفى النُّعْتِ يَقِلُّ» يعنى أن الحذف فى النعت قليل فى الكلام ، وإن
كان ، مع قلته ، جائزاً - فليس فى كثرة حذف المنعوت .

فهرس موضوعات الجزء الرابع

الموضوع	الصفحة
الإضافة	٢
المضاف إلى ياء المتكلم	١٩٣
إعمال المصدر	٢١١
أبنية المصادر	٣٢٣
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة	٣٦٩
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٣٨٩
التعجب	٤٣٢
نعم وبئس وما جرى مجراهما	٥٠٦
أفعل التفضيل	٥٧١
النعت	٦٠٦



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البحوث العلميّة
مركز إحياء التراث الإسلاميّ

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعيّ

(٧٩٠هـ)

المجلد الرابع

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
(٤ج) ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٧-٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
(٤ج) ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٧-٨

حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م